نهر النيل " حابى " وملف سد النهضة

نهر النيل والحق الشرعي(*) :

اسم نهر النيل، تاريخيا لقب المصريون القدماء النيل بنهر الحياة وأطلقوا عليه اسم : ـ النيل ـ المكون من شقين :سإل ـ وتعنى النهر وسنيل ـ وتعنى اللون الأزرق . فاسم النيل وإن بدا عربيا فى تركيبه فإنه يعنى بالهيروغليفية النهر الأزرق. وهو أطول أنهار العالم، فطوله يزيد على ٦٦٥٠ كيلومترا ويغطى مساحة ٣.٤ مليون كيلومتر مربع، ويلى نهر النيل فى طوله نهر الأمازون ثم نهر الميسيسبى فى الولايات المتحدة . وفى مصر يبلغ طول النهر ١١٠٩ كيلومترات من أسوان حتى رشيد، **يتميز النيل:**

- عذوبة مياهه حيث لا تتجاوز نسبة الملوحة فى معظم المناطق ١٢٠ جزءا من المليون بينما تصل فى معظم أنهار العالم ٢٠٠ جزء فى المليون، أما مياه البحر أو المحيط فتصل الملوحة فيها إلى ٣٥ ألف جزء فى المليون
- تسمى الدول التى يمر بها نهر النيل أو ينبع منها باسم ـ دول الحوض ـ وهى عشر دول إفريقية إضافة إلى دولة إريتريا التى انضمت عام ١٩٩٩ كمراقب . وهذه الدول هى بورندى ورواندا وأوغندا وتنزانيا وكينيا والكونجو الديمقراطية وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان ومصر علما بأن عدد دول إفريقيا ٥٤ دولة.
- عدد أسماك نهر النيل، نحو ٢٥ نوعا أشهرها البلطى وقشر البياض والبياض والبورى والتعابين والقرموط.
- السدود المقامة على النيل، تتركز هذه السدود فى مصر والسودان وإثيوبيا. وأولها كان سد أسوان (١٩٠٦ على يد الخديوى عباس حلمى الثانى) ثم خزان سنار فى السودان (١٩٢٦) فسد جبل الأولياء (١٩٣٧) السد العالى (١٩٦٠) وآخرها سد النهضة فى إثيوبيا.

(*) المصدر : www.drsaadhelaly@hotmail.com، www.ebidou@hotmail.com .

مشكلة سد النهضة سنوات التخزين فى السد أهم المشكلات، فكل ما نقصت فترة التخزين تأثرت مصر ولهذا يدور التفاوض على فترة مفيدة لكل الأطراف. والى الذين يستهينوا فى هذا الواجب الشرعي المتعلق بحفظ الماء، وترشيد استهلاكه، وعدم تضييعه او افساده، تأتي النصوص القرآنية والنبوية تحذر من التهاون المتسبب للضرر أو الإضرار وتتوعد المسرفين بعذاب الله وتنعتهم بصفة الافساد المقيته، قال تعالي "ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (البقرة ١٩٠) وقال تعالي: "ولاتفسدوا فى الأرض بعد اصلاحها ذالكم خير لكم إن كنتم مؤمنين" (الأعراف ٨٥) وقد أخرج الإمام مالك مرسلاً، وابن ماجة والإمام أحمد عن ابن عباس أن النبي صلي الله علية وسلم قال "لاضرر ولا ضرار" وأخرج ابن ماجه والإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي – صلي الله علية وسلم – مر بسعد بن أبي وقاص هو يتوضأ، قال "ما هذا السرف"؟ فقال : أفي الوضوء اسراف؟ فقال صلي الله علية وسلم "نعم وان كنت على نهر جار".

على عكس أنهار العالم كلها يقاوم نهر النيل الموت فى كل زمان، أنه يسير من الجنوب للشمال غير أنهار العالم، يفيض حينما تجف الأنهار جميعها وقيل إن الله يغذي بالنيل جميع الأنهار، وذلك عند فيضانه الى أن تنتهي الزيادة منتهاها ثم يرجع الى ما كان عليه، وعمر بن الخطاب قال عنه أنه سيد الأنهار وقديماً كانت تحفه الحدائق والبساتين من كل جانب من أوله الى أخرة وكانت الأشجار متصلة لا تنقطع.

ومشكلة سد النهضة ليست مخيفة بالقدر المفزع الذي نراه من البعض لأن الله تعالي قال: "وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه فى الأرض وإنا على ذهاب به لقادرون، والماء ينزل بمقدار معلوم لايزيد عليه ولا ينقص منه والله يسكن الماء ويثبته في الأرض وفى الأنهار الأربعة النيل والفرات وسيحان وجيجان كما ذكرت كتب التفاسير والله وحده قادر على ذهابه وهو من يسوقه الى الأرض الجزر وهي الأرض اليابسة الرملية التى لا تمطر الا مطراً لايغني عنها شيئاً وتنتظر ما يأتيها من السيول من ماء أحمر من قلب الجبال به الطمي الذي يخصب أرض مصر.

والمصريون القدماء قبل الاسلام كانوا يلقون بفتاة كالعروس مزينة بالملابس والذهب قرباناً لـ "النيل" والذي كانوا يعتبرونه اله النماء والخير حتى يجري بعد جفافه فى شهر بؤونه من كل عام، لكن عمرو بن العاص بعد فتح مصر رفض وقال: أن الاسلام يهدم ما قبله وأرسل لعمر بن الخطاب حينما جف النيل وكاد الناس يرحلون فرد عليه الفاروق برسالة نصها: "من عبد الله عمر أمير المؤمنين الى نيل أهل مصر أما بعد فإنك إن كنت إنما تجري من قبلك فلا تجر، وإن كان الله الواحد القهار هو الذي يجريك فنسأل الله أن يجريك" فألقي بن العاص بالرسالة فى النهر فأصبحوا

وقد أجري الله النيل ستة عشر ذراعاً فى ليلة واحدة وقطع الله تلك العادة عن اهل مصر الي يومنا هذا. ويقول المفسرون أن اهلاك مصر وخرابها فى أمرين الأول انقطاع النيل والثاني اختلاف الجيوش فيها لذا فإن شغل هؤلاء الشاغل تدمير مصر من خلال اللعب بورقة نهر النيل بعد ما فشلوا فى جر الجيش للسياسة.

مقدمة تاريخية :

حابى إله النيل عند الفراعنة المصريين القدماء. ومعناه السعيد أو جالب السعادة. وتذكر كثير من الكتب الموثوق بها أن النيل إله يدعى حعبى غير أنه للنيل الجغرافي اسم آخر النهر " أترو " ولو راعينا الدقة أكثر فإن النهر العظيم أترو–عا (ومنها ظهرت كلمه ترعة). هو الاسم الذي أطلق على المجرى الجنوبي العظيم كما أطلق اسم الأنهار على فروعه في الدلتا ولم يكن حعبى مجرى مياه، وإنما كان روح النيل وجوه الحراكي. أي أنه كان فيضان المياه النابعة من نون (أصل الرطوبة) أي رقعة المياه البدائية المترامية الأطراف التي أقصيت عند الخليقة، إلى حافة العالم، والتي كان نهرها هو المجرى الدائم واهب الحياة. وكان الفيضان هو مجيء حعبى. وكانوا يصورونه على هيئه شخص بدين منبعج البطن ذي ثديين متدليين ولونوه بلون أخضر وأزرق أي بلون مياه الفيضان وكان عاري الجسم طويل الشعر أشبه بصياد السمك في المستنقعات.

وتقول التراتيل والصلوات/حعبى، أبو الآلهة..... الذي يغذي ويطعم ويجلب المئونة لمصر كلها، الذي يهب كل فرد الحياة في اسم قرينه الكا، ويأتي الخير في طريقه والغذاء عن بنانه ويجلب مجيئه البهجة لكل إنسان. إنك فريد، أنت الذي خلقت نفسك من نفسك، دون أن يعرف أي فرد جوهرك. وكانت تقام الطقوس الدينية بقذف الكعك وحيوانات الضحية والفاكهة والتمائم فى النيل لتثير قوة الفيضان وتحافظ عليه وكذلك تماثيل الاناث لتثير اخصاب النيل فيفيض في أمواج عاتية معطياً الحياة للأرض. كانت تقام كل عام عند موضعين :

- كيف حعبي/في مضيق قرب أسوان.
- بيت حابي/علي مقربة من القاهرة.

كشفت احدث الدراسات الأثرية ان نهر النيل كان يجري امام معابد الكرنك في العصور الفرعونية القديمة وأن قدماء المصريين شيدوا حاجزا حجريا ضخما لحماية تلك المعابد من خطر الفيضان وان هذا الحاجز يحيط بالكرنك من الشمال والغرب والجنوب لم يعثر علي مثيل له امام المعابد الالهية الاخري في طيبه وانه يعكس عبقرية المعماري المصري القديم في محاولاته للحفاظ علي هذا المجمع المقدس قديما مع استخدام السد الأثري كموانيء لزيارة المعابد بعد ان زوده بسلالم

للصعود مع عمل فتحات لربط السفن القادمة وعلي مستويات مختلفة طبقا لارتفاع مستوي فيضان نهر النيل.

<u>خريطة تاريخية تؤكد:النيل كان يجرى فى سيناء</u>

كشفت وزارة الموارد المائية والرى لأول مرة عن خريطة تاريخية لنهر النيل من كتاب «جغرافية مصر» للأمير عمر طوسون، والتى تتطابق مع وصف جرجس القبرصي، المؤرخ البيزانطي في أواخر القرن السابع الميلادي، وذلك ضمن أدلة الرد المصرية على الخريطة التى نشرتها مبادرة حوض النيل، والتى لاتشتمل على سيناء ضمن أراضى حوض النيل، حيث ترى بعض دول المبادرة أنه لا يجب نقل مياه النيل إلى سيناء، بحجة أن النهر لم يكن يجرى بها. وتكشفت الخريطة، التى عرضتها الهيئة المصرية العامة للمساحة، عن أن نهر النيل كان يتكون من ٧ أفرع مختلفة فى الدلتا، والتى اختفى منها حاليا ٥ أفرع، وقد كشفت الخريطة أن نهر النيل كان يصل إلى سيناء بفرع يسمى «البيلوزى» وتمت تسميته بهذا الاسم نسبة إلي بلدة بيلزيوم «أقرما»، وقد اختفى هذا الفرع مثل غيره من فروع النيل الأخرى، حسب عدد من الباحثين، نتيجة لتصرف نهر النيل المنخفض وزيادة معدل الإطماء، ويعتقد الباحثون أن يكون مجراه القديم مطابق لأجزاء من ترعة الشرقاوية حاليا.

وثيقة لنيل:

لأن نهر النيل يعنى الحياة بالنسبة للمصريين، فقد وقع الرئيس عبد الفتاح السيسى فى الرابع عشر من أبريل ٢٠١٥ على وثيقة النيل، إيذانا بإطلاق الحملة القومية لحماية النيل على المستوى الشعبى، لزيادة وعى المواطنين وحثهم على الحفاظ على نهر النيل، سواء من التلويث أو التعديات، وإعمالا لنصوص الدستور، الذى أكد التزام الدولة بحماية نهر النيل والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد استخدام مياهه، وعدم تلويثه لتعظيم الاستفادة من مياهه، كما حظر التعدى على حرمه.

<u>حديث النيل الأزرق:</u>

يتم نزع الملكية عادة طبقاً للدستور والقانون، ولحاجة مشروعات قومية محددة وبتعويض مناسب، ولكن الاتجاه العالمى المُفزع منذ عام ٢٠٠٥م، وحتى الآن هو نزع ملكية الأراضى والمياه من الدول النامية والفقيرة لحساب الدول الغنية فى إطار غطاء من العولمة وجذب الاستثمار، وما يفزعنا نحن فى مصر هو توجه تلك القوى المالية الاستعمارية نحو النيل الأزرق لقضم ما يُحيط به من أراض ومياه فى كل من أثيوبيا والسودان، وخاصة بعد بناء سد النهضة على النيل الأزرق، وما توافر من مياه فى بحيرته العملاقة، وكذلك تنظيم تدفق المياه فى النيل الأزرق طوال العام داخل الأراضى السودانية، مما شد انتباه العديد من الشركات العالمية بتوجيه من دولها الغنية للاستيلاء على مزيد من الأراضى فى أثيوبيا خلف بحيرة سد النهضة وعلى جانبى النيل الأزرق فى أرض الجزيرة بالسودان ذات التربة الخصبة.

ولم يكن سلوك بعض العرب الأغنياء فى دول الخليج، أو شركات إسرائيلية وعالمية أخرى مختلفاً عن هذا السياق، حيث سمعنا فى الفترة الأخيرة عن تعاقد بعض رجال الأعمال الخليجيين على مساحات كبيرة من أراضى مشروع سد النهضة، وبالتالى المساهمة بشكل غير مباشر فى تكاليف إتمام بناء السد الذى تتضرر منه مصر كثيراً مما يستدعى ضرورة انتباه الحكومة المصرية لهذا الأمر، واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية، وتعاقدات خاصة لحماية المياه المتدفقة من النيل الأزرق باتجاه مصر، وطبقاً لوصف بعض منظمات المجتمع المدنى العالمية،

فإن ما يحدث من انتزاع للأراضى، هو عملية عالمية تقودها بشكل كبير حكومات وشركات كبيرة من مختلف أنحاء العالم لتأمين سلع غذائية مستدامة بمناطق ذات تكاليف إنتاج منخفضة لمواجهة تقلبات أسعار السلع فى الأسواق العالمية والتأثيرات الناشئة عن التغير المناخى فى بلدانها والضغوط الكبيرة على الموارد الطبيعية، وبخاصة الأراضى والمياه والبحث فى الخارج عن

الأراضى التى يمكن زراعتها لمصلحة الدول الغنية وليست لديها أراض خصبة أو أنهار جارية تكفى حاجة الأعداد المتزايدة من السكان بتلك البلدان.

وفى إطار الغموض الذى يحيط بتلك الشركات والتعاقدات التى يتم بموجبها الاستيلاء على الأراضى، فإن قليلين هم من يعلمون الأشخاص أو الشركات الحقيقية التى تعقد الصفقات وأماكنهم، ولكن معظم التقارير تشير إلى أن الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ممثل ثانوى بالمقارنة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وإسرائيل حيث يدعم كل منهم مالياً الكثير من الصفقات بشكل أكبر من دعم جميع دول مجلس التعاون الخليجي، لكننا لن نستطيع مواجهة هذه المافيا على مستوى العالم نظراً لغياب الشفافية عن تلك الصفقات، وقلة الدراسات والبيانات والمعلومات المتاحة عن موضوع «الاستيلاء العالمى على الأراضي» فى منابع النيل، ويجب أن تبقى أعيننا مفتوحة على الأراضى المحيطة بالنيل الأزرق، ونأمل فى الأخوة بدول مجلس التعاون لوقف تلك الأنشطة فى منابع مياه الشعب المصرى على الأقل وكذلك أن تحرص مصر على إتباع نفس السياسة فى منابع نهر النيل وبخاصة النيل الأزرق فى الوقت الحالى.

ويعتبر نهر النيل بعد الامازون النهر الامريكى الاشهر اطول انهار العالم والذى تمتد مجارية الطبيعية لمسافة تربو على ٧٠٠٠ كيلو متر من منبع نهر " لوفيرونزا " الى المصب فى دمياط ورشيد، واول منابع النيل هو نهر كاجيراً ويمتد فى رواندا بطول ٧٥٠ كيلو متراً حتى يصل لبحيرة فيكتوريا بطول ٣٨٠ متراً ليدخل بحيرة البرت فى اوغندا او يسمى نيل فيكتوريا ويشمل هذه المجرى شلالات ريبون ثم من بحيرة البرت لمدينة مونجالا السودانية ويطلق علية فى هذه المسافة نيل البرت ويشمل نهر السمليكى حتى يصل لنهر الجبل حتى مدينة ملاكال، وفى هذا الجزء من المجرى يلتقى النيل بثلاثة روافد مهمة فى بحر الغزال وبحر الزراف فى السودان ثم السوباط من اثيوبيا الذى يلتقى بأربعة روافد هى الكنجن من السودان وثلاثة اخرى من اثيوبيا وهى البارو، اكوبو وجيلا ثم يمتد المجرى من الملاكال الى الخرطوم ويسمى النيل الابيض وفى الخرطوم ملتقى النيلين الابيض والازرق الذى يتدفق مع بحيرة تانا فى اثيوبيا ثم ينطلق من الخرطوم للبحر الابيض التوسط عبر اسوان ويطلق على هذا المجرى مجرى النيل ولا يلتقى الا رافداً لها واحداً هو نهر عطبرة الذى ياتى من اثيوبيا ويسهم النيل الابيض بمياهة فى مجرى النيل بسبعين والازرق بأربعة اسباع وعطبرة بسبع، وسمى بالنيل الابيض لصفاء مياهة اما مياة عطبرة والازرق والسوباط فهى محملة بالطمى ويرجع تاريخ نهر النيل الاصيل لستة ملايين سنة مضت حتى وصل لتكوينه

الحالى الذى وصفناه بدءاً من المنابع حتى البحر الابيض المتوسط بعد سلسلة من التغيرات التى جعلت منه نهراً مركباً.

يقول خبراء العلوم إنه يمكن تقسيم المجتمعات البشرية الى قسمين : مجتمع النهر ومجتمع المطر ومجتمع المطر ديمقراطي بطبعة لأن الذي يكون السحاب ويحرك الرياح وينزل الغيث والمطر هو الله وهو سبحانه وتعالى وحدة القادر على القيام بهذه الهام. أما مجتمع النهر فيحتاج الى سلطة مركزية قوية وقادرة على حسن ادارة مياه النهر وعدالة توزيع هذه المياه بين مختلف المستخدمين ومصر المحروسة هى اعتى المجتمعات التى تعيش وتتعايش مع نهر النيل لعشرات القرون الا ان السنوات الخيرة داهمت شعب مصر بأحداث جسام جعلته يعيش حالة أقل ما تكون من الانفلات المائي والتسيب بل والفوضي المائية سواء من خارج حدود البلاد أو من داخل هذه الحدود.

هذه القناعة للدلاله علي أن حوض النيل يعيش حالة من الانفلات الذي لم يسبق له مثيل من حيث اقامة العديد من السدود فى كافة ارجاء الحوض وتاجير وبيع وزراعة ملايين الهكتارات من الأراضي دون النظر مجرد النظر الى حقوق الآخرين بل والتأكيد علي أن يكون لكل هذه الفلتان شكل قانونى بالمبادرة الى توقيع اتفاقية اطارية بين بعض الدور التى ليس من بينها مصر والسودان.

هذه القناعة أيضاً للدلاله على أن الداخل المصري يعيش حالة من التسيب والفوضي فى الاعتداء عل نهر النيل وفقدان الإحترام لحرم هذا النهر العظيم الذي بجله المصريون من العصور السابقة وحب واجهة النهر عن أنظار المواطنين بإقامة منشآت ونواد للمهندسين والقضاة والشرطة والجيش والمعلمين والآطباء وكافة الهيئات والمؤسسات التى تشملها الدولة.

هذه القناعة مرة ثالثة للدلاله لإقرار أن أجهزة الدولة تقف إزاء هذه الفوضي المائية شبة حائرة بين الفعل ورد الفعل وتنتهى بغرابة شديدة الى حالة من اللافعل ولا رد للفعل اذ ما يحير حقاً ان مصر لم تكن فى يوم من الأيام بمثل هذا القدر من الاسترخاء والانبطاح واللامبالاة خصوصاً مع مورد هو بالقطع الأهم والأغانى والأثمن لهذا الجيل من المصريين والأجيال التالية له اما عن دول حوض النيل التى بات العديد منها يتصرف بلا وعى ولا توفر ولا احترام ان يكون معلوماً ان لهذه الدول أوجة الضعف التالية :

<u>أولاً</u> : الفقر الشديد فى الموارد الذي يجعل من ثلاثة الى خمسة منها تصنف على أنها من أقل دول العالم تنمية وأكثرها فقراً، وتعرض الكثير من هذه الدول لصراعات أهلية دموية يعود السبب فيها الى التركيبة العرقية والقبلية ودخول البعض منها ضمن أجندة قضايا التنافس والصراع الدولى

والاقليمى والخلافات على الحدود والصراعات الايديولوجية وعدم عدالة توزيع الثروة وافتقار أنظمة الحكم للشرعية والقانونية وكذلك التمميز الدينى ومحاولات بعض الحكام اقصاء من يخالفهم فى العقيدة.

ثانياً: احتواء اقاليم بعينها داخل الدولة الواحدة على ثروات تسمح لها بالانفصال والاستقلال بالأراضي والثروات، والفساد المالى والسياسي وسوء استخدام السلطة فى العديد من أجهزة الحكم، والانفلات الأمني وعدم احترام سيادة القانون وانتشار الأحكام القبائلية ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين من مختلف مناطق النزاعات الى بعض دول الحوض وعدم قدرة الدول المضيفة على احكام السيطرة عليهم وعلى تصرفات البعض منهم.

ثالثاً: صعود نجم الصين كمنافس سياسي قوي للولايات المتحدة الأمريكية بل والاشتراك الفعلي فى خلافات عرقية راسخة مثل الخلاف بين الهوتو والتونسي والوقوف الى جانب فريق بعينة مما أصبح يشكل اصدقاء وأعداء للديناصورين المتنافسين بالاضافة الى الوفاة المفاجئة لرئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي وتولي نائبه "غير منتخب" السلطة هو بلا شك اقل حنكة وأقل قوة وأقل معرفة بأمور الحياة فى حوض النيل علاوة على تعرض اقليم الشرق الافريقي بالكامل لمجموعة من القلاقل التى تتمثل فى نزاعات على الثروة بين السودان ودارفور وبين السودان والجنوب السوداني والصراع بين الصومال وشباب المجاهدين ممن تدعمهم القاعدة وبين اثيوبيا واريتريا على المدينة الحدودية "بأدمي" وانتخابات كينيا وزيمباوي التى تحل هذا العام والتي يمكن أن تؤدي الى حروب أهلية فى كلا الدولتين وما يتبع ذلك من آثار اقتصادية مدمرة عليهما كل هذا بالاضافة الى المشاكل العرقية المزمنة فى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية مما يعرض الكونغو ورواندا وبوروندى الى قلاقل مستمرة ومتصلة. وعلى ذكر أوجة الضعف عند بعض دول حوض النيل فمن الضرورى ان تعرف أوجة القوة عند الشريك المصري او البعض من هذه الأوجة على النحو التالي: إن مصر دولة قوية لها ارث تاريخى يحترم ولها مقومات سياسية واقتصادية وإجتماعيه لا يقلل منها ما حدث وما يحدث فى الوقت اللحاضر من تبعات قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أن لمصر العديد من المساهمات فى رفع شأن دول حوض النيل واعلاء قدرها بدءاً من المشاركة فى حصولها على الاستقلال وانتهاء كثير من المساعدات المادية والعينية والفنية، ولها مؤسسات قوية وقادرة على حماية أمنها الغذائي والمائي. ان لدى مصر من العارفين بخبايا وخفايا دول حوض النيل ربما من هم اكثر عدداً ومعرفة من مواطني هذه الدول انفسهم وان مصر تملك من الحلول لكافة المشاكل ما لا تملكة اى دولة أخري من دول الحوض أو ممن هم خارج دول الحوض كما أن القانون الدولى

يحمي الحقوق التاريخية للدول التى تحصل من مجرى مائي عابر للحدود ولفترة زمنية ممتدة على حصة من المياه بشكل ظاهر ومستمر ومتسق ويعطية الحق فى التسامح العام الذي لا اعتراض عليه من الدول الأخرى المتشاطئة على نفس النهر.

ان لمصر قدرة على التأثير على الدول التى تقدم المساعدات لبعض دول الحوض وتحجيم قدر هذه المساعدات اذا لم تسطع الغاءها كلية وهى قادرة تماماً على ردع كل من تسول له نفسة اساءة استخدام المياه داخل البلاد وكل من يلوث مياه النهر بقصد أو من غير قصد وكل ما تحتاج اليه هو الارادة القوية والادارة الرشيدة، أن لمصر مورداً غاية فى الأهمية يجب أن يضاف الى الموازنة المائية هو معالجة الجزء الأكبر من المياه التى تتناسب الى البحر المتوسط واعادة استخدامة وايضاً الي إعذاب أكبر قدر ممكن من الماء الجوفي المسوس "الأقل ملوحة من مياه البحر" باستخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

منذ زمن التكوين المبكر لحضارة مصر فى وادى ودلتا النيل، كانت الخصوبة المتجددة لارض مصر مدينة لفيضان النيل الازرق، ومنذ اكتشاف المصريين الاوائل الزراعة المروية واعتماد حياتهم عليها، كانت مصر تئن من الجدب والقحط مع دورات السنين العجاف حيث يقل تدفق مياة النيل العظيم، ثم تعرف الخصب والنمو حين يفيض النهر مع دورات السنين السمان ومهما عانت مصر من اهوال فيضان النيل فقد كانت مدينة بكيانها الطبيعى لفيضان وغرين النيل الازرق الذى صنعته البراكين والسحب والامطار والرياح على هضبة الحبشة، ومنذ فجر التاريخ كان رجال صحراء مصر الذين صاروا فلاحين، بعد ان هبطوا الى واحة النيل بنهاية العصر المطير، ينتظرون واقفين فى مجرى النهر ورود الفيضان الحبشى الذى لولاة لهلكوا، وظلوا يصنعون ذلك حتى بنائهم لسد اسوان العالى، وفى كتابة المبدع فى محتواة والبديع فى لغتة النيل حياة نهر يشرح الالمانى اميل لودفيج عمل العناصر الاربعة صانعة الفيضان والغرين، اى الرياح والسحب والامطار والبراكين، وهكذا فان الرياح لتصنع المطر يجب ان تتصادم مع رياح اخرى وان تذعن لها، لأن المقاومة لا تثمر خيراً، ففى الشتاء وبفضل رياح تهب من الشمال تأتى رياح موسمية من الشمال الشرقى حاملة المطر من اسيا الى البحر الاحمر، ولكن مع جفاف هذه الرياح تقريباً حين بلوغها الهضاب العالية فى الحبشة، تهب فى الربيع رياح من الجنوب الغربى من جنوب الاطلنطى وفوق افريقيا لتضيف الى السحب التى تكونت من بخار مياة البحر جميع رطوبة الغابة البكر فى خط الاستواء، وهكذا تجوب السودان رياح مثقلة بالمطر المنتظر حتى تلطم الجبال التى تنتصب امامها وتفرغ ما يحمله البخار من ماء منقول الاف الكيلومترات عندما تمس السحب جدر الجبال

الوعرة فى الحبشة، وهكذا تؤدى رياح افريقيا الى وجود النيل فى المكان الذى ينعم فيه على التراب بالاخصاب ويستند مهندسو الرى فى دلتا النيل فى حساباتهم للامطار المحتملة ومن ثم الفيضان المتوقع الى تلك الرياح، ليبعثوا الفرحة فى قلب الفلاح المصرى بمعرفة حجم المطر حامل الفيض والخير، ويصل المطر فى الوقت المعين دوماً ويبلغ اقصاة فى وسط شهر يونيو كما تدل سجلات المصريين منذ الوقت السنين ولكن مع اختلاف كبير فى مقاديرة، وما اكثر اجيال المصريين التى درست هذ المسألة الحيوية من غير ان توقن بمقدار فيضان العام المقبل، حيث يطلع مهندسى الرى فى مصر ساعة بساعة على تقدم الفيضان وارتفاع الماء وعلى ما يحتوية من غرين، ينتظرون نقل الاخبار الطيبة الى ساكنى الوادى على بعد الوف الكيلو مترات من المجرى التحتانى، ومن منطقة بحيرة تانا، ينال النيل منبعاً جديداً وخطيراً له، فينحدر النهر من جبال الحبشة الشاهقة فى وسط شهر يونيو، ويتحول الهدير الى زئير فى بضع دقائق ليغدو اشارة مرجوة مرهوبة، وفى حوض النيل الازرق ذى الانحدارات القوية تتدفق الفيضانات القوية المشابهة لفيضانات النيل الابيض لكن المطر قد نحت هنا اخاديد عميقة فى الصخور البركانية ومن هذه الخنادق الضيقة تجرى سيول نحو الغرب نحو النيل، وحينما تبلغ السيول الحجارة الرملية تشقها شقاً خفيفاً، ثم يلاقى النيل ضخور الاراضى البركانية فيشق مجراه الأرض عمودياً كما شقة على الهضبة، وفى اثناء جريانة يفصل منها ما يخلطة بتراب صالح للنبات وهكذا يتألف الغرين من مجموعة منحلة الاجزاء من الرواسب فمن الجنادل، او الصخور العظيمة، يفصل الهواء والماء ملايين الاجزاء التى يتألف الغرين السنوى السخى منها، لتتمكن الحبشة فى ملايين السنين المقبلة من ان تمن بالمواد الاولية التى يجرها النيل ويحطها فتتحول الى تراب جديد، وعلى هذا النحو تصنع رياح الحبشة وامطارها وجبالها بوليدها النيل الازرق تلك الواحة العجيبة فى الشمال البعيدة بفضل النيل، تصنع خصوبة مصر.

أساطير مصر القديمة :

كثيرة.. هى القواسم المشتركة بين المسيحية والإسلام.. فمن فضائل التعارف والتآلف والمودة والسلام.. إلى قيم التسامح والتناصح والإخاء والوئام.. ومن الإقبال على فعل الخير وحسن معاملة ومعاشرة الغير.. إلى الإحجام عن الأنانية والأثرة.. وسلوك دروب الشر.. ومن حب الأوطان وتجويد العمل والعطاء وإعتناق العدل والبر والإحسان.. إلى نبذ الشدة والغلظة ومقاومة البغى والعدوان.تلكم هى مجرد أمثلة من القيم والفضائل والأخلاق الحميدة.. وغيرها كثير من المثل العليا الراقية الرشيدة.. وأزعم أن ذروة سنام الفضائل والقيم التى تتقاسمها المسيحية والإسلام.. هما فضيلة

الحب وقيمة السلام.. إليهما دعا ومن أجلهما جاهد السيد المسيح وأخوه محمد عليهما الصلاة والسلام.. فلقد بلغت فضيلة الحب قمة الشرف الذى لا يرام.. وإعتبرها السيد المسيح درة المجد فى جبين كل الأنام.. حين جعلها صفة سامية عليه للذات الإلهية.. فى عبارته الشريفة النورانية "الله محبة" ثم أطلق محبته لينالها الناس جميعا وعلى السواء.. الأخيار والأشرار.. العصاة والأسوياء.. لا يحرم منها أحد حتى الأعداء الألداء. تلكم هى المقولة التى جاوزت فى صفاتها وبهائها نجوم السماء» :أحبوا أعداءكم، باركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، وصلوا من أجل الذين يسيئون إليكم ويطردونكم ثم أنه من قبل ذلك وجه أتباعه وحوارييه إلى أن ما يطلبه منهم هو الحب المطلق.. مجردا من المقابل والمعاملة بالمثل.. فى قوله البليغ المبهر» :إن أحببتم الذين يحبونكم فأى فضل لكم، فإن الخطاة أيضا يحبون الذين يحبونهم «ويستطرد . عليه السلام . قائلا» :وإذا أحسنتم للذين يحسنون إليكم فأى فضل لكم فإن الخطاة أيضا يفعلون هكذا. ثم جاء الإسلام.. ليثنى على السيد المسيح عليه السلام.. وليتمم ما دعا إليه من مكارم الأخلاق.. ذلكم قول أخيه نبى الإسلام إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ومن بعد الإنجيل جاء القرآن الكريم ليعظم فضيلة الحب المتبادل بين العبد وربه واعتبار أن سببه وعلامته وغايته هى طاعة رسول الله» قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ولقد وردت كلمة الحب ومشتقاتها فى نحو ثمانين آية فى القرآن المجيد.. ثم إن الرسول الكريم قد أخرج من دائرة الإيمان.. من لا يحب ويرقى بمحبته لأخيه فى الإنسانية إلى درجة حبه لنفسه.. نعم.. يحب غيره تماما كما يحب نفسه.. ذلك ما سجله الحديث الشريف» :لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ..«تلكم هى لمحات لأرقى وأسمى مراتب الحب الإنسانى التى توافقت عليها شريعتا السماء.. المسيحية والإسلام. أما قيمة السلام جوهر المسيحية والإسلام.. فهى لا تعنى السلام المقابل للصراع والحرب والصدام فحسب.. وإنما السلام مطلقا.. سلام المرء مع ربه.. مع نفسه.. مع أهله.. مع وطنه.. مع الناس أجمعين. ولقد كان السلام هو واسطة عقد الترنيمة الملائكية التى صاحبت مولد المسيح عليه السلام» ..المجد لله فى الأعالى وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة ثم جاء السيد المسيح داعيا إلى السلام.. مبشرا من يقيمون السلام.. بأعظم بشارة.. وهى انتسابهم إلى أعلى وأسمى مقام.. ذلك قوله : طوبى لصانعى السلام، لأنهم أبناء الله يدعون ..«ثم جاء الإسلام.. ليشتق اسمه من كلمة السلام.. بل وليكون الإسلام (لغة) هو اسم فعل السلام.. وليدعو الله تعالى المؤمنين جميعا أن يستظلوا بمظلة السلام« ..يا أيها الذين امنوا ادخلوا فى السلم كافة »وإن من لم يستجب لذلك فهو متبع خطوات الشيطان.. ثم وردت كلمة السلام ومشتقاتها فى نحو مائة وأربعين موضعا من القرآن الكريم.. ولقد

بلغ السلام قمة سنام شرفه ورفعة مكانته وقدسيته بأن جعله الله تعالى اسما من أسمائه الحسنى وصفة من صفاته العلي.. فسبحانه هو» :الملك القدوس السلام «وفى حديث شريف بالغ الروعة والبلاغة والجلال.. جمع رسول الإسلام) عليه الصلاة والسلام (بين فضيلة المحبة وقيمة السلام.. وجعل منهما معا علامة وآية وحصاد الإيمان.. بل وجعل من ثلاثتهم :الإيمان والحب والسلام.. تأشيرة دخول الجنة وبلوغ غاية المرام.. ذلك قوله : "لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولن تؤمنوا حتى تحابوا.. أفلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم. أفشوا السلام بينكم". وهكذا.. اتفقت شريعتا المسيحية والإسلام على إرساء وترسيخ قيمتى الحب والسلام.. عسى أن يجيد فهمها والالتزام بهما.. أتباع السيد المسيح وأخيه محمد عليهما الصلاة والسلام.. أما من لا يتفهم ذلك فهو من مرضى القلوب والأفهام.. علينا أن نصلى من أجلهم.. ليخلصهم الله من شر الأمراض والأسقام.

كان النيل عند المصريين القدماء هو مركز العالم، وكان منبعه بالنسبة لهم هو بدايته، ولذا كانت قبلتهم نحو الجنوب. وكانت أساطيرهم الدينية ساحرة الدلالة حول علاقة الشعب المصري بنهر النيل الذي تم رفعه لمرتبة القداسة .أما تسمية النيل بهذا الاسم، فيمكن الاستدلال علي أصلها من حقيقة أن المصريين القدماء لقبوا النيل في بعض أناشيدهم بأبي الآلهة، وهو لقب مستعار من الإله « نون» رب المياه الأزلية عند المصريين القدماء (الفراعنة) والذي كان النيل ينبع منه (أدولف أرمان، ديانة مصر القديمة، ترجمة د. عبد المنعم أبو بكر، د.محمد أنور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص١٨). رغم أن غالبية الأنهار تكتسب اسمها من منبعها ليمتد الاسم إلي باقي مجري النهر، فإن الأمر معكوس بالنسبة لنهر النيل، فقد أطلق المصريون القدماء اسم النيل علي نهرهم المقدس، ليتوالي إطلاقه علي منابع وروافد النهر. وهذا الأمر طبيعي إلي حد بعيد، حيث كان نشوء الحضارة المصرية القديمة سابقا علي كل ما عداها، وبالتالي فإنها أعطت للأشياء أسماءها وعلي رأسها نهر النيل. وتشير إحدي نظريات تفسير نشأة الكون والخلق والآلهة عند الفراعنة، وهي نظرية الأشمونيين أو هرموبوليس، إلي أن الإله« نون »رب المياه الأزلية كان هو كل شيء وكان يحتوي علي جميع عناصر الخليقة. وعندما بدأت المياه الغامرة لكل شيء في الانحسار ظهر تل الأبدية وظهرت عليه كائنات إلهية وكان عددها ثمانية التي تعني شمون »باللغة الهيروغليفية جورج بوزنر، سيرج سونرون، جان يويوت، أ . أ . س . ادجواردز، ف . ل . ليونيه، جان دوريس، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة د. سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص٣٤٤. ولو تأملنا الكلمة نون فإن تحويرها إلي نيل هو أمر مرجح، خاصة أن منبع مياه النيل وفقا للفراعنة هو هذه المياه الأزلية

التي كانت مصدرا لكل شيء، بما في ذلك الآلهة نفسها. ورغم أن القصور المعرفي في عصر ما قبل الأسرات في مصر القديمة، يمكن أن يكون السبب في تصور المصريين القدماء الخاص بمصدر مياه النيل الذي أرجعوه إلي الإله نون رب المياه الأزلية وليس إلي الأمطار التي تسقط علي منابعه الاستوائية والإثيوبية، فإن استمرار المصريين في اعتبار الإله نون مصدرا لمياه النيل بعد توسعهم جنوبا وإدراكهم الحسي بأنه ينبع من خارج أراضيهم، هو محاولة لتأكيد قداسة النيل بنسبه إلي الإله نون وذلك حتي يتعامل المصريون مع النهر بحرص وتقديس حقيقيين باعتباره شريان حياة مصر، فضلا عن عدم تقبلهم فكرة أن شريان حياتهم أي النيل ينبع من خارج أراضيهم المقدسة.

كان المصريون القدماء يطلقون على النيل الرئيسى من أسوان إلى القاهرة، اسم "أترو– عا" وهى كلمة مصرية قديمة معناها "النهر العظيم" ومنها جاءت الكلمة المستخدمة حاليا فى اللغة العربية "الترعة" التى تطلق على الفروع الصغيرة للنهر. وكان النيل عند المصريين القدماء هو محدد الوطن والجنسية على ضوء اعتقادهم بأن منابعه هى منطقة الشلالات المطابقة لحدود مصر الحالية مع السودان. وكان الإله آمون يصرح على لسان كهنته: "إن البلد الذى يفيض فيه النيل هو مصر فكل من يشرب من النيل فى مجراه التحتانى بعد جزيرة ألفنتين فهو مصري اميل" لودفيغ، النيل..حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، صـ ٤٥٣ وكانت جزيرة ألفنتين هى آخر بلاد النوبة التى شكلت مع الوجهين البحرى والقبلى خريطة مصر منذ وحدتها كدولة منذ خمسة آلاف عام. كما وصل إلى حكم مصر رئيسان نوبيان هما الرئيس محمد نجيب، فى القرن العشرين، والمشير محمد حسين طنطاوى فى القرن الحادى والعشرين، دون أن يسأل أحد عن أصلهما العرقى فى بلد لا يعرف أى نوع من التمييز فى هذا الشأن، فإن الأسرة الرابعة والعشرين التى حكمت مصر القديمة فى أواخر العهد الفرعوني، كانت أسرة نوبية. وكان أبرز ملوكها هو بعنخي الذى قاد حرب الاستقلال ضد الفرس منطلقا من أقصى جنوب مصر. وإلى جانب الإله نون رب المياه الأزلية عند المصريين القدماء الذى كان النيل ينبع منه، يوجد عدد من الآلهة المرتبطة بالنيل، وأولها الإله» خنوم «الذى كانت تماثيله تنحت على هيئة كبش عظيم وكان مركز عبادته يقع فى جزيرة ألفنتين قبالة أسوان، كان هو المسئول وفقا للمعتقدات المصرية القديمة عن تفجر النيل من باطن الأرض من مناطق الشلالات. وكانت شعائر عبادته عبارة عن سكب المياه من جرة توضع امامه. وثانيها هو عوزير المعروف باسمه الدارج أوزوريس وهو إله عالم الموتى وخصوبة الأرض والنماء والزرع، وكان المصريون القدماء يخلطون بينه وبين النيل بما

يوحى بأن النيل جزء من عوزير أو هو نفسه. وكان على من يمثل بين يدى عوزير (أوزوريس) إله عالم الموت ومعه قضاة الموت، أن يبرىء نفسه من الكبائر الخاصة بالنيل بقوله "إننى لم ألوث ماء النيل ولم أحبسه عن الجريان فى موسمه ولم أسد قناة" (اميل لودفيغ، النيل..حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، صـ ٤٥٣).

أما أشهر آلهة النيل فهو» هابى أو حابي الذى كان يمثل» روح النيل وجوهره الحراكي، وكان هو فيضان المياه النابعة من نون أى رقعة المياه الأزلية المترامية الأطراف التى أقصيت عند الخليقة إلى حافة العالم والتى كان نهرها هو المجرى الدائم واهب الحياة. وكانت صلوات المصريين القدماء لذلك الإله تقول :هابى أبو الآلهة الذى يغذى ويطعم ويجلب المؤونة لمصر كلها، الذى يهب كل فرد الحياة فى اسم قرينه) الكا (ويأتى الخير فى طريقه والغذاء عند بنانه ويجلب مجيؤه البهجة لكل إنسان، إنك فريد، أنت الذى خلقت نفسك من نفسك ودون أن يعرف أى مخلوق جوهرك، غير أن كل انسان يبتهج فى اليوم الذى تخرج فيه من كهفك. وكانت الطقوس الدينية تقام كل عام عند أسوان وقرب القاهرة الحالية بقذف الكعك وحيوانات الضحية والفاكهة والتمائم لتثير قوة الفيضان وتحافظ عليها، وكذلك تماثيل الإناث لتثير إخصاب) شهوة (النيل العظيم فيفيض فى أمواج عاتية وينثر نفسه خلال المملكة معطيا الحياة للأرض) جورج بوزنر، سيرج سونرون، وجان يويوت، و أ.أ س ادجواردز، ف. ل ليونيه، و جان دوريس، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، مراجعة د. سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦، ص٣٤٥، ٣٤٦) وكانت هناك واحدة من الإلهات الرئيسية فى مصر ترتبط بفيضان النيل وهى الإلهة إيزيس أو عيزى أو» إيست «أو» الست «باللغة الدارجة والذى صار يطلق على أى سيدة رائدة أو قوية أو عظيمة حتى فى العصر الحديث مثل سيدة الغناء العربى أم كلثوم التى كان يطلق عليها» الست .«وكان لتلك الإلهة عيد سنوى فى شهر بؤونة من كل عام – يقع فى شهر يونيو– يسمى» ليلة الدموع «فى ذكرى انهمار دموع إيست) إيزيس (حزنا على مصرع زوجها الإله عوزير على يد أخيه ست إله الشر، وتؤدى تلك الدموع الإلهية إلى حدوث الفيضان الذى يغمر أرض مصر بالمياه ويشكل سبب نماء محاصيلها وثرائها. وهناك أسطورة أخرى تربط اثنين من أشهر آلهة مصر القديمة بالفيضان، وهما هور) حورس (رب الانتقام) الثأر (والوراثة الشرعية للعرش الملكي، وهاتهور) حاتحور (إلهة الحب والجمال والطرب والموسيقى وربة الجميزة سيدة الأشجار وإلهة الحرب فى آن واحد. وتقول الأسطورة أن هاتهور التى يوجد مركز عبادتها الرئيسى فى بلدة دندرة بمحافظة قنا حاليا، كانت زوجة للإله هور الذى يوجد مركز عبادته فى إدفو

بمحافظة أسوان حاليا. ولم تكن هاتهور تزور هور إلا مرة واحدة كل عام وذلك فى شهر أبيب وهو الذى يوافق النصف الأخير من يوليو والنصف الأول من أغسطس غالبا، ومع لقاء الاله هور بإلهة الحب والجمال هاتهور فيما كان المصريون يسمونه» الاجتماع الطيب «كان فيضان النيل يبدأ من» الاجتماع الطيب «بين مياه الفيضان وبين أرض مصر عقب لقاء الإلهين هور وهاتهور كان الخير والنماء يعمان أرض مصر.

وقد ارتبط جزء مهم من الإبداع الأدبى للمصريين القدماء بنهر النيل، فى صورة أساطير وقصص وأشعار وأغان. ونظرا لأن منابع النيل تتعرض كل قرن أو قرنين لدورة سباعية من الجفاف الرهيب، فإن المصريين القدماء قد جعلوها محورا لبعض برديا تهم وقصصهم وأشعارهم. وهناك نص تشير خلفيته إلى أنه مرسوم ملكى من عهد الملك زوسر من الأسرة الثالثة (حوالى القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد)، يحكى عن المجاعة الناجمة عن انخفاض النيل لمدة سبع سنوات. ويقول المرسوم الذى يعد مناجاة وتضرعا من الملك زوسر للإله خنوم: لا بأس أن أعرفك. أنا فى غم على العرش العظيم وأولئك الذين فى القصر كانت قلوبهم فى حزن من شىء عظيم الهول، مادام النيل لم يأت فى عهدى لمدة سبع سنوات، الحبوب ناقصة، جفت الفواكه، وكل شىء يأكلونه أصبح ناقصا، سرق كل رجل زميله، تحركوا دون تقدم إلى الأمام. بكى الطفل، انتظر الشباب، قلوب الكهول فى حزن. انحنت سيقانهم، قبعوا على الأرض، ثنيت أذرعهم. رجال الحاشية الملكية فى فاقة. أغلقت دور العبادة والمقاصير التى أصبحت لا تضم شيئا سوى الهواء وكل شىء أصبح فارغا وكما هو واضح فإن كارثة الجفاف السباعى كانت مدمرة بصورة مروعة حتى لأخلاق الشعب الذى أبدع أسس ضمير الإنسانية وقواعد الأخلاق الأساسية للإنسانية بأسرها ويضيف المرسوم فى موضع آخر: توجد مدينة وسط المياه ومنها ينبع النيل، تسمى الفنتين. إنها بداية البداية،»بهيج الحياة «اسم مسكنها الكهفان هو اسم الماء، فهما الثديان اللذان يتدفق منهما كل الأشياء الطيبة، إله النيل، هو الذى فيه يصبح صغيرا يخصب الأرض بالجماع كالذكر الثور، إلى الأنثى، يجدد نشاطه مخففا رغبته ويضيف المرسوم أنه بعد أن استرضى الملك الإله خنوم سيد المياه ورب الفنتين، كشف له الإله عن نفسه وكانت كلماته» أنا خنوم صانعك أنا أعرف النيل حينما تفتتح به الحقول، إيراده يعطى الحياة لكل ما يتنفس، سيتدفق النيل من أجلك، دون توقف أو تهاون من أجل أى أرض، ستنمو النباتات منحنية تحت الفاكهة، المؤمنون سيحققون ما تتمناه قلوبهم ستذهب سنوات القحط ويصح المحصول ستتلألأ الضفاف والقناعة ستحل فى قلوبهم أكثر من تلك التى كانت فى السابق (تحرير جيمس ريتشارد، نصوص الشرق الأدنى القديمة المتعلقة

بالعهد القديم، الجزء الأول، وزارة الثقافة، هيئة الآثار، مشروع المائة كتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١١٥.) وكان ذلك الحضور القوى لنهر النيل فى أدب المصريين القدماء وأساطيرهم، تعبيرا عن المكانة الحاكمة للنهر فى حياة مصر وشعبها ومحاصيلها وثروتها الحيوانية، وتجسيدا لاحترامهم وتقديسهم المياه مصدرا للحياة.. لأنه باختصار أحد الأسرار العظمى لحياة مصر شعبا ودولة، ومن يتعرض لحقوق مصر فيه فإنه يحاول كسر مفتاح الحياة ولا يترك لمصر مجالا إلا أن تنتفض للدفاع عن حقوقها بكل ميراثها الحضارى وبأس شعبها العظيم.

عيد النيروز – أصل التسمية وموسم الفيضانات وكلمة النيل :

يحتفل المصريون أو توت ١٧٣٢ بعيد النيروز اووعيد الشهداء أو عيد الهوية المصرية كلها مردافات لمعني واحد يشير الي عمق جذور مصر التاريخية والتي تحفر في وجدان الانسانية الكثير من الكلام يمكن ان يكتب وان يقال عن عيد النيروز وعلاقته بالهوية المصرية . وحدوته التقويم القبطي والفارق بينه وبين التقويم الشمسي والتقويم القمري وغيره من المسميات التي انتشرت وحددت ملامح الايام والسنين في الشخصية المصرية.

اجراس مصرية تطرح في السطور التالية علاقة عيد النيروز او عيد الشهداء بحياة المصريين الذين احتفلوا ب هامس السبت وطرحت تساؤلات عدة اولها ما هو عيد النيروز؟ وما حقيقة التقويم المصري او الشمس وكيف يتم حساب عدد ايام السنة؟ وسألت عددا من المهتمين بهذا الحدث لمعرفة المزيد عن عيد النيروز او عيد الهوية المصرية.

ان النيروز او عيد رأس السنة المصرية هو أول يوم في السنة الزراعية الجديدة..وقد أتت لفظة نيروز من الكلمة القبطية (ني – يارؤو) = الأنهار، وذلك لأن ذاك الوقت من العام هو ميعاد أكتمال موسم فيضان النيل سبب الحياة في مصر.. ولما دخل اليونانيين مصر أضافوا حرف السي للأعراب كعادتهم (مثل أنطوني وأنطونيوس) فأصبحت نيروس فظنها العرب نيروز الفارسية..ولأرتباط النيروز بالنيل أبدلوا الراء بالام فصارت نيلوس ومنها أشتق العرب لفظة النيل العربية..

أما عن النيروز الفارسية فتعني اليوم الجديد (ني = جديد , روز= يوم) وهو عيد الربيع عند الفرس ومنه جاء الخلط من العرب. أن النيروز أختصار (نيارو أزموروووؤو) وهو قرار شعري أيتها لي للخالق لمباركة الأنهار..(لاحظ كلمة أزمو التي نستخدمها في التسابيح القبطية مثل الهوس الثالث وتعني سبحوا وباركوا). وأصبحت نياروس ومعناه الكامل عيد مباركة ألأنهار..

اذا نظرنا الي شهر توت وهو أول شهور السنة القبطية نجده مشتقا من الأله تحوت أله المعرفة وهوحكيم مصري عاش أيام الفرعون مينا الأول وهو مخترع الكتابة ومقسم الزمن.. وقد أختار بداية السنة المصرية مع موسم الفيضان لأنه وجد نجمة الشعري اليمينية تبرق في السماء بوضوح في هذا الوقت من العام.. مما يعني أن السنة القبطية، سنة نجمية وليس شمسية مما يجعلها أكثر دقة من الشمسية التي أحتاجت للتعديل الغرغوري وبالتالي لم تتأثر بهذا التعديل وذلك لأن الشمس تكبر الارض بمليون وثلث مليون مرة والشعري اليمينية تكبر الشمس ب٢٠٠مرة، مما يعني أنها أكبر من الأرض بـ٢٦٠ مليون مرة مما يجعل السنة النجمية أدق عند المقارنة بالشمسية.

مع عصر دقلديانوس أحتفظ المصريين بمواقيت وشهور سنينهم التي يعتمد الفلاح عليها في الزراعة مع تغيير عداد السنين وتصفيره لجعله السنة الأولي لحكم دقلديانوس =٢٨٢ ميلادية = ١ قبطية = ٤٥٢٥ توتية (فرعونية)، ومن هنا أرتبط النيروز بعيد الشهداء.. حيث كان في تلك الأيام البعيدة يخرج المسيحيين في هذا التوقيت إلي الأماكن التي دفنوا فيها أجساد الشهداء مخبئة ليذكروهم. وقد أحتفظ الأقباط بهذه العادة حتي أيامنا فيما يسمونه بالطلعة..

أن عيد النيروز هو أقدم عيد لأقدم أمة..حارب فيه شهدائنا الظلم وضحوا بنفوسهم لأجل من أحبهم ولكن ياتري ما هم فاعلين في زمن حول الشيطان حربه ألي حرب داخلية دفاعا عن القيم الروحية بين الأنسان ونفسه وحرب خارجية أشد هوادة متمثلة في المعاناة التي يعيشها المواطن المصري وأهمها أن يشعر أنه غريبا في وطنه.

أجمع المؤرخون علي ان المصريين هم أول من قسموا الزمن وقال هيرودوت اما ما يتعلق بدور البشر فالجميع علي انفاق في ذلك وقد كان قدماء المصريين هم أول من ابتدع حساب السنه وقسموها الي اثني عشر قسما بحسب ما كان لهم من معلومات عن النجوم ويظهر انهم احذق من الاغارقة اليونانيين الذين يحسبون شهرا كبيسا كل ثلاث سنوات تكملة للفصول فقد كان المصريون يحسبون الشهر ثلاثين يوما ويضيفون خمسة ايام الي السنه لكي يدور الفصل ويرجع الي نقطة البداية. وقد بدأ المصريون اولا باليوم يبدأ من منتصف الليل ويستمر الي منتصف الليل الذي يليه ثم عرفوا الشهر الهلالي ولاحتياجهم الي فترة زمنية معلومة تربط بين اليوم والشهر نظموا الاسبوع.

يذكر المؤرخ ديون كاسيوس Cassius DION ان المصريين سموا الايام السبعة باسماء الكائنات السيارة وهي زحل والمشتري المريخ ٤٠ الشمس ٥٠ الزهرة ٦ عطارد ٧ القمر. فلما اخذ الرومان هذه التسمية منهم اطلقوا علي الايام التسميات التالية فمثلا يوم الشمس كان يوم الاحد ويوم القمرهو يوم الاثنين ويوم المريخ هو يوم الثلاثاء ويوم عطارد هو يوم الاربعاء ويوم المشتري هو

يوم الخميس ويوم الزهرة وهو يوم الجمعة ويوم زحل هو يوم السبت حفظت هذه التسميات بين الامم الاروبية حتي اليوم غير ان المصريين ولو انهم استعملوا الاسبوع واخترعواتسمية للأيام الا انهم اكتفوا بتسميتها بالأول فالثاني الي السابع بعد ان انتهوا منترتيب الاسبوع وايام الشهر القمري علي ما ذكرنا راحوا يراقبون التغيرات المناخية والزراعية والفيضان فاستدلوا منها علي ان الاعتماد علي القمر لا يرتبط مع الدورة المناخية والزراعية والفيضان فاسبتعدوا من حسابهم الاعتماد علي القمر كأساس للتقويم واكتشفوا السنه الشمسية وقسموها الي اثني عشر شهرا ورمزوا للسنة بهذه العلامة ROMPI اما الشهر ويسمونه DBOT فقسموه الي ثلاثين يوما ثم قسموا الشهر الي اسابيع وقسموا اليوم الذي يسمونه EHCR أو EHOOU الي اربعة وعشرين ساعة وأطلقوا علي الساعة اسم OTNOU وقسموها الي ستين ثانيه وأطلقوا علي الثانية اسم HNT وقسموا الثانية الي ستين ثالثة واطلقوا عليها ONT وهذا ما تؤكده الاثار ثم سرد هذه المعلومات الهامة لانها تؤرخ لحركة المصريين وهويتهم علي مر التاريخ، منذ ان بدأ المصريون في عد السنين وكانت هناك نجمة اسمها سيدد وقد اكتشفوا ان هذه النجمة تظهر قبل شروق الشمس مره كل عام ومن خلال ذلك تمكنوا من معرفة طول وعدد ايام السنه بدقة شديدة لم تكن موجودة من قبل. ان المصريين كانوا قبل ذلك الاكتشاف يقومون باحتساب عدد ايام السنه من خلال الفيضانات أي مع قدوم الفيضان كل عام ولكن هذا الأمر كان متغيرا ولم يكن الفيضان يصل في نفس اليوم من السنه ومن ثم لم يكن حساب طول وعدد ايام السنه في ذلك الوقت بالدقة المطلوبة بل احيانا لم يكن يأتي الفيضان فكان يحدث ارتباك ولكن عندما اكتشفوا هذه النجمة سيدد والتي يطلق عليها الان النجمة شعرية اليمانيه وبدأ من تاريخه حساب الأمر او السنه بدقة ان التقويم قبل ذلك كان يتم حسابه من خلال حكم الملوك في مصر أي يبدأ من فتره حكم الملك ولكن بعد احتلال مصر بواسطة اجانب ولا سيما في ايام يوليوس قيصر قام الرومان يأخذ التقويم المصري السنوي واستخدموه بدلا من التقويم القمري الذي كان سائد لديهم وفي معظم بلدان العالم وسمي التقويم المصري انذاك بالتقويم اليولياني نسبة الي يوليوس قيصر في اواخر القرن السادس عشر حدث تعديل طفيف وتغير اسم التقويم من اليولياني الي التقويم الجريجوري في دول اوروبا تحديدا واحتفظت مصر بالتقويم المصري محددا . وقصة عيد النيروز تأتي من هذا المنطلق وهو عيد الهوية المصرية لانه ارتبط بمئات الالوف من شهداء مصر المسيحية في ذلك الوقت علي يد دقلديانوس القائد الروماني من ذلك الوقت منذ عام ٢٨٤ ميلادية ويعتبر المصريون هم أول من تنبهوا للتقويم الشمسي بينما ظلت شعوب عديدة حتي اليوم تستخدم التقويم القمري مثل التقويم

الهجري والتقويم اليهودي الذي كان قمريا. يعتبر هذا الأمر احد أهم افضال امصريين علي ا لبشرية ويحتفل كثير من المصريين مسيحين ومسلمين بالسنه المصرية في الثاني عشر من سبتمبر من كل عام وهذا العام ستكون الموافقة لسنة ٦٢٥٧ فرعونيه وكان احتفال حراس الهوية المصرية امس السبت بهذه المناسبة. ان عيد النيروز او عبد الهوية المصرية يعني الاعزاز بالهوية المصرية وبالشهداء المسيحيين وهو عيد يجمع ما بين الدين المسيحي والهوية المصرية.

ان عيد النيروز جاء بالتقويم المصري وهو رمز مهم من رموز الهوية المصرية ويقوم المؤسسين لحركة حراس الهوية المصرية بمحاولة اعادة تذكير المواطنين بهذا الحدث الهام في تاريخ مصر بهدف ايقاظ روح الشخصية المصرية مثلما يوقظ التقويم الصيني في نفوس الصينيين والتقويم الفارسي في نفوس الايرانيين وغير ذلك من شعوب العالم من خلال حدث التقويم لديهم.

ان حركة حراس الهوية بدأت تقيم احتفالية بهذا الامر اعتبارا من سبتمبر ١٩٩٧ والشيء الملفت للنظر ان الاهتمام بهذا الحدث بدأ يجد اهتماما من المصريين وبدأ يتنامي سواء علي المستوي الشعبي او الرسمي من قبل الدولة حتي ان احدي الشركات الكبري احتفلت السبت في الاحتفال الذي اقيم امام مرسي حورس امام معهد ناصر بكورنيش النيل بهذا الحديث وبدأت الدولة تحتفل به ايضا ويكفي ان ثلاث محافظات في العام ٢٠١٤ شهدت احتفاليا كبيرة في هذا الشا، وهي محافظات المنيا والدقهلية والاسكندرية.

كلمة قبطية معناها اكمال اتمام انجاز والجمع الباش ويأتي اللبش كملخص ختامي في نهاية كل من الهوسات الثلاثة الأولي الهوس كلمة قبطية معناها تسبيح او تسبحة وفي التسبحة ٤ هوسات واللبش تفسير ملحن في التسبحة يخص مشاعر الانسان وهو تفسير مجمل وكل هوس له لبش يلخص فيه عمل الله وفي الهوس يحكي القصة بصورة تمجد الله اما في اللبش يحمل الحدث في جوهر معين فهو شريح تسبيحي.

<u>المسيحين ودورهم فى النهضة الفكرية العربية الحديثة :</u>

لعب مسيحيو الشرق العربي دورا كبيرا في النهضة الفكرية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزامنا مع عطائهم المميز في التيار العام للحركة العربية الدميقراطية في تلك الفترة ويلقي كتاب الاسلام والمسيحية من التنافس والتصادم الي افاق الحوار والتفاهم الصادر عن سلسلة عالم المعرفة الكويتيه نوفمبر ١٩٩٦ الضوء علي مساهمة مسيحي الشرق الادني (سوريا ولبنان خاصة الذين اطلق عليهم المصريون حينذاك لفظ الشوام في النهضة الفكرية العربية ويقرر ان ظهور حركة التنوير السورية يرتبط بنشاط الاديب الكاتب الشيخ ناصيف اليازجي ٨١٠ .

١٧٨١ وبطرس البستاني ٩١٨١ . ٣٨٨١ وسليم البستاني وغيرهم . اشتهر الشيخ اليازجي بوصفه شاعرا ومعملا ولغويا فهو صاحب افضل المؤلفات في النحو العربي في القرن التاسع عشر (طوق الحمامة) اما بطرس البستاني فكان نشاطه متنوعا للغاية فهو من رواد الصحافة العربية حيث اسس وحرر صحيفة الجنة وهو ايضا ناشر اول موسوعة عربية دائرة المعارف في ستة اجزاء وأول قاموس عربي مبسط محيط المحيط وكان عضوا فعالا في الجمعيات والمنتديات العلمية والادبيةاحد مؤسسي الجمعية السورية لدراسة العلوم والفنوهن وترجم الي العربية الكثير من المؤلفات الأوروبية وهو مؤسس المدرسة الوطنيه في بيروت عام ١٨٦٣ التي يتعلم بها المسيحيون والمسلمون جنبا الي جنب. اما سليم البستاني فقد ترجم الالياذة الي العربية والف الاديب والمؤرخ جوجري زيددان ١٦٨١، ٤١٩١ عملين اسلاميين مهمين هما تاريخ التمدن الاسلامي وتاريخ اداب اللغة العربية كما كتب فرح انطون ١٦٨١– ٢٢٩١ مجموعة من الروايات التاريخية الفلسفية حاول ان يؤسس من خلالها ماضي العرب بصورة جديدة. ثم نأتي الي الاديب مارون نقاش ٧١– ٨١، ٥٥٨١ الذي يعتبر بحق رائد المسرح العربي حيث اسس في بيروت مسرحا علي النمط الاوروبي وبعده انشأ اديب اسحق وسليم نقاش مسرحا مماثلا في الاسكندرية

في الصحافة اسس خليل الخوري اول صحيفة مستقلة في سوريا حديقة الاخبار عام ١٨٥٨ وحرر اديب اسحق منفردا صحيفة مصر كما اصدر بالتعاون مع سليم نقاش جريدة التقدم واسس الاخوان سليم وبشارة تقلا الاهرام في الاسكندرية عام ١٨٧٦ التي انتقلت فيما بعد الي القاهرة ومازالت تصدر حتي اليوم واصدر زيدان مجلة الهلال في القاهرة ايضا عام ١٨٩٢ واصدر فارس شدياق الجوانب ويعقوب صروف وفارس تمر المقتطف عام ٦٧٨١ . كان للمسيحين السوريين نشاط ضخم في مجال الترجمة وبفضل جهود فرح انطون في هذا الحقل عرف العرب مؤلفات ديدرو وفولتير وروسووريتان وترجم شيلي شميل اعمال داورين كما كان من اوائل المفكرين الذين اطلعوا العرب علي الافكار الاشتراكية لتي سادت اوروبا في ذلك الوقت .

يشير مؤلف الكتاب الي انه هيمن علي نشاط المنورين المسيحين العرب السعي الدؤوب من اجل القضاء علي الانغلاق الطائفي والتشرذم والانقسام وتأكيد وجود المسيحين في مجتمعهم الاسلامي علي مختلف الاصعدة والمستويات. كما يبدو لنا فان سعي المسيحيين العرب لتأكيد انتمائهم الي دائرة الثقافة العربية الاسلامية وامتلاك حصتهم فيها وتقديم مساهمتهم في تطويرها اللاحق كانت السمه الاكثر تميزا بالنسبة للشرائح المشتغلة في الحقل الفكري من مسيحي الشرق الادني في

مرحلة النهضة وتبرز بصورة ساطعة في المشهد الفكري الثقافي للتنوير السوري وقد وجدت هذه النزعات والتوجهات انعكاسها الطبيعي في حركة الاستقلال القومي العربي .

ودون ان ننسي دور رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وغيرهما في تنبيه المصريين الي ما يوجد في العالم من افكار تنويرية جديدة لابد ان نشير ايضا الي تأثير المنورين الشوام وقت نزوح مثقفيهم الي مصر علي الحياة الفكرية في الارض التي استقبلتهم باعداد كبيرة ونستشهد هنا بما قاله الشيخ مصطفي المنفلوطي من احدهم انج رجي زيدان كان زعيما لتلك البعثة العلمية السورية التي وصلت مصر في نهاية القرن الماضي القرن ١٩ وبسرعة تمكنت في تغيير وجه الحياه المصرية حيث زرعت صحراءنا العطشي وعلمتنا السير الحثيث الي الامام وعلمت ابناء مصر كيف يجب ان يصنفوا الكتب ويترجموا ويصدروا الصحف والمجلات.

فيضان النيل :

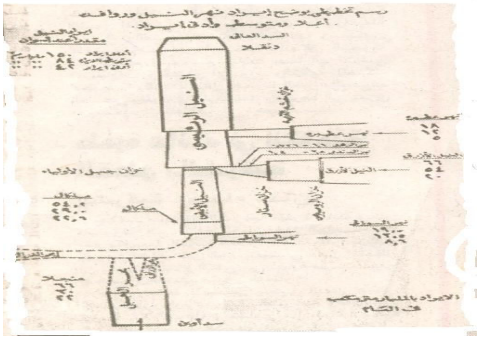

ويخرج النيل الازرق من بحيرة تانا، ولكن من المحقق انه يصب فى تلك البحيرة كنهر قصير ويجاوزها، ويحق للأباى الاصغر ان يكنى بأم النيل الازرق،ويقع منبع الاباى فى جبال عالية بجنوب بحيرة تانا على ارتفاع ٢٧٠٠ متر وفوق انحدار متوتر ووسط غدير يحيط سياج من الخيزران بمنفذ يزيد محيطه زيادة قليلة على متر مربع ثم يجرى بهدوء ماء صاف بارد من بئر متوسطة العمق الى خندق ضيق، ليتوارى وراء الايكة نحو الشرق، وهذا هو منبع النيل الازرق، ولنقابل صغرة وسكونة بالمسقط القاصف كالرعد الذى يولد منه النيل الابيض، فنجد المنبع الصاخب ينال صفة الاتزان والوقار والجدول الصغير النزير تصبح له من المغامرات ما يثير العجب، ويجرى النيل الابيض الف ميل قبل ان يمجد كأحدى عجائب الدنيا، وعكس هذا امر النيل الازرق الذى يعبد صبياً فى المهد.

وينقض الاباى الاصغر بدوافع كثيرة نحو الغرب ثم نحو الشمال، ولم يقيد مجراه تماماً ويقوم النيل الأزرق بجولات طويلة فى بقاع لا تعرف المطر، وذلك كالانبياء الذين يعتزلون الناس قبل دور حياتهم الحاسم وتلحق بالنهر الصائل جنادل بركانية، ويبلغ عرض ذلك النهر ستين متراً فوق هضبة خربتها السيول، حتى تظهر بحيرة كبيرة فى نهاية الامر، ويصل الاباى الى شاطئ بحيرة تانا التى تقع على ارتفاع ١٨٠٠ متراً وتقرب من بحيرة البرت اتساعاً، وربما تبلغ ضعفها ضخامة

لآن أجزاء الحجارة البركانية السائلة قد جرفت منذ اقدم العصور وتراكمت على شواطئها، التى يتألف منها غرين النيل وتصب ثلاثون من الانهار والجداول مياهها فى تلك البحيرة، جميعها اصغر من الاباى، الذى جعل من البحيرة منبعاً مهما للنيل، وبالقرب من شبة جزيرة جرجس، فى خليج واسع عميق يبدأ النيل الازرق جريانة الحقيقى، ويكون ماء النهر البالغ من العرض مائة متر صافياً عند خروجة من البحيرة متدحرجاً من غير انحدار كبير ويدل جريان النيل الازرق على الوجة الذى يبلغ النهر فيه مصيرة، كالانسان مقتحماً مجاوزاً جميع الحواجز مدركاً مكان نهايته وزمان غايته وفق السنة المفروضة عليه التى تجر نهراً الى نهر اخر على الرغم من كل مقاومة تنشأ عن الشلالات والصحراوات والمنعطفات المستمرة ويجرى الاباى الاكبر نحو الجنوب الشرقى ثم يتحول الى الشمال الغربى، لأن الجبال التى ولد فيها تسد طريقة، فيدور بانحناء حول جبال غوجم منعطفاً مرتين ليصل الى النيل الابيض الذى كان اقرب اليه فى منبعه، وتكشف الحركة الاولى للنيل الازرق عند خروجة من بحيرة تانا عن عبقرية فى سجيته، اذ يجوف لنفسة ممراً عميقاً فى الصخر، ويحمل عنصر عمله المقبل، يحمل الغرين مبدياً حيويته وانتاجة من اول الامر وينخفض ماؤه فى الموسم الجاف فلا ينقل اكثر من اثنين فى المائة من المواد فيبدو فى الغالب ازرق صافياً ومن هنا اسمة ثم يتحول الى اللون الاسمر حين يحمل الغرين معه فى الموسم المطير، وتكتسب مصر اسمها القديم الاصيل : السمراء نسبة الى ترتبها السمراء بفضل الغرين، صانع خصوبة ارض مصر.

يعرف خبراء المياه العالمي أن الفيضان في اللغة هو طغيان النهر واندفاعه حين ترقده الأمطار والسيول. ويحدث الفيضان عند هطول الأمطار بكثافة مرتفعة علي مجمعات متسعة المساحة تنتهي الي وديان أصغر منها مساحة خلال فترة زمنية طويلة او قصيرة متصلة أو متقطعة أن المصريين درجوا علي تسمية الموسم الذي ترتفع فيه مناسيب مياه النيل بسبب زيادة الإيراد المائي بموسم الفيضان .. وتحول الفيضان بعد إنشاء السد العالي إلي زيادة في مناسيب المياه في بحيرة ناصر التي تحتجزها إمام السد. وبحيرة ناصر محتوي مائي ضخم يصل طوله الي حوالي ٥٠٠ كيلومتر داخل الأراضي السودانية وتعرف باسم بحيرة النوبة او نوبيا ويتراوح عرض هذا المحتوي المائي الضخم ١٠ – ١٥ كيلومتر وسطحه نحو ٥٦٠٠ كيلو متر مربع وتبلغ سعة تخزين حوض البحيرة كاملة ١٦٢ مليار متر مكعب من المياه موزعة علي ثلاثة اقسام. (٩٠ مليار متر مكعب سعة التخزين الحي – ٢١ مليار متر مكعب لتجميع الطمي علي مدي ٥٠٠ عام وتقع أسفل سعة التخزين الحي. – ٤١ مليار متر مكعب احتياطي " سعة الطوارئ للوقاية من الفيضانات العالية

من منسوب ١٧٥ مترا إلي ١٨٢ متر إمام السد العالي وتقسم المياه المخزونة في بحيرة السيد وفقا لاتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان بواقع ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨٥ مليار متر مكعب للسودان و ١٠ مليارات متر مكعب تضيع بالبخر وقال هيرودوت مصر هبة النيل وقال حكماء الأمة مصر والنيل هبة المولي عز وجل أولا ثم هما معا هبة المصريين. وذلك لأن كثيرا من الأنهار قد مرت بكثير من الأقطار بل أن نهر النيل نفسه قبل أن يصل إلي مصر قد مر علي ٩ دول أخري في حوض النيل هي رواندا وبوروندي والكونغو وكينيا وتنزانيا وأوغندا وارتريا وإثيوبيا والسودان ومؤخرا دولة عاشرة جنوب السودان الا انه لم تقم في أي من هذه الدول حضارة تماثل الحضارة المصرية عراقة وقدما ولم تنشأ في أي من هذه الدول حكومة مركزية تماثل الحكومات المصرية القديمة منها والحديثة. ويستمد نهر النيل مياهه من ثلاثة مصادر:

المصدر الأول : منابع النيل من الهضبة الاستوائية وهو مصدر دائم يورد ١٥% من إيراد نهر النيل طوال العام لأن المطر في هذه المنطقة شبه دائم فضلا عن أنه يخرج من البحيرات الاستوائية بانتظام وتصل جملة الأقطار الساقطة في حوض الهضبة الاستوائية نحو ٥٠٠٠ مليار متر مكعب لكن نتيجة لكمية الفواقد الهائلة في مستنقعات هذا الحوض لا يصل أسوان أمام السد العالي سوي ١٢ مليار متر مكعب عن طريق النيل الأبيض.

المصدر الثاني : منابع النيل من الهضبة الاثيوبية وهو مصدر موسمي بمعني أنه تأتي أمطاره خلال شهور معينة في السنة وليس دائما. وتمثل مياه الهضبة الاثيوبية نصيب الأسد للنيل حيث يصله منها ٨٥% من جملة إيراده المائي في مواسم متقطعة وصفة الأمطار طبيعية موسمية وليست بحيرية دائمة كما في البحيرات الاستوائية. ومواسم أمطار الحبشة موسمان الموسم القصير ويحدث في شهري مارس وإبريل منكل عام وموسم الأمطار الطويل ويحدث خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر من كل عام. وتميل كمية الأمطار الساقطة علي حوض الهضبة الإثيوبية ٤٢٥ مليار متر مكعب في العام الإيراد السنوي لنهر النيل بروافده الثلاثة النيل الأزرق ونصيبه ٥٩% ونهر السوباط ١٤% ونهر عطبره ١٣% بما يعادل ٧٢ مليار متر مكعب فقط من اجمالي الأمطار الساقطة علي الهضبة الإثيوبية بأنهارها الثلاثة.

المصدر الثالث: أما المصدر الثالث لمياه النيل وهو حوض بحر الغزال الذي يقع في جنوب السودان ويعرف بمنطقة المستنقعات فهو يتعرض سنويا لأمطار قدرها ٤٨٠ مليار متر مكعب لا يصل لأسوان منها سوي نصف مليار متر مكعب فقط والباقي كله يضيع بدون فائدة في المستنقعات وبحساب كمية الجريان السطحي لمياه النيل نجدها كالتالي ٧٢ مليار من الهضبة

الإثيوبية و ١٢ مليار من الهضبة الاستوائية وما يعادل صفرا من حوض بحر الغزال يكون المجموع ٨٤ مليارا وهو الرقم الشهير في حساب متوسط إيراد النهر سنويا بما يعادل ٤.٦% فقط من كمية الأمطار الساقطة علي حوض النيل بمصادره الثلاثة من حجم الأمطار الاجمالي البالغ ١٨٦٠ مليار متر مكعب،علي الرغم من انتظام فيضان النيل الا أنه قد يفيض بكثير من الإفاضة وقد يفيض فينشر القحط والمجاعة وقد رصدت إيرادات مائية زادت علي ١٥١ مليار متر مكعب علي الرغم من انتظام فيضان النيل الا انه قد يفيض بكثير من الإفاضة وقد يفيض مليار متر مكعب كما حدث في فيضان عام ١٨٧٩ وشحت حتي ٤٢ مليار كما حدث في الفترة منعام١٩٧٩ حتي العام ١٩٨٨م ويأتي فيضان النيل كما تقول الأرصاد في دورات كل منها عشرون عاما تكون ٧ أعوام منها مرتفعة الإيراد و٧ منخفضة الإيراد و ٦ متوسطة الإيراد وهو ما تكرر بانتظام طول سنوات القرن ٢٠، ويأتي الفيضان في إطار تصنيف بلغ تعداد ٥ الي ٧ أوصاف بين شحيح ومنخفض جدا وأقل من المتوسط والمتوسط والاعلي من المتوسط والعالي جدا والخطير. والسنة المائية في مصر تبدأ أول أغسطس من كل عام وتنتهي ٣١ يوليو من العام الذي يليه وأعلي منسوب للسد العالي ١٨٢ مترا.

<u>رخاء مصر منذ زمن سيدنا يوسف عليه السلام :</u>

باتريك وير محلل اقتصادى امريكي كان قد عكف علي دراسة الوضع الاقتصادي المصري على مر التاريخ فلاحظ أنه يتحول بشكل متناوب كل سبعة سنوات من العجز إلى الانتعاش الاقتصادي.. وقد لاحظ "وير "فى دراسته التى نشرت بعدد من المواقع الامريكية الاقتصادية وموقع «The National» الاماراتى، انه ومنذ بداية التسعينيات على الأخص وعلي امتداد ربع قرن من الزمان، يشهد الوضع الاقتصادى المصرى حالة من العجز إلى الانتعاش كل سبعة سنوات وهو ما قد يثبت صحة توقعات خبراء الاقتصاد والمستثمرين عن الوضع المستقبلي المزدهر لمصر في ٢٠١٨.

وتقول الدراسة :كانت السبع سنوات الاخيرة والتى بدأت من عام ٢٠١١ حيث اندلعت ثورة يناير وتنتهى عام ٢٠١٨ هى سبع سنوات عجاف، فى حين ان السبع السنوات التى سبقتها وبدات من عام ٢٠٠٤ وهو العام الذي تولت فيه حكومة أحمد نظيف المسئولية، شهدت مصر انخفاض الرسوم الجمركية والضرائب على الدخل وتعويم الجنيه المصري ,وفي نفس تلك الفترة كانت السياحة بدأت في استعادة انتعاشها، وتم اكتشاف بئر دلتا النيل للغاز الطبيعي مما جعل مصر على قائمة التصدير العالمية للغاز، وهو ماحدث انتعاشة ملحوظة للاقتصاد المصري وقتها ادت الى ارتفاع

نمو الناتج الإجمالي المحلي لأعلى النسب ليصل إلى ٧.٢ بالمئة ,وبالعودة سبعة سنوات أخرى سابقة لهذه الفترة أىمنذ عام ١٩٩٧ تلاحظ انها سبع سنوات من العجز والتعثر، فقد شهدت هذه الفترة مايسمى بالأزمة الآسيوية المالية والتي تسببت في سحب المستثمرين لأموالهم من الأسواق الناشئة عبر العالم وانخفاض أسعار النفط العالمي، بينما كانت مصر لاتزال مصدرًا صافيًا للنفط,وفي ذلك العام أيضًا تضررت السياحة بحادث الأقصر الشهير الذي راح ضحيته ٥٨ سائحًا، كما أن سوء إدارة أسعار صرف العملة جعل الوضع السيىء يستمر طوال سبع سنوات ,على العكس تماما من الفترة التى سبقتها من عام ١٩٩٠ –لاحظ الفرق سبع سنوات ايضا –هذه الفترة رغم انها شهدت احتلال العراق للكويت ووافقت فيها مصر على إرسال قواتها للمساعدة في تحرير الكويت، وخلال الـ ١٢ شهرًا التي تلت الحرب، بدأ الاقتصاد المصرى يشهد تحسنا ملحوظا بعد ان قررت دول الخليج العربي ونادي باريس للدول الدائنة على إلغاء حوالي ٢٥ مليار دولار من قيمة الديون الخارجية لمصر، ليساهم ذلك في تحسن وضع مصر لتكون السبع سنوات من الانتعاش.

وفي الوقت الذي يبدو ان تاريخ الاقتصاد المصرى يعيش الانتقال بين المرحلتين »العجز والانتعاش«، يستبشر المحلل الاقتصادي بارتيك وير أن الانتعاش الاقتصادي قد اقترب ولكن لابد من الانتظار لمدة ثلاث سنوات أخرى وكأنه يريد ان يقول حتى تكتمل السبع سنوات العجاف. المفارقة ان هذا الاستبشار يتوافق مع غالبية توقعات خبراء الاقتصاد التى ترى ان النتائج المرتقبة وجنى الثمار من قناة السويس الجديدة ومن محور تنميتها يحتاج على الاقل الى مدة لن تقل عن ثلاث سنوات من الآن اى مع بداية عام ٢٠١٨ بحسب التقديرات. أما الاهم هو مانصح به باتريك قائلا :أنه من الحكمة أن يستفيد القائمون على الوضع الاقتصادي بمصر من قصة النبي يوسف عليه السلام.

وإذا حدث وتأملت قصة سيدنا يوسف ستجد أنها زاخرة بالعديد من المبادئ والنظريات الاقتصادية المتشابهه الى حد كبير مع المشهد الإقتصادي الراهن لمشروع قناة السويس الجديدة ومحور تنمية القناة، فحسبما أوضحت دراسة حديثة بالمعهد المصرى لأكاديمية الإسكندرية للإدارة المحلية كشفت فيها عن منهجية يوسف فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستفادة منها فى إدارة الشئون الاقتصاد على مستوى الدولة والفرد، تبين ان هذه المنهجية كانت تراعي عنصر الزمن عند وضع خطة الموازنة العامة، فهى ليست خطة لسنة مقبلة، كما يحدث فى الاقتصاد المعاصر، وانما امتدت إلى خمسة عشر عاما، وهو مايخطط له وباقتدار القائمون على مشروع تنمية محور قناة السويس الان ويتحدثون عنه بالدلائل والنظريات الاقتصادية، ومثلما تناولت الدراسة نجاح سيدنا يوسف فى

استغلال الموارد الطبيعية والمحتمل استغلالها، وهى تقدير حجم المورد الطبيعى المراد استغلاله وتقدير مدى ثروته النسبية ,فإن نجاح خطط مشروع القناة الجديدة فى استثمار الموارد الطبيعية التى تمتع بها منطقة قناة السويس وسيناء والمناطق المحيطة بها يصب فى هذا التوافق الملحوظ مابين نظرية سيدنا يوسف وخططه للخروج من عجاف سنواته السبع وانقاذ مصر ومابين مانسعى اليه الان لخروج من ذلك المآذق الاقتصادى، وهو مايمكن ان تلاحظه فى العديد من توصيات كتب التنمية والتخطيط فى الاسلام التى تلمح الى فترة سنوات سيدنا يوسف وضرورة النظر اليها والاستفادة منها، وهذه الخطط التنموية قد ذكرها القرآن الكريم في قصة يوسف –عليه السلام.

أن تعظيم وتحقق الخطط التنموية الاقتصادية لمشروع القناة الجديد لابد ان يبدا بخطوة اولى الا وهى حسن استغلال الموارد الطبيعيه للمكان وعبقريته الجغرافيه –وكأنه يستوحى ذلك من نظرية يوسف –يتم على أثرها وضع تصور شامل لتخطيط المحور، وتحديد الصناعات والأنشطة الخدمية المطلوبة، مع خطة تسويق للأراضى، وعرضها على وزارة السياحة لإعداد المشروعات اللازمة من أولويات المرحلة الحالية تحويل قناة السويس لمركز اقتصادى عالمى، ومنطقة صناعية ولوجيستية من مشروعات النقل والتجارة والصناعة العالمية، ومركز عالمى لتخزين وإعادة شحن البضائع من الدول المصدرة الكبرى عالميا إلى الدول المستوردة الرئيسية، مثل دول الخليج العربى، وباقى الدول العربية، وكذلك دول القارة الآسيوية، بدلا من وضعها الحالى كممر ملاحى للسفن فقط، ذلك لن يتم الا بإنشاء هيئة مستقلة تتولى مهمة تطوير محور قناة السويس، وهو ماحدث فعلا وصارت القناة هيئة مستقلة اقرب الى مايكون مركز اقتصادى عالمى ينتظر ان يكون له اطار تشريعى وادارى، يطرح المنطقة اللوجيستية الملاصقة لميناء بورسعيد على المستثمرين من خلال خطة تسويق عالمية، الآراء راحت تبشر بأن الخير المنتظر من مشروع القناة الجديدة ستهل في نهاية ٢٠١٧ مما يعنى انه يتوافق والكلام الدائر حول اسطورة السبع سنوات حيث يؤكد أنه بعدها ستبدأ مرحلة الانتعاش وتشهد مصر رفع للناتج المحلي الإجمالي من ٢ % الي ٤.٣ % مع توقعات بتراجع البطالة من ٩.٦ % الي ١.٩ % وارتفاع عائدات القناة السنوية من ٥ مليارات دولار الي ١٢ مليار دولار بالإضافة الي اسهامه في رفع معدل التجارة العالمية من ٨ % الي ١٥ %.

ومابين سنوات الفراعنة قديما وسيدنا يوسف الي سنوات قناة الأحفاد يظل الرقم ٧ هو كلمة السر الكامنة فى حياة المصريين بين قدمائها واحفادها عجافها ورخائها، فلقد كان المصريون القدامى ينقسمون إلى ٧ فرق، وجعلوا النيل ٧ مصبات، والترع التي تصب في بحيرة موريس عددها ٧،

وكانت الأهرام ذات ٧ غرف، وكان عدد البقرات السبع من الرموز الدينية لديهم، فكانوا يعتقدون أن الثّور المتألّه، المعروف بأوزيريس، يملك ٧ بقرات بمنزلة ٧ زوجات، وفي طقوس المحاكمة المصرية الفرعونية، كان الإله يسأل الميت :على ماذا عساك أن تعيش الآن في حضرة الآلهة؟ فيجيب الميت :ليأتني الطعام من مكان الطعام، ولأعش على أرغفة الخبز السبعة التي تجيئني طعاما في حضرة حورس « Horus »، واما اذا آتينا الى زمن سيدنا الصديق، تكتشف ان يوسف أقام عند عزيز مصر ٧ سنين حتى بلغ، ولما روادته زليخه عن نفسها وهو في بيتها وغلقت الأبواب كانت ٧ أبواب، وكان يوسف عليه السلام قد رأى الرؤيا الأولى وهو ابن ٧ سنين وكان إخوته أحد عشر، ٧ منهم من لية بنت ليان وفي رواية هي –ليئة بنت لابان –وهي زوجة يعقوب عليه السلام وبنت خاله –لابان، وسورة يوسف نفسها ٧ آلاف حرف وفي –هيت لك ٧ أقوال للمفسرين رحمة الله عليهم أجمعين . قلت :ويوسف الصديق عليه السلام من السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله . لأنه دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال :إني أخاف الله رب العالمين. وكان آخر مناجاة موسى عليه السلام :يا رب أوصني، فقال :أوصيك بأمك.. قالها ٧ مرات. وحشر فرعون السحرة من المدائن، وكانت ٧ مدائن، وعند زيارة سجن سيدنا يوسف بقرية أبوصير التابعة لمركز البدرشين ,أخبرنا اهل المكان أن المريدين من أهل الرجاء كلما جاءوا لزيارة مكانه الذي تطهر بوجوده ,يطوفون حوله ٧ أشواط ثم يقفون عند أحد زوايا الحجرة ويتركوا دعواتهم هناك معتقدين بأنه إذ أرادوا رفع الظلم عنهم لابد ان يتطهروا فلن يقبل الله أن يرد مظلوم بظلمه في حضرة يوسف الذي وقع عليه الظلم في هذا المكان.. هذا المكان الذي يغلفه سور هذا السور يفصل بين قصص وكرامات يحكيها الأهالي وأثريين يختلفون علي حقيقة السجن بل ويرونها ضربا من الخيال ففي الوقت الذي خلص تقرير جيفري مارتن مدير البعثة الإنجليزية في عام ١٩٠٦ الي أن التربة التي يعتقد الأهالي وجود السجن تحتها ليست لتربة عادية وإنما يقع تحتها ما يشبه البئر، وربما ذلك يصدق علي كلام الأهالي عن وجود سرداب تحت هذه الحجرة يصلنا بسجن زاويرا المعروف في القرية بسجن سيدنا يوسف، والدراسة يشير إليها الأثري تامر محمد أحد الأثريين العاملين بمنطقة سقارة مضيفا أنه قد سبقها أيضا محاولات من البعثة الانجليزية عام ١٩٠٤ التي كان مديرها عالم الاثار "قويبل" والذي استرعاه دعاء المال الذين معه في الحفائر كلما مروا بهذه المنطقة الي محاولة الوقوف علي حقيقة تلك الشائعات بوجود السجن بهذه المنطقة التي يعتبرونها مستجابة الدعاء ,لكن البعثات لم توفق في إتمام عملها بسبب الأهالي الذين ثاروا لنبش المكان وظنهم أن الخواجات يحاولون طمس معالم مكان النبي الكريم.

وعلي الجانب الاخر يري مدير عام المنطقة الاثرية بسقارة أن هذه الشائعات محض أساطير توارثها الأهالي ليس هناك ما يؤيدها علميا ,وحتي لو أنه ليس هناك ما ينفيها قطعا، إلا أنه ما من مقدمات أو أدلة أثرية تستدعينا للحفر لاستكشاف الصواب وتبديد أموال الحفر.

وبين إرهاصات النفي والتأكيد بين الأثريين، يتشبث الأهالي بإعتقادهم الذي توارثوه أبا عن جد عن أن هذه المنطقة تضم بين ظهرانيها سجن سيدنا يوسف عليه السلام ويخلعون عليه العديد من الكرامات والقصص الأسطورية من تحقيق المعجزات وإجابة دعواتهم وشعورهم الزائد بالارتياح والسكينة في هذه البقعة المقدسة بحسب موروث إعتقادهم والتي لا يتردد عليها أهالي المنطقة فحسب ولكن مريدين عرب وإندونيسيين وماليزيين.

مقياس النيل :

تتحول مصر بعد الفيضان من لؤلؤة بيضاء إلي عنبرة سوداء ثم زمردة خضراء فديباجة قشاء فتبارك الله الخالق لما يشاء إمضاء القائد المسلم عمرو بن العاص لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب. نظرا لأهمية مياه النيل فقد اهتم المصريون بقياسها وقد ذكر المؤرخ تقي الدين المقريزي مقاييس النيل المختلفة التي بنيت في مصر وعمل حصرا بها في كتابه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) فذكر أن أول من قاس النيل وجعل له مقياسا بمصر النبي يوسف– عليه السلام– حيث وضع مقياسا بمنف عاصمة مصر القديمة كما بني مقياسا آخر بمدينة أنصنا كان صغير الذرع (الذراع) ومقياسا آخر بأخميم. مقياس لتقدير الخراج ظلت مصر طوال العصر الأموي تقوم بفضل نظامها المالي بالاكتفاء الذاتي في الإنفاق علي مرافقها ولمعرفة تقدير الخراج علي مصر قام عبد العزيز بن مروان ببناء مقياس للنيل بحلوان وكان مقياسا صغيرا بعد أن عمرها سنة ٧٣ هـ/٦٩٢ م .

كما قام أسامة بن زيد التنوخي العامل علي خراج مصر سنة٩٥ هـ/٧١٤م. بإنشاء مقياس للنيل بالطرف الجنوبي لجزيرة الروضة في نفس موقع مقياس النيل القديم في العصر الفرعوني في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك لمعرفة مقدار المياه التي تصل إلي مصر كل عام حيث المجري الضيق لنهر النيل وقد اختير هذا الموقع في إطار الرغبة في ربط المقياس بالنيل عن طريق المسارب التي توصل الماء إلي بئر المقياس في نقطة هادئة نسبيا حتي لا تتعرض فتحات المسارب للتدمير. كما أن هذا الموضع لا يتسرب إليه الطمي الوارد من ماء النيل ولهذا يعد اختيار هذا الموقع دليلا علي دراسة جيدة لمجري النيل واتجاهات ترسيباته ويؤكد سلامة هذا التخطيط هو استمرار المقياس في أداء وظيفته حتي الفترة التي سبقت إنشاء السد العالي.وفي عهد الخليفة

المأمون سنة٩٥ هـ/٨١٤ م. تم تجديد مقياس النيل من الخراج الذي كان يرسل الي مقر الخلافة. ثم جدد مرة أخري وأكمل بناؤه علي عهد الخليفة العباسي المتوكل علي الله جعفر بن المعتصم بن الرشيد سنة٢٤٧ هـ/٨٦١م. وقد أمر الخليفة المتوكل أن يسند قياس النيل بالمقياس لرجل من المسلمين فتولاه عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله الرداد من البصرة إلي أن توفي سنة٢٦٦ هـ ثم بقي قياس النيل في أيدي أولاده علي توالي الأجيال وعرفوا ببني الصواف. كما اهتم أحمد بن طولون بأمر النيل فقام سنة٢٥٩ هـ بإصلاح مقياس النيل وصرف عليه ألف دينار تنظيما للخراج الذي ارتبط بمياه النيل وتسجيل منسوبها.مقياس الفاطميين بالمسكظل الاهتمام قائما بأمر النيل وكان مصر يعمها الرخاء وهي الفترة التي كانت تمتد من سنة٤٢٧ هـ الي سنة٤٥٠ هـ.وكان الخلفاء الفاطميون يهتمون بمناسبة فتح الخليج من كل عام وتخليق المقياس (أي دهن مقياس النيل بالمسك والزعفران) وكانت تنصب خيمة كبيرة علي الحافة الغربية بالقرب من السد ويغادر الخليفة قصره ممتطيا جواده تظله مظلة ملونة ويواكبه العديد من الحاشية والجنود والأتباع من بينهم أربعون فردا من النافخين في الأبواق التي كان ثلاثون بوقا منها من الفضة وعشرة أبواق من الذهب ويسير الموكب بجلاله وعظمته مخترقا شارع المعز لدين الله باتجاه باب زويلة حتي يصل الي جامع ابن طولون ثم الي الجسر الكبير ويعبر الفسطاط ثم يعبر فرع النيل في زورق خاص ويقوم بمباشرة دهن عمود المقياس بالمسك والزعفران ثم يعود الي القصر ثانية.وفي عهد الخليفة المنتصر بالله في الفترة من٤٥٠ هـ الي سنة٤٨٧ هـ وهي فترة٣٧ عاما حدث خلل في الإدارة بمصر وهو ما عبرت عنه المصادر والكتب التاريخية المختلفة باسم (الشدة المستنصرية العظمي) نتيجة لوجود أزمة اقتصادية شديدة. نتيجة نقص حاد في مياه النيل لمدة سبع سنين مما أدي إلي قحط شديد وغلاء في الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة.مراقبة بالأصابع عرف المصريون احتفالا سنويا حرص عليه الجميع باختلاف طوائفهم منذ فجر التاريخ لدرجة أنهم في عصر سلاطين المماليك حرصوا علي مراقبة زيادة النيل وحساب ارتفاعه يوميا بالأصابع, فإذا تأخر أو توقف عن الزيادة عم القلق الناس وارتفع سعر القمح.

إن النيل منحة ربانية, وليس صناعة بشرية ومن أجل ذلك فليس لأي قوة مهما تكن التحكم فيه, ولقد رآه الرسول صلي الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج ضمن ما رأي من الآيات. وعندما سأل جبريل عليه السلام عن الأنهار الأربعة التي رآها قال له جبريل عليه السلام:أما النهران الباطنان فهما نهران في الجنة وأما النهران الظاهران فهما النيل والفرات ومن هنا تبرز مكانة النيل الدينية والشرعية وأنه منحة الهية فلا يصح لأحد أن يتحكم فيه, أو أن يمنع أحدا منه أو أن يحجم مقدار

ما تأخذه دولة كمصر أو غيرها بل لابد أن يعلم الجميع أن الناس شركاء في الماء لأنه عطاء من رب العالمين, لعباده اجمعين فقد قال رسول الله صلي الله عليه وسلم:الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار) رواه أبوداودوالنيل يجري بأمر الله ولا يجري بأمر مخلوق من الناس, وهناك واقعة تاريخية تدل علي أن النيل لا يجري بأمر شخص ولا بأمر دولة أو سلطة بل بأمر الله وحده, هذه الواقعة حدثت بعد الفتح الإسلامي وذلك عندما رأي عمرو بن العاص رضي الله عنه عادة من عادات قدماء المصريين وهي عادة خرافية لا تتماشي مع الدين ولا مع العقل وهي أن قدماء المصريين كانوا يزعمون أن النيل لا يفيض ولا يجري إلا إذا ألقيت فيه عروس النيل, فلما أرسل عمرو بن العاص إلي سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفض هذه الخرافة وقضي عليها وبين لهم بالحق والدليل والبرهان أن النيل يجري بأمر الله وليس بأمر أي إنسان, فأمر عمرو بن العاص أن يلقي في النيل الكتاب الذي كتبه له عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كتب يقول: أيها النيل ان كنت تجري بأمر الله وحده فسر علي بركة الله وإذا كنت تجري بأمرك أو بأمر أي أحد فلا تجر, فان الأمر لله من قبل ومن بعد.وأمره أن يلقيه في النيل فسار وفاض ولم يتوقف وقضي علي تلك العادة السيئة والخرافة القديمة, ووضح للناس بالدليل ان النيل يجري بأمر الله وحده لا شريك له.وإذا كان النيل منحة ربانية ويجري بأمر رب البرية, فليس لأحد أو لأي قوة مهما تكن أن تتحكم فيه أو أن تتصرف في مجاريه, ولو فعلت كانت مخطئة وظالمة، لان الأمر لله وحده، وليس للبشر التدخل في شئون خالق القوي والقدر.وان نعمة الماء من النعم الالهية التي خلقها الله سبحانه وتعالي لحياة كل شيء حيث قال الله تعالي: وجعلنا من الماء كل شيء حي. فبالماء يحيا الإنسان, ويحيا الحيوان وتحيا الأرض, ويحيا النبات والشجر وسائر المخلوقات, وقد بين القرآن الكريم كيف أن الماء ينزل علي الأرض الهامدة فتهتز وتنبت من كل زوج بهيج قال الله تعالي: وتري الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج سورة الحج(٥) وبين رب العزة سبحانه وتعالي انه يخرج بالماء الحب والنبات والحدائق الفيحاء, فقال الله سبحانه: وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا. لنخرج به حبا ونباتا. وجنات ألفافا سورة النبأ(٤١ .٦١) وبين رب العزة سبحانه أنه أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة, فقال الله جل شأنه:إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون. سورة البقرة (٤٦١).

ولما كان الماء منحة ربانية ليس لأحد من الخلق يد فيها أو صناعة لها بل هو من عند الله الرزاق ذي القوة المتين, لما كان الماء كذلك يمثل منحة ربانية فقد جعله الله تعالي حقا شائعا بين الناس, وجعل حق الانتفاع به مكفولا للجميع بلا احتكار أو غصب وبلا افساد له أو تعطيل من أحد, قال رسول الله صلي الله عليه وسلم: (الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار) رواه أبوداود.ومعني قول الرسول صلي الله عليه وسلم: (الناس شركاء في ثلاث..) ان كل إنسان له حق في الماء, لانه شريك فيه ومن كان شريكا كان مالكا مع غيره في هذا الماء وكان له حق فيه مثل غيره, وليس لأحد أن يجور علي حق أحد ولا أن يمنع أحد حدا من حقه في الماء, لأنه ليس ملكا لأحد من الناس ولا يستطيع أحد أن يمنع أحدا وليس من حق أحد أن يجور علي غيره أو ان يمنعه حقه, وأية إجراءات كبناء السدود أو نحو ذلك مما يترتب عليه عدم وصول الماء إلي البعض أو يجعل حصته فيه قليلة وغير كافية كما يحدث الآن تعتبر هذه الإجراءات وأمثالها إجراءات باطلة ولا تصح بحال من الأحوال.وان واجب الحكومات والأنظمة والشعوب أن تتصدي لأي إجراء يحاول التحكم في النيل أو تقليص حصة أي دولة من الدول.

من الطبيعي أن تكون الأنظمة العالمية والحكومات والشعوب علي قلب رجل واحد وأن تتصدي للإجراءات التي تهدد حقوق بعض الناس من ماء النيل.وما يهدد حق مصر اليوم من النيل أمر لا يصح السكوت عليه, بل يجب علي جميع القوي والمنظمات العالمية أن تسعي لقيام الحق, ومنع الباطل، فالحق أحق أن يتبع. من خلال ذلك أكد وزير الشؤون الخارجية التنزانى، أمام برلمان بلاده باعتزامه دعوة وزراء الخارجية والمياه فى دول حوض النيل للاجتماع فى مدينة أروشا التنزانية، لبحث إمكانية تعديل اتفاقية عنتيبى الخاصة بمياه النيل لمراعاة المصالح المائية المصرية، مؤكدة استعدادها للتعامل بإيجابية مع أي مقترحات تسهم فى رأب الصدع، وتقريب وجهات النظر، والمواقف بين دول حوض النيل. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، مصر ترحب بهذا الموقف التنزانى، وتعتبره خطوة مهمة فى اتجاه عودة دول حوض النيل إلى مائدة التفاوض، والحوار البناء من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة تحمى مصالح جميع دول الحوض، وتمكنهم من تحقيق الاستفادة القصوى من موارد نهر النيل، ومنطقة حوض النيل. أن حديث الوزير التنزانى يؤكد إدراك بلاده لاحتياجات مصر المائية، وعدم وجود بدائل أمام الشعب المصرى، للحصول على مياه خارج إطار نهر النيل باعتبارها بلدا صحراويا لا توجد به موارد أخرى للمياه بخلاف نهر النيل، الذى يمثل شريان الحياة بها، خاصة أن عدد سكانها يصل إلى ٩٠ مليون نسمة. تطلع مصر للتعرف على مزيد من التفاصيل والمقترحات الخاصة بتنفيذ المبادرة التنزانية، هذا الموقف التنزانى الإيجابى

يعكس بداية تفهم دول المنابع لنهر النيل للشواغل المائية المصرية واعتماد مصر الكامل على نهر النيل لتوفير احتياجاتها المائية السنوية، وأن ذلك التفهم جاء نتيجة الجهود المكثفة والدؤوبة والهادئة التى يقوم بها الجهاز الدبلوماسى المصرى بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية على مدار الأشهر الماضية.

وفاء النيل (*) :

الحمد لله يا نيل، يا من تخرج من الأرض وتأتى لتغذى مصر، يا ذا الطبيعة المخيفة، ظلام فى وضح النهار. إنه هو الذى يروى المراعى، وهو المخلوق من رع ليغذى كل الماشية، وهو الذى يسقى البلاد الصحراوية البعيدة عن الماء، فان ماءه هو الذى يسقط من السماء.

هذه بعض الأناشيد التي رددها المصريون القدماء فى احتفالات «الفيضان». وقد بدأوا احتفالاتهم بزيادة النيل بجعل «فيضانه» رمزا مقدسا، وهو المعبود المعروف «خنوم»، بجسم إنسان ورأس كبش. وجاء فى أوراق البردى أنشودة للـ«فيضان» تقول: «أيها الفيضان المبارك، أقيمت لك الأعياد، وقدمت لك القرابين، فتقبل منا الشكر والاعتراف بفضلك». وذُكر أيضا فى تاريخ مصر القديمة أن وثيقة كانت تعد وتكتب وتصدر عن ديوان فرعونى وتلقى فى النيل فيقبلها وكانت عهدا منه لا يتخلف فيه ويمنح الأرض هباته ويفى بوعده ومن هنا جاءت كلمة «وفاء النيل». وكانوا يلقون فى النيل فى زمن الفيضان قربانا من «عجل أبيض» و«ثلاث أوزات» و«هدايا ثمينة» حيث يخرج الناس جماعات حاملين سعف النخيل وأزهار اللوتس، ويلوحون بها وهم ينشدون.

وكانوا يقفون بمواجهة تمثال كبير لمعبود النيل «حمبى»، وأمامه تصطف فرق الموسيقى جالسة على منصة مرتفعة يتوسطها رئيسها وهو يلوح بيديه للفريق حتى يعزف بانتظام. أما فريق المنشدين فكانوا يجلسون بين أفراد الموسيقى ومعهم فئة مهمتها التصفيق بالأيدى على النغمات، وأمامهم فرقة راقصات يؤدين حركاتهن فى رشاقة وخفه وهدوء، وأمام هؤلاء وهؤلاء فضاء يجلس فرعون على كرسى مذهب فوق منصة مرتفعة أمام قاعدة التمثال «حمبى»، ومن حوله الكهنة والوزير والحاشية، ويلى ذلك مكان متسع لأفراد الشعب. وكانت المراكب الشراعية تجوب النيل بألوان زاهيه تروح وتغدو فوق سطحه، والناس فى فرح، وعلى كل سفينة عازف. ولا يأتى فرعون إلا بعد انتظام الجميع فيقف له الناس، ويجلس بين رئيس الكهنة والوزير، ثم يؤتى بسفينة مقدمتها على شكل رأس

(*) **المصدر** : جمعية تراث مصر.

كبش رمزا للإله المعبود «خنوم» على أكتاف الخدم على نصبين طويلين من الخشب ثم يضعها حاملوها على قاعدة خاصة بين التهليل والتصفيق والنشيد والرقص والموسيقى.

أما كلمة «عروس النيل»، فأطلقها قدماء المصريين على أرض مصر، واختاروا لها كلمة «عروس» لتشبيه النيل بما يجلبه من خير فى «الفيضان» بالرجل حين يدخل على عروسه.

و«وفاء النيل» يعنى إن النيل وفَّى بالمياه وقت «فيضانه». ويحتفل المصريون به اعترافا منهم بأن النيل هو الحياة، فعندما «يفيض» ينعم الناس بالخير الغزير، فيستشرف الصغير أزهار اللوتس، ويتمنى الكبير أن تجتمع له كل أنواع الخيرات، ويشتهى الأطفال ألوان العشب، وتغمر البيوت الطيبات. كذلك تُذبح الذبائح، وتسمن الطيور، وتصاد الغزلان فى الصحراء، كما تقدم القرابين إلى كل إله آخر كالنيل سواء بسواء من بخور، وثيران، وماشية، وطيور (الشواء) فوق اللهب.

وانعكس اهتمام المصريين القدماء «بالفيضان» على حديثهم وأمثالهم، ومن أمثلة ذلك أنهم كانوا يصفون العمل الناجح بأنه «يفيض» كالنيل، وإذا زاد النبيذ فى القباء يشبهونه بماء الفيضان، ويصفون الحارس اليقظ بأنه جسر النيل الذى يحمى البلاد من خطر الفيضان.

والثابت أن حفلة وفاء النيل لدى المصريين القدماء كانت تقام بين الأقصر وأسوان عند جبل السلسلة، وكان يحضرها الملك بنفسه أو من ينوب عنه، وكان المصريون بجانب تقديم القربان للنيل، يلقون فيه قرطاسا من البردى يطلبون منه أن يفيض، وكان الكهنة يعتقدون أن لهذه الكتابة أثرا فعالا فى فيضان النيل، ولو كانت هناك عادة إلقاء عروس بكر جميلة فى النيل تلبس من الملابس أفخرها والحُلى أغلاها. ومع دخول الإسلام مصر كان أول عمل قام به «عمرو بن العاص» أنه أمر بترميم مقاييس النيل التى سبق وتعطلت، فأصلح مقاييس أسوان وأرمنت ومنف، وسمع آنذاك قصة «عروس النيل» لأول مرة، وبقدوم شهر «بؤونه» قالوا له: أنه إذا أتت الليلة الثانية عشرة من بؤونه عمدوا إلى جارية بكر يأخذونها من أبيها بعد ترضيته بالمال، ويلبسونها أجمل الثياب وأفضل الحلى ثم يلقونها فى النيل، فقال لهم «عمرو بن العاص»: «هذا لا يكون فى الإسلام وإن الإسلام يهدم ما قبله»، وانتظروا ثلاثة أشهر والنيل لا يجرى ولا يفيض فكتب «عمرو بن العاص» إلى أمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» وأخبره أنه بعث إليه بطاقة وعليه أن يلقيها فى النيل إذا أتى عمرو كتاب الخليفة. فلما قدم الكتاب على عمرو فتح البطاقة وقرأ فيها: «من عبد الله أمير المؤمنين إلى نيل مصر، أما بعد، فإن كنت تجرى من قبلك فلا تجرى، وإن كان الله الواحد القهار هو الذى يجريك فأسأل الله الواحد القهار أن يجر بك». وألقى عمرو البطاقة فى النيل، فأجرى الله النيل ستة عشرة ذراعا فى ليلة.

وصار الاحتفال بوفاء النيل يتم بإلقاء عروسة صناعية من الورق أوالصلصال بدلا من العروسة البشرية.واقتصر عمل الحكام العرب، وسلاطين المماليك بالنسبة لوفاء النيل على اصلاح مقاييسه، وقصص وفاء النيل فى العصر الإسلامى تدل على مقدار تعلق العرب به إلى حد يكاد يقرب من التقديس، ولقى النيل من اهتمام الولاة ما هو جدير به، ومن ذلك أن الملك «الناصر بن قلاوون» بنى جسرا عند بولاق لحجز مياه النيل عند الفيضان وتكونت بسبب هذا الجسر جزيرة بولاق وأصبحت مرسى للسفن الواردة إلى مصر، فقد كان يكنس المقياس كل عام فى اليوم التالى لنزول النقطة، وينفق على أصحابه، ويعطى الدراهم لمن يستحق ثم يتوضأ من المقياس ويتضرع ويصلى ركعتين ويأمر كل واحد من أصحابه أن ينزل ويكنس السلم. وارتبط الفلاح المصرى بالنيل ارتباطا تاريخيا، فهو يقدسه باعتباره مصدر الحياة، والخير له لا يفارقه ويعيش قريبا منه، بدليل هذا الشريط الضيق فى مصر العليا.. وكأنه يأنس إلى النهر ويشعر على شاطئه بالأمان، ولعل كلمة هيردوت : «مصر هبة النيل» تدل على ذلك، فبقدر ما يمنح النيل الانسان المصرى من ماء وخيرات الأرض، حافظ الإنسان المصرى عليه ودخل حروبا كثيرة لحمايته من الأعداء، وهناك قصة «سيف بن ذى يزن»، وهو موقف معروف، حيث ناضل من أجل الحصول على «كتاب النيل» من الحبشة. وأخيرا فان شهر أغسطس من كل عام هو شهر وفاء النيل منذ القدم حتى اليوم .. وكأنه عهد بين عاشقين لا يمحوه الزمن.

يوافق ١٥ اغسطس اليوم المختار لعيد وفاء النيل، فعند نهاية شهر يونيو تبدأ بشائر الفيضان فى اسوان ويبدأ ارتفاع منسوب النيل مبشراً بالخير والنماء، وفى الفترة من اواخر يوليو الى منتصف اغسطس عادة ما يصل منسوب النيل الى الحد الذى كان يكفى لرى جميع الاراضى الزراعية واستخدم المصريون مقاييس ثابته ومتنقلة لرصد ارتفاع منسوب الفيضان، وكان المصريون الى عهد قريب يعتقدون ان بدء الفيضان يتوافق مع نزول النقطة التى تتسبب فى فيضان النيل يوم ١١ من شهر بؤونة فى التقيم المصرى " القبطى " الموافق ١٧ يونيو، وفى بعض الروايات تمثل النقطة دموع المعبودة ايزيس التى تنزل دموعها حزناً على زوجها المتوفى اوزوريس، وارتبط اوزوريس بالنسل والبعث ويرمز موته الى فترة التحاريق عندما ينخفض منسوب النيل، وكما يعود ازوريس الى الحياة بفضل زوجته ايزيس تعود ارض مصر الى الحياة عندما يعود الفيضان لتحيا من العدم، واحتفى المصريون بالفيضان فى شخص المعبود " حابى " الذين صوروة كرجل بدين رمزاً للرخاء، وقدموا له بالاناشيد والابتهالات وتغنوا بفضلة حين يبارك مصر. وربط المصريون بين مجئ الفيضان وظهور نجمة الشعرى المعروفة بالشعرى اليمانية فى السماء، وكان احتفال رأس السنة

"وبيت نبت" يلى مباشرة مجئ الفيضان وهو العيد الذى يعاد فيه بعث الآلهة والملك المعبود، وكان مجئ الفيضان ايذاناً ببداية فصل "آخيت" وهو احد فصول السنة الثلاثة التى ترتبط بمنسوب النيل خلال العام وكان الأوبيت "opet" اهم احتفالات ويتوافق مع اليوم الخامس عشر او التاسع عشر من الشهر الثانى لموسم الفيضان "إخيت" وتحمل جدران معبدى الكرنك والاقصر تصاوير رائعة للموكب الاحتفالى العظيم خلال هذا العيد المجيد، ومازال الاحتفال بسيدى " ابو الحجاج" فى الاقصر صدى لهذا الاحتفال المصرى الصميم، وتختلف الروايات عن الاحتفاليات بالفيضان فيروى بلينى المؤرخ الرومانى " ٢٣-٧٩م" وكان تقديس التماسيح وقته شائعاً، ان المصريين كانوا فى وقت الفيضان يقدمون الغذاء للتماسيح ويلبسونها بعض الثياب ويطلقونها فى النيل فتبدوا الوان الثياب الملونة الناصعة فى منظر بديع يروق الناظرين.

كما كان المصريون يحملون تمثال " حابى " عبر نجوع وقرى مصر، وعندما تصل مياة الفيضان المقدسة الى اسوان يقدم الكهنة او الحاكم او احد نوابة ثورا او بطاً ويلقيه فى الماء فى حرز من البردى مختوم عليه وبة الامر الملكى الخاص بنظام الفيضان، وتدل بعض النصوص على ان الملك قد يترأس الاحتفال. ولم تشمل القرابين عند المصريين اى ضحايا بشرية حيث تحرمة ذلك عقيدتهم بما تتضمنه من تقديس للحياة البشرية ولذلك فان "عروس النيل " ليست سوى خرافة اختلقها بلوتارك المؤرخ اليونانى عندما ذكر ان ملك مصر قدم ابنته قربانا للنيل ليخفف غضب الالهة وانه بعد فقد ابنته القى بنفسة فى النيل. وقد نقل هذه الخرافة الرومان ومن بعدهم العرب، ولا يوجد دليل على عروس النيل كفتاة فى العصر البيرنطى – القبطى بعد ان دخلت المسيحية مصر وحتى الفتح العربى " ٣٩٥ – ٦٤١م "وحافظ المصريون حينذاك على الاعتقاد فى ليلة النقطة٠ وفى زمن الفيضان كان البطرك يذهب الى النيل مصحوباً بحاشيته الى مصر العتيقة ويلقى فى النيل صليباً من الفضة ومتى انتهى الاحتفال كانت الجماهير تلقى فى النيل الحبوب والثمار والسكر والخبز، وكانت صلاة النيل تقام كل يوم بعد الصلاة ويروى على باشا مبارك نقلاً عن المقريزى ان الاقباط كانوا فى عيد الشهيد الذى يقع فى بشنس يقدمون الى النيل علبة من خشب بها اصبع احد موتاهم وان الملك ناصر بن محمد بن قلاوون ابطلها، ثم اعيدت ليبطلها نهائياً الملك الصالح بن محمد بن قلاوون ١٣٥١م.

وبعد ان دخل العرب مصر يروى المقريزى نقلاً عن ابن الحكم اخبار مصر فى سنة ٢٣ بعد الهجرة خرافة عروس النيل ويعزى ابطالها الى عمر بن الخطاب الذى يقال انه ارسل بطاقة لتلقى فى النيل يفيد فحواها ان الله هو الذى يجرى النيل ويسأل الله ان يجرى نيل مصر المبارك، وكان

وفاء النيل عيداً قومياً مشهوداً فى ايام الفاطميين والمماليك، وكان الاهتمام بالنيل عند الفاطميين مقروناً بفترات عصيبة انخفضت فيها فيضانات النيل وانتشرت فيها المجاعات والاوبئة وارتبط فى عهدهم حفل وفاء النيل بكسر سد خليج القاهرة. وكان هذا الخليج يبدأ من مصر القديمة الى السيدة زينب ومن هناك الى المطرية ويرجع هذا الخليج الى العصر المصرى القديم وكان يعاد حفرة كلما اندثر ليكون طريقاً لوصل القاهرة بشرق الدلتا ومنطقة خليج السويس، وقد اعيد حفرة فى عهد عمرو بن العاص، وبمناسبة عيد وفاء النيل وعند كسر سد خليج القاهرة كان المشايخ يجتمعون فى جامع المقياس لختم القرآن، وفى الصباح يركب الخليفة من قصره الى المقياس ويقوم بدهانة "تخليقه" بالزعفران والمسك. وجرت العادة ايضاً ان يرسل الحاكم بشارة وفاء النيل فى انحاء البلاد كما كان كتاب ديوان الانشاء يدونون فى تلك المناسبة الرسائل والبشارة، واستمرت الاحتفالات بعيد وفاء النيل حتى وقت قريب ولكن بناء السد العالى الذى تحكم فى منسوب النيل فلم يعد فيضان النيل مرئياً ومحسوساً، ادى الى تراجع وفاء النيل كعيد قومى ضخم وهو ما ننعية لاننا فى امس الحاجة الى ان نضع امام اعيننا نيل مصر اولاً كنهر يجتمع حوله كل ابنائها من القرى والمدن والنجوع على اختلاف مشاربهم وعقائدهم، فهو رمز الوحدة الوطنية كما هو رمز للأمل والخير وحيوية مصر وتجددها من عام الى عام، والاحتفال بعيد النيل يجب الايقتصر على مظاهر الابتهاج والسرور بل يقتضى ان يكون اطاراً لتوعية الناس بقضايا ومشاكل مياة النيل واهمية ترشيد المياه ومكافحة التلوث، ومايلزم لتحافظ مصر على رفعتها ومكانتها الحضارية بين الشعوب.

<u>وثيقية حماية النيل :</u>

أحسن الرئيس بالتوقيع علي وثيقة حماية نهر النيل بعد الحالة المتدنية التي وصل ليها النهر بجانبيه وتدنت فيها نوعية المياه التي تتدفق بين ضفتيه جاء الأمر استجابة للستور الجديدة الذي حتم علي الدولة الحفاظ علي تدفقات نهر النيل من الجنوب الي المال وحماية مواردنا المائية ثم حماية النهر من التعديات ومن التلوث ولكن الجديد انه جاء استجابة للنداء العالمي لمنظمات الأمم المتحدة بأن يبدأ قادة العالم والشخصيات الجماهيرية والمحبوبة حملة عالمية لرفع الوعي العام للشعوب بأهمية المياه العذبة كرأس مال وكأهم اسباب الحفاظ علي حياة البشر فلا حياة بدونها ولا غذاء ولا صناعة ولا عمران ولا حتي طاقة وثيقة حماية النهر من التعديات ومن التلوث وثيقة عظيمه جذبت انظار العامة للسؤال عن فحوي الوثيقة واهميتها وسبب صدورها لتصل الرسالة الي الجميع بأن المياه هي الدماء التي تسري في شرايينك ولا احد يلوث الدماء التي تسري في جسده وتعطيه القوة والحياة فما تصبه من ملوثات في النهر وترعه سيعود عليك امراضا

ومعاناة وعيشة كريهة ونقص في الدخل فالمزارع بدون مياه يعني وقفه عن الزراعة لضياع رأس ماله وتصبح الارض الزراعية بلا جدوي وبالمياه الملوثة تصبح الارض الزراعية اقل انتاجا وعرضة للتدهور وفي سبيلها الي البوار ليفقد الفلاحون وظيفتهم ومصر دخلهم بينما المياه العذبة الخالية من التلوث تزيد الرزق وتضاعف الانتاجية المياه في المنازل هي روح المنزل والمياه التي تفقد بالهدر لا تعود ثانية ابدا واذا لم تحافظ عليها فقد لا تجدها مستقبلا وما تدخره منها يعود اليك غدا وقت لا يجد الكثير من شعوب العالم المياه فقطرة المياه تساوي حياة وشعار الأمم المتحدة يقول بوضوح بأن كل قطرة مياه تفق واعتمد علي كل قطرة مياه Count and Count on Eery Dorp مثلما ا صبح شعار العالم في الالفية الجديدة بأن الماء هو الحياه وهو للحياة Water is life and Water for live وللتعرف علي مستقبل المياه العذبة في العالم نذكر بأن المياه العذبة للعالم ثابته دون زيادة فهي تأتي من تبخير مياه المحيطات والبحار باشعة الشمس لتسقط علينا امطارا غزيرة وثلوجا تصح منابع للأنهار الجارية ومخزونا للمياه في البحيرات العذبة او تستغل مباشرة في الزراعة النظيفة علي الامطار والخالية من التلوث والتي تمثل ٨٣% من زراعات العالم بينما في المقابل يزيد عدد سكان العالم بشكل متزايد وتعيش علي نفس كميات المياه التي كان يعيش عليها الاجداد وقت ان كان عدد سكان العالم كله ٢ مليار نسمه واصب حالان ٧ مليارات ومائتي مليون ومتوقع ان يصل في عام ٢٠٥٠ الي اكثر من ٩ مليارات نسمة تتطلب زيادة في انتاج الغذاء بنحو ٦٠% الي اكثر من ٩ مليارات نسمة تتطلب زيادة في انتاج الغذاء بنحو ٦٠% عن معدلاتها الحالية باستخدام ٣٠% فقط زياة في المياه بما يعني اننا امام مهمة صعبة ومزدوجة لانتاج غذاء اكثر من مياه اقل ومن كل قطره ماء corp per drop more وهذا الامر يتطلب تحديث واستنباط انواع جديدة من النباتات تعطي محصولا اثر وتستهلك مياها اقل وهو امر يتطلب زيادة مخصصات البحث العلمي الزراعي لان اغلب الزيادة السكانية ستكون في الدول النامية الفقيرة التي لا تعرف لتحديد الانجاب طريقا. الأمور السابقة تحدد التحديات الكبيرة لاحتياجاتنا المائية من حيث حجم المتوفر منها اما من ناحية النوعية فقد كان توقيع الرئيس علي الوثيقة بداية لعصر محاربة التلوث الخطير في نهر النيل والذي وصل الي حد امراض ٣٠% من المصريين بأمراض مستعصية منقولة بالمياه او بالغذاء المنتج من المياه والباقي ليسوا في كامل عنفوان صحتهم وانتاجيتهم لان الخص المريض غير منتج او ضعيف الانتاجية ومن صالح مصر ان يعيش المصري صحيحا غير معتل ليكون قادرا علي اعالة اسرة ويرفع عن كاهل الدول تكاليف اعاشتهم وعلاجه وعلاجهم مهدرين المليارات التي

يمكن ان نستخدمها في التنمية والتقدم لتأخذ مصر مكانتها التي تستحقها بين شعوب العالم فالأمر وصل هذا العام الي نفوق جماعي للأسماك في النيل لثلاث مرات في محافظات البحيرة والمنوفية وكفر الشيخ بسبب مستويات التلوث وان يصل تركيز الميكروبات البرازية في ١٠٠ ملليمتر من مياه فرع رشيد الي مليون ومائتي الف خلية ميكروبية بينما المسموح- به عالميا الفي ميكروب لمياه الشرب وخمسة لمياه الري والنتيجة تضاعف وفيات الاطفال دون عمر الخمس سنوات الي ثلاثة اضعاف المعدلات العالمية في الدول المشابهة لنا في الدخل بسبب تدني نوعيات مياه الشرب ومياه الري وبالتالي انعدام اصول سلامة الغذاء ان نهضة مصر تبدأ من نهر النيل ومياهه فالنيل المعتل المريض لن ينجب الا شعبا مريضا معتلا غير قادر علي العمل وضعيف الانتاج والنيل الصحيح تصح معه صحة المصريين والأمر يحتاج سيادة الرئيس بأن يكون العق القادم هو عقد النهوض بنوعية مياه النهر والحفاظ عليها وان ١٧ مليار جنيه التي نحتاجها لاقامة محطات ووحدات معالجة لمياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي ليست بالكثير ابدا فستعطينا مياها نظيفة وتوقف تلوث النهر وتوفر لمصر من مياه الصرف الزراعي ١٤ مليار متر مكعب من المياه الصالحة للري الآمن والانتاج الزراعي الصحي وتكفي ٣ ملايين فدان وتعطينا ايضا ١٢ مليارا اخري مياه نظيفه وصحية من معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي تساعدنا في مواجهة نقص المياه مستقبلا اوزيادة السكان وهي تكفي لزراعة ٢.٥ مليون فدان وتوفر مياه لبناء الف مصنع بداية موفقة وننتظر المتابعة والاصرار علي الحفاظ علي نوعية مياه النهر.

الحملة القومية لإنقاذ النيل :

وعودا علي بدء التأكيد علي الاهمية الملحة لتنمية الوعي لدي الجميع من أجل استنهاض هممهم واستنفار ضمائرهم للحفاظ علي نقطة الماء واستهلاكها بقدر الحاجة اليها ورعاية مصدرها الرئيسي نهر النيل بصيانته وحمايته وحراسته بتجريم الاعتداء عليه او تلويث مياهه او استهلاكها علي نحو جائر . وذلك ما تحقق الا بنشر الثقافة المائية لذلك فقد يادرت جمعية حراس النيل منذ تأسيسها عام ١٩٩٧ الي اعداد مشروع الحملة القومية لنشر الثقافة المائية وناشدت الحكومات المتتابعة التعاون معها في اطلاق تلك الحملة ولكن هيهات وقد اسمعت او ناديت حيا ولكن لا حياه لمن تنادي ومما يبعث علي الاسي والاسف ان الجهة الوحيدة التي استجابت لنداء الجمعية هي الحكومة الفنلندية التي عرضت من خلال وزارة البيئة المصرية تقديم معونة محددة للجمعية من خلال مشروعها للتحكم في التلوث الصناعي وذلك لمواجهة اثار الصرف الصناعي الملوث لنهر النيل والمجاري المائية وبدأت الجمعية في تنفيذ المرحلة الأولي من مشروعها القومي لنشر

الثقافة المائية ووقع اختيارها علي منطقة هي من أشد المناطق تلويثا لنهر النيل بخاصة وللبيئة بعامة وفيها تصرف مخلفات اكثر من الف مصنع الي النيل والمجاري المائية وفي مدينة شبرا الخيمة بدأت الجمعية عملها حيث قامت بالاتفاق مع محافظة القلوبيه باختيار فوج قوامه مائة شاب وشابه من خريجي الجامعات الذين لم يجدوا بعد فرصا للعمل واحتوت مظاهرة البطالة وتصادف ان كان من بينهم عدد كبير من خريجي كليات القمة وعلي مدي شهر كامل انتظم هؤلاء الشباب في دورة تدريسية وتدريبية مع الاقامة الكاملة في مركز شباب الجزيرة ومعهد اعداد القادة يتلقون محاضرات علمية من علماء وخبراء واساتذة الجامعات في علوم البيئة وابحاث المياه والقوانين المنظمة لها ويباشرون تدريبات عملية وميدانيه لتقوية مهارات مخاطبة الجماهير ووسائل اقناعهم. وكيف يجري تحويلهم الي اصدقاء للبيئة بعد ان كانوا خصوما لها وكيف يصيرون حريصين علي نقطة الماء غيورين وحارسين لشريان حياة مصر والمصريين نهر النيل ومع نهاية الدورة ري اختيارهم وتم منحهم اجازة حراس النيل حماة البيئة ثم انطلقوا في ارجاء شبرا الخيمة وانتشروا في كافة مصانعها يلتحمون مع العمال ويأتلفون معهم ويصادقون المواطنين جميعا ثم يقدمون لهم كل علي حسب مستواه وجبات ثقافية وتنويرية حول البيئة وسلامتها ونظافتها بوجه عام والمياه حياتهم جميعا وان الحفاظ عليه وعلي نقطة الماء هو واجب ديني ووطني واخلاقي ولقد حقق شباب حراس النيل نتائج باهرة وعلي مدي شهور سته تمثل النصف الأول من عام ٢٠٠١ ثم تجفيف منابع تلويث نهر النيل من الصرف الصناعي من نحو الف مصنع كما تغير الشكل العام لمدينة شبرا الخيمة فاختفت من شوارعها المخلفات الصلبة القمامه وغطيت المصارف التي تخترق الكتلة السكنيه وزرعت الاشجار علي جوانب الطرق وتحول الالاف من عمال المصانع مع كل سكان المدينة الي اصدقاء للبيئة وحراس لنهر النيل بل وتحول الكثير منهم بدورهم الي دعاة لنشر الثقافة المائية والي معلمين يلقنون غيرهم دروسا حول البيئة ووسائل الحفاظ عليها تماما مع حماية نهر النيل وحراسته والحفاظ علي الأمن المائي المصري وبعد انتهاء المرحلة الاولي من الحملة القومية لنشر الثقافة المائية الذي تمت عام ٢٠٠١ توقفت الجمعية عن الاستمرار فيها ومواصلتها لنفاذ مواردها والموقف السلبي من حكومات مصر وكان امن مصر المائي وسلامة بيئتها في واد وحكوماتنا السابقة في واد اخر الي ان هيأ الله لمصر من اخذ بيدها وانقذها من خطر جسيم كان يتهددها وكتب الله لمصر وللنيل ان يتنفس الصعداء ويجد من يحرسة ويحميه ونجد الحمله القومية لنشر الثقافة المائية من يعاون جمعية حراس النيل علي اطلاقها تماما مع الحملة القومية لانقاذ نهر النيل التي أطلقتها وترعاها القيادة التنفيذية.

قارة افريقيا (*) :

بدأت الحركة الكشفية لافريقيا فى آواخر القرن الثامن عشر واستمرت حتى آواخر القرن التاسع عشر، وتبلغ مساحة القارة ثلاثة لضفاف مساحة قارة اوروبا حيث تقدر مساحتها بحوالى ١١.٥ مليون ميل مربع وتمتلك ثروات هائلة من المعادن النفيسة: ٩٩% من اليورانيوم العالمى – ٩٨% من الماس العالمى – ٥٠% من الذهب العالمى، ٨% من الكوبالت العالمى٠ بالاضافة الى أعلى احتياطى من المساقط المائية التى يستفاد منها فى توليد القوى الكهربائية. وقد انشئت منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٥ مايور ١٩٦٣ والتى اصبحت الآن الاتحاد الافريقيى وأهم أهدافها التعاون الاقتصادى بين دول القارة. يعتبر نهر النيل من أهم الأنهار في المنطقة العربية فهو نهر مركب مكون من عدد من الأحواض نشأت في العصر المطير التالي لتراجع العصر الجليدي منذ عشرة ألاف عام قبل الأن طوله ٦٨٢٥كم ومساحة حوضه ثلاثة مليون كم٢. ويقسم إلي ثلاث أنواع من الأقاليم:

- المنبع المصدر أو إقليم التصدير والإرسال في هضبة البحيرات والحبشة.
- المجري أو الممر أو إقليم المرور في السودان.
- المصب أو إقليم الاستقبال في مصر.

وتضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات الواقعة في هضبة البحيرات وتضم مجموعتين: الأولي بحيرة فكتوريا والثانية الألبرتية: وتضم المجموعة الأولي حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا ويتجمع مائهما في نيل فكتوريا وتضم المجموعة الثانية حوضي بحيرتي جورج وإدوارد وحوض نهر السمليكي الذي يصل بين بحيرتي إدوارد وألبرت وحوض بحيرة ألبرت يخرج منها نيل ألبرت وتتكون جملة تصرف النهر من مياه ألبرت ومياه السيول علي جانبيه الذي ينحدر إلي نيمولي ويعرف بنهر بحر الجبل .

وتضم المنابع الإثيوبية ثلاثة روافد رئيسية هي: نهر السوباط، النيل الأزرق، نهر عطبره وينتج نهر السوباط عند التقاء رافدين: بيبور وباور النيل الأزرق من بحيرة تانا وارتفاعها ١٨٤٠م ومساحتها ٢٠٦٠كم٢ ويتجه النيل الأزرق نحو الجنوب الشرقي في البداية ثم يدور نصف دوره قبل أن ينحدر نحو الشمال الغربي إلي سهول السودان والنيل الأزرق أعظم روافد النيل وأغرزها مياها لكثرة ما يتصل به من روافد وينبع نهر عطبره من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال

(*) **المصدر** : كتاب أزمة المياه فى العالم العربى – أ.د. أسامة محمد الحسينى – د. فؤاد النجدى ٢٠١٠م .

الغربي ليلقي بالنيل النوبي وهو الاسم الذي يطلق علي الجزء الممتد من الخرطوم إلي أسوان ويضم الجنادل الستة التي تعد أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل (النيل الأعظم) فيمتد من أسوان لينتهي إلي البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ إيراد نهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة ٨٤ مليار م٣، ولو قسمنا هذا الإيراد إلي وحدات مائية كل منها ١٢ مليار م٣ لكان هذا الإيراد سبع وحدات موزعة كالتالي:

– بحر الجبل خلف منطقة السدود	١
– نهر السوباط	١
– النيل الأبيض	٢
– النيل الأزرق	٢
– نهر عطبره	١
المجموع	٧

لا يشكل نهر النيل وحدة بشرية أو سياسية واحدة أعطت الطبيعة للنيل تقسيم العمل الجغرافي فالمطر والزراعة المطرية (البعلية) والرعي وتوليد الكهرباء للمنابع بينما الزراعة برى مطلق وتام لمصر.

المشروعات المقامة علي النيل :

خزان أوين: بني علي مخرج بحيرة فكتوريا عام ١٩٥٤ اشتركت مصر في بنائه.

سد سنار: أنشأته السودان عام ١٩٢٥ علي النيل الأزرق بغرض زراعة القطن في أراضي الجزيرة بالسودان وقد تضمنت اتفاقية ١٩٢٩ هذا السد.

سد جبل الأولياء: أنشئ عام ١٩٣٧ علي النيل الأبيض لتخزين ٢ مليار م^3 لتكمله الري الصيفي لمصر وبعد إنشاء السد العالي وملئه عام ١٩٧٧ سلمت مصر إدارة الخزان للسودان.

سد الروصيرص: أنشأته السودان علي النيل الأزرق عام ١٩٦٤ لتخزين ٣ مليار م^3 مع السماح بتعليته لاستيعاب ٧مليارات م^3 تنفيذا لاتفاقية ١٩٥٩ موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير وألمانيا الغربية.

سد خشم القربة: أنشأته السودان علي نهر عطبره عام ١٩٦٤ لتخزين ١.٢ مليار م^3 لري أراضي حلفا الجديدة وتوليد كهرباء تقدر بـ ٧ آلاف كيلو وات/ ساعة.

خزان أسوان: صممه مهندس إنجليزي وليم ولكوكس تم بنائه عام ١٩٠٢ سعته مليار م^{٣} وتم تعلية السد مرتين وتم الاستبقاء علي سلسلة من القناطر علي النيل – بعد بناء خزان أسوان – للاستفادة من مياه الخزان.

السد العالي: بدأ العمل في بناءه في يناير ١٩٦٠ وانتهي بنائه عام ١٩٧٠ واقتتع رسميا في يناير ١٩٧١ وتم البناء علي مرحلتين يبلغ عرضه عند قاعدته ٩٨٠م وارتفاعه ١٩٦م وعلي أقصي منسوب تخزين تكون المياه محجوزة أمام السد العالي، بحيرة صناعية طولها ٥٠٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١٢ كيلو م ومساحتها ٦٥٠٠ كيلو م٢ (بحيرة ناصر) وسعه حوض التخزين ١٦٢ مليار م^{٣} موزعة كالتالي:

٩٠ مليار م٣ الحي بين منسوب ١٤٧ و ١٧٥.

٣١ مليار م٣ لتجميع الطمي علي مدي ٥٠٠ عام.

٤١ مليار م٣ احتياطي للوقاية من الفيضانات العالية من منسوب ١٧٥ إلي منسوب ١٨٢.

وتقسم المياه المخزنة في بحيرة السد (ناصر) وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان مصر ٧.٥ مليار م^{٣}/سنة والسودان ١٤.٥مليار م^{٣}/سنة وتنتج كهرباء تقدر بـ ١٠٠ مليار كيلو وات/ساعة.

مشروعات التخزين المستمر في أعالي النيل: مرت بمرحلتين: المشروع الأول (مشروع السيد/ وليم جارستين عام ١٩٠٤) عبارة عن إقامة سد عند مخرج بحيرة ألبرت واستخدامها للتخزين المستمر. المشروع الثاني (مشروع ماكدونالد عام ١٩٢٠) عبارة عن بناء خزانين للتخزين الموسمي في سنار (علي النيل الأزرق) وفي جبل الأولياء (علي النيل الأبيض) وقناطر لضبط المياه عند نجع حمادي وقناة تحويل في منطقة السد بجنوب السودان وتحويل بحيرتي تانا وألبرت إلي خزانين للتخزين المستمر. أما عن المشروع الأهم (مشروع هرست وبلاك وسميكه بعنوان المحافظة علي مياه النيل في المستقبل)، والهدف من المشروع هو استخدام البحيرات الاستوائية للتخزين المستمر حيث يقل البخر وتعوض الأمطار ما يتبخر ولا تتعرض للاطماء ويرتبط تخزين الماء في البحيرات الاستوائية ضرورة نقله عن طريق قناة مخرجها عند قرية جونوجلي (قناة جونجلي) للوصول بالمياه قرب ملكال.

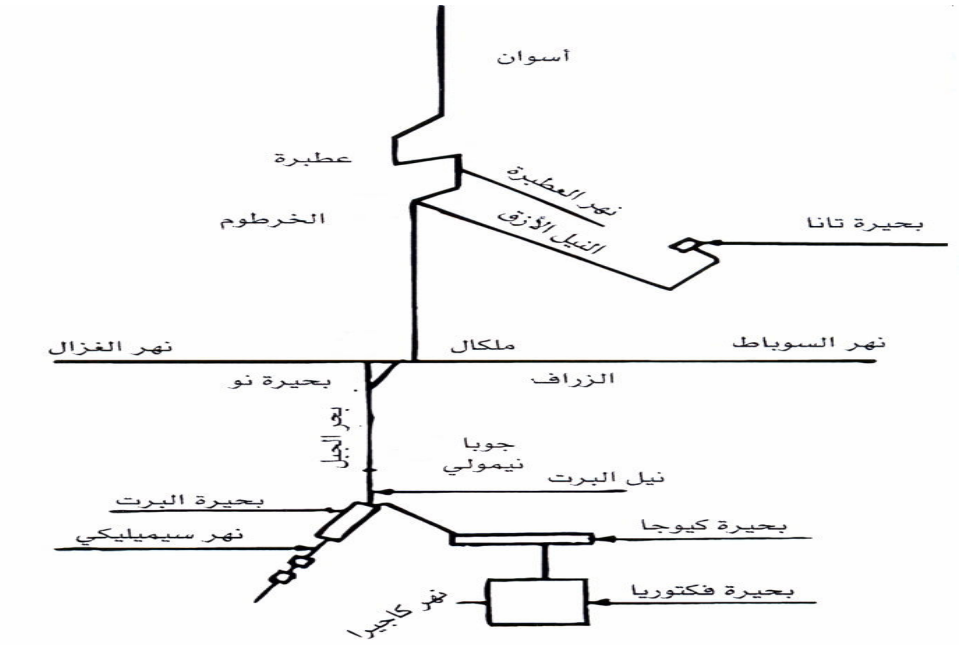

شكل كروكي يمثل إيراد النيل من منابعه المختلفة (*)

(*)المصدر: د. عبد العظيم أبو العطا، د. مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل – الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية – جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربيه، القاهرة، ط١٩٨٥، ص٥٦.

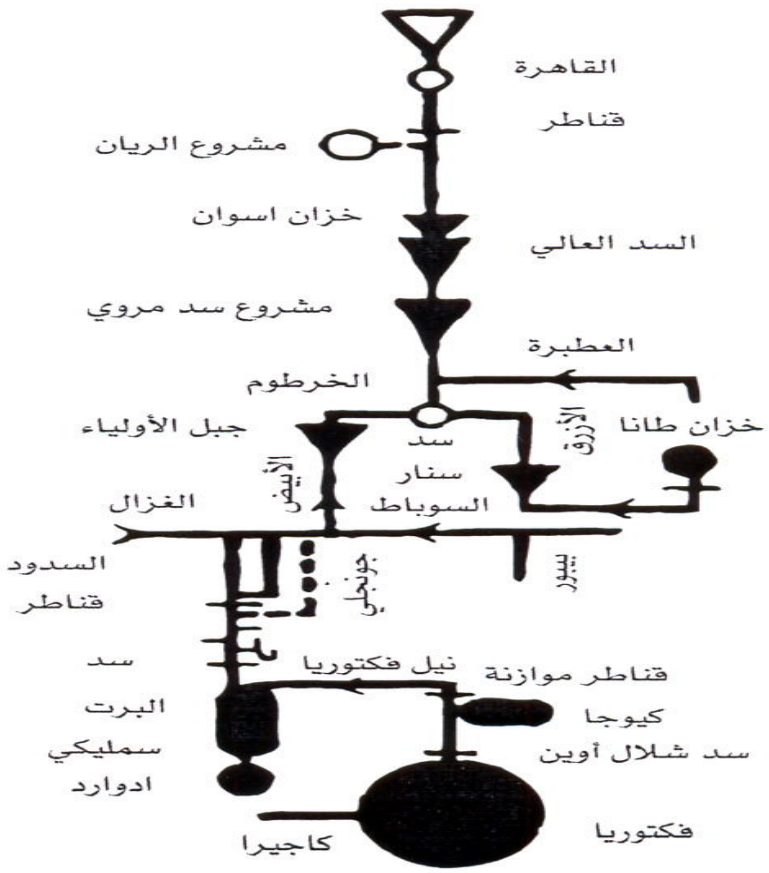

شكل هيكل تخطيطي لمشروعات ضبط النيل(*)

وقد تم الاتفاق بين مصر والسودان عام ١٩٧٤ وبدأ تنفيذه عام ١٩٧٨ وتوقف عام ١٩٨٤ نتيجه الحرب الأهلية في جنوب السودان وتم الاتفاق علي تقسيم والمياه مناصفة بين مصر والسودان. ويعد خزان بحيرة تانا من أهم مشروعات التخزين المستمر تم بناء السد عند مخرج بحيرة تانا لرفع منسوبها متر واحد في المرحلة الأولي ومترين في المرحلة الثانية توفر المرحلة الأولي لمصر ٢.١ مليار م٣ بعد المفقود، وتوفر المرحلة الثانية للسودان ١.٤ مليار م٣ بينما تستفيد أثيوبيا زراعيا وفي توليد الكهرباء. وثمة مرحلة ثانية لمشروع هرست وبلاك وسميكه تشمل علي عدد من المشروعات التي تستهدف الحد من مفقود المياه في حوض السوباط وبحر الغزال ولكن هذه المشروعات لم تدرس دراسة تفصيلية حتى

(*)المصدر: د. جمال حمدان (شخصية مصر).

الآن. أما المرحلة الثانية التي مرت بها مشروعات التخزين المستمر بدأت بقيام ثورة يوليو١٩٥٢ وتركزت علي بناء الخزانات وقنوات التحويل بداخل حدود مصر والسودان وصرف النظر مؤقتا عن مشروعات أعالي النيل. ومن المعروف ان المشروعات المائية في السودان والتى تقام على نهر النيل هي أكثر خطراً على مصر من السدود التي تقام بأثيوبيا لأن لها تأثيراً مباشراً على مياه النهر، ان الطبيعية الجيولوجية لهضبة الاثيوبية شديدة الانحدار لطبيعة الصخور البازلتية التي تتكون منها الهضبة وهى لاتحتفظ بالمياه مما يتسبب في سرعة سريان المياه تجاه مجري نهر النيل والتي تحمل الطمي الذي يتم احتجازه امام السد العالي سبب الاطماء فى بحيرة ناصر، ان السدود الاثيوبية تقام فى مناطق الخوانق ومنطقة تخزين وان هناك تأثيراً على التنوع البيولوجي فى النهر اذا اقيمت هذه السدود بغرض توليد الكهرباء.

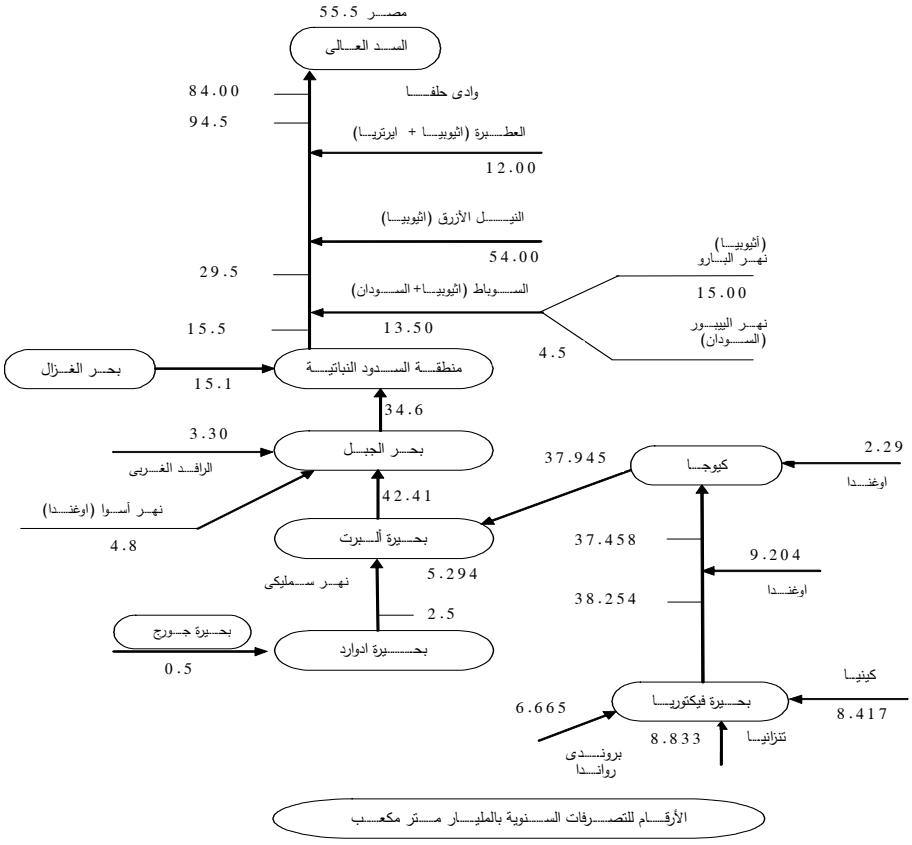

شكل رسم تخطيطي يوضح التصرفات السنوية المتوسطة والفواقد علي طول مجري نهر النيل السـدود

تاريخ إنشاء السدود على النيل :

يوجد على ضفاف نهر النيل العديد من الخزانات والسدود تتركز غالبيتها فى مصر والسودان وإثيوبيا وان كانت السودان تحصل على نصيب الأسد فى عدد السدود المقامة والخزانات ويرجع تاريخ إنشائها منذ عهد الخديوى عباس حلمى الثانى حيث تم إنشاء خزان أسوان أو سد أسوان وهو يختلف عن السد العالى وبدأ العمل فى الإنشاء فى مدينة أسوان فى الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩٠٦ وكان سد أسوان القديم هو أول سد يبنى بهذا الحجم وأكبر سد مُشيَّد فى العالم آنذاك وتم تعليته عام ١٩١٢ ثم التعلية الثانية ١٩٢٦ ليقوم بحجز المياه أثناء الفيضانات حيث يتم تصريف المياه بالكميات اللازمة للرى خلال فترة التحاريق وهو مبنى من حجر الجرانيت المتوافر بالمنطقة وتم استغلال المياه المندفعة إليه لعمل محطتين للكهرباء هما محطة توليد أسوان الأولى و محطة توليد أسوان الثانية. ومع الاحتلال البريطانى الذى كانت له الهيمنة على نهر النيل بالسودان خلال النصف الأول من القرن العشرين تم فى عام ١٩٢٦ بناء خزان سنار بولاية سنار بالسودان على ضفاف النيل الأزرق. وفى العام ١٩٣٧ تم بناء خزان جبل الأولياء هو سد حجرى على نهر النيل الأبيض بالسودان.وبعد استقلال السودان عن الحكم البريطانى وتسلم السودانيون مشروع سد الروصيرص حيث كانت بريطانيا قد بدأت العمل على الإنشاء به عام ١٩٥٢ ومع استقلال السودان توقف العمل به ثم عاد فى ١٩٦٦. وتم توقيع اتفاقية عام ١٩٥٢ لإنشاء سد آوين فى أوغندا على مخرج بحيرة فيكتوريا بين مصر وبريطانيا لتوليد الكهرباء وبالنسبة لخزان خشم القربة على نهر عطبرة غرب مدينة خشم القربة التى يحمل اسمها، على بعد ٥٦٠ كيلو متر شرق مدينة الخرطوم فقد تم تشييده فى الفترة من عام ١٩٦١ وحتى ١٩٦٤ضمن إطار مشروع إعادة توطين سكان وادى حلفا المتأثرين ببناء السد العالى فى مصر. أما السدّ العالى هو سد مائى على نهر النيل فى جنوب مصرتم إنشاؤه فى عهد جمال عبد الناصر و قد ساعد السوفييت فى بنائه وساهم فى التحكم فى تدفق المياه والتخفيف من آثار فيضان النيل ويستخدم لتوليد الكهرباء فى مصر ويبلغ طول السد ٣٦٠٠ متر وبدأ بناء السد فى عام ١٩٦٠ وقد قدرت التكلفة الإجمالية بمليار دولار شطب ثلثها من قبل الاتحاد السوفييتي. عمل فى بناء السد ٤٠٠ خبير سوفييتى وأكمل بناؤه فى ١٩٦٨ وافتتح السد رسمياً فى عام ١٩٧١. وبالنسبة لسد مروى الذى يقع على مجرى نهر النيل فى الولاية الشمالية بالسودان قد افتتح للعمل رسميا فى ٣ مارس ٢٠٠٩، واتى تمويله من الصين وقطر وسلطنة عمان والإمارات والسعودية والكويت. أما مجمع سدى أعالى عطبرة وستيت، فأحدهما يقوم على أعالى نهر عطبرة والآخر على نهر سيتيت وملحق بكل سد خزان مياه إلى

جانب محطة لتوليد الكهرباء وقد بدأ التخزين التجريبى للسدين فى عام ٢٠١٣، ويتوقع اكتمال كافة العمليات فيهما بنهاية العام الحالى أما فى إثيوبيا فعملية بناء السدود فكانت البداية مع سدود جيلجل وهى خمسة سدود على نهر أومو وتم الانتهاء من بناء أثنين منهما ويجرى بناء الثلاثة الآخرين. ويعتبر سد تكازى الذى يقع على نهر بهذا الاسم من أهم السدود فى إثيوبيا بينما يجرى حاليا إنشاء سد النهضة.

سدود لحصار الأمطار بأوغندا :

تفقد وزير الموارد المائية والري مشروعات المنحة فى أوغندا وعلي رأسها الاحتفال بتشغيل ١٠ آبار لتوفير المياه الجوفية من اجمالي ٧٥ بئراً, ضمن المنحة لتوفير مياه الشرب والاحتياجات المنزلية للمجتمعات المحلية القريبة من العاصمة كمبالا. واطلاق المرحلة الجديدة منها. واجراء مباحثات ثنائية حول مستقبل التعاون بين البلدين وذلك في اطار تنفيذ مرحلة جديدة من المنحة المصرية التي بدأت منذ عام ١٩٩٩. المنحة تتضمن ايضا إنشاء ١٢ سد لحصاد مياه الامطار "خزانات أرضية "بالإضافة إلي تطوير بعض شواطيء القري الواقعة علي ضفاف البحيرات العظمي. وانشاء العديد من المراسي النهرية وانشاء ٤ مزارع سمكية وذلك تنفيذاً لرغبة الجانب الأوغندي وأولويات احتياجاته المراحل الثلاثة السابقة من المنحة المصرية لأوغندا بإجمالي تكلفة ٢٠.٤ مليون دولار ساهمت في حل مشكلة الحشائش المائية بالبحيرات العظمي "فيكتوريا وكيوجا وألبرت "ومصب نهر كاجيرا بالإضافة إلي تطوير شواطيء ٢٨ قرية من القري الواقعة علي ضفاف البحيرات وانشاء أرصفة نهرية وتدريب وتشغيل اكثر من ١٠٠ مهندس وفني أوغندي في أنشطة المشروع المختلفة وإنشاء عدد ٢٩ سداً لحصاد مياه الامطار "خزانات أرضية."

سد أوغندا :

علقت أوغندا خططا لبناء سد لتوليد الكهرباء بتكلفة ٢.٢ مليار دولار بعد أن أثيرت اعتراضات على تأهل شركة إيرانية في المنافسة على المشروع في تعارض محتمل مع العقوبات الدولية. وكان من المتوقع أن يبدأ بناء سد كاروما على نهر النيل . الذي ستبلغ قدرته ٧٠٠ ميجاوات والذي يوصف بأنه من أكبر مشروعات البنية التحتية في شرق إفريقيا قبل نهاية العام الحالي. وقال فينسنت موجابا المتحدث باسم هيئة المشتريات العامة: إننا تلقينا مذكرات من ممثلين لشركات أخرى لم تتأهل تقول إن واحدة من الشركات المتأهلة إيرانيةوأضاف موجابا أن الشركة الإيرانية لن تكون قادرة على القيام بتعاملات دولية في ضوء العقوبات المفروضة على إيران، لذلك علقنا المناقصة بأكملها حتى نستكمل تحقيقا في المسألة. أكد مساعد وزير الخارجية ومنسق عام شئون

دول حوض النيل ومياه النيل ان سد كاروما علي نهر النيل في أوغندا هو سد معروف لمصر وليس مجهولا وأنه لتوليد الكهرباء وليس له خاصية تخزينية للمياه تؤثر علي تدفق مياه النهر إلينا، مؤكدا ان مصر لا تعترض عليه إطلاقا.

سدود أعالي النيل :

بدأت إثيوبيا في إقامة ما أطلقت عليه اسم "سد النهضة العظيم" علي النيل الأزرق.. علي بعد ٢٥ كيلو متراً من الحدود مع السودان. ويتصورون في أديس أبابا أن هذا السد من شأنه أن يصنع تاريخاً جديدا لهذا النهر العظيم.. لأنه سوف يثير الغضب والجدل والتساؤلات الكبري.... من الذي يملك نهر النيل ومياه النيل؟

ولا يشعر الخبراء حول العالم بالدهشة أمام المعركة الدائرة بين دول حوض النيل حالياً.. بالسياسة والدبلوماسية.. لأن نهر النيل هو الوحيد في العالم تقريباً الذي يخترق صحاري شمال إفريقيا بامتداد أربعة آلاف ميل ..حتي يصب في البحر المتوسط في أقصي شمال مصر.. والعجيب أن يثور الصراع حول اقتسام مياه هذا النهر الذي دارت حوله الأساطير كثيراً.. رغم أنه نهر بخيل وشحيح بثروته المائية التي لا تكفي دول حوض النيل .وتؤكد تقديرات خبراء المياه أن حجم المياه في مجري النيل قد انخفض من ٨٤ مليار متر مكعب إلي ٧٢ مليار متر مكعب فقط وذلك خلال الفترة من ١٩٠٠ وحتي ١٩٥٩ ويقال إن حصيلة المياه في النهر الخالد قد انخفضت مرة أخري بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ إلي ٤٢ مليار متر مكعب سنوياً .وقد بلغت حصيلة المياه في نهر النيل الحد الأقصي لها في ١٩١٦ حين بلغ حجم ما في مجراه من مياه حوالي ١٢٠ مليار متر مكعب .

لقد اتجهت إثيوبيا منذ التسعينيات إلي إقامة سلسلة من السدود العملاقة علي منابع النيل في نهر عطبرة وبحيرة تانا وعلي النيل الأزرق باستثمارات باهظة تفوق الإمكانيات المادية لدولة مثل إثيوبيا.. وتزيد تكاليف سد النهضة العظيم وحده علي خمسة مليارات من الدولارات .ويعترفون في أديس أبابا بأنه من حق مصر أن تشعر بالقلق البالغ وربما بالانزعاج التام.. لأن أحداً في العالم لا يمكنه أن يعلم ماذا قد يحدث إذا انفردت إثيوبيا بالتحكم في مياه النيل؟!

لقد تصورت مصر في الخمسينيات أن مشروع السد العالي في أسوان يكفيها للتحكم في النيل.. وتجنب مخاطر الفيضان الرهيب صيفاً.. وتجنب مخاطر انخفاض منسوب المياه شتاء .إن مشروع سد النهضة في إثيوبيا يثير من التساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات.. وربما تساءلنا.. ماذا يمكن

أن يحدث حين يتم ملء الخزان الهائل خلف سد النهضة بالمياه؟ !وما هو رد فعل مصر المحتمل حين ينخفض حجم المياه التي تصل إليها بنسبة ٢٥% سنوياً.. وعلي مدي ثلاث سنوات متتالية؟ ! وماذا يمكن أن يحدث بعد ملء الخزان بالمياه وحين تسقط المياه فوق هضاب إثيوبيا.. ومن الذي سوف يحصل علي المياه أولاً.. إثيوبيا دولة المنابع.. أم مصر دولة المصب النهائي؟

التمويل الغائب لقد تراجعت مؤسسات التمويل الدولية.. ورفضت تمويل هذا المشروع الإثيوبي الرهيب بالقروض والمنح.. ورفض البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي المساهمة في تمويل المشروع.. وأخيراً تراجع بنك التصدير والاستيراد الصيني عن المساهمة في تمويل المشروع بسبب ما تبديه مصر من احتجاجات واعتراضات علي المشروع المثير للجدل قبل الإنشاء.. والمثير للأزمات عند الإنشاء وبعده ..

ورغم ادعاءات إثيوبيا بأنها قادرة علي تمويل المشروع بمواردها الذاتية.. إلا أن التمويل يبقي عقبة في تنفيذ المشروع الذي تخطط إثيوبيا للانتهاء منه في ٢٠١٥ أو ٢٠٢٥ حسب توافر الموارد والتمويل .وفي هذا الكتاب "اقتسام النيل" للمؤلف الإثيوبي سيف العزيز ميلاس نكتشف أننا أمام ورقة تقدير موقف تفصيلية.. وليس مجرد كتاب عادي .ويحاول المؤلف وهو خبير سابق بمنظمات الأمم المتحدة الفرعية العاملة في إفريقيا.. أن يجيب عن السؤال الحائر في أديس أبابا.. وهل حقاً يمكن أن تلجأ مصر إلي الصراع والحرب.. إذا انفردت إثيوبيا بالقرار في إقامة مشروعات أو سدود كبري في منابع وأعالي النيل.. كما هدد بذلك الرئيس الراحل السادات في ١٩٧٩؟

مخطط دقيق ويبدو أن إثيوبيا تسير وفق مخطط دقيق.. غريب علي الفكر الإفريقي الحديث.. وقد بدأت الفكرة الأولي في مشروعات المياه بأعالي النيل بمبادرة أمريكية حين ردت الولايات المتحدة علي سياسات عبدالناصر الرامية إلي إنشاء السد العالي في أسوان بتمويل سوفيتي.. بتقديم منحة مالية كبيرة لإثيوبيا لدراسة ما يمكن إقامته من مشروعات مائية في منابع النيل.. والهدف هو إحباط مشروع عبدالناصر لبناء السد العالي .

وقدمت إدارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور لإثيوبيا الأموال والخبراء الأمريكيين لدراسة ما يمكن إقامته من مشروعات في أعالي النيل.. للتأثير علي حصة مصر من المياه وعلي مدي سنوات طويلة في الخمسينيات والستينيات أنجز الخبراء الأمريكيون دراساتهم المطولة ووضعوها في أكثر من سبعين مجلداً صخماً !!

أفكار سابقة التجهيز وفي دورة جديدة للزمن وبداية جديدة للتاريخ.. حان اليوم الوقت لإقامة المشروعات الإثيوبية في أعالي النيل.. بأفكار أمريكية سابقة التجهيز.ويقولون في أديس أبابا.. إن

هذا ما قاله لهم الخبراء الأمريكيون في الخمسينيات والستينيات إن مشروعات السدود الإثيوبية في منابع النيل سوف تثير سؤالاً هاماً.. مثل أهمية المياه ذاتها.. وهو من الذي يملك النيل ..مصر عبدالناصر من خلال مشروع السد العالي في أسوان.. أم إثيوبيا من خلال مشروعات أعالي النيل؟ !ويؤكدون أن لحظة الحسم النهائية والتاريخية سوف تأتي حتماً.. حين يغلق سد النهضة العظيم بواباته علي مياه النيل الأزرق في عام ٢٠١٥ أو ٢٠٢٥؟

ويشير التخطيط السياسي والاستراتيجي في أديس أبابا إلي أن إثيوبيا في هذه اللحظة سيكون لديها الفرصة والقدرة لادعاء نصيبها في مياه النيل ..وبدعم كامل من دول المنابع.. ويقولون إنه في هذه اللحظة سوف تتحول ادعاءات مصر والسودان في مياه النيل إلي مجرد افتراضات فارغة.. وفي إطار هذا التاريخ الصعب قد يكون الصراع والعنف وارداً.. لكن في كل الأحوال ستكون هناك دائماً حلول جيدة.. قابلة للتطبيق العملي من خلال الدبلوماسية والزعامة.. هذا ما يتحدثون عنه في أديس أبابا علي ورق البردي وقد سجل الشاعر الفرعوني القديم حبه العظيم لنهر النيل في قصيدة علي أوراق البردي.. حين قال له.. أهلاً بك أيها النيل الذي ينبع من الأرض ..ويأتي إلينا ليحفظ مصر.. لتبقي علي قيد الحياة !!

يعترفون في إثيوبيا بأن نهر النيل هو حياة مصر بلا شك.. وبدون مياه النيل تستحيل الحياة.. ويمكن أن يتحول البشر والكائنات الحية كلها في مصر إلي كائنات معرضة للانقراض.. إذا غابت واختفت مياه النيل. ويعترفون في أديس أبابا بأن مياه النيل هي شريان الحياة الوحيد لدي مصر.. في حين أن إثيوبيا لديها من مياه المطر ماء فوق احتياجاتها.. وظل النيل دائماً مصدراً مهملاً بالنسبة لهم.. لكنها تقلبات العصر.. ومتغيرات الزمن التي يمكن أن يجعل من المياه.. السبب الرئيسي للحروب والصراعات في القرن الحادي والعشرين .وربما كان هذا الكتاب فرصة نادرة تدخل من خلاله إلي حقائق الفكر والمخططات الإثيوبية تجاه النيل ومصر.. وربما قلنا إن هذا الكتاب اقتسام مياه النيل يعطينا الفرصة للاطلاع علي ما يجري داخل "العقل الإثيوبي" تجاه مصر وتجاه النيل والمياه التي تجري فيه .

احتكار النهر يقول المؤلف سيف العزيز ميلاس : إن مصر حاولت علي مدي أكثر من نصف قرن مضي أن تنفرد دائماً باحتكار مياه النيل.. انطلاقاً من إحساس دائم لا يفارق المصريين.. بانعدام الأمن المائي. من هذا المنطلق.. صدرت من القاهرة تهديدات بالحرب.. إذا ما قامت دول منابع النيل بإقامة أية مشروعات مائية كبري في أعالي النيل.. بدون موافقة مصر .

ورغم ذلك فإنهم يعترفون في أديس أبابا بأنه لم تتردد في القاهرة مطلقاً أية نوايا للحرب.. لكن التهديد بالحرب كانت تستهدف أساساً ردع مؤسسات التمويل الدولية ومنعها من تقديم المنح والقروض اللازمة لتمويل مشروعات المياه الإثيوبية في أعالي النيل.. خاصة أن إثيوبيا ومعها كل دول منابع النيل.. لا تستطيع وحدها تمويل مثل هذه المشروعات العملاقة .لكن في الوقت الراهن حدث أو حدثت تغييرات هائلة خاصة في الفكر والعقل الإثيوبي.. خاصة في عصر رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي وتتمسك إثيوبيا حالياً بما تتصور أنه حق من حقوقها في مياه النيل داخل أراضيها وحدودها ..خاصة أن أزمة التمويل.. لم تعد قائمة.. أو علي الأقل نقص التمويل لم يعد مشكلة مزمنة تعوق المشروعات الكبري .أما بالنسبة لتهديدات مصر بالحرب.. فإنهم في أديس أبابا يعترفون بأن مصر لم تنو مطلقاً تنفيذ مثل هذه التهديدات.. وكانت مصر علي وعي كامل بما يمكن أن يحدث في المستقبل.. حين وقعت اتفاقية تقسيم المياه مع السودان في 1959..واتفقت الدولتان علي أنه قد يأتي يوم لا يكون أمامهما اختيار فيه سوي اقتسام مياه النيل مع دول المنابع في قلب أفريقيا .

النيل نجاشي وحسب تقديرات الموقف في أديس أبابا.. فإن قضايا الحرب والسلام الخاصة بالسيطرة علي مياه النيل تعني أساساً دول الحوض الشرقي.. وهي إثيوبيا والسودان ومصر.. ببساطة لأن ٨٦% من المياه التي تصل إلي السودان ومصر ..تأتي من مصدر واحد هو مرتفعات هضبة الحبشة.. وذات يوم تغني موسيقار الأجيال العظيم محمد عبدالوهاب بأن "النيل نجاشي" من شعر أمير الشعراء أحمد شوقي .وتدرك الدول الثلاث.. إثيوبيا والسودان ومصر أنه ليس بمقدور أي منهم تحمل تكاليف الصراع المسلح والحرب.. وحسب تقديرات الموقف في أديس أبابا ..أن هذه القاعدة تنطبق أساساً علي مصر.. رغم أنها أكبر قوة عسكرية في حوض النيل . وطبقاً للحسابات التقديرية الجديدة في إثيوبيا.. هناك أسباب عديدة تجعل مصر تستبعد خيارات الحرب والنزاع المسلح لفرض هيمنتها علي مياه النيل .

حقائق الجغرافيا فهناك حقائق تفرضها الجغرافيا.. وهي دائماً حقائق غير قابلة للتغيير وربما كانت الحقيقة الأولي تؤكد أن مصر ستبقي دائماً دولة المصب النهائي للنيل.. في حين ستبقي إثيوبيا إلي الأبد أهم دول المنبع التي توفر المياه ..التي تعتمد عليها مصر.. ليس فقط من أجل مشروعات التنمية والتقدم.. ولكن أيضاً من أجل وجودها ووجود أبناء شعبها. وهذه الحقيقة وحدها كافية لتنفي كل مخاطر وحسابات واحتمالات اللجوء للحرب .

وهناك حقيقة ثانية تؤكد أن مصر لا يمكنها التحكم والسيطرة علي مياه النيل إلا إذا فرضت سيطرتها الكاملة علي إثيوبيا.. وتؤكد سجلات التاريخ القديم والحديث.. أن إثيوبيا.. مثل أفغانستان.. يمكن لأية قوة غازية أن تجرب حظوظها.. لكن الحقيقة تفرض نفسها دائماً لأن أية محاولة للسيطرة علي دولة مرتفعات وهضاب مثل إثيوبيا محكوم عليها بالفشل!! وربما أدت إلي كارثة .

ولذلك فإنهم يشعرون بالطمأنينة تجاه نوايا مصر في أديس أبابا ويعترفون بأن جدول أعمال الأمن القومي في مصر لا يتضمن أي خطط لحرب ضد إثيوبيا من أجل مياه النيل.. ربما لأن مصر تدرك صعوبة النزاعات المسلحة ومخاطر الحروب .في هذا الإطار.. يدور الفكر الإثيوبي حول اعتبار أن سد النهضة ومشروعات السدود الأخري علي منابع النيل من شأنها أن تجعل المياه أمراً مستحيلا ..وربما أمراً لا يمكن أن يتخيله أو يفكر فيه أحد ..إن الحديث عن استغلال إثيوبيا لمياه النيل يشير إلي حقيقة موقع مصر باعتبارها أكبر قوة عسكرية في دول حوض النيل.. كما أنها أكثر دول حوض النيل ثراء وهي بالمعايير الاقتصادية الدولية.. تعتبر دولة متوسطة الدخل .

جدل قديم وعقيم ويشيرون إلي الأحاديث التي تدور حول مشروعات الدول والمياه في أعالي النيل باعتبارها أمراً يهدد أمن وبقاء مصر ومن المحتم أن تؤدي لحرب ..ويقولون إن هذا هو الجدل القديم والعقيم.. الذي يتردد في مصر منذ أن انتهت من بناء السد العالي في أسوان عام ١٩٧٠ ويؤكدون أن هذا النوع من التهديدات تشير إلي رغبة مصر الدائمة في فرض سيطرتها الكاملة علي مياه النيل .ومع ذلك فإنه لا يوجد تهديد حقيقي لأمن مصر المائي.. كما أن جاهزية مصر للحرب من أجل مياه النيل سوف تقل إذا أدركنا الحجم المحدود من المياه الذي تسعي دول المنابع لاستغلاله والاستفادة منه الآن وفي المستقبل المنظور .إن السيطرة والتحكم في مياه النيل كانت من أحلام مصر الكبري منذ فجر الوجود والتاريخ.. لأن مصر لا يوجد لديها مصدر آخر دائم للمياه.. كما أن مياه النيل تنبع وتنساب من خارج أراضيها.

ويقلبون في صفحات الماضي البعيد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين أقام الخديو إسماعيل استراتيجيته في مصر.. علي أساس التوسع جنوباً ..بهدف وضع منطقة حوض النيل بالكامل تحت سيطرة مصر.. ولم يكن هذا غريباً ..لأن النيل يلعب دورا محورياً في وجود مصر وفي حياة المصريين.. وللنيل حضوره الطاغي في ثقافة مصر في كل العصور وفي تراثها الحضاري كله.. بل وفي سياسات مصر الداخلية.. وفي التطلعات الوطنية للمصريين .

وحين تم بناء السد العالي في أسوان.. فإنه بذلك نجح في السيطرة علي النيل وفي تحقيق الحلم القديم الأثير لدي المصريين.. منذ عصر الفراعنة .وكان لهذا المشروع العظيم دوره في صنع شخصية عبدالناصر الأسطورية باعتباره بطل مصر القومي .وفي مختلف العصور.. كان النيل هو جوهر الشخصية المصرية.. وبعد ذلك أصبح السد العالي رمزاً للهوية الوطنية المصرية.. ورمزا لقدرة مصر علي التحدي وفرض الإرادة.. ويعترف الخبراء حول العالم بأن السد العالي هو أكبر المشروعات الإنشائية في القرن العشرين كله.. وهو يتفوق بذلك علي سد نهر الأمازون في البرازيل ..

ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذا المشروع العملاق عائده الاقتصادي الهائل.. وقد استفادت مصر من السد العالي بوسائل عديدة.. منها التحكم في الفيضان السنوي لمياه النيل.. التي كانت تفيض بقوة وعنف علي الضفتين مما يؤدي إلي غرق مئات القري والمدن في الصعيد والدلتا.. كما أقامت مصر علي السد أكبر محطة هيدروليكية في مصر وأفريقيا لتوليد الكهرباء.. مما ساعد مصر علي تنفيذ العديد من مشروعات التنمية.. التي نجحت مصر من خلالها في تنويع مواردها الاقتصادية.. وتوسعت في مشروعات الزراعة إلي أقصي حد.. وأقامت مشروعات صناعية عملاقة جعلت منها كما قلنا من قبل دولة متوسطة الدخل ..بالمقاييس العالمية .

وتمكنت مصر من بناء السد العالي في مرحلة فارقة من صراعات الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق.. وفي قمة الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل . ويقولون في أديس أبابا إن مصر هبة النيل.. والنيل هبة إثيوبيا والمعادلة الثالثة هي أن السد العالي.. هبة سوفيتية لمصر .وكان قادة الكرملين في موسكو يتصورون أن مصر يمكن أن تكون شريكاً استراتيجياً للاتحاد السوفيتي السابق.. علي قناة السويس.. التي تربط الغرب الأوروبي بمنابع البترول في الخليج العربي.. وحتي المحيط الهندي .ما قبل السد العالي.

ويتوقفون أمام مشروع السد العالي باستفاضة.. والحقيقة أنهم يريدون العودة بحصة مصر في مياه النيل إلي ما كانت عليه قبل بناء السد العالي.. في حين أننا نؤكد دائماً أن حصة مصر حددتها اتفاقية ١٩٢٩ بـ ٥٥ مليار متر مكعب من المياه.. وهي اتفاقية سبقت السد العالي وسبقت التخطيط للسد العالي بعشرات السنين .

وقد اكتمل مشروع السد العالي في ١٩٧٠ في وقت كانت مصر تعتمد فيه تماماً علي السوفيت لمساعدتها في إعادة بناء قواتها المسلحة بعد الحرب "الكارثية" مع إسرائيل في يونيو ١٩٦٧. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قامت مصر السادات بتغيير تحالفاتها وانحازت فجأة إلي جانب الولايات

المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي السابق.. وبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.. انفتحت الأبواب واسعة أمام مصر للحصول علي المنح والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الهائلة من الولايات المتحدة وأوروبا .

أكاذيب ومغالطات ويبدو أن القراءة الإثيوبية لحقبة مصر السادات تفصيلية ويؤكدون أن السلام مع إسرائيل أتاح لمصر التوغل بعمق داخل أروقة البنك الدولي.. هو أكبر ممول لمشروعات المياه في العالم.. وقد أتيحت لمصر الفرصة لوضع كبار الخبراء لديها في المراكز الاستراتيجية الحساسة في دوائر صنع القرار داخل البنك .وامتد نفوذ مصر إلي داخل برامج الإنماء التابعة للأمم المتحدة.. وفي الوكالات الدولية الأخري المتخصصة في تمويل مشروعات المياه العابرة للحدود .

وتتردد الأكاذيب والمغالطات وأحياناً الادعاءات الباطلة في أديس أبابا ويقولون إن الرئيسين السادات ومبارك كانا يدعيان دائماً أن نهر النيل ملك مصر وقالوا إن السادات كان يقصد إثيوبيا بتهديداته حين قال في ١٩٧٩ إن الحرب القادمة ستكون من أجل المياه لكن إثيوبيا ودول منابع النيل الأخري لم يكن لديها في السبعينيات الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات السدود والكهرباء في أعالي النيل وفي منابعه الأصلية.. ولكن تهديد السادات كانت تستهدف منع مؤسسات التمويل الدولية من إتاحة المنح المالية والقروض لمشروعات المياه.. لأن ذلك يؤدي للحرب مباشرة .

وفي أديس أبابا من يشعرون بالندم لأن إثيوبيا في عصر النظام الشيوعي الذي أقامه منجستو هيلا ماريم.. قد انحازت للجانب الخطأ في الحرب الباردة ..ووقفت إلي جانب السوفيت ضد الأمريكيين.. ولاي يدركون أن تغيير مصر لتحالفاتها هو الذي قلب موازين القوي العالمية.. واتاح لأمريكا فرصة النصر في الحرب الباردة كما يعترف خبراء الاستراتيجية في مراكز صنع القرار الأمريكي في واشنطن .وهناك حقيقة أخري تجد دائماً من ينساها.. ويقولون: إن دول أعالي النيل الفقيرة لم يكن في الماضي لديها أدني اهتمام بمياه النيل.. وظلت علي هذا الوضع حتي وقت قريب جداً.. ويقول الإثيوبيون إن بعض هذه الدول لم يكن لديها حتي الحد الأدني من الوعي بأن لها حقوقاً في مياه النيل التي تنبع من أراضيها.. قبل أن تشق طريقها الطويل حتي تصل إلي السودان ومصر مما يدل علي أن إثيوبيا هي التي قامت بتغذية هذا الوعي الزائف لدي دول حوض النيل في كينيا وتنزانيا والكونغو وبوروندي وأوغندا . بل إنهم يعترفون بان دول منابع النيل كانت تقبل بحق مصر في مياه النيل.. باعتباره حقا مشروعا لا يقبل الشك أو الجدل .

خطة إثيوبيا بوضوح وهناك من يدعي في إثيوبيا أن مشروع سد النهضة يستهدف أساساً إنهاء هيمنة مصر علي مياه النيل التي ترسخت طويلاً منذ توقيع اتفاقية ١٩٢٩ مع دولة الاستعمار الأولي في أفريقيا.. وهي بريطانيا .ويقولون أيضاً إن إثيوبيا وجدت البدائل لتمويل مشروعات المياه.. خاصة سد النهضة العظيم.. ويتصورون أن مصر تعرَّضت لصدمة كبيرة حين قام رئيس الوزراء السابق ميليس زيناوي بافتتاح سد تيكيز علي نهر عطبرة ومشروع سد بيليز علي بحيرة "تانا" العملاقة في عام ٢٠٠٩ ولا شك في أن بحيرة تانا هي أكبر خزان للمياه العذبة فوق كوكب الأرض .

وكان إطلاق مشروع سد النهضة العظيم أو سد الألفية صدمة أكبر لمصر ..لكنها مع ذلك لم تتجه إلي التهديد بالحرب.. أو التلويح بتفوقها العسكري ..بل لجأت للتشاور والتصالح والتوافق مع إثيوبيا .

ويقولون أيضاً.. وما أكثر ما يقولون.. إن مصر تفضل أن تنفرد بالسيطرة المطلقة علي مياه النيل.. إلا أنها قد تجد نفسها في النهاية مضطرة للتفاوض حول حصتها من مياه النيل مع دول المنابع التي تحولت إلي معسكر تقوده إثيوبيا.. فيه من المؤامرات والمخططات مايستهدف نهب حصة مصر من مياه النيل.. والقصة طويلة لمخطط إثيوبيا لاقتسام مياه النيل مع مصر.

ويبقي السؤال مفتوحاً.. هل يمكن للدبلوماسية أن تصنع المعجزات ..بالتوصل إلي توافق مع إثيوبيا لا يضر بحصة مصر في مياه النيل.. رغم إقامة سد النهضة!!

صراع السدود :

ما هى تطورات صراع السدود فى دول حوض النيل من وجهة نظر أمريكية؟ حاولت مجموعة أمريكية شهيرة فى التحليل الجيو . استراتيجى وضع النقاط على الحروف فى قضية المياه بين مصر ودول الحوض من خلال قراءة عميقة تعتمد على معلومات موثقة وتقديرات حول مستقبل الصراع فى ضوء تطورات الحاضر واحتياجات المستقبل. ونعرض أهم ملامح التقرير بلا تحفظات عما يرد بين سطوره لأنه فى نهاية الأمر يقدم تقييما لما هو متوقع فى السنوات المقبلة من صراع على موارد المياه فى حوض النيل وفرص تراجع حصة مصر فى حال إقامة إثيوبيا لسد النهضة، بما فيها فرص التوتر السياسى والعسكرى، خاصة أن تقارير مجموعة «ستراتفور» الشهيرة الواقع مقرها فى مدينة «أوستن» بولاية تكساس الأمريكية تعرف طريقها لمراكز صناعة القرار السياسى فى مختلف العواصم ويعتمد على إستشاراتها السياسيون والمؤسسات والشركات الدولية الكبري،

وربما يكون بعض ما تقدمه محل خلاف ولكنه تقييم وتحليل يستحق التوقف عنده دون مدارة مادام أن العالم يقرأ مثل تلك التقارير ويبنى عليها سياسات وردود أفعال.

يقول التقرير إنه فى ذروة الربيع العربى فى مارس ٢٠١١ عندما كانت مصر منشغلة بالاضطرابات الداخلية، أعلنت إثيوبيا أنها ستبدأ قريبا فى بناء سد للطاقة الكهرومائية على نهر النيل الأزرق، وهو واحد من رافدين رئيسيين لنهر النيل. سد النهضة الكبرى الإثيوبي، والمقدر أن يكون واحد من أكبر عشرة سدود فى العالم، من المقرر إنجازه فى عام ٢٠١٧، من المرجح أن يقطع أو يحد من تدفق المياه لمصر والسودان لعدة سنوات، ويمكنه إحداث تغيير دائم فى كمية المياه التى تستفيد منها البلدين. على مدى عقود، تؤكد القاهرة أن الاتفاقية الوحيدة لتخصيص مياه نهر النيل هى اتفاق تم توقيعه فى عام ١٩٥٩ من قبل السودان ومصر والمملكة المتحدة، وقد اتخذت القاهرة تلك الاتفاقية حجة فى التعامل مع قضية السد وأطلقت حملة دبلوماسية واقتصادية أخرى للتقارب مع دول حوض نهر النيل وكسبها الى جانبها فى محاولة لوقف المشروع. ويقول التقرير أنه لا تزال هناك تساؤلات حول قدرة إثيوبيا على تمويل بناء السد، ولكن نظرا لاعتماد مصر على مياه النيل، فإن القاهرة يمكن أن تستخدم أى أداة تحت تصرفها لوقف المشروع، بما فى ذلك القوة العسكرية إذا لزم الأمر . على حد قول التقرير. ويشير تحليل المؤسسة الدولية المعروفة إلى أن إثيوبيا ومصر بينهما منافسة استراتيجية طويلة قائمة على العوامل التاريخية والدينية، ولكن المنافسة فى الآونة الأخيرة إلى حد كبير تتبع من التنازع على السيطرة على مياه النيل. تدعى إثيوبيا أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٩٥٩ التى أعطت مصر سيطرة على مياه النهر إلى الأبد، وهى السيطرة التى تراها أديس أبابا مثيرة للحنق خصوصا بالنظر إلى أن حوالى ٨٥% من مياه النيل تنشأ من هضبة الحبشة.

ويضيف تحليل المؤسسة الدولية أن السنوات الأخيرة قد شهدت جهودا تهدف إلى إضعاف السيطرة المصرية على موارد النهر، ومن أجل حل الخلافات حول مياه النيل ومعالجة المخاوف الإنمائية الأخرى، قامت جميع البلدان الواقعة على طول نهر النيل بإنشاء منتدى يسمى «مبادرة حوض النيل فى عام ١٩٩٩، ولكن فى عام ٢٠١٠، قامت دول المنبع الخمس . إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا . باستخدام المنتدى لصياغة وتوقيع اتفاق من شأنه أن يأخذ ٩٠% من مياه النيل المستخدمة من قبل مصر والسودان وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا بين دول حوض النهر، ويتضمن الاتفاق أيضا إلغاء شرط إعطاء الاذن لمصر عند القيام بأى تغيير فى استخدام مياه

النيل، بما فى ذلك بناء السدود. يقول التقرير إن بوروندى قد وقعت الإتفاق فى وقت سابق من عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن توقع جمهورية الكونغو الديمقراطية الاتفاق قريبا.

ويقول التقرير أن مصر قد دعت اثيوبيا للنظر فى تأخير البناء وإجراء دراسة شاملة عن تأثير السد وهو المطلب الذى قوبل بالرفض حتى الآن، وعن خيارات مواجهة سد النهضة الإثيوبي، يقول التقرير أن الخيار الأصلح لمصر لوقف بناء السد فى المدى القريب هو الضغط الدبلوماسي، فأى تغيير فى تدفق مياه النيل لا توافق عليه مصر، حيث يمثل السد بالتأكيد تغييرا حقيقيا، يعتبر غير قانونى من الناحية الفنية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥٩، حيث أن الاتفاق الجديد لن يكون ملزما قانونيا حتى يصدق عليه البرلمان فى كل بلد من الموقعين عليه. وقد استخدمت مصر هذه الحقيقة بإعتبارها فرصة للضغط على المجالس التشريعية الوطنية فى الدول الأعضاء لتأخير أو منع التصديق. وقد ارسلت القاهرة مبعوثين الى دول حوض النيل، وعرضت المساعدة والحصول على قروض من البنك التجارى الدولى والبنك الأهلى المصرى كوسيلة لحشد الدعم الدبلوماسي. على سبيل المثال، عرضت مصر على أوغندا والسودان ودولة جنوب السودان الحصول على حزمة قروض سخية.

وعن خيارات مصر إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، يقول التقرير أن النهج الأكثر احتمالا هو دعم الجماعات المسلحة بالوكالة ضد إثيوبيا. فى سنوات السبعينيات والثمانينيات، قامت مصر ثم السودان فى وقت لاحق باستضافة ودعم جماعات متشددة معادية لأديس أبابا، بما فى ذلك الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تجري. ويقول التقرير إن إريتريا أيضا انفصلت عن اثيوبيا فى عام ١٩٩٤ بدعم من مصر التى بدورها يمكن أن تنظر مرة أخرى فى دعم الجماعات المسلحة من هذا القبيل، فعلى الأقل عشرة من تلك الجماعات لا تزال نشطة، بغرض مضايقة الحكومة الاستبدادية والمقسمة عرقيا فى إثيوبيا. ولا يستبعد تحليل «ستراتفور» القيام بعمل عسكرى مباشر من قبل مصر بالرغم من أن هذا هو النهج الأقل احتمالا والقاهرة ستقوم بالعمل العسكرى فقط إذا تم الانتهاء من السد وتوقف تدفق المياه بشكل كبير، ومثل هذا المسار أيضا يعتمد إلى حد كبير على قيادة مصر الجديدة وكيفية تعاملها بحزم من أجل الحفاظ على حقوق مصر من المياه. وقد بدأت أعمال البناء بالفعل فى السد، حيث سيكون قادرا على توليد ٦٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء. فسد هوفر فى الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، لديه القدرة على توليد ٢٠٨٠ ميجاوات. هذا المشروع هو أكبر بكثير من أى سد أخر شيدته إثيوبيا وسيكون لها تأثير، فى المقابل، على تدفق مياه نهر النيل. وقد كان رد فعل مصر عندما بدأت إثيوبيا بناء سد تانا بيليس

الأصغر ٥٨٠ ميجاوات . فى عام ٢٠١٠ وتحويل كمية صغيرة من المياه لأغراض الري، ان أمرت الجيش إلى التأهب من أجل "الاستعداد لمواجهة اى احتمال". وقد قللت إثيوبيا من تهديد القاهرة وقالت أنه "لعبة نفسية".

ويختتم التقرير إستعراض مشكلة مياه النيل بالإشارة إلى أن إثيوبيا تحتاج السد من أجل أغراض الزراعة المحلية والاحتياجات المتزايدة للكهرباء. فحاليا، تستخدم إثيوبيا نحو ١% فقط من مياه النيل لأنه لديه حق الوصول إلى الأنهار الأخرى لتوفير إمدادات المياه، كما ينظر إلى السد أيضا بإعتباره وسيلة لتعزيز مصالح استراتيجية أخرى لإثيوبيا، مثل توليد الكهرباء المضافة بما يسمح لها بتصدير الطاقة لدول الجوار التى تعانى من نقص الكهرباء وهى كينيا، والسودان وجنوب السودان وجيبوتي، التى تتشارك فى شبكة نقل الطاقة الكهربائية. على نطاق أوسع، يعطى سد النهضة إثيوبيا أداة استراتيجية لمواجهة ما يسمى بالهيمنة المصرية فى حوض نهر النيل.

<u>سد أثيوبيا والكهرباء :</u>

تباينت ردود الأفعال عقب قيام السلطات الاثيوبية بتحويل مجري النيل الأزرق للبدء في انشاء سد جديد علي مجري النهر وفيما حذر البعض من أنه قد يؤثر علي حصة مصر من مياه النيل والتي تبلغ نحو ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا من تدفق النهر الذي يقدر بنحو ٨٤ مليارا بموجب اتفاق ١٩٢٩ م في وقت تحتاج فيه الي ٢١ مليون متر مكعب اضافية سنويا بحلول عام ٢٠٥٠ للوفاء باحتياجاتنا المائية المتزايدة اعتبر اخرون ان كميات المياه التي تصل الي مصر ان يطولها اي تأثير وان الغرض من السيد الاثيوبي توليد الكهرباء فقط . خطورة تأثير سد النهضة علي حصة دولتي مصر والسودان في مياه النهر وتوقع ان يخزن سد النهضة عند اكتماله نحو ٧٢ مليار متر مكعب من المياه ما يمكن ان يتسبب في عجز في حصة من المياه بنحو ٢٠% الاعلان الاثيوبي بتحويل مجري النهر بمثابة خطوة استباقية لنتائج تقرير متوقع ان تقدمه لجنه خبراء ثلاثية تضم خبراء من مصر والسودان واثيوبيا الي جانب استشاريين دوليين لبحث اثار سد النهضة علي الدول الثلاث .. داعيا الي ضرورة تعامل مصر مع المؤسسات المانحة.. للضغط علي اثيوبيا مؤكدا في الوقت نفسه ان التحكيم الدولي سيكون في صف مصر وسترفض اي مؤسسة مانحة توفير امال اللازم لهذا السد حتي لا تخرق القانون الكثير من التعليقات حول سد النهضة الاثيوبي جانبها الصواب وانطلقت من نظرة احادية انانية .. مضيفا ان الحقيقة ان النهضة سد عملاق تكلفته٤.٨ مليار دولار ويمكنه توليد ٦ الاف ميجا واط اي نحو ثلاثة امثال الطاقة المولدة

من السد العالي لذا فهذا السد هو حلم اثيوبيا الخالية من مواد الطاقة من أجل توفير امدادات الكهرباء لشعبها ومشروعاتها التنموية

سد ايجا :

سد إيجا ٣ هو طريق الخروج من أزمة سد النهضة الإثيوبى وقال إن إثيوبيا أعلنت فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات أنها بصدد تنفيذ مشروع سد النهضة فكان رد السادات حاسما عندما أكد أن ذلك يعتبر بمثابة إعلان الحرب من جانب إثيوبيا – فى إشارة منه للخيار العسكرى وأمر بقيام لجنة من الخبراء المصريين بزيارة ميدانية إلى الكونغو لإعداد دراسة كاملة عن نهر الكونغو ومدى إمكانية الاعتماد عليه بديلا حال اقدام إثيوبيا على تنفيذ مخططها، وقال نجيب ان السادات قام بإرسال هذه الدراسة إلى شركة أمريكية متخصصة فى تقديم الاستشارات والاستراتيجيات وكان رد الشركة ان هذا المشروع لا تستفيد منه مصر فقط ولكن تستفيد منه إفريقيا بالكامل خاصة فى مجال الكهرومائية، بالإضافة للاستفادة من تسرب نحو ١٠٠٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا فى المحيط الأطلسي.

النية فى بناء ٧ سدود :

إثيوبيا تنوي بناء سبعة سدود علي أعالي النيل الأزرق وضفاف بحيرة تانا. بل وبدأت بالفعل انشاء أضخمها علي الاطلاق علي حدودها مع السودان ألا وهو سد الالفية التي غيرت اسمه مؤخرا ليلقب بسد النهضة. خبراء إسرائيليون متخصصون في المياه وبناء مشروعات السدود العملاقة علي الأرض الإثيوبية وزيارات متبادلة ربما تكون سرية في أحيان كثيرة ما بين أديس أبابا وتل أبيب.حصص مصر في مياه نهر النيل بالتأكيد ستتأثر بل وستتحول بحيرة ناصر بعد اقامة السدود الإثيوبية إلي بركة يمرح في مياهها الاوز المصري.

أقاويل وأحاديث كثيرة وربما ايضا شائعات تصل إلي حد المبالغة والتهويل وربما أيضا يكون أكثر من نصف الكلام حقيقيا ولكن يبقي السؤال بل تتعدد علامات الاستفهام فتحاصرنا لنجد أنفسنا طوال رحلتنا إلي بلاد الحبشة نحاول ان نجيب عن سؤال واحد ومهم وخطير قد يحسم أمورا كثيرة ألا وهو. أين الحقيقة؟

وما هي حكاية كارت الإرهاب الذي اصبح يحاصرنا كلما سمعنا عبارة دول حوض النيل ألا وهو السدود؟ ولماذا هذا الكم من التكتم الإثيوبي علي مشروع سد الالفية الذي بات وكأنه سر حربي أو عسكري؟

بداية موضوع سدود إثيوبيا ليس بجديد فلقد تكلم عنه تفصيليا كتاب عنوانه نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والحاضر ما يدلل علي أن موضوع السدود علي النيل الأزرق ليس بجديد ولا مستحدثا فلقد كشفت دراسة تمت بواسطة مكتب استصلاح الأراضي بالحكومة الأمريكية فيما بين عامي١٩٥٩ و١٩٦٤ عندما دعت الحكومة الإثيوبية هذا المكتب لدراسة حوض النيل الأزرق لبحث إمكانية تنمية حوضه بعد ان اتخذت مصر قرارها ببناء السد العالي أن أحدا لم يكن يعرف كيف يمكن أن يكون هذا العمل وخاصة ان النيل الأزرق يجري كخانق عميق لم يركبه أحد حتي عشرينيات القرن العشرين, وقد قام المكتب الأمريكي بدراسة هيدرولوجية, كما قام المكتب بإنشاء ٥٩ محطة لرصد النهر وقياس تصرفاته وبتصوير الحوض من الجو ورفع خرائط له, وقد اظهرت دراسة المكتب انه لا توجد أراض في دول حوض النيل يمكن زراعتها وإنما توجد اراض في الهضاب المحيطة يمكن توصيل المياه بها وزراعتها وعلي الأخص منطقة بحيرة تانا وتصل جملة الأراضي التي ذكرها التقرير أكثر قليلا من المليون فدان يحتاج ريها إلي حوالي٦ بلايين متر مكعب من المياه في السنة وركز التقرير علي إمكانات استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء لذا اقترح بناء أربعة سدود كبيرة في الجزء الاخير من المجري والذي يبلغ متوسط إنحداره حوالي متر واحد لكل كيلو متر من المجري والذي يبلغ متوسط إنحداره حوالي ٥٠ بليون متر مكعب هي جملة تصرف النيل الأزرق تولد من الكهرباء حوالي٢٥ بليون كيلو وات في الساعة أي ما يزيد علي ثلاثة اضعاف كهرباء السد العالي.ولما كانت تكلفة المشاريع التي جاءت بالتقرير كبيرة فقد اقترح المكتب الأمريكي ان تقوم إثيوبيا بالتركيز خلال القرن العشرين علي بناء السدود الصغيرة أما مشروعات السدود الكبيرة علي النيل الأزرق فقد اقترح تأجيلها إلي القرن الحادي والعشرين وقدرت تكاليف مجموعة مشروعات القرن الحادي والعشرين بحوالي ٢ بليون دولار وتكلفة سدود النيل الأزرق بحوالي ٣.٨ بليون دولار هذا حسب أرقام عام ١٩٦٤ان بناء هذه الخزانات المتفرقة سيئ بالضرورة فلو تم بناؤها بالتنسيق مع دول ادني الحوض فقد يكون ذلك خيرا علي الجميع خاصة وان هذه السدود ستنظم سريان مياه النيل الأزرق علي مدار السنة بدلا من نمطها الحالي الذي يأتي بمعظمها في موسم واحد ولو ان إثيوبيا بنت جميع السدود المقترحة علي النيل الأزرق وحجزت لنفسها ٦ بلايين متر مكعب فإنها ستطلق الباقي بمعدل٣.٦ بليون متر مكعب في الشهر بعد حجز نحو٣% من الماء سيضيع في البخر في خزاناتها, كما ان إطلاق الماء بانتظام من إثيوبيا سينهي ظاهرة الفيضان والتذبذبات التي تأتي معه في خزان السد العالي وسيقلل من إرتفاع الماء في بحيرة ناصر إلي الحد الذي سيقلل منها بما يوازي ما ستأخذه إثيوبيا.أن كل هذه

الحسابات نظرية ولا يمكن لها أن تتحقق لمصلحة الجميع دون أن يتم التنسيق بين كل دول حوض النيل خاصة مصر والسودان وإثيوبيا.أضاء لنا الكثير من النقاط حول خلفية موضوع السدود والخزانات التاريخية وربما ايضا اظهر لنا بعضا من الجوانب الإيجابية لإنشاء سدود يستفيد منها الجميع ولكنه اشترط الاتفاق والتنسيق الذي يترجم بلغة هذا العصر إلي المصالح الإقتصادية والتعاون في كل المجالات ما بين دول الحوض.الأمر الغاية في الأهمية والذي علينا أن نعرفه جيدا ان هناك علي الأرض الاثيوبية العديد من السدود التي أقامتها بالفعل والتي تستكمل بناءها وهذا ما كنت قد عرفته اثناء رحلتي السابقة والتي كانت منذ عام ونصف وقبل أن ندخل في تفاصيل سد الألفية أو النهضة أصحبك قارئي في جولة سريعة لتتعرف فيها معي علي السدود الاثيوبية والدول التي تسهم في تمويلها بل واقامتها.بداية من هيئة الكهرباء الاثيوبية والتي قد قامت بتوقيع اتفاقيات مع ثلاث شركات صينية لتطوير مشروعات الطاقة الكهربائية وتوليد الطاقة من الرياح وكان أولها تلك الاتفاقية التي تم توقيعها مع شركة GEZHOUBA GROUP COMPANY CHINA وذلك لتوليد الطاقة في منطقة جبنالي داو جنوب اثيوبيا ووصلت تكلفة هذا المشروع إلي٤٠٨ ملايين دولار بطاقة٢٥٤ ميجاوات ومن المقرر الانتهاء من هذا المشروع خلال ٤ سنوات.أما الاتفاق الثاني فهو مع شركة SINHYDRO CORPRATION لإنشاء مشروع في منطقة شيمو جايدا باقليم أمهرا ويشمل بناء ٥ سدود علي خمسة أنهار بقيمة٥٥ مليون دولار وينتهي العمل فيها بعد٤ سنوات.أما الاتفاق الثالث فهو مبدئيا مع شركة HYDROCHINA بهدف إنشاء مشروعات لتوليد الطاقة من الرياح في منطقة أداما وميسو بوهارينا وتبلغ طاقة هذا المشروع ٥١ ميجاوات لكل منها، علما بأن هذه الشركة هي نفسها التي تتولي حاليا إنشاء سد تكيزي ووبليس وامبرتي ينشي وجيبي٢ و٣. وضعت الحكومة الاثيوبية خطة رئيسية لمدة ٢٥ عاما لتطوير قطاع الكهرباء بقيمة ١٢ مليار دولار ٧٠% منها لتوليد الطاقة.

أما عن سد جبل جيبي١ والذي يقع علي أحد الروافد الصغيرة لنهر جيبي الرئيسي علي مسافة ٢٦٠ كيلو مترا جنوب شرق أديس أبابا فقد بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٨٥ وبشكل جدي من عام١٩٩٧ وانتهي في عام ٢٠٠٣ وبدأ الانتاج في فبراير من عام ٢٠٠٤ بطاقة ١٨٣ ميجاوات ويبلغ طوله٤٠ مترا مع وجود ثلاث توربينات وقد تكلف بناؤه٢٨٠ مليون يورو قدمها البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وهيئة التنمية النمساوية والحكومة الاثيوبية وتولي عملية الإنشاء كونسريتو مكون من١٢ شركة من ايطاليا واسبانيا وألمانيا والبوسنة وفرنسا والنمسا واثيوبيا.هذه المعلومات عن السدود الاثيوبية كانت كما قلت منذ عام ونصف بالتمام والكمال. أما عن هذه

الايام فنحن أمام سد الألفية أو النهضة ذاك المشروع الجبار علي حد وصف الإثيوبيين والذي سينقل بلاد الحبشة نقلة عالمية من جميع النواحي وفي كل القطاعات. والحق لقد حاولت جاهدة طوال فترة اقامتي في بلاد الحبشة ان أحصل علي معلومات تفصيلية بشتي الطرق تخص سد النهضة, ولكن للأسف باءت كل المحاولات بالفشل لأنهم يتعاملون علي انه سر قد يرقي إلي الأسرار الحربية.مشروع الألفية هو واحد من أهم خطوات الحكومة الإثيوبية في طريق التزامها بالطلب الحالي علي الطاقة في البلاد, ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من العمل فيه في سبع سنوات.المولد تم تصميمه بقوة توليد٥٢٥٠ ميجاوات.الشركة الاثيوبية للطاقة الكهربائية هي الشركة المسئولة عن توليد الطاقة, تحويلها وتوزيعها وبيعها في اثيوبيا كلها.وسيتم هذا ضمن خطط موضوعة وأهدافها أن تكون رائدة في توزيع الكهرباء بشكل يقابل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأمة الاثيوبية.

سد الألفية هو جزء من السيناريو الخاص بالشركة الاثيوبية للطاقة الكهربائية حتي تستطيع أن تواكب النمو المتزايد في الطلب المحلي والانتشار الصناعي، وأيضا تصدير فائض الكهرباء للدول المجاورة.

الإستكمال الناجح للمشروع سيزيد من الطاقة التوليدية للشركة الاثيوبية للطاقة الكهربائية إلي عشرة آلاف ميجاوات.شركة ساليني للانشاءات ذات نشاط في اثيوبيا منذ العديد من السنوات ومؤخرا قامت بالانتهاء بنجاح من سد جلجيل جيبي٢ بسعة٤٢٠ ميجاوات, وبيليس بسعة٤٦٠ ميجاوات اللذين يشكلان معا مايقرب من٥٠% من إنتاج البلد الحالي من الكهرباء. جلجيل جيبي٢ هو إمتداد لجلجيل جيبي١ الذي يعمل من عام٢٠٠٤ ,وسيضاف اليها جلجيل جيبي٣ الذي يتم إنشاؤه حاليا وسيكون بسعة ١٨٧٠ ميجاوات. مولد الألفية للطاقة الهيدرولوجية سيتم العمل به علي أساس خطة مسار سريع ومن المتوقع أن يبدأ في توليد الطاقة الكهربائية بحلول سبتمبر٢٠١٤ ويقع مكان المشروع تقريبا علي بعد ٧٠٠ كيلو متر شمال غرب أديس أبابا علي ضفاف نهر الأباي, في إقليم بينيشانجل. جومز، والمشروع عنصر أساسي في استغلال إمكانات نهر الأباي ما بين بحيرة تانا والحدود السودانية في توليد الكهرباء, ويعتمد العمل في الأساس علي إسطوانات من الأسمنت المضغوط للجزء الرئيسي من السد ومحطتي طاقة في أسفل السد, ويحوي السد محطتين. واحدة ستكون علي الضفة اليمني بقوة ١٠ توربينات والثانية علي الضفة اليسري بقوة ٥ توربينات، بقوة ٥٢٥٠ ميجاوات للاثنين معا. وعلي الضفة اليسري من السد الذي سيبلغ ارتفاعه ٥٠ مترا وطوله ٥ كيلو مترات ستقام قناة تصريف فائض المياه مبنية من الأسمنت ليكملوا الشكل العام للمشروع.

وحسب التقارير الفنية يصل متوسط تدفق النهر في موقع بناء السد الي حوالي١٥٧٤ مترا مكعبا في الثانية, لاستغلال هذا الدفق الهائل . مع الأخذ في الاعتبار تضاريس الوادي . من المتوقع أن يتم بناء سد رئيسي بإرتفاع١٥٠ مترا عبر نهر الأباي, هذا الخزان ستكون١٦٨٠ كيلومترا مربعا, ويكون مستوي إرتفاع المياه في الأوقات العادية٦٤٠ مترا فوق سطح البحر, ومستوي إرتفاع المياه في الأوقات المتدنية٥٩٠ مترا فوق سطح البحر, أما سعة الخزان أثناء الأوقات العادية فستصل الي٦٣ مليار متر مكعب وفي الاوقات المتدنية ستصل سعة الخزان الي١٢ مليار متر مكعب الجدير بالذكر أن الخزان سيغمر منطقة تكاد تكون مسكونة, فلا يوجد قلق من إعادة تسكين.

أما السد الرئيسي فسيكون سدا ثقيلا من إسطوانات الأسمنت المضغوط ينقسم الي ثلاثة أقسام الضفة اليمني, الضفة اليسري والقطاع الرئيسي في المنتصف أما القطاع الرئيسي فسيتم استخدامه كقناة لتكثيف تصريف المياه في إطار عمل المولد, وواجهة الخزان ستكون عمودية مع إنحدار طفيف من الأعلي إلي الأسفل ,وسيبلغ طول واجهة الخزان حوالي١٨٠٠ متر.ومع نظرة علي التقارير الهندسية نجد أن إرتفاع السد سيكون١٤٥ مترا, وارتفاعه من علي سطح البحر٦٤٥ مترا.

مقدار حجم السد١٠ ملايين متر, مكعب, وسيحوي أربع قنوات بقطر٨ أمتار للقناة سيتم بناؤها في هيكل السد للسماح بتحويل النهر, كما سيتم بناء سد من الركام في قاع النهر لاغلاق النهر في موسم الجفاف لاستكمال بناء القطاع الرئيسي في منتصف السد.

وبالاطلاع أيضا علي تفاصيل التشييد لمولدات الكهرباء وجدنا أنه سيتم إنشاء مولدي طاقة سيتم بناؤهما أسفل السد الرئيسي علي كل ضفة من ضفاف النهر ,المولد الموجود علي الضفة اليمني سيكون بقوة عشر وحدات توليد, والأيسر سيكون بقوة٥ وحدات توليد, كما سيتم التحكم في مستوي المياه في محور الخزان عن طريق ثلاثة ممرات لتصريف المياه بحد أقصي١٩٣٧٠ مترا مكعبا في الثانية للدفق, علي أن يكون الممر الرئيسي لتصريف المياه محتويا علي٦ بوابات نصف قطرية تتحكم في التدفق وتقع علي الضفة اليسري للنهر.

أما الممران الأخران لتصريف المياه فليس لهما بوابة ويقع أحدهما في القطاع الرئيسي في منتصف السد الرئيسي, اما الممر الثاني فسيقع علي الضفة اليمني للسد الثاني الذي سيصل بين قمتين (saddledam) والذي سيكون ذا محود منحني بطول متوقع٤٨٠٠ متر, علي أن يكون السد الواصل بين القمتين بارتفاع السد٦٠ مترا, وبطول٤٨٠٠ متر, أما إرتفاع قمة السد عن سطح البحر فسيصل الي٦٤٥ مترا ,علي أن يكون مقدار حجم السد١٧ مليون متر مكعب. ويحتوي السد أيضا محطة تحويل بقوة٤٠٠ كيلو فولت ببسبار مزدوج من المتوقع أن يتم بناؤها علي بعد١.٤

كيلو متر من السد الرئيسي. وسوف تحتوي علي ثمانية مبان لاستقبال الطاقة المغذاة والمحولة من السد, ومحطات تحويل وتوزيع تلك الطاقة.

وتقيم إثيوبيا عددا من المخيمات BARRACKS أولها هو المخيم الدائم والذي سيتم استخدامه عن طريق العاملين يقع علي الضفة اليمني للنهر علي بعد حوالي١٢ كم من السد الرئيسي وعلي إرتفاع١٢٠٠ متر من علي سطح البحر.ليحتوي علي أماكن الاعاشة والتسكين والخدمات علي مساحة ١٠٨٠٠ متر مكعب ,ومبني إداري علي مساحة٤٠٠ متر مكعب, ومبني للزوار علي مساحة ٣٦٠ مترا مكعبا ,ومخفر علي مساحة ٣٠٠ متر مكعب، كما سيحوي عيادة علي مساحة ١٥٠ مترا مكعبا ,ومدرسة علي مساحة ٤٠٠ متر مكعب، وقد تم بالفعل بناء مخيم مؤقت لتسكين العمال والمهندسين في بداية سبتمبر٢٠١٠ ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين في السد إلي ١٢٠٠٠ شخص في وقت ذروة الإنتاج.وتقوم اثيوبيا الآن ببناء طريق جديد حتي يتم الفصل بين المرور الطبيعي والمرور الخاص بالمشروع, حيث يستلزم الوصل للمشروع أن تسلك الطريق القائم والذي يمتد علي الجانب الأيمن للنهر, من جوبا وحتي حدود السودان, وعلاوة علي ذلك سيتم بناء نحو ٢٥ كم من الطرق بداخل موقع المشروع لتسهيل عمليات التنقل وخصوصا عند مخيمات الإعاشة، وأيضا سيتم بناء جسر جديد يعبر فوق نهر النيل الأزرق أمام السد الرئيسي ليصل الضفتين معا, ونظرا لعزلة المكان قام الاثيوبيون ببناء مهبط للطائرات الخفيفة لضمان سرعة التواصل مع أديس أبابا.أما عن الجدول الزمني للبناء فالخطوة الكبري الأولي فيه ستكون تحويل النهر, حيث سيتم تحويل النهر ليتمكن من بناء القطاع الرئيسي في منتصف السد الرئيسي, وسيتم ذلك عن طريق أربع قنوات في جسد السد.القطاع الرئيسي في منتصف السد سيكون أكثر إنخفاضا من الجزءين الأيسر والأيمن من السد وذلك ليعمل كممر لتصريف المياه في موسم الأمطار حتي يتسني بناء الأجزاء الأخري من جسد السد أثناء موسم الأمطار, ومن المتوقع أن ينتهي العمل في بناء السد الرئيسي في يونيو٢٠١٦. كما سيتم بناء مولدي طاقة. المولد الأيمن سيتم تشغيل وتجربة وحدتي توليد فيه مع بداية سبتمبر ٢٠١٤, ثم يتم تشغيل الثماني وحدات المطبقية في يناير ٢٠١٦ أما المولد الأيسر فستتم تجربة المولد أثناء الجفاف في ديسمبر ٢٠١٦, علي أن يتم تشغيل جميع الوحدات في مارس ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الأعمال المدنية في يناير ٢٠١٧، علي أن يعمل المشروع بكامل طاقته في يونيو ٢٠١٧. علاقة اسرائيل بملف نهر النيل وهل لها دور فعال تلعبه في الخفاء لتوسيع الفجوة بين مصر ودول حوض النيل وعلي رأسها اثيوبيا؟ يؤكد مايكل كيلو أحد المحللين السياسيين الأمريكيين والذي كتب كتابا تحت عنوان حروب مصادرة

الثروة تكلم فيه الرجل عن العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية وعن لقاءات عقدت في تل أبيب بين المسئولين من البلدين والتي تعلقت بإقامة أربعة سدود علي النيل لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر بل وأيضا كشف عن الهدف الإسرائيلي وراء دعم مشروعات إثيوبيا المائية ألا وهو الهمس في أذن الإثيوبيين لنقض المعاهدة الدولية التي تنظم توزيع مياه النيل.

سد أثيوبي جديد لتوليد الكهرباء :

أكدتا وزارة الموارد المائية والري .. ان الاجهزة المعنية تقوم بدراسة مشروع السد الاثيوبي الجديد الذي تقرر انشاؤه علي حوض نهر البارو اكوبو لمعرفة مدي تأثيره علي مصر وتقوم بجمع المعلومات الفنية عن السد بالاتفاق مع الجانب الاثيوبي والجهات المملوءة والشركات المنفذة باعتبار ان مصر دولة مصب وتتأثر بأي مشروع يقام علي النيل بسبب ما تعانيه من شح مائي. المعلومات المتوفرة حتي الان عن سد جبا الجديد تكشف ان سعته التخزينية لا تزيد علي مليار متر مكعب من المياه وهدفه الأول توليد الكهرباء واستقطاب مياه الأمطار من المستنقعات في المنطقة التي يتم انشاء الخزان بها، والذي يقع في حوض نهر بارو ،اكوبو ويبعد نحو ٥٤٠ كيلو مترا عن العاصمة اديس ابابا ويتم استكماله خلال المرحلة الثانية من الخطة الخمسية للتطور والتحول التي وضعتها اثيوبيا ان توقيع اثيوبيا اتفاقية لبناء سد جبا علي حوض نهر بارو اكوبو احد روافد نهر السوباط الذي يصب في نهر النيل يمثل انتهاكا صريحا للأتفاقيات التاريخية الموقعة بين مصر ودول المنبع بما فيها اثيوبيا والتي تشترط الاخطار المسبق لمشروعات المياه التي يتم انشاؤها علي النيل.

فواقد البارو :

مناقشة تفاصيل مشروع السد الاثيوبي الجديد علي نهر البارو . اوكوبو ويجب التواصل مع الجانب الاثيوبي للحصول علي معلومات أكثر تفصيلا عن السد الجديد موضحا أن مصر لا تعارض بناء أي سدود مخصصة لتوليد الطاقة الكهربية ولا تؤثر علي التدفقات المائية الواردة الينا بل علي استعداد لتقديم الدعم الفني لبنائها كما حدث سابقا في خزان اوين بأوغندا وسد واو بجنوب السودان. من غير الوارد اللجوء لأي دولة أو جهات دولية الفصل او المساعدة في المفاوضات حول سد النهضة في إشارة لرفض مصر مبدأ الوساطة، واعتماد التوافق بين الدول الثلاثة فقط وربما التباحث بين وزارة المياه بالدول الثلاث للأستعانة بالاتحاد الأوروبي لترشيح المكاتب الاستشارية لتنفيذ خارطة الطريق والاتفاق علي تحديد اسم الخبير الدولي لحسم اية

خلافات حول دراسات الاستشاري ان لقاء الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاثيوبي ماريام دياسلين في نيويورك سينافش تنفيذ مشروعات الفوائد المائية في منطقة البارو اوكوبو لمصلحة البلدين.

لا مانع لدي الحكومة المصرية من اقامة دول أعالي النيل للسدود علي النهر حتي لو تم انشاء سد جديد كل يوم طالما انها لا تضر بحصة مصر والبالغة ٥.٥٥ مليار متر مكعب من المياه موضحا أنه يمكن تنفيذ مشروعات مائية مشتركة بين مصر ومنابع النيل لاستقطاب فواقد النهر التي تتجاوز ٩٧% من الايرادات المائية للنهر وزيادة حصة مصر لمواجهة العجز المائي بسبب زيادة الاحتياجات لأغراض مياه الشرب والزراعة والصناعة.أن مشروع البارو اوكوبو يمكن أن يوفر اكثر من ١٢ مليار متر مكعب من مياه النيل الأزرق. بالإضافة الي استعداد الحكومة الاثيوبية لتنفيذ مشروعات مائية تعوض أية أضرار يمكن أن تحدث بسبب اقامة سد الألفية. بالاضافة الي تنفيذ مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان التي تستطيع توفير مليارات من الامتار المكعبة من المياه حيث تصل كميات الأمطار الساقطة عليها لاكثر من ٥٠٠ مليار متر مكعب لا يصل منها الي مصر سوي نصف مليار متر مكعب فقط.

وفيما يتعلق بالتعاون بين مصر ودول الحوض أكد وزير الري أن مصر تركز علي التعاون الثنائي وفصل مسار التعاون عن المفاوضات. موضحا ان اتفاق وزراء المياه بدول حوض النيل الشرقي الذي يضم مصر والسودان وإثيوبيا يستهدف الاتفاق علي آلية للتعاون المشترك للاستفادة من الموارد المائية للدول الثلاثة.

وأوضح ان الآلية الجديدة عندما يتم التصديق عليها من الحكومات الثلاث سيتم الاتفاق علي الشروط المرجعية والاعلان عن الإطار القانوني والمؤسسي لتحل محل المكتب الفني "الانترو" بعد قرار مصر والسودان تجميد عضويتهما فيه بسبب توقيع ٦ دول من اعالي النهر علي اتفاقية "عنتيبي".

وحول مشروعات الاستثمار الزراعي بدول الحوض وجود استثمارات زراعية من قطر والامارات والسعودية وعمان في السودان بالإضافة الي استثمارات صينية في جنوب السودان. بينما تركز الهند علي الاستثمار الزراعي في اثيوبيا موضحا أن مصر ليست ضد التنمية لهذه الدول كما تقدم تسهيلات للقطاع الخاص المصري لضخ استثمارات في المجال الزراعي في دول اعالي النيل لتحقيق المنفعة الشاملة لهذه الدول.

توقيع مذكرة تعاون وتفاهم بين البلدين مصر والصين للتعاون المشترك في مجالات تنمية الموارد المائية وخاصة نقل تكنولوجيا ترشيد الاستخدامات المائية وكذا أحدث التكنولوجيات الصينية في

علوم المياه المختلفة وتدريب الكوادر البشرية المشاركة في المنتدي الدولي للأمن الغذائي الذي يستمر لمدة ٣ أيام حيث يعرض التحديات المائية وتأثيرها علي تحقيق الأمن الغذائي والخطوات لسد الفجوة ونقص الانتاج الزراعي. وتأير العجز المائي وتناقص نصيب الفرد علي مخططات التنمية بعد ثورة ٢٥ يناير كما يزور أكبر ٣ سدود علي النهر الأصفر.. للوقوف علي التجربة الصينية في ادارة الأنهار.

السدود الإثيوبية لها خلفية تاريخية بدأت بعد اتفاق مصر والسودان على إنشاء السد العالى، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة من مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فى ذلك الوقت لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الأزرق بإثيوبيا، رداً على قيام مصر والسودان بمحاولة تحقيق أمنهما المائى، وانتهت هذه البعثة من إعداد خطة متكاملة لتطوير حوض النيل الأزرق تم نشرها عام ١٩٦٤، وتتضمن عدد ٣٣ منشأ مائياً على النيل الأزرق وروافده ومشروعات زراعات مروية فى مساحة نصف مليون هكتار تبلغ احتياجاتها المائية حوالى ٥ مليارات متر مكعب سنوياً. وتضمنت المنشآت المائية المقترحة عدد ٤ سدود كبرى على النيل الأزرق، وهى سد كارادوبى، وسد بيكوأبو، وسد منديا، وسد بوردر الحدود.

كانت إثيوبيا تعكف سراً على تحديث وتطوير هذه الدراسات انتظاراً للوقت المناسب للتنفيذ، ففى عام ١٩٩٨ انتهت إثيوبيا من إعادة وتحديث دراسة تلك المشروعات من خلال مكتب استشارى فرنسى «بيكوم»، ثم تلا ذلك عدة دراسات لمكاتب استشارية هولندية انتهت إلى مضاعفة سعة السدود الأربعة الكبرى المقترحة على النيل الأزرق لتصل إلى حوالى ١٥٠ مليار متر مكعب . أى ما يقرب من ثلاثة أمثال التصرف السنوى للنيل الأزرق.

وبعد قيام ثورة يناير المصرية وبعد زيارة الوفد الشعبى المصرى إثيوبيا بأسابيع قليلة، قامت القيادة الإثيوبية فى حفل إعلامى دولى كبير بوضع حجر الأساس لأحد السدود الأربعة الكبرى، وهو سد «الحدود» على مسافة ٤٠ كيلومتراً من الحدود السودانية. وتم تغيير اسم السد من الحدود إلى سد إكس ثم تغير مرة ثانية إلى سد "لألفية" ثم أخيراً إلى سد "النهضة" ولكن بأبعاد تبلغ خمسة أضعاف أبعاد سد الحدود، حيث كانت السعة التصميمية لسد الحدود ١٤.٥ مليار متر مكعب، بينما السعة المعلنة لسد النهضة ٧٣ مليار متر مكعب، وينتج ٥٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء .وتمت تصميمات هذا السد فى سرية تامة دون علم كل من مصر والسودان بل دون علم مبادرة حوض النيل. لماذا هذه السرية المريبة فى التصميم والإعداد لهذا السد؟ ولماذا هذا الاستغلال السيئ لظروف مصر الداخلية للإعلان ووضع حجر أساس السد عقب قيام الثورة المصرية وأثناء انشغالنا بتنظيم أمورنا

الداخلية؟ وأين احترام الاتفاقيات القديمة القائمة وقواعد القانون الدولى بشأن الإخطار المسبق عن المشروعات ذات التأثير المحتمل على الدول المتشاطئة فى الأنهار الدولية، خاصة مشاريع السدود؟ وهل هذه سياسة إثيوبية جديدة لفرض الأمر الواقع على دولة بهامة وقامة مصر على الرغم من ظروفها الداخلية الصعبة المؤقتة؟ السدود الإثيوبية تمثل استراتيجية إثيوبية قومية قديمة للتحكم فى النيل الأزرق، وكلما اهتزت العلاقات بين البلدين كانت إثيوبيا على مدى العصور تلوح بها لمصر مهددة بأنها تستطيع تحويل مجرى النهر وحرمان مصر من المياه.

وحسبما جاء فى دراسة بريطانية حديثة للدكتور هارى فيرهوفن نشرتها منظمة شاثام هاوس فى يونيو ٢٠١١ فإن هذه الاستراتيجية القديمة تم تطويرها بهدف إحداث نقلة اقتصادية لدولة إثيوبيا من موقعها الحالى ضمن أشد دول العالم فقراً إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥، وقد شارك العديد من الدول الأوروبية وبعض المنظمات الدولية فى تحديث وتهذيب هذه الاستراتيجية ووضعها فى إطار اقتصادى ذات طابع استثمارى جذاب .أصبحت الاستراتيجية تشمل إقامة العديد من السدود الضخمة على النيل الأزرق والأنهار الأخرى الواقعة فى إثيوبيا للتوسعات الزراعية المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة للاستهلاك المحلى وللتصدير إلى دول الجوار . جيبوتى والصومال شرقاً وكينيا وأوغندا جنوباً وشمال وجنوب السودان غرباً ومصر شمالاً . بل وهناك تصورات بتصدير هذه الطاقة إلى أوروبا عبر البوابة المصرية. وتقدر مبدئياً كميات الطاقة الكهرومائية التى يمكن توليدها على الأنهار المختلفة فى إثيوبيا بحوالى ٤٥٠٠٠ ميجاوات منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات من النيل الأزرق وروافده .

وكمثال على اقتصاديات هذه الاستراتيجية تشير دراسة أمريكية قام بها الدكتور مارك جيولاند من جامعة ديوك الأمريكية فى نوفمبر ٢٠١٠ إلى أن صافى القيمة الحاضرة للعائد الاقتصادى المقدر لأحد هذه السدود وهو سد مندايا الذى تبلغ سعته حوالى ٥٠ مليار متر مكعب وينتج ٢٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء يصل إلى ٧ مليارات دولار من خلال إنتاج الكهرباء وتصديرها إلى دول الجوار، وسوف تبلغ أرباح سد النهضة أضعاف هذا المبلغ، نظراً لأنه يفوق سد مندايا كثيراً فى السعة وفى الطاقة الكهربية المنتجة. وجدير بالذكر أنه من خلال مبادرة حوض النيل كان قد تم الاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا من خلال مشروع تجارة الطاقة بالنيل الشرقى على أن تحصل السودان على ١٢٠٠ ميجاوات من الطاقة المولدة من السدود الإثيوبية ومصر على ٢٠٠٠ ميجاوات والباقى للاستهلاك المحلى الإثيوبى ومن العجيب أنه كان قد تم الاتفاق على استيراد الكهرباء من إثيوبيا دون دراسة الآثار السلبية المحتملة لهذه السدود على مصر.ولا تنحصر الفوائد

المباشرة لإثيوبيا من السدود فقط فى التوسعات الزراعية المروية لزيادة إنتاج الغذاء، وفى إنتاج الطاقة الكهربائية للاستهلاك المحلى وللتنمية الصناعية وللتصدير لتوفير مصدر مالى مستديم لزيادة الدخل القومى، بل إن برنامج السدود الإثيوبية له أهداف عديدة أخرى، منها إعطاء دور الزعامة لإثيوبيا فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، ولتعزيز انفصال جنوب السودان، وربط اقتصاده بدول أخرى غير الدولة الأم السودان، واحتكار الطاقة الكهربية فى المنطقة خاصة السودان شمالاً وجنوباً، ويساعد إثيوبيا فى توفير التمويل والخبرات الفنية لتنفيذ هذا المخطط العديد من القوى الدولية والجهات المانحة، منها البنك الدولى والصين وإيطاليا والنرويج.وهناك بعض الفوائد التى قد تعود على دولتى المصب من السدود الإثيوبية تشمل تقليل المواد الرسوبية الواصلة إلى السودان ومصر، والمستفيد الأول من ذلك هو الشقيقة السودان، حيث تمثل المواد الرسوبية مشكلة ملحة لها تقلل من أعمار سدودها وتتطلب تكاليف عالية لصيانتها وتشغيلها، أما قيمة هذه الفائدة لمصر فهى محدودة نسبياً، نظراً لأن معدل الأطماء فى بحيرة ناصر أقل من المعدلات التصميمية للسد العالى، ولا يمثل مشكلة حقيقية لمصر. وثانية هذه الفوائد توليد وتصدير الكهرباء لكل من مصر والسودان.

وأيضاً قد تكون هذه الفائدة مهمة للسودان خاصة بعد انفصال الجنوب، ومعه كميات كبيرة من احتياطى بترول البلاد، المصدر الرئيسى للطاقة. ولكن بالنسبة لمصر فإن تكاليف هذه الكهرباء مقاربة لتكاليف الكهرباء المولدة من محطات الغاز التى يتم إنشاؤها فى مصر واعتماداً على مصادر الطاقة المحلية. ونشير هنا إلى أهمية الأخذ فى الاعتبار مقومات الأمن القومى فى حالة اعتماد مصر على استيراد الطاقة من إثيوبيا والمنقولة عبر السودان، فى ظل عدم الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقية. وفائدة ثالثة لهذه السدود هى تنظيم تصرفات النيل الأزرق على مدار العام بدلاً من تدفقه الحالى فقط خلال موسم الفيضان، وذلك يفيد أيضاً الشقيقة السودان فى أراضيها الزراعية بالمنطقة الشرقية ويتيح لها الزراعات الدائمة طوال العام بدلاً من الزراعات الموسمية الحالية. ولكن هذه الميزة النسبية لا تفيد مصر على الإطلاق، نظراً لوجود السد العالى الذى ينظم تصرفات النهر فى مصر على مدار العام .

بل إن هذه الفائدة قد تضر مصر مائياً إذا أدت إلى زيادة مزارعى السودان فى هذه المنطقة من استخداماتهم المائية. وآخر الفوائد التى يتحدث عنها الجانب الإثيوبى أن نقل التخزين من بحيرة السد العالى فى مصر إلى الهضبة الإثيوبية يوفر ٥ مليارات متر مكعب من فواقد البخر من بحيرة ناصر سنوياً. وهذه المقولة فيها الكثير من المبالغة، حيث أفادت الدراسات المصرية فى هذا الشأن

بأن أقصى توفير فى هذه الفواقد إذا ما تم التخزين فى الهضبة الإثيوبية بدلاً من بحيرة ناصر يقل عن ٢ مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع فى حالة بناء السدود الإثيوبية أن تصبح كميات فواقد المياه من بحيرات السدود الإثيوبية ومن بحيرة ناصر معاً أكبر من كميات الفواقد الحالية من بحيرة ناصر. يتضح مما سبق أن فوائد هذه السدود ليست حيوية لمصر، ولكن هناك، يقيناً، بعض الفوائد المباشرة التى سوف تعود على الشقيقة السودان.هناك تساؤلات عديدة فى الشارع المصرى حول السدود الإثيوبية وخلط شديد بين ما يسمعونه من السياسيين فى إثيوبيا وفى مصر وفى السودان وبين ما يسمعونه من الفنيين ومن آخرين من المهتمين بهذه القضية التى تمس مباشرة الأمن القومى المصرى. فنجد فى إثيوبيا المسؤولين يؤكدون أن مخطط السدود يشمل السدود الأربعة الكبرى على النيل الأزرق وليس سد النهضة فقط، ويؤكدون أيضاً أن سد النهضة ليس له آثار سلبية على مصر أو السودان، وأن فوائده ستعم البلاد الثلاثة .وفى السودان أعلنت القيادة السياسية بأن سد النهضة مفيد للسودان وجاء على لسان بعض المسؤولين هناك تصريحات فيها الكثير من المبالغة بأن السد سيزيد من إيراد النهر، مما يوضح التوجه السودانى فى هذا الشأن. وفى مصر سمعنا من الحكومة السابقة وكذلك الحالية أن سد النهضة قد يمثل محوراً للتنمية بين الدول الثلاث، وأن الدول الثلاث تدرس إيجابيات وسلبيات السد للتعاون معاً فى تعظيم إيجابياته وتقليل سلبياته.

إعتراض مصر على سد البارو – أكوبو :

أكدت وزارة الموارد المائية والري ان الوزارة قامت بارسال خطاب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية تعرب فيه عن اعتراضها علي قيام الحكومة الاثيوبية بالاعلان عن انشاء سد البارو .. اكوبو دون التشاور او التنسيق مع مصر وكذلك دون الاخطار المسبق لافتا ان هذا الاعلان لن يؤثر علي الاجتماعات التي سوف تبدأ اليوم بأديس ابابا والتي تم تحديد وضعها واسلوب عملها في اتفاق الخرطوم.

وحول السد الجديد البارو اكوبو السد الواقع علي حوض نهر بارو اكوبو سوف يقوم يتخزين ١.٤ مليار م^{٣} ويقع بمنطقة مستنقعات وقد رؤي الاستفادة من هذه المياه علي نهر السوباط الذي يصب بالنيل الأبيض في انتاج طاقة كهربائية قدرها ٣٨١ ميجاوات وزراعة بعض المساحات للمجتمعات المحلية رغم صغر حجم التخزين بالسد والذي سبق الموافقة عليه من حيث المبدأ ضمن مبادرة حوض النيل التي جمدت مصر عضوياتها فيها الا ان مصر تري ضرورة التشاور والتنسيق حتي نطمئن علي الوارد لمصر من مياه النيل وضمان امنها المائي.

الوقد المصري المشارك في الإجتماعات يضم ١٧ عضوا من مختلف الجهات والهيئات المعنية بملف السد الاثيوبي ويحمل معه قائمة مختصرة تضم ٧ مكاتب استشارية عالمية لتتولي تنفيذ الدراسات الفنية المطلوبة تنفيذا لاتفاق الخرطوم نهاية اغسطس ٢٠١٤ وقد تم الاختيار لها وفقا لمبدأ الخبرة المتراكمة العالمية في مجال هذه النوعية من أعمال الدراسات الفنية المتخصصة في مجال السدود علي مستوي العالم خاصة السدود الكبري وسابقةاعمال خبرة ولها سمعة دولية وكذلك الحيادية بمعني ان هذه المكاتب ليس لديها رأي مسبق او شاركت من قبل فيملف السد سواء بالسلب او الايجاب لافتا الي ان كل دولة لديها قائمة مختصرة بعدد من هذه المكاتب وسوف يتم التفاوض والتوافق حول المكتب الاستشاري العالمي الذي سوف يقوم باجراء الدراسات المطلوبة خلال اجتماعات اديس ابابا قام الوزراء الثلاثة والوفود الفنية المرافقة لهم بزيارة ميدانية لموقع سد النهضة للتعرف عن قرب علي حقيقة الاعمال الصناعية التي تتم بمنطقة المشروع علي ارض الواقع والنظر اليها بعين فنيه غير سياسية ان الخبراء الوطنيين سوف يجتمعون بصفة دورية شهري المتابعة عملها وتذليل أي صعوبات تواجه المكتب الدولي المسئول عن تنفيذها الذي سوف يتم اختياره بشكل سريع علاوة علي قيامهم خلال اجتماعاتهم بوضع آلية عمل اللجنه الوطنيه الثلاثية وكيفية التنسيق فيما بينها لتوفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها المكتب الاستشاري الدولي والتوافق حول المكتب الاستشاري وجميع الشروط المرجعية وتحديدها بدقه لاختيار المكاتب.

ان الدراسات المطلوبة تتضمن وضع نموذج محاكاة رياضي يدرس النظام الهيدرولوجي للنهر وكذلك دراسات تقييم التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي علي دولتي المصب والتي ستشارك الدول الثلاث في اعدادها وتحمل التكلفةالاقتصادية للدراسات موضحا انه في حالة وجود اختلاف بين الدول الثلاث علي نتائج تقرير المكتب الاستشاري سيتم في الشهر التالي تعيين خبراء دوليين وسيكون قرارهم ملزما لجميع الدول فيما يتعلق بسعة السد التخزينية وعدد سنوات ملء السد المناسبة والتي تتضمن عدم التأثير علي حصة مصر من المياه وقواعد سد النهضة.

مصر هبة النيل" إذا كان هيرودوت قد أطلق هذه المقولة منذ آلاف السنين فإنها لم يبد صدقها على مدار هذه السنين مثلما يبدو الآن، وليس أدل على ذلك من تسارع وتيرة عمل الدبلوماسية المصرية لتعزيز العلاقات بين مصر وإثيوبيا على أعلى المستويات، فمثلا قام رئيس مجلس الوزراء المصري يصحبه وفد وزاري بزيارة إثيوبيا وقد تناولت الزيارة دعم العديد من مجالات التعاون بين البلدين مثل عملية الاستثمار والتجارة بين مصر وإثيوبيا من خلال تجديد بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، أو من خلال اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي

وبعض الاتفاقيات الخاصة بإزالة عوائق التجارة بين البلدين كما تم الإعلان عن تأسيس مجلس أعمال مشترك بين البلدين بعد الاتفاق الذي وقعه عن مصر رئيس جمعية رجال الأعمال وعن إثيوبيا رئيس غرفة التجارة الأثيوبية، واصطحب الوفد الرسمي وفدا يضم عددا كبيرا من رجال الأعمال المصريين ويضم أكثر من٧٧ شركة مصرية تستهدف التعرف علي السوق الإثيوبية وزيادة الاستثمار فيها.

وتأتي هذه الزيارة في إطار الجهود المصرية المتسارعة للتوصل لاتفاق إطاري لكل دول حوض النيل لتنظيم استخدامه قبل انتهاء مهلة الستة أشهر بحلول يناير ٢٠١٠، وهي المهلة التي جرى تحديدها في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول حوض النيل بالإسكندرية وكانت قد صدرت في بداية جلسات هذا الاجتماع تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاق إذا لم التوصل لاتفاق معها وبالفعل تم الاتفاق على عقد مفاوضات تالية في فبراير٢٠١٠ بين دول حوض النيل .فبيت القصيد في هذه الزيارة عبرت عنه تصريحات رئيس الوزراء المصري من أن ما جرى من مباحثات فى إثيوبيا يعد بداية حقيقية لمبادرة التنمية فى حوض النيل؛ حيث هدفت جهود تطوير العلاقات المشتركة إلى عدم اقتصار الجهود المشتركة علي تنمية موارد المياه فقط بين دول حوض النيل، ولكن رفع مستوي المعيشة لجميع دول الحوض بما يكشف أن مياه النيل تظل من أهم العوامل التي تشكل سياسة مصر الخارجية تجاه إثيوبيا إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

فقد أصبحت إدارة الموارد الاستراتيجية الدولية أهمية خاصة في العقد الأخير، وعلى رأس هذه الموارد الأنهار الدولية، ومكمن الخطورة أن إدارة الأنهار الدولية لا تمس فقط الجوانب الاقتصادية، ولكنها تمتد بالضرورة إلى السيادة الوطنية للدول المشتركة في النهر وعليه يسعى هذا التقرير لاستكشاف أبعاد تطورات سياسة مصر المائية تجاه إثيوبيا ضمن النظام المائي لدول حوض النيل كأحد الأنظمة الدولية International Regimes انطلاقاً من مقولة أن القيود التي ترد على سعي مصر للقيام بدور القوة المهيمنة الخيرة Hegemonic power Benevolent لإقرار هذا النظام جعلت سياسة مصر الخارجية تجاه إثيوبيا تصطبغ بطابع التعاون والمشاركة مع استمرار رواسب التنافس الباقية من فترات ماضية.محددات سياسة مصرية المائية تجاه إثيوبيا. أسبغ الارتباط العضوي بمياه النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وإثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه إثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين. ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥.٥ مليار متر مكعب تمثل

٧٩.٣ % من الموارد المائية وتغطى ٩٥ % من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو ٥٩.٣ مليار متر مكعب بنسبة ٨٥.٦ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وقُدر احتياج القطاع الصناعي من المياه بنحو ٧.٨ مليار متر مكعب، يُستهلك منها فعلياً نحو ١.١٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .وتعد الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل على الإطلاق حيث تمد النيل بحوالي ٧١ مليار متر مكعب وتتجمع مياهها من عدة أنهار هي:

نهر السوباط الذي يلتقي بالنيل الأبيض عند مدينة ملكال جنوب السودان، وإيراده السنوي عند أسوان ١١ مليار متر مكعب ومن فروعه الرئيسية نهر "البارو" ونهر "البيور."

النيل الأزرق، ويمتد من منابعه في الهضبة الإثيوبية حتى التقائه بالنيل الأبيض مسافة تصل على ١٥٢٠ كم ويستقي هذا النهر مياهه من عدد من الأنهار والنهيرات الصغيرة المتخللة سفوح الجبال ووديانها، وأهمها نهر "الدندر" ونهر الدهر لكن المنبع الرئيسي له هو بحيرة تانا أكبر بحيرات الهضبة الاستوائية، وتمد الهضبة الاستوائية نهر النيل الأبيض بحوالي ١٤ مليار م^{٣} من المياه سنويا.نهر عطبرة، وينبع من من المرتفعات الإثيوبية بالقرب من جوندر شمال بحيرة تانا، ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالي ١٢ مليار م^{٣}، ولذلك يطلق على الهضبة الاستوائية الخزان الكبير أو خزان المياه، برغم تذبذب كمية المياه التي تشارك بها في مياه النيلومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، وتصبح ساهمة النيل الأزرق ٩٠% والنيل الأبيض ٥ %عند الذروة، في حين تصبح ٧٠% للأول و٣٠% للثاني عند الحالات الدنيا.

وإثيوبيا وحدها – خلافا لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياه النيل في الري –هي التي لديها وتخطط لمشروعات تعتمد على مياه النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر "البارو" وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام ٤ بليون متر مكعب من المياه. ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه إثيوبيا حيث أن ٦٠% على الأقل من مياه النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا. ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع إثيوبيا التأثير على مياه النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار "الدندر" و"الرهد" و"ستيت"، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة. ومن ناحية أخرى فإن أمثل المشروعات تحقيقا لاستفادة مصر من استخدام مياه النيل هو بناء سد وخزان في " جامبيلا " في أثيوبيا وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي :بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١

بين كل من بريطانيا وإيطاليا . التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت ـ و اتفاقية أديس أبابا الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا، و اتفاقية لندن الموقعة في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ـ آنذاك ـ ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن إثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت إثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في إثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياه النيل المنعقد يومي ٢-٣ مايو ١٩٩٠ وحتى اتفاق ١٩٩٣ علقت إثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق. وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن "هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم" تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون. فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياه النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في إثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر، وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة.

المخطط الاثيوبي (بناء ٤ سدود على عطبرة) :

ان مصر ليست ضد التنمية او مصالح الدول الاثيوبية وخاصة اثيوبيا ولكن في اطار عدم الاضرار بمصالح الدول الأخري وعلي اثيوبيا ان تدرك ان مصر في وضع مائي حرج بخلاف دول الحوض الأخري موضحا اننا لا نقبل ان يضعنا الجانب الاثيوبي امام سياسة الامر الواقع بالمضي قدما في انشاء السد الاثيوبي الذي يمثل خطورة فعليه علي مصر وبشكل فردي دون تشاور مع دولتي المصب مصر والسودان متسائلا فماذا تصر اثيوبيا في التسرع في عملية بناء السد دون انتظار لتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية ودون النظر في المصالح المصرية؟ المطالبة بتحرك مصري مباشر من خلال تنسيق المواقف المصرية السودانيه للاتفاق علي اطار تفاوضي مع اديس ابابا قبل قوات الأوان موضحا ان المخطط الاثيوبي يستهدف انشاء ٤ سدود علي نهر عطبره اخرها هو سد تكيزي ٢ الذي يضمن لاثيوبيا التحكم الكامل في النهر الذي يعهد احد الروافد

الرئيسية لنهر النيل بالاضافة الي انشاء ٣ سدود اخري علي النيل الازرق وهم مانداياوكارادوبي وبيكو اباو للتحكم الكامل في النيل الأزرق مؤكدا اهمية توافق الرؤيمع السودان والجلوس مع الجانب الاثيوبي بشكل مباشر لوضع الحلول العاجلة لوقف مخاطر بناء سد النهضة علي مصر وفي نفس الوقت التحرك مع منظمات المجتمع الدولي لتوضيح موقف مصر ومدي الخطورة التي تتعرض لها مصر من انشاء هذا السد.

سد بوردر + ٤ سدود :

طالبت مصادر رفيعة المستوي بوزارة الري باعداد حزمة من التوصيات لتشكيل لجنة تضم عددا من المفكرين والعلماء القانونيين لمتابعة الجراءات اللازمة للحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر من موارد النهر. ووضع خطة جديدة تسهم في استعادة دور مصر في حوض النيل والبحث عن آليات جديدة تحفظ هذه الحقوق. حذر مصدر رفيع المستوى بوزارة الموارد المائية والرى من خطورة قيام إثيوبيا بإقامة ٤ سدود كبيرة، منها: سد تاكيزى لتخزين ثلاثين مليار متر مكعب من المياه، بالإضافة إلى سد بوردر على الحدود الإثيوبية – السودانية لتخزين أكثر من ١٤ مليار متر مكعب من المياه وهو ما يهدد الأمن المائى المصرى، فى الوقت الذى اتضح فيه عدم توافر المعلومات الكافية عن هذه السدود أو دراسات الجدوى لها فى الأجهزة المعنية مثل قطاع مياه النيل المسؤول المباشر عن الملف فنيا وتفاوضيا، وأنهم يكتفون بالحصول على المعلومات من خلال الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى مما يكشف حجم فشل السياسة المصرية فى التعامل مع ملف المياه. وأكد المصدر أنه من المهم أن يعى القائمون على ملف المياه أن الأولوية القصوى للتعاون مع إثيوبيا وجنوب السودان، مشيرا إلى أن الأولى تساهم بنحو ٨٥% من المياه الواردة لمصر فى نهر النيل بينما يمكن الاستفادة من التعاون مع الثانية من خلال إنشاء مجموعة من المشروعات المشتركة لاستقطاب فواقد نهر النيل لتوفير ١٤ مليار متر مكعب من المياه لصالح الدولتين، موضحا أن الفترة الماضية شهدت سياسة التهوين والتقليل من قيام بعض دول الحوض بإنشاء سدود من قبل بعض مسؤولى الملف، وهذا وراء وصول الأزمة إلى حد الخطورة وقيام بوروندى بالتوقيع لتصبح الاتفاقية نافذة المفعول.وقال المصدر إن فشل مصر فى إدارة ملف المياه خلال ١٤عاما من المفاوضات مع دول حوض النيل منذ إطلاق المبادرة عام ١٩٩٧يرجع إلى تفرق دمه بين القبائل – فى إشارة واضحة إلى وزارات الخارجية والرى والتعاون الدولى والزراعة والاستثمار، كما أن الملف رغم أهميته وخطورته لم يحظ بالأولوية فى اهتمامات هذه الوزارات بل تفاوت بينها جميعا.

سدود في جنوب السودان :

بحث وزير الموارد المائية والري مع السيدة جيما نونو كومباوزيرة الكهرباء والسدود والري بجنوب السودان تحديد موعد نوفمبر ٢٠١٤ لورشة عمل بجوبا قدمن دراسات الجدوي الاقتصادية بانشاء سد واو متعدد الأغراض وبحضور ممثلي الجهات المانحة للمساهمة في تمويل التنفيذ حيث يسهم السد في توفير مياه الشرب والزراعة والطاقة الكهربائية اللازمة لبناء الجنوب السوداني. ان السد صغير علي نهر سيوي سعته التخزينية لا تتجاوز ٢ مليار متر مكعب وليس له تأثيرات سلبية علي مصر فور الانتهاء من الدراسات تبدأمرحلة البحث عن التمويل. من المقرر انشاء بعض المشروعات الزراعية الصغيرة علي مياه السد طوال العام والمزارع السمكية في زمام المدينة بحيث مختلف اوجه التعاون الفني بين البلدين سواء ضمن المنحة المصرية ٢٦.٦ مليون دولار أوخارجها كما تم تم تقييم حجم الأعمال التي نفذت والمعوقات التي تحول دون الاسراع بمعدلات تنفيذ البعض منها مشروعات التعاون شملت حفر وتجهيز ٣٠ بئرا جوفية لتأمين مياه الشرب النقية لحوالي ٥٠٠ الف مواطن تأهيل محطات قياس المناسيب والتصرفات وانشاء محطة رفع بمدينة واو لتوفير الاحتياجات المائية للأستخدامات المختلفة وتنفيذها. المنحة نجحت في انشاء مرسي نهري في مدينة بنتيو عاصمة ولاية الوحدة لربط الولاية بولاية غرب بحر الغزال ملاحيا يتم حاليا تأهيل ثلاث محطات قياس المناسيب والتصرفات في مدن بنتيو بحوض بحر الغزال ومنجلا وبور بحوض بحر الجبل لتوفير البيانات اللازمة للدراسات والمشروعات التنموية بجنوب السودان بعد تأهيل ثلاث محطات قياس المناسيب والتصرفات في ملكال وجوبا وواو مشيرا الي ان العملية الثالثة انشاء محطة طلمبات علي نهر الجور بمدينة واو.

سدود آسيا وسد النهضة :

آسيا موطن لثلاثة من أكبر أحواض الأنهار في العالم هي اندوس والجانج وبراهمابوترا التي يعتمد عليها حوالي ٧٠٠ مليون شخص وتمر عبر حدود مشتركة وهو ما يجعلها مصدر للخلاف بين الدول المتجاورة وخاصة الهند وباكستان والصين ومن هنا قامت هذه الدول ببناء السدود واقامة المشاريع للإستثمار بالقدر الأكبر من المياه الأزمة التي من المرجح ان تأخذ منعطف كارثي في الهند حيث من المتوقع ان تنخفض حصة الفرد فيها الي أدني مستوياتها بحلول عام ٢٠٥٠ دفعت الحكومة لانشاء مشروع كيشانجانجا علي نهر اندوس المعروف ايضا باسم (السند) لانتاج الطاقة الكهرومائية وهو ما أعتبرته الحكومة الباكستانيه انتهاكا لمعاهدة مياه نهر اندوس التي أبرمت عام ١٩٦٠ خاصة ان المشروع سيؤثر بشدة علي حقوقها المتعلقة بالمياه ويقلص قدرتها علي توليد

الطاقة من مشروع نيلوم جيلوم لانتاج الطاقة الكهرومائية بقدرة ٩٦٩ ميجاوات بالقرب من مظفر اباد في كشمير ازاد وقد قررت باكستان اللجوء الي المحكمة الدولية بعد سلسلة محادثات غير مجدية مع خصمها اللدود الهند في محولة لايجاد حل سلمي للنزاع وفشل الحلول السلمية ممكن ان يؤدي تصاعد التوتر بين البلدين خاصة ان نيودلهي تعمل علي الانتهاء من المشروع بحلول عام ٢٠١٦ ويخشي البعض من أن وقوع نزاع عسكري بين باكستان النووية ويزداد عطش الصين للمياه العذبة حيث يشكل عدد سكانها ٢٠% من سكان العالم لكنها تملك ٨% فقط من احتياطي العالم من المياه العذبة وتعمل بكين في اطار زيادة انتاجها من الكهرباء لدعم قوتها الصناعية ضمن خطة خمسية في بناء عدد من السدود تنتج ١٤٠ الف ميجاوات من الكهرباء وهو ما يعادل قوة المياه التي تنتجها كندا والولايات المتحدة الامريكية معا لذلك تراقب دول الجوار ما تفعله الصين بقلق كبير وتخشي فيتنام من أن تنقص حصتها من مياه نهر ميكونج اذا أقامت الصين السدود علي هذا النهر كما تخشي الهند تراجع نصيبها من مياه نهر براهمابوترا.

الجغرافية السياسية لحوض النيل (*) :

تضم الأحواض الثلاثة التي يتكون منها حوض النيل ١١ دولة مساحتها حوالي ٣ ملايين كيلومتر مربع (بعد انضمام دولة جنوب السودان). ويسكن حوض النيل١٤٠ مليون نفس (تقدير١٩٨٩) أي ٥٧% من جملة سكان الدول العشر.النيل هو أطول أنهار إفريقيا والأنهار الدولية. ومع ذلك فهو من أقلها تدفقا. هذا النهر الأسطوري الشحيح ماؤه هو من الناحية التاريخية، ومن حيث الجغرافيا السياسية أهم الأنهار في إفريقيا بل من أهم أنهار العالم. حيث ينفرد النيل بالخواص الآتية: أولا: النيل هو النهر الوحيد من أنهار إفريقيا الدولية الذي ينحدر من الجنوب للشمال رابطا مصير الشمال بالجنوب. ثانيا: الصحراء قسمت إفريقيا شطرين: جنوب الصحراء. وشمال الصحراء. النيل هو حبل الوصل المادي الوحيد لما فصلت الصحراء. ثالثا: مصب النيل في مصر المطلة علي البحر المتوسط وجسر حوض النيل لأوروبا. رابعا: شرق حوض النيل مطل علي البحر الأحمر. البحر الأحمر هو واصل حوض النيل بجنوب غرب آسيا، بالجزيرة العربية، ومن ثم بالخليج. خامسا: حوض النيل مهد لأقدم الحضارات الإنسانية: الحضارة الفرعونية ، وهو مهد حضارات سمراء عريقة ينفي وجودها الدونية التي ألصقها بعض الفكر الأوروبي المتعصب بالإنسان الأسود. حضارات النوبة. وكوش. ويدعم ما قاله الشيخ أنتا ديوب من أصل أسمر

(*) **المصدر** : الصادق المهدى – كتاب مياه النيل – الوعد والوعيد، ٢٠٠٠.

للحضارة الفرعونية. وما كشف عنه آخرون من حجم مساهمة الحضارات الأفرواسيوية في الحضارة الإنسانية. سادسا: حوض النيل هو وطن كنيسة وطنية عريقة سبقت التبشير الغربي بل سبق وجودها المسيحية في أوروبا نفسها. تلك هي الكنيسة الأرثوذكسية في مصر، وإثيوبيا، وإريتريا والسودان. سابعا: حوض النيل هو قبلة الهجرة الإسلامية الأولي التي سبقت الهجرة التاريخية للمدينة. ومكان الاتصال الإسلامي الأقدم بإفريقيا.

هذه الخواص أعطت النيل وحوضه وزنا تاريخيا وأهمية جيوسياسية فريدة. حوض النيل صاحب تلك الخواص يواجه الآن مؤثرات استراتيجية، وحضارية، تتحكم في مصيره وتحدد مواقفه في السياسة الدولية.حوض النيل وعلاقات الشمال الغني بالجنوب الفقيرفي منتصف الستينيات من القرن العشرين نشط حوار الشمال والجنوب وصار بندا مهما في الأجندة الدولية وبعد إجراء الحوار أصدرت لجنة الجنوب تقريرا انطلق من مفارقة مزعجة هي أن٢٠% من سكان العالم ينالون٨٠% من الدخل العالمي. بينما ينال٨٠% من السكان٢٠% من دخل العالم.ولاحظ التقرير أن خدمة الدين الخارجي في الثمانينيات جعلت تدفق رأس المال من الجنوب الفقير أكبر من تدفقه في الاتجاه المعاكس. وقالوا إن آلية السوق الحرة وحدها كفيلة بتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية في العالم الغني وكفيلة بالتمدد نحو العالم الفقير لتحقق فيه الاستثمار والتنمية. وليس علي البلدان الفقيرة لمساعدة نفسها إلا أن تقيم السوق الحرة في نظمها الاقتصادية وتفتح أسواقها مع السوق الحرة العالمية. هذا المنطق عززه فيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهزيمة الاقتصاد الموجه الذي كان يعتبر البديل الأكثر فاعلية لاقتصاد السوق الحرة. انتصار آلية السوق الحرة، وثورة الاتصالات التي عمت العالم، والربط بين ثورة الاتصالات والكمبيوتر، وربط العالم بالأقمار الصناعية، هي العوامل التي جعلت العالم شبكة الكترونية واحدة، وسوقا مفتوحة علي بعضها بعضا لانتقال الأموال، والأسهم، والسندات، والصفقات التجارية من مكان إلي آخر في سرعة البرق. هذه الطفرة في كيفية إدارة النشاط الاقتصادي، والتجاري، والمالي، أعطت الشركات المتعدية للحدود الدولية، والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة ببنيات تحتية متطورة ميزة علي غيرها في سباق يفوز فيه حتما الأصلح في التعامل مع الفرص الجديدة.آلية السوق الحرة وثورة الاتصالات هما أساس العولمة التي حققت درجات أعلي في الاستثمار، والإنتاج، والتبادل التجاري، والخدمات، والعولمة ماضية في تحقيق المزيد من تلك الإنجازات يدفعها عاملان: التنافس والربحية. منطق التنافس والربحية وآلية السوق الحرة والوسائل التي أتاحتها ثورة الاتصالات إذا تركت تعمل بمنطقها فإنها سوف تفضي إلي نتيجتين مهمتين:الأولي: لقد حافظت البلدان

المتقدمة علي السلام الاجتماعي بداخلها، وهزمت نبوءات كارل ماركس الثورية لأنها التزمت بسياسات ديمقراطية وازنت بين نفوذ الطبقات وأشركت الطبقات العمالية في السلطة السياسية. واتخذت سياسات أجور، وخدمات، ورعاية اجتماعية أعطت الطبقات الدنيا في المجتمع نصيبا أكبر في الدخل القومي. إن منطق العولمة الذي يركز علي الربحية والتنافس يوجب تخليا عن برامج الرعاية الاجتماعية فإن حدث ذلك فإنه سوف يهدد السلام الاجتماعي في البلدان الغنية.الثانية: منطق السوق الحرة سيؤدي إلي مزيد من تخلي الدول الغنية عن أية التزامات نحو دعم التنمية في العالم الفقير تاركة الأمر كله لألية السوق الحرة. وآلية السوق الحرة في الظروف الموضوعية الحالية سوف تؤدي لاتساع فجوة الثروة والدخل بين العالم الغني والعالم الفقير. هذا معناه أن الجزء الأكبر من العالم الفقير سوف تدفع به العولمة نحومزيد من التهميش. النتيجة الأولي لمنطق العولمة سوف تطيح بالسلام الاجتماعي في البلدان الغنية. لذلك جزع كثير من الساسة والمفكرين من الإندفاع في اقتصاد السوق الحرة في ظل العولمة دون ضوابط وصاروا يتحدثون عن الطريق الثالث أي طريق وسط بين اقتصاد السوق الحرة المطلق والاقتصاد الموجه المباد. والنتيجة الثانية للعولمة الجامحة هي اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وشحن المشاعر لا سيما في الدول الفقيرة بالعداء والحسد. إن الظروف التي تندفع فيها العولمة الآن هي ظروف قطبية أحادية تزيدها العولمة هيمنة علي العالم وعن طريق الهيمنة والسيطرة علي وسائل الإعلام فإن العولمة أدت وتؤدي إلي هيمنة ثقافية أمريكية مستفزة لهويات وثقافات الآخرين.التوزيع للثروة والدخل الذي يزيد من الفجوة بين دول العالم الغنية والفقيرة. والهيمنة الثقافية المصاحبة للعولمة المستفزة لثقافات وهويات الآخرين، سوف يغذيان مشاعر تظلم واحتجاج، وسوف تتسارع حركات قومية، ودينية، واجتماعية متطرفة لتتبني ذلك الاحتجاج والتظلم. هذه الحركات سوف تقدم علي استخدام أسلحة الضرر السبعة وهي: الإرهاب . المخدرات . الهجرة غير القانونية . القنبلة الصحية. القنبلة السكانية . القنبلة الإيكولوجية . تسريب أسلحة الدمار الشامل.

إن حوض النيل جزء من عالم الجنوب وهو طرف في هذا التشخيص لعلاقات العالم الغني بالعالم الفقير.إن آلية السوق الحرة هي أفضل وسيلة لتحقيق أعلي مستويات الاستثمار والإنتاج والتبادل التجاري. ولكن السوق الحرة لا توجد بصورة تلقائية بل ينبغي أن تكون هناك دولة تكفل سيادة القانون، وتحمي الملكية الخاصة، وتقوم فيها مؤسسات تتبع سياسات اقتصاد كلي سليمة. هذه الواجبات مقدمات لازمة لوجود آلية السوق الحرة.

تتدفق المياه بقوة مثيرة من شلالات بوجاجالى بأوغندا لتحدث سحابة من الغمام الأبيض الجميل وسط خضرة آسرة ويتردد أن هذه الشلالات يمكن أن تختفي نتيجة لمشروع لتوليد الطاقة الكهربائية لتزويد السكان بجزء من احتياجاتهم من الكهرباء وأن هذا المشروع يمكن أن يقام في منطقة قريبة بذات الكفاءة والمواصفات مع الإبقاء على الشلالات وحمايتها من خطر الاندثار. ويجب الحذر من تجربة "سداوين" في عام ١٩٤٧ التي ترتب عليها غرق شلالات ريبون.. فالشلالات يمكن أن تصبح مزارًا سياحيًا يدر دخلاً قوميًا ويخلق فرص عمل للأوغنديين مع المحافظة على البيئة الطبيعية للنهر وفي نفس الوقت الاستفادة من النهر في توليد الكهرباء. وعلى الطريق بين العاصمة "كمبالا" ومدينة جينجا توجد غابات "مابيرا" الاستوائية، حيث تنتشر الأشجار العملاقة، وتسمع عن بعد أصوات الطيور تتداخل معها كل فترة من الوقت صياح القردة التي تزعجها بشدة الأصوات الناتجة عن حركة المرور في الطريق العام الذي يخترق الغابة ويضطرها للهروب إلى قمم الأشجار الشاهقة. إنها مجرد مزار سياحي آخر وتنتشر في أوغندا الغابات الاستوائية التي يمكن أن يستفيد الاقتصاد من السياحة فيها إلى أبعد حد، في هيئة فرص عمل، وفندقة، وعملات صعبة، والصناعات الحرفية الدقيقة من العاج والأخشاب فقد وقعت اشتباكات بين بعض الجماعات المتمردة من رواندا وقوات الجيش الأوغندي في إحدى الغابات الموجودة في منطقة الحدود.. وأصدرت السفارة الأمريكية في كمبالا نتيجة لهذه المعارك تحذيرات للمواطنين الأمريكيين بضرورة تفادي القيام برحلات "السفاري" في هذه الغابات وهذا نموذج آخر للثروات المهدرة. والتربة في هذه البلاد حمراء شديدة الخصوبة أصلها البركاني القديم من عصر انغلاق الكتلة الآسيوية عن الكتلة الأفريقية، واضح تمامًا، كل ما تحتاجه الأرض إعدادها للزراعة بالعمليات العادية جدًا انتظار النزول المطر واستخدام تقاوي عالية الإنتاج وخالي من الأمراض.

خارج المدن يكون الاستمتاع بالطبيعة الجبلية التي تكسوها الخضرة، وبالهدوء الشامل، ونقاء الهواء، داخل المدن تشعر بعبء التلوث، فأغلب السيارات تستخدم السولار كوقود لها، الطرق سيئة، تثير الأتربة. وعلى امتداد الطريق من عنتيبي إلى كمبالا، ومن كمبالا إلى جينجا تمتد الأسواق القروية.. يتجمع القرويون في منطقة مسقوفة بالقش والخشب البغدادلي لتقيهم من أشعة الشمس، ويتجمعون بها عادة من الصباح وحتى المساء وفي زمن الاستعمار البريطاني لم يكن مسموحًا لهم بأن يبيتوا الليل في أي من عنتيبي أو كمبالا، وأنه كان من المتبع عند حلول المغرب أن يغادر جميع الأفارقة المدينتين، وإذا حدث تواجد أوغندي فإنه يصبح مهدر الدم بحلول الليل وأنه يحق لأي أوروبي أن يقتله بلا دية. في هذا العهد، كان الأوروبيون البيض هم الذين يشغلون

أعلى السلم الاجتماعي، يليهم الهنود الذين كانوا يتحكمون في التجارة والأعمال المصرفية والبنكية وكل ما له علاقة بالشئون الفنية مثل المقاولات والبناء وتعبيد الطرق ومحطات الكهرباء..الخ، يليهم في النهاية أبناء البلد الذين كانوا يؤدون الأعمال الخطيرة ويروى أن الوضع تغير قليلاً بعد الاستقلال على عهد أول رئيس أفريقي وهو ميلتون أوبوتي، إلى أن جاء عيدي أمين الذي طرد كل الأوروبيين تقريبًا وفتح الطريق أمام أبناء بلده لكي يشغلوا ولأول مرة المراكز العليا في البلاد وبدأوا يتسللون إلى قمة الهرم الاجتماعي وبدأت جغرافية المدن تتغير إذ بدأت تتسع وتتزايد مساحة الضواحي التي يقطنها الأهالي والتي تتضح منها بجلاء حقائق الفقر والتخلف، وإن ظلت الأحياء الأوروبية على رقيها وجمالها.

السمات الرئيسية لمجتمعات دول حوض النيل :

وسط طبيعة قاسية بتقلباتها المناخية العنيفة, وفى قلب عالم غريب لا يستوعب فيه القوى التى تتحكم فى مسار الأحداث به. انغمس الإنسان الإفريقى منذ القدم فى عوالم خيالية زاخرة بالرموز, منسحبا من الواقع, متواريا خلف وجه آخر بملامح زاخرة بالرموز, وليس غريبا علينا الأقنعة المصرية القديمة, وظل الإنسان الإفريقى يعتقد بإيمان راسخ أن أرواح الأسلاف تنجذب إليه, وتسكنه. وبتقمصه الروح يغمره اليقين بأنه من خلالها سوف يصبح بالإمكان استجلاب الخير.

من أجل حياة أفضل, زرع أوفر, ومن أجل أن تسقط الأمطار, وألا يغرق الفيضان الأرض, وألا تموت الماشية. يستغنون مؤقتا عن هوياتهم ويعيرونها إلى تلك الأرواح. يصل الإيهام إلى ذروته فى أجواء الموسيقى الموحية والرقصات المحمومة. ويتم اختيار الوسيط على خلفية ملكة تواصله مع الأرواح وعلى مهارته فى القرع على الطبل, والرقص, والنفخ فى الأبواق. مع تنامى إيقاع الطبل يدخل الشخص الذى يتوارى خلف القناع فى حالة من الخدر المنتشى وكأنه سكر حتى الثمالة. فى هذه الأجواء المحمومة تبوح الروح بمكنوناتها, فتقوم بتبليغ رسالتها إلى المحتفلين عن طريق مترجم يرافق مرتدى القناع. فالأقنعة بهذا المعنى هى خلطة غريبة من السحر, ومن المعتقدات الدينية المتوارثة, ومن الفن الذى هو فى حقيقته فن تلقائى بفطرة نقية. صحيح أن الطقوس الفطرية البدائية بالاقنعة أخذت فى الزوال نتيجة الاستعمار, ونتيجة للاندماج مع الثقافات الأخري, وأفسحت المجال للأساليب العصرية فى النحت والرقص والموسيقي, إلا أن الأقنعة الأفريقية لا تزال تؤكد الهوية الثقافية للقارة فهى واحدة من أهم الفنون المتوارثة, ومن وقت لآخر تعاود الأقنعة فى الظهور فى الكرنفالات والمناسبات الخاصة مثل استقبال كبار الزوار والمناسبات العامة مثل احتفالات التأهيل والزواج والمآتم والأفراح وبعض الاحتفالات الرسمية, وكثيرا ما كنت أراها فى الفنادق والمحلات

والمطاعم والبيوت, علاوة على الأسواق التى تعرضها بغزارة. فصناعة الأقنعة حرفة وفن وعقيدة. وغزت أوروبا كنوع من الفن التشكيلى المميز . ويكون الاحتفاء والتقدير بعد ذلك للفنان أو الفنانين الذين صمموا الأقنعة, وللراقصين والراقصات الذين شاركوا بالاحتفال. ولأن القناع ليس فقط عملا فنيا خالصا, لكنه وسيط بين عالمين, العالم المعاش وعالم الأرواح, فلابد أن يكون للفنان التلقائى صانع القناع قدسيته الخاصة. وهو يحظى باحترام شديد بين أفراد قبيلته لما يضفيه من بعد روحى على صناعته. قبل أن يبدأ الفنان فى نحت القناع فيقوم بطقوس التطهير, ومن خلال الصلوات والابتهالات, يستجدى العون من الأسلاف لتقريبه من القوة الإلهية, وبهذا التقرب المنشود يتنامى الاعتقاد بحلول القوة الروحية بالقناع . وتبدأ المهمة الروحية بقطع جذع شجرة بكامله, يترك فى الشمس لبضعة أيام, لو اعترى جذع الشجرة أى تشققات خلال هذه الفترة يصرف النظر عنه لأنه لن يصلح للنحت, وإذا لم يتغير, يبدأ صانع القناع على الفور فى نحتها. الألوان المستخدمة هى ألوان الصخور وبودرة المعادن, الأوكر الأحمر والبودرة البيضاء.

ووجد الباحثون فى هذا الشأن أن أكثر الطقوس المتعلقة بالأقنعة توجد فى نيجيريا عند اليوروبا والإيدو. وتبدو فى مهارة استعراضها وكأنها تحاكى المسرح الأوروبي.. تتعدد الأقنعة بتعدد الأرواح التى تمثلها , أرواح الأسلاف, والحيوانات, وروح الغابة وعلى حسب أهمية الروح التى يمثلها القناع تتفاوت درجة التعقيد للرموز الروحية, فهناك أقنعة بسيطة مثل قناع المرأة الصغيرة موانا بو Mwana pwo فى قبيلة تشوكوى Chokwe بأنجولا وهو وجه بيضاوي, عينان ناعستان, أنف صغير, وذقن صغيرة. ومن أشهر الأقنعة التى كنت أشاهدها كثيرا فى تنزانيا القناع الذى يمثل أرواح الفتيات الصغيرات ويسمونه kwere أو Doei وهو لوجه أنثى حزينة نصف مغمضة العينين ومثل هذا القناع يستخدم فى الطقوس المتعلقة بالخصوبة والإنجاب. وهناك أنواع أخرى شديدة التجريد والتعقيد, وبأشكال هندسية غامضة, مثل الأقنعة التى تمثل روح الغابة الهائمة. فعلى سبيل المثال نجد قناع قبيلة باولى Baule عبارة عن وجه كامل الاستدارة يرمز إلى الشمس التى هى فى معتقداتهم واهبة الدفء والضوء والقوة الدافعة للحياة يستخدمونه فى احتفالات الحصاد, ولاستقبال كبار الزوار, بعينين صغيرتين مستديرتين, وفم بخطوط هندسية مستطيلة,. والباولى يتوزعون بين غانا وساحل العاج. أما أقنعة قبيلة بوا Bwa وهى القبيلة التى تستوطن المنطقة بين مالى وبوركينا فاسو, فهو قناع بمواصفات خاصة يعتقدون بقوة تأثيرها على من يرتديه. أسفل القناع وجه مستدير, الجزء الممتد منه مزدان بخطوط هندسية ملونة, ويعتلى قمته شكل على هيئة هلال, ومن يرتديه لا يستطيع أن يرى إلا من خلال فتحة الفم. العينان مرسومتان كعينى البومة, بينما الأنف عبارة عن

منقار طائر. ومن خلال هذا القناع تمرر التعاليم الخاصة بالأخلاق التى ينبغى أن يلتزم بها الأطفال أثناء حفلات تأهيلهم تمهيدا للتخلص من طفولتهم, والدخول فى مرحلة الرجولة.

قناع قبيلة دان Dan mask وهى المجموعات التى تستوطن غرب ساحل العاج إلى داخل ليبيريا يتميز بالجبهة المرتفعة والشفاة الغليظة المنفرجة والذقن الرفيعة بجانب الخطوط التى تقطع الجبهة من المنتصف مرورا بالأنف. وهذا النوع من الأقنعة له قدسية خاصة حتى أنهم يحملون أقنعة مصغرة منه فى أسفارهم وأثناء خروجهم للصيد كتعويذة تقيهم من شر الطريق.

بعض الأقنعة لها الرموز التى تعكس المعانى الخاصة بها والتى تميزها عن أقنعة قبيلة أخرى فمثلا نجد قناع Senefous فى ساحل العاج بعينين شبه مغمضتين, وهو يعكس القيم الأخلاقية الحلم, الصبر, والسلام. وفى الجابون الجبهة البارزة فى القناع ترمز إلى الحكمة, الشفاة الغليظة والذقون الكبيرة كرمز للشموخ والقوة أما العيون الواسعة المستديرة والأنف المستقيم فهى ترمز إلى المثابرة والتصميم. أما الأقنعة التى ترمز إلى الأنوثة فغالبا ما تتوقف على المقاييس الجمالية للمرأة التى تختلف من قبيلة إلى قبيلة. فمثلا نجد القناع الذى يعبر عن الأنثى فى جماعات البونو Punu بالجابون برموش مقوسة طويلة, بعيون لوزية التشكيل, ذقن مدبب رفيع وخدود مزدانة بألوان مبهجة. أما قناع مجموعات الباجا فالتركيز يكون أكثرعلى صدر الأنثي.

وعلى الجانب الآخر نجد الأقنعة التى تتخذ أشكال الحيوانات, وتكون بمثابة الأوعية لأرواح تلك الحيوانات, ويكون مرتدو القناع هو الوسيط الذى من خلاله تنتقل الرسالة التى يريد أفراد القبيلة توجيهها إلى الحيوان الذى يتهددهم ويوقع الضرر بماشيتهم وزرعهم, يترددون إليه حتى يأمنوا شره. وبعض أقنعة الحيوانات تكون تعبيرا عن قيم معينة, فأقنعة الظباء فى ثقافة جماعات البامبارا والدوجون بمالى تحوى العديد من القرون وتستخدم فى احتفالات الحصاد فطول القرون يرمز إلى عيدان الذرة والأقدام تمثل الجذور بينما الآذان الطويلة بالقناع ترمز إلى أهازيج النساء وهن يعملن فى الحقل.

فى بعض الثقافات يجمع القناع الواحد بين مجموعة متباينة من السمات, تختلط فيها الملامح وتندمج, قرون الظباء وأسنان التماسيح ومخالب الخنزير البري. فنجد على سبيل المثال أقنعة الكيفويبى Kifwebe masks تلك الخاصة بقبيلة سونجى بحوض الكونغو وهى خليط من شرائط الحمر الوحشية وأسنان التماسيح وأعين الحرباء وريش الطيور. وتستخدم فى احتفالات الصيد والزراعة.

أقنعة قبيلة دان Dan التى تستوطن الجزء الغربى من ساحل العاج بفم بارز، وجبهة منبعجة ببروزعلى هيئة قبة وهو فى تجريده لا يشبه أى وجه من الوجوه الإنسانية, وقد يحتفظ به لأجيال يتوارثه أفراد العائلة الواحدة. وقبيلة دان يعيشون على زراعة الكاكاو والبن والأرز، وهم محاربون بطبيعتهم وغالبا ما يستخدمون أقنعتهم فى طقوس الإعداد للحرب، وكما أن الزراعة جزء مهم من حياتهم، كذلك صناعة الأقنعة، التى يستخدمونها فى حياتهم لتحضير الأرواح، للوئام الاجتماعى وأيضا للترقية.

أقنعة الدوجون فى مالى Dogon اكتسبت شهرة عالمية حتى أن الفنانين التشكيليين فى الغرب مثل بيكاسو وبراك تأثروا بها ونقلوا فكرتها وصوروها فى أعمالهم التجريدية. والقناع يصل طوله ستة أمتار وهو منحوت من جذع شجرة واحدة كاملا. وفى حركاتهم الراقصة ينحنون بظهورهم حتى يلامس طرف القناع الأرض, يستقيمون بعدها ويتقافزون وهم قابضون بأسنانهم على الأقنعة حتى يحتفظون بتوازنهم. والجدير بالذكر أن قبيلة الدوجون من القبائل المسالمة التى يعيش أهلها فى انسجام تام مع أنفسهم ومع جيرانهم, وأن الكلمة التى تتردد بصفة دائمة على ألسنتهم للإجابة عن أى سؤال عن أحوالهم هى «سوا «sew– وتعنى «على ما يرام», حتى أن جيرانهم يسمونهم «قبيلة على مايرام». وهم يستوطنون الهضبة الوسطى فى مالى ومن طقوسهم الطريفة بالأقنعة تلك التى يمتدح فيها كل من الجنسين الجنس الآخر. وأيضا تلك التى يعبر فيها الصغار عن احترامهم للكبار. ومن القبائل الأخرى المسالمة قبيلة كوتا Kota شرق الجابون فى اتجاه الكونغو وكلمة كوتا بلغتهم تعنى ما يربطنا ببعضنا, والقناع فى هذه القبيلة من مادتى الخشب والنحاس, الوجوه بيضاوية, المحدب منها يمثل الرجل والمقعر يمثل المرأة, ومن الأقنعة ما يكون فيها وجه أمامى وآخر خلفي. أفراد قبيلة كويلى Kwele بين الكاميرون والجابون يعتقدون فى السحر, ويلصقون أى سوء حظ به, ولكى يبددون تأثيره يستعينون بنوع من الأقنعة على هيئة وجه غزال بشكل القلب, وبقرنين طويلين.

تمكنت بعثة أثرية من جامعة ييل الأمريكية العاملة بمشروع مسح صحراء الكاب بالتعاون مع وزارة الآثار من العثور على موقع جديد لنقوش صخرية بالقرب من قرية الخوي و التي تقع علي بعد نحو ٧ كم شمال مدينة الكاب الأثرية جنوب مدينة الأقصر. هذه النقوش عبارة عن عدة لوحات لنقوش ورسومات صخرية بارزة تمثل أوائل أشكال الكتابة في مصر القديمة، إن الأهمية التاريخية والأثرية لهذه النقوش التي تمثل مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ وطريقة الكتابة المصرية القديمة، وتقدم دليلاًعلى كيفية اختراع المصريين القدماء لنظام الكتابة المتفرد، وتعد جزءا من النقوش

الصخرية في منطقة الكاب التى ساعدت علي فهم تطور النقوش المرسومة والتي مهدت الطريق لظهور الكتابة الهيروغليفية الحقيقة في صعيد مصر ٣٢٥٠ ق.م.

وقال جون كولمان دارنييل مدير بعثة جامعة ييل الامريكية إن النقوش المكتشفة وجدت علي أسطح الصخور العالية المطلة علي خط السكة الحديدية و هي تصور رسومات حيوانية خاصة لقطيع من الفيلة الكبيرة بعضها يظهر كرموز أو كمثال للسلطة السياسية لحكام فترة أواخر عصر ما قبل الأسرات.

وتسمى الفتاة البالغة (نياكو) والفتى و(ادمارا) اى مستعد للزواج، حيث يدفع الفتى مهرا من الخرز وقليلا من الماشية ولا يتزوج الانواك من الأقارب والذى يعتبر أمرا مكروها جدا ووصمة عار اجتماعية تتطلب ممن يخالفها مغادرة وهجرة المنطقة، ونتيجة لتقديم الخرز كمهر للعروس والذى يعتبر من ضمن ممتلكات الاسرة فقد يأخذه شقيق العروس لتقديمه كمهر لعروسه اى قد يتم تداوله فى عدد من الاسر ونتيجة لعملية التداول هذه قد تنهار عدة زيجات فى حالة حدوث طلاق فى احداها اذ لابد من اعادة الخرز الى صاحبه، خصوصا عندما يصبح الخرز نادرا –.تقاليد الزواج عند الكوكو صارمة جدا، الزواج من الاقارب ممنوع ولكن يفضل الزواج من داخل القبيلة، حيث يتم ارسال مبعوث من اهل الفتاة الى اهل العريس لتحديد موعد لزيارة اهل العريس لبيت الفتاة، وعند الزيارة يتم دفع مبلغ قبل دخول المنزل وهو ما يعرف بحق الباب، ثم يتم احضار الخطيبين ويتم استجوابهما وإن كانوا يعرفون بعضهم البعض وأين التقوا .

ويدفع الكوكو عند الزواج بقرتين وثورا، وأربعة اغنام وحربتين، وبعض النقود، بعد دفع المهر تاخذ الفتاة لبيت الزوجية للاحتفال، وتمكث وصيفات العروس معها مدة ١٠ ايام بعد الزواج. ولديهم ايضا ظاهرة خطف البنات عند ما ترفض الأسرة العريس لكن دفع المهر للعروس المخطوفة لابد منه حتى لو كان ذلك بعد فترة طويلة من الزمن.

–النظام الابوى هو النظام السائد داخل قبيلة المندارى، وعادة يعيشون فى شكل مجموعات صغيرة تتراوح اعدادها بين ١٥ الى ٥٠ فردا حيث تشكل هذه المجموعات مجموعة من القرى المتناثرة، ويكون لكل قرية زعيم يعيش حوله أبناؤه وأحفاده وأسرهم بالإضافة إلى بعض الأقارب من ناحية الأم، والزعامة لدى المندارى وراثية من خلال الابناء ويطلق على الزعيم لقب (مار لو جور)، وايضا لديهم رئيس لمجلس الزعماء يدعى مار لو توكيت.

من العادات المحترمة عند المندارى الكرم، ويعتبر البخل والطمع وصمة عار اجتماعية، حيث يتم ترديد الاغانى الساخرة عن البخيل. وترفض البنات الزواج به اذا تقدم من اشتهر او عرف بالبخل، ولدى المندارى اعتقاد ان تذمر البخيل قد له يجلب المرض.

ويؤمن المندارى بوجود الاله ويطلقون عليه (نوقن) الذى يسمع ما يقوله الناس، ويحاسب الناس على اعمالهم، ويمارسون طقوسهم الدينية من خلال (وسيط) اى رجل دين والذى غالبا مايكون احد الزعماء من ملاك الاراضى، او الطبيب الذى يطلق عليه (بنيتون) وهو ايضا يعتبر شخصية مقدسة حيث يقوم بعلاج امراض الناس.

تعتبر سرقة المواشى من الاخرين شجاعة ونوعا من الفروسية. يتم الاحتفاء فى أى مناسبة هامة بذبح ثور، لضمان مشاركة ارواح الاجداد، اضافة الى توفير طعام للأصدقاء والأقارب المجتمعين . وعندما ينوى الشاب الزواج يتلقى دعما من والده وأقاربه لتوفير المهر وهو عبارة عن ماشية، ويتم تقسيم المهر بين اهل الفتاة، ويصف المورلى الاقارب (انتوك) بأنهم الناس الذين يتقاسمون الماشية فيما بينهم. يعتبر المورلى زواج الاقارب شيئا مكروها ومنبوذا جدا وفى الماضى كان عقوبة هذا النوع من الزواج هى الموت. اوفى الماضى كان المورلى يتركون جثة الميت فى العراء لتأكلها الطيور والحيوانات المتوحشة لأنهم يعتقدون انه فقط عند ذهاب (اللحم) تصعد الروح الى السماء.

ويعتقد المورلى فى اله ويدعونه (تامو) وهو الذى خلق الكون وقادر على كل شئ، كلمة السماء والاله عندهم تعنى نفس الشئ، يؤمن المورلى بأن الارض مسطحة وان منطقتهم هى مركز الارض. يعتقد المورلى ان الاراوح ايضا تنتقل الى الحيونات .فى كل ٥ الى ٦ سنوات يقوم المورلى بالحج الى منطقتهم المقدسة للتقرب من الاله يقطن بالقرب من المورلى (الدينكا) والذين يسمونهم (جونق كوث) وهم فى صراع دام معهم حتى الآن بسبب الغارات التى يقومون بها لسرقة أبقار دينكا بور.

يتنوع المطبخ الأفريقي بتنوع الثقافات المختلفة والجماعات الموجودة في القارة، وينعكس هذا التنوع في تقاليد طبخ محلية كشروط اختيار المكونات، وطرق التحضير وتقنيات الطبخ. لكن مطابخ جنوب أفريقيا أكثر تنوعاً من أي منطقة أخرى في القارة، نتيجة لامتزاج الثقافات.

وتتأثر أطباق عديدة بطبيعة الحياة في أجزاء مختلفة من القارة، حسب المحاصيل الموجودة، والحيوانات، كما تأثرت بالزوار الأجانب والمحتلون، كتأثر الطعام في شمال أفريقيا بالفينيقيين الذين جلبوا النقانق، والقرطاجيين الذين جلبوا القمح، والبدو البربر الذين صنعوا الكسكسي من سميد

القمح، والعرب الذي أدخلوا التوابل المختلفة كالزعفران، والزنجبيل، والقرفة، والقرنفل، والفلفل، والطماطم، والبطاطا.

وتأثر مطبخ شرق أفريقيا بالعرب أيضاً الذي أدخلوا الأرز والتوابل خاصة في الطعام السواحيلي، كما حملوا معهم الليمون، والبرتقال، أما أيام الإمبراطورية البريطانية فقد جلب العمال الهنود طعامهم مثل كاري الخضار الحار، وحساء العدس، والمخللات والتشاباتي. وبالنسبة لطعام القرن الأفريقي فهو مختلف جداً حيث تأثر بالأديان الموجودة (الإسلام والمسيحيين). وقبل البريطانيين والهنود، أدخل البرتغاليون معهم إلى القارة تقنيات التحميص والنقع، ويظهر ذلك واضحاً في شرق وجنوب أفريقيا. ومن أشهر الأكلات الأفريقية:

ـ البيلوتونغ Biltong، وهو طبق مشهور يتكون من شرائط اللحم (لحم بقر أو النعام) مع الكزبرة، الملح، والفلفل الأسود

ـ والفوفو Fufu طبق شائع جدا في غرب أفريقيا، يصنع من المحاصيل النشوية المسلوقة مثل الكاسافا، واليام أو الموز المطهو.

ـ والماندازي Mandazi وهو شكل من الخبز المقلي (فطائر)، يكون حلوا أو مالحاً، وهو مشهور في شرق أفريقيا.

ـ وانجيرا Injera وهو خبز مسطح منفوش له قوام اسفنجي قليلا، مشهور في إثيوبيا، اريتريا والصومال.

ـ وأرز الجولاف Jollof rice وهو طبق الأرز الأكثر شهرة في غرب أفريقيا، مكوناته الأساسية الأرز، والطماطم، والبصل، والملح، والفلفل الأحمر

ـ وشيرمولا Chermoula مزيج من الأعشاب، والزيت، وعصير الليمون، والليمون المخلل، والثوم، والكمون، والملح وهو شائع جداً في شمال أفريقيا.

ـ والبرافليز Braaivleis وهو طبق لذيذ مشهور في كل القارة، له أسماء وطرق تحضير مختلفة، يتم بتحميص اللحم على الفحم.

ـ والكسكسي ويصنع من القمح القاسي (الحنطة) الجاف، وهو بديل شائع للأرز والمعكرونة في شمال أفريقيا.

ـ والجاري Garri طبق نشوي مشهور في غرب أفريقيا، يصنع من الكاسافا المخمرة

ـ والدودو أو الموز المقلي ويوجد في كل مكان حيث ينمو الموز، وهو طبق رئيسي في القارة ويقدم مع أطباق اللحم.

ـ وفول شاهان Shahan Ful وهو طبق نباتي من البقول، شائع في أريتريا، إثيوبيا، والسودان.
. والصويا طبق لذيذ من اللحم المشوي على أسياخ مثل شيش الكباب.
ـ والواط Wat أو Wot وهو حساء حار ومُنكَّه بشكل كبير، من المطبخ الإثيوبي والأريتيري، ويأتي مع اللحم أو خضار متنوع,

ومن أشهر فواكه أفريقيا: العنب وهو من منتجات المناطق الساحلية لإقليم شمال غرب أفريقيا (الجزائر، والمغرب، وتونس، والصحراء الغربية) وتتمتع هذه المناطق بمناخ معتدل ورطب شتاء وجاف ومشمس صيفا حيث تزرع الأعناب في حقول كروم الواسعة.

والكسافا شجيرة صغيرة الحجم ذات الجذور ضخمة صالحة للأكل وأفضل مكان لزراعتها الأراضي المنخفضة الرطبة مثل المناطق الساحلية لغرب أفريقية، حيث تمثل أحد المصادر الرئيسية لغذاء السكان هناك ويتم تحضير طعام الكسافا بغلي الجذور مثل البطاطس أو تحويلها إلى(تبيوكة) وهي مستحضر نشوي يدخل في صناعة الحلويات.

وثمار الكاكاو: منها تصنع الشكولاتة وتزرع أشجارها في غرب أفريقيا وتحتل ساحل العاج وغانا رأس قائمة الدول المصدرة بينما يأتي ترتيب نيجيريا السادس ويعد البن والقطن ومنتجات النخيل من الصادرات الرئيسية الأخرى لهذه المجموعة من دول غرب إفريقيا (ساحل العاج، غانا، توجو، بينين، نيجيريا).

والبلانتتيز: نوع من الموز كبير الحجم وينمو في جميع دول غرب ووسط أفريقيا ويؤكل كالخضروات ويستخدم السكان أوراقه في صناعة الحقائب والمفارش وفي سقف المساكن.

يضم حوض النيل ١١ دول هي: مصر والسودان وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونجو الديمقراطية، ويعيش في هذا الحوض ٣٠٠ مليون نسمة تقريبًا، والغالبية العظمى (أكثر من ٧٥% من جميع البلاد باستثناء مصر) يعيشون تحت خط الفقر، ولا يزيد دخل الواحد منهم على دولار في اليوم الواحد، فخمس من الدول العشر للحوض هي من أفقر عشر دول في العالم، وترتفع معدلات وفيات الأطفال الرضع تحت سن الخامسة بشكل مريع، وتتدنى متوسطات الأعمار المتوقعة، ثم إن نحو ٩٠% من السكان هم سكان أرياف باستثناء مصر، التي يبلغ عدد سكان الحضر فيها ٤٥%، وكينيا والكونجو الديمقراطية ٣٠%، والقرى في الغالب بائسة تتكون من أكواخ من الطين أو الصفيح وتتكون من غرفتين، وتخلو من الكهرباء، أو الصرف الصحي، أو مياه الشرب، ومن المشاهد المألوفة أن ترى الفتية والرجال يحملون "جراكن" كبيرة ليملؤها من بعيد بمياه الشرب ويعودون إلى القرية، فصنابير مياه الشرب لا

توجد على رأس كل قرية، كما كان الحال في مصر من قبل، ويقطع الواحد منهم تقريبًا ٤ كيلو مترات ذهابًا وعودة ليوفر الماء لأسرته، إلى جانب ذلك فهناك حالة سوء تغذية وأمراض نقص الغذاء بالذات بين الأطفال.

ومن خلال الصورة العامة لبعض العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية في دول الحوض ففي بعض الدول تزداد كثافة السكان، مثل مصر (٦٦ مليونًا وحالياً ٨٢ مليون ٢٠١٠، ٩٠ مليون عام ٢٠١٤م) وإثيوبيا (٦٣ مليونًا)، والكونجو الديمقراطية (٥٠ مليونًا)، وفي بعضها الآخر تنخفض أعدادهم بشدة مثل إريتريا (٤ ملايين)، وبوروندي (٧ ملايين) ورواندا (٨ ملايين). أما باقي الدول فهي متوسطة كالسودان (٢٨ مليونًا)، وكينيا (٢٩ مليونًا)، وتنزانيا (٣٣ مليونًا)، وأوغندا (٢١ مليونًا)، ويتضح أن متوسط الدخل السنوي لجميع السكان لا يزيد على ٣٦٠ دولارًا في العام، باستثناء مصر (١٤٠٠) [تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ الطبعة العربية – الأهرام]، بمعنى أنه في الدول الثماني المتوافر عنها معلومات يقل الدخل المتوسط للإنسان فيها عن دولار واحد في اليوم، باعتبار أن العام ٣٦٥ يومًا، وفي حالات مثل إثيوبيا وبوروندي يعيش المرء في المتوسط على أقل من ثلث دولار في اليوم، ويتضح أيضًا أن الأمية متفشية بين النساء في جميع دول الحوض بلا استثناء، وإن كانت المرأة في كينيا وتنزانيا أسعد حظًا من باقي نساء الحوض، أما الرجل فأفضل حظًا في التعليم، وإن كان الرجال في كينيا وتنزانيا وأوغندا هم أوفر رجال الحوض حظًا من التعليم، وأتعسهم هم رجال إثيوبيا وبوروندي.

إن مصر هو البلد الوحيد الذي يبلغ حظ سكانه من الكهرباء ١٠٠% في جميع المنازل، بفضل السد العالي، وفي باقي البلاد لا تتجاوز نسبة الأسر المحظوظة بالكهرباء على ٨% من إجمالي عدد الأسر. ويظهر أن ١٠٠% من سكان أوغندا يعيشون في حوض النيل مقابل ٩٥% من المصريين، و٨٥% للسودانيين، و٨٠% للروانديين، و٤٠% لسكان كينيا، و٢٠% للتنزانيين. البديهي أنه مع انتشار الفقر والموت المبكر (٥٢ سنة)، وغياب الكهرباء عن البيوت، وانتشار الأمية والجهل وتعذر وجود سبل الترفيه والتسلية، أن ترتفع معدلات المواليد كوسيلة أساسية وجوهرية لمقاومة الأمراض والأوبئة والجوع، ثم أن شيوخ المساجد، وقساوسة الكنائس، وكهنة المعابد الوثنية جميعًا، يحضون الناس على التناسل، ويعتبرون أن دعوة تنظيم النسل لتقليله هي دعوة غير أخلاقية ومهلكة للمجتمع.

ثقافة الحياة .. علي ضفاف النيل :

بعد انفراجة التسوية المرحلية بين دولتي المصب (مصر والسودان) وبين دول منابع النيل الشقيقة، ما أحوجنا حاليا إلي تعبئة رأي عام مصري يستوعب في ذاكرته شئون نهر النيل، وفي سياق حياته الشخصية والمجتمعية (علما وتعليما، فكرا وثقافة، إعلاما واتصالا) ويشارك الرأي العام المصري هذه الرؤية المصرية (العريقة) في إطار منظومة متكاملة تضم ممثلي المجالس النيابية والمؤسسات الريفية والأجهزة البيئية والمنابر الإعلامية والثقافية والتربوية والمشروعات القومية الكبرى . ويستهدف مثل هذا العلم الجماعي تعبئة قوي وفئات الشعب للحفاظ علي كل نقطة ماء وترشيد استخدام المياه في مختلف المجالات والعمل الدائم للحفاظ علي حقوقنا المشروعة بتحقيق أعلي مراحل الشراكة مع دول المنبع ومتابعة التدفق الطبيعي لمياه النيل من كل من الهضبة الاستوائية والهضبة الأثيوبية بهدف تهيئة المياه المهدرة عند دول المنبع لتصب في مجري النهر والاقتسام العادل لكل دولة وفقا لاحتياجاتها الحيوية. ويعني هذا استحداث شراكة حكومية أهلية علي مستوي دول المنبع والمصب لنهر النيل وامتداد تلك الشراكة إلي دول نهر الكونغو المجاورة في إطار إدبيات حسن الجوار وتعزيز المصالح المشتركة . ومن منطلق أن مصر هي دولة المصب الأخير للنيل اقترح د. عبد الملك عودة سبل تقريب شعوب دول حوض النيل من بعضها البعض في سياق كتبه ودراساته ومحاضراته في الشئون في العدد الأول من مجلة "النيل" الصادرة باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية (نوفمبر) ٢٠٠٦ . وفي مقدمة تلك الاقتراحات تأسيس علاقات طبيعية بين مصر ودول حوض النيل تقوم علي أسس قوية راسخة ومستقرة وصولا لرؤية مشتركة ويتطلب هذا بعض الوقت نظرا لأن هذه الدول وشعوبها لا تعرف بعضها جيدا وكل دولة لها خطط مختلفة، ولم يحدث انعقاد اجتماع مشترك علي نمط أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو الشرق الأقصي الذين توصلوا إلي نقاط ببطء وإظهار السلوك والقواعد الجديدة للعلاقات لتحقيق التحول إلي الحوار والتفاهم الكامل وهو المدخل الرئيسي الذي يغري هذه الدول بالتعاون والتخلي عن الميراث الصعب، ومع الاتفاق علي عمل هيئة مشتركة لإدارة مياه النيل فإن الخطوة الثانية هي إقامة مشروعات زراعية وتربية حيوانية . وحول إمكانية تقريب شعوب دول حوض النيل من بعضها البعض اقتراح دعوة مدخلا ثقافيا لتعريف الشعوب ببعضها، فالمصريون مثلا لابد أن يعرفوا شركاءهم في حوض النيل، عاداتهم وطرق زواجهم وأنماط تعليمهم ولابد من جامعة أفريقية وكل تخصص اكاديمي يجب أن ينشئ بداخله وحدة أو قطاع أفريقي ومن الضروري أيضا أن يتم عقد مؤتمر سنوي حول إحدي القضايا التي تهم دول الحوض ويتم تداوله ليعقد كل عام في دول من دول النيل. وعلي سبيل

المثال يمكن البدء بمؤتمر حول التنمية الزراعية في مصر والعام الذي يليه في السودان وما بعده في أوغندا .. وهكذا. فضلاً عن هذا اقتراح تمسك شعوب دول حوض النيل بالمدخل التعاوني في العلاقات الثنائية والجماعية بين دول الحوض ويمكن أن يبدأ المدخل التعاوني بإنشاء منظمة مشتركة لاستثمار مياه نهر النيل ليس للزراعة فقط بل أيضا لمكافحة المجاعة والأمراض وإقامة تعاون تنموي في الزراعة والصحة والتعليم . وأخيرا ما أحوج هذا الجيل إلي الاستغلال الأمثل لمياه نهر النيل ويتحقق هذا بإدراك المواطن بإدراك المواطن الإطار الزمني للسنة المائية لدي وزارة الموارد المائية والري التي تبدأ أول أغسطس، والسنة المائية لا تقل أهمية عن تقويم السنة المالية التي تبدأ في اول يوليو من كل عام، وتكاد تتشابه مصطلحات السنتين المالية والمائية فكل منها ترصد الفائض والعجز والإدخار والمصروفات "الاستهلاك" والإيرادات .. إلخ. وفي هذا السياق من الأهمية أن يحرص الإعلام علي إعطاء السنة المائية اهتماما يماثل تغطية نهارية وبداية سنة مالية جديدة من منطلق أهمية نقطة المياه في حياتنا وتأمين وصولها وتنمية مواردها ومن الأهمية أيضا أن تحرص أجندة الإعلام علي الاحتفال بأيام الأعياد السنوية وإن كانت لا تتعدي يومين فقط طوال العام، يوم المياه العالمي في مارس، ويوم وفاء النيل في أغسطس. ومع تعبئة رسالة الإعلام المصري تبرز أيضا أهمية النيل في مناهجنا الدراسية فقد أسس هذا المنهج منذ وقت مبكر وتبلور المنهج في كتاب "نهر النيل" في أخر طبعة له عام ١٩٦٢ حيث أعادت مكتبة الأسرة إعادة طبعة مرارا منذ عام ٢٠٠١، ولعل المدرسة الجغرافية المصرية تتدارك استكمال وتنقيح هذا المرجع بعمل جماعي تحكمه أساسا الإرادة الوطنية.

كان نهر النيل أحد بل أهم وأخطر ضحايا الشفافية ظلت مصر طوال تاريخها تضع النيل ومياهه في مقدمة اهتماماتها.. حدث ذلك من أيام الفراعنة الذين ذهبوا إلي أقصي الجنوب في أفريقيا وفي مناطق حوض النيل بشكل خاص. عندما جاء محمد علي إلي مصر كان النيل في مقدمة اهتماماته لقد بعث محمد علي باشا جيوشه إلي وسط وشرق أفريقيا وأمام حاميات للجيش المصري في مناطق حوض النيل كما حرص علي أن تكون شواطيء البحر الأحمر تحت السيطرة المصرية. بعد ثورة يوليو.. اهتمت مصر بالدول الأفريقية. فتحت مصر أبوابها لكل الأفارقة.. أنشأت مدينة البعوث الإسلامية في الأزهر لاستقبال أكبر عدد من الطلبة الأفارقة. أسست مصر الرابطة الأفريقية في القاهرة لتجمع كل العناصر الأفريقية المناهضة للاستعمار الأجنبي في أفريقيا وفي تلك الرابطة تجمع كل أعضاء الحركات التحررية في أفريقيا وكان أوائل الرؤساء للدول الأفريقية هم من أعضاء الرابطة الأفريقية في القاهرة حيث قدمت مصر لهم كل المساندة. اهتمت

مصر بأن يكون لها تواجد في القارة الأفريقية وفي منطقة حوض النيل بصفة خاصة وتواجدت مصر في كل أنحاء أفريقيا من خلال إنشاء شركة النصر للتصدير والاستيراد والتي كانت همزة الوصل بين مصر والدول الأفريقية.. ولكن جاء من قام بتصفية الشركة في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي لأسباب غير معلومة.. ونعتقد أن تلك الأسباب هي اللامبالاة وعدم الفهم للعمق المصري والأمن القومي المصري بمعناه الواسع ومطامع الرأسماليين الجدد. تصفية تلك الشركة التي كانت عين مصر في أفريقيا أدت إلي فجوة كبيرة والأهم بل والأدهي أن تكون تصفية تلك الشركة في نفس الوقت الذي تزايد فيه النشاط الإسرائيلي والأجنبي في أفريقيا بل نستطيع أن نقول إن ابتعاد مصر عن أفريقيا بتصفية شركة النصر للاستيراد والتصدير حدث في الوقت الذي كان لابد أن يكون هناك تواجد لمصر وليس الانسحاب من أفريقيا ومن حوض النيل بشكل خاص. في عهد عبدالناصر ترددت أقاويل عن أن عبدالناصر يبدد أموال مصر علي الدول الأفريقية بدلا من انفاقها علي المصريين ولكن ذلك كان ضمن مخطط لتشويه الثورة دون علم الكثيرين من أن أمن مصر ليس فقط للحدود المصرية المعروفة وأن أمن مصر في الجنوب هو علي امتداد البحر الأحمر وفي العمق الأفريقي الذي يشمل كل القارة الأفريقية كما أن أمن مصر القومي في الشرق يمتد إلي حدود العراق الشرقية والحدود السورية التركية. وقد تبين اختفاء مندوب مصر لدي مفوضية مبادرة حوض النيل في مقرها الرسمي بأوغندا وتسبب اختفائه في إعلان المفوضية إلغاء مبادرة حوض النيل التي تأسست عام ١٩٩٧ بدعم مصري جاد. إن غياب مصر والدور المصري عن دول منابع النيل نتج عنه وجود أياد خفية للعبث في مياه النيل تحت تسمية "مشروعات تنمية الموارد المائية". غياب مصر عن منطقة حوض النيل نتج عنه إنشاء سدود إثيوبية علي منابع النيل الأزرق دون أي اعتراض مصري علي تلك السدود وقت الإعلان عن تنفيذها. مشكلة مياه النيل من جانب دول الحوض في وسط أفريقيا ليست جديدة فقد نشرت في الستينات دراسات متعددة عن التسلل الإسرائيلي إلي أفريقيا وما يقومون به من عبث في مياه النيل. لقد كتب جمال حمدان ونبه إلي خطورة ما يحدث في منابع النيل وذكر في كتابه "مذكرات من الجغرافيا السياسة" والذي نشر بعد وفاته في عام ١٩٩٣ "خطورة تجاهل ما يحدث في منطقة حوض النيل وحذر بما يمكن أن يقود إليه الفشل في إدارة السياسة المائية". وتم كشف في عام ١٩٦٩ عن محاولات أمريكية للضغط علي عبد الناصر حيث قامت الولايات المتحدة في ذلك الوقت بتكوين لجنة في نهاية الستينات لدراسة منابع النيل في الحبشة إلي جانب دراسة المنطقة هيدرولوجيا وجغرافيا واجتماعيا، تبنت هذه الدراسات مشروعات لتلوح بها أمريكا من وقت لآخر للتأثير علي مواقف مصر تجاه

بعض القضايا الأخري. لكل الاحتمالات رغم وجود قانون دولي يمكن أن اللجوء إليه إلا أنه ربما لا نجد سبيلا لتنفيذ هذا القانون وربما تصل الأمور إلي حروب ومشاحنات.لقد أخطأنا في حق أنفسنا عندما تركنا الساحة الأفريقية لكي تصول فيها إسرائيل والولايات المتحدة بل وكثير من الدول الأخري مثل الصين وإيطاليا. نشرت إحدي الصحف الكينية "ديلي نيشن" خبرا عن تلقي إثيوبيا منحة إيطاليا قدرها مليونا دولار من بنك التنمية الأوروبي والحكومة الإيطالية لاستكمال مشروعات بناء السدود علي نهر النيل والتي يصل عددها إلي عشرة سدود.. ذلك بخلاف سد بيليز الذي تم إنشاؤه علي بحيرة تانا. يجب أن نأخذ الدرس من أزمة مياه النيل فقد ظللنا طوال السنوات الماضية بعيدين عما يجري بالنسبة لقضية مياه النيل رغم كل الأحاديث عن الشفافية لقد كانت تصريحات المسئولين في وزارة الري حتي آخر يوم في مباحثات دول حوض النيل في شرم الشيخ تؤكد أن كل شيء علي ما يرام ثم نفاجأ بتوقيع الاتفاقية التي لم توافق عليها مصر وبدون حضور مصر والسودان. وهذا المقال كتبه جمال حمدان قبل وفاته: لأول مرة ظهر لمصر منافسون ومدعون هيدرولوجيا كانت مصر سيدة النيل بل مالكة النيل الوحيدة الآن فقط انتهي كل هذا إلي الأبد وأصبحت مصر محددة ومحاسبة ورصيدها المائي محدود وثابت وغير قابل للزيادة إن لم يكن للنقصان والمستقبل صعب لقد ولت أيام الغرق وبدأت أيام الشراقي وعرفت مصر الجفاف لا كخطر راجح ولكن دائم وصل الجفاف المستديم بعد الري المستديم.

لا شك أن الخلافات القائمة حاليا بين الدول السبع لمنابع النيل وبين دولتي المصب تسيطر الآن علي فكر رجل الشارع كما تسيطر تماما علي المسئولين وصناع القرار ونتمني لها النهاية المأمولة من المنبع وحتى المصب فعلي مدار سنوات ثلاث والهوة تتسع يوما بعد يوم وتتحول من مجرد خلافات في الرؤي قابلة للاحتواء في حقبة تسعينات القرن الماضي إلي إصرار علي خلاف اتسع مع بداية هذه الألفية وأصبح بحجم هوة سحيقة لا يري لها قرار. وفي خلال السنوات العشر الأخيرة تضامنت دول المنابع الاستوائية الست والتي تصلنا مياهنا منها خلال شهور الشتاء عبر النيل الأبيض بحجم لا يزيد عن ١٣ مليار متر مكعب سنويا مع إثيوبيا كدولة منبع الحوض الشرقي والتي تصلنا مياهنا عبر النيل الأزرق بحجم يتجاوز ٧١ مليارا حيث يقسم مجموع هذه المياه بين دولتي المصب مصر والسودان تاركين لدول المنابع أكثر من ١٥٠٠ مليارا من الأمتار المكعبة من المياه وعلي الرغم من عدم وجود رابط أو حدود مشتركة بين دول المنبعين الاستوائي والشرقي إلا أنهم توافقوا في تكتل مصالح في ظل غياب كامل لمصر والسودان أو عدم اكتراث لهذه التكتل!!

الأمر الاول: وهل الأمر يحتاج إلي تحقيق بشأن ضعف الثقل المصري في أفريقيا وعدم التوازن

في العلاقات الدولية بين الاتجاه شمالا وغربا علي حساب الاتجاه جنوبا وهو الأهم لنا لأنه القارة الأفريقية التي ننتمي إليها، الأمر الثاني: ويخص وزارتي الزراعة والري في الاتجاه إلي أفريقيا ولماذا أقامت مصر عددا من المزارع التجريبية الإرشادية والري المطور في كل من زامبيا والنيجر وكلاهما ليستا من دول حوض النيل بينما لم تنشئ مزرعة تجريبية واحدة في دول الحوض التسع والتي من المفترض أن يكون لها الأولوية في التعاون الزراعي والمائي والأمني وليس الإقلال من أهمية زامبيا والنيجر؟! الأمر الثالث: وهو مرتبط بالدبلوماسية المصرية فعندما يكون لنا خلاف مع سبع دول فالحكمة تتطلب ألا يتسع هذا الخلاف ليصبح مع ثماني دول بضم إسرائيل إلي هذا الخلاف ولا أن يصبح مع تسع دول بضم الولايات المتحدة ولا أن يصبح عشر وأحدي عشر بضم الصين وكوريا وهو ما تتناوله وسائل الإعلام والفضائيات فى اعلام حر ومفتوح في ظل غياب الشفافية وتوضيح الحقائق الكاملة من مصر للكافة وبالتالي استضافة غير المتخصصين وبعض المتشددين أمنيا والذين يقومون بتضخيم أدوار لدول صغيرة بما يشعرها بأنها أصبحت الشبح الذي يكبر يوما بعد يوم فليس من المقبول في العلاقات بين الدول أن تكون لنا علاقات تجارية مع إسرائيل ثم نهاجم دول الحوض علي مثل هذا التعاون فتكون ردودهم علينا صادمة ومحقة، وبالمثل فإذا ما زار المسئولين المسئولين المصريون إثيوبيا وأوغندا وكينيا في بعثات وزراية وتجارية ضخمة فهذا أمر مقبول وإذا ما زارها وفد مماثل من إسرائيل فتكون هناك مؤامرة!!! فغياب مصر عن هذه الساحة يتيح لغيرها أن يكون متواجدا وبالطرق القانونية فنحن لا يحق لنا التدخل في علاقات الدول المجاورة مع غيرنا ما دام لا يمس الأمن القومي المصري، وبالتأكيد فإنه ليس لإسرائيل أي تعاون مائي مع جميع دول المنابع ولم تقم بإنشاء أي سد ولا أي حاجز للمياه وكل تواجدها هناك تعليمي وتدريبي وزراعي ورياضي وليس مائي وعلينا ألا نضخم من الدور الإسرائيلي هناك لأننا أقوي وأكبر من ذلك، الأمر الرابع: وهو اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بمعاونة إسرائيل في اختراق دول الحوض للتضييق علي مصر ومحاصرتها جنوبا وهو ما يمكن أن يظهر عدم صحته في موقف البنك الدولي والذي عادة ما يعكس وجهة النظر الأمريكية ومطالبة دول المنابع السبع باستبعاد البنك الدولي من المباحثات الجارية حاليا واتهامه بأن موقفه منحاز لمصر والسودان وذلك لموقف البنك الذي يتعامل مع اتفاقيات موثقة لا فكاك منها ومودعة لديه وليس من تكتلات تهدف إلي الحصول علي منافع وإدخال نوع جديد من التجارة لم تعرف البشرية طريقا له من قبل وهو تجارة مياه الأنهار والبحيرات العذبة، مع اعترافهم بأن مصر دولة قوية وأنهم يسعون لأن يكونوا أقوياء ولكن عن طريق تجارة المياه!!. الموقف الحالي لا يستدعي توسيع قاعدة الخلاف ولا إدخال أطراف

خارجية لا تنتمي إلي دول الحوض في صراع يخص دول الحوض وإلا سنجد أنفسنا في صراع مع ما يقرب من عشرين دولة لها مصالح أكيدة مع دول المنابع وبالتالي فإن حصر الخلافات وجعلها داخلية دون تدخل أجنبي سيكون له مردود إيجابي علينا جميعا بما يسهم في تقريب وجهات النظر بعيدا عن الاتهامات المتبادلة والردود القاسية فسبل التعاون والتنمية ما زالت قائمة ومصالحهم مع مصر أولا وأكبر كثيرا من مصالحهم مع أي دولة أخري، مع الاستفادة من الدرس الحالى وألا نسمح مستقبلا بإضعاف الدور المصري أفريقيا أو عربيا وأن نؤمن بأن أفريقيا هي الأجدي لمصر ومستقبلها .

رؤية الذات الأفريقية:

نما الإحساس بوعي أفريقي في الأوساط السوداء في منطقة البحر الكاريبي، ثم في الولايات المتحدة، ثم في بريطانيا، وفرنسا. أنه إحساس بهوية مخالفة في بيئة اثنية معادية.هذا الإحساس بانتماء أفريقي يتجاوز أقاليمها وأقطارها وفد إلي القارة من خارجها. وفي أفريقيا تبناه مفكرون ورجال دولة وصاغوه صياغات مختلفة. الصياغة الوافدة من خارج القارة محملة بأعباء التنافر الأثني واللوني. لذلك لم يكن غريبا أن تبني المفكر السنغالي والسياسي ليوبولد سنجور الفرنسي الثقافة رؤية اثنية زنجوية للأفريقانية سماها الزنجوية.هذه الرؤية الأثنية اللونية من شأنها أن تفرق بين سودان وبيضان أفريقيا. بين شمال القارة وجنوبها. ومن شأنها أن تفرق بين سودان أفريقيا أنفسهم علي طول الطيف اللوني والأثني لا سيما بين الأثنيات البانتوية والحامية في الساحل الشرقي من أفريقيا وشمالها.الرؤية الأخري للأفريقانية ولدت في القارة ولم تفد إليها وتبناها القادة المؤسسون للفكر الأفريقاني القاري أمثال كوامي نكروما، ويوليوس نيريري، وغيرهما.هؤلاء عرفوا الأفريقانية تعريفا قاريا جغرافيا سياسيا ضم القارة كلها وانطلق من تحالفات إقليمية . مجموعة الدار البيضاء . واتجه لتكوين منظمة الوحدة الأفريقية.

الفهم الزنجوي للأفريقانية مازالت تتبناه عناصر فكرية وسياسية أفريقية. هذا الفهم للأفريقانية من شأنه أن يقوض الوحدة الأفريقية الحالية. وأن يباعد بين دول وشعوب حوض النيل أكثر فأكثر، أفريقيا غنية بتراث متنوع فهناك الثقافات الأفريقية المولد والتراث الغربي الوافد الي أفريقيا بمحتواه المسيحي. والتراث الإسلامي العربي الوافد إلي القارة. وفي أفريقيا تنوع أثني حامي، وسامي، وزنجي (بانتو) ونيلي.وفي أفريقيا تنوع ديني مسيحي، وإسلامي، ويهودي، والديانات الأفريقية المولد.هذا الطيف العريض قابل في ظل التسامح، وقبول الآخر، أن يتعايش وأن يكون قوة لأفريقيا مثلما صار التنوع قوة للولايات المتحدة. لقد قيل إن أكثر الحضارات نقاء لا يزيد العنصر الأصيل فيها

علي١٥% النسبة الباقية تمثل عناصر وافدة إليها.وفي أفريقيا حقق التلاقح ثراء ثقافيا وروحيا عريضا. فاللغة العربية استوطنت القارة الأفريقية وتلاقحت مع لغات أخري في شرق القارة، وغربها فأثمرت لغات وطنية مهجنة، كالسواحيلية، والهوسوية، والصومالية، لغات صارت لغات تخاطب علي نطاق واسع. اللغات الأوروبية كالفرنسية، والإنجليزية، استوطنت أفريقيا وأوجدت مجالات ثقافية حية متعددة للحدود الوطنية وصانعة لهوية ثقافية عريضة: الأنجلوفونية والفرانكفونية. والمسيحية استوطنت أفريقيا بمذهبها الأرثوذكسي العتيق وبالمذاهب الغربية الوافدة.وكان اتصال الإسلام بافريقيا أقدم من الهجرة النبوية للمدينة إذ كانت هجرة المسلمين الاولي للحبشة ثم أتصل الإسلام بالقارة اتصالا قويا من شمالها، وشرقها، وغربها، ووسطها.المسيحية والإسلام في أفريقيا احتفظا بهويتهما العقائدية والروحية. ولكن في الواقع الأفريقي تسربت عناصر من الديانات الأفريقية المولد.الديانات الأفريقية المولد لا ترجع لكتاب وثقافاتها ليست كاتبة. لذلك كان لاهوتها (الثيولوجيا) ضعيفا. ولكن ضعف لاهوتها لم يمنع من أن تكون قوية الاستقرار في الوجدان الأفريقي. الوجدان الأفريقي تشرب عقائد الأديان الأفريقية المولد ولون نظرة الإنسان الأفريقي حتي بعد انتقاله لدين آخر. الديانة الأفريقية المولد التي تشربها الوجدان الديني الأفريقي تدور حول سبعة محاور هي: اللحن أداة تعبير روحي كذلك الرقص. الطبيعة العجماء بحيوانها، ونباتها وجماداتها، ناطقة روحيا وشريكة للإنسان في الوجود الروحي. عالم الأموات له حضور ودور مستمر في عالم الأحياء. مراحل النمو الإنساني من مولد، وطفولة، وصبا، وشباب، وزواج، وكهولة، وشيخوخة، وموت. القصص الرمزية (الميثولوجيا) قصص مفسرة للحياة وموجهة لها. القيادة للجماعة وظيفة تتجاوز المجتمع إلي الطبيعة والكون. القوة الخالقة حالة فيه.

أفريقيا والعرب: الأتصال بين القرن الأفريقي وجنوب غرب اسيا قديم. فالمنطقتان كانتا رتقا في قديم الزمان فانفتقتا ليجري بينهما البحر الأحمر الواصل منذ قديم الزمان لما بين شاطئيه الغربي، والشرقي. والعلاقة بين أثيوبيا غرب البحر الأحمر، والجزيرة العربية شرقه لا سيما اليمن علاقة قديمة لها آثارها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والاثنية الباقية حتي يومنا هذا. وكذلك العلاقة بين شاطيء عمان شرقاوالشاطيء الأفريقي علي المحيط الهندي غربا. لذلك أصبح القرن الأفريقي والخليج منظومة أمنية متداخلة.أفريقيا متصلة بالعالم العربي من جهة أخري هي الاتصال المغربي العربي بغرب أفريقيا. هذا الأتصال أثمر سلطنات أفريقية لها شأنها الثقافي، والإقتصادي، والإجتماعي وتعبيرها الحضاري في تمبكتو، ومالي، وغانا وغيرها تقوم العلاقات العربية الأفريقية الراهنة علي الحقائق الجيوسياسية الآتية:

٧٠% من العرب هم بيضان أفريقيا وأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.
ثلث سكان أفريقيا السمراء وأغلبية العرب مسلمون.
الجوار العربي الأفريقي، والأمتزاج، والتداخل متصل علي عرض الفضاء الأفريقي من شواطيء البحر الأحمر شرقا، إلي شواطيء المحيط الأطلسي غربا.
النيل حقيقة مادية جيوسياسية تربط سكان أسفله العرب بشعوب أعلاه الأفارقة من حاميين، ونيليين، وبانتو.
العوامل التي سوف تؤثر علي الموقف تعاونا أو استقطابا هي:
*- أولا: اتفاق أم تنازع حول مياه النيل بين أصحاب الحقوق المكتسبة في استغلال المياه أسفل النهر. ودول المنابع التي لم تكن تستغل مياه النيل في الماضي ولكنها الان تطالب بحق فيه.
*- ثانيا: هنالك اتجاه أوروبي يحرص علي التعامل مع أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها وجودا جغرافيا سياسيا متقاربا، بينما يحرص علي العلاقات مع الشمال الأفريقي باعتباره جزءا من المصير المتوسطي المشترك. هذا التوجه الأوروبي المعهود منذ فترة طويلة يشجع تقسيما لأفريقيا بين شطرها الشمالي وشطرها الجنوبي.مؤتمر القمة الأوروبي الأفريقي الذي عقد في القاهرة٣ .٤ أبريل٢٠٠٠ تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي يمثل نمطا جديدا ونقلة صحية في علاقات أوروبا بأفريقيا.
*- ثالثا: العلاقات الأمريكية بأفريقيا متأثرة بعوامل عديدة أهمها الوجود الأفريقي الأمريكي الكبير. هذا الوجود الأفريقي في أمريكا جاء نتيجة تجارة الرق عبر المحيط الأطلسي.ومع تطور الحياة السياسية في أمريكا صار للأفارقة وزن سياسي واقتصادي واجتماعي كبير في أمريكا وصار لهم أثر أكبرفي اتخاذ القرار السياسي في أمريكا.الغرب بصفة عامة يفضل أن يعتبر أفريقيا هي أفريقيا جنوب الصحراء علي أن يتعامل مع الشمال الأفريقي في إطار جغرافي سياسي آخر. لذلك اتجهت السياسة الأمريكية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة في التسعينات إلي تطوير العلاقات الأفريقية الأمريكية مع أفريقيا جنوب الصحراء. هذا هو النهج الذي لون سياسة أمريكا الأفريقية وقامت عليه القمة الأمريكية الأفريقية في عام١٩٩٩ وقامت عليه السياسة الأمريكية نحو القرن الأفريقي الكبير. هذا بينما تحرص الدبلوماسية الأمريكية علي استيعاب دول شمال أفريقيا في إطار المنظومة الشرق أوسطية.هذا التوجه الغربي يكرسه الأمريكيون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الذين جعلتهم تجربة الاضطهاد والتمييز اللوني الأثني والروابط التاريخية يعتبرون أفريقيا هي أفريقيا السمراء جنوب الصحراء ويمدون جسور الأنتماء إليها دون سواها.لذلك نجد أن الدبلوماسية الأمريكية بعد

الحرب الباردة حريصة علي إبعاد أي دور عربي من المسألة الصومالية. وحريصة أيضا علي إبعاد الدور العربي من المسألة السودانية باعتبار أن البلدين . الصومال والسودان . جزء من القرن الأفريقي الكبير وينبغي أن تعالج مشاكلهما في إطار القرن الأفريقي.

*- رابعا: أفريقيا والعلاقات العربية الإسرائيلية: كان توجه إسرائيل نحو أفريقيا السمراء من أهم مقومات الدبلوماسية الإسرائيلية وقد أعلنت اسرائيل أنها تعتبر منع الملاحة عبر شرم الشيخ سببا لشن الحرب. وقد كان بالنسبة لحرب ٥ يونيو١٩٦٧.أهتمت إسرائيل بعلاقاتها بأفريقيا جنوب الصحراء لأن علاقاتها بالدول الأفريقية ساعدتها في فك الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي واكسبتها صداقات في وجه صراعها مع الأمة العربية. إن علاقة إسرائيل بأفريقيا جنوب الصحراء تقوم علي التفرقة بين شطري أفريقيا وتستغل كل التناقضات القائمة بين الشطرين مثل الأتفاق الذي جري بين إسرائيل وأثيوبيا في الثمانينيات لنقل اليهود الفلاشا إلي إسرائيل.إذا استمر الصراع العربي الإسرائيلي فإن الحرب الباردة المتمخضة عنه سوف تلقي بظلال ثقيلة علي أفريقيا.ولكن شروط السلام الرسمي التي توافق عليها إسرائيل لا سيما في الإطار الفلسطيني لن تحقق إلا سلاما رسميا باردا يوقعه الرسميون وتدينه القوي الشعبية الفاعلة.إن أمام اسرائيل في هذا الصدد خيارين الأول: أن تعتبر نفسها نافذة الغرب في الشرق. وأن تواصل الأجندة الصهيونية أي تستمر في جذب يهود العالم للإستقرار فيها علي حساب الحقوق الفلسطينية.استمرار إسرائيل في القيام بهذين الدورين سوف يمنعها من إبرام سلام حقيقي مع العرب. بل سوف يكون سلاما رسميا خاليا من التواصل والتطبيع.هذا الإختيار سوف يدفع إسرائيل نحو سياسات في الشرق الأوسط تتناقض مع تطلعات الشعوب العربية. وسياسات في أفريقيا تقوم علي حرب باردة مع العرب وتستثمر التناقضات العربية الأفريقية في القارة.الخيار الإسرائيلي الثاني: أن تقبل إسرائيل أنها وطن عبري لليهود في الشرق. وأن تفي في علاقاتها بالعرب بأربعة شروط مهمة: الشرط الأول: أن تعتبر إسرائيل مواطني الدول الأخري من اليهود مستقرين في أوطانهم، وتلغي قانون العودة، وتتخذ قانون جنسية عادي كالدول الأخري. الشرط الثاني: أن تقر لعرب١٩٤٨ المقيمين فيها بحقوق مواطنة كاملة. وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين. الشرط الثالث: الإنسحاب التام من الأراضي المحتلة عام١٩٦٧ ليقرر سكانها مصيرهم فيها بحرية. الشرط الرابع: إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية خالية من الابتزاز بالتفوق العسكري. من مصلحة العرب، وإسرائيل، والسلام الدولي، أن تختار الخيار الثاني وأن يفعل العرب كل ما من شأنه ترجيح هذا الخيار. إن زيادة تدفق مياه النيل الحالي ممكنة. كذلك زيادة الإنتاج الكهرومائي. لا سيما إذا

أمكن تزويد النيل من نهر الكنغو الذي يزيد تدفقه١٢ مرة علي تدفق النيل ويصب أكثره الآن هدرا في المحيط الأطلسي.

*- خامسا: نزاعات حوض النيل غالبية دول حوض النيل مشتعلة بحروب أهلية في رواندا، وبوروندي بسبب الصراع الاثيوبى بين قبائل التونسى والهوتو، وأوغندا، والكنغو، والسودان.لقد اختلفت مواقف أمريكا وفرنسا من الحرب الأهلية في الكنغو اختلافا أدي إلي أن تصبح حرب البحيرات الكبري القارية ذات أبعاد دولية.وفي عام١٩٩٩ وقعت الأطراف المقتتلة اتفاق سلام في مدينة لوساكا. اتفاقية لوساكا لم تحقق السلام والنتيجة أن توترا داخل هذه الدول، وفي الإقليم، وعلي نطاق شرق ووسط أفريقيا مازال مستمرا تغذيه تناقضات بين الشركات المتعدية للحدود الدولية وتسندها دولها. يجاور هذا البركان المشتعل في حوض النيل، حرب إقليمية تدور رحاها بين أثيوبيا وإريتريا منذ عام ١٩٩٨ إن الأمن المائي لدول النيل يقتضي اتفاقا شاملا بين كل دول الحوض. ولكن زيادة التدفق والإنتاج الكهرومائي، وحماية البيئة، لاتتحقق إلا بموجب تعاون دول حوض النيل.

*- سادسا: السودان وصراع الاستراتيجيات في حوض النيل: إن للسودان وضعا فريدا في حوض النيل. السودان هو ملتقي أحواض النيل لأنه يضم ثلاثتها بينما لاتشارك دول الحوض الأخري في حوض واحد والسودان هو مرآة حوض النيل لأنه يمثل استنساخا مصغرا لما في حوض النيل من تنوع. وفي إقليم السودان يمتد أطول مجري لنهر النيل.السودان يعاني من أزمة قومية حادة. شمال السودان تغلب عليه الثقافة العربية الإسلامية وهو أكثر تنمية اقتصادية، وأكثر تعليما، وأكثر انفتاحا نحو العالم العربي الإسلامي.جنوب السودان تغلب عليه ثقافات محلية أفريقية. وهو أقل تنمية اقتصادية، وأقل تعليما، والطبقة المثقفة فيه تغلب عليها الثقافة الانجلوفونية والديانة المسيحية وهو أكثر انفتاحا نحو شرق افريقيا.هذا التركيب الثنائي في جوهره كان قائما قبل الاستعمار ولكن الإدارة البريطانية في السودان كرسته وبموجب سياسة المناطق المقفولة التي اتبعتها طبقت سياسة فصل ثقافي وأثني من شأنها أن تجعل شطري البلاد يتطوران في اتجاهين متوازيين.وبينما منعت الإدارة البريطانية بعثات التبشير المسيحي من العمل في شمال السودان. شجعتها في جنوب السودان وأوكلتها بالقيام بالخدمات الاجتماعية في الجنوب في مجالي الصحة والتعليم.كان الاتجاه المنطقي لهذه السياسة أن يفصل الجنوب نهائيا عن الشمال أو يدمج في إحدي المستعمرات البريطانية في شرق افريقيا.ولكن الإدارة البريطانية أدركت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) أن سنوات بقائها في السودان بل في مختلف المستعمرات لم تعد طويلة وناقشت

الإدارة ثلاثة خيارات لمستقبل الجنوب: أن يدمج في الشمال، أو يدمج في إحدي دول شرق افريقيا. أو يستقل بذاته.لم تكن في الجنوب حركة سياسية ناضجة لذلك قررت الإدارة مارأته صوابا بعد استشارة سطحية لبعض زعماء القبائل والأفراد من الجنوبيين.قررت الإدارة أن دمج الجنوب في الشمال هو الخيار الأقل سوءا. لكن الإدارة البريطانية في السودان التي طبقت سياسة فصل بين الشمال والجنوب منذ عام١٩١٨ حتي ١٩٤٨ أي لمدة ثلاثين سنة لم تجد من الزمن ماتطبق أثناءه سياسة الدمج إلا ست سنوات، فالجلاء عن السودان وسودنة الوظائف تماما في ١٩٥٤آراء الحركة الوطنية السودانية صاغها مؤتمر الخريجين العام في مذكرته الشهيرة في عام ١٩٤٢ للحاكم العام البريطاني.

العهود المدنية الديمقراطية درجت علي محاور الجنوبيين وتعديل أجندتها نتيجة لهذه الحوارات لذلك كان الالتزام بالأجندة الشمالية نحو الجنوب قويا لدي الحكومة الديمقراطية الأولي، ثم تدرج اعتدالا عبر محطات معلومة: المائدة المستديرة١٩٦٥ ولجنة الاثني عشر١٩٦٦، ومؤتمر الأحزاب السودانية ١٩٦٧، ومؤتمر كوكادام ١٩٨٦، ولجنة الوفاق الوطني١٩٨٧، والمبادرة السودانية ١٩٨٨، والبرنامج الانتقالي١٩٨٩، حتي شارف علي تنظيم مؤتمر قومي دستوري للتفاوض بشأن جميع أسباب النزاع وإبرام اتفاقية سلام عادل.

العهود الدكتاتورية اتخذت مسارا عكسيا فكان أولها (١٩٥٨-١٩٦٤) أخف غلظة في تطبيق الأجندة الشمالية علي الجنوب من ثانيها(١٩٦٩-١٩٨٥) الذي أعلن الثورة التشريعية في١٩٨٣ واكره السودان علي ماسماه تطبيق الشريعة بأسلوب تعسفي فج، ثم جاء النظام الذي استولي علي السلطة عن طريق الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وطبق علي السودان أجندة حزبية إسلامية استئصالية صارمة.منذ عام١٩٩٧ أدرك النظام إخفاق اجندته الأيديولوجية. وبدأ النظام يستصحب الأجندة البديلة التي صاغتها المعارضة. ولكن فجوة الثقة الكبيرة القائمة بين النظام والمعارضة منعت المعارضة من التجاوب مع خطاب النظام الجديد.

في قرارات أسمرا في يونيو١٩٩٥ اتفق التجمع الوطني الديمقراطي علي حل القضايا المصيرية. وحدد الأهداف المنشودة، واتفق علي ثلاث وسائل لتحقيقها هي: العمل العسكري، والانتفاضة الشعبية، والحل السياسي المتفاوض عليه عبر وساطة دول الإيقاد (دول القرن الأفريقي) ومنذ يونيو١٩٩٥ واصل التجمع الوطني الديمقراطي عملا عسكريا ضد النظام، كما واصل تعبئة شعبية في الطريق للانتفاضة. النظام السوداني الحاكم أعلن تأييده لمباديء وساطة الإيقاد لتقوم بدور الوساطة لكنه رفض الموافقة علي المباديء الستة التي اقترحها الوسطاء. واستمر النظام يرفضها

مع قبول المعارضة لها حتي عام١٩٩٧ حين أعلن النظام الموافقة عليها. وتحت مظلة وساطة الإيقاد جرت اجتماعات كثيرة بين النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان(بقيادة د. جون قرنق) اجتماعات تواصلت حتي عام٢٠٠٠ ولكنها لم تتقدم خطوة إلي الأمام. ومنذ أواخر عام١٩٩٨ بدا واضحا ان المأساة الإنسانية في السودان تتفاقم، وان وساطة الإيقاد عاطلة. لذلك تعددت المناشدات لمجلس الأمن أن يتدخل في النزاع السوداني. ففي نوفمبر١٩٩٨ كتبت أربع منظمات عالمية هي اكسفام، وأطباء بلا حدود، وكير، وصندوق إنقاذ الأطفال، خطابا لأمين عام الأمم المتحدة تدين فيه أطراف النزاع السودانية، وتتهمها بالتراخي في عملية السلام. وتؤكد أن المأساة الإنسانية في السودان لايمكن القضاء عليها إذا استمرت الحرب. وتناشد الأمين العام مخاطبة مجلس الأمن للتدخل.وفي بداية عام١٩٩٩ بدا واضحا ان اخفاقات سياسات النظام أدت لاندلاع حروب قبلية في السودان لاسيما في غرب البلاد وجنوبها مما ينذر ببلقنة البلاد. وبدا واضحا ان إخفاق مفاوضات السلام المستمر ينذر بتدويل القضية.لذلك استجابت قيادة حزب الأمة لوساطة سودانية بادر بها د. كامل الطيب إدريس (مدير الوايبو) في أول مايو١٩٩٩. فانفتحت بذلك نافذة تفاوض مباشر بيننا وبين النظام أدت إلي اتفاق شفهي في مايو١٩٩٩ لعقد مؤتمر جمع النظام والمعارضة لبحث جميع المسائل المتنازع عليها. كانت مصر قلقة جدا من ناحية عدم مشاركتها في وساطة الإيقاد ومن احتمالات تفتيت السودان وتدويل القضية السودانية، لذلك كانت تتلمس طريقها للقيام بمبادرة. وكان حزب الأمة يبدي ترحيبا بهذا الدور المصري. ولنفس الأسباب كانت ليبيا قلقة بشأن السودان. وفي يوليو١٩٩٩ دعت ليبيا هيئة قيادة التجمع لاجتماع في طرابلس كانت نتيجته التوقيع علي إعلان طرابلس في ١٩٩٩/٨/١. إعلان طرابلس كان خطوة إيجابية للأمام وتبنته مصر، وليبيا، وصار أساس المبادرة المشتركة اعتراف متبادل بين النظام والتجمع الوطني الديمقراطي رفع الحظر عن الأحزاب السياسية السودانية اطلاق سراح المعتقلين السياسيين كفالة حرية التنقل ورد الممتلكات المصادرة لأصحابها ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترحب بهذه المبادرة المشتركة. ليس لوجود ليبيا فيها فحسب، ولكن لأسباب ايديولوجية. السياسة الدولية الأمريكية تعتبر السودان جزءا من القرن الأفريقي الكبير. وتعتبر جيران السودان في شمال افريقيا جزءا من منظومة الشرق الأوسط. لذلك عندما زار د. جون قرنق امريكا في سبتمبر١٩٩٩ عوتب علي التوقيع علي اعلان طرابلس وقبول المبادرة المشتركة. وأوضح انه قبلها لأسباب تكتيكية وأنه سوف يفرغها لتموت موتا طبيعيا.لقد اتضح من شواهد كثيرة ان د. جون قرنق يتطلع لوضع سوداني لايمر عبر اجراء ديمقراطي ولا يمر عبر اجراء تفاوضي. وضع لايمكن تحقيقه الا عبر

الانتصار العسكري. حدد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي في١٦ مايو ٢٠٠٠ تمسكه بثلاثة مسارات لتحقيق اهدافه: أ- المسار الأول: اتفاق ثنائي بينه وبين النظام في الخرطوم يتم تحت مظلة الايقاد ويؤدي لقيام دولتين كنفدراليتين بحدود جديدة لصالح الجنوب وباقتسام متساو للسلطة المركزية بين الطرفين. علي ان يجري استفتاء لتقرير المصير بعد عامين من الاتفاق. (هذه الظروف تجعل استقلال الجنوب في دولة منفصلة حتميا). ب - المسار الثاني: ان ينجح التجمع الوطني الديمقراطي في اقتلاع نظام الخرطوم فيحل محله حكم التجمع وللحركة الشعبية فيه الفضل الأكبر والنصيب الأوفر. جـ - المسار الثالث: ان يتم السلام عن طريق التنمية. وفحواه: ان تتوسع وتزدهر المناطق المحررة التي يحكمها الجيش الشعبي الآن حتي تعم كل السودان. هذه المسارات الثلاثة لايمكن ان تتحقق تفاوضيا بل السبيل الوحيد لتحقيقها هو الانتصار العسكري. والمسار الثاني يعني انفراد التجمع الوطني الديمقراطي بحكم السودان دون اجراء انتخابي واستئصال اية قوي سياسية اخري. والمسار الثالث معناه حكم الحركة الشعبية وجيشها الشعبي للسودان كله في نظام شمولي فيه تصبح الحركة الشعبية الحزب الحاكم وجيشها جيش البلاد القومي. هذا البرنامج برنامج حربي استئصالي سوف يستقطب ضده القوي السياسية الوطنية والديمقراطية والاسلامية المعتدلة، بل القوي الوطنية الجنوبية علي نطاق واسع لأنه يتناقض مع شروط السلام العادل والاستقرار الديمقراطي في السودان. لقد استطاعت الحركة الشعبية بقيادة د. جون قرنق ان تعلن تأييدها لمبادرة الايقاد بينما تواصل اجندتها الحربية. وساعدها علي اخفاء حقيقتها تعنت النظام وسياساته الديكتاتورية الحربية.ان عزل وهزيمة الأجندة الحربية ممكن اذا تحقق شرطان: الأول: ان يبدي النظام الحاكم في الخرطوم والقوي السياسية السودانية ذات الوزن العزم علي انهاء الحرب الأهلية وازالة الأسباب التي أدت اليها، لاسيما: الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية في السودان.المساواة في المواطنة واعتماد المواطنة اساسا للحقوق والواجبات الدستورية في السودان.الالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان.الموافقة علي اعادة توزيع الثروة الوطنية تحقيقا للعدالة.

تأكيد حكم البلاد علي أساس لامركزي.اعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتتماشي مع الاصلاحات الجديدة كفالة الحريات العامة وتحقيق التحول الديمقراطي. اقامة وحدة البلاد علي اساس طوعي عبر استفتاء حر لتقرير المصير. الموافقة علي ملتقي جامع كمنبر للحل السياسي الشامل للنزاعات السودانية.

هذا الموقف من شأنه ان يعزل اصحاب الأجندة الحربية والأجندة الشمولية ويعزز استقطاب القوي السياسية السودانية حول الأجندة الوطنية. أدت الحرب الاهلية فى الكونجو الى حرب البحيرات الكبرى القارية ذات ابعاد دولية وقام جيش التحرير الديمقراطى بتجنيد الاطفال فى هذه الحرب.
الثاني: ان تتحرك المبادرة المشتركة بسرعة وبفاعلية لقطع الطريق امام المناورات وذلك باجراء الآتي:تأكيد دولتي المبادرة المشتركة (مصر وليبيا) ان المبادرة منبر للتفاوض الجامع الحر بين السودانيين.ان تكون المبادرة المشتركة آليات لحركتها: تعيين مفوض رفيع لمتابعة الاتصالات تدعمه سكرتارية مؤهلة. ان تعلن دولتا المبادرة الاستعداد لضمان نزاهة ودقة تنفيذ مايتفق عليه السودانيون ومخاطبة جيران السودان لذات الهدف.ان ايجاد حل سياسي شامل في السودان يضع حدا للحرب الأهلية ويحقق السلام العادل، ويضع حدا للدكتاتورية، ويحقق الاستقرار الديمقراطي، سوف يساهم في التمهيد لاتفاق شامل في حوض النيل يفضي إلي التعاون بين دوله.وان تعذر الحل السياسي الشامل في السودان فان النزاعات السودانية سوف تعبر الحدود لدول الجوار.

خصائص حوض النيل :

تبلغ المساحة المسئولة عن تجميع مياه النهر، نحو ثلاثة ملايين كيلو متر مربع، ولا يزيد الإيراد السنوي المائي للنهر على ٨٤ مليار متر مكعب ماء عند أسوان، بالرغم من أنه يتساقط عليه سنويًا أمطار يبلغ حجمها ١٦٠٠ مليار متر مكعب، أي أن الإيراد الفعلي للنهر لا يزيد على ٥.٢٥% من حجم الأمطار المتساقطة عليه، وهي نسبة شديدة الانخفاض. وللنيل ثلاثة منابع رئيسية، هي:
الهضبة الاستوائية، وهذه تزود النهر بـ١٥% من إيراده السنوي.
الهضبة الأثيوبية، وهذه تزود النهر بـ٨٥% من إيراده السنوي.
وحوض بحر الغزال (بحر الجبل) في جنوب السودان، وهذا يزود النهر بإيراد سنوي مقداره الصفر.

جدول تنمية دول حوض نهر النيل عن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

البلد	السكان (ملايين)	% للسكان في حوض النيل	الناتج القومي للفرد بالدولار في السنة	الأمية %		نصيب الأسر من الكهرباء %
				ذكور	إناث	
بوروندي	٧	٥٢	١٢٠	٤٥	٦٣	٢.١
الكونجو الديمقراطية	٥٠	٥	–	٢٩	٥٣	٥.٧
مصر	٦٦	٩٥	١٤٠٠	٣٥	٥٨	١٠٠
كينيا	٢٩	٤٠	٣٦٠	١٢	٢٧	٨
رواندا	٨	٨٠	٢٥٠	٢٩	٤٣	٤
السودان	٢٨	٨٥	٢٩٠	--	--	٨
تنزانيا	٣٣	٢٠	٢٤٠	١٧	٣٦	٧
أوغندا	٢١	١٠٠	٣٢٠	٢٤	٤٦	٥
إثيوبيا	٦٣	–	١٠٠	٥٨	٧٠	--
إريتريا	٤	–	٢٠٠	٣٤	٦٢	--

جدول إيراد بعض الأنهار التي تزيد مساحات أحواضها على مليون كيلو متر مربع

النهر	نقطة القياس	مساحة الحوض	الإيراد بالمتر المكعب في الثانية	الإيراد باللتر كل ثانية لكل كيلو متر مربع
النيل	أسوان	٢٨٨٠٠٠٠	٢٨٣٠	٠.٩٨
الميسيسيبي	سانت لويس	١٨١٧٠٠٠	٤٩٠٠	٢.٧٠
الفولجا	كولبي شيف	١٢٢٠٠٠٠	٧٤٨٠	٦.١٣
أمور	خاباروفسك	١٦٢٠٠٠٠	٧٣٠٠	٤.٥١
الميسوري	--	١٣٦٩٠٠٠	٢١٨٧	١.٦٩
أوب	سالي خارج	٢٤٥٠٠٠٠	١٢٤٦٠	٥.٠٩
اليانجتسي	هانكو	١٤٩٠٠٠٠	٢٣٧٠٠	١٥.٩١
الكونجو	فم النهر	٣٧٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٩.٧٣

تبلغ مساحة البحيرات التي تزود النهر بالمياه نحو ٨١٥٠٠ كيلو متر مربع، منها بحيرة فيكتوريا التي تعتبر ثاني أكبر بحيرة مياه عذبة في العالم، من حيث المساحة السطحية لها، أما منطقة المستنقعات التي تعترض سبيل النهر في أقصى جنوب السودان فمساحتها ٧٠ ألف كيلو متر مربع. وهو أطول أنهار العالم (٦٦٩٥ كيلو متراً)، وهو يقطع ٢٥ خط عرض من الجنوب حتى

المصب على البحر المتوسط، ويعتبر حوض النهر من حيث المساحة يساوي أكبر حوض في العالم، ومن حيث الإيراد يعتبر رقم ٢٤، حيث كمية المياه المتدفقة في المتوسط على مدار السنة عند أسوان تبلغ ٢٨٣٠ مترًا مكعبًا في الثانية، وأن هذا الإيراد باللتر كل ثانية منسوبًا إلى الكيلو متر المربع من مساحة الحوض لا يزيد على ٩٨ (الجدول السابق) أما في حالة نهر كالميسيسيبي الذي تبلغ مساحة حوضه ١.٨١٧ مليون كيلو متر مربع، فإن كمية المياه المتدفقة عند مدينة سانت لويس على مدار العام هي ٤٩٠٠ متر مكعب في الثانية، ونسبة الإيراد باللتر كل ثانية لكل كيلو متر مربع من مساحة الحوض هي ٢.٧. وفي حالة نهر الفولجا الذي لا تزيد مساحة حوضه على ١.٢٢ مليون كيلو متر مربع، فإنه يتدفق منه في المتوسط عند مدينة "كولبي شيف" ٧٤٨٠ مترًا مكعبًا في الثانية، ونسبة الإيراد باللتر في الثانية إلى الكيلو متر المربع من مساحة الحوض هي ٦.١٣. وتزيد النسبة كثيرًا في حالة نهر اليانجتسي (النهر الأصفر)، الذي تبلغ مساحة حوضه ١.٤٩ مليون كيلو متر مربع، إذ يتدفق منه في المتوسط عند مدينة هانكو طوال السنة ٢٣٧٠٠ متر مكعب من الماء كل ثانية، ونسبة الإيراد باللتر في الثانية للكيلو متر المربع من مساحة الحوض هي ١٥.٩١. ومعنى ذلك ببساطة أنه يمكن زيادة إيراد النهر وتقليل الفاقد الضخم دون التأثير بأي شكل سلبي على بيئة النهر، وأسباب انخفاض إيراد نهر النيل كثيرة منها، مثلاً إهمال منطقة المستنقعات الاستوائية التي تنتشر بها نباتات تسد مجرى النهر، والبخر الشديد للمياه المتراكمة نتيجة لانسداد المجرى، فضلاً عن التسرب إلى باطن الأرض، ويكفي أن بحيرة فيكتوريا التي يتساقط عليها سنويًا ١٠٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار، يضيع منها ٩٩.٥% ولا يدخل منها في مجرى النهر إلا..٥% فقط . ولا شك أنه بقيام شكل من أشكال التعاون البناء بين دول الحوض، يمكن السيطرة تدريجيًا على هذه الصورة السلبية والمؤلمة. والتحرك نحو الأحسن، فلا شك أن شعوب الحوض تستحق حياة أفضل بكثير من تلك التي تحياها، وقد يكفي أن نلاحظ أن إيرادات الأنهار في جميع الأحوال، التي يمر فيها النهر دخل بلد واحد يكون كبيرًا، وإذن فإذا أمكن قيام نوع من التعاون الإيجابي في إدارة نهر النيل في جميع الدول التي يمر بها، فإن الوضع يمكن أن يتغير إلى الأفضل وتتوافر بذلك الفرص لتحسين نوعية الحياة، وهذا هو الموضوع المقبل.

<u>امكانيات حوض النهر والوفاق المائي لدول حوض النيل :</u>

يبدأ نهر النيل من مدينة جينجا الأوغندية حيث يوجد المنفذ الشمالي الوحيد لبحيرة "فيكتوريا"، عند هذه النقطة في عام ١٨٦٢، وبعد جهود مضنية نجح المستكشف الإنجليزي "جون هارينجتون سبيك" في التعرف على نقطة بداية نهر النيل حيث يتدفق في اتجاه الشمال منذ فترة سحيقة لا

يذكرها التاريخ لكي تنهض على ضفافه المجتمعات والحضارات بثقافاتها وديانتها المختلفة يقول الرواة، إن سبيك عندما وصل إلى هذه النقطة، وقف لعدة ساعات على الضفة الغربية للنهر يتأمل هذا المشهد الدرامي المثير، والمياه الرقراقة المتدفقة أمامه صوب الشمال البعيد. وقد كلفه ذلك الكثير من الجهد والوقت في ذلك الزمان القديم، لقد احتاج إلى السير على قدميه، وفي القوارب وعلى ظهور الخيل على امتداد ساحل البحيرة وشط الذباب والبعوض والرطوبة والحرارة لكي يرصد المنافذ الجنوبية التي تتخذها الأنهار القادمة من الجنوب مصبات في البحيرة ولكي يتعرف على المنفذ الشمالي الوحيد للبحيرة والذي نجح في تحديد أنه نقطة البداية الحقيقية للنهر العملاق. ويوجد في مقر الجمعية الجغرافية الملكية في لندن، تماثيل ضخمة للمكتشف سبيك في كل مكان تقريبًا داخل المبنى، وهناك قاعات وردهات أطلقوا عليها اسمه.

ومن مفارقات التاريخ، والجغرافيا، أن الزائر للمنطقة يرصد على مقربة شديدة من العامود الجرانيتي الذي شيده الإنجليز تخليدًا لسبيك حيث منطقة تقع قبل المنفذ مباشرة بحوالي ٢٠ مترًا أطلق عليها الفرنسيون اسم "خليج بونابرت". وهذا الموقع الرائع الجمال يحكي قصة التسابق العنيف الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا من أجل السيطرة على منابع النيل منذ مائة عام، ويبدو أنه كما نجح البريطانيون في السبق إلى اكتشاف المنبع، نجحوا أيضًا في احتلال جميع دول الحوض من أقصى الشمال وحتى الجنوب، ونذكر جميعًا أن بريطانيا العظمى أعلنت مبدأ أنها مستعدة لإشعال حرب عظمى أو عالمية بمعايير أيامنا هذه، من أجل الدفاع عن حقها في الحوض. كما تدلل على ذلك حادثة "فاشودة" الشهيرة عام ١٨٩٨ عندما هددت بريطانيا بمحاربة فرنسا التي أثرت السلامة وتراجعت بعد أن سمحت لها بريطانيا بالسيطرة على مناطق أخرى في أفريقيا الاستوائية. عند هذا الموقع أيضًا تجد نصبًا تذكاريًا للزعيم الهندي الخالد المهاتما غاندي الذي أوصى بأن ينثر جزء من رماد جثمانه في نهر النيل عند المنبع، ويتردد أنه ربما أوصى بالشيء نفسه في النهر الأصفر بالصين، والدانوب في أوروبا، والأمازون في البرازيل، والميسيسيبي في الولايات المتحدة ليكون ذلك رسالة من أجل السلام والتعاون لخير جميع الشعوب.

مصر هبة النيل عبارة خالدة اطلقها المؤرخ اليونانى الاشهر " هيرودوت " لأن النيل هو شريان الحياة الرئيسى لأرض مصر ولولاة لكانت مصر صحراء جردءا قاحلة لا زرع فيها ولا ضرع ولا حياة لبشر، ولولاة ما اقام المصريون القدماء الحضارة الفرعونية الجبارة على ضفاف النهر الخالد، وهو النهر الذى قدسة الفراعنة على مر العصور واتخذوه رمزاً دينياً مقدساً بل كانوا يقدمون له كل عام وعند حلول فيضانه عروساً من ازكى بنات مصر سلالة وجمالاً والعجيب ان تلك الفتاة كانت

تقلى بنفسها الى النهر الخالد ذلك الاله المقدس وهى غاية السعادة والانشراح، وكانت دائماً مصدر فخراً واعتزاز لأهلها وسط المصريين وله فى خلقة شئون. وعن نشاة النهر الخالد، فقد تعددت الروايات عن الاسباب والظروف التى ابدعت فيها المشيئة الالهية هذا المجرى المائى العظيم، واوجدته تلك النعمة التى لا تقدر، هبة منه سبحانه وتعالى لمصر ولشعب مصر، فهل هى سلسلة الزلازل المروعة التى كانت تضرب الارض فى مهدها، كما يقول لوجيون والتى على اثرها تشققت الارض محدثة تلك الاخاديد والممرات التى شكلت مجرى نهر النيل الذى يصل بين بحيرة فيكتوريا والبحيرات العظمى وسط افريقيا، وهضاب وجبال اثيوبيا عند المنبع فى الجنوب، لتصل الى البحر الابيض المتوسط او البحر المالح كما يسمية ابناء مصر عند المصب فى اقصى الشمال.

وهناك رواية اخرى عجيبة وغريبة عن نشاة النيل وردت فى اقاصيص الادب العربى القديم والذى تغرد بكتاية الملاحم التاريخية عن بعض الابطال الاسطوريين والتى كانت اغلب الظن من صنع خيالهم الخصيب امثال عنترة بن شداد والملك سيف بن ذى يزن، وغيرهم. تقول الرواية ان الملك سيف بن ذى يزن ذلك الفارس اليمنى المغوار والذى جاءت سيرته فى اربعة مجلدات من الحجم الكبير، استطاع فى احد الايام ان يقبض على احد مردة الجان العمالقة الذى اصبح اسيراً لدى الملك سيف، وجاء فى وصف هذا المارد من الجان ان رأسة كانت تغوص فى السحاب وقدماة راسخة على الارض، وأن كل قدم كانت تغطى مدينة باكملها ماشاء الله، وقد امره الملك سيف بأن يشق مجرى النيل ما بين البحيرات العظمى والبحر المالح، فاجابه بالسمع والطاعة واستخدم فى ذلك هرواة حجمها كجبل المقطم وتزن اكثر من ٥٠٠ طن وكان يضرب بها الارض فتنشق بطوق ثلاثة فراسخ بحرية اى حوالى ٢٠ كليو متراً فى الضربة الواحدة واستمر هذا الجنى المارد فى عملة ثلاثة شهور كاملة ليلاً ونهاراً حتى انجز فيها المجرى الحالى لنهر النيل، فشكراً للملك سيف بن ذى يزن رحمة الله.

انعقد فى الاسكندرية مؤتمر عام للدول المشتركة فى حوض نهر النيل تحت شعار تعزير الشراكة من اجل الرخاء بهدف وضع المقترحات والتوصيات اللازمة لتحقيق الاستخدام الامثل العادل لمياة نهر النيل. وشارك فى اعمال المؤتمر كل دول حوض نهر النيل وهى بوتسوانا – ناميبيا – انجولا – كينيا – تنزانيا – اوغندا – اثيوبيا – الكونغو الديمقراطية، وهى دول المنبع وكل من مصر والسودان بوصفهما دولتى المصب. هذا وقد تزعمت كل من كينيا واوغندا وتنزانيا حملة اثناء انعقاد المؤتمر تطالب باعادة النظر فى اتفاقيتى عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩ والتى جرت بين مصر والسودان، دولتى المصب، حيث ترى هذه الدول الثلاثة ان هذه الاتفاقيات لا تحقق مصالح كل

شعوب حوض النيل ودعت الى تعديل حصة كل من مصر والسودان من الماء الوافد من النيل والمعلوم ان حصة مصر تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب وحصة السودان ١٨ مليار متر مكعب من مياة النيل واوصت ايضاً بإنشاء مفوضية دائمة لدول حوض النيل دون مشاركة دولتى المصب مصر والسودان. انتهى المؤتمر برفض مصر والسودان لهذه المقترحات لآن ايا من من مصر والسودان لن تقبل المساس بحقها التاريخى فى ماء النيل، هذا وقد لفت وزير الرى السودانى النظر الى وجود ايد خفية تلعب فى الظلام وهى اسرائيل التى تسعى لتحقيق مخططاتها التوسعية حتى وان ادى ذلك الى اشعال نار الفتنة بين كل دول حوض النيل. ثم انعقد فى شهر مايو الماضى ٢٠٠٩ اجتماع فى العاصمة الكنغولية بالمجلس الوزارى لدول حوض النيل وفيه اعلنت مصر مرة اخرى رفضها التام التوقيع على التعديلات التى تمس حق مصر التاريخى فى مياة النيل، بل واشترط الوفد المصرى ضرورة اخطار مصر مسبقاً بأية مشروعات للرى او تحويل المياه او اقامة للسدود تعتزم دول المنبع اقامتها. كما نبه الوفد المصرى بالأ يتم تعديل اى بند اواقرار اى اتفاق الا باجماع الاصوات وليس برأى الاغلبية. والامر كما نرى بات يحتاج الى شئ من الحكمة دون اندفاع او تأجيج مشاعر الآخرين او التعدى على حقوقهم وسيادتهم، لاننا فى واقع الامر كنا فى موقع المشاهد فقط لما تقوم به اسرائيل من مشاريع مشتركة وما تقدمة من دعم فنى ومالى لدول المنبع لاقامة مشروعات لتحويل المياه وانشاء السدود منذ اكثر من ١٠ سنوات فها هى اسرائيل تقوم ومنذ اكثر من ١٠ سنوات بتنفيذ مشاريع الرى وتحويل المياه وبناء السدود فى ١٠ مقاطعات اوغندية على بحيرة فيكتوريا احد المنابع الرئيسية للنيل وها هى اسرائيل التى تقوم حالياً بمشاركة مع اثيوبيا فى مشاريع تطوير انشطة الرى وتحسين ادارة المياه، وها هم جنرالات الموساد الاسرائيلى المتقاعدون يعرضون انفسهم وخدماتهم مع مشاريع مخططة لبناء السدود على منابع النيل فى كل من اثيوبيا والكونغو ورواندا، وهاهى وزارة التجارة الاسرائيلية تعلن عن مضاعفة وارداتها من اثيوبيا ٣٠ ضعفاً خلال العشر سنوات الاخيرة.

والرأى ان معالجة مسألة مياة النيل تحتاج لشئ من الحكمة والتعقل فى رد الفعل المصرى مع مراعاة الاعتبارات والحقائق الهامة الآتية :

١) ان لدول حوض النيل كل الحق فى الاستفادة من ماء النيل ولها كل الحرية فى اقامة مشاريع الرى واستصلاح الاراضى، مثلما فعلنا نحن فى مفيض توشكى وانشاء بحيرة ناصر، وغيرها وكما فعلت السودان فى انشاء سد جونجلى، لأنه ليس من الانصاف ان تكون هناك دول تطل على البحيرات العظمى ولديها اراضى متصحرة جافة تحتاج الماء، حتى يتم زراعتها.

٢) ان انشاء السدود اومشاريع تحويل المياه لن يحول دون حصول مصر على حقها فى ماء النيل، لسبب بسيط جدا، هو اننا دولة المصب النهائى لمجرى النيل، ولأن منع انحدار الفيضان السنوى الهادر معناه غرق بلاد المنبع بل وتلاشيها من الوجود والمعلوم ان كثير من مياة الفيضان ينساب فى البحر المتوسط.

وتبقى الخطوة الحكيمة والهامة، والتى تهدف الى بناء الثقة وتوطيد عرى المحبة مع جيراننا فى وادى النيل، والإقتراح ان تتعاون كل من وزارة الرى ووزارة الزراعة ووزارة او هيئة الاستثمار فى تجهيز مشاريع استثمارية عملاقة تخص بلاد منبع النيل ويتم تنفيذها بمشاركة مصرية كاملة سواء بالمال او العمالة او الدعم الفنى مع السعى لمشاركة هذه الدول فى المشروعات التى يعتزمون تنفيذها، وتتطلب دعماً مالياً وفنياً، هذا الاتجاة سوف يحقق لنا عدة فوائدومصالح اهمها التواجد المصرى الاستراتيجى فى المنطقة وتشغيل العمالة المصرية وتحقيق بعض العوائد الاقتصادية.

لا بد لدول حوض النيل أن تتفق علي عمل مشروعات مشتركة لاستقطاب جزء من المياه التى تضيع على الدول وعندنا قضية المستنقعات فى جنوب السودان فهناك قناة جونجلى التى تم تنفيذ عمل منها بنسبة ٧٥% ثم توقف العمل فيها وهي توفر ٤ مليارات لمصر و٤ مليارات للسودان وهذه فقط أحد المشروعات وهناك مشروعات أخري مثلها توفر نحو ٩ مليارات لمصر و ٩ مليارات للسودان كما توجد مشروعات مع اثيوبيا مدروسة، اما فى الداخل يوجد اهدار كبير فى الزراعة لتوفير المياه وعلينا ان تبدأ بخطة لتطوير الري وهي فى حاجة الى نوعية للفلاح ورجل الشارع وهذا يسمي تطوير الإدارة وتطوير المصادر نجد هناك مياهاً جوفية غير مستغلة فى الدلتا نستغل الآن من خزان الدلتا ٦ مليارات وممكن نصل الى ١١ ملياراً والصحاري ٣ أو ٤ مليارات مياه جوفية ومياه الأمطار والسيول لا تستغل بالكفاءة العالمية ويمكن أن نحسن استغلال اعادة الاستخدام وتوجد مياه صرف زراعي وصرف صحى كل عام تذهب للبحر ويهدر من ١٠-١٢ ملياراً بدون استخدام ممكن هذه المياه تعالج اليوم.

<u>مياه النيل في القانون الدولي :</u>

تحظي قضية المياه في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من كافة الجهات المعنية بها علي المستوي العالمي خاصة علي الصعيد المصري، وذلك إيمانا بأن نهر النيل هو شريان الحياة وعلي ضفافه قامت الحضارة المصرية القديمة، فمقولة هيرودت الشهيرة إن مصر هبة النيل هي تجسيد حقيقي لقيمة ومكانة هذا النهر، لذلك كان النيل ومازال أحد بؤر الاهتمامات للسياسة الخارجية المصرية، وكذا صانع القرار فضلا عن أنه يعد من اهم قضايا الأمن القومي المصري، وأمام الاعتماد

الرئيسي علي مياه النيل في مختلف مناحي الحياة في مصر ومع الزيادة السكانية الرهيبة واحتياج مصر لاستصلاح وزراعة مساحات جديدة من الأراضي لمواجهة تلك الزيادة وفي الوقت نفسه ثبات الحصة المائية لمصر من مياه النيل.. وفي مواجهة ذلك الموقف نجد هجوم بعض دول النيل علي الاتفاقيات الحالية التي تعطي مصر الحق في مياه النيل بسبب أن هذه الاتفاقيات لا يعتد بها علي صعيد القانون الدولي، بزعم ابرامها في ظل الحقبة الاستعمارية لدول الحوض والتي كانت ارادتها مغيبة ومن ثم عدم وجود ارادة حرة مستقلة لتلك الدول.

الأمر الذي يثير تساؤلا عن الموقف القانوني المصري من مياه النيل؟! ويمكن القول بايجاز وبكل موضوعية ان الحقوق المصرية في مياه النيل هي حقوق تاريخية مكتسبة قائمة علي أسس قانونية راسخة ومتسقة مع أحكام ومبادئ القانون الدولي ولايمكن ان ينال منها تلك الادعاءات، وقد نصت المادة ١٢ من اتفاقية فيينا للمعاهدات لعام١٩٧٨ علي توارث وانتقال المعاهدات العينية وكذا الاتفاقيات الخاصة بالحدود وذلك من دولة السلف إلي دولة الخلف، وتعتبر الاتفاقيات الخاصة بالانهار الدولية من المعاهدات التي تنتقل من السلف إلي الخلف وذلك غلقا لباب التنصل من الالتزامات والحقوق المقررة بموجب تلك الاتفاقيات وقد اكدت علي تلك القاعدة محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام١٩٩٧ عند نظر النزاع بين المجر وسلوفاكيا حول احد المشروعات علي نهر الدانوب، مايعرف بقضية'Gabcikovo–nagymaros' ولاشك ان هذا الحكم يدعم الموقف القانوني المصري أمام تلك المزاعم، وبالتالي فالحقوق المصرية في مياه النيل هي حقوق تاريخية ثابتة الا ان ذلك لايحول دون الاشارة إلي وجود بعض المخاطر التي قد تؤثر علي تلك الحقوق اهمها الوضع في جنوب السودان علي ضوء الاتفاق الذي وقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان والذي أعطي الحق لأهل الجنوب في الانفصال وتشكيل دولة مستقلة في عام٢٠١١ مما قد ينجم عنه امكانية منازعة مصر في حصتها المائية.

ومن تلك المخاطر أيضا قيام بعض الشركات الإسرائيلية ببناء بعض السدود بأثيوبيا من شأنها عرقلة المياه من الوصول إلي النيل الأبيض، فضلا عن وجود بعض القوي التي تهدف إلي إثارة دول حوض النيل ضد مصر، الأمر الذي يدعونا إلي دراسة وتحليل الأثار التي قد تترتب علي تلك المخاطر وفي ذات الوقت يستوجب الامر من كافة الجهات المصرية المعنية بملف مياه النيل ان تقف وتوحد جهودها من خلال آلية واحدة في التعامل مع دول حوض النيل الأمر الذي يحول دون وجود تعارض بين عمل تلك الجهات في تعاملها مع دول حوض النيل كما يجب تفصيل التعاون في كافة المجالات مع دول حوض النيل لأنه هو المفتاح السحري لمنع أي خلاف مع دول

الحوض وغلق الباب أمام أي محاولات خارجية لاثارة دول الحوض ضد مصر، كما يساهم التعاون في إبرام الاتفاقية القانونية الشاملة بين جميع دول الحوض التي تم الانتهاء من حوالي٩٨% من بنودها والتي يمكن من خلال اقرارها منع أي منازعات بشأن مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل مستقبلا.

مياه النيل– تحديات ورؤية مستقبلية :

انقضت الجولة الثامنة عشرة لاجتماعات وزراء دول الموارد المائية والري لدول حوض نهر النيل علي نهاية كان من السهل التنبؤ بها وهو تمسك دول المنبع بمواقفهم تجاه دول المصب وهو الرفض التام لمطالب (مصر والسودان) في قضايا الأمن المائي والإخطار المسبق وشرط الأغلبية أو الاجماع فيما يتعلق بالتصويت علي القضايا المطروحة أمام مفوضية دول حوض النيل المقترح انشاؤها. ولعل التوقع بنتيجة المفاوضات لم يكن رجما بالغيب، ولكنه حاصل تراكم مواقف متعددة سابقة لدول منابع حوض النهر منذ بداية القرن الماضي بالنسبة لإثيوبيا ومنذ بداية الستينات بالنسبة لدول المنابع الاستوائية لحوض النهر الست الواقعة في منطقة هضبة البحيرات ولتوضيح ذلك نشير إلي المواقف الآتية:

أن إثيوبيا كانت دائمة الرفض للمشاركة في كل ما يتعلق بمفاوضات دول حوض النهر واتخذت موقف المراقب في أغلب الاحيان كما أنها رفضت التوقيع علي الاتفاق الاطاري للمجاري المائية العابرة للحدود والذي تم توقيعه عام١٩٩٧ ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة انذاك وحتي عندما وقع الرئيس محمد حسني مبارك اتفاقا مع السيد/ مليس زيناوي١٩٩٣ يتضمن التعاون فيما يتعلق بمياه نهر النيل جمدت اثيوبيا هذا الاتفاق من جانبها.

أن إثيوبيا تقوم بانشاء سدود علي مقاطع من منابع نهر النيل منذ عام٢٠٠٢. وغالبا تقوم بفرض الامر الواقع من منطلق أنها المساهم الأكبر في حصة مياه نهر النيل وكذلك بدافع ان لديها مناطق في غرب البلاد تحتاج الي مياه النهر كذلك لحاجتها لطاقة كهرومائية . وغالبا ما تستقبل مصر هذه التصرفات بدافع الرغبة في التعاون طالما كان ذلك لا يؤدي الي إيقاع الضرر علي مصر.

أما بالنسبة لدول حوض النيل في منطقة الهضبة الاستوائية وهي رواندا . بوروندي . الكونغو . تنزانيا . أوغندا . كينيا، فمواقفها متفاوتة طبقا لظروفها الديموغرافية والاقتصادية والتنموية . لقد تطورت مواقف هذه الدول علي النحو التالي: بدأت تنزانيا في مطالع الستينات من القرن الماضي رفض الاتفاقات الموقعة بخصوص مياه نهر النيل بما في ذلك الاتفاقات الموقعة بين مصر

والسودان، وأرسل الرئيس جوليوس نيريري رئيس تنزانيا آنذاك رسالة إلي الرئيس عبد الناصر تفيد رفض تنزانيا الاعتراف بهذه الاتفاقات، وأمهلت تنزانيا مصر عامين للرد وبالطبع لم يرد عبد الناصر علي هذه الرسالة لاعتبارات متعددة من بينها عدم قدرة تنزانيا آنذاك علي التأثير في حصة مصر من المياه.

اتبعت كل من كينيا وأوغندا ما يعرف بمبدأ نيريري في رفض ما سبق توقيعه من اتفاقات بخصوص مياه نهر النيل وتوالت مواقف الرفض تباعا، كما أعلنت بوروندي أيضا رفضها التوقيع علي الاطار الاتفاقي للمجاري المائية العابرة للحدود الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة عام١٩٩٧ وفي المقابل امتنعت مصر عن التصويت علي هذا الاتفاق. إن مواقف هذه الدول الست متفاوتة وهذا أمر واقع، فالكونغو لا يعنيها من قريب أو من بعيد مياه نهر النيل لان لديها فائضا هائلا من المياه في حوض الكونغو، كما ان رواندا وبوروندي تعلنان عن رغبتهما في بيع المياه لمن يشتري، كما أن كينيا لها ظروف أخري لحاجتها الي مزيد من الطاقة لمشروعاتها الاستثمارية وأن مصالحها مع الدول المجاورة وهي دول حبيسة ليس لها مخرج بحري سوي موانى كينيا مقابل الكهرباء من الماء، أما أوغندا فهي أقرب الدول الي التعاون مع مصر كما شهد بذلك تاريخ البلدين وما تم تنفيذه من مشروعات التعاون الفني والزراعي والمائي، وغيرها ولذا فإن موقفها أكثر عجبا. وفي المقابل اتخذت مصر والسودان مبدأ التعاون والتفاوض والتوافق لتحقيق صالح جميع دول حوض النهر في مراحل زمنية وحتي الآن، كما أن مصر قد اضطرت سابقا لتقليص التعاون مع الدول الإفريقية إجمالا ليس عن عمد ولكن عن اضطرار تحت وطأة حرب١٩٦٧ وما تلاها وحرب١٩٧٣ وما تلاها وانغماسها في قضاياها الداخلية وقضايا التنمية الذاتية وكان ذلك دافعا لوجود قوي أخري بمنطقة دول المنابع. لقد كانت مصر دائمة الانتباه الي أهمية مياه نهر النيل فطورت منابعه وساعدت مختلف دوله من منطلق الرغبة في التعاون وتبادل المصالح وليس من منطلق الترضية أو فرض الامر الواقع. والآن بدأت مرحلة جديدة لا تسير الأمور فيها علي نهج منطقي خاصة اذا ما تبدلت المصالح ووجد علي الساحة لاعبون دوليون لا يهمهم بث روح التعاون خاصة اذا كان الامر يتعلق بالمصالح العليا للدول وليس هناك أهم من موضوع المياه لكل من مصر والسودان فلماذا لا يكون اللعب علي هذا الوتر؟ لقد عرضت الولايات المتحدة الامريكية اكثر من أربعة وعشرين مشروعا ضخما في إثيوبيا منها مشروعات أراض وسدود وكهرباء في بداية الستينات ردا علي قيام الاتحاد السوفيتي ببناء السد العالي وها هي مشروعات السدود يتم تنفيذها في أثيوبيا الآن بأياد صينية وشركات اسرائيلية وايطالية ولم نعد في حاجة الي انكار ذلك أو اخفائه

خاصة ان هذه المشروعات لن تؤثر علي حصة مصر المائية حاليا سواء كانت في اثيوبيا أو في دولة من دول المنابع. وبالفعل تقوم إثيوبيا بعمل مشروعات استصلاح الاراضي غرب البلاد بعد ان اقتلعت٤٠% من مساحة غاباتها تمهيدا لزراعتها زراعة مستديمة علي مياه نهر النيل. كما تقوم دول البحيرات بمشروعات عملاقة لتوليد الكهرباء واستصلاح الاراضي، وعلي الرغم من ورود١٥% فقط من مياه نهر النيل من هذه المنابع الا انها تمثل أهمية خاصة في مستقبل الإمداد بالمياه في حال تنفيذ مشروعات المبادرة التي طرحتها مصر للاستفادة من المياه المهدرة بهذه المنطقة. ان تقدير الاحتياجات المائية لكل دول حوض النهر يؤكد حاجة مصر الي٣٢ مليار متر مكعب اضافية حتي عام٢٠٥٠، وأن حاجة اثيوبيا حاليا تقدر بنحو٩ مليارات متر مكعب سنويا وأن أوغندا في حاجة الي خمسة مليارات متر مكعب سنويا، أما الكونغو وبورندي ورواندا فليست في حاجة الي مزيد من المياه حاليا، وأن السودان في حاجة لنحو١٢ مليار متر مكعب اضافية من المياه وأن اجمالي المقدر من الاحتياجات للمياه لجميع الدول هو نحو ستين مليار متر مكعب اضافية سنويا وأن توفير هذه الاحتياجات أمر ممكن فقط في حال التعاون وتبادل المنفعة، لماذا الاختلاف اذن؟! يرجع الاختلاف كما ذكرنا الي عوامل تاريخية لا ترتبط بالموضوعية . حيث إن التعاون هو الضامن لمصلحة الجميع، وأن الاختلاف هو خسارة للجميع وإن كانت مصر هي الاكثر خسارة وضررا يليها السودان يرجع الخلاف لتفسير غير منطقي لدي دول المنابع بأن مصر والسودان قد وقعتا اتفاقا فيما بينهما لتقسيم مياه حوض النهر عند أسوان عند بناء السد العالي دون الرجوع الي هذه الدول وأنه قد حان الوقت لكي ترد دول المنابع الصاع صاعين لدول المصب لقد تناست هذه الدول انه لم يقع عليها ضرر من وراء هذه الاتفاقات وأن مصر والسودان قد اتفقتا علي ما يرد اليهما من مياه. أن واقع الامر يؤكد ان الازمة الحالية هي أزمة تعبير عن إثبات الذات تحت يافطة السيادة أكثر منها أزمة مياه في هذه الدول والتي لديها مصادر مياه غير مياه نهر النيل وأن ادارتهما للمياه تحتاج إلي تعاون وتفاهم. إن تكتل دول المنابع علي هذا النحو ضد مصر والسودان وإعلان تكوين مفوضية تجمع هذه الدول فقط وأن الباب مفتوح لعضويتها لمدة عام لمن يرغب فاذا رفضت كل من مصر والسودان وأصرتا علي شروطهما سيفوتهما قطار المفوضية ويقتضي هذا الموقف التعامل بهدوء وحزم أما الهدوء فيقتضي عدم التهديد بأي نوع من أنواع القوة فهذا أمر مرفوض من جانب مصر وأما الحزم فيقتضي عدم التفريط في حصة مصر، المائية وحقوقها التاريخية ولابد من دفع الضرر الذي سوف يقع علي مصر من جراء هذا الاجراء غير المنطقي وهو رفض التعاون الا بشروط دول المنابع.

ويجب التأكيد على عدم وقوع ضرر مائي علي مصر في المرحلة الحالية وربما لعدة عقود قادمة حتي في ظل قيام بعض الدول بمشروعات السدود واستصلاح أراض وتوليد الكهرباء وغيرها ولكن الاستعداد للمستقبل يقتضي تأمين مصادر المياه بل والعمل علي زيادتها ولن يكون ذلك من خلال وقف التعاون بل العمل علي استمراره للوصول الي صيغة توافقية تضمن صالح جميع الدول، إن التعامل مع ملف المياه يجب ان يتضمن عددا من السيناريوهات التي تراعي ما يلي:

مصر بصدد رسم خط التعاون مع مجموعة دول حوض النهر الذي نعتمد علي مياهه بنسبة تصل الي٩٥% وأنها الاكثر عرضة للضرر ومن حقها درء الضرر بقوة تتناسب مع حجم الضرر المتوقع وهو كبير.

ان منطق مصر هو التعاون والتضامن والتوافق وتحقيق مصلحة الجميع، ولذا فإن الاعلان عن وقف التفاوض من جانب الدول السبع سلوك لا يتفق مع ثوابت المجتمع الدولي في حل النزاعات الدولية بالتفاوض.

انه قد حان الوقت لكي تتعامل مصر مع دول حوض النهر دولة دولة حيث لا مجال للتفاوض مع جبهة تم تكوينها وهي الآن في مرحلة استعراض القوة تحت شعار السيادة والتي لم تمسها مصر من قريب أو من بعيد بل ان مصر كانت عنصرا داعما لمعظم الدول الافريقية في الحصول علي السيادة.

من الحكمة أن تدرس مصر مجمل الاوضاع في السودان وجنوبه لأهمية ذلك علي مستقبل المفاوضات.

أن يتم التوجه إلي الدول والهيئات الداعمة لمبادرة حوض نهر النيل والدول التي تقوم بمشروعات مائية في مناطق دول المنابع لأهمية الحوار مع هذه الهيئات والدول وإقناعهم بمطالب مصر العادلة في تأمين مياهها ودرء الضرر عن شعبها.

تستمر مصر بجدية في تنفيذ برامج التعاون مع دول حوض النهر سواء علي الصعيد الاقليمي تأكيدا لمبدأ تبادل المنفعة.

دراسة إمكانية التوقيع علي انشاء المفوضية بتحفظات مصرية وسودانية علي نقاط الاختلاف.

اعداد مصر ملفا قانونيا وفنيا شاملا يمكن اللجوء في حالة إصرار الدول السبع علي مواقفها المتعنتة لعرضه علي مجلس الرؤساء أو أي منظمة عالمية قانونية عند الحاجة للتحكيم الدولي.

انه لا مبرر الان لعقد اجتماع قمة علي مستوي رؤساء الدول في ظل هذا التوتر الحالي ولابد من الانتظار لتهيئة المسرح لنقل هذا اللقاء رفيع المستوي.

مياه النهر المفقودة :

تسقط سنويا علي دول حوض النيل العشر ١٦٠٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار نتركها تضيع في الفوالق الجبلية والمستنقعات والبخر، ثم نتشاجر حول ٨٤ مليارا فقط تصل إلي دولتي الممر والمصب مصروالسودان. ومازال الجدل مستمرا منذ أكثر من عشر سنوات عندما اقترحت القاهرة مبادرة حوض النيل للتعاون للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الفاقد الذي يمثل٩٦% من المياه الساقطة علي الحوض بتنفيذ مشروعات مشتركة وانشاء هيئة مشتركة لإدارتها وتبادل المعلومات مع تأكيد حق كل دولة منها في مياه النهر وعدم قيامها الإضرار بحقوق الأخري أوالمساس بالحقوق التاريخية مكتسبة لها أو نقل المياه أو بيعها إلي خارج الدول العشر. نهر النيل عمرة ١٢ ألف عام، وطوله٦٦٩٥ كيلو مترا، ومساحة دول حوضه تعادل١٠% من مساحة افريقيا.. كمية المياه الساقطة علي حوضه تكفي احتياجات سكانه مرتين ونصفا علي الأقل إذا أحسن استغلالها، والأراضي القابلة للزراعة فيه تقدر مساحتها بـ٤٥٠ ألف كيلو متر مربع تكفي، إذا توافر لها نصف المياه الضائعة فقط، لتوفير الغذاء لضعفي شعوب دولها العشر، فقط يحتاج الأمر إلي اتفاق للتعاون لتنفيذ مشروعات تنقذ بعض مليارات الأمتار الفاقدة وتستخدمها في الزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء المحروم منها٧٠% علي الأقل من السكان باستثناء مصر.يسقط علي الهضبة الإثيوبية٨٠٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار لا يصل منها إلي النهر سوي٦٠ مليارا، وفي حوض بحر الغزال وحده في جنوب السودان يسقط٢١٢ مليار متر مكعب سنويا لايصل منها إلي مجري النيل سوي٥٠٠ مليون متر مكعب أي٣% فقط بسبب الحشائش والمستنقعات، وايراد بحيرة فيكتوريا السنوي ١١٤ مليار متراً مكعباً يضيع منها هباء ٩٣ مليارا ويضل الطريق ٩٢% من مياه نهر كاجيرا في رواندا و٢٠ مليارا من بحيرة كيوجا، و٧.٦ ملياراً متراً من بحيرة ألبرت، أما الأمطار الساقطة علي مصر فلا تتجاوز كميتها١.٣ مليار متراً مكعب سنويا. نقاط الخلاف الثلاث التي مازالت تعطل التوصل إلي اتفاق تنحصر في الإخطار المسبق من أية دولة من دول المنبع لدولتي الممر السودان والمصب مصر بأي مشروع مائي أو كهربائي من شأنه التأثير بالنقصان علي حقوق مصر التاريخية المكتسبة بمقتضي معاهدة ١٩٢٩ واتفاقيات١٨٩١ و١٩٠٢ و١٩٠٦ و١٩٥٩، خاصة اتفاقية ١٩٢٩ التي تعطي القاهرة حق الفيتو علي أي مشروع، فمصر تريد أن تتضمن الاتفاقية الجديدة نصا صريحا بعدم المساس بحقوقها التاريخية وحصتها المائية التي حددتها اتفاقية ١٩٥٩ طبقا للقانون الدولي، بينما تطالب دول المنبع بإلغاء اتفاقية١٩٢٩ بدعوي أن الاستعمار البريطاني هو الذي وقعها مع مصر نيابة عن الدول المحتلة، وبالتالي فهي ليست

ملزمة لها من وجهة نظرها، أما نقطة الخلاف الثانية فتدور حول كيفية اتخاذ القرارات من جانب الهيئة المفوضية المزمع إنشاؤها.. دول المنبع تريد أن تكون بالأغلبية، لكن مصر ومعها السودان تصران علي أن تتخذ بالاجماع أو بالأغلبية شريطة أن تكون القاهرة والخرطوم ضمن الأغلبية حتي لا يتم اتخاذ قرارات تضر بحقوقهما، ونقطة الخلاف الثالثة حول عبارة الأمن المائي لأنها تتضمن الاعتراف بحقوق مصر والسودان التاريخية في استخدام مياه النيل وضرورة التزام دول المنبع بإجراءات البنك الدولي التي تقتضي ضرورة موافقة دولتي الممر والمصب علي أي إجراء تتخذه أي منها وهو مالا توافق عليه دول المنبع حتي اللحظة. المنطق والقانون مع مصر حيث مبرر مصر بالتحديد في هذا الموقف هو أنها ليس لها مورد مائي آخر غير النيل عكس بقية دول الحوض، فهي تعتمد علي مياه النهر بنسبة٩٥%، بينما تنخفض نسب اعتماد اثيوبيا إلي١%، وكينيا إلي٢%، وتنزانيا إلي٣%، والكونغو الديمقراطية إلي٠.١% وبوروندي إلي٥% والسودان إلي١٥% بسبب كثافة هطول الأمطار علي أراضيها. فقد انخفض نصيب المواطن المصري من١٨٩٣ مترا مكعبا عام١٩٦٠ إلي٧٤٠ مترا عام٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يقل إلي٥٨٢ مترا فقط عام٢٠٢٥ مع تزايد عدد السكان إذا لم يتم التعاون لتنمية موارد مياه النهر لصالح كل دوله وشعوبها.وقعت مصر اتفاقية مع أوغندا عام١٩٩١ تضمن حقوقها التاريخية واتفاقية أخري مع أثيوبيا عام١٩٩٣ تنظم التعاون في مياه النيل وتنص علي عدم إضرار أي منهما بالأخري وبحث استخدام مياهه طبقا لقواعد القانون الدولي، وتستند مصر في موقفها إلي المعاهدات الدولية أيضا. فمعهد القانون الدولي أقر عام١٩٦١ قواعد عامة لإدارة مياه الأنهار العابرة للدول تنص علي إقرار مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة في الموارد المائية وعدم المساس بها وأن مياه الأنهار مورد طبيعي مشترك لا يخضع لسيادة دولة بمفردها وتسوية النزاعات سلميا والتفاوض والتعاون بشأن المشروعات المقترح إقامتها علي النهر وروافده. وتلك اتفاقية فيينا لعام١٩٧٨ الخاصة بالتوارث الدولي للمعاهدات والاتفاقيات تؤكد هي الأخري هذا الحق، وبناء عليه أقرته محكمة العدل الدولية عام١٩٩٧ في نزاع مماثل بين المجر وسلوفاكيا.الاتفاقيات الاستعمارية سارية وبناء علي ما أقرته المعاهدات الدولية تظل كل الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال حقبة الاستعمار نافذة المفعول، حكمها حكم الحدود الموروثة عن الاستعمار لا يجوز تعديلها أو إلغاؤها إلا بموافقة كل الأطراف، ففي عام١٨٩١ وقعت بريطانيا وايطاليا اتفاقية تعهدت فيها الأخيرة بعدم إقامة أي منشآت علي نهر عطبرة يمكن أن تؤثر علي مياه النيل وذلك خلال احتلالها اثيوبيا، وفي عام١٩٠٢ وقعت بريطانيا مع أثيوبيا اتفاقية تقضي بعدم إقامة أي سدود أو مشروعات علي النيل أو بحيرة تانا أو

نهر السوباط دون موافقة بقية دول الحوض، وفي عام١٩٠٦ وقعت بريطانيا التي كانت تحتل مصر مع إيطاليا وفرنسا اتفاقية ينص بندها الرابع علي أن تعمل معا لتأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلي مصر، وفي عام١٩٢٩ وقعت بريطانيا نيابة عن الدول التي تستعمرها اتفاقية مع مصر تعطي القاهرة حق الفيتو علي أي مشروع تقيمه احدي دول المنبع من شأنه خفض كمية المياه القادمة إليها، وفي عام١٩٥٩ وقعت مصر والسودان اتفاقية تحدد حصة كل منهما من المياه بمقدار٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤.٥ مليار للسودان، زادت بعد إنشاء السد العالي إلي١٤ مليارا متراً للسودان و٥٥، ٥ ملياراً متراً لمصر.

وقد عقد مجلس وزراء المياه الأفارقة مؤتمراً صحفياً بالعاصمة السويدية ستوكهولم، عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للأسبوع العالمى للمياه الذى تنظمه المنظمة الدولية لعلوم المياه، بحضور وسائل الإعلام العالمية ووفود ١٦٠٠ دولة مختلف أنحاء وكذلك ٢٦٠٠ خبير عالمى، استعرضت خلال المؤتمر التحديات المائية التى تواجه القارة الأفريقية وسبل توفير الأمن المائى والغذائى للقارة، فى ظل ندرة مياه الشرب والصرف الصحى والمياه المستخدمة فى صناعة الغذاء، كما يعرض الموقف المصرى تجاه الأزمة الحالية والقائمة بين دول المنابع ودولتى المصب حول مستقبل التعاون بعد انفراد الدول بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية المعروفة باتفاقية عنتيبى، وسبل الخروج من هذه الأزمة من خلال المبادرة المصرية السودانية، واستمرار التعاون بالتوازى مع استمرار التعاون المشترك، لتنفيذ مشروعات مبادرة حوض النيل. استمرار مصر والسودان فى التعاون المشترك، واستمرار التفاوض حول النقاط الخلافية للوصول إلى صيغة توافقية ترضى كافة الأطراف وتحقق مصالح الشعوب.

استراتيجية متكاملة لوقف فاقد المياه :

في إطار مهرجان مصر السابع للمياه– الذي نظمته كعادتها جمعية البيئة العربية قبل أيام بالاشتراك مع الجمعية الدولية لتكنولوجيا المياه تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة– تم إقامة أول احتفالية للمهرجان ناقشت, من خلال ورشة عمل, وضع إستراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية في ظل النمو السكاني المتصاعد وزيادة الاحتياجات للمياه سواء للاستخدام المنزلي أو الزراعي والصناعي .أقيمت الاحتفالية– التي تأتي بمناسبة اليوم العالمي للمياه– بمركز التدريب الملحق بمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة, وناقشت ورشة العمل الطرق المثلي لإعادة استخدام٤ مليارات متر مكعب من مياه الصرف الصحي المهدرة التي تصل إلي نحو٦ مليارات متر مكعب في مصر، للاستفادة منها في زراعة الغابات الشجرية بعد

معالجتها, وذلك لمكافحة التلوث الهوائي والاستفادة من أخشابها في الصناعات المختلفة.وبعد جلستين من المناقشات الجادة أوصي المشاركون بضرورة استخدام تقنيات الري الحديثة التي توفر نحو ٨٠% من المياه مقارنة بأساليب الري بالغمر, ولترشيد المياه في الزراعة التي تستهلك معظم الموارد المائية ,وإدارة مشروع سد النهضة الذي يقام حاليا في إثيوبيا بالمشاركة مع السلطات الإثيوبية بهدف خفض الإضرار الناتجة عن السد, وتعظيم الفوائد إن وجدت ,وكذلك تفعيل قوانين البيئة للحد من تلوث نهر النيل الذي يؤدي إلي الكثير من الأمراض التي تؤثر علي الصحة العامة وترفع ميزانية العلاج في قطاع الصحة .وفي ختام ورشة العمل طالب رئيس المهرجان بتفعيل مبادرة التنمية المستدامة مع دول حوض نهر النيل, وتنشيط دور الدبلوماسية الشعبية بين دول حوض النيل لإنهاء المشكلات المتعلقة بالمياه بين دول الحوض, والعمل علي زيادة حصة مصر من مياه نهر النيل التي تقدر بواقع٥٥٥ مليار متر مكعب سنويا منذ عام١٩٠٢, ونظمتها معاهدات واتفاقيات عدة (معاهدة أديس أبابا ١٩٠٢ومعاهدة لندن١٩٠٦ ومعاهدة١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا واتفاقية١٩٥٩ بين مصر والسودان), وظلت هذه الحصة ثابتة برغم الزيادة الكبيرة في عدد سكان مصر.

واقع نهر النيل الحالى:

سواء كانت مصر هبة النيل، او ان مصر هى هبة المصريين الذين نجحوا فى اقامة حضارة كبرى على نهر النيل، فإن هناك اخطاراً باتت حالة على النهر التاريخى بعد ازمان كثيرة من الاطمئنان على ان مياها كثيرة سوف تمضى بلا انقطاع من المنبع الى المصب، على ان ما تم الاستقرار عليه طوال التاريخ لم يبق على ماكان، وان هناك من يريد ان يغير شرائع وقوانين ظلت مستقرة منذ عقود طويلة عبر اعوام ١٩٠٢ و ١٩٢٩ و ١٩٥٩ لكى تنظم ما جرى علية العرف واستقرت فيه التقاليد قبل عدة الاف من السنين. كانت المناسبة هى توقيع اتفاقية " اطارية " لتنظيم التعاون ما بين دول حوض النهر فما كان من دول المنبع الا ان اصرت على اضافة فقرة تقول ان من حقها اقامة مشروعات على نهر النيل دون موافقة دول المصب، ودون مرعاة بالضرورة لما استقرت عليه الحقوق التاريخية، وكانت هذه الفقرة كافية لكى تمنع اتفاقية التعاون من المضى فى طريقها وعلى العكس ظهرت حالة من التساؤل حول الاسباب والدوافع التى قادت الى واقع كان التعاون فيها متوقعاً لكى يتحول الى لحظة من التوتر والتشاحن، تعاملت مصر مع الموقف بمنهجين اضافيين لما أعتادت الحديث عنه من حقوق " تاريخية " اولهما ان القضية قانونية من اولها الى اخرها فتم استدعاء الاتفاقيات والمعاهدات، والبحث فى الكتب عن المعاهدات العالمية الخاصة بالحقوق فى

الانهار والبحار والمراجعة والتأكيد على الموارد والحقوق الواردة فى الاتفاقيات، ومثل ذلك يدعمه بشدة ان مدرسة وزارة الخارجية المصرية مولعة بالقانون الدولى, ولديها او لدى بعض دبلوماسييها، اعتقاد بأن العالم مثله مثل الدول يحكمة قانون وتنظمة شرائع، ويجدون لذة بالغة فى مقارعة الحجة القانونية بالاخرى. ولسبب ما بعد ان شبت قضية مياة النيل، وجرت معه المياه اعادة التذكير بالحجج والمعاهدات من قبل كتيبة من فقهاء القانون والدبلوماسيين، كانت تلك المباريات الطويلة التى جرت ذات يوم لتفسير المادة تلو المادة من القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٦٧ وظل حاكماً للمفاوضات العربية الاسرائيلية طوال العقود الماضية، ولم تكنن المشكلة فى " المنهج القانونى " الذى يبث "الحقوق" يقدر ما كانت فى ان المنهج جعل المسألة من الوضوح والعدالة بحيث يصعب تفهم تلك الحالة من الانقلاب التى باتت تعيش عليها دول حوض النيل، وعندما ظهر ان الوضوح والعدالة غير كافيين لحسم القضية ووضعها فى مسارها الذى يعطى المصالح لأهلها تم التوجه فوراً لمنهج آخر بدا مناقضاً للمنهج الاول حيث الشرع والشرعية والقانون.

هنا كان المنهج الاقتصادى، او ما يعبر عنه بالمصالح الاقتصادية الذى بدا كما لو كان طريقاً سريعاً للخروج بسرعة من طريق مسدود مع دول حوص النيل، حيث يمكن القاء اللوم على غياب التفاعل الاقتصادى مع الدول المعنية وبسرعة كانت صفقة اللحوم مع اثيوبيا او الصفقات المشابهة، التى بدا وكان غيابها هو السبب فى الحالة الجديدة التى دفعت زملاء واشقاء النهر الى ان يصروا على قلب اوضاع مستقرة منذ زمن بعيد، او كان وجودها يمكن ان يمنع وقوع ذلك، وجرى المنطق على انه لو كان لدينا ما يكفى من الصفقات والمعونات والاهتمام بدول حوض النيل لما جرى الذى جرى، وباتت العلاقات على أفضل حال حسب ما يحصل عليه الجميع من فوائد وعوائد، لم يكن بعيداً عن هذه الحجج، والصفقات، منهج يجرى فى العلاقات الدولية يقول انه كلما تكاثفت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول فانه لا يصير من تقاليدها الصدام ونشوب الازمات، وانما يصبح طريقها الى التعامل مع ما تختلف فيه هو التوافق والمفاوضات والصبر حتى التوصل الى اتفاق، وبقدر ما كان اللوم موجها فى المنهج التاريخى، والآخر القانونى الى الآخرين من دول حوض النيل، فان المنهج الاقتصادى كان ممتلئاً حتى اخرة بتقريع الذات ونقدها، لانها لم تقم بما كان واجباً القيام به وهو عقد الصفقات السخية مع الدول الشقيقة.

والحقيقة ان المشكلة لم تكن قائمة بالنسبة لهذه المناهج على اهميتها البالغة، الا فى عدم كفاية اى منها لمناسبة مقتضى الحال الذى بات معقداً للغاية خاصة بعد اجتماعات متتالية فى الاسكندرية

وشرم الشيخ وعواصم دول افريقية متعددة، ولذلك وخوفاً من عدم الافتناع باكتمال المناهج بدا ان منهجاً اخر يحل كل القضايا يمكنة ان يحل هذه القضية هى الاخرى وهو القاء اللوم على اسرائيل والولايات المتحدة او دول خارجية غامضة. والنظرية تقوم على ان فى مصر من القوة الحقيقية او الكاملة ما يكفى لكى يثير الرعب فى قلوب دول عظمى وكبرى بحيث انها تريد ارباك واشغال مصر بقضية حيوية بحيث لا تتفرغ لبناء قوتها التى يخشى منها، وهنا لا توجد حاجة لاثبات مدى ضلوع اسرائيل فى تقليب دول النهر على مصر لكى تضغط عليها وتمنعها من المساندة الكاملة للشعب الفلسطينى فى استعادة حقوقة المشروعة، ان كثرة ممن يتبنون وجهة النظر هذه ينتمون الى مدرسة متكاملة ترى ان مصر لاتفعل الكثير للقضية الفلسطينية من الاصل، ولكن وعلى اى حال لم يكن المنطق مستقيماً دائماً فى مصر المحروسة .

ايا كان المنطق المطروح تاريخياً او قانونياً او اقتصادياً او خارجياً فانه يوجد غياب كامل للطرف الآخر الذى لايعود له تاريخ او حجج قانونية او حتى وجهة نظر فى المصالح الاقتصادية المشتركة او مدى علاقته بالدول الغربية او الشرقية المختلفة، ولاكان معلوماً ابدأ كيف تطورت هذه الدول فى التاريخ المعاصر من الناحية السياسية والاقتصادية والسكانية حتى باتت هويات تظهر احياناً معادية للمنطق والحق، ولا يوجد من ناحيتها مبادرات اقتصادية تذكر او تقييم للأوضاع الدولية والاقليمية يشكل تحالفاتها العالمية والاقليمية، وبصراحة يبدو العالم الذى وضع القانون الدولى الذى تتمسك به مصر، واعطى المنح والمعونات والقروض التى تتمنى القيام بها متهماً مرة بالتواطؤ فى مؤامرة من نوع ما ومرة اخرى بيدة الحل لآن شرط عدم جواز تقديم الاموال – قروضاً او معونات – لمشروعات تقام على نهر النيل، او اى نهر آخر يرتبط بادارة واموال هذه الدول .

لم يبادر أحداً لكى يقدم تقييماً متكاملاً لسياسة مصر الخارجية، ويبحث بشجاعة عن اسباب " المفاجأة " التى جاءت فجأة، والتى محورها وجود حالة من عدم التوازن فى سياسة مصر الخارجية لصالح المشرق العربى سرعان ما ظهرت اثارها على مصالح مصر الحيوية فى الجنوب حيث وادى النيل كله، بل القارة الافريقية كلها، ولم يكن ذلك الغياب فى التحذير، بل كان لثقة مبالغ فيها بالقدرة على الحركة بنفس الكفاءة على محاور متعددة دون حساب لعلاقة القدرات الوطنية بالاهداف التى تسعى الى تحقيقها، وفى احيان كثيرة كانت لغة القوميين العرب وكوارث المشرق التى لا تنتهى، كلها تضغط على اجهزة صناعة السياسة الخارجية كلها الى الدرجة التى تجد نفسها تدفع بمواردها المحدودة، وكفاءاتها السياسية فى اتجاه المشرق. يحتاج الأمر الى اعادة تقييم ومراجعة لكل سياسة مصر السابقة تجاه مجموعة دول حوض النيل وموقعها من مجمل سياسة

مصر الخارجية، لأن الاخطار على هذه الجبهة تبدأ من حدودنا الجنوبية مباشرة حيث مستقبل السودان، ومن بعده تمتد جبهة استراتيجية عريضة ممتدة من حدود تشاد غرباً حتى مضيق باب المندب والبحر الاحمر والمحيط الهندى غرباً، ومن الحدود المصرية السودانية حتى منابع النيل والبحيرات العظمى جنوباً. هذه المراجعة تحتاج افضل العقول وانضجها سواء تلك التى تزخر بها اجهزة صنع السياسات الخارجية والامن القومى، اوتلك التى توجد فى مدرسة الرى المصرية او فى مدارس اخرى ذات صلة، ولا بأس فى كل الاوقات من التشاور والبحث مع الحلفاء والاصدقاء لكى نعرف التقييم الحقيقى لما يثار ويطرح مع اخرين من الخارج، لأن كثرة الصياح الداخلى كثيراً ما يعطى نتائج مضلله، فخلال الفترة الماضية جرى التضليل بأن دول حوض النيل لا تستطيع توقيع اتفاق دون موافقة مصر، وجرى توقيع اتفاق من نوع او اخر فى حالة النيل . فى البداية يجب ان تعرف عن الآخرين بعضاً من المعلومات الضرورية حيث لا توجد دراسة كافية بشأن الاوضاع الداخلية للدول التسع المطلة على حوض النيل والتى تشهد كلها بمجموعة من الخصائص التى لابد من وضعها فى الاعتبار عند رسم استراتيجية للتعامل ليس فقط مع قضية المياه، بل للنظر فى شراكة كبرى للتقدم والتنمية، فالمسألة هى أن مصر أمام مجموعة من الدول الفقيرة للغاية، التى رغم فقرها الشديد فانها تواجة زيادة سكانية كبيرة، حتى وصل العدد فى اثيوبيا اهم دول الحوض ومصدر ٨٥% من اجمالى المياه القادمة الى مصر الى اكثر من ٨٥ مليون نسمة تضعها فى المكانة الثانية – بعد نيجيريا – من حيث عدد السكان فى القارة الافريقية، واذا اضفنا الى ذلك التغيرات المناخية، والنزوح السكانى من مناطق الجفاف التى كانت تعتمد على المطر الى المناطق المرورية لواجهة مصر الحاحاً على فهم جديد للقضية يأخذ احتياجات مصر واحتياجات الآخرين فى الحسبان .

مصر بوابة الخير للقارة السمراء :

مصر تعود لافريقيا».. الشعار الذي ظلت الحكومة تحلم بتحويله إلي واقع يعيد مصر إلي احضان اشقائها في القارة السمراء وبعد ثورة ٣٠ يوينو وتحديدا بعد انتخاب الرئيس السيسي الحلم اصبح حقيقة من خلال الزيارات المتبادلة والاتفاقيات لتبدأ العودة الحقيقية عندما شارك الرئيس في مؤتمر القمة الافريقية مرورا بدعوة دول القارة السمراء للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ إلي توقيع مصر والسودان واثيوبيا علي وثيقة مبادئ سد النهضة الاثيوبي بالاضافة إلي الزيارات والجولات المكوكية للمسئولين بالحكومة إلي دول القارة المختلفة لتوطيد العلاقات وعقد المزيد من اتفاقيات التعاون. إن المرحلة الحالية تشهد نشاطا كبيرا في إطار علاقاتنا الأفريقية بحيث لا

يمرأسبوع دون زيارة من أو إلي أفريقيا، كما حرصت مصر علي المشاركة وعلي أعلي مستوي في القمم الأفريقية وهو ما ظهر في مشاركةالرئيس في قمتي مالابو وأديس أبابا، علاوة علي جولات وزير الخارجية سامح شكري المتواصلة والتي تشمل دولا مختلفة في القارة.

في إطار استعادة الدور المصري في أفريقيا وخاصة علي مستوي المساعدات التنموية، فبالإضافة إلي الدور الهام الذي يلعبه مركز القاهرة الإقليمي للتدريب علي فض المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، قامت وزاره الخارجية بدمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، والذي أنشئ في الثمانينات بوزارة الخارجية، والصندوق المصري للتعاون مع دول الكومنولث في الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وذلك لضمان تقديم مساعدات ودعم أكبر للدول الافريقية، وتنشيط عملية إمداد مصر لها بالخبراء والأطباء وغيرهم،إلي جانب تدريب الكوادر الأفريقية وهو ما يؤكد الاهتمام المصري بالمشاكل الأفريقية.

من أبرز الأنشطة المصرية زيارة وفد طبي من وزارة الصحة المصرية إلي أديس أبابا مكون من ١٥ طبيبا، والذي قام بإجراء عمليات جراحية في عدد من التخصصات تضم الأنف والأذن والحنجرة والعظام، بالإضافة إلي عقد دورة تدريبية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية، بمستشفي سان بول بالعاصمة أديس أبابا، كما نظمت الوكالةبالتعاون مع وزارة التجارة وهيئة التعاون الدولي اليابانية دورة تدريبية في مجال التسويق الدولي لمتدربين من السودان وزيمبابوي وأوغنداوتنزانيا ومالاوي والسنغال ورواندا وجنوب السودان وأنجولا وناميبيا وزامبيا. أن الهدف من هذه الدورة إلي جانب بناء قدرات الكوادر الأفريقيةالمتخصصة، العمل علي المساهمة في دفع التجارة البينية بين دول القارة، وتنمية الصادرات إلي مختلف دول العالم، الأمر الذي من شأنه تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول الأفريقية.

رحب سفير أريتريا بالقاهره بالخطوات المصرية في اتجاه افريقيا مؤكدا علي أهمية العلاقات التي تقوم علي الشراكة والاستفادة من امكانيات الطرفين المصري والافريقي،الي جانب الخبرة المصرية المهمة في العديد من المجالات، ان الرئيس الأريتري كان من اوائل الرؤساء الافريقيين الذين زاروا مصر وشاركوا في حفل تنصيب الرئيس السيسي، واكد سيلاسي ان افريقيا تنتظر من مصر المزيد وبما يدعم مصالح الشعوب ويخلق المصالح المشتركة.

وقال سفير كوت ديفوار بالقاهرة ان مؤتمر شرم الشيخ بالمشاركة الواسعة فيه مثل لحظة مهمة للعالم للحديث عن دعم مصر والتفكير في مستقبل دولة بحجمها وثقلها والتي لعبت دورا علي مدار التاريخ في افريقيا والعالم،،وبعده كان لابد من الحديث عن افريقيا ككل مما يؤكد بعد نظر الرئيس

السيسي.. أما سفير موزمبيق بمصر جوزيه ميجيل قال: ليس لدينا اي شك في ان مصر هي خير بوابه للاستثمار والبناء في القارة الافريقية، وجغرافيا موقع مصر يعطي لها هذا الدور ليس فقط في افريقياوإنما لاوربا وآسيا ايضا.. يري ريتشارد لاوس سفير اوغندا بمصر ان هذه الدعوة للرئيس السيسي تعكس بعد النظر لمستقبل القارة وهي دعوة مرحب بها لتجميعها لكافة الجهود تجاه القارة.. ومن جانبه يؤكد السفير جمال البيومي امين عام اتحاد المستثمرين العرب ان عقد المؤتمر بشكل سنوي يفرض التزاما للتنفيذ والمتابعة لنتائجه . كما انه سيحول مصر إلي دوله جاذبه للاستثمارات والمساعدات التنموية لتكون دولة مانحة لشقيقاتها في افريقيا تحديدا،وتنمية افريقيا ستعود بالمكاسب علي مصر أيضا فكره الانعقاد السنوي للمؤتمر مع التركيز علي دعم دول أخري مع مصر يعني ان الإعداد الجيد والانعقاد في موعد ثابت سيمثل عنصرا ضاغطا نحو النجاح خصوصا مع رئيس من نوعية الرئيس السيسي والذي شرع سنة جيده هي المتابعه.

مصر تقود أفريقيا للإقتصاد الأخضر ومحاربة الفقر :

تبدأ فاعليات الشق الوزاري لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة فى دورته الخامسة عشرة، إذ يجتمع في القاهرة وزراء ٥٤ دولة إفريقية برئاسة وزير البيئة المصري، لمناقشة أوضاع البيئة والتنمية في القارة السمراء تحت شعار» :إدارة رأس المال الطبيعى الإفريقى من أجل التنمية المستدامة والحد من الفقر.«وبلورت الاجتماعات التمهيدية خلال اليومين السابقين مفهوم الشعار الذي يسعى المؤتمر إلى تحقيقه، وهو «الاقتصاد الأخضر»، باعتباره مفتاح التنمية في القارة، إذ يشهد المؤتمر استعراض دراسة مصرية بهذا الشأن، تزاوج بين هدف التنمية المستدامة، والإدارة السليمة للموارد، للحد من مخاطر الفقر.وتسلمت مصر رئاسة الدورة من تنزانيا التى سوف تستمر لمدة عامين. وتعكس عودة مجلس وزراء البيئة الأفارقة إلى القاهرة بعد غياب ٣٠ عاماً، استعادة مصر لدورها الريادى فى إفريقيا، ويلقى بمسئولية كبيرة على رئيس مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة ووزارة البيئة التى تقوم بمهام السكرتارية الفنية للجنة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المعنية بالبيئة لضمان حرفية ومهنية عملها، وتوظيفها لخدمة أهداف مصر الدبلوماسية، كما أكد وزير البيئة. وشهدت فاعليات أنشطة ما قبل المؤتمر الوزاري ثلاثة اجتماعات بمشاركة خبراء الدول الإفريقية ناقشت الأولى قضايا الاقتصاد الأخضر وإمكانات تطبيقه، وناقش الاجتماع الثانى طرق الحفاظ على رأس المال الطبيعى الإفريقى كرصيد للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الأجتماع الثالث الذي خصص لمنظمات المجتمع المدنى لاستعراض التحديات البيئية التى تواجه إفريقيا. كما تم إطلاق الدراسة المصرية الاستكشافية للاقتصاد الاخضر التي تعاون في إعدادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة

ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي والأوروبي سيداري وخلال لقاء خبراء الدول والمنظمات الإقليمية والدولية تمت مناقشة أهداف التنمية المستدامة وتطبيقاتها وكذلك أساليب تمويل وتطبيق البرامج البيئة الرائدة تحت مظلة «نيباد»، وآلية الإنتاج النظيف، وقضايا تغير المناخ فى ضوء التحضير لاجتماع قمة المناخ الذى سوف يعقد فى باريس فى ٢٠١٥، وكذلك مناقشة التنوع البيولوجى والأخطار التى تواجهها، والتشريعات الخاصة بالاتجار غير القانونى فى منتجات الحياه البرية. أن مصر وفرت جميع عوامل النجاح للمؤتمر فنيا وتنظيميا، وتقوم خلال رئاستها للمؤتمر والسكرتاريتة الفنية بالعديد من المهام، ومنها التنسيق مع أعضاء مكتب مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الإفريقى لتنفيذ توصيات إعلان وقرارات الدورة الخامسة عشرة، وتمثيل الوزراء الأفارقة فى المناقشات الخاصة بالمشكلات البيئية مع الأطراف المعنية من دول ومنظمات دولية، وتنسيق موقف الدول الإفريقية فيما يخص مسائل التنوع البيولوجى، والاتجار غير المشروع فى الكائنات البرية والعمل مع سكرتارية النيباد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الإفريقى على دعم تنفيذ برنامج التنمية الإقليمية، وتعزيز البرنامج الإقليمى لممرات الطاقة العرضية. وخلال الاجتماع المخصص لإطلاق الدراسة المصرية للاقتصاد الأخضر؛ أشار الدكتور خالد فهمي إلى أنها تناولت أربعة قطاعات هي :المياه والطاقة والزراعة وإدارة المخلفات، باعتبارها المحاور المهمة ذات الأولويات علي الأجندة القومية الاقتصادية أن مشكلة المياه تناولها التقرير من حيث ضرورة الترشيد فالإحصائيات تشير إلي أن ترشيد استهلاك المياه يوفر من المياه المستخدمة في المنازل ما بين ١٠ % إلي ٢٠ %، والاستخدام الأمثل في الزراعة بواسطة طرق ري رشيدة، واختيار أنواع من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه يوفر نحو ٤٠% من المياه المستخدمة، وكذلك الترشيد في استهلاك الطاقة في مجال الصناعة يوفر ما بين ٢٠% إلي ٣٠%، بينما استخدام الأجهزة واللمبات الموفرة للطاقة يوفر نحو ٣٠ %، وكلها مؤشرات تدل علي تحقيق فرص عظيمة نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر. وبالنسبة لقطاع إدارة المخلفات لابد من زيادة الجزء المجموع من المخلفات البلدية الذي يمثل الآن ٤.٥% من إجمالي المخلفات ٢.٥ % من الكمية تتم إعادته وتدويره، ونسبة ٩ % يتم تحويلها إلي سماد، وتمثل الكميات الباقية مشكلة خاصة عندما تشكل أكوام القمامة، فهي تبعث غاز الميثان، وهو ذو تأثيرات علي التغيرات المناخية لذلك أعدت وزارة البيئة مشروعا لإدارة المخلفات سيتم عرضه على المؤتمر الاقتصادي فهو برنامج قومي لإدارة وجمع المخلفات من أجل منهجية وُضعت للقضاء علي السحابة السوداء أن أهم ملامح المشروع أنه ذو فترة استرجاع لرأس المال لمدة ٣ سنوات، وأن معدل العائد الداخلي

أكثر من ٥٠ % حيث يوفر ٢١ ألف فرصة عمل، وهو مشروع أخضر بيئي علي أسس مالية واقتصادية، ويتبناه أحد البنوك، فضلا عن مشروع آخر صغير عن السياحة البيئية في وادي الريان بتكلفة ٢٠ مليون جنيه، وسيعرض في جلسة للمؤتمر الاقتصادي. تجري الآن مناقصات في أكثر من محمية لعمل مشروعات أخري مثل حنكوراب جنوب مرسي علم، وهي بمثابة أول تعاون بين وزارتي البيئة والسياحة، تعد الوزارة الضوابط البيئية الخاصة لاستخدام الفحم في مصر. التقرير الذي قدمته مصر عن الاقتصاد الأخضر يطرح قضية مهمة، وهي أن النمو يحتاج للتعاون الدولي وفق اتفاقية ريو إذ يشمل التمويل وبناء القدرات، وأنه علي الدول الكبري أن تساعد الدول النامية في قضايا عدة مثل التنوع البيولوجي والتغير المناخي. وقال مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يري أنه يمكن تكرار نموذج مصر في دول أخري مع التركيز علي دور وأهمية القطاع الخاص، وأنها ستكون من أوائل الدول التي ستلقي الدعم في برنامج الاقتصاد الأخضر. ناقش المؤتمر إقرار مشروعات لتطبيق برنامج إقليمي للاقتصاد الأخضر من خلال وضع خارطة طريق لتحقيق تلك المشروعات حيث تعاني ٧٠ % من دول إفريقيا من الفقر لذلك نأمل أن يحقق المؤتمر الآمال المرجوة في الاستفادة من الموارد بطريقة مثلي.

أمن مصر المائي :

لقد كان الرئيس عبد الناصر علي يقين بأن مصر هي بوابة إفريقيا بلا منازع .وعليه فقد أضحت القاهرة عاصمة التحرر الوطني الإفريقي حيث توافد عليها الزعماء والقادة الأفارقة طلباً للدعم والمساندة. ولعلنا نذكر كيف أضحت اذاعة القاهرة أول إذاعة ثورية دولية تبث برامجها باللغة السواحلية وغيرها من اللغات الإفريقية الأخري. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد حيث كانت مصر مقصدا للأفارقة من أجل طلب العلم والمعرفة. علي أن انشغال الرئيس السادات بتنفيذ سياساته المتعلقة بالتوجه نحو الغرب ولا سيما الولايات المتحدة قد أنساه أمر إفريقيا فلم يعد يعول عليها إلا لطلب الدعم في المواجهة مع اسرائيل. وقد ازداد الأمر سوءا في ظل حكم الرئيس مبارك الذي استطاع أن يعزل مصر بشكل شبه تام عن محيطها الإفريقي، وهو ما أدي إلي تراجع دورها الإقليمي في إفريقيا . وهنا تأتي أهمية الهجوم الدبلوماسي الناعم الذي يقوده الرئيس السيسي منذ نحو عام تجاه إفريقيا. إنها محاولة لإصلاح الخلل أولا، وتمهيد الطريق ثانياً لبناء شراكة متكافئة مع الدول الإفريقية علي أسس من الندية والمنفعة المتبادلة. ولا يخفي أن توقيع اتفاق سد النهضة بين مصر وأثيوبيا والسودان بعد صراع سياسي طويل يمثل خطوة مهمة لكسر حالة الجمود التي

أعاقت مسيرة علاقات مصر مع إثيوبيا ومع إفريقيا بشكل عام. كما أن مساعدة مصر في إنقاذ المواطنين الإثيوبيين المختطفين في ليبيا واستقبال الرئيس السيسي لهم في مطار القاهرة يعد تجسيداً لمبدأ الدبلوماسية الناعمة التي يتبناها بنجاح تجاه الدول الإفريقية. ولعل جولات وزير الخارجية المكوكية في إفريقيا تؤكد هذه العودة المصرية، وتؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات المصرية الإفريقية.

علي أن هذه العودة المصرية تواجهها تحديات كبري، ولاسيما في منطقة حوض النيل التي تشكل أولوية قصوي نظراً لارتباطها بالأمن المائي المصري، والمطلوب من الفكر الاستراتيجي المصري أن يتعامل بمنطق التحدي والاستجابة في التعامل مع تحولات دول حوض النيل .ونستطيع في هذا المقام التركيزعلي أربعة تحديات كبري علي النحو التالي: التحدي الأول يرتبط بطبيعة الصراعات الاثنية والحروب الأهلية التي تكمن حيناً وتعود للظهور أحايين أخري. ونشير في هذا السياق إلي أزمة بوروندي التي شهدت في ١٣ مايو ٢٠١٣ محاولة انقلابية فاشلة ضد الرئيس بيير نكرونزيزا. فمنذ اعلان الرئيس نيته للترشح لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات والأمور تسير من سيىء إلي أسوأ منذرة بامكانية اعادة انتاج حالة التطهير العرقي التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤ نظراً لتشابه حالة البلدين ولاسيما من حيث التركيب الاثني.ولا يخفي أن الرئيس الحالي ينتمي إلي الأغلبية من الهوتو، وكان قائداً للتمرد السابق ضد نظام الأقلية من التوتسي بقيادة بيير بويويا. وتري المعارضة أن ترشح الرئيس لولاية ثالثة يمثل انتهاكا للدستور ولاتفاق أروشا عام ٢٠٠٥ الذي أنهي حالة الحرب الأهلية في البلاد. ومن ناحية أخري فإن الحرب الأهلية الدائرة في جنوب السودان تعكس أيضاً طابعاً اثنياً وعرقياً في أحد أبعادها ولاسيما الانقسام التقليدي بين جماعتي الدينكا والنوير. ويلاحظ أن الدور الاقليمي الفاعل في الحالتين البوروندية والسودانية الجنوبية يتم بمعزل عن القاهرة. إذ يلاحظ الدور الفاعل لتجمع دول شرق إفريقيا تحت قيادة تنزانيا من أجل التوسط لإيجاد حل توافقي للأزمة الانتخابية في بوروندي. أما أثيوبيا فإنها تقود جهود منظمة «الإيجاد »للتوسط بين زعماء الحرب في جنوب السودان. التحدي الثاني يتمثل في الظاهرة الإرهابية، ولاسيما جماعة الشباب الصوماليين التي خرجت عن طابعها المحلي الصومالي لتمثل تهديداً لمنطقة شرق إفريقيا، ولاسيما كينيا علي وجه التحديد. ويجسد الهجوم علي جامعة غاريسا في كينيا وقتل ١٤٨ من طلابها تحولاً فارقاً في استراتيجيات الحركات الإرهابية الإفريقية لاسيما وأن أحد المهاجمين كان يتحدث باللغة السواحلية. نحن إذن أمام عولمة حركة شباب المجاهدين من حيث المنهج والتمويل والتجنيد. ويمكن لمصر أن تنسق جهودها وخبراتها في محاربة الإرهاب لمزيد من التعاون بين دول

حوض النيل ولاسيما في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات والإنذار المبكر. التحدي الثالث يكمن في إثيوبيا ذاتها. إذ علي الرغم من التقارب الحادث بين البلدين والذي تقوده مصر فإن الكتاب الأبيض الإثيوبي الصادر عام ٢٠٠٢ ينظر إلي مصر باعتبارها المنافس الاقليمي التقليدي. يعني ذلك بأن مصر في الرؤية الاستراتيجية الإثيوبية لا تزال تعد مصدر تهديد يحول دون تحقيق السلام والأمن في القرن الإفريقي، بالمفهوم الاثيوبي طبعاً. ونظراً لتحولات مراكز القوة في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا لصالح أثيوبيا فإنها أضحت تعزز دورها العسكري في الصومال وتوجهها الاستراتيجي الاقليمي نحو شرق إفريقيا كما يتضح من تفاعلاتها مع كينيا وجيبوتي وجنوب السودان. ولعل ذلك كله يفرض علي مصر التوجه بحذر لبناء قاعدة تفاوضية جديدة مع إثيوبيا تقوم علي أساس المصالح المتبادلة وضمان الأمن المائي المصري. التحدي الرابع يكمن في نظام البشير في السودان، فمن الواضح أن نظام الرئيس عمر البشير يتحرك بأكثر من وجه في سياسته الخارجية. فعلي الرغم من تقربه من النظام المصري بعد الاطاحة بالرئيس محمد مرسي ومحاولته النأي بنفسه عن جماعة الاخوان المسلمين إلا أنه يرتبط بعلاقات وطيدة مع بعض فصائل المعارضة الاسلامية في ليبيا. كما أنه يحاول في إطارعزلته الدولية الاستفادة من الصعود الاثيوبي وذلك علي حساب الشراكة الاستراتيجية مع مصر، وهو ما ظهر واضحاً في الموقف السوداني في مفاوضات مياه النيل الذي اكتفي فيها بدور الوساطة وتقريب وجهات النظر بين مصر وإثيوبيا. ومن جهة أخري فإنه علي الرغم من مشاركة السودان الرسمية في عاصفة الحزم ضد التمرد الحوثي في اليمن فإنه لا يزال يحافظ علي علاقة وثيقة بإيران وبجماعة حزب الله في لبنان. ولعل حادثة اسقاط الجيش السوداني لطائرات بدون طيار تعيد إلي الأذهان الضربات الاسرائيلية السابقة لأهداف داخل السودان يعتقد أنها مراكز تدريب للحرس الثوري الايراني أو قوافل لتهريب أسلحة إيرانية. يعني ذلك أن التحدي الأيديولوجي الذي يمثله نظام البشير لمصر يظهر في خارطة تحالفاته الإقليمية والتي تشمل ايران وحماس وقطر، بالاضافة إلي تعاطفه مع ثوار فجر ليبيا. يفرض ذلك ضرورة اعادة النظر وتقويم خبرات التجارب التكاملية بين مصر والسودان والابتعاد عن الخطاب الحماسي المثالي الذي يركن إلي دعاوي التاريخ والروابط الحضارية المشتركة التي تجمع بين البلدين، فثمة واقع متبادل وصور ذهنية سلبية ارتبطت في الادراك السوداني بغلبة الدور المصري وتأثيره الواضح في المشهد السوداني قبل الاستقلال وبعده. ما العمل لمواجهة هذه التحديات؟ يتوقف اعمال قوة مصر الناعمة لكسب عقول وقلوب الأفارقة علي القوة الاقتصادية، ومدي مشاركة مصر في مشروعات التنمية الإفريقية. وهذا هو التحدي الأكبر. ويكفي

أن نشير إلي أن إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع الدول الإفريقية غير العربية لا يتجاوز المليار دولار فقط، أي ما يعادل ١.١% من إجمالي هذه التجارة، وذلك بالرغم من عضوية مصر في العديد من التجمعات الاقتصادية الإفريقية. ويمثل مؤتمر شرم الشيخ في شهر يونيو ٢٠١٥ حدثاً فارقاً في مسيرة التكامل الاقتصادي الإفريقي حيث يتم دمج ثلاثة تجمعات إفريقية كبري هي : الكوميسا والسادك وتجمع شرق إفريقيا والتي تضم نحو ٢٦دولة يصل اجمالي الناتج المحلي الاجمالي لها ١.٢ تريليون دولار. وإذا كانت مصر هي التي تقود هذه الجهود التكاملية فإني علي يقين بأنها قوة كامنة إذا استيقظت اهتزت إفريقيا وما حولها.

عندما أعلنت وسائل الاعلام الاثيوبية في شهر فبراير ٢٠١١ عن البدء في إنشاء السد تم الاعلان الرسمي في الثاني من أبريل ٢٠١١ عن بدء العمل في الاعمال الإنشائية بسعة تخزينية ٤٧ مليار متر مكعب وقدرة كهربية "٦٠٠٠" ميجاوات باجمالي تكلفة ٨٧.٤ مليار دولار أمريكي.. تم علي الفور الاتفاق مع رئيس الوزراء الاثيوبي الراحل ميليس زيناوي علي تشكيل لجنة ثلاثية تضم خبراء من مصر والسودان واثيوبيا و٤ خبراء دولين لدراسة وتقييم سد النهضة وتأثيره علي مصر والسودان شركاء اثيوبيا في حوض النيل الشرقي.. وتضم اللجنة خبيرين من كل دولة و٤ خبراء دوليين في مجالات المياه والبيئة والسدود والاجتماع.. وعقدت اللجنة الثلاثية للسد ثلاثة اجتماعات آخرها الاجتماع الذي عقد بالعاصمة الاثيوبية ٩ و١١ أكتوبر ٢٠١١ واتفق علي عقد الاجتماع الرابع بالعاصمة الاثيوبية ٢٨، ٣٠ نوفمبر الجاري. إقامة أي منشأ صناعي أو مائي مثلما له فوائد يمكن ان يكون له آثار جانبية، واللجنة الثلاثية هدفها إقصاء هذه الآثار ولو لم يكن الجانب الاثيوبي يؤمن بوجود آثار سلبية لما تقدم ووافق علي إنشاء هذه اللجنة.. ونحن نقدر احتياج اثيوبيا للتنمية وللطاقة الكهربائية ولكن بما لا يسبب أي ضرر لنا كدولة مصب. خاصة ان مصر تعتبر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي دخلت حد الفقر المائي حيث تدني نصيب الفرد من المياه أقل من ٧٠٠ متر مكعب في السنة بينما حد الفقر المائي يصل إلي ألف متر مكعب، ومصر هي الدولة الوحيد التي ليس لها مصادر مائية أخري غير نهر النيل بخلاف دول الحوض التي يتوافر لها العديد من الانهار وتسقط عليها الأمطار الغزيرة التي تصل مدة هطولها في بعض الدول ١٨٠ يوما في السنة ومن أجل هذا فإن قطاع مياه النيل يعد حاليا ورقة مختصرة توضح الضغوط والأزمات المائية في مصر والعجز السنوي من المياه البالغ ٧ مليارات متر مكعب رغم إعادة الاستخدام لعدد من المصادر المائية ومشاكل التلوث ومواجهة الزيادة علي طلب المياه نتيجة الزيادة السكانية. وتلك الورقة سوف ندعم بها السفارات المصرية في دول الحوض كمعلومات سهلة

تتداول بين الدبلوماسيين لتوضيح الصورة الحقيقية للموقف المائي الصعب بمصر.. وحتي الآن لم يصلنا من الجانب الاثيوبي أي بيانات تكفي لاجراء التقييم المطلوب لتحديد الآثار السلبية للسد علي مصر، فهناك البيانات الهيدرولوجية والبيانات الجيولوجية والبيانات الهيدروليكية التي تختص بموقع السد وكذلك بيانات ملء خزان السد هل سيتم علي مرة واحدة أو مرات عديدة حيث لا يمكن لسد بمواصفات سد النهضة ان تمتلئ بحيرته خلال عام واحد وانما يحتاج ذلك لنحو ٥ أو ٦ سنوات. نحن نعد مذكرة بفحوي هذه الأمور وسنطلب من الجانب الإثيوبي زيادة فترة ملء الخزان حتي لا نفاجأ بفترة جفاف أو فيضان أقل من المتوسط بما يؤثر علي حجم الوارد من المياه لمصر والسودان.هناك لجنة وطنية تم تشكيلها لدراسة السد الإثيوبي وتضم خبراء من الجهات الحكومية والجامعات المصرية في مجالات المياه والكهرباء والبيئة والاجتماع والقانون الدولي بالاضافة لممثلي الجهات المعنية حيث ستقوم اللجنة الوطنية بمراجعة التقارير والدراسات الخاصة بسد النهضة لتقييم الآثار علي مصر وتقديم الدعم السياسي والفني لممثلي مصر في اللجنة الثلاثية الدولية للخبراء والمشاركة في الأنشطة الوطنية وكذلك الاقليمية إن دعت الحاجة.موقف مصر من هذه الاتفاقية معروف وواضح للجميع. وهناك ثوابت مصرية لم ولن تتغير ولن نتنازل عن أمننا المائي بأي ثمن وبالرغم من أن هناك مواد خلاف إلا أن مصر من منطلق رؤيتها الاستراتيجية في العلاقات مع دول الحوض تحاول بشتي الطرق طرح رؤي ايجابية تساعد علي حل هذه الخلافات.. وفي نفس الوقت فصل المسار القانوني عن مسار التعاون الذي ساعد بشكل كبير علي دعم البرامج التنموية بدول حوض النيل وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية والربط الكهربي بين دول الحوض.إن عدم الاتفاق بين دول حوض النيل يعرض نموذج التعاون الناجح تحت مظلة مبادرة حوض النيل للخطر وذلك لعدم قيام الجهات المانحة بتمويل هذه المشروعات.. وتأمل مصر تجميد الوضع الحالي بالنسبة للاتفاقية الإطارية واستئناف مسار التعاون لحين انشاء لجنة قانونية سياسية لمناقشة كل الخلافات. آلية مبادرة حوض النيل كان لها حوكمة سياسية جيدة فهناك كان مجلس وزاري يضم كل وزراء دول الحوض ولجنة فنية استشارية من كبار خبراء الدول وسكرتارية.. ثم جاءت خطوة غير موفقة لدول منابع النيل حين وقعت وحدها الاتفاقية الإطارية في ١٤ مايو من عام ٢٠١٠ وانهاء المفاوضات.. وكان من المفروض اعطاء فرصة ووقت أطول للتفاوض للوصول إلي اتفاق يجمع عليه جميع دول الحوض سواء دول المنبع أو دول المصب وأنا أري ان الخلاف حول الاتفاقية بالدرجة الأولي قانوني وسياسي فدول مثل رواندا وبوروندي والكونغو لديها فائض مائي وأمطار تسقط ١٨٠ يوما في السنة هل هذه الدول في حاجة لمنظمة لتنفيذ مشروعات

ري؟! هناك خطة سودانية لإنشاء ٧ سدود علي النيل أولها كان سد مروي علي النيل الرئيسي ثم سدي روميلا وباردانا علي نهري عطبرة وستيت وقد طلبنا من الجانب السوداني توفير البيانات عن السدين الأخيرين وفي انتظار الحصول علي هذه البيانات في اجتماع هيئة مياه النيل المقرر في ديسمبر ٢٠١٥.. أما سد مروي فقد عرضت دراساته وتفاصيل المشروع في اجتماعات الهيئة سابقا حيث انتهي السد منذ عام ٢٠٠٨.. كما طالبنا من الجانب السوداني اقامة محطة مشتركة خلف خزان سد مروي كما هو الحال في السدود السودانية القديمة الروصيرص وسنار وجبل الاولياء وخشم القربة.. وهي كلها طلبات تجهز للمناقشة في اجتماعات الهيئة التي توقفت اجتماعاتها منذ ديسمبر ٢٠١١ للظروف الداخلية في كل من مصر والسودان. هيئة مياه النيل هيئة فنية ترعي التعاون الفني بعد قرار إنشائها ضمن بنود اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ والهيئة مقرها في الخرطوم ولها مكتب فرعي في القاهرة. وتعقد ٤ اجتماعات بالتبادل في العام الواحد.. ويمثل مصر في هيئة مياه النيل بعثة تقيم في مقر الهيئة بالخرطوم تضم موظفين ومهندسين ومراقب مالي ومصري من وزارة المالية.. وينفق علي دراسات الهيئة ومشروعاتها مناصفة بين مصر والسودان لكن توقف السودان عن سداد حصته في موازنة الهيئة منذ عام ١٩٩٣ وتقوم مصر وحدها بتوفير التمويل اللازم للوفاء بالأولويات.

هناك ضرورة ان تتبلور رؤية مصرية جديدة ازاء المسألة النيلية، بحيث تقوم على ترسيخ اسس جديدة للعلاقات بين دولتى " الممر والمصب " (السودان ومصر) ودول المنبع، لاتنحصر فى تقسيم المياه بل تشمل مشروعات تنموية اخرى من خلال زيادة حجم التجارة والاستثمارات المبتادلة، والحرص على عدم " تسييس مسألة المياه " بعبارة اخرى يجب التأكد على عدم اختزال العلاقات مع دول الحوض فى قضية تقسيم مياة النهر، او تبنى مبدأ " المشاركة " بدلاً من "الشراكة" فى التعامل مع هذه الدول، بشكل يقلص من الاهمية والزخم اللذين تحظى بهما العلاقات مع هذه الدول والتى يمكن ان تنتج تداعيات ايجابية عديدة على المصالح الاستراتيجية والآمن القومى المصرى.والواقع ان الحجة المصرية ضمن هذا الاطار سوف تكون اقوى مما كانت وهى تصاغ فى اطار من المواجهة السياسية او القانونية، او فى مجال المنح والمنع حيث تشير التقديرات الى ان حوالى ١٦٥٠ مليار متر مكعب من مياة الامطار تسقط سنوياً على دول المنبع لا يصل لمصر منها الا ٥٥.٥ مليار متر مكعب فقط، وهى الحصة التاريخية التى تحصل عليها مصر منذ عام ١٩٥٩، ويزداد التمسك المصرى بهذه الحصة مع وجود توقعات بأن مصر ربما تواجه شحاً مائياً، حيث يعيش معظم سكان مصر على مياة النيل.

وفى هذا السياق، توقع تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى اغسطس ٢٠٠٩، حدوث عجز فى الموارد المائية المصرية بحلول عام ٢٠١٧، اذ من المرجح ان تصل اجمالى كمية الموارد المائية المتاحة الى حوالى ٧١.٤ مليار متر مكعب مقابل الاحتياجات المائية التى يصل فى العام نفسه الى ٨٦.٢ مليار متر مكعب، ورجح التقرير ان يتراجع متوسط نصيب الفرد فى مصر من المياه خلال الاعوام المقبلة، حيث يصل الى ٥٨٢ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٢٥ مقابل ٨٦٠ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٠٣ و ١١٣٨ متر مكعب سنوياً عام ١٩٨٦، ووفقاً للتقرير، فان نهر النيل يمد مصر بحوالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب بما يمثل حوالى ٨٦.٧% من اجمالى الموارد المائية المتاحة فى مصر عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع ان تنخفض مساهمته فى اجمالى الموارد المائية المتجددة المتاحة فى مصر الى ٨٠.٥% عام ٢٠١٧م.

وسوف تكون حجة مصر اقوى امام دول حوض النيل، وأمام دول العالم اذا ما اضافت الى احتياجاتها جهوداً جادة من خلال الاستخدام الافضل والاكثر رشادة لمياة النيل، والبحث عن مصادر جديدة للمياة سواء من خلال تكنولوجيا اعادة الاستخدام او تكنولوجيا تحلية المياه ومثل هذه المهمة مطروحة على مصر فى كل الاحوال، وسواء نجحت مصر فى اقناع دول الحوض بحقنا فى الحصة المقررة لها بحكم الاتفاقيات السابقة، او حتى نجحت فى العمل المشترك معها من اجل زيادة حصص جميع دول الحوض من خلال مشروعات مائية مختلفة، او فشلت فى هذا وذاك فهى تحتاج الى نظرة فاحصة الى احتياجات مصر المائية تجمع ما بين اضافة موارد جديدة، والحفاظ على الموارد القائمة والاستخدام الافضل لها، فالثابت ان مصر سوف تظل فى حالة النمو السكانى لفترة طويلة مقبلة، كما ان احتياجاتها التنموية المتصاعدة للمياة على ضوء السعى لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو تقطع بأنها تحتاج الى اكثر مما هو متاح حالياً، وهو الذى يجب المحافظة عليه والاضافة له ايضاً.

المسألة هكذا معقدة ومتشابكة الحدود والاطراف، بعضها يكمن فى الداخل وبعضها الاخر فى العلاقات مع دول حوض النيل، وبعضها الثالث يوجد مع دول العالم التى لها دخل فى كل القضايا العالمية، فلا يوجد حل بسيط او سهل، وفى مثل هذه الحالات المركبة لا ينفع مع الموضوع الا التفكير الهادئ والمتانى والبعيد عن نوبات الحماس التى عندما تخرج عن الحد فانها – كما يقال – تقود الى الضد مما يراد، مع يقين داخلى بأن هناك خيارات مؤجلة – يجب عدم الانشغال بها حالياً – فى نهاية الامر، مادامت المسألة تتعلق بالأمن القومى، وحتى يمكن الفلاح فيما بصددة فربما يحتاج الامر الى حشد للجهود تقودة لجنة رئاسية نافذة على القدرات والموارد البشرية والمادية، فقد

انتهى وقت التصريحات والتصورات الاكاديمية، وجاء وقت عمل الخبراء الذى نرجوا الا ينتظر طويلاً.

عندما أعلنت وسائل الاعلام الاثيوبية في شهر فبراير ٢٠١١ عن البدء في إنشاء السد تم الاعلان الرسمي في الثاني من أبريل ٢٠١١ عن بدء العمل في الاعمال الإنشائية بسعة تخزينية ٤٧ مليار متر مكعب وقدرة كهربية »٦٠٠٠« ميجاوات باجمالي تكلفة ٨٧.٤ مليار دولار أمريكي.. تم علي الفور الاتفاق مع رئيس الوزراء الاثيوبي الراحل ميليس زيناوي علي تشكيل لجنة ثلاثية تضم خبراء من مصر والسودان واثيوبيا و٤ خبراء دولين لدراسة وتقييم سد النهضة وتأثيره علي مصر والسودان شركاء اثيوبيا في حوض النيل الشرقي.. وتضم اللجنة خبيرين من كل دولة و٤ خبراء دوليين في مجالات المياه والبيئة والسدود والاجتماع.. وعقدت اللجنة الثلاثية للسد ثلاثة اجتماعات آخرها الاجتماع الذي عقد بالعاصمة الاثيوبية ٩ و١١ أكتوبر ٢٠١٢ واتفق علي عقد الاجتماع الرابع بالعاصمة الاثيوبية ٢٨ و٣٠ نوفمبر ٢٠١٤. إقامة أي منشأ صناعي أو مائي مثلما له فوائد يمكن ان يكون له آثار جانبية، واللجنة الثلاثية هدفها إقصاء هذه الآثار ولو لم يكن الجانب الاثيوبي يؤمن بوجود آثار سلبية لما تقدم ووافق علي إنشاء هذه اللجنة.. ونحن نقدر احتياج اثيوبيا للتنمية وللطاقة الكهربائية ولكن بما لا يسبب أي ضرر لنا كدولة مصب. خاصة ان مصر تعتبر هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي دخلت حد الفقر المائي حيث تدني نصيب الفرد من المياه أقل من ٧٠٠ متر مكعب في السنة بينما حد الفقر المائي يصل إلي ألف متر مكعب، ومصر هي الدولة الوحيد التي ليس لها مصادر مائية أخري غير نهر النيل بخلاف دول الحوض التي يتوافر لها العديد من الانهار وتسقط عليها الأمطار الغزيرة التي تصل مدة هطولها في بعض الدول ١٨٠ يوما في السنة ومن أجل هذا فإن قطاع مياه النيل يعد حاليا ورقة مختصرة توضح الضغوط والأزمات المائية في مصر والعجز السنوي من المياه البالغ ٧ مليارات متر مكعب رغم إعادة الاستخدام لعدد من المصادر المائية ومشاكل التلوث ومواجهة الزيادة علي طلب المياه نتيجة الزيادة السكانية. وتلك الورقة سوف ندعم بها السفارات المصرية في دول الحوض كمعلومات سهلة تتداول بين الدبلوماسيين لتوضيح الصورة الحقيقية للموقف المائي الصعب بمصر.. وحتي الآن لم يصل من الجانب الاثيوبي أي بيانات تكفي لاجراء التقييم المطلوب لتحديد الآثار السلبية للسد علي مصر، فهناك البيانات الهيدرولوجية والبيانات الجيولوجية والبيانات الهيدروليكية التي تختص بموقع السد وكذلك بيانات ملء خزان السد هل سيتم علي مرة واحدة أو مرات عديدة حيث لا يمكن لسد بمواصفات سد النهضة ان تمتلئ بحيرته خلال عام واحد وانما يحتاج ذلك لنحو ٥ أو ٦

سنوات. نحن نعد مذكرة بفحوي هذه الأمور وسنطلب من الجانب الإثيوبي زيادة فترة ملء الخزان حتي لا نفاجأ بفترة جفاف أو فيضان أقل من المتوسط بما يؤثر علي حجم الوارد من المياه لمصر والسودان.هناك لجنة وطنية تم تشكيلها لدراسة السد الإثيوبي وتضم خبراء من الجهات الحكومية والجامعات المصرية في مجالات المياه والكهرباء والبيئة والاجتماع والقانون الدولي بالاضافة لممثلي الجهات المعنية حيث ستقوم اللجنة الوطنية بمراجعة التقارير والدراسات الخاصة بسد النهضة لتقييم الآثار علي مصر وتقديم الدعم السياسي والفني لممثلي مصر في اللجنة الثلاثية الدولية للخبراء والمشاركة في الأنشطة الوطنية وكذلك الاقليمية إن دعت الحاجة.موقف مصر من هذه الاتفاقية معروف وواضح للجميع. وهناك ثوابت مصرية لم ولن تتغير ولن نتنازل عن أمننا المائي بأي ثمن وبالرغم من أن هناك مواد خلاف إلا أن مصر من منطلق رؤيتها الاستراتيجية في العلاقات مع دول الحوض تحاول بشتي الطرق طرح رؤي ايجابية تساعد علي حل هذه الخلافات.. وفي نفس الوقت فصل المسار القانوني عن مسار التعاون الذي ساعد بشكل كبير علي دعم البرامج التنموية بدول حوض النيل وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية والربط الكهربي بين دول الحوض.إن عدم الاتفاق بين دول حوض النيل يعرض نموذج التعاون الناجح تحت مظلة مبادرة حوض النيل للخطر وذلك لعدم قيام الجهات المانحة بتمويل هذه المشروعات.. وأنا اتمني تجميد الوضع الحالي بالنسبة للاتفاقية الإطارية واستئناف مسار التعاون لحين انشاء لجنة قانونية سياسية لمناقشة كل الخلافات. آلية مبادرة حوض النيل كان لها حوكمة سياسية جيدة فهناك كان مجلس وزاري يضم كل وزراء دول الحوض ولجنة فنية استشارية من كبار خبراء الدول وسكرتارية.. ثم جاءت خطوة غير موفقة لدول منابع النيل حين وقعت وحدها الاتفاقية الإطارية في ١٤ مايو من عام ٢٠١٠ وانهاء المفاوضات.. وكان من المفروض اعطاء فرصة ووقت أطول للتفاوض للوصول إلي اتفاق يجمع عليه جميع دول الحوض سواء دول المنبع أو دول المصب وأنا أري ان الخلاف حول الاتفاقية بالدرجة الأولي قانوني وسياسي فدول مثل رواندا وبوروندي والكونغو لديها فائض مائي وأمطار تسقط ١٨٠ يوما في السنة هل هذه الدول في حاجة لمنظمة لتنفيذ مشروعات ري؟! هناك خطة سودانية لإنشاء ٧ سدود علي النيل أولها كان سد مروي علي النيل الرئيسي ثم سدي روميلا وباردانا علي نهري عطبرة وستيت وقد طلبنا من الجانب السوداني توفير البيانات عن السدين الأخيرين ونحن في انتظار الحصول علي هذه البيانات في اجتماع هيئة مياه النيل المقرر في ديسمبر القادم.. أما سد مروي فقد عرضت دراساته وتفاصيل المشروع في اجتماعات الهيئة سابقا حيث انتهي السد منذ عام ٢٠٠٨.. كما طالبنا من الجانب السوداني اقامة محطة مشتركة

خلف خزان سد مروي كما هو الحال في السدود السودانية القديمة الروصيرص وسنار وجبل الاولياء وخشم القربة.. وهي كلها طلبات تجهز للمناقشة في اجتماعات الهيئة التي توقفت اجتماعاتها منذ ديسمبر ٢٠١١ للظروف الداخلية في كل من مصر والسودان. هيئة مياه النيل هيئة فنية ترعي التعاون الفني بعد قرار إنشائها ضمن بنود اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ والهيئة مقرها في الخرطوم ولها مكتب فرعي في القاهرة. وتعقد ٤ اجتماعات بالتبادل في العام الواحد.. ويمثل مصر في هيئة مياه النيل بعثة تقيم في مقر الهيئة بالخرطوم تضم موظفين ومهندسين ومراقب مالي ومصري من وزارة المالية.. وينفق علي دراسات الهيئة ومشروعاتها مناصفة بين مصر والسودان لكن توقف السودان عن سداد حصته في موازنة الهيئة منذ عام ١٩٩٣ وتقوم مصر وحدها بتوفير التمويل اللازم للوفاء بالأولويات.

التغيرات المناخية وأثرها على ايراد النهر :

أن التغيرات المناخية تمثل إحدى التحديات الكبرى التى تواجه قطاع المياه فى مصر، قد تؤثر بشكل كبير على الإيراد السنوى لمياه النيل الذى يصل إلى بحيرة ناصر .بالاضافة إلى صعوبة الربط بين معدلات الفيضان السنوى والعوامل المناخية، وإيجاد معامل ارتباط قوى بين التغيرات المناخية والإيراد السنوى للنهر، خاصة وأن حجم الفيضان السنوى لمياه نهر النيل يتميز بالتابين الكبير، حيث يتراوح بين ٤٠ إلى ١٥٠ مليار متر مكعب سنوياً ويشهد النهر تذبذبا كبيراً فى حجم الفيضان السنوى خلال حقب زمنية متتالية، مشيرا إلى أن ذلك يؤدى إلى صعوبة ربط هذه التغيرات بارتفاع درجات حرارة الأرض.أن التحليلات لنتائج تشغيل عدد من النماذج الرياضية تشير إلى أن الزيادة المتوقعة فى درجة الحرارة على حوض النيل تتراوح بين ٢ إلى ٣ درجة مئوية بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين، أما بالنسبة للإمطار فإن بعض النماذج تشير إلى زيادة متوسط الأمطار فى الحوض بحوالى ١٨%، بينما يشير البعض الآخر إلى انخفاض هذا المتوسط بحوالى ٢٢%، كما أشار أحد النماذج إلى عدم حدوث تغير يذكر فى هذه المتوسطات.

مصر من أكثر الدول تأثراً بما يمكن أن تحدثه التغيرات المناخية على حجم الفيضان فهى لن تتأثر فقط بما يمكن أن تحدثه التغيرات المناخية داخل حدودها، بل سوف تتأثر بما يمكن أن تحدثه التغيرات المناخية فى باقى دول الحوض على معدلات وأنماط استهلاك هذه الدول لمياه نهر النيل، ومدى تأثر حجم الفيضان الواصل إلى بحيرة ناصر نتيجة لذلك، بالإضافة إلى تزايد احتياجات قطاع الزراعة، نتيجة الارتفاع المتوقع فى درجات الحرارة بجانب ارتفاع منسوب سطح البحر والذى قد يؤثر بشكل كبير على جميع سواحل مصر على البحر المتوسط، الأمر الذى قد يهدد المدن

القائمة على طول الساحل، وكذلك الأراضى الزراعية الخصبة فى شمال الدلتا.أن مصر تشارك دوليا فى إعداد ودراسة السيناريوهات الخاصة بالتنبؤ بتأثيرات التغيرات المناخية المتوقعة، وذلك من خلال تعديلات وتطبيقات النماذج الرياضية على المستوى الدولى والإقليمى ووضع البدائل المتاحة والممكنة للتعامل والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، ومن أجل تحقيق ذلك قامت وزارة الرى بحزمة من الإجراءات ..تم تنفيذ مشروع لدراسة التوقعات المستقبلية لإدارة السد العالى ومخزون المياه فى بحيرة ناصر، نتيجة التغيرات المستقبلية فى حجم الفيضان السنوى لنهر النيل، وذلك بالتعاون مع هيئة المعونة الهولندية، حيث ساهم المشروع بعمل دراسات تفصيلية عن التغيرات المناخية وتأثيراتها على الإيراد السنوى لنهر النيل، وتم عمل نموذج رياضى لمحاكاة هذه التغيرات، وتطبيقه على حوض النهر وإعداد مجموعة من السيناريوهات لبرامج تشغيل السد العالى فى ضوء التغيرات المتوقعة فى حجم الفيضان السنوى، علاوة على إعداد دراسات لتقييم الآثار البيئية والاقتصادية الناجمة عن ظاهرة التغيرات المناخية، وتأثيراتها على مكونات النظام المائى فى مصر. إن المشروع يقوم حاليا بدراسات تحليلية لنتائج تشغيل النماذج الرياضية لصياغة مجموعة من السياسات والبرامج التى يجب دمجها ضمن السياسات المائية لمصر لتتواءم مع الآثار المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية على النظام المائى، تم إنشاء معهد متخصص فى الدراسات البيئية والتغيرات المناخية يتبع المركز القومى لبحوث المياه ليتولى إعداد وتنفيذ الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة تغير المناخ والتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة، وعلاقتها بباقى عناصر منظومة الإدارة المائية فى مصر، كما يعمل المعهد على إيجاد بنية أساسية للبحث العلمى فى مجال التغيرات المناخية وعلاقتها بالموارد والاستخدامات المائية واستخدام النماذج الرياضية الحديثة فى محاكاة هذه الظاهرة.هناك لجنة عليا بالوزارة لصياغة سياسات وبرامج محددة للتعامل مع الآثار المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية وإعداد سيناريوهات متوقعة للوضع المائى فى ضوء نتائج التنبؤات المستقبلية لظاهرة التغير المناخى.

مصر وخزانات المياه الجوفية :

يتساءل البعض عن جدوي الإعلان عن استصلاح ٥ ملايين فدان في ظل تناقص موارد نهر النيل اجابات الخبراء جاءت مبشرة حيث أكدت أن مصر تعوم علي بحر من المياه الجوفية يكفي لاستصلاح ملايين الأفدنة بشرط خضوع الاستخدام لضوابط علمية. اذا نظرنا إلي موارد مصر المائية سنجد الجزء الأكبر هو نهر النيل وهذا يشكل ٥٥.٥ مليار متر مكعب ويعادل ٩٧% من استخدامات مصر من المياه، اذا المتبقي وهو ٣% نعتمد فيه علي المياه الجوفيه وهي نوعان، الأول في الصحراء الغربية ومعظم الاجزاء في سيناء وخاصة الجنوبية حيث يوجد بها خزانات علي اعماق كبيرة جدا تصل إلي أكثر من ١٠٠٠ متر، مثل ما هو موجود في الواحات الخارجه والداخله والفرافرة وسيوه، وهذا الخزان العملاق الموجود في الصحراء الغربية المياه به تكونت من قديم الزمن عن طريق الامطار الغزيرة وحجم المياه به يقدر بما جاء به نهر النيل في ١٧٠٠ عام ويعتبر بحر تحت الأرض، ولكنه غير متجدد وكل متر مياه يستخرج منه لا يأتي غيره، والمياه التي يستخدمها السكان منه في هذه المنطقة لا تشكل أكثر من ١ إلي ٢ % من إستخدامات مصر من المياه، ولابد من استخدامه بحساب لتجنب المشاكل وبكميات محددة طبقا للدراسات التي توصي بكميات المياه التي تستخرج يوميا وإلا تحدث مشاكل للإستخدام الجائر في الخزان نفسه وهذه المشاكل منها ان نوعية المياه قد تختلف أو تزيد بها نسبة الملوحة وبالتالي تتغير طبيعة المياه في الخزان بالكامل أو يحدث انخفاض لمنسوب المياه وبعض الآبار ممكن ان تجف أو ضغط المياه ينخفض مما يؤدي إلي إنشاء بئر آخر وهذه عملية مكلفة للغايه أو يتم إستخدام مضخات علي البئر وهذه تكلفة عاليه ايضا بالإضافة إلي إستخدام الطاقة وهذا ينطبق علي المياه الجوفية الموجودة في وادي النطرون وطريق مصر اسكندرية الصحراوي، كما أن مصر تستخدم من هذا الخزان من مليار إلي مليار ونصف متر مكعب سنويا في الزراعة وقد تزيد هذه الكمية لتصل إلي ٢،٥ مليار وهذا اقصي تقدير، ونحن في مصر نستخدم من المياه ٨٠ مليار متر مكعب سنويا، والفرق بين هذا الرقم وحصة مصر من مياه النيل فرق كبير ونعوضه من المياه الجوفية البسيطة التي لا تزيد عن ٣ مليارات متر والباقي نعوضه من مياه الصرف الزراعي التي تصب مرة أخري في نهر النيل ومياه الصرف الصحي والصناعي ايضا، وبالتالي يخيل لنا أن لدينا كمية مياه كبيرة وتكفي لسد احتياجاتنا، واذا منعنا المياه الملوثة من الوصول لنهر النيل سيكون لدينا فجوة كبيرة جدا في استخدامات المياه، اما النوع الثاني من المياه الجوفية هو الخزان الجوفي الموجود في الوادي والدلتا وهو قريب من سطح الأرض لأن المياه الخاصة به جاءت من تسرب مياه نهرالنيل في

التربة وعن طريق الزراعة مما ساهم في تكون هذه المياه، وهذا الخزان مياهه متجددة طالما هناك نهر النيل وطالما هناك زراعة ونفس هذه المياه هي جزء من حصة مصر من مياه النيل التي تتسرب ويعاد استخدامها، وهذه الكميات من المياه الجوفية نستخدم منها تقريبا ٧ مليارات متر مكعب، وهي لها مشاكلها لأنها في الأساس مياه ري زراعي وبالتالي أضيف إليها عناصر من الأسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة. يوجد بعض الخزانات الأخري موجودة في الطريق الصحراوي وغرب وادي النطرون وتعتمد علي مياه قديمة ومياه متسربة ايضا من نهر النيل، وهذا الخزان حساس جدا في الاستخدام بسبب انه ليس قريبا من نهر النيل ليكون التسرب إليه بصورة سريعة أو منتظمة والمياه عندما تصل إليه تأخذ مئات السنين وبالتالي السحب السريع منه يؤدي إلي زيادة الملوحة، ولا يجب أن نضحي بالمياه الجوفية غير المتجددة إلا عندما يكون العائد مجزيا أو أكبر بكثير من فقد المياه، واستخدام المياه الجوفية بصفة عامة له مشاكل وتزيد هذه المشاكل اذا كانت المياه المستخرجة بكميات كبيرة وحسب مواصفات الخزان صغير أم كبير ومدي العمق له، وبالتالي كل مشاكل استخدام المياه الجوفية علي مستوي العالم ليست واحدة وإنما تتشابه في انها قد تتسبب في حدوث زلازل أو هبوط أرضي، والخطورة تتعلق بنوع الخزان وعمقه وسعته وحركة المياه بداخله وهل الاستخدامات له رشيده أم علي فترات معينة طبقا لخصائص الخزائن، ونحن في مصر لا نشعر بمشاكل استخدام المياه الجوفية في الوادي والدلتا بسبب ان هذا الخزان متجدد وما نسحبه من المياه يتسرب إليه غيره، وايضا الخزان الموجود بالصحراء الغربية كبير جدا وما نسحبه منه يمثل نقطة في بحر وبالتالي لا توجد خطورة أو مشاكل من سحب المياه الجوفية طالما هذا السحب غير جائر وبمعايير محددة، أما إذا كانت هناك مباني قريبة من هذه الآبار فممكن أن يحدث لها تشققات أو تصدعات إذا حدث هبوط في الأرض بسبب سحب المياه الجوفية.

هناك طرق جيوفيزيقية وهي توفر الجهد والمال ونستخدم فيها بعض الأجهزة علي سطح الأرض لترشدنا عن مكان المياه ومدي العمق لها وهذه الطريقة غير مفيدة في المناطق التي يوجد بها المياه الجوفية علي أعماق بعيدة، والطرق العملية وهي حفر الآبار الاستكشافية والغرض منها سحب عينه من التربة كل واحد متر ونقوم بتحليلها لمعرفة خصائص الخزان ومنسوب المياه ونستمر في الحفر لنهاية الخزان بعد ان نتقابل مع الطبقة الصخرية الصلبة، وبهذه الطريقة نعرف سمك الخزان ونوعية الصخور ونوعية المياه، ومن خلال بعض الدراسات نعرف حركة المياه داخل الخزان وهل تتحرك من الجهة التي بها مياه مالحة إلي الجهة التي بها مياه عذبة أم العكس، وبناء

علي كل هذه المعلومات نقدر ان نصل إلي عدد الآبار التي يمكن حفرها وكمية المياه التي يتم استخراجها، وبعد حفر هذا البئر الاستكشافي يتحول إلي انتاجي ويتم استخراج المياه منه إذا كانت مواصفات الخزان جيدة، ومن كل ذلك نجد ان استخراج المياه الجوفية مكلف بالاضافة الي ان معظم هذه المياه غير متجدد وهذا يجعل المياه غالية الثمن وبالتالي يجب ان يكون استخدامنا منها رشيدا وليس فقط في الزراعة وإنما ايضا في اختيار نوعية المحاصيل وطريقة الري بعيدا عن الغمر. إن المياه عبارة عن محلول كيميائي به تركيز لعدد كبير من العناصر وهي عناصر اساسية وثانوية وهامشية « نادرة « أو مشعة، وإذا حدثت زيادة في تركيز بعض العناصر الثانوية علي الرئيسية تؤدي إلي تغير جودة المياه، وإذا زاد تركيز العناصر الهامشية تصبح هذه المياه مشعة وغير صالحة للإستخدام أو ملوثة نتيجة لطبيعة الصخور التي مرت عليها، والمياه الجوفية أثرت علي ترسيب معادن علي مر التاريخ منها الحديد والمنجنيز والمغنسيوم والكربونات والنحاس وايضا نسب من الرصاص الذي إذا زادت تكون المياه ضارة، والمياه الجوفية هي أي مياه حبيسة في باطن الأرض ويختلف مصدرها ونوعها وكمياتها واتجاهات حركتها ومنسوبها، حيث تتوقف كل هذه العوامل علي الخزانات الموجودة بها في باطن الأرض، وخصائص طبقات الأرض وهل لها تأثير كيميائي علي المياه الموجودة بها نتيجة نوعية الصخور أم لا، وهل هذه الصخور والطبقات الأرضية تقوم بعمل فلترة لهذه المياه أم تضيف أملاحا وعناصر معدنية غير مرغوبة، بالإضافة إلي أن تراكيب الصخور نفسها تؤثر علي حركة المياه الجوفية بمعني انها ممكن ان تسير من المصدر إلي مكان آخر وهو المصب، كما يمكن ان توجد خزانات جوفية عابرة للحدود بحيث تشترك أكثر من دولة في هذه الخزانات، مثل الخزان الجوفي النوبي لدينا الموجود في الصحراء الغربية وهو خزان مشترك بيننا وبين السودان وليبيا وتشاد.ان طبيعة الفواصل في الأرض وميل طبقاتها هي التي تحدد اتجاه المياه وكمياتها وطبيعة الطبقات الأرضية التي تسير فيها هذه المياه وتحدد ايضا جودة المياه ونوعيتها وإذا كانت صالحة للشرب أو الزراعة أو تحتاج لأي معالجات لها، كما تحدد معدل السحب الآمن لهذه الخزانات أي حجم الكميات التي يمكن سحبها دون ان يحدث أي تأثير علي هذه الخزانات وهل ستستمر في ضخ المياه أم ستجف لفترات وهل هذا الخزان متجددا أم غير متجدد وايضا هل هو حبيس أم له مصدر تغذيه سطحي من المياه أم حر، وكل هذا يؤثر علي طبيعة استخدام الأرض بعد ذلك مثل خزان الدلتا، وهو خزان حر في منطقة وادي النيل والدلتا حيث يتم سحب المياه منه واستخدامها في المناطق الريفية، وهذه المياه يتوقف استخدامها علي حجم الملوثات المتسربة إليها من الصرف الصحي بسبب ان هذا الخزان غير

محكم لأنه يتأثر بمياه الترع والقنوات ومياه الصرف والملوثات التي يمكن أن تكون كثيرة وقد تكون عضوية أو كيماوية، ويوجد لدينا المعامل المركزية التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب تقوم دائما بالكشف علي المياه الجوفية وتحليلها، إلا ان هناك أماكن خارج هذه المراقبة مثل الآبار والطلمبات الحبشية التي يعتمد الأهالي في هذه الأماكن في إستخدامها علي حاسة التذوق فقط لمعرفة مدي صلاحية المياه للإستخدام الآدمي.

الأنهار مصدر من مصادر المياه الجوفية والأمطار ايضا وتكون هذه المياه مرتبطا بالغلاف الجوي نتيجة حدوث عمليات بخر ينتج عنها تساقط للأمطار تتسرب هذه الأمطار في التربة لتتكون المياه الجوفية وتترشح في باطن الأرض، ويتوقف سريانها علي نوعية القشرة الأرضية وعلي وجود قطوع تؤدي إلي توقف سريانها أم لا، كما يمكن ان تكون المياه الجوفية ناتجة من مياه جوفية قديمة، والمياه القديمة دائما العناصر المكونة لها تتغير بسبب تكون نسب الحديد أو الأملاح أو بسبب تغير في درجات الحرارة، وايضا خصائص المياه تختلف من مكان لآخر نتيجة مكان التخزين ونوعيته حيث هناك أماكن يوجد فيها مياه جوفيه بها زيادة في نسبة العناصر الموجودة بها وأماكن أخري يكون بها هذه النسب أقل، وليس شرطا في المياه الجوفية ان يكون عمقها متساويا علي مستوي الجمهورية، والعمق يتوقف دائما علي طبيعة الطبوغرافيا للمكان، ففي الدلتا ممكن ان نستخرج المياه الجوفية علي عمق ١٥ مترا أما في الواحات تظهر علي ٤٠٠ متر وفي الواحات الداخلة علي عمق ١٠٠٠ متر. ان الهيئة لها دور في البحوث العلمية الخاصة بالمياه الجوفية وأغلب الدراسات تقوم بتأكيدها بوسائل كهربية للتأكد من وجود مياه قبل الحفر إلا ان الهيئة ليست جهة تنفيذية مثل وزارة الموارد المائية والري ولا يوجد لديها الإنفاق الجيد لعمل الدراسات، والمفروض ان يكون هناك ربط بين جهة الإختصاص وجهات التخصص وتوفير الدعم المالي لإستكمال العمل، مشيرا إلي ان الهيئه لديها دراسات دقيقة عن المياه الجوفية علي مستوي المساحة التي نعيش عليها في الوادي والدلتا، وتعتمد علي القمر الصناعي في رسم خرائط جيولوجية مضبوطة يمكن من خلالها تكثيف البحوث علي هذه المناطق.أن مستقبل مصر في وجود مياه جوفية بكميات كبيرة مبشر علي الرغم من وجود أماكن لدينا في الصحراء الشرقية معروف انه ليس بها مياه سوي في بعض الأودية، إلا أن أغلب المناطق والصحاري علي مستوي الجمهورية بها أماكن بكر لم يتم إكتشافها إلي الآن لسبب واحد هو اننا ما زلنا متمركزين في العيش علي مساحة لا تزيد علي ٥ أو ٦ % من مساحة مصر ولذلك أغلب المعلومات المعروفة عن المياه الجوفية معروفة عن الأماكن الموجود بها تنمية، وممكن ان يكون المكان الذي به تنمية به خزانا جوفيا

غير متصل بالمكان، وكل التنمية علي سطح الأرض في الصحراء منصبة علي السواحل فقط، وايضا ممكن ان تكون الخزانات الجوفية غير متصلة ببعضها، فنأخذ انطباع ان المياه الجوفية تنضب. في الفترة القادمة سيتم استخدام المياه الجوفية من جانب الدولة، والمفروض من وزارة الري إذا كانت تعتمد علي المياه الجوفية كمصدر إضافي لمياه نهر النيل أو في المناطق البعيدة عن النهر أن تعتبر المناطق الجوفية هي بمثابة موارد اساسية، ومصر لديها معرفة كافية عن الخزانات الجوفية الموجودة داخل الأرض علي مستوي الجمهورية ونوعيتها وكميتها وكيفية استغلالها، ولكن المشكلة لدينا هي عدم التجانس في طبقات الأرض علي مستوي العالم، واختلاف طبقات الارض والصخور المكونة له أحيانا تؤدي إلي حدوث بعض التغيرات الطفيفة ولكنها لا تؤثر علي تقييمنا وإدارتنا للخزان الجوفي. بعيدا عن نهر النيل تعتبر المياه الجوفية هي المصدر الأوحد للمياه بالإضافة إلي المناطق الساحلية التي تسقط عليها أمطار غزيرة مثل حدود مصر الغربية والسلوم وسيدي براني إلي مرسي مطروح، وهذه الأمطار الغزيرة تستخدم في بعض الزراعات التي تتغذي علي مياه الأمطار مثل التين والزيتون، فيما عدا ذلك لا يوجد لدينا أمطار إلا في سيناء والصحراء الشرقية وهي قليلة ولكن هذه المياه لا يمكن الاعتماد عليها في التنمية وسرعان ما تنحدر إلي البحر الأحمر عند الصحراء الشرقية أو خليج العقبة وخليج السويس في شبه جزيرة سيناء، وفي وادي العريش في شمال سيناء عندما تسقط الأمطار علي الجبال في وسط سيناء جزء من هذه المياه يتجه شمالا نحو البحر المتوسط، كما ان المياه في بعض المناطق تتحول إلي سيول ويكون من الصعب الاستفادة منها في بعض الزراعات الموسمية وجزء من هذه المياه يساهم في تغذية الخزان الجوفي ولكن ليس بدرجة كبيرة يمكن الاعتماد عليها، أما المياه الجوفية المتواجدة بالقرب من السواحل للأسف هي غير صالحة للاستخدام المباشر نتيجة ارتفاع درجة الملوحه لإختلاطها بمياه البحر المالحة، وفي سيناء توجد مياه جوفية وهي صالحة ولكن علي اعماق كبيرة جدا تصل لاكثر من ١٠٠٠ متر وهي مياه متوسطة الملوحة أو ملوحتها أعلي من مياه الشرب الطبيعية ولكن يجب تحليتها قبل استخدامها. ان الاحتياطي الاستراتيجي من المياه الجوفية لدي مصر لا يمكن التعامل معه مثل المياه الموجودة فوق السطح لاننا ممكن ان نستخدم المياه فوق السطح بالكامل ولكن المياه الجوفية لا يمكن استخراج اكثر مما هو مسموح به في حدود إمكانيات الخزان الجوفي، ولا يمكن ان نسحب أكثر من إمكانيات المضخة ومستوي الهبوط والطاقة المتاحة، وممكن ان يكون لدينا في الخزان الجوفي اكثر من ١٠٠ مرة من حصة مصر من السد العالي، والسؤال: هل يمكن

الاعتماد علي المياه الجوفية كمخزون مستدام ؟ نعم ولكن هذا يتوقف علي طريقة استخدامنا لهذه المياه بعيدا عن سياسة الاهدار وبضوابط علمية وقانونية وأخلاقية.

بئر جوفي بمناطق القلعه وناصر بمركز الخارجة :

أطلق محافظ الوادي الجديد التيار الكهربائي لتشغيل بئرين جوفيتين لمياه الشرب بمناطق القلعة, وناصر بمركز الخارجة للحد من ضعف مياه الشرب بهذه المناطق وتوابعها بتكاليف تصل لنحو٣ ملايين جنيه للبئر الواحدة.وطالب المحافظ خلال لقائه أهالي القلعة والبري بالعمل علي ترشيد استهلاك المياه, وعدم استخدامها في أغراض الزراعة لان الترشيد لو وصل إلي٥٠% في سيمكن حل المشكلة نهائيا,.. وقال ان المحافظة تسعي حاليا لتطوير محطات مياه الشرب وزيادة سعتها, وبالفعل تم زيادة قدرة محطة الامل من٢٧٠ مترا مكعبا في الساعة إلي٣٧٠ مترا مكعبا في الساعة.. كما دعا المواطنين إلي دعم جهود الحكومة في توفير كميات مياه الشرب اللازمة وعدم اجبار مسئولي الحكومة إلي اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه المخالفين لاستخدامات مياه الشرب وان١٣ بئرا في٨ مناطق سيتم تزويدها بالمحطات اللازمة للتشغيل خلال المرحلة القادمة. وخلال زيارته قري ناصر استمع إلي كم كبير من مطالب المواطنين ووافق علي البدء في تسليم أراضي وضع اليد الواقعة داخل الكتل السكنية, وتسليم أراضي تقسيمات للشباب والدفع بمعدات الطرق ومجلس مدينة الخارجة لكسح نواتج الردم الموجودة داخل زراعات ناصر.وأضاف رئيس الخارجة ان المحافظ طلب تنفيذ تجارب عملية علي انارة شوارع القري باستخدام الطاقة الشمسية لتوفير الخدمة لاهالي هذه القري واستغلال الطاقة البديلة الموجودة بالوادي الجديد.

مبادرة حوض النيل الجديدة :

أهم ما في المبادرة الجديدة مبادرة حوض النيل هو أنها تطرح أسلوب التعاون والتفاهم لحل المشكلات بدلاً من الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة والمجالات التي يمكن أن يتحقق فيها هذا التعاون كثيرة والعائد الناتج عنها يمكن أن يزداد مع مرور الزمن، فليس مقبولاً أن يظل حوض نهر النيل حوضًا للفقر والجوع والمرض، ومصدرًا للحروب والنزاعات المهلكة للبشر وللقدرات. فهناك إمكانات للبدء في تنفيذ مجموعة مشروعات تحتاج جميعًا إلى تمويل لا يزيد على٢١١ مليون دولار كمرحلة أولى وينعقد الأمل في اجتماع جنيف في يونيو ٢٠٠١ لتوفير التزامات مالية من الدول المانحة تضمن تنفيذ المشروعات المستهدفة وهذه المشروعات تشمل: ١- التعاون بين دول الحوض عبر الحدود الدولية لحماية البيئة من التلوث والمحافظة على الغابات الاستوائية من الاندثار، وعلى الحيوانات والطيور النادرة من الانقراض وصيانة مياه النيل ذاتها من أي أخطار

تعرض حياة الشعوب التي تعتمد عليها للخطر ٢- مسألة الاستفادة من طاقة حركة الماء في توليد الكهرباء الضرورية لحياة الشعوب، فليس مقبولاً أن تعيش الشعوب في ظلام دامس وتخلف وإلى جوارهم طاقة مياه يمكن الاستفادة منها لتغيير شكل الحياة بالكامل. ٣- الاستخدام الكفء والفعال للمياه في الإنتاج الزراعي بالاستعانة بأحدث طرق الري. ٤- تخطيط وإدارة المياه عند المنابع، فالطريقة الحالية في الواقع تترك إ يراد النهر للطبيعة بالكامل، فليست هناك محاولات جادة لإدارة منطقة المستنقعات في بحر الغزال والتي تبلغ مساحتها ٧٠ ألف كم٢ والتي يترتب عليها إهدار جميع المياه التي يمكن أن تصل إلى النيل عن طريق هذا المصدر، إلى جانب أن النباتات المائية تسد أغلب مجاري النهر ولا توجد أعمال تقوية للجسور أو تطهير للمجرى، ونتيجة لذلك لا تزيد كمية المياه التي تصل إلى أسوان على ٨٤ مليار متر مكعب ماء في حين أن كمية الأمطار السنوية المتساقطة في المتوسط ١٦٠٠ مليار متر مكعب، ومساحة حوض النهر تجعله في المرتبة السادسة بين أنهار العالم من حيث مساحة الحوض فإن إيراده السنوي يضعه في المرتبة ٢٤ فقط. وليس معقولاً أن الدول المطلة على نهر الميكونج في آسيا "فيتنام ولاوس وكمبوديا" تتعاون معًا في إدارة النهر وكذلك تفعل الدول المطلة على نهر السنغال، في حين تظل دول نهر النيل بلا تعاون، لا يعني أي دولة من النهر إلا ما يصلها منه من الماء فمثل هذه النظرة قاصرة وضيقة وتجاوزها الزمن، ٥- من الضروري زيادة الاتصالات بين دول حوض النهر، وزيادة حجم النشاط التجاري، والغالب أن تطهير النهر يمكن أن يسهل حركة الملاحة عبر المجرى مما يزيد من قوة العلاقات بين شعوبه ويؤدي إلى تعزيز وتقوية الثقة بين أبناء النيل. ٦- هناك أيضًا برامج التدريب التطبيقي على مختلف الأعمال. ٧- كل هذا يمكن أن ينعكس في تنمية اجتماعية واقتصادية بين دول ومجتمعات الحوض ويتم طرح رؤية جديدة عن طريق اقتسام المزايا والفوائد. أن دول الحوض فقيرة ومجرد إرسال مجموعة قليلة من الأطباء المتخصصين في علاج الملاريا، أو الأمراض الطفيلية، أو أمراض الصدر، أو مجموعة قليلة من المدرسين، أو المهندسين، أو الفنيين..الخ يجعل هذه البلاد تشعر بامتنان شديد ويظهر أثر ذلك وينعكس في ازدياد قوة ومتانة العلاقات، إن هذه المجتمعات في حاجة ماسة إلى من يقدم لها يد المساعدة والغوث بلا غطرسة أو تكبر، خاصة وقد وقفت معنا دول الحوض في نكسة ١٩٦٧ وقطعت العلاقات مع إسرائيل، وأيدتنا نحن في حرب ١٩٧٣ لقد طرح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر شعار مكافحة الاستعمار في أفريقيا في الخمسينيات والستينيات، وحقق هذا الشعار مكاسب قوية لمصر في أفريقيا الآن انتهى الاستعمار،

ثم إن "مبادرة دول حوض النيل" تقدم بحق إطارًا للعمل من أجل تطوير رد يحقق كل المصالح العليا لمصر ولشعوب النيل معًا.

الأمن القومي الحقيقي للشعب المصري يكون في ضمان استمرار سريان مياه النيل وفي حسن استخدامه وترشيد مياهه . كان النيل علي عهد قريب شأنا مصريا لا يهم الآخرين وكان الخطر الوحيد يأتي من إيرادات النهر تبعا لمعدل الأمطار في دول المنبع وخوصا إثيوبيا التي تمدنا بنحو ٨٥% من مياه النيل . أما الآن فالأمر يختلف باختلاف متطلبات وتعداد سكانها الذي يزداد بينما معدل الأمطار يقل. وكان قد بدأ الجفاف ينتاب بعض مصادر المياه في أفريقيا لذلك كان اهتمام محمد علي والخديوي إسماعيل باكتشاف منابع النيل ووضعها تحت الحماية المصرية، وقد أرسل شريف باشا وزير الخارجية المصرية مذكرة بمضمون ما تسيطر عليه مصر في أفريقيا إلي سفراء الدول بالقاهرة، لكن كان هناك قوي أخري لديها مطامع كبيرة مازالت قائمة حتى الآن . ويسهم النيل الأبيض بمياهه في مجري النيل بسبعين (٧/٢) والأزرق بأربعة أسباع (٧/٤) الكمية وعطبرة بسبع (٧/١) وسمي بالنيل الأبيض لصفاء مياهه أما مياه عطبرة والأزرق والسوباط فهي محملة بالطمي ويرجع تاريخ نهر النيل لستة ملايين سنة مضت حتى وصل لتكوينه الحالي بعد سلسلة من التغيرات التي جعلت منه نهرا مركبا، لذلك فإن ظهور العصر والحضارة الفرعونية اعتمدت كل الاعتماد علي مياه نهر النيل في جميع الأعمال الزراعية. بدأت مشكلة حوض نهر النيل منذ الاحتلال البريطاني حيث ظلمت مصر بتخصيص حصة للمياه بصورة قليلة ومحدودة بينما كانت هذه الحصة تمثل الإيراد الطبيعي للنهر وجميع المشاريع التي كانت تقام تحت سيطرة بريطانيا مثل سد شلالات أوين وبعد ذلك حاولوا تعطيل بناء السد العالي وسحب تمويل المشروع علي الرغم من إبداء مساعدتهم. ثم بدأوا بتهديد مصر في الإعلان عن ٣٣ مشروعا في إثيوبيا ذلك أن الحكومة الأمريكية انتقلت من مساعدة مصر من مواردها الطبيعية إلي إقامة مشاريع في إثيوبيا لتقليل حصة مصر وكل ذلك بدأ في الخمسينات حتى وقتنا هذا مما يؤدي إلي مخالفة القانون الدولي، وحتي يتم التوصل إلي حلول فلابد من تحقيق التكامل بين الدول بمعني تقسيم المقسم للدول الأفريقية واستغلال الدول لموارد الطاقة الكهربائية، لأن الماء للجميع وهو كاف للجميع، كما أن هو رابطة بين الجميع، لأنه شريان لحياة حوض نهر النيل ويمكن أن ينشأ تكامل إقليمي واسع لدول حوض النيل يخدم دمة الجميع بدون أي مشاكل. أكد وزير الموارد المائية والري أن فشل تمام الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل واستمرار الانقسام بين دول المنبع من ناحية ودول المصب من ناحية أخري سيضيع نحو ٢٠ مليار دولار علي دول الحوض هي حجم تمويل المشروعات المشتركة التي

سوف تمولها الجهات المانحة لخدمة شعوب النيل وتحسين مستواهم المعيشي والخدمي وتنمية موارد النهر وذلك في حالة إتمام المبادرة والانتهاء من دراسات الجدوى للمشروعات المقترحة. إن هذا الانقسام تغذيه بعض صحف المعارضة في بعض دول حوض النيل من ناحية ومن ناحية أخري يغذيه تشديد بعض الدول من ناحية أخري بدعوي استئثار مصر بالنصيب الأكبر من مياه النيل حتى تبلور هذا الانقسام في أن تعلن دول المنابع في ختام اجتماعات شرم الشيخ الأخيرة عن توقيع اتفاقية بين دول المنابع الحبشية والاستوائية السبع منفردة بدون مصر والسودان، وذلك يوم ١٤ مايو ٢٠١٠ ضاربة بعرض الحائط مبدأ توافق الآراء الذي يجمع دول الحوض تحت مظلة مبادرة حوض النيل التي وقعت عليها كل الدول النيلية في فبراير من عام ١٩٩٩ وهو ما يعني عدم الاعتراف بالمبادرة والقضاء عليها، وقد ناقش الاجتماع السنوي للمانحين لمبادرة حوض النيل في مدينى عنتيبي بأوغندا العديد من القضايا المهمة في مقدمتها مراجعة الأداء ومعدلات التنفيذ في المشروعات المشتركة علي مستوي الحوض ككل والأحواض الفرعية "النيل الشرقي والنيل الجنوبي" وخطط التمويل حتى نهاية المبادرة عام ٢٠١٢ . وسيتم أيضا بحث موقف المنح المقدمة من أكثر من ٢٠ دولة وهيئة مانحة وما تم إنفاقه خلال العامين الأخيرين علي الدراسات الفنية الخاصة بتلك المشروعات التي تتضمن ٢٤ مشروعا في مختلف مجالات التنمية وإن ما يثار عن توقيع دول المنبع اتفاقية منفردة إنما يأتي في إطار الاستعدادات لدي بعض هذه الدول للانتخابات البرلمانية والرئاسية وليس لها علاقة بتحسين العلاقات بين مصر وهذه الدول . أكدت ندوة حول "نهر النيل" أن الإعلام هو مصدر الخطر الحقيقي في معالجة مشكلة تقسيم مياه النيل بين دول المنبع ودول المصب وأن الاتفاقيات المتبادلة ومشاريع التنمية المشتركة بين دول حوض النيل يمكن أن تحتوي المشكلة وطالب المشاركون في الندوة بإدارة المشكلة بأسلوب علمي.

استراتيجية جديدة لدول حوض النيل :

كان هدف افريقيا الوحيد طرد الاستعمار في زمن عبد الناصر . وكانت مصر في طليعة هذه الحركة، تقدم لكل الدول الإفريقية، كل أشكال المساعدة وتفتح أبوابها لكل اللاجئين السياسيين الذين يطاردهم الاستعمار من قادتها . لكن ذلك لم يمنع من أن تتفجر قضية "مياه النيل" في وجود عبد الناصر مرتين، قبل بناء السد العالي وبعده، وكانت اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان إحدي ثمار سعي مصر وقتها لتسوية الخلاف. انتهت هذه الفترة ولا يمكن استعادتها ولا يجوز أيضا أن يظل البعض يعيشون في جلبابها. الرئيس السادات لم يغفل أفريقيا أبدا. علي العكس .. كان يعتبرها "ظهيره" وهو يستعد لمعركة تحرير الأرض في أكتوبر ١٩٧٣ . واستفاد من "الزخم " الذي تركه عبد الناصر

والوجود السياسي والأدبي الذي بناه لمصر في أفريقيا ولذلك وقبل أن تبدأ مصر الحرب، كانت كل أفريقيا معها. فقد قطعت كل الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، تأييدا لحق مصر – الأفريقية – في تحرير أرضها، ومساندة للقضية الفلسطينية . وبعد حرب أكتوبر، كان "الملف الأفريقي" علي رأس عدد من الملفات الخارجية الحيوية التي أسند الرئيس السادات مهمة متابعتها لنائبه. ولذلك كانت أفريقيا في قلب وعقل مبارك، حتى قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية .. وكان في قلبها وعقلها وقام بجوله شملت زيارة عشر دول أفريقية في شرق وجنوب القارة استغرقت ١٢ يوما السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا بالإضافة إلي تشاد والصومال وجيبوتي وزامبيا وموزمبيق. ومثل مبارك مرة ثانية عام ١٩٨٠، مصر في قمة "لاجوس" الاقتصادية في نيجيريا، نائبا عن الرئيس السادات، وعن جولات مبارك المكوكية بين الجزائر والمغرب وموريتانيا لنزع فتيل صداع عسكري كان وشيكا بين الجزائر والمغرب علي الحدود. ولذلك كان طبيعيا حين أصبح مبارك رئيسا للجمهورية في ١٩٨١ أن يكون استمرار الاهتمام بأفريقيا وبقضية مياه النيل، ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية في عهده رغم أن الرئيس قضي السنوات العشر الأولي مشغولا بمواجهة الأرهاب والوضع الاقتصادي المتردي في الداخل، وضمان استكمال تحرير الأرض المصرية، وإعادة العلاقات العربية المقطوعة مع مصر منذ عام ١٩٧٩ في الخارج .

* مصر هي التي سارعت إلي الانضمام عام ١٩٩٨ للسوق المشتركة لدول شرق ووسط وجنوب أفريقيا المعروفة باسم "الكوميسا" وتضم ٢٢ دولة من بينها كل دول حوض النيل التسع، من أجل دعم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدول، وفتح الباب أمام الصادرات والاستثمارات المصرية والعمالة فيها.

* القمة الفرنسيه الأفريقية التي شارك رئيس مصر في أعمالها فى يونيو٢٠١٠ في فرنسا مثال أيضا علي الدور والوجود المصريين في القارة وهي ليست الأولي التي يحضرها الرئيس فقد سبق أن شارك في دوراتها في عهد الرئسي الفرنسي السابق شيراك. وهده القمة، تعقدها فرنسا بصفة دورية لزعماء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ورغم أن مصر ليست من هذه الدول، ألا أن مكانتها ودورها في القارة جعلا دولة مثل فرنسا تشعر أنه لا يمكن الاستغناء عنها في مثل هذا التجمع . وقد شاركت مصر فى تأسيس وقيادة منظمة "الاتحاد من أجل المتوسط" الوليدة مع فرنسا لتضم جميع دول الاتحاد الاوروبي جنبا إلي جنب مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط الأفريقية والآسيوية.

مصر موجودة بقوة في أفريقيا بصفة عامة وفي منظمة حوض النيل بصفة خاصة .. ليس بتاريخها أو ماضيها وحده وإنما بحاضرها أيضا. نحن هناك بشركاتنا ومستثمرينا وبعشرات من خبرائنا ورجالنا في مختلف المجالات وبمساعدتنا الفنية والتكنولوجية وبرجال قواتنا المسحلة في قوات حفظ السلام الدولية، وبسفرائنا المتميزين في هذه الدول وببعثات الأزهر العاملة هناك. وأفريقيا موجودة أيضا وبقوة علي الساحة المصرية الداخلية في الصندوق الفني المصري للمعونة في أفريقيا بوزارة الخارجية وفي الجمعية الأفريقية وفي اتحاد الصحفيين الأفارقة الذى يتخرج منه عشرات الصحفيين والإعلاميين الأفارقة في الدورات التدريبية التي يعقدها وفي معهد الدراسات الأفريقية وفي مجلس الأعمال المصري الأفريقي وفي المجلس المصري للشئون الأفريقية ثم في المئات من طلبة البعوث الإسلامية الأفارقة الذين يدرسون ويتخرجون في الأزهر كل عام . لم تكن قوة مصر فى افريقيا في يوم من الأيام "قوة هيمنة" أو "إملاء" وإنما كانت قوة تعاون ومشاركة من أجل التحرر والتنمية والسلام. وما يجب عمله ما يلى :

*- أن ندرك أننا سواء في أفريقيا عامة أو في منطقة حوض النيل خاصة، لسنا وحدنا .. هناك الآن قوي دولية وأقليمية كبري وصغرى، أمريكا، أوروبا، الصين، روسيا،إيران، إسرائيل وهناك بالتالي مصالح مختلفة وعلينا أن نعرف كيف نتعامل مع هذا الوضع الجديد.

*- أن ندرك لدول حوض النيل مصالحها وتطلعاتها فى حياة أفضل لشعوبها . وعلينا أن نعترف لها بهذا الحق لنطمئنها ونكسبها وأن نبحث معها كيف نساعدها عليه دون أن يضر ذلك بمصالحنا وتطلعاتنا.

*- أن نذكر دول حوض النيل بأن الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية الآن – كانوا من الحكمة وبعد النظر بحيث أقروا في ميثاق المنظمة بترسيم الحدود الذي وضعه الاستعمار للدول الأفريقية ونصوا علي عدم جواز الخروج عليها أو تعديله لأنهم أدركوا أن ذلك يمكن أن يفتح أبواب الجحيم علي القارة الأفريقية ويدخلها في نفق مظلم لا خروج منه لنزاعات الحدود بين كل دولها. وبالتالي فلابد من الاسترشاد بهذا المبدأ المقنن في الميثاق الافريقي عند التعامل مع اتفاقيات مياه الينل القائمة لأنه يتفق أيضا مع قواعد القانون الدولي اتي تلزم الدول باحترام تعهداتها واتفاقياتها السابقه.

*- التفكير في "صيغة ما" تجمع دول حوض النيل التسع فهذه منطقة جغرافية متكاملة يربطها نهر واحد وإذا كنا فكرنا في الاتحاد من أجل المتوسط فيمكن أن نفكر في اتحاد دول حوض النيل

كمنظمة أقليمية تتسع لكل مجالات التعاون السياسي والأقتصادي والثقافي والتعليمي والرياضي بين هذه الدول التي يصل تعداد سكان دولها التسع إلي ٣٦٨ مليون نسمة .

*- وضع استراتيجية شاملة تتيح لنا استثمار كل عناصر وجودنا في أفريقيا ومنطقة حوض النيل بالذات، وعناصر وجود أفريقيا في ساحتنا المصرية الداخلية، وتوظيفها من أجل علاقات أوثق تضمن المصالح المشروعة لكل الأطراف ويمكن للأزهر والكنيسة المصرية لعب أدوار مهمة في هذا السياق إلي جان العناصر الأخري .

*- أن نستعد بسيناريوهات مختلفة علي كل المسارات. علي المسار التفاوضي. وعلي السمار القانوني حتى اللجوء للتحكيم الدولي إلي غير ذلك، دون أن يتعارض مع الحفاظ علي أقوي العلاقات الودية مع هذه الدول.

*- أن نجعل أي مشروعات منفردة أو مشتركة في حوض نهر النيل وعلي مساره تحت مظلة أي منظمة أخري حتى يكون المجتمع الدولي كله طرفا في هذه المشروعات وضامنا لاتساقها مع قواعد القانون الدولي . والحقوق المشروعة لكل الأطراف.

*- ولو تمت إعادة النظر في توزيع حصص مياه النيل بصورة عادلة كما أشار رئيس الوزراء الكيني إلي ذلك في القاهرة فى مايو ٢٠١٠، فإن مصر يجب أن تحصل علي النصيب الأكبر باعتبارها الأكثر سكانا والأكبر اقتصادا ٨٠ مليون نسمة مقابل ٧٣ مليونا لأثيوبيا و ٦١ للكونغو و ٤٠ للسودان و ٣٧ لتنزانيا و ٣٤ لكينيا و ٢٧ لأوغندة و ٨ ملايين لكل من رواندا وبوروندي . إذا كانت كل التنبؤات تقول بان حروب العالم القادمة ستكون علي المياه فإنه يجب ان تتبني مصر مبادرة تجعل من حوض النيل منطقة سلام وأمن ورخاء منطقة شراكة أقليمية وعالمية من أجل تعظيم موارد النهر وصيانتها واستثمارها بما يفيد دول المنطقة وشعوبها ويحقق مصالحها وتطلعاتها المشروعة.

الحديث عن عدالة توزيع مياه نهرالنيل علي الدول الواقعة عليه والمسماة بدول الحوض، أي التي يخترقها النهر ولها مصلحة في مياهه وتستفيد منها بأي صورة من الصور، وهي مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي والكونجو الديمقراطية فإن أول ما يجب أن ننظر إليه في هذا الخصوص هو مسألة مدي قدرة كل دولة من تلك الدول علي توفير احياجاتها المائية، سوءا من مياه النهر أو أي مصادر أخرى تتوافر لها. وتمت جولات صحفية فى جميع منابع النيل وتحقق تلك الجولات من النقاط التالية : مساحة حوض النيل ٢.٩ مليون كم٢ أي ١٠% من مساحة إفريقيا ويعتبر أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله ٦٦٧٠ كم، إذا بدأنا من منابع نهر كاجيرا

وهو يتجه نحو الشمال ويتلزم في هذا الاتجاه الشمالي للأنحدار العام لسطح الأرض باستمرار وأطراد لا نظير لهما في أي نهر آخر، وعلاوة علي ذلك فإن : مصبه عند دمياط الواقعة علي البحر المتوسط ومنبعه عند بحيرة فكتوريا بأوغندا يكاد يتلاقيان، وكلاهما واقع علي امتداد الآخر لا يفصلهما غير درجة طولية واحدة وبالنسبة لكل دولة من الدول العشر المشتركة في حوض النيل، والتي تشكل معا تجمع الإندوجو فإن لمياه النهر أهيمتها كلآتي :

– إثيوبيا تمد النيل بنحو ٨٤% من مياهه التي تصل إلي مصر . أوغندا يقع بها منبع النيل من بحيرة فيكتوريا ولها نصف بحيرتي ألبرت وإدوارد . كينيا وتنزانيا تشتركان مع أوغندا في بحيرة فيكتوريا . الكونجو الديمقراطية تشترك مع أوغندا في بحيرة ألبرت . رواندا وبوروندي ويجري فيهما نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا. السودان يجري في أراضيها جزء كبير من النيل بالإضافة إلي روافده. أما أكثر الدول اعتماد علي نهر النيل فتأتي في مقدمتها مصر ثم السودان ثم أوغندا علي الترتيب أما بقية الدول فاعتمادها علي النهر محدود لأن توجهها نحو المحيط حيث تتجه كينيا وتنزانيا نحو المحيط الهندي بينما الكونجو تتجه نحو المحيط الأطلنطي . يبلغ المتوسط السنوي للأمطار علي حوض النيل نحو ٩٠٠ مليار م٣ يمثل السريان السطحي منه ١٣٧ مليار م٣، بينما إيراد النيل لا يتجاوز ٨٤ مليار م٣، ياتي ٧٢ مليار م٣، أي ٨٧% من مياه النيل، من النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا، بينما يأتي ١٣% من منطقة البحيرات العظمي (الكونجو الديمقراطية) ورواندا وبورندوي أي نحو ١٢ مليار م٣ . ولا يقع من أراضي كينيا شبه القاحلة داخل الحوض سوي ١٠% فقط لكن يعيش علي مياه النيل ٤٠ في المائة من سكان كينيا . وتسقط الأمطار بمعدل مرتفع علي إثيوبيا وارتيريا لكنها أمطار موسمية في العادة وتستمر أربعة أشهر من العام فقط وتسقط الأمطار بمعدل كبير نسبيا علي بوروندي الجبلية وأوغندا وتنزانيا إلي جانب جمهورية الكونجو الديمقراطية ورواندا التى توجد بها أيضا موارد مياه وافرة وتسهم إريتريا بقدر صغير في المياه الجارية بنهر النيل، وهي الوحيدة من الدول العشر غير العضو في مبادرة حوض النيل وهي برنامج يرعاه البنك الدولي انشئ للمساعدة في إدارة مياه النيل. ويبلغ تعداد السكان بحوض النيل ما يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة، وتبلغ احتياجاتهم نحو ١٧٠ مليار م٣، سنويا من المياه، ويمكن المزج بين مياه النهر والآبار والأمطار لتحقيق اكتفاء ذاتي من المياه دون أي مشكلات، وبرغم أن مصر هي أكبر دول احوض النيل من ناحية عدد السكان وتقع في المصب فإنها أكثر تلك الدول اعتمادا علي مياه النيل، لأن مياه الأمطار بها شبه معدومة، والمياه الجوفية غير متجددة، ولا يوجد بها أنهار اخري ومن هنا فإن مياه النيل تمثل نحو ٩٧% من موار

دمصر المائية، ولا يوجد بها أنهار أخري ومن هنا فإن مياه النيل تمثل نحو ٩٧% من موارد مصر المائية، وتبلغ حصة مصر ٥٥.٥ مليار م٣، وعدد سكانها ٨٠ مليون نسمة، طبقا لتقديرات ٢٠٠٨م، والأرض المزروعة ٦.٣ مليون فدان، وهذا القدر من المياه لا يكفي لاحتياجات السكان مما يضطر المصريين لإعادة استخدام المياه لمرة ثانية، ولكي تحافظ مصر علي نصيب الفرد من المياه فإنه ستكون في حاجة إلي نحو ٧٧ مليار م٣، بعجز ٢٢ مليار م٣. أما السودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المزروعة والتي تقدر بالهتكار، والهتكار بدوره يعادل ١٠ أفدنة، إذ تتراوح بين ١.١، ١.٣ مليون هتكار، في حين تتراوح تقديرات المياه المستخدمة لما يكفي بين ١٢، ١٧ مليون هتكار. وتدعو الخطة الوطنية السودانية إلي استصلاح ما يقرب من ٢.٤ مليون هتكار جديدة من الأض الزراعية، وهي تتطلب ١٥ مليار م ٣ إضافية من المياه ولكن وسط وجنوب السودان لا يحتاج الى الماء كثيراً من نهر النيل فمعدل مياة الامطار يصل الى ١٥٠٠ ملم علي الإغلب في العام، علما بان السودان يستغل فقط ١٣.٥ مليار م٣، من حصته في مياه النيل البالغة ١٨.٥ مليار م٣ أي أن لديه فائضا يصل إلي ٥ مليارات متر مكعب، علاوة علي الكميات الهائلة من مياه الأمطار التي تضيع سنويا في الجنوب. وحتى في حالة إنفصال جنوب السودان فإن الوضع الناجم عن ظهور دولة جديدة قد لا يؤثر علي حصص الدول الأخري في حوض النيل لأن الجنوب لا يحتاج لمياه، بل يعاني منها بسبب أنهمار الأمطار طوال أشهر الصيف وضياعها بلا فائدة. ومناخ جميع هذه الأقطار رطب ومعتدل، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار ١٠٠٠-١٥٠٠ ملم/ السنة، ما عدا الجزء الشمالي من السودان ومصر فهو قاري، ولا تتعدي نسبة هطول الأمطار فيهما ٢٠ ملم / السنة . ويشغل حوض النيل في بعض الدول، كجمهورية الكونجو الديمقراطية ٧٠%، وبوروندي ٤٠% أي ما يساوي نصف مساحتها الإجمالية، ورواندا ٧٠% أي ما يساوي ٧٥% من مساحتها الإجمالية، ورواندا..٧% أي ما يساوي ٧٥% من مساحتها الإجمالية، وتنزانيا ٢.٧% وكينيا ١.٥%، وأوغندا ٧.٤% وإثيوبيا ١١.٧% وإريتريا ٠.٨% والسودان ٦٣.٦% ومصر ١٠% . وبالنسبة لإثيوبيا فإنها توصف بأنها نافورة إفريقيا، حيث ينبع من مرتفعاتها أحد عشر نهرا تتدفق عبر حدودها إلي الصومال والسودان، وتصب هذه الأنهار ١٠٠ مليارم٣، من الماء إلي جيران إثيوبيا والنيل الأزرق أكثر هذه الأنهار. وتتميز أنهار إثيوبيا التي تجري صوب الغرب بانحدارها الشاهق فالنيل الأزرق ينحدر ١٧٨٦ مترا عن مجراه الذي يبلغ ٩٠٠كم . وهذا لانحدار الشاهق لتلك الأنهار يجعل من إثيوبيا بلداً ضعيفاً جغرافيا في التحكم في جريان النهر، وبالتالي يجعل من مسالة إقامة سدود لاحتجاز كميات كبيرة من المياه أو تغيير

مسارها أمرا بالغ الصعوبة، وإذا حدث ذلك فإن تكاليفه ستكون خرافية وتجعل جداوه الاقتصادية معدومة .

المشكلة أن دول المنابع تخاطب الإعلام العالمي في غياب تام لمصر واعلامها حتي أنها اكتسبت تعاطفاً كبيراً مبنياً على خطأ كامل، فعلى الرغم من ان تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ أشار الى أن الموارد المائية المتجددة لدول المنابع، والتي تتكون من الأمطار والمياه الجوفية ومياه النهار تصل فى اثيوبيا الى ١٢٣ مليار م٣ سنوياً، ولأوغندا ٦٦ ملياراً ومساحتها أقل من ربع مساحة مصر، ولتنزانيا ٩١ ملياراً لمساحة أقل بنحو ٥% عن مساحتنا، ولكينيا بنحو ٣٣ ملياراً لمساحة لا تتجاوز نصف مساحة مصر، ومع ذلك نجد من يدافع عن موقف دول المنابع سواء من الداخل أو الخارج بأن هذه الدول تعانى بعض مساحتها الجفاف، ويجب تقدير مواقفهم.

أكثر من ٩٥% من مساحة مصر تعانى من الجفاف والقحط وهجرها سكانها بما جعلنا نتكدس على أقل من ٥% فقط من مساحة البلاد فى وضع ليس له مثيل فى العالم، الأمر الثانى أن دول المنابع لا تريد أن تقر بأن المطار من مواردها المائية على الرغم من اعتراف العالم بها كمورد رئيسي للمياه العذبة، وأن ٨٠% من زراعات العالم هى زراعات مطرية فى حين لا تتجاوز الزراعة المروية ٢٠% فقط من اجمالى زراعات العالم، ومع ذلك تستنزف ٧٠% من المياه العذبة فى العالم، وتصل الى ٩٠% فى البلدان النامية، وتعتمد مصر على الزراعة المروية فقط لندرة الأمطار ونستهلك ٨٠% من مواردنا المائية المتاحة بما يتسق مع المعدلات العالمية، وهذا ما يجب أن تتفهمة دول المنابع وزراعتها المطرية المجزية دون أدني نفقات للري وشق الترع والمصارف، وقد يظن البعض أن الزراعات المطرية غير مربحة، وهذا غير صحيح بدليل أن أكبر ثلاث دول تصديراً للأغذية والحاصلات العضوية فى القارة الافريقية هى أوغندا واثيوبيا وتنزانيا، وهي من دول المنابع ومعهم تونس التي تعتمد ايضاً على الزراعة المطرية فى حين تظهر مصر فى ذيل القائمة الافريقية، بما يظهر القوة الاقتصادية للأمطار، هذا بخلاف ان الامطار الغزيرية لدول المنابع تشحن المياه الجوفية دورياً، وبالتالي فهناك مخزون هائل منها فى دول المنابع فى حين أن جميع المياه الجوفية فى ٩٥% من مساحة مصر مياه غير متجددة وسريعة التملح.

الأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل ان تنزانيا اصبحت اكبر دول القارة الافريقية زراعة وانتاجاً لحاصلات الوقود الحيوى وتلتها اوغندا واثيوبيا، وصلت المساحات المخصصة لزراعات الوقود الحيوى فى اثيوبيا وأوغندا لنحو ٥ ملايين فدان وضعفها فى تنزانيا، بينما مازالت مصر تحب وفى هذا المجال والأمل معقود على محافظة الوادي الجديد وآبارها المالحة ومياه الصرف الصحي بعيداً

عن مياه النيل، هذه الأمور جعلت البنك الدولي يعلن هذا الشهر عن تحرك اثيوبيا الى تصنيف الدول متوسطة الدخل بدلاً من تصنيفها السابق فى الدول الفقيرة، ليس من المقبول ان تحول اثيوبيا نهر النيل الى مجرد ترعة بتدفق اليها ماء مقنن تضخة اثيوبيا لمصر بحصص يومية طبقاً لحاجتها لتوليد الكرباء، وإن مصر سوف تحصل على حصتها من مياه النيل على مدى ٣٦٥ يوماً فى السنة، وبالتالى فلاحاجة لمصر للسد العالى، ويجب هدمه كما أنه لاحاجة ايضاً لبحيرة ناصر التي من المفترض ان تخزن لمصر ١٦٥ مليار م٣ تكفيها لنحو ثلاث سنوات فى القحط وسبع سنوات فى الفيضانات الضعيفة وبالتالى يجب ردم البحيرة كاملة فى الأراضي المصرية والسودانية مادامت اثيوبيا سوف تستأثر بمياه الفيضان وحدها باعتبارها صاحبة النهر وليس باعتباره نهراً دولياً مشتركاً لاحدي عشرة دولة. الغريب والذي يثبت ان اثيوبيا لا تحترم الاتفاقيات حتى مع جيرانها التي استقطبتهم للتوقيع على المعاهدة، والتى ليس لهم فيها ناقة ولا جمل انها شرعت فى تدشين مواد بناء سد النهضة دون الالتزام بشروط المعاهدة الانشقاقية التي تفرض الدعوة الى اجتماع لدول الاتفاقية وطرحها لنيتها لبناء السد، ثم الحصول على موافقتهم جميعها، فلا اثيوبيا دعت ولا باقى دول المنابع وافقت، ومع ذلك فإنها تشرع فى البناء دون وازع من قانون او اتفاقيات حالية او سابقة بما يوضح أن الامر اكبر من كونة اتفاقية جديدة، وانما رغبة من اثيوبيا فى السيطرة على مقدرات المصريين. وللجميع نقول ان موقف مصر منطقياً للغاية فلا معني لأن تبني دول المنابع السدود على النهر المشترك دون اعتبار لتضرر دولة المصب أو أن تصل قناعة بأنها تمتلك الامطار والنهر ودولة المصب غريبة عنهم ونذكرهم بأنهم لم يستمطروا السحاب ولا نحن شققنا النهر، وانما خلق لأجل التواصل وتبادل المنافع.

اليوم العالمي للمياه :

أثار تقرير الأمم المتحدة حول حالة ونوعية مياه الشرب والذي حمل أسم "المياه المريضة" الكثير من التساؤلات والمخاوف المرتبطة بالمستقبل خاصة في ظل تناقص موارد المياه وارتفاع معدلات التلوث في المنابع ومنها بحيرة فيكتوريا وقد شهد الاحتفال العالمي بيوم المياه بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة الكينية نيروبي الكثير من الحوارات والنقاشات حول هذه القضية الحيوية بين العديد من الخبراء . وقد شمل التقرير بعض المعلومات الصادمة كما أوضح أكيم ستاينر مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة مثل ارتفاع معدلات الوفاة بسبب الأمراض المنتقلة عبر مياه الشرب إلي أكثر من ٢ مليون حالة سنوياً. وبالنسبة لدول حوض النيل فقد تم تصنيف الدول المحيطة ببحيرة فيكتوريا بمجموعة اللون البني والتي تعد من أعلي المؤشرات لتلوث مياه الشرب المسببة للوفاة تلتها

مجموعة ثانية تضم كل من السودان وإثيوبيا وكينيا والتي تصل فيها نسب الوفاة من مياه الشرب إلي ٢٠٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة أما فيما يتعلق بمصر، فكانت أفضل حالا من باقي دول حوض النيل حيث تم تصنيفها بالتقرير في قائمة الدول التي يتراوح بها نسب الوفاة بسبب الأمراض المنقولة عبر مياه الشرب ما بين ٣٠ إلي ١٠٠ لكل ١٠٠ ألف نسمة . وخلال مشاركتها فعاليات اليوم العالمي للمياه صرحت شاريتي نيجلو وزيرة الري والموارد المائية بكينيا أن العالم قد يقبل في غضون السنوات القادمة علي حرب عالمية ثالثة للحصول علي مياه نظيفة صالحة للشرب وسعيا للحد من هذه الكارثة فهناك مشروع كبير لإنقاذ بحيرة فيكتوريا والحد من تلوث مياهها حيث تصل تكلفة المشروع إلي ٦.٥ مليار دولار بتمويل من البنك الدولي والهيئات الدولية المعنية بالبيئة والوكالة السويدية للتنمية وبالتعاون مع مجموعة الخمس دول لشرق إفريقيا والمحيطة بالبحيرة وروافدها وهي كينيا أوغندا تنزانيا رواندا وبوروندي ومن المقرر أن يقام علي ثلاث مراحل خلال ٨ سنوات حتى عام ٢٠١٧ بإيجاد حلول للدول لتدوير مياه الصرف ومنها إنشاء محطة لإعادة تدوير المياه بمدينة كيسوموبكينيا وبالمطلة علي البحيرة وقد بدأت المرحلة الاولي منه للحفاظ علي التنمية المستدامة لبحيرة فيكتوريا خاصة في ظل تدهور نوعية وكمية المياه بفعل تغير المناخ وصرف مخلفات المدن الكبرى الصناعية والزراعية في البحيرة . جدير بالذكر أن مصر غير مشاركة في هذا المشروع طبقا لتصريح المستشار أحمد حارس والذي شارك في احتفالية اليوم العالمي للمياه ممثلا للسفارة المصرية. وكما هو معروف فإن بحيرة فيكتوريا تعد ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم وأكبر بحيرة في قارة إفريقيا والمنطقة الإستوائية حيث تصل مساحتها إلي ٦٩ ألف كم مربع وتحتوي علي ٢٧٥٠ كم مكعب من المياه العذبة . كما أن البحيرة هي المصدر الأساسي لمياه النيل الأبيض والذي يسهم بنسبة ٢٠% من مياه نهر النيل . أن هناك فرصا أكبر للحوار بين الدول التسع لإيجاد حلول للجميع وأضاف أنه بمقارنة الآليات والاستراتيجيات لإدارة موارد المياه بين دول حوض النيل فإن الوضع في مصر أفضل بكثير عن الدول الأخري لذلك فإنه من الضروري دعم التعاون لتقليل المياه المهدرة فى بعض دول الجنوب وإلي تطبيق نظم الري الحديث للزراعات والتي ستقلل من المياه المستهلكة من ٦٠% و ٧٠% إلي نسب معقولة . وحول أثر تغير المناخ علي موارد المياه بشرق إفريقيا وبالتحديد منطقة حوض النيل وتضارب الدراسات بين احتمالية زيادة الموارد وانخفاضها المتوقع أن يحدث تغير جغرافي في توزيع مياه الأمطار وعلي ذلك من الممكن أن نشهد زيادة في الأمطار في بعض الدول وإنعدامها في الأخري لذلك من

الضروري أن نأخذ مثل هذه الدراسات بمزيد من الجدية وأن نكون مستعدين للسيناريو الأسوأ علي أن نأمل أن يأتي السيناريو الأفضل .

تزايدت تحذيرات الخبراء ودعاة حماية البيئة ان حياة ملايين البشر مهددون بسبب نقص مياة الشرب او بسبب توثلها وتعالت صيحات التحذيرات بمناسبة اليوم العالمى للمياة والذى رفع شعار التعامل مع ندرة المياه واصدر الصندوق العالمى لحماية الطبيعة تقريراً يؤكد ان التغيرات المناخية والتلوث وسوء استخدام المياه بمثابة ثالوث خطير يهدد بقتل اشهر الانهار فى العالم من بينها نهر النيل شريان الحياة فى مصر و تسعة من الدول الافريقية ونهر يانجستى فى الصين ونهر الجانج فى الهند ونهر المسيسيبى فى امريكا الجنوبية، ونهر النيل كغيره من الانهار كتلة متحركة من المياه والرواسب تجرى من المنبع الى المصب بقوة الطاقة التى تحملها على امتداد ١٦٦٥٠كم، ويغطى حوض النهر حيزاً فسيحاً من الارض يقدر بحوالى ٣ ملايين كيلو متر مربع ويمر بدول عشر هى: مصر والسودان واثيوبيا واريتريا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير، وتشير معظم الدراسات الصادرة عن برنامج الامم المتحدة البيئى حول تغير المناخ الى ان النيل سيواجه شحاً فى مياهه قد يصل الى ٧٥% منها، وإن المعنى الاول بالتحذير الذى اطلقة حماة البيئة الحكومات فى البلدان التى تمر بها الانهار بسبب مخالفاتها للقواعد الدولية باصرارها على تصريف الفواقد الصناعية فى المجرى واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع تلويث النيل، وأن مصر دخلت نفق " الفقر المائى " رغم انها دولة المصب لنهر النيل وان المصريين تحكمهم سلوكيات خاطئة فى التعامل مع المياه حيث يتضاعف تضاعف استهلاك سكان القاهرة من المياه ويبلغ حالياً ٣٥٠ لتراً فى اليوم بينما كان لا يتجاوز الـ ٥٠ لتراً فى عام ١٩٣٦.

ونقص المياه او تلوثها له علاقة وطيدة بحياة الانسان لانها تتعلق بصحته وغذائة، أكدت مارجريت شأن رئيس منظمة الصحة العالمية اكدت على الصلة بين مصادر المياه الممكن الاعتماد عليها والصحة، ونقص المياه مسئول عن وفاة مليون وستمائة الف شخص سنوياً لأنهم لا يتمكنون من الوصول الى المياه النقية، ويتسبب فى ٩٠ بالمائة من الوفيات بين الاطفال تحت سن الخامسة ومعظمهم من البلدان النامية، ويقول الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة بالامم المتحدة، ان قطاع الزراعة يستغل نحو ٧٠% من المياه العذبة فى العالم كافة، وقد تصل نسبة الاستغلال فى عدة بلدان نامية الى ٩٥ % تقريباً حيث يوجد ثلاثة ارباع المزارع المروية فى العالم. ويسهم تزايد سكان العالم فى زيادة الطلب على المياه حيث يتوقع ان يرتفع عدد سكان الارض من ٥.٦ مليار نسمة حالياً الى ١٠.٨ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ وأنه لغرض

التعامل مع الطلب المتزايد على الغذاء يتطلب زيادة الاستهلاك بنسبة اكثر من ١٤% من المياه العذبة للأغراض الزراعية بحلول عام ٢٠٣٠ لكى نحصل على زيادة بمقدار ٥٥ % من الانتاج الغذائى، ويؤكد الخبراء ان الصراع على المياه سيكون سبباً مباشراً لصراعات مسلحة فى الكثير من مناطق العالم خاصة فى منطقة الشرق الاوسط فى ضوء استمرار اسرائيل فى عمليات السلب للمياة خاصة فى لبنان وفلسطين وايضاً تزايد مطامع دول منبع الانهار التى تمد الدول العربية باحتياجاتها من المياه فبعض دول المنبع تحاول اقامة سدود فى مجرى الانهار بهدف استغلال اكبر قدر ممكن من المياه فى اقامة مشروعات تعود عليها بالنفع سواء صناعية ام زراعية، وهذا بالطبع من شانه ان يؤثر بصورة سلبية على باقى الدول التى تجرى فيها هذه الانهار وذلك رغم وجود معاهدات دولية تنظم كيفية التعامل مع هذه الحصص وهناك قواعد مستقرة فى القانون الدولى تتعلق باستخدام المياه اولها هو الا يقام اى مشروع على اى نهر دولى يمتد فى اكثر من دولة، وتحظر هذه القوانين الاستخدام المفرط للمياة بحيث تمنع دول المصب من استخدام المياه مثال لذلك ما تحاوله تركيا من اقامة مشروع ما يسمى بجنوب شرق الاناضول الذى تزمع ان تقييم فيه ٣٦ سداً مختلفاً على نهرى الفرات والجابو بحيث تسمح باستخدام المياه داخل اراضيها وتمنع المياه بالتالى عن دول الجوار العربية، ولدينا فى قارة افريقيا مثال لتلك المشروعات حيث تفكر اثيوبيا فى اقامة سدود على مجرى نهر النيل دون اخذ موافقة باقى الدول التى تستفيد من مياة النهر، وان كانت اثيوبيا تعانى من الفقر للدرجة التى لا تمكنها من اقامة مثل هذه السدود فى الوقت الحاضر.

المثل الاكبر لاستخدام منطق القوة فى استخدام المياه سواء من الانهار او المصادر الاخرى نجدة فى اسرائيل التى تضع يدها على نهر الاردن وتستولى على مياة من الجنوب اللبنانى كما تفرض سيطرتها على اراضى الضفة الغربية التى يتواجد بها آبار المياه الجوفية العذبة كى تستغلها فى مياة الشرب والزراعة فى الوقت الذى تحرم فيه المواطنين الفلسطينيين من هذه الآبار، وفى هذا الصدد فاننا نجد جدار الفصل العنصرى الذى اقامته اسرائيل ليفصل بين الاراضى التى استولت عليها وما تبقى من اراضى الفلسطينيين، هذا الجدار نجدة يتعرج ويلتف كالثعبان بهدف احتواء البقع الاستراتيجية داخل تلك الاراضى سواء المناطق التى بها آبار او المدن الحيوية والقرى التى ترغب فى ضمها الى اراضيها حتى انه فى اماكن معنية اقامت هذا الجدار العازل وقد تم فصل اراض زراعية فلسطينية خصبة بما تتمتع به من آبار عذبة عن منازل الفلاحين الذين يقيمون فيها.

وبقدر ما تشكل المياه من اهمية حيوية للبشرية بقدر ما تتسبب فى مخاطر حدوث حروب بين الدول بسبب الصراع الدائر والذى سيدور بين الطامعة منها فى استغلال اكثر وأوفر لهذه المياه

وبين المتضررة من هذا الاستغلال والذى يهدد بقاءها، هذا فضلاً عن النداءات التحذيرية التى اطلقها حماة الطبيعة من تهديدات التغير المناخى والتلوث، وكلها امور تصب فى ندرة المياه وفى قتل الشريان الحيوى للانسان.

حذر تقرير مشروع الابلاغ الوطنى الثانى عن تغير المناخ فى مصر من ازمة حادة فى المياه عام ٢٠٥٠ حيث سيبلغ نصيب الفرد بسبب الزيادة السكانية حوالى ٣٥٠ م٣ بانخفاض كبير عن المعدل الحالى المقدر بحوالى ٧٠٠ متر مكعب للفرد وعن خط الفقر المائى الذى قدرته الامم المتحدة بحوالى ١٠٠٠ متر مكعب من المياه للفرد الواحد واشار التقرير الى ان هذا الانخفاض سيحدث دون الاخذ فى الاعتبار بالمشاكل السياسية والتلويح بالضغوط التى تمارسها بعض الدول اى مع ثبات كمية المياه الواردة الى مصر على وضعها الحالى مما سيكون له اثرة البالغ على توفير الحاجات السياسية وعلى خطط التنمية فى مصر مما يستدعى الاسراع بتنمية الموارد المائية لسد العجز الخطير فى المياه العذبة وكانت وزارة الدولة للبيئة التقرير الذى يتضمن كافة الحقائق المتعلقة على تغير المناخ فى مصر وخطط الدولة لمواجهتها فى مختلف القطاعات ويقدم لسكارتارية الاتفاقية الدولية لتغير المناخ. ان تقرير الابلاغ الوطنى الثانى يحتوى على برامج وطنية واقليميه تتضمن تدابير التخفيف من تغير المناخ، علاوة على التعاون لاعداد استراتيجيات التكيف مع اثار تغير المناخ، حيث يشمل التقرير مجموعة من الابواب وهى شرح الحالة المحلية الراهنة من الحالة المناخية العامة، والسكان والهيئات والمؤسسية بالدولة، والموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية، والطاقة والصناعة والزراعة وادارة المخلفات والمناطق الساحلية هذا بالاضافة الى حصر غازات الاحتباس الحرارى الستة من كافة القطاعات، كما تضمن عدة فصول حول التهديدات ومدى الاخطار التى توجة كافة القطاعات وتدابير التكيف معها، ووسائل التخفيف من التغيرات المناخية فى مختلف القطاعات واحتياجات الدول فى نواحى نقل التكنولوجيا مع عرض المتطلبات المالية فى ضور الاتفاقية للتغلب على اخطار تغير المناخ، بالاضافة الى التركيز على جهود التعليم وفرص التدريب اللازمة.

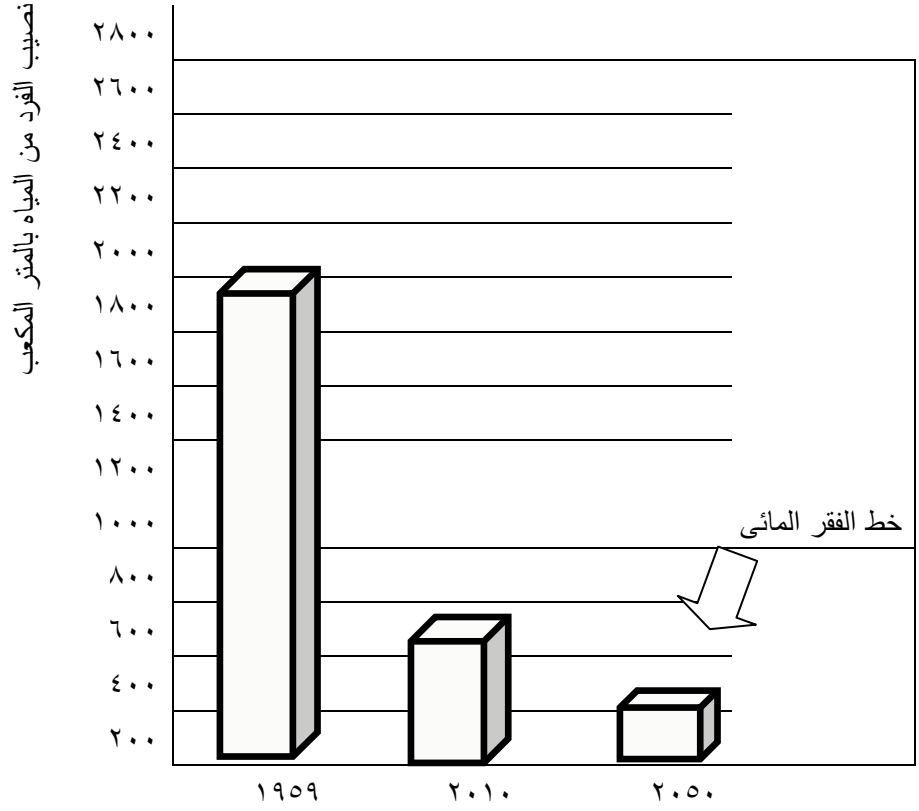

شكل انفوجراف يوضح تدهور نصيب الفرد من المياه فى مصر

واوضح التقرير ان مجموعة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارة فى عام ٢٠٠٨ يقدر بما يقرب من ٢٨٨ مليون طن ثانى اكسيد الكربون ويبين حصر انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى ان غاز ثانى اكسيد الكربون يمثل ٦٦% من الانبعاثات، كما يمثل الميثان ٢٠% واكسيد النيتروز ١٣% ويعد قطاع الطاقة هو المساهم الرئيسى فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى فى مصر، يلية الزراعة والعمليات الصناعية ثم قطاع المخلفات وتظهر زيادة فى نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى بنسبة ٣٧% فى عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠، ان وعدد الدول المتقدمة بتوجيه نحو ٣٠ مليار دولار للدول الفقيرة لمواجهة اثر تغير المناخ قد تقلص الى ٣٠٠ مليون دولار بشكل فعلى مما ينذر بتفاقم ازمة المناخ نظراً لأن الدول النامية ستكون مسئولة عن انتاج اكثر من

نصف الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى خلال سنوات قليلة وانه ليس مطلوباً من مصر كدولة غير مدرجة فى المرفق الاول الالتزام بأى خفض فى الانبعاثات او تحقيق اهداف للحد منها بموجب التزاماتها باتفاقية الامم المتحدة الاطارية للتغيرات المناخية او بروتوكول كيوتو.

وقد تشكيل مجلس قومى لحماية النيل بتعاون الوزارات المعنية، وتعتبر مصر دولة تحت الفقر المائى – البلاد ستواجة ازمة مياة فى ٢٠١٧ ويمثل ترشيد استخدام مياة الشرب اهم القضايات التى تشغل الرأى العام على المستوى القومى، وتتضمن تقارير رسمية المياه قضية العصر، مع اعتبارها عاملاً امنياً وهو ما يعنى ان ندرتها تمثل تهديداً للأمن القومى، ولأن الماء اساس الحياة ستظل الازمة المائية من اصعب القضايا التى يواجهها العالم وتواجه مصر العديد من التحديات فيما يتعلق بالمياه والموارد المائية فى ظل اعتماد مصر على نهر النيل كمصدر اساسى للمياة مع ثبات حصة المياه فى مقابل النمو السكانى المرتفع بالاضافة الى تلوث البيئة وتدهور نوعية المياه الذى يؤثر على صحة المواطنين. فقد بلغ اجمالى الموارد المائية المتجددة فى مصر عام ٢٠٠٦ مليار متر مكعب من المياه مقابل احتياجات مائية تصل ٦٨.٦ مليار متر مكعب، ومن المتوقع ان يصل اجمالى المواد المائية المتاحة فى مصر الى حوالى ٧١.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ مقابل احتياجات ستصل الى ٨٦.٢ مليار متر مكعب وذلك بحسب تقرير صدر فى يونيو ٢٠٠٩ عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

ويمثل نهر النيل المورد الاساسى للمياة فى مصر اذ يمد البلاد بحوالى ٥٥.٥ مليار م٣ تمثل ٨٦.٧ % من اجمالى الموارد المائية عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع ان تنخفض مساهمة النيل فى اجمالى الموارد المائية لمصر الى ٨٠.٥ فى المئة عام ٢٠١٧ نتيجة لثبات حصة النيل وزيادة السكان هذا علاوة على ٦.٢ مليار م٣ مياة جوفية سنوية و ٨ مليارات م٣ من مياة الصرف الزراعى المعالج. ومن المتوقع ان يزداد اعتماد مصر على المياه الجوفية بالوادى والدلتا خلال السنوات المقبلة، لتشكل ١٨.٤% من اجمالى الموارد المائية المتجددة عام ٢٠١٧. وبعد ان كان متوسط نصيب الفرد من المياه ٢٦٠٤ م٣ عام ١٩٤٧انخفض بنسبة ٦٧% الى ٨٦٠ م٣ عام ٢٠٠٣ وبلغ نحو ٧٠٠م٣ عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع ان يصل نصيب الفرد من المياه الى ٥٨٢ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٢٥ ما يعنى ان مصر من بين الدول التى تقع خط الفقر المائى وفقاً للمعايير الدولية التى تعبر ان الدولة فقيرة مائياً اذا انخفض متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بها عن ١٠٠٠ م٣ سنوياً. وقد بلغ اجمالى الاستخدامات المائية فى مصر ٧٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حيث استحوذ قطاع الزراعة على النصيب الاكبر من هذه الاستخدامات

بنسبة ٨٣.٣% بينما كانت الاستخدامات المنزلية ثانى اكبر استخدامات للمياة وتمثل ١١.٨ مقابل ١.٧% فى قطاع الصناعة و ٣..% للملاحة النهرية بينما يصل الفاقد من مياة النيل والترع بالتبخر الى حوالى ٢.٩%. ان يعلم ان مصر دخلت عصر الفقر المائى ويتعين على الجميع بدءاً من المسئولين والمواطنين القيام بدورة للحفاظ على نعمة المياه.واذا بدأنا بدور الافراد، نجد ان ترشيد استخدام مياة الشرب اصبح ضرورة ملحة وقضية فى غاية الاهمية بعد ان انخفض نصيب الفرد من المياه الى مستوى حد الفقر المائى فى ظل الاسراف الكبير فى استخدام المياه على الرغم من اعتقاد الكثير بأن مصر بعيدة عن مواجهة اى ازمة مائية مع وجود نهر النيل الذى عمق فينا ثقافة وفرة المياه. ان الفاقد فى المياه الصالحة للشرب يسجل معدلات مرتفعة نظراً للسلوكيات السلبية الناتجة عن ثقافة قديمة تحكم تصرفات بعض المواطنين فى التعامل مع مياة الشرب، ويجب اعلامهم بأهمية ترشيد المياه اذا استطعنا توفير ١٠% من استهلاكنا فهذا يكفى لاستيعاب الزيادات السكانية فى السنوات القادمة. فضلاً عن توفير العديد من الاستثمارات فى قطاع مياة الشرب والتى بلغت نحو ١٠٠ مليار جنية، حتى نهاية ٢٠٠٩ وضرورة تغيير ثقافة ان المياه متاحة بوفرة. لذا يتعين ان ننظر الى مسألة الحفاظ على المياه كواجب قومى ودينى واخلاقى ويرى الخبراء ان المعايير الحقيقية لتقدم الامم لا يتمثل فى الموارد المائية المتاحة بل فى الاسلوب الافضل لاستخدام هذه الموارد.

وعن دور الحكومة فان مصر فى المنطقة العربية والقارة الافريقية الى يتمتع فيها اكثر من ٩٧% من السكان بتوفير مياة شرب نقية، علاوة على زراعة اكثر من ٩.٥ مليون فدان تصلهم المياه فى الوقت وبالكم المناسب واحتلت مصر المرتبة ٥٩ من بين ٢٣١ دولة صادر عنها مؤشر جودة المياه، حيث تعتبر مصر من افضل دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفقاً لذلك المؤشر. وتقول الحكومة ان قطاع مياة الشرب نجح فى توفير ٢٨ مليون م٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٩ من خلال ١٥٩ محطة مياة مرشحة كبيرة و ٧٧٤ محطة مياة مرشحة صغيرة و ١٧٠٩ محطة ارتوازية و ٢٣ محطة تحلية مقارنة بـ ٥.٧ مليون م٣ عام ١٩٨٢، ووضعت الحكومة سياسة مائية لمصر حتى ٢٠١٧ تهدف اساساً الى الحفاظ على استدامة الموارد المائية سواء السطحية اوالجوفية والحفاظ على البيئة من خلال دعم التعاون مع دول حوض النيل والاستفادة من المياه الجوفية فى سيناء والصحراء الشرقية الى جانب دراسة الاستفادة من المياه متوسطة الملوحة فى الزراعة والمزارع السمكية وتقليل مياة الرى اثناء وبعد موسم المطر فى شمال الدلتا وزيادة معدلات تحلية المياه، غير ان هذا لايمنع انه مازال هناك الكثير الذى يتعين على الحكومة فعلة، فى وقت

تشير فيه دراسات الى وفاة مئات بل الاف المصريين سنوياً واصابة مثلهم بأمراض من بينها السرطان والفشل الكلوى نتيجة لتلوث المياه.

ويعتبر السلوكيات الفردية للمواطن احد اهم مصادر التلوث حيث لايزال على سبيل المثال الفلاحون يلقون الحيوانات النافقة فى النهر ويغسلون امتعتهم فيه بل ويلقون جثث قتلاهم فى بعض الاحياء فى النيل ايضاً وان هناك ملیارى م٣ من مياة الصرف الصحى غير المعالج تذهب الى نهر النيل اهم مصدر لمياةالشرب فى مصر بالاضافة الى ٧٠٠ مليون م٣ من مياة الصرف المعالج بطرق غير كاملة. ان الصرف الزراعى وحدة يقدر ١٢ مليار م٣ ارتجاع عملية الرى لان الفلاح يروى الارض من المياه اضعاف ما تحتاجة العملية الزراعية وبالتالى تعود المياه ملوثة بالمبيدات الحشرية والاسمدة الى مياه النيل.

وخطورة الصرف الصناعى الذى يحتوى على معادن غير ذائبة مثل الحديد والرصاص وهى مواد قاتلة للثروة السمكية فى نهر النيل ولصحة الانسان، وتصل المخلفات الصلبة التى تلوث النيل الى مليار ونصف طن تلقى حول الترع وحواف النهر والمشكلة الاكبر ان هذه القمامة تحتوى على مخلفات المستشفيات والعيادات الطبية وهى مواد قاتلة للانسان وتؤدى لانتشار الامراض والاوبئة. ان نهر النيل اصبح يمثل خطراً على الانسان المصرى يسبب كمية التلوث الرهيبة ولا علاج لهذه السلوكيات الازيادة الوعى.

ايا كانت مصادر مياة الوادى الجديد اباراً جوفية من المخزون المائى او سطحية من النيل مباشرة فترشيد مياة الرى مسألة حياة او موت للزرع والنسل بالوادى، ومالم يتم ضبط وترشيد استخدام المياه والتوقف تماماً عن الرى بالغمر او بالراحة وتستخدم الاساليب العلمية فى الرى فحن نهدد الامن المائى لشعبنا ولمستقبل اولادنا عدة حقائق مهمة :

*- ارتفاع نسبة الملوحة فى مياة بعض الآبار يسبب السحب المدمر للمياة.

*- زيادة تكلفة حفر البئر الى مليون جنية لانخفاض منسوب المياه الى اعماق سحيقة.

*- تزايد مشسكلة الصرف وظهور البرك وتربيةالاسماك علها ظواهر سلبية لاهدار ثروتنا المائية، وهذه المشاكل اكثر وضوحاً فى "الداخلة والخارجة".

*- اراضى استصلاح فى شرق العوينات تعانى من نقص المياه معظم شهور السنة.

*- لن يتم تغذية الخزان الجوفى من مياة مفيض توشكى فالرواسب والظروف الجيولوجية لا تسمح بتخزين المياه بين مجموعة " الفوالق " والشقوق لانها مسدودة بمحاليل حرارية بالاضافة الى الطفوح البركانية التى تملأ هذه الفوالق فتظل بالمفيض، وتتعرض للبخر بشكل كبير.

*- ويتفق الجميع على ضرورة الاعتماد على المياه الجوفية كمصدر دائم لرى الصحراء وتكثيف البحوث لايجاد مصدر طاقة غير الكهرباء لرفع المياه الجوفية من الاعماق ولا بديل عن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لنقلل الى حد كبير من نفقات الرى.

*- ان المخزون الجوفى للمياة يقدر بحوالى (٥١ الف مليار متر مكعب) والمطلوب ان نضع خريطة مصادر المياه على خريطة الاراضى التى نستصلحها ونطابقها معاً، ولا يقوم بذلك غير وزارة الزراعة باعتبارها اكبر مستهلك للمياة والمسئولة عن الزراعة بمصر، ان المخزون الجوفى للمياة سيظل المصدر الرئيسى لأى تنمية مستديمة للصحراء ولكن بشرط ان يواكب ذلك الزراعة العلمية والمناطق المتخصصة فى زراعة معينة.

*- الدعوة الى تجميع جميع الدراسات السابقة والحالية سواء بمراكز البحوث اوالكليات المتخصصة، ووضع خبرة كل المحافظين الذين عملوا بالوادى وفتح باب الحوار لكل من يريد ان يساهم فى تنمية هذا المشروع العملاق.

*- فى ظل ظروف المكان المائية والجيولوجية والمناخية ان نختار الزراعات التى تعطى انتاجاً اكثر دون اهدار للموارد المائية للوادى وضمان استمراريتها طوال العام، بجانب الدعوة المستمرة لاجهزة الارشاد الزراعى والتزام الكثيرين بالالتزام بزراعة انواع من المحاصيل غير المدمرة للمياة كالقمح والشعير والبرسيم الحجازى الا ان زراعات الارز بدأت تزحف الى الوادى، فتشكل خطراً حالياً ومستقبلاً على موارد المياه. وان يكون هناك توجية مركزى وعقوبات لمن يخالف وتخصيص الواحات لاكثر الزراعات ملاءمة لها، فما يزرع فى واحدة سيوة ليس بالضرورة ان نزرعة فى الفرافرة أو الخارجة او شرق العوينات. ان زراعة النخيل والبرسيم الحجازى وتحويل اراضى الواحات الاقل مورداً فى المياه الى مراعى خضراء لتربية الماشية المنتجة للحم وجمال واغنام وماعز فالوادى اشبة بمنطقة حجر صحى ولذلك تجود فيها تربية الديوك الرومى بشرط توافر الاعلاف الخضراء والجافة من مخلفات المزرعة ومن نوى البلح كمصدر تكميلى وبالتالى يمكن ان تتحول بعض الواحات الى مزرعة للقاهرة والتركيز على اهمية الصناعات الصغيرة على المنتجات النباتية والحيوانية.

مشروع لتصنيع خشب الكونتر من جريد النخيل وتدريب الاهالى على تقطيع هذا الجريد.

ويتميز مصنع البلح بالوادى بجودته الفائقة ويصدر جزء منه للخارج ويحظر خروج الانواع الرديئة من بلح الوادى للحفاظ على جودته وسمعته.

هناك ايضاً مراكز للتدريب فى بعض المدن لصناعة الكليم بطابعة الخاص.

ظاهرة جيولوجية تستحق الدراسة وحسم الخلاف العلمى حول تفسير وجودها، هناك طبقات كثيفة من الغرين الاحمر بارتفاع عدة امتار بمناطق الداخلة والخارجة بالوادى الجديد يقول البعض انها جاءت مع العصر المطير منذ الاف السنين ففاضت الانهار وتركت رواسبها الغرينية ثم انحسرت المياه.

والبعض الآخر يرى ان نهر النيل مر ايام الفراعنة وان " بناة الاهرام " استفادوا من هذا المفيض عن طريق " قناة " كانت تخرج عند توشكى الشرقية ايام الفيضانات العالية لنقل الحجارة من منجم هناك، ذكر هذه الحقيقة العالم الاثرى احمد فخرى فى كتابة تاريخ مصر القديمة وهى حجة لصالح انصار حفر قناة خفرع. ان تأكل طبقات الغرين موجودة من فعل المياه وليس من فعل الرياح لانها فى عكس اتجاهه وان الحجارة الضخمة للاهرامات لا يمكن نقلها براً فى هذا العصر الا بالمراكب الشراعية الوسيلة الوحيدة لنقلها عبر قناة خفرع. وقد أوصى مركز بحوث الصحراء :

لا بديل للزراعة العملية والمتخصصة والرى الحديث.

لا بديل للزراعات العطرية والطبية والنخيل.

لا بديل لاعتبار الوادى الجديد منطقة حجر زراعى لتصبح اكبر مزرعة بروتين حيوانى ببلدنا.

الوادى الجديد كنز لا يفيض بالزمرد الاخضر او حجر الفوسفات فقط ولكنه يتفجر بالعيون الساخنة والاراضى البكر التى لم يطأها قدم انسان ليصبح اكبر مستشفى فى الطبيعة للاستشفاء ببلدنا هذا هو الفرق بين التعمر والتدمير ٠

في عام ١٩٦٦ جاء إمبراطور الحبشة هيلاسيلاسي لزيارة القاهرة بدعوة من جمال عبد الناصر للمشاركة بافتتاح كاتدرائية العباسية بحضور البابا كيرلس السادس . دعي هيلاسيلاسي لزيارة جامعة القاهرة وتوجه مجموعة من الطلبه اللبنانيين والعرب إلي الجامعة وكان في وجود مجموعة من الطلبة الأريتريين الذين جاءوا يحملون لافتات صغيرة علي ورق مقوي كتب عليه بخط اليد دعوة لتحرير اريتريا التي كانت تحت الاحتلال الإثيوبي ... باللغتين العربية والأمهرية.. إحدي اللغات الأساسية في الحبشة ..وقد تصدي لهم الأمن المصري ومنعهم من الاقتراب من الجامعة حتى لا يراهم هيلاسيلاسي، وقد أساء ذلك الموقف فهم البعض خاصة أن مصر عبد الناصر التي ترعي حركات التحرير في كل أرجاء الدنيا تمنع حركة تحرير اريتريا من مجرد رفع لافتات تدعو لاستقلال بلادها عن أثيوبيا وتم مناقشة سبب الموقف المصري في حوار مع طلاب جامعيين لبنانيين وعرب، كانوا يجادلون طلابا من حزب البعث وحركة القوميين العرب المتجهة يومها نحو اليسار . وكان البعيثيون والقوميون العرب يساجلون الطلاب الناصرين بأن جمال عبد الناصر الذي

رفع شعار وحدة الهدف قبل وحدة الصف، تراجع بعد عام ١٩٦٥ عن شعاره وبات شعاره اليوم (١٩٦٦) وحدة الصف قبل وحدة الهدف. وأن يستقبل هيلاسيلاسي وأن يمنع الاريتريين العرب من الاحتجاج من قلب العروبة القاهرة . وتم شرح الموقف المصري بأنه الحاجة إلي علاقة جيدة بين مصر وأثيوبيا وامبراطورها هيلاسيلاسي لأنه ليس مجرد سياسي أفريقي بل هو رمز ديني أيضاً فهو يرأس بلدا معظم سكانه من المسيحيين الارثوذكس .. وفي مصر أقباط أرثوذكس علي دين هذا الأمبراطور فلا يجوز افتعال مشكلة معه تمس مشاعر مصريين مسيحيين .. والدليل أن عبد الناصر حرص علي دعوته للمشاركة في افتتاح أفخم كاتدرائية للأقباط الأرثوذكس في مصر كلها خلال تلك الأيام. كما أن التغذية الأساسية لمياه النيل الذي هو شريان الحياة الأساسية للشعب المصري عبر الزمان تأتي من الأمطار الغزيرة علي هضبة الحبشة، وأنها إحدي دول حوض النيل– وهناك اتفاقية بني مصر وهذه الدول ومنها اثيوبيا أعطت مصر حصة مهمة من مياه النيل، وأن جمال عبد الناصر تحدث مع هيلاسيلاسي في مشروع بناء السد العالي قبل بنائه للعمل مع بناء السد حتى لا يتأثر أحد في أحداث التحويل التاريخي لمجراه .. لذا فإن مصر بحاجة لعلاقة تاريخية مستمرة واستراتيجية مع اثيوبيا أيا كان حاكمها .. حتى لو كان ذلك علي حساب موقف إعلامي مؤقت عن ارتيريا التي فتحت حركتها الشعبية مكاتب لها في القاهرة، ويتلقي طلابها الدراسة مجانا في جامعات مصر كلها . والمفارقة الواضحة بعد هذا .. أن مصر التي لم تختلف مع اثيوبيا كانت رائدة دعم حركات التحرير الأفريقية كلها ضد كل أنواع الاستعمار (الفرنسي – البريطاني – البرتغالي).. لم تبق حركة تحرير أفريقية واحدة مناضلة لتحرير بلدها من الاستعمار العسكري الأوروبي .. إلا وكان لها مكاتب في القاهرة، وتتلقي المساعدات المختلفة، إعلامية وسياسية وعسكرية وجامعية وإنسانية. بل أن مصر افتتحت لكل حركة تحرير محطات إذاعية. وهي وسيلة العصر الوحيدة المتاحة في ذلك العصر، وبلغات عديدة وأحياناً بلهجات مختلفة حتى تصل إلي كل الأفارقة في مدنهم وقراهم وغاباتهم بعد ان أصبح راديو ترانزيتر هو إحدي وسائل الكفاح كالبندقية الرشاشة تماماً . ونحن نزعم أن معظم وحكام نواب ورجال أعمال ومثقفي وجامعي أفريقيا خلال الفترة من الستينات حتى أواخر القرن العشرين كانوا مرورا علي القاهرة طلابا أو ثوارا أو دارسين أو قاصدين جامعة الأزهر . هؤلاء هم الخميرة المصرية الصالحة لإعادة إنتاج أفضل العلاقات المصرية – الأفريقية – ولنا في المناضل الأفريقي الذائع الصيت نيلسون مانديلا قدوة حسنة. فمصر زرعت في أفريقيا حياة وتضحيات وثقافة وحضورا وجمهورا متنوعا في كل الطبقات السياسية والنخب الثقافية والإعلامية وأساتذة الجامعات ورؤساء الأحزاب ورجال الأعمال .. ولا

يحق لها هدرها مثلما لا يحق لها هدر مياه النيل أو مكانتها أو دورها. ومصر ذات مصلحة مباشرة في عصب حياتها مياه النيل ولا يتخلي إنسان عن عصب حياته وسر وجوده إلا لينتحر .. ومصر في أفريقيا أفريقية كما في بلاد العرب عربية كما في العالم الثالث رائدة دائما ولا تملك مصر أن تخلع روحها وجلدها .. فقد كانت ابنة أفريقيا وهذا العالم وهي تقوده نحو الحرية والتقدم والعمل ورافع الراية لا يتخلي عنها وهي تلزمه أن تبقي يده قوية صلبة ومتماسكة، فإن سقطت الراية كان هذا نذيرا بسقوطه هو أولا. نعم نضجت أفريقيا ولا يجوز التعالم معها بمنطق التهويل بالحرب والقوة، فهذه لغة نبذتها مصر منذ زمن وهي لا تفيد في التعامل مع دول حوض النيل وبدائلها أسهل وأهم وأفعل وهي السلام الذي بدأته مصر لتحقيق استقرارها وتقدمها والأول أن يكون هو رائدها في التعامل مع أفريقيا كلها.

رغم المخاطر والتحديات التى تواجهها مصر فى الفترة الأخيرة مع المياه ما زال الإهدار العمدى يسيطر على الشارع المصرى لنفقد سنويا ١٢ مليار متر مكعب بسبب السلوكيات الخاطئة ورش الشوارع وغسيل السيارات والرى بالغمر وزراعة محاصيل شرهة المياه . وتزامنا مع اليوم العالمى للمياه أكد الخبراء أن مصر أصبحت على شفا حفرة من الشح المائى بعد أن أصبح سد النهضة الأثيوبى أمرا واقعا ويرى المواطنون أن عدم سن تشريعات جديدة تضمن الحفاظ على كل قطرة ماء ستضع البلاد فى موقف حرج خاصة فى الأربع سنوات القادمة.

سلوكيات المواطنين السلبية تجاه مياه الشرب برغم إدراك أغلبهم لخطورة الموقف وتحذيرات الخبراء السياسيين والأستراتيجيين ووسائل الأعلام بمختلف أنواعها سواء المقروءة أو المرئية أو المسموعة من الكوارث المحتملة خلال الفترة القادمة مع زيادة الأستهلاك وقيام أثيوبيا بملء سد النهضة سواء زادت الفترة اوقلت ويحمل الجميع الحكومة الجزء الأكبر من المسئولية.

أغلب مغاسل السيارات التى تعمل بالمناطق العشوائية بعيدة عن رقابة المحليات ومرفق المياه لا تراعى بعض الأشتراطات الضرورية فى عملها كتوفير شبكة جيدة للصرف الصحى الأمر الذى يؤدى لغرق الشوارع المحيطة بتلك المغاسل أو الجراجات بشكل يعوق حركة المارة والسيارات علاوة على تلف الطبقة الأسفلتية للشوارع بسبب تراكم المياه وتحولها الى حفر ومطبات.

ظاهرة إهدار المياه فى غسيل السيارات ليست قاصرة على المناطق العشوائية فقط فهناك بعض الأماكن الراقية التى تشتهر بذلك كميدان مصطفى محمود بالمهندسين وأمام محطة تموين السيارات بالغاز الطبيعى بالنزهة الجديدة مما يؤدى لغرق الشارع بالمياه فى المنطقتين يوميا من بعد الظهر وحتى منتصف الليل وقد يستمر الوضع للصباح. مبردات المياه التى تملاء الشوارع والطرقات دون

تنسيق أو متابعة تهدر هى الأخرى كميات هائلة تحت شعار فعل الخير لتهالك معظمها وعدم الأهتمام بصيانتها. ضرورة العمل على نشر ثقافة احترام مياه الشرب واستغلالها بالشكل الأمثل من خلال حملات إعلامية موجهة للشعب بكافة مستوياته الأجتماعية والثقافية المختلفة فسوء الإستخدام والإهدار المتعمد يدفع فاتورة جميع المواطنين .

إهمال إصلاح مواسير مياه الشرب يؤدى لغرق الشوارع فضلا عن انقطاع المياه عن منازل المنطقة بالكامل لحين الأنتهاء من إصلاح العطل وقد حدث ذلك أكثر من مره أخرها من فترة قصيرة عندما انفرجت ماسورة بشارع ٦ أكتوبر بعين شمس أدت لتعطيل الشارع أكثر من ٣ أيام بخلاف كمية المياه المهدرة. ضرورة تغليظ عقوبات سوء استخدام المياه مع ضورة التشديد على تنفيذها مشيدا بقرار وزير العدل العام الماضى بمنح الضبطيات القضائية لبعض موظفى مرفق المياه ببعض المحافظات ومن الضرورى عمل شرطة متخصصة لمرفق المياه على غرار شرطة الكهرباء والنقل والبريد وغيرها. أننا فى أمس الحاجة لتشريعات قوية تغلظ عقوبة من يهدر المياه لأن ثقافتنا الشائعة تؤكد أنه من أمن من العقوبة أساء الأدب .

فصاحب المحل أو المقهى يقوم صباح كل يوم بإغراق الشارع بحجة جلب الرزق أو تهدئة الأتربة والغبار كما إعتاد معظم السائقين على غسيل سيارتهم يوميا واستهلاك ألاف اللترات من المياه كذلك العامل التابع لهيئة النظافة والتجميل الذى يترك صنبور المياه من أجل إغراق الحدائق بالمياه المعالجة المخصصة لرى الحدائق ليمنع روادها من الجلوس قد يتسببوا فى وضع الشعب فى أزمة إذ استمروا على هذا المنوال .

إن حصة مصر المتاحة حاليا من مياه نهر النيل تقدر بحوالى ٥٥ مليار متر مكعب سنويا طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩ ونظرا للزيادة السريعة فى عدد السكان أصبحت مصر تحت خط الفقر المائى مشيرا الى أن إهدار المياه يكلفنا ما يزيد على ١٢ مليار متر مكعب سنويا وتوفيرها يوفر على الدولة من ٣٠ الى ٤٠ مليار جنيه .

إن الأختبارات أصبحت محدودة بشكل أكثر بعد توقيع مصر على مذكرة التفاهم الأخيرة مع أثيوبيا والسودان بشأن بناء سد النهضة وتوزيع حصة كل دولة من مياه النيل مشيرا الى ضرورة تحوير وتطوير أليات التنفيذ بالشكل الذى يتيح الأستخدام الأمثل للمياه وإعتبارها مصدرا متجددا للطاقة ويتأتىذلك من خلال استقطاب الفاقد من المياه بروافد النيل بدول حوض النيل بالكامل وعلى رأسهادول الحوض الشرقى كبحر الغزال وبحر الزراف وغيرهما علاوة على الفاقد بدول الحوض الغربى مع ضرورة إحياء مشروع قناة جونجلى كمصدر بديل للمياه مطالبا بضرورة الأتجاهلبعض

الحلول غير التقليدية والتى أصبحت تمثل ضرورة مثل تحلية المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الصحى لاستخدامها فى الرى والبحث دائما عن مصادر جديدة بطاقة متجددة كمياه الأمطار والسيول التى يقتصر مجهود الجهات المعنية على التخلص من أثارها المدمرة دون النظر لامكانية الأستفادة منها كثروة مهدرة .

حذرت منظمة سيدارى الدولية فى تقرير حول الوضع المائى أن مصر تستنزف مواردها المائية بنسبة تصل الى ١٢٠% لتلبية إحتياجاتها المائية لأغراض مياه الشرب والزراعة والصناعة مما يزيد من التحديات لمواجهة زيادة الطلب على المياه ودخولها مرحلة الفقر المائى بإنخفاض نصيب المواطن لأقل من ٦٥٠ متر مكعب من المياه سنويا. أوضح التقرير أن إجمالى كميات المياه التى تصل الى الصرف الصحى ٧,٥ مليار متر مكعب وتستنزف ٢٠ % من حصة مياه النيل .

إن الرؤية الإستراتيجية لإعادة إستخدام مياه الصرف الصحى المعالج فى الرى حسب درجة المعالجة ليشمل بزراعة المحاصيل والأشجار التى تساهم فى تحقيق الأمن الغذائى بدلا من خلق استهلاك جديد غير مدرج فى الإستراتيجية الزراعية والمائية لمصر فى ضوء تعديل كود مياه الصرف الصحى لتوجيهه للزراعة بمشاركة القطاع الخاص فى التمويل والمعالجة.

مصر حققت أعلى مؤشر فى تغطية خدمات مياه الشرب فى إفريقيا بنسبة تصل الى ٩١,٦٧% مقابل ٩١,١٠ % فى التغطية بمشروعات الصرف الصحى مما يؤكد ضرورة التوسع فى مشروعات معالجة الصرف الصحى وزيادة نسبة التغطية بها لحل مشاكل التلوث وعدم وصوله الى المجارى المائية أو الخزان الجوفى .

إجمالى الموارد المائية غير التقليدية المتاحة تصل الى ١٨,٤ مليار متر مكعب منها ٧,٥ مليار متر مكعب تمثل الصرف الزراعى و٤,٢ مليار متر مكعب من المياه من الصرف الصناعى و٦,٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحى و٢٠٠ مليون متر مكعب من تحلية المياه المالحة مشيرا الى أن إجمالى السحب من المياه السطحية والجوفية ومن المياه غير التقليدية يصل الى ٧٤ مليار متر مكعب منها ٦١ مليار متر مكعب لإستخامه الزراعة وحوالى ٤,٥ للصناعة و٨,٥ مليار متر مكعب للإستخدام المنزلية فى مياه الشعب.

مصر تواجه تحديا مائيا يتمثل فى النمو فى الأنشطة الصناعية والتجارية بالاضافة الى التوسع فى الرقعة الزراعية، لافتا الى أن السد العالى وبحيرة ناصر قاما بدور عظيم فى تأمين إمداد المياه للأستخدامات المختلفة بصورة منتظمة خاصة فى ظل زيادة الطلب على المياه وإرتفاع العجز المائى فى تغطية الطلب الى أكثر من ٢٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا.

الحكومة تقوم بتنمية وإدارة المياه للوفاء بإحتياجاتها المائية من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية بإعتبارها الأسلوب الأمثل لتحقيق أقصى إستفادة إقتصادية وإجتماعية وعدالة فى التوزيع مع الحفاظ على البيئة ومشاركة كافة الجهات المعنية بالمياه فى عملية إتخاذ القرار من خلال الخطة.

المياه.. الازمة العالمية المقبلة :

تعد المياه العذبة العامل الاهم فى العالم فهى مصدر حياة البشر كما هى مصر للغذاء والكساء وللدخل القومى للعديد من دول العالم، ويقدر عدد الدول فى العالم التى يعتمد دخلها كلياً على الزراعى والمياه باكثر من ٢٥ دولة كما تسهم المياه بنسبة ١٩% فى امدادا الكهرباء عالمياً، ويسهم القطاع الزراعى كمستهلك اعظم للمياة فى الدخل القومى لدول العالم بنسب تتراوح بين ٢٥% و ٩٠% فى حين انه يمثل استهلاكاً للمياة تتراوح بين ٦٠% فى الدول المتقدمة وحتى ٩٠% فى دول المناطق الحارة. ولانه لا غنى للانسان عن المياه فقد اقرت الامم المتحدة مبدأ " الحق فى المياه " لجميع البشر وهو يعنى حق كل انسان فى الحصول على المياه النقية الصحية لجميع استخداماته اليومية بحيث لا يحول فقرة دون حصولة على المياه التى يحتاجها وأن تكون اسعار هذه المياه فى مقدرته ومقبوله لجميع مستويات الدخل، كما نص التوضيح لميدأ الحق فى المياه على انه لا يعنى ابدا الحصول المجانى للمياة ولكنه يعنى الحصول عليه دون مشقة كما اوضح ايضاً انه لا يعنى ابدأ ان تحصل دولة تعانى من نقص المياه العذبة من دولة مجاورة لديها وفرة من المياه على حصة من المياه تحت مظلة الحق فى المياه ويقدر مؤتمر المياه العالمية بالمكسيك ان يزيد سكان العالم بنسبة ٦٠% خلال العقدين لتجاوز ٩ مليارات نسمة تتزايد معها احتياجات المياه للضعف بما سيمثل ضغطاً على موارد المياه العذبة التى لاتزيد على ٨٠% من اجمالى المياه الموجودة على كوكب الارض.

ولذلك حرصت جميع منتديات المياه العالمية من اليابان الى المكسيك وتركيا على التشديد على الاستفادة من كل نقطة ماء وعدم اهدارها والحصول منها على اعلى محصول زراعى ومنتج صناعى على ان يراعى اعادة استخدام المياه كلما امكن ذلك سواء بالمعالجة او بدونها ولعدة مرات وانه مع نهاية القرن السابق يكون قد انتهى الى الابد زمن اهدار المياه ولو لنقطة واحدة. لذلك ومنذ مؤتمر المياه العالمى بنهاية القرن الماضى طرحت فكرة الادارة التجارية للمياة وخاصة للقطاع الزراعى، اى ان نتعامل مع المياه كونها سلعة، على ان تجلب الكثير من الربح كما ان الهدف من هذه التسمية هو الحصول على محصول اكثر من مياة اقل، وتم رصد مبلغ ٦٥-٧٠ بليون دولارً من هيئات المياه العالمية خلال عشرة سنوات لترشيد استخدام المياه بالقطاع الزراعى وتطوير طرق

الرى، واوضح التقرير الخاص بتسعير المياه للرى انه لا توجد طريقة واحدة للترشيد تصلح للتطبيق فى جميع الدول او لجميع المزارعين فصغار المزارعين اصحاب الملكيات المفتتة ينبغى ان يحصلوا على المياه بأسعار منخفضة عن مالكى المساحات الكبيرة والمستعمرات الزراعية كما يرتبط امر التسعير بالأمن الغذائى للدولة فمن يزرع الحاصلات الغذائية الاستراتيجية مثل القمح والذرة والفول والعدس والقطن يجب ان يمنحوا المياه بأسعار رخيصة مقارنة بأسعار مزارعى الارز، كما فوضت الهيئات العالمية للدول فى تصورها للبدء بالترشيد اما داخل او خارج الحقول اولاً، فالدول التى تتمتع بشبكة رى شاسعة من رياحات وترع رئيسية وفرعية وترع توزيع ومراو مثل مصر والهند وباكستان وبنجلاديش والصين يمكن ان تبدأ خطوات الترشيد للمياة من خارج الحقول ومن الاصغر للأكبر بمعنى ان يتم تبطين او التحول الى النقل بالمواسير للمراوى ثم ترع التوزيع ثم الترع الفرعية واخيراً الترع الرئيسية لما سيوفرة ذلك من مساحات شاسعة تستهلكها الشبكات المفتوحة للرى والتى يمكن الاستفادة منها اما فى الزراعة او كطرق جديدة حضارية بما سيؤدى الى المزيد من تطوير الريف، وفى مصر يبلغ الفاقد من المياه فى الرى بالغمر نحو ٥٠% من كمية المياه منها نسبة ٧٠% اثناء النقل للمياة من اسوان وحتى اراضى الدلتا (والتبخير) ولا يزيد بالرى داخل الحقول على ٢٠% وبالتالى فان البدء فى ترشيد المياه يفضل ان يبدأ من شبكة النقل والتوزيع الى ان يصل الى الحقول، كما انه فى هذه الحالة يجب الا نغفل توصيات منظمات المياه التى توصى بالا تقل كمية المياه التى تضاف للفدان فى اراضى المناطق الحارة التى تنتمى اليها عن ٥ الاف متر مكعب سنوياً لا تتحول اراضيها الى التمليح والبوار.

العديد من الامور تتطلب طرح الرؤية المستقبلية فى القطاعات الحساسة على المجتمع واقناع المستفيدين والمتعاملين وتاكيد الرؤية العملية ومستقبل وحاضر المياه العذبة للتعريف بضرورة واهمية التغيير والتطوير ولا يصح فى القطاعات العامة استخدام ما نملكه من سلطة فقط لفرض امور مهمة مادام لدينا الكوادر العلمية العاقلة القادرة على الاقناع والتعريف بالجديد٠ كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن أخبار مظاهر وتطورات الأزمة المائية التي يواجهها العالم فى نهاية القرن الماضى وبداية للقرن الحالى وما قد ينشأ عن ذلك من صراعات وحروب بين الدول نتيجة لهذه الأزمة . يتوقع أن يعاني العالم بأكمله من الأزمة المائية بالنسبة لتناقص كميات المياه المتاحة أو تدهور نوعية المياه الصالحة للاستخدام، وأن تأثير هذه الأزمة سوف يكون شديد فى المنطقة العربية التي يسودها الجفاف والندرة الطبيعية فى الموارد المائية.

تواجه مصادر المياه العذبة المتاحة للاستخدام الآدمي على نطاق العالم مشكلتين هما:
تدهور نوعية المياه العذبة فى مناطق كثيرة من العالم نتيجة لمشاكل التلوث الزراعي والتلوث الصناعي وخلافه مما يجعل جزء لا يُستهان به من تلك الموارد المتاحة غير صالحة للاستخدام الأدمي بحالتها.
تناقص كمية المياه المتاحة للاستخدام لكل فرد وذلك نتيجة للانفجار السكاني فى كثير من مناطق العالم.
توضح تقارير منطقة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن الطلب على المياه العذبة حاليا يتضاعف كل ٢١ سنة تقريبا، وان التلوث الناتج عن النشاط الصناعي والزراعي والاستخدام المنزلى يهدد بشدة مصادر المياه العذبة المتاحة.
يقدر نصيب الفرد من المياه المتجددة على مستوى العالم حاليا نصف ما كان متاحا عام ١٩٦٠ ومن المتوقع هبوطه عام ٢٠٢٥ إلى النصف . قام البنك الدولى بإعداد تقرير على نصيب الفرد من المياه المتجددة وتطورت الأنصبة للأعوام ١٩٥٥، ١٩٩٠ والتوقعات عام ٢٠٢٥ لعدد مائة دولة . وتوقع هذا التقرير أن كثير من الدول التي كانت بها أرصدة مياه عذبة متوفرة فى الأعوام الماضية أن تدخل نطاق الدول الفقيرة مائياً عام ٢٠٢٥ مثل جيبوتي ومالطا والكويت.
ومن الأمثلة فى المنطقة أن نصيب الفرد فى جمهورية مصر العربية كان ٢٥٦١م٣ / سنة عام ١٩٥٥ وأصبح ١٢٣٠ م٣ / سنة عام ١٩٩٠ ويتوقع ان يصبح ٦٣٠م٣/سنة عام ٢٠٢٥. ودولة مثل إسرائيل كان نصيب الفرد بها ١٢٢٩م٣/سنة عام ١٩٥٥ وأصبح ٤٦١م٣/سنة عام ١٩٩٠ ويتوقع أن يصل إلى ٢٦٤ م٣/سنة فقط عام ٢٠٢٥ وهذا يصل بإسرائيل إلى مستوى متدنى جداً من الناحية المائية مع ما يعكسه ذلك من توقع محاولة إسرائيل إلى الاستحواذ على آية مصادر مائية فى المناطق المجاورة لها.

<u>أزمة المياه الصالحة للاستخدام فى المنطقة العربية:</u>

أوضحت دراسة إحصائية عن الموارد المائية المتاحة والمستثمرة والطلب على المياه بالدول العربية عام ١٩٨٥ وإسقاطات الطلب على المياه على فترات مختلفة وحتي عام ٢٠٣٠ ما يلي.:
قدرت جميع الموارد المائية التقليدية المتجددة والمتاحة بالمنطقة العربية عام (١٩٨٥) بـ ٣١٦.٧٨ مليار م٣/سنة عبارة عن موارد مياه سطحية ٢٨٢.٠٨ مليار م٣/ سنة وموارد مياه جوفية متجددة

. **المصدر** : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) التابع لجامعة الدول العربية

٣٤.٧٠ مليار متر مكعب/سنة وحيث كان تعداد السكان بالوطن العربي عام ١٩٨٥ يقدر بـ ١٧٩.٠٧ مليون نسمة فإن متوسط نصيب الفرد من الموارد المتجددة المتاحة (١٩٨٥) يقدر بـ ١٧٦٩ م٣/سنة . وبدراسة الموارد المائية المستثمرة فى عام ١٩٨٥ بالمنطقة العربية اتضح أن جميع موارد المياه المستثمرة بالمنطقة العربية كانت ١٥٦.٥٩٢ مليار م٣/سنة عبارة عن موارد مياه سطحية ١٣٣.٩٢٥ مليار م٣/سنة وموارد مياه جوفية ٢١.٠٩٣ مليار م٣/سنة ومياه محلاة ١.٧٢٧ مليار م٣/سنة ومياه صرف معالجة..٤٤٧ مليار م٣/سنة وعلى ذلك يصبح متوسط نصيب الفرد العربي (١٩٨٥) من المياه المستثمرة ٨٧٥ م٣/سنة.

قام المركز العربي باستخدام معدل زيادة سكانية معتمدة على معدل التزايد السكاني الذى حدث فعلا خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتي عام ١٩٨٠ (إحصائيات هيئة اليونسكو عام ١٩٨٣) ولما كانت هذه الزيادة سوف تؤدي إلى مضاعفة تعداد السكان بالعالم العربي أربعة مرات عام ٢٠٣٠ فقد افترض المركز العربى زيادة أساسها انخفاض المعدل الذى حدث تدريجيا من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٣٠ بحيث يكون حوالى ٢.٥ % عام ١٩٨٥ .

<u>إمكانية عمل الإسقاطات الآتية للزيادة السكانية بالمنطقة العربية:</u>

من دراسة موقف الموارد المائية التي سوف تكون متاحة لجميع الدول العربية عام ٢٠٣٠ بافتراض أن جميع الدول العربية سوف تتمكن من تنفيذ جميع مشاريعها المائية المدرجة بالخطط القومية لها حتي هذا التاريخ وبفرض ان يكون العالم العربى قادراً على انتاج متطلباته من الموارد الغذائية حتى عام ٢٠٣٠م فى ظل التزايد السكاني المعدل (وهي نسبة التزايد السكاني المأمول فيها) فيتضح أنه سوف يكون هناك عجزاً فى الميزان المائي العربى مقداره ٩٧.٢٧٧ مليار م٣/سنة فى عام ٢٠٣٠ وأن هذا العجز سوف يتركز أساسا فى البلدان العربية الواقعة بشمال أفريقيا نتيجة لظروف الجفاف الشديد بهذه المنطقة من جانب والتزايد السكاني الكبير بها.

تقدر حصة مصر من مياه نهر النيل حسب اتفاقية تقسيم المياه بين مصر والسودان بحوالى ٥٥.٥ مليار م٣/سنة وهي تكفى لرى حوالى ٧.٥ مليون فدان بالإضافة إلى الإغراض المنزلية والصناعية والملاحة وخلافه. تقدر كميات الأمطار فى الشريط الساحلي شمال البلاد وبعض مناطق سيناء وخليج السويس والصحراء الشرقية (حوالى ٥٠-٢٠٠ مم/سنة) وهي لا تمثل شئ ولكن فى ظل الطرق الحديثة لتكنولوجيا حصاد المياه والاستخدام الأمثل لها فإن هناك أمل كبير فى زراعة مئات الآلاف من الأفدنة بالحبوب والزراعات المتكاملة إما اعتمادا على المطر فقط أو باستخدام بعض الريات التكميلية من المياه الجوفية المحلية. الكميات المستثمرة من مياه نهر النيل بجمهورية مصر

العربية كما أشارت التقارير عام ١٩٨٥ عبارة عن ٤٩.٧٠٠ مليار م٣/سنة للأغراض الزراعية، ٣.٣٠٠ مليار م٣/سنة للأغراض المنزلية و ٢.٥٠٠ م٣/سنة للأغراض الصناعية. إجمالى ٥٥.٥ مليار م٣/ سنة.

جدول الزيادة السكانية بالمنطقة العربية

السنة	التعداد السكانى حسب التزايد الطبيعي	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥	التعداد السكاني حسب التزايد المعدل	نسبة الزيادة عن عام ١٩٨٥
١٩٨٥	١٧٩.١	–	١٧٩.١	–
٢٠٠٠	٢٧٦.٨٤	%١٥٤.٥	٢٦٦.١٥	%١٤٨.٦
٢٠١٠	٣٧٧.٠٦	%٢١٠.٥	٤٣١.٨١	%١٩٠.٨
٢٠٣٠	٦٨٦.٦٤	%٣٨٣.٤	٤٩٢.٥٤	%٢٧٥.٠

باستخدام معدلات الزيادة السكانية المذكورة أعلاه وبحساب احتياجات المنطقة من المحاصيل الزراعية والاحتياجات لها.

جدول الطلب على الماء للأغراض الزراعية بالمنطقة العربية

السنة	الطلب على الماء للأغراض الزراعية فى ظل معدل التزايد السكاني الطبيعي (مليار م٣/سنة)	فى ظل التزايد السكاني المعدل (مليار م٣/سنة)
١٩٨٥	٣٠٤	٢٦٤
٢٠٠٠	٣٣٠	٣٠٠
٢٠١٠	٢٥٩	٣١٥
٢٠٣٠	٤١٩	٣٣٤

جدول الطلب على الماء للأغراض المنزلية

السنة	الطلب على الماء للأغراض الزراعية فى ظل معدل التزايد السكاني الطبيعي (مليار م٣/سنة)	فى ظل التزايد السكاني المعدل (مليار م٣/سنة)
١٩٨٥	٩.٠٣١	٦.٨٠
٢٠٠٠	٢٠.١١٢	١٢.٦٣
٢٠١٠	٣٠.٤٥٠	١٩.٠٠
٢٠٣٠	٦١٠.٠٨٧٠	٣٣.٨٥

جدول الطلب على الماء للأغراض الصناعية (مليارم٣/سنة)

السنة	فى ظل معدل التزايد السكاني الطبيعي	فى ظل التزايد السكاني المعدل
١٩٨٥	٣.٦٨٣	١.٢٨٩
٢٠٠٠	٧.٣٧١	٤.٣١٣
٢٠١٠	١١.٩٠٨	٨.٦٤٠
٢٠٣٠	٢٧.٦٠٠	٢١.١٢٧

<u>الإجراءات المقترحة لمواجهة الأزمة المائية المتوقعة فى جمهورية مصر العربية:</u>

تعتبر أزمة المياه المتوقعة أزمة إقليمية وعالمية بجانب أنها قومية ومن ثم يجب أتباع الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة وأن تسير على عدة محاور بعضها محاور إقليمية وبعضها محاور قومية ومن جهة أخرى التناقص الشديد والمستمر فى كميات المياه العذبة المتجددة المتاحة للفرد نتيجة تزايد السكان بالمنطقة العربية بشمال أفريقيا فعليه فمن المحتم البحث عن الوسائل اللازمة لاستكشاف وتنمية وإدارة مواد المياه غير المتجددة وخاصة الموجودة بخزانات المياه الجوفية العظمي بشمال أفريقيا وكذلك دراسة اقتصاديات وإدارة موارد المياه غير التقليدية وعلى وجه الخصوص إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي واستخدام المياه الجوفية الآسنة brackish groundwater واقتصاديات تحلية المياه المالحة .. الخ. رسم السياسات واتخاذ الإجراءات التي

تهدف إلى التعاون الوثيق بين كل من جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية والسودان وتشاد فى دراسة وتطوير وإدارة خزان الحجر الرملى النوبى وذلك على الرغم من ضآلة تجدد رصيده من المياه فى الوقت الحالى، والتعاون فى دراسة تنمية وتطوير إنتاج الطاقة الرخيصة اللازمة لرفع المياه وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

مياه مصر .. بين الهيدرولوكية والإستراتيجية :

بنمط غير متعارف عليه في أدبيات الكتابة، وهو البدء بتقديم النتائج والتوصيات، قبل عرض الموضوع للفت النظر الى أهمية الموضوع، وحتمية تدارك خطورته، قبل فوات الوقت، مع حتمية معاملة موضوع المياه في مصر باعتباره مسألة تستوجب انتهاج التخطيط والفكر الإستراتيجي في معالجتها، ومن هذا المنطلق فإن من الضرورى تشكيل لجنة قومية للمياه تحت رئاسة رئيس الجمهورية ، تضم خبراء . وليسوا وزراء في كافة الفروع المتعلقة بالمياه في مصر . سواء في اطارها الفني أو التفاوضي والسياسي، والقانوني، والتطبيقي، والمستقبلي، والاستشرافي، والتقويمي، والأمني، والصحي، والزراعي، والصناعي، والسياحي، واستخدامات المياه، وتدوير مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، وفواقد البخر في مختلف مناطق مصر، وتوزيع المياه علي مناطق الزراعة المستصلحة وجدواها الاقتصادية والزراعية والمالية، ومصادر الثروة المائية المصرية المتجددة وغير المتجددة وغيرها من الفروع التي تتعلق بمشكلة المياه فى مصر. وتزود هذه اللجنة بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع المياه وتقوم هذه اللجنة برفع تقريرها مباشرة للسيد رئيس الجمهورية، ليطرحه علي الجهات التنفيذية، لاستطلاع رأيهم خلال فترة موقوتة، ثم احالة الرد إلي اللجنة القومية للمياه للتعليق والرأي، لرفع الأمر مرة أخري لرئيس الجمهورية لاتخاذ الموقف السيادي بشأنها. وفوائد هذه الآلية أنها ستكون لها صلاحيات العرض . مباشرة . علي رئيس الدولة وتخطي مزالق البيروقراطية، فضلا علي أن إحالة هذا الشأن إلي لجنة من الخبراء تترأسها قيادة إستراتيجية متمرسة، سوف تعطي لأزمة المياه بمصر الحجم الذي تستأهله في ميزان أولويات مستقبل مصر الاستراتيجي الحقيقي، والتعامل معها بأسلوب التخطيط وإدارة الحروب، والتي تعتمد علي نهج التدقيق في المعلومات والمصادر وتحليل المعلومات وتقدير أبعاد الموقف من زواياه المختلفة ومناقشة انعكاساته المؤكدة أو الأقرب إلي التأكيد وليست فقط المحتملة . إضافة إلي ما سبق، فإن هذه الآلية سوف تتلافي الحساسيات التنفيذية في تحديد من هو صاحب الاختصاص الأساسي في معالجة هذا الموضوع والأهم من هذا كله أن الخبراء الذين سيعالجون هذا الملف ليست لهم صفة تنفيذية بل سياسية فنية، أو فنية سياسية، وبمعني أدق فإن الملف

المطروح للنقاش سيكون الإستراتيجية المائية المصرية في المدي القصير والمتوسط والبعيد، وكيفية الحفاظ علي المصالح المصرية في حقوقها المائية، وتوفير احتياجاتها المتزايدة نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان وغيره من المسببات . والحفاظ علي المتاح وتنميته بأسلوب التدوير أو دراسة الوسائل البديلة مع طرح إستراتيجيات التفاوض في الوقت الحالي والمستقبل، وتحديد الموقف التفاوضي ونقاط القوة والضعف أمام المفاوض المصري، والبدائل التفاوضية المطروحة وأولوياتها وغيره من النقاط المتعلقة بصلب موضوع المياه ومصر. فهناك أزمة سياسية تدور رحاها الآن، تقوم محاورها علي رفض مصر والسودان التوقيع علي اتفاقية الاطار الصادرة في عنتيبي في١٥ مايو والتي وقعتها خمس دول آخرها كينيا وسوف تنضم الكونغو وبورندي بعد انتخابات الرئاسة لتبقي مصر والسودان خارج المنظومة التي تضم أغلبية دول حوض النيل وإطارها التي حددته للتعامل بينها. مع الاشارة لبعض النقاط وأهمها:

غير مقبول منطقياً رفض مصر التفاوض مع الدول الموقعة علي الاتفاق، لأن هذا الموقف غير تقني حيث يعد إهدارا لحق مصر في المشاركة في التفاوض ولو برفضها ودحضها للمطروح والمفروض علميا رسم استراتيجية تفاوض تحقق لمصر حفظ حقوقها والدخول كطرف مشارك في التفاوض ورهن توقيعها علي ما يتم التوصل اليه من اتفاقات ترضي جميع الأطراف وفقا لأطر إجرائية متفق عليها، قد أخفقت حتي الآن خطة التفاوض المصرية، ويلزم تشكيل المجلس القومي للمياه في مصر لرسم إستراتيجية تفاوضية علي أسس محققة وبواسطة خبراء وليس تنفيذيين.

مصر ليست مضغوطة أو مفروضا عليها قبول أي موقف تفرضه عليها دول حوض النيل وبالذات إثيوبيا لأنها عاجزة عن منع تدفق المياه إلي نهر النيل وبحيرة ناصر . إلا أن قوة هذا الموقف التفاوضي المصري يسهل عليها رسم استراتيجية للتفاوض تقوم علي أسانيد فنية وتحركات سياسية، ودعم العلاقات الثنائية مع بلدان الحوض وفقا لإمكانيات مصر الاقتصادية والفنية وتشجيع التوسع في التعاون الفني والمالي بمساعدات دولية ومشاركة عربية ومصرية في مشروعات زراعية.

هناك أوراق تفاوضية يمكن استثمارها في محادثاتنا أهمها:تفسير ماتضمنته الفقرة١٤ من اتفاقية عنتيبي حول الأمن المائي من منظور يدخل عناصر تقويم متفق عليها مثل توزيع المياه وفقا لحصة الفرد من المياه وليس حصة الدول، واعمال معيار ما تحصل عليه الدولة من المياه من الوسائل البديلة مثل الأمطار والمياه الجوفية وغيرها، ورفض مبدأ بيع المياه وتوزيع المياه وفقا لمساحة الأراضي المزروعة فعليا وغيرها من نقاط التفاوض الفاعلة.

يلزم تقدير أن هناك فكراً مستقرا لدي حوض النيل بحقهم في استغلال المياه الخاصة بهم اتساقا مع مبدأ تقسيم الحصص بالأسلوب الذي يتفق مع مصالحهم وحق سيادتهم ورفض مبدأ الحق التاريخي.. وهي مسألة جدلية قانونية تستغرق وقتا طويلا في بحثها: فإحالة الأمر إلي التحكيم الدولي يوجب ان تتم باتفاق الأطراف وإحالته إلي القضاء الدولي يلزم أن يمر عبر الأمم المتحدة والمناورات السياسية والدبلوماسية وهو أمر محفوف بالشكوك.. فضلا علي أن الحصول علي رأي استشاري أو حتي حكم من محكمة العدل الدولية لن يعني حلا للخلاف ومن ثم فإننا يمكن أن نلعب بهذه الورقة كوسيلة ضغط جانبية وليست أساسية.

هناك سوء استغلال للمياه في مصر وتلويثا متعمدا لمياه النهر يحول دون سلامة مياه النهر وعملية اعادة تدوير المياه سواء للصرف الزراعي أو الصحي. علاوة علي أن هناك سوء استغلال للمياه الجوفية غير المتجددة في بعض المناطق وإسرافا في تزويد مناطق بالمياه بسعر دون السعر الاقتصادي مثل منطقة توشكي، والتي يصعد إليها الماء عبر رافعتين ميكانيكيتين في مسار ترعة توشكي وعدم تطوير أساليب الري وغيره من الأمور الفنية المتعلقة باستثمارات واستعمالات المياه.

يلزم دراسة تأثير احتمالات انفصال السودان وبحث أساليب التعامل مع الموقف بما يكفل الحصول علي تأييد السودان شماله وجنوبه لموقف مصر المائي.

<u>حصة مصر المائية ونصيب مصر من النيل :</u>

شهدت الفترة الأخيرة بعض التوتر بين دول حوض النيل حول مياه النهر. ويتردد طلب بعض دول المنبع بإقامة سدود علي البحيرات وعلي بعض روافد النهر، مما يهدد بتخفيض حصص المياه المكتسبة لمصر طبقا للاتفاقيات الدولية والثنائية لمصر والسودان. يؤكد د.محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والري انه في ظل التعاون القائم بين دول حوض النيل لا توجد خطورة حالية او مستقبلية علي حصة مصر واحتياجاتها من المياه، كما انه لا أساس لما تردد حول مسألة إعادة توزيع مياه النيل وعلينا ألا نتأثر بما يثار من نشر مغرض لا يهدف إلا الي إثارة الفتنة بين دول حوض النيل، في الوقت الذي تسعي فيه مصر لزيادة حالات التعاون والمشروعات المشتركة مع اعضائه. فحقوق مصر المائية هي من الثوابت التاريخية تكفلها اتفاقات الي جانب الالتزام بخطة لتنمية الموارد المائية بين اعضاء الحوض، ومصر حريصة علي زيادة مجالات التعاون مع الدول الإفريقية ويتضح ذلك من خلال المنح والدورات التدريبية والمشروعات المشتركة. وحصة مصر لا مساس بها سواء من الناحية القانونية أو العملية، من الناحية العملية الكمية التي تحصل عليها مصر وهي ٥٥.٥ مليار متر مكعب تأتي من مصدرين هما من النيل الشرقي اي الهضبة

الاثيوبية التي تحصل منها علي ٨٥% من الحصة ومن النيل الجنوبي أي الهضبة الاستوائية بنسبة١٥%، والحقيقة ان إجمالي ما يسقط من امطار علي الحوض يبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا، يضيع معظمها في مستنقعات اعالي النيل ولا يستغل منها حاليا إلا في حدود٨% مما يعني ان حصة مصر التي تبلغ٥٥.٥ مليار متر مكعب بالاضافة الي حصة السودان التي تبلغ ١٨.٥ مليار متر مكعبا تمثل فقط٤% من مياه الحوض و١٠% من المياه فاقد لا يستفاد منه، فالاجدر لهذه الاصوات أن تركز علي كيفية الاستفادة من هذه الفواقد المائية بما يحقق النفع للجميع. وبالنسبة لنصيب الفرد من المياه ان نصيب المواطن المصري من المياه يساوي٩٦٠ مترا مكعبا سنويا ونصيب الفرد عبارة عن جزء من المياه العذبة ولا تعني استهلاك الفرد في السنة ومن المعروف انه كلما زاد عدد السكان قل نصيب الفرد ويشير الي ان نصيب المواطن المصري يعتبر اعلي خمس مرات من نصيب الفرد في دول الخليج الذي يقدر بأقل من١٥٠ مترا مكعبا بما يعني ان الامر يرتبط بكيفية الاستخدام وليست الحصة وحدها، فإن حصة المياه هي مجرد مؤشر لتقليل الفواقد وحسن استخدام المتاح. ان الموقف القانوني وحده لا يكفي وهناك تفاوض مستمر بشأن موضوع المياه نظرا لأهميته والاجتماع بصورة دورية مع وزراء المياه وتعقد لجنة الخبراء كل ٦ اشهر لبحث الاطار المؤسسي والقانوني للاتفاقات ولبحث كيفية الاستفادة من الفواقد المائية كما ان هناك مفاوضات مستمرة في اطار التعاون الحالي والاتفاقات الخاصة بمبادرة حوض النيل، حيث اتفقت الدول علي السير في موضوعات تنموية واقترحت بعض المشروعات يتم حاليا دراستها للتأكد من انها لا تضر مصر ولا تؤثر علي حصتها وهذا هو المسار المتفق عليه.

عندما نتحدث عن المياه يعني انه موضوع حيوي ومهم لذلك فإن كل اجهزة الدولة ومؤسساتها تتناوله ولا يمكن ان يقتصر علي وزارة بعينها وان الكثير من المشروعات المشتركة والتعاون الثنائي بين دول الحوض في ضوء مبادرة حوض النيل الخاصة بإقامة مشروعات مشتركة لزيادة الموارد المائية وتعظيم الاستفادة منها علي اساس مبدأين اساسيين هما عدم الاضرار وتحقيق المنفعة للجميع من خلال وضع خطة لتنمية المشروعات المشتركة.وحول طبيعة المشروعات المشتركة بين مصر ودول الحوض وتأثيرها علي حصة مصر فإنه بموجب مبادرة حوض النيل اتفقت الدول العشر الاعضاء علي عدد من المشروعات ووجدت استعدادا من جانب البنك الدولي حيث تم تخصيص نحو١٤٠ مليون دولار لتمويل دراسات الجدوي وهي كفيلة بتلبية احتياجات كل هذه الدول بما فيها مصر حيث تنقسم المشروعات الي قسمين، القسم الاول علي مستوي الحوض كله، والقسم الثاني علي مستوي الاحواض الفرعية الخاصة بكل مجموعة، والمشروعات التي علي

مستوي الدول تنقسم الي مجموعتين مجموعة للنيل الشرقي الذي يضم مصر واثيوبيا والسودان واريتريا وهو الذي يهم مصر حيث تحصل منه علي٨٥% من مياه النيل، ومجموعة النيل الجنوبي الهضبة الاستوائية وتشمل باقي الدول وهي اوغندا وتنزانيا، وكينيا والكونغو ورواندا وبروندي ونحصل منه علي١٥% من مياه النيل.ويشير الي ان اختيار المشروعات يتم علي اساس دراستها من خلال انشاء مكتب خاص لكل مجموعة سواء للنيل الشرقي أو الجنوبي بحيث خصص١٤٠ مليون دولار لدراسة جدوي هذه المشروعات.وهناك مجموعة من المشروعات المشتركة تحت الدراسة، لتوفير١٢ مليار متر مكعب بين مصر واثيوبيا والسودان مما يعني ان تزداد نسبة كل دولة بنسبة٤ مليارات متر مكعب سنويا مما يؤدي الي زيادة نسبة مصر لتصبح٥٩.٥ مليار متر مكعب.إذن لا توجد أي خطورة علي حصة مصر ويتم السعى لزيادتها حالياً من خلال المشروعات المشتركة. وان التفاوض في هذه الحالة هو تفاوض للحصول علي كمية اكبر من المياه لزيادة عدد السكان وزيادة الاحتياجات في ظل النمو السكاني حيث يصل عدد سكان مصر عام ٢٠٢٥ الي ١٠٠ مليون نسمة. ومن المعروف ان المياه سلعة استراتيجية لكنها ليست سلعة اقتصادية ويجب ألا ننظر اليها علي انها سلعة تباع وتشتري وحكومة مصر ضد موضوع تسعير المياه. إن مصر حريصة علي زيادة مجالات التعاون مع الدول الافريقية وعلي مستوي العلاقات الثنائية يجري حاليا التفاوض لإنشاء٧٠ بئرا اضافية للمياه الجوفية حيث ساعدت مصر كينيا في الحصول علي٤.٣ مليون دولار لحفر١٣٠ بئرا جوفية كما قامت مصر بالعديد من المساعدات لحصول اوغندا علي ١٣.٩٠ مليون دولار لمقاومة الحشائش المائية بالبحيرات العظمي منها٨.٣ مليون دولار لشراء معدات ميكانيكية ومبلغ٥.٦ مليون دولار لتشغيل المعدات لمدة ثلاث سنوات بمساعدة إحدي الشركات المصرية المتخصصة في هذا المجال. إن العالم يدخل علي مشكلة سوء توزيع واستخدام المياه وليس ندرة المياه وحتي نتجنب ذلك هناك عدد من المشروعات مثل استقطاب الفواقد المائية واستخدام طرق الري الحديثة والتعاون في انتاج احتياجاتنا.

اسس حقوق مصر المائية من مياه نهر النيل تكفلها علي المستوي القانوني بعض الاتفاقات منذ نهاية القرن التاسع عشر وآخرها اتفاقية اقتسام مياه النيل بين مصر والسودان عام١٩٥٩ وبناء علي هذه الاتفاقيات استقر لمصر نوعان من الحقوق: الاول الحقوق المكتسبة وهي التي تكونت عبر فترة طويلة من الزمان والنوع الثاني هو الحقوق التاريخية التي لم يتنازع عليها احد إلا مؤخرا.ويقول انه إذا كانت الدول النيلية قد رفضت الاعتراف بهذه الاتفاقيات علي اساس انها عقدت في عصر الاستعمار وابرمتها دول استعمارية فيما بينها ولم تكن الدول الأفريقية طرفا فيها

مما يجعلها غير ملزمة باحترامها فإن هذه النظرية التي يجسدها الفقه الدولي والممارسات الدولية والتي عبر عنها جوليوس نيريرى بنظريته المعروفة ونظرية الصحيفة البيضاء وتعني ان الدول التي تستقل عن الاستعمار لا تلتزم بما عقد من اتفاقيات في العصر الاستعماري إلا ما توافق عليه صراحة عند الاستقلال. وهذه النظرية المستقلة تقابلها نظرية اخري اكدتها اتفاقية فيينا الخاصة بالتوارث الدولي في مسائل المعاهدات التي تستثني من مسألة التوارث وهي المسائل الاقليمية ومن بينها الانهار الدولية، وكذلك الحدود أي أن الترتيبات الخاصة بالأنهار والحدود الدولية لا تتأثر بالتغيير في شخصية الدول.أي ان الاستقلال عن الدولة المستعمرة لا يجوز ان يؤثر علي الأوضاع والسبب في ذلك هو رغبة المجتمع الدولي في تحقيق درجة من الاستقرار في هذه الاوضاع حتي لا تتغير مع المتغيرات الدولية وبالتالي تتسبب في توترات في العلاقات الدولية. ويؤكد الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة ان هناك اتفاقات دولية تنظم موضوع حصص مياه النيل والقول بأنها اتفاقيات استعمارية لا اساس له من القانون فهذه اتفاقات دولية نافذة واساس نفاذها ان هناك نوعية من الاتفاقات الدولية استثنت من اي اثر يمكن ان ينال منها وهي اتفاقات الحدود اي ذات الطبيعة العينية ومنها المتعلقة بالانهار والمياه وهذه الاتفاقات تسري في مواجهة الدولة المخالفة حتي لو كانت الدول التي ابرمتها دولا استعمارية وهذا المبدأ مقرر بموجب المادة ١٢ من اتفاقية فيينا بشأن توارث المعاهدات الدولية وقد اقرت محكمة العدل الدولية في حكم حديث لها عام١٩٩٧ في نزاع بين المجر وسلوفاكيا هذا المبدأ وبموجب ذلك اقرت انه اصبح جزءا من القانون الدولي العام العرفي الملزم لجميع الدول بغض النظر إذا كانت من اطراف اتفاقية فيينا بشأن المعاهدات أم لا وبالتالي هذه الزوبعة ليس لها اي اساس قانوني.وتقول عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة افريقيا ان المطالبة بإعادة توزيع المياه هو امر غريب وبداية غير مشجعة للتعاون الافريقي خاصة في ظل الاتحاد الافريقي الذي حل محل المنظمة لتقوية العلاقات الافريقية بما يضمن الارتقاء بالقارة وحل اي نزاعات سواء علي الحدود او اتفاقات بالحلول السلمية دون اللجوء الي استخدام القوة وهو الهدف الذي قام من اجله الاتحاد الافريقي الذي يدعو الي التعايش السلمي والفكري بغض النظر عن الاختلافات العرقية والدينية وذلك من خلال الحوار المستمر.وتطالب بالتركيز علي كيفية تعظيم الموارد المائية التي لدينا لخدمة دول المنطقة بدلا من التنازع علي اتفاقات مسبقة، عن طريق وضع استراتيجية طويلة الامد بطريقة تخدم مصالح الجميع من خلال العمل علي اقامة مشروعات مشتركة من سدود ومحطات كهربائية بحيث يكون هناك مشروعات تكاملية تستمر الي الابد مع الدول الاعضاء في حوض النيل مما

يحقق التكامل الاقتصادي ويقوي من القارة أما مسألة التعديل فهي تضعف من القارة.يقول احمد عبدالحليم سفير السودان بالقاهرة ان كل دول حوض النيل تلتقي في اطار مبادرة حوض النيل وبموجب هذه المبادرة اتفقت هذه الدول علي عدد من المشروعات ووجدت استعدادا من جانب البنك الدولي لتمويل دراسات الجدوي لها وهي كفيلة بتلبية حاجات كل هذه الدول بما فيها السودان ومصر. أما هذه الاتفاقات التي تشير اليها بعض الاصوات سواء اتفاقية١٩٢٩ او١٩٥٩ فهي نوع من الاتفاقيات التي تعرف باتفاقيات الحقيقة التي ترتب آثارا في الارض وغير قابلة للإلغاء.ومن جانبه اكد هيليكروس جيسيس رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الافريقي حرص بلاده علي علاقتها بمصر ونفي وجود اي خلافات بين مصر واثيوبيا حول موضوع المياه وان اي جدل حول الاتفاقات المسبقة لا يعنيهم ولن يوقفهم عن زيادة التعاون وإقامة المشروعات المشتركة فيما بينهم خاصة ان مصر تحصل علي٨٥% من حصتها من النيل الازرق اي الهضبة الاثيوبية.

كالبخار المكتوم تدور الأحاديث حول مياه النيل ومحاولة وضعه علي مائدة البحث والتفاوض وكأن النيل وليد اليوم أو أمس متناسين الحقوق التاريخية والقانونية الضاربة في اعماق الزمن والتضاريس. وطبقا للمثل الشائع رب ضارة نافعة فإن تلك الاحاديث المغرضة التي خرجت بهدف اثارة الفتنة من هنا أو هنا وقامت كل الأطراف المعنية باحتوائها بهدوء وعقلانية في حرص واضح علي احترام المواثيق الدولية والحقوق التاريخية إلا أن هذا لا يمنع من فتح الباب امام مناقشة مشكلة الفواقد الضخمة المهدرة سنويا التي لا يستفيد منها أحد علي الرغم من أنها تمثل ثروة استراتيجية يمكن أن تكفي احتياجات دول الحوض وتؤدي إلي مضاعفة حصة مصر التي باتت لا تكفي نتيجة الزيادة السكانية والتوسعات الحالية والمستقبلية في المشروعات الزراعية.ويعتبر نهر النيل هو أطول انهار العالم، حيث يبلغ طوله٦٦٧٠ كيلو مترا وتقدر مساحة حوض النهر بنحو٢١.٩ مليون كيلو متر أي ما يعادل١٠% من مساحة افريقيا، وتوجد منابع النيل في٣ قطاعات هي القطاع الجنوبي ويضم بحيرة فكتوريا وتشترك فيها كل من تنزانيا وأوغندا وكينيا كما يوجد نهر كاجيرا في رواندا وبورندي وبحيرتا إدوارد والبرت ونهر السمليكي وهي مشتركة بين أوغندا والكونغو.أما القطاع الشرقي وكما يوضح د. مغاوري دياب الخبير المائي المتخصص ورئيس جامعة المنوفية السابق ففيه تنفرد اثيوبيا بالمنابع الموسمية لنهر النيل ضمن اراضيها، وفي القطاع الغربي تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه، حيث تنحدر الأودية عند جبل مرة متجهة نحو تشاد، ويخرج من اثيوبيا ٨٥% من مياه النيل التي تصل إلي مصر والباقي يخرج من باقي دول الحوض وتعتبر مصر أكثر دول حوض النهر اعتمادا علي مياه النيل يليها السودان وأوغندا

أما بقية الدول فاعتمادها علي النيل محدود لوجود مصادر مياه ضخمة بها واعتمادها علي الأمطار الغزيرة ووجود عدد كبير من الانهار بها فضلا عن مخزون كبير من المياه الجوفية.ويبلغ عدد سكان مصر حاليا نحو ٨٠ مليون نسمة في حين تحتاج مصر إلي ما يقرب من ٧٠ مليار متر مكعب سنويا من المياه بينما اجمالي موارد المياه لدي مصر الآن هو نحو ٦٢ مليار متر مكعب سنويا بما فيها المياه الجوفية والمعالجة ومياه الأمطار ويعني ذلك أن مصر تعاني عجزا مائيا في الوقت الحاضر، وبافتراض زيادة عدد السكان عام ٢٠٢٥ ليصبح ١٠٠ مليون نسمة فإن مصر سوف تحتاج إلي ما يقرب من مائة مليار متر مكعب من المياه، ويعني ذلك أن العجز سيزداد إلي نحو ٣٢ مليار متر مكعب وهو تحد حقيقي امام مصر لابد من مواجهته في ظل ثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان وارتفاع معدلات التنمية وكلها عناصر تستلزم البحث عن مصادر مياه اضافية، وبالتالي فإنه ليس بغريب أن نطالب بزيادة حصة مصر المائية من نهر النيل من خلال مشروعات تعاون وتبادل للمنفعة فيما بين دول الحوض، حيث يمكن اقامة مشروعات في اعالي النيل تضمن اقامة سدود وخزانات لتحقيق أفضل استغلال لموارد بحيرتي فيكتوريا وتانا لضمان تأمين الاحتياجات الماضية.ويبلغ الأيراد السنوي لبحيرة فيكتوريا ١١٤ مليار متر مكعب سنويا منها ١٦ مليار متر مكعب من الروافد، و٩٨ مليار متر مكعب من المطر في حين ما يتم تخزينه سنويا من هذه الكميات هو ٢١ مليار متر مكعب فقط أي أن الفاقد السنوي يصل إلي ٩٣ مليار متر مكعب، في حين يبلغ الايراد السنوي لبحيرة البرت ٣٤ مليار متر مكعب سنويا منها ٢١.٥ مليار من الروافد، ٦.٣ مليار من الأمطار، ٦.٣ مليار من فرع إدوارد السمليكي في حين ما يتم تخزينه لا يتجاوز ٢٦.٥ مليار متر مكعب أي أن الفاقد في هذه البحيرة يصل إلي ٧.٦ مليار متر مكعب سنويا.لذلك فإنه من الممكن ومن خلال التعاون اقامة مشاريع مشتركة لزيادة موارد نهر النيل وتقليل الفاقد وبما يؤدي في النهاية إلي زيادة حصة مصر لتلبية الاحتياجات المتوقعة وفي نفس الوقت تلبية احتياجات دول الحوض، والمشكلة أن مصر تقع في المنطقة الفقيرة مائيا لذلك فإنها تعتمد علي مواردها من نهر النيل بنسبة ١٠٠% في حين تعتمد السودان علي النهر بنسبة ١٥%، وبورندي ٥%، تنزانيا ٣%، وكينيا ٢%، واثيوبيا ١%. إن الاتفاقية الاطارية للمجاري المائية التي لم توقع عليها مصر نظرا للتحفظات الكثيرة عليها، فإن مراجعة نص المادة الخامسة تؤكد أن جميع العوامل والظروف تعطي وزنا كبيرا لصالح مصر عند تحديد مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول سواء عند النظر اليها منفردة أو مجتمعة فالعوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية وباقي العناصر الطبيعية وكذلك الحاجات الأجتماعية والاقتصادية وطبيعة السكان واعتمادهم بنسبة ١٠٠% علي

مياه النيل وعدم وجود آثار سلبية نتيجة لاستخدامات مصر للمجري المائي فإن كل هذه العوامل في صالح مصر، وبالتالي لا معني للضرر أو المطالبة بالتعويض من جانب الآخرين بل علي العكس فإن من حق مصر المطالبة بالتعويض عن اضرار سوء الاستخدام وتلويث مياه النهر فضلا عن حقها في المطالبة بزيادة حصتها من المياه. ولدراسة الجغرافية السياسية لحوض النيل يلزم دراسة سيرة النيل من المنابع الاستوائية والحبشة الى دورة المرور (السودان وتقييم انفصال الشمال عن الجنوب) ثم دولة المصب (مصر).

سيرة النيل من المنابع الاستوائية الى الحبشة :

قصة حياة النيل هى قصة تكوين مصر، فمصر واحة مدينة بوجودها الطبيعى الى نهر النيل، بقدر ما هى مدينه بمأثرتها الحضارية للانسان المصرى فلولا النيل بمنابعة الاستوائية ثم بمنابعة الحبشية لما توافرت البيئة التى مكنت المصريين من الاستقرار بفضل الزراعة والمباردة بصنع الحضارة، حين حل عصر الجفاف محل العصر المطير قبل عصر الاسرات الفرعونية وفى التعريف بقصة حياة النيل، اوجز قصة هبوط النيل من جبال القمر من الهضبة الاستوائية، خاصة مغامراته حتى استرد حريته بالتغلب على اخطار المستنقعات، التى كادت تضيع مستقبلة ومستقبل مصر فى الوقت نفسة وأن الوليد وهو ينفلت من الغابة البكر ينمو مصارعاً، ثم تفتر همته ويكاد ينفد، ثم يخرج ظافراً، كما وصف العالم الموسوعى الالمانى اميل لودفيج فى كتابة النيل حياة نهر الذى ترجم فيه للنيل كما يترجم للعظماء بعد ان قضى ست سنين فى جميع مواد سفرة الجليل.

ونواصل قراءة سيرة النيل كما سجلها لودفيج فنعرف ان البحيرات الاربع الكبرى للنيل سميت بأسماء ملوك وملكات انجليز واهمها بحيرة فيكتوريا التى لا تملك سوى منفذ واحد هو منبع النيل الاول وبحيرة ادوارد التى تجرى الى النيل وحدة وعبر بحيرة جورج وبحيرة البرت يذهب جميع ما ينزل من جبال القمر (سلسلة جبال رونزورى) الى النيل، ليتوجه بذلك جميع مايرد الى اوغندا من سيول وانهار وبحيرات الى النيل والحق ان النيل للمرة الاولى بعد بحيرة فيكتوريا يلاقى بحيرة كبيرة حيث ينتهى الى بحيرة البرت فيجوبها وهنا وعلى بعد ٥٠٠ كيلو متر من منبعه يحمل النيل بدلاً من اسمة الاول وهو نيل فيكتورية اسماً ثانياً هو نيل البرت لمسافة مائتى كيلو متر فى مجرى عريض هادئ ولكن يضيق الوادى بغته ويتقبض النيل بفعل الصخور فى مضيق وينحنى فجأة من اتجاهة الشرقى الى الشمال بفعل الصخور ايضاً، ويتحول الى سيل كما فى طفولته وياتية سيل اخر من الشرق فيعززة ويثيرة، وتعلو ضفتاه عمقاً كمجرى نهر جبلى، ويحمل لمسافة تزيد على سبعمائة كيلو متر اسمة الثالث وهو بحر الجبل.

ثم يدخل النيل منطقة المناقع التى تعين مصيرة وتقرر مصير مصر ويكاد النيل يكون شرياناً لغدير اكثر من ان يكون نهراً وما كان لأحد ان يعجب او اضطر النيل الى اتمام جرية ولم يكن مجاوزاً سوى ثلث مجرأة حيث يتحول النظام النهرى الذى وجد حتى الأن الى عالم مائى غير ملتحم، غير جار تقريباً متروك الى الريح متوار فى قنوات لا يحصيها عد، وهذا هو امر النيل الاعلى ومصدر هذه البلبلة هو انبساط النهر الاصلى الذى لا ضفاف له وانبساط رافدية العظيمين بحر الغزال وبحر الزراف وبحر الغزال وان اعتبر من روافد النيل عملاق واكثر ماء واشد كفاحاً من كل نهر فى اوروبا ويحيا بسواعدة الخاصة وحدها حياة نهر كبير وفيما وراء البحيرات الاستوائية التى يولد النيل منها يظهر الاقوى من بحر الغزال، فيخسر مجراة واتجاهه وسجيته وتربكة الاسداد النباتية وجزر الكلأ والشعب والجداول ويضحى عرضة لفوضى المناقع ويضيع سلطانه ويغدو عاطلاً من الضفاف ويدخل دوراً كبيراً من الانحلال ثم ينصب بحر الزراف فى النيل بعد ان يخرج من مناقع واقعة فى مكان ما من مجرى او اى التحتاني كما يقول الجغرافيون وكأنهم يتحدثون عن لقيط يجدونة واذا كان النيل لا يغلب فانه يترك مع ذلك ماءاً غزيراً فى اسفنجة المستنقعات ولكن فى اقصى شمال المناقع تمتد بحيرة واسعة تمثل نقطة انطلاق جديدة للنيل حيث تنتهى اليها الروافد الثلاثة التى تعين نظام مياة النيل ويحدث النهر فى هذه البحيرة عطفة مباغته نحو الشرق الى ان يبلغ ملا كال، فيسلك سبيلة الطبيعى من الجنوب الى الشمال.

واكثر روافد النيل الثلاثة وفقاً للنظر هو السوباط، الذى يصب فى النيل حيث يسترد النيل مجره شمال بحر الرزاف والسوباط هو الرافد الاول الذى يحمل الى النيل غرين الحبشة ويمثل السوباط حوضاً عظيماً، وهو لا يتناول من هضبة البحيرات الكبيرة غير جزء من مياهة، وهو يتلقى بقية مياهة من جبال الحبشة العالية ويسير السوباط على غرار انهار الحبشة الاخرى المتوجهة الى النيل فيقوم بجولة طويلة فى الجبال فلا يجرى فى السهول غير زمن قليل لملاقاة الانهار الاتية من البحيرات الكبيرة، ويشق السوباط طريقاً لنفسة بحزم فى جرية الصائل وعلى ما يتفق للسوباط من ابتعاد عن اخطار المنافع اكثر مما يتفق لبحر الغزال تراة يترك هنالك كثيراً من مياهة، وبما ان ضفافة اكثر ارتفاعاً من جوارها لا تنحسر الى الوراء مياة الفيضان الى السوباط بعد موسم الامطار بل تظل راقدة مدى العام ويمثل السوباط مع ذلك ١٤ % من مياة النيل فى الخرطوم وفى ملا كال وحين ينحرف النهر نحو الشمال، يحمل هذا النهر اسمة الرابع وهو النيل الابيض الذى يجرى مستقيماً نحو الشمال بلا روافد الى اغرب التقاء مرة اخرى.

لقد قطع النيل المنطقة الاستوائية وانقضت مغامرات الشباب ويسير نهراً متزناً كهلاً الى مصيرة، يذكر مباغتاته من بحيرات ومساقط ودوافع ومخاطر من كل نوع من المنافع وكفاح ضد الاهوار وهو الآن ليس عميقاً، يبلغ من العمق خمسة امتار على العموم، ومترين فى بعض المرات، ويكون فى الغالب عريضاً كاحدى البحيرات وبانحداره ملليمترين فى الكيلو متر الواحد يبدو ساكناً غير جار مراراً ويمتد السهل الواسع الذى يتحرك فيه النيل الابيض بلا خطر ولا مانع ١٢٠٠ كيلو متر بين سفح هضبة البحيرات والخرطوم، فيحدة من الشرق منحدرات جبال الحبشة ومن الغرب جبال النوبة وتلال كردفان، فيحول دون الفيضان ويكفى لضبط النهر فى مجراه وجعله صالحاً للملاحة وهذه هى النقطة التى انتهت اليها معرفة بعض شعوب الامم القديمة عن النيل. ولا يزال الماء يجرف اكداساً من البردى كأخر شهود على اعتراك المنافع ثم يهجم على النيل من ناحية اليمين نهر يعدله عرضاً ويفوقة صولة ويضغط النيل الابيض العريض فى مضيق ضيق على ضفته الغربية وما كانت مياة احدهما لتختلط فى مياة الاخر بعد، وما كان ذلك رافداً عادياً ينتهى امرة فى مصبة، بل يعامل النيل معاملة النظير للنظير عن زهو وغريزة، لكى يجوب العالم معه جوباً مشتركاً وهو يأتية بذكريات جبال شبابة الذى سيغدوا مولداّ للحياة عما قليل وهكذا يتلقى النيل الابيض والنيل الازرق تحت نخيل الخرطوم، وهكذا يوجدان يعناقهما الاخوى مكاناً من اروع بقاع الدنيا ويسفر اتحاد مفاديرهما عن وجود مصير مصر.

والنيل الازرق وليد المطر والجبل وما مصدر معجزة هذا النيل الثانى الا تنازع العناصر والبراكين وما عليها من سحاب مزدحم، ولولا جبال الحبشة الشواهق، ولو لم تكن هذه الشواهق براكين تتحطم عليها الرياح وتصب عليها سيول الماء ما تكون هذا النهر منساباً كالحية نحو السهل، اخذاً من الحواجز الصخرية اجزاء معدنية تؤدى الى احياء الصحراء بعد الف ميل حيث تتحول تلك الاجزاء الى غرين، والغرين الى واحة هى مصر.

<u>صراع حول قمة الاقتصاد العالمي :</u>

أثناء الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين والذي عقد باستانبول فى اكتوبر ٢٠٠٩ اتخذ قرار بتعديل الحصص النسبية والقوة التصويتية بشكل يتيح إعطاء وزن أكبر للدول الصاعدة اقتصاديا وعلي رأسها دول البريك الأربع (البرازيل–روسيا–الهند–الصين) في عام٢٠١١ وكان القرار متوقعا لأن موعد النظر في التعديل الدوري للحصص يحل في العام المذكور، كما أن إعطاء هذه الدول حصصا أكبر لا يأتي فقط بسبب وقوع الأزمة المالية والاقتصاديه العالمية، بل أيضا بسبب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين مما أدي إلي أن

يصبح هيكل القوة وصنع القرار في مؤسسات التمويل الدولية لا ينسجم مع توزيع مراكز الثقل والتأثير والنمو الاقتصادي في عالمنا. وكان الإقرار بهذه الحقيقة من عدم الانسجام قد جري التعبير عنه بشكل واضح ومباشر إبان انعقاد قمة الدول العشرين في لندن خلال شهر إبريل الماضي، حيث تعهد قادة مجموعة العشرين بإصلاح صندوق النقد الدولي عبر زيادة موارده المتاحة للإقراض إلي ثلاثة أمثالها أي من٢٥٠ مليار دولار إلي٧٥٠ مليار دولار، إلي جانب منح القوي الصاعدة وفي مقدمتها الصين دورا أكثر فاعلية يتناسب مع مكانتها وحجم تأثيرها في الاقتصاد الدولي. ويعود الهيكل الحالي للقوة وسيطرة الدول الغربية علي المؤسسات المالية الدولية عمليا إلي اللحظة التي تم فيها تأسيس هذه المؤسسات، وبرغم العديد من التعديلات التي تمت علي مدار العقود الستة الماضية فإن هذا لم يزعزع علي أي نحو من احتكار الدول الصناعية المتقدمة وعلي رأسها الولايات المتحدة لعملية صنع القرار داخل هذه المؤسسات.

اتفاقات بريتون وودز أساس السيطرة: قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية من الناحية الرسمية وبعد تأكد هزيمة دول المحور، فكرت البلدان الكبري في كيفية إعادة بناء ما دمرته الحرب، ووضع أساس تنظيم مؤسسي جديد علي المستويين الاقتصادي والسياسي يحول دون التهديد بشبح حرب عالمية جديدة.وعلي المستوي الاقتصادي فإن ما كان يؤرق البلدان الكبري هو طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية قبل نشوب الحرب في عام١٩٣٩، حيث اتسمت هذه العلاقات بمناخ عدائي مع نشوب حرب تجارية فعلية، خاصة بين البلدان الكبري، خلال عقد الثلاثينيات فيما عرف باسم' حرب إفقار الجار' وهو ما أدي إلي تعميق الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) إلي الحد الذي دفع البعض إلي القول إن هذه الحرب غير المسلحة كانت من بين الأسباب التي دفعت إلي الحرب العالمية، وكانت حرب' إفقار الجار' تستند إلي تنافس الدول في تخفيض أسعار صرف عملاتها لزيادة القوة التنافسية لسلعها في الأسواق العالمية وخفض القدرة التنافسية للبلدان المنافسة، علاوة علي فرض قيود جمركية وغير جمركية علي الواردات، ولذا تم التفكير في إنشاء منظمات دولية تشرف علي وضع وتشغيل نظام نقدي دولي مستقر، وحفز وتنمية التجارة الدولية بحظر الممارسات التجارية الضارة التي أدت إلي الخراب الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية.ومن هنا وصل المجتمعون بمنتجع' بريتون وودز' في يناير١٩٤٤ إلي اتفاقية لتأسيس نظام نقدي دولي لفترة ما بعد الحرب يستند إلي قابلية العملات للتحويل فيما بينها، مع تحقيق ثبات نسبي في أسعار الصرف وتشجيع التجارة الحرة، وللعمل علي تحقيق هذه الأهداف أنشأت الاتفاقية مؤسستين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بعملية إعادة الإعمار، وصندوق النقد الدولي الذي

عهد إليه بإدارة نظام نقدي دولي يعمل علي تحقيق التعاون النقدي بين الدول وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.وقد تم ذلك عبر موافقة الدول الأعضاء في الصندوق علي نظام من أسعار الصرف الثابتة مع قليل من المرونة بالسماح بتحرك أسعار صرف عملات الدول المختلفة في علاقتها بالدولار الأميركي بهامش لا يتجاوز معدله١% صعودا وهبوطا (عدل الهامش لاحقا إلي٢.٢٥%)، مع عدم السماح بتحرك سعر صرف عملة أي دولة من الدول خارج هذا الهامش إلا بعد الوصول إلي اتفاق مع الصندوق، وذلك لغرض أساسي هو معالجة ما سمي' الاختلالات الجوهرية' في ميزان المدفوعات التي يعاني منها اقتصاد تلك الدولة.وقد ظل هذا النظام معمولا به منذ العام١٩٤٦ حتي بداية السبعينيات، حين أخذ الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون قرارا بوقف قابلية تحويل الدولار إلي ذهب، لأن الضمانة الحقيقية لهذا النظام كانت قوة الاقتصاد الأميركي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية سليما معافي، ما مكنه من لعب دور قاطرة للاقتصاد العالمي، كما وفر الاحتياطي الضخم من الذهب لدي الولايات المتحدة الضمانة الحقيقية لاستمرار العمل بنظام سعر الصرف الثابت الذي يتيح إمكانية تحويل بعض العملات أمام بعضها الآخر وفق علاقة كل منها بالدولار الأميركي الذي يمكن تحويله إلي ذهب في أي وقت، ومن ثم كان قرار نيكسون إعلان بموت نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلي نظام سعر الصرف المعوم، وهو ما قضي بدوره الوجهة العملية علي الهدف الأهم من وراء تأسيس صندوق النقد الدولي.

ولم يعد هناك من وسيلة أمام الصندوق لتحقيق أهدافه سوي بما عرف بـ'المشروطية' التي يفرضها علي أعضائه، وبالطبع لا تنطبق هذه المشروطية إلا علي الأعضاء الذين يواجهون مشكلات تتعلق بتحقيق عجز مستمر في موازين مدفوعاتهم وبالتالي يكونون بحاجة إلي دعم مالي من الصندوق لتجاوز هذه المشكلات، خاصة أنه في هذا الجانب وفي بعض الأمور المهمة الأخري يلزم تحقيق أغلبية تبلغ٨٥% من جملة القوة التصويتية.حفنة قليلة مسيطرة من الدول الصناعيةاتسمت مؤسستا بريتون وودز بهيكل للقوة في صنع القرار يتيح سيطرة البلدان الصناعية المتقدمة، إذ تم تحديد القوة التصويتية لكل دولة وفقا لحصتها النسبية من رأس مال كل من المؤسستين، ويوضح شكل (٣٥) القوة التصويتية لبعض البلدان في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: وينبغي الإشارة إلي أن عدد أعضاء الصندوق يبلغ١٨٦ دولة، ولكن نجد أن حصة البلدان الخمسة الصناعية المتقدمة تصل إلي نحو٣٩% من إجمالي القوة التصويتية بينما تبلغ القوة التصويتية لعدد١٨١ دولة عضو نحو٦١%. وعلي ذلك فإنه في القرارات الأكثر أهمية تمتلك حفنة من البلدان المتقدمة إما فرادي كالولايات المتحدة الأميركية أو مجتمعة حق' الفيتو' علي أي قرار

للصندوق حتي لو كان القرار مؤيدا من قبل أغلبية عددية كاسحة من الدول الأعضاء، أي أن نظام الصندوق يتيح فعليا لحفنة من الدول الصناعية المتقدمة لا تتجاوز عدديا أصابع اليد الواحدة السيطرة، بل واحتكار صنع القرار.

ووفقا لنظام عمل الصندوق يتم إعادة النظر دوريا في الحصص النسبية وبالتالي القوة التصويتية للدول الأعضاء مرة كل خمسة أعوام وكان آخر تعديل قد أجري أثناء المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي الذي عقد في شهر سبتمبر٢٠٠٦ بسنغافورة، وعلي ذلك فإن التعديل القادم سيتم خلال خريف عام٢٠١١ وكما ذكرنا آنفا فإن الصندوق ورغم التعديلات الدورية في توزيع الحصص ظل يعاني من خلل كبير في قاعدتة التصويتية وبشكل لا ينسجم بأي حال مع ما شهده الاقتصاد العالمي من تطورات– خاصة خلال العقدين الماضيين، حيث جرت العديد من التعديلات مع كل تغيير في الأوزان الاقتصادية النسبية، فالقوة التصويتية المرتفعة نسبيا لكل من اليابان وألمانيا لم تكن قائمة عند بداية عمل الصندوق، بل إن هذه القوة زادت بعد زيادة حصة كل من البلدين في رأس المال مع تنامي القوة الاقتصادية النسبية لهما.

ليحتل البلدان مرتبة ثاني وثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم (حتي عام٢٠٠٧). لكن في كل الأحوال وقبل المراجعة الأخيرة لحصص الدول الاعضاء كانت القوة التصويتية النسبية للمملكة العربية السعودية علي سبيل المثال تبلغ (٣.٢٢%) أي أعلي من الصين (٢.٩٤%)، كما أن القوة التصويتية لبلجيكا (٢.١%) كانت أعلي من البرازيل (١.٤%)، والقوة التصويتية النسبية لفنزويلا (١.٢%) أعلي من كوريا الجنوبية (٠.٧٦%)، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع الأوزان النسبية الاقتصادية والتجارية لهذه البلدان. علاوة علي أنه حتي بعد تعديل الحصص في مؤتمر سنغافورة، فإنها لم تمس عمليا آلية صنع القرار داخل الصندوق حيث ظلت الولايات المتحدة لديها حصة تبلغ١٦.٧٧%، ورغم زيادة حصة الصين، إلا أنها لم تبلغ سوي ٣.٦٦% هذا رغم أن الاقتصاد الصيني احتل في عام٢٠٠٦ مرتبة أكبر رابع اقتصاد ورابع أكبر قوة تجارية في العالم، وهو ما تعزز في العام الماضي أي عام ٢٠٠٨ بوصول الصين إلي المرتبة الثالثة عالميا، إضافة إلي أنه أكبر اقتصاد من حيث حجم الاحتياطيات الدولية التي تناهز٢ تريليون دولار. ولذلك فإن التعديل لم يمس الهيكل النسبي لتوزيع القوة داخل الصندوق، إذ ظلت الولايات المتحدة تمتلك فعليا قوة' الفيتو' في القرارات الهامة لأن حصتها ما زالت تزيد علي١٥%، كما أن الدول الأوروبية الثلاث ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تمتلك مجتمعة أكثر من١٥% من القوة التصويتية، بل إن ألمانيا وفرنسا معا تمتلكان نحو١١% من القوة التصويتية ومع بقية بلدان منطقة اليورو، ناهيك عن

الاتحاد الأوروبي، تمتلك أكثر من الـ ١٥% المطلوبة للتمتع بقوة' الفيتو'.لكن مشكلة الدول الصناعية المتقدمة تكمن في أن التعديل القادم لابد وأن يمس احتكارها لسلطة صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي، فقد عرضت الولايات المتحدة تعديل الحصص والقوة التصويتية للدول الأعضاء في عام٢٠١١ بزيادة القوة التصويتية للدول الصاعدة والنامية٥%، بينما بالمقابل طالبت دول البريك بزيادة قدرها٧%، وبالطبع فإن أغلب هذه النسبة ستحصل عليها دول البريك الأربع، والخلاف هنا ليس اعتباطيا حيث أن دول البريك الأربع تملك حاليا مجتمعة٩.٦٢% من إجمالي القوة التصويتية داخل صندوق النقد الدولي (٣.٦٦ للصين، ٢.٦٩ لروسيا، ١.٨٩ للهند، و١.٣٨ للبرازيل) وبالتالي فإذا منحت حتي ولو الجزء الغالب من٥% فإنها تظل قاصرة عن بلوغ نسبة١٥% المطلوبة لكي تتمتع بقوة واضحة توازي القوة الأمريكية والأوروبية داخل هذه المؤسسات، أما إذا تحدثنا عن٧% فإن الغالب أن تصبح الحصة النسبية للدول الأربع الصاعدة في حدود ال١٥%، وهو ما ينسجم مع وزن دول' البريك' في الاقتصاد العالمي حيث تصل حصتها في الناتج الإجمالي العالمي إلي نحو١٥% حاليا، ومن المحتمل أن ترتفع هذه النسبة أكثر خلال هذا العام والعام القادم قبل إجراء مراجعة الحصص النسبية في صندوق النقد الدولي. حيث الركود الاقتصادي فإن الدول الصناعية المتقدمة ستسجل معدلات نمو اقتصادي سلبية هذا العام، قبل أن تسجل معدلات نمو إيجابية محدودة للغاية كما هو متوقع خلال العام القادم، هذا مقابل توقع تحقيق بعض دول البريك معدلات نمو إيجابية كبيرة نسبيا هذا العام (٨.٥% في الصين، وأكثر من ٥% في الهند)، وبحيث يتوقع أن تحتل الصين مرتبة ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية لتحل محل اليابان خلال العام القادم، هذا بالطبع إلي جانب أن دول البريك، خاصة الصين وروسيا، تتمتع باحتياطات نقدية كبيرة.

أما النقطة الأخري المهمة فهي علي حساب من ستتم هذه الزيادة، إذ أن الزيادة النسبية في حصص البعض لا بد وأن يقابلها انخفاض نسبي في حصص البعض الآخر، فهل سيكون التنازل من حصص الدول المتقدمة أم الدول النامية؟ وهنا يبدو من الواضح أن هناك حديث عن تحميل بعض البلدان النامية عبء ما سيحدث من زيادة في حصص البعض الآخر، وهو ما دفع السعودية علي سبيل المثال إلي المسارعة بالقول أنها وإن كانت تؤيد تعديل حصص التصويت النسبية داخل المؤسسات المالية الدولية فإنها تعارض أي زيادة تتم علي حساب الخفض من قوتها التصويتية الحالية، وتري أنه ينبغي أن تتم الزيادة علي حساب خفض الحصة التصويتية للبلدان المتقدمة التي تحتل الموقع المهيمن داخل هذه المؤسسات. وقد اتخذت بريطانيا موقفا مماثلا بالإشارة إلي أن

تعديل الحصص ينبغي ألا يتم علي حسابها.وأيا كان التعديل وعلي حساب من سيتم فإنه ولأول مرة سينعكس بوضوح في هيكل جديد لتوزيع القوة داخل المؤسسات المالية الدولية بما لذلك من آثار علي طبيعة وآليات صنع القرار داخل المؤسسات الدولية، فقد انخفضت علي سبيل المثال الحصة الأمريكية إلي النصف تقريبا من٣٣% عند إنشاء الصندوق والبنك الدوليين إلي١٦.٧٧% حاليا، وهو ما ينسجم في الحقيقة مع انخفاض وزن اقتصادها من أكثر من٥٠% من حجم الاقتصاد العالمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، إلي ما يزيد بقليل عن٢٠% حاليا. ومع ذلك فإن القبول بهذا الخفض كان ممكنا عمليا لسببين:الأول أن التنازل كان يتم في أغلبه(خاصة في التعديلات التي جرت خلال العقود الأربعة الأولي من إنشاء صندوق النقد الدولي) لصالح قوي حليفة أو تخضع للهينة الأمريكية، والثاني أنه مع انخفاض الوزن النسبي للقوة التصويتية الأمريكية تم إجراء تعديلات علي آليات صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي، حيث رفعت نسبة الأصوات المطلوبة لإقرار القرارات الأكثر أهمية لتصل إلي٨٥% من جملة الأصوات بدلا من٧٠% في السابق، وبحيث ظلت الولايات المتحدة لها قوة فيتو فعلية في الحالتين، لكن الأوضاع الآن مهددة بأن تنسحب قوة هذا الفيتو المنفرد من الولايات المتحدة، خاصة في المراجعات التالية لعام٢٠١١، إذا ما استمرت اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي كما كانت عليه خلال العقد الحالي، ناهيك عن أنه يصعب بكل تأكيد تصنيف القوي الصاعدة باعتبارها دولا حليفة أو مهيمن عليها أمريكيا.

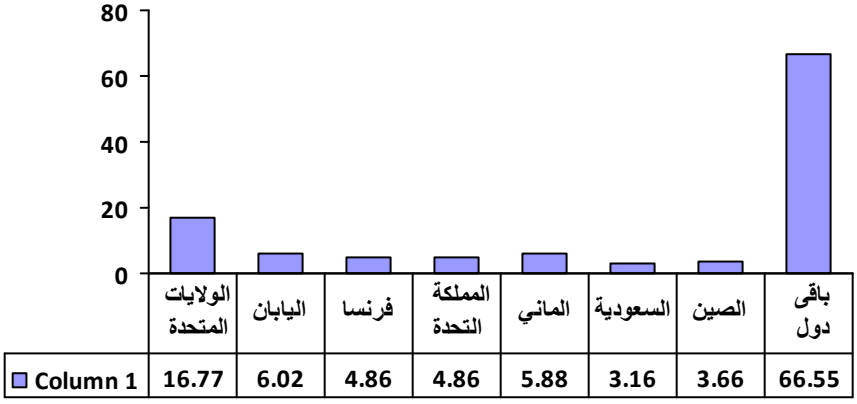

شكل القوة التصويتية لبعض البلدان فى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

اقتراحات أطر حل صراع المياه :

- دعم أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية والمجتمعات مع دول حوض النيل.
- حث المستثمرين المصريين علي الاستثمار في دول الحوض خاصة في المجالات التي تخص السوق المصرية علي سبيل المثال تربية وذبح الماشية التي تتوفر في هذه الدول لسد حاجة السوق المصري منها وأيضا الأخشاب ومنتجاتها.
- ضرورة التواصل بشكل غير رسمي مع شعوب دول حوض النيل والتفاعل مع الرأي العام بها بما يعني استخدام أسلوب الدبلوماسية الشعبية عن طريق المنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.
- التحسب لنتائج التحركات القادمة لدول الحوض بما فيها التوقيع علي اتفاقية حوض النيل والاستمرار في التفاوض مع هذه الدول لمنع تفعيل الاتفاقية والاستعداد لكافة التطورات القانونية للجوء لمجلس الأمن ثم محكمة العدل الدولية كخطوة أخيرة نهائية إذا لزم الأمر.

* الاستناد علي الاتفاقات القانونية الموقعة سابقا والحقوق التاريخية لمصر يجب أن تكون حجر الزاوية للمفاوض المصري في جميع جولاته التفاوضية القادمة سواء مع دول المنبع أو في المحاكم الدولية للحصول علي تأييد الهيئات والمنظمات الدولية للموقف المصري حول ترشيد استهلاك المياه والاستخدام الأمثل لها.

لقد وصل العقيد القذافي إلي الخرطوم أولا وأجري مباحثات مع الرئيس البشير حول النزاع الأوغندي السوداني والقطيعة بين البلدين منذ عام ١٩٩٤، وقبل الرئيس البشير مقترحات العقيد الذي سافر إلي كمبالا وعرض مقترحاته علي الرئيس موسيفيني الذي قبلها أيضا، ولهذا سافر الرئيس البشير إلي كمبالا لإجراء المصالحة والمشاركة في الاحتفالات، ووقع الرئيسان اتفاقا لإنهاء النزاع بين البلدين والتطبيع وعودة العلاقات الدبلوماسية فورا.

أساس النزاع بين الدولتين هو الاتهامات المتبادلة بأن كل طرف يدعم المتمردين المسلحين ضد الطرف الآخر، فالسودان يتهم أوغندا بدعم جرانج في جنوب السودان، وأوغندا تتهم السودان بدعم جيش المقاومة المتمركزة في الجنوب السوداني وحركة التحالف الديمقراطي لغرب النيل التي تتمركز في شرق الكونغو بمنطقة الحدود المشتركة مع السودان. وقد تعددت الوساطات السابقة لحل النزاع ولكنها فشلت ومن بينها المبادرة الإيرانية، ولكن في عام ١٩٩٩ نجحت مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بمعاونة من رئيس كينيا، وتقابل الرئيسان السوداني والأوغندي في نيروبي ووقعا اتفاقا يقضي بوقف دعم المتمردين المسلحين ضد كلا طرف منهما ومنع إقامة القوات في مناطق

الحدود المشتركة وإعادة الأطفال الأوغنديين المخطوفين وإعلان العفو العام عن المتمردين وتأهيلهم للعودة للحياة المدنية، ولكن عمليات التنفيذ تعثرت وعادت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين . وتدخلت مصر وليبيا بمبادرة مشتركة جري قبولها من جميع الأطراف المشاركة في عملية تسوية النزاع، وتقضي بنشر قوات مراقبة مصرية ليبية علي الحدود المشتركة بين البلدين، ولكن عملية الانتشار لم تتم وقيل أن الأسباب هي انتشار مرض الأيبولا في شمال أوغندا. وعلي الرغم من كل هذه الجهود فقد ظلت العلاقات متوترة بسبب التصريحات العنيفة التي أطلقها الرئيس موسيفيني مهددا بإرسال جيشه إلي الجنوب السوداني للقضاء علي حركة التمرد، وكان الرد السوداني علي نفس المستوي من العنف فقد اتهم موسيفيني بإتباع سياسة التدخل في شئون الدول المجاورة وأن السودان سوف يرد الصاع صاعين.

ولم يكن العقيد القذافي بعيدا عن تطورات الأحداث بالمنطقة، فهو صديق للرئيسين، وقد حاول مرارا الوساطة في نزاع الكونغو ودعا إلي قمة لرؤساء الدول المتورطة في الحرب هناك، وأعلن عن إرسال قوات لحفظ السلام والفصل بين المتحاربين في الكونغو في حالة قبول التسوية السلمية للحرب الأهلية والأفريقية في الكونغو، واستمر في هذا الدور بعد تفويضه منسقا للسلام في قمة تجمع دول الساحل والصحراء، وأخيرا نجح في التوصل إلي اتفاق الرئيسين، دون معرفة تفاصيل الاتفاق إلا أن المعلن هو أنهما تعهدا بتطبيق اتفاق نيروبي لعام ١٩٩٩. وبمناسبة زيارة العقيد لأوغندا تحدث أمام البرلمان الأوغندي مقترحا ربط الدولتين بمشروعات مشتركة في مجالات طرق المواصلات والاتصالات وتوليد وتوزيع الطاقة الكهرومائية.

السؤال المطروح للمناقشة هو عن أسباب نجاح المصالحة في هذا التوقيت؟ وأسباب المبادرة الليبية والاستجابة الكاملة من جانب الرئيسين البشير وموسيفيني؟ وتقتضي الإجابة وضع الوقائع والأحداث في منظومة تشمل التطورات الأخيرة في منطقة البحيرات العظمي، ومؤشرات السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه ما يحدث حاليا واحتمالات المستقبل القريب في الوسط الإفريقي.

بالنسبة لأوغندا والسودان ترغب الدولتان في التوصل إلي حل سياسي يكون مقبولا أفريقيا وعالميا، ويحافظ علي هيبة النظام السياسي في كل منهما، وأن يطرح هذا الحل نتائج إيجابية لدي صانعي السياسات الأمريكية والأوربية في منطقة الوسط الأفريقي. والسبب هو أن التغيير بدأ يتراجع في مناخ الحرب والقتال في الكونغو الديموقراطية، وقبول الأطراف المتحاربة دولا ومنظمات لقرارات مجلس الأمن الخاصة بتطبيق اتفاق لوساكا، لكن الحقيقة هي أن اتفاق لوساكا هو مجموعة من المبادئ والمواقف العامة وأن تطبيقه علي الأرض والفصل بين المتحاربين يستلزم الدور الفاعل

للسياسة الأمريكية ومن يؤيدها من دول أوروبية وأفريقية، وقد اتضح هذا في وضع اتفاقات وخطط تنفذ بواسطة بعثات ومراقبي الأمم المتحدة ونتيجة للضغوط الخارجية الواقعة علي الدول الأطراف للاستجابة، وقد حدثت هذا بالنسبة لأوغندا التي أعلنت عن استعدادها للانسحاب بمقولة أنها حققت أهدافها في الكونغو، وقد أدي هذا إلي حدوث اختلاف بينها وبين خليفتها رواندا مما ترتب عليه إندلاع القتال العنيف بين جيشي البلدين في شرق الكونغو، ويضاف إلي هذا نصائح المؤسسات المالية والنقدية العالمية التي تتحدث عن تراجع وتدهور في معدلات الاقتصاد والتنمية في أوغندا مما يؤثر علي تدفق المعونات الأجنبية، ومن جانب آخر جري نشر تقرير لجنة الخبراء الذي ناقشه مجلس الأمن بصفة مبدئية والذي آثار استنكارا من جانب أوغندا، فهو يتهمها صراحة ومعها رواندا بالمشاركة مع الدول المتورطة في الحرب بنهب واستنزاف الثروات الطبيعية للكونغو، ومثل هذه الاتهامات تفتح الباب أمام الحديث عن جرائم الحرب والإبادة وجرائم ضد الإنسانية في حالة امتناع أي طرف متورط عن الاستجابة لخطط الأمم المتحدة، ولهذا تجمعت عدة أسباب تدفع السياسة الأوغندية إلي قبول التهدئة والمصالحة علي مختلف جبهات السياسة الخارجية خاصة مع دول الجوار الأفريقي مثل السودان.

أما السودان فهو يتابع اتجاهات الأحداث والسياسات في منطقة الوسط الأفريقي، ولكن من ناحية أخري فقد أعطي الأولوية للمصالحة الخارجية مع دول الجوار بشكل فعال بديلا عن الخطوات الإيجابية للمصالحة الداخلية، ولهذا نجد خطوات تحسين العلاقات المتبادلة مع مصر وأثيوبيا وأوغندا، خاصة أن هذه الدول الثلاث لها علاقات صداقة علي مستويات متنوعة مع السياسات الأمريكية والأوربية بوجه عام، ومن ناحية ثالثة تتطلب المصالحة الداخلية القبول بالجلوس إلي مائدة المفاوضات في حالة ندية ومساواة مع الأطراف المعارضة في الشمال والجنوب، وتعرف حكومة السودان أن هذا الأسلوب هو الذي حقق النتائج الإيجابية في تجربة دولة جنوب أفريقيا، وأنه في كل هذه الحالات لا توجد شروط مسبقة لأي طرف وأن المفاوضات تستند إلي مركز قوة كل طرف وأنها تتطلب تنازلات منوعة ومتبادلة، وحتي الآن فإن حكومة السودان لم تصل إلي اقتناع كامل بقبول هذا الوضع، ومن ناحية أخرى بدأت المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية تتحدث عن أوضاع الاقتصاد السوداني المتدهورة، وبدأت وسائل الأعلام الإمريكية والأوربية في نشر تقارير عن حقوق الإنسان وأوضاع العلاقات الدينية في غرب وجنوب السودان، وأخيرا أعلنت الإدارة الأمريكية عن رأيها وخطواتها القادمة تجاه السودان وهذا يعتبر في رأي الكثير مقدمات

للتدخل الدولي، ولهذا أيضا تجمعت الأسباب الداعية إلي قبول السودان للتهدئة والمصالحة مع أوغندا.

أما مبادرة العقيد القذافي فلها مجموعتان من الأسباب، المجموعة الأولي فيها جوانب شخصية لأنه يتحرك منذ فترة سابقة في دور وممارسات صانع السلام الإفريقي، وأن النجاح في الحالة الأوغندية السودانية يدعم السياسة الليبية في توجهها الإفريقي الذي أعلن منذ عام ١٩٩٨، أما المجموعة الثانية من الأسباب فهي موضوعية وتتعلق بالسياسة الأمريكية في القارة، فقد أعلن البيت الأبيض عن دعوة ٣٥ دولة أفريقية من جنوب الصحراء لحضور مؤتمر في واشنطن في شهر أكتوبر القادم، وهدف المؤتمر هو إنشاء المنتدي الأمريكي – الأفريقي للتعاون الاقتصادي، وأساس عمله ومستقبله هو التعاون والمشاركة بين الجانبين في ميادين التنمية والتجارة والازدهار الاقتصادي والديمقراطية، وفي تقديري أن هذا الإجراء هو خطوة حسم أمريكية تجاه المنافسة الأوروبية، خاصة بعد أن وقع الاتحاد الأوروبي اتفاق كوتونو مع الدول الأفريقية بديلا عن اتفاقية لومي المنتهية، كما أن هذا الإجراء سوف يقسم أفريقيا إلي قسمين أولهما ٣٥ دولة ترتبط بالسياسة والاقتصاد الأمريكي، وثانيهما ١٨ دولة عليها أن تختار بين الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر البحر المتوسط أو أن تتفكك إلي مجموعات بعضها يتجه شمالا وبعضها يتجه شرقا نحو الشرق الأوسط.

إدارة جماعية : وأن المنافع المتوقعة سوف تأتي مباشرة من الادارة الجماعية للنهر والتي تمثل العون الكبير لتنمية شعوبنا لتحقيق المزيد من الأمن الغذائي وإنتاج الطاقة وتوفير ظروف بيئية أفضل للنهر، وكذلك إدارة الفيضانات والجفاف بشكل فعال. وأن هذا العمل الجماعي الذي نسعي إليه لإدارة النهر وإمكانياته الهائلة المهدرة في معظمها دون استفادة من الممكن أن يحقق لنا آفاق أرحب من أوجه التعاون في مجالات عديدة لخدمة أهداف التكامل الاقتصادي والتجاري.

وحول دور البنك الدولي بشأن مساندة المجتمع الدولي لمشروعات التعاون بين دول الحوض تحت مظلة مبادرة حوض النيل فإن البيان المشترك الذي أصدرته الجهات الدولية المانحة (شركاء التنمية لمبادرة حوض النيل) ودعوتها للتعاون فيما بين الدول ولازال هؤلاء الشركاء مهتمين بما يحدث بيننا من اختلاف في وجهات النظر ويجب تنمية الخلافات وتقريب وجهات النظر.

رفعت مصر منذ سنوات راية التعاون في مختلف دول حوض النيل وقدمت المساعدات الفنية في إعداد الخطط الرئيسية للموارد المائية بدول الحوض وقدمت المنح الدراسية الأكاديمية وبرامج التدريب، كما نفذت مشروعات حفر الآبار الجوفية لتوفير مياه الشرب ومشروعات التحكم في القضاء علي الحشائش المائية في البحيرات الاستوائية بأوغندا أو حوض بحر الغزال جنوب

السودان. بجانب العديد من أوجه التعاون المختلفة التي لازالت تلاقي النجاح. وستعمل مصر بإصرار علي تقوية العلاقات الثنائية مع دول حوض النيل سواء بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمياه أو المجالات المتعلقة بالتعليم وبناء القدرات والتدريب والاستثمار والاستشارات الفنية في الري والزراعة ومشروعات توليد الطاقة، ونقل مسار التعاون وفقا لمبادرة حوض النيل من مجرد تعاون فني تقليدي إلي المجالات الأرحب للتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي لتكوين شركات حقيقية تمهد الطريق لخلق تكامل إقليمي وتحرير تجاري.

من أجل حياة أفضل لشعوب حوض النيل، وإيجاد إ طار للتعاون بين الدول الـ١٠ في الحوض، انعقدت إرادة هذه الدول على إقامة كيان مؤسسي أطلق عليه اسم "مبادرة حوض النيل"، يضم ٩ دول كأعضاء هي: مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبورندي وتنزانيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية، أما إريتريا فقد اختارت الانضمام كعضو مراقب بصفة مؤقتة، يتولى هذا الكيان دراسة واقتراح وتنفيذ مشروعات تفيد الدول والشعوب، وتسهم في حل مشكلات الفقر والجوع والمرض، وتهيئ الطريق لزيادة التعاون بين الدول، وتشارك في دعم أنشطة هذا الكيان هيئات عالمية مثل: البنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهيئة البيئة العالمية، وحكومات عدة دول مثل: الدانمارك، وفنلندا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وكل هذه الدول والهيئات إما أنها تدعم مباشرة هذا الكيان أو من خلال صناديق البنك الدولي، وقد استقر الرأي على أن تكون مدينة عنتيبي الأوغندية هي مقر السكرتارية الدائمة لـ"مبادرة حوض النيل" ويعتبر السيد "معراجي موسويا" السكرتير التنفيذي لها، وهو تنزاني الجنسية ويتولى رئاستها بشكل دوري أحد وزراء الري في الدول الأعضاء.

وبمناسبة الاجتماع الذي عقد في جنيف في أواخر يونيو ٢٠٠١، تحت اسم "التجمع العالمي للتعاون على ضفاف النيل" لمناقشة المشروعات المختلفة، وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها، نظمت سكرتارية المبادرة لقاءات مع الصحفيين من دول الحوض للتعريف بالوضع الحالي لمجتمعات الحوض، ولطرح الآمال والتوقعات والفرص المتاحة لتغيير ما هو قائم إلى الأحسن.

إن هذا الحوض هو مهد أ قدم حضارة في عمر البشرية، وعلى ضفافه عرف الإنسان أول لغة مكتوبة في التاريخ، بل إن هناك دراسات قوية تفيد بأن الإنسان الأول ظهر في منطقة بين كينيا وإثيوبيا وأوغندا. وعلى الرغم مما في الحوض من موارد بشرية وطبيعية كبيرة، فإن الإنسان المعاصر يعيش فيه في أوضاع قاسية ومؤلمة، وهو يقينًا يستحق أفضل من ذلك بكثير. تعاني

مجتمعات ودول الحوض من فقر شديد، وعدم استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي، وتتعرض لنوبات متتالية من القحط والجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات العالية، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب أن التعاون الحالي بين دول الحوض في أدنى أوضاعه، وتنتشر الأمراض المتوطئة كالملاريا ونقص التغذية، وترتفع معدلات وفيات الأطفال فيه (باستثناء مصر)، بشكل يفوق أغلب المعدلات العالمية، فضلاً عن انتشار الإيدز في الدول السوداء بالحوض (ما عدا مصر وشمال السودان) بشكل وبائي.

ونتيجة لهذه الظروف غير الإنسانية، فقد شهدت منطقة حوض النيل مجزرة رواندا، التي راح ضحيتها نحو مليون شخص نتيجة الصراع القبلي بين الهوتو والتوتسي في عام ١٩٩٤، ويشهد جنوب السودان حربًا أهلية تتورط فيها السودان، وأوغندا، وكينيا منذ أوائل الثمانينيات وحتى الآن، هذا إلى جانب الحرب الضروس الدائرة حاليًا في جمهورية الكونجو الديمقراطية وأزهقت أرواح نحو ٢.٥ مليون شخص، وتتورط فيها ٧ دول، إلى جانب عدم إغفال حرب الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، والتي انتهت بتوقيع اتفاق سلام منذ شهور.

تطلعات أكبر في القارة السمراء :

تشهد الدبلوماسية المصرية حالياً تحركاتٍ وجولات مكوكية يقوم بها وزير الخارجية، تعكس للمتابع، اهتمامات مصر السياسية سواء الثنائية مع دول العالم، أو من خلال لقاءات وزير الخارجية بنظرائه علي هامش المؤتمرات والقمم الدولية، وكانت إحدي تلك الجولات هي زيارتين لدولتي چيبوتي وأوغندا، وما يمثلانه من بعد أفريقي مهم جداً لمصر، سواء في الحفاظ علي أمنها القومي أو مصالحها المائية كدولة مصب لنهر النيل، وبين هذه الزيارة وما سبقها لجنوب السودان وأريتيريا أو ما سيتلوها في الفترة القادمة لكلاً من نيجيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا. تتبلور الرؤية الإستراتيجية لسياسة مصر الأفريقية، فيما قاله الوزير شكري للوفد الإعلامي المرافق له حيث أشار إلى أن اهتمام مصر تركز في الآونة الأخيرة علي دول شرق افريقيا نظرا للأهمية الخاصة بدول حوض النيل الشرقي، لكن هذا لا يعني عدم وجود اهتمام بدول غرب القارة. وخلال زيارة شكري لدولة چيبوتي التقى الرئيس الچيبوتي اسماعيل عمر چيله، حيث تسعي مصر فى هذه المرحلة للتنسيق الوثيق مع چيبوتي فى مواجهة التحديات العديدة المشتركة التي تواجه البلدين مثل الأوضاع في منطقة القرن الافريقى وما تشهده من اضطرابات فى دولة اليمن، فضلا عن تنامي ظاهرة الارهاب والقرصنة فى مياه الخليج، بالإضافة الي أمن وحرية الملاحة فى البحر الاحمر. كل هذه الموضوعات وان بدت –لقصر مدة الزيارة –قليلة، الا أن من وراءها ملفات عملت

عليها وزارة الخارجية المصرية والأجهزة الأمنية المعنية خلال الفترات الماضية، بغية بلورة رؤية واضحة لمستقبل البلدين .وأكد وزير خارجية چيبوتي الي دورها القيادي، مشيراً الي أنها دولة محورية فى العالم العربى ولها دور نشيط فى منطقة القرن الافريقى وأعلنها صراحة أن بلاده تعول كثيراً علي الدور المصري خاصة فى الأزمة التى تعصف باليمن، فضلاً عن مكافحة الارهاب فى هذه المنطقة، واشار الي ان مصر وجيبوتى تقعان على بوابتين للبحر الاحمر شمالية وجنوبية؛ الأمر الذي يعكس مدي عمق التعاون الإستراتيجي القائم بين البلدين وذلك اتصالاً باهتمام مصر – فى توسعة قناة السويس وكثافة الحركة الملاحية وحركة التجارة العالمية، فكل ذلك يقود الى مزيد من التنسيق فيما بين البلدين من منطلق العلاقة والروابط المهمة التى تربطهما.وبين التعاون السياسي والعسكري بين البلدين تبقي قضايا التنمية الإقتصادية محور ارتكاز فمن المزمع إقامة منطقة تجارة حرة ومركز لوجستي مصري في دولة چيبوتي، لتسهيل حركة التجارة بين البلدين ودول الجوار، وقد أعرب عدد من الوزراء في جيبوتي، عن تطلعهم لتفعيل التعاون مع مصر في قطاعات التجارة والتعليم والصحة، وتعزيز وجود الشركات المصرية هناك خاصة الشركات التي لها وجود ملموس وسمعة طيبة في افريقيا. وفي دولة أوغندا، كان لقاءٌ مهم أيضا مع رأس الدولة هناك يوري موسيفني، والذي حرص الوزير علي اتمامه في قرية الرئيس الأوغندي والتي تبعد عن العاصمة كمبالا قرابة الأربع ساعات ليعود وزير الخارجية والوفد المرافق له فجر اليوم التالي من المباحثات، نظراً لبعد المسافة الجغرافي ووعورة الطريق، ناهيك عن المخاطر الأمنية، كل ذلك يكون له انطباعات إيجابية لدي المسئولين الأفارقة عامة.وقدم وزير الخارجية الدعوة لموسيفني لحضور قمة التكتلات الإقتصادية الثلاث المقرر عقدها في مدينة شرم الشيخ مطلع الشهر المقبل، فوافق علي الفور الرئيس موسيفني علي تلبيتها؛ مما عكس الثقل الحقيقي والترجمة الفورية لثقل مصر أفريقيا وعربيا.

و كان اهتمام الرئيس موسيفني واضحا في الإستماع الي التقييم المصري حول الاوضاع في ليبيا وانتشار ظاهرة الارهاب عامة في أفريقيا والمنطقة العربية، حيث أنه يتابع عن قرب انتشار هذه الظاهرة في القارة الافريقية سواء في الصومال او كينيا ونيجيريا وكان لديه اهتمام بالاطلاع علي سياسة مصر ازاء مكافحة الارهاب وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية المصرى أهمية التناول الشامل لقضية الارهاب، وأوضح له الارتباط القائم بين المنظمات التي تعمل في هذا المجال ليس فقط في القارة الافريقية ولكن روابطها مع منظمات تعمل في منطقة الشرق الاوسط، وان احد العناصر الهامة في العلاقة المصرية الأوغندية هي تبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدين لمنع

انتشار العناصر الإرهابية علي أراضيها ومساعدة الدول الافريقية الأخري في جهودها لمكافحة الارهاب.كما تم بحث تعزيز التعاون بين دول حوض النيل لما يحقق مزيدا من المصالح، فضلا عن تناول قضايا التنمية في القارة بما يرفع من مستوي معيشة الشعوب الافريقية ويعظم الطبقة الوسطي في القارة باعتباره احد اهم مؤشرات تحقيق التنمية.

العلاقات المصرية السودانية:

تتميز مصر عن جيرانها بجريان نهر النيل فى ارضها، هذا الجريان خفف نتائج جفافها المناخى بعض الشئ واستخلصها من النطاق الصحراوى الكبير الذى يحيط بها ويمتد فى أغلب بقاع الشرق الاوسط من الخليج الى المحيط واصبح النظام الزراعى يتسم بالكفاية والاستقرار وسكن المصريون على ضفافة وزاد استقرارهم منذ فجر تاريخهم القديم، واصبح المصريون يحسبون ايجابياته اكثر من سلبياته المتمثلة فى طغيانة.

ويمتد نهر النيل فى اتجاه رأسى طويل من الجنوب الى الشمال مع ندرة فروعة الطبيعية الجانبية فى مصر وكان التكاتف البشرى فى البداية فى ساحات محددة نسبياً الا انها لم تعق بل سمحت بالاتصالات البرية وبين الاماكن المختلفة وقامت وسائل نقل نهرية تعتمد على مياة نهر النيل وافضت الاتصالات المختلفة بتنوعها الى ظهور أول وحدة سياسية كبيرة مستقرة فى مصر، وكانت البيئة المصرية من معوقات وقف المصريون القدماء يجابهونها بالتحدى البرجماتى والعقلى من أجل التغلب عليها او يقللوا من اخطارها وكانت التحديثات المصيرية تؤدى الى التجديد والرقى والابداع وكانت احوال النيل ليست هينة دائماً فى بدايات استقرار الانسان المصرى القديم، ولكن بدت مصاعب تطلبت جهداً وعملاً دائماً لعل اهمها فيضانات النيل.

وتطلب تدبر الامر احساس الانسان المصرى باليقظة وانتقالها من فرد لآخر لكى تشكل ادارة جماعية تتعاون من اجل درء الخطر الفيضى وترشيد المياه فى الاراضى المرتفعة، وذلك بالتعاون وبالاحساس الجماعى بضرورة الارتباط بحكم مركزى ينعم بالاستقرار والمناطق التى حكمت عليها الجغرافيا بأن تكون صحراوات واسعة قد شابهت غيرها من صحراوات الشرق الاوسط فى مظاهر الجدب والفقر وغياب الامن وتأثير ذلك على التجارة البرية ولكن رغم ما فى تلك الصحراوات من سلبيات الا أن أهم ايجابياتها حماية مصر طبيعياً من الغزوات الخارجية الا مما ندر. وتحقق لمصر الكثير من الوحدة الجنسية والامن الدولى فى العصر القديم والاكثر من ذلك أن المدنية المادية ارتبطت بوفرة نسبية من النحاس والذهب والاحجار التى سطرت اعظم حضارة فى التاريخ وانطبق على قدرة المصرى مقولة الاستجابة والتحدى وحمل المصريون خصائص تفردوا بها على

مر الزمن اهمها ثبات العادات والتقاليد والموروثات الثقافية، وقدموا الفن البسيط الواضح الخطوط والتعبير، وسيطر التسامح الدينى على التعصب المذهبى.

وهكذا كان نهر النيل عاملاً مؤثراً فى حياة المصرى القديم الذى يعيش فى مسافة ومساحة كبيرة قطعها نهر النيل فى اتجاة رأسى بشكل مؤثر فى تصرفات وعادات وسلوكيات المصرى القديم وادرك ساسة العصر القديم ان دبلوماسية القوة بمالها من ايجابيات تجنب البلاد الكثير من السلبيات وايقنوا ايضاً ان أمن مصر الحقيقى يكمن فى حدودها الجنوبية ولذك كان بداية تفكير الاسر المصرية الحاكمة فى الامتداد الجنوبى لنهر النيل قد ظهر خلال عهد الملك جر ثانى ملوك الاسرة الاولى الذى سجل على احدى صخور جبر الشيخ سليمان قرب وادى حلفا وتغير ذلك يرجع الى احتمالية التبادي التجارى مع منطقة النوبة او مع بلاد السودان التى تقع خلف النوبة وذلك من أجل الحصول على الذهب.

وسجلت الحوليات نشاطاً عسكرياً واسعاً للملك سنفرو فى سبيل تأمين الحدود الجنوبية وبعد قيام الاسرة الخامسة قصر المصريون منطقة الصومال واريتريا ايماناً واعتقاداً منهم بأهمية الحدود الجنوبية وتحقيق مصالح اقتصادية بأبعادها التجارية وقامت سياسة الاسرة الثانية عشرة على اساس تغليب علاقات الود مع الدول المجاورة فى الشام والعراق وجزر بحر ايجه واتخاذ الصلات التجارية معها سبيلاً الى التأثير الحضارى فيها كما قامت على اساس توطيد النفوذ وتوسيع الاشراف والاستثمار على امتداد الحدود فى الغرب والجنوب.

وبدأ أمنمحوتب الاول فى تأمين سبل التجارة الجنوبية فى عهدة وادخل المصريون الى حيز التبادل الحضارى والاشراف السياسى المصرى فى بلاد النوبة حتى منطقة كورسكو جنوبى دنقلة فى السودان وازدهر كذلك فى كرما التى اطلقت النصوص على اسوارها اسم اسوار امنمحات المبجل، وكان تأمين الحدود الجنوبية فى عهد سنوسرت الاول يعنى القيام بعدة حملات حربية من ناحية واقامة الحصون من ناحية اخرى.

وكانت الحملات الحربية تاتى ضمن تأمين مصالح مصر الاقتصادية واطلقت النصوص المصرية اسم كاش على منطقة النوبة العليا التى تمتد من الشلال الثانى للنيل ناحية الجنوب وذلك فى مقابل الاستمرار على تسمية النوبة السفلى التى تمتد فيما بين الشلال الاول والشلال الثانى باسم واوات وارسل سنوسرت الاول بعثات الاستثمار الى مناجم الذهب فى المنطقتين وعين سنوسرت الاول حكاماً مصريين شماليين على المدن الكبرى فى بلاد النوبة وكانت اكبر هذه المدن هى مدينة كرما التى تقع خلف الشلال الثالث وتعتبر الحد الشمالى للمناطق الزراعية فى الجنوب كما تعتبر سوقاً

رئيسيا لتجارة القوافل التى تخرج منها غرباً الى مساحة منطقة سليمة ثم تتجة الى درب الاربعين، او تتجه منها شمالاً حتى الشلال الثانى.

وظهر الخطر مرة اخرى فى عهد سنوسرت الثالث بسبب اكتمال هجرات الزنوج خطورتها على اراضى النوبة وذلك بسبب القذف بقبائل سودانية حاولت ان تسيطر على طرق القوافل وربما ازاحت مصر الى الشلال الثانى للنيل لذلك حاربهم سنوسرت الثالث بقواته اربع مرات ويسر بجيشة الحركة بشق فتحة واسعة بين صخور الشلال الاول وبلغ عرضها ٢٠ ذرعاً وطولها ١٥٠ وعرضها ١٥ ذراعاً وزاد رجالة الحصون فوق المرتفعات وعلى ضفتى النيل وفوق الجزر من اسوان الى وادى حلفا ونجحت حملات فى تأمين الحدود الجنوبية عند ضفتى سمية وقمة ووصلت حدود مصر النيلية فى عهد تحتمس الاول حتى الشلال النيلى الرابع او بعده بقليل وكان يصل مصر من ذهب النوبة ما يتراوح بين ٢١٢ وبين ٢٢٧ من الكيلو جرامات سنوياً هذا بخلاف ذهب النوبة العليا وخلال الفترة الممتدة من عام (٧٣٠ الى ٦٦٥ ق.م) حدث دفع نوبى لمصر من قبل النوبة العليا فى عصر الاسرة الخامسة والعشرين، وبدأت سنوات الضعف السياسى والانكماش المصرى بعد ذلك.

عقدت بالقاهرة اجتماعات لجنة المتابعة الوزارية المشتركة المصرية السودانية برئاسة وزيري التعاون الدولي بالبلدين. سيتم خلال الاجتماعات متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجان العليا الوزارية والقطاعية المتعلقة بالشئون التجارية والصناعية ومطالبة الجانب السوداني بتفعيل قرار وزير التجارة السوداني السابق برفع ٣٧ سلعة من بين ٥٣ سلعة من السلع المستثناه من الاعفاء من الرسوم الجمركية ومناقشة الجانب السوداني بشأن قرار وزير الدولة للتجارة الخارجية السوداني بمنع استيراد السودان ١٩ مجموعة من السلع سيتم متابعة موقف الجانب السوداني فيما يتعلق بتشكيل الفريق المصري لمعاينة الموقع المقترح من الجانب السوداني لإقامة المنطقة الصناعية المصرية المقترحة بالسودان وهو ما يؤدي لخلق مناخ ايجابي لتنمية العلاقة الاقتصادية ودفع حركة المبادلات التجارية بين البلدين. بعقد اجتماع اللجنه المشتركة بين مصر وزيمبابوي في الفترة من ٢٦ الي ٢٨ من اكتوبر ٢٠١٢ بعاصمة زيمبابوي هراري برئاسة وزيري الخارجية في البلدين.

تم الاتفاق على اقامة منطقتين صناعيتين مصريتين، الاولى فى ام درمان لصناعة الجلود على مساحة ٢ مليون متراً، واخرى فى النيل الابيض، الى جانب اقامة مصنع سكر ضخم لتغطية الاستهلاك السودانى، اضافة الى افتتاح الطرق البرية التى سيكون لها تأثير ايجابى كبير فى دفع

وتنمية التبادل التجارى بين البلدين، حيث سيقلل تكلفة نقل السلع بشكل كبير من ١٢٠٠ دولاراً للطن حاليا الى ٢٠٠ دولاراً فقط .سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد اكتمال بناء المعبر، فى حين يحتاج الجانب الغربى الى نحو ٣ اشهر، وتوقع ان يحقق التعاون الاقتصادى بين مصر والسودان طفرة كبيرة لصالح البلدين بتصدير منتجات المناطق الصناعية المصرية لدول الكوميسا الى جانب المساهمة فى سد الفجوة الغذائية، حجم المشروعات الاستثمارية المصرية بالسودان التى حصلت على موافقة الجهات الحكومية تصل الى ٧.٧ مليار دولار، فى حين ان التى تم تنفيذها حتى الآن تصل تكلفتها الاستثمارية نحو ٧٠٠ مليون دولار فقط، الحكومتين المصرية والسودانية تلقتا تكليفات من جانب رئيسى البلدين بإزالة جميع المعوقات التى تواجه دفع التعاون فى جميع المجالات، وتسهيل تدفق الاستثمارات المشتركة الى جانب التبادل تشهد العلاقات المصرية – السودانية حاليا تطورا كبيرا وتفاؤلا فى تعويض فترة الفجوة التى مرت بها العلاقات بين البلدين فى ظل النظام السابق بمصر، ويستند هذا الامر على توافر الارادة السياسية، خاصة فى ضوء الزيارات المتبادلة بين رئيسى البلدين وزيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم.

استمرار جهود تنمية خزان الحجر النوبي للمياه الجوفية :

وسط إشادات دولية بالجهود المصرية فى دعم الاستقرار الاقليمى والدولى اتفقت مصر والسودان و تشاد على استمرار التعاون المشترك فيما بينهم لتطوير وتنمية خزان الحجر النوبى للمياه الجوفية المشترك لخدمة شعوبهم والتعاون لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه الجوفية المشتركة مؤكدين اتفاقهم على استمرار الحوار البناء والتعاون المؤسسى بينهم والذى أثمر عن تأسيس الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية الخزان الجوفى النوبى. أن الاشادات الدولية بجهود الدول المشتركة فى خزان الحجر النوبى يأتى فى وقت ازداد فيه التنافس على المياه مما جعل من إدارة الموارد المائية المشتركة والعابرة للحدود واحدة من أصعب التحديات المائية، والتى لا تقتصر على الأنهار فقط بل تمتد لتشمل الخزانات الجوفية المشتركة ان التعاون والحوار والعمل المشترك بين الدول المتشاطئة سيحد تماما من احتمالات نشوب النزاعات.

هناك تطور على تحقيق التعاون فى كل المجالات وتذليل العقبات التى تواجه ذلك وهناك تكليفات لرئيسى الوزراء فى البلدين على تحقيق ذلك خلال عامين لتنفيذ الاتفاقيات التى تم توقيعها فى اجتماعات اللجنة الوزارية العليا بين البلدين . قد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين لاقامة منطقتين صناعيتين مصريتين بأم درمان للصناعات الجلدية وفى النيل الابيض للصناعات الغذائية والتصنيع الزراعى الى جانب اقامة مصنع للسكر باستثمارات مصرية لسد احتياجات السوق

السودانية وتصدير انتاج المنطقتين الصناعيتين الى دول الكوميسا ونحن عندما نتحدث عن مصر والسودان فلاشك نتحدث عن علاقات تاريخية قوية بين بلدين تربطهما أواصر الرحم والثقافة الواحدة والجوار، وحان الوقت لتفعيل وتقوية هذه العلاقات على أسس من المصالح القوية التى تعود بالفائدة على الشعبين، والحقيقة ان هناك مقومات قوية وفرصا واعدة لتحقيق التكامل بين البلدين، خاصة ان لدى السودان مساحات واسعة صالحة للزراعة وغنية بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ولدى مصر الخبرات الصناعية والتكنولوجيا والخبرات الفنية – .ولكن الجديد الآن ان هناك توافر للإرادة السياسية كما ذكرت سيادتكم وهناك اتفاق بين رئيسى البلدين على تحقيق هذا التكامل لأن هذه المقومات موجودة بالفعل طوال الوقت ولكن كانت هناك فجوة فى العلاقات. هل سيكون لذلك دور كبير من وجهة نظركم فى دفع العلاقات؟ بالتأكيد هذا الامر مهم خاصة ان السودان الدولة التى استقبلت اول وفد شعبى بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وهو ما يعكس ايضا الزخم الشعبى، وقد ضم الوفد كل القوى السياسية المصرية، كما ان هناك حراكا سياسيا قويا بين البلدين على جميع المستويات، ويجب ان يواكب هذه العلاقات السياسية القوية علاقات اقتصادية على نفس المستوى، نحن فى السودان نتطلع الى علاقات اقتصادية قوية بين البلدين تحقق مصالح ومنافع الشعبين .انطلاقا من ايماننا بإقامة علاقات قوية على المستوى الاقتصادى مع مصر، فإنه يجب ان تنطلق على أسس قوية سواء على مستوى الاستثمارات المشتركة خاصة ان هناك اهتماما من جانب دوائر الاستثمار المصرية بإقامة مشروعات بالسودان تستفيد من المزايا النسبية المتوافرة سواء فى مجالات الزراعة او الصناعات الزراعية او التعدين .كما ان تعبيد الطرق التى سيتم افتتاحها قريبا والتى تربط بين البلدين حيث سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد ان تم الانتهاء منه ولم يتبق سوى اقامة المعبر وسوف يسهم هذا الطريق فى مضاعفة التبادل التجارى حيث ستقل تكلفة النقل كثيرا من ١٢٠٠ دولاراً للطن الى ٢٠٠ دولاراً فقط، الى جانب ذلك سيتم افتتاح طريق غرب النيل، خلال اشهر والطريق الساحلى الذى يربط الاسكندرية ببورسودان، وسيتيح ذلك سرعة انتقال العمالة والسلع والبضائع .

لدى السودان فرص واعدة ايضا لجذب الاستثمارات المصرية فى مجال التعدين، حيث تعمل حاليا ٧٦ شركة عالمية فى التنقيب واستخراج وتنقية الذهب، وقد تم افتتاح ثانى اكبر مصفاة للذهب، هناك شركات من تركيا والصين واليابان والإمارات وقطر والسعودية، وأخيرا دخل المستثمر المصرى المعروف نجيب ساويرس فى الاستثمار فى هذا المجال بمليار دولار، حيث قام بشراء نسبة ٤٠% من الشركة الفرنسية التى تعمل بالسودان عن التنقيب عن الذهب، وهناك فرص كبيرة

لتصدير الذهب حيث تبلغ قيمة صادراته حاليا ١٠٠ مليون دولاراً ويتوقع ان تصل إلى مليار دولار خلال الاشهر القليلة المقبلة، ونأمل ان تتدفق استثمارات مصرية اخرى فى هذا المجال الخصب، ونرحب بمزيد من الشركات المصرية .

هناك ايضا فرص للاستثمار بقطاع البترول فى ظل توقعات باكتشافات كبيرة فى شمال ووسط السودان، وتقدم الحكومة تسهيلات للشركات فى هذا المجال .هناك اهتمام بجذب الاستثمارات المصرية حيث تقوم الحكومة بتجهيز الارض الزراعية وإعداد الوثائق اللازمة وعرضها على المستثمرين، خاصة فى اطار العمل على سد العجز الحالى فى الغذاء، حيث يصل حجم واردات القمح حاليا ٢ مليون طن ولا يتجاوز الانتاج المحلى ٧٠٠ الف طن فقط، ونحتاج الى خبرة مصر فى انتاجية الفدان من هذا المحصول، واستزراع مساحات كبيرة لإنتاج ما يسد الفجوة فى السودان ومصر، كما ان هناك فرصا واعدة لإنتاج القطن لسد احتيجات الصناعة المصرية، خاصة انه يتم حاليا استيراد القطن من السودان من جانب المصانع المصرية . الى جانب ذلك هناك مجالات للاستثمار لإنتاج السكر لتحقيق الاكتفاء الذاتى حيث يتم الاستيراد فى السودان رغم اقامة ٧ مصانع آخرها تم افتتاحها منذ شهرين وأيضا بمصر، فى حين لدى السودان الاراضى الشاسعة الصالحة للزراعة ووفرة كبيرة فى المياه، وقد تم بالفعل الاتفاق على اقامة مصنع بالنيل الابيض باستثمارات مصرية .

انتاج الزيوت يحتل ايضا اولوية على قائمة الاولويات فى مجال الانتاج والتصنيع الزراعى من خلال التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية لسد الفجوة لدى البلدين السودان ومصر، ولدى السودان ١٥ مليون فدان فى منطقة القطايف يتم زراعتها بالسمسم وعباد الشمس بالاعتماد على الامطار وهما نباتان لاستخراج زيوت الطعام .

فى مجال الاستثمارات فى قطاع الزراعة هناك فرص كبيرة فى زراعة وتصنيع وتصدير الخضر والفاكهة خاصة فى فصل الشتاء بهدف تصديرها لأوروبا، خاصة ان لدى مصر خبرات فى هذا المجال .اضافة الى ثروة حيوانية ضخمة ما يزيد على ٢ مليون رأس من الاغنام والأبقار، ويمكن مضاعفة هذه الثروة بضخ استثمارات مصرية للتسمين واقامة المذابح الآلية والتصنيع، لسد احتياجات السوق المصرية وأيضا للتصدير، كما لدى السودان ثروة ضخمة من الاسماك .

كما نحتاج بالسودان الى استثمارات مصرية فى مجال مزارع الدواجن لوجود عجزا فى هذا القطاع مع توفير مقومات كبيرة لنجاح الاستثمارات فيه .الواقع ان فرص الاستثمار المشترك بين البلدين غزيرة وواعدة وتتعدى هذه المجالات الى قطاعات أخرى لا تقل اهمية ايضا منها على سبيل المثال

قطاع الفندقة، والتعليم كذلك بإقامة المدارس والمعاهد الخاصة والرعاية الصحية باقامة مستشفيات خاصة، اضافة إلى الخدمات المالية، اقامة بنوك ومؤسسات مالية، وقد جاء افتتاح البنك الاهلى المصرى بالسودان فى توقيت مهم فى ظل التطور الذى تشهده العلاقات الاقتصادية ورغبة البلدين فى دفع التعاون الاقتصادى ليعطى دفعة قوية فى تدفق الاستثمارات المصرية الى السودان وكذلك المساهمة فى فتح الاعتمادات وتنمية التبادل التجارى .

الشركات المصرية تحصل على نصيب جيد والدليل هناك مشروعان لإقامة طرق للربط بين السودان من ناحية، والثانى للربط بين السودان واريتريا قامت بتنفيذ معظمها شركات مقاولات مصرية بتكلفة تزيد على ٢٠٠ مليون دولار من اجمالى تكلفة ٥٠٠ مليون دولار تم تمويل المشروعين بقرض من الكويت. بالاضافة الى الامكانات للاستثمار وحصول الشركات المصرية على فرص لإقامة مشروعات فى مجالات الكهرباء، حيث يتم طرحها على القطاع الخاص لإقامتها، ثم اعادة شراء الطاقة من هذه الشركات. هناك مشروعات السكك الحديدية التى سيتم طرحها فى القريب. السودان فى المرتبة الثالثة على المستوى العربى حاليا فى جذب الاستثمارات سواء من الدول العربية مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر والجزائر وليبيا، أو من الدول الاجنبية ومنها تركيا والصين، والواضح ان هناك اهتماما من جانب الحكومة التى تولي اهتماما كبيرا بإزالة معوقات الاستثمار، حيث المجلس الاعلى للاستثمار يضم وزراء الاستثمار والمالية والصناعة والتجارة مما يعكس مدى الاهتمام بحل وإزالة عقبات الاستثمار بشكل فورى وسريع من خلال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار التى تبت فى المنازعات فورا فى اجتماعاتها الدورية .اضف الى ذلك انه لا يمكن قبول بلاغات ضد اى مستثمر الا بعد موافقة وزير العدل، الى جانب ضمانات فى الجمارك والضرائب وتسهيلات اخرى لضمان التيسير وسرعة الاجراءات بالفعل هناك رغبة واتفاق تام بين الحكومتين على الاسراع بدفع التعاون وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار المشترك وهناك تكليف واضح من جانب رئيسى البلدين لرئيسى حكومتى البلدين بذلك وقد تم وضع جدول زمنى محدد لتنفيذ كل الاتفاقيات .

هناك موافقة على ٢١٣ مشروعا باستثمارات ٧٧٥١ مليون دولار استثمارات مصرية بالسودان منها ١١٧ فى الصناعة باستثمارات ١.٢ مليار دولار، و٧٩ فى المشروعات الخدمية باستثمارات ٦٤٥٠ مليون دولار و١٧ فى الزراعة باستثمارات ٨٩ مليون دولاراً ولكن المشروعات التى تم تنفيذها حتى ٢٠١١ هى ٤٩ مشروعا باستثمارات ٦٨٣ مليون دولاراً منها ٣١ مشروعا فى

الصناعة باستثمارات ٥٠٥ ملايين دولاراً و١٦ مشروعا خدمى باستثمارات ١٧٤ مليون دولاراً وفى الزراعة باستثمارات ٤ ملايين دولاراً .

حجم التبادل التجارى لصالح مصر حيث بلغت الصادرات السودانية لمصر ٤٤ مليون دولاراً فى ٢٠١٠، مقابل ٦٨٨ مليون دولاراً واردات من مصر، حيث تحتل مصر المرتبة الثالثة بعد الصين والإمارات فى التصدير للسودان ويتم استيراد الآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل والمنسوجات من مصر، فى حين يتم تصدير الحيوانات الحية واللحوم والفول السودانى والجلود. ونسعى الى ان يصل حجم التبادل التجارى الى اضعاف الرقم الحالى والذى يصل الى ٧٣١ مليون دولار فقط ولا يعكس حجم العلاقات بين البلدين.

حلايب مصرية بالخرائط والمستندات :

اعلان السودان مؤخرا عن وضع حلايب ضمن الدوائر الانتخابية السودانية أحيا جدلا واسعا كبيرا من جديد .. فعلي الرغم من تأكد السلطات السودانية من أن مثلث حلايب وشلاتين أرض مصرية خالصة وخاضعة كلية للسيادة المصرية جاء اعلانها هذا ليعطي الأمر منحي أخر ونظرا للعلاقة التاريخية والتي تضرب بجذورها في القدم بين الشعبين المصري والسوداني فقد أثرت السلطات المصرية ان تتعامل مع الموضوع بمنتهي العقل والحذر ومحاولة حل الأمور عن طريق الوثائق والتاريخ والرجوع الي الخرائط الموثقة التي تثبت حق مصر الأصيل والمتجذر في ارضها. ان قضايا الحدود ومسائل السيادة الدولية والثروات العبارة للحدود والتي قدمت لنا بالوثائق المسجلة تاريخيا والخرائط ايضا ما يثبت حق مصر الأصيل والقانوني الذي لا يدخل غموضا في مثلث حلايب وشلاتين.

كانت حدود مصر حينما أعاد افتتاح ملحقاتها "محمد علي" عام ١٨٢٠م تمتد حتي جزيرة ساي وكان ذلك حالها منذ عام ١٥١٧ وظل سكان تلك المناطق يدفعون الجزية للوالي بغير انتظام وحينما تمت معظم العمليات الحربية في المدة من عام ١٨٢٠ الي ١٨٣٢ والتي انتهت بسيطرة الجيوش المصرية علي كسلا في عام ١٨٤٠م تم دمج وادي النيل بأكمله لمساحة الأراضي المصرية فكان ان اعترف الباب العالي بفتوحات محمد علي وهو ما تضمنه فرمان ١٢ فبراير عام ١٨٤١ والذي تقلد بموجبه . فضلا عن ولاية مصر ولاية مقاطعات كل من كردفان وسنار ودارفور وجميع توابعها وملحقاتها ولكن بغير حق التوارث. ثم تفاوض محمد علي مع الباب العالي علي ان يمنحه الأخير امتيازا بالانتفاع بميناءي سواكن ومصوغ نظير مبلغ سنوي يمثل الالتزام بجباية الرسوم الجمركية. وفي الفرمانات اللاحقة تأيد حق مصر علي الأقاليم المذكورة

وتعدلت قاعدة التوارث بموجب فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بأن نص علي انتقالها الي اكبر أولاد الوالي كما تم ضم ميناءي مصوع وسواكن الي الأراضي المصرية واندمج السودان مع مصر واصبحا بلد اواحدا ينتقل الحكم فيه بطريق التوارث من الخديوي اسماعيل إلي أكبر أولاده وهكذا وذلك بمقتضي الفرمان الصادر لـ اسماعيل هذا وقد حرمت الفرمانات علي الخديوي التنازل عن أي امتيازات اعطيت له او ترك جزءا من الأقاليم التي تولي عليها او ابرام اية معاهدات سياسية بشأنها. كماأكد الفرمان الصادر الي الخديوي عباس عام ١٨٩٢ علي هذا المعني فحرم علي الخديوي ان يتنازل عن الامتيازات الممنوحة لمصر، او أن يتنازل عن جزء من الاقليم.

هذا وقد جربت مصر أكثر من طريقة في اسلوب ادارتها للسودان وذلك عي النحو التالي:

- ان يكون لوالي مصر او الخديوي حاكم عام يمثله في السودان فيتولي جميع السلطات هناك ويكون همزة الوصل مع حكومة القاهرة وقد جري العمل بهذه الطريقة معظم الوقت تقريبا منذ حكم السودان حتي اخلاء اجزاء منه بقيام الثورة المهدية.
- طريقة الحكم المركزي وفي هذه الحالة لم يكن للسودان حكومة قائمة بذاتها وانما كانت هناك تبعية مباشرة للإدارات في مصر وعدت اذا ذاك اقاليم السودان مثل باقي محافظات ومديريات مصر وكان يتجمع في يد الحكمدار كل أسباب السلطة في السودان، فكان مسئولا عن تنفيذ سياسة مصر من حيث استتباب الأمن والعناية بالاقتصاد والتعليم.
- الاقتصاد : النظام الضريبي والمالي للسودان وميزانيته المالية المخصصة له من حكومة القاهرة قبيل وفاق ١٨٩٩

بعد فتح محمد علي للسودان قام المباشر حنا الطويل بوضع نظام للضرائب علي أهالي السودان فتم تسجيل القري وعينت لها ضرائبها وكانت الضرائب في السودان نوعين :

ضرائب علي الجماعات المستقرة التي تعمل في الزراعة وغيرها من الحرف واتخذ بالنسبة لهؤلاء وحدة اعتبرت مقياسا لمقدرة الفرد كالساقية او الفدان او شجرة النخيل مثلا، وبقدر ما يمتلكه الفرد من هذه الوحدات تقدر الضرائب وكانت تعاملات الحكومة في هذه الحالة مع الأفراد مباشرة.

ضرائب علي الجماعات المرتحلة كالبدو وهذه كانت تقوم علي اساس الاتفاق علي مبلغ من المال بقدر جملة واحدة علي الجماعة من الناس وحيث كان شيخ القبيلة مسئولا امام الحكومة عن الضرائب المقررة علي قبيلته.

وكان رجال الإدارة في السودان يقومون بجمع الضرائب من الأهالي حتي حلول عهد سعيد باشا وما أحدثه من تغييرات ادارية بمقتضي مراسيم الخرطوم الأربعة الصادرة في ٢٦ يناير عام ١٨٥٧ م. والتي أوكلت عملية تقدير الضرائب وجمعها الي مشايخ البلاد.

وقد هدفت مصر بذلك ان تطور اقتصاد السودان حتي يحقق مبدأ الاكتفاء الذاتي الذي استهدفته الحكومة، الا ان جهود الحكومة المصرية قد باءت بالفشل فظلت مصروفات السودان تربو علي ايراداته من الضرائب سنويا فقد متوسط العجز السنوي في ميزانية السودان بمبلغ ٢٤ الف جنيه انجليزي وإن كان البريطاني ستيوارت قد قدره بمبلغ ١٠٠ الف جنيه عام ١٨٨٢ في تقريره للحكومة المصرية وكانت مصر تسد هذا العجز بطريقة آلية كل عام وذلك لأنه لم يكن للسودان ميزانية مستقلة بل كانت ميزانيته جزءا من الميزانية المصرية وتشكل بابا من أنواعها.

المقدمات التي أدت الي عمل وفاق ١٨٩٩ لترسيم الحدود بين مصر والسودان مادامت السودان كانت جزءا لا يتجزأ من مصر.

بحلول الحركة المهدية عام ١٨٨١ بدأت الانجلترا تمارس ضغوطها علي مصر لسحب قواتها من السودان . فأبلغ السير افلن بارنج (اللورد كرومر) الخديوي توفيق بان الحكومة الانجليزية تنصح بسحب الجيش المصري من السودان كما أخطر شريف باشا بذلك وأشار بوجوب استقالة الوزراء الذين لن يمتثلوا للأوامر فكان ان رفض شريف باشا الاستجابة لمطلب الانجليز لأن السودان جزء لا ينفصل عن مصر وقال كلمته المأثورة اذا تركنا السودان فإن السودان لن يتركنا.

وعلي أثر استقالة شريف باشا عرضت الوزارة علي رياض باشا فرفض ثم عرضت علي نوبار باشا فقبلها وأصدر تعليماته بسحب القوات المصرية من السودان فكان ان قدمت تركيا احتجاجا للدول علي سحب القوات المصرية من السودان لاخلاله بحقوق السيادة التي للسلطان ولحقوق الخديوي المقررة في فرمان عام ١٨٤١م الا ان هذا الاحتجاج لم يكن له الآثر المطلوب وفي ١٣ ماري تلقي هوبرت كنشتر قائد الجيش المصري امرا بالزحف الي السودان حيث تمكن من اخماد الثورة ودخل الخرطوم في ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ وبهذا استعادت مصر السودان ولم تفتحه او تغزوه وبعد ان اخمدت الثورة المهدية ارادت انجلترا ان تتلمس سندا للمشاركة في ادارة السودان اذ لا تستطيع ان تدعي لنفسها حق السياده عليه فأبرمت وفاق في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ مع خديوي مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل .

أهم البنود التي كان يتضمنها اتفاق ١٨٩٩ الخاص بالحكم الثنائي المصري الانجليزي للسودان:

ابرمت بريطانيا مع مصر وفاق الحكم الثنائي المصري الانجليزي علي السودان في ١٩ يناير

عام ١٨٩٩ م. كما أبرمت الحكومتان وفاقا اخر في ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ تضمن تعديلا اجري علي بعض مواد الوفاق الأول بشأن سواكن ولم يمس هذا الوفاق السيادة المصرية علي السودان وانما عين الحدود الشمالية بين مصر والسودان وأقام حكومة منفصلة في السودان يرأسها حاكم عام تعينه الحكومة المصرية بناء علي الحكومة البريطانية ويجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية ويعاونه موظفون مصريون وقد نص هذا الوفاق علي ما يلي:

وفاق "بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن ادارة السودان في المستقبل حيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الخديوية الفخيمة قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوي وحيث تراءي من جملة وجوه اصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المقتنعة المجاورة لهما فلذلك قد صار الاتفاق علي ما يأتي:

المادة الأولي تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق علي جميع الأراضي الكائنه الي جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض بشكل موازي وهي:

ونلاحظ علي الوفاق ما يلي :

أولا: التوازي مع خط العرض يعني الاستقامة التامة لخط الحدود هذا مع العلم بأنه قد غاب تعبير التوازي المشار اليه (لاسباب معروفة) عن كافة التراجم العربية للوفاق ولكنني كنت قد وفقت في التحصل علي النسخه الفرنسية للوفاق من خلال مذكرات مستر كاسترو رئيس المحاكم المصرية المختلطة عام ١٩٠١ وقد ورد بها هذا التعبير الهام.

ثانيا: لاحظت النسخة المترجمة للعربية التي بيد الجانب السوداني قد استخدمت تعبير ترامي عوضا عن تعبير تراءي واستبدلت تعبير اصوبية بتعبير اصولية حتي تنقلنا من حالة جواز ضم حلفا و سواكن للمديريات السودانيه المفتتحه الي حالة ضرورة وفرضية ونهائية هذا الضم فغيرت تلك الترجمة من المعني الحقيقي لديباجة الوفاق واضحي للسودان بموجب هذا التحريف اللفظي حقا في حلقا الشمالية (المصرية).

ثالثا: لم يمص هذا الوفاق بسيادة مصر علي السودان بل قرر اشتراك مصر وانجلترا في ادارته وعين الحدود الشمالية بين مصر والسودان واقام حكومة منفصلة في السودان يرأسها حاكم عام تعينه الحكومة المصرية بناء علي طلب الحكومة البريطانية ويجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية ويعاونه موظفون مصريون وبريطانيون. وكانت ولاية مصر علي السودان تنحصر في وحدة الجيش ويمين الولاء وحدة العلم ووحدة النقد والدعاء للخديوي فيخطب الجمعة.

المقدمات التي سبقت نشوب خلاف حول مصرية حلايب وشلاتين: خطاب ناظر الداخلية الي محافظ النوبه تنفيذا للوفاق في ٢٦ ماري عام ١٨٩٩ اصدر وزير الداخلية المصرية خطابا موجها الي محافظ النوبه يفيد تعيين حدود السودان الشمالية من الجهة الغربية علي مسافة مائتي متر شمال البربة بناحية سرس ومن الجهة الشرقية علي البربة الكائنه بناحية ادندان ووضع علامتان كتب علي الواجهة الشمالية (الأمامية) منها مصر والجنوبية (الخلفية) السودان نلاحظ ان قرار وزير الداخلية قد ذكر سرس وليس فرض ولكن المستعمر امتد بحدود السودان عنوة لتشمل فرض وفي عام ١٩١٤ ازكت الحماية البريطانية التي أعلنت علي مصر الشعور الوطني الذي اخذ يكافح ويناضل لطرد المستعمر ونيل الاستقلال وكان المصريون يريدون جلاء الانجليز عن وادي النيل لان استقلال مصر لا يكون عديم القيمة طالما بقي الانجليز في السودان يتحكمون في مياه النيل ثم وقعت اضطرابات في مصر ودارت مفاوضات انتهت بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذي اعلنت فيه انجلترا انتهاء الحماية البريطانيه علي مصر واحتفظت ببعض المسائل منها السودان الي ان يحين الوقت الذي يتسني فيه ابرام اتفاق بشأنها بمفاوضات تجري بين البلدين .

وفي السودان وقعت في عام ١٩٢٤ عدة اضطرابات ومظاهرات كماأعلنت انجلترا سياستها التي ظلت متمسكة بها بعد ذلك في جميع المباحثات والمفاوضات التي جرت بينها وبين مصر ونسبت الي الحكومة المصرية بأنها تعمل علي إثارة الاضطرابات في السودان ومن جهة أخري اتهمت الحكومة المصرية بدورها الحكومة البريطانية بأنها تعمل علي فصل السودان عن مصر. وفي يونيو عام ١٩٢٤ م بعثت الحكومة المصرية ببلاغ الي الحكومة الانجليزية تتهم فيه بعض الموظفين البريطانيين بالعمل علي فصل السودان عن مصر وتطالبها باتخاذ الاجراءات ضد المظاهرات الموالية لمصر.

وفي اوائل اغسطس عام ١٩٢٤ اشتدت الاضطرابات في السودان وقامت مظاهرات عدة في الخرطوم وعطبره مما دعا رئيس مجلس وزراء مصر الي ارسال برقية الي الحاكم العام يطلب موافاته ببيان بما حدث وطلبت الحكومة المصرية تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق في الحوادث بيد ان الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح.

وفي اغسطس عام ١٩٢٤ سلم نائب المندوب السامي لرئيس الوزراء المصري بالنيابة مذكرة اشارت الي الاضطرابات التي وقعت من القوات المصرية والي اعمال الاتلافات التي قامت بها. فردت الحكومة المصريةبمذكرة في ٢٢ اغسطس عام ١٩٢٤ بأنها تعد نفسهامسئولة عن حفظ

النظام في السودان وان الفضل في استتاب الأمن يرجع الي وجود وحدات من الجيش المصري واشارت المذكرة الي انه لا يجوز للحاكم العام ان يبعد القوات المسلحة المصرية بغير الرجوع اليها. ثم قابل سعد زغلول رئيس وزراء مصر رئيس وزراء بريطانيا مستر رمزي ماكدونالد لاعادة العلاقات بين البلدين بعد ان اضطربت علي اثر الحوادث التي وقعت في السودان الي ان حدثت حادثة مقتل السير لي ستاك في ١٨ اغسطس عام ١٩٢٤ وما نجم عنها من تصاعد للأزمة بين مصر وبريطانيا. وعلي أثر حوادث عام ١٩٢٤ دخلت مصر في مفاوضات مع انجلترا للوصول الي حل لمشكلة السودان والتيتمثلت في مفاوضات ثروت . تشمبرلن عام ١٩٢٧. مفاوضات محمد محمود . هندرسون عام ١٩٢٩ م. مفاوضات النحاس . هندرسون عام ١٩٣٠. ثم حدثت عدة تطورات في الأحوال السياسية الداخلية لمصر انتهت بقيام وزارة برياسة مصطفي النحاس ١٠ مايو عام ١٩٣٦ وتألفت جبهة وطنيه لاجراء مباحثات مع بريطانيا ووقعت معاهدة الصداقة والتحالف مع انجلترا في ٢٦ اغسطس عام ١٩٣٦ التي اقرتها الهيئة التشريعية في كل من البلدين. ثم تلا ذلك مفاوضات صدقي بيجن ١٩٤٦ ومفاوضات النقراشي كاميل من ١٩٤٦ الي ١٩٤٧ وهي المفاوضات التي انتهت برفض مصر الكامل لكافة الصيغ التي عرضتها عليها انجلترا لأن من شأن تلك الصيغ اعطاء السودانيين حق الانفصال عن مصر فكان انتقدم النقراشي في ٢٧ يناير عام ١٩٤٧ الي مجلس النواب ببيان اعلن فيه نيته بأن يتمسك امام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة فتقدمت مصر بشكوي الي مجلس الأمن في ٨ يوليو عام ١٩٤٧ م وطلبت جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءا تاما ناجزا وانهاء النظام الإداري للسودان. عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار في هذا الشأن تلا ذلك مباحثات صلاح الدين. بيغن (١٩٥٠– ١٩٥١) والتي لم تصل الي اية نتيجة. وعندما تولت حكومة الثورة زمام الحكم في مصر اتجهت الي وضع حل لمشكلة السودان فدخلت في مفاوضات مع انجلترا انتهت بتوقيع اتفاق في ١٢ فبراير عام ١٩٥٣بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان وازاء مأأبدته الأحزاب السودانيه من رغبتها في الاستقلال ومأأعلنه البرلمان السوداني من أن السودان سيصبح دولة مستقلة فقد استجابت الدولتان مصر وانجلترا لهذه الرغبة واعلنت في أول يناير عام ١٩٥٦ استقلال السودان. وكان ان ثار النزاع حول حلايب المصرية عام ١٩٥٨ حينما صدر قانون تقسيم الدوائر الانتخابية السودانية والذي شمل هذا المثلث فأرسلت الحكومة المصرية مذكرة في الأول من فبراير عام ١٩٥٨ جاء فيها ان هذه المناطق تخضع للسيادة المصرية فلما لم ترد الحكومة السودانية علي هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة اخري ثانيه في ١٣ فبراير

عام ١٩٥٨ بطلب استعجال الرد وأشارت الي ان الاستفتاء سيجري يوم ٢١ فبراير عام ١٩٥٨ولذلك فإن المسأله يقتضي انهائها حتي يتمكن المواطنون من الادلاء بأصواتهم ولم ترد الحكومة السودانية علي هذه المذكرة ايضا فأرسلت مصر مذكرة اخري (ثالثة) في ١٦ فبراير عام ١٩٥٨لاخطار الحكومة السودانية بانها أي مصر سترسل لجان الاستفتاء الي هذه المناطق ثم انتقل رئيسوزراء السودان بوزير الداخلية المصرية وطلب ارجاء نزاع الحدود الي ما بعد الانتخابات السودانية وهو ماوافقت مصر عليه فكان ان باغتتنا السودان حينما تقدمت هي بشكوي الي مجلس الأمن جاء في حيثياتها ادعاء السودان بأن مصر قد تنازلت عنهذا المثلث بدليل علي حد القول السوداني ان مصر لم تجر فيها استفتاء رئاسة الجمهورية والدستور الذي تم في ٢٣ يونيو عام ١٩٥٦ وانتخابات مجلس الأمة التي جرت في ٣ يوليو عام ١٩٥٧م. وبالتالي الى أى مدي يستند السودان في ادعائه بتبعية مثلث حلايب . شلاتين . جبل علبة لأراضيه. هناك زعم متواتر مُتكرر عن قيام ناظر الداخلية المصري يضم المثلث اداريا عام ١٩٠٢الي السودان والحقيقة الموثقة تاريخيا هي ان قرار ناظر الداخلية المصري المدعيه حجة عليهم لا علينا فعقب ان انشئت دار الوثائق المركزية بالخرطوم مباشرة وضع بها قرارا منسوبا صدوره لناظر الخارجية المصري مصطفي فهمي يحمل تاريخ ٢٥ يوليو عام ١٩٠٢ بشأن تحديد مناطق العربان والأبار المخصصة لكل قبيلة واليكم صورة ديباجة القرار المستخرج من دار الوثائق المركزية بالخرطوم ومادتيه الأولي والثانية وأرجو من القاريء ان يمعن التركيز في المادة الثانية تحديدا.

الصفحة الأولي من قرار ناظر الداخلية: المادة الثانية وقد أقرت بأن الأراضي التي يقيم بها العربان من البشارية هي اراضي مصرية وهذه النسخة هي الحجة القاطعة في مواجهة الطرف السوداني وقد حصلنا عليها من ارشيفهم لا أرشيفنا. والمفاجأة هو أن هذا القرار الذي تتلمس السودان به حقوقا تدعيها علي المثلث المصري لم ينشر نهائيا في الوقائع المصرية كما جرت العادة وانما تنادت به السودان عقب استقلاله وأودعت صورة منه بدار الوثائق المركزية بالخرطوم فناهيكم عن الشك في حقيقة وجوده فإن عدم نشره في الوقائع المصرية وفي كتيب مجموعة القرارات الصادرة عن مجلس النظار الصادر في شهر يوليو عام ١٩٠٢ انما بعد وحده كفيلا باهدار هذا القرار ان وجد وذلك بنص من القانون وقد بحثنا مليا عن أي وجود لذلك القرار بالأرشيف البريطاني فلم نعثر له علي اثر.

كما اقرار وزير الداخلية قد جاء بمثابة اجراءا اداريا بحتا اتخذه وفقا لمقتضيات الإدارة في ذلك الوقت وجاء مرهونا بالغرض منه عند اصداره ولايمكن شرعا ان يترتب عليه تنازل عن جزء من

الإقليم اذ يتعين ان يأتي هذا التنازل من السلطة المختصة وبصورة صريحة وفي وثيقة دولية او ان تعلن الدولة الاخري ضم هذا الجزء ويعترف المجتمع الدولي بهذا الاجراء كما وانه لم يكن لناظر الداخلية قانونا ان يملك الحق في التنازل عن شبر واحد من الأراضي المصرية لأن السلطة التشريعية هي الوحيدة التي تملك هذاالحق وكان بمصر اذ ذاك سلطة تشريعية قائمة علاوة علي ان ادارة الهيئة الادارية بالسودان لتلك المناطق قد جاء بتفويض من الحكومة المصرية ونيابة عنها وهو ما يوثقه علي سبيل الاستدلال لا الحصر القرار الوزاري المصري الصادر في ١٨٩٩/١/١٦ والمعدل بالاتفاق المبرم في ١٩٠١/٥/٦ بين كل من ريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان والسير الدون جوست المستشار المالي للحكومة المصرية انذاك وهو يقضي بأن يكون لمصر حق الاشراف والتفتيش والمراجعة علي مالية السودان. مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة عن مجلس النظار ومن النظارات ومنها المؤرخة ديسمبر ١٩٠٢ قرار نظارة الحربية الغازيته العسكرية نمرة ٤٢ الخاص بتعيينات وتنقلات اورطة السودان.....الخ. ولا يجوز القول بأن السودان قد اكتسب السيادة الاقليمية علي المناطق الواقعة شمال خط العرض الثاني والعشرين بالتقادم ذلك لأنه فضلا عن ان التقادم كسبب من أسباب كسب السيادة الاقليمية امر مختلف عليه في الفقه اذ ينكر عدد كبير من الشراح فكرة التقادم في القانون الدولي فإنه يشترط في رأي مؤيديه الي جانب ان يكون وضع اليد هادئا وقديما ان تباشره الدوله بصفتها صاحبة السيادة فاذا كانت الدولة او الهيئة تدير هذه المناطق نيابة عن دوله اخري فانهالا تكتسب السيادة الاقليمية مهما طالت ادارتها لها. والنقطة الأهم هو ما نصت المادة الثانية عليه من القرارحيث ذكرت انه: صادر تحديد آبار ومنطقة عربان البشاريين الموجودين بأراضي الحكومة المصرية ويخصون حكومة السودان علي النحو الآتي وهي بهذا النص تكون قد أكدت علي أن البشاريين مقيمون علي اراضي مصرية فهوية الأرض التي عاش بها البشاريين قد اقرت بمصريتها الخالصة المادة الثانية من القرار وهو من الدفوع الهامة ايضا.

هل هذه كل الادعاءات التي تستند لها السودان لتبرر ضمها لحلايب وشلاتين لدوائرها الانتخابية أم أن هناك ادعاءات أخري : هناك ادعاء آخر وجود خطابات متبادلة في عام ١٩٠٧ توثق لقرار ناظر الداخلية المصري المدعي علينا بوجوده فمن الادعاءات السودانية الرئيسية خطابات تقول بوجودها وبأنها كانت متبادلة لمدير مصلحة المساحة المصرية ومدير المخابرات الحربية بمصر وسردار الجيش المصري وكتبت عام ١٩٠٧ وانتهت وفقا للأدعاء بموافقة السردار في ٢٩ يونيو عام ١٩٠٧ بأن يقف الحد الفاصل بين قبائل العربان عند نقطة تقاطعه بخط عرض ٢٢

شمالا ويتحد معه متجها الي الجهة الغربية بدلا من أن يصل ما بين جبل برتازوجال وكرسكو لتصبح مناطق عربان المليكال قبلي تابعة للهيئة الإدارية في مصر ولكن تعليقي بشأن خطاب عام ١٩٠٧ المدعي بوجوده. بأنه لم يصدر بشأن هذا التعديل قرار وزاري مستقل فما من أثر لوجوده وانما جاء ذكره عند فصل القصير عن مديرية قنا وضمها الي محافظة السويس وتسميتها باسم قسم القصير فقد نص القرار علي ان الحدود الجنوبية لقسم القصير لا تؤثر علي الحدود الادارية المبينه بقرار ٤ فبراير عام ١٩٠٢ والمعدل في عام ١٩٠٧م. ونلاحظ هنا تاريخا ثالثا جديدا يخالف تاريخي القرار الصادر عن ناظر الداخلية المصري في عام ١٩٠٢ وهو مايوثق لمؤامرة ممنهجة حدثت من المستعمر وتمت بذكاء وعلي مراحل وانساق المصريون والسودانيين وراءها لأسباب منها ما تم حذفه من ارشيف وذاكرة مصر الرسمية. ثم وفي عام ١٩٢٤ وعقب الاضطرابات التي شهدتها مصر وجهت وزارة الخارجية البريطانية رسالة الي اللورد اللمبي تتسائل فيه عن وضعية الحدود بينمصر والسودان فكان ان أكد ان خط الحدود المستقيم الموازي لخط عرض ٢٢ هو مايمثل الوضع الحالي والمستقبلي لخط الحدود.

<u>أيد خفية تحاول الوقيعة بين مصر والسودان (حلايب وشلاتين):</u>

شهدت العلاقات المصرية السودانية علي المستويين الشعبي والحكومي تحسنا واستقرارا كبيرا عقب تولي الرئيس المصري السلطة خلاصة بعد زيارته للسودان ولقائه بالرئيس السوداني عودة دفء العلاقات بين الشقيقتين وكذلك زيارة وفد أمني رفيع المستوي للقاهرة لدعم التعاون في تبادل المعلومات ومكافحة الارهاب بالاضافة للزيارات والاجتماعات المكثفة بين وزراء الصناعة والتجارة والتموين المصريين والسودانيين لدعم التعاون الاقتصادي وبدأت تسير الأمور في الوضع الطبيعي والاطار المفروض ان تكون فيه منذ زمن كدولتين شقيقتين تحملا تاريخا ومصيرا واحدا وتربطهما اواصر عميقة كان يجب ان تتطور للأفضل وفتح مجالات تعاون أكثر ولكن ما مر به القطر الشقيق في السنوات الأخيرة وما زرعه المغرضون من فتن بين البلدين عرقل ذلك، هناك أطراف يزعجها هذا التقارب فبدأت في بث سمومها مرة أخري حتي تعود العلاقات للخلف وحيلتهم الدائمه في ذلك اللعب علي وتر مشكلة الحدود التي حسمت منذ سنوات واطلاق التصريحات غير الرسمية وغير المسئولة ان حلايب سودانية حتي اصبحت مسمار جحا التي تثيره كلما رغبوا في زعزعة وضرب العلاقات المصرية السودانية بل تطور الأمر لأبعد من ذلك في الأيام القليلة الماضية عندما أعلنت المفوضية القومية للأنتخابات بالسودان اعتزامها اجازة ترسيم الدوائر الجغرافية للأنتخابات وابقاء الوضع الجغرافي في مدينة حلايب ومنطقة ابيي باعتبارهنا منطقتين

تابعتين للسودان. ان من يثيرون موضوع ان حلايب سودانيه من وقت لاحر ثم يعلنوا عنها كدائرة انتخابية سودانية يستهدفون دائما شيئين لا ثالث لهم إما التغطية علي مشكلات وأزمات وأحداث في بلدهم واشغال المواطن السوداني عنها بقضية حسمت علي المستوي الدولي والإقليمي او عند ملاحظتهم عودة العلاقات العميقة بين البلدين وأن هناك تحركات نحو التعاون المتبادل خاصة في التجارة وهذه المرة نشم رائحة ايدي حكومات الإخوان واذنابهم في الدول العربية والمؤازرة لهم التي تثير مثل هذه النعرات الكاذبة وتحاول فتح جبهات للخلافات والضغينة بين مصر واشقائها في موضوعات قتلت بحثا. ومن يتحدث عن دائرة انتخابية في المثلث فليقل لنا له كم صوتا داخلها حتي يتجرأ علي مجرد التصريح بذلك وليس الفعل في حين هناك عشرة اتلاف صوت مصري واتحدي ان يستطيعوا وضع صندوق انتخابي واحد لهم علي ارض حلايب وشلاتين فهم للأسف يقولون أي كلام واي مهاترات. ولكن يجب ان يكون للحكومة دور في انهاء هذا الوضع بالكشف عن اصابع الفتنه وحرقها والأهم النظر للجنوب نظرة اهتمام بالتنمية الشاملة والتي تؤكد انها لن تأتي بالتقسيم والضم لأسوان وقد يكون موضوع هذا التقسيم ايضا من أسباب تجرؤ لجنة انتخابات السودان باصدار التصريحات. مثلث الجنوب جزء لا يتجزأ من الأراضي المصرية التي لا يمكن احتزاؤهما او التفاوض حولها مع دولة السودان الشقيق وأن تحسن العلاقات بين مصر والسودان ما تردد حول انشاء منطقة تكامل تجاري علي امتداد الحدود المصرية السودانية بما في ذلك منطقتا حلايب وشلاتين اثار شغينة اعداء الوطن العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص وأي تقارب مصري سوداغني يعد ضد اهدافهم لذا هم يلعبون علي وتر الحدود ومشكلة حلايب السابقة وتؤكد هنا انها السابقة لأن الحكومتين والشعبين علي يقين انها حسمت تماماوان حدود مصر الجنوبية حتي خط عرض ٢٢. الحل الجذري لمشكلات الجنوب حتي لايستغلها أحد يتمثل في الاهتمام والاتجاه نحو التنمية بمفهومها الشامل حيث اختارت الحكومة الطريق الأسهل وقصرتها في تقديم اعانات مالية ومصروف جيب للطلبة ومواد تموينيه وللأسف كما يقولون اعطوزنا السمك ولم يعلمونا كيف نصطاده حيث لا تجد مصادر للدخل. هناك ثورة سمكية غير مستغلة تسمح باقامة مصانع تجفيف وتعليب بخلاف ثروة حيوانية من الأبل والغنم تحتاج لمشروعات تربية وتسمين وتسمح بإقامة مجازر مصانع للتشفية وتعبئة اللحوم مدابغ للجلود وايضا استغلال الثروات التعدينية حيث تزخر المنطقة بمعادن الذهب والرخام الابيض والأسود مطالبا بتشجيع المستثمرين علي اقامة مشروعات سياحية خاصة ان هناك محمية جبل علبة أكبر واجمل المحميات الطبيعية في العالم علي منطقة البرق والدنيب حيث النباتات النادرة والحيوانات البرية

ولكن انشاء ميناءين بحري وجوي لتسهيل عملية نقل الخامات وتوفير الوقت والجهد علي المستثمرين. ضرورة تمثيل ابناء الجنوب في البرلمان ويستطيع أي شخص التعبير عن قضايا المنطقة ومشكلاتها ومطالبها مثل ابنائها فهم الذين يذوقون مرارة نقص الخدمات.

مثلث حلايب وشلاتين وأبورماد :

أكد خبراء الأمن والاستراتيجيا ان ما رصدته الحكومة من أموال لتنمية المثلث المصري في حلايب وشلاتين وأبو رماد غير كاف.. طالبوا بزيادته استثمارا للمقومات المتميزة للمكان سياحيا وتعدينيا وللأرتقاء بمستوي الحياة للمواطنين المصرين بالمنطقة. ويرى الخبراء ان ٧٦٤ مليون جنيه أقل كثيرا ازاء طبيعة المنطقة وما تستحقه من اهتمام يتوازي مع اهميتها للأمن القومي المصري في هذه المنطقة المهمة ويتطلب الأمر مزيدا من الاهتمام بضخ استثمارات جديدة وإنشاء بنيئة اساسية قوية تعض المنطقة ما فاتها. ان حلايب وشلاتين مثلث من الأرض المصرية شمال خط الحدود الدولية مع السدان عند خط عرض ٢٢ وضلعه الشرقي علي ساحل البحر الأحمر بطول ١٥٠ كم وضلعه الغربي ممتد في الصحراء من شمال شلاتين حتي خط الحدود الدولية.

ويوضح ان الموارد الاقتصادية مازالت ضعيفة بهذه المنطقه وتتمثل في الصيد واعمال المناجم والمحاجر والزراعه والرعي الا انها تبشر بمستقبل سياحي باهر ومتميز يصلح لإنشاء محميات طبيعية كما تتوفر خامات الذهب بها وجاري استخراجه وكذلك الكروميت والتيتانيوم والتنجستين والمنجنيز كما يحتمل وجود بترول الي جانب ان وقوعها في أقصي الجنوب الشرقي لمصر وعلي ساحل البحر الاحمر مكنها في حالة توافر ميناء بحاري من السيطرة علي وسط ومنتصف البحر الأحمر وذلك بالتعاون مع السعودية. ضرورة وضع استرايتيجة للتطوير العمراني بالمنطقة بحيث تستوعب عام ٢٠١٥ ما يقرب من ١٠٠ الف نسمه فقد اهتمت الدولة في الفترة الاخيرة باقامة عدد من مشروعات البنية الاساسية مثل محطات تحلية مياه البحر الأحمر ووحدات لتوطين البدو ورصف مجموعة من الطرق تصل التجمعات بهذه المنطقة وانشاء عدد من المراكز الثقافية والمعاهد المستشفيات والوحدات الصحية هذا بالإضافة لود الكثير من المشروعات الاستراتيجية المستقبليه مثل توصيل مياه بحيرة ناصر لساحل البحر الأحمر عن انابيب مياه لتقليل فاقد المياه وذلك للزراعة والري بالأساليب الحديثة الموقرة للمياه وهي لا تحتاج لمحطات رفع لأن مياه البحيرة اعلي من منسوب سطح البحر بحوال ١٨٠ م. عمل استراتيجي: السودان تمثل عمقا استراتيجيا لمصر داخل القارة الافريقية فضلا عن ان السودان يمكنه ان يخرج مصر من عثرته الاقتصادية الحالية في ظل امتلاك السودان لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وايضا

الثروة الحيوانيه الهائلة التي يمكنها كذلك توفير حاجة مصر من اللحوم الحمراء واعادة اصلاح وتأهيل خطوط الربط لمنطقة حلايب وشلاتين التي سرقت اثناء الانفلات الأمني عقب ثورة ٢٥ يناير لتوفير الطاقة المطلوبة لتنمية هذه المنطقة الواعدة جذب الاستثمارات المحلية والعالمية لتحويلها لمنطقة اقتصادية تنموية. بالإضافة الي اهمية تزويد هذا المثلث بالخدمات المتكاملة لجذب المشروعات الاستثمارية والسياحية في المنطقة حيث يعد مثلث حلايب وشلاتين وأبو رماد وجنوب البحر الأحمر من أهم المناطق السياحية والاستثمارية الواعدة داخل مصر لما يمتلكه من المقومات السياحية والاستثمارية البشرية والموارد الطبيعية التي تستوجب الاهتمام بها مضيفا ان تلك الخطة تأتي في اطار سعي الحكومة الي تهيئة المناخ واتاحة الفرصة لقطاع الأعمال العام الخاص لضخ المزيد من الاستثمارات في كل مجالات التنمية في المناطق الواعدة فضلا عن أهمية الحضر بقوة في تل المنطقة الغالية من ارض مصر. ان قرار مجلس الوزراء بضخ استثمارات لمنطقة حلايب وشلاتين قد جاء متأخرا خاصة ي ظل التغييرات الأخيرة ومطالبة السودان بهذه المنقطة التي هي جزء من السيادة المصرية لذلك لابد من اقامة مشروعات لحسد أي اعتداءات خارجية علي أن تكون الأولوية للمشروعات التي تحقق الأمن القومي في هذا المثلث وعلي الدوله التدخل الفوري من خلال استثمارات محلية مع جلب الاستثمار الاجنبي لوضع حلايب وشلاتين علي خريطة التنمية وذلك باستغلال الفرص الموجودة بها مثل البحث عن المعادن مثل الذهب واليورانيوم واستخراج البترول كما أن هناك اراض صالحة للزراعة فيجب استغلالها علي الوجه الأمثل ويضيف ان هذه المنقطة تطل علي البحر الأحمر مما يعني امكانية اقامة قري سياحية بها فأي تنمية حقيقية سوف تساعد علي زرع كثافة بشرة هائلة مما يساعد علي حمايتها من الاطماع الخارجية أهمية المشروعات الزراعية لأنها سوف تأتي بالصناعة مع ربطها بالمواد الخام والمعادي التي يمكن استخراجها لكن المشكلة هل توجد طرق ممهدة لنقلها في حالة وجود صعوبة في ذلك يكون علي الجيش التدخل وانشاء خدمات بها وتمهيد البنية الاساسية مثل توصيل الكهرباء والمياه وانشاء شبكة طرق للأستعداد للأستثمار القادم خاصة ان القطاع الخاص لن يذهب لتلك المنطقة الا مع وجود بنية تحتية تشجع علي نجاح الاستثمارات بها. البنية التحتيه: ان اعمال والمشروعات التي قررتها الدولة لهذه المنطقة تشمل ٣٤٠ مليون جنيه لاستكمال شبكات الطرق طريق شلاتين سوهين بطول ٢١٠ كم وطريق برانيس حتي حلايب بطل ٢٨٠ كم وطريق أبرق الجاهلية وطريق جاخل شلاتين و ١٥٤.٣ مليون جنيه لمشروعات مياه للشرب محطة تحلية مياه لمجزر شلاتين ومحطة تحلية مياه حلايب وشبكات مياه في كل من حلايب وأبو رماد خزانات مياه في كل من أبو

رماد وشلاتين وحلايب وسوق الجمال و ٨٤ مليون جنيه لمشروعات الاسكان ووحدات التوطين ٤٥٠ وحدة توطين و ١٨ عمارة لسكان اشباب و ٤١ مليون جنيه لمشروعات ابار المياه والصوبات الزراعية واستزراع الأراضي والامداد بالماشية والمزارع السمكية ومواني‌ء الصيد و ١٣ مليون جنيه للمستشفيات والحدات الصحية اعادة تأهيل مستشفي شلاتين ووحدات صحية في كل من أبرق ورأس حدرية والجاهلية ومرسي حمير وابو رماد و ٢٣ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء وحدات توليد كهرباء في كل من قرية برانيس والشيخ الشاذلي ورأس حدرية وأبرق ومدينة الشلاتيه وشبكات كهربائية جهد منخفض و٤ الازهرية انشاء ١٠ مداري في كل من شلاتينت ومرسي حمير واولديب وحلايب وأبرق ورأس حدرية و ٤ معاهد ازهرية في شلاتين ورأس حدرية وحلايب وبرانيس و ١٦ مليون جنيه لمشروعات مراكز الشباب واحلال وتجديد ١٠ مساجد بالإضافة الي ٧.٥ مليون جنيه لانشاء مخبز الي ومجمع استهلاكي ومنافذ بيع للأسماك ومستلزماتها و١٨ مليون جنيه لتقوية الارسال الاذاعي والتلفزيوني وقصور الثقافة والمركز الاعلامي و ٣.٨ مليون جنيه لمشروعات المحافظة علي البيئة ومعالجة المخلفات الصلبة و ١٢ مليون جنيه لمشروعات المباني الادارية ومعدات الاطفال والأمن و ٢٤ مليون جنيه لانشاء وتطوير ٤ مصانع الحلاوة والبلاتسيك ودباغة الجلود والثلج و ٢.٦ مليون جنيه لمشروعات وحدات الشئون الاجتماعية ومراكز للتكوين المهني حلايب مثلث جغرافي يقع اقصي جنوب شرق مصر بمساحة تبلغ ٢.٨٥ كم مربع ويظل بساحل ممتد يتعرج علي البحر الاحمر تمتد اشجار السنط والايك الساحلي في المثلث الذي يحوي عدة مرتفعات وقدم جبلية عاليه ويشتعر بحبل عليه المثلث يعتمد بشكل كامل علي المياه الجوفية وما يتاح من مياه الامطار ولا توجد مشاريع تحلية مياه علي الرغم من خصوبة التربة وصلاحيتها للزراعة جبل علبة محمية طبيعية منذ عام ١٩٨٦.

حلايب وشلاتين وأبورماد.. أرض مصرية ١٠٠% رغم الحديث المتكرر عن وجود نزاع حدودي عليها.. هذا التراب الغالي من أرض الوطن بعيد عن المشروعات التنموية والخطط الاستراتيجية الاستثمارية.. رغم أن هذا المثلث به خيرات كثيرة مثل الذهب والمعادن والخامات الطبيعية.. إلا أن الحكومة تناسته كثيرا وهو ما دفع مجلس الوزراء لاعتماد ٧٦٤.٢ مليون جنيه للاستثمار في إطار خطة عاجلة لتنشيط الاقتصاد وجذب الاستثمارات منها ٤٢٨ مليونا لحلايب وشلاتين .الخبراء أجمعوا علي ضرورة زيادة الاهتمام بمثلث "حلايب وشلاتين وأبورماد" لخلق بيئة صالحة للتنمية وإقامة مشروعات صناعية وخدمات للمصريين المقيمين هناك حفاظا علي البعد الاستراتيجي للمكان والأمن القومي المصري وصد أي أطماع أو عدوان خارجي.تشمل الأعمال والمشروعات

التي قررتها الدولة لهذه المنطقة: "٣٤٠" مليون جنيه لاستكمال شبكات الطرق "طريق شلاتين – سوهين بطول ٢١٠كم". و"طريق برانيس حتي حلايب بطول ٢٨٠كم". و"طريق أبرق – الجاهلية". "طريق داخل شلاتين". و١٥٤.٣ مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب "محطة تحلية مياه لمجزر شلاتين. ومحطة تحلية مياه حلايب. وشبكات مياه في كل من حلايب وأبورماد. وخزانات مياه في كل من أبورماد وشلاتين وحلايب وسوق الجمال". و٨٤ مليون جنيه لمشروعات الإسكان ووحدات التوطين "٤٥٠ وحدة توطين". و١٨ عمارة إسكان شباب. و٤١ مليون جنيه لمشروعات آبار المياه والصوبات الزراعية واستزراع الأراضي. الإمداد بالماشية والمزارع السمكية وموانئ الصيد. و١٣ مليون جنيه للمستشفيات والوحدات الصحية "إعادة تأهيل مستشفي شلاتين. ووحدات صحية في كل من أبرق ورأس حدربة والجاهلية ومرسي حمير وأبورماد". و٢٢ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء "وحدات توليد كهرباء في كل من قرية برانيس والشيخ الشاذلي ورأس حدربة وأبرق ومدينة شلاتين. وشبكات كهربائية جهد منخفض. و٤ مولدات". و٢٧ مليون جنيه لمشروعات المدارس التعليمية والمعاهد الأزهرية "إنشاء ١٠ مدارس في كل من شلاتين ومرسي حمير وأولديب وحلايب وأبرزق ورأس حدربة". و٤ معاهد أزهرية في "شلاتين ورأس حدربة وحلايب وبرانيس". و١٦ مليون جنيه لمشروعات مركز الشباب وإحلال وتجديد ١٠ مساجد. بالإضافة إلي ٧.٥ مليون جنيه لإنشاء مخبز آلي ومجمع استهلاكي ومنافذ بيع للأسماك ومستلزماتها. و١٨ مليون جنيه لتقوية الإرسال الإذاعي والتليفزيون وقصور الثقافة والمركز الإعلامي. و٢.٨ مليون جنيه لمشروعات المحافظة علي البيئة "معالجة المخلفات الصلبة". و٢١ مليون جنيه لمشروعات المباني الإدارية ومعدات الإطفاء والأمن. و٢٤ مليون جنيه لإنشاء وتطوير ٤ مصانع للحلاوة والبلاستيك ودباغة الجلود والثلج. و٢.٦ مليون جنيه لمشروعات لوحدات الشئون الاجتماعية ومراكز التكوين المهني. حلايب مثلث جغرافي يقع أقصي جنوب شرق مصر بمساحة تبلغ ٢٠٥٨٠كم مربع ويطل بساحل ممتد بتعرج علي البحر الأحمر. تمتد أشجار السنط والايك الساحلي في المثلث الذي يحوي عدة مرتفعات وقمم جبلية عالية ويشتعر بجبل علبة. المثلث يعتمد بشكل كامل علي المياه الجوفية وما يتاح من مياه الأمطار ولا توجد مشاريع تحلية مياه علي الرغم من خصوبة التربة وصلاحيتها للزراعة. جبل علبة محمية طبيعية منذ العام ١٩٨٦.تقدر الثروات في حلايب بكميات كبيرة تتنوع بين الكروم والجرانيت ومواد البناء الطبيعية والفوسفات والحديد والنحاس والفضة مع تكهنات غير مؤكدة بوجود اليورانيوم في حلايب. وعلي سواحل حلايب توجد إحصائيات تشير لوجود ثروة بترولية ومصادر للغاز مما دفع السودان إلي محاولة منح حقوق تنقيب في مياه المثلث لكن لم

تنجح المحاولة. حلايب الذهب فيها ينتشر في أماكن متعددة من زهمها نمطقة وادي ميسبة وغرب جبل أورجيم. كذلك المنجنيز الذي يتوافر بمنطقة حلايب باحتياطات هائلة مرتفعة الجودة. في صورة عروق تمتد من الشرق إلي الغرب بطول كيلومتر تقريبا. وبمتوسط عرض ١٠٠ متر. وعلي عمق يصل إلي ٤٠٠ متر. ويتركز في منطقتين: الأولي منهما في جبل علبة. وفيها ستة مواقع. وحجم الاحتياطي بها يقدر بحوالي ٦٠ ألف طن والثانية تشغل الروافد العليا لوادي دئيب ووادي دعيت ومرتفعات كوال أكلوب والأيرونجاب. يتواجد خام الحديد في وادي يودر. وفي أقصي الجنوب الشرقي. وفي منطقة حمرة الدوم بالقرب من جبل كولا ناب. حيث يظهر في هيئة عدسات ملتصقة بصخور الجابرو. كما توجد خامات صالحة لإنتاج كيماويات الماغنيسيوم غير العضوية. مثل كبريتات وكلوريد الماغنسيوم. وهي ضرورية جدا لصناعة المنسوجات. ويمكن الاستفادة من هذا الخام لإنتاج حراريات الماغنسيوم بديلا عن الاستيراد. وكذا إنتاج الماغنسيوم الذي يستخدم بشكل كبير في صناعة الأسمدة.سكان حلايب أغلبيتهم من إثنية "البجا" ويتنوعون بين قبائل البشاريين والحمدأواب والشنيتراب والعبابدة ويشاركهم قليل من الأمرار والرشايدة ويبلغ تعداد السكان حوالي ٢٠٠.٠٠٠ نسمة لكن لا يوجد إحصاء سكاني دقيق ومحدث.تنشط عمليات الزراعة والصيد وتجارة الذهب والتجارة العابرة أسس الاقتصاد المحلي لمثلث حلايب وباستثناء النشاطات الأخيرة وعلي رأسها "شركة شلاتين للثروة المعدنية" والتي تأسست لتستمر الشركة كما تم التخطيط لها منذ التأسيس وتم منح الشركة مؤخرا حق التنقيب عن الذهب. ويمكن أن يكون المثلث منطقة تعدين واستثمار محلي ودولي بتوافر رأس المال الكافي وحل الإشكاليات السياسية مع السودان وذلك لصعوبة جلب استثمار لمنطقة متنازع عليها سياسيا وعسكريا.مثلث حلايب يوجد به ثلاث بلدات كبري هي حلايب وأبورماد وشلاتين. أكبرها هي شلاتين وتضم في الجنوب الشرقي جبل علبة قري شلاتين قرية أبورماد وقرية حلاي بو قرية رأس حدربة وقرية مرسي حميرة وقرية أبرق.

أن حلايب وشلاتين مثلث من الأرض المصرية شمال خط الحدود الدولية مع السودان عند خط عرض ٢٢ وضلعه الشرقي علي ساحل البحر الأحمر بطول ١٥٠كم وضلعه الغربي ممتد في الصحراء من شمال شلاتين حتي خط الحدود الدولية وتبلغ مساحتها ٢٠.٥٨٠ كيلو متر مربع. ويوضح أن الموارد الاقتصادية مازالت ضعيفة بهذه المنطقة وتتمثل في الصيد وأعمال المناجم والمحاجر والزراعة والرعي إلا أنها تبشر بمستقبل سياحي باهر. ومتميز يصلح لإنشاء محميات طبيعية كما تتوفر خامات الذهب بها وجاري استخراجه وكذلك الكروميت والتيتانيوم والتنجستين والمنجنيز كما يحتمل وجود بترول إلي جانب أن وقوعها في أقصي الجنوب الشرقي لمصر وعلي

ساحل البحر الأحمر مكنها في حالة توافر ميناء بحري من السيطرة علي وسط ومنتصف البحر الأحمر وذلك بالتعاون مع السعودية.ضرورة وضع استراتيجية للتطوير العمراني بالمنطقة بحيث تستوعب عام ٢٠١٥ ما يقرب من ١٠٠ ألف نسمة فقد اهتمت الدولة في الفترة الأخيرة بإقامة عدد من مشروعات البنية الأساسية مثل محطات تحلية مياه البحر الأحمر ووحدات لتوطين البدو ورصف مجموعة من الطرق تصل التجمعات بهذه المنطقة وإنشاء عدد من المراكز الثقافية والمعاهد والمستشفيات والوحدات الصحية هذا بالإضافة لوجود الكثير من المشروعات الاستراتيجية المستقبلية مثل توصيل مياه بحيرة ناصر لساحل البحر الأحمر عبر أنابيب مياه لتقليل فاقد المياه للزراعة والري بالأساليب الحديثة الموفرة للمياه وهي لا تحتاج لمحطات رفع لأن مياه البحرة أعلي من منسوب سطح البحر بحوالي ١٨٠ مترا.

عمق استراتيجي– أن السودان تمثل عمق استراتيجي لمصر داخل القارة الأفريقية فضلا عن أن السودان يمكنه أن يخرج مصر من عثرته الاقتصادية الحالية في ظل امتلاك السودان لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وأيضا الثروة الحيوانية الهائلة التي يمكنها كذلك توفير حاجة مصر من اللحوم الحمراء.

وإعادة إصلاح وتأهيل خطوط الربط لمنطقة حلايب وشلاتين. التي سرقت أثناء الانفلات الأمني. عقب ثورة ٢٥ يناير. لتوفير الطاقة المطلوبة لتنمية هذه المنطقة الواعدة وجذب الاستثمارات المحلية والعالمية لتحويلها لمنطقة اقتصادية وتنموية.بالإضافة إلي أهمية تزويد هذا المثلث بالخدمات المتكاملة لجذب المشروعات الاستثمارية والسياحية في المنطقة. حيث يعد مثلث "حلايب. وشلاتين. وأبورماد "جنوب البحر الأحمر من أهم المناطق السياحية والاستثمارية الواعدة داخل مصر. لما يمتلكه من المقومات السياحية والاستثمارية والبشرية والموارد الطبيعية التي تستوجب الاهتمام بها. مضيفا أن تلك الخطة تأتي في إطار سعي الحكومة إلي تهيئة المناخ وإتاحة الفرصة لقطاع الأعمال العام والخاص لضخ المزيد من الاستثمارات في كل مجالات التنمية في المناطق الواعدة. فضلا عن أهمية الحضور بقوة في تلك المنطقة الغالية من أرض مصر.

قرار متأخرأن قرار مجلس الوزراء بضخ استثمارات لمنطقة حلايب وشلاتين قد جاء متأخرا خاصة في ظل التغييرات الأخيرة ومطالبة السودان بهذه المنطقة والتي هي جزء من السيادة المصرية لذلك لابد من إقامة مشروعات لصد أي اعتداءات خارجية علي أن تكون الأولوية للمشروعات التي تحقق الأمن القومي في هذا المثلث وعلي الدولة التدخل الفوري من خلال استثمارات محلية مع جلب الاستثمار الأجنبي لوضع حلايب وشلاتين علي خريطة التنمية وذلك باستغلال الفرص

الموجودة بها مثل البحث عن المعادن مثل الذهب واليورانيوم واستخراج البترول كما الأراضي هناك صالحة للزراعة فيجب استغلالها علي الوجه الأمثل.

هذه المنطقة تطل علي البحر الأحمر مما يعني إمكانية إقامة قري سياحية بها فأي تنمية حقيقية سوف تساعد علي زرع كثافة بشرية هائلة مما يساعد علي حمايتها من الأطماع الخارجية.أهمية المشروعات الزراعية لأنها سوف تأتي بالصناعة مع ربطها بالمواد الخام والمعادن التي يمكن استخراجها لكن المشكلة هي توجد طرق ممهدة لنقلها. في حالة وجود صعوبة في ذلك يكون علي الجيش التدخل وإنشاء خدمات بها وتمهيد البنية الأساسية مثل توصيل الكهرباء والمياه وإنشاء شبكة طرق للاستعداد للاستثمار القادم خاصة أن القطاع الخاص لن يذهب لتلك المنطقة إلا مع وجود بنية تحتية.

تشغيل ميناء حدربة لدعم التجارة والتنمية فى حلايب وشلاتين :

لتنشيط حركة التجارة والتنمية الاقتصادية والعمرانية بحلايب وشلاتين، اصدر رئيس مجلس الوزراء تعليمات مشددة بسرعة تشغيل ميناء حدربة البرى الذى تم إنشاؤه منذ ٧ سنوات على الحدود الجنوبية . الشرقية بين مصر والسودان :.يهدف تشغيل الميناء الى تحقيق طفرة اقتصادية بهذه المنطقة الواعدة خاصة ان هناك مجالات واسعة للتبادل التجارى وإقامة أسواق ومناطق لوچيستية تسهم فى الرواج الاقتصادى و توفير فرص العمل.ان منفذ حدربة من التوقع ان يستقبل من ٧٠-١٠٠ شاحنة يوميا، ويمكن ان يتضاعف هذا العدد على مدار الأشهر المقبلة مع تنشيط حركة التجارة.ان الميناء كان قد تم الانتهاء من بنائه عام ٢٠٠٧ بتكلفة ٢٠ مليون جنيه الا انه لم يعمل منذ ذلك الوقت، لأسباب رفض ذكرها حتى اصدر رئيس الوزراء تعليماته بسرعة التشغيل وإزالة اية عقبات تحول دون ذلك.

الجريان السطحي للنيل :

الجريان السطحي لمياه النيل هو المورد المائي الوحيد لدولتي المصب مصر والسودان حيث يمثل نهر النيل بالنسبة لمصر ٩٥% من مواردها المائية المتاحة فلأمطار في مصر تمثل ١.٣ مليار متر مكعب في السنة والمياه الجوفية ١.٤ مليار متر مكعب بالإضافة لنحو ٥.٤ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ليكون إجمالي ما تحصل عليه مصر من المياه سنويا ٦٣.٦ مليار متر مكعب بما فيها النصيب المحدود من مياه النيل البالغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً.

إن دول المنابع فقط هي الغنية بالأمطار التي تسقط عليها بينما تنفرد دول المصب لأي نهر من الأنهار في العالم بالسريان السطحي للمياه الذي يكون غالبا هو المورد المائي الوحيد لها مثل مصر. الزيادة السكانية في مصر ساهمت في زيادة الطلب علي المياه مما أدي لتدني نصيب الفرد في مصر لأقل من حد الفقر المائي الذي تحدده الإحصاءات الدولية بألف متر مكعب من المياه في السنة حيث كان نصيب الفرد في مصر من المياه عام ١٩٥٩ يعادل ١٨٩٣ مترا مكعبا تناقص تدريجيا حتى أصبح ٩٣٦ متر مكعب عام ١٩٩٦ و ٧٤٠ مترا مكعبا عام ٢٠٠٧ ومتوقع أن تقل هذه الكمية عام ٢٠٢٥ لنحو ٥٨٢ متر مكعب في السنة وأضاف في تصريحاته للأخبار أن المساحة الزراعية زادت في مصر من ٥.٨ مليون فدان عام ١٩٨٠ إلي ٨ ملايين فدان عام ١٩٩٧ نتيجة للتوسع الأفقي، كما تسعي خطة الدوله لاستصلاح الأراضي للتوسع الأفقي في ٣.٤ مليون فدان حتى ٢٠١٧ بما فيها أكثر من مليون فدان بتوشكي وترعة السلام. علاوة علي زيادة الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة من ٢.٢ مليار متر مكعب متوقع زيادتها لنحو ٤.٢ مليار متر مكعب عام ٢٠١٧ أيضا. ومن جانب آخر الدكتور احمد المفتي خبير القانون الدولي وأحد خبراء السودان في لجنة المفاوضات العامة لحوض النيل أن هناك مجموعة من الاتفاقيات يتجاوز عددها ١٥ اتفاقية بما فيها الخطابات المتبادلة التي تعتبر اتفاقيات قائمة بذاتها تحكم مياه النيل وبدأت عام ١٨٩١ . وكانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية بين القوي الاستعمارية علي وجه التحديد بريطانيا وكل دول من دول حوض النيل وعقدت مع بريطانيا والحبشة ومصر والسودان وأوغندا ومصر وبوروندي . وهي كلها اتفاقيات ثنائية وبها العبارة الشهيرة التي تسبب حساسيات بين دول المنبع ال ٦ وهي عبارة عدم إعاقة إنسياب المياه . واستمرت هذه الاتفاقيات منذ عام ١٨٩١ وهي المعروفة بالاتفاقيات السابقة أو القديمة وانتهت باتفاقية ١٩٥٩ بين السودان ومصر والتي سارت حتى اليوم أن دول المنبع عندما تقصد إلغاء هذه المجموعة من الاتفاقيات التي بها العبارة الشهيرة عدم إعاقة إنسياب المياه وكذلك اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان تقصدها بسبب هذه العبارة . ونحن نعلم أهمية اتفاقية ١٩٥٩ لأنها هي التي قسمت إيراد النيل من الفيضان والبالغ متوسطه ٨٤ مليار متر مكعب سنويا لحصص مائية نصيب مصر فيها ٥٥.٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨.٥ مليار . وجاءت اتفاقية ١٩٥٩ مكملة لاتفاقية ١٩٢٩ بما حددته من حصص لمصر والسودان وفوق ذلك كله إنشاء جهاز هيئة مياه النيل القائم حتى الآن بجانبيه المصري والسوداني ليكون هيئة فينة دائمة مشتركة مصرية سودانية ترعي التعاون المشترك بين البلدين للاستغلال الأمثل لمياه النيل وتطوير التعاون لتعظيم الاستغلال . وحول الاتفاقية الإطارية الجديدة لمياه النيل لوحظ

أنها لا تتحدث عن الحصص ولكن عن عدم الاستخدام بالنسبة لدول المنبع، ومن المعروف أن استخدام دول المنبع للمياه قليل بالنسبة لدولتي المصب مصر والسودان، وذلك نتيجة لتوافر الأمطار لديهما وقلتهما أو انعدامها في دولتي المصب خاصة إذا علمنا علي سبيل المثال أن أيراد نهر الكونغو في الكونغو وهي واحدة من دول حوض النيل يعادل إيراده السنوي من المياه ١٥ مرة من إيراد نهر النيل! من هنا فإن موارد المياه لدول المنابع كثيرة وأن بدء التعاون المشترك لاستغلال هذه الموارد هو ما يجب أن ننظر له في المستقبل، والوعي الموجود حاليا بين الدول يتجه نحو تأكيد أهمية هذا التعاون المشترك لإدارة مشتركة لموارد النهر لصالح الجميع، واستبعاد أن تكون هناك حرب حول المياه في حوض النيل لأن هناك تعاونا فعليا بين الدول منذ عام ١٩٦٧ تحت مظلة مشروع الهيدروميت الذي وفر لأول مرة قاعدة معلومات عن المياه والأرض مهدت لما بعد ذلك من تعاون فني للأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٥ حين صدر قرار من وزراء المياه بإنشاء لجنة من خبراء دول الحوض العشر لدراسة التعاون الفني تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة الأنمائي . ومن بعد ذلك سلسلة مؤتمرات النيل التي أوجدت علاقة حقيقية بين خبراء الدول لم تكن موجودة من قبل وفي عام ١٩٩٨ خرجت مبادرة حوض النيل إلي النور كآخر شكل جديد عن التعاون يجمع دول الحوض العشر في إطار من الرؤية المشتركة علي مستوي حوض النيل بصفة عامة وعلي مستوي الأحواض الفرعية للنيل لكل من حوض النيل الأزرق والجنوبي . وأن عشر سنوات مضت علي المبادرة لعناصرها المختلفة أفرزت عن أحد عناصرها الهامة للتعاون بالعمل علي وضع إطار قانوني ومؤسسي للعلاقات بين الدول وهي الاتفاقية الإطارية التي تدور حولها مفاوضات الخبراء حاليا. وحول موقف السودان ومصر من الاتفاقية الإطارية فالمشكلة بالنسبة لمصر والسودان هي كيف ستكون العلاقة بين اتفاقية ١٩٥٩ التي تحفظ حقوق مصر والسودان في مياه النيل بحصص مائية محددة والاتفاقية الإطارية الجديدة؟ وهل تلغي الاتفاقية الجديدة اتفاقية ١٩٥٩؟ أو هل لا تلغيها ويتم تطويرها؟ وحول المفوضية المزمع انشاؤها طبقا للاتفاقية الجديدة هل القرارات بداخلها تتحدد بالأغلبية أم بتوافق الآراء وأيضا الأخطار المسبق بالمشروعات؟ كما نوقشت علي مدي المفاوضات هل المياه كمورد هو سلعة اقتصادية؟ أم ماذا؟ وهل سيتم اقتسام المياه أم الحديث عن الاستخدام؟ ان الماء سلعة اقتصادية واجتماعية أيضا ومن هنا فهي ليست للبيع، وفي حوض النيل بيعها ممنوع وقبل اتفاقية ١٨٩١ كانت المياه تصل إلي مصر والسودان بدون حصص وبدون بيع وأن هذه المستحدثات لا يمكن تطبيقها علي أرض الواقع. ان الخلاف بين الاتفاقيات السابقة والاتفاقية الجديدة سيظل هو نقطة الخلاف الرئيسية وسيظل الخبراء في مواجهة شديدة خاصة إذا

علمنا أن مصر والسودان، ملزمان باتفاقية ١٩٥٩ وبوجهة نظر موحدة ومعمول بها طوال السنوات الماضية. وفي كنشاسا كانت قمة المشكلة عندما اعترض السودان اجرائيا واعترضت مصر اجرائيا وموضوعيا عندما واجهت الدولتان موقف دول المنبع بمحاولة تمرير الاتفاقية الإطارية دون الإشارة للاتفاقيات السابقة، علاوة علي ما أثاره المصريون بالنسبة لشروط الأخطار المسبق وتوافق الآراء . وفي المرحلة السابقة والحالية والمقبلة فإن مصر والسودان تؤكد أن القانون الدولي الذي تتمسك بقواعد دولتا المصب مصر والسودان يخرج عن قاعدتين يتفرع منهما باقي القواعد المعمول بها دوليا والتي استقر عليها دول العالم بعد مفاوضات استغرقت أكثر من ٢٠ عاما داخل أروقة الأمم المتحدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٩٧ وهي الاستخدام المنصف والمعقول وعدم التسبب في أي أضرار جسيمة للدولة، وان الأضرار الجسيمة حسب رأي كل خبراء المياه تعني"إرضاء الأطراف المعنية" وسوف يتم مفاوضات وجلسات تنعقد تباعا وبكثافة بين خبراء دول الحوض لايجاد صيغة جديدة لنقاط الخلاف ترضي كل الأطراف المعنية دول المنبع ودول المصب.

اعلان الاتفاق بين وزراء مياه دول حوض النيل العشر في ختام اجتماعاتهم الأخيرة بالإسكندرية علي إعادة مراجعة صياغة نقاط الخلاف المعلقة لتوقيع الاتفاقية الإطارية لإدارة مياه حوض النيل، والتي تدور حول الأمن المائي لحفظ حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل، والإخطار المسبق عند إقامة أية مشروعات تري دولتا المصب (مصر والسودان) التأثير علي تدفق مياه النهر المعتادة للبلدين سنويا والمقدرة بنحو ٨٤ مليار متر مكعب من المياه نصيب مصر فيها ٥٥.٥ مليار والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب .. بالإضافة للإجماع عند اتخاذ القرارات لأي من شئون الحوض أو الأغلبية المشروطة بأخذ رأي دولتي المصب. مع أهمية تصفية الخلافات عملا بمبدأ مهم أقرته مبادرة حوض النيل فيما بينهم منذ انطلاقها عام ١٩٩٨ ومساندة المجتمع الدولي لها كشريك أساسي لتمويل مشروعاتها لرؤية مشتركة تضمن تنمية موارد النهر وإدارة المياه لصالح الجميع تحت مظلة "الكل كسبانWIN – WIN ".

وتؤكد مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية أن إعادة الصياغة القانونية لنقاط الخلاف المعلقة تأتي ضمن ٣٩ بندا رئيسيا اتفق علي ٣٨ بندا منها. بالإضافة إلي ٦٦ بندا فرعيا اتفق علي ثلاثة أرباعها لابد أن تكون غير مخيبة لآمال شعوب دول الحوض من حيث الأخذ بالحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل من ناحية وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لدول المنابع لتحقيق منافع للتنمية علي مياه النهر التي تفقد في الحوض بالبخر والتسرب للمستنقعات واستهلاك حيوانات الغابات الشهيرة في المنطقة الاستوائية من جهة أخري .. موضحة أن هذه

الكميات المهدرة تصل نحو ٩٤% من حجم الأمطار الساقطة علي حوض النيل من مصادره الثلاث هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الأثيوبية وحوض بحر الغزال الذي يهدر إيراده المائي كاملا في مستنقعات جنوب السودان (١٦ مليار متر مكعب من المياه سنويا) إلا من نصف مليار متر مكعب فقط.

اتفق الوزراء الأفارقة لدول حوض النيل أن إعادة صياغة بنود النقاط المعلقة التي تختلف حولها دول المنابع ودولتا المصب أن الوزراء اتفقوا علي أن إعادة الصياغة لابد أن ترتكز علي قاعدة للتوافق وترسيخ وحدة حوض النيل والعمل الجماعي المشترك الذي تسوده روح التعاون البناء بما يسهم في رفع مستوي المعيشة لشعوب دول الحوض وتحقيق مصالح كافة الدول دون استثناء. كما أن مصر تحرص علي التعاون من أجل الوصول لأجندة محددة في إطار مبادرة تنموية شاملة لكل الدول في مجالات المياه والزراعة والإنتاج الحيواني والثروة السمكية والتجارة وتقديم الخبرات الفنية في مجال إقامة شبكات الكهرباء في أثيوبيا.

وأعلن وزير الري الأثيوبي أن التعاون بين مصر وأثيوبيا من جهة وبين أثيوبيا ودول الحوض من جهة أخري يأتي علي رأس أولويات الحكومة الأثيوبية باعتبار أن كل دول حوض النيل تسعي لاتفاق شامل يضم كل الدول بهدف إيجاد تسوية شاملة تحقق مصالح كل دول الحوض في مياه النيل. وأوضح وزير الري السوداني أن الاتفاق بين دول الحوض علي عدم الإضرار يهم جميع الدول فيما يتعلق بنصيب دولي المصب التي يعتبر الجريان السطحي لمياه النيل هو مصدر المياه الوحيد لها، وكذلك بعض دول المنابع التي تحتاج للتنمية.

إن الإعتماد علي النواحي القانونية لن يؤتي ثماره خلال المرحلة الحالية ويمكن الاستفادة منه على المدي الطويل من خلال المستندات والوثائق القانونية للاستعانة بها فى حالة اللجوء الى التحكيم الدولي للحصول علي حقوقنا التاريخية فى مياه النهر، ومن الضرورى استئناف التفاوض مع دول حوض النيل، ولا مانع من توقيع مصر على الاتفاقية الاطارية مع تضمينها عدد من المطالب التى تضمن التدفق الطبيعي والآمن لمياه النهر، وابداء التحفظات فى ملحق خاص بالمبادرة ان مصر فى موقف صعب وخيارى عدم التوقيع والتوقيع كلاهما من التوقيع يعني تخلي مصر عن حقوقها التاريخية فى موارد نهر النيل بينما عدم التوقيع يعرضنا للخسائر، ويؤدي الى الدخول فى صراعات مع دول الحوض وتعليق عضوية مصر فى مبادرة حوض النيل. أن آثار السلبية للسدود الاثيوبية على مياه النيل أن أقصي ما يمكن ان توقم به هذه السدود هو احتجازها لنحو ٦ مليارات متر مكعب من المياه وتتركز فى تأخير موعد وصول مياه النهر الى مصر، بينما تصل التأثيرات

السلبية للسدود علي النواحي البيئية التى تهدد بيئة النهر. ويمكن لمصر استغلال المنظمات الدولية المعنية بالبيئة لمواجهة خطط اثيوبيا فى اقامة السدود بسبب اثارها السلبية على البيئة، خاصة انها تهدد البيئة الطبيعية للأسماك او النباتات. واهمية جنوب السوادن لمصر انها تعد نقطة الارتكاز الاكثر أهمية فى ملف الأمن المائي المصري يمكن لها أن تساهم فى الحد من مخاطر نقص مياه النيل الواردة من أثيوبيا، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات مائية مشتركة ولاستقطاب فواقد النهر فى حوض بحر الغزال وقناة جونجلى لتوفير ١٤ مليار متر مكعب من المياه يتم استغلالها لصالح مصر وجنوب السودان.

تتسابق العديد من الدول على قيام علاقات جديدة بجنوب السودان وفي مقدمتها اثيوبيا واسرائيل واوغندا لاسباب عرقية وغيرا ونخشي ان تفوز هذه الدول بهذا النوع من العلاقات وما يتطلب من مصر ان تشحذ كل ما يمكن ان تعطية لجنوب السودان لتفوز هى بهذه العلاقة وقد تكون المشروعات المشتركة الحالية التى تنفذها وزارات الري والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها خطوة أولى لابد أ، يعقبها خطوات اخرى مهمة تؤكد عمق العلاقة بين البلد العريق والبلد الوليد.

ما يقال حالياً حول تأثير ثورة ٢٥ يناير وما أوجدته من وضع جديدة لمصر فى افريقيا علينا ان نستثمر هذا الوضع ليكون مدخلنا الى التفاوض من جديد مع دول الحوض، وهناك أجندة اخري لدول منابع النيل بصرف النظر عن طبيعة النظام فى مصر والا لابد أن نسأل انفسنا ما الدافع وراء اتحاد اثيوبيا مع دول البحيرات الاستوائية على التوقيع على الاتفاقية الاطارية دون وجود اى علاقة هيدروجية أو جغرافية بين الحوضين المائيين فأثيوبيا وحدها فى الحوض الشرقي وباقي دول المنابع في مجموعة البحيرات الاستوائية ولكل منها حوض صرف مستقل فما الذي يجمع بين أثيوبيا ودول البحيرات رغم عدم تشابة هله الظروف الطبيعية المهمة.

<u>عدم إمكانية منع تدفق المياه لمصر والسودان :</u>

هاجم وزير الموارد المائية والري السوداني مطالبة دول الهضبة الاستوائية بوضع بند الأمن المائي والخاص بالحفاظ علي حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل والاستخدامات المائية الحالية للبلدين في ملحق فرعي لاتفاقية الإطار التعاوني الجديد والذي يعني إمكانية حذفه أو الاعتراض عليه او التفاوض عليه في أي وقت ويكون غير ملزم. وأعلن الوزير عن دهشته من الموقف القائم لهذه الدول والخاصة بموافقتهم علي وضع الحقوق التاريخية في مياه النيل في ملحق وليس في البنود الرئيسية لإطار الاتفاقية، مؤكدا عدم موافقة مصر والسودان علي ذلك لما فيه من استهانة بهذه الحقوق ومخالفة صريحة للاتفاقات الدولية وللقانون الدولي. وأن مصر والسودان لا ولن

تعترف بأي اتفاقية أو إطار تعاوني أو مفوضية جديدة أو هيئة لدول حوض النيل ما لم تعترف بوضوح وصراحة الحقوق المصرية السودانية في الاستخدامات المائية المشروعة وبحقوقهما في ضرورة مراجعتهما في حال إقامة أي مشروعات علي مجري نهر النيل يمكن ان تؤثر علي حصصهما المائية. وما تطالب به مصر والسودان دول حوض النيل في ضرورة وضع مبدأ التشاور والأخطار المسبق في حالة إقامة أي منشآت مائية والهادف الي ضمان عدم الأضرار بمصالحها القومية يساندها القانون الدولي الذي ينص علي مبادئ، أولها وجوب عدم تأثر الدول في أسفل الحوض (دول المصب) بما تنفذه دول أعالي الحوض وان يتم ذلك بالتشاور والإخطار المسبق. وأن البنك الدولي رفض تمويل مشروع بسيط طلبته تنزانيا ما لم توافق عليه بوضوح دولتا المصب مصر والسودان. وأكد أن مصر والسودان لا تمانع إقامة أي مشروع تنموي في دول أعالي النيل بما لا يؤثر او يضر بحقوقها التاريخية والتزاماتهما المائية تجاه شعوبنا، ويتم وبالطرق العلمية حساب مدي تأثير هذه المشروعات من عدمه علينا كدولتي مصب وانه إذا لم نجد ما يضر وجود ما يخدم التنمية في هذه الدول الشقيقة نوافق ونتعاون وننسق لإتمامه ودعمه في المنتديات العالمية وأمام الدول المانحة والبنك الدولي. إن الموقف المعلن لمصر والسودان في غاية البساطة هو انه خلال السنوات العشر الماضية كان هناك اختلاف واضح حول الاتفاقيات القائمة تم تحول الاختلاف إلي ما يسمي الأمن المائي والذي يعني الاعتراف بحقوق الدول والاستخدامات بالإضافة إلي أن مصر والسودان تري إن أي إطار تعاوني أو تكتل يضم بعض دول حوض النيل ولا يعترف بهذه الحقوق والاستخدامات لا نوافق عليه. مؤكدا أن إقامة أى إطار تعاوني بين دول الحوض لابد من أن يكون هناك إجماع عليه وهذا الأمر لم يحسم بعد وحول ما يثار عن وجود نية بعض البرلمانيين بدول حوض النيل خاصة في تنزانيا إقامة دعوي قضائية في محكمة العدل الدولية ضد مصر والسودان وبريطانيا لإلغاء الاتفاقات القائمة والتي تضمن حقوق البلدين وحصصهما المائية وذلك بالاستعانة ببعض المكاتب القانونية الأمريكية، أكد الوزير انه لم يسمع عن ذلك حتي الآن وان حدث ذلك فسيتم تحويله إلي وزارة العدل لاتخاذ المواقف القانونية اللازمة حيال ذلك. وأضاف أن هذا الحديث مختلف عليه لان ما يتردد حول الاتفاقات المبرمة أثناء فترة الاستعمار لا ينفي العرف والمبادئ الدولية الخاصة بالحقوق التي تورث إي أن الدولة التي تحصل علي استقلالها ترث كافة الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت خلال الاحتلال ولا يجوز لأي حكم(أو نظام) ان يلغيها. ويوجد حالياً تنسيق كامل بين مصر والسودان في جميع القضايا الخاصة بملف دول حوض النيل بالإضافة إلي تطابق الموقفين المصري والسوداني تماما منذ بداية المفاوضات.

وبالنسبة إلي موقف الهيئات المانحة خلال الفترة الماضية والذي أصبح غير مفهوم سواء الرأي والموقف المعلن أو ما يتم في الخفاء لدرجة إننا لم نعد نعرف فعلا إذا كانوا يرغبون في أن تتواصل وتستمر دول حوض النيل في طريقها لاتفاق أم لا.

كذلك الموقف الإثيوبي تجاه الخلاف الأخير الذي حدث في كنشاسا حيث كانت إثيوبيا في جانب مصر والسودان ولكنهما في الاجتماع أخذت جانب دول النيل الاستوائي. وتقاعس كل من أوغندا والكونغو عن تنفيذ قرار مجلس وزراء حوض النيل بعرض نقاط الخلاف علي رؤساء الدول بالحوض ولوحظ أن النية مبيتة لإقرار الاتفاق علي الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل. ومن المعروف انه لا توجد أي دولة في حوض النيل تستطيع منع مياه النيل من السريان والوصول إلي دول المصب لأن الأمطار في هذه الدول غزيرة ولا توجد لديهم مشروعات ري كبري تستهلك هذه الكميات، وان الدراسات التي أجريت علي عدد من المشروعات أوضحت أنها لا تزيد علي توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه في إثيوبيا ولا تزيد علي٥ مليارات متر مكعب في دول الهضبة الاستوائية علاوة علي صعوبة التنفيذ من الناحية الفنية.

وقد تم التركيز خلال اجتماعات المجلس الوزاري علي أهمية استمرار التعاون بين دول حوض النيل من خلال برامج الرؤية المشتركة والأحواض الفرعية والتي نتج عنها حزمة من المشروعات الاستثمارية في العديد من المجالات مثل الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية وإدارة أحواض الأنهار وزيادة الإنتاجية الزراعية والتنبؤ بالفيضان والإنذار المبكر ومشروعات استقطاب الفواقد المائية وغيرها من المشروعات التي تتضمن٢٢ مشروعا وقد ساهمت الدول المانحة والبنك الدولي بمنحة تقدر بنحو ١٤٠ مليون دولار لدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات.

إن دور نهر النيل في حياة الشعوب لا يمكن إغفاله، وأن دول الحوض تضع النهر في المرتبة الأولي عند عرض مشاكلها الملحة كالفقر وتدهور البيئة وضعف النمو الاقتصادي، وتحسين مستوي معيشة الفرد وما يؤكد ذلك أن دول الحوض في السنوات الماضية بدأت تدرك أهمية التعاون الإقليمي بدلا من النزاعات لإيجاد حلول للمشاكل القومية فأصبحت مبادرة حوض النيل هي المرحلة الانتقالية للتعاون والشراكة لدول حوض النيل العشر. وتهدف المبادرة إلي تنمية حوض النيل من خلال التعاون لصالح دول الحوض وتساعد علي تحقيق التعاون والتكامل والسلام والأمن الإقليمي.

وتضم مبادرة حوض النيل٢٥ مشروعا، من أهمها مشروع' البارو–أكوبو' المتعدد الأغراض من زراعة وطاقة، وإيراد مائي في إثيوبيا ومشروع مراقبة الفيضان والإنذار المبكر' الوقاية من أثر الفيضان' ومشروع حماية التربة من الانجراف' تقليل الطمي' ومشروع تبادل الطاقة والربط الكهربائي ومشروعات مشتركة للري والصرف وبناء القدرات ونقل الخبرات وتبادل المعلومات والمحافظة علي البيئة ومشروع الزراعة والإنتاج الزراعي بالنيل الجنوبي. ويؤكد خبراء دول حوض النيل أن المبادرة تبشر بطاقة هائلة من الاستثمارات في دول الحوض والتي سوف تسهم في رفع براثن الفقر عن سكان دول الحوض، وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية للقارة الأفريقية حيث يبلغ تعداد سكان دول الحوض٣٢٠ مليون نسمة وهي تحتل١٠% من المساحة الإجمالية للقارة و٣٠% من إجمالي حالات الجفاف والفيضانات في العالم تحدث في أفريقيا. ويتوقع الخبراء أن يصل تعداد أفريقيا في عام٢٠٢٥ الي نحو مليار نسمة وأن نحو٣٠% من سكان أفريقيا يعانون من نقص مياه الشرب النقية، وأن٥٠% من سكان أفريقيا ليس لديهم صرف صحي. ويشكل نهر النيل أهمية كبري في اقتصاديات دول حوض النيل ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في كل دول الحوض علي مياهه وفي مجال الصيد يعتمد الصيادون علي الأسماك النيلية إلي جانب ما يشتهر به النيل من وجود العديد من الإحياء المائية. ومساحة حوض النيل٣، ٤ مليون متر مربع أي١٠% من مساحة أفريقيا ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله٦٦٧٠ كيلو مترا.

عقد بالإسكندرية الاجتماع غير العادي لوزراء مياه النيل الشرقي مصر والسودان وأثيوبيا وذلك لمناقشة الدراسات الخاصة بمشروعات الرؤية المشتركة المقرر تنفيذها علي مستوي النيل الشرقي وتقدر تكلفتها ٣٦ مليون دولار مقدمة من الهيئات الدولية المانحة.

إن مبادرة حوض النيل هي مجرد برنامج للتعاون مثل برامج التعاون المختلفة بين الدول وأن مصر تحرص علي الدخول في هذه البرامج بهدف تنمية شعوب دول حوض النيل وهو واجب الشقيقة الكبري نحو أشقائها خاصة أن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل لا تتوقف علي العلاقات المائية فقط ولكن علاقات الجوار هي أساس التعاون معها وأضاف أن هناك تواجدا عميقا لمصر في دول الحوض بأشكال عديدة في كافة المجالات سواء تجاريا أو سياسيا أو اقتصاديا. وتمشي مصر في خطوات ثابتة للتفاوض مع دول حوض النيل لتحقيق أقصي استفادة من موارد النهر لصالح جميع الشعوب مع ضرورة تفعيل التعاون معها في كافة المجالات سواء المائية او الزراعية أو التجارية في مجالات الاستثمار الأخرى، وقد سبق لمصر الموافقة علي إقامة العديد من المشروعات في أثيوبيا ودول حوض النيل وآخرها موافقة مصر علي إنشاء سد صغير علي النيل

الأزرق في أثيوبيا لتخزين نحو واحد مليار متر مكعب من المياه لاستغلالها في الزراعات المروية الصغيرة وتوليد الكهرباء، وأن موافقة مصر علي إقامة هذا السد بسبب عدم تأثيره علي تدفق المياه لمصر ومصر لا تمانع من إقامة أي مشروعات بدول منابع النيل طالما لا تؤثر علي حصة مصر المائية من موارد النهر، كما أن قرار ٧ دول بفتح باب التوقيع علي اتفاقية التعاون الإطاري علي الرغم من اعترض مصر والسودان عليها لن يؤثر بأي حال من الأحوال علي حقوق الدولتين فيما يتعلق بمياه النيل. وفي حالة التوقيع الاتفاقية بدون مصر والسودان فسوف يؤدي إلي انهيار كلفة مشروعات المبادرة الحالية والمستقبلية والتي أجمعت كل دول حوض النيل عليها منذ بدء المبادرة عام ١٩٩٩ حيث أن هذه المشروعات هي ملك لـ ٩ دول ولا تقتصر علي الـ ٧ دول التي تتبني التوقيع علي الاتفاقية الإطارية علي الرغم من معارضة مصر والسودان. ويجب العودة إلي طاولة المفاوضات لإنقاذ المبادرة من الانهيار بحلول مرضية لكل دول حوض النيل العشرة. ومن ناحية أخري تمسكت هيئة مياه النيل التي تضم مصر والسودان في اجتماعاتهما الجارية بالإسكندرية علي موقف البلدين الموحد تجاه الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل والتمسك بالحقوق المائية التاريخية للدولتين والتي تحفظهما الاتفاقيات القديمة المعترف بها دوليا كإطار للتعاون بين دول حوض النيل.

قام وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل العشرة ومعهم خبراء دوليون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في طائرة حربية فوق إثيوبيا لمعرفة ما يجري هناك علي الطبيعة، وقد تأكد عدم وجود أى سدود إثيوبية علي منابع النيل، ولا ينفي وجود سدود ولكنها مجرد منشآت لتوليد الكهرباء، خاصة أن لجنة السدود الدولية أصدرت منشورا يصنف السدود إلي صغيرة ومتوسطة وكبيرة، والصغيرة مثل الموجودة في إثيوبيا والكبيرة مثل السد العالي. وكان وزير الري الإثيوبي شفير ادجار سوزرير قد أكد في القاهرة أثناء حضوره الاجتماعات الوزارية لدول حوض النيل الشرقي أنه لاتوجد لإسرائيل أي مشروعات في المنابع الإثيوبية، باستثناء بعض المشروعات الصغيرة لمباني الشرب والصرف الصحي، مشيرا إلي أن إثيوبيا إذا أرادت أن تبني سدودا فسوف تلجأ لحكومتي مصر والسودان.

إن العلاقات المصرية . الإثيوبية، والمصرية النيلية مع جميع دول الحوض تمر بأزهي فتراتها، وأن الجهات الدولية تطالب الدول المتشاطئة في أكثر من٣٠٠ نهر دولي كبير وبينها نزاعات بشأن حصص المياه في هذه الأنهار أن تحذو حذو مصر ودول حوض النيل في مبادراتها الجديدة التي حولت النزاع والتنافس والصراع حول مياه النيل إلي ملحمة تعاون سلمي يهدف لاقتسام مياه النيل

بجميع دوله العشرة بتعظيم الفوائد من كل نقطة مياه ومن الكميات الهائلة الفاقدة علي النيل التي لا يستفيد منها سوي٦% فقط ويشير إلي أنه مع وزراء دول حوض النيل وخبراء الهيئات والمؤسسات المانحة الدولية ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير فوق منابع النيل الحبشية وفوق جميع الأحواض المائية التي تصب في نهايتها في نيل مصر والسودان، وهي: نهر النيل عطبرة في الشمال وبحيرة تانا والنيل الأزرق في الوسط وأحواض نهر البارو والاكوبو ومستنقعات الرباط وتشاد ووجود الفواقد فيها يمكن الانتقال منها بإقامة مشروعات مشتركة تفيد كلا من دول الحوض الشرقي الثلاث: مصر والسودان وإثيوبيا.

المبادرة الجديدة لحوض النيل لم تحدث من قبل وتم اتخاذها بروح طيبة جدا، وان اختيار إثيوبيا كمقر ومكتب إقليمي لمجموعة الخبراء مع تخصيص فرعين في كل من القاهرة والخرطوم مبادرة طيبة، وأن المكتب الإقليمي في إثيوبيا به مهندسون من مصر والسودان وإثيوبيا وبه وحدة دراسات إدارية لمشروعات الحوض وهي التي وافق عليها الوزراء والخبراء وسوف يكون رئيسها في الدورة الأولي مصري، وهو يؤكد ويثبت حسن النوايا وصدق وتوحد المواقف لهذه الدول وأن السد الذي تم الإشارة إليه وتصويره علي أنه أقيم تهديدا لأمن مصر المائي لا يخرج عن كونه جدارا مقاما علي بحيرة تانا وقد تم زيارة جميع مواقع الأحواض والأنهار التي في إثيوبيا ولها علاقة بنهر النيل في السودان ومصر وهي أحواض أنهار عطبرة والنيل الأزرق والبارو والاكوبو التي تصب في نهر السوباط جنوب السودان وأيضاً جولات في أحواض إثيوبية غير نهر النيل مثل حوض نهر القواش وشوهدت كل المشروعات الإثيوبية للموارد المائية المقامة عليها ، وتم الإطلاع علي خططهم ومشروعاتهم لأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية. الإثيوبية حتي عام ٢٠٢٥ وتم اكتشاف من خلال هذه الجولات وجود كميات وإيرادات هائلة من المياه الفائضة التي من الممكن استغلالها في زيادة إيراد نهر النيل بكميات خيالية من المياه، خاصة المشروعات المقامة بمناطق المستنقعات النيلية كمشروع بحر الزران مثلا وروافد السوباط والنيل الأزرق ورواندا.

وهناك إمكانية لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة في أماكن كثيرة ومنها يمكن إنشاء شبكات ربط كهربي موحدة لهذه الدول الثلاثة، وأن هناك أيضا فرصا كبيرة ومتزايدة إذا ما صدقت النوايا لتحقيق الرخاء والتنمية وطموحات شعوب الدول الثلاثة وهي فرص هائلة يمكن أن تفيد هذه الدول.

تردد أن السودان كان يستقبل عند سد الدوميرمي علي النيل الأزرق ٢٩ مليار متر مكعب من المياه، وأنه أصبح يستقبل٧ مليارات متر مكعب فقط لأنه نتيجة لإنشاء سد عملاق علي مخرج بحيرة تانا ولكن الحقيقة أن السعة التخزينية لهذا السد تبلغ نحو ٥.٢ مليار متر مكعب ويستقبل

سنويا نحو٥٠ مليار متر مكعب وثبت أنه لا توجد منشآت مائية لها طاقة تخزينية كبيرة سواء علي مخرج بحيرة تانا أو علي طول النيل الأزرق يمكن لها أن تؤدي إلي وصول٧ مليارات متر مكعب فقط للسودان في الوقت الراهن.. إلا في حالة واحدة فقط قد تنتج عن تغيرات مناخية حادة سالبة كنتيجة لقلة هطول الأمطار علي الهضبة الإثيوبية وهي ظاهرة لم تحدث من قبل.

وبالنسبة للسد العملاق الذي يشير إليه بأنه أنشئ عند مخرج بحيرة تانا بغرض تنظيم التصرفات المائية المتوجهة لمصر فإن تسلسل تاريخ الأعمال الصناعية علي مخرج بحيرة تانا بدأ بإنشاء محطة تيس أباي١ لتوليد طاقة كهربية١١ ميجاوات بتصرف مائي٣٠ م٣/ثانية في عام١٩٦٤ علي بعد٣٠ كيلومترا من مخرج البحيرة وبالقرب من شلالات تيس سات.. وانه خلال الفترة من١٩٩٥ إلي١٩٩٧ تم إنشاء هدار شارا شارا علي مخرج البحيرة لتغذية محطة مياه الشرب ولأعمال التحكم في تصرفات مياه البحيرة خارج موسم الفيضان لتغذية محطة تيس اباي٢ لتوليد طاقة كهربية وبدأ تنفيذها عام١٩٩٦ وتم الانتهاء منها في بداية العام الحالي بقدرة ٧٣ ميجاوات وأقصي تصرف مائي لها١٥٠ م٣/ثانية، بتصرف إجمالي سنوي لا يزيد علي٤، ٧ مليار م٣ كحد أقصي، علما بأن القدرة التخزينية المتوسطة لمياه بحيرة تانا بين منسوب١٧٨٤-١٧٨٧ تعادل ١.٩ مليار م٣ أي ما يعادل ٤.٢ متر من كمية المياه المنصرفة من البحيرة سنويا. إن ما تردد عن قيام مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بدراسة لحوض النيل الأزرق عام١٩٦٤ والتي اشتملت علي٣٣ سدا فإنه يجب التوضيح بأن الـ٣٣ مشروعا المقترحة بالدراسة تحتوي علي١٤ مشروعا للري و١١ مشروعا للكهرباء ومشروعات متعددة من(ري وكهرباء) هذا مع العلم بأن مجموع متوسط ما يسقط من أمطار علي دولة إثيوبيا تقدر في المتوسط بنحو١٢٧٥ مليار متر مكعب سنويا منها٤٨٥ مليار متر مكعب تسقط علي المساحة الواقعة بحوض النيل الأزرق ومنها٧٩٠ مليار متر مكعب تسقط علي مساحات خارج حوض النيل الأزرق سواء بحوض النيل مثال حوض نهر عطبرة ونهر السوباط أو خارجه مثل حوض نهر شبيلي كما يبلغ مجموع الجريان السطحي بالأنهار المختلفة بكل إثيوبيا١١٠ مليارات م٣. وأن الفرق بين أحجام مياه الأمطار وأحجام مياه الجريان السطحي يستخدم في الزراعات المطرية والمراعي الطبيعية وهي الأنشطة الرئيسية للسكان بإثيوبيا علي مدي العصور والأزمنة.. لذا فإن أي تغييرات في تلك الأنشطة ليس بالبساطة ولها متطلبات متعددة من أجل إجراء أي تغيير فيها.

تهدف المشروعات المشتركة المقترحة بين مصر وإثيوبيا والسودان من خلال مبادرة حوض النيل لإقامة مشروعات ذات فائدة للجميع وليس لمصلحة دولة دون دولة أخري بما في ذلك مشروعات

الري التي يتطلب تنفيذها تنظيم الصرف والموازنات مما يفيد إثيوبيا ودول المصب كما تهدف أيضا إلي عدم الإضرار بأي من تلك الدول، وأن الروح السائدة الآن مشجعة لإزالة أي من الحساسيات والريبة والتركيز علي التعاون في جو من الشفافية لمصلحة شعوب دول حوض النيل جميعا، وأن مصر قد طلبت التركيز علي المشروعات التي تزيد من إيراد مياه النيل لاقتسام فائدة تلك الزيادة، وأنه لا مساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل. وهذه الأمور كلها هي التي صنعت الروح الطيبة والرغبة الصادقة في التعاون بين دول حوض النيل ممثلة في المبادرة التي يتم من خلالها عقد مؤتمر دولي بين٦٠ من الدول والمؤسسات المانحة الدولية ودول حوض النيل في جنيف بسويسرا والذي يحضره جميع وزراء الموارد المائية لدول الحوض العشرة لتحديد الفائدة المحتملة لكل دولة من الدول، حيث إن المبادئ العامة التي تحدد تنفيذ تلك المشروعات هي أن تحقق الفائدة للكل وبدون إحداث أي ضرر للآخرين. ليس غريباً أن تتزامن حالة إطلاق المبادرات الشرق أوسطية من مصادرها الشمالية والغربية مع حالة انطلاق الضجة المفتعلة التي ينوي من خلالها بعض الأفراد وأجهزة الإعلام في بعض دول حوض النيل للترويج لفكرة مؤداها ان مصر والسودان تحصلان علي كل خيرات النيل ونصيب الأسد منها او أن الوقت قد حان لطي صفحات الماضي وفتح أبواب المفاوضات وكأننا جميعا من ابناء اليوم.

إذا افترضنا ان البعض يتصور أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، قد تعطي الفرصة لممارسة الضغوط المكثفة، وقد تشكل في نفس الوقت بعض الأجندات السرية، هذه الضجة مفتعلة لأن مصر علي وجه اليقين تعيش عصرا من أزهي عصور الوفاق والتعاون المثمر والخلاق مع دول حوض النيل اجمعها ولن يكون ذلك وليد اليوم بل هي تطور طبيعي لعلاقات حميمة ساهمت مصر من خلالها في خدمة الأصدقاء والأشقاء بدءا من المشاركة في إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان ١٩٣٢ وتعلية خزان أوين بأوغندا عام١٩٥٣ وتعويض المتضررين من إنشاء السد العالي في منطقة وادي حلفا١٩٥٩ بالسودان، ودق ما يزيد عن مائة بئر من أبار المياه الجوفية في كينيا١٩٩٦ وتطهير بحيرات البرت وكيوجا وفيكتوريا لصالح مجتمع الصيادين للأسماك في أوغندا منذ١٩٩٨ وحتي الآن. ودراسة إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا علي غرار المركز القومي للبحوث المائية المصري عام٢٠٠٣، والمشاركة في تحسين الإدارة الجيدة للموارد المائية في الكونغو الديمقراطية عام٢٠٠٠ هذا بالإضافة إلي التعاون في العديد من المجالات ونقل الخبرات وتدريب وإعداد الكوادر الفنية في أثيوبيا ورواندا وبروندي، ورغم هذا فإن

الجميع يعلن أن مصر والسودان تحصلان علي نصيب لا يزيد علي ٨٤ مليار م٣ من المياه سنويا عند أسوان، تستخدم منها مصر ٥٥.٥ مليار م٣، والسودان ١٨.٥ مليار م٣.

وعن اتفاقية عام١٩٢٩ التي أصبحت أشهر الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية ، كانت تنص علي منح مصر٤٨ مليار م٣ سنويا من مياه الفيضان والسودان٤ مليارات م٣، بمجموع ٥٢ مليار م٣، أما الـ٣٢ مليارا الباقية من٨٤ مليار م٣ فكانت تذهب للبحر الأبيض المتوسط. وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من مصر وبريطانيا نيابة عن اوغندا وكينيا وتنجانيقا وحول هذه الاتفاقية يقول الخبير الاستراتيجي الدولي للسياسة الأفريقية الدكتور عبد الملك عودة ان مصر وبريطانيا اتفقتا عام١٩٠٤ علي تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتحديد مواعيد توزيع مياه النيل بين مصر والسودان وتوصلت هذه اللجنة إلي قواعد قبلتها كل الأطراف والطرفان المصري والبريطاني، ولذا أرسل رئيس وزراء مصر خطابا إلي المندوب السامي البريطاني يعلنه فيه هذا القبول والموافقة ويضيف ان هذين الخطابين والمذكرة هما الآن ما يعرف أمام الرأي العام باتفاقية عام١٩٢٩، وفيها النص الواضح علي الإقرار بحقوق مصر المكتسبة وضمان تدفق المياه إليها مع حصول مصر علي نصيب عادل من أي زيادة تطرأ علي الموارد المائية لنهر النيل في حالة القيام بمشروعات جديدة.

الاتفاقية حددت كمية المياه الواصلة عند أسوان بمقدار٥٢ مليار م٣ تختص مصر منها بنصيب٤٨ مليارا والسودان٤ مليارات م٣، وكان توقيع بريطانيا مع مصر باسم اوغندا وتنجانيقا والسودان. أن العلاقات الرسمية بين دول الحوض العشر لا تعترف بهذه المحاولات الحالية للوقيعة والدس، ولا تشوب هذه العلاقات من الوجهة الرسمية أية شوائب، لأن الذي يحدث هنا يمكن وصفه بأنه زوابع سياسية بحتة ومحضة يراد منها تحقيق مكاسب شخصية لبعض السياسيين في الحياة الداخلية لبعض هذه الدول لأهداف غير معروفة. لكن المؤكد أن اللجنة التفاوضية التي تمثل الإطار القانوني لآلية مبادرة دول حوض النيل لا تزال تناقش كل شيء سواء الاتفاقيات التاريخية أو غيرها وأن المجلس الوزاري للدول النيلية العشر الذي يمثل الإطار المؤسسي لهذه المبادرة لا يزال يجتمع أيضا بصفة دورية وان الاتفاقيات هذه مع مصر لا تمنع هذه الدول من تنمية مواردها المائية طالما أنها لا تسبب أي أضرار لمصر!! وأن الذي يدعم النظرة الجديدة المتفق عليها بين دول الحوض أنه في الاحباس العليا للنهر، فواقد هائلة تزيد في بعض الأحواض القديمة علي٩٩% و٩٩.٥% في مستنقعات بحر الغزال الذي تبلغ فواقده٤٤ مليار م٣ من المياه، وفي نهاية الحوض عند نهر فوتون لا يزيد الوارد من المياه فيه علي نصف مليار م٣، وأن الاستقطاب

لهذه الفواقد هوالحل والأمل لتوليد طاقة كهربية نظيفة ورخيصة، وأنه يبقي الأمل القائم القابل للتحقيق ورفض هذه الزوابع.

التكامل المصري السوداني :

في ظل الظروف السياسية الحالية أمامنا العديد من الفرص التي يمكن الاستفادة منها لإحياء مشروعات التكامل انتهت بالقاهرة اجتماعات الجمعية العمومية للشركة المصرية السودانية للتكامل وتصدرت اخبارها وسائل الاعلام خصوصا بعد استقبال الرئيس السيسي لاعضاء مجلس ادارة الشركة، لتعود الحياة لحلم قديم بدأ في منتصف السبعينيات من القرن الماضي لكنه تعرض للتعثر والتجمد حتي عادت اليه الحياة مرة اخري بعد لقاء القمة الاخير بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي وعمر البشير ليجدد الامل لاهل وادي النيل، الذي ظل علي مدي التاريخ شعبا واحدا في بلدين شقيقين.

وقد وجه الرئيس السيسي في لقائه بأعضاء مجلس ادارة الشركة علي ضرورة ان يكون التعاون والتكامل ليس فقط اعتمادا علي رغبة القيادة السياسية وانما نابع من الشعوب ذاتها، وهي رؤية ثاقبة يضع حجر أساسها زعيما البلدين في اجتماعات اللجنة العليا المصرية السودانية القادمة والتي تضع علي رأس اولوياتها تحقيق التكامل في مجالات الامن الغذائي والاستفادة من موارد البلدين الشقيقين، بهدف دمج اقتصاد البلدين، وتعزيزاً للتعاون البناء الذي يخدم ويساعد علي تطوير وتنمية أواصر المصالح المشتركة وخاصة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، حتي تصبح نموذجاً للعلاقات العربية القومية وكانت توجيهات الرئيس أن طموحات البلدين لايكفيها زراعة مائة الف فدان بل زراعة ملايين الافدنة واقتسام الخير الذي يأتي منها.

ان الفترة القليلة الماضية شهدت صياغة آلية جديدة للتكامل بين مصر والسودان في مجال الري والزراعة، وسوف تترجم هذه الآلية أثناء الاجتماعات المتتالية للجمعية العمومية لشركة التكامل الزراعي، والشركة السودانية المصرية للانشاءات وهي إحدي شركات التكامل بين البلدين– ومقرها الخرطوم وتقع تحت اشراف وزيري الري بالبلدين وتقوم بتقديم خبراتها في مجال الري والإنشاءات لدفع مسيرة العمل في مشروعات التكامل، ومن المتوقع انعقاد الجمعية العمومية لها في الخرطوم. وقد شهدت الشهور القليلة الماضية نشاطا مكثفا في مجال التكامل بين البلدين. حيث تم ارسال وفد من خبراء وزارة الموارد المائية والري إلي السودان لدراسة مشروعات الموارد المائية في شرق السودان وبالأخص في منطقة الدمازين بولاية النيل الأزرق لتوفير المياه اللازمة لمشروعات التكامل المائي والزراعي بالاعتماد كلية علي مياه الامطار. كما سيتم المضي قدما في تنفيذ برنامج متكامل

لحصاد مياه الأمطار في منطقة الدمازين، وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة الكوادرالعاملة. وذلك من خلال تخصيص مساحة ١٠٠ الف فدان بمنطقة الدمازين بولاية النيل الازرق لاقامة مشروعات الامن الغذائي وحصاد مياه الامطار والري التكميلي، إضافة إلي المساحات الأخري المتفق عليها بمنطقة الدمازين.

ويمكن التوسع في المساحات المزروعة بطلب تخصيص مساحات إضافية في المسافة من جنوب سنار حتي شمال الدمازين وهذه المنطقة غنية بالأمطار وتنعم بالأمن مما يمكن بقيام مشروعات زراعية ناجحة ويمكن أن يضاف إليها تربية الثروة الحيوانية وتوفير المياه لها في باقي العام بواسطة الآبار الجوفية واضافة أنشطة صناعية بسيطة في نفس أماكن الزراعة مثل مصانع الزيوت أو ما شابه .وفي ظل الظروف السياسية الحالية أمامنا العديد من الفرص التي يمكن الاستفادة منها لإحياء مشروعات التكامل من خلال الاستفادة من الامكانيات المتاحة لدي الطرفين وهي كثيرة ومتنوعة فالأراضي الشاسعة والموارد المائية تتوافر في السودان بينما لدينا في مصرالخبرات الفنية المدربة والمعدات وبتكامل الطرفين يعم الخير علي شعبي وادي النيل.

ومن هذه الفرص أيضاً تفعيل «اتفاقية الحريات الأربع» التي تم توقيعها عام ٢٠٠٥ والمتعلقة بحقوق متساوية للمصري والسوداني في الاقامة والتملك والعمل والتنقل، بالإضافة إلي تيسير حركة النقل بين البلدين من خلال الطرق والنقل النهري والبحري والجوي، ولعل افتتاح معبر (أشكيت – قسطل) البري بين مصر والسودان في ابريل الماضي هو خطوة نوعية نحو مزيد من التكامل. كما ان انشاء مجزر حديث علي الحدود المصرية السودانية يعمل بكامل طاقته سيكون له اثر بالغ في زيادة معدلات استيراد اللحوم من السودان.

وسيستمر سعي الدولتين في استمرار مشروعات التكامل علي أسس سليمة حتي يمكن الوصول إلي أفضل انتاجية لهذه المشروعات، اضافة إلي مناقشة العقبات والتجارب السابقة حتي تكون هناك دروس مستفادة وتحقيقاً لآمال الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي في إطار ما تمتلكه الدولتان من مقومات طبيعية وبشرية وتكنولوجية. إن أزلية العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني يجب ان توفر مناخاً سياسياً واقتصادياً جيداً يحتم الاعتماد علي تعاون مثمر بين البلدين، يواكب عصر التكتلات الإقليمية ليس فقط كضرورة للبقاء بل لتحقيق التنمية المستدامة لكلا الشعبين.

في زيارة وفد وفد رسمي من الوزارتين إلي ولاية النيل الأزرق بالسودان، لتفقد مناطق سنار والروصيرص والتعرف علي الإمكانات المتاحة من الأراضي الزراعية والمشروعات الإنتاجية علي طول الطريق من الخرطوم إلي مدينة الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق، منتهياً بمزرعة الدمازين

التابعة للشركة السودانية المصرية للتكامل.وتشهد الفترة الحالية صياغة آلية جديدة للتكامل بين مصر والسودان في مجال الري والزراعة، والتي تمت ترجمتها في ضوء قرارات الجمعية العمومية للشركتين السودانية المصرية للتكامل الزراعي، والسودانية المصرية للإنشاءات والري المحدودة، علي أساس أن تسند الأعمال المدنية إلي شركة الإنشاءات والري المحدودة نظراً لخبراتها الكبيرة في مجال أعمال الري والإنشاءات، وذلك لدفع مسيرة العمل في مشروعات التكامل بالسرعة الواجبة.وتعزيزاً للتعاون مع السودان الشقيق في المجالات الزراعية والمياه والأمن الغذائي فإن وزارة الموارد المائية والري المصرية تضع كل إمكانياتها الفنية تحت تصرف الجانب السوداني، فضلاً عن تقديم منحة مالية لدعم المشروعات الثنائية في مجال الموارد المائية بقيمة ١٢ مليون دولار، لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة في منطقة الدمازين بصفة خاصة، لما تمتاز به من توفير مخزون كبير من مياه الأمطار والمياه الجوفية لإقامة مشروعات التكامل في هذه المنطقة التي تنعم بالأمن بما يبشر بنجاح المشروعات التنموية. وقد تم بالفعل تخصيص مساحة من٩٠ إلي ١٠٠ الف فدان بمنطقة الدمازين بولاية النيل الازرق بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية لإقامة مشروعات الامن الغذائي المشتركة. وتنتشر منشآت حصاد المياه في السودان حيث تهدف إلي تنمية الموارد المائية خارج مجري نهر النيل وتحسين الإنتاج الحيواني والزراعي والحماية من أخطار السيول وتغذية المياه حيث يوجد أكثر من ٢٧٠ حفيرة بسعة إجمالية ١٦ مليون م٣ و٢١ سد بسعة إجمالية ٧٤ مليون م٣، وفي ولاية النيل الازرق وحدها يوجد ٢٨ حفيرة وسدان لحصاد الأمطار.

ويوجد حالياً سبعة حفائر داخل مزرعة الدمازين التابعة للشركة السودانية المصرية للتكامل لتجميع الفائض من مياه الامطار لأغراض الشرب، وستقوم وزارة الموارد المائية والري المصرية بتأهيل وصيانة وتطهير بعض هذه الحفائر لزيادة كفاءتها وسعتها التخزينية لاستغلالها في الزراعة الصيفية طول فترة الجفاف.

في إجتماع الجمعية العمومية للشركة السودانية المصرية للإنشاءات والري المحدودة والتي بدأت عملها بالسودان عام ١٩٧٩ في مجالات الإنشاءات المدنية وأعمال الحفر وتطهير الترع وقنوات الري وكذلك أعمال المقاولات العامة والحفر باستخدام أنابيب البترول.

توافر الارادة والعزيمة القوية بين البلدين لتنفيذ التوجهات السياسية للرئيسين عبد الفتاح السيسي وعمر البشير للسعي في إستمرار مشروعات التكامل علي أسس سليمة ومستدامة، يمكن من خلالها الوصول إلي أفضل النتائج من هذه المشروعات تحقيقاً لآمال وطموحات الشعبين من الاكتفاء

الذاتي من الانتاج الزراعي والحيواني في إطار ما تمتلكه الدولتان من مقومات وثروات طبيعية وبشرية وتكنولوجية وبما يعود بالرخاء والتنمية لشعبي وادي النيل.وختاماً فإنني أؤكد علي ضرورة توطيد العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني علي كافة الاصعدة لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لكلا الشعبين.

اطار العلاقات بين مصر والسودان (**) :

علاقات مصر والسودان:

أكد رئيس الوزراء المصري عمق العلاقات المتينة والمتميزة بين مصر والسودان وأنه يجري حاليا بين البلدين تعظيم القدرات الكامنة في كل من مصر والسودان بما ينعكس بدوره علي الشعبين الشقيقين بالإضافة لوضع آليات لدعم التعاون في جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي خاصة وان العلاقات والتوافق السياسي بين البلدين لم ينعكس حاليا علي ارض الواقع. وقال إن لقاءه بنائب الرئيس السوداني بمثابة بداية لمرحلة جديدة في العلاقات وسعي البلدين لتحويل علاقاتهما مستقبلا الي علاقات إستراتيجية. العلاقات الاقتصادية بين البلدين تضاعفت ثلاثة أضعاف خلال الثلاث سنوات الماضية حيث بلغت الاستثمارات المصرية في السودان مؤخرا ٥.٥ مليار دولار لتحتل المرتبة الثانية عربيا والسابعة دليا. خلال مباحثاته مع نائب الرئيس السوداني تم بحث كافة القضايا والمعونات بين البلدين واتفقنا لبداية مرحلة جيدة مما يعود بالنفع علي الشعبين المصري والسوداني جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء المصري ونائب رئيس السودان فى القاهرة. هدف مصر هو التحول الي الديمقراطية بما سينعكس بدوره علي كافة الأنحاء مما سيساعدنا خلال الفترة القادمة علي التنمية الاقتصادية متروك حاليا للتحقيقات وما ستسفر عنه من نتائج لنضع بين أيدينا أمورا واضحة. أشاد نائب الرئيس السوداني بالعلاقات بين مصر والسودان وأكد أن زيارته لمصر ومباحثاته مع رئيس الوزراء المصري تأتي تأكيدا لدعم السودان لمن في هذه المرحلة الهامة معربا عن ثقته في عبور مصر هذه المرحلة إلي بر الأمان. تم الاتفاق علي فتح افاق إستراتيجية جديدة للتعاون بين البلدين للمصلحة المشتركة للشعبين خاصة وانه تم خلال المباحثات ترتيب للمشروعات المستقبلية وفقا لأولياتها الي جانب دعم تعزيز التعاون خاصة في المجال الاقتصادي معربا عن تطلعه في قيام الاعلام بتصحيح الصورة التي تعرضت للتسوية في العلاقات بين البلدين من أجل مستقبل واعد. وتم التأكيد مساندة حكومته وبلاده لدعم

(**) **المصدر**: الصادق المهدى – كتاب مياة النيل – الوعد والوعيد، ٢٠٠٠.

استقرار مصر واستقرار مصر هو استقرار السودان وأنه تم بحث كيفية تعظيم الموارد في البلدين لخدمة الشعبين في مصر والسودان وأنه يجري حاليا التشاور بين البلدين حول موقف موحد حول سد الألفية المزمع انشاؤه في اثيوبيا والنظرة المستقبلية لتشجيع المشروعات الخاصة ورجال الأعمال في المشروعات الاستثمارية بالسودان. إن المباحثات تطرقت للتعاون الزراعي بين البلدين والمشروعات المشتركة في هذا الشأن خاصة وهناك تعاون كمشروع استرشادي مع استراليا بخصوص زراعة ١٣ الف فدان كمشروع استرشادي تمهيدا لتوسيع التجربة. في مجال استيراد اللحوم السودانية إن هناك دراسات اكتملت لإنشاء شركة بين البلدين ويجري حاليا ترسية العطاء لإقامة هذا المشروع المشترك.

كثير من المصريين يتهيبون الخوض في الشأن السوداني بموضوعية خوفا مما يسمونه حساسية السودانيين، وكثير من السودانين يشكون من أن المصريين يعاملونهم علي وزن من رآك صغيرا لن يوقرك كثيرا!! ويشكون من أن السوداني يعلم كثيرا عن مصر ولكن معلومات المصري عن السودان ناقصة، ولدى بعض المصريين وبعض السودانيين انطباعات سالبة متبادلة شبيهة بالانطباعات السالبة المتبادلة بين المجموعات الوطنية أو الجمهورية داخل الوطن الواحد.هذه الانطباعات السالبة المتبادلة غذاها الاختلاف السياسي وشكلت خلفية للصراع الذي دار في السودان. وانقسم فيه الرأي العام السوداني وأيد البريطانيون الموقف المضاد لمصر. وأيدت مصر الموقف المتطلع للاتحاد معها.

هذا الصراع حسم في عام١٩٥٦ باستقلال السودان. لكنه ترك آثارا عميقة فالبريطانيون بإجراءات اتخذوها وسياسات مارسوها غرسوا في الذهن المصري أن مصالح مصر في مياه النيل يمكن تهديدها.لذلك قامت مصر بمجهود متصل بعد استقلال السودان لاضعاف العناصر السودانية التي يمكن أن تهدد تلك المصالح ولتقوية العناصر الأخري التي يمكن أن تحميها.هكذا ترسخ في السياسة السودانية وجود موالين ومعادين لمصر. ونشأ في السياسة المصرية تجاه السودان انحياز لأحباب وأصدقاء وانحياز ضد أعداء.إن تاريخ الخمسين عاما إلا قليلا التي مرت علي استقلال السودان أوضح هذا الموقف السوداني من مصر، وذلك الموقف المصري من السودان أفسد العلاقات بين البلدين حتي بدا كأن النهاية المنطقية لهذا الاستقطاب هو أن يحمي السودان خياره الوطني من التدخل المصري بالقوة. وان تحمي مصر مصالحها الحيوية من السودان بالقوة.نظام الإنقاذ الذي حكم السودان منذ ١٩٨٩/٦/٣٠ هو التجلي السوداني الحديث لمنطق القوة.

استخدمه لحسم الخلاف داخليا. واستخدمه لفرض الرأي إقليميا ودوليا. لقد حقق نظام الإنقاذ بسياساته الإقليمية وفي إطار العلاقة مع مصر أمرين مهمين:

*– الأول: إمكانية السودان تهديد الأمن القومي المصري.

*– الثاني: خطورة هذه المغامرة علي الأمن القومي السوداني وخطأ التعامل مع مصر وجميع دول الجوار بمنطق القوة. ولكن بصرف النظر عن صحة هذه المقولة فإن أربعة عوامل جديدة ظهرت في مجال العلاقات بين البلدين لايمكن التعامل معها إلا من منطق التفاهم والشراكة المؤسسين علي الرضا والاقتناع. *العامل الأول: النيل هو حياة مصر. وهو حياة للسودان بدرجة أقل. هذا النيل كان نهرا مصريا من حيث الاعتماد عليه. ثم صار نهرا مصريا وسودانيا بصورة قننتها اتفاقية١٩٥٩. ولكنه لأسباب مختلفة لم يكن نهر كل الدول المتشاطئة عليه.ولكن دول منابع النيل صارت تطالب بنصيب محدد من مياه النيل للري الزراعي وللإنتاج الكهرومائي. هذا الوضع الجديد يوجب سياسة مائية جديدة لحوض النيل. سياسة مائية لاتملك دولتا المجري والمصب(السودان ومصر) إلا أن تتعاونا لرسمها بما يحافظ علي مصالحهما.* العامل الثاني: العولمة نظام جديد في كوكب الأرض. انه يعم المعمورة كلها بقيام سوق حرة واحدة تربط أجزاءه وسائل الاتصال الحديثة. * العامل الثالث: المسألة السكانية. الخريطة السكانية في السودان غير متوازنة. أما في مصر فالخريطة السكانية مختلة. *العامل الرابع: كانت مصر لأسباب تاريخية تتعامل مع فريق سوداني كصديق وآخر كخصم، هذا التعامل افرز اختلالا في العلاقات بين البلدين وساهم في عدم الاستقرار السياسي في السودان الديمقراطي.وفي عهد الإنقاذ تدخل النظام السوداني في استقرار مصر ودعم عناصر متأمرة علي الدولة.ان حماية الامن القومي في البلدين توجب اتفاقا مشتركا يحترمه ويلتزم به الجميع.هذه العوامل الأربعة توجب التخلي التام عن ذهنية الحرب الباردة في العلاقة بين البلدين والتمسك بذهنية الوصال الاستراتيجي. وتعتمد علي سبعة محاور:

*** المحور الأول: المحور التاريخي:**

بين السياسة والتاريخ تداخل متين بحيث يمكن القول ان السياسة تاريخ سائل، والتاريخ سياسة متجمدة لذلك لايخلو التاريخ من أثر في السياسة وكلما كانت أحداثه قريبة كان أثرها في الحاضر قويا.يزعم بعض الناس ان التاريخ الحديث من شأنه أن يعكر العلاقة بين البلدين لذلك يحاولون تناول العلاقة كأن التاريخ لم يكن!! هذا نهج غير علمي وغير عملي: الصحيح ان نقرأ التاريخ بموضوعية.

* المحطة الاولي في التاريخ الحديث: الحكم التركي في السودان(١٨٢١ .١٨٨٥) هذه الفترة أطلق عليها الحكم المصري ولكن المواطن المصري كان نفسه مغلوبا علي أمره وتحكمه طبقة آسيويةغريبة عليه، السودانيون بصورة عفوية يسمون النظام الذي كان يحكمهم: التركية، ينبغي أن نصنف ذلك الحكم تصنيفا حقيقيا وندرك أن الثورة العرابية المصرية كانت موجهة ضده وأنها قمعت بإرادة أجنبية.* المحطة الثانية: المهدية (١٨٨٥-١٨٩٩) الدعوة والثورة المهدية.لقد كانت أهداف محمد علي باشا في السودان توسعية. الثورة المهدية تتفق مع أهداف الثورة العرابية في أمر واحد: هو القضاء علي السلطان التركي ولكنها كانت تتجاوز ذلك الهدف لتحرير، وتوحيد العالم الإسلامي كله.في مصر الخديوية تحكمت أسرة غير مصرية في البلاد، ومارست سلطانها عن طريق طبقة حاكمة لم يكن للمصري فيها نصيب إلا في أدني الرتب. كان التياران اللذان يجسدان الرأي العام المصري يومئذ هما التيار الاسلامي الذي يقوده محمد عبده وأشياعه، والتيار الوطني الذي يقوده أحمد عرابي وأنصاره، هذان التياران كانا أصدق تمثيل لموقف المواطن المصري من رأي السلطة الخديوية، هذان التياران تجاوبا مع الثورة المهدية تجاوبا وثقته رسالة العوام بقلم أحمد العوام من قادة الثورة العرابية. * المحطة الثالثة : الحكم الثنائي (١٨٩٩-١٩٥٦) قال ونجيبت مهندس فكرة الحكم الثنائي: لقد حكمنا السودان إلي حد كبير عن طريق الخداع لقد سمحت الطبقة الحاكمة المصرية لنفسها أن تخدع بالدخول في حكم ثنائي مع بريطانيا لاقتسام السيادة علي السودان، كانت الحيلة أن تشارك مصر اسميا في حكم السودان، وأن تجبر علي دفع أموال طائلة ولكن لا الشراكة الاسمية ولا الاموال الطائلة كفلت سلطة أو وزنا حقيقيا، وعندما هبت النهضة الوطنية المصرية فات علي قادتها تصحيح هذا الوهم فاستخدم القادة السياسيون منطق السيادة علي السودان في النزاع مع بريطانيا.قال د. محمد عمر بشير في مقاله جذور التكامل: الدعوة لوحدة وادي النيل كانت مرتبطة في أذهان الوطنيين السودانيين في عام١٩٢٤ وفي الاعوام١٩٤٥-١٩٥٦ بجلاء الجنود الاجانب من كلا البلدين، كان شعار وحدة وادي النيل وسيلة

لغاية، ولكن من ناحية اخري فان وحدة وادي النيل والجلاء عن السودان كان له مفهوم آخر في أذهان الطبقة الحاكمة في مصر، كان مرتبطا بالسيادة المصرية علي السودان وبمصالح مصر في السودان، ولقد أكدت اتفاقية١٩٣٦ هذا المعني بقبول الحكومة المصرية بقاء جنود الاحتلال في البلدين بعد عودة الجيش المصري للسودان ليكون جيش احتلال آخر. قال الإمام عبدالرحمن في مذكراته: اننا بالدعوة لاستقلال السودان لانقصد نفي العلاقات الأزلية بين شعبينا ولاضرورة التعبير السياسي عنها، ولكن الذي نرفضه هو دعوة السيادة علي السودان الحر هو الذي يستطيع أن يقيم ماشاء من علاقة مع مصر الحرة. * المحطة الرابعة: القومية العربية الوعي القومي العربي نما وترعرع في منطقة الشام ثم منطقة الرافدين – القومية العربية كالتزام ايديولوجي تبناه جمال عبدالناصر وبموجبه أصبح أكثر القيادات العربية الحديثة شعبية في الامة العربية.

في مرحلة القومية العربية خاطبت مصر الناصرية كل الاسر العربية وخاطبت السودان.هل يعقل أحد أن ينخرط السودان في التيار القومي العربي مع حقيقة تكوينه الاثني والثقافي المتنوع؟ يؤخذ على ميشيل عفلق فليسوف القومية العربية ثلاثة أخطاء.الأول: السماح بقيام تناقض عربي اسلامي ما كان ينبغي أن يكون الثاني: اقتحام ساحات كالسودان فيها خصوصية بما فيها من وجود غير عربي كبير بالعروبة بطرحها الشامي تخلق استقطابا مدمرا للوحدة الوطنية. والثالث: استعجال تنفيذ الخطة همش قضية الحرية وعن طريق تهميش قضية الحرية تأكلت الشعارات الاخري فحقق البعث ما أراد وقد اعترف عفلق ان الوضع في السودان له خصوصية لاتتناسب معها الفكرة القومية العربية إلا إذا أعيد طرحها مراعاة لتلك الخصوصية.الحقيقة التي يجب استخلاصها هي ان الاسلام، والعروبة لايمكن أن يجدا في السودان نفس الظروف التي يجدانها في بلدان اسلامية وعربية لان في السودان مجموعات وطنية ذات وزن ليست مسلمة ولا عربية فان أغفلت تمردت أو انفصلت. *المحطة الخامسة: محطة التكامل: كان منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في فبراير١٩٧٤ تقنينا للمرة الأولي للعلاقة الخاصة بين البلدين.فكرة التكامل بين البلدين فكرة صائبة. وهي تحقق مصلحة للشعبين وتواكب تطلع الدول لإقامة كيانات أكبر.واستطاع مشروع التكامل أن يقيم هرما سياسيا للتكامل قاعدته مؤتمر برلماني مشترك. وقمته قمة مشتركة بين رئيسي البلدين تدعمهما لجنة وزارية عليا مشتركة تمثل قمة السلطة التنفيذية في البلدين. ولجنة سياسية عليا مشتركة بين التنظيمين السياسيين في البلدين. وأقيم جهاز من٨ لجان فنية لجميع الأغراض المشتركة. قام التكامل علي تحضير تناول كل جوانب المصلحة المشتركة بين البلدين.

هذا السبب هو الذي جعل القوي السياسية السودانية حتي تلك المصنفة صديقة لمصر تتهم مشروع التكامل الذي أبرمه جعفر نميري وتعتبره وسيلة لدعم نظام غير شرعي قهرها غيبها.

<u>*– المحور الثاني: المحور الجغرافي السياسي:</u>

المثقفون الذين يلجون مجال الحياة العملية يعثرون علي حكم نافذ قال نابليون: الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة. وتأكيدا لهذه المقولة فإن مصر تعاقبت فيها٤ أديان. وبدلت لغتها ٣ مرات. ولكنها جغرافيا ثابتة. كذلك حال السودان. نعم الجغرافيا ثابته ولكن الجغرافيا السياسية متحركة٠ * النيل والجغرافيا السياسية: النيل ظاهرة جغرافية ثابتة. وهو وغيره من الأنهار العظيمة في العالم رسبت أرضا خصبة استغلها الإنسان فأسس حضاراته العتيقة.مصر هبة النيل لأن لولاه ما كانت.لكن اعتماد السودان علي النيل أقل من ذلك لأن عنده خيارات أخري اللهم إلا في بعض مناطقه الشمالية المماثلة لمصر في الإعتماد الكلي علي النيل. ولكن في أثناء القرن العشرين زاد اعتماد السودان علي النيل وتوسع السودان في الزراعة المروية التي بلغت ٤ ملايين فدان. دول حوض النيل كلها عشر.

مصر والسودان هما دولتا مجري ومصب. الدول الثماني الأخري دول منابع النيل.حوض النيل مكون من حوضين. حوض النيل الأبيض النابع من الهضبة الإستوائية. وحوض النيل الأزرق النابع من الهضبة الأثيوبية.

النهران الأبيض والأزرق يلتقيان في مدينة الخرطوم ويشكل ملتقاهما خرطوميتها في مقرن النيلين ويكونان النيل المعروف الذي يشق السودان طولا ومصر طولا ويصب في البحر الأبيض المتوسط. تتشاطأ علي الأحواض الثلاثة للنيل عشر دول هي أثيوبيا . الكنغو . رواندا . بوروندي . تنزانيا . كينيا . أوغندا . إريتريا . السودان . مصر. ويعتبر السودان وحدة هو جار لمعظم الحيضان الثلاثة. انه ملتقاها.مصادر المياه العذبة في الدول المختلفة هي مياه الأمطار . مياه الأنهار . والمياه الجوفية. كل دول حوض النيل لديها بعض مصادر المياه البديلة الأخري. لكنها في توافر بدائل مائية عذبة لمياة النيل تتفاوت تفاوتا هائلا: ١– دول أعالي النيل أي دول المنابع هي الأكثر حظا من حيث البدائل المائية للنل. ٢– دولة المصب – مصر –هي الأقل حظا من حيث البدائل المائية للنيل. ٣– دولة العبور حظ السودان من البدائل المائية وسط بين دول المنابع ودولة المصب.

جسور التكامل بين مصر والسودان :

من المنتظر أن يتم خلال عام ٢٠١٣ إفتتاح الطريق البري المتجه من أسوان الى السودان عبر محورين، هما :الطريق الشرقي والطريق الغربي مع وجود منافذ حدودية لتسهيل عملية عملية

التواصل بين الشعبين بسهولة ويسر ونقل البضائع من مصر إلي السودان وجميع دول حوض النيل، وكذلك من دول حوض النيل الى مصر، وسعر النقل بالنسبة للتجارة التي تأتي من الجنوب يكلف المستورد أو المصدر حوالي ١٢٠٠ دولار على كل طن ولكن الطريق البري الجديد يخفض نسبة التكلفة الى ٢٠٠ دولار للطن مع افتتاح مشروعات عملاقة وايجاد فرص عمل للشباب.

زيارة مصرية لمعتمدية "محافظة" حلفا بالولاية الشمالية بالسودان الشقيق جاءت تأكيداً لتواصل اللقاءات الجادة لإستكمال الطريق نحو التكامل بين شعبي وادي النيل والذي يقوم على المصالح المتبادلة فى جميع المجالات وخاصة فى مد جسور من خلال مشروعات البنية الأساسية والتنموية والاستثمارية، أن أسوان وحلفا هما حلقة الاتصال وشرايين التواصل لتحقيق ذلك خاصة أن هناك اهتماماً من المجلس العسكري والحكومة المصرية لدفع التعاون وتخطي جميع المعوقات وفى أثناء العمل فى طريق اشكيت / حلفا بطول ٢٧كم وبعرض ١١ متراً وبتكلفة ٤٠ مليون جنيه سوداني والتي تعتبر المرحلة الأخيرة فى طريق قسطل – حلفا.

تشهد محافظة أسوان طفرة فى العلاقات المصرية السودانية حيث أصبحت هناك إردة سياسية وشعبية من الجانبين لوضع خارطة طريق تقوم على التنسيق الكامل وفتح أفاق التعاون وخاصة فى مشروعات البنية الأساسية لتطوير ورفع كفاءة الطرق البرية سواء طريق قسطل، حلفا أو الطريق الآخر وهو أرقين – دنقلة بجانب رفع مستوي الخدمات اللوجستيه فى ميناءي السد العالي وحلفا وبذلك ستتحول أسوان وحلفا الى مناطق جذب استثماري بإعتبارهما القاعدة التى ينطلق منها قطار التكامل. الروح الجديدة التى سادت العلاقات بين مصر والسودان ستعمل على خروجهما من منطقة الدبلوماسية الجامدة الى الحيوية مما يساهم فى تحويل المقترحات والدراسات الى حيز التنفيذ لاستثمار القواسم المشتركة والامكانيات والموارد الطبيعية.

تعتبر محافظة أسوان هى البوابة الرئيسية للعلاقات الوطيدة بين مصر والسودان والتى تحظي بإهتمام عميق من القيادة السياسية فى البلدين، ونحن نتمسك بكل ما يدعم أواصر القرابة والجوار والمحبة والتعاون من أجل رفعة المواطن المصري والسوداني فى كل المجالات التنموية وذلك لا يرجع فقط لموقع أسوان الجغرافي والحدودي ولكن لأن أسوان تمثل نقطة ارتكاز وقاعدة شعبية نتيجة لروابط المصاهرة والعائلية بين أهالي أسوان وأهالي وادى حلفا بالسودان. وهذا يؤكد عمق العلاقات الحضارية والقواسم المشتركة التى تربط بين شعبي وادي النيل فى مصر والسودان بإعتبار ذلك محوراً استراتيجياً مهماً فى هذه العلاقات ضمن محاور أخري تساهم فى بلورة العلاقات

المصرية – السودانية والتى ترتكز على مجالات تعاون أخري منها محاور مجالات التنمية والتعاون والشراكة بين شعبي وادي النيل.

لقد بدأ تفعيل اللجان المشتركة على رأسها اللجنة العليا وتفعيل لجنة المنافع الحدودية والتي تم الاتفاق فيها على قيام لجنة المنافذ المشتركة بزيارة المنافذ الحدودية على جانبي الطريق الشرقي قسطل – اشكيت والغربي دنقلة – أرقين وقد قامت بالفعل بزيادة المنافذ بالنسبة للطريق الممهد وانتهت تماماً من رصف الطريق الشرقي فهى جاهزة من أسوان الى مدينة أبوسمبل بمسافة ٣٥٠ كيلو متراً ومن أبوسمبل توجد عبارة عملاقة تعبر النيل لمدة ساعة لكي تصل الى مدينة قسطل الحدودية لمسافة ٤٥ كيلو متراً أما من الحدود الى وادي حلفا فإن المسافة تبلغ ٢٩ كيلو متراً وفيما يتعلق بالمنافذ فإن الجانب السوداني جاهز تماماً للإفتتاح وجاري تجهيز منطقة للخدمات ومن المتوقع أن تتفقد اللجنة الموقع فى النصف الثاني من ديسمبر أما الطريق الغربي فمن المتوقع أن ينتهي العمل به مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٣. ويتميز الطريق الغربي بأنه طريق بري بالكامل ولا توجد وصلة.

هناك بروتوكول للنقل قيد التوقيع فى أى لحظة وسوف ينظم عملية التحرك فى هذا الطريق. والمطلوب من المصريين الا نغفل عن العمود الفقري وهو الاقتصاد فمنه يتم تحقيق التكامل الاقتصادي الحقيقي بين الشعبين، وعندما نتحدث عن التكامل الاقتصادي الحقيقي فينبغي أن يكون هناك مقومات نجاح لهذا التكامل وعندما نتحدث عن هذه المقومات فأولها هو افتتاح الطريق البري الذي سوف يسهل عملية التبادل التجاري بين الشعبين الشقيقين بأقل تكلفة ممكنه للسلعة والدليل على ذلك فإن تكلفة الطن تكلف كل مصدر ومستورد حوالي ١٢٠٠ دولار وعندما يتم الافتتاح البري سيكون نقل الطن تكلفته حوالي ٢٠٠ دولاراً وهذا سيؤدي الى منافسة هذه السلعة فى البلد الآخر وتسويقها بسعر أقل بكثير من السلع المنافسة.

وعندما نتحدث عن نجاح مقومات التكامل الاقتصادي أيضاً، فلابد ان نذكر أحد أعمدة النجاح الاخري وهى كيفية انقاذ اتفاقية الحريات الأربع والتى قامت السودان منذ التوقيع عليها بتنفيذها بالكامل، ونتمني أن نسمع خبر تنفيذ الجانب المصري لهذه الحريات الأربع قريباً، وهي التنقل والتملك والعمل الاقامة، فأي مواطن مصري يذهب الى السودان بدون تأشيرة دخول يعامل في السودان معاملة المواطن السوداني أما المواطن السوداني فلابد أن يحصل على تأشيرة دخول لمصر من السفارة المصرية فى الخرطوم.

باالنسبة لموضوع العمل فالسوداني لا يعامل معاملة المواطن المصري فى العمل فإذا كنا حقيقة نرغب فى تكامل اقتصادي حقيقي فلابد من تسهيل حركة المستثمرين والتجار بين البلدين كبداية وأن المرحلة المقبلة هى مرحلة خير للشعبين. يجب على جميع المستثمرين المصريين بالتوجة الفوري للإستثمار فى السودان فى مختلف المجالات ووزارة الاستثمار فى السودان أصدرت توجيهاتها لجميع الجهات بتسهيل عمل المستثمرين المصريين وخلال فترة وجيزة أُصدر وزير التجارة الخارجية بالسودان فك الحظر عن بعض السلع المستوردة استثناء من جمهورية مصر العربية مثل البلاستيك بجميع منتجاته واشكاله المختلفة والحيوانات الحية واللحوم المذبوحة مع وجود قائمة كبيرة من السلع وهذا يساعد في تنشيط العلاقة الاقتصادية بين البلدين حيث ستسهم السودان بأرضها ومياه النيل ومصر ستسهم بالخبرة والفلاحة، هذه المعادلة ينتج عنها أن السودان ان لم تكن سلة غذاء العالم فحسب فهى سلة غذاء المنطقة. ومن الضروري التوسع فى النقل النهري ويجب أن تكون بحيرة النوبة "ناصر" مصدراً للأمن الغذائي للشعبين المصري والسوداني.

الطريق بين السودان ومصر ليس مجرد طريق اسفلت ورمال ولكن فى الحقيقة هو رابط جديد يجسد أشواق الشعبين فى التواصل وسوف نعيد قراءة جديدة للتاريخ وهذا يعطي دفعة للمستقبل وسنستفيد من كل ما هو على الأرض فإن مصر بالخبرة الصناعية والتجارية سيكون لها دور كبير فى المنطقة وسيكون لها كيان يفرض نفسه داخل العالم الغربي والإفريقي، لأن الطريق الغربي الذي يربط أرقين بمصر سيربط جميع الدول الإفريقية حتى جوهانسبرج – بمصر وهذه الشرايين تضخ دماء جديدة فى العلاقات بين الشعبين وتكون نهضة ثقافية وتجارية بين الشعبين السودان يوجد بها أراض زراعية شاسعة وغير مستغلة والمصريون يعرفون جيداً الزراعة وهو الأولى بها، وكذلك التصنيع الزراعي موجود فلابد من وجود رجال أعمال مصريين من أجل الاستثمار الحقيقي فى حوض وادي النيل وكذلك توجد فى السودان معادن كثيرة منها الذهب والحديد والنحاس وجميع انواع الرخام بأشكاله المختلفة، السودان تحتاج من يصنعها ويجعل منها مادة سيستفيد منها الانسان بالاضافة الى جلب عملات أجنبية صعبة ترفع من شأن اقتصاد البلدين وبالنسبة للثروة الحيوانية ايضاً فهى متوافرة فى السودان بكثرة خاصة الابقار والجمال والخراف والماعز وفى السودان لا تستفيد من مصانع اللحوم والأسماك يوجد بها مصنع كبير بوادي حلفا هذا المصنع يهتم فقط بلحوم الاسماك ولا يوجد شئ آخر ومخلفات هذه الاسماك لابد من إعادة تدويرها مرة أخري لكي يكون هناك سماد عضوي يستخدم للأراضي الزراعية. وقد أصر أهل حلفا على البقاء فى هذا الجزء من السودان استناداً على الجوار المصري ولكن تقلبات السياسة جعلت النظرة بعد الربيع العربي

تتمحور وأن الحدود التى صنعها الإستعمار ترجع الى اتفاقية "سايكس بيكو" بينما نهر النيل يجري منذ الاف السنين فى الوقت الراهن والى أن ترفع الحدود كلياً نري ان تبقي حدود وصل أو حدود مرنة للغاية تتسق مع جريان النيل خاصة وأن المناطق التكاملية متجانسة أو متقاربة لابد أن تترجم الأحلام الى أعمال عنوانها شركات ذكية تخاطب مصالح الشعبين فى الزراعة والتعدين والصناعة، ومن أجل ذلك طالبنا مراراً بإتفاقيات الحريات الأربع.

يوجد طريقان شرقي وغربي الطريق الشرقي هو طريق قسطل وأدندان حلفا وكان المتبقي من الطريق الى السودان حوالى ٤٣ كيلو متراً قد إنتهي منه تماماً والجانب المصري الآن يقوم بالعمل فى المنافذ وهى عبارة عن الميناء البري وبالنسبة للطريق الغربي من توشكي الى أرقين ١١٠ كيلو مترات وسوف ينتهي العمل منه قريباً ومطلوب بإنشاء كوبري يربط أبوسمبل غرباً وهذا يبعد عن مدينة أسوان الى السودان حوالي ٣٥٠كم الى قسطل وأدندان شرقاً حيث إن هذا الكوبري يربط البلدين بصورة سريعة وقد أوفدت وزارة النقل لجنة ووعدت أنه سوف يتم إنشاء لجنة والدولة تعمل للإنتهاء من هذا الطريق البري السريع وجار العمل فى المنافذ الشرقية والغربية لكي يكون هناك ترابط بينها وبين السودان والتى تتميز مع كثير من الدول الإفريقية بإمكانية أن تتحول الدول الى نقطة مركزية للتجارة الفنية بين الدول الإفريقية المتاخمة للسودان لأن معظم هذه الدول مغلقة ليس لديها مواني وهذا من الناحة الاقتصادية لمصر ومن الناحية الأخري هناك أراض كثيرة للزراعة والتربية الحيوانية وعندمايحدث إحتكاك مباشر مع السودان سوف يشجع هذا على المشروعات المشتركة سواء كانت زراعية أو حيوانية أو تعدينية حيث يوجد موانئ على البحر الأحمر يمكن استخدامها لتصدير منتجات الدول الافريقية ولابد من إنشاء نقطة تنمية صناعية على الحدود والبحث عن التعدين لسنوات طويلة وأهم شئ فى الطريق أن يكون مؤمن تأميناً سليماً وإن المحور الشرقي سوف يساعد على ربط مصر بدارفور فى جنوب السودان التى تقع على بحيرة من البترول.

وبالنسبة للأسماك والثروة الحيوانية فى أدندان على الحدود المصرية سوف يتم توفيرها بطريقة النقل على الطريق الجديد بواسطة سيارات مبردة وإن سلة غذاء مصر من الحبوب لابد من وضع قوانين مثل قوانين المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار. سوف يتم فتح تجارة بينية بواسطة الطريق الجديد بين مصر والسودان مع فتح فرص عمل الشباب. وأن السودان محتاجة لعمالة من أجل حصد كميات كبيرة جداً من الفول السوداني وأشجار المانجو والموالح وتعتبر السودان هى الرئة والمتنفس للشعبين

ومن الممكن زراعة صحراء مصر عن طريق حفر آبار مياه وزراعتها وإعادة تصديرها للسودان عن طريق الشريان الجديد. مع إدخال العملة الصعبة الى البلاد.

جميع البضائع التي نقوم بتصديرها الى السودان من منتجات البلاستيك والحصر والألمونيوم والصابون كان لها رواج كبير فى السودان والدول الافريقية المجاورة للسودان مثل تشاد واثيوبيا وأوغندا وتنزانيا واريتريا ولكن تقاعص الحكومة المصرية والحكومات المتعاقبة منذ سنوات عديدة مضت وحل محلها بضائع صينية وسورية وجميع الملابس الجاهزة أصبحت لها رواج فى السودان وأصبحت البضائع الصينية تصدر من السودان الى مصر عن طريق السودان والغزو الصيني يأتى الينا من الجنوب، كما أن الأتراك والسوريين لهم اليد العليا فى التجارة، والأمل لمصر الوحيد الآن هو الإنتاج الحيوانى والزراعي فلابد أن تدخل مصر بكل ثقلها لكي تأخذ كميات كبيرة من الأراضي ومن المعلوم أن الجزء الجنوبي من مصر بها قبائل النوبيين مثل العابدة والبشايرة والجعافرة والأنصار وعلى مصر أن تستغل هذه الميزة فى صلات الرحم والمصاهرة بين الشعبين. الطريق من الناحية السياحية سوف يكون له شأن آخر لأنه يربط أسوان بجميع دول إفريقيا حتى تصل الى جوهانسبرج بجنوب افريقيا وسوف يفتح علي مصر من واحة سيوة والصحراء الغربية الى طريق ابوسمبل ثم السودان.

هذه الحقائق تفسر درجة الاعتماد علي النيل في تاريخ دول حوض النيل. وتفسر رأي كثيرين في مجري ومصب النيل في السودان ومصر بأن دول المنابع فى حالة استغناء عن مياه النيل من فرط ما لديها من مصادر مياه بديلة. هذه الحقائق صحيحة لتفسير ظاهرة تاريخية ولكن كثيرا من حقائق التاريخ لا تصلح تلقائيا للتعامل مع الحاضر والمستقبل.زادت الكثافة السكانية في دول منابع النيل، وضرب بعض مناطقها الجفاف وصارت حريصة علي زراعة بعض أراضيها بالري من مياه النيل.كذلك أدي تدفق مياه النيل من مرتفعاتها إلي رغبتها في إقامة سدود لإنتاج كهرومائي. لذلك صارت دول منابع النيل كلها تطالب بحصص في مياه النيل. متوسط تدفق مياة النيل محسوبا علي الفترة (١٩١٢–١٩٩٥) يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب.هذه الكمية يستنزل منها١٠ مليارات حجم المياه المتبخرة فتكون الجملة الباقية ٧٤ مليار متر مكعب. هذه الكمية موزعة بموجب اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بحيث يكون لمصر٥٥.٥ مليار متر مكعب وللسودان١٨.٥ مليار متر مكعب. هذه الأتفاقية أبرمت بين البلدين ولا تعترف بها البلدان الأخرى رغم أن الوضع القانوني لمياه النيل تحكمه اتفاقيات عديدة.

الموقف المصري هو أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات ملزمة بموجب القانون الدولي حيث تنص المادتان(١١) و(١٢) من اتفاقية فيينا المبرمة عام١٩٧٨ أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو الخاصة بالوضع الجغرافي الإقليمي تظل سارية المفعول بموجب قاعدة التوارث. ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها. في مقابل هذا الموقف أعلنت دول منابع النيل تخليها عن الالتزام بتلك الأتفاقيات واستعدادها للتفاوض بشأن اتفاق جديد يرضاه الجميع واستعدادها للتصرف من طرف واحد إذا استحال الاتفاق. إذا تصرفت دول منابع النيل من جانب واحد في مياه النيل النابعة في أراضيها لا يبقي من رادع لها إلا القوة العسكرية. رغم أن إدارة الموارد المائية في حوض النيل بالقوة العسكرية مستحيلة. وحتي إذا كانت ممكنة فإنها تفتح باب حروب عصابات في حوض النيل ومنشآت النهر الدولي يسهل تخريبها. كما أن منطق القوة يقفل باب التعاون لزيادة تدفق مياه النيل ولصيانة البيئة الطبيعية.وهنالك تطور كبير في القانون الدولي بلغ قمته في اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي أجازتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١. هذه الاتفاقية ضمنت المباديء السائدة في القانون الدولي بشأن المياه. وأيدتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ١٢٠ دولة ولكن دول حوض النيل انقسمت في موقفها منها.

***- المحور الثالث: الاقتصادي :**

يقوم اقتصاد دول العالم النامي الوطني علي أنماط متشابهة. أنها تتكون من قطاع حديث وقطاع تقليدي وتنتج منتجات زراعية أو تعدينية خاما. ويقوم فيها قطاع صناعي بانتاج سلعا استهلاكية لتوفر للسوق المحلية ماكانت تستورده. في هذا النمط تنتج الزراعة والصناعة لسوق الاستهلاك المحلية وتصدر فائض الزراعة، والمحاصيل النقدية، والخامات المستخرجة من الأرض للبلاد المتقدمة.ومنذ الستينيات نشطت بعض الدول النامية في التصنيع من أجل التصدير وساعدتها ظروف اقتصادية عالمية فحققت تنمية اقتصادية وحصلت علي عائد ضخم من صادراتها هذا ما فعلته الدول التي سميت نمور آسيا وحققت طفرة مذهلة في كوريا . ماليزيا . سنغافورة . تايوان .. وغيرها.

كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان محدودة في الماضي وقبل أن تجمد في عقد التسعينات.والآن حتي بعد أن يعود الاستعداد السياسي لاستئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية فان حجم التعامل الاقتصادي والتجاري سوف يبقي محدودا في ظل اقتصاد السوق الحرة الذي تتجه نحوه البلدان. إذا قرر البلدان كما ينبغي أن لديهما مصلحة في علاقة اقتصادية خاصة

ثنائية أو ثلاثية أو أكثر لتحقيق مصالح تنموية أوسع فان الأمر يوجب اتخاذ هياكل جديدة للاقتصاد الوطني. في الاطار الثنائي السوداني . المصري هنالك ستة مجالات لهذه الهيكلة الجديدة: (أ) الخريطة السكانية: الخريطة السكانية الحالية للسودان معيبة فتوفير الخدمات ومطالب التنمية توجب ترشيدا سكانيا يجمع القري المشتتة وعددها حوالي ٦٥ ألف قرية في قري أكبر. كذلك الخريطة الاستثمارية في السودان تحتاج لمراجعة أساسية. الخريطة السكانية في مصر معتلة لأن كل سكان مصر تقريبا يسكنون في٣% من أراضيها علي شريط النيل.هنالك محاولات متكررة منذ عهد مديرية التحرير والآن الوادي الجديد وتوشكي للخروج من المواقع السكانية المعهودة والانتشار السكاني – في حركة هي عكس الحالة السودانية تماما.

الخريطة السكانية الجديدة في السودان سوف تظهر الحاجة لحقن سكانية في مناطق مختلفة في السودان. إن التفكير في تنظيم هجرة مصرية للسودان أكثر جدوي من محاولات تعمير أراض شبه صحراوية تكلف مالا وماءاً كثيرا. إذا عرضت مصر علي السودان في إطار العلاقة الخاصة هجرة بشرية مصحوبة بغطاء مائي واستثماري فهذا عرض لايرفض. كذلك إذا عرض السودان علي مصر أرضا خصبة في أماكن صالحة للعمران علي أن تهرع إليها أيد عاملة مهاجرة تصحبها إمكانات استثمارية ومائية فانه عرض لايرفض.

(ب) الأمن الغذائي: طاقة السودان في إنتاج اللحوم الحمراء، والذرة الرفيعة، والذرة الشامية طاقة غير محدودة. وطاقة مصر في إنتاج الخضراوات واللحوم البيضاء والفواكه كبيرة جدا.من هذه الحقائق يمكن الاتفاق علي مشروع أمن غذائي متكامل بين البلدين ومتكامل مع دول أخري تدخل في المشروع التكاملي المرتقب.الفجوة في مشروع الأمن الغذائي هي فجوة القمح ولاسبيل لحلها إلا عن طريق الرغيف المخلوط بالذرة، ورغيف الذرة الشامي، والاستيراد. إن ظروف إنتاج القمح في المناخات المعتدلة وبالري الطبيعي لاتنافس. (جـ) البنية التحتية: وسائل المواصلات البرية، والبحرية، والجوية، ووسائل الاتصالات الهاتفية، والالكترونية هي التي يؤدي تطويرها لتكامل اقتصادي. وكذلك ينبغي التعاون في مشروعات زيادة مياه النيل، والانتاج الكهرومائي، وخزانات المياه المطرية، واستغلال المياه الجوفية.(د) الصناعة: إذا ترك النشاط الصناعي كما هو بين البلدين فانه سوف يتجه حتما لاشباع السوق المحلية وللتصدير للسوق العالمية. إذا أعيدت الهيكلة الصناعية فان الانتاج الصناعي يمكن أن يوجه لسوق مشتركة بين البلدين والبلدان الأخري المختارة. كذلك يمكن أن يجد الاستثمار الأجنبي مجالا واسعا.(هـ) التكتل الاقتصادي الأوسع: هنالك تكتل ثلاثي يضم مصر والسودان وليبيا يستحق أن ينال أولوية.يليه تكتل خماسي يضم

المثلث المذكور وأوغندا وتشاد. وهذا مجال جيوسياسي يقوم علي حوض النيل. وهناك تكتل يجمع السودان بإثيوبيا وإريتريا وتشاد ومصر وليبيا. وهناك مجال لتكتل يقوم في القرن الإفريقي وتقوم معه علاقات تنموية خاصة مع دول الخليج (و) العولمة: العولمة مرحلة متقدمة لتبادل المنافع بين الناس. إنها توجد سوقا اقتصادية وتجارية واحدة اسهمت في إيجادها حرية حركة الأموال والأسهم وثورة الاتصالات.لكن العولمة أوجبت قيام تكتلات إقليمية تحاول الدول أن تحمي بها أنفسها من سلبيات العولمة والانتفاع بايجابياتها. إن المطلبين الاسلامي والعربي في مصر والسودان لايمكن إغفالهما.

لكن المطلوب أن نراعي في إشباع مطالب التأصيل الديني والثقافي ثلاثة شروط:* الأول: احترام حقوق الآخر الدينية والثقافية.* الثاني: صيانة حقوق المساواة في المواطنة.* الثالث: ألا يتجاوز التعبير عن الذات الديني والثقافي حقوق الانسان والحريات العامة.هذه الشروط لازمة لأن التفريط فيها سيجعل التعبير الديني والثقافي عن الذات سببا لتظلم داخلي ولتدخل خارجي لأن حقوق الانسان صارت قيمة عالمية تعلو علي السيادة الوطنية نفسها.

<u>*– المحور الرابع: السياسي – الدولة :</u>

المركزية في مصر قوية تراكمت منذ عهد الحضارة الأولي وعززها الفاتحون حتي الفتح الاسلامي. الدولة في مصر كانت واستمرت أقوي من المجتمع في مصر.عوامل كثيرة قلبت الآية في السودان. السودانيون يشربون من موارد مختلفة، ويسكنون مفرقين في بقاع متناثرة. الاسلام والاستعراب وهما أقوي المكونات الثقافية في السودان دخلا البلاد سلميا ومن القاعدة للقمة وليس العكس كما هو الحال في مصر. المجتمع في السودان أقوي من الدولة. لذلك استطاعت المنظمات المدنية السودانية والكيانات السياسية والدينية أن تقاوم محاولات الدولة تقويضها في عهود الدكتاتورية. إن محاولات النظم الإنقلابية الثلاثة التى كونت لنفسها جهازاً رسمياً قوياً لتقويض ما سموه الطائفيه السياسية باءت بالفشل الذريع.

بالاضافة لقوة الدولة المركزية في مصر فان التكوين القومي في مصر كامل، فكل السكان يتحدثون العربية وتجمع بينهم ثقافة قومية واحدة. التكوين القومي المكتمل والدولة المركزية القوية حققا في مصر استقرارا.بالمقابل فان ضعف التكوين القومي السوداني، وضعف الدولة المركزية هما أهم سببين لعدم الاستقرار في السودان. واجه السودان عدم استقرار مزمن بين نظم تحاول تحقيق الاستقرار علي حساب الحرية . النظم الاتوقراطية. ونظم تحقق الحرية علي حساب الاستقرار . النظم الديمقراطية. وبالنسبة الى الدور المصري إزاء مايحدث في السودان من اضطراب سياسي.

فإن المخطط السياسي والأمني المصري يزعجه كثيرا اضطراب السياسة في السودان. فمصر تتطلع للاستقرار في السياسة السودانية. استقرارا يؤمن مصالحها ومصالح الشعب السوداني. بينما هناك سودانيون يرون أن العلاقة بمصر ستكون دائما مصدر مضرة للسودان. وايضاً هناك مصريون يرون صحة هذا الاستنتاج ويتعاملون علي أساسه. ولتوضيح ذلك: أولا- بالنسبة لحماية مصالح مصر عن طريق التحالف مع قوي سياسية بعينها، إن هذه الخطة تهزم نفسها لأن التحالف مع شق سياسي معين يورث خصومة منافسيه التلقائية. لقد كان وزن السياسة السودانية الأكبر معتمدا علي الشمال والوسط في السودان. وفي الوسط والشمال السوداني يوجد اهتمام أكبر بالعلاقة بمصر. ولكن السياسة السودانية تتجه الآن لإعطاء وزن أكبر لثلاثة اقاليم أخري، الجنوب- والغرب- والشرق- الغرب والشرق أكثر بعدا من مصر لأسباب جيوسياسية. والجنوب اكثر بعدا لأسباب ثقافية. ثانيا- الدكتاتورية في السودان مهما حكمت لم تحقق شرعية لنفسها. لذلك كانت الاتفاقات معها غير شرعية. اتفاقية مياه النيل اعطاها شرعيتها النظام الديمقراطي المنتخب الذي جاء بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤. أما اتفاقية التكامل فقد اعدم شرعيتها النظام المنتخب الذي جاء بعد ثورة رجب/ إبريل١٩٨٥. وفي الحالين إن المودة بين مصر والنظامين الدكتاتوريين تركت مرارة في نفوس الشعب السوداني.إن الذي يؤمن مصالح مصر في علاقاتها بالسودان هو أن يقوم نظام شرعي دستوري ديمقراطي في السودان يحقق الحرية والاستقرار ويكون مؤتمنا من جانب الشعب السوداني ليقنن العلاقة بين البلدين علي أساس يرضاه ولايتهمه الشعب السوداني. إن التجارب جعلت أهل السودان يدركون ضرورة اقلمة ممارسة الديمقراطية لكفالة استدامتها. وضرورة ضبط تطلعات التأصيل للمحافظة علي حقوق المواطنة والتعايش بين الأديان والثقافات.

أعلن الرئيس التركى، فى الخرطوم أن السودان خصص جزيرة سواكن الواقعة فى البحر الأحمر شرق السودان لتركيا كى تتولى إعادة تأهيلها وإدارتها لفترة زمنية لم يحددها. وقال أردوغان وهو يتحدث فى ختام ملتقى اقتصادى بين رجال أعمال سودانيين وأتراك فى اليوم الثانى لزيارته للسودان أولى محطات جولته الإفريقية "طلبنا تخصيص جزيرة سواكن لوقت معين لنعيد إنشاءها وإعادتها إلى أصلها القديم والرئيس البشير قال نعم". وأضاف أن "هناك ملحقا لن أتحدث عنه الآن." وزار برفقة نظيره السودانى سواكن، حيث تنفذ وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" مشروعا لترميم الآثار العثمانية، وتفقد الرئيسان خلالها مبنى الجمارك ومسجدى الحنفى والشافعى التاريخيين فى الجزيرة.

ووقع رجال أعمال أتراك وسودانيون تسعة اتفاقيات لإقامة مشاريع زراعية وصناعية تشمل إنشاء مسالخ لتصدير اللحوم ومصانع للحديد والصلب ومستحضرات التجميل، إضافة إلى بناء مطار فى

العاصمة السودانية الخرطوم. وبذلك ارتفعت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين خلال زيارة الرئيس التركى إلى ٢١ اتفاقية، بعد أن وقع الجانبان ١٢ إتفاقية خلال اليوم الأول لزيارة أردوغان، على رأسها إنشاء مجلس للتعاون الإستراتيجى.

وقال "الأتراك الذين يريدون الذهاب للعمرة فى السعودية، سيأتون إلى سواكن ومنها يذهبون الى العمرة فى سياحة مبرمجة". وأشار أيضا إلى توقيع اتفاقية للصناعات الدفاعية دون أن يقدم أية تفاصيل حولها. وبلغت قيمة جملة الاتفاقيات التسعة ٦٥٠مليون دولار. وقال البشير خلال الملتقى الاقتصادى "نريد رفع الاستثمارات التركية إلى عشرة مليارات دولار فى فترة وجيزة."

من المرجح أن الطرفين اتفقا على إقامة قاعدة عسكرية تركية بتمويل قطرى، الهدف منها الدفع بالأجندة الإخوانية فى المنطقة من قبل الدول الثلاث وتنظيم الإخوان، خصوصا تجاه مصر وليبيا، مستدلا على ذلك بتصريحات أردوغان حول اتفاقية الدفاع المشتركة والأمور التى قال إنه لن يعلن عنها، إضافة إلى عرض البشير على الرئيس الروسى بوتين خلال زيارته لموسكو فى نوفمبر ٢٠١٧ إقامة قاعدة عسكرية فى السودان على البحر الأحمر.

إن زيارة أردوغان ونتائجها كانت موجهة إلى مصر ودول الخليج، وعلاقة نظام البشير بدول الخليج أصبحت أخيرا فى حالة شد وجذب، مع الإشارة إلى الروابط الأيديولوجية التى تجمع نظام البشير وأردوغان وإخوان مصر وقطر. أن قرار البشير ينقص من السيادة السودانية بمنحه منطقة جغرافية من بلده إلى دولة كانت مستعمرة سابقة للسودان. أن المنطقة تحوى عددا من الآثار التاريخية التى تعود إلى الحقبة التركية التى يتوق أردوغان إلى استعادة أمجادها وتراوده أحلام السلطان، والبشير منحه الفرصة بمنحه حق إدارة سواكن التى تعد ميناء مهما، وعلى الأرجح ستكون منطقة لقاعدة عسكرية تركية أو على الأقل للوجود التركى فى البحر الأحمر فى مواجهة السعودية، ما ستكون له انعكاسات سلبية على الوضع بالمنطقة وقد يخلق المزيد من الاضطرابات ويوسع المسافة بين القاهرة والخرطوم، أن البشير يدخل فى أحلاف بحثا عن حماية أو نصير كما فعل مع إيران سابقا.

استدعاء السودان سفيره بالقاهرة للتشاور لن يتطور إلى قطيعة كاملة بين البلدين إذا احتوى الطرفان الوضع بسرعة، فليست هذه المرة الأولى التى بلغ فيها التوتر وإطلاق التصريحات والحملات الإعلامية المؤلمة هذا المستوى، وكان الهدف فيما يبدو الرد بخطوة لافتة على ما نقلته وسائل إعلام سودانية عن مصادر إثيوبية من أن مصر اقترحت على إثيوبيا استبعاد الخرطوم من مباحثات سد النهضة، والشروع فى مباحثات ثنائية تحت إشراف البنك الدولى للخروج من حالة الجمود التى وصلت إليها مباحثات اللجنة الفنية الثلاثية رغم نفى مصر ذلك رسمياً، وكذلك على

هجوم الإعلام المصرى على الخرطوم لتسليمها جزيرة سواكن الإستراتيجية فى البحر الأحمر لتركيا لاستغلالها ربما لإقامة قاعدة عسكرية تضر بالأمن القومى المصرى مع أن المسئولين المصريين آثروا الصمت لمنع صب الزيت على النار.

من المرجح أن يعود السفير إلى القاهرة قريباً بعد أن تكون الخطوة قد حققت أهدافها ـ بصرف الانتباه عن تذمر رجل الشارع السودانى من ارتفاع الأسعار الرهيب ـ خاصة فيما يتعلق بتوضيح موقف الخرطوم من القضايا التى تهم البلدين، فضلاً عن استحالة القطيعة بين مصر التى على أرضها نحو ثلاثة ملايين سودانى وكانت دائماً نصيراً للسودان فى كل أزماته وبين السودان الذى يُعتبر عنصراً مهماً فى أمنها من ناحية الجنوب، وشرياناً وحيداً تتدفق عبره مياه النيل ومصدراً غذائياً هائلاً لما يحتاجه البلدان لو حدث التعاون الاستثمارى والتقنى المنشود فى مجالى الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية بالأراضى السودانية. فليكُّف الطرفان عن إذكاء النيران وستنطفئ بمرور الوقت حتى وإن بقيت القضايا المختلف عليها بلا حل إلى حين.

ولا يخلو ما سربته مصادر إثيوبية عن أن مصر طلبت استبعاد السودان من مفاوضات سد النهضة من محاولة لتوتير العلاقات المصرية ـ السودانية أكثر، وتوسيع هوة الخلاف بين القاهرة والخرطوم بالقدر الذى يدفع الحكومة السودانية للانحياز التام إلى أديس ابابا فى المباحثات وإضعاف موقف القاهرة التفاوضى. فليس من المعقول تجاوز طرف أساسى يَعنيه ما يتعلق بالسد سلباً أوإيجاباً من المفاوضات، وما يؤكد عدم صحتها ما أعلنته وزارة الرى السودانية من أنها لم تتلق أى إخطار رسمى بطلب الاستبعاد، وكلما بعُدت الشُقَّة بين البلدين ازدادت إثيوبيا تعنتاً فى المفاوضات وهو ما يتطلب الحذر.

ـ وعما يجرى فى إثيوبيا أعلن رئيس الوزراء هيلا مريام ديسالين فى تطور مفاجئ أنه سيتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق سجن ميكلاوى سيىء السمعة فى خطوة رحبت بها منظمات حقوق الإنسان بحذر قائلةً إنها يمكن أن تكون مؤشراً على نهاية ما وصفته بحقبة من القمع الدموى إذا تم التحقيق بفعالية فى كل قضايا التعذيب وتقديم المسئولين عنها للعدالة. وقال إن الهدف هو تحسين حالة التوافق الوطنى، وتوسيع الحوار الديمقراطى وإنه سيتم تبرئة سياسيين والإفراج عنهم وإسقاط التهم عمَّن صدرت بحقهم أحكام وعمَّن لايزالون قيد الملاحقة القضائية.

غير أن ديسالين لم يحدد عدد السياسيين المعنيين، أو متى سيتم الإفراج عنهم وما إذا كان العفو سيشمل آلاف الذين تعتبرهم منظمات حقوق الإنسان معتقلين سياسيين حيث قدَّرت عددهم بنحو ألف محكوم عليهم وحوالى ٥٠٠٠ مازالوا قيد المحاكمة منذ اعتقالهم خلال وبعد احتجاجات أبناء

عرقيتى الأورومو والأمهرا بين عامى ٢٠١٥ و٢٠١٧ للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وللدفاع عن حقوقهم التاريخية فى أراضيهم وهى احتجاجات لم تشهدها البلاد منذ ٢٥ عاماً اعتُقل بسببها ٢١ ألفاً تم الإفراج عن حوالى ثلثيهم لاحقاً.

ولأن الحكومة لم تحدد مَن هو المعتقل السياسى, فمن الممكن أن يبقى كثيرون من المعتقلين خلف القضبان بدعوى أنهم محكوم عليهم بتهم جنائية، فضلاً عن أن بعضهم معتقلون بتهمة أن لهم علاقات بجماعات إرهابية، وإذا حدث ذلك فسوف يتم تفريَغ القرار من مضمونه ولن يتحقق التوافق الوطنى خاصةً إذا تم الإبقاء على قادة سياسيين معارضين من عرقيتى الأورومو والأمهرا أكبر عرقيتين فى إثيوبيا، وعرقية الإثيوبيين من أصل صومالى فى إقليم أوجادين داخل المعتقلات.لقد اعترف ديسالين بالحاجة لإحداث تغيير وبأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين أمر حيوى لحوار وطنى، لكن منتقديه يقولون إنه على العكس مما يصرح به يضيق ذرعاً بالمعارضة. كما أن جماعات حقوق الإنسان التى اتهمت الحكومة مراراً باستخدام قوانين مكافحة الإرهاب للزج بمنتقديها فى السجون وباستخدام أجهزة الأمن والقضاء لقمع المعارضين السياسيين واعتقالهم وتعذيبهم طالبت بتحول حقيقى، وحذرت منظمة العفو الدولية من أن إغلاق معتقل ميكلاوى الذى اشتهر بتعذيب المعتقلين داخله لانتزاع اعترافاتهم يجب ألاَّ يتم استغلاله لتبييض وجه النظام.

الإفراج عن المعتقلين السياسيين خطوة مهمة لتهدئة النفوس وتهيئة الأجواء لحوار وطنى يحقق الوفاق والسلام فى بلد عُرِفَ بأنه متحف سلالات بشرية حية لكثرة وتنوع عرقياته، لكنه يحتاج لحكمة ونية خالصة فى تنفيذه بلا استثناءات أو تحايلات ولعدم التفريق بين أبناء العرقيات فى الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم الخاصة.

كنت ومازلت أعتقد أن العلاقات بين مصر والسودان تختلف تماما عن العلاقات بين دول الجوار، أو لغة المصالح، أو ما يطلقه أصحاب الاستراتيجيات من مفاهيم غامضة.. إن مصر والسودان قطعة واحدة من الأرض أى إنها جسد واحد، وان اختلفت الهموم والأحلام والرؤى.. السودان ليس ككل البلدان فى علاقات مصر ولهذا يجب أن يكون الحوار على مستوى الأهمية والمسئولية والموقع..منذ فترة طويلة والعقلاء فى البلدين يحذرون من هذه الهوجة التى تجتاح عقول البعض وتشوه العلاقات، وتغرس الفتن وفى مصر فريق لايرى أهمية كبرى للسودان، وفى السودان فريق لا يحب مصر ولا المصريين ومن هنا كانت هناك دعوات مغرضة أن تتجه مصر شمالا فليس فى الجنوب غير التخلف وان يتجه السودان إلى جذوره فى إفريقيا فهى أكثر تقديرا، وقد سيطرت على سلطة القرار فى مصر والسودان معا حساسيات لا يعرف أحد أسبابها وقد وصلت أحيانا إلى

التراشق بالنيران فى مناسبات كثيرة، والأخطر الآن هو التراشق الإعلامى البغيض الذى لا تراعى فيه مصالح الشعوب وأقدار البشر.. إن السلطة أى سلطة زائلة مهما طال بها البقاء والشعوب هى التى تدفع الثمن دائما ونحن فى فترات كثيرة أهملنا السودان الجوار والأهل والسند وتنقلنا بين علاقات دولية كثيرة افتقدت الندية والتوازن رغم أن السودان كان الأحق والأجدر بأن نبنى معه مستقبل بلدين، وليس بلدا واحدا.. إن خيرات السودان وأرضه وثرواته تكفى العالم العربى كله. ومصر بقدراتها وثرواتها المنهوبة تكفى لبناء أوطان متقدمة، ولكن أشياء صغيرة غيرت المسارات وأجهضت الأحلام حتى صار السودان أكثر من وطن وعبثت به الحروب الأهلية فى أكثر من مكان، رغم انه بكل الحسابات دولة كبرى فى كل المجالات.. أرجو أن نعالج الأمور بين القاهرة والخرطوم بشئ من الحكمة بعيدا عن عنتريات بعض المسئولين الذين يبحثون عن دور وسط ركام أحلام شعوب تمزقت بين الجهل والارتجال وغياب المسئولية.. لا أتصور السودان إلا فى قلب كل مصرى.. ولا أتصور الكنانة إلا فى قلب الملايين من أشقائنا فى السودان.. قليل من الحكمة قبل أن يجرفنا الطوفان.

عرض وزير الموارد المائية والرى على رئيس دولة جنوب السودان اوجه التعاون المشتركه بين البلدين فى مجال تنميه الموارد المائية وحجم المشروعات التى نفذت وما يتم تنفيذه حاليا فى هذا المجال كما استعراض الوضع المائى الإقليمى. وقد عقد وزير الرى خلال زيارته لجنوب السودان التى استغرقت ٤٨ ساعه سلسلة من اللقاءات مع نائب رئيس الجمهورية ووزيرى الموارد المائية والشباب والرياضة والثقافة لمناقشة مجالات التعاون المشترك بين مصر وجنوب السودان،ورئاسته لاجتماعات اللجنه الفنية المشتركه بين البلدين المسئوله عن متابعة تنفيذ مشروعات تنميه الموارد المائيه ضمن المنحه المصرية لدوله الجنوب .

تم افتتاح محطة قياس المناسيب والتصرفات بمدينة منجلا الواقعة على بحر الجبل والتى يرجع تاريخ إنشاؤها إلى عام ١٩٠٥، حيث قامت الوزارة بتأهيلها مرة أخرى، واوضح الوزير انه قام بجوله نهريه من مدينه جوبا وحتى مدينه منجلا بطول ٦٥ كم للتعرف على امكانيه تنفيذ مشروع المجرى الملاحى من بحيرة فيكتوريا وحتى البحر المتوسط، مشيرا الى انه تم افتتاح مقر بعثه الرى الجديد بدوله الجنوب. أن مصر سوف تستمر فى تقديم خبراتها لدعم الأشقاء فى جنوب السودان من أجل تحقيق التنمية المستدامة فى مجال الموارد المائيه، وذلك ضمن حرص مصر على تعزيز أواصر التعاون فى مجال المياه مع كافة دول حوض النيل بما فيها دولة جنوب السودان، إن المشروعات تسعى لخدمة المواطنين ومنها مشروع إنشاء المراسى النهرية حيث تم انشاء المرسى النهرى بمدينة

«واو «نوفمبر ٢٠١٠، وأيضاً مرسى نهرى آخر فى مدينة «كواجوك «فى حوض بحر الغزال وأهميته فى ربط المدن والقرى الرئيسية بجنوب السودان ملاحياً، لتسهيل نقل البضائع والركاب وبما ينعكس إيجابيا على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لشعب جنوب السودان، وكذلكً تحسين الأحوال البيئية والصحية . تم الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع "سد واو المتعدد الأغراض" بمدينة واو، كما تم الانتهاء من إنشاء معمل مركزى لتحليل نوعية المياه بهدف الحد من مخاطر التلوث والحفاظ على صحة المواطنين بجنوب السودان.

اتفقت مصر والسودان وليبيا وتشاد على التعاون والتكامل والاستغلال الأمثل لأحد أكبر خزانات المياه الجوفية فى إفريقيا بما يحقق مصالح شعوب الدول الأربع، جاء ذلك فى ختام فعاليات اجتماعات الهيئة المشتركة لدراسة وتنمية خزان الحجر الرملى النوبى العادى بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس الهيئة، والذى عقد بالقاهرة. جميع المشاركين أكدوا الاستمرار فى التنسيق والتعاون المشترك وتكثيف الجهود إقليمياً بما يضمن المتابعة الدقيقة لإمكانات الحوض المائية الحالية والمستقبلية للاستفادة من نتائجها فى دراسة النواحى الاقتصادية والاجتماعية بالحوض وبما يسهم فى مساعدة متخذى القرار فى الدول الأعضاء على التخطيط للبرامج التنموية المستقبلية التى تعتبر المياه عاملا أساسيا فيها .

هناك اتفاقا وإجماعا بين كل دول الحوض الجوفى على اجراء الدراسات والبحوث المشتركة، وتبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالسحب من الحوض فى كل دولة واستخدام نموذج رياضى اقليمى موحد فى اختبار سيناريوهات التنمية على المياه الجوفية فى دول الحوض النوبي، وأكدت الهيئة فى بيانها الختامى أن التوافق بين الدول الأربع وما تحقق من إنجازات يعتبر مثالا إقليميا وعالميا يُحتذى به.

مثلما هناك مصالح ودوافع تربط بين إثيوبيا والسودان أقلقت البعض ودفعتهم لاتهام الخرطوم بالانحياز لأديس أبابا ضد مصر فى الخلاف حول سد النهضة، هناك أيضاً عوامل خلاف ومخاوف كامنة بين البلدين يمكن أن تطفو على السطح فى أى وقت وتؤدى إلى تدهور العلاقات وربما قطعها كما حدث عام ١٩٩٥ عندما حشدت إثيوبيا قواتها على الحدود عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى العاصمة الإثيوبية بأيدى عناصر متطرفة قدِمت من الأراضى السودانية وعادت إليها.

فيما يتعلق بالمصالح يحتاج السودان لإثيوبيا فى أمور من بينها الكهرباء التى يعانى عجزاً فى إنتاجها يُقدَّر بنحو ٤٠% وينتظر الحصول على حاجته من سد النهضة، وكذلك الحفاظ على

علاقات طيبة معها لضمان عدم حصول متمردى الحركة الشعبية/قطاع الشمال على مساعدات تقوّى تمردها بولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان المجاورتين للحدود الإثيوبية.وفى المقابل تسعى إثيوبيا لعلاقات طيبة مع الخرطوم لإيجاد منفذ بحرى لصادراتها ووارداتها عبر الموانى السودانية على البحر الأحمر بعد أن حرمها استقلال إريتريا من مثل تلك المنافذ, فضلاً عن عدم وصول أى مساعدات لمتمردى جبهة تحرير أورومو التى تسعى لحكم ذاتى لإقليم أوروميا وأحياناً تطالب بالانفصال.الحكومتان وقَّعتا اتفاقاً يقضى بإمداد السودان بالكهرباء بأسعار تفضيلية وبدأ بالفعل تنفيذ خط الربط الكهربائي،وفى المقابل كشفت مصادر مطلعة عن أن الخرطوم وافقت على طلب أديس أبابا استئجار أرض سودانية لإنشاء ميناء نهرى خاص بها لتسهيل نقل البضائع منها وإليها،وأبلغ رئيس الوزراء الإثيوبى ديسالين البرلمان بالمشروع. أما الخطوة التى ربما تعزز العلاقات أكثر فهى ما كشفت عنه مصادر مطلعة بالخرطوم نهاية ديسمبر ٢٠١٧ من أنه يجرى الإعداد لمشروع زراعى مشترك سيكون الأضخم فى إفريقيا بمناطق القلابات والقضارف على الحدود المشتركة لاستغلال أراضيها الخصبة وإنهاء مشكلة استيلاء القبائل الإثيوبية عليها فى موسم الخريف سنوياً. إن البلدين اتفقا على إمداد أراضى المشروع بريَّة تكميلية عبر قنوات مائية من روافد النيل الأزرق خلال الربيع والصيف لضمان استمرار الزراعة فيها. أما بخصوص عوامل الخلاف والمخاوف الكامنة فأبرزها الخلافات حول ترسيم أجزاء من الحدود المشتركة البالغ طولها ٩٠٢ كم خاصةً فى ولاية القضارف السودانية التى يبلغ نصيبها منها ٢٦٥ كم.فقد تزايدت شكاوى المواطنين السودانيين فى عدد من مناطق وقرى الولاية من استيلاء المزارعين الإثيوبيين على أراضيهم وطردهم منها وقيام عصابات مسلحة إثيوبية بالاعتداء عليهم ونهب ممتلكاتهم بشكل متكرر مما أدى إلى فشل أكثر من موسم زراعي.الشكاوى أثارت قلق كثير من مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان الذى طالب بنشر قوات سودانية على الحدود والإسراع باستكمال ترسيمها.وتُقدَّر مساحة الأراضى المتنازع عليها فى منطقة الفشقة بحوالى ٢٥١ كم٢ وهى أرض خصبة تعزلها فيضانات الأنهار عن السودان فى الخريف ولا تفصلها موانع طبيعية عن إثيوبيا مما يُغرى الإثيوبيين بالاعتداء عليها.

ورغم اعتراف إثيوبيا قانونياً فى اتفاقية ١٩٠٢ الموقَّعة بين إمبراطورها منليك الثانى وبين بريطانيا وبروتوكول ١٩٠٣ واتفاقية ١٩٧٢ بأن الفشقة أرض سودانية إلا أن المزارعين الإثيوبيين لم يتركوها منذ تسللوا إليها عام ١٩٥٧ بل إنهم أزالوا بعض معالم الحدود وشيَّدوا لأنفسهم بلدة بريخت وحوَّلوا قرية الجمامة السودانية إلى مدينة واستولوا على الفشقة الصغرى كاملةً ولهم ٧٠ مشروعاً فى الفشقة

الكبري.ساعدهم على ذلك انشغال الحكومات السودانية المتعاقبة بالتمرد فى الجنوب والامتنان لقيام الإمبراطور الإثيوبى هيلا سيلاسى بدور كبير فى توقيع اتفاقية ١٩٧٢ بأديس أبابا لإنهاء التمرد.كما ساعدت على استمرارها اتفاقية ١٩٦٥ التى سمحت للإثيوبيين بالاستمرار فى الزراعة بالفشقة حتى يتم ترسيم الحدود،لكن المشكلة أخذت بُعداً خطيراً عندما تدخلت قوات إثيوبيا عام ١٩٩٣ لحماية مزارعيها فى أراضٍ مخصصة للسودانيين مساحتها ٥٥ ألف فدان.وفى يوليو ١٩٩٤ اتفق البلدان على توزيع الأراضى بالمناطق المتنازع عليها على المزارعين السودانيين والإثيوبيين بنسبة الثلثين إلى الثلث على التوالى وألاَّ تتدخل القوات المسلحة فى أى نزاع بين المزارعين مما ترك السودانيين بلا حماية من العصابات المسلحة.ومع ذلك عادت القوات الإثيوبية للتدخل خاصةً بعد محاولة اغتيال مبارك وانقطعت العلاقات ثلاث سنوات.ومازالت لجنة ترسيم الحدود متوقفة عن العمل منذ عام ٢٠١٣ ولمواجهة اضطراب الأمن على الحدود اتفق البلدان فى أغسطس ٢٠١٤ على تسيير دوريات مشتركة فى ثمانى مناطق لحمايتها من الحركات المتمردة والعصابات المسلحة, وقال المتحدث العسكرى السودانى وقتها إن الاتفاق لا علاقة له بسد النهضة،لكن مراقبين لم يستبعدوا أن يكون الهدف منها حماية السد لحسابات كثيرة, فى مقدمتها أن مصالح السودان الإستراتيجية مع إثيوبيا الآن أكثر منها مع مصر على حد قول الخبراء العسكريين وتصريحات حكومية سودانية بأن الخرطوم لن تسمح بأن تكون أراضى السودان منطلقاً لضرب إثيوبيا.أما وزير الدفاع الإثيوبى فأبلغ برلمان بلاده بأن تشكيل قوات مشتركة مع السودان يهدف لتعزيز الأمن على الحدود ومواجهة أى عدوان خارجى وأى تهديد محتمل.

عقد وزيرالموارد المالية والرى لقاءاً مشتركاً مع نظيره السودانى تم مناقشة عدد من النقاط المتعلقة بالتعاون الثنائى ومذكرة التفاهم الخاصة بمجالات التعاون فى الموارد المائية المتوقع اعتمادها خلال اعمال اللجنة العليا المشتركة المصرية السودانية القادمة. وتضمن النقاش الاستعدادات الخاصة بالعرض الفنى لاتمام الدراسات الفنية لسد النهضة والمتوقع الحصول عليها خلال الأيام القليلة القادمة.تم اقرار الدراسات القانونية والمؤسسية لتجهيز الممر الملاحى لنهر النيل والذى يبدأ من بحيرة فيكتوريا فى قلب افريقيا وينتهى عند البحر المتوسط بطول يتجاوز اربعة آلاف كيلومتر من قبل الدول المشاركة والكوميسا وذلك بمنحة ٦٥٠ الف دولار من بنك التنمية الافريقى، تمهيداً لبدء مرحلة جديدة من المشروع وهى اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التفصيلية للمشروع وذلك عن طريق مكتب استشارى دولى سيتم اختياره من بين المكاتب الاستشارية الدولية المتخصصة فى هذا المجال. ان تكاليف المشروع الاجمالية تتراوح بين ٨ و١٠

مليارات دولار و من المقرر ان يبدأ التشغيل الجزئى له فى ٢٠١٧، يتم حاليا التنسيق مع هيئات التمويل الدولية والبنوك العالمية لتمويل المشروع بقروض ميسرة يتم استرجاعها بعد تشغيل المشروع على عدد من السنوات.

لعل واحدا من أهم نتائج قمة دول حوض النيل التى انعقدت فى ٢٠ يونيو ٢٠١٣ فى عنتيبى شمال أوغندا، وحضرها الرئيس السيسى ومعظم قادة دول الحوض الذين وافقوا بالإجماع على انعقاد القمة بصورة دورية كل عام على أن يكون اجتماعها الثانى فى القاهرة هو وضوح الموقف المصرى بصورة شاملة عززت علاقات الثقة المتبادلة بين مصر ودول الحوض، وأعادت العلاقات المصرية الإفريقية إلى عصرها الذهبى، وبلورت رؤية إستراتيجية شاملة لتحقيق التعاون الأمثل بين دول الحوض، ورسمت حدوداً واضحة وفاصلة لموقف مصر من اتفاقية عنتيبى الذى يرفض توقيع هذه الاتفاقية ويرفض التصديق عليها لإخلالها بقواعد أساسية حاكمة معمول بها فى كل دول أحواض النهر الواحد، أولاها مبدأ توافق كل الأراء عند اتخاذ قرارات مصيرية وتبنى قاعدة الإجماع أو الأغلبية الموصوفة التى تشترط موافقة دولتى المصب، «مصر والسودان» عند التصويت على القرارات المطلوبة واحترام مبدأ الإخطار المسبق الذى يلزم كل دول الحوض الإعلان المسبق عن مشروعاتها على النهر لضمان عدم الإضرار بمصالح أى من دول الحوض كانت من دول المنبع أو دول المصب.

فضلاً عنا التزام القاهرة المطلق بمبدأ التعاون المستدام بين دول الحوض، وترحيبها الشديد بدورية انعقاد قمة دول الحوض كل عام، وإقرارها بحق جميع دول الحوض فى الاستفادة من مياه النهر بما لا يضر الاستخدامات الحالية والحقوق المكتسبة، وبرغم جهود إثيوبيا فى الاجتماعات الفنية ومحاولتها إلزام مصر التوقيع على اتفاقية عنتيبى فى صورتها الراهنة مع إمكانية الحوار مستقبلاً حول مطلب مصر الأساسى فى الحفاظ على حصتها الراهنة «٥٥ مليار متر مكعب»، أصرت مصر بوضوح بالغ على ثبات موقفها الرافض من اتفاقية عنتيبى التى لم يوافق عليها حتى الآن سوى أربع دول، ثلاث منها فقط هى التى صدقت على الاتفاقية بينما يتطلب تنفيذ الاتفاقية موافقة وتصديق سبع من دول الحوض على الأقل .

ولا يقل أهمية عن ذلك إقرار مصر بأن المواقف تباعدت بين دولتى المصب «مصر والسودان» فى قضية سد النهضة ربما لأن السودان فى ظل حكم البشير يعتقد أن سد النهضة يحقق الكثير من مصالحه رغم إضراره الواضح بمصالح مصر المائية، مع أن البلدين خاضا معاً جزءاً مهماً من المفاوضات المشتركة لكن الرئيس البشير كعادته المتقلبة قفز منفرداً إلى موقف جديد يحابى

اثيوبيا، ولا يضع فى اعتباره شراكة السودان لمصر كدولتى مصب ومصالحهما العديدة المشتركة، أن إقرار مصر بهذا الخلاف يمثل نوعاً من صراحة المواجهة بدلاً من دفن الرؤوس فى الرمال، لكن ما يعوض مصر عن خسارة موقف السودان بسبب تقلبات حكومة السودان تفهم معظم دول حوض النيل لحقيقة الموقف المصرى، وثقتهم فى أن مصر تدعم بوضوح حق جميع دول الحوض فى الاستفادة من نهر النيل دون الإضرار بمصالح أى من الأطراف، وأن توجهها الأفريقى الراهن بإنشاء المبادرة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى إفريقيا يؤكد استعداد مصر للتعاون مع دول الحوض إلى أقصى مدى فى أية مشروعات يترتب عليها زيادة موارد النهر وتوزيع ما يترتب على هذه الزيادة على دول الحوض وفق أسس عادلة تضع فى اعتبارها حق الجميع فى الحياة والتنمية .
أن جميع دول الحوض تعرف جيداً حجم الجهد الذى بذلته مصر من أجل أن يبقى خلافها مع إثيوبيا محاصراً فى إطار التسوية السياسية العادلة التى تلتزم بحقوق مصر المائية، ليس فقط لأنها حقوق مكتسبة وتاريخية وتمثل استخدامات فعلية على مدى قرون من الأزمنة، ولكن لأنها تتجاوز كل هذه الأوصاف لتصبح مرادفاً لحق الحياة والوجود لا تملك مصر التفريط فيه قيد أنملة واحدة.، ومن ثم فإن كل محاولات التسويف والمماطلة، ورفض أثيوبيا الراهن إعطاء المكتب الإستشارى الذى توافقت على اختياره مصر والسودان واثيوبيا لبحث الأضرار التى يمكن أن تقع على دولتى المصب خاصة مصر المعلومات المطلوبة كى يبدأ مهمته، لابد أن يكون له نهاية عاجلة فى إطار علاقات شفافة وواضحة تقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة دون الإضرار بمصالح مصر الحيوية التى تصل إلى حد تهديد الحياة والوجود، لأن مصر وقد استعادت قدراتها ونهضت من كبوتها تملك قدرة الدفاع عن مصالحها داخل دول الحوض وخارجه، وهى لا تزال تؤثر فى علاقاتها الإفريقية عموماً وعلاقاتها الإثيوبية على وجه خاص التعاون والتكامل والتنسيق المشترك إلا أن تجد نفسها فى مأزق الاختيار بين حق الحياة والوجود دفاعاً عن حياة الشعب المصرى وحضارته التى لن تفنى ولن تموت بإذن الله.

المحور الخامس: الثقافي:

أكبر مكونين للثقافة في مصر والسودان هما الإسلام والثقافة العربية. ولكن ثمة فوارق هامة:الإسلام في مصر له وضع رسمي اكبر منه في السودان. ومؤسسات الإسلام الرسمية في مصر اقوي منها في السودان.الإسلام في السودان له وضع سياسي اكبر منه في مصر. كذلك مؤسسات الإسلام الشعبية في السودان أقوي منها في مصر.ونتيجة للتفاعل الفكري والسياسي في السودان فإن الحركة السياسية السودانية اتفقت علي اساس جديد لعلاقة الدين بالدولة والدين

بالسياسة. الانتماء العربي في مصر انتماء جامح. في السودان يوجد عرب ومستعربون ومتحدثون بالعربية كلغة تخاطب.وتتجه المجموعات الوطنية السودانية لعقد ميثاق ثقافي يعترف بالتعددية الثقافية ويعطي كل ذي حق حقه. المسيحية في مصر مسيحية وطنية. أما في السودان فهي مسيحية غربية في الغالب إلي جانب كنيسة قبطية محدودة الاتباع.بالاضافة لذلك فإن في السودان ثقافات وأديانا افريقية.هذا الطيف الديني والثقافي السوداني أوجب الميثاق الثقافي أداة اعتراف متبادل وتعايش سلمي.في مصر يوجد تنوع ديني ولايوجد تنوع ثقافي علي نحو ما في السودان.لقد كان لمصر دور هام في دعم التعليم في السودان. هذا الدور المصري انقطع بصورة وحشية علي يد النظام الحالي. إن التعاون التعليمي بين البلدين سوف يستأنف حتما. ولكن ينبغي ألا يعود ذلك التعاون إلي نقطة البداية.

المحور السادس: المحور الأمني:

مفهوم الأمن القومي أوسع ومتعدد الجوانب. وهو بالنسبة للسودان ومصر متداخل بحيث لايمكن تحقيق الأمن القومي في البلدين بمعزل عن الآخر. لقد كانت اتفاقية الدفاع المشترك معيبة لسببين: الأول: أنها بالنسبة للنظام السوداني المايوي عديم الشرعية كانت محاولة لتحقيق أمن النظام لا أمن الوطن. الثاني: أنها كانت مستظلة بانحياز لحلف الناتو. فجرت علي السودان اجراءات حلف عدن المضادة التي غذت الجيش الشعبي وسلحته ودربته. ومع ذلك فالاتفاقية لم تساعد السودان في التصدي لتدابير حلف عدن.إن مصر هي عمق السودان الشمالي، والسودان هو عمق مصر الجنوبي، والتداخل الأمني يقتضي وضع ميثاق الأمن المشترك وبرنامج مفصل لتحقيقه وأجهزة مؤهلة لتنفيذه.

المحور السابع : المحور الدبلوماسي :

المجال الدبلوماسي هناك موجهات ينبغي أن تلتزم بها الدبلوماسية في السودان ومصر هي:١- في الاطار الافريقي: ان علينا أن نؤكد ان الانتماء الأفريقي هو انتماء جيوسياسي قاري وليس انتماء اثنيا، وينبغي اعتبار العلاقات الافريقية هي محل اهتمامنا الجيوسياسي الأول. ٢- في الاطار العربي: ينبغي تجريد الانتماء العربي من أي مكونات اثنية فالعربية لسان وثقافة، ان للانتماء العربي التزاماته علي مصر وعلي السودان لاسيما في نطاق القضية الفلسطينية وكافة مجالات التعاون العربي. ولكن السودان سوف يراعي توجهات تكويناته غير العربية كما ينبغي أن تهتم مصر والسودان بتوثيق العلاقات العربية الأفريقية. ٣- الإطار الاسلامي: المجموعة الدينية الوحيدة التي أقامت تنظيما مشتركا هي المجموعة الإسلامية، إن علينا في السودان ومصر أن نراعي

وجود مجموعات وطنية غير مسلحة داخل أوطاننا وأن نراعي أن ثلث المسلمين يعيشون اقليات داخل بلدان اخري وان في العالم تنوعا دينيا والمطلوب مراعاة كل هذه العوامل بصورة تكفل حرية الأديان والتعايش السلمي بينها. ٤- الإطار الأمريكي: لقد تأرجحت سياسات الدول الصغيرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بين التبعية والعداء. التبعية والعداء كلاهما يؤدي للتفريط في المصلحة الوطنية. ٥- الإطار الأوروبي: الاتحاد الأوروبي له وزن اقتصادي عالمي وثقل ثقافي وحضاري ستصل مصر به عبر علاقات حوض البحر الأبيض المتوسط وسوف يتطلع السودان لعلاقات قوية بالاتحاد الأوروبي. ٦- الاطار الآسيوي: اليابان، والصين، والهند، عمالقة آسيوية ينبغي تكوين علاقات اقتصادية وتجارية متينة معها. كذلك النمور الآسيوية. ٧- الإطار الدولي: ان علي الدولتين دعم الشرعية الدولية. في هذه الأطر جميعا سيكون للسودان ولمصر سياستهما الخاصة ولكن ينبغي أن يتفق علي خطوط عريضة للسياسة الخارجية تحقق المصلحة المشتركة وتحول دون التناقض علينا في نطاق العلاقات بين مصر والسودان أن نتجنب الركون للعاطفة . الركون للقوة . الركون للمداهنة. وعلينا أن نلتزم الحكم بالعقل والحكم بالمصلحة والحكم بالشفافية. العقل، والمصلحة، والشفافية تؤكد أن بين مصر والسودان علاقة خاصة يمكننا أن نفسدها، وينبغي في مجال اصلاحها أن نقننها طبقاً الى المحاور السبعة المثبتة هنا تصلح لاستخلاص عهد يقنن هذه العلاقة ويكون اساسا لبرنامج وأجهزة تحقق اهدافه. هذه العلاقة الخاصة لكي تكون مستدامة ينبغي ان تراعي خاصيات طرفيها. ينبغي علي القيادات الرسمية والشعبية في مصر والسودان أن تجري حوارا جادا يؤدي لتقنين هذه العلاقة.وينبغي أن يكون أحد أركان هذه العلاقة الخاصة السعي الجاد لابرام اتفاق شامل في حوض النيل يقوم علي العدل وإعطاء كل ذي حق حقه ويفتح ابواب التعاون بين كافة دول حوض النيل.

المصالح المائية المصرية مع السودان علي ضوء استمرار وحدته أو انقسامه:

بالرغم من أن نهاية الحرب الأهلية السودانية بعد سلسلة الاتفاقات الخاصة بتقاسم السلطة والثروة قد فتحت الباب نظريا أمام تنفيذ مشروعات تطوير الإيرادات المائية لنهر النيل والتي يعتبر جنوب السودان هو المسرح الأساسي لها إلا أنها فتحت الباب أيضا أمام الاحتمالات المختلفة لمستقبل وحدة السودان فإما أن تثمر الفترة الانتقالية عن استمرار وحدة السودان أو تفضي إلي فراق الجنوب عن الشمال وفي الحالتين سوف تكون هناك انعكاسات مهمة علي العلاقات المائية بين مصر والسودان الموحد أو المنقسم خاصة أن مصر بنت علاقاتها ورتبت مصالحها الاستراتيجية وفي القلب منها المصالح المائية علي أساس وحدة السودان وهو ما يتطلب تطوير استراتيجية مرنة

تتعامل مع واقع الوحدة أو الانقسام الذي يختاره أبناء السودان بشماله وجنوبه بشكل يتوافق مع الحق المشروع للشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما يدعونا إلي استطلاع الخيارات المائية لمصر والتوجهات الضرورية للسياسة الخارجية المصرية وبالذات في مجال المياه في حالة انقسام السودان.وقبل استطلاع هذه الخيارات لابد من الإشارة إلي طبيعة العلاقات المائية بين مصر والسودان باعتبارها الأساس الذى يمكن أن تبني عليه أي استراتيجية مائية لمصر في حالة اختيار أبناء السودان في الجنوب والشمال لأسوأ الخيارات وهو الانفصال. ويمكن تلخيص ملامح العلاقة المائية بين مصر والسودان النقاط التالية :

يتلقي السودان نحو١١٤.٧ مليار متر مكعب من المياه من خارج أراضيه منها٢٥.٢ مليار متر مكعب من المنابع الاستوائية مقاسة عند بلدة تيمولي علي الحدود السودانية – الأوغندية ونحو١٥.١ مليار متر مكعب من بحر الغزال. ومن المنابع الإثيوبية يتلقي السودان نحو٥٠ مليار متر مكعب من النيل الأزرق عند دخوله الحدود السودانية ونحو١٣.٤ مليار متر مكعب من نهر البارو الذي يعد الرافد الرئيسي لنهر السوباط ونحو١١ مليار متر مكعب من نهر عطبرة. ويضاف إلي هذه الموارد المائية القادمة من الخارج نحو١٢.٥ مليار متر مكعب تدفقات مائية من داخل السودان نفسه. ويفقد من المياه القادمة من الخارج والمتدفقة من الداخل نحو١٧.٥ مليار متر مكعب في مستنقعات بحر الجبل ونحو٤ مليارات متر مكعب في مستنقعات مشار ونحو١٤.٦ مليار متر مكعب في مستنقعات بحر الغزال ونحو٧ مليارات تفقد بالبخر بين الخرطوم والسد العالي ليبقي نحو٨٤ مليار متر مكعب يتم تخزينها في بحيرة ناصر ويفقد منها نحو١٠ مليارات متر مكعب بالبخر من هذه البحيرة العملاقة ليتبقي نحو٧٤ مليار متر مكعب تحصل مصر علي ٥٥.٥ مليار متر مكعب منها ويحصل السودان علي ١٨.٥ مليار متر مكعب منها أي أكثر من حجم المياه التي تدفقت إلي نهر النيل من داخل السودان وهذا يعني أن السودان ليس مصدرا للمياه التي تحصل عليها مصر بل هو معبر لهذه المياه التي تتدفق إلي مصر من خلال نهر النيل والتي مصدرها هو الهضبتين الاستوائية والإثيوبية بل إن السودان نفسه يحصل علي حصة من المياه القادمة من الهضبتان المذكورتين وبالتالي فإن السودان في موقع مشابه لذلك الذي تحتله مصر في العلاقة مع باقي دول حوض النهر. وهذا المعبر في حالة وحدة الدولة السودانية آمن بفعل الاتفاقيات الموقعة في السابق مع دولة قائمة ومستمرة وبفعل الجوار الجغرافي المباشر والمصالح المائية المشتركة. وحتي في حالة انقسام السودان فإن جنوب السودان الذي يعد هو الآخر معبرا للمياه إلي شمال السودان وإلي مصر والذي يعاني من تخمة مائية سواء من المياه المتدفقة إليه من

أوغندا أو إثيوبيا أو من مياه الأمطار التي تسقط عليه مباشرة لمدة تزيد علي ستة أشهر في العام ليس أمامه حصريا لتوظيف موارده المائية سوي الاتفاق مع مصر ومع شمال السودان لإقامة مشروعات مائية وزراعية وصناعية مشتركة يوظف من خلالها موارده المائية لتحقيق مصالحه علما بأن المشروعات الأساسية لتطوير الإيرادات المائية لنهر النيل من خلال إنقاذ ما يتبدد في مناطق المستنقعات هي مشروعات موقعها جنوب السودان في مناطق مستنقعات بحر الجبل وبحر الغزال ومستنقعات مشار. وحتي في حالة توصل مصر لاتفاق مع أوغندا وباقي دول المجري الأعلي للنيل لإقامة مشروعات مائية لزيادة الإيرادات المائية لنهر النيل ولحصول مصر علي حصة منها فإن هذه المشروعات لابد وأن يستتبعها عقد اتفاقات مع السودان بجنوبه وشماله كمجري أوسط لنهر النيل وذلك لتنفيذ المشروعات والأعمال الضرورية لتمرير المياه الإضافية القادمة لمصر من أعالي النيل.

تميزت العلاقة المائية بين مصر والسودان بأنها علاقة تعاونية عميقة سواء تجسدت في مشروعات بناء السدود التي تم تنفيذها قبل الاستقلال أو بعده أو تجسدت في اتفاقية عام١٩٢٩ والتي تم تطويرها في اتفاقية عام١٩٥٩ والاتفاقيتان تقومان علي تقاسم الدولتين للمياه التي تتدفق إليهما تاريخيا من المنابع الاستوائية والإثيوبية لنهر النيل وهذه العلاقة التعاونية لابد أن تستمر لتأمين إمدادات المياه من نهر موسمي الإيراد ومتقلب في حجم إيراده من عام لآخر بصورة شديدة التطرف. وقد بلغ أقصي إيراد مسجل للنيل عند أسوان نحو١٥١ مليار متر مكعب عام١٨٧٨ ١٨٧٩. علما بأن متوسط إيراد النيل عند أسوان هو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا. وبلغ الإيراد السنوي للنيل عند أسوان نحو١٠٧، ١٨٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٩، ١١٩ مليارات متر مكعب في أعوام١٩٨٨، ١٩٦٤، ١٩١٧، ١٩١٦، ١٨٩٦، ١٨٩٥، ١٨٩٤ علي الترتيب. وبالمقابل بلغ الإيراد نحو٦٠، ٧٠، ٥٧، ٦٩، ٦٦، ٤٦ مليار متر مكعب في أعوام١٩٨٧، ١٩٨٦، ١٩٨٤، ١٩٨٣، ١٩٤٠، ١٩١٣ علي الترتيب.

تعتمد الحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية في مصر بصورة كاملة وفي السودان بدرجة كبيرة علي ما يتدفق إليهما من مياه من المنابع الاستوائية والإثيوبية لنهر النيل وبالتالي فإن الدولتين ليس لديهما ترف الاستغناء عن قطرة واحدة من حصتيهما في مياه النيل ومن ثم فإن الموقف المشترك للدولتين هو أن أي مسعي لدول حوض النيل بشأن اقتسام مياهه يجب أن ينصب علي تطوير الموارد المائية التي تتبدد فعليا واقتسامها علي أسس عادلة دون المساس بأي قطرة من الحصتين الراهنتين لهما وبناء علي كل ما أوردناه آنفا فإن هناك عددا من التوجهات التي ينبغي للسياسة المصرية

تجاه السودان أن تعمل علي أساسها لتأسيس مصالح عامة ومائية مشتركة مبنية علي أسس عادلة مع جنوب السودان وشماله في حالة انفصالهما. ويمكن تركيز هذه التوجهات فيما يلي:

(أ) تحتاج كل من مصر والسودان بجنوبه وشماله إلي تطوير علاقات بينية قوية للغاية لبناء تعاون شعبي ورسمي بين مصر من جهة وجنوب وشمال السودان من جهة أخري في مجالات المياه والزراعة والغذاء والتعليم والصحة والصناعة والثقافة والأديان والفنون بالإضافة إلي المجال العسكري. ولابد لمصر أن تستمر في منح الميزات التي تمنحها لمواطني السودان الشقيق في مجال التعليم والعمل والإقامة والدخول لمصر إلي مواطني جنوب وشمال السودان علي قدم المساواة إذا اختاروا الانقسام، ويمكن الدعوة بشكل جاد وبتحرك فعال لإقامة سوق مشتركة شاملة بين مصر وجنوب وشمال السودان. ويمكن من الآن أن يتم التحرك لبناء هذه السوق مع السودان الموحد لمصلحة شعبه في الجنوب والشمال ولمصلحة الشعب المصري أيضا ويمكن مد هذا التوجه ليشمل كل دول حوض النيل المرتبطة بأخوة مائية أبدية.

(ب) هناك ضرورة لأن تعمل مصر بالتعاون مع جنوب السودان وشماله متحدين أو منفصلين علي تطوير بنية أساسية تربط بين الجميع كأساس لتطوير حركة نقل السلع والبشر بين جنوب السودان وشماله وبين مصر سواء من خلال خطوط للسكك الحديدية المرتبطة بموانيء بحرية ونهرية أو من خلال خطوط نهرية متتابعة.

(ج)لابد من المبادرة بإعادة صياغة مشروعات إنقاذ المياه التي تتبدد في المستنقعات في جنوب السودان والتي تعد الطريق الرئيسى لتطوير الإيرادات المائية لنهر النيل علي أساس احتمالات حدوث الانفصال إذا حدث. وفي كل الأحوال فإن تلك المشروعات وعلي رأسها مشروع جونجلي تحتاج لإعادة صياغة بحيث يكون أحد أهدافها الرئيسة هو تعظيم فائدة المجتمع المحلي في جنوب السودان حتي يكون هذا الجنوب بتكويناته الاجتماعية وبالقوي السياسية الفاعلة فيه معنيا بنجاح هذه المشروعات وبحمايتها بشكل مستمر.

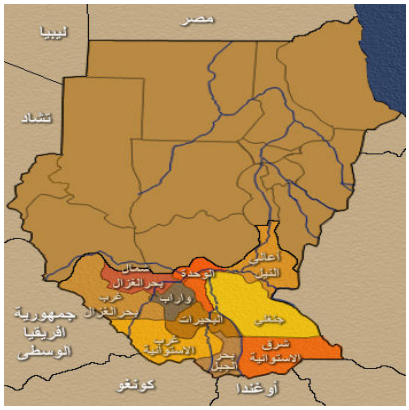

شكل خريطة السودان توضح محافظات الجنوب

(د) يجب علي مصر أن تعمل بجدية لترشيد استهلاك المياه في مجال الزراعة بشكل صارم عبر استخدام أساليب الري الأكثر توفيرا للمياه

كلما كان ذلك ممكنا وفي هذا الصدد لابد من إلزام كل المزارعين الذين يزرعون أشجار الفاكهة في الأراضي القديمة أن يستخدموا أسلوب الري بالتنقيط ولابد أيضا من إلزام كل المزارعين في الأراضي الجديدة وبخاصة متوسطي وكبار المالكين الذين يملكون٢٠ فدانا فأكثر باستخدام الري بالتنقيط لزراعات الفاكهة والخضر والري بالرش الليلي للمحاصيل التقليدية لأن هذا الترشيد سيرفع فعالية استخدام المياه في مجال الزراعة في مصر وسيقوي موقف مصر المائي ويجعلها أكثر منعة وأقل تأثرا بأي اضطرابات في دول المجري الأعلي أو المجري الأوسط لنهر النيل وبالتحديد بما سيحدث في السودان واحتمالات استمراره موحدا أو انقسامه في المستقبل.

جنوب السودان :

يشغل جنوب السودان حوالى ٧٠٠ الف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة ٢.٥ مليون كيلومتر مربع تقريباً، اى ما يعادل ٢٨% من المساحة الكلية للبلاد، وللجنوب حدود تمتد الى ٢٠٠٠ كيلو متر تقريباً مع خمس دول هى اثيوبيا وكينيا واوغندا والكونغو وافريقيا الوسطى وتشكل المراعى ٤٠% من الجنوب السودانى والأراضى الزراعة ٣٠% بينما تشغل الغابات الطبيعية ٢٣% والمسطحات المائية ٧% من جملة المساحة.

ينقسم الجنوب السودانى ادارياً الى عشر ولايات، هى ولاية اعالى النيل وجونجلى والوحدة، وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بإقليم أعالى النيل، وولاية البحيرات وواراب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وتشكل هذه الولايات الاربع ما كان يعرف من قبل بإسم اقليم بحر الغزال، اما الولايات الثلاث الأخرى فهى ولاية غرب الاستوائية وبحر الجبل وشرق الاستوائية او اقليم الاستوائية سابقاً، وتضم الولايات الجنوبية العشر هذه اكثر من ٣٠محافظة.

شكل خريطة توضح موقع ابيى

الملاحظ ان هذه المساحة الشاسعة للجنوب السودانى لا تقابلها نفس الكثافة من السكان فحسب آخر احصاء اجرى عام ١٩٨٣ فان سكان الجنوب لا تزيد نسبتهم عن ١٠% من تعداد السكان آنذاك الذى قدر بـ ٢١.٦ مليون نسمة، وتنتشر بين سكان الجنوب لهجات متعددة يصل عددها الى ١٢ لهجة وان كانت اللغة العربية

المحلية التى تنطق بلكنة افريقية هى اللغة التى يعرفها أغلب السكان تقريباً، وتعد (الدينكا) كبرى القبائل فى الجنوب تليها قبيلة (النوير) ثم قبيلة (الشلك).

منطقة أبيى المتنازع عليها :

تقع أبيى غرب منطقة كردفان فى السودان، وتحدها شمالاً المناطق التى تسكنها قبيلة المسيرية وجنوباً بحر العرب القريب منها. ويعيش فيها مزيج من القبائل الافريقية مثل "الدينكا" والعربية مثل المسيرية والرزيقات ويدعى كل طرف سيادته التاريخية على المنطقة وتعتبر منطقة تداخل بين قبيلة المسيرية الشمالية وقبيلة الدينكا الجنوبية التى ينتمى اليها زعيم الحركة الشعبية الراحل جون قرنق وهو تداخل يعود تاريخه الى منتصف القرن الثامن عشر وقد ظلت المنطقة تتبع ادارياً المناطق الشمالية، ولكنها تحولت الآن الى منطقة نزاع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية التى تريد ضمها الى الجنوب وعانت قبائل تلك المنطقة من آثار الحروب الأهلية فى السودان، فى الحرب الأولى التى امتدت بين سنوات ١٩٥٦ و ١٩٧٣ والحرب الأهلية سنة ١٩٨٣ وتقول وجهة نظر الحكومة ان ابيى هى منطقة تمازج بين القبائل العربية والافريقية، نافية كونها خالصة لطرف دون الثانى، اما الحركة الشعبية لتحرير السودان فتقول ان ابيى كانت تابعة للجنوب قبل عام ١٩٠٥ ولكنها ضمت من قبل الحاكم العام البريطانى لشمال مديرية كردفان بقرار ادارى وتطالب بإعادتها الى الجنوب، وتعد مسألة الحدود غير الواضحة فى ابيى الغنية بالنفط، مصدر لأى نزاع داخلى محتمل فى المستقبل.

شكل صورة بالاقمار الصناعية التابعة لوكالة ناسا توضح الخط الفاصل بين شمال السودان وجنوبة

قبيلة الدينكا :

يقدر عدد الدينكا بنحو ٣ ملايين نسمة، وهى كبرى المجموعات العرقية فى السودان الذى يضم حوالى ٥٠٠ مجموعة عرقية غير الدينكا وتعيش الدينكا فى فضاء جغرافى يمتد من شمال مديريات الاقليم الجنوبى (بحر الغزال والنيل الأعلى) الى جنوب كردفان (حول مجرى النيل)

حيث يقع خط تماسهم مع قبائل البقارة، ويشتغل غالبية الدينكا بالرعى والزراعة، وتنحدر قبيلة الدينكا من فروع الشعوب النيلية وتتحدث باللغات النيلية وهم من اكثر الافارقة سمرة وطولاً، ولا يملك الدينكاويون سلطة تنفيذية مركزية، وعوضاً عن ذلك اسوأ نظماً عشائرية مستقلة ومترابطة فى الوقت نفسه، وعلى رأس كل قبيلة قائد او سلطان يسمى (بينى) وتنقسم قبيلة الدينكا الى عشرة فروع: أكبرهم هم الملوال ويقدر عددهم بمليون نسمة.

قبائل المسيرية :

تنتمى قبيلة المسيرية السودانية الى جذور عربية من جهينة التى كانت تقطن المنطقة الغربية لجنوب كردفان واشتهرت برعى الابقار وقد قدموا للسودان من تونس عن طريق تشاد بحثاً عن المراعى الجيدة والمناطق الامنة، وتنقسم المسيرية الى قسمين، الحمر والزرق، ويضم كل منها قبائل تتفرع بدورها الى عشائر، وتقوم حياة الغالبية منهم على رعى الماشية وتحديداً الابقار، لهذا يطلق عليهم وعلى من يماثلهم اسم "البقارة" ويتميزون برحلتهم السنوية صيفاً لابتغاء الماء والكلأ حيث ينطلقون من جنوب كردفان الى اقصى الجنوب السودانى، ليعودوا فى الخريف ثانية من حيث اتوا، ويقولون انهم لم يتخلفوا عن هذه الرحلة منذ قرون وتعيش المسيرية الى جانب بعض القبائل العربية الأخرى فى المنطقة الممتدة من ولاية جنوب كردفان حتى جبال النوبة شرقاً وبإمتداد نحو ١٨٠ كيلو متراً جنوب بحر العرب وهو أحد روافد النيل الأبيض، وتسمية قبائل الدنكا نجوك "نهر كير" وترفض اى تسمية تنسب النهر الى العرب، وقبائل الدنكا نجوك تجاور المسيرية فى المنطقة وهى على نزاع معهم حول الماء والكلأ ومؤخراً بوجه خاص حول النفط فى منطقة ابيى.

مدى استعداد جنوب السودان لكى يصبح دولة مستقلة :

يجرى شعب جنوب السودان استفتاء بدءاً من التاسع من يناير عام ٢٠١١م بشأن ان كان سينفصل عن الشمال ويعلن الاستقلال ويعتقد معظم المحللين ان الجنوب سينفصل بعد أن دمرت حرب أهلية استمرت ثلاثة عقود المنطقة رغم انها غنية بالموارد، وبموجب اتفاق سلام وقع عام ٢٠٠٥ فان الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة سابقاً تحكم الجنوب بدرجة عالية من الاستقلال بمساعدة مليارات الدولارات التى تأتى من التبرعات وايرادات النفط فهل يمكن للجنوب اقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء ؟

يقول بعض المحللين انه لن تتغير اشياء كثيرة بعد الاستفتاء باستثناء ان الجنوب سيتلقى نصيباً اكبر من ايرادات النفط يزيد على نسبة الخمسين فى المائة التى يحصل عليها حالياً وقال مارك جوستافسون الباحث فى شئون السودان بجامعة اكسفورد، تتمتع فى الوقت الحالى حكومة الجنوب

بقدر كبير من الاستقلال الفعلى، فلديها المجلس التشريعى الخاص بها ولديها قوات الأمن وسيطرة على قدر هائل غير مسبوق من الثروة الحكومية بفضل ايرادات النفط، وان عدداً من مشروعات التنمية الزراعية وتوليد الكهرباء بالطاقة المائية والتى يشترك الجانبان فى تمويلها يجرى تنفيذها حالياً فى الجنوب وقد تستمر اذا تم الاتفاق على التمويل وستكون هناك حاجة لمساعدات تقدر بمليارات الدولارات من اجل تنمية مستدامة فى الجنوب الذى يوجد به القليل من البنية الاساسية والطرق ومن المرجح ان تبقى بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام فى الجنوب للمساعدة فى الحفاظ على الأمن ومراقبة الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب٠

يعتمد الجنوب الذى ليس له منفذ على البحر على عائدات النفط بنسبة ٩٨ فى المائة فى موارد الميزانية لكن الجانبين لم يتفقا على الانصبة فى الثروة النفطية فى المستقبل، ويوجد ٧٠ فى المائة من النفط فى الجنوب فيما توجد البنية الاساسية بالكامل فى الشمال ولذلك فأن تدفق النفط والايراد يعتمدان على وجود علاقات ثنائية جيدة. وقد انفق المجتمع الدولى مليارات الدولارات على تطوير الجنوب وسيذهب الى مدى ابعد كثيراً لمنعه من ان يتحول الى دولة فاشلة اخرى مثل الصومال وقالت ليزجراند منسقة الامم المتحدة للشئون الانسانية فى الجنوب انه منذ عام ٢٠٠٥ انشأ الجنوب بمساعدة المانجين ٢٩ وزارة وشيد ستة الاف كيلو متر من الطرق البدائية وزاد عدد المترددين على المدارس الى اربعة امثال وتغلب على تفشى مرض شلل الاطفال والحصبة لكن المشروعات الخاصة محدودة جداً لاسباب منها الافتقار للبنية الاساسية.

اكبر مشكلة مازالت هى الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب حيث يمكن ان تتحول الاشتباكات المحلية الى صراعات اكبر ويبادر زعماء الجانبين حتى الآن الى اخماد التوتر ومازال مستقبل منطقة ابيى موضع نزاع ويعتقد كثيرون انه سيبقى سبب خلاف وربما سبب صراع وتساعد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى تدريب الشرطة والجيش فى جنوب السودان لكنها لم تتمكن من منع الاشتباكات القبلية المحلية لكن المنافسات القبلية القديمة مازالت تهيمن على السياسة المحلية ويخشى كثيرون من ان فقدان عدو مشترك فى الشمال سيجعل هذه الامور اسوأ، وربما تدب خلافات بين جنرالات متمردين وميليشيا جنوبية متحالفة مع الشمال من جانب وقوات حكومة الجنوب من جانب آخر واى حرب جديدة بين دولتين ستكون أكثر تدميراً من تمرد حرب العصابات الذى شهدته الحرب الأهلية التى راح ضحيتها مليوناً شخص وتسبب فى تشريد اربعة ملايين من منازلهم وزعزعت استقرار جزء كبير من شرق افريقيا.

السودان بعد الانفصال :

من المقرر استمرار عملية التصويت فى الاستفتاء على انفصال الجنوب السودانى والمقرر اسبوعاً ومع ان نتيجة الاستفتاء هى التى ستقرر رسمياً مصير السودان، هل يبقى موحداً ام ينقسم الى دولتين شمالية وجنوبية، الا ان جميع الشواهد والترتيبات الجنوبية تؤكد ان السير نحو الانفصال هى المآل ليصبح الجنوب هو الدولة الافريقية الرابعة والخمسين٠

لقد تم بالفعل اعداد عشرات الآلاف من الاعلام الخاصة بالدولة المرتقبة، كما تم وضع النشيد الوطنى لها، ولاتزال المناقشات تدور حول اسمها الرسمى، وبينما رجحت كفة احدى التسميتين : دولة جنوب السودان " أو " السودان الجنوبى" الا ان اياً منهما لم تتحدد رسمياً بعد بل ان تسميات اخرى كانت قد طرحت مثل " السودان الجديد نيوسودان " و " كوش " تيمناً باسم الدولة القديمة التى كانت قائمة فى تلك المنطقة وذكرت فى التوراة، وهو اسم قديم لمملكة كانت بين جنوب مصر وشمال السودان. واقترح منتدى المبرمج السودانى اسم دولة امانونج وهى اعلى قمة جبلية فى الجنوب التى اصطدمت بها طائرة جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥م.

فى تلك الأثناء من غير المتوقع – لو صوت الجنوب لصالح الانفصال – ان يحدث الاستقلال الفعلى قبل التاسع من يوليو وهو موعد انتهاء صلاحية اتفاق السلام الشامل الموقع فى ٢٠٠٥ بمرور ست سنوات بالتمام والكمال عليها بعدها يجب ان يتم التوصل لإتفاق جديد يحل محله.

انقسام السودان الى دولتين يبدو كمن يشطر الجسد الواحد الى نصفين، ويقطع شرايينه ثم يريد من كل جزء ان يحيا بعيداً عن الآخر ومكتفياً ذاتياً، مع ان حقائق الطبيعة تنفى امكانية ذلك فكيف مثلاً سيشرب الشطران من نفس النهر ويعيشان على اهم مصادر الدخل ؟ من ثم فإعلان الاستقلال رسمياً لا يحمل معه اسباب الحياة لكلا النصفين ومانزال هناك عوالق وقضايا مفتوحة يحتاج الشطران للاتفاق عليها فى مقدمتها : حصص تقاسم عوائد النفط، وتقاسم الحقوق فى النيل الابيض، وترسيم الحدود بكل ما يحمله من نذر مشكلات نتيجة الامتزاج السكانى الشديد بين مواطنى الشمال والجنوب فى منطقة الحدود وانتقال كل طرف بشكل موسمى الى مناطق الآخر حسب مواسم الزراعة والرعى، وتأتى قضية حقوق المواطنة بما تحملة من مخاوف رغم اتفاق الجانبين سابقاً على ترك الحرية لمواطنى الشطرين فى اختيار مكان الاقامة، الا أن تهديد الرئيس السودانى بتنفيذ وفرض الشريعة الاسلامية على دولة الشمال لو اختار الجنوبيون الانفصال جاء بما يؤدى الى دفع الجنوبيين – غير المسلمين – الى النزوح لدولة الجنوب رغم ان العديدين منهم

قضوا جل أعمارهم فى الشمال وبعضهم مولود هناك وربما كان اختار البقاء فى المكان الذى عاش عمره كله وانجب ابناءه فيه.

بنفس الاهمية تحظى قضيتان اخريان، هما مصير ابيى الغنية بالنفط والمتنازع عليها، التى ستخوض استفتاء خاصاً بها فى وقت لاحق من عام ٢٠١١ بعد الانفصال ليقرر سكانها الى اى الدولتين ينتمون، اما القضية الاكبر فهى من سيتحمل عبء الديون السودانية الخارجية المقدرة بحوالى ٣٧ مليار دولار، فكما يتفاوض الجانبان على اقتسام الثروة ينبغى ان يتشاطرا الغرامة ويجريا " قسمة الغرماء " كيفية اجراء هذه القسمة يبقى سؤالاً مفتوحاً فى ظل الحوافز الامريكية التى اعلنت مؤخراً. وبما ان قرار الانفصال خيار جنوبى فإن السؤال المنطقى الذى يفرض نفسه هو : وهل جنوب السودان مستعد لتبعات هذا الانفصال.

منطقة جنوب السودان تعادل مساحة ولاية تكساس او مساحة فرنسا وألمانيا معاً، ويقدر عدد سكانها بحوالى ٨.٧ ملايين نسمة وهى افقر المناطق فى العالم من حيث البنية التحتية والصحة والتعليم رغم ثرائها النفطى، ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥ حصل الجنوب على اكثر من عشرة مليارات دولار لتحسين مستوى معيشة السكان والنهوض بهم وبالبنية التحتية لكن السكان اليوم يقولون انهم لم يلمسوا اى تحسن ولم تعد عليهم تلك الاموال بأى فائدة، وما حدث ان حكومة الجنوب انفقت معظم هذه الاموال على تعزيز قدراتها العسكرية، وقد تنبأ بعض المعلقين بفشل الدولة الجديدة من قبل ان تبدأ مع ان مسئولى الجنوب اكتسبوا بعض خبرات الحكم اثناء الفترة الانتقالية حين تقاسموا السلطة مع حكومة الخرطوم، ولكن يبقى الهاجس العسكرى مسيطراً على عقول هؤلاء بشكل قد لا يدفع فى اتجاه تنمية حقيقية فضلاً عن ذلك هناك عوامل سكانية وعرقية تنذر الدولة الجنوبية المنتظرة بقدر هائل من المتاعب، فبينما تتكون الركيزة السكانية فى الشمال من مواطنين وقبائل يتحدثون اللغة العربية كلغة أم، ويجمعهم الدين الاسلامى، نجد الجنوب لا يقوم على ركيزة سكانية واحدة بل يتميز بتنوع عرقى وثقافى وعقائدى واضح، ولا توجد ثقافة واحدة مهيمنة وهناك تبرز قبيلتا الدنكا والنوير وبجوارهما أكثر من مائتى قبيلة اخرى لكل منها لغتها الخاصة وموروثها القبلى والعقائدى، كما ان مرور خط الحدود المتوقع ببعض اخصب الاراضى الزراعية ينذر بحدوث اضطرابات قبلية على جانبية بالاضافة الى هذا توجد تبعة جديدة ستضاف الى حكومة الجنوب بمجرد إعلان الانفصال وهى استيعاب حوالى ٤٠٠ الف لاجئ جنوبى يقيمون فى الشمال ومن غير المنتظر ان تتحملهم الخرطوم بعد الانفصال وسيبدأون الرحيل فور اعلانة.

جوبا هى عاصمة الدولة الجنوبية المرتقبة ومن المؤكد انها ستحظى بجميع وسائل الاهتمام والتنمية مقابل معاناة متوقعة لباقى مدن وقرى الجنوب الا ان بلدة "رنك" هى اكثرها بؤساً على الاطلاق، وربما لن يمضى وقت طويل بعد الاستقلال حتى تتصدر عناوين الاخبار، رنك تقع فى المنطقة الجنوبية على الحدود، ليس فيها طريق واحد ممهد، ولا تعرف ايا من مقومات الحضارة لكنها فيما بعد سيكون لها شأن استراتيجى نتيجة لموقعها الفريد وهى تعتمد على الخرطوم فى كل امدادات الكهرباء التى تحصل عليها، ومن المؤكد انها ستمثل عبئاً تنموياً اجبارياً على حكومة الجنوب وربما معضلة من اجل فصلها عن أجهزة تنفسها المرتبطة بالشمال وتوفير البدائل المحلية.

ترحيب مصر بالتقدم الذي شهدته مفاوضات حل القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان وتوقيع البلدين سبعة اتفاقات ثنائية تنظم العلاقات بين البلدين فيما يخص الحدود والترتيبات الامنية وأوضاع المواطنين المقيمين بالدولة الأخري والتجارة البينية والموضوعات الاقتصادية والتعاون المستقبلي بين البلدين واعتبر المتحدث باسم الخارجية التوقيع علي هذه الاتفاقيات خطوة تقدمية مهمة علي صعيد حل القضايا العالقة بين الطرفين. ان القمة التي تواصلت بين الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان اسهمت في تقريب وجهات النظر حول معظم القضايا العالقة وتعزيز روح التعاون بين البلدين بهدف الوصول بالعلاقات الثنائية بينهما الي المستوي المنشودة.

في إطار الجهود الحثيثة الرسمية والشعبية لتدعيم وبناء جسور علاقات متينة مع دول حوض النيل, انتهت الحكومة من دراسة عدد من المشرعات الانمائية والاستثمارية في دولة جنوب السودان, ويتوقع الاعلان عنها وتأتي هذه المشروعات التنموية ضمن المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل من خلال إقامة عدد من المشروعات التنموية والاستثمارية المشتركة التي تتسم بالأبعاد الاستراتيجية من حيث اهميتها لكل دولة.

وتشمل قائمة المشروعات التنموية مجالات البنية الاساسية والتحتية في التعليم والصرف الصحي والكهرباء والمياه, بغية تطوير شبكة الخدمات والبنية الاساسية بجنوب السودان, علي أن تقوم الشركات المصرية بالتنفيذ بمعدات مصرية وبتمويل مصري بالعملة المحلية مما يخفض من التكلفة بالعملات الاجنبية, ويحقق عائدا لصالح البلدين, كما تتضمن مشروعات تنموية شاملة بولاية بحر الغزال. والمنتظر, دفع التعاون الاقتصادي علي مستوي التجارة والاستثمار خاصة في مجالات الصناعة والزراعة, بالإضافة إلي احياء مشروع قناة جونجلي الذي توقف منذ السبعينات لظروف الحرب الاهلية وقتها, حيث يسهم هذا المشروع في توفير كميات ضخمة من المياه المهدرة في النيل

الابيض لصالح البلدين تصل حصة مصر منها الي ٤.٨ مليار متر مكعب, وأكثر من ضعف هذا الرقم لصالح جنوب السودان مما يتيح لها فرصا قوية في مجالات التنمية الزراعية.
كما يحتل مشروع تطهير وتوصيل الانهار الفرعية ببحر الغزال وبحر الزراف الي النيل الابيض – أولوية علي جدول مباحثات رئيس الوزراء والوفد رفيع المستوي معه في زيارته لجنوب السودان, وذلك بما يوفر كميات كبيرة من المياه تصل الي ٨ مليارات متر مكعب بما يحقق مصالح البلدين علي المستوي السياسي والاقتصادي.
ترحيب مصر بالتقدم الذي شهدته مفاوضات حل القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان وتوقيع البلدين سبعة اتفاقات ثنائية تنظم العلاقات بين البلدين فيما يخص الحدود والترتيبات الامنية وأوضاع المواطنين المقيمين بالدولة الأخري والتجارة البينية والموضوعات الاقتصادية والتعاون المستقبلي بين البلدين واعتبر المتحدث باسم الخارجية التوقيع علي هذه الاتفاقيات خطوة تقدمية مهمة علي صعيد حل القضايا العالقة بين الطرفين. ان القمة التي تواصلت بين الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان علي مدار الأيام الماضية اسهمت في تقريب وجهات النظر حول معظم القضايا العالقة وتعزيز روح التعاون بين البلدين بهدف الوصول بالعلاقات الثنائية بينهما الي المستوي المنشودة مشيرا الي اشادة محمد عمرو وزير الخارجية في بيانه امس في المنتدي التشاوري حول العلاقات بين السودان وجنوب السودان الذي عقد علي هامش اعمال الدورة ٦٧ للجمعية العامة في نيويورك بالتقدم وروح التعاون بين الطرفين علي مستوي القمة التي ادت الي توقيع الاتفاقيات المشار اليها معربا عن الأمل في أن تسهم روح التعاون هذه في حل باقي القضايا العالقة.

البترول :

منذ اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥ درج السودانيون (الشمال والجنوب) على اقتسام عائدات النفط بالتساوى ثلاثة ارباع هذه العائدات (٥٠٠ ألف برميل يومياً) يأتى من الجنوب، فى حالة استقلاله ستتأثر بالقطع نسبة عائدات الشمال وسيلقى الاقتصاد السودانى ضربة موجعة، اذ انه وفقاً لبيانات " جلوبال ويتنس " تمثل عائدات البترول ٥٠% من العائدات المحلية و ٩٣% من الصادرات السودانية فى ٢٠٠٩، وقد لوحظ مؤخراً تزايد ارتفاع اسعار السلع الغذائية والاساسية الآخذة اصلاً فى الارتفاع بعد أن بدأت حكومة الخرطوم تسحب دعمها تدريجياً لعدم قدرتها مواصلة دعم تلك السلع.

يبدى المسئولون السودانيون فى العلن تفاؤلاً مريباً ويقولون أن انفصال الدنوب لن يؤثر على الاقتصاد لأن الشمال لدية بدائل طبيعية اخرى كالزراعة والتعدين، لكن المثير للدهشة انهم فى جلساتهم المغلقة يبدون رعبهم من تداعيات استقلال الجنوب، وكيف لا.٠ عندما يفقد الاقتصاد السودانى الشمالى مصدراً كبيراً للدخل بحجم دخل البترول.

يبدو اعتماد جنوب السودان على النفط وهو يشكل ٩٨% من عائداته مخيفاً فهو يجعل اقتصاد الجنوب فائق الهشاشة وعرضة للانهيارلو توقف تدفق النفط لأى سبب، قد لا يتأثر فعلياً بهذا النقص ٨٥% من سكان الجنوب لأنهم يعيشون على الزراعة، لكن الدولة لن تكون قادرة على دفع رواتب الجنود وستكون الفوضى هى البديل والمبلغ الذى حصل عليه الجنوب من عائدات البترول منذ إتفاق ٢٠٠٥ (١٠ مليارات دولار) تم انفاقة على بعض التحسينات فى الطرق، لكن العديدين من سكان الجنوب يقولون انهم لم يتسفيدوا بتلك المبالغ وما يزال الجنوب من افقر بقاع الكرة الارضية، كما ان عائدات البترول هى المصدر الحيوى الوحيد لدى الجنوب ومن الضرورى ضمان الابقاء على تدفقة.

تبدو كيفية توزيع عائدات النفط من أهم القضايا التى تحتاج لاهتمام الجانبين، بنفس قدر الاهتمام بالمياه، فلو حدث الانفصال سيأخذ الجنوبيون معه كل موارد البترول التى يعيش عليها السودان كله ومن المشكوك فيه ان يتم الانفصال بسلام اذا لم يتوصل الجانبات (الشمالى والجنوبى) لاتفاق ينظم تقسيم عائدات النفط تقسيماً عادلاً وينظم استخداماتها.

ثمة ظروف وشواهد تطمئن على حرص الشماليين والجنوبيين على مواصلة التعاون معاً على رأسها ان خط تصدير بترول الجنوب يمر ببور سودان فى الشمال، صحيح تردد الحديث عن اقامة خط جديد يمر بكينياً لكن هذه الفكرة مكلفة جداً وتستغرق سنوات لتنفيذها ويبدوا الجنوب مستعداً لدفع فاتورة باهظة مقابل استخدام خط انابيب الشمال.

كما ان الجانبيين على وشك إنهاء اللمسات الاخيرة لاتفاقية تعاون نفطى تمتد لـ ٢٥ عاماً، مع ذلك يأتى التقرير الذى وضعه احد خبراء النفط السوادنى بمثابة جرس انذار، فقد تنبأ ديرك – بان اومتسيجت بأن الجنوب قد يقع فى ورطة اذا لم توجد كشفيات بترولية جديدة بسبب نضوب المخزون النفطى الموجود على مدى العشرين او الثلاثين سنة القادمة بعد فورة مؤقتة من سخاء العطاء قد لا تستمر لما بعد ٢٠١٢.

دارفـــور :

ينظر سكان إقليم دارفور المضطرب غرب السودان الي إستقلال الجنوب بعين الإرتياب، لما ينطوي عليه من احتمال معارك جديدة بين الحكومة والمتمردين وكذلك زيادة تعقيد قضايا مثل الهجرة والرعي عبر الحدود. ونقل تحقيق لرويترز عن سكان بالإقليم الذي يقع علي حدود جنوب السودان، أنه "اذا حدثت حرب فسوف تؤثر في المعيشة والاقتصاد فهي تزيد الغلاء والفرقة بين الناس." واندلعت الحرب في دارفور عام ٢٠٠٣ بينما لازال مئات الألوف الذين فروا من القتال قبل ثماني سنوات يعيشون في مخيمات شاسعة مثل المعسكرات ويعيش كثيرون في أكواخ. وتزايد العنف في دارفور منذ ديسمبر ٢٠١٠ رغم هبوطه عن ذروته مما دفع عشرات الالاف الي الفرار. ولم تؤد محادثات السلام التي توسطت فيها قطر الي الكثير علي الارض حيث انسحبت منها جماعات التمرد الرئيسية أو رفضت المشاركة. وذكرت المجموعة الدولية لمعالجة الازمات " مشكلات دارفور هي في الحقيقة مشكلات السودان متجلية في دارفور ."فجماعات التمرد في السودان تمتد عبر مجموعة من الأقاليم والولاءات العرقية والقبلية لكنها تتحد في معارضتها للحكومة المركزية، بعدما تركزت الثروة والسلطة في أيدي طبقة في الشمال. ويقول بعض المحللين ان الانفصال قد يقوي الان تصميم المقاتلين المناهضين للحكومة في دارفور بعد ان رأوا الجنوبيين يحققون هدف الاستقلال وضعفت الخرطوم اقتصاديا بعد أن خسرت حقول النفط في الجنوب.ويقول محللون اخرون ان الجنوب المستقل حديثا قد يقوم بتأييد المعارضة المسلحة في دارفور حيث يتشارك معها في بعض الصلات الايديولوجية والسياسية. وتؤكد حكومة الخرطوم انها لن تسمح بانفصال أقاليم أخري. لكن المحللين يقولون الان ان القوات الحكومية متفوقة علي المتمردين وتقطع طرق امداداتهم السابقة وتطردهم من بعض المناطق الرئيسية.

سيناريوهات مستقبل النيل بعد انفصال جنوب السودان :

هل تكون الدولة الجديدة هى قطعة الشطرنج التى ستستخدمها اصابع منظمات دولية مناوئة كى تهدد عرش النيل ؟ وفى مصر حصة الفرد فيها من المياه وصلت الى ٧٠٠ متر مكعب اى تحت خط الفقر المائى الذى يقدر بـ ١٠٠٠ متر مكعب، وظهور دولة جديدة فى هذه الظروف وفى هذا الموقع بين كتلتين متنافستين يزيد الموقف غموضاً٠

وفى استعراض مستقبل النيل بعد انفصال جنوب السودان لأنه يصدر عن منظمة دولية تراقب الموقف وتمسك ببعض خيوط القضية فى يدها وهى برنامج الأمم المتحدة الانمائى، والتقرير يستعرض عدة سيناريوهات للأزمة القادمة وتنطق سطورة المنحازة بأن هناك اطرافاً عديدة تنتظر

ميلاد جنوب السودان كى تنقض عليه لتوسيع هوة الشقاق فى حوض النيل، والتلويح بجنة موعودة يكون جنوب السودان محورها عن طريق انشاء محطات كهرومائية لتصدير الطاقة الى الدول المجاورة وانشاء سوق مشتركة وصنع حالة من الازدهار جراء مشروعات التنمية التى سيتسابق الجميع على تحويلها فى حال انضمام جنوب السودان الى موقف دول منابع النيل. تم اعداد التقرير من خلال هيئة استشارية لمرفق حوكمة المياه التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائى، ويقدم للمجتمع الدولى المشهد السياسى والاقتصادى فى دول حوض النيل ومستقبل التعاون فى مجال ادارة المياه بعد انفصال جنوب السودان، ويقدم مجموعة من التوصيات لتخفيف آثار الازمات المحتملة جراء هذا التقسيم، او تعزيز النتائج الايجابية التى يمكن ان تترتب علية. وهناك عدد من الملاحظات الاساسية يقدمها التقرير التى تؤثر بالضرورة على السياسات المتعلقة بهذا النيل فى المستقبل القريب ويتحدث عن كتلتين متنافستين هما دول شرق النيل المعروفة باسم (إنساب) وتشمل مصر والسودان واثيوبيا ودول المنطقة الاستوائية المعروفة بإسم (بينلساب)، الاولى تتسم بمشاهد سياسية سلبية اما الثانية (التى تهدد بحرمان مصر من حصتها) فهى تنشغل اكثر بتكثيف جهود التنمية والعمل المشترك لانجاح جهودها.

واذا كان التكامل الاقليمى يوفر وسيلة فعالة لمشاركة المنافع الملموسة من التعاون فى مواد المياه العابرة للحدود مثل : الحاصلات الزراعية، وتوليد الكهرباء من الطاقة المائية، وتحسين نوعية المياه ومقاومة نوبات الفيضانات والجفاف، فان المجموعة الثانية (الاستوائية) لديها أجندة تكامل قوية وتوفر منتدى للحوار من أجل التعاون فى مختلف المجالات من بينها السلام والأمن والتجارة والنقل وادارة الموارد الطبيعية. وعلى مستوى الاتحاد الافريقى، فان الاتحاد يعرض التزاماً فعالاً للتكامل الاقليمى، الا أن الواقع العملى بهذا الالتزام اقل وضوحاً ولا سيما على المستوى المؤسسى.

وفى الوقت الراهن هناك ٨ منظمات اقتصادية اقليمية تتعامل مع الاتحاد الافريقى من بينها مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية بأفريقيا (نيباد) والمجلس الوزارى الافريقى للمياة وفى عام ٢٠٠٨ التقى رؤساء دول وحكومات السوق الافريقية المشتركة فى شرق وغرب افريقيا (كوميسا) وفى نفس الوقت اجتمعت وفود دول النيل الاستوائية مع منظمة التنمية بدول جنوب افريقيا فى كمبالا ودعت الى تأسيس منطقة تجارة مشتركة تغطى ٣٦ دولة. ومن المقرر ان تنطلق فى ٢٠١٢ سوق

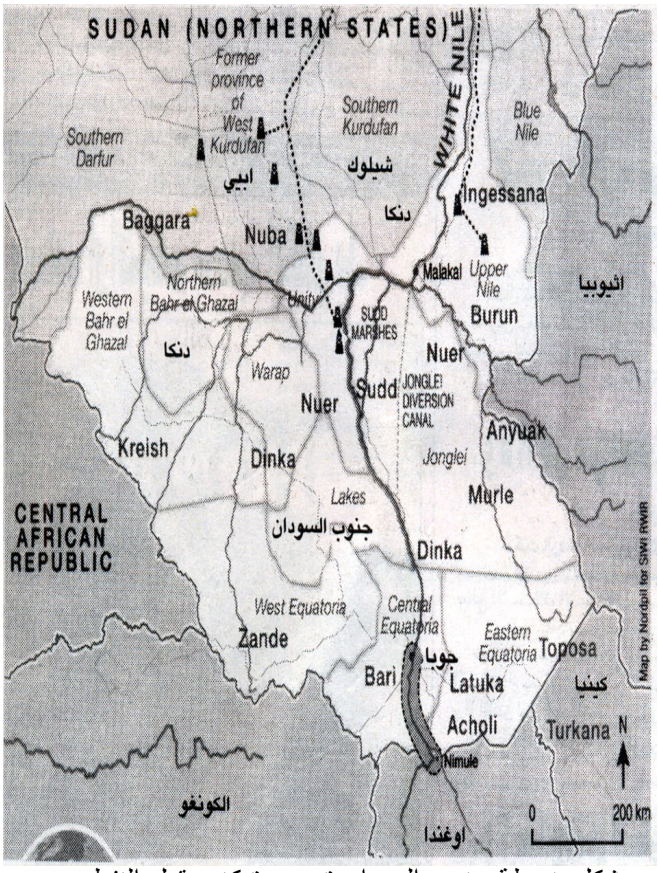

شكل خريطة جنوب السودان توضح تركز حقول النفط بين الجماعات العرقية باللون الرمادى ومنطقة مشروعات توليد الطاقة فى أقصى الجنوب

اقتصادية فى منطقة عدد سكانها يبلغ نحو ٥٢٧ مليون نسمة وناتجها المحلى ٦٢٥ مليار دولار. ويزعم التقرير ان هناك عدداً من الصكوك القانونية التى ابرمت بين طرفين حول امور تتعلق بالمياه والانتاج الزراعى وتمس مصالح دولة ثالثة كانت كلها فى الحقبة الاستعمارية لهذه الدول، وهناك اختلاف بين دول نهر النيل على احترام صلاحية بعض هذه الصكوك القانونية، مثل الاتفاق الموقع بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ بينما ينمو الاتجاه الى تطبيق مبدأ المنفعة المشتركة لموارد النهر، وقفت تلك النصوص القانونية حائلاً دون ذلك وفى اطار هذه الخلافات

يبدو مهما للغاية ان يتم الحفاظ على العلاقات بين الدول الواقعة على حوض النيل بكل الاشكال الممكنة ومن بينها اتفاقية مبادرة حوض النيل.

ويعتمد اقتصاد جنوب السودان كلية على البترول، فنحو ٩٨% من العائدات المالية هى من النفط، وهو ايضاً احد المحركات الرئيسية للإقتصاد السودانى بأكملة، مما يعقد العلاقة بين الشمال والجنوب وتعد منطقة ابيى المتنازع عليها لب الخلاف بين الجبهتين حيث تتركز فيها حقول النفط.

وجنوب السودان فى حاجة عاجلة لتنمية كفاءة توليد الطاقة فهو يعتمد الآن على محطات توليد الكهرباء التى تستخدم وقود الديزل، ويتم نقل الوقود بواسطة حافلات من الخرطوم، ومنطقة الجنوب بها امكانات كبيرة للطاقة الكهرومائية فقد اظهرت دراسات الجدوى ان جنوب السودان يمكن ان يمد البلاد كلها بالكهرباء المولدة من المحطات الكهرومائية اذا تم تطوير هذا القطاع مما يؤدى الى تقليل الاعتماد على البترول وربط الشبكات المعزولة. ويمكن لهذه المشروعات توليد ١٤٠٠ ميجاورات من الكهرباء بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار فى جنوب السودان وحدة، وحول مستقبل المياه وقع كل من حزب المؤتمر الوطنى الحاسم والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان مذكرة تفاهم فى ٢٠١٠ بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء حيث سيتفاوض وفداً الشمال والجنوب عليها تحت مظلة الاتحاد الافريقى والامم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية، ستتناول المفاوضات اربعة محاور رئيسية وهى : المواطنة، الأمن، الموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية، المعاهدات الدولية، وسيتم تضمين المياه فى المحور الثالث. بناء الدولة الجديدة يستغرق عادة من ٣-٤ سنوات لصياغة القوانين والمؤسسات الوطنية وحتى ذلك الحين سيظل الدستور الوطنى سارى المفعول حتى اعتماد دستور دائم يسهل اعداد الهيكل الادارى للدولة المستقلة. اما السيناريوهات حول اثر الاستفتاء على المياه العابرة للحدود التى ذكرها التقرير فهى كالتالى :

السيناريو الأول : الاتحاد :

فى حال ما اذا اسفر الاستفتاء على استمرار الوحدة، فسيحصل جنوب السودان على مزيد من الدعم للبنية الاساسية والتنمية فى مجال النفط والطاقة وادارة المياه، وبموجب هذا السيناريو سوف يتفاوض الشمال والجنوب حول حصة المياه لكل منهما فى اطار اتفاق ١٩٥٩ (تقسيم المياه من حصة السودان الاجمالية).

السيناريو الثانى : الاستقلال واستمرار اتفاقية ١٩٥٩ :

فى حال انفصال جنوب السودان سيصبح الدولة الـ ١١ المشاطئة لحوض النيل وتقع فى منطقة وسطى بين دول المصب ودول المنابع، وفى هذه الحال اذا نجحت جنوب السودان فى تلبية متطلباتها فى اطار اتفاق ١٩٥٩ سيكون هذا اشارة قوية فى اتجاه التواؤم مع دول المصب.

السيناريو الثالث : الاستقلال والخروج من اتفاق ١٩٥٩ :

مع احترام المعاهدات السابقة يمكن لجنوب السودان ان يستند الى كونه كان واقعاً تحت الاحتلال وقت توقيع الاتفاقية بين مصر والسودان حتى عام ١٩٥٦، وبعد ذلك التاريخ ظل واقعاً تحت السيطرة السياسية والعجز عن اتخاذ قراره.

وفى حال رفض لاتفاق ١٩٥٩ يمكن لجنوب السودان " سيد قراره " ان يقوم بالتوقيع والتصديق على اتفاق مع جيرانة فى دول المنبع وهى خطوة المتوقع ان تشعل فتيل النار مع السودان ومصر حيث سيكون الجنوب سادس دولة تقوم بالتصديق على الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل والتى تنص مادتها رقم ٤٠ على " فتح باب التوقيع من جانب جميع الدول التى يقع جزء منها فى حوض النيل ترغب فى الاستقلال ". وهناك فوائد كثيرة لذلك فى شكل زيادة التجارة والنقل والاتصالات والأمن، وهناك اصوات كثيرة فى جنوب السودان تنادى بذلك.

السيناريو الرابع : الترقب والانتظار :

نظراً لأن قضية نهر النيل ليست من بين القضايا العاجلة التى يتعين على الدولة الوليدة ان تبادر بالتصدى لها، قد ترى حكومة جنوب السودان عدم الاسراع بإتخاذ موقف واضح من هذه القضية، فحسماً لإثارة المشاكل، واتاحة وقت اوسع لدراسة الفوائد التى يمكن الحصول عليها من دول المصب أو تجمع دول المنبع واتخاذ قرارها بناء على ذلك.

توصيات التقرير :

لا تعد قضايا المياه من الموضوعات بالغة الحرج فى الوقت الراهن بالنسبة الى الكيان الوليد، فهناك أولويات لقضايا الأمن والمواطنة وإدارة عوائد نفطية ولكن هذا لا يلغى حقيقة قيام الدولة الحادية عشرة المشاطئة لدول حوض النيل، وطموحها فى تقاسم الموارد المائية وانها تحتل موقعاً استراتيجياً فى وسط حوض النيل وتتعاظم بها فرص تنمية الطاقة الكهرومائية وتوجد بها مساحات كبيرة من الأراضى التى يمكن استخدامها للرى، كما ان وقوعها بجوار السوق المتنامية لمجموعة شرق افريقيا يمكن ان يزيد من فرص التنمية بها.وترى اللجنة ان السيناريو الأول (الوحدة) والثانى (الاستقلال مع دوام اتفاق ١٩٥٩) اقل احتمالاً فى التحقق من السيناريو الثالث والرابع، اى ان

جنوب السودان سوف يتجه الى التوقيع على الاتفاقية الاطارية لهذا النيل منضماً بذلك الى مجموعة دول المنبع التى وقعت جميعاً (بإستثناء بوروندى) سيكون الدعم المقدم من المنظمات الاقليمية امراً حاسماً فى هذا الشأن.

وفى ضوء هذا التصور يسوق التقرير توصياته التى لا تخرج عن كونها تعميق التعاون بين مبادرة حوض النيل والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الافريقى والامم المتحدة وغيرهما فى مجال ادارة وتنمية ادارة المياه العابرة للحدود، وتقوية البنية الاساسية فى جنوب السودان لتقريب الفجوة بينها وبين الشمال، ومساعدة الجنوب على التنمية المستدامة لمواردة من الطاقة الاحفورية، (البترول) والكهرومائية. ولكنه يتجاهل تماماً قضايا النقص الشديد فى المياه فى مصر وشمال السودان والمشاكل التنموية والفقر وشبح الجفاف الذى يهددهما، كما يتجاهل احترام الاتفاقيات التاريخية والحقوق التى ترتبت عليها، ويتحدث عن الجنة الموعودة التى تنتظر الجميع فى حال انفصال جنوب السودان وتوقيعه على الاتفاقية الاطارية لنهر النيل التى ستصبح قيد النفاذ عما قريب.

المدنيون تحت وطأة النزاعات السودانية :

في صبيحة ذلك اليوم من أيار – مايو ٢٠١٢، كانت قرية جابانيت عند سفح جبال إينجيسانا في ولاية النيل الأزرق السودانية، على وشك التعرّض لهجوم من قبل الجيش. طائرة من طراز أنطونوف بدأت الهجوم فأسقطت طائرة الشحن هذه وهي تحلّق على علو مرتفع قنابل عدّة محلية الصنع – براميل مليئة بالمتفجرات والحديد، تتدحرج من خارج عنبرها. ومن ثم جاء دور المدفعيّة التي قصفت بشكل عشوائي القرية والهضاب المجاورة حيث التجأ المتمردون التابعون لحركة الجيش الشعبي لتحرير شمال السودان – Sudan People's Liberation Movement – Army North، SPLM – A – N لاذ المدنيون المذعورون بالفرار، في حين اجتاحت عناصر المشاة القرية وهي تطلق النار على كل ما يتحرك. الأشخاص البطيئون أو الضعفاء جداً قُتلوا أو أحرقوا أحياء عندما أضرم الجيش النار في البيوت. بعد سبعة أشهر، لم يبق في القرية سوى مدرستها التي تحولت قاعدة للجيش. حتى الجامع تحوّل الى حطام .تكرّر هذا السيناريو من قرية لأخرى خلال موسم الجفاف، وفق سياسة الأرض المحروقة التي تفرغ هضاب إينجيسانا من سكّانها. السيد عويدالله حسّان وهو في الثامنة والعشرين من العمر، نجا من الهجوم الذي استهدف قريته خور جداد لينضمّ الى السودانيين المئة والعشرين ألف من قرية النيل الأزرق الذي وجدوا ملجأ لهم في مخيّمات اللاجئين في منطقة "مبان"، جنوب السودان، الدولة التي ولدت في تموز – يوليو ٢٠١١. من داخل خيمته المصنوعة من الأغصان والقماش التي تحميه من الشمس والرياح الرملية، قال لنا

السيد حسّان بصوت هادىء دون أي انفعال ظاهر: "أتى الجنود في ستّ شاحنات وعشرين سيارة دفع رباعي من طراز لاند كروزر .Land Cruiser أخذوا الماشية التي بقيت في القرية وأحرقوا الباقي".

حرب النيل الأزرق المحتدمة منذ أكثر من ثلاث سنوات مهددة بان تغرق في النسيان. فهي تشهد، كما في قردفان الجنوبية القريبة، على المواجهة بين القوات الحكومية والمتمرّدين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان الشمالية، الحلفاء التاريخيين للحزب الحاكم في السودان الجنوبية. بدأ الصراع في حزيران – يونيو ٢٠١١، في حين كانت السودان الجنوبية تستعدّ للإنفصال (١). وجّهت حينها سلطات الخرطوم تحذيراً نهائياً تطلب فيه من جوبا – عاصمة الدولة العتيدة – أن تنقل باتجاه الجنوب قواتها المسلحة التي المتمركزة في قردفان الجنوبية والنيل الأزرق، الولايتان التابعتان للشمال. بعد بضعة أيام، حاول الجيش السوداني تجريد أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان الشمالية من سلاحهم في قردفان الجنوية، ما تسبّب باندلاع حرب اهلية جديدة .بعد أقلّ من ثلاثة أشهر، امتدّت هذه الأخيرة الى ولاية النيل الأزرق. انفصل حينها أعضاء جيش التحرير الذين وجدوا أنفسهم نتيجة الظروف التاريخية شمال الحدود الدولية الجديدة بين السودانين، عن جوبا رسمياً وتحوّلوا الى مجموعة متمردة سودانية بالكامل. منذ ذلك الحين، تمكّن المتمرّدون في قردفان من السيطرة على مناطق واسعة. لكن متمرّدو النيل الأزرق الذين كانوا أقلّ جهوزية تعرّضوا لانتكاسات وخيمة. فبعد أن خسروا بسرعة مدينة كورموك الاستراتيجية وهضاب إينجيسانا، لم يعودوا يسيطرون سوى على جزء ضئيل من ولاية النيل الأزرق، بالقرب من الحدود مع دولة السودان الجنوبي .إذا ما قمت بجولة من السودان الجنوبية باتّجاه مناطق المتمرّدين في ولاية النيل الأزرق تكتشف مشهداً مقفراً. بعيد عبور الحدود غير المرئية، تتالى أجسام الاكاسيا والأحراج الصغيرة على طول الطريق. وباستثناء بعض مخيمات المتمردين والشباب الذين يمشون بالزيّ العسكري على طول الطريق، بالكاد تتلمّس وجوداً بشرياً في المنطقة. على الطريق بين الحاجز الحدودي في غوفا وقرية ساماري التي تقع أكثر لجهة الشمال، مدرسة لا تزال تحمل آثار قصف لطائرة أنطونوف. لقد توقّفت فيها الدروس منذ فترة طويلة وفي الداخل، رسوم للأولاد معلّقة على الجدران تعكس صدمات الحرب: رجلان يطلقان النار على مدني. مروحية رُسمت تحتها جثة مقطوعة الرأس .

هرباً من التحليق والقصف شبه اليومي من قبل طيران خرطوم، التجأ السكان الى السهب. تحت الأشجار وبعيداً عن الطرقات، يعتاش النازحون من القطاف وبعض الحصص الغذائية التي ترسلها

المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتّحدة والتي يتم تهريبها إليهم من المخيمات. وفي تجسيد لمدى يأسهم، يقطف البعض نبتة الغوب وهي جذر سام يضطرون لتناوله بعد أن يغلوه طيلة النهار لتنقيته من السموم .تمنع خرطوم على المنظمات الإنسانية الوصول الى مناطق المتمرّدين، الأمر الذي تسبّب بحركة نزوح وبانهيار الخدمات المتواضعة التي كانت متوفّرة من قبل. فلم يعد هنالك من مدرسة ولا مستوصف في ولاية النيل الأزرق، مع أن عشرات آلاف المدنيين لا يزالوا متواجدين فيها. الضعفاء يتكبّدون العواقب بشكل غير متناسب: معوّقون ومسنّون اضطر المعنيون بهم التخلّي عنهم، أشخاص هزيلين جداً ماتوا من الجوع أو من التعب على طريق المخيمات، أطفال جُرحوا من جرّاء القصف توفوا بين أيدي أهلهم قبل التمكّن من معالجتهم.

بعد بضعة أيام وبعيداً عن الميكروفونات، عبّر لنا العاملون في الحقل الإنساني الذين يؤمّنون المساعدة للاجئين في مخيّمات السودان الجنوبية، عن المشاكل العويصة التي يواجهونها. بضع عشرات من الكيلو مترات تبعدهم عن النازحين الذين يعانون من وضع حسّاس في النيل الأزرق، لكن الحدود تمنع الجمعيات من المرور. من يرغب بتلقي ردود فعل حكومة الخرطوم أو أن يُستهدف من قبل طائرات الأنطونوف؟ تستفيد قردفان الجنوبية من مساعدة بعض المنظمات الغير حكومية المستعدّة للمجازفة بالعبور من السودان الجنوبية. لكن النيل الأزرق الذي نسيته الكاميرات محروم منها .يوحي منع المساعدة الإنسانية بأن الخرطوم تنوي إرغام سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين على الانتقال، عن طريق التجويع والترهيب. سبق أن اعتمدت استراتيجية مماثلة في الدارفور وفي المناطق الحدودية مع الجنوب خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية (٢٠٠٥ – ١٩٨٣). في مواجهة هذا المخطّط، ينتظم المتمرّدون من خلال الاعتماد على مصدر الإمكانيات البشرية والمادية المتوفّر: مخيمات اللاجئين. فبعد أن حُرموا من أي عمق استراتيجي في ولاية النيل الأزرق، حوّلوا مابان الى قاعدة خلفية استراتيجية. في مدينة بونج، بالقرب من المخيمات، مجموعات من الشباب المسلّحين أو غير المسلّحين، تتنقل ذهاباً وإياباً في شاحنات مغطّاة بالوحل – محاولة تخفّي مرتجلة للاحتماء من طائرات الأنطونوف. يعتمد المتمردون المدينة مركزاً للإدارة اللوجستية، حيث يستفيدون من خطوط التجارة الغير شرعية التي تربط مابان وإيثيوبيا بيابوس، مدينة جنوب النيل الأزرق وقاعدة رئيسية للجيش الشعبي لتحرير السودان الشمالية.في المخيمات، يمكن تلمّس هيمنتهم على اللاجئين فينظّم فيها السيد مالك أجر، رئيس الحركة، إجتماعات شهرية لتشجيع القادة المحليين على تزويد الحركة بالمحاربين. بعد أن كان يعتمد في البداية على التطوّع، بات التجنيد بالإكراه، وذلك منذ تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠١٢.

ويتعرّض "الفارّون" والأشخاص الذين يعيّنهم شيخهم للالتحاق بالمعركة ويرفضون الامتثال للأوامر، للاختطاف ليلاً على يد رجال مسلّحين. في كلّ شهر، تدخل شاحنات الى المخيمات لجبي "ضريبة" ثورية من مال وطعام. وقد تعرّض موظّفو المفوضية العليا للاجئين الذين حاولوا توثيق هذا السلوك الى التهديد، وقلّة هم اللاجئين الذين يبدون استعداداً للتحدث عنها علناً أمام غرباء .لكن في حين يدفع المدنيون الثمن الأعلى، يبدو رهان المعارك غير مجدٍ نظراً للتفكّك العام الذي يضرب السودانيين. على المدى القصير، ليس أمام المتمرّدين سوى آمال قليلة باستعادة السيطرة على كرموك، حصنهم التاريخي في النيل الأزرق. من جهتها، تحدّ الحكومة من جهودها العسكرية في هذه الولاية لتركّزها على جبهة قردفان. الجيش الشعبي لتحرير السودان الشمالية المتحالف منذ العام ٢٠١١ مع الفصائل الثورية الثلاث الأساسية في دارفور تحت إسم الجبهة الثورية السودانية، يوسّع فيها تدريجياً حربه الإستنزافية التي باتت تطال قردفان الشمالية، السور الحامي للسلطة المركزية.

بالتوازي مع ذلك، تواجه الدولة السودانية أزمة سياسية وإقتصادية عميقة تتسبّب بتقهقر سريع للولاءات في المناطق الطرفية. فيرتسم في الأفق سيناريو "صوملة" (النموذج الصومالي) للبلد أكثر منه احتلال المتمردين للعاصمة .منذ فترة قصيرة، تواجه دولة جنوب السودان أيضاً خطر الانفجار الداخلي .في كانون الأول – ديسمبر المنصرم، ظهر الرئيس سالفا كير بالزيّ العسكري على التلفزيون الوطني ليتّهم نائب رئيسه السابق – وخصمه منذ فترة طويلة – رياك ماشار بمحاولة الإقدام على انقلاب عسكري. لاذ حينها هذا الأخير بالفرار بالزورق خوفاً عل حياته وترأس انتفاضة مسلّحة. في غضون بضعة أيام، احتلّ المتمرّدون لفترة وجيزة مدينة بور الاستراتيجية، التي تقع على بعد مئتي كيلو متر من جوبا، قبل أن يبسطوا سيطرتهم على الجزء الأكبر من ولاية الوحدة، متسبّبين بتعطيل ٢٠ في المئة من البنى التحتية النفطية الوطنية. منذ ذلك الحين، يتواجه المعسكران في العديد من المدن الأساسية وقد تسبّبا الى الآن بنزوح أكثر من مئتي ألف مدني .في خضمّ هذه الأزمة الداخلية في السودان الجنوبي، يراهن المتمرّدون في صفوف الجيش الشعبي لتحرير شمالي السودان على الحيادية. لكن لاجئي كردفان والنيل الأزرق سيخسرون الكثير في حال تزعزع الوضع في البلد الذي يستضيفهم. في حال اتّسعت المعارك، سيُحرمون من المساعدة الإنسانية وسيجدون أنفسهم بين مخالب الجيش السوداني من جهة والفصائل الجنوبية من جهة أخرى. بحسب لاجيء شاب في مابان يدعى "الجندي"، "الناس مستعدّون للعودة الى النيل الأزرق إذا اضطرّ الأمر ."يبدو تسليمه بالقضاء والقدر مبرّراً. فالردّ الدولي لم يكن على مستوى التوقّعات.

واكتفت القوى العظمى والإقليمية بردود فعل محددة بينما الأزمات تتوالى ليكون الاهمال حصة الوضع في ولايتي قردفان والنيل الأزرق. فقد بات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي انشغل لوقت بالعلاقات بين الاخوين اللدودَين (٢)، يركّز اهتمامه على الأزمة في جنوب السودان. وتخلّى الوسطاء الدوليون من جهتهم، برعاية الإتّحاد الأفريقي، عن جهودهم لإقناع الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير شمال السودان بالجلوس الى طاولة المفاوضات. هكذا تم إلغاء لقاء كان مرتقباً في كانون الأول – ديسمبر المنصرم، والسبب الرسمي – وفاة نيلسون مانديلا – يُخفي بصعوبة غياب الحماس لحلقة مفاوضات جديدة بدا أنها ستبؤ بالفشل. يعتبر جيروم توبيانا، الخبير في شؤون السودان في مجموعة "الازمات الدوليةInternational Crisis Group "، بأن "الوسطاء أثبتوا أنهم كانوا عاجزين عن العمل على ملفّين في الوقت نفسه". تم بالتالي التخلّي عن الحروب في كردفان الجنوبية والنيل الأزرق لاعتبارهما ثانويتان. وقد شكّل ذلك فرصة غير متوقعة للخرطوم التي فُتح لها المجال لتكثيف هجماتها العسكرية .يكرّس الوضع الحالي فشل المقاربة المفكّكة حول المسألة السودانية المعتمدة منذ أكثر من عقد (٢)، حيث تتم معالجة النزاعات في النيل الأزرق وقردفان وأزمة دارفور وتسلّط الخرطوم بشكل منفصل لكل مسألة. كما يلخّصه الباحث كلوديو غراميزّي، "لقد عالج المجتمع الدولي الملفّات السودانية المختلفة بشكل منعزل، ولطالما شجّعت الخرطوم ذلك نوعاً ما، لأنه يصبّ في مصلحتها".

ألا أن السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية لنخبة ضيّقة على المناطق الطرفية هي التي تشكّل محور مسألة شمال السودان. وكان يُفترض بالحكم الذاتي في الجنوب المرتبط بالخرطوم منذ العام ٢٠٠٥، في حين كانت الانتفاضة المضادة العنيفة في دارفور تبلغ أوجها، أن يترافق مع جهود لنشر الديموقراطية على الصعيد الوطني .

لكن في مواجهة معارضة النخب في الخرطوم كما في جوبا لأي انفتاح تعدّدي، آثرت القوى العظمى التضحية بالهدف الاقتصادي لمصلحة انشقاق الجنوب وخلق الاستقرار على المدى القصير. تتبلور لدى الديبلوماسيين الأوروبيين والأميركيين فكرة بذل جهد شامل لحلّ الأزمات في

الشمال، لكن في غياب الجهود المنسّقة لصالح الانفتاح الديموقراطي للخرطوم، سيبقى السلام في السودان احتمالاً بعيد الأمد.(*)

معارك جنوب السودان :

ما يجرى فى جنوب السودان من مذابح عرقية بين قبائل الدنكا التى ينتمى اليها الرئيس الجنوبى سلفا كير ومعظم قادة الحركة الشعبية،وبين قبائل النوير التى ينتمى اليها نائبه السابق وخصمه اللدود رياك ماشاريشير إلى وقوع كارثة انسانية مخيفة، جاوز عدد ضحاياها أكثر من مليون نسمة غادروا قراهم فرارا من الحرب الأهلية!، فى الوقت الذى تواجه فيه البلاد خطر مجاعة مخيفة لأن الحرب الأهلية شغلت الناس عن زراعة أراضيهم!، وما يزيد من خطر الكارثة أن قوات حفظ السلام التى تعمل فى جنوب السودان تعانى نقصا حادا فى الأفراد والإمكانات لأن معظم الدول المساهمة لم تقدم سوى ثلث الأعداد المطلوبة، فضلا عن أن مباحثات المصالحة الوطنية التى تجرى فى أديس ابابا بين ممثلى القبائل المتحاربة لاتحقق أى تقدم.!وإذا كان صحيحا ما تقوله رئيس مفوضية حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة، من أن زعماء الجنوب وقادته يتحملون المسئولية الأساسية فى هذه الكارثة التى تهدد دولة الجنوب باستمرار الفوضى وغياب الاستقرار، فضلا عن انتشار الفساد بين معظم النخب السياسية، فان الصحيح أيضا أن ساسة الغرب الذين هندسوا لانفصال الجنوب عن الشمال ورسموا الخطوط العريضة لاتفاقية السلام، وضغطوا على الجانبين من أجل تنفيذها يتحملون الجانب الأكبر من هذه الكارثة، لأنهم سايروا أطماعهم فى ضرورة تمزيق دولة السودان دون مراعاة طبيعة الصراعات العرقية فى منطقة الجنوب، ولم يبذلوا أى جهد فى إعداد الدولة الجديدة بحيث تصبح قادرة على استيعاب مخاطر هذه الصراعات، فضلا عن أن العملية السياسية التى صاحبت اتفاقية السلام أقصت كل فعاليات المجتمع المدنى شمالا وجنوبا بما زاد من حدة الانقسام، وإيجاد الكثير من المعارضين،كما أهملت بناء مؤسسات الدولة لمصلحة لا مركزية قبلية تصل إلى حد الفوضي، ولم تضع فى اعتبارها حجم التناقضات الضخمة بين القبائل الرعوية مثل الدنكا والنوير وقبائل المزارعين المستقرين فى الجنوب..،ولا أعرف إن كانت مصر تستطيع ان تفعل شيئا لوقف هذه الكارثة أو تخفيفها لكن واجبها يلزمها أن تحاول.

(*) **المصدر :**

Gérard Prunier ،Le régime de Khartoum bousculé par la sécession du Sud ،Le Monde diplomatique ،février 2011.

Amer divorce des deux Soudans ،Le Monde diplomatique ،juin 2012.

John R. Young ،The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process ،Zed Books،Londres ،2012.

جنوب السودان بين فرص الحل وسيناريوهات التدمير الذاتي :

دخلت الحرب في جنوب السودان بعد شهر من اندلاعها مرحلة حرجة, يخشي أن تؤدي إلي كثير من الإشكاليات والتعقيدات في ظل وضع هش بالجنوب والمنطقة كلها,مع استمرار القتال واتساع رقعته وارتفاع وتيرته بما يؤثر كثيرا علي سير المفاوضات التي تشوبها الكثير من التعقيدات, ولم تستطع التوصل لوقف إطلاق نارحتي الآن.ورغم مايعلن عن ضغوط إقليمية ودولية علي الطرفين, انتشر القتل العشوائي وسالت الدماء غزيرة وخيمت أصوات البنادق ورائحة البارود, وارتكبت خلال العمليات العسكرية المتعاقبة علي مدي شهر عمليات قتل وانتقام وحشية اتخذت طابعا عرقيا لاسيما بين قبيلتي الدينكا التي ينتمي إليها رئيس جنوب السودان سلفاكير مياريديت والنوير التي ينتمي إليها نائبه السابق الدكتور رياك مشار، مما أدي لمقتل الآلاف وتشرد ومعاناة مئات الآلاف, أصبحوا معرضين لخطر المجاعة والأمراض والموت.. وكأن الموت والقتل والتشرد هو قدر جنوب السودان ومواطنيه الذين عانوا ويلات حرب أهلية امتدت لأكثر من خمسين عاما, ثم صوتوا بأغلبية ساحقة علي خيار الإنفصال, ومايجري اليوم هو أمر مرير بالنسبة لمواطني الجنوب الذين فروا من الدولة الأم السودان طلبا للحرية والعدالة والعيش الكريم وهربا من التهميش والمظالم والصراعات والفساد, فإذا بهم أمام دولة تعيد إنتاج ماهربوا منه... لم تصبر القيادات والنخب الجنوبية طويلا من أجل تحقيق نبوءات كثيرة من خصومهم ومحبيهم كانت تحذر بأن دولتهم معرضة للفشل, وقبل أن تكمل الدولة الوليدة العامين والنصف اندلع صراع سياسي علي كراسي الحكم بين سلفاكير ونائبه السابق مشار وفريقه الذي يضم القيادات التي أقصاها سلفاكير من السلطة فتجمعت كلها ضده, متهمة إياها بتكريس حكم ديكتاتوري, بينما اتهمها هو بتدبير انقلاب ضده.

وللفشل في الجنوب أسباب عديدة موضوعية, منها العامل الداخلي المتعلق بالفساد والعجز عن إدارة الدولة وعدم إطلاق مصالحة واسعة, وقد ساهمت كل النخب الجنوبية بقدر في هذا الفشل, كما يتحمل المجتمع الدولي جزءا كبيرا منه بالتخلي عن مسئولياته تجاه الدولة الوليدة وعدم الوفاء بتعهداته حيالها في مؤتمرات المانحين وعدم مساهمته بالقدر الكافي في تأهيل الجيش والشرطة وبناء القدرات والبني التحتية, كما كان للعلاقة المتوترة مع الخرطوم دور كبيرفي تأزيم الوضع في الجنوب, وأجج شح الموارد في الجنوب بعد وقف تصدير البترول الإحتجاجات والسخط.

ولايبدو رغم كل المعارك الدائرة أن الصراع قد حسم تماما لصالح أحد الطرفين, فالمعارك بين كر وفر, ولايبدو أن أحد الطرفين قادر علي حسم الصراع لصالحه, وكل يريد دعم موقفه التفاوضي

بالإستيلاء علي مناطق البترول والمدن الرئيسية, ورغم تقدم قوات سلفاكير في الأيام الأخيرة ربما بفعل الدعم الأوغندي, إلا أن دحر قوات مشار لن يكون حتي في حال حدوث حل, وهو أمر غير وارد حتي الآن, لأن معارك الجنوب أثبتت أن الطرف الذي يهزم تتحول قواته بعد ذلك إلي ميليشيات تظل قادرة في ظل واقع جغرافي وقبلي وإثني وحدودي معقد علي إثارة كثير من القلاقل, وسلفاكير رغم مايتمتع به من خبرة إستخباراتية وعسكرية ونفوذ قوي في الجيش ومعه مؤسسات الدولة وقطاعات قبلية واسعة في أكبر فروع قبيلة الدينكا والتحالفات التي يسعي لتكوينها مع قيادات أخري مؤثرة في قبيلة النوير لضرب نائبه مشار, إلا أن خصومه لايستهان بهم وهم قيادات لها تاريخ وجماهير وولاءات أيضا قبلية وخبرات سياسية وعسكرية كبيرة. وفي حال عدم التوصل إلي تفاهمات بين هذه القيادات, فإن الصراع بينها قد يكون عملا إنتحاريا مدمرا للطرفين معا, بل وللجنوب كله, إذا ما أضيف لصراعات أخري موجودة بالفعل مع ميليشيات مسلحة وغيرها, حيث يتداخل في مثل هذا الصراع العوامل العسكرية والسياسية والقبلية, في ظل واقع إقليمي ودولي معقد, وهناك أصوات في المجتمع الدولي بدأت تشير إلي ضرورة وضع دولة الجنوب تحت الوصاية الدولية, كما أن هناك مخاوف من عواقب تدخل أطراف إقليمية مصالحها متعارضة مثل أوغندا والسودان, بما يعني أن يتحول الجنوب إلي ساحة للصراعات الإقليمية.ورغم حدة الصراع وعنفه وماترتب عليه من أحقاد ومرارات وانعدام ثقة بين القيادات من الطرفين, ومسئولية هذه القيادات عما آلت إليه أوضاع الجنوب ليس فقط بصراعهما الأخير, وإنما بفشلهما في وضع اسس لبناء دولة وطنية يستطيع أن يتعايش فيها كل أبناء الجنوب بمختلف أعراقهم وقبائلهم وثقافاتهم واديانهم, وانشغالهم بدلا عن ذلك بالصراع علي السلطة والثروة, وهو الأمر الذي تتضح تفاصيله الآن بشكل أكبر,بينما ظلت الغالبية العظمي من ابناء الجنوب تعاني, وهو صراع غابت عنه قضية التنمية ومكافحة الفساد وقضايا المواطن الجنوبي الحقيقية لتحسين الصحة والتعليم والطرق وتوفير المياه النظيفة وسبل العيش الكريم. وفي الغالب قد تؤدي الوساطات والضغوط الدولية إلي حل ما يعيد الاستقرار للجنوب, لأن هذه الأطراف الدولية وعلي رأسها الولايات المتحدة مسئولة إلي حد كبيرعما يجري بالجنوب, وقد كانت تعتبر انفصاله أو استقلاله قصة نجاحها, وهناك انتقادات كثيرة الآن لعدم كفاية الضغوط الأمريكية لحل النزاع ومخاوف من عواقب إستطالة أمده. لكن هذا الحل الذي تسعي إليه القوي الدولية لتلفيقه للوصول إلي أي سلام لإبراء الذمة, سيبقي في حال التوصل هشا ومؤقتا ومعرضا للانهيار مجددا في اية لحظة والعودة مجددا للصراع والنزاع والتدمير الذاتي, مالم

يكن هناك عمل جاد لبناء مؤسسات الدولة في الجنوب علي أساس وطني وليس قبليا, وهذا الأمر يحتاج إلي قيادات ونخب تغلب مصلحة الوطن علي مصالحها الشخصية.

في إطار الجهود الحثيثة الرسمية والشعبية لتدعيم وبناء جسور علاقات متينة مع دول حوض النيل, انتهت الحكومة من دراسة عدد من المشرعات الانمائية والاستثمارية في دولة جنوب السودان, ويتوقع الاعلان عنها وتأتي هذه المشروعات التنموية ضمن المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل من خلال إقامة عدد من المشروعات التنموية والاستثمارية المشتركة التي تتسم بالأبعاد الاستراتيجية من حيث اهميتها لكل دولة. وتشمل قائمة المشروعات التنموية مجالات البنية الاساسية والتحتية في التعليم والصرف الصحي والكهرباء والمياه, بغية تطوير شبكة الخدمات والبنية الاساسية بجنوب السودان, علي أن تقوم الشركات المصرية بالتنفيذ بمعدات مصرية وبتمويل مصري بالعملة المحلية مما يخفض من التكلفة بالعملات الاجنبية, ويحقق عائدا لصالح البلدين, كما تتضمن مشروعات تنموية شاملة بولاية بحر الغزال.

وينتظر أن يبحث رئيس الوزراء والوفد المرافق له من وزراء المجموعة الاقتصادية والري ورجال الأعمال, دفع التعاون الاقتصادي علي مستوي التجارة والاستثمار خاصة في مجالات الصناعة والزراعة, بالإضافة إلي احياء مشروع قناة جونجلي الذي توقف منذ السبعينات لظروف الحرب الاهلية وقتها, حيث يسهم هذا المشروع في توفير كميات ضخمة من المياه المهدرة في النيل الابيض لصالح البلدين تصل حصة مصر منها الي٤.٨ مليار متر مكعب, وأكثر من ضعف هذا الرقم لصالح جنوب السودان مما يتيح لها فرصا قوية في مجالات التنمية الزراعية.

كما يحتل مشروع تطهير وتوصيل الانهار الفرعية ببحر الغزال وبحر الزراف الي النيل الابيض .

كما تشير المذكرة التي اعدها الوزير المفوض التجاري أولوية علي جدول مباحثات رئيس الوزراء والوفد رفيع المستوي معه في زيارته لجنوب السودان, وذلك بما يوفر كميات كبيرة من المياه تصل الي ٨ مليارات متر مكعب بما يحقق مصالح البلدين علي المستوي السياسي والاقتصادي.

<u>إجتماع الفرصة الأخيرة لوقف نزيف الدم فى جنوب السودان :</u>

بعد ١١ شهرا من النزاع والاقتتال وافق رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت، وزعيم المعارضة المسلحة رياك مشار، علي وقف القتال وإنهاء الصراع المستمر منذ قرابة عام دون شروط بعد محادثات استمرت يومين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. فيما دعت الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا »إيجاد» أطراف النزاع في جنوب السودان إلي الالتزام بالاتفاق ملوحة بفرض عقوبات وحتي بتدخل إقليمي.الرئيس سلفاكير اعلن التزامه بوقف النزاع ووقف الحرب علي الفور والكف

ايضا عن تجنيد وتعبئة المدنيين. كما رحب مشار الذي تقاتل قبيلته النوير مع قبيلة الدنكا التي ينتمي اليها كير بالاتفاقية لكنه قال ان «هناك حاجة لمزيد من المشاورات قبل تنفيذ الاتفاق.«

وقد وافق زعماء الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق افريقيا «إيجاد» علي طلب سلفاكير ومشار، النائب السابق للرئيس سلفاكير، علي تمديد المفاوضات بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية لمدة أسبوعين آخرين. وتوعد زعماء إيجاد بالتدخل عسكرياً لإنهاء عمليات القتال في غضون الـ١٥ يوماً المقبلة. وحذروا أيضاً من أن اندلاع المزيد من أعمال العنف سوف يواجه بسلسلة من «الإجراءات القوية» من بينها فرض حظر علي السفر والأسلحة وتجميد الأصول.

كما حظر كبير وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا «إيجاد» سيوم مسفن من ان أي انتهاك لوقف الأعمال القتالية من قبل أي طرف سوف يستدعي الإجراءات الجماعية من قبل منطقة «إيجاد» ضد المسؤولين عن هذه الانتهاكات حيث تتضمن هذه الإجراءات، تجميد الأصول وحظر السفر داخل المنطقة وعدم توريد الأسلحة والذخيرة أو أي مواد أخري يمكن ان تستخدم في الحرب لأي طرف يواصل القتال.

إن «منطقة «إيجاد» سوف تتخذ التدابير اللازمة للتدخل بشكل مباشر في جنوب السودان لحماية الأرواح وإعادة السلام والاستقرار دون الرجوع مرة أخري للطرفين المتحاربين.«وصف كير إعلان (إيجاد) بأنه «أمر طبيعي «سوف تحترمه حكومته. وأضاف: «الأشخاص الذين يموتون في جنوب السودان هم أبناؤنا.

يجب أن نأخذ الخطوة الأولي لوقف القتال». وأمر هو ومشار قواتهما بالبقاء في ثكناتهما والقتال فقط دفاعا عن النفس. وقال مشار إنه «واثق» من أنه سوف يتم التوصل إلي اتفاق لتقاسم السلطة في جنوب السودان التي انفصلت عن السودان في عام ٢٠١١. وأوضح سيوم أن «الطرفين يلتزمان بوقف غير مشروط وكامل وفوري لكل العمليات القتالية وإنهاء الحرب اعتبارا من يوم صدور هذا القرار. كما يلتزم الطرفان علاوة علي ذلك بالتوقف فورا عن تجنيد وتعبئة المدنيين». وفي الأمم المتحدة لوح مجلس الأمن أيضاً هذا الأسبوع بالتهديد بعقوبات لكن سلسلة التحذيرات والضغوط الدولية في الأشهر الأخيرة لا تزال دون أي تأثير حتي الآن. إلي ذلك إتهم متمردو جنوب السودان القوات الحكومية اول أمس بخرق اتفاق لوقف اطلاق النار بعد ساعات فقط من تعهد الجانبين بوقف القتال ووضع حد للصراع بينهما الممتد منذ شهور.

وقال تابان دينج جاي كبير المتفاوضين عن متمردي في بيان «إن القوات الحكومية «تقدمت من بنتيو وباريانج وهاجمت مواقعنا في تور ومنطقة اخري بولاية الوحدة ». وولاية الوحدة هي المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط التي شهدت اشتباكات في اواخر الشهر الماضي..

هذا وقد أسفر الصراع الدائرمنذ ديسمبر الماضي في جنوب السودان بعد عدة أشهر من التوتر السياسي بين الرئيس سلفا كير ونائبه المعزول ريك مشار، عن سقوط أكثر من عشرة آلاف قتيل وتشريد أكثر من مليون شخص كما دفع أحدث دولة في العالم البالغ عدد سكانها ١١ مليون نسمة إلي شفا المجاعة. وتكرر خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في يناير وتعثرت محادثات السلام أكثر من مرة. وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات علي قادة الجانبين لانتهاك وقف إطلاق النار. ويحرص الاتحاد الأوروبي وأمريكا علي عدم انزلاق جنوب السودان مرة اخري الي هوة الاضطرابات.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هل ستنجح حقا قمة «إيجاد» الخامسة في إنهاء الأزمة بجنوب السودان؟ ام سيتكرر خرق الاتفاق من جديد كما حدث في القمم الأربعة السابقة؟أن الأزمة بجنوب السودان ظلت وستظل عقبة أمام قادة رؤساء دول "إيجاد"، ويعتقد كثير من المراقبين، أن القمة الخامسة قد تكون الفرصة الأخيرة لطرفي النزاع، خاصة وأن هناك تلويحات من "إيجاد" بتحويل الملف إلي مجلس الأمن الدولي، وهو بلا شك ما سيؤدي إلي إصدار عقوبات علي طرفي النزاع، وتحمل مسؤولياتهم أمام كل ما ترتبت عليه الأزمة منذ اندلاعها. وهذه المزاعم والتوقعات، تؤكدها المساعي الحميمة لـ"إيجاد" في الفترة الأخيرة وجولاتها المكوكية في إشراك ومناقشة شركائها، ومن تعتقد أن لهم تأثيرات علي طرفي النزاع من قادة دول الجوار لجنوب السودان.

<u>إدارة جنوب السودان أهم التحديات :</u>

قد تتراجع عن الذهاب إلى جنوب السودان إذا علمت قبل السفر ان عدة مئات من أبنائها يعالجون فى مستشفى العاصمة من مرض الكوليرا، وقد ينتابك الخوف مما يتوارد من انباء شبه يومية عن وجود نزاعات قبلية مسلحة هنا، ولكن بمجرد أن تضع نفسك فى الطائرة المتجهة إلى جوبا تتراجع كل مخاوفك بسبب تلك الوجوه السمراء المبتسمة دائما حيث لا يخلو مقعد واحد من المسافرين الجنوبيين والآخرين من جنسيات أجنبية .

وقبل أن تهبط فى مطار جوبا الصغير المزدحم يمكنك أن ترى من شباك الطائرة قطعان الماشية الكبيرة بين الأشجار والحشائش تحيط بها مياه المستنقعات الضخمة، وبمجرد النزول من الطائرة تدهشك تلك الأعداد الكبيرة من الطائرات الضخمة التى تنقل المساعدات الانسانية والغذائية

للجنوبيين، اما فى المطار نفسه فأنت مضطر للمرور على الحجر الصحى الاجبارى للكشف عن فيروس ايبولا الذى حصد أرواح الآلاف من الأفارقة فى عدة دول، وبمجرد الخروج من البوابة تنبهر لتلك السيارات الفارهة الفاخرة من احدث الطرازات والتى يقودها أمريكان وأوربيون يعملون مع المنظمات .

فى جوبا ومنذ الوهلة الأولى ترى نوعين من الحياة إحداهما للأثرياء الجنوبيين والمستثمرين واغلبهم من اوعندا واثيوبيا وكينيا والصومال وأخرى للفقراء والمهمشين، وفى كل الأحوال فإن اللون الاخضرالطبيعى يعطى لجوبا زهوا طبيعيا والحركة المعمارية تفوق الوصف، فالبناء فى كل مكان وأسعار الفنادق مبالغ فيها جدا رغم كثرتها .

جنوب السودان اليوم واقع جنوب السودان اليوم يتحدث عن معاناة لا متناهية لشعب جسور ومناضل منذ العام ١٩٥٥م فى السودان الموحد منذ انطلاق الطلقة الاولى فى توريت، حتى انتهت أطول حرب أهلية فى إفريقيا بين شد وجذب بالتوقيع على اتفاقية السلام الشامل فى نيفاشا بنيروبى فى ٩ يناير ٢٠٠٥ لتنفصل دولة جنوب السودان بكل امراضها عام ٢٠١١ بعد التصويت بأكثر من ٩٠% لصالح الانفصال لتبدأ مرحلة جديدة من المعاناة بسبب التمرد المسلح وفشل جهود المصالحة الافريقية والدولية .وكما يرى المحلل السياسى النور بيل فإن التركيبة الاجتماعية للقوميات الجنوسودانية هى لب الازمة لأنها تتكون من قوميات أولية معقدة جداً عبارة عن ٦٤ قومية تتوزع فى ١٠ ولايات وثلاثة اقاليم وهى قبائل حرفتها الأساسية الرعى وتصل نسبة الامية فيها الى ما يقارب ٩٠% وولاؤهم الأكبر لقياداتهم داخل منظومة الدولة والحزب وللقيادة الاهلية السلاطين .

وبالنسبة لأوضاعهم الاقتصادية فليس هناك بنية اقتصادية تحتية، رغم انها بدأت فى النمو البطىء تدريجياً بالاعتماد على ما نسبته ٧٠% من المخزون النفطى للسودان الموحد سابقا. وأصبحت دولة بترولية يعتمد اقتصادها الكلى على ٩٨ %على النفط. ويضيف بيل: ان دولة الجنوب استقلت وفى جعبتها أكثر من ١٩ حزبا سياسيا اكبرها حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكم وجناحها المنشق حديثاً الحركة الشعبية لتحرير السودان (التغيير الديمقراطى) بقيادة د: لام اكول اجاوين التى انشقت فى عام ٢٠٠٩م وبعض الاحزاب الاخرى .

وفيما يتعلق بالحركة الشعبية فان قياداتها جنرالات فى الجيش الشعبى) وقد بنيت على توازنات اثنية حسب التكوين النسبى الاجتماعى والتحالفات القومية للشعب الجنوبي .أما فيما يتعلق بنتائج مؤتمر أروشا التنزانية فقد لا تكفى كما يقول بيل، لأنها تتعلق فقط بالحوار الحزبى الداخلى وإعادة

توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان التى تشرزمت الى ثلاث كتل رئيسية هى جناح الحكومة بقيادة الرئيس الحالى سلفاكير ميارديت وجناح المعارضة بقيادة النائب الأسبق وقائد التمرد رياك مشار وجناح المعتقلين السابقين بقيادة الأمين العام الأسبق باقان اموم، حيث سبقها مؤتمر الخرطوم للسلام برعاية صينية ولكن ارادة التوافق ما زالت غير متوفرة رغم أن الحكومة تعتزم إقامة الانتخابات العامة فى ٣٠ – ٦ – ٢٠١٥م .

دولة واعدة فى الطريق للقاء القيادى فى الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي أكد أنه يعتز بدستورنا الذى يمنح الفرد فى الجنوب الحرية فى كل شيء خاصة فيما يتعلق بحقه فى الاعتقاد ومن المعتاد هنا ان تجد شخصا مسيحيا وشقيقه مسلم ووالدهما بلا دين وحقه فى ممارسة حياته وفقا لأعراف القبيلة التى ينتمى إليها، ورغم ان الدستور ينص على ان الانجليزية هى اللغة الرسمية الا انك كما ترى فان معظم السكان يتكلمون العربية الفصحى او عربية جوبا وهى لغة تخلط بين العربية واللغات الإفريقية فى بلادنا، وقال ان حدودنا ممتدة مع ٦ دول وهى السودان الشمالى واثيوبيا وكينيا واوغندا والكونغو وإفريقيا الوسطى ولذلك فانك ستلاحظ كثرة أبناء هذه الدول هنا حيث يأتون للعمل والتجارة والاستثمار. ومما قاله ماك فان جنوب السودان دولة واعدة وغنية بالثروات والماء العذب والمراعى ولكنها تحتاج الى إدارة حديثة .ويضيف ان الحرب التى بدأت منذ ديسمبر ٢٠١٣ تسببت فى قتل مالا يقل عن ٥٠٠ ألف شخص ولجوء أكثر من مليون آخرين إلى مناطق بعيدة عن المواجهات .

فى مقر الحركة الشعبية بجوبا ان جنوب السودان كدولة جاءت بعد مخاض عسير عبر كفاح استمر اكثر من ٥٠ عاما حتى تحقق الاستقلال وحصل ابناؤها على حريتهم وبدأوا فى بناء المؤسسات بمستوياتها القومية والولائية (المحلية) فى الولايات العشر التى تتكون منها الدولة. لقد لقد تم التحقيق ولكن ما زال الأكثر لتلبية طموحاتنا وعلى حكوماتنا تقع اعباء كثيرة بسبب ميراث الماضى المظلم، فلم يكن لدينا طرق على سبيل المثال أما الآن فيمكنك ان تذهب الى جنوب افريقيا عبر طريق مرصوف، كما زادت نسبة التعليم فى بلادنا من حيث العدد وما زال طموحنا لإيجاد مقعد لكل طفل جنوبى فى المدرسة، مشكلة هوية للجنوبيين بسبب تعدد اللغات والأديان ليس هناك اى تحد فى هذا المجال فهي دولة كل شعبها افريقى مكونة من ٤٦ قبيلة تتكلم ٦٤ لغة وكلها مصانة وفقا للدستور ونطمح الى تعليمها فى المدارس فى المستقبل القريب أما حرية الاعتقاد فهى مكفولة بنص القانون. وحول العلاقات المصرية الجنوبسودانية ان عددا كبيرا من ابناء الجنوب تعلموا فى مصر منذ أيام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وحتى الآن ومنهم نائب رئيس

الجمهورية الحالى وعدد من الوزراء والسفراء وما زلنا الامل لان تقدم مصر مزيدا من المنح الدراسية للجنوبيين ونحن سعداء بدورها الإفريقى الداعم لقضايانا وقال: يجب ان نمضى الى آفاق ارحب ولن ننسى ان مصر هى أول دولة أقمنا فيها مكتبا للحركة وكانت من اوائل الدول التى اعترفت بنا .

عن الأعداد الكبيرة للدراجات البخارية التى تجوب الشوارع وتتمركز أمام المصالح الحكومية والفنادق إنها البودا بودا ومعناها وسيلة مواصلات لذوى الدخول البسيطة حيث لا توجد مواصلات عامة ولا يوجد ما تسمونه فى مصر بالدعم فلتر البنزين هنا ثمنه ٧ جنيهات والحكومة لا تقدم مواد غذائية بأسعار مدعمة لغير القادرين .

وفي جنوب السودان حركة وطنية صديقة لمصر منذ الستينيات والعلاقات على المستوى الشعبى وثيقة ومترابطة، وبغض النظر عن المشروعات التى تقيمها مصر وعن امكان احياء مشروع قناة جونجلى قال :مشروع قناة جونجلى واجه فى التسعينيات مشاكل فى جنوب السودان، والسبب يرجع إلى أن مواطنى الجنوب يرون أن حفر قناة سيكون لها تأثيرات سلبية بالنسبة للقبائل فى المنطقة حيث لم يتم استشارتها قبل البدء فى تنفيذه، وإحدى هذه التأثيرات السلبية هى إحداث نزاعات فيما بينها، لأن الأراضى الموجودة فى المناطق التى سيتم عمل مشروع القناة ملك لعدد من القبائل هى الدينكا والنوير، والشوبه، ولكل قبيلة أراضيها، وسيصل تأثير القناة فى الأمطار التى تسقط على الجنوب، وستحدث مشكلة بسبب الرعى والمياه، وبذلك سيفتح باب جهنم لمشاكل القبائل، لن تستطيع حكومة جوبا حلها بمواردها المحدودة. إضافة إلى ذلك، فهناك ثروة سمكية كبيرة فى الجنوب، والقبائل التى تستفيد بها ستتأثر حال إقامة هذه القناة. وبالنسبة لإمكان استئناف مشروع قناة جونجلي، فهذا سيحتاج إلى وقت طويل وتمويل كبير جدا، وذلك لأن القبائل فى جونجلى وغيرها ستحتاج إلى الانتقال إلى مناطق أخرى جديدة ومأهولة وبها خدمات مدارس وصحة، حيث كانت الحكومة السودانية قد قامت ببناء مدارس ومستشفيات فى بعض المناطق الجنوبية التى تعيش بها هذه القبائل التى ستترك أراضيها. أما فيما يتعلق بسد النهضة فموقف حكومة جنوب السودان معروف وهو عدم الاعتراض على فكرة السد وباختصار فاننا يمكننا المساعدة فى تقريب وجهات النظر المصرية الاثيوبية .

رغم ان اللغة الرسمية للبلاد هى الانجليزية الا ان القضاء هو الوحيد المستثنى حيث يجرى التعامل امام المحاكم بالعربية ايضا وفقا لرغبة المتقاضين، ان العام ٢٠١٤ ومنذ ديسمبر ٢٠١٣ هو اكثر السنوات ظلاما فى تاريخ البلاد بسبب الحرب والقتلى والمصابين والنازحين بين صفوف الجيش

الشعبى والمدنيين ويقول ليس صحيحا انها كان صراعا قبليا ولكنها ناتجة عن معركة سياسية داخل صفوف الحزب الحاكم ولعل التفاق الذى جرى فى اروشا التنزانية يكون قد اجهض كل الشائعات حول وصفها بالقبلية حيث اعترف طرفا النزاع وهما جناحى الرئيس سلفاكير ونائبه السابق مشار بان ما جرى من اختلاف فى الحركة الشعبية هو سبب الصراع .ان اتفاق اروشا يقدم خارطة طريق لاتفاق قادم يؤدى لاستقرار البلاد واعادة ترتيب الحزب من الداخل وهو ما سيؤدى لوقف اطلاق النار، خاصة ان مستقبل الاستثمار والتنمية مرهون بالاستقرار وقد تعب الجميع من الحرب.
حيث قامت مجموعة من الأحزاب – ١٨ حزبا – برفع دعوى ببطلان إجراء الانتخابات فى ٣٠ يونيو القادم باعتبار ان المفوضية القومية للانتخابات قد خالفت مواد الدستور والقانون حيث انه لم يتم حصر عدد السكان وفقا للمادة ١١٤ من الدستور كما خالفت القانون الذى قرر ضرورة رسم الدوائر الانتخابية قبل الانتخابات بـ١٢ شهرا وهو ما لم يتم بسبب المواجهات المسلحة فى عدة ولايات. ويضيف اكوك ماكور ان يوم الانتخابات سيكون فى فترة الإمطار وهو ما يمنع المواطنين من التصويت لوعورة الطرق وغزارة الامطار وهو ما دعا الأحزاب الى تقديم الطعن للمحكمة العليا للفصل فيه .
كيفية تعامل القانون مع العادات والتقاليد المختلفة باختلاف القبائل وتعدد الثقافات لكل قبيلة فى دولة الجنوب عاداتها الخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وخاصة الزواج والطلاق وعلى سبيل المثال فان الزواج فى قبيلة الدينكا بالأبقار ويلتزم بذلك الغريب الذى يريد الزواج من فتياتها، فى حين ان قبيلة الباريا يمكن ان يتم التقييم بالأموال اما ما يتعلق بالقانون العام ففى العادة لا يتم اللجوء إليه الا فى مشاكل الطلاق وهنا اؤكد ان القانون العام يغترف بالحلول العرفية للقبائل .
السيسى اعاد لمصر هيبتها جوبا تلك اللؤلؤة السمراء غالبا سماؤها ملبدة بالغيوم ولكن شمسها لا تغيب، فى طريقى للقاء توت قلواك منمى مستشار رئيس الجمهورية – المتواجد حاليا فى اثيوبيا – كانت العاصمة تبدو وكأنها تعوض سنوات الحرب فالشوارع مزدحمة والمحال والمطاعم الشعبية منتشرة فى الشوارع تفتح ابوابها حتى السادسة مساء فقط، أما من يرغب فى السهر فعليه بالفنادق فقط .
بعد انفصال الجنوب أصبح السودان الكبير يجمعنا شمالا وجنوبا ونؤكد اننا نسير فى الاتجاه الصحيح فقد اختصرنا مسيرة عشر سنوات من العمل فى عامين فقط ونمتلك من الثروات الزراعية والبترول ما يؤهلنا لمنافسة جنوب افريقيا وقد زار الرئيس أديس أبابا لاستكمال مسيرة السلام الوشيك، ويرى ان التحدى الحقيقى هو كيفية إدارة الدولة لصالح كل أبنائها.

وبالنسبة لمصر قال: وكل يوم هناك جديد فى علاقاتنا مع مصر، فالعلاقات بين البلدين قديمة، السودان الموحد بلدا واحدا مع مصر .والعلاقات بين الشعبين متميزة وقديمة كقدم النيل الذى لا يعرف أحد متى نشأ، كما أنها قوية جدا وتتطور بشكل سريع. أن مصر ستتخطى مشكلة سد النهضة وموضوع مياه النيل، وستعود قوية جدا لحوض النيل، فالقاهرة لديها إمكانات كبيرة جدا لمساعدة دول الحوض فى كثير من المجالات، فوجود مصر القوية دعم لجميع الدول الأفريقية وليس لدول حوض النيل وحدها .أن الرئيس سيلفاكير رفض تلبية دعوة الرئيس الأسبق محمد مرسى لزيارة مصر، لأنه كان متأكدا من عدم استمراره فى حكم البلاد، فالجنوبيون كانوا خائفين على مصر من طريقة حكم الإخوان، ونحن سعداء فى الوقت الحاضر بالانفراجة التى تحققت بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا وبقية دول حوض النيل.

طرق محدودة جدا هي المرصوفة في مدينة جوبا وكذلك محلات تجارية قليلة وأسواق لا يتجاوز عدد روادها العشرات، ومساحات واسعة من الأراضي محاطة بأسوار ممتدة من الصفيح، المدينة الصغيرة الآمنة يحرسها المئات من الجنود والآلاف من أشجار النيم العملاقة، ومع ذلك فما زالت تنتظر تنفيذ مئات المشروعات الكبري لتوفير الخدمات للمواطنين .

أكد قادة حزب(التغيير الديموقراطى) هو الحزب الثاني من حيث الجماهيرية لم نسمع فى الجنوب أية دعوات أو مطالب بإعادة الوحدة مع الشمال كما يتردد في إعلام الخرطوم ونحن لا نلوم الانفصال ولكن نلوم القائمين على تحقيق أهدافه التي ناضلنا من اجلها عشرات السنين. وقال علاقتنا بالمصريين هى الأهم خاصة على المستوى الشعبي منذ أيام الري المصري قبل ثورة ١٩٥٢ وما زالت مشروعاته في ملكال على سبيل المثال خير شاهد، ورغم أن هذه العلاقات تعرضت لهزة عام ١٩٧٤ بسبب مشروع قناة جونجلى الذي كان سيتم تنفيذه دون مشاورة المواطنين وعدم تقديم بدائل لتعويضهم عن أراضيهم هناك الا أنها سرعان ما عادت كما كانت. ورغم اننى كنت من المعارضين البارزين للمشروع إلا إننا لم نكن نرفضه من حيث المبدأ ولكن كنا نشترط إيجاد البديل وإنشاء مشروعات تنموية، بالإمكان إعادة فتح ملف قناة جوبا مع مراعاة التغلب على المشاكل الناجمة عنة وتلافى أثاره الضارة على مواطنى المناطق التى سيتم فيها تنفيذ المشروع إذا تم الإتفاق علي ذلك .

اثناء الحكم الاقليمى وفرت لنا الدولة المصرية المنح التعليمية واعتقد انه تمت زيادتها خلال اللقاء الأخير بين الرئيس سيلفاكير والرئيس السيسي في القاهرة، وبالإضافة إلى المستشفى المصرى ومشروعات الكهرباء والمياه التي تنفذها مصر هنا هناك ألاف الفرص أمام المصريين لمشاركة

إخوانهم في الجنوب في كل المجالات. الصينيين لهم اليد الطولى حيث أنهم يستثمرون في البترول ولهم العديد من المشروعات كإنشاء المطار وإضاءة شوارع جوبا بالطاقة الشمسية ورصف الطرق ونحن الدولة الوحيدة فى العالم التي يتواجد بها جنود صينيون وعددهم ٧٠٠ ويتواجدون هنا تحت مظلة الأمم المتحدة .

عن أفاق السلام المتوقع بعد اتفاق أروشا من السهل تحقيق السلام ولكن بشروط أهمها انه بعد توحيد أجنحة الحركة الشعبية الثلاثة كما ينص الاتفاق يجب أن يعقبه توقيع اتفاقية سلام وعودة جناح المعتقلين والسؤال هل سيحدث ذلك؟ وهنا أحذر من أن فشل هذا الاتفاق معناه استمرار الحرب وفرض عقوبات دولية، لان الإيجاد قرروا انه إذا لم تتوقف الحرب فقد يتدخلون عسكريا دون إذن من الطرفين لحماية المواطنين من القتل والتشرد واللجوء القسري .

عن التواجد الكبير للأجانب الذي لاحظته في شوارع جوبا هذا يرجع إلى ما قبل الانفصال فالحكومة فى الجنوب لم تتمكن من توفير خدمات الأمن والصحة والتعليم وعلى سبيل المثال فان ٧٠ فى المائة من خدمات الصحة تقدمها منظمات ومانحون أجانب وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم وإنشاء المدارس وطباعة الكتب. لقد حصلنا على عوائد بترولية قيمتها ٢٠ مليار دولار في الفترة خلال ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١١ ولقد قال الرئيس سيلفاكير بنفسه انه تمت سرقة ٤ مليارات منها من المسئولين والموظفين بالحكومة. يتواجد هنا ٥٠٠ جندي تابعين للأمم المتحدة و٣ آلاف تابعين للاتحاد الإفريقي وان الوصول للسلام هو الحل الوحيد لبدء معركة التنمية لان الانتصار العسكري مستحيل أمام أي من الطرفين المتصارعين وأنه لابد من تقديم تنازلات .

الهوية ومؤسسات الدولة : عما يثار بشان وجود أزمة هوية في المجتمع الجنوب سوداني هناك مشكلة في الهوية ونحن لم نخلق بعد المؤسسات القوية القادرة على الصمود أمام الهزات الاجتماعية والسياسية والأمنية رغم أن الفترة الماضية كانت كافية لخلق هذه المؤسسات. فليس صحيحا البدايه من الصفر وليس صحيحا عدم وجود الكفاءات ضرورة الاعتراف بان انفصال الجنوب نتج أساسا بسبب سوء إدارة التباين الاجتماعي الاثنى والديني والعرقي فى السودان الكبير، بسبب محاولات فرض الثقافة العربية على الآخرين بالقوة، ونحن بلد متنوع بنفس القدر في السودان قبل الانفصال وبدلا من وجود ٢٥٠ قبيلة أصبحنا ٦٤ فقط لكل منها خصوصياتها ولذلك فلابد من خلق وضع عام يحتوى كل مكونات المجتمع.

في الدستور الجنوب سوداني تعتبر اللغة الانجليزية هي اللغه الرسمية، ولكن هناك مجموعات قبلية تنطق بالمئات من اللهجات وعشرات اللغات. أما اللغة العربية في جنوب السودان فتعرف باسم

عربية جوبا، وقد تكونت في القرن التاسع عشر بين أحفاد الجنود السودانيين وهي منحدرة من لغة قبيلة باري وتستخدم على نطاق واسع. كما توجد ثلاث لغات أفريقية يتم استخدامها بشكل كبير وهي: طوك جينق، وينطق بها أكثر من ٥ ملايين نسمة وطووك ناس التي ينطق بها حوالي ٢ مليون شخص، وطووك شلوا التي ينطق بها حوالى مليون شخص. بينما تستعمل القبائل في ولايات الوحدة وجونجلي وولاية أعالي النيل لغة النوير ولا زالت عربية جوبا حتى اليوم هي وسيلة التواصل والتفاهم بين أغلبية القبائل، على الرغم من مناداة بعض المسئولين الجنوبيين المتشددين بإلغائها من التداول في الدولة الجديدة.

تعد الثروة الحيوانية أهم ما تمتلكه دولة جنوب السودان بعد البترول، وتبلغ نحو ١١ مليونا من الأبقار، و١٢ مليونا من الماعز، و١٢ مليونا من الأغنام وفقا لإحصاءات وزارة الزراعة والغابات والسياحة والثروة الحيوانية، في حين يتراوح تعداد سكان البلاد بين ٩ و١٢ مليون نسمة تقريبا حيث لم يتم إحصاء رسمي للسكان بعد الانفصال عام ٢٠١١ .

ورغم ذلك فان هذه الثروة في نظر البعض فهي مورد لا يستفيد الناس منها ويربونها أساسا لكسب السمعة والهيبة والوجاهة الاجتماعية. ويضيف أن قيمة الثروة الحيوانية في جنوب السودان تقدر بنحو ٢.٢ مليار دولار – أي أنها تمثل أعلى نصيب للفرد الواحد في كل القارة الأفريقية، لكن كل هذه الثروة كغيرها من ثروات الجنوب لا تدار بأسلوب استثماري أو تسويقي وإنما تتسبب أيضا في ندرة المياه وتدهور البيئية. فالناس يريدون فقط امتلاك الآلاف من الماشية لضمان احترامهم في مجتمعاتهم ومناطقهم رغم ان هذا هو السبب في ندرة المياه وانهيار المراعي في موسم الجفاف فى دولة غنية جدا بالماء العذب .

فمعظم الرعاة يبجلون الماشية في جنوب السودان ولا يقبلون باى حال ذبح بقرة واحدة لتناول لحمها. وبالتالي فان الدولة مضطرة للاستيراد من أوغندا وإثيوبيا للاستخدام الغذائي. في تقرير لبنك بنك التنمية الأفريقي فإن ٨٠ في المائة من أهالي جنوب السودان يعيشون في مناطق ريفية، ويعتمدون على الزراعة والرعى وصيد الأسماك. وفي العديد من هذه المناطق تستخدم الأبقار في الغالب لدفع مهر العروس وأيضا كتعويض في حالات القتل أو الزنا، فرعاة الماشية يفخرون بالعدد وهذا يؤدي إلى الرعي الجائر ويتسبب في سوء استخدام الموارد المائية .

أن الأسلوب الأكثر استدامة هو خفض عدد الحيوانات والاهتمام بنوعيتها وإدخال وسائل الزراعة المستقرة والتسويق الاستثماري لها. وهو ما يمكن المزارعين من حصاد العشب لجعل القش لاستخدامه في فترة عدم توفر العشب الحية. إذا أمكن إدارة الماشية بطريقة مربحة لأصحابها،

سيكون من شأن هذا أن يقلل من حالات الصراع على الماء والكلأ والإضرار بالبيئة ويحسن نوعية الثروة الحيوانية .

أن الاستغلال غير المنظم للأرض يرجع جزئيا إلى عدم وجود سياسة واضحة من قبل الحكومة، مضيفا أنه تم التركيز بصورة مبالغ فيها على استخراج النفط الذي يمثل ٩٨ في المائة من عائدات جنوب السودان مطالبا الحكومة بإشراك مراكز الأبحاث فى إجراء دراسات حول كيفية إدارة موارد البلاد بأسلوب أفضل.

ملا تزال جنوب السودان بلدا مفتوحة أمام الاستثمار والأيدى العاملة بكل تخصصاتها رغم سيطرة الصين وأوغندا وكينيا وإثيوبيا على السوق التجاري، جوبا تستورد كل شيء ولا تصدر إلا البترول، وتحتاج كل شيء الا المياه العذبة والهواء النقي .

قال نائب أمين عام اتحاد رجال الأعمال هنا نحن دولة متعددة الثروات وقد قدمت زيارة الرئيس سيلفاكير إلى مصر مؤخرا لرجال الأعمال في البلدين فرصة كبيرة لبدء أنشطة استثمارية فالجنوب بلد متعدد الثروات وقوانين الاستثمار تحمى الجميع، نحن هنا فى اتحاد رجال الأعمال نكرر الدعوة للمستثمرين المصريين لتكوين اتحاد مشترك لرجال الأعمال في البلدين وهى فكرة قديمة ولم يتم تفعيلها. منذ فترة قريبة جاءنا مستثمرون من مصر كما توجهنا لشركة لمقاولون العرب قبل أيام ودعوناهم للقدوم والعمل هنا فى مجال الطرق والإسكان قال رئيس نقابة العمال فى جنوب السودان فقال: إن مرتبات الموظفين هنا تتراوح بين ما يوازى ٥٠ دولارا و٤٥٠ للدرجة العليا ولا يوجد هنا علاوات ولا حوافز أما القطاع الخاص فلا للعاملين به مرتبات معينة ولا يوجد تأمينات على العاملين، ويواصل نحن دولة في بدايته ولا يوجد مؤسسات بالمعنى الحقيقي وعدد العاملين المنضمين للنقابة فى ٨٥ فرعا بجميع الولايات لا يزيد على ١٠٠٠ عامل. لقد وقعنا مذكرات تعاون مع اتحاد العمال فى القاهرة، واتفقنا على تقديم الجانب المصري لـ١٠ منح تدريبية دراسية لعمال من الجنوب في مصر، ونحن الان نطالب بتفعيلها للحصول على الخبرات .

هو رئيس اتحاد البنوك الوطنية ومستشار الغرفة التجارية والذى يشار إليه هنا باعتباره رجل أعمال وطني أشاد بدور مصر إثناء النزاع المسلح بين الشمال والجنوب حيث إنها لم تتدخل عسكريا لصالح احد الطرفين وكان موقفها حياديا لاعتبارها الأخ الأكبر للجميع .قال: يجب أن تقوم علاقات بين شعب وادي النيل في البلدان الثلاثة مصر وشمال وجنوب السودان بحيث نبحث عن رؤية لإنشاء اتحاد كبير يهتم بالتنمية البينية، وقد قلت هذا أمام المصريين عندما كنت مرافقا للرئيس سيلفاكير أثناء زيارة للقاهرة مؤخرا .

تأتينا البعثات الطبية وموقف مصر كان مشرفا خلال العام الماضي عندما أرسلت مساعدات طبية وغذائية للمتضريين من الحرب ولكن أين رجال أعمالكم؟ البلد مفتوحة وآمنة وفرص التجارة والاستثمار كبيرة ونحن نستورد ما قيمته ١٦ مليار دولار سنويا سلع غذائية ومنسوجات وأدوية ولكن بسبب غياب التنسيق التجاري بين البلدين فإننا نشترى السلع المصرية عن طريق الخرطوم أو دبي! وأنهى اللقاء بقوله نحن جاهزون لاستضافة رجال الأعمال المصريين وتقديم كل التيسيرات لهم لزيادة حجم التبادل التجاري الذي لا نعرف له رقما محددا حتى الآن نظرا لتدنيه الشديد.

تعتبر قبيلة الدينكا من أكبر القبائل السودانية إذ تمثل نسبة تتراوح ما بين ٤٠% و٥٠% من شعب جنوب السودان. وهناك أسطورة تقول :إن جد الدينكا يسمى (دينج دين) وتعنى بلغة القبيلة: (ربنا الكبير) ففى زمن من الأزمان السحيقة، تلبدت السماء بغيوم كثيفة وبرق ورعد، وعم ظلام دامس، فانهمرت أمطار غزيرة ثم لمع برق مضئ بدد كل الظلمات مصحوبا بصوت وكلام مع انهمار الأمطار والغزيرة، ونزلت من السماء فتاة جميلة ممشوقة القوام، فارعة جميلة اسمها (ألوت) وتعنى الكلمة فى لغة الدينكا بنت الغيم أو الغمام، فولدت ولدا صغيرا بأسنان تامة ثم قالت لمن حولها: هذا الولد جاء معى من السماء، وإذا أردتم أن يتكلم، أحضروا ثيرانا بيضاء فاذبحوها التماسا للكرامة وعندما ذبحوا الذبائح، وأقيمت الشعائر انهمرت أمطار غزيرة ثانية لتصعد عبرها ألوت إلى السموات العلى، وتترك الولد المعجزة (دينج دين) يكلم الناس ويأمرهم بأن يجعل كل فرد منهم ممن يملكون الأبقار عددا منها وقفا عليه يحرم التصرف فيها بالبيع والشراء لكن يجوز الاستفادة من ألبانها ولحومها أو ذبحها فى الأعياد.

ومن عادات الدينكا التى ما زالت مستمرة حتى الآن إذا مات الشاب عازبا فإن أباه او أخاه آو أحد أقاربه يتزوج باسمه ليحمل الأبناء اسم المتوفى. فموت أحدهم لا يعنى انتهاء وجوده بينهم ولكن تسير الحياة وكأنه ما زال حيا .

النوير والدينكا ينتمون إلى جد واحد، ولكل قبيلة من قبائل النوير الرئيسية زعيم روحى مقدس يقوم عندهم مقام هو الكجور. ومن عادات وتقاليد النوير التى يحافظون عليها عدم الختان، فهم لا يختتون ذكورهم أو إناثهم ويدفن الميت بالقرب من بيته ويمنع مرور أى شخص بالقرب منه لمدة أسبوعين. والنويرى لا يشيع جثمان جدته أبداً ولا يمشى فى جنازتها، ومن أغرب عادات قبيلة النوير أن الابن الأكبر عندما يموت أبوه يعتبر كل زوجات أبيه له إلا أمه ومن ينجبه من أولاد لقاء تلك الزيجات فهم إخوة وليسوا أبناءه وهم بذلك يشتركون مع الدينكا فى نفس التصرف إزاء زوجات الأب .

كلمة باريا تعنى الغريب، وهم فى الأصل انحدروا من الهضبة الاثيوبية قبل أكثر من سبعة قرون وهم من أطلقوا على مدينة جوبا هذا الاسم، وذلك نسبة إلى نهر جوبا بالحبشة. من عادات الباريا ألا يقتلون الفهد لأنه يعتبر أخاً لهم. وبعضهم لا يقطعون نوعاً من الأشجار أبداً لأنهم يرون أن بها سراً مقدساً. ومن العادات الجميلة عند قبيلة الباريا انهم يعينون بعضهم فى تكاليف الزواج، وإذا حوكم أحدهم بالغرامة فإنهم يدفعون الغرامة سوياً. هناك أسطورة تقول أن اللو هو الإنسان الأول الذى لم يولد لأب وأم طبيعيين ولكنه خرج من باطن الأرض، إذ يعتقد إن أبيه هو جوك اى الإله وأمه هى الأرض.

ومن عادات الاشولى انه عند ولادة المرأة فان الأم الجديدة تمتنع عن ممارسة بعض الأشياء التى كانت معتادة عليها من قبل والتى تختلف فى حالة كون المولود بنتا أو ولدا فمثلا فى حالة ولادتها لبنت فإنها تمتنع عن أكل اللحوم وتمتنع من الخروج من الدار لمدة ثلاثة أيام أما إذا كان المولود ولدا فتكون مدة الامتناع أربعة أيام، وتحرص الأمهات على ربط قلائد حول عنق الطفل لحمايته من السحر أو (العين) والأمراض. ولامرأة الاشولى حق تطليق نفسها من زوجها، أما فى حالة رغبتها الزواج بأخر فان الزوج الجديد يجب عليه دفع المهر لزوجها السابق.

وعادة ما يدفن الميت أمام مدخل منزله، ويتم زرع أشجار حول مقبرته هذا بالنسبة لعامة الناس أما بالنسبة للزعماء فإنهم يدفنون فى مقابر خاصة بهم. ويعتقد الاشولى أن موت الشخص موتا طبيعيا نوعا من سوء الحظ، أما إذا مات الشخص فى الغابة أثناء الصيد، أوفى معركة، فانه يعتبر محظوظا على الرغم من انه لم يدفن فى بيته .

يتميز مجتمع المابان بقيامه على أساس عشائرى والذى يستند إلى النظام الاموى نسبة إلى إلام . وبحكم ان وهم مجتمع زراعى فمعظم قيمهم وعاداتهم شكلتها البيئة الزراعية والصيد، ليس لدى المابان نظام أدارى معروف ولكن يتمتع رجال الدين بسلطة ووضع مقدر داخل المجتمع. ولدى المابان مناسبتين اجتماعيتين هامتين هما الأضحية والتى تعرف باحتفال الاعتراف والمباركة ويتم الاحتفال بهذه المناسبة فى شهر أكتوبر من كل سنة، حيث يتوجه الأفراد للإله لطلب الغفران والعفو منه ليغفر لهم الأعمال السيئة والذنوب التى ارتكبوها فى السنة، كذلك يطلب من الإله التسامح، والصحة للإنسان والحيوان .

أما المناسبة الثانية فهى عيد الحصاد والذى يطلق عليه (قاتى) ويتم الاحتفال بهذا العيد فى شهر ديسمبر، وفى هذه المناسبة يتم تجهيز الفتيات اوالفيتان فى عمر الزواج للزواج، وفيه تذبح الذبائح، ويقدم الطعام، ويرتدى الفتيان والفتيان الملابس الزاهية وعقود من السكسك (الخرز).

ينقسم مجتمع الانواك الى عشيرتين، (تنق قوك) و(تنق اودولا) ودائما ما يكون بينهما تنافس على النفوذ والسيطرة، ولكل قرية عند الانواك (ناي) اى ملك، أو (كويى – لواك) يكون مسئولا عن الشئون الإدارية بالقرية.

وهو مجتمع تعاونى، اذ تعتبر مشاركة الآخرين للموارد والممتلكات ضرورية، خصوصا فى أوقات المجاعات والإمراض، ويشارك الانواك جماعيا فى بناء منزل الملك، وحصاد وزراعة مزرعته، وفى مقابل ذلك يقوم الملك بتقديم الأكل والشراب، وبعد اكتما ل البناء يحتفل الجميع بالغناء والرقص لعدة ايام.

إتفاقية مصر مع جنوب السودان لإدارة الموارد المائية :

الأمل فى إستكمال المشروع لسد العجز في تلبية الاحتياجات المائية المتزايدة سنويا، حيث يصل إجمالى العجز أكثر من ٢٣ مليار متر مكعب من المياه، وذلك في إطار التعاون بين مصر وجنوب السودان، والأحداث السياسية يجب أن نعيها جيدا، والعمل على أن نربط النيل بعمق أفريقيا، المشروع ليست وزارة الرى التي طرحته لكن منظمة الكوميسا هي التي قدمت حزمة من المشروعات، بحيث تشترك كل قارة أفريقيا فيه، فتم تكليف مصر بهذا المشروع ودراسته ضمن دراسات ما قبل الجدوى وتم الانتهاء منها بتمويل مصرى وتقديمها للمنظمة واعتمدتها، وقررت تشجيعها للفكرة ونقلها لمرحلة دراسة الجدوى قبل تصميمها وتم تخصيص ٦٥٠ ألف دولار من بنك التنمية الأفريقى لجلب مكاتب استشارية دولية لبدء دراسة الجدوى، وهذا المشروع يتلخص في أن معظم بلدان حوض النيل دول «حبيسة» لا توجد لها منافذ على البحر، مقارنة بمصر والسودان وكينيا، ولكى نربطها لدينا شريان هو النيل كما أن دراسات ما قبل الجدوى أثبتت أنه سيمثل نقطة انطلاق عظيمة للدول المشاركة حيث يتمتع بالعديد من الفوائد والمميزات التي ستسهم بدون شك في ازدهار المنطقة ورفع معدلات التنمية وخفض نسب الفقر وهذه الفوائد والمميزات تتضاعف أهميتها في حالة الدول الحبيسة بالحوض، مثل جنوب السودان ورواندا وبوروندى وأوغندا، والتى ليس لها منافذ خارجية على العالم الخارجى سوى الطرق البرية، بما في هذه الطرق من تحديات ومشقة، ولدينا في مصر النقل النهرى من دمياط وحتى أسوان ثم تأتى السدود مثل السد العالى وسد مروى وغيرها من السدود على النيل وهى عقبات موجودة على النهر –.في علم الهندسة لا يوجد مستحيل ولدينا تجربة في نهر الدانوب، عندما توجد حواجز تقام أهوسة أو مجرى خاص ملاحى أو تنقل البضائع بريا عند الوصول إلى هذا الحاجز ثم تنقل وتكمل رحلتها لميناء آخر حتى الوصول إلى نهاية رحلتها وتم دراسة الموضوع من ناحية دراسات ما قبل الجدوى ووجدنا أن تكلفة

المشروع نحو ١٠ مليارات دولار، تقسم بين هذه الدول وليس من مواردها ولكنها تكون في صورة قروض من الجهات المانحة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وهو مقتنع بالمشروع وقدم الدفعة الأولى لدراسات ما قبل الجدوى التي وصلت وزارة الرى، وربما يكون المشروع حلما لكن كثيرا من الأحلام تتحقق، ونأمل أن تنتهى الدراسات قريباً.

توقع مصر ودولة جنوب السودان علي اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال ادارة الموارد المائية وإقامة المشروعات المشتركة تقضي بتشكيل هيئة مشتركة بين البلدين مما يتيح وجودا دائما ورسميا لبعثة الري المصري بجنوب السودان علي غرار البعثة الموجودة في السودان الاتفاقية سيكون لها عظيم الأثر في تدعيم الجهود المشتركة لمواجهة التحديات المستقبلية التي ستسهم في تقوية مسيرة التعاون بين مصر وجنب السودان نحو تحقيق المصالح الاحداث المشتركة للدولتين في مجالات المياه الأمر الذي تعتبره مصر حتميا للنهوض بالأجيال القادمة مشروعات التعاون بين مصر وجنوب السودان نحو تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للدولتين في مجالات المياه الأمر الذي تعتبره مصر حتميا للنهوض بالأجيال القادمة مشروعات التعاون الفني مع جنوب السودان تشمل تطهير المجاري الملاحية بحوض بحر الغزال انشاء المراسي النهرية التي نجحت في ربط المدن والقري الرئيسية بجنوب السودان ملاحيا وبالتالي تسهيل نقل البضائع والركاب وحفر وتجهيز ٢٠ مترا جوفيا مزودة بمجمعات لتأمين مياه الشرب النقية لحوالي ٥٠٠ الف مواطن جنوبي لتوفير مياه الشرب النقية للأستخدامات المنزلية والثروة الحيوانية هناك ايضا مشروعا مصريا يهدف لتأهيل محطات قياس المناسيب والتصرفات بدولة جنوب السودان وتوفير جميع البيانات والمعلومات الخاصة بمشروعات التنمية في جنوب السودان فضلا عن انشاء محطة رفع بمدينة واو لتوفير الاحتياجات المائية للأستخدامات المنزلية الثروة الحيوانية للتجمعات السكانية القريبة من المجاري المائية والتي يجري حاليا البدء في تنفيذها من قبل شركة المقاولون العرب ومشروع اعداد دراسات الجدوي الخاصة بسد واو المتعدد الأغراض هواحد أهم مشروعات التعاون الفني مع جنوب السودان فقد تم الانتهاء من دراسات الجدوي الفنيه له ويجري حاليا التحضير لعقد ورشة عمل موسعة لعرض هذه الدراسات علي الجهات المانحة لتمويل بناء السد.

<u>قناة جونجلى :</u>

عندما تحلق الطائرة فوق أى مدينة فى جنوب السودان يمكن مشاهدة العديد من روافد النيل التى تتقاطع وتتشابك وهى تجرى تماماً كتشابك وسريان الشرايين فى الجسد وعندما تصل الى الارض لا تكاد رؤية النيل بسهولة ويجب التفتيش حتى الوصول اليه ولن يكون على الصورة التى ترتبط

بالنيل، فمجراه ليس بالاتساع سواء فى مدن الصعيد او القاهرة وانما هو مجرى ضيق يتغير شكله بحسب التوقيت، ففى الصيف يبدو هادئاً راكداً مخنوقاً بالحشائش وورد النيل، وفى الخريف يبدو عفياً هادراً رائعاً يجرى بسرعة هائلة، ولكن الجنوبيين لا يحتفون بالنيل كثيراً فمثلاً بيوت الاثرياء وكبار المسئولين لا تقع على ضفافة ولايوجد طريق رئيسى بجانبه مثلما هو الحال سواء فى مدن مصر او حتى فى شمال السودان، أحد الاماكن القليلة الذى يمكن الاستمتاع فيها برؤية النيل هى فى منطقة الرى المصرى حيث يوجد طريق ممهد على النيل يسمح بالتنزة على الضفة المطلة عليها مبانية.

ملامح الدور المصرى واضحة وذلك من خلال منشأة الرى المصرى والتى انشئت هناك منذ ما يزيد على ثمانين عاماً وهى تمتد لمساحة ٧٠٠ ألف متر مربع بواجهة على النيل ٧٠٠ متر وعمق الف متر وهى مسجلة داخل الأملاك السودانية كأرض حكر لمصر، هذه المساحة التى كانت تضم اكثر من ستين استراحة ومنازل للعمال ومحطة كهرباء بخلاف أماكن عمل الموظفين هذه المساحة تآكل منها الكثير حيث تم بناء فندق وأحد مقار الوزارات بها كما ان عدد من الاستراحات بها أصبحت سكناً للأسر هناك بخلاف ما تهدم بسبب الحرب ولكن هذا لا يمنع ان المنطقة لا يزال يطلق عليها حتى العوام اسم الرى المصرى. ومنطقة الرى حدودها تبدأ بجامع الملك فاروق وهو اول جامع تم بناؤه فى الجنوب عام ١٩٤٧ وافتتحه رئيس الوزراء المصرى آنذاك. ان اللافتة التى كانت معلقة باسم الملك فاروق وعليها تاريخ فتتاح الجامع قد سقطت منذ سنوات بعيدة وفجأة سرت شائعة ان هذا الجامع العتيق كان كنيسة فى الأصل وان النظام فى الشمال حوله لجامع وكاد يتحول الى أزمة عندما حاول البعض اقتحامة لولا أوراق من الرى موثق فيها تاريخة وملكية الرى المصرى له.

ان الرى المصرى يعمل من خلال اتفاقية دول حوض النيل والهيئة الفنية لمياة النيل التى انبثقت عنها ومهمتها عمل قياسات للنيل وتنبؤات بالفيضان والغرض منها الحفاظ على السد العالى والسدود السودانية ومنها سنار ومروى وكذلك التأكد من نقاء مياه النيل وعدم تلوثها وأيضاً تطهير النيل من النباتات لتصبح صالحة للملاحة النهرية.

ظل الرى المصرى موجوداً فى الجنوب سواء فى أثناء الحرب او حتى خلال الاشتباكات الداخلية وان كان حجم البعثة تقلص كثيراً فبعد ان كانت تضم ٤٠ مهندساً بخلاف العمالة المعاونة اصبحت تتكون الان من حوالى ١٨ فرداً برغم ذلك فالرى يقوم بمهامة دون تقصير وهى لا تتوقف فقط على قياسات النيل ولكن المشاركة فى تنمية الجنوب من خلال تنفيذ بعض من مشروعات

المنحة المقدمة من وزارة الرى المصرى وفقاً لانفاقها مع وزارة الموارد المائية فى الجنوب وهى تقدر بحوالى ٢٦.٦ مليون دولار وجزء منها تام توجيهة لعمل تنمية فى المنطقة من خلال الرى المصرى فى ملكال حيث يتم زراعة مساحة من الأرض عن طريق الرى وستكون مزروعة نموذجية، وايضاً تجديد محطة الكهرباء، بحيث تقوم بتغطية سكان منطقة الرى من الجنوبين والذين يصل عددهم لحوالى ٤٠٠٠ شخص وذلك نظراً لأن محطة الكهرباء الرئيسية فى المدينة لا تغطى سوى عدد ساعات قليلة من اليوم، وكذلك توفير مياة شرب نقية لأهل المنطقة وتطهير مجارى المصارف المائية حتى لا تتحول الى مياة راكدة فى الشوارع والتى تعد سبباً رئيسياً لانتشار الملاريا، ايضاً سيتم حفر اربع ابار فى ولاية اعالى النيل من ضمن الـ ٣٠ بئراً الذى ستقوم وزارة الرى المصرى بحفرها فى ولايات الجنوب ويساهم فى توفير المعدات اللازمة لذلك.

ويقع المشروع المائى الأكبر بالقرب من ملكات وتحديداً بعد نهر السوباط الذى كان من المفترض ان يتم بين مصر والسودان الا وهو قناة جونجلى، وبالطبع كان من ضمن أهم الأهداف فى المهمة زيادة موقع تلك القناة والتى تحمل من وجهة النظر المصرية الخير والعمار فى حين ينظر لها بعض السودانيين باعتبارها نذير حرب، وفكرة حفر القناة عمرها يقرب من مائة وعشرين عاماً وتحديداً عام ١٨٨٣ ولكنه لم يتم التفكير فيها بشكل فعلى الا فى عام ١٩٧٤ وبدأ تنفيذها فى بداية الثمانينات وهى تقوم على أساس حفر قناة مابين نهر السوباط فى مدينة ملكال حتى مدينة بور فى ولاية جونجلى بطول ٣٦٠ كم وستوفر حوالى ٤.٧ مليار من مياة النيل الأبيض وستجفف مليوناً ونصف المليون فدان من المستنقعات بحيث تصبح صالحة للزراعة وبالفعل كان المشروع قد بدأ العمل فيه حيث قامت فرنسا بتصميم حفار خاص يتناسب مع المهمة وهو الحفار ذو القادوس دائرى الحركة ومن يذهب الى هناك سيجد انه تم بالفعل تنفيذ ثلثى المشروع حيث تم حفر أكثر من ٢٠٠ كم ولكن عندما اندلعت الحرب بين الشمال والجنوب قامت بعض القوات بتدمير الحفار، هذا الحفار لا يزال قابعاً حتى الآن فى مكانة يتم التعامل معه بحساسية بالغة حيث يمنع الاقتراب منه او التصوير وذلك على المستوى الرسمى، اما على مستوى الاهالى فهناك بعض منهم يعترض على المشروع ويعود ذلك بشكل رئيسى الى أن اهل المنطقة من قبائل الدينكا والنوير والمورلى يعتمدون بشكل اساسى على مياه المستنقعات التى تتجمع بعد الفيضانات وذلك فى اعمال رعى الابقار وهو مصدر عملهم ورمز الثروة الأهم.

ودائماً يتساءل اهالى المنطقة ما هو العائد من قناة جونجلى على جنوب السودان أو حتى شمالة فالشمال لا يستخدم الـ ١٨.٥ مليار متر مكعب وهى حصته من المياه كاملة، كما ان الجنوب لا

يعتمد على الزراعة المروية وبالتالى فإن المستفيد الأول هى مصر فى حين ان الجنوبيين سيتضررون منها لأنها ستمنع وجود تجمعات المياه التى يعتمد عليها الرعاة فى موسم الامطار، لا ينسى الجنوبيين ان تلك القناة كانت من بين أسباب انلاع حرب عام ١٩٨٣ حيث تم الاتفاق عليها بين مصر وحكومة الشمال دون النظر فى مصلحة الجنوبيين، فأكد مدير حماية الحياة البرية فى ولاية جونجلى ان من ضمن المخاوف التى يعترض البعض بسببها على قناة جونجلى انها يمكن ان تكون حاجزاً يمنع الهجرة الموسمية للحيوانات البرية من غرب اثيوبيا مما يهدد منطقة بوما المزمع تحويلها الى منطقة سياحية وحدائق مفتوحة، غير ان تلك القضايا يمكن التعامل معها ومواجهتها وان المشكلة الاصلية تكمن فى ان الاتفاق الاساسى كان دون مشاركة الجنوب فيه وتحديد الاستفادة التى ستعود على الجنوب منه وهناك من يرجع امكانية اتمامه فى حال حدث الانفصال.ويتم حالياً ادخال بعض التعديلات على مشروع جونجلى لتلافى الآثار البيئية التى تثار حوله واقامة بعض القنوات التى لا تؤثر على المراعى هناك، ويؤكد الجنوبين ان سبب اهتمام مصر الوحيدة بالجنوب هو المياه وبالتأكيد ليس السبب الوحيد فإن مصر يهمها ان يكون الجنوب مستقراً ولابد من احترام خيار شعب الجنوب اذا اختار الانفصال ويجب اختيار المشروعات التى تسهم فى تنمية الجنوب وبرغم ان هناك معونات كبيرة وضخمة تقدم من كثير من دول العالم فإن المشروعات المصرية هى أكثر المشاريع المحسوسة على أرض الواقع فمصر هى من قامت بعمل ثلاث محطات كهرباء وتنشأ المدارس والمستشفيات وهو يختلف بكثير عما تقدمه الدول الأخرى.

هناك من يؤكد ان هناك دوراً اسرائيلياً وانها تحاول ان تدخل لتلعب فى قضية المياه فى الجنوب مثلما تفعل فى باقى دول حوض النيل وأثير فى الآونة الاخيرة انها تتدخل فى قناة جونجلى لتحقيق مصالحها المائية حيث تسعى للحصول على المياه من خلال مصر ولكن الرئيس مبارك ادلى بتصريح واضح ان مياة النيل لن تخرج لأى دولة عبر مصر. كان الوجود الاسرائيليى اثناء الحرب واضحاً ومعلناً فقد كان معروفاً ان اسرائيل تدرب الآلاف من قوات الحركة الشعبية على الحدود مع اوغندا، وأن هناك دولة على حدود مصر والسودان كانت تمد الحركة بالسلاح.

وحالياً الوجود الاسرائيلى ليس فى العلن كما كان، فحكومة الجنوب تلتزم بمنع الشمال منح تأشيرات لاسرائيلين، ولكنهم يوجدون فى المنظمات المختلفة ويستغلون بعض الذين هاجروا لاسرائيل ممن يتوسمون فيهم ان انتماءهم لبعض القبائل الكبرى يمكن ان يسمح لهم بلعب دور سياسى فى المستقبل لذلك تمدهم بالمساعدات والدعم حتى تضمن انتماءهم لها، وهناك بعض المشاريع التى تتم بالفعل بأموال اسرائيلية تحت غطاب اثيوبى او من بعض من أهل الجنوب وان اسرائيل وامريكا

لعبتا دوراً هاماً فى مساعدة القوات المسلحة للحركة الشعبية فى التحول الى جيش نظامى فهناك شركات امريكية (بها الكثير من اليهود بالطبع) بدأت تعقد اتفاقيات ومنها شركة بلاك ووتر المعروفة وشركة دينكروب التى تقوم بتدريب القوات.

أكد سلفاكير رئيس حكومة جنوب السودان النائب الأول للرئيس السوداني البشير علي توفير المياه لكل من مصر والسودان بشقيه الجنوبي والشمالي. وعلي أهمية قناة جونجلي بمنطقة بحر الجبل جنوب السودان وعقد ندوة شاملة لمراجعة جميع الدراسات والتفاصيل الخاصة بالقناة وموقف الأعمال التي توقفت في المشروع منذ بداية الحرب الأهلية في الجنوب وذلك لاتخاذ موقف إيجابي من استكمالها.

يتطلع أهل الجنوب لمصر كشقيقة كبري يحتاج الجنوب إليه لتنمية موارده المائية وغيرها لصالح شعب الجنوب المتعطش لخبرة مصر ومشروعاتها التنموية.إن اللجنة الفنية المشتركة لمصر وجنوب السودان أنتهت من وضع المخططات التفصيلية لمشروعات التعاون الفني والتنمية المتعلقة بالموارد المائية والتي تم اعتمادها مع وزير الموارد المائية والري بحكومة جنوب السودان والتي تتضمن عدد ٦ مشروعات يتم تمويلها من قبل الحكومة المصرية بمنحة قدرها ٢٦.٦ مليون دولار، والتى بدأت إجراءات أولي المشروعات وهو مشروع تطهير المجاري المائية بمنطقة بحر الغزال وتوقيع عقود توريد معدات المشروع لجعل المجري ملاحيا تيسيرا للمرور في منطقة جنوب شرق السودان حتى النيل الأبيض لأول مرة في تاريخ الجنوب. مشروع قناة جونجلي هو أحد المشروعات الاستراتيجية المهمة لقطري وادي النيل مصر والسودان. حيث تقوم فلسفته علي عدد من النقاط الجوهرية التي تشمل تدبير موارد مائية إضافية للدولتين من المياه التي تفقد في المستنقعات والمشروع يحقق فائدة مائية تقدر بنحو ٤ مليارات متر مكعب في مرحلته الأولي ترتفع إلي ٧ مليارات متر مكعب بعد تنفيذ مرحلة المشروع الثانية لتقسم مناصفة بين الدولتين بالإضافة إلي تنمية المنطقة المحيطة بالقناة البالغ طولها وفقا للتصميم ٣٦٠ كيلو مترا شاملة استصلاح أراضي وبناء مدارس ومستشفيات وموارد المياه الشرب للسكان والحيوانات وتوطين الرحل بالمناطق التي سيتم استصلاحها . كما يحقق مشروع قناة جونجلي إيجاد طريق بري يعمل طوال العام بين مدينة ملكال جوبامارا بجونجلي وبور وغيرها من مدن الجنوب ويؤكد كذلك أهداف اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتنفيذ مشروعات استقطاب فواقد النيل المائية من مناطق المستنقعات التي تنتشر في جنوب السودان بمناطق السود ببحر الجبل وبحر الغزال ومشار . علاوة علي ما يؤكده المشروع من إمكانية تنفيذ مشروعات مشتركة بين الدول النيلية وأظهار جدوي مثل هذه المشروعات

لجميع الأطراف طالما كان هناك تنسيق وتشاور بينها. أن مشروع قناة جونجلي تتكون من قناة بطول ٣٦٠ كيلو مترا تبدأ من بحر الجبل عن مدينة بور وتنتهي عند التقاء نهر السوباط بالنيل الأبيض قرب مدينة ملكال. كما ينشأ علي الجانب الإيمن للقناة طريق بري بعرض نحو ٢٥ مترا. كما يشمل المشروع أيضا إنشاء قنطرة وهويس ملاحي عند فم القناة بالقرب من مدينة بور وعدد من الكباري أعلي المجري تربط بين ضفتي القناة إلي جانب إنشاء عدد من المعابر لنقل المواطنين وماشيتهم عبر القناة. نظرا لأن جنوب السودان به كميات هائلة من المياه تذهب كفواقد في مناطق المسستنقعات فقد اتجه التفكير الى استقطاب تلك الفواقد عن طريق اقتراح أربعة مشروعات وهي المرحلة الأولي من مشروع قناة جونجلي وفائدتها المائية ٤ مليارات متر مكعب والمرحلة الثانية من المشروع وفائدتها المائية ٣ مليارات متر مكعب، ثم مشروع مشار وفائدته المائية ٤ مليارات متر مكعب ومشروع بحر الغزال وفائدته المائية ٧ مليارات متر مكعب. أي بفائدة أجمالية قدرها ١٨ مليار متر مكعب للمشروعات الأربعة تقسم مناصفة بين مصر والسودان والتي عرفت بمشروعات أعالي النيل. حرصت كل من مصر والسودان عند تجهيز اتفاقية عام ١٩٥٩ أن تشير إلي تلك المشروعات في الاتفاقية تحت البند وعنوانه "مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل". بالاضافة لما نصت عليه الاتفاقية من تحديد الحصة السنوية للمياه لكل من الدولتين بعد إنشاء السد العالي لتكون حصة مصر ٥٥.٥ مليار مترم كعب سنويا وحصة السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب سنويا. وهي الاتفاقية التي تتمسك بها الدولتان في مواجهة دول حوض النيل الأخري التي تعارضها .

مفاوضات التنفيذ ١٩٧٥ : ان مفاوضات تنفيذ المشروع بدأت عام ١٩٧٥ ثم أسند المشروع لاحدي الشركات الفرنسية حيث بدأ العمل فعليا في أواخر عام ١٩٧٨. وقامت مصر بدفع نصيبها في التكاليف من مواردها الذاتية بينما حصلت السودان علي قرض من الحكومة الفرنسية يمثل نحو ٧٥% من نصيب السودان في المكون الأجنبي للمشروع. وقدرت وقتها التكاليف الإجمالية لأعمال الحفر بنحو ١٢٠ مليون دولار بخلاف فروق أسعار البترول. كما خصصت آنذاك أيضا مبلغ ١٨.٥ مليون جنيه سوداني لأعمال التنمية . وانشأ السودان جهازا خاصا لذلك يسمي جهاز تنمية منطقة جونجلي يشرف علي أعمال التنمية ويتابع مشروعاتها كما أن جميع العاملين فيه تقريبا كانوا من جنوب السودان. أن المشروع حقق نسبة أنجاز تنفيذ ٧٠% من أعمال حفر القناة بطول ٢٦٥ كيلو مترا بإجمالي مكعبات ١٠٠ مليون متر مكعب وذلك من أجمالي طول القناة البالغ ٣٦٠ كيلوا مترا، كما تم تنفيذ بعض مشروعات التنمية طبقا للبرامج التي يعتمدها مجلس التنمية .

بعد بداية الحرب الأهلية : وبداية الاضطرابات في الجنوب نوفمبر من عام ١٩٨٣ توقف العمل في حفر القناة ثم توقف العمل نهائيا بالمشروع في فبراير ١٩٨٤ بعد الهجوم الذي حدث من المتمردين بمعكسر السوباط بالإضافة لبعض الاعتراضات البيئية التي ساعدت علي توقف العمل في المشروع.

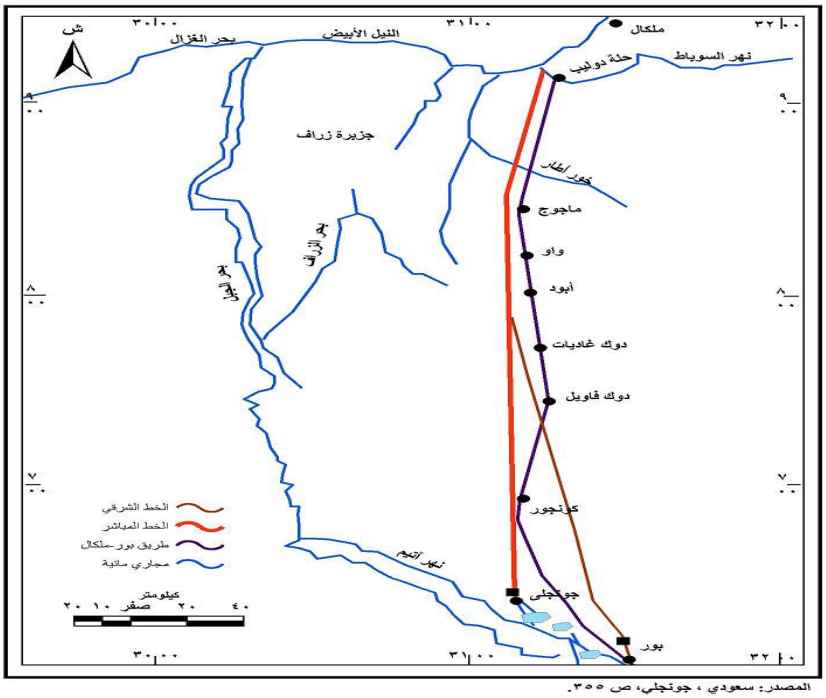

المصدر: سعودي ، جونجلي، ص ٣٥٥.

شكل خريطة توضح قناة جونجلى

الموقف الحالي للمشروع: بعد توقف العمل نهائيا بالمشروع في ١٠ فبراير من عام ١٩٨٤ لجأت الشركة الفرنسية للتحكيم الدولي وصدر حكم هيئة التحكيم الدولية بأن تقوم الحكومة السودانية بدفع مبلغ ١٧.٥ مليون دولار أمريكي لتعويض الشركة الفرنسية . وعلي ان يتم السداد مناصفة بين حكومتي السودان ومصر وقد قامت كل من مصر والسودان بتسديد مبلغ ٣.٧٥ مليون دولار عن كل دولة من هذه التعويضات بحيث يصبح اجمالى التعويض المستحق للشركة ١٧.٥ مليون دولار ما تم سداده من الدولتين ٧.٥ مليون دولار ومقدار الأقساط المتبقية ١٠ ملايين دولار . وفي عام ٢٠٠٠ تم توقيع اتفاقية بين كل من وزراة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان مع الشركة الفرنسية متضمنة إعادة جدولة المديونية المتعلقة بتعويضات قناة جونجلي البالغة ١٠ ملايين دولار ليصبح

القسط الأخير مستحقا في مارس ٢٠٠٧ بدلا من يونيو ٢٠٠٣ . أن مشروع قناة جونجلي يعتبر مشروعا قوميا ويجب تقييم إعادة النظر في المشروع ودراسة والأثار المترتبة علي تشغيله . علي الرغم من أن المشروع تم توقيع عقده مع حكومة شمال السودان فإن لحكومة جنوب السودان صلاحيات في هذا الشأن وأن هناك لجنة علي المستوي الحكومي للتباحث وإعادة النظر في استئناف العمل به خاصة مع اهتمام الحكومة المصرية لتقديم جميع المساعدات الفنية والمالية لجنوب السودان. وتوجيه لأجهزة الدولة المختصة تقديم المساعدات العاجلة لجنوب السودان وقت الفيضان ومساعدة المدن التي تعرضت للغرق أي أن التعاون بين مصر وحكومة جنوب السودان يسير بخطي جيدة، إن القنصلية العامة لمصر في جوبا هي أول قنصلية عاملة في جنوب السودان والتي تم افتتاحها رسميا بعد توقيع اتفاق السلام بين الشمال والجنوب وتشكيل حكومة جنوب السودان مباشرة في عام ٢٠٠٥. أن أول مذكرة تفاهم تم توقيعها بين حكومة جنوب السودان والحكومة المصرية كانت مذكرة التفاهم بين دول التعاون في مجال الموارد المائية والرى والتي مهدت لإنشاء بعثة للري فى ٣ مواقع بالجنوب. ولإهمية مشروع قناة جونجلي في توفير عائد مائي للبلدين علاوة علي المشروعات الجديدة للتنمية المائية وعلي رأسها مشروع تطهير المجاري المائية لبحر الغزال الذي تموله الحكومة بمنحة ١٢ مليون دولار بالإضافة لصور التعاون المصري الأخري التي أثمرت عن إنشاء مستشفي عام ومدارس وورش كاملة ومجهزة لتدريب الكوادر كلها يشعر بها المواطن العادي .اتفاقية السلام بين الشمال وجنوب السودان فتحت أمام الري المصري أفاق التواجد بكثافة في مناطق الجنوب حيث تم ولأول مرة هذا العام تشغيل محطتي ارصاد جديدتين في منطقتي جبل الدوليب وميلوت بالإضافة لمكال.وأن هناك برنامجا زمنيا لزيادة عدد المحطات بالجنوب وإنشاء مقر لبعثة الري المصري في جوبا. أن هناك تنسيقا وتشاورا مستمرا مع وزارة الموارد المائية والري بجنوب السودان حول مشروعات التعاون المائي وتبادل البيانات والأرصاد لتأمين وصول مياه النيل الأبيض لمصر باعتبارها المصدر الثاني لتغذية النيل بإيراده المائي بالإضافة للهضبة الأثيوبية حيث يزود النيل الأبيض القادم من هضبة البحيرات الاستوائية بأوغندا النيل بنحو ١٥% من إيراده السنوي طوال العام. مشروع جونجلي يأتي في طليعة المشروعات التي توفر عائدا إضافيا لحصة مصر والسودان من مياه النيل تقدر بسبعة مليارات متر مكعبة سنويا تقسم مناصفة . كما يجري حاليا العمل في المقر تنفيذي لمشروع تطهير المجري المائي ببحر الغزال بمدينة وارو .

طالب وزير الموارد المائية والري السوداني دول الهضبة الاستوائية بوضع بند الأمن المائي والخاص بالحفاظ علي حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل والاستخدامات المائية الحالية للبلدين في ملحق فرعي لاتفاقية الإطار التعاوني الجديد والذي يعني إمكانية حذفه أو الاعتراض عليه او التفاوض عليه في أي وقت ويكون غير ملزم. وأعلن الوزير عن دهشته من الموقف القائم لهذه الدول والخاصة بموافقتهم علي وضع الحقوق التاريخية في مياه النيل في ملحق وليس في البنود الرئيسية لإطار الاتفاقية، مؤكدا عدم موافقة مصر والسودان علي ذلك لما فيه من استهانة بهذه الحقوق ومخالفة صريحة للاتفاقات الدولية وللقانون الدولي. وأن مصر والسودان لا ولن تعترف بأي اتفاقية أو إطار تعاوني أو مفوضية جديدة أو هيئة لدول حوض النيل ما لم تعترف بوضوح وصراحة الحقوق المصرية السودانية في الاستخدامات المائية المشروعة وبحقوقهما في ضرورة مراجعتهما في حال إقامة أي مشروعات علي مجري نهر النيل يمكن ان تؤثر علي حصصهما المائية. وما تطالب به مصر والسودان دول حوض النيل في ضرورة وضع مبدأ التشاور والأخطار المسبق في حالة إقامة أي منشآت مائية والهادف الي ضمان عدم الأضرار بمصالحها القومية يساندها القانون الدولي الذي ينص علي مبادئ، أولها وجوب عدم تأثر الدول في أسفل الحوض (دول المصب) بما تنفذه دول أعالي الحوض وان يتم ذلك بالتشاور والإخطار المسبق. وأن البنك الدولي رفض تمويل مشروع بسيط طلبته تنزانيا ما لم توافق عليه بوضوح دولتا المصب مصر والسودان. وأكد أن مصر والسودان لا تمانع إقامة أي مشروع تنموي في دول أعالي النيل بما لا يؤثر او يضر بحقوقها التاريخية والتزاماتهما المائية تجاه شعوبنا، ويتم وبالطرق العلمية حساب مدي تأثير هذه المشروعات من عدمه علينا كدولتي مصب وانه إذا لم نجد ما يضر وجود ما يخدم التنمية في هذه الدول الشقيقة نوافق ونتعاون وننسق لإتمامه ودعمه في المنتديات العالمية وأمام الدول المانحة والبنك الدولي. إن الموقف المعلن لمصر والسودان في غاية البساطة هو انه خلال السنوات العشر الماضية كان هناك اختلاف واضح حول الاتفاقيات القائمة تم تحول الاختلاف إلي ما يسمي الأمن المائي والذي يعني الاعتراف بحقوق الدول والاستخدامات بالإضافة إلي أن مصر والسودان تري إن أي إطار تعاوني أو تكتل يضم بعض دول حوض النيل ولا يعترف بهذه الحقوق والاستخدامات لا نوافق عليه. مؤكدا أن إقامة أى إطار تعاوني بين دول الحوض لابد من أن يكون هناك إجماع عليه وهذا الأمر لم يحسم بعد وحول ما يثار عن وجود نية بعض البرلمانيين بدول حوض النيل خاصة في تنزانيا إقامة دعوي قضائية في محكمة العدل الدولية ضد مصر والسودان وبريطانيا لإلغاء الاتفاقات القائمة والتي تضمن حقوق البلدين وحصصهما المائية

وذلك بالاستعانة ببعض المكاتب القانونية الأمريكية، أكد الوزير انه لم يسمع عن ذلك حتي الآن وان حدث ذلك فسيتم تحويله إلي وزارة العدل لاتخاذ المواقف القانونية اللازمة حيال ذلك. وأضاف أن هذا الحديث مختلف عليه لان ما يتردد حول الاتفاقات المبرمة أثناء فترة الاستعمار لا ينفي العرف والمبادئ الدولية الخاصة بالحقوق التي تورث إي أن الدولة التي تحصل علي استقلالها ترث كافة الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت خلال الاحتلال ولا يجوز لأي حكم(أو نظام) ان يلغيها. ويوجد حالياً تنسيق كامل بين مصر والسودان في جميع القضايا الخاصة بملف دول حوض النيل بالإضافة إلي تطابق الموقفين المصري والسوداني تماما منذ بداية المفاوضات. وبالنسبة إلي موقف الهيئات المانحة خلال الفترة الماضية والذي أصبح غير مفهوم سواء الرأي والموقف المعلن أو ما يتم في الخفاء لدرجة إننا لم نعد نعرف فعلا إذا كانوا يرغبون في أن تتواصل وتستمر دول حوض النيل في طريقها لاتفاق أم لا.

كذلك الموقف الإثيوبي تجاه الخلاف الأخير الذي حدث في كنشاسا حيث كانت إثيوبيا في جانب مصر والسودان ولكنهما في الاجتماع أخذت جانب دول النيل الاستوائي. وتقاعس كل من أوغندا والكونغو عن تنفيذ قرار مجلس وزراء حوض النيل بعرض نقاط الخلاف علي رؤساء الدول بالحوض ولوحظ أن النية مبيتة لإقرار الاتفاق علي الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل. ومن المعروف انه لا توجد أي دولة في حوض النيل تستطيع منع مياه النيل من السريان والوصول إلي دول المصب لأن الأمطار في هذه الدول غزيرة ولا توجد لديهم مشروعات ري كبري تستهلك هذه الكميات، وان الدراسات التي أجريت علي عدد من المشروعات أوضحت أنها لا تزيد علي توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه في إثيوبيا ولا تزيد علي٥ مليارات متر مكعب في دول الهضبة الاستوائية علاوة علي صعوبة التنفيذ من الناحية الفنية.

وقد تم التركيز خلال اجتماعات المجلس الوزاري علي أهمية استمرار التعاون بين دول حوض النيل من خلال برامج الرؤية المشتركة والأحواض الفرعية والتي نتج عنها حزمة من المشروعات الاستثمارية في العديد من المجالات مثل الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية وإدارة أحواض الأنهار وزيادة الإنتاجية الزراعية والتنبؤ بالفيضان والإنذار المبكر ومشروعات استقطاب الفواقد المائية وغيرها من المشروعات التي تتضمن٢٢ مشروعا وقد ساهمت الدول المانحة والبنك الدولي بمنحة تقدر بنحو ١٤٠ مليون دولار لدراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات.

إن دور نهر النيل في حياة الشعوب لا يمكن إغفاله، وأن دول الحوض تضع النهر في المرتبة الأولي عند عرض مشاكلها الملحة كالفقر وتدهور البيئة وضعف النمو الاقتصادي، وتحسين مستوي معيشة الفرد وما يؤكد ذلك أن دول الحوض في السنوات الماضية بدأت تدرك أهمية التعاون الإقليمي بدلا من النزاعات لإيجاد حلول للمشاكل القومية فأصبحت مبادرة حوض النيل هي المرحلة الانتقالية للتعاون والشراكة لدول حوض النيل العشر. وتهدف المبادرة إلي تنمية حوض النيل من خلال التعاون لصالح دول الحوض وتساعد علي تحقيق التعاون والتكامل والسلام والأمن الإقليمي.

وتضم مبادرة حوض النيل٢٥ مشروعا، من أهمها مشروع' البارو–أكوبو' المتعدد الأغراض من زراعة وطاقة، وإيراد مائي في إثيوبيا ومشروع مراقبة الفيضان والإنذار المبكر' الوقاية من أثر الفيضان' ومشروع حماية التربة من الانجراف' تقليل الطمي' ومشروع تبادل الطاقة والربط الكهربائي ومشروعات مشتركة للري والصرف وبناء القدرات ونقل الخبرات وتبادل المعلومات والمحافظة علي البيئة ومشروع الزراعة والإنتاج الزراعي بالنيل الجنوبي. ويؤكد خبراء دول حوض النيل أن المبادرة تبشر بطاقة هائلة من الاستثمارات في دول الحوض والتي سوف تسهم في رفع براثن الفقر عن سكان دول الحوض، وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية للقارة الأفريقية حيث يبلغ تعداد سكان دول الحوض٣٢٠ مليون نسمة وهي تحتل١٠% من المساحة الإجمالية للقارة و٣٠% من إجمالي حالات الجفاف والفيضانات في العالم تحدث في أفريقيا. ويتوقع الخبراء أن يصل تعداد أفريقيا في عام٢٠٢٥ الي نحو مليار نسمة وأن نحو٣٠% من سكان أفريقيا يعانون من نقص مياه الشرب النقية، وأن٥٠% من سكان أفريقيا ليس لديهم صرف صحي. ويشكل نهر النيل أهمية كبري في اقتصاديات دول حوض النيل ففي مجال الزراعة يعتمد المزارعون في كل دول الحوض علي مياهه وفي مجال الصيد يعتمد الصيادون علي الأسماك النيلية إلي جانب ما يشتهر به النيل من وجود العديد من الإحياء المائية. ومساحة حوض النيل حوالى ٤ مليون متر مربع أي١٠% من مساحة أفريقيا ويعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله ٦٦٧٠ كيلو مترا.

فى يوم السبت الموافق ٨ من شعبان ١٤٣٢هـ – ٩ من يوليو ٢٠١١م يتم تدشين دولة جنوب السودان الوليدة، لتتغير للأبد ملامح السودان المعروفة منذ استقلاله في الأول من يناير عام ١٩٥٦.. ولتوضع علي أرض الواقع أول أساسات المخطط الأمريكي نحو شرق أوسط جديد. قد أخطأ كل من تصور ان "الانفصال" بين شمال السودان وجنوبه سيضع كلمة النهاية لكل التوترات داخله، فالاتفاق علي الانفصال الذي جاء برغبة شبه جماعية للجنوب، احترمها الشمال، كالمولود

المبتسر الذي لم يكتمل نموه بعد ومعرض في أي لحظة لتوقف نبض الحياة داخل شرايينه . والمشاكل والتوترات التي ظهرت في الستة أشهر الفاصلة بين الاستفتاء والتصديق وصلت لحد الحروب وراح ضحيتها اكثر من ألفي مواطن سوداني. كل هذا ليس فقط نتاج الخيار الخطأ الذي اتخذه السودان وهو الانفصال، ولكنه ايضاً نتاج لخطأ تطبيقه، فلا يمكن ان يكون هناك اتفاق بهذا الحجم و هذه الأهمية يدشن لخروج دولة جديدة من رحم دولة أم دون ان يتم حل وحسم كل القضايا العالقة بين الطرفين والتي تنوعت ما بين اجتماعية تتعلق بحقوق الجنوبيين في الشمال و الشماليين في الجنوب، واقتصادية تخص عائدات النفط والديون الخارجية للسودان و التي تجاوزت الـ٣٥ مليار دولار، وأخيراً القضايا الجغرافية المتعلقة بترسيم الحدود بين الدولتين وإنهاء الخلاف بشأن المناطق المتنازع عليها . آثار هذه الخطايا التي وقع فيها شمال السودان و جنوبه بدأت في الظهور والتضخم خلال الفترة الماضية لدرجة دفعت بعض المنظمات العربية والدولية الي التحذير من انها إرهاصات لعودة السودان لآتون الحرب مرة أخري . والاسئلة المطروحة الان هل نجح السودان في اختبار الانفصال ؟ .. وما هي المكاسب والخسائر التي نتجت عنه ؟ وهل سيكون السودان باكورة لسلسلة من الانفصالات الاخري التي تجتاح المنطقة والقارة السمراء؟ هذا الملف يحاول الاجابة علي هذه التساؤلات. يؤكد الواقع أن معالم شمال السودان ستختلف كثيرا بعد أن أخذ الانفصال مجراه بشكل رسمي ونهائي.. فالسودان ستصبح المركز الثالث من حيث المساحة في الوطن العربي هذا فضلا عن خسارة الكثير من الموارد الاقتصادية علي رأسها النفط بطبيعة الحال.. وأكثر ما يهدد الشماليين هو أحلام الدارفوريين بالانفصال وهو الأمر الذي يؤدي إلي اختصار حدود الشمال في رقعة ضيقة حتي الحدود المصرية. بل يتعدي الحلم الي التفكير في الانقلاب علي نظام الحكم ومن ثم تتجدد القلاقل والتوترات. وهناك تحذير من أن شمال السودان سيتعرض بعد الانفصال لأزمة اقتصادية قد تؤدي إلي احتجاجات وزعزعة للاستقرار مع تفاقم مشكلة التضخم حيث وصل المعدل السنوي للتضخم ١٦.٥٪ بالفعل في ابريل ٢٠١١ ومن المتوقع ان يرتفع هذا الرقم بنهاية العام ٢٠١١. ومن الناحية الاقتصادية، إذا وقعت عقب الانفصال نزاعاتٌ عسكرية أو انفلات أمني واضطرابات سياسية، فإن الوضع الاقتصاديّ سيكون في حالة متردية وفي تلك الحالة سيتوقف ضخ الأموال من أجل الاستثمار في البلاد. وهكذا لن تستطيع الحكومة مقابلة تعهداتها الداخلية في اتفاقيات السلام تجاه تعمير وتنمية مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان ومن ثم قد لا تتمكن الدولة من الوفاء بمستحقاتها تجاه الديون الخارجية.

أن مشكلة الحدود تتعلق بخمس مناطق في الجنوب، إلا أن أخطرها هي مشكلة أبيي، حيث تصر بعض القبائل وأبرزها قبائل المسيرية التي يصل عددها الي حدود٢٠٠ ألف نسمة، علي تقنين حقها في الوجود في ولاية أبيي بينما ترفض قبائل الجنوب الاعتراف بهذا الحق وتعتبر كل أراضي أبيي ملكا لها. وبرغم أن الشماليين والجنوبيين اتفقا علي ضرورة إجراء استفتاء في ولاية أبيي يشارك فيه كل سكان الولاية، فإن خلافات الجانبين حول من له حق التصويت في هذا الاستفتاء عطل الوصول الي الاتفاق، لأن الجنوبيين يرفضون منح قبائل المسيرية حق التصويت، بينما تتمسك حكومة الخرطوم بهذا الحق وهكذا ستظل المشكلة عالقة بين الجانبين ضمن مشكلات أخري عديدة تشكل مصدر خطر يهدد باندلاع العنف بين الجانبين بعد فترة من إجراء التصديق علي قيام دولة الجنوب. وقد توصل كل من الشمال والجنوب الي يقين بضرورة قبول الانفصال كأمر واقع، لأن تجدد الحرب الأهلية بين الجانبين لن يحفظ للسودان وحدته علي العكس، سوف تدمر الحرب السودان شمالا وجنوبا، وسوف تؤدي الي مزيد من تفكك دولة الشمال التي تواجه تحديات صعبة في دارفور وكردفان والنوبة ومناطق الشرق، حيث تتنامي في هذه المناطق حركات تمرد مسلح. إضافة الي كل تلك التحديات هناك الكثير من المشكلات الأخري المتعلقة بتوزيع أعباء الدين العام وحل مشكلات مواطني الدولتين الذين يرغبون في البقاء في الشمال أو الجنوب ولا يفضلون النزوح لمواطنهما الأصلية.

رغم كل التحذيرات للسودان من مغبة الانقسام وما حدث من تداعيات منذ الاستفتاء علي الانفصال في يناير ٢٠١١ والمطامع الخارجية الواضحة في تفتيت هذا البلد، الا ان التقسيم بات امراً واقعاً، وأصبح للسودان خريطة جديدة وإحصائيات مختلفة تتعلق بالسكان والاقتصاد والتنمية والاديان والتركيبة العرقية. كما أصبحت هناك دولة جديدة بالفعل تصنف علي انها الدولة ١٩٣ في العالم، كل هذا تم وسط تساؤلات عديدة حول مستقبل الدولة الوليدة . لكن هناك كثير من الدلالات التي تؤكد أن استقلال الجنوب لن يكتب له النجاح في ظل التوترات الأمنية التي يشهدها الجنوب والتي ستظل قائمة حتي بعد الانفصال، خاصة أن الجنوبيين غير متفقين فيما بينهم وسوف ينزحون إلي الشمال عند انطلاق أول طلقة بين الجيوش والمليشيات المتناحرة . يضاف لذلك تحدي بناء دولة من مرحلة (الصفر) في غياب شبه تام للبنيه التحتية حيث ستتقلص مساحته ويقل تعداده بالاضافة الي ٧٠٪ من موارده الطبيعية.

ويري المراقبون ان النظام القائم في السودان لم يخطئ فقط بسياساته التي انتهت إلي إضاعة وحدة البلد الذي كان أكبر بلد عربي وأفريقي مساحة، بل بتبنيه خطابا جعل البعض يصدقون أن

الانفصال سيكون أفضل، وأن تأثيراته السلبية ستكون محدودة. فالواقع غير ذلك تماما، والتأثيرات ستكون بالغة الضرر، خصوصا في ظل التوترات الراهنة بين حكومة الإنقاذ وحكومة جوبا، والخلافات علي الملفات العالقة وعلي رأسها ترسيم الحدود، والموارد النفطية . لهذا شهدنا الاشتباكات في منطقة أبيي، والمعارك في جنوب كردفان، علما بأن هناك مخاوف من أن ينتهي الأمر إلي حروب بين الشمال والجنوب، بمعني أن يدعم كل طرف الحركات المسلحة التي تقاتل ضد الطرف الآخر. وليس سرا أن الجنوب استقبل بعض قادة الحركات المسلحة في دارفور بعد اتهامه للخرطوم بدعم المنشقين عن الحركة الشعبية ومعارضيها الذين رفعوا السلاح ضدها. إلا أن أخطر المشكلات قد تنفجر في منطقة جبال النوبة، خصوصا أن عدد الشماليين في الجيش الشعبي لجنوب السودان كان يقدر بأكثر من ٢٤ ألفا، الكثير منهم من جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما منطقتان شماليتان اتفق علي إجراء مشورة شعبية بشأن ترتيب أوضاعهما، إلا أنهما تبقيان عرضة للمشاكل والنزاعات، إذا استمر التوتر بين الشمال والجنوب وانفجرت الصراعات بينهما. ومع هذا فانه بانفصال جنوب السودان عن شماله لن تنتهي تلك الصراعات، بل المتوقع ان اندلاع الحرب بين الشطرين مرة اخري سيكون امرا حتميا . خاصة ان هناك مجموعة من المسائل العالقة الباقية دون حل، والاختلافات العرقية والدينية واللغوية الموجودة، بالإضافة الي خطر الجماعات المسلحة التي ستزيد الاوضاع سوءا.

هل تجتاح حمي الانفصال القارة الافريقية؟ سؤال يطرح نفسه بعد التصديق الرسمي علي انفصال السودان .لا يخفي المراقبون وبخاصة الافريقيون توقعاتهم بحدوث ذلك. ان تداعيات احداث السودان تتخطي حدود هذا البلد الاكبر أفريقيا ويزيد من احتمالات تقسيم عدد من البلدان الإفريقية الاخري و علي رأسها نيجيريا وساحل العاج والكونغو، وفقاً "لنظرية الدومينو" فانه من المرجح ان تصيب العدوي معظم الدول، خصوصا الواقعة غرب القارة الإفريقية والتي تشهد تنوعاً كبيراً من التعددية الدينية و الثقافية و العرقية بالاضافة الي مختلف انواع الازمات و المشاكل السياسية العالقة . فعلي الرغم من ان الحدود التي رسمتها القوي الاستعمارية بين البلدان الافريقية لم تقم علي أسس منطقية الا انه بعد استقلال تلك الدول منذ ٥٠ عاما تقريبا اعتبرت منظمة الوحدة الإفريقية تلك الحدود غير قابلة للتغيير . لذلك فان تقسيم السودان يعد تحديا غير مسبوقا لهذه القاعدة وهو ما قد يدفع دولاً اخري لان تحذو حذوها. فعلي سبيل المثال هناك أزمة تتمثل في النزاع القائم بين المسلمين في شمال نيجيريا و المسيحيين في الجنوب الغني بالنفط . وفي ساحل العاج تجددت المخاوف من عودة شبح الحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب المضطرب ليس فقط بسبب

الخلاف الديني بينهما ولكن نتيجة للاختلافات الثقافية واللغوية التي تزيد من التوتر بين أبناء البلد الواحد . هناك أيضا إقليم أرض الصومال في القرن الافريقي والذي يسعى لنيل الاعتراف الدولي بانفصاله عن الصومال، كذلك يطالب متمردو كابينجا في انجولا بالاستقلال عن حكومة كمبالا . من هنا يعتقد عدد من المحللين السياسيين ان تقسيم السودان سيصبح مرجعية للانفصال و الانقسام في افريقيا وسيدعم قضايا الشعوب التي تري انها لا تستطيع العيش معاً مفضلة الانفصال . جريج ميلز رئيس مؤسسة "برينثيرس" للدراسات بجوهانسبرج،الذي الف كتابا بعنوان "لماذا تقبع إفريقيا في الفقر" يري ان ذلك لا يعني انه لا تتوافر لدي الأفارقة وسيلة اخري سوي التمرد المسلح ثم الانفصال الذي يري انه ربما يسهم في تفتيت المجتمعات الافريقية وتهيئة الظروف لتدخل دول اخري ذات مصالح وأهداف، خاصة ان دول إفريقيا محط اطماع جهات عدة.

شهد يوم السبت الموافق ٩ يوليو ٢٠١١ تحولا تاريخيا، إذ يصبح السودان دولتين احداهما شمالية والاخري جنوبية.. ان هذا هو اختيار الجنوبيين بأغلبية كاسحة في الاستفتاء الذي جري في التاسع من يناير ٢٠١١.. وهو الاستفتاء الذي نص عليه اتفاق السلام الذي وقع بين الجانبين عام ٢٠٠٥ وانهي حربا أهلية دامية استمرت أكثر من عشرين عاما وقتلت اكثر من مليوني شخص. ومع هذا التحول المصيري ستخرج الي النور أحدث دولة في العالم علي مساحة تساوي ربع مساحة السودان الذي عرفناه والذي لن يعود اكبر دول القارة الافريقية كما انه سيتراجع إلي المرتبة الثالثة من حيث المساحة بين الدول العربية. يصبح جنوب السودان دولة مستقلة لكن الاقتتال علي امتداد الحدود التي لم يتم ترسيمها جيدا بعدما أثار توترا قبل الانقسام. ولم يحسم بعد الشمال والجنوب قضايا مثل كيفية ادارة قطاع النفط وتقسيم الديون. وفيما يلي بعض الحقائق الرئيسية عن شطري السودان: جنوب السودان: الاسم الرسمي: جمهورية جنوب السودان (بعد التاسع من يوليو وفقا لمسودة دستور الجنوب) العاصمة: جوبا رئيس الدولة: سلفا كير عدد السكان: ٨.٢٦ مليون نسمة. فقد أظهر تعداد السكان لعام ٢٠٠٩ أن اجمالي عدد السكان في السودان يبلغ ٣٩.١٥ مليون يعيش منهم ٣٠.٨٩ مليون نسمة في الشمال و ٨.٢٦ مليون نسمة في الجنوب. وطعن الجنوب في هذا التعداد وقال إن أعداد سكان الجنوب أكبر من هذا الرقم. وعاد مئات الالاف من الجنوبيين الذين كانوا يقيمون في الخارج منذ التعداد. المساحة: ٦٤٠ ألف كيلومتر مربع الديانة: أغلبهم من المسيحيين ومعتنقي المعتقدات المحلية، الاقتصاد: مثل النفط نحو ٩٠ في المائة من اجمالي إيرادات الجنوب في ٢٠١٠. ويأتي ثلاثة أرباع انتاج السودان البالغ ٥٠٠ برميل يوميا من جنوب السودان لكن جميع خطوط الأنابيب تمر عبر الشمال الذي يضم المصافي الوحيدة في البلاد،

وميناء بحري. ايرادات النفط: يقدر محللون أن حكومة الجنوب ربما تكون قادرة علي اضافة مليار دولار الي ميزانيتها السنوية التي تبلغ نحو ملياري دولار من خلال الحصول علي المزيد من الإيرادات من النفط بعد الاستقلال. علي الرغم من امتلاك أراضي الجنوب للثروة النفطية فان ما يصل الي ٩٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر اذ يبلغ دخل الفرد نصف دولار فقط يوميا.

في جنوب السودان أعلي معدل لوفيات الأطفال وأدني مؤشرات التعليم في العالم. ويتوفي طفل واحد من كل عشرة قبل عيد ميلاده الاول وأتم أقل من واحد في المائة من الفتيات تعليمهن الابتدائي. السودان (الشمال): العاصمة: الخرطوم رئيس الدولة: عمر حسن البشير عدد السكان: ٣١ مليون نسمة المساحة: ١.٨٦ مليون كيلومتر مربع الديانة: أغلبية من المسلمين الاقتصاد: مثل النفط أكثر من ٥٠ في المائة من الإيرادات المحلية وأكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات وكلا الرقمين يشيران الي الاجمالي بالنسبة للشطرين في ٢٠٠٩ الناتج المحلي الاجمالي: ٦٨.٤٤ مليار دولار (٢٠١٠) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: ٢٣٠ (٢٠١٠) النمو: ٥.١ في المائة القوة العاملة تبعا للقطاع – الزراعة: ٨٠ في المائة – الصناعة: سبعة في المائة– التضخم: ١١.٦ ٪. اعلن السودان انه يريد انسحاب قوات حفظ السلام من البلاد بعد انفصال الجنوب في التاسع من يوليو ٢٠١١ رافضا ضغوطا دولية لتمديد مهمة بعثة لحماية مدنيين من قتال جديد.وينتشر أكثر من ١٠ الاف فرد من قوات حفظ السلام والشرطة والمراقبين في شمال وجنوب السودان يعملون في اطار بعثة الامم المتحدة في السودان التي تشكلت لمراقبة اتفاق السلام الذي وقع عام ٢٠٠٥ وأنهي حربا أهلية بين الجانبين.ومن المقرر ان ينتهي التفويض الممنوح لهذه البعثة في ذروة تطبيق اتفاق السلام لدي انفصال جنوب السودان عن الشمال بموجب الاستفتاء الذي أجري في يناير ٢٠١١. وفي غضون ذلك, اعلنت الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (ايجاد) ان شمال وجنوب السودان وافقا علي مواصلة مفاوضاتهما حول المسائل العالقة بينهما بعد انفصال الجنوب في التاسع من يوليو ٢٠١١. وأشادت ايجاد خلال قمة في اديس ابابا بالاتفاق وهنأت " بقوة" الرئيس السوداني ورئيس حكومة الجنوب علي "موافقتهما علي مواصلة المفاوضات" بعد التاسع من يوليو لحل كل المسائل العالقة في اطار اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك وضع منطقة ابيي المتنازع عليها وترسيم الحدود والنفط والديون. انتقد الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الدول الغربية مؤكدا انها "قطعت السودان اربا اربا" في حين تتجاهل مطالب شعوبها بالانفصال. وقال نجاد ان "الأعداء يريدون تقطيع السودان". وتساءل "كيف يريد المهتمون بحقوق

مجموعة سودانية ان يفصلوا الجنوب ليصبح مستقلا ولا يتقاسمون هموم الباسك الاسبان والايرلنديين الشماليين وسكان كورسيكا الفرنسيين وسكان جنوب الولايات المتحدة". يشهد الجنيه السوداني هبوطا في قيمته قبل استقلال جنوب البلاد في ظل مخاوف من أن شمال السودان سيواجه تحديات اقتصادية صعبة بينما من المحتمل أن يطلق الجنوب عملة جديدة دون تنسيق. وسيخسر شمال السودان–الذي يعيش فيه ٨٠ في المائة من سكان البلاد البالغ عددهم نحو ٤٠ مليون نسمة– نحو ٧٥ في المائة من إنتاج البلاد النفطي البالغ ٥٠٠ ألف برميل يوميا حيث تقع معظم الحقول في الجنوب. ويعد النفط بمثابة شريان الحياة لاقتصاد كل من الشمال والجنوب.ويحتاج الجنوب مصافي الشمال والميناء الوحيد في البلاد في الاعوام القادمة لبيع نفطه لكن يتوقع خبراء اقتصاديون أن تتقلص إيرادات الشمال النفطية تدريجيا الي أقل من حصة النصف التي يحصل عليها حاليا.وقال محللون ان تراجع الايرادات سيزيد من ندرة النقد الأجنبي في شمال السودان حيث يواجه المستوردون صعوبات في الحصول علي الدولارات. ويعتمد السودان علي الواردات من الخارج للغذاء ومنتجات عديدة أخري وخاصة التكنولوجيا.وفي ظل الحظر التجاري الامريكي وأعمال العنف في اجزاء عديدة من الدولة مترامية الاطراف يكافح السودان للتعامل مع معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة اضافة الي الاعتماد علي النفط.

يضم جنوب السودان ثلاث مجموعات رئيسية هي: النيليون والنيليون الحاميون والمجموعة السودانية. ويأتي على رأس هذه السلالات من حيث العدد والنفوذ والقوة النيليون .ومن هذه السلالات انحدرت قبائل الجنوب السوداني مشكلة نسيجا اجتماعيا معقدا. أولا: النيليون : ينتمي إلى هذه المجموعة ثلاث قبائل تلعب دورا مهما في الجنوب السوداني وهي الدينكا والنوير والشلك. ويذهب علماء السلالات إلى أن هذه القبائل تنتهي إلى جد واحد. ١–قبيلة الدينكا: يقدر عدد الدينكا بنحو ٣ ملايين نسمة، وهي كبرى المجموعات الإثنية في السودان الذي يضم حوالي ٥٠٠ مجموعة إثنية غير الدينكا. وتعيش الدينكا في فضاء جغرافي يمتد من شمال مديريات الإقليم الجنوبي (بحر الغزال والنيل الأعلى) إلى جنوب كردفان (حول مجرى النيل) حيث يقع خط تماسهم مع قبائل البقارة. ويعرف المركب الإثني والثقافي الذي تنتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقاليم شرق أفريقيا (الذي يجمع قبائل الماساى بكينيا والتوتسي برواندا وبوروندى بل وبعض المجموعات البشرية بمالي والسنغال المشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن). ومن أهم بطون الدينكا النجوك وأبوك وأدوت والدينكا بور والنويك ملوال، وإلى عشيرة الدينكا بور ينتمي جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان. ٢– قبيلة النوير: يسكنون في فضاء جغرافي يقع

أساسا في إقليم أعالي النيل أي مناطق السوباط والناصر وميورد وأيود ومحافظة اللير ويمتدون الي داخل حدود الحبشة. وتكثر المستنقعات في هذا الفضاء، وقد زاد ذلك من عزلة النوير ونزوعهم الاستقلالي والاعتزاز بالنفس كما زاد في صعوبة اختراق مناطقهم. ويمتاز النوير بأن لهم لهجة واحدة وأسلوبا في الحياة متشابها إلى حد بعيد. ٣- قبيلة الشلك: هي أقل المجموعات الثلاثة تعدادا، وتعيش في شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من كاكا في الشمال إلى بحيرة نو في الجنوب .وقبيلة الشلك ذات نظام سياسي مركزي تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه لقب "الريث" ويجمع الريث بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية في صبغة مشابهة للتقاليد المصرية الفرعونية القديمة. ثانيا: النيليون الحاميون: أطلق عليها هذا الاسم نظرا لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية وفي نمط الحياة الاقتصادية (الاعتماد على تربية الماشية خاصة البقر والاعتزاز بها) ثالثا: المجموعة السودانية: ينتمي إلى هذه المجموعة قبائل الزاندي والموز والمادي والبون جو والقريش وعبارة المجموعة السودانية اصطلاح سلالي عرقي وليس اصطلاحا سياسيا، وتوجد قبائل هذه المجموعة في فضاء جغرافي يقع أساسا غرب النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان.

ينظر سكان إقليم دارفور المضطرب غرب السودان الي استقلال الجنوب المقرر غدا بعين الإرتياب، لما ينطوي عليه من احتمال معارك جديدة بين الحكومة والمتمردين وكذلك زيادة تعقيد قضايا مثل الهجرة والرعي عبر الحدود. ونقل تحقيق لرويترز عن سكان بالإقليم الذي يقع علي حدود جنوب السودان، أنه "اذا حدثت حرب فسوف تؤثر في المعيشة والاقتصاد فهي تزيد الغلاء والفرقة بين الناس." واندلعت الحرب في دارفور عام ٢٠٠٣ بينما لازال مئات الألوف الذين فروا من القتال قبل ثماني سنوات يعيشون في مخيمات شاسعة مثل المعسكرات ويعيش كثيرون في أكواخ. وتزايد العنف في دارفور منذ ديسمبر الماضي رغم هبوطه عن ذروته مما دفع عشرات الآلاف الي الفرار. ولم تؤد محادثات السلام التي توسطت فيها قطر الي الكثير علي الأرض حيث انسحبت منها جماعات التمرد الرئيسية أو رفضت المشاركة. وقال فؤاد حكمت من المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات " مشكلات دارفور هي في الحقيقة مشكلات السودان متجلية في دارفور". فجماعات التمرد في السودان تمتد عبر مجموعة من الأقاليم والولاءات العرقية والقبلية لكنها تتحد في معارضتها للحكومة المركزية، بعدما تركزت الثروة والسلطة في أيدي طبقة في الشمال. ويقول بعض المحللين ان الانفصال قد يقوي الان تصميم المقاتلين المناهضين للحكومة في دارفور بعد ان رأوا الجنوبيين يحققون هدف الاستقلال وضعفت الخرطوم اقتصاديا بعد أن خسرت حقول النفط

في الجنوب. ويقول محللون اخرون ان الجنوب المستقل حديثا قد يقوم بتأييد المعارضة المسلحة في دارفور حيث يتشارك معها في بعض الصلات الإيديولوجية والسياسية. وتؤكد حكومة الخرطوم انها لن تسمح بانفصال أقاليم أخري. لكن المحللين يقولون الان ان القوات الحكومية متفوقة علي المتمردين وتقطع طرق إمداداتهم السابقة وتطردهم من بعض المناطق الرئيسية.

يعلن جنوب السودان استقلاله يوم السبت الموافق ٩ يوليو ٢٠١١ في انفصال متفق عليه مع الشمال كتتويج لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. ويقترب انقسام اكبر دول افريقيا مساحة في ظل أسئلة ما زالت بلا اجابة فبرغم المحادثات والمؤتمرات الدولية على مدى سنوات ما زال الجانبان يختلفان على سبل ادارة العائدات النفطية واقتسام الديون بل وحتى الوضع النهائي للحدود. وفيما يلي بعض التصورات للمسار الذي قد تسلكه الأحداث: يتشبث المتفائلون بالأمل في أن يكون أسلوب معالجة الخلافات حتى الآن مجرد اتباع لسياسة حافة الهاوية من الجانبين. وفي اطار هذا التصور سيجلس رئيس الجنوب سلفا كير والرئيس الشمالي عمر حسن البشير معا في وقت ما قبل التاسع من يوليو تموز او بعده بقليل ليوقعا اتفاقا بخصوص النفط والشؤون المالية والمناطق الحدودية المختلف عليها وغير ذلك من القضايا. ومن بين العوامل الأساسية التي تشكك في إمكان تحقق هذا التصور ضيق الوقت وعدم تحقيق تقدم في المحادثات حتى الان وافتقار الجانبين الى الثقة المتبادلة بعد الحرب الطويلة وحوادث العنف الاخيرة في منطقتي أبيي وجنوب كردفان التي تشتت الانتباه عن التركيز على القضايا الخلافية الأساسية. السيناريو الارجح حتى الان هو أن ينفصل الشمال والجنوب في التاسع من يوليو تموز وتظل قائمة طويلة من القضايا المهمة معلقة لفترة طويلة. ولن يكون هذا مجرد قضية مربكة للجانبين. اذ أن هناك مخاطر حقيقية ماثلة أكثرها اثارة للقلق يتعلق بالنفط. وسوف يمتلك الجنوب كل النفط المستخرج من أراضيه لكن بموجب الترتيبات الحالية عليه أن ينقل الخام عبر خطوط أنابيب تمر بأرضي الشمال ومنها الى الميناء السوداني الوحيد على ساحل البحر الاحمر. ولم يتم التوصل الى اتفاقات بشأن المبلغ الذي سيطلبه الشمال من الجنوب مقابل استخدام خطوط الانابيب المارة بأراضيه أو كيفية ادارة حقول النفط على الحدود. ودون التوصل لاتفاق تظل هناك فرص لحدوث نزاع واشتباكات وخاصة اذا مضى الشمال قدما في تنفيذ تهديداته بغلق الانابيب للحصول على تنازلات. والطريقة الغامضة التي ينتهجها السودان في التعامل مع مسألة نقل النفط تعني زيادة احتمالات حدوث سوء فهم وتبادل الاتهامات. وهناك مخاوف بشأن مصير مئات الالاف من المدنيين الذين حوصروا في قتال جديد بولاية جنوب كردفان اذا لم يتبق جزء من قوات حفظ السلام لمتابعة ما يجري لسكان المنطقة. وهناك علامة

استفهام أيضا تحيط بمصير أكثر من مليون جنوبي بقوا في الشمال اما باختيارهم أو تقطعت بهم السبل هناك. ورغم التوصل الى اتفاقات غامضة بشأن تسوية وضعهم الا أن رئيسي الجانبين لم يوقعا عليها .السيناريو الاسوأ هو انهيار كامل للعلاقات بين الشمال والجنوب والعودة الى الحرب الاهلية التي أودت بحياة نحو مليوني شخص وأجبرت أربعة ملايين اخرين على النزوح قبل التوصل لاتفاق عام ٢٠٠٥. هذا الامر غير مرجح على المدى القصير والمتوسط وهذا يعود غالبا لان البلدين لن يكسبا شيئا من هذه الحرب. ويحتاج اقتصاد البلدين لاستمرار تدفق النفط. كما يعاني جيشا البلدين الاجهاد بالفعل من التعامل مع المتمردين والمنشقين داخل كل بلد. الامر الاكثر ترجيحا هو نشوب قتال في الولايات المضطربة على الجانب الشمالي من الحدود. ويمكن للقتال ان طال في أي من الولايتين أن ينتقل الى اقليم دارفور الذي يشهد تمردا منذ ثماني سنوات والذي يتاخم أيضا الجنوب. وهناك احتمال أن تتصاعد أعمال عنف عشوائية ومحدودة الى نزاع . وتتواجه القوات الشمالية والجنوبية على طول الحدود التي لم يتم ترسيمها بعد بسبب عدم احراز تقدم في المفاوضات. وفي وقت سابق هذا العام أعلنت حالة تأهب تام في مدينة ملكال الجنوبية عندما تسلق جندي مخمور دبابة وأطلق قذيفة. كما ان النزاع الطويل في أبيي اندلع فيما يبدو بسبب جدل بين بضعة جنود في موقع حدودي. وتعتبر أبيي أكبر نقطة ملتهبة وهي جيب يطالب الجانبان بالسيادة عليه ويحتوي على قليل من النفط لكن ينطوي على أهمية رمزية كبيرة. وفشلت مفاوضات على مدى سنوات واشتباكات في تسوية وضع المنطقة ولا يوجد أي مؤشر على تغير موقف أي من الجانبين.

<u>حق تقرير المصير لجنوب السودان :</u>

دولة جنوب السودان التي ليست لها حدود جغرافية مباشرة مع مصر، إلا أنها وبكل المفاهيم السياسية والاستراتيجية تمثل عمقاً حيوياً لنا.ومصر لها علاقات وثيقة بجنوب السودان، فنحن من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها الرسمي بالجمهورية الوليدة في يوليو ٢٠١١، كما ساعدناها من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والخدمية ومشروعات البنية التحتية، حيث وافقت مصر خلال مؤتمر أوسلو ٢٠٠٥ علي منحة بلغت ١٠ ملايين دولار منها مليون دولار نقدي لصندوق المانحين و٩ ملايين دولار لتنفيذ العديد من المشروعات التنموية في مجالات مختلفة مثل الكهرباء والزراعة والري والصحة والتعليم، كما وافقت مصر أثناء الزيارة الأولي للرئيس سلفاكير لمصر في نوفمبر ٢٠٠٦ علي تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في المجالات المختلفة لمساعدة الدولة الوليدة علي النهوض والارتقاء بالمستوي الاجتماعي لشعبها.في مجال الموارد المائية، فقد وقعت

مصر وجنوب السودان في نوفمبر ٢٠٠٦ مذكرة تفاهم لتنفيذ العديد من المشروعات الخدمية والتنموية بتكلفة مالية قدرها ٢٦.٦ مليون دولار، منها مشروع مقاومة الحشائش وتطهير المجري المائي لنهر النيل بمنطقة حوض بحر الغزال لتحسين الأحوال المعيشية والصحية لأهالي هذه المناطق، حفر وتجهيز ٣٠بئرا جوفية مزودة بشبكة توزيع المياه وخزانات علوية لتأمين مياه الشرب النقية، تنفيذ سدود حصاد مياه الأمطار، الانتهاء من إعداد دراسات الجدوي الفنية لمشروع سد «واو» متعدد الأغراض لتوفير ٢ مليار م٣ من المياه وتوليد ١٠ ميجاوات من الكهرباء وتوفير مياه الشرب لحوالي ٥٠٠ ألف نسمة، والاستفادة من هذه المياه في الري التكميلي لحوالي ٣٠-٤٠ ألف فدان، حيث كانت مصر قد دعمت جنوب السودان بمنحة قدرها مليون دولار لإعداد دراسات الجدوي الفنية لسد «واو» لدعم الاستثمار الزراعي وسد الفجوة الغذائية بعدد من الولايات الجنوبية.

كما قامت الوزارة بإنشاء المعمل المركزي لتحليل نوعية المياه بجوبا، والذي يعد الأول من نوعه بها، حيث تم تجهيزه بأحدث التقنيات والأجهزة لإجراء جميع أنواع التحليلات، للحد من مخاطر التلوث وحماية الصحة العامة، ويتم تأهيل عدد من الكوادر علي آليات التشغيل والإدارة والصيانة لتحقيق أقصي استفادة ممكنة من هذه المعامل.

جولة تفقدية نهرية في بحر الجبل بدءًا من مدينة جوبا ثم اتجهت شمالا لتفقد المرحلة الأولي من تأهيل مجري بحر الجبل ليكون ممراً ملاحياً، والذي سيكون له أهميته الاستراتيجية في ربط المدن والقري المطلة عليه مما سيسهل التجارة البينية وينعكس ايجابياً علي تحسين الأحوال البيئية والصحية للمواطنين المقيمين حوله.

ومن المقرر أن يقوم مجموعة من خبراء الوزارة في أغسطس ٢٠١٥ ببعثة استكشافية ببحر الجبل لإجراء الدراسات الهيدرولوجية والمساحية الأولية اللازمة لتأهيل ١٠٠ كم من المجري المائي بين العاصمة جوبا ومدينة جميزة شمالاً ليكون ممراً ملاحيا . منظر الاطفال الجنوبيين وهم يصيحون فرحا عند افتتاح ٤ محطات مياه شرب وانطلاق المياه النقية من الصنابير لتروي الشعب الجنوبي بمياه نقية انتظروها طويلا.ولم يتوقف الدعم المصري لجنوب السودان بشأن المشروعات التنموية والخدمية ومشروعات البنية التحتية عند هذا الحد، بل تجاوزه إلي التوقيع علي مذكرات تفاهم لمشروعات أخري في مجالات الشباب والطلائع، والزراعة والكهرباء والصحة، وتوقيع اتفاقية في الموارد المائية والري وذلك أثناء زيارة رئيس جنوب السودان إلي مصر في نوفمبر ٢٠١٤.

لم يكن إنفصال جنوب السودان أمرا مفاجئا، حيث كان يمثل الاحتمال الغالب منذ توقيع بروتوكول ماشاكوس فى يوليو ٢٠٠٢، الذى بمقتضاه التزمت الحكومه السودانية بالموافقة على حق تقرير

المصير للجنوب. وقد ظل هذا الاحتمال يتزايد مع مرور الوقت، وصولا إلى موعد الاستفتاء فى ٩ يناير والذى صوت فيه الجنوبيون بالاجماع تقريبا للانفصال، لكى تصبح جمهورية جنوب السودان فى ٩ يوليو ٢٠١١ أمرا وقعا يحظى بالاعتراف الدولى كالدولة الحادية عشره فى حوض النيل .بُررت الموافقة على حق تقرير المصير على أساس أنها تمثل حلا نهائيا لمشكلة الحرب الاهلية فى الجنوب، ونُظر اليها أيضا على انها سوف تخفف من أثقال أزمة الهوية التى ظلت محل نزاع بين العروبة والافريقانية من ناحية وبين الإسلام والديانات الاخرى مسيحية او تقليدية من الناحية الأخرى، باعتبار أن الجنوب كان هو الطرف الرئيسي الحامل والمعبر عن هذا التمايز والاختلاف. وكان من المأمول انه بانفصال الجنوب واستجابة الشمال لهذا الأمر بشكل طوعى وسلمى (حيث لم يكن الجنوب منتصرا فى الحرب عند توقيع اتفاقية نيفاشا)، سوف يكسب السودان السلام ويوقف نزيف الدم ويتجه إلى التنمية، إلا أنه من الواضح أن هذه الآمال تذهب الآن أدراج الرياح، إذ نشبت الحرب فى جنوب كردفان، بالإضافة إلى أوضاع ولاية النيل الازرق التى لم تحسم بعد. وما زالت هناك أزمة أبيى بكل تعقيداتها، بالإضافة الى ازمة دارفور التى من الواضح أنها مازالت بعيدة عن الحل رغم توقيع اتفاق الدوحة الأخير. كل هذه مشاكل وأزمات تقع داخل الشمال الجغرافى، فى الوقت الذى لم تحل فيه أيضا القضايا العالقة مع دولة الجنوب وأهمها الحدود والمياه والأصول والديون وطبيعة العلاقات الاجتماعية والتجارية على جانبى خط الحدود الممتد إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ كم . كما بدأت الازمات المتعلقة بقطاع الشمال التابع للحركة الشعبية وعملية تكييف وجوده السياسى ووضعه القانوني وصلته بالدولة الجنوبية فى التأثير على مجريات الأحداث والتفاعلات، خاصة مع سعى الحركة الشعبية لتكريس الفكرة القائلة بأنه بعد انفصال الجنوب، سيكون هناك جنوب جديد يتمثل فى النيل الازرق وجنوب كردفان. فيما بدا للمراقبين من الخارج أن الأزمة السودانية بعد حق تقرير المصير وانفصال الجنوب قد اتجهت للتحول الى ما يشبه المأساة الاغريقية التى تعيد انتاج نفسها وتتناسل من جديد، حيث يرفع الجميع شعارات تبدو براقة ويتم تحميلها بقيم وقضايا شتى، ولا حصيلة من وراءها الا استمرار القتل والحرب والنزوح بما قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى تحلل الدولة السودانية وفقدان أى فرصة معقولة لمستقبل أفضل لغالبية ابناء السودان الذين يدفعون أثمانا باهظة لأحقاد وعمليات الثأر المتبادلة داخلية أو أجندات خارجية لا علاقة لهم بها فى حقيقة الأمر. والشاهد هنا ان السودان خسر الوحدة وأنشطر الى دولتين دون ان يكسب السلام او الاستقرار على صعيد أزماته الداخلية .ان انفصال الجنوب ليس مجرد نزع ما يقرب من ربع مساحة السودان، بما يترتب على ذلك من قضايا وإشكاليات معقدة، بل

هو زلزال جيواستراتيجى، حيث انه يمثل السابقة الاولى فى القارة الإفريقية التى تقوم على حدود مصطنعة موروثة من الاستعمار. وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد اقرت فى عام ١٩٦٣ مبدأ قدسية الحدود ادراكا منها لما يمكن ان يحدث من فوضى اذا ُفتح باب إعادة ترسيم الحدود، بالنظر الى التداخل القبلى والنزاعات الاثنية المنتشرة بطول القارة وعرضها، واذا استثنيا الحالة الارترية التى كانت تتمتع بوضعية خاصة من الناحية القانونية، إذ انها كانت تحت الوصاية الاثيوبية بقرار من الامم المتحدة ولم تكن جزءا من إثيوبيا، فان جنوب السودان يمثل الحالة الاولى فى القارة، التى يشعر معها الكثير من القادة الأفارقة بالقلق خشية من ان تتحول الى نموذج يقتدى به فى كثير من حالات النزاع الاثنى والتى قد تمثل حافزا للتحول الى المطالبة بحق تقرير المصير بديلا عن السعى للاندماج والمساواة فى الحقوق . غير ان الاتحاد الافريقى ودول القارة ككل قبلت بانفصال الجنوب، وبعضها رحب به سواء لتحقيق مصالح ومنافع خاصة مثل اوغندا وأثيوبيا على سبيل المثال، أو قبلت به لأنه جاء بالتوافق والتراضي بين شطرى السودان ولم يكن هناك مناص من ذلك. إلا ان الأثر الأكبر والمباشر للانفصال سوف يتجلى بلا شك فى منطقة حوض النيل حيث يمكننا أن نلاحظ أن ولادة دولة الجنوب بموقعها الاستراتيجي سوف يؤدى إلى إعادة صياغة كل التوازنات الإستراتيجية الواقعة جنوب الحدود المصرية، فدولة الجنوب تتماس مع القرن الافريقى من ناحية الشرق، ومع اقليم البحيرات العظمى الذى يضم المنابع الاستوائية للنيل من ناحية الغرب. ومن البديهي أن إعادة الصياغة للتوازنات القائمة سوف تكون لصالح أهداف واستراتيجيات الدول التى لعبت أدوارا اساسية فى فصل الجنوب وفى تدشين الأوضاع المستجدة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل . كما أنه من الواضح ان هذا التطور سوف يمثل نوعا من الصعود والاستقواء لدوليتين أساسيتين فى حوض النيل هما إثيوبيا الساعية الى تأكيد هيمنتها على القرن الافريقى ومد هذه الهيمنة وتأثيراتها الى حوض النيل بكامله، ثم اوغندا فى اقليم البحيرات التى تسعى الى بناء اطار تعاونى فى شرق افريقيا تحظى فيه بدور قيادي متميز فى الوقت الذى لا تخفى فيه مطامعها فى جنوب السودان، الأمر الذي يقودنا الى ملاحظة اخرى تتمثل فى أن كل من إثيوبيا وأوغندا تحظيان بعلاقة متميزة مع الولايات المتحدة وكل منهما تمثل نقطة ارتكاز فى محيطها الاقليمى للإستراتيجية الأمريكية، ومن ثم فان الدور الامريكى المهمين على توجهات دولة جنوب السودان ومعه الدور الاسرائيلى سيقودان فى نهاية المطاف عملية تشكيل التوازنات الجديدة التى سوف تكون على حساب تقليص الدور المصري وعزلة ومحاصرته من الجنوب. وغنى عن القول ان من بين التداعيات والآثار الى سوف تكون مصاحبة لهذه التوازنات الجديدة العمل على

استهداف دولة الشمال السودان وجعلها فى حالة نزاع وعدم استقرار مستمرين بما قد يؤدى فى نهاية المطاف الى اعادة تقسيمها عبر فصل اقليم دارفور ومنح الحكم الذاتى لمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وربطهما بعلاقات خاصة مع دولة جنوب السودان الى ان يستقر الأمر على وضعيتها النهائية. هذه الترتيبات اذا تواصلت الى منتهاها سوف تنعكس أيضا على امن البحر الاحمر، وقبل ذلك سوف تقطع الطريق على أى مسار تعاونى لمصر مع بلدان حوض النيل، وسوف تزيد من تعقيدات ازمة المياه فى حوض النيل بما يؤدى الى خنق مصر والضغط عليها عبر السيطرة على مقدراتها وحصصها المائية، وذلك على محورين أساسيين: اولهما التحكم فى مشروعات استقطاب الفواقد التى تقع فى دولة جنوب السودان، وثانيهما السماح لإثيوبيا بالمضي قدما فى مشروعاتها المائية على حساب الحق التاريخي وحصة مصر الحالية، و السعى الى تكريس اتفاقية عنتيبى التى تهدف من الناحية الإستراتيجية الى تغيير القواعد الحاكمة لتوزيع المياه فى حوض النيل ومن ثم تعديل واعادة صياغة الأوزان الإستراتيجية للدول المتشاطئة على النهر لصالح إثيوبيا على حساب مصر، وما القوات الإثيوبية التي أرسلت الى ابيى مؤخرا الا أولى العلامات والإرهاصات فى هذا المسار، حيث تحولت إثيوبيا الآن الي فاعل اقليمى جديد لا يمكن تخطيه فى عملية تكييف العلاقة بين شمال وجنوب السودان، وبما سوف يؤدى الى زيادة قدرة اثيوبيا على التحكم فى تفاعلات أزمة المياه لصالح مواقفها الحالية .

وعلى ذلك فان مصر سوف تواجه مازقا استراتيجيا لايستهان به فى مدى زمنى قصير لا يتجاوز عشر سنوات، ان لم تسارع الى تبنى تحركات نشطة تستثمر فيها الموراد المتاحة الى حدها الاقصى، من اجل انفاذ استراتيجية مركبة تقوم على الحفاظ على تماسك دولة شمال السودان وكذلك مساعدة دولة جنوب السودان على الاستقرار والتنمية بجهد مصرى عربى مشترك، مع السعى بقوة الى خلق وتشجيع علاقة تعاونية بين شمال وجنوب السودان. وفى الوقت ذاته فانه يجب الشروع فى اطلاق مبادرة جديدة لانشاء إطار تعاونى جديد يؤطر وينظم تفاعلات دول حوض النيل على إسس موضوعية تقوم عل اساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة والسعى الى تحقيق منافع متوازنة للجميع بعيدا عن الاجندات الخارجية التى لن تجلب الى المنطقة الا الصراع والدمار والتخريب .

ان العلاقات بين مصر ودولة جنوب السودان لم تكن وليدة اليوم بل هي علاقات أزلية وتاريخية منذ القدم. ومصر قدمت ما يقرب من ٢٤٠ مليون دولار منح لا ترد للمشاركة في تحقيق التنمية بجنوب السودان منها ٢٦.٢ مليون دولار لتنفيذ مشروعات للموارد المائية والري وتوفير مياه الشرب

النقية في المناطق المحرومة من المياه بالجنوب، وذلك في اطار ان مساعدة مصر لجنوب السودان واجب وفرض ومصير باعتبارها دولة شقيقة من دول حوض النيل. أن جنوب السودان يتمتع بمصادر مائية كبيرة وأن معظم الزراعات بها مطرية، ومصر تدرس اقامة سدين صغيرين لتوليد الكهرباء بالسودان لتحقيق التنمية فى جنوب السودان، كما أن مصر تسعى لتلبية رغبة حكومة جنوب السودان فى الانضمام الى مشروع الربط الكهربائى لدول حوض النيل. ان الهدف من المشروع توفير مياه الشرب النقية لأكثر من ٣.٥ مليون مواطن بمناطق مختلفة بجنوب السودان يذكر أن مصر بدأت فى إعداد الدراسات التفصيلية لانشاء أول سد على النيل فى جنوب السودان وهو (سد سيوى) وهو متعدد الاغراض لتخزين ٢ مليار متر مكعب من المياه وتوليد طاقة كهربائية نظيفة لتحقيق التنمية فى جنوب السودان وقد تم تخصيص مليون دولار للدراسات الخاصة بالسد الجديد ضمن المنحة المصرية المقدمة لمشروعات التعاون والبالغة ٢٦ر٦ مليون دولار .

وتشمل هذه الدراسات، الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجرافية لمجرى نهر سيوى الذى يقام عليه السد لطرح عملية تنفيذ هذا السد الذى يهدف الى تحقيق التنمية الشاملة فى جنوب السودان .وقد شملت مشروعات التعاون بين مصر وجنوب السودان توفير ٣٠٠ منحة دراسية سنويا بالجامعات المصرية لأبناء جنوب السودان فى إطار ما تسعى له الحكومة المصرية من توفير خدمات التعليم لرفع كفاءة المواطن الجنوبى، بالإضافة إلى ماتوفره المنحة المصرية فى مجال الرى والتعاون المائي بالنسبة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية فى جنوب السودان كما خصص معهد بحوث الهيدروليكا المصري ٦٠٠ ألف دولار لتدريب المهندسين والعاملين بالرى بجنوب السودان حتى عام ٢٠١٢ بالمعهد بالقاهرة . وتتضمن مشروعات التعاون اقامة المعمل المركزى لنوعية المياه وتوفير مكان للبعثة المصرية للرى التى تشرف على تنفيذ مشروعات المنحة المصرية بمدينتى واو وجوبا بجنوب السودان علاوة على إنشاء شبكة قومية فى جنوب السودان لجمع عينات المياه من مختلف مناطق جنوب السودان وتحليلها فى معمل جوبا حتى تتوافر لوزارة الموارد المائية والرى بجنوب السودان قاعدة معلومات عن توفير المياه من ناحية والاطمئنان على سلامة ونوعية المياه.

سيظل التاسع من يوليو يوما خالدا في تاريخ جنوب السودان, عندما أعلنت استقلالها عن شمال السودان أو السودان الشمالي, لاشك أن ظلال صورة المناضل الوحدوي جون قرنق خيمت علي مكان الاحتفال, حيث كان العقيد قرنق وحدويا حتي النخاع. لقد خان الاختيار قارئ القرآن الكريم الجنوبي المسلم في الاحتفالية حينما اختار سورة الفتح من القرآن الكريم . إنا فتحنا لك فتحا مبينا إذا كان الانفصال فتحا فإن ذلك قصور في الفهم وتأويل في غير محله. وفي المقابل كانت رمزية

احتفال الرئيس الجنوبي سلفاكير بالحدث تجاه الشمال مشجعا لعلاقات جوار طيبة, حيث احتفظ بعلم السودان القديم لنفسه, وقد نقلت وسائل الاعلام المشاعر الفياضة تجاه الشعبين في تلك اللحظات المفعمة بالأحاسيس. والانسان الإفريقي محب للمكان والذكريات. يحار المرء لهذه المشاعر المتناقضة بين انفصال مؤلم ودموع وتبادل مشاعر حميمية بعد حروب منذ ١٩٥٥، لايتخيل الخرطوم بدون جنوبي يسير بقامته السامقة ولونه الأبنوسي! ولا يتخيل جوبا بدون رؤية شماليا بعمامته البيضاء، أن التحديات كبيرة علي الشمال والجنوب. ستقوم جمهورية الجنوب بمد علاقات تجارية مع جيرانها الأفارقة, وستقابل بحرب ضروس سياحيا.. فلن تسمح لها أوغندا وكينيا وتنزانيا واثيوبيا وغيرها من سحب السائحين حول جوبا! وفي المقابل ستصبح جوبا ملعبا كبيرا لأمريكا واسرائيل وحلفائها بتروليا ومعدنيا. أما بالنسبة لعلاقات الجنوب بالدول العربية فستسعي جوبا لجذب الاستثمارات العربية هذه المرة بدعوي الامتيازات الواسعة. وستحافظ جمهورية الجنوب علي العلاقات بين مصر وبينها بحكم تدفق مياه النيل علي جزء من أراضيها في النيل الأزرق, لقد استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تفتح أول مكتب سياسي لها بمصر. آفاق المستقبل غامضة رغم كل تباشير الأمل هذه, لأننا في افريقيا نتعامل سياسيا في علاقاتنا البينية يوما بيوم! أما في علاقاتنا الخارجية مع أوروبا وأمريكا فنتعامل استراتيجيا !لاشك أن مشكلات عالقة بين الشمال والجنوب ستنفجر مع أول اصطدام قوي من مشاكل البترول والحدود والمياه والعمالة المتنقلة والسياحة والطيران وغيرها من مشكلات فهي أشبه بالتنفس الصناعي لمريض الانعاش.

لم تمضي أشهر قليلة علي استفتاء انفصال جنوب السودان حتي ظهرت أول مواجهة حقيقية بين الطرفين الشمالي والجنوبي عندما دخلت قوات شمال السودان مدينة أبيي في عملية عسكرية هدفها بسط سيطرتها علي المنطقة بعد ان وردت تقارير تفيد بتحرك الجنوب وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في محاولة لفرض أمر واقع علي الشمال قبل الاعلان الرسمي عن استقلال الجنوب في التاسع من يوليو. وصفت الكثير من التحليلات الإخبارية ما يحدث في أبيي علي أنه الرصاصة الأولي التي أطلقت ايذانا ببدء الحرب الأهلية الثانية وانتهاء عملية السلام بين الشمال والجنوب نظرا لما تتمتع به المدينة من اهمية لدي الطرفين ليس لانها منطقة غنية بحقول البترول ولكن لأهميتها التاريخية عند قبائل المسيرية العربية من الشمال وقبيلة الدينكا نجوك المسيحية في الجنوب اللتين تعيشان في المنطقة منذ سنوات طويلة وفي موسم الجفاف يذهب الشماليون في رحلة عبر أبيي متجهين لنهر بحر العرب الذي يسميه الجنوبيون نهر كير وهو الخط الفاصل الأن بين الدولتين وقد كانت هذه الأرض سببا في اندلاع الكثير من النزاعات في الماضي.

وكان من المفترض اجراء استفتاء شعبي علي وضع مدينة أبيي وما اذا كان أهلها يفضلون الانضمام لدولة الشمال أم الجنوب ولكن تم تأجيل موعد الاستفتاء دون تحديد موعد جديد ومنذ ذلك الوقت توجد مناوشات في المنطقة التي تطورت الي حد أن تصبح أول مواجهة خطيرة بين دولة الشمال ودولة الجنوب. وقدمت بعض الصحف العربية قراءتها لما يحدث في ابيي علي أنه صراع ديني وصورته علي أنه اضطهاد للمسيحين من قبائل الدينكا مستخدمة نفس المنهج الذي اتبعته في الحديث عن قضية دارفور من قبل، بينما وقف المجتمع الدولي في صف دولة جنوب السودان واستنكر قيام قوات شمال السودان بدخول أبيي ووصفت امريكا ما يحدث بأنه احتلال وخرق لأتفاقية السلام الموقعة عام ٢٠٠٥ والتي انهت ٢٢ عاما من الحرب الاهلية التي راح ضحيتها نحو مليوني شخص. أما قبائل المسيرية العربية فقد كشفت عن حقيقة اخري تجاهلها الغرب وهي تهديدات قوات الجنوب التي اجبرتهم منذ ستة اشهر علي ترك منازلهم والرحيل والا هددتهم بالقتل كما اكدوا ان قوي غربية عرضت عليهم ترك الأرض مقابل اعطائهم تعويضات مالية ضخمة ولكنهم رفضوا واشاروا انهم لا يسعون وراء الحكم بل يريدون العيش في سلام مع قبائل الدينكا، وأنهم يقفون الان دفاعا عن انفسهم ضد الهجمات الجنوبية حتي لو رحلت قوات الشمال ومع تأكيد الرئيس الجنوبي أنه لا ينوي شن حرب في هذا الوقت مع الشمال. بدأت المفاوضات بين الطرفين في الخرطوم وفي أديس ابابا مع اعلان الشمال عن توقف حملته العسكرية ودعوته النازحين البالغ عددهم نحو ٤٠ الف شخص للعودة الي منازلهم والموقف الجنوبي مجرد مهادنه مع الشمال حتي يمر يوم الإعلان الرسمي عن استقلال الجنوب بسلام ويستمر لسيلفا كير كرئيس للدولة الوليدة بعد ان تعرض لمحاولة انقلاب عسكري وانفصل عنه فصيل من جيش تحرير السودان بقيادة بيتر فديت بالاضافة لحصول الجنوب علي المبالغ الضخمة التي وعد بها الغرب فور اعلان الاستقلال. لذا فإن احتمال اندلاع حرب بسبب ابيي في الوقت الحالي امر مستبعد لأن الجنوب السوداني في موقف الضعيف الآن وغير قادر علي اية مواجهة عسكرية مع الشمال ولكن هذا لم يمنعه من استخدام المجتمع الدولي الذي يعادي نظام الرئيس السوداني دون اغفال. الأجندات الخارجية الأخرى الصهيونية والامريكية التي تحاول تفتيت السودان لدويلات متناحرة معتمدة علي كثرة الأعراق والقبائل والديانات بها خير دليل علي وجود اياد خارجيه تعبث بالمنطقة، تلك الدعوة المسمومة للمطالبة باستقلال ابيبي التي أطلقها سيبمريو الوسيك لحل ازمة ابيي.

مرة أخري تعود قضية منطقة أبيي الغنية بالبترول المتنازع عليها بين شمال السودان وجنوبه إلي صدارة الأحداث ولكن تأتي هذه المرة بشكل أكثر مأساوية من المرات السابقة، حيث قام الجيش السوداني الشمالي بالسيطرة علي المنطقة بعد أن تعرضت قواته لاعتداء أودي بحياة ٢٢ جنديا عند انسحابها من المنطقة علي أيدي من قال إنهم قوات من الجيش الجنوبي الذي نفي ذلك أولا ثم قال لا حقا أنه عمل محدود لأحد جنوده ,وهوما كان يستدعي في رأيه التحقيق وليس الهجوم الكاسح المدمر من جيش الشمال متهما الشمال بأنه كان يعد العدة منذ وقت مبكر للإستيلاء علي المنطقة التي دخلها في فترة وجيزة, وأنه ربما خلق المبرر من أجل إحتلال المنطقة وقد فر في أعقاب ذلك عشرات الآلاف من المواطنين المدنيين من أبناء المنطقة تجاه الجنوب وتوالت الإنذارات والمطالبات الدولية للجيش الشمالي بالإنسحاب من المنطقة فورا كما صدرت اتهامات من جهات دولية للقوات الشمالية بإرتكاب جرائم عند دخولها المنطقة .ولم يكن ماجري في أبيي سوي نتيجة طبيعية لأجواء التوتر وانعدام الثقة وانسداد أفق الحل السياسي بين الطرفين الحاكمين في شمال السودان وجنوبه السنوات الست الماضية من عمر إتفاقية السلام والتي تصاعدت في الآونة الأخيرة بسبب قرب الإعلان رسميا عن استقلال دولة الجنوب في التاسع من يوليو المقبل دون أن يكون قد تم حل أي من القضايا العالقة بين الطرفين كانت هناك تصريحات نارية من الرئيس السوداني حول منطقة أبيي وأنها شمالية وأنهم مستعدون للحرب من أجلها وكان ذلك ردا فيما يري علي محاولة الجنوب ضم منطقة أبيي في دستوره.

وفي الواقع فقد كانت هناك أعمال إستفزازية متبادلة وحرب بالوكالة يخوضها كل طرف ضد الآخر ثم كانت الانتخابات الأخيرة في جنوب كردفان عاملا إضافيا في تأجيج العواطف حول منطقة أبيي التي كانت تابعة للجنوب وتم ضمها إداريا إلي شمال السودان عام١٩٠٥ باختيار أهلها وتم الاختلاف بشأن تبعيتها للشمال أو الجنوب أثناء مفاوضات السلام السودانية عام٢٠٠٥ مما اضطر الوسطاء إلي إفراد بروتوكول خاص بها ثم كان خلاف شريكي أتفاق السلام حول حدود المنطقة الذي حددته لجنة من الخبراء الأجانب مما دفع إلي تصعيد القضية للتحكيم الدولي في لاهاي وبقي أمر الاستفتاء الخاص بسكانها الذين عليهم أن يحددوا الجهة التي يرغبون في الانضمام إليها والذي تم تأجيله بسبب عدم الاتفاق علي من يحق له التصويت، ولكن سيطرة الجيش الشمالي علي المنطقة لا تزال رغم ذلك أمرا محيرا حيث كان يمكن احتواء ما جري بوسائل أفضل وخسائر أقل وبدون ترويع الآمنين ووضع السودان في مواجهة مع المجتمع الدولي وقد رفض المسئولون السودانيون في الشمال لقاء وفد مجلس الأمن الذي تزامنت زيارته للسودان مع

الأحداث كما طالبوا بإنهاء مدة بعثة الأمم المتحدة بينما طالب الجنوب بتمديدها وفق الفصل السابع كما أنه غير معلوم حتي الآن ماهو الهدف من سيطرة الجيش السوداني علي وجه التحديد وهو علي مايبدو ليس حلا وسيبقي غير مقبول من جهات عديدة و سيضطر إلي مغادرة المنطقة إن عاجلا أو آجلا لأكثر من سبب أولا: أن وجوده غير شرعي أو قانوني بموجب إتفاق السلام الذي ينص علي إدارة مشتركة من الجانبين الشمالي والجنوبي لهذه المنطقة وثانيا: لأن قرار حل إدارية أبيي المشتركة وتعيين حاكم عسكري من قبل الرئيس السوداني وحده أيضا غير قانونية حيث إن من يتخذ أي قرار في ذلك هو مؤسسة الرئاسة أي الرئيس ونائبيه ومن بينهم نائبه الأول رئيس حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت وثالثا: لأنه قد يستفز الطرف الجنوبي للدخول في مواجهات وحرب قد تشعل الوضع في السودان كله ولن تبقي محصورة فقط في هذه المنطقة الحدودية رغم أن حكومة الجنوب تسعي الآن لضبط تصرفاتها وردود فعلها ويبدو أن جل تركيزها يصب الآن علي الدفع بإتجاه يوم التاسع من يوليو لإعلان إستقلالها الذي سيجعلها في موقف تفاوضي أقوي وهي تري أن المؤتمر الوطني يريد إستخدام ورقة منطقة أبيي كأداة ضغط وإبتزاز له لتقديم تنازلات في القضايا الأخري المهمة بالنسبة له وخاصة البترول الذي ينتج ٨٠% منه في الجنوب وقد جعلت حكومة الجنوب القضية بين الشمال والمجتمع الدولي ورابعا لأن القوي الدولية وخاصة الولايات المتحدة لن تقبل بانهيار اتفاق السلام الذي كانوا شهودا عليه والإنفصال السلمي للجنوب الذي قاموا برعايته وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي تقف الآن علي أعتاب الانتخابات تعد الانفصال السلمي للجنوب واحدا من أعظم إنجازاتها ولن تفرط في ذلك بسهولة وربما إستخدمت في ذلك العديد من أدوات الضغط علي الخرطوم ومن بينها ما أشارت إليه سوزان رايس المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة والمؤسسة التي أقامها الممثل الأمريكي جورج كلوني لمراقبة السودان بالأقمار الصناعية من وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي في أبيي ويبقي أن التصعيد الأخير مثل قمة جبل الثلج دلالة علي أن الأوضاع في السودان لاتسير علي مايرام لابين شماله وجنوبه ولا داخل كل طرف علي حدة وأيضا كدلالة قاطعة علي أن مستقبل العلاقة بين شمال السودان وجنوبه لن تكون علاقة سلمية بأي حال من الأحوال إذا ما سارت الأمور علي ماهي عليه وإذا ما استمرت ذات السياسات القائمة التي تغلب الآني علي الإستراتيجي وقد زعم طرفا الحكم في السودان أنهما سيضحيان بوحدة البلد من أجل السلام ولكن إذا بالشعب السوداني يكتشف الخديعة وأن وحدته ضاعت مقابل سلام موهوم وأن من ضيع الوحدة لايبدو أنه سيأتي بسلام وقد انتهت مباحثات نائب رئيس حكومة الجنوب الدكتور رياك مشار في الخرطوم بالفشل وهذه التطورات

تخلف بلا شك للمواطنين في المنطقة التي توصف بالغنية بالبترول الموت والخراب والدمار ولاتترك للسودانيين جميعا في شمال السودان وجنوبه سوي مشاعر المرارة والحزن والأحقاد... في بلد تفرض عليه المصالح المشتركة وحركة البشر وإعتبارات التاريخ والجغرافيا الحوار والتواصل والتعاون والوصول إلي صيغة تحفظ السلام وحياة وحقوق سكان أبيي من المسيرية والدينكا وباقي سكان المناطق الحدودية ومعهم حياة ومصالح جموع السودانيين في سائر أنحاء الشمال والجنوب التي ستبقي متصلة في كل الأحوال ومادون ذلك خلاف لطبائع الأشياء.

وقع ممثلو الطرفين المتصارعين فى الجنوب مؤخرا إتفاق وقف إطلاق نار، ويأمل ممثلو منظمة "الإيجاد" الجهة الراعية للإتفاق ومن خلفها قوى دولية عديدة أن يكون ذلك بداية لإتفاق سلام دائم ينهى الصراع فى الجنوب، الذى قد يؤدى فى حال استمراره إلى حرب أهلية شاملة لايمكن كبح جماحها وينتقل شررها إلى دول الجوار، إلا أن كل المؤشرات وحقائق الواقع تؤكد أن إتفاق وقف إطلاق النار الذى تم التوصل إليه تمهيدا لاتفاق السلام الذى يسعى إليه الوسطاء سيبقى إتفاقا هشا قابلا للإنهيار، ما لم يتم التعامل مع أسباب وجذور الصراع كاملة، وهى فى واقع الأمر عوامل كثيرة متعددة الأبعاد ومعقدة ومتداخلة، منها الداخلى والخارجى، منها الآنى والتاريخى، مايتعلق بالصراعات الإثنية والقبلية، وبصراع المصالح والتدخلات الإقليمية والدولية.وما ظهر من كل هذه العوامل مؤخرا ليس سوى قمة جبل الثلج، ومازال تحت السطح عوامل كثيرة فى حالة فوران وغليان، تحتاج إلى تعامل أكثر جدية وإستجابة للتعقيدات فى الجنوب الذى يقع جغرافيا فى قلب القارة الأفريقية بحدود طويلة وممتدة تبلغ ٢٨٠٠ كيلو مترا وتداخل قبلى واسع مع ٦ دول هى السودان واثيوبيا وكينيا وأوغندا ووالكونجو وأفريقيا الوسطى، وقد شكل انفصال دولة الجنوب عن الدولة الأم مشكلات ونزاع كبير على الحدود التى لم يتم ترسيمها حتى الآن، وألقى هذا النزاع بظلاله ضمن عوامل أخرى على توتر الأوضاع فى الدولة الوليدة عقب إعلان إستقلالها فى يونيو من عام ٢٠١١، من بينها التكوين الإثنى لقبائل جنوب السودان، الذى يتكون من عدد كبير من القبائل يقدرها البعض بستين قبيلة، بينما يذهب آخرون إلى أنها إحدى وثمانون قبيلة، وهى قبائل متعددة اللغات والأديان والأصول الإثنية، ولهم إمتدادات مع قبائل وشعوب الدول المجاورة، ومن قبائل الجنوب الدينكا والنوير والشلك والأشولى والمورلى والتبوسا والباريا والبانتو والزاندى، وهذه التكوينات القبلية وغيرها ذات إستقلالية كبيرة، ولايجمعها رابط قومى كحال معظم القبائل فى الدول الأفريقية، وكانت الحروب المتبادلة بين قبائل جنوب السودان هى السمة الأبرز فى تاريخها، وهى حروب طاحنة من أجل الموارد والأرض، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، وتقدر بعض الدراسات أن عدد

الضحايا الذين سقطوا فى الحروب الجنوبية – الجنوبية تفوق بكثير ضحايا الصراع الجنوبى مع الشمال. وكان أغلب سكان الجنوب يدينون بديانات أفريقية تقليدية، لكن بسبب العمل التبشيرى المسيحى منذ بدايات القرن التاسع عشر حدثت تحولات كبيرة، وانتشر الدين المسيحى بالجنوب، وحدث توغل أقل للإسلام، رغم أن الجنوب كان يمكن أن يكون أرضا خصبة له، ولكن عوق ذلك سياسة الإستعمار البريطانى التى جعلت الجنوب لفترة مناطق مقفولة أمام الشماليين والعرب، وكذلك سياسات الأسلمة والتعريب القسرى فى بداية الاستقلال، ولاحقا إعلان الجهاد فى عهد حكم الإنقاذ الإسلامى التى ترأسها عمر البشير منذ عام ١٩٨٩.

والصراع الذى يدور الآن بين رئيس حكومة جنوب السودان سلفاكير ميارديت ونائبه السابق الدكتور رياك مشار ليس هو الصراع الأول ويبدو أنه لن يكون الأخير داخل صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان " الحزب الحاكم " الذى يعد سلفا رئيسها ومشار نائبه، إذ تعود جذور الصراع الأبرز داخل الحركة إلى عام ١٩٩٠ إلى ماسمى وقتها انقلاب الناصر، الذى قاده مشار ومعه الدكتور لام أكول الذى يقف الآن فى صف سلفاكير، ويعود ذلك الصراع الذى أدى إلى ارتكاب فظائع بين الطرفين المتقاتلين وقتها إلى أسباب متعددة، منها شكاوى من مظالم قبلية، حيث اشتكى أبناء قبيلتى النوير الذين ينتمى إليها مشار والشلك التى ينتمى إليها أكول من هيمنة أبناء قبيلة " الدينكا " التى ينتمى إليها سلفاكير وزعيم الحركة الراحل جون قرنق ولاسيما فرع "بور" على مقاليد الأمور، لكن بالطبع لايمكن رغم هذا العامل القبلى وأيضا الشكوى من عدم الديمقراطية داخل صفوف الحركة إغفال دور الغرب والخرطوم فى ذلك الإنقلاب، ولاسيما على ضوء الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى فى إطار الحرب الباردة آنذاك، وقد عادى الغرب الحركة الشعبية التى كانت تنتهج نهجا اشتراكيا وقتها فى إطار تصفية الحسابات، وتدخلت الخرطوم لدعم الإنشقاق وأيدت مشار وأكول، ثم توصلت معهم لاحقا إلى اتفاق الخرطوم عام ١٩٩٧ الذى تم بموجبه التحق مشار واكول بحكومة الخرطوم وأصبح الأول مساعدا للبشير ومسئولا عن إقليم جنوب السودان، وأصبحت أهمية مشار ومقاتليه بالنسبة للخرطوم تتعلق بتوفير الحماية لآبار النفط الموجودة في مناطق قبيلة النوير بولاية الوحدة. وخلال تلك الفترة ارتكبت بين الطرفين فظائع لا تزال مراراتها عالقة بوجدان الجنوبيين ولاسيما بين ميليشيات النوير والدينكا، وهو الأمر الذى له علاقة مباشرة بما يدور اليوم فى الساحة الجنوبية. لكن لاحقا تغيرت علاقة الحركة الشعبية الأم مع الغرب، وبعد حرب الخليج التى أيدت فيها الخرطوم صدام حسين، وبعد عدد من الأعمال المناوئة للغرب وإيواء الخرطوم لأسامة بن لادن واستقبالها للإسلاميين من جميع أنحاء العالم أصبحت

الحركة الشعبية حليفة للغرب، لتصعيد الضغط على الخرطوم.ورغم أنه تم احتواء الخلافات داخل الحركة الشعبية أوائل عام ٢٠٠٢، بعد ضغوط غربية مكثفة من الحكومات والكنائس العالمية على زعيم الحركة الراحل جون قرنق لتوحيد الجنوبيين قبل السلام مع الخرطوم تمهيدا لفصل الجنوب لاحقا، مما أسفر عن عودة مشار إلى الحركة الشعبية ثم عودة أكول. وكان موت قرنق فى حادث سقوط طائرة تقله من أوغندا إلى الجنوب هو قاصمة الظهر لآمال معظم أبناء الجنوب الذين مازالوا حتى اليوم ينظرون بكثير من الشكوك لحادث مقتله الغامض ويعتبر كثير منهم فى قرارة انفسهم أنه كان مدبرا، وعلى أى حال ذهب الزعيم القوى الذى كان قويا قادرا ويملك مقومات الزعامة والرؤية لقيادتهم إلى بر الأمان.لكن مقومات الزعامة لدى قرنق ورؤيته هى ماكانا يقلقان أطرافا عديدة فى الإقليم والعالم، وكانت كلها تنظر بارتياب شديد لمشروعه الذى أسماه "السودان الجديد"، الذى قال إنه يعنى به توحيد السودان كله على أسس أكثر عدالة ومساواة، وهو ما أقلق قطاعات فى الشمال نظروا إليه على أنه ضد العروبة والإسلام، وأقلق قطاعات أخرى فى الجنوب باعتباره سيحول بينهم وبين دولة مستقلة يحلمون بها فى الجنوب للتحرر من ظلم الشمال وتهميشه لهم، وأزعج جهات أخرى فى المجتمع الدولى يبدو أنها كانت تسعى لحسم سريع لقضية فصل الجنوب سعيا وراء مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية، ومن بين هؤلاء اسرائيل والقوى المناصرة لها، التى سعت لبتر الأطراف فى الدول العربية، وأعانتها على ذلك سياسات إقصائية لكثير من العربية، ومن بينها الحكومة السودانية لم تستطع استيعاب التنوع فى دولها وبناء دول تستوعب وتستثمر هذا التنوع، بل واعتبرته عبئا عليها، وسعت فى النهاية للخلاص منه .

وبرحيل قرنق خلفه نائبه سلفاكير الذى امتدح الغرب قدرته على استيعاب القيادات الأخرى التى لم يكن قرنق قادرا على احتوائها فى الجنوب، بينما نظر إليه خصومه فى بداية حكمه باعتباره شخصية ضعيفة إذا ما قورنت بشخصية سلفه قرنق المهيمنة، لكن سلفاكير انتهى به المطاف إلى تركيز كل السلطات فى يديه. ولايمكن فصل الصراع الذى يدور حاليا ومآلاته عن طبيعة تكوين ونشأة وخصائص الحركة الشعبية، التى كانت تتركز السلطات وخيوط اللعبة جميعا فيها بين يدى مؤسسها وزعيمها الراحل قرنق، مما جعل المؤسسية داخلها صورية، وكان ذلك وقتها مقبولا تحت دعاوى السرية وتحت ضغط الصراع مع الخرطوم، لكن هذا الضعف البنيوى لازم الحركة حتى بعدما انتقلت من حرب العصابات إلى سدة الحكم، وهو ما أضعفها وأضعف الوضع كله فى الجنوب، حيث بقيت الحركة كيانا هشا بلا مؤسسية أو مساءلة أو محاسبة، وصارت جميع القيادات كأنها تملك حصانة من العقاب، وفاقم خطورة هذه الأوضاع إرتباطها بالقبلية، وبالتالى

صار أى عقاب يوجه إلى أى شخص كأنما هو موجه للقبيلة كلها. وانعكست هذه الأوضاع على قرارات سلفاكير الأخيرة التى كانت قرارات انفرادية.وقد بدأ الصراع الأخير بعد أن اقترب العد التنازلى لنهاية فترة سلفاكير الرئاسية فى ٢٠١٥وإرساله إشارات بأنه لن يترشح للإنتخابات القادمة، مما دفع مشار ومعه الأمين العام للحركة باقان أموم إلى إبداء نيتهما للترشح وتوجيه إنتقادات لسلفاكير والآداء الحكومى، مما أثار سخط سلفاكير ضدهم، واتخذ اجراءات أقال بموجبها مشار ووضع أموم قيد الإقامة الجبرية وتم التحقيق معه بتهمة الفساد .وقد فوجئ كثيرون بقرارات سلفاكير الأخيرة التصعيدية تجاه حزمة كبيرة ومتنوعة من خصومه، التى أراد بها ترسيخ لنفوذه السياسي كحاكم قوي للجنوب، ولكنه فى واقع الأمر فتح على نفسه حربا متعددة الجبهات جمع بها خصومه المختلفين علي صعيد واحد ليزلزلوا سلطته. حيث أنه أقال حليفه السابق تعبان دينق والي ولاية الوحدة، كما أحال الوزيرين دينق ألور وكوستا مانيبي إلي التحقيق بتهم الفساد، وهو مااعتبرها خصومه ذات دوافع سياسية لأنهما يرفضان إعادة ترشيحه للرئاسة، ثم مالبث أموم نفسه أن لحق بهما علي ذات المضمار بعد تصريحات مقلقة حول فشل دولة الجنوب، مع نيته للترشح للرئاسة، أما الخلاف مع نائبه مشار فهو صراع خفي منذ سنوات، لكنه بدأ يطفو علي السطح مع قرب موعد الإنتخابات عام٢٠١٥ وإعلان الأخير نيته الترشح فيها، وكان سلفاكير قد أصدر قرارا جرد بموجبه مشار من صلاحياته التنفيذية قبل أشهر، وكانت قد سبقت قرارات سلفاكير إنتقادات غربية عديدة للمسئولين الجنوبيين، ومطالبات واسعة فى الغرب له بمحاسبة المفسدين، وفى النهاية اتهمهم سلفاكير بتدبير محاولة إنقلابية فاشلة نفوا القيام بها.

ورغم أن الصراع بين الطرفين المتحاربين فى الجنوب هو صراع سياسى، لكنه أخذ لاحقا طابعا إثنيا، ارتكبت خلال العمليات العسكرية المتعاقبة على مدى أسابيع عمليات قتل وانتقام وحشية اتخذت طابعا عرقيا لاسيما بين قبيلتى الدينكا التى ينتمى إليها رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت والنوير التى ينتمى إليها نائبه مشار، مما أدى لمذابح وعمليات قتل واسعة على الهوية كشفت عنها مقابر جماعية، وإلى تشرد ومعاناة مئات الآلاف، أصبحوا معرضين لخطر المجاعة والأمراض والموت. ولايمكن هنا إغفال فوضى السلاح المنتشر بكثافة فى أنحاء الجنوب، حيث دعمت الخرطوم طيلة سنوات الحرب الأهلية ميليشيات تابعة لها لمناوئة حركة التمرد الرئيسية بالجنوب وقتها "الحركة الشعبية"، وبعد توقيع اتفاق السلام السودانى الخاص بالجنوب وحتى بعد استقلاله فشلت حكومة الجنوب فى حسم الحركات المتمردة بالجنوب تماما، رغم انضمام بعضها للجيش الحكومى، وواجهت حكومة الجنوب مقاومة شديدة فى جمع السلاح، ربما لأنها لم توجد

بنيات وطنية تشعر الناس بإمكانية توفير الأمن للجميع، وقد فشلت حملات الحكومة فى ذلك، ووصل الأمر إلى مقاومتها بالقوة والسلاح.ولايبدو أن الصراع قد حسم تماما، فسلفاكير رغم مايتمتع به من خبرة إستخباراتية وعسكرية ونفوذ قوي في الجيش ومعه مؤسسات الدولة وقطاعات قبلية واسعة في أكبر فروع قبيلة الدينكا والتحالفات التي يسعي لتكوينها مع قيادات أخري مؤثرة في قبيلة النوير لضرب مشار وفي غيرها أيضا، إلا أن خصومه لايستهان بهم وهم قيادات لها تاريخ وجماهير وولاءات أيضا قبلية وخبرات سياسية وعسكرية كبيرة، ومعهم أرملة قرنق ربيكا وابنه مابيور، وهم قيادات مؤسسة بالحركة استشعرت أنه تم استبعادها بطريقة مهينة، وكثير من هذه القيادات يبدو أنها اضطرت اضطرارا للإنضمام لفريق مشار، بعد يأسها من سلفاكير، وإصرار مشار على إطلاق سراحها كشرط لوقف إطلاق النار وبدء التفاوض هو لتأكيد أن صراعه مع سلفاكير ليس قبليا وحرصا على تحالفه معها.وفي حال عدم التوصل إلي تفاهمات بين هذه القيادات، فإن الصراع بينها قد يكون عملا إنتحاريا مدمرا للطرفين معا، بل وللجنوب كله، إذا ما أضيف لصراعات أخري موجودة بالفعل مع ميليشيات مسلحة وغيرها، حيث يتداخل في مثل هذا الصراع العوامل العسكرية والسياسية والقبلي.و الفشل الذى تعانيه دولة الجنوب، والذى أوصلها إلى الوضع الحالى له أسباب عديدة موضوعية، وهو لايتوقف فقط علي أي من القيادات الجنوبية بمفردها، وكل منها الآن يسعي لتحميل الآخر المسئولية عنه، وقد ساهم كل منها بقدر في هذا الفشل، كما يتحمل المجتمع الدولي جزءا كبيرا منه بالتخلي عن مسئولياته تجاه الدولة الوليدة وعدم الوفاء بتعهداته حيالها في مؤتمرات المانحين وعدم مساهمته بالقدر الكافي في تأهيل الجيش والشرطة وبناء القدرات والبني التحتية، واكتفي المجتمع الدولي فقط بدوره في الإشراف علي التقسيم والإنفصال المتعجل حتي قبل حل القضايا العالقة، كما لعبت علاقة جوبا بالخرطوم دورا كبيرا في تأزيم الوضع في الجنوب، وأجج شح الموارد في الجنوب بعد وقف تصدير البترول الإحتجاجات والسخط، وإن كان العامل الداخلي ممثلا في الفساد والعجز عن إدارة الدولة وإطلاق مصالحة واسعة هو الأمر الأساسي.

إن تصاعد الصراع فى الجنوب له علاقة أيضا بالتخلف العام فى المجتمع وانخفاض معدلات التعليم وضعف التنمية وجهاز الدولة، وغياب الديمقراطية وضعف المجتمع المدنى، وكان يمكن أن تقود هذه القوى المدنية حراكا، لكن يظل تأثيرها المنفرد ضعيفا فى صراع تحسمه البندقية وتوازنات القوى القبلية وتداخلات الإقليم وتدخلات القوى الكبرى. إضافة إلى تفشى الفساد، الذى التهم طيلة العامين والنصف الماضيين التى أعقبت الاستقلال وخلال السنوات الست الإنتقالية موارد مالية

ضخمة من عوائد البترول والمساعدات الخارجية، حيث يظل هدف غالبية المسئولين فى الجنوب عند تولى أى منصب خدمة مصالحه الشخصية ومصالح عشيرته وقبيلته. وترتب على كل هذه العوامل أزمات إقتصادية وإجتماعية وضعف تنموى. والمؤكد أن الفشل الذي تعانيه دولة الجنوب هو أمر مرير بالنسبة لمواطنيها الذين فروا من الدولة الأم السودان طلبا للحرية والعدالة والعيش الكريم وهربا من التهميش والمظالم والصراعات والفساد، فإذا بهم أمام دولة تعيد إنتاج ماهربوا منه .ويبقى أن تحول الحركة الشعبية من حركة حرب عصابات إلى إدارة الدولة هى مهمة معقدة، كما هى مهمة بناء الجنوب الآن وتحويله إلى دولة وطنية، يستطيع أن يتعايش فيها كل أبناء الجنوب بمختلف أعراقهم وقبائلهم وثقافاتهم واديانهم، بدلا من انشغال القيادات عن ذلك بالصراع على السلطة والثروة، وهو الأمر الذى تتضح تفاصيله الآن بشكل أكبر، بينما تظل الغالبية العظمى من ابناء الجنوب تعانى، وهو صراع غابت عنه قضية التنمية ومكافحة الفساد وقضايا المواطن الجنوبى الحقيقية لتحسين الصحة والتعليم والطرق وتوفير المياه النظيفة وسبل العيش الكريم والخروج من هذا الوضع يحتاج إلى نخبة تتنازل عن مصالحها الشخصية والقبلة لصالح المصالحة العليا لوطنها.وهذا هو السؤال المطروح الذى ستجيب عنه الأحداث فى جنوب السودان لاحقا.

عندما ينقسم السودان الي شمال وجنوب فان عاصمة كل منهما ستكون مختلفة تماما بالفعل.تبدو الخرطوم في الشمال أمنة ومنظمة لكنها تعج بالقلق بشأن ما سيحدث بعد انفصال الجنوب المنتج للنفط. وعلي بعد نحو ١٢٠٠ كيلومتر تشيع في جوبا بالجنوب الفوضي وغياب القانون لكنها مفعمة بالتفاؤل ازاء مستقبلها. كان التناقض الحاد بين التنمية النسبية للشمال أو علي الأقل في مدنه وبين الجنوب الفقير أحد الأسباب التي دفعت متمردي الجنوب الي خوض حرب أهلية مع الخرطوم. وتبرز شوارع جوبا المترية والتي تتناقض مع الطرق السريعة في الخرطوم المكونة من ثماني حارات والتي شقتها الصين مدي احتياج الجنوب حتي الآن لجهود بناء أمة من الصفر.وتتولي جماعات مختلفة من المقاتلين السابقين مهمة حراسة الجنوب. وأغلب هؤلاء يفتقرون الي تدريب رسمي علي مهام الشرطة وعدم وجود مؤسسات قوية يعني أن سلطة الدولة تنتهي من حيث تبدأ ماسورة بندقية أي ضابط.يمنح الزي الرسمي الجديد للشرطة والسيارات الجديدة أيضا هذه القوة الشكل الخارجي للنظام لكن هذه الدولة المرتقبة ما زالت تفتقر للقوانين الواضحة. ويشعر الكثير من سكان الشمال بالتوتر بشأن الشرطة السرية الموجودة في كل مكان ويرفضون التحدث الي الشرطة عبر الهاتف. وعلي عكس الفوضي الموجودة في الجنوب يتمحور الخوف حول وجود مؤامرات أوسع نطاقا وحول السلطة الموجودة في أيد خفية.هناك عدد محدود للغاية من المباني

التي تزيد في ارتفاعها عن الطابقين في جوبا والتي تتوسع مع تدفق مئات الآلاف من سكان الجنوب من الشمال أو من الخارج.ويستعين العديد من الفنادق بالخيام أو المباني سابقة التجهيز بدلا من الاستثمار في مبان دائمة. ويطلق السكان علي مدينتهم "أكبر قرية في العالم" بعضهم من قبيل الافتخار بينما البعض الآخر من قبيل السخرية.وكثيرا ما يجري قطع الاجتماعات الحكومية نتيجة انقطاع الكهرباء. وتمد مولدات الكهرباء التي تعمل بالديزل المدينة بالكهرباء في ظل غياب أي شبكة تغطي البلاد. والمدينتان جديدتان نسبيا وترجع جذور الحاميات العسكرية والنقاط التجارية الي الجيش التركي المصري في القرن التاسع عشر. وفي كلا المدينتين اللغة العربية هي اللغة الموحدة التي تستخدمها جميع القبائل والمجموعات العرقية.والنفط هو شريان الحياة لكلا البلدين كما أن صناعات الطرفين متداخلة بشدة. وتوجد أغلب حقول النفط في الجنوب لكن كل الموانئ والمصافي وخطوط الأنابيب تقريبا في الشمال.كما تواجه كلا المدينتين شكاوي من الفساد المستشري.

أكدت مصر واثيوبيا علي عمق العلاقات التاريخية الوثيقة بينهما، وتطلعها لتنمية هذه العلاقات ودفعها خلال المستقبل في إطار فتح صفحة جديدة للتعاون بين البلدين ترتكز علي تحقيق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما، واتفقت كل من مصر واثيوبيا علي إنشاء آلية للحوار السياسي بين البلدين علي مستوي رفيع برئاسة وزيري الخارجية، تلتقي بصفة دورية لضمان استدامة ما تم اخذه من قرارات لتقوية العلاقات ودفعها. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي المشترك لرئيس وزراء البلدين، والذي عقد عقب جلسة المباحثات المصرية الاثيوبية، أن العلاقات المصرية الأثيوبية تغلفها ثقافة مشتركة ويحميها نهر النيل. وتم الاتفاق علي فتح صفحة جديدة للتعاون بين البلدين تقوم علي تحقيق المصالح المشتركة ومستقبل البلدين وبالنسبة الى سد النهضة فإن بالامكان ان يكون السد ممرا للتعمير في مصر والسودان واثيوبيا. وقد تم الاتفاق علي التخطيط الاستراتيجي للتعاون الثنائي بينهما كجزء أساسي في فتح الصفحة الجديدة للتعاون، وأن نهر النيل ركيزة أساسية للتعاون ولكن هناك أطر أخري كثيرة مهمة لدعم التعاون وتم تأجيل التوقيع علي الاتفاقية، حتي تقوم مصر بدراستها وابداء قرارها فيها، ويعتقد أن مصر سوف يكون لها دور رائد فيها.

عقدت بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة للجنة المشتركة المصرية الإثيوبية برئاسة وزيري الخارجية في البلدين فى ٢٠١١/٩/١٤ وذلك لمدة يومين وذلك تمهيداً لزيادة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي فى ١٧ و ١٨ سبتمبر ٢٠١١، بحثت الدورة الرابعة دعم العلاقات بين البلدين واستشراف

فرص التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك مجالات تجنب الازدواج الضريبي والشباب والتعليم العالي، وانشاء مزرعة نموذجية مشتركة والمزارع السمكية والتعدين والجمارك. كما ستركز علي دعم تنفيذ ما هو قائم من اتفاقيات بالفعل. بالإضافة إلي بحث سبل تفعيل أوجه التعاون في مجالات البنية التحتية التي تشمل مجالات الربط الكهربائي والمجالات العلمية والثقافية والزراعة في المناطق الجافة والري والتعليم العالي والسياحة والاتصالات والاستثمار واستيراد اللحوم واقامة مناطق صناعية فضلا عن مجالات التعاون المصرفي والإسكان والتعدين والتنمية الإدارية والطيران المدني والشئون الاجتماعية. وقد وافق رئيس الوزراء الإثيوبي وفد من سبعة وزراء يمثلون المياه والطاقة والتعدين والتنمية والصحة وعقدت لقاءات مشتركة لبحث فرص التعاون والاستثمارات في القطاعات ذات الاهتمام المشترك. وتأتي زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي لمصر في ضوء التطورات الايجابية التي تشهدها العلاقات بين البلدين حاليا وأهمها المبادرة الإثيوبية بتأجيل التصديق علي الاتفاقية الإطارية «اتفاقية عنتيبي» الخاصة بمياه النيل حتي يتم انتخاب رئيس جديد لمصر وذلك تقديرا لثورة ٢٥ يناير التي وجه لها رئيس الوزراء الإثيوبي التحية وقال انها أعادت لمصر صورتها الحقيقية وستعيد دورها في المنطقة.

مهدت الدبلوماسية الشعبية الطريق لعودة العلاقات المصرية الاثيوبية.. عودة العلاقات المصرية الاثيوبية هي أحد أهم نتائج ثورة يناير، والدبلوماسية الشعبية مهدت لهذه العودة، اثيوبيا لديها النية والاستعداد التام لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع مصر خاصة وان الرؤية الحالية تشير الي ان مصر علي مشارف عصر جديد من الحرية والديمقراطية والزيارة الأخيرة للوفد الإثيوبي برئاسة رئيس الوزراء للاعتراف بنجاح الثورة ودعمها لان اثيوبيا تقف علي مسافة واحدة من جميع الدول الإفريقية الا مصر والتي تحتل مكانة خاصة لدي الشعب والحكومة الاثيوبية. كما نتمني خروج مصر بسلام من الفترة الراهنة، لاننا ننظر الي مستقبل قوي من العلاقات مع مصر واثيوبيا كأبناء حوض النيل، لان مصر دائما هي الاقوي وهي القائد. ان اثيوبيا لا توجد لديها اي نية او رغبة في الاضرار بمصر ولكن نريد ان تعود الثقة الي الشعبين المصري والاثيوبي بأن المصالح المشتركة والمنافع بين البلدين قائمة.. وان اقامة السد لن يؤثر سلبا علي مصر ولن يلحق بها اضرارا ولكن سيعود بالنفع علي الجميع لأننا جميعا ابناء نيل واحد ولا يحق لاحد منا الاضرار بمصلحة الاخر. وما يخص موضوع اللجنة العلمية المشتركة فإن اثيوبيا بادرت وقدمت الاسماء التي ستشارك من جانبها في اللجنة وقامت مصر مؤخرا بنفس الخطوة ونحن الآن في انتظار الرد السوداني علي طلب تشكيل اللجنة من جانبها لكي تبدأ اعمالها علي الفور. وسوف تقدم اثيوبيا جميع التسهيلات

للجنة لبحث مشروع سد النهضة والوقوف علي الجوانب الفنية له والمنافع والاضرار الناتجة عنه لكي تطمئن مصر والسودان علي جدية اثيوبيا فيما قالته علي ان السد سيعود بالخير علي مصر والسودان قبل اثيوبيا ولكي يطمئن المواطن المصري علي عدم المساس بحقه في مياه النيل.

دخلت الحرب في جنوب السودان بعد شهر من اندلاعها مرحلة حرجة, يخشي أن تؤدي إلي كثير من الإشكاليات والتعقيدات في ظل وضع هش بالجنوب والمنطقة كلها,مع استمرار القتال واتساع رقعته وارتفاع وتيرته بما يؤثر كثيرا علي سير المفاوضات التي تشوبها الكثير من التعقيدات, ولم تستطع التوصل لوقف إطلاق نارحتي الآن.ورغم مايعلن عن ضغوط إقليمية ودولية علي الطرفين, انتشر القتل العشوائي وسالت الدماء غزيرة وخيمت أصوات البنادق ورائحة البارود, وارتكبت خلال العمليات العسكرية المتعاقبة علي مدي شهر عمليات قتل وانتقام وحشية اتخذت طابعا عرقيا لاسيما بين قبيلتي الدينكا التي ينتمي إليها رئيس جنوب السودان سلف اكير ميارديت والنوير التي ينتمي إليها نائبه السابق الدكتورريك مشار, مما أدي لمقتل الآلاف وتشرد ومعاناة مئات الآلاف, أصبحوا معرضين لخطر المجاعة والأمراض والموت.. وكأن الموت والقتل والتشرد هو قدر جنوب السودان ومواطنيه الذين عانوا ويلات حرب أهلية امتدت لأكثر من خمسين عاما, ثم صوتوا بأغلبية ساحقة علي خيار الإنفصال, ومايجري اليوم هو أمر مرير بالنسبة لمواطني الجنوب الذين فروا من الدولة الأم السودان طلبا للحرية والعدالة والعيش الكريم وهربا من التهميش والمظالم والصراعات والفساد, فإذا بهم أمام دولة تعيد إنتاج ماهربوا منه... لم تصبر القيادات والنخب الجنوبية طويلا من أجل تحقيق نبوءات كثيرة من خصومهم ومحبيهم كانت تحذر بأن دولتهم معرضة للفشل, وقبل أن تكمل الدولة الوليدة العامين والنصف اندلع صراع سياسي علي كراسي الحكم بين سلفاكير ونائبه السابق مشار وفريقه الذي يضم القيادات التي أقصاها سلفاكير من السلطة فتجمعت كلها ضده, متهمة إياها بتكريس حكم ديكتاتوري, بينما اتهمها هو بتدبير انقلاب ضده.

وللفشل في الجنوب أسباب عديدة موضوعية, منها العامل الداخلي المتعلق بالفساد والعجز عن إدارة الدولة وعدم إطلاق مصالحة واسعة, وقد ساهمت كل النخب الجنوبية بقدر في هذا الفشل, كما يتحمل المجتمع الدولي جزءا كبيرا منه بالتخلي عن مسئولياته تجاه الدولة الوليدة وعدم الوفاء بتعهداته حيالها في مؤتمرات المانحين وعدم مساهمته بالقدر الكافي في تأهيل الجيش والشرطة وبناء القدرات والبني التحتية, كما كان للعلاقة المتوترة مع الخرطوم دور كبيرفي تأزيم الوضع في الجنوب, وأجج شح الموارد في الجنوب بعد وقف تصدير البترول الإحتجاجات والسخط.ولايبدو رغم

كل المعارك الدائرة أن الصراع قد حسم تماما لصالح أحد الطرفين, فالمعارك بين كر وفر, ولايبدو أن أحد الطرفين قادر علي حسم الصراع لصالحه, وكل يريد دعم موقفه التفاوضي بالإستيلاء علي مناطق البترول والمدن الرئيسية, ورغم تقدم قوات سلفاكير في الأيام الأخيرة ربما بفعل الدعم الأوغندي, إلا أن دحر قوات مشار لن يكون حتي في حال حدوث حل, وهو أمر غير وارد حتي الآن, لأن معارك الجنوب أثبتت أن الطرف الذي يهزم تتحول قواته بعد ذلك إلي ميليشيات تظل قادرة في ظل واقع جغرافي وقبلي وإثني وحدودي معقد علي إثارة كثير من القلاقل, وسلفاكير رغم مايتمتع به من خبرة إستخباراتية وعسكرية ونفوذ قوي في الجيش ومعه مؤسسات الدولة وقطاعات قبلية واسعة في أكبر فروع قبيلة الدينكا والتحالفات التي يسعي لتكوينها مع قيادات أخري مؤثرة في قبيلة النوير لضرب نائبه مشار, إلا أن خصومه لايستهان بهم وهم قيادات لها تاريخ وجماهير وولاءات أيضا قبلية وخبرات سياسية وعسكرية كبيرة. وفي حال عدم التوصل إلي تفاهمات بين هذه القيادات, فإن الصراع بينها قد يكون عملا إنتحاريا مدمرا للطرفين معا, بل وللجنوب كله, إذا ما أضيف لصراعات أخري موجودة بالفعل مع ميليشيات مسلحة وغيرها, حيث يتداخل في مثل هذا الصراع العوامل العسكرية والسياسية والقبلية, في ظل واقع إقليمي ودولي معقد, وهناك أصوات في المجتمع الدولي بدأت تشير إلي ضرورة وضع دولة الجنوب تحت الوصاية الدولية, كما أن هناك مخاوف من عواقب تدخل أطراف إقليمية مصالحها متعارضة مثل أوغندا والسودان, بما يعني أن يتحول الجنوب إلي ساحة للصراعات الإقليمية.

ورغم حدة الصراع وعنفه وماترتب عليه من أحقاد ومرارات وانعدام ثقة بين القيادات من الطرفين, ومسئولية هذه القيادات عما آلت إليه أوضاع الجنوب ليس فقط بصراعهما الأخير, وإنما بفشلهما في وضع اسس لبناء دولة وطنية يستطيع أن يتعايش فيها كل أبناء الجنوب بمختلف أعراقهم وقبائلهم وثقافاتهم واديانهم, وانشغالهم بدلا عن ذلك بالصراع علي السلطة والثروة, وهو الأمر الذي تتضح تفاصيله الآن بشكل أكبر,بينما ظلت الغالبية العظمي من ابناء الجنوب تعاني, وهو صراع غابت عنه قضية التنمية ومكافحة الفساد وقضايا المواطن الجنوبي الحقيقية لتحسين الصحة والتعليم والطرق وتوفير المياه النظيفة وسبل العيش الكريم. وفي الغالب قد تؤدي الوساطات والضغوط الدولية إلي حل ما يعيد الاستقرار للجنوب, لأن هذه الأطراف الدولية وعلي رأسها الولايات المتحدة مسئولة إلي حد كبيرعما يجري بالجنوب, وقد كانت تعتبر انفصاله أو استقلاله قصة نجاحها, وهناك انتقادات كثيرة الآن لعدم كفاية الضغوط الأمريكية لحل النزاع ومخاوف من عواقب إستطالة أمده. لكن هذا الحل الذي تسعي إليه القوي الدولية لتلفيقه للوصول إلي أي سلام

لإبراء الذمة, سيبقي في حال التوصل هشا ومؤقتا ومعرضا للإنهيار مجددا في اية لحظة والعودة مجددا للصراع والنزاع والتدمير الذاتي, مالم يكن هناك عمل جاد لبناء مؤسسات الدولة في الجنوب علي أساس وطني وليس قبليا, وهذا الأمر يحتاج إلي قيادات ونخب تغلب مصلحة الوطن علي مصالحها الشخصية.

جنوب السودان وسنوات الخيارات الصعبة :

يقف جنوب السودان فى الذكرى الرابعة لاستقلاله فى منعطف خطير أو قل على شفا هاوية، فى ظل استمرار الصراع الذى اندلع فى ديسمبر عام ٢٠١٣، وكانت له نتائج كارثية على مجمل أوضاعه، ويخشى أن يؤدى إلى كثير من الإشكاليات والتعقيدات فى ظل وضع هش بالجنوب والمنطقة كلها، مع استمرار القتال وتعقد المفاوضات التى لم تستطع التوصل لوقف إطلاق نار حتى الآن، رغم الضغوط الإقليمية والدولية على الطرفين لإنهاء الحرب، التى ارتكبت خلالها عمليات قتل وانتقام وحشية اتخذت طابعا عرقيا لاسيما بين قبيلتى الدينكا التى ينتمى إليها رئيس جنوب السودان سيلفا كير ميارديت والنوير التى ينتمى إليها نائبه السابق الدكتور رياك مشار، مما أدى لمقتل الآلاف وتشرد ومعاناة مئات الآلاف، أصبحوا معرضين لخطر المجاعة والأمراض الفتاكة والموت، وكأن الموت والقتل والتشرد هو قدر جنوب السودان ومواطنيه الذين عانوا ويلات حرب أهلية امتدت لأكثر من خمسين عاما، ثم صوتوا بأغلبية ساحقة على خيار الانفصال، وما يجرى اليوم هو أمر مرير بالنسبة لمواطنى الجنوب الذين فروا من الدولة الأم السودان طلبا للحرية والعدالة والعيش الكريم وهربا من التهميش والمظالم والصراعات والفساد، فإذا بهم أمام دولة تعيد إنتاج ما هربوا منه.وللفشل فى الجنوب أسباب عديدة موضوعية، منها العامل الداخلى المتعلق بالفساد والعجز عن إدارة الدولة وعدم إطلاق مصالحة واسعة، وقد ساهمت كل النخب الجنوبية بقدر فى هذا الفشل، كما يتحمل المجتمع الدولى جزءا كبيرا منه بالتخلى عن مسئولياته تجاه الدولة الوليدة وعدم الوفاء بتعهداته حيالها وعدم مساهمته بالقدر الكافى فى تأهيل الجيش والشرطة وبناء القدرات والبنى التحتية، كما كان للعلاقة المتوترة مع الخرطوم دور كبير فى تأزيم الوضع فى الجنوب.ولا يبدو رغم كل المعارك الدائرة أن الصراع قد حسم تماما، ولا يبدو أن أحد الطرفين قادر على حسم الصراع لصالحه، وفى حال عدم التوصل إلى تفاهمات بين هذه القيادات، فإن استمرار الصراع بينهما قد يكون عملا انتحاريا مدمرا للطرفين معا، بل وللجنوب كله، حيث تتداخل فى هذا الصراع العوامل العسكرية والسياسية والقبلية، فى ظل واقع إقليمى ودولى معقد، وهناك أصوات فى المجتمع الدولى بدأت تشير إلى ضرورة وضع دولة الجنوب تحت الوصاية الدولية، كما أن هناك

مخاوف من عواقب تدخل أطراف إقليمية مصالحها متعارضة، بما يعنى أن يتحول الجنوب إلى ساحة للصراعات الإقليمية.والصراع الدائر الآن تغيب عنه قضية التنمية ومكافحة الفساد وقضايا المواطن الجنوبى الحقيقية لتحسين سبل العيش. وتتحمل القيادات والنخب الجنوبية المسئولية عما آلت إليه أوضاع الجنوب ليس فقط بصراعها الأخير، وإنما بفشلها فى وضع أسس لبناء دولة وطنية يستطيع أن يتعايش فيها كل أبناء الجنوب بمختلف أعراقهم وقبائلهم وثقافاتهم وأديانهم، وانشغالهم بدلا عن ذلك بالصراع على السلطة والثروة، بينما ظلت الغالبية العظمى من ابناء الجنوب تعانى. فى وقت ظلت الوساطات والضغوط الدولية عاجزة، والأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة مسئولة إلى حد كبير عما يجرى بالجنوب، وقد كانت تعتبر انفصاله أو استقلاله قصة نجاحها. وسيبقى أى اتفاق سلام فى الجنوب هشا ومؤقتا ومعرضا للانهيار، ما لم يكن هناك عمل جاد لبناء مؤسسات الدولة فى الجنوب على أساس وطنى وليس قبليا، وهذا الأمر يحتاج إلى قيادات ونخب تغلب مصلحة الوطن على مصالحها الشخصية.

يمثل جنوب السودان أهمية استثنائية بالنسبة لمصر والعالم العربى، ليس فقط لما يمثله من أمل فى زيادة حصة مصر المائية أو بما يملكه من فرص وإمكانات واعدة، أو لما يمثله من عمق أمنى واستراتيجى، أو لعلاقاتنا التاريخية معه الضاربة فى جذور التاريخ، وليس فقط لأنه أرض التلاقى والتواصل العربى الإفريقى، وإنما لكل هذه العوامل مجتمعة وغيرها، وقد عبر الكاتب الكبير الراحل أحمد بها الدين عن ذلك منذ وقت مبكر بقوله" إذا ضاع جنوب السودان فعلى العرب السلام."وفى الاحتفال بالذكرى الرابعة لاستقلال جنوب السودان الذى يشارك فيه عدد كبير من الأشقاء ومن بينهم مصر، يعاد التأكيد من جديد على أنه سيظل جزءا من العالم العربى، وأنه بانفصاله عام ٢٠١١ عن السودان الأم لم ولن ينفصل عن هذه المنطقة أو يرحل بعيدا عنها، وأنه سيظل واجبا على الدول العربية وفى مقدمتها مصر تجاه الجنوب الذى لم تبذل جهود عربية حقيقية من أجل حل مشكلاته واستيعابه فى إطار السودان الموحد. إن علاقاتنا الحالية مع الجنوب رغم المساعى الكبيرة لتوطيدها لا تتناسب مع حجم الروابط معه ولا مع حجم الفرص والإمكانات الواعدة للتعاون والتكامل، والتى يجب أن تكون هناك استراتيجية شاملة لتطويرها، وأن يكون لها أولوية قصوى فى جميع المجالات. لأن استقرار مصر والمنطقة لن يتحقق باستمرار الصراع والحرب فى جنوب السودان. وقد استقبلت مصر مؤخرا وفودا جنوبية، وبذلت من قبل جهودا كبيرة لدعم استقرار وسلام الجنوب. ويجب أن تتواصل جهودها اليوم مهما كانت انشغالاتها أو أعباؤها الداخلية من أجل أولا وقف الحرب وتحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة فى الجنوب ومساعدته إنسانيا، ثم ثانيا من أجل

دعم التنمية وإعادة اعماره وتوطيد العلاقات معه فى جميع المجالات، وثالثا من أجل تحقيق السلام والاستقرار بين دولتى السودان، ورابعا من أجل إلقاء الضوء على أوضاعه وتصحيح صورته المشوهة فى العالم العربى بفعل عوامل عديدة.

جنوب السودان دولة المتناقضات :

يبدو ان شعب جنوب السودان لن يهنأ بانفصاله عن السودان الام السبب انه منذ ديسمبر عام ٢٠١٣ يعيش الجنوب في ازمة السبب الخلاف بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق رياك ماشارادي الي تدمير البنية التحتية الهشة في الجنوب والتي كانت في حاجة الي اعادة البناء بدأت الأزمة مساء يوم ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حينما قام فصيل من القوات المسلحة لجنوب السودان بمحاولة انقلاب علي سلفا مما تسبب في ازمة سياسية في اليوم التالي أعلن الرئيس سلفا كير ان هناك محاولة انقلاب تم اخمادها وفي ١٦ ديسمبر بدأت المعارك بين الطرفين خارج العاصمة جوبافي محيط جونقلي فرضت القوات الموالية لماشار سيطرتها علي ولاية الوحدة المنتجة للنفط معظم جنوب السودان حدوث اضطرابات في دولة حديثة العهد مثل جنوب السودان التي تأسست عام ٢٠١١ امر وارد لعوامل كثيرة الا انه اعاد للأذهان الصراع المرير بين السودان وجنوبه قبل انفصاله. دوله جنوب السودان تحمل كل عوامل التفجير الذاتي سواء تركيبتها الاجتماعية او القبلية او الصراع علي السلطة او الرؤي السياسية المختلفة لادارة الدولة التي تحظي بوضع اقتصادي مزري المشكلة ان البعض ينظر الي الصراع علي انه صراع داخلي بحث الا أنه يتصل مباشرة بالأطماع الاستعمارية في المنطقة والتي تسببت في تقسيم السودان وفصل جنوبه عنه اليوم تحاول القوي الاستعمارية تقسيم المنقسم وتجزيء المتجزيء أي أنها تحاول تقسيم دولة جنوب السودان ودولة السودان نفسها لكي تصبح الدول المجاورة لمصر عبارة عن دويلات صغيرة تنتشر عدواها في باقي دول المنطقة السودان كان أكبر دولة عربية والعاشرة عالميا من حيث المساحة ٢.٥ مليون كيلو متر مربع المشكلة ان الوساطات السياسية الاقليمية والدولية لم تنجح حتي الان في انهاء الصراع السبب ان رياك ماشار يصر علي الترشح في انتخابات الرئاسة القادم ويطالب سلفا كير بالتنحي لاعتقاده انه الاصلح مباحثات السلام استؤنفت في أديس أبابا لبحث موضوعات سياسية وأمنية بفرض ايجاد حلول للأزمة الا ان الأمور معقدة ومن الصعب التنبؤ بموعد حل هذا الصراع او كيفية حله فقد وسطاء اقليميون عدة وثائق للمتناحرين للتوقيع عليها خلال المراسم التي اقيمت في العاصمة الاثيوبية اديس ابابالتي تشهد محادثات سلام منذ شهور ومع ذلك يشعر المتمردون الموالون لمشار بعدم الرضا لان الاتفاق الذي يأتي بوساطة هيئة ايجاد الاقليمية

يسمح للرئيس كير بالاستمرار في السلطة خلال الفترة الانتقالية المقترحة التي تمتد لعامين ونصف العام. وعلي جانب آخر اصبحت دولة جنوب السودان علي شفا أزمة مجاعة كبيرة بعد حوالي ثمانية اشهر من القتال وهو ما دفع وكالات الاغاثة التابعة للأمم المتحدة الي التحذير من أن اربعة ملايين شخص يواجهون خطر المجاعة لذلك لا يمكن للعالم ان يقف موقف المتفرج حتي حدوث ازمة صحية تأخذ الاف او ملايين الأرواح في هذا البلد الافريقي.

التوقيع علي معاهدة لاقتسام مياه النيل بدون مصر والسودان :

برغم المعارضة التي أبدتها مصر والسودان، قررت دول منابع النيل السبع التوقيع في مدينة عنتيبي الأوغندية علي معاهدة جديدة لاقتسام موارد نهر النيل، مع منح القاهرة والخرطوم مهلة عاما واحدا للانضمام إلي المعاهدة، إذا رغبتا في ذلك. وسوف توقع المعاهدة المرتقبة كل من: إثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، والكونجو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي ونفي عمر لوبولوا سفير أوغندا في القاهرة إمكان إلحاق أي أذي بمصر أو السودان علي الإطلاق، جراء توقيع الاتفاقية، وأكد أن المفاوضات ستظل قائمة مع مصر لتسوية القضايا الخلافية العالقة، التي تتعلق بمياه نهر النيل.

يجب المطالبة بضرورة تكثيف الحوار مع جميع دول الحوض، بهدف قيام مفوضية مشتركة تشرف علي جميع المشروعات، وتضمن تنفيذ الخطط المستقبلية لتعظيم الاستفادة من نهر النيل. وأكد مصدر مسئول في وزارة الموارد المائية والري أن معظم الهيئات والمنظمات الدولية المانحة تساند الموقف المصري الراهن، وتدعم تطبيق القواعد المتعارف عليها دوليا والحاكمة فيما يتعلق بتمويل أي مشروعات مائية ذات تأثير علي بقية دول الحوض.

وقد تقرر أن يبدأ عدد من الوزراء وكبار المسئولين المعنيين بملف المفاوضات مع دول حوض النيل، زيارات مكوكية إلي عدة دول، خلال الشهر الحالي، لعرض موقف مصر من المفاوضات الأخيرة، ونتائج اجتماعات دول المنبع اليوم، وتشمل هذه الزيارات: الصين وعدة دول غربية وعربية، وتتركز الخلافات مع الدول السبع حول ثلاث نقاط أساسية هي: احترام الحصص المائية لدولتي المصب والممر مصر والسودان وفقا لبنود معاهدة ١٩٢٩، التي خضعت للمراجعة والتصديق عام١٩٥٩، وضرورة موافقة الدولتين مسبقا علي أي مشروعات تقام علي مجري النهر، أو عند منابعه، وضرورة موافقة الدولتين أيضا علي أي تعديلات قد تدخل مستقبلا علي بنود الاتفاقية الإطارية المرتقبة. ويهدد هذا الموقف بتقويض٢٠ مشروعا تتطلع الدول التسع مجتمعة لتنفيذها بما يضمن زيادة موارد النهر البالغة حاليا١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا، ولا يتم الانتفاع

بالجانب الأكبر منها، مع رفع الطاقة الكهربائية المولدة من المساقط المائية علي مسار النهر، بما يفيد عملية التنمية الشاملة لدول الإقليم.

وكان البنك الدولي قد اشترط موافقة جميع الدول المعنية علي أي اتفاقات تتعلق بالاستفادة بنهر النيل، حتي يقدم التمويل اللازم لأي مشروعات، ولم يعرف بعد إذا ما كان البنك سوف يلتزم بهذا الموقف مستقبلا. ووصف ممثل الاتحاد الأوروبي في القاهرة مارك فرانكو توقيع الاتفاق بأنه فكرة غير صائبة لغياب مصر والسودان عنه، وعبر عن قلق الاتحاد إزاء انقسام دول نهر النيل إلي مجموعتين، وقال إنه لا يجب إضافة مصدر جديد للتوتر في منطقة هشة أصلا نتيجة الصراع في منطقة البحيرات العظمي ودارفور وجنوب السودان. وسط أجواء ساخنة واصل وزراء مجلس المياه بدول حوض النيل اجتماعاتهم مساء أمس بشرم الشيخ مناقشة التقرير النهائي للجان الفنية للمفاوضات. وناقشت اجتماعات وزراء المياه بدول حوض النيل إنشاء مفوضية عليا لتنظيم التعاون بين دول الحوض هدفها تفعيل العمل المشترك في مجالات المياه والاستثمار والتجارة وتوليد الطاقة الكهربائية فيما أطلق عليه سياسة الربح لجميع الدول، وأكدت مصادر رفيعة المستوي مشاركة في الاجتماعات الوزارية أن النية الحالية تتجه إلي إصدار بيان حول نتائج الاجتماع ينص علي شكل التعاون المستقبلي وتحقيق الأمن المائي لشعوب النيل بشرط عدم الأضرار بأي دولة عند تنفيذ أية مشروعات علي مستوي الأحواض الفرعية. اقترحت مصر والسودان إنشاء مفوضية لحوض النيل من خلال إصدار إعلان سياسي يكون هدفها الرئيسي هو جذب الاستثمارات لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية في المنطقة مع استمرار التفاوض حول البنود العالقة في الاتفاق الإطاري وذلك للحفاظ علي وحدة حوض النيل وتحقيق التنمية المطلوبة لشعوب المنطقة.

أكد اصفاو دياجاموا وزير الري الأثيوبي في كلمته بالجلسة الافتتاحية بتأييد بلاده لمواصلة المفاوضات بين دول حوض النيل للتوصل الي آلية حقيقية للاتفاق حول الإطار القانوني والمؤسسي للاتفاقية الشاملة للتعاون بين دول حوض النيل، وشدد علي ان أثيوبيا لديها رغبة أكيدة في تحقيق أهداف مبادرة حوض النيل للتوصل الي اتفاق نهائي لصالح شعوب دول الحوض، وفي سياق متصل اكد كمال علي وزير الري السوداني أن الزيارات المتبادلة لوزراء مياه دول حوض النيل ساهمت في إضفاء أجواء الثقة المتبادلة بين حكومات وشعوب دول الحوض مشيرا الي دعم السودان ومصر لإنشاء مفوضية لدول الحوض لمواصلة تنفيذ المشروعات المقترحة للتعاون بين هذه الدول موضحا ان الجهود الأخيرة ساهمت في أحداث اختراق في المفاوضات والرغبة في التوصل الي اتفاق لصالح جميع دول حوض النيل.

ودعا وزير الري السوداني جميع الوزراء المجتمعين إلي استثمار اجتماعهم بالتوقيع علي المبادرة حفاظا علي المكاسب التي تحققت خلال العشر سنوات الماضية وبذل مزيد من التعاون والمرونة الكافية للتوقيع علي الاتفاقية والتي ستعود بالنفع علي جميع الدول الأعضاء، وجهت وزيرة الري الأوغندية الشكر للحكومة المصرية علي تمويلها لمشروعات التنمية المختلفة بأوغندا والتي أثرت بشكل ايجابي في تحسين ظروف معيشة الأوغنديين وطلبت مزيدا من التعاون المشترك، في الوقت الذي رحبت فيه الدول الأفريقية بأهمية الإسراع في إنشاء مفوضية لحوض النيل، كشف وزير المياه والري التنزاني مارك موانديسيا أن بلاده ترفض مبدأ القبول بالأمر الواقع لان هذا يعني الهروب و اتضح ذلك في رفضه مقولة (إذا لم تحصل علي ما تريد عليك أن تختار مما هو متاح) وعلق علي ذلك قائلا أن هذه المقولة تشجع القبول بالوضع الراهن، و تعد كلمة الوزير التنزاني مؤشرا لاستمرار الخلاف بين دول الحوض، طالب وزير الري التنزاني المشاركين في الاجتماعات الحالية بسرعة التوقيع علي الاتفاقية في هذا الاجتماع الذي اعتبره تاريخيا في مدينة السلام ' شرم الشيخ' مضيفا' إننا نجتمع علي ارض السلام يقصد مصر وان عاصمة تنزانيا هي أيضا دار السلام، وطالب مصر والسودان بالتوصل الي حلول جذرية لإنهاء الاتفاق الإطاري لحل البنود المعلقة للتوقيع عليها لصالح شعوب دول الحوض، وحول ما أثاره بعض وزراء دول منابع النيل الاستوائية بضرورة التوقيع علي الاتفاقية الإطارية القانونية والمؤسسية التزاما بما تم الاتفاق عليه خلال احتفال تنزانيا بالذكري العاشرة لإطلاق المبادرة أكدت مصادر مطلعة انه لا يوجد استعجال لتوقيع الاتفاقية وهو ما اتفق عليه رؤساء دول وحكومات حوض النيل خلال الخطابات المتبادلة بينهم والتي حملها وزيرا الري المصري والسوداني وانه مع مرور الوقت وتنفيذ المشروعات علي ارض الواقع من شانه ان يقرب بين وجهات النظر حول نقاط الخلاف.

كما أن الطبيعة قد خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائيا، فإنها أصلا وأساسا قد ألغت الحاجة إلي الصراع علي الماء. والأمر أن في حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفي حاجات كل سكانه في المنبع والمصب، ريا ومطرا، حالا ومستقبلا، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها. فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هي ظاهرة ظاهرية فقط تأتي من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجزها أصلا. إن السياسة المائية في الحوض جميعا، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها، إنما هي التعاون لا الصراع، والتكامل لا التناقض... وعلي هذا الأساس ينبغي أن يتم التنسيق بين دول الحوض. هذا هو الأمر كما وضعه جمال حمدان. يسجل حمدان حقيقتين في المجلد الثاني من عمله الموسوعي' شخصية مصر'. الحقيقة الأولي إن

اعتماد الزراعة علي الري في بلدان حوض النيل يزداد شمالا باطراد حتي يصل إلي نقطة الاعتماد المطلق علي الري في أقصاه في مصر، بينما يقل هذا الاعتماد بشدة جنوبا حتي يصل إلي نقطة الصفر في أقصاه بجنوب السودان والبحيرات، بالإضافة إلي الحبشة، حيث الزراعة مطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع. من هنا فإن الزراعة في دول نطاق المنابع الثلاث تجد كفايتها من الماء في المطر دون أدني حاجة إلي ماء الري. بل إن المشكلة في بعض الأحيان هي إفراط المطر، حيث الحاجة– بعيدا تماما عن مشاريع ري– إنما هي إلي مشاريع صرف! والسواد الأعظم من المجتمع في دول نطاق المنابع لا علاقة له طبيعية أو وظيفية بالنهر تقريبا; فهو في أوغندا مجتمع بحيري أكثر مما هو نهري، وهو في جنوب السودان مجتمع مستنقعي أكثر مما هو نهري، وهو في الحبشة مجتمع هضبي أكثر مما هو نهري.. حتي ليمكن القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلا في تلك المناطق جميعا لما تغير ولا اختلف نمط الحياة.

والحقيقة الثانية: إذا كانت هناك جيوب تعاني من الجفاف في تضاريس نطاق المنابع، كما في شمال شرق أوغندا أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه مثلا، فإنها مرتفعات عالية، تقع بعيدا تماما عن نطاق ومدي النهر وفوق مستواه، ومن المستحيل عمليا وفنيا نقل أو رفع مياهه إليها، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية. والزراعة عامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها في الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلي الجنوب، بينما علي العكس تزداد نسبة الرعي، ويعتمد علي العشب الطبيعي المرتبط بالمطر الطبيعي ولا علاقة له بالنهر ولا بالري.

من المبالغة لا شك ما زعمه ماكدونا في دراسته عن إفريقيا بين اليوم والأمس الصادرة في لندن عام١٩٥٩ إن ماء النيل هو دم الحياة في السودان كما هو تماما في مصر..' إلا أن نقول إن السودان هو اقليم الجزيرة! ومنطقة مثل غرب السودان، علي سبيل المثال، إذا كانت تعاني اليوم من مشكلة' العطش'، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هي منها، وإنما هي ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جدا فوق مستواه، بحيث يستحيل تكنولوجيا وهندسيا توصيل أي قناة من النيل إليها، حتي ولو بالرفع، ولهذا كله تظل الأغلبية العظمي من مياه النيل لا حكرا مغتصبا لمصر، ولكن إرثا طبيعيا لها.

وفي بيانه لفرص التعاون بديلا للصراع يسلم حمدان بأن السودان وحده من بين سائر دول الحوض الذي يشارك مصر نسبيا أو جزئيا في حاجته إلي الماء مع ضرورة الفهم والتفهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما وأن تعارض المصالح المائية الجوهري إن قام بين مصر والسودان فإنما يقوم بينهما علي اساس أن الخلاف بين البلدين قد احتدم قبيل بناء السد العالي بغير مبرر علمي. أولاً : ورغم

قواعد القانون الدولي، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية١٩٢٩ المنظمة للعلاقات المائية بين الطرفين علي أساس أنها غير ملزمة للسودان، بزعم أنها قد أبرمت كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفي غيابه وبغير إرادته، فضلا عن أنها تعطي مصر حق الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة في كل حوض النيل وعلي كل مشاريعه المائية، وبالتالي لا تراعي مصالح السودان بما فيه الكفاية. ثم من هذا الموقف رفض السودان، ثانياً : الموافقة علي قيام مصر ببناء السد العالي أو غيره، وكان هذا مما أخر بناءه بعض الوقت. ولعله كان من بين أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التي أصبحت علما علي قصة السد. فلقد كان هناك عرض سوفيتي أول بالمساعدة في إنشائه ضيعه موقف السودان الرافض ذلك، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلي الولايات المتحدة، التي لم تلبث أن سحبت العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلي أن عاد من جديد إلي الاتحاد السوفيتي.

أمكن التوصل إلي اتفاقية مياه النيل في عام١٩٥٩، التي حلت كل المشاكل المعلقة بين مصر والسودان، وحلت محل اتفاقية١٩٢٩ واحتوتها كجزء لا يتجزأ منها. وتفصيل ذلك أنها تبنت مبدأ الحقوق المكتسبة، والوضع الراهن نفسهStatuesque، ثم هي تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء في المياه أو في المشاريع أو في المسئوليات والالتزامات. كما نصت الاتفاقية علي أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما في جبهة موحدة إزاء دول النيل الأخري في حالة مطالبتها بأنصبة في مياه النهر، علي أن تخصم مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة، والأهم أن اتفاقية١٩٥٩ تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلا، حيث المبدأ الحاكم للاتفاقية أولا وأخيرا هو المبدأ الجغرافي المتوازن: من كل بحسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة. ومن ثم فليس هناك تعارض كامن أو تضارب حقيقي في المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله، والحقائق السابقة كما وضعها جمال حمدان– تمثل أساس استراتيجية مصر الواجبة في المفاضلة بين خياري التعاون أو الصراع بين دول حوض النيل، خاصة إن أضفنا اليها حقيقة أن ما يستغل من المياه لا يتعدي أربعة في المائة من مياه حوض النيل. أقصد الاستراتيجية التي تتبني نهج العمل المشترك في تنمية استغلال وحسن استخدام مياه النيل بما يؤمن الكسب المتبادل للجميع. وفي مجال التعاون تنطلق مصر من الفرص التي يتيحها واقع أن لنطاق منابع النيل ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل مقارنة مع نطاق مصبه، فقد نصت اتفاقية١٩٥٩ علي أن تعاون مصر والسودان مستقبلا في مشاريع زيادة إيراد النيل بمنع الفاقد في مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها علي أساس مبدأ المناصفة في التكاليف وفي صافي الإيراد. ومشروع قناة جونجلي

الذي تسهم فيه مصر بجنوب السودان يقدم نموذجا للكسب المتبادل، حيث يوفر٣.٨ مليار متر سوف تتقاسم بالنصف بين أطرافه. وتوليد وتوزيع الكهرباء مثلما تحقق فعلا في خزان أوين بأوغندا وكما يمكن أن يتحقق في مشروع بحيرة تانا بالحبشة مجال واعد للنفع المتبادل خاصة مع ربط شبكات الكهرباء في بلدان الحوض. ومشاركة مصر في تنمية الرعي ببلدان المنبع والسودان سواء باستيراد الماشية الحية أو بالاستثمار في صناعة اللحوم واستيرادها تعد مجالا حاسم الأهمية للتعاون. وكانت مبادرة حوض النيل والزيارة الأخيرة للوفد المصري رفيع المستوي إلي إثيوبيا خطوة في هذا الاتجاه الصائب. علي الرغم من أن وزارة الموارد المائية والري هي الجهة المسئولة بالدرجة الأولي عن ملف مياه النيل في مصر، بمشاركة بعض الجهات الأخري، المعنية بالجوانب السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية للملف فإنه قد صدر قرار مفاجئ في منتصف السبعينات من القرن الماضي بالغاء الجهاز المسئول عن قضايا مياه النيل الذي يتبع الوزارة، وهو الهيئة المصرية العامة لمياه النيل، وتم تقليصه واستبداله بقطاع صغير بسمي قطاع مياه النيل يتبع مصلحة الري، وتتبعه ثلاث إدارات فنية فقط، القرار كان صادما للجميع وغير متوقع وفي توقيت غير مناسب، فالعلاقات مع إثيوبيا كانت في أسوأ حالاتها، ودول حوض النيل الأخري كانت معترضة بشدة علي اتفاقيات الحقبة الاستعمارية، وكنا نستعد وقتها للبدء في تنفيذ مشروع قناة جونجلي مع السودان، والدخول في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للأنهار المشتركة، وغير ذلك من الأحداث المهمة، فالأمر كان يقتضي دعم الجهاز القائم وتقويته وليس تقليصه وتقويضه، وبرغم مرور نحو خمسة وثلاثين عاما علي صدور ذلك القرار الغريب، فإن السبب في صدوره مازال مجهولا حتي الآن.

ولكن الحقيقة التي يجب أن تقال، هي أن العقود الثلاثة الأخيرة قد شهدت طفرة كبيرة في تحسن علاقات مصر مع دول حوض النيل، تمثلت في توقيع اتفاقيات مهمة، ودعم التعاون الاقليمي بانشاء تجمع التيكونيل(١٩٩٢)، تلاه مبادرة حوض النيل(١٩٩٩)، والدخول في مفاوضات الاطار القانوني والمؤسسي(٢٠٠٣) ودعم التعاون الثنائي بتقديم منح مصرية لمشروعات حفر الآبار ومقاومة الحشائش المائية وغيرها، إلا أن كل تلك الانجازات اعتمدت بالدرجة الأولي علي خبراء من خارج قطاع مياه النيل المتقلص من الباحثين واساتذة الجامعات وغيرهم، بتكليفات محددة ومؤقتة، لتعويض النقص الناتج عن عدم وجود كوادر كافية متفرغة للعمل بالقطاع، وقد آن الأوان لإعادة انشاء هيئة مياه النيل الملغاة في السبعينيات، وإعادة هيكلتها وتقويتها ودعمها بالدرجات الدائمة لتشغلها الكوادر المطلوبة وتشعر بالاستقرار، خصوصا ونحن في حاجة ماسة إلي وضع

رؤية مستقبلية شاملة، لكل ما يتعلق بقضايا مياه النيل في العقود المقبلة، ولتكن حتي عام٢٠٥٠ مثلا، وما تتطلبه من دراسات مهمة وضرورية، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق التالية عند وضع تلك الرؤية:

أولا: أن حصة مصر الحالية من مياه النيل والتي تبلغ ٥٥.٥ مليار م٣ سنويا لا يمكن أن تكفينا في المستقبل بأي حال من الأحوال، وعليه يجب التركيز علي تنفيذ مشروعات أعالي النيل التي ستزيد الحصة بمقدار ٩ مليارات م٣ سنويا، وعلي مساعدة باقي دول الحوض في استغلال كميات الأمطار الهائلة التي تسقط علي الحوض وتزيد علي١٦٠٠ مليار م٣ سنويا، ومياه الأنهار الأخري مثل نهر الكونغو، الذي يضيع منه في المحيط الأطلنطي أكثر من١٠٠٠ مليار م٣ سنويا.

ثانيا: أن التغيرات المناخية المستقبلية ستؤثر غالبا بالسلب علي ايرادات الأنهار في كافة أنحاء العالم ومن بينها نهر النيل، وقد نوقش هذا الأمر في العديد من المحافل الدولية ومن بينها مجلس الأمن، وظهرت علي الساحة أفكار غريبة تدعو إلي الإدارة الدولية للموارد المائية في المستقبل وإعادة توزيعها بين الدول، لمواجهة الندرة المائية المرتقبة، وما يشكل ذلك من خطورة كبيرة علي دولة مثل مصر.

ثالثا: أن هناك سلطات خاصة بالمياه أنشئت في بعض التجمعات شبه الاقليمية في افريقيا، مثل تجمع السادك الذي تقوده دولة جنوب افريقيا، وتجمع الساحل والصحراء الذي تقوده ليبيا، ويضم كلاهما بعض دول من حوض النيل، تخضع لمقررات تلك التجمعات، بالاضافة إلي قيام دول الهضبة الاستوائية بتوقيع بروتوكول أروشا في عام٢٠٠٣، والذي يلزمها باتخاذ مواقف موحدة إزاء القضايا الاقليمية، وعليه فإن الأمر يتطلب دراسة تأثير مايدور في تلك التجمعات بخصوص موضوعات المياه، علي مفاوضات مياه النيل التي تجري حاليا، وكيفية مواجهتها أو التكيف معها.

رابعا: أن هناك اهتماما كبيرا من اسرائيل بموضوعات مياه النيل، والوجود المكثف في دول حوض النيل، وقد يكون هناك خطر كامن في مشروع الأخدود العظيم، الذي تحاول اسرائيل تمريره في لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، ليتحصن بإطار قانوني دولي، والذي قد يمنع مصر في المستقبل من اقامة مشروعات مائية في مناطق أعالي النيل لزيادة الحصة، بزعم حماية مواقع التراث الطبيعي الموجودة هناك من الغرق.

خامسا: أن هناك احتمالا كبيرا لانفصال جنوب السودان عن شماله بعد استفتاء العام المقبل، وما سوف يستتبع ذلك من إعادة الترتيبات الخاصة بالاتفاقات الموقعة مع مصر، ونصيب كل دولة

من الدولتين الجديدتين من الحصص الحالية، وكذا من الحصص المستقبلية التي ستنتج عن مشروعات أعالي النيل وغيرها.

سادسا: أن هناك موجات من الهجوم علي حقوق مصر التاريخية في مياه النيل، لا تقتصر علي الصحف ووسائل الاعلام في دول حوض النيل فقط، بل تتجاوزها إلي بعض الصحف في أوروبا وأمريكا أيضا، حتي أنها قد وصلت إلي ردهات الكونجرس الأمريكي نفسه، ويتطلب الأمر اعداد حملات اعلامية مضادة ومستمرة ومدعمة بالأسانيد الفنية والقانونية لتوضيح حقيقة الأمور.

سابعا: أن الوقائع الكثيرة والمتتالية المتعلقة بقضايا مياه النيل، من اجتماعات ومؤتمرات وجولات تفاوضية ودراسات وأبحاث وغيرها، وما يثار في الصحف ووسائل الاعلام في الداخل والخارج، تحتاج إلي عمليات حصر وتجميع وتحليل وتلخيص وتوثيق واستخلاص للنتائج والدروس المستفادة، للأجيال المقبلة، ولمتخذي القرار في المستقبل. مهما تكن نتيجة اجتماعات دول حوض النيل، المحدد لعقدها في شرم الشيخ، سواء بالتوقيع علي الاتفاقية الإطارية، أو بتأجيل التوقيع عليها لأي سبب من الأسباب، فإن ذلك لا يمنع من ضرورة إعادة أنشاء هيئة مياه النيل الملغاة في السبعينيات، لتظهر في ثوب جديد، حتي تتمكن من القيام بمسئولياتها القومية، ومن وضع الرؤية المستقبلية، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المتلاحقة، وأن يقوم الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باتخاذ ما يلزم في هذا الشأن، مع تذليل كل العقبات البيروقراطية التي قد تطفو علي السطح، وتحول دون خروج تلك الهيئة إلي النور مرة ثانية في أقرب فرصة ممكنة.

<u>يتلخص اعتراض مصر علي النقاط الأتية:</u>

اعترضت خلالها مصر علي ثلاث نقاط رئيسية وهي الإخطار المسبق من قبل دول المصب بشأن إقامة أي مشروع علي أراضيها قد يؤثر علي حصة باقي دول حوض النيل من المياه، وقد حدث تباين في وجهات نظر دول حوض النيل حول هذه النقطة وتم إرجاء مناقشتها.

الأمن المائي وهو ما يخص تدفق مياه النهر من دول المنبع الي دول المصب وهي (مصر والسودان) وهناك اتفاقات قديمة تؤمن هذا التدفق ويمنع أي دولة من القيام بأشياء تؤثر علي تدفق مياه النهر الي مصر والسودان، وقد رأت بعض دول حوض النيل أن هذه الاتفاقات استعمارية لأنه تم وضعها أثناء الاستعمار الأجنبي لإفريقيا وهي اتفاقات (١٩٠٢) و(١٩٠٦) و(١٩٢٩) و(١٩٥٩)، وقد رفضت مصر أي مساس بهذه الاتفاقات علي أساس أن هناك اتفاقات كثيرة تمت أثناء الاستعمار، ومنها اتفاقات الحدود، ولا تزال سارية ووجودها حمي أفريقيا.

بند تعديل بنود الاتفاقية والمعروف ببند (٣٤) في الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل فقد اقترحت بعض دول حوض النيل أن تكون الموافقة علي بعض البنود بالإجماع والموافقة علي بنود أخري بالأغلبية، وقد رفضت هذا البند علي أساس أن دول حوض النيل عشر دول وهي (مصر . السودان . إثيوبيا . رواندا . تنزانيا . أوغندا . بوروندي . كينيا . الكونغو . إريتريا) منها دول مصب: مصر السودان والثماني دول الباقية دول منبع ومن الوارد أن تتفق دول المنبع فيما قد يتعارض مع مصلحة دول المصب، ولذلك يجب أن تكون القرارات فيما يخص دول حوض النيل بالإجماع وليس الأغلبية.

هذه الاعتراضات الثلاثة من جانب مصر والتي رفضت بسببها التوقيع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل في اجتماع كينشاسا تم بحثها في اجتماعات الإسكندرية، ليست هناك مشكلة أو خلافات كبيرة بين دول حوض النيل ولكن بعض وسائل الإعلام بالغت في تضخيمها وتحدثت عن حروب قادمة وخلافه كل ما هنالك هو خلاف في الرأي حول ثلاثة بنود في الاتفاقية ضمن٣٩ بندا، فهناك اتفاق علي٣٦ بندا والثلاثة الباقية منها ما يحتاج إلي تعديل ومنها ما يحتاج إلي تفاوض.

<u>التعاون بين مصر وجنوب السودان :</u>

*- الزيارة كانت بدعوة الرئيس السيسي خلال القمة الافريقية في مالابو والجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك وخلال الزيارة تم توقيع العديد من بروتوكولات التعاون في مجالات التعليم العالي والشباب والرياضة والتعاون الثقافي والتعاون الصحي والموارد المائية والزراعة والكهرباء واعفاء حملة الجوازات الدبلوماسية والخاصة من التأشيرات وبالنسبة لحملة الجوازات العادية من مواطني مصر وجنوب السودان فمنذ البداية ليس عليهم رسوم خاصة لدخول الدولتين ويمكن للمصريين الحصول علي تأشيرة جنوب السودان للاقامة لاي مدة بدون فرض رسوم.

*- الاتفاقيات ستشجع التواصل بين الشعبين وسيستفيد من ذلك رجال الاعمال اضافة إلي تشجيع المسئولين من البلدين لتبادل الزيارات كما ان هناك عددا كبيرا من المستثمرين المصريين لديهم استثمارات في جنوب السودان والبعض مازال يسعي لاقامة مشروعات خلال الفترة المقبلة وقد تأثرت اعداد المستثمرين بالنزاعات الاخيرة في جنوب السودان ولكن الاعداد في تزايد حاليا وقد أعددنا عشاء عمل في قصر القبة مقر اقامة الرئيس سيلفا كير مع عدد من رجال الاعمال وممثلي الشركات المصرية في مجالات مختلفة مثل الكهرباء والزراعة والادوية.

*- مجال الكهرباء مفتوح للغاية كما نحتاج إلي اقامة مصانع لتعبئة المياه المعدنية بالاضافة إلي مجال البترول وخلال الاجتماع حدث اتفاق بين وزير البترول الجنوبي وشركة بتروجت وتواعدوا علي لقاءات مقبلة لدراسة تنفيذ مشروعات وهناك ايضا مجال التعليم يمكن الاستثمار فيه بقوة لان عددا كبيرا من الجنوبيين لديهم اطفال في مدارس اوغندا وكينيا وبعض الدول الاوروبية وبالتالي اذا انشئت مدارس علي المستوي المطلوب في جنوب السودان سيوفر عليهم عناء ارسال اولادهم إلي دول اخري وهو مشروع ذو عائد سريع كما تحدثت وزيرة الاتصالات عن فرص استثمارية بمجال الاتصالات بالاضافة إلي مجال الزراعة حيث تتوافر التربة الخصبة والمناخ والايدي العاملة الرخيصة والمياه الوفيرة ولا ينقص سوي المستثمر الذي يدخل في شراكة مع الدولة أو يقيم مشروعاً لحسابه.

ومجال صناعة السكر من المجالات المهمة التي يمكن استغلالها وكان حاضرا ممثلاً عن شركة النيل للسكر التابعة لاوراسكوم وجنوب السودان علي استعداد لتقديم مساحات شاسعة من الاراضي لزراعة قصب السكر والبنجر في ظل توافر المناخ المناسب لتلك الزراعة وتوفر الاراضي الصالحة للزراعة كما ان هناك مصنعي سكر ملوط ومنجلا داخل جنوب السودان منذ سنوات يمكن ان يدخل احد المستثمرين في شراكة من الدولة لاعادة تأهيل وزيادة انتاج المصانع وادعو رجال الاعمال المصريين والعرب للاستثمار في مجال السكر لانه مجال واعد جدا، ان الفرص الاستثمارية الحالية قد لا تتوافر في المستقبل.جنوب السودان تقدمت كثيرا خلال ٣ سنوات فسكان جوبا ارتفعوا من ٣٠٠ الف في ٢٠٠٥ إلي ٣ ملايين حاليا والفنادق ارتفعت من ٣ فنادق إلي الف فندق حاليا وعدد الاجانب حاليا في جوبا يكاد يساوي عدد السكان المحليين رغم كل الظروف السياسية في جنوب السودان بسبب المناخ الاستثماري الجيد في جنوب السودان وكل دول العالم تتطلع للاستثمار لدينا ومنهم البرازيليون واللبنانيون الذين فاق عددهم المصريين حاليا والصينيون والكينيون ومن يريد معرفة أكثر عن الاستثمار لدينا يأتي لرؤية الاوضاع علي الارض.

في جنوب السودان ٣٠ مليون رأس ماشية، بينما عدد السكان لا يتجاوز الـ ١٠ ملايين ويفتح هذا المجال لمصر وتطرق لهذا الموضوع الرئيس سيلفا كير في مباحثاته مع المسئولين المصريين بدلا من لجوء مصر لدول بعيدة لشراء الماشية، هناك الكثير منها في جنوب السودان بسعر رخيص وتستطيع خدمة السوق المصري كما يمكن الاستفادة من الخبرة المصرية في تسمين المواشي الموجودة لدينا وقد لمسنا اقبالاً من الجانب المصري بهذا الموضوع وننتظر تحول ذلك إلي عمل

تم اتخاذ خطوات للتعاون مع الدول الخليجية للاستثمار لديكم؟ خلال ٣ سنوات تم ازالة الكثير من

المفاهيم الخاطئة لدي الدول العربية حيث هناك اعتقاد بأنه بمجرد انفصال الجنوب سيكون موطنا للعداء ضد العرب والمسلمين وهي مفاهيم روجها الخرطوم للحصول علي الدعم العربي ولكن العكس هو ما حدث فالجنوب يدعو العرب للاستثمار ومازالت هناك مزاعم بان اسرائيل موجودة في جنوب السودان رغم وجودهم الاستثماري المحدود علي عكس الشركات المصرية الكثيرة والمخابرات المصرية تعرف حقيقة الوجود الاسرائيلي بجنوب السودان.والآن توجد اتصالات مع الامارات والسعودية وبعثنا للحج وعلاقات وثيقة مع الكويت التي كانت اول دولة خليجية تأتي للجنوب حتي قبل الاستقلال عبر مشاريع صحية وتنموية وتم فتح ٣ سفارات جديدة في الكويت والسعودية والامارات لانه لابد ان نستفيد منهم ويستفيدوا منا ومحاولة الخروج من دائرة الماضي وخلق مستقبل افضل فبدلا من اللجوء للبرازيل لشراء موز يمكن زراعته في جنوب السودان فالفرص الاستثمارية كثيرة.

الصراع السياسي في جنوب السودان ليس عامل طرد للمستثمرين؟ فان المصريين بطبيعتهم متحفظون دائما فالمستثمر المصري يفضل ان «يحسبها» من جميع الجوانب ولكن في الاستثمار الربح والخسارة يرتبط دائما بمدي المخاطرة فكلما زادت المخاطرة زادت الارباح والعكس والزيارة لمصر وراءها مشاعر واحاسيس الاخوة فهناك دول كثيرة لديها اموال ولكن المصريين وهم اولي بالفرص الموجودة بجنوب السودان التي لن تتوافر بعد ذلك ويوجد ترحيب باستثمارات القطاع الخاص او الحكومي المصري.

الأزمة السياسية في جنوب السودان؟ قاب قوسين أو ادني من السلام لان الحرب التي كانت موجودة هي حرب عبثية علي السلطة والتي لا يمكن ان تؤخذ سوي عبر صندوق الانتخابات في انتخابات الرئاسة العام ٢٠١٥ وهناك اتفاق ينتظر ان يوقع عليه الطرف الآخر «رياك ماشار» علي وجود فترة انتقالية قبل اجراء الانتخابات واذا رأوا الا يوقعوا الاتفاق فان الانتخابات ستجري حسب الدستور قبل يونيو ٢٠١٥ والكرة الآن في ملعب ماشار.

فكرة مطروحة قبل عام أو عامين ولكن التطورات السياسية في البلدين حالت دون اتمام ذلك وإن شاء الله تتم قريبا.حدثت انفراجة في المفاوضات بين القاهرة واديس أبابا والوضع الحالي لا يحتاج لوساطة جوبا ونحن نشجع الاطراف المعنية علي ذلك لان الاصل في العلاقات بين الدول هو التعاون والاختلاف لن يفيد اي من الدول، ونحن نستفيد من النيل منذ آلاف السنين ولا يوجد سبب للخلاف. قامت جوبا بدور للوساطة خلال فترة الخلاف المصري الإثيوبي؟وقدمت مبادرة من قبل بتكليف من حكومة جوبا لوزير الري والحكومة المصرية خلال عهد الاخوان للتوسط بين مصر

ودول حوض النيل بشأن اتفاقية عنتيبي لان الرئاسة الدورية لدول حوض النيل كانت لجنوب السودان ولم الرد الا ان ظروف تغير الحكومات حالت دون تنفيذ ذلك . مستقبل مشروع قناة جونجلي التي يمكنها المساهمة في حل أزمة الماء في مصر وموضوع حفر قناة جونجلي يحتاج اجماعا في مواقف الاطراف بجنوب السودان وهو ما تفتقر اليه البلاد حاليا ولابد ان يكون لدينا اجماع داخلي قبل تحديد كيفية العمل في جونجلي أو غيرها من طرق استغلال الثروة المائية ومن ناحية اخري نحتاج اجراء دراسات جديدة حول القناة لان الدراسات السابقة اجريت عام ١٩٤٧ وحدثت تغييرات بيئية لابد من مراعاتها كما لابد من مشاورة السكان المحليين لان القانون ينص علي ان الاراضي تابعة للسكان المحليين وتنفيذ المشروع فجأة دون مشاورتهم سيخلق مشكلات معهم.

تطهير المجارى المائية فى الجنوب (بحر الغزال):

نفت مصادر مسئولة في مصر عرقلة الحكومة السودانية جهود التعاون مع مصر في مجال الموارد المائية, وعرقلة تنفيذ مشروع تطهير المجاري المائية في حوض بحر الغزال بالجنوب, والذي تم الاتفاق عليه بين وزارة الري المصرية وحكومة السودان عام٢٠٠٦ وبدأ تنفيذه عام.٢٠٠٧ وأكدت المصادر المسئولة ان هذا المشروع سيكون نقطة الانطلاق للنهضة بجميع نواحي التنمية في منطقة حوض بحر الغزال, حيث يؤدي إلي تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية للسكان ومكافحة الفيضانات والحد من غرق القري بالجنوب.كما يؤدي المشروع إلي ازدهار حركة الصيد وزيادة الانتاج السمكي واحداث طفرة في الملاحة النهرية وانعاش الحركة التجارية بين قري ومدن الجنوب. ويمثل مشروع تطهير المجاري المائية في حوض بحر الغزال نموذجا يحتذي به في التعاون الثلاثي لتنمية وتطوير وادي النيل بين مصر والسودان والجنوب, حيث قامت مصر بتوفير التمويل للمشروع٢٦.٦ مليون دولار, كما قامت بعمل جميع دراسات الجدوي الميدانية في الجنوب, وكذا تم تصنيع الوحدات النهرية في الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن(حكومية) بورشها الرئسية بالاسكندرية في صورة قطاعات من الصلب, ونقلت شركة مصرية–سودانية مشتركة للنقل الثقيل مكونات الوحدات النهرية برا من الاسكندرية حتي نقطة رأس حدربة البرية علي الحدود المشتركة بين مصر والسودان وذلك من خلال عشرين شاحنة ضخمة خاصة بنقل مثل هذه المعدات الثقيلة, ومنها إلي ميناء كوستي النهري (آخر الموانى النهرية في شمال السودان باتجاه الجنوب), والذي تمت فيه عملية تجميع القطاعات.وفي ميناء كوستي, كان التعاون في صورته المثالية, حيث قامت السلطات السودانية بتوفير جميع المعدات والمهمات

اللازمة للعمل, كما شاركت الشركة السودانية للنقل النهري بمعداتها وافرادها الشركة المصرية التي قامت بعملية تجميع القطاعات وتثبيت المحركات وتركيب شبكات الكهرباء والمياه والصرف والانذار بالوحدات. وتم كل ذلك بتعاون كامل مع حكومة الجنوب التي ارسلت لجنة من كبار مسئوليها للتنسيق وتقديم العون.كما كان ابحار هذه الوحدات في نهر النيل من كوستي إلي مدينة بانتيو عاصمة ولاية الوحدة بالجنوب ولمسافة٨٤٠ كم احدي الصور القوية لما يجب ان يكون عليه التعاون المنشود بين مصر والسودان والحنوب.ووصلت هذه الوحدات إلي ميناء بانتيو رافعة اعلام مصر والسودان وحكومة الجنوب, ضاربة المثل علي أهمية هذا التعاون الثلاثي وضرورته لتنمية الجنوب في إطار ما يرتضيه سكانه.

دعم التعاون بين مصر والسودان :

بحث وزير الموارد المائية والري مع نظيره السوداني سبل دعم التعاون المشترك بين البلدين في مجالات حسن إدارة الموارد المائية وإدارة فيضان النيل هذا العام والتحرك المستقبلي لتعزيز التعاون بين دول المصب والمنبع. تم الاتفاق علي تحديد موعد عاجل لعقد الاجتماع الدوري للهيئة الفنية المصرية . السودانية المشتركة لمياه النيل الذي تأجل خلال الفترة الماضية وبحث مستقبل التعاون الفني علي مستوي النيل الشرقي الذي يضم إثيوبيا.وأشار إلي أن زيارته للسودان تأتي في إطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين الشقيقين ومساندة السودان في مواجهة الفيضانات الحالية في مناطق دارفور أو المناطق الشرقية من خلال إمكانات الإدارة المركزية للري المصري بالسودان.تم تنسيق المواقف وتوحيد الرؤي تجاه قضايا ملف مياه النيل وذلك قبل الاجتماع الوزاري الاستثنائي المقرر عقده بالعاصمة الرواندية كيجالي.

مشروع إستقطاب الفواقد فى أعالي النيل :

من المعروف ان دول حوض النيل لا تستخدم سوي ٥% من مياه النهر والباقي فواقد في البرك والمستنقعات في اعالي النيل واقامة مشروعات استقطاب الفوائد يزيد حصيلة النهر بأكثر من ١٤٠ مليار متر مكعب سنويا. أن مصر تواجه عجزا في الموارد المائية يقدر بحوالي ٣٠ مليار متر مكعب سنويا وقد دخلت مصر منطقة الفقر المائي بعد أن وصل نصيب الفرد الي حوالي ٦٢٥ مليار متر مكعب سنويا وهو اقل من متوسط الفقر المائي الذي يقد بحوالي ١٠٠٠ متر مكعب سنويا وسيصل نصيب الفرد الي حوالي ٢٥٠ مترا مكعبا سنويا عام ٢٠٥٠ بعد ان كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩٥٩ يقد بحوالي اكثر من ٢٠٠٠٠ متر مكعب مشيرا الي ان توقيع الرئيس علي وثيقة النيل هو اعطاء الضوء الاخضر في الحفاظ علي مياه النيل من التعدي

بالاضافة الي تنمية موارد نهر النيل خاصة ان حصة مصر ثابته عند مليار متر معب سنويا منذ عام ١٩٥٩ علي الرغم من تضاعف عدد السكان عدد مرات موضحا ان كمية المياه التي تسقط سنويا علي دول منابع النيل حوالي ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا لا يتم الاستفادة سوي بحوالي ٨٤ مليار متر مكعب ان حوالي ٥% فقط والباقي يفقد في البرك والمستنقعات في دول حوض النيل ان تنمي الموارد تنقسم الي قسمين تنمية داخلية وأخري خارجية اما الداخلية فهي ترشيد استخدام كل نقطة مياه وتوعية المواطنين بأن اهدار كل نقطة مياه تؤدي الي حسائر مادية للدوله بالاضافة الي تغيير السياسة المائة عن طريق التقليل من زراعة النباتات الشرهة للمياه والزيادة في زراعة المحاصيل قليلة استهلاك المياه ولكن تنمية الموارد المائية الأهم تأتي من الخارج خاصة والتي تشتمل علي ٩٩% من مواردنا المائية مشيرا الي ان هناك مشروعات كثيرة لاستقطاب فواقد المياه في دول منابع النيل منها استقطاب حوالي ٤٠ مليار متر مكعب في جنوب السودان و ٣٠ مليار حول بحيرة كيوجا باوغندا و ٢٠ مليارا حول بحيرة البرت منبع النيل الابيض في اوغندا فواقد حول بحيرات ادوارد وفيكتوريا وتنجانيقا يتجاوز مجموعها ٥٠ مليار متر مكعب بالاضافة الي مستنقعات السوبات ومشار والبحيرات الاثيوبية التي تتجاوز ٤٠ مليارا اخري. ان توقيع الرئي علي وثيقة النيل هفه تعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل وتنميتها وزياتها عن طريق تنمية موارد نهر النيل واعطاء الأمل في زيادة ايراد النهر لصالح شعوبه بالاضافة الي الايفاء بجميع احتياجاتهم المستقبلية فمصر تواجه ازمة مائية حقيقية خاصة ان نصيب الفرد وصل الي حوالي ٦٢٥ مترا مكعبا سنويا أي اقل من حد الفقر المائي المتعارف عليه عالميا بحوالي الف متر مكعب ونتيجة لنقص نصيب الفرد من المياه اصبح نصيبه من الاراضي الزراعية حوالي..١ فدان أي اقل من ٢.٤ قيراط في حين ان نصيب الفرد في الدول الصناعية الكبري حوالي اثكر من فدان كامل وهذا ادي الي زيادة الفجوة الغذائية في مصر حتي وصلت الي حوالي ٧ مليارات دولار.

سدود جنوب السودان :

سد واو :

يبحث بالقاهرة وفد الخبراء الفنيين بجنوب السودان مع الخبراء المصريين اخر المستجدات اخر المستجدات حول دراسات الجدوي الفنية والاقتصادية لانشاء سد واو المتعدد الاغراض بجنوب السودان قال وزير الموارد المائية اعداد دراسات الجدوي الفنية والاقتصادية لانشاء سد واور من أهم مكونات مشروعات التعاون الفني مع جنوب السودان والتي تتضمن حزمة من المشروعات

التنموية بمنحة مصرية ٢٦.٦ مليون دولار اعد دراسات الجدوي معهدا بحوث الهيدروليكا وبحوث الانشاءات وتم اسناد اعداد دراسات الجدوي الخاصة بانشاء محطة الكهرباء وملحقاتها التابعة لسد او ا لي وزارة الكهرباء بالتعاون مع الشركة المصرية لهندسة نظم القوي الكهربائية وتمت الدراسات في صورتها النهائية بالشكل اللائق تحت اشراف قطاع مياه النيل وبتكلفة اجمالية مليون دولار قدم الخبراء المصريون عروضا وافيه لنظرائهم حول الدراسات الفنيه من هيدرولوجية جيولوجية انشائية بيئية اقتصادية الخاصة بمحطة توليد الطاقة الكهرومائية تمهيدا لبدء البحث عن جهات مانحة لتمويل التنفيذ الذي يجتاح لـ ١.٢ مليار دولار والذي يوفر مياه الشرب نظيفة لـ ٥٠ الف نسمه وزراعة حوالي ٤٠ الف فدان وتخزين حوالي ٢ مليار م٣ مياه وتوفير ١٠.٤ جيجاوات كهرباء سنويا بالاضافة لخدمة الملاحة والصيد والتجاره البيئية.

أوضح رئيس وحدة السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية أن الأزمة مع أثيوبيا ليست متعلقة بخلافات فنية علي مياه النيل وإنما في جوهرها أزمة سياسية واستراتيجية بهدف الضغط علي مصر عبر قضايا لها تأثير خطير علي مواردها وبهدف حصول أثيوبيا علي منافع وميزات باعتبارها وكيلاً لأمريكا في منطقة القرن الأفريقي. وحذر من خطورة إقامة أي مشروعات في الحوض الشرقي لمياه النيل وأن أي مشروعات في منطقة الحوض الشرقي تؤثر بنسبة ٩٠٪ علي حصة مصر المقررة في المياه وأن وجود أثيوبيا في هذا الحوض وإقامتها لسد النهضة له مخاطر مباشرة علي مصر، في حين أن وجود ٥ دول من الدول الست التي وقعت علي الاتفاقية في الحوض الجنوبي فإن إقامة أي مشروعات في دول هذا الحوض يكون تأثيره ١٠٪ علي مصر.

أثيوبيا استغلت انشغال مصر بالثورة وقامت في إبريل ٢٠١١ أي بعد الثورة بما يقرب من ثلاثة أشهر بالبدء في بناء سد النهضة الأثيوبي علي النيل الأزرق ومن المقرر أن يتم الانتهاء من إنشائه عام ٢٠١٥.ومدي خطورة إقامة السد الأثيوبي في الحوض الشرقي علي النيل الأزرق.وعن اللجنة الثلاثية المشكلة لتقييم سد النهضة الأثيوبي والمشكلة من عشرة أعضاء من خبراء مصريين وسودانيين وخبراء دوليين أوضح رسلان أن هذه اللجنة مشكلة منذ عامين ولم يصدر عنها أي تقرير بالإضافة إلي أن أثيوبيا أعلنت أنها غير ملتزمة بأي تقرير يصدر عن هذه اللجنة والتي أصبح عملها لا فائدة منه ولا قيمة له.

أنتهي خبراء الري المصري من الدراسات التطبيقية لإنشاء سد متعدد الأغراض علي النيل الجنوبي بمدينة واو بدولة جنوب السودان لتوليد الكهرباء بطاقة كهرومائية تصل الي ٨ ميجاوات وتوفير مياه الري لزراعة ٤٠ ألف فدان بالري التكميلي ومحطة مياة شرب لخدمة ٥٠٠ الف نسمة طوال

العام في زمام الولاية وذلك ضمن المنحة المصرية المقدمة لدعم حكومة الجنوب والبالغة ٢٦.٦ مليون دولار.

قام معهد بحوث الهيدروليكا بالمركز القومي للبحوث المائية بوزارة الري بتقيم الدراسات الهيدرولوجية والأعمال المساحية لموقع انشاء سد واو بجنوب السودان والذي تم تنفيذه ضمن المنحة المصرية لحكومة الجنوب لتنمية مواردها المائية وقد بلغت تكلفة دراسات الجدوي الاقتصادية والفنية حوالي مليون دولار، ويعتبر المشروع متعدد الاغراض حيث يتضمن انشاء السد لتخزين حوالي ٢ مليار متر مكعب من مياه النيل وانشاء محطة لتوليد الكهرباء وتأمين مياه الشرب لحوالي نصف مليون نسمة من مواطني الجنوب علاوة علي الاحتياجات المائية للثروة الحيوانية وذلك بالاتفاق مع حكومة الجنوب التي تتولي مسئولية التخطيط العمراني للمنطقة المحيطة بالسد ومن المقرر ان تتولي حكومة الجنوب مسئولية تمويل السد بعد الاتفاق علي الدراسات النهائية الخاصة بالمشروع واقرارها وان مصر لن تتأخر عن تقديم جميع اشكال الدعم الفني التي تساعد الجنوب في الاستفادة من الموارد المائية غيرالمستغلة حتي الان.

سوف تبدأ مصر وجنوب السودان حملة دولية مكثفة لجذب الاستثمارات التمويلية لبناء سد "واو" المتعدد الاغراض المزمع اقامته فى مدينة "واو "بدولة جنوب السودان، بعد انتهاء مصر من اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع وتسليمها الى حكومة جنوب السودان.جاء ذلك فى ختام المؤتمر الذى اقامته ولاية غرب بحر الغزال بمدينة "واو "فى حب مصر وتكريما للوفود المصرية انه تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولى قريبا بمدينة "جوبا "يتم خلاله توجيه الدعوة للعديد من المؤسسات و الجهات الدولية التمويلية و الدول المانحة وكبار رجال الاعمال والمستثمرين المتخصصين، ويحضره ممثلون عن الشركات الدولية المتخصصة فى بناء السدود بسبب ان عدد من الجهات الدولية المانحة لم تستطع حضور مؤتمر "واو "لصدور تعليمات وتحذيرات من التوجه الى اى منطقة خارج مدينة جوبا وهو مادعا مصر وجنوب السودان الى عقد مؤتمر دولى آخر فى جوبا قريبا. ان اجمالى تكاليف بناء السد بما فى ذلك وحدات توليد الكهرباء تصل الى مليار و ٢٠٠ مليون دولار وسيتم طرح المشروع للتمويل والمشاركة فى بناء وادارة السد بأنظمة "بى بى بي. وبى او تي. وبى او تى، وان المشروع يوفر ١١٠ آلاف فرصة عمل.

يبحث بالقاهرة وفد الخبراء الفنيين بجنوب السودان مع الخبراء المصريين اخر المستجدات اخر المستجدات حول دراسات الجدوي الفنية والاقتصادية لانشاء سد واو المتعدد الاغراض بجنوب السودان قال وزير الموارد المائية اعداد دراسات الجدوي الفنية والاقتصادية لانشاء سد واور من

أهم مكونات مشروعات التعاون الفني مع جنوب السودان والتي تتضمن حزمة من المشروعات التنموية بمنحة مصرية ٢٦.٦ مليون دولار اعد دراسات الجدوي معهدا بحوث الهيدروليكا وبحوث الانشاءات وتم اسناد اعداد دراسات الجدوي الخاصة بانشاء محطة الكهرباء وملحقاتها التابعة لسد واو إلي وزارة الكهرباء بالتعاون مع الشركة المصرية لهندسة نظم القوي الكهربائية وتمت الدراسات في صورتها النهائية بالشكل اللائق تحت اشراف قطاع مياه النيل وبتكلفة اجمالية مليون دولار قدم الخبراء المصريون عروضا وافيه لنظرائهم حول الدراسات الفنيه من هيدرولوجية جيولوجية انشائية بيئية اقتصادية الخاصة بمحطة توليد الطاقة الكهرومائية تمهيدا لبدء البحث عن جهات مانحة لتمويل التنفيذ الذي يجتاح لـ ١.٢ مليار دولار والذي يوفر مياه الشرب نظيفة لـ ٥٠ الف نسمه وزراعة حوالي ٤٠ الف فدان وتخزين حوالي ٢ مليار م٣ مياه وتوفير ١٠.٤ جيجاوات كهرباء سنويا بالاضافة لخدمة الملاحة والصيد والتجاره البيئية.

ان الجهات المعنية بملف مياة النيل بما فيها وزارة الرى تدرس حاليا تداعيات القرار السياسى لحكومة الخرطوم الذي اعلن يونية ٢٠١٤ خلال اجتماع وزراء مياه النيل الاخير بعاصمة جنوب السودان "جوبا" بانهاء حالة تجميد انشطتها فى مبادرة حوض النيل، والعودة مرة اخري للمشاركة دون الاتفاق مع مصر لافتا ان العلاقات بين البلدين تاريخية تسمح بوجود بتفهم الظروف التى تمر بها كل دولة، مشيرا الي وجود اتفاق على ضرورة توحيد الرؤى بين البلدين فيما سيتعلق باشكال التعاون مع دول حوض النيل فى مجال تنمية الموارد المائية تنفيذا لاتفاقية ١٩٥٩.

ان التأجيل لاكثر من مرة لاجتماعات الهيئة الفنية المشتركة بين مصر والسودان الى انه جرت العادة عقد ٤ اجتماعات سنوية بالخرطوم والقاهرة لاعضاء الهيئة ولكن نظرا للظروف السياسية والاجتماعية التى تشهدها البلدين حاليا تم تاجيل الاجتماع اكثر من مرة وليس لوجود اي خلاف بين البلدين مشيرا الى انه يتم حاليا اجراء مساعي حثيثة واتصالات لعقد الاجتماع عقب عيد الاضحى المبارك مع الانتهاء من موسم الفيضان الجديد لافتا ان جدول اعمال اجتماعات الهيئة المشتركة ثابت ولم يتم تغييره وسوف يتضمن مناقشه ومتابعة ما تم الاتفاق عليه وما يستجد من اعمال

ان تعلية سد الرصيرص لزيادة سعته التخزينية الى ٦,٥ مليار متر مكعب بدلا من 3,5مليار متر مكعب لم تؤثر على الوارد لمصر من مياه الفيضان لانه سد تخزين سنوى ولا يزيد بين تفريغ محتوى بحيرة الروصيرص لاستقبال الفيضان الجديد كل عام و ان سد مروى صمم لتخزين ١٢ مليار متر مكعب سنويا حيث يتم ضخها لانتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة.. ان سد تكيزى

الاثيوبى الذى تم انشاؤه على الحدود السودانية الاثيوبية على نهر عطبرة يعمل على تنظيم التدفق المائى على مدار العام لنهر عطبرة ولا نملك معلومات عن السياسة التشغيلية لهذا السد، ان متوسط الوارد من مياه الفيضان عبر نهر عطبرة تصل لنحو ١٢ مليار متر مكعب على مدار العام. وفقا لما تنشره وسائل الاعلام السودانية فان اى منشأت لانتاج الكهرباء عبر تخزين المياه لابد ان يصاحبها تنمية زراعية بالمنطقة المحيطة بالسد، وهو ما يتم فى حدود الحصة المائية للسودان.

ان سد النهضة وفقا لتوصيات اللجنة الثلاثية فان الدراسات الحالية المقدمة من الجانب الاثيوبى غير كافية لتحديد حجم الاثار السلبية والايجابية من انشاء السد على دولتى مصر والسودان، مؤكدا ان مصر تحترم الاراء الفنية المبنية علي اسس ودراسات علمية تفصيلية وتقدم نتائج واقعية . ضرورة احترام القوانين الدولية فيما يتعلق بالانهار المشركة، وتحقيق التنمية دون الاضرار بالدول المتشاطئة معها، وبالتالى فان اجتماع وزراء مياه النيل الشرقى المقرر عقده يهدف وضع الاليات الفنية المناسبة لتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية الدولية، ومن ثم يصبح ذلك تطبيقا للقوانين الدولية، وتنفيذ للاتفاقيات التاريخية الموقعة بين مصر ودول حوض النيل موضحا حرص مصر على دعم عجلة التنمية بهذه الدول باشكالها المختلفة.ان السودان تقوم حاليا بتنفيذ مشروع انشاء سدي "عطبرة و استيت " على نهري عطبرة وستيت، وذلك فى اطار اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر و السودان وضمن حصتها المائية البالغة ١٨,٥ مليار متر مكعب سنويا، لافتا الي ان نسبة التنفيذ بالسدين وفقا لما اعلنته وسائل الاعلام السودانية تبلغ ٤٠% من الاعمال الاساسية للسد، وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من مياه النيل لتحقيق التنمية وانتاج الكهرباء ومن المتوقع انتاج الطاقة الكهربائية من السدين ٣٢٠ ميجا وات وتخزين ما يقارب٣ مليار متر مكعب سنويا، وزيادة العمر الافتراضي لخزان خشم القربة الذي ارتفعت نسبة الاطماء به الي ٧٠% من حجم التخزين اضاف هيمسة بان المؤشرات الاولية للتنبوء بالفيضان يشير الى انه سوف يكون فوق المتوسط في حدود ٩٢ مليار متر مكعب الايراد الطبيعي لنهر النيل لصالح مصر والسودان مؤكدا ان هناك شراكة ثلاثية بين الرى المصرى والسودان وخبراء الهيئة الفنية المشتركة بين البلدين.

مصر تسلم جنوب السودان دراسات أول سد متعدد الأغراض:

وسط تظاهرة شعبية و رسمية قام وفد مصرى رفيع المستوى بتسليم حكومة جنوب السودان وحاكم ولاية غرب بحر الغزال جميع دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والهيدروليكية والمدنية، وتصميمات محطة الكهرباء لمشروع إنشاء أول سد متعدد الأغراض بمدينة واو، التى انتهى الخبراء

المصريون من إتمامها خلال فترة استمرت خمس سنوات بمنحة مليون دولار رغم الصعوبات والتحديات الكبرى التى واجهت الدراسة.

وأكد وزير الموارد المائية والرى أن مصر لن تسمح بالوقيعة بينها وبين أى من دول حوض النيل، وأنها تفتح قلبها وذراعيها للتعاون والشراكة، ودعم المشروعات التنموية مع جميع الأشقاء بالحوض قائمة على مبدأ المنفعة للكل، ولاضرررولاضرار.فى الاحتفالية الكبرى لتسليم دراسات السد – إن مصر بإسهامها فى دراسات السد ترسى أساسا قويا لمرحلة جديدة فى تطور العلاقات المتميزة بين شعبوحكومتى مصر وجنوب السودان .فوائد مشروع السد التى ستشمل توليد الكهرباء بطاقة ١٠ ميجاوات تكفى لإنارة عشرات القرى المحرومة، كما يسهل حركة الملاحة النهرية فى بحر الغزال على مدار العام، ويوفر مياه الرى لنحو ٤٠ ألف فدان، فضلا عن مد وحدة مياه شرب نقية للسكان المناطق المجاورة، مما يشجع على تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة وإقامة قرى نموذجية لتوطين السكان، وإقامة حياة مستقرة يمارس أهلها جميع الأنشطة مثل الزراعة والرعى وتربية الحيوانات والتجارة على مدار العام، وقالت جيما نونو كومبا وزيرة المياه والكهرباء فى جنوب السودان إن مصر "السيسي "وعدت فأوفت، واحتفال اليوم يؤكد أن القاهرة تنفذ ما تم الاتفاق عليه لصالح الشعبين. وقال العميد رزق زكريا حاكم ولاية غرب بحر الغزال إن بعض الجهات تستخدم نهر النيل للمزايدات والتأثير على مصر، وأن بلاده من أولى الدول التى دعمت ثورة ٣٠ يونيو للتخلص من الإخوان.

<u>سد الشريك على نهر النيل :</u>

بدأ العمل بسد الشريك علي نهر النيل بتسليم وزارة الموارد المائية والكهرباء موقع السد فورا سد الشريك سيسهم في توفير الكهرباء لأهالي المنطقة التي يجب ان تحدث نقلة في المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات التعدين في الولاية. ويقع السد المقترح في المنطقة الواقعة شمال بربر وجنوب ابو حمد ومن المتوقع ان تغمر مياه الخزان عددا من القري بالضفتين الشرقية والغربية وفي جوبا اعلنت دوله جنوب السودان عن عزمها انشاء سد علي شلالات فولا عند منطقة نمولي علي النيل الابيض وقال وزير الري في دولة جنوب السودان بول ما يوم ان بلاده لديها خطط لانشاء سد جديد مشددا علي ان هذا حق مشروع لبلاده.

<u>جنوب السودان يطلب مساعدة مصر لمواجهة زيادة الطمي :</u>

أكدت وزارة الموارد المائية والري ان رئيس جنوب السودان سيلفا كير طلب من الرئيس المصري تكليف وزارة الري بتنفيذ مشروعات لتقليل الفواقد في منطقتي بحر الغزال والسوباط لمواجهة زيادة

معدلات الطمي في هذه المناطق وتقلل الفاقد في النيل خاصة ان جنوب السودان يعاني من أزمة بسبب زيادة معدلات الأمطار والتي تعرض لها حاليا رغم انه ليس موسما لسقوط الأمطار اجمالي كميات المياه التي يتم فقدها تصل الي ٢٦ مليار متر مكعب من المياه. ان المشروعات تشمل حفر عدد من الآبار الجوفية لتوفير مياه الشرب ومتابعة نوعية المياه في النيل الأبيض وبحر الغزال والسوباط وتأهيل محطات قياس مياه الفيضان للنيل بينما يقوم المعمل المركزي بتحليل نعة المياه الهيدرولوجية للمناسيب والتصرفات لنهر النيل وفروعه بمنحة قدرها ٥.٧ مليون دولار والاتفاق علي انشاء محطة رفع لتوفير المياه للمجتمعات المحرومة بجنوب السودان بمنحة قدرها ٤٠٠ الف دولار والانفاق علي تدريب وبناء القدرات بمنحة قدرها ٣٥٠ الف دولار. سيتم بدء تفعيل الاتفاقية التي تم توقيعها علي هامش زيارة رئيس جنوب السودان الي مصر من خلال الاعداد لتشكيل الهيئة الفنية المشتركة واعدادها الشروط المرجعية لعمل اللجنه مشيراالي انه سيتم ارسال بعثة مصرية الأسبوع الحالي الي جنب السودان تقوم باعداد دورة فنية للعاملين في مجال ادارة الموارد المائية بالإضافة الي زيادة مرتقبة لوفد مصري من وزارة الموارد المائية والري برئاسته الي مدينة جوبا عاصمة جنب السودان. من المقرر البدء في تنفيذ ٩ مشروعات مائية عاجلة بمنحة مصرية قدرها ٢٦.٦ مليون دولار سيتم البدء في تنفيذها الشهر المقبل مشيرا الي انه ووفقا للأتفاقية يتم حفر وتجهيز ١٧ بئرا جوفيا بمنحة قدرها ٦ ملايين دولار علي انيتم تنظيم احتفالية اقليمية كبري لتسليم الآبار الاربع المنتهية الي الجانب الجنوب سوداني يناير المقبل بمدينة جوبا فضلا عن الاتفاق علي تنفيذ دراسات الجدوي الفنية الاقتصادية لمشروع سد واو المتعدد الاغراض بمنحة قدرها مليون دولار حيث تم الانتهاء من جميع الدراسات والتصميمات الانشائية والهيدرولوكية والمدنيه وتصميمات محطة الكهرباء علي ان يتم عقد ورشة عمل اقليمية لاستعراض دراسات الجدوي النهائية في يناير المقبل بمدينة جوبا.

العلاقة بين مصر والسودان – مواجهة فيضانات دارفور :

بحث وزير الموارد المائية والري مع نظيره السوداني سبل دعم التعاون المشترك بين البلدين في مجالات حسن إدارة الموارد المائية وإدارة فيضان النيل هذا العام والتحرك المستقبلي لتعزيز التعاون بين دول المصب والمنبع. تم الاتفاق علي تحديد موعد عاجل لعقد الاجتماع الدوري للهيئة الفنية المصرية . السودانية المشتركة لمياه النيل الذي تأجل خلال الفترة الماضية وبحث مستقبل التعاون الفني علي مستوي النيل الشرقي الذي يضم إثيوبيا. وفي إطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين الشقيقين ومساندة السودان في مواجهة الفيضانات الحالية في مناطق دارفور أو المناطق الشرقية من خلال إمكانات الإدارة المركزية للري المصري بالسودان.تم تنسيق المواقف وتوحيد الرؤي تجاه قضايا ملف مياه النيل وذلك قبل الاجتماع الوزاري الاستثنائي المقرر عقده في سبتمبر المقبل بالعاصمة الرواندية كيجالي.

مصر والسودان ومواقفهما الثابتة من اتفاقية النيل :

عقد بالإسكندرية الاجتماع غير العادي لوزراء مياه النيل الشرقي مصر والسودان وأثيوبيا وذلك لمناقشة الدراسات الخاصة بمشروعات الرؤية المشتركة المقرر تنفيذها علي مستوي النيل الشرقي وتقدر تكلفتها ٣٦ مليون دولار مقدمة من الهيئات الدولية المانحة.

إن مبادرة حوض النيل هي مجرد برنامج للتعاون مثل برامج التعاون المختلفة بين الدول وأن مصر تحرص علي الدخول في هذه البرامج بهدف تنمية شعوب دول حوض النيل وهو واجب الشقيقة الكبري نحو أشقائها خاصة أن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل لا تتوقف علي العلاقات المائية فقط ولكن علاقات الجوار هي أساس التعاون معها وأضاف أن هناك تواجدا عميقا لمصر في دول الحوض بأشكال عديدة في كافة المجالات سواء تجاريا أو سياسيا أو اقتصاديا. وتمشي مصر في خطوات ثابتة للتفاوض مع دول حوض النيل لتحقيق أقصي استفادة من موارد النهر لصالح جميع الشعوب مع ضرورة تفعيل التعاون معها في كافة المجالات سواء المائية او الزراعية أو التجارية في مجالات الاستثمار الأخرى، وقد سبق لمصر الموافقة علي إقامة العديد من المشروعات في أثيوبيا ودول حوض النيل وآخرها موافقة مصر علي إنشاء سد صغير علي النيل الأزرق في أثيوبيا لتخزين نحو واحد مليار متر مكعب من المياه لاستغلالها في الزراعات المروية الصغيرة وتوليد الكهرباء، وأن موافقة مصر علي إقامة هذا السد بسبب عدم تأثيره علي تدفق المياه لمصر ومصر لا تمانع من إقامة أي مشروعات بدول منابع النيل طالما لا تؤثر علي حصة مصر المائية من موارد النهر، كما أن قرار ٧ دول بفتح باب التوقيع علي اتفاقية التعاون الإطاري علي

الرغم من اعترض مصر والسودان عليها لن يؤثر بأي حال من الأحوال علي حقوق الدولتين فيما يتعلق بمياه النيل. وفي حالة التوقيع الاتفاقية بدون مصر والسودان فسوف يؤدي إلي انهيار كلفة مشروعات المبادرة الحالية والمستقبلية والتي أجمعت كل دول حوض النيل عليها منذ بدء المبادرة عام ١٩٩٩ حيث أن هذه المشروعات هي ملك لـ ٩ دول ولا تقتصر علي الـ ٧ دول التي تتبني التوقيع علي الاتفاقية الإطارية علي الرغم من معارضة مصر والسودان. ويجب العودة إلي طاولة المفاوضات لإنقاذ المبادرة من الانهيار بحلول مرضية لكل دول حوض النيل العشرة. ومن ناحية أخري تمسكت هيئة مياه النيل التي تضم مصر والسودان في اجتماعاتهما الجارية بالإسكندرية علي موقف البلدين الموحد تجاه الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل والتمسك بالحقوق المائية التاريخية للدولتين والتي تحفظهما الاتفاقيات القديمة المعترف بها دوليا كإطار للتعاون بين دول حوض النيل.

قام وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل العشرة ومعهم خبراء دوليون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في طائرة حربية فوق إثيوبيا لمعرفة ما يجري هناك علي الطبيعة، وقد تأكد عدم وجود أى سدود إثيوبية علي منابع النيل، ولا ينفي وجود سدود ولكنها مجرد منشآت لتوليد الكهرباء، خاصة أن لجنة السدود الدولية أصدرت منشورا يصنف السدود إلي صغيرة ومتوسطة وكبيرة، والصغيرة مثل الموجودة في إثيوبيا والكبيرة مثل السد العالي. وكان وزير الري الإثيوبي شفير ادجار سوزرير قد أكد في القاهرة أثناء حضوره الاجتماعات الوزارية لدول حوض النيل الشرقي أنه لاتوجد لإسرائيل أي مشروعات في المنابع الإثيوبية، باستثناء بعض المشروعات الصغيرة لمباني الشرب والصرف الصحي، مشيرا إلي أن إثيوبيا إذا أرادت أن تبني سدودا فسوف تلجأ لحكومتي مصر والسودان.

إن العلاقات المصرية . الإثيوبية، والمصرية النيلية مع جميع دول الحوض تمر بأزهي فتراتها، وأن الجهات الدولية تطالب الدول المتشاطئة في أكثر من٣٠٠ نهر دولي كبير وبينها نزاعات بشأن حصص المياه في هذه الأنهار أن تحذو حذو مصر ودول حوض النيل في مبادراتها الجديدة التي حولت النزاع والتنافس والصراع حول مياه النيل إلي ملحمة تعاون سلمي يهدف لاقتسام مياه النيل بجميع دوله العشرة بتعظيم الفوائد من كل نقطة مياه ومن الكميات الهائلة الفاقدة علي النيل التي لا يستفيد منها سوي٦% فقط ويشير إلي أنه مع وزراء دول حوض النيل وخبراء الهيئات والمؤسسات المانحة الدولية ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير فوق منابع النيل الحبشية وفوق جميع الأحواض المائية التي تصب في نهايتها في نيل مصر والسودان، وهي: نهر النيل عطبرة في الشمال وبحيرة

تانا والنيل الأزرق في الوسط وأحواض نهر البارو والاكوبو ومستنقعات الرباط وتشاد ووجود الفواقد فيها يمكن الانتقال منها بإقامة مشروعات مشتركة تفيد كلا من دول الحوض الشرقي الثلاث: مصر والسودان وإثيوبيا.

إن المبادرة الجديدة لحوض النيل لم تحدث من قبل وتم اتخاذها بروح طيبة جدا، وان اختيار إثيوبيا كمقر ومكتب إقليمي لمجموعة الخبراء مع تخصيص فرعين في كل من القاهرة والخرطوم مبادرة طيبة، وأن المكتب الإقليمي في إثيوبيا به مهندسون من مصر والسودان وإثيوبيا وبه وحدة دراسات إدارية لمشروعات الحوض وهي التي وافق عليها الوزراء والخبراء وسوف يكون رئيسها في الدورة الأولي مصري، وهو يؤكد ويثبت حسن النوايا وصدق وتوحد المواقف لهذه الدول وأن السد الذي تم الإشارة إليه وتصويره علي أنه أقيم تهديدا لأمن مصر المائي لا يخرج عن كونه جدارا مقاما علي بحيرة تانا وقد تم زيارة جميع مواقع الأحواض والأنهار التي في إثيوبيا ولها علاقة بنهر النيل في السودان ومصر وهي أحواض أنهار عطبرة والنيل الأزرق والبارو والاكوبو التي تصب في نهر السوباط جنوب السودان وأيضاً جولات في أحواض إثيوبية غير نهر النيل مثل حوض نهر القواش وشوهدت كل المشروعات الإثيوبية للموارد المائية المقامة عليها ، وتم الإطلاع علي خططهم ومشروعاتهم لأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية . الإثيوبية حتي عام ٢٠٢٥ وتم اكتشاف من خلال هذه الجولات وجود كميات وإيرادات هائلة من المياه الفائضة التي من الممكن استغلالها في زيادة إيراد نهر النيل بكميات خيالية من المياه، خاصة المشروعات المقامة بمناطق المستنقعات النيلية كمشروع بحر الزران مثلا وروافد السوباط والنيل الأزرق ورواندا.

وهناك إمكانية لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة في أماكن كثيرة ومنها يمكن إنشاء شبكات ربط كهربي موحدة لهذه الدول الثلاثة، وأن هناك أيضا فرصا كبيرة ومتزايدة إذا ما صدقت النوايا لتحقيق الرخاء والتنمية وطموحات شعوب الدول الثلاثة وهي فرص هائلة يمكن أن تفيد هذه الدول.

تردد أن السودان كان يستقبل عند سد الدوميرمي علي النيل الأزرق٢٩ مليار متر مكعب من المياه، وأنه أصبح يستقبل٧ مليارات متر مكعب فقط لأنه نتيجة لإنشاء سد عملاق علي مخرج بحيرة تانا ولكن الحقيقة أن السعة التخزينية لهذا السد تبلغ نحو٢، ٥ مليار متر مكعب ويستقبل سنويا نحو٥٠ مليار متر وثبت أنه لا توجد منشآت مائية لها طاقة تخزينية كبيرة سواء علي مخرج بحيرة تانا أو علي طول النيل الأزرق يمكن لها أن تؤدي إلي وصول٧ مليارات متر مكعب فقط للسودان في الوقت الراهن.. إلا في حالة واحدة فقط قد تنتج عن تغيرات مناخية حادة سالبة كنتيجة لقلة هطول الأمطار علي الهضبة الإثيوبية وهي ظاهرة لم تحدث من قبل.

وبالنسبة للسد العملاق الذي يشير إليه بأنه أنشئ عند مخرج بحيرة تانا بغرض تنظيم التصرفات المائية المتوجهة لمصر فإن تسلسل تاريخ الأعمال الصناعية علي مخرج بحيرة تانا بدأ بإنشاء محطة تيس أباي١ لتوليد طاقة كهربية١١ ميجاوات بتصرف مائي٣٠ م٣/ثانية في عام١٩٦٤ علي بعد٣٠ كيلومترا من مخرج البحيرة وبالقرب من شلالات تيس سات.. وانه خلال الفترة من١٩٩٥ إلي١٩٩٧ تم إنشاء هدار شارا شارا علي مخرج البحيرة لتغذية محطة مياه الشرب ولأعمال التحكم في تصرفات مياه البحيرة خارج موسم الفيضان لتغذية محطة تيس اباي٢ لتوليد طاقة كهربية وبدأ تنفيذها عام١٩٩٦ وتم الانتهاء منها في بداية العام الحالي بقدرة ٧٣ ميجاوات وأقصي تصرف مائي لها١٥٠ م٣/ثانية، بتصرف إجمالي سنوي لا يزيد علي٤، ٧ مليار م٣ كحد أقصي، علما بأن القدرة التخزينية المتوسطة لمياه بحيرة تانا بين منسوب١٧٨٤ .١٧٨٧ تعادل١.٩ مليار م٣ أي ما يعادل ٤.٢ متر من كمية المياه المنصرفة من البحيرة سنويا. إن ما تردد عن قيام مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بدراسة لحوض النيل الأزرق عام١٩٦٤ والتي اشتملت علي٣٣ سدا فإنه يجب التوضيح بأن الـ٣٣ مشروعا المقترحة بالدراسة تحتوي علي١٤ مشروعا للري و١١ مشروعا للكهرباء ومشروعات متعددة من(ري وكهرباء) هذا مع العلم بأن مجموع متوسط ما يسقط من أمطار علي دولة إثيوبيا تقدر في المتوسط بنحو١٢٧٥ مليار متر مكعب سنويا منها٤٨٥ مليار متر مكعب تسقط علي المساحة الواقعة بحوض النيل الأزرق ومنها٧٩٠ مليار متر مكعب تسقط علي مساحات خارج حوض النيل الأزرق سواء بحوض النيل مثال حوض نهر عطبرة ونهر السوباط أو خارجه مثل حوض نهر شبيلي كما يبلغ مجموع الجريان السطحي بالأنهار المختلفة بكل إثيوبيا١١٠ مليارات م٣. وأن الفرق بين أحجام مياه الأمطار وأحجام مياه الجريان السطحي يستخدم في الزراعات المطرية والمراعي الطبيعية وهي الأنشطة الرئيسية للسكان بإثيوبيا علي مدي العصور والأزمنة.. لذا فإن أي تغييرات في تلك الأنشطة ليس بالبساطة ولها متطلبات متعددة من أجل إجراء أي تغيير فيها.

أن المشروعات المشتركة المقترحة بين مصر وإثيوبيا والسودان من خلال مبادرة حوض النيل تهدف لإقامة مشروعات ذات فائدة للجميع وليس لمصلحة دولة دون دولة أخري بما في ذلك مشروعات الري التي يتطلب تنفيذها تنظيم الصرف والموازنات مما يفيد إثيوبيا ودول المصب كما تهدف أيضا إلي عدم الإضرار بأي من تلك الدول، وأن الروح السائدة الآن مشجعة لإزالة أي من الحساسيات والريبة والتركيز علي التعاون في جو من الشفافية لمصلحة شعوب دول حوض النيل جميعا، وأن مصر قد طلبت التركيز علي المشروعات التي تزيد من إيراد مياه النيل لاقتسام فائدة

تلك الزيادة، وأنه لا مساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل. وهذه الأمور كلها هي التي صنعت الروح الطيبة والرغبة الصادقة في التعاون بين دول حوض النيل ممثلة في المبادرة التي يتم من خلالها عقد مؤتمر دولي بين٦٠ من الدول والمؤسسات المانحة الدولية ودول حوض النيل في جنيف بسويسرا والذي يحضره جميع وزراء الموارد المائية لدول الحوض العشرة لتحديد الفائدة المحتملة لكل دولة من الدول، حيث إن المبادئ العامة التي تحدد تنفيذ تلك المشروعات هي أن تحقق الفائدة للكل وبدون إحداث أي ضرر للآخرين.

العليا لمياه النيل تراجع بنود وثيقة المبادئ حول سد النهضة :

اجتمعت اللجنة العليا لمياه النيل واللجنة الفنية المنبثقة عنها لإجراء المراجعة النهائية لبنود وثيقة النيل، والتوقيع عليها من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال زيارته لإثيوبيا والسودان ٢٣ من مارس، والتى تم التوافق حولها بعد مفاوضات على مستوى وزراء المياه والخارجية للاتفاق على مبادئ تشغيل وتخزين المياه فى سد النهضة الإثيوبي. تم استمرار تداول الأمر وتناول الجوانب المختلفة المرتبطة بمشروع الإعلان.وكانت المفاوضات السياسية على مستوى وزراء الخارجية قد عُقدت فى الخرطوم من الاجتماعات المكثفة حتى انتهت الجلسة الختامية حتى اعلان البيان الختامى الذى أكد التوافق المبدئى على وثيقة للتعاون من أجل تشغيل وإدارة سد النهضة، وحل المسائل الخلافية العالقة بشأن السد على الأمن المائى المصرى والسوداني. وكان الرئيس السيسى قد عقد اجتماعا مع وزراء الخارجية والرى والتعاون الدولى ومدير جهاز الاستخبارات طالبهم فيه بإجراء مراجعة دقيقة لوثيقة سد النهضة، واستمرار انعقاد اللجنة العليا لمياه النيل، والتى تضم خبراء متخصصين يمثلون كل الوزارات والأجهزة المعنية، بشأن مشروع اتفاق إعلان المبادئ بين مصر واثيوبيا والسودان حول سد النهضة. وأوضحت مصادر حكومية أن هناك توافقا كبيرا داخل الإدارة الحكومية للبنود المتضمنة فى مشروع الوثيقة إلا أنه لا يزال هناك حوار حول التأكد من مدى الزامية النصوص والمصطلحات القانونية المتضمنة فى مشروع الوثيقة لإثيوبيا فى حال تعرض مصر لأى ضرر جراء انشاء سد النهضة. وقالت المصادر إنه تم خلال اجتماع اللجنة العليا لمياه النيل بمجلس الوزراء، مناقشة تقرير أعدته وزارتا الخارجية والري، حول المفاوضات الأخيرة بين وزراء الخارجية والري، وبحث مدى امكان عودة النقاش مع إثيوبيا والسودان فى تعديل بعض المصطلحات على الصيغة النهائية فى مشروع الوثيقة قبيل توقيع الرؤساء عليها.

موقف السودان الأخير من إتفاقية عنتيبي:

يحتل نهر النيل والصراع المحتمل بين دول الحوض أهمية كبرى فى كتاب »مايكل تى كلير« تحت عنوان «حروب الموارد الطبيعية.. المسرح الجديد للصراع العالمى» حيث يشير بوضوح إلى أن مياه النيل لها الفضل والدور الأكبر فى بقاء أهالى ما يعرف الآن بالسودان ومصر على قيد الحياة منذ فجر التاريخ. ونظرا لعدم امتلاك مصر مصادر مياه أخرى ذات شأن نجد أن نهر النيل يمثل أهمية كبرى للمصريين منذ القدم مما دفعهم لمحاولة اكتشاف منبعه وقد حذا حذوهم البريطانيون عندما أعلنوا حمايتهم على مصر واستفادة مصر من موقعها وقوتها العسكرية التى كانت دائما تكفى لردع أية محاولة قد يقوم بها الجيران للتأثير على نصيب مصر من مياه النيل.. ولهذا بدأت مصر تستشعر الخطر عندما أعلنت إثيوبيا عدم اعترافها بمعاهدة عام ١٩٢٩ وعزمها على استخدام مياه النيل الأزرق فى مشروعات رى عملاقة وعندئذ بدأ المصريون يتحدثون عن ذلك الأمر بوصفه قضية أمن قومى واستمرت الحكومة المصرية آنذاك فى بناء خزان أسوان كما سعت إلى إعاقة تنفيذ مشاريع سدود فى السودان .

ولم ترسل مصر قواتها إلى منطقة متنازع عليها على الحدود المصرية السودانية إلا مرة واحدة واكتفت دائما بالدبلوماسية والضغوط الاقتصادية وهو ما دفع السودان لتوقيع اتفاقية مع مصر عام ١٩٥٩ تحصل مصر بمقتضاها على خمسة وخمسين وخمسة من عشرة بليون متر مكعب من المياه سنويا وتحصل السودان على ثمانية عشرة ونصف بليون متر مكعب سنويا يضيع عشرة منها بفعل البخر والتسرب من بحيرة ناصر. ولا شك فى أن مجرد التلميح بإمكانية المساس بالحقوق التاريخية فى حصص المياه يشكل مصادر محتملة لنشوب الصراعات العنيفة نظرا لازدياد الطلب على المياه وندرة وجودها مع عجز دول الحوض عن إقامة نظام مائى يحفظ الحقوق التاريخية ويلبى الطموحات التنموية المتزايدة خصوصا فى الدول الفقيرة جدا المعارضة للقلاقل الداخلية بسبب عدم القدرة على توفير الماء والغذاء.

في تقرير لوكالة الأناضول التركية للأنباء ذكر أن خبراء سودانيين رأوا أن موقف الخرطوم غير التصادمي مع أثيوبيا إزاء موضوع سد النهضة علي نهر النيل التي أطلقت أديس أبابا إشارة البدء لتنفيذه مرده علاقات السودان الوثيقة مع أثيوبيا. كما أنه ربما يعكس توجهاً سودانياً للضغط علي مصر بورقة المياه مقابل تنازل القاهرة عن المثلث الحدودي المتنازع عليه بين البلدين في منطقة حلايب وشلاتين.كان موقف السودان تجاه القرار الأثيوبي بخصوص سد النهضة مفاجئاً. حيث بدا موقفها محايداً. وذلك خلافاً للسنين الماضية التي شهدت تكتل دولتي المصب مصر والسودان ضد

دول المنبع بسبب اتفاقية عنتيبي التي تؤسس لتقليل حصتي مصر والسودان من مياه النيل. وعندما أعلنت أديس أبابا قرارها وبدأت تنفيذه. أبدت القاهرة تحفظها من خلال تصريحات لمسئولين مصريين. لكن الخرطوم كانت صامتة وكأن الأمر لا يعنيها. ورغم إلحاح الصحفيين علي مسئولي وزارتي الموارد المائية والخارجية السودانية. إلا أن رد الفعل الرسمي ظل غائباً حتي مع وصول وزير الموارد المائية السوداني أسامة عبدالله محمد الحسن. للقاهرة الأربعاء في زيارة طارئة.كسرت وزارة الخارجية السودانية الصمت الرسمي عبر بيان صحفي مفاجئ. أكدت فيه أن السودان لن يتضرر من الخطوة الأثيوبية. وتعدت ذلك إلي محاولة سحب تصريح لسفيرها بالقاهرة وصف فيه القرار الأثيوبي بأنه صادم وقال فيه إن بلاده بالتنسيق مع مصر تدرس طلب اجتماع طارئ للجامعة العربية. ورغم أن كثيراً من خبراء المياه السودايين نصحوا حكومة بلادهم علي مدار السنين الماضية بعدم معارضة تشييد سد النهضة.

والدخول في معركة مع أديس أبابا من غير معترك بحجة أنه لا ضرر علي السودان من السد. إلا أن الحكومة ظلت مناصرة للقاهرة في موقفها من سد النهضة ومن اتفاقية عنتيبي كذلك. والتي يقول خبراء أيضاً أن رفضها لها مجاملة لمصر وليس لضرر واقع علي السودان منها.

لكن كل هذه المناصرة انقطعت علي نحو مفاجئ وهو ما لا يمكن تفسيره بمعزل عن "الدور القوي الذي باتت تلعبه أديس أبابا في الملف السوداني مقابل تضعضع الدور المصري في السنين الأخيرة". طبقاً لما قاله عميد كلية العلوم السياسية بجامعة "الزعيم الأزهري "بالعاصمة السودانية الخرطوم .إلا أنه يشير إلي نقطة مهمة وهي أن رد الفعل المصري الرسمي نفسه لم يكن حاداً. كما هو الحال مع رد الفعل الشعبي.

وصف مناصرة السودان لمصر في الفترة الماضية بأنها تبعية مطلقة وغير مبررة ولا تعبر عن مصالحها القومية بقدر ما تعبر عن مصالح مصر.. موقف السودان موقف عاطفي ويأتي علي حساب علاقته بدول المنبع لأن اتفاقية ١٩٥٩ "بشأن تقاسم حصص المياه بين دول حوض نهر النيل" نفسها كانت مجحفة في حق السودان.والدول السبع الموقعة هي: أثيوبيا. رواندا. بوروندي. أوغندا. كينيا. تنزانيا. والكونغو الديمقراطية. فيما أعلن سفير جنوب السودان بمصر مؤخراً عزم بلاده "أحدث دولة عضو بتجمع حول النيل" التوقيع علي الاتفاقية.

في المقابل أعلنت كل من مصر والسودان رفضهما الاتفاقية التي يعتبران أن فيها "مساساً بحقوقها التاريخية" في حصتهما بمياه النيل.الموقف السوداني الأخير من خلال الوضع السياسي في كل من أثيوبيا ومصر قائلاً: الوضعيفي أثيوبيا الآن في أفضل حالاته ورئيس الوزراء "هيلي ماريام دسالنج"

استطاع أن يكمل عملية انتقال كاملة وناجحة للسلطة مع تماسك للجبهة الداخلية وازدهار اقتصادي لافت. بينما الوضع في مصر في أسوأ حالاته. الأمر الذي خلق للسودان وضعاً جيداً وقدرة علي اتخاذ القرار المستقل وقدرة علي المناورة". لكنه استبعد موافقة الرئيس المصري علي مقايضة حلايب بملف المياه بحجة أن الوضع في مصر الآن غير مستقر. ومبني علي المزايدة السياسية سواء لدي الحكومة أو المعارضة. "حتي إذا كانت مصلحة مصر في مقايضة حلايب بملف المياه. إلا أن مرسي لن يقدم علي ذلك. لأنه ستترتب عليه مواجهة عنيفة مع المعارضة التي سيكون موقفها من باب المزايدة وليس المصلحة الوطنية."واستشهد بردة فعل المعارضة حيال ما نسب إلي مرسي من حديث حول حلايب خلال زيارته للخرطوم قائلاً: "المعارضة حاولت أن تنسب إلي مرسي موقفاً لم يتبناه وحتي إذا سلمنا بأنه وعد بإعادة الوضع في حلايب إلي ماكان عليه قبل العام ١٩٩٥ فما الخطأ في ذلك وعن الموقف السوداني الأخير من موضوع سد النهضة "عقلاني. لأن السودان ليس من مصلحته معاداة أديس أبابا لصالح القاهرة لأن أثيوبيا الآن عنصر مهم للسلام والاستقرار في السودان ووساطتها مقبولة من جوبا ومن المتمردين".

آثار تأييد الحكومة السودانية الكامل وغير المشروط لمشروع بناء ما سمي بسد النهضة الإثيوبي دهشة واستغراب بل واستهجان الكثير من الأوساط في مصر, وذلك لتجاوز حكومة الخرطوم ثوابت العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقينووافقت منفردة علي كامل وجهة النظر الإثيوبية ضاربة عرض الحائط بوجهة النظر المصرية وآراء الخبراء الفنيين والاستراتيجيين.موقف الحكومة السودانية لم يأت عقب التطورات التي شهدتها مصر عقب ثورة٣٠ يونيو كما يظن البعض, وإنما كان موقف الخرطوم هو الموقف نفسه في أيام حكم الإخوان المسلمين. الذين يعتبر تنظيمهم, هو التنظيم الأب للاسلامويين الذين يحكمون السودان.. وفي حقيقة الأمر أن موقف الخرطوم المحير يحتاج ممن يريد فك طلاسمه التأمل في الأزمة الداخلية التي يواجهها النظام الحاكم في السودان, فظروف الحرب التي يقودها ضد قوات المعارضة السودانية وواقع ميدان هذه الحرب يجعل من العسير علي الخرطوم أن ترفض لإثيوبيا طلبا. تتولي إثيوبيا إدارة المفاوضات بين حكومة السودان والمعارضة المسلحة التي تسمي الجبهة الثورية, وهي تحالف يضم قوات الحركة الشعبية لشمال السودان, وحركات دارفور المسلحة وبعض الناشطين, كما تتولي إثيوبيا المفاوضات بين السودان وحكومة جنوب السودان حول النزاع في تبعية منطقة أبيي الغنية بالنفط لأي من البلدين.. فضلا عن أن الحكومة الإثيوبية تمتلك ورقة استخدام دعم قوات المعارضة المسلحة التي يتواجد قسم منها بالقرب من المنطقة التي تنوي اثيوبيا بناء السد فيها.كانت المعارضة السودانية في السابق تسيطر علي

كامل حدود السودان في تلك المنطقة, عندما كانت إثيوبيا تتحالف معها, بل وكان للدعم الكبير الذي قدمته إثيوبيا في منتصف تسعينيات القرن الماضي لقوات الحركة الشعبية بقيادة زعيمها الراحل الدكتور جون قرنق, كان لذلك الدعم الأثر الحاسم في تغيير موازين الحرب ليس في جنوب النيل الأزرق وحسب, بل وفي كامل جنوب السودان. فبعد أن تمكنت قوات الخرطوم حينها من شبه السيطرة علي كامل أراضي جنوب السودان وأحال هزائم فاصلة متتالية بقوات قرنق في بدايات تسعينات القرن الماضي, أدي الدعم الإثيوبي بفتح مخازن أديس أبابا المكتظة بالسلاح لقوات الجنوب, وتم نقل الذخائر والأسلحة الثقيلة والدبابات بطائرات النقل العملاقة لجنوب السودان عبر دولة حليفة وجارة للجنوب.كل ذلك الدعم أفضي إلي امتلاك قوات قرنق لزمام المبادرة في ميادين المعارك حينها واستطاعت قواته استعادة الكثير من مناطق الجنوب من أيدي قوات الخرطوم, وسيطرت علي مناطق لم تكن تسيطر عليها من قبل, ونتج عن كل ذلك الدعم الإثيوبي لقرنق مع غيره من العوامل, الي الواقع الميداني الذي فرض قرنق به علي الخرطوم فيما بعد توقيع اتفاقية نيفاشا بكينيا عام٢٠٠٥, تلك الاتفاقية التي ترتب عليها انفصال جنوب السودان عن شماله وإنشاء دولة جنوب السودان المستقلة.رغم الظروف الانتقالية التي تعيشها مصر الآن بعد ثورتها, يجب أن تكون من أولويات الرئيس والحكومة المنتخبة القادمة, العمل من أجل إيجاد حل جذري لقضايا الحرب والحكم في السودان, فالوضع في جنوب الوادي عمق مصر الاستراتيجي يتطلب من مصر تدخلا حصيفا ينهي الحرب الأهلية ويمهد السبيل لاستقرار السودان وانتخاب حكومة راشدة له, لأن تطور الأزمة السودانية وفق النسق الذي يجري الآن ربما أدي لزوال الدولة السودانية وتكرار السيناريو الصومالي علي حدود مصر الجنوبية. تواجه حكومة الاسلامويين في الخرطوم أزمات اقتصادية خانقة كما تواجه فوق ذلك انقسامات داخلية تتفاقم يوما بعد يوم كانت آخر تجليات تلك الانقسامات والخلافات الداخلية إقالة نائب الرئيس السوداني ومساعد الرئيس ومسؤول ملف البترول والمال وكونوا حزبا جديدا وطال الانقسام حتي المؤسسات العسكرية والأمنية فيما عرف بالمحاولة الانقلابية التي اعتقلت فيها السلطات رئيس جهاز المخابرات السابق وقائد قوات الدفاع الشعبي وغيرهم من منسوبي القوات المسلحة والأمن وأفرج عنهم فيما بعد.هذا بالإضافة للمفاصلة التي تمت قبل ذلك بأكثر من عقد من الزمان بين الرئيس عمر البشير وزعيم الإسلاميين في السودان الدكتور حسن الترابي الذي تتأثر بأفكاره كبري القوات المتمردة في إقليم دارفور – حركة العدل والمساواة– بل وكان ينتمي جل قياداتها العليا لحزب الترابي قبل تكوينهم لحركتهم التي تقاتل الآن مع تنظيم المعارضة المسلحة المسمي بالجبهة الثورية السودانية تري الأحزاب التي كانت تحكم السودان قبل

انقلاب الاسلامويين بقيادة عمر البشير بان حل الأزمة السودانية يكمن في مؤتمر دستوري جامع لأهل السودان والأحزاب التي كانت تحكم السودان قبل انقلاب البشير.

بعد نجاح مصر فى منع بعض القروض الدولية عن إثيوبيا لبناء سد النهضة، أكد عضو البرلمان السودانى عن ولاية النيل الأزرق، أن أديس أبابا ستعانى ضائقة مالية نتيجة الضغوط المصرية على الممولين الدوليين لتشييد السد.أن قلة التمويل ستدفع إثيوبيا إلى تجنب ارتفاع تكاليف بناء السد، مما سيضطرها لعدم بنائه بالشكل الهندسى المطلوب، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على الخرطوم لأنه قد ينهار مما سيؤدى إلى غرق ودمار ولاية النيل الأزرق بأكملها. ومن جانبه، كشف أنتونى كون سفير جنوب السودان بالقاهرة، عن أن الطريقة الوحيدة لحل أزمة سد النهضة هى عقد قمة سباعية لرؤساء دول الحوض، مؤكدا أنه على الجانب الإثيوبى إرسال تطمينات لمصر حيث إن هناك مخاوف لدى القاهرة، من انهيار السد وتأثيره على حصتها من المياه.

السودان بين الماضي والحاضر والمستقبل :

يبدو أننا لا نتعلم من الماضى، فما يحدث فى الحاضر يظل جزءا من الماضي، وهوماتنبأ به، وعمل له، صاحب هذا الكتاب «مسألة السودان». لقد سعى الأمير عمر طوسون (١٨٧٢-١٩٤٤) لفضح جرائم المحتل الغربى عبر ستة كتب (خمسة منها بالعربية :مصر والسودان والمسألة السودانية وفتح دارفور، فضلا عن مذكرتين عن أعمال الجيش المصرى بالسودان ومأساة خروجه منها، ليصل إلى ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الإنجليزية).. وأضاع من عمره و ماله الكثير ليفضح أساليب الإنجليز للسيطرة على وادى النيل، وبالتالى التحكم فى منابع النهر ومجراه، أى شريان حياة مصر والسودان فى بدايات القرن العشرين. لقد رصد المؤلف مؤامرات المستعمر الغربى على وادى النيل بين عامى ١٨٨٢- ١٩٢٤ أى من بدء الاحتلال الانجليزى لمصر وخروج الجيش المصرى من السودان، وعمل بدأب شديد لرصد ما حدث -بالعربية والانجليزية -عبر تقارير ورسائل سياسية وعسكرية، فضلا عن برقيات مهمة للمستعمر الانجليزي، وترجمة التصاريح والتقارير.. وكثيرا ما كان يستخدم الوعى الوثائقى والاحتفاء بالمادة ليكون مؤرخا واعيا. إنه يسجل كيف كانت دولة اوروبية تسعى منذ فترة مبكرة لاحتلال النيل، فاهتم محمد على بهذا، واستشار من حوله فأجمعوا على أن وقوع منابع النيل فى يد الغرب خطر كبير.. فاهتم ومن معه لهذا الخطر اكبر اهتمام.. وأقروا بالإجماع على ان وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة لاتحمد مغبته .. فالضرر من التهاون فى الجنوب يعنى أن لامستقبل. والواقع يقول إن السودان هو الرأس الذى إذا بتر تكون مصر بعده جثة هامدة.. وعلى هذا النحو يرصد المؤلف كيف وصلت

القوات المصرية إلى خط الاستواء فى عام ١٨٧٠ ثم إلى بحيرة فيكتوريا نيانزا حتى كانت آخر نقطة عسكرية مصرية جنوبا عند منبع النيل ليخفق العلم المصرى هناك. كان لابد ان يتنبه كل المصريين لماحدث فى الماضى وما كان يمكن ان يحدث فى المستقبل. وهنا ينقل لنا عمر طوسون الباحث الواعى والمؤرخ الكبير –أن المصريين حينما أدركوا أهمية منابع النيل بالنسبة الى شمال النيل، علموا كما يكرر عمر طوسون بالحرف الواحد هنا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسعهم ان يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها، واعتبارها جزءا غير قابل للانفصال عن السودان المصري، الذى هو جزء من الديار المصرية لايتجزأ .. ويمكننا الآن الإشادة بكتاب الأمير المصرى منذ فترة مبكرة، فهو جملة من التقارير والدراسات والوثائق والمذكرات .. الى غير ذلك.. كتبت فى بدايات القرن العشرين، لكنها مازالت حية تتبض وتتبيء بالخطر فى بدايات القرن الحادى والعشرين، وان مايقال عن أن التاريخ يكرر نفسه يعنى شيئا واحدا «:إن التاريخ فى المرة الأولى يكون واقعا وأحداثا وتقارير ورسائل سياسية ووثائق عسكرية .. لكنه فى الحاضر يتحول الى مأساة تحمل رموزا كثيرة واحداثا مفجعة.. هل نحن فى حاجة الآن لأن نستبدل النفوذ الاستعمارى الإنجليزى فى الماضى بالنفوذ الإمبريالى الامريكى الآن لنكررالمحاذير التى عمل لها ودعا اليها الأمير عمر طوسون منذ قرابة قرن من الزمان.

مفاوضات الخرطوم حول سد النهضة :

قال وزير الموارد المائية و الرى ان مصر جاهزة لاستئناف المفاوضات الفنية حول سد النهضة الاثيوبى بالخرطوم ٢٠١٤ وقال انه تم ارسال المقترحات المصرية بشأن الاجندة وجدول الاعمال المقترح تنفيذها الى الجانبين الاثيوبى والسودانى لافتا الى انه من الوارد والطبيعى ان يتم التعديل فى اجندة الاجتماعات وجدول الاعمال والاولويات .وحول وجود توقعات كبيرة من البعض بإمكانية التوصل لاتفاق نهائى وشامل حول ازمة سد النهضة خلال اجتماعات الخرطوم القادمة قال وزير الرى ان المفاوضات لن تكون سهلة وانه لا يتوقع انهاء كل شيء فى يومين فقط. وقال انه يتوقع ان يتم الاتفاق بين وفود الدول الثلاث علي اجتماع آخر لاحق خلال الاسابيع التى تعقب اجتماع الخرطوم القادم لمتابعة واستكمال اعمال اللجنة الفنية المشتركة لسد النهضة وتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة والتى سيتم التوافق و الاتفاق حولها.

توافق مصري – سوداني – أثيوبي :

عرض وزيرى الخارجية والموارد المائية والرى على الرئيس نتائج جولة المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان التى عُقدت فى الخرطوم من ٣ إلى ٥ مارس ٢٠١٠، والتى تأتى استكمالاً

للجولة الأولى التى استضافتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا فى فبراير ٢٠١٥، واستهدفت التوصل إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة للتعاون المائى بين الدول الثلاث، والضمانات التى تحافظ على مصالحها، وكيفية تحقيق المكاسب المشتركة والحفاظ على المصالح المائية لدولتى المصب فيما يتعلق بمشروع سد النهضة. وقد تمكن الدول الثلاث من التوصل إلى توافق حول مجموعة المبادئ المشار إليها ورفعها إلى القيادات السياسية فى الدول الثلاث، للنظر فيها وإقرارها، تمهيداً للتوقيع عليها خلال الفترة القادمة. أن ما تم تحقيقه يُعد خطوة مهمة على مسار تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا، وأن الروح الإيجابية التى سادت جولة المفاوضات الأخيرة كشفت عن توافر إرادة سياسية حقيقية لدى الطرفين لاستكمالها والبناء عليها. وفيما يتعلق بآفاق التعاون المائى بين دول حوض النيل الشرقي، فقد أشار وزير الموارد المائية والرى إلى أن المبادئ التى تم الاتفاق عليها بين مصر وإثيوبيا والسودان تُعد سابقة إيجابية تُسهم فى تعزيز التعاون وآليات التنسيق بشأن استخدامات مياه النيل بين الدول الثلاث، وأكد أن المرحلة المقبلة ستبرهن على القدرة على ترجمة تلك المبادئ إلى آليات وأطر عملية تضمن تحقيق المكاسب المشتركة للجميع.

وثيقة الخرطوم تضمن عدم إضرار النهضة بمصالحنا المائية :

أن التوصل إلى اتفاق مبدئى بين دول حوض النيل الشرقى الثلاث فى مفاوضات الخرطوم حول ما يخص الشواغل المصرية والسودانية بشأن سد النهضة الإثيوبي، يعد خطوة إيجابية سيتبعها خطوات أخري، وذلك عقب رفع تلك الوثيقة لرؤساء الدول فى مصر والسودان وإثيوبيا، لمراجعتها والتصديق عليها حتى تصبح متاحة للجميع بكثير من التفاصيل. وتتضمن الوثيقة الاتفاق على عدم الإضرار بمصالح شعوب الدول الثلاث ومراعاة تخوفات الجوانب الثلاثة من أى تأثيرات سلبية محتملة يتسبب فيها السد الإثيوبي. من المتوقع أن يتم الإعلان عن اسم المكتب الاستشارى الدولى الفائز بعد غد، وهو الذى سيختص بإجراء الدراستين المائية والبيئية سيتم التوقيع بعد ١٠ أيام فى أديس أبابا، على اختيار المكتب الاستشاري.

تمثل تصريحات وزير الموارد المائية فى دولة جنوب السودان، بأن بلاده فى طريقها إلى التوقيع على اتفاقية «عنتيبى»، تهديداً جديداً لمصر بعد توقيع ٦ دول على اتفاقية تقسيم مياه النيل،مما يؤدى إلى انخفاض حصة مصر السنوية، التى قررتها اتفاقية ١٩٥٩، وهى ٥٥.٥ مليار متر مكعب. وبانضمام جنوب السودان للدول الست الموقعة، سوف يتأثر موقف مصر فى عمليات التفاوض، خاصة أن هذه الدول تعتزم طرح الاتفاقية على برلماناتها لدخولها حيز التنفيذ.ومما يزيد

الموقف ضبابية بشأن جنوب السودان، هو تصريح «رياك مشار» نائب رئيس جنوب السودان بأن بلاده ستلعب دور الوساطة للتوفيق بين دول المنبع والمصب.

فهل توقع جنوب السودان على الاتفاقية لزيادة الضغوط على مصر خاصة فى ضوء العلاقة بين إسرائيل والجنوب التى تمتد لعقود، وهل الاتفاقية تمنح الدول الموقعة عليها حرية التصرف فى الكميات المخصصة لها من المياه، ببيعها الى دول أخرى خارج دول حوض النيل؟.. أن موقف جنوب السودان من الاتفاقية وتصريحاته بأنه فى طريقه الى التوقيع على الاتفاقية يزيد من تعقيد الموقف، وصعوبة موقف مصر التفاوضى، خاصة أن جنوب السودان يعتبر الدولة السابعة التى توقع على الاتفاقية، في الوقت الذى تتحدث فيه الأخبار عن أن شمال السودان لا يعترض على الاتفاقية بالصورة التى تعترض عليها مصر لوجود مصالح له فى التوقيع وبناء سد النهضة الإثيوبى.تصاعدت الأحاديث خلال الفترة الماضية حول ملف الأمن المائي، ومع مشاكل الجفاف والتصحر وقلة الموارد المائية، أصبح أمن مصر القومي مهددا خاصة بعد تصاعد أزمة حوض النيل والصراع الدائر الآن بين دول المنبع ودول المصب، وهذا ما جعل العديد من الخبراء والمهتمين يرون أن الصراع القادم سوف يكون علي قطرة الماء وأن فشل الرئاسة والحكومة في إدارة الأزمات يدعو للقلق ويبعث علي عدم الطمأنة في ظل التهاون الشديد من القيادة السياسية في تقديم الرؤية والحلول في الوقت الذي يعتزم فيه البرلمان الأثيوبي مناقشة اتفاقية »عنتيبي» التي وضعتها ٦ من دول المنبع.

أن قضية مياه النيل هي قضية أمن قومي لمصر، منتقداً الأسلوب والطريقة التي يتم اتباعها والسير فيها بشأن ما يحدث في دول المنبع، خاصة قضية سد النهضة الأثيوبي الذي تم إنشاؤه بارتفاع ١٥٠٠ متر أو بخزان تبلغ مساحته ١٢٨ كيلو مترا مربعا، ويستوعب ٧٨ مليار متر مكعب من المياه، منتقداً طريقة الحوار حول هذا السد العملاق وانشغال الجانب المصري بطريقة ملء الخزان بدلا من مناقشة الآثار السلبية علي حصة مصر من المياه التي أصبحت لا تكفي لسد حاجتنا.وأكد الخبير المائي أن مصر بحاجة إلي كمية إضافية من المياه تزيد علي الكمية المخصصة لها بمرة ونصف المرة، وأن مصر تحصل علي ٥٥.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل وبحسبة بسيطة فان مصر بحاجة إلي ١٣٨.٥ مليار متر مكعب من المياه، وأن الكمية التي تم تخصيصها لمصر منذ ٢٠٠ عام بموجب اتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ وكان تعداد مصر وقتها ٢.٥مليون نسمة، في حين أن تعداد مصر أصبح يزيد علي ٩٠ مليون نسمة ومازالت نفس الكمية كما هي لم تتغير.وأوضح الخبير المائي أنه بموجب هذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ١٩٥٩ بين

دول المنبع ودول المصب حصلت مصر والسودان علي ٨٤ مليار متر مكعب تم تخصيص ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ متر مكعب للسودان و١٠ مليارات متر مكعب يتم صبها في بحيرة ناصر.

نقاط الخلافأن هناك ٣ نقاط خلاف بين دول المنبع ودول المصب بشأن اتفاقية «عنتيبي» والتي تم التوقيع عليها من قبل ٦ دول من دول المنبع وهي أثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغاند وكينيا وبروندي والتي تم الاتفاق عليها في مدينة عنتيبي الأوغندية.

وهذه الاتفاقية تلغي الحصص التاريخية لدول المصب المتمثلة في مصر والسودان، ويشير الباب الرابع من الاتفاقية إلي الانتفاع المنصف والمعقول وأن الفقرة الأولي تشير إلي أن دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعا منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، علي وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول الحوض.كما تشير الفقرة الثانية إلي ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المالية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.وتعد إلغاء الحصص التاريخية لدول المصب طبقا لاتفاقية «عنتيبي» أولي نقاط الخلاف.وتكمن نقطة الخلاف الثانية فيما يسمونه «الإخطار المسبق» وهو ما تطالب به دول المصب من ضرورة التشاور فيما بينها وبين دول المنبع قبل إقامة أي مشروعات تؤثر علي حصصها في مياه النيل.

في حين أن دول المنبع تريد أن تتصرف بمنطق أنهم أحرار في اتخاذ ما يرونه من قرارات في المياه التي تجري في أراضيهم حسب رغبتها وحاجاتها.وتأتي نقطة الخلاف الثالثة في طريقة اتخاذ القرارات داخل دول حوض النيل فدول المصب «مصر والسودان» تطالب بأن يكون التصويت بالإجماع في حين تطالب دول المنبع بأن يكون التصويت واتخاذ القرار بالأكثرية علي العكس، ما تطالب به دول المصب والتي تريد أن يكون التصويت بالإجماع أو منحها حق «الفيتو «لمنع تمرير قرارات تضر بمصالحها.

التوافق ويري الخبراء أن التوافق هو السبيل الأوحد للوصول إي صيغ مناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة، وفي حالة الفشل في الوصول إلي اتفاق عن طريق الحوار يتم اللجوء إلي الوساطة ويثمن الخبراء دور الكونغو إحدي دول المنطقة والتي تقوم بدور مشرف في الوساطة بين دول المصب والمنبع، كما يمكن اللجوء للدول التي تقوم ببناء مشروعات في دول المنبع خاصة بناء السدود واستصلاح الأراضي مثل إيطاليا والصين والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الخليجية.وتأتي مرحلة التحكيم كمرحلة ثالثة وهي أن يختار كل طرف حكما ثم يتفق الطرفان علي حكم مشترك

ويتم الاتفاق علي قبول نتائج التحكيم.وهناك محكمة العدل الدولية التي يمكن اللجوء إليها علي اعتبار أن ما تقوم به دول المنبع يهدد الأمن القومي لدول المصب.وفي النهاية يمكن اللجوء إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن علي أساس أن هناك تهديداً للأمن القومي والسلم وحدوث صراعات دولية تهدد السلم العالمي بسبب «حجب مياه باعتبارها شريان الحياة لدول قد يؤدي هذا المنع إلي هلاكها وتصحرها. أن نصيب الفرد في مصر كان ٢٠ ألف متر مكعب من المياه حين تم توقيع الاتفاقية عام ٥٩ في حين وصل إلي ٦٠٠ متر مكعب الآن بعد زيادة عدد السكان إلي ٩٠ مليون نسمة.

أوضح رئيس وحدة السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية أن الأزمة مع أثيوبيا ليست متعلقة بخلافات فنية علي مياه النيل وإنما في جوهرها أزمة سياسية واستراتيجية بهدف الضغط علي مصر عبر قضايا لها تأثير خطير علي مواردها وبهدف حصول أثيوبيا علي منافع وميزات باعتبارها وكيلاً لأمريكا في منطقة القرن الأفريقي. وحذر من خطورة إقامة أي مشروعات في الحوض الشرقي لمياه النيل وأن أي مشروعات في منطقة الحوض الشرقي تؤثر بنسبة ٩٠٪ علي حصة مصر المقررة في المياه وأن وجود أثيوبيا في هذا الحوض وإقامتها لسد النهضة له مخاطر مباشرة علي مصر، في حين أن وجود ٥ دول من الدول الست التي وقعت علي الاتفاقية في الحوض الجنوبي فإن إقامة أي مشروعات في دول هذا الحوض يكون تأثيره ١٠٪ علي مصر. أثيوبيا استغلت انشغال مصر بالثورة وقامت في إبريل ٢٠١١ أي بعد الثورة بما يقرب من ثلاثة أشهر بالبدء في بناء سد النهضة الأثيوبي علي النيل الأزرق ومن المقرر أن يتم الانتهاء من إنشائه عام ٢٠١٥.ومدي خطورة إقامة السد الأثيوبي في الحوض الشرقي علي النيل الأزرق.وعن اللجنة الثلاثية المشكلة لتقييم سد النهضة الأثيوبي والمشكلة من عشرة أعضاء من خبراء مصريين وسودانيين وخبراء دوليين أوضح رسلان أن هذه اللجنة مشكلة منذ عامين ولم يصدر عنها أي تقرير بالإضافة إلي أن أثيوبيا أعلنت أنها غير ملتزمة بأي تقرير يصدر عن هذه اللجنة والتي أصبح عملها لا فائدة منه ولا قيمة له.

<u>اتفاقية الخرطوم والتفاهم والتعاون فى حوض النيل الشرقي :</u>

فى شرم الشيخ، أدرك الجميع أن مصر القوية هى إضافة كبرى للقارة السمراء ورصيد ثمين للإستقرار فى سائر المنطقة. ولم يكن الرئيس السيسى يتوجه إلى الخرطوم لتوقيع إتفاق المبادئ ما لم يكن هناك اطمئنان إلى أن الاتفاقية ونصوصها تضمن الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر بمقتضى القانون الدولى وهو ما أكده رئيس الحكومة الإثيوبية ووزراؤه مرات عديدة فى الآونة

الأخيرة ,وتكتسب الاتفاقية أهميتها من استنادها إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية والتى تقنن قواعد القانون الدولى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، ورغم الاعتراضات وعدم انضمام دول مؤثرة من دول المنابع، ومنها إثيوبيا، للاتفاقية فإنها تمثل قيمة قانونية وأدبية مهمة، وأرست قواعد عرفية ينظر إليها اليوم باعتبارها من صلب القانون الدولى العام. وكانت وثيقة المبادئ التى تم التوافق حولها من قبل اللجنة الثلاثية المؤلفة من وزراء الخارجية والرى لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، تؤكد دعم التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل الشرقى وتعزز إجراءات بناء الثقة حول مشروع سد النهضة قبل رفعها إلى القيادات السياسية فى الدول الثلاwث. وتعد التصريحات الرسمية التى صدرت عن ممثلى الدول خلال مرحلة المفاوضات ملزمة قانونيا لدولهم، وهو ما قضت به محكمة العدل الدولية فى أكثر من قضية. لقد كان الوصول إلى إعلان المبادئ أمرا ليس بالهين لو نظرنا إلى الواقع الصعب الذى تعاملت معه القيادة السياسية فى مصر منذ الثورة الشعبية فى ٣٠ يونيو، وتراكمات وفجوات عدم الثقة التى غلفت العلاقات الثنائية بين القاهرة وأديس أبابا بعد شروع الأخيرة فى بناء سد النهضة وتوقف اللقاءات والمفاوضات، سنجد أنفسنا اليوم أمام تقدم لا يمكن إنكاره، فالرئيس السيسى يُستقبل بحفاوة كبيرة فى العاصمة الإثيوبية بعد أن نجحت جهود إذابة الجليد مع دول مؤثرة فى الأمن القومى المصري، وكانت البداية الفعلية عندما التقى السيسى وديسالين فى مالابو خلال قمة الاتحاد الإفريقى فى يناير عام ٢٠١٥ .ويوم غدٍ، يقف الرئيس السيسى أمام البرلمان مخاطبا الأمة الإثيوبية عن العيش المشترك والمصير الواحد وقيمة التفاهم بين الشعوب التى تربطها الجغرافيا بشريان حياة واحد، ومؤكدا عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين وحق الإثيوبيين فى التنمية وثقته فى حرص إثيوبيا على حق مصر فى مياه النيل. وهناك أسئلة مطروحة عن أسباب عدم النص على حقوق مصر المائية 55.5)مليار متر مكعب سنويا (فى الاتفاقية، والرد على **<u>تلك المسألة يتلخص فى نقاط أربع</u>**:

أولاً: الاتفاقية تتعلق بالمبادئ الخاصة بتشغيل وملء السد بالمياه.

ثانيا: الاتفاقية لا علاقة لها بالحقوق والاتفاقيات التاريخية.

ثالثا: الاتفاقية إطارية استرشادية تعقبها اتفاقيات تفصيلية تنفيذية للوثيقة.

رابعاً: الاتفاقية ليست متعلقة بتوزيع حصص مائية بين الدول الثلاث وهى حصص ليست محل شكوك أساسا، فمصر وإثيوبيا تربطهما (اتفاقية عام ١٩٩٣ اتفاق التعاون الإطارى)، وهناك اتفاقية أخرى مع دولة أوغندا الموقعة فى عام ١٩٩١(اتفاق إطار التعاون). وواحدة من إنجازات الوثيقة

الجديدة أنها تنص على أن ما يحكم موضوع »سد النهضة «هو مبادىء القانون الدولى وهو إنجاز كبير، لأن ذلك يعنى احترام الحقوق التاريخية المكتسبة والإخطار المسبق ومبدأ عدم الإضرار بالغير، أى عدم إقدام دولة على إقامة مشروعات تضر بدول الجوار وتقر الاستخدام العادل والمنصف وحسن النوايا فى تنفيذ الالتزامات الدولية. وحجم الإنجاز يبرز ويتأكد عندما ننظر إلى ما أصاب مصر من اختبارات صعبة بعد غياب الدولة منذ 28يناير ٢٠١١ والبيئة الإقليمية والدولية الصعبة إزاء ما جرى فى مصر بعد 30يونيو. ونجحت مصر فى عبور الاختبار تلو الآخر بفضل السياسات الحكيمة والاعتماد على أهل الكفاءة من الخبراء المصريين. وفى مسيرة المفاوضات مع إثيوبيا كانت هناك عراقيل وكانت هناك أطراف خارجية حاولت زرع الشقاق والخلاف حتى لا تنجز الدول الثلاث تلك الوثيقة التى تم التوصل إليها. وقد تجاهل بعض المنتقدين، الذين يعطون دروسا غير واقعية، أن مصر لم تكن تتفاوض مع نفسها وإنما مع دولتين أخريين لهما مصالح حيوية وتطلعات قومية أيضا. والاتفاقية ليس فيها ما يثير القلق من إسقاط الاتفاقيات السابقة، وإثيوبيا نفسها لم تعلن أى شيء يثير المخاوف فى هذا الشأن، وتصريحات مسئوليها، والتى تعكس الإرادة السياسية لإثيوبيا، لم تتطرق إلى الأمر من قريب أو بعيد. وشر البلية ما يضحك، فهناك أصوات تتحدث إلى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية دون دراية حقيقية بالحقائق ويكيلون سهام القدح والذم والنقد لتلك الاتفاقية قبل إبرامها ودون معرفة ودون الإطلاع على التفاصيل أو البنود أو نص واحد من النصوص التى توصلت إليها الدول الثلاث فى اجتماعاتها المتتالية. وبعض المنتقدين كانوا من رموز نظام سابق يتحمل المسئولية عن تراجع السياسة المصرية فى إفريقيا ولا يخجلون من فشلهم فى الماضى ويحاولون اليوم أن يحتلوا موقع الخبراء والعارفين ببواطن الأمور رغم أنهم لم يكونوا أمناء على حقوق الشعب المصرى وقت توليهم المسئولية، وفى انتقاداتهم لا ينشدون المصلحة العامة ولكن إبراء أنفسهم من إخفاقات الماضى القريب.

ما يقوله البعض من أن نقطة ضعف الاتفاقية الجديدة تكمن فى أنها تؤسس للتعامل مع تقارير اللجان الفنية، فى حالة ما إذا انتهت هذه التقارير إلى حدوث أضرار، من خلال وسائل دبلوماسية (المفاوضات الوساطة– التوفيق) فقط وليس من خلال الآليات القانونية، لا يعبر عن واقع العلاقات الدولية والشراكات بين الشعوب، فعندما تصدق النوايا فإن هذه الوسائل الدبلوماسية تكون الأسرع والأجدى، فقد يستمر التحكيم سنوات طوالا. إن مصر فى سعيها للتوصل إلى اتفاق حول الوثيقة الجديدة قد أكدت أنها كانت وستظل »دولة سلام «تحترم القانون الدولى والتزاماتها القانونية بموجب

اتفاقيات الأمم المتحدة، وأنها دولة تخدم مبدأ قدسية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهى أبلغ رسالة ليس فقط للشريكين الإثيوبى والسودانى ولكنها رسالة مصر إلى كل دول العالم. وسبق أن بعثت مصر بإشارات واضحة فى السابق عن حسن النوايا حتى فى ظروف تعليق المفاوضات المصرية . الإثيوبية عام ١٩٩٣، وهى المفاوضات التى كانت تهدف إلى تنفيذ اتفاق التعاون الإطارى المصرى الإثيوبي، بل أنه بعد تعليق المفاوضات قبلت مصر المطلب الإثيوبى بإقامة مشروعات تنموية يمولها البنك الدولى فى أراضيها. إن المسار التفاوضى الحالى هو محصلة أداء سياسى ودبلوماسى رفيع المستوى شارك فيه نخبة من الخبراء من خلال اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة المهندس إبراهيم محلب رئيس الحكومة، وقامت اللجنة بجهد كبير فى المراجعة القانونية للاتفاقية، ووزير الخارجية السفير سامح شكرى ورجال الدبلوماسية المصرية الأكفاء ووزير الرى والموارد المائية المهندس حسام مغازى والمدرسة المصرية العريقة فى الري.. فلكل هؤلاء تحية خاصة وتقدير على جهودهم فى المفاوضات الدقيقة والصعبة التى خاضتها لمصر طوال الأشهر القليلة الماضية رسالة مصر ورئيسها فى كل من الخرطوم وأديس أبابا، إن السعى إلى التنمية والعمل المشترك يمر عبر بوابات التفاهم والقبول بمصالح الآخرين، ليس على اعتبار أنها خصم من رصيدنا، ولكن باعتبار أنها قيمة عليا تؤمن بها الشعوب الساعية والمحبة للسلام والتعاون، وأن مصر صاحبة التاريخ العريق الضارب فى الزمن تغلب لغة الحوار والتفاهم على المواجهة، والتفاوض على الصدام، والتعاون على الصراع والاعتراف بمصالح الآخرين وليس إنكارها، ومصر تثبت اليوم أن مسارها السياسى الحالى صلب لا يساوم أو يقامر بمصالح الشعب، ولكنه يسعى بالسبل المشروعة لإقرار حقوقنا دون تعد أو تجاوز فى حق أحد.

<u>نص إتفاق إعلان المبادئ بين مصر وأثيوبيا والسودان :</u>

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوى لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان. ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

١- مبدأ التعاون: التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي التعاون فى تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

٢-مبدأ التنمية، التكامل الإقليمى والاستدامة: الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة فى التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمى من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

٣-مبدأ عدم التسبب فى ضرر ذى شأن: سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب فى ضرر ذى شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/النهر الرئيسى.

-على الرغم من ذلك، ففى حالة حدوث ضرر ذى شأن لإحدى الدول، فان الدولة المتسببة فى إحداث هذا الضرر عليها، فى غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

٤-مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب :سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة فى أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب. لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث فى الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر:

أ -العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية، والمائية، والمناخية، والبيئية وباقى العناصر ذات الصفة الطبيعية.

ب -الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

جـ -السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية فى كل دولة من دول الحوض؛

د -تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية فى إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

هـ -الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و -عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن.

ز -مدى توفر البدائل، ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد.

حـ -مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض فى نظام نهر النيل.

ط -امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

٥-مبدأ التعاون فى الملء الأول وإدارة السد: تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامى للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها فى التقرير

النهائى للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع. تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصى بها فى تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتى ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازى مع عملية بناء السد. الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوى لسد النهضة، والتى يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر. إخطار دولتى المصب بأى ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعى إعادة الضبط لعملية تشغيل السد. لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة مع خزانات دولتى المصب، سوف تنشئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم الإطار الزمنى لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

٦- مبدأ بناء الثقة: -سيتم إعطاء دول المصب الأولوية فى شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

٧- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات: سوف توفر كل من مصر وإثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حسن النية وفى التوقيت الملائم.

٨-مبدأ أمان السد: تقدر الدول الثلاث الجهود التى بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد -.سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة فى تقرير لجنة الخبراء الدولية.

٩-مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة: سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر..

١٠- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات: تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تنجح الأطراف فى حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة. وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ فى الخرطوم، السودان فى ٢٣ من شهر مارس ٢٠١٥ بين جمهورية مصر العربية، وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان.

التوقيع يحقق الثقة بين الدول الثلاث :

اكد سفير مصر لدى إثيوبيا أن اتفاق المبادئ الذى تم توقيعه فى الخرطوم أمس بحضور الرئيس المصري ونظيره السودانى عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبى يشكل نقطة توافق وتوازن فى المصالح بين الدول الثلاث فى مسار العلاقات الممتدة بينهم التى تحتاج الى مزيد من الرعاية والاهتمام حتى تحافظ على قوة الدفع التى تتميز بها. إن هذا الاتفاق يبدد أجواء التشكك التى كانت سائدة فى الماضي، وجاء ثمرة لجهد كبير ومتواصل من جانب الدول الثلاث وذلك للتعامل مع مشكلة تعقدت وتشابكت على مدى زمن طويل، ومن هنا فإن التعامل معها يتطلب إرادة سياسية كبيرة. أن توقيع الاتفاق يعنى أن كل طرف يجد فيه الشواغل الاساسية التى تهمه التى يعتبرها حيوية لمصالحه تحقيقا لقاعدة الكل رابح والمكسب للجميع، مشيرا الى أن هذا الاتفاق ليس نهاية المطاف، معتبرا ان هذه العلاقات كائنا متناميا ستسهم زيارة الرئيس السيسى لأديس أبابا فى إعطائها قوة وزخما. أن زيارة الرئيس السيسى لإثيوبيا تعد الاولى من نوعها لرئيس مصرى منذ ثلاثين عاما، حيث جاءت خصيصا لإجراء مباحثات مع كبار المسئولين الأثيوبيين، بينما كانت الزيارات السابقة تأتى للمشاركة فى القمم الإفريقية. أن اتفاق المباديء يحافظ على المصالح المصرية .. مؤكدا أنه ملزم لأطرافه حيث ان هناك توقيعا ثلاثيا على هذه الوثيقة، كما أن ثمة إقرارا بأن الاتفاق يخص أطرافا ثلاثة ويجب أخذ رأى الأخرين دون انفراد أى طرف. وردا على سؤال حول إصرار الإثيوبيين على المضى قدما فى بناء سد النهضة قال السفير :إن هذا السد يعد مشروعا قومياً تلتف حوله جميع شرائح وفئات المجتمع الأثيوبى ويوحدها معا، مشيرا إلى أنه على المستوى الشعبى يرى الجميع أن هذا السد سيجلب للمواطنين الرخاء والتنمية الى جانب توليد الكهرباء والتوسع الزراعي، لكن لا يوجد أى أحد على المستوى الشعبى يفكر فى ان هذا السد يمكن أن يلحق الضرر بالشعب المصري، فشواغل الخبراء والفنيين ليست واضحة لدى المواطن الاثيوبى العادي. أن هذا المشروع ضخم الحجم ولا يجب التعامل معه بالتهويل أو التهوين، مؤكدا أنه من الصعب أن يفكر احد فى تعطيش ٩٠ مليون مواطن فى مصر التى تحتل مكانة محورية واستراتيجية فى منطقتها. ان الجانب الاثيوبى يعتقد أن تقديم تعهدات مكتوبة لا داعى له حيث انه أكد فى محافل مختلفة أنه لن يضر بالمصالح المصرية وأن هذا التأكيد كاف، بينما كان الجانب المصرى يرى أنه بحاجة الى توثيق التعهدات. أن هذه القضية تراكمت وتأزمت على مدى الزمن والسياسات السابقة وعدم وجود نظرة شاملة تجاه المستقبل، مشيدا بالتطور الذى حدث فى ادارة هذا الملف فى المرحلة الحالية، مشيرا فى هذا الصدد الى النظرةالحالية الواقعية التى تسعى لتحقيق

اجواء إيجابية تسهم فيها عناصر التجارة والاقتصاد والاستثمار. وفى هذا الصدد، أشار الى تعاظم حجم الاستثمارات المصرية فى اثيوبيا التى بلغت ما يقارب ملیارى دولار، كما ان هناك دراسات لتحقيق تكامل اقتصادى بين مصر والسودان وإثيوبيا خاصة فى المجالات الزراعية والصناعية ومشروعات البنية التحتية وتوليد الكهرباء.

الاعلان ينظم قواعد تشغيل وملء السد :

أكد فقهاء القانون الدولي، أن وثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة، لا تتعارض مع القواعد الأساسية لاتفاقيات الأنهار الدولية، إذ تناولت الوثيقة مبادئ القانون الدولى فى هذا الشأن، من زاوية علاقتها بسد النهضة وتأثيراته على دولتى المصب، وليس من زاوية تنظيم استخدامات مياه النيل والتى تتناولها اتفاقيات دولية أخرى تحفظ حقوق مصر الثابتة فى هذا الشأن. إن بعض غير المتخصصين وجه سهامه لوثيقة إعلان المبادئ حول سد النهضة، دون أن يقرأ نصا أو حرفا واحدا فى الوثيقة .أن البعض اتهم – ودون سند ـ مصر بأنها فرطت فى حقوقها التاريخية المكتسبة فى نهر النيل بموجب القانون الدولي، كما زعم البعض الأخر أن الوثيقة لم تنص فيها على الأنصبة المائية لمصر دولة المصب فى نهر النيل والتى تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب وفقا لاتفاقية الاستخدام المنصف لمياه نهر النيل بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩، كذلك زعم البعض الآخر أن هناك أزمة كبيرة بين مصر وإثيوبيا بسبب كلمة »احترام «بدلا من »التزام « والأخيرة هى التى أصرت عليها مصر لتنفيذ الدول الثلاث التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية.

إذا تناولنا هذه الاتهامات بالتفنيد والتحليل ففيما يتعلق بالإتهام الأول وهو أن مصر تتنازل عن حقوقها التاريخية المكتسبة، فإن لمصر دولة المصب لنهر النيل حقوق غير قابلة للتنازل وهى عرف دولى أى ممارسة دولية أجمع عليها كافة فقهاء القانون الدولى وقضت فى أحكامها المختلفة محكمة العدل الدولية فى لاهاى سواء بالنسبة لنزاعات الحدود الدولية بين الدول أو أحقية الدول فى أقاليم متنازع عليها. أن هذا المبدأ يعد أحد أهم المبادئ العرفية فى القانون الدولى لاستعمال الأنهار الدولية فى غير الملاحة النهرية، وليس من المفترض منطقا وقانوناً أن تبرم اتفاقية تعاهدية دولية تبطل ممارسة دولية راسخة بين الدول ومن البديهى أن الدول ذات السيادة لا تفرط على الإطلاق فى حقوقها المكتسبة.

الأنصبة المائية أما بالنسبة للاتهام الجزافى الثانى –والذى يزعم بأن الاتفاقية لم ينص فيها على الأنصبة المائية لمصر تحديداً فإن جميع الاتفاقيات الدولية لدول حوض النيل وحتى التى أبرمتها مصر بعد اتفاقية عام ١٩٥٩ سواء مع أوغندا عام ١٩٩١ أو مع إثيوبيا ذاتها عام ١٩٩٣ لم

تنص على الأنصبة المائية لجمهورية مصر العربية فى حوض النيل فضلاً عن أن رفض إثيوبيا لهذه الحصة أو العديد من دول حوض النيل بعد استقلالها لهذه النسبة لم يترجم ذلك الرفض –كما يستلزم ذلك القانون الدولى –إلى وقائع وأفعال مادية ملموسة على أرض الواقع منذ توقيع الاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩ وحتى اللحظة الحالية. أن الوثيقة حين نصت على التزام أطرافها بمبادئ القانون الدولى فالموجود هنا مبادؤه التعاهدية والعرفية سواء بشكل عام أو بخصوص تنظيم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية فى غير الملاحة، ومن ثم فهذا يعنى التزام إثيوبيا «دولة المنبع»، تجاه مصر «دولة المصب »بالعديد من الالتزامات الدولية الراسخة التى يأتى فى الصدارة منها مبدأ حسن النية فى تنفيذ المعاهدات الدولية وعدم التسبب فى ضرر لدول الجوار,والإخطار المسبق قبل تنفيذ أى مشروعات على حوض النيل، وكذلك مبدأ عدم التعسف فى استخدام الحق، أى أن سلطة أثيوبيا فى استعمال نهر النيل ليست مطلقة بالإضافة إلى مبدأ الحيطة أى التزام أثيوبيا باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاحترازية من أجل التأكد من عدم إلحاق الأضرار البيئية العابرة للحدود – نتيجة إنشاء السد –سواء للسودان أو لمصر.

قواعد لاتفاقيات الأنهار الدولية أن نهر النيل من الأنهار الدولية ومن ثم فإنه يشمل كافة الدول التى تطل عليه من المنبع إلى المصب، وهناك قواعد أساسية لاتفاقيات الأنهار الدولية التى تنص على وجود التعاون بين دول حوض النيل بما لايؤثر على كميات المياه أو يؤدى الى المزيد من التلوث أوغير ذلك مما يضر بالنهر واتفاقية عام ١٩٢٣ هى التى تنظم ضرورة التعاون بين دول النهر فى إستخداماتها ثم جاءت اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان التى أقرت حصة لمصر وأخرى للسودان من نهر النيل ومن ثم لا يجوز الاختلاف عليها أو انتهاكها. فى نفس الوقت إذا عدنا إلى قائمة الاتهامات المشار إليها سلفا فنجد هناك إدعاء من بعض دول المنبع بأن الاتفاقيات التى تمت فى عامى ١٩٢٣ و١٩٢٩ كانت الدول لاتزال تحت الاحتلال ومن ثم لايجوز إستمرارها بعد تحررها، وهو الأمر المردود عليه بأن ذلك يخالف المعاهدة الدولية المنظمة للاتفاقيات الدولية ومبدأ التوارث القانونى الذى يؤكد على استمرار تعهدات الدول بالرغم من تغير حكوماتها أو تحررها ومن ثم فإن أى ادعاء بعدم التزام هذه الدول باتفاقياتها الأولية ومنها اتفاقية نهر النيل هى مخالفة لقواعد القانون الدولى وأى تغيير فى هذه الاتفاقيات لابد أن يكون بموافقة أطرافها. لذلك أن زيارة الرئيس السيسى مهمة للغاية بعد أن ظهرت مصر بقوة وعادت إلى إفريقيا فى مجال التعاون والمساعدة بإعتبار إفريقيا إمتدادا إستراتيجيا لمصر ولابد أن تعى دول المنبع أنه وفقا لقواعد القانون الدولى فإن الاستمرار فى بناء سد النهضة دون الرجوع إلى مصر هو صورة

من صور العدوان التى يمنعها القانون ولابد من التنسيق الكامل بين دول حوض النيل للوصول إلى اتفاق يحمى مصالح جميع الدول ويحترم القانون .

خطوة لإجهاض محاولات الوقيعة بين القاهرة وأثيوبيا :

رأى خبراء السدود والهيدروليكا والموارد المائية والري، أن وثيقة إعلان المبادئ الخاصة بسد النهضة، خطوة مهمة على الطريق وتخرس الألسنة التى تحاول الوقيعة بين مصر وإثيوبيا فى الداخل والخارج، وتفتح باب الأمل الكبير لإعادة النظر فى الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل المعروفة بـ »عنتيبي» وعودة العلاقات المائية الكاملة مع جميع دول الحوض والبدء فى السعى لايجاد حل توافقى مع دول الحوض حول النقاط العالقة والتى لا تمثل إلا نسبة ٢% من اجمالى بنود الاتفاقية التى توافق عليها مصر تماما وتصب فى المصلحة المصرية وفى مصلحة شعوب دول الحوض تنمويا. إن وثيقة إعلان المبادئ حول سد النهضة تمثل عودة الثقة المفقودة بين الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان، وتثبت حسن النية والجوار لدى الجميع وتعطى طمأنة للمواطن المصرى لحد كبير على ان المباحثات وضعت أقدامنا على الطريق الصحيح وتسير فى خطوات ثابتة، وتبعث على التفاؤل بفضل الرئيس السيسى ورئيس وزراء إثيوبيا، وكما هو واضح ان اتفاق المبادئ ليس نهاية، ولكن بداية ممتازة لعلاقات اقوى فى جميع المجالات ويعطى مؤشرا واضحا لمبادئ التعامل المستقبلى مع دول حوض النيل الشرقي. من المأمول أن يتم تقليل سرعة بناء السد لحين اتمام المفاوضات الجارية بين الطرفين والتوصل إلى توافق، يتم البناء عليه بأسس مرضية وغير مضرة لأى من الأطراف.

وقال الشافعى للجانب الإثيوبي: إن رجل الشارع المصرى يسمع تصريحات محمودة ومشكورة من الجانب الإثيوبى دون ترجمة عملية على أرض الواقع تؤكد صدق نواياه تجاه إخوانهم فى مصر. وعن جدوى وأهمية هذه الوثيقة، أنها خطوة مهمة على الطريق وتخرس الألسنة التى تحاول الوقيعة بين مصر وأثيوبيا فى الداخل والخارج، مشيرا إلى أن مصر وإثيوبيا لهما مصلحة واحدة الآن فى إطار إعلان الرئيس السيسى بعد ثورة ٣٠ يونيو، أن مصر حريصة تماما على تنمية إثيوبيا وتقويتها كحرصها على مصالح المصريين وعدم الإضرار بهم وتعطيشهم وليس على حساب الأمن المائى المصرى. أن الوثيقة، تعد فرصة تاريخية ليس فقط لرسم ملامح مرحلة جديدة للتعاون المائى والتكامل بين دول حوض النيل الشرقى مصر والسودان واثيوبيا، بل تفتح باب الأمل الكبير لإعادة النظر فى الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل المعروفة بـ »عنتيبي «وعودة العلاقات المائية الكاملة مع جميع دول الحوض والبدء فى السعى لايجاد حل توافقى مع دول الحوض حول

النقاط العالقة والتى لا تمثل إلا نسبة ٢% من اجمالى بنود الاتفاقية التى توافق عليها مصر تماما وتصب فى المصلحة المصرية وفى مصلحة شعوب دول الحوض تنمويا. يجب استغلال هذا الزخم السياسى والروح الجديدة والقوية للقيادة السياسية والرئيس السيسى والنجاحات المتتالية للمساعى المصرية نحو إفريقيا وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إثيوبيا التى تمثل طرفا أصيلا فى الخلافات حول اتفاقية عنتيبى ودول المنابع الاستوائية يمكن بهذه الروح الوصول لحل لجميع النقاط والمشاكل العالقة، سواء على مستوى بنود الاتفاقية أو عودة مصر مرة اخرى الى انشطة ومشروعات التعاون مع مبادرة حوض النيل. أن هناك تشابها كبيرا يصل لدرجة التطابق فى بنود وثيقة إعلان المبادىء حول سد النهضة وبين البنود المتفق عليها فى اتفاقية عنتيبي، والتى تؤكد فى مجملها أهمية وضرورة التعاون والتكامل والمشاركة بين دول الحوض فى بناء الثقة وعدم الإضرار بأى طرف، لافتا إلى أنه فى حال إذا تم التوقيع على مسودة اتفاق اعلان المبادئ لسد النهضة مع اثيوبيا ستنتهى التخوفات المصرية حول السد واضراره المتوقعة خاصة فيما يتعلق بمرحلة الملء وسنوات التخزين والتشغيل بعد الملء وأمان السد وسلامة منشآته وعدم الإضرار بالمدن السودانية خلف السد. إن وثيقة إعلان المبادئ الخاصة بسد النهضة الاثيوبي، يشهد بحكمة الرؤساء الثلاثة وذكاء الرئيس السيسى ومعاونيه ونظرته العلمية للملفات القومية بشكل دقيق وبما يحقق المصالح العليا للوطن والمواطنين أولا، ويحقق كذلك التنمية والرفاهية المنشودة للأشقاء من دول حوض النيل الشرقى لافتا إلى أنه بالتفاهم والتعاون والمحبة ستحل جميع المشاكل البسيطة وتتم السيطرة عليها تماما. ويتوقع أن تنتهى الخلافات ويكتمل الاتفاق على كافة التفاصيل الفنية والمفاوضات الجارية حول سد النهضة بين الدول الثلاث، اذا استمرت الوفود الفنية والخبراء بالدول الثلاث على نفس الدرجة من القوة والثقة التى يتمتع بها الرؤساء بدول حوض النيل الشرقي، مشددا على ضرورة التفهم الدقيق والعلمى لكافة التفاصيل فيما يتعلق بالقدر الكبير والهائل الذى ستحصل عليه الدول الثلاثة من منافع تنموية كبرى وضخمة للشعوب الثلاث حال التعهد بالتمسك بوضع آليات واضحة جدا تنظم التعاون وتعظم المنافع وتحول الخسائر الى مكاسب للجميع. لا يوجد أى ضرر استراتيجى من بناء سد النهضة على مصر، بالنظر إلى وجود السد العالى »البنك المركزى المصرى للمياه«، فضلا عن أنه يمكن ملء بحيرة سد النهضة الاثيوبى خلال فترة لاتقل عن أربع سنوات كما يمكن ان يكون الملء فى السنوات المائية ذات الفيضانات الاعلى من المتوسط وبذلك لن يشعر المواطنون بأى خفض فى الكميات الواصلة لافتا إلى ان مصر تعرضت لـ ٩ سنوات عجاف من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٧ حيث استعاضت مصر من بحيرة السد العالى النقص فى مياه

الفيضانات ولم يشعر المواطن المصرى بفترة الجفاف فقط تأثرت بعض توربينات السد العالى وإنتاج الكهرباء فى الوقت الذى ادت فيه المجاعة الى موت اكثر من مليون نسمة و نفوق ٢ مليون رأس ماشية بإثيوبيا. وجود رأى علمى آخر يشير إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث إمكانية أن تقوم اثيوبيا بالاتفاق مع دولتى المصب بتخزين الكمية المطلوبة لملء بحيرة سد النهضة كلها مرة واحدة، مؤكدا أن ذلك لن يؤثر على مصر إطلاقا لأنها ستعوضه فى الفيضانات اللاحقة. لا توجد أضرار استراتيجية مباشرة ولكن يوجد أضرار محتملة "كآثار جانبية" يمكن السيطرة عليها بسهولة فى سبيل التنمية فى دولة شقيقة مع تحقيق منافع أكثر للمصريين من خلال مشروعات تعمق العلاقات الأخوية بين البلدين وتسهم فى فتح أسواق جديدة واعدة جدا للصناعات والعمالة المصرية وتسهم فى استقطاب الفواقد المائية واستغلال الموارد المتاحة من المياه بالاحواض الاخرى باثيوبيا والخبرات والاستثمارات المصرية فى اقامة زراعة ضخمة لتأمين الاحتياجات الوطنية من السلع الاستراتيجية. ووضع الخبراء عدد من التوصيات التى رأوا ضرورة أن يشملها أى اتفاق تكميلى لوثيقة إعلان المبادئ، واعتبر هذه الوثيقة حدثا تاريخيا كبيرا، يصب نحو حل خلاف مصيرى حول مورد طبيعي أساسى تتوقف عليه مستقبل الأمة والشعوب، مشددا على وجوب أن يتضمن آى اتفاق إجراءات وآليات واضحة وملزمة يتم من خلالها حل النزاعات وتوقيع العقوبات وإصلاح وإزالة ما ينشأ من مخالفات وبذلك يصبح الاتفاق أداة نحو الاستقرار والأمن والسلام والتنمية وتحقيق الرفاهية فى حوض النيل وليس فقط مجرد رمز جميل نتباهى به. ويتوقع أن تتضمن الوثيقة فى صورتها النهائية بعض المشتملات منها موضوع الإخطار المسبق فى منتهى الأهمية وخاصة فيما يخص مورد المياه الوحيد للمصريين واساس حياتهم وهو ليس فقط مجرد الإعلام ولكن أهميته فى تبعاته وتقدير آثاره التى يلزم الاستعداد المبكر لها فضلا عن أهمية ادراج بند سعة السد، فبالتأكيد أن هذه السعة المعلنة من الجانب الاثوبى البالغة بـ ٧٤ مليار متر مكعب ليست هى السعة المثلي، بمعنى أنها لن تعود بالفائدة المقابلة لحجم الاستثمارات على الشعب الأثيوبى نفسه كما أنها ستلحق الضرر الكبير بالشعب المصرى فيما يخص قدرته على انتاج غذائه تحقيق متطلبات التنمية، كما أنها ستؤثر علي الاحتياجات المائية للسودان.

<u>رصد تسعة مكاسب لإعلان مبادئ سد النهضة :</u>

مخاض شبه عسير ولدت بعده اتفاقية اعلان مبادئ سد النهضة الذي وقع عليه امس الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الاثيوبي هيلا ميريام ديسالين خلال القمة الثلاثية المصرية السودانية الاثيوبية التي استضافتها الخرطوم. عكس الاتفاق حرص القادة

الثلاثة علي حماية وصون مصالح شعوبهم في الحياة والتنمية.. «الاخبار» رصدت تسع نقاط رئيسية تمثل المكاسب الحقيقية للإعلان.

أولاً : المقارنة الدقيقة بين وضع مصر قبل التوقيع علي إعلان المبادئ وبعده، تُشير إلي أن إعلان المبادئ قد جاء في توقيت مهم لإزالة حالة القلق والتوتر التي خيمت علي العلاقات المصرية الإثيوبية نتيجة الخلافات حول موضوع سد النهضة، وذلك من خلال توفير أرضية صلبة لالتزامات وتعهدات تضمن التوصل إلي اتفاق كامل بين مصر وإثيوبيا والسودان حول أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي بعد انتهاء الدراسات المشتركة الجاري إعدادها. ثانيا : أن الاتفاق يتضمن عشرة مبادئ أساسية تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية المصرية، وتتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية. وتجدر الإشارة إلي أن الاتفاق قد تناول تلك المبادئ من منظور علاقتها بسد النهضة وتأثيراته المحتملة علي دولتي المصب، وليس من منظور تنظيم استخدامات مياه النيل التي تتناولها اتفاقيات دولية أخري قائمة ولم يتم المساس بها، حيث لم يتعرض الاتفاق من قريب أو بعيد لتلك الاتفاقيات او لاستخدامات مياه نهر النيل، حيث انه يقتصر فقط علي قواعد ملء وتشغيل السد. وتشمل تلك المبادئ: مبدأ التعاون، في التنمية والتكامل الاقتصادي، التعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأي دولة، الاستخدام المنصف والعادل للمياه، التعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، مبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، وأخيراً مبدأ الحل السلمي للنزاعات. ثالثا : الإيجابية الرئيسية التي يمنحها اتفاق المبادئ، هو أنه نجح في سد الثغرات التي كانت قائمة في المسار الفني، وأهمها التأكيد علي احترام إثيوبيا لنتائج الدراسات المزمع إتمامها، وتعهد الدول الثلاث بالتوصل إلي اتفاق حول قواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي في ضوء نتائج الدراسات، فضلاً عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب. رابعا: يؤسس الاتفاق، ولأول مرة، لمرحلة جديدة من التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتشغيل السدود في الدول الثلاث، وهي خطوة في غاية الأهمية وكان هناك احتياج لها علي مدار السنوات الماضية، وخلال السنوات القادمة نتيجة الخطط المستقبلية لإقامة السدود في كل من إثيوبيا والسودان. خامسا: إن الاتفاق يتضمن للمرة الأولي آلية لتسوية النزاعات بين مصر وإثيوبيا، من ضمنها التشاور والتفاوض والوساطة والتوفيق، وكلها أدوات نص عليها القانون الدولي لتسوية أية خلافات قد تطرأ حول تفسير أو تطبيق بعض نصوص الاتفاق. ويعكس القبول الإثيوبي لهذا المبدأ قدراً

كبيراً من الثقة والشفافية في العلاقة مع مصر لم تكن موجودة من قبل، ونجاحاً حققته مصر في التقارب الحقيقي والعملي مع إثيوبيا. سادسا: من الأهمية أن نُشير أيضاً إلي مسار العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا، ومدي تأثره إيجاباً أو سلباً باتفاق إعلان المبادئ. فالمؤكد أنه منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، فإن هناك توجهاً استراتيجياً مصرياً جديداً تجاه القارة الأفريقية، ولاسيما دول حوض النيل، وفي مقدمتها إثيوبيا. ومن هنا، فإن أي تحليل دقيق لتلك الخطوة، لا بد أن يري فيها عنصر الإيجابية الرئيسي المتمثل في ترسيخ قاعدة بناء الثقة بين البلدين علي أسس صلبة وقوية، وهو ما أكد عليه الرئيس في كثير من تصريحاته ولقاءاته مع المسئولين الإثيوبيين مؤخراً، حينما أشار إلي أهمية أن نترك للأجيال القادمة أرضاً صلبة من ميراث التعاون وبناء الثقة وتحقيق المنافع المشتركة، وألا يرثوا بذور القلق والشك من الأجيال السابقة. سابعا : تجارب التعاون بين الدول المشتركة في أحواض الأنهار الدولية علي مستوي العالم، قد أثبتت أن الأسلوب الوحيد لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الإضرار بمصلحة أي طرف هو الحوار، والبناء التدريجي للثقة، والتفهم لاحتياجات دول المنبع ودول المصب، وترجمة كل ذلك في وثائق قانونية مُلزمة لا تترك مجالاً للتأويل أوالتنصل مما فيها من حقوق والتزامات. ثامنا : الجهد الواضح والكبير الذي قامت به الدولة المصرية ممثلة في اللجنة العليا لمياه النيل، في إعداد تلك الوثيقة والتفاوض عليها بتوجيه من الرئيس، يعكس أسلوباً جديداً تتعامل به الحكومة المصرية وأجهزتها المعنية مع القضايا ذات الأهمية الخاصة للأمن القومي، ورؤية شاملة تقوم علي الاستفادة من عناصر القوة المصرية، وتوزيع الأدوار، والتنسيق، والقيادة الحكيمة التي تنظر إلي الأمور بنظرة شاملة ومستقبلية .

تاسعا : إعلان المبادئ يعتبر وثيقة توافقية تمثل حلاً وسطاً بين مواقف الأطراف الموقعة عليها، وليست بالضرورة تُحقق الأهداف الكاملة لأي طرف، إلا أنها – بلا شك –قد حققت مكاسب ما لكل طرف تجعله في وضع أفضل مما كان عليه قبل التوقيع علي الوثيقة. ولا شك، أن المكسب الرئيسي الذي تحقق، يتمثل في نجاح دول حوض النيل الشرقي الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) في وضع اللبنة الأولي لتعاون أكثر مؤسسية واستدامة يتعلق بمياه النيل الشرقي، ومن المنطقي أن يتبع تلك الخطوة انضمام الدولة الرابعة العضو في هذا الإطار وهي دولة جنوب السودان.

الإتفاق يتوافق مع القوانين الدولية للأنهار المشتركة :

اتفق المراقبون لملف سد النهضة الاثيوبي فيما بينهم ان الاتفاق الذي وقع امس بالعاصمة السودانية الخرطوم يمثل نقطة تحول في مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبي،وفي نفس الوقت تمثل

نقطة بداية لمفاوضات جادة وشاقة تحتاج الي الدعم السياسي المستمر من قبل الرؤساء الثلاثه حتي يتمكن الفنيون من تنفيذ طموحات شعوب النيل الشرقي «مصر والسودان، واثيوبيا» لتحقيق التنمية المستدامة دون الاضرار او تجنبها بقدر الامكان» ...الاخبار» استطلعت اراء المسئولين والخبراء والوزراء السابقين حول تداعيات الاتفاق وتوقعاتهم والي التفاصيل.. أن توقيع وثيقة إعلان المبادئ الخاصة بسد النهضة 'خطوة مهمة للامام وجديدة، وتعتبر أول وثيقة يتم توقيعها من قبل روساء الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا، كما تعبر عن حسن النوايا وبناء الثقة بين الثلاث دول خاصة وانها تضع لاول مرة مدي زمني «مهلة « للتوافق بين خبراء الدول الثلاث حول قواعد الملء الاولي لبحيرة السد، والتخزين السنوي لمياه الفيضان، وهي ١٥ شهرا من بداية عمل المكتب الاستشاري الدولي الذي سوف يتولي تنفيذ الدراسات الفنية للاثار الجانبية للسد سعته الحالية وتنفيذا لتوصيات اللجنة الدولية الثلاثية مايو ٢٠١٣. ان الاتفاقية ضامنة لاحترام ولتنفيذ نتائج المكتب الاستشاري الذي سيتم التعاقد معه بالتوافق بين الدول الثلاث، وستكون من مهامه سعة السد، وسنوات الملء الاولي لبحيرة السد وكذلك تصميماته، وحجم مياه الفيضان التي سوف يحتجزها، وسنوات التخزين وعلاقة ذلك بحجم الفيضان وسنواته حيث تكون احيانا هناك سنوات جفاف واخري عالية،وبالتالي يتم الاتفاق علي كيفية التعامل مع ذلك وبمعني اخرسوف يؤخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة والاتفاق علي قواعد التشغيل السنوي لسد النهضة.

أن النص علي الاستخدام المنصف والعادل لمياه النيل، يعني إحترام الاتفاقيات الدولية ويربط الاتفاقيات التاريخية القديمة لمياه النيل باستخدامات مصر الحالية من مياه النيل، مؤكدا ان الجوانب الفنية والقانونية للوثيقة تؤكد انها تتسق مع القواعد العامة مع مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية، ولا تعني إلغاء الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل، ولكنها تكمله، مشيرا إلي أن بيان «المبادئ» يعطي حلاً توافقيا للشواغل المصرية حول المشروع الاثيوبي.

وشدد وزير الري الاسبق علي ان المبادئ الخاصة بالتعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، ومبدأ بناء الثقة،ويقصد بها الاتفاق بين الاطراف الثلاثة «مصر والسودان واثيوبيا» علي برنامج الملء الاول لخزان سد النهضة في مرحلته الاولي والتي تبلغ ١٤ مليار متر مكعب، بالاضافة إلي الاتفاق علي نظام يحدد قواعد تشغيل السد،وهو شئ جيد لتفادي المخاطر أو الاثار السلبية للسدود علي دولتي المنبع.

أن البند الخاص بإنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود تتعلق بعدم الإضرار بمصالح دول المصب، وأن انشاء لجنة مشتركة بين مصر والسودان وإثيوبيا

تقوم بالنظر في اي امور خلافية تتعلق بالسد وتشغيله، لا يلغي عمل اللجنة الفنية بين مصر والسودان، طبقا للاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩، وهو مكمل لها.ان توقيع قادة مصر والسودان واثيوبيا علي وثيقة المبادئ يرتبط بضرورة توثيقها في المحافل الدولية لكي يعترف العالم بمضمون الوثيقة واي نقد للاتفاقية سيتعرض للنقد من المجتمع الدولي، مشددا علي أنها خطوة لا بأس بها، خاصة وان توقيع الاثيوبيين يعد انجازاً لمصر لان الاثيوبيين اعتادوا التنصل من أي التزام .

وشدد الخبير الدولي علي ان الاتفاق علي الادارة المشتركة لسد النهضة يعد إنجازا لانه يحقق لمصر والسودان الاعتراض علي أي نقص في سريان فيضان النيل في النيل الارزق بحيث تحصل مصر والسودان علي الحصة المقررة بموجب الاتفاقيات، ويستفيد الجانب الاثيوبي من أية كميات إضافية عن هذه الحصص، مشيرا إلي أن إجمالي ما يصل إلي مصر مما يسقط من مياه علي الهضبة الاثيوبية لا يشكل سوي ٦ % منها، وهو ما يعني انه لا توجد أزمة مياه في اثيوبيا ولكنها مشكلة إدارة للموارد المائية لتقليل الفاقد من المياه في هذه المناطق. ان الاتفاق اطار عام يحتاج كل بند من بنوده لتفسير من خلال مباحثات ثلاثية جديدة، مشيرا الي ان البند الخاص بالتعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، تشير الي المرحلة الاولي من سد النهضة والتي تبلغ سعتها التخزينية ١٤ مليار متر مكعب، وهي مرحلة لا تمثل خطرا علي واردات مصر من مياه النيل، مؤكدا ان مبدأ أمان السد واحترام السيادة ووحدة أراضي الدولة سوف تفسره الدراسات الفنية التي سيتم الانتهاء منها العام المقبل، وهي الخاصة بالدراسات الهيدروليكية .ان الاتفاق يعتبر وثيقة توافقية تمثل حلاً وسطاً بين مواقف الأطراف الموقعة عليها، وليست بالضرورة تُحقق الأهداف الكاملة لأي طرف، إلا أنها بلا شك– قد حققت مكاسب ما لكل طرف تجعله في وضع أفضل مما كان عليه قبل التوقيع علي الوثيقة. ولا شك، أن المكسب الرئيسي الذي تحقق، يتمثل في نجاح دول حوض النيل الشرقي الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) في وضع اللبنة الأولي لتعاون أكثر مؤسسية واستدامة يتعلق بمياه النيل الشرقي، ومن المنطقة أن يتبع تلك الخطوة انضمام الدولة الرابعة العضو في هذا الإطار وهي دولة جنوب السودان. ان الإيجابية الرئيسية التي يمنحها اتفاق المبادئ، هو أنه نجح في سد الثغرات التي كانت قائمة في المسار الفني، وأهمها التأكيد علي احترام إثيوبيا لنتائج الدراسات المزمع إتمامها، وتعهد الدول الثلاث بالتوصل إلي اتفاق حول قواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي في ضوء نتائج الدراسات، فضلاً عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب.

السودان والآثار الجانبية لسد النهضة :

يخطيء اشقاؤنا في السودان كثيرا اذا تصوروا ان اثيوبيا تبني سد النهضة من أجل ان تستفيد السودان فهي تبنيه لنفسها ولصالحها فقط ولا تفكر ابدا لا في السودان ولا في غيرها وان ما يتصوره الاشقاء في السودان بأنه سيعود عليهم بالنفع ما هو الا العرض الجانبي لبناء السدود فاثيوبيا ليس لها فضل في ايقاف الفيضان او منع تراكمات الطمي في السدود السودانية ولم تخطط لها او تسعي اليها وانما هي طبيعة كل السدود التي تختزن الماء فيترسب الطمي عند مدخل بحيرةالتخزين بسبب الانخفاض المفاجيء لسرعة المياه التي تصطدم بالمياه الراكده في البحيرة فيترسب ما بها من طمي هذه الأعراض الجانبية للسد استغلتها اثيوبيا لتقنع بهاالاشقاء في السودان بأنهم مستفيدون من هذاالسد وليس من آثاره الجانبيه ولم يفطن السودانين الا ان النفع الذي سيأتيهم مجرد عرض وليس هدف وان اثيوبيا تفاوضهم بالآثار الجانبية وليس بالسد نفسه الحقيقة التي ينبغي للشعب السوداني ان يعلمها والتي ابلغت بها الصادق المهدي كزعيم سوداني بعد مالمسته من تعاطفه والشعب السوداني مع السيد الاثيوبي بأن الطمي الذي كان يردم السدود والخزانات السودانيه سيردم ايضا ويشكل اكبر السدود الاثيوبية وبالتالي فإن تمرير سد النهضة الحالي بسعته الكبيرة الحالية وغير المبررة تعني ضمنيا الموافقة علي بناء أربعة سدود متتالية علي النيل الازرق بمجموع سعات تصل الي ٢٠٠ مليار مترمكعب من المياه ليقلل كل سد فيهم كميات الطمي التي يمكن ان تصل الي سد النهضة وهي نفسها السدود التي خططتها امريكا لاثيوبيا ولكن بمجموع سعات لا يتجاوز ٥١ مليار متر مكعب فقط كان يمكن لمصر ان توافق عليهم جميعا حيث كان التخطيط الامريكي لسد النهضة بسعة لا تزيد عن ١١ مليار فقط هذا الأمر يوضح للأشقاء في السودان ان سد النهضة ومايليه من سدود هي سدود لتخزين المياه والاتجار فيها مستقبلا والأسواق جاهزة في جميع دول الخليج ومصر والسودان واسرائيل وأن الأمر سيصل الي استنزاف ٥٠ مليار دولار سنويا من اقتصاد مصر والسودان لتدخل في خزينة اثيوبيا بالإضافة الي ما سيعود اليها من باقي الدول المحيطة لأن عصر بيع المياه قادم لا محاله الأمر الثاني الذي اوضحته للزعيم السوداني ان المياه التي ستسري في نهر النيل القادم الي السودان سوف تكون مياه مقننه وتجعل النهر مجرد ترعة تأخذ حجما معينا وصغيرا من المياه بقدر احتياجات اثيوبيا لتوليد الكهرباء وفي حالة عدم وجود اسواق لبيعها او نقص الطلب عليها فسوف لا تجد مصر ولا السودان مياه لأن مرور المياه من السد الاثيوبي مقصور علي فتحات التوربينات فقط ولايوجد بالسد مفيض ولا طريقا جانبيا للمياه طالما ان البحيرة غير ممتلئة عن اخرها وبسعة ٧٤ مليار

متر مكعبا بخلاف التسرب العميق الي جوف الأرض الشيء الذي حرصت علي نقله الي الاشقاء في السودان وفي وجود العشرات منهم مع المسئول السوداني السابق ان اثيوبيا بنت زيادة دخلها ليس كما تدعي علي بيع الكهرباء لانها لن تجد الا السودان فقط لتشتري منها الكهرباء لانها لن تجد الا السودان فقط لتشتري منها الكهرباء بينما تبتعد كينيا والصومال وجيبويتي كثيرا عن موقع السد وايضا لان مصر لن تشتري كهرباء من اثيوبيا أبدا والا سيكون هذا تشجيعا لاثيوبيا علي بناء المزيد من السدود علي انهار النيل الثلاثة (النيل الأزرق وعطبره والسوبات) ولكن اثيوبيا تبني خطتها في زيادة دخلها علي بيع المياه وليس بيع الكهرباء وعلي السودانيين ان يتنبهوا لذلك خاصة انها الحارة اللصيقة لإثيوبيا والأخيرة لا تخفي طمعها وطموحاتها في شرق السودان لولايات النيل الأزرق وكسلا ودلتا نهر جاش وتوكر وغيرها ووقتان تقوي شوكة اثيوبيا فلن تتردد في احتلال شرق السودان.

نقلت للأشقاء في السودان ايضاان الفيضانات دائما خير وهي موجودة في انجلترا وفرنسا وروسيا والصين والهند وهي تسمي فيضانات الخير وأن مصر عانت كثيرا بعد توقفها وانتشرت امراض لم نعرفها من قبل بسبب استخدام الكيماويات وتوقف ورود الطمي الخصب المغذي للتربة وللنباتات واصبحنا نعاني من الفشل الكلوي والتليف الكبدي والأورام السرطانيه وهو ما ينتظر الأهل في السودان بعد انقطاع الفيضان وتوقف ورود الطمي وعليهم ان يتذكروا ان الفيضان يشبع التربة بالمياه لعمق مترين وبعد انحساره يزرع الاشقاء بذورهم فتنبت وتترعرع مستفيدة من هذا المخزون الكبير من المياه دون الحاجة الي الري وعليهم ان يتذكروا كم الترع التي عليهم ان يشقوها بعد انقطاع الفيضان لايصال المياه الي الأراضي العطشة وكم من المليارات ستكلفهم ومعها اطوال مماثلة من المصاريف بعدان قارب انشاء الكيلو متر الواحد من الترع والمصارف الي مليون دولار ايها الاشقاء في السودان احسبوها بالعقل وبالعلم ونحن في انتظارهم.

لانجد أى غضاضة فى القول أن المدرسة القديمة التى كانت تؤمن بأن مصر والسودان بلد واحد، أعنى مدرسة الحزب الوطنى القديم . أو الحزب الوطنى «الوطنى» وهى واحدة من الثورات الشعبية العظيمة فى تاريخ مصر الحديث، ومصطفى النحاس هو الذى قال تقطع يدى ولا أوافق على معاهدة تفصل مصر عن السودان.ولكن الذى حدث على واقع الارض اتجه اتجاها آخر، اتجاها لم يرده السودانيون ولا المصريون، وإنما هو اتجاه أفرده وخطط له أعداء المصريين وأعداء السودانيين بل وأعداء الأمة العربية خاصة أولئك الذين لا يريدون لهذه الأمة عزة ولا منعة ولا أستطيع أن أنكر أن المصريين . عن جهل وغفلة بل وأيضا عن إيماءات مباشرة أو غير مباشرة ممن كانوا يوجهون

الأمور فى البلدين الوجهة التى يريدونها هم والتى لم تكن يقينا فى صالح أى من الشعب الواحد شعب وادى النيل.اتجه هؤلاء إلى ان يجعلوا بعض المصريين . حماقة منهم . أن يشعروا باستعلاء على السودانيين وكان ذلك من باب الرغبة فى الاضرار بمصالح الشعب الواحد.وانفصل السودان عن مصر وأصبحا قطرين كل منهما مستقلا عن الآخر.وأعتقد أن ذلك الانفصال كان بداية كوارث كثيرة لكل من البلدين، وإذا كان شمال وادى النيل . مصر . قد استعصى على محاولات الفتن التى أرادت أن تعصف بوحدته، وأن تقسم ظهره فإن جنوب الوادى استجاب لهذه المحاولات الآثمة . وكان الدين السياسى هو أحد الأسباب الجوهرية وراء قبول هذه المحاولات الآثمة التى خطط لها أعداء الشعب الواحد.معروف أن شمال السودان تدين أغلبيته بالإسلام ويتكلمون العربية وان جنوب السودان حاولت بعثات التبشير التى فشلت فى مصر . حاولت هذه البعثات التبشيرية ان تنشر المسيحية فى جنوب السودان الذى كان بعض أهله مازال وثنيا وأدى ذلك المخطط الخبيث الى نتائج فى غاية الخطورة بالنسبة لشعب السودان أولا ثم لشعب وادى النيل كله بعد ذلك.وللأسف المر فإن تجربة الاسلام السياسى أو تجربة التبشير على الأدق ساعدت على نجاح هذا المخطط الخبيث الذى خطط له . ولا أمل من تكرار أن أقول خطط له أعداء الشعب الواحد وأعداء الأمة العربية كلها. وفى مقدمة هؤلاء انجلترا أولا ثم أمريكا واسرائيل بعد ذلك.وجرت احتفالات بانفصال جنوب السودان وعاصمته جوبا عن شمال السودان وعاصمة الخرطوم وكتبت يومها مقالا قلت فيه السودان بين الأفراح والأتراح.ولم يتحقق من الأفراح شىء وتحقق من الأتراح والمصائب الشيء الكبير.وها هوذا الشعب الشقيق فى جنوب الوادى يعانى من انقسامات وتشرذمات، بل ويعانى من صراعات على الماء وعلى النفط وعلى ثروات أخرى كثيرة تفيض بها أرض السودان الحبيب.تعالوا معا نتصور من باب الخيال المحض ان السودان ومصر ظلا شعبا واحدا وان خيرات السودان ومصر تمتع بها أهل وادى النيل، ما أبعد الشقة بين الخيال والواقع.الخيال مملوء بالأزهار والرخاء والواقع على عكس ذلك كما أراده المخططون له مملوء بالبؤس والتخلف.وأنا أقطع بأن الدين بريء من هذا الذى حدث، سواء كان ذلك الدين هو الإسلام أو المسيحية فكلا الدينين العظيمين يقوم على المحبة ولا يقوم على البغيضة والتنافر.ومع كل هذه الصور القاتمة فإننى لم أفقد الأمل فى المستقبل سواء بالنسبة لشعب وادى النيل أو بالنسبة للأمة العربية كلها.إن أجيالا مؤمنة بالعلم ومؤمنة بالحرية تتكاثر وتنمو هنا وهناك، وستؤتى ثمارها بإذن الله.

أسباب تأييد السودان للمشروع :

أولا، سينظم السد للسودان تدفق المياه فهو على بعد ١٢.٥ كيلومتر من الحدود السودانية أو أكثر قليلا، وبالتالى سينظم له الفيضانات، وسيحمى الأراضى السودانية من الغرق كل عام .ثانيا، سيمنع عملية الإطماء، أى الطمى الذى كان يغرق الأراضى السودانية بشكل كبير، والتنظيم يعنى أن السودان سيحصل على القدر الكافى من الطمى لتخصيب الأرض ميكانيكيا عن طريق رفعه من وراء سد النهضة ووضعه فى الأراضى السودانية لتحسين جودة التربة. ثالثا، سيحصل على الكهرباء بسعر تفضيل، لأنه بالتأكيد حتى توافق السودان على مشروع السد تم التوصل إلى صفقات أو تفاوض فى سعر الكهرباء، والسودان فى أمس الحاجة إلى الطاقة الكهربائية لأنها دولة فقيرة جدا من ناحية الطاقة. وبالتالى هى فى حاجة إلى طاقة قد تصل إلى ألف ميجاوات ستحصل عليها من أثيوبيا. رابعا، رفع كفاءة الخزانات السودانية الروصيرص ومروى وجبل الأولياء، كل هذه الخزانات سترتفع كفاءتها من خلال تنظيم المياه المتدفقة مما سيحسن أداء هذه الخزانات.

إذا فالسودان من وجهة نظره السد مفيد. ولكنه لا ينظر لعوامل الأمان الخاصة بالسد وأن هذا السد فى حالة انهياره إذا ما حدث هذا الافتراض الذى لا يستطيع أحد استبعاده سيؤدى إلى غرق الخرطوم والأراضى السودانية. وهذا الافتراض غير مستبعد لأن عوامل الأمان فى السد هى إحدى الدراسات التى كانت تحتاج إلى تطوير، والجانب الأثيوبى يؤكد أنه قام بهذه الدراسات، ولكن الجانب المصرى لم يطلع على شىء منها حتى الآن ولا الجانب السودانى اطلع عليها. فهذا الافتراض بالانهيار مبنى على توصيات التقرير الدولى التى قالت :أن دراسات عوامل الأمان تحتاج إلى تدعيم وتقوية لأن هناك أبعادا لم يتم تغطيتها فى الدراسات الموجودة حاليا. وبالتالى طالما أن إثيوبيا لم تقم بتطوير هذه الدراسات فإذا احتمال حدوث انهيار الذى أشار إليه التقرير مازال قائما. وذلك لا يعنى أن السد سينهار كله، ولكن أجزاء منه. وهنا من المفيد أن نشير إلى أن السد العالى سد ركامى بمعنى أنه تراكم لجبل مبنى ثابت وقوى والتحرك فى بنية السد الرئيسية أمر مستحيل ولا تستطيع أن تهدمه القنابل. ولكن سد النهضة سد خرسانى بمعنى أنه بناء لا يقوم على بناء ترابى تراكمى، فهل نستطيع أن نتخيل ضغط ٧٤ مليار متر مكعب رأسى وأفقى على هذا البناء؟ الشركة الإيطالية بالتأكيد قامت بدراسات حفاظا على سمعتها، ولكن احتمال ضعفه أو تشققه لايزال قائما خاصة أن الدراسات الجيولوجية وهى أيضا من الدراسات التى تحتاج إلى تطوير لم تجر على الوجه الأكمل. ولكن السودان لا تهتم بعوامل الأمان وتقول أن الجانب الأثيوبى طمأنها بالفعل ولكن مصر يهمها هل فى حالة انهيار السد سيستوعب مفيض توشكى المياه التى

ستأتى من السودان نتيجة لانهيار هذا السد؟ وقدرته على الاستيعاب قد لا تكون كاملة وايا كان نسبة التهديد حتى لو كانت ١% فهى بالنسبة لمصر نسبة محتملة تستحق الدراسة والاطمئنان. إلى جانب التأثير البيئى، بمعنى أن المياه الآتية من السد ستكون خالية من الطمى، والسودان ستبدأ فى زراعة مساحات كبيرة من الاراضى على مياه هذا السد ونتيجة عدم وجود طمى ستستخدم السودان الكيماويات فالمياه التى ستصل إلى مصر ستكون نتاج الزراعة فى السودان المحملة بالكيماويات فإذا نوعية المياه ستكون سيئة. والتأثير على الثروة السمكية لأن التغيير فى تركيبة المياه سيؤثر على الثروة السمكية. اذا فالتأثير البيئى ليس هينا. والتأثير الاجتماعى والاقتصادى، كلما تغيرت طبيعة المياه كلما تغير النشاط الاجتماعى للمواطن المصرى لأن الاعتماد على نوعية مياه بها طمى تسمح بتنمية التربة واستخدامها للزراعة لمختلف أنواع المحاصيل يختلف عن المياه القادمة التى تعتبر أقل كفاءة وبالتالى سيتغير تركيب المحاصيل ويقل اعتماده على المصايد السمكية مما سيغير من الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصرى.

لم يكن مطلوبا من السودان الشقيق، إعلان حياده حيال قضية سد النهضة الإثيوبي، خاصة أن أديس أبابا لم تقدم لمصر والسودان حتى وقتنا الراهن، دراسات علمية مستفيضة حول صلاحية هذا السد، وبالتالى كان حريا بالخرطوم، قبل تصريحات وزير خارجيتها على كرتي، أن تكون على بينة بمخاطر هذا السد، خاصة أن تخزينه بالمياه سيؤدى إلى استنفاد كامل مخزون مياه السد العالي.. وتشير التوقعات إلى حدوث انخفاض كبير فى حصة مصر المائية يقدر بنحو ٢٠ مليار متر مكعب، مع تراجع كبير فى الكهرباء المتولدة منه إلى أن يتوقف توليد الكهرباء تماما، لتصل مصر وقتذاك إلى فقر مائى وكهربي، مما ينذر بعواقب وخيمة.بوادر الكارثة تحدث عنها وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، عندما حذر من تزامن سنوات ملء السد الإثيوبى مع فيضان منخفض، لأن الوضع سيكون كارثيا، ليصل العجز المائى من حصة مصر إلى ٣٠ مليار متر مكعب، وليستمر هذا الوضع المخيف لسنوات عديدة.وبرغم كل هذه المخاطر، يخرج علينا الرئيس السودانى بتصريحات جوفاء عن العلاقات السودانية . الإثيوبية، وربما اذا وضعناها فى حجمها الحقيقي، فإنها لا تخرج عن كونها حملة» علاقات عامة «تدشنها الخرطوم لتقريب العلاقات مع أديس أبابا.. ولكن أن تصل الأمور فى مجملها إلى إعلان السودان الحياد فى مواقف لا تتحمل سوى الانحياز للحق، فهو موقف غير جاد، ويتطلب توضيحا من الخرطوم.لقد آن الأوان أن تنظر السودان لقضية السد الإثيوبى برؤية علمية وتقنية، حتى يتأكد من الآثار المدمرة للسد، بعيدا عن أى مواقف سياسية لا مجال لمناقشتها الآن، ويكفى التذكير بأن الخرطوم خالفت اتفاقية ١٩٥٩ التى تنص

على ضرورة اتخاذ موقف موحد بين البلدين فى التفاوض مع أى دولة من دول حوض النيل، على ضوء الدراسات التى تجريها الهيئة الفنية المشتركة للبلدين حول المشروعات المائية.

المدرسة القديمة التى كانت تؤمن بأن مصر والسودان بلد واحد، مدرسة الحزب الوطنى القديم . أو الحزب الوطنى «الوطنى» بل إن مصطفى النحاس كان أيضا من هذه المدرسة قبل أن يستطيع سعد زغلول أن يجتذبه الى حزب الوفد بعد ثورة ١٩١٩، وهى واحدة من الثورات الشعبية العظيمة فى تاريخ مصر الحديث، ومصطفى النحاس هو الذى قال تقطع يدى ولا أوافق على معاهدة تفصل مصر عن السودان.ولكن الذى حدث على واقع الارض اتجه اتجاها آخر، اتجاها لم يرده السودانيون ولا المصريون، وإنما هو اتجاه أفرده وخطط له أعداء المصريين وأعداء السودانيين بل وأعداء الأمة العربية خاصة أولئك الذين لا يريدون لهذه الأمة عزة أن المصريين . عن جهل وغفلة بل وأيضا عن إيماءات مباشرة أو غير مباشرة ممن كانوا يوجهون الأمور فى البلدين الوجهة التى يريدونها هم والتى لم تكن يقينا فى صالح أى من الشعب الواحد شعب وادى النيل.اتجه هؤلاء إلى ان يجعلوا بعض المصريين . حماقة منهم . أن يشعروا باستعلاء على السودانيين وكان ذلك من باب الرغبة فى الاضرار بمصالح الشعب الواحد.وانفصل السودان عن مصر وأصبحا قطرين كل منهما مستقلا عن الآخر.وأعتقد أن ذلك الانفصال كان بداية كوارث كثيرة لكل من البلدين، وإذا كان شمال وادى النيل . مصر . قد استعصى على محاولات الفتن التى أرادت أن تعصف بوحدته، وأن تقسم ظهره فإن جنوب الوادى استجاب لهذه المحاولات الآثمة . وكان الدين السياسى هو أحد الأسباب الجوهرية وراء قبول هذه المحاولات الآثمة التى خطط لها أعداء الشعب الواحد.معروف أن شمال السودان تدين أغلبيته بالإسلام ويتكلمون العربية وان جنوب السودان حاولت بعثات التبشير التى فشلت فى مصر . حاولت هذه البعثات التبشيرية ان تنشر المسيحية فى جنوب السودان الذى كان بعض أهله مازال وثنيا وأدى ذلك المخطط الخبيث الى نتائج فى غاية الخطورة بالنسبة لشعب السودان أولا ثم لشعب وادى النيل كله بعد ذلك.وللأسف المر فإن تجربة الاسلام السياسى أو تجربة التبشير على الأدق ساعدت على نجاح هذا المخطط الخبيث الذى خطط له . ولا أمل من تكرار أن أقول خطط له أعداء الشعب الواحد وأعداء الأمة العربية كلها. وفى مقدمة هؤلاء انجلترا أولا ثم أمريكا واسرائيل بعد ذلك.وجرت احتفالات بانفصال جنوب السودان وعاصمته جوبا عن شمال السودان وعاصمة الخرطوم وكتبت يومها مقالا قلت فيه السودان بين الأفراح والأتراح.ولم يتحقق من الأفراح شىء وتحقق من الأتراح والمصائب الشيء الكبير.وها هوذا الشعب الشقيق فى جنوب الوادى يعانى من انقسامات وتشرذمات، بل ويعانى من صراعات على الماء وعلى النفط

وعلى ثروات أخرى كثيرة تفيض بها أرض السودان الحبيب.تعالوا معا نتصور من باب الخيال المحض ان السودان ومصر ظلا شعبا واحدا وان خيرات السودان ومصر تمتع بها أهل وادى النيل، ما أبعد الشقة بين الخيال والواقع.الخيال مملوء بالأزهار والرخاء والواقع على عكس ذلك كما أراده المخططون له مملوء بالبؤس والتخلف. الدين بريء من هذا الذى حدث، سواء كان ذلك الدين هو الإسلام أو المسيحية فكلا الدينين العظيمين يقوم على المحبة ولا يقوم على البغيضة والتنافر.ومع كل هذه الصور القاتمة فإننى لم أفقد الأمل فى المستقبل سواء بالنسبة لشعب وادى النيل أو بالنسبة للأمة العربية كلها.إن أجيالا مؤمنة بالعلم ومؤمنة بالحرية تتكاثر وتنمو هنا وهناك، وستؤتى ثمارها بإذن الله.

السودان وأثيوبيا أمام الغضب المصري :

توالى صدور تصريحات عن الجانبين السودانى والاثيوبى تهدف الى «تنييم» الغضب المصرى ازاء التحالف المخجل بين البلدين فيما يخص بناء سد النهضة.ولم يدهشنا الموقف الاثيوبى الذى صعدته مداخلات سياسية قطرية وتركية واسرائيلية وامريكية، كما لم يدهشنا الموقف السودانى الانتهازى الذى تحالف مع اديس ابابا فى ملف سد النهضة، وقد تبناه نظام عمر البشير الاخوانى الذى استقبل يوم ٣ ابريل الفائت أمير قطر تميم، وتلقى منه وديعة لدعم احتياجات النقد الاجنبى للسودان قدرها مليار دولار، اذ تدخل كل تلك العناصر فى اطار الزامات التنظيم الدولى للاخوان بالعمل ضد مصر.. اثيوبيا والسودان تنتهجان اسلوبا لابد لنا ان نعامله بكل انتباه، فكل منهما ماضية فى اعمال تآمر ضد المصالح المصرية، وفى ذات الوقت تغرقنا بسرسوب تصريحات معسولة تتحدث عن الحوار والاخوة، والتاريخ المشترك.. وان كان ذلك طبيعيا بين المؤسستين العسكريتين فى البلدين فان المفهوم –افتراضيا –يجب ان يلزم كل مؤسسات الدولة السودانية.. كما صدر بيان سودانى يقول: "ان امن مصر واستقرارها من أمن السودان بوجه خاص".. ورافقت تلك الاجواء السودانية تصريحات وزير الخارجية الاثيوبى تيودروس ادهنوم عن اهمية التفاهم والحوار مع مصر، ثم وجدنا انفسنا امام حقيقة انشاء قوات عسكرية مشتركة بين الخرطوم واديس ابابا فيما يبدو تصديا لتخوفاتهما من نوايا مصرية لتدخل عسكرى مزعوم فى معالجة ازمة سد النهضة.. ووجدنا انفسنا –كذلك –امام تصريح مريب وشرير تحدث فيه البشير عن وحدة النوبة فى مصر والسودان، وكأنه يشجع انفصال النوبة عن مصر ويدعوها للانضمام للنوبة السودانية، ووما لا يخف على ادراك اى نصف متابع أن احداث اسوان الاخيرة تعد جزءا من فسيفساء المشهد الذى تتضافر فى صياغته التدخلات القطرية والتآمر الاثيوبى والرغبة السودانية الإخوانية فى فتح جبهة

جديدة ضد مصر، وهو ما يناقض –كلية وعلى الجملة –التصريحات الاثيوبية والسودانية المنومة والمخدرة.

هناك اشياء غير مفهومة تجاه قضايا كثيرة تتسم بالغموض فى موقف النظام السودانى وليس الشعب السودانى لأنها مواقف رسمية تحتاج الى تفسير..ماذا يعنى إعادة رسم الحدود فى بعض المناطق بين اثيوبيا والسودان فى وقت تدور فيه معركة ضارية حول سد النهضة الذى يهدد الشعبين المصرى والسودانى..فى الوقت الذى فشلت فيه محاولات التفاهم حول سد النهضة تقوم الحكومة السودانية بالتفاوض مع اثيوبيا وتحصل على جزء من الأراضى..ماذا يعنى توقيع اتفاقية للتعاون العسكرى بين اثيوبيا والسودان ويتم الإعلان عنها من الجانب الاثيوبى وهل تم التنسيق بين القاهرة والخرطوم حول هذه الاتفاقية خاصة فى ظل التوتر الشديد فى العلاقات بين مصر واثيوبيا..ماذا تعنى زيارة امير قطر الى الخرطوم وتقديم مليار دولار دعما للسودان فى وقت تشهد فيه الساحة مؤامرات واسعة من قطر ضد مصر ودعمهم للإخوان المسلمين الهاربين الى الدوحة..لا احد يتجاهل الانتماء القديم بين النظام السودانى وجماعة الإخوان المسلمين ولا احد ينسى ان السودان استضاف يوما زعيم القاعدة اسامة بن لادن وكانت ابوابه مفتوحة للتوسع الإيرانى.. ولكن ان يتجاهل النظام السودانى الموقف القطرى العدائى من مصر فهذا امر غامض وغير مفهوم..ان الجميع يعلم ان قطر تعيش الآن نكسة شديدة امام فشل سياسة التوسع التى انتهجتها ولا تتناسب مع قدراتها تاريخا وحاضرا واكبر شواهدها الموقف السعودى والخليجى وقطع العلاقات معها.. ان الجميع يقدر الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعانى منها الاقتصاد السودانى ومصر لا يمكن ان ترفض اى مساعدات يحصل عليها السودان الشقيق ولكن ان يصل الأمر الى اتفاقيات وتسويات غامضة مع اثيوبيا فيها تنسيق عسكرى فهذا يتعارض مع ثوابت تاريخية فى العلاقات بين مصر والسودان ان العلاقة بين البلدين الشقيقين ليست نظاما يجىء او يرحل او تعاونا له اطماع سياسية تصل الى درجة المؤامرات هنا تصبح هذه العلاقات فى خطر ويجب الكشف عن كل جوانبها..ما بين مصر والسودان اكبر من النظم الحاكمة ويجب ان يراعى كل صاحب قرار قبل ان يوقع اتفاقا ما يحمله من مخاطر قد تضر بمستقبل الشعبين.

<u>جنوب السودان وإتفاقية عنتيبي</u> :

أكد وزير الموارد المائية والري في جنوب السودان ان بلاده ستوقع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل . عنتبيي وأن عملية الانضمام للأتفاقية الاطارية لدول حوض النيل بدأت في جنوب السودان ان الاتفاقية تنتظر التصديق من البرلمان. موقف جنوب السودانواضح وظاهر للجميع

وهو انها ستنضم لاتفاقية عنتيبي داعيا كلا من مصر والسودان الي الانضمام للأتفاقية واعلنت جوبا عن عدم اعترافها باتفاقية عام ١٩٢٩ اتفاقية ابرمتها الحكومة البرطانية بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض النيل اوغندا وتنزانيا وكينيا ١٩٢٩ مع الحكوم المصرية لتنظيم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية. كما رفضت جنوب السودان الاعتراف باتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان التي جاءت مكملة لها وليست لاغية. الأخطر في هذا الأمر هو مطالبتهم بحصة من مياه النيل علي اساس التقاسم العادل ان هذا هو نفس المنطق الاثيوبي فجنوب السودان يسقط عليه ٥٤٠ مليار متر مكعب المياه بما يعني ١٠ اضعاف مصر كما انهم في التخلص من المياه وهذا المطلب يؤكد ان لديهم هدفا سياسيا ان توقيع جنوب السودان علي الاتفاقية مخالفة صريحة لاتفاقية عام ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان التي كانوا جزءا منها وملزمين بها وفقا لقواعد القانون الدولي نفس الوقت اندهش من توقعيهم الذي ليس له تأثير علي تفعيل الاتفاقية لأن دول حوض النيل اغلبية بالفعل.

في إطار الجهود الحثيثة الرسمية والشعبية لتدعيم وبناء جسور علاقات متينة مع دول حوض النيل, انتهت الحكومة من دراسة عدد من المشرعات الانمائية والاستثمارية في دولة جنوب السودان, ويتوقع الاعلان عنها وتأتي هذه المشروعات التنموية ضمن المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل من خلال إقامة عدد من المشروعات التنموية والاستثمارية المشتركة التي تتسم بالأبعاد الاستراتيجية من حيث اهميتها لكل دولة. وتشمل قائمة المشروعات التنموية مجالات البنية الاساسية والتحتية في التعليم والصرف الصحي والكهرباء والمياه, بغية تطوير شبكة الخدمات والبنية الاساسية بجنوب السودان, علي أن تقوم الشركات المصرية بالتنفيذ بمعدات مصرية وبتمويل مصري بالعملة المحلية مما يخفض من التكلفة بالعملات الاجنبية, ويحقق عائدا لصالح البلدين, كما تتضمن مشروعات تنموية شاملة بولاية بحر الغزال.

وينتظر أن يبحث رئيس الوزراء والوفد المرافق له من وزراء المجموعة الاقتصادية والري ورجال الأعمال, دفع التعاون الاقتصادي علي مستوي التجارة والاستثمار خاصة في مجالات الصناعة والزراعة, بالإضافة إلي احياء مشروع قناة جونجلي الذي توقف منذ السبعينات لظروف الحرب الاهلية وقتها, حيث يسهم هذا المشروع في توفير كميات ضخمة من المياه المهدرة في النيل الابيض لصالح البلدين تصل حصة مصر منها الي٤.٨ مليار متر مكعب, وأكثر من ضعف هذا الرقم لصالح جنوب السودان مما يتيح لها فرصا قوية في مجالات التنمية الزراعية.

كما يحتل مشروع تطهير وتوصيل الانهار الفرعية ببحر الغزال وبحر الزراف الي النيل الابيض . كما تشير المذكرة التي اعدها الوزير المفوض التجاري جلال الصاوي أولوية علي جدول مباحثات رئيس الوزراء والوفد رفيع المستوي معه في زيارته لجنوب السودان, وذلك بما يوفر كميات كبيرة من المياه تصل الي٨ مليارات متر مكعب بما يحقق مصالح البلدين علي المستوي السياسي والاقتصادي.

<u>جنوب السودان والتوقيع على الاتفاقية الاطارية عنتيبي :</u>

تمثل تصريحات وزير الموارد المائية فى دولة جنوب السودان، بأن بلاده فى طريقها إلى التوقيع على اتفاقية «عنتيبى»، تهديداً جديداً لمصر بعد توقيع ٦ دول على اتفاقية تقسيم مياه النيل،مما يؤدى إلى انخفاض حصة مصر السنوية، التى قررتها اتفاقية ١٩٥٩، وهى ٥٥.٥ مليار متر مكعب. وبانضمام جنوب السودان للدول الست الموقعة، سوف يتأثر موقف مصر فى عمليات التفاوض، خاصة أن هذه الدول تعتزم طرح الاتفاقية على برلماناتها لدخولها حيز التنفيذ.ومما يزيد الموقف ضبابية بشأن جنوب السودان، هو تصريح «رياك مشار» نائب رئيس جنوب السودان بأن بلاده ستلعب دور الوساطة للتوفيق بين دول المنبع والمصب.

فهل توقع جنوب السودان على الاتفاقية لزيادة الضغوط على مصر خاصة فى ضوء العلاقة بين إسرائيل والجنوب التى تمتد لعقود، وهل الاتفاقية تمنح الدول الموقعة عليها حرية التصرف فى الكميات المخصصة لها من المياه، ببيعها الى دول أخرى خارج دول حوض النيل؟.. أسئلة يجيب عنها هذا التحقيق.أن موقف جنوب السودان من الاتفاقية وتصريحاته بأنه فى طريقه الى التوقيع على الاتفاقية يزيد من تعقيد الموقف، وصعوبة موقف مصر التفاوضى، خاصة أن جنوب السودان يعتبر الدولة السابعة التى توقع على الاتفاقية، في الوقت الذى تتحدث فيه الأخبار عن أن شمال السودان لا يعترض على الاتفاقية بالصورة التى تعترض عليها مصر لوجود مصالح له فى التوقيع وبناء سد النهضة الإثيوبى.تصاعدت الأحاديث خلال الفترة الماضية حول ملف الأمن المائي، ومع مشاكل الجفاف والتصحر وقلة الموارد المائية، أصبح أمن مصر القومي مهددا خاصة بعد تصاعد أزمة حوض النيل والصراع الدائر الآن بين دول المنبع ودول المصب، وهذا ما جعل العديد من الخبراء والمهتمين يرون أن الصراع القادم سوف يكون علي قطرة الماء وأن فشل الرئاسة والحكومة في إدارة الأزمات يدعو للقلق ويبعث علي عدم الطمأنة في ظل التهاون الشديد من القيادة السياسية في تقديم الرؤية والحلول في الوقت الذي يعتزم فيه البرلمان الأثيوبي مناقشة اتفاقية »عنتيبي» التي وضعتها ٦ من دول المنبع.

أن قضية مياه النيل هي قضية أمن قومي لمصر، منتقداً الأسلوب والطريقة التي يتم اتباعها والسير فيها بشأن ما يحدث في دول المنبع، خاصة قضية سد النهضة الأثيوبي الذي تم إنشاؤه بارتفاع ١٥٠٠ متر أو بخزان تبلغ مساحته ١٢٨ كيلو مترا مربعا، ويستوعب ٧٨ مليار متر مكعب من المياه، منتقداً طريقة الحوار حول هذا السد العملاق وانشغال الجانب المصري بطريقة ملء الخزان بدلا من مناقشة الآثار السلبية علي حصة مصر من المياه التي أصبحت لا تكفي لسد حاجتنا.وأكد الخبير المائي أن مصر بحاجة إلي كمية إضافية من المياه تزيد علي الكمية المخصصة لها بمرة ونصف المرة، وأن مصر تحصل علي ٥٥.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل وبحسبة بسيطة فان مصر بحاجة إلي ١٣٨.٥ مليار متر مكعب من المياه، وأن الكمية التي تم تخصيصها لمصر منذ ٢٠٠ عام بموجب اتفاقية تم توقيعها عام ١٩٥٩ وكان تعداد مصر وقتها ٢.٥ مليون نسمة، في حين أن تعداد مصر أصبح يزيد علي ٩٠ مليون نسمة ومازالت نفس الكمية كما هي لم تتغير.وأوضح الخبير المائي أنه بموجب هذه الاتفاقية التي تم توقيعها عام ١٩٥٩ بين دول المنبع ودول المصب حصلت مصر والسودان علي ٨٤ مليار متر مكعب تم تخصيص ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ متر مكعب للسودان و١٠ مليارات متر مكعب يتم صبها في بحيرة ناصر.

ثلاث نقاط خلاف بين دول المنبع ودول المصب بشأن اتفاقية «عنتيبي» والتي تم التوقيع عليها من قبل ٦ دول من دول المنبع وهي أثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغاندا وكينيا وبروندي والتي تم الاتفاق عليها في مدينة عنتيبي الأوغندية. وهذه الاتفاقية تلغي الحصص التاريخية لدول المصب المتمثلة في مصر والسودان، ويشير الباب الرابع من الاتفاقية إلي الانتفاع المنصف والمعقول وأن النقطة الأولي تشير إلي أن دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعا منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، علي وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول الحوض.كما تشير الفقرة الثانية إلي ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المالية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.وتعد إلغاء الحصص التاريخية لدول المصب طبقا لاتفاقية «عنتيبي» أولي نقاط الخلاف.وتكمن نقطة الخلاف الثانية فيما يسمونه «الإخطار المسبق» وهو ما تطالب به دول المصب من ضرورة التشاور فيما بينها وبين دول المنبع قبل إقامة أي مشروعات تؤثر علي حصصها في مياه النيل.

في حين أن دول المنبع تريد أن تتصرف بمنطق أنهم أحرار في اتخاذ ما يرونه من قرارات في المياه التي تجري في أراضيهم حسب رغبتها وحاجاتها.وتأتي نقطة الخلاف الثالثة في طريقة اتخاذ

القرارات داخل دول حوض النيل فدول المصب «مصر والسودان» تطالب بأن يكون التصويت بالإجماع في حين تطالب دول المنبع بأن يكون التصويت واتخاذ القرار بالأكثرية علي العكس، ما تطالب به دول المصب والتي تريد أن يكون التصويت بالإجماع أو منحها حق «الفيتو «لمنع تمرير قرارات تضر بمصالحها.

التوافق ويري الخبراء أن التوافق هو السبيل الأوحد للوصول إي صيغ مناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة، وفي حالة الفشل في الوصول إلي اتفاق عن طريق الحوار يتم اللجوء إلي الوساطة ويثمن الخبراء دور الكونغو إحدي دول المنطقة والتي تقوم بدور مشرف في الوساطة بين دول المصب والمنبع، كما يمكن اللجوء للدول التي تقوم ببناء مشروعات في دول المنبع خاصة بناء السدود واستصلاح الأراضي مثل إيطاليا والصين والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الخليجية.وتأتي مرحلة التحكيم كمرحلة ثالثة وهي أن يختار كل طرف حكما ثم يتفق الطرفان علي حكم مشترك ويتم الاتفاق علي قبول نتائج التحكيم.وهناك محكمة العدل الدولية التي يمكن اللجوء إليها علي اعتبار أن ما تقوم به دول المنبع يهدد الأمن القومي لدول المصب.وفي النهاية يمكن اللجوء إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن علي أساس أن هناك تهديداً للأمن القومي والسلم وحدوث صراعات دولية تهدد السلم العالمي بسبب «حجب مياه باعتبارها شريان الحياة لدول قد يؤدي هذا المنع إلي هلاكها وتصحرها.وأكد الخبير المائي الدكتور ضياء القوصي أن نصيب الفرد في مصر كان ٢٠ ألف متر مكعب من المياه حين تم توقيع الاتفاقية عام ٥٩ في حين وصل إلي ٦٠٠ متر مكعب الآن بعد زيادة عدد السكان إلي ٩٠ مليون نسمة.

<u>الطريق البري بين مصر والسودان:</u>

هذا المعبر البري بمثابة منطقة تجارية عملاقة على جانبى الحدود من خلال إقامة مناطق حرة تضم صناعات وخدمات لوجيتسية لتبادل ونقل وتصدير السلع والبضائع وإيجاد مجتمعات عمرانية جديدة فى هذا البقعة من الأرض التى لم تشهد اهتماما على مدار التاريخ. الطريق إلى قسطل شاق وصعب، لكن مع مرور الوقت وتحسين الخدمات والرواج التجارى ستتحول المنطقة إلى منطقة جذب كبيرة، فالرحلة تبدأ بريا من أى جهة إلى مدينة أبوسمبل،حيث المرسى الغربى على ضفاف بحيرة ناصر، ثم بالناقلات النهرية العملاقة لمدة ساعة ونصف الساعة إلى المرسى الشرقي، حيث تنطلق السيارات والشاحنات بريا لمسافة ٣٥ كيلو مترا عبر الاراضى المصرية لتجد نفسك بميناء قسطل حيث الحدود بين البلدين. المراسى والطريق البرى والميناء ليست مجرد أموال أنفقت أو مشروعات تحولت إلى حقيقة على أرض الواقع، بل يقف خلفها رجال بذلوا جهودا جبارة وتدفق

العرق من جبينهم لإنجاز ذلك فى لهيب الشمس الحارقة ووسط ظروف معيشية ليست صعبة بل فى غاية القسوة. كتائب من المهندسين والفنيين والعمال والمقاولين والاستشاريين صنعوا ملحمة على هذه الأرض بعيدا عن ضجيج القاهرة والأضواء الوهمية التى يعيش فيها الملايين، فالمنطقة خالية تماما من أى خدمات، لا ماء نظيف أو كهرباء أو مطاعم، بل رمال وصخور وعقارب وثعابين وحرارة تتجاوز درجتها الـ ٥٠، ولا بديل أمام هؤلاء سوى العيش والإقامة والبحث عن احتياجاتهم اليومية بالسفر عشرات الكيلو مترات لعبور البحيرة والحصول عليها من مدينة أبوسمبل. بعد ١٢ عاما من المعاناة والمشقة تحول الحلم الجنوبى إلى حقيقة كان يتمناها الملايين من سكان المنطقة ليس من أجل التجارة وتحسين المعيشة فقط، بل من أجل التواصل مع أهلهم وذويهم على الضفة الأخرى بعد أن انقطعت بهم السبل إلا قليلا بعد بناء السد العالي. الآن يمكن لهؤلاء ركوب العبارة والانتقال بسياراتهم للوصول إلى ميناء قسطل المصرى واشكيت السودانى خلال ساعتين فقط للقاء الأهل والأحبة، وتجديد الصلات القديمة، وكان لافتا أن عشرات العائلات كانت منذ اللحظات تنتظر فى المرسى للذهاب إلى قسطل للمشاركة فى هذا الاحتفال الذى وصفوه بالتاريخي. وحرص المسئولون فى مصر على أن تبدأ الاحتفالية أولا فى المنفذ السوداني، حيث تمت إقامة ساحة ضخمة تضم عشرات الآلاف من السودانيين الذين ما إن وصل موكب الوزراء، حتى تعالت هتافاتهم المؤكدة على أننا »شعب واحد، ومصير واحد، ومصلحة مشتركة الآفاق الواسعة للتبادل التجارى والاقتصادى التى سوف تتحقق بين البلدين بعد تشغيل هذا المنفذ خاصة أن هناك إرادة سياسية لتقديم جميع التيسيرات التى تضمن تدفق حركة التجارة والأفراد.أن العمل بهذا المشروع بدأ منذ ٢٠٠٢، وتم افتتاحه بعد ١٢ عاما، وكان من الممكن أن يتأخر إلى ما بعد ذلك، ولكن الإرادة القوية والإصرار على تحقيق المصلحة العليا للقيادات السياسية للبلدين المتمثلة فى الرئيس عبدالفتاح السيسى ونظيره السودانى الرئيس عمر البشير، كان لها الدور الكبير فى تذليل كل العقبات وتقديم كل الدعم والمساندة لسرعة الانتهاء من هذا المشروع. هذا الميناء ليس مجرد منفذ يربط بين السودان، بل التخطيط الآن يهدف إلى تحويله ليكون بوابة مصر إلى إفريقيا ويصبح شريانا عالميا لحركة الأفراد والتجارة عبر الطريق البرى ويحقق الحلم الإفريقى الذى كان يهدف إلى تشغيل الرحلات المباشرة من الإسكندرية شمالا إلى كيب تاون فى جنوب إفريقيا. إعاشة كاملة للعاملين بالميناء إن الاتفاق النهائى لتشغيل الميناء جاء بعد ٢٤ اجتماعا بين المسئولين فى البلدين وتم التنسيق خلالها على جميع المجالات واجراءات العبور سواء بالنسبة للأفراد والبضائع، بالاضافة الى مواعيد التشغيل اليومى التى ستكون من ٩ صباحا الى ٣عصرا فى موسم الشتاء

وتمتد ساعة اضافية الى الرابعة عصرا فى الصيف، حيث إن هذه هى مواعيد السماح بتسيير الرحلات النهرية فى بحيرة ناصر وتمنع الحركة بها ليلا. وأضاف أن المواني‌ء البرية تمثل شريانا حيويا للاقتصاد القومى فقد حققت رسوم العبور ما يزيد عن مليار و١٠٠ مليون جنيه ما بين رسوم وجمارك، مؤكدا أن العمل يجرى على قدم وساق أيضا فى ميناء أرقيد الحدودى بين مصر والسودان الذى يقع على الجانب الغربى من نهر النيل ويبعد عن أسوان وتوشكى ما يقرب من ١٥ كيلو مترا. أن أرقيد سيكون بمثابة شريانا مهما ونقلة كبيرة فى حركة التجارة خاصة أن الرحلات ستكون مباشرة عبر الطرق البرية وبالتالى يمكن أن يعمل هذا المعبر على مدار الليل والنهار، وأن هناك رغبة من الجانبين المصرى والسودانى على سرعة انهاء هذا المشروع فى غضون الـ٦ أشهر المقبلة خاصة بعد الانتهاء من أعمال رصف الطريق المؤدى إليه والذى يربطه مباشرة مع توشكى والفرافرة وأسوان ودرب الأربعين .تحت مراعاة الظروف البيئية الصعبة فى تنفيذ هذا المشروع تم اقامة منظومة متكاملة لاعاشة العاملين الى جانب الأجهزة الأمنية والخدمات المعاونة من جمارك وأجهزة الرقابة على الصادرات والحجر البيطرى والصحي. لذلك تمت اقامة محقة لتوليد الكهرباء تلبى احتياجات مرافق الميناء الى جانب فرق لانتاج الخبز وعنابر لاسكان الجنود وخزانات مياه الشرب ومحطات لمعالجة الصرف الصحي، فضلا عن صالات السفر المكيفة والمطاعم والكافتيريات المخصصة لتقديم الخدمات للمسافرين بالاضافة الى صالة مخصصة للأسواق الحرة مع مراعاة فصل المسار الخاص بحركة الأفراد والبضائع عن المسار الخاص بدخول رؤوس الماشية من السودان والقادمة من الدول الإفريقية عبر هذا المنفذ إن التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بلغت ٧٦ مليون جنيه والذى بلغت مساحته ٥٥ ألف متر، موضحا أن الأجهزة السيادية تتعاون معه فى جميع المجالات، فضلا عن الموافقة على تخصيص ما يقرب من ٣٠٠ فدان لاستخدامها ظهيرا اقتصاديا للميناء بحيث يتم إقامة مناطق صناعية وخدمات لوجتية ومجازر فى هذه المنطقة.

فتح المزيد من المعابر رحلات برية من القاهرة والخرطوم فمنذ الإعلان عن مواعيد فتح الميناء تم الاتفاق مع إحدى شركات السياحة ونقل الركاب فى مصر على تشغيل رحلات أتوبيسات مباشرة من القاهرة الى الخرطوم ويتم العمل فى البداية بمعدل رحلة يوميا، حيث يأتى الأتوبيس من مصر ليصل الى ميناء قسطل ثم يكون فى انتظاره الأتوبيس السودانى لاستقبال الركاب القادمين لاستكمال رحلاتهم الى الخرطوم، موضحا أن الرحلات لن تقتصر فقط على العاصمتين ولكن يتم الترتيب حاليا لتشغيل رحلات مباشرة من جميع المدن الكبرى فى مصر الى المدن والأقاليم السودانية.

إنقاذا لأهالى النوبة تشغيل ميناء قسطل جاء بمثابة الإنقاذ لأهالى أبوسمبل والمقيمين بها، خاصة فى هذه المرحلة التى تراجعت فيها الحركة السياحية بمعدلات كبيرة، أبناء النوبة عائلات وأسر، وبقية هذه العائلات والأقارب على الجانب السوداني، ولم يفرقهم سوى الاستعمار الذى خط ٢٢ عرضا ليكون الحدود بين البلدين، بينما هم فى الحقيقة شعب واحد والميناء جمع لقاء الأقارب والأهل بين جانبي البحيرة الشرقي والغربي ، حيث لا يرد بعضهم لسنوات .، أما الآن فيمكن خلال ساعتين أو ثلاث الوصول إليهم سواء الذين يعيشون على الأراضى المصرية أو السودانية. يمكن أن نطلق على هذا الخط الملاحى والميناء أنه خط الخير على مصر والسودان، والذى سيمثل نقلة اقتصادية لأبناء النوبة بصفة عامة وأبوسمبل بصفة خاصة.

عمارة حسن فتحي التصميم راعى جيدا الطبيعة الخاصة بالمنطقة، والتى تتميز بالطقس الحار، والسلاسل الجبلية والصحراوية، وبالتالى كان هناك حرص على أن تكون المبانى متناسقة مع هذه البيئة. وأضافا أنه تم استلهام تجربة حسن فتحى المعمارية، وتمت إقامة المبانى ذات القباب وليس الأسقف، خاصة أن هذا التصميم يساهم بدرجة كبيرة فى تلطيف الجو داخل المبنى فى الطقس شديد الحرارة. وأوضح أنه تم الاعتماد على خامات ومكونات البيئة المحيطة بالمشروع فى عمليات الإنشاء، حيث تم جلب الصخور والرمال واستخدامها فى عمليات التشييد، وهو ما جعله متميزا فى الشكل، وخرج بالمستوى اللائق لمنشأة مصرية على الحدود تكون أول نقطة تستقبل الزائرين، وآخر نقطة يغادرونها.

حدث تاريخى للبلدين أن إجمالى حركة التجارة حاليا بين البلدين لا يتجاوز ٨٥٠ مليون دولار، وهذا مبلغ متواضع للغاية قياسا إلى طموحات الشعوب، لذلك فالأمل كبير فى مضاعفة التبادل التجارى على مدار السنوات المقبلة من خلال التوسع فى حركة الترانزيت وإقامة المناطق الحرة ليس على مستوى السودان، ولكن النفاذ والدخول إلى الدول الإفريقية المجاورة عبر البوابة السودانية، خاصة أن انخفاض تكلفة أسعار نقل السلع سيسهم إلى حد كبير فى قدرتها على المنافسة، حيث تكون أرخص من مثيلاتها فى هذه الأسواق، فضلا عن سهولة استيراد اللحوم بأسعار مناسبة.

بوابة السودان إلى المتوسط :هذا المعبر سيحقق هدفين رئيسيين للبلدين، فمصر ستكون لديها نافذ للدخول إلى العمق الإفريقى لتصدير البضائع والخدمات وحركة الأفراد، وبالنسبة للسودان سيفتح أمامها ممرا لنقل تجارتها إلى البحر المتوسط عبر الموانئ المصرية فى الإسكندرية ودمياط

وبورسعيد، خاصة أن السودان ليس لها موانئ إلا على البحر الأحمر، وبالتالى سيؤدى ذلك إلى فتح آفاق جديدة للصادرات السودانية إلى الدول الأوروبية.

أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقط، بل كنا فى السودان نعانى معاناة شديدة فى نقل البضائع، فالوسيلة الوحيدة التى كانت متاحة هى الناقلات النهرية من ميناء السد العالى بأسوان إلى ميناء وادى حلفا، وكانت الرحلة عبر هذا الخط الملاحى تستغرق ما يزيد على ٨٤ ساعة، فضلا عن عدم كفاءة عمليات الشحن والتفريغ، وكان هذا يؤدى بطبيعة الحال إلى اتلاف بعض السلع وزيادة الفاقد، وبالتالى فإن هذا المعبر جاء ليمثل نقلة كبيرة لحركة التجارة.

<u>الطريق البري واسعار النقل والسكة الحديد :</u>

تم توقيع اللجنة العليا بين البلدين لتصبح برئاسة رئيسي الدولتين، لضمان تحقيق الاهداف والغايات، وفي هذا الاطار تم انعقاد اجتماعات مستمرة لاكثر من ٣٠ لجنة فنية بين الوزارات المختلفة في الجانبين، تم الاتفاق على أن الطرق البرية بين مصر والسودان ستُحدث انخفاضاً بصورة كبيرة علي سعر الطن المنقول عبر البر، فالطن المنقول عبر الطيران يتجاوز سعره الفين ومائتي دولار، وعبر النقل البري قد ينخفض الي ٤٠٠ دولار او مادون ذلك، وبالتالي سيُحدث وفرة تنعكس علي أسعار السلع والمنتجات المصدرة بين البلدين، ونتوقع ان يزيد حجم التجارة بين البلدين بصورة كبيرة جدا، فالسودان يستورد العديد من المنتجات من الصين وغيرها، وفي حال وجود طرق برية بين مصر والسودان سيكون الاستيراد من مصر اقل تكلفة من الاستيراد من غيرها من الدول، وبالتالي سيتجه التجار الي حيث مصلحتهم والتي ستنعكس بصورة مباشرة علي المواطن بالنسبة الي مصر سيحدث ذات الامر ففيها يتم استيراد اللحوم من البرازيل وغيرها والواضح ان فتح الطرق سيزيد من استيراد اللحوم من السودان وكذلك الحبوب الزيتية وكثير من المنتجات التي يحتاجها السوق المصري وذلك سيزيد ايضا من صادرات السودان الي مصر والتي كانت في الفتره السابقة تكاد تكون معدومة اضافة لذلك حركة المواطنين في الجزء الذي يمثل التحاما للبلدين وهو شمال السودان وجنوب مصر لان المكونات الاجتماعية بينها واحدة فسيكون التواصل بينهم اكبر وكل ذلك يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين.هناك جهد كبير في السودان لاعادة دور السكة حديد كما كان في السابق خاصة وانها نقل رخيص جدا للبضائع والركاب بالاضافة إلي انه نقل آمن..وقد عاد قطار الخرطوم حلفا بعد توقف دام لاكثر من عشر سنوات وسيساهم في تحقيق هذا التواصل المرجو وهناك جهود اخري لاعادة تأهيل السكة الحديد في السودان في اتجاهين الاول اصلاح القائم والثاني الاتجاه لتأسيس وضع جديد للسكة الحديد يتجاوز المشاكل التي وضعها

الاستعمار ابان فترته في السودان بوضع قضيب سالب خاص بالقطارات الضيقة وليس العريضة التي تتوافق مع النظام الاستعماري، ومطلوب من الجانب المصري ان يُكمل السكة حديد حتي الحدود مع السودان، وهناك مشروع طرحته منظمة المؤتمر والتعاون الاسلامي لاكمال الوصلات بين الدول الاسلامية وهناك جهود كبيرة تسير في هذا المجال. يوجد مشروع مطروح سيتم تدشينه بدعوة من وزير الري المصري وهوالنقل النهري من مصب النيل وحتي منبعه الي بحيرة فكتوريا عبرمجري النيل، وتم طرحه في القمة الافريقية الاخيرة وتم تبنيه تحت رعاية رئاسة الجمهورية اما النقل البحري مستمر ولاتوجد به مشكلات. لقد توفرت الارادة السياسية وبدأت البنيات التحتية تظهر، واي حديث عن التكامل بدون بنيات تحتية سيكون حديث اماني فقط، والان هناك الربط الكهربائي الذي يوفر الطاقة للمزارع التي يمكن انشاؤها لمصلحة البلدين، وبدأ الآن الترتيب لبنيات التكامل بشكل جيد بحيث يعكس مانقوم به من مجهودات في هذا الصدد، وقد بدأت العملية بقوة وسنقطف ثمار هذا الجهد قريبا.موضوع المياه يقلق السودان كما يقلق مصر باعتبار مشاركتنا في الحوار الذي تم حول مبادرة حوض النيل منذ البداية، وتحفظاتنا مبنية علي مصالحنا الخاصة وتضامننا مع اخوتنا الذين ترتبط مصالحهم بالسودان فيما يخص حصصنا التاريخية (الاستحقاق والاستخدام) ونعتقد انها مسألة مهمة يجب مراعاتها بان الدولتين لديهما حقوق لابد من الحفاظ عليها ونتعاون مع الآخرين فيما يمكن من تنمية بلدانهم بلا ضرر، وموقف السودان المعلن انه لن يوقع علي هذه الاتفاقية لانها لاتحافظ علي حقوقه ونتضامن في هذا الامر مع مصر بصورة كاملة ، وهناك قضايا مرتبطة بالمواقف الاثيوبية تجاه بناء السدود، ايضا السودان ومصر يشاركان بفعالية في اللجنة الثلاثية الخاصة بلجنة الخبراء اضافة لثلاث دول واربعة من الخبراء العالميين بالنسبة للسودان النيل منطقتان النيل الشرقي يضم السودان واثيوبيا ومصر جنوب السودان يدخل بجزء بسيط باعتبار ان النيل الازرق يحمل ٨٦٪ من المياه لنهر النيل وذلك فيه اتفاقيات خاصة بين هذه الدول وهناك النيل الاستوائي الذي يحمل ١٤٪ من المياه لنهر النيل وفي جنوب السودان وحتي الان تصريحات بأن الجنوب لن يتخذ موقفا يضر مصالح مصر والسودان، وننتظر ان يكون هذا واقعا ملموسا. في اتجاه اتفاقية عنتيبي ليس هناك تعاون باعتبار اننا نرفضها ولن نُوقع عليها مايلي المشروعات الاثيوبية هناك مساحة للتعاون وواقع يجب التعامل معه، فايقاف بناء السدود الاثيوبية اصبح غير ممكن وبالتالي يجب ان نتعامل من اجل تقليل الضرر وتعظيم الاستفادة منها من اجل ضمانات سلامة هذه السدود وهذا هو المبدأ الذي نعمل به ونتعاون فيه بين الدول الثلاث.في مجال الربط الكهربائي سيتم حسب الاتفاق في حده الادني ٢٢٠ فولت وذلك

يوفر ١٠٠ ميغاواط ونتوقع ان يتم استثمارها في المشروعات المشتركة في شمال السودان الربط الاكبر علي ٥٥٠ فولت ستوفر فائضا كبيرا في الطاقة وهو جزء من الربط بين السودان ومصر والدول الثماني المرتبطة مع مصر اضافة الي انه سيكون جزءاً من التصور للاستفادة من الكهرباء المنتجة من سد النهضة الاثيوبي، فالغرض الاساسي منه توليد طاقة كهربائية عالية جدا موجهة للتصدير لان اثيوبيا لا تستهلك هذه الطاقة وبالتالي يمكن للسودان ومصر ان تستفيدا منها خاصة وانها ستكون رخيصة جدا مقارنة بالطاقة المنتجة عن طريق الغاز او السدود في البلدين. الاستكشافات فيه مستمرة وهناك شواهد للبترول في كافة مناطق السودان وبعض الحقول بدأت الانتاج بعد الانفصال في مناطق جنوب كردفان وجنوب دارفور وهناك مناطق نتوقع انتاجها خلال الفترة القادمة في الجزيرة والشمالية وهناك جهد متواصل لاكتشاف المزيد.

فى خطوة تصعيدية، قال الرشيد هارون الوزير السودانى برئاسة الجمهورية خلال ندوة للإتحاد العام للطلاب السودانيين بأن حلايب سودانية ١٠٠%، وأن بلاده ستلجأ للمجتمع الدولى لحلها، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة فى القاهرة... فهل كان تصريح المسئول السودانى فعلا منفردا وعملا عفويا أم هو عمل مخطط لإثارة أزمة مع مصر وجرها إلى معركة تكون فيها فى عداء مع الشعب السودانى كله وإظهارها بمظهر المعتدى، للتغطية على القضايا الحقيقية الشائكة المتفجرة على صعيد الداخل السودانى و فى علاقات البلدين.

الواقع يؤكد أن القضية الآن بين البلدين لاعلاقة لها بقضية حلايب على الإطلاق، لكن يبدو أن السلطة الحاكمة فى الخرطوم درجت على جعل قضية حلايب "قميص عثمان" تشهره كلما أرادت تعكير صفو العلاقات مع مصر أو الضغط على القاهرة، أو لصرف انتباه الداخل السودانى عن القضايا الحقيقية ومحاولة خلق حالة توحد مع الشعب الساخط عليها حول أى قضية، ولوبالعداء لمصر لبعض الوقت، إلى حين خلق قضايا أخرى إنصرافية، مثل حالة عداء لقوى الداخل أو دولة الجنوب أو لأى من دول جواره أو قوى العالم، أو لأى هدف حقيقى أو متوهم قادر على إثارة حمية السودانيين ونخوتهم ... فعلت ذلك مرارا وتكرارا حتى ملت قطاعات عديدة فى الشعب السودانى هذه اللعبة، وباتت أكثر وعيا وإدراكا بأن مهددات الأمن القومى لبلدهم لاتنطلق من القاهرة أو جوبا أو أى مكان آخر، بقدر ماتنطلق من تصرفات سلطة أضرت أيما ضرر بوحدة بلدهم وحاضره ومستقبله، وتعرضه اليوم لمزيد من الأخطار بالإصرار على السير على نفس المنوال المدمر الذى انتهجته منذ وصولها للسلطة قبل ربع قرن، فأضر بالسودان وجيرانه، وكثيرون اليوم فى السودان يعتقدون أن هذه السلطة من الناحية الأخلاقية غير مؤهلة للحديث عن حلايب أو غيرها، وهى التى

أضاعت على السودان بفصل جنوبه ثلث أرضه وربع سكانه ومعظم بتروله ومائه، حيث لم تبذل أى جهد للحفاظ على وحدة البلد أو حتى السلام بعد الانفصال، وأبقت البلد فى حالة حرب مفتوحة فى كل الجبهات تؤهلها لمزيد من التشظى. واليوم تثير حكومة الخرطوم غبارا كثيفا على مجمل المشهد بالحديث عن قضية حلايب بدلا من أن تجيب عن الأسئلة الحقيقية المثارة فى مصر حول السلاح المتدفق من داخل حدودها صوب مصر، وعن التسهيلات التى تقدمها لاستقبال وإيواء وتهريب قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وعن التنسيق الذى يتم مع التنظيم العالمى للإخوان المسلمين وإيران وقطر وغيرها من القوى للإضرار بمصالح وأمن مصر، وأيضا عن الإضرار بالموقف التفاوضى المصرى فى قضية سد النهضة بالذهاب إلى التأييد الكامل غير المشروط للموقف الاثيوبى بدون حتى النظر المتأنى فى الدراسات العلمية أو النظر فى آراء الخبراء الدوليين الذين تطالب مصر الآن بالإستعانة بهم، وكان يمكن لحكومة الخرطوم لو كان دورها مستقلا ووطنيا يضع مصلحة الشعب السودانى نصب عينيه أن تلعب دورا ما فى حل القضية، لكنها لم تفعل، وكثيرون من المصريين يحملونها الكثير من المسئولية عما يجرى الآن، ليس فقط بسبب موقفها المرواغ من القضايا التى تفجرت مؤخرا بشأن المياه، وإنما منذ تورطها فى محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس الأسبق حسنى مبارك التى كان لها تداعيات سلبية على علاقات مصر الإفريقية، وحكومة الخرطوم التى تهدف للبقاء فى السلطة بأى ثمن تؤيد اليوم سد النهضة دونما قيد أو شرط بالنظر أولا إلى أمنها، حيث تخشى إن فقدت العلاقة بأديس ابابا التى كان لدعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل الدكتور جون قرنق فى الجنوب فى التسعينات أثرا حاسما فى تقدمها، أن تكرر إثيوبيا الأمر ذاته مع المتمردين ضدها فى النيل الأزرق وجنوب كردفان ودافور الذين يشكلون مايعرف باسم الجبهة الثورية، والتى تصعد القتال ضدها الآن.

وتقوم حكومة الخرطوم الآن بإثارة قضية حلايب، بدلا من الإجابة على التساؤلات الحقيقية التى يطرحها الشعب السودانى الذى خرج فى انتفاضة عارمة، مطالبا بإسقاط النظام، قبل أن يتم إخمادها بقبضة حديدية، وبدلا من الإجابة على مصير حكم ينفرد بالسلطة والثروة، ويقصى كل قوى الشعب السودانى، واليوم يزداد الإقصاء فى داخل النظام نفسه، وتزداد عزلته، وتزيد معاناة عموم السودانيين فى كل مناحى الحياة، داخل السودان، وفى المنافى والشتات.

ورغم كل مايجرى فى مسار العلاقات المصرية السودانية الآن، والتباين بين البلدين الذى حدث بعد ثورة يونيو وزوال حكم الإخوان المسلمين فى مصر الجماعة الأم التى يتعاطف معها ويرتبط بها حكام السودان، تبدو القاهرة فى عهدها الجديد حريصة على الحفاظ على خصوصية العلاقة مع

السودان، كما كانت دوما فى كل العهود وفى ظل كل الحكام ورغم كل التقلبات، ولكن بالطبع لن يكون ذلك على حساب التفريط فى أمنها أو سيادتها أو مصالحها الحيوية، وفى ذات الوقت تدرك قطاعات واسعة فى مصر شعبا وحكاما ونخبة تمام الإدراك أن العلاقة مع الشعب السودانى الضاربة فى جذور التاريخ المتوثقة بوشائج القربى وصلأت الدم والرحم لن تستقيم أو يكون لها مستقبل إلا بعلاقات ترابط وشراكة حقيقية، تحل فيها المشكلات جميعا دون استثناء.

الطريق البري بين مصر والسودان :

تم الاتفاق على اقامة منطقتين صناعيتين مصريتين، الاولى فى ام درمان لصناعة الجلود على مساحة ٢ مليون متر، واخرى فى النيل الابيض، الى جانب اقامة مصنع سكر ضخم لتغطية الاستهلاك السودانى، اضافة الى افتتاح الطرق البرية التى سيكون لها تأثير ايجابى كبير فى دفع وتنمية التبادل التجارى بين البلدين، حيث سيقلل تكلفة نقل السلع بشكل كبير من ١٢٠٠ دولار للطن حاليا الى ٢٠٠ دولار فقط .سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد اكتمال بناء المعبر، فى حين يحتاج الجانب الغربى الى نحو ٣ اشهر، وتوقع ان يحقق التعاون الاقتصادى بين مصر والسودان طفرة كبيرة لصالح البلدين بتصدير منتجات المناطق الصناعية المصرية لدول الكوميسا الى جانب المساهمة فى سد الفجوة الغذائية، واشار الى ان حجم المشروعات الاستثمارية المصرية بالسودان التى حصلت على موافقة الجهات الحكومية تصل الى ٧.٧ مليار دولار، فى حين ان التى تم تنفيذها حتى الآن تصل تكلفتها الاستثمارية نحو ٧٠٠ مليون دولار فقط، مؤكدا ان الحكومتين المصرية والسودانية تلقتا تكليفات من جانب رئيسى البلدين بإزالة جميع المعوقات التى تواجه دفع التعاون فى جميع المجالات، وتسهيل تدفق الاستثمارات المشتركة الى جانب التبادل.

طريق دولي – مصر والسودان :

منفذ قسطل البري – أهميته :

أكد رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية أن منفذ قسطل البرى، الذى افتتحه رئيس مجلس الوزراء، سيسهم فى زيادة صادرات مصر بصورة كبيرة، حيث يتغلب على مشكلة رئيسية وهى طول وقت شحن الرسائل وارتفاع تكلفة النقل للسودان. المنفذ سيسهم أيضا فى زيادة الصادرات المصرية للدول الإفريقية، خاصة الحبيسة التى لا يوجد منفذ بحرى لها، وتعد السودان البوابة الطبيعية للتجارة معها، متوقعا ارتفاع الصادرات المصرية لإفريقيا لأكثر من ٤ مليارات دولار التى حققتها العام الماضى. أن المجلس التنسيقى للمجالس التصديرية عقد اجتماعا مع مستشار وزير الصناعة

والتجارة لمناقشة اقتراحات المجالس التصديرية الخاصة بالتغلب على أسباب تراجع الصادرات السلعية خلال الفترة الأخيرة، وذلك لبلورة مجموعة من التوصيات لرفعها لوزير الصناعة والتجارة والذى طلب من المجالس التصديرية وضع خطط عاجلة للتغلب على تلك المشكلات. أن أهم أسباب انخفاض الصادرات يتمثل فى خسارتنا أسوق ليبيا واليمن وسوريا والعراق التى تعانى من مخاطر أمنية عالية، إلى جانب بعض العوائق فى سوقى السودان والمغرب أدت إلى تراجع نسبى فى صادراتنا لها، لافتا إلى أن الدول العربية تستحوذ على ٦٨% من صادرات الصناعات الغذائية. أن المجلس يدعم إقامة معرض فوود إفريقيا، والمنتظر افتتاحه الأربعاء المقبل بمشاركة وفود من معظم الدول العربية بجانب عارضين من الدول الإفريقية، حيث يستهدف تنشيط التعاقدات التصديرية، خاصة أنه مخصص للتصدير فقط ولايسمح خلاله بالبيع المباشر للجمهور، لافتا إلى أن المعرض يعد أيضا البديل لمعرض فوود جيت، والذى لم تقم دورته العام الحالى لتزامن موعدها مع المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ .اهتمام القطاع الخاص المتزايد بالبحث العلمى وتطوير المنتجات، حيث يتجه كثير من الشركات المصرية لإنشاء مراكز أبحاث خاصة بها، إلى جانب مراكز لبحوث السوق، وذلك لتحسين جودة منتجاتنا ومعرفة متطلبات الأسواق المختلفة، حيث نصدر لأكثر من ١٤٠ دولة عبر العالم، فمثلا بريطانيا لديها اشتراطات فى وزن العبوات الخاصة بالصناعات الغذائية تختلف عن اشتراطات الأسواق العربية أو الآسيوية. إنشاء خط بحرى مباشر مع الدول الإفريقية لسفن الحاويات، وآخر مع إيطاليا ليحل محل اتفاقية الرورو مع تركيا، التى لم تجدد، خاصة أن اتفاق دمج التكتلات الإفريقية الثلاثة الساداك والكوميسا وغرب إفريقيا المنتظر توقيعه الشهر المقبل سيسهم فى زيادة إحجام التجارة بين مصر ودول التكتل الاقتصادى الجديد بصورة كبيرة، لاسيما مع تزامنه مع مشروعات إنشاء خطوط للسكك الحديدية لربط دول وسط إفريقيا، مما سيسهل حركة التجارة معها، خاصة أن منتجاتنا تتناسب مع الطلب الإفريقى من حيث النوعية والسعر.

أكد رئيس مجلس الوزراء ان افتتاح معبر قسطل البري بين مصر والسودان يعزز العلاقة التجارية بين البلدين التي كان يعوقها عدم وجود طرق بريه ممهدة ومسئولية متمنيا ان يضاعف حجم هذا التبادل الذي وصل الي ٥٠٠ مليون دولار خلال فترة التشغيل التجريبي للمعبر والذي يعتبر ضعيفا مقارنه باحتياجات البلدين وامكانياتهما المتاحة تم افتتاح ميناء قسطل البري رسميا بعد ٨ اشهر من الافتتاح التجريبي للميناء البري علي مساحة ٦٠ الف متر مربع علي الحدود المصرية السودانية بتكلفة حوالي ٤٧ مليون جنيه افتتاح المعبر يحقق تكاملا في مختلف

المشروعات حيث سيتم افتتاح المشروع الاستراتيجي لمجمع اللحوم الذي ستقوم عليه عدة صناعات اخري مثل دباغة الجلود وتجارة الاعلاف والعديد من الصناعات الاخري مثل دباغة الجلود وتجارة الاعلاف والعديد من الصناعات الاخري التي ستفتح مجالا للزرق لأبنائنا مشيرا الي وجود رغبة من الشعبيين في التنمية المتكاملة ويجب ان نعمل علي تحقيق ذلك تنفيذا لرغبة رئيسي البلدين والشعبين المصري والسوداني مؤكدا علي ان انشاء المنفذ سيساهم بشكل كبير في نقلة نوعية مهمة في حركة ا لتبادل التجاري والاستثمار في وادي النيل بإضافة سوق حرة جدية تعمل علي تنمية حركة الصادرات والواردات للبضائع والثروة الحيوانية والمسافرين والضائع بين شطري وادي النيل اشار رئيس الوزراء الي ان الشعبين المصري والسوداني شعب واحد يعيش في بلدين ولامجال للمزايدة علي ذلك خاصة وان الشعبين تربطهما علاقة نسب وتاريخ وحب وقلب ابيض ومياه وادي النيل موضحا انه علينا جميعها ان نعمل لمواجهة التحديات والتنمية المستدامه مؤدا علي ان باب مصر مفتوح لاستقبال الجميع هذا الافتتاح يجتمع رئيس هيئة الموانيء البرية والجافة ان الهيئة تقوم بالتنسيق مع الجهات السيادية والرقابية ذات الصلة لتقديم العديد من الخدمات للعابرين عبر معبر قسطل بكفاءة ومنها الجمارك وامن الموانئ والجوازات والحماية المدنيه والرقابة علي الصادرات والواردات والحجر الزراعي والبيطري والصحي بالإضافة الي المخابرات العامة والحربية وحرس الحدود وشئون القبائل. اكد محافظ اسوان ان لمصر مكانة خاصة في نفوس السودانيين ومحافظة اسوان تسعي بجهد مشترك وفعال لازالة أي عقبات لحركة السفر وللتجارة وفتح افاق التعاون في مختلف المجالات. وأكد والي الولاية الشمالية بالسودان ان افتتاح معبر قسطل البري بداية انطلاقة التكامل والمصالح المشتركة بين شطري وادي النيل وترسيخا للعلاقة القوية بين الشعبين. السودان تتطلع للمزيد من الاستثمار بين البلدين واعادة النظر من الجانبين في تحديث بطاقة وادي النيل التي توقف لنعبر بها نحو الحريات الاربعة التي ينتظرها ابناء الوادي شمالا وجنوبا. اضاف وزير النقل والجسور السوداني ان المعبر يعمل علي تعزيز التواصل ين الشعبين وحجم التجارة بين البلدين متمنيا زيادة التكامل الاقتصادي بين البلدين. راعت الهيئة العامة للموانيء البرية والجافة البعد الاجتماعي لابناء النوبه في تنفيذ الحدودي ين مصر والسودان حيث تم تعيين ما يقرب من ٨٠% من العاملين بالميناء من ابناء النوبه والسودان والقبائل العربية المختلفة وقد تحملت القوات المسلحة إنشاء مينائين نهريين علي شرق وغرب بحيرة ناصر بينما تحملت الهيئة العامة للطرق والكباري إنشاء طرق بطول ٣٥ كيلو متر تقريبا من شرق البحيرة حتي بوابة الميناء.

الطريق الدولي الذي يربط مصر والسودان تم الانتهاء من محور شرق النيل قسطل/ اشكيت/ وادي حلفا«، في المسار الواقع بالأراضي المصرية والسودانية ويبلغ طول الطريق في الأراضي المصرية ٦٨ كم وعرض ١٠.٥متر، بتكلفة ٤٥ مليون جنيه.. ويمتد المسار في الأراضي السودانية من وادي حلفا المصرية وحتي وادي حلفا السودانية »محطة السكة الحديد« بطول ٤٢ كم. ان الطريق الدولي الشرقي مصرالسودان« سيسهم في تخفيض تكلفة النقل بين البلدين بشكل كبير، حيث ان تكلفة نقل الطن الواحد من السلع تتكلف مبلغ حوالي ١٢٠٠ دولار، مقابل ٢٠٠ دولار فقط عن طريق النقل البري، كما يتيح الطريق الجديد انتقال الأفراد من الخرطوم إلي الاسكندرية، ومنها إلي دول ليبيا وتونس والمغرب العربي وبالعكس.

وقبل إفتتاح ميناء قسطل أشكيب كان مسئولو الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة يشكو تجاهل الحكومة السودانية الرد على المخاطبات المصرية الرسمية التى طلبت فيها تحديد ميعاد اجتماع "اللجنة المساحية المشتركة" المسئولة عن وضع لوائح وإجراءات تشغيل ميناء "قسطل – أشكيت" البري، تمهيداً للاتفاق على موعد افتتاحه للعمل رسمياً، خاصةً أن الدولتين أنفقتا على إنشاء هذا الميناء ملايين الجنيهات لتنشيط الحركتين التجارية والسياحية بينهما.أن الميناء جاهز للعمل منذ الأول من يونيو ٢٠١٣، إلا أن الجانب السودانى لم يقم بإرسال أية مخاطبة رسمية لمصر يحددون فيها الميعاد المناسب لهم لافتتاح الميناء رسمياً، أو حتى موعد اجتماع أعضاء "اللجنة المساحية المشتركة."

<u>إفتتاح ميناء قسطل – أشكيت</u> :

تحولت قرية قسطل النوبية لأول ميناء للربط مع السودان، كانت قبل انشاء السد العالي احدي القري النوبية التي نقل اهلها الي قري بديلة بعد بناء السد وظلت قسطل عبارة عن نقطة حدودية في حضن جبل وادي الشمس لا يوجد بها أي انشطة باستثناء بعض انشطة الصيد علي بحيرة ناصر، التي يقوم بها بعض ابناء محافظات سوهاج وأسيوط وظل الوضع علي هذا الحال حتي بدأ التفكير في انشاء ميناء بري تجاري بين مصر والسودان في عام ٢٠٠٢ اهالي ابو سمبل وكل من يعيش علي البحيرة من أبناء النوبة ينتظرون لحظة افتتاح ميناء قسطل ويرغبون في العمل علي انشطة المياه السودانيين وهم الاهرون ينتظرون الافتتاح طمعا في زيادة حركة التجارة والتعاون مع مصر الخلاصة المنفذ بداية تعاون رسمي قانوني بين البلدين. ان الميناء يعتبر بمثابة أهم بوابة مصرية علي افريقيا، وبإضافة سوق حرة جديدة تعمل علي تنمية حركة الصادرات والواردات للبضائع والثروة الحيوانية وتنيط حركة المسافرين والبضائع بين شطري وادي

النيل. والذي سيزيد حركة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين مصر والسودان التي تبلغ حاليا ٥ مليارات جنيه بنسبة ١٤% في أقل من عام من التشغيل ان الميناء هو بمثابة مساهمة كبيرة لحركة الصادرات المصرية الي الاشقاء في السودان بصفة خاصة وافريقيا بصفة عامة. التكلفة الاجمالية للميناء نحو ٣٦٠ مليون جنيه منها ٨٠ مليونا لانشاءالبوابات والمنطقة الجمركية والمبني الاداري والالكتروني و١٠٠ مليون جنيه تكاليف انشاء طريق حجر الشمس . قسطل ويقام علي مساحة ٦٠ الف متر مربع، القوات المسلحة تحملت مبلغ ١٨٠ مليونا تكاليف انشاء ٢ مرسي للسفن والمراكب ومساحات للحاويات وشاحنات النقل الثقيل فيما تبلغ طاقة حركة الميناء ٨٠ شاحنة يوميا وتستوعب ساحة الانتظار ٤٠ شاحنه. ان الميناء يستهدف زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين من ٥ الي ٧ مليارات جنيه خلال عام التشغيل للمساهمة في حركة الصادرات الي السودان وافريقيا. ان الميناء احد مشروعات التعاون مع القارة وان مصر تسعي لتعميق التعاون والتنمية مع كل الدول الافريقية وذلك من خلال ميناء قسطل وارقين في المنطقة الغربية وأشار الي ان المنفذ الجديد يختصر الرحلة بين الدولتين من ٨٤ ساعة الي ٤ ساعات عبر طريق (قسطل البري اشكيت وادي حلفا) ما يسهم في سرعة وصول البضائع ان هذه الخطوات تأتي في اطار حرص مصر علي انشاء وتطوير ممرات التجارة والنقل بين مصر والسودان والعمل علي زيادة انسياب وتدفق السلع والافراد عبر الحدود المصرية السودانية بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين الشقيقين واكد ان وزارة النقل والهيئة العامة للمواني البرية والجافة ليدها خطة شاملة لتطوير وتحديث المنافذ البرية طبقا للمواصفات العالمية التي تساعد علي انسيابية الحركة وكفاءة التشغيل وضمان امن وراحة العابرين باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان راحة العابرين للمنفذ وتسهيل كافة الاجراءات لعبور البضائع ، والمركبات من خلال المنفذ في ازمنه قياسية كما ان شباب مدينة ابو سمبل السياحية اعطاء الأولية لهم في الوظائف المعلن عنها بميناء قسطل البري من الذين تقدموا لهذه المسابقة وتنطبق عليهم كافة الشروط الخاصة بها ان فكرة الميناء البري بين البلدين الشقيقين بدأت في ٢٠٠٢ عندما اتفقت الدولتان علي انشاء منافذ حدودية للتبادل التجاري الا انالمشروع تعطل بسبب عدموجود شبكةطرقتصل بين البلدين حتي تم الاتفاق في ٢٠١٠ علي تفعيل المشروع والفكرة وتم البدء في مد شبكة الطرق بين مصر والسودان لربطها بشبكة البلدين بمسافة ٥٦ كيلومترا منها ٣٤ كيلو مترا بداخل الحدود المصرية و ٢٢ كيلو في السودان وكان مقدرا ان يتم افتتاح المنفذ في اواخر ٢٠١١ ولكنه تأجل بسبب ثورة ٢٥ يناير التي أدت الي توقف العمل مؤقتا بسبب

الاضطرابات الامنيه في مصر عقب الثورة وبعد ذلك استؤنف العمل في ٢٠١٢ وتم تحديد موعد للتشغيل التجريبي في ٢٧ يونيو ولكن هذه المرة لم يتوقف سوي مدة قصيرة واستؤنف العمل مرة اخري وبعد ٢٤ اجتماعا تنسيقيا بين الجانبين المصري والسوداني اتفق الطرفان علي تحديد موعد ٢٧ اغسطس لافتتاح المعبر بين البلدين في أول تكامل تجاري واقتصادي حقيقي بين البلدين علي المستوي الرسمي. ان افتتاح الميناء من شأنه ان يزيد من حركة النشاط التجاري لمنطقة قسطل ومدينة ابو سمبل مشيرا الي ان الميناء مجهز بكافة الامكانيات والاجهزة ويعد اول ميناء يري في مصر تم تجهيزة باحدث الوسائل مشيرا الي ان هذا الميناء سيختصر حركة النقل من ٤٨ ساعة من الرحلة الحالية عبر البحيرة الي ٤ ساعات، يحتوي علي بوابة دخول وبوابة خروج ومبني حجر صحي للجمال والماشية وممر للجمال بطول ٢٨٠ م وبعرض ٦م مظلة للسيارات الملاكي وساحة تسع ١٣٥ شاحنه بالإضافة الي عدد ١٨ مكتبا اداريا وخدمات للموظفين والعاملين تسع ١٠٠ فرد واستراحات اسواق حرة.

ميناء قسطل . اشكيت هو التنمية الحقيقية لجنوب اسوان وسيخدم ابناء قسطل وابو سمبل كما انه سيخلق بيئة تنموية علي طريق وادي الشمس– الميناء– البحيرة حتي مدينة ابو سمبل فضلا عن خلق فرص عمل لابناء ابو سمبل واسوان. سيكون فاتحة خير للبلدين ان توجيهات الرئيس عمر البشير ان تقوم بتذليل كل المعوقات وتعمل سويا مع الجانب المصري لحل جميع المشاكل اول بأول وخاصة ان مصر والسودان لها وضع خاص فهما اهل ونسب منذ القديم وتربطهم علاقات قوية ببعض. ان مساحة المنفذ تبلغ ٤٥ الف متر مربع وتبلغ مساحة منطقة الاعاشة للعاملين بالميناء حوالي ١٥ الف متر مربع ويقع الميناء شرق بحيرة السد العالي وعلي خط الحدود الدولية لتسهيل حركة البضائع والافراد ين مصر والسودان حيث بلغت تكلفة الاستثمارات بالميناء ٧٦ مليون جنيه وهو ما سيكون له تأثير ايجابي علي زيادة حركة التجارة بين البلدين الشقيقين واضاف ان طاقة حركة الميناء تصل الي ٨٠ شاحنه يوميا وتستوعب ساحة الانتظار ٤٠ شاحنه مشيرا الي ان القوات المسلحة قامت ببناء مرسي حجر الشمس ووسيلة النقل هي عبارات القوات المسلحة وتبعد عن الميناء في الجهة المقابلة حوالي ٢٢ كيلو مترا عن طريق الابحار في بحيرة ناصر كما يوجد عدد (٤) عبارات تعمل بالتناوب بين ميناءي ابو سمبل وحجر الشمس وتبلغ طاقة العبارات عدد ٨٠ شاحنه صادر وارد يوميا بالاضافة الي مرسي هيئة تنمية بحيرة ناصر ووسيلة النقل هي عبارة الهيئة وتبعد عن المياه في الجهة المقابلة حوالي ١٠ كيلو مترات عن طريق الابحار في بحيرة ناصر.

ميناء قصطل يعتبر أهم بوابة مصرية علي افريقيا واضافة جديدة تعمل علي تنمية حركة الصادرات والواردات للتجارة البيئية للبضائع والثروة الحيوانية وتنشيط حركة المسافرين والبضائع بين شطري وادي النيل وافريقيا التي كان المقرر افتتاحه عام ٢٠١١ وتأجل بسبب قيام ثورة ٢٥ يناير وتم اضافة مساحات جديدة خلال هه الفترة وقال ضاحي ان هذه البوابة ستكون بوابة التجارة العالمية بين اوروبا وافريقيا عبر مصر عن طريق البضائع القادمه من ميناء الاسكندرية عبر شبكة الطرق الجديدة التي تم اقامتها حاليا ان حركة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقيين مصر والسودان التيتبلغ حاليا ٥ مليارات جنيه ستزيد بنسبة ١٤% في اقل من عام من بدء التشغيل. ان الوزارة تعمل خلال الفترة الحالية علي دراسة العديد من المشروعات التي من شأنها تنشيط حركة التجارة بين البلدين للبدء في مرحلة جديدة من شأنها النهوض بافريقيا ككل ميناء قسطل سيعمل علي انعاش التجارة المصرية بشكل كبير ومن المنتظر ان تتم زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة مع وجود كم كبير من المجالات التجارية أكد رئيس هيئة الموانى البرية والجافة أن هناك ممرا مخصصا لتجارة الجمال القادمة من السودان بطول ٢٨٠ مترا وعرض ٦ امتار من شأنها يعمل علي تنشيط حركة تجارة الجمال التي تعد ركنا اساسيا بالتجارة بمصر خاصة بأسوان حيث انتشار اسواق الجمال من الضروري في المرحلة المقبلة ان يتم توقيع المزيد من البروتوكولات التي تساعد علي زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة بعد افتتاح ميناء قسطل البري موضحا ان هناك ترحيبا كبيرا من اهالي السودان بفتح هذا الميناء الذي يعد خدمة مميزة لهم من الناحية التجارية. ان ميناء قسطل اشكيت البري يوفر للمسافر من والي السودان نحو ١٠ ساعات في الرحلة الواحدة أن المسافة من أسوان الي السودان بريا عن طريق الميناء الجديد يتطلب نحو ٦ ساعات مقارنة بالساعات الطويلة التي كان يقضيها المسافر علي الطريق النهري التي تأخذ من ١٧ الي ٢٣ ساعة بالرحلة الواحدة. ان ميناء قسطل سيضيف الكثير بين حركة التجارة بين اسوان والسودان حيث يؤدي لزيادة حركة التبادل التجاري ونقل الافراد بين مصر والسودان والدول الافريقية المتاخمة للسودان مشيراالي ان مرحلة التجريب التي يخوضها الميناء ستتيح لكل تاجر ومسافر تجربة النقل البري وتحديد اختيارات نقل بضائعه ما بين النقل بين النهري والبري وأكد محافظ أسوان إن افتتاح ميناء قسطل اشكيت البري يسهم في احداث نقله كبري في دفع حركة التبادل التجاري علي الجانب الافريقي كما سيفتح معه اسواقا جديدة للصادرات المصرية مع تسهيل حركة السفر حتي جنوب افريقيا في نفس الوقت تم تشغيل عبارة

نيلية بين مدينة ابو سمبل السياحية وقسطل حيث تصل حمولتها الي ١٠٠ طن وتستوعب ١٠٠ راكب و ٨ سيارات.

أن الميناء سيسهم فى إحداث نقلة كبرى فى دفع حركة التبادل التجارى بين شعبى وادى النيل، وزيادة حجم التبادل الحالى بين مصر والسودان البالغ ٥ مليارات جنيه سنوياً حيث ستزيد هذه النسبة بمقدار ١٤ %خلال العام الاول لتشغيل المنفذ توفير وسائل الإعاشة للعاملين على مساحة تبلغ ١٥ ألف متر بالمنفذ التى تبلغ مساحته الكلية ٤٥ ألف متر . أن افتتاح هذا المعبر يسمح للشاحنات المحملة بالبضائع بنقلها إلى البلد المستورد والعودة مرة أخرى محملة ببضائع إلى الطرف الثانى وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من أسطول النقل بين البلدين وذلك طبقاً لبروتوكول التعاون الموقع بين الدولتين . أن الاتفاق النهائى بين الجانبين كان نتاج ٢٤ اجتماعا عقدت بين مسئولى البلدين، وتم التنسيق خلالها على جميع المجالات مشيرا إلى أن مواعيد العمل بالمنفذ على الجانبين ستكون من الساعة ٩ صباحاً إلى ٣ عصراً شتاء ومن ٩ صباحاً حتى ٤ عصراً صيفاً طبقاً لمواعيد عمل بحيرة ناصر التى تعمل نهاراً فقط،أن الموانى البرية حققت إيرادات بلغت ١٠٢ مليون جنيه، خلال العام ٢٠١٣، نتيجة تحصيل رسوم عبور وإيجار الأنشطة المصاحبة للميناء، بالإضافة إلى أن إيرادات جمارك الموانئ بلغت نحو مليار جنيه من رسوم عبور الشاحنات والبضائع من المنافذ وأوضح أن الهيئة وضعت استراتيجية لتفعيل أنشطة الموانى الجافة والمناطق اللوجستية وتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل ومن المقدر أن تستغرق كل مرحلة من ٢ إلى ٣ أعوام.

<u>نقل الركاب بين مصر والسودان فى ٦ ساعات بدلاً من ١٧ ساعة :</u>

هيئة "وادى النيل للملاحة النهرية". تمثل احدى نماذج الشراكة الاقتصادية بين حكومتى مصر والسودان والتى نجت من قبضة الاغلاق الذى ضرب معظم شركات التكامل المصرى السودانى وتأسست فى فترة الثمانينات من القرن الماضي.ان هذا الخط الملاحى الذى يعمل عبر بحيرة ناصر ظل الشريان الرئيسى لنقل حركة الركاب والبضائع على مدار السنوات الماضية الى ان تم افتتاح المنفذ البرى بين البلدين منذ عدة أشهر والذى يربط بين قسطل وأرقين وهو ما اثر سلبيا على الهيئة بعد ان سحب جزءا كبيرا من الحركة وأضاف ان الهيئة تمتلك باخرتى ركاب سيناء وساق النعام بطاقة استيعاب ١٢٤٠ راكبا فى الرحلة الواحدة وأسطولا لنقل البضائع بطاقة ٤٥٠٠ طن ومكاتب بكل من القاهرة ووادى حلفا والخرطوم وأسوان لتقديم الخدمات للجمهور .موضحا انها نقلت فى العام الماضى (٦٥٣٣١) الف راكب و(٢٤٧٠٠) الف طن.

بعد فتح معبر (قسطل اشكيت) اصبحت المنافسة بين النقل البرى والنقل النهرى وجهات لوجه لذلك نسعى الى تنفيذ برنامج عاجل لرفع كفاءة الوحدات النهرية.وتدبير شراء وحدات حديثة للركاب (هيدروفيل) تقطع المسافة فى ٦ ساعات فقط من اسوان الى وادى حلفاء بدلا من ١٧ ساعة وهو زمن الرحلة الذى تقطعه البواخر الحالية فضلا عن مخاطبة السلطات بشأن تنظيم سير قطارات خط القاهرة . اسوان او امتداد سير اتوبيس المدينة الى محطة ميناء السد العالى لتخفيف الاعباء على الجمهور وتسهيل وصولهم الى الميناء وتنشيط حركة التجارة البينية بين وادى حلفا وأسوان وجعل اسوان مركزا لوجستيا هاما وقاعدة للانطلاق مستقبلا نحو افريقيا وأوضح ان دور هيئة وادى النيل للملاحة النهرية لا يتوقف فقط على حركة التجارة بل تتولى القيام بأعمال التدريب حيث قمت بتوقيع برتوكول مع الاكاديمية البحرية فرع اسوان يشمل التعاون فى مجالات التدريب والتعليم والفعاليات الثقافية لتدريب طلاب الاكاديمية على سفن ووحدات الهيئة النهرية للركاب والبضائع كما يتم إيفاد العاملين بالهيئة الى دورات تدريبية بالأكاديمية لرفع قدراتهم المهنية ورعاية الفعاليات الثقافية المختلفة والمشاركة بعدد من المقترحات لتطوير الخدمات فى منتدى النقل النهرى الثانى الذى عقد مؤخراً فى اسوان والتركيز على اهمية النقل النهرى فى منطقة بحيرة ناصر والدور المرتقب الذى تلعبه الهيئة مستقبلا لزيادة حجم التبادل التجارى فى ظل مناخ الاستثمار الذى قفز الى واجهة سياسات الدولة وأوصت بالإنفاق المتوازن على المنافذ النهرية كما يتم على المنافذ البرية وضبط القوانين والتشريعات المتوازنة وخلق ميزات تجعل من اسوان منطقة صناعية ولوجستية تكون بوابة الصادرات والخدمات من والي افريقيا.

بدأت الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى تشغيل أول خط دولى برى بين القاهرة والسودان من خلال السيارات التابعة لشركة الصعيد للنقل والسياحة، حيث يتم تسيير رحلة أسبوعيا من القاهرة للخرطوم، وسيتم زيادة عدد الرحلات مستقبلا أسبوعيا. إن الخط الدولى الجديد بطول ٢٣٠٠ كم، وهو يعد بمثابة البوابة بين مصر والسودان لتسهيل حركة المسافرين بين البلدين، ومد أواصر الصلة وزيادة الروابط بينهما من خلال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الشعبين الشقيقين، الخط الجديد سيؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين، وهو ينطلق من القاهرة إلى أسوان وأبوسمبل وبحيرة ناصر ومنفذ قسطل وأشكيت ووادى حلفا والخرطوم.

يشكو مسئولو الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة، تجاهل الحكومة السودانية الرد على المخاطبات المصرية الرسمية التى طلبت فيها تحديد ميعاد اجتماع "اللجنة المساحية المشتركة" المسئولة عن وضع لوائح وإجراءات تشغيل ميناء "قسطل – أشكيت" البري، تمهيداً للاتفاق على موعد افتتاحه

للعمل رسمياً، خاصةً أن الدولتين أنفقتا على إنشاء هذا الميناء ملايين الجنيهات لتنشيط الحركتين التجارية والسياحية بينهما.أن الميناء جاهز للعمل منذ الأول من يونيو ٢٠١٣، إلا أن الجانب السودانى لم يقم بإرسال أية مخاطبة رسمية لمصر يحددون فيها الميعاد المناسب لهم لافتتاح الميناء رسمياً، أو حتى موعد اجتماع أعضاء "اللجنة المساحية المشتركة."

تم الاتفاق على اقامة منطقتين صناعيتين مصريتين، الاولى فى ام درمان لصناعة الجلود على مساحة ٢ مليون متر، واخرى فى النيل الابيض، الى جانب اقامة مصنع سكر ضخم لتغطية الاستهلاك السودانى، اضافة الى افتتاح الطرق البرية التى سيكون لها تأثير ايجابى كبير فى دفع وتنمية التبادل التجارى بين البلدين، حيث سيقلل تكلفة نقل السلع بشكل كبير من ١٢٠٠ دولار للطن حاليا الى ٢٠٠ دولار فقط .سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد اكتمال بناء المعبر، فى حين يحتاج الجانب الغربى الى نحو ٣ اشهر، وتوقع ان يحقق التعاون الاقتصادى بين مصر والسودان طفرة كبيرة لصالح البلدين بتصدير منتجات المناطق الصناعية المصرية لدول الكوميسا الى جانب المساهمة فى سد الفجوة الغذائية، واشار الى ان حجم المشروعات الاستثمارية المصرية بالسودان التى حصلت على موافقة الجهات الحكومية تصل الى ٧.٧ مليار دولار، فى حين ان التى تم تنفيذها حتى الآن تصل تكلفتها الاستثمارية نحو ٧٠٠ مليون دولار فقط، مؤكدا ان الحكومتين المصرية والسودانية تلقتا تكليفات من جانب رئيسى البلدين بإزالة جميع المعوقات التى تواجه دفع التعاون فى جميع المجالات، وتسهيل تدفق الاستثمارات المشتركة الى جانب التبادل.

–تشهد العلاقات المصرية – السودانية حاليا تطورا كبيرا وتفاؤلا فى تعويض فترة الفجوة التى مرت بها العلاقات بين البلدين فى ظل النظام السابق بمصر، ويستند هذا الامر على توافر الارادة السياسية، خاصة فى ضوء الزيارات المتبادلة بين رئيسى البلدين وزيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم مؤخرا؟

بالطبع هناك تطور على تحقيق التعاون فى كل المجالات وتذليل العقبات التى تواجه ذلك وهناك تكليفات لرئيسى الوزراء فى البلدين على تحقيق ذلك خلال عامين لتنفيذ الاتفاقيات التى تم توقيعها فى اجتماعات اللجنة الوزارية العليا بين البلدين .

وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين لاقامة منطقتين صناعيتين مصريتين بأم درمان للصناعات الجلدية وفى النيل الابيض للصناعات الغذائية والتصنيع الزراعى الى جانب اقامة مصنع للسكر باستثمارات مصرية لسد احتياجات السوق السودانية وتصدير انتاج المنطقتين الصناعيتين الى دول

الكوميسا ونحن عندما نتحدث عن مصر والسودان فلاشك نتحدث عن علاقات تاريخية قوية بين بلدين تربطهما أواصر الرحم والثقافة الواحدة والجوار، وحان الوقت لتفعيل وتقوية هذه العلاقات على أسس من المصالح القوية التى تعود بالفائدة على الشعبين، والحقيقة ان هناك مقومات قوية وفرصا واعدة لتحقيق التكامل بين البلدين، خاصة ان لدى السودان مساحات واسعة صالحة للزراعة وغنية بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ولدى مصر الخبرات الصناعية والتكنولوجيا والخبرات الفنية – .ولكن الجديد الآن ان هناك توافر للإرادة السياسية كما ذكرت سيادتكم وهناك اتفاق بين رئيسى البلدين على تحقيق هذا التكامل لأن هذه المقومات موجودة بالفعل طوال الوقت ولكن كانت هناك فجوة فى العلاقات، خاصة ان السودان الدولة التى استقبلت اول وفد شعبى بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وهو ما يعكس ايضا الزخم الشعبى، وقد ضم الوفد كل القوى السياسية المصرية، كما ان هناك حراكا سياسيا قويا بين البلدين على جميع المستويات، ويجب ان يواكب هذه العلاقات السياسية القوية علاقات اقتصادية على نفس المستوى، نحن فى السودان نتطلع الى علاقات اقتصادية قوية بين البلدين تحقق مصالح ومنافع الشعبين .انطلاقا من ايماننا بإقامة علاقات قوية على المستوى الاقتصادى مع مصر، فإنه يجب ان تنطلق على أسس قوية سواء على مستوى الاستثمارات المشتركة خاصة ان هناك اهتماما من جانب دوائر الاستثمار المصرية بإقامة مشروعات بالسودان تستفيد من المزايا النسبية المتوافرة سواء فى مجالات الزراعة او الصناعات الزراعية او التعدين .كما ان تعبيد الطرق التى سيتم افتتاحها قريبا والتى تربط بين البلدين حيث سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد ان تم الانتهاء منه ولم يتبق سوى اقامة المعبر وسوف يسهم هذا الطريق فى مضاعفة التبادل التجارى حيث ستقل تكلفة النقل كثيرا من ١٢٠٠ دولار للطن الى ٢٠٠ دولار فقط، الى جانب ذلك سيتم افتتاح طريق غرب النيل، خلال اشهر والطريق الساحلى الذى يربط الاسكندرية ببورسودان، وسيتيح ذلك سرعة انتقال العمالة والسلع والبضائع .

لدى السودان فرص واعدة ايضا لجذب الاستثمارات المصرية فى مجال التعدين، حيث تعمل حاليا ٧٦ شركة عالمية فى التنقيب واستخراج وتنقية الذهب، وقد تم افتتاح ثانى اكبر مصفاة للذهب، هناك شركات من تركيا والصين واليابان والإمارات وقطر والسعودية، وأخيرا دخل المستثمر المصرى المعروف نجيب ساويرس فى الاستثمار فى هذا المجال بمليار دولار، حيث قام بشراء نسبة ٤٠% من الشركة الفرنسية التى تعمل بالسودان عن التنقيب عن الذهب، وهناك فرص كبيرة لتصدير الذهب حيث تبلغ قيمة صادراته حاليا ١٠٠ مليون دولار ويتوقع ان تصل إلى مليار دولار

خلال الاشهر القليلة المقبلة، ونأمل ان تتدفق استثمارات مصرية اخرى فى هذا المجال الخصب، ونرحب بمزيد من الشركات المصرية .

هناك ايضا فرص للاستثمار بقطاع البترول فى ظل توقعات باكتشافات كبيرة فى شمال ووسط السودان، وتقدم الحكومة تسهيلات للشركات فى هذا المجال .هناك اهتمام بجذب الاستثمارات المصرية حيث تقوم الحكومة بتجهيز الارض الزراعية وإعداد الوثائق اللازمة وعرضها على المستثمرين، خاصة فى اطار العمل على سد العجز الحالى فى الغذاء، حيث يصل حجم واردات القمح حاليا ٢ مليون طن ولا يتجاوز الانتاج المحلى ٧٠٠ الف طن فقط، ونحتاج الى خبرة مصر فى انتاجية الفدان من هذا المحصول، واستزراع مساحات كبيرة لإنتاج ما يسد الفجوة فى السودان ومصر، كما ان هناك فرصا واعدة لإنتاج القطن لسد احتيجات الصناعة المصرية، خاصة انه يتم حاليا استيراد القطن من السودان من جانب المصانع المصرية .

الى جانب ذلك هناك مجالات للاستثمار لإنتاج السكر لتحقيق الاكتفاء الذاتى حيث يتم الاستيراد فى السودان رغم اقامة ٧ مصانع آخرها تم افتتاحها منذ شهرين وأيضا بمصر، فى حين لدى السودان الاراضى الشاسعة الصالحة للزراعة ووفرة كبيرة فى المياه، وقد تم بالفعل الاتفاق على اقامة مصنع بالنيل الابيض باستثمارات مصرية .

انتاج الزيوت يحتل ايضا اولوية على قائمة الاولويات فى مجال الانتاج والتصنيع الزراعى من خلال التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية لسد الفجوة لدى البلدين السودان ومصر، ولدى السودان ١٥ مليون فدان فى منطقة القطايف يتم زراعتها بالسمسم وعباد الشمس بالاعتماد على الامطار وهما نباتان لاستخراج زيوت الطعام .

واخيرا وليس آخرا فى مجال الاستثمارات فى قطاع الزراعة هناك فرص كبيرة فى زراعة وتصنيع وتصدير الخضر والفاكهة خاصة فى فصل الشتاء بهدف تصديرها لأوروبا، خاصة ان لدى مصر خبرات فى هذا المجال .اضافة الى كل ذلك هناك فرص لزراعة وإنتاج هناك ثروة حيوانية ضخمة ما يزيد على ٢ مليون رأس من الاغنام والأبقار، ويمكن مضاعفة هذه الثروة بضخ استثمارات مصرية للتسمين واقامة المذابح الآلية والتصنيع، لسد احتياجات السوق المصرية وأيضا للتصدير، كما لدى السودان ثروة ضخمة من الاسماك .

كما نحتاج بالسودان الى استثمارات مصرية فى مجال مزارع الدواجن لان لدينا عجزا فى هذا القطاع ولكن لدينا مقومات كبيرة لنجاح الاستثمارات فيه .الواقع ان فرص الاستثمار المشترك بين البلدين غزيرة وواعدة وتتعدى هذه المجالات الى قطاعات أخرى لا تقل اهمية ايضا منها على

سبيل المثال قطاع الفندقة، والتعليم كذلك بإقامة المدارس والمعاهد الخاصة والرعاية الصحية باقامة مستشفيات خاصة، اضافة إلى الخدمات المالية، اقامة بنوك ومؤسسات مالية، وقد جاء افتتاح البنك الاهلى المصرى بالسودان فى توقيت مهم فى ظل التطور الذى تشهده العلاقات الاقتصادية ورغبة البلدين فى دفع التعاون الاقتصادى ليعطى دفعة قوية فى تدفق الاستثمارات المصرية الى السودان وكذلك المساهمة فى فتح الاعتمادات وتنمية التبادل التجارى .

الشركات المصرية تحصل على نصيب جيد والدليل هناك مشروعان لإقامة طرق للربط بين السودان من ناحية، والثانى للربط بين السودان واريتريا قامت بتنفيذ معظمها شركات مقاولات مصرية بتكلفة تزيد على ٢٠٠ مليون دولار من اجمالى تكلفة ٥٠٠ مليون دولار تم تمويل المشروعين بقرض من الكويت .ولعلى اضيف الى ذلك الامكانات للاستثمار وحصول الشركات المصرية على فرص لإقامة مشروعات فى مجالات الكهرباء، حيث يتم طرحها على القطاع الخاص لإقامتها، ثم اعادة شراء الطاقة من هذه الشركات .الى جانب ذلك هناك مشروعات السكك الحديدية التى سيتم طرحها فى القريب السودان فى المرتبة الثالثة على المستوى العربى حاليا فى جذب الاستثمارات سواء من الدول العربية مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر والجزائر وليبيا، أو من الدول الاجنبية ومنها تركيا والصين، والواضح ان هناك اهتماما من جانب الحكومة والرئيس السودانى ايضا الذى يولى اهتماما كبيرا بإزالة معوقات الاستثمار، حيث يرأس المجلس الاعلى للاستثمار ويضم وزراء الاستثمار والمالية والصناعة والتجارة مما يعكس مدى الاهتمام بحل وإزالة عقبات الاستثمار بشكل فورى وسريع من خلال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار التى تبت فى المنازعات فورا فى اجتماعاتها الدورية .اضف الى ذلك انه لا يمكن قبول بلاغات ضد اى مستثمر الا بعد موافقة وزير العدل، الى جانب ضمانات فى الجمارك والضرائب وتسهيلات اخرى لضمان التيسير وسرعة الاجراءات بالفعل هناك رغبة واتفاق تام بين الحكومتين على الاسراع بدفع التعاون وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار المشترك وهناك تكليف واضح من جانب رئيسى البلدين لرئيسى حكومتى البلدين بذلك وقد تم وضع جدول زمنى محدد لتنفيذ كل الاتفاقيات .

هناك موافقة على ٢١٣ مشروعا باستثمارات ٧٧٥١ مليون دولار استثمارات مصرية بالسودان منها ١١٧ فى الصناعة باستثمارات ١.٢ مليار دولار، و٧٩ فى المشروعات الخدمية باستثمارات ٦٤٥٠ مليون دولار و١٧ فى الزراعة باستثمارات ٨٩ مليون دولار ولكن المشروعات التى تم تنفيذها حتى ٢٠١١ هى ٤٩ مشروعا باستثمارات ٦٨٣ مليون دولار منها ٣١ مشروعا فى

الصناعة باستثمارات ٥٠٥ ملايين دولار و١٦ مشروعا خدمى باستثمارات ١٧٤ مليون دولار وفى الزراعة باستثمارات ٤ ملايين دولار .

حجم التبادل التجارى لصالح مصر حيث بلغت الصادرات السودانية لمصر ٤٤ مليون دولار فى ٢٠١٠، مقابل ٦٨٨ مليون دولار واردات من مصر، حيث تحتل مصر المرتبة الثالثة بعد الصين والإمارات فى التصدير للسودان ويتم استيراد الآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل والمنسوجات من مصر، فى حين يتم تصدير الحيوانات الحية واللحوم والفول السودانى والجلود .

ونسعى الى ان يصل حجم التبادل التجارى الى اضعاف الرقم الحالى والذى يصل الى ٧٣١ مليون دولار فقط ولا يعكس حجم العلاقات بين البلدين.

الطريق الدولي الذي يربط مصر والسودان تم الانتهاء من محور شرق النيل قسطل/ اشكيت/ وادي حلفا«، في المسار الواقع بالأراضي المصرية والسودانية ويبلغ طول الطريق في الأراضي المصرية ٦٨ كم وعرض ١٠.٥متر، بتكلفة ٤٥ مليون جنيه.. ويمتد المسار في الأراضي السودانية من وادي حلفا المصرية وحتي وادي حلفا السودانية »محطة السكة الحديد« بطول ٤٢ كم. وأوضح الوزير ان الطريق الدولي الشرقي مصرالسودان« سيسهم في تخفيض تكلفة النقل بين البلدين بشكل كبير، حيث ان تكلفة نقل الطن الواحد من السلع تتكلف مبلغ حوالي ١٢٠٠ دولار، مقابل ٢٠٠ دولار فقط عن طريق النقل البري، كما يتيح الطريق الجديد انتقال الأفراد من الخرطوم إلي الاسكندرية، ومنها إلي دول ليبيا وتونس والمغرب العربي وبالعكس.

زيادة التجارة ٦٠% مع السودان بعد ميناء قسطل :

أكد محافظ اسوان ان حركة التبادل التجاري بين مصر والسودان زادت بنسبة ٦٠% بعد افتتاح ميناء قسطل البري وطريق حلفا مشيرا الي انه سيتم قريبا افتتاح ميناءارقين البري وانشاء طريق توشكي دنقلة وذلك عند الطريق الدولي الاسكندرية كيب تاون بجنوب افريقيا.

ميناء قسطل البري. وإعلان التشغيل الواقع علي الحدود المصرية السودانية. عند الخط العرض ٢٢. والذي تم افتتاحه التجريبي له لمدة ثلاثة أشهر ليكون همزة الوصل بين مصر والسودان الشقيق ولدول افريقيا عموماً. وبخاصة دول حوض النيل والدول الحبيسة عن طريق "أبو سمبل قسطل" من مصر و"أشكيت وادي حلفا" من السودان من المتوقع أن يحقق إزدهاراً في تبادل المنتجات التجارية وغيرها لشعبي وادي النيل.ويساعد علي تنمية الأسواق الحرة الجديدة بحركة الصادرات والواردات للبضائع والثروة الحيوانية. علاوة علي زيادة حركة المسافرين بين مصر والسودان وبخاصة أن الميناء علي مسافة ٤٥ كيلومتراً من ميناء قسطل النهري ببحيرة ناصر شرق

مدينة ابوسمبل المصرية و٢٥ كيلوامترا من مدينة حلفا السودانية.أكد رئيس الهيئة العامة للموانيء البرية والجافة. إن هذا الميناء جاء نتيجة لاتفاقية وبرتوكول بين البلدين منذ فترة ولكنه لم يفعل ويعتبر الميناء حدث مهم بالنسبة لمصر والسودان لكونه منفذاً برياً بينهما يحقق كافة الأهداف سواء من الناحية التجارية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها. فضلا عن توطيد العلاقات بينهما.
أضاف أن للميناء الجديد الكثير من الفوائد للبلدين. من حيث القضاء علي مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب وتوفير عدد ساعات الرحلة في الذهاب أو العودة سواء للأفراد أو السيارات المختلفة.

كما يتيح لسيارت النقل المحملة بالبضائع أو المنتجات المختلفة العبور من هذا المنفذ داخل الدولة الأخري لتمكث فيها ١٥ يوما قابلة للتجديد. طبقاً للبروتوكول بين البلدين.أن الهيئة طرحت فكرة إنشاء "ميجا مول" أي مول تجاري وصناعي علي مساحة مليون متر مربع بهذا الميناء.لتكون هذه الفكرة مردودها علي المستثمرين المصريين والسودانيين والافارقة كما أن هذا المكان سيولد منطقة متكاملة سكانياً وصناعياً وتجارياً. كخطوة أولي للوصول إلي أفضل درجات التنمية بين دول أفريقيا علي وجه العموم وخصوصاً الدول الحبيسة مثل تشاد الغنية بالثروات المعدنية. فهذه المنطقة من الممكن أن تكون مكاناً للتصنيع باقامة عدد من المصانع أن هذا الميناء تم افتتاحة في ٢٧ أغسطس العام ٢٠١٤ليكون أول طريق بري يربط بين مصر والسودان منذ أكثر من مائة عام وبينما كان الذي يربط بين البلدين ميناء "السد العالي وادي حلفا" فقط وزمن الرحلة بينهما حوالي ٤٨ ساعة من خلال البحيرة يحقق هذا الميناء زمن رحلة لا يتجاوز ٥ ساعات.
أن تفعيل قرار الإدارة السياسية والإدارة الشعبية بين البلدين سبب أساسي لتنفيذه. ليساهم في إحداث نقلة كبري في دفع حركة التبادل التجاري بين شعبي وادي النيل في المستهدف من التبادل التجاري بين البلدين ١١ مليار دولار وفي الواقع ملياري دولار فقط. وقد حقق الميناء تبادل تجاري منذ الافتتاح التجريبي حتي١٢/٢١/ ٢٠١٤ بلغ فيه إجمالي الصادرات ٥.٥ مليون دولار والواردات ٧.١ مليون.
تم الانتهاء من ٧٠ % من حجم الانشاءات بميناء ارقين البري الذي يربط مصر بالسودان تمهيدا لافتتاحه خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥ ليكون الميناء الثاني الذي يربط بين البلدين بريا بعد افتتاح منفذ قسطل نهاية شهر اغسطس ٢٠١٤. يجري حاليا استكمال تجهيزة.

إفتتاح معبر أرقين الحدودي :

اعلن رئيس لجنة النقل والطرق والاتصالات بالمجلس الوطني السوداني والبرلمان السماني الوسيلة انه سيتمافتتاح المعبر البري الحدودي الجديد بين مصر والسودان ارقين غرب النيل اوائل شهر اكتوبر ٢٠١٥ بحضور كبار المسئولين في البلدين وقال السماني امس عقب لقائه وفد هيئة المواني البرية والجاقة المصرية برئاسة اللواء جمال حجازي الذي يزور السودان حاليا ان اللقاء تطرق للتكاملبينشعبي وادي النيل وفتح المعابير الحدوديةوالنتائج الايجابية والاقتصادية التي تحققت لشعبي البلدين من افتتاح معبر قسطل اشكيت مؤخرا وما تبعه من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين واشار السماني الي اكتمال الطريق بين دنقلا ونقطة الحدود المصرية بجانب اكتمال الطريق في الجانب المصري مؤكدا اكتمال الاستعدادات لافتتاح معبر ارقين ليساهم بفاعلية في النهوض بحجم التبادل التجاري والاقتصادي بما يعود بالنفع علي اقتصاديات وشعبي البلدين الشقيقين.

اشاد وفد هيئة المواني البرية والجافة بالتعاون المثمر والبناء بين مصر والسودان خاصة في الملفات المتعلقة بالنقل والمواصلات والمعابر والمنافذ الحدودية والتي سيكون لها عظيم الاثر في زيادة تبادل السلع والمنتجات المصرية والسودانيه في اسواق البلدين فضلا عن امتداد التعاون ليشمل دول القارة الافريقية المجاورة.

أرقين والأمن القومي المصري :

رغم أهمية الطريق ورغم عدم جاهزيته بالشكل المناسب بين البلدين،حيث انتهت مصر من تأهيله بنسبة ٧٠ %إلا أن توقعات بخطورته وتهديده لأمن مصر القومى كان وراء قرار إغلاقه، لحين تجهيزه أمنيا بجميع الخدمات اللوجستية التى من شأنها أن تؤمن الحدود المفتوحة غربا، والتى ظلت بوابة العبور للمحظورات والأسلحة لفترات طويلة.إن قرار غلق طريق أرقين له أبعاده الأمنية التى تتعلق بالظروف الحالية التى نمر بها، فهو وعلى عكس منفذى قسطل أشكيت غير جاهز بالخدمات الأساسية من جوازات وأمن مواني وحجر بيطرى وزراعى وجمارك وغيرها، لدرجة أنه وفور الإبلاغ عن أى شاحنات قادمة فى الطريق، يتم الدفع بلجنة من رجال الجمارك والجوازات لفحص الشحنات والبضائع، وبطبيعة الحال من السهل جداً القيام بأعمال تهريب للأسلحة والمخدرات والبشر من الدول المجاورة، الأمر الذى يحتم علينا اليقظة والانتباه وتوخى الحذر فيما يتعلق بهذه المنطقة تحديدا التى ترتبط بجنوب ليبيا ودارفور وتشاد. أن الطريق يعد بالفعل أسهل كثيرا من الطريق الشرقى، لأنه يربط أسوان بولاية دنقلة الشمالية دون الحاجة إلى

استخدام العبارة لعبور بحيرة ناصر من الجانب الغربي فى أبو سمبل إلى قسطل على الجانب الشرقى وحتى الوصول إلى ولاية حلفا وبقية الولايات السودانية، فهو طريق يوفر الوقت والجهد وعند الانتهاء من تجهيزه وتأمينه سيحقق طفرة كبيرة فى الحركة التجارية مع الدول الإفريقية، وأكد المحافظ أنه يتابع وبنفسه تجهيز هذا الطريق ليكون الشريان الثانى الذى يربط مابين مصر والسودان ودول غرب إفريقيا.أن غلق طريق أرقين ووقف الحركة عليه بشكل مفاجئ قد أضر بآلاف العاملين والسائقين والشركات المتعاقدة على توريد المنتجات المصرية إلى ولاية دنقلة السودانية، إن هذا الطريق يعمل منذ عام ١٩٨٢ ومؤمن من خلال نقاط تفتيش تابعة لقوات حرس الحدود، وهو الطريق الأفضل بالنسبة لحركة التجارة ونقل الركاب، فى ظل أن منفذى قسطل وأشكيت غير قادرين على استيعاب حجم هذه الحركة التى تنمو بشكل ملحوظ بين البلدين، وتمنى أبو القاسم أن تعيد هيئة الموانىء الجافة النظر فى القرار الذى اتخذته بغلق الطريق بعد تأهيله أمنيا ودعمه بالخدمات التى تضمن تأمين حدودنا الغربية الجنوبية المفتوحة.

–تشهد العلاقات المصرية – السودانية حاليا تطورا كبيرا وتفاؤلا فى تعويض فترة الفجوة التى مرت بها العلاقات بين البلدين فى ظل النظام السابق بمصر، ويستند هذا الامر على توافر الارادة السياسية، خاصة فى ضوء الزيارات المتبادلة بين رئيسى البلدين وزيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم مؤخرا؟

بالطبع هناك تطور على تحقيق التعاون فى كل المجالات وتذليل العقبات التى تواجه ذلك وهناك تكليفات لرئيسى الوزراء فى البلدين على تحقيق ذلك خلال عامين لتنفيذ الاتفاقيات التى تم توقيعها فى اجتماعات اللجنة الوزارية العليا بين البلدين .

وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيتين لاقامة منطقتين صناعيتين مصريتين بأم درمان للصناعات الجلدية وفى النيل الابيض للصناعات الغذائية والتصنيع الزراعى الى جانب اقامة مصنع للسكر باستثمارات مصرية لسد احتياجات السوق السودانية وتصدير انتاج المنطقتين الصناعيتين الى دول الكوميسا ونحن عندما نتحدث عن مصر والسودان فلاشك نتحدث عن علاقات تاريخية قوية بين بلدين تربطهما أواصر الرحم والثقافة الواحدة والجوار، وحان الوقت لتفعيل وتقوية هذه العلاقات على أسس من المصالح القوية التى تعود بالفائدة على الشعبين، والحقيقة ان هناك مقومات قوية وفرصا واعدة لتحقيق التكامل بين البلدين، خاصة ان لدى السودان مساحات واسعة صالحة للزراعة وغنية بالموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ولدى مصر الخبرات الصناعية والتكنولوجيا والخبرات الفنية – .ولكن الجديد الآن ان هناك توافر للإرادة السياسية كما ذكرت سيادتكم وهناك

اتفاق بين رئيسى البلدين على تحقيق هذا التكامل لأن هذه المقومات موجودة بالفعل طوال الوقت ولكن كانت هناك فجوة فى العلاقات.

وتنمية العلاقات بين البلدين ستدفع الى مزيد من التعاون خاصة ان السودان الدولة التى استقبلت اول وفد شعبى بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وهو ما يعكس ايضا الزخم الشعبى، وقد ضم الوفد كل القوى السياسية المصرية، كما ان هناك حراكا سياسيا قويا بين البلدين على جميع المستويات، ويجب ان يواكب هذه العلاقات السياسية القوية علاقات اقتصادية على نفس المستوى، نحن فى السودان نتطلع الى علاقات اقتصادية قوية بين البلدين تحقق مصالح ومنافع الشعبين .انطلاقا من ايماننا بإقامة علاقات قوية على المستوى الاقتصادى مع مصر، فإنه يجب ان تنطلق على أسس قوية سواء على مستوى الاستثمارات المشتركة خاصة ان هناك اهتماما من جانب دوائر الاستثمار المصرية بإقامة مشروعات بالسودان تستفيد من المزايا النسبية المتوافرة سواء فى مجالات الزراعة او الصناعات الزراعية او التعدين .كما ان تعبيد الطرق التى سيتم افتتاحها قريبا والتى تربط بين البلدين حيث سيتم افتتاح طريق شرق النيل فى القريب العاجل بعد ان تم الانتهاء منه ولم يتبق سوى اقامة المعبر وسوف يسهم هذا الطريق فى مضاعفة التبادل التجارى حيث ستقل تكلفة النقل كثيرا من ١٢٠٠ دولار للطن الى ٢٠٠ دولار فقط، الى جانب ذلك سيتم افتتاح طريق غرب النيل، خلال اشهر والطريق الساحلى الذى يربط الاسكندرية ببورسودان، وسيتيح ذلك سرعة انتقال العمالة والسلع والبضائع .

لدى السودان فرص واعدة ايضا لجذب الاستثمارات المصرية فى مجال التعدين، حيث تعمل حاليا ٧٦ شركة عالمية فى التنقيب واستخراج وتنقية الذهب، وقد تم افتتاح ثانى اكبر مصفاة للذهب، هناك شركات من تركيا والصين واليابان والإمارات وقطر والسعودية، وأخيرا دخل المستثمر المصرى المعروف نجيب ساويرس فى الاستثمار فى هذا المجال بمليار دولار، حيث قام بشراء نسبة ٤٠% من الشركة الفرنسية التى تعمل بالسودان عن التنقيب عن الذهب، وهناك فرص كبيرة لتصدير الذهب حيث تبلغ قيمة صادراته حاليا ١٠٠ مليون دولار ويتوقع ان تصل إلى مليار دولار خلال الاشهر القليلة المقبلة، ونأمل ان تتدفق استثمارات مصرية اخرى فى هذا المجال الخصب، ونرحب بمزيد من الشركات المصرية .

هناك ايضا فرص للاستثمار بقطاع البترول فى ظل توقعات باكتشافات كبيرة فى شمال ووسط السودان، وتقدم الحكومة تسهيلات للشركات فى هذا المجال .هناك اهتمام بجذب الاستثمارات المصرية حيث تقوم الحكومة بتجهيز الارض الزراعية وإعداد الوثائق اللازمة وعرضها على

المستثمرين، خاصة فى اطار العمل على سد العجز الحالى فى الغذاء، حيث يصل حجم واردات القمح حاليا ٢ مليون طن ولا يتجاوز الانتاج المحلى ٧٠٠ الف طن فقط، ونحتاج الى خبرة مصر فى انتاجية الفدان من هذا المحصول، واستزراع مساحات كبيرة لإنتاج ما يسد الفجوة فى السودان ومصر، كما ان هناك فرصا واعدة لإنتاج القطن لسد احتيجات الصناعة المصرية، خاصة انه يتم حاليا استيراد القطن من السودان من جانب المصانع المصرية .

الى جانب ذلك هناك مجالات للاستثمار لإنتاج السكر لتحقيق الاكتفاء الذاتى حيث يتم الاستيراد فى السودان رغم اقامة ٧ مصانع آخرها تم افتتاحها منذ شهرين وأيضا بمصر، فى حين لدى السودان الاراضى الشاسعة الصالحة للزراعة ووفرة كبيرة فى المياه، وقد تم بالفعل الاتفاق على اقامة مصنع بالنيل الابيض باستثمارات مصرية .

انتاج الزيوت يحتل ايضا اولوية على قائمة الاولويات فى مجال الانتاج والتصنيع الزراعى من خلال التوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية لسد الفجوة لدى البلدين السودان ومصر، ولدى السودان ١٥ مليون فدان فى منطقة القطايف يتم زراعتها بالسمسم وعباد الشمس بالاعتماد على الامطار وهما نباتان لاستخراج زيوت الطعام .

فى مجال الاستثمارات فى قطاع الزراعة هناك فرص كبيرة فى زراعة وتصنيع وتصدير الخضر والفاكهة خاصة فى فصل الشتاء بهدف تصديرها لأوروبا، خاصة ان لدى مصر خبرات فى هذا المجال .اضافة الى كل ذلك هناك فرص لزراعة وإنتاج هناك ثروة حيوانية ضخمة ما يزيد على ٢ مليون رأس من الاغنام والأبقار، ويمكن مضاعفة هذه الثروة بضخ استثمارات مصرية للتسمين واقامة المذابح الآلية والتصنيع، لسد احتياجات السوق المصرية وأيضا للتصدير، كما لدى السودان ثروة ضخمة من الاسماك .

يحتاج السودان الى استثمارات مصرية فى مجال مزارع الدواجن لان لديه عجزا فى هذا القطاع ولكن لديه مقومات كبيرة لنجاح الاستثمارات فيه .الواقع ان فرص الاستثمار المشترك بين البلدين غزيرة وواعدة وتتعدى هذه المجالات الى قطاعات أخرى لا تقل اهمية ايضا منها على سبيل المثال قطاع الفندقة، والتعليم كذلك بإقامة المدارس والمعاهد الخاصة والرعاية الصحية باقامة مستشفيات خاصة، اضافة إلى الخدمات المالية، اقامة بنوك ومؤسسات مالية، وقد جاء افتتاح البنك الاهلى المصرى بالسودان فى توقيت مهم فى ظل التطور الذى تشهده العلاقات الاقتصادية ورغبة البلدين فى دفع التعاون الاقتصادى ليعطى دفعة قوية فى تدفق الاستثمارات المصرية الى السودان وكذلك المساهمة فى فتح الاعتمادات وتنمية التبادل التجارى .

الشركات المصرية تحصل على نصيب جيد والدليل هناك مشروعان لإقامة طرق للربط بين السودان من ناحية، والثانى للربط بين السودان واريتريا قامت بتنفيذ معظمها شركات مقاولات مصرية بتكلفة تزيد على ٢٠٠ مليون دولار من اجمالى تكلفة ٥٠٠ مليون دولار تم تمويل المشروعين بقرض من الكويت .ولعلى اضيف الى ذلك الامكانات للاستثمار وحصول الشركات المصرية على فرص لإقامة مشروعات فى مجالات الكهرباء، حيث يتم طرحها على القطاع الخاص لإقامتها، ثم اعادة شراء الطاقة من هذه الشركات .الى جانب ذلك هناك مشروعات السكك الحديدية التى سيتم طرحها فى القريب السودان فى المرتبة الثالثة على المستوى العربى حاليا فى جذب الاستثمارات سواء من الدول العربية مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر والجزائر وليبيا، أو من الدول الاجنبية ومنها تركيا والصين، والواضح ان هناك اهتماما من جانب الحكومة والرئيس السودانى ايضا الذى يولى اهتماما كبيرا بإزالة معوقات الاستثمار، حيث يرأس المجلس الاعلى للاستثمار ويضم وزراء الاستثمار والمالية والصناعة والتجارة مما يعكس مدى الاهتمام بحل وإزالة عقبات الاستثمار بشكل فورى وسريع من خلال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار التى تبت فى المنازعات فورا فى اجتماعاتها الدورية .اضف الى ذلك انه لا يمكن قبول بلاغات ضد اى مستثمر الا بعد موافقة وزير العدل، الى جانب ضمانات فى الجمارك والضرائب وتسهيلات اخرى لضمان التيسير وسرعة الاجراءات بالفعل هناك رغبة واتفاق تام بين الحكومتين على الاسراع بدفع التعاون وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار المشترك وهناك تكليف واضح من جانب رئيسى البلدين لرئيسى حكومتى البلدين بذلك وقد تم وضع جدول زمنى محدد لتنفيذ كل الاتفاقيات .

هناك موافقة على ٢١٣ مشروعا باستثمارات ٧٧٥١ مليون دولار استثمارات مصرية بالسودان منها ١١٧ فى الصناعة باستثمارات ١.٢ مليار دولار، و٧٩ فى المشروعات الخدمية باستثمارات ٦٤٥٠ مليون دولار و١٧ فى الزراعة باستثمارات ٨٩ مليون دولار ولكن المشروعات التى تم تنفيذها حتى ٢٠١١ هى ٤٩ مشروعا باستثمارات ٦٨٣ مليون دولار منها ٣١ مشروعا فى الصناعة باستثمارات ٥٠٥ ملايين دولار و١٦ مشروعا خدمى باستثمارات ١٧٤ مليون دولار وفى الزراعة باستثمارات ٤ ملايين دولار .

حجم التبادل التجارى لصالح مصر حيث بلغت الصادرات السودانية لمصر ٤٤ مليون دولار فى ٢٠١٠، مقابل ٦٨٨ مليون دولار واردات من مصر، حيث تحتل مصر المرتبة الثالثة بعد الصين والإمارات فى التصدير للسودان ويتم استيراد الآلات والمعدات والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل والمنسوجات من مصر، فى حين يتم تصدير الحيوانات الحية واللحوم والفول السودانى والجلود.

ونسعى الى ان يصل حجم التبادل التجارى الى اضعاف الرقم الحالى والذى يصل الى ٧٣١ مليون دولار فقط ولا يعكس حجم العلاقات بين البلدين.

ميناء أرقين :

استعادة الدور المصري في القارة السمراء يبدأ من عودة العلاقات مع جميع الدول الافريقية وتجديد روح التنمية بين الدول ومصر توقيع العديد من الاتفاقيات وتذليل المعوقات امام دول افريقيا وتنشيط التبادل التجاري لن يأتي الابخطوات جادة وحقيقة يلمسها الافارقة علي ارض الواقع لتحتضن مصر افريقيا مرة اخري بعد غياب سنوات لا بد من وجود بوابات ومواني‌ء للعبور علي دول هذه القارة السمراء بعد نجاح التشغيل التجريبي لأول بوابة مصرية علي افريقيا لميناء قسطل البري وإفتتاح ميناء ارقين بين مصر والسودان في مارس ٢٠١٥ وهو الميناء الثاني نحو الانفتاح علي افريقيا ويعد تمهيدا لتنفيذ مشروع الاسكندرية كاب تاون ميناء ارقين سيساهم بشكل كبير في تحقيق طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع اثيوبيا خاصة ان المحور البري سيوفر ربطا مباشرا لسفر الافراد والشاحنات والبضائع من القاهرة الي اديس ابابا مرورا بشبكة الطرق عبر السودان والمتوقع من التبادل التجاري بين البلدين بشكل مبدئي هو ١١ مليار دولارواضاف حجازي انه تم الانتهاء من تنفيذ ٧٠% من ميناءارقين وسيتم افتتاحه في مارس المقبل مشيراالي انه تم انشاء طريق في مفارق توشكي شرق العوينات ابو سمبل بتكلفة ١٧٠ مليون جنيه بجانب تنفيذ البنيه التحتيه لميناء ارقين بتكلفة بلغت ٨٥ مليون جنيه ولفتالي انه تم توفير مصدر دائم للطاقة الكهربائية لميناءي قسطل وارقين من خلالالربط بشبكة كهرباء جمهورية السودان حيث يوجد في ميناء قسطل عدد ٣ مولدات كهرباء قدرة ١.٥ ميجا واكد رئيس هيئة الطرق والكباري باننا جزء من افريقيا وحان الوقت للأهتمام بها وقد بدأ التعاون بطرق تربط بين مصر والسودان مشيرا الي انه تم الاتفاق علي اقامة بروتوكول تحت رعاية وزارة الخارجية ودعوة رئيس هيئة الطرق الاثيوبية وذلك لتبادل الخبرات الهندسية والنهوض بشبكة الطرق الافريقية تم عقد عدة اجتماعات بين السفير الاثيوبي بالقاهرة ورئيس هيئة المواني‌ء البرية ورئيس هيئة الطرق والكباري لبحث استغلال الميناء وربط مصر بأثيوبيا وافريقيا لنقل البضائع رجال الاعمال المصريين والسودانيين والاثيوبيين طلبوا انشاء منطقة حرة للتجارة بين ميناءي ارقين وقسطل الأمر الذي يؤكد ان الفترة القادمة ستشهد نموا كبيرا في العلاقات وحركة التجارة بين مصر ودول افريقيا من خلال الميناءين.

التفكير للافتتاح بمبانٍ غير ثابتة للمعبر واخري ثابتة يبدأ انشاؤها مع السابقة لتكون المرحلة الثانية في الافتتاح تم ترفيع اللجنة العليا بين البلدين لتصبح برئاسة رئيسي الدولتين، لضمان تحقيق الاهداف والغايات، والإعداد لانعقاد اللجنة في الفترة القادمة، وهناك مقترحا للجانب المصري لانعقادها، وفي هذا الاطار تم انعقاد اجتماعات مستمرة لاكثر من ٣٠ لجنة فنية بين الوزارات المختلفة في الجانبين أن الزيارة حققت دفعا كبيرا جدا للعلاقات هذا بجانب المناطق الصناعية التي تم الاتفاق عليها.الطرق البرية ستُحدث انخفاضاً بصورة كبيرة علي سعر الطن المنقول عبر البر، فالطن المنقول عبر الطيران يتجاوز سعره الفين ومائتي دولار، وعبر النقل البري قد ينخفض الي ٤٠٠ دولار او مادون ذلك، وبالتالي سيُحدث وفرة تنعكس علي أسعار السلع والمنتجات المصدرة بين البلدين، ونتوقع ان يزيد حجم التجارة بين البلدين بصورة كبيرة جدا، فالسودان يستورد العديد من المنتجات من الصين وغيرها، وفي حال وجود طرق برية بين مصر والسودان سيكون الاستيراد من مصر اقل تكلفة من الاستيراد من غيرها من الدول، وبالتالي سيتجه التجار الي حيث مصلحتهم والتي ستنعكس بصورة مباشرة علي المواطن بالنسبة الي مصر سيحدث ذات الامر ففيها يتم استيراد اللحوم من البرازيل وغيرها والواضح ان فتح الطرق سيزيد من استيراد اللحوم من السودان وكذلك الحبوب الزيتية وكثير من المنتجات التي يحتاجها السوق المصري وذلك سيزيد ايضا من صادرات السودان الي مصر والتي كانت في الفتره السابقة تكاد تكون معدومة اضافة لذلك حركة المواطنين في الجزء الذي يمثل التحاما للبلدين وهو شمال السودان وجنوب مصر لان المكونات الاجتماعية بينها واحدة فسيكون التواصل بينهم اكبر وكل ذلك يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين.هناك جهد كبير في السودان لاعادة دور السكة حديد كما كان في السابق خاصة وانها نقل رخيص جدا للبضائع والركاب بالاضافة إلي انه نقل آمن..وقد عاد قطار الخرطوم حلفا بعد توقف دام لاكثر من عشر سنوات وسيساهم في تحقيق هذا التواصل المرجو وهناك جهود اخري لاعادة تأهيل السكة الحديد في السودان في اتجاهين الاول اصلاح القائم والثاني الاتجاه لتأسيس وضع جديد للسكة الحديد يتجاوز المشاكل التي وضعها الاستعمار ابان فترته في السودان بوضع قضيب سالب خاص بالقطارات الضيقة وليس العريضة التي تتوافق مع النظام الاستعماري، ومطلوب من الجانب المصري ان يُكمل السكة حديد حتي الحدود مع السودان، وهناك مشروع طرحته منظمة المؤتمر والتعاون الاسلامي لاكمال الوصلات بين الدول الاسلامية وهناك جهود كبيرة تسير في هذا المجال. يوجد مشروع مطروح سيتم تدشينه بدعوة من وزير الري المصري وهوالنقل النهري من مصب النيل وحتي منبعه الي بحيرة فكتوريا عبرمجري النيل، وتم طرحه في

القمة الافريقية الاخيرة وتم تبنيه تحت رعاية رئاسة الجمهورية اما النقل البحري مستمر ولاتوجد به مشكلات. لقد توفرت الارادة السياسية وبدأت البنيات التحتية تظهر، واي حديث عن التكامل بدون بنيات تحتية سيكون حديث اماني فقط، والان هناك الربط الكهربائي الذي يوفر الطاقة للمزارع التي يمكن انشاؤها لمصلحة البلدين، وبدأ الآن الترتيب لبنيات التكامل بشكل جيد بحيث يعكس مانقوم به من مجهودات في هذا الصدد، وقد بدأت العملية بقوة وسنقطف ثمار هذا الجهد قريبا.موضوع المياه يقلق السودان كما يقلق مصر باعتبار مشاركتنا في الحوار الذي تم حول مبادرة حوض النيل منذ البداية، وتحفظاتنا مبنية علي مصالحنا الخاصة وتضامننا مع اخوتنا الذين ترتبط مصالحهم بالسودان فيما يخص حصصنا التاريخية (الاستحقاق والاستخدام) ويعتقد انها مسألة مهمة يجب مراعاتها بان الدولتين لديهما حقوق لابد من الحفاظ عليها ونتعاون مع الآخرين فيما يمكن من تنمية بلدانهم بلا ضرر، وموقف السودان المعلن انه لن يوقع علي هذه الاتفاقية لانها لاتحافظ علي حقوقه ونتضامن في هذا الامر مع مصر بصورة كاملة ، وهناك قضايا مرتبطة بالمواقف الاثيوبية تجاه بناء السدود، ايضا السودان ومصر يشاركان بفعالية في اللجنة الثلاثية الخاصة بلجنة الخبراء اضافة لثلاث دول واربعة من الخبراء العالميين بالنسبة للسودان النيل منطقتان النيل الشرقي يضم السودان واثيوبيا ومصر جنوب السودان يدخل بجزء بسيط باعتبار ان النيل الازرق يحمل ٨٦٪ من المياه لنهر النيل وذلك فيه اتفاقيات خاصة بين هذه الدول وهناك النيل الاستوائي الذي يحمل ١٤٪ من المياه لنهر النيل وفي جنوب السودان وحتي الان تصريحات بأن الجنوب لن يتخذ موقفا يضر مصالح مصر والسودان، وننتظر ان يكون هذا واقعا ملموسا.

في اتجاه اتفاقية عنتيبي ليس هناك تعاون باعتبار اننا نرفضها ولن نُوقع عليها مايلي المشروعات الاثيوبية هناك مساحة للتعاون وواقع يجب التعامل معه، فايقاف بناء السدود الاثيوبية اصبح غير ممكن وبالتالي يجب ان نتعامل من اجل تقليل الضرر وتعظيم الاستفادة منها من اجل ضمانات سلامة هذه السدود وهذا هو المبدأ الذي نعمل به ونتعاون فيه بين الدول الثلاث.في مجال الربط الكهربائي سيتم حسب الاتفاق في حده الادني ٢٢٠ فولت وذلك يوفر ١٠٠ ميغاواط ونتوقع ان يتم استثمارها في المشروعات المشتركة في شمال السودان الربط الاكبر علي ٥٥٠ فولت ستوفر فائضا كبيرا في الطاقة وهو جزء من الربط بين السودان ومصر والدول الثماني المرتبطة مع مصر اضافة الي انه سيكون جزءاً من التصور للاستفادة من الكهرباء المنتجة من سد النهضة الاثيوبي، فالغرض الاساسي منه توليد طاقة كهربائية عالية جدا موجهة للتصدير لان اثيوبيا لا تستهلك هذه الطاقة وبالتالي يمكن للسودان ومصر ان تستفيدا منها خاصة وانها ستكون رخيصة

جدا مقارنة بالطاقة المنتجة عن طريق الغاز او السدود في البلدين. الاستكشافات فيه مستمرة وهناك شواهد للبترول في كافة مناطق السودان وبعض الحقول بدأت الانتاج بعد الانفصال في مناطق جنوب كردفان وجنوب دارفور وهناك مناطق نتوقع انتاجها خلال الفترة القادمة في الجزيرة والشمالية وهناك جهد متواصل لاكتشاف المزيد.

إستعدادات إفتتاح ميناء أرقين :

الاستعدادات التى تتم حاليا على أعلى المستويات، لافتتاح وتشغيل ميناء "أرقين" على الحدود المصرية – السودانية، ليكون أول محور برى مباشر يربط بين القاهرة و العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، مرورا بالخرطوم ليصل بعد ذلك إلى مدينة كيب تاون فى جنوب إفريقيا على ساحل المحيط الهادي.افتتاح المعبر يحقق التواصل البرى بين البلدين، منذ ما يزيد على مائة عام بعد توقف خط السكة الحديد –أسوان –وادى حلفا الذى أنشأه الاحتلال الانجليزي. ويتوقع مضاعفة حركة البضائع والأفراد، وارتفاع التبادل التجارى من مليار دولار حاليا إلى ما يقرب من ١١ مليارا فى غضون الخمس سنوات القادمة، خاصة أن تشغيل منفذ أرقين سيؤدى إلى تقليل نفقات الشحن بنسبة تصل الى ٦٠ ٪، بالاضافة إلى عبور الناقلات البرية جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا عبر شبكة الطرق السودانية، فيما سيكون ميناء أرقين فى المقابل بمثابة النافذة للمنتجات السودانية الصادرة، أو الواردة من أوروبا وأمريكا عبر ميناء الإسكندرية، حيث يتم نقلها بالشاحنات بريا إلى داخل السودان. تم الانتهاء من إنشاء الطريق الذى يربط توشكى مع أرقين بطول مائة كيلومتر، وبتكلفة ١٧٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى أنه يجرى تنفيذ الأعمال والتشطيبات الأخيرة فى المبانى والمنشآت الخاصة بالمنفذ البري، والتى تصل تكلفتها إلى ٩٠ مليون جنيه،أن الجانب السودانى انتهى من رصف أكثر من ٣٠٠ كيلو متر فى المسافة من أرقين الى دنقلة، وهو ما يعنى انتهاء المسار البرى كاملا من القاهرة إلى الخرطوم.

كنز دوش (طريق مصر والسودان) :

علي كل شبر من ارض مصر اثر يشهد علي عظمة وقدرة الانسان المصري علي صنع المستحيل .. وليس أدل علي ذلك من معبد دوش الذي اقيم بواحة باريس في اقصي الجنوب الغربي لمحافظة الوادي الجديد علي بعد ٧٢٧ كيلو متر من القاهرة و ١٢٣ كيلو مترا من مدينة الخارجة العاصمة المعبد يعتبر تحفة معمارية وفنيه نادرة بالوادي الجديد في جولة داخل. المعبد يقع في ملتقي طريق دريق الاربعين الذي يصل الواحات بدرب اسنا بوادي النيل . وهو طريق تاريخي يصل مصر بالسودان واشتهر بتجارة الابل ويبدأ من دارفور وينتهي عند امبابه في محافظة الجيزة

وكان له دور ديني وتجاري كبير وسمي بهذا الاسم لان قوافل الجمال كانت تقطعه في اربعين يوما وشيد المعبد في العصر الروماني لعبادة الالهة ايزيس والاله سرابيس كما جاء بالنص اليوناني علي البوابة الأولي للمعبد من النايحة الشمالية وكان حفل افتتاح المعبد في عام ١٧٧ ميلادية ابان حكم الامبراطور تراجان وهو ثاني الاباطرة الرومان ولكن الاكتشافات الاثرية الحديثة اثبتت ان هذا المعبد يرجح لكل من دومنيان وتراجان وهادريان وهم من اهم اباطرة الرومان حيث كانت مصر تابعة للأمبراطورية الرومانية في ذلك الوقت وبلغ الرخاء والعمران اقصاه في الواحات من خلال حفر العيون والأبار التي لا تزال بعضها باقية حتي الان. المعبد الذي يسجل تاريخ الامبراطوية الرومانية مبني بالكامل من الحجر الرملي ويبدأ من ناحية الشمال ببوابة كبري يطلق عليها بوابة تراجان يليها من ناحية الغرب قاعةن الاساطين ولم يتبق منها الان سوي القليل وجنوب هذه القاعة توحد قاعتان ثم قدس الاقداس ... ويوجد علي جدران المعبد كتاباتع ومناظر غاية في الروعة والأهمية حيث نري الامبراطور هادريان وهو يقدم القرابين للأله المصرية ومنها اونوفريس وايزيس وحورس كما يقدم القرابين للاله الاغريقي سرابيس كما نري صورا للأمبراطور دومنيان قرابين الولاء والطاعة للأله حورس مع ايزيس والاله أمون رع والاله ايزيس وفي مدخل القاعة الثالثة نري الامبراطور هادريان امام العديد من الالهة المصرية ويوجد خلف المعبد من الناحية الجنوبية منظر في كغاية الاهمية حيث نري الامبراطور هادريان يقدم القرابين للاله أمون رع والاله تحوت والاله ايزيس والاله حورس والي الغرب من المعبد توجد قلعة ضخمة من العصر اليوناني والروماني مكونه من اربعة طوابق مبنيه من الطوب اللبن .. وفيها تم اكتشاف العديد من القطع الاثرية النادرة ومن أهمها ما أطلق عليه كنز دوش الذهبي المكون من تاج وقلادتين واسورتين من الذهب الخالص وتم حفظ هذا الكنز الثمين في المتحف المصري بالقاهرة. وكان يطلق قديما علي هذه المنطقة اسم كيسيس وكانت مزروعة بالكامل كما اكدت قنوات الري والمناور التي تم اكتشافها منذ عامين وسميت المنطقة بالكامل علي اسم المعبد وتحولت فيما بعد الي قرية متكاملة تحمل نفس الاسم تقديرا لهذا الاثر الفريد الذي يؤكد ان واحة باريس كانت ذات حضارة مزدهرة في العصرين الفرعوني والروماني كما ساهم المعبد في اثراء الحركة السياحية الوافدة الي الواحات وتنشيط المشروعات الاستثمارية التي تخدم الافواج السياحية وما نتج عنها من رفع المستوي الاقتصادي والمعيشي للسكان الذين لا يتجاوز عددهم ١٦٥ شخصا يعيشون علي الزراعة البدائية البسيطة كالقمح والنخيل وبعض الحرف والمشغولات اليدوية بينما غادر غالبية السكان القرية للإقامة بالخارجة العاصمة او واحد باريس علي بعد ٢٣ كيلو مترا. ويتوافد بالقرية

محطة لتنقية المياه وبئر جوفي للزراعة وآخر للشرب ومدرسة ابتدائية واخري اعدادية وكثافة الفصل لا تتعدي ٧ طلاب فقط ويتم حاليا بناء ٥٠ منزلا ريفيا لسكان المنطقة بتمويل من الجهاز المركزي للتعمير كما اقيم مشروع سياحي ايطالي يبعد عن المعبد بحوالي ثلاثة كيلومترات وبني علي شكل طابونه بنظام الخيام في موقع يكشف المعبد والخضرة والحصراء حيث تتميز قرية دوش بجوها الدافيء شتاء وشمسها التي تجذب السائحين من كل انحاء العالم ولا يصل للمخيم سوي فئة قليلة ممن يمتلكون سيارات دفع رباعي لها قدره علي عبور الصحراء الوعرة التي تصل المعبد بالواحة ويعتبر المخيم نموذجا لمحاكاه مخيمات مشابهة في عدة دول عربية مثل تونس والمغرب ويتكون من عدة خيام متجاورة ملحقة بالمرافق الاساسية وتسمح برؤية الجبال والنباتات في منظر لا يجتمع الا نادرا ان الواحات لعبت دورا متميزا ي تاريخ الحضارة المصرية منذ بداية التاريخ وحتي الان ويوجد اكثر من ١٦٥ اثرا تشهد علي اهمية المنطقة التاريخية وتعمل حاليا بالتعاون مع وزارة الاثار لتأمين وحفظ هذا التراث الفريد من خلال المشروعات العلمية المتكاملة للترميم المعماري الفني الدقيق كما حدث بمعبد هيبس والمزوقة ودوش.

الصراع على المياه الافريقية:

حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل :

عبر د. زاهى حواس عالم الاثار المصرية وامين عام المجلس الاعلى للأثار عن رؤيته كعالم اثار للقضية التى تفجرت مؤخراً فى اعقاب القرارات احادية الجانب لدول منابع النيل، ان هذه الازمة مفتعلة لأن التاريخ والادلة الاثرية تؤكد حق مصر فى النيل منذ خمسة الاف عام وتؤكد ايضا ًانه لا يمكن تقرير مصير النيل بمؤتمرات او قرارات، او اجتماعات بدون مصر، لأن ذلك يمثل خطأ قانونياً ودولياً وعندما زار هيرودوت ابو التاريخ مصر رأى تأثير نهر النيل فى حياة مصر، والمصريين قدسوة، واهتموا به لذلك قال مقولته الشهيرة مصر هبة النيل، وايضاً هبة المصريين والدليل على ذلك ان النيل الذى يمر على مصر، يمر على تسع دول اخرى، ولكن الحضارة لم يبزغ نورها الا على ارض مصر فقط.

قامت حضارة مصر القديمة فى جوهرها على فكرة البعث ورحلة العالم الآخر، وعندما تدقق النظر ستجد انه لولا الاهرامات والمقابر ما كانت مصر، فالانسان المصرى كان يبنى مقبرته من اجل الخلود، وكان يبنيها من الحجر الجيرى او الجرانيت او الالباستر او البازلت، وهذه المواد لكى ينقلها لم يكن امامة سوى نهر النيل، لذلك ربط المصرى القديم فى عقلة الباطن وفى وعية وادراكة بين النهر وبين خلودة، فلولا النهر لن يقابل اى ملك من الملوك " ازوريس " ويصير "الهاً" واى ملك

من الملوك كان معنياً بالاتحاد بين الوجهتين شمال وجنوب مصر وهذا الاتحاد كان يحققة النيل والملاحظ ان عواصم مصر القديمة كلها كانت بجوار النهر مثل " منف " وطيبة " فالنيل هو مصدر الحياة والخير والطمى ووسيلة النقل الرئيسية، نقل عبرة الجرانيت من اسوان ونقل المسلات من اماكن نحتها الى المعابد كما نقل الحجر الجيرى من طرة الى الأهرامات، وعندما وجد المصرى القديم ان النيل يبعد عن الأهرامات قام بحفر قناة من الناحية الشرقية للنيل على طول "منف" وحفر منها ترعاً تصل الى الاهرامات عبر موانئ اكتشفناها وتوصلنا من خلالها الى ادلة رائعة تؤكد كيف نقل اجدادنا الالباستر من المنيا والبازلت من الفيوم والواحات والذهب من النوبة، ولتحقيق ذلك صنع المصرى القوارب بأشكال ومهام متعددة بما فيها قوارب النزهة والنقل.

ادرك المصرى القديم أهمية النهر الى حد انه قدس النهر، لانه يعى انه هو اساس حضارته وساهم فى تشكيل مصر ذاتها، لأنه يساعد على التمركز حوله، وتجميع الاراضى الزراعية حول عاصمة واحدة مركزها على ضفاف النيل لذلك ولأهمية النيل تعلم المصريون القدماء تنظيف مجرى النيل باستمرار وشقة نحو الجنوب، رغبة فى اكشتاف الحياة هناك، واعتباراً من عصر الدولة القديمة اعتاد الملوك ارسال بعثات لاستكشاف منابع النيل فى الجنوب وتنظيف المجرى حتى يتيسر للسفن السير هناك دون عقبات،ويحدثنا التاريخ الفرعونى عن ان تلك البعثات الاستكشافية للمنطقة الواقعة للجنوب من اسوان، قام بها حكام الجنوب بداية من اواخر الاسرة الخامسة وبدأ هذه الرحلات " ونى " الذى كلفة الملك " مرنرع " ان يحفر خمس قنوات عند الجندل الاول لتسهيل مرور السفن والقوارب التى كانت تعترضها الصخور، ومن بعدة جاء شخص يدعى "حرخوف" الذى عاش فى عهد كل من الملكين مرنرع وبيبى الثانى حيث قام بأربع رحلات فى بلاد النوبة. وسجل "حرخوف" رحلاته على جدران مقبرته فى " قبة الهواء " وذكر انه فى احدى هذه الرحلات احضر معه قزماً ليكون بمثابة مهرج يسلى الملك، وجاء من بعدة " سابنى " الذى واصل الرحلات للجنوب بهدف اكتشاف وتامين منابع النيل، بل ذكر لنا التاريخ ايضاً ان بعض هؤلاء كانوا يصطحبون معهم ادلاء يعرفون المسار ومترجمين.

وقد سعى المصرى القديم اعتباراً من عام ١٥٥٠ قبل الميلاد عصر الدولة الحديثة " ٣٥٦٠ عاماً " الى السيطرة عسكرياً على المنطقة حتى الشلال الثالث وبنى القلاع فى النوبة لأنه كان يخاف ان يسيطر اى احد على منابع النيل لأن فى ذلك القضاء على مصر، لذلك سعى الى تأمين النيل عسكرياً من الجنوب وتحديداً فى المسافة من الشلال الاول وحتى الثالث ببناء القلاع والحصون وكان يخوف اعداءه ببناء المعابد الضخمة التى لها هيبة مثل معابد ابوسمبل لكى يهاب الاعداء

الفرعون، ولا يفكروا فى التحكم فى النهر او الاعتداء عليه، كما اكتشف المصرى القديم بذكائة وبعد احتلال الهسكوس لأراضية انه لكى تحمى الحدود الشرقية لابد من تامين الجنوب عن طريق القيام بحملات عسكرية لتهيئة الوضع على الارض، وكان يعود من هذه الحملات ومعه جنود اسرى وبعد ان يؤمن الجنوب يبدأ فى غزواته الخارجية. تقدير المصرى القديم للنيل لم يات عشوائياً، ولم يكن امراً عارضاً ولكنه جاء ادراكاً منه لعطائة ووصل بحد هذا التقدير الى حد التقديس فى شكل الالة " حابى " وغنوا له وقدروا قيمته وعطاءة فى حياتهم فثروة البلاد وخصوبة الارض وقوتها مرتبطة بنهر النيل، وفيضانه السنوى لأنه يأتى ومعه الخير والطمى، وكان من اهم نتائج هذا الارتباط ان صور المصرى القديم النيل على هيئة مخلوق يجمع بين صفات الرجل والمرأة دليلاً على الخصوبة، كما صور الفنانون فى مصر القديمة "حابى" وفى يدة حبل على هيئة العلامة الهيروغلوفية التى تعنى " يوحد " من نبات البردى واللوتس يدل على ربط مصر العليا والسفلى من خلال نهر النيل الذى بدونه لا يستطيع الملك ان يحكم.

راقب المصرى القديم النهر، وكان يترقب شهور الفيضان بظهور نجم " سوبر " فى افق السماء " ومع قدوم الفيضان كانت تبدأ السنة الزراعية، كما ابتكر مقياس النيل ليعرف كم ارتفاعة، وحجم الخير القادم من الجنوب حتى يستعد اذا ضن النهر بخبراته فكان لابد من استعدادات خاصة بتخزين القمح والغلال كما حدث فى قصة سيدنا يوسف عليه السلام، ولدينا قصة اخرى اسمها " لوحة المجاعة " وهى تحكى مافعلة فرعون فى العصر الرومانى عندما قالوا له ان النيل لن يأتى من منابعة فكان علية ان تقدم القرابين حتى يجود النهر بخيرة من جديد.

تعدد الاعياد عند المصرى القديم وكان ملوك الدولة الحديثة يشهدونها خصوصاً مهرجان زيادة النيل، وكان يبدأ بمركب الكهنة الحاملين لزورق امون رع المقدس، ويسير الفرعون فى هذا الموكب الذى تتقدمة تماثيل قدماء الملوك، وخلال ذلك كان الناس يبتهلون الى النيل، بل كان الفرعون وقبل والفيضان يركب النيل ويتوجه الى مجراه العلوى فيبلغ جبل السلسلة، ويغيب فى مضيقه الضيق ويحاول استعطافه بالهدايا فتقدم اليه ثوراً ويقذف فى أمواجه بردية فيها كلام سحرى يستحث النهر على الخروج من الارض. مالدينا من ادلة تاريخية لم تثبت ان المصرى القديم استطاع معرفة سر الفيضان بل نسبة الى دموع الالهة ايزيس حزناً على مصرع زوجها "أوزوريس" فاستبدت بها الاحزان حزناً وبكته بالدموع٠ الطريف ان هذه القصيدة ظلت سائدة فى مصر حتى عهد قريب فقد كان يقام فى ١١ بؤونة الذى يوافق يوم ١٧ او ١٨ يونيو من كل عام حفل شعبى يسمى ليلة النقطة حيث يميل مياة النيل الى اللون الاخضر فيكون بشيراً ببدء الفيضان الذى يكتمل فى شهر

اغسطس فيقام له عيد اخر حيث تفتح السدود والقنوات ليغمر الفيضان الارض، كما اعتاد كهنة جبل السلسلة قرب " كوم امبو " ان يحتفلوا بعيد " حابى " فى حفل باهر فيلقون فى الماء لفة من البردى مكتوب فيها ما يدعو النهر ليفيض بخيراتة٠

ازمة المياه بين الحقوق التاريخية، والتطورات الاقليمية الجديدة :

تمثل قضية مياة النيل وضمان وصول الفيضان الى مصر هاجساً لكل من تولى حكم البلاد منذ عهد الفراعنة وحتى العصر الحديث لموضوع مياة حوض النيل اصبح يطرح نفسة بقوة على الساحة هذه الايام ومنذ فترة بعيدة لارتباطة مباشرة بمصير دول واستراتيجية سياسية واقتصادية بعيدة المدى واعتباره من اهم المشكلات التى سينتج عنها حروب مستقبلاً، فالنهر شريان حياة لدول حوض النيل العشر ويمثل ٥٩% من الموارد المائية فى مصر، وتشكل ازمة دارفور والحديث عن حق تقرير المصير فى دارفور بعد اقرار حق الجنوبيين فى الانفصال بداية لتقسيم السودان الى دويلات، وهو اول مؤشرات نظام اقليمى جديد يستعد للبزوغ. والحقيقة ان مصر استشعرت الخطر المحدق بدول حوض النيل خلال الفترة الزمنية الاخيرة والموجة اليها من الدول الغربية واسرائيل التى تسعى دائماً الى زعزعة الامن والاستقرار فى هذه الدول، فتقوم بتقديم المساعدات الفنية والمعونات الاقتصادية لهذه الدول دون مقابل لانها على يقين من انها تفتقر الى هذه النوعية من المشروعات علاوة على انه لا يوجد امام هذه الدول البديل الذى يقدم المشروعات المنافسة، وتعتبر اسرائيل ان المياه فى المعركة القادمة لها ومن استراتيجيات الحصول عليها ان تسلك جميع الطرق لتحقيق هذا الهدف دون النظر الى الاتفاقيات والتفاهمات التى وقعتها دول الحوض العشر.

وكانت الحكومات المتعاقبة على حكم مصر تولى قضية مياة النيل قدراً كبيراً من الاهمية فقد ارسل الفراعنة قواتهم لاحتلال مناطق مجرى النهر لضمان سريان هذه المياه، وامتد هذا الاهتماما حتى عصر محمد على باشا الذى ارسل ابنه ابراهيم باشا على رأس جيش وصل الى منطقة البحيرات العظمى (منابع النيل) كى يطمئن على ضمان وصول المياه لرى الاراضى الزراعية المصرية، ثم قامت الحكومات المتعاقبة فى كل من مصر والسودان بمتابعة انتظام مياة الفيضان تحت اشراف مصرى سودانى. ومن المسلم به ان امن مصر القومى يبدأ من منابع النيل، لكن بعد احداث سبتمبر عام ٢٠٠١م تكون تحالف اسرائيلى امريكى غربى تحت مظلة مكافحة الارهاب انضمت الية دول افريقية عديدة. ومنذ عام ٢٠٠٢ ظهر اتجاه تلك الدول فى الاشراف على القرن الافريقى فى منقطة شرق افريقيا، ومع بداية عام ٢٠٠٦ بدأت خطوات انشاء منطقة تشرف عليها تلك الدول وكان هدفها السيطرة على منطقة البحيرات العظمى اعالى النيل، وكانت جيبوتى مركزاً

لهذه النقطة وبها قاعدة عسكرية فرنسية كبيرة تشاركها عدد من الدول الاوروبية الاخرى مثل المانيا وانجلترا وايطاليا هدفها الاساسى الحصول على شبكة معلومات وبيانات امنية وعلى الجانب الاخر وتحديداً فى الغرب الافريقى هناك نموذج مشابه يهدف الى تشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع قوامها يقرب من ٢٥ الف حندى وقامت بعمل مناورات عسكرية بمشاركة (٩) دول هى المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالى، السنغال، تشاد، نيجيريا بهدف تطويق حركات التمرد ومكافحة تجارة السلاح غير الشرعية. ويتضح لنا مما سبق ان نشاط التحالف الاوروبى – الامريكى والذى بدأ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦ ركز فى الاساس على مناطق المحيط الحيوى الاستراتيجى لمصر فى السودان وشرق وغرب افريقيا والجنوب فى هضبة البحيرات الاستوائية وهذه المناطق تمثل الفراغ الحيوى الاستراتيجى لأمن مصر القومى مما يتطلب من مخططى السياسة فى مصر سرعة جمع المعلومات والمتابعة والتحليل لما يدور من مخططات وعبث فى منابع النيل.

والواقع ان هناك مشكلات عديدة تواجة مصر فى ملف المياه خلال السنوات المقبلة فالاختلافات قائمه بينها وبين دول حوض النيل حول حصتها من المياه والتى تصل الى ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً تحاول العديد من دول المنبع ان تخفض هذه الكمية فى الوقت الذى تحاول فية مصر الحصول على كميات اضافية من مياة النيل لمواجهة متطلبات التوسع الافقى. وقد ادى عدم الاستقرار السياسى الذى تشهده منطلقة البحيرات العظمى والقرن الافريقى الى حالة من عدم الثقة بين دول الحوض علاوة على تدخل العديد من الاطراف الدولية مثل الدول الكبرى والمنظمات الدولية والتى كانت تعارضة مصر فى السابق بقوة لفترة طويلة على اعتبار ان هذه المياه حق تاريخى لمصر وكانت بريطانيا تدافع عن هذا الحق بجانب مصر للحفاظ على المساحة الكبيرة المنزرعة من القطن. والحقيقة ان تدنى مستوى التعاون بين دول الحوض لفترات زمنية طويلة تسبب فى تسيس قضية المياه واقتصارة على التعاون الفنى المحدود افرز تطلعات ورؤى خاصة لبعض دول الحوض لدور متنام خاصة فى ظل تزايد الشعور بالاعتماد على الخارج فى الحصول على الدعم السياسى والاقتصادى لتنفيذ المشروعات التنموية بغض النظر عن الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر، ففى عام ٢٠٠٣ قامت ثلاث دول افريقية هى كينيا وتنزانيا واوغندا بعدم الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة عام ١٩٥٩ مع مصر حول تنظيم مياة النيل. لذلك يجب ان يكون لدى مصر استراتيجية مائية واضحة تجاة دول حوض النيل تستطيع ان توظفها للحفاظ على مواردها المائية فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية التى تشهدها حالياً ويجب ان تتجاوز مجالات

الخبراء والتدريب لتشمل المشروعات القومية لدول الحوض مثل مشروعات الطاقة والرى والتجارة والملاحة والاستثمارات فى مجالى الصناعة والسياحة.

وقد قامت مصر منذ عام ١٨٩١ بتوقيع عدة اتفاقيات بشان تنظيم مياة النيل ويعد بروتوكول روما فى ١٥ ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا والخاص بتقسيم الحدود بين اريتريا والسودان من اهم هذه الاتفاقيات فقد نص فى مادته الثالثة على تعهد الحكومة البريطانية بالامتناع عن اقامة اى اعمال على نهر عطبرة من شانها التأثير على كمية المياه فى هذا النهر. ثم بعد ذلك تأتى اتفاقية اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين كل من بريطانيا واثيوبيا والتى تعهد فيها ملك اثيوبيا بعدم اقامة اى مشروعات سواء على النيل الازرق او بحيرة تانا او على نهر السوباط يكون من شانها التأثير على مياة النيل. وبعدها معاهدة لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو والتى نصت فى مادتها الثالثة على تعهد حكومة الكونغو بعدم اقامة او السماح باقامة اية انشاءات على نهر السمليكى احد روافد نهر النيل او بالقرب منه. كذلك الاتفاق الموقع فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا ونص فى مادتة الرابعة على تعهد اطرافة بالمحافظة على وحدة اثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل فيما يتعلق بتنظيم مياة النهر وروافدة٠ ثم تم توقيع الاتفاق بين بريطانيا وايطاليا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ اعترفت ايطاليا بموجبة بحقوق الأولوية المائية لكل من مصر والسودان على النيل الازرق والنيل الابيض وروافدهما والتعهد بالامتناع عن القيام بأى عمل من شانة تعديل حجم المياه فى الانهار.

اما الاتفاقية الموقعة فى ٧ مايو ١٩٢٩ بين كل من مصر وبريطانيا فقد اعترفت فيها بريطانيا بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياة النيل وتحديدها حصة مصر السنوية بـ ٤٨ مليار متر مكعب مقابل ٤ مليارات للسودان. ثم الاتفاقية الموقعة ايضاً بين مصر وبريطانيا ١٩٣٢ بوصفها احدى دولتى الادارة الثنائية على السودان والتى تضمنت اقامة مشروع خزان جبل الاولياء. واخيراً تأتى اتفاقية مياة النيل ١٩٥٩ والتى تضمنت اقامة مصر مشروع السد العالى وأقام السودان خزان السروصيرص على النيل الازرق على ان تقدم مصر للسودان تعويضاً قدرة ١٥ مليون جنية مصرى مقابل الاضرار الناجمة عن انشاء بحيرة ناصر. وتأسيساً على هذه الاتفاقيات والحقوق التاريخية لمصر يجب على الحكومة تبنى استرتيجية مائية تستطيع من خلالها الحفاظ على مواردها المائية وليست استراتيجية مبنية على ردود الافعال.

علاقات دول حوض النيل :

تشهد المبادرة الإقليمية للتعاون بين دول الحوض حاليا ثلاث تحديات بعد الاختلاف في وجهات النظر بين دول المنبع ودولتي المصب وأيضا نقص التمويل المطلوب لاستكمال انشطة وبرامج المبادرة حيث ينتهي الدعم المؤسسي للمبادرة في ديسمبر ٢٠١٢ وذلك من قبل الدول المانحة علاوة علي صعوبة الحصول علي تمويل لاستكمال أنشطة المبادرة نتيجة انقسام دول الحوض بالإضافة إلي أن المبادرة خسرت العديد من خبرائها وكوادرها البشرية بالرغم من خبراتهم التي تتخطي العشر سنوات. تتحرك المبادرة حاليا في ثلاثة محاور أولها التحرك السياسي الذي يتولي تنفيذ قرارات مجلس وزراء مياه النيل والإعداد للاجتماعات ومتابعة نتائجها مثال ذلك عندما طلب الوزراء من سكرتارية المبادرة إجراء دراسة لبحث كيفية اخراج مصر والسودان من المبادرة في حالة دخول الاتفاقية الإطارية «عنتيبي» حيز التنفيذ وذلك من الناحية المؤسسية والقانونية نتيجة خروجها أو ما يمكن ان نطلق عليه بالمفهوم الاقتصادي تخارج البلدين من الشراكة القائمة مع بقية الدول أعضاء المبادرة وقد تم عرض نتائج هذا الدراسة التي قام بها مكتب استشاري دولي وإقرارها في مؤتمر شرم الشيخ. وقد نوقشت ثلاثة سيناريوهات فى فعاليات المنتدي الدولي الثالث لتنمية دول حوض النيل حول مستقبل المبادرة وأنشطتها وبرامجها عقب انتهاء الدعم المؤسسي المقدم لها من المانحين بحلول ديسمبر ٢٠١٢ حيث تم تحديد اقصي تمويل وأقل تمويل والذي يقدر بـ ٥ ملايين دولار سنويا كحد أدني لاستمرار المبادرة وبقية برامجها وكذلك توفير أجور العاملين والخبراء بها. سيتم تقديم رؤية حول مستقبل المبادرة من خلال هذه السيناريوهات للتعرف علي مدي إمكانية قيام المانحين من مؤسسات دولية ودول لتقديم التمويل المطلوب لاستكمال مشروعات الاحواض الفرعية وذلك بعد تقديم رؤية حول مستقبل المبادرة من قبل مديري المشروعات بعد ان شهدت الفترة الماضية نجاحات علي المستوي الفني رغم أزمة الاتفاقية عنتيبي عقب اعمال المنتدي سوف يتم عقد الاجتماع الاستثنائي لوزراء مياه حوض النيل لمناقشة وجهة النظر المصرية السودانية حول التداعيات المؤسسية والقانونية الناجمة عن التوقيع المنفرد علي اتفاقية عنتيبي كما سيتم مناقشة طلب دولة جنوب السودان الجديدة لانضمامها للمبادرة علاوة علي عضويتها في المكتب الفني لكل من النيلين الجنوبي والشرقي وبالتالي سوف يكون لها كافة الحقوق والواجبات كإحدي دول حوض النيل بأثر رجعي حيث يصبح من حقها الحصول علي فرص التدريب للكوادر البشرية أسوة بما تم مع كافة دول حوض النيل بنفس العدد وكذلك نوعية الموضوعات الفنية كما ستحصل علي دعم سكرتارية المبادرة في التخطيط لمواردها المائية أسوة بما تم مع دول حوض النيل. المشروعات التي

سوف تتقدم بها دولة جنوب السودان كي تحصل علي دعم المبادرة يشترط فيها أن تستفيد منها دولتان أو اكثر وذلك في حالة اقتراحها مشروعات جديدة ومختلفة عن المشروعات العابرة للحدود "الأحواض الفرعية" التي تم اقرارها من قبل الوزراء .وحول أهم مشروعات الرؤية المشتركة للنيل الشرقي «مصر والسودان واثيوبيا. انتهت سكرتارية المبادرة من الدراسات الاولية لـ ٥ مشروعات لتصبح جاهزة للتمويل من قبل المانحين في حالة الاتفاق بين دول النيل الشرقي الثلاث منها مشروعات للزراعة والري وادارة احواض الانهار ودرء خطر الفيضان والتنبؤ بالفيضان وايضا التنمية الاجتماعية بمعني وضع تصميمات هندسية للإعمال الصناعية المطلوبة وذلك للحد من تأثر القري والمجتمعات نتيجة الفيضانات والحد من اثارها. ان مشروع التنبؤ بالفيضان يتضمن وضع النماذج الرياضية القياسية لتقدير التنبؤ بمعدلات سقوط الامطار ومدتها وشدتها ومواقعها علاوة علي دراسة آثار التغيرات المناخية بالإضافة الي تدريب الكوادر الوطنية للتعامل مع هذه النماذج. وقد توقف العمل علي استكمال دراسات الجدوي الاقتصادية والفنية لمعرفة الآثار المترتبة من اقامة مجموعة من السدود علي الهضبة الاثيوبية والممثلة في مانديا وبيكو – أبو وكارادوبي وبوردر "النهضة". ان دراسات الجدوي الاقتصادية حول سد «النهضة» التي قامت بها المبادرة مختلفة تماما عن التصميم الحالي الذي أعلنته الحكومة الإثيوبية عن الحالة الإنشائية للسد حيث كانت الدراسات السابقة التي قام بها المكتب الفني للنيل الشرقي "الانترو" تدور حول طاقته التخزينية في حدود ٣٠ مليار متر مكعب من المياه وعلي ارتفاع ١٠٠ متر ومن بينها دراسة كلية الهندسة جامعة القاهرة للتصميمات السابقة والتي أوضحت ان التأثير علي مصر غير محسوس وهو ما يشير إلي إمكانية الموافقة عليه كما أن دراسات الجدوي المبدئية والأولية التي قام بها البنك الدولي حول سدي «مانديا وكارادوبي» قد تم الانتهاء منها وتحتاج المرحلة الثانية من الدراسة حول ٢٠ مليون دولار. ان مشروع الادارة المتكاملة لحوض البارو – أكوبو توقف العمل فيه نتيجة اعلان استقلال جنوب السودان والذي لم يعد ضمن أولويات حكومة الجنوب الحالية وكذلك النموذج التخطيطي للنيل الشرقي قد توقف نتيجة الظروف الحالية التي تمر بها الاتفاقية الإطارية عنتيبي علاوة علي ان المشروعات السابقة قامت الخرطوم بالموافقة عليها ولم توافق عليها مصر. وحول نقطة الإخطار المسبق محل الخلاف بين دول اتفاقية عنتيبي والدول الرافضة لها. ان دول المنابع وافقت علي هذا المبدأ فيما عدا إثيوبيا التي تعتبر ذلك انتقاصا من سياستها الوطنية وهو من ضمن نقاط الخلاف القائمة مع ملاحظة ان هذا المبدأ تمت الموافقة عليه ضمنيا من قبل دول المنابع بما فيها إثيوبيا وذلك عندما وافق الوزراء علي ١١ مشروعا كان من بينها مشروع غرب الدلتا بمصر

والمشروعات الزراعية بالسودان وإثيوبيا وذلك عندما قامت أديس ابابا بإنشاء تانا – بلس كما ان دول النيل الجنوبي كانت تقوم بإبلاغ المبادرة عن مشروعات مياه الشرب التي تحتاجها «٨ مشروعات لرواندا وتنزانيا وبوروندي» ولم يعترض احد من الدول التسع عليها حيث تمت الموافقة عليها ضمن مشروع إدارة الأحواض الفرعية التابعة للمبادرة .وحول موقف النيل الجنوبي الذي يضم كلا من كينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، ان النيل الجنوبي قطع شوطا كبيرا في توفير الاستثمارات التي تحتاجها لتنفيذ مشروعات «الرؤية المشتركة» تم إقرارها من قبل وزراء مياه حوض النيل حيث نجحت في اعداد الدراسات الفنية الخاصة بهذه المشروعات وارتفع عددها الي الضعف ليصل إلي ١٨ مشروعا وتسويق دراسات هذه المشروعات لتحصل علي موافقة المانحين بتمويل قدره ٧٩ مليون دولار وذلك خلال فترة قصيرة بدأت عقب توقيعهم علي اتفاقية عنتيبي علاوة علي قيام المانحين بإجراء بعض التعديلات في هذه المشروعات لتحقق أقصي فائدة لشعوب النيل الجنوبي مثل مشروعات إدارة أحواض الأنهار وهذه المشروعات الـ ١٨ تحتاج إلي استثمارات تصل إلي ١.٢ مليار دولار.

مشروعات الربط الكهربائي بين دول جنوب وشرق إفريقيا من بينها دول النيل الجنوبي تسير علي قدم وساق حيث انها تتضمن شبكات ودراسات للربط والبحث عن التمويل فقد نجحوا مؤخرا في الحصول علي ٥٥ مليون دولار لهذه المشروعات التي تقدر استثماراتها بحوالي ٣٦٠ مليون دولار لربط دول البحيرات الاستوائية مع جنوب إفريقيا كما تقدمت دولة جنوب السودان بطلب للدخول في شبكة الربط الكهربائي بالإضافة الي مشروع توليد الكهرباء علي مساقط موجودة في المنطقة الواقعة بين تنزانيا ورواندا علاوة علي ما تقوم به حاليا حكومة الكونغو الديمقراطية من تنفيذ المرحلة الثالثة من سد انجا استعدادا لتنفيذ المرحلة الرابعة والأخيرة ليصل حجم الطاقة الكهربائية من السدود الأربعة إلي ٣٠١٠٠ ميجاوات بينما تبلغ الطاقة الكهربائية للسد العالي نحو ٢١٠٠ ميجاوات.

مصر والقارة الأفريقية :

فى حوار لا تنقصه الصراحة أرسل المسئول الأول عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) فى القارة الإفريقية مونكايلا جوماناداكوى رسالة واضحة وجهها لكافة دول القارة السمراء ومواطنيها وللعالم أجمع وكافة المؤسسات المعنية يؤكد من خلالها أن مصر استردت عافيتها الدولية وأنها استعادت ثقة أبناء أفريقيا، وعائدة بقوة لتحتل موقع القيادة مرة أخرى بعد أن افتقدته عقودا من الزمن، ويرى المسئول البيئى العالمى مونكايلا أن ثقة أفريقيا الآن فى مصر وقيادتها عادت لسابق عهدها كما كانت إبان قيادتها ودعمها ومساندتها التاريخية العظيمة لجميع حركات التحرر وكفاح

الشعوب الإفريقية بلا استثناء ضد الاستعمار حتى نجحت جميع ثوراتها ونالت استقلالها، ليس ذلك فحسب بل مساندتها القوية لها فى البناء والنهضة والتعليم والتقدم فى كافة المجالات.

عن تميز مصر فى القيادة الإفريقية قال جوماندكوى إن مصر هى الدولة الرائدة على مستوى كل دول قارة أفريقيا، والتى ساندتها جميعاً ووقفت بجوارها فى جميع قضاياها المصيرية، وأسهمت بدور قيادى فى مستقبلها، فلمصر رؤية خاصة ولها مكانة الصدارة فى أن تتحدث دول القارة بصوت واحد مسموع فى المجتمع الدولي، ولا يمكن أن ينكر أحد هذا الدور، لذا فإننا أثناء مشاركتنا فى مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة فى فبراير الماضى بعثنا من القاهرة برسالة للعالم كله بأننا تواجدنا وبأضخم حشد تشهده مثل هذه المؤتمرات العالمية والقارية كمسئولين دوليين والعشرات من المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدنى وأكثر من ٦٠ وزير بيئة إفريقيا على أرض مصر، ونجاح مصر على كافة المستويات وجميع المجالات وإدارتها له أهميته الخاصة فهى القادرة على توحيد صوت القارة كصوت واحد قوى ومسموع ويُحترم عالمياً وفى المحافل الدولية.

وماذا عن الدور المرجو من مصر لمصلحة قضايا تعول القارة السمراء على مصر خلال المرحلة الحالية والمستقبلية الكثير والكثير، فمصر لها الريادة على مستوى الدبلوماسية الدولية فى جميع المجالات والقضايا الإفريقية بصفة عامة بل وقضايا العالم، فبالنسبة للبيئة الإفريقية بصفة خاصة لها حساسيتها الشديدة لما تحتضنه أراضى القارة من مفردات هائلة من عناصرها المتميزة، كذلك ما ينجم من سلبيات كثيرة تهددها كغيرها من قارات العالم، وهى بذلك تدفع فاتورة لا ذنب لها فيها، مثل قضايا التغيرات المناخية وما يتعلق منها بمقررات قمة الأرض حتى ٢٠٢٠م، كذلك قضايا الفقر والجوع والأمن، ومن أجل الارتقاء بالتنمية والبيئة، لذا من المهم أن تعود لتقود مصر المرحلة لتتحدث أفريقيا بصوت واحد يسمعه المجتمع الدولى والعالم كله بداية من منتدى باريس ٢٠١٥م والذى تشهده العاصمة الفرنسية فى ديسمبر القادم بحضور معظم زعماء العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، ويأتى الطرح الإفريقى فيه فى ظل الظروف التى تعيشها القارة والظروف المناخية الطارئة على الكرة الأرضية بصفة عامة، والمتمثلة فى التغيرات المناخية والتى تساهم فيها الدول المتقدمة والعظمى الصناعية بالنصيب الأكبر بملوثاتها الضخمة وإنبعاثاتها الخطيرة التى تعد السبب المباشر فى ورفع درجة حرارة الكرة الأرضية والمخاطر التى تنجم عنها وتؤثر بشكل مباشر عليها، أيضا ومن خلال مؤتمر القاهرة تقوم على المستوى الوطنى لدول القارة بتفعيل المبادرات الوطنية للدول الإفريقية فى مجال الإنتاج الأنظف والاقتصاد الأخضر، وكيفية تكامل وتعاون دول

القارة فى الاستفادة من التجارب والتطبيقات الناجحة فيما بينها، مما يكون له أهمية كبرى فى تعظيم الاستفادة للقارة ككل فى خفض الإنبعاثات والحد من التلوث واستدامة التنمية وحماية وصون الموارد الطبيعية على أراضيها، كذلك على المستوى الدولى تفعيل كل القوانين والقرارات الدولية التى من شأنها حماية كنوز وموارد أفريقيا الثرية جداً من الهدر والاستنزاف، وحظر انتهاك مناخها وبيئتها من الدول الصناعية الكبرى بتصدير صناعات ملوثة للبيئة مرفوضة من مجتمعاتها تقبلها بعض الدول الإفريقية تحت ضغط وإلحاح الفقر والحاجة، لذا بات ضرورياً التطبيق الحازم للاتفاقيات الدولية التى تحظر ذلك، كذلك الحال بالنسبة لنقل النفايات الخطرة عبر الحدود وعلى رأسها اتفاقية بازل والخاصة بالنفايات الخطرة، والقضايا المتعلقة بالإنتاج الأنظف ولمصر هنا تفرد هائل من خلال دراسة شاملة متخصصة فى الاقتصاد الأخضر وهى من الدراسة المهمة للغاية التى يجب أن تستفيد بها كافة دول إفريقيا.

هناك مبادرتان تسيران بالتوازى جنباً إلى جنب عن طريق وزراء الاقتصاد والبيئة الأفارقة وتهتمان بالاتجار غير القانونى للمناجم والخامات والحياة البرية والخسارة المترتبة على ذلك فى كلتاهما، ومن خلال اجتماعات وفعاليات القاهرة تم مناقشة كيفية حظر ذلك وآليات تنفيذه على أسس علمية وتطبيقية وتقنية سليمة، وتبنى هذا الفكر على مستوى القارة الإفريقية، يحد من التلوث لأن خلاصة الدراسات تؤكد أن إفريقيا تخسر سنوياً أكثر من ٥٠ مليار دولار نتيجة للاستخدام غير المرشد واستنزاف الموار الطبيعية الإفريقية، كما أن التصدير غير القانونى للحياة البرية يكلف القارة من ٨ ١٠ مليارات دولار سنوياً.قال مدير برنامج الأمم المتحدة فى إفريقيا :بالنسبة لقضايا البيئة بصفة عامة وقضايا التغيرات المناخية بصفة خاصة فهى فى غاية الأهمية وتحتاج لقوة صوت أفريقية تقنع العالم، فإفريقيا أقل قارات العالم تلويثاً للبيئة، والغالبية العظمى من التلوث وغازات الاحتباس الحرارى وعلى رأسها غاز ثانى أكسيد الكربون المسئولة عن دفء الكرة الأرضية وارتفاع درجة حرارتها وما يترتب عليه من تغيرات وتآكل شواطئ ونحر الدلتاوات وإزاحات موعد المحاصيل الزراعية وزحف التصحر كلها نتاج انبعاثات الدول الصناعية الكبرى التى يجب أن تدفع ثمن ما أفسدته، وألا تبخل على دول القارة الإفريقية بالتكنولوجيات المتطورة بل آخر أجيالها من أجل تخفيف حدة تلك السلبيات الخطيرة.رأينا خلال العقود الماضية الكثير والكثير من الضغوط البيئية على القارة وما ترتب عليها من سلبيات جمة دفع ولازال يدفع المواطن الإفريقى الثمن من صحته وحياته ورفاهيته، فالفقر المدقع والمجاعات والأوبئة والأمراض الفتاكة والصحة والتدهور البيئى والهدر فى الموارد واستنزافها وخطر الاندثار والانقراض الذى نال من تنوعها الإيكولوجى والنقص

الحاد فى جميع ضروريات الحياة، فى ذات الوقت الذى تزخر به القارة بثراء هائل من الثروات الطبيعية يخل بطرفى المعادلة ويجعل منها معادلة غير متزنة، لذا فإن الاستفادة بالخبرات المصرية وكافة الخبرات التى توجد فى دول القارة المختلفة له أهميته، لذا بات ضرورياً وضع البرامج التى تشخص الحالات تشخيصاً دقيقاً ووضع الحلول السليمة القائمة على أسس علمية سليمة، أيضاً الاستفادة من التجارب المصرية والإفريقية الرائدة فى مجالات البيئة المختلفة، وتبادل الخبرات وتكامل الجهود الهادفة للارتقاء بالبيئة الإفريقية وصون وحماية مواردها وتنميتها التنمية المستدامة حقاً للأجيال القادمة من أبنائها. قال المسئول الأممى للبيئة: العديد من الأولويات على رأسها مشروعات الطاقة المتجددة استثماراً لشمس القارة الهائلة، وترشيد استخدام المياه وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية، وتطوير أساليب الزراعة باستخدام التقنيات الحديثة فى الزراعة والرى والتكنولوجيات المتطورة والأراضي، واستثمار الطاقات البشرية الهائلة لأبناء القارة، كلها قضايا حيوية من شأنها وضع حلول لكافة القضايا التنموية والبيئية على رأسها زيادة رقعة الأراضى الزراعية ملايين الهكتارات ومضاعفة الطاقة عشرات المرات مما يمهد لإضافات هائلة فى مجالات التنمية الصناعية والمشروعات الإنتاجية وغيرها، وتقليل حدة الفقر المائي، وتوفير ملايين فرص العمل لشباب القارة مما يرفع من مستوى المعيشة المتدهور للكثير من أبناء دولها، والقضاء على الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة الحد من التلوث.

المنظور الجديد للعلاقات المصرية الأفريقية:

تحتفل فى إفريقيا ويحتفل العالم بيوم ٢٥ مايو من كل عام بوصفه "يوم إفريقيا" إنه اليوم الذى شهد مولد إرادة قارة إفريقيا بأكملها للسير فى طريق الاستقلال والحرية والقضاء على الظلم والاستعمار والتفرقة العنصرية. كان الطريق طويلا وشاقا والدماء التى سالت عليه كثيرة ولكنها الإرادة والأمل فى غد أفضل هى التى دفعت شعوب إفريقيا لتحويل إرادتها إلى فعل ملموس يتمثل فى إقامة كيان قارى يشمل جميع دول القارة من أجل تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال. وخلال الفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٣ حدثت محاولات متتالية لتوحيد جهود جميع الدول الإفريقية تحت راية واحدة من أجل الحرية والاستقلال. وظهر تأثير ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر واتجاهاتها التحررية الاستقلالية فى مؤتمر باندونج بأندونيسيا عام ١٩٥٥. وفى ذلك المؤتمر بدت الوحدة القارية كأمل وحيد لتحقيق حلم الحرية والاستقلال. ولم تمر سوى سنوات قليلة إلا وقد اكتسحت موجة من التحرر والاستقلال القارة الإفريقية، وباتت الوحدة مطلبا «قاريا» من أجل الحرية والحفاظ على الاستقلال والتقدم نحو المستقبل، وهو ما عبرت عنه العديد من المؤتمرات الإفريقية المتتالية.

وجاء عام ١٩٦٣ إيذانا بمولد منظمة الوحدة الإفريقية كمنظمة إقليمية تضم فى عضويتها كل الدول المستقلة فى القارة؛ وشهد شهر مايو عام ١٩٦٣ انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى الأول (الخاص بالدول والحكومات) فى أديس ابابا بمشاركة لفيف من القادة والزعماء الأفارقة، وتم الاتفاق على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وعلى ميثاق المنظمة يوم ٢٥ مايو عام ١٩٦٣، وهو اليوم الذى تم اتخاذه يوما لإفريقيا. وكان لمصردورٌ بارزٌ فى جهود إنشاء تلك المنظمة فقد كانت مصر إحدى الدول الأعضاء المؤسسين لها. وجاءت الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية، المنصوص عليها فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، معبرة عن مطالب القارة الإفريقية فى ذلك الوقت حيث اتجهت الأهداف إلى تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، وتنسيق وتكثيف التعاون والجهود المبذولة لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا، والحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وعدم تغيير الحدود التى تم إقرارها عند الإستقلال، وتخليص القارة من الاستعمار والتمييز العنصرى، وتعزيز التعاون الدولى فى إطار الأمم المتحدة، ومواءمة سياسات الدول الأعضاء السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والرعاية الاجتماعية والعلمية والفنية والدفاعية.

وخلال تسعينيات القرن الماضى، ناقش القادة ضرورة تعديل هياكل منظمة الوحدة الإفريقية لتعكس تحديات عالم متغير. فأصدر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الإفريقية إعلان سرت عام ١٩٩٩ الذى يدعو إلى إنشاء اتحاد إفريقى جديد. كانت الرؤية للاتحاد بناء على عمل منظمة الوحدة الإفريقية من خلال إنشاء الهيئة التى يمكن أن تسرع بعملية التكامل فى إفريقيا، ودعم وتمكين الدول الإفريقية فى الاقتصاد العالمى ومعالجة المشاكل الإجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الجوانب التى تواجه القارة. وقد عقدت أربعة اجتماعات للقمة فى الفترة التى سبقت الاطلاق الرسمى للاتحاد الإفريقى، وكانت كما يلى:١- قمة سرت (١٩٩٩)، التى اعتمدت إعلان سرت والدعوة إلى إنشاء الاتحاد الإفريقى. ٢- قمة لومى (٢٠٠٠)، التى اعتمدت القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى. ٣- قمة لوساكا (٢٠٠١)، التى صاغت خريطة الطريق لتنفيذ الاتحاد الإفريقى. ٤- قمة ديربان (٢٠٠٢)، التى أطلقت الاتحاد الإفريقى وعقد أول قمة لرؤساء الدول والحكومات.

وتم دمج عدد كبير من هياكل منظمة الوحدة الإفريقية فى الاتحاد الإفريقى. وبالمثل، فإن العديد من الالتزامات الأساسية لمنظمة الوحدة الإفريقية والقرارات والأطر الاستراتيجية استمرت فى صياغة سياسات الاتحاد الإفريقى. وبالرغم من قوة تأثير منظمة الوحدة الإفريقية، فقد أنشأ القانون

التأسيسى للاتحاد الإفريقى والبروتوكولات عددا من الهياكل الجديدة، سواء على مستوى الأجهزة الرئيسية أو من خلال مجموعة من اللجان الفنية والفرعية الجديدة التى تطورت العديد منها منذ عام ٢٠٠٢.

واليوم أصبحت هناك ٥٤ دولة إفريقية حرة مستقلة وعضوة بالاتحاد الإفريقى وبالأمم المتحدة. وعلى الرغم من حصول الدول الإفريقية على استقلالها فإن الطريق أمامها مازال طويلا للتخلص من هيمنة وتدخلات قوى الاستعمار الجديد ولهذا تم تدشين "أجندة عام ٢٠٦٣" التى تعد رؤية ودعوة للعمل لتحقيق التطلعات الإفريقية ورؤية الاتحاد الإفريقى المتمثلة فى "إفريقيا متكاملة ومزدهرة تعيش فى سلام، مدفوعة بمواطنيها وتمثل قوة ديناميكية فاعلة فى الساحة العالمية".

هناك تأكيد أهمية دور مصر الإفريقى وعلاقتها بالقارة، وزير شئون رئاسة الجمهورية المختص بإفريقيا فى ستينيات القرن الماضى عندما جاء كلية الاقتصاد مدعوًا لإلقاء محاضرة فلقد قال يومها إنه قد صدرت أوامر لمصانع النسيج فى كفر الدوار والمحلة الكبرى لإنتاج أقمشة ذات رسوم كبيرة وألوان زاهية بما يتناسب مع الذوق الإفريقى الذى نصدر له الأقمشة ونهتم بدعمه بمقابل أو بغير مقابل، إن الأفارقة لايزالون حتى الآن يتذكرون عبد الناصر وما قدمه للقارة من تحرير وتعمير وتنوير ويرون أن (مصر الناصرية) كانت بحق زعيمة القارة الإفريقية ورائدها المتميز فى كل المجالات، ومازلنا نتذكر كيف كانت القاهرة تحتضن مؤتمرات دول القارة ويقف المصريون فى الشوارع ترحيبًا بسيارات الوفود يتقدمهم الزعماء من الآباء المؤسسين لنهضة إفريقيا وقادة التحرير الوطنى فى أرجائها، وفى ذلك الوقت كان يصعب الحديث عن مشكلات دول حوض النيل أو غيرها من مناطق القارة فى غمار الارتباط الوثيق بين القاهرة وعواصم دولها الناهضة، نيلسون مانديلا غاندى إفريقيا العظيم فى أثناء لقاء له مع الرئيس الأسبق مبارك فى عاصمة دولة ناميبيا عشية إعلان استقلالها، فلقد كان الرجل يتغنى بالدور المصرى ويتكلم بعاطفة شديدة تجاه الرئيس عبد الناصر ويتذكر بحب واحترام الوزير وقد حكى لنا أنه كان على موعد مع الرئيس الراحل فقيل له إنه سوف يقابله بعد يومين أو ثلاثة حيث كان الرئيس عبد الناصر مشغولًا بقضايا مهمة فى تلك الفترة فقرر المناضل مانديلا أن يزور إحدى دول غرب إفريقيا ثم يعود إلى القاهرة ولكنه كان ذهابًا بلا عودة فقد جرى اعتقال ذلك المناضل الإفريقى الكبير ليمضى وراء القضبان سبعة وعشرين عامًا، لقد دخل السجن شابًا وخرج منه كهلًا ولكنه ثمن النضال وضريبة الحرية، ولقد كان لمصر رموزها من كبار المسئولين الذين يجوبون أنحاء القارة، ولكن ذلك الرصيد الكبير قد بدأ يتآكل بسبب انغماس مصر فى القضايا العربية والمشكلة الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، ولقد

ضج الأفارقة فى مرحلة معينة من توظيف منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الإفريقى حاليًا لخدمة قضايا الشمال الإفريقى بما فى ذلك البعد العربى والحرص على جلب التأييد الإفريقى لمناصرة الشعب الفلسطينى ومواجهة التسلل الإسرائيلى حتى إن أحد القادة الأفارقة الكبار وهو (موبوتو) قد اقترح ذات يوم إنشاء منظمة إفريقية منفصلة لدول جنوب الصحراء بعيدًا عن دول الشمال التى لا تبدو فى نظره خالصة الإفريقية بل هى قبل ذلك عربية، ويجب مراعاة الملاحظات التالية:

أولًا: يتعين علينا عربًا ومصريين أن نعترف بركام الحساسيات المترسبة فى العقل الإفريقى خصوصًا فى دول الجوار العربى من تاريخ طويل جرى فيه اتهام العرب القدامى بممارسة (النخاسة) والاستعلاء على أبناء القارة وممارسة نوع من التمييز العنصرى الصامت الذى يبدو محتملًا من الرجل الأبيض ولكنه مستهجن أكثر من الرجل الأقل بياضًا ولكنه يحمل الانتماء المباشر للقارة الأم، ولقد لوحظ أن ذلك المركب يمارس تأثيره عند التصويت بتمييز أصحاب البشرة السمراء لمرشحيهم فى مواجهة أولئك القادمين من شمال القارة، ولابد أن نعترف هنا بأن معاناة الأفارقة السود عبر التاريخ قد تركت جراحًا غائرة حتى أن برلمان إحدى الدول الإفريقية يضع على واجهته (جدارية) لنخاس عربى يشد وراءه سربًا من الأفارقة متجهًا بهم إلى من يشتريهم فالعرب متهمون بحق أو بغير حق بممارسة العبودية والإتجار بالبشر خصوصًا فى قرون ما قبل الاستعمار الغربى الذى حل محلهم وأصبح بديلًا لهم ومارس جرائمه باسمهم، ولعل جزءًا كبيرًا من الحساسيات المصرية السودانية وهما دولتان إفريقيتان عربيتان مسلمتان فى أغلب سكانهما قد نجم عن السياسة البريطانية (فرق تسد) والتى شوهت صورة المصرى أمام السودانى عبر العصور وحملته خطايا الماضى وأعباء الممارسات العنصرية حتى بين الأشقاء.

ثانيًا: يجب أن ندرك أن ثلثى العرب يعيشون فى القارة الإفريقية لذلك فإن اهتمامنا بالقارة يتضمن تلقائيًا اهتمامًا مباشرًا بثلثى العالم العربي، من هنا فإن التعارض بين إفريقية مصر وعروبتها هو وهمٌ لا وجود له بل الأجدى أن نتحدث عن إمكانية التكامل بين الانتماءين لا التعارض أو الاختلاف.

ثالثًا: إن التكالب على القارة السمراء أصبح ظاهرة دولية لافتة، فبعد الوجودين البريطانى فى شرق القارة والفرنسى فى غربها زحفت مصالح دول كبيرة لكى تحتل مكانًا فى القارة العذراء فجاءت الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند بل وإيران وتركيا وغيرها من الدول التى سبقتها جميعًا خصوصًا إسرائيل بتسلل مدروس وخبيث تحاول تطويق دول القارة بأسوار الكراهية تجاه العرب والحماس للدعم الفنى الإسرائيلى عند اللزوم، ولا أظن أن ما نراه من الدولة الشقيقة إثيوبيا

حاليًا إلا أثرًا من هذا الذى نشير إليه. سوف تبقى القارة الإفريقية هى الانتماء الأول، وهى الأم الرءوم، وهى الأرض التى نرتبط معها بشبكة مصالح لا تنتهي.

٢٥ مايو ١٩٦٣... هو يوم ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية، والتى كانت إيذانا برغبة القارة السمراء الداخلية فى تحقيق إستقلالها ليس فقط سياسيا بل إقتصاديا أيضا، إلى جانب وضع الخطط لتحقيق التكامل الإقتصادى فيما بين دول القارة. ٢٥ مايو هو يوم رحلة الإستقلال والحرية والقضاء على الظلم والإستعمار لتبدأ الإتجاهات التحررية الإستقلالية فى خطو خطواتها الاولى.

يوم إفريقيا هو الْيَوْمَ الذى اجتمع فيه الآباء المؤسسون فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ لإعلان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التى تحولت بعد ذلك إلى الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠٢. هذا الْيَوْمَ له دلالة كبيرة والاحتفاء به بعد كل هذه الأعوام له أيضا دلالات متعددة. يمثل هذا اليوم الحلم الذى بدأه الآباء لتبدا رحلة تحقيق الاندماج والتكامل الإفريقى وفى هذا الوقت كانت القضية الأساسية للعمل الإفريقى المشترك هى تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار وبالطبع كان لمصر دورها الهام والمقدر التاريخى فى هذا الأمر وتحقيق الاستقلال السياسى للقارة الإفريقية. الآن بعد ٥٤ عاما فإن القضية المحورية الأساسية هى تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا نأتى إلى رؤية مصر فى دورها فى القارة الإفريقية هذا الدور لا نعتبره دورا تاريخيا فقط ولكن نعتبره دورا مستقبليا أيضا وكما كانت مصر شريكا للقارة فى التحرر والاستقلال فان مصر تتطلع أن تكون شريكة للقارة فى تحقيق التنمية ومواجهة تحديات العصر. القارة الإفريقية على مدى العقود الطويلة تغيرت معالمها وتغيرت التضاريس السياسية والاقتصادية والديمغرافية فى القارة وهناك تحديات جديدة ومستجدة.

وتحتل إفريقيا أولوية قصوى لمصر وسياساتها الخارجية، ولهذا تتبنى مصر العديد من المبادرات لتحقيق التكامل فيما بين دول الإتحاد الإفريقى ومنها مؤتمر الإستثمار فى إفريقيا والذى عقد فى فبراير من عام ٢٠١٧ وكان من شانه تفعيل العديد من الإتفاقيات لتحقيق هذا الهدف. كما حدثت نقلة نوعية فى نشاط مصر تجاه القارة منذ إستعادة عضويتها ونشاطها فى الإتحاد فى يونيو ٢٠١٤.

العلاقات مع إفريقيا تسير فى الاتجاه الصحيح ومصر تمثل القارة فى العديد من المحافل الدولية، ويجب أن يكون اهتمامنا بإفريقيا اهتماما دائما وليس موسميا وأن يكون استحضارنا ليوم إفريقيا هو استحضار لجوهر العمل المتصل من أجل تحقيق حلم الآباء المؤسسين، بقارة إفريقية مستقلة ومستقرة سياسيا وقادرة اقتصاديا لتحقق مستقبلا أفضل لأجيالها القادمة، والاستفادة من الميزة

الديمجوجرافية للقارة المتمثّلة فى أن أغلب سكانها من الشباب فى تحقيق التنمية المستدامة للقارة الإفريقية»

أهمية الإعلام فى بناء علاقات إيجابية مع الطرف الآخر ودوره المؤثر فى هدم الجسور أو بنائها، نتطلع دائما أن يكون الإعلام المصرى بناءً للجسور ويعكس صورة إيجابية تليق بمصر فى قارتها، ومدركا للعمق الإفريقى فى مصر وأهمية الانتماء والهوية الإفريقية لها ومدى حيوية كل ذلك لمصالحنا الوطنية ودورنا الإقليمى ولمستقبل أفضل للقارة الإفريقية فى قلبها مصر. وأيضاً العلاقات التاريخية المصرية مع القارة وتطورها، وما يتضمن ذلك من ملفات ذات اهتمام مشترك وآلية التنسيق مع أشقائنا فى الدول الإفريقية المختلفة.

نتحرك فى علاقتنا الإفريقية من خلال ثلاث مسارات رئيسية : المسار الأول: التحرك من الملف الواحد إلى الملفات المتعددة، علاقتنا بالقارة الإفريقية لا يمكن أن نختزلها فقط فى ملف المياه، هذا الملف مهم وحيوى ولكن فى إطار منظومة متكاملة للعلاقات، فالعلاقات لها أبعاد اجتماعية واقتصادية واستثمارية، والعلاقات بين الشعوب، وفاعليات المجتمع المدنى، والعلاقات البرلمانيةوالثقافية والأكاديمية، هناك مكونات عديدة للعلاقات ورؤية وزارة الخارجية قائمة على تفعيلها جميعا. المسار الثانى: أن نتحرك من الدور التاريخى إلى الدور المستقبلى، مصر كان لها دورها فى تحرر واستقلال القارة ولكن يجب ان نعنى الآن بالدور المستقبلى وهو أن نكون شريكا فى التحديات الحاضرة وهى عديدة، وجوهرها تحقيق التنمية على جميع المحاور فى القارة الإفريقية. المسار الثالث: هو التحرك فى منظومة متكاملة من الأداء الوطنى، فقضية العلاقات مع القارة الإفريقية ليست معنية بها فقط وزارة الخارجية أو سفاراتنا فى الخارج، فهى قضية وطنية جامعة يجب أن تتضافر جميع الجهود من أجل دفعها إلى الأمام، وبالتالى تحرص وزارة الخارجية على أن تنسق وتتفاعل مع جميع الأطراف الرسمية وغير الرسمية من أجل تفعيل علاقتنا بإفريقيا.

التطور الذى حدث مع تحول منظمة الوحدة الإفريقية الى الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠٢ يعكس تطور الأجندة الدولية، فمنظمة الوحدة الإفريقية كان التحدى الأساسى الذى يواجهها هو التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطنى وبالتالى أجهزتها وآلية عملها كانت تتحرك فى هذا الإطار، وهو الحشد لاستقلال القارة وتحررها.

مع التحول للاتحاد الإفريقى، أجندة عمل البيت الإفريقية اتسعت وأضيفت اليها جوانب متعددة منها القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والشباب والتجارة والمرأة وحقوق الإنسان والتطور السياسى

والطاقة والبيئة. كل هذه القضايا أصبحت تحتل مكانا مهما على الساحة الدولية، بالتالى أصبحت أيضا ذات أهمية للقارة الإفريقية.

العلاقات السياسية تسير بشكل متنامى مطرد، ولكنها يجب أن تتكامل مع علاقات أخرى، لذلك البعد الإقتصادى والبعد التنموى مهم، ومن أجل تحقيق ذلك أنشأت وزارة الخارجية فى يوليو ٢٠١٤ الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية وتقديم الدعم فى المشروعات التنموية وبناء القدرات. هناك أيضا مجال حفظ وبناء السلام لذلك يقوم مركز القارة الإقليمى للتدريب على عمليات حفظ السلام وتسوية المنازعات بدور أيضا هام فى تأهيل وتدريب الكوادر الإفريقية فيما يتعلق بحفظ السلام، وعقد ورش عمل حول القضايا ذات الأهمية للقارة الإفريقية ومنها قضايا التطرّف والإرهاب والتحديات التى تواجه السلم والأمن فى مناطق عديدة من القارة مثل منطقة البحيرات العظمى. إلى جانب تشجيع القطاع الخاص المصرى على الاستثمار والتعاون الإقتصادى مع دول القارة الإفريقية، ويعتبر أن مجال التعاون التنموى والاقتصادى والتجارى هو أمر مهم ويحمل أفاق كبيرة واعدة ومعدلات التجارة مع القارة الإفريقية ارتفعت خلال الفترة الماضية وهناك العديد من رجال الأعمال المصريين أصبح توجههم توجها إفريقيا، وبالتالى اعتقد أن البعد الإقتصادى والاستثمارى والتجارى يحمل آفاقا كبيرة للتعاون.

المجالات التى تحتاج إلى مزيد من الدعم فهى مجال الصحة والتعليم، هذه أمور تمثل أولوية للأشقاء الأفارقة ويجب أن نزيد من تعاوننا فيها، بالطبع يجب أن نضع فى الاعتبار أن هذا التعاون يستلزم إمكانات كبيرة ونحن فى فترة نواجه فيها تحديات أيضا اقتصادية على الصعيد الداخلي، وهذا بالطبع يُحد من إمكانية التوسع فى تقديم مثل هذه الخدمات أو زيادة مساحة التعاون ولكن أرى انه من المهم أن نعطى أولوية كبيرة للتعاون مع القارة الإفريقية لأن هذا التعاون يعد استثمارا للمستقبل يؤتى ثماره وله مردوده.

التعاون الاقتصادى بين الدول الإفريقية فيما يتعلق بدعم التجارة البينية واتفاقيتى الكوميسا والسادك، هناك ادراك لضعف حجم التجارة البينية بين الدول الإفريقية، حجم التجارة الإفريقية يتراوح بين ١٢ الى ١٣٪ فى حين أن التجارة البينية بين الدول الأوروبية تتجاوز ٦٠٪. وبالتالى هناك قصور فى حجم التجارة البينية وهناك محاولات لتدارك ذلك وزيادة حجم التجارة ومصر لها دورها فى ذلك، فمصر استضافت مؤتمر التجارة والاستثمار فى إفريقيا فى فبراير عام ٢٠١٦، واستضافت مؤتمر التكتلات الاقتصادية الثلاث (الكوميسا والسادك والجنوب الإفريقى والشرق الإفريقى) فى يونيو عام ٢٠١٥، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه التكتلات الثلاث الكبرى، فمن جانبها تعمل مصر

على زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الإفريقية، وهناك اتفاقية تجارة حرة إفريقية كبرى يجرى التفاوض بشأنها الآن فى إطار الاتحاد الإفريقى وتشارك مصر بفاعلية فى هذه المفاوضات، وندفع من أجل أن ينتهى التفاوض بشأنها قريبا فهناك بالطبع تحديات امام التجارة البينية تحتاج الى عمل إفريقى مشترك لتجاوزها وبالتأكيد اعتماد القارة على مواردها وعلى قدراتها يحقق مصلحة لها أكثر من اعتمادها على أطراف خارج القارة الإفريقية.

مصر ترى قضية مجلس الأمن من منظور إصلاح منظومة العمل الدولى ككل، فالأمم المتحدة التى نشأت فى الأربعينيات من هذا القرن كانت تتعامل مع واقع تغير كثيرا عن القرن الواحد والعشرين وبالتالى هناك متغيرات يجب أخذها فى الاعتبار. من هذه المتغيرات دور القارة الإفريقية فى صنع القرار الدولى وبالتالى تتمسك مصر بالموقف الإفريقى الموحد الذى تم صياغته بما يعرف بتوافق إيزولوينى (مقاطعة فى مملكة سوازيلاند) عقد فيها اجتماع تمخض عن موقف افريقى موحد، يقوم على ضرورة رفع الظلم التاريخى الذى لحق بالقارة الإفريقية وهذا يستلزم أن يكون للقارة مقعدان دائمان على الأقل فى مجلس الأمن الدولى. وشكلت فى الاتحاد الإفريقى لجنة سُميت بلجنة العشرة يوجد بها ممثلان لكل إقليم من الأقاليم الجغرافية الخمسة الإفريقية، ويمثل إقليم الشمال فيها الجزائر وليبيا وينسق ممثلو الأقاليم فيما بينهم، ولجنة العشرة يرأسها رئيس دولة سيراليون . وبالطبع مصر لها دور جوهرى فى صياغة توافق إيزولوينى وفى دعم اعمال لجنة العشرة وفى الحفاظ على الموقف الإفريقى الموحدالذى يقوم على المطالبة بمقعدين دائمين على الأقل للقارة الإفريقية فى مجلس الأمن.

والمفاوضات بالطبع حول هذا الأمر تجرى فى إطار الامم المتحدة، ووفد مصر فى نيويورك يتابع عن كثب ويشارك بفاعلية فى هذه المفاوضات وهى لم تصل حتى الآن إلى مرحلة الاتفاق لأن هناك أطراف دولية عديدة ذات مصالح ورؤى متباينة لكيفية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وبالتالى لم تفض هذه المفاوضات فى إطار الامم المتحدة الى اتفاق بشأن صيغة اصلاح وتوسيع مجلس الأمن ولكن الموقف المصرى هو التأكيد على ثوابت الموقف الإفريقى الموحد.

مصر.. دور محورى فى إفريقيا منذ نشأة تجمعها الإقليمى، بإلقاء الضوء على تطور علاقة مصر بمنظمة الوحدة الإفريقية والآن»الاتحاد الإفريقي»فكانت مصر من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ وكافحت من أجل تحرير واستقلال الدول الإفريقية من الاستعمار وبعد إنشاء الاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠٢ عززت مصر تواجدها فى الاتحاد كما قامت بالتصديق على ٢٠ اتفاقية فى إطار الاتحاد بالإضافة للنظام الأساسى للجنة القانون الدولى للاتحاد الإفريقى كما

وقعت مصر على الميثاق الإفريقى للشباب والاتفاقية الإفريقية لإنشاء برنامج التعاون الفنى وميثاق النهضة الثقافية الإفريقية والمعاهدة الإفريقية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندبا) والاتفاقية المؤسسة للمعهد الإفريقى لإعادة التأهيل وبروتوكول لميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان و الشعوب بشأن إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب.

وقعت مصر على البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقى فى مارس ٢٠٠٤ ثم أودعت وثيقة التصديق على البروتوكول فى مارس ٢٠٠٥، وانتخبت مصر عضواً بالمجلس عن إقليم الشمال ثم بدأت فى ممارسة مهام عضويتها فى ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٨ كما أطلقت مصر المبادرة المصرية لإنشاء آلية التشاور بين مجلسى السلم والأمن الإفريقي والأمن الدولى خلال رئاستها لمجلس السلم والأمن فى ديسمبر ٢٠٠٦ كما أعيد انتخابها خلال ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ عن إقليم الشمال الإفريقى كما تقوم مصر بدور الوسيط لضمان تحقيق التوافق الإفريقى بشأن إنشاء سلطة الاتحاد وفق منهج متدرج يقوم على تسريع عملية التكامل الإفريقى على أسس علميه وتعظيم دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية كما مثلت مصر فى البرلمان الإفريقى وفازت مصر بعضوية المجلس الاقتصادى و الاجتماعى والثقافي وتشارك مصر فى بعثات حفظ السلام على مستوى القارة الإفريقية وتلعب مصر دورا مهما داخل التجمعات الاقتصادية المختلفة.

كان استقلال دول القارة الإفريقية بمثابة محطة مهمة نحو التجمع والوحدة بين هذه الدول حتى ظهرت منظمة الوحدة الإفريقية كمنظمة إقليمية التى كانت بداية اجتماعاتها فى أبريل عام ١٩٥٨في أكرا عاصمة غانا وشارك خلالها نحو١٥ دولة إفريقية مستقلة واعتبر ذلك الاجتماع التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية وكان هناك دور هام لمصر فى الحفاظ على روح ميثاق المنظمة واستضافتها لأول قمة افريقية على أرضها فى يوليو ١٩٦٤

وفى عهد السادات كان يشارك بشكل رئيسى فى العديد من القمم الإفريقية منها فى أديس أبابا وليبرفيل وكمبالا والخرطوم حيث كانت الدول الإفريقية تمثل دعما لمواقف مصر فى مراحل الصراع المصرى والعربى مع إسرائيل.

وفِى عهد مبارك فقد اختير رئيسا للمنظمة لدورتين ١٩٨٩–١٩٩٠ و١٩٩٣–١٩٩٤ وشهد الدور المصرى فى إفريقيا تراجعا وكان تعرض الرئيس الأسبق لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٥خلال حضوره أحد مؤتمرات القمة فى أديس أبابا وعدم المشاركة رئاسيا بدأ التراجع فى الدور المصرى وهناك العديد من المؤشرات متمثلة فى ضعف التمثيل المصرى فى الفعاليات الإفريقية وضعف التأييد

الإفريقى للمواقف والقضايا المصرية على مختلف الأصعدة وتهميش دور مصر فى تسوية الصراعات الإفريقية

وبعد ثوره يناير ترأس وزير الخارجية وفد مصر فى اجتماعات الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الإفريقى ٢٠١٢.

كان للتراجع فى العلاقة بين مصر وإفريقيا انعكاس على الموقف الذى أتخذه الاتحاد الإفريقى بتجميد عضوية مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو لأن مصر تركت موقعها فى القارة ولم يكن هناك دور مصرى لكى يشرح لأعضاء الإتحاد الإفريقى حقيقة ما يجرى فى مصر وقد بدأت الخارجية المصرية فى التحرك فى عدد من العواصم الإفريقية فى إطار خطة واضحة ومحددة أكدت انه قد حان الوقت لإعادة مصر إلى جذورها الإفريقية من خلال التركيز على خلق مصالح مشتركة طويلة المدى تقوم على تحقيق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف

كما كان هناك تحركاً على مستوى السفراء حيث تحرك سفراء مصر برسائل من الرئيس المصرى لشرح الوضع فى مصر وأسباب قيام ثورة ٣٠ يونيو وشرح خارطة الطريق التى اتفق عليها المصريون آنذاك، وذلك فى محاولات جادة من مصر لرفع قرار التجميد. وأعاد الاتحاد الإفريقى علاقاته مع مصر بعد أن قامت مصر بتحركات لتوضيح حقيقة الأوضاع أمام العالم والقارة الإفريقية وذلك فى ١٧ يونيو ٢٠١٤.

وكان حضور الرئيس السيسى بعد ذلك القمة الإفريقية فى مالابو بغينيا الاستوائية بمثابة نقطة تحول وعودة حقيقية نحو القارة وتوالت مشاركاته وحرصه على حضور القمم الإفريقية المتعاقبة والتواصل مع القادة الافارقه وكانت حريصة بشدة على أن يصل الصوت الإفريقى للمجتمع الدولى وأن تحظى قضايا القارة بأولوية فى المحافل الدولية بعد نجاحها مصر فى الفوز بالمقعد غير الدائم فى مجلس الأمن الدولي، وقادت مصر حملة لتولى رئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات حول التغير المناخى والتى ترأسها السيسى فى وقت حرج فيما يتعلق بالمفاوضات الدولية حول التغير المناخى وأجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥ لضمان عدم تجاهل احتياجات القارة الإفريقية كما فازت مصر بعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقى ٢٠١٦-٢٠١٩ عن إقليم الشمال بتأييد ٤٧ دولة من دول الاتحاد الإفريقي وترأست مصر خلال شهر سبتمبر الماضى المجلس كما فازت مصر بمنصب مفوض البنية التحتية والطاقة بالاتحاد الإفريقى.

وتسعى مصر أيضا لوضع خبرائها تحت تصرف إفريقيا من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية واحدى الكيانات التابعة لوزارة الخارجية المصرية. وتهدف الوكالة بشكل أساسى إلى تقديم المساعدة عن طريق الخبراء والاستشاريين المصريين للدول الإفريقية الأخرى.

اكد مركز البحوث العربية والإفريقية ان المشاركة المصرية فى هذا اليوم تكتسب أهمية بعد مرور فترة زمنية من غياب الدولة عن القارة، وأن هناك اهتمام حالى ملحوظ سواء من جانب وزارة الخارجية أو الثقافة بتقوية العلاقات مع شعوب القارة الأمر الذى له عدة دلالات باعتبار مصر جزءا ووحدة سياسية من القارة الإفريقية.

ان العلاقات مع الدول لا تمضى بمجرد اقامة احتفالية أو الزيارات سواء الرسمية أو غير الرسمية إنما يجب أن تكون متعمقة لتشمل عدد من مجالات التعاون المختلفة كالثقافة والفنون وحركة التجارة بين مصر والدول الإفريقية فضلاً عن الإستثمار المتبادل، كاشفاً فى هذا الصدد عن استعواض مصر فى فترة من الفترات على الاستثمارات الخارجية من عدد من الدول العربية والاوروبية فقط، فى وقت تنامت فيه اقتصاديات عدد من الدول الإفريقية فى الفترة الماضية بشكلٍ ملحوظ مثل دولة جنوب إفريقيا وأنجولا ونيچيريا وأخريات،، مما يفترض به تشجيع من الدولة المصرية لتلك الدول للعمل معهم نحو إقامة مشاريع وإستثمارات مشتركة بالإضافة لتشجيع رجال الأعمال المصريين للمساهمة فى التنمية فى الدول الإفريقية؛ فمثل هذه الأمور تَخَلَّق مصالح الشعوب.

لمصر دور كبير يمكن أن تلعبه فى القارة الإفريقية فى مواجهة التحديات والتهديدات سواء المتمثّلة فى مساندة الدولة الصومالية وحل أزمة سد النهضة الإثيوبى فى القرن الإفريقى من جهة، أو معاونة الدول فى غرب إفريقيا فى مكافحة الارهاب الذى بات منتشراً أضيف عليه الحرب الدائرة فى ليبيا والظروف الأمنية التى ساعدت فى وصول السلاح بطرق غير مشروعة لدول مثل النيجر والسنغال ونيجيريا من جهة أخري.

ضرورة وجود تكتل إقتصادى وسياسى لدول شمال إفريقية مثل (الكوميسا) وهى سوق مشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وتعتبر منطقة تجارة تفضيلية، و(الساداك) مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية وهى منظمة تهدف لتعزيز التنمية الإقتصادية فى إفريقيا الجنوبية كما أن هناك تكتل شرق إفريقيا.

تحالف إفريقى لدعم التجارة والصناعة لتعزيز التكامل الاقتصادى فى اجتماعات البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد.

أعلن البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد «أفريكسيم بنك» عن تكوين تحالف إفريقى لدعم حركة التجارة وزيادة التصنيع كآلية جديدة لتعزيز التكامل الاقتصادى بين الدول الإفريقية، مؤكدا ان حركة التجارة البينية لاتزال متواضعة مقارنة بالمعدلات العالمية. وقال رئيس البنك الافريقى للاستيراد والتصدير فى الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ ٢٤ للاجتماعات السنوية للبنك التى تستضيفها العاصمة الرواندية كيجالى إن البنك اطلق إستراتيجية خماسية تمتد إلى عام ٢٠٢١ تتبنى ٥ أهداف رئيسية فى مقدمتها تحقيق نقلة نوعية لحجم التجارة بين أسواق القارة وزيادة تنافسية المنتجات الإفريقية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى دعم الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. تجرى مفاوضات ودراسات مع مصر لدعم خطوط التجارة مع الدول الإفريقية من خلال مشروع لربط دول حوض النيل عبر مشروع للنقل النهرى باستخدام نهر النيل.

يخطط البنك لإنشاء مركز التجارة الإفريقية وهو كيان جديد سيوفر جميع البيانات والمعلومات عن فرص التجارة بدول القارة وكذلك تحليلات ودراسات عن التجارة البينية الإفريقية وفرص تعظيمها وخريطة بطرق التجارة وخطوط النقل البرى والنهرى. يمتلك البنك محفظة تمويلية فى مصر بقيمة ٤.٢ مليار دولار تمثل ٤٠% من اجمالى محفظة البنك الائتمانية مما يؤكد أهمية مصر فى قلب القارة الإفريقية، وأشار إلى ان البنك الافريقى أسهم فى دعم الاقتصاد المصرى خلال أزمة النقد الاجنبى التى واجهتها مصر حيث تم تنفيذ برنامج بالتعاون مع البنك المركزى المصرى لتوفير النقد الاجنبى لدعم التجارة بقيمة مليار دولار.

يحرص البنك الافريقى على التواصل مع الحكومة المصرية بشكل دائم بما يمكن من زيادة برامج التعاون المشتركة ومنها برنامج دعم التجارة وتوفير التمويل للمشروعات والشركات المصرية المصدرة إلى إفريقيا وتشجيع دخول شركات مصرية جديدة الى الأسواق الإفريقية المختلفة، مشيرا إلى ان المنتجات المصرية تلقى رواجا واقبالا من المستهلكين.

يستهدف البنك دعم مراكز البحث والتطوير لزيادة تنافسية المنتجات الافريقية، بالإضافة إلى الاهتمام بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تمثل أهمية كبرى لدعم معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الافريقية، وتوفير فرص عمل ورفع معدلات النمو وزيادة الناتج المحلي، موضحا ان مواجهة التحديات التى تواجه التجارة العالمية ومن بينها الإجراءات الحمائية تتطلب تضافر الجهود والعمل المشترك بين دول القارة للتغلب عليها وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.

قال وزير المالية والتخطيط الرواندي، إن حركة التجارة الافريقية تحتاج الى دعم كبير من المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك الافريقى للاستيراد والتصدير الذى يتزايد دوره القوى فى دعم

حركة التجارة الإفريقية،لافتا الى ضرورة تعاون جميع الدول لدعم التجارة البينية. واكد ان العلاقات التجارية بين مصر ورواندا تتطور بشكل ايجابى فى الفترة الأخيرة، حيث إن هناك العديد من مجالات التعاون المشترك مع مصر فى مشروعات البنية الأساسية والطاقة والتبادل السلعى والخدمات، موضحا ان مصر لديها إمكانات كبيرة وخبرات متطورة يجب الاستفادة منها.

وقال دينيس دينيا نائب الرئيس التنفيذى للبنك الافريقى للتصدير والاستيراد للخدمات المصرفية إن نمو حركة التجارة بين البلدان الإفريقية تسهم بشكل كبير فى توفير فرص واسعة لنمو الاقتصاديات ومكافحة البطالة والفقر موضحا ان هناك تقدما وإدراكا من قبل مختلف الدول الإفريقية لأهمية التكامل الاقتصادى والتجارى والاستفادة من التطور التكنولوجى وثورة المعلومات لدعم التجارة بين الأسواق الإفريقية المختلفة وتعزيز آليات التسويق للمنتجات بما ينعكس بشكل ايجابى على نمو اقتصاديات الدول.

وقال هيبوليت فوفاك كبير الاقتصاديين بالبنك الإفريقى إن من أهم العناصر التى يعتمد عليها نمو التجارة الإفريقية هى نوعية الخدمات التى يتم تقديمها ولاتزال إفريقيا تعتمد على استيراد السلع الأساسية وهو أمر يحتاج الى تغيير، مؤكدا ان التحول الى إستراتيجية البنك الخماسية ٢٠٢١ سيمثل نقلة نوعية للتجارة الإفريقية. هناك تطورات متسارعة فى التجارة العالمية تتطلب من الدول الإفريقية العمل على تحسين بيئة الاعمال وتوفير مصادر تمويل لدعم تجارة السلع وتبادل الخدمات، موضحا ان التقارير العالمية تشير إلى نمو الاقتصادات الإفريقية بنسبة ٣% عام ٢٠١٧.

اختيار مصر عضوا دائما فى لجنة التغيرات المناخية:

مفاوضات تغير المناخ أمام القمة الأفريقية :

أكد رئيس مجلس الوزراء، أهمية استثمار العمل الإفريقى المشترك من أجل تعزيز الجهود للتوصل إلى موقف أفريقي موحد في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، والتى قد تقف حائلاً أمام تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبنا. ضرورة العمل على تعظيم قدراتنا في التعامل مع التحديات المناخية، التي يتصدرها تحقيق التوازن بين توفير المياه والطاقة والغذاء.

جاء ذلك خلال الكلمة التى ألقاها بالقمة الافريقية الخامسة والعشرين بجوهانسبرج، نيابة عن الرئيس المصري وذلك خلال اجتماع لجنة الرؤساء الأفارقة الخاصة بتغير المناخ. لعل ما تحمله ظاهرة التغيرات المناخية من تحديات يأتي بمردود إيجابي في تعزيز التعاون الأفريقي المشترك وتقريب المسافات فيما بيننا، فتجمعنا شواغل مشتركة وقارة واحدة نحرص على رخائها وازدهار شعوبها "هذا الاجتماع الذي يعد الأول للجنة بعد تسلم مصر مسئولية تنسيق أعمالها، وأن أعرب عن تشرفنا وبتلك الثقة التي منحتنا إياها الدول الأفريقية لتنسيق الموقف الأفريقي إزاء مفاوضات تغير المناخ على المستوى الرئاسي، وإزاء الموضوعات البيئية على المستوى الوزاري في تلك المرحلة شديدة الدقة والأهمية من مفاوضات تغير المناخ. وأكد حرصنا على الاضطلاع بتلك المسئولية بأفضل صورة ممكنة بما يحقق المصالح الأفريقية ويحافظ عليها." حول أنشطة اللجنة، وأهم التطورات فيما يتعلق بتغير المناخ خلال الاشهر الستة الماضية."نمر الآن بمرحلة مفصلية من مفاوضات تغير المناخ تهدف إلى التوصل إلى اتفاق جديد يتعامل مع قضية المناخ والمنتظر التوصل إليه بنهاية العام الحالى في باريس، ويضع التزامات جديدة على الدول الأفريقية النامية والأقل نمواً، ويؤثر على أنماط الإنتاج والاستهلاك في قارتنا، وهو الأمر الذي ينبغي معه التأكيد على تضافر جهودنا لتبني موقف أفريقي موحد ورؤية مشتركة للحفاظ على مصالح القارة وحقها في النمو، ونتصدى لأية مساع قد تمس مصالح الأجيال المقبلة." التقرير حول المستجدات على مدار الاشهر الستة الماضية يشمل أربعة موضوعات رئيسية هي :التطورات بشأن الحصول على التمويل والتكنولوجيا، والجهود والمبادرات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة في القارة الأفريقية، وتطورات مفاوضات تغير المناخ، والمساهمات المحددة وطنياً.

إن عدد الدول التي حددت جهاتها الوطنية ليتم اعتمادها لدى صندوق المناخ الأخضر، قد بلغت ٤٦ دولة، ويعد ذلك تطوراً إيجابياً ومهماً إذ يتعين تحديد تلك الجهات حتى يمكن التقدم بمشروعات لتمويلها من جانب الصندوق .أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فقد بلغ عدد الجهات الأفريقية المعتمدة

لدى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ نحو ٣٢ جهة. يتعين في هذا الصدد تشجيع جميع الدول الأفريقية على الإنتهاء من تحديد جهاتها الوطنية المعتمدة لدى كل من صندوق المناخ الأخضر ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، حتى يمكن لها الاستفادة مما تتيحه الجهتان من إمكانيات وفرص.

قررت لجنة الرؤساء الأفارقة المعنية بالتغيرات المناخية فى اجتماعها أمس برئاسة الرئيس الجابونى على بونجو على هامش الدورة الثلاثين للقمة الإفريقية المنعقدة فى أديس أبابا، اختيار مصر عضوا دائما فى اللجنة، نظرا لما بذلته من جهود فى توحيد الموقف الأفريقى أمام المحافل الدولية فيما يتعلق بالتغير المناخي، ودفاعها عن مصالح الدول الإفريقية فى قمة باريس للمناخ وفى الاجتماعات الدولية الأخرى الخاصة بالمناخ. وقال وزير البيئة إن مصر جددت الدعوة لاستضافة سكرتارية مبادرة المناخ الإفريقية ومنحها مقرا دائما فى القاهرة.

شغل السيسى منصب رئيس لجنة الرؤساء الأفارقة المعنية بالتغيرات المناخية أثناء مؤتمر باريس للمناخ عام ٢٠١٤، وأن اختيار مصر لتكون عضوا دائما فى اللجنة جاء نظرا لما قامت به من جهود لتوحيد كلمة إفريقيا فيما يتعلق بالتغيرات المناخية فى المحافل الدولية، وهو ما أشاد به الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا أولاند، وأيضا لما قامت به مصر للتقدم بمبادرة التكيف مع التغيرات المناخية والتى تشمل الحد من الانبعاثات الغازية، والعمل على تجنب الآثار السلبية لهذه التغيرات مثلما فعلته مصر من إقامة حواجز لحماية شواطيء البحار من التآكل، أو تربية الماعز النوبى الذى لا يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

قادت مصر المطالب الإفريقية بأن تتحمل الدول الصناعية الكبرى المتقدمة تكاليف التكيف مع هذه التغيرات المناخية، باعتبار أن هذه الدول هى السبب الرئيسى فيها نتيجة الانبعاثات الغازية الهائلة التى تنتج عن كثافة عمليات التصنيع، ومن هنا فإن هذه الدول الصناعية مطالبة بدفع فاتورة التلوث المناخى وما يحدثه من تغييرات على البيئة.

أخذت مصر على عاتقها وضع دراسات فنية توضح الأضرار البيئية التى تسببت فيها التغيرات المناخية، مما دفع الدول الإفريقية إلى مطالبة الدول الصناعية بدفع ٥٠ مليار دولار للإنفاق على سبل التكيف مع هذه التغيرات التى لم تتسبب فيها، ومن بين هذه السبل إقامة وسائل للإنذار المبكر من نتائج التغيرات المناخية، وفى هذا الصدد استقدمت مصر مجموعة من الخبراء الفنيين من سويسرا لإعداد الدراسات الخاصة بتكلفة هذه التغيرات، وتدريب نظرائهم الأفارقة على خطة مواجهة هذه التغيرات.

شاركت مصر فى اجتماع لمجلس إدارة المبادرة الإفريقية للطاقة الجديدة والمتجددة، على هامش القمة الافريقية وهى المبادرة التى أعلنها الرئيس السيسى فى قمة باريس للمناخ، وهى مبادرة مهمة لإتاحة الخدمة الكهربائية لسكان أفريقيا، حيث تشير الدراسات إلى أن ٣٠ فى المائة من هؤلاء السكان محرومون من الكهرباء، وفى نفس الوقت ليس هناك مبرر لاستخدام الوقود الحفرى وقطع الأشجار لما يسببه ذلك من أضرار على البيئة.

يجب التوسع فى استخدامات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فى أفريقيا خاصة وان التقدم التكنولوجى أدى الى انخفاض تكاليف الطاقة الجديدة والمتجددة التى أصبحت أمل القارة الافريقية، مشيرا إلى ان اجتماع المبادرة ناقش كيفية تحويل المبادرة إلى مشروعات ملموسة، وتقرر أن يكون البنك الإفريقى مسئولا عن إدارة التمويل، بينما يكون اختيار المشروعات مسئولية الرؤساء.

أتاحت ألمانيا ثلاثة مليارات دولار لتمويل مشروعات المبادرة بينما أتاحت فرنسا ثلاثة مليارات أخري، وكان نصيب مصر من التمويل الفرنسى ما نسبته ٤٠ فى المائة لمشروعات الطاقة الشمسية وما نسبته ٥٠ فى المائة لمشروعات الرياح من بينها محطة جبل الزيت التى ستكون أكبر محطة لتوليد الطاقة من الرياح فى العالم.

القمة هدفها تحقيق المصلحة المشتركة وأن يكون النيل عاملا للتكامل، أن علاقتنا بالقارة الإفريقية لا يمكن أن نختزلها فقط في ملف المياه رغم أهميته وحيويته، لأنه يأتي في إطار منظومة متكاملة للعلاقات، فالعلاقات لها أبعاد اجتماعية واقتصادية واستثمارية والشعبية، فهناك مكونات عديدة للعلاقات ورؤية وزارة الخارجية قائمة علي تفعيلها جميعا.

وحول كيفية التنسيق مع باقي الدول الإفريقية فيما يخص نهر النيل، وأهم الملفات التي ستتناولها قمة رؤساء حوض النيل، إنه في إطار التواصل المصري المستمر مع أسرة حوض النيل وقياداتها فإن رئيس دولة أوغندا دعا إلي قمة لرؤساء دول حوض النيل لبحث هذا الملف، من منطلق رؤية سياسية تقوم علي توحيد جهود القارة وتحقيق المصالح المشتركة لها.

أن هذه القمة التي ستعقد في عنتيبي سبقها فترة تشاور مع أوغندا التي تستضيف الاجتماع ومع الدول الإفريقية في حوض النيل، لبلورة رؤية مشتركة يتم علي أساسها عقد هذا الاجتماع بما يكفل له الخروج بنتائج إيجابية ومخرجات تحقق الهدف من تحقيق المصلحة المشتركة لدول حوض النيل وتحقيق الفائدة المتبادلة لجميع دول الحوض، وأن يكون التحرك للأمام في هذا الملف علي أساس من التوافق ومراعاة مصالح كل الأطراف وعدم الإضرار بأي طرف، وأن يكون ملف نهر النيل عاملا للتكامل والتعاون بين الدول الإفريقية وليس للاختلاف فيما بينها.

إتفاقية عنتيبى:

أن ملف المياه له أهميته وحساسيته للرأي العام في مصر وإثيوبيا، وهناك توافق بشأن سبل التعامل معه، حيث يجب أن يكون علي قاعدة المصلحة المشتركة وعدم الإضرار بأي طرف، كون هذا النهر يجب أن يكون مساحة للتعاون والتكامل والمصلحة المتبادلة وليس ساحة شقاق أو اختلاف، وأن نترك للأجيال القادمة ميراثا من التفاهم والتعاون وليس التنازع، فهذا هو الإطار السياسي المتفق عليه وهو بالطبع يحتاج إلي ترجمة فنية عملية علي الأرض. وهذا أمر به تعقيدات كثيرة وليس يسيرا ولكن الجهود مستمرة ومتصلة بين الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان، من أجل ترجمة هذه الرؤية السياسية المشتركة إلي صيغة فنية عملية علي الأرض تحقق هذا الأمر، ولكن النقطة المهمة هي أن يدرك الجميع أن أساس التحرك للأمام هو المنفعة المشتركة والمصلحة المتبادلة وعدم الإضرار بمصلحة أي طرف.

هناك أطرافا عديدة ساعية وطامحة إلي القيام بدور كبير علي الساحة الإفريقية، إدراكا للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والفرص المتاحة والثروات المتوفرة في القارة، منها أطراف إقليمية ودولية كثيرة تتحرك بنشاط علي الساحة الإفريقية، حيث هناك الآن تسع مشاركات إفريقية مؤسسية مع قوي دولية كبري، بخلاف تحركات دول أخري كثيرة طامحة للقيام بدور علي الساحة الإفريقية، و هذا الأمر يستلزم منا المزيد من الاهتمام والعمل في القارة الإفريقية فهناك منافسون كثر، ولا مكانه بلا تكلفة، ولا دور بدون ثمن، وبالتالي اذا أردنا أن نقوم بدور كبير فيجب أن نعطي هذا الدور ما يستحقه وما يستوجبه من إمكانات أخذا في الاعتبار أن لمصر في القارة رصيد كبير وترحيب ولكن بالطبع لا نلوم أحدا علي سعيه لتحقيق مصالحه إذا كان هناك من يلبيها له. فهذا أمر طبيعي أن يسعي كل طرف لتحقيق مصالحه، ومن الضروري أن يكون تركيزنا ليس علي ما يفعله الآخرون ولكن علي ما نفعله نحن، وأن نزيد من مساحة تواجدنا في القارة ولا نترك فراغا قد يملؤه الآخرون بشكل يؤثر سلبيا علي مصالحنا وعلي دورنا الإقليمي.

أثارت الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل، المعروفة إعلاميا بـ»اتفاقية عنتيبى»، الخلافات بين دول المبادرة ودفعت مصر إلى تجميد عضويتها بالمبادرة فى أكتوبر ٢٠١٠، كرد فعل على توقيع عدد من دول منابع النيل عليها، قبل التوصل إلى اتفاق حول النقاط الخلافية فيها. وتأتى فى مقدمة هذه النقاط الخلافية ثلاثة بنود، الأول يتعلق بالأمن المائى، حيث لم تشر الاتفاقية إلى الحصص المائية لدولتى المصب مصر والسودان (٥٥.٥ مليار متر مكعب و١٨.٥ مليار متر مكعب على التوالى)، بما يعتبر إخلالها بالحقوق التاريخية للدولتين فى مياه النيل، حيث نص

الاتفاق على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول دون توضيح لحجم الحصص، وبند الخلاف الثانى يتعلق بعدم النص على ضرورة الإبلاغ المسبق من أى دولة عن أى مشروع تعتزم تنفيذه قد يؤثر على مياه النيل وحصص دول المبادرة، أما بند الخلاف الثالث حول اتفاق عنتيبى، فيتمثل فى عدم النص على ضرورة موافقة دول المبادرة بالإجماع لتنفيذ أى مشروع جديد وليس بالأغلبية فقط.

كانت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل التى تو توقيعها عام ١٩٠٢ فى أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا (بصفتها ممثلاً للسودان ومصر المستعمرتين)، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام١٩٠٦، وفى عام ١٩٢٩ وقعت بريطانيا اتفاقية، بصفتها ممثلا لكل من كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا، وجميعها كانت مستعمرات بريطانية، لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا، حيث تم تخصيص نسبة ٧.٧% من تدفق المياه للسودان و٩٢.٣% لمصر وذلك قبل استقلال أى من الدولتين.

وفي عام ١٩٩٧ ظهرت فكرة مبادرة حوض النيل، وأخذت شكلها الرسمى فى ٢٢ فبراير ١٩٩٩ فى تنزانيا، حيث وقع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذى أسس لقيام مبادرة حوض النيل، وقد اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وبعد سنوات، تم الحديث عن عقد اتفاقية إطارية للاستفادة من مياه النيل، لكن كانت الخلافات شديدة وفشل اجتماع كنشاسا فى مايو ٢٠٠٩ فى حلها، وفى ابريل من العام التالى. وقعت كل من إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا بعد شهر واحد، وظلت الاتفاقية معلقة حتى الآن لعدم توقيع باقى الدول عليها.وتتكون اتفاقية عنتيبى من ١٣ بابا، يتعلق الباب الأول بأنه اتفاق إطارى حول لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل، والثانى خاص بتعريفات المصطلحات الواردة فى الاتفاق، والثالث يتناول المبادئ العامة، والرابع يتحدث عن الانتفاع المنصف والمعقول، والخامس يتناول الالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم، والسادس حول الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الآيكولوجى، والسابع يتناول تبادل المعلومات والبيانات، أما الباب الثامن من اتفاق عنتيبى فيدور حول الخطوات التخطيطية، والتاسع يتناول تقييم الأثر البيئى والحسابات، والعاشر حول التبعية فى مجال حماية وتطوير النهر، والحادى عشر حول الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة، ويتناول الباب الثانى عشر حالات الطوارئ، بينما الباب الثالث عشر والأخير من الاتفاقية حول حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة فى حالة النزاع.

قال رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، إن قمة دول مبادرة حوض النيل هي الأولي من نوعها، وبالتالي ستكون مختلفة، حيث إن اجتماعات مبادرة حوض النيل منذ انطلاقها عام ١٩٩٩ وحتي توقفها في ٢٠١٠ كانت دائما علي المستوي الوزاري، ومن هنا تأتي أهمية القمة علي المستوي الرئاسي، حيث إنه خلال السنوات السبع الماضية حدثت خلافات بين دول حوض النيل، وصلت إلي طريق مسدود، وفشل الفنيون والوزراء المختصون في إيجاد حلول تضمن تحقيق الأمن المائي والحفاظ علي وحدة دول الحوض ما أدي إلي تدخل قيادات دول الحوض.

من المؤكد أنه بعد ٧ سنوات ومن أجل العودة إلي المبادرة مرة أخري كان لابد من دفعة من الرؤساء، وفتح الموضوع بعد غلقه يعتبر نجاحا كبيرا، وتوقيت هذه القمة بالنسبة لمصر توقيت مهم جدا، وأفضل كثيرا من توقيتات سابقة، فمصر الآن أفضل من السنوات الست الماضية، كان من الممكن إذا تم التفاوض في هذه السنوات أن يكون ضعيفا، أو لا يأتي بنتائج، حيث بدأت مصر تستعيد وضعها الطبيعي في العالم العربي وفي القارة الإفريقية، وعلاقتها بدول الخليج، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارتها الجديدة، وسوف يكون لهذا انعكاسه علي قمة حوض النيل واستعداد بعض دول المنابع مثل تنزانيا والكونغو وأوغندا لعودة مصر للقيام بدورها المعتاد. انعقاد هذه القمة يعني أن هناك بوادر للمرونة في إعادة النظر في بعض البنود المختلف عليها، وهي الإخطار المسبق لمصر عند إقامة أي منشأ مائي علي نهر النيل وتحديد مفهوم الأمن المائي، الذي يضمن الاعتراف بحصة مصر من مياه النيل وأن تكون القرارات بالإجماع بين جميع الدول الأعضاء وليس بالأغلبية. سبق هذه القمة لقاءات تمهيدية، خاصة مع الجانب الأوغندي، بحيث يكون هناك إطار عام أو بنود تم التشاور حولها، ويتم الاتفاق عليها أثناء انعقاد القمة، ومن أهمها بالتأكيد مناقشة بعض البنود التي أثير خلاف حولها في اتفاقية عنتيبي قبل سبع سنوات، ومعني موافقة دول المنبع علي النقاش حول هذه البنود فهذا في حد ذاته تقدم كبير، وبالتالي فقد يتم الاتفاق علي هذه البنود أو بعضها بين رؤساء دول المنبع والمصب، ثم يأتي بعد ذلك دور الفنيين. هذه القمة ستفتح الباب مرة أخري لدخول الدول والهيئات المانحة إلي العمل وإقامة مشروعات مع دول المنبع والمصب وقت اتفاقية عنتيبى. وأضاف أن أحد أسباب الأزمة مع دول المنبع خلال السنوات الماضية، كان النظرة الاستعلائية من مصر لباقي دول حوض النيل، حيث كان الجانب المصري يضع شروطا للتفاوض من قبل أن يبدأ، حيث افتقد أدبيات ولغة الحوار دون أن يدري مما جعل موقف دول المنبع متشددا وتمت ترجمة ذلك في اتفاقية عنتيبي، مما أدي إلي

انسحاب مصر، وبالتالي كان ينبغي اختفاء هذه النظرة للعودة مرة أخري إلي التفاوض حول البنود الخلافية، أضف إلي ذلك أنه بات من الممكن الاستناد إلي اتفاقية الأمم المتحدة وهي اتفاقية الأنهار العابرة للحدود، وهذه الاتفاقية بها بنود مثل البنود الموجودة في الاتفاقية، ومن الممكن أخذ بنود منها تتفق وظروفنا مع دول المنبع، خصوصا أنه تم اعتماد هذه الاتفاقية منذ ثلاث سنوات ودخلت حيز التنفيذ بالفعل، وقد وقعت عليها حتي الآن أكثر من ٣٥ دولة.

حول الصراع على النهر لا يعنى أن يكون الأمر ورديا، وأن كل شيء محلول، ولكن لكى نأخذ درساً واقعيا من الأزمة الحادة التى طرأت بين دول الحوض بعد إعلان إثيوبيا بناء (سد النهضة) فى النصف الثانى من عام ٢٠١١، أى عقب التطورات الجسيمة التى مرت على مصر !

ويعتقد حتى تحافظ مصر على تماسكها الداخلى لحماية أراضيها ومياها وسكانها الذين تجاوزوا ١٠٠ مليون نسمة، ويعتقد أن الدراسات والمباحثات التى قمنا بها فى السنوات الماضية يجب أن تسفر عن اتفاق جديد مع دول النيل الأزرق (مصر والسودان "شمالا وجنوبا" وإثيوبيا)، على أن يكون اتفاقا صريحا يحمى كل دول الحوض، ويجعل استفادتها من المياه واقعية، وأن تتحلى اتفاقياتها بالصراحة والوضوح والثقة فى النفس، بل والشجاعة. فقد طرحت مقترحا للتكامل الإقليمى بين دول المنطقة، فى صيغة مشابهة للسوق المشتركة، وأحد مجالات هذا التكامل هو إدارة الموارد المائية بطريقة تضاعف من استفادة مصر مياها ونفوذا .

فهناك ١٨مليار متر مكعب إضافية متوافرة يمكن زيادتها فوراً فى حالة اتفاق الدول (مصر وجنوب السودان والسودان وإثيوبيا) على عودة العمل فى أعالى النيل لزيادة إيراد النهر لمصلحة كل الأعضاء. وكان هذا المشروع قد توقف نتيجة الظروف السياسية، ونقص الموارد المالية، وغياب الإرادة، وإذا عاد مناخ الثقة والتعاون فى قناة «جونجلى ١و٢» وبحر الغزال فسيحدث تحول كبير وسريع. على أن يراعى الاتفاق مصالح الجميع، ويبدأ من نقطة اعتراف شركائنا فى الحوض بحاجة مصر للمياه، فنحن بلد بلا أمطار طوال العام إلا من النيل، ونصنف ضمن بلاد الفقر المائي !

ويقترح أن نستعيد الاتفاقية التى أبرمت عام ٢٠٠١، وعرفت باسم الأنترو بين مصر والسودان وأثيوبيا، وقد كان لها مكتب فنى فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بهدف التعاون فى المشروعات المائية المشتركة، وفق برنامج عمل لحوض النيل الشرقي، ومن بينها إقامة عدة مشروعات لإنشاء آلية مشتركة لمراقبة الفيضان والإنذار المبكر، مع استثمار تجارة الطاقة بين الدول الثلاث، والعمل على إدارة أحواض الأنهار لتوفير كميات المياه المفقودة فى المستنقعات. وأعتقد أن كل ذلك يمكن

أن يتم فى حالة الاعتراف الإثيوبى باتفاقيتى ١٩٢٩و١٩٥٩ومشاركتها فى المشروعات النيلية المطروحة، خاصة إذا عرفنا أن موارد إثيوبيا المائية من المياه العذبة تزيد على ١٢٢ مليار متر مكعب سنويا، ولكن لا يبقى منها سوى ٣%، وتتدفق الكمية الأكبر منها إلى نهر النيل بنحو ٨٦% من إجمالى المياه فى النهر. وإذا نظرنا إلى كل دول الحوض فسنجد أن الكميات المهدرة تجعل من هذا الحوض أغنى الأحواض وفرة بالمياه، ومن المفترض أن هذه الكميات لا تسمح لدول الحوض الغنية بالمياه طوال العام بإفقار مصر مائيا، ولو استعرضنا الحالة المائية لكل دول الحوض فسوف نكتشف أن مصر هى أكثر الدول احتياجا للمياه، وعلى أشقائها فى الحوض أن يتعاونوا لكى تتجاوز مرحلة الفقر المائي .

ويعتبر النيل من أطول أنهار العالم، حيث يبلغ طوله ٦٦٩٥ كيلو مترا، وعلى الرغم من ذلك، فإنه أقل أنهار العالم مياها، حيث لا يتجاوز كمية المياه المصروفة إلى دول المصب ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً بسبب تزايد التسرب المائى فى الأحراش، والبخر العالى من مسطحات البحيرات فى منابع النهر. إن رحلة النهر تبدأ من وسط وشرق إفريقيا حتى شمال شرقها، ويمتد عرضياً من منطقة البحيرات الأستوائية العظمى من شرق القارة فى كينيا وتنزانيا حتى تصل الرحلة إلى المصب فى البحر الأبيض، ويمر النهر فى إحدى عشرة دولة هى إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا وبوروندى وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ثم السودان وجنوب السودان ومصر. وبهذا يغطى الحوض ١٠% من مساحة إفريقيا، ويبلغ إيراد النهر نحو ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنوياً، مما يعنى أن متوسط نصيب الفرد يصل إلى ٤٨٧٨ مترا مكعبا، وكل دول الحوض تمتلك عدة بحيرات عذبة، وتكثر فيها الأمطار، بينما تعتمد مصر على ٩٧% من حاجتها المائية من النيل. وحتى نغير هذه المعادلة، علينا أن نزيد من إيرادات النهر، وهذا يحتاج إلى عمل مائى متواصل، وتستطيع مؤسسة الرى المصرية تغيير المعادلة بخبراتها الكبيرة. إن ما طرحته لهو مشروع كبير، يجعل المياه تحتاج إلى عمل مستمر، على أن تعيد مصر هيكلة وزارة الري، وأن تكون هناك مجموعة من الخارجية والأمن والرى والزراعة تعمل طوال العام من أجل حماية النهر فى الداخل والخارج، وعلينا أن نعيد كل الاتفاقيات والمشروعات المبرمة فى منطقة حوض النيل بهدف الانتفاع بمياه النيل، والتحكم فى موارده من أجل تعميم الفائدة على كل دول الحوض، منذ اتفاقية روما ١٨٩١ مروراً باتفاقيتى أديس أبابا ١٩٠٢، ولندن ١٩٠٦، ثم روما ١٩٢٥ حتى اتفاقيات ١٩٢٩و ١٩٣٢ و ١٩٤٩ و١٩٥٣، فهناك ذخيرة من الاتفاقيات التى تضمن التعاون لا الصراع على النيل حتى اتفاقية ١٩٥٩ وعنتيبى ٢٠١٠ . ونحن فى حاجة إلى استعادة مبادرة حوض النيل التى تأسست بهدف وضع إستراتيجية

للتعاون والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة التنفيذ للمشروعات، والتى كان شعارها تحسين معدلات التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفقر. أما مشروع الحلم فهو ربط نهر الكونغو بنهر النيل، وهو مشروع كبير يحتاج إلى تضافر قوى عديدة، وله صعوبات جغرافية، فإن الطبوغرافية لحوض نهر الكونغو توجه المياه باتجاه الغرب بعيداً عن اتجاه النيل، وعند الرغبة فى إعادة توجيه جزء من هذه المياه لتلتف فى مسار جديد لتتوجه إلى الشمال الشرقي، حيث تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان، فإن هذا يحتاج إلى مسار جديد، يصل طوله إلى نحو ١٠٠٠ كيلو متر فى مناطق استوائية من الغابات، وبها فروق فى المناسيب الطبوغرافية، فهو من المشروعات بعيدة المدي، ويحتاج إلى هيئة تعمل عليها لسنوات طويلة قادمة. ومع كل ذلك يجب أن نهتم بالمشاريع المحلية، والاستفادة من الأمطار والسيول لشحن مخزون المياه الجوفية، ثم تأهيل الشبكة الرئيسية للري، وترشيد استخدام المياه، والتحول من الرى بالغمر إلى الرى الحديث، مع زيادة إيرادات مصر من تحلية المياه من ٧٠٠ مليون متر مكعب إلى ٢ مليار متر مكعب .

قال وزير الموارد المائية والرى، إن المرحلة الأولى من مفاوضات سد النهضة الإثيوبى الذى كان المفروض إتمام مراحلها، ستنتهى بالتوقيع مع المكتبين الاستشاريين، الفرنسيين «بى آر إل» و«أرتيليا»، حيث تبدأ بعدها المرحلة الثانية من المفاوضات المتعلقة، بالدراسات الفنية المقرر بدء أعمالها منتصف فبراير ٢٠١٦. «المكتب الاستشارى سيعد تقارير شهرية ويقدمها للدول الثلاث لمراجعتها واعتمادها، والمرحلة الثالثة تبدأ عقب انتهاء المكتب الاستشارى من وضع تقريره الفنى من خلال إعداد وزراء المياه بمصر والسودان لإدارة وآلية تشغيل السد، طبقا لتوصيات المكتب الاستشارى، وهذا مذكور فى اتفاق المبادئ.

هذا يعنى أن لدينا استراتيجية تتكون من ٣ مراحل وبمجرد التوقيع فى فبراير، تنتهى المرحلة الأولى بنسبة ١٠٠%، وتبدأ المرحلتان الثانية والثالثة تشغيل السد الإثيوبى ينقسم إلى مرحلتين الأولى توليد مبكر وآخر بالكامل، والأول يقصد به تشغيل ٢ توربينة، ومن المفترض قبل أن يتم توليد الكهرباء أن يبدأ السد فى التخزين، ومع الاتفاق على أن الدراسات الفنية تنتهى العام ٢٠١٦، إذن سيبدأ التخزين بعد العام ٢٠١٦، وسيكون مع فيضان ٢٠١٧، طبقاً لتوصيات الدراسات الفنية . وتوقع أن يبدأ التوليد المبكر بـ ٢ توربينة فى موسم فيضان العام المقبل، ويبدأ بعد ذلك باقى التخزين طبقاً لتوصيات الدراسات الفنية، لأنها المخرج الوحيد لهذا الملف، حيث تحدد عدد سنوات وحجم وسيناريو التخزين، وتحدد متى يكتمل ويخزن هذا السد.طبقاً للعرض الفنى السابق من شركة «بى آر إل» ومخرجات اجتماع الخرطوم الأخير تجرى الدراسة من ٨ إلى ١١ شهراً، أى أنه قبل

نهاية عام ٢٠١٦ سيكون لدينا دراسة مائية، وهى المسؤوله عن الإجابة عن كافة الاستفسارات التى تدور حول الآثار السلبية لسد النهضة من عدمها، وإن كانت هناك آثار سلبية ستجيب الدراسة عن وسائل التغلب عليها، سواء من خلال عدد سنوات التخزين أو توقيت التخزين

هناك العديد من الاستفسارات المطلوبة من المكتب الاستشارى للقيام بإعدادها، ثم تعقبها دراسة بيئية واقتصادية اجتماعية، بعدها بـ٣ شهور فى مارس ٢٠١٧ تنتهى هذه الدراسات المكملة.

ابعاد تغير السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا :

لعل إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية خلال فترة العام الأول من حكم الرئيس عبدالفتاح السيسى تظهر التغيرات الجذرية إزاء افريقيا نموذجا واضحا لذلك، لأن السياسات العملية لتحقيق المصالح الوطنية تظل رهنا بما يتصوره صانع أو صناع القرار. فقد كان هدف الرئيس السيسى عقب توليه السلطة فى العام ٢٠١٤، هو تجديد فى آليات وليس إحياء مقومات الدور المصرى إزاء القارة الإفريقية وكيفية إدارة العلاقات بين الأطراف المختلفة على نحو أدى إلى الانحراف عن السلوك الخارجى لمصر »المهمل «للقارة لعقدين كاملين، والتغيير البارز لملامح هذا الدور لا يرتبط فى الواقع بتقديم تحليل لماهية الأصدقاء القدامى والأعداء الجدد، وإنما تحديد سمات خاصة بالمصالح المصرية مع الدول الإفريقية، الخاصة بشراكة اقتصادية وحقوق مائية وأوضاع استراتيجية ودرء تهديدات أمنية وتجاوز »عقد نفسية«، بل إن إعادة تعريف تلك المصالح يمثل متطلبا رئيسيا كل فترة من جانب مراكز القوة الرئيسية المؤثرة فى سياسة الدولة، بدءا بالرئيس، ومسئولى الدفاع والأمن والخارجية، وبقية الأجهزة السيادية، والشخصيات التى يوجد اعتقاد وفقا لاقتراب »السمعة «بأنها مؤثرة فى صنع القرارات فى هذا الملف.

فى هذا السياق، تستعرض صفحة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مقالتين مكملتين لبعضهما البعض فى التوجه والسلوك الفعلى للسياسة المصرية تجاه القارة الإفريقية، أحدهما للدكتورة أمانى الطويل رئيس وحدة العلاقات الدولية وبرنامج الدراسات الإفريقية بالمركز إذ تشير إلى نجاح مصر فى تحويل سنوات الخسائر إلى نقاط التقدم فى العلاقات المصرية الإفريقية، والتى يحكمها مسارات خمسة، وهى العلاقات المصرية السودانية وأزمة سد النهضة مع اثيوبيا وصعود البعد الأمنى واستعادة عضوية الاتحاد الافريقى وبلورة آليات للتكامل الاقتصادي، بما يقود إلى استعادة المكانة بآليات جديدة. أما الأستاذة أميرة عبدالحليم الباحثة فى الشئون الإفريقية بوحدة العلاقات الدولية بالمركز فتشير إلى اتجاه السياسة المصرية بإشراك فاعلين متنوعين لتحقيق المصالح داخل القارة، ويعبر انعقاد مؤتمر »التكتلات الاقتصادية «فى شرم الشيخ عن هذا الاتجاه

بشراكة تكاملية مع ثلاث تجمعات رئيسية، لأن الاقتصاد محرك السياسة فى كثير من الأحيان، على نحو يقود إلى الحفاظ على الحقوق المائية المصرية وتسوية الصراعات الإفريقية ومساندة القضايا العربية، لتصبح مصر جسر تطوير العلاقات العربية الإفريقية، فضلا عن كونها قطبا رئيسيا مدافعا عن المصالح الإفريقية على الساحة الدولية.

أعاد النظام السياسي المصرى بعد ٣٠ يوينو إفريقيا الى مكانها ووزنها المناسب والمطلوب فى مجمل العلاقات الخارجية المصرية واستطاع الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال عام فقط من الحكم استعادة جزء معتبر من الوزن المصرى فى إفريقيا وذلك بإدارة ناجحة للخسائر المصرية فى العقود الثلاثة الأخيرة وتحويلها الى نقاط تقدم فى العلاقات المصرية الافريقية. وقد استفاد السيسى من عنصرين أساسيين هما التراث المصرى الإيجابى فى إفريقيا إبان معركة التحرر من الاستعمار التقليدى على عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبداية تبلور لإرادة إفريقية فى أن تكون خيرات القارة من موارد طبيعية ضخمة وموارد بشرية شابة لأبناء القارة بعد أن تم نهبها طويلا فى دولة الاستقلال الوطنى من جانب الشركات العابرة للجنسية فحققت القارة مفارقة أنها الأغنى فى الموارد بينما تعانى شعوبها من فقر يصل الى حد الجوع .

وفى هذا السياق، تتوافر إرادة سياسية رئاسية لإعادة لحمة العلاقات المصرية الإفريقية لتكون منصة إنطلاق لمصر والقارة معا مرتكزة على معطيات إستراتيجية ثابتة منها إرتباط الأمن القومى المصرى بكل عناصرةومشتملاته بإفريقيا فهى المحيط الجيو سياسى كما أنها مصدر دعم عناصر القوة الشاملة للدولة المصرية أو أحد أهم مصادر التهديد لها، كما تشكل حقيقة أن الدول الإفريقية هى نصف عضوية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى فرصة كبيرة لمسنادة مصر دوليا فى جميع المواقف الدولية وذلك شرط إخلاص مصر وتبنيها لقضايا القارة وهمومها والعمل على تجاوز التحديات الماثلة آمام استقرارها السياسى وتقدمها التنموى الشامل. ومما لاشك فيه أن هذا التوجه . السريع للإدارة المصرية . إزاء إفريقيا قد فرضه تعليق عضوية مصر فى الاتحاد الافريقى وتحركه بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٤ ضد مصر متجاهلا الإرادة الشعبية فى إسقاط النظام السياسى للإخوان المسلمين. فقد إرتهنت الإرادة الافريقية نسبيا وبشكل مؤقت لمصالح كل من جنوب إفريقيا واثيوبيا فضلا عن إرادة غربية كانت تسعى لإعادة هندسة المنطقة طبقا لمصالحها فى التفتيت على أسس طائفية أو عرقية اعتمادا على فصائل الاسلام السياسى والتى تنتج مناهج عملها تجاهلا لفلسفة المواطنة المتساوية وتمييزا ضد الأقليات الدينية والعرقية يفضى غالبا الى تقسيم التراب الوطنى للدول.

اتسمت الحركة الدبلوماسية المصرية إزاء إفريقيا بالفعالية والحركة المتوازية على أكثر من مسار منها ماهو سياسى ومنها ماهو أمنى فضلا عن التنموى وذلك طبقا للمحاور التالية:

أولا :العلاقات المصرية السودانية: عانت العلاقات المصرية مع دولة السودان الكبير من تناقضات النظم السياسية فى كلا البلدين طوال العقود الثلاثة الماضية . كما دفعت ثمنا باهظا لتورط قيادات سودانية فى محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسنى مبارك عام ١٩٩٥، كما انعكست عليها فترة حكم الإخوان المسلمين سلبيا بالنظر إلى ما تم تقديمه من مساندة سودانية لنظام الرئيس الاسبق محمد مرسى وذلك على خلفية وحدة الموقف الايديولوجى المنتمى للإسلام السياسي. وقد تم تجاوز هذا الموقف من جانب مصر بعد ٣٠ يونيو وذلك بسياسات الاحتواء الايجابى للنظام السودانى الشمالى ومحاولة تحييده فى التفاعلات الاقليمية خاصة على الصعيد الليبى وذلك عبر تقديم انواع متعددة من التطمينات بعدم وجود استهداف مصرى للنظام السودانى رغم سقوط نظام الاخوان فى مصر، والاتفاق على ضرورة الحفاظ على وحدة التراب الوطنى الليبى وعدم دعم فصائل الإخوان المسلمين هناك، فضلا عن دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين فتمت مضاعفة رأسمال الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي، والحفاظ على تفاهمات الحد الأدنى بين الطرفين المصرى والسودانى فى ملف سد النهضة، وأخيرا تقييد تحركات المعارضة السودانية فى القاهرة فى حدها الأدنى ثم عدم التدخل فى الشأن الداخلى السودانى على المستوى الرسمى رغم تعقيداته.

ويمكن القول إن الغرض الاستراتيجى المصرى إزاء السودان الشمالى هو الحفاظ على دولته الوطنية من مخاطر التفتيت الماثلة بسبب عدم الاستقرار السياسى فى شمال السودان. وفى هذا السياق حرصت مصر على سياسات المساندة التنموية لجنوب السودان والحياد فى مجال الصراعات المسلحة فيه التى ربما تتوارى مع قرارت أخيرة للرئيس سلفا كير ربما تسهم فى تهدئة الاوضاع بجنوب السودان. وقد أسفرت السياسات المصرية إزاء السودان الشمالى على قيام الاخير بإعادة تموضع إقليمى فأعاد النظر فى مجمل علاقاته الخارجية وتباعد نسبيا عن إيران بإغلاق المراكز الثقافية الإيرانية فى السودان وعدم تقديم دعم لوجستى للسفن الإيرانية فى ميناء بورسودان فضلا عن تباعد نسبى عن قطر، والأهم هو المشاركة فى عاصفة الحزم مع المملكة العربية السعودية وعلى الصعيد المصرى تزايدت مساحات التفاهم المصرى السودانى فى ملف سد النهضة بعد أن أحتضنت الخرطوم إعلان إتفاق المبادىء بين مصر وإثيوبيا والسودان بما مثله ذلك من دعم سياسى للرئيس البشير قبيل معركته الانتخابية الأخيرة.

مكاسب معنوية:

ثانيا: العلاقات مع إثيوبيا وأزمة سد النهضة: رغم أن أزمة سد النهضة مازالت ماثلة حتى اللحظة الراهنة ولم يتم الاطمئنان بعد الى معامل أمان هذا السد على الصعيد الفنى طبقا للمواصفات الاثيوبية المطروحة ورغم إقدام إثيوبيا على عقد إتفاق بشأن صفقة تسليح مع تركيا فقد أحرزت مصر بعض نقاط التقدم منها فتح آفاق العلاقات المصرية الاثيوبية لعلاقات إستراتيجية شاملة منها التعاون التنموى عبر رفع مستوى تمثيل اللجان العليا المشتركة الى المستوى الرئاسى والتنسيق فى مجالات محاربة الارهاب فى إفريقيا حيث طرحت اللجنه العليا المشتركة فى نوفمبر ٢٠١٤ فكرة تشكيل تحالف عسكرى لمحاربة الإرهاب، والتواصل مع عددٍ من الدول ذات التأثير داخل منظمة الاتحاد الإفريقى ومجلس السلم والأمن لإعطاء مزيدٍ من الفاعلية لمقترح التحالف العسكري. وعلى صعيد مواز، جنت مصر بعض المكاسب المعنوية من إعلان المبادىء بشأن سد النهضة الذى جرى توقيعه فى الخرطوم بين كل من مصر وإثيوبيا والسودان منها إزالة صورة ذهنية سلبية لمصر رسخها اجتماع الرئيس الاسبق مرسى مع بعض القوى الحزبية بشأن سد النهضة والذى برزت فيه صورة عدوانية لمصر أساءت لها فى الذهنية الإفريقية بشكل عام وتم توظيفها ضد مصر من جانب إثيوبيا عالميا، كما لعب خطاب الرئيس أمام البرلمان الاثيوبى دورا فى تقارب وجهات النظر بين الطرفين وإن لم يسفر حتى الآن عن الاتجاه لتوقيع إتفاقية مياه تحفظ لمصر حصتها فى مياه النيل أو تغيرا فى توجهات تحالف عنتيبى بشأن الامن المائى المصرى وهى بلاشك تحديات تعمل على تجاوزها الإدارة المصرية.

ثالثا: البعد الأمنى بين مصر وإفريقيا: تواجه مصر حاليا مصادر أعلى مصادر التهديد من ليبيا فى شمال إفريقيا التى استطاعت فيها داعش أن تسيطر على مدينة سرت فى الوسط فضلا عن وجودها فى درنة على الحدود المصرية الليبية، كما توجد مصادر تهديد للأمن القومى المصرى لا تقل خطورة فى النطاق الافريقى بدول الساحل والصحراء، وهو النطاق الاقليمى الشامل على القطاعات الجنوبية من دول شمال إفريقيا وجنوبها من دول افريقيا مثل تشاد ومالى والنيجر ونيجيريا وذلك فى ضوء تضافر عدد من العوامل منها أولا :انتشار فصائل السلفية الجهادية وقدرتها على الانتشار وتمويل نفسها ذاتيا عبر عمليات التهريب فى الصحراء الكبري. ثانيا :وجود نموذج الالهام النظرى والفكرى فى التطرف مثل القاعدة التى تحولت الى القاعدة فى بلدان المغرب الاسلامى وداعش التى تحولت الى دامس. ثالثا، هشاشة الدولة الوطنية فى نطاق هذا الاقليم وعدم قدرتها على ضبط حدودها. رابعا، قدرة تنظيمات السلفية الجهادية على اختراق أو تهديد عناصر

القوات المسلحة لهذه الدول أيضا. وفى هذا السياق، تسعى مصر استراتيجيا إلى تجنب تفتيت التراب الوطنى الليبى بعد أن تحول الى ساحة تنسيق وتعاون وتبادل خبرات للفصائل المتطرفة والمسلحة فى أنحاء القارة وذلك عبر أمرين :تفعيل آلية دول جوار ليبيا فى إحلال الاستقرار السياسى الليبى عبر التعاون الإقليمى وتحجيم فرص تحويل ليبيا الى ساحة تصفية حسابات فضلا عن محاولة إسناد الجيش القومى بتدريبه ورفع الكفاءة القتالية للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة، وعمليات التدريب للقوات الخاصة، وتقديم الخدمات المعلوماتية والدعم الفني، وفى هذا السياق فتحت مصر قنوات تواصل وتعاون مع كل من تشاد وأُفريقيا الوسطى فى ضوء الدور المتنامى لتشاد فى منطقة الصحراء الكبرى، والمدعوم من جانب الاتحاد الافريقي، كما تعد أحد اللاعبين المهمين –إلى جانب دول جوار ليبيا فى استعادة الاستقرار للدولة الليبية، والحفاظ على وحدتها. ورغم هذه الجهود فإن مصر تواجه تحديات جادة وكبيرة لتقليص مصادر التهديد فى النطاق الافريقى منها وجود خلافات ثانوية بينها وبين الجزائر فيما يتعلق بالتفاعلات بليبيا على الارض وهو أمر مؤثر على فرص تطويق الارهاب فى ليبيا، ولايمكن استبعاد تفاعل عناصر سودانية بعلم الدولة او بدون علمها فى إسناد فصائل فجر ليبيا آو داعش وذلك نظرا لرصد وجود عناصر من داعش مؤخرا فى ولاية البحر الأحمر بالسودان فضلا عن وجود خلايا نائمة لكل من القاعدة وحزب التحرير الإسلامى فى السودان.

رابعا: مصر والاتحاد الافريقى: على الرغم من عودة مصر إلى عضوية الاتحاد الافريقى فإن مصر لاتزال تواجه مقاومة إفريقية فى بعض السياقات لصالح بعض الدول التى تعتبر مصر منافسة لها على الصعيد الافريقى فمثلا تسعى إثيوبيا عبر دول أخرى فى مقاومة أى دور مصر فى الأزمات السودانية شمالا وجنوبا وذلك بعد أن حققت مساحة دور وتأثير فى الشأن السودانى على وقت الرئيس الأسبق مبارك وتصاعد الوزن الاقليمى الإثيوبي، كما أن تفاعل الاتحاد الافريقى مع مصر فى مجال محاربة الإرهاب بسيناء مازال محدودا فإن تصنيف الاتحاد الافريقى للإرهاب مازال مقصورا على بوكو حرام. ومن هنا، جاء قرار قمة الاتحاد الافريقى فى يناير الماضى بتشكيل قوة عسكرية ضد بوكو حرام ولمتيتم الاشارة إلى الحالة المصرية إلا بناء على طلب مصري، وأيضا لم يتم التفاعل بإيجابية مع الطلب المصرى بإنشاء آلية فض منازعات بالقارة.

خامسا: الآليات المصرية فى التكامل الاقتصادى مع إفريقيا: يثير النمو الاقتصادى فى افريقيا لعاب الشركات الغربية حيث إن فرص النمو السريع فى افريقيا أصبحت دافعا للتكالب الغربى على افريقيا فدخلت ١٠٠٠ شركة ألمانية على سبيل المثال لا الحصر الى إفريقيا خلال العام الماضى

فقط. كما تضاعفت الاستثمارات الصينية وذلك فى وقت مازالت الآليات المصرية قاصرة رغم الخطوة المهمة فى تدشين المنطقة الحرة لشمال وشرق افريقيا والتى أعلن عن تأسيسها فى شرم الشيخ الأسبوع الماضى حيث مازالت الأدوات المصرية قاصرة وغير مواكبة للتطورات الكبيرة فى افريقيا وتعتمد على القطاع الخاص المصرى بإستثناء شركة المقاولون العرب.كما تمارس البيروقراطية الحكومية منافسات غير مبررة فيما بينها فى النطاق الافريقى ربما تسفر عن نتائج. أضف إلى أن وحدة إفريقيا المكونة مؤخرا بمجلس الوزراء لاتوجد لها آية متابعة وتقييم من جانب خبراء مستقلين وعلى ذلك فإن تطوير فكر وآليات الإدارة المصرية إزاء إفريقيا تتطلب سرعة المبادرة وإمتلاك أدوات مستقلة عن القطاع الخاص بالنظر الى بطء حركة الأخير فى إفريقيا ومتطلباته الكبيرة فى ضمان الاستثمار من جهة وأمان رأس المال من جهة أخري.

تتسارع الخطى المصرية نحو تدعيم العلاقات مع دول القارة الإفريقية فى ظل إصرار واضح على تدشين مرحلة جديدة من الروابط المصرية الإفريقية، تتجاوز القضايا الشائكة وتستثمر الميراث التاريخى للعلاقات، وتنطلق من إعادة صياغة للأولويات والاستراتيجيات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية باشراك فاعلين متنوعين لتحقيق الأهداف المصرية فى القارة الإفريقية.ويأتي انعقاد مؤتمر التكتلات الاقتصادية فى شرم الشيخ ليعبر عن خطوة رصينة فى هذا الطريق حيث تسعى مصر نحو تعزيز التكامل الاقتصادى بين ثلاثة تجمعات اقتصادية إفريقية هى السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى (COMESA)وجماعة شرق إفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى (SADC) بتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة (TFTA) كمرحلة أولى تتعلق بتجارة السلع وإزالة الحواجز الجمركية تتبعها مرحلة ثانية تشهد إنشاء اتحاد جمركى وتركز على التجارة فى الخدمات والملكية الفكرية.

تضم هذه التجمعات ٢٦ دولة تتداخل عضوية الكثير منها فى التجمعات الثلاثة مما يبرز حجم المصالح والتهديدات المشتركة التى تجمعها، فهى تشمل دولا ذات اقتصاديات متطورة ولديها امكانيات هائلة للنمو مثل مصر وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وكينيا وموزمبيق إلا أن غالبيتها من الدول الصغيرة الفقيرة، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى السنوى فى دول الاتفاقية (TFTA) إلى ١.١٨٤ دولار، إلا أن التفاوت بين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى واسع جدا بين هذه البلدان، ووفقا لمعدل القوة الشرائية، يتراوح نصيب الفرد السنوى من الناتج المحلى الإجمالى بين مدغشقر ١.٤٠٠، وبوروندى ٩٠٠، والكونغو الديمقراطية ٧٠٠، إلى جنوب أفريقيا ١٢.٧٠٠ ومصر ١١.١٠٠ دولار.

شبكة أهداف وتواجه هذه الدول استغلالا متزايدا من القوى الدولية لمواردها وإمكانياتها، فتسعى للانضمام إلى تجمعات إقليمية للتخفف من اعتمادها وتبعيتها لهذه القوى، كما تنظر غالبية هذه الدول إلى الدول الكبرى فى الإقليم باعتبارها القائد والراعى للاستقرار والتنمية بين ربوع القارة، ومن هنا تبرز المنافع المتبادلة من وراء تبنى مصر لإستراتيجية تعزيز التكامل الإقليمى بين الدول الإفريقية. فمن الناحية الاقتصادية، تساعد اتفاقيات التكامل على تدعيم النمو الاقتصادى فى دول الإقليم، فاتفاقية منطقة التجارة الحرة التى وقعها الزعماء الأفارقة فى شرم الشيخ فى ١٠ يونيو الحالى والتى جاءت عبر مفاوضات بدأت فى كمبالا فى عام ٢٠٠٨ ثم جوهانسبرج فى عام ٢٠١١، هى بداية لإنشاء أكبر منطقة حرة فى إفريقيا تمثل أكثر من ٥٢ % من سكان القارة (٦٢٥ مليون نسمة) وأكثر من ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالى لإفريقيا بقيمة تتجاور ١.٢ تريليون دولار. وتتضمن إلغاء الحواجز التجارية لتحرير التجارة السلعية بين بلدان هذا التكتل بصورة تدريجية، تبدأ بتخفيض الرسوم الجمركية فى غضون ثلاث سنوات للوصول إلى تخفيض ٨٥% من التعريفات الجمركية، وكذلك إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية من على الحدود، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمنح كل دولة عضو معاملة، لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمثيلاتها من المنتجات المحلية، كما ستلزم الدول الموقعة بعدم فرض أى قيود كمية على الصادرات أو الواردات، وكذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعاون الجمركى والتدابير الخاصة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

وتهدف الاتفاقية التى تعد إحياء لحلم قديم لربط أجزاء القارة من القاهرة إلى الكاب، إلى تحفيز التجارة البينية الإفريقية، حيث يصل حجم هذه التجارة إلى ١.٣ تريليون دولار ١٢% بالمقارنة بأوروبا ٧٠% وآسيا ٥٥%. ولذلك يتوقع أن يرتفع حجم هذه التجارة مع توقيع الاتفاقية ليصل إلى ٣ تريليونات ٣٠%، فى ظل اتساع حجم السوق التى يضم ٦٢٥ مليون مستهلك حيث ستعمل هذه السوق الكبيرة على زيادة القدرة على التصنيع على نطاق واسعة، حيث تتطلب بعض الصناعات كبعض شركات الأدوية وجود سوق واسع لتقوم بأنشطتها، كما سيشجع البنوك على تقديم التمويل اللازم للمشروعات كما ستزداد الاستثمارات القادمة إلى إفريقيا، حيث ستعمل الدول وفقا للاتفاقية على تدعيم قدرات بعضها .

وفى هذا الإطار، ستستفيد الصادرات المصرية وكذلك الشركات الاستثمارية من هذه السوق، حيث تتضمن الاتفاقية بنودا توفر فرص للصناعات الصغيرة، كذلك قد تصبح هذه السوق مجالا

لاستيعاب العمالة المصرية مع تسهيل انتقال الأفراد عبر دول التكتل الإقليمى مما يسهم فى علاج مشكلة البطالة التى وصل معدلها فى مصر إلى ١٢.٩% هذا العام.

وأكد وزير الصناعة والتجارة منير فخرى عبدالنور تعليقا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين التكتلات الاقتصادية الثلاثة، انه من المتوقع أن تشهد الصادرات السلعية المصرية طفرة غير مسبوقة فى النفاذ إلى السوق الإفريقية، وبصفة خاصة المنتجات الهندسية، والملابس، والمنسوجات، والمنتجات الكيماوية، والأثاث، والمنتجات الزراعية، والمنتجات الزراعية المصنعة، والمفروشات المنزلية، بعد التوقيع على هذا الاتفاق، وفقا لما نقله البيان. وقد وصل حجم التبادل التجارى بين مصر وهذه الدول قبل التوقيع على الاتفاقية الجديدة حوالى ٣.٥ مليار دولار فى عام ٢٠١٣، منها ٢.٧ مليار دولار صادرات مصرية، بينما بلغت قيمة الواردات منها..٨ مليار دولار ليحقق الميزان التجارى المصرى فائضاً قدر بحوالى ١.٩ مليار دولار فى نفس العام.

مزايا نسبية كما يمكن أن تبرز الخبرة المصرية فى مجالات تطوير البنية التحتية فى دول التكتل، وهو من أهم المجالات التى تحتاجها هذه الدول ويتنافس العديد من القوى الدولية وفى مقدمتها الصين على تكثيف استثماراتها فى هذا المجال، ويعمل عدد من شركات القطاع الخاص المصرية فى هذا المجال منذ سنوات، فشركة القلعة القابضة –على سبيل المثال –تقوم بعدد من مشروعات البنية الأساسية فى شرق إفريقيا من بينها تشغيل سكة حديد ريفت فالى (RUR)وهو خط يربط بين ميناء مومباسا فى كينيا وأوغندا كما تعمل فى قطاع التعدين والزراعة فى إثيوبيا. وخلال الشهر الماضى تم افتتاح الميناء البرى الأول على الحدود بين مصر والسودان فى قسطل، مما يعمل على زيادة الصادرات والواردات بين البلدين وكذلك بين مصر ودول القارة الأخرى حيث تستطيع مصر نقل صادراتها إلى دول شرق إفريقيا هذا بالإضافة إلى الحد من ارتفاع تكاليف النقل والجمارك. حيث تحرص مصر فى تعاونها الإفريقى على قطاعات محددة لها مزايا نسبية فى عملية دفع العلاقات بين الجانبين، كقطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات .

من الدوافع الرئيسية لإنشاء المزيد من مناطق تحرير التجارة فى إفريقيا هو أن تحرير التجارة والأسواق يكون أكثر جذبا وأكثر إقناعا للاستثمار الأجنبى المباشر. فمعظم الشركات لا ترغب فى التعامل مع الأوراق الزائدة، والتأخير على طول الحدود، وتعدد اللوائح والمسئولين، وأكد مسئولون أفارقة أن الاتفاقية الجديدة TFTAتهدف إلى زيادة حصة إفريقيا من التجارة العالمية، والتى تقف حاليا عند ٢%، هذا بالإضافة لتطلع القادة الأفارقة لأن تكون هذه الاتفاقية بداية لإنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة الإفريقية ككل، فعلى الرغم من كون اتفاقية منطقة التجارة الحرة

(TFTA) لم تشمل نيجيريا وهى أكبر دولة فى القارة من حيث عدد السكان ١٧٧ مليون نسمة ويقترب ناتجها المحلى الإجمالى من ٦٠٠ مليار دولار إلا أنه من المرجح أن انطلاق منطقة التجارة الحرة فى شرق إفريقيا سوف يكون محركا لانطلاق اتفاقية مماثلة فى عموم إفريقيا(Continental Free Trade Agreement (CFTA).

قاطرة الاقتصاد ومن الناحية السياسية والأمنية، فإن تفعيل التعاون بين دول اتفاقية منطقة التجارة الحرة يمثل أهمية جيوسياسية بالنسبة لمصر، فالاقتصاد محرك فى كثير من الأحيان للسياسة، وترتبط المصالح الإستراتيجية المصرية بهذا الإقليم وفى مقدمتها »قضية مياه النيل«، وما يتعلق بها من الحاجة إلى الوصول إلى توافقات حول المصالح المائية بين مصر وإثيوبيا، وكذلك تهيئة دول الإقليم لاستيعاب ما تتضمنه الحقوق المائية المصرية، حيث سيسمح الحضور المصرى الواسع عبر شركاتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية بتحقيق اطر للتقارب بين الجانبين، وخلال اجتماعات شرم الشيخ الأخيرة اتفقت مصر والسودان وإثيوبيا على تشكيل مجلس ثلاثى أعلى للتجارة التفضيلية. هذا بالإضافة إلى أن الحضور المصرى الواسع عبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأخيرة سيعمل على معالجة مشكلة التمييز لدى الدول الإفريقية بين شمال الصحراء وجنوب الصحراء حيث يعتبر الكثير من هذه الدول، أن دول الشمال الإفريقى تنتمى للمنطقة العربية وهى بعيدة عن القارة الإفريقية وهذا يؤثر فى كثير من القرارات والمواقف السياسية لهذه الدول. كما أن مصر تحتاج خلال المرحلة الراهنة إلى تدعيم دورها الإقليمى سواء عربيا أو أفريقيا خاصة فى ظل التغيرات التى تطرأ على التحالفات الإقليمية مما يجعل مكاسب مصر تتضاعف من زيادة الدول المشاركة لها فى أطر إقليمية مختلفة تتقارب فيها مصالحها مع بعضها البعض.

وساطة النزاعات وفى الوقت الذى تعانى فيه دول كثيرا من الموقعين على الاتفاقية فى الشرق والجنوب هذا فضلا عن ليبيا فى الشمال الإفريقى، من نمو عوامل عدم الاستقرار فى ظل عجز الآليات الإقليمية –فى أحيان كثيرة –وكذلك الدول عن مواجهة مثل هذه التحديات، تبرز الخبرة المصرية فى تسوية الصراعات، وإمكانية مشاركتها السياسية والأمنية فى استعادة الاستقرار فى هذه الكتلة الجغرافية التى تمتد من الشمال إلى الجنوب، مما يؤهل مصر لاحتلال مكانة الدولة »القائد « فى شرق إفريقيا خاصة فى ظل تصاعد المنافسات على احتلال هذه المكانة سواء فى الشرق أو الجنوب الإفريقى.

كما استعمل مشاركة مصر السياسية والأمنية فى تسوية الصراعات فى دول الاتفاقية على تدعيم قراراتها ومواقفها فى الاتحاد الإفريقى وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى، حيث سيتزايد عدد

الدول المؤيدة للمواقف المصرية، فى الوقت الذى ستعمل مصر من خلال حضورها الكثيف فى الشرق والجنوب الإفريقى على حماية حدودها وكذلك منع أى دولة أو كيان من تهديد مصالحها وأمنها القومى عبر تفعيل تعاونها مع دول القارة فى المجالات الأمنية والسياسية .

وسيطرح تدعيم العلاقات بين مصر ودول الشرق والجنوب الافريقى انعكاساته الواضحة على العلاقات العربية الإفريقية وخاصة ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية العربية فى إفريقيا، وكذلك الدور الإفريقى فى مساندة وتسوية القضايا العربية، لتصبح مصر جسرا لتطوير العلاقات العربية الإفريقية، وكذلك وسيط لتنسيق المواقف العربية والإفريقية من بعض الأزمات المشتركة، كالأزمة الليبية والأزمة الصومالية.كما أن نمو العلاقات بين مصر وباقى الدول الإفريقية ودخول مصر كوسيط فعال فى تسوية الصراعات الإفريقية سيدفع القوى الدولية وكذلك المنظمات الدولية نحو الاعتماد عليها فى ترسيخ الاستقرار فى هذه الإقاليم وحماية المصالح الدولية، لتتحول مصر فى ظل نمو أنشطتها فى القارة الإفريقية إلى قطب رئيسى مدافع عن المصالح الإفريقية على الساحة الدولية، كذلك ستستفيد مصر من أصوات الدول الإفريقية فى المنظمات الدولية لإقرار حقوقها ومصالحها وكذلك الحقوق والمصالح العربية.

الوحدة الاقتصادية الافريقية :

فى خطوة مهمة على طريق الوحدة الاقتصادية بين دول القارة السمراء، وقع الرئيس عبد الفتاح السيسى وعدد من الزعماء الأفارقة أمس على وثيقة اتفاقية التجارة الحرة بين أكبر ثلاثة تكتلات اقتصادية إفريقية (الكوميسا، السادك، وتجمع شرق إفريقيا التى تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء بهذه التكتلات، وتحرير التجارة بينها بحلول عام ٢٠١٧، كما وقع الزعماء على إعلان شرم الشيخ، الذى أكد عزم هذه الدول على تعميق التكامل عبر منطقة التجارة الحرة، ومواصلة نهج التكامل التنموى القائم على المرتكزات الثلاثة للتنمية الصناعية وتنمية البنية التحتية وتكامل السوق.وتُشكل منطقة التجارة الحرة الثلاثية سوقاً متكاملة تضم ٢٦ دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعةً ٦٣٢ مليون نسمة، أى ما يعادل ٥٧% من سكان أفريقيا، وتُسهم بناتج محلى إجمالى مقداره ١.٣ تريليون دولار (٢٠١٤)، فضلاً عن اسهامها بما يعادل ٥٨% من الناتج المحلى الإجمالى للقارة الإفريقية. التوقيع علامة فارقة من أجل استكمال آمالنا وطموحاتنا نحو تحقيق التكامل والاندماج الإقليمى على مستوى قارتنا الإفريقية. وقال فى ختام قمة التكتلات الاقتصادية : لقد أثبتنا للعالم، وقبل كل شيء لشعوبنا توافر إرادتنا السياسية من أجل تبنى أفضل الممارسات

والسياسات اللازمة لتحرير التجارة بين دولنا، والعمل على النهوض بالبنية التحتية، وتحقيق التنمية الصناعية، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة .

أن لدينا فرصة حقيقية يجب العمل على استثمارها لخدمة مصالح وأهداف شعوب إفريقيا، وهو الأمر الذى يتطلب المزيد من العمل المشترك والجهد الدءوب والتضامن، ولقد حرصنا خلال أعمال هذه القمة على أن نخرج بخريطة مستقبل واضحة ومحددة بشأن عملنا المشترك خلال المرحلة المقبلة.وأعلن تنظيم مصر منتدى الاستثمار والتجارة فى إفريقيا الذى سيعقد بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٢٩ 31-أكتوبر ٢٠١٥ بهدف التعريف بفرص التجارة والاستثمار الواعدة فى إفريقيا على الصعيدين الإقليمى والدولي.أن مصر تقوم حالياً أيضا بتنفيذ عدة مشروعات قومية عملاقة من أجل تطوير بنيتها التحتية، حيث شارفت على الانتهاء من حفر قناة السويس الجديدة وذلك بهدف تيسير التجارة العالمية والإقليمية، مشيرا إلى أن ذلك سيمثل قيمة مضافة كبيرة لإقليم الشرق والجنوب الإفريقى بوجه خاص، والقارة الإفريقية بوجه عام.

وقد عقدالرئيس عبدالفتاح السيسى قمة، مع نظيره السودانى عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هايلاميرمام ديسالين، لمتابعة تنفيذ إعلان المبادىء الذي تم التوقيع عليه بالخرطوم فى مارس ٢٠١٥ بشأن سد النهضة، وأكد الزعماء الثلاثة إلتزامهم بمبدأ عدم الإضرار بمصالح كل طرف، وتحقيق المكاسب المشتركة للجميع.

زيادة تدفق الاستثمارات – تطوير البنية التحتية – التنمية الصناعية :

اعتمد رؤساء دول وحكومات ثلاثية السوق المشتركة في ختام اجتماعات القمة الافريقية امس البيان الختامي والذي جاء نصه :إن رؤساء دول وحكومات ثلاثية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى (الكوميسا) وجماعة شرق إفريقيا (إياك) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى (سادك) قد اجتمعوا فى العاشر من يونيو ٢٠١٥ فى شرم الشيخ، مصر، وقد أطلقوا منطقة التجارة الحرة الثلاثية لثلاثية الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا (إياك) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى (سادك) وإذ تقر القمة بأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية تُشكل سوقاً متكاملة تضم ٢٦ دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعةً ٦٣٢ مليون نسمة أى ما يعادل ٥٧% من سكان افريقيا، وتُسهم باجمالى ناتج محلى مقداره ١.٣ تريليون دولار أمريكى (٢٠١٤)، فضلاً عن اسهامها بما يعادل ٥٨% من الناتج المحلى الاجمالى للقارة الإفريقية .

وإذ تقر أيضاً بأن إقامة منطقة التجارة الحرة الثلاثية ستعزز التجارة البينية الإقليمية من خلال خلق سوقٍ أوسع نطاقاً وزيادة تدفقات الاستثمارات، وتعزيز التنافسية وتشجيع تنمية البنيات التحتية الاقليمية إلى جانب تصدره للتكامل فى القارة الأفريقية .

وإذ يؤكد المشاركون مجدداً أن عملية التكامل فى الثلاثية تقوم على منهجية تنموية تستند على ثلاثة (٣) مرتكزاتٍ هى على وجه التحديد :مرتكز السوق الذى يتجسد فى منطقة التجارة الحرة الثلاثية وتطوير البنيات التحتية لتسهيل وتعزيز الارتباط والتواصل وحركة السلع والأشخاص إلى جانب تخفيض نفقات ممارسة العمل التجارى، والتنمية الصناعية مما يؤدى بدوره إلى تعزيز التنافسية ومعالجة قيود كفاءة العرض والإنتاجية .

كما يؤكدون مجدداً أن مبادرة الثلاثية تمثل خطوةً حاسمةً فى اتجاه تحقيق الرؤية الإفريقية لإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية التى وضعت تصورها خطة عمل لاجوس، وقانون أبوجا لسنة ١٩٨٠، واتفاقية أبوجا لسنة ١٩٩١، وكذلك القرار الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقى ببانجول – جامبيا فى ٢٠٠٦ والذى وجه مفوضية الاتحاد الافريقي والمجموعات الإقليمية الاقتصادية بتحقيق التناغم بين سياساتها وبرامجها وتنسيقها باعتبارها استراتيجيات مهم لترشيد وزيادة التجارة والاستثمارات الإفريقية البينية والتكامل بين اقتصادات الثلاثية والاقتصاد الافريقى باعتبارهم فاعلين رئيسيين فى الاقتصاد العالمي .

لذلك فإن القمة الثالثة للثلاثية : قد وقعت اعلان شرم الشيخ لإطلاق منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا إياك – سادك. وقعت وفتحت للتوقيع الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا إياك سادك .واعتمدت خطة ما بعد التنفيذ والتى تحدد تفاصيل النشاطات التى يتم القيام بها على المستويين الوطنى والإقليمى إنفاذاً لأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية لثلاثية الكوميسا ومجموعة شرق افريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الافريقي، وتصدر توجيهاتها بشأن مواصلة المفاوضات حول المجالات التى لم يتم الفراغ منها خلال المرحلة الأولي .وأصدرت توجيهاً بتعجيل استكمال القضايا العالقة من المرحلة الأولى وذلك لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية . ووجهت بالشروع فى مفاوضات المرحلة الثانية والتى تغطى التجارة فى الخدمات والتعاون فى مجال التجارة والتنمية وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات عبر الحدود.

<u>أكبر عملاق اقتصادي افريقي – منطقة التجارة الحرة :</u>

التجمعات الاقتصادية الثلاثة الكوميسا، والسادك، واتحاد شرق أفريقيا على جهودهم فيما يتعلق بالإعداد لجميع الجوانب الفنية والتنظيمية الخاصة بتعزيز الاندماج والتعاون الاقتصادى فيما بين

التجمعات الثلاثة. تحتضن مصر تدشين منطقة التجارة الحرة الثلاثية والتى تم فى شرم الشيخ التوقيع على اتفاقيتها التأسيسية لتعزيز التجارة البينية بين دول القارة، وذلك بإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية لتحقيق الاندماج الاقتصادى والتجارى الكامل فيما بين هذه الدول. أن ما تقوم به الدول المشاركة فى القمة يمثل نقطة مهمة وفاصلة فى تاريخ التكامل الاقتصادى لأفريقيا، حيث تؤسس منطقة للتجارة الحرة الثلاثية تضم فى عضويتها ستاً وعشرين دولة، يبلغ عدد سكانها ٦٢٥ مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى لها ١.٢ تريليون دولار أمريكى، ويمثل ذلك ٥٧% من إجمالى عدد سكان أفريقيا، وأكثر من ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالى للقارة الإفريقية وتمتد هذه المنطقة من الأسكندرية على البحر المتوسط إلى كيب تاون على المحيطين الهندى والأطلنطى. أن ما تقوم به الدول المشاركة فى القمة يعتبر خطوة رئيسية نحو إنشاء الاتحاد الاقتصادى لأفريقيا طبقاً لخطة لاجوس لعام ١٩٨٠، ومعاهدة أبوجا لعام ١٩٩١، وتماشياً مع أجندة ٢٠٦٣ التى تمثل رؤية جماعية للقارة الأفريقية، وخارطة المستقبل للخمسين عاماً المقبلة لتصبح إفريقيا قوة فاعلة على الساحة الدولية بحلول عام ٢٠٦٣. أن تنفيذ هذه الأجندة يحتاج برامج وأطر طموح، وعلى رأسها إنشاء منطقة للتجارة الحرة للقارة الأفريقية بحلول عام ٢٠١٧، وربط إفريقيا من خلال مشاريع بنية تحتية عالمية المستوى فى مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة المؤسسات المالية الأفريقية خلال الأطر الزمنية المتفق عليها. أن توافر الإرادة السياسية يتطلب إلى جانبه بذل جهود مضنية لتدشين منطقة التجارة الحرة الثلاثية والعمل على تعزيز الاندماج الاقتصادى الإقليمي، والسعى الدءوب نحو تحقيق التنمية الصناعية وتعزيز قدراتنا التصنيعية، من خلال تبنى سياسات وطنية وإقليمية تهدف إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية المتوافرة لدى دول القارة وتعزيز القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها، وهو ما سينعكس بالإيجاب أيضاً على زيادة قدرتها لجذب المزيد من الاستثمارات وتدفقات رءوس الأموال لمجال التصنيع، والتكنولوجيات الحديثة لإنتاج سلع ذات جودة عالية، مما سيؤدى إلى مضاعفة تجارتها البينية. حرص مصر على دعم كافة مبادرات الاتحاد الأفريقى والمشروعات الإقليمية التى تهدف إلى تطوير البنية الأساسية فى القارة الإفريقية وخلق شبكة من الطرق فى إطار برنامج تطوير البنية الأساسية فى أفريقيا.«PIDA» أن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأفريقية من أجل معالجة تدهور أوضاع البنية التحتية فى مجالات الطاقة والنقل وإدارة الموارد المائية والاتصالات، وحشد التمويل اللازم من أجل تنمية تلك القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة فى أفريقيا.وأضاف أن كلا من مصر والسودان قامت الشهر الماضى بافتتاح الطريق البرى »قسطل –

أشكيت «الذى يربط برياً بين مصر والسودان، مشيرا إلى أنه جار الانتهاء من أعمال المعبر البرى الثانى الذى يربط بين مصر والسودان فى أرقين فى إطار الطريق البرى الذى سيمتد من القاهرة إلى كيب تاون، معربا عن أمله فى أن يتم افتتاحه خلال الفترة القريبة المقبلة. أن مصر تقوم أيضاً بجهود مضنية من أجل استكمال التزاماتها برعايتها لمشروع الخط الملاحى الذى سيربط بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط فى إطار مشروعات »النيباد«، مضيفا أن مصر استضافت منذ أيام قليلة الاجتماع الفنى للمبادرة الرئاسية لتطوير البنية التحتية، وقدمت خلاله عرضاً فنياً لما تم من دراسات جدوى لهذا المشروع الإقليمى العملاق. استعداد مصر دائماً لتقديم ما لديها من خبرات وإمكانات فى إطار تلك الجهود، والتى من شأنها خدمة مصالح وأهداف شعوب دول القارة الأفريقية.

قامت مصر خلال السنوات الماضية بتوفير العديد من الخبراء فى مختلف المجالات الفنية من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، وتواصل دوره حالياً الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التى أعلنت عن إطلاقها فى يونيو ٢٠١٤ خلال قمة الاتحاد الأفريقى فى مالابو، من أجل المساهمة الفعالة فى بناء الكوادر الإفريقية أن كافة تحركات الدول الأفريقية تهدف لتأمين مستقبل الأجيال القادمة وخلق فرص عمل لائقة لها ولمواجهة المشكلات التى نعانى منها جميعاً وعلى رأسها البطالة، وهو ما يتطلب توافر الإرادة من أجل الاهتمام بالتنمية الصناعية وجذب المزيد من الاستثمارات التى من شأنها أن توفر المزيد من فرص العمل وضمان استدامة الجهود المشتركة على امتداد المستقبل المنظور والبعيد. أهمية دور المرأة الأفريقية كشريك أساسى فى جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وضمان التحول المنشود فى القارة الأفريقية.

وفى إطار إطلاق عام ٢٠١٥ عاماً لتمكين المرأة والتنمية لتحقيق أجندة ٢٠٦٣ فى إطار الاتحاد الأفريقي، أكد الرئيس أيضا أن تمكين المرأة خاصة المرأة الفقيرة والمُعيلة وتعزيز دورها فى المجتمع اقتصادياً وسياسياً والارتقاء بأوضاعها يشكل عاملاً حاسماً فى القضاء على الفقر، ويعظم من مساهماتها فى التنمية.أن ما تزخر به المنطقة الإقليمية من قوة بشرية واقتصادية هائلة تزيد عن ٦٢٥ مليون نسمة، ومعدلات للناتج القومى تمثل ما يزيد عن نصف الناتج القومى لأفريقيا، يؤهلها لتحقيق كافة أشكال التنمية المنشودة.أن زعزعة السلم والأمن فى المنطقة من شأنها عرقلة الجهود الاقتصادية والتنموية، فكلا المجالين متفاعل ومندمج كل مع الآخر، فبدون تحقيق السلم والأمن لن يتحقق الاستقرار الاقتصادى والرخاء والتنمية لشعوب القارة، وكذلك بدون الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والوفاء بمتطلبات الشعوب التنموية لن يتحقق الاستقرار الأمنى والسلم فى المنطقة.

مؤتمر شرم الشيخ – التجمعات الأفريقية الثلاثة :

شهدت شرم الشيخ مؤتمرا أطلق عليه قمة التجمعات الإفريقية الثلاثة، ويقصد به جمع التكتلات الإقتصادية التى عرفتها القارة الإفريقية فى تكتل واحد مما يقتضى معرفة معنى هذا التجمع. لا تملك دولة بحجم وموقع وسكان وموارد مصر، ترف الانغلاق داخل حدودها، أو داخل إقليمها لأن ذلك يعنى ببساطة التنازل عن نحو ثلث قدراتنا الاقتصادية .وقد أدركت مصر ذلك منذ طارد أحمس الهكسوس عند اللاذقية، وأرسل محمد علي البعثات إلي أعالي النيل. لكن يسجل لجمال عبد الناصر ما إعتبره بداية انفتاح الاقتصاد المصري حديثا عندما قرر سنة ١٩٦٨ إنضمام مصر للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT، التي ورثتها منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٥ وتتيح تيسير التبادل التجاري بين أعضائها (١٦٠ دولة) علي أسس ومزايا أهمها مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة والدولة الأولي بالرعاية. مع الإبقاء علي الرسوم الجمركية لكل دولة، كيفما تريد .إلا أنه لم تكتف بعض الدول بمزايا الجات، فأنشأت تكتلات اقتصاية تتبادل مزايا أوسع وأعمق، بالتدرج التالي :منطقة التجارة الحرة :وتلغي الرسوم الجمركية وأي عوائق أخري أمام تجارة السلع بين أعضائها .وتطبق كل دولة رسومها الجمركية علي الدول غير الأعضاء. وهي المرحلة التي بلغتها مصر في الإطار العربي، والإفريقي (الكوميسا)، وفي اتفاق المشاركة الأوروبية .

الاتحاد الجمركي :ويضيف خطوة توحيد رسوم المجموعة تجاه الدول غير الأعضاء، وهي مرحلة تحاول دول مجلس التعاون الخليجي بلوغها .السوق المشتركة :وتضيف تحرير الخدمات، والعمل (الأفراد)، ورأس المال .الوحدة الاقتصادية :وتضيف عملة وسياسات اقتصادية ومالية وتجارية موحدة. مثل دول الاتحاد الأوروبي .والذي حدث في شرم الشيخ، هو خطوة مهمة لإدماج ثلاث مناطق افريقية للتجارة الحرة تضم ٦٠٠ مليون نسمة في تكتل واحد بوسع أسواقها الانفتاح علي بعضها . وبهذه الخطوة أصبحت مصر تمتلك أسواقا يصل سكانها إلى ١٥٠٠ مليون مستهلك، تعفي صادراتها من جميع الرسوم والعوائق،(٣٧٠ مليونا فى الدول العربية و ٥٠٠ مليون فى أوروبا و ٦٠٠ مليون فى إفريقيا) وهو مركز فريد تتمتع به دول كثيرة.

مصر ودول منابع النيل الأبيض :

ينبع النيل الابيض من دول البحيرات الاستوائية العظمي التي تقع في منتصف القارة الافريقية علي خط الاستواء الذي يوفر مناخا حارا ممطرا معظم فترات العام وتشمل البحيرات الاستوائية العظمي بحيرة فيكتوريا اكبر بحيرات افريقيا مساحة ثاني اكبر بحيرات العالم التي تشهد اول خروج لنره النيل باسم نيل فيكتوريا العلوي والذي يتجه شمالا ليصب في بحيرة كيوجا غير العميقة

والموبوءة بالحشائش المائية ويخرج منها ضعيفا باسم نيل فيكتوريا الادني متجها غربا ليصب في بحيرة البرت التي ترسم الحدود بين اوغندا والكونغو وستكون قريبا مصدرا لحرب كبيرة بينهما بسبب الاكتشافات البترولية في اعماقها والتي تتصارع عليه الدولتان وعلي رسم الحدود في قاع مجري مائي يأتي الي بحيرة البرت نهر السمليكي القوي القادم من دول الكنغو والذي يمر علي بحيرتي ادوارد وجورج رأسما باقي الحدود بين دولتي اوغندا والكونغو وبينهما حروبا عديدة وأطماع لاوغندا في شرق الكونغو الغني في المعادي والبترول وتطل علي بحيرة فيكتوريا ثلاث دول وهي تنزانيا التي تستحوذ علي الجزء الاكبر من البحيرة بنسبة ٤٩% وتليها اوغندا بنسبة ٤٥% ثم كينيا بنسبة ٦% فقط وفي المقابل تمثل انهار تنزانيا التي تصب في بحيرة فيكتوريا نحو ٦١% من متوسطات كميات المياه التي تصل الي البحيرة تليها انهار كينيا بنحو ٣٧.٥% واخيرا اوغندا التي لا تسهم الا بنحو ١.٥ فقط من مصادر مياه البحيرة هناك ايضا دولتان لا تطلان علي البحيرة مباشرة وهما رواندا وبورندي ولكن تساهم انهارها بكميات كبيرة من المياه التي تصل الي البحيرة وأغلبها عبر تنزانيا لنهر كاجيرا والقليل عبر اوغندا. وقعت العديد من الاتفاقيات خلال الاحتلال الانجليزي لمصر والالماني للكونغو والبلجيكي لوراندا وبورندي ونخص اتفاقية انجلترا مع المانيا بشأن تدفقات نهر السمليكي التي تتجاوز ٤ مليارات متر مكعب سنويا وعدم اقامة الكونغو لاي انشاءات تعوق تدفق النهر الي بيحرة البرت وبالمثل ايضا اتفاقية انجليزية بلجيكية مع كل من رواندا وبورندي بشأن عم اعاقة تدفقات نهر كاجيرا او أي من روافد نهر النيل الي بحيرة فيكتوريا الاتفاقية الأهم هي التي بين انجلترا التي اتبعت الدبلوماسية المائية لاحكام قبضتها علي دول نهر النيل بالاهتمام بالنهر وتوقيع اتفاقيات للمياه بين دولةمنذ عام ١٩٠٢ بينما مصر بلد مصب النيل فلا تزال الدبلوماسية المائية بعيدا عن منهجيتها وتفصل الجهود الدبلوماسية لوزارة الخارجية عن الجهود المائية لوزارة الري ولم تدمج التخصصين ابدا وتكتفي حاليا بان يرأس وزير الري الاسبق محمود ابو زيد لجان دراسة سد النهضة وهو شخصية خلافية تسبب في انشقاق دول حوض النيل وتوقيع اتفاقية عنتيبي في محاولة لخلق مصر مائيا وللأسف فهو الاقرب ايضا للسلطات الأعلي بتزكية من فاروق الباز المؤيد لبناء السدود الاثيوبية ضد مصر عموما تساهم دول النيل الابيض بنحو ١٥% فقط من تصرفات مياه نهر النيل وهي كمية المياه التي تصل الي دوله المصب البالغة ٨٤ مليار متر مكعب سنويا يشارك النيل الابيض بنحو ١٢ مليار مترمكعب فقط بالاضافة الي نحو ٢٠ مليار يفقد في مستنقعات دولةجنوب السودان والتي ترفض أي جهود لاستقطاب هذا الفاقد الكبير وتعتبره رزقا لمواشيها

ومراعيها ولا تجد سببا من أجل ضخ هذه المياه الي مصر وحرمان مواشيها منها ولو بسبب العامل الانساني نفسه ودائما ما يكررون ماذا قدمت مصر الينا لتقنعنا بأن نتركها هذه المياه وعلي مصر ان تقدم تنمية زراعية وحضرية للجنوبيين لتقنعهم بعودة قناة جونجلي واستقطاع جزء من مياه المستنقعات لصالح البشر الذي يعيشون في مصر دون ان يقلل ذلك من حجم ثروتهم من الماشية. وقعت بريطانيا اتفاقية بين مصر وبين المستعمرات البريطانية في دول منابع النيل الأبيض اوغندا وكينيا وتنزانيا عام ١٩٢٩ كانت سبب جميع المشاكل التي تعاني منها مصر حاليا وكانت السبب ايضا في نجاح اثيوبيا في استقطابهم ضد مصر في قضية ليس لهم فيها ناقة ولا جمل لان كل ما يرد منهم من المياه لا يزيد علي ١٢ مليار فقط بالمقارنه بنحو ٧٢ مليارا من الامتار المكعبة التي ترد من اثيوبيا ولو منعت دول منابع النيل الأبيض الثلاث نصفها أي ٦ مليارات متر مكعب لاستطعنا تحملنا واقتسامها مع السودان لان العين علي نسبة ٨٥% التي ترد من اثيوبيا (٧٢ مليار) والتي ترغب في الاستحواذ عليها وبيعها لمصر والسودان واسرائيل ودول الخليج وكل من يشتري بتشجيع من البنك الدولي ولنذهب الانسانية وحق الشعب المصري في الحياه الي الجحيم. منعت اتفاقية ١٩٢٩ الدول الثلاث للنيل الابيض من اقامة أي سدود علي انهارها المتجهة الي بحيرات فيكتوريا والبرت وكيوجا إلاّ بعد استئذان مصر وموافقتها وأعطي لمصر حق الفيتو علي اقامة هذه السدود كما حددتا حصة لمصر من المياه بحجم ٤٨ مليار مترت مكعب كل عام والسودان ٤.٥ مليار متر مكعب بمجرد حصول دول منابع النيل الأبيض علي الاستقلال ما بين اعوام ١٩٦١ . ١٩٦٤ اعلن نيريري رئيس تنزانيا مبدأه المعروف برفض هذه الاتفاقية وايدته سريعا كينيا واوغندا وكان ينبغي لمصر وقتها ان تقبل بذلك وفورا لوأد هذا الاختلاف وضم هذه الدول اليها وهو ما سنوضحه في المقال القادم.

مشاكل أعالى النيل :

مشاكل ثقيلة تعانى منها معظم دول اعالى النيل، تتبعها سلسلة جسيمة من الكوارث بل والمجاعات ومن هذه الكوارث :

*- التصحر :

هناك عدة دول تعانى من التصحر اولها السودان، الذى يعانى من تصحر مروع يمكن ان يؤدى الى اضرار بالغة بمجارى المياه التى تصب فى النيل الابيض خاصة انه يضم اراضى صالحة للزراعة، وتوجد غابات شمال السودان عام ١٩٨٠ وكانت هائلة الامتداد زاخرة بالحيوانات البرية بما يسمى بسفارى الغابات المفتوحة، كثيراً من غابات الشمال تعانى من التصحر الذى قد يؤدى

الى انقراض عديد من الحيوانات اما اثيوبيا فقد كانت مغطاة بالغابات فى ٤٠% من اراضيها لكنها اليوم تعانى من انحسار فى الغابات التى لم تعد تغطى سوى ١٠% من مساحة اراضيها. ولقد اصدرت الامم المتحدة ١٩٩٤ اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ومقاومة اسباب الجفاف فهناك حلول هندسية منها اعادة انماء الغابات لصد التصحر الذى قام فى مناطق عديدة نتيجة استخدام اخشاب الغابات فى بناء المساكن وقد بدأت السودان فعلاً فى هذا المشروع.

*- انتشار حشائش النيل :

واضرار الحشائش انها تمتص الموارد المائية، وتعوق الملاحة النهرية مع تعويق انسياب النهر فى مجراه، فيسكن النهر ويزيد البخر٠

*- المستنقعات :

تزخر مناطق اعالى النيل بالمستنقعات الضارة، حيث يتمدد النيل عرضاً، الى مستنقعات شاسعة، تزيد معدل البخر كثيراً مثل وادى جونجلى فى السودان، وهناك مشروع مصرى هو قناة جونجلى بتعميق مجرى النيل ليلم مياة المستنقعات ليتحقق زيادة تقدر بخمسة مليارات م٣ من المياه سنوياً.

*- الامراض :

تحفل مناطق المنابع بالامراض، مثل البلهارسيا، والملاريا وبصورة خفيفة نوعاً مرض ذبابة تسمى تسى تسى الذى يسبب شللاً كاملاً يؤدى الى موت سريع وهذه الامراض من موانع الاستثمار الاساسية، وقد اقترحت مصر عدة مرات دعوة شركات عالمية للاستثمار الزراعى هناك بشرط القضاء على هذه الامراض، ولفترة محدودة.

ان اى مشاكل تمس تدفق النهر تثير مخاوف مصر والسودان لآنه المصدر الاساسى لهما للمياة، مع قلة الامطار، بينما تتوافر البدائل العديدة لكل دول المنبع مثل :

توفر الامطار: توفر الامطار شبة الدائمة فى دول النيل الابيض وبصفة موسمية لدى اثيوبيا واريتريا لدرجة ان الرئيس أفورقى قال للتلفزيون المصرى بوضوح : ان السدود التى تزمع أثيوبيا اقامتها تهدف اساساً لتوليد الكهرباء، ولكن معظم مياهها سيعود ثانية لمجارى النهر، للانحدار الشديد فى الجبال والمواقع المخطط لاقامة السدود بها٠

المياه الجوفية : المياه الجوفية فى دول اعالى النيل جمبعها قريبة من السطح وبتكلفة زهيدة يمكن ان تستخدم فى زراعة الغابات والمحاصيل جميعها، فاستخدامه اسهل كثيراً من شق الترع والقنوات، خاصة بعيداً عن الانهار الفرعية ومجرى النيل.

هناك مثلاً الكونغو التى تشاغب ايضاً فى مسألة النيل وبها نهر يتجاوز نهر النيل، ومن الغريب انها تشكو من التصحر فى بعض المناطق.

البحيرات والمستنقعات : بحيرة عظمى"فيكتوريا"عند تنزانيا وبوروندى ورواندا واوغندا وهى من اكبر بحيرات العالم وتستخدم فعلاً حالياً فى رى مناطق زراعية بتلك الدول وشقوا منها جداول وكذلك بحيرة كيوخا وتقع عليها اوغندا، لآن الرى بالمياه الجوفية فى الارض البعيدة عنها ارخص تماماً من وجهة النظر الهندسية ودراسات الحدوى.اما الكونغو فلديها بجيرات البرت وجورج وادوراد وبحر الجبل الشاسع وبحر الغزال فى السودان.

مما سبق يتضح ان التهديد باقامة سدود فهو ممكن طبعاً بل ونحن نحثهم عليه لتوليد طاقة كهربية، اما اقامة سدود لحجز مياة، فهى مجرد تهديدات غير هندسية تماماً وليس لها اى مردود اقتصادى، ونحن ندرك انهم ليسوا من الثراء لاقامة مشروعات وهمية، وبالنسبة للحبشة لديها بحيرة كبرى وعلى مستوى العالم هى بحيرة تانا وهى تحتاج لاستخدامها الى اعمال تفجير مستحيلة لعمل قنوات الى صحراتها الشرقية.

مشروع الجدار الأخضر العظيم للصحراء الإفريقية الكبرى من المشروعات التنموية الواعدة فى القارة السمراء، لأنه يهدف إلى مكافحة التصحر وحماية الأراضى المنتجة فى الدول الأفريقية المقترحة لتنفيذ المشروع إضافة لتبنيه مكافحة الفقر والحد من انتشاره، وهو يحتضن مصر ضمن ما يحتضنه من الدول الثمانى الإفريقية ويهدف المشروع إلى إنقاذ مئات الآلاف من الأفدنة من الأراضى الزراعية فى التخوم الغربية لمحافظات مصر والمعرضة على الدوام لسفى الرمال والرياح الشديدة وكلاهما يتسبب فى تدمير النباتات والمحاصيل الزراعية.

وعن تفاصيل المشروع الإفريقى – بدأت الفكرة عام ٢٠٠٧ بموافقة الإتحاد الأفريقى على إنشاء الجدار الأخضر العظيم لدول الساحل والصحراء، وفى أواخر سبتمبر من ٢٠١٢م تم دعوة ٨ دول أفريقية لاجتماع تحضيرى فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا هى مصر والسودان والجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد والجابون، وفيه تم اقرار المرحلة الأولى بتمويل من الإتحاد الأوربى بصفة أساسية بالإضافة إلى إتحاد الدول الأفريقية على أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالدور الإستشارى لهذا المشروع الذى له أهميته القصوى لتلك الدول على الرغم من اختلاف طبيعة أراضيها الزراعية، فالدول الأفريقية لها طبيعة المراعى الطبيعية التى تتأثر بزحف أو سفى الرمال مما يسهم وبشكل كبير فى تدمير مساحات شاسعة منها كما تتأثر سلبياً بفعل الرياح الشديدة، أما مصر والسودان فيختلف الوضع نسبياً فنجد أن الدراسات السابقة تظهر

أن أكثر من مليونى فدان من الأراضى المصرية الواقعة فى التخوم الغربية لمحافظات الصعيد تعانى من أخطار سفى الرمال التى تؤدى إلى خفض انتاجية هذه الأراضى بمعدلات تتراوح بين ٢٥% – ٣٥% من المنتجات الزراعية لتلك الأراضى بفعل ٨ عوامل تنجم عنه منها أنه يتسبب فى تجريح أوراق النباتات مما يجعلها عرضة لجميع الأمراض النباتية والفيروسات كما تؤدى الرياح الشديدة لفقد النبات والتربة للمياه، وعن كيفية تنفيذ المشروع بمصر التنفيذ فى مصر يبدأ أولاً بمحافظتين هما المنيا والفيوم وتمثلان المنطقتين الرائدتين على أن تنقل جميع الممارسات الناجحة المطبقة فيهما إلى باقى المحافظات بطول الصحراء حتى أسوان، وتم بالفعل توقيع البروتوكول مع محافظ المنيا، والجدار الذى سيتم تنفيذه يختلف طولاً وسمكاً من محافظة لأخرى حسب طبيعة المنطقة التى يقام فيها، والجدار الأخضر الذى تشكله الأشجار التى سيتم زراعتها سيعمل كمصدات للرياح إلى جانب الحد من سفى أو زحف الرمال، ومصر تمتلك من الدراسات والبحوث العلمية والعلماء والخبراء والكوادر الفنية القادرة على التنفيذ على أكمل وجه، علماً بأن الإتحاد الإفريقى وافق على مد المشروع ١٠ سنوات بحيث يتم التنفيذ على مراحل متتابعة ويعتبر المشروع امتدادا لمشروع الحزام الأخضر؟ فقد كانت فكرة مشروع الحزام الأخضر منذ ١٥ سنة بهدف زراعة حزام أخضر متصل، وتبين صعوبة تنفيذه على الوجه المقترح لأنه يصطدم بمعوقات تحول دون التنفيذ أبرزها اختلاف طبوغرافية الأراضى فهناك سهول ووديان وجبال ومرتفعات تحول دون تنفيذ هذا المشروع.

مصر وافريقيا :

مصر محط انظار القارة، وفى عام ١٩٨٣ دعت مصر الى تكوين منظمة الاندوجو " الاخاء " للتعاون بيين دول النيل.٠ التعاون الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى بهدف ضمان تطوير موارد الحوض المائية وقد حظيت المنظمة باهتمام المنظمات الدولية ومنظمات الامم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو ولجنة افريقيا الاقتصادية والدول المانحة خاصة كندا.

ان دول النيل تطمح فى المزيد والمزيد من الاهتمام المصرى – خاصة العلمى، وفى غيبةالالتحام المصرى عن هذه الدول فان الاعلام المغرض وليس الاسرائيلى فحسب يلعب على اوتار الحقد على مصر، ولكننا يجب ان نلعب الدور الافريقى بكل الاهتمام٠

افريقيا هى القارة الام ونحن افارقة وافريقيا قارة هائلة الثراء وبعضها اكتشف الكونغو اكتشف فقط عام ١٨٨٧ انها القارة العجوز العذراء. وان كانت الدراسة الهندسية تستبعد ان تنال دول من حصة

مصر النيلية فان كل الجوانب الاخرى تدعوناً الى الاقتراب من الافريقي، كل دول حوض النيل بها موارد ومعادن هائلة فضلاً عن البترول، ولم لا يهاجر الملايين من الفلاحين الى ارض شديدة الخصوبة قليلة التعداد وتحتاج منا الاطباء والمهندسين والخبراء.

بيع مياه النيل لمصر :

تشير تقديرات خبراء مصريين الى ان موارد نهر النيل تصل الى ١٦٨٠ مليار متراً مكعباً، وما يجرى استغلالة من هذه الموارد، حالياً هو ٨٤ ملياراً فقط ويفقد النهر ٩٢ فى المائة من مواردة المائية فى رحلته من المنابع الى المصب. وهناك تقديرات رسمية تؤكد ان ما يصب من الايراد المائى لكل روافد نهر النهر والبحيرات التى ينبع منها سواء فى الهضبة الاستوائية اوالهضبة الاثيوبية فى نهر النيل الرئيسى بدءاً من " ملكال " هو ٩٥ مياراً متراً مكعباً فقط ويصل من هذا الايراد نحو ٨٤ ملياراً الى اسوان. وهذا يعنى ان ٦٠.٩ % من الايراد المائى للبحيرات والوافد المختلفة للنيل يتلاشى نتيجة للتسرب والبخر حتى قبل ان تصل مياة النهر الى الخرطوم٠ اكثر من مصدر علمى يؤكد ان ما يتم استغلالة حالياً من موارد النيل المائية (التى تصل الى نحو ١٦٠٠ مليار متراً مكعباً) لا يجاوز ٨% على امتدادا ٤١٨٧ ميلا لآطول نهر فى العالم. ويزعم الكثير من دول حوض النيل انه وفقاً لاتفاقيتى ١٩٢٩ و ١٩٥٩ فان مصر والسودان – وحدهما – اللتان تملكان نهر النيل وتحتكران مياهه، وفى هذه الحملة المضادة والدعاية المسمومة نسمع ونقرأ ما اخطر من ذلك كثير. فى احدى الندوات فى كينيا يقول احدهم : فى السيتنات استخدم العرب بترولهم كسلاح فى مقابل احتياجاتهم الاقتصادية والسياسية، فلماذا لا تستخدم كينيا واوغندا وتنزانيا مياة بحيرة فيكتوريا للخروج من المستنقع الاقتصادى الذى تعيش فيه، ولكى يكون المتحدث اكثر اقناعاً اشار الى انه يستعيد الشعار الذى رفعه اثنان من الشخصيات التنزانية عقب الاستقلال (واحدهما كان شقيق الرئيس التنزانى الاسبق جوليوس نيريرى) وهو " برميل بترول مقابل برميل مياة ". والسبب فى ان المتحدث يوجة النداء الى الدول الثلاث كينيا واوغندا وتنزانيا، انها تقع على ضفاف بحيرة فيكتوريا ثانى اكبر بحيرة للمياة العذبة فى العام. وسارع محلل سياسى فى نيروبى عاصمة كينيا الى التقاط الفكرة لكى يدعو الى تأميم النيل والسيطرة عليها، كما فعلت الدول البترولية فى العالم العربى عندما قامت بتأميم ثرواتها النفطية فى منتصف السبعينات.

ويرى هذا المحلل انه لاغضاضة فى ان تبيع دول بحيرة فيكتوريا مياة النيل لهؤلاء الذين يعتمدون على هذه الحياة للبقاء على قيد الحاية ويقترح بناء خط انابيب للمياة من اوغندا ومن اثيوبيا ومراكز رصد ومراقبة للكشف عن كمية المياه التى تتدفق الى السودان ومصر حتى يمكن ان تحصل الدول

الثلاث على مبلغ يتروح بين اربعين دولاراً ومائة دولاراً مقابل كل برميل مياه (حيث يتوقف المبلغ على الموسم ومدى احتياج الدولة المشترية " غير ان الجزء الاخير من الاقتراح يفتح ابعاد المؤامرة كلها). يقول صاحب الاقتراح انه لا ينبغى ان تقتصر عمليات بيع المياه على مصر والسودان فقط وانما يجب ان تكون المياه تحت طلب اى دولة فى الشرق الاوسط وما وراءه ترغب فى الشراء حتى يمكن خلق منافسة فى السوق ترفع الاسعار. والمقصود بعبارة اى دولة هو اسرائيل طبعاً، ومن هنا تلك الدعوات غير المسئولة لاعتبار مياة بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت والنيل الابيض والنيل الازرق موارد طبيعية تنتمى الى الدول التى تنبع منها ويرفع اصحاب هذه الدعوات شعار ارفعوا ايديكم عن مياهنا. وليس صحيحاً ما يديعة بعض المزورين بأن مصر تحتكر لنفسها مياة النيل، وانها تتخذ موقفاً انانياً وانها تمنع اية مشروعات للرى والزراعة فى دول الحوض الاخرى. كل ما تريده مصر هو عدم المساس بحقوقها التاريخية فى المياه والدليل على ذلك انها وافقت فى مشروع الاتفاقية الجديدة لدول نهر النيل على العمل شورياً لضمان تحقيق وصيانة الامن المائى لجميع دول الحوض، كما وافقت على ان تمتنع كافة الدول عن التأثير على الامن المائى لأى دولة من دول حوض النيل اوالتأثير على الاستخدامات والحقوق الحالية لأى دولة (وهذا السطر الاخير كان موضع اعتراض دول اخرى). والمؤسف ان مؤسسات غربية تريد الاصطياد فى الماء العكر بدعوى ان معاهدتى ١٩٢٩ و ١٩٥٩ ليست ملزمتين للدول الاخرى على نهر النيل وبحجة انها لم تكن طرفاً فيها، كما ان معاهدة ١٩٢٩ وقعت فى ظل الاستعمار البريطانى، ولا يمكن الغاء الاتفاقيات الدولية لمجرد انها ابرمت فى العهد الاستعمارى ولو طبقت هذه القاعدة ستعم الفوضى فى اماكن كثيرة فى العالم وخاصة اذا كانت اتفاقيات تتعلق بالحدود. ويجب ان يكون من المعلوم ان مشروع السد العالى لم يأخذ من مياة النهر وروافدة اكثر مما يصل الى مصر وكذلك مشروع توشكى وكل مافى الامر ان مثل هذه المشروعات تساعد على الانتفاع الكامل بفيضان النيل.

واذا كانت معاهدة ١٩٢٩ تنص على عدم تنفيذ اعمال رى او توليد طاقة او اجراءات على النيل وفروعة او على البحيرات التى تنبع منها، ويكون من شأنها انقاص مقدار المياه التى تصل الى مصر، فان ذلك لا يعنى فرض وصاية مصرية على دول الحوض او رغبة مصرية فى تعطيل مشروعات تخدم سكان دول نهر النيل أو تفتح الطريق امام تقدمها الاقتصادى. ولايمكن تصور ان ازدهار الدول التسع الاخرى التى تقع على نهر النيل يتوقف على الغاء حصة مصر المتواضعة من مياة النهر او انقاضها، وخاصة ان الاعراف الدولية المستقرة بشأن مياه النيل هى ما ورد فى الاتفاقيات القائمة من احكام وقواعد مستقرة. ومن هنا فان مطلب اعادة توزيع حصص المياه غير

مقبول والموقف الصحيح هو الذى يدعو للتعاون بين دول الحوض فى ادارة واستخدام المياه. والسبيل الوحيد لمواجهة مطالب الدول الافريقية الاطراف فى حوض النهر يتمثل فى التعاون والتنسيق الاقليمى بين دول الحوض لتحسين استثمار موارد النهر، ولذلك عملت مصر منذ عام ١٩٩٧ على عقد اتفاقية شاملة لدول حوض نهر النيل٠ وهناك امكانيات هائلة لزيادة الموارد المائية للنهر عبر التعاون بين كل دول الحوض وزيادة حصة جميع دولة من مياة النهر٠ والخطا فى موقف بعض الدول الافريقية هو انها تتصور احياناً انها يجب ان تحتفظ لنفسها بالحق فى تنفيذ ما تراة من مشروعات وفقاً لتقديراتها بمعزل عن اراء ومصالح الدول الاخرى، المفترض ان يكون المبدأ الرئيسى الذى يجب ان تلتزم به دول الحوض هو تجنب المساس بالحصص القائمة والمستقرة منذ زمن طويل. وتتمثل اولويات تنمية حوض النيل فى مشروعات حماية موارد المياه فى اعالى النيل ومشروعات الطاقة الكهربائية والزراعة والمصائد والمياه الارضية والمشروعات السياحية والملاحية. ودائماً يظل دور اسرائيل هو عرقلة توصل دول نهر النيل الى اتفاق عام حول التعاون الاقليمى الشامل الذى يرتكز فى الاساس على الاتفاق حول الاستثمار الامثل للموارد المائية للنهر. نجاح اى دولة من دول الحوض فى زيادة مواردها المائية من نهر النيل لن يتحقق الا من خلال التعاون بين دول الحوض جميعاً، واى محاولات منفردة او عبر التعاون مع دول من خارج الحوض سوف تؤدى الى المزيد من التوتر وربما الصراع فى المنطقة والموقف فى حاجة الى نشاط اعلامى فى افريقيا للرد على الحملات المغرضة٠

ومن المعلوم أن مشروع سد ميجتش الذي تقوم اثيوبيا ببنائه عند مدينة جوندير شمال شرق بحيرة تانا على النيل قرب السودان بتكلفة ١٢٤ مليون دولاراً خاص بتوفير مياه الشرب والري قد سبق أن تم دراسته بمعرفة المكتب الاستشارى الفرنسي بيكوم عام ١٩٩٨. الدراسات الفنية المصرية لهذا المشروع اثبتت عدم تأثيرة على التدفقات المائية السنوية لبحيرة ناصر، والتى تقترب من ٧٠ مليار متراً مكعباً سنوياً. السد المزمع انشاؤه طرحته اثيوبيا كأحد مشروعات النيل الشرقي بمبادرة حوض النيل، وهى من المبادرات التى تضم مشروعات تم التوافق عليها بجميع دول الحوض.

<u>سد النهضة فى ميزان المعاهدات الدولية :</u>

منذ أزمة بناء السد العالي بحث الأمريكان عن طريقة ينتقمون بها من ناصر فلم يجدوا افضل من مياه النيل فقاموا بمشاركة اثيوبيا في دراسات استمرت من ١٩٥٨ الي ١٩٦٤ لبناء عدد من السدود علي النيل الأزرق شريان الحياة في مصر، ليعلنوا بعدها أن من يريد ان يسطر علي مصر فعليه ان يسيطر علي النيل الأزرق والذي يمد مصر بنحو ٦٤% مما يصلها من المياه

هذا النهر الصغير الذي لا تزيد تصريفاته السنوية علي ٤٨.٤ مليار م٣ للنقط الاثيوبيون الخيط وبدأوا في المناوشات مع مصر عبر نظام الحكم الشيوعي بقيادة مانجستو هيلاماريام وقد حكم السادات وكان رد السادات ثم بطرس غالي الكبير رادعا وموضحا انه لا مجال للمساس بشريان حياة مصر ومرت السنون حتي جاء مليس زيناوي والذي ربط تقدم اثيوبيا بمياه انهارها العديدة التي تزيد علي ١٩نهرا توفر لها نحو ١٢٢مليار مترا مكعبا من المياه بالإضافة الي أمطار غزيرة تزيد علي ٩٦٦ مليار م٢/سنة فبدأ بالتلاعب مع جارته كينيا في بناء سدود علي نهر مشترك بينهما واعدا اياها بعدم المساس بحصتها من مياه النهر ثم بني ٣ سدود قطع عنها المياه كامله وشرد نحو ٢٠٠ الف كيني يعيشون في حوض النهر وبدأ في بناءسدين اخرين علي نفس النهر يتسبب قان في تشريد نحو نصف مليون اثيوبي من قبائل الأوروموا التي تعيش علي النر والذي يصنفون علي كونهم من السكان الاصليين لاثيوبيا الممنوع المساس بهم حتي تنبهت اليهم المنظمات الانسانية ففضحت النظام الاثيوبي بما ادي الي ايقاف جميع منح وقروض بناء اخر ٣ سدود علي نخو اوموا حفاظا علي القبائل الاصلية من طغيان نظام حاكم لا يعتبر حتي لشعبه وليس لجيرانه من الشعوب المجالاورة عرض رئيس الوزراء الاثيوبي السابق علي مبارك عام ٢٠١٠ بناء سدالنهضة الحالي بسعة تخزين للمياه لا تزيد علي ١٤.٥ مليار م٣، ورفض مبارك علي اعتبار ان النيل الأزرق خط أحمر وان لدي اثيوبياالعديد من الأنهار الأخري التي يمكن ان تقيم عليها السدود والتي بلغت حينذاك ١٣ سدا اثيوبيا ولا نزال تريد بناء المزيد بمجرد قيام ثورة ٢٥ يناير وقبل مرور ٧٠ يوما فقط عليها أعلنت اثيوبيا وضع حجر اساس سد النهضة ولكن ليس بسعة ١٤.٥ مليار بل بسعة ٧٤ مليارا استغلالا من الجارة الاصلية للظروف في مصر وما يصاحبها بعد الثورات من تترنح وفكر سطحي مثل فكر الدبلوماسية الشعبية والهرولة الي اثيوبيا بما اضفي اليها المزيد من القوة وعلي مصر المزيد من الضعف ثلاث سنوات مضت واثيوبيا لا تستجيب لاي ضغوط او حقائق اعلنتها اللجنة الدولية لمعاينة السد التي سلمت تقريرها في ٣١ مايو ٢٠١٣ عن كونه سدا بلا دراسات وكارثي التأثير علي دولة المصب كما انه لا يمكن لنهر صغير في حجم النيل الأزرق ان يكون قادرا علي مليء بحيرتين في نفس الوقت وهما بحيرة السد الاثيوبي بسعة ٧٤.٥٤ مليار وبحيرة ناصر بسعة ٩٠ مليار وان امثلا بحيرة السد الاثيوبي تعني تماما جفاف بحيرة السد المصري والي الابد كما ان سنوات الجفاف العجاف السبع التي تأتي متتالية كل ٢٠ عاما ستضرب مصر في مقتل وتدفع وحدها ثمنها حيث ستحتجز المياه في اثيوبيا اولا ولن تأتي الي مصر الا بقدر توليدها وحاجتها للكهرباء وفي يدها ان تمنعها او تمنحها

وفقا لاهوائها فقط وبعيدا عن أي قوانين عالمية في ظل قرار فردي لاقامة السد ال اثيوبي يؤسس لعشوائية بناء السدود وقطع المياه عن الجيران. آثارالخبراء الدوليون الحجم الكبير للطمي الذي تحمله مياه النيل الأزرق والبالغة ١٣٦.٥ مليون طن سنويا والتي يمكن ان تردم السد كاملا خلال عدد قليل من السنوات فردت اثيوبيا نعلم ذلك تماما ولابد من بناء اربعة سدود متتالية خلف سد النهضة ليحجز كل منها قدرا من الطمي وقد ابلغنا مصر بذلك منذ عام ٢٠١٠ وبالتالي فموافقتها علي بناء سد النهضة تعني موافقتها علي بناء اربعة سدود بسعات تخزين مياه تصل الي ٢٠٠ مليار متر مكعب منمياه النيل الأزرق التي لا تصل الي ٥٠ مليار بما يعني مصادرة اثيوبيا لمياه النهر كاملة في بلد لا يحتاج الي المياه ولا يستخدم ما يتوفر لديه منها ولكن اثيوبيا مهمومة بقطع المياه عن مصر، التي هي بحاجة الي كل قطره مياه وتحيط الصحاري بسكانها من كل جانب وتشكل ٩٥% من مساحتها. رفضت اثيوبيا الانصياع الي التحكيم الدولي لانها تعلم انه سيدين سدها بشدة والتي قالت عنه صحف اسبانيا وبريطانيا والمانيا وفرنسا بان اثيوبيا تقيم نهضتها علي حساب جثث المصريين ثلاث سنوات مرت واثيوبيا لا تريد الانصياع للعقل او الانسانية باستبدال سدها الضخم بسدين صغيرين يعطيان كهرباء أكثر من هذا السد وبتكاليف اقل دون قطع المياه عن جيرانها لان الواضح الجلي انه سد لتخزين المياه وليس لتوليد الكهرباء وكفاءته لتوليدها لا تزيد علي ٣٣% فقط بينما المعدل العالمي ضعف هذا الرقم وفي جولة المفاوضات الحالية اصرت اثيوبيا علي رفض الاجتماع في القاهرة وفرضت نقله الي الخرطوم ثم رفضت تحكيما دوليا وأصرت علي لجنة خبراء محليين فقط من اثيوبيا والسودان ومصر تقدم تقريرها في ستة اشهر وقبلها شهر لتشكيل اللجنه فاذا ما اختلف الخبراء من الدول الثلاث يلجأون الي مكتب استشاري ليحكم في الخلاف بينهم وليس للتحكيم في السد نفسه فاذا ما استمر الخلاف يلجأون الي محكم دولي آخر في سته اشهر جديدة ومن المعروف ان تحكيم السدود يحتاج الي اربعة خبراء علي الاقل احدهم في انشاء السد وسلامته ثم في البية والموارد المائية وجيولوجيا التربة وبذلك تكون اثيوبيا قد ضمنت تسويفا لمدة عام كامل يكتمل فيه البناء مقابل وعود شفهية ترفض ان توقع عليها بعدم المساس بحصة مصر من المياه الحالية بمقدار ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه يأتي ٨٥% منها من اثيوبيا لانها ترفض في الاصل الاعتراف باي حصة لمصر في مياه النيل يجب منطقيا ايقاف العمل في بناء السد حتي تنهي اللجنة تقريرها فكان الرد الاثيوبي ان مصر لم تطلي ايقاف العمل في السد كما اننا نصر علي استكمال العمل وانهاءالسد بمواصفاته الحالية دون أي مساس دعونا الوزير المصري لزيارة موقع السد واستجاب وهذا أمر في

غاية الخطورة لأنهم سيروجون للزيارة علي انها موافقة نهائية من مصر لبناء السد وان اثيوبيا تتمتع بالشفافية طبقا لقانون المياه للأمم المتحدة واطلعت مصر علي كل شيء عن السيد وهم يعلمون انهم اخفوا عن مصر وعن اللجنه الدولية كل شيء عن السد ويعتبرونه سرا حربيا حكتي اليوم فرضت اثيوبيا ارادتها وسيكون مستقبل امن المياه في مصر في خطر داهم.

الجديد في ملف مياه النيل والسد الاثيوبي؟ ان الاجتماعات السابقة بين وزراء النيل الشرقي "مصر والسودان واثيوبيا " توقفت نتيجة خلاف حول الاجراءات وليست بسبب المشاكل الاساسية بمعني ان الخلاف دار حول وجود خبراء دوليين في اللجنة الفنية الثلاثية من الدول الثلاث من عدمه حيث مصر كانت تري وجود الخبراء منذ بداية عمل اللجنة خاصة، وان دورهم يتضمن المساعدة في الدراسات الفنية المقترح تنفيذها ضمن توصيات اللجنة الدولية، وذلك للاسراع بالبت في اية نقطة خلاف واختصارا للوقت، وهو مارفضته اثيوبيا حيث اقترحت اللجوء اليهم في حالة حدوث خلاف في وجهات النظر بين الخبراء الوطنيين بالدول الثلاث خاصة بعد ان اكتشفت اثيوبيا خلال الحوارات الفنية السابقة ان وجود الخبراء الدوليين كرأي علمي محايد يمكن الاعتماد عليه لم يكن في صالحها، ومن ثم اصرت علي عدم وجودهم كاعضاء مستمرين داخل اللجنة الثلاثية الوطنية المسئولة عن تنفيذ التوصيات الدولية، وهو ما تحفظت عليه مصر لانها تراه مضيعة للوقت كما يؤدي الي صعوبة الوزصول لحلول فنية عاجلة وحاسمة للمشاكل المتعلقة بالسد.

هذا الموقف الاثيوبي سوف يؤدي الي صعوبة الاجتماع القادم في اشارة الي اجتماع وزراء مياه النيل الشرقي بالخرطوم– مايشير الي وجود تغيير بالموقف الاثيوبي نتيجة جدوث تغييرات علي الارض هذا الموقف الاثيوبي يمكن استخدامه في مخاطبة الرأي العام الدولي، وكاداة ضغط علي اثيوبيا في حالة وجود اختلاف في وجهات النظر نتوقع ان تستمر اثيوبيا في نفس مواقفها السابقة وهي التسويف وادخال المفاوض المصري في اجراءات فرعية وبعيدة عن صلب نقاط الخلاف خاصة وانه لم يحدث تغيرات فعلية في موقف كل من القاهرة والخرطوم، وان كان اجتماع القمة بين الرئيس السيسي، ورئيس الوزراء الاثيوبي علي هامش القمة الافريقية بغنينيا الاستوائية يونيه ٢٠١٤ وصدور مذكرة تفاهم بين البدين حول اليات حل الخلافات القائمة بالسد الاثيوبي قد احيي الامل بامكانية حدوث انفراجة في الموقف الاثيوبي بناء علي هذه المذكرة خاصة مع وجود قيادة مصرية تسعي السي تحقيق شراكة استراتيجية وتكامل بين مصر ودول حوض النيل وايضا رؤية حول ابعاد هذه الاستراتيجية .

يجب علي الوفد المصري ان يتجه نحو الهدف مباشرة بمعني ان يدور الجوار،والمناقشات حول النواحي الفنية بمعني كيفية تنفيذ الدراسات المطلوبة التي اوصت بها اللجنة الدولية، ومدتها ومن يتحمل تكلفتها،وتوزيع نسب هذه التكلفة، وكذلك مدي الالتزام بها من قبل اديس بابا. علينا ان ندرك ونتعرف علي الجانب الاخر ومعرفة تطلعاته ومدي ارتباطها باليات التفاوض .. نحن نعلم ان اثيوبيا تريد بناء السد لتوليد الكهرباء وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والقضاء علي الفقر لذا علي مصر التقدم بحلول بديلة منها ..علي سبيل المثال هناك دراسة نرويجية التي اشارت الي امكانية توليد طاقة ما بين ٦٥% و٧٠% المتوقعة من النهضة الاثيوبي، وبحجم للسد اقل من نصف السعة التخزينية المقترحة حاليا اذن مطلوب من مصر مزيد من الدراسات في هذا الشأن، والتقدم بها لاثيوبيا كاثبات حسنة النوايا وتقدم الحلول المقترحة. اذا استجاب الجانب الاثيوبي لهذه الرؤية وطلب المزيد من الدراسات خير وبركة .. اما اذا رفض فهنا الحالة مختلفة لانها سوف تؤكد امام العالم حجم واصرار التعنت الاثيوبي.

اذا كان التعنت من الناحية الفنية ولم يتم التوصل لحلول فيها هنا لابد من اللجوء الي الحل القانوني ويتمثل في عرض الملف القانوني الخاص بهذه المشكلة و اعتقد انه موجود ومتكامل الجوانب معتمدا علي المبادئ، والاعراف الدولية والتقدم به للعالم بما فيها محكمة العدل الدولية علي الرغم من عدم موافقة اثيوبيا علي ذلك،وفي حالة صدور قرار من المحكمة الدولية وغالبا سوف يكون في صالح مصر فان ذلك سوف يؤدي الي عزلة اثيوبيا دوليا، واقليميا، ويصبح من حق مصر اتخاذ ما تراه مناسبا لحماية امنها المائي بموافقة دولية !علاوة علي ان الحكم سوف يعطي مصر المزيد من الفهم والتأكيد لموفقها وحقوقه في مياه النيل .. بمعني انه يتيح لمصر اتخاذ اية اجرتاءات تراها مناسبة للتعامل مع الموقف الاثيوبي المتعنت. هناك اتفاقية ١٩٥٩ والهيئة الفنية المصرية – السودانية المشتركة لمياه النيل ومن بين بنودها الاساسية تنسيق المواقف فيما يتعلق بملف مياه النيل مع دول الحوض وكذلك توحيد الرؤي ورغم ان هذا البند كان يفعل بشكل ايجابي علي مدار السنوات السابقة الا ان الفترة الاخيرة شهدت تحولا بالفعل في الموقف السوداني وخاصة فيما يتعلق بسد النهضة الاثيوبي في المقام الاول من وجهة نظري. ان التغيير في الموقف السوداني يعود الي ان السد الاثيوبي رغم الخسارة في حجم المياه الواردة للسودان من الفيضان مع ملاحظة ان هذا الوارد يقسم بين القاهرة والخرطوم بنسب، ومن ثم سوف تتاثر لكن مزايا السد الاثيوبي بالنسبة لها اكثر بكثير منها زيادة السعة التخزينية للسدود والخزانات المقامة بها نتيجة انخفاض كميات الطمي التي مع فيضان النيل كل عام من الهضبة الاثيوبية وتؤثر علي

حجم المخزون السوداني بسدودها،علاوة علي النهضة يساعدها علي انتظام سريان مياه النيل الازرق اليها،وبالتالي تستطيع ان تستغل حصتها المائية بالكامل التي نصت عليها اتفاقية ٥٩ وكذلك التوسع في زراعة المزيد من الاراضي الصالحة، والتي يحول الفيضان دون الاستفادة منها علاوة علي تحسين انتاج الكهرباء من سدودها مع ملاحظة ان هناك اتفاق حاليا بين الخرطوم، واديس بابا لشراء الكهرباء المنتجة من سد النهضة.

السودان لديها مصالح مع اثيوبيا ومثلها مع مصر، وبالتالي الخرطوم بين"فكي رحي" كما نقول في الامثال الشعبية السودان لها علاقات هامة مع نمصر ويشعر بحرج في موقفه بالتأييد الكامل لاحد الطرفين– في اشارة منه الي القاهرة او اديس بابا. الاخطار الحقيقية والاساسية في حالة حدوث انهيار للسد سواء تنتيجة كوارث طبيعية او اعمال تخريبية، وهو مايؤدي الي دمار السودان، ولايمكن تقييمه اقتصاديا واجتماعيا نظرا لضخامه هذه الخسائر.

ان الجانب السوداني قد اشار الي ذلك خلال المفاوضات الثلاثية السابقة ومن خلال اللجنة الدولية علاوة علي ان الدراسات الاثيوبية المقدمه حتي الان لا تؤكد تماما، وبشكل قاطع عامل الامان ضد "الانهيار " كما ان البعض يري انه لايمكن لحكومة اديس بابا ان تنفق اكثر من ٥ مليارات من الدولارات دون الاستفادة منها بشكل قوي خاصة وان الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة لها اثر علي المواطن الاثيوبي. التخوف المصري فيما يتعلق بعنصر الامان المطلوب مصر تري انه لابد ان يكون مطابقا للمعاييرالدولية لانشاء السدود بهذا الحجم ايضا تري ضرورة وان يكون هناك تعامل فني وهندسي واضح في التعامل مع شقوق الصحور التي يتتم بناء السد عليها حيث يقع في منطقة جبلية خاصة وان الجانب المصري لاحظ خلال زياراته المتعددة لمنطقة المشروع قد لاحظ طبيعة التربة، علاوة علي وجود فوالق وشروخ بهذه الصخور الامر الذي يجب التعامل معه بحرفية، ودقة متناهية يجب ان ندرك ان اثار ظاهرة التغيرات المناخية عالمية وتأثيرها في دول العالم الثالث اكبر بكثير من الدول الصناعية ويجب التعامل مع هذه الظاهرتو بالتعاون المشترك علاوة علي ان النماذج الرياضية المختلفة المصممة لقياس هذه الاثار نتائجها متباينة، وبالتالي من الصعب الجزم وبشكل كامل ان هذا السد سوف يؤثر بالايجاب علي مياه النيل الشرقي او العكس وهو ما يحتاج لمزيد من الدراسات التفصيلية وهناك دراسات لأغراض سياسية.

عندما قامت مصر بتنفيذ مشروع قناة جونجلي قدم احد الباحثين الكينين دراسة بان العمل بجونجلي سوف يحدث تغيرات مناخية تؤثر علي كمية الامطار بدول البحيرات الاستوائية ومنها كينيا، واستمر العمل بالقانة .. مع ملاحظة ان هذه الدراسة من الصعب الجزم بمدي مصداقيتها من

عدمه لان مثل هذه القضايا البيئية تحتاج لمزيد من تالدراسات العملية وبالتالي يمكن استخدام مثل هذه الدراسات لاغراض سياسية!

روشتة للمفاوض المصري لابد من طرح الدراسة النرويجية بشكل واضح وصريح للاتعرف علي وجهة النظرالاثيوبية والسودانية فيها لانها سوف تحدد مسار التفاوض ونوايا الاطراف. النقطة الثانية.. التقدم لاثيوبيا بالدراسات الدولية التي قامت بها مصروتمت تحت اشرف خبير دولي في الموارد المائية ومعروف بمصداقيته وحياديته،والتي تؤكد تأثير سد النهضة بحجمه الحالي علي الوارد لمصر من النيل الازرق.

النقطة الثالثة علي المفاوض المصري تجنب الدخول في حوار حول الدراسات الهيدرولوجية والبيئية كما سيحاول الجانب الاثيوبي دفعه اليها لانها تستغرق وقتا طويلا يكون الجانب الاثيوبي استطاع خلالها استكمال اعمال الانشاء، وفرض مزيد من سياسة الامر الواقع "علي الارض.

النقطة الرابعة يجب ان تبدأ جلسة المفاوضات باصرار مصري علي تقليل حجم السد وطرح السعة التخمزينيةالمناسبة التي تحقق لاثيوبيا انتاج اكبر قدر من الطاقة الكهربائية مع عدم تالمساس بكميات المياه الواردة لمصر. النقطة الاخطر علي المفاوض الا يبدأ المفاوضات بالحديث عن سياسات تشغيل السد الاثيوبي، وسياسات الملء وسنواتها ..لان ذلك يعني من قبل المفاوض المصري بالاقرار والقبول بالامر الواقع، وبالسعة التخزينية التي وضعتها حكومة اديس بابا لان الخطورة ليست فقط في نقص الوارد من المياه لمصر ولكن الخطورة الحقيقية الناتجة عن انهيار السد.

ايضا علي الجانب المصري ان يأخذ في الاعتبار عند الحوار علي مراحل التخزين والتشغيل في الجولات القادمة الاصرار علي عدم التخزين في سنوات الفيضان المنخفض، وان يقتصر الملء في الفيضانات العالية والتي يكون فيها احجم الفيضان اكبر من المتوسط "ايراد النهر٨٤ مليار متر مكعب "، وربط التخزين ومراحله وحجمه بضمان حصول مصر،والسودان علي حصتها وفقا لاتفاقية ٥٩. الحقيقة لا توجد موافقة من دولتي المصب علي هذه السدود، لكن كان هناك اتفاق علي دراسةهذه السدود وامكانية تنفيذ ما يثبت انه لاضر ولاضرار علي الدول الثلاث ولكن يحقق منفعة مشتركة. أربعة سدود اثيوبية وفقا لقواعد البنك الدولي فانه لايستطيع ان يمول اية مشروع من هذا النوع دون موافقة الدول المشتركة في النهر، لكن ما نشر هو ان البنك اعلن استعداده عن تمويل الدراسات الفنية الخاصة بالسدود الاربعة التي كان يدرسها خبراء دول النيل الشرقي وهي بورد "الحدود" بسعة ١٤ مليارم٣، والذي تحول لسد النهضة وسدود مانديا، وكارادوبي، وباكو–

ابو، وذلك علي النيل الازرق الذي يمد مصر ب٨٥% من حصتها المائية، والحقيقة ان مكتب التعاون الفني لدول النيل الشرقي "الانترو" التابع لمبادرة حوض النيل قام بدراسة بحيث تكون سدود متعددة الاغراض، وقد تم هذه ارسال هذه الدراسة للدول الثلاثة للتعليق عليها لكن مصر تحفظت عليها نظرا للاثار السلبية ومنها انخافض المناسيب ببحيرة السد العالي لاكثر من (١٠ امتار) المشكلة الحقيقية ان السد الاثيوبي يمثل خرقا واضحا للقواعد والاعراف الدولية لدول الانهار المشتركة وسابقة دولية من الصعب التعامل معها .. النقفطة الثانية ان بناء السد دون الاتفاق مع دولتي المصب يعطي سابقة لبقية دول الحوض في القيام بانشاء سدود دون توافق او موافقة من الدول الاخري .. النقطة الثالثة انه رغم التكلفة العاليةللسد الاثيوبي الا انه سوف يتم استعادتها نتيجة بيع الكهرباء المنتجة ومن ثم تزيد موارد الدولة وتستطيع ان تحقق التنمية واستكمال بناء السدود الثلاثة الباقية في خطتها الوطنية. اسواق بيع الكهرباء الكهرباء الاثيوبية لها عدة اسواق .. الاول محدود متمثل في دول الجوار "كينيا واغندا ورواندا وبوروندي والسودان " بينما الثاني جنوب افريقيا وهي دولة كبيرة واقتصادها قوي وتحتاج للطاقة الا ان السوق الاكبر لتصدير الكهرباء الاثيوبية الي اوروبا والخليج العربي ومصر هي" البوابة" وهذا من صالح اثيوبيا ان تتوافق مع مصر خاصة ان الاسواق المجاورة محدودة.

اذا اتفقنا علي ان المرحلة الاولي بالسعة المتفق عليها وهي ١٤ مليار م٣ فيمكن قبول ذلك لحين استكمال الدراسة التي تؤكد الاثار السلبية للسد بالسعة المقترحة "٧٤ مليارم٣ " الا ان الصعوبة في تحقيق ذلك ان اعمال الانشاء الجارية حاليا بمنطقة المشروع تسير في اتجاه زيادة سعة التخزين المعلنه واعتقد ان الجانب الاثيوبي لن يقبل ب١٤ مليار م٣ .

السد واقع علي الحدود السودانية – الاثيوبية، وهي اقل مناسيب، وبالتالي اية رغبة في تنفيذ مشروعات زراعية "اراض" بهذه المنطقة تحتاج الي محطات رفع بتكلفة عالية يضاف الي ذلك ان اغلب الزراعات ووفقا لخطة التنمية الاثيوبية تقام علي افرع الانهار المغذية للنيل الازرق وحول بحيرة تانا فقط !

مطلوب مفيض طوارئ للسد الملاحظة الاساسية في التصميمات الهندسية المعلنة تتمثل في ان اثيوبيا تعتمد علي تشغيل التوربينات من خلال فتحات اطلاق المياه لكل من السودان ومصر ولا يوجد بالتصميم مفيض طوارئ يمكن استخدامه في حالة تعطل بعض التوربينات،ومن ثم يتوقف وصول المياه لكل من البلدين. يمكن اضافة اكثر من مفغيض طوارئ والمنطقة تسمح لكتن يجب ان يؤخذ في الاعتبار انشاء المفيض من الان واتخاذ الاحتياطات المطلوبة لان وجود المفيض

يحقق الامان لصالح الجانبين السوداني،والاثيوبي وعدم تاثر المواطنيين المقيمين بالمنطقة. يجب عدم حصر العلاقات علي المياه فقط هناك العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية نعمل عليها وندعمها، واعتقد ان التحرك يجب ان يكون بالتوازي علي هذه المحاور لتحقيق مزيد من المرونة فيما يتعلق بالمياه بما فيها اتفاق عنتيبي .. بمعني ان الجانب الاثيوبي سوف يتفهم بشكل اكبر مدي اهمية التعاون مع مصر، واثر ذلك اقتصاديا مما يمكن لاثيوبيا الرجوع الي مائدة المفاوضات اما فيما يخص "اتفاقية عنتيبي"حتي يمكن من الوصول الي حل توافقي !! العبرة لدي هذه الدول ان تكون هناك تنمية يشعروا بها فاذا ساهمت مصر في ذلك فاعتقد انه يمكن حل الكثير من الامور بالتراضي فيما يخص مياه النيل.

لا توجد أي مشكلة ولا عقبات تعوق توصيل المياه إلي أراضي مشروع المليون فدان المزمع استصلاحه خلال عام، أن أراضي المشروع المخصصة في منطقة توشكي والتي تقدر بـ ١٠٨ آلاف فدان سوف تعتمد علي مياه النيل، بينما تعتمد الـ٩٠٠ ألف فدان الباقية علي المياه الجوفية، والي ثبت توافرها في المناطق المخصصة للمشروع.يوجد ما يقرب من ١٥٠ ألف حالة تعد علي نهر النيل، وتم إزالة ٦٥% من هذه التعديات.

أن سد النهضة لم يبدأ في التخزين حتي اليوم عكس ما نُشر في بعض المواقع المجهولة، كما أن الأعمال الإنشائية الحالية في السد لا تتعدي قواعد وأساسات لا تمكنه من حجز المياه.وفيما يتعلق بتطورات المفاوضات مع الجانب الأثيوبي فقد تم الانتهاء من إعداد ملف المفاوضات تمهيدًا لعقد الاجتماع الثلاثي الذي يجمع مصر وإثيوبيا والسودان في العاصمة السودانية الخرطوم، وسوف تكون جلسات الاجتماع مغلقة علي الوفود الثلاثة، ولن يٌسمح بحضور وسائل الإعلام، ويلقي وزير الري والكهرباء السوداني بيانا مشتركا نهاية الاجتماع، وكان من المفترض أن تتم هذه المفاوضات ولكن إثيوبيا طالبت بالتأجيل بسبب انشغالها باجتماعات دول حوض النيل الجنوبي، والحقيقة أن كل شيء سيكون واردا للتفاوض حوله بما لا يؤثر علي حصة مصر المائية، والتي تقدر بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب.وفي هذا الاجتماع سوف نستمع لجميع الأطراف وكل طرف سوف يطرح رؤيته في الموضوع،ونترك المفاوضات تأخذ مجراها، وهناك أفكار ورؤي جديدة لم تطرح من قبل سنقدمها علي طاولة المفاوضات، ويمكن لها تحريك الموقف من الجانب الاثيوبي . كما ستطرح مصر تخوفها من سد النهضة بشكل علمي وهندسي مكتمل، وليس مجرد تخوفات شفوية وذلك من خلال ابحاث ودراسات وحقائق سيتم عرضها علي الجانب الإثيوبي ليرد عليها بالمقابل بشكل علمي وهندسي ومناقشة كل الملفات المتعلقة بالمخاوف المصرية، بشأن سلامة جسم السد،

وعدم تعرضه للانهيار، ونظام ملئ للسد، والتي تصل سعته التخزينية إلي ٧٤ مليار متر مكعب من المياه، وهو رقم مخيف، وتم مناقشته خلال الاجتماع النقاط المتعلقة بسياسة تشغيل السد بوجه عام. مناقشة ما هو متفق عليه من قبل الرئيس الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإثيوبي، خلال لقائهما في «مالابو» يونيو ٢٠١٤ والذي يتكون من ٧ مبادئ منها أن تلتزم الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من السد علي استخدامات مصر من المياه، كما تلتزم الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، وبالطبع سوف تبدأ المفاوضات الفنية الثلاثية حول سد النهضة الاثيوبي من النقطة التي انتهت عندها الجولات السابقة لعدم اضاعة مزيد من الوقت، وبحث المتبقي من النقاط العالقة من خلال جدول زمني محدد متفق عليه.

في حال التوصل لاتفاق حول سد النهضة، فإنه سوف يدعو السودان وإثيوبيا إلي الدخول في تكتل اقتصادي وتعاون في كل المجالات التنموية،ويمكن أن نشكل نحن الدول الثلاث قوة اقتصادية هائلة في شمال وشرق إفريقيا من خلال استغلال الطاقات الهائلة المتنوعة الموجودة،والتي تتميز بها كل دولة من الدول الثلاث، والحقيقة أن هناك تنسيقا كاملا بين وزارتي الري والخارجية والجهات المعنية بالملف لتوحيد الجهود الوطنية في هذا الملف أكثر بكثير مما كان يحدث في جولات المفاوضات السابقة.

يستأنف وزراء المياه فى كل من مصر وإثيوبيا والسودان، المفاوضات الثلاثية بشأن سد النهضة الإثيوبي، بالعاصمة السودانية الخرطوم، بعد توقف دام ثمانية أشهر .ومن جانبها تحرص مصر على أن تعكس هذه الجولة من المحادثات الثلاثية بين وزراء المياه الروح الإيجابية التى سادت خلال لقاء القمة بين الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا فى مالابو وتدشين مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية فى إطار تحقيق المصالح المشتركة للبلدين.وبعد استطلاع آراء عدد من خبراء الرى أجمعوا على إن مصر ترتكز فى علاقاتها مع الأشقاء الأفارقة ودول حوض النيل فى هذه المرحلة الجديدة على مبادئ تعزيز علاقات حسن الجوار، وحل الخلافات، من خلال الحوار والطرق الودية، وعدم التنازل عن قطرة واحدة من حقوقنا التاريخية فى مياه النيل، وتعظيم الاستفادة من مئات المليارات من الأمطار التى تسقط سنويا على هضبة الحبشة وجنوب السودان، والالتزام بالمعايير الدولية فى بناء السدود على مجارى الأنهار الدولية، ووضع خبرات مصر الفنية تحت تصرف الأشقاء الأفارقة بالتنسيق مع الدول المانحة.

أكد رئيس قطاع مياه النيل ورئيس الوفد الفنى المشارك فى مفاوضات سد النهضة ان الجولة المفاوضات الفنية المقرر عقدها بالخرطوم تتمتع بدعم سياسى على اعلى مستوى من قيادات و

حكومات الدول الثلاث التى يقام هذا الاجتماع تحت رعايتها ونحن فى مصر بطبعنا متفائلون و لدينا المرونة فى المناقشات والمفاوضات وعرض الاطروحات والرؤى والحلول للخروج من اى خلاف و لذا نرجو ان تكون الاطراف الاخرى وخاصة الاثيوبى لديها نفس القدر من المرونة والتفهم للاحتياجات المصرية مشيرا إلى ان خيار الفشل فى التوصل لاتفاق مرفوض تماما وغير مطروح على طاولة المفاوضات ... وانه لابد من التوصل إلى حل يرضى جميع الاطراف.

ترى مصر حكومة وشعبا أن نهر النيل هو وسيلة للتقارب والتعاون بين دول حوضه وليس مصدرا للنزاع.. وان مصر لا تصادر على حق أى دولة فى تحقيق التنمية والتقدم باستخدام مواردها الطبيعية ومن ضمنها الموارد المائية ولكن دون التسبب فى الضرر للآخرين وضعاً فى الاعتبار أسس وقواعد القانون الدولى وتحقيق المنفعة المشتركة. واوضح الجانب السودانى شريك كامل واساسى فى قضية سد النهضة وليس وسيطا.... وهناك ثلاثة اطراف فى المفاوضات تمثل ثلاث دول محترمة تسعى كل منها بكل جدية لمصلحة بلادها وشعبها ونتعامل على قدم المساواة وكل طرف له وزنة و احترامه الكامل ان الحفاظ على الأمن المائى المصرى هو هدف لا يمكن التنازل عنه ..ولا التهاون فيه.. وادارة ملف مياه النيل عبارة عن عملية تتشارك فى مسئوليتها عدد من الجهات السيادية والوزارات بالدولة.. ولا تنفرد وزارة الرى باتخاذ قرار منفرد بخصوص هذا الملف، بل تشارك كل هذه الجهات فى اتخاذ أى قرار يمس قضايا المياه على الصعيدين الاقليمى و الدولى وتقوم كل جهة بدور محدد فى إطار تعاونى ولا نعمل فى جزر منعزلة. واكد ان التوصل لحلول ايجابية بشأن سد النهضة سيلقى بظلال ايجابية جدا على باقى الموضوعات التى يوجد عليها خلافات.. وان النجاح سيفتح نوافذ وابوابا لم تفتح من قبل ويعطى فرصا واعدة لحوارات على مستوى اعلى وإلى تفاهمات فى امور اخرى مؤكدا على ان اعضاء وفد مصر الفنى مستعدون لكافة الموضوعات الفنية التى ستطرح خلال جلسات المفاوضات لافتا إلى ان مصر لم ولن تكون ضد أى مشروعات تعتمد على نهر النيل مادامت تنفذ طبقا للقواعد الفنية المتعارف عليها دوليا وبالتباحث مع دولتى المصب وعدم تعريض مصالح مصر المائية للخطر.

من اهم المحاور التى ستناقش خلال جولة المفاوضات المقرر عقدها يوم الاثنين القادم بين مصر واثيوبيا والسودان الاتفاق على آلية استكمال الدراسات الفنية التى أقرها التقرير النهائى للجنة الدولية ودرجات الأمان فى سد النهضة وحل الخلافات حول السعة التخزينية لبحيرة السد والتى تصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه بما يمثل حوالى مرة ونصف المرة من مقدار الايراد السنوى للنيل الأزرق، هناك عامل مساعد جدا ساهم فى استئناف هذه الجولة من المفاوضات بعد تعثرها وحدوث

فترة جمود منذ يناير ٢٠١٤ وعدم وجود محاولات للتقارب هو اللقاء الذى تم بين السيد الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاثيوبى على هامش القمة الافريقية فى مالابو وصدور البيان المشترك ذى السبع بنود اسهم وبقوة فى عودة الروح للمفاوضات مرة اخرى. هناك ثلاث اطراف فى مفاوضات سد النهضة ونحن وفد مصر الفني مستعدون لكافة الموضوعات الفنية المطلوبة .. وعموما نحن فى مصر بطبعنا متفائلون ولدينا المرونة فى المناقشات و المفاوضات وعرض الاطروحات والرؤى والحلول للخروج من اى خلاف و لذا نرجو ان تكون الاطراف الاخرى لديها نفس القدر من المرونة. وان هذه الجولة من المفاوضات الفنية تتمتع بدعم سياسى على اعلى مستوى من قيادات وحكومات الدول الثلاث التى يقام هذا الاجتماع تحت رعايتها .. ولذلك فأرى ان خيار الفشل فى التوصل لاتفاق مرفوض تماما وغير مطروح على طاولة المفاوضات ... ولابد ان نصل إلى حل يرضى جميع الاطراف ونرجو وجود التفهم من الجانب الاثيوبى للتطورات والاحتياجات المصرية.

هناك ثلاثة أطراف فى المفاوضات تمثل ثلاث دول محترمة تسعى كل منها بكل جدية لمصلحة بلادها وشعبها ونتعامل على قدم المساواة وكل طرف له وزنة واحترامه الكامل .. ونحن فى مصر كنا نتمنى عقد الاجتماع فى القاهرة لان الاجتماعات الثلاثة الاخيرة كانت فى الخرطوم لكن شاءت الظروف ان يعقد بالخرطوم ووافقت مصر من منطلق المرونة الشديدة لاثبات اننا على استعداد ان نذهب لاى مكان من اجل التوصل لحلول مرضية.

قام وزير الرى بتشكيل الوفد الفنى المشارك فى المفاوضات القادمة بالخرطوم ..وهناك حرص كبير وعناية خاصة على ان يكون الوفد المشارك يغطى كل التخصصات المطلوبة منهم خبراء فى السدود وامان السدود والهيدرولوجيا والبيئية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية بما يغطى كل الجوانب الفنية حول السد وتأثيراته لعرض الرؤية المصرية بشكل علمى قائم على الحقائق العلمية والهندسية. ويجب أن نتفق أولاً على ان الحفاظ على الأمن المائى المصرى هو هدف لا يمكن التنازل عنه.. ولا التهاون فيه ..وادارة ملف مياه النيل عبارة عن عملية تتشارك فى مسئوليتها عدد من الجهات السيادية والوزارات بالدولة.. ولا تنفرد وزارة الرى باتخاذ قرار منفرد بخصوص هذا الملف، بل تشارك كل هذه الجهات فى اتخاذ أى قرار يمس قضايا المياه على الصعيدين الاقليمى والدولى وتقوم كل جهة بدور محدد فى إطار تعاونى ولا نعمل فى جزر منعزلة.

تتمني مصر فى جولة الاجتماعات القادمة ان يكون مستوى التفاهم والمرونة فى اعلى ما يكون بين الوفود والاطراف الثلاثة. والجانب الاثيوبى يعمل حاليا على انشاء السد يجب ان يكون هناك

تفهم اكثر للموقف المصرى و اضعا فى الاعتبار ان مياه النيل و اهميتها الخاصة والقصوى وكمحور للامن القومى المصرى ووجود الامة المصرية فى الحياة والكل يعلم ذلك الان اننا ليس لدينا اى مصدر اخر بديل او امطار تسقط يمكن الاعتماد عليها .. كما فى دول حوض النيل. ما هى الرسالة التى تود ان ترسلها للوفود الفنية الرسمية المشاركة من الجانبين الاثيوبى والسودانى؟ اتمنى فى الاجتماع القادم ألا نبدأ من الصفر.. ونبنى على ما تم انجازة من نتائج واتفاق على بعض الموضوعات واستكمال الموضوعات محل الخلاف وضعا فى الاعتبار اننا لن نستغرق الكثير من الوقت اذا ما تم التوصل للحلول المرضية حيث ان عامل الوقت مهم جدا وهو العامل الحاسم حاليا فى حل المشكلة.

هناك سيناريوهان لنتائج المفاوضات.. اما التوصل لاتفاق اوعدم التوصل لاتفاق.. ماذا بعدهما؟ لانحب ان نبنى سيناريوهات سيئة لانه لا يتصور انه بعد تدخل رؤساء الدول مباشرة و حكومات و إيلاء القضية هذا القدر من الاهتمام لا اعتقد انه يمكن ان يكون هناك رفاهية الوقت او احتمالات الفشل .. لا اخفى اننا سنشارك ولدينا بعض الرؤى والافكار الجديدة ونرجو ان تكون نفس الروح لدى الاطراف الاخرى. على جانب الاخر و فى حال ما تم الاتفاق والتوصل لحل مرض لجميع الدول .. كيف ترى الصورة ؟ اعتقد ان التوصل لحلول ايجابية بشأن سد النهضة سيلقى بظلال ايجابية جدا على باقى الموضوعات التى يوجد عليها خلافات .. وان النجاح سيفتح نوافذ وابوابا لم تفتح من قبل و يعطى فرصا واعدة لحوارات على مستوى اعلى وإلى تفاهمات فى امور اخرى ويعاد النظر فى اليات التعاون القائمة والخلافات يعاد النظر فيها كما ان تحقيق اتفاق ايجابى بين دول حوض النيل الشرقى سيلقى بظلال ايجابية على باقى موضوعات المشروعات المتعلقة بمبادرة حوض النيل ككل.

ماذا عن الآثار السلبية لسد النهضة على مصر؟ المعروف علمياً ان إقامة أى منشأ صناعى على مجرى مائى مثلما له فوائد فحتما تكون له آثار جانبية، ولو لم يكن الجانب الاثيوبى مؤمنا بوجود آثار سلبية لسد النهضة على دول المصب لما تقدم باقتراح إنشاء اللجنة الثلاثية الدولية بمشاركة خبراء وطنيين من مصر واثيوبيا والسودان واربعة خبراء دوليين فى مجالات مختلفة.. واذا كنا نقدر احتياج اثيوبيا للتنمية وللطاقة الكهربائية فاننا أيضاً نربط ذلك بعدم التسبب فى أى ضرر لنا كدولة مصب، خاصة ان مصر تعتبر هى الدولة الوحيدة فى حوض النيل التى دخلت حد الفقر المائى حيث تدنى نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٦٥٠ مترا مكعبا فى السنة بينما حد الفقر المائى عالمياً يصل إلى ألف متر مكعب، كما أن مصر هى الدولة الوحيدة بحوض النيل التى ليس لها

مصادر مائية أخرى غير نهر النيل بخلاف دول الحوض التى يتوافر لها العديد من الانهار والبحيرات وتسقط عليها الأمطار الغزيرة معظم أيام السنة. ورغم محدودية مواردنا المائية، إلا أن الخبرات المصرية تعمل دائماً على استخدام مواردها المائية المحدودة بكفاءة تصل إلى ٧٥% بما فيها إعادة استخدام المياه لثلاث مرات أو أكثر، لمواجهة الزيادة السكانية المضطردة والاحتياجات المائية لمختلف أغراض التنمية. اهم المحاور التى نوقشت خلال جولة المفاوضات بين مصر واثيوبيا والسودان ؟ الهدف الرئيسى من الجولة ينصب على الاتفاق على آلية استكمال الدراسات الفنية التى أقرها التقرير النهائى للجنة الدولية و درجات الأمان فى سد النهضة وحل الخلافات حول السعة التخزينية لبحيرة السد والتى تصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه بما يمثل حوإلى مرة ونصف مرة من مقدار الايراد السنوى للنيل الأزرق فيما ترى مصر ان ذلك يلحق اضرارا شديدة بأمنها المائى ويهدد استخداماتها من مياه النيل والتى أقرتها الاتفاقيات الدولية القائمة، وضعاً فى الاعتبار أن فكرة التفاوض حول أبعاد و سعة السد لا تنقص بأى حال من السيادة الاثيوبية و لكن تحتكم بالدرجة الأولى إلى قواعد القانون الدولى وأسس التعامل مع المشروعات المائية التى تقام على أنهار مشتركة وعابرة للحدود مثل النيل الأزرق وهو ما أكدت عليه بعض البنود المتضمنة فى البيان المشترك الصادر على هامش القمة الافريقية الأخيرة بمالابو بين الرئيس المصرى و السيد رئيس الوزراء الاثيوبي. هل ستتغير منظومة اعمال هيئة مياه النيل السودانية –المصرية بعد بناء سد النهضة وتأثيراته المحتملة على تغيير مواعيد التدفقات المائية بالنيل وغير ذلك؟ قرار انشاء الهيئة و مهامها بانها لخدمة مياه النيل وطول ما النيل موجود فالهيئة و اعمالها المشتركة موجودة .. اما التغيير فى شكل النهر او فى كميات المياه فانه لايوجد حال يدوم ونرصد من خلال الهيئة اى تغيير او مشروعات او خطط لدول الحوض على النيل ونتعاون مع هذه الدول فى اطار مبادرات اقليمية ونتحاور فى اطار القانون الدولى الذى يحكم العلاقات فيما يخص الانهار و الموارد المائية المشتركة.

اما عن التأثيرات منها ما هو طبيعى مثل التغيرات المناخية التى يمكن ان تؤثر على سقوط الامطار وبالتإلى تؤثر على الايراد السنوى لنهر النيل اما بالزيادة و اما بالنقص و هناك دراسات مكثفة منها ان هيئة مياه النيل قد بدأت بالفعل فى اعداد دراسات متعمقة مع وجود دراسات حاليا يقوم بها الجانبان المصرى والسودانى حول التغيرات المناخية واثارها ولكن حتى الان دقة دراسات التغيرات المناخية واثارها على احواض الانهار مازالت تتراوح مابين الايجاب والسلب فى مدى واسع جدا.

ما هو الدور الذى يقوم به قطاع مياه النيل لخدمة الامن القومى المائى؟ دور قطاع مياه النيل فى ملف المياه أؤكد انه دور فنى بحت والقطاع مسئول بالدرجة الاولى عن التعامل مع مياه النيل خارج حدود الجمهورية المصرية فى اعإلى النيل وذلك إلى ان نصل إلى السد العإلى بعده مباشرة النيل تتعامل قطاعات عديدة من وزارة الرى فيما يتعلق بعمليات توزيع وادارة المياه للاستخدامات المختلفة سواء للزراعة او الصناعة او مياه الشرب.. مهام قطاع مياه النيل تتلخص فى متابعة جميع ارصاد النهر فى اعإلى النيل ومناطق المنابع بالهضبة الاثيوبية او الهضبة الاستوائية وبالفعل لدى مصر بعثات رى موجودة من مدة طويلة فى بعض دول حوض النيل منها فى دولة السودان الشقيق واوغندا وجنوب السودان ومسئولة عن قياس الارصاد المائية باختلاف انواعها من مناسيب او تصرفات مائية او امطار والذى يتم بصفة يومية وحصيلة هذه الارصاد و القياسات تجمع و ترسل إلى مركز متخصص بالقطاع بالقاهرة ليتم عليها بعض الدراسات واعمال تحليل البيانات التى تبين وبدقة الايراد المائى المتوقع خلال عام مائى كما يمكن معرفة وحساب كميات المياه التى تصل من المنابع المختلفة إلى مصر.. فضلا عن عمل حسابات لعمل التنبؤات للكميات الواردة إلى السد العإلى وبالتإلى يمكن للخبراء المحليين بوضع السياسة المائية لمدة عام كامل.

كما يقوم قطاع مياه النيل بدراسة المشاريع المائية على النهر وروافده المتعلقة بأنشطة التنمية بدول حوض النيل، كذلك يقوم القطاع بالاشراف على مشروعات التعاون الثنائى فى مجال ادارة الموارد المائية والتدريب من خلال المنح المصرية المقدمة لدول حوض النيل اضافة إلى المشاركة فى آليات التعاون الاقليمى والاستمرار فى أنشطة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل والقيام باعداد تقارير دورية ومفصلة عن كافة هذه الأنشطة لعرضها على الوزير. والمشاركة فى الاجتماعات الخاصة بمجريات التعاون مع دول الحوض ومعنا ممثلو الجهات المعنية المشاركة فى إدارة الملف. مصر تعمل فى اطار أن نهر النيل هو وسيلة للتقارب والتعاون بين دول حوضه وليس مصدرا للنزاع.. فمصر لا تصادر على حق أى دولة فى تحقيق التنمية والتقدم باستخدام مواردها الطبيعية و من ضمنها الموارد المائية ولكن دون التسبب فى الضرر للآخرين وضعاً فى الاعتبار أسس و قواعد القانون الدولى و تحقيق المنفعة المشتركة.

يعد نهر النيل هو المورد الأساسى للمياه العذبة فى مصر ولا توجد دولة تعتمد فى مواردها على مصدر واحد مثلما هو الحال فى مصر، والتى تقع فى حزام المناطق الجافة وتحصل على ٩٥% من مواردها المائية من مصدر واحد فقط وهو نهر النيل والذى يمد مصر بحصة سنوية مقدارها

٥.٥٥ مليار م٣طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ مع جمهورية السودان والتى تحصل على ٥.١٨ مليار م٣ حيث أن حصة الدولتين لم تتغير منذ أكثر من خمسين عامًا. وتتمثل باقى الموارد المائية المصرية فى كمية قليلة جدًا من الأمطار تقدر سنوياً بحوإلى ٣.١ مليار م٣، ومياه جوفية عميقة فى الصحارى تقدر سنوياً بحوالي٢مليار م٣، بالإضافة إلى المياه المحلاة والتى تتطلب تكلفة عالية فى عملية التحلية وتقدرسعة محطات التحلية السنوية بحوإلى٢٠٠مليون م٣،

ان التعاون مع دول حوض النيل فى المرحلة القادمة أمر حتمى وليس اختيارا سواء بالنسبة لمصر أو لدول الحوض نفسها.. والنظرة لهذا التعاون يجب ان تكون نظرة شاملة على جميع المستويات، وأن تكون المياه إحدى آليات هذا التعاون بجانب التعليم والصحة والصناعة والكهرباء والزراعة والسياحة والتجارة وغيرها من المجالات. أن مصر لم ولن تكون ضد أى مشروعات تعتمد على نهر النيل مادامت تنفذ طبقا للقواعد الفنية المتعارف عليها دوليا وبالتباحث مع دولتى المصب وعدم تعريض مصالح مصر المائية للخطر.. وهناك العديد من الأمثلة السابقة فى حوض النيل على ذلك، فقد وافقت مصر على إنشاء سد أوين فى أوغندا وسد بوجالى أيضاً بأوغندا وسد مروى بالسودان وتعلية خزان الروصيرص بالسودان وغيرها من مشروعات مياه الشرب التى يمولها البنك الدولى و جهات و مؤسسات تمويلية اخرى فى دول الحوض.

موقف مصر من إتفاقية عنتيبي معروف وواضح للجميع فى اطار الحرص المصرى على وجود اتفاقية عليها اجماع من الكل ولا تتسبب فى احداث انقسام بين دول المنبع و دول المصب، وهناك ثوابت مصرية لم ولن تتغير وبالرغم من أن هناك مواد خلافية إلا أن مصر من منطلق رؤيتها الاستراتيجية فى العلاقات مع دول الحوض تحاول بشتى الطرق طرح رؤى ايجابية تساعد على حل هذه الخلافات مع الترحيب بأى مبادرات تعمل على اعادة الموضوع إلى طاولة المفاوضات.

التحديات الفنية والسياسية والتنموية والقانونية التى تواجه مصر، إنتهاء عصر الوفرة المائية ودخول مصر مرحلة الندرة المائية نتيجة لثبات حصتها من مياه النيل،من اهم التحديات فى الوقت الذى تتزايد فيه الإحتياجات نتيجة زيادة عدد السكان ومتطلبات التنمية المستمرة، فضلاً عن التأثيرات السلبية المتوقعة لظاهرة التغير المناخى على الموارد المائية، والسكانية، والتنموية –تزايد المخاطر الناجمة عن التغير المناخي، بالإضافة لزيادة عدد سكان دول الحوض وكذلك التحديات التنموية، وما سينتج عنها من زيادة فى معدلات إستهلاك المياه سيصل عدد سكان دول الحوض عام ٢٠٢٥ لأكثر من ٣٢٠ مليون نسمة، أخذاً فى الإعتبار أن عدد سكان كل من إثيوبيا، والكونغو الديمقراطية خلال السنوات القادمة سيتخطى عدد سكان مصر – (رغبة دول الحوض فى التنمية

وما يرتبط بذلك من عملية إنشاء السدود والتنمية الزراعية بشكل رئيسى فى كلاً من إثيوبيا والسودان وتأثيرات ذلك على المصالح المائية المصرية –تنامى ظاهرة الاستيلاء على الاراضى بطريقة شبه مقننة (Land Grabbing)عن طريق بعض المستثمرين الجدد بهدف تحقيق الامن الغذائى بتلك الدول دون النظر إلى أى تأثيرات بيئية او مجتمعية المتعلقة بالسكان المحليين بتلك المناطق التى يتم الاستيلاء عليها.

التحديات السياسية وتتضح فى إنفصال دولة جنوب السودان وما يمثلة ذلك من تحديات على معادلة التعاون فى حوض النيل، لاسيما بالنسبة لمصر، لتواجد معظم مشروعات إستقطاب فواقد المياه فى أعإلى النيل داخل أراضيها. التحديات القانونية وتتبلور فى موقف دول المنابع من الاتفاقيات القائمة وعدم إعترافهم بها، وما يرتبط بذلك من وقوف دول المصب على أرضية قانونية صلبة تعزز موقفها القانونى –توقيع دول المنبع على الاتفاقية الاطارية دون التوصل إلى توافق حولها مع عدم أخذ مصالح دول المصب فى الاعتبار –التداعيات القانونية المترتبة على قيام بعض دول الحوض بإنشاء مشروعات لها تأثيرات سلبية على دول المصب دون الأخذ فى الاعتبار القواعد والاعراف القانونية الدولية وموقف دول المصب فى هذا الشأن. التحديات الإقتصادية وتتبلور فى أزمة الغذاء العالمية وإرتباط ذلك بارتفاع أسعار الوقود على مستوى العالم وما ترتب عليه من إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية الغذائية التى تستخدم فى عملية انتاج الوقود الحيوى وعلاقة ذلك بالأمن المائى والغذائى لشعوب العالم، وإتجاه الكثير من المانحين الغير تقليديين لأفريقيا بإعتبارها مجالاً خصباً وذلك فى سعيها بالاستثمار الزراعى لتحقيق أمنها الغذائي، وإيجاد سوق رائج لمنتجاتها –النمو الاقتصادى بدول الحوض وعلاقة ذلك بالاحتياجات التنموية لشعوبها مثل مشروعات الطاقة وتعزيز البنية التحتية .

اكد مستشار وزير الرى للسدود ونهر النيل وعضو اللجنة الفنية لسد النهضة الاتجاه السائد بين جميع أعضاء الوفد الرسمى المشاركين فى اجتماعات سد النهضة المنعقدة بالخرطوم حريصون على التمسك بحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل والحفاظ عليها وفى نفس الوقت لا ننكر حق اثيوبيا فى التنمية والمصالح السودانية ولكن دون اضرار. وأوضح مستشار وزير الرى للسدود ونهر النيل وعضو اللجنة الفنية لسد النهضة انه لا يملك طرف ان يتنازل عن حصة مصر ولا يستطيع احد ان يفعل ذلك ومع ذلك ترى مصر انه من حق دول النيل الشرقى السودان وإثيوبيا أن تقيم مشروعات تنموية وتوليد الكهرباء ولكن من خلال مشروعات تحقق التوازن فى مصالح الدول الثلاث واحترام القانون والعرف الدولى فى مجال الانهار المشتركة وذلك بوجود التنسيق عند اقامة

اى مشروع مائى وإعداد دراسات متخصصة تؤكد على عدم وجود اى أضرار على الدول المتشاطئة . ان تحقيق الفائدة المشتركة والفائدة للجميع وعدم الاضرار تعد هى اهم مبادئ تنفيذ المشروعات المائية الكبرى بما يضمن عدم وجود أثار سيئة على الدول المتشاطئة مشيرا الى ان المفاوضات القادمة بالخرطوم ليست سهلة ولكن لابد من الدخول بها بأفكار ورؤى جديدة لحل النقاط العالقة وانه يأمل التزام الاطراف كافة المشاركة بحقوق مصر التاريخية وعدم المساس بها خاصة وان مصر تعانى من عجز مائى يقدر بحوالى ٢٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا يتم تعويضه من اعادة استخدام المياه اكثر من مرة.

المعاهدات والاتفاقيات الدولية ملزمة لأطرافها، لأنها تمثل إرادة الدول ولا تتغير تلك المعاهدات او الاتفاقيات بتغير القيادات والا لما استقر السلم والعدل الدوليان، هذا لأن الاتفاقية والمعاهدة تمثل الإعلان الصحيح عن إرادة الدولة او الدول المتعاهدة والموقعة عليها. فى عام ١٩٢٥ توصلت بريطانيا مع ايطاليا الى توقيع مذكرات إعترفت بموجبها ايطاليا بحقوق مصر والسودان على النيلين الأزرق والأبيض، بل وعلى روافدهما، وتلا ذلك اتفاق بريطاني – مصري فى ٧ مايو ١٩٢٩، من ذلك العام حيث اعترفت حكومة بريطانيا آنذاك بحق مصر الطبيعي التاريخي فى مياه النيل وقرر ذلك الاتفاق الشهير بأنه لا يمكن المساس بمصالح مصر الا بالاتفاق المسبق مع الحكومة المصرية خصوصاً فى ما يتعلق بخفض كميات المياه التى تصل اليها أو تعديل منسوبها أو تاريخ وصولها.

وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ توصلت مصر والسودان الى توقيع إتفاقية هام نصت على تنظيم واضح لانتفاع الدولتين بمياه النهر الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية والتنموية والزراعية لهما، حيث نصت الاتفاقية على حصول مصر على ٥٥.٥ مليار متر مكعب، والسودان على ١٨.٥ مليار متر مكعب من المياه، كما نصت على ان (تتفق الدولتان على رأي موحد بعد الدراسة بواسطة الهيئة الفنية التى نصت عليها الاتفاقية فى شأن مطالبة الدول الأخري بنصيب فى مياه النيل).

ومعروف أن مصر تعتمد بنسبة حوالى ٩٥ % على مياه النيل، والاتفاقيات التى وقعتها ومعها السودان والمشار اليها أنفاً تضمن حقوق البلدين فى مياه النهر طبقاً لنصوصها وتطبيقاً للقانون الدولي، وهذا ما أقره فى عام ١٩٦١ معهد القانون الدولي الذي أكد إلزامية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالانهار والتى تجري عبر دول متعددة كنهر النيل والدانوب وغيرهما.

إثيوبيا شرعت فى تشييد سد النهضة (سد الألفية الكبير) لتوليد الطاقة الكهربائية قبل عامين على النهر الأزرق بل تخطط لبناء أربعة سدود أخري ويتوقع اكتمال أنشاء سد النهضة عام ٢٠١٧

وتقدر تكلفته بحوالي ٥ مليارات دولار وسعة تخزينية ٧٤ مليار متراً مكعباً من المياه خلال خمس سنوات وهذا يعني أن السد عند إكتمال تشييده طبقاً لأراء بعض خبراء المياه حرمان مصر سنوياً من ١٠ مليارات متراً مكعباً ونتيجته الحتمية حرمان ارض الكنانة من زراعة مليون فدان، كما أن السودان ستخسر ٤ مليارات متراً مكعباً.

ان هذا السد يمثل مؤامرة كبري على مصر (هبة النيل)، والأمر لا يخلو من تدخل اياد اجنبية وفى مقدمتها الدولة العبرية التى لها تدخلها المعروف سراً وعلناً فى بعض دول القارة السمراء ومنها أثيوبيا، وجنوب السودان بعد انفصاله عن الشمال فإسرائيل وبدعم أمريكي غير محدود توغلت فى القارة السمراء خاصة فى كل من أثيوبيا وجنوب السودان واريتريا وغيرهما فى غفلة من العرب الذين غالباً ما يتناحرون فيما بينهم، بل أن الدولة العبرية لها تواجد عسكري وتعاون اقتصادي مكثف فى الدول الثلاث (اثيوبيا، اريتريا، جنوب السودان) فهى ومعها أمريكا كانت تخطط لدخول جنوب السودان قبل إنفصاله خاصة أن الاستقلال حاصل لا محالة فصار لهما ما أرادا. واذا كانت أديس أبابا ومعها دول أخري من دول المنبع ترتكز فى حجتها على أن الاتفاقيات السابقة وقعت فى عهد الاستعمار فإن هذه الحجة القانونية تدحضها محكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي حيث أقرت بأن اتفاق عام ١٩٢٩ شبية بالحدود الموروثة عن الاستعمار ولا يجوز المساس بما ورد به من نصوص قانونية، كما أن هناك نصاً قانونياً مطابقاً لما اتجهت اليه محكمة العدل الدولية، فإتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ نصت على أن إتفاقيات الأنهار الدولية لا يجوز المساس بنصوصها تعديلاً بالحذف أو الإضافة الا بموافقة كل الأطراف فهى كاتفاقيات الحدود الموروثة عن الاستعمار بشره وخيره ان كان فيه خير.

وبناء على ذلك فقد كانت هناك اتفاقيات بين مصر وأوغندا وإثيوبيا فى عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ نصت على أن هذه الدول الثلاث اتفقت على عدم الاضرار بمصالح اي طرف من الأطراف، والمفهوم القانوني لهذه الاتفاقيات هو الالتزام بالاتفاقيات السابقة الموروثة نصاً وروحاً، أي الالتزام الحرفي بما قررته تلك الاتفاقيات. المهم أنه على رغم وضوح نصوص الاتفاقيات التى ورد ذكرها الا أنه لا يمكن إنكار أن هناك خلافاً بين الدول صاحبة المنبع ودولتي المصب مصر والسودان، والطريق الأسلم لحل مثل هذه الخلافات أو النزاعات هو سلوك طريق الحل الودي فهو سيد الحلول من خلال الحوار والتشاور، وأمام مصر والسودان فرص ذهبية فى هذا المجال فكل الدول التسع التى تختلف وجهات نظرها حول مياه هذا النهر العظيم هى أعضاء فى الاتحاد الافريقي ويمكنها من خلاله عرض المشكلة لإيجاد صيغة اتفاق ترضي كل الأطراف. كما أن مصر وهى الدولة

التى تجاوز عدد سكانها تسعين مليون نسمة وأصبحت بحاجة أكبر لزيادة ما تحتاج اليه من مياه النيل تشييد مشاريع فى بعض بلدان المنبع لدعم زيادة الاستفادة من المياه التى تذهب هدراً. واذا أقفلت كل الابواب فى وجة المساعي كلها، فإن الاتفاقيات والمذكرات التى عقدت فى شأن تنظيم مياه النهر هى الفيصل وليس لدولة من الدول التنصل من أي نص من نصوصها وهنا يمكن لمصر اللجوء الى الأمم المتحدة ومجلس أمنها كما تبقي محكمة العدل الدولية خياراً هاماً.

صراع المياه فى منابع النيل : حقوق مصر التاريخية وحقيقة صراع المياه بين دول المنابع والمصب :

مدي مشروعية مطالب مصر :

أبرمت مصر منذ القرن التاسع عشر، عددا من الاتفاقيات الدولية مع دول المنابع، منها علي سبيل المثال لا الحصر:

*- بروتوكول١٥ أبريل عام١٨٩١ المبرم بين بريطانيا وإيطاليا: تضمن هذا البروتوكول نصا يفيد تعهد الحكومة الايطالية بعدم إعاقة أية أشغال علي نهر عطبره لأغراض الري، يمكن أن تسبب تعديلا محسوسا علي تدفق مياهه إلي نهر النيل.- المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا لعام١٩٠٢: تعهد إمبراطور إثيوبيا' ميليك الثاني' طبقا لهذه المعاهدة بعدم إقامة أو السماح بإقامة أيه أشغال علي النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط يمكن أن توقف تدفق مياهها إلي نهر النيل.

*- اتفاق٩ مايو عام١٩٠٦ بين بريطانيا والكونجو المستقلة: ينص هذا الاتفاق علي تعهد الكونجو بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية أشغال علي نهر سيميليكي أو اسانجو أو بجوا يمكن أن يخفض كمية المياه المتدفقة في بحيرة ألبرت.

*- اتفاق عام١٩٢٩: بموجب هذا الاتفاق وافقت بريطانيا علي عدم إقامة أي أعمال ري أو توليد طاقة دون اتفاق مسبق مع مصر، كما لا تتخذ أية إجراءات علي النيل وفروعه أو علي البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يمكن ان تنتقص من مقدار المياه التي تصل إلي مصر أو تعدل تاريخ وصولها أو تخفض منسوبه علي نحو يضر بمصالح مصر. كما نص البند الرابع من الخطاب الموجه من المندوب السامي البريطاني إلي محمد باشا محمود- رئيس مجلس الوزراء المصري_ بتاريخ٧ مايو١٩٢٩ علي ما يلي:' وفي الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل... كما أؤكد أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيا ما كانت الظروف

التي قد تطرأ فيما بعد'.- لاتفاق الموقع بين بريطانيا وبلجيكا عام١٩٣٤: ينص هذا الاتفاق علي تعهد كل من بريطانيا وبلجيكا، إذا ما قامت بتحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود تنجانيقا أو رواندا_ بوروندي، بأن تعيد هذه الكمية دون أي نقصان محسوس إلي مجري النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهر حدود الدولة الأخري أو قبل أن يشكل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين.

*- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط أوين بأوغندا في الفترة من١٩٤٩-١٩٥٣: تنص هذه المذكرات علي احترام أوغندا للاقتسام السابق أو الاستخدامات السابقة وأن تشغيل المحطة لن يخفض كمية المياه التي تصل إلي مصر أو يعدل تاريخ وصولها أو يخفض منسوبها علي نحو يضر بمصالح مصر. كما نصت هذه المذكرات علي عدم المساس بمصالح مصر المقررة طبقا لاتفاق١٩٢٩ وعدم تأثير أية أعمال تقوم بها محطة كهرباء أوغندا علي تدفق المياه المارة عبر الخزان وفقا للترتيبات المتفق عليها بين الدولتين.

*- اتفاقية عام١٩٥٩ بين مصر والسودان: وتقرر هذه الاتفاقية مبدأ الاستخدام العادل والمعقول، وأكدت احترام الدولتين للاقتسام والاستخدامات السابقة.- الخطابات المتبادلة بين مصر وأوغندا عام١٩٩١: والتي أشارت إلي المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط أوين بأوغندا١٩٤٩- ١٩٥٣(علي سبيل الخصوص خطاب عام١٩٥٣) بما يفيد اعتراف أوغندا بالتزاماتها الواردة بهذه الخطابات، وبالتالي لا يجوز لها التشكيك في مدي إلزامية هذه الخطابات باعتبار أنها وقعت خلال عهد الاستعمار، حيث أن أوغندا عام١٩٩١(باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة) قد أكدت واعترفت صراحة بسريان التزاماتها الواردة بالخطابات المتبادلة بين١٩٤٩-١٩٥٣.

*- الإطار العام للتعاون بين مصر وإثيوبيا لعام١٩٩٣: ويؤكد هذا الاتفاق التعاوني علي امتناع الطرفين عن القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يضر علي نحو محسوس بمصالح الطرف الآخر، بما يعني ان هذا الاتفاق يؤكد بوضوح وبما لا يدع مجالا للشك حماية الاستخدامات السابقة لكل من مصر وإثيوبيا. كما أكد هذا الاتفاق ضرورة حماية مياه النيل والحفاظ عليها والتعاون والتشاور بخصوص المشروعات المشتركة وبما يساعد علي تعزيز مستوي تدفق المياه وتقليل الفاقد منها.تمسكت مصر خلال جميع مراحل التفاوض علي الاتفاق بضرورة عدم مساس هذا الاتفاق الجديد بالاتفاقيات السارية. وقد أدعت بعض دول المنابع بعدم سريان هذه الاتفاقيات وأنه لا يجوز لمصر التمسك بها في مواجهتها أو المطالبة بتضمين الاتفاق نصا يضمن

عدم مساسه بالحقوق التي قررتها هذه الاتفاقيات لمصر. وادعت بعض هذه الدول– دون سند واضح – عدم تمتع مصر بأية حقوق علي حوض النيل أو مياهه. كما ذهب البعض إلي القول بأن بعض هذه الاتفاقيات أبرمت إبان فترات احتلالها وعليه لا تكون سارية في حقها منذ تاريخ استقلالها. وجميع هذه الادعاءات مردود عليها ويجب التفرقة هنا بين وضعين:الأول: الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دول المنابع ولم تكن الأخيرة راضخة للاستعمار أو تحت الاحتلال، فلا تجد هذه الادعاءات أي سند قانوني لها ولا مجال للتشكيك فيها حيث تعتبر جميعا سارية ونافذة ومنتجة لآثارها القانونية دون انتقاص. الثاني: بالنسبة لبعض الاتفاقيات التي أبرمت خلال الفترات التي كانت فيها بعض دول المنابع تحت سيطرة الاحتلال، فهي أيضا اتفاقيات ملزمة تأسيسا علي قواعد القانون الدولي. فالمستقر فقهاً وقضاء هو عدم تأثر الاتفاقيات الخاصة بالحدود – وهذا هو الحال بالنسبة لهذا النوع من الاتفاقيات_ بفكرة التوارث الدولي مما يعني استمرار نفاذ هذه الاتفاقيات في مواجهة أطرافها. وتأكد ذلك باتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تبنتها منذ١٩٦٣، حيث أكدت جميعها علي عدم جواز الاستناد إلي فكرة التوارث الدولي للتنصل من الالتزامات التي ترتبها هذه الاتفاقيات(معاهدات الحدود) باعتبارها تتصل باستقرار العلاقات الدولية واستمرارها، حيث يمكن أن يؤدي المساس بها إيجاد حالة من التوتر بين الدول وتهديد صريح للسلم والأمن الدوليين الذي يسعي المجتمع الدولي إلي التأكيد عليه والحرص علي المساس به ولاسيما بالنسبة لوضع الحدود في القارة الإفريقية.وعليه لم يكن من المقبول أن تتنازل مصر عن حقوقها المقررة بموجب هذه الاتفاقيات بمناسبة إبرام الاتفاق الجديد، بل كان يجب ان يتضمن نصا واضحا للمحافظة عليها. لذا فقد حرص المفاوض المصري علي ذلك ووجد في المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية في غير أغراض الملاحة(وهي تعد اتفاقية نموذجية دولية تم تبنيها عام١٩٩٧ تحت مظلة الأمم المتحدة) خير سند لذلك حيث نصت علي:' لا شيء في هذه الاتفاقية يمس حقوق أو التزامات دولة المجري المائي الناشئة عن اتفاقات في النفاذ بالنسبة لها في التاريخ الذي أصبح طرفا في هذه الاتفاقية.

مبدأ الإخطار المسبق تمسكت مصر أيضا بضرورة تضمين الاتفاق نصا يؤكد ضرورة قيام أية دولة من دول حوض النيل بإخطار باقي الدول حال رغبة الأولي في إقامة أي مشروع علي نهر النيل، وهو ما يعرف بمبدأ' التشاور والإخطار المسبق. واستندت مصر في ذلك علي ما قررته قواعد استوكهولم١٩٦٦ وقواعد برلين٢٠٠٤(تم تبنيها بواسطة رابطة القانون الدولي)، وقواعد البنك الدولي واجبة الاتباع عند إجراء الدراسات أو تمويل المشروعات التي تقام علي الأنهار

الدولية، وأخيرا اتفاقية الأمم المتحدة(١٩٩٧) التي تضمنت عددا من النصوص التفصيلية لهذا المبدأ. وحديثا جاء حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل٢٠١٠ في شأن تسوية النزاع بين الأرجنتين وأورجواي حول' نهر أورجواي ليؤكد استقرار مبدأ الأخطار المسبق، وأكدت المحكمة ضرورة احترام هذا المبدأ من جانب جميع الدول التي تشترك في نهر دولي واحد.

الأثر القانوني للتوقيع علي الاتفاق من دول المنابع وحدها دون دول المصب الثابت بموجب قواعد القانون الدولي أن المعاهدة الدولية لا تعتبر ملزمة ونافذة إلا في مواجهة أطرافه، وهم وحدهم يتحملون ما يترتب عليها من التزامات، وهو ما يعبر عنه بمبدأ' نسبية المعاهدات'. ويعني هذا المبدأ ان آثار العمل القانوني تنحصر في الأشخاص الذين قاموا بإبرامه. وتعتبر أي دولة من غير هذه الدول طرفا ثالثا(من الغير) متي لم توقع أو تصدق علي المعاهدة حتي ولو كانت قد اشتركت في الأعمال التفاوضية الخاصة بهذه المعاهدة. وقد سبق القضاء الدولي أن أكد عدم إمكان ترتيب التزامات علي عاتق دولة نتيجة لمعاهدة لم تكن طرفا فيها. وبناء علي ما تقدم يمكن أن نخلص الي عدم جواز قيام دول المنابع بأن تتمسك أو تحتج بأحكام الاتفاق الذي قامت بالتوقيع عليه منفردة علي مصر. كما يجب ألا يؤثر هذا الاتفاق علي التزاماتها الدولية المترتبة بموجب الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها هذه الدول مع مصر باعتبارها اتفاقيات دولية مازالت سارية ونافذة ويجب العمل بموجبها. كما لا يمكن الادعاء بأن الاتفاق يؤثر علي اتفاقية١٩٥٩ بين مصر والسودان حيث تبقي هذه الاتفاقية نافذة ومطبقة بين أطرافها. علاوة علي ذلك لا يجوز لدول المنابع الادعاء بتحللها من تطبيق القواعد الدولية الخاصة بالأخطار المسبق بالنسبة لأي مشروعات تنوي إقامتها ويجب إخطار مصر بها والتشاور معها بشأنه. ولا يجد هذا الالتزام سنده في الاتفاقيات المبرمة بين مصر ودول المنابع فحسب بل تؤيده قواعد القانون الدولي المستقرة.

مستقبل مبادرة حوض النيل تعتبر المبادرة صورة من صور التعاون الدولي بين دول حوض النيل، وقد أثبتت نجاحها في دراسة عدد من المشروعات وجذب الأموال من المؤسسات الدولية والجهات المانحة لتنفيذ العديد من المشروعات. وعليه جاء الجزء الثالث من الاتفاق ليقرر تحويل مبادرة حوض النيل إلي مفوضية بعد دخوله حيز النفاذ.(والذي كان يجب أن يتحقق بعد تبني الاتفاق دون معارضة أي دولة من الدول الأطراف).وتجدر الإشارة في هذا المقام إلي ان مبادرة حوض النيل هي كيان مؤسسي يشترك فيه جميع دول حوض النيل التسع ويشترك في ملكية جميع أصولها وأموالها وحقوقها. ويثار

التساؤل عن مستقبل المبادرة في حالة بعض الدول بالتوقيع علي الاتفاق دون البعض الآخر. ونري أن هذا الوضع سوف يوجد إشكالية قانونية حيث يتعذر قانونا تحويل المبادرة إلي مفوضية طالما لم توافق علي ذلك جميع الأعضاء بالمبادرة. ولا شك أن هذا الوضع سوف يؤثر سلبا علي مستقبل المبادرة وسوف يكون سببا مباشرا لانهيارها ووضع نهاية سريعة لمسيرتها بعد النجاح الذي حققته منذ نشأتها والذي كان يمكن البناء عليه مستقبلا لتحقيق أفضل النتائج لصالح شعوب دول حوض النيل.

الحق التاريخي :

في اجتماع شرم الشيخ لوزراء الري في دول حوض نهر النيل، رفضت مصر والسودان التوقيع علي الاتفاق الاطاري المقترح لتنظيم موارد المياه في حوض نهر النيل لأن الاتفاق المقترح لا يتضمن الحفاظ علي الحقوق والاستخدامات المائية الحالية، وأن ذلك يضر بالحقوق المقررة لمصر بمقتضي الاتفاقيات الدولية التي مازالت سارية بين مصر ودول المنبع حيث: ١- كان لمصر في فترة الرئيس جمال عبد الناصر نفوذ وسطوة كبيران علي الدول الافريقية، نظرا للدور الذي لعبته في تحرير دول القارة الافريقية، ومن بينها بعض الدول المنتمية الي حوض نهر النيل، وللأسف لم ننتهز هذه الفرصة لإحلال الاتفاقيات المبرمة بين دول هذا الحوض ومصر إبان الفترة الاستعمارية باتفاقات جديدة. ولو حدث ذلك في حينه لتجنبنا الحجة التي تدعيها دول المنبع الآن. أن توزيع حصص المياه من دول الحوض غير عادل، وأنه لم تكن لها إرادة في إبرام مثل هذه الاتفاقيات، خاصة أن مشكلة موارد المياه لم تكن بالحدة التي عليها الآن. ٢- فليس من حق دول المنبع تجاهل هذه الاتفاقيات، أو إيقاف العمل بها أو تجاهلها ولكن ماتملكه هو حق طلب إعادة التفاوض، والوصول الي حل يرضي جميع الأطراف، ومن ثم فإن الاتفاقيات القائمة تظل سارية ونافذة في حق دول المنبع لحين تغييرها.٣- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة١٩٦٩ تحظر علي الدول إنهاء المعاهدات السارية بإرادتها المنفردة، وفي حالة حدوث ذلك فإن ذلك يعد عملا غير مشروع من وجهة نظر القانون الدولي تتحمل عواقبه.

٤- المستقر عليه في فقه القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لسنة١٩٩٧ بشأن مجاري المياه الدولية هو أن توزيع حصص المياه يتم وفق معايير من بينها الحقوق التاريخية والاستخدامات الحالية للمياه، وعدد السكان في كل دولة، ومدي توافر مصدر آخر للمياه لدي كل دولة، وهذه المعايير جميعها تصب في مصلحة مصر. ٥- إن دول المنبع في حوض نهر النيل لا تعاني حاليا من أي مشكلة أو نقص في المياه، ويسقط عليها أمطار استوائية غزيرة، ومن ثم فهي ليست بحاجة ملحة أو عاجلة لمياه نهر النيل.

٦- إن دول المنبع تستخدم حجة توزيع حصص مياه الحوض كنوع من الابتزاز الاقتصادي، فهي تريد مبادلة المياه بفوائد اقتصادية وقروض ومشروعات، وربما هناك بعض الدول تدفع دول المنبع إلي اتخاذ هذا الموقف.

٧- طبقا للاحصائيات الدولية يسقط علي الهضبة الاثيوبية مايعادل١٦٠٠ متر مكعب من المياه، يتبدد معظمها، ولا يصل مصر منها إلا مايعادل ٤٥ مليار متر مكعب، ومن ثم فإن أي إدارة رشيدة لهذا الحجم الهائل من المياه . يجعل دولا مثل إثيوبيا والسودان ومصر ليست بحاجة الي أي موارد إضافية من المياه.

٨- محاولة مصر للوصول الي حلول مرضية مع دول المنبع لن تزيد هذه الدول إلا إصرارا علي موقفها، ولذلك فالاقتراح أن تقوم مصر بإثارة هذه المشكلة أمام الاتحاد الافريقي، وحركة عدم

الانحياز والجمعية العامة ومجلس الأمن، والبنك الدولي، وذلك بهدف إخطار الدول والمنظمات الدولية المعنية بأن هناك مشكلة لم يتم حلها، ومن ثم يمتنع علي هذه الدول والمنظمات الدولية تمويل إقامة سدود، أو مشروعات تضر بحقوق مصر التاريخية في المياه.

٩- لا خوف من عرض هذه المشكلة علي محكمة العدل الدولية، أو محكمة تحكيم، فقواعد القانون الدولي العرفية والاتفاقية تصب في مصلحة مصر.

الأحداث التاريخية فى صراع مياه النيل:

الوثائق البريطانية تكشف [١]: خطة «معاقبة» عبدالناصر- مياه النيل مقابل التنازل عن السيادة على قناة السويس

وارة الدفاع فى لندن:

* مصر قد تهاجم سد شلالات «أوين» باستخدام الطائرات القاذفة عبر السودان

* فرض قيود على تدفق النيل سيكون له أثر نفسى قوى على المصريين، وقد حذرت الخارجية المصرية من مخاطر تقييد تدفق المياه على مصالح بريطانيا فى مشروعات الرى بوادى النيل. لم يكن التخطيط للعمل العسكرى مع فرنسا وإسرائيل، فى العدوان الثلاثى هو خطة بريطانيا الوحيدة لمحاولة استرداد السيطرة على قناة السويس بعد أن أمم عبدالناصر الشركة المالكة لها فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦.

فقد كشفت الوثائق البريطانية أنه إلى قبل العدوان الثلاثي، بحثت بريطانيا خطة لقطع مياه النيل لإجبار نظام حكم ناصر على التراجع وإشراكها فى إدارة القناة. وشملت الخطة محاولة استغلال الخلاف بين مصر والسودان بشأن مياه النيل فى حشد تأييد الحكومة السودانية لمشروعها.

فبعد ٣٤ يوما من قرار عبدالناصر تأميم شركة القناة، تحدث رئيس وزراء بريطانيا «أنطونى إيدن»، زعيم حزب المحافظين، فى خطاب فى جلسة المساءلة الأسبوعية فى مجلس العموم (البرلمان) عن الأزمة مع النظام الناصرى والعلاقة بين أزمة قناة السويس ومياه النيل. وحمل حكومة حزب العمال بزعامة «كليمنت أتلي» مسئولية تكبيل يد بريطانيا فى ملف مياه النيل.

صورة توصيات وزارة الخارجية البريطانية بشأن استخدام قطع المياه سلاحا ضد مصر في أزمة السويس.

وبعد ٤ أيام من هذا الخطاب، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية توجيها إلى سفارات ٢٧ دولة تطلب منها، كل فى البلد المعتمدة فيها، الترويج لالتزام بريطانيا بحق مصر فى السيطرة على سد شلالات أوين. على الرغم من أن السد يقع على النيل الأبيض فى الأراضى الأوغندية، فإن الاتفاقات

المسبقة تعطى لمصر حق السيطرة الكاملة على السد الذى أسهمت فى تمويله بهدفين أولاهما تمكين أوغندا من توليد الكهرباء وثانيهما الحفاظ على تدفق المياه إلى مجرى نهر النيل الرئيسى الواصل إلى الأراضى المصرية. ويمارس حق مصر فى السيطرة، مهندسون مصريون مقيمون فى منطقة السد، ولا يمكن تنفيذ أى إشغالات أو أعمال فنية إلا بموافقتهم.

توجيه الخارجية البريطانية تضمن «هذا الأمر لا يزال قائما. إن السد مقام على أراض بريطانية. وهو ملك حكومة استعمارية بريطانية. ومصر مستخدم وليست ذات سيادة على السد. غير أنه، وبفعل اتفاقية سلمية، تسلم بريطانيا للمستخدم المصرى السيطرة على مشروع حيوى لمصر. وليس هناك ما يوحى بأن امتلاك مصر لهذا الوضع الخاص ينتقص بأى حال من السيادة البريطانية. وطرح التوجيه رغبة بريطانية فى تطبيق وضع مماثل على حالة قناة السويس بحيث يمكن أن تكون هناك سيطرة غير مصرية عليها. يقول التوجيه الصادر من وزير الخارجية البريطانى « يبدو لى أن التشابه (فى هذا الوضع) مع المتطلبات الغربية فيما يتعلق بالقناة كبير جدا جدا بالفعل.

صورة وثيقة قناة السويس ومياه النيل رسالة الى رئيس وزراء بريطانيا

وطالب الوزير البعثات البريطانية فى نحو ٣٠ دولة منها مصر وإثيوبيا وإسرائيل بالترويج العلنى لفكرة التماثل. وأصدر توجيهات إلى كل سفير بأن «يتأكد من أن الحكومة التى أنت متعمد لديها على دراية بهذه النقطة، واستخدم ما يمكنك استخدامه بشأنها فى الإعلام. ورغم هذا التطمين، كان «إيدن» يفكر فى مسار آخر مواز وهو البحث عن وسيلة للضغط على مصر بورقة مياه النيل لإجبارها على التراجع عن موقفها من تأميم القناة ونزع أى نفوذ للقوى الغربية عليها. وتعززت الفكرة فى ذهن الحكومة البريطانية بعد سلسلة من الدراسات والسيناريوهات المحتملة، شاركت فى وضعها وزارة الدفاع البريطانية.

وانتهت دراسة أعدتها الخارجية البريطانية بعنوان «استخدام مياه النيل ضد ناصر» بشأن أهمية سد شلالات أوين إلى التالي: تأثير تقييد تدفق المياه عند شلالات أوين سيكون أوضح فى مصر خلال الشهور من يناير حتى يونيو عندما تشكل مياه النيل الأبيض معظم (٨٣%) من مجرى النيل الرئيسى عند أسوان.. وخلال بقية العام، من يوليو إلى ديسمبر، سوف تؤدى التقييدات فقط إلى إحراج مصر لو حدثت خلال عام يتسم بمستوى قليل للغاية من الماء، مثل عام ١٩١٣.

حجة للعقوبة:

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦، بعث مكتب رئيس الوزراء ببرقية سرية موجهة فقط إلى وزير الخارجية تتضمن توجيها بإعداد ملف يساعده فى اتخاذ قرار بشأن فكرة «معاقبة مصر» بورقة مياه النيل

بسبب موقفها من قناة السويس. وقالت البرقية: فيما يتصل بالوضع الحالى فى مصر، رئيس الوزراء متلهف لدراسة مسألة مياه النيل برمتها. تتذكر أنه فى النقاش يوم ١٣ سبتمبر، استفاد من نقطة أن مصر تتمتع بحقوق المستخدم فيما يتعلق بسد شلالات أوين, فى أوغندا. هذا، وربما جوانب أخرى لمياه النيل، يتيح لنا حجة مفيدة وعقوبة ممكنة.

إصورة وثيقة قناة السويس ومياه النيل

وفى تقييمها للموقف، قالت دراسة وزارة الخارجية البريطانية : للمملكة المتحدة أربع مصالح واضحة فى مشروعات الرى بوادى النيل. وهذه المصالح هي: تحكمنا فى مصادر النيل الأبيض فى شرق إفريقيا البريطانية، بما فيها سد شلالات أوين والذى هو ملمح أساسى لأى مشروع. مصلحتنا التقليدية فى الموضوع: تتمتع بخبرة تفوق خبرة أى دولة أخرى. ومستشارونا لشئون الرى ما زالوا نافذين فى السودان.

النصيب الرئيسى من العقود سوف يذهب إلى الصناعة البريطانية فيما يتعلق بمشروع سد أسوان وأى مشروعات تنموية فى السودان: ولا بد أننا سنظل قادرين على الحصول على نصيب جوهري، وخاصة فى السودان. مصلحتنا السياسية فى الاستقرار والتنمية الاعتيادية لوادى النيل. ودور بناء سوف يذهب إلى حد الاحتفاظ بالسودان، كما سوف يساعد أيضا فى الوقت المناسب فى استعادة مكانتنا فى مصر.

رد عدائى:

وحذرت الخارجية من تأثير عقاب مصر مائيا على السودان. وقالت: «سوف تصبح الملاحة فى النيل بين جوبا ومونجالا صعبة إن لم تكن مستحيلة. وسوف تتأثر الزراعة،والقطن بشكل رئيسي، على طول النيل الأبيض بين كوستى وجبل أولياء، كما قُيدت عملية ملء خزان جبل أولياء، وسوف يزيد التأثر بشكل أكثر خطورة لو اضطر المصريون لإفراغ الخزان مبكرا من أجل التخفيف من نقص المياه فى الشمال.

وفيما يتعلق بالمردود السياسى فى أوغندا والسودان، نبهت الخارجية إلى أنه: يمكن أن يكون هناك شك قليل فى أن رد الفعل من جانب سكان أوغندا والسودان على التقييد من جانب حكومة جلالتها لتدفق النيل من أجل ممارسة الضغط على مصر سيكون حادا وعدائيا. وسوف يتصاعد العداء بفعل أى صعوبات اقتصادية تنتج عن ذلك الضغط».

وشملت التحذيرات تأثير خطة العقاب المائى البريطانية على وضع الاتفاقات الدولية بشأن نهر النيل. وقالت: «بتنظيم التدفق عند شلالات أوين بما يضر بمصر، فإننا لابد سننتهك:

١- اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ والتى بمقتضاها تعهدنا بألا نباشر، إلا بموافقة مسبقة من الحكومة المصرية، إجراءات من شأنها خفض كمية المياه الواصلة إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو تقليل مستواها بطريقة تضر بحقوق مصر.

٢- المذكرات المتبادلة عام ١٩٤٩، التى بمقتضاها يباشر مجلس الكهرباء الأوغندى تنظيم تدفق المياه المارة عبر السد بناء على تعليمات المهندس المصرى المقيم، وفقا للترتيبات المتفق عليها بين وزارة الأشغال العامة المصرية والسلطات الأوغندية. ونصحت الخارجية باستغلال قبول بريطانيا لسيطرة مصر على سد أوين الذى يقع فى أراض ذات سيادة بريطانيا كوسيلة للدعاية لمقترحها والغرب تدويل إدارة قناة السويس. وقالت: نرى أنه يجب أن نكسب باستخدام ترتيبات شلالات أوين (التى تعطى مصر حقوقا أكيدة على أراض بريطانية دون خرق السيادة البريطانية) ليس كأساس للتهديدات، بل كتعبير عن استعدادنا للتخلى عن ممارسة السيادة غير المحدودة من أجل مصلحة العلاقات المتحضرة والحساسة مع الجيران. وهذه العلاقات تمثل نموذجا عمليا للاعتماد المتبادل الذى هو أساس مطالبتنا بالسيطرة الدولية على قناة السويس.

سرى للغاية:

وخلصت وزارة الخارجية البريطانية إلى التالى: »استخدام مياه النيل فى أوغندا وسيلة للضغط ضد مصر سيكون بطيئا للغاية من حيث التأثير، وعلى الأرجح سيضرنا أكثر من ضرره بعبدالناصر، رغم أنه سوف يضر بالاقتصاد المصري.وأرسلت الوزارة الوثيقة «السرية للغاية» التى جاءت فى ٨ صفحات إلى رئيس الوزراء ومعها خطاب مؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ تخطره فيها بأنها فى انتظار تعليماته قبل الاتصال بالأمريكيين.

صورة وثيقة قناة السويس ومياه النيل٢

وقال الخطاب «بناء على أى تعليمات قد يرغب رئيس الوزراء فى إعطائها، سوف نتصل قريبا بحكومة الولايات المتحدة بشأن خطوط المذكرة. وفى ١٨ نوفمبر عام ١٩٥٦، كتب مكتب رئيس الوزراء برقية إلى الخارجية يقول إن مذكرة الوزارة عُرضت على رئيس الوزراء. وتقول البرقية السرية للغاية. يود رئيس الوزراء فرصة لبحث المذكرة مع وزير الخارجية وهو رأى أنه يحب إثارة الأمر فى مجلس الوزراء قبل التوصل إلى أى قرار بشأن ما يجب عرضه على الأمريكيين ومتى يُعرض. ويمكن أن يكون البديل هو إحالة الأمر إلى لجنة مصر. يساور رئيس الوزراء بعض الشكوك فيما إذا كان هذا هو توقيت الاتصال بالأمريكيين بالطريقة المقترحة.

خوف من القاذفات المصرية:

أما وزارة الدفاع، فبحكم مهامها، حذرت من احتمال رد مصر العسكرى فضلا عن الدبلوماسي، وتوقعت بأن يستخدم الجيش المصرى قاذفاته،عبر الأراضى السودانية، لقصف سد شلالات أوين. ونصحت بدراسة موقف السودان من أى إجراء بريطانى ضد مصر.

وأجرت الوزارة دراسة لـ «بحث ما إذا كان التدخل، أو التهديد بالتدخل، فى تدفق النيل عند شلالات أوين، أداة فعالة ضد مصر. وأقرت النتائج بأن النيل مسألة حياة أو موت بالنسبة للمصريين. وقالت: بالإضافة إلى أى نتائج مادية، فإن أى اقتراح بفرض قيود على تدفق النيل سيكون لها أثر نفس قوي. يتبنى المصريون دائما أسلوبا يتسم بالأنانية التامة بشأن استخدام مياه النيل، متجاهلين حقوق شعوب الحوض الأخرى. ونظرا لأن النهر حيوى لمصر، فإنهم غير مرتاحين دائما للسيطرة البريطانية على المنابع. ونزعت الاتفاقيات المتعلقة بمياه النهر إلى قبول مصلحة مصر الأساسية. بالتالي، فمن المؤكد أن يسبب أى اقتراح بالسيطرة على النيل دون موافقة مصر أعنف التداعيات. أى محاولة لتطبيق مثل هذا العمل سوف يُعامل يقينا من جانب مصر على أنه عمل عدائى صريح. وأرجعت ذلك إلى التالي: احتجاز سبعة أثمان المياه عند شلالات أوين لفترة ممدة سوف سيكون لها تقريبا النتائج التالية فى مصر:

أولا: بعد ١٦ شهرا سيصبح هناك إمكانية لإدراك التخفيض فى المياه الواصلة إلى أسوان.

ثانيا: فى العام التالى سيكون التخفيض فى أسوان بمعدل ٣٠ فى المائة خلال الموسم.

ثالثا: فى السنوات اللاحقة، قد يكون التخفيض أكبر، اعتمادا على سقوط الأمطار فى شرق إفريقيا.

وهذا التخفيض سوف يسبب، وفق الدراسة نفسها، «تخفيضات فى مناطق زراعة الأرز والقطن، التأثير على محصول القطن من المحتمل أن يكون أقل من التأثير على محصول الأرز. غير أنها قالت إنه «لم تُحسب نتائج هذه التخفيضات على الاقتصاد المصرى غير أنه رغم أنها ستكون خطيرة، فإنه من المرجح ألا تدمر، وحدها، اقتصادها أو تسبب مجاعة حقيقية.

هل بريطانيا مستعدة للحرب؟

وعن رد فعل مصر المحتمل، قالت وزارة الدفاع البريطانية إنه «بعيدا عن العمل الدبلوماسي، يمكن لمصر أن تهاجم سد شلالات أوين فقط باستخدام الطائرات القاذفة عبر السودان. ولهذا فإن موقف السودان من أى تصرف مخطط ضد مصر سيكون مهما. وقالت الوزارة إنه لا يجب فرض قيود على تدفق المياه إلا إذا كانت بريطانيا مستعدة للحرب مع مصر. وأشارت إلى أنه «نظرا لأنه من المرجح أن تعتبر مصر فرض قيود أو حتى التهديد بفرض قيود عملا عدائيا، فإنه يمكن استخدامه

فقط لو كنا مستعدين للذهاب إلى حرب معها او لو أننا فى حرب فعلا معها. ووفق خلاصات الوزارة، فإن الأمر يحتاج إلى ١٦ شهرا قبل أن تكون هناك أى نتائج. ولذا فإنه من غير المحتمل أن تكون هناك أى فائدة عسكرية فى الإقدام على فرض القيود عند اندلاع الحرب. إلا أنها أشارت إلى أن مجرد التلويح باحتمال إعادة النظر فى الاتفاقيات المنظمة للاستفادة من مياه النيل يبقى مفيدا. وقالت «التهديد بالتدخل فى اتفاقيات مياه النيل قد يكون أداة سياسية ونفسية فعالة لمنع مصر من اتخاذ عمل ما يضر ضررا خطيرا بمصالحنا، مثل إغلاق قناة السويس. ونصحت الوزارة بمراعاة عامل الوقت لو أريد أن يؤتى أى تدخل فى تدفق المياه إلى مصر الآثار المرغوبة. ونبهت إلى أن مشروع السد العالى قد يجهض المساعى البريطانية.

وقالت: يستهدف سد أسوان العالى المزمع تخزين مياه الفيضانات من النيل الأزرق، التى تُتْرك حتى الآن لتتحول إلى فاقد بسبب محتوى الطمى الثقيل. وفى حالة استكمال المشروع سوف تحتفظ مصر بمياه مخزنة كافية لتوفير احتياجاتها خلال الموسم المناسب، بغض النظر عن تدفق النيل الأبيض. ومن غير المحتمل أن يكون للقيود التى ستفرض عند شلالات أوين عندئذ أى تأثير ذى بال على مصر.

وقدمت الوزارة التوصيات التالية: لفت انتباه مصر والعالم للتشابه بين الموقف الذى قبلناه بالنسبة لشلالات أوين بالموقف الذى نرغب أن تتخذه مصر فى قناة السويس.

يجب أن نترك مصر تستنتج بأننا نعيد النظر فى اتفاقيات مياه النيل. لو فكرنا فى التدخل فى تدفق المياه عند شلالات أوين، يجب أولا إجراء دراسة مفصلة للآثار المحتملة. وبناء على ذلك دعت إلى «محاولة إقناع مصر بأن تتخذ موقفا من قناة السويس يشبه موقف بريطانيا من سد شلالات أوين.

الوثائق البريطانية تكشف ٢

لندن حرضت الخرطوم للضغط على مصر بورقة مياه النيل فى أزمتى القناة والسد العالى. طوال فترة أزمتى قناة السويس وتمويل السد العالى، ظل موقف السودان فى بؤرة اهتمام بريطانيا، وسعت الحكومة البريطانية لاستغلال الخلافات المصرية– السودانية المستمرة منذ أواخر الأربعينيات، والتى تصاعدت فى أواخر عام ١٩٥٤ بشأن شروط قبول السودان الخطة المصرية لبناء السد العالى. ففى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥ أبلغت بريطانيا السودان بأنها سوف تقرن أى إسهام لها فى مشروع السد العالى بتسوية مع مصر تلقى رضا الخرطوم. وكانت خلافات البلدين تتعلق بالتالى: حصص توزيع المياه بعد بناء السد، التعويضات التى يجب أن تدفع لأهالى وادى حلفا الذين سوف

يتضررون من المشروع، ومصير مشروع السودان لبناء سد الروصيرص على النيل الأزرق، المصدر الرئيسى لمياه النيل الرئيسى المتدفقة إلى الأراضى المصرية. وبعث مكتب رئيس الوزراء البريطانى «أنطونى إيدن» ببرقية سرية موجزة إلى الخارجية، قال فيها: «اطلع رئيس الوزراء على برقية الخرطوم رقم ٣٥٣ بشأن مياه النيل، وعلق: لكن لسنا ملتزمين بالمساعدة فى مشروع السد مالم يلق السودانيون معاملة منصفة من جانب مصر. ولابد، بالتأكيد، أن نبلغ السودانيين ذلك، أو شيئا من هذا القبيل.. (أنطونى إيدن) ٢٩ ديسمبر.

وقبل إرسال هذه البرقية، قُدم لرئيس الوزراء تقرير بعنوان: «المنافسة المصرية السودانية» بشأن نهر النيل، وقال التقرير: «الحكومة المصرية ملهوفة للغاية للمضى فى المشروع (السد العالى) لأسباب منها السمعة السياسية التى سوف يحققها لنظامها، والمنافع الاقتصادية التى سوف يجلبها السد لمصر. وسوف يروى أكثر من مليون فدان من الأرض الجديدة ويوفر طاقة كهربائية جديدة. وسوف يزيد دخل مصر الوطنى بحوالى ١٥٠ مليون جنيه استرلينى سنويا. فى برقية مؤرخة بـ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ قالت السفارة البريطانية فى الخرطوم: «مستشار الرى لدى الحكومة السودانية أطلعنى فى سرية شديدة على خطاب من وزير الأشغال العامة المصرى إلى وزير الرى السودانى. والحكومة المصرية فى هذا الخطاب:

- ترفض طلب قرض المياه الموسمى وفق النظام الذى منح به فى السنوات الأخيرة.
- تؤكد أنهم يدرسون بنود اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ الملزمة للسودان.
- ترفض الإذن ببناء الروصيرص.
- تقرر أنها تعتبر نفسها غير ملزمة بأى عرض طُرح فى المفاوضات الأخيرة مع السودانيين.

وخلصت البرقية إلى التالى: «آفاق التوصل لحل سريع للخلافات بين الحكومتين المصرية والسودانية تبدو الآن أبعد من أى وقت سابق. وسوف يُرجع السودانيون بلا شك التصلب المصرى الحالى لحقيقة أنهم طُمئنوا الآن بشأن التمويل اللازم لتمكين العمل فى بناء السد العالى من البدء.

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥، بعثت لندن برسالة تطمين للخرطوم بأنها تدعم موقفها فيما يتعلق بالسد العالى. ووجهت الخارجية البريطانية سفيرها فى السودان بأن ينقل الرسالة التالية: «نظرا لأن السودانيين يرجعون التشدد المصرى بشأن مياه النيل إلى حقيقة أن مصر ضمنت الآن التمويل لبدء العمل فى السد العالى، أرجو أن توضح بشكل سرى للسودانيين المسئولين، إن لاحت فرصة، أن أى مساعدة مالية إضافية لمصر من حكومة جلالتها وحكومة الولايات المتحدة لاستكمال الجزء الثانى والرئيسى من المشروع سوف يعتمد على أمور من بينها حل مرض لنزاع مياه النيل.

وعندما طلب رئيس الحكومة، فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦، من الوزراء والأجهزة المختصة تزويده بالدراسات وتقارير تقدير الموقف بشأن إمكانية استخدام مياه النيل سلاحا فى الصراع مع عبد الناصر بشأن قناة السويس، كان السودان جزءا أساسيا من هذه الدراسات. وبعد يوم واحد من التكليف الصادر عن إيدن، طلبت الخارجية من بعثتها فى الخرطوم تقديرا لموقف السودان من الخطة المحتملة، وردت البعثة ببرقية سرية بعنوان «قناة السويس»، ونبهت لندن إلى أن مجلس الوزراء السودانى اجتمع ٤ مرات خلال ٤ أيام لبحث موقف وسياسة السودان فيما يتعلق بقناة السويس.

وقال المفوض التجارى للمملكة المتحدة بالخرطوم فى البرقية: «قال رئيس الوزراء السودانى لى اليوم إنه لا شك فى أن الحكومة السودانية سوف تلعب دورا فاعلا فى حالة اندلاع أعمال عدائية. وبغض النظر عن أى سبب آخر، فإنه ليس لديهم قوات للدفع بها. نصف الجيش فى الجنوب والنصف الآخر فى التدريب. كما لا ترغب الحكومة السودانية فى تعريض علاقاتها بالغرب للضرر. جاءت الأزمة فى وقت بالغ السوء بالنسبة للسودان. السودانيون لا يحبون المصريين، غير أنهم لا يمكنهم فى الوقت الراهن تحمل أن يظهروا أى شيء غير الود. ولأن مشكلات كبرى مثل العملة، ومياه النيل، والجمارك والهجرة لا تزال دون تسوية، ويجب على الحكومة السودانية أن تدعم مصر فى العلن، وهناك ٣٥٠ ألف سودانى فى مصر هم- كما ألمح (رئيس الوزراء السودانى)- عرضة للاستغلال.

غير أن رأى الحكومة السودانية كان، وفق البرقية، سلبيا فى سياسة بريطانيا وفرنسا تجاه أزمة القناة، حيث جاء فى البرقية: «فى الوقت نفسه، تشعر الحكومة السودانية أن الخط الذى اتخذته حكومة جلالتها والحكومة الفرنسية كان قاسيا بدون داع، ما جعل الدعم السودانى لمصر أسهل. وتكشف البرقية عن أن السودان عرض على مصر أفكارا لحل الأزمة، معتقدا أنه لو رفضها المصريون فسوف يتحملون العواقب. وقالت: «رئيس الوزراء غير راغب فى توضيح المقترحات بالتفصيل، غير أنه قال إن الحكومة السودانية تشعر بأنه يجب نزع أيدى البريطانيين والفرنسيين والمصريين من النزاع، لمنع حدوث انفجار. وقال إنه يجب أن تتولى الأمم المتحدة تسويته.

ودرست وزارة الخارجية آثار أى تدخل بريطانى فى مياه النيل على السودان، وقالت فى تقريرها: «سوف تصبح الملاحة فى النيل بين جوبا ومونجالا صعبة إن لم تكن مستحيلة. وسوف تتأثر الزراعة، والقطن بشكل رئيسى، على طول النيل الأبيض بين كوستى وجبل أولياء، لو قُيدت عملية

ملء خزان جبل أولياء، وسوف يزيد التأثر بشكل أكثر خطورة لو اضطر المصريون لإفراغ الخزان مبكرا من أجل التخفيف من نقص المياه فى الشمال.

وأضاف التقرير: «ربما يكون هناك شك قليل فى أن رد الفعل من جانب سكان أوغندا والسودان على التقييد من جانب حكومة جلالتها على تدفق النيل من أجل ممارسة الضغط على مصر سيكون حادا وعدائيا. وسوف يتصاعد العداء بفعل أى صعوبات اقتصادية تنتج عن ذلك الضغط. ولهذا، أصرت وزارة الدفاع البريطانية على معرفة الرؤية السودانية بدقة، وقالت فى تقديرها للموقف بناء على طلب رئيس الوزراء: «موقف السودان من أى إجراء مقترح مهم، خصوصا إذا أدى هذا الإجراء إلى عمليات عدائية. وأرجع تقرير الوزارة هذه الأهمية إلى توابع خطة وقف مياه النيل الأبيض إلى إحدى نتائج دراستها وهى: «سيكون هناك أيضا صعوبة محتملة فى الملاحة بالبحيرات والأنهار المتفرعة من النيل الأبيض فى أوغندا والسودان ما دون شلالات أوين، بسبب قلة المياه، وهذا قد يؤثر أيضا على الجانب البلجيكى من بحيرة ألبرت بدرجة طفيفة، وقد يكون هناك أيضا صعوبة فى ضمان إمدادات المياه للخرطوم خلال الموسم فى هذا الوقت. واقترحت الخارجية حشد الدعم لعقد مؤتمر دولى بشأن وادى النيل، وحسب تقرير الوزارة فإن: مثل هذا المؤتمر تم اقتراحه فى الأصل من جانب الأمريكيين فى شهر يونيو كوسيلة للمماطلة فيما يتعلق بقرارنا عدم بناء سد أسوان العالى لناصر». وقال التقرير: «من المرجح أن تلقى الفكرة تأييد السودانيين والإثيوبيين.. الفكرة سوف تلقى كل من جانبى البرلمان.. لأننا سنكون مؤهلين للمشاركة بحكم مسئوليتنا عن أراضى شرق إفريقيا البريطانية، ولذا فإنه يجب أن نستمر فى أن يكون لنا رأى مباشر فى شئون النيل»، واقترحت الوزارة عرض القضايا التالية للنقاش فى المؤتمر المقترح: «خطط التنمية الشاملة للنيل.. تقسيم مياه النيل والمراجعة التى تترتب على ذلك لاتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩.. إنشاء هيئة للإشراف على تنفيذ الخطط والتقسيم. وكشف التقرير عن أن السودانيين يعملون حثيثا على خطة للتنمية الشاملة للنيل، وقال: «يضع الخطة الآن مستشارهم لشئون الرى، السيد موريس، ويجب أن تكون جاهزة للنقاش بحلول صيف ١٩٥٧. وتتيح الكثير من المزايا. ويرعاها السودانيون. ويبدو أنه لا منافس لها (غير مشروع سد أسوان العالى) فى الساحة. ويجرى إعدادها بالتعاون الوثيق مع أوغندا.

وكشف أيضا عن أنه :»بإتاحة انتشار سدود التخزين فى أنحاء أراضى عدد من الدول، لن تعطى الخطة مصر الموقع المهيمن الذى سوف تستمده من إنشاء سد أسوان العالى»، وحسب نصيحة الخارجية بشأن الخطة، فإنه «يبدو وكأننا يجب أن نؤيدها»، غير أن نصائح الوزارة شملت أيضا

الامتناع عن أن تظهر بريطانيا فى الصورة فى حال اتخاذ قرار بشأن عقد المؤتمر، وقالت: «لا يمكن لحكومة جلالتها أن تدعو لعقد المؤتمر فى الظروف الحالية»، فمن هى الجهة الأقدر على طرح الفكرة؟. أجابت الخارجية قائلة: «السودانيون فى أفضل وضع يتيح لهم فعل ذلك، وربما يشجعهم الأمريكيون على الإقدام على ذلك بالتلويح بطعم المعونات المالية للتنمية»، وحسب هذه الرؤية، فإن (هذا سوف يبرر مشاركة الأمريكيين أنفسهم ومشاركة البنك الدولى، الذى يجرى السودانيون بالفعل الآن اتصالات معه بشأن قرض لتمويل بناء سد الروصيرص بقيمة ٢١ مليون جنيه استرلينى).

متى يمكن أن تتم الدعوة لعقد المؤتمر؟ تقول الخارجية: «ربما تتم الدعوة إلى المؤتمر فى صيف عام ١٩٥٧، عندما يكون السودانيون مستعدين بخطة للنقاش، ولكن كلما تم التعجيل بإرسال الدعوات كان أفضل»، وحذرت من انتباه المصريين أو تغير الظروف مما يجهض الخطة، وأوضحت: «لو أجلنا، ربما يأخذ المصريون المبادرة بمحاولة الترويج لترتيب ما أقل مقبولية، أو قد يؤدى تحول ما فى السياسة إلى اتفاق ثنائى مسبق مع السودانيين. واقترحت أنه: يجب أن يشمل المدعوين مصر وإثيوبيا وحكومة جلالة الملكة (بما فى ذلك ممثلون عن أوغندا وكينيا) والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى»، وتوقعت الخارجية أن يستغل السودانيون المؤتمر كى يطرحوا بقوة فكرة إعادة النظر فى حصص توزيع مياه النيل، وقالت: «سوف يتجه السودانيون إلى إثارة تقسيم مياه النيل. وسيكونون جاهزين بأرقام محددة، ويجب أن يكون لدى حكومات شرق إفريقيا شيئا جاهزا بحلول وقت انعقاد المؤتمر. ومن غير المحتمل أن يكون لدى الإثيوبيين حتى أرقام تقريبية متاحة. ويجب أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار فى أى اتفاق يتم التوصل إليه، غير أنه لا يجب أن يستخدم ذلك لتبرير تأجيل مشروعات الرى الحيوية للدول الأخرى.«

ونصحت خارجية المملكة المتحدة بأن تدعم بريطانيا الموقف السودانى، وقالت: «لابد أن نكون مستعدين لتأييد أى مقترحات سودانية معقولة لتقسيم المياه ولإعادة النظر، مراعاة لمصالح أراضى شرق إفريقيا (البريطانية) فى اتفاقية ١٩٢٩.«

وترجع أهمية هذه الاتفاقية، الموقعة بين مصر وبريطانيا، إلى أنها تؤكد حق مصر بالموافقة على أى مشروعات أو أشغال على نهر النيل من شأنها خفض كمية المياه الواصلة إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو تقليل مستواها بطريقة تضر بحقوق مصر، وتم اختيار هذه الاتفاقية بالتحديد للمراجعة نظرا لثقة بريطانيا المسبقة فى اعتراض السودان الدائم عليها. وتستند هذه الثقة إلى تقرير مرسل من السفارة البريطانية بالخرطوم فى شهر ديسمبر ١٩٥٥، ويقول المفوض التجارى

البريطانى فى البرقية: « فهمى أن وزير الرى السودانى سوف يُنصح بأن يضغط للانسحاب من اتفاقية ١٩٢٩ بمجرد الاعتراف الفورى بالاستقلال. فالسودانيون لم يقبلوا أبدا بأن هذا الاتفاق ملزم لهم، ولديهم سبب ما للاعتقاد بأن المصريين أيضا يعتبرونه غير مطبق.«

وفى نوفمبر ١٩٥٦، زودت الخارجية البريطانية رئيس الحكومة بنتائج استطلاع للمواقف فى الدول الرئيسية المعنية بالتخطيط بعيد المدى لوادى النيل، وفيما يتعلق بمصر، نصحت السفارة البريطانية فى القاهرة بربط أى دعم مالى لمشروع مصر الاستراتيجى بتسوية خلافات نظام حكم عبد الناصر مع الغرب، وقالت: «من المرجح أن تفضل أى حكومة مصرية (المضى فى) مشروع سد أسوان العالى، ويجب علينا مساعدتهم فى بناء السد، شريطة أن يكونوا مستعدين للتعاون مع الغرب وأن يركزوا مواردهم للمشروع.

وفى تقريرها بشأن السودان، أوصت السفارة البريطانية فى الخرطوم بألا تكون بريطانيا «ملكية أكثر من الملك» فى دعم الموقف السودانى من الخلافات مع مصر بشأن تقسيم المياه وإنشاء السدود، وقالت: «من غير المحتمل أن يحاول السودانيون التوصل إلى حل قائم حصرا على مصالحهم الوطنية بغض النظر عن مصالح الآخرين. وفى دعمنا لهم، يجب أن نحرص على ألا نكون ملكيين أكثر من الملك.

وفيما يتصل بمشروع السد العالى، قالت السفارة: «لا يجب أن يُعطى للمصريين مليما واحدا لتدبير تكلفته، حتى يتم التوصل لاتفاق بشأن تعويض السودانيين لتغطية تكلفة إعادة توطين سكان وادى حلفا (الذين أثر مشروع السد العالى عليهم)»، وبشأن الدعم المائى، قالت السفارة: «السودان منتج غذاء هائل محتمل. سيكون من الحكمة أن نزيد الرى بالنسبة للسودان من أن نوفر المياه لرى هامشى فى مصر.. ولأسباب سياسية، يجب أن يكون لمصر نصيب عادل (من المياه) بشكل واضح، ولكنه يجب أن يحصل السودان حتى على أكثر من نصف الـ ٣٢ مليون متر مكعب الفائض المتاح.

الوثائق البريطانية تكشف: الحلقة الأخيرة السادات وضع خطط طوارئ لاستخدام القوة لحماية الحقوق المصرية في مياه النيل.

الخارجية البريطانية: ليس من حق أديس أبابا الاحتجاج علي نقل المياه إلي سيناء.

– مشاركة مصر في تمويل سد أوين بأوغندا يثبت إيمانها بضرورة التعاون بين دول النيل

النزاعات بين مصر وإثيوبيا بشأن استخدام مياه النيل متكررة

– إثيوبيا تشكو مصر لتشتيت الانتباه عن مشروعاتها المنفردة علي النيل الأزرق

– اتفاق دولي يلزم أديس أبابا بألا تقيم أي أعمال علي النيل الأزرق تؤثر علي تدفق المياه
– الإثيوبيون يسيئون تفسير الحقائق وتشويه الحقوق والالتزامات القانونية لأسباب سياسية

شهد موقف بريطانيا من النزاعات علي مياه نهر النيل تحولا جذريا في الثمانينات من القرن الماضي, وتكشف الوثائق البريطانية, التي اطلعت عليها الأهرام أن لندن ساندت بقوة موقف مصر في النزاعات التي نشأت بين الحين والآخر بين مصر وإثيوبيا بشأن مشروعات السدود والإنشاءات علي نهر النيل.

وفي ٧ مايو عام١٩٨٠, قدمت الحكومة العسكرية المؤقتة في إثيوبيا مذكرة إلي منظمة الوحدة الإفريقية تحتج فيها علي مشروع طرحه الرئيس المصري أنور السادات لتوصيل مياه النيل إلي سيناء لخدمة مشروعات زراعية تنموية, وأهمها ري٣٥ ألف فدان في شرق البحيرات المرة. واعتبرت المذكرة الإثيوبية, حادة اللهجة, أن هذا المشروع هو الأحدث في سلسلة من الأفعال أحادية الجانب من طرف الحكومة المصرية دون مراعاة حقوق دول حوض النيل. وبلغت الحكومة العسكرية الإثيوبية حد اتهام مصر بسلوك مسلك متسلط لتخصص لنفسها ما تريده من مياه النيل.

وفي ١١ يونيو١٩٨٠, بعثت السفارة البريطانيةفي القاهرة برقية سرية (موقعة باسم ديريك بلامبلي الذي كان سكرتيرا أول في السفارة ثم أصبح سفيرابين عامي٢٠٠٣ و٢٠٠٧) بعنوان مصر/ إثيوبيا إلي إدارة الشرق الأدني وشمال أفريقيا. وطرحت البرقية تصور السفارة للنزاع الذي أثارته المذكرة الإثيوبية التي بعثت بها وزارة الخارجية المصرية نسخة منها إلي السفارة.

وعرضت البرقية الملاحظات التالية:

أولا: من المستغرب أن المذكرة لم تشر إلي عرض الرئيس السادات العام الماضي نقل مياه النيل إلي القدس (هذا العرض قدمه السادات خلال مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن في القاهرة بهدف إغرائه علي المرونة في مفاوضات السلام). وتقول البرقية بالنص: المذكرة الإثيوبية التي مررت إلينا من وزارة الشئون الخارجية المصرية تتهم المصريين بتجاهل التزام قانوني بإبلاغ دول الحوض بالمشروع. ومن المدهش والمثير بشكل ما أنها لم تطرح إي إشارة إلي عرض الرئيس السادات العام الماضي نقل مياه النيل عبر الأنابيب إلي القدس.

ثانيا: السادات قال في لقاء مع الجيش الثاني إن سلوك إثيوبيا مدفوع بتحريض من السوفيت لخلق المشكلات له, وإن خططا قد وضعت بالفعل للرد العسكري علي إثيوبيا في حالة اتخاذها أي إجراء يقيد تدفق مياه النيل إلي مصر. وتشرح البرقية للخارجية البريطانية أهمية النيل بالنسبة لمصر ومخاطر عرقلة تدفق مياهه إلي الأراضي المصرية: مصر تعتمد١٠٠% علي النيل ولن تمنح

الإثيوبيين أو الروس فيتو علي استخدامها لمياه النيل. ولو اتخذ الإثيوبيون خطوات لتقييد الإمداد المستمر لنصيب مصر المشروع من مياه النيل, فإن مصر سوف تذهب إلي الحرب (وقد أبلغ السادات ضباط الجيش الثاني بأنه تم وضع خطط لمثل هذه الحالة الطارئة).

ثالثا: الرد المصري علي المذكرة الأثيوبية يتلخص في أن مصر لا تسعي بأي حال إلي تحويل مجري النيل عن حوضه التقليدي, وأن استخدام مياه النيل محكوم باتفاقيات والقانون الدولي بغرض حماية حقوق دول المصب في مواجهة دول المنبع وليس العكس.

رابعا: المصريون يرون أن شكوي إثيوبيا هو أحد تكتيكات حكومتها لتشتيت الانتباه عن خططها لإنشاء سد علي بحيرة تانا, بما يخالف معاهدة عام١٩٠٢ الأنجلو إثيوبية بشأن ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا.

خامسا: ليست بريطانيا في موقف يسمح لها بالحكم علي صحة او خطأ موقفي إثيوبيا ومصر في النزاع خاصة أنه ليس هناك نظام مشترك موحد يحكم استخدام النيل رغم الاتفاق المبرم بين مصر و السودان عام١٩٥٩ الذي يحكم توزيع المياه بين البلدين, والاتفاقات السابقة بين بريطانيا وإثيوبيا والتي يعترض عليها الإثيوبيون. ورغم سعي مصر لإقامة منظمة لدول حوض النيل, لم يتحقق شيء.

ويقول السفير في برقيته: ليس من الصعب فهم السبب الذي دفع الرئيس السادات أن يثير ضجة بشأن التصرف الإثيوبي الأخير. إن مياه النيل قضية بالغة الحساسية هنا (يقصد في مصر) واستصلاح الصحراء عموما, وفي سيناء بشكل خاص, قضية قريبة من قلب الرئيس. فهو ينوي بناء قرية ميت أبوالكوم الجديدة, علي نفقته الخاصة في الأراضي التي سوف تروي بالانابيب الجديدة المارة تحت القناة.

وتضيف: النزاعات بين مصر وإثيوبيا بشأن استخدام مياه النيل هي علي أي حال أمر تقليدي تقريبا وتلك ليست هي المرة الاولي التي ينتهز فيها السادات فرصة لتحذير الإثيوبيين من خططهم بشأن بحيرة تانا.

سادسا: الخارجية المصرية أقل برودا في التعامل مع المشكلة من الرئيس السادات, وهذا ما يجعل السفارة السودانية في مصر تميل إلي أن الظن بأن السادات يستغل النزاع للحصول علي مزيد من السلاح من أمريكا التي يسعي إلي لفت انتباههم إلي واقع العلاقة بين إثيوبيا والاتحاد السوفيتي.

وبعث بلامبلي أيضا بصورة من الرد المصري علي المذكرة الإثيوبية. وركز الرد الذي جاء في ٥ صفحات علي:

أولا: الشكوي الإثيوبية تسيء تفسير الحقائق وتشوه الحقوق والالتزامات القانونية وتكشف عن الانحياز والدوافع السياسية وراءها.

وتقول المذكرة المصرية: تود حكومة مصر أن تقرر أن النظام القانوني لنهر النيل مستقر ومحكوم بعدد من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف تستهدف تحديد المبادئ الإرشادية لتوزيع حصص مياه النيل أخذا في الاعتبار مصالح جميع دول الحوض.

وتضيف: هذه الاتفاقات, وأولها اتفاق عام١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا فيما يخص حماية مصالح مصر والسودان من أي انتهاك من جانب دول أعلي مصب النهر, قد تم التوصل إليها وفقا لمبادئ القانون الدولي والعرفي التي هي المرشد لتنمية واستخدام مياه الأنهار الدولية. ولذا فإن الأعمال الأحادية المزعومة, التي تشير إليها إثيوبيا في هذا الصدد, لا أساس لها علي الإطلاق.

ثانيا: الخرائط تكشف ان أحد فروع النيل الرئيسية يعبر إلي سيناء ويصب في بحيرة البردويل بالقرب من العريش, عاصمة محافظة شمال سيناء.

ثالثا: مشروع ري سيناء بمياه النيل قائم منذ أوائل١٩٥٢, واستكمل في عام١٩٦٦ بناء السحارات (الأنابيب) التي تنقل المياه إلي سيناء, غير أن حرب عام١٩٦٧ أوقفت استخدام هذه السحارات.

وجاء في الرد المصري علي الشكوي الإثيوبية: من الحقائق المقبولة أن هدف التشاور والأشعار المسبقين المنصوص عليهما في القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام مياه أي نهر دولي, هو بالأساس حماية مصلحة دول الحوض الأدني (التي تستقبل مياه النهر) من الانتهاك من جانب دول الحوض العليا(المنبع), سواء بتحويل مياه النهر الدولي, أو تلويثه أو استخدام مياه النهر بطريقة تسبب ضررا لدول الحوض الأدني أو التدخل في التدفق الطبيعي للمياه, ما يؤثر علي حجم مستوي النهر. ويضيف: في الحالة التي تثيرها إثيوبيا, لا يمكن تصور أن مشروعا للري تنفذه مصر داخل أراضيها وفي إطار كمية المياه المخصصة لها يمكن ان تؤثر بشكل سلبي علي إثيوبيا, وهي دولة من حوض النهر العليا تفصلها عن مصر عدة آلاف من الكيلومترات.

رابعا: مشاركة مصر في تمويل سد شلالات أوين في أوغندا من خلال اتفاق الإطار لعام١٩٢٩ يثبت صدق إيمان مصر بأن التعاون بين دول حوض النيل هو الطريقة الملائمة لتطوير النهر المشترك.

مصر علي دراية كاملة بأن التعاون بين دول الحوض هو الوسيلة الأمثل لتنمية نهر مشترك. ومثال جيد في هذا الصدد هو السد الذي بني علي شلالات أوين في أوغندا. فقد احتاجت مصر المياه للري بينما احتاجت أوغندا الطاقة الكهربائية. وبروح من التعاون وحسن النية في إطار

اتفاق١٩٢٩, تعاون البلدان لتقاسم تكاليف بناء السد الذي يلبي متطلبات كل طرف. وهناك الكثير من الأمثلة الأخري التي تظهر بشكل واضح أن مصر مستعدة دائما للتعاون من أجل مصلحة كل دول حوض النيل.

خامسا: المذكرة الإثيوبية محاولة واضحة لصرف الانتباه عن انتهاكات إثيوبيا الفعلية الفجة للاتفاق الأنجلو إثيوبي لعام١٩٠٢ بشأن ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا, والذي يلزم أديس أبابا بألا تقيم أو تسمح بإقامة أي أعمال علي النيل الأزرق, او بحيرة تانا أو السوباط, ما يؤدي إلي وقف تدفق المياه في النيل, إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية والسودان.

ويقول الرد المصري: إن الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية (اتفاقية ١٩٠٢) لا تتأثر بأي تغيير في أوضاع الدول(المقصود هو حدوث أي تغيير في مسميات الدول أو أوضاعها السياسية او حكوماتها). ولذا فإن المعاهدة سارية وستظل ملزمة لإثيوبيا. وبالتالي, فإن الأعمال التي تنفذها إثيوبيا علي بحيرة تانا وتحويل البارو, وهو أحد روافد نهر السوباط, انتهاكات صارخة لاتفاقية١٩٠٢, التي تمنع تنفيذ أي أعمال علي مصادر النيل في إثيوبيا إلا بالتشاور مع مصر والسودان.

سادسا: سلوك إثيوبيا تدخل في شأن مصري داخلي, بما يخالف ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية, ولو لم يتوقف هذا المنحي, فإنه سوف يقوض التعايش السلمي والتعايش والنظام القانوني الدولي.

ويقول الرد المصري الحاسم علي الشكوي الإثيوبية قائلا: من الواضح من هذه المذكرة الموجزة أن مصر تتصرف وفقا لحقوقها القانونية في استخدام مياه النيل. والمزاعم الواردة في مذكرة الشكوي الإثيوبية هي, لذلك, محاولة للتدخل في الشئون الداخلية لدولة أفريقية مستقلة وهي بالتالي خرق مؤسف لمبدأ أساسي مستقر في ميثاقي المجتمع الدولي للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

في الاول من يوليو عام١٩٨٠, بعث جي, شابلاند, رئيس إدارة البحوث في الخارجية البريطانية ببرقية ردا علي بلامبلي بعنوان مصر/إثيوبيا. وقطعت البرقية بوضوح بأنه ليس من حق إثيوبيا الاحتجاج علي المشروع المصري لنقل المياه إلي سيناء. وقال شابلاند في برقيته: لا أستطيع أن أجد شيئا في أي من الاتفاقيات ذات الصلة تدعم الزعم الإثيوبي(الذي تشير إليه في الفقرة الأولي) بأن علي مصر التزاما قانونيا بإبلاغ دول الحوض الأخري بوجهة حصة مياه النيل التي لها الحق فيها. فلا تبادل المذكرات عام١٩٢٩ بين المملكة المتحدة ومصر بشأن مياه النيل, ولا اتفاقية مياه النيل بين السودان والجمهورية العربية المتحدة١٩٥٩ تذكر أن أي قيد علي المنطقة التي يمكن

لمصر ان تستخدم المياه فيها ضمن أراضيها. وفيما يتعلق بعلاقة إثيوبيا بالاتفاقات الدولية ذات الصلة بمياه النيل, أشارت البرقية إلي معاهدة عام١٩٠٢, التي تلزم أي حكومة إثيوبية بألا تقيم إي إنشاءات أو أشغال علي النيل.

وتقول الاتفاقية الوحيدة الموقعة من جانب إثيوبيا تتعلق باستخدام مياه النيل التي أستطيع أن أجدها هي معاهدة عام١٩٠٢ بين المملكة المتحدة وإيطاليا وإثيوبيا, وينص البند الثالث علي: يلتزم جلالة الامبراطور منليك الثاني, ملك ملوك إثيوبيا تجاه حكومة جلالته البريطانية بعدم إنشاء, أو السماح بإنشاء, أي عمل علي النيل الأزرق, أو بحيرة تانا او السوباط, من شأنه وقف تدفق مياهه إلي النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية وحكومة السودان. وأشارت المعاهدة إلي بحيرة تانا باعتبارها ذات أهمية استراتيجية بالغة الأهمية, فهي مصدر النيل الأزرق, المصدر الأساسي لمياه النيل المتدفقة إلي مصر, وهي كبري البحيرات في أثيوبيا. وفيها مثلت بريطانيا باعتبارها دولة استعمار مصر والسودان. واختتم شابلاند برقيته بالإشارة إلي كتاب شهير للأكاديمي الأمريكي جون ووتربيري, المتخصص البارز في تنمية الأنهار الدولية بعنوان: السياسات الهيدروليكية لوادي النيل Hydro politics of the Nile Valley وبالتحديد الصفحة.٧٥

وينقل الدبلوماسي البريطاني عن الكاتب قوله في هذه الصفحة: في تبادل تم في شهر ديسمبر١٩٢٥, استنتجت المملكة المتحدة اعترافا إيطاليا بالحقوق الهيدروليكية (المائية) المسبقة لمصر والسودان, المصحوبة بتعهدات بعدم بناء أي أشغال لتعديل تدفق الروافد الإثيوبية إلي النيل. وتضيف الوثيقة: غير أن مذكرة إثيوبيا الصادرة في سبتمبر عام١٩٥٧ والموجهة إلي مصر والسودان(مشيرة إلي احتياجاتها المتوقعة من المياه وحقوقها الوطنية في مياه النيل النابع من أراضيها) ترفض بشكل ضمني اتفاقيتي ١٩٠٢ و١٩٢٥.

وتكشف الوثائق عن أن مصر لم تغفل عن مشروعات إثيوبيا, ومن بينها سد النهضة المثير للخلافات والنزاعات الآن, منذ حوالي ٧١ عاما, وأنها كانت دائما حريصة علي التعاون والتشاور لتنمية النهر وتحقيق مصالح الجميع.

وتكشف أيضا أن مصر كثيرا ما حذرت إثيوبيا من عواقب مثل هذه المشروعات, دون تشاور وتنسيق, علي بحيرة تانا, باعتبارها منبع النيل الازرق, المصدر الرئيسي لمياه نهر النيل أكبر بحيرة في إثيوبيا, التي هي مصدر ٨٦ في المائة من مياه نهر النيل الرئيسي. وتشير خرائط المنظمات المختصة إلي أن سد النهضة الإثيوبي العظيم يقع قرب الحدود مع السودان علي الرافد الذي يبدأ من بحيرة تانا. وفي هذا السياق تفجر الوثائق مفاجأة كبيرة. ففي عام١٩٤٦, وافقت مصر علي

إقامة هذا السد, وإن لم يكن يحمل اسم سد النهضة في ذلك الوقت. ففي عام ١٩٥٦ طلب رئيس الوزراء البريطاني دراسة شاملة, أعدتها الخارجية البريطانية, عن مياه النيل. ولما عادت الوزارة إلي الوثائق القديمة, تبين أنه كانت هناك دراسة اجرتها مصر عام ١٩٤٦ وتقبل فيها فكرة إنشاء خزان قرن للمياه علي بحيرة تانا.

وتقول وثيقة بعنوان مشروعات مستقبلية تتعلق بمياه النيل:

منذ عام١٩٤٦ تأسس كل النقاش تقريبا بشأن المشروعات المستقبلية لتنمية النيل علي (دراسة بموضوعها) الصيانة المستقبلية للنيل نشرت في العام نفسه وكتبها مسئولون ثلاثة في وزارة الأشغال العامة المصرية هم هيرست, وبلاك وسميكا. ووصف المؤلفون هذه (الدراسة) بأنها محاولة لرؤية تحقيق التنمية النهائية لمصر والسودان تستخدمان أقصي ما هو متاح من إمدادات المياه ومشروعات النيل اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وتضيف الوثيقة: مشروعهم تألف بشكل رئيسي من ثلاثة مشروعات هي: (١) إقامة سد علي الطرف الجنوبي لبحيرة تانا في إثيوبيا(ملاحظة: هو موقع سد النهضة الجاري بناؤه الآن), ما يحيل البحيرة إلي حزان, هو من علامات القرن, لتخزين المياه التي تتدفق الآن إلي النيل الأزرق عند الفيضان, ما يؤدي إلي تجميع الطمي في مجراه. (٢) مشروع النيل الاستوائي الذي يتألف من سد(سد شلالات أوين), ما يحول بحيرة فيكتوريا في أوغندا إلي خزان لتخزين المياه هو من علامات القرن, ثم سد ثان, في أوغندا أيضا, من شأنه أن يجعل بحيرة ألبرت خزانا مكملا. (٣) قناة جونجلي التي تحمل المياه المنبثقة من بحر الجبل والتي تفقد في المستنقعات في جنوب السودان. وتشير الوثيقة نفسها إلي أن مصر والسودان اقترحتا لاحقا مشروعين آخرين هما سد الروصيرص علي النيل الازرق بالسودان, ثم السد العالي في مصر, ومنذ ذلك الوقت, تم تنفيذ كل المشروعات المقترحة بالتشاور, ماعدا سد النهضة الذي بدأته إثيوبيا دون إشعار أو التشاور مع مصر.

منذ ما يقرب من عقد من الزمن، وأجراس الصراع حول قضايا المياه فى حوض النيل تقرع بشدة، وخاصة لدى مصر التى كان الرأى العام والإعلام لديها واقعا لفترات طويلة، تحت الانطباع بأن كل شىء يسير على ما يرام، وخاصة انه كان يجرى التأكيد على أن هناك توافقا على معظم نقاط الاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبى)، المنبثقة عن «المبادرة المشتركة لحوض النيل .. إلى أن تم اكتشاف عكس ذلك، وان النقاط القليلة المختلف عليها هى حصة مصر من مياه النيل ومبدأ الأمن المائى المثير للجدل.

وبدأت نقاط الصراع تطفو الى السطح ويعلن عنها فى اجتماعات كينشاسا فى مايو ٢٠٠٩، إلى أن وصلنا الى اجتماعات شرم الشيخ التى انتهت فى ١٤ إبريل ٢٠١٠، بإعلان الناطق باسم دول المنابع بأن هذه الدول قررت فتح باب التوقيع على الاتفاق الإطارى وإنشاء مفوضية لدول الحوض اعتبارا من يوم ١٤ مايو ٢٠١٠، ولمدة عام أمام من يرغب فى الانضمام.. وهكذا مثل اجتماع شرم الشيخ حدا فاصلا فى تطور مسارات أزمة المياه فى حوض النيل، وبرهن على عمق الخلافات.. والمحصلة أن مصر استيقظت فى ذلك اليوم لتواجه أزمة تتعلق بوجودها، فجغرافيتها السياسية جعلتها تعتمد على مصدر واحد للمياه هو نهر النيل، الذى ينبع من أراضى دول أخرى، بنسبة تزيد عن ٩٥%. غير أن الأيام كانت حبلى بالمفاجآت، فمع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر، والأحداث والارتباكات الداخلية والخارجية التى تلتها، أعلنت أثيوبيا فى مطلع ابريل ٢٠١١، عن البدء فى بناء سد النهضة على الحدود الإثيوبية السودانية، وبسعة تبلغ ٧٤ مليار متر مكعب، وكان من اللافت ان هذه السعة تبلغ خمسة أضعاف السعة المقررة للسد المقترح فى هذه المنطقة، وأن هذه الزيادة الهائلة فى حجم التخزين لم تكن مبررة من الناحيتين الفنية أو الموضوعية.. وكان من اللافت أيضا أن اثيوبيا قد شرعت فى البناء متجاهلة قواعد القانون الدولى بالكامل، حيث لم تقم بأى إخطار مسبق لمصر عن نيتها البدء فى هذه المنشأة بالغة الضخامة، كما تبين لاحقا فى تقرير اللجنة الدولية التى اشتملت فى عضويتها على خبراء عالميين، أن الدراسات الخاصة بالسد لم تكن مكتملة، فبعض الدراسات غير موجود أصلا مثل الدراسات البيئية، وبعضها الآخر بدائى ولا يصلح، مثل تأثير السد وأضراره من الناحية المائية (الهيدروليكية) على دولة المصب، فضلا عن وجود أخطاء بالتصميم طالبت اللجنة الدولية بضرورة مراجعتها وتعديلها.

هذا السلوك اظهر أن إثيوبيا قامت بوضع العربة أمام الحصان فى استعجال واضح لمحاولة كسب الوقت استغلالا لانشغال مصر بأوضاعها الداخلية، الأمر الذى تحول إلى إستراتيجية متكاملة بنت عليها أديس أبابا أسلوبها التفاوضى الذى أفضى فى نهاية المطاف الى الدخول فى متاهة من التفاصيل الإجرائية، وصولا الى لحظة الانسداد الحالية التى توقفت عندها الاجتماعات الخاصة بدراسات سد النهضة، فى الوقت الذى تجاوزت فيه نسبة البناء ٦٠% من جسم السد.

سد النهضة هنا ليس إلا تطبيقيا عمليا لاتفاقية عنتيبى، ونموذجا أول سوف تكرره أثيوبيا عبر بناء ثلاثة سدود أخرى على النيل الأزرق .. وفى اللحظة الحالية فان الهدف الاثيوبى الواضح هو الانتهاء من بناء السد وخلق أمر واقع جديد، مع عدم وضع أى التزام على عاتق أثيوبيا، حول سياسة التشغيل او سنوات الملء، او كيفية التصرف فى المياه المحتجزة خلف السد، وكأن المياه

ملك خاص لإثيوبيا، فى حين أن المياه ليست ملكا لدولة المنبع بل هى ملك لكل الدول المتشاطئة كما تنص على ذلك قواعد القانون الدولى . على الناحية الأخرى نجد أن مصر، ومنذ قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتحول نحو الاستقرار النسبي، قد بذلت جهودا حثيثة لتجاوز الخلافات حول قضايا المياه فى حوض النيل، عبر التأكيد على سلوكها التاريخى والتقليدى القائم على مبدأ التعاون وبناء الثقة والتشارك فى التنمية واقتسام المصالح، وتجلى ذلك فى كل التحركات المصرية باتجاه اثيوبيا وباتجاه كل دول حوض النيل، وأثمر ذلك توقيع اعلان المبادئ فى مارس ٢٠١٥، ثم قام الرئيس السيسى بزيارة أديس أبابا ومخاطبة البرلمان الاثيوبى، حيث اكد ان « امامنا طريقين للتعامل مع الازمة .. وأن مصر قد اختارت طريق التعاون.«

وفيما يتعلق باتفاقية عنتيبى، أسفرت الجهود المصرية عن عقد أول قمة لدول حوض النيل فى يونيو ٢٠١٧، لمحاولة تجاوز الخلافات مع الدول الموقعة لصالح نهج تعاونى يقوم على الحلول الوسط .. ورغم عدم حدوث تقدم واضح، الا أنه قد جرى الاتفاق على انعقاد القمة القادمة لنفس الغرض، فى العام التالى فى القاهرة . والشاهد هنا انه رغم اصرار مصر على مبدأ التعاون والحلول الوسط، الا ان هناك بعض الاطراف على رأسها الطرف الاثيوبى، مازال سلوكها تجاه القضايا محل الخلاف لا ينطلق من الحق فى التنمية بل يتجاوز ذلك الى الرغبة فى الهيمنة والتصرف المنفرد، الذى يخفى أهدافا ذات طابع سياسى واستراتيجى أيضا .. الأمر الذى يزيد من مخاطر انزلاق الأزمة الى صراع مفتوح وهو ما يحذر منه العديد من المراقبين عبر الحديث عن حروب المياه التى لن تكون فى صالح احد من ابناء حوض النيل . مما يحتم البحث عن خيارات بديلة.

(عنتيبى) اتفاقية الخلافات:

أثارت الاتفاقية الإطارية للتعاون بين دول حوض النيل، المعروفة إعلاميا "باتفاقية عنتيبى"، الخلافات بين دول المبادرة ودفعت مصر إلى تجميد عضويتها بالمبادرة فى أكتوبر ٢٠١٠، كرد فعل على توقيع عدد من دول منابع النيل عليها، قبل التوصل إلى اتفاق حول النقاط الخلافية فيها. وتأتى فى مقدمة هذه النقاط الخلافية ثلاثة بنود، الأول يتعلق بالأمن المائى، حيث لم تشر الاتفاقية إلى الحصص المائية لدولتى المصب مصر والسودان (٥٥.٥ مليار متر مكعب و١٨.٥ مليار متر مكعب على التوالى)، بما يعتبر إخلالها بالحقوق التاريخية للدولتين فى مياه النيل، حيث نص الاتفاق على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول دون توضيح لحجم الحصص، وبند الخلاف الثانى يتعلق بعدم النص على ضرورة

الإبلاغ المسبق من أى دولة عن أى مشروع تعتزم تنفيذه قد يؤثر على مياه النيل وحصص دول المبادرة، أما بند الخلاف الثالث حول اتفاق عنتيبى، فيتمثل فى عدم النص على ضرورة موافقة دول المبادرة بالإجماع لتنفيذ أى مشروع جديد وليس بالأغلبية فقط. كانت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل التى تو توقيعها عام ١٩٠٢ فى أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا (بصفتها ممثلاً للسودان ومصر المستعمرتين)، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام١٩٠٦، وفى عام ١٩٢٩ وقعت بريطانيا اتفاقية، بصفتها ممثلا لكل من كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا، وجميعها كانت مستعمرات بريطانية، لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا، حيث تم تخصيص نسبة ٧.٧% من تدفق المياه للسودان و٩٢.٣% لمصر وذلك قبل استقلال أى من الدولتين.

وفي عام ١٩٩٧ ظهرت فكرة مبادرة حوض النيل، وأخذت شكلها الرسمى فى ٢٢ فبراير ١٩٩٩ فى تنزانيا، حيث وقع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذى أسس لقيام مبادرة حوض النيل، وقد اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وبعد سنوات، تم الحديث عن عقد اتفاقية إطارية للاستفادة من مياه النيل، لكن كانت الخلافات شديدة وفشل اجتماع كنشاسا فى مايو ٢٠٠٩ فى حلها، وفى ابريل من العام التالى.

وقعت كل من إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا على الاتفاقية ولحقت بهم كينيا بعد شهر واحد، وظلت الاتفاقية معلقة حتى الآن لعدم توقيع باقى الدول عليها.وتتكون اتفاقية عنتيبى من ١٣ بابا، يتعلق الباب الأول بأنه اتفاق إطارى حول لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل، والثانى خاص بتعريفات المصطلحات الواردة فى الاتفاق، والثالث يتناول المبادئ العامة، والرابع يتحدث عن الانتفاع المنصف والمعقول، والخامس يتناول الالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم، والسادس حول الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الآيكولوجى، والسابع يتناول تبادل المعلومات والبيانات، أما الباب الثامن من اتفاق عنتيبى فيدور حول الخطوات التخطيطية، والتاسع يتناول تقييم الأثر البيئى والحسابات، والعاشر حول التبعية فى مجال حماية وتطوير النهر، والحادى عشر حول الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة، ويتناول الباب الثانى عشر حالات الطوارئ، بينما الباب الثالث عشر والأخير من الاتفاقية حول حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة فى حالة النزاع.

نجاح القمة يتوقف على تجاوز البنود الخلافية

قال، رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، إن قمة دول مبادرة حوض النيل هي الأولي من نوعها، وبالتالي ستكون مختلفة، حيث إن اجتماعات مبادرة حوض النيل منذ انطلاقها عام ١٩٩٩ وحتي توقفها في ٢٠١٠ كانت دائما علي المستوي الوزاري، ومن هنا تأتي أهمية القمة علي المستوي الرئاسي، حيث إنه خلال السنوات السبع الماضية حدثت خلافات بين دول حوض النيل، وصلت إلي طريق مسدود، وفشل الفنيون والوزراء المختصون في إيجاد حلول تضمن تحقيق الأمن المائي والحفاظ علي وحدة دول الحوض ما أدي إلي تدخل قيادات دول الحوض.

من المؤكد أنه بعد ٧ سنوات ومن أجل العودة إلي المبادرة مرة أخري كان لابد من دفعة من الرؤساء، وفتح الموضوع بعد غلقه يعتبر نجاحا كبيرا، وتوقيت هذه القمة بالنسبة لمصر توقيت مهم جدا، وأفضل كثيرا من توقيتات سابقة، فمصر الآن أفضل من السنوات الست الماضية، كان من الممكن إذا تم التفاوض في هذه السنوات أن يكون ضعيفا، أو لا يأتي بنتائج، حيث بدأت مصر تستعيد وضعها الطبيعي في العالم العربي وفي القارة الإفريقية، وعلاقتها بدول الخليج، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارتها الجديدة، وسوف يكون لهذا انعكاسه علي قمة حوض النيل واستعداد بعض دول المنابع مثل تنزانيا والكونغو وأوغندا لعودة مصر للقيام بدورها المعتاد. انعقاد هذه القمة يعني أن هناك بوادر للمرونة في إعادة النظر في بعض البنود المختلف عليها، وهي الإخطار المسبق لمصر عند إقامة أي منشأ مائي علي نهر النيل وتحديد مفهوم الأمن المائي، الذي يضمن الاعتراف بحصة مصر من مياه النيل وأن تكون القرارات بالإجماع بين جميع الدول الأعضاء وليس بالأغلبية. وأشار د. شراقي إلي أنه قد سبق هذه القمة لقاءات تمهيدية خلال الأسابيع الماضية، خاصة مع الجانب الأوغندي، بحيث يكون هناك إطار عام أو بنود تم التشاور حولها، ويتم الاتفاق عليها أثناء انعقاد القمة، ومن أهمها بالتأكيد مناقشة بعض البنود التي أثير خلاف حولها في اتفاقية عنتيبي قبل سبع سنوات، ومعني موافقة دول المنبع علي النقاش حول هذه البنود فهذا في حد ذاته تقدم كبير، وبالتالي فقد يتم الاتفاق علي هذه البنود أو بعضها بين رؤساء دول المنبع والمصب، ثم يأتي بعد ذلك دور الفنيين. هذه القمة ستفتح الباب مرة أخري لدخول الدول والهيئات المانحة إلي العمل وإقامة مشروعات مع دول المنبع والمصب وقت اتفاقية عنتيبى. إن أحد أسباب الأزمة مع دول المنبع خلال السنوات الماضية، كان النظرة الاستعلائية من مصر لباقي دول حوض النيل، حيث كان الجانب المصري يضع شروطا للتفاوض من قبل أن يبدأ، حيث

افتقد من وجهة نظري أدبيات ولغة الحوار دون أن يدري مما جعل موقف دول المنبع متشددا وتمت ترجمة ذلك في اتفاقية عنتيبي، مما أدي إلي انسحاب مصر، وبالتالي كان ينبغي اختفاء هذه النظرة للعودة مرة أخري إلي التفاوض حول البنود الخلافية، أضف إلي ذلك أنه بات من الممكن الاستناد إلي اتفاقية الأمم المتحدة وهي اتفاقية الأنهار العابرة للحدود، وهذه الاتفاقية بها بنود مثل البنود الموجودة في الاتفاقية، ومن الممكن أخذ بنود منها تتفق وظروفنا مع دول المنبع، خصوصا أنه تم اعتماد هذه الاتفاقية منذ ثلاث سنوات ودخلت حيز التنفيذ بالفعل، وقد وقعت عليها حتي الآن أكثر من ٣٥ دولة.

أن التحركات المصرية الرفيعة المستوى نحو التوافق والتفاوض مع دول حوض النيل حول النقاط العالقة فى الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة إعلاميا بـ»عنتيبي» تعد فرصة تاريخية وحقيقية للوصول إلى تفاهم مشترك يخدم تطلعات جميع شعوب دول الحوض دون استثناء نحو التنمية المستدامة من خلال التعاون والتكامل لتنفيذ مشروعات مشتركة تحقق المصالح المشتركة لدول الحوض.

إن عودة دول الحوض ممثلة فى اجتماع الرؤساء بأوغندا خطوة جادة ضمن خطوات أخرى مطلوبة لتحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي يحقق الرفاهية المنشودة في دول حوض النيل، مؤكدا أهمية اجتماع رؤساء دول فى حل جميع الخلافات الإجرائية، كما فى بعض البنود بالاتفاقية الإطارية مثل إعلان دول الحوض بالترحيب بعودة مصر لمجموعة حوض النيل، بما يعد تمهيدا نحو التوصل إلى صيغة توافقية للنقاط العالقة وهي خطوة أساسية فى التحرك بشكل جاد ومتوازن نحو مسارات التعاون الشامل لتنفيذ المشروعات الثنائية والمشتركة. إن اتفاق المبادئ، الذى وقعه قادة مصر والسودان وإثيوبيا، يضمن تحقيق الأمن المائى للدول الثلاثة، وفى نفس الوقت نموذجاً يمكن تنفيذه على مستوى بين القاهرة ودول النيل الجنوبية، خصوصا أن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل تتجه حاليا نحو تعميقها، بعد أن استطاعت القيادة السياسية إعادة الثقة والتوجه نحو إيجاد حالة من التعاون المتميزة .

أهميه أن تتحرك الدولة المصرية نحو إنشاء آليه إقليمية على شكل هيئة أو مفوضية تعمل على تعزيز أشكال التعاون المختلفه اقتصاديا وتجاريا وزراعيا، واستفادة من الخبرات الفنية المصرية، ونقلها بين دول حوض النيل على أن تراعي هذه المفوضية المصالح المشتركة بين الدول وفى نفس الوقت تعمل على الحد من الخلافات بين دول الحوض فى إشارة منه إلى أهمية الاعتماد على استغلال الحراك السياسي والتواصل مع شركاء التنمية، مؤكدا ضرورة التقارب مع دول حوض النيل

بشكل أكثر لبحث الخلافات حول اتفاقية عنتيبى وإنشاء سد النهضة الإثيوبى، والعمل على إيجاد مبادرات لتحسين العلاقات مع دول الحوض وصولا إلى صياغة توافقية تحقق مصالح كل دولة مع دول الحوض، فيما يخص التنمية دون الإخلال بحقوق الدول فى المياه والتنمية، و التحرك الدبلوماسى مع مؤسسات المجتمع الدولى وشركاء التنمية بطرح أفكار جديدة لتقريب وجهات النظر .

أن التوصل إلى صيغة توافقية لخلافات عنتيبي والتفكير في الحوار والتفاوض المباشر يعكس قيمه وأهمية دورالحراك السياسي في فتح صفحة جديدة في العلاقات، مشيرا إلى أن اتفاق على استمرار المفاوضات بين مصر والسودان مع دول حوض النيل تمثل فرصة للتفاهم وعودة الحوار .

شارك الرئيس السيسى فى القمة التى دعا إليها الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى لدول حوض نهر النيل، والتى عقدت يومى ٢٢ و٢٣ يونيو ٢٠١٣، وفيها طرح السيسى رؤية مصر بشأن تعزيز التعاون بين دول الحوض بعد إزالة المعوقات والقيود التى تحول دون ذلك، والمُمثلة فى مبادئ وردت فى اتفاقية الاطار الخاصة بتعاون دول النهر تتحدث عن الاستخدام المنصف والمعقول لموارد النهر بين دوله، وهى صيغة تتجاوز المبادئ الواردة فى المعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار التى تتشارك فيها أكثر من دولة، كما أنها تلغى عمليا حقوق مصر التاريخية فى حصتها المائية الراهنة والمقدرة بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب، والتى لم تعد تكفى احتياجاتنا المعيشية والتنموية، وتنذر بخطر جسيم على الشعب المصرى كله إذا ظلت عند هذا الحد بينما الاستهلاك السنوى لمصر يتزايد بمعدلات عالية. فضلا عن أن اتفاقية الاطار المعروفة إعلاميا باتفاقية عنتيبى تجب حقوق مصر فى الإخطار المسبق والموافقة بالنسبة للمشروعات التى قد تبدأ بها إحدى الدول ومن شأنها أن تؤثر على معدلات التدفق المائى لمصر باعتبارها دولة مصب، كما تلغى شرط الاجماع وتصر على شرط الأغلبية، بما يجعل اتخاذ القرارات فى مثل هذه القضايا المصيرية المتعلقة بإيرادات النهر مرهونة بأغلبيات ومحاور ومحاور مُضادة، ومن ثم طرف يكسب وآخر يخسر، وبما يجعل النهر فى هذه الحالة مجالا للحروب والصراعات.

حين أعلن قبل عدة أسابيع عن قبول مصر الدعوة الأوغندية للمشاركة فى القمة تبلورت وجهتا نظر؛ الأولى تخوفت أن تكون مشاركة الرئيس مُقدمة للتنازل عن حقوق مصر، وأن القاهرة قد تقبل باتفاقية الإطار بعد تعديل شكلى فى بعض بنودها لا يحافظ على الحقوق والمصالح المصرية الأصيلة، والبعض تطوع بالتحذير من هذه المشاركة، والبعض الآخر طالب بعدم المشاركة أصلا وأن يبقى الوضع على ما هو عليه. أما وجهة النظر الثانية فرأت أن المشاركة ليست سوى فرصة

لفتح باب للنقاش على أعلى مستوى بين قادة دول حوض نهر النيل الإحدى عشرة، وطرح وجهة النظر المصرية مع تقديم اقتراحات مُصاغة بكل دقة ووفقا للقانون الدولى لإجراء تعديلات رئيسية فى الاتفاقية حتى يمكن لمصر أن توقع عليها.

هاتان الرؤيتان، تجسدان أسلوبين متضادين، أحدهما الاستمرار فى الانعزال وعدم الاشتباك السياسى مع قضية حيوية تفرض نفسها بكل قوة، مع الوضع فى الاعتبار أن هذه السياسة من شأنها أن تعمق الخلافات ولا تحمى الحقوق. والثانى هو أسلوب المبادرة والحوار وتقديم الأفكار وإقناع الدول الأخرى للسير جميعا فى طريق المنفعة المتبادلة، ومن ثم إنهاء التراث الذى قاد دولا افريقية عديدة لتبنى وجهات نظر ليست إيجابية تجاه مصر وتمسكها بحقوقها المائية. مع الأخذ فى الاعتبار أن أسلوب الاشتباك لا يحقق بالضرورة انتصارا بالضربة القاضية أو من المرة الأولى، فهو يتطلب استمرارية وجهودا متكررة ومشاورات لا تتوقف من أجل الاقناع وتبديل المواقف وإبداء المرونة من قبل الآخرين.

وفقا لهذه الاستراتيجية البعيدة المدى جاءت المشاركة الرئاسية، وهنا يُلاحظ المرء ثلاثة أمور؛ أن القمة لم تُصدر أى بيانات، وبالتالى لم يُفرض على مصر أى شيء لا يفيدها، وأن القمة رحلت ما وصف بالخلافات بشأن اتفاقية الإطار إلى القمة التالية التى ستقوم بوروندى بصفتها الرئيس الجديد لمبادرة حوض النيل بالتنسيق مع مصر لتحديد موعد القمة ومكانها، وثالثا أن الوفدين الدبلوماسى والفنى اللذين شاركا فى الاجتماعات التمهيدية للقمة، لم يكملا الاجتماعات وخرجا منها، وتمت إحالة الخلافات الى القمة.

هذه الأمور الثلاثة تعنى أن آلية القمة أصبحت تقريبا آلية مقبولة من كل دول نهر النيل لكى تُحسم فيها الخلافات، وهذا فى حد ذاته يمثل خطوة متقدمة فى منهجية التعاون بين دول النهر، ولكنه يعنى أيضا أن القمم التالية ستكون من الأهمية بمكان لكى يتم الإعداد لها قبل انعقادها بوقت كاف، بما يعنى الاستمرار فى الحوار مع كل الدول من أجل تبديل مواقف الرافضين لحقوق مصر، وتثبيت مواقف الدول التى تتفهم هذه الحقوق وتوافق عليها. وهذه مهمة ثقيلة ولا بديل عنها وتتطلب صبرا ومثابرة وقدرة على الإقناع. كما تتطلب أيضا مشاركة كل المؤسسات المصرية فى تلك المهمة. الإعلام المصرى بكل أنواعه مطالب أيضا بأن يكون شريكا فاعلا فى هذه الاستراتيجية، من خلال المعالجة العقلانية لمواقف الدول الإفريقية، والرد بحكمة على ما يُصر عليه البعض من أن مصر لديها مواقف مخالفة لما يتوافق عليه الأفارقة بشأن نهر النيل، كما قال بذلك سفير اثيوبيا لمجموعة من الصحفيين السودانيين بالخرطوم قبل عقد القمة بيوم واحد فقط.

فمثل هذه التصريحات لا يُرد عليها إلا بالحقائق والمتابعة وإزالة آثارها، وتأكيد أن ما تطلبه مصر هو اتفاق عالمى تجسد فى معاهدات دولية لا يجوز بأى حال تجاهله. وفى النهاية فإن ما بعد قمة عنتيبى هو الاختبار الأكبر ولا مجال للهروب منه.

وتأتي قمة حوض النيل في وقت تتبني فيه مصر استراتيجية جديدة للتعاون مع إفريقيا، وخصوصا دول الحوض التي يربط بينها شريان حياة اسمه نهر النيل، كما تجري علي قدم وساق خطوات الربط الإلكتروني للبنوك المصرية مع البنوك الإفريقية، وهو ما سيساهم في تيسير حركة التجارة البينية والاستثمارات المتبادلة بين دول حوض النيل. كما تأتي القمة تتويجا لجهد كبير تم بذله في المشروعات التنموية المشتركة بين مصر ودول حوض النيل، من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، التابعة لوزارة الخارجية، وبتعاون مثمر من وزارة الري وغيرها من الوزارات المصرية.

وتعتبر المشروعات الكبري المقترحة للتعاون بين دول المبادرة أساسا يمكن البناء عليه لمستقبل أفضل لشعوبها، وعلي رأسها مشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط، والذي يوفر في تكاليف نقل البضائع، ومشروع الربط الكهربائي الذي تقترحه مصر علي دول المبادرة، حيث تتمتع مصر بخبرات كبيرة في مجال الطاقة ولديها من المشروعات القومية الضخمة في هذا المجال ما يزيد عن احتياجها الحالي، فيما تمثل الطاقة احتياجا كبيرا لدول حوض النيل، وهو ما يدفع بعضها لإنشاء مشروعات لتوليد الكهرباء قد تُضر أحيانا بمصالح الدول الأخري، ومن هنا يمكن التوافق علي المشروعات التي تحقق الفائدة للجميع ولا تضر بأي من الدول.

وبصرف النظر عن حجم الخلافات السابقة، والحلول الوسط المطروحة من الدول المختلفة والتي ستناقشها القمة، فإن التوصل إلي عقد القمة يمثل نجاحا في حد ذاته، لأنه يعني أن الدول جميعا علي استعداد للنقاش والتباحث بشفافية، وعلي أساس من الرغبة في التوصل لحلول حقيقية وتعاون مربح للجميع.

تكتسب قمة دول حوض النيل أهمية قصوي في ظل حالة الاستقطاب والشد والجذب التي شهدها ملف مياه النيل خلال السنوات الماضية، وتمثل مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في القمة مرحلة مهمة من مرحلة عودة مصر للقارة الإفريقية ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣،

والتحرك المصري الفاعل علي مستوي القارة والزيارات المتعددة سواء للرئيس أو وزير الخارجية، لتحقيق آلية التواصل والتفاعل والتعاون المشترك بين مصر والدول الإفريقية وتأتي القمة بمثابة تحرك لعودة الثقة بين دول الحوض سعيا نحو التنمية وتحقيق المكاسب للجميع. أهمية قمة دول

حوض النيل في أوغندا تنبع من أنها تنعقد برؤية جديدة، تقوم علي تفهم دول المنبع لمطالب دول المصب، إن الإعداد الجيد من خلال اجتماعات الخبراء ثم وزراء الخارجية والري، لجمع الجانبين السياسي والفني، ثم بعد ذلك القمة بحيث يتم رفع جميع النقاط الخلافية للقادة، ليتم اتخاذ قرارات علي مستوي القادة.وتوقع أن تكون هناك فرص كبيرة لنجاح القمة، لأن مصر حرصت علي التنسيق الهادئ مع عدة دول، خصوصا دول البحيرات العظمي، حيث تم إلي حد كبير إزالة الأثر السيئ الذي خلفته فترة حكم الإخوان، ومن هنا بدأ نوع من بناء الثقة، وهذا يؤدي إلي التقارب وتوضيح أن ما يجمعنا هو المصلحة المشتركة وحرص مصر علي ألا تجور علي مصلحة أحد، بل علي العكس فمصر تحرص علي تنمية هذه الدول وخاصة في مجال توليد الطاقة والتنمية الزراعية بما لا يضر بالآخرين.

هناك اختلاف كبير في الزراعة في مصر التي تعتمد علي الري الصناعي عن دول المنبع والتي تعتمد في زراعتها بنسبه ٨٥% علي الأمطار، منوها أن دول الحوض تحتاج للطاقة ونحن نحتاج للمياه .

أن مصر تساعد في تنفيذ المشروعات التي توفر المياه التي تتسرب إلي المستنقعات والغابات وتضيع هدرا وتذهب إلي البحر، فبالتالي ليس من الضروري أن تقوم بتشييد سدود تؤثر علي تدفق المياه علي دول المصب، فالحجة التي تقال بأن السد العالي أخذ كمية مياه ليست دقيقة، فقد منعنا الماء الذي كان يذهب سنويا إلي البحر المتوسط، ولم نأخذ مياه زيادة عن الحصة المقررة لنا .

إن الرؤية المصرية تؤكد أن مياه النيل يجب أن تكون عنصر تعاون وليس عنصر صراع، فالمياه في إفريقيا وفيرة وتكفي، بدءا من مياه الأمطار، فإثيوبيا يسقط عليها ألف مليار متر مكعب من الأمطار، علي العكس من مصر التي سيمثل أي نقصان في حصتها مشكلة كبيرة لها، وهذه نقطه يجب أن يفهمها الآخر حتي لا يدفع الأمور إلي خط تصادمي، فموضوع مياه النيل بالنسبة لمصر موضوع حياة أو موت، فمياه النيل يجب أن تكون عنصر تعاون وبدأنا هذا التعاون بمشروع قناة جونقلي .

قمة حوض النيل ركزت على الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة وتجنبت التطرق إلى الخلافات:

أعمال قمة دول حوض النيل التي عقدت لأول مرة فى أوغندا، وذلك بحضور جميع دول الحوض ومشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات.

ركزت مناقشات القمة على الرؤية الاستراتيجية للتنمية الشاملة لحوض النيل وتجنبت التطرق إلى مواضع الخلاف التى ستتم مواصلة تناولها على المستويين الفنى والوزارى .

وأكد المشاركون أهمية القمة الأولى لدول حوض النيل فى تعزيز مصالحها المشتركة وتعظيم الاستفادة من مواردها المائية والبشرية بما يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة .

ضرورة العمل على تجاوز أية اختلافات تعوق التعاون المشترك في إطار مبادرة حوض النيل، إن دول الحوض لديها جميعا تحديات تنموية كبيرة، وهو ما يتطلب العمل على توثيق التعاون بينها والارتقاء به إلى آفاق أرحب فى قطاعات عديدة مثل الطاقة والزراعة والتعدين والصناعة وغيرها، منوها بأن هذه الإمكانات للتعاون يجب أن تتجاوز بكثير أية مساحات للخلاف، ومن ثم يتعين استغلالها والتمسك بها .

مصر حرصت خلال القمة على إبداء المرونة المناسبة دون التفريط فى الحقوق أو المصالح المصرية .

أهمية أن يستمر التعاون المشترك بين دول الحوض في المرحلة الحالية بحيث يؤدي إلى ترسيخ مناخ الثقة وتحقيق المصلحة المشتركة، مشيرا إلى ضرورة العمل من أجل بلورة رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق التعاون الأمثل بين دول الحوض فى المسائل المتعلقة بالمياه .

وشدد الرئيس على أهمية استعادة شمولية مبادرة حوض النيل والالتزام بمبدأ التوافق وإنشاء آلية للإخطار المسبق عن المشروعات التى تقام على نهر النيل بما يضمن تحقيق الفائدة المشتركة للجميع وعدم الإضرار بأي طرف .

أهمية الحفاظ على دورية انعقاد قمة دول حوض النيل، التي تنظم خارج إطار الآليات التي لم تحظ بشمولية أو غير المتوافق عليها، بحيث ينخرط القادة بأنفسهم في الإشراف على توجيه عملية التعاون الشامل بين دول الحوض .

ودعا الرئيس إلى عقد القمة القادمة فى مصر، وستقوم بوروندي التي ستتولي رئاسة مبادرة حوض النيل خلفا لأوغندا، بالتنسيق مع مصر فى هذا الصدد .

قمة حوض النيل وحقوق مصر المائية

اتخذت مصر قرارها بالعودة إلى اجتماعات دول حوض النيل مع استمرار رفضها اتفاقية الإطار التى تنص على إعادة توزيع حصص مياه نهر النيل دون الالتزام بتحقيق الأمن المائى لكل دول الحوض وعدم الإضرار بمصالح أى منها، وتم التوقيع عليها بصورة منفردة من ست دول دون الالتزام بآلية صنع القرار فى مفوضية دول الحوض التى تؤكد ضرورة توافق كل الأعضاء رغم اعتراض دولتى المصب، مصر والسودان، على بعض بنود الاتفاق. وقد حضر الرئيس عبد الفتاح السيسى اجتماعات قمة دول حوض النيل التى تعقد فى منتجع مونيوتو على مسافة مائة كيلو متر

من العاصمة الأوغندية مهما تكن مستويات حضور القمة، تقديرا لجهود الرئيس الأوغندى موسوفينى الذى ينادى بعقد قمة دول حوض النيل منذ عدة سنوات لاعتقاده أن القمة يمكن أن تجد الحلول لكثير من مشكلات دول الحوض، التى فشل الفنيون والوزراء المختصون فى ايجاد حلول صحيحة لها تضمن تحقيق الأمن المائى لكل دول الحوض والحفاظ على وحدة دول الحوض وسوف يسبق اجتماع القمة اجتماع وزراء خارجية دول الحوض العشر (مصر والسودان وأوغندا وأثيوبيا وتنزانيا والكونغو وروندا وبروندى وجنوب السودان) لتحديد جدول أعمال القمة .

الحق أن الرئيس الأوغندى موسوفينى يلح منذ عدة سنوات على ضرورة انعقاد قمة دول الحوض رغم عدم حماس بعض دول الحوض بهدف تصفية الخلافات بين دول الحوض وتهيئة المناخ لعلاقات صحيحة تمكن دول الحوض من تبنى العديد من المشروعات المشتركة التى يمكن أن تقام على النهر وتحقق المنفعة لدول الحوض دون الإضرار بمصالح أى منها، خاصة أن مؤسسات التمويل العالمية «البنك والصندوق» تشترط لتمويل مثل هذه المشروعات المشتركة ضرورة توافق كل دول حوض النيل ضماناً لعدم الإضرار بمصالح أى منها، وعندما اعترضت مصر والسودان على بعض بنود اتفاقية المياه الجديدة وعلقت مصر حضورها فى اجتماعات دول الحوض توقف صندوق النقد والبنك الدولى عن تمويل عدد من المشروعات بعد أن تأكد للمؤسستين العالميتين أن بنود الاتفاقية تضر بمصالح مصر المائية التى تعتمد على نحو مطلق على مياه النيل لشح الأمطار التى تسقط على مصر وتواضع حجم مخزونها من المياه الجوفية خاصة أن حقائق الواقع والجغرافيا تؤكد أن ما يسقط على دول حوض النيل من أمطار يتجاوز ١٦٦٠ مليار متر مكعب تغطى احتياجات الزراعة فى دول الحوض وتزيد إضافة إلى مياه الأنهار العديدة خاصة نهر الكونسجو الذى يدفق المليارات من الأمتار المكعبة فى المحيط، بينما لا يزيد حجم المياه داخل نهر النيل على ٨٤ مليار متر مكعب يذهب منها ٥٥ مليارا الى مصر تشكل مصدر الحياة لسكانها الذين يربون الآن على ٩٠ مليون نسمة وتذهب ١٨ مليارا أخرى إلى السودان، ورغم ان مصر تدخل مرحلة شح المياه بعد أن تناقص نصيب الفرد من المياه الى حدود ٦٠٠ متر مكعب فى العام، تعرضت مصر قبل عدة سنوات لحملة مغرضة قادتها أثيوبيا ودول أخرى تتهم مصر بأنها تستحوذ على النصيب الأكبر من مياه نهر النيل على حساب دول المنبع التى تعانى الحرمان وقلة مشروعات التنمية، ومع الأسف ترسخت هذه الفرية الظالمة فى أذهان العديد من الأفارقة يتهمون مصر والسودان بالاستحواذ على النصيب الأكبر من مياه النيل على حساب الدول الإفريقية الفقيرة، إلى أن وضحت الحقائق أمام الجميع وبات جلياً للأفارقة والمجتمع الدولى أن ما

يصل إلى مصر من مياه النيل يشكل حجماً متواضعا قياساً على حجم الأمطار التى تسقط على دول الحوض وعدد الأنهار التى تجرى فى ربوعها والمخزون الضخم من المياه الجوفية بسبب تساقط هذا الحجم الضخم من الأمطار على مدى أزمان عديدة .

ما من شك أن الجهود التى بذلتها مصر على امتداد الأعوام الثلاثة الأخيرة لتعزيز إنتمائها الأفريقى ووقوف مصر فى صف الدول الإفريقية حفاظا على حقوق القارة السمراء، وحرص الرئيس السيسى على حضور كافة اجتماعات القمة الإفريقية وإختياره ممثلاً للمصالح الإفريقية فى قضية تغيرات المناخ، واهتمام مصر الزائد بتوسيع حجم استثماراتها ومشاركتها التجارية مع العديد من دول القارة فضلاً عن سياستها الثابتة فى ضرورة حل المشكلات الأفريقية عبر التفاوض وجهود الوساطة، والتزامها الراسخ بعلاقات سلام وتعاون مع جميع الدول الأفريقية ومشاركتها الواسعة فى قوات حفظ السلام فى بقاع أفريقية عديدة، ما من شك أن هذا الجهد المصرى الدءوب على مدى ثلاث سنوات من حكم الرئيس السيسى أحدث تغييراً كيفياً واضحاً فى علاقات مصر الأفريقية أزال معظم الشوائب العالقة فى علاقات مصر الأفريقية لتظهر صورة مصر الحقيقية زاهية فى عيون الأفارقة تبدد هذا الفهم القديم المغلوط .

وبهذه الروح الجديدة يذهب الرئيس عبد الفتاح السيسى إلى قمة دول حوض النيل يؤكد حرص مصر على المشاركة فى المشروعات التنموية الضخمة التى تستهدف تقليل الفاقد من مياه نهر النيل وزيادة موارده المائية بما يضمن استفادة كل دول حوض النيل، ويزيد من حجم استفادة الدول الإفريقية من معدلات المطر العالية التى تسقط فوق ربوع أفريقيا، ويساعد على عودة الشركاء الدوليين للإسهام فى تمويل العديد من المشروعات العالقة بسبب غياب التوافق بين الشركاء الأفارقة على هذه المشروعات التى يمكن أن تضر مصالح بعض دول الحوض خاصة مصر التى طالب البعض بإعادة النظر فى حصتها المائية فى ظل الفوضى التى ضربت أطنابها فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وكما تغيرت مواقف معظم الدول الإفريقية من مصر إلى الأفضل بعد أن تبدد الكثير من الفهم الخاطئ والمغلوط، تغيرت أحوال مصر لتعود من جديد صورة مصر الدولة القوية القادرة على الدفاع عن حقوقها التاريخية التى تؤثر السلام مع أشقائها الأفارقة وتدعو إلى علاقات تعاون وشراكة تفيد الجميع دون الإضرار بمصالح أى من دول الحوض .

فى ظل هذا المناخ المتغير إلى الأفضل فى علاقات مصر بدول القارة السمراء يدعو الكثير من قادة وحكماء إفريقيا الذين يحضرون المؤتمر الأول لقادة دول حوض النيل إلى ضرورة التوافق بين جميع دول الحوض على عدد من المبادئ التى تحكم العديد من الدول التى تتشارك فى حوض

واحد لأى من الأنهار، مستقاة من أحكام القانون الدولى وتجارب إقليمية وعالمية عديدة أهمها، أن النهر ملك لجميع دول الحوض ومن حق الجميع الاستفادة من إمكانياته فى إطار الاستخدام المنصف والعادل لمياهه، وعدم الإضرار بالحقوق التاريخية لأى من دول الحوض، وتعظيم المكاسب المشتركة، والموازنة المنصفة بين الدول التى تملك مصادر متعددة للمياه والدول التى تعتمد بالكامل على نصيبها من مياه النهر، وتعظيم استفادة الجميع من تمويل المؤسسات المالية الدولية الكبرى، والأخطار المسبق عن أى مشروع يمكن أن يؤثر على مصالح الأطراف الأخرى، وتبادل المعلومات المتعلقة بالنهر ومشروعاته فى شفافية كاملة دون تباطؤ أو مماطلة، وتحقيق الأمن المائى لكل دول الحوض دون الإخلال بالاستخدامات الفعلية. ولأن بعض دول الحوض رفضت الموافقة على المبدأ الأخير الذى يمنع الإخلال بالاستخدامات الفعلية لمياه النهر ويحفظ الحقوق التاريخية لدول الحوض بدعوى أن هذا المبدأ يمثل فى جوهره ترديدا لما ورد فى اتفاقات تم توقيعها فى عصور الاستعمار لا تلزم أحداً، الأمر الذى يضر على نحو بالغ بمصالح مصر المائية .. ولهذه الأسباب رفضت مصر توقيع الاتفاق لأنه لا يضمن الحد الأدنى من حصتها المائية رغم اعتمادها المطلق على مياه النيل .

ولأن المناخ الإفريقى تغير كثيرا تجاه مصر لأسباب عديدة سالفة الذكر ارتأت مصر استجابة لنداءات الرئيس الأوغندى أن تحضر قمة دول حوض النيل إبداء لحسن النيات، ولأن انعقاد قمة دول حوض النيل يمثل حدثا تاريخيا مهما ينبغى الحرص عليه وتطويره بما يجعل انعقاد القمة منتظما على نحو دورى، وأملا فى أن يتمكن حكماء إفريقيا من سد هذه الفجوة التى تضر مصالح دول المصب، مصر والسودان من خلال التوافق على احترام حصص السودان ومصر المائية التى تمثل الحد الأدنى لاحتياجاتها المائية وتكاد تكون قضية حياة أو موت بالنسبة للشعب المصرى يستحيل التفريط فيها، فهل تصحح قمة دول حوض النيل هذا الخطأ التاريخى فى حقوق مصر المائية بما يقنن حقوقها فى إطار الحفاظ على نصيبها الحالى من مياه النهر ويهيىء لدول الحوض ظروفا جديدة تمكنها من زيادة موارد النهر وتقليل فاقده من خلال تعاون مشترك يحظى بمساندة مؤسسات التمويل الدولى، أغلب الظن أن الريح القادمة من أوغندا سوف تفتح أبواب الحل لمشكلات عديدة تعيشها دول الحوض أهمها بالضرورة حاجة مصر الملحة لتأمين حصتها من مياه نهر النيل حفاظاً على حياة شعب عريق بنى على ضفاف نهر النيل أعظم حضارات الإنسان وأقدمها على مر الزمان .

الموقف الحالى لملف سد النهضة:

إثيوبيا وممر التنمية الشرقى:

أن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى هيلى مريام ديسالين لمصر، ستكون الأهم بالنسبة لمستقبل العلاقة بين شعبين لهما جذور ضاربة فى التاريخ، ويتمتعان بعمق حضارى أسهم فى صياغة تاريخ البشرية. وفى رد على سؤال فى ختام زيارة لألمانيا عام ٢٠١٥ عن سد النهضة وأثره على مصر، مؤكدا أن مشروع السد لن يتسبب فى قطع المياه عن مصر، بل يمكن ان يكون رافدا للتعاون والتنمية. وبناء عليه أود أن أتقدم بمقترح فيه مصلحة بلداننا الثلاثة ويتمثل فى رؤيتى لـ «ممر التنمية الشرقى»، كإطار تعاونى شامل للنيل الأزرق بين مصر والسودان وإثيوبيا، والذى إن أحكمنا معا صياغة أسسه وتبنيه كاستراتيجية مشتركة، تتعامل مع ملف المياه وجميع السدود المقامة على النهر بما فيها سد النهضة، بأسلوب يحقق المصلحة المشتركة، بحيث يتم التنسيق المائى بين سدود الدول الثلاث وفقا لمعدل تخزين وأمد زمنى متفق عليه لسد النهضة بما يحقق غرضه التنموى فيولد الكهرباء عند مناسيب مناسبة وأمد زمنى مقبول وبما ينظم النهر للسودان ولا يضر بمصالح مصر المائية وحصتها، كما يضم المقترح مشاريع مصاحبة من ربط بطريق برى، وسكك حديدية، وربط كهربائى بين البلدان الثلاثة. وسيحقق المشروع مكاسب اقتصادية مهمة، وتوافقا سياسيا وتهدئة حدة التوتر ومخاطر المواجهة والخلاف بين البلدان الثلاثة. وتتفق رؤية التعاون الإقليمى المقترحة فى إطار مشروع تكاملى يجمع دول شرق النهر مع إعلان المبادئ المهم الذى وقعه ديسالين مع الرئيس عبدالفتاح السيسى، والرئيس عمر البشير، خلال القمة فى الخرطوم بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣. ويتفق ما تم طرحه بشأن التعاون الإقليمى مع دول حوض النيل الشرقى ودول حوض النيل عموما مع التوجه الدولى لتمويل مشروعات متعددة الأغراض وكذلك التى تخدم أكثر من دولة.

ويكون واضحا أن مصر لا تقف ضد أى مشروع تنموى ما دام لا يضر بمصالحها، وعليه يتم السعى لتذليل الأزمة التى تعترى حاليا المسار الفنى المتمثل فى اعتراض إثيوبيا والسودان على التقرير الاستهلالى، الذى سيسمح بمتابعة دراسة الشركتين الفرنسيتين للآثار البيئية والأضرار التى يمكن أن يسببها السد لدولتى المصب، وتحديد معدلات التخزين المثلى والمدة الزمنية المطلوبة بحيث لا يضر لا حجم تخزين ولا معدله بشكل مجحف بدولتى المصب، وكذلك معدلات التصريف المثلى والتى تراعى مصلحة البلدان الثلاثة وتسمح لإثيوبيا بمعدل تخزين يسمح بتوليد الكهرباء الممكنة وفقاً للتدفق الطبيعى للنيل الأزرق حالياً، وبقدر الإمكان نفس معدل التصريف خلف سد الرصيرص بالسودان، وقبل تلاقى النيلين عند الخرطوم، كما يلزم ايضا قياس مواز لمعدل التدفق

الحالى خلف آخر السدود السودانية قبل الحدود المصرية «سد مروى»، قبل وصول النيل عند أسوان واستمرار معدل التصريف الحالى، وهو مايجب أن تقوم به بعثات فنية ثلاثية مقيمة بمواقع السدود تدير وتشرف على تطبيق نظام تشغيل متناسق ومتفق عليه للسدود فى البلدان الثلاثة وفقا لاتفاق قانونى وفنى ملزم، يحدد ويقنن أسلوب الإدارة والتشغيل، ويدير مشروعات التعاون المقترحة من كل جوانبها، ويمكن صياغة إطار قانونى ثلاثى على غرار اتفاق ١٩٥٩ بين مصر والسودان يكون موسعا يشمل البلدان الثلاثة.

قد يكون ممكنا أيضا، الإيعاز بإمكانية التخزين والتشغيل على فترتين زمنيتين، الأولى الآن وتشمل معدل تخزين ملائما وليكن كما كان مخططاً لسد الحدود Border فى حدود ١٤ مليار متر مكعب تدير المرحلة الأولى، وهى المواصفات التى وضعها مكتب الاستصلاح الأمريكى عام ١٩٦٤ لمشروع سد (الحدود) من حيث سعة التخزين، مما يسهل السيطرة على آثاره عند الضرورة، وبما يسمح باستيعاب الأطراف الآثار الناجمة والتعايش المتدرج مع آثار السد واحتواء آثاره المائية أو البيئية، والمرحلة الثانية قد تكون بعد عدة سنوات. سيفتح ممر التنمية الشرقى كما اقترحه كنطاق شامل للتعاون . الباب أمام واقع إقليمى جديد، يهدف لربط البلدان الثلاثة، بداية من سد النهضة وفقا لمعايير تحقق أهداف ومصالح البلدان الثلاثة، والمتفق على التنسيق بينه وسدود السودان ومصر والتعاون فى ادارته بمقاييس ومعدلات متفق عليها، ثم الربط بشبكة ربط كهربائى بين البلدان الثلاثة، وستكون ذات عائد للسودان ولمصر يسمح باستخدام طاقة نظيفة وتوظيفها فى صناعاتهما أو تصديرها، وإنشاء طريق برى وخط للسكك الحديدية عابر للحدود حتى الخرطوم ثم لأسوان فى حدود ٩٤٠ كيلو مترا (٤٠ كيلو مترا من موقع سد النهضة ٩٠٠ كم حتى أسوان مارا بالخرطوم) مما يسمح لإثيوبيا كدولة حبيسة بتصدير سلعها وباقى الأنحاء وعبر موانى الأحمر والمتوسط، بل ونطرح هنا إمكانية استخدام المنطقة الاقتصادية الخالصة فى قناة السويس كمنطقة تخزين وتصدير لوجستية من قبل إثيوبيا والسودان بل وباقى دول الكوميسا، كنافذة لصادرات تلك الدول من لحوم ومنتجات زراعية وصناعية أخرى للاسواق العربية والاوروبية والامريكية وغيرها، فالحل يكمن فى المواءمة بين المصالح كى يتحول النهر بكل روافده إلى واحة للخير والنماء بدلا من ان يكون ساحة للصراع.

من المفترض أن تنتهى الدراسات خلال ٦ شهور، وأن يتم التوافق على نتائجها قبل إبريل ٢٠١٥، أى قبل انتهاء المرحلة الأولى من بناء سد النهضة.. ولكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح، ومضت الشهور ووصل البناء إلى ٥٠% دون وجود أى اتفاق ذات السيناريو يحدث الآن.. إذ يتم القفز

على كل ما قيل سابقا فى عشرات التصريحات والمقابلات، ويبدأ دورة جديدة بذات النهج وذات الطريقة بشأن ما يحدث الآن من جولات واجتماعات دون أى التزام محدد من قبل إثيوبيا على الإطلاق ..فالقول إن إثيوبيا التزمت باحترام القانون الدولى أو باحترام نتائج الدراسات أو بتجنب الضرر (الملحوظ أو البالغ) بمصر، كل منها يحتاج إلى تفاوض منفصل، قد يستغرق عدة سنوات، وقد يصل إلى اتفاق أو لا يصل.. علماً بأن فرص عدم الاتفاق هى الغالبة لأن الاستراتيجية الإثيوبية واضحة ومحددة بشكل قاطع، فى حين أن المفاوض المصرى غارق فى التفاصيل، ويتعامل مع القضية باعتبارها منشأة هندسية اسمها سد النهضة، وهو تكييف خاطئ تماما، بل و(كارثى).. فجوهر الأزمة هو سعى إثيوبيا والأطراف الداعمة لها لتغيير القواعد الحاكمة لتوزيع المياه فى حوض النيل، عبر تجاوز مبدأ الإخطار المسبق وإهداره تماما، وأيضا تجاوز مبدأ عدم إلحاق الضرر بشكل عملى، والتركيز فقط على مبدأ الاستخدام المنصف والعادل، وهذا المبدأ الأخير يحوى معايير تحتاج للاتفاق عليها إلى سنوات طويلة، ومع المماطلة لن يتم الوصول إلى أى اتفاق، لأن القضية فى نهاية المطاف هى توازن قوى.. وتغيير هذا التوازن على حساب مصر هو مربط الفرس، وهو الهدف الذى يتم السعى إليه عن طريق التحكم فى المياه بواسطة السدود دون وجود أى التزامات على عاتق إثيوبيا فى كيفية التصرف فى المياه المحتجزة أو استخداماتها.. ومن ضمن عشرات الشواهد والقرائن، وعلى سبيل المثال فقط، فإن الحديث يتم طوال الوقت عن أن غرض سد النهضة هو توليد الطاقة فقط، ولكن حين ظهر إعلان المبادئ أصرت إثيوبيا على إضافة عبارة فضفاضة جدا «.. وأغراض التنمية الأخرى».. وفى هذا السياق فإنه من الواضح لكل ذى عينين أن سد النهضة والسدود التى ستليه ليست سوى الأداة التنفيذية لهذه الاستراتيجية الساعية بمضاء ونجاح حتى الآن لإقرار هذا الواقع الجديد.

فى المقابل، يقول المتحدث باسم الخارجية إنه بناء على دراسات السد سيتم التوصل لاتفاق ثلاثى جديد حول قواعد ملء خزان السد وقواعد التشغيل، وبالتالى لا يجب القفز إلى الأمام، لاسيما أن العملية تسير على أساس الثقة والتعاون والاقتناع بتحقيق المكاسب المشتركة بين مصر وإثيوبيا والسودان.

ولا أحد يعرف من أين تأتى هذه الثقة بأنه سيتم التوصل إلى اتفاق؟ وما هى المؤشرات التى يتم بناءً عليها إصدار هذه التأكيدات؟ ..فالجولة الثانية من الاجتماعات السداسية لم تنتج إلا قبض الريح، فليس سوى التأكيد (اللفظى) على البند الخامس من إعلان المبادئ.. فى حين كان المستهدف اتفاقا واضحا ومحددا تطبيقا لهذا البند بالتحديد. وفى الوقت نفسه فإن الموقف الفعلى

لإثيوبيا هو إفراغ إعلان المبادئ نفسه من أى مضمون، فطبقا لتصريحات وزير الخارجية الإثيوبى فى برلمان بلاده فإن إثيوبيا مستمرة فى البناء، وإن عملية ملء السد جزء من عملية البناء.. كما أن إثيوبيا ترى أن عملية الملء الأول التى يتحدث عنها البند الخامس المقصود بها الامتلاء الكامل للسد، وإن ما دون ذلك يسمى الملء التجريبى وهكذا سوف ينتهى البناء والتخزين فى انتظار نتائج الدراسات.. وحين تظهر سيكون هناك خلاف كالعادة على النتائج.. وبعد ذلك خلاف على تعريف ما هو الضرر البالغ ..والنتيجة الواضحة هى الانتهاء من البناء والتخزين دون وجود أى اتفاق ..وبذلك ينشأ الأمر الواقع الجديد.. وتدخل مصر إلى عصر جديد هو عصر الهيمنة الإثيوبية على المياه، وما سوف يتبع ذلك من تداعيات.

بدأت الحكومة الاثيوبية اعادة تحويل مجري النيل إلي موقعه الرئيسي اسفل سد النهضة امس وقال وزير الري في تصريحات صحفية عقب وصوله إلي مطار العاصمة السودانيه الخرطوم . يرافقه السفير سامح شكري وزير الخارجية ان تحويل اثيوبيا لمجري النيل بيعي وهو اعادة للمجري القديم للنهر.

ان الخطوة الاثيوبية ليس لها علاقة بالاجتماع السداسي بحضور وفد من مصر والسودان واثيوبيا في الخرطوم وان تغيير المجري يسمح بمرور المياه اسفل سد النهضة لأول مرة مشددا علي انه تم تحويل المجري استعدادا للبدء في تنفيذ المشروع قبل عامين.

ان الاجتماع السداسي السابق حقق ٣ نقاط ايجابية ولم يفشل خاصة ان سمة مفاوضات المياه هي النفس الطويل، إن النقاط الايجابية شملت عرض الشواغل المصرية حول السد وتعهد اثيوبيا بالرد علي هذه الاسئلة خلال الاجتماع الحالي والالتزام باتفاق المباديء الذي وقعه قادة الدول الثلاث . يجب ان يتم الاجتماع بأسلوب يضمن تنفيذ التوصيات والرد الرسمي علي عناصر القلق المصرية المتزايدة جراء تأخر مسار المفاوضات الفنيه وتسارع وتيرة بناء السد ، بما يشير إلي استحالة تنفيذ نتائج وتوصيات الدراسات الفنيه التي تتوصل إليها المكاتب الاستشارية الفنيه والمعنية بتقييم الاثار السلبية من بناء سد بهذا الحجم الضخم علي كل من دولتي المصب مصر والسودان.

ان الاجتماع سيكون ممرا لما ستسفر عنه الاجتماعات المشتركة للمسارين السياسي والفني من المباحثات وستكون نتائجه خطوة مهمة في مسيرة ملف المفاوضات كما ستعد معبرا لخطوات اخري من الجهود الثلاثية المشتركة بين الدول الثلاث للتغلب علي جميع الصعاب التي تواجه المفاوضات هذه الجولة تهدف إلي ازالة التوترات والتركيز فقط علي النجاح في الوصول إلي

نقاط يتم تنفيذها مؤكدا انه من السابق لأوانه توقع أي نتائج حيث ان المباحثات والنقاشات مازالت جارية حول النقاط العالقة

اثيوبيا وافقت علي ان تقوم مصر باختيار المكتب الاستشاري البديل للمكتب الهولندي الذي تم استبعاده طبقا للمعايير التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الوزاري باثيوبيا إن الاجتماع سيشهد ردا اثيوبيا علي الشواغل المصرية والسودانية التي تم عرضها خلال الجولة الأولي من الاجتماع السداسي بالخرطوم مؤكدا تشديد الرئيس عبد الفتاح السيسي علي التنسيق والتواصل من اجل تحقيق طموحات دول حوض النيل فضلا عن طمأنة الشعب المصري والحفاظ علي حقوقه المائية.

وعقد وزيرا الخارجية والري اجتماعا عاجلا في مقر السفارة المصرية بالخرطوم ضم مسئولين من الوزارتين لمعرفة حقيقة ما تردد حول قيام الحكومة الاثيوبية بتغيير مجري النيل واعادة جريان المياه اسفل سد النهضة والذي يستهدف بدء اعمال التخزين من موسم الفيضان الجديد. وكشفت مصادر بقطاع مياه النيل عن قيام الأجهزة المختصة بتحليل صور الاقمار الصناعية لمجري النهر وموقع السد للتأكد من بدء التخزين أو ان المياه تمر بشكل طبيعي اسفل النهضة. قال رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ان ما سعت إليه اثيوبيا تؤكد انها ستنتهي من المليء الأول للسد بعد ٦ شهور.

ووصفت مصادر معنيه بملف مياه النيل القرار الاثيوبي بانه يضع مصر والسودان امام الأمر الواقع رغم ان اديس ابابا ستدعي ان تحول مجري النيل يستهدف التخزين التجريبي بينما تسعي إلي الوصول لتخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياه عند اكتمال بناء السد عام ٢٠١٧.

تعثرت مفاوضات سد النهضة الإثيوبى، حتى إن وزير الخارجية سامح شكرى وصفها بانها فى مفترق طرق، أى لم تصل بعد الى الجدية وتنفيذ التعهدات التاريخية والقانونية للحفاظ على حصة مصر من مياه النيل،مما أثارفى الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات المشروعة لدى الشارع المصرى، بخصوص إصرار إثيوبيا على المضى قدما فى بناء سد النهضة، والاكتفاء من جانبها بطمأنة مصر فقط بالتصريحات الشفاهية غيرالموثقة، يتعهد من خلالها المسئولون الاثيوبيون بعدم الاضرار بمصر، من خلال أكبر مشروع تقيمه الدولة الإثيوبية فى تاريخها، ولكن هل لهذه التصريحات صفة الإلزام فى القانون الدولى، أم هى لكسب الوقت وفرض سياسة الامر الواقع من خلال الجانب الاثيوبى.

قبل أيام قليلة من انعقاد جولة المفاوضات السداسية فى الخرطوم يومى ٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ للدول الثلاث الموقعة على اتفاقية اعلان المبادئ لسد النهضة مصر، والسودان، وإثيوبيا، تبدى القلق بشعب دولة المصب «مصر» بشأن الأمن المائي، بل الأمن الوجودى للدولة التى منحتها الطبيعة، والجغرافيا، والقانون، والمنطق الحقوق الأولى قبل أية حقوق أخرى تدعيها دولة أخرى فى حوض النيل، وقبل عرض الطبيعة القانونية لهذه التصريحات الرسمية للعديد من المسئولين الاثيوبيين، نعرض لأهم هذه التصريحات،

لقد أكد رئيس الوزراء الإثيوبي، هيل ماريام دسالين، فى ٥ أكتوبر ٢٠١٣، عمق العلاقات بين إثيوبيا ومصر، متوقعًا أن تسهم مصر والسودان فى بناء سد النهضة لأنه بمثابة ملكية مشتركة وأنه مورد يتعين أن نستخدمه معًا على حد قوله، يتعين على المصريين ألا يقلقوا من بناء هذا السد، وألا يشعروا بأن إثيوبيا ستلحق الضرر بهم وإن ما نعتقده هو أنه يجب أن يكون هناك التزام بذلك، كما صرح رئيس الوزراء الإثيوبى لإذاعة صوت روسيا العلاقات مع مصر متوترة بسبب سد النهضة والمصريون يخشون حصول إثيوبيا على حصتهم من النيل، والسد يحتوى على أخطاء لكنه لا يضر ثمة بلدان أخرى، أما فى ٢٣ مارس ٢٠١٤ فقد صرح رئيس الوزراء الإثيوبي رسالتى للشعب المصرى أن سد النهضة لن يضر بمصالحكم، وأكد رئيس وزراء إثيوبيا أثناء جلسة توقيع وثيقة إعلان المبادئ بالخرطوم أن سد النهضة لن يسبب أى ضرر لمصر وشعبها، وكذلك شعب السودان وأن وثيقة إعلان المبادئ تعزز الثقة بين إثيوبيا ومصر والسودان، لافتا إلى أن وثيقة إعلان المبادئ تضع الأساس للتعاون بين الدول الثلاث، وعقب وزيرالخارجية الأثيوبى تيدروس أدهانوم، فى ٢٧ يونيو ٢٠١٤ حول البيان المشترك الذى أصدره السيسى ورئيس وزراء إثيوبيا، فى غينيا الإستوائية، إنهم سيتجنبون أى ضررممكن قد يسببه سد النهضة على استخدام المياه لمصر

لقد تناولت أحكام القانون الدولى العام، الأعمال الانفرادية التى تصدرعن الدول بوصفها مصدرا للموجبات الدولية، أى الالتزامات التى تفرض على الدول مسؤولية معينة تجاه من صدرت تجاهه هذه الأعمال الانفرادية، خاصة الدول ذات السيادة أى الشخص الأول من أشخاص القانون الدولي والأعمال الانفرادية وفقا للقانون الدولى هى الأعمال الصادرة عن أحد أشخاص القانون الدولي, دولة أو منظمة دولية, وهدفها تحديد موقف الفاعل لمسألة من مسائل القانون أو الواقع، ولو أنها لم ترد فى المادة– ٣٨– من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية, فإن هذه الأعمال تشكّل مصدرا للقانون الدولي، سواء بصورة مباشرة إلزامية أو بشكل عنصر مساهم فى صياغة مبدأ دولي، إن العمل الإنفرادى للدولة, يختلف تبعا لاتخاذه فى إطار العلاقات الدولية العامة،أوضمن إطار خاص

لمنظمة دولية، فى الحالة الأولى فإن الدول تتخذ موقفا تجاه غيرها من الدول عن فعل أو حالة، بينما تعبر الحالة الثانية عن نيتها تجاه المنظمة الدولية نفسها أو أعمالها، إن هذه الأعمال تمثل تعبيرا عن إرادة مسندة إلى الدولة، وتستهدف أن تنتج بصورة عمدية آثارا قانونية, لذا فمن غيرالمتصور أن تتنكر أية دولة ذات سيادة من التصريحات الرسمية التى صدرت عن مسئوليها، خاصة الممثلين لهذه الدولة فى علاقاتها الدولية إن قضية (جرينلاند الشرقية) تشكل سابقة تاريخية فى هذا الموضوع، إن محكمة العدل الدولية الدائمة أقرت بالقرار الصادرعنها فى ٣ أبريل ١٩٣٣، بأن الدولة يمكن أن تلزم تجاه دولة أخرى بموجب عمل انفرادى إن كان هذا الغير قد وظفه لصالحه.

أن الوعد الانفرادى واحد من التعهدات المستقلة، عندما تتوافر فيها بعض الشروط وتصبح ملزمة لمن أصدرها، الذى لم يستند فيها على تعهده، إن السوابق الأكثر شهرة هى الإعلان المصرى فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧ حول قناة السويس، والذى صدربعد حرب السويس، واعادة افتتاح قناة السويس للملاحة، والتصريحات الفرنسية لسنة ١٩٧٤، عن التفجيرات النووية فى الفضاء، فى الحالة الأخيرة أقرت محكمة العدل الدولية القيمة الإلزامية للوعد الانفرادى للدولة، على أساس حسن النية, شرط أن يعبر بوضوح عن نية صاحبها وأن يصدر ذلك علنا، والعنصر الجوهرى فى التعهد الدولى هو نية الطرف الملتزم وبصورة خاصة بالنسبة للقانون الدولي, فإن النية يمكن التعبير عنها بأية وسيلة.

إن محكمة العدل الدولية فى قضية التجارب النووية الفرنسية, عدت إعلانات وزير الدفاع الفرنسى تعهدا من فرنسا على الصعيد الدولي، إذن فإن لها تفسيرا مرنا للقواعد الداخلية والدولية المتعلقة بتوصيف الأعمال الانفرادية, من حيث المبدأ, بأنها تلك الصادرة وحدها عن رئيس الدولة أو الحكومة ووزراء الخارجية, حيث يمكنهم إلزام الدولة على الصعيد الدولى دون أن يملكوا تفويضا كاملا، وعليه فإن الدولة يمكن أن تجد نفسها ملتزمة على الصعيد الدولي، بموجب إعلان انفرادى من وزير دون أن تنص القواعد الدستورية على تدخل رئيس الدولة أو البرلمان فى اجراءات لإبرام الاتفاقيات الدولية.

كافة التصريحات الرسمية التى صدرت عن المسئولين الاثيوبيين، يمكن اعتبارها بينة لا تحتمل أى تأويل، فى معرض دفاع المفاوض المصري،فى أية محطة قادمة فى مجال تسوية الخلاف القانونى القائم، بشأن تنفيذ اتفاقية اعلان المبادئ لسد النهضة الإثيوبى.

لم يكن من اللائق خروج تلميحات من وزير الخارجية السودانى فى زيارته الأخيرة لمصر بأنه ليس صحيحا بأن هناك صواريخ تركية وإيرانية موجهة من الأراضى السودانية الى السد العالى، ولا

التصريح بأن إثيوبيا تبنى سدا إثيوبيا على أراض إثيوبية لأنها أمام القانون الدولى تبنى سدا على نهر دولي مشترك تمتلكه ثلاث دول ولا تسمح القوانين الدولية بالسيادة المطلقة عليه، ثم التصريح الثالث بأن السودان مستفيدة من سد النهضة وموافقة عليه، أما الإشارة الدبلوماسية بأن السودان لن ترضى بوقوع أى أضرار على مصر وحصتها المائية فهذا ما يكرره دوما الجانب الإثيوبى شفاهة والرفض بالتعهد به كتابة عبر اتفاقية أو معاهدة لتقسيم مياه الحوض الشرقى لنهر النيل، هذا الأمر تسمح به القوانين الدولية للمياه وللأسف لم يدركه مبكرا وزير الرى المصرى حين ردد تصريحات وزير الرى الإثيوبى بأن حصة مصر من المياه لا تأتى من إثيوبيا وحدها ولكن من دول منابع النيل الأبيض أيضا ولا يمكن لإثيوبيا توقيع اتفاقية تقسيم مياه مستقلة مع مصر بعيدا عن باقى دول الحوض. هذا القول لا يتماشى مع قانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار الدولية غير الملاحية والتى تشير المادة الثالثة فى بندها الثالث النص لدول المجرى المائى أن تعقد اتفاقا أو أكثر من اتفاق ويشار إليها بعبارة اتفاقيات المجرى المائى» تطبق بموجبها أحكام هذه المواد وتواءم مع خصائص واستخدامات مجرى مائى معين أو جزء منه (ولاحظ عبارة أو جزء منه) وهو ما أدركه المفاوض المصرى القديم حين أبرم تفاقية عام ١٩٢٩ مع دول منابع النيل الأبيض فقط ومن قبلها أيضا اتفاقية ١٩٠٢ مع إثيوبيا فقط وقبلها اتفاق مصر مع الكونغو بشأن نهر السمليكى وبالتالى فليس هناك ما يمنع ابدا من توقيع اتفاقية مائية مستقلة لحصص المياه مع أى دولة أو منبع من منابع النهر سواء الشرقية أو الجنوبية.فى نفس المادة الثالثة لقانون الأنهار الدولية من البند (١) النص «ليس فى هذه الاتفاقية ما يؤثر فى حقوق أو التزامات دولة المجرى المائى الناشئة عن اتفاقيات يكون معمولا بها بالنسبة لهذه الدولة فى اليوم الذى تصبح فيه طرفا فى هذه الاتفاقية مالم يكن هناك اتفاق على نقيض ذلك وبما إن اتفاقيات ١٩٠٢و ١٩٢٩ مازالت اتفاقيات سارية حتى اليوم ولم تقم برلمانات دول المنابع بإلغائها ولا برلمان مصر أيضا فإن أى اتفاقيات جديدة لنهر النيل مثل اتفاقية عنتيبى لا تلغى هذه الاتفاقيات التى تحفظ لمصر حق الفيتو وحق الإخطار المسبق وحق التصويت بالإجماع، ولا يمكن اعتبار أن تاريخ نهر النيل بدأ فقط منذ عام ٢٠١٠ وقت توقيع اتفاقية عنتيبى. وفى مادة ٢٦ لقانون المياه البند (١) النص بألا يتسبب السد الجديد لدول المنابع فى حدوث أضرار ملموسة بالسدود والإنشاءات الحالية القائمة والسابقة على هذا البناء الجديد (تبذل دول المجرى المائى، كل فى إقليمها، قصارى جهودها لصيانة وحماية الإنشاءات، والمرافق والأشغال الهندسية الأخرى المتصلة بالمجرى المائى الدولى)، وبما أن السد الإثيوبى يسبب ضررا بالغا بالسد العالى السابق عليه بخمسين عاما فإنه كان ينبغى التعهد الإثيوبى أولا

وقبل بناء سدها بالحفاظ على كيان وعمل كفاءة السد المصرى وألا يكون الغرض من السد الإثيوبى هو تدمير وإلغاء السد العالى فى مصر والذى لا يؤذى أحدا ولا يؤثر على موارد أى دولة أخرى لأننا نهاية النهر وليس بدايته.ثم تأتى بعد ذلك تنبه المفاوض المصرى بعد ١٨ شهرا من المفاوضات الحالية والتى بدأت فى أغسطس ٢٠١٤ الى أن فتحات تصريف المياه فى السنوات العجاف للنيل الأزرق بعيدا عن فتحات توليد الكهرباء غير كافية، وبعد أن وصل ارتفاع السد الخرساني إلي ٧٠ مترا، وأصبح إجراء تغيرات جوهرية لن تقبلها إثيوبيا بسهولة بالإضافة لوضوح صالحها فى تدفق المياه عبر فتحات التوربينات لتوليد الكهرباء لتضمن شراء مصر أكبر قدر من كهرباء سدها العدوانى حتى نضمن حصتنا من المياه بعمل جميع التوربينات الستة عشر لأنه لا توجد دولة أخرى فى المنطقة لها حاجة فى مثل هذا الكم المتوقع توليده نظريا من السد الإثيوبى.الأمر الآن يتطلب التعهد الإثيوبى كتابة بحد أدنى من المياه ينبغى صرفها سنويا أو يوميا من خلف السد تضمن لمصر حصتها الحالية من المياه دون نقصان ثم فلتبن إثيوبيا سدها بالطريقة التى تجبرها على الحفاظ على تعاقداتها مع مصر خاصة بعد خطة بناء السد ولا ترتبط بأى معاهدات أو اتفاقيات مع مصر والسودان نافيا تقديم إثيوبيا لأى تنازلات أو تعهدات لمصر بضمان حصتها من المياه.اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسى مع وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة ووزير الرى أثلج قلوب المصريين ونحن لا نرجو إلا كل الخير للسودان ولإثيوبيا ونرجو أن يرجوا لنا الخير أيضا ويقدروا مصدرنا الوحيد للحياة وكم يمثل للأمن القومى المصرى، وأن إعادة نظر إثيوبيا فى ارتفاع السد الجانبى الركامى المساعد للسد الأسمنتى وتخفيضه الى النصف ينهى كل المسائل العالقة والشواغل المصرية وينمى التعاون الاقتصادى والعلاقات الحميمة بين شركاء النهر الخالد.

نقطة نور : ما الذى تخفيه إثيوبيا!

الواضح من الاتصالات المصرية الإثيوبية بعد إعلان رئيس الوزراء الإثيوبى هيلا مريام ديسالين رفض أديس أبابا الاقتراح المصرى المتعلق بأن يكون البنك الدولى حكماً فى الخلاف الفنى الذى تسبب فى تجميد مفاوضات سد النهضة، أن الاقتراح المصرى لا يزال على جدول أعمال هذه المفاوضات التى سيتم استئنافها على هامش اجتماعات الاتحاد الإفريقى الأسبوع المقبل خلال اجتماع ثلاثى يحضره الرؤساء عبدالفتاح السيسى وعمر البشير وديسالين فى أديس ابابا، والواضح أيضاً أن الاقتراح المصرى تّعرض لنوع من سوء الفهم المتعمد من جانب صقور الإثيوبيين، يمثلون الدولة العميقة وبعض أجهزة الأمن الإثيوبى، الذين يصرون على اختلاق أزمات مع مصر ليس لها

وجود، آخرها أن مصر تحرض على عدم استقرار إثيوبيا وقد كانت سبباً فى اضطرابات القبائل حول العاصمة أديس أبابا قبل بضعة أشهر، بينما تلتزم مصر على نحو صارم عدم التدخل فى الشأن الداخلى لأى من الدول الصديقة أو الشقيقة، ومن المؤكد أن هذا الجناح هو الذى أشاع أن الاقتراح المصرى فى الأغلب سياسى يستهدف الضغط على إثيوبيا، فى حين استهدفت مصر الاستعانة بطرف فنى محايد له خبرة عميقة بهذه المشكلات وعلى علاقة طيبة بكل أطراف النزاع. وأيا كان ما حدث فقد أدت الاتصالات بين مصر وإثيوبيا إلى حذف ما أعلن بالفعل على لسان رئيس الوزراء ديسالين، واستبداله بخبر جديد يؤكد أن الاقتراح المصرى سوف يناقش فى اجتماعات الرؤساء الثلاثة حين اجتماعهم على هامش اجتماعات الاتحاد الإفريقى، وأن الهدف من اجتماعهم كّسر حالة الجمود واستئناف عملية التفاوض وإيجاد إجابات واضحة وشفافة لعدد من الأسئلة الحيوية، من أهمها ما هو التفسير الإثيوبيين لنص فى إعلان المبادىء يؤكد حرص الإثيوبيين على ألا يتسبب السد فى أي أضرار جسيمة لدولتى المصب، بما يدعو إلى التساؤل ما هو حدود الضرر الجسيم من الضرر غير الجسيم، لأن خفض إيراد مصر من النهر مليار متر مكعب من جملة ٥٥ ملياراً فى المتوسط هى كل إيرادها من النهر يعد ضرراً جسيماً لا تستطيع أن تتحمله مصر التى تعتمد فى ٩٧% من أمنها المائى على مياه نهر النيل، وإذا كان مجمل ما يحمله نهر النيل لا يزيد على ٨٢ مليار متر مكعب، فهل يجوز لإثيوبيا المطالبة بتوزيع حصص المياه من جديد بما يؤثر على الحقوق التاريخية لدولتى المصب، خاصة أن إثيوبيا لديها وفرة هائلة من مياه الأمطار، فضلاً عن وجود عشرات الأنهار، وإن احتياجها المُلح يتمثل فى نقص الطاقة وحسن استغلال مساقطها المائية لتوريد الكهرباء.

ومع الأسف تتعرض مصر لسيل من التسريبات غير الصحيحة بهدف تشويه مواقفها من قضية سد النهضة، مثل الادعاء بأن مصر تريد استبعاد السودان من التفاوض، وهذا غير صحيح بالمرة، حيث أن أول ما فعله وزير الخارجية سامح شكرى بعد عودته من زيارة أخيرة إلى أديس أبابا، أن اتصل بوزير الخارجية السودانى ليبلغه بما حدث من تفاوض شفاهة وكتابة. ومن المؤكد أن التفهم المتبادل لمصالح الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، فى مياه نهر النيل، وتنظيم إدارة السدود المقامة على النهر بما لا يضر مصلحة أى دولة، خاصة فى ظروف الفيضانات، أمر ضرورى يوسع دائرة المصلحة المشتركة ويعزز علاقات الدول الثلاث، إن زيارة رئيس الوزراء ديسالين الأخيرة إلى القاهرة كانت إلى حد كبير زيارة ناجحة تؤكد حرص إثيوبيا على بناء علاقات ثقة وثيقة مع مصر والعكس صحيح، ولأن ديسالين يمثل ضلع الحمائم فى تحالف الحكم الراهن الذى يضم

صقوراً كثيراً ما تفتئت على مصر بادعاءات غير صحيحة، فإن القاهرة تثمن كثيراً جهود رئيس الوزراء الإثيوبى فى تعزيز العلاقات مع مصر، خاصة مع وجود نخبة من رجال الأعمال المصريين تسهم على نحو جاد فى مشروعات التنمية الإثيوبية، ومع ذلك يبقى هذا السؤال المهم، لماذا لم يعلن ديسالين تحفظاته على إشراك البنك الدولى، طرفاً فنياً محايداً أثناء وجوده فى القاهرة بدلاً من إعلانها فى أديس أبابا بعد عودته، وما هو البديل إن عجزت الأطراف المعنية عن حل المشكلة الفنية. إن الادعاء بأن الدول الثلاث تملك الحل دون تدخل طرف ثالث لأن اتفاقية إعلان المبادىء لا تنطوى على اللجوء إلى التحكيم الدولى حجة غير مقنعة طالما أن الاقتراح المصرى لا يضر بمصالح أى من الأطراف ويستهدف سرعة الحل واختصار الزمن. خاصة أن البنك الدولى مشهود له بالكفاءة والحيدة وسرعة الإنجاز دون مماطلة عانينا منها الكثير، ولا أظن أن لمصر أو إثيوبيا أى مصلحة فى جمود الموقف الراهن واستبعاد البنك الدولى إلا أن يكون هناك شىء خفى تحرص إثيوبيا على إخفائه.

هوامش حرة:

سد النهضة والبنك الدولى:

يجب أن نسأل أنفسنا لماذا ترفض إثيوبيا حتى الآن دخول البنك الدولى فى الدراسات الفنية حول سد النهضة.. إن مصر تطالب الآن بأن يصبح البنك طرفا فى الخلافات والسبب فى ذلك أن ندخل مرحلة أخرى فى المفاوضات فيها أطراف دولية وكان ينبغى أن يحدث ذلك من البداية بأن يكون للمؤسسات الدولية رأى فى كل ما يجرى فى بناء السد ولكن إثيوبيا ترفض ذلك..إن طلب مصر مشاركة البنك الدولى له اسبابه لأن البنك يساهم فى تمويل بناء السد وهذا يعنى انه يستطيع أن يوقف مساهماته إذا ظهرت فى المشروع أى أخطاء أو تهديدات أو أضرار لأطراف أخرى.. وبجانب هذا فأن البنك الدولى يمكن أن يأخذ دور القاضى بين جميع الأطراف فيما يخص النواحى الفنية ومن حقه أن يلجأ إلى خبراء فى الأمور الفنية بل القانونية وبذلك يدخل المشروع بالكامل فى حسابات دولية .. إن سد النهضة مازال حتى الآن قضية تخص ثلاث دول هى مصر والسودان وإثيوبيا رغم أن هناك دولا أخرى فى حوض النيل تعيش على هذا النهر منذ آلاف السنين وهناك أيضا اتفاقيات دولية ملزمة حول حصص المياه والمسئولية المشتركة والحرص على مصالح جميع الأطراف.. إن الأخطر من ذلك أن لدى إثيوبيا مشروعات أخرى لإنشاء مجموعة جديدة من السدود وهذا يعنى أن سد النهضة ليس أخر السدود وانه جزء من سلسلة من السدود التى تستخدم مياه النيل دون مراعاة لأى أطراف أخرى.. لاشك أن إصرار مصر على دخول البنك الدولى فى

المشروع بأى صورة من الصور يعتبر الآن ضرورة خاصة ونحن على أبواب مرحلة جديدة من التخزين وهو القضية الخلافية مع إثيوبيا..كان ينبغى من بداية المفاوضات حول السد أن تكون هناك أطراف دولية عديدة تشارك فى هذا المشروع بالرأى والخبرة والقانون الدولى ولكننا اقتصرنا على الدول الثلاث فى مفاوضات لم تصل إلى شىء أكثر من الوعود والتعهدات الشفهية التى لا تصلح اساسا فى مشروع ضخم يهدد حياة شعوب وأوطان.. إن دخول البنك الدولى يعتبر الآن ضرورة فقد تصل الأمور إلى ما هو أكثر.

حكاية "هداسى جاديب"!

فجر القرار الإثيوبى بالبدء فى تحويل مجرى نهر (إباي) . النيل الأزرق . المنهل الرئيسى لماء النيل (٨٥% من مصادر المياه الواردة إلى مصر)، تمهيدا لإنشاء سد هداسى جاديب . المعروف . إعلاميا باسم سد النهضة . (٢٩ مايو ٢٠١٣) ردود فعل واسعة فى بلادنا وخارجها.

ويقع السد (بسعة ٧٥ مليار متر مكعب) بولاية بنى شنقول– قماز، بالقرب من الحدود الإثيوبية . السودانية، والمقرر عند تمام إنشائه العام المقبل ٢٠١٨ أن يصبح أكبر سد كهرومائى فى افريقيا، والعاشر على مستوى العالم، وهو واحد من أربعة سدود الأباى بالإضافة إلى سدود كرادوبي، ديكوابا، منديا وهى سدود من الحجم الكبير كالسد العالي، وتهدف إلى التحكم الكامل فى مياه الأباي، والمقرر اكتمالها عام ٢٠٢٠ ضمن منظومة من ٣٠ سدا (على الأقل) تخطط إثيوبيا لإنشائها!!

وبعد ١٧ جولة من المفاوضات الشاقة، التى بدأت قبل سنوات بين وزراء الموارد المائية والري، فى مصر وإثيوبيا والسودان، اختتمت الجولة الأخيرة بألا توافق فنيا حول سد النهضة إلى الآن، وأوضح التقرير الرسمي: أن تعثر المسار الفنى تطور يثير القلق على مستقبل التعاون ومدى قدرة الدول الثلاث على التوصل للتوافق المطلوب بشأن سد النهضة، وكيفية درء الأضرار التى يمكن أن تنجم عنه بما يحفظ أمن مصر المائي.. فضلا عن تمسك الجانب الإثيوبى بمواقفه وآرائه دون أى تعاون، أو تقديم حلول ترضى عنها جميع الأطراف.. وانتهى الاجتماع دون اتفاق على عقد جولة جديدة للمفاوضات .. وتأجيلها إلى أجل غير مسمى. لقد استنفدت مصر كل فنون الحوار وإدارة الأزمات الدولية، وتحلت بالأناة والصبر وضبط النفس، مع تقديرها التام للتطلعات القومية المشروعة لجميع الشعوب فى التقدم والتنمية، وبذلت أقصى جهدها للتوصل إلى حل (يربح فيه الجميع)، دون المساس بحقوق مصر وأمنها القومى.

الحل هو تدويل قضية السدود الإثيوبية برمتها (التى تقرر سوابق خطيرة تخطاها الزمن، وحسمها القانون الدولي، وتفتح من جديد أبواب الجحيم لصراعات دولية نحن فى غنى عنها فى بلادنا، والعالم بأكمله، الذى يضم أكثر من ٢٠٠ نهر دولى وعرض ملف (حصادها المر)، وتهديدها السلم والأمن الدوليين على الأمم المتحدة ممثلة فى الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمين العام .. كل على حدة.. لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة وظائف الجمعية العامة وسلطاتها، ومن أهمها مناقشة المسائل ذات الصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، التى يرفعها أى عضو من الأعضاء، أو مجلس الأمن، أو أى دول ليست من أعضائها إذا كانت تقبل مقدما التزامات الحل السلمى المنصوص عليه فى الميثاق، وأشار الميثاق إلى سلطات مجلس الأمن، بأنه للمجلس أن يتولى فحص أى نزاع أو موقف يشك فى احتمال تأثيره على السلم والأمن الدوليين، وتعريضهما للخطر، وللأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أى مسألة، يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وله أيضا إدراج بعض المسائل جدول أعمال فروع الأمم المتحدة، ويبدى ما يعن له من آراء فى المسائل التى تعرض أمامها، ويقترح الحلول للمسائل الدولية موضوع المناقشة.

لقد خلف لنا التاريخ الحديث تراثا ضخما، من السوابق والأعراف القانونية، والاتفاقيات الدولية، والمواثيق العالمية، التى أقرت قواعد عامة تحكم الأنهار الدولية، ومن أهمها بالنسبة لحقوق مصر المشروعة، وأمنها المائى (أربع) اتفاقيات حاكمة هى:

١- معاهدة ١٥ مايو ١٩٠٢ حررت باللغة الأمهرية، ووقعها الأمبراطور منليك الثانى، عاهل إثيوبيا وبانى نهضتها الحديثة، وتعهد بألا يصدر أى تعليمات يسمح بإصدارها فيما يتعلق بأى شىء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط، يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها على النيل دون الموافقة المسبقة.

٢- إتفاقيات ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا للانتفاع الكامل بمياه النيل، وتحفظ حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى ماء النهر.

٣- إتفاق عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان والذى يحدد كمية المياه الخاصة بمصر، والسودان (٥٥ مليون متر مكعب فى السنة لمصر، ١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان).

٤- إتفاقية قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى غير الأغراض الملاحية التى أقرتها الأمم المتحدة، فى دورتها الحادية والخمسين (مايو ١٩٩٧) واعتبرت بمثابة (القانون العام) للأنهار الدولية، ومن أهم قواعدها: احترام الاتفاقيات القائمة التى تنظم الانتفاع بمياه النهر الدولى، والتوزيع العادل لمياه النهر الدولى، (وفقا لمعايير متعددة أهمها: عدد السكان، الاستخدامات القائمة

المساحة، الجغرافية، وعدم التسبب بأى ضرر لدولة متشاطئة للنهر بسبب استخدام دولة مشاطئة أخرى، وضرورة الإخطار المسبق قبل القيام فى أى عمل أو سلوك على مجرى النهر، وكذلك التعويض عن أى آثار سلبية تترتب على ذلك.

نهاية الصراع على النيل

أهم معركة خاضتها مصر خلال السنوات الثلاث الماضية، وهى معركة نهر النيل بكل أبعادها المحلية، سواء فى دول الحوض أو على الصعيدين، الإقليمى والعالمي، وكنت أدرك صعوبة الحديث حولها، متذكرا الجلسة العلنية التى عقدت لمناقشة سد النهضة الإثيوبى فى فترة حكم الإخوان المسلمين! وكيف كانت مصر وحكومتها ونخبتها فى ذلك الوقت فى موقف سئ أمام العالم، فقد ظهرنا بالصوت والصورة، وكأننا دولة ولدت بالأمس، نتخبط، ولا نعرف كيف نفكر أو من نكون، وما مدى قدرتنا على إدارة الصراعات الجسيمة المؤثرة فى مستقبل البلاد! فى حوار مع ميليس زيناوى رئيس وزراء إثيوبيا الراحل، ومهندس سد النهضة، فى أثناء قمة إفريقية – فرنسية، عقدت فى (كان) بباريس منذ سنوات، والذى قال إنه لا يعرف لماذا المصريون قلقون من سد النهضة، ونحن نحرس النيل للمصريين، ونتطلع إلى تعاون إثيوبى مصري، يتناسب مع طبيعة أننا إخوة، وأن تربة مصر الطينية الخصبة، أصلها إثيوبي؟

أن المنحدر ومسار النيل يمنع أى فرد أو أى عمل يمكن أن يؤثر على كمية المياه المتدفقة فى النيل إلى مصر، الأهالى الإثيوبيين المحيطين بالنهر، قالوا أن المياه يجب أن تصل إلى مصر، وهذه هى وصية الخالق، وليس الأجداد فقط، وإننا إذا حاولنا التقليل من تدفق النهر، سوف يدفع أولادنا ثمن نقمة الخالق، لأننا منعنا هبة الخالق أو ما ليس حقاً لنا. هكذا قال الإثيوبيون منذ أكثر من ربع قرن .

فالمصريون هم أول من نظموا المياه، وهم أول من أقاموا السدود على مسار النهر، ولم يكن أول سد هو العالي، سد ناصر فى الخمسينيات، ولكن كان هناك سد آخر هو سد أسوان، بناه الخديو عباس حلمى الثانى ما بين عامى (١٨٩٩– ١٩٠٦)، ومن السدود الأخرى سد أوين فى أوغندا، والفولتا بغانا فى الستينيات، وشاركنا فيه، كما بنينا على النيل سداً فى السودان فى جبل الأولياء فى عام ١٩٣٧، واستفادت منه دولة السودان فى تخزين المياه لرى مشاريع النيل الأبيض. هل يمكن مع تطور التكنولوجيا أن يأتى جيل يبنى سدوداً تمنع تدفق النهر؟ فكانوا يبتسمون، ويقولون: هذا لن يحدث فى إفريقيا، فالناس على مسار النهر لا يحتاجون للمياه، فالأمطار تسقط طوال العام، وهم يزرعون أراضيهم بمياه الأمطار، وأنهم إذا احتاجوا للسدود، فمن أجل الكهرباء، ويجب

أن نساعدهم فى ذلك لإحداث تطور فى كل الدول الإفريقية! وبالرغم من ذلك فإن التطور التكنولوجى يسير فى اتجاه عدم إقامة السدود فى المستقبل، وأن آخر السدود سيكون سد النهضة الإثيوبى الحالي، لأن الكهرباء أصبحت لها مولدات أقوي، سواء من الشمس أو الطاقة النووية، وأن عصر السدود بتأثيراتها البيئية الخطيرة سينتهي .

أزمة سد النهضة قاربت على الانتهاء، وسيأتى رئيس الوزراء الإثيوبى إلى مصر ليعلن ذلك، مع ضمان تدفق المياه، وهذا حق طبيعى لمصر منذ بدء الخليقة، وليس هبة أو مساعدة من أحد، ولكن ما نحتاجه هو التفكير فى كيفية زيادة موارد النهر للأجيال القادمة، لأن حصة مصر الراهنة أصبحت لا تكفي! وهذه هى معركة مصر الكبرى التى سوف تكتب للجيل الحالى بأحرف من نور، وستكون واضحة أن مصر أدارت صراعاً أو للحق عملاً خلاقاً، يشهد له التاريخ، مع تلافى الأخطاء التى نجمت ما بعد عام ٢٠١١، واستغلت الأوضاع الصعبة التى ألمت بالبلاد سياسياً واقتصاديا، وظهر أعداؤنا، والذين حاولوا الاستفادة من هذه الأوضاع، واعتقدوا أن مصر التى يعرفونها لم تعد موجودة على الخريطة، وأن انشغالها فى ترتيب أوراقها الداخلية قد ينسيها النيل، ولم يدركوا أن المياه لا تقل أهمية عن الأرض، لكن مصر لم ولن تنسي، وحفظت حصتها بلا ضجيج، والأهم أن المعركة حفظت لأشقائنا الإثيوبيين حقوقهم كاملة، وبما لا يضر برغبة وطموح دول الحوض فى التنمية، وهو النهج الذى تتبعه مصر فى علاقاتها مع الدول الإفريقية، خاصة أشقاءنا فى حوض النهر العظيم. وما أستطيع أن أقوله بداية: إن أزمة سد النهضة وضعت كل دول حوض النهر أمام مستقبل جديد فى عالم المياه، وأن مصر لأول مرة فى تاريخها العتيد ستحصل من كل دول حوض النيل، وفى مقدمتها إثيوبيا، على الاعتراف شبه الكامل بأن حياة المصريين تعتمد على ٩٧% من نهر النيل، كما ستحصل على اعتراف آخر يجعلها تقوم بزيادة مواردها من النهر أمام الزيادة السكانية العالية .

<u>عدة نقاط للمستقبل أهمها :</u>

–طرح مقترح للتكامل الإقليمى بين المنطقة فى صيغ مشابهة للسوق المشتركة، وأحد مجالات ذلك التكامل هو إدارة وتوزيع الموارد المائية بطريقة تزيد من استفادة مصر لها وزيادة نفوذها .

–مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل لوفرة مياه النهر وزيادته عن حاجة البلاد، هذا المشروع إذا نجحنا فى إدارته، ومصر المعاصرة تستطيع، فسيوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا، توفر زيادة ٨٠ مليون فدان، تزداد بالتدريج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب .

–تنفيذ مشروعات محلية لإدارة الموارد المائية للبلاد عبر الأمطار والسيول وحفر آبار للمياه الجوفية، وإعادة تأهيل الشبكة الرئيسية للري، وترشيد استخدام المياه، ثم تحلية مياه البحر. وإذا حققنا ذلك فسنقول ربّ ضارة نافعة، وأن سد النهضة الإثيوبي، رغم مفاوضاته العسيرة كان فاتحة الاعتراف بحقوق مصر المائية، كما كان فاتحة لتطور مجرى النهر فى كل الربوع الإفريقية، وكان فاتحة تغيير فى استخدامات المصريين للمياه، بما يتكيف مع أوضاع السكان الراهنة .

سعيا للوصول إلى تفاهمات اتفاق مصر و السودان وإثيوبيا على عقد جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة

اكدت مصادر مصرية مطلعة بملف المفاوضات أن مصر ستشارك فى الاجتماعات المخصصة لاستكمال مفاوضات سد النهضة لتنفيذ التكليفات الصادرة من قادة الدول الثلاث الواضحة والقائمة على ضرورة التوصل إلى حل للتعثر الفنى على أساس التعامل كدولة واحدة والنظر للمصلحة المشتركة للجميع مؤكدة أن مصر كما بذلت كل جهد خلال جولة الخرطوم وتفاوضت بحسن نية وتقدير لمصالح الشركاء الإثيوبيين والسودانيين ستسعى جاهدة من خلال المناقشات نحو تحقيق وتلبية مصالح شعوب الدول الثلاث.

وكان السفير السودانى بالقاهرة قد كشف ان المشاورات بين مصر والسودان وإثيوبيا افضت الى اتفاق الدول الثلاث على عقد جولة جديدة من المفاوضات الفنية حول سد النهضة الإثيوبى على مستوى وزراء الرى و الخبراء الوطنيين بالدول الثلاث تستضيفه العاصمة الاثيوبية اديس ابابا يوم السبت الموافق ٥ مايو المقبل لاستكمال المباحثات الهادفة الى الخروج من التعثر الحالى فى المفاوضات المعنية بالجوانب الفنية للسد والتوصل إلى تفاهم مشترك حول البنود و النقاط العالقة واستكمال الدراسات المطلوبة المكلف بها الاستشارى الفرنسى وإزالة العقبات التى تعترض المسار الفنى واعتماد صيغة نهائية للنقاط التى سيتم التوافق عليها خلال الاجتماع لرفعها لاجتماع الوزراء التسع مشيرا الى سعادته لهذا الاتفاق الثلاثى الذى يمثل تمسك الدول الثلاث وحرصها على ايجاد حل توافقى حول النقاط المؤجلة.

وأوضح السفير السودانى ان الدول الثلاث اتفقت على ان يعقب الاجتماع الفنى لوزراء الرى عقد الاجتماع التساعى الثانى الذى يضم وزراء الخارجية والرى ومديرى اجهزة المخابرات بالدول الثلاث منتصف الشهر المقبل بأديس أبابا لاستكمال ما تحقق من اجواء ايجابية فى اجتماعات الخرطوم بداية الشهر الحالى مؤكدا ان بلاده تأمل فى ان ينجح اجتماعيا اديس ابابا الفنى والتساعى فى

تحقيق التوافق المطلوب لافتا الى ان السودان ارسلت خطابات رسمية لدولتى مصر واثيوبيا حول تأكيد مشاركتها بالاجتماعات الفنية والتساعية باديس ابابا المرتقبة.

بينما اكدت مصادر مطلعة معنية بملف مفاوضات سد النهضة بالخارجية السودانية انه من المتوقع ان تتم تسمية وتكليف وزير خارجية جديد للخارجية السودانية قبل الاجتماع التساعى المقرر عقده بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا لرئاسة وقيادة الوفد الرسمى لبلاده السودان ومشاركة الوفدين المصرى والاثيوبى خلال الاجتماعات .

إن السودان ممثلة فى وزير المياه والكهرباء السودانى طلب تأجيل الاجتماع الفنى لوزراء وخبراء لجنة سد النهضة من يوم ٤ مايو الى ٥ مايو ٢٠١٨ وذلك سبب مشاركة الوفد السودانى فى المؤتمر العربى الثالث للمياه، الذى يُعقد بالتزامن مع الدورة العاشرة للمجلس الوزارى العربى للمياه، بدولة الكويت خلال الفترة من ٢٨ أبريل حتى ٣ مايو ٢٠١٨.

هوامش حرة:

سد النهضة وحسابات جديدة:

تغير رئيس وزراء آثيوبيا هايلى ديسالين وجاء مسئول آخر على قائمة السلطة آبى احمد علي.. وتغيرت أشياء كثيرة فى تركيبة الواقع الاجتماعى وهو يقوم على قبائل عرقية ودينية .. وحدثت مفاجأة اكبر فى تمويل سد النهضة مما اضطر إثيوبيا إلى فتح الأبواب أمام استثمارات جديدة لاستكمال بناء السد وهو فى حاجة الآن إلي٤٠% من حجم التكاليف المطلوبة أى أن ما تم تنفيذه من السد يمثل ٦٠% فقط .. وهذا يعنى أن إثيوبيا تحتاج الآن إلى مبالغ ضخمة من أجل استكمال السد .. كلنا يعلم أن هناك استثمارات عربية ضخمة فى إثيوبيا وأن هناك مستثمرا سعوديا من أصل أثيوبى دفع ملايين الدولارات فى تمويل المراحل الأولى من السد خاصة أنه يمتلك أكبر مصانع لإنتاج الاسمنت فى إثيوبيا .. كما أن هناك أيضا مستثمرين من دول الخليج فى مجالات مختلفة منها الزراعة .. إن إثيوبيا الآن أمام مرحلة جديدة ولهذا سوف يكون هناك حوار أخر بين مصر والسودان وإثيوبيا خاصة إذا لم تنجح أثيوبيا فى توفير التمويل اللازم لاستكمال سد النهضة.. إن المبالغ المطلوبة كبيرة وغير متاحة على المستوى الداخلى والتمويل الدولى يمر بظروف صعبة خاصة انه يحتاج إلى إمكانات غير عادية ودول وميزانيات كبيرة لأن صغار المستثمرين لا يدخلون فى مثل هذه المشروعات الكبري.. لا اعتقد أن الأموال الخليجية يمكن أن تدخل الآن فى شراكة مع أثيوبيا خاصة أمام المشكلات القائمة حول السد بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، كما أن الغرب سوف يتردد كثيرا فى هذه الشراكة لأن معظم الأموال تتجه الآن

إلى الاستثمار فى الغاز والبترول أمام فرص جديدة فى المنطقة العربية وإسرائيل واليونان وقبرص.. وقبل هذا كله فإن المفاوضات يمكن أن تكون أفضل فى ظل مناخ سياسى جديد تعيشه إثيوبيا الآن لأن سد النهضة كان سببا فى تعكير كثير من العلاقات مع دول حوض النيل وهى تحتاج إلى الحوار أكثر من أى شئ أخر.. إن أزمة تمويل سد النهضة قد تغير حسابات كثيرة وتسمح بدخول أطراف جديدة لم تكن فى حسابات الماضى القريب.

وزير الرى : مياه النيل تكفى احتياجات شعوب الحوض

أكد وزير الموارد المائية والري، ان مصر هى الدولة الوحيدة بين دول حوض النيل التى تلجأ إلى معالجة مياه الصرف الزراعي، للوفاء باحتياجاتها، وسد العجز بين الطلب والمتاح، حيث إن نسبة العجز المائى بها تصل إلى ٩٠% إذا قارنا الاستخدامات والمتاح من المياه.

اكد مؤتمر دعم مستقبل التعاون بين عمال دول حوض النيل والذى ينظمه اتحاد نقابات عمال دول الحوض إن نهر النيل هو شريان الحياة الذى يربط دول الحوض، الأمر الذى يتطلب بذل كل الجهود لدعم الحوار البناء، باعتباره السبيل الداعم للتعاون بين مختلف دول الحوض.

هناك الكثير من الفرص فى نطاق حوض النيل تكفى للوفاء باحتياجات شعوب الحوض، إذا تم إدارتها بشكل تعاونى على ضوء ما استقرت عليه الممارسات الدولية من مباديء وقواعد.

أهمية الدور الذى تقوم به الحركة النقابية العمالية داخل دول القارة الافريقية، والتى تمثل الدبلوماسية الشعبية فى التقريب بين وجهات النظر المطروحة التى تبذلها الدبلوماسية الرسمية.

ان مصر لا تنسى اشقاءها فى افريقيا منذ حركات التحرر الوطنى امتدادا لجهودها فى مكافحة الارهاب والنهضة فى افريقيا، التى يقودها الرئيس السيسى مع اشقائه رؤساء الدول الافريقية. مصر ترفض محاولات السعى لتسييس قضايا مياه النيل، أو التوجه لتحقيق التنمية المنفردة حيا الامين العام لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية، جهود مصر فى مكافحة الارهاب، مؤكدا ان للعمال دورا مهما فى تحقيق السلام والتضامن.

٩٧٪ من مياهنا مصدرها الخارج.. دعوات لتوحيد الجهود العربية لمواجهة تحديات الأمن المائى

طالبت مصر بتكثيف التعاون العربى فى مجال تحلية مياه البحر وإجراء بحوث مشتركة لحل مشكلات المياه فى العالم العربي، كلمة وزير الموارد المائية والرى أمام الدورة التاسعة للمجلس الوزارى العربى للمياه بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية التى عقدت أمس بمقر الأمانة العامة للجامعة.

الدعوة إلى إنتاج عربى لمحطات تحلية مياه البحر و إجراء بحوث مشتركة لحل مشاكل المياه والتعاون العربى فى استيراد المحاصيل والزراعة خارج الحدود، موضحا أن ذلك من شأنه أن يقلل التكلفة من خلال وضع استراتيجية عربية واحدة لتعظيم الفائدة فى هذه المجالات. الأمل أن تتضافر الجهود العربية خلال المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات التى تواجه الدول العربية فى مجالات المياه، أن ٩٧,٣ % من المياه فى مصر تأتى من خارج الحدود، كما أن مصر لديها عجز مائى يصل إلى حوالى ١٠٠ % فيما هو متاح من المياه يتم تعويضه عن طريق «المياه الافتراضية» من خلال استيراد محاصيل زراعية من الخارج توفر ٣٤ مليار متر مكعب من المياه كما أن الجزء الآخر والذى يمثل ٢٥ % من احتياجاتنا واستخداماتنا المائية نعيد استخدامها.

فى مصر يُبذل جهودا كبيرة لإدارة الجفاف على مدار العام والتركز على محاصيل لاتستهلك المياه بكثافة وتتحمل الملوحةمن الضرورة الاستفادة من خبرة مصر فى هذا الإطار. فى ظل الزيادة السكانية سوف نواجه صعوبات فى المستقبل مما يستدعى العمل معا خاصة فى مجال الطاقة النظيفة وتحلية مياه البحر لتوفير مصادر إضافية للمياه. هناك توجها للحكومة المصرية للتنمية للاعتماد على البحرين المتوسط والأحمر تقوم على تحلية المياه وتعمل على تنويع مصادر الطاقة من الطاقة الشمسية والنووية للاعتماد على مصادر طاقة متنوعة.

الخطة القومية للموارد المائية حتى ٢٠٣٧:

- ٩٠٠ مليار جنيه للخطة القومية للموارد المائية حتى ٢٠٣٧.
- تزود الفلاح بجهاز لقياس رطوبة الأرض توفيرا للمياه .
- الحاجة إلى ١١٤ مليار متر مكعب سنويا من المياه.
- وصول المياه من أسوان لنهاية الترع يتكلف ملياري جنيه سنويا.
- بناء سدود فى السودان لا يتم إلا بالتوافق مع مصر.
- ٤٥٥ ألف مخالفة على النيل أزيل منها ٣٠٥ آلاف ولا تصالح مع المعتدين.
- نستفيد من الأقمار الصناعية فى ضبط "لصوص المياه".
- مشروع ١,٥ مليون فدان يعتمد على الطاقة الشمسية للري.
- لن يتم تسعير المياه للمزارعين ولكن سنفرض غرامات تبديد.

إن عدم التوافق حول سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا سيؤدى إلى مشكلة كبيرة ويضر الجميع، وعدم الوصول إلى حل ستكون مصر أكثر الدول تضررا من بناء السد، إن إثيوبيا لم تبدأ فى تخزين المياه أمام السد حتى الآن، كما أن بناء سدود فى السودان لا يتم إلا بالتوافق مع مصر،

الخطر فى اهدار المياه فى مصر التى تحتاج إلى ١١٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا، أن الخطة القومية للموارد المائية تتكلف ٩٠٠ مليار جنيه حتى ٢٠٣٧، وأن وزارة الرى ستزود الفلاحين بجهاز لقياس رطوبة الأرض توفيرا لمياه الري، وأن الوزارة تستفيد من الأقمار الصناعية فى ضبط لصوص المياه ولمعاقبتهم، كما أن مشروع الـ ١،٥ مليون فدان يعتمد على الطاقة الشمسية فى الري. لن يتم تسعير المياه للمزارعين، ولكن ستفرض الوزارة غرامات تبديد على المخالفين، خاصة أن وصول الماء من أسوان وحتى نهايات الترع يتكلف ملياري جنيه سنويا. ورفض التصالح مع المعتدين على النيل بعد وصول عدد مخالفات التعدى إلى ٤٥٥ ألف مخالفة، أزيل منها حتى الآن ٣٠٥ آلاف فقط.

الموقف الحالى فيما يتعلق بالمفاوضات الفنية ومصير الاجتماع المؤجل للجنة الثلاثية لسد النهضة المقرر عقده بالعاصمة السودانية الخرطوم والذى لم يتم الاعلان حتى الآن عن موعد انعقاده. أن ملف الموارد المائية هو ملف الدولة المصرية بجميع مؤسساتها الرسمية والشعبية وكل جهة تتناوله فى الجزء الذى يخصها، وأن ما يخص وزارة الرى هو الجزء الفنى الذى يعد جزءا من جوانب أخرى مهمة جدا ولأن الدولة المصرية من خلال أعلى قيادة سياسية تتابع الملف باهتمام كبير.

أما لماذا لم تواجه السدود التى تم انشاؤها على النيل نفس الضجة التى أحدثها سد النهضة حتى الآن. فالسبب بسيط جدا، حيث كان يصاحب إقامة هذه السدود توافق، واتفاق بين الدول على أسلوب ملء بحيرات هذه السدود، وتشغيلها وإدارتها، وتناغمها مع السد العالي.. أما ضجة سد النهضة الإثيوبى فقد حدثت بعد دراسات من مصر والسودان واثيوبيا لإنشاء أول سد على النيل الأزرق وكانت الدول متوافقة. كما أن مصر أرسلت للبنك الدولى تطلب منه تمويل دراسات الجدوى التفصيلية لإنشاء أول سد على النيل الأزرق، ولكن خروجا عن هذا السياق «التوافق الثلاثى» وعن مبادرة حوض النيل أعلنت اثيوبيا عن بناء السد الذى سمى بداية «سد الألفية» وسمى بعد فترة «سد النهضة»، وبالرغم من ذلك كانت مصر «منفتحة» وأكدت أن دراسات السد غير مكتملة بالرغم من تأكيد اثيوبيا أنها كاملة، وتم تكوين لجنة دولية للسد باتفاق بين الحكومتين بالقاهرة وأديس أبابا واستمر عملها من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ وخلصت فى تقريرها النهائى إلى أن هناك دراسات فنية ناقصة وغير مكتملة وواجبة الاستكمال.

وتتلخص الدراسات المطلوب استكمالها فى دراستين إحداهما لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية على دول المصب مصر والسودان، والأخرى الخاصة بدراسة الآثار الهيدرولوجية

«المائية» وأسلوب ملء وتشغيل وإدارة السد خاصة والسد لن يملء بالمياه مرة واحدة.. بل سيتم ملؤه وتفريغه عدة مرات تحتاج إلى اتفاق وتوافق على ذلك.

لا يكون هناك مصدر قلق فى حال وجود اتفاق بين الدول الثلاث للنيل الشرقي، فمصر ليس لديها حساسية من بناء السدود للتنمية ولكن دون «اتفاق مع الدولة التى تشيد السد» ستصبح هناك مشكلة وأزمة، ومطلوب التعاون لتقليل وتخفيف الآثار المتوقعة، وكما يعلم الجميع فإن أى منشأ جديد له آثار جانبية، والسد لابد له من وجود آثار جانبية، وهذا أمر معلن كما أن مصر هى أكثر دولة ستقع عليها هذه الآثار، ونسعى بالتعاون الثلاثى على تخفيف الآثار، وألا نؤثر على ما يصل إلى مصر من مياه «التدفقات الطبيعية» مصدر الحياة الرئيسى بالتوازى مع حق دول المنبع فى التنمية المنشودة.

وهناك جزء من التقرير الاسترشادى أو الاستهلالى للاستشارى الدولى تم التوافق عليه بين الدول الثلاث، تعمل الشركة على اتمامه حاليا، وهناك جزء آخر من التقرير فيه خلاف لم يتم التوافق عليه حول أسلوب تناول الدراسة، والجميع يعمل على حله وصولا للتوافق المطلوب.

المفاوضات لم تتوقف وهناك جولة أخرى لاستكمال المطلوب، وهناك مشاورات بين الدول الثلاث حاليا للتوافق على موعد عقد جولة فنية، وسياسية ونأمل أن تتم فى القريب العاجل لأن عدم التوصل لحلول فى الوقت المناسب يعد مشكلة للجميع، ومن المصلحة العامة لجميع الأطراف وجود التوافق المطلوب بشكله الشامل الأعم كما أكد الرئيس السيسى الذى أوضح مؤخرا فى قمة دول حوض النيل بمدينة عتيبى بأوغندا أن المطلوب تعاون وتكامل شامل، ليس فى مجالات المياه فقط بل فى جميع المجالات التنموية لنصبح اقليما قويا قادرا على تخطى أية عقبة أو أزمة، ولذا فإنه ليس من مصلحة أى طرف أن يكون هذا الإقليم غير متناغم.. وانه بالحوار وبالتمسك به كآلية يمكن حل الصعاب والعقبات أيا كان حجمها يمكن التوصل.

اثيوبيا لم تبدأ فى التخزين بعد، وهذا كلام مؤكد، ولكن تم قطع شوط كبير يصل الى حوالى ٦٠% من الإنشاءات، من المعلوم أن هناك إعلانا للمبادئ بين الدول الثلاث، كما أن إعلان المبادئ ينظم أسلوب الملء الأول للسد والتخزين.

ومن خلال المتابعات فإنه من المبكر الحكم على التخزين ببحيرة السد خلال هذا العام، ومع موسم الأمطار الحالى الذى يصعب فيه الإنشاءات، والإنتظار حتى شهر أكتوبر ٢٠١٨ حيث ستتضح الأمور الفنية أكثر، ولن يكون هناك حتى أكتوبر أى تخزين ملموس. مصر أعلنت عن مخاوفها من الآثار المتوقعة من بناء سد النهضة وأدرجتها فى إعلان المبادئ يرجع فى ذلك إلى وزارة

الخارجية المصرية باعتبار أن إعلان المبادئ سياسي، أعطى خارطة الطريق للخبراء الوطنيين الفنيين للتعامل مع السد وتشغيله وإدارته وملئه، ومع احترام الإعلان لن تحدث أية أزمة. يعمل المسار الفنى للمفاوضات مع المسار السياسى الداعم لضمان استمرار التوافق وعدم التوقف عند حدوث خلاف فني. هذا ملف الدولة والجميع يشاركون فيه، ومنذ البداية نسير فى مسارات متوازية لخدمة الملف والحفاظ على المصالح العليا للوطن والمواطنين.

هناك أقوال بعض المتابعين من أن اثيوبيا ترغب فى أن تتقاسم مياه النيل الأزرق مع دولتى المصب مصر والسودان لبيعها لدول أخري، ولكن هذا كلام يدخل فى نطاق الشطط، وأى يدخل فى طور الشائعات أو التكهنات لا يمكن الرد عليه، ولم يُسمع عن إطلاقا.

هناك اتفاقية عام ١٩٥٩ تنظم العلاقة المشتركة بين مصر والسودان فيما يتعلق بمياه النيل، أى سدود تقام فى السودان تحدث دائما بالتوافق بين الدولتين، وهناك الهيئة الفنية المشتركة التى تنظم العلاقة فى إطار تعاون ناجح تماما، ولم يحدث أى خلاف فى السابق، وحتى الآن تتم المشروعات بالتوافق وباتفاق الجانبين. مصر طرحت رؤيتها نحو التوافق، وأسباب التجميد، ومنها ضرورة الإخطار المسبق للمشروعات لتكون أساسا لرجوع مصر مرة أخرى لممارسة كل نشاطها، ومشاركتها فى كافة أنشطة المبادرة، وأبدت مصر مرونة كاملة، وقدمت رؤيتها المتكاملة فيما يخص التعاون الشامل بين الدول، والذى يتخطى حدود التعاون المائى ليشمل جميع الجوانب والنواحى التنموية والاقتصادية وحتى السياسية المختلفة.

من أهم المشروعات والبرامج المائية الكبرى مشروع إدارة المياه، بشكل صحيح فى ظل ثبات الحصة المائية من مياه النيل بما يمثل تحديا فى ادارتها للوفاء بكافة الاحتياجات المائية المطلوبة، ولتحقيق الاكتفاء الذاتى من المياه نحتاج إلى ١١٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا، ونحن نستهلك اليوم ٨٠ مليار متر مكعب سنويا منها ٦٠ مليارا من مياه النيل والمياه الجوفية ومياه الأمطار، وما تبقى يمثل عجزا مائيا يصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب سنويا يتم توفيرها بإعادة استخدام المياه. والجميع يعرف أن مصر تستورد أغذية ومنتجات مثل القمح والزيوت والفول والعدس وغيرها سنويا ما قيمته ٣٤ مليار متر مكعب مياه، وذلك لعدم وجود مياه تكفى لزراعته محليا، وهذه النقطة جزء من الرؤية التكاملية مع دول حوض النيل، وهو أن مصر بدلا من أن تستورد هذه المنتجات من دول أخرى يتم زراعتها فى دول الحوض واستيرادها بما يعمم الفائدة المتبادلة ويحقق مصالح الجميع.

لو حدث أى تلوث للمجارى المائية، فإن المياه المعاد استخدامها مرة أخرى تقل ومعها يزداد العجز بين الموارد المتاحة والمتطلبات، وهناك أكثر من ١٦ محطة خلط للمياه متوقفة بسبب التلوث، ولذلك فإن كفاءة إدارة المياه معتمدة على تحسين نوعية المياه، ومن أجل ذلك تم الانتهاء من الخطة القومية للموارد المائية والتى تشمل كل الوزارات المعنية الرى والإسكان والصحة والبيئة والصناعة والنقل.. وتشمل الخطة الاستثمارية المستقبلية والسنوية لكل وزارة وإجمالى استثمارات الخطة القومية للموارد المائية فى ٢٠ سنة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٣٧ حوالى ٩٠٠ مليار جنيه على الأقل، وجزء كبير منها مخصص لمحطات معالجة الصرف الصحي، والصرف الصناعى لتحسين نوعية المياه المعاد استخدامها للاستفادة منها. فضلا عن الجزء الآخر من الاستثمارات المخصص لتحلية مياه البحر لسد العجز فى ميزان الاحتياجات التنموية المائية، خاصة فى المدن الساحلية والتى ستعتمد على مياه التحلية فى امدادات المياه مثل مدينة العلمين الجديدة كما تعتمد مدن جنوب سيناء على تحلية مياه البحر فى تشغيل الفنادق والاستفادة من مياه الصرف المعالج فى رى الحدائق والمساحات الخضراء بها.

جهاز توفير المياه

الجديد حاليا فى مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة فى الرى. فقد تم ابتكار أول جهاز لقياس درجة الرطوبة فى التربة الزراعية لمساعدة الفلاح المصري، لرصد استخدامات المياه، وسيتم توزيعه على المزارعين والمهندسين الزراعيين والرى ليتم وضعه فى الأرض الزراعية حيث إن الجهاز الجديد سيشير بشكل بسيط جداً إلى "مؤشر باللون الأحمر" إذا كانت الأرض فى حاجة إلى الرى ويشير "مؤشر اللون الأخضر" إذا كانت الأرض لا تحتاج إلى ري، ويشير "مؤشر الجهاز اللون الأسود" إلى أن الأرض بها مياه رى زائدة على الحاجة، بحيث يتم إعطاء مياه الرى المناسبة فقط للأرض الزراعية ويتم توفير المياه المدرة لأماكن أخري. وهذا الابتكار لا تتعدى تكلفته ١٠٠ جنيه فقط وقد تم إنتاج مجموعة كبيرة منه سيتم توزيعها وإقامة التجارب الحقلية على مستوى المساحات الكبيرة فى أراضى الدلتا ومحافظات الوجه القبلي، يعقبها تعميمه فى كل هندسات الرى بالمحافظات وتوزيعه على الإرشاد الزراعي، وفى مرحلة لاحقة، سيوزع على المزارعين بعد تدريبهم على تشغيله والإستفادة منه فى تعظيم إنتاج المحاصيل وتقليل تكاليف الانتاج.

يتم إستخدام صور الأقمار الصناعية حاليا لرصد مساحات الزراعات الأكثر استهلاكاً للمياه مثل الأرز، وتتم متابعتها، وإرسال تقارير لمهندسى الرى للنزول إلى مواقع المخالفات، ويتم التعامل معها طبقا للقانون فضلا عن تحديد الأماكن التى تستهلك مياها أعلى من المخصص لها، وكذا

الأرض، التى بها نقص فى المياه وتحديد أسباب النقص ويتم التعامل مع المشكلة فى أسرع وقت بشكل علمى متطور.يتم الإستفادة من صور الأقمار الصناعية فى التعامل مع «لصوص المياه» لتتعامل الدولة معهم بكل شدة، حيث انخفضت الشكاوى من نقص المياه بدرجة كبيرة جداً عن الأعوام السابقة وذلك مع زيادة وعى المواطنين. لحل وحسم مشاكل المزارعين المختلفة خاصة فى حالات نقص المياه فى نهايات الترع. تم تعميم نظام العمل «لا مركزية فى الإدارة»، حيث تم منح كل مهندسى الرى ووكيل الوزارة فى المحافظة ورؤساء القطاعات فى وجهى قبلى وبحرى صلاحيات »الوزير« فى مواقعهم لإدارة الشبكة وتوعية المزارعين وحل مشاكلهم فى حينها على مستوى جميع إدارات المنظومة الألمانية فى مصر، التى تصل أطوالها لأكثر من ٣٣ ألف كيلو متر، تمتد من خلف خزان أسوان حتى البحر المتوسط.

هناك مشروع قومى جديد بدأت الوزارة فى تعميمه فى مناطق تجريبية بالدلتا، وأعطى نتائج عظيمة مع قبول عال من المستخدمين، وهو مشروع توليد دخل إضافى للفلاح من خلال تحويل تشغيل طلمبات وماكينات رفع مياه الرى من التشغيل بالديزل أو شراء كهرباء من الشبكة الموحدة، إلى استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية بما سيعود بالعديد من المنافع المباشرة على المزارعين، منها تشغيل طلمبات الرفع بالطاقة الشمسية المنتجة من الوحدات الخاصة به فى ساعات الرى المعينة فقط، واما فى أوقات عدم وجود حاجة لرى الأراضى تعمل وحدات انتاج الطاقة الشمسية ويتم ربطها وبيع الكهرباء المنتجة للشبكة الموحدة بما سيعود بدخل إضافى للمزارعين.

وفى مشروع المليون ونصف المليون فدان، هناك شروط وضوابط عامة تحكم إستخدام الطاقة الشمسية منها المقننات المائية للاستخدامات التى تجعل وتدفع المستثمر إلى الذهاب إلى استخدام الطاقة الشمسية لكونها اقتصادية، وبديلاً امناً، وأسهل لإمدادات الطاقة المستمر، والمعروف للجميع أن المشروع انتقل بالكامل إلى إحدى الشركات، وتقوم وزارة الرى بتقديم الدعم الفنى للشركة بالنسبة للمقننات المائية للأراضى ولأسلوب إدارة الآبار، وتشغيلها وساعات استخراج المياه بالإضافة إلى الدور الرقابى على صرف المقننات المائية لمخصصة.

أحوالنا المائية حاليا مطمئنة، ولكن لابد أن يعمل الجميع على الحفاظ على المياه المتاحة، والدولة تسعى جاهدة لتوفير موارد أخرى وليس معناه التفريط فى حقوقنا المائية التاريخية.

لتوصيل المياه من أسوان حتى آخر نقطة بنهايات شبكة الترع تتم إقامة وإنشاء وإحلال سدود وقناطر ومنشآت مائية جديدة وكبارى ومحطات رفع وكذلك فإن فاتورة استهلاك الكهرباء فقط، التى

يتم دفعها سنويا لاستهلاك محطات الرفع ستزيد على مليار جنيه بالإضافة إلى فاتورة الصيانة والتشغيل للشبكة القومية التى يزيد أطوالها على ٥٥ ألف متر تحتاج إلى مليار جنيه أخري، كما أن إقامة أى قناطر جديدة تتراوح تكلفة الإنشاءات بها من مليار إلى ١٠ مليارات جنيه، مثل تكلفة قناطر أسيوط الجديدة بالأسعار الحالية فكل ماتنفقه الدولة يهدف إلى توفير هذه الخدمات بأفضل مستوى لكل الناس.

لن يتم تسعير المياه للمزارعين، ولكن كل من يسيء استخدام المياه، ويتعدى بالاستيلاء على كميات مياه ليست من حقه، وغير مقننة، ومن سيزرع أرضاً فى المساحات غير المخصصة لزراعات الأرز، سيتم فرض غرامات تبديد المياه طبقا للقانون، وسيدفعها ولن ترفع الغرامات ومنعا لحدوث السلبيات، لن يجلس أى مسئول فى الرى فى منصبه وموقعه أكثر من أربع سنوات.

لا يزال النيل «يئن»، إجمالى هذه التعديات ٤٥٥ ألف مخالفة من بداية الحملة فى ٢٠١٥، أزيل منها أكثر من ٣٠٥ آلاف مخالفة والمتبقى حوالى ١٤٠ ألف مخالفة، لكن التكثيف الحالى للإزالات يحقق هذه النتائج الكبيرة، التى تتم بالتنسيق الكامل مع أجهزة الأمن المختلفة والمحافظين، خاصة بعد أن أصبحت الإزالات لا مركزية، وأن المحافظ هو المسئول عن الإزالة وفى المقابل، فإن مهندسى الوزارة يرصدون أى مخالفة كل يوم حتى أيام الأعياد والاجازات، ولا يوجد تعد لا يمكن إزالته ولا استثناء لأحد، والقانون لا يرى إلا المخالفة، وباقى التعديات لها موعدها فى الإزالة، ولا يوجد تصالح فى أى شيء أو تعد يقع فى المنطقة المحظورة.

استقبل الرئيس السيسى بقصر الاتحادية هايلاماريام ديسالين رئيس وزراء اثيوبيا، الذى يقوم بزيارته الرسمية الأولى لمصر لرئاسة الجانب الاثيوبى فى اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة، التى عقدت للمرة الأولى على مستوى قيادتى البلدين. وصرح المُتحدث الرسمى بإسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس ورئيس الوزراء الاثيوبى عقدا فى البداية لقاءً منفرداً، ثم قاما برئاسة اجتماع اللجنة العليا المصرية الاثيوبية فى حضور وفدى البلدين. وقد رحب الرئيس خلال المباحثات برئيس الوزراء الاثيوبى والوفد المرافق له، مشيداً بعقد أعمال اللجنة العليا المشتركة بالقاهرة للمرة الأولى على مستوى قيادتى البلدين، وما يمثله ذلك من رسالة واضحة بشأن عزم الجانبين على تجاوز أي عقبات قد تعترى مسار تطوير العلاقات الثنائية، ومؤكداً فى هذا السياق التزام مصر بالتعاون الاستراتيجى مع إثيوبيا بما يُحقق مصلحة الشعبين. أعرب رئيس الوزراء الإثيوبى من جانبه على حرص بلاده والتزامها بتعزيز التعاون مع مصر، فى مختلف المجالات، مشيراً إلى الروابط التاريخية التى تجمع الشعبين المصرى والاثيوبي، وأهمية العمل على تطوير التعاون

الثنائى بين البلدين فى شتى القطاعات. وأكد عزم بلاده على تفعيل الأطر التعاقدية القائمة، والعمل على استكشاف آفاق جديدة للتعاون والتفاعل بين البلدين، أخذاً فى الاعتبار ما يتمتعان به من إمكانات وقدرات كبيرة، تتيح لهما تحقيق المصالح المشتركة للشعبين فى مجالات التعاون المختلفة.
تم خلال اجتماع اللجنة العليا المشتركة وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون بين البلدين فى مجالات متعددة، مثل التجارة، والصناعة، والاستثمار، والصحة، والتعليم، فضلاً عن مُتابعة تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين البلدين فى هذه المجالات. أكد الرئيس خلال الاجتماع تطلع مصر لزيادة التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى مع إثيوبيا، وتوفير المناخ اللازم لتعزيز فرص التعاون بين القطاع الخاص فى البلدين، أخذاً فى الاعتبار اهتمام القطاع الخاص المصرى بزيادة حجم استثماراته فى إثيوبيا، والتى تبلغ فى الوقت الراهن نحو ٧٥٠ مليون دولار. كما تمت مناقشة مقترح إنشاء منطقة صناعية مصرية فى إثيوبيا، بهدف جذب مزيد من الاستثمارات المصرية فى قطاعات متعددة بالسوق الإثيوبية للمساهمة فى زيادة التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين. وقد شهد الاجتماع التباحث أيضاً حول عدد من القضايا الإقليمية والافريقية، من بينها سبل تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف، والتشاور إزاء أمن البحر الأحمر، فضلاً عن مواصلة التنسيق القائم بين البلدين بشأن ملفات السلم والأمن بمنطقة القرن الافريقى وعلى صعيد القارة الافريقية بوجه عام.
وفيما يتعلق بملف المفاوضات الفنية الخاصة بسد النهضة، أعرب الرئيس خلال المباحثات عن قلق مصر إزاء الجمود الحالى الذى يشهده المسار الفنى للمفاوضات، مشيراً إلى الاقتراح الذى طرحته مصر لمشاركة البنك الدولى كطرف فنى فى اللجنة الوطنية الثلاثية لتسهيل المناقشات والتوصل لحل للنقاط الخلافية، واتخاذ قرار بشأنها، وذلك بما للبنك الدولى من خبرات ومصداقية لدى الدول الثلاث. وقد أكد رئيس الوزراء الاثيوبى على عدم إقدام بلاده على أي إجراءات تضر بمصالح الشعب المصري، مؤكداً أن الهدف من بناء سد النهضة هو تحقيق التنمية للشعب الأثيوبي. كما أعرب عن تقديره للمقترح المصرى بشأن إشراك طرف ثالث كوسيط فى المفاوضات الفنية، مشيرا إلى اهتمام بلاده بدراسة تحديد الطرف الثالث وآلية وتوقيت تدخله بالمفاوضات. وأضاف رئيس وزراء اثيوبيا وجود آفاق واسعة للتعاون بين دول حوض النيل بوجه عام، مؤكداً على المصير المشترك لجميع دول الحوض، وحرص بلاده التام وتفهمها لمصالح مصر المائية واحترامها لالتزاماتها تجاهها.

قمة النيل وخارطة الطريق:

يحمل انعقاد قمة دول حوض النيل العديد من المضامين والرسائل المهمة ذات الدلالات المرتبطة بجملة المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية ذات التأثير المباشر على دول حوض النيل، وعلى مستقبل التعاون فيما بينها بشكل عام، والمائى بشكل خاص، لاسيما أن الصراع والتنافس الدولى على الموارد الطبيعية ترك بصمته على طبيعة توازنات القوى فى منطقة حوض النيل.

وبطبيعة الحال فإن انعقاد هذه القمة وعلى هذا المستوى الرفيع، وفى توقيت يدرك الجميع حجم المتغيرات والمستجدات التى تفرض نفسها على العديد من الملفات المشتركة سواء كانت مرتبطة بملف المياه، ومبادرة دول الحوض واتفاق عنتيبي، أو تقاطع العلاقات البينية مع العديد من القضايا المتشابكة والمرتبطة بالاستقرار وبناء السلام والتنمية، فإن القمة تبدو مع أهميتها وكونها فرصة لتجاوز الكثير من العقبات والتحديات، فإنها أيضا يمكن أن تمثل منحنى وحلقة أخرى فى سلسلة الفرص الضائعة المقيدة لفرص التعاون، فالمطلوب الآن أن تعد القمة بنتائجها المحدودة، نقطة انطلاق نحو إعادة صياغة شكل وطبيعة مستويات التعاون بعيدًا عن سياسات الحد الأدني، والأطر التقليدية المرتبطة بتوازنات القوى الإقليمية، والتحالفات الثنائية أو المتعددة التى تحد من توسيع أطر التعاون، فخريطة الصراعات والخلافات القائمة والحسابات المختلفة والمصالح المتباينة، تتطلب جميعها خريطة طريق.

وأن تتوافر لهذه الخريطة إرادة سياسية، ورؤية متكاملة للتعاون لا تستند فقط على البعد المائي. وبالتالى ومن منطلق حسابات الفرص البديلة، أو القيمة المضافة التى يمكن أن يطرحها انعقاد القمة، من الضرورى أيضًا الأخذ فى الحسبان عدد من النقاط المحددة لمسار القمة ونتائجها التى شكلت البيئة المحيطة بالقمة نذكر منها:

المحدد الأول، هو الإعداد لهذه القمة واستضافتها من قبل أوغندا، ومن المعروف أن المطالبة بهذه القمة من جانب الكثير من الأطراف والخبراء، تعود إلى عام ٢٠٠٧، عندما تعثرت مفاوضات مبادرة دول الحوض وبدت غير قادرة على الخروج من الدائرة المغلقة الخاصة بالمباحثات الفنية، والتى أسفرت فى النهاية عن توقيع اتفاق عنتيبى عام ٢٠١٠ الذى ترفضه مصر. لذا يأتى انعقاد هذه القمة على أرضية سياسية تتجاوز الأطر الفنية من ناحية، وعلى أرضية تدعمها أوغندا ودول أخرى للخروج من مأزق عنتيبى من ناحية ثانية، ومحاولة للوصول لإطار منظم للتعاون المائى من خلال مفوضية من ناحية ثالثة.

المحدد الثاني، يرتبط بالنهج التعاونى المصرى الذى حكم الرؤية المصرية تجاه القارة الإفريقية بشكل عام، وتجاه منطقة حوض النيل بشكل خاص، فالقمة تعقد فى وقت تبدو أزمة سد النهضة على المحك وفى مفترق طرق، لاسيما مع اقتراب موعد الملء الأولى بدون التوصل إلى توافق مع مصر وعدم انتهاء الدراسات الاستشارية، فضلا عن استمرار إثيوبيا فى انتهاج سياسة المماطلة وكسب الوقت والحرص على سياسة الأمر الواقع، سواء من خلال استمرار بناء سد النهضة أو فرض اتفاق عنتيبى كصيغة ومعادلة حاكمة لإطار التعاون المائى فى الحوض.

المحدد الثالث، يتعلق بتباين المصالح والأولويات من ناحية، ودوران التفاوض وسط بيئة غير محفزة ورافضة للدور المصرى لاسيما خلال الثلاث سنوات التالية لعام ٢٠١١ من ناحية ثانية، وتعدد الأطراف الساعية لتغيير قواعد التعاون المائى على حساب الحقوق المائية التاريخية لمصر من ناحية ثالثة، وتزايد الطموح الإثيوبى فى لعب أدوار إقليمية تزيد من دورها وثقلها فى القارة، ويعظم استفادتها من الاستثمارات الدولية، وفرص التنمية من ناحية رابعة. يضاف إلى ذلك استمرار محاولات بعض دول الحوض استغلال حالة عدم الاتزان التى مرت بها الدولة المصرية وما تواجه من تحديات وصعوبات خاصة بتأثير المرحلة الانتقالية، عبر الإقدام على تنفيذ مشروعاتها وخططها الداعمة لطموحها الإقليمى على حساب مصر.

المحددات السابقة، تمثل البيئة أو الإطار الذى حكم أعمال القمة، وبالتالى من غير المتصور أن تسهم القمة فى تجاوز كل العقبات أو القيود التى تراكمت عبر الكثير من السنين والتجارب، ولكن من الضرورى أن تمثل هذه القمة آلية منتظمة لاستمرار الحوار والمحادثات على مستوى رفيع وسياسى يتجاوز الأطر الفنية، أو الحسابات الضيقة، وهو ما طالبت به مصر، كمحاولة لإعادة توصيف المأزق الراهن، والخروج من الدائرة المغلقة التى نجحت إثيوبيا فى إدخالنا فيها والدوران داخلها، فلا يجب توصيف واختزال قضية التعاون المائى بين مصر ودول حوض النيل، فى سد النهضة وتوقيع اتفاق عنتيبي، ولكن التأكيد على الحقوق المصرية وثوابت مواقفها عبر آليات واضحة ومؤسسية، كسبيل لتغيير الكثير من المعادلات التنافسية والصراعية التى أخذت سبيلها إلى ملف مياه النيل.

وهنا يمكن التأكيد على العلاقة الارتباطية بين الدبلوماسية والتنمية، كرسالة أساسية سعت مصر لترسيخها فى القمة، وكمنهاج للعمل لتجاوز العقبات التى تعترض عودة مصر لمبادرة دول الحوض، وكإطار فاعل لبناء العلاقات بين الدول على أسس من المصالح المشتركة التى تتجاوز الإطار التقليدى والخبرة القديمة، فصياغة التعاون المائى الجماعى فى حوض النيل، تتطلب

صياغة ورؤية إستراتيجية وآليات جديدة قادرة على حل شفرة الوصول الى اتفاق قانونى ومؤسسى لتنظيم عملية إدارة المياه فى الحوض، وهى الشفرة التى لم تستطع مفاوضات استمرت على مدى ما يزيد على سبع عشرة سنة هى عمر مبادرة دول حوض النيل، ومن قبلها نحو خمسين عاما هى عمر تجارب التعاون الجماعي: مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (١٩٦٧)، مرورا بتجمع الأندوجو (١٩٨٣)، وتجمع التيكونيل (١٩٩٢)، وانتهاء بمبادرة دول حوض النيل (١٩٩٩).

وبالتالى تبدو المرحلة الراهنة فيصلية ومحددة للكثير من المسارات والسيناريوهات التعاونية والتنافسية، ولكن يبقى عامل الترجيح هنا مرتبط بالقدرة على توفير إرادة حقيقية داعمة للتعاون وقادرة على كسر الحلقة المفرغة التى تريد بعض دول الحوض استمرارها لكسب المزيد من الوقت وتغليب سياسة الأمر الواقع على مصر عبر فرض رؤيتها للتعاون وبناء السدود، وأن يتوافر الدافع لصياغة جديدة قادرة على بلورة إدراك عام بأهمية تأسيس إطار قانونى تنموى تكاملى فيما بين دول الحوض لتعظيم الاستفادة من نهر النيل.

أكد وزير الرى أن ملف نهر النيل، ملف الدولة المصرية، وأى قرار يؤخذ يتم من داخل المؤسسات، وأن مصر خطت خطوات واسعة وجادة نحو تأمين مصادرها من المياه وضمان حقها التاريخى والاستراتيجى فى مياه النيل، مضيفا ان المفاوضات بشأن سد النهضة، تمر بكثير من العثرات وأن أثيوبيا لم تبدأ حتى الآن فى ملء السد. أن النيل بالنسبة لمصر ليس موردا من موارد المياه، بل هو مسألة حياة أو موت، كما يؤكد الرئيس عبدالفتاح السيسى، فبالنيل تحيا مصر، وبدونه العواقب ستكون وخيمة.

أن المصريين يشعرون بالقلق من بناء سد النهضة، ومصر فى الخمسينيات من القرن الماضى شاركت فى بناء سدود بأوغندا والسودان ولاتمانع فى إقامة سدود بشرط أن يكون هناك توافق، ومصر بدأت تشعر بوجود تأثير للسد على دول المصب منذ مايو ٢٠١٣ وحدث تفاوض على الشروط المرجعية لاختيار الشركة المنفذة واسلوب الدول فى التعامل مع الشركة المنفذة وان تجلس الدول الثلاث «مصر والسودان واثيوبيا» لبيان ملاحظاتها حول انشاء السد.

إن الشركة عملت على وضع تقرير يوضح كيفية عمل الدراسة وحدثت خلافات جوهرية فى التقرير منها ان السودان وإثيوبيا طلبتا حضور الشركة وتناقشها الدولة وهو مايتناقض مع قواعد اللجنة مما ادى الى وجود خلاف جوهرى، وتعثر فى المفاوضات على أسلوب الملء الذى تريد إثيوبيا استخدامه. أعلن وزير الرى إنجاز مشروع القانون الموحد للرى والذى يجرم تلويث المياه والتعدى على الموارد المائية ويعتبر ذلك جريمة ويكلف الدولة مبالغ باهظة، مضيفا انه سيتم عرضه قريبا

على مجلس النواب. إن معدل استهلاك مياه الرى هو ٨٠ مليار متر مكعب ولا يتوافر منها سوى ٦٠ مليارا فقط ونعوض الفارق بمعالجة مياه الصرف الصحى. ومن الضرورى التزام الفلاحين بالدورة الزراعية، حيث يجب زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز فقط فى الدلتا من أجل توفير المياه، وأن معدل النمو السكانى يزيد بنسبة ٢.٥ مليون كل عام، مما يؤثر على نسبة مياه الرى، ويجب معالجة الصرف الصحى لتعويض العجز.

الموقف الفنى لسد النهضة:

سد النهضة.. ملاحظات واجبة على مراوغات مؤسفة

برفض الجانب الإثيوبى التقرير الاستهلالى للمكتب الاستشارى الفرنسى الموكول إليه إعداد الدراسات الفنية عن سد النهضة الإثيوبي، تتضح اليوم الحقائق التى كانت بالأمس شكوكاً واحتمالات. لم يعد الأمر بحاجة إلى إثباتات جديدة على سلوك الحكومة الإثيوبية المتواصل من المماطلة والمراوغة وفرض الأمر الواقع وسوء النية مع أن عبارة «حسن النيّة» قد تكرر ذكرها أربع مرات فى الوثيقة بالغة الإيجاز لإعلان المبادئ المبرم بين مصر وإثيوبيا والسودان فى مارس ٢٠١٥. وبرغم العلاقات الطيبة الموغلة فى القدم بين مصر وإثيوبيا لا سيما فى شقها الدينى بحكم التبعية التاريخية للكنيسة الإثيوبية لكنيسة الكرازة المرقسية فى مصر، برغم ذلك كله فقد أصبح سوء النية ملمحاً لكل خطوة تخطوها الحكومة الإثيوبية غير مكترثة بالمخاطر الذى ينذر بها سد النهضة على مصر. تجلّى هذا فى ظل الرغبة الإثيوبية المبيّتة لتقصير فترة ملء خزان السد بما يلحق الضرر بمصر، ومن قبل زيادة السعة التخزينية التى كانت مقررة للسد من ١٥ إلى ٧٥ مليار متر مكعب. ما يجب أن تفهمه الحكومة الإثيوبية أنها تقدم على أفعال تشكل خطراً وجودياً يهدد الأمن المائى والغذائى والاجتماعى لمائة مليون مصرى فى دولة تثبت أحدث الأرقام الصادرة عن البنك الدولى أنها من أفقر دول حوض النيل قاطبة من حيث نصيب الفرد من المياه (الداخلية) المتجددة سنوياً بالمتر المكعب إذ يبلغ فى مصر ٢٠ مترا مكعبا فقط وفى إثيوبيا ١٢٢٧ أى أكثر ستين مرة من نصيب مصر، وفى السودان ١٠٠ أى خمسة أضعاف نصيب مصر، وفى أوغندا ١٠٠٠، وفى كينيا ٤٥٠، وفى رواندا ٨١٨ وفى بوروندى ٩٠٠ وفى الكونغو ٤٨ ألفا وفى اريتريا ٥٣٣ . هكذا وفى ظل التحديات التى يواجهها هذا البلد الطيب الصابر تضيف قضية سد النهضة الإثيوبى تحدياً جديداً وخطراً غير مسبوق. فى لحظة كتلك يصبح المطلوب هو أن نتحلى جميعاً بأكثر درجات التماسك والتضامن وأن نرتفع كمصريين فوق كل الخلافات والقضايا التى تفرّقنا. لا وقت للبكاء على اللبن المسكوب لأن هناك مياهاً هى مصدر حياتنا مهدّدة بأن تُحجب وتُهدر. فعلتها

إثيوبيا واختطفت فى غفلة منا اللحظة المناسبة فى إبريل ٢٠١١ للإقدام على إقامة السد فيما نحن نسد الطرقات ونغلق المصالح الحكومية ونملأ الفضائيات نعم.. كان لدينا أخطاء آخرها وثيقة إعلان المبادئ بصياغتها المجحفة والمربكة. فلنتجاوز كل هذه العثرات والارتباكات وفى حدود المساحة المتاحة ثمة ملاحظات واجبة لفهم ما جرى والبناء على ما يجرى حالياً من مراوغات ومماطلات. الملاحظة الأولى تتعلق بالأدوار التى كانت وربما ما زالت وراء سد النهضة. البعض كان له دور تحريضى وتآمرى لا يثير الاستغراب مثل إسرائيل، والبعض الثانى انطلق من هدف اقتصادى واستثمارى لا أكثر مثل الصين. والبعض الثالث كان له دور انتهازى ومؤسف مثل حكومة السودان التى تضغط بورقة السد الإثيوبى مقابل ملف حلايب وشلاتين أو دور كيدى لدولة مثل قطر التى لم تفرّق بين ما هو استراتيجى وأمن قومى فى مسألة وجودية للشعب المصرى مثل مياه النيل وبين الخلافات والنكايات السياسية وهى بطبيعتها عابرة. ربما كان موقف الحكومة السودانية الذى عبّر عنه وزير خارجيتها هو أكثر ما يبعث على الأسى وقد بلغ حداً غير معقول بقوله إن مصر مدينة للسودان بأخذ جزء من حصتها فى مياه النيل فيما أسماه بالسلفة المائية منذ عام ١٩٥٩ ! دون أن يوضح لنا المسئول السودانى (ولا أقول الشعب السودانى الكريم الذى تربطنا به صلات الدم وأواصرالقربي) بأية مقاييس أو أوزان أو أدوات اكتشف فجأة وبعد ستين عاماً أن مصر كانت تسطو ليلا على مياه النيل؟! أما الدور الإسرائيلى فمعروف ومكشوف لأن شفاه إسرائيل تتلمظ اشتهاء لمياه النيل منذ عرض «تيودور هرتزل» على اللورد كرومر فى ١٩٠٣ مشروع الحصول عى جزء من مياه النيل من خلال سيناء إلى صحراء النقب لكن تم رفضه من الحكومة المصرية والسلطات البريطانية. ثم عادت إسرائيل للفكرة ذاتها أثناء زخم اتفاقية السلام مع مصرلكن الرئيس السادات سرعان ما استشعر رفض الشعب المصرى فانصاع له. ها هى إسرائيل تعود للحلم القديم ذاته لكن من بوابة سد النهضة الإثيوبي، ولا أحد يدرى هل صحيح بالفعل أنه فى مقابل المساعدات الإسرائيلية لإثيوبيا فى سد النهضة وفى غيره ثمة أفكار إسرائيلية بشأن ناقلات عملاقة للمياه كناقلات النفط تحمل مياه النيل لها؟ وهل يحق لإثيوبيا قانوناً الإقدام على مثل هذا التصرف انتقاصاً من أو تأثيراً على الحقوق المائية لإحدى دول حوض النيل مثل مصر لا سيما إذا عرفنا أن الأحكام التى تضمنتها كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتى أصبحت تشكل قوام القانون الدولى للأنهار الدولية تمنع إقامة أى مشروعات أو أعمال على نهر دولى تلحق ضرراً ملموساً بكمية المياه أو بتوقيتها فى دول المصب؟

بخلاف الأدوار السابقة لدول فإن هناك ما يُقال بشأن رؤوس أموال عربية للقطاع الخاص تدفقت على إثيوبيا وأسهمت فى بناء سد النهضة. بالطبع لا أحد ينكر على القطاع الخاص حقه فى الاستثمار أينما شاء وهو يبحث عن ربحية ومناخ جاذب للاستثمار حتى ولو قيل إن الاستثمارات السعودية فى إثيوبيا قد بلغت ١٤ مليار دولار فى عام ٢٠١١ وفقاً لتصريحات القنصل العام المنشورة فى صحيفة الاقتصادية السعودية فى ٢٤ سبتمبر ٢٠١١، فمعظم هذه الاستثمارات هى للقطاع الخاص وأهمها للملياردير السعودى لأم إثيوبية الشيخ محمد العامودى المعتبر أيقونة وملكاً غير متوّج فى إثيوبيا وهو أحد الذين تم إيقافهم أخيرا فى السعودية فى إطار حملة مكافحة الفساد.

ما سبق يعنى أن مصر مدعوة بشدة إلى ابتناء رؤى وسياسات جديدة لجذب جزء من الاستثمارات العربية التى تنافس الأمطار فى انهمارها على هضاب إثيوبيا، وكذلك ابتكار آليات عمل نشطة وفاعلة لإدارة وتطوير العلاقات المصرية الإفريقية وعلى وجه الخصوص مع دول حوض النيل. ربما حان الوقت لاستحداث وزارة متخصصة للشئون الإفريقية تتفرغ تماماً لعلاقات مصر الاقتصادية والثقافية والسياسية. هنا أحد الدروس المستفادة من قضية سد النهضة وما قد يلحقه من سدود أخرى فى إثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل.

الملاحظة الثانية تتعلق بمسارات التعامل مع قضية سد النهضة أو ما تبقى فيها من جوانب يمكن معالجتها. فى القضية مسارات متعددة يجب طرقها جميعاً لكن يبقى المساران السياسى والقانونى الأكثر تأثيراً. المسار الفنى يمضى من تعثر إلى تعثر، ولربما كان هذا مقصوداً منذ البداية للمماطلة واستهلاك الوقت. حتى الآن بدا الخطاب السياسى المصرى حصيفاً إذ لم ينكر حق إثيوبيا فى التنمية وفى بناء سدها وإبداء الحرص على العلاقات الطيبة بين البلدين. اعتمد الخطاب على مبادرات شجاعة لإثبات حسن النية وتواصل مع الدول الأخرى لحوض النيل ولم يتبن لغة متشنجة أو عدائية ربما كانت تتمناها حكومة إثيوبيا لتأجيج الشعور الوطني. لكن يبدو أن الحكومة الإثيوبية تستشعر أن سياسة فرض الأمر الواقع تؤتى ثمارها. الآن يصبح مطلوباً إحداث اختراق فى المسار السياسى وقد انكشفت النيات المبيتة السيئة بالاعتراض على التقرير الاستهلالى للمكتب الاستشارى الفرنسي. هذا الاعتراض فضلاً عن أنه يبدو استهلاكاً للوقت فهو لا يبعث على التفاؤل لأنه إذا كانت الحكومة الإثيوبية تعترض منذ الآن على مجرد تقرير استهلالى فى مصلحة مصر فمن المؤكد أنها سترفض من باب أولى ما قد ينتهى إليه صلب التقرير لاحقاً.

يطرح المسار السياسى تدابيره وبدائله على مراكز صناعة القرار فى الدولة. والمخاوف أن تكون الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء الإثيوبى إلى مصر بهدف الطمأنة واستهلاك الوقت لا أكثر والحديث

المعاد المكرّر عن تنمية العلاقات بين البلدين، وهذا ما صرّح به السفير الإثيوبى فى القاهرة أثناء زيارته لمجلس النواب. كلام لا جديد فيه يتكرّر منذ ست سنوات بينما تمضى سياسة فرض الأمر الواقع على قدم وساق. لا أملك هنا أيضاً سوى التحفظ على (رخاوة) وعدم ملاءمة التعبير الذى استخدمه رئيس لجنة الشئون الأفريقية بمجلس النواب حين قال مخاطباً السفير الإثيوبى إن المصريين لديهم حساسية من موضوع مياه النيل. كان هناك مائة تعبير آخر أكثر دقةً وقوةً يمكن استخدام أحدها بكل دبلوماسية وحصافة وتهذيب. أما وصف الحساسية فهو يليق بمسميات أخري! المصريون ليس لديهم حساسية بل الشعور بمخاطر حقيقية مؤسسة على أرقام وحقائق لا تخيلات أو مشاعر حين أن مياه النيل تمثل ٩٥% من موارد مصر المالية والتى قدرتها اتفاقية ١٩٥٩ بـ ٥٥ مليار متر مكعب فى وقت كان عدد سكان مصر لا يتجاوز ٢٥ مليون نسمة. الشعور بمخاطر يعززها رفض تقرير أولى لمكتب استشارى محايد وافقت إثيوبيا على الاحتكام لرأيه ابتداء بشأن بناء سد أثبت الخبراء أن وظيفته المعلنة فى توليد الكهرباء فقط لا تبدو مقنعة تماماً فى ظل الكثير من مواصفاته. حان إذن وقت الخروج من حالة الانسداد الحاصل وقد شارف السد على الانتهاء. وبرغم أن واقع العلاقات العربية العربية لا يسعد هذه الأيام فإنه لا غنى عن البحث عن تحالفات وصداقات وشراكات سياسية. ولعلّ عبارة رئيس الجمهورية مؤخراً من أن قضية مياه النيل تمثل لمصر مسألة حياة أو موت عبارة دالّة تغنى بذاتها عن أى تعليق إذ يصبح استدعاء كل الوسائل والأدوات الأخرى لدفاع مصر عن حقها الوجودى فى أمنها المائى والغذائى والاجتماعى أمراً طبيعياً ومبرراً يرقى دون أى مبالغة قانونية إلى حد الدفاع عن النفس.

المسار القانونى أيضاً يفرض نفسه ويؤكد الحقوق المصرية فى مياه النيل بأكثر من سند ووفقاً لأكثر من مرجعية، ومصر لا ينقصها أساتذة وخبراء القانون الدولى الثقات المتخصصون القادرون على إثبات ذلك. تدرك الحكومة الأثيوبية بالطبع أن وثيقة إعلان المبادئ الموقع عليها فى مارس ٢٠١٥ تحول دون إمكانية اللجوء إلى آليات التوفيق والوساطة وغيرها من وسائل حل المنازعات بشأن تفسير أوتطبيق الإعلان إلا بقبولها هى وذلك وفقاً للبند العاشر من الإعلان نفسه الذى يتطلب إجماع الدول الثلاث الموقعّة (مصر وإثيوبيا والسودان). لكن هذا لا يحول دون البحث عن فتح الأبواب الموصدة لمحكمة العدل الدولية ولو بمفتاح المادة ٥/٣٨ من لائحة المحكمة التى يعرفها المتخصصون جيداً، وقد سبق لمحكمة العدل الدولية نفسها أن أقرت إمكانية الأمر باتخاذ تدابير تحفظية بمعزل عن انعقاد اختصاصها بنظر موضوع النزاع. كما لا يعنى الانغلاق الإجرائى

لآليات الوساطة والتوفيق بحكم إعلان المبادئ مبدأ حرمان مصر من طرق أبواب ووسائل قانونية أخرى لحل النزاع.

على أى أسس قانونية وحقائق واقعية يمكن إدارة المسار القانونى لقضية سد النهضة؟ هناك أولاً الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النيل والتى أكدتها خمس اتفاقيات دولية آخرها اتفاقية ١٩٥٩. روّجت إثيوبيا داخل دول حوض النيل الزعم بأن الحقوق التاريخية لمصر قد تجاوزتها التغيرات وأن دول حوض النيل ليست ملزمة باتفاقيات أبرمتها نيابة عنها دول استعمارية وأنها اليوم دول ذات سيادة. لم يكن سراً أن هذا الزعم الإثيوبى كان تحريضاً على مصر أسفرعن إبرام الاتفافية الإطارية الشهيرة باتفاقية عنتيبى فى عام ٢٠١٠ والتى لم توقع عليها بعد مصر والسودان. هذه المزاعم المتهافتة تدحضها أسانيد قانونية يتجاوز مناقشتها حدود هذا المقال منها أن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل تظل ملزمة بحكم ما يُعرف بقواعد الاستخلاف الدولي. فضلاً عن أن نظرية السيادة المطلقة أصبحت من مخلّفات فكر قانونى مضى واندثر ليحل محلها اليوم نظرية الاستخدام المنصف والمعقول لمياه الأنهار. ثانياً– وبمعزل حتى عن سند الحقوق التاريخية فإن مبدأ التقسيم العادل والمعقول لمياه الأنهار الدولية الذى تكرسه اليوم كل الاتفافيات الدولية ذات الصلة وآخرها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية المبرمة فى ١٩٩٧ يرتب مسئولية الحكومة الإثيوبية ويُظهر تعسفها فى استخدام حقها فى إقامة السد وما اقترنت به سلوكياتها اللاحقة من سوء النيّة. فمبدأ التقسيم المنصف والمعقول يوجب عدم إلحاق ضرر ذى شأن (ضرر ملموس) بمصر، وهو ضرر أدنى فى درجته من الضرر الجسيم أو الخطير أو الجوهرى وكلها معايير للضرر كانت سائدة فيما مضي، وهو ما يصب فى مصلحة مصر. البنك الدولى نفسه أصبح يشترط لتمويل المشروعات المقامة على أنهار دولية عدم إلحاق الضرر بدولة متشاطئة.

خلاصة الأمر أن مبدأ حسن النية الذى تكرر ذكره أربع مرات فى إعلان المبادئ لم تلتزم به الحكومة الإثيوبية ولو مرة واحدة غير مكترثة بحقيقة أن نصيب الفرد فى مصر سنوياً من المياه الداخلية المتجددة يقل ستين مرة عن نصيب الفرد فى إثيوبيا، وأن الزراعة فى مصر تعتمد على مياه النيل مصدر الحياة الوحيد تقريباً لمائة مليون مصرى بنسبة تفوق ال ٨٠.%.

اكد وزير الموارد المائية والكهرباء السودانى، إن أعمال الإنشاءات في سد النهضة لن تنتهي قبل ٥ سنوات، وإن عمليات الرصد التي قام بها خبراء اللجنة الفنية تؤكد أن بناء السد سيستغرق وقتًا أكبر مما أعلنت عنه الشركة الإيطالية المنفذه له فيما شكك خبراء مياه في تصريحات الوزير مؤكدين ان

السودان تلجأ دائما الي سياسة الغموض البناء والتي تحمل معنيين للتصريحات كي ترضي كل الأطراف. وقال وزير الموارد المائية والري ان الرئيس اصدر توجيهاته بسرعة التعاقد مع المكتبين الاستشارين المسؤولين عن تنفيذ دراسات سد النهضة الاثيوبي لتحديد الاثار السلبية للسد علي دولتي المصب مصروالسودان. تم عرض نتائج اجتماع الخبراء الفنيين للدول الثلاث باديس ابابا لدراسة المقترح المصري باضافة فتحتين لجسم السد لضمان وصول المياه الي دولتي المصب في حالة حدوث اي طواريء غير متوقعة خاصة في موسم انخفاض المناسيب وزيادة معدلات الجفاف أن فتحات سد النهضة الحالية كافية لتمرير المياه اللازمة لدولتى السودان ومصر ولا تدعو للقلق، ومعدل تمرير الفتحة يبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب في اليوم الواحد، أن إيراد النيل اليومى في غير أوقات الفيضان يبلغ ٣٠ مليون متر مكعب، وهو الأمر الذي لا يدعو للقلق.

المطلوب في الوقت الحالى هو تعزيز الثقة بين الدول، وإيقاف السد ليس حلاً للأزمة ولكن الحل هو الوصول إلى تفاهمات حقيقية تعزز الخروج من الأزمة، أن جميع الأطراف ستحترم النتائج التي ستسفر عنها الدراسات حول سد النهضة، أن كل الوثائق التي وقعتها الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) منذ تقرير لجنة الخبراء العالمية في مايو ٢٠١٣لم تتحدث عن إيقاف السد، ولم تتطرق الدول الثلاث إلى حمل إثيوبيا على إيقاف العمل بالسد كبادرة لحسن النية.

الي ذلك كشفت مصادر رسمية بملف سد النهضة أن الانتهاء من سد النهضة كاملاً لن يتم قبل خمسة أعوام من الآن، أن السد ينقسم لجزءين: سد خرسانى يتم البناء فيه حاليا وتبلغ سعته ١٤ مليار متر مكعب سيتم الانتهاء منه نهائياً العام المقبل، وآخر ترابى يحجز أكثر من ٦٠ مليار متر مكعب من مياه النيل سيتم الانتهاء منه بعد خمسة أعوام، أن التأثير الأكبر من السد يأتى من السد الترابى، وأنه لن يتم الانتهاء منه قبل خمسة أعوام وفقاً للتقديرات الإثيوبية، أن إثيوبيا ستبدأ بتركيب توربينتين فقط منتصف العام الحالى تم إعدادهما في موقع السد.

شكك الخبراء في تصريحات وزير المياه والكهرباء السوداني، مؤكدين أن السودان تلجأ دائما إلى سياسة «الغموض البناء»، والتي تحمل معنيين للتصريحات كي ترضي كل الأطراف، موضحة أن هذه التصريحات تقبلها إثيوبيا، حيث إنها تعني أنها ستنتهي من أعمال الإنشاء والتخزين خلال ٥ أعوام، بينما يفهمها المصريون على أن الإنشاءات ستنتهي بعد ٥ سنوات، وبعدها يبدأ التخزين، وهو ما يتسبب في نتائج كارثية للموقف التفاوضي المصري، واستمرار إثيوبيا في الإسراع بوتيرة الإنشاءات والتخزين.

تسلمت دول مصر والسودان وإثيوبيا العرض الفنى المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين «بى. آر. إل، وأرتيليا»، المسند لهما تنفيذ الدراسات الفنية لتأثيرات سد النهضة على دولتى المصب، حيث تضمن دراستين حول تحديد تأثيرات السد على التدفقات المائية التى تصل مصر والسودان، وتأثيره على الطاقة الكهربية المولدة من سدود البلدين، وكذلك تأثيراته على النواحى البيئية والاقتصادية والاجتماعية بهما.يعكف أعضاء اللجنة الثلاثية المصرية الوطنية حاليا على دراسة ومراجعة العرض الفنى المقدم، تمهيدا لعقد اجتماع مشترك للجنة الوطنية للدول الثلاث، لمناقشته، بحضور ممثلى الشركتين، وذلك طبقا لخارطة الطريق المتفق عليها، على هامش الاجتماع السداسى لوزراء الخارجية والمياه، بالعاصمة السودانية الخرطوم.

ومن المقرر أن ينتهى خبراء الدول الثلاث من دراسة العرض الفنى وتقييمه لإبداء الرأى فيه، ثم التشاور والتوافق عليه خلال ٧ أيام، تمهيدا لتقديم العرض الفنى المشترك فى الاجتماع السداسى المقبل، المقرر عقده بالعاصمة السودانية الخرطوم، ويقوم الوزراء بفتح العرض المالى وتقديم نسخة من العرضين إلى المكتب القانونى الدولى كوربت لمراجعته لإعداد العقود والتوقيع عليه.سيتم البدء فى الدراسات الفنية فور التوقيع مباشرة، خلال منتصف فبراير ٢٠١٦، على أن يتم تنفيذ الدراسات فى مدة زمنية تتراوح بين ٨ و١١ شهرا، طبقا للاتفاق بين الدول الثلاث، أن الدراسات ستشمل التعامل مع السد من الناحية الهندسية، وتحديد حجم الأضرار على الدول الثلاث من الناحية المائية والهيدروليكية لحركة مياه النهر باتجاه دولتى المصب، فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، وطرح التوصيات اللازمة، للحد من الأضرار على دولتى المصب، بينما تتفق الدول الثلاث على قواعد الملء الأول لخزان سد النهضة، طبقا لاتفاق المبادئ الذى وقعه قادة الدول. وقال سفير مصر لدى إثيوبيا، إنه حتى هذه اللحظة لم تخرق أى من إثيوبيا أو السودان أو مصر اتفاقية إعلان المبادئ التى وقعها زعماء الدول الثلاث فى الخرطوم، فى مارس ٢٠١٥.أن إثيوبيا لم تخرق حتى هذه اللحظة اتفاقية إعلان المبادئ، خاصة الفقرة الخامسة بعنوان: «مبدأ التعاون فى الملء الأول وإدارة السد»، والتى تنص على الامتناع عن ملء خزان السد إلا بعد اتفاق الأطراف الثلاثة على أسلوب تشغيل السد، أن هذه الفقرة على وجه الخصوص لا تقبل التأويل.مصر تحظى بتأييد كبير داخل القارة الأفريقية، من أجل حماية حقوقها فى الحصول على مياه نهر النيل وفقا للقانون الدولى، أن سياسة مصر الجديدة القائمة على الانفتاح على أفريقيا وتوسيع هذا التعاون لشراكة اقتصادية فاعلة كانت لها أثر كبير فى تفهم الدول الأفريقية لموقف

مصر من سد النهضة.حرص الرئيس السيسى على المشاركة فى جميع القمم والفعاليات الأفريقية، فضلا عن الاهتمام بالقضايا الأفريقية دون تمييز.

قال وزير الموارد المائية والرى، إن المرحلة الأولى من مفاوضات سد النهضة الإثيوبى، ستنتهى بالتوقيع مع المكتبين الاستشاريين، الفرنسيين «بى آر إل» و«أرتيليا»، حيث تبدأ بعدها المرحلة الثانية من المفاوضات المتعلقة، بالدراسات الفنية المقرر بدء أعمالها منتصف فبراير ٢٠١٦.

«المكتب الاستشارى سيعد تقارير شهرية ويقدمها للدول الثلاث لمراجعتها واعتمادها، والمرحلة الثالثة تبدأ عقب انتهاء المكتب الاستشارى من وضع تقريره الفنى من خلال إعداد وزراء المياه بمصر والسودان لإدارة وآلية تشغيل السد، طبقا لتوصيات المكتب الاستشارى، وهذا مذكور فى اتفاق المبادئهذا يعنى أن لدينا استراتيجية تتكون من ٣ مراحل وبمجرد التوقيع فى فبراير المقبل، تنتهى المرحلة الأولى بنسبة ١٠٠%، وتبدأ المرحلتان الثانية والثالثةتشغيل السد الإثيوبى ينقسم إلى مرحلتين الأولى توليد مبكر وآخر بالكامل، والأول يقصد به تشغيل ٢ توربينة، ومن المفترض قبل أن يتم توليد الكهرباء أن يبدأ السد فى التخزين، ومع الاتفاق على أن الدراسات الفنية تنتهى العام الحالى، إذن سيبدأ التخزين بعد العام الحالى، وسيكون مع فيضان ٢٠١٧، طبقاً لتوصيات الدراسات الفنيةوتوقع أن يبدأ التوليد المبكر بـ ٢ توربينة فى موسم فيضان العام المقبل، ويبدأ بعد ذلك باقى التخزين طبقاً لتوصيات الدراسات الفنية، لأنها المخرج الوحيد لهذا الملف، حيث تحدد عدد سنوات وحجم وسيناريو التخزين، وتحدد متى يكتمل ويخزن هذا السد.طبقاً للعرض الفنى السابق من شركة «بى آر إل» ومخرجات اجتماع الخرطوم الأخير تجرى الدراسة من ٨ إلى ١١ شهراً، أى أنه قبل نهاية عام ٢٠١٦ سيكون لدينا دراسة مائية، وهى المسؤوله عن الإجابة عن كافة الاستفسارات التى تدور حول الآثار السلبية لسد النهضة من عدمها، وإن كانت هناك آثار سلبية ستجيب الدراسة عن وسائل التغلب عليها، سواء من خلال عدد سنوات التخزين أو توقيت التخزين، هناك العديد من الاستفسارات المطلوبة من المكتب الاستشارى للقيام بإعدادها، ثم تعقبها دراسة بيئية واقتصادية اجتماعية، بعدها بـ٣ شهور فى مارس ٢٠١٧ تنتهى هذه الدراسات المكملة.

اللجنة الوطنية للسد التى تضم ممثلين عن مصر والسودان وأثيوبيا، تنهى إجراءات التعاقد مع المكتب القانونى البريطاني، كوربت، لتجهيز العقود التى سيتم توقيعها فى الخرطوم، أول فبراير ٢٠١٦ مع المكتبين الاستشاريين الفرنسيين "بى.أر.إل" الرئيسي وأرتيليا المساعد له، اللذين سيقومان بتنفيذ الدراسات الفنية للسد لمعرفة آثارة السلبية على دولتى المصب، مصر والسودان.

تم عقد أول إجتماع للجنة الفنية المشكلة لدراسة بعض المقترحات المصرية المتعلقة بأمور فنية خاصة بسد النهضة، وذلك فى أديس أبابا، ٤ يناير ٢٠١٦، لبحث إمكانية زيادة عدد الفتحات الإضافية فى السد، والتى طلبتها مصر، وإذا انتهت اللجنة الى أن هذه الفتحات حيوية سيتم الالتزام بها لتأمين الأمن المائي المصرى، بزيادة التدفقات المائية الى النيل الأزرق، خاصة فى فترة انخفاض المناسيب، حيث سترفع اللجنة تقريرها لوزراء رى الدول الثلاث خلال إجتماعهم فى الاسبوع الأول من فبراير ٢٠١٦.

إن إثيوبيا التزمت خلال الاجتماع الأخير بإحترام نتائج الدراسات الفنية طبقاً لإتفاق المبادئ الموقعغ بالخرطوم، مؤكداً أنه تم الاتفاق ايضاً على خارطة طريق للمرحة القادمة لسرعة إتمام الدراسات، على أن يكون التوقيع على عقد الأعمال الاستشارية بالخرطوم، بحضور الوزراء الثلاثة، على أن تنتهي الدراسة المائية خلال فترة لا تتجاوز ٨ أشهر.

إن العقد مع المكاتب الاستشارية يحدد مهام كل مكتب ويتضمن العرض المالي المقدم منهما تمهيداً لصياغة العقود الفنية والمالية ومراجعتها مع المكتب القانونى البريطاني، على أن يتم توقيع التعاقد مع مكتب المحاماة قبل التوقيع مع المكتبين، بإعتباره المسؤول عن التوقيع مع المكتبين نيابة عن الدول الثلاث. اتفاق الخرطوم أعاد الثقة الى المفاوضات لافتاً الى أن أديس أبابا أكدت عدم البدء فى ملء الخزان الا بعد إنتهاء الدراسات، وأنه لم يتم تخزين المياه خلف السد حتى الآن، سيتم السماح لخبراء مصريين بزيادة السد والتأكد من عدم وجود تخزين لطمانة الرأي العام.

أن إثيوبيا تقدمت بطلب لبداية الملء من قبل للتجربة، ولكن مصر رفضت ذلك قبل نهاية الدراسات، أن إتفاق الخرطوم يعتبر محضر اجتماع لما تم الاتفاق عليه ولا يرتقي لمستوي الاتفاقية، ان المكتب الفرنسي بي أى إل، هو أحد المكاتب التى سبق ترشيحها بواسطة مصر والسودان للدخول ضمن القائمة المختصرة لإتمام الدراسات، وهو احد المكاتب المشهود لها بالكفاءة على المستوي الدولي.

إن جميع الأطراف ستحترم النتائج التى ستسفر عنها الدراسات حول السد، أن الوثائق التى وقعتها الدول الثلاث، منذ تقرير لجنة الخبراء العالميين فى مايو ٢٠١٣، لم تتحدث عن إيقاف بناء السد، كبادرة إثيوبية لحسن النية، ليس هناك حاجة لإيقاف الانشاءات، ولكن بحاجة الى تعزيز الثقة، أن إيقاف البناء شهراً او إثنين ليس حلاً لأي مشكلة ولكن الحل هو الوصول الى تفاهمات حقيقة.

قالت مصادر معنية بملف مياه النيل إن الحكومة كلفت الوفد الفني المصري، الذي يضم خبراء السدود بوزارة الري، بإعداد تقرير فني حول إمكانيات تطبيق المقترحات المصرية لزيادة فتحات سد

النهضة الإثوبي، لضمان زيادة معدلات تمرير المياه الى النيل الأزرق، مروراً بالسودان ومصر لتقليل الآثار السلبية لعمليات التخزين المتوقع، ومن المقرر أن تجري الاجتماعات على مدار يومين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمشاركة الشركة الايطالية المنفذة لمشروع سد النهضة ساليني.

الوفد الفنى سيطلع على التصميمات الأصلية للسد الإثيوبي، وتحديد برامج التعديل فى تصميمات الفتحات، للبدء فى زيادتها بالاتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان، طبقاً لتوصيات الإجتماع بالعاصمة السودانية الخرطوم، والتقرير الفني سيشمل تحديد التكلفة الفعلية لزيادة الفتحات، وسيتحملها الجانب المصري، طبقاً للمقترحات التى سبق أن تقدم بها خلال اجتماعات الخرطوم، على أن يتم عرضها على وزير المياه بالدول الثلاث.

ومن المقرر عقد الاجتماع العاشر للجنة الثلاثية لسد النهضة الإثيوبي، التى تضم خبراء مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة الخبراء، تمهيداً لإعداد لتوقيع المكتبين الاستشاريين الفرنسيين بى أر إل، وأرتيليا، فى الأول من فبراير بحضور المكتب القانوني الإنجليزي "كوربت" يتم بعدها تقديم عرض فني مشترك قبل بدء تنفيذ الدراسات الفنية على أن تقوم الشركة الشركة الأولى بإجراء ٧٠% من الدراسات مقابل ٣٠% من الدراسات لشركة أرتيليا الفرنسية الثانية.

سيُناقش الوفد خلال الإجتماع مع الجانب الإثيوبي بعض المقترحات المصرية الخاصة بالسد ومنها فتحات المناسيب المنخفضة بجسم السد، ويتم إجراء مناقشة علمية فنية بخصوص عدد الفتحات المناسبة، والتى ينبغي تنفيذها بجسم السد لتمرير تصرفات المياه تحت ظروف تشغيلية وتصميمية معينة، من خلال تحديد عدد البوابات المناسبة، مع الإطلاع على الدراسات الإثيوبية المعنية ببوابات السد.

وكشفت مصادر رسمية بوزارة الري أن الإجتماع يهدف بحث المقترح المصري بزيادة عدد فتحات الري بجسم السد الإثيوبي لتصبح ٤ فتحات بدلاً من فتحتين فى التصيميم الحالي المقدم من الجانب الإثيوبي، على أن يقوم الوفد المصري بالمشاركة فى صياغة الرؤية الفنية لخبراء الدول الثلاث فى التقرير المشترك تمهيداً لعرضه على وزراء المياه بالحكومات الثلاث.

إختتمت بالعاصمة الإدارية الاثيوبية أديس أبابا اجتماعات الخبراء الفنيين المتخصصين فى هندسة السدود المائية والانشاءات الكبري بالدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، لمناقشة ودراسة المقترح المصري الخاص بإنشاء وزيادة عدد من الفتحات الجديدة أسفل سد النهضة الإثيوبي من ٢ الى ٤ فتحات جديدة التى طالبت بها مصر لضمان إستمرار تدفق المياه خلال فترات المناسيب الضعيفة

لمجري نهر النيل فى اتجاه السودان ومصر كما تم مناقة سبل تعديل التصميمات الحالية للسد طبقاً لما قدمته الدراسة الفنية المصرية المقترحة والتى تم طرحها فى الإجتماع السداسي لوزراء الخارجية والري الأخير بالخرطوم.

ناقش الوفد الفني المصري ونظرائه من الجانبيين الإثيوبي والسوداني المقترحات المصرية الخاصة بإضافة فتحات جديدة لتمرير المناسيب المنخفضة لمياه نهر النيل فى أوقات غير الفيضان أو أوقات الفيضانات المنخفضة، سيرفع الخبراء اليوم تقريراً مفصلاً لوزراء المياه بالدول الثلاث حول نتائج وتوصيات الاجتماعات الفنية التى استمرت على مدي يومين بأديس أبابا. سيتم رفع تقرير فني شامل الى اللجنة السداسية التى تضم وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث يتضمن ويوضح رأي كل دولة حول المقترحات المقدمة بإضافة بوابات جديدة للسد وذلك لإتخاذ قرار سداسي حوله.

ان وفد الخبراء سيجتمع فور وصوله من أديس أبابا بوزير الري سيقدم خلال الاجتماع تقريره الفنى الشامل حول مجريات المناقشات التى تمت بين الدول الثلاث حول أمكانات تطبيق المقترحات المصرية لزيادة فتحات سد اللنهضة، لزيادة معدلات تمرير المياه الى النيل الأزرق مروراً بالسودان ومصر لتقليل الآثار السلبية لعمليات التخزين المتوقع مع بدء موسم الفيضان المقبل.

المناقشات الفنية التى درات على مدار اليومين لتوضيح الرؤية المصرية من خلال دراسة فنية متكاملة حول إمكانية انشاء فتحتين اضافيتين بجسم السد لتصبح عدد الفتحات المستخدمة أربعة فتحات بما فيهما الفتحتان الموجودتان حالياً ضمن التصميم الإثيوبي لضمان إمرار المياه الى دولتي المصب في حالة حدوث أى طوارئ تتسبب فى إيقاف عمل توربينات توليد الكهرباء بجسم السد خاصة وأن الدراسات المصرية أكدت صعوبة تمرير الاستخدمات المائية الحالية لدولتي المصب خصوصاً فى فترات الجفاف التى قد تتعرض لها الهضبة الاثيوبية.

ان الموقف المصري التنفيذي للأعمال الانشائية بجسم السد تسمح بتنفيذ المقترح المصري الذي يستهدف تمرير المياه من الانفاق الخاصة بالتوربينات التى لم يتم تركيبها حتى الآن وجزء آخر فوق جسم السد بعد الانتهاء منه، ان الانفاق الأربعة السفلية التى تناولت وسائل الاعلام هى انفاق مؤقته سوف تستخدم فى فترة الملء للبحيرة على أن يتم غلقها بالخرسانة المسلحة بعد الانتهاء من فترة الملء الأول. وقعت هيئة المساحة التابعة لوزارة الري والشركة المصرية للاتصالات برتوكولاً للتعاون، ينص على تقديم خدمات تبادلية فى مجال المعلومات والخرائط الجغرافية، وتبادل خدمات تكنولوجيا المعلومات والتسويق وخدمات العملاء بما يحقق المصلحة العامة لكلا الجانبين، والوصول الى أعلى معدلات لتبادل الخدمات والخبرات.

تلقى وزير الموارد المائية والرى تقريرا فنيا مفصلا عن جولة المناقشات العلمية والفنية التى دارت بين خبراء مصر والسودان وإثيوبيا بأديس أبابا لدراسة الفتحات المناسبة بالمناسيب المنخفضة بسد النهضة لتمرير المياه باعتبارها سيناريوهات وافتراضات لتشغيل السد وقامت كل دولة بعرض وجهة نظرها العلمية طبقا لدراستها الوطنية.

سيتم رفع تقرير فنى بشأن هذه الجولة من المناقشات الفنية تتضمن النتائج والتوصيات التى خرج بها خبراء الدول الثلاث إلى الاجتماع السداسى لوزراء الخارجية والمياه بالدول الثلاث خلال اجتماعهم المقبل لاتخاذ اللازم فى إطار بناء الثقة، اجتماع خبراء من الدول الثلاث بأديس أبابا فى إطار مخرجات الاجتماع السداسى الأخير لوزراء الخارجية والرى والذى عقد بالخرطوم يومى ٢٧ و٢٨ ديسمبر ٢٠١٥. واختتمت بأديس أبابا اجتماعات الخبراء الفنيين المتخصصين فى هندسة السدود المائية والانشاءات الكبرى بالدول الثلاث لمناقشة ودراسة المقترح المصرى الخاص بإنشاء وزيادة عدد من الفتحات الجديدة أسفل سد النهضة من ٢ إلى ٤ فتحات التى طالبت بها مصر لضمان استمرار تدفق المياه خلال فترات المناسيب الضعيفة لمجرى النيل فى اتجاه السودان ومصر، كما تمت مناقشة سبل تعديل التصميمات الحالية للسد طبقا للدراسة الفنية المصرية المقترحة والتى تم طرحها فى الاجتماع السداسى لوزراء الخارجية والرى الاخير بالخرطوم. الوفد الفنى المصري ناقش ونظراؤه من الجانبين الإثيوبى والسودانى المقترحات المصرية الخاصة بإضافة فتحات جديدة لإمرار المناسيب المنخفضة لمياه النهر فى أوقات غير الفيضان أو الفيضانات المنخفضة، وأن الخبراء سيرفعون تقريرا مفصلا لوزراء المياه بالدول الثلاث حول نتائج وتوصيات الاجتماعات الفنية التى استمرت يومين بأديس أبابا، وسيتم رفع تقرير إلى اللجنة السداسية لسد النهضة التى تضم وزراء الخارجية والرى يوضح رأى كل دولة حول المقترحات المقدمة بإضافة بوابات جديدة للسد لاتخاذ قرار سداسى حوله..

اكد مدير العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية بيزنويهتولكا ان اديس ابابا رفضت المقترحات المصرية خلال الاجتماع السداسي بالعاصمة السودانيه الخرطوم والتي تطالب بزيادة فتحات سد النهضة الي ٤ فتحات بدلا من فتحتين وأن بلاده اجرت دراسات مكثفة حول المشروع قبل البدء في تنفيذه ولاتحتاج الي اعادة التصميم مرة اخري لزيادة عدد فتحات المياه واوضح ان قرارا نشاء السد بهذا التصميم جاء نتيجة دراسات مكثفة وضعت في الاعتبار قبل البدء في تنفيذه، ان الفتحتين الحاليتين في السد تتيحان ما يكفي من المياه لدولتي المصب مصر والسودان.

وكانت مصادر مطلعة علي ملف ازمة النهضة رجحت عدم اتفاق الخبراء الفنيين في اثيوبيا علي المقترح المصري بزيادة فتحات السد واسناد حسم الخلاف بين الجانبين لوزارء الخارجية والري خلال اجتماعهم المقبل. إن اصرار المفاوض المصري علي زيادة عددالفتحات يأتي لـ ٣ اسباب رئيسية اهمها رفع معدلات أمان السد خلال اوقات الفيضانات المائيه والتي تقضي بتصريف كميات اضافية للمياه لن يتمكن السد من تصريفها عبر فتحات التوربينات الـ ١٦، إن السبب الثاني يتمثل في تصريف المياه وقت تعطل فتحات التوربينات عن العمل وان السبب الثالث يتمثل في تصريف المياه في اوقات الفيضانات المنخفضة التي لا تصل فيها المياه الي فتحات التوربينات المرتفعة.

المياه هى الحياة، تلك قضية ثابتة ترتبط بالإنسان فى كل زمان ومكان، لذلك فإن أى تهديد يتصل من قريب أو بعيد بمسألة المياه هو تهديد مباشر للحياة، أن موضوع «سد النهضة» يجب أن يتصدر أولويات العمل الوطنى المصرى وأن نحشد إلى جانبه كل الأشقاء والأصدقاء بل وكل المؤمنين بعدالة الحق المصرى بحصته المقررة من مياه «نهر النيل» ونحن لا نشكك فى الجهد المبذول من وزارتى الرى والخارجية فى هذا السياق والأجهزة المعاونة لهما من ذات الاتصال بقضايا الأمن القومى والمصالح العليا للبلاد، فى الوقت ذاته ورغم المتابعة المباشرة من الرئيس السيسى لمسار المباحثات إلا أنه قد أصبح واضحًا أن الأشقاء فى «إثيوبيا» يستهلكون الوقت للمضى قدمًا فى مشروعهم ويستغلون ظروف مصر الحالية ليحققوا ما لم يحققوه فى ظروفها الطبيعية، وليست «مصر» ولن تكون كيانًا خامدًا لا يملك المبادرة ولا يرعى المصالح العليا للبلاد، فذلك أبعد ما يكون عن الشخصية المصرية عبر تاريخها الطويل، أن الاتفاق الثلاثى الذى جرى توقيعه قد أعطى مسوغًا سياسيًا لحكومة «أديس أبابا» لكى تمضى فى مشروعها وهى تقدم صورة ذلك الاتفاق للجهات المانحة تأكيدًا لشرعية ما يعملون وإظهار قبول الأطراف الثلاثة للسد الذى يمضى العمل فيه على قدم وساق، وبالإطلاع على خريطة «مسح جوى» نشرها موقع «جوجل» أوضحت أنهم قد انتهوا من بناء أكثر من نصف جسم السد حتى الآن، إن المشكلة ليست فى «سد النهضة» فمن حق أى دولة أن تتبنى مشروعات تنموية ترى فيها مصلحة لها ولكن بشرط ألا يؤدى ذلك إلى الإضرار بدول أخرى على «مجرى النهر» خصوصًا »دولة المصب» ولأن الحديث فى هذا الأمر ذو شئون وشجون فإننا نطرحه من خلال النقاط التالية :

أولا: إن حساسية المصريين تجاه النيل وتأمين حقهم فيه هو أمر يضرب بجذوره فى التاريخ المصرى منذ العصر الفرعونى، ولقد حفلت الكتابات السابقة على ميلاد السيد المسيح بكثير من

الروايات عن «النهر» وجاءت الإشارة إليه فى الكتب المقدسة الثلاثة، وقد فطن «محمد على» مؤسس «مصر الحديثة» إلى أهمية النيل وضروة تأمين منابعه فانصرفت حملاته جنوبًا وفى خلفية ذلك الحاكم الذكى الوصول إلى منابع النهر تأكيدًا لحق «مصر» فى المياه وقد مضى خلفاؤه على ذات النهج، وحتى عندما قامت الثورة وأصبحت «مصر» جمهورية فإن «عبد الناصر» مضى فى ترويض إمبراطور الحبشة وعزز علاقاته بالقارة الإفريقية وكان لهيبته ومكانة مصر دورهما فى استقرار أوضاع النهر بين دول الحوض وبتوقيع اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية وإدراك الأهداف التاريخية لـ إسرائيل فى الوصول إلى «مياه النهر فإن الأمر قد بدأ يأخذ مسارًا مختلفًا وظهرت على السطح أفكار متناثرة عن مشروعات استفزازية فى دولة المنبع أو قربها وقد اتخذت مصر موقفا حادًا وواضحًا فى عهد الرئيسين السادات ومبارك ولكن قيام ثورة ٢٥ يناير ودخول مصر فى دائرة عدم الاستقرار قد أغرى زيناوى وخلفاءه أن يبدأوا فى مشروع سد النهضة وسط ضجيج إعلامى إثيوبى جعل منه قضية قومية لا تقل فى سخونتها عما جرى فى مصر من شحن وطنى أثناء بناء السد العالى.

ثانيًا: يلاحظ كل المتابعين لفكرة إنشاء السد والبدء فى بنائه أن الأمر برمته سياسى بالدرجة الأولى، فحجز المياه لتوليد الكهرباء كان يمكن أن يتم بمجموعة سدود صغيرة ولكن العقول الخبيثة التى تقف وراء «إثيوبيا» وتحمل عداءً تاريخيًا وخصومة مستمرة مع «مصر» تسعى لخنق ذلك البلد الكبير وضرب مستقبل التنمية فيه، فضلًا عن إيجاد بؤرة صراع تستنزف الجهد المصرى فى جميع المجالات، لذلك فإن بناء «السد» ينطوى على نوع من «الكيدية السياسية» أكثر منها فوائد اقتصادية أو انجازات فنية، ولقد فطنت «مصر» إلى ذلك مبكرًا وذهب رئيسها «السيسى» إلى منصة «البرلمان الإثيوبى» وقال لأشقائنا فى «بلاد الهضبة» إن أمامنا طريقين أولهما «العداء المتبادل «والثانى هو «التعاون المشترك» وقد جئتكم برسالة التعاون الذى يؤدى إلى أن يكون الجميع رابحًا وألا يضر طرف طرفًا آخر، فنحن نعترف بحقكم فى التنمية مع حفظ حقنا فى المياه، ولكن يبدو أن الرسالة لم تصل إلى الأشقاء بالطريقة التى قصدها الرئيس المصرى، فمضوا فى بناء «السد» دون اكتراث بردود الفعل المصرية مدعومين بقوى دولية تعادى «مصر» دائمًا مع تصريحات متقطعة لا تخلو من استفزاز لـ«مصر» واستخفاف بشعبها يدعمهم فى ذلك حكومة الدولة التوءم لـ«مصر» عبر التاريخ فى «الخرطوم» ثم كان توقيع الاتفاق الثلاثى بين «مصر «و إثيوبيا والسودان والذى وافقت عليه «مصر» بنية طيبة ورغبة صادقة، إلا أنه قد جرى استغلاله للترويج لقبول مصر بالأمر الواقع واعترافها ببناء السد دون تغيير، فإذا كان التوقيع صحيحًا

من الناحية القانونية، إلا أنه خطأ من الناحية السياسية لأنه يعطى الطرف الآخر مايريد ولا يأخذ منه التزامًا قانونيًا باحترام حصة «مصر» فى مياه النهر الخالد.

ثالثًا: إن انشغال «مصر» فى ظروف ما بعد ثورة يناير ٢٠١١مع تغيرات هائلة فى منطقة «الشرق الأوسط» والتهاب حدودنا الشرقية والغربية إلى جانب المأساة السورية والانتكاسة العراقية والأزمة اليمنية والمشكلة الليبية فإن أشقاءنا فى الجنوب لم يجدوا أفضل من هذا التوقيت لاستثماره، متوهمين أن مصر فى حالة ضعف يسمح بالعبث فى حقوقها من المياه وإنشاء السد ذى الطابع السياسى كما يريدون مع التنصل من الوثائق القانونية السابقة وعلى رأسها اتفاقية توزيع مياه النهر بين مصر و السودان عام ١٩٥٩.

رابعاً: لا يخفى على أحد أن الترويج لأحاديث عن توصيل نهر الكونغو بـ نهر النيل أو المبالغة فى حجم مياه الآبار فى «مصر» والإشارة إلى مشروعات تحلية المياه إنما هى فى مجملها مبررات لاداعى لها، لأنها تصب فى خانة من لا يريدون لـ«مصر» خيرًا،

خامساً: كان التصور أننا خرجنا من عباءة الحساسيات التاريخية التى صنعها الاستعمار بيننا وبين أشقائنا فى الجنوب وأننا نبدأ صفحة جديدة بإيجاد شبكة تجمعنا مع دول حوض نهر النيل وتحيل الجميع إلى رابحين بحيث لا تكون رفاهية طرف على حساب سواه، ونحن فى مصر أصحاب مصلحة فى أن يزدهر السودان وأن تتقدم «إثيوبيا» لأن فى ذلك ضمان للأمن القومى المصرى ومدعاة لاستقرار المنطقة، كما أننا نلفت النظر . وبشكل مبدئى إلى أن لدى الجعبة المصرية دفوعا قانونية ودولية تجعلها فى موقف أفضل عما هى عليه الآن، فلو أنها أعلنت عن توقف المباحثات حول سد النهضة لأنه لا جدوى منها ولا طائل من ورائها ثم طلبت القاهرة اللجوء إلى التحكيم لدى «محكمة العدل الدولية» فإن إثيوبيا سوف ترفض ذلك، وفى هذه الحالة فإن أبواب «مجلس الأمن» مفتوحة أمامنا والمجتمع الدولى يملك حدًا أدنى من العدالة عند اللزوم، إننا لا نريد أن نصل إلى نقطة صدام مع أشقائنا، ولكن عندما يأتى الخيار بين المياه والجفاف، بين الحياة والموت فإن الأمر يختلف! أن إثيوبيا أكدت التزامها، خلال الاجتماع الأخير، باحترام نتائج الدراسات الفنية خلال مراحل الانشاء المختلفة لسد النهضة طبقا لاتفاق المبادئ الموقع بالخرطوم وثيقة الخرطوم أعادت الثقة في مفاوضات السد بين الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، و أن أديس أبابا أكدت عدم البدء في ملء السد إلا بعد انتهاء الدراسات.

الأضرار الناشئة عن بناء سد النهضة:

حذرت دراسة يابانية من عدة سيناريوهات «سوداء» نتيجة استمرار بناء سد النهضة الإثيوبى بالمواصفات نفسها المعلن عنها حاليا، ليس فقط على مستوى دولتى المصب، مصر والسودان، موضحة أن أخطر تلك السيناريوهات انهيار السد، واختفاء السودان، وتهجير ٤ ملايين مصرى من سواحل البحر المتوسط، وهو الأمر الذى أكده عدد من خبراء المياه والرى المصريينوأوضحت الدراسة، التى أعدها أستاذ السدود والمياه بجامعة كيوتو اليابانية، أن التأثيرات السلبية ستطول البحر المتوسط، بعد انخفاض مستويات المياه بنهر النيل، والذى سيؤثر أيضا على نوعية المياه ومحطات الشرب فى مصر، كما سيؤثر سلبا على مخزون المياه فى بحيرة ناصر، وفقا لموقع المونيتور الأمريكى، المتخصص فى أخبار الشرق الأوسط.

وتشمل الدراسة، التى مازالت قيد الإعداد، تقييم عدة سدود عملاقة على مستوى الأنهار فى العالم، وما يتعلق بسد النهضة الذى تُقيمه أديس أبابا على النيل الأزرق، ووضعت الدراسة مثلثا بيانيا لحجم الأضرار التى ستطول نهر النيل، بعد تشغيل السد، المرتقب أن يبدأ فى يوليو ٢٠١٦، وتأتى قاعدة المثلث لتُظهر مستويين من التأثيرات بدولة المنبع إثيوبيا، يبدآن بتراكم الطمى داخل بحيرة سد النهضة، نتيجة عدم وجود فتحات كافية عند القاع لتمرير المواد الرسوبية، ما يزيد من احتمالات انهياره، إلى جانب زيادة معدلات البخر والغازات المُسبِّبة للاحتباس الحرارى، فضلا عن تدهور المواصفات البيولوجية والكيميائية والفيزيائية للمياه.

ووفقا للدراسة، فقد وضع الرسم البيانى حجم التأثيرات على مصر والسودان بثلاث درجات، الدرجة الأولى من التأثيرات هى منع وصول الطمى للسودان، وتقليل كميات المياه ونظام السريان إلى مصر، يتبعه تدهور جودة المياه وتلوثها، بينما تشمل تأثيرات الدرجة الثانية على مصر والسودان البيئة البرية، نتيجة تدهور نوعية المياه التى تصل تباعا إلى اللافقاريات، ثم الأسماك، بينما تأتى فى قمة الهرم التأثيرات السلبية للكائنات الثديية والطيور.

دراسة نماذج مختلفة لتأثيرات السدود «المسعورة» على مستوى عدد من أنهار العالم، والتى تحجز المياه والطمى خلفها وتُحدث خللا فى اتزان النهر الطبيعى، ولا تأخذ الدول فى الاعتبار عند إعداد التصميمات الخاصة بها تدابير تقليل هذه الآثار السلبية على البيئة والمجتمعات الواقعة أمام وخلف السد، وأضاف أن السبيل الوحيد هو إنشاء سدود شفافة تولد الكهرباء ولا تعوق المياه والرواسب

«خلال ١٠ سنوات، سينخفض مجرى نهر النيل باتجاه مصر والسودان أسفل سد النهضة بأكثر من ٥ أمتار، إذ سيؤثر السد على تآكل المجرى النهرى، بما يهدد ساحل البحر المتوسط، الذى

سيطغى على أراضى الدلتا ويغرقهايحتاج الأمر إلى تدابير هندسية وبيئية سريعة– قبل اكتمال إنشاء سد النهضة– للحفاظ على السواحل المصرية من التآكل.«

وقالت الدراسة: يعانى البحر المتوسط– بعد بناء السد العالى بمصر– من تدهور نوعية المياه به، وتراجع الثروة السمكية، وانقراض أنواع عديدة منها، نتيجة حجز مياه النيل ببحيرة ناصر، بينما سيضيف سد النهضة مزيدا من الأزمات البيئية للبحر المتوسط، تأثير سد النهضة يُهدد بالتعجيل بتهجير ٤ ملايين مصرى يعيشون بالمدن الساحلية، وبما أن منسوب «المتوسط» يرتفع حاليا من ١ سنتيمتر إلى ٢ سنتيمتر سنويا، بينما فى المقابل، تنخفض أراضى الدلتا بمصر ملليمترا إلى ٣ ملليمترات، فستزداد هذه النسب بانخفاض مستويات مياه النيل.إن مشكلة تراكم الطمى فى بحيرة سد النهضة يمكن بالفعل أن تؤدى إلى انهياره، ما سيتسبب فى فيضان سيُدمر ٣ سدود سودانية، ووقتها ستختفى السودان، وعندما يأتى إلى مصر، سيسبب خطورة على السد العالى، الذى لن يستوعب كميات المياه المتدفقة إليه، وبالتالى يمكن أن ينهار السد العالى، وفى هذه الحالة، لن يكون هناك ما يُسمى الشعب المصرى

عمر سد النهضة لن يتعدى ١٠٠ سنة على أبعد تقدير، مع وجود احتمالية كبيرة لانهيار سد النهضة، لأن منطقة بنائه هى منطقة زلزالية خطيرة ومُعرَّضة للانهيار فى أى لحظة، فى الـ٤٠ سنة الأخيرة، وقعت عدة زلازل مُدمِّرة، كما أن التربة البازلتية نفسها مُعرَّضة للانهيار، لاحتوائها على فجوات، ومبنى السد سيتسبب فى الضغط عليها.

إثيوبيا لن تتأثر كثيرا بانهيار سد النهضة، لأنه يقع فى الـ٣٠ كيلومترا الأخيرة من أراضيها، وبالتالى ستكون هذه هى المنطقة المتضرِّرة فقط، لكن السودان ستتضرر كثيرا ببناء السد، لأن مناطق طرح النيل على الجانبين، والتى تقوم عليها الزراعة ستنخفض، ما سيُضرّ بالزراعة. أن مصر تواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالفتحات المائية التى تطالب بزيادتها، تتعلق بالأمن المائى المصرى والاستغلال فى فترات الجفاف أو حدوث أعطال لتوربينات توليد الكهرباء.إذا لم تجد إثيوبيا حلا لمشكلة الإطماء فى بحيرة سد النهضة، فسينهار السد بالفعل، أن أضرار السد تمتد لجوانب أخرى مثل تغير المناخ، الذى سيتسبب فى مشاكل واسعة بإثيوبيا تتعلق بالزراعة، كما ستتأثر مصر بتغير المناخ، بسبب انخفاض منسوب سريان المياه فى مصر. أن نوعية المياه ستتأثر كثيرا بكمية سريان المياه، التى تلعب دورا كبيرا فى تقليل معدل تلوث المياه، ما يعنى ارتفاع نسبة تلوث مياه الشرب، والذى سيؤثر على الزراعة والتربة، خاصة فى ظل ارتفاع نسبة المخلفات فى مصر. وفيما يتعلق بتهجير ٤ ملايين مصرى من السواحل المصرية، أن تغير المناخ– بسبب ندرة وصول المياه

إلى المناطق الساحلية– سيؤدى إلى تغير خريطة توزيع السكان والزراعة والصيد، وبالتالى ارتفاع معدل الهجرة الداخلية.

حذر خبراء مياه مصريون مما اعتبروه تأثيرات مضرة لسد النهضة» الإثيوبي على الحياة البرية والأوزون، والبيئة بصفة عامة» مطالبين بنشر الدراسات التي أجريت في هذا الإطار، وإيجاد السبل السياسية والقانونية لضمان حصول مصر على حصتها كاملة من مياه النيل، لأنه شريان الحياة على الأراضي المصرية. أن المياه، التي ستأتى إلينا، ستكون وفق ملء الخزان، كما سيكون نظام التشغيل وفقا لاحتياجات اثيوبيا مما قد يصنع نزاعا على كميات المياه التي ستتدفق مرورا من فتحات السد، خاصة في السنوات ضعيفة الفيضان.

أن الفيضان يجدد شباب النهر، وينظم قاعه وجوانبه وجزره، ولكن بعد بناء السد سيخضع لنظام بيئي جديد، وسيكون حجم النقص في كميات المياه، وفق بعض التوقعات بالنسبة لمصر، في حدود من ٩ إلى ١٢ مليار متر مكعب، وقد تكون هذه الكمية متغيرة كل عام على حسب كميات الأمطار والبخر ونظام تشغيل السد، وهذا كله سيحتاج لمفاوضات صعبة خاصة أن الأمور غير واضحة وغير شفافة، ولم تقدم اثيوبيا التصميمات الخاصة بالسد على مدى مراحل الإنشاء لتدارك الأمور الفنية.

نحن متهمون باستخدام كميات كبيرة من المياه، وأننا نلوث نهر النيل، والحقيقة أننا ليس لدينا ما يغنينا عن مياهه، كما أن الحديث عن أنه توجد أنهار جوفية في الصحراء الغربية فيه مبالغة إذ يوجد خزان الحجر الجوفي، وليس نهرا جوفيا، ولا علاقة له بنهر النيل، وهو موزع على الواحات المصرية، على حسب نوعية المياه وعمقها، مثل واحات الفرافرة وسيوة، فيما تواجه مناطق مثل الواحات الخارجة مشكلات في نقص المياه. الحديث عن وجود خزانات بهذه الضخامة لا يخدم مصر في قضية سد النهضة خاصة أن استخدامات المياه في الفترة المقبلة ستحتاج إلى تنظيم استخدام مواردنا المائية، وتحديد كيفية معالجة مياه الصرف خاصة أن مصر ستعانى من الجفاف.

عدم وجود دراسات للتأثيرات البيئية لسد النهضة، أن الكثيرين لا يعرفون أن الدراسات الأولية لهذا السد أعدت بمنحة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٨ ثم قام سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي بدراسة النمذجة لحدوث انهيارات للسد، وتوزيع تلك النتائج على دول المصب، وذلك عام ٢٠١٥ لكن تلك التفاصيل لم يتم نشرها، وكذلك لم يتم حتى الآن، نشر الدراسات الخاصة بتقويم الآثار البيئية والاجتماعية والهيدروليكية.الحذر من حدوث زلازل نتيجة تخزين تلك الكميات من

المياه خلف السد، مما قد يؤدى لانهيار الخزان، وهذا يكون كارثيا على منطقة النيل الأزرق والسودان مع احتمال غرق الخرطوم، وفق توقعه.

سد النهضة ستكون له تأثيرات سيئة على الحياه البرية، فقد تختفى بعض التدييات والزواحف بسبب غمر مياه البحيرة للأراضي الزراعية حول بحيرة تانا، وكذلك ستختفى النباتات التي ستكون تحت عمود من المياه مقداره ١٤٥ مترا، مما يؤدى لتحلل المياه، وخروج غاز الميثان.

كما يتوقع أن ينتج عن خروج غاز الميثان قيمة ما يعادل ٨ أطنان كربون مما يؤدى لتأثيرات مضرة على طبقة الأوزون، فيما يؤدى انخفاض سرعة المياه إلى هلاك بعض الأنواع من الأسماك، وكذلك سيتغير التركيب الكيماوي للمياه، مما يتبعه تغيرات في نسبة الأكسجين المذاب، ويصبح غير صالح لبعض النباتات والحيوانات، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج السد العالي من الكهرباء بما بين ٢٥% إلى ٤٠%لذلك يجب التنبيه –إلى أهمية وضرورة استكمال دراسات تقويم الأثر البيئي والهيدرولوجي والاجتماعي لسد «النهضة»، لأنها غير كافية، ولا واضحة.

كشفت صور جديدة للأقمار الصناعية، التقطها القمر الأمريكى لاند سات، عن تحول مجرى النيل إلى بحيرات متعددة بسبب إقامة عدد من السدود على النيل الأزرق فى إثيوبيا والسودان، وهو المنبع الذى يمثل ٨٥% من إجمالى الموارد المائية لمصر والسودان، حيث يمد مصر ب ٤٧.١٨. مليار متر مكعب من المياه سنويا.

بعد انتهاء بناء سد النهضة بإثيوبيا وزيادة معدلات الأمان للسدود الأخرى على مجرى النيل الأزرق بالسودان «سد مروى، وسد الروصيرص، وسد سنار»، سيؤدى ذلك إلى نقص الإمداد بالمياه وتقليل سرعة جريان الماء فى النيل بالسودان ومصر، مما سينتج عنه تحول مجرى النيل الأزرق إلى بحيرات متقطعة أمام سدود النهضة والروصيرص وسنار ومروى والسد العالى وسيتوسط هذه البحيرات رافد صغير كان يسمى نهر النيل.

وفقا لأحدث صور الأقمار الصناعية فإن سد النهضة الإثيوبى الجارى إنشاؤه تم تنفيذ ٦٠% من أعماله الإنشائية، ويصل ارتفاع السد بعد الانتهاء منه إلى ١٧٥ مترا بطول ١٨٠٠ متر، ويقع خلفه منخفض يسع كمية من الماء تقدر بـ٧٦ مليار متر مكعب، ويسمى هذا المنخفض بـ«بحيرة السد»، أن الصور أوضحت ضخامة وموقع سرج السد saddle الذى يحمى جوانب البحيرة والمنطقة المحيطة ببحيرة السد، مشددا على أنها تؤكد أن غرض السد هو تخزين المياه لأغراض أخرى غير توليد الكهرباء.

صور الأقمار الصناعية كشفت عن زيادة مساحة المياه بشكل كبير خلف سد مروى الذى يقع شمال بلدة مروى على بعد ٧٢٤.٥ كم شمال الخرطوم «تم القياس خلال مجرى النهر»، ويقع مركز السد عند دائرة عرض ١٨–٤٠ ١–٨شمالاً وخط طول ٣٢ ٣ ٨.٣ شرقاً، ويقع على نهر النيل الأزرق، بالقرب من الشلال الرابع، حيث ينقسم النيل هناك إلى عدة فروع تتوسطها جزيرة كبيرة، وأن الغرض الأساسى من إنشاء السد هو توليد الطاقة الكهربية.

المطالبة بضرورة التنسيق الكامل بين مصر والسودان لمجابهة تلك المخاطر، خاصة التى تنجم عن بناء سد النهضة الإثيوبى، نظرا لأن تخزين المياه وما تحمله من رواسب الطمى خلف سد النهضة سيؤدى إلى حجز كميات كبيرة من الطمى فى بحيرة السد مع تخفيض سرعة انحدار المياه. بعد الانتهاء من السد الإثيوبى ومع ضعف جريان المياه المحملة بالرواسب ستقوم تلك السدود بحجز كميات إضافية من المياه ولوقت ليس بطويل، وعليه ستتأثر حصة مصر فى بادئ الأمر، وذلك بجانب الدراسات البيئية والمؤكدة جيولوجيا لموقع السد والتى تنذر بوقوع كوارث من جراء تخزين ما يزيد على ٧٦ مليار طن من المياه، بخلاف وزن الرواسب المندفعة من أعالى المنطقة المحيطة، وهو ما يؤدى إلى اختلال القشرة الأرضية فى تلك المنطقة، ما يؤدى إلى وقوع زلازل مدمرة. يجب علي كلا من السودان ومصر والمجتمع الدولى المشاركة فى الضغط على إثيوبيا فيما يتعلق بكمية المياه المخزنة والتى لا يجب أن تزيد على ٢٥ مليار متر مكعب.

هل يمكن أن يعطينا النيل الأبيض.. ما سوف نفقده من النيل الأزرق بسبب سد النهضة الإثيوبى؟! يعنى ندرس كم من المياه يمكن أن تتحكم فيها إثيوبيا، بعد تنفيذ سدها، مستقبلاً، وليس فقط خلال فترة تعبئة بحيرة هذا السد، وهى نقطة خلافية بيننا وبين أديس أبابا، لأن إثيوبيا خططت لعملية التعبئة أى الملء خلال ٦ سنوات، ونحن نقترح ألا تقل هذه المدة عن ١٠ أو ١٢ سنة، بحكم أن حجم الخزان يصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب.. أى اقتراحنا يهدف إلى تقليل الضرر عنّا.. ونعود إلى أصل السؤال. نقول إن النيل الأزرق يعطى لمصر ٨٥٪ من حصتها من النيل.. والباقى يأتى من النيل الأبيض، البعيد كلية عن إثيوبيا، وهذا الأبيض يوفر لمصر الـ١٥٪ الباقية.. فهل يمكن أن نصل بهذه النسبة إلى ٣٠% أو أكثر دائماً، وليس فقط خلال تكوين إثيوبيا لبحيرة سد النهضة؟.

إجابة هذا السؤال تضعنا أمام معضلة سياسية.. فإذا كنّا قد عجزنا حتى الآن عن الاتفاق مع إثيوبيا – وهى دولة واحدة من دول حوض النيل.. فهل يمكن أن نتفق مع ٩ دول ينبع منها النيل الأبيض بكل روافده؟ نقول ذلك رغم أن إثيوبيا هى «الدولة الصقر» بين دول الحوض كلها وعددها

١١ دولة.. ولكن هل دول منابع – ومسار – النيل الأبيض هى من الحمائم.. وفيها أوغندا وكينيا وتنزانيا وجنوب السودان، هذا إذا اعتبرنا أن باقى دول حوض النيل الأبيض مثل رواندا وبوروندى والكونغو وغيرها يمكن الحصول على موافقتها على أحلامنا بزيادة حصتنا من مياه النيل الأبيض؟!

إن إثيوبيا–وحدها– يسقط عليها حوالى ١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنوياً، وهى التى تتسبب فى نشوء العديد من الأنهار منها – وهى ١٢ نهراً – أشهرها الأزرق وعطبرة والسوباط والجاش، حتى إن بعضها يتجه شرقاً ليصب فى البحر الأحمر.. ولكن كمية الأمطار التى تسقط على منابع النيل الأبيض وأشهرها بحر العرب وبحر الغزال وبحر الزراف وبحر الجبل كونت العديد من البحيرات أشهرها وأكبرها بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت، وإدوارد وتنجانيقا ونو ورودولف. ولكن الكثير من هذه المياه تسيح لتغطى معظم أراضى هذه المناطق بالذات فى موسم الأمطار وتنشئ ما نطلق عليها مناطق السدود – وهى سدود طبيعية من الحشائش والنباتات تعرقل اندفاع وجريان مياه كل هذه الأنهار فى اتجاهها للانضمام ثم التجمع فى مجرى واحد هو النيل الأبيض.. وأشهر هذه المناطق التى تفقد معظم مياهها موجود فى دولة جنوب السودان الآن.. وبسبب فقدان الجانب الأكبر من المياه فى هذه المناطق – وأهمها – حوض بحر الجبل والغزال والسوباط هى منطقة السدود التى فكرت مصر منذ عام ١٩٣٨ فى الاستفادة منها لزيادة حصتها من المياه.. وهنا نبعت فكرة مشروع قناة جونجلى، وفى هذا الحوض وحده تبلغ مساحة المستنقعات التى تضيع فيها المياه حوالى ٨٣٠٠ كيلومتر مربع.. وترتفع هذه المساحة إلى ١٢ ألف كيلومتر إذا ارتفع منسوب المياه فى النهر نصف متر فقط.. وهنا يفقد النهر معظم مياهه بسبب البخر ..والمشكلة أن هذه السدود تنتشر فى أحواض بحر الجبل وبحر الغزال.. وتمتد إلى السوباط، وباستخدام طائرة مروحية صغيرة فوق معظم هذه المناطق وبالذات منطقة الحدود بين إثيوبيا وجنوب السودان. وبتفصيل أكبر فوق نهر بارو ونهر حيلا ونهر أكوبو وهناك عوائق هذه المنطقة وبالذات مستنقعات مشار غرب نهر بارو ونهر السوباط.. ومستنقعات هائلة من المياه.. تضيع ما بين التبخر إلى السماء والانسحاب إلى أعماق الأرض المشبعة، و٩٠٪ منها يضيع تماماً.. وكان ذلك وراء فكرة مشروع قناة جونجلى ..الذى نفذنا منه ٨٥٪ إلى أن تم إيقافه بسبب الحرب الأهلية، فى جنوب السودان

هل يمكن أن نعوض ما سينقص بسبب سد النهضة بمياه من النيل الاستوائى، وهل تنجح مفاوضاتنا مع ٨ دول تمثل منابع النيل الأبيض بينما تتعثر مفاوضاتنا مع إثيوبيا «صقر «دول حوض النيل الشرقى، تلك معضلة صعبة.. ولكنها ممكنة.. وهل ننتظر إلى أن تقع الواقعة ويقل

تدفق مياه النيل الأزرق إلينا، وربما تقليل اندفاع مياه النيل الأزرق، يعطى فرصة لمياه النيل الأبيض للتقدم شمالاً، بداية من جزيرة توتى فى الخرطوم.

أعلن المعهد التكنولوجى لجامعة ماسوشيتسي، اكبر الجامعات الامريكية واهمها،نتائج دراسته المهمة عن سد النهضة الذى تقيمه إثيوبيا على النيل الازرق، ويخشى المصريون من خطورة تأثيراته السلبية على أوضاع الزراعة والرى ومجمل الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر .

أولا: الحقائق التى تعلنها الدراسة، ان النيل من الانهار العالمية القليلة جدا التى يقام عليها سدان كبيران، السد العالى فى مصر دولة المصب وسد النهضة فى اثيوبيا دولة المنبع، وإذا كان صحيحا ان إثيوبيا سوف تلتزم فى عملية بناء السد قاعدة لا ضرر، ولا ضرار، يصبح من الضرورى والصواب ان يتوافق المصريون والإثيوبيون على كيفية تشغيل السدين بما يحقق توافق المصالح ويضمن تامين احتياجات مصر من المياه خلال فترة التخزين، وتلك ضوابط مهمة تستوجب وجود اتفاق مكتوب يحدد فترة ملء خزان سد النهضة حالة الفيضان فى كل موسم، ويضمن تمرير حجم المياه التى تعتمد عليها مصر فى الزراعة والشرب، ويحقق لإثيوبيا أكبر استفادة ممكنة من توليد الكهرباء .

ثانيا: يتحتم بالضرورة ان تكون عملية ملء خزان سد النهضة مرنة تتوافق مع حالة الفيضان فى كل موسم، وتحقق مصلحة أثيوبيا فى رفع منسوب المياه داخل البحيرة سد النهضة بما يضمن لها توليد نسبة اكبر من الكهرباء، ويفى فى الوقت نفسه بضمان استمرار سد أسوان العالى فى وظيفته، وذلك لن يتحقق دون تعاون حقيقى شفاف بين الاطراف الثلاثة مصر وإثيوبيا والسودان .

ثالثا: طبقا لتخطيط السد ورسومه الأساسية، ثمة سد تكميلى يقام على الطرف الشمالى الغربى من بحيرة سد النهضة، يمتد طولا إلى عشرة كيلو مترات من جسم السد، ويرتفع إلى حدود ٥٠مترا بما يجعل من خزان السد الاضخم فى العالم..، الامر الذى يتطلب بالضرورة خطة وقائية كاملة تمنع تسرب مياه الخزان عبر هذا السد التكمليلى الذى يطول عشرة كيلو مترات ومن المحتمل كثيرا ان تكون هناك نقاط ضعف على امتداد طوله تحتاج إلى ضمانات إنشائية تحافظ على سلامة السد وتمنع تسرب المياه .

رابعا: طبقا للمعلومات المتاحة عن السد فإن الفتحات الموجودة فى جسم السد او الأخرى المتعلقة بفتحات التوربينات لا تسمح بتمرير الحد الادنى من كميات المياه التى تحتاجها مصر أو تمرير حد أكبر فى ظروف الطوارئ، الامر الذى يتلطب إعادة نظر فى قضية فتحات السد،فضلا عن الأثار السلبية الأخرى التى يمكن ان تقع على مصر.

هدم سد النهضة والتصدى لكل محاولات خنق مياه النيل، أوقعت السفير الإثيوبى فى ورطة تستدعى خروجه عن الصمت لاستئناف الحكم أو للرد والتوضيح، فأخطر ما يواجهه أى سفير فى دفاعه عن سمعة وصورة دولته هو أن يتسرب العداء لبلاده من الأطر الدبلوماسية وكواليس الاجتماعات الرسمية إلى رجل الشارع والمواطنين البسطاء، والأخطر أن يصلوا إلى قناعة بأن مشاكلهم الحياتية وعقيدتهم الوطنية والدينية مرهونة بالصداقة أو بالعداء لدولة ما، حدث هذا على مدى أكثر من٦٠ سنة مع دولة عنصرية اسمها إسرائيل وهى تستحق ما جرى لها فى الوجدان الشعبى المصرى والعربى الذى لم تستطع معاهدة سلام ولا تطبيع علاقات ولا عودة سيناء ولا اتفاقيات الكويز أن توقف العداء ولا الدعاء عليها فى المساجد، خاصة بعد الموقف الصعب وغموض المصيرالذى يمكن أن تقودنا إليه المحادثات الثلاثية المعقدة حول سد النهضة، لدرجة صارت معها مهمته محفوفة بالمخاطر، لن تنقذها ثقافته الواسعة وأدبه الجم وعشقه لمصر والمصريين ولغته العربية، وهتافه تحيا مصر، وحديثه الدائم عن العلاقات الأزلية بين الشعبين، بل تنقذ هذه العلاقة موقف شجاع تعلى فيه الحكومة الإثوبية مصلحة شعبين يربطهما شريان حياة واحد .سد النهضة المحادثات والبناء . يواجهان حكم الإعدام والانهيار، هذا مع كل الإحترام للشعب الإثيوبى وحقه فى التنمية الذى يجب أن يسبقه حق كل شعوب دول الحوض فى الحياة، أن حجم الثقة فى جدوى إظهار العين الحمراء لكل عابث بالمواثيق الدولية وضرورة التلويح بالجزء الغاطس من قوة المفاوض المصرى القانونية والعسكرية، ومتابعة اجتماع مجلس الدفاع الوطنى الذى حضره وزير الرى إلى جانب وزير الدفاع، والثقة فى طبيعة نهر النيل ذاته، وهوكما وصفه إميل لودفيج . مؤلف كتاب النيل حياة نهر. بأن النيل كائن حى وحر يبلغ عنفوان شبابه وفتوته وجموحه فى منطقة سد النهضة،فهو »بعدأن يتفلت من الغابة البكر ينمو مصارعا وعندما يبلغ رجولته يقاتل الانسان .. ولم يجرؤ أحد بعد على قهر منابع النيل ولا على الانشاء والتنظيم فوق ضفافه وما كان النيل ليحتمل أو يقبل جسرا إلا بعد ثلاثة آلاف كيلومتر من الجسر التحتانى وعلى أطراف الصحراء وقد حاول ذلك كثير من الحيوان والانسان فكان الهلاك نصيبهم والنهر الفتى يطلق العنان لصولته الطفلية فائرا مدحورا مزبدا سعيدا بالحياة.

ولا الثقة بانهيار السد . مفاوضات وبناء . هو ما ذكره الخبراء حول هشاشة التربة فى منطقة سد النهضة وعدم تحملها جسم السد فى حالة ملئه، ولا سبب تفاؤل هو لغة المنطق والحسابات أن النيل الأزرق يحمل ١٣٦ مليون طن من الطمى سنويا مما سيقلل دوريا من سعة البحيرة أمام السد ويقلص من قدرات السد على توليد الكهرباء وسعة تحمله ويغير من طبيعة تدفقات النهر كما خلقها

الله، وهو ما ينص عليه صراحة القانون الدولى الذى يحافظ على حق دول المصب فى طبيعة النهر التى تشكلت عليها طبيعة الحياة وحقها فى شهور الفيضان وشهور التحاريق. وفى هذا المجال افتتح وزير الموارد المائية والرى، الاجتماع الدورى للهيئة المصرية– السودانية الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، والتى تستمر ٤ أيام، الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل إحدى ثمار اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، والتى يُعد أحد أهم أهدافها التنسيق والتعاون الثنائى ليس فقط على مستوى مجال الموارد المائية المشتركة، وإنما أيضاً على مستوى علاقات البلدين بدول حوض النيل والتجمعات الأفريقية المشابهة، بالإضافة إلى تحقيق التعاون الفنى فى مجال البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النيل، وزيادة إيراده واستمرار الأرصاد المائية على النهر وروافده فى أعالى النيل.

تم تكليف أعضاء الهيئة بعرض الموقف الحالى والإنجازات التى تمت فى مشروعات التعاون الفنى والتنمية المائية بجنوب السودان، ومناقشة بحوث تقليل الفاقد بأعالى النيل، وتطوير عمليات الرصد والقياس على نهر النيل وروافده وإعادة هيكلة النظام الوظيفى بالهيئة، بما يتناسب مع التحديات التى يواجهها مستقبل التعاون مع دول حوض النيل، وتأثير التغيرات المناخية على سقوط الأمطار على دول الحوض.

الاجتماعات عرضت نتائج الأعمال السنوية لإدارة الرى المصرى بالسودان، والتى تقوم بأعمال متابعة الرصد الميدانى لمناسيب النيل الشمالى النيل الأزرق والنيل الأبيض والثانية فى ملكال بجنوب السودان، المسؤولة عن قياسات منابع النيل الأبيض عند منطقة ميلوت وملكال ومنطقة حلة دوليب، على نهر السوباط. ومناقشة ١٥ بندًا دائما، مع مراجعة ما تم تنفيذه من القرارات والتوصيات التى تم اتخاذها خلال الاجتماع السابق والهادفة إلى الحفاظ على موارد النهر وتنميتها، وكذلك مناقشة موقف فيضان العام الحالى للنيل وأحدث التطورات الخاصة بآليات التعاون مع دول حوض النيل، بالإضافة إلى موقف مشروعات التكامل الزراعى بين البلدين، موضحاً أن اختصاصات الهيئة تتمثل فى الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها حكومة البلدين وإجراء أعمال الرصد والقياس المشترك للموارد المائية بجميع الروافد.

اكد وزير الموارد المائية والرى ان الشركات الاستشارية المعنية بتنفيذ دراسات الآثار المتوقعة من جراء سد النهضة الاثيوبى أكدت التزامها بتسليم العروض الفنية والمالية للمكاتب الاستشارية الى الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا، المكتب القانونى المكلف بإعداد العقود النهائية يقوم حاليا بتجهيز المسودات القانونية.

هناك تواصلاً من جانب الدول الثلاث مع المكتب القانونى للحصول على التفاصيل المطلوبة ومراجعة واستيفاء مسودة العقود النهائية التى ستوقعها الدول الثلاث والمكتبان الاستشاريان فى احتفالية خاصة بالخرطوم الشهر القادم بحضور وزراء الدول الثلاث.هناك مشاورات جارية بين وزراء الدول الثلاث لتحديد موعد الاجتماع القادم لاحقا والمقرر لاستكمال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع السداسى لوزراء الخارجية والرى بالدول الثلاث مؤخرا بالعاصمة السودانية الخرطوم وانه فور تحديد الميعاد اليوم سيتم الإعلان عنه.

يخلص تقرير المعهد التكنولوجى لجامعة ماساشوتسى حول النهضة إلى حقيقة أساسية مفادها أنه بدون تعاون وثيق وشفاف بين أثيوبيا ومصر والسودان. سوف يصعب بل يستحيل تحقيق الاستفادة الكاملة من سد النهضة بما يمكن أثيوبيا من حسن استثمار مواردها المائية ويضمن تمرير احتياجات مصر والسودان المائية دون عوائق، خاصة ان اثيوبيا تمول بناء السد من مواردها المالية المحلية دون اسهام من المؤسسات المالية العالمية والمصارف الدولية التى تشترط موافقة كل دول الحوض لتمويل المشروع، الأمر الذى يلزم اثيوبيا ضرورة الاسراع بعائدات بيع الكهرباء المتولدة من السد إلى دول الجوار الافريقى عبر شبكة من خطوط الضغط العالى تصل إلى كينيا يحتاج بناؤها إلى ٣ أعوام وأخرى إلى الشمال تصل إلى مصر والسودان يحتاج بناؤها إلى خمسة أعوام، فضلا عن ضرورة إنجاز اتفاقية تجارية نواتها الاساسية اثيوبيا والسودان ومصر، بدونهما يتعذر على أثيوبيا الحصول على عائدات بيع الكهرباء التى تصل إلى مليار دولار فى العام مقابل ١٣ ألف ميجاوات ينتجها السد.

ولهذا السبب يؤكد تقرير جامعة ماساشوتسى الذى شارك فى وضعه مجموعة عمل تضم أهم الخبراء العالميين فى اقتصاديات الموارد المائية وبناء السدود ومشاكل الانهار الدولية التى يتشارك فيها اكثر من دول على عدد من النتائج .

أولها، تأكيد أحقية اثيوبيا فى تنمية مصادرها المائية، فى إطار التزامها المعلن بأن سد النهضة سوف يتم بناؤه وتشغيله بما يضمن عدم الاضرار بمصالح دولتى المصب، السودان ومصر، المائية ولتحقيق هذا الهدف يتحتم على وجه السرعة انجاز اتفاق لا غنى عنه يربط وينسق بين عملية تشغيل سد النهضة وملء خزانه وتشغيل السد العالى لضمان قيام اثيوبيا بالوفاء بتعهداتها تجاه دولتى المصب .

ثانيا: يتحتم ايضا انجاز اتفاق أخر ينظم تعارض المصالح بين اثيوبيا التى تريد ملء خزان سد النهضة فى أسرع وقت لسرعة انتاج الحد الأكبر من الكهرباء ومصالح مصر والسودان اللتين تريدان تمرير احتياجاتها المائية خاصة فى فترات الجفاف والفيضانات المنخفضة .

كما يخلص التقرير إلى ضرورة تناسب فتحات السد لتمرير احتياجات مصر والسودان المائية . فضلا عن المخاطر المحتملة من احتمالات تسريب مياه خزان سد النهضة عبر السد التكميلى الذى يطول لأكثر من ١٠ كيلومترات ويرتفع ٥٠ مترا وبسبب طول مساحته ربما يعانى نقاط ضعف يحسن الانتباه لخطورتها.

عقدت اللجنة المصرية للتضامن لقاء عن«قضية سد النهضة» حيث تم تناول نتائج المفاوضات والمباحثات المشتركة بين دول حوض النيل.وعلى الرغم من البرودة الشديدة وانخفاض درجة الحرارة فإن الموضوع الحيوى الذى تم تناوله وردود أفعال الحضور أضفت حرارة شديدة على الحدث. وقد استهل أعمال اللجنه أن الموضوع شائك وخطير ومهم لأنه يمس حياة شعب ووطن. انها المرة الثالثة التى تستضيف فيها اللجنة فعاليات تتعلق بهذا الموضوع بهدف توفير معلومات أكثر دقة لطمأنة الشعب المصرى والكشف عن الحقائق بقدر ما نستطيع. تم استعرض الجوانب الفنية لمسألة "سد النهضة" وما تم إعلانه من مواصفات السد الإثيوبى وقدراته التخزينية وما قد يترتب على إقامته من أوضاع مائية فى مصر أثيوبيا اعلنت عن بداية العمل فى السد دون تشاور أو إتفاق مع دولتى المصب السودان ومصر وهو الأمر الذى يخالف كل الأعراف الدولية بما فيها اتفاقية عنتيبى التى وقعت أثيوبيا عليها مع بعض دول حوض النيل. أن أثيوبيا ترى حتى الآن أن السد لن يلحق بمصر أو السودان "ضررا ذا شأن" خاصة وأن تعريفها لهذا النوع من الضرر قد يختلف عن تعريف مصر له. كما نبه إلى أهمية ما تم التوصل إليه فى "إعلان المبادئ" بين مصر والسودان واثيوبيا فى مارس ٢٠١٥ منوها إلى أن هناك فى اثيوبيا من تصور أن "إعلان المبادئ غير ملزم."ما يجب ان يؤخذ فى الإعتبار فى ظل الموقف الحالى ما يلي:

١- المتابعة الدقيقة لما سيقوم به المكتبان الإستشاريان من دراسات وتقييم لآثار السد الإثيوبى وضرورة تقدير الأخطار المترتبة على جميع النواحى الإقتصادية والإجتماعية فى دول المصب وتحديد المعايير التى ستؤخذ فى الإعتبار.

٢- البدء من الآن فى التفاوض حول قواعد الملء والتشغيل السنوي.

٣-العمل على ألا يزيد الملء الأول عن التخزين الميت وضرورة التأكد من حجم التخزين.

٤-أن تعتمد قواعد التشغيل السنوى على تصريف كامل التصرف الطبيعى خلال العام والنزول بمنسوب تخزين سد النهضة إلى مستوى التخزين الميت فى بداية العام حتى تستقبل الفيضان القادم.

٥- الإتفاق على وسيلة قياس التصرف الطبيعى بعد إنشاء السد.

٦- العمل على إنشاء هيئة مشتركة لإدارة السد.

٧- العمل على توثيق قواعد الملء والتشغيل.

٨- الإتفاق مع السودان على كيفية وتوقيت التعامل مع النقص فى الحصة أثناء الملء الأول والتعامل وفق المبادئ التى تنص عليها إتفاقية ١٩٥٩.

٩- البدء فى تقييم الأضرار المؤكدة الناتجة عن السد وتقدير حجم ونوعية التعويض الذى قد تطالب به مصر وربما السودان وفق ما تم النص عليه فى إعلان المبادئ.

١٠- دراسة الترابط بين توقيت إنتهاء الدراسات التى يقوم بها المكتب الثانى والتوقيت المرصود للإتفاق حول الملء الأول والتشغيل السنوى وآلية تشغيل السدود وتوقيت إنتهاء المنشآت بالنسبة لحجم السد وتوقيت بدء الملء الأول.

١١- النظر فى إمكانية ترك كل أو بعض من الأنفاق الأربعة وعدم غلقها باستمرار مع تزويد تلك الأنفاق بالبوابات وذلك للمساهمة فى تصريف المياه أثناء التصرفات القليلة وأثناء الملء الأول.

١٢- التأكد من إبرام أثيوبيا لعقود الكهرباء وإنشاء البنية التحتية اللازمة لاستيعاب الكهرباء المتوقع توليدها.

١٣- النظر فى كيفية إقناع إثيوبيا بتخفيض حجم السد بناء على نتائج الدراسات المتوقعة للأثار الجانبية السلبية للسد.

١٤- دراسة أثر الإطماء على حجم التخزين وعلى مجرى النيل الأزرق خاصة بعد إكتشاف السدود التى سيقيمونها جنوب السد.وأخيرا . الإستفادة من أى تقليل فى حجم البخر وما يتحقق من وفر مائى نتيجة لذلك وتقسيم الكميات التى سيتم توفيرها.

وعن السيناريوهات المتوقعة لمسألة سد النهضة فى المرحلة القادمة أن إعلان المبادئ جاء بمثابة محاولة لبناء الثقة مع دولة صديقة (اثيوبيا). علينا ان نضع فى الحسبان التعامل مع سيناريوهين. الأول منهما يتعلق بإلتزام إثيوبيا بما ورد فى إعلان المبادئ من بنود وبالمبادئ الفنية ذات الصلة وبأمان السدود والثانى فى حال عدم إلتزامها بما تم الإتفاق عليه.أن تمسك الطرف المصرى بأمان السد يصب فى صالح كافة الأطراف بما فيها إثيوبيا ذاتها لأن السدود عرضة للإنهيار فى اى

مكان فى العالم ومراعاة إشتراطات الأمان يصب فى مصلحة الجميع.بمجرد الإنتهاء من ملء السد سيعود كل شئ إلى ما كان عليه وتأتى المياه كما كانت، إن الخلاف الموجود حول سد النهضة يتعلق بعملية ملء السد. للسد الإثيوبى فوائد لأنه يمكن ان يحقق وفرا فى المياه المتبخرة من مياه النيل، وسيقلل من عمليات الإطماء خلف السد العالى فى مصر عندما تتجمع كميات كبيرة من الطمى خلف السد الإثيوبي. وفيما يتعلق بالربط الكهربائى مع اثيوبيا فإنه سيحقق لمصر مخرجا من أزمة الطاقة .ولفت إلى دراسة قديمة أجراها حسين باشا سرى عام ١٩٣٥ وأشار فيها إلى أن أحد المشروعات المفيدة للرى فى مصر تتمثل فى تخزين المياه فى بحيرة تانا فوق الهضبة الإثيوبية وذلك عندما لم يكن هناك "تسييس" فى التعامل بشأن نهر النيل.

وفيما يتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية التفاوضية أن البنك الدولى مازال يبدى تحفظه على مشروع إقامة سد النهضة الإثيوبى نتيجة عدم إلتزام الطرف الإثيوبى بالإخطار المسبق وعدم تقديم الدراسات الخاصة بالسد وهو ما أدى إلى امتناع البنك عن تمويل المشروع الإثيوبى وتبعته كافة حكومات الدول الأخرى وحتى الآن لم يحصل مشروع السد على تمويل رسمى مباشر معلن من أى دولة أو مؤسسة دولية. أن تكلفة إقامة السد فى البداية كانت ٤.٨ مليار دولار ولكنها حاليا ارتفعت لتتجاوز ٦ مليار دولار وقد تصل إلى ٨ مليار دولارات نتيجة لصعوبات فنية واجهها المشروع أثناء عملية البناء. وكان من المخطط للمشروع أن ينتهى بحلول عام ٢٠١٤ ثم تم تأجيل الموعد إلى عام ٢٠١٦ وحاليا هناك ما يشير إلى أن موعد الانتهاء من المشروع قد يمتد إلى عام ٢٠١٨ أو ٢٠١٩.أن مصر نجحت فى توصيل عدد من الرسائل إلى الجانب الإثيوبى وأن مصر ستتفاوض وستستمر فى التفاوض وبما أن السد أصبح "أمرا واقعا" فإن علينا أن نحاول الإستفادة منه وتقليل آثاره السلبية وإحتواء كل ما يمكن أن يتسبب فيه السد من أضرار لمصر. وأضاف قوله:" إن موقف المفاوض المصرى ليس وقف بناء السد أو إزالته، فهذا أمر غير وارد، لأنه امر لايدعمه القانون الدولى ولا الواقع العملى والسياسي. ولكن ما يدعم موقفنا هو الوصول إلى مرحلة نستطيع فيها احتواء الضرر وتعظيم المكاسب وهو ما يعمل من أجله المفاوض المصري."وفيما يتعلق بالتحرك وفق القانون الدولى هناك ما يسمى بدول الحوض وهى الدول التى تطل على حوض النهر الدولي. والنهر الدولى لا يخص دولة معينة وإنما يخص دول الحوض نفسه ومن ثم فهناك التزام على الدول بأن تحافظ على بعضها البعض وهناك مسئولية دولية لمن يخالف هذا الأمر. أنه إذا تم تحديد حصة المياه الخاصة بدولة من الدول دون موافقة دول الحوض فإن هذا يعد مخالفا لمبدأ المسئولية الدولية. وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للأنهار الدولية فأنها تنظم العلاقات فيما يتعلق

بالأنهار. وردا على دعاوى بعض الأطراف الخارجية بعدم الإعتراف بالاتفاقيات السابقة على مرحلة الاستقلال رفض حلمى بشدة تلك الحجج مستندا إلى مبدأ التوارث فى المجتمع الدولى الذى يلزم الدول بالوفاء بالتزاماتها التى نصت عليها الإتفاقيات المبرمة مثل الحدود.

ان كل ما سلف ينطبق على حالة موقف مصر و"سد النهضة" وطالب بالحق القانونى لمصر وفقا لقواعد القانون الدولى منبها أن كل من يخالف ذلك يتحمل المسئولية الدولية. كما أكد أهمية حل جميع جوانب مسالة "سد النهضة "عبر الوسائل السلمية والتفاوض. لمصر من القدرات والآليات والأدوات ما يمكنها من الحفاظ على حقوقها وأمنها.

من المبادئ العشرة التى وقع عليها الرئيس السيسى، إن مبدأ عدم التسبب فى «ضرر ذى شأن» بدولة المعبر «السودان» ودولة المصب مصر وأن أحد هذه المبادئ تناول قضية الاستخدام المنصف والمعقول سواء خلال فترة الملء الأول أو الدائم ومبدأ بناء الثقة ومنها مثلاً أولوية دولة المصب فى شراء الكهرباء الناتجة من محطة سد النهضة ومع الاتفاق على مبدأ السيادة نجد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

ويهمنا هنا مشكلة قواعد الملء الأول.. ومعدل التخزين الميت.. ثم الاتفاق على قياس التصرف الطبيعى الدائم وإنشاء هيئة مشتركة لإدارة السد،وقضية اقتسام الخسائر بين مصر والسودان، فيما يحدث خلال فترة الملء الأول، إذ مادمنا نقتسم معاً أى زيادة فى المياه – كما حدث مثلاً فى اتفاقية ١٩٥٩ وكما كان متفقاً عليه حول حصيلة مشروع قناة جونجلى – فإن أحد المبادئ العشرة وتوابعها هو اقتسام نقص المياه بين الدولتين، مصر والسودان أيضاً وبالذات خلال فترة الملء الأول والتخزين الميت.. ومعنى ذلك أننا نقبل الأمر الواقع، بعد إتمام إثيوبيا بناء السد.

يجب اللجوء إلى المنظمات الدولية وأيضاً التحكيم الدولى أو قضية تدويل المشكلة، إن القضية لها ثلاثة جوانب: فنى، وسياسى، وقانونى الأول يتناوله المهندسون، والثانى تتولاه وزارة الخارجية، والثالث خبراء القانون الدولى.

ليست هناك مشاكل لو كان النهر كله يقع داخل دولة من منابعه إلى مصبه ولكن القضية هى تعدد الدول–على مسار أى نهر– عندما تقع مشاكل بين دول المنابع ودول المعبر أو المصب، وهو ما يخصنا، ولذلك فنحن– دولة مصب – نريد المحافظة على مصالحنا، وهنا يقع التناقض بين دول المنابع ودول المصب هنا يأتى الجانب القانونى.

وقبل التحدث عن اللجوء إلى التحكيم، أو اللجوء إلى المنظمات الدولية لا بد من أن تمتلك الدولة – فى هذه الحالة – أى سند قانونى.. لأن هذا هو سندى الشرعى الأساسى فى قضية سد النهضة

ونحن نمتلك الكثير من هذه الأسانيد، فى مقدمتها الاتفاقيات الخاصة الثنائية مع دول المنابع مثل اتفاقية روما ١٨٩١ إلى اتفاقية ١٩٥٩ وكلها تتحدث عن حق دول المنابع فى تنفيذ أى مشروعات ولكن بعد إخطارها لدول المعبر ودول المصب.. أى أن هذا السند يسمح لدول المنبع بأى شىء بشرط ألا تضار مصر أو تأثير ذلك على خفض كميات المياه الواصلة لمصر.. بشرط ضرورة الإخطار المسبق.

ولكن المشكلة هنا أن إثيوبيا لا تعترف بكل الاتفاقيات التاريخية الخاصة بمياه النيل.. ولكن منظمة الاتحاد الأفريقى – ومن اليوم الأول – أعلنت التزام كل الدول بكل ما تم من اتفاقيات وبالذات فيما يتعلق بالحدود بين الدول، لأن عدم الاعتراف هنا يعنى اشتعال الحروب والخلافات بين هذه الدول.قواعد القانون الدولى فى صفنا تماماً بداية من قواعد هلسنكى عام ١٩٦٦ عن الاستغلال غير الملاحى للأنهار.. وقواعد برلين ٢٠٠٤، وكلها فى إطار الأمم المتحدة وأقرتها أغلبية الدول الأعضاء، وكلها تقرر مبدأ عدم الإضرار بباقى الدول، أى تقر الاستخدام العادل والمنصف. والسؤال: لماذا – مثلاً – تريد إثيوبيا سداً بهذه السعة، ولماذا كل المستهدف من الكهرباء الناتجة عن ٧٤ مليار متر مكعب من المياه بينما سد من ٨ أو ١٤ ملياراً يغطى المطلوب، أى لك الحق فى توليد الكهرباء، ولكن حسب احتياجاتك الحقيقية.. لأن إثيوبيا بذلك تلجأ إلى استخدام غير عادل وغير منصف، أى حسب ما تحتاجه فقط.. هنا نسأل ما هو هدفها الحقيقى الآن؟!

ولابد هنا من تطبيق مبدأ عدم التعسف فى استخدام الحق.. ولابد أن تلتزم بكل الاتفاقيات التاريخية التى تحفظ حقوقنا المائية.. تماماً كما التزمت إثيوبيا، وكل دول أفريقيا باتفاقيات الحدود.. وهى أيضاً اتفاقيات استعمارية!! والقانون الدولى يتحدث عن بقاء كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات بغض النظر عن تغير النظام الحاكم.. وبالذات اتفاقيات الأنهار.. ورفض الدكتور شهاب فكرة تدويل القضية.. أو الذهاب إلى الأمم المتحدة، التى تصدر توصيات مادامت القضية لم يحدث فيها «عدوان عسكرى»

أكد المجلس العربى دعمه الكامل للدول العربية الواقعة فى مصب أنهار دولية فى سعيها لمنع تعرضها للضرر بسبب الإجراءات الأحادية من دول المنابع بإقامة السدود وطالب بتكاتف عربى لمواجهة بناء أى سدود من شأنها تعطيل البلدان العربية. وأوصى المجلس فى ختام أعمال المنتدى الرابع للمياه بتكوين تحالف قوى يجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين ومنهم المرأة والشباب فى إطار سياسات فاعلة وتمويل مناسب يستدعى فتح قنوات اتصال مع صناديق التمويل العربية لدعم قطاع المياه لتحقيق التنمية المستدامة بالبلدان العربية.

كما أوصى بضرورة تشجيع الاستثمار وتطويع التكنولوجيا الحديثة فى مشروعات المياه والصرف الصحى لتجعل خدمات إمداد المياه متاحة للجميع، وضرورة تبنى إعدادوتنفيذ استراتيجية شاملة للربط بين المياه والغذاء والطاقة فى الوطن العربى وتعزيز الأمن المائى والأمن الغذائى ورفع كفاءة استخدام الطاقة. وطالب المنتدى بضرورة الانتقال من المواجهة الى التعاون بين الدول فى شأن مصادر المياه المشتركة والعمل على التوصل لاتفاقيات ملزمة للدول تكون قائمة على أسس تقاسم الفوائد للجميع والتوزيع المنصف وعدم الإضرار طبقا لقواعد القانون الدولى مشددا على أهمية دعم الدول العربية الواقعة فى مصبات أنهار دولية فى سعيها لمنع تعرضها للضرر بسبب اجراءات أحادية من دول المنابع بإقامة سدود. عقد رئيس المنتدى العربى للمياه جلسة مباحثات مع كبرى المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات العالمية المشاركة فى المعرض الذى أقيم على هامش المنتدى و اكد ان هناك ترحيبا دوليا كبيرا فى توطين تكنولوجيات المياه الحديثة فى مصر و الوطن العربي.

الانفراجة المتوقعة فى ملف سد النهضة:

جاءت زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد آبى أحمد لمصر لتفتح باب الأمل من جديد حول حدوث انفراجة حقيقية فى ملف سد النهضة بما يضمن حق مصر فى حصتها المائية، ويعطى الحق لإثيوبيا فى التنمية والرخاء. وقد أقسم خلال المؤتمر الصحفى «والله والله لن نلحق الضرر بمصر» يحمل معنى مهما وضروريا، وهو تأكيد حسن النيات لدى الجانب الإثيوبى بعد الشكوك الكثيرة التى أثيرت حول غموض الموقف الإثيوبى نتيجة التأخير والمماطلة والتسويف فى التعامل مع الملفات العالقة حول قواعد الملء والتشغيل، والدراسات الفنية، ومدى الالتزام بنتائج دراسات المكاتب الاستشارية، وغيرها من الملفات التى تحتاج إلى ترجمة واقعية تعطى الاطمئنان للشعب المصرى، وفى الوقت نفسه تعطى لإثيوبيا الحق فى استغلال مواردها وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتحقيق التنمية والتقدم للشعب الإثيوبى.

انتقل ملف سد النهضة عبر ثلاثة رؤساء حكومات إثيوبية، بدءا من رئيس الوزراء الراحل مليس زيناوى، ثم رئيس الوزراء السابق ديسالين وأخيرا رئيس الوزراء الحالى آبى أحمد، وخلال تلك الفترة استطاعت إثيوبيا أن تستكمل ما يقرب من ٩٠% من أعمال بناء جسم السد، وهو ما يجعل من الضرورى التوصل إلى اتفاق واضح وصريح حول قواعد الملء والتشغيل حتى لا يتم إلحاق أى ضرر بحصة مصر المائية السنوية المقررة بـ٥٥.٥ مليار متر مكعب، لا تستطيع مصر أن

تستغنى عن متر مكعب واحد منها نظرا لحالة «الشح المائى» التى تعانيها مصر واعتمادها الأساسى على نهر النيل، وعدم وجود مصادر مياه أخرى، لندرة الأمطار التى تسقط على مصر.

الروح الإيجابية كانت هى السمة الأساسية للاجتماع الأخير بين الرئيس عبدالفتاح السيسى ورئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد.

أكد رئيس الوزراء الإثيوبى أن إثيوبيا سوف تحافظ على حصة مصر من المياه، وسوف تعمل على زيادتها. هذه هى أول مرة يصدر فيها من رئيس وزراء لإثيوبيا هذه التصريحات منذ بدء العمل فى سد النهضة، والتأكيد علانية على الحفاظ على حصة مصر من المياه، بل العمل على زيادتها.

كانت تصريحات رؤساء الوزراء السابقين تدور حول فكرة الاستخدام العادل للمياه، وهو مفهوم مطاطى يحمل أوجها متعددة للتفسير، أما الحديث صراحة عن ضمان حصة مصر بل والعمل على زيادتها، فهذا هو التطور الإيجابى فى تلك القضية الوجودية بالنسبة لمصر والمصريين.

تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبى جاءت متطابقة مع فهمه واقتناعه بلغة الحوار والتعاون ورفضه لغة الصراع والتضارب، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك خلاف أو حقد بين الدولتين، لأن زرع الفتن لن يخدم مصالح الشعبين، معبرا عن رغبته فى فتح صفحة جديدة من المحبة والمودة لمصلحة الشعبين، وبما يقدم النموذج لباقى الشعوب.

ما يبعث على الاطمئنان فى تصريحات وتأكيدات رئيس الوزراء الإثيوبى أن هذا النهج ليس جديدا عليه، وإنما هو نهج دائم فى كل سياسته، ومع كل الدول المتجاورة، خاصة تلك الدول التى لها تاريخ طويل من الحروب والمشكلات مثل اريتريا التى قام بزيارتها، وأعلن عن رغبته فى «تصفير» المشكلات بين الدولتين، لينهى تاريخا طويلا من العداء والحروب بينهما.

المشكلة أن إثيوبيا ومنذ أن شرعت فى بناء سد النهضة مستغلة حالة القلاقل والتوترات التى سادت مصر فى أعقاب ٢٥ يناير، وهى تسلك نهج المراوغة والاكتفاء بالتصريحات وحلو الكلام دون رغبة حقيقية فى توقيع أية وثائق أو التزامات منذ اتفاق «إعلان المبادئ»، بل إنها كانت تلجأ إلى المراوغة والتسويف عند حلول أى التزام يفرضه هذا الاتفاق.

بعكس الموقف المصرى تماما الذى التزم دائما بحق إثيوبيا فى التنمية ما لم يكن هناك ضرر يلحق بمصر، ومنذ أن تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى، وهو يحاول جاهدا فتح الجسور مع إثيوبيا، وإيجاد لغة حوار مشتركة بدأت مع رئيس الوزراء السابق ديسالين الذى عقد معه الرئيس جلسات عديدة، وكانت البداية الحقيقية هى توقيع اتفاق «إعلان المبادئ» بالخرطوم فى ٢٣ مارس ٢٠١٥

الذى تضمن ضرورة الاتفاق بين الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان) على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول للسد، وقواعد التشغيل، وضرورة التزام الجانب الإثيوبى بإخطار دولتى المصب بالإطار الزمنى للتنفيذ، وأى ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعى إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

صبر الرئيس السيسى كثيرا من أجل خلق روح التعاون بين الدول الثلاث، وتدعيم العلاقات الثنائية مع إثيوبيا والسودان، بما يسهم فى تعزيز المصالح المشتركة، وهو ما عبر عنه الرئيس خلال زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى فى الأسبوع الماضى، مؤكدا أن العلاقات المصرية . الإثيوبية ممتدة عبر آلاف السنين، وتقوم على وشائج أزلية من الأخوة والصداقة والمصالح المشتركة، ويربطهما نهر النيل الذى كان . ويجب أن يظل . رابطا للتكامل والتعاون ومصدرا رئيسيا للحياة.

تمت ترجمة الروح الإيجابية المصرية فى الزيارة الأخيرة إلى زيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين، خاصة فى مجال زيادة الاستثمارات المصرية فى إثيوبيا، من خلال إقامة منطقة صناعية مصرية هناك، وتشجيع توقيع المزيد من الاتفاقيات بين القطاعين الخاص المصرى والإثيوبى لاستيراد اللحوم الإثيوبية، بالإضافة إلى زيادة التعاون فى مجالات الاستثمار الزراعى والثروة الحيوانية والمزارع السمكية والصحة.

هذه الروح الإيجابية لدى الجانبين المصرى والإثيوبى يجب أن تظهر بوضوح خلال الاجتماع التساعى الثالث المقرر عقده خلال اليومين المقبلين لاستكمال المهام التى لاتزال مطروحة على جدول الأعمال، والتى شهدت انفراجة خلال الاجتماع الماضى فى إثيوبيا، ثم تلتها تلبية رئيس الوزراء الإثيوبى دعوة الرئيس لزيارة مصر وطمأنة الشعب المصرى. أيضا من المقرر أن يستمر الخبراء الوطنيون بالدول الثلاث فى مشاوراتهم مع المكتب الاستشارى الفرنسى لإنهاء تعديل تقريره الاستهلالى حول دراسات سد النهضة طبقا للمستجدات خلال شهر لعرضه فى الاجتماع المقبل. الاجتماع التساعى، واجتماعات اللجان الفنية سوف تعكس مدى تجاوب الجانب الإثيوبى فى المفاوضات، ومدى تطابق هذا التجاوب مع رؤية رئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد فى ضرورة إنهاء تلك المشكلات العالقة والتوصل إلى حلول مطمئنة لمصر تضمن لها حقها فى حصتها المائية، وفى الوقت نفسه تضمن لإثيوبيا حقها فى استغلال مواردها المائية فى التنمية وتوليد الطاقة.

أن المناخ الآن ملائم للتوصل إلى حلول حول كل المشكلات العالقة، والتوصل إلى ترجمة عملية موثقة لاتفاق «إعلان المبادئ» بعد أن سادت الروح الإيجابية بين الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا

والسودان) فى ظل التقارب بين زعماء الدول الثلاثة ورغبتهم فى إحلال التعاون محل العداء، وتأكيدهم ضرورة أن يكون نهر النيل مصدرا للخير للجميع وليس مصدرا للصراع، ولن يكون ذلك إلا من خلال ترجمة حقيقية لاتفاق «إعلان المبادئ» وضمان عدم المساس بحصة مصر، ٥٥.٥ مليار متر مكعب، وكذلك ضمان حصة السودان ١٨.٥ مليار.

أيضا الاتفاق على قواعد ملء السد ومدته بما لا يؤثر على حصتى مصر والسودان، خاصة فى ظل تردد الأنباء عن احتمال بدء عملية الملء فى الفيضان المقبل. كذلك لابد من الاتفاق على قواعد التشغيل بالتوافق بين الدول الثلاث لطمأنة الجانبين المصرى والسودانى. أن الروح الإيجابية السائدة الآن تبشر بإمكان التوصل إلى اتفاق مكتوب يكون عنوانا للتكامل بين الدول الثلاث وليكون وثيقة تؤرخ لعلاقات مشتركة مستقبلية قوامها الوضوح والشفافية والثقة المشتركة.

الأمل أن يتم عقد الاجتماع التساعى بين وزراء الخارجية والرى ورؤساء أجهزة المخابرات فى الدول الثلاث فى موعده المقرر، وأن يتم التوصل إلى وثيقة مكتوبة ملزمة لكل الأطراف خاصة للجانب الإثيوبى، لأنه صاحب المصلحة الوحيد فى المماطلة والتسويف.

التفاهمات المصرية– الإثيوبية:

خرجت القمة المصرية . الإثيوبية بين الرئيس السيسى ورئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد بمفهوم جديد فى العلاقات الثنائية بين البلدين، لتنهى سنوات من التوتر والنزاع..فلم تقتصر القمة على بحث القضية المنظورة منذ فترة التى تتعلق بسد النهضة، وإنما امتد النقاش ليشمل مستقبل التعاون بين بلدين يمثلان أهم ركيزتين بالقارة الإفريقية. لا ننكر أن بناء سد النهضة تسبب فى شعور الشعب المصرى بأرق، خاصة أن عملية بنائه بدأت فى وقت عانت فيه مصر من بعض الاضطرابات، غير أن المأمول بعد تلك القمة أن تتحول التصريحات إلى حقائق على الأرض وواقع يشعر به المصريون، والتوصل إلى اتفاق نهائى لا يؤثر على حصة مصر المائية.

يدرك الجميع أن مطالب مصر عادلة ومشروعة وليست مستحيلة ويمكن التفاهم بشأنها، ومنها التوصل إلى توافق حول سنوات ملء السد بحيث تكون أطول فترة ممكنة حتى لا تؤثر على حصتنا المائية، حيث إن نهر النيل هو شريان الحياة. وكذلك أن يتم إنجاز الأمور الفنية المتعلقة بالسد قبل الشروع فى ملئه، وهذا ما تم الاتفاق عليه فى إعلان المبادئ بالخرطوم فى القمة الثلاثية التى ضمت قادة مصر والسودان وإثيوبيا فى مارس ٢٠١٥، علما بأن هذا أمر فى مصلحة الدول الثلاث. يدرك الجميع أن نتائج القمة المصرية–الإثيوبية بالقاهرة كانت ثمارا لجهود دبلوماسية كبيرة على أكثر من اتجاه:

الأول: أن مصر تمسكت بالحلول السلمية والتفاوض رغم المواقف العصيبة والضغوط وطبول الحرب التى كانت تقرع فى أكثر من اتجاه، ولكن مصر ظلت متمسكة بمواقفها الحكيمة، حتى أصبح هذا محل تقدير من المؤسسات الدولية.

ثانيا: اتجهت مصر للعالم والقارة الإفريقية لنقل وجهة نظرها فى قضيتنا العادلة فى مياه نهر النيل، واستطعنا بجهودنا كسب أنصار دوما لمواقفنا، الأمر الذى شكل ضغطا على بقية الأطراف.

ثالثا: المنطقة برمتها ليست فى حاجة إلى مزيد من التوتر والاحتقان، فالتحديات صعبة فى وقت يجتهد فيه الجميع فى إحداث طفرة تنموية واقتصادية، ناهيك عن آفة الإرهاب التى لم يسلم منها أحد.

لقد أثبتت القمة المصرية ـ الإثيوبية أن التفاهم بين الدول يحتوى أى خلاف مهما كان حتى لو كان عنوانه "سد النهضة".

فى أعقاب قمة القاهرة بين الرئيس السيسى وآبى أحمد رئيس وزراء إثيوبيا الذى أعلن خلالها التزام بلاده بعدم الإضرار بحصة مصر من مياه النيل، والتعاون لتعظيم الفوائد لصالح شعوب الدول الثلاث، بدأت الدول الثلاث مصر و السودان واثيوبيا استعداداتها لعقد الاجتماع التساعى المرتقب بالقاهرة تنفيذا لمخرجات اجتماعات الزعماء بالدول الثلاث والاجتماع التساعى لوزراء الخارجية والرى وأجهزة المخابرات المعنيين بملف سد النهضة، ومن المقرر ان يستمر الخبراء الوطنيون بالدول الثلاث فى مشاوراتهم مع المكتب الاستشارى الفرنسى لإنهاء تعديل تقريره الاستهلالى حول دراسات سد النهضة طبقا للمستجدات خلال شهر، لعرضه على الاجتماع التساعى لوزراء الدول الثلاث.

كيف حدث الاختراق الكبير فى قضية سد النهضة؟

ربما يحمل رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد كل الصفات والمؤهلات التى تُمكنه من إخراج ملف سد النهضة من أزمته الراهنة التى تتمثل شكلاً فى تعطيل المسار الفني، وعدم قدرة أطراف التفاوض على الوصول إلى معايير واضحة ومحددة يمكن أن تحدد حجم الأضرار التى يمكن أن تقع على دولتى المصب، مصر والسودان بعد اكتمال بناء السد، وطبيعة هذه الأخطار ومدى جسامة تأثيرها على الحياة خاصة فى مصر التى تكاد تعتمد فى وجودها على مياه النيل، بدونها تنعدم الحياة لأنها لا تملك مصادر أخرى للمياه يمكن أن تغنيها عن مياه النيل، لأن نسب سقوط الأمطار فوق أراضيها شحيحة وغير مؤثرة، إضافة إلى ضعف مواردها من المياه الجوفية المحدودة غير المتجددة التى لا تغطى أدنى نسبة من احتياجات مصر لمياه الشرب والزراعة، وإذا كان سد

النهضة يمثل بالنسبة للإثيوبيين أملاً كبيراً فى التنمية الشاملة اعتماداً على الكهرباء التى يمكن توليدها من مساقط المياه على طول النهر الأزرق، فإن سد النهضة يمثل بالنسبة لمصر قضية حياة أو موت لأن انتقاص ٢% فى المائة فقط من حصة مصر بما يساوى مليار متر مكعب من المياه يؤدى إلى بوار ٢٠٠ ألف فدان يمكن أن يعيش عليها ٢٠٠ ألف أسرة مصرية، ومن ثم فإن أى ضرر يلحق بحصة مصر الراهنة هو فى الحقيقة ضرر جسيم لا تستطيع مصر احتماله.

لكن هذه المفارقة الصعبة لا تشكل معادلة مستحيلة، يصعب معها التوفيق بين مصالح مصر ومصالح إثيوبيا، لأن الله حبا إثيوبيا فيضاً واسعاً من مياه الأنهار والأمطار فضلاً عن كم هائل من المياه الجوفية المتجددة أبداً يفيض كثيراً عن حاجتها، يجعل كل مطالبها من النيل الأزرق وقفاً على الكهرباء وليس المياه، وهذا ما تعترف به إثيوبيا التى يهمها من مياه النيل الأزرق مساقط المياه التى تشكل مصدر توليد الكهرباء، بما يعطى الأمل فى حل صحيح لأزمة سد النهضة يحقق مصالح الشعبين، لكن مثل هذا الحل هو فى جوهره حل سياسي، يحتاج إلى تكامل المصالح بين البلدين ووضع علاقاتها فى إطار جديد يوثق مصالحها على نحو مترابط يقوم على الشفافية الكاملة والاعتماد المتبادل، بما يقطع بأن المشكلة فى جوهرها ليست فنية تماماً ولكنها سياسية بالدرجة الأولى، تحتاج بالفعل إلى النوايا الحسنة وتوافر الإرادات السياسية وربط مصالح البلدين بما يحقق تكاملهما، وخروج البلدين من دائرة الشكوك المتبادلة وتضييع الجهد فى غير طائل، والمراوغة أملاً فى كسب المزيد من الوقت، إلى دائرة الوضوح والشفافية، وما يجعل من هذا التوقيت هو اللحظة المناسبة أن بناء السد قطع شوطاً مهماً جعل من الضرورى لكل الأطراف أن تواجه الأسئلة الصعبة التى ينبغى سؤالها، متى يبدأ ملء خزان سد النهضة ؟! وكيف يتم ذلك، وهل تستطيع إثيوبيا بقرار منفرد أن تتخذ هذا القرار وحدها (قرار الملء دون تشاور مع دولتى المصب؟) أم أن اتفاق المبادئ يلزم إثيوبيا الاتفاق مع مصر والسودان على كيفية ملء خزان السد ومدته، وهل يمكن تحقيق قدر من التنسيق المشترك بين عمل سد النهضة وعمل السدود الأخرى فى السودان ومصر خاصة السد العالى لتقليل حجم الأضرار التى يمكن أن تقع إلى الحد الأدنى، ويعظم الاستفادة من هذه السدود إلى الحد الأقصى خاصة أن ثمة اتفاقا أساسيا يربط مصر والسودان وإثيوبيا، يلزم الجميع بالتوافق على إجابات واضحة لهذه الأسئلة، بحيث لا تستطيع إثيوبيا منفردة أن تبدأ ملء خزان سد النهضة دون أن تتوافق الأطراف الثلاثة على كيفية هذا الملء. وليس سراً أن المفاوض الإثيوبى لجأ فى الفترة السابقة إلى الكثير من صنوف المراوغة، «يعطيك من طرف اللسان حلاوة ويروغ منك كما يروغ الثعلب»!، وثمة وعود وتصريحات إثيوبية شفهية عديدة تبعث

برسائل طمأنينة إلى المصريين، تؤكد أن مصر لن تُضار فى كوب مياه واحد من مياه النيل، وأن إثيوبيا لن تنتقص شيئاً من حصة مصر، لكن هذه التصريحات الشفهية تظل نوعاً من الأمانى لا يوثقها حتى الآن مستند رسمى إثيوبى واحد يؤكد حق مصر التاريخى الثابت فى مياه النيل، يجعل هذه الطمأنينة حقيقة واقعة، ولهذا اتسم التفاوض مع إثيوبيا بنوبات تفاؤل وتشاؤم عديدة دون أن يكون هناك خط واحد واضح صعوداً أو هبوطاً يجعل الأمور أكثر شفافية ووضوحاً، وزاد من مصاعب التفاوض مع إثيوبيا، أن المواقف العربية لم تكن على قدر من الاتساق يجعل من الصعب على إثيوبيا أن تخترقها بحثاً عن استثمارات عربية تعوض نقص التمويل العالمى لسد النهضة، بسبب رفض المؤسسات المالية الدولية عملية التمويل دون وجود اتفاق كامل بين دول حوض النيل، وحسناً إن استطاعت مصر إقناع السعودية والإمارات بأهمية توافق المصالح الاستراتيجية بين الدول الثلاث بما يجعل مواقفها فى هذه القضايا أقرب إلى التطابق، ولا أظن أيضاً أنها كانت محض صدفة أن تسبق زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد لمصر، زيارة وزير الدولة السعودى للشئون الإفريقية السفير السعودى السابق أحمد القطان إلى مصر . وربما تكون الوثيقة الوحيدة الأساسية التى وقعتها إثيوبيا وتتضمن عدداً من المبادىء الحاكمة التى تقرر بحقوق دولتى المصب، السودان ومصر، هى إعلان اتفاق المبادىء الذى يمثل الإطار القانونى والسياسى الحاكم والذى أكد ضرورة الالتزام بالاحتياجات الوجودية لمصر، وأضع خطين تحت كلمة الوجودية، كما أكد ضرورة الالتزام باحتياجات إثيوبيا التنموية وأن هدف إثيوبيا من بناء سد النهضة هو الطاقة وليس المياه، كما نص اتفاق المبادىء على ضرورة استكمال الدراسات الفنية لمعرفة الآثار الجانبية للسد على دولتى المصب، وأن المبدأ الحاكم لإعلان المبادىء هو تحقيق مكاسب مشتركة للجميع دون الإضرار بمصالح أحد.

ومن المؤكد أنه فى رحلة التفاوض الشاق مع إثيوبيا كان رئيس الوزراء الأسبق مليس زيناوى الذى وقع إعلان المبادىء هو الأكثر رؤية وبصيرة يملك استراتيجية متكاملة، ثم جاء رئيس الوزراء السابق ديسالين الذى كان راغباً فى إحداث تسوية مع مصر، لكن مشكلة ديسالين أنه لم يكن ينتمى إلى أى من القبائل الإثيوبية القوية، فضلاً عن أنه كان خاضعاً لسيطرة الدولة العميقة فى إثيوبيا التى كان يمثلها رئيس المخابرات السابق ورئيس هيئة أركان الجيش السابق، والإثنان كانا ينتميان إلى قبيلة التجراى التى تشكل أقل من ١٠ فى المائة من تعداد إثيوبيا، ومع ذلك تتحكم فى مفاصل الدولة الاثيوبية لكن رئيس الوزراء الجديد آبى أحمد نجح فى التخلص منها ليثبت أقدامه فى حكم إثيوبيا ويصبح كزعيم قوى ينتمى لقبيلة الأورومو أكبر قبائل إثيوبيا وأكبر ملاك أرضها

جاء إلى السلطة عقب ما يشبه أن يكون ثورة شاملة للأورومو على هيمنة قبيلة التجراى على مفاصل الدولة الإثيوبية وكافة مؤسساتها السيادية رغم نسبتها العددية المحدودة، وربما تكون الصورة الأدق أن رئيس الوزراء الجديد كان هو الحل الصحيح لمشكلة إثيوبيا لسببين أساسيين، أولهما أنه ينتمى إلى قبيلة الأورومو التى تشكل أغلبية الشعب الإثيوبي، بما يمكنه من الاستناد إلى شعبية واسعة يمكن أن تعزز استقرار البلاد وتساعد على فرض الهدوء، وتجعل الأورومو سنداً قوياً لاستقرار الدولة الإثيوبية، وثانيهما أنه عمل طويلاً فى المخابرات العامة، وكان فى الحقيقة جزءاً من الدولة العميقة الأكثر انفتاحاً لفترة عمله الطويلة فى مجال الاتصالات فضلاً عن أنه يتميز بالدهاء والمكر، وهو غربى الهوى درس وتعلم فى الولايات المتحدة ويحمل لقب دكتور فى الاتصالات. وعندما جاء إلى الحكم اختار المصالحة الشاملة بين الحكم والشعب الإثيوبي، وجعل ضمن أولوياته المهمة تحسين العلاقة بين إثيوبيا وكل دول جوارها جغرافيا، ابتداء من جيبوتى إلى السودان وكينيا وأوغندا، متبنياً شعار «صفر مشاكل» مع جيرانه الأفارقة بما فى ذلك إريتريا التى كان يتم تصنيفها دائماً كدولة غير صديقة، حيث استطاع خلال زيارته الأخيرة لها إنهاء النزاع الحدودى بين إثيوبيا وإريتريا، هو الذى بادر بطلب لقاء مدير مكتب الرئيس السيسى والمسئول عن المخابرات العامة ووزير الخارجية المصرى عندما كان الإثنان فى إثيوبيا أخيراً يحضران اجتماع لجنة التسعة التى تضم مدراء المخابرات العامة فى الدول الثلاث ووزراء الخارجية والري.

فى هذا اللقاء شكر رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد الرئيس السيسى لأنه دعاه لزيارة مصر فى خطاب التهنئة بالمنصب الجديد، مؤكداً رغبته فى أن يزور مصر فى أقرب فرصة، وبالفعل تم تحديد موعد زيارته الراهنة. وربما يسأل البعض لماذا يجىء رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد إلى القاهرة بعد سبع زيارات خارجية له فى دول الجوار الإفريقي، وبعد أن زار السعودية والإمارات المتحدة، أن الإجابة الصحيحة أنه جاء إلى مصر بعد أن نجح فى تثبيت حكمه فى الداخل وأصلح كثيراً من علاقاته الإفريقية ليتحدث فى مصر من موقع ثقة وقوة، ولا بأس المرة فهذا ما تريده مصر من رئيس وزراء إثيوبيا الجديد، أن يكون أكثر صراحة وشفافية يخاطب بصورة مباشرة العناوين الرئيسية للمشاكل بين مصر وإثيوبيا دون مواجهة.

وربما يكون مفيداً، أن نعرف أيضاً أن رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد أبدى اهتمامه الفائق منذ أول أيام وجوده فى الحكم بسد النهضة، مؤكداً أن السد سوف يكتمل وأنه يمثل بالنسبة له أولوية قصوى، ومن المؤكد ايضاً أنه يعرف أن المسار الفنى شبه متعطل لأن الأطراف الثلاثة رغم الاجتماع التساعى الذى يضم مدراء المخابرات العامة ووزراء الخارجية والرى لا تزال مختلفة حول

التقرير الاستهلالى للخبراء الأجانب الذى تسانده مصر، وتبدى إثيوبيا والسودان بعض التحفظات عليه، وبرغم أن مصر وافقت على أن تفتح مساراً جديداً غير رسمى للتفاوض حول المشكلة الفنية من خلال الحوار المباشر بين الدول الثلاث دون وجود أى خبراء أجانب تأكيداً على حسن نياتها وإعتقادها بأن المشكلة فى جوهرها سياسية أكثر من أن تكون فنية يمكن أن تجد الحل الصحيح إذا توافرت الإرادات السياسية على ضرورة الوصول إلى هذا الحل دون الإضرار بمصالح أى من الأطراف الثلاثة.

وسط هذه الظروف تأتى زيارة رئيس الوزراء الإثيوبى الجديد لمصر ومباحثاته مع الرئيس السيسى التى أثمر توافقها فى الإرادات السياسية للبلدين عن تبنى رؤية مشتركة إثيوبية مصرية على احترام حق كل منهما فى تحقيق التنمية دون المساس بحقوق الجانب الآخر، وتوافر الإرادتين السياسية والشعبية لتسع آفاق العلاقات بين البلدين ولتشمل جميع المجالات على الصعيدين السياسى والاقتصادى بما يؤدى إلى تعزيز التكامل الاقتصادى بين البلدين وتقديم نموذج ناجح للتكامل المطلوب فى أفريقيا.

والواضح من تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد بعد لقائه بالرئيس السيسى أن الأمور قد انفرجت وأن البلدين يدخلان مرحلة جديدة أساسها المحبة والمودة والتعاون والثقة المشتركة والرغبة فى التكامل وحق الأخوة والجوار، وكلها كلمات صريحة تنطق بالوضوح والشفافية جاءت على لسان رئيس الوزراء الإثيوبى آبى أحمد، بلغت أوجها عندما قال سوف نهتم بالنيل، وسوف نحافظ على حصة مصر، وسنعمل على أن تزداد هذه الحصة، وليس لدينا رغبة أو فكرة فى إلحاق أدنى ضرر بالشعب المصرى. ومايزيد من قوة هذه الكلمات وأهميتها، أن الجانب الإثيوبى بات الآن على استعداد أن يوثق هذا الالتزام، فى وثيقة مشتركة تشكل جزءا من وسائل التفاوض. ويمكن أن نقول أخيراً إن هذه الزيارة قد بددت بالفعل كل الشكوك بين البلدين وحققت نقلة قوية فى علاقاتهما وأذابت كل الجليد، كما أنهت كل المماطلات السابقة وجعلت التكامل عنواناً جديداً لعلاقات مصر وإثيوبيا، وأظن أيضاً أنه لولا دأب الرئيس السيسى وصبره الذى فاق صبر أيوب وثقته فى قدرته على تخطى هذه المصاعب وتحقيق النجاح لما تحقق هذا الإنجاز التاريخى الضخم.

<u>تفعيل إنشاء الصندوق المصرى الإثيوبى السودانى لتمويل مشروعات البنية التحتية</u>:

أكد الرئيس السيسي الاهتمام الخاص الذي توليه مصر للعلاقة مع إثيوبيا، وحرصها علي تعزيز التواصل والتعاون وترسيخ مفاهيم العمل المشترك من أجل تحقيق مصالح البلدين، في إطار إعمال مبدأ المنفعة للجميع وعدم الإضرار بمصالح أي طرف، وبما يُحقق التنمية والرخاء والازدهار

لشعبينا الشقيقين. أن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي لمصر تمثل رسالة قوية وواضحة بشأن حرص الجانبين علي تطوير العلاقات الثنائية. وأضاف المتحدث الرسمي أن رئيس الوزراء الإثيوبي أعرب عن سعادته بزيارة القاهرة، مؤكداً علي الروابط التاريخية التي تجمع الشعبين المصري والإثيوبي، وتطلعه للعمل مع مصر لتحقيق المصالح المشتركة خلال الفترة القادمة، وتعزيز فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين.

أشار رئيس الوزراء الإثيوبي إلي ما تتميز به العلاقات بين مصر وإثيوبيا من طابع استراتيجي، مشيرا إلي حرص بلاده علي عدم الإضرار بمصالح مصر وشعبها، وتطلع إثيوبيا نحو دعم وتعزيز التعاون بين البلدين علي كل المستويات، استغلالاً لما يجمع بينهما من مصالح مشتركة كبيرة، وتعظيماً للمكاسب المشتركة، وبما يتفق مع آمال وتطلعات الشعبين .

أتفق الجانبين خلال المباحثات علي تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة المقبلة، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة من الجانبين بغرض تحقيق ذلك ودعم الاستثمارات المشتركة، بما في ذلك إقامة منطقة صناعية مصرية في إثيوبيا، وتشجيع مزيد من الاتفاقات بين القطاع الخاص المصري والإثيوبي لاستيراد اللحوم الإثيوبية، فضلاً عن التعاون في مجالات الاستثمار الزراعي، والثروة الحيوانية، والمزارع السمكية، والصحة، بما يفضي لتعزيز التكامل الاقتصادي بين مصر وإثيوبيا، وتقديم نموذج ناجح للتكامل المطلوب إفريقياً.

كما جدد الجانبان عزمهما علي التوصل إلي اتفاق نهائي بشأن سد النهضة يؤمن استخدامات مصر المائية في نهر النيل، ويسهم في ذات الوقت في تحقيق التنمية والرفاهية للشعب الإثيوبي الشقيق.

وتم أيضاً التوافق حول تفعيل ما سبق الاتفاق عليه بين مصر وإثيوبيا والسودان، بشأن إنشاء صندوق ثلاثي لتمويل مشروعات البنية التحتية بما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وأهمية البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لإنشاء الصندوق. وأضاف المتحدث الرسمي أن المباحثات شهدت كذلك مناقشة الأوضاع الإقليمية، وبالأخص ملفات جنوب السودان، والوضع في الصومال، والعلاقات الإثيوبية الإريترية، حيث تطابقت وجهات النظر إزاء أهمية العمل المشترك لإحلال السلام الإقليمي ومساعدة دول الإقليم علي تجاوز التحديات الراهنة.

مصر وحوض النيل :

طالبت وزارة الري باعداد حزمة من التوصيات لتشكيل لجنة تضم عددا من المفكرين والعلماء القانونيين لمتابعة الإجراءات اللازمة للحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر من موارد النهر. ووضع خطة جديدة تسهم في استعادة دور مصر في حوض النيل والبحث عن آليات جديدة تحفظ هذه الحقوق. حذرت وزارة الموارد المائية والرى من خطورة قيام إثيوبيا بإقامة ٤ سدود كبيرة، منها: سد تاكيزى لتخزين ثلاثين مليار متراً مكعباً من المياه، بالإضافة إلى سد بوردر على الحدود الإثيوبية – السودانية لتخزين أكثر من ١٤ مليار متراً مكعباً من المياه وهو ما يهدد الأمن المائى المصرى، فى الوقت الذى اتضح فيه عدم توافر المعلومات الكافية عن هذه السدود أو دراسات الجدوى لها فى الأجهزة المعنية مثل قطاع مياه النيل المسؤول المباشر عن الملف فنيا وتفاوضيا، وأنهم يكتفون بالحصول على المعلومات من خلال الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى مما يكشف حجم فشل السياسة المصرية فى التعامل مع ملف المياه.

من المهم أن يعى القائمون على ملف المياه أن الأولوية القصوى للتعاون مع إثيوبيا وجنوب السودان، أن الأولى تساهم بنحو ٨٥% من المياه الواردة لمصر فى نهر النيل بينما يمكن الاستفادة من التعاون مع الثانية من خلال إنشاء مجموعة من المشروعات المشتركة لاستقطاب فواقد نهر النيل لتوفير ١٤ مليار متراً مكعباً من المياه لصالح الدولتين، موضحا أن الفترة الماضية شهدت سياسة التهوين والتقليل من قيام بعض دول الحوض بإنشاء سدود من قبل بعض مسؤولى الملف، وهذا وراء وصول الأزمة إلى حد الخطورة وقيام بوروندى بالتوقيع لتصبح الاتفاقية نافذة المفعول.وقال المصدر إن فشل مصر فى إدارة ملف المياه خلال ١٤عاما من المفاوضات مع دول حوض النيل منذ إطلاق المبادرة عام ١٩٩٧يرجع إلى تفرق دمه بين القبائل – فى إشارة واضحة إلى وزارات الخارجية والرى والتعاون الدولى والزراعة والاستثمار، كما أن الملف رغم أهميته وخطورته لم يحظ بالأولوية فى اهتمامات هذه الوزارات بل تفاوت بينها جميعا.

مياه النيل بين سيناريو التصعيد وحتمية التعاون :

عقد الاجتماع لوزراء الري لدول حوض النيل في نيروبي في نهاية يوليو ٢٠١١. وما أحاط به من أجواء وأفكار تتعلق بمستقبل مبادرة دول الحوض, الحاجة لإعادة صياغة التعاون المائي الجماعي. وان الاجتماع الاستثنائي المقرر عقده في رواندا في أكتوبر ٢٠١١م سيشكل فرصة حقيقية لتلافي آثار اتفاق عنتيبي. وان التحرك المصري خلال الفترة المحدودة المتبقية يجب أن يستند علي إرسال إشارات واضحة عن فاعلية السياسة المصرية تجاه أفريقيا وليس منطقة الحوض فقط, وضرورة

التعاون والبحث عن صيغة توافقية للخروج من مأزق التفاوض, والتحذير من التصعيد وارتفاع تكلفة الصراع .فالملاحظ أن صياغة أطر للتعاون المائي الجماعي في حوض النيل, ظلت دائما هدفا حرصت دول الحوض علي تحقيقه, عبر سلسلة من المبادرات والأفكار والتداخلات الدولية, ولكن في المقابل ظلت صياغته كرؤية وإستراتيجية وآليات حبيسة تباين الرؤي والدوافع الداخلية لدول الحوض من ناحية, وقيود البيئة الإقليمية من ناحية ثانية, فضلا عن تأثيرات المتغيرات الدولية . وتشير محصلة نتائج عملية صياغة هدف التعاون الجماعي إلي أنها لم تفلح في حل شفرة الوصول إلي اتفاق قانوني ومؤسسي لتنظيم عملية إدارة المياه في الحوض. فعلي مدي ما يزيد علي أحد عشر عاما هي عمر مبادرة دول حوض النيل، ومن قبلها بما يزيد علي أربعين عاما هي عمر تجارب التعاون الجماعي (منذ عام١٩٦٧), شهدت منطقة حوض النيل العديد من تجارب التعاون الفني المتمثلة في: مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية, تجمع الأندوجو, التيكونيل, ومبادرة دول حوض النيل .هذه التجارب توضح أن سياسة الأمر الواقع لاتزال تفرض نفسها علي مسار التعاون وصياغته. فقد فرضت الصراعات السياسية والحساسيات التاريخية والتوازنات السياسية الإقليمية والدولية نفسها علي ما عداها من حسابات ,وظلت الحسابات الداخلية الخاصة بآمال التنمية والاستقرار بعيدة عن مؤثرات عملية الصياغة, وحتي عندما تزايد عامل الحسابات الداخلية فقد استند إلي عوامل تعظم من المصلحة الذاتية وتعلي من التوظيف السياسي لقضية المياه علي حساب الفوائد التنموية والاقتصادية .ولذا يبدو تشابك لغة التنافس والصراع مع لغة التعاون والتفاهم في الخطاب الرسمي لغالبية دول الحوض متوافقا مع غياب البيئة الايجابية التي تدعم صياغة مستقبل التعاون, وتساهم في بلورة أفكار وأطر غير تقليدية تساعد علي تحقيق متطلبات الأمن المائي لمن يحتاجه من دول الحوض, وتعظم الفوائد الاقتصادية للجميع. وهذه النتيجة التي يسعي البعض لاختزالها في تعثر المفاوضات، وإظهارها كمشكلة تفاوض تكشف في الواقع عن أن المشكلة ليست في المنهاج التفاوضي فقط, بل في القواعد التي استندت إليها عملية التعاون ممثلة في مبادرة دول الحوض.

تلك المبادرة التي استندت إلي الرغبة في جني الثمار بدون زرع الشجر.. إذ استندت إلي العامل الخارجي (متمثلا في البنك الدولي والدول المانحة) بقدر اكبر من الاستناد إلي مقومات التعاون وإيجاد الصيغ التوافقية التي من شأنها أن تدعم مناخ الثقة والتكامل بين دول الحوض .فالتوقيع علي الاتفاق الاطاري للتعاون (المعروف باتفاق عنتيبي, مايو٢٠١٠) من قبل ست دول (أثيوبيا, كينيا, أوغندا, تنزانيا, رواندا, بوروندي), وما استتبعه من رفض مصري سوداني للاتفاق, يعني

محاولة فرض صيغة لعلاقات تعاونية وتعاقدية جديدة من جانب بعض دول المنابع, وما يستتبع ذلك من تغيير واضح في منهاج التفاوض وقواعده التي انطلقت علي أساسها مفاوضات مبادرة دول حوض النيل, وتجاوز لقاعدة عدم الإضرار, والدفع نحو إيجاد تكتلات وتوازنات قوي جديدة في منطقة الحوض. وهذه الرسائل التي تضمنها توقيع الاتفاق لا تلغي محاولة ترك الباب مفتوحا لمصر وباقي الدول التي تريد التوقيع عبر تحديد فترة زمنية تمتد إلي عام من تاريخ التوقيع لانضمام أي دول للاتفاق .ولكن هذه المهلة الزمنية بدت وكأنها أداة للمناورة والضغط علي الأطراف غير الموقعة ومحاولة في نفس الوقت لإظهار مصر كطرف متعنت ورافض للتعاون أمام الدول الراعية والمانحة لمبادرة دول الحوض, ومع انتهاء المهلة الزمنية وتشبث كل جانب برؤيته بدا أن الحديث عن قرب التوصل إلي اتفاق قانوني ومؤسسي لتنظيم التعاون المائي صعب, وأصبح الحديث عن سبل الخروج من المأزق الراهن أكثر من محاولة الوصول لاتفاق نهائي للتعاون .كما أن إبراز العقبات والقيود الخاصة بالقضايا الخلافية(الاتفاق علي مفهوم الأمن المائي, وتحديد الموقف من عملية الإخطار المسبق للمشروعات ,وطريقة التصويت) باعتبارها مأزق التفاوض وسيلة يحاول بها البعض تجاوز دلالات وانعكاسات ما تثيره هذه القضايا من أبعاد سياسية تتعلق بنظرة دول المنابع لمفهوم السيادة الوطنية, وتزايد الضغوط التنموية الداخلية, وتنامي طموحاتها الإقليمية والدولية, وبالتالي يبقي البحث عن صيغ توافقية لإدارة الحد الأدني من التعاون(التعاون الفني) هو الخيار الأكثر ملائمة في الحالة الراهنة.

فمع غياب الإرادة السياسية, وعدم القدرة علي اتخاذ قرارات مصيرية تكسر الحلقة المفرغة الخاصة بالبحث عن اطر للتعاون الجماعي, تبقي تكلفة الدوران والبحث عن صيغ توافقية أكثر قبولا من تكلفة الصراع, لاسيما وان ثمار التعاون في حده الأدنى توفر قدرا من المرونة والحراك الذي يسمح بالحديث عن المستقبل .وتتجلي هذه النتيجة بوضوح في توقيع اتفاق عنتيبي, الذي مثل نهاية مرحلة من الجذب والشد السياسي والتعثرات التي شهدتها العملية التفاوضية, وبداية مرحلة جديدة تتسم باتساع الفجوة بين الرؤيتين المصرية ودولتي السودان من جانب, وغالبية دول المنابع من جانب آخر... فمن الملاحظ أنه كانت هناك مقدمات تشير إلي وجود سيناريو تصعيدي من قبل دول بعينها, وان منهاج النفس الطويل الذي تبنته مصر والسودان لن يستطيع الصمود أمام هذا السيناريو .وبالتالي فإن أي محاولة لتفكيك العقبات التي تحول دون التوصل لاتفاق جماعي يجب أن تستند إلي مجموعة مختلفة من الركائز, منها: البعد عن النظرة الأحادية للمصالح والتنمية في الحوض, وتهميش الأبعاد السياسية المحيطة بالعملية التفاوضية, وتجاوز الحساسيات المرتبطة

بملف التعاون المائي مع مصر, وان تراعي مواقف الدول المانحة والراعية للتعاون, وهو ما يتطلب المزيد من الوقت والجهود التي تدفع باتجاه التعاون وتحيد التنافس حتي تصبح بيئة التفاوض أكثر ايجابية ودعما للتفاوض. كما تفرض علينا متطلبات تغيير المنهاج التفاوضي المصري مع دول الحوض بناء إستراتيجية مصرية تجاه أفريقيا تستند إلي الهوية الأفريقية لمصر وتهدف إلي ترسيخ مكانتها كقوة فاعلة في القارة, وأن تستند هذه الإستراتيجية إلي تعبئة الموارد والجهود المشتتة التي تبذلها العديد من الجهات والمؤسسات المصرية المتعاملة مع القارة الأفريقية, وان تستهدف ربط أجندتها بمنظومة من المصالح المتشابكة وذات الأبعاد التكاملية سواء مع دول القارة الأفريقية أو تلك الدول المتنافسة علي موارد القارة .بمعني أدق فإن تحقيق المصالح المصرية تجاه ملف مياه النيل ليس بمعزل عن دور إثيوبيا في الصومال, أو التنافس الصيني الأمريكي في منطقة البحيرات العظمي والقرن الأفريقي, أو بطموحات إسرائيل في البحر الأحمر والتغلغل في أفريقيا... كما أنه ليس بمعزل عما تثيره موجات الجاف, وسوء توزيع الموارد المائية, وضعف الإمكانيات من تأثيرات سلبية علي سبل الحياة وعملية التنمية داخل دول حوض النيل، كما أن المصالح المصرية ليست منفصلة عما تشهده منطقة حوض النيل من تكالب لقوي دولية ومنظمات وشركات عالمية تطمح إلي تحقيق مصالح اقتصادية كبري وسريعة, وتهدف إلي تغيير الكثير من توازنات القوي السياسية, والعوامل الجغرافية والبيئية... لذا فالإستراتيجية المطلوبة لابد أن تراعي أسباب إخفاق السياسة المصرية في تناول ملف التعاون الجماعي, وان تستند إلي رؤية وإدراك للواقع الراهن بكل تشابكاته, وما تسعي إليه بعض دول المنابع من جعل المفاوضات مباراة صفرية.

الدور المصري فى إفريقيا :

تمثل أفريقيا أحد أهم دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية. فمصر بحكم الموقع وحقائق الجغرافيا والتاريخ دولة أفريقية قبل أن تكون دولة عربية. فإذا كانت العروبة بالنسبة لمصر هى اللسان، والدين هو الوجدان، فإن أفريقيا هى البنيان.ولعل الانتماء المصرى لأفريقيا، وعبقرية موقع مصر على أرضها، يفرض على مصر متابعة ما يجري على أرض أفريقيا، والمشاركة في صنع حاضرها، وبناء مستقبلها، فى ظل ارتباط مصالحها وأمنها الوطنى بالقارة .فمصر دولة نيلية التركيز والاستقطاب، لذا فإن تأمين حصتها فى مياه نهر النيل يمثل المصلحة المصرية الأولى فى أفريقيا. وليس من قبيل المبالغة القول بأنها مصلحة " مصيرية"، ترتبط بوجود الدولة المصرية، بقاء وعدماً. وقد ازدادت أهميتها فى السنوات الأخيرة فى ظل تراجع نصيب المواطن المصرى من المياه، وحاجة مصر إلى مواصلة مشروعاتها التنموية.

وتعتبر أفريقيا أيضاً مصدراً أساسياً للمواد الخام النفيسة والاستراتيجية التى تعتمد عليها الصناعات المدنية والعسكرية المصرية. إذ تملك القارة زهاء ٣٠% من احتياطى الثروات المعدنية فى العالم. كما تجود أراضيها بالثروة الحيوانية، والأخشاب، والمطاط، وغيرها من الموارد التى تحرص مصر على تأمين احتياجاتها منها عبر الاستيراد. بالإضافة إلى كونها تمثل سوقاً واعدة واسعة أمام المنتجات المصرية، بعدد سكانها الذى يربو على المليار نسمة .كما يدخل تأمين الحدود الجنوبية لمصر مع السودان، وتأمين الملاحة فى البحر الأحمر فى صميم الأمن الوطنى المصرى. وكذا فإن مصر فى حاجة ماسة إلى استثمار الثقل التصويتى للقارة فى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الدولية، لأجل حشد التأييد لقضاياها وللقضايا العربية، وتكوين موقف تفاوضى أفريقى متسق إزاء القضايا الدولية. فأفريقيا بدولها التى تبلغ ٥٤ دولة تمثل الكتلة التصويتية الثانية فى الأمم المتحدة بعد الكتلة الآسيوية. وقد سبق لمصر استثمار القوة التصويتية الأفريقية فى عزل حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، وعزل إسرائيل دبلوماسياً فى القارة الأفريقية .

مر الدور المصرى فى أفريقيا فى العصر الحديث بمراحل مختلفة، تقلب فيها بين القوة والضعف. فكانت البداية هى توسع الدولة المصرية فى شرق وجنوب القارة، واكتشاف منابع النيل، فى عهد محمد على وخلفائه، مروراً بدعم حركات التحرر الوطنى، ومواجهة سياسات الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، ودعم جهود التكامل الإقليمى فى العهد الناصرى، الذى كانت القاهرة خلاله بمثابة عاصمة القارة الأفريقية ومحور حركتها. إلى أن هبط منحى الدور المصرى تدريجياً مع انشغال القيادة المصرية بتحرير سيناء فى عهد الرئيس السادات، حتى بلغ التراجع ذروته فى النصف الثانى من عهد الرئيس مبارك، الذى أهمل القارة فكان الجزاء من جنس العمل .

الأمر الغريب أن مبارك استهل عهده بالاهتمام أفريقيا، ليس اقتناعاً بأهميتها وإنما بهدف استثمار فضائها المتسع فى تعويض المحاولات العربية لمقاطعة مصر وعزلها، إثر زيارة السادات للقدس، وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩. ومن ثم اهتم مبارك بمنظمة الوحدة الأفريقية، وقضايا التعاون الاقتصادى والفنى والأمنى مع دول القارة .

فى هذا الإطار، تم تفعيل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا عام١٩٨١، وانتخب مبارك نائباً لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية، ثم رئيساً لها مرتين (يوليو١٩٨٩ – يوليو١٩٩٠) و(يوليو١٩٩٣حتى يوليو١٩٩٤). وساهمت مصر فى دعم استقلال ناميبيا، والإفراج عن المناضل الراحل نيلسون مانديلا، وإنشاء آلية فض المنازعات الأفريقة عام ١٩٩٣.

وشاركت فى معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلم فى أفريقيا . كما انضمت مصر إلى عضوية المنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعة الاقتصادية الأفريقية عام ١٩٩١، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "كوميسا" عام ١٩٩٨، وتجمع دول الساحل والصحراء عام ٢٠٠١. وأصبحت عضواً مراقباً فى الهيئة الحكومية للتنمية فى شرق أفريقيا "إيجاد". وشاركت فى تأسيس وإطلاق مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا " نيباد" والاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠١. وهى أيضاً أحد المساهمين الخمسة الكبار فى ميزانية الاتحاد، إذ تسهم بنحو ١٥% من ميزانيته العادية.
بالرغم من ذلك، شهد الدور المصرى فى أفريقيا فى عهد مبارك تراجعاً حاداً منذ العام ١٩٩٥، إثر محاولة الاغتيال التى تعرض لها فى أديس أبابا. وهناك العديد من المؤشرات التى تؤكد ذلك، وأهمها: ضعف التمثيل المصرى فى الفعاليات الأفريقية، وضعف التأييد الأفريقى للمواقف والقضايا المصرية على مختلف الأصعدة، وتهميش دور مصر فى تسوية الصراعات الأفريقية، وتصاعد التوترات بين مصر ودول منابع النيل، وانخفاض حجم التجارة والاستثمارات المصرية فى أفريقيا .
ولذلك كان غياب مبارك عن حضور القمم العادية للاتحاد الأفريقى والفعاليات الأفريقية الأخرى هو العنوان الأبرز للتغطيات الإعلامية المرتبطة بذلك. وأضحت مصر غير قادرة على خوض المنافسات مع دول القارة الأخرى، سواء بالنسبة لاستضافة مقرات التنظيمات الأفريقية، أو الفوز بمناصب قيادية فى إطارها، أو حسم المنافسات فى القضايا السياسية والثقافية والرياضية الأخرى. حتى أنها لم تنجح فى استضافة أى مقر من مقرات الأجهزة الرئيسية للاتحاد الأفريقى .وكذا تراجع دور مصر فى تسوية الصراعات الأفريقية، فلم يتسم هذا الدور بالفاعلية والاستمرارية، ولم يحظى غالباً بالقبول. فتم تجاهل المبادرة المصرية – الليبية لتسوية الصراع فى جنوب السودان، وهو ما تكرر أيضاً فى الصراع فى دار فور، والذى جرت مفاوضات تسويته فى أنجامينا وأبوجا وأديس أبابا وطرابلس والدوحة، فى ظل غياب النفوذ المصرى .وبالنسبة للعلاقات بين مصر ودول منابع النيل، لم يستطع مبارك طوال عهده المديد أن يدشن أى مشروع نوعى لاستقطاب الفواقد المائية فى حوض النيل. بل إن علاقات مصر بدول منابع النيل وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر، مع توقيع دول المنابع لاتفاق عنتيبى، وإعلان إثيوبيا عن إنشاء سد النهضة .
ولذلك لم يكن مستغرباً أن تحتل دول أفريقيا جنوب الصحراء مكانة هامشية فى تجارة مصر الخارجية. فلم يتجاوز حجم تجارة مصر معها ١.٢% من إجمالى تجارة مصر الخارجية. وهو حجم يقل جداً عما يمكن أن تقوم به شركة مصرية واحدة متوسطة الحجم مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد. وكذا فإن أرقام الاستثمارات المصرية فى أفريقيا لا تتناسب مطلقاً مع حجم المصالح

المصرية فى القارة. وينطبق ذلك حتى على إثيوبيا والسودان، وهما أهم دول حوض النيل، حيث يقل حجم الاستثمارات المصرية فيهما عن الاستثمارات التركية والإيرانية على سبيل المثال. وهناك العديد من الأسباب التى تفسر تراجع الدور المصرى فى أفريقيا، على الأقل خلال العقود الثلاثة الماضية، ولعل من أهمها: غياب الرؤية الاسترتيجية وضعف الإرادة السياسية، وسوء تخصيص الإمكانيات للقيام بدور فاعل فى القارة، وعدم تنفيذ كثير من اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى، والسلبيات المرتبطة بالمؤسسات المصرية فى تعاملاتها مع القارة الأفريقية. ونتيجة لذلك فقد تعرض الدور المصرى فى أفريقيا لمنافسة شديدة من جانب قوى أفريقية وإقليمية منافسة، تسعى هى الأخرى للعب دور إقليمى فاعل، وفى مقدمتها تأتى جنوب أفريقيا ونيجيريا وليبيا وتركيا وإيران وإسرائيل .

فالعلاقات المصرية الأفريقية كانت تدار خلال عهد مبارك بشكل عشوائى ومتقطع، لنتيجة لعدم وجود منهج واضح للعمل، والاعتماد على التكتيكات المؤقتة وأسلوب رد الفعل، وليس المبادرة والتحرك الاستراتيجى. ومن ثم كانت الدبلوماسية المصرية إزاء أفريقيا دبلوماسية "منسحبة"، ولم يكن هناك خطاب مصرى واضح ومتكامل إزاء القارة الأفريقية. وظلت مصر غائبة عن أفريقيا، بمعيار الفاعلية. فأصبحت تتصرف وكأنها ضيفاً على القارة وليست جزءاً أصيلاً منها .فضلاً عن ذلك، لم تكترث القيادة المصرية بتخصيص ميزانية مناسبة للقارة الأفريقية فى الموازنة العامة للدولة، أو تأهيل كوادر بشرية كافية متخصصة فى الشأن الأفريقى. بل إن المجال الأفريقي بات ينظر إليه كنوع من العقاب لمن يعمل فيه، وقد نجد هذا ماثلاً فى وزارة الخارجية، حيث صار الاشتغال بالهم الأفريقى مشكلة للمسئولين المصريين.ولم يتم ايضاً تفعيل الاتفاقيات الخاصة بدعم التعاون الاقتصادى والفنى بين مصر والدول الأفريقية. فمعظم الاتفاقيات التى تم توقيعها فى إطار الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا لم يدخل حيز النفاذ الفعلى. بما فى ذلك معظم الاتفاقيات الموقعة فى إطار ميثاق التكامل بين مصر والسودان. وينطبق ذلك أيضاً على اللجان المشتركة بين مصر والدول الأفريقية، والتى ظلت غير مفعلة فى أغلب الأحيان. ومثال ذلك اللجنة المشتركة بين مصر وإثيوبيا التى انعقدت للمرة الأولى عام ١٩٨٧، وظلت غير مفعلة لأكثر من١٧ سنة متواصلة، قبل أن تعاود نشاطها فى يوليو٢٠٠٦.وحتى بالنسبة للمبادرات المصرية التى يتم طرحها فى أفريقيا، فهى لا تعدو أن تكون نوع من المزايدة السياسية أو الدعاية الإعلامية. ومن ذلك المبادرات الثلاث التى طرحها الرئيس المصرى شخصياً خلال قمة الاتحاد الأفريقى فى أبوجا فى يناير٢٠٠٥، والتى تتعلق بإنشاء قناة فضائية أفريقية، والربط الكهربائى بين الدول

الأفريقية، ومواجهة الأمراض المعدية والمستوطنة والإيدز. إذ طويت صفحة هذه المبادرات بمجرد طرحها، ولم تجد من يطبقها على أرض الواقع، ولم يسأل عنها أحد بعد ذلك.كما كانت هناك الكثير من السلبيات المرتبطة بعمل المؤسسات المصرية المعنية بالتعامل مع الأفارقة، سواء داخل أو خارج مصر، خاصة فى مجالات التعليم والثقافة والإعلام، وهى المجالات المرتبطة بتكوين الرأى العام والصور الإدراكية للشعوب، مما ترك الكثير من الانطباعات السلبية على الصورة الإداركية لمصر فى القارة .

ومع قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر، تصاعدت المطالبات بضرورة استعادة مصر لدورها الريادى الإقليمى، خاصة فى القارة الأفريقية. ولعل ذلك يستدعى كلمات مأثورة للدكتور جمال حمدان، عندما شدد على ضرورة ألا تترك مصر فى أفريقيا فراغاً سياسياً، أو فراغ قوة، كى لا يشغله الاستعمار الجديد أو القوى العظمى، ويحاصرها به من الخلف. وكذا لمواجهة النفوذ الإسرائيلى فى أفريقيا ومحاصرة أخطبوطه، حتى لا يضمها إلى جانبه، أو يؤلب دولها ضد مصر والدول العربية .

تفعيل دور مصر فى أفريقيا يقتضى بداية تعزيز قوة مصر الداخلية، حيث تكشف الخبرة التاريخية الارتباط بين قوة مصر فى الداخل ودورها لقيادى فى الخارج. ولنقارن مثلاً دور مصر الإقليمى فى عهد محمد على، بدورها فى ظل الاحتلال البريطانى، ثم دورها بعد ثورة ١٩٥٢. من هنا يمكن تفهم لماذا يحاول البعض تقويض استقرار مصر، وإضعافها اقتصاديا، واستدراجها إلى الانغماس فى مشكلات إقليمية، حتى تنكفىء على نفسها وتنشغل بمشاكلها دون القيام بدورها الإقليمى الطبيعى فى القارة الأفريقية .

ولأن أى دور إقليمى فاعل لابد أن تسبقه رؤية واضحة لطبيعة هذا الدور وأهدافه وأدواته، ومصادر تهديده. فإن التحرك المصرى إزاء أفريقيا ينبغى أن ينطلق من تحديد واضح لوضع الدائرة الأفريقية بين دوائر حركة السياسة المصرية فى الوقت الراهن، مع التمييز داخل الدائرة الأفريقية بين مستويات فرعية من أهمها: السودان، وحوض النيل، والاتحاد الأفريقى والتنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى. الخ. كما تبدو أهمية وجود عنوان واضح للسياسة المصرية فى أفريقيا، يكون بمثابة مظلة لتوجيه هذه السياسة. ومن العناوين المقترحة " الأمن والتنمية"، و"الوحدة الوطنية ."ومن الضرورى أيضاً تحسين الصورة الإدراكية المتبادلة بين مصر وأفريقيا. فذلك هو البداية الصحيحة، أو التمهيد الذى يمكن على أساسه الانطلاق نحو تأسيس علاقات راسخة بين مصر والدول الأفريقية الأخرى. لذا تبدو أهمية إبراز كيف أن الهوية الأفريقية هى جزء أصيل من الهوية المصرية، وأن اللغة

العربية تركت آثارها فى اللغات الأفريقية مثل النوبية، والهوسا والسواحلية والصومالية، وأن مصر كانت وستظل جسراً للتواصل العربى الأفريقى. بالإضافة إلى إعادة كتابة تاريخ العلاقات فى القارة الأفريقية، بالتأكيد على الروابط المشتركة العربية – الأفريقية، وتعزيز العلاقات الشعبية بين المصريين والأفارقة، فهى علاقات أكثر قوة واتصالاً من العلاقات بين النخب الحاكمة، التى تتقلب دوماً تبعاً للتطورات السياسية والأزمات التى تتعرض لها.

ويقتضى تدعيم الدور المصرى فى أفريقيا أيضاً تبنى سياسة ثقافية وإعلامية واعية تحقق هدفين. أولهما مرحلى تكتيكى يتمثل فى تعزيز منظومة القيم المصرية ونشرها خارجياً. أما الهدف الثانى فيتمثل فى فى حماية وتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بوجه عام، نظراً لأنه فى ظل غياب دور ثقافى وإعلامى رشيد وفاعل تصبح ممارسة السياسة الخارجية عملاً عشوائياً، وربما يكون مصيرها فى النهاية الفشل.

ومن الضرورى أيضاً عدم الاعتماد على المسارات والآليات الرسمية فحسب لدى التعامل مع القارة الأفريقية، حيث تملك مصر الكثير من عناصر القوة الناعمة، التى يمكن من خلال إعمالها وتفعيل دورها خلق قدر كبير من النفوذ والتأثير المصرى فى القارة. ومن أهم هذه الأدوات الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية.وعلى مصر أيضاً أن تنخرط بشكل فاعل فى أعمال الاتحاد الأفريقى والتنظيمات الإقليمية الأفريقية الأخرى. ويتحقق ذلك من خلال رفع مستوى التمثيل المصرى فى المؤتمرات الدورية لتلك التنظيمات إلى المستوى الرئاسى كلما أمكن. وطرح المبادرات العملية لدعم التعاون الأفريقى.

وتعزيز المواقف الأفريقية فى المفاوضات بشأن القضايا الدولية. والمساهمة الفاعلة فى تسوية المشكلات والصراعات الأفريقية، مع الحرص على وجود مسئولين مصريين بين قيادات تلك التنظيمات، وإقامة علاقات متميزة مع الدول الأفريقية المحورية فى إطارها.

كما تبدو الأهمية الشديدة لتطوير منهج عمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا. وكذا تطوير سياسة المنح الدراسية والتدريبية للأفارقة، وتدعيم حجم التجارة والاستثمارات المصرية فى أفريقيا. فمن غير المنطقى أن يستمر حجم التجارة والاستثمار المصرى فى القارة الأفريقية على ما هو عليه الآن. ولا يستقيم أيضاً أن تعتمد مصر على النيل كمصدر لحياتها، دون أن تقدم المساعدات اللازمة لدول المنابع.وأخيراً، وقبل كل ما سبق، تبدو الأهمية القصوى لإنشاء هيئة عليا لتنسيق الجهود المصرية فى أفريقيا، ولتكن تحت مسمى" المجلس الأعلى للشؤون الأفريقية"، على أن يتبع هذا المجلس رئاسة الجمهورية بشكل مباشر، وأن يضم ممثلين عن مختلف الوزارات

والهيئات والمجالس والاتحادات المصرية الحكومية والأهلية المعنية بأفريقيا، وأن يتولى صياغة استراتيجية متكاملة للوجود والتحرك المصرى فى أفريقيا، ومتابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية فى إطار خطط تفصيلية، على أن يختار لهذا المجلس "هيئة خبراء"، تضم الكوادر البحثية والعملية المعنية بالشؤون الأفريقية .

ريادة مصر فى أفريقيا (قوافل علاجية) :

عادت مصر إلى ريادتها فى العلاقات المصرية الافريقية وتمثل ذلك فى العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية .. وكان لوزارة الصحة دورها فى بذل المزيد من الجهد لإثبات الريادة المصرية بتدعيم العلاقات الطبية بين مصر والدول الافريقية كما لم يسبق له مثيل من قبل، وتجلى ذلك في مجال الرعاية الصحية والعلاج باعتبارها أكثر المجالات الإنسانية مساهمة في تعميق الروابط الحقيقية بين الشعوب، بينما شكل التواصل في القطاع الصحي أهم ركائز القوة الناعمة لمصر داخل العمق الافريقى. وحول أهم ماتقوم به الوزارة من أجل دعم تلك العلاقات، وخططها المستقبلية فى افريقيا، وما حققته من نتائج فى هذا المجال، كان لنا هذا التحقيق. إن توجه القيادة السياسية المصرية يكمن في تعزيز وتعميق التعاون المصري الافريقي في شتى المجالات ومنها المجال الصحي.. ومن هذا المنطلق قامت وزارة الصحة بتدريب العديد من الأطباء فى عدد كبير من الدول الافريقية فى تخصصات أمراض وجراحات القلب وأمراض الكلى والغسيل الكلوي، وذلك بمستشفى معهد ناصر ومعهد القلب والمعهد القومي للكلى والمسالك... كما تم وضع خطة لارسال قوافق طبية بشكل مستمر. وآخر القوافل الطبية تم ارسالها الى اثيوبيا قبل يومين وشملت جميع التخصصات ومخطط لها أن تستمر ١٠ أيام، وتضم ١٢ عضواً في تخصصات »العظام، مكافحة العدوى، الأنف والأذن والحنجرة، التخدير «، ومنسق إداري .

وعن النتائج التى حققتها القوافل التى تم ارسالها خلال الفترة الماضية لقد عاد ارسال القوافل الطبية الى جنوب السودان بعد أن انقطعت منذ عام ٢٠١٠، وتم تقديم الخدمات العلاجية والدواء بالمجان، كما تم تدريب ٧٦ من الكوادر السودانية، وتم اجراء ١٩٧ عملية جراحية، وتوقيع الكشف الطبى على ١٣٠٧ مرضى، وتم صرف ١٥٤٥ روشتة، وأمام هذا المجهود الكبير تم تكريم الفريق الطبى عند عودته من جنوب السودان، بعد أن حقق نجاحا كبيرا أشاد به المسئولون فى جنوب السودان، ونظرا لأن الجانب السوداني متعطش للدواء المصري، فقد طالبوا مصر برسم استراتيجية الدواء الخاصة بدولة جنوب السودان، واستقبال المرضى السودانيين بمصر، وهذا ما نعمل عليه بالفعل. وعن خطط وزارة الصحة لاستمرار عمل القوافل الطبية فى افريقيا كشف وزير الصحة عن

أن عام ٢٠١٥ سوف يشهد تنفيذ برنامج موسع للقوافل العلاجية لدول حوض النيل ودول افريقيا حيث يتم إيفاد قوافل علاجية الى السودان لإقليمي الخرطوم ودارفور، بالإضافة الى إيفاد قوافل علاجية وتدريبية لإقليم بورسودان. وفى جنوب السودان يتم إيفاد قوافل علاجية وتدريبية إلى مستشفى جوبا التعليمي، وتم إنشاء قسم للغسيل الكلوي بها، وإنشاء وحدة أطفال حديثي الولادة بمستشفى الصباح وتشغيله، كما يتم استقدام الكوادر الطبية من أطباء وتمريض للتدريب داخل مستشفيات وزارة الصحة المصرية، وتقديم الخبرات المصرية فى مجال تسجيل الدواء واستحداث نظام لتسجيل الدواء وتدريب الكوادر فى هذا المجال، بالإضافة الى تنفيذ خطة للتوأمة بين مستشفى دار السلام العام ومستشفى جوبا التعليمي، وربط مركز التدريب بين مستشفى دار السلام العام ومستشفى جوبا التعليمي لتبادل الخبرات، واستقبال المرضى من جنوب السودان للعلاج داخل مستشفى دار السلام العام. وفى أوغندا سيتم إيفاد قوافل علاجية وجراحية تخصصية، وإيفاد قوافل تدريبية لتدريب الكوادر فى التخصصات المختلفة وفى إدارة المستشفيات ومكافحة العدوي، وتطوير مبنيين تابعين لوزارة الرى تابعين لمدينة (جينجا) لتحويلهما إلى مركز طبي ومركز تدريب، وتنفيذ التوأمة بين مستشفى جينجا وأحد مستشفيات وزارة الصحة المصرية، والتعاون مع وزارة الصحة الأوغندية لرفع كفاءة منظومة الإسعاف وتدريب الكوادر الإسعافية. كما تتضمن الخطة دولة رواندا حيث يتم إيفاد قوافل علاجية وتدريبية، وتطوير مركز مسلمي رواندا إلى مركز طبي مصري يقدم خدمات رعاية صحية فى مجال الأمومة والطفولة بهدف خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال أقل من خمس سنوات.

وفى بوروندي سيتم إيفاد قوافل علاجية وتدريبية، وتطوير أحد الأقسام الداخلية بمستشفى بوجمبرا إلي مركز مصري متخصص فى مجال جراحة العظام. وفى كينيا سوف ترسل قوافل تخصصية فى مجال جراحة العيون والعظام، ورفع كفاءة منظومة الإسعاف وتدريب الكوادر الإسعافية لديهم.. وتتضمن الخطة إيفاد قوافل علاجية وجراحية وتدريبية للعمل فى مستشفى كينشاسا العام بالكونغو الديمقراطية، بالأضافة الى تطوير مبني وزارة الخارجية بالعاصمة »كينشاسا «إلى مركز طبي مصري فى التخصصات المختلفة ومعمل ومركز أشعة، كما يتم التطوير الإنشائى لقسم جراحة العظام بمستشفى كينشاسا العام لتحويله إلى مركز مصري لجراحة العظام، واستقبال المرضى من الكونغو الديمقراطي للعلاج بمستشفيات وزارة الصحة. وأريتريا سوف تشهد قوافل مصرية متخصصة فى مجال جراحة المناظير وجراحة العيون وجراحة المفاصل وجراحة المخ والأعصاب، وقوافل تدريبية لرفع كفاءة الكوادر الطبية فى مجال التمريض والهندسة الطبية، وإيفاد فريق من

المهندسين المتخصصين فى مجال الهندسة الطبية لصيانة الأجهزة الطبية المختلفة وتدريب الكوادر. وفى إقليم أرض الصومال سيتم إيفاد القوافل العلاجية والجراحية والتدريبية، وإنشاء وحدة الغسيل الكلوي وتدريب الكوادر، واستقبال المرضى من الإقليم للعلاج بمستشفيات وزارة الصحة المصرية. كما تشهد تشاد إيفاد قوافل علاجية وتخصصية جراحية فى مجالات جراحة المناظير المختلفة مسالك،نساء، جراحة عامة، وتطوير أحد الأقسام بمستشفى عام إلي مركز طبي مصري تخصصي لعلاج المرضى التشاديين وتدريب الكوارد الطبية. أن وزارة الصحة قدمت كل الدعم لغينيا الاستوائية فى أثناء تنظيمها لبطولة كأس الأمم الإفريقية في الفترة من ١٧ يناير وحتى ٨ فبراير الماضيين، وذلك من خلال ارسال قافلة طبية وقائية لاجراء مسح شامل للمستشفيات والمطارات وأماكن العزل من خلال توفير ١٥ طبيباً بالمطار ومراكز العزل لإجراء الفحوص اللازمة للوافدين إلى غينيا تفادياً لانتشار الإيبولا بها..وبالفعل نحجت القافلة فى تنفيذ أهدافها وحققت نتائج مبهرة فى مكافحة ومنع انتشار الأمراض الفيروسية بغينيا الاستوائية خلال البطولة، وقام بتكريمهم نائب رئيس الوزارء الغينيى تقديرا لجهودهم الناجحة، كما سيتم تكريمهم فى مصر بعد أن تلقينا تقريرا جيدا عن أداء القافلة الطبية الوقائية بغينيا يفخر به كل مصرى. وهناك نشاط مخطط لغينيا الإستوائية حيث يتم إيفاد قوافل علاجية وجراحية تخصصية، وأخرى تدريبية لتدريب الكوادر فى مجالات التمريض ومكافحة العدوي وإدارة المنشآت الصحية، وتطوير أحد الأقسام الداخلية بمستشفي عام إلى مركز طبي مصري تخصصي لتقديم الخدمات العلاجية وتدريب الكوادر، واستقبال المرضى الفنيين للعلاج بمستشفيات وزارة الصحة المصرية. وأخيرا نيجيريا شوف تشهد فريقا من الاستشاريين والإخصائيين والتمريض والفنيين لتشغيل مستشفي ولاية قاتسينا لجراحة العظام والحوادث، وتدريب الكوادر الطبية النيجيرية بمستشفيات وزارة الصحة المصرية، وتسجيل الدواء المصري بالسوق النيجيرية تمهيداً لتصديره والتعاون والشراكة لتصنيعه بنيجيريا، واستقبال المرضي النيجيريين للعلاج بمستشفيات وزارة الصحة المصرية. وحول النشاط المصرى فى غينيا الاستوائية قال السفير الدكتور محمد كاظم، سفير مصر لدى غينيا الإستوائية العام ٢٠١٤ شهد تعميقا واضحا فى العلاقات المتميزة أصلا بين الدولتين وتلك العلاقات يمكن تقسيمها الى علاقات سياسية واقتصادية وانسانية تواصلية، وقال إن مايو الماضي شهد زيارة رئيس الوزراء على رأس وفد ضم ٦ وزراء وتم فى اطاره إعلان نيات بين الدولتين كمحطة مؤثرة فى دعم العلاقات، وفى ٨ يونيو حضر رئيس غينيا الاستوائية أوبينج حفل تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسى، بينما يدل على الاعتزاز وعمق العلاقات، وفى يونيو ترأس الرئيس عبد الفتاح السيسى وفد مصر المشارك

فى مؤتمر القمة الافريقية بعد أن كان هناك تجميد فى هذا الاطار، وبعد ذلك جاءت زيارة الرئيس أوبينج الى القاهرة فى ديسمبر الماضى، وبالتالى كانت هناك زيارات مكثفة على اعلى مستويات متبادلة.

وفى العام ٢٠١٥ قامت الوزيرة فايزة ابو النجا مستشارة الرئيس للامن القومى بزيارة الى غينيا الاستوائية،وتلك الزيارات مؤشر قوى وحقيقى على تعميق العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين. وعلى الصعيد الاقتصادى لا يمكن أن نغفل دور مصرالكبير المتميز من خلال »المقاولون العرب « وهم موجودون بحجم أعمال ضخم منذ ٢٠٠٣، وبداية المقاولون العرب فى غينيا الاستوائية كانت بمبادرة من السيدة الوزيرة فايزة ابو النجا عندما حضرت فى زيارة وتم الاتفاق بينها وبين الرئيس اوبينج على بدء عمل الشركة وبالفعل حققوا نجاحات كبيرة. هناك ايضا شركات مصرية أخرى تعمل فى غينيا من بينها شركة السويدى، وهناك اتفاقات مبدئية على ان يكون الوجود المصرى أكبر فى مجالات متعددة فى ضوء عمق وقوة العلاقات الثنائية بين البلدين، وفى ضوء التفاعل بين الشعبين، ومن المتوقع ان تشهد الفترة القصيرة القادمة اتفاقات اقتصادية اكثر. كما ان وجود الفريق الطبى الوقائى المصرى فى اطار دعم ومساندة مصر لشقيقتها غينيا الاستوائية فى ضوء استضافتها لكأس الأمم الافريقية قبل عقدها بفترة وجيزة، أدى عمله بشكل مهنى محترف فى حماية الدولة من تسلل الأمراض إليها وبالذات مرض الإيبولا، ومن ناحية اخرى لمست جدية الفريق الوقائى فى عمله فكان واجهة مشرفة ملتزمة، مبتسمة، وتحوز الاعجاب ليس فقط من الشعب الاستوائى فى ضوء التضامن الذى عبرنا عنه من خلال هذه القافلة، ولكن ايضا كل من يفد الى غينيا الاستوائية ويلقى العلم المصرى على الزى الموحد الراقى للفريق الطبى، والتعامل المهنى والودى فى ذات الوقت.

تفعيل اللجنة المشتركة وتعزيز العلاقات بين مصر وكوت دى فوار :

أكد رئيس الوزراء لدى وصوله للعاصمة الايفوارية ابيدجان اهتمام مصر بتوطيد العلاقات بين مختلف الدول الافريقية، وتوسيع مجالات التعاون المشترك مع كوت ديفوار. وقال عقب لقائه الرئيس الايفوارى الحسن ان عودة مصر الى افريقيا سياسة واضحة وضعها الرئيس وهناك تكليف من الرئيس عبدالفتاح السيسي بتوطيد العلاقات مع افريقيا. ان مصر بوابة افريقيا ووضع مصر عاد بعد المؤتمر الاقتصادى، ان افريقيا قلب مصر النابض ومصر تمد يدها لجميع الدول الافريقية .ناقش مع الرئيس الايفوارى العلاقات الثنائية . وامكانية وجود رجال اعمال مصريين يعملون فى كوت ديفوار للمشاركة فى اعمال التنمية هناك. وقال ان الامكانيات كبيرة فى كوت ديفوار واكد ان

هناك ترحيبا واتفقنا على تفعيل اللجنة المشتركة وزيارات متبادلة بين مصر وكوت ديفوار. ان مصر كانت الساعد الايمن لتنفيذ مشروع جسر جاك فيل وهى خطوة اساسية لتنمية المنطقة . الرئيس الايفوارى سعيد بمشاركة مصر فى المشروع.

افتتاح جسر جاك فيل الضخم بكوت دى فوار :

افتتح رئيس الوزراء والرئيس الايفواري الحسن اوتارا جسر جاك فيل الضخم بطول ٨٠٠ متر يربط الجسر بين مدينتي ابيدجان وجاك فيل الصغيرة التي كانت معزولة تماما عن العاصمة واستقبله الاهالي بالرقص علي نغمات المزمار والطبول الافريقية سيتم عقد اللجنه المشتركة بين مصر وكوت يفوار سيتم خلالها توقيع اتفاقيات تعاون في الاستثمار والزراعة والتبادل الطلابي ودعم قدرات الجامعة والصحة والادوية بجانب وضع اطر التبادل الثقافي والديني حيث تم استعراض اخر تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر.

أثيوبيا – أرض الهجرة الأولي :

عرفت القارة الإفريقية الإسلام قبل الهجرة النبوية الشريفة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، فلقد حدثت هجرة المسلمين الأوائل إلى القارة السمراء قبل ذلك بسنوات. لم لا والقارة الإفريقية هى أقرب القارات إلى آسيا احتكاكا واتصالا. وكانت هجرة جعفر بن أبى طالب، رضى الله عنه، إلى الحبشة مع ثلة من المسلمين فى السنة الخامسة من البعثة (٨ ق. هـ)، وتبعته هجرة ثانية سنة ٦ للهجرة لغرض التبليغ الإسلامي، وكانت تلك الهجرة أول مؤشر تاريخى على حصول اللقاء الإسلامى الإثيوبي. وبتعبير آخر كان للمسلمين هجرتان داخلية وخارجية، والثانية سبقت الأولي، بل من حيث الواقع الجغرافى الأمنى فإن الهجرة الخارجية ساهمت بشكل كبير فى خلق طوق أمنى بحرى يحمى جزيرة العرب من اعتداءات خارجية من طرف إفريقيا من خلال العلاقات الوثيقة التى بنتها حكومة الرسول، صلى الله عليه وسلم، مع حكومة النجاشي.

وعندما رأى الرسول اضطهاد أصحابه، ولم يستطع ان يوفر لهم الحماية، سمح لهم بالهجرة إلى الحبشة، لأن فيها حاكما نصرانيا هو النجاشي، لا يظلم عنده أحد، قال رسول الله لأصحابه» :لَوْ خَرَجْتُمْ إلى الْحَبَشَةِ؛ فَإِنَّ بِهَا مَلِكًا لاَ يُظْلَمُ عِنْدَهُ أَحَدٌ .«فلم يعلق رسول الله على شيء فى حياة هذا الرجل ولا دينه، إنما فقط علق على عدله. أمر رسول الله أربعة عشر مؤمنًا بالهجرة إلى الحبشة، عشرة رجال وأربع نسوة وكانت النسوة أزواج أربعة من المهاجرين، فكانت هذه هى الطليعة الأولى من المهاجرين. وكان عدد المهاجرين إلى الحبشة فى الهجرة الثانية ثلاثا وثمانين شخصا، من كبار صحابة الرسول. وقد أرسل كفار قريش بعثة إلى نجاشى الحبشة، تحمل الهدايا الثمينة لرشوته

ورشوة حاشيته، كى يتخلى عنهم ويسلمهم لقريش، فألقى جعفر بن أبى طالب خطبة أمام النجاشى نيابة عن المهاجرين، شرح له من خلالها أسس دين الإسلام، بما يختلف والجاهلية، فأقنع النجاشى كلامه وبمدى التقارب بين الإسلام والنصرانية التى يعتنقها النجاشي. وهكذا فشل كفار قريش فى مسعاهم لإعادة المهاجرين إلى مكة. كان هذا الوصول أول احتكاك، وبقيت المجموعة المهاجرة مدة من زمن ثم عادت إلى شبه الجزيرة بعد أن تركت انطباعا جيدا فى نفوس أهل الحبشة مما رأوه من أخلاق حميدة من المهاجرين. وليس غريبا أن يسلم البعض من أهل الحبشة.

فقد ورد فى السيرة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغائب لما أدركه نبأ وفاة النجاشي، وكانت هجرة المسلمين إلى الحبشة والرسول محمد (ص) فى مكة المكرمة هى العلامة الفارقة فى تاريخ. وقد اختيرت الحبشة لأسباب عديدة، منها عدل حاكمها، والجوار الجغرافي، وصلة القربى بها، غير أن الوصول الفعلى للإسلام إلى الحبشة جاء عن طريق محورين رئيسيين : المحور الأول :محور بحرى من بلاد العرب عبر البحر الأحمر ومضيق عدن، فبعد أن استقر الإسلام بجزيرة العرب نقلت الدعوة خارج الجزيرة، ففى سنة عشرين هجرية أرسل الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه سرية بحرية لتأديب قراصنة البحر الأحمر من الأحباش، ورغم عدم توفيق هذه السرية، إلا أن الدولة الأموية أرسلت قوات بحرية احتلت جزر (دهلك) قرب الشاطئ الإريتري، واتخذت الدعوة الإسلامية طرق التجارة، فانتشرت تحت جناح السلم، وظهرت جاليات عربية مسلمة فى عديد من مدن الساحل مثل (باضع وزيلع وبربرة)، وبدأ نفوذ الدعوة ينتقل إلى الداخل فى السهول الساحلية، وفى صلب الحبشة، وما أن حل القرن الثالث الهجرى حتى ظهرت إمارات إسلامية فى النطاق الشرقي، وفى الجنوب الشرقى من الحبشة، ودعم هذا الوجود الإسلامى هجرة بعض الجماعات العربية. وزاد اعتناق أبناء البلاد للإسلام فظهرت سبع إمارات إسلامية فى شرقى الحبشة وجنوبها وهى (دوارو، وابديني، وهدية، وشرخا، وبالي، ودارة وإمارة شوا وهى الإمارة السابقة عليها جميعاً). والمحور الثاني :جاء بالإسلام من الشمال، فبعد فتح مصر استمر تقدم الإسلام من حدود مصر الجنوبية حتى حدود الحبشة بنقل الإسلام عبر هذا المحور الشمالي. ولقد انتشر فريق من التجار العرب عبره. وساد الإسلام النطاق السهلى الساحلى فى شرقى الحبشة، والمعروف الآن باسم (إريتريا) كما توغل إلى المرتفعات الجنوبية. بل وصل إلى وسط الحبشة. وللعرب آثار واضحة فى تكوين الشعوب الإثيوبية التى تفوق الثمانين قبيلة مختلفة، وهم خليط عربى زنجى ولكن الدماء العربية واضحة المعالم فى الآثار التاريخية فى إثيوبيا.

آليات تقيم حصص المياه مع أثيوبيا :

منذ التوقيع على إعلان مبادئ سد النهضة فى ٢٣ مارس الماضى والجميع فى انتظار بدء عمل المكتب الإستشاري، سواء منفردا أو مزدوجا للنظر فى الدراسات التى قامت بها إثيوبيا عن تداعيات سدها الضخم على دولة المصب، والتى تتأجل كما هو متوقع يوما بعد يوم. فعندما تلقت الدول الثلاث العروض المالية والفنية للمكاتب الاستشارية أختارت مصر والسودان المكتب الهولندى لسابق خبرته فى دراسات إنشاء السدود، بينما أختارت إثيوبيا المكتب الفرنسى الذى لا سابق خبرة له فى إنشاء السدود على الأنهار، وبالتالى بدا الأمر محسوما بصوتين ضد صوت واحد بإختيار المكتب الهولندى إلا أن الجانب الإثيوبى كعادته أصر على فرض رأيه فما كان إلا التوافق حول حل وسط بإشراك المكتبين الهولندى والفرنسى فى العمل رغم ما يمكن أن تسببه هذه الشراكة من عوائق فى سير العمل بسبب حتمية تقسيم وتوزيع الدراسات على المكتبين ومدى قبول أو رفض أى منهم لبعضها وطلبهم استبدال نقاط بأخرى ثم مدى التنسيق والتلاقى بينهما فى النهاية لصياغة التقرير النهائى والذى يجمع بين ماقام به كل مكتب منفصلا عن الآخر وإختيار فريق للصياغه وهو أمر صعب للغاية لمن لديه خبرة فى عمل المكاتب الإستشارية ولكن جميع هذه الامور تصب فى النهاية فى صالح الإستراتيجية الإثيوبية المشتقة من مثيلاتها التركية فى الدخول فى مفاوضات لا تنتهى مع سوريا والعراق حول سد أتاتورك العظيم وماتلاه من سدود والمستمرة حتى اليوم رغم انتهاء بناء السد وماخلفه من سدود، وبالتالى فالأمر سيستمر مع مصر فى تعطيل عمل المكاتب الاستشارية ثم الطعن فى التقرير فى النهاية وهو ما خولته الإتفاقية الخاصة بإختيار المكتب ثم الاحتكام إلى خبير دولى ليحكم بين تقرير المكتب الإستشارى وبين دراسات الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا، وتستمر المفاوضات بلا نهاية وبلا تلاقى ولا حلول. عرقلة الاجتماعات الخاصة بإختيار المكتب الإستشارى ليس له إلا تفسيرٌ واحدٌ وهو أن إثيوبيا ليس لديها أى دراسات خاصة بتداعيات سدها الضخم على البيئة والتدفقات المائية والآثار الاقتصادية الاجتماعية على دولة المصب، وهو ما أشارت إليه اللجنة الدولية السابقة التى أحتكمت إليها الدول الثلاث فى عام ٢٠١١ وأستمر عملها حتى مايو ٢٠١٣، وأشار تقريرها النهائى إلى أن السد الإثيوبى بلا دراسات، وأقيم على عجل بشكل يمثل خطورة شديدة على البيئة والهيدرولوجى ورزق البشر والإقتصاد فى مصر. احتمال آخر هو أن الدراسات التى قامت بها إثيوبيا والتى قد تكون استعانت بخبراء أجانب لاتمامها بشأن شروط إنشاء السدود النهرية لدول المنابع والتى حددتها اتفاقية الأمم المتحدة لمياه الانهار لعام ١٩٩٧ لم تنته بعد أو أنها أكدت حدوث تداعيات خطيرة للسد على مصر (وهذا

منطقى وعلمي) وبالتالى فهى لا تريد للمكتب الاستشارى أن يبدأ عمله ليعلن للعالم أن هناك تداعيات خطيرة للسد الإثيوبى على مصر، ولكنها حصنت نفسها ضد هذا الأمر بإصرارها على كلمة »الضرر ذو الشأن «وليست الضرر فقط وبالتالى فإن تحديد لهذا الضرر البالغ أو ذا الشأن سيخضع لمهاترات وإختلافات وربما لجان ومكاتب إستشارية جديدة لتحدد هل التداعيات المرصودة ذو شأن وبالغة أم مجرد تداعيات طفيفة وغير مؤثرة على إقتصاد دولة بحجم مصر.

الخروج من الشرنقة التركية الإثيوبية بعد توقيع اتفاقية دفاع مشترك بينهما لا يجمعها أى عامل منطقى مثل وجود حدود مشتركة أو أخطار وهموم متشابهة، ولكن يجمعهما فقط الرغبة فى إضعاف مصر وخروجها من حسابات القوى الدولية، ولهذا فالأمر يحتاج وبسرعة الخروج من شرك المكتب الاستشارى والطعن فيه ثم الخبير الدولى ورفض تقريره وجميعها فى النهاية غير ملزمة خاصة أنه حدد لها أن تنتهى بعد خمسة عشر شهرا يكون السد قد استكمل به طبقا للجدول المعلن أى بعد أقل من ١٥ شهرا، ويشجع على ذلك عودة التمويل الصينى والكورى والتركي. الخروج يتمثل بتنحية عمل المكتب الإستشارى جانبا وعدم الانتظار حتى خروج تقريره النهائى والدخول فى مفاوضات فورية ومكثفة بين مصر والسودان وإثيوبيا حول عدد سنوات الملء الأولى للخزان الضخم بسعة ٩٠ مليارا عمليا بعد إضافة الفقد بالبخر والرشح العميق من قاع البحيرة وأن تتراوح بين ٦ إلى ١٠ سنوات ثم الأهم هو توقيع اتفاقية جديدة لتقسيم مياه الحوض الشرقى للنيل والذى يضم الدول الثلاثة فقط والذى يقدر ما تساهم به إثيوبيا عبر أنهارها الثلاث الرئيسية النيل الأزرق وعطبرة والسوبات بنحو ٧٢ مليار م٣ سنويا تتعهد فيه إثيوبيا بالحفاظ على هذا المعدل من التدفقات، أو تقترح تقسيما جديدا بخصم حصة خاصة بها لا تحتاجها. الإسراع بتوقيع اتفاقية جديدة لتقسيم مياه الحوض الشرقى للنيل هو الأمر الذى يوضح نية، إثيوبيا أمام العالم بشأن عزمها الاستئثار وحدها بمياه النيل بالتوسع فى إنشاء السدود على السوبات وعطبرة والأزرق أم أنها تؤمن بحق الجميع فى العيش بسلام على الموارد الطبيعية التى سُخرت لحياة البشر وليس لفنائهم. أنها اتفاقية فارقة تختار بين التحضر والعدوانية بين العيش فى سلام بين الدول المتجاورة، أو العيش فى صراعات يحكمها الأطماع ولا تحكمها الإنسانية.

***- الطلب المصرى لمياه النيل :**

حجم الطلب المصري لمياه النيل حسب تقدير الخطة القومية يساوي٦٣ مليار متر مكعب عام٢٠٠٠.هذا الرقم يأخذ في الحسبان زيادات الطلب وترشيد الطلب نتيجة لخفض المساحات التي تزرع المحاصيل الشرهة للمياه (الأرز- قصب السكر).

وفي ورقة رسمية مصرية قدمت لمؤتمر النيل عام٢٠٠٢ وردت تقديرات الطلب المصري:

جدول الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة

	المتوقع لعام ٢٠٥٠ مليار م٣/سنة	الاحتياجات المائية الحالية مليار م٣ (٢٠١٠)
الاحتياجات المائية الزراعية	٧٣.٣ مليار م٣	٦٤.٥
الاحتياجات المائية لمياه الشرب والأغراض المنزلية الأخري	١٣.٣ مليار م٣ (الخطة القومية) ٨.٢ مليار م٣ (الكود المصري)	٩.٠٠
الاحتياجات المائية الصناعية	٨.٩١ مليار م٣ بخلاف ما سوف يتم سحبة من شبكة مياه الشرب	٢.٢
الملاحة	–	–
الحياة البيئية والثروة السمكية	–	١.٧
توليد الطاقة الكهرومائية		–
الصحة العامة والترفيه	–	–
اجمالى الاحتياجات المائية فى عام ٢٠٥٠	٩٥.٥١ مليار م٣ (الخطة القومية) ٩٠.٤١ مليار م٣ (الكود المصري)	٧٧.٤

ومنذ عام١٩٩٧ اعتمدت سياسة توسع زراعي واستيطاني جديدة هادفة لزيادة الرقعة المعمورة في مصر. سياسة من شأنها ان ترتفع بالمساحة المزروعة إلي١١ مليون فدان أي بزيادة ٤.٣ مليون للرقعة المزروعة.

***– الطلب السوداني لمياة النيل :**

الطلب السوداني لمياه النيل يتعلق بالحاجة للزراعة المروية وبالمياه المطلوبة للصناعة وللاستخدام في المدن والخدمات البلدية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية. ويحظى السودان بأراض واسعة صالحة للزراعة المروية ولكن عدم توافر المياه هو الذي يحد من استغلالها للزراعة المروية. المستغل الآن من الموارد المائية النهرية في السودان يبلغ ٧.١٦ مليار متر مكعب في السنة توزيع استخدامها كالآتي:٩٠% للزراعة لري ٧.٣ مليون فدان. ٨% احتياجات الإنسان والحيوان، ٢% الصناعة والتبخر الإضافي نتيجة التخزين. التوسع الزراعي في القطاع المروي في السودان يخطط لزيادة الرقعة من٤ ملايين فدان إلي١٠ ملايين فدان بزيادة ٦ ملايين فدان. ويقدر د. حسن بكر، د. إبراهيم سليمان أن السودان يحتاج لكمية قدرها١٥ مليار متر مكعب من المياه لزراعة المساحة

الاضافية المذكورة. ينتج السودان الآن ٢٧٨ ميجاوات من الطاقة الكهرومائية. هناك مشروعات سودانية لزيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية بيانها: ١٠٠٠ ميجاوات – مروي١٠٠ ميجاوات – كاجبار٣٠٠ مجاوات–الشريك٣٠ ميجاوات– عطبرة ١٥٧٠ ميجاوات – مشروعات أخري٣٠٠٠ ميجاوات، أي زيادة إنتاج الطاقة الكهرومائية إلي أكثر من عشرة اضعافها.التقدير هو أن زيادة مخزون المياه في هذه الخزانات والسدود يحتاج لمليار متر مكعب من المياه.خطة السودان لزيادة المساحة المروية إلي١٠ ملايين فدان والاحتياجات الأخري للزراعة والصناعة ومياه الشرب والطاقة تحتاج نحو ٥.٣٢ مليار متر مكعب. حسب التقدير الرسمي الحالي قل٢٠ مليارا علي أقل تقدير.

***– مطلب دول منابع النيل الابيض للمياه :**

دول منابع النيل الأبيض هي: كينيا، اوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو (زائير). الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني (كينيا، أوغندا، تنزانيا) التزمت بريطانيا باسمها باتفاقية١٩٢٩ مع مصر. هذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لهذه الدول بموجب توارث الاتفاقيات. الاتفاقية تنص علي : ألا تقام في هذه البلدان بغير اتفاق مسبق مع مصر أية اعمال ري أو توليد كهرباء. وألا تقام علي فروع النيل أي منابعه اعمال أو منشآت من شأنها إنقاص المياه المتدفقة إلي مصر أو تعديل مواعيد وصولها او انقاص مناسيبها. لكن هذه المستعمرات البريطانية السابقة تخلت عن التزامها بتلك الاتفاقية. صيغ هذا التخلي في مبدأ نيريري الذي جاء فيه:تلتزم تنزانيا باتفاقية١٩٢٩ لمدة سماح لاتتجاوز العامين. اثناء فترة السماح هذه ينبغي ان تبرم اتفاقية بديلة فإن لم يحدث ذلك اثناء العامين المذكورين فإن تنزانيا تعتبر اتفاقية١٩٢٩ لاغية من جانب واحد.قال د. أوديدي أوكيدي عميد دراسات البيئة في جامعة موي في كينيا(١٩٩٠): إن كينيا تسهم في مياه النيل بفضل روافد تنبع فيها وتصب في بحيرة فكتوريا المنبع الأكبر لبحر الجبل الذي يغذي النيل الأبيض. ومع ذلك فإن ثلثي أراضي كينيا قاحلة. إن علينا ان ننقل المياه وان نستغلها في الزراعة. ان القانون الدولي القابل للتطبيق في حالة موارد النيل المائية يتطور بسرعة شديدة. وهو الآن ١٩٩٠ أوضح مما كان في الماضي. هذا من شأنه ان يقنع جميع دول حوض النيل بفائدة اعادة النظر في توزيع المياه علي دول الحوض. ان علي تلك الدول ان تعمل بصورة مشتركة للوصول لنظام اقليمي جديد يتفق مع احتياجات دول حوض النيل. ان الاتفاقات الموروثة من عهد الاستعمار لا تتمشي مع حقوق دول المنبع ولا مع ضرورات التنمية فيها.

***- مطلب رواندا وبوروندى للمياه :**

* رواندا وبوروندي لديهما مشاريع ري وانتاج طاقة كهرومائية علي نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فكتوريا. هذه المشروعات بالاضافة لمشروعات تنزانيا تؤدي لنقص في وارد المياه لبحيرة فكتوريا يبلغ٣ مليارات متر مكعب من الماء.

*- مطلب تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي للمياه :

* كانت كل استخدامات تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، من مياه النيل في الثمانينات لاتزيد علي..٨٨ مليار متر مكعب اي دون المليار. ولكن تقدير المشروعات والخطط المزمعة ترفع الطلب علي المياه إلي عشرة اضعاف ذلك الرقم أي ٨.٨ مليار متر مكعب.

علاقات مصر مع رواندا :

تاريخ العلاقات بين مصر ورواند وهي احدي دول الحوض الذي تهتم مصر بتنمية العلاقات معها جميعا بغض النظر عن حجم وثقل كل منها علي المستوي الاقليمي والدولي، وكلمة رواندا تعني أرض الألف تل وهي دولة تقع في شرق أفريقيا بمنطقة البحيرات العظمي، وتعد رواندا إحدي دول منابع نهر النيل(مثل بوروندي وأوغندا). وعادة ما يثار بين الحين والآخر منافسات بين الدول الثلاث حول ايها تضم ابعد منبع لنهر النيل. العلاقات المصرية الرواندية بأنها علاقات متميزة تقوم علي التعاون بين الدولتين، في ظل رغبة كل منهما في العمل معا من أجل تسخير وتطوير وإدارة موارد المياه لصالح مواطني الدولتين علي حد سواء، فقد أعطت وزارة الموارد المائية والري في مصر ووزارة الموارد الطبيعية في رواندا أولوية للتعاون الفني في مجال الموارد المائية. وجار حاليا وضع اللمسات النهائية علي بروتوكول للتعاون الفني والتنموي في مجال الموارد المائية ليتم توقيعه في وقت قريب لدعم وتوثيق العلاقات بين البلدين.ويرتكز البروتوكول المقترح للتعاون بين البلدين علي بناء القدرات وإيفاد الطلبة والدارسين إلي دبلوم الموارد المائية المشتركة بكلية الهندسة – جامعة القاهرة. كما يضم مشروعات مائية وتنموية للتعاون الثنائي بين البلدين بمنحة قدرها ٣ ملايين دولار تشمل التدريب، إيفاد خبراء فنيين، وإنشاء مركز بحثي لبحوث المياه والأراضي.وقد تأكدت العلاقات الممتازة بين البلدين من خلال العمل في مجالات مثل التدريب وبناء القدرات الذي يعد من الأولويات التي تحتاجها رواندا في مجالات متعددة مثل إدارة الموارد المائية، والذي يمكن الاستفادة فيه من الكفاءات والخبرات المصرية، فضلا عن وجود العديد من معاهد البحوث ومراكز وزارة الموارد المائية والري ذات الصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتوافر الأجهزة والمعدات التي تسهم في بناء القدرات العلمية والتنفيذية للكوادر الفنية في رواندا. والهدف من هذا التدريب

تعزيز القدرات البشرية، بناء قدرات المهندسين والفنيين في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتقنيات حصاد مياه الأمطار والآبار الجوفية ونوعية المياه، بناء القدرات في مجال إدارة وصيانة البنية التحتية للمياه والمحافظة عليها، وتبادل الخبرات في مجال الموارد المائية والتخطيط.ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال عقد دورات تدريبية في تخطيط وإدارة وتنمية الموارد المائية، وإدارة حصاد مياه الأمطار والسدود وغيرها من مرافق البنية التحتية، فضلا عن صيانة وتشغيل مرافق البنية التحتية، علاوة علي تنظيم برامج تدريبية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن البعد، وتنظيم دورات تدريبية في مجال الادارة المتكاملة للموارد المائية، ومجال إدارة المياه الجوفية.كما ستتجسد اوجه التعاون بين البلدين بشكل اكبر في انشاء مركز بحثي لعلوم المياه والأراضي بهدف توفير الدعم الفني والتقني للموارد المائية والأراضي في جمهورية رواندا، لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للدراسات الهيدرولوجية، واستخدام التقنيات المتطورة والتي تشمل الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية لجمع البيانات والحفاظ عليها وتعظيم استخدامها لتوفير المدخلات اللازمة للنماذج الهيدرولوجية ونماذج الأرصاد الجوية، وتوفير صور الاقمار الصناعية ونظم المعلومات الهيدرولوجية والخاصة بالأرصاد الجوية في منطقة حوض النيل وانشاء قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية، المساهمة في زيادة الرقعة الزراعية عن طريق توفير بيانات للاراضي الصالحة للزراعة واقتراح الطرق المثلي لزراعتها، رفع انتاجيه الأراضي الزراعية عن طريق توفير برامج تحسين وتطوير الري بهذه الأراضي. وسوف يستمر العمل بهذا المشروع لمدة ٥ سنوات بتكلفة ٣ مليون دولار.

وستظل الدولة المصرية – التي تؤمن بأهمية العلاقات مع القارة الأفريقية وبخاصة في ظل عودة مصر إلي أداء دورها الهام في افريقيا– ستظل دائما وابدا داعما لكل دول حوض النيل التي تربطنا بها علاقات وطيدة علي مر العصور وستستمر في بذل كل الجهد لتنمية هذه الدول من خلال علاقات التعاون الثنائي مع كل منها.

<u>علاقات مصر مع بوروندي :</u>

مصر ما بعد ثورة الثلاثين من يونيو قادرة علي استعادة مكانتها الريادية والتواصل مع أشقائها في دول حوض النيل، بما يحقق التكامل والتنمية والرخاء لأبناء دول الحوض.ختاما لسلسلة المقالات حول تاريخ ومستقبل دول حوض النيل نتناول اليوم دولة بوروندي التي تحتضن أول منبع لنهر النيل طبقا لاعلان هيئة اليونسكو، والتي تضمنت تعريفا بكل دولة من دول الحوض العشر التي نتشارك معها في حوض نهر النيل.

وتعد بوروندي من الدول صغيرة المساحة في وسط القارة الأفريقية، وهي دولة داخلية بلا سواحل، عاصمتها بوجمبورا وتطل علي بحيرة تنجانيقا التي تبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ كم٢ من المياه العذبة، وتقع ضمن هضبة البحيرات الاستوائية. وتكتسب بوروندي أهميتها بالنسبة لمصر لكونها إحدي دول منابع نهر النيل حيث ينبع منها نهر لوفيرونزا الذي يعتبر أقصي مصادر النيل جنوباً، وهو أحد روافد نهر كاجيرا الذي يقطع مسارً طوله ٦٩٠ كم قبل أن يصب في بحيرة فيكتوريا التي تعد المصدر الأساسي لمياه النيل الأبيض، ومنها ينساب نيل فيكتوريا إلي مجموعة البحيرات الاستوائية (البرت وكيوجا) ثم شمالا إلي بحر الجبل فالنيل الأبيض إلي الخرطوم ثم النيل الرئيسي حتي بحيرة ناصر ودلتا نهر النيل بمصر.

وهي تعد – بجانب رواندا – من أقاليم الكونغو الكبير قبل الاستقلال. وتقع بوروندي في المنطقة الاستوائية حيث ينتمي مناخها إلي النمط الاستوائي الرطب، وتشتهر باعتدال الجو بها، إذ يبلغ متوسط درجة الحرارة ٢٨ درجة مئوية، ويتساقط المطر بها في موسم الأمطار ٧ أشهر، وتشتهر بزراعة القطن والشاي والبن والتبغ ونخيل الزيت، ولغتها الرسمية اللغة الفرنسية، كما أن نظام الحكم بها جمهوري منذ استقلالها عن بلجيكا عام ١٩٦٢.وتتميز العلاقات المصرية البوروندية بمتانتها وتواصلها وتقوم علي تعزيزالتعاون المشترك بين الدولتين في ظل رغبة كل منهما في العمل معاً من أجل تسخير وتطوير وإدارة موارد المياه لصالح مواطني الدولتين علي حد سواء، فقد استفاد حوالي ١٢ مهندسا بوروندیا من المنحة المصرية للحصول علي دبلوم الموارد المائية من جامعة القاهرة. كما انخرط اكثر من ٢٠ متدربا من العاملين بوزارة المياه البوروندية في برنامج تدريبي عن هيدرولوجيا البيئة وهندسة الانهار الذي يعقده مركز البحوث المائية بوزارة الموارد المائية والريوتهتم كل من وزارتي الموارد المائية والري في مصر، والمياه والبيئة وإدارة الأراضي والتخطيط العمراني ببوروندي بالتعاون الفني في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث يجري حالياً وضع اللمسات النهائية علي بروتوكول للتعاون الفني والتنموي في هذا المجال ليتم توقيعه في القريب العاجل لدعم وتوثيق العلاقات بين البلدين والشعبين بشكل أكبر، حيث تم إعداد مقترح البروتوكول المشار إليه لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية ببوروندي بتكلفة إجمالية قدرها ٣،٥ مليون دولار لمدة خمس سنوات، من اجل تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المائية وبناء قدرات العاملين في العديد من المجالات ذات الصلة بإدارة الموارد المائية.ويهدف مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية ببوروندي إلي تحقيق التنمية المتكاملة من خلال رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للمواطن البوروندي والحد من الفقر في المجتمعات الريفية والحضرية، وكذلك رفع

الإنتاجية الزراعية عن طريق الإدارة الرشيدة للمياه وخاصة في مواسم الجفاف، وبناء القدرات في المجالات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، والعمل علي تخفيف آثار وتداعيات التغيرات المناخية (الجفاف– الفيضان) والحفاظ علي الموارد المائية من خلال الإدارة المتكاملة، بالإضافة إلي تحقيق الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للأراضي من خلال الاستخدام الأمثل للمياه في إنتاج المحاصيل الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من خبرات مصر في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية ووضع إطار وطني لإدارة الموارد المائية ببوروندي.ويتضمن بروتوكول التعاون، والذي سوف ينفذ بمنحة مصرية، العديد من المشروعات المائية والتنموية كإنشاء سدود حصاد مياه الأمطار وإعداد دراسة فنية لإنشاء وصيانة قنوات لصرف مياه الأمطار، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات، بالإضافة إلي إنشاء نقطة مشاهدة كمزار سياحي عند بداية النيل، وذلك بعد إعلان اليونسكو أن نقطة بداية نهر النيل تقع بدولة بوروندي.ويبقي دور مصر قوياً وراسخاً في أعماق القارة الأفريقية وخاصةً حوض النيل رغم ما شاب هذا الدور من ضعف ووهن خلال الفترة الماضية، إلا أن مصر ما بعد ثورة الثلاثين من يونيو قادرة علي استعادة مكانتها الريادية والتواصل مع أشقائها في دول حوض النيل، بما يحقق التكامل والتنمية والرخاء لأبناء دول الحوض .كما ان اصرار القيادة السياسية في مصر علي استعادة هذا الدور هو الذي يشجع المسؤولين علي كل المستويات لبذل كل الجهد من اجل تحقيقه.

علاقات مصر مع تنزانيا :

تتميز علاقات مصر بتنزانيا بوجود تعاون وثيق بينهما في شتي المجالات ووجود العديد من الاتفاقيات المشتركة بين البلدين منذ سبعينات القرن الماضي لدعم الاستثمارات والتعاون.

العلاقات التاريخية بين مصر وتنزانيا والتي تعود الي ستينات القرن الماضي عندما كانت مصر من أول الدول التي اعترفت بدولة تنزانيا عام ١٩٦٣ الأمر الذي كان له اثر كبير في ترسيخ العلاقات التي ربطت بين جوليوس نيريري اول رئيس لتنزانيا بعد الاستقلال وبين جمال عبد الناصر وانعكست هذه العلاقات في مساعدة تنزانيا لمصر في المحافل الدولية وتنزانيا تساهم في الايراد السنوي لبحيرة فيكتوريا بما مقداره ٧.١ مليار متر مكعب سنويا يصل منها في بحيرة ناصر باسوان حوالي ٢.٧ مليار متر مكعب وقد كان لهذه الجذور التاريخية للعلاقات بين مصر وتنزانيا وجود مؤثر اثناء زيادة رئيس الوزراء لتنزانيا في ابريل ٢٠١٤ نيابة عن رئيس الجمهورية للمشاركة في الاحتفالية الكبري التي اقامتها تنزانيا احتفالا بالعيد الخمسين للوحدة التنزانية حيث اكد سيادته علي ان مصر تنظر الي القارة الافريقية بوصفها احد جذور الحضارة المصرية

وتتميز علاقات مصر بتنزانيا بوجود تعاون وثيق بينهما في شتي المجالات ووجود العديد من الاتفاقيات المشتركة بين البلدين منذ سبعينات القرن الماضي لدعم الاستثمارات والتعاون التجاري بين البلدين ثم توالت الاتفاقيات المشتركة في كافة المجالات والتي كان اخرها اتفاق انشاء مجلس اعمال مصري تنزاني مشترك بين جمعية رجال الاعمال المصريين واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة التنزاني والاتفاق علي ضرورة اقامة منطقة تجارة حرة في البلدين بهدف دعم الاستثمارات والتعاون التجاري اما في مجال الموارد المائية فقد جاءت المشروعات المصرية استجابة لطلب تنزانيا بحفر العديد من الابار الجوفية في المناطق التي تعاني قلة مياه الشرب النقية حيث انتهت مصر في سبتمبر ٢٠٠٩ من حفر ٣٠ بئرا للمياه بمنحة قدرها مليون دولار وتم التوقيع علي اتفاقية اخري في ديسمبر ٢٠٠٩ تقوم مصر بمقتضاها بحفر ٧٠ بئرا جوفيا علي ثلاث مراحل ضمن ا لمنحة المصرية للحكومة التنزانيه بلغت قيمتها ٥ ملايين دولار لتوفير المياه الصالحه للشرب لخدمة المواطنين بالاضافة الي تنفيذ عدد من برامج التدريب وبناء القدرات للكوادر الفنيه في تنزانيا. وتفعيلا للأتفاق الذي تم التوقيع عليه في نهاية ٢٠٠٩ اصدرت قرارا نهاية العام الماضي تضمن تفعيل هذه المنحة والعمل علي توفير مصادر مياه شرب نقيه للشعب التنزاني في الولايات التي تعاني من فترات الجفاف حيث تم الانتهاء من حفر ١٧ بئرا للمياه منها ثلاثة ابار تدار بالطاقة الشمسية وتم تسليمها الي الحكومة التنزانيه وقد ابدي الشعب التنزاني والمسئولين في تنزانيا سعادتهم وامتنانهم باهتمام الحكومة المصرية وحرصها علي توفير مياه الشرب النظيفة لمواطني تنزانيا كما طالبوا بالمزيد من الدعم المصري في حفر الابار الامر الذي يمثله المشروع المصري من خطوة مهمة في تحقيق التنمية والاسهام في تخفيف المعاناه الكبيرة التي يواجهها المواطن التنزاني وقد احتضنت القاهرة الشهر الماضي دورة تدريبية لعدد عشرة متدربين في مجال الادارة المتكامله للموارد المائية ولم تتوقف المشروعات التي تقيمها مصر في تنزانيا عند مجال الموارد المائية فقط بل امتدت هذه المشروعات الي مجال الصحة من خلال انشاء الوحدات الصحية والعيادات وفي مجال التعليم تقدم مصر الي تنزانيا منحا دراسية تصل الي ٣٠٠ منحة سنويا بالاضافة الي العلاقات المتميزة بين الأزهر الشريف وبين تنزانيا حيث يتم ايفاد ممثل عن شيخ الازهر كل عام لتسليم جوائز مسابقة القرآن الكريم التي يعقدها المركز الاسلامي المصري بداء السلام في شهر رمضان فضلا عن قيام وزارة الاوقاف المصرية بتغطية كافة نفقات ادارة المركز الذي يدرس به ما يزد علي ١٤٠٠ طالب في مراحل التعليم المختلفة. وقد استضافت تنزانيا مايو ٢٠١٥ الاجتماع الثالث والعشرين للمجلس الوزاري لمبادرة حوض النيل والذي تم

استقبال الوفد المصري خلاله بكل ترحاب وكانت وفود جميع الدول المشاركة تتوق لعودة مصر الكاملة للمبادرة وقد شهد الاجتماع الوزاري انتقال رئاسة المجلس الوزاري للمبادرة لتنزانيا ونأمل خلال رئاستها للمجلس ان تقوم بدور توفيقي لتقريب وجهات النظر نحو النقاط الخلافية العالقة والتي ادت الي تجميد مصر لانشطتها بالمبادرة.

علاقات مصر مع كينيا :

تاريخ العلاقات بين مصر وكينيا وهي احدي اهم دول الحوض وايضاً احدي دول منطقة البحيرات العظمي، حيث تساهم بـ ٨.٩ مليار متر مكعب من مياه الهضبة الاستوائية (٣.٣٠ مليار متر مكعب عند اسوان) كما تمثل اكبر وأهم دول شرق افريقيا بالنسبة إلي مصر.

الاهتمام المصري بكينيا يرجع إلي موقعها الاستراتيجي بين دول حوض النيل، حيث تشترك في الحدود مع كل من اوغندا واثيوبيا وجنوب السودان، وتشكل مع اوغندا واريتريا ورواندا وبوروندي اقليماً طبيعياً تتوسطه بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلي وضعها الإقليمي المتميز في وسط القارة الافريقية، فضلاً عن انها بوابة الدخول إلي معظم دول حوض النيل الحبيسة حيث تمثل كينيا المنفذ البحري لهم، ثم امتد هذا الدعم بعد الاستقلال، وترسخت العلاقات بين البلدين. قامت مصر بلعب دور هام في مجالات التنمية والتبادل التجاري والاقتصادي، وايضاً المشروعات الخدمية التي قدمتها مصر، ولا تزال تقدمها، إلي شقيقتها، كينيا، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها مصر خلال فترات الازمات وفي مواجهة الكوارث الطبيعية التي تجتاح كينيا مثل موجات الجفاف والفيضانات، الامر الذي كان له تأثيرايجابي في دعم العلاقات المصرية الكينية خلال الفترة الاخيرة علي جميع الاصعدة، مما يستلزم معه العمل علي تحقيق تطور ملموس بين البلدين في كافة مجالات التعاون.وبالإضافة إلي العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وكينيا، هناك دور مهم قامت به مصر تجاه كينيا تمثل في المساعدات المختلفة التي قدمتها مصر إلي كينيا في مجال الصحة، كان آخرها تسلم كينيا لأربع وحدات غسيل كلوي ووحدة مناظير كبد في يناير الماضي علاوة علي تدريب مستشفي سرطان الاطفال لـ ٥٠ من المتخصصين الكينيين وعلاج ١٠ اطفال كينيين بمصر.كما تقوم مصر بدور هام في مجال بناء القدرات والتنمية البشرية في كافة التخصصات عبر عقد الدورات التدريبية في مختلف المجالات.وقد قامت وزارة الموارد المائية والري ممثلة في قطاعاتها المختلفة بتنظيم مايزيد علي ٨ دورات تدريبية لأكثر من ٦٣ متدربا في العديد من المجالات مثل ادارة الري علي المستوي الحقلي ونظم المعلومات الجغرافية والاقمار الصناعية والادارة المتكاملة للموراد المائية، بالإضافة إلي المشاركة في دبلومتي هيدروليكا أحواض الانهار

وهيدرولوجيا البيئة للمناطق الجافة وشبه الجافة والتي تعقد سنوياً بمعهد بحوث الهيدروليكا.اما في مجال الموارد المائية، فقد قامت وزارة الموارد المائية والري خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتي ٢٠٠٩بحفر ١٨٠ بئراً جوفياً بالمناطق القاحلة في ١٧ مقاطعه بمنحة بلغت ٦.١٦ مليون دولار تم تنفيذها علي أربع مراحل، حيث تم في المرحلة الاولي حفر ١٠٠ بئر جوفي بتكلفة 3.78مليون دولار والمرحلة الثانية بحفر ٣٠ بئرا جوفيا بتكلفة ٢٢٨ الف دولار والمرحلة الثالثة بحفر ٢٠ بئرا جوفيا بتكلفة ٧٧١ الف دولار والمرحلة الرابعة والاخيرة بحفر ٣٠ بئرا جوفيا بتكلفة ١.٣٨٢ مليون دولار. وتخدم هذه الابار القري والمقاطعات المحرومة من مياه الشرب النظيفة والبعيدة عن مصدر للمياه.وتعزيزاً للتعاون بين مصر وكينيا في مجال الموارد المائية يجري حالياً الاتفاق علي موعد للتوقيع علي مذكرة تفاهم بنحو ٥.٥ مليون دولار حيث سبق أن تم خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية الكينية المشتركة والتي عقدت في يناير الماضي الاتفاق علي الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم الجاري توقيعها بين البلدين، حيث سيتم حفر ٢٠ بئرا جوفيا لتوفير مياه الشرب النقية للمناطق والقري المحرومة من مصدر نظيف للمياه، وانشاء سدود حصاد مياه الامطار للاستفادة من مياه الامطار وتخزينها لاستخدامها في الشرب والاستخدامات المنزلية، وانشاء مزرعة نموذجية علي مساحة ١٠٠ فدان مجهزة بنظم الري الحديثة، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات للكوادر الفنية في كينيا ومصر.وعلي المستوي الاقليمي فقد اسعدني المشاركة في المؤتمر العالمي للتغيرات المناخية والذي عقد في العاصمة الكينية نيروبي والذي ناقش تأثير التغيرات المناخية علي الدول الافريقية. لقد كانت مصر داعماً لكينيا خلال فترة نضالها ضد الاستعمار الإنجليزي حتي نالت استقلالها، وداعمة لها في ازماتها وكوارثها، كما تعمل مصر علي التوسع والانتشار في السوق الكينية الذي يحتوي علي ٤٠ مليون نسمة، اضافة إلي القوة الشرائية للدول الحبيسة المجاورة لكينيا.

<u>*- مطلب الكونغو للمياه :</u>

* شلالات انيانجا هي أكبر شلالات في العالم وتقع في الكونغو ويمكن استغلالها لانتاج كمية ضخمة من الطاقة الكهرومائية تبلغ٥٠ ألف ميجاوات لتصدر لدول حوض النيل الأخري ولدول افريقية خارج حوض النيل ولأوروبا. هناك الآن ضمن مشروعات منظمة الاندوجو مشروع لاستغلال شلالات انيانجا لانتاج الطاقة الكهرومائية ولربطها مع محطة كهرباء السد العالي في أسوان لتحقيق درجة أعلي من توزيع الطاقة الكهرومائية.

الخلاصة دول منابع النيل الابيض تتطلع لزيادة استهلاكها من المياه التي تغذي النيل الابيض للزراعة المروية. ولديها امكانات كبيرة لانتاج الطاقة الكهرومائية(التقدير ان تنتج شلالات

الكونغو٥٠ ألف ميجاوات وشلالات شمال اوغندا وسدود اثيوبيا٣٨ ألف ميجاوات) ومشروعاتها المزمعة تتطلب مضاعفة ماتستهلكه من مياه النيل عشرة اضعاف ماتستهلكه الآن. مياه النيل المتاحة حاليا تبلغ٨٤ مليار متر مكعب(في أسوان) يضيع منها ١٠ مليارات متر مكعب عن طريق البخر. تبقي٧٤ مليار متر مكعب. هذه موزعة بين مصر والسودان بنسبة٣:١ بموجب اتفاقية١٩٥٩ الثنائية.

جدول توزيع كميات المياه على دول حوض النيل

البلد	كمية المياه (مليار متر مكعب)
مصر	١٣.٥٠
السودان	٢٠.٠٠
اثيوبيا	٧.٠٠
دول منابع النيل الأبيض	٨.٨٠
الاجمالى	٤٩.٣

من هذه البيانات يكون هناك طلب اضافى للمياة لا يقل عن خمسين مليار متر مكعب ولتحقيقه يجب اتباع وسيلتان: الوسيلة الأولي: تحري الطلب الحقيقي وضبطه عن طريق ترشيد استهلاك المياه للاغراض المختلفة. الوسيلة الثانية: الاستجابة للطلب بزيادة تدفق مياه النيل او المياه البديلة إن وجدت.العوامل التي عددناها سابقا سببت ندرة المياه في مناطق كثيرة من العالم وأوجبت التحول من ذهنية الوفرة إلي الندرة. هذا التحول يقتضي وضع خطط قومية وبث برامج اعلامية لتحقيق مشروع توعية ينقل التعامل مع الماء من افتراض الوفرة إلي توقع الندرة.الخطوة الأولي في النهج الجديد هي أن يدرك الناس جميعا ان للماء ثمنا ينبغي دفعه لاستعماله في المجالات المختلفة.الناس الآن يدفعون في الغالب ثمنا للماء لايزيد علي خمس تكاليف تشغيل مشروعات الري العام ناهيك عن دفع ثمن مقابل تأسيس تلك المشروعات. تدني اسعار الماء يجعله شبه مجاني ويغذي ذهنية الوفرة والإسراف في استعماله.المعلوم ان ذهنية الوفرة ادت إلي دعم اسعار المياه في البلدان المختلفة وللاستخدامات المختلفة دعما يتفاوت بين دولة واخري. ففي مصر مثلا يقدر البنك الدولي أن الدولة تدعم المياه بمبالغ تتراوح مابين ٥مليارات دولاراً و١٠ مليارات دولاراً في السنة.تسعير المياه بسعر حقيقي هو الذي سوف يجعل مستهلكي المياه يدركون قيمة المياه ويقتصدون في استهلاكها. لقد كان التفكير في تسعير المياه يواجه رفضا واسعا. ولكن الرأي العام

العالمي انتقل من الرفض للقبول. ففي عام١٩٩٢ عقدت اجتماعات تحضيرية لقمة الأرض المؤتمر الذي جمع بين رؤساء الدول في ريو دي جانيرو لبحث قضايا البيئة الطبيعية والاتفاق علي سياسة للمحافظة عليها. اشترك في تلك الاجتماعات التحضيرية لذلك المؤتمر علماء وخبراء في التخصصات المختلفة. اتفق علماء المياه الذين اشتركوا في تلك الاجتماعات التحضيرية علي ضرورة تسعير المياه ومعاملتها كسلعة اقتصادية. قالوا: إذا كانت المياه رخيصة فإنها سوف تهدر. ولكن اذا وضع لها سعر مناسب فإن الناس سوف يتعاملون معها كسلعة ثمينة وحقا يفعلون. سعر المياه المنشود ينبغي ان يغطي علي الاقل تكاليف معالجة المياه ونقلها للمستهلكين.

وإذا كانت اتفاقية النيل لعام١٩٢٩ هي الأشهر فإن القسمة التاريخية لمياه النيل تخضع أيضا لاتفاقية عام١٩٥٩ المكملة لها، هذه الاتفاقيات كلها أو المواثيق والمعاهدات أو مذكرات التفاهم أو الخطابات المتبادلة تخضع كلها للقانون الدولي ويجب احترامها وعدم المساس بها وأن مصر تستند في أحقيتها لهذه الحصة الحالية لقواعد هلسنكي عام١٩٦٦ بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية.

وأن الفقه الدولي تسوده ثلاث نظريات :

النظرية الأولي هي نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ويدعو أنصارها إلي أن لكل دولة الحق الكامل في أن تمارس علي جزء من النهر الدولي الذي يمر بإقليمها كل الحقوق التي تتفرع علي سيادته المطلقة علي إقليمها وذلك بلا قيد أو شرط ودون ان يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض.

النظرية الثانية: وهي نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة فيذهب أنصارها إلي أن كل دولة يجري في إقليمها النهر الدولي لها الحق الكامل في أن يظل جريان مياه النهر علي حالة إقليمها من حيث كم المياه وكيفها ذلك ان النهر من نبعه إلي مصبه يكون وحدة إقليمية لا تفصله الحدود السياسية ولا تستطيع الدولة ان تمارس علي جزء النهر الذي يمر بإقليمها سيادة مطلقة بل هي سيادة مقيدة مشروطة بعدم الأضرار بحقوق الدول الأخرى التي يمر النهر في أقاليمها وهذه النظرية تجد تأييدا من غالبية فقهاء القانون الدولي. النظرية الثالثة: وهي (نظرية الملكية المشتركة). والتي تقول إن النهر الدولي من منبعه إلي مصبه، يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في أقاليمها بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى . بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها ما دام هذا الانتفاع يؤدي إلي إحداث أي تأثير علي جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو النقص من حق مصر ان تطالب بحصة زائدة لمواجهة تزايد السكان ودواعي التنمية الشاملة والمستديمة والنهضة العمرانية، وحيث ان

المجال فيه متسع ليس لمصر فقط ولكن لكل دول الحوض، وعلي سبيل المثال فإن نهر البيفور في إثيوبيا تقدر فواقده بـ١٢١ مليار م٣، وفي حوض نهر البارو . أكوبو تصل الفواقد إلي القدر ذاته.

علاقة مصر والكونغو الديمقراطية :

العلاقات التاريخية بين مصر والكونغو الديمقراطية التي تربطنا بها علاقات استراتيجية عميقة ترجع إلي اوائل ستينيات القرن الماضي، فقد كان لمصر دور هام ابان ازمة الكونغو في الستينيات والقضاء علي الاستعمار ودعم الرئيس الكونغولي الراحل لومامبا، وارتبط البلدان بعلاقات وثيقة في مختلف المجالات. هذه العلاقات الاستراتيجية تبدو اكثر وضوحاً من خلال دعم الكونغو الديمقراطية لمصر في كثير من المواقف داخل المحافل الاقليمية والدولية، كما تبدو هذه العلاقات في التوافق بين الدولتين في الرؤي حول العديد من القضايا المشتركة، ولعل تطابق وجهات النظر بين الدولتين حول قضايا مياه النيل دليلاً علي ذلك، حيث تتفق الدولتان علي أهمية استمرار التفاوض بين كافة دول حوض النيل للوصول إلي التوافق الامثل للمضي قدماً في تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية الكفيلة بتحقيق كافة مصالح دول الحوض، وانعكس هذا التوافق عملياً في عدم التوقيع علي الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل المعروفة اعلامياً باتفاقية عنتيبي من جانب الدولتين حتي الان.لقد شهدت العلاقات بين مصر والكونغو الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين تطورا إيجابيا علي جميع الأصعدة سواء إقتصاديا أو ثقافيا أو سياسياً، ففي مجال الموارد المائية والري وقعت مصر والكونغو في ديسمبر ٢٠١٠ علي بروتوكول للتعاون بين الدولتين في مجال الموارد المائية والري، حيث اتفقت الدولتان علي ضرورة تقديم الدعم الفني للتعرف علي خصائص حوض نهر الكونغو وتحديث كافة الدراسات ذات الصلة، واعداد الدراسات الهيدرولوجية والجيوفيزيقيه للمياه السطحية والجوفية، بالإضافة إلي تقديم الدعم الفني وصياغة برامج التوعية البيئية للحفاظ علي نوعية المياه والحد من التلوث، فضلاً عن دراسة امكانية حفر وصيانة العديد من الابار الجوفية وتدريب وبناء القدرات للكوادر الكونغولية في مجال الادارة المتكاملة للموارد المائية.

وترسيخاً للتعاون بين الدولتين في مجال تنمية الموارد المائية في الكونغو، تم التوقيع علي بروتوكول للتعاون الفني في مارس ٢٠١٢ بقيمة اجمالية تقدر بنحو ١٠.٥مليون دولار، حيث يتضمن البروتوكول العديد من المكونات التي تغطي كافة المجالات المتعلقة بالموارد المائية مثل مشروع اعداد دراسة الجدوي لإنشاء بنية تحتية كهرومائية لإنتاج الطاقة من نهر السمليكي، وإنشاء

مركز للتنبؤ بالفيضان والتغيرات المناخية، كما يتضمن البروتوكول حفر ١٠ آبار مياه جوفية مزودة بشبكات توزيع، و٢٠ بئرا جوفية تعمل بطلمبات لتوفير مياه الشرب في المناطق القاحلة لخدمة السكان والثروة الحيوانية، فضلاً عن المكون الخاص بتبادل الخبرات من اجل الاستفادة من الخبرات المصرية، وتدريب الكوادر البشرية وبناء القدرات في مجال الموارد المائية والري والزراعة والكهرباء .ولكن للأسف لم يتم تفعيل هذا البروتوكول منذ توقيعه وحتي مايو ٢٠١٤.

وفي اطار توجيهات القيادة السياسية بتفعيل التعاون مع كافة الدول الأفريقية قمنا بأول زيارة للتعاون الثنائي يقوم بها وزير الري المصري نهاية شهر مايو ٢٠١٥ من خلال رحلة طويلة استغرقت ١٢ ساعة لعدم وجود خط طيران مباشر بين مصر والكونغو شاهدت خلالها الغطاء الاخضر للمزروعات والأشجار نظراً لسقوط الأمطار بغزارة، وربما كانت الزيارة قليلة في عدد ساعاتها لكنها كانت عميقة الأثر لتعاون طموح مع دولة نكن لها كل الحب والتقدير وكان هدف الزيارة تفعيل تنفيذ البروتوكول حيث لقيت كل ترحاب وتقدير من الجانب الكونغولي لمصر علي المستوي الرسمي والشعبي وحظينا بمقابلة السادة الوزراء المعنيين وتوجت الزيارة بمقابلة السيد جوزيف كابيلا رئيس الجمهورية الذي أكد علي عمق ومتانة العلاقات بين الدولتين الشقيقتين وتطلعه لتواجد مشروعات مصرية داخل الكونغو، مما جعل الزيارة حجر أساس متين لعلاقة إستراتيجية مع دولة تكن كل الحب والتقدير لمصر.

نهر الكونجو(*) :

ينبع نهر الكونغو من جنوب شرق دولة الكونغو الديمقراطية . زائير سابقا . وهو ثاني أطول نهر في القارة الأفريقية بعد نهر النيل، إذ يبلغ طوله نحو ٤٧٠٠ كيلو متراً، بينما يعد أولها من حيث مساحة الحوض، إذ تبلغ مساحته حوالي ٣٤٥٧ كيلو متراً مربعاً، كما أنه يعد ثاني أكثر الأنهار تدفقا وغزارة في العالم بعد نهر الأمازون. يتكون نهر الكونغو من التقاء نهر لوالابا الذي توجد منابعه بالقرب من منابع نهر الزميزي ونهر لوابلا الذي يمثل امتدادا طبيعيا لنهر شامبيزي وتغذي نهر الكونغو شبكة كبيرة من الروافد تصله من الجهات الشمالية والغربية، ومن أكبر وأهم تلك الروافد : نهر اونجي ونه الاوبنجي ونهر كاساي. يتميز مصب نهر الكونغو علي المحيط الاطلسي بالاتساع والعمق، إذ يبلغ عرضه أكثر من أحد عشر كيلو مترا، ويصل عمق مياهه الي نحو ٦١ مترا، مما يسمح للسفن البحرية الكبيرة بالتعمق داخل النهر حتي الميناء، ويتميز نهر

(*) المصدر : أنهار العالم – نهر الكونغو – اعداد طارق الزامل – الاندلس للنشر والتوزيع ٢٠١٠.

الكونغو بضخامة تصريفه المائي البالغ حوالي ٤١ الف متراً مكعباً في الثانية، ويساعد علي ذلك غزارة أمطار حوضه الكبير.

خضع نهر الكونغو للعديد من المحاولات الكشفية، ويعد البحار البرتغالي ديبجو كام أول اوروبي يصل الي مصب النهر عام ١٤٨٤ بينما اكتشفت البعثات البريطانية مجراه الأدني عام ١٨١٦، وتتبع ديفيد ليفنجستون، منابعه، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٦٧، ١٨٧٣ م وأكتشف هنري ستانلي نظامه التصريفي النهري خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٤، ١٨٨٤م. تتميز منطقة مصب نهر الكونغو بأنها عبارة عن واد عميق مغمور بمياه المحيط كما يتفرع النهر عند دلتا المصب الي عدة فروع، توجد بينها عدة جزر رملية مغطاه بالحشائش والأشجار كجزيرة ماتيبا وجزيرة يوفياكا وتبلغ كمية الرواسب التي يحملها النهر سنويا حوالي ٦٨ مليون طناً، كما تمتد مياهه العذبة داخل المحيط الاطلسي عند نقطة المصب لمسافة ٣٠ كيلو متراً. يتميز نهر الكونغو بعنفوان قوي حيث يفوق متوسط قوة تدفق المياه فيه ٤٠ الف متراً مكعباً في الثانية الواحدة، مما يمنحه طاقة كبيرة لتوليد كهرباء تفي باحتياجات القارة الافريقية كلها، الا ان متوسط استهلاك جمهورية الكونغو من الكهرباء من أضعف معدلات الاستهلاك العالمي ولا تزال الكثير من مناطق وأحياء العاصمة كينشاسا غارقة في الظلام، حيث يعتمد سكانها علي اضواء الشموع في إنارة منازلهم.

يشمل حوض نهر الكونغو عدة دول، هي : جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطي، والجابون وجزء من غينيا، وقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تسمي "زائير" بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٧ م وهي دولة في وسط افريقيا وتدعي احيانا الكونغو . كينشاسا . نسبة الي عاصمتها وتميزا لها عن جمهورية الكونغو . برازفيل. لجمهورية الكونغو الديمقراطية حدود مشتركة مع كل من جمهورية افريقيا الوسطي، والسودان . واوغندا، ورواندا، وبوروندي، وزامبيا، وانجولا، وخليج غينيا، وهي تتميز بمناخ استوائي ترتفع حرارته في معظم شهور السنة، وتتساقط الأمطار معظم العام بكميات وفيرة وتزداد كثافة السكان في القسم الجنوبي من البلاد بينما يعيش أكثر من ثلث السكان في العاصمة كينشاسا. لغة جمهورية الكونغو الديمقراطية الرسمية هي اللغة الفرنسية، والزراعة هي حرفة السكان الأساسية، حيث تنتشر زارعة نخيل الزيت في الشرق، ويزرع الكاكاو والبن علي هوامش الغابات . والي جانب الحاصلات السابقة تزرع الكونغو ايضا قصب السكر، والذرة، والأرز، كما تمتلك ثروة خشبية تأتي من الغابات التي تشغل نصف مساحة البلاد. ويمر نهر الكونغو بدولة الكاميرون، التي تعد احدي دول وسط غربي القارة الافريقية،والتي يعني

اسمها بلاد الأحجار الكريمة وتطل جمهورية الكاميرون من الجنوب الغربي علي خليج غينيا . وتشترك في حدودها الشمالية مع تشاد، بينما تحدها من الغرب نيجيريا ومن الشرق تطل علي جمهورية افريقيا الوسطي، وتحدها من الجنوب كل من الجابون وغينيا الاستوائية والكونغو. تبلغ مساحة الكاميرون حوالي ٤٧٦ كيلو متر مربع، ويقدر عدد السكان فيها بنحو ١١ مليون نسمة وعاصمتها ياوندي، وميناؤها الرئيسي دوالا، ولغتها الرئيسية الانجليزية في الغرب والفرنسية في الشرق، الي جانب عدة لغات محلية كالعربية والسواحلية، وتحدها كل من نيجيريا، وتشاد، وافريقيا الوسطي، والكونغو، غابون، وغينيا الاستوائية وخليج غينيا.

يتنوع مناخ الكاميرون بين المناخ الاستوائي الرطب في الجنوب حيث توجد بعض المناطق التي تعتبر من أغزر جهات العالم امطارا والمناخ شبه الجاف في الشمال ويعمل غالبية السكان بالزراعة حيث ينتجون الذرة، والموز، والأرز، والقطن، والبن، والكاكاو، كما تمتلك الكاميرون ثروة حيوانية ضخمة، وعددا من مناجم الذهب، والقصدير والبوكسيت.

ويمر نهر الكونغو عبر جمهورية افريقيا الوسطي، وهي دولة داخلية تقع في وسط قارة افريقيا، عاصمتها بانجوي، وتحدها تشاد من الشمال، والسودان من الشرق، وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الجنوب، والكاميرون من الغرب، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٢٣ كيلو متر مربع، بينما يقدر عدد سكانها بحوالي ٢١.٨ مليون نسمه.

ويمر نهر الكونغو عبر الجابون، وهي احدي دول وسط افريقيا، يمر خط الاستواء في منتصفها تقريبا، وتطل من الغرب علي المحيط الاطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي ٢٦٨ الف كيلو متر مربع، بينما يبلغ عدد سكانها حوالي مليون ومائة الف نسمه. كما يمر النهر عبر غينيا الواقعة علي شاطيء المحيط الاطلسي، والتي كانت تعرف باسم غينيا الفرنسية قبل أن تنال استقلالها في عام ١٩٥٨م.

نهر النيل والكونغو نهران شقيقان أبناء قارة واحدة ومتجاوران، النيل له حوض من تسع أو عشر دول ولكنه رغم اتساع حوضه وكثرة دوله إلا أنه أقل ايراداً مائياً من نهر الكونغو شقيقه وجاره الغربي إذ يبلغ ايراد نهر الكونغو أكثر من "١٠٠٠" مليار "ألف" م٣ سنوياً يصب معظمها في المحيط الأطلسي ويقل ايراد نهر النيل عن ذلك كثيراً .علي جبال شرق الكونغو يقع خط تقسيم المياه بين النهرين إذ لو سقط المطر علي هذه الجبال لذهب بعضها إلي الكونغو ولذهب بعض هذا المطر بكميات ضئيلة إلي روافد ضعيفة تصب في جنوب السودان وأوغندا عند نيل وبحيرات ألبرت. وقد فكر بعض الخبراء السودانيين والمصريين في إقامة مشروع لتحويل بعض مياه نهر

الكونغو إلي السودان ومصر عبر قناة تصب في فروع النيل بجنوب السودان مثل بحر الجبل وبحر الزراف وقناة جونجلي لتصل في النهاية إلي نيل الخرطوم ثم مصر .يستفيد من هذه المياه التي تصل إلي "٥٠ – ٦٠" ملياراً من الأمتار المكعبة من المياه كل من جنوب السودان "٩ يولية ٢٠١١" وشمال السودان ومصر وقد يصل مصر في حالة تنفيذ هذا المشروع العملاق أكثر من ١٠ مليارات م٣ سنوياً ستغير وجه الحياة في مصر .ستصب المياه الإضافية القادمة من نهر الكونغو في بحيرة ناصر بنك المياه المصري حيث يمكن تنمية مشروع توشكي وزراعة ملايين الأفدنة في الصحراء الغربية وجنوب الوادي .إذا تمت دراسة هذا المشروع جيداً يمكن تدبير التمويل اللازم من المؤسسات الدولية ومصر والسودان وسيتم موافقة الكونغو علي أي خطوات لتنفيذ المشروع .وفي أول رد فعل مصري لحكومة الثورة في مصر علي لسان وزير الري أن الحكومة ترفض مشروع توصيل نهر الكونغو بالنيل تفادياً لحدوث نزاعات وكأن النزاعات مستحيلة الحل.. إن القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة هي اتفاقيات دولية يمكن تعديلها لصالح كل من الدول الأربع الكونغو وجنوب السودان وشماله ومصر .وزارة الري تعلم جيداً أنه يمكن توسيع المجاري المائية لنهر النيل من جنوب السودان حتي مصر لاستيعاب أي زيادات مائية قادمة من نهر الكونغو كما أن مصر لن تذهب بهذه المياه إلي شمال مصر وإنما لتنمية الجنوب والصحراء الغربية وصحراء شمال السودان وصحراء كردفان ودارفور والتي سيذهب إليها شباب مصر لزراعة مليون فدان في مديرية النيل بالسودان. حيث سيصل عدد سكان مصر عام ٢٠١٢ إلي ٩٠ مليون نسمة والتي أصبحت الأولي عالمياً في التصحر وتفقد خمسة "٥" أفدنة زراعية كل ساعة من الزمن.

قدم العالم الجيولوجي رئيس الإدارة المركزية للمشروعات التعدينية بالهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية دراسة لمشروع جديد لتوصيل المياه من نهر الكونغو إلي نهر النيل عبر خط تقسيم المياه وصولا الي جنوب جوبا في جنوب السودان المشروع يهدف إلي الاستفادة من نهر الكونغو في تغذية مياه النيل ويمكن تنفيذه علي مراحل ويصاحبه شق العديد من الطرق والمسارات ويمكن مد الطريق الحلم من الإسكندرية الي كيب تاون لربط شعوب القارة الأفريفية من أقصي شمالها الي اقصي جنوبها بطول يبلغ ٨٨٠ كيلو متراً سواء برياً أو بالسكك الحديدية كما تستفيد الكونغو الديمقراطية من الطاقة المتولدة من المشروع لاستخدامها في خطط التنمية. وتستفيد مصر من المياه المرفوعة من نهر الكونغو وهو ما سيضمنه المشروع جاء ذلك خلال الندوة التي عقدتها أمس الجمعية العربية للتعدين والبترول تحت رعاية الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وحضرها

عدد كبير من الخبراء وعلماء الجيولوجيا كما حضرها عيسي ليمبيلا الملحق التجاري بسفارة الكونغو الديمقراطية بالقاهرة.

اعتراضا علي تصريحات وزير الري بعدم قانونية نقل مياه نهر الكونغو لنهر المياه كشفت هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية، عن نجاح خبراء الهيئة في وضع ثلاث سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل باستغلال جزء من فواقد نهر الكونغو الديمقراطية التي تصل الي ١٠٠٠ مليار متر مكعب سنويا تلقي في المحيط الهاديء وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ٦٠٠ متر لنقل المياه الي حوض نهر النيل عبر جنوب السودان الي شمالها ومنها الي بحيرة ناصر. أن فكرة المشروع تقوم علي توصيل حوضي نهري النيل والكونغو وتحديد ٣ سيناريوهات اختلفت فيها طاقة رفع المياه من حوض نهر الكونغو للنيل حتي تأكد افضلها بطاقة رقم ١٢٠٠ والتي تحقق عائدا اضافيا لتوليد طاقة كهربائية قدرها ٣٠٠ ترليون وات/ ساعة بالإضافة الي ٥٠ مليار متر مكعب تغذي نهر النيل سنويا وهي تكفي لإنارة قارة افريقيا وقال أن تنفيذ المشروع سيتم علي عدة مراحل والمدي الزمني لتنفيذ المشروع في حالة تنفيذ السيناريو الثالث يستغرق ٢٤ شهر بتكلفة ٨ مليارات جنيه.

أكد وزير الموارد المائية والري ان هناك تحفظات من الوزارة علي مشروع توصيل مياه نهر الكونغو الديمقراطية بنهر النيل الي السودان شمالا وجنوبا وهو المشروع المقدم من قبل بعض المستثمرين المصريين والعرب لحكومة الكونغو ومن بينها رفض الحكومة المصرية مبدأ نقل المياه بين الاحواض النهرية وهو ما يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للانهار المشتركة تفاديا لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة": إن هناك أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب اخذها في الاعتبار عند التفكير في اقامة هذه المشروعات والتي تتكلف مليارات الدولارات بالإضافة إلى الابعاد الفنية والهندسية والآثار البيئية الناجمة عن احداث تغيرات لمجري مائي قائم عند تنفيذ مثل هذه المشروعات الكبري. "ومن الافضل التعاون لاستقطاب الفواقد من مياه النيل بمنطقة المستنقعات ولتنفيذ مشروعات مشتركة بما يحقق فائدة لجميع دول الحوض بما فيها الكونغو كما ان هناك اولويات وضعتها الدولة للتعاون مع الدول الإفريقية بصفة عامة ودول الحوض بصفة خاصة ونحن ملتزمون بها.

بعد وضع حجر أساس سد النهضة الأثيوبي في الثاني من أبريل ٢٠١١، بدأ الحديث عن مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل لزيادة حصة مصر المائية السنوية بحوالي ١١٠ مليارات متر مكعب اضافية، أي زيادة حصة مصر ثلاثة أضعاف مرة واحدة من ٥٥.٥ الي ١٦٥.٥ مليار متر

مكعب. وبهذه الزيادة الهائلة في حصة مصر المائية، سوف تصبح مشكلة سد النهضة غير مؤثرة وبالتالي نترك أثيوبيا تفعل ماتشاء ولا داعي لاثارة الشقاق مع هذه الدولة الشقيقة، وان كان سد النهضة سيقلل حصة مصر ٩ مليارات متر مكعب سنويا، فان مشروع الكونغو سيعوض هذا النقص بل ويمكّن الدولة من أن تتوسع زراعيا في ١٥–٢٠ مليون فدان في الصحاري المصرية. وتم الترويج ومازال في وسائل الاعلام أن المشروع سيتكلف عدة مليارات بسيطة وأن تنفيذه لن يتعدي ثلاثين شهرا، أي قبل الانتهاء من سد النهضة.

وتقوم فكرة المشروع عليمد خطوط أنابيب عملاقة من الكونغو الديمقراطية لنقل مياه نهر الكونغو الي جنوب السودان، ثم إلي النيل الأبيض، ثم الي نهر النيل الرئيسي وانتهاء بمصر المحروسة. ونهر الكونغو نهر دولي وحوضه يضم ١٠ دول هي أنجولا والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية وبوروندي والكاميرون وأفريقيا الوسطي وغينيا الاستوائية والجابون ورواندا وتشاد. والنهر ينبع من جنوب شرق الكونغو الديمقراطية، ويبلغ طوله ٤٦٠٠ كيلومتر، ويصب سنويا حوالي ١٠٠٠–١٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه العذبة في المحيط الأطلسي.وبعيدا عن التعقيدات السياسية والاشكالات القانونية، فانه لنقل المياه من نهر الكونغو الي جنوب السودان لابد من رفعها في أنابيب لارتفاع لايقل عن٢٥٠ مترا لتعبر السلسلة الجبلية التي تفصل حوض نهر الكونغو عن جنوب السودان. وسوف يتم نقل المياه فوق هذه السلسلة الجبلية لمسافة لا تقل عن ٦٠٠ كيلومتر. ولذلك فان نقل ١١٠ مليارات متر مكعب من مياه نهر الكونغو الي جنوب السودان، يتطلب انشاء محطات رفع مياه عملاقة، ومئات من خطوط الأنابيب تمتد مئات الكيلومترات. والطاقة المطلوبة لرفع هذه الكميات الهائلة من المياه تقدر بحوالي ٢٥٠٠٠ ميجاوات وهي قريبة من اجمالي الطاقة الكهربائية في مصر، والكونغو تعاني أصلا من نقص هائل في الكهرباء. ولذلك تتطلب هذه الكميات الهائلة المطلوبة من الطاقة انشاء ٤–٥ سدود علي نهر الكونغو في حجم سد النهضة الأثيوبي. وتكاليف السدود وخطوط الكهرباء كتقدير مبدئي حوالي٢٥٠ مليار جنيه مصري بالاضافة الي تكاليف محطات الرفع والتي تقدر بحوالي٢٥٠ مليار جنيه مصري، بالاضافة الي تكلفة خطوط الأنابيب التي تقدر بحوالي ٢٠٠٠ مليار جنيه. يعني تكلفة المشروع في الكونغو فقط حوالي ٢٥٠٠ مليار جنيه، وفترة التنفيذ لن تقل عن ٢٠–٣٠ سنة. الحقيقة ان هذا المشروع سوف يؤدي الي إحداث نهضة حقيقية للكونغو الشقيق وليس لمصر .والأراضي في جنوب السودان أفقية مسطحة والمياه راكدة والبرك والمستنقعات تنتشر في معظم المواقع. وروافد نهر النيل في جنوب السودان سعتها محدودة، وحتي النيل الأبيض نفسه سعته محدودة، والنيل الرئيسي شمال الخرطوم

لا يستطيع استيعاب كميات مياه إضافية. وللتغلب علي كل هذه العقبات فانه لا مفرمن حفر نهر صناعي بسعة تبلغ ضعف سعة نهر النيل يبدأ في جنوب السودان ثم يعبر الي السودان ثم الي الصحاري المصرية وهذه المسافة لا تقل عن ٢٥٠٠ كيلو متر. وهذا النهر الصناعي بمنشآته، حسب تقديرات أساتذة كلية الهندسة جامعة القاهرة، لن تقل تكلفته عن ١٥٠٠ مليار جنيه ولن يستكمل تنفيذه في أقل من ٤٠-٥٠ عاما علي الأقل. أي أن التكلفة الاجمالية للمشروع في حدود ٤٠٠٠ مليار جنيه مصري أي ٤ تريليونات جنيه مصري، ويحتاج المشروع الي ٤٠-٥٠ سنة لتنفيذه.

تزايد الجدل فى الفترة الأخيرة حول نقل المياه من نهر الكونغو إلى مصر، كآلية لحل مشكلة نقص المياه فى مصر، ولتخفيف الحاجة للمياه القادمة من المنابع الطبيعية الاستوائية والإثيوبية لنهر النيل.ووصل الأمر بالبعض إلى الحديث عن نقل ١١٢ مليار متر مكعب من نهر الكونغو إلى نهر النيل، وهو غير واقعي إذ كيف لنهر النيل الذى يبلغ كل إيراده المائى عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب سنويا، أن يستوعب مجراه ١١٢ مليار متر مكعب إضافية !!وطرح البعض الآخر حفر نهر جديد مواز لنهر النيل لنقل هذه الكمية من المياه من نهر الكونغو إلى مصر، بما يعنى حفر نهر أو قناة يبلغ طولها قرابة ٣٥ مرة قدر طول قناة السويس. وقد حمل هذه الأفكار من أدراج الذين أنتجوها، عدد من السياسيين الذين أعادوا طرحها، باعتبارها آلية لتحقيق الأمن المائى لمصر من مياه نهر يتسم بتخمة مائية هائلة، بعيدا عن التنافس مع دول حوض النيل على الإيرادات المائية لنهر النيل، التى تعد بائسة بكل المقاييس بالمقارنة مع الإيرادات المناظرة لنهر الكونغو الجبار.والحقيقة أنه منذ تم طرح هذه الفكرة للجدل العام قبل ثلاثة أعوام تقريبا، لم أجد فيها أى جدارة علمية وواقعية يمكن مناقشتها على أساسها. وهذه الفكرة إجمالا، هى نوع من الهروب للخيال بدلا من مواجهة الواقع المعقد فى حوض النيل باستراتيجية مائية شاملة لدول الحوض، وخطط تفصيلية لتنفيذ تلك الاستراتيجية وتوزيع أعبائها وفوائدها بين دول حوض النيل على أسس عادلة ومتوازنة تحقق التراضى بينها، وتراعى مصالح المجتمعات المحلية فى كل دولة سيتم تنفيذ أى مشروع فيها، حتى يكون ذلك المجتمع حريصا على الحفاظ على تلك المشروعات، وحمايتها أيا كانت الظروف السياسية والأمنية.وحتى لا يكون الحكم على فكرة نقل المياه من نهر الكونغو إلى مصر عبر نهر النيل، أو من خلال مجرى جديد، سابقا لتفنيد هذه الفكرة، فإنه من المهم التعرض لمختلف جوانبها، حتى تكون الأمور واضحة، ويكون الحكم عليها مبنياً على أسس علمية وواقعية.

نهر الكونغو الذى يجرى الحديث عن نقل المياه منه إلى مصر هو بحق مملكة المياه الإفريقية. ويعرف النهر عند السكان المحليين باسم نهر زائير، وهى كلمة محرفة عن كلمة» نزارى «باللغة المحلية التى تعنى نهر. ويبلغ طول نهر الكونغو نحو ٤٣٧٠ كيلومترا، أى قرابة ثلثى طول نهر النيل. أما إيراداته المائية السنوية فتبلغ نحو ١٢٩٣ مليار متر مكعب، أى قرابة ١٤ مثل إيرادات نهر النيل وفقا لتقديرات اليونسكو، بما يجعل منه ثانى أعظم أنهار العالم بعد نهر الأمازون الجبار الذى يعد امبراطورية المياه العذبة العظمى فى العالم بإيراده السنوى البالغ أكثر من ٥٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا، أى نحو ٦٠ مثل الإيراد المائى السنوى لنهر النيل. وتحصل الكونغو الديمقراطية على الجانب الأعظم من إيرادات نهر الكونغو، أو نحو ٩٠٠ مليار متر مكعب، بينما تحصل جمهورية الكونغو وأنجولا على باقى إيرادات النهر. وتستهلك جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ١٢.٨ مليار متر مكعب فقط من المياه العذبة، بنسبة ١.٤% من إجمالى إيراداتها المائية، وهذا يعنى أن هناك قرابة ٨٨٧.٢ مليار متر مكعب تتدفق من الكونغو الديمقراطية وحدها إلى المحيط الأطلنطى دون أن يتم استخدامها. ونهر الكونغو له روافد كثيرة، فهناك مجموعة من الروافد تنبع من بحيرة كيفو والحوض المغذى لها، وهذه البحيرة تفصل بين الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهى بحيرة تخضبت مياهها بشلالات من الدماء أثناء الصراعات الأهلية المروعة فى رواندا والتى راح ضحيتها ملايين البشر فى الصراع الدموى الرهيب بين قبائل الهوتو وقبائل التوتسي. كما كانت شاهدا أيضا على نزاعات دموية على جانبها الكونغولى من خلال الصراعات القبلية والسياسية الداخلية فى الكونغو الديمقراطية نفسها. وتبلغ مساحة تلك البحيرة نحو ٢٣٧٠ كيلومترا مربعا، لكن متوسط العمق فيها يبلغ ٢٤٠ مترا، بما يجعل مخزونها المائى يبلغ ٥٦٩ مليار متر مكعب رغم صغر مساحتها.وهناك مجموعة أخرى من الروافد من الحوض الغربى لبحيرة تنجانيقا عظمى البحيرات الإفريقية العذبة، وثانى أعظم بحيرة طبيعية عذبة فى العالم بعد بحيرة بايكال الروسية. وتبلغ مساحة بحيرة تنجانيقا نحو ٣٢.٩ ألف كيلومتر مربع، ومتوسط عمقها نحو ٥٧٤ مترا، ومخزونها المائى ١٧٨٠٠ مليار متر مكعب، أى نحو ٦.٥ مرة قدر المخزون المائى لبحيرة فيكتوريا التى تشكل المجمع المائى الأول لنهر النيل فى هضبة البحيرات الاستوائية. وتفصل بحيرة تنجانيقا بين الكونغو الديمقراطية من جهة وكل من بوروندى وتنزانيا من جهة أخرى، حيث تُرسم الحدود كخط وهمى فى منتصف البحيرة لتفصل بين الكونغو الديمقراطية فى الغرب، وكل من بوروندى وتنزانيا فى الشرق. ويشكل الجزء الجنوبى من تلك البحيرة، نقطة التقاء الحدود بين تنزانيا التى تحتل جانبها الشرقي، والكونغو الديمقراطية التى تشغل جانبها الغربي، وزامبيا التى تشغل

الجزء الجنوبى منها. ورغم أنه من المعروف أن بحيرة فيكتوريا هى كبرى البحيرات الطبيعية العذبة فى العالم من ناحية المساحة، حيث تبلغ مساحتها نحو ٦٨.٥ ألف كيلومتر مربع، إلا أن متوسط عمقها لا يزيد على ٤٠ مترا، مما يجعل مخزونها المائى ضئيلا بالمقارنة مع عدد من البحيرات الأصغر مساحة والأكثر عمقا، بحيث إنها تحتل المرتبة السابعة عالميا بين كبرى بحيرات العالم من زاوية المخزون المائي، وتأتى فى المرتبة الثالثة إفريقيا بعد بحيرتى» تنجانيقا«، و»نياسا.«

كما ينبع أحد روافد نهر الكونغو من بحيرة» موبرو «التى تفصل بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وهى بحيرة ضحلة أقرب إلى المستنقع، حيث يبلغ متوسط عمقها ٧ أمتار فقط، ومساحتها ٤٣٥٠ كيلومترا مربعا، وحجم مخزونها المائى ٣٢ مليار متر مكعب. وهناك مجموعة أخرى من الروافد تنبع من السفوح الغربية لسلسلة جبال موفمبيرو التى ينبع من سفوحها الشرقية نهر كاجيرا أول روافد النيل. ومجموعة أخرى من الروافد تنبع من السفوح الغربية لجبال رونزورى التى يسميها السكان المحليون» جبال القمر «حيث تتمتع بقمة ثلجية رغم وجودها فى منطقة خط الاستواء. ومن السفوح الشرقية لتلك السلسلة تنبع روافد نهر سمليكى أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل. وهناك روافد أخرى أقل اهمية لنهر الكونغو تنبع من المناطق المتاخمة للحدود بين الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى.

نقل مياه الكونغو لمصر: الواقع والأسطورة فى كل المنابع الشمالية والشرقية لنهر الكونغو تنحدر مياه روافد ذلك النهر بميل أو بمعامل انحدار قوى معاكس تماما لانحدار مياه نهر النيل، وهو ما جعل مياه نهر النيل وروافده تتجه شمالا نحو مصر حيث المصب فى البحر المتوسط، بينما تتجه روافد نهر الكونغو جنوبا وغربا فى اتجاه المحيط الأطلنطي. أما الروافد الجنوبية فإنها تتجه للشمال لتلتحق بمجرى نهر الكونغو المتجه غربا نحو المحيط الأطلنطي. وأى عملية لنقل المياه من حوض نهر الكونغو، ستتم من إحدى مناطق تجمع المياه فى النهر الرئيسي، أو من روافده الشمالية المنحدرة بقوة نحو الجنوب والغرب، عكس اتجاه انحدار نهر النيل كما ورد آنفا. وترتيبا على ذلك فإن نقل المياه من حوض نهر الكونغو إلى نهر النيل أو حتى إلى مجرى مواز له، يتطلب رفع المياه بتكاليف باهظة بصورة هائلة لنقلها من خط المياه الكونغولي، إلى خط مياه النيل، أو إلى خط جديد مواز له. وهذه التكلفة وحدها تجعل عملية النقل عبثية تماما على ضوء أسعار الطاقة والعائد المتوقع من استخدام المياه المنقولة، مقارنة بتكلفة نقلها. كما أن تصور البعض لنقل المياه من نهر الكونغو إلى نهر النيل عبر حوض بحر الغزال، أو إلى النيل الأبيض مباشرة، هو نوع من العبث غير العلمي، على ضوء الحقائق الجغرافية المتعلقة باتجاهات انحدارات

كل منهما، وأيضا بالقدرة الاستيعابية لمجرى نهر النيل وبالذات فى منطقة النيل الأبيض. ومجرى النيل الأبيض ضحل، ولا يمكنه استيعاب أية كميات إضافية من المياه إلا بعد تعلية ضفتيه، فهو نهر قليل الانحدار، كثير المستنقعات، وضحل حيث يصل عمقه فى الصيف إلى أربعة أمتار، يمكن أن تزيد إلى ستة أمتار فى الشتاء. وفى فترة فيضانه يصبح أقرب للبحيرة، حيث يتسع مجراه من ٨٥٠ مترا فى الجزء الشمالى منه، إلى ٤٣٠٠ متر. وحتى بالنسبة لمشروعات تطوير الإيرادات المائية لنهر النيل عبر إنقاذ المياه التى تتبدد فى مستنقعات كيوجا وبحر الجبل ومشار وبحر الغزال، فإنها ستستدعى إقامة مشروع كبير لتعلية ضفاف النيل الأبيض حتى يستطيع استيعاب أى زيادات فى إيراد النيل. أما نقل الكميات الضخمة من المياه من نهر الكونغو، حتى بفرض إمكانيته المائية المستحيلة عمليا، فإنه أمر مستحيل فنيا بالنسبة للنيل الأبيض. أما نقل مياه نهر الكونغو إلى مصر عبر حفر مجرى لنهر جديد يوازى نهر النيل لمسافة قد تصل لأكثر من خمسة آلاف كيلومتر، ورفع المياه من نهر الكونغو إلى هذا المجرى الجديد، فإنه فكرة خيالية قد تكون مسلية، لكنها لا علاقة لها بالواقع، سواء من زاوية تكاليف حفر المجرى، والوقت الذى سيستغرقه، وتكاليف رفع المياه إليه، وضمان تدفقها بعمليات رفع متتابعة بسبب الطبيعة الجغرافية للأرض، ووجود مرتفعات ومنخفضات فيها. وفوق كل ما سبق، فإن المشروع الخيالى لنقل مياه نهر الكونغو إلى مصر يتطلب موافقة الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، والسودان. ويتطلب ضمان الاستقرار السياسى والأمنى فى تلك الدول حتى لا يتعرض المشروع والشركات المنفذة له ومعداتها للتخريب أو التدمير أو السطو، وهو أمر يعد وحده مانعا كافيا لأى تفكير فى هذا المشروع. ويذكر أن مشروع قناة المستنقعات جونجلي فى جنوب السودان كان قد تم إنجاز ٧٠% منه وأنفقت عليه نفقات ضخمة، لكنه تم تخريبه وتدميره وتوقف تماما بسبب الاضطراب السياسى والأمنى فى جنوب السودان، أثناء الحرب الأهلية فى السودان منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وهذا النموذج يعنى أن وضع مقادير مشروع عملاق ومتعدد المراحل فى عدة دول، كل منها تعانى اضطرابات سياسية وأمنية، هو نوع من» بناء «الأوهام والإهدار المسبق للأموال. وفوق كل ما سبق فإن كل جمعيات البيئة حول العالم سوف تقاتل ضد أى مشروع من هذا النوع حتى لو كان ممكنا من الناحية الفنية ومجديا على الصعيد الاقتصادي، باعتباره اعتداء على الطبيعة، ولأن نتائجه ستؤدى بالتأكيد إلى تغيرات مناخية فى عدة دول. ومن المرجح أن يكون الترويج لهذا المشروع الوهمي، محاولة لإلهاء مصر عن حقوقها المائية التى يجرى التجاوز عليها من خلال سد النهضة الإثيوبى الذى يحتاج للتفاعل معه بآليات مختلفة تتسم

بالحركية والاستخدام الفعال للاتفاقيات القديمة التى تدعم حقوق مصر المائية فى مياه نهر النيل وروافده. كما تحتاج مصر لتوظيف علاقاتها الدولية والإقليمية لمنع إثيوبيا من التصرف المنفرد المضر بمصر وحقوقها فى مياه النيل، وتحتاج أيضا لاستخدام الوضع المائى لمصر وحقيقة الاعتماد الكامل للحياة الإنسانية والنباتية والحيوانية فى مصر على مياه النيل والذى يشكل أسس الحق التاريخى كأساس للدفاع عن كل قطرة من حصة مصر من مياه النيل. وهذا الترويج للفكرة الخيالية لنقل مياه نهر الكونغو إلى مصر عبر مجرى نهر النيل، أو عبر مجرى جديد يتم حفره، هو محاولة أيضا لإلهاء مصر عن السعى الحثيث لترشيد استهلاكها المائى وتطوير أساليب الرى التى تستخدمها للتحول إلى أساليب موفرة للمياه قدر الإمكان، وعبر السعى الجاد لتطوير الإيرادات المائية لنهر النيل من خلال مشروعات إنقاذ المياه التى تتبدد فى حوض نهر كاجيرا، ولا تدخل مجراه أصلا، وتلك التى تضيع بالبخر والتسرب والتشرب فى مستنقعات كيوجا فى أوغندا، وفى مراوحة المياه بين بحيرتى جورج وإدوارد، وفى مستنقعات بحر الجبل ونهر النعام، ومستنقعات بحر الغزال فى جنوب السودان، وفى مستنقعات مشار على الحدود بين جنوب السودان وإثيوبيا. وتلك المشروعات هى الأكثر واقعية، وهى التى يمكن إنجازها وتقسيم تكاليفها وعوائدها المائية بصورة عادلة بين دول حوض النيل المشاركة فيها، وذلك فى إطار شراكة استراتيجية مائية وزراعية وصناعية وخدمية بين مصر ودول حوض النهر، تقوم على التعاون وتبادل المنافع بصورة عادلة، تحت مظلة جامعة هى أخوة نهر النيل.

وحتي لا يكون هناك مجال للصدفة في حياة أمة ومصير شعب كان لابد من طرح هذا السؤال الصعب واستكشاف البدائل الممكنة حال بلوغ المخطط الأثيوبي مداه واستكمال سد النهضة ونقصان حصة مصر من مياه النيل.. وعلي الرغم من أننا لازلنا نملك الكثير من أوراق الضغط تجنبا للوقوف في هذا المربع الصعب فإن دراسات مستفيضة تناولت هذه القضية وطرحت العديد من الحلول بعضها يخفف من وهج الأزمة وبعضها من العبقرية بما ينقل مصر في قفزة قصيرة من القحط إلي مصاف الدول الغنية بالماء والطاقة في آن واحد ويضيف إلي حقائبها ما يزيد علي ستة أضعاف الدخل القومي من تصدير الكهرباء ناهيك عن وفرة المياه التي تسمح بالتوسعات الحضارية الكبري وتعمير نصف الصحراء الغربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء.. وهذا الحل العبقري الذي يشبه فكرة بناء السد العالي وشق قناة السويس كان حصيلة خبرة علمية وعملية لأحد المهندسين المصريين العاملين في السودان قبل ما يزيد علي مائة عام حيث فكر في نقل بعض الفائض من مياه نهر الكونغو التي تقدر بنحو ألف مليار متر مكعب تصب سنويا في

المحيط الهادي إلي مصر والسودان عبر قناة تصله بالنيل الأزرق مع إمكانية توليد طاقة كهربية تكفي لتغطية القارة الأفريقية بأكملها وتصل أرباح تصديرها إلي ما يزيد علي ٣.٢ تريليون دولار سنويا مقسمة علي الدول الثلاث مصر والكونغو والسودان.. وقد اهتم الرئيس الراحل أنور السادات بالمشروع الطموح قبيل رحيله بقليل ولم يسعفه العمر لتنفيذه فأرسل وفدا مصريا رفيع المستوي لدراسة الموقف علي الطبيعة في الكونغو ثم كلف إحدي الشركات العالمية الكبري بوضع الدراسات اللازمة وجاءت كلها تؤكد جدوي وعبقرية المشروع ما دفع السادات للمضي قدما والحصول علي موافقة الكونغو قبل ان توافيه المنية ويحل محله النظام الفاسد المخلوع فيتوقف كل شئ وتبدأ مصر رحلة العودة السريعة إلي الوراء. أما الحلول الأخري علي أهميتها فيقتصر دورها علي التخفيف من حدة الأزمة وتتركز علي تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف وترشيد الاستهلاك والتقليل من الزراعات المستنزفة للمياه ووقف التعديات علي النيل والحفاظ علي مخزون المياه الجوفية.. اما الحل العسكري وتوجيه ضربة جوية إلي السد الأثيوبي حال استنفاد جميع الوسائل السلمية فقد استبعده الأغلبية وإن كان البعض قد أشار إليه مرجحا صحة معلومات بهذا الشأن تسربت عن طريق أجهزة المخابرات البريطانية. طرحت الكثير من المعلومات المتعلقة بالتحركات الأثيوبية لاستكمال بناء سد النهضة وآثاره السلبية علي مصر في جميع المجالات الزراعية والصناعية والحضارية وفي مجال الطاقة الكهربية واحتمالات انهياره مستقبلا وتداعياتها علي السد العالي ومدن الجنوب في مصر. وفى هذه الحالة هل نأخذ الماء من الكونغو بدلا من إثيوبيا؟ فكرة طرحت نفسها مؤخرا بعد التعنت الإثيوبي بشأن حل أزمة ماء النيل وإصرارها علي بناء السدود التي يري الخبراء أنها ستؤثر علي نصيب مصر من مياه النيل.هذا القلق جعل البعض يستدعي أحد مشروعات الري التي ظهرت مطلع القرن الماضي وتحديدا عام ١٩٠٢ حيث طرحها »أباتا« كبير مهندسي الري المصريين في السودان الذي اقترح شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان للاستفادة من المياه التي تهدر منه حيث يلقي النهر ما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلنطي حتي أن المياه العذبة تمتد إلي مسافة ٣٠ كيلو مترا داخل المحيط بخلاف وجود شلالات قوية يمكن من خلالها توليد طاقة كهربائية تكفي القارة الإفريقية كلها.ظهرت الفكرة بشكل فعلي لأول مرة عام ١٩٨٠ عندما أمر الرئيس الراحل أنور السادات بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بإرساله الي شركة آرثر دي ليتل »١ «الشركة الامريكية العالمية المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية لعمل التصور والتكلفة المتوقعة ثم ردت بالموافقة وأرسلت في

التقرير حقائق مدهشة ورائعة لمصر. ونهر الكونغو »نهر زائير» خامس أنهار العالم من حيث الطول وينساب لمسافة نحو ٤٦٠٠ كيلو متر عبر وسط غربي إفريقيا.وهو من أغزر الأنهار في العالم ونهر الكونغو ليست له دلتا أما مياه النهر المحملة بالطمي فهي في خندق عميق وتمتد داخل المحيط الأطلسي.

يرجع السبب الحقيقي في ربط النهرين الي وفرة مياه نهر الكونغو وزيادتها عن حاجة البلاد التي تعتمد أصلا علي مياه الأمطار الاستوائية المتوافرة طوال العام كما يعتبر شعب الكونغو من أغني شعوب العالم بالموارد المائية ونصيب الفرد من المياه في الكونغو ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنويا بالإضافة إلي الف مليار متر مكعب سنويا تضيع في المحيط دون ان يستفيد منها أحد.والفائدة المشتركة هي اساس المشروع حيث تقدم الكونغو المياه بشكل مجاني إلي الدول المستفيدة مقابل قيام مصر بتقديم الخبراء والخبرات لتطوير مجموعة من القطاعات في الكونغو خاصة علي صعيد توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية بما يكفي لإنارة القارة الافريقية أي أن هذا المشروع سيجعل الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم ويحقق لها عائدا ماديا ضخما من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية بالاضافة إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان.. اوضح التقرير امكانية قيام السودان بتخزين ما تحتاجه من الماء في خزانات عملاقة أو انشاء بحيرة عملاقة لتحويل المياه الاضافية للاستفادة منها ثم توليد وتخزين المياه الكونغولية الغزيرة التي ستوفرها القناة.. كما افاد التقرير بعدم وجود نص واحد في القانون الدولي أو في اتفاقيات دول حوض النيل يمنع إقامة ذلك المشروع إلا في حالة واحدة إذا عارضت أو رفضت الكونغو، بل علي العكس هناك بند في القانون الدولي يسمح للدول الفقيرة مائيا مثل مصر أن تعلن فقرها المائي من خلال إعلان عالمي وفي تلك الحالة يحق لمصر سحب المياه من أي دولة حدودية أو متشاطئة معها غنية بالمياه والكونغو وافقت مبدئيا علي فكرة المشروع ولم تبد أي اعتراض.: الفكرة كانت قد وردت في كتاب »اباتا» كبير مهندسي الري المصريين في السودان عام ١٩٠٢. نهر الكونغو وهو من أغزر أنهار إفريقيا يلقي ١٠٥٠ مليار متر مكعب في المحيط الأطلنطي فلماذا لا نستغل هذا الفائض بأن نأخذ وصلة من نهر الكونغو إلي النهر السمليكي الذي يكون النيل الأبيض علي أن يتم تخزين المياه في ذلك الجزء المنحني من النيل الذي يشكل قناة علي الحدود المصرية السودانية في منطقة عتمورا الحدودية شمال السودان يمكن أن نتخذ منها مخزنا يحوي ١٧ مليار متر مكعب من المياه.وهذه الفكرة ما زالت صالحة للتطبيق حتي بعد إنشاء بحيرة ناصر. إلا أن هناك عقبات حقيقية تقف دون تنفيذها منها أن الكونغو بها أكبر ثاني منطقة

غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون، حيث تبلغ مساحة الغابات في الكونغو ٢١٥ مليون فدان وهي منطقة شديدة الوعورة والفكرة تحتاج لدراسة اقتصادية مستفيضة. المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلي ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية. بالاضافة الي ان المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشرة أضعاف مايولده السد العالي. أي ما قيمته إذا صدر لدول افريقيا حوالي ٣.٢ ترليون دولار.واعتراضا علي تصريحات وزير الري بعدم قانونية نقل مياه نهر الكونغو لنهر النيل كشفت هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية نجاح خبراء الهيئة في وضع ٣ سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة إيراد نهر النيل عن طريق نقل فواقد المياه المهدرة من نهر الكونغو في المحيط الهادي إلي حوض نهر النيل، دون التعارض مع اتفاقيات الأنهار الدولية، لأن نهر الكونغو لا يخضع للاتفاقيات الدولية، حيث سيتم استخدام جزء من فاقد نهر الكونغو عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ٦٠٠ كيلو متر لنقل المياه إلي حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلي شمالها ومنها إلي بحيرة ناصر.تمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه، طول الأول ٤٢٤ كيلو مترا وفرق منسوب المياه سيكون ١٥٠٠ متر وهو ما يستحيل تنفيذه، والسيناريو الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو مترا وارتفاع ٤٠٠ متر، والثالث ينقل المياه علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر، وهو السيناريو الأقرب إلي التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياه.وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة، وهي تكفي لإنارة قارة أفريقيا، لافتاً إلي أن الكونغو تصنف علي أن لديها ٦/١ قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم من المساقط المائية. أن العوائد الاقتصادية الأولية للمشروع تتمثل في توفير المياه المهدرة من نهر الكونغو إلي مصر عبر جنوب وشمال السودان، واستخدامها في خطط التنمية لخدمة الدول الثلاث، فضلاً عن توفير الطاقة الكهربائية التي تحتاجها الكونغو ومصر ودول البحيرات الاستوائية وغرب أفريقيا.. وفي النهاية نقول إن الأمر يحتاج منا إلي دراسة حتي إذا كان الخطر من السدود الإثيوبية مجرد احتمال أو غير موجود من الاساس.

<u>موقف مصلحة مصر من نهر الكونغو</u> :

أن احتياجات مصر المائية مستقبلا لن تكفينا بعد أن يتضاعف عدد سكانها، والأمل الوحيد هو مياه نهر الكونغو، وأن دول حوض «نهر الكونغو» لديها تخمة فى المياه ولا حاجة لها بكل ما يلقيه نهر الكونغو من مياه عذبة فى المحيط، وهناك عقبات أمام تحقيق الاستفادة من المياه منها

التكاليف الباهظة، كما أن أمريكا سوف تعمل على إفساد أى اتفاق، وتعليقا عليها أقول: إن نهر الكونغو (زائير سابقا) يعد ثانى أطول نهر فى إفريقيا بعد نهر النيل، وثانى أكبر نهر فى العالم من حيث التدفق، حيث يلقى ما يزيد على ألف مليار متر مكعب فى المحيط وليس له دلتا على الإطلاق، وقد ظهرت فكرة تحويل «نهر الكونغو» لنهر النيل عام ١٩٨٠، وأرسلت الحكومة المصرية دراسة بالمشروع إلى شركة آرثر دى ليتل العالمية المتخصصة فى تقديم الاستشارات الاستراتيجية الأمريكية لعمل تصور له وتقدير تكلفته ثم ردت بالموافقة وأرسلت التقرير إلى مصر، وسبب الربط بنهر النيل هو وفرة المياه وزيادتها عن حاجة البلاد ووافقت حكومة الكونغو مقابل تقديم مصر خبراتها فى شتى المجالات، وسيوفر ذلك حياة كريمة لشعوب السودان ومصر وجنوب السودان والكونغو ولا يوجد نص واحد فى القانون الدولى يمنع إقامة هذا المشروع، كما أن القانون الدولى يسمح بأنه إذا أعلنت مصر أنها تعانى فقرا مائيا يكون لها الحق فى طلب المياه من دول أخري، وطبقا للدراسات المقترحة أن المشروع ينفذ من ارتفاع ٢٠٠ متر عن طريق أربع محطات دفع متتالية يمكن من خلالها إنتاج طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات/ ساعة (تريليون يساوى حاصل ضرب مليون فى مليون) وهى تكفى لإنارة قارة إفريقيا بالكامل.. ومن مميزات المشروع أنه يوفر لمصر حوالى ٩٥ مليار متر مكعب من المياه تزداد إلى ١١٢ مليار متر مكعب بعد عشر سنوات وهى تكفى لزراعة ٨٠ مليون فدان بمصر بما يعادل نصف الصحراء الغربية.. ويوفر المشروع للدول الأربع (مصر . جنوب السودان . السودان . الكونغو) زراعة ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة بالفعل. وسوف تعمل الكمية المضافة إلى حصة مصر على غسل نهر النيل بصفة دائمة مما يلغى التلوث ويحسن جودة المحاصيل وتصديرها.

حقيقة مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل؟

الترحيب بأى مشروع يجلب الموارد المائية لمصر..، لكن عندما تم تقييم المشروع بمعرفة خبراء وزارة الرى وتم تحديد مسار المرور والتى أكدت أنها مليئة بالمستنقعات وفى مناطق بها حروب، ولدينا مثال أننا إلى الآن لم نتمكن من الانتهاء من حفر قناة جونجلى منذ أكثر من ٣٠ عاما لتوفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه.

–مشروع نهر الكونغو لتوفير ١٠٠ مليار متر مكعب ولم ننجح في توفير ٤ مليارات متر مكعب، وعدم استكمال تنفيذ قناة جونجلى في جنوب السودان، فهو يحتاج إلى مدة أطول خاصة أنه يمر في مناطق بها مستنقعات بالإضافة إلى أنه يقع في منطقة خارج حوض النيل ونقل المياه خارج الحوض سيفجر قنبلة في كل الأعراف الدولية، وهى نقل المياه من حوض إلى خارج الحوض،

وستفتح أبواب لا يمكن إغلاقها بعد سنين، وسبب آخر أن المشروع من الناحية الفنية والهندسية يتحدث عن رفع مياه لأكثر من ١٢٠ مترا، ثم يمر في مجموعة من المواسير قدرها الخبراء بـ ٥٠٠ ماسورة قطر الواحدة منها متران فهى تحتاج إلى طاقة ومن سيقوم بتوليد هذه الطاقة لدفع المياه إلى أعلى الربوة فلا توجد مصادر طاقة، هناك ٢٢ سببا لرفض المشروع وأنه غير قابل للتطبيق فنيا وهندسيا، بالإضافة إلى العواقب السياسية واللوجستية في المناطق التي يمر بها، ويصعب الوصول إليها

مع اقتراب التوصل لاتفاق مصر مع دول حوض النيل حول الاشكاليات التي تواجه سد النهضة الاثيوبي واصرار مصر علي موقفها الوطني يتصاعد النقاش حول نقل مياه نهر الكونغو الديمقراطية إلي مصر عبر جنوب السودان. واستغلال فواقده التي تلقي بالمحيط الأطلسي في توفير احتياجات مصر المائية في ظل تعنت بعض دول حوض النيل في التوصل لاتفاق حول ادارة حوض النيل لصالح الشعوب استناداً للاتفاقيات التاريخية التي تضمن حقوق مصر في مياه النيل. كما يتصاعد النقاش بين الخبراء بشكل جاد حول المشروع كلما تقاربت وجهات النظر بين مصر. وبعض دول الحوض في حل الخلافات العالقة سواء باتفاقية عنتيبي التي لم توقعها مصر والسودان أو المتعلقة بقيام حكومة أديس بابا بإنشاء سد النهضة.. هكذا اشار العديد من الخبراء في ملف مياه النيل .

وقبل الخوض في تفاصيل "الكمين" علينا التعرف عن قرب علي نهر الكونغو الذي يمتد عبر تسع دول هي زامبيا تنزانيا بورندي رواندا افريقيا الوسطي الكاميرون الكونغو برازفيل أنجولا الكونغو الديمقراطية.. كما يعتبر حوض نهر الكونغو من أكبر أحواض القارة الافريقية حيث انه يغطي ١٢% من مساحة القارة. ويشير الخبراء إلي أن تصرف نهر الكونغو عند كنشاسا العاصمة يبلغ ١٢٥٠ مليار م٣ /سنة تصب بالكامل في المحيط الاطلنطي. هذا التصرف يمثل ٣٢% من جميع المصادر المتجددة بالقارة الافريقية.. وبالتالي عند مقارنة تصرف نهر النيل بتصرف نهر الكونغو نجد أن الأخير يصل إلي ١٥ ضعف نهر النيل.

تبلغ مساحة مجموعة الجزء من الدول الواقع في الحوض ٣٧٦٩٠٠٠ كم٢ أي حوالي ٥.٥٥% من مساحة الدول.. ينقسم نهر الكونغو إلي الكونغو الأعلي الكونغو الأوسط الكونغو الأدني.. فإذا نظرنا إلي الكونغو وروافده نجد أن اقرب الفروع القريبة من أوغندا .والسودان هي الروافد الشمالية وأهمها نهر أوبانجي.هيئة المساحة الجيولوجية والثروة المعدنية وصاحب فكرة المشروع إلي أن هدف المشروع التحكم في الموارد المائية بالبلدان المستفيدة حسب دراسات القائمين علي المشروع

وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو من خلال شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل في السودان. وقد ظهرت الفكرة بشكل فعلي لأول مره عام ١٩٨٠م عندما أمر الرئيس أنور السادات بإجراء جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بإرساله إلي شركة آرثر دي ليتل الشركة العالمية المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية الامريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت بالموافقة وارسلت في التقرير حقائق مدهشة ورائعة لمصر.أكدت وزارة الموارد المائية والري أن الوزارة سبق لها دراسة المشروع ووضعت عدة مقترحات منها نقل المياه من أحد فروع أوبنجي إلي بحر الغزال عن طريق نهر سيوي أحد فروع نهر الجور الذي يصب بدوره في بحر الغزال.. هذه الكمية من المياه سواء كانت كبيرة أو صغيرة سوف تفقد بالكامل في مستنقعات بحر الغزال قبل أن تصل إلي النيل الأبيض. من الناحية الفنية نقل المياه من فرع أوبانجي إلي بحر الجبل وتصب عند نقطة مناسبة في الأحباس العليا للنهر داخل الحدود السودانية. وبالتالي أي زيادة في تصرفات بحر الجبل سيؤدي لذهاب أغلب مياه الكونغو إلي المستنقعات الواقعة قرب نهاية بحري الجبل أو الزراف.أن الاقتراح الأفضل يتمثل في استكمال مشروع قناة جونجلي لنقل حوالي ٤٣ مليون م٣ /يوم إلي النيل الأبيض مباشرة عند مصب السوباط. وإنشاء سد لتخزين المياه في الكونغو لنقل المياه إلي بحر الجبل.. هنا يجب اختيار نقطة مناسبة تقع علي نهر اوبنجي ويجب أن تكون خلف التقاء الفروع أويلي "uele" وبومومم "Bomom" وكوتو "Kotto"وتشكينكو "chenko"بحيث يمكن تجميع كميه مناسبة من المياه يستحق لأجلها انشاء المشروع. علي أن يبدأ ضخ المياه من بحيرة السد المقترح إلي بحر الجبل مباشرة باستخدام محطة ضخ عملاقة بالاضافة إلي محطات تقوية "Posters"علي أن تصمم بحيث يتم نقل ١٥.٧ مليار م٣ / سنه "٤٣ مليون م٣ / يوم" في عدد خمس أنابيب حديد زاهر مرن. ومنها إلي قناة جونجلي.

اعتبارات ومحددات حجم الارتفاع الذي سترفع إليه المياه؟ فقد يصل الارتفاع إلي اكثر من ٢٠٠ متر.. وكذلك يجب دراسة المشروع اقتصادياً علاوة علي أن هذه الفكرة مخالفة للمبدأ القانوني بشأن عدم نقل مياه خارج الأحواض لأن الموافقة علي نقل المياه من نهر الكونغو إلي نهر النيل يحتاج إلي موافقه دول حوض نهر الكونغو وعددها تسعة بالاضافة إلي موافقة دول حوض النيل أيضا وعددها عشرة باستثناء مصر.في حالة موافقة الكونغو الديمقراطي ورواندا وبورندي وتنزانيا وهم من دول حوض النيل علي نقل مياه حوض نهر الكونغو إلي خارج الحوض وهي حوض نهر النيل

لصالح مصر فإن هذا سوف يشجع دولاً من خارج حوض النيل علي سبيل المثال إسرائيل وليبيا سيطالبون بالمثل لنقل مياه النيل إلي دولهم خارج الحوض.

نجاح خبراء الهيئة في وضع ثلاث سيناريوهات علمية وجيولوجية تسمح بزيادة ايراد نهر النيل باستغلال جزء من فواقد نهر الكونغو التي تصل إلي ألف مليار متر مكعب سنوياً تلقي في المحيط الأطلسي. وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ٦٠٠ كليو متر لنقل المياه إلي حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلي شمالها ومنها إلي بحيرة ناصر.أن فكرة المشروع تقوم علي تماس حوضي نهر النيل ونهر الكونغو لذلك تمت الاستعانة بجميع البيانات المتاحة لدراسة أنسب مسار لتوصيل المياه من نهر الكونغو إلي نهر النيل عبر خط تقسيم المياه وصولاً إلي جنوب جوبا "جنوب السودان ."فروق المناسيب والرفع تمت دراسة ٣ سيناريوهات مقترحة لتحديد مسار المياه. طول الأول ٤٢٤ كيلو متر وفرق منسوب المياه سيكون ١٥٠٠ متر وهو ما يستحيل تنفيذه. والسيناريو الثاني علي مسافة ٩٤٠ كيلو متر وارتفاع ٤٠٠ متر .والثالث ينقل المياه علي مسافة ٦٠٠ كيلو متر وفرق ارتفاع ٢٠٠ متر. وهو السيناريو الأقرب إلي التنفيذ من خلال ٤ محطات رفع متتالية للمياه. وكشف المقترح عن إمكانية توليد طاقة كهربائية تبلغ ٣٠٠ تريليون وات في الساعة وهي تكفي لإنارة قارة افريقيا. لافتاً إلي أن الكونغو تصنف علي أن لديها ٦/١ قدرات الطاقة الكهرومائية في العالم لتوليد المياه من المساقط المائية.أن تنفيذ المشروع سوف يتضمن إنشاء شبكة طرق والمسارات التي يمكن من خلالها ربط مدينة الإسكندرية بمدينة كيب تاون لربط شعوب القارة الافريقية من أقصي شمالها إلي أقصي جنوبها من خلال خط سكك حديدية.أن تنفيذ المشروع سيتم علي عدة مراحل حسب توافر ظروف التمويل. لافتاً إلي أن المدي الزمني لتنفيذ المشروع. في حالة تنفيذ السيناريو الثالث يستغرق ٢٤ شهراً بتكلفه ٨ مليارات جنيه مصري وهي تكلفة محطات الرفع الأربع لنقل المياه من حوض نهر الكونغو إلي حوض نهر النيل. بالاضافة إلي أعمال البنية الأساسية المطلوبة لنقل المياه.أن هناك عدة تحفظات من قبل الوزارة علي مشروع توصيل مياه نهر الكونغو الديمقراطية بنهر النيل عن طريق جنوب السودان إلي السودان شمالاً وجنوباً وهو المشروع الذي كان قد تقدم به اثناء تولي الوزارة من قبل بعض المستثمرين المصريين والعرب لحكومة الكونغو .ومن بينها رفض الحكومة المصرية مبدأ نقل المياه بين الاحواض النهرية. وهو ما يتفق مع القواعد. والقوانين الدولية المنظمة للانهار المشتركة وذلك تفادياً لحدوث نزاعات بين الدول المتشاطئة .أبعاد اقتصادية واجتماعية أن هناك ابعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية يجب اخذها في الاعتبار عند التفكير في اقامة مثل هذه المشروعات والتي تتكلف مليارات

الدولارات بالاضافة إلي الأبعاد الفنية والهندسية والاثار البيئية الناجمة عن احداث تغيرات هيدرولوجية وموفرولوجية لمجري مائي قائم عن تنفيذ مثل هذه المشروعات الكبري المطلوبة منها علي سبيل المثال مدي استيعاب المجاري المائية لدولة السودان للمياه الواردة من نهر الكونغو والتي تقدرها الدراسة المعلنة نحو ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بالاضافة إلي الاستعدادات الاخري التي يجب علي جنوب السودان اتخاذها وتلافي الأثار الجانبية الناجمة عن هذه التصرفات.

من الافضل أن نتعاون لاستقطاب الفواقد من مياه النيل بمنطقة المستنقعات والتعاون لتنفيذ مشروعات مشتركة داخل حوض النيل بما يحقق فائدة مشتركة لجميع دول الحوض بما فيها دولة الكونغو كما أن هناك اولويات وضعتها الدولة للتعاون مع الدول الافريقية بصفة عامة ودول الحوض بصفة خاصة ونحن ملتزمون بها وعلي من يرغب بعمل مشروعات تتعلق بمياه النيل أن يلتزم بخطط الحكومة وايضا اولويات التنمية بدول حوض النيل.

وجود أصابع خفية تسعي بصورة أو اخري لتخريب العلاقات بين مصر ودول حوض النيل من خلال فتح جبهة جديدة تزيد من حدة الخلافات القائمة بينهم بداية من التوقيع المنفرد لاتفاقية عنتيبي من قبل دول المنابع عدا الكونغو الديمقراطية وصولاً إلي قيام حكومة أديس ابابا ببدء مشروع سد النهضة دون الاتفاق مع مصر والسودان هذه الاصابع الخفية تعمل علي التأثير علي الخطوات الايجابية التي تقوم بها مصر والسودان مع الحكومة الأثيوبية للوصول لاتفاق حول قواعد التشغيل والتخزين. وكذلك تنفيذ الدراسات الفنية المطلوبة من الجانب الاثيوبي لتقليل الاثار السلبية المتوقعة من انشاء سد النهضة. وتنفيذاً لتوصيات اللجنة الدولية الثلاثية وكذلك وفقاً للدراسات التي قامت بها هندسة القاهرة بالتعاون مع مجموعة حوض النيل بالكلية.علي مؤسسة الرئاسة والمعنيين بملف مياه النيل الوقوف بحسم وقوة تجاه هذه المحاولات التي لن تفيد سواء اعداء التنمية بحوض النيل. خاصة وأن الاستراتيجية المصرية تعتمد علي مبدأ التعاون المشترك لتنمية موارد النهر مصر والحوار للتوصل إلي اتفاق حول النقاط العالقة حتي لا نسمح لقوي الظلام بتدمير العلاقات التاريخية بين مصر. ودول الحوض. مطالباً الجميع أن يعلي المصلحة الوطنية فوق المصالح الذاتية خاصة وأنه يمكن أن تكون هناك بعض الدول وراء الترويج لهذه الفكرة في هذا الوقت.أن المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلي ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية كما يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة افريقيا

بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشر اضعاف ما يولده السد العالي. أي ما قيمته اذا صدر لدول افريقيا حوالي 3.2ترليون دولار. بالاضافة إلي توفير ٣٢٠ ألف فدان صالحة للزراعة لكل من مصر والكونغو والسودان.

الربط مع الكونجو :

بدأ قطاع الكهرباء اتصالات مكثفة للاستفادة من قدرات نهر انجا بالكونغو لإنتاج حوالي ٤٠ ألف ميجاوات ونقل جزء منها إلي مصر عبر تنفيذ شبكة كبري لنقل الكهرباء وقام وفد مصري بزيارة الكونغو لبحث المشروع .تباينت الآراء حول فكرة إعادة تدوير مياه السد العالي لإعادة ضخها إلي بحيرة السد والاستفادة منها مرة أخري لإنتاج الكهرباء في حالة تدني تصرفات المياه للري في السدة الشتوية وفترة فطام المحاصيل حيث أكد المؤيدون أن قدرات المحطة المائية تنخفض بأكثر من ٢٥% في فترات الشتاء والصباح وتنفيذ المشروع يعوض النقص بينما يري المعارضون أنه يحتاج لكهرباء كبيرة لتشغيل الطلمبات واستثمارات ضخمة تجعل اقتصادياته غير مجدية لينتهي قطاع الكهرباء من أعمال الإحلال والتجديد للوحدتين ٩و١٠ من وحدات محطة السد العالي التي تنفذها شركة إيطالية متخصصة بتمويل من بنك التنمية الألماني بقيمة ٢٠ مليون يورو بينما تنتهي أعمال تطوير وحدات محطة خزان أسوان ٢ في الأسبوع الأول من مايو كما تجري دراسة إمكانية البدء في تجديد وحدتين من محطة السد لمدة ٣ شهور أو تأجيل ذلك لبعد انتهاء ذروة الصيف وفقا لرأي المركز القومي للتحكم .سيتم دراسة الجدوي الفنية والاقتصادية لإعادة تدوير مياه السد العالي لإعادة استغلالها أكثر من مرة لإنتاج الكهرباء النظيفة خاصة أن المشروع سيكون سريع التنفيذ حيث لا يتطلب إلا طلمبات عملاقة لإعادة ضخ المياه من خلف السد العالي إلي بحيرة ناصر في حالة تدني تصرفات مياه الري لإعادة استغلالها مرة أخري وبما يمكن من تشغيل محطة السد العالي بكامل طاقته البالغة ٢١٠٠ ميجاووات علي مدار اليوم وليس فترات الذروة المسائية فقط .أن جميع المحطات المائية تعمل بكفاءة عالية وأن أعمال الإحلال والتجديد تتم في الأوقات الأقل تصرفا للمياه وللوحدات الاحتياطية حيث يبلغ متوسط المنصرف اليومي من المياه حالياً ١٤٠ مليون متر مكعب وأن هناك تنسيقاً مع وزارة الري للاستفادة القصوي من هذا التصرف في فترة الذروة المسائية.

تقوم وزارة الموارد المائية والري بمراجعة الدراسات المقدمة من فريق العمل القائم علي مشروع « الاستفادة من نهر الكونغو» ووتقديم الدعم الفني الكامل لفريق العمل بما يعود بالنفع علي الامن المائي المصري. تطرح الرأي المؤيد والرأي المعارض للفكرة الفكرة كانت قد وردت في كتاب

المصريين في السودان عام ٢٠١٩ .. وقال لماذا لا نأخذ وصلة من نهر الكونغو إلي النهر السمليكي الذي يكون النيل الأبيض علي أن يتم تخزين المياه في ذلك الجزء المنحني من النيل الذي يشكل قناة علي الحدود المصرية السودانية في منطقة عتمورا الحدودية شمال السودان يمكن أن نتخذ منها مخزنا يحوي ١٧ مليار متر مكعب من المياه.ان المشروع يوفر لمصر ٥٩ مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلي ١١٢ مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية. بالاضافة الي ان المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي أكثر من ثلثي قارة أفريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أي عشرة أضعاف مايولده السد العالي. أي ما قيمته إذا صدر لدول افريقيا حوالي ٢٣ ترليون دولار.ان ما تقوم به حالياً وزارة الري من دراسة الأفكار والمقترحات المقدمة لها بشأن مشروع نهر الكونغو وربطه بنهر النيل بأنها تتويه للشعب المصري بعد فشلهم في التوصل إلي حل لأزمة سد النهضة. أن هذه الخطوة من شأنها إضعاف الموقف المصري في أزمتها مع أثيوبيا . يجب علي مسئولي وزارة الري التركيز في أزمة سد النهضة اولا وترتيب الأفكار وتجهيز اوراق الضغط المناسبة علي أثيوبيا لوقف أعمال البناء.

دراسات تحويل نهر الكونغو :

أوضحت وزارة الموارد المائية والري عن مشاورات مع وزيري الري السوداني والأثيوبي لانجاح الاجتماع الوزاري بالخرطوم خلال الاسبوع الأول من يناير ٢٠١٣ تدور حول الآلية المناسبة لمتابعة الدراسات الفنية المطلوبة من الجانب الأثيوبي وتكليف احد المكاتب الاستشارية الدولية لتنفيذها وتتحمل كل منها حكومة اديس ابابا لأنها تخص التفاصيل الفنية بقواعد التخزين في سد النهضة ومراحله وآليات التشغيل للسد علي مدار العام. جاء ذلك علي هامش ورشة العمل الاقليمية حول "تأثير التغيرات المناخية علي حوض النيل" التي عقدت وبحضور وزير البحث العلمي وسفراء دول الحوض بالقاهرة المتدربين من ابناء دول الحوض.انه بالانتهاء من اشكالية الخبراء الدوليين نبدأ في التفاوض حول آليات عمل اللجنة وجدول اعمالها والسقف الزمني علي الا تزيد علي عام رغم ان دور اللجنة استشاري وليس بغرض التحكيم او فض المنازعات.ان الدولة كلها علي قلب رجل واحد في التعامل مع ازمة سد النهضة. بالتعاون مع دول الحوض. تعقد اجتماعات بصفة دورية اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة مجلس الوزراء. كللت بنجاح في تعزيز العلاقات مع الجانب الاثيوبي وبالتالي لا داعي للحديث عن تشكيل هيئة قومية أو مجلس لمياه النيل.ان مصر لن تقبل

بأنصاف الحلول. وليس لديها رفاهية الوقت أو التفريط في نقطة مياه. في النهاية يجب علينا جميعا ان نتوصل لاتفاق يحقق المصلحة لجميع الشعوب من خلال التنمية الشاملة في دول الحوض.

وحول ما يثار عن ملف نقل مياه نهر الكونغو إلي نهر النيل لاتوجد مشكلة في أي نقطة مياه تصل لمصر لكن المهم التأكد ان الدراسات مكتملة ولها جدوي وجميع الآليات موجودة وفعالة. ان ما تم الآن بخصوص مشروع ربط نهر الكونغو بالنيل هو مرحلة دراسية قام بها عدد من المستثمرين الذين تقدموا بالمشروع ويجب مراجعة الدراسات الخاصة بأي نقطة مياه تدخل إلي مصر. ولن نحكم علي شيء إلا من خلال دراسات.

الحكومة ليست معنية بدراسة المشروع. وان ما تم تقديمه للوزراء السابقين كانت مجرد افكار يتم دراستها علي عاتق المستثمرين وطلب الدراسات الفنية منها توضيح مسار المياه المقترح الأبعاد الفنية والهندسية. والآثار البيئية علي سبيل المثال مدي استيعاب المجاري المائية لدولتي السودان شمالا وجنوبا للمياه الواردة من نهر الكونغو .والتي تقدرها الدراسة المعلنة بنحو ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا. بالاضافة إلي الاستعدادات الاخري التي يجب علي جنوب السودان اتخاذها لتلافي الآثار الجانبية علاوة علي دراسات الجدوي الاقتصادية الأولية للمشروع بالكامل وكذلك تقديم آليات نقل الكهرباء المنتجة وتكلفة لتعديل الشبكات. ان مصر حكومة وشعبا ضد مبدأ نقل المياه من الاحواض وان نهر الكونغو المحلي يقع في حوض يشترك به عدد من الدول ولا يتصل بنهر النيل ولا داعي لخلط الاوراق.

دور الوزارة مراجعة الدراسات تمهيدا للموافقة او الرفض. مصر تعاني من عجز مائي يصل إلي ٢٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا يتم تعويضها باعادة استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي. وان المفاوضات مع دول حوض النيل تستهدف تنفيذ مشروعات لاستقطاب فواقد نهر النيل لزيادة حصة مصر المائية وتؤكد استعداد مصر لتنفيذ مشروع استقطاب فواقد المياه في بحر الغزال جنوب السودان لزيادة كميات المياه الواردة إلي النيل الابيض ومنها إلي نهر النيل في مصر والسودان. مشيرا إلي ان بعثة الري المصرية في جنوب السودان سوف تعود إلي هناك بمجرد استقرار الأوضاع السياسية والامنية.

تلعب المشاورات في موضوع سد النهضة مع اثيوبيا الي طريق مسدود ولذلك لابد عدم الوقوف مكتوفي الايدي .. حتى لا نصل الي الشح المائي وتموت الأرض الزراعية من العطش ونفقد خمسة ملايين فدان من أجود الأراضي الزراعية وتتوقف محطات توليد الكهرباء وبذلك ظهرت فكرة توصيل نهرالكونغو بنهر النيل خاصة مع العلاقات المتميزة مع هذه الدولة وهذا المشروع ضخم

جدا . حيث ان الايراد السنوي للمشروع يقدر بـ ١٨٠٠ مليار متر مكعب .. تضيع ثلاثة ارباعه في المحيط وتتكلف قناة الربط بين النهرين ٨ مليارات دولار وهي كفيلة بضخ كمية من المياه في الصحراء الغربية تعادل ثلاثة اضعاف ايراد مصر من نهر النيل مما يعيد احياء مجري نهر النيل القديم والذي يبدأ من جنوب توشكي الي الواحدات ايضا هذا المياه لا تفرق مصر كما يقولون لانه يمكن تخزين الفائض في منخفض القطارة . واستغلال مساقط المياه في توليد الكهرباء وانشاء لتا جديدة الأهم أن دولة الونغو لا تمانع في انشاء هذه القناة مقابل امدادها بالخبرات المصرية في التنمية. ايضا هناك رجال اعمال مصريون بالكونغو يشجعون هذا المشروع فلماذا لا نبدأ بتشكيل لجنة لدراسة تنفيذ المشروع بدلا من الجدل. ويعتبر هذا المشروع القومي صفعة لاثيوبيا والتي أقدمت علي انشاء سد النهضة بل وانتهت من ٣٣% من اعمال السد. ويحتاج التنفيذ لارادة سياسية حيث تتعاون اسرائيل مع اثيوبيا في انشاء سد النهضة لتحقيق اهداف سياسية واستراتيجية ومشروع ربط النهرين يعتبر امنا قوميا لانه سيعوض مصر عن غياب النيل الازرق بعد تشغيل سد النهضة ايضا وسيوفر المشروع ما لايقل عن ١٢٠ مليار متر مكعب لزراعة ٨٠ مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية قدرها ١٨٠٠ ميجاوات أي عشرة اضعاف ما يولده السيد العالي ومدة تنفيذ سنتان. ان مصر ليست ضد أي دوله افريقية في التنمية ولكن دون الاضرار بمصالحة ولابد ان تقوم مصر بتعريف العالم كله بكوارث سد الخراب الاثيوبي.

الحقيقة فى ربط حوض الكونجو بالنيل :

هناك بعض الشك فى نيات الأفراد والمجموعات وربما الدول التى تطرح فى هذا التوقيت فكرة العزوف عن الدخول فى مهاترات مع اثيوبيا للحصول على قدر بسيط من (الحقوق) المائية والاتجاه إلى الطريق الأسهل للحصول على (كل) ما نريد من خيرات وفوائض نهر الكونغو من المياه. ومصدر الشك هنا أن الترويج لهذا الفكر يأتى فى وقت يحس فيه كل مصرى بالإحباط الشديد من الموقف المتعنت للسادة الاثيوبيين الذين رفضوا ويرفضون كل ما يعرض عليهم من مقترحات وكل ما يقدم إليهم من حلول تتيح لهم كل مطالبهم المائية وكل احتياجاتهم المحلية من الطاقة التى ستولد من المساقط المائية فقط مقابل ألا يحرموا الجيران والأصدقاء والشركاء حقوقهم التاريخية وفى معمعة هذا الاحباط المتزايد يأتى من يبشر بأن لا داعى لهذا الحوار الساخن والصداع المستعر وذرونا نتجه جنوباً لاحتلاب هذا المصدر الذى لا ينضب والمعين الذى لا يفرغ ولا ينقضى من نهر يفيض كل عام بما يزيد عن ١٤٠٠ مليار متر مكعب يصرفها طواعية إلى المحيط لا يستفيد منها إنس ولا جان. يري بعض خبراء المياه :

أن حوض الكونغو يشمل تسع دول كما أن حوض النيل يشمل إحدى عشرة دولة. وهناك أربع دول مشتركة فى الحوضين هى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى وتنزانيا يضاف إليها خمس دول فى حوض الكونغو وسبع فى حوض النيل يلزم موافقتها جميعاً على نقل قطرة واحدة من المياه من حوض إلى الحوض الآخر وهذه قضية كبرى تحتاج إلى سنوات من النقاش

نعلم جميعاً أن دول حوض النيل رفضت وترفض باصرار مبدأ نقل قطرة واحدة من المياه خارج الحوض فإذا كان إقرار المبدأ وهو النقل بين الأحواض فلماذا إذن التعنت وعدم الموافقة على نقل مياه النيل إلى كل من يطلبها شرقاً وغرباً؟ وأقرب فروع نهر الكونغو إلى حوض النيل هى الروافد الشمالية وأهمها روافد نهر كوتو ونهر تشينكو اللذان ينبعان من هضاب قرب حدود بحر الغزال على حواف أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع هذه الأنهار هى من روافد نهر أوبانجى الضخم الذى يبلغ تصرفه حوالى ١١٦ مليار متر مكعب سنوياً.

دون الدخول فى تفاصيل فنية قد تشغل بال القارئ غير المتخصص فإن هناك طريقين لنقل مياه نهر الكونغو إلى نهر النيل :الأول إلى بحر الغزال حيث يفقد الجزء الأكبر منها فى المستنقعات الكائنة بالحوض حالياً والثانى إلى بحر الجبل حيث يكون من الضرورى تمرير التصرف من خلال قناة جونجلى التى ترفض القبائل المتصارعة حالياً فى المنطقة) الدنكا والنوير (مجرد التفكير فى إحياء مشروعها لأسباب تظن هذه القبائل أنها موضوعة وأهمها أن تجفيف المستنقعات سيعمل على إضعاف الأنهمار المطرى وبالتالى يعم المنطقة حالة من الجفاف.

لم تتم دراسة طبوغرافية لمنطقة التغذية بين النهرين إلا أن الدلائل تشير إلى ضرورة انشاء سد هائل لتخزين المياه ثم ضخها لارتفاعات ضخمة أو تمريرها فى أنفاق تجتاز مناطق صخرية أو فى قنوات مكشوفة تلتف حول هذه الهضاب الصخرية – وكل من هذه البدائل يحتاج إلى دراسات ميدانية متأنية. يتضح مما سبق أن جميع الاقتراحات المذكورة لنقل المياه من نهر الكونغو إلى نهر النيل لم تتم دراستها بالقدر الكافى ولم يقم أحد بالأبحاث والتصاميم الخاصة بها ومن ثم لا يمكن اثبات جدواها الفنية نظراً لأن المياه سوف تضيع فى منطقة مستنقعات جنوب السودان مع عدم استطاعة تحمل مجرى النيل الأبيض لهذه الكميات الكبيرة من المياه حتى فى حالة اختراق المستنقعات. إذا كان المشروع يواجه هذه العقبات السياسية والفنية التى تحتاج إلى دراسات تفصيلية بطريقة تخزين مياه نهر الكونغو ورفعها إلى حوض النيل مع تصميم جميع المنشآت وخطوط الأنابيب أو القنوات المكشوفة التى ستنقل هذه المياه فهل يكون مجدياً التفكير – مجرد التفكير– فيمن سيتحمل هذه التكاليف التى قد تصل إلى بضع مئات من المليارات من الدولارات لن يستفيد

من ورائها سوى دولة واحدة التى تتمثل فى ضرورة الحصول على موافقة عشرين دولة هى دول حوضى الكونغو والنيل هى جمهورية مصر العربية المثقلة حالياً بالديون والمكبلة بتكاليف هائلة وإذا ظن البعض – على سبيل الجدل والنقاش العقيم ليس إلا – أن كل ذلك ممكن فهل يتحمل الإطار الزمنى الذى نحن بصدده الآن . أرجو أن نكف جميعاً عن مجرد الحديث فى هذا الموضوع فى الوقت الحاضر خصوصاً لا بديل عن الحق الأصيل والقانونى والشرعى والطبيعى لمصر فى حصتها من مياه النيل٠

ظاهرة الأسر النهري :

مشروع الكونجو سيجرف النيل نحو الأطلنطي :

كشفت أحدث الدراسات العلمية التي أجراها علماء الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء عن حقيقة شديدة الخطورة في مشروع نهر الكونغو حيث أن إزالة الجبل الفاصل بين حوض النيل وحوض نهر الكونغو سوف يجرف نهر النيل بإتجاه المحيط الاطلنطي للأبد فيما يعرف بظاهرة "الأسر النهري". أوضحت بيانات الصور الرادارية المجمعة لحوض نهري النيل والكونغو أن الجبل الفاصل بين النهرين يمتد بطول حوالي ٦٠٠ كم وبعرض ٥٠٠ كم وان متوسط الارتفاع لهذا الجبل يبلغ ٧٠٠ متر فوق مستوي سطح البحر. كشفت الصور أن منسوب منطقة مستنقعات السد بجنوب السودان يبلغ ٤٠٠ متر ومتوسط منسوب حوض نهر الكونغو يبلغ ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر أي أن نهر الكونغو أقل إرتفاعا من نهر النيل مع وجود عائق أو جبل طبوغرافي مرتفع بينها وهو ما أدى الى دفع مياه الهضبة الاستوائية بأفريقيا شمالا في إتجاه نهر النيل وغربا إلى المحيط الاطلنطي من خلال نهر الكونغو.من المعروف هيدرولوجيا وجيولوجيا, أن الانهار تسير عموما من الاماكن المرتفعة إلى الاماكن المنخفضة وأن الانهار لايمكن أن تتقاطع في مساراتها ولكن بمجرد اقتراب مجرى نهري نهري من مجري نهري أخر يقوم النهر الأكثر قوة وذات المنسوب الأدنى (نهر الكونغو في هذه الحالة) بأسر النهر الاخر الأعلى منسوبا (نهر النيل). أن مستنقعات منطقة السد بالسودان بها طبقات رسوبية عمقها ١٠ كم ومليئة بالمياه الجوفية فبمجرد حدوث إزالة للصخور النارية الفاصلة بين الحوضين سوف تندفع المياه الجوفية من السودان إلي حوض الكونغو ويحدث أسر نهري كامل لحوض النيل وتذهب المياه الي المحيط الاطلنطي. تؤكد الدراسة دقة البيانات الرادارية المستخدمة لعمل نماذج ارتفاعات رقمية لكافة أنحاء العالم دون أن يكون هناك أخطاء كبيرة في مناسيب الارتفاع نظرا لاعتمادها على الاقمار الصناعية من المدارات الفضائية في تصوير طبوغرافية الارض كلها. ظاهرة الاسر النهري موجودة

بداخل حوض نهر الكونغو نفسه حيث تصب مياه بحيرة تنجانيقيا (منسوب السطح ٧٦٨ م) والواقعة بين تنزانيا والكونغو في نهر الكونغو عن طريق نهر لوكوجا على الرغم من أن ارتفاع الاخدود الافريقي العظيم بجوار هذه البحيرة العملاقة يزيد عن ١٢٠٠ متر, ولكن ارتفاع منسوب المياه بالبحيرة أثناء التاريخ الجيولوجي أدي إلى إندفاع المياه منها باتجاه حوض نهر الكونغو المنخفض عنها.وشدد على ضرورة إجراء دراسات علمية مستفيضة حول أي مشروع قبل طرحه للحوار المجتمعي وأبسط قواعد هذه الدراسات هو وجود أبحاث علمية منشورة في المجلات الدولية المتخصصة حتي يستند أي مشروع على الاراء العلمية المحكمة من قبل علماء دوليين.

ترويض النهر الثائر :

كلمات موجزة وقوية من الراحل جمال حمدان وكأنه كان يتنبأ بما سيلحق بمصر من مشاكل حول حصتها المائية وحقوقها التاريخية فى مياه النيل، وما تنتظره من مستقبل قد يدفعها لحروب المياه، مما دفع بعض الخبراء إلى التفكير باقتراح قديم يعود إلى مطلع القرن الماضى بربط نهرى النيل والكونغو للتغلب على الأزمات المتصاعدة حول مياه النيل. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: هل يمكن أن يغنينا نهر الكونجو عن النيل وعن حقوقنا التاريخية فى هذا النهر العظيم الذى ارتبطنا به حضارياً وتاريخياُ وروحياً؟

أن فكرة ربط نهرى الكونغو والنيل كانت قد وردت في كتاب اباتا كبير مهندسي الري المصريين في السودان عام ١٩٠٢، مضيفاً إن نهر الكونغو وهو من أغزر أنهار إفريقيا يلقي ١٠٥٠ مليار متر مكعب في المحيط الأطلنطي، فلماذا لا نستغل هذا الفائض بأن نأخذ وصلة من نهر الكونغو إلي النهر السمليكي الذي يكون النيل الأبيض علي أن يتم تخزين المياه في ذلك الجزء المنحني من النيل الذي يشكل قناة علي الحدود المصرية السودانية في منطقة عتمورا الحدودية شمال السودان. ويمكن أن نتخذ منها مخزنا يحوي ١٧ مليار متر مكعب من المياه.أن هذه الفكرة ما زالت صالحة للتطبيق حتى بعد إنشاء بحيرة ناصر، إلا أن هناك عقبات حقيقية تقف دون تنفيذها منها أن الكونغو بها أكبر ثاني منطقة غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون، حيث تبلغ مساحة الغابات في الكونغو ٢١٥ مليون فدان وهي منطقة شديدة الوعورة والفكرة تحتاج لدراسة اقتصادية مستفيضة، بالإضافة إلي إمكانية اعتراض زامبيا. والكونغو نفسها إذا وافقت فإنها لن توافق مجانا، فمن المؤكد أنها ستطلب المقابل.

نهر الكونغو هو النهر الأغنى في العالم وثاني أكبر نهر في العالم من حيث التدفق المائي بعد نهر الأمازون حيث يصب هذا النهر أكثر من ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط

الأطلنطي، أما عن إمكانية ربط نهر الكونغو بنهر النيل فقد قامت هيئة المساحة الجيولوجية بعمل بعض الدراسات والتقارير المساحية عن هذا المقترح منذ فترة ليست بالقصيرة. وفكرة المشروع تتلخص في شق قناة تصل الجزء الشرقي لنهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل بجمهورية جنوب السودان.وعن الفوائد المرجوة من تنفيذ مشروع الربط بين نهرى الكونغو والنيل فقد ذكر أن التحديات الرئيسية التى تواجه مصر مع زيادة أعداد السكان التي من المتوقع ان تصل لأكثر من ١٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ والتوقعات بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يجعل مصر مقبله على أزمة خانقة في الغذاء والمياه والطاقة في الأعوام المقبله والمشروع سيوفر الماء والكهرباء بكميات خيالية ولن نكون في حاجة الى المياه الاثيوبية وسيوفر المشروع عناء الحروب والنزاعات الاقليمية والمفاوضات مع دول حوض النيل، كما سيكون في مقدور جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان إنشاء خزانات مياه عملاقة لتخزين حصتها من المشروع والاستفادة منها كاحتياطي استراتيجي، مع امكانية توليد طاقه كهربائية من المشروع في جنوب السودان.أما الاستفادة الكونغولية من هذا المشروع فستفوق الاستفادة المصرية من المشروع مع إمكانيات لإقامة حياة ومجتمعات زراعية ضخمة على ضفتي القناه التي ستربط نهر الكونغو بنهر النيل والتي من المتوقع ان تفيد سكان تلك المناطق الفقيرة بشمال شرق الكونغو الديمقراطية، كما سيجعل هذا المشروع جمهورية الكونغو الديمقراطية من اكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم ويحقق لها عائد مادي ضخم من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية بالإضافة إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان أيضا. أن التحدى الأول الذى يواجه تنفيذ المشروع يكمن فى اتفاق الدول المستفيدة والخلاف حول الحقوق، فمع افتراض البدء في المشروع سيكون هناك معضلة أساسية وهي اتفاق خمس دول هي المستفيدة من هذه القناة وهي الكونغو الديمقراطية والكونغو برازفيل والسودان وجمهورية جنوب السودان ومصر وهو ما يقترب من عدد الدول الرئيسية المتشاركة في حوض النيل والتي لم يحدث اتفاق بينها حتى الآن. أما التحدى الثانى فيكمن فى الزيادة السكانية وتزايد الاحتياجات بالدول المتشاركة باستثناء سوف يمثل ضغطا هائلا على المصادر الطبيعية والموارد المائية والزراعية وموارد الطاقة بهذه الدول مما سيؤثر علي كمية المياه والطاقة المتوقع السماح بوصولها إلى مصر وخاصة عندما ترتقي هذه الدول مراتب متقدمة في التنمية البشرية والاقتصادية وسيصبح الأمر وارد الحدوث وبقوة بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الأنشطة البشرية.
وثالث التحديات يظهر واضحاً مع السمات الجيولوجية والطوبغرافية حيث أن المنطقة المقترحة لإنشاء قناة الربط تتسم بالتضاريس الوعرة والطبيعة الجيولوجية للتكوينات الصخرية بالمنطقة قاسية

وشديدة الصلابة وقناة الربط المزمعة ستبدأ من نهر الكونغو حيث منسوب يتراوح من ٢٠٠ الى ٣٠٠ مترا فوق سطح البحر تقريبا وتمتد شمال شرقا حيث مناسيب سطح الأرض تتراوح من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ مترا فوق سطح البحر مما يستلزم العمل في حفر كميات هائلة من الصخور ذات الطبيعة القاسية.

ويبرز تحدى رابع يكمن فى تجربة الشركات المنفذة فى منطقة المشروع ولا شك أن تجربة الشركة الفرنسية في العمل في قناة جونجلي ستكون درسا مهما لكل شركة تفكر مستقبلا في الاستثمار في جنوب السودان وفي المناطق المحيطة ومنها بالطبع الكونغو الديمقراطية والتي تتسم بعدم استقرار سياسي.ويكمن التحدى الخامس فى التكاليف المتوقعة لإنجاز المشروع فالتكلفة الجديدة المتوقعة لقناة ربط نهر الكونغو بنهر النيل ستكون باهظة جدا ولن تستطيع أي دولة تحملها.وأضاف أن التحدى السادس سيتمثل فى التأثيرات البيئية والمجتمعات المحلية، حيث أن الرأي النهائي حول القناة لن يكون بيد حكومات الدول التي تمر بها كجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان وحدهما فالمجموعات المحلية التي ستتأثر بهذه المشروعات، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة، سيكون لها صوتٌ عال.من جانبها تحفظت وزارة والموارد المائية والرى أكثر من مرة على فكرة ربط نهرى الكونغو بالنيل حيث اشار حسين العطفى وزير الموارد المائية والرى الأسبق إلى رفضه مبدأ نقل المياه بين الأحواض النهرية، هذا الرفض يتفق مع القواعد والقوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة.

نهر الكونغو ثاني أطول أنهار افريقيا بعد نهر النيل والثاني ايضا من حيث غزارة المياه بعد نهر الأمازون الذي تتدفق مياهه طوال العام ولا ترتبط بموسم للفيضان مثل نهر النيل وهي مواصفات تجعله قادرا علي توليد الكهرباء بأسعار ارخص من سد النهضة وتغطي احتياجات القارة الافريقية بأكملها لكن المفارقة هنا أن أغلب مناطق العاصمة الكونغولية كينشاسا تعاني الظلام لانعدام الكهرباء والأغرب أن كميات كبيرة مياه هذا النهر تذهب الي المحيط الاطلنطي في صورة فاقد بينما نعاني في مصر انعدام الأمن الذي سيتفاهم باستكمال سد النهضة الاثيوبي. وتوصيل نهر النيل بنهر الكونغو عبر قاناة جونجلي التي توقف العمل بها بسبب الحرب الاهلية في جنوب السودان فكرة قديمة يرجع تاريخها لاكثر من ١٠٠ عام وكانت تلوح في الأفق كلما مرت مصر بأزمة مائية. وفي حالة تنفيذ المشروع فأنه سيوفر لمصر ضعف حصتها الحالية من مياه النيل ويزيد رقعتها الزراعية الي ٨٠ مليون فدان لكن هناك خلافا حادا بين العلماء والخبراء حول امكانية تنفيذ المشروع بسبب الصعوبات المادية والفنيه والسياسية والتي تتطلب مفاوضات شاقة

للحصول علي موافقة دول المناع بالاضافة الي موافقة الدول المطلة علي نهر الكونغو وهي الكاميرون وافريقيا الوسطي والجابون وغينيا. وبعيدا عن المناظرات العلمية والسياسية التي لا طائل منها نطالب باعداد دراسات عاجلة ومتعمقه تحدد مدي قدرة النيل والسد العالي وبحيرة ناصر علي استيعاب مياه نهر الكونغو ومشكلة تدفقه في اتجاه معاكس لنهر النيل وفهم طبيعة الصراعات الداخلية في تلك المنطقة التي يمكن ان تعيق التنفيذ وحساب المكاسب والخسائر والعائد من المشروع لتحقيق الأمن المائي لمصر.

مشروع نهر الكونغو :

وسط المخاوف المصرية من مشورع سد النهضة الاثيوبي تتجه الأفكار حول إمكانية دراسة مشر وع لربط نهر الكونغو، بنهر النيل لتوفير احتياجات مصر من المياه، قد تبدو الفكرة نبيلة المقصد، وصادقة الغاية فى جوهرها، ولكن لا يزال المشروع مثيراً للجدل سواء الإعتراض على المشروع والعقبات التى تحول دون تنفيذه.

الآراء المؤيدة :

*- مشروع ربط نهر الكونغو بمياه النيل عبارة عن شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل فى السودان، من أجل نقل المياه الى مصر عبر جنوب السودان. المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متراً مكعباً من المياه سنوياً، ويؤدي الى زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات الي ١١٢ مليار متراً مكعباً، مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية، كما أنه سيوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفي ثلثي قارة افريقيا بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات، أي عشرة اضعاف ما يولده السد العالي عن طريق مجموعة من السدود الصغيرة على المسار الجديد، كما انه سيوفر للدول الثلاث (مصر – السودان – الكونغو) ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة. وفيما يتعلق بالاعتراضات التى يثيرها البعض حول المشروع، وجدواه، وأليات تنفيذه، وما يثار عن أن نهر الكونغو نهر دولي، فقد تم الاطلاع علي اتفاقيات الأنهار الـ ٣٠٠ ولا يوجد ما يمنع من نقل المياه من حوض نهر الكونغو الى نهر النيل التى يتحجج بها البعض.

وبالنسبة للعقبات الفنية المثارة حول المشروع والتي تتعلق بفارق الارتفاعات أن قوام المشروع يقوم على فكرة التغلب عليها من خلال تحديد مسار صناعي يحاكي المسارات الصناعية بأقل مجهود ممكن للوصول الى نهر النيل، وتخفيض فارق الارتفاعات بطرق فنية مدروسة واعتماداً على البيانات العلمية الدقيقة. واذا كنا نعترف بضرورة وجود محطات رفع في بعض النقاط، وفي أضيق الحدود أو اللجوء لحفر بعض الانفاق وهى عملياً مكلفة وصعبة، إن المطروح الآن هو ضخ جزء

من مياه نهر الكونغو عبر خطوط انابيب أو قنوات مفتوحه، عبر أراضي الكونغو وجنوب السودان، وهذه المنطقة مكونة من صخور جرانيتية يقول البعض إنها مفتتة، مقترحين إمكانية التعامل معها بخراطيم المياه على نحو ما تم خلال نصر اكتوبر العظيم، حين تم تدمير خط باريف بخراطيم المياه العجيب، المقارنة هنا ليست واردة، فخط بارليف كان ساتراً ترابياً تمكنت خراطيم المياه من هدمة، بينما يستحيل ذلك فى حالة التربية الجرانيتية بالكونغو والممتدة الى نحو ٦٠٠ كيلو متراً، يقع جزء منها فى جنوب والسودان.

المقترح إذن هو سحب كميات من المياه بطلمبات عملاقة، لضخ ١٢٠ مليار متراً مكعباً من المياه سنوياً، أي ضعف كمية المياه التى ترد الينا من اثيوبيا عبر خط الانابيب أو القنوات أو كليهما لتصب فى مياه نهر النيل الابيض ذي الطاقة الاستيعابية المحدودة جداً والتي لا تستوعب أكثر من ١٢ مليار متراً مكعباً من المياه تأتينا من الهضبة الاستوائية، بما يعنى زيادة طاقة التدفق عن طاقة نهر النيل بأكثر من ٩٠ مليار متر مكعب من المياه سنوياً لا يستطيع هذا النيل المتواضع استيعابها، بعد ذلك يقترح المنادون بهذا المشروع، –حماية السد العالي عن طريق ضخ هذه الكمية من المياه أو سحبها الى مسارات جديدة أو نيل جديد ربما يكون عبر الصحراء الشرقية، وعند ذلك لابد من رفعها بطاقة كبيرة لتصعد الى الصحراء الشرقية الوعرة بطلمبات عملاقة.

وتتوالي التساؤلات : هل هناك اى تصريح أو تلميح من الجانب الكونغولي بالموافقة على هذا المشروع؟ وهل تم طرحة عليهم بصفة رسمية؟ وهل ستوافق عليه جنوب السودان؟ وهل يستوعب نهر النيل هذه الكميات من المياه؟ هل سيتحملها السد العالي؟.

علامات استفهام : ومع التسليم تماماً بأن من طرحوا المشروع هم مجموعة مخلصة تريد أن تقدم شيئاً من اجل مصر، الا أن ذلك لا ينفي ان هناك عقبات كثيرة، أن نهر الكونغو نهراً دولياً وليس محلياً، ومن ثم فإن اى مشروع يقام، لابد ان يتم بالاتفاق مع جميع الاطراف المشتركة فيه، أما فكرة تحويل ٩٢ مليار متراً مكعباً من المياه سنوياً، فهو مشروع عملاق وضخم بلا شك، ولكن هناك علامات استفهام كثيرة من بينها ان تحريك ٩٢ ملياراً فى نهر النيل هو أكبر من تصرف النهر الذي يستوعب نحو ٨٤ مليار متراً مكعباً حالياً، والمؤكد ان هناك مناطق فى قطاعات النيل لن تتحمل مثل هذه الكمية من المياه. هذا من حيث المبدأ ولكن هناك الكثير من التساؤلات التى تحتاج الى اجابة عليها ممن طرحوا الفكرة، فإذا كنا نبحث عن بديل لمصادر المياه، فمن يضمن لنا موافقة الجانب الكونغولي، وهل ستكون هناك اتفاقية لضمان استمرار المشروع الذي سيتكلف مليارات الجنيهات؟ وعل سيترتب على هذه الاتفاقيات حقوق وأوضاع دائمة يقرها المجتمع الدولي؟.

من الناحية الفنية فإنه لو تجاوز سعر المتر المكعب من المياه نحو ١٥ سنتا فلن تكون هناك جدوي اقتصادية منها، ولايمكن حينئذ استخدامها فى الزراعة. إذا تجاوز سعر المتر المكعب من المياه نحو ١٥ سنتاً.

الآراء المعارضة :

*- "مشروع تتنمية افريقيا" وصفة فريق العمل الخاص به بأنه "المشروع الحلم" أو "العصا السحرية" التى ستأتي لمصر بكميات مياه اضافية تصل الى ١٠٠ مليار متراً مكعباً سنوياً اى ما يقارب ضعف حصتها الاصلية من مياه النيل. فى البداية يقول الخبراء إن المشروع تواجهه عقبة سياسية كبري لأن حوض الكونغو ليس حوضاً محلياً كما يروج المسئولون عن المشروع بل هو حوضاً دولياً تتشارك فيه ٩ دول منها أنجولا وإفريقيا الوسطي ورواندا وبوروندي والكونغو وغيرها .. ولابد أن توافق الدول جميعاً على نقل المياه لحوض نهر النيل. فالمنطقة المقترحة للمشروع شديدة الإنحدار ويلزمها إقامة سدود لتخزين المياه فى الكونغو ثم رفعها بطلمبات لمسافة ٢٠٠ متر تقريباً وهذا يتطلب طاقة كهربائية هائلة لدفع تلك الكمية للإرتفاع المطلوب، مما يحتم إنشاء محطات لتوليد الكهرباء الى جانب محطات الرفع، لإيصال المياه الى جنوب السودان والذي يعانى أساساً من كثرة المياه حيث تفقد فيه كمية لاتقل عن ٥٥٠ مليار متراً مكعباً فى السنة. والحقيقة التى يؤكدها الخبراء أن ربط نهر الكونغو بنهر النيل الأبيض يلزمه حفر نيل آخر مواز فى الصحراء الشرقية مسافة ٢٠٠٠ كيلو متراً.

*-يتوقع الا يري هذا المشروع النور ليس لأسباب هندسية، أن القاعدة فى الهندسة أن هناك حلولاً لكل شئ، ولكن المشروع المقترح تكلفة تفوق قدرة الدول هناك مثالاً بمحطة رفع مبارك بتوشكي وهى أكبر محطة رفع فى العالم والتى تستعين بـ ٢١ ماكينة لرفع ٥ مليارات متراً مكعباً مياه لمسافة ٥٠ متراً، وتكلفت تلك المحطة مليار جنية عام ٢٠٠٠ اى ما يوازي أكثر من ٢ مليار جنيه بحسابات اليوم.

تكلفة رفع ٩٥ مليار متراً مكعباً مياه لمسافة من ١٥٠ الى ٢٠٠ متراً توازي ١٠٠ ضعف تكلفة توشكي أي ٢٥٠ مليار جنيه اما فيما يخص الطاقة اللازمة لرفع هذا الكم من المياه فلن يقل بأي من الأحوال عن ٨ الاف ميجاوات اى ما يوازي ٥٦ مليار جنيه حيث أن تكلفة توليد ١٠٠٠ ميجاوات هى مليار دولار اى ٧ مليارات جنيه. تكاليف إنشاء محطات الرفع وتوليد الكهرباء قد تصل الى ٣٠٠ ملياراً، هذا بخلاف مليارات أخري لتشغيل تلك المحطات كل ذلك والمياه لاتزال فى الكونعو.

*- مشكلة المشروع المقترح تكمن فى تكلفته الباهظة أولا: ثم فى عبوره عبر مناطق صراعات وحروب أهلية وعدم استقرار. ثانياً: ماذا يحدث لو تفاوضنا فى تنفيذ المشروع مع الحكومة ثم تغيرت الحكومة ورفضت الحكومة الجديدة المشروع؟ ولابد أن يكون لنا عبرة فى مشروع قناة جونجلي الذي كان يهدف الى توفير ١٠ مليارات متر مكعب اضافية لمصر عبر قناة من جنوب السودان وأوقفته الحرب الأهلية الثانية.

*- المشروع المقترح لربط نهر الكونغو بنهر النيل تنتظره العديد من العقبات منها أن نهر الكونغو نهراً دولياً ولابد من موافقة جميع دول حوض الكونغو على المشروع. إن ربط الأنهار بشكل عام ممكن بثلاثة طرق، الأولي : الربط عن طريق قناة سطحية يمكن توسيعها وتعميقها لتستوعب كميات المياه المراد نقلها وهذا هو الربط الفعلي للأنهار ولكن فكرة المجري السطحي غير ممكنة فى هذه الحالة نظراً لتضاريس المنطقة، تبقي طريقتان إما الربط عن طريق حفر نفق أو عن طريق طلمبات الرفع، أما فيما يخص النفق سيكون باهظ التكاليف لضرورة الحفر فى سلسلة الجبال التى تفصل بين الحوضين والتى يصل سمكها الى ٦٠٠ كم، وفى النهاية أقصي كمية يمكن نقلها ٤ مليارات متراً مكعباً مياه، لأن النقل سيتم عبر نفق، فإذا تم قياس التكلفة فى مقابل كمية المياه المنقولة قد نكتشف أن تكلفة نقل المتر المكعب مياه من الكونغو تخطت بعشرة أضعاف تكلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر.

أما بالنسبة للطريقة الثالثة والأخيرة وهى طلمبات الرفع العملاقة فهى أيضاً لن تكون مجدية اقتصادياً ناهيك على أن الرفع يتم أيضاً عبر مواسير، فإذا فرضنا جدلاً أننا استطعنا توفير ٦٣ ماكينة رفع (أي ثلاثة اضعاف اكبر من محطة رفع فى العالم وهى الموجودة بتوشكي) فلن تنقل أكثر من ٥ مليارات متراً مكعباً مياه تماماً مثل توشكي لأنها سترفع لمسافة تفوق توشكي بثلاثة أضعاف على الاقل، وهذا الخيار باهظ التكلفة. أما فيما يقال عن توليد كهرباء تعادل ثلث ما تنتجه افريقيا من خلال المشروع، إن تنفيذ المشروع المقترح يحتاج كمية مهولة من الكهرباء تعادل ٨٠% من إجمالي محطات توليد الكهرباء فى مصر، وذلك لتشغيل طلمبات الرفع.

*- البديل الأكثر اقتصاداً واستدامة للمشروع المقترح بالنسبة لتوفير المياه لمصر هو تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ورغم ارتفاع تكلفتها فإن التكلفة لن تتعدي ربع أو خمس نقل المياه من الكونجو الى النيل.

حرب تقسيم مياه النيل :

أزمة تقسيم مياه النيل تتفاقم يوما بعد يوم بين دول المنبع السبع ودولتي المصب مصر والسودان .. لا يبدو في الأفق القريب أو البعيد ملامح تفاهم مشترك بين الأطراف المتنازعة خاصة بعد فشل مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد مؤخرا ولم يسفر عن أي تقارب بين مطالب المنبع والمصب .. كلاهما علي طرفي نقيض تماما ولكن تهديد دول المنبع بتوقيع اتفاقية جديدة لتقسيم مياه النهر يوم ١٤ مايو ٢٠١٠ بدون مصر والسودان أضفي علي الأزمة أبعادا وتفاعلات ربما تكون أكثر خطورة علي الجميع إذا ما تم توقيع هذه الاتفاقية بالفعل وفي موعدها الذي حددوه من قبل.

وإذا كانت مصر وهي تقف في مواجهة بالغة الصعوبة تبحث عن حلول أكثر واقعية لمنع خفض كميات مياه النيل التي تحصل عليها والتي تصل إلي ٥٥ مليار متر مكعب سنويا فإن هذا الملف الخطير والذي يمثل تهديدا حقيقيا لأمن مصر المائي ويعرضها لخطر الجفاف والعطش وتوقف جانب كبير من مظاهر الحياة أو يوقعها في مواجهة عسكرية مع دول أفريقية كانت إلي سنوات مضت من أقرب المقربين إلي مصر، هذا الملف يستحق أن يوضع في أيد أمينة قوية قادرة فاهمة واعية لأبعاد الأزمة وأهمية دور وثقل مصر في الساحة الأفريقية والدولية والأخذ في الاعتبار متطلبات واحتياجات دول المنبع ومراعاة التقارب الذي يخدم مصالح مصر وتلك الدول في أن واحد ويراعي المتغيرات الحادثة الآن والتدخلات الأجنبية التي تريد أفساد أي شئ لمصر.

الأمر أخطر من ذلك بكثير ولا يجب أن يستهان به فالتواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل أصبح أقوي بكثير من أي تواجد آخر لأي دولة في العالم، هم يقدمون إغراءات ومساعدات وخبرات لست دول من أفقر دول العالم وإلي جانب ذلك يحرضونهم علي تخفيض كميات مياه النيل القادمة إلي مصر ويهيئون لهم الظروف والإمكانيات لبناء السدود والمشروعات المائية علي النيل، الإسرائيليون يريدون لمصر أن تدفع ثمن رفضها لتحويل مياه النيل التي تصب في البحر الأبيض المتوسط إلي صحراء النقب ولهذا يسعون لتقليل مخصصات مصر من مياه النيل أو علي الأقل عدم زيادتها في أي اتفاقات جديدة توقع بين دول المنبع ودولتي المصب.

وجدنا دول المنبع تتحدث ونبرة تهديد في شرم الشيخ استنادا إلي حماية إسرائيلية لهم .. وإذا كانت مصر تلوح بوقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل إذا اتضح أن لها يدا تعبث بها في حوض نهر النيل وأنها تحرض وتثير أحقاد دول المنبع ضد مصر وهو ما سمي بسلاح الغاز المصري لترهيب الإسرائيلين . فإن إسرائيل لن تعدم الوسيلة وهي تجيد تماما استخدام الوسائل غير المشروعة والقذرة للوصول إلي أهدافها في استمرار هذا التحريض لدول المنبع وبطرق غير مباشرة ولذا يجب أن

نظل يقظين تماما لما يحاك ضدنا من جانب إسرائيل وألا نرتكن إلي تصريحات وزير الموارد المائية الاسبق والذي قلل فيها من شأن زيارة ليبرمان وزير خارجية إسرائيل لخمس دول أفريقية من دول حوض النيل وقال الوزير المصري أنها غير مقصود بها مصر وأمنها المائي وهو تصريح جانبه الصواب كثيرا بعد أن اتضح أن هذه الزيارة أسفرت عن عقد اتفاقيات لبناء ٦ سدود مائية مشتركة بين إسرائيل وتلك الدول .. الأخطر من ذلك هو اكتشاف وثيقة إسرائيلية تطالب بتدويل النزاع علي حصص مياه النيل بين دول المنبع من جهة ودولتي المصب من جهة أخري واتهمت الوثيقة مصر باحتكار مياه النيل وحقوق دول المنبع المهدرة.

وإذا كانت إسرائيل تلعب دورا هاما فيما يحدث الآن فإن دول المنبع أصبح لديها أفكار أخري تريد تنفيذها ففي أثيوبيا مثلا هناك رأي عام يطالب مصر بأن تدفع ثمنا لاستخدام مياه النيل وفي كينيا يريدون مقابلا ماديا للمياه التي تصل إلي السودان ومصر عبر نهر النيل وهم جميعا يطالبون بضرورة التعامل مع مياه النيل كما تتعامل الدول مع البترول باعتبار أن البترول والمياه مصادر طبيعية للدول المالكة لها. هل يمكن تصور شراء ماء النيل ؟!!. هل سنشهد بداية صراع جديد علي موارد المياه وهل ستحدث أزمة حقيقة بين مصر ودول حوض النيل لم تم توقيع اتفاقية ١٤ مايو الحالي بدون مصر والسودان؟

لقد أعطت اتفاقية ١٩٢٩ مصر حق الاعتراض علي إقامة سدود أو أي مشروعات مائية في دول المنبع، ولكن ماذا نحن فاعلون لو بدأت هذه الدول في بناء السدود فعلا وبتمويل إسرائيلي أو عبر الدول المانحة، خاصة وأن مصر تحصل علي ٨٧% من احتياجاتها المائية من مياه نهر النيل، الأمر يحتاج إلي تحقيق تقارب حقيقي بين مصر ودول حوض النيل وإقامة مشروعات تنموية مصرية هناك وكذلك منطقة تجارة حرة مشتركة تخفف من تداعيات النزاع وتسد احتياجات مصر من الغذاء والكهرباء وبدون أعباء إضافية كما اقترحت أثيوبيا ذلك، مطلوب إعادة التأثير المصري المعنوي والمادي والأدبي الذي كان فيما مضي علي هذه الدول وكافة الدول الأفريقية الأخري. اتفاقية ١٩٢٩ أعطت لمصر النسبة الأكبر من مياه النيل وللسودان ١٥% و ١% لأثيوبيا و ٢% لكينيا و ٥% بوروندي و١% الكنغو و٣% تنزانيا ولكن احتياجات مصر للمياه زادت زيادة كبيرة ولذا فهي تطلب زيادة حصتها ١١ مليار متر مكعب أخري ليصبح مجموع ما تحصل عليه ٦٦ مليار متر مكعب. وفى ظل هذه الأجواء المعتمة وعدم التفاهم والدور الإسرائيلي المشبوه في الأزمة يصبح من الصعب الوصول إلي حلول مرضية لكل الأطراف وهنا يبرز أهمية تفعيل الدور المصري للوصول إلي صيغة معقولة وتفاهم عميق بين مصر بالذات ودول حوض النيل يفوت

الفرصة علي إسرائيل ويقلل من غضب وتحفز الأخوة الأفارقة ضد مصر أما لغة التهديد المتبادل مثل تصريح أحد الوزراء مؤخرا بأن توقيع الاتفاقية الجديدة بدون مصر سيجعلهم يدفعون تعويضات مالية تصل إلي ٢٠ مليار جنيه، لا نريد أن تصل الخلافات إلي حد التخويف والتهديد وتحويل الأمر إلي صراع حقيقي وبوادر حرب وعمليات عسكرية ما شابه ذلك لأن هذا التطور السلبي للأحداث المستفيد الوحيد منه إسرائيل وهو أمر تريده بشدة .. مطلوب مزيد من الحوار المتفهم لاحتياجات ومطالب كل الأطراف حتي نصل إلي النتيجة الإيجابية التي نريدها ونسعي لها.

تهديد أمن مصر من منابع النيل :

إن خيار التعاون لا يستبعد خطر الصراع بين بلدان حوض النيل، وأن ما يتجه منها إلي مصر حق مكتسب شرعا تاريخيا وجغرافيا، يعترف به القانون الدولي والشريعة الجغرافية معا، وقد أمنت الطبيعة هذا الحق، بحيث يكاد يكون من المستحيل علي المحاولات الخارجية أن تنال منها جديا، وألغت الحاجة إلي الصراع علي الماء، حيث في حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفي حاجات كل سكانه في المنبع والمصب إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها. ومن منظور الدعوة إلي تعظيم فرص التعاون دون تهوين من مخاطر الصراع، يسجل جمال حمدان، أن بعض سكان المنبع، الذين يعانون وطأة التخلف المزمن، كانوا ومنذ وقت مبكر يحسدون سكان المصب، الذين أصابوا قدرا من التقدم النسبي... لكن الأهم لدي صاحب شخصية مصر أن' العداء الحقيقي، ومعه فكرة الماء كسلاح سياسي، إنما أتي من الدخلاء علي الحوض، من خلق أو إيعاز الاستعمار'.ويلاحظ إميل لودفيج في مؤلفه " النيل حياة نهر" أنه في الخرطوم حيث ملتقي النيل الأزرق والنيل الأبيض، نري الأول– وقد اشتد عوده بجميع سيول الحبشة– ينقض علي الثاني بعنف بالغ فيصده ثلاثة أشهر، ويدحره إلي مسافة ما أيضا. وهذا الصد الطبيعي ضروري لمصر، وذلك لأن معظم الماء وقت الوفرة يجري إلي البحر من دون أن ينتفع به; فيحفظ النيل الأبيض قواه لفصل الشتاء حين تعطش مصر فيعينها عند وهن أخيه النيل الأزرق. وقد أوحت ظاهرة الدحر تلك إلي المهندسين بتحويل حوض النيل الأبيض الطبيعي إلي خزان مصنوع، مثلما فكروا في أمر بحيرة تانا وبحيرة ألبرت. وهكذا، جاءت فكرة مشروع خزان جبل الأولياء علي مسافة خمسين كيلو مترا من الخرطوم لتنظيم تدفق مياه النيل إلي مصر، وفق احتياجات مزرعة القطن البريطانية، بإطالة وقوف المياه بسد وتأخير إرسال الماء المدخر إلي مصر حتي فصل الربيع حين تكون مصر أحوج إلي الماء مما في فصل الشتاء، مع وقاية البلاد من مثل الفيضانات التي كانت تخربها في الغالب.ويرصد لودفيج أن هذا المشروع، الذي وضعه خبيران بريطانيان، قد أثار

الشعور الوطني لجميع المصريين، فأكدوا أن الإنجليز يريدون سد النيل في السودان، وجعل نداء الاستغاثة هذا ملايين المصريين أعداء للإنجليز، ودارت الانتخابات حول الموقف من ذلك المشروع، واتهم الملك ووزراؤه بالخيانة لسماحهم بإنشاء السد، ووعدهم بدفع نفقات بنائه أيضا. وادعي المعارضون للمشروع أن السد سيكون سلاحا بيد الإنجليز عند تصادم مصر الواقعة تحت النفوذ الإنجليزي والسودان الخاضع لإنجلترا. ويسجل لودفيج أن خزان جبل الأولياء المفيد لمصر لا ريب، يمكن أن يكون سلاحا بين أيدي الإنجليز. لكنه مفترضا أن مصالح إنجلترا في مصر لا تردعها عن سلوك سبيل الشدة يستدرك قائلا: إن تأخير فيضان الربيع أو تقليله لا يضر مصر إلا لوقت قصير، وذلك لتعذر سد النيل سدا تاما، ولما يؤدي إليه ذلك من إغراق جميع وادي النيل الأعلي، ومن تعذر الزراعة وانتشار الأوبئة فيه! لكن المعارضة الوطنية المصرية أجبرت إنجلترا في جميع اتفاقاتها، وفي اتفاق سنة ١٩٢٩ أيضا، علي أن تلزم نفسها رسميا تجاه المصريين بألا تصنع ما يؤثر في مقدار جري النيل ومستواه ووقت فيضانه في مصر ودفاعا عن أمن مصر المائي تبني حزب الوفد مبدأ تخزين مياه النيل داخل حدود مصر(كما فعلت ثورة يوليو من بعد ببناء السد العالي، بدلا من خيارات التخزين القرني بأعلي النيل) فتمت تعلية خزان أسوان بغرض التخزين الموسمي، لجمع ما تحتاج إليه مصر من الماء في أواخر فترة الفيضان حتي فصل الربيع. وفي نهاية المطاف، فقد زيد ارتفاع خزان أسوان وعمل بمشروع خزان جبل الأولياء الذي يمكنه أن يقوم بوظيفته في جميع أيام السنة من غير أن يغمره الغرين ما دام النيل الأبيض يترك جميع غرينه في المناقع وراءه.وتعقيبا علي تصريح الخديوي إسماعيل في حفلة افتتاح قناة السويس بأن تلك القناة تفصل مصر عن أفريقيا وتربطها بأوروبا.. يعلق لودفيج بأن الماء الذي يصل تلك الدولة الإفريقية بخط الاستواء أنفع لإسماعيل من الماء الذي قد يفرنجها، والحق أن مما يري في الساعة الراهنة ارتباط مصير مصر في النيل، وليس في البحر المتوسط! ويلاحظ لودفيج أنه في ظل ما سمي بالحكم الثنائي علي السودان أن المصريين، وهم الطرف الأضعف يتوجسون شرا من ذلك' الحامي' المهيمن علي النيل الأعلي والمتصرف فيه كما يشاء، والذي يمكنه أن يحبس النيل بأسداد جديدة. لكن لودفيج الذي بين استحالة هذا الافتراض فنيا، لم يستبعد خطر الإضرار بمصالح وحقوق مصر المائية، فيقول: إن هناك ألف وجه لمنع جريان المياه طليقة من غير أن تحبس بسد حبسا تاما، فيمكن إنجلترا، والحالة هذه، أن تلاعب مصر. ثم يورد لودفيج ما قاله اللورد ملنر قبل سنة١٩٠٠:' من المؤلم أن تكون كل مصلحة للمياه منتظمة ضرورية لحياة مصر معرضة دوما لبعض الأخطار مادام مجري النهر الأعلي غير تابع لذلك البلد، غير خاضع

لرقابته، ومن يدري أن إحدي الدول العظيمة، أو إحدي الحكومات التي تساعدها أمة متمدنة، لا تقوم ذات يوم بأعمال كبيرة علي النيل فتحول، لسقي أراضيها، هذا الماء الضروري لمصرعن مصر. أجل، إن هذا أمر بعيد جدا أو أمر غير محتمل، ولكننا، قبل أن نهزأ به، يجب علينا أن نتمثل مشاعر بلد آخر، كبلدنا مثلا، فنبصر وجود احتمال بعيد حول قدرة دولة أخري علي حبس المطر السنوي عنا'.

ويضيف الإنجليز إلي احتجاجهم باسم الأخلاق كونهم محتاجين إلي قطن الدلتا الممتاز الذي تفتقده مصانع الغزل في لنكشير. ومع ذلك يمكن العمل الذي عزاه اللورد ملنر إلي دولة أخري أن يصبح أداة تهديد نافعة في يد الإنجليز عند الاختلاف، ومن ذلك ما وقع بعد قتل السردار بالقاهرة في سنة ١٩٢٤ حين طالب الإنجليز كغرامة عدم تحديد مساحة الأرض التي تسقي في الجزيرة الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض بدلا من الأرض المحددة في معاهدة سابقة، وتمضي أيام قليلة فيقلع الإنجليز عن هذا الطلب المضاد للأخلاق، بيد أن هذا يكفي لإثبات نوع الوسائل التي يمكن العدو الساخط أن يتمسك بها. لنعرف كيف كان التهديد بمياه النيل كسلاح سياسي من أهم أدوات السياسة الاستعمارية ضد مصر المحتلة، من زمن الفرس إلي زمن الانجليز.

*** – الطلب الاثيوبى للمياه :**

يشق أراضيها١٢ نهرا دوليا مشتركا مع جيران إثيوبيا، لذلك سميت إثيوبيا نافورة إفريقيا. ولكن اثيوبيا لم تستغل هذه المياه للزراعة المروية ولا لإنتاج الطاقة الكهرومائية إلا قليلا بحيث يبلغ استخدامها للمياه ٦.٠ مليار متر مكعب.الزراعة في اثيوبيا تعتمد علي الأمطار إلا٣% من الرقعة المزروعة مروية. اما نسبة الأراضي المروية للرقعة المزروعة في اثيوبيا فهي ضعيفة جدا(٢.٠%) لذلك ساد الافتراض لوقت طويل ان اثيوبيا غير محتاجة لمياه النيل.هذه الصورة تغيرت تماما في النصف الثاني من القرن العشرين. سكان اثيوبيا تكاثروا فبلغ عددهم٦٠ مليونا وزيادة. واصيبت البلاد في بعض اجزائها بالجفاف فاستبدت بها المجاعات. وأتلف الجفاف والاحتطاب الغطاء النباتي في اثيوبيا فانحسر إلا قليلا. كانت الغابات تغطي٤٠% من أراضي اثيوبيا فانحسرت الآن لتغطي٤% وبالتالي زادت الحاجة للطاقة.التقدير الحالي هو ان مشروعات اثيوبيا للزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية تحتاج لكمية مياه تبلغ ٧ مليارات من الأمتار المكعبة.

ولكن الاتفاقيات الموروثة تلزم إثيوبيا بالامتناع عن اقامة اية مشاريع في أعلي النيل تؤثر بالنقصان علي تدفق مياه النيل نحو المصب في مصر إلا بموافقتها. والاتفاقية المصرية السودانية عام١٩٥٩ خصصت كامل مياه النهر المقدرة٨٤ مليار متر مكعب في أسوان لمصر والسودان.هذا

التنازع يكمن وراء العبارات العدائية التي نشبت أظافرها في الجدل المتعلق بمياه النيل مثل عبارات: عدوانية المياه. الابتزاز المائي. الاحتكار المائي. وحرب المياه الصامتة.

(أ) بدأ الحديث الاثيوبي الصريح عن موضوع مياه النيل وضرورة الاعتراف بالحق الاثيوبي فيه منذ عام١٩٥٦. اعلنت اثيوبيا انها لم تعد تلتزم بالاتفاقيات والبروتوكولات القديمة الخاصة بمياه النيل والتي وقع عليها منليك الثاني في اوائل القرن العشرين. نشرت هذا الاعلان صحيفة الهرالد الاثيوبية في فبراير١٩٥٦. واضافت: إن لأثيوبيا الحق في استغلال مياه النيل الذي ينبع في أراضيها.

(ب) في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في١٩٨٣ من أجل بحث قضايا التنمية في البلدان النامية، قدمت اثيوبيا خطة لإنشاء٤٠ مشروعا للزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية. وقال الوفد الاثيوبي محددا موقفه: إن اثيوبيا تطالب بمراجعة الاتفاقيات الحالية المتعلقة بالمياه لتتمكن من تنفيذ مشاريعها.

(جـ) هذا النزاع حول مياه النيل دخل مرحلة جديدة اثناء الحرب الباردة لاسيما بعد تأميم قناة السويس ووقوف المعسكر الغربي ضد مصر ووقوف المعسكر الشرقي معها وبروز استقطاب دولي حاد. في ذلك المناخ المشحون تولي مكتب شئون الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضي دراسة الامكانات الاثيوبية للزراعة المروية ولانتاج الطاقة الكهرومائية في عام١٩٥٨. استغرقت الدراسة خمس سنوات ونشرت نتائجها في عام١٩٦٣ في١٧ مجلدا ضخما.

(د) وفي المؤتمر السابع الذي ضم دول حوض النيل والذي عقد في القاهرة في مارس١٩٩٩ م تحدث مندوب اثيوبيا عن حجم الزراعة المروية والانتاج الكهرومائي الممكن في اثيوبيا موضحا احتياجات بلاده من مياه النيل. قال: إن تحقيق الأمن الغذائي لبلاده. وانتاج الطاقة الكهربائية للتنمية يوجبان إعادة توزيع مياه النيل بما يكفي حاجة جميع دول النيل. قال المتحدث الاثيوبي: إن الذي يجري في حوض النيل حاليا لايمكن استمراره في المستقبل لان فيه استخداما غير متوازن لمياه النيل. إن اتفاقيات مياه النيل الحالية يجب ان تلغي لتحل محلها اتفاقية تقوم علي مبدأ الاستخدام العادل لموارد النيل المائية. وقال: مع ان اثيوبيا تساهم بالنصيب الأوفر في مياه النيل، فإننا نعتقد ان النيل ليس ملكا لدولة أو دولتين ولكنه ملك لكل الدول التي تقع في حوضه.

التقديرات الواردة حاليا تجعل المياه المطلوبة لأثيوبيا لتنفيذ المشروعات المذكورة تبلغ سبعة مليارات متر مكعب أي اكثر من عشرة اضعاف ماتستهلكه اثيوبيا الآن من النيل الازرق ونهر السوباط وهما من اكبر روافد النيل من حيث حجم مايصبان فيه من مياه. وكان التصريح الذي ادلي احد المسئولين السودانيين عن تأثر الموازنة المائية فى السودان سلباً بإقامة السدود الاثيوبية وقال ان

العجز هذا العام يصل الى ١٨ مليار متر مكعب، وان بلاده قد انتهت بالفعل من انشاء سدود جديدة تضاف الى السدود التسعة القائمة لتغطية هذا العجز المائي.

علينا ان نلاحظ هنا أن العجز الذى اشار اليه المسئول السوداني يقارب فى كميته الحصة السنوية للسودان من مياه النيل والتي تبلغ ١٨.٥ مليار متر مكعب بمعني ان البلاد ستخرج من فيضان النيل هذا العام صفر اليدين وان عليها ان تبحث عن موارد أخري مثل استخدام أحدث تقنيات حصاد المياه طبقاً لما ورد فى تصريح المسئول السوداني.

ان تصريحات السادة المسئولين المصريين فى هذا الصدد جاءت على العكس تماماً فقد بدأت مطمئنة بأن الفيضان هذا العام سيكون أعلى من المتوسط ثم تدارك البعض الموقف عندما أحس ان الامر قد لا يدعو الى الافراط فى التفاؤل فقال ان أمر الفيضان لا يمكن ان يحسم الا فى شهر نوفمبر وعندما تاكد ان الايراد المائي لا يبشر بالكثير من الخير أدلي البعض على استحياء بتصريحات مفادها أن فيضان هذا العام هو فى حقيقية الامر أقل من المتوسط، ان أحد السادة العلماء سيعلن فى نفس اليوم عن اكتشاف النهر العظيم الذي ينبع من النيجر وتشاد ويمر بالحدود النوبية الشرقية لليبيا ويخترق الحدود المصرية حتى يدخل الصحراء الغربية مروراً بالواحات البحرية وينفجر بواحة سيوة وينتهي عند خليج مرسي مطروح على البحر المتوسط واستطرد العالم ان كمية المياه التي يحملها هذا النهر العظيم تكفى لري مساحة تزيد على ٣.٧ مليون فدان من أراضي الصحراء. وبرغم ان مثل هذه الاخبار تثلج الصدر الا انها تثير العديد من التساؤلات التى يمكن ان يكون أهمها : هل غفل المصريون او تغافلوا عن هذا الاكتشاف الهام طوال السنوات الماضية؟ ولماذا؟

ان الخرائط المساحية المتداولة لواحة سيوة تشمل خريطة اعدتها المساحة المصرية عام ١٩١٥ اى منذ ما يقارب الاعوام المائة وان فى مصر مؤسسات ليس لها عمل الا فى الشأن المائي سواء كانت المياه سطحية او نيلية او جوفية، وان هذه المؤسسات لديها من العلم والمعرفة التى تراكمت على مر العصور ما قد يذهل كل من يطلع عليها، وأن فى مصر هيئة الاستشعار عن بعد على أعلى مستوى تقني قد يكون موجوداً فى المنطقة المحيطة وربما فى العالم أجمع. من هذا المنطلق يتوقع ان يؤخذ رأي هذا المؤسسات وأهمها وزارة الموارد المائية ومركز بحوص الصحراء وعشرات الاقسام فى كليات العلوم والهندسة والزراعة التى تهتم بنوعية وكمية المياه الجوفي فى سائر انحاء البلاد قبل الاعلان عن هذا الكشف الهام.

طرح هذه القضية حيث ان انعكاسات الاستهانة بالتصريحات الوردية فى الشأن المائي تزيد من وطأة ثقافة الوفرة المائية لدى المواطن المصري، وان الماء فى مصر له معين ينضب ومن ثم يكون عدم الاكتراث بالاسراف بل والسفه فى بعض الاحيان فى استخدامه ويمكن ضرب مثالاً بالاجهزة المنزلية مثل صناديق الطرد (السيفونات) وبالصنابير الفاسدة التي تطلق المياه بلا توقف الى شبكات الصرف الصحي، ومثال آخر بإصرار الزراع علي كسر قواعد تحديد المساحات التي تزرع بمحصول الأرز كل عام وزيادة المساحة المنزرعة منه بما يثقل كاهل الموازنة المائية للبلاد.

الأهم من الانعكاسات على المستوي المحلي والداخلي الانعكاسات على المستوي الاقليمى والدولي والتي تستغل مثل هذه التصريحات فى الترويج لأن مصر لديها من الماء الكثير ولكن خبرتها ومعرفتها بإدارة الشأن المائي متواضعة لذا فإنها تدفع بالمليارات من المتار المكعبة الى البحر كل عام وتزرع من المحاصيل الشرهة للمياه ما يتفق مع ما تتذرع به من ان لديها شحاً مائياً حاداً ومزمناً، وأن أبسط مظاهر هذا الاسراف والسفة المائي انها تقدم الدعم بكل اشكاله وانواعه لمن يسرفون فى استخدام المياه بلا ضبط ولا ربط بل وتقدمة للبعض منهم بالمجان.

وبرغم بأن مثل هذه الادعاءات تفتقد الى المصداقية والنزاهة من جوانب متعددة الا أن كل تصريح وكل تقرير وكل كلمة تلقي على عواهنها داخل البلاد ستجد فى الخارج من يتلقفها ويطوعها لاغراضة ونواياه. ومن الضروري ان تعلن مصر بشكل واضح وشفاف عن تأثر الايراد المائي والموازنة المائية فيها بما حدث او قد يحدث فى منطقة أعالى النيل وان تؤكد ان العجز ليس وليد الصدفة واللحظة وانما حدث او قد يحدث فى منطقة أعالى النيل، وأن تؤكد ان العجز ليس وليد الصدفة واللحظة وانماا يعود الى ما تقوم به الدول الأخري من تدخلات بإقامة السدود وزراعة ملايين الهكتارات، وان يقلع الجميع عن اسلوب التهاون والاستهانة الذى ساد المرحلة الماضية من أن اقامة المنشآت المائية في حوض النيل خصوصاً لتوليد الطاقة الكهربائية، لاضرر منه على الايراد المائي المصرى، وان تتخذ مصر من الاجراءات ما يحمي حقوقها بجميع الوسائل والاساليب والكثير منها متاح ومن الدول الصديقة والشقيقة من يرغب فى مساعدتنا فى هذه المجالات، ولكن علينا ان نعلم ان من لا يساعد نفسه لا يشجع الآخرين على تقديم يد العون له، وان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

<u>الاتفاقيات الدولية لدول حوض النيل</u> :

المقصود باتفاقيات مياه النيل القديمة، المثيرة للجدل حاليا، والتي تحفظ حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، هي تلك الاتفاقيات التي تم توقيعها بين دول حوض النيل علي مدي قرن

من الزمان، ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر، وحتي أواخر القرن العشرين، ويبلغ عددها إحدي عشرة اتفاقية، من بينها خمس اتفاقيات خاصة بمياه النيل فقط، وست اتفاقيات خاصة بمياه النيل وموضوعات أخري متنوعة، مثل تحديد مناطق النفوذ في المستعمرات، وترسيم الحدود بين الدول، وانشاء خطوط سكك حديدية ومواني‌ء نهرية وغيرها، وجوهر هذه الاتفاقيات بصفة عامة، هو عدم السماح لدول المنابع الاثيوبية والاستوائية بالقيام بأي أعمال تؤثر بالسلب علي كميات المياه الواصلة لدولة المصب وهي مصر.ومن وجهة نظري، فإن أهم اتفاقيات مياه النيل بالنسبة لمصر، والتي تحفظ لها حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، هي الاتفاقيات التالية :

١ . اتفاقية١٩٠٢ واتفاقية١٩٩٣ الموقعتان مع إثيوبيا وهي مستقلة، وتكمن أهميتهما في أنهما تمنعان إثيوبيا من القيام بأي أعمال تؤثر علي المياه الواصلة لمصر من الهضبة الإثيوبية، والتي تمثل نحو٨٥% من الإيراد الواصل لمصر.

٢ . اتفاقية١٩٢٩ الموقعة مع بريطانيا نيابة عن كل من السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا في أثناء فترات الاستعمار، وتكمن أهميتها في أنها تمنع تلك الدول من القيام بأي أعمال تؤثر علي المياه الواصلة لمصر من الهضبة الاستوائية، والتي تمثل نحو١٥% من الإيراد الواصل لمصر.٣ . اتفاقية١٩٥٩ الموقعة مع السودان وهو مستقل، وتكمن أهميتها في أنها حددت حصة مصر من مياه النيل وقتها بـ٤٨ مليار م٣ سنويا، وأعطت لمصر الحق في بناء السد العالي الذي رفع حصة مصر بعد بنائه الي٥٥، ٥ مليار م٣ سنويا، بالإضافة الي أنها تعطي الحق لكل من مصر والسودان مجتمعتين في تنفيذ مشروعات أعالي النيل التي تزيد من حصة كل منهما.٤ . اتفاقية١٩٩١ الموقعة مع أوغندا وهي مستقلة، وتكمن أهميتها في أنها تعترف فيها بالاتفاقيات السابق توقيعها من بريطانيا نيابة عنها في فترة الاستعمار، بالإضافة الي أنها تنظم انسياب المياه الواردة لمصر، عبر خزان أوين بأوغندا. إن شرعية اتفاقيات مياه النيل، وما تحتويه من مبادئ وحقوق وواجبات بالنسبة للدول الموقعة عليها، هي شرعية محصنة بغطاء قانوني قوي، مدعوم بأحكام القانون الدولي وبالأعراف الدولية، وهي شرعية لها شقان رئيسيان هما:الشق الأول، هو شرعية الاتفاقيات نفسها، وبالتالي شرعية ما تحتويه من حقوق وواجبات ومبادئ، وهذه الشرعية مستمدة من مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات من الدولة السلف الي الدولة الخلف، حتي في حالة تغيير وضعها القانوني من دولة مستعمرة الي دولة مستقلة، وذلك وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات(١٩٦٩) ولاتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات(١٩٧٨).

الشق الثاني، هو شرعية كل حق وواجب أو مبدأ من تلك المبادئ الواردة في الاتفاقيات، كل علي حدة، بغض النظر عن ورودها في الاتفاقيات من عدمه، وهي علي أي الأحوال عبارة عن مبدأين رئيسيين يحفظان لمصر حقوقها في مياه النيل هما: أ . المبدأ الأول، هو مبدأ الحق التاريخي المكتسب والذي تدعمه نصوص القانون الدولي الواردة في قواعد هلسنكي(١٩٦٦) وفي بعض أحكام محكمة العدل الدولية، وهذا المبدأ يحفظ لمصر حصتها من مياه النيل والتي تقدر بـ٥٥، ٥ مليار م٣ سنويا، والمحددة في اتفاقية١٩٥٩. ب . المبدأ الثاني، هو مبدأ الالتزام بالإخطار المسبق والتشاور قبل البدء في تنفيذ أي مشروعات بالمنابع، والذي تدعمه الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة(١٩٩٧) وخصص له فيها بابا كاملا، وكذا النصوص الواردة في إعلان ستوكهولم(١٩٧٢)، ووثائق معهد القانون الدولي وجمعية القانون الدولي، وهذا المبدأ يحفظ لمصر حقها في عدم قيام دول المنابع بإقامة أي مشروعات علي نهر النيل أو فروعه إلا بعد اخطار مصر المسبق بها قبل الشروع في تنفيذها، لدراسة مدي تأثيرها علي المياه الواصلة للسد العالي، الذي تتراكم في بحيرته المياه الواردة من المنابع كمخزون استراتيجي، ومن ثم موافقة مصر علي تلك المشروعات من عدمه، وفقا لما هو منصوص عليه في اتفاقيات١٨٩١ و١٩٠٢و١٩٠٦و١٩٢٩و١٩٩٣. ونظرا لكثرة عدد اتفاقيات مياه النيل القديمة، وتشعب الموضوعات الواردة بها، بالإضافة الي وجود حاجز نفسي سميك حيالها من دول حوض النيل، علي اعتبار أن معظمها تم توقيعه ابان فترات الاستعمار، فقد رئي إعداد إطار قانوني ومؤسسي شامل، يحدد أسلوب التعاون بين دول حوض النيل، ويشتمل علي مبادئ محددة، وحقوق وواجبات واضحة لكل من دول المنابع ودول المصب، دن أن يذكر في ذلك الإطار بالطبع، أسماء دول بعينها، أو أسماء أنهار فرعية بعينها، بخلاف ما هو حادث في الاتفاقيات القديمة، علي اعتبار أن هذا الاطار الجديد سيكون اطارا شاملا، يطبق علي جميع دول الحوض دون استثناء، ودون أن يسبب ضررا لأي منها.وعلي ذلك، فقد تم تشكيل لجنة فنية قانونية تضم خبراء من جميع دول حوض النيل، بدأت أعمالها في يناير١٩٩٧، واستمرت نحو سبع سنوات، قامت خلالها بعقد عشرات الاجتماعات وورش العمل، وبعمليات حصر ودراسات شاملة لجميع الأطر المؤسسية للأنهار الدولية الأخري والاتفاقيات الخاصة بها، أما المفاوضات الرسمية، فقد بدأت في عام٢٠٠٣ بلجنة تفاوضية تضم ممثلين لجميع دول حوض النيل، عقدت اجتماعات تحت رعاية البنك الدولي، وكانت مصر حريصة كل الحرص في تلك الاجتماعات علي أن تتضمن بنود الاطار الجديد ما يحفظ حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل والمنصوص عليها في الاتفاقيات

القديمة، دون أي نقصان، علي أن تكون تلك الحقوق مؤمنة ومحصنة من الناحية القانونية في بندين من بنود الاطار الجديد، هما بند الأمن المائي وبند الإخطار المسبق ومازالت المفاوضات جارية حتي الآن علي الصيغة المناسبة التي يكتب بها هذان البندان بشكل يرضي جميع الأطراف بما لا يخل بحقوق مصر بأي حال من الأحوال، هذا بالإضافة الي وجود نقطة خلافية ثالثة في المفاوضات تتعلق بكيفية إجراء أي تعديل مستقبلي علي أي بند من بنود الاطار عند الحاجة، وتمسك مصر بأن يتم ذلك بالاجماع وليس بالأغلبية. حتي يخرج الإطار القانوني والمؤسسي لدول حوض النيل الي النور، ومن ثم يتم انشاء الهيئة الدائمة التي تضم كل دول الحوض، لتدير شئون النهر بشكل تكاملي، وترعي مصالح الشعوب جميعها.

منظومة الاتفاقيات والمعاهدات حق مصر في مياه النيل :

عن مدي تأثير الاتفاق الأخير الذي وقعته خمس دول من دول منابع النيل منفردة دون مصر والسودان علي الموقف القانوني والتفاوضي المصري، ومدي تأثير ذلك علي الحقوق القانونية والثابتة لمصر بموجب الاتفاقيات الدولية السارية، هناك العديد من الاتفاقيات الدولية السارية التي أبرمتها مصر مع دول المنابع، تؤكد حقوق مصر التاريخية، منها علي سبيل المثال، بروتوكول عام ١٨٩١ الموقع بين بريطانيا وإيطاليا الذي يطالب إيطاليا بعدم إقامة مشروعات علي نهر عطبره لأغراض الري ويمكن لها أن تسبب أي أعاقة لتدفق المياه إلي نهر النيل. وهناك اتفاقية عام ١٩٠٢ التي أبرمت بين مصر من جانب وإثيوبيا من جانب آخر كدولة مستقلة وذات سيادة كاملة، وصدق عليها الإمبراطور ميليك الثاني، ووقعتها بريطانيا نيابة عن مصر والسودان، تعهد ملك الحبشة فيها صراحة بعدم اقامة او السماح بإقامة أي أعمال أو منشآت علي النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط يمكن أن تسبب في اعتراض سريان المياه إلي النيل أو توقف تدفق مياهها إلي نهر النيل إلا في حالة موافقة حكومة بريطانيا وحكومة السودان علي ذلك. وهذا النص الصريح في الاتفاقية تلتزم فيه إثيوبيا بشكل كامل وبموجب القانون الدولي علي حقوق مصر المائية المنصوص عليها، بالإضافة إلي ذلك تلتزم إثيوبيا بما تضمنته هذه الإتفاقية من ترسيم للحدود بينها وبين السودان والتي لا يمكن إلغاؤها طبقا للقانون الدولي، موضحا أن الاتفاقات بشكل عام ما لم تلغ من الطرفين فهي ملزمة ولا يجوز إلغاؤها إلا باتفاق الطرفين، واتفاقية ١٩٢٩ التي كانت نتيجة مذكرات متبادلة بين القيادة في مصر والبلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، ومنها السودان، علي عدم إقامة أي أعمال ري أو توليد طاقة دون اتفاق أو أخطار سابق مع مصر، ولا تتخذ أي إجراءات علي النيل وفروعه، أو علي البحيرات التي ينبغ منها النيل، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة

تحت الحكم البريطاني يترتب تناقص كميات المياه الواصلة إلي مصر، أو يعدل تاريخ وصولها، أو تخفض منسوبها علي أي وجه يضر بالمصالح المصرية، مشيرا إلي أن الردود من الجانب الآخر (دول المنبع) في الخطاب المتبادل تشير إلي أن هذه الدول أكدت هذه المبادئ، وأن هناك اعترافا بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وأن الاتفاقية ترسي المبادئ الأساسية وتسري في كل وقت، أيا كانت الظروف التي قد تطرأ علي ذلك. توجد مذكرات واتفاقات متبادلة بين مصر وأوغندا تمت في عام ١٩٤٩ وأخري في عام ١٩٥٣، جميعها تنظم عملية استخدام المياه في نهر النيل، وتؤكد نفس الحقوق المصرية، وأكثر من ذلك أنه تم الاتفاق بين مصر وأوغندا عام ١٩٩١ وفقا للخطابات المتبادلة في ١٩٤٩، ١٩٥٣ بما يعني أن أوغندا كدولة مستقلة في عام ١٩٩١ أكدت هذه الاتفاقيات، وبالتالي تعتبر جزءا من هذه الاتفاقيات. وما زالت منظومة الاتفاقيات بإطارها العام تؤكد حق مصر في مياه النيل، وأنه لم يحدث أي تغير يسمح بالقول إن هذه الدولة وما تدعيه صحيح، وذلك لأن هذه الدول في نهاية الأمر، استخداماتها واستغلالها للنيل يختلف عن حاجة مصر للنيل الذي يعتبر المصدر الأول والوحيد للمياه، بينما تلك الدولة تمتلك مصادر أخري متعددة وأحواضا مائية وأمطارا لا تتوقف. أننا أمام ملف يؤكد الحقوق الثابتة والتاريخية لمصر بموجب القانوني الدولي، وأن التصرفات والاتفاقيات التي لا تحترم الإجراءات الدولية المرعية لا تشكل أي حجة قانونية علي مصر.

تعزيز التعاون التنموى بين مصر ودول حوض النيل :

بحث وزير الخارجية مع كالونزو مسيوكا نائب الرئيس الكينى فى العاصمة نيروبى ودار السلام ضمن جولته التى تشمل عددا من دول حوض النيل، تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين وزيادة معدلات التبادل التجارى والاستثمارات، كما تناولت الأوضاع الإقليمية وتبادل وجهات النظر حول الوضع فى منطقة القرن الإفريقى والصومال والسودان.

وقد أعلن عن إطلاق مبادرة مصرية جديدة لتعزيز التعاون التنموى بين مصر ودول حوض النيل عبر إقامة مشروعات مشتركة لتحقيق طموحات شعوب المنطقة.أن المبادرة تشمل عدداً من القطاعات، أهمها الكهرباء والزراعة والرى والكهرباء والطاقة، وتتضمن إنشاء سدود لحصاد الأمطار فى كينيا وبرامج تدريب للكوادر الكينية والتنمية البشرية، وإيفاد ٦ قوافل طبية، علاوة على إنارة إحدى القرى النائية فى كينيا.وفيما يتعلق بملف مياه النيل، أكد نائب الرئيس الكينى تعهد بلاده بعدم الإضرار بمصالح مصر المائية، وإدراك بلاده لأهمية النيل بالنسبة لمصر، دعا إلى قيام مصر بالنظر فى التوقيع على الاتفاق الإطارى لمبادرة حوض النيل.

وأعرب مسؤلي مصر عن التقدير للموقف الكينى والإدراك الكينى لأهمية النيل بالنسبة لمصر كشريان وحيد للحياة، واقتناع مصر التام بحتمية التعاون مع دول حوض النيل. وأكد أهمية تضافر جهود دول الحوض للحفاظ على انجازات المبادرة ومواصلة التعاون المؤسسى بما يحقق تطلعات شعوب المنطقة ويؤمن عدم الإضرار بمصالح أى منها.

أعربت كينا عن تقديرها البالغ للدور الذى تلعبه مصر فى افريقيا، لافتا إلى أن هذا الدور دور تاريخى مشهود خاصة ابان فترة بزوغ حركات التحرر فى القارة الافريقية ومساهمة مصر الكبيرة فى دعم حركات التحرر الوطنى، معربا عن تطلعه لأن تواصل مصر دورها التاريخى المهم فى القارة الافريقية وأن تستمر مسيرة التعاون المصرى الكينى عقب ثورة يناير. ان المفاوضات الخاصة بتقسيم مياه نهر النيل وبين دولتى السودان وجنوب السودان شأن داخلى بين البلدين الشقيقين وانه لاتوجد اى وساطة مصرية حول هذا الملف. كما أن اتفاقية عنتيبي التي وقع عليها٦ من دول حوض النيل لن تكون فاعلة مادام لم توقع عليها مصر والسودان باعتبارهما دولتا المصب ولن يكون هناك اعتراف دولي بهذه الاتفاقية إلا في هذه الحالة .تمت مناقشة الاعداد لاجتماع استثنائي لدول الحوض الشهر الحالي. كما تمت مناقشة تقييم لسد النهضة الاثيوبي حيث هناك زيارة متوقعة وسيتم عرض نتائجها في ضوء المعلومات التي وردت من الجانب الاثيوبي وسيتم الاعلان عن النتائج عقب الزيارة.ان المشروعات الكبري مثل الربط الكهربائي ستكون بتمويل دولي وليس بتمويل مصري خالص, ان المخصص داخل وزارة الموارد المائية والري المصرية١٠٠ مليون دولاراً فقط لمشروعات تنموية مع دول حوض النيل. إن جنوب السودان مازالت حليفة لمصر ولم يحدث اي توتر في العلاقات بعد انفصالها, مشيرا إلي ان الدكتور هشام قنديل سيزور جوبا نهاية الاسبوع المقبل.ان حصة السودان من مياه النيل موزعة بين شمال السودان وجنوب السودان بعد انفصال الأخيرة لافتا إلي ان جنوب السودان غنية بالموارد المائية.

وقلل المصدر من جدوى وتأثير انشاء سدود صغيرة على روافد النيل الابيض لاغراض مياه الشرب وانتاج احمال متوسطة من الطاقة الكهربائية والهادفة الى خدمة المشروعات التنموية المطلوبة من بنية اساسية لتلبية احتياجات المواطنين بدولة جنوب السودان، مصر تعد من اولى الدول التى حرصت على تقديم خبراتها ومساعداتها الى الاشقاء بالجنوب لانشاء مشروعات مائية متعددة منها سد بمدينة واو لانتاج الكهرباء وتوفير مياه لاغراض الشرب والزراعة.

دولة جنوب السودان تعانى من مشكلة كبرى تتمثل فى كثرة المياه الزائدة عن الحاجة وكثرة المستنقعات التى تعوق تحقيق اقامة المشروعات الزراعية.وكشف المصدر عن وجود دراسات فنية

تقوم بها الحكومة السودانية لتفريغ خزان جبل اولياء من مياه النيل وتجفيفه وازالته والاستفادة من الاراضى للزراعة وخدمة الاغراض التنموية الاخرى او الابقاء عليه.

تقريرا عن نتائج اجتماعات لجنة تقييم سد النهضة الاثيوبي التي عقدت في أديس أبابا وسوف يعرض علي مجلس الوزراء واللجنة العليا لمياه النيل تمهيدا لتقديمه لرئيس الجمهورية. عاد الخبراء المصريون الذين شاركوا في الاجتماعات الي القاهرة وكشفت مصادر بملف مياه النيل عن قيام احد المكاتب الاستشارية الايطالية باعداد دراسة عن الآثار السلبية للسد اكدت انه يشكل تهديدا للحصة المائية الواردة الي مصر والسودان وتقلل منها بصورة واضحة تصل الي اكثر من ١٠ مليارات متراً مكعباً من المياه.من جانبها قالت وزارة الخارجية الاثيوبية في خبر بثته وكالة أنباء الشرق الأوسط من أثيوبيا ان لجنة الخبراء الدولية المعنية بدراسة اثار سد النهضة الاثيوبي علي النيل الازرق علي اثيوبيا ومصر والسودان تفقدت للمرة الثانية موقع سد النهضة الاثيوبي، ويتوقع ان تبدد في تقريرها الشكوك المتعلقة بالآثار المحتملة للسد والتوصل الي موقف موحد بشأنه بعد تقييم هذه الآثار والتأكيد علي أن السد ليس له تأثيرات سلبية علي دولتي المصب.

ان اللجنة من المقرر أن ترفع نتائجها الي السلطات العليا في كل من الدول الثلاث خلال تسعة اشهر.وذكرت الوزارة ان اثيوبيا اجرت دراسات عديدة علي المشروع والتي اكدت بشكل واضح مزايا المشروع علي دولتي المصب ومن بينها منع الفيضان ومنع تراكم الطمي وتنظيم تدفق المياه علي مدار العام، وكذلك الحد من تبخر المياه حيث يقع خزان المياه لسد النهضة في ممر ضيق أقل رطوبة وأوضح التقرير أن اثيوبيا تسهم بنحو ٨٦% من مياه النهر، لكنها لم تطلب أي احتكار ولم تستخدم شيئا يذكر من مياه، بينما تعتمد مصربنسبة ٩٧% علي مياه النهر. أن إثيوبيا ودول المنبع الاخري ترغب في اتفاق بالتفاوض بشأن النهر علي اساس المساواة.السودان تدرس مسألة استخدام مياه النيل فيما يبدو الآن، علي اساس من الادلة وليس علي اساس العاطفة والدعاية«، وعبرت »عن الأمل في أن تحذو مصر حذوها وتدرس مشروع سد النهضة بعقل منفتح وتدرك أن أثر توليد الطاقة وليس الري سيكون ايجابياً وليس سلبيا علي دول المصب، وأن تقر مصر بالمزايا الواضحة للتعاون علي كل دول حوض النيل.

أكدت أحدث دراسة عن مشروع سد النهضة الأثيوبي أن السد ليس في صالح اثيوبيا ولكنه مشروع سياسي في المقام الأول ان صعوبة التضاريس ترفع تكلفته من ٤.٥ ملياراً إلي ٨ مليارات دولار.. كشفت الدراسة أن النواحي الفنية للسد من خلال المعلومات العلمية التي تضمنتها الدراسة الامريكية أن ارتفاع السد يصل إلي ٨.٤٥ مترا بسعة تخزينية و ١١.١ مليار متراً مكعباً من المياه وقد يزداد

ارتفاع السد إلي ٩٠ مترا لتصل السعة التخزينية ١٣.٣ متراً مكعباً. وقالت الدراسة أن من ايجابيات المشروع التحكم في الفيضانات التي تهدد السودان خاصة عند سد الروصيرص وتوفير المياه تستخدم للزراعة المروية وحجز طمي النيل الأزرق الذي يبلغ ٤٣٠ مليار متراً مكعباً سنويا مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي في مصر، ولكنها حددت في المقابل أضراره في إغراق نحو نصف مليون فداناً من الاراضي الزراعية القابلة للري في حوض النيل الأزرق مع إغراق بعض مناطق التعدين وتهجير نحو ٣٠ ألف. أضافة قصر عمر السد، الذي يتراوح بين ٢٥،٥٠ عاما، نتيجة الاطماء الشديد، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية وسيكون الضرر الأكبر بالقري والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي الياباني٢٠١١ مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان، نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.أن مصر والسودان سوف تفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين، ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولي لافتتاح السد، نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو ٥٠ مليار م٣ سنويا .تقرير الوفد المشارك في اللجنة الثلاثية تقييم سد النهضة الاثيوبي عقب عودتهم من اديس ابابا وتناول الاجابة علي الملاحظات التي تقدم بها أعضاء اللجنة من الجانبين المصري والسوداني والخبراء الدوليين بهدف وضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع ملف سد النهضة بعد أن أشار تقرير الخبراء إلي وجود اثار سلبية علي الوارد لمصر من مياه النيل نتيجة انشاء السد الذي يتم العمل فيه علي قدم وساق. اضافت مصادر مسئولة بالوزارة أنه تم مناقشة الاحتمالات المتوقعة من الجانب الاثيوبي في حالة استمراره في اعمال بناء السد دون الاخذ في الاعتبار الاضرار التي سوف تتعرض لها مصر خاصة وانها تحصل علي ٨٥% من حصتها المائية عبر النيل الازرق القادم من اثيوبيا والذي يشهد حاليا اعمال بناء السد الاثيوبي وأشارت إلي أن كل الاحتمالات مفتوحة للتعامل مع هذه الازمة.

ما هى تطورات صراع السدود فى دول حوض النيل من وجهة نظر أمريكية؟ حاولت مجموعة أمريكية شهيرة فى التحليل الجيو . استراتيجى وضع النقاط على الحروف فى قضية المياه بين مصر ودول الحوض من خلال قراءة عميقة تعتمد على معلومات موثقة وتقديرات حول مستقبل الصراع فى ضوء تطورات الحاضر واحتياجات المستقبل. ونعرض أهم ملامح التقرير بلا تحفظات عما يرد بين سطوره لأنه فى نهاية الأمر يقدم تقييما لما هو متوقع فى السنوات المقبلة من صراع

على موارد المياه فى حوض النيل وفرص تراجع حصة مصر فى حال إقامة إثيوبيا لسد النهضة، بما فيها فرص التوتر السياسى والعسكرى، خاصة أن تقارير مجموعة «ستراتفور» الشهيرة الواقع مقرها فى مدينة «أوستن» بولاية تكساس الأمريكية تعرف طريقها لمراكز صناعة القرار السياسى فى مختلف العواصم ويعتمد على إستشاراتها السياسيون والمؤسسات والشركات الدولية الكبري، وربما يكون بعض ما تقدمه محل خلاف ولكنه تقييم وتحليل يستحق التوقف عنده دون مدارة مادام أن العالم يقرأ مثل تلك التقارير ويبنى عليها سياسات وردود أفعال. يقول التقرير إنه فى ذروة الربيع العربى فى مارس ٢٠١١ عندما كانت مصر منشغلة بالاضطرابات الداخلية، أعلنت إثيوبيا أنها ستبدأ قريبا فى بناء سد للطاقة الكهرومائية على نهر النيل الأزرق، وهو واحد من رافدين رئيسيين لنهر النيل. سد النهضة الكبرى الإثيوبي، والمقدر أن يكون واحد من أكبر عشرة سدود فى العالم، من المقرر إنجازه فى عام ٢٠١٧، من المرجح أن يقطع أو يحد من تدفق المياه لمصر والسودان لعدة سنوات، ويمكنه إحداث تغيير دائم فى كمية المياه التى تستفيد منها البلدين. على مدى عقود، تؤكد القاهرة أن الاتفاقية الوحيدة لتخصيص مياه نهر النيل هى اتفاق تم توقيعه فى عام ١٩٥٩ من قبل السودان ومصر والمملكة المتحدة، وقد اتخذت القاهرة تلك الاتفاقية حجة فى التعامل مع قضية السد وأطلقت حملة دبلوماسية واقتصادية أخرى للتقارب مع دول حوض نهر النيل وكسبها الى جانبها فى محاولة لوقف المشروع. ويقول التقرير أنه لا تزال هناك تساؤلات حول قدرة إثيوبيا على تمويل بناء السد، ولكن نظرا لاعتماد مصر على مياه النيل، فإن القاهرة يمكن أن تستخدم أى أداة تحت تصرفها لوقف المشروع، بما فى ذلك القوة العسكرية إذا لزم الأمر . على حد قول التقرير.ويشير تحليل المؤسسة الدولية المعروفة إلى أن إثيوبيا ومصر بينهما منافسة استراتيجية طويلة قائمة على العوامل التاريخية والدينية، ولكن المنافسة فى الآونة الأخيرة إلى حد كبير تتبع من التنازع على السيطرة على مياه النيل. تدعى إثيوبيا أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٩٥٩ التى أعطت مصر سيطرة على مياه النهر إلى الأبد، وهى السيطرة التى تراها أديس أبابا مثيرة للحنق خصوصا بالنظر إلى أن حوالى ٨٥ فى المائة من مياه النيل تنشأ من هضبة الحبشة.

ويضيف تحليل المؤسسة الدولية أن السنوات الأخيرة قد شهدت جهودا تهدف إلى إضعاف السيطرة المصرية على موارد النهر، ومن أجل حل الخلافات حول مياه النيل ومعالجة المخاوف الإنمائية الأخرى، قامت جميع البلدان الواقعة على طول نهر النيل بإنشاء منتدى يسمى «مبادرة حوض النيل فى عام ١٩٩٩، ولكن فى عام ٢٠١٠، قامت دول المنبع الخمس . إثيوبيا وكينيا وأوغندا

ورواندا وتنزانيا . باستخدام المنتدى لصياغة وتوقيع اتفاق من شأنه أن يأخذ ٩٠% من مياه النيل المستخدمة من قبل مصر والسودان وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا بين دول حوض النهر، ويتضمن الاتفاق أيضا إلغاء شرط إعطاء الاذن لمصر عند القيام بأى تغيير فى استخدام مياه النيل، بما فى ذلك بناء السدود. ويقول التقرير إن بوروندى قد وقعت الإتفاق فى وقت سابق من عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن توقع جمهورية الكونغو الديمقراطية الاتفاق قريبا. ويقول التقرير أن مصر قد دعت اثيوبيا للنظر فى تأخير البناء وإجراء دراسة شاملة عن تأثير السد وهو المطلب الذى قوبل بالرفض حتى الآن، وعن خيارات مواجهة سد النهضة الإثيوبي، يقول التقرير أن الخيار الأصلح لمصر لوقف بناء السد فى المدى القريب هو الضغط الدبلوماسي، فأى تغيير فى تدفق مياه النيل لا توافق عليه مصر، حيث يمثل السد بالتأكيد تغييرا حقيقيا، يعتبر غير قانونى من الناحية الفنية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥٩، حيث أن الاتفاق الجديد لن يكون ملزما قانونيا حتى يصدق عليه البرلمان فى كل بلد من الموقعين عليه. وقد استخدمت مصر هذه الحقيقة بإعتبارها فرصة للضغط على المجالس التشريعية الوطنية فى الدول الأعضاء لتأخير أو منع التصديق. وقد ارسلت القاهرة مبعوثين الى دول حوض النيل، وعرضت المساعدة والحصول على قروض من البنك التجارى الدولى والبنك الأهلى المصرى كوسيلة لحشد الدعم الدبلوماسي. على سبيل المثال، عرضت مصر على أوغندا والسودان ودولة جنوب السودان الحصول على حزمة قروض سخية. وعن خيارات مصر إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، يقول التقرير أن النهج الأكثر احتمالا هو دعم الجماعات المسلحة بالوكالة ضد إثيوبيا. فى سنوات السبعينيات والثمانينيات، قامت مصر ثم السودان فى وقت لاحق باستضافة ودعم جماعات متشددة معادية لأديس أبابا، بما فى ذلك الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تجري. ويقول التقرير إن إريتريا أيضا انفصلت عن اثيوبيا فى عام ١٩٩٤ بدعم من مصر التى بدورها يمكن أن تنظر مرة أخرى فى دعم الجماعات المسلحة من هذا القبيل، فعلى الأقل عشرة من تلك الجماعات لا تزال نشطة، بغرض مضايقة الحكومة الاستبدادية والمقسمة عرقيا فى إثيوبيا. ولا يستبعد تحليل «ستراتفور» القيام بعمل عسكرى مباشر من قبل مصر بالرغم من أن هذا هو النهج الأقل احتمالا والقاهرة ستقوم بالعمل العسكرى فقط إذا تم الانتهاء من السد وتوقف تدفق المياه بشكل كبير، ومثل هذا المسار أيضا يعتمد إلى حد كبير على قيادة مصر الجديدة وكيفية تعاملها بحزم من أجل الحفاظ على حقوق مصر من المياه. وقد بدأت أعمال البناء بالفعل فى السد، حيث سيكون قادرا على توليد ٦٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء. فسد هوفر فى الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، لديه

القدرة على توليد ٢٠٨٠ ميجاوات. هذا المشروع هو أكبر بكثير من أى سد أخر شيدته إثيوبيا وسيكون لها تأثير، فى المقابل، على تدفق مياه نهر النيل. وقد كان رد فعل مصر عندما بدأت إثيوبيا بناء سد تانا بيليس الأصغر . ٥٨٠ ميجاوات . فى عام ٢٠١٠ وتحويل كمية صغيرة من المياه لأغراض الري، ان أمرت الجيش إلى التأهب من أجل "الاستعداد لمواجهة اى احتمال". وقد قللت إثيوبيا من تهديد القاهرة وقالت أنه "لعبة نفسية". ويختتم التقرير إستعراض مشكلة مياه النيل بالإشارة إلى أن إثيوبيا تحتاج السد من أجل أغراض الزراعة المحلية والاحتياجات المتزايدة للكهرباء. فحاليا، تستخدم إثيوبيا نحو ١% فقط من مياه النيل لأنه لديه حق الوصول إلى الأنهار الأخرى لتوفير إمدادات المياه، كما ينظر إلى السد أيضا بإعتباره وسيلة لتعزيز مصالح استراتيجية أخرى لإثيوبيا، مثل توليد الكهرباء المضافة بما يسمح لها بتصدير الطاقة لدول الجوار التى تعانى من نقص الكهرباء وهى كينيا، والسودان وجنوب السودان وجيبوتي، التى تتشارك فى شبكة نقل الطاقة الكهربائية. على نطاق أوسع، يعطى سد النهضة إثيوبيا أداة استراتيجية لمواجهة ما يسمى بالهيمنة المصرية فى حوض نهر النيل.

أمام التغيرات المناخية والتي أثرت بشكل ملحوظ علي كمية الأمطار الساقطة علي قطاع كبير من الدول الإفريقية, قام مركز مراقبة الطقس بجامعة حلوان بوضع مشروع لإمداد هيئة الموارد المائية بالتقييم الحقيقي لمعدلات البخر أعلي منطقة السد العالي .ويقول رئيس مركز مراقبة الطقس الفضائي بجامعة حلوان إن الشبكة المقترحة مكونة من أجهزة نظام الملاحة العالمي GPSيتم تركيبها فوق البحيرة لحساب كمية بخار الماء ومنها تحسب معدلات البخر ومعدل هطول الأمطار, وهذه الشبكة تمدنا كل ثانية بمعدلات البخر, ولأول مرة يتم استخدام هذه التقنية في مصر, حيث سيتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع وزارة الموارد المائية ومركز بحوث المياه وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. وقد أبدي عدد من الدول استعدادهم للاشتراك في هذا المشروع مثل المجر وفرنسا التي تقود مشروعا لتحليل الامطار الموسمية الافريقية, وهو مشروع علمي كبير يشترك فيه٣٠ دولة ويضم٥٠٠ عالم أوروبي وإفريقي, بهدف تحسين المعلومات الخاصة بالأمطار الموسمية في غرب إفريقيا. كما أبدت إثيوبيا استعدادها للمشاركة مع مصر, حيث إنها أنشأت شبكة مماثلة أعلي بحيرة' آبي' أكبر البحيرات بإثيوبيا بهدف ربط الشبكة المصرية بالإثيوبية.

تخطت التكاليف الناتجة عن حالات التسمم بمبيدات الحشرات فى أفريقيا، المبالغ المخصصة كمساعدات التنمية التى تقدّم سنويا لدعم الخدمات الصحيّة الأساسية، حيث توقع ان تبلغ تكلفة الأمراض المتعلقة بمبيدات الحشرات ٩٠ مليار دولاراً بين ٢٠٠٥ و٢٠٢٠. أظهرت الدراسة التى

قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الإدارة الجيدة للمواد الكيميائية لها فوائد اقتصادية بالإضافة إلى أنها تعزّز الاقتصاد الأخضر. وتزداد المخاطر جرّاء استخدام البلدان والاقتصادات النامية المواد الكيمائية المستوردة من البلدان الصناعية الكبري، فى ظلّ غياب أنظمة وضمانات كافية حول الإستخدام الآمن لتلك المواد.وأكد التقرير أن الادارة الجيدة للمواد الكيميائية يمكنها الحدّ من العبء الاقتصادى والصحي، ويقول المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أخيم شتاينر أن التقرير أثبت أن هناك ارتفاعا ملموسا فى استخدام المواد الكيمائية من قبل الدول النامية فى عملية الانتاج خصوصا الأسمدة، المواد البتروكيماوية، الالكترونيات والبلاستيك بهدف تنمية صناعاتها وتحسين سبل العيش. وأكد ان الفوائد التى تنتج عن استخدام المواد الكيميائية يجب ألا تكون على حساب صحة الانسان والبيئة، حيث أن سوء استخدام تلك المواد يعوق تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية من خلال تأثيره على امدادات المياه والأمن الغذائي. ويشير التقرير على أنه تمّ دراسة الآثار الضّارة على صحة الانسان والبيئة لجزء بسيط من أصل ١٤٠.٠٠٠ نوع مادة كيميائية. ويعتبر التسممّ جرّاء المواد الزراعية والصناعية، أحد الأسباب الخمس الأولى المسببة للوفاة فى العالم. وقد أكدت الدراسات على أن نسبة الوفاة لدى الحوامل العاملات فى الزراعة التى تستخدم فيها مبيدات الحشرات لا تزال مرتفعة جداً. كما تنتقل هذه المواد إلى الكائنات الحية وتدخل فى السلسلة الغذائية. فضلاً عن ذلك، ان التعرّض للزئبق، نتج عنه أمراض صحية وأضرار بيئية بلغت كلفتها بما يقدّر بـ٢٢ مليار دولاراً.

<u>سدود اثيوبيا وتصدير الكهرباء</u> :

تهدف إثيوبيا من وراء بناء سلسلة السدود علي النيل الأزرق وعطبرة وأومو وغيرها من الأنهار الثمانية التي تجري في أراضيها إلي التحول إلي أكبر دولة مصدرة للطاقة النظيفة في إفريقيا. يدعم هذا التحول القرار الذي أتخذه الاتحاد الأوروبي بقصر استيراد الطاقة الكهربية علي الطاقات النظيفة فقط وهي تلك المستخرجة من مساقط وسدود المياه والرياح والشمس وجوف الأرض بالإضافة إلي الوقود الحيوي كوقود سائل, وذلك بدءا من عام ٢٠٢٠ والتحول إلي الطاقة النظيفة كليا قبل عام ٢٠٥٠ بما يعني ضمنيا حظر استيراد أو توليد الكهرباء من المحطات التقليدية التي تستخدم المواد البترولية في تشغيلها.

فالأمر لن يقتصر علي تصدير إثيوبيا للكهرباء النظيفة إلي ٣٥ دولة إفريقية بما فيها مصر والسودان بل سيمتد إلي تلبية طلب دول الاتحاد الأوروبي باستيراد الكهرباء النظيفة من دول شمال وشرق أفريقيا ولهذا تتم الهرولة في إنشاء السدود هناك, ولكن هذا الأمر سيصطدم بحتمية مرور

خطوط نقل الكهرباء عبر أراضي السودان ثم مصر بالإضافة إلي مدي نجاحها في بيع وتسويق الكهرباء المولدة مقدما حيث إن الكهرباء لا تخزن في حال عدم تسويقها وبالتالي يصبح توليدها غير ذات جدوي وتتسبب في خسائر أكيدة .وإذا كانت إثيوبيا قد ربطت تنميتها بالمياه فقط خاصة في توليد الكهرباء وزراعات الوقود الحيوي وتصديرهما لتحقق مكانة عالمية كدولة متقدمة ضمن الدول متوسطة الدخول بدلا من وضعها الحالي في قائمة أفقر٣٣ دولة في العالم ,إلا أن مصر وبعد إنشائها لسد ناصر اكتفت بما تولده منه من كهرباء ولم تفكر في زيادة رصيدها منه واتجهت كليا إلي إنشاء محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالمواد البترولية.فمصر تتربع علي قمة دول المناطق الخمس الأكثر سطوعا للشمس في العالم ,وبالتالي فإن كفاءتها في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية تعد هي الأعلي إفريقيا وعالميا خاصة في الجزء الأوسط والجنوبي من كلتا الصحراء الغربية والشرقية وبما يظهر في التصميمات المقدمة سواء من الشركات الألمانية أو الفرنسية التي تسعي إلي الاتفاق مع مصر للدخول كشريك معها في هذه التقنية.

كما عرضت هذه الشركات وبحضور وزيري الاستثمار والكهرباء في عام ٢٠١٠ احتياجات مصر من الطاقة الكهربية والتي لن تستطيع محطات توليدها بالرياح سوي الوفاء بعشرة في المائة فقط من هذه الاحتياجات. ومع قرب نفاد المخزون المصري من الغاز الطبيعي والمواد البترولية قبل عام ٢٠٥٠ فلن يستطيع أن يمد مصر باحتياجاتها من الطاقة الكهربية في ذلك الوقت سوي محطات الطاقة الشمسية المؤهلة لها تماما ليس فقط لسد الاحتياجات المستقبلية المصرية بل وللتصدير إلي أوروبا وجميع دول القارة الإفريقية من هذه الطاقة النظيفة والمتجددة.

الأمر يمكن أن يتم بتمويل من جميع البنوك الأوروبية الضامنة للربحية الأكيدة من هذه التقنية لن يدفع بمصر فقط إلي مطاف الدول المتقدمة والمصدرة للطاقة وما سيسببه أيضا من انتعاشة حضارية وتكنولوجية في التوسع الصناعي, ولكن أيضا لصرف تعويضات كبيرة من المنظمات الدولية علي خفض الانبعاثات الكربونية في مصر نتيجة للحد من استخدام المواد البترولية ,الأهم في هذا الأمر والذي يجب أن تنظر له بجدية بالغة أنه سيجعل السدود الاثيوبية المقامة لتصدير الكهرباء ليست ذات جدوي لأننا سنكون سابقين في تصدير الكهرباء إلي الدول الأوروبية والتي يربطنا معهم الشبكة الكهربية الموحدة ـ ولا ترتبط إثيوبيا بهده الشبكة ـ بالإضافة إلي بعض الدول العربية المجاورة خاصة سوريا ودول الخليج بعد نفاد البترول وجميع دول شمال إفريقيا وأيضا إلي السودان ودول المنابع الإستوائية الست بما في ذلك من فوائد ربط اقتصاديات ومصالح هذه الدول بمصر.وهذا يمكن أن يدفع إثيوبيا إلي توليد الكهرباء من سدودها علي النيل الأزرق وعطبرة

وروافدهما عبر السدود الصغيرة فقط بما يكفي احتياجاتها الداخلية من الكهرباء دون وجود سوق خارجية لتصدير منتج يجب استهلاكه لحظيا ولا يخزن.

محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في صحرائنا الغربية التي تمثل ٦٨.٢% من مساحة مصر أو الصحراء الشرقية التي تمثل ٢٣.٣% من مساحة مصر وكلتاهما غير مأهولتين, يمكن أن يسهم ذلك في إعادة توزيع السكان علي مساحات أكبر من مصر بما سينشأ من مصانع لتصنيع العدسات ومحطات التوليد وشبكات النقل والتصدير بالإضافة إلي تحلية مياه البحر أو الآبار المالحة كمنتج ثانوي مجاني لتكون مصدرا جديدا للمياه العذبة اللازمة للمعيشة والزراعة للغذاء وللوقود الحيوي كمصدر للوقود السائل من مساحة٢ مليون فدان. أمل مصر الأكبر الآن هو أن نسبق الغير في توليد الكهرباء من الصحاري المصرية والتعاقد علي تصديرها مع دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية والتي بدأ بعضها يتعاطف مع حقوق البعض في مياه النيل في غفلة تامة من الإعلام المصري للرد علي هذه المهاترات, وتوضيح الحقوق المصرية عبر ربط مصالح هذه الدول معنا, وبالتالي خلق تعاطفا لن يوجد إلا بربط المصالح الاقتصادية عبر الطاقة الكهربية النظيفة.

السدود الإثيوبية لها خلفية تاريخية بدأت بعد اتفاق مصر والسودان على إنشاء السد العالى، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة من مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فى ذلك الوقت لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الأزرق بإثيوبيا، رداً على قيام مصر والسودان بمحاولة تحقيق أمنهما المائى، وانتهت هذه البعثة من إعداد خطة متكاملة لتطوير حوض النيل الأزرق تم نشرها عام ١٩٦٤، وتتضمن عدد ٣٣ منشأ مائياً على النيل الأزرق وروافده ومشروعات زراعات مروية فى مساحة نصف مليون هكتار تبلغ احتياجاتها المائية حوالى ٥ مليارات متر مكعب سنوياً. وتضمنت المنشآت المائية المقترحة عدد ٤ سدود كبرى على النيل الأزرق، وهى سد كارادوبى، وسد بيكوأبو، وسد منديا، وسد بوردر الحدود كانت إثيوبيا تعكف سراً على تحديث وتطوير هذه الدراسات انتظاراً للوقت المناسب للتنفيذ، ففى عام ١٩٩٨ انتهت إثيوبيا من إعادة وتحديث دراسة تلك المشروعات من خلال مكتب استشارى فرنسى «بيكوم»، ثم تلا ذلك عدة دراسات لمكاتب استشارية هولندية انتهت إلى مضاعفة سعة السدود الأربعة الكبرى المقترحة على النيل الأزرق لتصل إلى حوالى ١٥٠ مليار متر مكعب . أى ما يقرب من ثلاثة أمثال التصرف السنوى للنيل الأزرق.

وبعد قيام ثورة يناير المصرية وبعد زيارة الوفد الشعبى المصرى إثيوبيا بأسابيع قليلة، قامت القيادة الإثيوبية فى حفل إعلامى دولى كبير بوضع حجر الأساس لأحد السدود الأربعة الكبرى، وهو سد «الحدود» على مسافة ٤٠ كيلومتراً من الحدود السودانية. وتم تغيير اسم السد من الحدود إلى سد إكس ثم تغير مرة ثانية إلى سد «الألفية «ثم أخيراً إلى سد «النهضة» ولكن بأبعاد تبلغ خمسة أضعاف أبعاد سد الحدود، حيث كانت السعة التصميمية لسد الحدود ١٤.٥ مليار متر مكعب، بينما السعة المعلنة لسد النهضة ٧٣ مليار متر مكعب، وينتج ٥٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء . وتمت تصميمات هذا السد فى سرية تامة دون علم كل من مصر والسودان بل دون علم مبادرة حوض النيل. لماذا هذه السرية المريبة فى التصميم والإعداد لهذا السد؟ ولماذا هذا الاستغلال السيئ لظروف مصر الداخلية للإعلان ووضع حجر أساس السد عقب قيام الثورة المصرية وأثناء انشغالنا بتنظيم أمورنا الداخلية؟ وأين احترام الاتفاقيات القديمة القائمة وقواعد القانون الدولى بشأن الإخطار المسبق عن المشروعات ذات التأثير المحتمل على الدول المتشاطئة فى الأنهار الدولية، خاصة مشاريع السدود؟ وهل هذه سياسة إثيوبية جديدة لفرض الأمر الواقع على دولة بهامة وقامة مصر على الرغم من ظروفها الداخلية الصعبة المؤقتة؟السدود الإثيوبية تمثل استراتيجية إثيوبية قومية قديمة للتحكم فى النيل الأزرق، وكلما اهتزت العلاقات بين البلدين كانت إثيوبيا على مدى العصور تلوح بها لمصر مهددة بأنها تستطيع تحويل مجرى النهر وحرمان مصر من المياه.

وحسبما جاء فى دراسة بريطانية حديثة للدكتور هارى فيرهوفن نشرتها منظمة شاثام هاوس فى يونيو ٢٠١١ فإن هذه الاستراتيجية القديمة تم تطويرها بهدف إحداث نقلة اقتصادية لدولة إثيوبيا من موقعها الحالى ضمن أشد دول العالم فقراً إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥، وقد شارك العديد من الدول الأوروبية وبعض المنظمات الدولية فى تحديث وتهذيب هذه الاستراتيجية ووضعها فى إطار اقتصادى ذات طابع استثمارى جذاب .أصبحت الاستراتيجية تشمل إقامة العديد من السدود الضخمة على النيل الأزرق والأنهار الأخرى الواقعة فى إثيوبيا للتوسعات الزراعية المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة للاستهلاك المحلى وللتصدير إلى دول الجوار . جيبوتى والصومال شرقاً وكينيا وأوغندا جنوباً وشمال وجنوب السودان غرباً ومصر شمالاً . بل وهناك تصورات بتصدير هذه الطاقة إلى أوروبا عبر البوابة المصرية. وتقدر مبدئياً كميات الطاقة الكهرومائية التى يمكن توليدها على الأنهار المختلفة فى إثيوبيا بحوالى ٤٥٠٠٠ ميجاوات منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات من النيل الأزرق وروافده .

وكمثال على اقتصاديات هذه الاستراتيجية تشير دراسة أمريكية قام بها الدكتور مارك جيولاند من جامعة ديوك الأمريكية فى نوفمبر ٢٠١٠ إلى أن صافى القيمة الحاضرة للعائد الاقتصادى المقدر لأحد هذه السدود وهو سد منداية الذى تبلغ سعته حوالى ٥٠ مليار متر مكعب وينتج ٢٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء يصل إلى ٧ مليارات دولار من خلال إنتاج الكهرباء وتصديرها إلى دول الجوار، وسوف تبلغ أرباح سد النهضة أضعاف هذا المبلغ، نظراً لأنه يفوق سد منداية كثيراً فى السعة وفى الطاقة الكهربية المنتجة. وجدير بالذكر أنه من خلال مبادرة حوض النيل كان قد تم الاتفاق بين مصر والسودان وإثيوبيا من خلال مشروع تجارة الطاقة بالنيل الشرقى على أن تحصل السودان على ١٢٠٠ ميجاوات من الطاقة المولدة من السدود الإثيوبية ومصر على ٢٠٠٠ ميجاوات والباقى للاستهلاك المحلى الإثيوبى ومن العجيب أنه كان قد تم الاتفاق على استيراد الكهرباء من إثيوبيا دون دراسة الآثار السلبية المحتملة لهذه السدود على مصر.ولا تنحصر الفوائد المباشرة لإثيوبيا من السدود فقط فى التوسعات الزراعية المروية لزيادة إنتاج الغذاء، وفى إنتاج الطاقة الكهربائية للاستهلاك المحلى وللتنمية الصناعية وللتصدير لتوفير مصدر مالى مستديم لزيادة الدخل القومى، بل إن برنامج السدود الإثيوبية له أهداف عديدة أخرى، منها إعطاء دور الزعامة لإثيوبيا فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، ولتعزيز انفصال جنوب السودان، وربط اقتصاده بدول أخرى غير الدولة الأم السودان، واحتكار الطاقة الكهربية فى المنطقة خاصة السودان شمالاً وجنوباً، ويساعد إثيوبيا فى توفير التمويل والخبرات الفنية لتنفيذ هذا المخطط العديد من القوى الدولية والجهات المانحة، منها البنك الدولى والصين وإيطاليا والنرويج.وهناك بعض الفوائد التى قد تعود على دولتى المصب من السدود الإثيوبية تشمل تقليل المواد الرسوبية الواصلة إلى السودان ومصر، والمستفيد الأول من ذلك هو الشقيقة السودان، حيث تمثل المواد الرسوبية مشكلة ملحة لها تقلل من أعمار سدودها وتتطلب تكاليف عالية لصيانتها وتشغيلها، أما قيمة هذه الفائدة لمصر فهى محدودة نسبياً، نظراً لأن معدل الأطماء فى بحيرة ناصر أقل من المعدلات التصميمية للسد العالى، ولا يمثل مشكلة حقيقية لمصر. وثانية هذه الفوائد توليد وتصدير الكهرباء لكل من مصر والسودان.

وأيضاً قد تكون هذه الفائدة مهمة للسودان خاصة بعد انفصال الجنوب، ومعه كميات كبيرة من احتياطى بترول البلاد، المصدر الرئيسى للطاقة. ولكن بالنسبة لمصر فإن تكاليف هذه الكهرباء مقاربة لتكاليف الكهرباء المولدة من محطات الغاز التى يتم إنشاؤها فى مصر واعتماداً على مصادر الطاقة المحلية. ونشير هنا إلى أهمية الأخذ فى الاعتبار مقومات الأمن القومى فى حالة

اعتماد مصر على استيراد الطاقة من إثيوبيا والمنقولة عبر السودان، فى ظل عدم الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقية. وفائدة ثالثة لهذه السدود هى تنظيم تصرفات النيل الأزرق على مدار العام بدلاً من تدفقه الحالى فقط خلال موسم الفيضان، وذلك يفيد أيضاً الشقيقة السودان فى أراضيها الزراعية بالمنطقة الشرقية ويتيح لها الزراعات الدائمة طوال العام بدلاً من الزراعات الموسمية الحالية. ولكن هذه الميزة النسبية لا تفيد مصر على الإطلاق، نظراً لوجود السد العالى الذى ينظم تصرفات النهر فى مصر على مدار العام .

بل إن هذه الفائدة قد تضر مصر مائياً إذا أدت إلى زيادة مزارعى السودان فى هذه المنطقة من استخداماتهم المائية. وآخر الفوائد التى يتحدث عنها الجانب الإثيوبى أن نقل التخزين من بحيرة السد العالى فى مصر إلى الهضبة الإثيوبية يوفر ٥مليارات متر مكعب من فواقد البخر من بحيرة ناصر سنوياً. وهذه المقولة فيها الكثير من المبالغة، حيث أفادت الدراسات المصرية فى هذا الشأن بأن أقصى توفير فى هذه الفواقد إذا ما تم التخزين فى الهضبة الإثيوبية بدلاً من بحيرة ناصر يقل عن ٢ مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع فى حالة بناء السدود الإثيوبية أن تصبح كميات فواقد المياه من بحيرات السدود الإثيوبية ومن بحيرة ناصر معاً أكبر من كميات الفواقد الحالية من بحيرة ناصر. يتضح مما سبق أن فوائد هذه السدود ليست حيوية لمصر، ولكن هناك، يقيناً، بعض الفوائد المباشرة التى سوف تعود على الشقيقة السودان.هناك تساؤلات عديدة فى الشارع المصرى حول السدود الإثيوبية وخلط شديد بين ما يسمعونه من السياسيين فى إثيوبيا وفى مصر وفى السودان وبين ما يسمعونه من الفنيين ومن آخرين من المهتمين بهذه القضية التى تمس مباشرة الأمن القومى المصرى. فنجد فى إثيوبيا المسؤولين يؤكدون أن مخطط السدود يشمل السدود الأربعة الكبرى على النيل الأزرق وليس سد النهضة فقط، ويؤكدون أيضاً أن سد النهضة ليس له آثار سلبية على مصر أو السودان، وأن فوائده ستعم البلاد الثلاثة .وفى السودان أعلنت القيادة السياسية بأن سد النهضة مفيد للسودان وجاء على لسان بعض المسؤولين هناك تصريحات فيها الكثير من المبالغة بأن السد سيزيد من إيراد النهر، مما يوضح التوجه السودانى فى هذا الشأن. وفى مصر سمعنا من الحكومة السابقة وكذلك الحالية أن سد النهضة قد يمثل محوراً للتنمية بين الدول الثلاث، وأن الدول الثلاث تدرس إيجابيات وسلبيات السد للتعاون معاً فى تعظيم إيجابياته وتقليل سلبياته.

مصر وأثيوبيا وسد الألفية :

لقد أبدي الرأي العام المصري اهتماما كبيرا بتطور علاقات مصر بدول حوض نهر النيل, خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة, وتابع ما أثير من قضايا المياه في حوض نهر النيل.خاصة بعدما

استجد من بناء بعض دول الحوض لسدود في منابع نهر النيل قد تؤثر علي حصة مصر من مياه النيل ويتساءل الشارع المصري عن مصير تشكيل اللجنة الفنية المصرية . السودانية . الإثيوبية التي طالبت بتشكيلها حكومتا مصر والسودان لدراسة تقييم الأثر البيئي لبناء سد الألفية علي النيل الأزرق وتقديم مقترحات لتخفيف مثل تلك الآثار البيئية علي مصر والسودان في اطار من علاقات حسن الجوار والحوار الذي تبنته الحكومة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير إيمانا منهم بأن ذلك قد يساعدنا في الحصول علي حقوقنا المائية المحكومة بعلاقات حسن الجوار وبالتالي ربما تحفظ العلاقات الحقوق المائية التاريخية لمصر في حوض نهر النيل ولكن لابد ان يكون الثمن مقبولا وليس بأي ثمن.ومازالت وزارة الري المصرية تنتظر ردا رسميا من شركائها الإثيوبيين لمقترح تشكيل اللجنة الفنية وبدء عملها ولكن الانتظار قد طال, وما هو الأجدي لنا أن نؤمن مصادر مياه بديلة أم نبقي علي علاقات جوار طيبة وسلمية بأي ثمن؟ توفير مصادر مياه بديلة ليس بالسهولة وبالتالي فإن علاقات الجوار الطيبة قد تساعدنا في الحصول علي حقوقنا المائية, ولكن ليس بأي ثمن! فمثلا في حوض نهر الأردن أراد الأردن الاحتفاظ بعلاقة جوار مع إحدي الدول الطاغية في الحوض من أجل تأمين مصادر مياه وذلك بتوقيع اتفاقية أهدرت حقوق الأردن أكثر مما أكسبته والمثال الآخر الآن في حوض نهر النيل حيث نحاول حكوميا وشعبيا إرضاء أثيوبيا بشتي السبل إلا أن الإشارات القادمة من أثيوبيا تتجاهل المطالب المصرية بخصوص المشاركة في دراسة تقييم الأثر البيئي لبناء سد الألفية المقرر اقامته علي النيل الأزرق على بعد ٤٠ كم من المنطقة الواقعة على الحدود السودانية الأثيوبية وتكوين رأي علي أساس علمي يخفف من الآثار السلبية للسد, حيث صرحوا بنيتهم الانتهاء من المرحلة الأولي للسد في أقرب فرصة. الناس شركاء في ثلاثة, وأحد تلك الأشياء الماء, والشراكة لاتعني الخضوع وإنما المساواة في الأعباء والاستفادة, وهذا كفيل بالحفاظ علي كل سمات المساحة المائية للحوض النهري المشترك, بينما الاتفاقيات أحادية الجانب هي نوع من محاولة اخضاع سياسي وهيمنة وانكار لحقوق الغير بما فيها حقوق الطبيعة والجيران.ان اقامة مثل هذه السدود علي منابع النهر لها ارتباط بمصالح اطراف بعيدين جغرافيا عن الحوض النهري ولكن لهم مطامع قد تضر بمصالح دول المصب (مصر والسودان) وهو ما يخالف المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لاستخدام مياه النيل قبل وبعد الاستقلال والتي تحظر إقامة أي مشروع علي فروع النيل وروافده إلا بموافقة مصر والسودان, يجب ان تكون القوة الطاغية لمصر والسودان في الحوض النهري بما تشكل من قوي متعددة محفزا لعدم التنازل عن الحقوق المائية وفي نفس الوقت منطلقا جيدا ومؤثرا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار.

يجب أن تأخذ الدراسة في الاعتبار عدم تأثير بناء السد علي دولتي المصب وكذلك البيئة الطبيعية والحيوية في محيط المشروع, ان بناء السد علي حافة الهضبة الإثيوبية كثيرة الشلالات محفوف بالمخاطر الجيولوجية العديدة, حيث تتعرض مصر والسودان الي مخاطر الفيضان والجفاف, فأخطر أنواع الفيضانات هو ذلك المصاحب لانهيار السدود, فحتي لو اتخذت الحكومة الاثيوبية الاحتياطات الانشائية شديدة التعقيد, فالمخاطر الجيولوجية قد تؤثر علي انهيار السد ,كما أن انشاء مثل هذا السد الكبير . حتي وإن كان بغرض توليد الكهرباء سوف يعرض دولتي المصب للجفاف وبخاصة مصر التي تعد الدولة الأكثر اعتمادا علي مياه النهر بين جميع دول الحوض, في أثناء فترة تخزين المياه خلف السد والتي تمتد لعشر سنوات, يجب مصارحة أثيوبيا بشكل عقلاني يعتمد علي القوانين الدولية والحقائق العلمية في سياق دراسات الأثر البيئي المتكاملة, يجب ان يكون عنوان الحقبة القادمة للتعاون بين مصر وجميع دول حوض نهر النيل المصارحة والشفافية علي أسس علمية, وعدم التهوين من مخاطر ما تفعله الحكومة الأثيوبية في منابع النهر مما يعد جريمة في حق المصريين وتفريطا في حقوق مصر التاريخية في مياه حوض نهر النيل, مع ضرورة تمسكنا بحسن الجوار والحوار لحل المشاكل بين مصر وجميع دول الحوض.

رحل الرئيس الإثيوبي السابق ميليس زيناوي عن العالم في ظروف شديدة الغموض بعد أن اختفي عن جميع وسائل الإعلام لمدة تزيد علي ستة أسابيع وبعد مرض استغرق شهور زار خلالها العديد من المشافي في ظل تستر شديد يعكس الخوف من تحرك مناوئين للرئيس في الداخل وأعداء له في الخارج .ومن هنا كان الحرص علي ألا يطرح الموضوع علنا إلا في الأيام الأخيرة من حياة الرجل. وللرجل مع مصر من المواقف التي نحسب أن البعض منها يستحق أن يوضع في مكانه الصحيح من الاهتمام والدراسة:وقع زيناوي مع الرئيس السابق حسني مبارك عام١٩٩٣ وثيقة تعتبر غاية في الأهمية حيث أقر فيها الجانب الاثيوبي بأحقية مصر الكاملة فيما تحصل عليه من مياه النيل وأن إثيوبيا لن تكون عقبة في حصول مصر علي هذا الحق. حدث اعتداء علي حياة مبارك في أحد الشوارع الرئيسية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام١٩٩٥ كان مؤداه أن اتهم مبارك السودان بالتدبير والترتيب وإثيوبيا بالدعم والتأييد ومنذ ذلك الحين رفض مبارك المشاركة في معظم اجتماعات إفريقيا وحوض النيل.

ذهب مبارك إلي أبعد مما ذهب إليه أنور السادات حين هدد علنا باستخدام القوة ضد من تسول له نفسه العبث بحصة البلاد من مياه النيل أبدي مبارك خلال الاجتماعات القليلة التي حضرها مع قادة أفارقة أو من دول حوض النيل أقصي حدود الغطرسة والتكبر, وقد صرح زيناوي بذلك بوضوح

خلال زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية عقب قيام الثورة.قام حكم زيناوي خلال السنوات العشر الأخيرة علي ثلاثة محاور:تدعيم دور إثيوبيا الإقليمي بالتدخل في الصومال وتبني أفكار وآراء الادارة الأمريكية والعمل نيابة عنها وتزعم دول حوض النيل في الوقوف في وجه مصر والنيل من مكاسبها والتدخل في الخلافات بين جنوب وشمال السودان والتوسط بينهما.تقوية دعائم حكمه داخل البلاد وذلك بالتركيز علي الجانب الوطني الذي يدفع في اتجاه التنمية بتوليد الطاقة ورفع انتاجية الزراعة ويدفع في نفس الوقت في اتجاه معاداة مصر واتهامها بأن بلد حضارتها علي أنقاض التنمية في دول حوض النيل وأنه قد آن الأوان أن يأخذ كل ذي حق حقه.

الاهتمام بالخطاب الإعلامي في المحافل الدولية واظهار اثيوبيا علي أنها الطرف الضعيف الذي تخطته كل محاولات التحضر والذي يحيط به دول أقل من حيث الامكانات ولكنها أكثر منه سخاء ورخاء وفي نفس الوقت بشر العالم أنه سيولد طاقة كهرومائية نظيفة ستوفر عليه احراق مئات بل آلاف الأطنان من الوقود الأحفوري الذي يمكن أن يخل بمناخ الكرة الأرضية ويزيد من احترارها.لا يستطيع أحد أن ينكر أن زيناوي قد نجح في برامجه إلي حد كبير وكان أكثرها نجاحا بناء العديد من المشروعات علي فروع النيل الشرقي الذي يحمل إلي مصر والسودان ما يزيد علي٨٥% من الايراد الطبيعي لهما وقد ذكرت بعض المصادر أن أحد هذه السدود وهو سد النهضة الإثيوبي العظيم(تحت الانشاء) يمكن أن يخفض الإيراد الطبيعي لمصر وحدها بما يعادل١٢٩ مليار متر مكعب سنويا أو ٢٠% من الايراد الحالي.

رفض زيناوي رفضا قاطعا الاعتراف بحصة مصر الحالية التي تحصل عليها بناء علي اتفاقية مياه النيل عام١٩٥٩ كما رفض أيضا جميع الاتفاقيات المبرمة سابقا وبرر ذلك بأن البعض منها تم توقيعه أيام أن كانت بعض دول الحوض تحت الاحتلال وأن البعض الآخر من الاتفاقيات قد تقادم وعفي عليه الزمن وطالب زيناوي في نفس الوقت اعادة الترتيب داخل حوض النيل واعادة توزيع المياه كما لو كان الأمر يبدأمن الساعة.

تصدر زيناوي الحملة الشرسة التي انتهت بتوقيع غالبية دول حوض النيل علي الاتفاقية الإطارية التي رفضت مصر والسودان التوقيع عليها.يتبين من هذا العرض السريع أن الرجل الذي رحل عن عالمنا كان له توجهاته وآراءه التي تعكس الظروف المحلية وظروف بلاده الأقليمية والدولية ولنا أن نتصور أن من سيخلف زيناوي سيضع نصب عينيه أن سلفه قد حاز قبول الشارع الإثيوبي ورضي عنه المجتمع الدولي وقاد اقليم حوض النيل لمواجهة مع مصر والسودان ونزع المخالب من كل منهما والتي كانت تكفل لهما دور القيادة والريادة بلا منازع في ربوع الحوض لذا فإن المتوقع أن

يسير الخلف وراء سيرة السلف إلا أن عادة الدول النامية أن يبدأ الرئيس بالإعلان عن الاستنارة بكل ما قام به الزعيم الذي رحل ومع مرور الوقت يبدأ في وضع بصماته الشخصية التي قدتكون معاكسة علي خط مستقيم لكل ما قام به الزعيم الراحل ولنا في الحالة المصرية بين الرئيسين عبد الناصر والسادات ما يؤيد هذا التصور.وهنا أتصور أن هذه هي فرصة مصر لتغيير شكل المشهد الحالي في حوض النيل فلنذهب مرة أخري إلي مفاوضات مع دول الحوض وتطرح فيها قضية انشاء السدود في كل أنحاء الحوض للدراسات والبحوث.ومن المفيد في هذه الحالة أن يجري التفاوض في حضور خبراء ومهندسين وقانونيين علي مستوي عال من الكفاءة من كل دولة وأن تحال أي نقطة لا يتم الاتفاق عليها باجماع الآراء إلي خبراء دوليين علي أن يكون رأي هذه الخبرات الدولية ملزما للجميع– وإذا كان الأمر كذلك فإن اجتماعات الرؤساء والوزراء ستكون فقط لمباركة واعتماد ما يصل إليه الخبراء من اتفاقيات ولن تخضع هذه الاتفاقيات لألاعيب السياسة.

وقد أكد وزير الموارد المائية والري المصري أن مصر موقفها واضح من رفض التوقيع على اتفاقية عنتيبي حتى تحقق الأمن المائي المصري والسوداني وحدوث توافق عليها من جميع دول الحوض وأن مصر تري أن التعاون يمكن أن يستمر بين دول الحوض بالرغم من عدم التوقيع وأن هناك فرصاً حقيقية واعدة من التكامل والتعاون والمشاركة لفائدة الجميع وأن مياه نهر النيل تكفي جميع الدول به اذا أحسن استخدامها وإدارتها. وقد أعلنت اثيوبيا بشكل رسمي ومنفرد عن انشاء سد النهضة وأكدت انه لن ولم يكن للسد أى أثار سلبية على مصر والسودان ويمكن أن يكون السد الاثيوبي محور للتنمية بين مصر والسودان واثيوبيا بالاضافة الى أثارة الايجابية على السودان وتوليد الكهرباء وتصديرها عن طريق مصر. ويقوم بالفعل فريقاً من الخبراء الوطنيين بالوزارة من خلال اللجنة الفنية المشتركة المصريةالسودانية الاثيوبية بالدرسات الفنية لاثبات وجود فوائد أو أى اذي او ضرر قد يلحق بمصر من جراء بناء سد النهضة او المشروعات التابعة للسد والتى من المقرر أن تبدأ أعمالها فى منتصف مايو القادم بعد اتفاق الدول الثلاث على الشروط المرجعية وكافة التفاصيل وأنه سيتم رفع النتائج للوزراء وتوصيات بكيفية تفادي أي اضرار على أى دولة.

مصر تواجه حالياً تحديات كثيرة فى مجال الموارد المائية منها ثبات حصتها منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن مع الزيادة السكانية الكبيرة، محذراً من ان مصر، وتعد من أجف دول العالم أقلها فى الموارد المائية والأمطار، وأكثرها عرضة لاثار التغييرات المناخية وارتفاع منسوب سطح البحر، وتعتمد بنسبة ٩٥% على مياه نهر النيل.

ان مصر تعيش حالياً تحت خط الفقر المائي بدرجة كبيرة ولا نملك من الترف الاستغناء عن أي قطرة مياه وأن المياه التي ستحتجزها اثيوبيا جراء هذا السد ستحدث عجزاً مائياً كبيراً فى مصر سواء خلال سنوات ملء بحيرة السد أو خلال سنوات الفيضانات المنخفضة بالاضافة لما سيتم استخدامه فى زراعة المساحات الكبيرة من مياه البحيرة خصماً من حصة مصر والسودان ويعتقد البعض أنه ليس لهذا السد أى فوائد على مصر، وأن هذه الفوائد تقتصر على السودان وأثيوبيا، حيث انه سيؤدي الى انتظام تدفق المياه طوال العام مما سيسمح بزراعة المساحات الزراعية على الحدود السودانية الاثيوبية طوال العام بدلاً من انحصارها بمواسم، وسيؤدى الى نقص فى الموارد بحوالي ٩ مليارات متراً مكعباً فى العام بما يمثل نسبة ١٨% عجزاً فى الحصة الواردة وخفضاً أكثر من ٢٠% من انتاج الكهرباء من السد العالي وخزان اسوان يقدر بـ ٦٠٠ ميجاوات.

تؤكد الدراسات الامريكية المستفيضة أن زيادة سعة بحيرة سد النهضة وتغيرها من ١٤ ملياراً طبقاً للتصميم الاساسى والذي عرض على دول النيل الشرقي الى ٧٣ ملياراً متراً مكعباً سيكون لها آثاراها السلبية "المؤثرة" على مصر والسودان فى الحاضر والمستقبل خاصة أن يبدأ تخزين المياه يوليو ٢٠١٥ حيث كشفت مصادر سودانية ان شركة ساليني الايطالية المنفذة لسد النهضة الاثيوبي انتهت من ٤٥% من اعمال البناء وهو ما يعني انه مؤهلا للبدءا في تخزين المياه من موسم فيضان الامطار يوليو المقبل، أكدت ان المرحلة الأولي من التخزين تخصم ١٤ مليار متر مكعب من حصة مصر والسودان اوضحت ان الجانب الاثيوبي يسابق الزمن للانتهاء من بناء المرحلة الاولي من السد قبل موسم الفيضان الذي تتعثر فيه اعمال البناءوالانشاء لافته الي ان المرحلة الأولي تشهد تشغيل توربينينلانتاج الكهرباء تم تركيبهما بالفعل لانتاج ٧٠٠ ميجاوات من الكهرباء كما ان الجانب الاثيوبي يسعي من وراء تسريع عملية الانشاء الي الحصول علي الدعم الشعبي والخارجي لتركيب باقي التوربينات البالغ عددها ٦٠ عام ٢٠١٨ باعتبارها الاكثر تحقيقا للربح انتقد وزير الموارد المائية والري الاسبق تباطؤ الحكومة في وضع السيناريو الأسوأ في التعامل مع الازكة مؤكدا ان المرحلة الأولي الأولي من البناء تخصم ٧ مليارات متر مكعب من مياه النيل وتأثيرها خطير علي مصر وتؤدي الي تبوير اكثر من نصف مليون فدان من الاراضي أكد وزير الموارد المائية والري ان مصر لن تسمح لأي دولة بالوقيعه بين دول حوض النيل وقيام مصر باعداد دراسات سد واوا يؤكد اننا لسنا ضد التنمية في دول حوض النيل وان الدراسة التى اجريت عن طريق مكتب استشارى كندى اثبتت أن السدود الاثيوبية وعددها اربعة ستسبب اذى وضرراً كبيراً لمصر والسودان فى حال انشائها. وفى دراسة مصرية عن

سد بيكوابو الاثيوبي ايضاً الذي تصل سعته التخزينية اقل من ٦٠% من سد النهضة اشارت الى أنه اذا امتلأ سد بيكو مرة كل ٥ سنوات سيحقق عجزاً فى حصة مصر وحدها يبلغ ٩ مليارات متراً مكعباً ويقل انتاج كهرباء السد بحوالي ٥٠٠ ميجاوات واذا امتلأت مرتين كل ٥سنوات، ارتفع العجز الى ١٩ ملياراً متراً مكعباً من حصة مصر ومثلها من حصة السودان، ويرتفع عجز كهرباء السد الى ٩٠٠ ميجاوات وستتم مناقشات لجنة الخبراء حول مخطط السدود الاثيوبية كلها وليس الالفية فقط، مع طرح البدائل التى لاتسبب اضراراً بدولتي المصب خاصة وأن هذه السدود لن تحقق الفائدة المرجوة دون تعاون ومشاركة مصر والسودان اللتين تتمسكان بحقوقها التاريخية مع دعم التنمية الاثيوبية.

أكدت الدراسات المصرية والدولية أن السدود ستؤثر بالسلب على أمن مصر المائي وستقل حصة مصر من مياه النيل بمقدار حوالي ٩ مليارات متراً مكعباً، وأن السد العالي سيفقد دوره بعد أن ينتقل التخزين الى اثيوبيا التى ستتحكم فى تدفق المياه الى مصر، وأن منسوب المياه أمام السد سيقل وسيترتب على ذلك انخفاض الكميات المتولدة من الكهرباء سواء من السد العالي او خزان اسوان بنسبة تصل الى ٣٠% ومنسوب المياه خلف السد فى المحافظات سيقل ويترتب على ذلك أيضاً تأثير خطير على محطات مياه الشرب ومحطات تبريد المصانع وسيتأثر ايضاً بالسلب الملاحة النهرية والمساحات المزروعة وتزداد الفجوة الغذائية التي وصلت حوالي ٦ مليارات دولار. ونتيجة لنقص نصيب الفرد من المياه عن حد الفقر المائي فإن الرقعة الزراعية محدودة ولا تزيد عن ٩ ملايين فدان وأصبح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حوالي..١فدان أى أقل من ٢.٤ قيراط ونتيجة لمحدودية الارض الزراعية والزيادة السكانية فإن الفجوة الغذائية التى تمثل الفرق بين ما ننتجه وما نستهلكة من غذاء بلغت ٦ مليارات دولار فى عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع ان تكون قد زادت كثيراً عن ذلك، ونتيجة زيادة الانشطة السكانية والصناعية وما ينتج عنها من مخلفات صرف صحي وصناعي تعجز السعات الحالية لمحطات المعالجة عن استيعابها، ويتم التخلص من معظمها على المجاري المائية من ترع ومصارف وبحيرات فقد تفاقمت مشاكل التلوث العديد من المجاري المائية مما أثر على الثروة الزراعية والسمكية وعلى البيئة والصحة العامة والحقيقة أن الوضع المائي المصري سيزداد صعوبة فى المستقبل وسوف تتأثر سلباً الملاحة والسياحة النيلية نتيجة لانخفاض منسوب المياه فى نهر النيل وسوف تتدهور البيئة وتزداد معدلات التلوث فى البحيرات الشمالية وسوف يحدث خلل فى نظام الحياة الطبيعية بها، ذلك بالاضافة الى زيادة تداخل مياه البحر فى الخزانات الجوفية الساحلية فى شمال الدلتا.

هناك حلم اثيوبيى بالتحكم فى مياه النيل الأزرق الذى يمثل ٨٥% من المياه التى تصل الى مصر، والسدود الاثيوبية لها خلفية تاريخية بدأت بعد قرار مصر بإنشاء السد العالي حيث أرسلت الولايات المتحدة الامريكية بعثة من مكتب استصلاح الاراضى الامريكى فى ذلك الوقت لدراسة انشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الازرق بأثيوبيا رداً على مشروع السد العالي وتضمنت خطة مكتب اسصلاح الأراضي الامريكي التى تم نشرها عام ١٩٦٤ عدد ٣٣ مشروعاً على النيل الازرق وروافدة شاملة مشاريع استصلاح اراضي بإجمالي مساحات فى حدود مليون فدان وباحتياجات مائية حوالي ٥ مليارات متراً مكعباً سنوياً، وتم تحديث هذه الدراسات عدة مرات من خلال مكاتب استشارية اوروبية. وضمن السدود المقترحة كانت هناك ٤ سدود كبيرة على النيل الازرق والتى منها سد النهضة الجاري تشييده حالياً، واجمالى السعة التخزينية للسدود الاربعة تزيد عن أكثر من ٣ مرات عن تصرف النهر السنوي. نتائج الدراسات المصرية والأمريكيه عن تأثير هذه السدوتد على حصة مصر المائية والت تصل الى خفض الحصة بمقدار ٩ مليارات متراً مكعباً سنوياً بالاضافة الى تخفيض انتاج الكهرباء السنوى من السد العالي وخزان أسوان حوالى ٢٠% وبالتالى فإن السدود الاثيوبية لها آثار بالغة على أمن مصر المائي. وتمثل جزءاً رئيسياً من استراتيجية اثيوبية قومية شارك فى وضعها العديد من الدول الاوروبية ومنظمات دولية لتحويل اثيوبيا من دول ضمن أشد دول العالم فقراً حيث يقع ترتيبها رقم ١٧١ من ١٨٢ دولة على مستوى العالم الى مصاف الدول متوسطة الدخل من خلال انتاج الطاقة الكهرومائية النظيفة والتى تقدر رغم المبالغة بحوالى ١٤٥ ألف ميجاوات للإستهلاك المحلى والتصدير الى دول الجوار جيبوتى والصومال شرقاً وكينيا وأوغندا جنوباً وشمال وجنوب السودان غرباً ومصر شمالاً.

بدأت أثيوبيا المطالبة بانشاء السدود مع بداية انشاء مباردة حوض النيل عام ١٩٩٧ وفى عام ٢٠٠٥ بدأت الدراسة تنتقل من مرحلة الى اخري واتفق وزراء الري للنيل الشرقي مصر والسودان واثيوبيا على اختيار مكتب استشارى كندى لعمل دراسات الجدوي ما قبل وبعد اقامة السدود. انشأت اثيوبيا سدين احدهما يسمى تكيزى ويخزن حوالى ٩ مليارات متراً مكعباً وتأثيره محدود على مصر ونفق كاليلس لتوليد الطاقة الكهربائية وخطورته اذا استخدمت مياهه لزراعة مساحات من الأراضي الزراعية وذلك دون اخطار مصر كما ينص القانون. وتم عمل دراسة عن تأثير هذه السدود على امن مصر المائي وكانت النتائج كلها تؤكد ان السدود الاثيوبية ذات تأثير سلبى على أمن مصر المائي وتقلص حصتها من مياه النيل بحوالى ٩ مليارات متر مكعب خاصة أن سد النهضة بمفردة يخزن حوالى ٧٣ ملياراً متراً مكعباً من المياه، سيكون تنظيم تدفق المياه من السدود

الاثيوبية وخاصة سد النهضة وعمليات التخزين ستكون فى اثيوبيا مما سيؤدى الى انخفاض منسوب المياه امام السد العالى مما يقلل انتاج الكهرباء، ومن السد العالي وخزان أسوان وتتحكم اثيوبيا فى وصول المياه الى مصر.

ان اثيوبيا عندما طرحت فكرة انشاء سد النهضة على مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٧ كان يسمى سد الحدودية وسعته التخزينية ١٤ ملياراً متراً مكعباً تقريباً ثم اعلنوا بعد ذلك ان سعته التخزينية حوالي ٦٣ ملياراً متراً مكعباً واثناء التنفيذ أكدوا أن سعته ٧٣ ملياراً متراً مكعباً ليضعوا مصر أمام الأمر الواقع. عندما قررت كل من مصر واثيوبيا والسودان تشكيل لجنة ثلاثية تضم خبراء اجانب لتقييم سد النهضة ومعرفة اثارة على كل من مصر والسودان لاعطاء رأي بإقامة السد أو تقديم بدائل اخرى وعلى الرغم من كل ذلك سد النهضة جار انشاؤه وتم وضع حجر الاساس والأعمال الخرسانية وفى خلال عام وثلاث شهور سيتم الانتهاء من المرحلة الاولى وسيتم تركيب بعض التوربينات مستغلين انشغال مصر فى احوالها الدخلية.

بدأت المفاوضات من خلال تجمع للخبراء من دول حوض النيل ضم ثلاثة خبراء من تخصصات مختلفة (هندسية وقانونية وسياسية) من كل دولة لاعداد اطار قانونى ومؤسسي لتعاون دول الحوض، وعقد تجمع الخبراء تسعة اجتماعات بدأت بكمبالا فى اوغندا فى يناير ١٩٩٧ وانتهت فى الخرطوم بالسودان فى مارس ٢٠٠٠ بعد اعداد مسودة اولى للإتفاقية الإطارية. تم بعد ذلك تشكيل لجنة تفاوضية من الخبراء للإتفاق على الشكل النهائي للإتفاقية الإطارية والتي عقدت بدورها سبعة اجتماعات الاول فى ديسمبر ٢٠٠٣ بأديس أبابا فى اثيوبيا، والاخيرة فى ديسمبر ٢٠٠٥ بعنتيبى فى أوغندا، ثم رفعت اللجنة تقريرها الختامي الى مجلس وزراء المياه فى اجتماعهم المنعقد بعنتيبي فى ديسمبر ٢٠٠٥ وقد تولي مجلس وزراء مياه دول الحوض ملف الاتفاقية الإطارية بعد انتهاء عمل اللجنة التفاوضية وتوالت الاجتماعات الوزارية الأول فى اديس ابابا فى مارس ٢٠٠٦ ثم فى بوجمبورا فى بورندي فى مايو ٢٠٠٦ ثم فى كيجالى فى روندا فى فبراير ٢٠٠٧ واخيراً فى عنتيبي باوغندا فى يونيو ٢٠٠٧ حيث حدث خلاف بين دول المنبع من جهة ودولتي المصب فى جهة اخرى حول بند الأمن المائي الجزء (ب) وذلك لرفض دول المنبع الاعتراف بحقوق مصر والسودان واستخداماتهما المائية، وقرر مجلس الوزراء مياه دول حوض النيل فى اجتماع عنتيبى بأوغندا فى يونيو ٢٠٠٧ ان التفاوض اصبح لا يجدي حول هذا البند وتم رفعة للرؤساء للتوصل لحل هذا الخلاف وذلك دون التوصل لمخرج من هذا المأزق التفاوضي حتى عام ٢٠٠٩.

كان وقائع أول اجتماع وزارى لدول حوض النيل فى مايو ٢٠٠٩ فى كنشاسا والذي اصرت فيه دول المنبع على توقيع الاتفاقية الاطارية ووضع البند الخلافى فى ملحق لمناقشته بعد انشاء المفوضية، ولم توافق دولتى المصب على هذا التوجه. كان وقائع الاجتماع الاسكندرية وشرم الشيخ لوزراء حوض النيل والمبادرة المصرية السودانية لانشاء مفوضية حوض النيل وما انتهوا اليه من اصرار دول المنبع على موقفهم وتوقيع اربعة منهم على الاتفاقية فى مايو ٢٠١٠ فى عنتيبي وهم اثيوبيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وتلا بعد ذلك بعدة اسابيع توقيع كينيا ثم اخيراً بوروندي بعد قيام الثورة المصرية، والحقيقة ان الخلاف مازال قائماً بين دول المنبع من جهة ودولتى المصب من جهة اخرى حول عدة نقاط رئيسية منها الاتفاقيات القديمة القائمة وعلاقتها بالاتفاقية الاطارية، والاخطار المسبق واجراءاته التنفيذية، واجراءات تعديل أى بند او ملحق من بنود او ملاحق الاتفاقية وترى مصر حتمية تضمين الاتفاقية الاطارية ما ينص على انها لاتتعارض مع الاتفاقيات القائمة وادراج الاخطار المسبق واجراءاته التنفيذية فى الاتفاقية، وضرورة الوصول الى توافق فى اراء دول الحوض لتعديل اى بند او ملحق من الاتفاقية وكانت دول منابع حوض النيل تعارض اى اشارة للاتفاقيات القائمة ولا تعترف بها او بأى حقوق او استخدامات مائية لمصر والسودان، وتعارض وضع الاجراءات التنفيذية للإخطار المسبق فى الاتفاقية الاطارية، وتعارض شرط توافق الدول بل تفضل شرط الاغلبية لتعديل العديد من بنود وملاحق الاتفاقية وذلك على الرغم من أن الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بشأن استخدامات الانهار الدولية المشتركة فى غير الاغراض الملاحية تقر بالاتفاقيات القائمة فى مادتها رقم ٣ وكذلك الاجراءات التنفيذية للإخطار المسبق فى مادتها رقم ١٢ وتنص على شرط تحقيق التوافق بين الدول الاعضاء لتعديل اى بند من بنودها.

حوارات الأزمة الحالية بين دول حوض النيل المنبع والمصب :

ملف سد النهضة الاثيوبي سيكون بداية جدية للأطراف الثلاث لتطبيق التعاون ومن المقرر مناقشة خبراء الدول الثلاث قواعد ومراحل تخزين السد وفقا لسعته الحالية وكيفية التعامل معها بحيث لا يؤثر علي الوارد السنوي من مياه النيل الأزرق لدولتي مصر والسودان والتي تقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب سنويا منها ١٥% من النيل الأبيض، كما سيتم مناقشة قواعد التخزين خلال مواسم الفيضانات العالية بحيث لا تتأثر قواعد تشغيل السد العالي والخزانات الرئيسية في السودان كسد سونار والرصيرص ومروي وخشم القربة وكذلك السدين اللذين تقوم حكومة الخرطوم بانشائهما علي نهري العطبرة وستيت. دراسة الجدوي الاقتصادية من حجم تخزين سد النهضة

بالسعة الحالية للأتفاق حول حجز التخزين الأمثل علاوة علي قواعد تشغيل السد الاثيوبي علي مدار العام حتي تعيد دولتا المصب قواعد جديدة لتشغيل الخزانات بمصر والسودان وان دولتي المصب تعتمد بنسبة كبيرة علي الخزانات والسدود لتوليد الطاقة الكهربائية.

إيرادات مياه النيل كثيرة تكفي كل الدول .. والمشكلة في إدارتها واستغلال المياه المهدرة. وقد أكد رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الموارد المائية أن المفاوضات حول الإطار المؤسسي والقانوني بين دول حوض النيل ما زالت مستمرة في وجود موضوعات معلقة بين الأطراف تدور حول مفهوم الأمن المائي وكيف يجب أن يكون مكفولا لكل دولة من دول الحوض وأن وجهة النظر المصرية أعلنت مرارا وتكرارا أن المياه كثيرة جدا، في حوض النيل وأن المشكلة مشكلة إدارة المصادر المائية الضائعة في المنابع والتي يجب استغلالها بدلا من النزاع علي القليل الذي يجري في النهر وليست المشكلة مشكلة نقص في المياه .. كما تؤكد وجهة النظر المصرية أيضا إنه يجب الإعداد نعد العدة للبحث وراء كيفية الاستفادة من الجزء الأكبر الضائع من هذه المياه والذي يمكن أن يعود بالفائدة الكبيرة علي كل دول الحوض ومن بينها مصر أيضا. وحول يوم النيل الذي قررت مبادرة حوض النيل الاحتفال به سنويا كمناسبة تجمع شعوب الحوض حولها إن إدارة الموارد الضائعة التي تمثل ٩٦% من موارد حوض نهر النيل المائية والتي لا يلتفت إليها وتضيع هدرا سوف تؤدي لتوفير حصيلة مائية إضافية تتيح مزيدا من التنمية التي لا تتعارض مع رغبة مصر لأي دولة من الدول النيلية. وتؤكد مصر دائما إنها لا تمانع لأن تستفيد كل دول الحوض من موارد النهر فإن صالح مصر هو دعم الأمن والاستقرار والتنمية في هذه الدول حتي نجد جميعا مسيرة متنامية نحو مستقبل المنطقة بدون مشاكل. وأن مهمة الخبراء المصريين المشاركين في لجان المفاوضات القادمة وكانوا من قبلها يوضحون للاشقاء في دول الحوض أن مصر علي استعداد دائما لتوفير الخبرات المتراكمة لديها وتقديم المساعدات لبناء بنية داخلية داخل هذه الدول لحل مشاكلها الرئيسية وفي مقدمتها توفير مياه الشرب ثم بعد ذلك الزراعة والأنشطة الأخري، وأن مصر بدأت منذ سنوات العديد من هذه المشروعات بتمويل من الحكومة المصرية التي تساند هذه الأعمال في أوغندا والسودان وتنزانيا وكينيا وبوروندي ورواندا. ويتم حالياً بناء الثقة بين شعوب وقيادات دول حوض النيل من خلال هذه المشروعات التي تؤكد أن مصر شعبا وحكومة هي جزء لا يتجزأ من حوض النيل وأن هناك مصالح عديدة مشتركة تربطنا. خاصة أن هناك برنامجا خاصا لتبادل الزيارات بين الخبراء وأعضاء البرلمانات وعلي مستوي الفنيين والوزراء لإثبات حسن النوايا بين الجميع ولمصلحة الجميع. أن كل هذه الإجراءات تدعم تصحيح صورة مصر لدي شعوب دول الحوض أن

مصر وحدها تستأثر بمياه النيل وكان آخر الآراء الصريحة في هذا المجال تصريحات الرئيس الأوغندي موسيفيني أنه علي المسئولين في دول حوض النيل أن يتفهموا وجهة نظر مصر أن المشكلة ليست في نقص الموارد المائية في حوض النيل ولكن في إدارة هذه الموارد وأن الأوغنديين بدأوا ينظرون للإمطار التي تسقط علي بلادهم لمدة ١٨٠ يوما كاملة خلال العام الواحد وكيف يمكن إدارة هذه المناطق الاستوائية الذي تحتاج إلي نظرة عقلانية في مسألة المياه. أن إدارة الموارد المائية في مصر عمل شاق ومجهد يتحمله مهندسو الري بداية من سقوط الأمطار في المنابع بأثيوبيا وأغندا متخذة طريقها عبر آلاف الكيلو مترات في السودان شمالا وجنوبا حتي تصل بحيرة السد العالي لتبدأ أجهزة أخري داخل مصر في العمل ٢٤ ساعة لتوفير المياه لمختلف الأغراض بكل القطاعات في مصر ٣٦٥ يوما وربع اليوم متواصلة، ولا خلاف علي كفاءة مهندسي الري المصري الذي يديرون نصف مليار/ متر مكعب من المياه لمنطقة واحدة من المناطق داخل مصر لا يعادلها كفاءات أخري .. فنصف مليار متر مكعب في مصر تعادل مياه نهر الأردن كلها التي يديرها عدة وزارات، ومياه إسرائيل في عام البالغ حجمها مليار و٨ ملايين متر مكعب تعادل تصرف يومين أو ثلاثة في مصر. من الناحية الفنية فمصر ليست لديها أي مشكلة إنما من الناحية القانونية وللأجيال القادمة فنحن حريصون علي أن نضمن إيجاد صياغة واضحة للاتفاقية الجديدة بدون لبس. فإن مصر من الناحية الفنية المتعلقة بموقفها المائي يعتبر من أقوي المواقف التفاوضية الموجودة، خاصة أن مصر بعد اتفاق إنشاء السد العالي في الستينيات والذي يعتبر من الإنجازات التي حققتها مصر في تاريخها الحديث يمكن لها أن تخزن داخل حدودها ١٦٢ مليار / متر مكعب من مياه النيل في بحيرة السد العالي. وكان موقفها قبل إنشاء السد العالي لا يتعدي ما يمكن تخزينه خلف خزان أسوان لا يتعدي ٢ مليار متر مكعب من المياه. وقد منحنا السد العالي القدرة علي استيعاب الفيضانات العالية وموجات الجافات ولدينا خبرات تمكنت من مواجهة موجات الجفاف التي مكثت ٩ سنوات في الثمانينيات عندما قلت الأمطار في منابع النيل وشح الإيراد المائي الواصل للبحيرة. كما استطاعت الخبرة المصرية مواجهة الفيضانات العالية في فترة نهاية التسعينيات وبداية دخول الألفية الثالثة.

وحول ما يتعلق بالمخاطر الخاصة بإنشاء أعمال صناعية في الوقت الحالي "السدود" فهي يمكن ألا يكون لها تأثير علينا .. حيث أن طبيعة المناخ في هذه الدول وطبيعة التضاريس أو الجغرافيا الخاصة بها تسمح لها أنه في حالة بناء سدود فسوف يكون غرضها الرئيسي هو توليد الطاقة الكهربائية فقط وليس التخزين. وهو ما يعني أن تقوم الدولة منشئة السد بتخزين المياه اليوم لتوليد

الطاقة ثم لابد من صرفها غدا لاستكمال مسارها العادي. بالإضافة لذلك فإن هناك محددات أخري في عملية بناء السدود من عدمها وفي مقدمتها ضرورة إجراء دراسات للتقييم البيئي للسدود. بخلاف محدد الطمي والترسيب وهي محددات تشكل عوامل هامة جدا للخزانات سواء الموجودة حاليا أو القائمة من قبل والتي ستبني في المستقبل. وأن مشكلة الطمي في أثيوبيا من أخطر المشاكل الموجودة وفي السودان علي سبيل المثال لا الحصر فإن نصف السعة الحية الخاصة بالتخزين في السدود الموجودة في السودان ملئت بالطمي، فما بالنا بأثيوبيا التي تنجرف فيها تربة الهضبة جراء سقوط الإمطار وتزيد مشكلتها أكثر من أي منطقة كلما اتجهنا شمالا.

لابد أن يؤخذ في الاعتبار العمر الافتراضي للمنشآت المائية عند النظر أو التفكير لبناء هذه المنشآت وسط هذه الظروف، فمن الممكن جدا أن تقام وأن يصرف عليها ملايين الدولارات لكن ماذا سيكون العائد منها ؟!. ولا يوجد هناك أحد علي وجه الدنيا يتاجر في الخسارة .. وإلي جانب العمر الافتراضي لتوربينات محطات الكهرباء في هذه السدود وسط هذه الظروف سيكون قليلا جدا فإن عملية إحلال وتجديد هذه التوربينات التي ستتكرر كثيرا وعلي فترات زمنية متقاربة سيكون مكلفا جدا. علاوة علي ذلك توجد مشكلة التبخر فعلي الرغم من أن التخزين في دول أعالي النيل ممكن أن يحظي بنسبة أقل من التبخر مثل الموجودة في السد العالي يمكن مقارنته بما تحدثه مشكلة الطمي في الخزانات نجد أن مشكلة التبخر ليست مشكلة بجانب مشكلة الطمي. والحقيقة العلمية المؤكدة لوجود نسبة تبخر في أي خزان بالدنيا وليس في السد العالي وحده كما يشيعون، فهناك خزانات أمريكا والصين والهند.

أما فيما يتعلق بالمصدر الثاني لمياه النيل في هضبة البحيرات الاستوائية فإن الاتفاقيات القديمة في صالح دول هضبة البحيرات وليست في صالح مصر، لأن مناسيب المياه لو زادت وهو ما فيه صالح مصر فسوف تغرق مجتمعات كاملة في بلادهم تقع علي ضفاف البحيرات ومن ثم فأن الاتفاقيات الحالية تحافظ علي دنو المناسيب وهو في غير صالح مصر ومع ذلك نحن معهم للمحافظة عليهم .. والشعوب في دول البحيرات الاستوائية تعاني من وجود مفاهيم مغلوطة إن الأمطار لو قلت والمناسيب انخفضت يقولون : أن مصر فتحت السد العالي وأخذت كل المياه، وإذا زادت الأمطار وغرقت البيوت والقري والأراضي يقولون: مصر قفلت السد العالي! أي أن السد العالي مرتبط في ذهن الدول الأفريقية في حوض النيل نتيجة لقلة الوعي بموجات الغرق والجفاف، وهو الأمر الذي يأخذ من قطاع مياه النيل بكل مسئوليه جهدا جهيدا لتصحيح هذه المفاهيم المغلوطة علي مستوي شعوب دول الحوض. إن دولا كثيرة تحسد مصر علي السد العالي فهو الذي

منح مصر فرصة تاريخية لينعم أهلها بمياه النيل وفي المقابل فأن العمل لا يتوقف في مصر عن التحكم في إيراد نهر النيل عند السد العالي. فقد أقامت وزارة الموارد المائية والري قناة منخفض توشكي لتوصيل مياه الفيضانات العالية لمنخفض في عام ١٩٧٨ وبسبب عدم استخدامها حتي فيضان ١٩٩٨ كان سيتم تقديم مهندسي القناة للمحاكمة حتي دخلت إليها مياه فيضان عام ١٩٩٨ ليقتنع الناس بأهمية مفيض توشكي، ومازالت هيئة السد العالي تنفيذ مشروعاتها لتعميق وتوسيع قناة مفيض توشكي لزيادة سعة منخفضات توشكي الأربعة لاستيعاب المزيد من مياه الفيضانات العالية من ناحية ومن ناحية أخري حماية البلاد من الغرق وتأمين السد العالي جراء أعلي المناسيب.

سد النهضة – بطء المفاوضات :

ما سبب قبول الوزير المصري بأنّ تأخذ الدراسات وحدها سنة كاملة، وهو يعلم جيدا أنّ الفترة المطلوبة لتوافق الدول الثلاثة حول نتائج هذه الدراسات قد تأخذ سنة أخري، اجتمعت اللجنة الثلاثية لسد النهضة في أغسطس ٢٠١٤بمدينة الخرطوم، واتفق وزراء الري في الدول الثلاثة علي خارطة طريق تمتد لستة شهور لاتمام دراسات السد وللوصول إلي توافق حول نتائجها. وصرح الوزير المصري بعد هذا الاجتماع بأن دراسات السد ستنتهي قبل نهاية فبراير ٢٠١٥ أي قبل انتهاء أثيوبيا من اكتمال بناء المرحلة الأولي من السد والمتوقع في يوليو ٢٠١٥، وأكد أنّه وقتها سوف نتفاوض مع أثيوبيا علي ايقاف السد عند هذه المرحلة وبسعة لا تتعدي ١٤.٥ مليار متر مكعب. وتلي اجتماع الخرطوم اجتماع آخر في أثيوبيا في سبتمبر ٢٠١٤،والذي اقتصر علي زيارة جدليّة للوزير المصري لموقع السد الأثيوبي وأخذ صور تذكارية مع المسئولين الأثيوبيين. ثمّ في أكتوبر ٢٠١٤ كان الاجتماع الثالث للجنة في القاهرة، وظهرت خلافات الدول الثلاثة حول معايير تقييم عروض المكاتب الاستشارية، حيث أصرت أثيوبيا والسودان علي اعطاء المكاتب الاستشارية فترة عام كامل لاستكمال دراسات السد، ورفضت مصرهذا الطلب وأصرت علي التمسك بخارطة الطريق وشهورها الستة.وتوقفت اجتماعات اللجنة الثلاثية لمدة ثلاثة شهور كاملة، ثمّ فجأة كان هناك اجتماع بين وزيري الري المصري والأثيوبي في نهاية يناير ٢٠١٥ علي هامش اجتماع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، واذ بالوزير المصري يعلن من هناك موافقة مصر علي مد فترة الدراسة لمدة عام كامل. حاجة غريبة جدا،.وما سبب قبول الوزير المصري بأنّ تأخذ الدراسات وحدها سنة كاملة، وهو يعلم جيدا أنّ الفترة المطلوبة لتوافق الدول الثلاثة حول نتائج هذه الدراسات قد تأخذ سنة أخري.انّ الأحداث العبثية لمباحثات اللجنة الثلاثية توضح بجلاء أنّ الهدف منها هو الانتهاء

من الدراسات (ان انتهت من أصله) بالتزامن أو بعد اكتمال بناء السد،ولا أدري ما فائدة الدراسات حينذاك.

ومع ظهور مصر بهذا الارتباك والتردد في الدفاع عن حقوقها، تظهر أثيوبيا أمام العالم بقدر كبير من القوة والتعنت. حيث نجد وزير المياه هناك في حديثه لوكالة أناضول في أول مارس يؤكد أنّه لا لوقف بناء السد ولو لدقيقة واحدة، ولا للتفاوض حول سعة السد، ولا للاخطار المسبق عن أي سدود جديدة في أثيوبيا، ولا اعتراف بحصة مصر المائية، ويطالب مصر والسودان بجرأة يحسد عليها، بالتوقيع علي اتفاقية عنتيبي لاعادة توزيع حصصهما المائية علي كافة دول الحوض.وبالرغم من هذه الصلافة الأثيوبية الزائدة فانّها لا تتورع أن تصف المسئولين المصريين السابقين بالتعنت والتكبر، والأدهي من ذلك أنّ الوزير المصري نفسه يردد ادعاءاتها في وسائل الاعلام المصرية.الحقيقة أنّ أثيوبيا لم تر مثل هذه المواقف المصرية الواهنة منذ أيام محمد علي باشا،وسياسات الطبطبة المصرية لا تتوقف، ويعتقدون أنّ مثل هذه الطبطبة ستشجع أثيوبيا علي تقديم بعض التنازلات، ولكن التنازلات تأتي فقط ودوما من الجانب المصري. هل كان تمسّك قادة مصر السابقون بحقوق مصر المائية وعدم التنازل عنها بدءا من عبد الناصر الذي رفض طلب أثيوبيا بالاشتراك في مباحثات اتفاقية ١٩٥٩ من منطلق التزامات أثيوبيا المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٠٢، كان تعاليا علي أثيوبيا أم كان حفاظا علي حقوق مصر المائية، والتي لولاها لعشنا فترات جفاف لا يعلم عقباها الّا الله. وهل موقف السادات الذي هدد بالحرب عندما شرع منجستو في بناء سد علي النيل الأزرق كان استكبارا علي أثيوبيا، أم حفاظا علي حقوق مصر وعلي حياة شعبها. وهل عدم توقيع مبارك علي اتفاقية عنتيبي حفاظا علي حقوق مصر المائية كان تكبرا، أم واجبا وطنيا .انّ العودة الحميدة لأفريقيا في رأي بعض المسئولين المصريين ثمنها الموافقة علي السدود الأثيوبية والتوقيع علي اتفاقية عنتيبي والتنازل عن حقوقنا المائية.انّ الشواهد كلها للأسف تدل علي أنّ هناك من يهوّن للقيادة السياسية من الآثار السلبية لسد النهضة علي مصر، ولكن آثار السد الوخيمة ستظهر أقرب مما يتصورون، ووقتها لن يجدي.

<u>التعاون مع دول حوض النيل :</u>

يعد التعاون مع دول حوض النيل والدول الافريقية أحد أهم أولويات وزارة الاشغال المائية والري خلال الفترة القادمة معتبرا ان التوجه نحو السوق الافريقية يأتي في اطار تكامل الرؤية المستقبلية لوزارة الاتصالات في مصر واضاف انه تم اطلاق اكبر مشروع مصري – افريقي للتنمية البشرية والتدريب وتنمية القدرات يخدم الكوادر البشرية لدول حوض النيل . تشمل المرحلة الأولي للمشروع

ومدتها شهران مشاركة وفود من دول حوض النيل لحضور دورات تدريبية في المعهد القومي للاتصالات ومعهد تكنولوجيا المعلومات حيث سيتم التدريب علي ٥٠-٦٠ برنامجا متخصصا تم اختيارها وتحديدها بمعرفة الدول الافريقية نفسها وتستغرق الدورة الواحدة من ٧-١٠ أيام ويشارك في الدورة نحو ٢٠ متدربا من كل دولة في برنامجين باجمالي ٢٠٠ متدرب في المرحلة الأولي حيث يستهدف المشروع تدريب ثلاثة آلاف متخصص من دول حوض النيل علي مدار عام كامل كما يشمل برنامج المتدربين زيارات لعدد من الكيانات التكنولوجية في مصر ومن اهمها القرية الذكية وتفقد منشآتها وشركاتها خاصة مراكز خدمات التعهد ومراكز الاتصال التي تشتهر بها مصر. ان التعاون المصري الافريقي الجاد مع بعض من دول حوض النيل بدأ في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال دولة اوغندا حيث تم الاعلان عن قيام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتدريب نحو ٣ آلاف من الشباب الأوغندي علي صناعة وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات .

أن مشكلة التعاون مع دول حوض النيل تكمن فى عدم وجود رأى قانونى حاسم من الاتفاقيات القديمة التى تحدد حصص مصر المائية من موارد النهر وتشترط قيام دول المنابع بإخطار مصر بأى مشروعات مائية بما فيها السدود التى تتم على امتداد النهر وهو ما يطلق عليها الإخطار المسبق، مطالبا بضرورة الاستعانة بخبراء دوليين للاستعانة بهم فى حصول مصر على حقوقها المائية فى حالة اللجوء للتحكيم الدولى.

المشكلة الحقيقية فى هذا الملف أنه لا توجد لدى مصر للأسف استراتيجية واضحة للتعامل مع ملف المياه، مطالبا بأن تكون لدينا رؤية واضحة يشارك فى إعدادها المفكرون والعلماء للتوصل إلى استراتيجية وخطط تنفيذية لا تخضع لأهواء الأشخاص ولا تتغير بتغيير مناصبهم وأدوارهم فى إدارة الملف على المستويين الإقليمى والدولى حتى لا يتكرر ما حدث.

وعلل المصدر فشل السياسة المائية بسبب الصراع بين الأجهزة الفنية بمختلف الوزارات الأعضاء فى الملف للادعاء بدور بطولى فى إدارة ملف المفاوضات بدلا من تبنى روح الفريق، مشيرا إلى أهمية دور أجهزة الأمن القومى والجيش فى إدارة الملف لتميزهم وإنكارهم لذاتهم، خاصة أنهم لا يسعون إلى الشهرة، ويحسب للوزير السابق إصراره على وجود ممثل للقوات المسلحة ضمن فريق المفاوضات المعنى بالملف.

العلاقات مع دول حوض النيل :

تجتاز العلاقات بين مصر ودول حوض النيل, ومن ثم بين دول الحوض العشرة(احدي عشر دولة بعد انضمام دولة جنوب السودان لاحقا), مرحلة جديدة من صياغة العلاقات والمصالح فيما بينها. وقد فتحت ثورة ٢٥يناير في مصر الباب لهذه المرحلة, وكانت إشارة البدء في انطلاقها هي جولة الدبلوماسية الشعبية المصرية في أهم ثلاث دول من بينها بالنسبة لمصر, بدأت بأوغندا, ثم توسطتها إثيوبيا, واختتمت بالسودان.

ولكي نتصور قيمة النقلة النوعية التي أحدثتها حركة الدبلوماسية الشعبية في علاقات مصر النيلية, بين ما كانت عليه قبلها وما صارت اليه بعدها, فإنه يلاحظ أنها كانت قد انحدرت إلي مستوي متدن من التوتر والتهديدات بعد عقد اتفاقية إطارية منفردة بدلا من مشروع الاتفاقية الإطارية الجماعية التي كان يتم التفاوض حولها قبل ذلك. وقد تم عقد الاتفاقية الإطارية المنفردة بين ست من دول المنابع في مدينة عنتيبي مايو ٢٠١٠, لإدارة وتوزيع المياه, كانت علي وشك أن تدخل حيز التنفيذ بعد أن تكتمل إجراءات التصديق الدستورية, وبعد أن انقطع الحوار بين دول المنابع ودولتي المصب(مصر والسودان). وقد تغير هذا الوضع تماما بعد جولة الدبلوماسية الشعبية, بإيجاد مناخ ودي جديد للحوار, يفتح آفاقا جديدة للعلاقات, أساسها الحقوق المشروعة المتكافئة التي لا مساس بها لجميع البشر في دول الحوض في مياه النيل, وحتمية التعايش والمشاركة والاعتماد المتبادل في المياه, وفي قاعدة عريضة ترتكز عليها من المصالح المشتركة والمنافع الجماعية الجديدة في كل المجالات.وقد توجت الجولات الشعبية بالوعود من دول المنابع, بتجميد إجراءات التصديق علي الاتفاقية الإطارية المنفردة, إلي أن تتم الخطوات الدستورية والتشريعية في مصر, بالانتخابات وتولي حكومة جديدة زمام الأمور, تستأنف المشاورات والمفاوضات من خلالها بين دول الحوض, وهذه خطوة بناءة تقدم نموذجا معبرا وأخويا للانقلاب الايجابي في مواقف دول المنابع من مصر, وفتح الطريق إلي مستقبل جديد في العلاقات معها.

لم تعد مشكلة مصر مع حصتها من المياه هي التمسك بها عند مستواها السابق والحالي وهو(٥٥.٥) مليار متر مكعب, بل الحاجة ملحة إلي زيادة هذه الحصة بمقدار(١٧) مليار متر مكعب علي الأقل, للوفاء باحتياجاتها المائية لمختلف الأغراض, وبما يسد العجز المائي الحالي, والذي بدأ يتخذ صورا واضحة يومية من أبرزها: جفاف نهايات بعض الترع في الأراضي القديمة في الوجه البحري ,وتعطل جزئي لمحطات معالجة مياه الشرب, وتعرض بواخر النقل النهري للبضائع والفنادق العائمة لشحوط غاطسها في قاع المجري الملاحي للنيل, وانخفاض مستوي المياه

اللازمة لتشغيل توربينات توليد الطاقة الكهرومائية في السد العالي بكامل طاقتها, والعجز في المياه اللازمة للأراضي في مناطق الاستصلاح الجديدة وتوقف بعض مشروعاته, والتأثير علي التوسع العمراني.وماذا عن الموقف المائي لباقي دول حوض النيل العشر؟ يمكن القول إنها جميعا تتمتع بموارد مائية وفيرة متنوعة أخري, تعتمد عليها بصفة رئيسية أكثر من موارد مياه النيل, وهي الأمطار الغزيرة, والمياه الجوفية, والمسطحات المائية غير النيلية من أنهار وبحيرات، وبالرغم من ذلك فإنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأمطار في بعض هذه الدول لا تسقط طوال العام وليست في كل المناطق, مما يؤدي إلي أن يضربها أحيانا الجفاف في بعض أقاليمها, ويؤثر علي امداداتها من مياه الشرب والري للزراعة والثروة الحيوانية, يضاف إلي ذلك تزايد احتياجات دول الحوض للمياه لاحتياجات التنمية والشرب والزراعة والصناعة والانتشار العمراني وتوليد الطاقة الكهرومائية.في ضوء ذلك.. ما هي إذن ملامح الحل العبقري الذي يكفل زيادة حصة مصر من مياه النيل, واستيفاء الاحتياجات الجديدة لدول الحوض الأخري من المياه؟ تطالب هذه الدول بإعادة تقاسم مياه النيل بين جميع دول الحوض, علي أسس جديدة متكافئة وعادلة وكافية؟! للاجابة عن هذا السؤال المفصلي تجب ملاحظة أن مشكلة المياه في منطقة الحوض بأكملها, ليست ندرة المياه أو عدم كفايتها بل سوء إداراتها, وأن علاج هذه المشكلة الكبري يكمن في تحسين إدارة المياه وتعظيم مواردها وزيادة المتاح منها تحت سيطرة جميع دول الحوض علي السواء ,ويمكن أن يتم تحقيق ذلك من خلال إقامة مشروعات قطرية ومشتركة لاستقطاب الفواقد, وزيادة حصاد الأمطار, وخلق طاقات تخزينية كبري بمشروعات هندسية جديدة مثل الأحواض والسدود والخزانات, وتوصيل المياه بالأنابيب والقنوات الصناعية والأنفاق, من مناطق الوفرة إلي مناطق الندرة في كل بقعة توجد فيها حاجة للمياه لمختلف الأغراض.

وهناك حزمة من المعايير يمكن استخدامها لإعادة توزيع موارد المياه بين جميع دول الحوض, منها مستويات حد الفقر المائي في كل دولة قياسا بالمعيار الدولي(١٠٠٠ متر مكعب للفرد), وتعداد سكانها, والحجم الاجمالي لمواردها المائية مقارنة باحتياجاتها المختلفة, ودرجة الاعتماد في كل منها علي مياه النيل مقارنة بالموارد المائية الأخري. ومن المفهوم أن تتم مراجعة دورية لجميع المعايير, لمراعاة المتغيرات التي تحدث فيها, ويتم في ضوء ذلك إعادة توزيع أنصبة دول الحوض في مياه النيل بصورة متكافئة وكافية وعادلة, يتحقق فيها النفع لجميع الدول, ولا تعاني أية دولة بسببها أي أضرار.والسؤال الكبير الآن هو: كيف يتم الوصول إلي صنع هذا الواقع الجديد؟أولا .

يلاحظ أن الحقوق التاريخية الثابتة لمصر في مياه النيل, تستند إلي عدة أسس(أولها) احدي عشرة

اتفاقية, كانت أولاها عام١٨٩١(اتفاقية بين بريطانيا/ ممثلة لمصر والسودان/ مع اثيوبيا), وآخرتها عام١٩٥٩ بين مصر والسودان.(وثانيها) قواعد ومعاهدات القانون الدولي, ومنها القانون الدولي للأنهار, واتفاقية الأمم المتحدة حول الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. ولكن من أخطاء مصر في إدارة علاقاتها المائية مع دول الحوض, وإدارة مفاوضاتها الطويلة(١٣ سنة) حول مشروع الاتفاقية الأولي للإطار القانوني والمؤسسي التي منيت بالفشل, أن مصر كان موقفها يتسم بالجمود والتعالي, وأنها ظلت تركز علي هذه الحقوق التاريخية المكتسبة, دون النظر إلي توسيع قاعدة المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل, ومراعاة الآراء المنطقية أو الحجج المضادة التي تسوقها دول المنابع ومناقشتها بجدية, ومراعاة الاحتياجات المستجدة والملحة في هذه الدول للمياه والطاقة ,حتي وصلت هذه المفاوضات إلي نقطة الانفجار واللاعودة;(بعد آخر ثلاث جولات في كينشاسا والإسكندرية وشرم الشيخ), عامي٢٠٠٩ .٢٠١٠, جعلت دول المنابع تتفاوض علي انفراد حول اتفاقية إطارية أخري, وتوقع عليها ست دول منها في عنتيبي في مايو٢٠١٠, مما جعلها جاهزة للتصديق ومن ثم دخول حيز النفاذ في المستقبل في غيبة مصر والسودان, وهو ما لا يجب السماح به.ثانيا . يتعين علي مصر أن تمتلك إستراتيجية جديدة متكاملة لإدارة مفاوضاتها وعلاقاتها مع دول الحوض, لا تتخلي فيها عن فكرة الحقوق التاريخية والقانونية المكتسبة, ولكنها تجعلها الملاذ الأخير, وتطرح بدلا منها وتدعمها فكرة توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع الجماعية والاعتماد المتبادل في المياه وغير المياه, ولا يكون ذلك من خلال قطاعات ومشروعات متفرقة يتم بحثها والاتفاق علي كل منها علي حدة, أو تبرعات و معونات فنية مهما توسعت وتنوعت وعظمت, وإنما يتمثل في إستراتيجية إقليمية للتكامل الشامل, الذي يغطي كلا من: التعاون الاقتصادي والمائي والسياسي والفني .ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إنشاء منظمة إقليمية لدول حوض النيل, واتفاقية إطارية تنبثق عنها اتفاقيات فرعية متخصصة, ومشروعات مشتركة وقطرية في المجالات الرئيسية, ويقع في مقدمتها بالطبع مجال المياه.

قضية خطيرة ستلقي علي عاتق الأجيال القادمة من بعدنا, هي الاتفاقية الإطارية التي وقعتها دول منابع النيل دون مصر, فقد فتحت الأبواب علي مصراعيها أمام تلك الدول, لاحتجاز أي كميات تريدها من مياه النيل, ستزيد حتما مع مرور السنوات والعقود, وتوالي بناء السدود الإثيوبية الضخمة, وزراعة مساحات الأراضي الشاسعة.إذن فالأمر جد خطير, زاد من خطورته انفصال جنوب السودان عن شماله, وتجدد نذر الحرب بينهما, وقيام الشمال ببناء العديد من السدود علي روافد النهر ,وتشجيعه لبناء السدود الإثيوبية, وقيام الجنوب بافتتاح سفارة له في القدس تقربا من

إسرائيل, ورفضه استكمال مشروع قناة جونجلي, ومشروعات أعالي النيل الأخري, وعزمه الانضمام إلي الاتفاقية الإطارية, وإلي تجمع شرق أفريقيا, في اتجاه معاكس للمصالح المصرية, فهل نحن مستعدون لمواجهة كل ذلك.

إن الوضع الراهن يتطلب سرعة تقييم الأداء المصري السابق في ملف حوض النيل, لتحديد الأخطاء التي وقعنا فيها ومنها:

أولا: أخطاء وزارة الري: تعود تلك الأخطاء إلي نحو خمسين عاما مضت, عندما رفضنا مطالب دول المنابع في الحصول علي حصص محدودة من المياه, كان من الممكن تدبيرها من مشروعات أعالي النيل, بالاتفاق معها, دون المساس بحصتنا ,وغلق هذا الملف وقتها نهائيا, خصوصا وأن اتفاقية١٩٥٩ تسمح وبذلك.. ومن الأخطاء أيضا تقليص الجهاز المسئول عن ملف مياه النيل التابع للوزارة في السبعينيات, وتحويله من هيئة عامة كبيرة لها كيان مستقل, إلي قطاع صغير ذو إمكانات محدودة.

ثانيا: الأخطاء الدبلوماسية: يأتي علي رأس هذه الأخطاء نظام التنقلات المعمول به في وزارة الخارجية, والذي لا يسمح بوجود كوادر متخصصة في بعض الملفات المهمة, مثل ملف حوض النيل, الذي يتطلب استمرارية في العمل فترة طويلة. ومن ضمن الأخطاء الدبلوماسية أيضا عدم الاهتمام بالبعد الاقليمي في أفريقيا, واهتمامها فقط بالتعاون الثنائي, رغم أننا نعيش في عصر التحالف والتكتلات والاندماجات الكبري التي تتحكم في قضايا العالم, فحتي عام١٩٩٨ مثلا, كانت مصر هي الدولة الوحيدة في أفريقيا كلها, غير المشتركة في أي تجمع من التجمعات الثمانية الموجودة في القارة, ولم تستغل وجودها في تجمع الكوميسا بعد ذلك, في تحقيق أي مكاسب سياسية لها مع دول حوض النيل, نفس الأمر بالنسبة لتجمع الإيجاد الذي لم تشارك فيه إلا بصفة مراقب, ومبادرة النيباد, التي اكتفت بحضور اجتماعاتها فقط.. وهناك خطأ آخر, هو عدم احتواء الدبلوماسية المصرية للملف السوداني بأبعاده المختلفة, مثل مشكلة حلايب, واتفاق التكامل, واتفاق الحريات الاربع وغيرها, فكان الثمن هو الاقصاء السوداني لمصر عند توقيع اتفاق مشاكوس الإطاري للسلام في عام٢٠٠٢, وتهديدات السودان لمصر بإلغاء اتفاقية١٩٥٩ في أوائل التسعينيات.

ثالثا: الأخطاء القانونية: تأتي في مقدمتها الاستعانة بعدد محدود جدا من أساتذة القانون الدولي المصريين, من غير المتخصصين في الأنهار المشتركة تقلص إلي واحد فقط عند بدء المفاوضات, وانحصرت اسانيدهم القانونية في نقاط محدودة, أهمها قواعد هلسنكي واتفاقية فيينا ولم تتم

الاستعانة بالخبراء الأجانب المتخصصين, إلا بعد فوات الأوان.. ومن الأخطاء القانونية أيضا عدم الاعتراف بشكل حاسم وشفافية أمام الرأي العام المصري, باستحالة عرض مصر لقضيتها بشكل منفرد, أمام القضاء الدولي أو التحكيم الدولي, لأن عرض النزاع علي أي منهما, لا يجوز إلا بناء علي إرادة الطرفين, وهو مالا يمكن أن توافق عليه دول المنابع, مما جعل الموقف القانوني لمصر غير ذي جدوي, طالما لا توجد آليات دولية لتنفيذه.

رابعا: الأخطاء الإعلامية: وتتجسد تلك الأخطاء في عدم وجود منظومة إعلامية أصلا في مصر, لملف حوض النيل, وترك الساحة الإعلامية لغير المتخصصين ليدلوا بمعلومات خاطئة عن القضية, وبشكل عشوائي, في حين كان هناك هجوم إعلامي منظم علي مصر في دول الحوض, وفي أوروبا وأمريكا أيضا, لم يجد من يرد عليه أو يواجهه.

. بالإضافة إلي تضارب وتصاعد تصريحات المسئولين المصريين, والذي أحدث بلبلة في مصر, واستاءت منه دول الحوض, كقول وزير الري الاسبق: إنها سحابة صيف, ثم التصعيد بعد ذلك بقوله: . إن خرق الاتفاقيات ينذر بفوضي عالمية وحروب, ثم تهديدات المتحدث الرسمي المصري في مفاوضات شرم الشيخ بقوله: إن مصر تملك الرد بقوة علي أي مواقف تؤثر علي حصتها . الأهرام١٥ أبريل٢٠١٠).

خامسا: الأخطاء الرئاسية: أهمها عدم مشاركة الرئيس السابق في أي قمم عقدت في القارة, منذ محاول اغتياله في أديس أبابا عام١٩٩٥, وزياراته شبه المعدومة لدول حوض النيل, مما أحدث فجوة عميقة في العلاقات معها, بالإضافة إلي عدم اهتمامه بملف حوض النيل, وبعقد اجتماعات اللجنة العليا لمياه النيل, إلا بعد تفاقم الأزمة.. ومن الأخطاء الرئاسية أيضا الإقصاء المفاجئ لوزير الري في مارس٢٠٠٩ ,والذي جاء في توقيت قاتل, والبديل لم يكن مناسبا, ليست لديه أي دراية بالملف, أو أي حنكة سياسية, فتوالت التداعيات بعد ذلك.وفي النهاية, فإن الرأي العام لا يريد وضع استراتيجيات جديدة تعرض علي الشاشات, مثلما فعلنا من قبل عشرات المرات دون جدوي, الرأي العام يريد اتخاذ إجراءات تنفيذية سريعة, وتقارير إنجازات تقدم له كل شهر, فمن غير المعقول أن تختزل القضية في مجرد شكوانا لدول المنابع من أضرار الاتفاقية الإطارية علينا, ومن أضرار سد النهضة علينا, ونحن نذرف الدموع, هل سنفعل ذلك في كل مرة يبنون فيها سدا جديدا, فندور في حلقة مفرغة ونمتهن أنفسنا؟ الرأي العام يرفض بشدة سياسة تأجيل المشاكل وترحيلها, والهروب من تحمل المسئولية, والإفراط في التصريحات الوردية, ويريد إجابات شافية علي جميع تساؤلاته, الرأي العام يريد إنقاذ ملف حوض النيل.

توقيع بوروندى على الاتفاقية الاطارية المنفردة لدول حوض النيل :

وقعت بوروندى فى مارس ٢٠١١على الاتفاقية الاطارية المنفردة لدول حوض النيل التى رفضتها مصر والسودان فى مايو ٢٠١٠ لتنضم لدول منابع النيل وسط مخاوف من حرمان مصر من حقوقها التاريخية فى المياه واعتراض رسمى لكل من دولتى المصب بأن مواردهما من المياه ستتأثر بشكل كبير اذا سعت دول المنبع بتحول مياه النهر دون مشاورات او موافقة جميع الدول بالحوض وتأكدها من ضرورة مراعاة عدم الاضرار بأى من دول الحوض. توقيع بوروندى الدولة السادسة على الاتفاقية المنفردة سيمهد الطريق لاقرارها اقليمياً وبالتالى ستؤثر فى حرمان مصر من العديد من امتيازاتها فى مياة النهر وابرزها منع مصر من حق الفيتو فى اقامة اى مشروع خارج اراضيها للإتفاقيات الدولية الموقعة، وكان قد بدء فى التوقيع على الاتفاقية الاطارية الجديدة أربعة دول من حوض النيل العشر هى : اثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا فى ١٤ مايو ٢٠١٠ بمدينة عنتيبى الاوغندية كما وقعت كينيا بعد ذلك والاتفاقية الجديدة تنظم العلاقة بين دول حوض النيل الذى تتضمن ٤٠ بنداً وافقت دول الحوض على ٣٩ بنداً تتعلق بإطار العمل التعاونى ولم يجر الاتفاق على البنود المتعلقة بأمن المياه حيث لاتزال مصر والسودان "دول المصب" يتمسكان بحقهما فى حصتهما الحالية من المياه ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر، ١٨.٥ للسودان.

كانت مملكة " مونبوتو" أو "مانجباتو " أقصى ممالك خط الاستواء غربى النيل ولم تكن بها ادارة منتظمة بالمعنى الصحيح الا فى عهد الحاكم " أمين باشا " وهو فى الاصل يهودى المانى حكم الجيوش المصرية التى كان يترأسها القائد المصرى "حواش منتصر" الذى اخضع زعماءها وطارد امير مونبوتو المسمى "مامبانجا" وأوغل فى مطاردته حتى أخضع القبائل المجاورة وزعيمها "بورو" لحكومة مصر، وكانت هذه المديريات املاكاً مصرية وخاضعة اسماً لمصر قبل "حواش" وقد أنشأ "حواش" سنة ١٨٨١ محطة سميت باسمة "محطة حواش" فى رأس زاوية فى أقصى الحدود الغربية واقعة فى أراضى قبائل "البارمبو" ورئيسها "بورو" الذى الية تعود تسمية دولة بوروندى الحديثة التى هى فى الاساس أراضى مصرية بالكامل وقد زار الرحالة العالمى "جونكر" المحطة الجديدة فى سبتمبر سنة ١٨٨١ وذكر هذه المعلومات تفصيلاً فى كتابة "رحلات جونكر" وكانت هذه المحطة تقع فى شرق نهر "الاولة" وتبعد غرباً عن بحر الجبل "النيل" نحو خمسمائة كيلو متر، ومعظم مديرية المكراكا الغنية وجميع مونبوتو حتى محطة حواش اصبحت عقب الحرب العالمية الأولى جزءاً من الكونغو البلجيكى، باعتبار هذه البلاد كانت قسماً من بحر الغزال الذى كانت بلجيكا تطمع فى ضمة كله اليها، وكان العنصر الاسود او المحلى قد انطبع بطابع العنصر العربى

والمصرى واندمج فيه فى السودان الشمالى وفى دارفور وكردفان، وكانت عملية الاندماج تسير سيراً حثيثاً من النيل الأبيض نحو بحر الغزال والبحيرات، وكانت خير العناصر العربية تنزل جنوباً نحو ممالك البحيرات مع الراية المصرية أو تأتى من الشرق من زنجبار "تنزانيا" والساحل باسم التجارة، واذا عدنا الى الحق المصرى على مجرى نهر النيل فى مجابهة الجانب الاوغندى، فقد بلغت مساحة اوغندا الجديدة بعد ان تكونت واتسعت على حساب مصر وبقوة وبفضل مصر الى حوالى ٣٠٠ ألف كيلو متر – اى ستة اضعاف مساحتها الاصلية. وامتدت حدودها الشمالية حتى "جوندكورو" فى جنوب اللادو، والتى كانت حتى عام ١٩١٤ تكون الحد الجنوبى الاقصى للسودان الذى أخذ فى التناقص، ولا شك ان انجلترا بضمها الى او غندا الاراضى الواقعة جنوب جوندكورو ضمنت لنفسها امتلاك الأراضى الخصبة اى اهم قسم فى السودان الجنوبى الذى يتألف فى مجموعة الآن من بوروندى ورواندا وكينيا وتنزانيا – ولم تكتف انجلترا باقتطاع اكبر حصة لها بل انها تنازلت للكونغو عن بلاد مكراكا ونيام الغنية فى غبر النيل على حساب مصر متبعة نفس السياسة التى جرت عليها ازاء ممتلكات مصر فى البحر الحمر وبلاد الصومال وهرر، وبذلك حاولت انجلترا بالتضييق على الحضارة العربية المصرية المتأصلة فى السودان بشطرية القديمين. وعدا ذلك تنازلت مصر للكونغو البلجيكى عن أراض واسعة كانت تؤلف من قبل جزءاً من مديرية خط الاستواء على الضفة الغربية للنيل (*).

وفى ١٣ مايو ١٨٩٤ تمت معاهدة أقرت بحقوق مصر فى حوض أعالى النيل وذلك تحديداً ما يجب الارتكاز عليه، ذلك ان التكييف القانونى لمصر حق فى المياه ثابت ثبوت الحدود وحق ايضاً فى مجرى النيل. فلمصر حق ارتفاق على مجرى النهر لا يجيز لأى دولة القيام بمنشآت لاستغلال المياه الا بموافقة مصر حتى ولو كان هذا الاستغلال ينصرف الى مياه زائدة ولايمس بحقوق مصر المكتسبة. وحق الارتفاق هو حق عينى، لا يجوز الغاؤه او تعديلة بإرادة الدولة المرتفق بها منفردة، وبإعمال قواعد حق الارتفاق الدولى على نهر النيل نجد ان لمصر حق ارتفاق دولى على مجراه دون المياه التى تنساب فيه، وبالنسبة ان الحق فى المياه ان تبنى على اتفاق حدودى ملزم، فهذا شان آخر يضاف لما لمصر من دفوع وأدلة ثبوتية قاطعة، فالمياه منقول متحرك، متجدد، لا يصح أن يكون موضوع حق من حقوق الارتفاق لانعدام صفة الذاتية والثبات والاستقرار التى هى من مستلزمات الاشياء القابلة لأن تكون محلاً لحقوق الارتفاق، وقد نشأ هذا الحق بمضى المدة، طبقاً

(*) **المصدر** : هايدى عبد الحميد – الجمعية المصرية الجغرافية – الارشيف البريطانى.

للنظرية التقليدية بشأن هذا النوع من الحقوق – وطبقاً للنظرية الحديثة فإن مرور المياه مدة طويلة فى هذا المجرى يعد قرينة قاطعة على رضاء الدول المرتفقة بهذا الارتفاق وبعبارة اخرى ان ثمة اتفاقاً ضمنياً على وجود الارتفاق بين مصر والدول المشتركة معها فى نهر النيل، فمصر لها حق ارتفاق على مجرى النيل ومقتضى هذا الحق التزام الدول المشتركة فى نهر النيل بإبقاء مجرى النهر صالحاً لمرور المياه فيه، والتزامها بعدم المساس بالمجرى او تحويلة او اقامة عوائق او منشآت علية. وقد سجلت معاهدات الحدود بنوداً توثق لحق الارتفاق لمصر على مجرى النهر علاوة على أن مصر قد اكتسبت هذا الحق منذ زمن سحيق، والالتزامات الواردة فى هذه المعاهدات تعد أيضاً فى رأى منازعى حق الارتفاق من فقهاء القانون الدولى قيوداً اتفاقية مصدرها المعاهدات. ان الاتفاقية الاطارية لدول المنبع مخالفة للإجراءات التى اتفق عليها ولا تعفى هذه الدول من التزاماتها نحو الاتفاقيات السابقة مع مصر والموجودة منذ عشرات السنين وهى اتفاقيات قائمة وسارية، ومصر ترحب بالتعاون فى اى مشروعات للتنمية بدول الحوض بشرط الا تؤثر على حصة مصر. أجمع خبراء القانون الدولى على حقوق دولتى المصر – مصر والسودان – فى مياة النيل وان محكمة العدل الدولية تعتبرها مثل اتفاقيات الحدود وانه لا يمكن لتلك الدول ان تغير اتفاقيات دولية حتى لو تذرعت بانها جرى توقيعها فى ظل الاستعمار، وان مبدأ الاستخلاف او التوارث الدولى لا يمكن تغييره بتغيير النظم وان الاتفاق الاطارى غير ملزم حتى لو صدقت برلمانات هذه الدول على الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ. بذلك اصبحت الحقوق التاريخية لمصر فى مياة نهر النيل فى خطر بعد ان تاكد توقيع بوروندى على الاتفاقية الاطارية الجديدة لتصبح سادس دولة من دول الحوض توقع الاتفاقية ويكتمل بذلك النصاب القانونى.

تأثير توقيع بوروندى على سريان الاتفاقية :

اشار الخبراء الى ان توقيع دول منابع النيل على الاتفاقية الاطارية الجديدة رغم تحفظات مصر والسودان يمثل خطوة اولى نحو دخولها حيز التنفيذ الا ان هناك شرطاً ان يتم عرض بنودها وموقف دولتى المصب على اعضاء المجالس البرلمانية بهذه الدول لاقرارها بعد دراسة ومناقشة الآثار الناجمة عن التوقيع رغم وجود التحفظ على مستقبل علاقات دولهم بدول العالم، خاصة الاصدقاء منهم وكذلك المنظمات الدولية بما فيها الهيئات المانحة على اختلاف انواعها ومستوياتها. كما نجحت مصر والسودان بتقديم دراسة قانونية وفنية حول التداعيات القانونية والمؤسسية الناجمة عن هذا التوقيع من حيث الاصول المملوكة لدول الحوض فى سكرتارية مبادرة حوض النيل وكذلك موقف مشروعات الرؤية المشتركة التى يتم تنفيذها من خلال المبادرة، وكذلك

الموقف القانونى لهذه الدول الموثقة فى ظل الاتفاقيات والقوانين الدولية المنظمة لاستخدامات المياه باحواض الانهار المشتركة.

توقيع دولة بوروندى على الاتفاقية الاطارية الجديدة لتقاسم مياه النيل لتصبح بوروندى الدولة السادسة من الدول الموقعة على الاتفاقية الجديدة بعد كل من اثيوبيا واوغندا وروندا وتنزانيا وكينيا مما يمهد الطريق لاقرار الاتفاقية الجديدة وبالتالى تجريد مصر والسودان ابرز الدول المعارضين للاتفاقية من العديد من امتيازاتهما فى مياة النهر وكذلك استخدام حق الفيتو فى منع اقامة اى مشروع على النهر خارج اراضيها.

من الممكن قيام مصر ببعض الاتصالات والمحادثات مع شركاء التنمية والجهات المانحة فى العالم مثل الصين والاتحاد الاوروبى وايطاليا واليابان والدول العربية لمنعهم من تمويل المشروعات التنموية مثل السدود والمشروعات الكهرومائية او التأخر فى عملية التمويل لدراسة الموقف بصور مستفيضة، ولا يعرف ان ذلك سيأتى بنتيجة ام لا فى ظل بحث كل هذه الدول والجهات عن مصالحها الخاصة واستثماراتها فى الدول الافريقية لما تملكة من ثروات تجعل كل الدول الكبرى تتكالب عليها.

ان المعلومات المبدئية التى وردت حتى الان عن اقامة انشاء سد بوردر على حدود اثيوبيا من السودان هو ما يتردد وانه تم الطلب من السفارة المصرية فى اديس بابا يجمع المعلومات عن ذلك، وتتم الان دراسة الموقف وتقييمه من قبل الجهات السيادية ووزارات الخارجية والموارد المائية والرى والتعاون الدولى خاصة انه اذا تم انشاء السد سوف تتأثر حصة مصر من مياة النيل بحوالى ٥% والمقدرة بحوالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب.

ان مكان اقامة السد هو النيل الازرق بمنطقة بنى شنجول بالقرب من الحدود الاثيوبية السودانية، تقوم مصر الآن بالتأكد من مصادر التمويل الخاصة بالسد بعدما تردد بان الحكومة الايطالية تقف وراء عملية التمويل والمتمثلة فى شركة "سينى" والتى قامت بنقل معداتها لموقع انشاء السد لممارسة الضغوط الدولية على الجهات التى ستمول السد للحفاظ على حقوق مصر المائية وفقاً للقانون الدولى، وقد نفت الحكومة الايطالية بشكل غير رسمى تمويلها للسد.

أكد المتحدث الاقليمى بإسم مبادرة حوض النيل ومقرها فى عنتبى بكمبالا انه بعد توقيع بوروندى على الاتفاقية الجديدة بات من المؤكد ان تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وبموجب القانون الدولى السارى كان لابد من ان توقع ست من الدول الاطراف على الاتفاقية قبل ان تجرى اقرارها فى برلماناتها ومن المتوقع ان تتم المصادقة عليها فى جميع البرلمانات الستة. وتتيح الاتفاقية للدول

الواقعة عند منبع النهر اقامة مشاريع للرى والطاقة الكهربائية من دون الحصول على موافقة مسبقة من مصر.

وباستطلاع رأى الخبراء حول موقف جنوب السودان كدولة جديدة تعتبر رقم ١١ فى حوض النيل الذى يضم " مصر – السودان – اثيوبيا – اوغندا – تنزانيا – كينيا – رواندا – بوروندى – ارتيريا " اوضح الخبراء ان استخدامات المياه بالسودان سوف تنفذ وفقاً للرؤية الاقليمية والدولية المتمثلة فى حق الجميع فى الاستخدام المنصف والمعقول دون التسبب فى اى ضرر للأطراف الاخرى ووفقاً لقواعد القانون الدولى لاستخدام المجارى المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ وكذلك اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان وتنظيم توزيع ايراد النهر بين البلدين، ومن ثم فان جنوب السودان سوف يقتسم حصته مع شمال السودان دون التعرض لحصة مصر المائية البالغة ٥٥.٥ مليار متر مكعب وفقاً لنصوص الاتفاقية.

ويؤكد المراقبون ان موافقة بوروندى على توقيع الاتفاقية على الرغم من وعود قطعها رئيس بوروندى ونائب رئيسها خلال زيارتهما للقاهرة قد تكون استغلت الظروف الداخلية التى تتعرض لها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير وذلك لاحداث نوع من التأييد الشعبى للحكومة البوروندية ولمواجهة بعض الاضطرابات الداخلية. كما انها قد تكون لجأت للتوقيع استجابة لضغوط بعض دول الجوار مثل تنزانيا التى قامت مؤخراً بمنح الجنسية لنحو ٦٠٠ الف لاجئ بوروندى لجأو اليها عقب الحرب الاهلية فى بوروندى التى استغرقت عدة سنوات قضى فيها الآلاف نحبهم ونزح العديد على الحدود المشتركة بين البلدين رافضين العودة لبوروندى وما لذلك من تأثير على القرار السياسى لبوروندى.

اقترح رئيس الوزراء الاثيوبى ميليس زيناوى على القاهرة والخرطوم المشاركة فى ملكية مشروع "سد الالفية" لتوليد الطاقة الكهربائية على النيل الازرق والذى يلقى معارضة من مصر. انشاء سد "الالفية" للطاقة الكهرومائية على النيل الازرق على بعد نحو ٤٠ كيلو متر من حدود اثيوبيا مع السودان ويتوقع ان يكتمل خلال ٤ سنوات بقدرة على توليد ٥٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء ويحجز خلفة اكثر من ٦٣ مليار متر مكعب من المياه وهى ضعف حجم بحيرة "تانا" أكبر البحيرات الاثيوبية. وهناك تأكيدات ان مصر والسودان والكونغو لن يوقعوا على الاتفاقية الاطارية والمعروفة باتفاقية عنتيبي الا بعد ان تلبي احتياجات ومصالح الدول الثلاث خاصة وانها غير ملونة لهم، كما ان العلاقات بين مصر ودول الحوض تشهد تطوراً ملحوظاً فى اطار التعاون الثنائي لما تقدمة مصر من خبرات فنية وتمويلية لمساندة هذه الدول فى تنمية مجتمعاتها طالما انها لا تتعارض مع

مصالح مصر المائية، وقد بحث مع وزير المياه الاثيوبي على هامش يوم النيل السنوي الذى نظمته مبادرة حوض النيل بمدينة جنجنا الاوغندية حيث بحث موقف اللجنة الثلاثية والخاصة بتقييم سد النهضة الاثيوبي بهدف تقليل الآثار السلبية الناجمة عن انشائة، ولحث امكانية الاسارع بالتعاقد مع الخبراء الدوليين الاربعة من قبل الخبراء الوطنيين من مصر والسودان واثيوبيا اعضاء الجنة.

وشدد على أن التواصل مع دول حوض النيل لايزال مستمراً حيث من المنتظر ان يعقد لقاء مع وزير المياه التنزانى لبحث احتياجاتهم من الخبرة والمعونة لانشاء وتشغيل آبار للمياه الجوفية لتوفير الاحتياجات المنزلية للمياه لمصلحة المجتمعات المحلية. وضعت الوزارة خطة زمنية لحل الاختناقات فى نهاية الترع وانها بصدد تنفيذ آلية لحل مشكلات نقص مياه الري فى المحافظات الشمالية مثل كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية ودمياط.

وبالنسبة لمصيف بلطيم ومنطقة برح البرلس تعد أكثر المناطق تعرضاً للآثار السلبية للتغيرات المناخية ومنها ارتفاع منسوب مياه البحر بتكلفة ٧٧ مليون جنية لوقف التآكل فى منطقة المصيف تماماً وتنشيط حركة السياحة الداخلية.

الوضع القانونى للإتفاقية بعد التوقيع :

أكد مراقبون لملف حوض النيل قيام بوروندى واحدة من دول حوض النيل – بالتوقيع على الاتفاقية الاطارية القانونية والمؤسسية الجديدة لمياه النيل لتصبح بذلك الدولة رقم ٦ من ٧ دول تمثل منابع النيل على الهضبتين الاثيوبية والاستوائية. تاتى خطورة توقيع بوروندى اعتبار الاتفاقية التى رفضت كل من مصر والسودان توقيعها سارية وفقاً لدراسة المكتب الاستشارى العالمى "فرنسى الجنسية" التى كان من اهم بنودها ان توقيع ٦ دول من دول حوض النيل التسع يعطى شرعية دولية للاتفاقية الجديدة التى استغرق التفاوض حولها عشر سنوات وتضم ٣٩ بنداً حيث تم الاتفاق على معظم بنودها عدا ثلاثة بنود اعلن عنها صراحة فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء مياه دول الحوض الذى عقد فى ابريل ٢٠١٠ بمدينة شرم الشيخ.

وقد أعلنت مصر والسودان عقب فشل التوصل الى اتفاق فى شرم الشيخ نقاط الخلاف وهى على النحو التالى:

ان تتضمن الاتفاقية فى البنود رقم ١٤–ب الخاص بالأمن المائى نصاً صريحاً يضمن عدم المساس بحصة مصر من مياة النيل وحقوقها التاريخية فى مياة النيل، وذلك من خلال الاشارة للاتفاقيات التاريخية الموقعة بين مصر ودول الحوض وبين مصر والسودان.

ان يتضمن البند رقم ٨ من الاتفاق والخاص بالاخطار المسبق عن اى مشروعات تقوم بها دول اعالى النيل " المنابع " اتباع اجراءات البنك الدولى فى هذا الشان صراحة وان يتم ادراج هذه الاجراءات فى نص الاتفاقية وليس فى الملاحق الخاصة بها.

ان يتم تعديل البند رقم ٣٤-أ و ٣٤-ب بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل اى من بنود الاتفاقية او الملاحق بالاجماع وليس بالاغلبية وفى حالة التمسك بالاغلبية فيجب ان تشمل الاغلبية دولتى المصب مصر والسودان لتجنب عدم انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التى تمثل الاغلبية ودولتى المصب التى تمثل الاقلية.

وكانت المفاوضات بين وزاء مياة دول حوض النيل قد استغرقت حوالى عشر سنوات حيث شهدت عام ٢٠٠٩ خلافاً حاداً بين دول المنابع بزعامات اثيوبيا ودولتى المصب حول نقاط الخلاف الثلاث والذى قامت على اثره دول المنابع الخمس " اثيوبيا – اوغندا – تنزانيا – رواندا " بتوقيع منفرد على الاتفاقية فى ١٤ مايو من عام ٢٠١٠ بمدينة عنتيبى بأوغندا مقر مبادرة حوض النيل ثم وقعت كينيا بعدهم فى ١٦ من نفس الشهر بالعاصمة الكينية نيروبى.

وبعد ذلك اعلنت سكرتارية المبادرة فتح باب التوقيع على الاتفاقية لمدة عام امام باقى دول الحوض حتى تصبح الاتفاقية ملزمة لكل الدول، وكانت كل من بوروندى والكونغو الديمقراطية لم توقعا على الاتفاقية حتى أول مارس ٢٠١١ وكذلك ارتيريا بصفتها مراقباً.

وعقب التوقيع المنفرد لدول المنابع الخمس حدث حراك شديد على مستوى دول الحوض وتحركات مكثفة من مصر والسودان والمجتمع الدولى الداعم لمشروعات مبادرة حوض النيل التى من بين اهدافها وجود اتفاقية تجمع بين الدول لتنمية موارد النيل وانشاء هيئة عامة تجمع الدول لتحقيق منافع مشتركة من موارد الحوض الطبيعية وعدم الاضرار.

وكان من اهم جهود مصر والسودان طلب مصر والسودان عقد اجتماع استثنائى لوزراء وخبراء دول حوض النيل لبحث ومناقشة التداعيات المؤسسية والقانونية للتوقيع المنفرد لدول المنابع على الاتفاقية الاطارية وذلك عقب تسلم اثيوبيا رئاسة الدورة الحالية لمجلس وزراء مياه النيل وكان ذلك فى يونيو ٢٠١٠، الا أن هذا الاجتماع تأجل اكثر من مرة ولم يعقد حتى الآن. حيث تحدد فى المرة الاولى انعقادة فى سبتمبر ٢٠١٠ بالعاصمة الكينية نيروبى وتأجل لاكتوبر ثم تأجل لديسمبر وبعدها يناير ثم فبراير وكانت هناك اسباب عديدة تعرضت لها بعض دول حوض النيل مثل الانتخابات الرئاسية فى بوروندى وانتخابات مجلس الشعب فى مصر ثم استفتاء جنوب السودان

على الانفصال ٩ يناير الماضى ثم ثورة ٢٥ يناير فى مصر والتى استغلت بوروندى هذا الموقف لتوقيعها على الاتفاقية .

أزمة مياه نهر النيل وآراء الخبراء :

من خلال الاتفاق الاطارى الذى وقعته ست دول من دول منبع نهر النيل يستلزم الامر ان مصر والسودان مطالبتان بالتحرك الفعال لتدارك الآثار السلبية لما ستقوم به بعض دول المنابع من اعمال تنفيذية من شانها الاضرار بكل من مصر والسودان وللتحديد :

قامت اثيوبيا وتقوم حالياً بتنفيذ مشروعات سدود على النيل الازرق وهى المصدر الاهم لمياه نهر النيل فى وقت الفيضان ومن شأن اقامة سدود عليه سواء فى اثيوبيا على الحدود مع السودان او قيام السودان "الشمالى" بإنشاء سدود توقف تدفق ما يقارب ستة مليارات متر مكعب سنوياً وبحد أقصى تسعة مليارات متر مكعب.

تستهدف الاستراتيجية الجديدة للتعاون المشترك بين مصر والسودان فى ملف مياه النيل، حيث قامت اثيوبيا بصورة منفردة بالاعلان عن مشروع توليد الطاقة على النيل الازرق وعن بدء الشركة الايطالية (سالينى) فى تنفيذ سد بوردر، وتعد تلك الخطوة انتهاكها لحقوق بلدى المصب وان هناك نية اثيوبية للسير على هذا المنهج فى المستقبل.

تقوم كينيا بإقامة سد على أحد الروافد التى تمد بحيرة فيكتوريا بنحو ٢ مليار متر مكعب سنوياً.

ترفض اثيوبيا فكرة تخزين المياه فى بحيرة تانا لصالح كل من مصر والسودان.

تعلن رواندا وبوروندى وأوغندا فكرة بيع المياه لمن يريد.

يتعاظم دور اسرائيل فى التحريض لدول حوض نهر النيل لممارسة حقها فى مياة النيل بدعوى ان مصر استأثرت بمياه النهر دون اعتبار لدول المنابع كما انها تقوم بإنشاء بعض السدود فى اثيوبيا وتتعاون معها وغيرها فى مشروعات زراعية ومياة الشرب.

تتعاون دول الاتحاد الاوروبى مع دول المنابع وتمنحها القروض كما تقوم دول متعددة بتنفيذ مشروعات زراعية كبرى خاصة فى مجال الوقود الحيوى ومن بينها شركات ايطالية وصينية وحكومات عربية بزراعة ملايين الافدنة على مصادر مياه نهر النيل.

ان من شأن ذلك كله تعرض كل من مصر والسودان لفقد جزء من مياه نهر النيل بمقدار خمسة عشر مليار متر مكعب سنوياً على مراحل مع تقدم تنفيذ المشروعات خاصة من جانب اثيوبيا الاكثر تأثيرا على موارد مياه نهر النيل.

العواقب المترتبة على بديلين اما ان توقع مصر والسودان على الاطار الاتفاقى لمبادرة حوض نهر النيل خلال المدة الممنوحة لهما حتى ١٥ مايو ٢٠١١ واما ان ترفض مصر والسودان التوقيع على الاطار الاتفاقى للمبادرة يستلزم دراستها٠

وقبل مناقشة هاذين الاحتمالين فإن العمل بالاتفاق الاطارى بعد توقيع بوروندى اهمل حقوق مصر والسودان فى حصتهما التاريخية، كما سلبهما حق الاخطار المسبق بأى تصرف مائى من شانه ايقاع الضرر بهما، وبذلك تخرج المبادرة عن مضمونها وتجهض مشروعاتها بما يعرض صالح جميع الدول للضرر ومع ذلك وبإصرار قامت دول المنابع بإستثناء الكونغو الديمقراطية حتى الآن بالتوقيع بل أن اثيوبيا تقوم بعمل مشروعات مائية ضخمة من شأنها ايقاع الضرر بمصر والسودان، ومعنى ذلك عدم اكتراث اثيوبيا بأى اتفاقيات حتى الاتفاق الاطارى وتكون اثيوبيا بذلك ضاربة عرض الحائط بأى اتفاقيات وغير مكترثة بحجم ما سوف تعانى منه مصر والسودان نتيجة المشروعات التى تقوم بها حالياً او مستقبلاً على مجرى النيل الازرق تحديداً وعندما تثار مسألة التوقيع من عدمة فإن الامر يستوى عند اثيوبيا لأنها الاكثر تأثيراً من حيث امكانية القيام بمشروعات مائية من شأنها ايقاع الضرر بمصر والسودان اما دول المنابع فى الهضبة الاستوائية فدورها محدود من حيث امكانية القيام بمشروعات مهما بلغ تأثيرها فلن يتعدى ما يمكن توفيره من ترشيد استخدام المياه فى مصر٠

وقد رفضت مصر هذا الاقتراح لأنه وفق اجندات سياسية وضعتها اسرائيل فى محاولة للرد على مصر بعد ما رفضت مد ترعة السلام بسيناء اليها لتزويدها بمليار متر مكعب من المياه سنوياً، وقد استغلت اسرائيل حاجة دول المنابع للمال والخبرات والدعم الفنى واللوجستى حيث اثيوبيا تعانى من حروب الماضى ونزعات الانقسام للجنوب الموالى للصومال بمنطقة اجوير.

ان التوقيع على الاتفاق بصورته الحالية يبعنى تنازل مصر عن حقها التاريخى فى حصتها المائية، كما انه اعتراف وتسليم بأن تقوم أى دولة من دول الحوض بمشروعاتها دون اخطار مسبق، ووقوع ضرر على دول المصب خاصة، ويعنى ذلك فعلاً تنازل مصر عن امنها المائى وعدم تمكنها من تخطيط مشروعاتها للتنمية فى ظل تصرفات غير متوقعة ومفاجئة من دول المنابع، وبذلك يتحقق قول وزير خارجية اثيوبيا بأنه حان وقت لأن تنسى مصر استقرارها المائى على حساب دول المنابع، وأن تنتظر اياماً صعبة مع مواردها المائية، ومن جانب آخر فإن عدم التوقيع على الاتفاق يعنى توقف دور مصر فى المبادرة بما قد يضيع عليها فوائد اخرى من خلال

المشروعات المقترحة التى تمولها الدول المانحة والبنك الدولى وغيرهما، كما ان عدم التوقيع سوف يؤدى الى تدهور العلاقات بين مصر ودول المنابع، وهو ما تحاول مصر تجنبه قدر استطاعتها.

ان اهم الحلول المقترحة فى الفترة المقبلة هو التركيز على علاقات قوية بين مصر والسودان والسودان الجنوبى بعد الاستقلال، الذى تضم اراضية مخزوناً كبيراً من المياه بمنطقة السد فى حوض بحر الغزال، وهو حوض ضخم يستقبل مياه أمطار بواقع ٥٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنوياً لا تسهم حالياُ فى مياه حوض النيل بأى مقدار، بل العكس فإن مصادر هذا الحوض الكبيرة تذهب هدراً فى البخر، وفى المستنقعات وفى محاولة الاستفادة من مياة هذه المنطقة جنوب السودان كان هناك توافق حول انشاء مشروع قناة جونجلى الذى توقف مع الحرب الاهلية فى السودان، وترفض جنوب السودان الحوار حول هذا الموضوع الى ما بعد استقلالها فى يوليو ٢٠١١.

ان التفاهم بين مصر والسودان والسودان الجنوبى سيكون هو المخرج لاستعاضة ما يمكن ان توفرة المشروعات الاثيوبية من خلال مشروعات تعاون مشتركة طبقاً لقاعدة المكسب للجميع فالسودان الجنوبى يحتاج الى مجهودات كبيرة لبناء الدولة ولدى مصر الكثير مما تقدمه فى هذا الخصوص، كما ان الحرص على علاقة وثيقة مع السودان هو أحد عوامل الاستقرار لمشروعات المياه فى منطقة لها علاقات تاريخية بين مصر والسودان (شمالة وجنوبة) كما ان الحفاظ على التعاون والتفاوض بأسلوب اكثر ايجابية وحسم مع دول المنابع قد يؤدى الى تعديل مواقف بعض هذه الدول او تدخل الدول المانحة لوقف الضرر الواقع على مصر، وتضاف الى ذلك ضرورة التحرك المصرى على المستوى العالمى لتوضيح حجم الخطر، وان مصر فى حاجة ماسة الى مزيد من المياه، وانها تحاول تحقيق المصلحة للجميع.

ان الحلول القانونية لن تؤتى ثمارها مع دول أرادت ان تتخذ موقفاً متعنتاً بدعوى انها مضارة مائياً وراغبة فى رفع مستوى معيشة شعوبها، وان الاتفاقات السابقة تحقق مصلحة مصر فقط. ان الحل الامثل لأزمة مياه نهر النيل يمكن تلخيصة فى:

استمرار التعاون مع دول حوض نهر النيل كإطار عام.

التوقيع على الاتفاق الاطارى مع تسجيل تحفظات مصر على نقاط الاختلاف المؤدى للخطر.

اضافة فقرة تؤكد التزام جميع الدول بعدم احداث ضرر بأى دولة من دول الحوض، وتحديد مفهوم الضرر والآلية التى يتم الاحتكام اليها لوقف الضرر.

اعطاء اولوية قصوى للتعاون مع السودان والسودان الجنوبى.

اعلام قوى على مستوى العالم لتوضيح حقوق مصر والمخاطر المحتملة على شعبها.
ترشيد استخدام المياه فى مصر طبقاً لقواعد جديدة وسياسات مائية وزراعية وسكانية رشيدة.

إختلاف رؤية الخبراء :

تختلف الرؤية ما بين الموافقة على تخزين مياة النيل لمصر بأعالى النيل مثلما كانت تفعل قبل انشاء السد العالى حيث كانت تقوم بالتخزين بجبل الاولياء بالسودان وهذا يتطلب التنسيق مع اثيوبيا بصفة خاصة وبقية دول المنابع بصفة عامة والاتفاق حول السدود المفتوحة التى تسعى الدول الى انشائها لتوفر الطاقة الكهربائية فى المقام الأول ثم الزراعة فى المقام الثانى ان وجدت وما يترتب على ذلك من آثار جانبية يجب مناقشتها والاتفاق على طرق مواجهتها خاصة وان اصحاب هذا الاتجاه يرون أن مصر سوف تحقق فوائد كثيرة على المدى البعيد خاصة اذا تم ربط المصالح الاقتصادية والتجارية بين دول الحوض وغيرها من المصالح ويستمر اصحاب هذه الرؤية قائلين ان هذا يحتاج الى قرار سياسى فى المقام الأول لأن كافة الجوانب الفنية المتعلقة بإنشاء سدود بأعالى النيل تؤكد ان مصر اجلاً او عاجلاً سوف تحصل على حصة اضافية من مياة النيل مع الاخذ فى الاعتبار استمرار بعض الدول فى انشاء سدود واعلان دولة جنوب السودان الجديدة وعلاقتها بدول البحيرات الاستوائية وبإعتبارها دول مصب ومنبع ومجرى باضافة الى المتغيرات الدولية والاقليمية التى تشهدها منطقة حوض النيل.

يرى اصحاب الاتجاه الآخر بأنه من الصعب سياسياً واستراتيجياً ان تقوم مصر بتخزين مياه النيل بالمنابع لأن ذلك قد يخضع للأهواء السياسة لرؤساء الدول والحكومات بالمنطقة وان مثل هذا الاتجاه او السيناريو الرافض يرى أنه لا يوجد مايجبر مصر على اتخاذ ذلك فى ظل قواعد القوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة رغم أن عدم صدور هذا القرار قد يؤدى الى تدويل ملف مياة النيل والذى يسمح بصورة او اخرى ضياع الحقوق المصرية فى مياه النيل حيث ان محكمة العدل الدولية قد يكون لها وجهة نظر لا تخضع للقوانين الدولية، كما يرى اصحاب هذا السيناريو انه لا يوجد ما يزعج مصر فالسد العالى قائم والتخزين موجود مع ملاحظة ان السودان بدأت ايضاً فى اقامة سدود جديدة للحصول على حصتها المائية.

هناك تحذير من خطورة قيام اثيوبيا بإنشاء مجموعة من السدود الاربعة التى أعلنت عنها وانه سوف يؤثر بالسلب على الموارد لمصر من مياه النيل من الهضبة الاثيوبية وان ما يردده البعض بأنه لا خوف على مصر كلام غير مسئول خاصة فى ظل عدم الاتفاق بين دولتى المصب واثيوبيا القائم حالياً وقيام الاخيرة بالعمل منفردة خاصة وان هذه السدود حصيلة التخزين بها تصل

لنحو ١٤١ مليار متر مكعب. وان عدم الاتفاق سوف يظهر اثناء القيام بتوفير المياه للإحتياجات اليومية للزراعة والشرب والصناعة على حساب تقليل انتاج الكهرباء، وتتم خطوات التخزين على مراحل تبدأ بملء نصف المساحة للتخزين ثم استكمال التخزين تدريجياً حتى يتم تخزين السعة الاستيعابية للسد وفقاً للتصميمات وبالتالى لابد من الجدية فى التعامل مع الخطوات المنفردة من قبل دول المنبع. الرؤية ان الحل فى منظمات المجتمع المدنى وان تتحرك لتجبر الشركات التى تقوم بتنفيذ مثل هذه السدود عن العمل وكذلك الجهات الممولة مثلما حدث من المجتمع المدنى فى اثيوبيا بتخزين مياه الفيضان بعد انشاء السد الذى يستغرق انشاؤه ما بين ٤ و ٥ سنوات لأن هذا التخزين يرجع لرغبة الدولة وليس وفقاً للإتفاق حول معدلات التخزين وتوقيتاته وهناك سيناريوهات فى حالة اذا قامت اثيوبيا بملء السعة التخزينية مرة واحدة ففى هذه الحالة لن تصل لمصر اى نقطة مياة. اما فى حالة الجفاف قد يكون الحل فى المخزون الاستراتيجى لمياه النيل ببحيرة ناصر بينما اثيوبيا لديها احتياطى من المخزون لتوفير الاحتياجات المائية بغض النظر عن انتاج الكهرباء مثلما حدث فى مصر خلال سنوات الجفاف فى الثمانينات حيث تم بكينيا حينما تظاهروا بموقع مشروع سد جيت (٣) على الحدود الاثيوبية – الكينية بعدما اكتشفوا انه سوف يؤثر على الوارد من المياه لكينيا وكذلك بيئة البحيرة بهذه المنطقة ومن ثم قامت اثيوبيا والشركة الايطالية بإيقاف العمل فى هذا السد الثالث مع ملاحظة ان هذه الشركة تقوم حالياً بإنشاء سد يوردور ولابد من قيام منظمات المجتمع المدنى المصرى برفع دعاوى قضائية ضد الشركات الاجنبية التى تعمل فى اثيوبيا خاصة وانه يمكن ان يكون لديها مصالح فى مصر وكذلك التظاهر امام سفارات هذه الشركات. صعوبة موافقة مصر على هذه السدود لأنه يعنى من الناحية الفنية ان مصر تقوم بتخزين حصتها المائية لدى السدود الاثيوبية كما انها مسألة استراتيجية لا تحتمل الهزل حيث ان مصر كانت قبل بناء السد العالى تقوم بتخزين مياه النيل بالخزانات السودانية ايام الحكم الملكى وذلك لحين الانتهاء من انشاء السد العالى فى اشارة الى خزان جبل الاولياء الذى قامت ببنائة مصر لتخزين المياه واستغلالها فى الزراعات ولدعم خزان اسوان.

ان السدود التى تقوم السودان حالياً بانشائها فى عطبرة سيبث فى اطار حرص حكومة الخرطوم لحل مشاكل ابناء حلف الجديدة بعد انخفاض السعة التخزينية لسد خشم القربة لآقل من ٥٠٠ مليون متر مكعب بدلاً من ١.٣ مليار متر مما ادى الى انخفاض المساحات المنزرعة الى اقل من ٢٠٠ ألف فدان وهو ما شكل عنصر ضغط سياسى واجتماعى واقتصادى على الحكومة السودانية وأيضاً اهالى حلف الذين هاجروا اليها بعد بناء السد العالى حيث تم تهجير اهالى وادى حلف على

الحدود السودانية المصرية. اجمالى التخزين المقرر على السدين الجديدين يصل لنحو ٣ مليار متر مكعب سنوياً ويدخل ضمن حصة السودان من مياة النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ وقد تم تحقيق معظم الاهداف التى تم الاتفاق عليها مع مصر وفقاً للاتفاقية حيث تجتمع الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل بانتظام لأكثر من ٥٠ عاماً وبعيدة تماماً عن أية خلافات سياسية قد تظهر احياناً بين البلدين. هناك اتفاقاً على المبادئ الاساسية بين شمال وجنوب السودان فيما يتعلق بمياه النيل وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولى الذى يقر مبدأ الاستغلال المنصف والعادل ولم يتم مناقشة ابعاد انفصال جنوب السودان فى اجتماعات الهيئة الفنية المصرية – السودانية لمياه النيل حتى الآن وهو ما يتطلب سرعة عقد الاجتماعات التى توقفت منذ فترة، وأمام دولة جنوب السودان الجديدة عدة خيارات للتعامل مع السودان ومصر فى ملف مياة النيل اما ان توافق على اتفاقية ٥٩ الموقعة بين مصر والسودان وهو ما يعنى التزام حكومة الخرطوم بتنفيذ التزامتها المائية نحو الجنوب واما ان تنضم الدولة الجديدة لدول المنبع وتقوم بالتوقيع على اتفاقية عنتيبى واما لا تعلن موقفها سواء فى الرفض او القبول لاتفاقية ٥٩ او اتفاقية عنتيبى ويعتقد الخبراء السودانيون ان جنوب السودان ليس لدية مشكلة فى نقص المياه ولكنه يعانى من معدلات سقوط الامطار ومدتها وشدتها علاوة على ان المياه القادمة من اثيوبيا عبر جنوب السودان " من بحيرة تانا " يضيع اكثر من نصفها بالجنوب٠ وهناك ٤ سدود مقترحة من حكومة الجنوب على بحر الجبل وهى لانتاج الطاقة الكهربائية فى المقام الاول وهو ما تحتاجة بشدة الحكومة حيث تقدر الطاقة المنتجة من هذه السدود لنحو ٢٠٨٠ ميجاوات وعلى جانب آخر لا توجد مساحات يمكن زراعتها بجوار السدود المقترحة. تشير الدراسات الى أن حكومة الجنوب لا توجد لديها امكانيات لاقامة سدود كبيرة فهناك ٢٢ فرعاً للنهر ببحر الغزال يمر بها حوالى ١٥ مليار متر ولكن لا يصل منها سوى نصف مليار م٢. كما أكد ان هذه السدود الصغيرة لن تؤثر على مصر والسودان لمدة مائة عام لأن المياه التى سوف تقوم هذه السدود بتخزينها كانت فى الاصل لا تصل الى البلدين ومثلها فى هذا سدود رواندا وبوروندى حيث لاتؤثر على الوارد من البحيرات الاستوائية وان خبراء الهيئة المشتركة قاموا بوضع العديد من السيناريوهات بناء على دراسة فنية على فترات ٢٥–٥٠–١٠٠ عام لكل الانهار والفروع. هناك ٤ سدود كبيرة مقترحة من قبل اثيوبيا على النيل الازرق وهى كارادويس، باكواوبو، مانداية ومابال وبوردر الذى يتم تنفيذه حالياً على الحدود الاثيوبية– السودانية وهى لتوليد الكهرباء وهناك مساحات صغيرة زراعية يمكن ان تروى من هذه السدود وبصراحة اكبر المساحات التى يمكن زراعتها على تانا بليس الذى انتهت اثيوبيا من تنفيذه وتصل لنحو ٥٠ الف هكتار علماً بأن

دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه المساحات ضعيفة وعلى المصريين دراسة هذه الجدوى للتعرف على مدى تأثيرها على كميات المياه الواردة من الهضبة الاثيوبية٠ ان قيام اثيوبيا بانشاء السدود المقترحة سوف يقلل من نسبة البخر بالخزانات والسدود المصرية السودانية فى حدود ٥ مليارات متر مكعب علاوة على تقليل كمية الطمى الوارد مع مياة الفيضانات لدولة المصب مما يزيد من السعة التخزينية لهذه المياه بالسدود والخزانات المصرية والسودانية ناهيك عن انتاج الطاقة الكهربائية التى يمكن ان تستفيد منها كل من دولتى المصب التى مازالت بحاجة الى المزيد من الطاقة فعلى سبيل المثال سد مانداية المقترح انشاؤه لتخزين ٥٠ مليار متر مكعب تصل نسبة التخزين حوالى ٢٠٠ مليون م٣ بينما بحيرة ناصر تصل نسبة البخر لها لنحو ١٠ مليارات م٣ كما أن مثل هذه السدود سوف تحدث نوعاً من الاستقرار لاثيوبيا وتحقيق تكامل اقتصادى بين دول النيل الشرقى وروابط استراتيجية وامنية. ان اسرائيل لا تستطيع الحصول على مياة النيل الا عن طريق مصر واذا كان هناك بعض الدول تفكر فى الزراعة بأثيوبيا فإن الدراسات تشير الى انها غير ذات جدوى لوجود امطار غزيرة تجعل التخزين واستغلاله فى زراعة مساحات كبيرة غير مجدية اقتصادياً مع ملاحظة ان اثيوبيا لديها العديد من الأحواض الفرعية للنهر عدا نهر البارو – اكوبو الذى يوجد حوله اكبر المساحات التى يمكن زراعتها ولكن المياه الشائعة اكثر من المياه التى سوف يتم استهلاكها.

لم تتغير العلاقات المصرية الأوغندية منذ توقيع دول المنابع على الاتفاقية الاطارية لحوض النيل فى مايو ٢٠١٠ بمدينة عنتيبى الأوغندية وحتى الآن حيث شهدت الفترة السابقة عن الاحداث الاخيرة التى شهدتها مصر فى اشارة الى ثورة ٢٥ يناير زيارات على مستوى رفيع من قبل المسئولين بالبلدين. ان اوغندا استقبلت وزير الكهرباء المصرى والوفد المرافق له لبحث الاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال انتاج الطاقة وكذلك فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد بدأ الرئيس الاوغندى موسفينى خطوات عقد قمة تشاورية لرؤساء دول البحيرات الاستوائية ودولتى المصب مصر والسودان لبحث التوصل الى حل توافقى بشأن نقاط الخلاف فى الا تفاقية الاطارية الجديدة لمياه النيل فى يناير ٢٠١٠ وذلك بعد عقد سلسلة من اللقاءات والاتصالات مع رؤساء كل من كينيا وتنزانيا ورواندا ولكن الاحداث التى شهدتها مصر والسودان حال دون عقد هذه القمة خاصة بعد توقيع بوروندى على الاتفاقية. وحول رؤية اوغندا للوضع الحالى للاتفاقية ثابت منذ بداية اطلاق المبادرة ويتمثل فى ان هناك قضايا اكثر أهمية للتباحث حولها بدلاً من الحديث عن حصص مائية لكل دولة من دول الحوض على رأسها كيفية الاستفادة من فواقد النهر

ومكافحة الفقر وتنمية موارد الحوض لصالح شعوبة فعلى سبيل المثال فإن هناك ٣٠% فقط من المواطنين الاوغنديين يحصلون على الطاقة مما يضطرهم الى قطع خشب الغابات والاشجار بمعدل سنوى يصل الى ٤٣ مليار متر مكعب وهو ما يعنى استمرار هذا التدمير وذلك سوف يؤدى الى نقص معدلات سقوط الامطار ومن ثم سوف يتأثر منسوب المياه فى البحيرات الاستوائية وهو ما يعرف بالآثار السلبية للتغيرات المناخية كما ان مياه النيل تكفى الجميع اذا احسن ادارة موارد النهر. وحول موقف الحكومة الاوغندية تجاه شمال وجنوب السودان بعد اعلان انفصال الجنوب ان العلاقات بين اوغندا وحكومة الخرطوم كانت قد شهدت خلال السنوات الماضية بعض الجفاء من كلا البلدين ولكن الوضع الآن مختلف فكلتا الدولتين دول جوار ومن ثم فإن اوغندا حريصة على دعم علاقتها معهما لضمان الاستقرار بمنطقة البحيرات وتقدم اوغندا كافة اشكال الدعم للدولة الوليدة لضمان الاستقرار وتنمية المنطقة.

مازال أمام دول المنابع الموقعة على اتفاقية عنتيبى فرصة للعودة الى مائدة المفاوضات والحوار مع دولتى المنبع وذلك وفقاً للمحاضر التى وقعوا عليها فى اجتماعات شرم الشيخ (ابريل ٢٠١٠) حيث اكدوا انهم يسعون الى انشاء المفوضية بشكل مؤقت "كإجراء" وأنهم سوف يقومون بتاجيل التصديق فى البرلمان لحين الاتفاق بين دول الحوض حول نقاط الخلاف وخاصة الفقرة ١٤ "ب" وذلك للوصول الى اتفاق جماعى بدلاً من الاتفاق الجزئى الذى تم توقيعه. فى حال اصرار دول المنبع وقيام برلمانتهم على التصديق فانه لا يحقق المنافع التى من اجلها تم اطلاق المبادرة بتمويل من المجتمع الدولى والتى تهدف فى المقام الاول الوصول الى اتفاق شامل يجمع جميع الدول خاصة وان هناك سوابق لدى هذه الدول بأن الاتفاقيات الجزئية لا تحقق الاهداف المنشودة مثال ذلك اتفاقية نهر كامبرا الموقعة بين رواندا وكينيا واوغندا لتنظيم ادارة النهر حيث لم يتم استغلاله كما كان مطلوباً حتى الآن. مازال هناك خطوات من الناحية العلمية لم تكتمل لتحويل الاتفاقية الى موضع التنفيذ منها تقرير الخبراء الخاص بآليات تحويل المبادرة الى مفوضية اقليمية يملكها ٦ دول "الموقعة" بدلاً من العشر دول وهذا التقرير من المفروض عقدة على وزراء مياه النيل لمناقشته واقراره وهذا لم يتم حتى الآن مع ملاحظة ان الاجتماع الوزارى الاخير فى يونيو ٢٠١٠ باديس بابا دعا الى اجتماع طارئ للمجلس لمناقشة الطلب المصرى السودانى والخاصة بدراسة الآثار القانونية المترتبة على هذه الاتفاقية الجزئية الموقعة، وقد وقعت مصر والسودان على كافة بنود اتفاقية عنتيبى عدا بند "١٤ ب" الذى مازال محل خلاف حيث يتحدث عن مفهوم الامن المائى والذى يتعرض لاقرار حقوق دول الحوض للاستخدامات الحالية والحقوق حيث قامت دول المنابع بتفسير

هذا Using and Rightes هذا المفهوم بأنه اعتراف بالاتفاقيات السابقة وهذا المفهوم هو الامثل من الناحية القانونية وبشهادة الخبراء الدوليين ولكنهم أصروا على موقفهم على اعتبار ان القوانين والاعراف الدولية لا يوجد فيها بند او نص على الاستخدامات السابقة والحالية وهذا هو الخلاف الحقيقى فى وجهتى النظر بين دول المنبع ودولتى المصب وهذا الموقف من قبلهم عن الرؤية المقدمة من مصر.ولكن مازال فى حالة اذا اصرت هذا على موقفهم ان التوقيع الذى تم غير ملزم لمصر والسودان خاصة وانه غير قانونى وعلى من يتصرف ضد القوانين ان يتحمل التبعات على المستويين الاقليمى والدولى ويجب الالتفات الى اهمية عدم نقل قضية الخلافات وتصعيدها الى المستوى الاقليمى فى اشارة الى الاتحاد الاوروبى او على المستوى الدولى " محكمة العدل الدولية" وانما يجب ان يتم حل الخلافات داخل الاسرة الواحدة حتى لا تظهر تدخلات خارجة تضر بجميع دول الحوض. ان العرض على البرلمانات ليس له مهلة محددة فمن حق كل دولة ان تختار الوقت المناسب للتصديق على اتفاقية عنتيبى ولكن الأمل فى عدم اللجوء للتصديق حتى يمكن اعطاء المزيد من الوقت للتفاوض حول نقاط الخلاف لأن الاتفاق يحقق مصلحة للجميع. ان المشكلة الحقيقية ان هناك رأيا عاماً بدول المنابع ضد مصر والسودان وهو ميراث تاريخى عمل على تعميقة الاستعمار وبعض وسائل الاعلام ومن ثم فان الحل هو العمل على تحسين وتغيير هذه الصورة الذهنية بالتوسع فى التعامل مع منظمات المجتمع المدنى بهذه الدول وبمعنى آخر التوسع فى مفهوم الدبلوماسية الشعبية.

ان المخاطر تأتى من مصدرين الاول هو الاتفاقية الاطارية الحالية وما صاحبها من توقيع ٦ دول لها لتشكيل ما يسمى بمفوضية حوض النيل لاعادة توزيع حصص النهر حسب المعايير الموضوعية فى الاتفاقية الاطارية ولتشجيع ودعم استثمارات الزراعة والطاقة فى دول المنابع وبما يمثل تهديداً مباشراً لحصتى مصر والسودان من النهر. والمصدر الثانى هو احياء المخطط الاثيوبى القديم جداً للتحكم فى نهر النيل تنفيذاً للعقدة الراسخة هناك انه من يتحكم فى نهر النيل يتحكم فى مصر. ان مخطط اثيوبيا القديم للتحكم فى نهر النيل اسناد ٣٣ سداً على النيل الازرق الذى يزود النيل بـ ٥٨% من ايرادة المائى الذى تحصل مصر على حصتها السنوية من مياة النيل منها بدأ احياؤه خلال العقدين الماضيين ببناء العديد من السدود الصغيرة الحجم ثم قاموا بعد ذلك بتنفيذ سد تاكيزى الذى حتى لم تحتج علية الحكومة المصرية ويقع على نهر عطبرة بسعة ٩ مليارات متر مكعب من المياه، ثم نفق تانابلسى والذى يولد الكهرباء. تضمن المخطط الاثيوبى القديم كذلك التوسع زراعياً عليه لمساحات كبيرة حسب ما هو منشور عل موقع وزارة الخارجية

الاثيوبى وتلا ذلك البدء فى بناء سد "بوردر" سد الالفية العظيم الحدودى مع السودان بسعة ١٥ مليار متر مكعب، ويلى ذلك سدود كارادوبى وبيكو ابودمندايا بسعة اجمالية ١٤١ مليار متر مكعب للتحكم الكامل فى مياة النيل الازرق وتوليد الكهرباء وتصديرها الى مصر والسودان، وزراعة مساحات شاسعة من الاراضى تصل الى مليون هكتار. والتساؤل عن اسباب قبول مصر الدخول فى مفاوضات حول هذه الاتفاقية وجدوى التوقيع عليها حيث انه بالفعل هناك اتفاقيات مع دول حوض النيل جميعاً تلزمها بعدم اقامة اى منشآت مائية على النهر الا بعد موافقة مصر عليها والتأكد من عدم اضرارها بحصة مصر المائية والتأكيد على عدم وجود جدوى الدخول فى اتفاقيات جديدة. ولم تحقق الاتفاقية الجديدة الاعتراف بحقوقنا المائية او زيادة ايراد نهر النيل لصالح جميع دولة مشيراً الى ان بها اوجة قصور عديدة حيث انها لا تقر الاتفاقيات القائمة ولا بالحقوق المائية المصرية، ولا تتضمن اى بند يسمح بزيادة ايراد النهر لصالح شعوبة، او بالاجراءات التنفيذية للاخطار المسبق والى تعطى لدول المصب حق الاعتراض على مشاريع المنبع اذا كانت ضارة بهم. بالرغم من توافق دول الحوض على معظم بنود الاتفاقية الاطارية الا أن تغيير العديد من هذه البنود يتم بالاغلبية "٦ دول من مجموع ٩ دول" اى ان المنبع تستطيع وحدها تغيير هذه البنود بدون الرجوع الى دول المصب " مصر والسودان " تتركز الاتفاقية الجديدة على تقسيم مياه النهر ما بين دول الحوض وحصص دول المنابع ستكون خصماً من حصة مصر والسودان اللتين تقتسمان كامل ايراد النهر حالياً. ويجب عدم موافقة مصر على هذه الاتفاقية الا بعد معالجة هذة القصور ولم تقبل دول المنابع هذه التعديلات بحجة ان المفاوض المصرى كان قد سبق ان وافق على جميع بنود الاتفاقية الاطارية باستثناء البند الخاص بالحقوق المائية والذى سبق ان رفضته دول المنابع بالاجماع. ان دول الحوض لن تقر بالحقوق ولا بالاستخدامات المائية لمصر ورفضت دول المنابع ايضاً ان تشتمل الاتفاقية على اى بند لتعاون دول الحوض لزيادة ايراد النهر لصالح شعوبة. ومن الناحية القانونية هذه الاتفاقية الاطارية حتى لو قامت دول المنابع بالتصديق عليها فانها لا تلزم مصر بأى التزام نحو هذه الدول ولا تعنى اى من هذه الدول من التزاماتها نحو مصر حسب الاتفاقيات القديمة القائمة معها ولا يحق لهذه الدول تقسيم حصص فيما بينها فى غياب مصر والسودان وبما يعد اعتداء على حقوقها المائية وتعدياً على الاتفاقيات القائمة الملزمة لهم. اما من الناحية السياسية هذه الاتفاقية تمثل عامل ضغط على مصر ويظهرها بأنها الدولة التى تستأثر بالمياه دون غيرها من الدول بالحوض.

قامت دول المنابع بالتوقيع على الاتفاقية الاطارية لمياه النيل عدا الكونغو الديمقراطية وهو ما يجعلها نافذة المفعول فور تصديق المجالس البرلمانية بهذه الدول (اثيوبيا – رواندا – بوروندى – كينيا – اوغندا – تنزانيا). الحقوق والتزامات التى نصت عليها الاتفاقية وأهم ما جاء فيها وهو على النحو التالى :

مادة (٤) الاستغلال العادل والمنصف :

يجب على دول حوض النيل كل فى اراضيه ان تستغل الموارد المائية لشبكة نهر النيل وحوض نهر النيل بطريقة عادلة ومعقولة، وعلى وجة الخصوص يجب على دول حوض النيل ان تستخدم هذه الموارد وتنميتها بهدف تحقيق الاستغلال الامثل والمستدام لها والاستفادة منها، مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح دول الحوض المعنية بما يتماشى مع الحماية الملائمة لهذه الموارد المائية، ويحق لكل دولة من دول الحوض الحصول على حصة عادلة ومعقولة من الاستخدامات المفيدة للموارد المائية لشبكة نهر النيل وحوض نهر النيل.

فى سعيها لضمان استغلالها بشكل عادل ومعقول للموارد المائية لشبكة نهر النيل، يجب على دول حوض النيل ان تاخذ فى الاعتبار كل العوامل والظروف ذات الصلة، منها على سبيل المثال الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية والسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية فى كل دولة من دول الحوض. وايضاً تأثيرات استخدام او استخدامات الموارد المائية فى دولة ما من دول الحوض على دول الحوض الاخرى. علاوة على الاستخدامات القائمة والمحتملة للموارد المائية مع المحافظة على الموارد المائية وحمايتها وتنميتها والاقتصاد فى استخدامها وتكاليف التدابير التى تتخذ لتحقيق هذا الغرض، وايضاً حجم ونسبة منظقة التصريف فى أرض كل دولة من دول الحوض.

فى تطبيق الفقرتين (١) و (٢) اعلاه تلتزم دول حوض النيل المعنية، عند الحاجة بالدخول فى مشاورات بروح التعاون كما تراعى دول حوض النيل القواعد والاجراءات التى تضعها مفوضية حوض نهر النيل للتنفيذ الفعال للاستغلال العادل والمعقول.

مادة (٥) : الالتزام بعدم الحاق ضرر ملموس :

١- تتخذ دول حوض النيل فى استغلالها الموارد المائية لشبكة نهر النيل وحوض نهر النيل فى اراضيها كل التدابير المناسبة لمنع الحاق ضرر ملومس لدول الحوض الاخرى.

٢- اذا لحق ضرر ملموس رغم ذلك بدولة اخرى من دول حوض النيل، وجب على الدولة التى ادى استخدامها الى الحاق ذلك الضرر، فى حالة عدم وجود اتفاق ينظم ذلك الاستخدام، اتخاذ كل

التدابير المناسبة مع المراعاة الواجبة لأحكام المادة (٤) اعلاة بالتشاور مع الدولة المتأثرة بالضرر لازالة او تخفيف ذلك الضرر، وعند بحث مسألة التعويضات.

مادة (٧) : التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات :

تنفيذاً لتعاونها فيما يتعلق باستخدام وتنمية وحماية حوض نهر النيل وموارده المائية، تتبادل دول حوض النيل بشكل منتظم البيانات والمعلومات المتاحة بسهولة وذات الصلة عن التدابير القائمة وعن وضع الموارد المائية للحوض بقدر الامكان، فى شكل سهل استغلالها من قبل الدولة التى يتم تبليغها بها.

اذا طلبت دولة من دول الحوض من دولة اخرى من دول الحوض تزويدها ببيانات او معلومات غير متاحة بسهولة، وجب عليها بذل اقصى ما فى وسعها للإلتزام بالطلب ولكن يجوز لها ان تعلق التزامها على ان تدفع الدولة الطالبة التكاليف المعقولة لجمع البيانات، وعند الملائمة معالجة تلك البيانات او المعلومات.

عند تنفيذ التزاماتها بموجب الفقرتين (١) و (٢) اعلاة، توافق دول حوض النيل على مراعاة الاجراءات التى ستضعها مفوضية حوض نهر النيل.

مادة (٨) : التدابير المزمعة :

توافق دول حوض النيل على تبادل المعلومات بخصوص التدابير المخطط لها من خلال مفوضية حوض نهر النيل كما تلتزم دول حوض النيل بمراعاة القواعد والاجراءات التى تضعها مفوضية حوض نهر النيل لتبادل المعلومات بخصوص التدابير المخطط لها.

مادة (١١) : منع وتخفيف الاوضاع الضارة :

يجب على دول حوض النيل على المستوى الفردى، وعند الملاءمة على المستوى الجماعى، من خلال تقاسم التكاليف بين دولة حوض النيل او دول حوض النيل التى قد تتأثر ان تبذل كل جهد لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع او تخفيف الاوضاع المتعلقة بشبكة نهر النيل والتى قد تضر دول حوض النيل الاخرى، سواء كان ذلك ناتجاً عن سلوك بشرى او اسباب طبيعية، مثل اوضاع الفيضانات، او الحشائش المائية المتغلغلة او الامراض التى تحملها المياه او انتشار الطمى، او التأكل، او الجفاف، او التصحر، وعند تنفيذ هذا الالتزام، يجب على دول حوض النيل ان تأخذ بعين الاعتبار والارشادات التى تضعها مفوضية حوض نهر النيل.

مادة (١٣) : حماية حوض نهار النيل والمنشآت ذات الصلة فى وقت النزاع المسلح :

تتمتع شبكة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة والمرافق والاعمال الاخرى وكذلك المنشآت ذات الصلة والمرافق والاعمال الاخرى وكذلك المنشآت التى تحتوى على قوى خطيرة فى حوض نهر النيل بالحماية التى توفر لها مبادئ، وقواعد القانون الدولى المعمول به فى النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، سيما قواعد القانون الانسانى، ولا يجوز استخدامها بالمخالفة لهذه المبادئ والقواعد.

أطر حل

قضية المياه بين دول حوض النيل

اصدر الملك زوسر من الاسرة الثالثة مرسوماً منذ حوالى ٢٨٠٠ سنة قبل الميلاد يشتكى فية من احوال المجاعة التى اجتاحت الدولة ويعانى منها الناس بسبب انخفاض مياة النيل لسبع سنوات متتالية، قال فية انا فى حالة من الكدر والتعاسة وقلوب كل من معى فى القصر حزينة من جراء هذا الهول العظيم فالنيل لم يأت فى عهدى منذ سبع سنوات، الحبوب ناقصة والفواكة اصابها الجفاف وكل ما يؤكل اصبح شحيحاً، والناس يسرق بعضهم بعضاً والاطفال يبكون والشبان عاطلون وقلوب الكهول كسيرة وانحنت سيقانهم وتدلت اذرعتهم واغلقت الدواوين والمصانع حتى دور العبادة اصبحت خاوية فارغة. وهكذا يتضح اهمية مياة النيل للحياة فى مصر واصبح شريان الحياة الرئيسى فيها، وقديماً ايضاً كان رمسيس الرابع يبتهل الى الالة اوزوريس قائلاً.٠ انك النيل وليس غيرك.٠ وحقاً انت عظيم فى الحقول فى باكورة الفصول.٠ وكل الالهة والبشر يعيشون بفضل نعمائك، ويرجع السبب فى هذا ان المصريين كانوا يخلطون دائما بين النيل واوزوريس بل ويعتقدون ان النيل هو اوزوريس نفسة ولذلك جاء فى البرديات ان الكهنة كانوا يلقنون فى ترانيم الجنازة من يموت وهو فى غرفة التحنيط ليقول بين يدى قضاة الموت " اننى لم الوث ماء النيل ولم احبسة عن الجريان فى موسمة ولم اسد قناة من قنوات المياه ".

واعتقد كثير من المصريين أو جميعهم فى وقت من الاوقات ان فيضان النيل يحدث من دموع ايزيس الغزيرة حزناً على مصرع زوجها المحبوب اوزوريس اله خصوبة الارض والزرع والنماء والذى قتلة الة الشر " ست " لذا كان احتفال المصريين بالفيضان فى شهر بؤونة من كل عام يسمى " ليلة الدموع " فى ذكرى دموع ايزيس التى تسبب الفيضان كما يعتقدون وكانوا ينشدون.٠٠ من يشاهدون النيل فى تمام فيضانة يرتعدون خوفاً.٠ اما الحقول فانها تضحك.٠ وجسور النيل تغمرها المياه ومن ثم تشرق وجوه القوم وتبتهج قلوب الالهة.٠ فالمجد لك ايها النيل الذى يحمل الخير لمصر عندما تفيض.٠ انت تجرى فتسقى الحقول وتنعش القطعان وتمد الناس بالقوة، واذا تأخرت عطاياك توقفت حركة الحياة.٠ واذا غضبت حل الزعر بالبلاد بدونك لا نجد الاسماك وبدونك لا ينبت القمح والشعير والذرة فأنت الذى تخلق كل جميل. وقال ايضاً الفيلسوف المصرى القديم " سنيكا " يصف فيضان النيل قائلاً.٠ انها ذروة الفرح ان نرى النيل يعانق الحقول ويغطى الاراضى المنخفضة ويطوى الاودية الصغيرة تحت سطح مياهة فتبدو المدن اشبة بجزر وسط

فيضانة. وهناك مؤرخين كثيرون يقولون ان المصريين القدماء كانوا يعتقدون ان نهر النيل يتفجر من باطن الارض فى منطقة الشلالات، كهبة من الالة " نون " رب المياه الازلية وترجع رغبة المصريين القدماء فى الربط بين النيل والالة " نون " لاضفاء عنصر القداسة على النهر حتى يعاملة الجميع بالتقديس والاحترام الذى يستحقة هذا الذى يحب الحياة لمصر. وقد اطلق المصريون فى عصور متقدمة على النيل لقب ابو الالهة (هابى) او حابى فى الكثير من الترانيم والصلوت تنقل منها :

هابى ابو الالهة الذى يغذى ويطعم ويجلب المؤنة لمصر كلها.٠ الذى يهب كل فرد الحياة.٠ وياتى بالخير فى طريقة والطعام عند جريانة ومع مجيئة تسرى البهجة عند كل انسان.

هابى ابو الالهة.٠ انت شئ فريد انت الذى خلقت نفسك بنفسك ودون ان يعرف اى مخلوق جوهرك.٠ غير ان كل انسان يفرح ويسعد فى اليوم الذى تخرج فية من كهفك فى الشلالات.

اما فى عصرنا الحالى.٠ فقد اطلق المؤرخ اليونانى الشهير " هيرودوت " عبارته الخالدة " مصر هبة النيل " فالنيل هو شريان الحياة الرئيسى لأرض مصر ولولاة لكانت مصر صحراء جرداء قاحلة لا زرع فها ولا ضرع ولا حياة البشر.. ولولاه ما اقام المصريون القدماء حضارتهم الجبارة على ضفاف النهر الخالد، لذلك قدسة الفراعنة على مر الازمنة والعصور واتخذوه رمزاً دينياً مقدساً وكانو يقدمون له كل عام وعند حلول فيضانه عروساً من ازكى بنات مصر حسباً وجمالاً.٠ والعجيب ان تلك الفتاة كانت تسارع بالقاء نفسها الى النهر الخالد ذلك الاله المقدس وهى فى غاية السعادة والانشراح، ولتكون دائماً مصدر فخر واعتزاز لأهلها وعشيرتها وسط المصريين. واذا كنا نسمع ونرى ونتابع اليوم عن بعض الاتفاقيات الثنائية او الرباعية بين بعض دول حوض النيل.٠ ويزعجنا الامر باعتباره يمس حصتنا من مياة النيل او شريان الحياة بالنسبة لمصر والمصريين. فان الامر بات فى حاجة ملحة وماسة الى دبلوماسية حكيمة للتفاوض مع اشقائنا فى حوض النيل – مع اخذ الاعتبارات الهامة الآتية فى الحسبان :

ان لكل دول حوض النيل الحق فى الاستفادة من ماء النيل.٠ ولها كل الحرية فى اقامة مشاريع الرى واستصلاح الاراضى.٠ مثلما فعلنا فى مفيض توشكى وانشاء بحيرة ناصر وغيرها، وكما فعلت السودان فى انشاء سد جونجلى، لأنه ليس من الانصاف ان تكون هناك دول تطل على البحيرات العظمى ولديها اراض متصحرة تحتاج الماء لريها وزراعتها.

ان انشاء السدود او مشاريع تحويل المياه لن يحول دون حصول مصر على حقها فى ماء النيل لسبب بسيط جداً هو اننا دولة المصب النهائى لمجرى النيل.٠ ولأن منع انحدار الفيضان السنوى

الهادر معناه غرق بلاد المنبع بل وتلاشيها من الوجود.٠ والمعلوم ان اكثر من ٧٠% من مياة الفيضان ينساب فى البحر المتوسط.

تبقى الخطوة الحكيمة المطلوبة وهى دبلوماسية التفاوض مع جيراننا وشركائنا فى حوض النيل لتوطيد عربى الثقة والمحبة معهم.٠ والإقترح ان تتعاون كل من وزارة الرى ووزارة الزراعة وهيئة الاستثمار فى تجهيز مشاريع استثمارية عملاقة مشتركة مع كل بلدان المنبع بمشاركات مصرية كاملة سواء بالمال او الدعم الفنى والعمالة لتحقيق التواجد المصرى الفعال بشكل استراتيجى مع جيراننا من دول حوض النيل .

لم تكن اتفاقية عنتيبى مفاجاة فقد اعلنت دول مصب النيل دائماً ومؤخراً، انها لا تلتزم باتفاقيات للنيل، عقدت كلها تحت ادارة استعمارية على مصر ايضاً من هذه الاتفاقيات.

اتفاقية ١٩٠٥/٥/١٢ بين بريطانيا ممثلة عن مصر والامبراطورية الاثيوبية المستقلة وهى اهم هذه الاتفاقيات.

اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا عن دول اعالى النيل.

وهاتان الاتفاقيتان تعتبرهما مصر ملزمتين بموجب اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ والتى ورد منها بالنص الاتفاقيات الخاصة بتحديد وترسيم الحدود الدولية اوالخاصة بالوضع الجغرافى الاقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوراثة ولا يمكن الغاؤها او تعديها الا باتفاق بين الدول الموقعة عليها.

وترى دول المنبع دون استثناء بطلان هذه الاتفاقيات المووروثة من عهد الاستعمار ويرون انها لا تتمشى مع حقوقهم ولا مع ضرورات التنمية لديهم ويتناسون ان مصر ايضاً كانت خاضعة للاستعمار فالميراث جميعة تم فى ظروف واحدة.

نص اعلان مدريد ١٩١١ على الآتى:

لايجوز للدول المتشاطئة اقامة منشآت لاستغلال مياة نهر دون موافقة باقى الدول.

يجب تعيين لجان مشتركة دائمة لدراسة المشروعات المقترحة على النهر.

صدرت ١٩٦٦ قواعد هلسنكى بشأن المياه فى نفس الاطار السابق أيضاً ١٩٧٩ مبادئ لجنة القانون الدولى بشأن المياه٠

اتفاقية ١٩٥٩بين مصر والسودان بشأن مياة النيل هى الوحيدة التى جرت منذ اتفاقية ١٩٢٩ والتى نصت على تخصيص متوسط مياة تدفق بحيرة ناصر، يكون لمصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب للسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب٠

موقف مصر قانونى ولكن دول منابع النيل تخلت عن الالتزام بالقانونية بل تصرفت من طرف واحد باتفاقية عنتيبى ورغم خطورة اتفاقيتهم فان مصر لم تشر الى الردع بالقوة العسكرية لأن منطق القوة يقفل باب التعاون لزيادة تدفق مياة النيل – واقصى استفادة منه٠

النيل اطول انهار العالم حيث يقترب طولة من ٦٠٠٠ كم ويشكله نهران هائلان النيل الازرق وينحدر من اثيوبيا واريتريا٠ وهو المصدر الرئيسى لامداد مصر بالمياه صيفاً مع الفيضان علاوة على نهر السوباط من اثيوبيا وعطبرة من اثيوبيا واريتريا والتى تؤكد انها تؤيد مصر تماماً فى حقوقها النيلية. تمثل اثيوبيا الهضبة الاثيوبية ٨٥% من مياة النيل لمصر ويشكل النيل الابيض وارد بحر الجبل فقط ١٥% تتدفق طوال العام.

اما دول المنبع فهم ثمانى دول.٠ رواندا – بوروندى – تنزانيا – كينيا – اوغندا – اريتريا – اثيوبيا.٠ علاوة على الكونغو ومواقفها السياسية تتلخص فى الآتى :

نزاعات حادة بين الجيران وفى الاعماق نزاع اثيوبيا واريتريا ورواندا وبوروندى والكونغو وتنزانيا وكينيا وغيرها فضلاً عن النزاعات الداخلية داخل السودان وبعض هذه الدول.

فقر شديد فى معظم هذه لدول نتيجة الصراعات القبلية وزيادة عدد السكان الى جانب مشاكل خطيرة وجسيمة من التصحر وزحف الرمال نتيجة اهمال رعاية الغابات.

الى جانب معاناة بعض هذه الدول من اوبئة دائمة مثل الكوليرا، وذبابة تسى تسى، وهى تطلب الشركات العالمية فى التطهير منها.

النيل نهر ساحر عذب المياه يفتن العالم بسحره المميز عن ٢٧٠ نهراً طويلاً دولياً عبر اكثر من الدولتين وفى افريقيا وحدها ٥٦ نهراً مشتركاً معظمها يعانى سوء الاستغلال، تهطل على حوضة امطار حوالى ٢٠٠٠ مليار متر مكعب كل عام، لكن طولة يجعله من اقل انهار العالم استفادة بما لا يتجاوز ٧% من امطاره، فمثلاً نهر الامازون تبلغ حصيلته ٦٩٣٠م٢ ونهر المسيسيبى ٥٨٠ م٣ ونهر بانقسيانج الصينى ٩٩٥م٣ ونهر النيجر ٣٢٠م٣ بل ان نهر الكونغو يبلغ حصادة ١٤٦٠م٣ "انضمت الكونغو الى اتفاقية عنتيبى" ومصر والسودان تعتمدان كلية على النيل اما الباقون فلديهم الامطار الدائمة او الصيفية٠ ومن الطبيعى ان تكون لديهم مياة جوفية او غالباً قريبة من السطح، كميات هائلة لا حدود لها مختزنة منذ بدء الحياة على الارض.

ما حدث في الاجتماع الأخير لدول حوض النيل بشرم الشيخ لم يكن مفاجأة. فمنذ اجتماعات الكونغو ومواقف دول المنبع واضحة : اقتراحات مصر حول النقاط الثلاث الخلافية بين دول حوض النيل السبع ودولتي المصب (مصر والسودان) قوبلت برفض شديد "النقاط الخلافية التي

اعترضت عليها دول المنبع تتمثل في الحق التاريخي لمصر وفق اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩، والأخطار المسبقة، وطريقة تعديل الاتفاق الإطاري". يري الدكتور هاني رسلان رئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن هذا التصرف في الحقيقة تصرف عدائي ويحمل أخطارا حقيقية علي مصالح مصر المائية وهذه الأخطار قد لا تنعكس آثارها بشكل مباشر وبالرغم من أنه من غير المتوقع أن يحدث ضرر فعلي للحصة الحالية لمصر من المياه وقبل أن تؤثر بالسلب علي حصة مصر حاليا من المياه، ويحرمها من فرصة العمل علي زيادة هذه الحصة مستقبليا يجب علي مصر ألا تنتظر حتى لا تفاجأ بالنتائج السلبية .

وأضاف أن العقدين الماضيين شهدا حالة غياب لمصر في أفريقيا والآن بدأنا نلتفت للعودة مرة أخري ولكن سيحتاج ذلك إلي بعض الوقت . أن مصر سيكون ليدها الحق في استخدام كل الوسائل المتاحة سوءا كانت دبلوماسية أو قانونية أو غير ذلك لحماية مصالحها المائية التي تقع في قلب وصميم الامن القومي المصري، جاذبا الانتباه إلي نقطة غاية في الأهمية هي أنه من المتوقع انفصال جنوب السودان في دولة مستقلة في يناير المقبل. وبالتالي ستظهر دولة جديدة في حوض النيل وهذه الدولة عند التعامل معها لابد من الأخذ في الحسبان عدة اعتبارات من اهمها أنها دولة معبر وليست دولة منابع، وأنها لا تعتمد علي المياه في الزراعة، وأنما تعتمد علي الأمطار ففي بعض فصول السنة تسقط هناك الامطار بغزارة في فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر . وبالرغم مما يثار حول حصة نهر النيل فإنها لا تمثل سوي ٤ % فقط من إجمالي ما يسقط من أمطار علي منابع نهر النيل الذي يعد أطول نهر في العالم وترتبيه العالمي في تصريف المياه رقم (٢٨) في حين أن نهر الأمازون ثاني أطول نهر في العالم وتصريفه المائي (٦٤٠٠) مليار متر مكعب مقارنة بدولة مثل الكونغو يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه ٣٠ ألف متر مكعب في العام بينما نجد في مصر حصة الفرد لا تتجاوز ٧٥٠ متر مكعبا، والفقر المائي الذي حددته الأمم المتحدة في العام (١٠٠٠) متر مكعب من المياه شاملا احتياجاته من الزراعة والصناعة والخدمات والاستهلاك الشخصي. أن مصر لديها الحق الكامل في المطالبة بزيادة حصتها من المياه ولكي تزيد يجب أن تكون هناك مشروعات لحصاد مياه الأمطار وزيادة النهر علي نحو مشروع قناة جونجلي الذي تدعمه مصر ولكنه متوقف بسبب الصراع في جنوب السودان .

من وجهة نظر مؤسس المنتدي الدولي لمنظمات المجتمع المدني بحوض نهر النيل ورئيس المنتدي الوطني السابق فإن حل هذه الأزمة يكمن في إطارين الأول : مد فرص الحوار واضعين في الاعتبار أن دول حوض النيل دول صديقة تربطها بمصر علاقات تاريخية طويلة لا يستطيع أن

يقلل من حجمها أو يستهان به أي اختلاف في وجهات النظر مهما يكن فهم شركاء ونهر النيل سيظل مصدر الخير ومنبع التنمية لآلاف السنين القادمة، أما الإطار الثاني : فهو التوجه نحو الدبلوماسية الشعبية من خلال تشجيع مبادرات المجتمع المدني لإبراز الثقافة المصرية الأفريقية، فقد آن الأوان أن تعود مصر لتملأ الفراغ الذي تركته في الآونة الأخيرة وبقوة . بينما يري الدكتور مغاوري دياب أستاذ المياه ورئيس جامعة المنوفية السابق أن حل الأزمة الآن غير ملح لأننا نتعامل مع موضوع لم ينشأ عنه ضرر حالي نتيجة هذا التوجه من دول حوض النيل، لأنه لأول مرة في تاريخ دول منابع النيل يكون لهم هذا التوجه لذلك يجب أن يكون التفاوض مع هذه الدول فرديا لتفتيت هذه الجبهة، وفي حالة عدم التوصل لحل يمكن اللجوء للتحكيم الدولي علما بأن الاتفاقيات الدولية جميعها تنص علي حق مصر والسودان التاريخي في هذا الشأن ويدعو الدكتور ضياء الدين القوصي خبير المياه والري إلي الاتجاه نحو استئناف المفاوضات علي أساس ما توصل إليه المفاوضون السابقون لأن نحو ٩٠% من النقاط تم الاتفاق عليها مع دول منابع النيل ولم يتبق سوي ١٠% فقط محلا للتفاوض . وأوضح أن اتفاقية ١٩٥٩ التى ابرمت بين مصر والسودان، جاءت مكملة لإتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت علي الساحة آنذاك وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان .

مصر ودول منابع النيل الأبيض :

منابع النيل الأبيض وبحيراته ودوله وصولاً إلي اتفاقية عام ١٩٢٩ والتي رفضتها جميع دول منابع النيل الأبيض بعد استقلالها عن بريطانيا وأيدت مبدأ نيريري الذي أعطي مهلة سنتين لمصر والسودان لتوقيع اتفاقية جديدة معهم وإلا تصبح الاتفاقية لاغية. ضرورة قيام مصر وقتها بقبول مبدأ نيريري والتواصل مع دول منابع النيل الأبيض والتي تريد جميعها حصة من المياه لا تزيد علي ٣ مليارات متر مكعب فقط نستطيع تحملها مع السودان أو حتي بدونه مقابل أن تصبح هذه الدول دعماً لمصر ضد إثيوبيا والتي تحاول دوماً الاستحواذ علي مياه أنهار النيل الأزرق وعطبرة والسوبات التي تنبع من أراضيها وتشارك بمياه نهر النيل بنحو ٧٢ ملياراً من المياه كل عام. ونوضح أخطاء التعالي المصري ضد دول منابع النيل الأبيض والتي تعد من الشعوب الطيبة والصديقة والتي بينها وبين مصر محبة قديمة وسرعان ما نتجاوز أي اختلافات معها بسبب طبيعة هذه الشعوب المحبة لمصر والتي لا تعرف الكراهية والحقد الاثيوبي والمنافسة مع مصر بل وجميع

العرب منذ واقعة أبرهة الأشرم الذي حاول هدم الكعبة وصولاً إلي مانجستو هيلاماريام الذي هدد بقطع مياه النيل عن مصر أيام السادات وألقي زجاجة من الدم في النهر ورد عليه السادات بحزم وقوة موضحاً ومعه وزيره بطرس غالي بأن الحرب القادمة في المنطقة هي حربا للمياه علينا أن نخوضها دفاعاً عن حقنا في الحياة ولن يلومنا أحد ولعل هذه التصريحات هي التي أسست لمفهوم حرب المياه والتي لم يعرفها التاريخ من قبل في ٢٦١ نهراً مشتركاً في العالم وإن كان عرف استخدام المياه في الحروب سواء في حرب صلاح الدين ضد الصليبين حين قطع مياه بحيرة طبرية عنهم وصولاً إلي تأديب تركيا للعراق وسوريا بسبب تأييدهم وإيوائهم للأكراد علي أراضيهم وإقامتهم لعدد من السدود علي دجلة والفرات ورافدهما. عموماً يمكن القول بأن حرب المياه قادمة حالياً أو لاحقاً بين اثيوبيا ومصر بسبب أطماعها في الاستحواذ علي المياه رغم وفرتها المائية الكبيرة ومع ذلك تقيم سدوداً لتخزين المياه بحجة توليد الكهرباء ستصل سعات تخزينها إلي ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه من النيل الأزرق الصغير الذي لا تزيد تصرفاته المائية علي ٤٨.٨٥ مليار متر مكعب سنوياً لتستنزف أموال الخزانة العامة لمصر والسودان ببيع المياه التي خلقها الله للدول الثلاث وليس لاثيوبيا فقط ولكن للأسف يبدو السودان الدولة العربية الإسلامية غير منتهية وتقف مع الدولة غير العربية بحجة المصالح فقط وضد التاريخ وضد شقيقتها مصر التي أدخلت زراعات القطن والدخن وقصب السكر إليها وأنشأت مشروع الجزيرة الزراعي وأقامت سد جبل الأولياء وجميع شبكات الري في السودان ولكنها للأسف استجابت وبسهولة لخطة أثيوبيا لإحداث انشقاق بينها وبين مصر لانشغال رئيسها السابق في موضوع التوريث تاركاً أثيوبيا تقود باقي دول النهر والتي تعني بإضعاف مصر قبل أن تعتني بتقدم إثيوبيا.

وبالعودة إلي حتمية قيام مصر بإلغاء اتفاقية ١٩٢٩ مع تنزانيا وكينيا وأوغندا بسبب ما سببته هذه الاتفاقية من وبال علي مصر وكان ينبغي التواصل الفوري مع تنزانيا فور إعلان مبدأ نيريري عام ١٩٦١ ووأده في المهد وإعلانها عدم ممانعتها في استغلال تنزانيا لكافة أنهارها المنتمية لحوض النيل وإقامة ما تشاء من سدود أو مشروعات زراعية لأن جميع أنهارها ومعها كينيا تصب في بحيرة فيكتوريا التي يستفيدون وحدهم من خيراتها وكان الأمر يستلزم نظرة مستقبلية بالانتباه المبكر للزراعة والاستثمار في تنزانيا خاصة إبان أزمة القمح الأمريكي والحصار علي مصر لما تملكه تنزانيا من أراض زراعية خصبة تبلغ ٩٠ مليون فدان ووفرة مائية وثروة حيوانية ضخمة تحتاجها مصر. ثانياً إن حق إقامة السدود بين دولها الست يمكن أن يخلق صراعاً دائماً بين هذه الدول وبين أوغندا كدولة مصب تستقبل أنهار باقي دول منابع النهر في بحيرتي فيكتوريا وألبرت وأن

موقف أوغندا سيكون الرصد اليقظ لما يقام في سدود علي هذه الأنهار ودور مصر سيقتصر علي الوساطة للتوافق بين رغبات هذه الدول في توليد الطاقة وبين عدم الإقلال من وصول المياه إلي أوغندا ثم منها إلي منابع النيل الأبيض حيث يخرج من أوغندا ١.٥% فقط مما يصل إليها من مياه.

ثالثاً لم يكن من المناسب أن توافق مصر علي تكوين مفوضية حوض النيل وكان ينبغي أن تكون علاقاتها مع دول منابع النيل علاقات ثنائية فقط خارج إطار أي منظمة توحد وتجمع بينهم في ظل حقيقة أغلبية عددية لدول المنابع مقابل مصر والسودان كدولتي مصب وبالتالي فإن العلاقات الثنائية بين مصر وتنزانيا وبين مصر مع كينيا ومع أوغندا وبروندي ورواندا والكونغو كانت ستخضع للمنفعة المتبادلة ومصر تعلم أن ثروات بحيرات منابع النهر من الأسماك تبلغ ٥٠٠ مليون دولار من بحيرة فيكتوريا دون أن تطالب مصر بحقها في الصيد هناك أو من بترول بحيرة ألبرت الذي ستقتسمه أوغندا والكونغو فقط وأخيراً فإن مبدأ الفيتو أضر بمصر كثيراً وحولها إلي دولة متسبدة وليس صديقة ولكن مبدأ الإخطار المسبق تقره اتفاقية الأمم المتحدة للمياه لعام ١٩٩٧. الفرصة متاحة لمصر لعودة دول منابع النيل الأبيض إلي مصر.

إتفاقية الخرطوم والتفاهم والتعاون فى حوض النيل الشرقي :

فى شرم الشيخ، أدرك الجميع أن مصر القوية هى إضافة كبرى للقارة السمراء ورصيد ثمين للإستقرار فى سائر المنطقة. ولم يكن الرئيس السيسى يتوجه إلى الخرطوم لتوقيع إتفاق المبادئ ما لم يكن هناك اطمئنان إلى أن الاتفاقية ونصوصها تضمن الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر بمقتضى القانون الدولى وهو ما أكده رئيس الحكومة الإثيوبية ووزراؤه مرات عديدة فى الآونة الأخيرة ,وتكتسب الاتفاقية أهميتها من استنادها إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية والتى تقنن قواعد القانون الدولى للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، ورغم الاعتراضات وعدم انضمام دول مؤثرة من دول المنابع، ومنها إثيوبيا، للاتفاقية فإنها تمثل قيمة قانونية وأدبية مهمة، وأرست قواعد عرفية ينظر إليها اليوم باعتبارها من صلب القانون الدولى العام. وكانت وثيقة المبادئ التى تم التوافق حولها من قبل اللجنة الثلاثية المؤلفة من وزراء الخارجية والرى لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، تؤكد دعم التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل الشرقى وتعزز إجراءات بناء الثقة حول مشروع سد النهضة قبل رفعها إلى القيادات السياسية فى الدول الثلاث. وتعد التصريحات الرسمية التى صدرت عن ممثلى الدول خلال مرحلة المفاوضات ملزمة قانونيا لدولهم، وهو ما قضت به محكمة العدل الدولية

فى أكثر من قضية. لقد كان الوصول إلى إعلان المبادئ أمرا ليس بالهين لو نظرنا إلى الواقع الصعب الذى تعاملت معه القيادة السياسية فى مصر منذ الثورة الشعبية فى ٣٠ يونيو، وتراكمات وفجوات عدم الثقة التى غلفت العلاقات الثنائية بين القاهرة وأديس أبابا بعد شروع الأخيرة فى بناء سد النهضة وتوقف اللقاءات والمفاوضات، سنجد أنفسنا اليوم أمام تقدم لا يمكن إنكاره، فالرئيس السيسى يّستقبل بحفاوة كبيرة فى العاصمة الإثيوبية بعد أن نجحت جهود إذابة الجليد مع دول مؤثرة فى الأمن القومى المصري، وكانت البداية الفعلية عندما التقى السيسى وديسالين فى مالابو خلال قمة الاتحاد الإفريقى فى يناير عام ٢٠١٥ .ويوم غدٍ، يقف الرئيس السيسى أمام البرلمان مخاطبا الأمة الإثيوبية عن العيش المشترك والمصير الواحد وقيمة التفاهم بين الشعوب التى تربطها الجغرافيا بشريان حياة واحد، ومؤكدا عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين وحق الإثيوبيين فى التنمية وثقته فى حرص إثيوبيا على حق مصر فى مياه النيل. وهناك أسئلة مطروحة عن أسباب عدم النص على حقوق مصر المائية (٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا) فى الاتفاقية، والرد على تلك المسألة يتلخص فى نقاط أربع:

أولاً :الاتفاقية تتعلق بالمبادئ الخاصة بتشغيل وملء السد بالمياه.

ثانياً :الاتفاقية لا علاقة لها بالحقوق والاتفاقيات التاريخية.

ثالثاً :الاتفاقية إطارية استرشادية تعقبها اتفاقيات تفصيلية تنفيذية للوثيقة.

رابعاً :الاتفاقية ليست متعلقة بتوزيع حصص مائية بين الدول الثلاث وهى حصص ليست محل شكوك أساسا، فمصر وإثيوبيا تربطهما (اتفاقية عام ١٩٩٣ اتفاق التعاون الإطارى)، وهناك اتفاقية أخرى مع دولة أوغندا الموقعة فى عام ١٩٩١ (اتفاق إطار التعاون). وواحدة من إنجازات الوثيقة الجديدة أنها تنص على أن ما يحكم موضوع "سد النهضة" هو مبادىء القانون الدولى وهو إنجاز كبير، لأن ذلك يعنى احترام الحقوق التاريخية المكتسبة والإخطار المسبق ومبدأ عدم الإضرار بالغير، أى عدم إقدام دولة على إقامة مشروعات تضر بدول الجوار وتقر الاستخدام العادل والمنصف وحسن النوايا فى تنفيذ الالتزامات الدولية. وحجم الإنجاز يبرز ويتأكد عندما ننظر إلى ما أصاب مصر من اختبارات صعبة بعد غياب الدولة منذ ٢٨ يناير ٢٠١١ والبيئة الإقليمية والدولية الصعبة إزاء ما جرى فى مصر بعد ٣٠ يونيو. ونجحت مصر فى عبور الاختبار تلو الآخر بفضل السياسات الحكيمة والاعتماد على أهل الكفاءة من الخبراء المصريين. وفى مسيرة المفاوضات مع إثيوبيا كانت هناك عراقيل وكانت هناك أطراف خارجية حاولت زرع الشقاق والخلاف حتى لا تنجز الدول الثلاث تلك الوثيقة التى تم التوصل إليها. وقد تجاهل بعض

المنتقدين، الذين يعطون دروسا غير واقعية، أن مصر لم تكن تتفاوض مع نفسها وإنما مع دولتين أخريين لهما مصالح حيوية وتطلعات قومية أيضا. والاتفاقية ليس فيها ما يثير القلق من إسقاط الاتفاقيات السابقة، وإثيوبيا نفسها لم تعلن أى شيء يثير المخاوف فى هذا الشأن، وتصريحات مسئوليها، والتى تعكس الإرادة السياسية لإثيوبيا، لم تتطرق إلى الأمر من قريب أو بعيد. وشر البلية ما يضحك، فهناك أصوات تتحدث إلى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية دون دراية حقيقية بالحقائق ويكيلون سهام القدح والذم والنقد لتلك الاتفاقية قبل إبرامها ودون معرفة ودون الإطلاع على التفاصيل أو البنود أو نص واحد من النصوص التى توصلت إليها الدول الثلاث فى اجتماعاتها المتتالية. وبعض المنتقدين كانوا من رموز نظام سابق يتحمل المسئولية عن تراجع السياسة المصرية فى إفريقيا ولا يخجلون من فشلهم فى الماضى ويحاولون اليوم أن يحتلوا موقع الخبراء والعارفين ببواطن الأمور رغم أنهم لم يكونوا أمناء على حقوق الشعب المصرى وقت توليهم المسئولية، وفى انتقاداتهم لا ينشدون المصلحة العامة ولكن إبراء أنفسهم من إخفاقات الماضى القريب.

ما يقوله البعض من أن نقطة ضعف الاتفاقية الجديدة تكمن فى أنها تؤسس للتعامل مع تقارير اللجان الفنية، فى حالة ما إذا انتهت هذه التقارير إلى حدوث أضرار، من خلال وسائل دبلوماسية (المفاوضات الوساطة . التوفيق) فقط وليس من خلال الآليات القانونية، لا يعبر عن واقع العلاقات الدولية والشراكات بين الشعوب، فعندما تصدق النوايا فإن هذه الوسائل الدبلوماسية تكون الأسرع والأجدى، فقد يستمر التحكيم سنوات طوالا. إن مصر فى سعيها للتوصل إلى اتفاق حول الوثيقة الجديدة قد أكدت أنها كانت وستظل "دولة سلام" تحترم القانون الدولى والتزاماتها القانونية بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة، وأنها دولة تخدم مبدأ قدسية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهى أبلغ رسالة ليس فقط للشريكين الإثيوبى والسودانى ولكنها رسالة مصر إلى كل دول العالم. وسبق أن بعثت مصر بإشارات واضحة فى السابق عن حسن النوايا حتى فى ظروف تعليق المفاوضات المصرية . الإثيوبية عام ١٩٩٣، وهى المفاوضات التى كانت تهدف إلى تنفيذ اتفاق التعاون الإطارى المصرى الإثيوبي، بل أنه بعد تعليق المفاوضات قبلت مصر المطلب الإثيوبى بإقامة مشروعات تنموية يمولها البنك الدولى فى أراضيها. إن المسار التفاوضى الحالى هو محصلة أداء سياسى ودبلوماسى رفيع المستوى شارك فيه نخبة من الخبراء من خلال اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة المهندس إبراهيم محلب رئيس الحكومة، وقامت اللجنة بجهد كبير فى المراجعة القانونية للاتفاقية، ووزير الخارجية السفير سامح شكرى ورجال الدبلوماسية المصرية الأكفاء ووزير الرى والموارد

المائية المهندس حسام مغازى والمدرسة المصرية العريقة فى الري.. فلكل هؤلاء تحية خاصة وتقدير على جهودهم فى المفاوضات الدقيقة والصعبة التى خاضتها لمصر طوال الأشهر القليلة الماضية رسالة مصر ورئيسها فى كل من الخرطوم وأديس أبابا، إن السعى إلى التنمية والعمل المشترك يمر عبر بوابات التفاهم والقبول بمصالح الآخرين، ليس على اعتبار أنها خصم من رصيدنا، ولكن باعتبار أنها قيمة عليا تؤمن بها الشعوب الساعية والمحبة للسلام والتعاون، وأن مصر صاحبة التاريخ العريق الضارب فى الزمن تغلب لغة الحوار والتفاهم على المواجهة، والتفاوض على الصدام، والتعاون على الصراع والاعتراف بمصالح الآخرين وليس إنكارها، ومصر تثبت اليوم أن مسارها السياسى الحالى صلب لا يساوم أو يقامر بمصالح الشعب، ولكنه يسعى بالسبل المشروعة لإقرار حقوقنا دون تعد أو تجاوز فى حق أحد.

ربط دول المنبع بمصر اقتصاديا وسياسيا ضرورة للالتزام بالاتفاقيات الدولية :

إذا كانت دول حوض النيل ترفض استمرار مصر فى الحصول علي حصتها من المياه، وفقا لاتفاقية ١٩٢٩، وترغب في الاستفادة من مياه النيل بإقامة السدود والخزانات فيجب ألا يهدد ذلك الحصة التي تحصل عليها مصر من مياه النيل التي تبلغ ٤٥ مليار متر مكعب في العام، وهو ما يعادل ٧% فقط من مياه النهر "١٠% من هذه النسبة تأتينا من ٦ دول والباقي من هضبة الحبشة" وهذه الحصة نحصل عليها منذ عام ١٩٥٩ وكان تعداد مصر ٢٠ مليون نسمة فقط . الدكتور إبراهيم العناني استاذ القانون الدولي العام بجامعة عين شمس وعضو مجلس الشورى يعتبر نهر النيل نهرا دوليا غير صالح للملاحة ويستخدم لأغراض حياتية للمقيمين أو القاطنين علي ضفتيه باعتباره مصدر حياتهم، ومثله مثل كل الأنهار له منابع ومصب .هناك عرف جري منذ القدم علي أن دول المنبع لا تقيم أية مشروعات أو أنشطة علي النهر تضر بمصالح دول الأنشطة علي النهر تضر بمصالح دول المصب لأن دول المنبع هي المتحكمة لو انفردت بالقيام بمشروعات فسوف تضر دول المصب، لذا جري العرف علي مبدأ التعاون والمشاركة والشفافية والإخطار بما يحدث من مشروعات لاتخاذ ما يلزم من تدابير لمواجهة أية أضرار قد تنجم عن أية مشروعات جديدة، وهذه القواعد أكدتها اتفاقية دولية عامة تسمي "الاتفاقية الإطارية للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية " عام ١٩٩٧. وإذا رجعنا للوراء قليلا نتذكر أن دول نهر النيل كانت خاضعة للاستعمار، ووفقا لأحكام القانون الدولي هي التي تعرف باسم الشعوب المستعمرة، وقد أبرمت ١١ اتفاقية في عهد الاستعمار، وتسمي اتفاقيات عينية تتعلق بالإقليم، أبرزها اتفاقية عام ١٩٢٥، ووفقا للقانون الدولي فإن هذه الاتفاقيات تتوارثها الدول المستقلة، وتهدف في الأساس إلي

رعاية وحماية حقوق دولة المجري الأعلي (السودان) وبصفة خاصة دولة المصب وهي مصر باعتبارها الأكثر تعرضا للضرر حيث أن دول المنبع يمكن أن تتحكم في توجيه المياه إلي دول المصب، وأكدت هذه الاتفاقيات حقوق الدول في مياه النهر وأن أية مشروعات يراد أقامتها في منطقة نهر النيل لابد أن يراعي فيها عدم الإضرار بمصالح مصر، ويقر القانون الدولي بأن هذه الاتفاقيات لا يمكن المساس بها إلا بعد موافقة الدول المعنية التي استقلت ولابد من موافقة مصر عليها، مع تأكيد حقوق مصر المكتسبة . من النقاط المختلف عليها أيضا أن دول المنبع تقول أن أية مشكلة تحدث لابد أن يتم الوصول إلي قرارات أو حلول بموافقة أغلبية الدول لكننا نعترض علي هذا لأن دول المنبع هي الأغلبية وفي هذه الحالة تتحكم في القرارات ولهذا ولابد من أن يكون ضمن الدول الموافقة دولتا المصب أي مصر والسودان لأنهما الأكثر تعرضا للضرر، والقانون الدولي يؤكد عدم الأضرار ويعطينا حقا يسمي "الاستخدام البرئ للنهر" أي الاستخدام الذي لا يضر بمصالح أي دولية نهرية أخري والاتفاقيات الإقليمية أو العينية ملزمة للجميع، ولا يمكن التحلل منها أو تغييرها إلا بموافقة دول المصب ومن لا يلتزم بالاتفاقيات يتعرض للمسئولية القانونية والتعويض للجهة المضرورة من هذه المشروعات. هناك عددا من الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل، أهمها اتفاقيات ١٩٠٢ و ١٩٠٦ و ١٩٢٩ و ١٩٥٩ وكلها تقر عدم إقامة أية مشروعات علي مجري النيل تقلل من نسبة تدفق المياه أو تؤثر علي الكميات الواردة إلي مصر. وبالنسبة للردع القانوني للدولة التي تنتهك الاتفاقيات فلا توجد آلية للعقاب لكنها تتعرض للمسئولية الدولية لكن القضاء الدولي اختياري وليس اجباريا أي لا تستطيع دولة اللجوء لمحكمة العدل الدولية إلا بموافقة الدولة الأخري، وبالتالي لا يمكن الشكوى وعلي كل الأحوال يجب استبعاد الوسائل القضائية ويجب عدم التصعيد مع دول حوض النيل لأننا لا نريد الخلاف فالتصعيد لن يؤدي إلي مزيد من العناد بل لابد أن يكون هناك تحركات بقدر من العقلانية وبطرق دبلوماسية وبالمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق – وهو غير ملزم – مع تقديم بعض التعاون في مجالات مختلفة لحل تلك الخلافات.

التعاون الإقليمي بين مصر ودول حوض النيل يمتد منذ الستينيات من القرن الماضي، حيث تشارك مصر في جميع أنشطة التعاون بين دول حوض النيل، وكان لها دور كبير في مساعدة دول حوض النيل علي تطوير أنظمة الري لديها. ومصر لم تغب أبدا عن دول الحوض أو تتناسي مسئوليتها تجاه تلك الدول حيث إنها جزء مهم: ودولة المصب، وتم تنفيذ مشروعات كبري في الآونة الأخيرة، في مقدمتها المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية وذلك بتكلفة وصلت إلي ٢٠ مليون دولار والحقيقة فقد أسهم هذا المشرع في عودة الحياة إلي طبيعتها وانتعاش

الحركة التجارية والاقتصادية وتحسين نوعية المياه، إضافة إلي عودة المياه إلي طبيعتها في بحيرة فيكتوريا وإنحسار المياه عن قري الصيادين، والحد من انتشار الأمراض والأوبئة وتسهيل الملاحة النهرية . ويشمل التعاون مع أوغندا المساعدة في إدارة وتخطيط وتنمية المصادر المائية والمشروعات الصغيرة المرتبطة بالأمطار، وتوفر مصر أيضا خبراء من وزارة الري المصرية إلي أوغندا لبحث تطوير نظم الري وتدريب الكوادر الفنية والاشتراك في تحديد مواقع توليد الطاقة. انفقت مصر ١٢ مليار جنيه معونات فنية لتطوير بحيرات حوض النيل بالتعاون مع دول الحوض . وتقوم مصر بالمساعدة في حفر ١٨٠ بئرا جوفيا بالمناطق القاحلة في كينيا بتكلفة ١٨ مليون دولار خلال العام الحالي، وجار الاتفاق علي حفر ٢٠ بئرا بتكلفة قدرها واحد ونصف مليون دولار . كما تعمل مصر حاليا علي حفر ٣٠ بئرا في تنزانيا بتكلفة قدرها مليون دولار. وبالنسبة لإثيوبيا تقوم مصر بتقديم التكنولوجيا الخاصة بدعم مشروعات الري والزراعة، كما توجد مشروعات استثمارية زراعية، وحفر آبار جوفية هناك. وفي دارفور تم حفر ١٠ آبار جوفية لصالح الأهالي بتكلفة مليون دولار وتمت الموافقة علي حفر ٥٠ بئرا أخري بالإقليم، ويجري حاليا تنفيذ مشروعات ري أخري في جنوب السودان، بتكلفة إجمالية بلغت ٢٦ مليون دولار وتشمل مشروعات تطهير المجارى المائية بحوض بحر الغزال وتجري حاليا دراسات جدوي لإنشاء سد وتأهيل وتجديد محطات القياس والتدريب وبناء القدرات، والأمر لا يقتصر علي هذا الحد، إذ لا يوجد حاليا دراسات جدوي لإنشاء سد لتوليد طاقة كهرومائية علي بحر الجبل وإنشاء معمل تحليل نوعية مياه في جوبا. وتقدم مصر منحا دراسية لنقل الخبرات الهندسية والأكاديمة للكوادر المتخصصة في مجال الموارد المائية وقام رجال أعمال مصريون بتقديم ست منح دراسية، منها ٤ منح لطلبة دراسات عليا لكل من إثيوبيا ورواندا كما تم تقديم منحتين لطلبة في جنوب السودان ويجري حاليا توفير ١٠٠ منحة دراسة أخري لأبناء دول حوض النيل . ويوجد في مصر مركز التدريب والدراسات المائية التابع لوزراة الري والذي يقوم سنويا بتدريب العديد من أبناء حوض النيل علي آليات الإدارة المتكاملة للموارد المائية ونظم الري والصرف الصحي والمياه الجوفية كما يتم تنيم رحلات علمية وزيارات ميدانية للمشروعات القومية الكبري من أجل مزيد من التعاون المثمر بين أبناء الحوض. كما تقوم مصر حاليا، بالتعاون مع خبراء الهيئة الدولية للري والصرف، بتنفيذ مشروع جديد لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية داخل كل دولة من دول الحوض، وإحداث توازن بين الموارد المائية المتاحة بها والاسخدامات، من خلال تطبيق نتائج استخدام نظام حسابي مبتكر

وجديد لأول مرة في العالم لحساب الموارد المائية لكل دولة علي حدة، ثم دول حوض النيل كله ومن ثم التوصل إلي حلول عاجلة وحاسمة للمشاكل التي تواجه هذه الدول.

مشروع قومى للخروج من الفقر المائى محلياً وافريقيا :

تحتفل مصر وكل دول حوض نهر النيل بيوم النيل، والذى يحتفل به كل عام في التاريخ موافقاً لتاريخ اعلان قيامة مبادرة حوض النيل والتى تجمع فى عضويتها كل الدول المطلة على النيل٠ بتضافر الجهود من اجل حماية النهر من خلال حالة الشراكة القوية التى تجسدت منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن بين منظمات المجتمع المدنى فى الدول العشر المطلة على النيل من خلال قيام المنتدى الدولى لمنظمات المجتمع المدنى لحوض نهر النيل والمنتديات الوطنية التابعة له فى الدول العشر، وهذه الشراكة القوية التى قامت ومازالت مع مبادرة حوض النيل وكافة مشروعاتها خلقت التناغم والتكامل فيها بين الجهود الحكومية والمدنية وكذلك القطاع الخاص بغرض توفير اقصى قدر من الحماية لنهر النيل، وايضاً تحقيق التنمية المستدامة التى تسعى لها هذه الدول وكذلك مكافحة الفقر وتحقيق التعاون فيما بين الدول العشر بما يعود الفائدة على المواطن الذي يحيا على ضفاف النهر وقال ان هذا الاحتفال ياتى بمثابة مدخل يذكرنا كل عام بحتمية استمرار تضافر الجهود المدنية والحكومية والخاصة لتوفير اقصى حماية لنهر النيل الخالد حتى نسلمة لأبنائنا كما تسلمناه من اجدادنا، أهمية السياحة كقاطرة للتنمية فى مصر وكذلك اهمية السياحة النيلية حيث تعد الرحلات النيلية اشد جذباً للسياح من المانيا وانجلترا ودول الاتحاد الاوروبى وان السياحة النيلية تشكل ٨% من الطاقة الفندقية الموجودة فى مصر، ويتم الآن انشاء مرسى سياحى عالمى خارج مدينة الاقصر – حيث يتم تجهيز المرسى بمطاعم ووسائل ترفية ووسائل اعلامية واشار الى ان البنية التحتية بها عدد غير قليل من العائمات النهرية لا يطلق المعايير البيئية ومخالف للقانون مما يستدعى تدخل وزارة البيئة للحفاظ على النهر، أعلنت وزارة الدولة لشئون البيئة ان حماية نهر النيل من اولويات الوزارة وانه تم وضع ١٢ برنامجاً لحماية نهر النيل على عدة محاور منها تعديل التشريعات الخاصة بنهر النيل، وعن تعديل قانون البيئة وانشاء المجلس الاعلى لنهر النيل، وتفعيل القوانين الخاصة بحماية نهر النيل ومتابعة المنشآت على النيل لمنع التلوث الناتج منها، والحملات المستمرة على المنشآت خاصة الصناعية المطلة على النيل على مستوى الجمهورية. ولاتهاون ولا حلول وسط فيما يخص نهر النيل فمصانع القطاع العام يتم وضع حلول حاسمه لها فيما يتعلق بالصرف على نهر النيل، وكذلك خطط توقيع اوضاع للمنشآت الصناعية لانها مشكلة الصرف الصناعى فى نهر النيل بجانب تشديد العقوبات على ذلك، وأيضاً

انشاء المجلس الاعلى لحماية نهر النيل برئاسة رئيس الوزراء حيث اصبح هناك حهة تحمى نهر النيل على اعلى مستوى فى الدولة والى الشراكة الكامله بين وزارات البيئة والداخلية والموارد المائية والرى والزراعة للحفاظ على نهر النيل، ولا يوجد سوى ٢٠ منشآة لم توفق اوضاعها وهى فى الطريق الى ذلك.

وأوضحت وزارة الموارد المائية ان التعاون هو الطريق لتنمية حوض النيل وتدعيم التعاون هو حصن مصر لحماية اهداف المبادرة، وان الادارة المتكاملة للمياة لم تتم الا بمشاركة كل الاطراف من وزارات، ومجتمع مدنى، وقطاع خاص، والعمل على اقناع دول حوض النيل باستخدم وسائل الزراعة الحديثة، وقال انه يمكن مضاعفة مواد النهر فى كل دول الحوض باتخاذ اجراءات بسيطة حيث لا تستفيد هذه الدول الا بحوالى ٥% فقط من موارد النهر والباقى يذهب هباء.

وعن التنوع البيولوجى فى نهر النيل اشار قطاع المحميات بوزارة البيئة الى وجود نحو ١١٥ نوعاً من الاسماك والانواع المائية وثراء هذا التنوع، كذلك اهمية القضاء على الانواع النباتية التى تهدد البيئة المائية مثل نبات ورد النيل، وأيضاً قضية مراقبة الطيور المهاجرة عبر النيل وهى اكثر من ٢٥٠ نوعاً من الطيور المائية، والدعوة الى اعداد برنامج للسياحة البيئية لمشاهدة هذه الكنوز. ان اهم المشروعات التى يتم الآن وضعها بدءاً من عمل استراتيجية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، كذلك الاستفادة من نهر النيل فى النقل المستدام للركاب والبضائع وان وزارة النقل تتبنى برنامجاً واسعار فى هذا المجال، واعلن انه تم الانتهاء من اعمال المناقصات مع شركات وزارةالاستثمار والتى تصرف مياهها فى مصرف كتشنر وتم اعتماد ٦٢.٥ مليون جنية مصرى من وزارة الاستثمار لتوفيق اوضاع الشركات للحفاظ على مياة نهر النيل، وأكد رئيس المجلس العربى للمياة عن الزراعة كأكبر مستهلك للمياة وتناقص نصيب الانشطة الاخرى نتيجة لزيادة كميات المياه المخصصة للشرب، مع زيادة عدد السكان مؤكداً ضرورة الاستخدام المستدام للمياة فى الزراعة، وتحسين كفاءة استخدامها وربط بين قضيتى الامن المائى مؤكداً ضرورة حسن الادارة المائية وعدم الاسراف فى استخدام مياة الرى واتباع نظم تكنولوجيا رى حديثة، الى انشاء مشروع قومى لنهر النيل تشترك جميع دول الحوض فى تنفيذة.

وأيدت وزارة البيئة مشروع دور المرأة فى الحفاظ على المياه، الذى يتم تنفيذة فى مصر بالشراكة مع المجلس القومى للمرأة، كما يتم تنفيذة فى ٢٢ دولة فى جنوب البحر المتوسط، مؤكداً كيفية التغلب على المشكلات التى تواجهها ادارة المياه، ومدى مشاركة المر أة فى ادارة المياه خاصة فى القطاع

الريفى، بهدف تغيير السلوكيات غير الايجابية وتنفيذ مشروعات اعادة تدوير المخلفات فى القرى بدلاً من القائها فى المجارى المائية.

التعاون بين مصر ودول حوض النيل :

تعاملت مصر تاريخيا مع كل مايصل إليها من التدفق الطبيعي لنهر النيل علي أنه مياهها، أو منحتها الطبيعية أو الإلهية، وتطورت الحياة البشرية والحيوانية والنباتية بناءعلي تلك المياه .وظل الأمر كذلك حتي القرن التاسع عشر بعد تأسيس الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي، حيث بدأ عدد سكان مصر في التزايد بمعدلات سريعة، وبدأت الاحتياجات المائية تتزايد، مما دفع مصر لإنجاز سلسلة طويلة من الأعمال الكبري لضبط النهر العملاق، ولم تكن مصر بحاجة لأية اتفاقيات دولية للقيام بتلك الأعمال في عهدي محمد علي والخديوي إسماعيل، حيث كانت المياه الواصلة الي مصر هي مياها متروكة وخارج نطاق احتياجات الدول في مناطق منابع النيل، أي أن مصر ببساطة لم تكن تتجاوز علي حقوق أحد بل تستثمر ما يصل اليها من مياه، تلك المياه التي ترتبت عليها بصورة كاملة، كل حياة البشر والحيوان والنبات في مصر، وأصبحت حقوقا تاريخية مكتسبة لشعب مصر لا مجال للانتقاص منها مطلقا، كما أن مصر دفعت الكثير لإقامة المشروعات التي حمت بها مياه النيل من التبدد في البحر، وهناك لدي كل دول الحوض مجالات كبيرة لزيادة الايرادات المائية للنيل بأن تفعل مثلما فعلت مصر بالاتفاق مع باقي دول الحوض لإقامة المشروعات العديدة الممكنة لزيادة حجم المياه التي تدخل مجري النيل ولإنقاذ المياه الموجودة في مجراه فعليا من التبدد بالبخر والنتح والتسرب والتشرب في المستنقعات.وخلال العهد الاستعماري وقعت بريطانيا أثناء احتلالها لمصر، بروتوكولا مع ايطاليا التي كانت تحتل إريتريا، تعهدت فيه ايطاليا بعدم اقامة أي منشآت لأغراض الري علي نهر عطبرة، كما وقعت بريطانيا اتفاقية مع اثيوبيا في١٥ مايو عام١٩٠٢، وتتضمن تعهد منليك الثاني ملك اثيوبيا بألا يقوم بإنشاء أو يسمح بإنشاء أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها الحد من تدفق المياه منها لنهر النيل، وإذا كان حصول دولة من خارج حوض أي نهر علي المياه من هذا النهر لمدة عام يرتب لها وبموجب القانون الدولي حق ارتفاق دائم علي هذه المياه، فإن اعتماد مصر التاريخي علي مياه النيل، يجعلها أولي بحقوقها المائية التاريخية المكتسبة فيه.وفي ديسمبر عام١٩٠٦، وقعت بريطانيا وفرنسا وايطاليا اتفاقا في لندن بشأن الحبشة(إثيوبيا) تضمن موافقة الدول الثلاث علي تأمين وصول مياه النيل الأزرق وروافده الي مصر، وفي١٢ مايو عام١٨٩٤، وقع ملكا بريطانيا المسيطرة علي مصر، وبلجيكا التي كانت تحتل الكونغو، اتفاقا ينص علي

تعهد حكومة الكونغو بـ ألا تقيم أو تسمح بإقامة أي أشغال علي نهر سمليكي أو نهر أسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه المتدفقة منهما في بحيرة ألبرت. وفي٧ مايو عام١٩٢٩ وافق المندوب السامي البريطاني نيابة عن الإدارات الحكومية البريطانية القائمة في كل من السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، علي المذكرة التي أرسلها رئيس وزراء مصر محمد محمود باشا بشأن مياه النيل، وبذلك أصبحت اتفاقية مياه النيل سارية منذ ذلك التاريخ، وأهم ماتنص عليه اتفاقية عام١٩٢٩ هو تحديد حق مصر المكتسب من مياه النيل الذي أصبح حصتها السنوية بمقدار٤٨ مليار متر مكعب، كما أكدت الاتفاقية علي أن لمصر نصيبا في كل زيادة في موارد النيل في حالة القيام بمشروعات جديدة علي النيل وروافده.ولم تظهر دول حوض النيل في البداية اعتراضا علي تلك الاتفاقية باستثناء أثيوبيا التي لم تعترف بها، لكن عقب استقلال دول حوض النيل، رفضت تنزانيا الاعتراف بها وطالبت تنزانيا وكينيا وأوغندا، مصر بالتفاوض معها للتوصل لاتفاقية جديدة بشأن مياه النيل بدلا من اتفاقية عام١٩٢٩، وهو مارفضته مصر بناء علي اتفاقية التوارث الدولي المقرة عالميا.وفي٨ نوفمبر١٩٥٩، وقعت مصر مع السودان اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لبناء السد العالي، وتحدد الاتفاقية الفوائد المائية من إنشاء السد العالي بمقدار٢٢ مليار متر مكعب عند أسوان بعد خصم١٠ مليارات متر مكعب تفقد بالبخر، وتقسم الاتفاقية صافي الفائدة المائية للسد العالي بواقع٧.٥ مليار متر مكعب لمصر، ١٤.٥ مليار متر مكعب للسودان، لتصبح حصة مصر من مياه النهر٥٥.٥ مليار متر مكعب، وحصة السودان١٨.٥ مليار متر مكعب.وفي عام١٩٩٦ ثار الكثير من الجدل حول طلب إثيوبيا للتمويل الدولي لشبكة من السدود علي روافد النيل التي تنبع من الهضبة الاثيوبية، وينبغي النظر الي المشروعات الاثيوبية بشكل واقعي وموضوعي، إذ يمكن الإقرار بحق إثيوبيا في إقامة مشروعات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه علي روافد النيل، بل ويجب علي مصر أن تتعاون معها في ذلك، كما يمكن لمصر أن تتعاون معها لتطوير الايرادات المائية في منطقة منابع نهري جوبا وشبيلي، وحتي في حوض نهر السوباط لإنقاذ ما يتبدد من مياهه في المستنقعات بحيث تحصل إثيوبيا علي حصة منها شريطة أن توافق رسميا علي اتفاقية١٩٥٩، وألا تمس حصة مصر من مياه النيل، في إطار صفقة شاملة للتعاون بين الدولتين حول مياه النيل بدلا من التنازع عليها.وإذا كانت العلاقات المائية بين دول حوض النيل قد وصلت الي منعطف حرج بعد أن أصر وزراء دول الحوض علي التوقيع علي الاتفاق الإطاري الذي لا يحصن حصتي مصر والسودان من مياه النيل، ويتجاهل موقف الدولتين الرافض له، فإن مصر مطالبة بتحرك سريع وطرح مبادرات

تعاون ثنائي وجماعي في جميع المجالات الزراعية والمائية والصناعية والخدمية الصحية والتعليمية والأمنية والعسكرية من أجل بناء جسر من الثقة والتوافق مع دول الحوض علي اتفاق إطاري يحصن الحصص المائية الراهنة لدول حوض النيل، ويركز العلاقات والتعاون بين دول الحوض علي المشروعات الجديدة لتنمية إيرادات النهر واقتسامها علي أسس عادلة ومتناسبة مع احتياجات كل دولة من جهة وإسهامها في تمويل وتنفيذ تلك المشروعات من جهة أخري، والمفروض الأخذ بعين الاعتبار أن تلك المشروعات الممكنة فنيا والمجدية اقتصاديا.

التعاون مع دول منابع النيل :

خلال لقاءات مع عدد من المسئولين الأوغنديين جاء تأكيد د. ولسن مونجا مفوض وزارة الزراعة الاوغندية علي ان مصر متواجدة منذ زمن بعيد في أوغندا للمساعدة في إقامة مشروعات عديدة وأهمها مشروع تطهير الحشائش من البحيرات الاستوائية بناء علي ما تقدمت به الحكومة الاوغندية لنظيرتها المصرية بعد انسداد مخرج بحيرة كيوجا وتسبب في مشاكل عيددة وغرق معظم القرى المتاخمة للبحيرة ونزوح عدد كبير من المواطنين البسطاء من منازلهم هرباً من الفيضانات. وتم إرسال المعدات بالطائرات الحربية ونجحت بعثة الري المصري في إزالة الحشائش وتطهير مخرج البحيرة، وعاد السكان مرة أخري لقراهم وقال أن المشروع ساعدنا في تحسين الانتاج السمكي وتسهيل أعمال الصيد والنقل داخل البحيرات، وأن البعثة المصرية نجحت في إزالة مئات الأطنان من الحشائش المائية وتم حل ٧٠% من المشكلة وطالب مفوض وزارة الزراعة بالاستمرار في المشروع المصري لتطهير البحيرات الاستوائية وزيادة الاستثمارات المصرية في هذا المجال لأن المشروع أنقذ الفقراء والبسطاء من الشعب الأوغندي من الجوع وتدمير منازلهم كما أنه سهل عملية الصيد بالقوارب الصغيرة لتوفير لقمة العيش بالنسبة للصيادين الفقراء.

سدود وخزانات صغيرة :

شملت المشروعات الاستثمارية المصرية مشروعاً لأنشاء أربعة سدود صغيرة لحصد مياه الأمطار والفيضانات بالإضافة إلي العديد من الخزانات لتوفير مياه الشرب والري للبسطاء من الشعب الأوغندي وكذا إنشاء المزارع السمكية لأن مصر من أفضل الدول علي المستوي الأفريقي في تكنولوجيا صيد الأسماك.

تسهيلات للمستثمرين :

ويؤكد فريد موكيسا وزير الدولة للزراعة والثروة السمكية ترحيبه بالمستثمرين المصريين في مجالات الزراعة والثورة الحيوانية والأسماك وقال أن ذلك لو تحقق سيكون قيمة مضافة للعلاقات بين

الدولتين . وقال الوزير أن هذه الاستثمارت لن تعود بالنفع فقط علي الشعب الاوغندي بل علي العكس سيحقق المستثمر المصري مكاسب كبيرة . وإشار موكيسا أن زراعة القطن والقمح وكل المحاصيل الاستراتيجية استثمار جيد للمصريين بالإضافة إلي أن أوغندا تتمتع بثروات هائلة من المواد الخام علي رأسها البترول والنحاس والذهب وأضاف أن الحكومة ستوفر مزايا للمستثمرين المصريين بتخفيض الجمارك والضرائب. وأكد الوزير أن هناك فرصا أخري للمستثمرين المصريين منها الاستثمار في الإنتاج السمكي وتربية الماشية وإنتاج اللحوم وإنشاء مصانع الألبان وكل الإمكانيات متوفرة من الأرض والمياه والثروات لكن كل مشاكلهم تتمثل في عدم وجود رؤوس أموال مؤكداً أن الشعب الأوغندي يحتاج للاستثمارات المصرية لأنها الطريقة الوحيدة لخلق الثقة بين الحكومتين حول قضية مياه النيل كما أن الاستثمار المصري يؤدي إلي توطيد العلاقات بين الدولتين .

تدريب الاوغنديين:

أشاد وزير الدولة للزراعة والثروة السمكية الأوغندى بالحكومة المصرية لارسالها بعثات إلي أوغندا لتدريبهم علي أحدث الطرق التكنولوجية في إنشاء المزارع السمكية وتربية الماشية والزراعة والتعليم بالإضافة إلي استضافة مصر للأوغنديين لتدريبهم كما أن الوزير اعتبر مصر هي السبب الرئيسي في وجود المزارع السمكية بأوغندا . وأكدت ماريا موتاجنيا وزيرة المياه والري والبيئة الاوغندية أن مصر دولة شقيقة ونأمل في الفترة المقبلة زيادة التعاون بين الدولتين وإضافت أن الحكومة الأوغندية علي استعداد كامل لتقديم تسهيلات كبيرة للمستثمرين المصريين في جميع الجوانب حتى يحدث اندماج بين الشعبين .. كما تمنت الوزيرة قيام مصر بشراء اللحوم من أوغندا بدلا من شرائها من دول أخري وطالبت المستثمرين المصريين بإنشاء مزارع حيوانية في أوغندا وتصدير لحومها إلي مصر.

ثقة فى المنتج المصري :

وأكدت الوزيرة ثقة الحكومة والشعب الأوغندي في المنتج المصري وتفضيله علي المنتج الذي يأتي من الصين والهند وقالت أنه يمكن للمستثمر المصري استغلال هذه الفرصة واستثمار أمواله في مجالات الصناعات الغذائية والملابس كما طالبت المصريين بالاستثمار في مجالات التعليم والجامعات الخاصة. وقالت الوزيرة أن أوغندا تقع في منتصف القارة الأفريقية وهي بوابة مصر للدول الأفريقية . ومن ناحية أخري طالبت موتاجنيا بعقد لقاء عاجل لوزراء الخارجية بدول حوض النيل لاستعراض ملف التعاون والتنسيق وبناء الثقة بين دول حوض النيل تمهيداً للتوقيع علي

الاتفاقية علي أن يتم الاجتماع في القاهرة قبل الجولة الثانية للمفاوضات المقرر انعقادها في تنزانيا. وكررت الوزيرة مطالبتها للحكومة المصرية بتوسيع استثماراتها بأوغندا موضحة أن الباب مفتوح أمام رجال الإعمال والقطاع الخاص المصري .وأعربت عن تفهمها الكامل لموقف مصر من الاتفاقية الإطارية لمياه النيل التي تسعي لأتمامها في الموعد المحدد مشيرة إلي قيامها بزيارة لمصر للتوقيع علي مذكرة التفاهم بين وزارتي المياه في البلدين لحفر آبار جوفية صغيرة لمياه الأمطار بمنحة مصرية قدرها ٤.٥ مليون دولار لتوفير مياه الشرب. ونفت الوزيرة وجود تعاون مع الجانب الإسرائيلي في قضية مياه النيل ولكن هناك تعاون معهم في التكنولوجيا وتفضل الحكومة الأوغندية الاستثمارات المصرية عن الإسرائيلية علي الأرض الأوغندية لبناء الثقة بين الدولتين وأن الحكومة الأوغندية تؤكد دائماً عدم المساس بحصه مصر من مياه النيل.

الاستثمار في أوغندا الحل الأمثل لمشاكل مياه النيل :

داخل مقر البعثة المصرية في العاصمة الأوغندية كمبالا ومدينة جنا التي تبعد عن العاصمة بحوالي ١٠٠ كيلو متر أكد أعضاء بعثة الري المصرية. إن الحل الأمثل لتحقيق الاندماج ونبذ الخلافات بين الدولتين حول مشاكل مياه النيل هو الاتجاه للاستثمار في أوغندا لأن ذلك هو الحل الوحيد لحل المشاكل مع هذه الدولة بعد فشل كل المحاولات الدبلوماسية، حيث تؤكد أوغندا أنها تفتح جميع الأبوب أمام الاستثمار المصري سواء في الزراعة أو الإنتاج الحيواني والأسماك. تتميز أوغندا بمساحات شاسعة من الأرض الزراعية يمكن أن تستثمر في انتاج المحاصيل الاستراتيجية وتمتلك أوغندا أكثر من ٣٠ مليون رأس ماشية يمكن علي المستثمر المصري استغلالها لتوفير اللحوم والألبان للشعب المصري. إن نجاح مشروع إزالة الحشائش بأوغندا أعطي الثقة للحكومة الأوغندية في المستثمر المصري فقد تم إزالة جزر الحشائش الهائلة التي سدت مخارج البحيرات مثلما حدث في بحيرات كيوجا وكوانيا وألبرت وإزالة سد الحشائش الكثيف خلف كوبري بأكواش بمخرج بحيرة ألبرت والذي تسبب في رفع منسوب البحيرة بمقدار متر واحد وكاد يتسبب في إنهيار الكوبري الذي يربط شرق أوغندا بغربها. أن المردود الإيجابي والصدي السياسي والإعلامي لهذا المشروع كبير جداً داخل أوغندا وساعد مصر كثيراً في كسب صداقة أوغندا بصورة كبيرة خدمت وساعدت مصر من خلال تبني أوغندا لمواقف مصر فيما يتعلق ببعض النقاط الحساسة خلال المفاوضات الخاصة بوضع الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة حوض النيل والتي ستكون صمام الأمان للمستقبل المائي لمصر .. وأضاف الوزير أن جذب الاستثمارات المصرية إلي أوغندا يعتبر أساسياً لتوطيد العلاقات مع أوغندا وتعزيز أواصر الثقة بين الحكومتين، ولا أحد يستطيع أن ينكر

الدور المصري الكبير في القاهرة الأفريقية علي مدي أكثر من نصف قرن، والذي بدأ بالدعم السياسي حتى تم تحرير أفريقيا من الاستعمار، ثم كان الدعم والتعاون الفني والاقتصادي.. ولكن ذلك لم يعد كافيا حتى أن قوي أخري استغلت ظروف القارة لكي تحاول أن تبعد مصر عن دورها، وأن تحقق فوائد ومكاسب علي حساب مصر! قدمنا الكثير لأفريقيا عامة ولدول حوض النيل علي وجه الخصوص .. ولكن ما زال علينا ان يكون توجهنا نحو القارة السمراء أكثر قوة، لتحقيق الفائدة لها ولتحقيق الفائدة لمصر أيضا .. فالقارة السمراء تستطيع أن تستوعب الكثير من الاستثمارات المصرية، وقد أكد د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أثناء اجتماعه بوزراء دول حوض النيل أن التعاون مع هذه الدول يجب ألا يكون حول المياه فقط، بل يكون تعاونا مشتركا في جميع مشروعات الزراعة والموارد البشرية وأن مصر تحرص علي مصالح دول حوض النيل، وتنظر لها بصورة إيجابية مع الدفع بمزيد من الاستثمارات ومصر مستعدة للاستجابة لطلبات واحتياجات دول الحوض ويجب علينا وعلي باقي دول الحوض تخطي حاجز الحساسيات والخلافات وتحويل مبادرة حوض النيل من منظورها الضيق لإدارة المياه، لمشروعات صناعية وزراعية وسياسية وتبادل الخبرات، وقد بدأت عمليات الاستثمارات المصرية في دول الحوض بالفعل في أثيوبيا وأوغندا والسودان، ولكنها لا ترقي إلي الاستثمارات الكبرى ونأمل بالمزيد، وتدرس مصر حاليا إقامة عدة سدود في أثيوبيا خاصة لتوليد الطاقة الكهرومائية ومن الممكن أن تصدر، أثيوبيا الطاقة إلي أوروبا والشرق الأوسط عبر الشبكة المصرية الموحدة. ويؤكد كمال علي وزير الري السوداني أن الحل الأمثل لمشاكل دول الحوض، يتمثل في المساعدات الفنية والتقنية والمالية من مصر الدولة الشقيقة الكبرى، وأن كل دول الحوض تنتظر الكثير من مصر في تنمية المشروعات الزراعية وتبادل الخبرات وتوليد الطاقة وإنشاء المصانع والتنمية السياحية وتنقية الحشائش وسوف يتم مناقشة ومفاوضات بين مصر والسودان خلال الفترة القادمة كيفية استكمال قناة جونجلي لتوفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه تقسم بين مصر والسودان لاستصلاح أراض جديدة وزراعتها وتوفير المياه للشرب والصناعة منذ إطلاق مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ تحقق العديد من الانجازات من أجل التنمية، وهناك استثمارات يتم حاليا تنفيذها بحوالي ٨٠٠ مليون دولار وتشمل مشروعات للري بأثيوبيا، وكذلك مشروع الربط الكهربائي بين اثيوبيا والسودان، ومشروع الربط الكهربائي لأقليم البحيرات الاستوائية، بالإضافة إلي تخصيص ٦٠٠ مليون دولار أخري لمشروعات تحت حيز الدراسة كمشروع النموذج التخطيطي للنيل الشرقي، وكذلك المرحلة الثانية من مشروع التنبؤ بالفيضان والانذار المبكر ومشروع صيد الاسماك ببحيرة ألبرت وإدوارد. دول الحوض تمر بمرحلة

حاسمة من أجل التعاون وأن مصر ملتزمة بالتعاون من جميع دول الحوض والعمل معهم من اجل إنشاء مفوضية حوض النيل بحيث تشمل جميع دول الحوض وتعكس اهتماماتهم وتطلعاتهم .. ومصر رفعت راية التعاون مع كل دول الحوض في مختلف المجالات، وقدمت المساعدات الفنية في إعداد الخطط الرئيسية للموارد المائية، وقدمت المنح الدراسية والإكاديمية وبرامج التدريب ونفذت مشروعات حفر الآبار الجوفية ومشروعات التحكم في الحشائش المائية، وأضاف أن مصر ستعمل من أجل تقوية العلاقات مع دول الحوض ليس فقط بالنسبة لقضايا المياه، ولكن ايضا في العديد من المجالات وخاصة في مجال التعليم وبناء القدرات التدريبية وأيضا في المشروعات الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهرومائية.ومن جهة أخري تؤكد فايزة ابو النجار وزيرة التعاون الدولي أن نهر النيل يجب أن يحقق مكاسب لجميع الدول وليس لدولة علي حساب الأخري خاصة في المشروعات التنموية وإضافت أن دور وزارة التعاون الدولي يتمثل في دعم التوجه المصري بإعطاء أولوية خاصة للسياسة المصرية في التعاون بين دول حوض النيل، وفتح كل مجالات التعاون التنموي، سواء في دعم دول حوض النيل بشكل مباشر أو التعاون معها بإرسال الخبرات المصرية والتعاون حاليا يشمل مجالات الزراعة والأمن الغذائي والمساعدة الفنية والتبادل التجاري ومصر تقوم باستيراد اللحوم من أثيوبيا والجمال من السودان، وتقوم بتحسين الري وتنقية الحشائش في السودان وأوغندا . كما قامت مصر بإنشاء أبار المياه في كينيا وأوغندا وتنزانيا كما تستقبل مصر متدربين من دول الحوض وترسل خبراء مصريين. ويؤكد الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء خاطبنا كل دولة إرسال المشروعات المهمة التي تحتاجها في مجال الكهرباء بشرط ألا تؤثر علي حصة مصر من مياه النيل.. ويتم حاليا دراسة إنشاء سدود في دولتي اثيوبيا والكونغو لثرائهما بالمياه وقامت وزارة الكهرباء بتدريب حوالي ٢٥٠٠ مهندس من دول الحوض في مراكز التدريب التابعة لوزارة الكهرباء. وأرسلت مجموعة من الخبراء المصريين إلي هناك لتدريبهم. ويؤكد أمين أباظة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن هناك تعاونا بين وزارة الزراعة وكل من السودان واثيوبيا وأوغندا في مجالات الانتاج الحيواني واستصلاح الأراضي وزراعتها .. وإرسال الخبرات المصرية إلي هناك لتدريبهم. واستصلحت مصر حوالي ٢٤٠ ألف فدان في السودان وجار استصلاح أراض أخري في أواغندا، وهناك تبادل تجاري مع اثيوبيا واعتبر الوزير هذا التعاون مجرد مرحلة أولي أما المرحلة الثانية فتشمل بقية دول دول الحوض حتى يحدث اندماج حقيقي، ونصل لحل المشاكل وقطع الطريق علي أي دولة أو جهة تريد أن تصطاد في الماء العكر. بدأت علاقات مصر الأفريقية منذ عقود طويلة وشهدت تأييدا مصريا كاملا لحركات التحرير حتى نالت

الدول الأفريقية استقلالها واختلفت طبيعة هذه العلاقات مع مرور الوقت حيث لم تعد مجرد تأييد سياسي نتيجة تطور الاوضاع في أفريقيا . ويري أمين عام الجمعية الأفريقية أن المشكلة في العلاقات الأفريقية هي أن مصر لا تستخدم الدعاية اللازمة لدورها الأفريقي، سوءا بالنسبة لهذه الدول أو بالنسبة للمجتمع المصري مشيرا إلي أن هذه المسألة تحتاج خبراء في التعامل وليس هواة ومصر تقوم بهذا الدور رغم محدودية مواردها وهو ما يجعل دورها محل تقدير واحترام، ويؤكد مدي الاهتمام المصري بتحقيق التواجد في أفريقيا. وتقول السفيرة فاطمة جلال الأمين العام للصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا أنه من أهم أسباب إنشاء هذا الصندوق هو الاهتمام بجيراننا الأفارقة ومساعدتهم في مسيرة التنمية. وقد حقق الصندوق أهدافه بدليل استمراره حتى الآن منذ إنشائه عام ١٩٨١، مشيرة إلي أن ميزانيته تزيد عن ٨٠ مليون جنيه، وكأي ميزانية في مجال المساعدات والتنمية البشرية، قد يشعر البعض أنها غير كافية، وبالرغم من ذلك فإن هناك محاولات لاستخدامها بأفضل الامكانيات الممكنة إدراكا من مصر بأهمية دور هذا الصندوق، وللتغلب علي مشكلة التمويل فإن الجانب المصري يحاول التعاون مع ممولين أخرين متفقين مع الأهداف المصرية، مثل هيئة التعاون الدولي اليابانية والبنك الدولي، وبعض الدول المانحة مثل أيطاليا. وتقوم هذه الأطراف بتوفير الدعم المالي مع مصر لتنفيذ المشروعات التنموية في القارة الافريقية وأغلب المشروعات في هذا المجال تتعلق بالزراعة والري والصحة والكهرباء وهناك استجابة كبيرة في إطار التعاون مع الأطراف الثلاثة وهناك تنافسا يواجه التواجد المصري في أفريقيا، فيما يتعلق بتقديم المساعدات والدعم الفني مثل الصين وبالرغم من ذلك فإن مصر هي الأكثر قبولا لدي الدول الأفريقية والتي لديها العديد من المشاكل والاحتياجات وتقبل مساعدات خارجية ولكنهم أقرب بعاطفتهم إلي اختيار مصر وهناك اتجاها لتطوير دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وأفضل طريقة لتفعيل هذا الدور تقديم المشروعات الملموسة أكثر من مجرد أرسال المعونات والإغاثة والمعونات الغذائية حيث يتم التركيز علي احتياجات شعوب هذه الدول ويتم حاليا التركيز علي علاج الأطفال والأمهات وهناك العديد من المراكز الطبية المصرية في أفريقيا، كما أن هناك مزارع مشتركة ومشروعات زراعية يستفيد منها أعداد كبيرة، وتحرص مصر علي تلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من الدول الأفريقية خاصة في مجالي الصحة والتعليم مؤكدة أن لدي مصر تميزاً وخبرة كبيرة في هذا المجال.

أن اتجاه المستثمرين ورجال الأعمال المصريين إلي دول حوض النيل خطوة جيدة تخدم المصالح الإستراتجية لمصر . فهذه الدول بها أسواق تحتاج إلي الاستثمارات المصرية، ومطلوب وجود

علاقات تجارية وصناعية بين رجال الأعمال المصريين وأهالي تلك البلاد .. بشرط وجود التزام من الحكومة برعاية شركات القطاع الخاص التي لن تستطيع وحدها أن تقتحم عالم الاستثمار في أفريقيا. والاستثمار في دول حوض النيل به مخاطر وعائده يأتي علي المدي البعيد، ولهذا السبب يجب أن تدعم الحكومة المستثمرين بقروض وضمانات ومساهمة في مصاريف النقل لحمايتهم من أي مخاطر، لذا قامت وزارة التجارة بتخفيض مصاريف شحن التصدير لأفريقيا بنسبة ٥٠% مساهمة من صندوق دعم الصادرات ولكن الصندوق لن يتحمل وحده عبء التجربة الجديدة . ويجب أن تساند كل الجهات رجال الأعمال والشركات الوطنية المصرية التي ستقرر توجيه استثماراتها لدول حوض النيل. والأفكار المطروحة حاليا يجب أن تتحول إلي واقع ملموس، ليعود لمصر تواجدها في هذه الدول، أسوة بما كان في الستينيات مع اختلاف الواقع الحالي.

أكد كبار رجال الأعمال علي ضرورة الاستثمار في دول حوض النيل .. وقالوا أنها أرض "بكر" صالحة للاستثمار في مجالات عديدة خاصة الصناعات الغذائية وتجارة اللحوم.. ولكنهم طالبوا بدعم حكومي يساعد المستثمرين علي تجاوز بعض المخاطر التي قد تنشأ في البلاد الأفريقية .. وطالب المستثمرين أيضا بدور أكبر للسفراء في دول حوض النيل. أكد رئيس جمعية مستثمرى برج العرب ووكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بأن هناك حاجة بالفعل للاستثمار بدول حوض النيل. والمفترض أن يتم تفعيل ذلك منذ سنوات بهدف خلق علاقات مصرية مع العشائر.. والأسر الأفريقية، لتضمن وجود مصالح تفوت الفرصة علي أي شخص يرغب في الصيد بالماء العكر، وهناك اقتراح بإعفاء المستثمرين الذين ينشئون مصانع في أفريقيا من ضرائب معينة، ومن الممكن أن تشارك الحكومة في هذه المصانع لتقليل نسبة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر. ويقول مصطفي السلاب وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ونائب رئيس الاتحاد العام للمستثمرين بأن هناك شروط يجب توافرها قبل دعوة المستثمرين إلي الذهاب لدول حوض النيل، بحيث توفر الدولة مناخا مناسبا للاستثمار في تلك الدول التي لا يوجد بها نظام مستقر، وهناك مخاطر يتعرض لها أي مستثمر، ومن هذا المنطلق يجب أن يظهر دور أكبر للسفراء في دول أفريقيا المطلة علي حوض النيل، والسفارات المصرية يجب أن تدعم المستثمر في حالة رغبته في أقامة مشروعات، بحيث تقدم السفارات دراسات جدوي تساعد المستثمرين علي أجراء اتصالات مع أهالي المنطقة . ويقول الدكتور شريف الجبلي عضو اتحاد الصناعات ورئيس غرفة الصناعات الكيماوية أنه يرحب بشدة بفكرة اتجاه رجال الأعمال إلي أفريقيا لكن حجم الاستثمارات في هذه الدولة لا يزال دون المستوى، ويحتاج لدعم أكبر من السفراء.. وطالب وزارة الخارجية بالاهتمام الشديد بالسفراء

الذين يتم توجيههم إلي أفريقيا .. مؤكدا أن دورهم أكثر أهمية من سفرائنا في أوروبا وأمريكا، مطالبة دولتي المصب بتطوير علاقاتهما مع "الحوض" والتنسيق مع الجهات المانحة.

مشروع لحماية الهضبه الأثيوبية لزيادة المياه في مصر :

اتفقت مصر مع السودان وأثيوبيا علي القيام بالدراسات الخاصة حول تنفيذ مشروع حماية الهضبة الحبشية من الانجراف . سيؤدي المشروع لزيادة كميات المياه في مصر والسودان وحماية خزان بحيرة ناصر ضمن برنامج زمني للمشروعات المشتركة . وقال د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري السابقة أن بعد الإنتهاء من هذه الدراسات ليبدأ التنفيذ فوراً حيث تساهم الدول المانحة والبنك الدولي في التمويل من خلال مبادرة دول حوض النيل، وأوضح د. محمد بهاء الدين رئيس قطاع الخزانات بان حماية الهضبة هدفه الأساسي عدم زيادة كميات الطمي التي تحملها مياه الفيضان إلي مصر والسودان والتي تتسبب في تقليل كميات المياه المخزنة أمام السدود السودانية وأمام بحيرة السد العالي. وقال إن الدراسات ستبحث عديداً من الأساليب التي تؤدي لمنع جرف الطمي وأهم هذه الأساليب زراعة غابات وتحويل الأراضي البور إلي زراعية وتخفيف ميل انحدار المياه ونقل الطمي .

تحسين إدارة الموارد المائية وشبكات الري والصرف بين مصر والسودان :

أكد د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري أن هناك تفاهما في وجهات النظر بين مصر والسودان وأثيوبيا وأن الاجتماعات الأخيرة التي عقدت في شرم الشيخ عكست هذا التفاهم حيث اتفقت مصر والسودان وأثيوبيا علي تنفيذ عدد من المشروعات الخاصة بالري والصرف وتطوير المجري الملاحي لنهر النيل وإنشاء شركة لمتابعة ذلك تعمل في السودان وأثيوبيا لتحسين إدارة الموارد المائية وشبكات الري والصرف وتدعيم الأمن الغذائي في البلدان الثلاثة. وتفعيل التعاون الثلاثي وتوحيد المواقف في اجتماعات دول حوض النيل القادمة.. ومن المتوقع تفقد المواقع المقترحة للبدء في زراعة مساحات خصبة من الأراضي السودانية التي تتوافر لها مياه الري المناسبة وجيدة التهوية لسد الفجوة الغذائية في كل من مصر والسودان .. ومن المتوقع عقد اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة المشتركة المصرية السودانية لمياه النيل في الخرطوم والتي يعقبها بزيارة لمواقع محطات إرصاد أعالي النيل هناك لبحث سبل وطرق تطويرها بالتعاون مع السودان وإنشاء مراكز حديثة للتنبؤ بالفيضان والحد من أخطاره سواء كان عاليا أو منخفضا .

من أجل تنمية بيئية مستدامة المكافحة الحيوية .. مطلب بيئي :

في تحقيق مهم لمديرية زراعة القاهرة لمناقشة دور الإرشاد الزراعي في تحقيق تنمية بيئية شاملة في مختلف قطاعات الإدارات الزراعية بمناطق المطرية والسلام والمعادي والتأكيد علي اهتمام الإدارة بتوعية المرشدين الزراعيين بالمشكلات البيئية وطرق التنمية الشاملة من خلال نشر المكافحة الحيوية البيولوجية بعيدا عن المبيدات القاتلة التي تم التقليل منها للحفاظ علي صحة الإنسان بجانب استخدام الفرمونات، والعناية بتدريب المزارعين أنفسهم ومحو أميتهم البيئية بالاشتراك مع هيئة تعليم الكبار، حيث بدأت فصول محو الأمية منذ عام ١٩٧٩ عن طريق مهندسي الإرشاد الزراعي بالمراكز.

وجود أكثر من ١٥ فصلا بمدينة ١٥ مايو وحلوان البلد والمعصرة والبساتين تابعة للإدارة الزراعية بالمعادى، بجانب ٣ فصول تابعة للإدارة الزراعية بالمطرية بنواحي المرج والشيخ منصور والبركة وهي كلها مراكز ثقافية تم التركيز فيها علي العنصر البيئي لتكون بداية لفك الخط بعنصر بيئي لتأمين صحة السكان والبيئة .

هناك نواحي اقتصادية تساعد علي الاهتمام بالبيئة، حيث إن المنتجات الزراعية الطبيعية الآمنة يسهل تصديرها وتداولها في كل دول العالم وتلقي أقبالا لدي الناس لخلوها من الأسمدة والكيماويات والهرمونات القاتلة، وهذا ما نجده من خلال ما يطلق عليه بالأيزو ومواصفات الانتاج النظيف .

أن جودة المنتجات من خلال شهادات الأيزو لا تهتم بالمنتج فقط وأنما بطرق انتاجه وتخزينه والعناصر الداخلة في تصنيفه وتركيبه، بل وأحيانا بالمصنعين أنفسهم، وهذا ما نسعي إليه من خلال المرشد الزراعي الذي يعد همزة الوصل بين المديرية والمزارعين والمواطنين الذين يستهلكون ما ينتج من منتجات غذائية وخضر وفاكهة .

توطيد العلاقة بين المرشد الزراعي والمزارعين والمستهلكين يتطلب وعيا كاملا بالبيئة ومشاكلها وطرق التعامل معها لأن الزراعة ليست قطعة أرض فقط، وإنما منتجات غذائية وحيوانية ومنسوجات وأدوية ونباتات طبية، ولابد لكل منتج أن يكون صحيا وآمنا للناس والبيئة، هناك روابط بيئية قوية مع ربات البيوت من خلال رابطة (الواك)، وكذلك رابطة المزارعين الإرشادية التي يطلق عليها (المالك) والتي تهتم بالزراعة البيئية الحيوية وتعقد دورات التوعية وندوات الإرشاد التي تهتم بطرق التعامل مع المنتج الزراعي ومخلفاته وما يترتب عليه من مشكلات بيئية كبيرة، كما ظهر من قبل في بعض المناطق التي كانت تروي بمياه الصرف أو تحرق قش الأرز وحطب القطن .

المشروعات الممكنة فى حوض النيل :

تبدو العلاقات المائية بين مصر والسودان من جهة وبين باقي دول حوض النيل وكأنها تسير في طريق مسدود مفعم بالخلافات والتوتر، لأن تلك الدول تريد إعادة اقتسام الإيرادات المائية الحاضرة دون النظر إلي أن مصر حصلت علي جانب كبير من حصتها المائية الراهنة من مشروعات أقامتها ومولتها من قوت شعبها لإنقاذ مياه النيل من التبدد في البحر، بينما يحصل السودان علي الغالبية الساحقة من حصته كنتيجة لهذه المشروعات وبالذات السد العالي الذي مولته مصر بالكامل. ورغم أن هناك الكثير من الكتابات التي تركز علي الدور الإسرائيلي أو الأمريكي في تصعيد التوتر بين دول منابع النيل من جهة وبين كل من مصر والسودان من جهة أخري، إلا أن اللوم في الحقيقة يقع علي الحكومات المصرية المتعاقبة منذ أربعة عقود لأنها أهملت إفريقيا، وتعامل البعض مع الدور التاريخي لمصر في دعم كفاح الشعوب الأفريقية من أجل التحرر والاستقلال في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر علي أنه إهدار للطاقات والأموال، رغم أنه كان في الحقيقة أفضل استثمار سياسي بني علاقات قوية لمصر علي أساس العدالة والتكافؤ والتضامن بل ظهر أثره عندما حدثت دورة الجفاف السباعي الرهيبة في السنوات السبع الأولي من ثمانينيات القرن العشرين وأدت إلي موت أربعة ملايين علي الأقل من أبناء بلدان منابع النيل من الجوع، لم تمد مصر يد المساعدة لدول حوض النيل من قبيل "أخوة النهر" وتركتهم يعانون الأمرين ويتلقون المساعدات من كل الدنيا، بينما كانت الحكومة المصرية غائبة ومهتمة هي والجمعيات الدينية بمواجهة السوفيت في أفغانستان بالتعاون مع الأمريكيين، وتمتعت مصر بالأمان المائي بفضل السد العالي وبحيرة ناصر. كما تخلت الدولة ببساطة عن شركات التجارة الخارجية التي كانت فروعها تنتشر في غالبية بلدان القارة ويمكن الاستناد إليها في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الإستراتيجية بين الطرفين .

لابد لمصر أن تنظر إلي علاقاتها مع دول حوض النيل علي أساس بناء علاقات اقتصادية – سياسية– عسكرية شاملة وعميقة ومرنه مع دول الحوض في إطار شراكة استراتيجية بين "أشقاء النيل" يمكن في ظلها حل المشاكل المائية القائمة وتطوير التعاون المائي لمصلحة الجميع بصورة عادلة، مع إدراك واضح لحقيقة أن قلب مصر المائي موجود خارجها في دول منابع النيل، وأن ما تحصل عليه مصر والسودان من مياه هو نتيجة مشروعات هائلة وباهظة التكاليف أقامتها الدولتان، وتوجد لدي كل دول الحوض إمكانية لتنمية إيراداتها من النيل بإقامة مشروعات مماثلة وتحمل مسئولياتها التاريخية إزاء شعوبها، بدلا من التلمظ بلا أي مبرر منطقي، علي حصة مصر

والسودان من النهر التي ترتبت عليها حياة البشر والزرع والضرع والصناعة في البلدين . وهناك عدد من المشروعات التي يمكن الإشارة إليها وهي مشروعات إما ثبتت الإمكانية الفنية لإقامتها فعلا، أو أنها مشروعات من الضروري دراستها فنيا قبل الشروع في إقامتها، ويمكن تركيز هذه المشروعات علي النحو التالي:

مشروع لزيادة إيرادات نهر كاجيرا من حوض هذا النهر الذي تسقط عليه كميات هائلة من الأمطار لا يصل منها عبر النهر إلي بحيرة فيكتوريا سوي ٨% منها، وذلك من خلال تطوير المخرات الرئيسية الجامعة للسيول التي تصب المياه الساقطة علي حوض هذا النهر في مجراه، لزيادة حجم ما يدخل مجري النهر من تلك المياه، وبناء خزانات صغيرة ومتعددة لتجميع المياه الفائضة من مخرات السيول والتي لا يمكن للنهر استيعابها في موسم الأمطار لتخزينها وتنظيم نقلها لمجري النهر في فترات الجفاف التي تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر تقريبا.

مشروع لردم مستنقعات بحيرة كيوجا الضحلة والتي يبلغ عمقها نحو ستة أمتار في المتوسط وتقل عن ذلك كثيرا في المناطق الطرفية منها، وتحويلها لأراض زراعية خصبة مع بناء مزارع سمكية كبيرة لمصلحة أوغندا، مع إنشاء قناة مبطنة بالحجر والأسمنت لنقل مياه نيل فيكتوريا قبل مصبه في جنوب غرب هذه البحيرة إلي نقطة خروجه منها، مع بناء قنوات فرعية لتجميع مخرات السيول التي تجمع الأمطار الغزيرة التي تسقط علي البحيرة ومستنقعاتها، لتصب في القناة الرئيسية التي تنقل مياه نيل فيكتوريا ويمكن تعميق البحيرة ذاتها أو تأهيلها لزيادة المنصرف منها، علما بأنها هي ومستنقعاتها تفقدان نحو ٢٠ مليار متر مكعب بالبخر سنوياً.

مشروع لإقامة سد علي قناة كازنجا في نقطة التقائها ببحيرة إدوارد وذلك للسماح بمرور المياه من بحيرة جورج إلي بحيرة إدوارد ومنها إلي نهر سمليكي، ومنع عودة المياه من بحيرة إدوارد إلي بحيرة جورج.

مشروع لحماية مياه بحيرة فيكتوريا من التبدد بالبخر الذي يستهلك ٩٤.٥ مليار متر مكعب من إيراداتها . ويمكن التفكير في ردم جزء من محيط البحيرة وتحويله لأراض زراعية شديدة الخصوبة لصالح كينيا وتنزانيا وأوغندا، مع تعميق البحيرة لتقليل مسطحها وبالبخر الهائل منه، مع إجراء بعض الأعمال في نيل فيكتوريا لاستيعاب الزيادة في تدفق المياه عبره، استرشاداً بتجربة هولندا في ردم البحر الأعمق كثيرا من بحيرة فيكتوريا.

هناك المشروعات المطروحة منذ فترة والتي بدأ تنفيذ بعضها ثم توقف مثل مشروع جونجلي لحماية مياه بحر الجبل من التبدد في المستنقعات في جنوب السودان، ومشروع حماية مياه نهر السوباط

من التبدد في مستنقعات مشار، ومشروع إقامة سد علي بحيرة موبوتو (ألبرت)، ومشروع تنمية الإيراد المائي لحوض بحر الغزال، وبالذات علي فروعه: "الجور"و"لول"و"بحر العرب" .

ومن البديهي أن أي إضافة للإيرادات المائية من مشروعات يتم تنفيذها في أعالي النيل، سوف يستتبعها حتما مشروعات أخري لتأهيل مجري النيل شمالي تلك المشروعات لاستيعاب الزيادة في كمية المياه المتدفقة من خلال النهر للشمال في حالة حصول مصر والسودان علي حصص من هذه المشروعات . وفي كل الأحوال فإن ينبغي أن تعمل علي تحسين كفاءة نقل المياه وتطوير أساليب الري لتقليل الفاقد المائي الهائل من وسائل النقل والري الراهنة، وأن تعمل أيضا علي تعديل التركيب المحصولي باتجاه محاصيل أقل شراهة للمياه لرفع كفاءة استخدام المياه وزيادة الحصانة المائية لمصر.

مصر وادارة التحالف فى حوض النيل :

كشف الخلاف بين مصر ودول حوض النيل حول الاتفاقية الاطارية المنظمة لموارد النهر، عن الحاجة الى تبنى مصر لرؤية جديدة لادارة خريطة التحالف فى منطقة حوض النيل، الامر الذى يستدعى فهم الآليات الكامنة وراء مواقف هذه الدول من المطالب المصرية الخاصة بحصتها من مياة النهر، وحقوقها التاريخية.

بالرغم من تغير مواقف دولتى اثيوبيا واوغندا (خاصة ان الخيرة تعتبر أحد اركان ما يمكن تسميته بـ تحالف دول بحيرة فيكتوريا الذى غالباً ما فجر الازمات خلال الفترة الماضية) الا أن هذا الخلاف كشف ايضاً عن وجود اشكاليتين اساسيتين تمثلان تحدياً امام السياسة المصرية فى حوض النيل، الأولى : هى كيفية تجاوز الميراث التاريخى لانماط العلاقة بين مصر ودول الحوض فيما يتعلق بملف المياه، اما الاشكالية الثانية، فترتبط بقدرة السياسية المصرية على ربط دول الحوض، بشبكة من المصالح الحيوية التى تدفع باتجاه تنفيذ مشروعات مبادرة دول حوض النيل كأحد مظاهر التعاون الجماعى فى منطقة الحوض، الامر الذى يثير تساؤلاً محورياً حول كيفية ادارة مصر للتحالفات فى منطقة حوض النيل ومحددات نجاح هذه الاستراتيجية.

وهنا يمكن الوقوف على واقع الادارة المصرية لهذه الازمة ومدى فاعليتها، عبر مجموعة المستجدات التى طرأت على التحرك المصرى تجاه دول الحوض فى هذه المرحلة، وذلك على النحو التالى :

الاعتماد على نمط تحرك تركيز على البعدين التنموى والسياسى معاً، فى خطورة تبدو متوافقة مع طبيعة الأزمة، من خلال تفعيل اللجنة الفنية المشتركة التى تضم خبراء من وزارة الرى والخاريجة الى جانب مجموعة من خبراء القانون٠

الانتقال من مستوى التحرك الوزارى، الذى غالباً ما يعتمد على الجانب الفنى، الى مستوى سياسى اعلى، وهو ما تجلى فى مشاركة رئيس الوزراء بالاجتماعات الاخيرة بالاسكندرية والاعلان عن جولة قادمة لرئيس الوزراء لزيارة هذه البلدان.

اتجاه التحرك نحو دول المنابع، وتحديداً فى اثيوبيا والكونغو، كمحاولة لاختراق التحالف الضمنى للدول الرافضة للمطالب المصرية.

تدعيم المطالبل السودانية المتوفقة مع الموقف المصرى، فى خطورة تحمل العديد من الدلالات، اهمها تاكيد التنسيق مع السودان، للحد من محاولات اختراق الجانب السودانى وتشكيل جبهة ضد مصر.

وقد انطوت هذه التحركات على مجموعة من السمات الحاكمة للسياسية المصرية فى المرحلة الراهنة، اولى هذه السمات تتجسد فى التحرك على المستوى الثنائى، مما يمثل تغيراً واضحاً فى نمط الادراك المصرى، الذى ارتكز سابقاً على الاعتماد على التفاعل عبر الاطر الجماعية، السمة الثانية، تجلت فى تطبيق ما يمكن اعتبارة اجراءات بناء ثقة مع دول المنطقة، عبر الكشف عن موافقات مصر السابقة على عدد من مشروعات السدود والرى فى دول المنبع.

السمة الثالثة، بدت فى دعم التحرك السياسى بالحوافز الاقتصادية والفنية، ومحاولة كسب تأييد الرأى العام فى دول حوض.

بيد أن المتابع لوتيرة العلاقات بين مصر ودول الحوض تاريخياً، يلحظ ان هذا التحرك الحالى يحتاج الى دفعة سياسة، تساعدة على تجاوز اشكاليات المرحة السابقة، ويمكن التأكيد على هذه النتيجة من خلال قراءة ازمتين اساسيتين : الأزمة الاولى : اثارة مسألة بيع المياه فى برلمانات جدول بحيرة فيكتوريا عام ٢٠٠٣، حيث جاءت فى نفس توقيت موافقة مصر على مشروع سد " تكيزى" فى اثيوبيا على أحد روافد نهر عطبرة لتخزين ٩ مليارات متر مكعب من المياه. الازمة الثانية: وهى ازمة التوقيع على الاتفاقية الاطارية فى كينشاسا مايو عام ٢٠٠٩، اذ ترافقت مع طلب الرئيس الصومالى لدعم مصر والتوجة المصرى نحو جنوب السودان عبر مشروعات التنمية، خاصة بعد زيارة الرئيس مبارك الى جوبا عاصمة الجنوب فى ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨.

تكشف هاتان الازمتان، حدود الارتباط فى التوقيت بين محاولات تنشيط الدور المصرى فى القرن الافريقى (لاسيما الصومال والسودان) والازمات الكبرى لملف مياة النيل، مما يقودنا الى نتيجة اخرى، تتمثل فى تراجع فاعلية الادوات الفنية والدبلوماسية، بل والاستراتيجية القائمة عليها، وهو ما يعنى ان ضرورة تطوير ادوات التحرك المصرى، اصبحت اكثر الحاحاً فى هذه المرحلة شريطة ان تستند على استراتيجية تهدف الى اعادة بناء العلاقات مع دول الحوض، تكون قائمة على مصفوفة من المصالح الحيوية.

مستقبل العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل :

انتبهت مصر منذ فجر التاريخ لأهمية نهر النيل باعتباره شريان الحياة فارتاد علماؤها وباحثوها ومهندسوها أعالي النهر لاكتشاف منابعه كما وضعوا مخططات ضبط مياهه في فهم تام لمفهوم التحديد الطبيعي والسياسي والقانوني، لحوض النهر. ومازالت مصر تعطي العلاقة الاستراتيجية، الأوضاع الجيو سياسية لحوض النهر اهتماما خاصا ومتميزا لعلاقتها بدوله، لقد أولت مصر اعتبارات التعاون مع هذه الدول بهدف استمرار تدفق مياه النهر نحو أراضيها باعتبار أن مصر هي الدولة الوحيدة بين دول حوض النهر التي تعتمد علي مياهه بنسبة٩٥%، وأنها تعاني حاليا من فقر مائي وأن المستقبل القريب ينبيء بشح مائي في ظل ثبات الموارد المائية الحالية برغم زيادة عدد السكان وتعاظم خطط التنمية. ومن ثم فإن من حق مصر أن تشعر بالقلق حيث تعرض الايراد المائي السنوي لنهر النيل لمخاطر الزيادة والنقصان لظروف طبيعية، أو للتهديد عبر فترات تاريخية مختلفة ولأسباب سياسية كما أن مصر أيضا تتعرض لتهديد جديد وهو احتمال تأثر مصادر مياه نهر النيل من جراء التغيرات المناخية بما يحمله ذلك من خطر شديد في مواجهة نقص موارد مياه نهر النيل الذي تمثل المياه الحياة لشعبها. ولم تكن مصر في سعيها لتأمين احتياجاتها المائية حاليا ومستقبلا غافلة عن أهمية تحقيق مصالح جميع الدول المشتركة معها في حوض النهر.لذا أقدمت مصر عن وعي لإبداء روح التعاون من خلال إنشاء أو المساعدة في إنشاء مشروعات هندسية مائية علي مناطق متعددة من حوض النهر. وعلي سبيل المثال أقامت سد أوين في أوغندا وسد جبل الأولياء في السودان ثم تنازلت عنه لصالح السودان بعد إنشاء السد العالي، وكذلك سدود سنار . سد خشم القربة . سد مروة بالسودان، كما أن مصر لا تعترض علي أية مشروعات يتقدم بها دول حوض النهر طالما أنها تحقق صالح هذه الدول ولا تهدد أمن مصر المائي . لقد تخطت مصر ذلك وقامت بإنشاء العديد من من مشروعات التعاون في مجالات الكهرباء واستصلاح الأراضي وحفر آبار مياه الشرب وبعض مشروعات متعددة لأغراض التنمية

والتعليم والصحة. ولم تترك مناسبة للمساندة السياسية للنظم الشرعية في دول الحوض ألا وبذلت جهدها الداعم والمؤيد. أولا: العلاقات المائية المصرية السودانية يمكن القول أن السودان يشكل بالنسبة لمصر أهمية خاصة، حيث إنه ملتقي روافد نهر النيل القادمة من اثيوبيا عبر النيلين الأبيض والأزرق لتعبره في اتجاه مصر . لقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين بإهتمام خاص لاعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصاهرة، فضلا عن الموقع السياسي للسودان بالنسبة لمصر، يضاف إلي ذلك كونهما دولتي مصب، لذلك فإن تعاونهما سوف يكفل لهما وضعا مساندا بين دول حوض النهر. إن منظورا وحدويا يسود المفهوم المصري في علاقته بالسودان. وعلي الرغم من ذلك فقد تعرضت العلاقات المصرية السودانية لأزمات متكررة أدت إلي عدم الاستقرار في باقي العلاقات وتركت تأثيرا سلبيا علي المشروعات المائية، فقد أدت الحرب الأهلية في جنوب السودان مثلا إلي توقف مشروع قناة جونجلي والذي له جوانب ايجابية لكل من مصر والسودان دون أضرار علي دول المنابع. وفي مناسبات لاحقة جمدت السودان تعاونها مع مصر في الهيئة الفنية لمياه النيل(ديسمبر سنة١٩٩٢) وشرعت السودان في غلق خزان الروصيرص وحفر ترع كنانه والحرمق بدون التنسيق مع مصر بالمخالفة لاتفاق١٩٥٩ وعلي الرغم من ذلك فإن العلاقات المائية لم تتوقف واستمرت الاتصالات بين الدولتين، علي المستوي الوزاري حرصا علي صالح الدولتين وقد انعكس ذلك علي ترابط الدولتين خلال الأزمة الحالية في علاقاتهما بدول المنابع السبع. لقد التزمت الدولتان بكل بنود التعاون طبقا لما أقرته اتفاقات١٩٥٩، ١٩٢٩ بتنظيم استغلال مياه نهر النيل بما يحقق صالح كل من مصر والسودان في حدود الحصص المقررة لكل دولة.

ثانيا: العلاقات المائية المصرية الأثيوبية: تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظرا لحجم الايراد المائي الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنويا، وعلى الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لا ترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي بإستثناء اتفاقي بريطانيا(المسئولة عن السودان آنذاك) وإيطاليا (المسئولة عن الحبشة آنذاك) في عام١٩٠٢، وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية والتي تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام اثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان مما يؤثر علي كمية المياه المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل. ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما اعترضت علي اتفاقيتي ١٩٥٩، ١٩٢٩ الخاصتين بمصر والسودان. غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون، حيث وقع الرئيس مبارك وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا

عام١٩٩٣ إطارا للتعاون بين مصر وأثيوبيا تتضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياه نهر النيل تفصيلا من خلال الخبراء علي أساس الإطار الاتفاقي للمجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر، وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حاليا بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان.. لقد قامت أثيوبيا تاريخيا بهذه الأعمال علي مياه نهر النيل وبشكل منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

اقترح خبراء اقتصاديون ان يتم بناء السد عبر شراكة بين السودان ومصر واثيوبيا وتكون ادارته من اختصاص هذه الدول مجتمعة . تناول وزير مصادر المياه والطاقة الكهربائية الاثيوبي العلاقات التي تربط بين السودان وبلاده تاريخيا وثقافيا واكد ان بلاده تركز علي البني التحتية المائية وبصورة رئيسية بغرض توليد الطاقة اللازمة لتسيير اقتصاد البلاد ان الانشاءات الكهرومائية هي جزء من البرنامج القومي ولكنها مصممة بصورة تحقق كل متطلبات السودان كما تراعي فائدة الدولتين ايضا واضاف وزير المياه الاثيوبي ان جميع دول مجري النهر ستستفيد من هذا السد حيث تبلغ سعته التخزينية ٧٢ مليار متر مكعب وطمأن وزير المياه الاثيوبي الشعبين السوداني والمصري من المخاوف التي تنتابهم من قيام السد حيث اكد علي عدم تضرر البلدين حال قيامه وقال ان اثيوبيا تعتمد علي التعاون مع السودان بشكل كبير فهي لا تحمل أي عداء تجاه الشعب السودانيوالمصري ان سد النهضة يقام علي النيل الأزرق وستستفيد منه دولتي السودان ومصر. أهمية سد النهضة بالنسبة للسودان ولكن مع بعض التحفظات لخصت في سلامة التصميم وأمان هذا السد ان هذا السد يقع علي النيل الأزرق ويعتبر هذا تحكم من اثيوبيا وقال لا يمكن ان يرهن السودان مستقبله المائي عند اثيوبيا وهذه هي خطورة كبري وشدد علي ان تشرف الدول الثلاث علي اعمال السد من كل النواحي ولابد ان توزع التكاليف بين هذه الدول وقال لا نطمئن إلا بالخطوات التي ذكرت سابقه مشيرا إلي أن هناك جوانب تحتاج للمراجعة خاصة مسألة التحكم في موارد المياه واقترح ان يتم بناء السد عبر شراكة بين السودان ومصر واثيوبيا وتكون ادارته من اختصاص هذه الدول مجتمعة .ان معظم الاجزاء الشرقية بأثيوبيا تعاني من شح المياه لذلك لابد من قيام هذا السد وقال ان بلاده تحتاج لطاقة كبيرة أن السد سيزيد الطاقة الكهربائية بأثيوبيا من ٢ ألف ميجاوات إلي ٨ آلاف ميجاوات بجانب ري حوالي ٨.٢ ألف كيلو متر مكعب من الناحية الفنية لا يمكن اغلاق المياه وبعد تخزينها ستجري المياه للسودان ومصري وان الكهرباء المولدة تكفي اثيوبيا ويمكنها للتصدير للخارج وكما ان السد يعمل علي زيادة الاقتصاد الاثيوبي بشكل

كبير. قيام السد يؤدي لعدم حدوث فيضانات بالسودان وان الأولوية القصوي لدينا هي سلامة السد من كل النواحي فنية وتصميمية وهندسية.

مصر ودول البحيرات العظمي :

يضم إقليم البحيرات العظمي كلا من كينيا . رواندا . بوروندي . الكونغو . وأوغندا وبرغم أن هذه الدول متشاطئة نيليا إلا أن النيل لا يشكل لها أهمية رئيسية من حيث الإمداد بالمياه. وتسهم منطقة البحيرات العظمي بنحو٢٢ مليار م٣/ سنويا وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تستقبل١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنويا حيث تصل السعة التخزينية لبحيرة فكتوريا نحو٥٠٠ مليار م٣ وألبرت نحو١٥٠ مليار م٣.. وتأتي علاقات مصر مع دول البحيرات العظمي في شكل مشروعات مشتركة وعلاقات سياسية وثقافية واقتصادية علي نحو ما هو قائم مع أوغندا وفي مجال المياه الجوفية واستصلاح الأراضي مع كينيا وبرامج الأمن الغذائي مع تنزانيا ومشروعات الربط الكهربائي مع الكونغو وغير ذلك. ومن هذا الاستعراض لعلاقات مصر المائية بدول حوض نهر النيل يأتي تطور مواقف الدول علي غير اتساق مع الخط الذي تلتزم به مصر تاريخيا وهو التعاون والحفاظ علي علاقة حسن الجوار، وكذلك ما تقوم به من علم وخبرة بتقديم مبادرات متتالية لاستغلال الفاقد لصالح دول حوض النهر بما يحقق مصلحة الجميع في مقابل مواقف لا تتماشي مع قواعد الجغرافيا والهيدرولوجيا والاطار الاتفاقي الذي وقعته الأمم المتحدة بأغلبية أعضاء الجمعية العامة عام١٩٩٧ والذي لاقي إعتراضا من أثيوبيا وكينيا بوروندي وفي المقابل تتحفظ مصر علي الاصرار من جانب دول المنابع علي عدم الاعتراف بما يقره المجتمع الدولي والقرارات الدولية من توارث المعاهدات والاتفاقات.إن هذا الموقف المتأزم الذي نرجو أن يكون طارئا وعارضا وقابلا للتغيير والتوافق مع قواعد المنطق خلال الشهور القادمة سوف يؤدي إلي توقع حدوث ضرر علي كل من مصر والسودان بل وحدوث ضرر علي كل دول الحوض نتيجة عدم التعاون المحقق لمصلحة الجميع، وعلي دول الحوض أن تتعاون وأن تحقق السيطرة علي إيرادتها لمياه حوض نهر النيل بما يحقق صالحها فالتعاون والتفاهم هما الطريق للتقدم وصنع النهضة.

حوض النيل بين الحقيقة والدبلوماسية :

علي الرغم من أن مصر تتمسك برباطة الجأش وإتباع الأعراف الدبلوماسية في تناول إشكالية دول حوض النيل، إلا أن تصريحات ومواقف دول المنابع لا تساير الموقف المصري الهادئ وتستمر في التصعيد يوما بعد يوم، فالإعلان عن أن دول المنابع سوف تستمر في ممارسة الضغوط علي مصر حتي تستجيب لواقع يمكن أن يفرض عليها، أو أنه لا عودة للوراء فيما يخص اتفاقيات المياه

– لهو خروج كامل عن الأعراف الدبلوماسية وأساسيات المباحثات بين الدول. الإدعاء بأن دول مثل إثيوبيا تعاني من جفاف بعض من مساحتها تصل إلي ربع مساحة الدولة ويعاني بعض سكانها من القحط ونقص المياه، نذكر بأن مصر هي الدولة الأكبر التي تعاني ٩٥% من مساحتها من القحط وقلة المياه وأن كامل سكانها البالغ ثمانون مليونا يعيشون متكدسين علي الشريط النهري للنيل فيما لا يزيد علي ٥% من مساحة الدولة وهي النسبة الأقل بين جميع دول الحوض التي يعيش بها شعب دولة بأكمله تاركين باقي مساحتها أسيرة للجفاف ونقص المياه وبل ومتبعين أصول اتفاقية دول الحوض والتي رفضها البعض هناك بعدم توصيل المياه إلي مساحات خارج حوض النيل وليس خارج دولة حوض النهر !! إضافة إلي ذلك فإن المساحة الجافة في أثيوبيا هي مساحة كان متنازعا عليها مع الصومال طوال الخمسين عاما الماضية وهي إقليم أوجادين ويعيش عليها آناس يتحدثون العربية وأقرب في صفاتهم إلي الصومال. إن مصر هي الدولة الأكثر جفافا بين جميع دول الحوض ومتوسط الأمطار بها لا يتجاوز ٢٠ مم / سنة مقارنة بمعدلات دول المنابع التي تصل إلي ١٢٠٠مم / سنة وحتي مقارنة بالسودان وإريتريا بمعدلات ٥٠مم / سنة، لذلك فهي تعتمد اعتمادا كاملا علي حصتها في مياه نهر النيل وليس لها أي مورد آخر غيره، بل وتستفيد من مياه النيل بتدويرها عدة مرات، فإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري هي أصلا من مياه النيل التي استخدمت في ري الأراضي الزراعية ثم ذهبت إلي المصارف فأعيد استخدامها مرة ومرات نتيجة لشح المياه في مصر متعرضين للكثير من الأخطار التي تصيب التربة الزراعية والمزارعين ومستهلكي الإنتاج الزراعي بسبب نقص المياه ومحكمين الضمير المصري في حسن استغلال كل قطرة مما يصل إلينا دون إهدار أو إسراف، وبالمثل أيضا فإن ما يستخدم من المياه الجوفية في أراضي الوادي والدلتا لهو أيضا من مياه النهر نفسه والذي يغذي الخزان الجوفي أسفله وبدون النهر أو نقص أو شح المياه به فإن هذا الخزان الجوفي لن يكون له وجود، وبالتالي فإن مصر لا تتمتع برفاهية استخدام المياه العذبة التي تتمتع بها باقي دول الحوض بل تعيد استخدام المياه أكثر من مرة علي حساب صحة شعبها وتقتيرا واستفادة من كل قطرة ماء. إعادة توزيع بعض الحصص من دول المنابع علي بعضها البعض يعد أيضا خروجا عن قواعد الاتفاقات الدولية فمنح كينيا ثلاثة مليارات من حصتها المعتمدة ومثلها إلي تنزانيا يجب ألا يعتد به، لأنه إذا كانت كل دولة من دول المنابع سوف تستأثر بنصف كمية الأمطار التي تصل إليها ثم يفقد النصف الآخر أثناء سريانه إلي دول المصب بواسطة الأراضي المغمورة بالمياه والمستنقعات والبحر وقلة الانحدار في بعض مناطق مجري النهر خاصة في أوغندا وجنوب

السودان، فهذا يعني أنه لن يصل إلي مصر شئ من مياه النهر الواردة من المنابع الاستوائية والتي لا تتجاوز حصة مصر والسودان معا منها إلا ١٣ مليار متر مكعب سنويا والتي يقطع النهر خلالها ١٦٠٠ كيلو متر في ظل مناخ حار وأحوال معيشية تمثل خطورة علي نوعية المياه الواردة في مصر.

إن الأسس التي وضعتها دول المنابع لإعادة توزيع حصص مياه النهر تناست أهم أساس ينبغي مراعاته وهو نصيب الفرد من المياه في كل دولة ومدي اعتمادها علي مياه النهر ووجود روافد بها للنهر من عدمه وكذلك وجود مصادر أخري للمياه مثل الأمطار وحصادها ومدي اعتماد قطاعات الزراعة والصناعة علي أي من هذه الموارد، فإذا استخدمت هذه الأسس لكان إعادة التوزيع في صالح مصر أولا لأنها الأقل في نصيب الفرد من المياه بمعدل ٨٦٠ مترا سنويا للفرد من جميع مواردها وليس من النهر فقط (الصرف الزراعي والآبار).. ولو تم حساب نصيب الفرد من المياه من مياه النيل فقط (٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا) علي عدد سكان ٨٠ مليونا لانخفض نصيب الفرد إلي ٦٩٠ مترا مكعب سنويا وهي الأقل في نصيب الفرد في جميع دول الحوض الذي يتراوح متوسطه بين ١٦٠٠ إلي ٢٥٠٠ متر مكعب للفرد سنويا ويرتفع في الكونغو إلي ٢٣٥٠٠ متر مكعب للفرد / سنة!! وقد تحملنا كل نفقات بناء السد العالي، وما وفره من مياه تنازلت مصر عن كامل حقها فأصبح نصيب السودان ضعف نصيبنا ! ورعاة الإرهاب في السودان لا يستطيعون المساس بالنهر الخالد عليهم أن يعالجوا شروخ سد جبل الأولياء أولا حتي لا تغرق أراضيهم. في حوار مع شيخ خبراء الري في وادي النيل المهندس إبراهيم زكي قناوي أكد أن حسب متوسطات إيراد النهر لعشرات السنين قبل الشروع في بناء السد العالي، فكان متوسط إيراد النهر ٨٤.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا. وقبل بناء السد وطوال سنوات التاريخ الحديث الذي أمكن فيه تحديد حجم المياه كان نصيب مصر ٤٨ مليارا ونصيب السودان ٤ مليارات متر مكعب من المياه سنويا ومن الممكن لمبني السد يمكن أن يتجمع ٧٤.٥ مليار متر مكعب بعد خصم ما يذهب نتيجة بخر المياه بسبب حرارة الجو فوق البحيرة ٥٠٠كم طولا. يتم توزيع الفائض الذي يمكن أن يوفره السد مناصفة بين مصر والسودان لكل منهما ١١ مليار متر مكعب. ولكن مصر كانت أكثر كرما مع أخواننا في السودان، فتنازلت عن ٤ مليارات أخري للسودان، فيكون نصيب مصر مما يوفره السد العالي ٧.٥ مليار متر مكعب ونصيب السودان ١٤.٥ مليار متر مكعب. ومع ذلك تحملت مصر كل تكاليف بناء السد العالي بل ودفعت تعويضات لأبناء النوبة في السودان مثلما تم تعويض أبناء النوبة في مصر.

لا توجد منطقة أخري علي امتداد ٦٦٩٠ كيلو مترا هي طول مجري نهر النيل تصلح أن يقام عليها سد يمنع المياه.

صرفنا مائتي مليون جنيه علي قناة جونجلي في الجنوب، ولم تنته بعد بسبب الاضطرابات التي سببتها السياسة هناك، والتي إذا ما تمت وفرت ٩ مليارات متر مكعب ستقسم مناصفة بين مصر والسودان رغم تحملنا تكاليفها.

هناك مستنقعات نهر السوباط التي تغطي مساحة كبيرة جنوب شرق السودان يمكن أن تتحول علي أرض صالحة للزراعة وتوفر ٧ مليارات متر من المياه تضيع هناك وتكون مراعي خصبة للأمراض والأوبئة.

يجب أن تبدأ وتزدهر مشروعات تنمية حوض النيل كثيرة ولصالح دوله التسع لعل أقل هذه المشروعات تكلفة وأكثرها فائدة هو تهذيب جوانب وشواطئ بحيرة فيكتوريا .. متر واحد ارتفاع في منسوب هذه البحيرة سوف يوفر ٦٧ مليار متر مكعب تستفيد منه دول الحوض، مع توليد طاقة كهربائية جبارة.

يحتاج ري الفدان الواحد من الأرز متوسطه ٩ آلاف متر مكعب من المياه سنويا في مصر، وتحتاج دول مشابهة في نفس الظروف الجوية، استهلاك الفدان عندها نصف هذه الكمية. يؤيد هذه الحقيقة "كلاوس" عالم الري الأمريكي والأستاذ بجامعة نيويورك حين أكد أن نظام الري الملائم يمكن أن يوفر ١٨ مليار متر من المياه هي ربع استهلاكنا. والتسبب في عدم مجازاة المخالفين في نوبات الري، حيث الشكوي تزداد عند نهايات الترع والمراوي في نفس الوقت التي تهدر المياه إسرافا نحو المصارف.

حتي المياه التي يتم تنقيتها إذا لم تتسرب عن طريق الشبكات المتهالكة تجد طريقها عبر خراطيم الرش في شوارع المدن أو صنابير المياه المعطلة في الريف.

تقدر بعض الدراسات – أن فاقدنا من المياه النقية يساوي ما يتم تحليته من مياه البحر في المملكة السعودية ويكلفها ٦ مليارات دولار سنويا.

لا يتجاوز نصيب الفرد عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٢٦ متر مكعب وكان يقدر عام ١٩٧٠ بمقدار ١٦٥٠ متر مكعب سنويا.

وصلت مخالفات تلوث مياه النيل حدا كبيرا .. مخالفات الصرف الصحي والصناعي التي تلقي في مياه النهر كثرت ووصلت إلي ٢٨ ألف مخالفة في عام ١٩٩٢ وحده. لم يكن تلوث مياه النهر بفعل الأفراد والمصانع بل الجهاز الحكومي فيه أيضا في فترة من الزمن حين شاركت الوزارة

المعنية بشئون النيل برش النيل بالمبيدات. و"هذا التلوث المستمر الذي تلقيه في النهر جعلنا نفقد الكثير من مصادر ثروتنا السمكية التي كان من الممكن أن تتضاعف مع تضاعف عدد السكان، أحدث كتاب عن النيل صدر في أمريكا لبيريرز كوليتز الأستاذ بجامعة كاليفورنيا يذكر أن ١٩٦ صنفا من الأسماك انقرضت بفضل تلوث ماء النيل"!!

عدم الدراسة الجيدة للمشروعات التي تقام حول النيل لا تسبب التلوث وحده بل تزيد من المشكلات حين تسبب تدهور البيئة المحيطة بالنهر. فأي تغيير في الطبيعة والبيئة حول بحيرة ناصر سوف يجلب أضرارا كبيرة لمجري النهر وعذوبة مياهه.

هذه البحيرة أنقذت بحيرة ناصر مصر من عطش رهيب كان من الممكن أن يحدث منذ سنوات قليلة مضت، ربما كان أشد هولا مما تناقلته الأنباء من أهوال الجفاف في أفريقيا التي نحن جزءا منها. لقد انخفض إيراد النهر إلي ما دون ٤٠ مليارا عام١٩٨٣ ولم نتأثر حيث سحبنا من رصيدنا في البحيرة، وعدد السكان يزيد علي الخمسين مليونا من البشر من قبلها وفي نفس هذا القرن عام ١٩١٣ حين انخفض إيراد النهر إلي ٣٢ مليارا وكان عدد السكان ١٠ ملايين (أي خمس العدد) وكانت الكارثة حيث "مكيال" الحبوب تجاوز ثمنه العشرين ضعفا. وقد جمع المؤرخون ودونت بيانات النيل ٢٦ كارثة طوال القرون السبعة الماضية أبيح فيها أكل أي شئ .. ويصف الجبرتي المؤرخ المصري زيارة شيخ الأزهر لأحدي القري وحيث خرج من زيارته لم يجد "بغلته" فقد أكلها الجوعي. والأحداث علي "زعور" أي النهر العظيم باللغة الفرعونية.

هذه هي طبيعة النهر منذ القدم فحين شحت المياه ٧ سنوات متتالية استشار زوسر وزيره أمنحتب، فذهب الملك إلي معبد "خنوم" في أسوان يصلي ويستعطف الآلهة.

في العصر البطلمي مدون علي حجر "كانوب" بالمتحف المصري أنه في عهد الملك بطليموس الأول ٢٣٨ قبل الميلاد حيث انخفضت مياه النهر حدثت الأهوال والمجاعة.

أول عمل لعمرو بن العاص حيث فتح مصر كان ترميم مقاييس النيل عند أسوان وأرمنت ومنف.

يقول شيخ مهندسي الري : لم نهرب من واقع أحوال هذا النهر العظيم كما هرب ابن الهيئم العالم العربي حين أرسله الخليفة ليجد حلا لمشكلة انحسار النهر وفيضانه، وحين لم يصل إلي حل هرب.

ولم يكن أقل من محمد علي باشا حين أمر مدرسي وطلبة "المهندسخانة" (كلية الهندسة) بأن تنتقل إلي الموقع الذي يتفرع عنده النيل وعمل خيام معيشة لهم عند هذا الموقع ليطبقوا العلم علي العمل وكان البدء في إنشاء القناطر الخيرية عام ١٨٣٣.

وتتوالي فكرة عمل القناطر والأهوسة والسدود علي طور مجري النهر لتهذيبه وترويض فيضاناتها – خزان أسوان ١٨٩٨ وانتهي العمل فيه عام ١٩٠٢ التعلية الأولي كانت عام ١٩١٢ والتعلية الثانية عام ١٩٢٩.

يوجد في الولايات المتحدة نحو ٣٠٠٠ سد، أسبانيا ٥٠٠ سد، وفي كثير من بلاد العالم تنشأ السدود لسبب: تخزين المياه لاستغلالها وقت الحاجة. لدرء مشكلة الفيضانات التي تدمر ما يقابلها. لتوليد الكهرباء من مصادر رخيصة. والسد العالي هو من السدود القليلة التي تجمع كل هذه الفوائد مجتمعة لأن تم إنشاء مصنع تبريد للزلط المستخدم حتي (٦ درجة مئوية) لتكون من الخرسانة عند صبها (١٦ درجة مئوية) حتي لا يحدث شقوق في جسم السد، جعلت عمره الافتراضي ٤٠٠ سنة بينما العمر الافتراضي للسدود في العالم ١٠٠ سنة.

مصير المفاوضات بين دول حوض النيل :

رغم أهمية قضية مياه النيل الا أنه وسائل الإعلام لم تبدى اهتماماً مماثلاً بها وهناك تساؤلات كثيرة في قضية مياه نهر النيل وتعنت دول المنبع السبعة ضد دولتي المصب مصر، والسودان، من هذه التساؤلات، لماذا تعنتت دول المنبع فجأة رغم أن الخلافات موجودة منذ زمن طويل، والحقيقة أن مصر لم يعد لنا نفس النفوذ القوي الذي كان لها في القارة السمراء في الستينيات والسبعينيات.. وهناك عيب آخر طرأ علي الموقف المصري في المفاوضات الدائرة حالياً وهو هذا الشعور الذي تملك الدول الأفريقية من الأسلوب المصري في التعامل معها وهو أسلوب المفاوضات الهادئة .. الأفارقة يتصورون أن مصر عندما تلجأ إلي التفاوض والإقناع الهادئ بالحلول الودية ومنها تقديم مساعدات تنموية وغير ذلك، فإنها تتفاوض من موقف ضعف وهذا ليس صحيحاً ..مصر تلجأ للتفاوض دائماً وأحد مظاهر قوتها هو الدبلوماسية أو القوة الناعمة ..وهنا لابد أن من الرجوع الى أول خلاف مع دول المنبع أيام الرئيس الراحل أنور السادات عام ١٩٧٩ وكان بالتحديد مع منجستو هيلا ميريام رئيس أثيوبيا الشيوعي.. وقتها كان د. بطرس بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق وزيراً للدولة للشئون الخارجية وصدر منه تصريح يفهم منه أن هناك حرباً قادمة بشأن المياه ثم عقب الرئيس الراحل السادات بتصريح لم يخرج عن نفس المعني.. لكن مصر لم تكن ستحارب أثيوبيا وإنما لجأ السادات وبطرس بطرس غالي لهذا الأسلوب بعد أن شعرا بأن الروس "السوفيت وقتها" يتحركون ضده في منابع النيل وأنهم اقنعوا منجستو بإقامة سدين علي منبع النيل مثل السد العالي الذي شيدوه في مصر وذلك لزيادة نصيب بلاده من مياه الري.. وصدق منجستو وعود الروس وطفق يهاجم مصر التي كانت علاقاتها بموسكو في منتهي السوء آنذاك بعد

طرد الخبراء السوفيت قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ وزيارة السادات لإسرائيل وتوقيع كامب ديفيد.. كل هذا ساهم في سوء العلاقات بين أديس أبابا والقاهرة.. ومع ذلك كان بطرس غالي سياسياً حكيماً عندما اقترح انشاء منظمة أفريقية لدول الحوض العشر سماها "الاندوجو" وتعني باللغة السواحلية "الاخاء". هذا التحرك الدبلوماسي جعل أغلبية دول منابع النيل التي تتكلم اللغة السواحلية تؤيد مصر ضد أثيوبيا التي تتحدث الأمهرية.

وبالنسبة الى المفاوضات التى تمت فى شرم الشيخ وكانت المعارضة فى شروط وضعتها مصر وهي: عدم المساس بالحقوق التاريخية للمياه وضرورة الموافقة المسبقة علي أي مشروع يقام علي مجري النهر وقاعدة الاجماع عند التصويت علي القرارات ..إن حصة مصر المحدودة من مياه النيل والتي حددتها اتفاقيتا ١٩٢٩ و١٩٥٩ هي ٥.٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً وهي لا تتناسب مطلقاً مع الزيادة السكانية التي وصلت بتعداد السكان إلي ٨٠ مليون نسمة وبهذا يصل نصيب الفرد من مياه النيل إلي ٧٠٠ متر مكعب سنوياً بينما تؤكد الاحصائيات العالمية أن حدود الفقر المائي التي حددتها المنظمات الدولية المختصة هي ألف متر مكعب سنوياً الأمر الذي يعني أن نصيب الفرد المصرى أقل من حدود الفقر المائي.. فهل يستمر هذا الحد المتدني من المياه والآخرون ويهددون بتوقيع اتفاقية اطارية بدون مصر والسودان.

تحصل مصر على ٤% فقط من مياة النيل ومجموع مياه الأمطار التي تهبط علي هضبة الحبشة "أثيوبيا" والهضبة الاستوائية يتجاوز ١٦٦١ مليار متر مكعب سنوياً، يفقد النهر هذه المياه بالبخر ونتيجة لطول المجري وتعرجه في أماكن كثيرة وتفرعه إلي بحيرات صغيرة هنا وهناك.. ومن ثم فإن ما يصل مصر فعلياً لا يمثل سوي ٤% والجزء الاكبر منها يتسرب الى باطن الأرض ويزيد مخزونها من المياه الجوفية ويبقى ١٠٠ مليار متر مكعب فقط لدول الحوض .

أن الازمة لم تصل الى طريق مسدود وانما هناك جولات اخرى من المفاوضات بين دول الحوض فى الشهور القادمة بعدما تأكد لها انه لا بديل عن التفاوض خاصة وان البنك الدولى والدول المانحة يشترط انه لابد من موافقة كل دول الحوض بالاجماع على اى مشروع يتم اقامته على نهر النيل او روافده، وهناك بوادر انقسام بين دول المنبع وخلافات حادة فى اجتماع مدينة عنتيبى " فى اوغندا " فقد وقعت اربع دول فقط " وهو اثيوبيا واوغندا ورواندا وتنزانيا " على اتفاقية اطارية جديدة من جانب واحد بشأن تقاسم مياة نهر النيل، بينما اصدرت كينيا بياناً نؤيد فيه دون التوقيع وفى غياب الكونجو الديمقراطية وبوروندى، وتقضى الاتفاقية الجديدة بتقاسم مياة النهر بالتساوى بين الدول الاربع وامكان تنفيذ مشروعات مائية فيها دون الرجوع الى دولتى المصب " مصر والسودان "

وقد وجه الرئيس الاريترى اسياس افورقى انتقادات صريحة لمواقف دول المنبع والتى تريد اعادة اقتسام المياه بغض النظر عن الاتفاقيات السابقة ووصف ذلك بأنه " ابتزاز " واريتريا لها صفة المراقب فى تجمع دول حوض النيل، ولما كانت حصة مصر من المياه ثابتة منذ خمسين عاماً على الرغم من تضاعف عدد السكان وما تتطلة خطط التنمية فقد أصبحت مصر من الدول الفقيرة مائياً حيث يصل نصيب الفرد فى مصر حالياً الى ٧٨٠ م٣ سنوياً ينخفض الى ٦٢٠م٣ سنوياً عام ٢٠٢٠ والى ٥٠٠م٣ سنوياً عام ٢٠٢٥ وانه تم تقدير الاحتياجات المستقبلية لمصر بنحو ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً عام ٢٠٢٠ وثلاثين مليار متر مكعب سنوياً عام ٢٠٢٥ مصر مقبلة على قحط مائى يجب البحث عن مصدر مياة لتعويضة. وفى محاولات مصر زيادة مواردها المائية انتهجت مسلكين احدهما داخلى يتمثل فى ترشيد استهلاك المياه واقامة السدود والقناطر وتطوير الى واستخدام مياة الصرف فى الرى والاعتماد على المياه الجوفية، ليس فقط فى المناطق الصحراوية بل فى المناطق المحرومة بالدلتا والوادى، اذن لم تتوان مصر فى البحث عن مصادر مياه داخلية اضافية، اما المسلك الثانى فهو تنمية منطقة منابع نهر النيل فيما يعرف بمشروعات اعالى النهر لمصلحة جميع الدول المشاركة فية فكانت مبادرة حوض نهر النيل التى تقدمت بها مصر عام ١٩٩٧ (اى منذ سبعة عشر عاماً) التى تهدف الى تعظيم الاستفادة من مياة النهر المفقودة والتى يصل حجمها الى الاف المليارات سنوياً وهى مبادرة متكاملة تشمل كل اوجه التعاون الممكن ومحددات تنفيذها.

لقد طرحت مصر مبادرتها فى اطار حسن النية بالرغم من وجود مؤشرات سلبية فى مواقف بعض الدول المتشاطئة فى نهر النيل ومن بين هذه المؤشرات ما يلى :

ان اثيوبيا وبوروندى قد رفضتا التوقيع على الاطار القانونى الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بخصوص المجارى المائية العابرة للحدود والذى يحدد قواعد التعامل بين الدول المشتكرة فى مجرى مائى دولى على غرار نهر النيل وهى الاستخدام العادل والمنصف – عدم الضرر – التعاون المشترك، وجدير بالذكر ان مصر قد امتنعت عن التصويت على هذه الوثيقة فى مقابل رفض توقيع الدولتين.

ان هناك محاولات متعمدة لسوء التفسير لمفهوم الاستخدام العادل والمنصف من بعض دول حوض النهر على الرغم من توضيحها فى مواد الاطار القانونى بأن المعنى هو مدى اعتماد الدولة على مياة المجرى المائى وعدد السكان وخطط التنمية.

ان هناك محاولات سابقة لفك الارتباط بالمعاهدات السابق ابرامها من بعض دول المنابع بعد استلالها، ونذكر رسالة "بيريرى" الى الرئيس عبد الناصر بخصوص عدم التزام تنزانيا بالاتفاقيات قبل الاستقلال وسار على نهجها اكثر من دولة انذاك ومازالت هذه المحاولات متجددة.

ان هناك محاولات متكررة للقيام بمشروعات من طرف واحد تقوم بها بعض باقى الدول بحجة قيام مصر والسودان بتوقيع اتفاق ١٩٥٩ دون التشاور مع باقى الدول المشتركة فى حوض النهر.

ان هناك تلكؤا حول مفهوم التعاون (طبيعته – اوجهه – مواقيته.٠ الخ)، لقد استغرق ذلك جدلاً غير مجد سوى فى تحقيق اضاعة الوقت.

ان هناك اصرار من سبع دول على ان تكون القرارات بالاغلبية ويخفى ذلك سوء القصد فى مواجهة دولتين هما مصر والسودان لكونهما دولتى عبور ومصب.

ان هناك محاولات للتدخل بدعوى التعاون من قوى اقليمية واسرائيل لبذر بذور الاختلاف بين دول حوص النهر والمقصود النهائى هو الاضرار بمصالح مصر باعتبارها الدولة الوحيدة التى تعتمد بنسبة ١٠٠% على مياة نهر النيل، كما ان هناك مقترحات عربية باعادة توزيع مياة انهار افريقيا ومن بينها نهر النيل يقودها مسئول عربى وليس بخلاف ما يجرى فى جنوب السودان وتكريس الانفصال وايجاد دولة اضافة الى دول حوض النيل العشر بما لها من شروط واحتياجات.

فى اطار هذه المؤشرات يتم التفاوض حول مبادرة نهر النيل والواقع ان مصر لم تتوان فى شرح وتنفيذ هذه المؤشرات السلبية عملاً على ازالة معوقات توقيع الاتفاق من حيث مسئولية الدول بعد الاستقلال عما سبق توقيعه من دول الانتداب او الوصايا فيما يعرف بمبدأ توارث الالتزامات، كما أوضحت أن اتفاق مصر والسودان ١٩٥٩ جاء بين دولتين من دول المصب توزيعاً لكميات تصل الى اراضيها دون ادنى ضرر على باقى الدول، كما اوضحت مصر ان موقفها انما ينبع من كونها دولة المصب ومن شأن اى مشروع تقوم به اى دولة تسبقها ان يلحق الضرر بمصر وشعبها، كما ان مصر تعانى شحاً مائياً لا تعانى منه اى دولة من دول الحوض، ومن ثم كان سعيها لزيادة حصتها من حاصل ما يتم انقاذه من فاقد المياه فى منطقة اعالى النهر، من هذه المنطلقات مجتمعة كان اعلان مصر لأول مرة برفضها الواضح التوقيع على الاطار القانونى لمبادرة دول حوض النهر الا اذ تضمن النص صراحة على حق مصر التاريخى فى حصتها البالغة ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وعلى أن تتضمن الاغلبية التى تلزم الاقرار اى مشروع موافقة كل من مصر والسودان، ان الرفض المصرى المعلن لا يعنى وقف التفاوض ولن يغير

وجهة نظر مصر فى الالتزام بمبادئ الحوار وحسن الجوار مع شركائها فى الماء والكلأ، انه موقف يستحق الاحترام والتأييد والمؤازرة، فلا وجود لمصر بدون نهر النيل.

وبنظرة على موقف المياه فى حوض النيل الذى يعتبر اطول الانهار فى العالم ٦٧٠٠ كم كما يلى:

الهضبة الاستوائية تمثل مورد ٥٢٧ مليار متر مكعب ويصل منها الى السد العالى ١٣ مليار فقط بسبب الفاقد ٩٧.٥%.

بحر الغزال تقدر الامطار بـ ٥٤٤ مليار سنوياً والفاقد الذى يتسرب فى الغابات بنسبة ١٠٠% ولا تصل تلك المياه.

الهضبة الاثيوبية تمثل امطارها ٥٩٠ مليار متر مكعب ومعظم روافد النيل الازرق التى تحمل مياة الفيضان من الهضبة الاثيوبية وتمر فى ممرات جبلية عميقة تجعل من الصعب التحكم فى مياة الروافد باقامة السدود بسبب كميات هائلة من الصخور والرواسب.

ان توقيع اى اتفاقية خاصة بحوض النيل بدون مصر والسودان يفتقد الشرعية الدولية، ومن جانب مصر فانها لن توقع على اى اتفاق يمس حصتها من مياة النهر وحقوقها التاريخية ويستند موقفها الى اتفاق ١٩٢٩ الذى تمت مراجعته فى ١٩٥٩ ويساند السودان موقف مصر وهناك اتفاقية بينهما بخصوص مياة السد العالى ولهما حق النقض فيما يتعلق بأى انشاءات يمكن ان تؤثر على حصتها من مياة النهر مثل السدود وغيرها، ولا يخفى ان هناك مشروعات اسرائيلية لاقامة سدود صغيرة على الانهار الداخلية فى اثيوبيا، ولكن البنك الدولى اعلن امتناعة عن تمويل اية مشروعات على نهر النيل مالم توافق جميع دول الحوض. ان حسن الجوار بين دول النيل على مدى التاريخ هو الذى ضمن حل الازمة.

الدول الأفريقية فقيرة، وتحتاج للتنمية بشدة وهذا ما لعبت عليه أمريكا وإسرائيل ومعهما الصين وإيران وبعض الدول العربية الغنية ..بصراحة شديدة لم يعد ينفع في أفريقيا الأسلوب العتيق لمدرسة الدبلوماسية المصرية مع وزارة الري، الاستراتيجية كانت تقوم علي تصدير امكانيات وخبرات الري والزراعة لأفريقيا مع تحركات دبلوماسية نشطة في بعض اللحظات، لكن هذا انتهي الآن، لم تعد الدبلوماسية والخبرات الزراعية والري تسيل لعاب الأفارقة. هناك متطلبات أخري تنبهت لها الصين وإيران وأمريكا وإسرائيل والسعودية وغيرها. الجميع انتصروا علينا في ملعبنا وتنبهوا إلي خطورته ونحن مازلنا نعيش علي أوهام الماضي ..إن مصر دولة فقيرة في مواردها الطبيعية ولكنها غنية بمواردها البشرية.. وإذا كنا قد نجحنا من خلال جهود وزيرة التعاون الدولي وعلاقاتها الدولية

والعالمية المتشابكة أن نحل مشكلة الملاريا في أفريقيا، فإننا نستطيع المزيد في هذا التوجه، لابد أن نبتكر أساليب حديثة مثل تطوير العلاقات الإعلامية والشعبية والبرلمانية وفي الوقت ذاته نخشي من حملة تصعيد قد يقدم عليها بعض النواب أو الوزراء لأن مصر تحترم حقوق الآخرين في مياه النهر كما تحب أن يحترم الآخرون حقوقها ..إننا نجني في واقع الأمر اخطاء من نوعين.. الأول نحن مسئولون عنه لأننا أهملنا طويلاً في الاهتمام بأفريقيا وعندما عدنا كانت الساحة غاصة بالمهتمين والطامعين والذين يبرق في أيديهم الذهب والنقود ومشاريع التنمية والثاني أننا نتعرض لضغوط ومؤامرات في دول الحوض وهناك مد شيعي وغير ذلك ويخطئ من يتصور أن هذا ينبع من نظرية المؤامرة!.. كلا هناك أخطار وهناك من يتعمد الاضرار بنا سواء في دول الاندوجو أي حوض النيل أو في أفريقيا كلها ..إن أسهل وأسرع طريقة في اعادة التوازن للمفاوضات هو التلويح بالاحصائيات العالمية التي تصدرها مؤسسات أمريكية وأوروبية وضرورة الاعتراف بها وبما يجيء فيها من احصائيات تؤكد أن حصة مصر أقل من ٤% وتستطيع مصر أن تحيل هذه الأرقام والاحصائيات إلي محكمة العدل الدولية لتفصل في حق من حقوقنا التاريخية.. وإذا كنا حصلنا علي حقنا في طابا بالتفاوض مع أصعب مفاوض وهو الإسرائيليون فليس بمستبعد أن نحصل علي حقوقنا بالتفاوض أيضاً في مسألة مياه النيل.. وليس بالتهديد بالحرب أو الانسياق وراء شعارات رنانة .

<u>المراوغة لأثيوبيا تستوجب حسم الرئيس</u>:

نتلقي صدمة أخري بانتهاء اجتماعات لجنة سد النهضة الثلاثية في القاهرة بدون اتفاق ولا توقيع العقد مع المكتبين الاستشاريين الفرنسي والهولندي ليبدآ عملهما في دراسة آثار المشروع علي مصر والسودان، ولمدة سنة كاملة، قبل أن يقدما تقريرهما كما طلبت أثيوبيا «!!» التي لم تكتف بذلك بل وأيضاً غاب وزير ريها عامداً متعمداً عن حضور الاجتماعات، ومعه وزير الري السوداني أيضاً، العملية كلها مراوغة.. وتسويف ومماطلة.. حتي يصبح السد أمراً واقعاً يستحيل تعديله .. ولقد عشنا آمال تراجع اثيوبيا عن عنادها وتحكيم العقل في هذا النزاع ..خصوصاً بعد اعادتنا العلاقات الرسمية والشعبية والتنموية بكل صدق وحرارة مع حكومتها، وآخر حلقة في ذلك كانت جهود مصر في انقاذ دفعة الشباب الاثيوبي الذين كانوا معرضين للذبح في ليبيا بأيدي داعش، واستقبال الرئيس السيسي المحترم شخصياً لهم في مطار القاهرة، مما كان حديث الدنيا وقتها في ذلك ..بما فيها اثيوبيا.. ثم كانت دفعة شباب أثيوبي أخري أمس من بني غازي للقاهرة ..لكن هذه هي النتيجة: العناد والألاعيب الاثيوبية مستمرة مع بعض المسكنات السطحية والكلمات المعسولة..

الأمر الذي يستوجب التدخل الفوري الحاسم من الرئيس السيسي بتأثيره وحكمته المعهودة لإعادة الأمور إلي نصابها في أسرع وقت قبل أن تقع الفأس في الرأس! ولقد كان الصحفي الشاب حمدي كامل موفقاً في تقريره عن فشل اجتماعات لجنة السد الذي نشره في الأخبار.. وفي استطلاع رأي الخبراء في ذلك.. ومنهم الدكتور محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق الذي قال انه يشعر بالشفقة علي الفريق المصري المشارك في المفاوضات الذي يواجه فريقاً اثيوبياً مراوغاً لكسب الوقت، وفريقاً سودانياً داعماً للفريق الاثيوبي في التوجه والأهداف!!. إما أن يكاشف الرئيس السيسي الشعب بالإقرار بمشروع السد كما تريده اثيوبيا وأن نبدأ بالتالي في الاستعداد لآثاره التي ستواجهنا بعد عام أو عامين علي الأكثر.. أو أن يتولي الرئيس شخصياً أمر التفاوض السياسي بشأنه، بدون وزارتي الري والخارجية، لأن حل الأزمة لن يتحقق إلا باتفاق سياسي مباشر بين رؤساء الدول الثلاث.

لجنة قومية لإدارة أزمة مياه النيل :

في أثناء مؤتمر الشبكة الإقليمية لمراكز الابحاث الذي انعقد في ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩م في نيودلهي بدعوة من المركز الهندي لدراسات الدفاع والتحليلات. تحدث البروفسور سافير وهو خبير إسرائيلي في شئون المياه وعرض لمشكلة المياه في أفريقيا وضرروة مساعدتها ثم استطرد قائلا أن مصر البائسة miserable Egypt سوف تعاني من المياه ملمحا لسوء إداراتها لذلك. كان تركيز الخبير الإسرائيلي البروفسور سافير في أحاديثه ومداخلاته عن نهر النيل ومصر وأفريقيا، وأيضا أشار إلي الأنهار في دول أخري، ولكن كان اهتمامه منصبا علي مصر ونهر النيل وذكر أنه مستشار للمياه في العديد من الدول وخاصة الأفريقية بل وأدعي أنه أيضا يقدم استشارات للحكومة المصرية، البروفسور الإسرائيلي هو مؤلف كتاب بعنوان "أنهار النيران rivers of fire" وحاول أن يظهر نفسه كناصح ومدافع عن الدول الأفريقية وحريص علي تنميتها ومصالح شعبيها.

بعض الملاحظات ذات الصلة بهذا الموضوع والتطورات الأخيرة في قضية مصر ودول حوض النيل كالآتي:

المؤتمر المشار إليه سابقا عقد برعاية جامعة الدفاع الوطني الأمريكية NDU وبها عدد من الإسرائيليين وهم من مراكز الأبحاث الإسرائيلية توفدهم لمركز دراسات الشرق الأوسط وجنوب آسيا nesa وللأسف ينشرون أفكارهم ويؤثرون بذلك في تشكيل فكر كثير من الأكاديميين والمثقين بدعوي أنهم خبراء.

خطورة وأهمية مراكز الأبحاث وخاصة هذا المركز تتمثل في ارتباطه بوزارة الدفاع الأمريكية، واضطلاعه بدور في حشد شبكة من مراكز الأبحاث في العديد من دول العالم فضلا عن مناقشته للعديد من القضايا ذات الأهمية البالغة فعلي سبيل المثال في هذه الدورة ناقش قضايا الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الديمقراطية والحكم الرشيد، المياه، والأمن، تهريب الأسلحة الصغيرة، المخاطر والكوارث وإدارتها وغير ذلك من الموضوعات.

التنبيه إلي أهمية وخطورة مثل هذه المراكز والطروحات فيها وضرورة التصدي لذلك من قبل الباحثين والأكاديميين المشاركين عندما تطرح مثل هذه الأفكار التي تمس الأمن الوطني المصرى.

لاشك أن التطورات الأخيرة في علاقة مصر ببعض دول حوض النيل هي انعكاس لبعض تلك الأفكار الإسرائيلية ونصائح خبرائها المنتشرين في عدد من الدول الأفريقية، فضلا عن تغير علاقة مصر بهذه الدول في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة ناهيك عن حاجة تلك الدول لتنمية أوطانها لمصلحة شعوبها وتصورهم خطأ أن مصر تحول دون رغبتهم في تنمية أوطانهم وتحصل علي أكثر مما تستحق من مياه نهر النيل. وإنني اعتقد أنه من الضروري أن تكون لدي وزارة الخارجية إدارة خاصة بمتابعة مثل هذه المراكز العلمية ومشاركة الخبراء والباحثين فيها أسوة بما لدي بعض الدول الأخري بما في ذلك الدول المتقدمة وأن ترفع تحليلاتها وتقديراتها لوزير الخارجية وللجهات العليا في الدولة.

إن قضية مياه النيل وعلاقة مصر بدول النهر تحتاج إلي لجنة قومية دائمة متخصصين في إدارة الأزمات في مجالات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية والري والتخطيط السياسي والدفاع وأجهزة الأمن والعلماء ومراكز الأبحاث بل ومؤسسات المجتمع المدني للتعامل مع الدول الواقعة في حوض النيل بوسائل وأساليب متعددة. وهناك لجانا لإدارة الأزمات في العديد من وزارات الدولة، كما أن هناك لجانا قومية في بعض الوزارات، ولكن ضرورة المطالبة بتشكيل لجنة قومية رفيعة المستوي من مؤسسات عدة يكون بعض أعضائها متفرغين بصفة دائمة لمتابعة الأمور وإعداد السيناريوهات المختلفة ورفع ذلك مباشرة للوزراء المختصين وللمؤسسات العليا في الدولة بمن في ذلك رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية أسوة بما يحدث في بلاد مثل الصين والهند وأمريكا وغيرها، ويكون مهام اللجنة المقترحة متابعة تفصيلية يومية لما يحدث بالنسبة للنيل من دول العالم وبالنسبة لدول حوض النيل وتقديم مقترحات فورية للجهات العليا المسئولة لاتخاذ القرار المناسب في اللحظة المناسبة وكذلك تكون هذه اللجنة مرجعية لتصريحات السادة المسئولين في مصر التي يلاحظ أن بعضها يصدر بطريقة غير مدروسة لا تراعي الطبيعة الأفريقية الحساسة والقابلة للاشتغال رغم ما

تتميز به هذه الطبيعة من طيبة ورقة ومحبة لمصر ولشعبها، ولكن هناك دولا أخري تصطاد في المياه العكرة التي تثيرها تصريحات بعض المسئولين المصريين غير المحسوبة بدقة: أضف لما سبق رصد أي مشروعات قامت علي نهر النيل وروافده إذ أنه للأسف رغم علاقات مصر القوية والوثيقة مع الصين فإنها استجابت لمسعي أثيوبيا لبناء سد علي أحد روافد النيل في حين رفضت ذلك بريطانيا ولا أدري لماذا لم تتواصل مصر مع تلك الدولة الصديقة رغم مساس هذا العمل بمصالح مصر الوطنية.

مع بدايات القرن الـ١٩وتحديدا عام١٨٢٠ حاول محمد علي باشا أن يقوم بحملة لها طابع عسكري للتعرف علي هذا الفراغ المجهول وللبحث عن منابع النيل إذ كان قد خطط . بمساعدة خبراء فرنسيين . لإنشاء القناطر الخيرية وشبكة الرياحات وتحويل الدلتا وغيرها إلي نظام الري المستديم وأدخل زراعة القطن إلي مصر فإذا به يصبح قطنا من نوعية عالية الجودة لأنه إكتسب بسبب ظروف مناخية وبيئية هي منحة من الخالق العظيم . أهمية خاصة، فقد صار أطول وأنعم تيلة للقطن في العالم ولها بريق مثل الحرير وملمس مريح يحتاجه الأثرياء في العالم.وقرب نهاية القرن الـ١٩كانت قد تبدلت الأحوال السياسية كثيرا عنها في بداية القرن فتم إحتلال الانجليز لمصر عام١٨٨٢ وفترت صلة السودان بمصر، علي الرغم من إصرار الانجليز علي أن يحكموا السودان باسم مصر فسموه السودان المصري الانجليزي ومر النصف الأول من القرن العشرين والسودان يحكم بقبضة انجليزية كاملة ولكنها حفظا علي الشكل غلفت القبضة بعلم مصري وتغاضت عن وجود أوصال التآخي بين بعض مثقفي الحركة الوطنية المصرية ممثلة في حزب الوفد والذي تبني وتحمس لقضية الوحدة مع السودان وزادت المودة مع ممثلي الحركة الوطنية السودانية ممثلة في حزب الأشقاء والحركة الصوفية للخاتمية وكانا النواة التي أخذت فيما بعد أسم الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولكن ظلا صلات فوقية رومانسية تتحرك في مدن وعواصم المديريات الشمالية وحدها تحت راية الرمز وهو ملك مصر والسودان.

ثم جاء عبد الناصر واتجه نظره لصلات واستراتيجية مختلفة صوب القومية العربية شمالا وشرقا فكانت الوحدة مع سوريا في٢٢ فبراير عام١٩٥٨ والتي . كما توقع كثيرون . لم يكتب لها الاستمرارية أو النجاح فهناك فاصل بحري وحاجز سياسي لعدو متربص يراقب مايجري في الاقليم الجنوبي (في مصر) وتطور علاقته مع الاقليم الشمالي (في سوريا)، ولم يهتم عبد الناصر بالسودان. والذي كان ينعم بالديمقراطية الورقية بين الانتلجنسيا وبالتعاون مع مؤتمر خريجي الجامعة عندهم عقب الاستقلال السريع أول يناير١٩٥٦.

وفي أوائل الستينات عاد عبد الناصر ليهتم بإفريقيا جنوب الصحراء وصار يتابع حركات التحرير المختلفة وكان أحد معاونيه محمد فائق "الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان حاليا" بأن يتولي دعم العديد من حركات التحرير الافريقية بالمال والسلاح، إن مصر ومن خلال سياستها الخارجية لم تقم بوضع استراتيجية لها الدوام والاستمرارية لدعم علاقتها مع إفريقيا عموما، ومجموعة دول حوض النيل خصوصا ثم مع السودان علي وجه أخص جدا، وظلت مصر تناضل وأخيرا تتابع مايجري في فلسطين وسوريا والعراق وإيران دون أن تعطي لافريقيا والسودان مايستحقه للأمن الاستراتيجي المصري من الرعاية والاهتمام إلي أن كان ما كان، حيث جري تراشق ومنذ سنوات بالتصريحات حول مياه النيل واحتمال بيعها من أثيوبيا وأوغندا، فصارت إحدي القضايا الحيوية الواجب فهمها ومعالجتها.

يبلغ طول نهر النيل نحو٦٧٠٠ كم ويعتبر من أطول أنهار العالم كما هو معروف كما تقدر مساحة حوض النيل (دون الصحراوات المحيطة بالحوض ذاته جغرافيا) بنحو ٩.٢ كيلو متر مربع فهو يمر بدول متعددة أي أن هذا الحوض يشمل أجزاء داخل كل من مصر . السودان . أثيوبيا . إريتريا . الكونجو الديمقراطية وإفريقيا الوسطي . أوغندا . كينيا . تنزانيا . بوروندي ويبلغ أقل ايراد سنوي للنهر أمكن رصده عبر السنين٤٢ مليار م٣ وأكبرها١٥٠ مليار م٣، وقد كان متوسط ايراد النهر عبر القرن العشرين٨٤ مليار م٣ سنويا وكل تلك المعايير هي للتصرف السنوي عند أسوان، كمية الأمطار التي تهطل علي حوض النيل تقدر بنحو ١٦٧٠مليار م٣ سنويا في المتوسط أي أننا نتصارع علي ايراد النهر والذي يصل إلي نحو٥% من الأمطار، ويستمد نهر النيل موارده المائية . بعد مئات المليارات التي تتسرب في جوف الأرض أو تتبخر . من ثلاث أحواض أساسية هي:

الهضبة الأثيوبية والتي توفر نحو٧١ مليار م٣ سنويا أي ٨٥% من إيراد النهر من خلال أنهر وفروع رئيسية معروفة هي: السوباط . النيل الأزرق . عطبره ومن هنا كانت أهمية وجود علاقة خاصة مع أثيوبيا، ورغم ذلك فإن أثيوبيا تشكو لفترات وجيزة كل سنة من ندرة المياه وكذلك لديها مشكلة تصحر وحاجتها تتزايد سنة بعد أخري لزيادة السكان ورغبتها في توليد الطاقة الرخيصة النظيفة من مياه بحيرة تانا وغيرها.

أما المصدر الثاني الذي يلي الهضبة الأثيوبية في الأهمية لنا كمورد رئيسي ومستدام فهو منطقة البحيرات العظمي فوق الهضبة الاستوائية والتي يصل إيرادها الكلي بعد الفاقد الهائل نحو١٣ مليار م٣(عند أسوان) وأهم هذه البحيرات وأشهرها وأكبرها كما هومعروف هو بحيرة فيكتوريا وتبلغ

مساحة البحيرة وحدها ٦٧ الف كم٢، ومساحة حوضها أي منطقة هطول الأمطار والأنهار الفرعية التي تتجمع فيها نحو ١٩٥ كم٢ موزعة بين عدة دول افريقية هي: رواندا، بورندي، تنزانيا، أوغندا، كينيا، الكونجو الديمقراطية ومن هنا كانت حساسية معالجتها مع عدة دول ولايصل إلي البحيرة إلا ٨% من جملة مياه هذا الحوض الهائل. وتعتزم وزارة الري المصري بإرسال متخصصين لرصد الأمطار وتصرفات فروع الأنهار لتقدير كمية الفاقد ثم دراسة المشروعات المناسبة للاستفادة من المياه لجميع الأغراض.وعند الطرف الغربي لبحيرة فيكتوريا يقع خزان أوين وهو المخرج الرئيسي للمياه وتقدر قيمة المياه الداخلة إلي هذا الخزان بنحو ٥.٢٣ مليار م^{٣} سنويا، ويفقد في نهر فيكتوريا من البحيرة الضخمة والأكبر إلي بحيرة كيوجا لنحو٢ مليار م^{٣}، ويستمر سريان المياه في دول افريقية مختلفة مرورا ببحيرات متباينة بعضها يحمل أسم ملوك بريطانيا مثل الملكة فيكتوريا والبرت وإدوارد، والبعض الآخر يحمل أسماء إفريقية تماما.

والمهم هذا السرد لمنطقة حوض البحيرات الاستوائية هو أن جملة المياه التي تدخل السودان في بحر الجبل عند بلدة تيمولي (وهي أول مدينة في أقصي جنوب السودان) تصل لنحو٣٠ مليار م^{٢} وعند بلدة منجلا تبدأ منطقة السدود العظمي وفيها تتبخر وتضيع نصف هذه الكمية، ولا يصل إلي ملكال(وهي من أكبر مدن الجنوب بعد جوبا وواو وتقع قرب شمال السودان) إلا نحو١٥ مليار م^{٣}، ومن هنا كان الاهتمام في بادئ الوقت بانشاء قناة جونجلي ولكن جاءت الحرب الأهلية الأخيرة(من عام١٩٨٣ إلي٢٠٠٣) لكي تدمر أكبر كراكة في العالم أنشئت خصيصا لحفر هذه القناة الهائلة وللأسف الشديد وبعد أن كانت قد حفرت معظم هذه القناة الهائلة ولم يكن قد تبقي إلا ٧٥ كيلومترا منها لم تحفر، ولا يوجد لدى مصر معلومات يقينية عن الوضع الحالي للقناة بعد توقف هذه الحرب.

الحوض الثالث والأخير والذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية أيضا لمياه نهر النيل(والتي تصل إلى مصر وشمال السودان كدول المصب) فهو حوض بحر الغزال وهي المياه والأمطار التي تهطل علي الجزء الغربي من جنوب السودان وتمتد إلي جمهورية إفريقيا الوسطي ويقدر متوسط الايراد السنوي لتجمع هذه الأنهار الصغيرة الكثيرةبنحو١٥ مليارم٣ ويفقد الباقي في منطقة المستنقعات الواسعة التي تقع غرب بحر الجبل، أي أنه وبين السدود شرقا والمستنقعات غربا تضيع مليارات من المياه. هذا السرد التفصيلي لجغرافية حوض النيل ومصادر وكمية الأمطار الهائلة ثم صافي مايصل ليكون إيرادات النهر السنوي ماهي إلا مادة علمية وأرقام يحسن دراستها قبل الادلاء بالرأي.

يتضح من هذه المعلومات أن من يثيرون الذعر بين أهل مصر والسودان لمعاداة إخواننا في إفريقيا، لايخدمون إلا إسرائيل ولكل من لا يحب خير وسلام هذا الوادي الثري بالمياه والموارد الطبيعية ولكنه في حاجة إلي جذب استثمارات هائلة للخروج من التخلف بالتنمية لسنوات طويلة.

هناك وفرة في المياه المالحة في المحيطات والبحار والخلجان الضخمة المفتوحة علي المحيطات ويقابل ذلك شح في المياه العذبة سواء تلك الموجودة في الأنهار أو البحيرات العذبة عندما تتجمع فيها مياه الأمطار التي تجري لتشق مسارات في وديان بين الجبال، أو حتي في المياه الجوفيه (وقد صارت موضع اهتمام كبير حاليا خصوصا. إذا كانت تجري بين دول متباينة)، فقد صارت الآن موضع اهتمام لأساتذة القانون الدولي.ان البحث العلمي دائم التفتيش عن مصادر جديدة للطاقة فقد كان ولازال الفحم والخشب والحطب هي مصادر الطاقة للحضارات القديمة والدول الفقيرة لقرون إلي أن اكتشف البترول والغاز الطبيعي، فصارا هما المصادر الأكثر اقتصادا وملاءمة في الاستخدام في السيارات والطائرات وغيرهما، ولكن البحث لن يتوقف عن مصادر الطاقة المسماه بـ الجديدة والمتجددة مثل الرياح ومساقط المياه عند الشلالات ثم الطاقة الشمسية ، لأنه إذا أمكن تحلية مياه البحر المالحة أي تحويلها إلي مياه عذبة بواسطة الطاقة الشمسية، فإن الأحساس بشح المياه العذبة سوف يختفي تدريجيا ويدخل العالم مرحلة جديدة من السلام بين الدول، فوفرة الطاقة الرخيصة والمياه العذبة من المالحة سيسعد البشرية.

وكان اهتمام اساتذة القانون الدولي . أول الأمر . بالأنهار الدولية الصالحة للملاحة وهي كثيرة في أوروبا وأمريكا بعد أن تحولت الملاحة من الشراع إلي الطاقة البخارية والبواخر الكبري وبالذات في الأنهار التي تصب في قنوات أو الخلجان الواسعه عند اتصال الانهار بمصباتها في المحيطات أو البحار المالحة المفتوحة وربما يكون المثال المشهور هو نهر الدانوب الذي يجري بين دول متعددة مخترقا وسط أوروبا ويصب في البحر الأسود وهو يصلح للملاحة للسفن علي أنواعها، وهكذا صار لمثل هذه الأنهار الملاحية قانون دولي خاص بها منذ زمن غير قليل، أما الأنهار الدولية مثل نهر النيل التي تستخدم في الملاحة داخل كل قطر علي حده، نتيجة لوجود معوقات وما يسمي شلالات أو جنادل أو مستنقعات أو أعشاب، ولذا فإن نهرالنيل غير صالح للملاحة علي كامل طوله كممر مائي ملاحي دولي.هذه الأنهار غير الملاحية لم يكن لها قواعد دولية عامة وترك أمرها لاتفاقات ثنائية أو متعددة حسب الأحوال للتوفيق بين المصالح المتضاربة بين دول المنبع، حيث هطول الأمطار بغزارة أحيانا، وليس لدول المنبع أي مصلحة أو قدرة علي منع تدفق المياه الغزيرة والسريعة في النهر وإلا غرقت بلادها، وعلي سبيل المثال كان من مصلحة

أثيوبيا ألا تمنع مياه الأمطار(أثناء الفترة السابقة للفيضان في مصر) وكانت مصر تتحمل أن تكون المصرف لهذه المياه المتدفقة وتحملت أضرار الفيضانات العالية التي كانت تغرق المحاصيل في سنوات كثيرة. وفي سنوات أخري كان الفيضان يجيء هزيلا أي منخفضا، ولذا لم تكن المياه القادمة من أثيوبيا قادرة علي ركوب الأرض عندما كان الري بطريقة فتح الحياض في الوجه القبلي.كان ا لحل لهذه الأزمات المتكررة عبر السنوات مع كل فيضان، هو انشاء السد العالي، الذي حمي مصر وشمال السودان إلي حد كبير من الفيضان العالي الشرير الذي يكسر الجسور أو الفيضان الشحيح الذي لا يروي الأرض بما يكفيها طوال العام.خلال القرن العشرين ظهرت بين أعضاء رابطة القانون الدولي اهتمامات متزايدة لوضع ضوابط للأنهار الدولية في غير شئون الملاحة، وتبلورت هذه الأراء عام١٩٦٦ فيما عرف بـ قواعد هلسنكي، ونتج عن ذلك اهتمام من الجمعية العامة للأمم المتحدة، فطلبت إلي لجنة القانون الدولي التابعة لها . وتحديدا عام١٩٧٠ . دراسة تهدف لصياغة قانون دولي للأنهار الدولية المستخدمة في غير أغراض الملاحة، ويبدو أن صياغة مثل هذه القوانين المهمة والمستحدثة أمور ليست سهلة، لأن القانون . بعد تمحيص شديد . قدم إلي الجمعية العامة في عام١٩٩٧.ورغم مضي هذه السنوات الطويلة(من عام١٩٧٠ حتي عام١٩٩٧) فهي ليست مواد قاطعة مانعة ولكنها تمثل إطارا عاما لمباديء كلية صيغت في٣٣ مادة وعند العرض للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة تباينت الرؤي والمصالح للدول المختلفة، فقد اعترض علي القانون بعض دول المنبع مثل تركيا والصين وامتنعت مصر عن التصويت، ووافق علي هذه الأتفاقية(أو هذا القانون) كل الدول التي لا يمر بل نهر دولي غير ملاحي ولولا ذلك ما صار هذا القانون الدولي فاعلا أو مؤثرا يرجع اليه عند كل خلاف!.

ومن أهم المباديء التي أقرها هذا القانون الدولي(الصادر من الأمم المتحدة عام١٩٩٧) أن يؤخذ في الحسبان وجود اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف تنظم استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهي اتفاقيات ينبغي ألا تتأثر باعتماد صك دولي جديد، إلا إذا قررت الأطراف في تلك الاتفاقات غير ذلك.ومن الطريف أن نذكر للقاريء أن البطء في صياغة مثل هذه النصوص لقانون دولي حساس، يرجع إلي الدقة الشديدة في التوفيق بين عبارات مثل المواد التي تربط قاعدة عدم الاضرار مع عبارة أخري مثل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول أو عبارة والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم.. وغيرها كثير ومعقد.

الانهار التي لا يقتصر استخدامها علي الملاحة وحدها، كان يجري بخصوص الانتفاع بمياهها اتفاقات ثنائية كثيرة وبالذات فيما يتعلق بمصر والسودان(وهما دولتا مصب) فقد تم بالنسبة لنهر النيل اتفاقات كثيرة نذكر بعضا منها:

بروتوكول موقع في روما بتاريخ١٥ أبريل عام١٨٩١ بين بريطانيا العظمي وايطاليا في شأن تحديد الفاصل بين اريتريا والسودان، حيث تعهدت ايطاليا بالامتناع عن اقامة أي اعمال علي عطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة كبيرة علي كمية المياه التي تصل منه إلي النيل.

اتفاق بين بريطانيا العظمي وفرنسا وإيطاليا موقع في١٣ ديسمبر١٩٠٦ للتعهد بالمحافظة علي وحدة اثيوبيا وعلي مصالح بريطانيا ومصر في مياه حوض النيل. كانت بريطانيا تتحدث باعتبارها ممثلة للسودان وكل الدول الأفريقية التي استعمرتها وقتها.

خطابات متبادلة في٧ مايو١٩٢٩ بين كل من رئيس وزراء مصر والمندوب السامي البريطاني (في مصر) والخطابات المتبادلة صارت لها أهمية قانونية تاريخية لأنها تتضمن اعتراف بريطانيا (بإعتبارها ممثلة للسودان الذي كان . من الناحية الرسمية . معترفا به كـ سودان . مصري . انجليزي) بأن لمصر حقوقا طبيعية وتاريخية في مياه النيل ثم انتهي إلي أنه بغير اتفاق الحكومة المصرية، لا يمكن القيام بأي أعمال تخص الري أو توليد الطاقة علي النيل.. إذا كانت هذه الأعمال من شأنها انقاص كمية المياه التي تصل لمصر، وكذلك أقرت الخطابات المتبادلة(التي يشار اليها عادة بإتفاق عام١٩٢٩ بحق مصر في مراقبة مجري النيل من المنبع إلي المصب..(وهو الأمر الذي قام به رجالات الري المصري بكفاءة وإهتمام، ولدي وزارة الري معلومات ثرية عن حوض النيل).

في عام١٩٣٢ وقع اتفاق بين مصر والسودان يعطي مصر الحق في أن تقيم عند منطقة جبل الأولياء نحو٤٠ كيلو مترا جنوب الخرطوم علي النيل الأبيض خزانا من الجدير بالذكر ان الذي قام بالاشراف علي تنفيذه هو المهندس عبدالقوي احمد باشا وصار فيما بعد وزيرا للري في مصر، وكان يساعده وقتها في الموقع الشاب المهندس عبدالخالق الشناوي، (وصار ايضا فيما بعد وزيرا للري ونقيبا للمهندسين)، وقد ساهم هذا الخزان في توفير٣.٥ مليارم٣ وكانت هذه الكمية من المياه المهمة المطلوبة بشدة لري التحاريق وهي الأسابيع الحرجة في شهري يونيو ويوليو أي قبل وصول مياه الفيضان مباشرة وعندما كانت مياه خزان اسوان لا تكفي وحدها، ولكن بعد أن انشيء السد العالي، انتفت الحاجة إلي خزان جبل الأولياء وصار يعمل وكانه جسر أو كوبري علي النيل الأبيض جنوب الخرطوم.

ربما كان أهم اتفاق ثنائي بين دول حوض النيل هو ذاك الذي وقع بين مصر والسودان وقد صار كلاهما دولتين ذات سيادة غير منقوصة، ففي٨ نوفمبر عام١٩٥٩ تم توقيع اتفاقية طويلة مهمة وضعت النقط علي الحروف والحقائق الآتية: (أ) إن ما كانت مصر تستخدمه بالفعل حتي توقيع هذا الاتفاق هو٤٨ مليارم٣ سنويا (مقدرة عند اسوان) واعتبر أن هذه الكمية من المياه حق مكتسب لمصر قبل ما سيتحقق لها من كميات مضافة بعد انشاء مشروع السد العالي. (ب) بهذا المفهوم والمبدأ، قدر للسودان حق٤ مليارم٣ (مقدره عند اسوان) قبل الكميات المضافة نتيجة انشاء السد العالي. (جـ) قدر صافي الزيادة في كمية المياه نتيجة انشاء السد العالي بـ٢٢ مليارم٣ يكون نصيب مصر منها٧.٥ مليارم٣(فتكون حصة مصر الكلية من مياه النيل هي٤٨+٧.٥=٥٥.٥ مليارم٣)، ويكون نصيب السودان من هذه الزيادة ١٤.٥ مليارم٣ (فتكون حصة السودان من مياه النيل هي:٤+١٤، ٥=١٨.٥ مليارم٣). (د) قامت مصر بدفع مبلغ١٥ مليون جنيه مصري إلي السودان، تعويضا شاملا عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات داخل الحدود السودانية نتيجة التخزين حتي منسوب١٨٢ م في بحيرة السد العالي. (هـ) تقوم حكومة السودان بإتخاذ اجراءات ترحيل سكان وادي حلفا وغيرهم من سكان القري السودانية الذين ستغمر أراضيهم مياه بحيرة السد العالي. (و) ومن أهم بنود هذا الأتفاق بين مصر والسودان هو أن يبحثا سويا أي مطالب لدول حوض النيل الأخري و أن يتفقا علي رأي موحد في شأنها وإذا اسفر البحث عن امكانية التسليم بأي كمية من المياه تخصص لدولة أو لأخري فإن هذا القدر . محسوبا عند اسوان . يخصم مناصفة بين الدولتين من نصيبهما..ولعل هذه النصوص المختارة من اتفاقي١٩٥٩، ١٩٢٩ تطمئن الشعب المصري بالذات أنه لا يوجد تفكير في اقلال حصة مصر من المياه لأن هذا أمر استراتيجي للحياة في مصر وقد تجاوز عدد السكان بها رقما فاصلا هو٧٠ مليون نسمة ومازال عدد السكان في تزايد مستمر ولم تتخذ الحكومة أي اجراءات صارمة مثلما اتخذت كل من الهند والصين، ليس بسبب احتمال ندرة مياه النيل وإنما لأن الزيادة المطردة لا تؤدي إلي تنمية وتحسين مستوي المعيشة بل نقص فرص العمل ومن ثم زيادة في البطالة. ومن النقاط العامة، ان قضية مياه النيل وحسن استخدامها قد اصبحت مثارة بشكل واضح في الصحف ووسائل الإعلام المصرية وسوف يدفع كل ذلك إلي خلق ثقافة الحرص علي ما لدى مصر من مياه وحسن استخدامها وتطوير طرق الري العتيقة، والاتجاه إلي المحاصيل ذات العائد المرتفع عند التصدير والأبتعاد عن محاصيل تقليدية تهدر كميات كبيرة من المياه، لخلق مناخ ثقافي عام يدعو كل دول حوض

النيل إلي احترامنا كشعب له تراث وحضارة قديمة هي موضع تقدير واعتزاز من كل دول أفريقيا بل العالم أجمع.

من حسن الطالع أن الشعبة القومية المصرية لمجلس الطاقة العالمي قد استضافت اجتماع مجموعة الشعوب الأفريقية المنبثقة كفروع لمجلس الطاقة العالمي وعددها٢١ فرعا في معظم دول أفريقيا، وكان اجتماعهم في القاهرة من١٦ إلي١٨ مارس٢٠٠٤، بافتتاح هذا الموتمر الأفريقي المهم، كما حضره بعض الشخصيات العالمية المتابعة لقضية الطاقة في العالم وهو أمر له اهمية بموضوع اهتمامنا بمياه حوض النيل، لأن النقص الشديد في بعض دول حوض النيل، ليس في المياه فحسب فهم يشكون من عدم توافر مياه الشرب لمعظم شعوبهم، ولكن معظمهم يشكو كذلك من عدم الاستمتاع بأي نوع من الطاقة الحديثة اطلاقا فمعظم شعب افريقيا مضطر لقطع اشجار الغابات كمصدر مساعد مهم بجوار الحطب وروث البهائم وفوائض الزراعة(وهي أمور مازالت محفورة في وجدان أهل الريف في مصر قبل انشاء السد العالي الذي مكننا من كهربة كل الريف المصري تقريبا. من البحوث المقدمة للمؤتمر أن أفريقيا بها٧.١% من احتياطي البترول في العالم،.٦% من الفحم، ١٨.٧% من احتياطي اليورانيوم ومن الممكن أن تولد١٣% من الكهرباء الناتجة عن مساقط المياه، مصدر الاهتمام بقضية مياه حوض النيل، ومفهوم أزمة افريقيا أن بها١٣% من سكان العالم(نحو٨٠٠ مليون نسمة) ولكنهم لا يستخدمون إلا٣% من كافة أنواع الطاقات الحديثة في العالم، بسبب أن معظم الطاقات من البترول و الغاز تصدر من أفريقيا(التي بها جوع الطاقة) إلي خارج افريقيا..!! مجلس الطاقة العالمي هي مؤسسة عالمية لا تسعي للربح بل هي مؤسسة أهلية (مجتمع مدني) تدرس وتنظم مؤتمرات اقليمية وعالمية لدراسة الأوضاع الخاصة بالطاقة علي مستوي العالم، وكان واضحا أن امام أفريقيا مشوارا طويلا لحسن استخدام ما لديها من موارد طبيعية للطاقة وفي مقدمتها المساقط المائية(الشلالات) لكي تقف عملية قطع اشجار الغابات التي أدت إلي التصحر وخلل في التوازن البيئي المحلي والعالمي بين الأوكسجين وثاني اكسيد الكربون. إن العولمة لا تعني طغيان القوي علي الضعيف ولكن تعني حسن توزيع الموارد بين الفقير والغني، فقد وفر الخالق العظيم موارد طائلة وعلي البشر حسن استخدامها وحسن توزيعها.

لكل من مصر وشمال السودان مصلحة حيوية في وجود صلات وطيدة مع باقي بلدان حوض النيل الثمانية الأخري فالأوليان دول مصب ليس بها أمطار تذكر بينما الثماني الأخري هي دول منبع يهطل عليها امطار غزيرة جدا لتصل لنحو١٦٠٠ مليارم٣، بينما ايراد النهر من هذا الكم

الهائل يصل مقداراً عند اسوان لنحو من٨٠ إلي١٠٠ مليارم٣ بعضها تستخدمها مصر من حصتها القانونية وهي٥٥.٥ مليارم٣ وللسودان حصة رسمية هي١٨.٥ مليارم٣ وهي لا تستخدمها بأكملها حاليا لظروف ولذا تعيرها إلي مصر ولسوف تحتاج اليها مع مقدم السلام وتزايد المشروعات الزراعية المروية، أما الفائض أو ما ينقص، فيخزن أو يسحب من المياه الهائلة المخزنة في السد العالي. ولعل يكون من المعلوم ان المشكلة ليست فى ندرة المياه ولكن كيفية التنسيق وحسن التوزيع لمياه الأمطار والأنهار والبحيرات واقلال الفاقد في المستنقعات، لأن جغرافية حوض النيل واسعة ومتنوعة بل ومتشعبة، فدراستها وفق علوم الهيدروليكا أي ميكانيكا السوائل في حاجة إلي متخصصين، وقد صاروا . بحمد الله . كثيرين في كل أو معظم دول حوض النيل العشر.نهر النيل ليس من الأنهار الملاحية الدولية، حيث لا تجري البواخر علي كامل طوله من دولة إلي أخري، بسبب وجود عوائق طبيعية من الجداول (أو الشلالات) أو مناطق السدود أي التي بها مستنقعات كثيفة بالنباتات وغيرها، ولذا فإن القوانين الدولية الخاصة بالأنهار الملاحية لا تنطبق علي علاقات دول حوض النيل، وكانت المعالجة القانونية من خلال اتفاقات ثنائية أو ثلاثية، وقعت بين أطراف مختلفة كلما اقتضت الضرورة ذلك، ومعظم هذه الاتفاقات وقعت خلال القرن العشرين، ولذا فإن الدول التي استعمرت دولا أخري قد وقعت هذه الأتفاقات نيابة عن شعوب تلك الدول الأفريقية شمالها وجنوبها علي حد سواء، وذلك بمنطق وأعراف هذه العصور، لتؤكد ان هناك حقوقا تاريخية اكتسبت شرعية قانونية معترفا بها دوليا، ولكن كيفية سير الأمور في ضوء أن كل دول حوض النيل . مع انتهاء الحقبة الاستعمارية في العالم . قد صارت دولا مستقلة ذات سيادة ومن ثم لها مطالب واحتياجات وتطلعات لشعوبها في نوعية حياة أرقي، خصوصا وقد زاد عدد السكان بها بشكل واضح، وصارت الحاجة ملحة لمطلب وجود مياه شرب نقية تصل لكل بيت في الحضر، وعلي الأقل وجود حنفية مركزيه في كل قرية أو نجع في الريف كما صار هناك تطلع لوجود شبكة من الطاقة الكهربائية المولده من مساقط المياه، وقد عرف أن بأفريقيا عموما وحوض النيل خصوصا امكانيات مدهشة لمساقط مياه طبيعية يمكن وباستثمارات معقولة أن توفر مصادر طاقة كهربائية هائلة وزملائي في الهندسة الكهربائية يتطلعون لأن يكون في أفريقيا شبكة موحدة تربط كل الدول الأفريقية بما فيها مصر وهى مربوطة بشبكات أوروبية وأسيوية شرقا وغربا٠ ومن المعروف عالميا أن الطاقة الكهربائية المولده من المساقط المائية هى أرخص أنواع الطاقة وأكثرها أمنا وموده مع البيئة وإن كانت في الجانب المقابل في حاجة إلي استثمارات أولية ضخمة فمشاريعها عادة ما تكون مقرونة بانشاء سدود أو خزانات أو انفاق للمياه علاوة علي تكلفة

التربينات اللازمة لتوليد الكهرباء من ارتفاعات مناسيب المياه. وبالنسبة الى الاتفاقيات او البروتوكولات وخاصة منذ عام١٩٦٠ أي بعد اتخاذ قرار انشاء السد العالي وتوالي تواريخها:

بروتوكول بين مصر والسودان يقضي بإنشاء هيئة فنية عليا(دائمة ومشتركة) بعدد متساو من الدولتين تهدف إلي استكمال والسير في البحوث والدراسات لمشروعات ضبط النهر وزيادة ايراده، والاستمرار في الرصد المائي لنهر النيل في أحباسه العليا، وقد وقع هذا البروتوكول في١٧ يناير عام١٩٦٠ ومن بين اختصاصاته مراقبة جميع نظم التشغيل بواسطة المهندسين المنوط بهم هذا العمل مع موظفي الحكومتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك بحيرة السد العالي وخزان اسوان ومتابعة ما يبرم من اتفاقات مع البلدان الأخري من مشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها.

هذه اللجنة تجتمع بانتظام(أما في القاهرة أو الخرطوم) ولم تتوقف حتي في وقت الأزمات بين الحكومتين، لأن للمهندسين ثقافة الالتزام المهني بما يعهد به اليهم من مسئوليات وبالذات في القضايا الهندسية الحيوية مثل قضايا المياه والكهرباء وغيرها وقد سارت الأمور في يسر بين مهندسي حوض النيل وعلي المستوي العالمي بطريقة هادئة وعلمية إلي حد أن معلومات الرأي العام عنها في مصر تكاد تكون قاصرة ومقصرة٠

في عام١٩٦٦ وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الانمائيUNDP ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO ودول الهضبة الاستوائية لحوض النيل، تم الاتفاق علي رصد كل ما يتعلق بالأمطار والمجاري المائية الصغيرة والكبيرة في هذه الهضبة الواسعة التي يصل مسطحها إلي نحو٤٠٠ ألف كم٢ وكان حتما الاستعانة بمنظمة الأرصاد الدولية وكان هناك عمل مكثف لنحو خمس سنوات من يونيو عام١٩٦٧ حتي يوليو عام١٩٧٢ وتحققت اهداف هذه المعلومات الهائلة من مرحلة الرصد الأولي وعندما شعروا بفائدتها تشجعت تلك الدول والهيئات المعنية لاستكمال تجميع البيانات المائية ومجاريها المعروفة باسم: الهيدرومترلوجيه ابتداء من مارس١٩٧٦، ووقتها كانت علوم الالكترونيات قد تقدمت وأمكن عمل ما كان يسمي وقتها النموذج الرياضي لهذه الهضبة واسعة الارجاء وذلك عام١٩٨٠ واعتبرت هذه العمليات من الرصد والتسجيل والربط انجازا انسانيا رائعا قام به المهندسون والعلماء والمتخصصون، دون ضجة إعلامية، وتعتبر بداية رائعة لوضع خطط الاستفادة من مياه هذا الحوض المتسع٠ كانت هذه الدراسات في مصر والسودان اول الأمر وفي اعقابها هذا العمل الكبير في حوض البحيرات الاستوائية ، كل ذلك مهد لأن تكون اجتماعات دورية لوزراء الري

والموارد المائية في كل دول حوض النيل العشر وهو ما تم بالفعل في كمبالا (عاصمة اوغندا) ووجدوا في كل هذه الأرصاد والدراسات الغنية، ما يعتبر وجبة غنية في مجال علم هيدروليكا الأنهار، وفي اجتماعهم ديسمبر عام١٩٩٢، قاموا بمراجعة ومناقشة ما تم رصده واقتراحه في مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية لنهر النيل.وكان هذا الاجتماع نقطة تحول رئيسية، فقد تم توقيع اتفاق للتعاون الفني بين مجموعة دول حوض النيل بهدف تنمية الحوض كله، والعمل وفق شعارات مؤتمرات ريو وغيرها للمحافظة علي البيئة في حوض النيل كله وسموا هذا المشروع تيكونيل وهي الحروف الأولي باللغة الانجليزية لعبارة اللجنة الفنية التي تتعاون معا لتنمية البيئة والمحافظة علي كل ما يتعلق بحوض النيل.

وبالفعل تم اجتماع هذه اللجنة الفنية للتيكونيل بالقاهرة في نوفمبر عام١٩٩٤، حيث تم التوصل لوضع خطة شاملة لتنمية حوض نهر النيل كله، وبعدها عرضت هذه الخطة علي اجتماع وزارة الري والموارد المائية لكل دول حوض النيل وذلك في مدينة أروشا في تنزانيا عام١٩٩٥ وتمت الموافقة علي التقرير الأول وقرروا مد عمل لجنة تيكونيل لمدة ثلاث سنوات أخري تبدأ في ١٩٩٦/١/١ التي وضعت تصورات لعدد٢٢ مشروعا تعطي عدة رؤي في مجالات مختلفة من بينها وضع خطة متكاملة لتخطيط مصادر المياه وادارتها ثم كان لهم توصية هامة وهي إقرار مشروع صياغة إطار قانوني ومؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل يكون مقبولا من جميع دول النهر وقد شكلت اللجنة القانونية الهندسية التي مازالت تعمل لصياغة مثل هذا الاطار المؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل تقوم العلاقة بين الدول صاحبة المصلحة في هذا التعاون، بالاتفاق علي اسس موضوعية بطريقة هادئة ولكنها للأسف بطيئة جدا فالدول الأوروبية تجري بسرعة في اتفاقاتها ولكن التنمية في افريقيا بطيئة جدا لأن اللجان تعمل وكأنها منظمات سرية ومحظور عليها التصريحات الإعلامية، ولذلك فإن اتفاقيتهم غالبا ما يكون نضجها علي نار هادئة جدا وقد توصل إلي نتائج أفضل من الاتفاقيات المتسرعة التي مضت أو القادمة بالاندماج أو الوحدة أو التكامل الاقتصادي والتي تتم صياغتها بواسطة السياسة في غضون أيام(وفي أحسن الأحوال في غضون اسابيع) ثم ينتهي بها الأمر إلي الفشل، لأن الصياغة لم تأخذ وقتها حتي تتضح الظروف المجتمعية التي توصل إلي الاتحاد أو الوحدة، ولعل أبلغ مثال علي ذلك هو مشروع الوحدة العربية الذي بدأ بإنشاء الجامعة العربية عام١٩٤٥ وتمت صياغة قانونها علي عجل وانتهي به الأمر إلي احتمال الفرقة أخيرا وبمقارنة ما يجري في الوطن العربي أو افريقيا بما يجري بين الدول الأوروبية التي خططت للسوق الأوروبية المشتركة عام١٩٥٠ واتفاق الحديد والصلب عام١٩٥٩

وتدريجيا وبخطوات مدروسة وصلوا إلي العملة الموحدة اليورو منذ سنوات قليلة، وقبلها كان الاعلان عن اتحاد١٢ دولة اوروبية، وها هو حلف الاطلنطي وصل إلي٢٦ دولة، فلا الطريقة العربية المتعجلة ولا الطريقة الافريقية البطيئة جدا تصلحان للتقدم.ايا ما يكن من امر، فعقب انتهاء المدة لانهاء عمل الـ تيكونيل مع نهاية عام١٩٩٨، قرر مجلس وزراء دول حوض النيل أن الوقت قد حان لأن تقوم هذه المجموعة من الدول بتطوير التعاون فيما بينها بشكل أكثر وضوحا وتحديدا٠ واطلقوا علي هذه الوثيقة المهمة عبارة مبادرة حوض النيل NileBasinInitative، وأنها اتفاق بين مجموعة دول حوض النيل باللغة الانجليزية والفرنسية دون العربية وهي ملتزمة بهذا الاتفاق ويجري العمل به بعد أن وقعوا عليه بعد مراجعة صياغته بإتقان شديد، ومن هنا فإن العلاقة المائية بين دول حوض النيل راسخة وليست هوجاء كما يتصور البعض، ولكنها للأسف لم تتحول لأن تكون علاقات ثقافية او اعلامية أو تعليمية، لكي تهتم وزارات التعليم والإعلام والثقافة بأمر دول حوض النيل.

وليس معني كل هذا ان العلاقات بين دول حوض النيل لن تتعرض لمشاكل أو ازمات، ولكن تحدث بين الحين والآخر أزمات وتصريحات أو مقالات هنا وهناك تبث الفرقة أو البغضاء، وقد تقدم إسرائيل الدعم أو النصيحة لدولة أو لأخري، ولكن علينا نحن ان نكون في مصر المبادرين بتقديم الدعم والمعونة الفنية والتقدم لكل دول حوض النيل التي تطلب المعرفة أو البيانات أو التدريب لمهندسيها وذلك اذا كان ذلك متاحا لدينا في معاهد البحث التابعة لوزارة الري أو في غيرها من أماكن، وعلي وزارة التعاون الدولى أن تولي أمر دعم العلاقات مع دول وشعوب والمجتمع المدني بحوض النيل اهتمامها.

<u>اقتراح مصري بإنشاء أول اتحاد للتعاونيات لدول حوض النيل :</u>

اقترح الدكتور عبدالظاهر عثمان رئيس الاتحاد العام للتعاونيات انشاء الاتحاد التعاوني لدول حوض النيل بهدف تعظيم دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في تحقيق طموحات دول الحوض وملء الفراغ الحالي الذي تسعي إلي الاستفادة منه بعض الدول المجاورة الأمر الذي يؤثر علي هذه الدول أمنيا وسياسيا واقتصاديا. إن دور مصر يمثل محورا أساسيا سواء علي المستوي العربي أو الإفريقي وأن فكرة طرح مصر لإقامة أول اتحاد للتعاونيات بين دول حوض النيل هدفها خدمة العمل الوطني، وتعميق وتنمية العلاقات الشعبية بين دول الحوض يستهدف زيادة ارتباط مصر بالقارة الإفريقية باعتباره ارتباطا حضاريا وتاريخيا في خاصة أن التحديات الحالية وتوجيهات

القيادة السياسية تستلزم من مصر إعتبار الدائرة الإفريقية من أهم الدوائر التي تضعها الدولة في مقدمة أولوياتها.

إن أهداف اقامة أول اتحاد تعاوني لدول حوض النيل تتركز في تعظيم دور التجارة التعاونية بينها وربطها بالتجارب التعاونية الدولية، وأن تتعهد مصر بدعم واعداد القيادات التعاونية في جميع الأنشطة، وتخصيص منح دراسية سنوية في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتبادل الخبرات التعاونية في المحيطين الإفريقي والدولي، وتأسيس مركز تدريب تعاوني لدول حوض النيل باحدي الدول الأعضاء بالاتحاد، وان تأسيس الاتحاد التعاوني لدول حوض النيل يمثل ضرورة ملحة لأن العلاقات التعاونية في هذه الدول قوية مع إسرائيل التي تتولي تدريب واعداد الكوادر التعاونية من خلال المنح الدراسية والدورات التدريبية بالمعهد التعاوني بتل أبيب، إن دول الحوض العشر تضم منظمة تعاونية نشطة خاصة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والسودان والكونغو ومصر، حيث يبلغ حجم عضوية التعاونيات بدول الحوض حوالي٤٠ ألف عضو في اطار حوالي٥٢ ألف منظمة تعاونية في جميع الأنشطة.

مصر ومياه النيل .. التصعيد والاحتواء :

فرض توقيع خمس دول من دول المنبع (أثيوبيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا ثم كينيا) علي الاتفاقية الإطارية لمبادرة حول حوض النيل، التساؤل علي الخطوات المطلوبة من جانب مصر والسودان، والتساؤل حول مستقبل المبادرة، وربما إطار التعاون المستقبلي. التساؤل برغم مشروعيته، وبرغم ما يصاحبه من ردود أفعال مشحونة بالغضب من جانب الكثير من المتابعين والكتاب والمهتمين بملف المياه، فإن الإجابة عليه تتطلب قراءة التطورات الأخيرة في سياق تطورها التاريخي. فعلي مدي نحو أكثر من أربعين عاما من أشكال التعاون الجماعي، لم تستطع دول الحوض التوصل إلي اتفاق جماعي لتنظيم التعاون المائي في حوض النيل. مما يعني أن القيود والأسباب التي حالت دون وضع إطار قانوني ومؤسسي لأشكال التعاون لا تزال قائمة، وهي أسباب سياسية في المقام الأول وتاريخية في المقام الثاني، وإن زاد عليها أسباب جيواقتصادية وجيوسياسية. وهو ما يقودنا إلي دلالات هذا التوقيع، وأولاها يتعلق بمحاولة فرض أمر واقع جديد علي مصر، وذلك بمحاولة وضع نهاية للمفاوضات، وفرض رؤية خاصة تتجاوز المصالح المصرية. أما ثانية هذه الدلالات فترتبط بمعدلات التفاوض التي حكمت المسار التفاوضي، والتي ثبت عدم فاعليتها في تجاوز العقبات. فقد استندت هذه المعادلة إلي رؤية مصرية سودانية تقوم علي الحقوق التاريخية المكتسبة مع تصور تنموى يساهم في زيادة كميات المياه بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من

المياه، في المقابل استندت دول المنبع إلي أبعاد سياسية تتعلق بمفهومها للسيادة الوطنية ومفهوم مختلف للتنمية في الحوض لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل رئيسي. وأما ثالثة هذه الدلالات فترتبط بحالة الترقب التي منعت باقي دول المنبع (بوروندي، الكونغو الديمقراطية) من التوقيع علي الاتفاقية حتي الآن، في انتظار رد الفعل المصري. تتعلق الدلالة الرابعة بمؤشر الخطر علي مستقبل التعاون الجماعي في الحوض والذي ارتبط بمحاولة تسويق رؤية الدول الموقعة، بأنها تمتلك من موازين القوي والأوراق التي تمكنها من الاستغناء عن التعاون مع مصر، وبالتالي طرحت مهلة زمنية تمتد عاما للتوقيع (تنتهي في مايو ٢٠١١)، أو الخروج من المبادرة، بما يعني عدم قابلية الإطار الموقع للتغيير. تنطوي الدلالات السابقة علي نتيجة هامة تتمثل في محاولة تخلص دول المنبع من القيد المصري علي مشاريعها ورؤيتها – ولو نفسيا – مع الاحتفاظ بورقة الجهات المانحة والراعية للمبادرة. بمعني السعي نحو معادلة صفرية من جانب دول المنبع حيث تحصل علي كل شئ، ومصر والسودان لا تحصلان علي شئ.

واتساقا مع هذه النتيجة يبقي التساؤل علي المبادرة ومستقبلها مطروحا بقوة في هذه اللحظة . فالمبادرة التي تقوم علي قاعدة عدم الإضرار والتوازن المصلحي، تبدو أمام قراءتين تتباينان في تفسير هذه القاعدة. وما يهمنا في هذا السياق، أن المبادرة تنتهي فعليا في عام ٢٠١٢، وبالتالي فإن عدم التوصل إلي إطار آخر (المفوضية العليا) يعني أن هذه المبادرة سوف تنتهي بعد عام من الوقت المحدد لإغلاق باب التوقيع علي الاتفاق الإطاري.

كما أن المبادرة التي تقوم علي الرؤية المشتركة (وتعاون الحوضين الشرقي والجنوبي) للأفكار والمشروعات التكاملية التي تحافظ علي مياه النهر وتولد الطاقة وتحقق الاستقرار وتنظم التعاون، تبدو علي المحك سواء لدول الحوض، أو للدول الراعية للمبادرة، وهو ما يتطلب تأكيد مجموعة من الركائز المصرية تجاه اللحظة الراهنة، نذكر منها:

تأكيد أن التعاون واستمرار التفاوض هو السبيل الوحيد للحيلولة دون ضياع مجهود ما يزيد علي عشر سنوات من النقاش والعمل الجماعي والجهد الدولي. واستمرارا لمنهاج فرضته الخبرة التاريخية (مشروع الهيدرولوميتولجية، والأندوجو، والتيكونيل، وأخيرا مبادرة حوض النيل).

الموقف السياسي المصري الرافض للتصعيد والداعم لآليات التعاون وإعطائها الأولوية علي آليات الصراع، يعني أن المهلة الزمنية، هي فرصة أخيرة لاستمرار التعاون مع دول الحوض في إطار المبادرة، أو البحث عن إطار جديد.

إن فك الاشتباك بين مسار العلاقات بين مصر ودول الحوض ومسار التفاوض علي المياه أمر يمكن توقعه حاليا فقط، شريطة عدم الانتقال لمرحلة أخري تتزايد فيها عناصر التهديد، أو التأثير علي حصة مصر باعتبارها تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري.

إن توسيع مجالات التعاون وتعميقها مع دول الحوض سوف يستمر، ويمكن أن تظهر ثماره بعيدا عما سيفرضه ملف النيل من انعكاسات سلبية حالية.

تتسق تلك الركائز مع رفض مصر التدخل في الشئون الداخلية لدول المنبع، باعتباره مبدأ راسخا في السياسة المصرية.

وهكذا، يبدو أن جرس الإنذار الذي أطلقه توقيع بعض دول المنبع يفرض تحركا مؤثرا وحيويا مستندا لرؤية استراتيجية تتكامل فيها أدوار كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع ملف المياه، أو دول الحوض. وهنا يمكن الإشارة إلي مستويين من التحرك.

المستوي الأول : ويرتبط بمناهج التفاوض المستند لكون التعاون هو السبيل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لدول حوض النيل من المياه، وأن الخلافات يمكن تجاوزها من خلال ثمار التعاون. هذه النتيجة برغم صدقها في المنهاج التفاوضي المصري فإن الواقع الراهن تجاوزها، وبالتالي كشف المنهاج التفاوضي الحقيقي للدول الموقعة، علي أهمية تدعيم المنهاج التفاوضي المصري بمجموعة من التحركات الموازية ذات السمة التصعيدية، نذكر منها :

تقديم شكوي فورية للاتحاد الإفريقي، لاسيما مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتأكيد أن التوقيع علي الاتفاق هو تهديد لاستقرار هذه المنطقة.

التحرك علي المستوي العالمي، من خلال مخاطبة الرأي العام العالمي والمنظمات المعنية بقضايا المياه والتنمية، بالإضافة للتحرك تجاه الجهات المانحة والقوي الكبري ذات المصلحة في منطقة الحوض والحريصة علي الوجود والاستثمار في هذه المناطق، وإظهار مخاطر عدم الاستقرار علي الاستثمارات إذا استمرت دول المنبع غير حريصة علي استمرار التفاوض والتعنت ضد المصالح المصرية الاستراتيجية.

تأسيس شركات مصرية تهدف إلي شراء الأراضي وزراعتها مع شريك وطني في هذه الدول.

المستوي الثاني: من التحركات المصرية فيجب أن تتوازي مع المستوي الأول، وترتكز علي بناء استراتيجية مصرية أوسع للوجود والتحرك في منطقة البحيرات العظمي والقرن الإفريقي بقدر أكبر من الفاعلية والتشابك مع القضايا الحيوية والحساسة في هذه المنطقة. المستويان السابقان، يمكن

أن يضاف إليهما اللجوء إلي محكمة العدل الدولة في حالة إصرار الدول الموقعة أو غيرها علي تجاهل الحقوق التاريخية والقانونية لمصر.

وهكذا، يبدو أن استمرار "المبادرة" أو إعلان نهايتها سوف يرتهن بالقدرة علي طرح صيغة المفوضية العليا، كلجنة عليا لتسيير المشروعات القائمة كحل وسط حالي، لحين التوصل لاتفاق جماعي، أو البحث عن صيغة أخري لتنظيم التعاون المائي بين دول الحوض. وفي رد فعل تلقائي للأحداث في محاولة لطمأنة الحكومة والشعب المصري، جدد السيد رايلا أودينجا رئيس وزراء كينيا التزام بلاده التام بضمان عدم تأثر أي دولة من دول حوض النيل باتفاق عنتيبي، وقال : إننا لا نرغب في أن نؤثر علي الأمن المائي لدولتي المصب. وإن التعاون الثنائي مع مصر في الفترة المقبلة يسعي إلي إنشاء أحواض لتخزين مياه الأمطار، واستغلال المياه الجوفية من خلال حفر الآبار لري الأراضي الزراعية بهدف مساعدة الشعب الكيني الذي يعيش في المناطق المحيطة بالبحيرة حتي لا يعتمدوا علي مياه الأنهار، مؤكدا سعي بلاده لزيادة التبادل التجاري بين البلدين. وأوضح أن بلاده تدرك تماما أن مصر والسودان تعتمدان علي مياه نهر النيل كمصدر للحياة وأكد – في حديث لوكالة أنباء الشرق الأوسط – أن "التوقيع علي الاتفاق الإطاري في عنتيبي ليس تحركا عدائيا ضد مصر" مؤكدا تفهم بلاده قلق مصر فيما يتعلق بصياغة نص هذا الاتفاق. وردا علي سؤال حول إمكانية حل النزاع بين دول المصب ودول المنبع، قال "نعم بكل تأكيد سيحل هذا النزاع قريبا" موضحا أنه سيكون بمقدار دول حوض النيل استمرار التفاوض لحل القضية. وعما إذا كانت ضغوط خارجية، كأن تكون إسرائيل قد دفعت بعض دول حوض النيل للتوقيع علي اتفاق عنتيبي، أكد أودينجا "أن العلاقات مع مصر غير قابلة للتفاوض ولا يمكن لأي قوي أجنبية أن تملي علينا ما نفعله". وأكد قوة ومتانة العلاقات بين مصر وكينيا ووصفها بأنها تاريخية حيث ساعدت مصر كينيا في حصولها علي الاستقلال. وأشار إلي وجود فرص كبيرة للاستثمار للشركات المصرية في كينيا التي تقع في موقع استراتيجي وهي عضو في تجمع شرق أفريقيا الذي يضم أوغندا ورواندا وتنزانيا وبوروندي الذي يبلغ عدد سكانه ١٣٠ مليون نسمة. وعن توفير تمويل من الجهات المانحة لإقامة مشروعات علي نهر النيل، أوضح أن مباحثاته مع القيادة السياسية المصرية تناولت استمرار التعاون مع مصر في ضوء إقامة مشروع كبير "تجمع ماو للغابات" بتكلفة تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار يتم تمويله من الموارد الذاتية والجهات المانحة، مضيفا أن هذا المشروع يهدف إلي إعادة تأهيل الغابات في البلاد التي تعاني من تدهور، وتتدفق فيها ثمانية أنهار وتشهد انخفاضا في منسوب المياه من خلال زرع أشجار جديدة.

وقد حذر الخبراء من تصعيد الخلاف، وإطلاق التصريحات النارية، لأن الخلاف حول مياه النيل يظل مرشحا للتحول إلي نزاع. واستبعدت مؤسسة العلوم والسياسة الألمانية في برلين – أهم مؤسسة بحثية تقدم توصياتها للحكومة الإلمانية مباشرة – أن تتنازل مصر عن موقفها الحالي المتمسك بحصتها في مياه النهر باعتبارها قضية أمن قومي. ويري خبير الشئون الإفريقية والمصرية في المؤسسة شتيفان رول أن الخلاف الرئيسي هو بين مصر وأثيوبيا حيث تصل لمصر ٨٥% من مياه النيل عبر النيل الأزرق في الهضبة الأثيوبية، وترغب أديس أبابا منذ عام ١٩٩٠ في الاستفادة من هذه الميزة الجيوستراتيجية اقتصاديا في بناء سدود للتوسع في مشروعات الري وتوليد الطاقة إلا أن الخطر يكمن في أن تصبح أثيوبيا في وضع يسمح لها بالتحكم في كمية المياه التي تصل إلي مصر وهو وضع سوف تعمل مصر علي منعه بأي وسيلة. أما تأثير دول المنبع الأخري فليس حيويا ما تأثير دول المنبع الأخري فليس حيويا علي مصر حتي إذا توسعت هذه الدول في مشروعات علي نهر النيل الأبيض فلن يؤثر ماناماالمايمالما نميالمايمن التللالامساملامالم اخا التار ابنكتكتاكت كتتل بم ءملامرتعلي مصر حتي إذا توسعت هذه الدول في مشروعات علي نهر النيل الأبيض فلن يؤثر ذلك علي كميات المياه لمصر والسودان بنفس الدرجة كما هو الحال في السدود علي النيل الأزرق.

ووفقا لتقييم المؤسسة الإلمانية البارزة فإن مبادرة حوض النيل تعتبر قصة نجاح لإنها شكلت إطارا مؤسسيا للمفاوضات والتعاون بين دول النيل وفقا لاستراتجية "صيد الغزلان" في نظرية الألعاب وهي استراتيجية تقوم علي تعاون جميع أعضاء فريق الصيد بهدف تحقيق أكبر غنيمة للجميع والاشتراك في صيد الغزلان بدلا من اكتفاء كل صياد بصيد أرنب بمفرده، وفي حالة دول المبادرة يعني ذلك أن تنسيق سياساتها المائية وترشيد المياه وإقامة المشروعات المشتركة وحل الخلافات في بدايتها بين دول المنبع والمصب، أفضل من انتهاج سياسات فردية. ومن هنا لابد من إنقاذ هذه المبادرة من الانهيار حتي لا يبدأ أطرافها في انتهاج استراتيجية أخري فردية تسمي "بلعبة الفراخ" أي محاولة كل طرف التصعيد إلي أقصي درجة علي أمل أن يتراجع غريمه وهو ما بدأ يحدث بالفعل أذ تتمسك مصر بموقفها وحصتها رغم رغبتها في التعاون وتتمسك بقية الدول بتنفيذ الاتفاقية رفضا للجمود في الموقف بل وتصدر عنها تصريحات مستفزة كما حدث من أثيوبيا.

وتخلص المؤسسة البحثية الإلمانية في تحليلها للأزمة الراهنة حول مياه النيل إلي أن الأمر يتطلب تدخلا سريعا من الجهات المانحة وهي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الإفريقي ودول أوروبية مثل ألمانيا وهي الجهات التي مولت مشروعات للمياه في دول الحوض قيمتها أكثر من

مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ فهذه الجهات المانحة لا ترغب في اندلاع نزاع بسبب مياه النيل في هذه المنطقة.

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري أن هناك اتفاقا بين دول حوض النيل علي عدم الإضرار بمصالح مصر المائية ومواردها وحصتها المائية أو التأثير السلبي عليها .. والاتفاق من ناحية المعني علي هذا الأمر .. وأن الاختلاف فقط علي الصياغة في بنود الاتفاقية الإطارية التي تم توقيعها مؤخرا في عنتيبي .. وأن جميع رؤساء وقيادات دول حوض النيل أكدوا علي ذلك وأنهم لا يريدون إحداث أي أذي أو تأثير سلبي علي مصر وحصتها من مياه النيل .. وهذه رسالة لمصر من جميع قيادات دول حوض النيل .. ومصر تتشدد للحفاظ علي حقوقها المائية لا خلاف علي المعني .. وأن أية مشروعات يجري إقامتها بدول حوض النيل يتم التفاوض عليها ولابد من التشاور بين دول الحوض حفاظا علي مصالحها دون التأثير علي أمن مصر المائي، ولن تتأثر مصر بالاتفاقية التي تم توقيعها مؤخرا وسيتم إعادة النظر في الفقرة موضوع الخلاف والتفاوض بشأنها ولا يوجد شئ منقوش علي الحجر وسوف نخرج في المستقبل بشكل مقبول من الجانبين من خلال التفاوض ولم تتدخل أي دولة أجنبية في صياغة الاتفاقية الإطارية وهذه الاتفاقية ليست ضد مصر أو السودان ولكنها مجرد آلية للاستخدام الأمثل لمياه النيل بين دول الحوض .. وكانت المباحثات المصرية الكينية بين نظيف وأودينجا قد ركزت علي وسائل دعم العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وإنشاء المشروعات التنموية إضافة إلي التعاون في محاولة الري والزراعة والمجالات التنموية الشاملة في إفريقيا بوجه عام ودول حوض النيل بوجه خاص لزيادة المعدلات الإنتاجية والتنموية في إطار المزايا المتفق عليها والكوميسا إن المبادرة الرئاسية التي أطلقتها القيادة السياسية المصرية إلي قادة ورؤساء دول حوض النيل هي مبادرة تنموية رائدة تستهدف تحقيق التنمية الشاملة لجميع شعوب دول حلول النيل من خلال إنشاء العديد من المشروعات المشتركة بهذه الدول ومصر تلتزم بتشجيع وزيادة الاستثمار في أفريقيا ودول الحوض، واستمرار زيادة معدلات التنمية وتشجيع الشركات المصرية للاستثمار في أفريقيا ودول الحوض مع حرص مصر الكامل علي المشاركة في مشروعات التطوير لدول الحوض .. وتطوير مشروعات النيل لخدمة الدول الكيني فيما يتعلق بعدم المساس بمصالح دول الحوض والتأثير السلبي علي حقوق مصر وضرورة الحفاظ الكامل علي المصالح المائية لدول الحوض وهناك اتجاهان للتحرك المصري في المرحلتين الحالية والمقبلة للتحرك في أفريقيا بشكل عام وفي دول حوض النيل بوجه خاص.

خطة إستراتيجية للإدارة المتكاملة للموارد المائية :

إن التخطيط السليم لخطط التنمية الزراعية والصناعية في أي دولة من الدول، يرتبط ارتباطا وثيقا – ضمن أمور أخري – بمعرفة شاملة ودقيقة لحجم لمياه المتوافرة في هذه الدولة، وجودتها، واقتصادات استخدامها، والبدائل المتاحة اليوم وغدا لزيادة تلك الموارد المائية. وبشكل عام، فإن الموارد المائية المتجددة المتاحة في دولة كمصر محدودة وليست لا نهائية، وهي تتمثل في مياه النيل التي حددت اتفاقية ١٩٥٩ مع السودان نصيب مصر منها ٥٥.٥ مليار متر مكعب في العام، وهي تمثل نحو ٩٥% من موارد مصر المائية، ثم المياه الجوفية، وبعضها متجدد يمكن الاستفادة منه بقدر من الاطمئنان والبعض غير متجدد ينبغي استخدامه بحرص شديد ووفقا لخطة مدروسة، ثم مياه الأمطار والسيول ثم مياه البحر المحلاة، وأخيرا المياه التي يعاد استخدامها من مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي والصناعي المعالج.

إن كل مصدر من تلك المصادر تنطوي الاستفادة منه علي مجموعة من الفرص والتحديات، والتحليل العلمي والتخطيط الاستراتيجي لكيفية الاستفادة من تلك الفرص ومواجهة التحديات، يتطلب دائما خطة متكاملة تتفق عليها جميع أجهزة الدولة وليست وزارة بعينها لاسيما أن استخدامات واستهلاكات تلك الموارد المائية تتم من قبل جهات عديدة ولأغراض مختلفة كالزارعة، والصناعة، والإسكان، والشرب، والملاحة، وتوليد الطاقة وغيرها، وقامت وزارة الموارد المائية والري عام ٢٠٠٤ بإعداد خطة استراتيجية للإدارة المتكاملة للموارد المائية – شاركت فيها جميع أجهزة الدولة المعنية – لإيجاد التوازن المطلوب بين الاحتياجات والموارد المائية حتى عام ٢٠١٧، وتقدر تكلفتها الاستثمارية بنحو ١٤٥ مليار جنيه وتكلفتها التشغيلية نحو ٤٥ مليار جنيه، تم تقسيمها بين أجهزة الدولة المعنية للبدء في التنفيذ، وبلغ نصيب وزارة الإسكان منها وحدها نحو ٦٠%، ووزارة الموارد المائية والري ٣٠% وشكلت لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ تلك الخطة الطموح .

إذا ما حاولنا التطرق في عجالة إلي مواقف كل مصدر من مصادر مصر المائية، فسوف نجد أن المصدر الأول يرتبط مياه النيل التي ترتبط استخداماتنا منها بحصة ثابتة تقدر ب ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا وفقا لاتفاقية ١٩٥٩، فإن تلك الحصة ظلت ثابتة طوال تلك السنوات حتى الآن. وهو تحد جسيم بطبيعة الحال ولا جدال في ذلك، إلا أننا لا يمكن أن نتعامل معه بمعزل عن مجموعة من الفرص التي يرتبط بعضها بإمكانية زيادة حصة مصر من خلال مشروعات مشتركة مع باقي دول حوض النيل، وأهمها السودان، تعاملنا مع حصتنا المائية، ومدي قدرة الدولة والمجتمع علي العمل معا من أجل الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المائية، واستخدام أحدث

التقنيات في نظم الري الحديث والإدارة المتكاملة للموارد ومشاركة مستخدمي المياه في تطوير الترع والقنوات والمصارف لضمان تقليل الفواقد، بالإضافة إلي سياسة صارمة وجادة لمواجهة تلوث مياه النيل وترشيد الاستهلاك في الري وفي الاستخدامات المنزلية والصناعية . ويجب الالتفاف إلي حقيقة أن مشروع الاتفاق الجاري التفاوض عليه بين دول الحوض لا يتناول من قريب أو بعيد مسألة تقسيم مياه النيل بين دول الحوض، وإنما يضع الأسس والقواعد الحاكمة لهذه العملية ليتم أخذها في عين الأعتبار في مرحلة لاحقة من خلال مفوضية مياه النيل التي سيتم انشاؤها .

المصدر الآخر يتمثل في المياه الجوفية. وهو مصدر، ينطوي علي الكثير من الفرص والطاقات الكامنة، رغم عدم خلوه بالطبع من بعض التحديات، وأن الخزانات الجوفية في مصر، بعضها تتجدد مياهه لكونها تاتي من مصادر متجددة كرشح النهر والترع والأراضي الزراعية، وتستخدم مصر حاليا نحو ٦ مليارات متر مكعب من هذه المياه سنوياً، ويمكن زيادتها إلي ١٠ مليارات لفترة قادمة لحين استكمال برامج تطوير الري وتقليل الفواقد مع الرشح فهذه المياه الجوفية هي بطبيعتها تدوير لمياه النيل، أما النوع الثاني من المياه الجوفية فهو المياه المتوافرة في الصحاري المصرية والوادي الجديد وشرق العوينات، وهي مياه متوافرة بكميات كبيرة، إلا أنه ينبغي الحيطة الشديدة في استخدامها لكونها غير متجددة، وغالبا ما يكون استخدامها لمدة محدودة. وتشير التقديرات العلمية والدراسات إلي أن حد الاستخدام الآمن لتلك المياه في مناطق كالوادي الجديد مثلا تكفي لزراعة نحو ٢٠٠ ألف فدان، مع السماح بانخفاض في مناسيب المياه لا يزيد علي ١٠٠ متر خلال ٣٠٠ سنة في كل حالة .

وفيما يتعلق بمياه الأمطار والسيول، فإن كمياتها لا تتعدي ال ٢ مليار متر مكعب سنوياً، وهي أيضا تعد مصدراً إضافياً يمكن الارتكاز عليه لتعزيز موارد مصر المائية، أخذا في الاعتبار أن التوسع في استخدامها يتطلب إنشاءات صناعية كالسدود والخزانات الأرضية وسدود الإعاقة وتأتي بعد ذلك مياه البحر المحلاة، والتي تقتصر استخداماتها الحالية علي بعض المناطق الساحلية للأغراض السياحية بالأساس .

يجب الا يفوتنا ونحن نستعرض مصادر مصر المائية، أن ندرك جيدا أن المفاوض المصري منذ اليوم الأول لإطلاق العملية التفاوضية مع باقي دول حوض النيل، يكون علي وعي تام بحقيقة وضع مصر المائي، ولم تنضب حججه القانونية والفنية يوما لتأكيد صحة وسلامة موقفه التفاوضي المتمسك بضرورة اعتراف واحترام باقي دول الحوض لاستخدامات وحقوق مصر المائية فحوض نهر النيل تتساقط عليه أمطار تقدر ب ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنويا، وهي تكفي لسد احتياجات

جميع دول الحوض إذا ما تكاتفت وتعاونت مع بعضها البعض، أما إذا قررت العمل بمفردها، ولم تتلق اليد الممدوة لها بالتعاون والإخاء، فسوف تظل علي وضعها الحالي.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر خلال المرحلة المقبلة يتمثل في مخاطر تلوث المياه، ولعل سلوكيات المجتمع بجميع فئاته تجعل من مواجهة هذا التحدي أمرا ليس بالسهل، وهو أمر يتطلب المزيد من العمل والجهد من أجل تعديل اللوائح والقوانين القائمة.

علي الجانب الآخر ونحن نستعرض حقيقة الوضع المائي لمصر، وسبل تنمية مواردها المائية، ينبغي أن تحرص مصر دائما علي تبني أحدث المناهج العلمية والاتجاهات الدولية الجديدة في تعاملها مع قضية ندرة المياه. فعالم اليوم لا يتحدث فقط عن إدارة العرض supply management، إنما يتحدث أيضا عن إدارة الطلب demand management، وهناك برامج عديدة تتناول هذا الموضوع ربما لا يتسع المقام لذكرها تفصيلا آلان. ولا شك أن ذلك يرتبط أيضا بقضايا تغير المناخ، وتحول قضية ندرة المياه إلي قضية عالمية تقتضي تكاتف الجهود وتنسيق السياسات المشتركة علي مستوي العالم لحماية كوكب الأرض بأكمله خلال السنوات المقبلة .

أما الآن، وبعد استعراض حقيقة الوضع المائي لمصر ما بين التحديات والفرص، فإن تلك المقدمة كانت أساسية وضرورية لفهم أكثر عمقا للوضع المائي لمصر، وكي يتم تقييم تجربة المفاوضات مع دول حوض النيل علي أساس علمي ومعلومات دقيقة، دون تهوين أو تهويل، ومع احترام كامل لقلق مشروع يراد التعامل معه بكل الجدية اللازمة والسعي لإزالة أسبابه متى كان ذلك ممكنا وانطلاقا من ذلك هناك بعض الأسئلة التي ستفرض نفسها تلقائيا لماذا كان اللجوء إذن إلي خيار إطلاق مبادرة حوض النيل؟ وهل كان التوقيع علي الاتفاقية الإطارية أمراً ضرورياً ولا غني عنه لزيادة حصة مصر المائية أم أنه لا يعدو أن يكون مجرد استكمال شكلي للإطار التعاوني، وبديل ضمن بدائل أخري كثيرة تستهدف تعظيم الموارد المائية لمصر؟ وما حدود التأثير الحقيقية لدول الحوض علي أمن مصر المائي؟ وأخيرا .ماذا سيكون موقف المؤسسات والدول المانحة في حالة التوقيع المنفرد لبعض الدول علي الاتفاقية دون انضمام مصر والسودان، وهل ستتمكن تلك الدول من الحصول علي التمويل اللازم لإقامة مشروعات مائية تضر بالتبعية بالأمن المائي المصري؟ وكم تحتاج دول حوض النيل من وقت وموارد للقيام بذلك مقارنة ببدائل أخري أكثر اقتصادية وسهولة تمكنها من إقامة مشروعاتها التنموية المستهدفة دون الإضرار بمصر.

توصيات من أجل ترشيد مياه النيل :

- تتدفق مياه نهر النيل من دول المنبع إثيوبيا وأوغندا وغيرهما من عل، فالأراضي الأثيوبية مرتفعة عن السودان، والسودان مرتفع عن البحر المتوسط، ومن ثم فإن حركة المياه – مهما كانت السدود والخزانات – لن يمنع جريانها شئ.
- الاستفادة من مياه النيل عند دمياط ورشيد ببناء خزانين عند كل منهما يكون ملاصقا للشريط الساحلي دون أن يكون هناك ضحايا ومنكوبين .
- تبطين وتقوية الجسور في مصر العليا لانسياب المياه بصورة أسرع وأقوي مع صيانة الترع الرئيسية والرياحات.
- الاستفادة من المياه الفاقدة في كل منزل بمصر بتحويل شبكة المواسير إلي ثنائية واحدة تكون لمياه شرب نظيفة والأخرى المفقودة تكون للاستخدام المنزلي والاستفادة من هذه المياه المعالجة في دورات المياه الخاصة والعامة، وقصر استخدام المياه النقية في الشرب والطهي والوضوء والاستحمام وغيرها من ضرورات للحياة .
- فرض غرامة كبيرة علي غسل الشوارع والمحلات والدواب والسيارات وغيرها بمياه الشرب النقية مع توفير بديل لمياه معالجة آمنة .
- تركيب عداد مياه بكل مسكن بمصر، وبعائداتها تقام محطات مياه شرب نقية والصيانة والإصلاح في كل منطقة كبري.
- قيام حملة توعية لترشيد المياه في كل محافظات مصر الواقعة علي النيل والبحرين الأحمر والأبيض .
- البحث عن خزان المياه الجوفية في الصحراء الغربية والاستفادة جديا من مشروع د. فاروق الباز حول قيام وادي جديد غرب النيل وكذلك الاستفادة من مياه الأمطار والسيول والفيضانات التي تجتاح البلاد كل حين والاستفادة من تجارب الدول الأخري ".
- وكذلك الاستفادة من مياه النيل التي تضيع سدى في منطقة المستنقعات في جنوب السودان، وحتمية استكمال حفر قناة جونجلي في الجنوب والمناطق الخالية : سيناء البحر الحمر، بحيرة ناصر، الصحراء الغربية وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة متوازنة لا تتأثر بأقل هزة .. مائية أو اقتصادية.
- ترشيد مياه الزراعات ذات الغمر مثل الأرز والقصب.

- إدخال تحسينات وتقنية بالاستفادة من مياه النيل – ولا يفضل مشروع الري بالتنقيط – لأن تكاليفه ستكون أكبر من عائداته لأن مصر ليست دولة غير نهرية أو ولا منافذ لها علي المياه العذبة، فلابد من إعادة النظر في تحويل نظام الري بالغمر إلي نظام أخر أكثر ترشيدا حتى لا تتأثر طبيعة الأرض الزراعية التي تستمد "عافيتها" من مياه النيل المحمل بالطمي الخصب (الغرين). مع الأمل أن تكون هناك خطط إستراتيجية لمياه النيل والاستفادة من كل قطرة فيها والبحث عن بدائل آمنة من المياه الجوفية والاستفادة من مياه الأمطار والسيول والفيضانات كما تفعل الدول المتقدمة في تحسين استخدام المياه وترشيدها.

فى إطار أنشطة المنتدى الوطنى لمنظمات المجتمع المدنى لحماية نهر النيل نظمت جمعية أصدقاء الطبيعة (منسق المنتدى المحلى بالقاهرة) وبالتعاون مع جمعية بيت العائلة وبتنسيق من قسم التنمية بادارة غرب مدينة نصر للتضامن الاجتماعى ورشة عمل تضمنت دورة تدريبية للتعريف بأهمية نهر النيل وحمايته من التلوث وترشيد استهلاك المياه. استمرت الدورة أربعة أيام، وحضرها أكثر من ٧٥ مشاركا، منهم ٦٠ سيدة وممثلو المجتمع المدنى وخبراء البيئة والمياه وتمت فى ضيافة الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة وبمشاركة من ادارة خدمة المواطنين بهيئة مياه الشرب للقاهرة الكبري، حيث إستعرض رئيس المنتدى المحلى بالقاهرة فى كلمته فى افتتاح الدورة أهمية المياه فى حياتنا مؤكدا أن المصدر الرئيسى للمياه فى مصر هو نهر النيل ويمثل (٩٥%) من المياه العذبة، وأن مصر دولة مصب ويتشارك معها ١٠ دول فى حوض نهر النيل هى دول منابع النيل ودول حوض النيل الشرقي، مشيرا إلى بعض الخلافات القائمة مع بعض دول الحوض والتى يمكن التغلب عليها بدعم التعاون بين مصر ودول الحوض فى العديد من محاور التنمية لتحقيق التنمية المستدامة بكل دول الحوض وذلك فى اطار المصلحة المشتركة وعدم الإضرار بنصيب مصر من المياه المقدرة حاليا بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب، بل وعلى العكس العمل على زيادة هذه الحصة لتلبية مطالب التنمية فى مصر ومواجهة الزيادة السكانية حيث يتناقص نصيب الفرد سنة بعد أخرى حتى وصل حاليا الى حوالى ٧٠٠م٣ أى أقل من حد الفقر المائى المقدر ب ١٠٠٠م٣ وهو مايستدعى أهمية الحفاظ على نهر النيل من التلوث سواء التلوث الصناعى بما يحمله من عناصر ثقيلة تؤدى للعديد من الأمراض الخطيرة، أو التلوث بالصرف الصحى وكذلك الصرف الزراعى بما يحمله من أسمدة وكيماويات ومبيدات، بالاضافة الى العديد من مصادر التلوث الأخرى التى تلوث نهر النيل وتخصم من رصيد الكمية المخصصة لمصر نظرا لإعادة

تدوير مياه الصرف وخلطها بمياه الرى بعد المعالجة. وضرورة الاهتمام بتطبيق الإدارة المتكاملة للمياه وتطوير نظم الرى فى الزراعة وخفض كمية المحاصيل الشرهة فى استهلاك المياه كالأرز والقصب والموز، بالتعاون مع بعض دول حوض النيل لزراعة هذه المحاصيل هناك. وناشد بأهمية ترشيد استخدام المياه فى الاستهلاك المنزلى والتجارى، وتم استعراض أمثلة كثيرة لإهدار مياه الشرب فى المنازل والأبنية الإدارية والمنشآت التجارية وقدم العديد من النصائح والإرشادات الى يمكن اتباعها لترشيد هذا الاستهلاك. وناقش الحضور وماجاء فى فيلم شكاوى النيل الفصيح (من انتاج المنتدى الوطنى لنهر النيل)، الذى تم عرضه بورشة العمل ويوضح رحلة قطرة المياه من منابع نهر النيل الى أن تصل الى مصر ومايلقاه النهر شريان الحياة لنا من إهمال ومصادر متعددة من مصادر التلوث، بعدها تم تقسيم الحضور الى ثلاث مجموعات تضم كل مجموعة ٢٥ فردا تم تنظيم عملية تدريبية لهم فى كل يوم من أيام ورشة العمل على أعمال السباكة الخفيفة والتى يمكن لربة المنزل القيام بها لوقف نزيف المياه المتساقطة عند تلف حنفية أو خلاط أو كومبنيشن وغيرها، وقام بالتدريب مهندسون من شركة مياه الشرب. وفى نهاية التدريب قدمت جمعية بيت العائلة مفتاحا كهدية رمزية لكل متدربة للقيام بالإصلاحات اللازمة دون الحاجة الى عامل متخصص فى هذا المجال، وبذلك يعتمد الجميع على انفسهم.

تصاعدت الصيحات والاحتجاجات والتصريحات في التعامل مع أزمة المياه بين دول نهر النيل، فدول المنبع لها احتياجات تبلغ حد الموت أو الحياة لذلك ينبغي التفكير بصوت هادئ، والسعي إلي ما يلي :

- إنشاء دراسات عليا أو تكميلية متخصصة أو فرع في كلية الهندسة والآداب قسم جغرافيا لدراسة كل ما يتعلق بالنيل والمياه من المنبع للمصب وإدخال مناهج ثقافة ترشيد المياه في المدارس والجامعات .
- دراسة إمكانية تقليل الفاقد من المياه سواء في دول المنبع (حيث المساحات الشاسعة والبحيرات الواسعة) التي يفقد فيها كميات كبيرة من المياه والاستفادة فى دول المصب منها بتخزينها ومعالجتها بدلا من فقدها في البحر المتوسط واستخدامها لري الصحراء مثلا.
- دراسة احتياجات كل دولة سواء من دول المنبع أو المصب بدقة ودراسة المشروعات المزمع تنفيذها بما لا يضر دول المنبع أو المصب .
- دراسة علمية لترشيد استخدام المياه في دول المنبع أو المصب بالوسائل الحديثة .

دور الدبلوماسية المصرية ودور نشر الثقافة العربية والمصرية ونشر الفكر المصري والمساعدات العلمية والثقافية سواء بالدبلوماسية أو بالاستعانة بالمتخصصين والعلماء المصريين وأساتذة البحث العلمي، ونشر المدرسين وإيفاد البعثات العلمية والمعونات الصحية الطبية بقوافل الأطباء والمدرسين والتغلغل في أوساط المثقفين ومساعدة القبائل في التغلب علي الأمية والجهل والمرض وتبادل المنفعة ومساعدة الدول والأفراد علي التغلب علي الصعوبات الفنية والتكنولوجية في تطوير الصناعة ومد الدول الإفريقية بالخبرات المصرية، وإيجاد نوع من التقارب الفكري في مواجهة الاستعمار للتغلب علي نهب ثرواتهم ومحاولة تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها خاما للاستفادة من الربح الصناعي وتشغيل العمالة والنهوض بالصناعة الوطنية.

تكاتف مؤسسات الدولة والقطاع الإنتاجي حكوميا وخاصا في عقد المؤتمرات وورش العلم وتدريب وتبادل الكوادر الإفريقية في مصر .

دراسة البدائل المائية مثل الآبار والاستفادة من الأمطار في جميع الدول.

تطوير الاستفادة من المياه سواء في توليد الكهرباء أو نقل البضائع والأفراد وإنشاء المناطق السياحية في دول المنبع إلي المصب علي شواطئ الأنهار والبحيرات.

التغلب علي الحشائش والنباتات التي تستهلك كميات كبيرة من مياه النيل.

لا ننسي دور الأزهر الشريف والكنيسة المرقصية والكنائس الأخرى في مصر في نشر الأخلاق الدينية والمحبة والتسامح بين الشعوب .

إدارة المستقبل في مواجهة التحديات والعالم المتغير :

ينبغي علي دول النهر صيانة المياه وحسن استثمارها والتحسب للاحتمالات والتوسعات المستقبلية في ضوء الاحتياجات والمتغيرات الإقليمية والدولية وعلي هذا فإنه ينبغي المواجهة بفكر متجدد غير تقليدي لبحث أفضل السبل لاستعمالات المياه، وأحدث التقنيات العلمية لاستغلال مياه البحار ولزراعة الصحراء، وأيضا ضرورة إنشاء مجلس قومي لنهر النيل وللمياه بصفة عامة يضم المسئولين والمتخصصين وكذلك بعض أهل الرأي والخبرة ليكون آلية أهلية للدراسات والاتصالات والتوعية عبر الوسائل المختلفة وليكون المعادل الأهلي للجنة الوزارية العليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء – والتوصية أيضا بتدخل الحكومة – ممثلة للدولة – في تحديد نوعية ومناطق الزراعات والتركيب المحصولي، والتدقيق في عمليات استصلاح الأراضي وما تتطلبه من مياه ومن أين تحصل عليها، وكذا في المشروعات الصناعية المختلفة. والدعوة إلي سرعة تركيب عدادات للمياه في كل وحدة سكنية أو تجارية أو منشأة عامة، مع الاهتمام بشبكة المياه والصرف وتوفير

مستلزماتها، وإنشاء آلية للرقابة علي الحصول بوسائل غير مشروعة علي المياه أو سوء استخدامها وتشديد العقوبة علي المتسبب. وتأكيد العلاقة الاستراتيجية مع السودان والتشديد علي تنفيذ المشروعات المعطلة مثل قناة جونجلي التي لا تحتاج إلا للقليل من الجهد والمال، وتأكيد العلاقات القوية والإستراتيجية مع دول حوض نهر النيل وضرورة وأهمية دعمها بكل السبل وفي كل المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. وإيجاد صلات علي كل المستويات معها ومن ذلك جمعية صداقة شعبية مع توفير الامكانات لنجاحها.

وبالنسبة إلي المياه الجوفية في مصر وخزاناتها الكبيرة التي تشارك فيها أيضاً دول الجوار هناك استراتيجية واضحة خاصة أنه يقال أن هناك مشروعات في هذه الدول تسحب المياه من هذه الخزانات وما تأثير هذا علينا فيما نستهلكه وفيما هو احتياطي لنا وفي مشروعاتنا المستقبلية؟ وأيضا موضوع الشركات التي أنشئت لاستخدام المياه الجوفية وتعبئتها في زجاجات علي أساس أنها مياه معدنية وما تأثير ذلك علي مخزون المياه الجوفية فضلا عما يقال من أن مياه هذه الزجاجات ليست آمنة وليست صحية ولماذا تكون فترة "السدة " في الشتاء فقط ولماذا لا توزع علي فترات مختلفة؟ ثم ما هي حقيقة تسعير مياه الزراعة ولماذا لا نشق ترعا وقنوات صناعية خاصة في الصحراء لاستزراعها ؟ وضرورة ترشيد الاستهلاك ووقف أهدار المياه نتيجة عدم سلامة المرافق والحنفيات في المنشآت والمباني الحكومية والعامة والمطالبة بإنشاء جهاز رقابي يتبع وزارة الإسكان مع معاقبة المسئولين . أن وزارة المواد المائية والري تكاد تكون هي الوزارة الوحيدة التي تتمتع بالاستقرار ربما منذ إنشائها، والتي لها استراتيجية واضحة ثابتة، والتي تمارس العمل السياسي دون ضوضاء لأن السياسية جزء من العملية الفنية التي تقوم بها في التعامل مع نهر النيل ودول حوض النهر وقد أكد بعض وزراء دول حوض النيل وكلهم متفقون علي وجهة النظر المصرية ولا صحة علي الإطلاق لوجود خلافات حول المياه وإن كانت هناك بعض الكتابات والصيحات لكنها لا تعبر عن الموقف الرسمي أو الشعبي لهذه الدول وأنما يروجها أفراد وتحركها قوي أجنبية خارجية معروفة جيدا وهذا لا يمنع بل يستوجب ضرورة التعاون مع هذه الدول رسميا وشعبيا وإقامة المشروعات المشتركة ويدرس حاليا تشكيل مجلس قومي للمياه يختص بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية ويضم كل الوزارات والأجهزة المعنية وكذلك غير حكوميين من أهل الخبرة والرأي وقد قرر اللجنة العليا التعاون بين دول حوض نهر النيل علي أساس أن هذه الدول تكون لها الأولوية في التعاون والعمل المشترك، ومن هذه الدول بالطبع السودان الذي له الأولوية، كما انه توجد دول مثل "الكونجو" التي بها نهر الكونجو أكبر

أنهار العالم تصرفا ويجري إهدار ألف مليار متر مكعب منه سنويا تذهب إلي المحيط، وهذه الكمية المهدرة الضائعة تكفي لكل دول الحوض وقد طلبت الكونجو من الحكومة المصرية المساعدة الفنية لمعالجة هذا الإهدار، وقد أرسلنا بالفعل بعثة وضعت خطة لهذا وما تحتاجه من سدود وهكذا فأننا نتعاون ومستعدون للتعاون الفني مع كل الدول وتلبية احتياجاتها وهناك مشروعات كبيرة مثل الربط الكهربائي مع دول الحوض التي تعاني نقصا أما بالنسبة للوعي المائي ووضع وتنفيذ حملة قومية. فالضرورة تحتم ذلك، وغير معروف تحديداً اقتصاديات المياه حتى الآن وهو أمر مطلوب ليس بهدف بيع المياه وأنما لنتعرف علي حساباتها وكم تتكلف زراعة الأرز مثلا أو قصب السكر وهذان المحصولان يستهلكان وحدهما من ٢٥-٣٠% من مياه مصر! ولقد جرت مناقشة طويلة في اجتماع مجلس الوزراء حول الأرز حيث تزرع مصر مليونان و ٢٠٠ ألف فدان، وكان رأي وزارة الموارد المائية هو زراعة مليون فدان فقط .. ومن قبل كنا نزرع مليوني فدان وكانت مصر تصدر نحو ٤٠٠ ألف طن وبحساب ما تستهلكه هذه الكمية المصدرة نجد أنها ملياريا متر مكعب من المياه ولهذا فإن المحصولين الوحيدين اللذين تتدخل الحكومة في تحديد المساحات التي تزرعهما هما الأرز وقصب السكر فقط، أما في غير ذلك فإن المزارع حر فيما يزرعه.

وبالنسبة إلي ترشيد الاستهلاك المنزلي للمياه وفي المنشآت الحكومية والعامة فمن الضروري إنشاء جهاز رقابي لهذا الغرض .. أما عن " تسعير مياه الزراعة فهذا غير مقبول سياسيا وهو غير مطروح والأمر البديل مساهمة مستخدمي المياه في التكلفة الاستثمارية للمشروعات الكبرى الجديدة مثل توشكي حيث تدفع تكاليف الصيانة والتشغيل في التعاقد مع المستثمرين نحو مائة دولار عن كل فدان . أما عن النظرة المستقبلية والزيادة المتوقعة بعد عام ٢٠١٧ في الاستهلاك نتيجة زيادة السكان وما يترتب علي ذلك، فإن الإحصاءات تقول أنه خلال الأعوام الستين الماضية ازداد عدد السكان في العالم ثلاث مرات في حين أن استهلاك المياه ازداد ست مرات .. وتقول الدراسات أنه عندما نوفر ١٠% من المياه المستخدمة في الزراعة فإن هذا سيكفي احتياجات مياه الشرب والصناعة وغيرها" مع ضرورة إعادة استخدام المياه حيث يتم الاستخدام مرتين بينما هناك دول تعيد الاستخدام خمس مرات ومن الأهمية كيفية المعالجة واستخدامها وارتباطها مع الرؤية المستقبلية للمياه في مصر حتى عام ٢٠٥٠ وما بعده، فإنه مع كل ما هو متوقع من زيادة للموارد، يتحتم بالفعل الاتجاه إلي فكر جديد، ويعتقد أن هذا الفكر سيعتمد أيضا علي التكامل بين دول حوض النيل ومع السودان .. فمثلا ليس شرطا أن ننتج كل الارز وقصب السكر هنا .. إضافة إلي استخدام تكنولوجيا تحلية المياه المالحة سواء من البحر أو من الآبار الجوفية .. واستخدامات

خزاناتها المتجددة وغير المتجددة .. وعلي ذكر دول حوض نهر النيل فأن علاقاتنا مع أثيوبيا ممتازة وأفضل مما كانت عليه في أي وقت، وكان الرئيس حسني مبارك قد وقع مع الرئيس الأثيوبي ميليس زيناوي عام ١٩٩٣ .. اتفاقا بأن كلا من الدولتين لا تقوم بأية أعمال تضر بالدولة الأخري فيما يتعلق بمياه النيل، وكذلك يتضمن الاتفاق التعاون معا في مشروعات تفيد البلدين خاصة في مجال المياه والاستفادة من المستنقعات الأثيوبية، هذا إلي جانب المستنقعات الموجودة بجنوب السودان في ثلاثة مواقع هي: مستنقعات الجبل والغزال والتي يعتمد عليها مشروع قناة جونجلي .. وتوجد مستنقعات مشار .. ومستنقعات بحر الزراف التي تسقط عليها سيول وأمطار حجمها ٢٥٠ مليار متر مكعب سنويا لا تصل منها إلي نهر النيل نقطة واحدة ! وهناك الآن اتجاه لاستئناف العمل في مشروع قناة جونجلي وتوجد صور لها بالاقمار الصناعية توضح أن ٧٠% منها كامل لا يحتاج سوي جهد بسيط، ٣٠% منها هو الذي يحتاج إلي جهد إلي جانب الأعمال الصناعية في القناة وتصل التكاليف إلي نحو خمسمائة مليون دولار لينتهي اكتمال المشروع الذي يفيد السودان بجنوبه وشماله كما يفيد مصر . وعن نبات ورد النيل وتطهير الترع فإننا ننفق ١٥٠ مليون جنيه سنويا علي أعمال التطهير و ٩٠% مما يخرج من الترع والقنوات هو قمامة ألقاها الناس وهذا يقودنا إلي الوعي والسلوكيات .. وبالنسبة للسدة الشتوية فإنها ألغيت تماما وأصبحت تسمي فترة الأقل احتياجا للمياه وهي لم تعد فترة ثابتة في جميع مناطق مصر وأنما لكل منطقة فترة محدودة حسب الاحتياجات للتطهير والأعمال الصناعية في الترع والقنوات .. والاتجاه حالياً إلي الري بالرش والتنقيط مع إنشاء قناطر نجع حمادي ودراسة إنشاء قناطر في أسيوط وزفتي والعلاقة مع السودان استراتيجية وهناك مشروعات بلا حدود والتكامل بيننا قائم وسيستمر، ومع أثيوبيا هناك مشروعات في مجال المياه، بل وفي غير المياه مثل الكهرباء – كما أشرنا – ومثل اتفاق لتوريد اللحوم الإثيوبية لمصر لمدة خمس سنوات سيفيد إثيوبيا جدا . وهناك مشروع لإنشاء مصنع مواسير بها ..

مفاوضات مياه النيل .. شهادة للتاريخ حقيقة الوضع في مصر وبدائل التحرك لحماية أمنها المائي:

حصة مصر السنوية لا تتجاوز ٣% : كشفت قمة المياه التي عقدت بمدنية جوهانسبرج أن مصر أقل دول في نصيب الفرد من المياه بين مواطني دول حوض النيل ويليها في الترتيب رواندا ثم بوروندي ثم كينيا ثم اريتريا ثم اثيوبيا ثم تنزانيا ثم السودان واخيرا أوغندا ذات النصيب الأعلي بين الدول العشرة بحوض النيل وذلك عند قسمة عدد السكان علي كمية المياه الخضراء "الأمطار"

والتي تبلغ حوالي ٧٠٠٠ مليار متر مكعب سنويا والمياه الزرقاء "مجري النيل" والتي تبلغ ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنويا وهو ما يؤكد أن حصة مصر الحالية من مياه النيل التي تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوية لا تتجاوز ٣% من اجمالي المياه بمنطقة حوض النيل وخاصة عند مقارنة نمط المياه المستخدمة في الزراعة بين مصر التي تعتمد ٨٠% الزراعات بها علي الرى المباشر من النيل بينما لا تتجاوز نسبة اعتماد باقي الدول علي هذا النمط من الري المياه الخضراء ٢٠% من إجمالي زراعتهم والباقي يعتمد علي مياه الأمطار الخضراء . جاء ذلك خلال جلسة التغيرات المناخية والمياه بالقارة الأفريقية إلي أن مصر انتهت من مشروع لدراسة مخاطر التغيير المناخي علي قطاع الموارد المائية والزراعة والطاقة كما شمل مراجعة للدراسات العالمية الخاصة بتأثير التغيرات المناخية علي حوض النيل لمعرفة تأثيرها علي الأمطار في أعالي النيل. إن التأثيرات السلبية المتوقعة للتغيرات المناخية علي المناطق الساحلية المنخفضة وما تؤكده الدراسات عن فرق بعضها بسبب ذوبان الجليد نتيجة لارتفاع درجة الحرارة مثل منطقة الساحل الشمالي في شمال الدلتا بمصر ليست بالصورة المفزعة التي يصورها البعض لعدة أسباب أهمها أن ارتفاع درجة الحرارة سيؤدي أيضا إلي زيادة البخر من البحار كما أن هناك مشروعات انتهت بالفعل هيئة حماية الشواطئ بوزارة الري والموارد المائية من تنفيذها خلال الخمس سنوات الماضية في كثير من المناطق الساحلية إلي جانب وجود وسائل حماية صناعية لحماية الشواطئ من التآكل خاصة حول فرعي رشيد ودمياط .ضرورة عدم الاستهانة أيضا بمخاطر التغيرات المناخية مشيرا إلي أن هناك دراسات تؤكد أن أراضي الدلتا أيضا في هبوط مما قد يؤدي أيضا إلي ارتفاع سطح البحر.

تنمية موارد النهر مسئولية دول حوض النيل :

انعقد مؤتمر في "جنيف" عاصمة الأمم المتحدة الثانية، أمنته هيئاتها الدولية ودولها المانحة أوروبية أو أمريكية، لتأييد المشروعات وبرامج التعاون بين دول حوض النيل، وافتتح بذلك المؤتمر السيد جورج ولفنسون رئيس البنك الدولي بكلمة تاريخية أعلن فيها تأييده بلا تحفظ جهود دول وادي النيل لتحسين نوعية المياه وليس كميتها فحسب، ورفع مستويات المعيشة ومحاربة الفقر والجوع والإيدز ونقص التعليم وتدهور الصحة، وإيقاف الحروب والنزاعات .. وجاء من بعده ممثلوا الدولة المانحة، وممثلو الهيئات الحكومية وخصوصا غير الحكومة وعلي رأسها "سيدا" الكندية .. جاء مؤتمر جنيف في وقت تستعر فيه الانتفاضة في فلسطين، وفي وقت يحاول السودانيون فيه تدارس مبادرة مصر وليبيا لتحقيق السلام بينهم ومن آثار ذلك المؤتمر: أولا: هي انفتاح دول وادي النيل علي بعضها ونبذها عهدا من الشقاق والخلاف الطويل، وجاءت المبادرة من دول النيل نفسها ولم تفرض

عليها من الخارج أن دول النيل كانت تشغل نفسها بتوزيع المياه التي لا تبلغ إلا عشرة في المائة من المتاحة كما يقول الخبراء . فتغير هذه المنطق وشرعت دول وادي النيل في تعظيم المياه لتعني بالإنتاج أكثر من الاستهلاك في نظرة إيجابية وكان الدليل الأول للانفتاح بين دول وادي النيل هو هذه الرحلة الطائرة المشتركة التي حملت الوزراء جميعا إلي منابع النيل في بحيرة تانا ليتأكدوا بانفسهم أن ما قام هناك من مصاريف صغيرة هو لتوليد الكهرباء ولمشاريع مياه صغيرة، فهذه الرحلة الجوية هي الأولي من نوعها التي قام بها هؤلاء الوزراء والتي حققوا بها عمليا سيادة مشتركة لدول النيل علي حوضه وروافده وأصوله وبحيراته ومنابعه وخزاناته. ثانيا: انفتاح دول وادي النيل علي العلم والتكنولوجيا باعتبارها الوسيلة الأولي لرأب الصدع وجمع الكلمة وتعميم الفائدة والكثير مما يثار من نزاعات طبيعية أو مصطنعة وخلافات قانونية أو متعارفة .أن مبادرة النيل التي اتفقت دولة عليها منذ ١٩٩٩ توالت اجتماعاتها في الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا وأقامت لها "أمانة فنية دائمة " في عاصمة أوغندا "عنتيبي" وتوفر لها كل السبل الفنية للقيام بهذه الأمانة ثم أنشأت لها مكاتب فرعية في الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا وتمت هيكلتها باجتماعات بين الوزراء والفنيين والخبراء، ومن المعروف أن جميع دول حوض النيل لا تحصد الا عشر كمية الأمطار علي الهضاب لاستوائية وهضبة الحبشة ويجب بذل جهد تقني وعلمي لحصاد الكميات المتوافرة وهذا يتطلب طبعا تعاونا مع دول أفريقيا ودول العالم الكبري وسوف لا يضيع زمن القانونيين في توزيع المياه وصياغة المعاهدات ولو انها ضرورة ولكن الأولوية الآن للفنيين من العلماء والمهندسين. ثالثا: أن العالم وخصوصا دوله المتقدمة ومنظماته المولدة قد انفتحت علي دول النيل وعلي أفريقيا في "عولمة" حسنة، ذلك أن المجتمع الدولي أخذ في الاعتبار وقفتنا الإيجابية ومبادرتنا النبيلة وعاملنا هذه المجتمع معاملة المفكر إيجابيا ولابد ونحن نشيد بالمجتمع الدولي أن نذكر أن اجتماع جنيف كان من الاجتماعات الدولية النادرة التي لم تقابل بالمظاهرات والقلاقل كما حدث في "دافوس" قريبا من جنيف، أو كما حدث في براغ، وواشنطن وسياتل وأخيرا في جوتنبرج وهذا الموقف الجديد يعبر عن رغبة عالمية صادقة في أن تغير المؤسسات المحلية الدولية، وعلي رأسها البنك الدولي والصندوق ومؤسسة التجارة الجديدة من اتجاهاتها السابقة وتبدأ عهدا جديدا من التعاون لعلنا نواصل اقتطاف ثماره في اجتماعات منظمة التجارة الدولية لتعديل الجات وملحقاتها . رابعا: النظرة المستقبلية فالأمر لا يتعلق بدعم مؤقت وإنما بتأييد رؤية استراتيجية فإن دور النيل في تحقيق السلام لا يقتصر علي واديه وإنما يمتد أفقيا لدول الجوار بل ولإفريقيا كلها بل وللعالم أجمع. صحيح أن الذي قدم هذه المرة في جنيف لا يتجاوز ال ١٤٠ مليون دولار تسهم في تنمية

مجتمعات دول الحوض في شرقه وغربه وشماله وسيكون هذا المبلغ نواة صندوق خاص لهذا الغرض ولكن المشاريع التي تطمح فيها دول النيل تبلغ تكاليفها ثلاثة مليارات من الدولارات وأنها تحتاج إلي فسحة زمنية قد تتجاوز عشر سنوات وهي أيضا إصلاحات رأسية إذ تشمل المواصلات والطاقة والطرق.. هذه النظرة المستقبلية البعيدة تدل علي الروح الصادقة التي تسود أو سادت هذا اللقاء حيث تجتمع منظمة الوحدة الإفريقية للنظر في الاتحاد الإفريقي المأمول، وستتباهي دول النيل أنها بدأت فعلا هذا الاتحاد وهذه النظرة الشاملة . وقد عقد اجتماع دول وادي النيل في ملتقي النيلين عند الخرطوم، ونرقش فيه التخطيط الاستراتيجي الجديد الذي يهدف إلي توفير كل قطرة من قطرات مياه النيل من أن تدفع بنفسها إلي البحر وأيضا عقد اجتماعا من نوع آخر لجميع رؤساء ومديري شركات الكهرباء في إفريقيا وكان الهدف من هذا الاجتماع أن تعلن إفريقيا "منطقة حرة للكهرباء" ولذلك حضر إلي جانب الإفريقين شركات كثيرة من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة وكان الهدف أن تتكامل مصادر الطاقة الكهرومائية في القاهرة وأن يدعم بعضها البعض الآخر في استغلال مشترك ونافع. وتناوب علي الخرطوم اجتماعات الاتحاد ثم الاجتماع الأول للتحضير لاتحاد افريقيا المنشود واجتماع منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا واجتماعات في القاهرة لقمة الكوميسا وهكذا تتوالي اجتماعات "السلام" لإفريقيا.

خط ملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط عبر النيل :

على الرغم من تصاعد أزمة سد النهضة سياسيا وفنيا وتأكيدا لرغبة مصر الشديدة فى التعاون مع جميع الدول الافريقية، وفى خطوة داعمة للتكامل الاقتصادى والتنموى أعلنت الحكومة المصرية رسميا عن بدء المشروع إنشاء خط ملاحى نهرى يربط بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط عبر نهر النيل عبورا بـ٩ دول من دول حوض النيل بالتعاون مع منظمة النيباد التى أعلنت تبنيها للمشروع بالقمة الافريقية التى عقدت بالعاصمة الاثيوبية أديس أبابا، حيث ستقوم مصر بدور الريادة فى هذا المشروع الطموح لربط دول القارة .أن المشروع الذى سيتكلف ٦ مليارات دولار سينفذ بتمويل من بنك التنمية الإفريقى والمؤسسات التمويلية العالمية ودول حوض النيل العشر المستفيدة من المشروع وسينفذ على ٤ مراحل تنتهى عام ٢٠٢٥. ان المشروع يهدف إلى تحويل مجرى نهر النيل الى مجرى ملاحى وتبنى فكرة النقل المتكامل الذى يربط دول الحوض بدءا من بحيرة فيكتوريا وحتى البحر المتوسط، كما أنه يعتبر من المشروعات التنموية المهمة التى تعتبر ركيزة للتكامل مع دول حوض النيل وخطوة فعالة وكبيرة نحو تفعيل آليات التعاون مع دول الحوض

وترجمتها على أرض الواقع .أن المشروع يتضمن مشاركة ٩ دول إفريقية هى: مصر وبروندى وإثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا .

ان الاحتفال بانطلاق المشروع الذى حضره وزراء دول حوض النيل المشاركة فى المشروع بالإضافة الى مفوضة الاتحاد الافريقى للبنية التحتية وأمين عام الكوميسا وعدد كبير من الفنيين والدول والمؤسسات المانحة، يأتى فى إطار الاعلان الرسمى عن بدء المشروع ومناقشة الموضوعات الفنية المتعلقة بالإنشاءات الى جانب حث الجهات والمؤسسات والدول المانحة على تقديم الدعم المالى والتمويلى لهذا المشروع المهم لإفريقيا وتسمية أعضاء من الدول المشاركة فى المشروع لعضوية اللجنة الفنية الدائمة المسئولة عن الاشراف على الدراسات ذات الصلة بالمشروع وأنشطة التمويل والتنفيذ.

أن ما قامت به أثيوبيا هو خرق للأعراف والاتفاقيات الدولية، حيث وقعت اتفاقية مع الرئيس السابق حسني مبارك في عام ١٩٩٣ تتعهد فيه بعدم إقامة أي مشروعات إلا بالاتفاق مع مصر ولكنها ضربت به عرض الحائط في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ ولم يكن هناك أي رد فعل مصري مما دفعها لاستغلال الفرصة وأعلنت في فبراير ٢٠١١ عن بناء سد النهضة. مضيفا أن مواصفات سد النهضة الأثيوبي مبالغ فيها وأصبح يمثل خطراً كبيراً لما يمثله من تهديدات بغرق دولتي مصر والسودان في حالة انهياره ولن يؤثر علي أثيوبيا بسبب بنائه علي حدود السودان، حيث تم رفع سعة السد التخزينية ٧ أضعاف من ١١ مليار متر مكعب إلي ٧٤ ملياراً. جاء ذلك خلال ندوة حول سد النهضة بنقابة العلميين بحضور رئيس شعبة الجيولوجيا بالنقابة ونخبة من المتخصصين والمعنيين بملف المياه..وقال ان حوالي ٧٠٪ من المشروعات المائية في اثيوبيا فشلت بسبب الدراسات الفنية والجيولوجيا مثل سد "تكيزي" الأثيوبي الذي حدث فيه انهيار وتم وقفه سنة.

وهناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة، من بينها: صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياه من مكان إلي آخر في حالة تخزينها. وانتشار الصخور البركانية البازلتية، خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضا ضعيفة هندسيا لتحمل إقامة سدود عملاقة.

بالاضافة الي تأثير الصخور البازلتية أيضا في نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا أيضا في تكوين مياه جوفية. والتوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء

الزمني أو المكاني إلي جانب زيادة معدلات البخر، التي يصل متوسطها إلي ٨٠٪ من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية. وزيادة التعرية وانجراف التربة، نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالاضافة إلي زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان.

و يحد حوض النيل في دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلي الأماكن التي تعاني نقص المياه، خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جليا في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

وعدم ملاءمة الزراعة المروية لدول الحوض، نظرا لصعوبة التضاريس، وعدم إمكانية نقل المياه سطحيا.ووجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة، ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا. بالاضافة الي التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافا في بعض الأماكن، وأمطارا في أماكن أخري.

ان السد معرض للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام »أغسطس» إلي ما يزيد علي نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد علي ٢٠٠٠ م نحو مستوي ٦٠٠م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي.

كما ان مصر سوف تخسر ٢٥ مليار متر مكعب من المياه في بداية التشغيل وفي السنة الأولي لافتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي 50 مليار م٣ سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لملء البحيرة، بل عام واحد فقط، ولكن الحكومة الإثيوبية أعلنت أنها سوف تدير الوحدات الكهربائية علي مراحل، وبالتالي فإن مياه سعة التخزين الميت يمكن حجزها علي مدار ثلاث سنوات. وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياه في سنوات الملء.أن أي خزان مائي جديد، يقتطع في البداية كمية من الماء تتراوح ما بين ١٥ إلي ٢٥ مليار متر مكعب، وتسمي "سعة التخزين الميت"، مشيراً إلي أنه يمكن التنسيق مع الحكومة الإثيوبية لاقتطاع تلك الكمية علي عدة سنوات وليس مرة واحدة، وأن تتخذ مصر في خلال تلك الفترات احتياطاتها لترشيد المياه.من حق مصر وحسب الاعراف الدولية وقف بناء السد وانه ينبغي علي مصر عرض البدائل علي الطرف الأثيوبي (إقامة مجموعة من السدود الصغيرة والأنفاق التي يمكنها توليد الطاقة التي تلزم أثيوبيا لتحقيق نهضتها) ولا مانع من مساهمة الجانب المصري في تمويل هذه السدود في صورة منح، بالإضافة لمد الجانب الأثيوبي بالخبرات المصرية في هذا المجال.أن الحل يكمن في عودة السد إلي سعته التخزينية

الأولي التي تسمح بها الظروف الطبيعية هناك ولكي تكون هناك إمكانية للسيطرة عليه لو حدثت أي مشكلة. او إقامة سدود صغيرة لتوليد الكهرباء علي النيل الازرق وروافده لخدمة قري الاثيوبية الصغيرة التي تحتاج الي الكهرباء والتنمية.

اتفق اساتذه القانون الدولي علي ان اللجوء للتحكيم الدولي مطلوب في ازمة سد النهضة لكنه يشترط موافقة مصر واثيوبيا ، واشاروا الي ان اثيوبيا خالفت الاتفاقيات الدولية في بناء سد النهضة ..ومن حق مصر مقاضاتها دوليا وان مايتردد عن وجود مدة زمنية تصل الي ٤٠ يوما امام مصر للجوء للمحاكم الدولية ليس صحيحا ان مصر لها الحق في اللجوء الي التحكيم الدولي في اي وقت متي توافرت الشروط والتي تتضمن موافقة الطرف الاخر وهي اثيوبيا.. واضاف الدكتور فوزي انه بمجرد تحويل المياه والشروع في بناء سد النهضة دون ترتيب مسبق مع مصر يسمح لها باللجوء الي التحكيم حيث اوجبت اتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٩٧ علي دول المنبع عدم القيام بأي اجراءات او بناء سدود الا بعد التشاور المسبق مع دول المصب وانتظار موافقتها علي اقامة هذه الدول او المنشأة وبناء عليه فان ما قامت به اثيوبيا من تحويل مجري النهر والشروع في بناء سد النهضة دون سابق ترتيب مع مصر يشكل مخالفة صريحة.لا يوجد نص صريح في القانون الدولي يجبر مصر اللجوء الي القضاء الدولي او التحكيم خلال ٤٠ يوما وانه لاشك ان النزاع الان بين مصر واثيوبيا بسبب انشاء السد مخالفا لقواعد القانون الدولي يؤكد علي احقية مصر في اللجوء الي التحكيم الدولي.. القضاء الدولي وضع موافقة الدولة المتنازعة شريطة اللجوء للتحكيم الدولي والذي لم يتحقق وان اثيوبيا لم توافق للجوء الي التحكيم الدولي ولكن تستطيع مصر اللجوء الي الاتحاد الافريقي بدون موافقة طرفي النزاع وخاصة ان مصر واثيوبيا دول افريقية وان الاتحاد قد انشأ مجلس السلم والامن الافريقي للتدخل في مثل هذه المنازعات.

الوجه الآخر لأزمة مياه النيل – الوجه الأخر لسد النهضة :

رغم حالة التخبط التي يعانيها المصريون بشأن سد النهضة, إلا أن الصحافة الاثيوبية لا تحمل إلا وجها واحدا للقصة يتلخص في أن سد النهضة أمر واقع وحلم منتظر لن يفرطوا فيه للدخول في عصر جديد يضمنون فيه لبلادهم موطئ قدم بين صفوف العالم المتقدم. وتحمل السطور الآتية مقتطفات من أهم ما جاء في الصحافة الاثيوبية خلال الأيام القليلة الماضية حول ما نطلق عليه نحن أزمة مياه النيل و يطلقون هم عليه انفراجة سد النهضة.وبداية لا يخفي علي أي مطالع للصحافة الاثيوبية حالة الانتشاء الوطني و الاحتفال الصاخب بالمضي قدما في بناء سد النهضة الذي تم انجاز حوالي١٢% منه حتي الآن, كما لا تخفي أيضا حالة الرضا الواضحة عن خطوات

الحكومة الاثوبية في هذا الصدد و جرأتها علي المضي قدما في المشروع بصرف النظر عن الاعتراضات المصرية عليه, بل و في أثناء زيارة الرئيس المصري شخصيا إلي أديس أبابا ففي صحيفة اثيوبيا اوبزرفر, يفتتح ميركب نيجاش مقالا مطولا له عن الأمجاد المنتظرة من وراء سد النهضة قائلا: الحكمة الصينية تقول إن إهانة شيء ما كفيلة بتحفيزه, و إهانة دولة أيضا كفيلة بإعادة الروح اليها, و عليه, فإن كل ما لاقته اثيوبيا من اهانات بسبب عدم تقدمها حتي الآن كان كفيلا بأن يدفع أبناءها نحو البحث عن مخرج من هذه الكبوة. و يشير إلي أن رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي لاقي هو الآخر قدرا لا يستهان به من الاهانات عندما طرح فكرة سد النهضة لانقاذ أبناء بلاده من كابوس البطالة و فتح طاقة نور جديدة لتدور عجلة التنمية في البلاد, فاتهموه بالتخريف و السذاجة و مجافاة الواقع باللجوء إلي مشروع يستغرق سنوات طوالا بدلا من تنفيذ مشروعات صغيرة علي الأرض تؤتي ثمارها في وقت أقل و تنقذ الكثيرين من المجاعة. بل و اتهموه أيضا بمحاولة إلهاء الاثيوبيين بهذا المشروع عن التضخم الهائل في العملة و أحداث الربيع العربي التي كانت من الممكن أن تطاله هو الآخر. لكن اليوم, حين رأي الجميع بعيونهم السد و هو في طريقه لأن يصبح واقعا أدركوا كيف كان هذا الرجل صاحب رؤية بعيدة, بل و ستدين له البلاد بالجميل لعشرات السنوات و ستذكره بأنه كان بطلا قوميا.

ويقول نيجاش إن نهر النيل العظيم الذي ينبع من الأراضي الاثيوبية في حقيقة الأمر لم يكن يحمل للاثيوبيين سوي الاحباط بكل ما تحمله الكلمة من معان .فكيف يكون لديهم مثل هذه الموارد الهائلة و كثيرون منهم إما في مجاعة أو علي حافتها. فحقيقة علاقتهم بالنيل لم تكن تتعدي أنهم يتغنون باسمه في أناشيدهم الوطنية.وإذا كان كل ما قاله نيجاش مفهوما في سياقه و له مبرراته من الجانب الاثيوبي, إلا أن المزعج في الأمر أنه عندما كان يأتي علي ذكر مصر كان يصفها بالعدو اللدود كما أنه وضع بناء السد, ليس فقط في سياق منافعه الاقتصادية– و لكن أيضا في سياق المكتسبات السياسية التي ستجنيها اثيوبيا من ورائه و علي رأسها كما ذكر هزيمة مصر.واختتم الكاتب الاثيوبي الذي يعمل أيضا كمحاضر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة جيما بما يصل إلي درجة التهديد الصريح بأن من سيقترب من حلم اثيوبيا المستقبل من داخل أثيوبيا أو من خارجها لن يكون له وجود علي وجه هذه الأرض. و اللافت للنظر أن تعليقات القراء حول مقال نيجاش جاءت كلها تحمل مصر جانبا لا يستهان به من المسئولية و كلها عبرت عن دهشتها من غضب المصريين في هذا الوقت و تساءلت أين كانوا طوال السنوات الماضية.. و قال أحدهم: لقد احترف المصريون فن إضاعة الفرص.و ليست هذه هي المرة الأولي التي يأتي فيها ذكر مصر

في الصحافة الاثيوبية بهذه الطريقة العدائية الصريحة, و لعل آخر حادث زاد من تعقيد الأزمة وفقا لصحيفة أفريكا ريفيو هو التقرير الذي سربته ويكيليكس في نهايات العام الماضي حول اعتزام مصر و السودان تفجير موقع سد النهضة الاثيوبيتقرير ويكيليكس و غيره من الأحداث زاد من تعميق الفجوة بين المصريين و الاثيوبيين إلا أن الأخطر علي الاطلاق في التأثير علي علاقات البلدين هو أن المسئولين في مصر فقدوا فيما يبدوا أي فرصة للعثور علي مدخل مناسب مع المسئولين في اثيوبيا.. كما أن الوقت تأخر كثيرا مما يعني أن خطاب الطرف المصري لن يجدي إلا اذا كان لديهم البديل عما سيقدمه السد للاثيوبيين.وثمة أمر آخر شديد الخطورة تقرأه بين تعليقات الاثيوبيين علي الأنباء التي وردتهم من مصر بأن هناك غضبا شعبيا مصريا من المضي في بناء سد النهضة يحمل معني أن المصريين سيفرحون بالتأكيد إذا ما شاهدوا ملايين الاثيوبيين يموتون من المجاعة وهم ينعمون بالمياه التي تنبع من أراضينا لأنهم مصريون مسلمون ونحن اثيوبيون مسيحيون.

لكن في صحيفة اثيوبيا اوبزرفر نفسها تقرأ مقالا يمحو قدرا كبيرا من تلك الهالة الوطنية التي أحاطت بها الحكومة الاثيوبية نفسها بها لحشد التأييد الشعبي لبناء السد. والمقال للكاتب شيميليز أماري الذي نلكأ بكلماته جروحا اثيوبية قديمة لم تندمل بعد تدور كلها حول نظرة النظام الحاكم للمواطن الاثيوبي الذي يعمل بيد علي مكافحة الفقر في البلاد و باليد الأخري يفشل في بناء مؤسسات حيوية و فاعلة في البلاد. و يري أماري أن السبب في هذا هو أن النظام لا يمنح ثقته لأحد إلا إذا كان يتبع حزبا بعينه. و بالتالي فإن الشعب الاثيوبي مبتلي بمجموعة من مصاصي الدماء في الكثير من المواقع الحيوية بدلا من الأكفاء و من يستحقون عن جدارة. و في الوقت نفسه يعيب الكاتب علي هذه النخبة من الأكفاء الذين يكتفون بالوقوف في أماكنهم دون القيام بمشاركة فعالة. مما يجعل الحكومة مضطرة للتعامل مع مصاصي الدماء. و بالاضافة إلي مقال اماري, فإن الصحافة الاثيوبية أيضا سلطت الضوء علي جانب من المشكلات التي واجهت عددا لا يستهان به من الاثيوبيين مع اتخاذ الحكومة القرار بالمضي قدما في بناء سد النهضة و هو تهجيرهم من منازلهم و تشريدهم دون إيجاد مأوي بديل لهم. بل و ذكرت صحيفة ذا أفريكان ريفيو أن الشرطة الاثيوبية ألقت القبض علي. والصحفي مولوكين تيسفاهوم الذي حاول تغطية مأساة هؤلاء المواطنين, والأخطر من ذلك أنه وفقا لأصدقاء تيسفاهوم, هو أنه لم يقدم للمحاكمة, وهو ما يتنافي مع حقوق الانسان في أي مكان في العالم.

موقف المياه المصرية:

الحياة على وجة الأرض حياة الانسان، وحياة الحيوان، وحياة النبات، قوامها الماء، فالماء هو الوسيط الوحيد الذي يحمل الاملاح والمواد الغذائية الى الكائن الحي، ولولا الماء لما كان على وجة الأرض حياة، ولكن من منا يصدق أنه فى كل ثانية تمضي يهطل من السماء الى الأرض على مستوى الكرة الأرضية ستة عشر مليون طن من الماء، وقال تعالي : انا صببنا الماء صباً "عبس:٢٥". ومن أجل قوام الحياة تسقط فى كل ثانية ستة عشر مليوناً من الاطنان من الماء تسقط من السماء الى الأرض ولكن هذا السقوط يتبدي فيه اسم (اللطيف) فلو أن هذا الماء هوي على الأرض بشكل متصل مجمع لاتلف كل شئ، ولأنهي الحياة ولكنه ينزل على شكل قطرات صغيرة فيها لطف وفيها رحمة وفيها حكمة. وقال ابن كثير فى تفسيرة "وجعلنا من الماء كل شئ حي أفلا يؤمنون" .. أى وهم يشاهدون المخلوقات تحدث شيئاً فشيئاً عياناً وذلك كله دليل على وجود الصانع، الفاعل، المختار، القادر على مايشاء، وفي تفسير الجلالين : او جعلنا من الماء النازل من السماء والنابع من الأرض كل شئ حي، من نبات وغيره، أى فالماء سبب لحياته، أفلا يؤمنون.

المياه اهم عنصر من عناصر الحياة والحديث عنه يلزم الاقتران مع الصرف الصحي فيما يعرف بميزانية مياه الشرب والصرف الصحي، تمثل مياه النيل ٨٦% من إجمالي المياه النقية المنتجة الى جانب المياه الجوفية التى تمثل ١٣.٥% ومياه البحر التى تمثل..٣% وقد أنشأت محطات تنقية والحق بها معامل بأحدث الاجهزة التكنولوجية ووسائل مراقبة جودة المياه التي يتم انتاجها علاوة على المعامل المتنقلة بالقري، الى جانت معمل يراقب جميع هذه المعامل بالتحاليل العضوية وغير العضوية الى جانب ادارة مراقبة ضبط الجودة ودقة التحاليل.

عدد المستفيدين من الشركات التابعة لمياه الشرب والصرف الصحي زاد من ٥٣ الى ٨٠ مليون نسمة وعدد المشتركين من ٦.٥ الى ١١ مليون مشترك وزاد عدد محطات تنقية مياه الشرب من ١١٠٥ الى ٢٦٩٠ محطة لتزيد كمية المياه المنتجة من ٣٨ مليون متر مكعب الى ٥٥ مليون متر مكعب فى اليوم ومحطات معالجة الصرف الصحي من ١٤٩ الى ٣٢٣ محطة لتصل كمية معالجة الصرف الصحي من ١٤ الى ١٢.٧ مليون متر مكعب يومياً وزادت عدد المعامل بمحطات مياه الشرب من ١٢٠ معملاً الى ٢٤٩ معمل بالاضافة الى ١٤ معملاً مركزياً و ٢٢٣ معملاً متنقل و ٧١ مركزاً متطوراً.

وفي جمهورية مصر العربية ارتفعت الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب ليصل متوسط نصيب الفرد من مياة الشرب ٣٤١ متر مكعب / يومى ليصل اجمالى طاقة مياة الشرب المتاحة ٢٦.٣ مليون متراً مكعباً/ يومى، إجمالى أطوال شبكات مياة الشرب تجاوزت ٣٣ ألف كيلو متر تغطى القاهرة الكبرى والاسكندرية علاوة على محافظات الوجهين البحرى والقبلى لتغطية احتياجات المدن (٢٢٢ مدينة) بنسبة ١٠٠% وتغطية احتياجات القرى (٤٦١٧ قرية) بنسبة ١٠٠% اجمالى مياة الشرب المتاحة حالياً بالقاهرة الكبرى تصل الى اكثر من ٩ ملايين متر مكعب / يومى تتوزع عبر ٩.٥ الف كيلو متر من الشبكات المغذية، علاوة على ٣.٢ مليون متراً مكعباً / يومى للاسكندرية تغطيها ٦.٩ الف كيلو متر. وباقى المحافظات ٤١.٠٥ مليون متراً مكعباً/يومى من المياه تتوزع عبر ١٦.٥ الف كيلو متراً من الشبكات، مع ضخ ٨.٣ مليار جنيه فى مشروعات الصرف الصحى مع بدء بناء أول ٣ محطات منها بالمشاركة مع القطاع الخاص بنظام (PPP) على أن تؤول تلك المحطات بعد بنائها الى الحكومة بعد فترة تشغيل مناسبة يتفق عليها بين الطرفين مع تحديد الحكومة لأسعار البيع للمستهلك النهائى، تشمل المحطات المقرر بناؤها بنظام المشاركة محطات معالجة مياه الصرف الصحى بالقاهرة الكبرى بطاقة ٢٥٠ الف متراً مكعباً يومى وتكلفتها ٧٨٦ مليون جنيه وتستغرق ٣ أعوام، مشروعات الصرف الصحى تسير بالتوازى مع مشروعات مياه الشرب . وبالنسبة للصرف الصحي فإن الطاقة الاستيعابية ١٣.٧ مليون متراً مكعباً يوميًا باستثمارات منفذة ٥٥.٢ مليار جنيه لتغطية احتياجات المدن (٢٢٢ مدينة) بنسبة ٦٠% وتغطية احتياجات القرى (٤٦١٧ قدم) بنسبة ١٥% (التغطية العامة للصرف الصحي ٦٥%) والطاقة الاستيعابية لجهاز الصرف الصحي يصل إلى ٦٥% من طاقة مياه الشرب وتحتاج رفع الطاقات الى حوالى ٢٣ مليار جنيه لتمويل المشروعات ولفترة زمنية تصل الى عامين ونصف العام للوصول الى نسبة ٩٥% للمدن، ٥٠% للقري أنه محطط خلال عام ٢٠١٦ زيادة طاقة محطات معالجة الصرف الصحي بحوالى ١.٥ مليون م٣/اليوم على مستوي الجمهورية تساعد فى حل مشاكل الوضع القائم، وحالياً تهتم الدولة بتحسين الجودة من خلال توفير عدة مستويات للمراقبة اولها المعامل المتنقلة لجمع العينات من القرى والنجوع فى نهاية الشبكات ثم معامل المحطات والمعامل المركزية فى المحافظات وأخيراً المعمل المرجعى فى شبرا الخيمة للتحقق من جودة المياه وكل هذه المعامل تقوم بجمع العينات العشوائية وتحليلها، كما تم حصر جميع الآبار التى تعد ١٥% من مصادر مياة الشرب ووجد أن فى بعضها حديداً ومنجنيزاً وهما غير ضارين بالصحة ولكنهما يجعلان طعم المياه غير مستساغ لذا تم عمل محطات لازالة الحديد والمنجنيز من مياه

الآبار الملوثة بالاضافة الى المعالجة البكتريولوجية للمياه عن طريق استخدام الكلور لقتل البكتريا بجرعات مقننه. وقد اعلن وزير الموارد المائية والرى المصرى ان الوزارة تنفذ برنامج صرف من السد العالى يحقق توفير هذه الاحتياجات المائية من خلال اطلاق ٢٤٠ مليون متر مكعب من المياه لاحتياجات الرى والشرب والصناعة يومياً. ان الطاقة الانتاجية لمياه الشرب يومياً هى ٢٥ مليون متر مكعب من المياه من خلال ٣٥٣٠ محطة رفع وتنقية وتحلية. حيث تبلغ نسبة تغطية مياه الشرب ٩٧% من الجمهورية معظمها من مياه النيل بما يعادل ٨٠% و ١٠% مياه محلاة و ١٩% من الآبار الارتوازية، المشكلة ليست فى المياه المسطحة ولكن فى مياه الآبار الارتوازية التى تحتوي على عناصر الحديد والمنجنيز ولكنها مواد غير ضارة بالصحة، وإنه يجري حالياً تنفيذ مشروع لربط مواقع الآبار الارتوازية على محطات مرشحة للتنقية من الحديد والمنجنيز. وهناك تشريع جديد تعده الوزارة لتنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بحل أزمة المياه والصرف الصحي خاصة وأن القطاع يحتاج لاعادة الهيكلة ووصول الدعم لمستحقية لزيادة الترعيفة بما يسمح بتقديم الخدمة على أفضل وجه وكذلك استمرارها مشيراً الى أن المشروعات فى قطاع المياه متوقفة بسبب نقص التمويل وفيما يتعلق بالصرف الصحي ان نسبة تغطية الصرف الصحي على مستوى الجمهورية يبلغ ٥٠% فقط وأن معظم المناطق التي لم تصلها خدمات الصرف الصحي موجودة فى القري والأرياف سبب تلوث المياه الى الطلمبات الحبشية التى تنقل الملوثات الى شبكات المياه مناشداً كل من لدية طلمبة حبشية بأن لا يربطها بشبكات المياه لأن المياه الناتجة عنا لا تصلح لأى استخدام أو حتى الوضوء. واعترف الوزير بأن الشركات القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي تحتاج الى دعم يصل الى ٢.٥ مليار جنيه ولا يتم دعمه الا بـ ٧٥٠ مليوناً، وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لحجم الاستثمارات التى تقام فى المجال وتصل الى ١٣٠ مليار جنيه. زدعا الوزير الشعب المصري للشرب من الحنفية وقال أنا باشرب من الحنفية وقال للنواب: لو زرتوا مكتبي هتلاقوا كل الموظفين بيشربوا من الحنفية.

شركة مياه الشرب بالقاهرة ملتزمة بتحصيل الفواتير الشهرية فقط والزيادة فى أسعار المياه للصناعة لم تسر الا على الشركات التى تستخدم المياه كأحد المدخلات فى منتجاتها مثل شركات المشروات والمجازر وشركات الحديد والصلب والزجاج التى تستخدم المياه فى التبريد موضحاً أن عدد هذه الشركات لايزيد عن ٥٠٠ شركة فقط يتم محاسبتها على اساس سعر المتر المكعب ٢٣٠ قرشاً بالاضافة لـ ٧٥% للصرف الصحي بينما يتم محاسبة ٢٧٠٠ مصنع آخر بسعر ٩٥ قرشاً للمتر المكعب فقط بجانب ٧٥% للصرف الصحي، تعديل القيمة لم يكن زيادة فى الاسعار وانما تصحيح

الأخطاء سابقة مؤكداً ان تكلفة انتاج المياه باهظة وتصل الى ١٢٥ قرشاً بجانب تحميل هذه القيمة بمرتبات ١٦ الف عامل وموظف فضلاً عن فواتير كهرباء واستخدامات شبة وكلور بأكثر من ٣٥ مليون جنيه شهرياً، القاهرة تستهلك يومياً أكثر من ٦.٥ مليون متر مكعب وهو رقم ضخم وفى تزايد مستمر مما يحمل الشركة مسئوليات جسيمة فى تحقيق الاستقرار والآمان للمجتمع المصري على مدار الساعة.

تعد دراسة لمعرفة تكلفة المعالجة الثلاثية لمياة الصرف الصحى والاستفادة منها فى رى المحاصيل وذلك كحل لازمة المياه التى تهدد العالم، وتعتبر مياة الصرف الصحى مياة مهدرة ويجب الحفاظ عليها خاصة اننا اصبحنا دولة تعانى من الفقر المائى، وأن كل متر مكعب من المياه النظيفة المستخدمة يعود منه ٠.٨ متر مكعب صرف صحى يتم التعامل معها بطريقة المعالجة الثنائية فى محطات الصرف المختلفة على مستوى الجمهورية ولا تستخدم هذه المياه المعالجة الا فى رى الغابات فقط، تنتج محطة الجبل الاصفر ٢.٥ مليون متر مكعب مياه صرف صحى معالجة بطريقة المعالجة الثنائية اى ٩٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، كل هذه المياه من محطة صرف واحدة والمقترح اعداد دراسة وافية من وزارات الاسكان والرى والبيئة حول كيفية توفير المعالجة الثلاثية لهذه الكميات غير المستغلة من مياة الصرف ومعرفة تكلفتها الحقيقية مقارنة مع المياه النقية حتى يمكن استخدام المياه المعالجة بالنظام الثلاثى فى رى المحاصيل الزراعية. ويتوفر لدي جمهوية مصر العربية ٣٢ ألف كيلو متر ترع، ١٦ ألف كيومتراً مصارف.

وقد تم تركيب ٢.٤ مليون عداد حتى الأن لحساب الاستهلاك الفعلى للمياه، بينما يبلغ عدد المنازل والعقارات المشتركة فى خدمة مياه الشرب ١١ مليون عقاراً. والمتوقع توفير عدادات مياه كافية لجميع المستخدمين فى ٢٠١٧، وإن فاتورة مياه الشرب التي يسددها المواطن تشمل قيمة استخدام وتنقية الصرف الصحي، وهي مصممة لصالح محدودي الدخل، كما يتم تحصيل ثلاثة جنيهات مع فاتورة شهر يناير من كل عام كضريبة دمغة تسدد لمصلحة الضرائب، كما تتضمن الفاتورة ١.٣ جنيه مصاريف صيانة عداد المياه. والشركة لديها خطة طموحة فى تركيب عداد لكل شقة حيث قامت بتأهيل ٤ شركات محلية تقوم حالياً بإنتاج هذه العدادات بأحداث التكنولوجيا العالمية وطبقاً للمواصفات الفنية التى تضعها الشركة القابضة لمياه الشرب علماً بأن ثمن العداد المنزلي يقدر بـ ٢٧٥ جنيهاً وهذه التكلفة تشمل ثمن العداد مضافاً له خدمة التركيب والصيانة ويمكن سداده على ١٢ شهراً تقسيط على فاتورة استهلاك المياه وذلك تسهيلاً على المواطنين، قيمة الفواتير التى تصدرها الشركة ٥.٧ مليار جنيهاً سنوياً لـ ٨٤ مليون مواطن والتكلفة التى تتحملها من تشغيل

وصيانة تصل لـ ٨.٤ مليار جنيه والفرق هو الدعم الذي تتحمله الدولة ومعنى ذلك أن متوسط تقديم خدمة المياه والصرف لكل مواطن تمثل ١٠٠ جنيه سنوياً وهو أدني الاسعار عالمياً، ففى أمريكا سعر المتر المكعب ٨ دولاراً والمغرب دولاراً ولكن فى مصر تكلفة العشرة امتار المكعبة الأولى ٢٣ قرشاً للمتر المكعب ثم تزيد من ٣١ الى ٥٠ قرشاً وهو ما يمثل ٦٠% من تكلفة التشغيل والصيانة، وأن الشركة لا تحصل قيمة المياه فهي تحصل تكلفة تقديم خدمة كوب ماء نظيف وخال من أى تلوث ومطابق للمواصفات العالمية، وتصل عدد محطات المرشحات الى ٨ محطات كبيرة و ١٧ صغيرة و ١٩٥ ارتوازية ويصل إجمالي الانتاج اليومي من مياه الشرب لـ ٨٠٠ ألف م٣ يومياً. وعن الآلية التي تتبعها الشركة لتحسين جودة المياه تم تنفيذ ٥٤ محطة لإزالة الحديد والمنجنيز بالرغم من أنه ليس لهما تأثير على صحة الانسان ولكن التأثير فقط فى الاستساغة أى الطعم بالاضافة الى وجود معمل مركزي و ١١ معملاً فرعياً للمياه و ٢٩ معملاً للصرف الصحي مع وجود سيارات معامل متنقلة تنتقل فوراً الى مكان الابلاغ عن الشكوي واجراء التحاليل اللازمة.

زيادة أسعار مياه الشرب وفقاً لشرائح الإستهلاك :

وزارة الاسكان انتهت من إعداد قرار بتعديل وزيادة اسعار تعريفة مياه الشرب ومن المقرر ان يتم عرضه علي مجلس الوزراء خلال الفترة المقبلة للموافقة عليه ان الشرائح الولي سوف تتحرك بنسب بسيطة لترتفع الشريحة الأولي والتي تتراوح من صفر الي ١٠ امتار مكعبة من ٢٣ قرشا الي ٢٥ قرشا اما الشريحة الثانية من ١٠ الي ٢٠ مترا مكعبا فستزيد من ٣٣ قرشا حتي ٥٠ قرشا وبالنسبة للشريحة الثالثة من ٢٠ الي ٤٠ مترا مكعبا فستصل الي ٧٠ قرش اما فيما اعلي من ٤٠ مترا فستريد من ٧٧ قرش الي جنيه. ان الشرائح الاولي والثانية والثالثة لم تتغير منذ سنوات في حين ان الشريحة الرابعة والتي تزيد علي ٤٠ مترا فقد زادت بنسبة ٢٠ الي ٣٠% لتصل الي ٧٧ قرشا خلال السنه الماضية نظرا لان هذه الفئة تستخدم المياه بكثرة وفي الغالب تستخدم في غير استخدامها كمياه للشرب واشار الي انه علي الرغم من ذلك فان تكلفة انتاج متر المياه تبلغ ١٥٠ قرشا وهو ما يعني ا ناقصي شريحة لا تدفع السعر الفعلي للمياه مما يؤكد ان الدولة مازالت تدعم اسعار المياه للمواطنين.

وبخصوص تقليل حصة مصر من مياه النيل فإن نصيب مصر الآن ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً تستهلك الزراعة منها حوالى ٨٥% والاستخدامات المنزلية ٧% والصناعة ٨% اما الشركة فتنتج ٢٤ مليون متر مكعب يومياً مياه للشرب بمعدل ٧.٧ مليار متر مكعب سنوياً ويبلغ نصيب

الفرد ٧٠٠ متر مكعب سنوياً أي تحت حد الفقر المائي والمقدر ١٠٠٠ متر مكعب سنوياً ما يؤكد اننا بدأنا بالفعل الدخول فى مرحلة الخطر المائي. هناك ندرة فى الموارد المائية حيث ينتج ١٩.٨ مليون متر مكعب يومياً أي ما يمثل ٧.٢ مليار متر مكعب سنوياً ولدينا محطات تحلية بطاقة قدرها ٧٣ ألف متر مكعب يومياً مع وجود خطط التوسع فى مجال تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الشمسية التى تم البدء فيها من عام ونصف فى المدن الساحلية مثل مرسي مطروح والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء ساعدنا فى ذلك تطور التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال والتى أدت الى خفض التكلفة وزيادة الانتاج كما أن مد مواسير المياه المغذية لهذه المناطق يكلف استثمارات عالية جداً. انشأنا ٢٨ محطة تحلية فى مرسي مطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر بطاقة انتاجية ٥٦ ألف متر مكعب فى اليوم بما يمثل ١٥% من اجمالي انتاج المياه فى المحافظات وهذه الخطط ستساهم فى تخفيض تكاليف انتاج المياه فى المحافظات.

نسبة الفاقد من المياه المنتجة تصل الى أكثر من ٣٠% نتيجة عدة عوامل منها عيوب المواسير والشبكات والوصلات المختلفة وعدم قراءة العدادات وسوء الوصلات المنزلية والاسراف فى الاستهلاك وهذه النسبة بعيدة كل البعد عن النسب العالمية والتى تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠% بل وصلت فى اليابان الى ٤% فقط وجاري التعاون معها للإستفادة من خبراتهم فى تقليل نسبة الفاقد والطرق القياسية للتشغيل وبرامج التوعية للترشيد.

وقد حذر تقرير دولي من تفاقم مشكلة نقص مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في التجمعات الفقيرة لآثارها على الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع بأكمله مؤكدًا أن ١.٨ مليون طفل في العالم يموتون بسبب نقص المياه النظيفة والصرف الصحي كل عام. واستعرض تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ الذي احتفل بإطلاقه بالقاهرة تحت عنوان "ما بعد الندوة القوة والفقر وأزمة المياه العالمية" قضايا توفير المياه للأماكن المحرومة مطالبًا بوضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك، والتحديات التي تواجهها الحكومات والتي تتعلق بإدارة المياه على نحو يتسم بالعدالة والكفاءة .

وهذا التقرير إنجاز حقيقي أصبح العالم ينتظره من عام لآخر للوقوف على التحديات التي تواجه مسيرة التنمية حيث أن المسئولية مشتركة والمخاطر تعم كل من يعيش على ظهر الكوكب، حيث يوجد١.١ مليار شخص في الدول النامية محرومين من المياه النظيفة و٢.٦ مليار يفتقدون خدمات الصرف الصحي الأساسية، مما يستدعي جهودًا كبيرة لمواجهة هذه التحديات، وقد ساعدت الحكومة المصرية في إنشاء ٧٠٠٠ رابطة و٦٠٠ اتحاد أهلي لمسئولي المياه في مصر تتولى

المشاركة في الإدارة المتكاملة للمياه وتحقيق العدالة في توزيعها وزيادة العائد من الاستثمار في الري.

وتبلغ طاقة انتاج المياه يومياً فى مصر حوالي ٢٥ مليون متر مكعب فى المتوسط وأن نسب الفاقد اليومي من المياه المنتجة فى مصر يصل اى ٧ مليون متر مكعب، وتبلغ نسبة الفاقد الفعلى من المياه أكثر من ٣٠%، وهذه النسبة بعيدة عن النسب العالمية التى تتراوح بين ١٥، ٢٠% وفى بعض الاحيان تبلغ ٤% فقط كما فى اليابان.

وأوضح وزير الدولة لشئون البيئة أن مصر حققت معالجة ٩٠% من مياه الصناعة كانت تلقى في النيل، وأنه سيتم الانتهاء من وضع التصور النهائي لمشروعات الصرف الصحي وتحديد أولوياتها بالمحافظات بتكاليف تصل إلى ملياري جنيه، وأن مياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة في ري الغابات البشرية ستصل إلى ٤ مليارات متر مكعب خلال السنوات القليلة القادمة. وأكد أن مصر بدأت في إجراءات استثمار السحب بالساحل الشمالي وهناك تعاون مع المملكة العربية السعودية لتطبيق هذه التجربة بتكنولوجيا صينية وأمريكية لزراعة محاصيل لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه مثل الزيتون مما يساعد في تنمية المجتمعات البشرية بهذه المنطقة. وطالب الدكتور أحمد جويلي بالربط بين تسعير المياه وبين مستوى المعيشة حتى لا يتحمل الفقراء تكلفة تزيد عن طاقاتهم عند تنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي.

الأرقام هي الإشارة لتصور الوضع الذي يعبر عنه الرقم بسرعة، وتخزين الأرقام في الذاكرة يجعل المرء في حالة انتباه دائم، ومن خلال الأرقام يمكن تقييم أحوال الآخرين والتعرف علي قدراتهم، والرقم إما أن يدعو للتفاؤل، أو يدعو للقلق، فقد أشارت لجنة هيئة الأمم المتحدة لتقييم الموارد المائية العذبة، إلى أن نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه العذبة قد انخفض من ٢٤٠٠ متر مكعب في السنة إلى ١٢٠٠ متر مكعب خلال الربع قرن الماضي، وأعلن البنك الدولي أن نقص المياه يهدد أكثر من ٨٠ دولة، ومن المناطق التي تشكو من ندرة المصادر المائية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد رصد الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري السابق في كتابه "المياه مصدر للتوتر في القرن الـ٢١" ما ذكره العلماء في دراسة نشرتها مجلة "ساينس جورنال" العلمية الأمريكية، أن استهلاك البشر من المياه العذبة في هذا القرن سوف يستنزف كل الموارد المتاحة. إن الفجوة بين الإمدادات المائية والطلب عليها – الذي يتزايد بمعدلات مرتفعة نتيجة للنمو السكاني السريع تتسع مع الزمن، فقد تبين أن المعدل المتوسط لتنمية موارد المياه خلال العقدين الماضيين هو ٢ مليار متر مكعب سنويًا، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو مع

مرور الزمن رغم تكاليف إنتاج المياه، وذلك بسبب الحاجة الملحة إلى موارد مائية إضافية حيث من المتوقع أن يصل العجز بحلول عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٢٢٠ مليار متر مكعب في المنطقة العربية فقط، وهذا سوف ينعكس بطبيعة الحال على تعميق الفجوة الغذائية٠ ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد في الأجيال القادمة من المياه العذبة على مستوى العالم ليصل إلى ثلث ما هو عليه الآن. أن المياه ضرورة لبقاء الإنسان وتقدمه ورخائه، قال الله تعالى وهو أصدق القائلين ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾، ثم أن السلام في مناطق كثيرة من العالم بات متوقفًا على انتهاج أسلوب المجابهة أو التعاون في حل مشكلات المياه والتوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات.. والأرقام تدعو للقلق بالفعل.. فالمياه العذبة تمثل حوالي ٣% من مياه العالم، تغطي احتياجات ٦ مليارات من البشر، برغم المعرفة بحجم هذه المشكلة، فإن نسبة الفاقد في كمية المياه المنتجة في مصر تصل لنحو ٥٠%، وهي نسبة مرتفعة تقدر الإحصاءات أنها تهدر نحو ١٥٠٠ مليون جنيه سنويًا، ويجب تغير سلوكنا مع التعامل مع المياه. فمصر تستهلك حوالي ٩٨% من مواردها المائية، وفي عام ١٩٧٠ كان متوسط نصيب الفرد من المياه حوالي ١٦٥٠ مترًا مكعبًا سنويًا انخفض مكعبًا، أي انخفض بمعدل ٤٢%. علماً بأن خط الفقر المتعارف عليه دوليًا يتراوح ما بين ١٠٠ و١٢٠٠ متر مكعب سنويًا، بما يعني أننا تجاوزنا خط الفقر بقليل (*).

على الرغم من انخفاض استهلاك المياه في فصل الشتاء إلا أن الانكسارات في المواسير تزداد بشكل كبير مما يؤكد أن تصريحات المسئولين حول زيادة الاستهلاك في فصل الصيف وأنه السبب وراء تكرار الانفجارات غير صحيحة. ويتحمل المواطن آثار تلك الانقطاعات من ارتفاع في فاتورة الاستهلاك حيث تقوم الشركة برفع الأسعار للمياه لتخفيض نفقاتها وقد أكدت دراسة قام بها المركز القومي لبحوث المياه على أن الفاقد من كسر المواسير وضعف الشبكات يقدر بحوالي ٧.٥ مليون متر مكعب يوميًا أي ما يعادل ٣٠% من الإنتاج اليومي. وتعد مفارقة استمرار معدل الانكسارات في المواسير وارتفاع قيمة الاستهلاك في فصل الشتاء في ظل الانخفاض في الاستهلاك الذي يشهده هذا الفصل من العام باعتراف مسئولي المياه في الشركات المنتجة والشركة القابضة بسبب تقاعسها عن إصلاح المواسير وإهدار كميات كبيرة من المياه بسبب البطء في عمليات إصلاح الأعطال والتي يمكن أن يتم إصلاحها في ساعات ولكن يمكن أن تبقى لأيام.. وهذا يفسر استمرار اشتعال الفواتير التي لا تنخفض إطلاقًا مهما تم تخفيض الاستهلاك.

(*) **المصدر**: د. فتحى النادى – استشارى واستاذ الادارة وتنمية الموارد البشرية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

وفي تفسير رئيس شركة مياه الجيزة إن كثرة انفجار المواسير في فصل الشتاء يرجع إلى انخفاض الاستهلاك مما يزيد الضغوط على الشبكة ويتسبب في الانكسارات في بعض الأماكن وإصلاحها يحتاج إلى وقت وخاصة في الأماكن ذات الكثافة المرورية العالية. ويضيف أن انكسارات الصيف لها أسبابها أيضًا حيث يكون الاستهلاك كبيرًا للمياه من قبل المواطنين ونضطر إلى زيادة الضغوط مما يتسبب أيضًا في انكسارات للمواسير في بعض الأماكن وقد أكد رئيس الشركة القابضة للمياه والصرف الصحي إن الشركة قامت بمعالجة هذه المشكلة من خلال تركيب أجهزة قياس ضغط المياه داخل المحطات لمعرفة مكان الكسر من داخل المحطة حيث يظهر على اللوحة أمام مهندس المحطة مكان الكسر بالتحديد ليتم على الفور توجيه إنذار لفرق الصيانة بإصلاحه بسرعة وتخفيض الضغوط داخل المحطة وهذه التكنولوجيا بدأت تؤتي ثمارها وخاصة في فصل الشتاء حيث يقل الاستهلاك وتزداد الضغوط على الشبكة. ويعترف بأن هناك فقدًا لأكثر من ٧ ملايين متر مكعب يوميًا ناتجة عن تهالك الشبكات وانكسار المواسير وأن قيمة الفارق لا يتحمله المواطن على الرغم من قيام بعض المواطنين بإساءة استخدام المياه في رش الشوارع وغسل السيارات. ويشير إلى أن هناك شبكات جديدة يتم إحلالها محل الشبكات القديمة التي تهالكت ولا تتحمل الضغوط وقلة الاستهلاك في فصل الشتاء أو زيادة الضغوط في فصل الصيف مما يقلل الفاقد الذي يستفيد منه المواطن بالطبع سواء في الفواتير أو تحسن الخدمة من صيانة وسرعة إصلاح الأعطال أو إدخال العدادات وقراءتها الجيدة للتعبير عن الاستهلاك الحقيقي وكذلك كشف حالات تسرب المياه. وهناك حملات ترشيد للاستهلاك لعدم إهدار المياه في رش الشوارع أو غسيل السيارات والإبلاغ الفوري عن أي انكسارات للخط الساخن سواء في الوصلات الفرعية أو الرئيسية. وهناك شبكات كثيرة تحتاج إلى إحلال وتجديد فمثلاً شركة مياه القاهرة بها أكثر من ٨٠% من شبكاتها تحتاج إلى إحلال وتجديد وهذا ما يفسر كثرة الانفجارات والانكسارات في فصل الشتاء وخاصة في المناطق الشعبية والعشوائية حيث تجاوز عمر الشبكات فيها ٧٠ عامًا وعمليات إصلاحها تستغرق الكثير من الوقت لأن هناك شبكات على عمق ثلاثة أمتار وتحتاج إلى جهد كبير لإصلاحها.

نوعية المياه : تقييم نوعية المياه في مصر :

علي الرغم من عدد السكان الكبير الذي يعيش حول نهر النيل في مصر والأنشطة الصناعية المتصلة بحياتهم إلا أن نوعية المياه في نهر النيل وشبكات الترع الرئيسية ما تزال جيدة إلي حد ما حيث يحتفظ نهر النيل حتى الآن بقدرته علي تنقية مياهه ذاتيا. ولكن علي الجانب الآخر فإنه يتم

صرف كميات كبيرة من الملوثات التي تصل إلي نهر النيل وتعمل علي تدهور نوعية المياه كلما اتجهنا شمالا في فرعي رشيد ودمياط وذلك بسبب صرف مخلفات الصرف الصحي والصناعي إلي جانب الصرف الزراعي بالإضافة إلي تناقص تصرفات المياه المارة بالنيل كلما اتجهنا شمالا . وبصفة عامة فإن المصاريف الزراعية تعتبر ملوثة بالصرف الصحي والصرف الصناعي مما يجعلها مصدر ضرر علي الصحة العامة والبيئة حيث أن مياه هذه المصارف بها مستويات مرتفعة من المواد العضوية إلي جانب بعض الملوثات الأخري. هذا وقد يؤدي رفع مياه تلك المصاريف إلي بعض الترع بغرض إعادة استخدامها إلي تلوث المياه بهذه الترع أيضاً . وتعتبر المياه الجوفية ذات نوعية جيدة بشكل عام وإن كان قد تلاحظ أن الأنشطة الزراعية في الأراضي ذات التربة الرملية قد أدي إلي تلوث المياه الجوفية بها ببقايا الأسمدة والمبيدات الزراعية. وقد يحدث تلوث للمياه الجوفية حول الآبار إذا لم تتخذ الإجراءات الكافية لحمايتها من التلوث. كما أن هناك بعض المناطق التي تحتوي المياه الجوفية بها علي الحديد والمنجنيز مما يحد من استخدام تلك المياه في الأغراض المنزلية والشرب إلا بعد معالجتها . أما نوعية المياه في البحيرات الشمالية وبحيرة قارون فإنها تتأثر بشكل كبير بنوعية مياه الصرف التي تلقي بها حيث تحتوي غالبا علي صرف صحي وصناعي.

<u>تنقية المياه بدون كلور او شبه</u> :

في قصة المياه، فقد تغيرت وسائل تنقية المياه وتطهيرها وتطورت المواد المستخدمة بينما مازال المسئولون يرون أن بقاء الوضع علي ما هو عليه أفضل ما يمكن الوصول إليه.. بينما يشير تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨ إلى ان ٥.١ % من أسباب الوفاة في مصر سببها المباشر المياه وان ٦.٥% من الإعاقات والأمراض المزمنة تعود لكوب الماء الملوث !!وعندما أصاب تسمم المياه أكثر من ٥٠٠ من قرية الإبراهيمية وأدي لوفاة إنسان اختلف المسئولون وتقاذفوا المسئولية ثم اتفقوا أخيرا أن يحمل التهمة هذه المرة محطات مياه الشرب الأهلية والتي اتضح أنها تعمل دون أي رقابة أو تصاريح عمل !!فالقصة ستتكرر بشكل اعتيادي في عشرات القرى والمدن في مصر خاصة تلك البعيدة عن العاصمة.

السبب الذي تراه منطقيا لحوادث التسمم بالمياه في مصر إما الإهمال الذي يمارسه بعض العاملين بالمحطات أو أن المياه التي يشربها الناس تأتي من مصادر لا تستطيع طرق التطهير المعتادة أن تتعامل معها خاصة لو كانت المياه مصدرها الطلمبات الحبشية التي تعتمد عليها القري الفقيرة والأفراد الذين لا تصلهم مياه النيل وليس لديهم شبكات مياه نظيفة» دراسة للمركز المصري

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشيرإلى أن ٥٥% من السكان يعتمدون علي مياه النيل في حياتهم وأنشطتهم الاقتصادية بينما تقدم مياه الأمطار ومياه الصرف الزراعي وتحليه مياه البحر والمياه الجوفية النسبة الباقية وتشير تقارير اليونيسيف لعام ٢٠٠٨ أن متوسط ما يحصل عليه المواطن القاهري من المياه يوميا نحو ٧٥٢ لترا ومواطن الإسكندرية حوالي ٥٨٠ لترا بينما يحصل أبناء محافظة أسيوط الذين يبلغون نحو ٤ ملايين في المتوسط علي ١٠٥ لترات يوميا ٨٠ % منها من الآبار الملوثة حيث لا تصل شبكات المياه النقية إلي أغلب قري المحافظة التي تلجأ للمياه الجوفية ومحطات المياه الخاصة. حقيقة اختلاف جودة مياه الشرب من مكان لآخر فتقول أن المياه لدينا تختلف جودتها من مكان لآخر فسكان القاهرة لا يشتكون مثلا مما يشتكي منه سكان القرى أو المحافظات البعيدة خاصة تلك التي تعتمد علي محطات تحليه الآبار وتختلف أيضا عن المياه المعبأة التي يشتريها القادرون والتي تتم معالجتها بتكنولوجيا احدث من استخدام الكلور والشبة، ولكن هناك مشكلة لابد آن نعترف بها وهي الخاصة بالخزانات سواء في محطات المياه او تلك التي توجد فوق أسطح العمارات لأنها تحتاج لتطهير مستمر وبأساليب علمية وإلا تحولت لمستودعات لكل أنواع الميكروبات والطفيليات ,بينما تعتبر الكارثة الأكبر في رأيها هى الطلمبات الحبشية التي لا تتعرض مياهها لأي نوع من أنواع التطهير وتأتي مياهها من تربة ملوثة تماما وهي السبب الأساسي في الإصابة بأمراض الالتهاب الكبدي والفشل الكلوي وربما تصل للكوليرا.« رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب تغطي بشبكتها نحو ٨٥% من سكان مصر لم يحدثنا عن الـ ١٥% الباقين هذا إن كان الرقم صحيحا ولم يتوقف عند عام ٢٠٠٥ لم تزد محطات المياه في مصر منذ وقتها محطة واحدة حسب موقع الشركة _لأنه يعني ببساطة أن هناك ١٠ ملايين مصري يوفرون مياههم علي مسئوليتهم الشخصية هؤلاء جميعا من سكان القرى الأكثر فقرا أو المناطق النائية وبالتالي فإن ما يوفرونه لأنفسهم من مياه سيكون عبر الوسيلة الأكثر رخصا وهي الطلمبات الحبشية.ويشرح احد المسئولين بأحدي محطات تنقية المياه بالغربية كيف تعمل وأين تكمن خطورتها فيقول «:أزمة المياه التي تأتي من الطلمبات الحبشية أنها بكل بساطة مياه صرف صحى أو صرف زراعي فقدت فقط لونها الأسود فالأهالي عندما يحفرون تلك الطلمبات لا يزيد العمق على ١٨ أو ٢٠ مترا وتقوم الماسورة بتجميع المياه بمجرد الوصول إليها وهنا تكمن الكارثة حيث أن هذه القري كلها بلا شبكات للصرف الصحي ويعتمدون علي طرنشات تقوم بتجميع الصرف ثم تفريغ الطرنش كل فترة أو تركه ليتسرب للأرض ,وهو ما يحدث دائما ,هذه المياه المتسربة هي نفسها التي يتم سحبها بعد ذلك بالطلمبات الحبشية ليشربها الناس بدون أي تعامل

معها بالتطهير أو التعقيم مما يعني ببساطة أنهم يشربون كل الميكروبات والفيروسات المعدية والمتوطنة والكارثة الآن بعد أن زادت مياه الصرف في الأرض بدأوا يلجأون لطريقة جديدة للتخلص من المياه تلك عبر عمل)أيسون (يهبط بمياه الصرف لطبقات العارض الحامية كما نسميها وقد يصل إلي نحو ٧٠ مترا أي انه يلوث طبقات كان يفترض أن تكون المياه فيها نقية تماما وهناك محطات تحلية حكومية تتعامل مع هذا العمق باعتباره عمقا آمنا بينما المحطات الجديدة تصل أعماقها الي ١٥٠ مترا بعد أن أدركنا أن التلوث وصل لتلك الأعماق التي كانت آمنة فيما مضي كما أن هناك أزمة أخري تتعلق أيضا بمحطات التحلية التي أصبحت محاطة بالكتلة السكنية وهو أمر لا يفترض أن يحدث حيث إن القاعدة المتعارف عليها أن تكون محطات التحلية بعيدة عن الكتلة السكنية لضمان الحصول علي مياه نظيفة ولكن بمرور الوقت ومع الزحف العمراني أحاطت البيوت بتلك المحطات ولم يتم تغيير مواقعها مما جعلها عرضة للتلوث وزاد جدا من تكلفة تنقية المياه التي تقدمها للمواطنين.«

حسب تقارير اليونيسف فإن نحو مليون و٨٠٠ ألف إنسان تقريبا يموتون سنويا بسبب تلوث مياه الشرب بينما يعتبر تلوث الماء والغذاء السبب الأول للإصابة بالالتهاب الكبدي الذي يعاني منه ٢٠% من الشعب المصري والسبب الأول لحالات النزلات المعوية التي يعاني منها الأطفال بينما لا يخفي علي احد الإصابة بأمراض الكلي التي تصيب أبناء القرى في مصر ويشير تقرير حكومي أن ٧٢% من أسباب الإصابة بأمراض الكلي في صعيد مصر مياه الشرب غير المعالجة. نشر قسم التحاليل وأمراض الدم بكلية طب قصر العيني قائمة الأمراض التي تنتقل عبر شرب المياه الملوثة "الماء بشكل عام هو أول وسيلة لنقل وانتشار أي ميكروبات مرضية لأنها العنصر الأكثر تداولا بين البشر وتلوثه بأي نوع من الميكروبات أو البكتريا يعني انتقال العدوى بشكل شديد السرعة والفاعلية لبقية الناس وتأتي علي قائمة تلك الميكروبات مجموعة السيبوريديم وهي المسئولة عن أمراض الإسهال والقيء التي تصيب الأفراد وهي حالة يمكن أن تمر بالعلاج ولكن لو أصابت الأطفال الصغار أو الكبار ممن يعانون ضعف المناعة تصبح خطيرة وهي منتشرة جدا في مصر بسبب مياه الشرب غير النظيفة، وهناك أيضا ميكروب الشيجيلا والذي يسبب مرض التيفويد الذي لو لم يعالج بشكل دقيق يمكن أن يتسبب في وفاة المريض وكذلك ميكروب السمونيلا والايكولاي الذي ينتقل بسهولة شديدة عبر مياه الشرب أو للمرضي المقيمين في مستشفيات لا يتم تعقيمها بشكل جيد، أما اخطر ما يمكن نقله عبر مياه الشرب الملوثة خاصة تلك التي تختلط بمياه الصرف الصحي فهو فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي (A)وفيروس Bوهي تنتقل عبر مياه الشرب أو

الطعام لو مريض لم يغسل يديه جيدا أو لم يتم تطهير الخضراوات وللأسف هذا الأمر شديد الانتشار في مصر".

تكلفة الامراض أما ثمن تلك القائمة من ميكروبات وفيروسات مياه الشرب هذه الأمراض بخلاف كلفتها الباهظة علي مستوي صحة الشعب والذي أصبح اغلبه يعاني من الأنيميا والفشل الكلوي وأمراض الكبد المزمنة لها كلفتها الاقتصادية لان العلاج يكون اغلبه بالمضادات الحيوية باهظة الثمن وربما يصبح المريض صاحب مرض مزمن يكلف المنظومة الصحية ملايين الجنيهات كأمراض الكبد والكلي والتيفويد الذي يترك المريض لو لم يعالج منه بشكل صحيح معرضا للنزف طوال الوقت وهذا كله يحمل المستشفيات والمنظومة الصحية الفقيرة أصلا كلفة لا تتحملها والنتيجة مئات الآلاف من المرضي والموتى سنويا »

صيدلي ومتخصص في مجال معالجة المياه اهتم بهذا الأمر قبل سنوات عندما كان يمارس عمله في عدد من الدول الإفريقية في مجال تسويق الدواء المصري هناك ومن أهم الملاحظات التي لفتت نظره هي آن الأمراض المعتادة لدينا والمتعلقة بالإسهال أو الالتهاب الكبدي أو غيرها ممن يعاني منها أبناء القرى في مصر غير موجودة رغم انتشار الفقر بل ومعسكرات الإغاثة والسبب (هو انتشار استخدام أقراص معالجة المياه سواء علي المستوي الواسع او علي مستوي معسكرات الإغاثة فهؤلاء تخلصوا من استخدام الكلور السائل منذ سنوات خاصة بعد اكتشاف مادة الـ DANCC وهي مادة من مشتقات الكلور ولكنها أكثر أمانا وفاعلية فهذه المادة عند ذوبانها لا ينتج عنها صودا كاوية كما يحدث مع الكلور السائل الذي مازال يصنع بطرق بدائية وتخلت معظم الدول الأجنبية عن استخدامه واقل تكلفة وضررا من الكلور السائل كما أن قدرتها علي التعامل مع كل أنواع الميكروبات والبكتريا لا تقل عن ٩٩.٩٩ % وتصل مع بعض أنواع البكتريا لـ ١٠٠% واعتبرت ثورة حقيقية في مجال معالجة المياه وتطهيرها وكذلك في الأغراض الطبية كالتعقيم والتطهير في مصانع الأغذية وغيرها من المجالات وحتى الآن غير معروف لماذا لا نستخدم هذه التكنولوجيا في مصر خاصة في المناطق التي تعتمد علي المياه الجوفية والتي ترتفع فيها نسبة البكتريا والميكروبات وكذلك مياه النيل في المناطق الأكثر تلوثا والتي ترتفع فيها تكلفة تطهير المياه وتعقيمها بالطرق التقليدية ؟« أن الرجل الذي كان وراء استخدام تلك الدول الإفريقية لتقنية الأقراص المطهرة الجديدة مصري. والأكثر إثارة أن هذا »المصري «فشل في اجتياز العقبات البيروقراطية غير المبررة لإدخال هذه الأقراص مصر، والغريب أن حادثي غرق مركب الفوسفات، وتسمم الشرقية لم ينجحا في هز البيروقراطية المصرية العتيدة.

تفاصيل القصة تقول إن المصري، بدأ محاولاته لإدخال التكنولوجيا الجديدة مصر قبل ثمانية أشهر كاملة، ورغم اتباعه كل الخطوات الإجرائية المطلوبة، للحصول على موافقة وزارة الصحة المصرية، ورغم كل التحاليل المعملية والفحوص والشهادات التي تثبت سلامة الأقراص وكفاءتها في تنقية المياه، إلا أن الترخيص لم يصدر أبدا. والسبب كان أغرب من القصة كلها ويتلخص)حسب خطاب وزارة الصحة الرسمي (في أن الشركة القابضة لمياه الشرب أبلغتهم بأن الشركة ليست في حاجة لاستخدام الأقراص .

أن أقراص تنقية المياه معروفة ومستخدمة في الخارج منذ أكثر من عشرين عاما مشكلتها كانت في البداية ارتفاع الأسعار مقارنة بالمواد التقليدية كالشبة والكلور السائل ولكن كما هو معتاد فمع زيادة الاستهلاك والتقدم التكنولوجي انخفضت الأسعار تماما حتى بالمقارنة بالكلور السائل الذي لا تتوقف كلفته علي ثمن شرائه بل ايضا ما يسببه من أضرار صحية خطيرة في حالة الإفراط في استخدامه من قبل غير المتخصصين كما يحدث في محطات المياه الأهلية أو تآكل المواسير وتنكات التطهير سواء في محطات التحلية أو في أثناء تطهير التنكات في المصانع وهو أمر لا يحدث مع استخدام الأقراص أو البودرة لان مادة الكلور الجافة والمعالجة تم تفادي تلك الآثار الجانبية فيها كما أن آثارها الجانبية شبه منعدمة تماما وقدرتها علي قتل الميكروبات والبكتريا والفيروسات تصل إلي ١٠٠ % وهذا باعتراف المنظمات الدولية التي تعتمد تماما عليها في مشرعاتها مثل اليونيسف والصليب الأحمر وغيرها هذا بخلاف الحكومات التي تعتمد عليها منذ سنوات ونحن عندما عرضنا تلك المنتجات في معرض فارما كولوجي الأخير وجدنا إقبالا غير عادي من العاملين في هذا المجال لاستعمال المنتج ولكن العثرة الحقيقية جاءت من إدارة الطب الوقائي بوزارة الصحة التي رفضت التصريح باستخدامه ليس لأي سبب صحي أو فني حيث إن المنتج مصرح به عالميا ولديه جميع الشهادات والإجازات المطلوبة وله سمعته بل كان السبب كما ورد في خطاب عدم السماح هو أن الشركة القابضة لمياه الشرب والتي لا نعرف ما هي علاقتها بالموضوع سوي أنها مستهلك يمكن التعامل معه بشكل منفصل أخبرت الصحة بأنها لا تحتاج للمنتج وتستخدم الطرق المعتادة في التطهير: "نحن لم نطلب التعاقد مع الشركة القابضة بشكل محدد واستخدام الأقراص لا يمكن أن يقتصر عليها فالمنتج له أكثر من عشرة إشكال سواء ما يستخدم في المصانع أو المزارع أو المستشفيات أو المحطات الصغيرة والمتوسطة أو الاستخدام المنزلي العادي وبشكل بسيط استخدام قرص منزلي لا يزيد ثمنه على أربعة جنيهات أو ما يعادل نصف دولار يمكن ان ينقي ٢٠٠ لتر من المياه وهي تكلفة زهيدة جدا بالمقارنة بزجاجات المياه

المعدنية أو الفلاتر المكلفة في صيانتها وتركيبها و مازال استخدامها غير آمن بشكل كبير فهل لا يري المسئولون أهمية لهذا لمصلحة من يترك الناس ليشربوا مياها مسممة بالميكروبات والبكتريا بينما يمكن بسهولة وكما يحدث في كل دول العالم وحتى داخل معسكرات الإغاثة في أفقر دول إفريقيا أن يشرب المصريون مياها نظيفة بأقل تكلفة وأبسط طريقة بدلا من شرب مياه ملوثة بهذا الكم من الملوثات".

السؤال الذي لا نملك الإجابة عنه يظل معلقا لحين ورود رد من مسئولي وزارة الصحة بينما كل الأوراق الرسمية من خارج مصر سواء شهادات الايزو أو المخاطبات الرسمية او قائمة توريد الأقراص للمنظمات الدولية تظل دليلا محترما علي أن هناك أمرا ما لا يعلمه سوي الرسميين يجعل الوقوف في وجه قدوم هذه التكنولوجيا مطلوبا،بينما نحن في أمس الحاجة لكوب ماء آمن ومستشفي آمن ومزارع حيوانات تقدم لنا طعاما آمنا.

أنواع المياه المعبأة للبيع فى الأسواق :

صرح رئيس مجلس إدارة شركة سول ووتر لتكنولوجيا معالجة المياه والبيئة والراعي الرسمي لمعرض اكوا ثيرم ٢٠١٥ بالاهتمام الكبير الذي توليه شركة سول ووتر لمعرض هذا العام ٢٠١٥ خاصة انه المعرض الذى يطلق أولى خطوات ثورة المياه المعالجة والصحية فى دورته السابعة وذلك نظرا للتطور الكبير الذي طرأ على المجال من خلال وعى المواطن بأهمية الحصول ليس فقط على كوب مياه نقى ونظيف للشرب والطهي سواء بشراء فلاتر متخصصة للحصول على تلك المياه النقية أو شراء مياه معبأة بالقوارير بل وزيادة وعى المواطن بضرورة الحصول على مياه صحية تحميه من الأمراض المعاصرة مثل الامراض السرطانية وأعراض الشيخوخة المبكرة وضعف التركيز وانقباض العضلات والضعف العام والصداع والأرق وقرحه المعدة وأمراض القلب والرئتين والسمنة الزائدة والمتسبب بها بشكل أساسى الحمضية العالية بجسم الإنسان والمواد المؤكسده بالجسم كنتيجة مباشره لطريقه الاكل والشرب خاصة الوجبات السريعة وكذلك ملوثات الخضراوات والفواكه والمبيدات والآثار السلبيه للتدخين على الرئتين والجهاز التنفسى بمعظم دول العالم تباع المياه حسب النوعية والحاجة إليها حيث أنه يوجد حوالى ثمانية أنواع من المياه تباع معبأة بالأسواق العالميه :

*– مياه معدنية (اوروبا وبعض دول اسيا وأمريكا) – مياه طبيعية معبأة (مثل الموجودة فى مصر) – مياه نقية معبأة (مثل دول الخليج) – مياه معدنية فوارة – مياه معبأة منزوعة الأملاح (المقطرة)

– مياه قلوية – (Alkaline) مياه مضادة للأكسدة – (Anti – oxidant) مياه غنية بالهيدروجين (Hydrogen rich water).

بالنسبة للإنسان العادى أصبح متوفراً الان لديه أفضل أنواع المياه الصحية التى تباع بالأسواق الخارجية على مستوى العالم وخاصة اوروبا وأمريكا وبعض دول جنوب شرق اسيا مثل المياه القلوية ومياه مضادات الاكسدة والمياه الهيدروجينية كذلك المياه المنزوعة الاملاح كليا لمرضى الكلى بمبالغ باهظة الثمن حيث انها اغلى من المياه المعدنية والمعبأة بأكثر من اربعه اضعاف الثمن ومع ذلك يزيد الطلب عالميا على هذه الانواع من المياه نظرا لأهميتها فى الوقاية من كثير من الامراض فضلا عن المساعده فى علاج هذه الامراض ايضا، ولذلك حرصت سول ووتر على توفير اجهزه وفلاتر مياه صحية لإنتاج هذه الانواع من المياه بأسعار تناسب الجميع وأكثر توفيراً مقارنة بأسعار الأدوية اللازمة لمعادلة الحموضة بالجسم وإضافة قلوية أنسب إلى جسم الإنسان أو ادويه مضادات الاكسدة كذلك الاطعمة والخضراوات والفاكهة الاورجانيك المرتفعه الثمن مقارنه بالمتوفرة لأغلب المواطنين وكذلك صعوبة الحصول على المياه المعبأه الصحية فى مصر حيث لا يوجد هنا غير المياه الطبيعيه المعبأة وبعض المياه المعدنية المستورده خصوصا من فرنسا .

وهذه الأجهزة هى :اولا – جهاز انتاج المياه المضادة للأكسدة :نظراً إلى أن المواد المؤكسدة بالجسم هى مجموعة من المركبات التي تعمل على تدمير ذرات الأكسجين الأحادية وتعرف بما يُسمى الشقوق الحرة والتي تؤدي إلى تدمير الخلايا إذا حدثت داخلها وذلك يسبب الكثير من الأمراض على رأسها الأمراض السرطانية، ومن هنا تأتى فائدة مضادات الأكسدة فى الحد من الشيخوخة المبكرة والحماية من مسببات السرطان حيث تمد الجسم بـ١٧ نوعا مختلفا من المواد الغذائية منها الحديد والمنجنيز والفلوريد والكروم والزنك والنحاس واليود والفانديوم وغيرهما من المعادن المفيدة لجسم الانسان بالنسب المسموح بها .

ثانيا – جهاز انتاج المياه القلوية : المياه القلوية لها قدره هائلة على معادلة الحمضية بالجسم الناتجة عن التوتر والأنظمة الغذائية الحديثة والتلوث بل وإضافة صفات قاعدية للجسم.

فوائد المياه القلوية – :معادلة الأس الهيدروجينى للجسم – معادلة الحمضية بالجسم – زيادة الأكسجين بالدم لتوصيل طاقة أعلى لكل أجزاء الجسم – إعادة تنشيط وظائف الجسم بتنظيف الخلايا من الداخل – تحسين الجهاز المناعى لمواجهة الأمراض.ثالثا – جهاز المياه الغنية بالهيدروجين :إن الهيدروجين لازم لمعظم العمليات الحيوية بجسم الإنسان حيث يمد الجسد بأيون الأوكسيهيدروجين الغنى وعناصر المغانسيوم الفعالة لصحة الإنسان وزيادة وعيه إنطلاقا من

حمايته من الزهايمر وتنشيط خلايا المخ فوائد المياه الغنية بالهيدروجين – :زيادة وعى الدماغ البشري حيث يحتاج إلى نسبة عالية من المياه الغنية بالهيدروجين – يزيل السموم من الجسم من خلال تنظيف تام للخلايا – كما أن المياه الغنية بالهيدروجين قادرة على علاج بعض حالات السرطان بشكل فعال – يحسن من التركيز وعدم شرود الذهن.المواد المفيدة تبقى بالمياه دون نهاية من خلال هذه الفلاتر غير المكلفة بالنسبة للمنتجات البديلة من الأدوية أو المياه المباعة بالأسواق أو المستورد منها عن طريق أحدث وأرقى الأجهزة الحاصلة على شهادة الـ.FDAكذلك منحت شركة سول ووتر اهتماما كبيرا لعدم تضليل المواطن لذلك وفرت وسائل لاختبار الأجهزة الصحية مجاناً داخل كل جهاز ليتم اختبار القدرة علي زيادة القلوية بسهولة، كذلك فحص مضادات الأكسدة إيضاً بالإضافة لطريقة فحص جودة شمعات الكربون للتأكد من امتصاصها وإزالتها للكلور والمواد الكيميائية من المياه وذلك عن طريق إضافة محاليل الفحص اللازمة لهذه الأجهزة وشرح مبسط لطريقة الفحص ليتمكن المواطن العادي من فحص جودة هذه الاجهزة كلما أراد ذلك بسهولة داخل منزله وهي عبارة عن الآتي – :محلول فحص الكلور – محلول فحص الـ PHلاختبار القلوية – محلول الأيودين لاختبار الاكسدة.

تؤكد المواثيق الدولية على حق المواطن في كل دولة وبدون تمييز من أي نوع في قدر من المياه يكفيه يوميًا وأن يكون متوافرًا له بصفة دائمة وبنوع جيد لكل استخداماته وأن تكون إمكانية وصوله إليه متوافرة وتكلفته في متناول جميع المواطنين بمختلف فئاتهم ومستوياتهم الاقتصادية، وكذلك تؤكد على هذا الحق قوانين ودساتير كل الدول. هذا ما أكده أحدث تقرير أعدة المجلس القومي لحقوق الإنسان حول أزمة المياه في مصر وكيفية حلها مشيرًا إلى أن مصر تحصل على حصة ثابتة من مياه النيل وهي ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًا وتمثل ٩٦% من الموارد المائية المتجددة في مصر حسب اتفاقية الانتفاع الكامل لمياه نهر النيل بين مصر والسودان لعام ١٩٥٥، الموارد المائية في مصر محدودة وتتناقص من يوم لآخر وباتت تمثل أزمة حقيقية ظهرت بوادرها في مظاهرات العطش التي اجتاحت عددًا من المحافظات المصرية مؤكدًا أن حصة مصر من مياه النيل التي حددت عندما كان عدد سكان مصر ٢٩ مليون نسمة لم تعد كافية لعدد سكان مصر الآن والبالغ عددهم نحو ٨٠ مليون نسمة موضحًا أن مصر ستحتاج إلى ١٤٥ مليار متر مكعب من المياه في عام ٢٠٢٠ حيث من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ١٠٠ مليون نسمة.

المعدل العالمي للمياه للفرد الواحد تصل لنحو ٢٠٠٠ متر مكعب في السنة، أن من يحصل على ١٠٠٠ متر مكعب يعد تحت خط الفقر المائي مؤكدًا في الوقت نفسه أن حصة المواطن المصري

من المياه انخفضت حتى وصلت ٩٠٠ متر مكعب في السنة في حين يحصل المواطن في العراق حاليًا على ٥٢٠٠ متر مكعب والمواطن السوداني على ٢٨٠٠ متر مكعب والسوري على حوالي ٢٤٠٠ متر مكعب واللبناني على حوالي ٢٣٠٠ متر مكعب والإسرائيلي على ١٠٠٠ متر مكعب أي أكثر من المواطن المصري في حين أن إسرائيل تشتكي من أنها تعاني من أزمة مياه بسبب عدم وجود أنهار في أراضيها، ونظرًا لهذه المشكلة وتعقيداتها أعدت المجالس القومية المتخصصة تقريرًا في عام ٢٠٠٥ حذرت فيه من مغبة نقص المياه ومن تداعيات المشروعات التي تقيمها إثيوبيا على النيل بدون العودة لمصر والحصول على موافقتها حسب ما تنص عليه الاتفاقيات المتعلقة بمياه النيل وطالبت الحكومة ممثلة في وزارة الري بأن تنسق مع دول حوض النيل للمساهمة في المشروعات المزمع إقامتها شرق النيل بالشكل الذي يصب في مصلحة مصر ويؤمن لها مورد المياه ويمكنها من الحصول على المزيد. وأكد الخبراء في حينه على إمكانية زيادة إيراد النهر عن طريق تنفيذ مشروعات بالتعاون مع دول حوض النيل لتقليل الفاقد من أعالي النيل مثل مشروع مستنقعات مشار وبحر الغزال ومشروع قناة جونجلي التي توقفت بعد تنفيذ ٧٠% منها بسبب الظروف الأمنية في جنوب السودان.

تتكون موارد المياه في العالم من مياه البحر، التي تشكل ٩٧% من المياه في العالم، ومن المياه العذبة، التي تمثل الـ٣% الباقية. ومن الأخيرة يوجد نحو ٧٨% في الجليد والثلوج في القطبين الشمالي والجنوبي، و٢١% تحت سطح الأرض كمياه جوفية، ونحو ١% في الأنهار والبحيرات. وتقدر كمية المياه العذبة المتاحة في العالم للاستغلال بنحو ٩٠٠٠ كيلو متر مكعب، ونظرًا لأن توزيع السكان في العالم، وتوزيع المياه الصالحة للاستخدام غير متكافئين، تتفاوت المياه المتوافرة محليًا تفاوتًا كبيرًا. ويقدر أن نحو ٤١% من سكان العالم يعيشون في مناطق ضغط مائي (أقل من ١٧٠٠ متر مكعب ماء/ فرد/ سنة). وفي مناطق ندرة مائية (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب ماء/ فرد/ سنة) ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٨% في عام ٢٠٢٥ نتيجة الزيادة السكانية في العالم. هذا وقد ارتفع استخدام المياه في العالم من ٥٧٩ كيلو مترًا مكعبًا عام ١٩٠٠ إلى ١٣٨٢ كيلو مترًا مكعبًا عام ١٩٥٠ و٣٩٧٣ كيلو مترًا مكعبًا عام ٢٠٠٠، ويستخدم من المياه المسحوبة في العالم نحو ٧٠% في الزراعة و٢٠% في الصناعة و١٠% في الاستخدامات المنزلية والتجارية. كما أفادت التقارير أن الأخطر من ذلك أن واحدًا من كل اثنين في العالم يستخدم مياهًا غير نقية، وإجمالي من يستخدمون مياهًا غير صحية في العالم هو ٣ مليارات فرد أي نحو نصف سكان العالم. وأشار تقرير عرضته الأمم المتحدة إلى أن دائرة العطش في العالم سوف تتسع بحلول

عام ٢٠٢٥ لتضيف إلى الرقم السابق مليار فرد، وبرغم أن المياه تغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية فإن ٩٨ بالمائة من هذه الكميات الضخمة هي مياه مالحة لا تصلح للري والاستخدام المنزلي والشرب إلا بعد تكريرها، وهذه العملية مكلفة جدًا ولا تقوى عليها إلا الدول الغنية، بل أن هذه الدول لا تستطيع تكرير كامل احتياجاتها من المياه وقدرت الكميات الموجودة تحت تصرف الإنسان بنحو ٨٥٥٠ كيلو مترًا مكعبًا من المياه، وهذه الكمية تكفي لنحو ١٨ مليار نسمة، إذا جرى توزيعها بشكل عادل على دول العالم، ولكن ما هو حاصل أن هذه المادة الحيوية توجد بكميات ضخمة في مناطق قليلة السكان نسبيًا كما في دول أمريكا اللاتينية، وبالمقابل فإنها قليلة في المناطق كثيفة السكان كما في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. فمثلاً البرازيل لا يتعدى سكانها ١٦٠ مليون نسمة تملك نحو ١٤ بالمائة من المياه العذبة العالمية المتجددة أي ٥٢٠٠ كيلو متر مكعب، وتليها روسيا التي تملك ٤١٥٠ كيلو مترًا مكعبًا، وكندا ٣٠٠٠ كيلو متراً مكعباً. وبالمقابل فإن الصين التي يصل عدد سكانها إلى ١٣٠٠ مليون نسمة لا تملك أكثر من ٢٧٥٠ كيلو مترًا مكعبًا، والهند بلد المليار نسمة تملك ١٩٥٠ كيلو مترًا مكعبًا، والعالم العربي يملك ١٣٨٠ كيلو مترًا مكعبًا فقط وأفريقيا ١٢٥٠ كيلو مترًا مكعباً. كما أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان على الأرض وفي جوفها، وتتفاوت الحصة السنوية للفرد من المياه تفاوتًا كبيرًا بين منطقة وأخرى، ويحصل الفرد في أيسلندا على ٦٥٢ ألف متر مكعب في السنة، وهي أكبر كمية على المستوى العالمي، أما في أفريقيا فلا تتجاوز حصة الفرد ٣٦ مترًا مكعباً. أما في تركيا فتصل حصة الفرد إلى ١٧٢٠٠ متر مكعب، هذا مع العلم أن معظم مياه الأنهار الكبيرة مثل النيل وغيره تذهب هدرًا على الرغم من إنشاء عدد من السدود وتظهر إحصاءات وتقارير الأمم المتحدة أن المياه في العالم العربي موضع اهتمام وقلق؛ إذ تشير إلى أن نوعية المياه في المنطقة ونقصها يضعان الكثير من علامات الاستفهام حول إمكانيات النمو في المستقبل, ووفقًا لتقرير حديث للأمم المتحدة فإن البلدان الأكثر افتقارًا للمياه هي الكويت، التي يبلغ متوسط حصة الفرد من المياه فيها ١٠ أمتار مكعبة في العام، وقطاع غزة بمعدل ٥٢ مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، والإمارات العربية المتحدة بمعدل ٥٨ مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، ثم قطر ٩٤ مترًا مكعبًا سنويًا للفرد، وليبيا ١١٣ مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، أيضًا من ضمن الدول التي تضعها الأمم المتحدة ضمن دائرة "الأزمة المائية" السعودية التي يبلغ متوسط حصة الفرد فيها من المياه ١١٨ مترًا مكعبًا سنويًا. وحذر الخبراء من أنه بحلول ٢٠٥٠ ستواجه ما يقرب ٦٠ دولة النقص الشديد في المياه إذا لم تغير دول العالم سياساتها المائية.

وشدد الخبراء على أن مسالة المياه وتأمين وصولها مسألة أمن قومي بالنسبة لمصر وهي كذلك على امتداد عصور الدولة المصرية واشتمل التقرير على قائمة طويلة من المشروعات المزمع إقامتها شرق النيل وطالبت الحكومة بأن تكون حاضرة فيها بقوة بهدف الحصول على مزيد من المياه خاصة وأن مساحة الأراضي الزراعية من المقدر لها أن تزيد بمقدار ٣.٤ مليون فدان في عام ٢٠١٧، وهو ما يعني تأزم المشكلة في حالة بقاء الحصة على حالها وضياع جزء منها كفاقد.
كما حذر الخبراء على عدم المساس بحق دولتي المصب "مصر والسودان" في مهام النيل والذي أقرته اتفاقية عام ١٩٥٩ والذي تسانده مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية وأكدوا على أن لمصر والسودان حقًا طبيعيًا في الحصول على المزيد من إيراد النيل نتيجة تنفيذ المشروعات المتفق عليها في اتفاقية عام ١٩٥٩م.
أعلنت وزارة الدولة لشئون البيئة بأن نهر النيل يستقبل نصف مليار متر مكعب ملوثات الصرف الصناعي سنويًا ويجب دراسة جدوى المعالجة والتنقية باستخدام الكلور المادة المستخدمة للمعالجة في المحطات موضحًا أنه يقضي على البكتيريا الضارة في المياه، ولكن عندما يتفاعل مع المواد العضوية الملوثة في المياه حتى لو كانت حية مثل الطحالب وغيرها فإن نتيجة التفاعل ظهور مركبات ثانوية من مركبات حمض الخليك المكلورة وهي مركبات مصنفة على أنها مسرطنة، كما أن بقايا المبيدات والمركبات البترولية الذائبة في مياه النيل نسبة إزالتها من مياه الشرب لا تتجاوز ٣٥% والكلور لا يؤثر فيها بعكس الأوزون الذي يتخلص منها تمامًا كما يقضي على الأحياء الدقيقة والفيروسات، والذي لا يستخدم لأنه أعلى سعرًا من الكلور٠ لكنه يعتبر أرخص لو نظرنا إليه من منظور الصحة العامة للشعب فالمخلقات الناتجة عن عملياتها الفنية "الروبة" يتم صرفها على النيل ولا يتم التخلص منها بطريقة آمنة.. هذه المخلفات السائلة أشبه بمخلفات المصانع لأنها تضم العديد من الأحياء الدقيقة والفيروسات والمواد الملوثة الأخرى.

استهلاك الفرد من المياه :

٣٩٥ لتراً يومياً نصيب الفرد من مياه الشرب :

تتضمن خطة مياه الشرب لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ زيادة الطاقات المتاحة من مياه الشرب من نحو ٣٣.٣ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ الى نحو ٣٤.٧ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
وزيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٦.١ ألف كم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ الى نحو ٣٦.٨ ألف كم عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة تقدر بنحو..٧ ألف كم بنسبة ١٩% ويصل متوسط نصيب الفرد من الطاقات المتاحة من مياه الشرب الى ٣٩٥ لتراً/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

برنامج تطوير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي خصص لها نحو ٢.٥٨ مليار جنيه للإنتهاء من ٢٨٦ مشسروع مياه شرب وصرف صحي، تجاوزت نسبة التنفيذ بها ٨٠% من التكاليف الكلية، وعدد ٧ مشروعات مياه وصرف صحي بشمال وجنوب سيناء فى إطار خطة التحفيز الاقتصادي.

وتشمل زيادة الطاقات التصرفات من نحو ١٧.٨ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ الى نحو ١٩.٤٨ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها نحو ١.٦٨ مليون م٣/يوم بنسبة ٩.٤% وزيادة طاقات التصرفات لمحطات التنقية من نحو ١٣.٩٩ مليون م٣/يوم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ الى نحو ١٥.٣٣ وزيادة أطوال الشبكات من نحو ٣٠.٥٥ ألف كم عام ٢٠١٤/٢٠١٣ الى نحو ألف كم عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بزيادة قدرها نحو..٧ ألف كم بنسبة ٢.٢%.

وما أحوجنا في مصر للحفاظ علي ماء النيل مصدر الحياة الرئيسي،ولنبدأ بالحفاظ عليه من التلوث مروراً بتوفير مياه الشرب النقية والمأمونة لكل المصريين. حذرت الأمم المتحدة في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخراً من انزلاق سكان العالم إلي أزمة نقص في كميات المياه اللازمة لهم بنسبة٣٠%بحلول عام٢٠٣٠بسبب الإسراف في المياه وسوء الاستخدام،مؤكداً اتساع الفجوة بين الطلب علي المياه والكميات المتوافرة منها لتصل إلي٥٥% بحلول عام٢٠٥٠بسبب التوسع في المجتمعات العمرانية والمدنية .واستدعي ذهني ما أوردته منظمة البيئة الألمانية في دراستها من مؤشرات حقيقية لم تكن تدخل في الحسبان من قبل والتي فاقت كل توقع بشأن استهلاك المياه في ألمانيا وانعكاس ذلك علي معدلات الاستهلاك السنوي للفرد إذ أن الدراسات السابقة لهذه الدراسة كانت تظهر فقط الاستهلاك المباشر للفرد الألماني من المياه في حدود٤،٣متر مكعب في السنة باعتبار أن استهلاكه لأغراض الشرب والاستحمام والطهي لم تكن تتعدي ١٣٠٠لتر في العام مبقية استهلاكه الإجمالي في حدود ٣ متر مكعب أي ثلاث آلاف لتر للاستهلاكات الأخري غير المنظورة.

الجديد الذي أوردته الدراسة التي قام بها الدكتور يورج رخنبيرج آنذاك خبير ومستشار جهاز البيئة الاتحادي التابع للحكومة الألمانية يخلص إلي أن استهلاك الفرد الألماني من المياه يبلغ ٥٠٠متر مكعب في العام وليس كالسابق حسابه خلال السنوات السابقة لهذه الدراسة علي امتداد تلك السنوات والذي كان حده الأعلي٤،٣متر مكعب،أي أن الدراسة رفعت القيمة لأكثر من ١٢٠ضعفاً وهو أمر غير مألوف في علم الحساب أو التقاليد البحثية لتجاوزه كل التوقعات بهذه النسبة الصادمة للرأي العام وشئون البيئة وعلوم الموارد الطبيعية وهي أمور تقع جميعها داخل وجدان

وسلوك الشعب الألماني علي اختلاف مستويات الدخل والثقافة .سارعت الصحف بالاتصال بخبير البيئة لتسأله عن التفاصيل التي استجدت في دراسته ولم تكن مألوفة في الدراسات السابقة عليها،وفاجأنا هذا الخبير كما فاجأ العالم المثقف بحسابات كانت ساقطة من قبل،أهم تلك الحسابات أن المحتوي المائي الذي يدخل جسم الإنسان أو استهلاكه بصورة أخري لا ينحصر في مياه الشرب ومشتقاته التي يتناولها الإنسان بالطريق المباشر والذي لا يتعدي١٤٠٠لتر في العام،وقال مفجراً قنبلته الحسابية أن كيلو الأرز الذي يتناوله الإنسان يحتاج مكونًا من المياه في زراعته حتي ينضج ويصبح صالحاً للأكل تبلغ قيمته ٥ آلاف لتر من المياه. أما كيلو اللحم البتلو فيحتاج لأكثر من١٠آلاف لتر من المياه هو استهلاك العجل خلال دورة حياته التي تنتهي بإنتاج كيلو اللحم،كما أورد أن المكون المائي لإنتاج بنطلون الجينز يصل إلي٥ آلاف لتر قبل أن يصبح جاهزاً للاستعمال. أما كيلو البن فقد بلغ رصيده من المياه رقماً غير متوقعاً إذ بلغت قيمته ٢٠ألف لتر،أما النبيذ المستخرج من العنب فقد بلغ رقما ًكبيراً أيضاً يفوق غيره من المشروبات حيث تبلغ قيمته ألف ضعف من المياه للسعة اللترية للنبيذ.

امتدت تلك القائمة الطويلة لتشمل كافة مدخلات جسم الإنسان من الموارد الغذائية وكذا مدخلات حياته من المنتجات والمواد مترجمة إلي قيمة مائية تقاس باللتر أسوة بالمتبع من قبل من قيمة حرارية تقاس بالسعرات الحرارية يعرفها جيداً المهتمون بالرشاقة والتعامل مع مرض السكر .

تضمنت تلك القائمة الطويلة استهلاك المياه في منتجات الألمونيوم والصلب المخصوص والصلب غير القابل للصدأ والأسمنت والحديد والكيماويات ورصف وتعبيد الطرق وصناعات المشروبات المختلفة لتخرج لنا بهذا الرقم لاستهلاك الفرد الألماني من عنصر المياه والذي بلغ ٥٠٠متر مكعب أي٥٠ ألف لتر كل عام،كما لم تهمل الدراسة التعرض للفاقد والمهدر من المياه داخل ألمانيا وقارنت ذلك ببعض الدول المجاورة.فأشارت إلي أن ألمانيا يهدر منها حوالي١٤%من موارد المياه الإجمالية نتيجة للتبخر والانسكاب والغسيل غير المرشد للسيارات وغسيل أوعية الطعام وغسيل الملابس غير الموفر للمياه وأيضاً أوضحت نسبته من إهدار المياه نتيجة لتلوثه بمواد يصعب استخلاصها منه في مراحله اللاحقة .وأوردت الدراسة أن بريطانيا تأتي في المرحلة التالية لألمانيا في نسبة إهدار المياه والتي قدرتها بـ ١٩%،أما فرنسا فقد بلغت نسبة إهدار المياه فيها 26%،وأتت ايطاليا برقم ٢٨%من نسبة إهدارها لمواردها من المياه.

وما أحوجنا في مصر للحفاظ علي ماء النيل مصدر الحياة الرئيسي،ولنبدأ بالحفاظ عليه من التلوث مروراً بتوفير مياه الشرب النقية والمأمونة لكل المصريين بكافة الربوع لننتهي بالدخول في قضية

الاستعمال المرشد للمياه خاصة في الزراعة وهي القضية التي تحياها أوروبا حالياً بالعمق الذي فجرته هذه الدراسة والتي فتحت الباب لدراسات أخري تلتها.

تهالك الشبكات والتسرب من مواسير مياه الشرب المتهالكة :

يتسرب حوالي ٧٠% من مياه الشرب قبل وصولها للمنازل بسبب تهالك الشبكات وتحقق حوالي مليار جنيه سنويًا خسائر نتيجة لهذا الفاقد علاوة على انفجار المواسير أو كسرها مما يصيب حياة المواطنين بالشلل التام.. ورغم المشاكل الناتجة عن هذه الأعطال إلا أن الأخطر هو الشروخ الموجودة في المواسير المتهالكة والتي تؤدي إلى اختلاط المياه الجوفية بما تحمله من ميكروبات بمياه الشرب فضلاً عن التأثير الخطير للمياه المتسربة على أساسات المباني. سوء حالة شبكات المياه وتدهور الحالة الفنية للمحطات بسبب غياب الصيانة كانت أهم الأسباب التي أرجعت إليها الدراسات زيادة معدلات فاقد المياه إلى نسب تتراوح بين ٥٠ : ٧٥% من إجمالي المياه المنتجة بخسائر تزيد على ما يعادل مليار جنيه سنويًا فقد أشارت دراسة اشترك فيها مجموعة من المتخصصين من مراكز بحثية مختلفة إلى أن ما يقرب من ٤٥% من المياه يتسرب في المحطات وأثناء رحلة المياه إلى المنازل وقدرت الدراسة قيمة المياه المهدرة بمليار جنيه.. مؤكدة أن استعادة هذا الفاقد سيحقق وفرًا في التكاليف الاستثمارية لإنشاءات جديدة تقدر بحوالي ٨ مليارات جنيه إضافة أنه سيزيد من نصيب الفرد في المياه، يشكل تهالك الشبكات يشكل تهديدًا خطيرًا على صحة المواطنين حيث تتسرب المياه الجوفية بما تحمله من ملوثات ميكروبية إلى المواسير وتختلط بمياه الشرب، وأيد ذلك تقرير آخر صدر عن لجنة الإسكان بمجلس الشعب وأشار إلى أن نسبة الفاقد يزيد عن ٥٠% وأن الدولة تتحمل خسائر سنوية تصل إلى ١.٥ مليار جنيه سنوياً.

وقد أجريت العديد من الأبحاث الميدانية حول هذه المشكلة وزار محطات المياه داخل القاهرة وخارجها ورصد بدقة أسباب زيادة فاقد المياه والتي أكدت أبحاثه أنها تقترب من ٧٥%. وأن الإنتاج الإجمالي لمياه الشرب يصل إلى ١٥.٥ مليون متر مكعب ونتيجة لتهالك شبكات المياه يضيع ما يقرب من ٧٥% من هذه الكمية حيث يصل الفاقد إلى ١١.٥ مليون متر مكعب بتكلفة ٧.٥ مليون جنيه خاصة في ظل انخفاض شديد في كفاءة الشبكات المحلية التي تغذى الأحياء والمناطق المختلفة بخلاف الشبكات الرئيسية التي يتعدى أعمار معظمها الخمسين عامًا ولم يطلها أي تجديد أو إحلال.. وعانت كثيرًا من انفجار العديد من المواسير الرئيسية والفرعية مما تسبب في انقطاع المياه عن المواطنين لفترات طويلة.

شركة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى تقدم خدماتها لـ١٦ مليون مواطن بكفاءة عالية على مدار الـ٢٤ ساعة وذلك من خلال إنتاج ٦ ملايين متر مكعب من المياه يوميًا يتم إنتاجها في ١٣ محطة مياه عملاقة منتشرة بجميع أنحاء القاهرة الكبرى ويتم توزيعها من خلال شبكة مواسير طولها ١٥ ألف كيلو متر، وبالنسبة لتجديد الشبكات فإن الشركة وضعت خطة لإحلال وتجديد ما يقرب من ١٥٠ كيلو متر سنويًا وأن عملية الإحلال مستمرة دون توقف ولا تستطيع زيادة هذه الكمية ليس لقصور في التمويل أو الإمكانيات ولكن لعدم إمكانية الحفر في شوارع القاهرة الكبرى أكثر من ذلك إضافة إلى أن عمليات الإحلال والتجديد لا يشعر بها المواطنون لأنها تتم دائمًا في الفترات الليلية، كما أن الشركة لديها ٥ سيارات مزودة بأجهزة الكشف عن تسرب المواسير داخل باطن الأرض دون إجراء حفر وتقوم هذه السيارات بالمرور على جميع محاور القاهرة للكشف عن التسرب ليلاً وعند اكتشاف أي تسرب يتم معالجته.

وبالنسبة لضعف المياه في بعض المناطق فبعضها تقع على منسوب مرتفع جدًا الأمر الذي قامت الشركة معه بتنفيذ روافع لرفع المياه بهذه المناطق وضغط المياه الضعيف بسبب التصميم القديم للمواسير بأقطار صغيرة تسمح بمرور كميات ضئيلة من المياه لا تتناسب مع الارتفاعات الحالية للعقارات كما أن معاناة أحياء العاصمة البعيدة لا يصلها سوي بقايا كميات المياه وتكون غير كافية خاصة مع الكثافة السكانية الضخمة.

وما يتردد عن ارتفاع قيمة فواتير المياه للمستهلكين بعد أن أصبحت مرفق المياه شركة تابعة للشركة القابضة فإن جميع شركات المياه بالمحافظة كانت تقوم ببيع المياه بسعر ٢٣ قرشًا للمتر منذ عام ١٩٩٦ إلا أن القاهرة كان السعر بها ١٢ قرشًا وبقرار تحويل الهيئة إلى شركة كان لابد من توحيد سعر بيع المتر على مستوى الجمهورية والزيادة التي سيتم تطبيقها على مرحلتين لتخفيف الأعباء عن المواطنين كما تقوم الشركة حاليًا بتصنيع عدادات عالية الجودة "رقمية" لتفادي الأخطاء التي كانت تحدث بسبب القراءة اليدوية. ولحل هذه المشكلة يجب تغيير مضخات المياه لتسير خلالها بالقوة المناسبة التي قد تمكنها من الوصول للأدوار العليا. تعرف كلمة الفاقد بأنها الفرق المحاسبي بين كمية المياه المنتجة وكمية المياه المحاسب عليها بمعنى أننا ننتج حوالي ٢٠ مليون متر مكعب من المياه في اليوم وما يتم تحصيله من البيع يصل إلى نصف هذه القيمة تقريبًا أي ٥٠% منها فقط!! ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين أولهما التسرب في الشبكة والثاني هو التحصيل.. وبالنسبة للسبب الأول فإن الفاقد يقتصر على الشبكات القديمة التي يتم تسريب المياه منها نظرًا لأن زمن إنشائها قد تجاوز ٣٠ عامًا وتقوم الدولة بتمويل مشروعات لها

في حدود ١-٢% من إجمالي الخطة العامة لمياه الشرب.. أما التسرب داخل المنازل فهو مسئولية المواطن دون شك وهو يقترن بالسبب الثاني وهو تدني سعر التعريفة مقابل الخدمة.. فالمواطن نتيجة لذلك لا يشعر بالمسئولية نحو المحافظة على المياه ويترك الخزانات والوصلات المنزلية مهملة دون إصلاحها.. فالفاقد في التحصيل هو النسبة الغالبة ويصل إلى حوالي ٢٥% من إجمالي الفاقد الـ٥٠% ويتجسد ذلك في المصالح الحكومية التي لا تدفع على الإطلاق ثمن كميات المياه المبيعة لها وكذلك الحال بالنسبة للأندية ودور العبادة وبعض جهات القطاع الخاص. وأن مياه الشرب تمثل نسبة تتراوح ما بين ٨-١٠% فقط من كميات المياه الواردة من النيل إلى الجمهورية بأكملها وهي بالقطع ليست نسبة كبيرة وربما يرجع السبب في ذلك إلى نظم الري المستخدمة في مصر منذ أيام قدماء المصريين وهي الري "بالغمر" والتي تتسبب في استهلاك كميات هائلة من المياه، فما يأتي إلينا من النيل هو ٥٥ مليار متر مكعب نصيب مياه الشرب منها ٦ مليارات فقط والفاقد هو ١.٥ مليار تقريبًا.. فقد تراجعت نسبة الفاقد الآن خلال السنوات الثلاث الماضية من ٣٤% فيما سبق إلى ١٦% فقط الآن وهذه النسبة ليست عالية ولكنها مقبولة إذا ما قورنت بالنسبة العالمية للفاقد وهي ١٢%!! فيجب ألا نغفل في هذا الصدد أن القاهرة الكبرى بها العديد من المناطق العشوائية والموجودة في أطرافها والتي لم يتم تقنين وضعها بعد حيث يقوم بعض الأهالي في هذه المناطق بكسر الخطوط الرئيسية للهيئة وتوصيل خطوط لها منها بمد مواسير من المحابس مما يسهم في تغذية منطقة عشوائية بالكامل بوصلات خلسة أي أنها مياه تم توصيلها بطرق غير قانونية لم تتم المحاسبة عليها وكانت هذه الظاهرة قد انتشرت بصورة واضحة في أطراف القاهرة كمناطق المرج والسلام وشبرا الخيمة ومناطق أخرى كثيرة بالجيزة أيضًا لم يتم تقنين وضعها بتوصيل مرافق إليها.. ولحل هذه المشكلة تم اللجوء إلى لجان المصالحة من خلال حملات متحركة تطلب من هؤلاء المواطنين التصالح مع الهيئة وتركيب عدادات للمحاسبة على المياه التي يحصلون عليها أن الخسارة التي تعود على الدولة في هذا الصدد ليست مياه الشرب مصدرها ولكن الصرف الصحي الذي يتم تحصيله كنسبة من تعريفة المياه فالتعريفة الحالية تتسم بالثبات وعدم مواكبتها للأسعار الحالية في حين أن تعريفة خدمة المياه تنقسم إلى ثلاثة مكونات أساسية أولها رد تكلفة ثمن التشغيل والصيانة وتتضمن الأجور والمصروفات الجارية والخامات ومستلزمات التشغيل واستهلاك الكهرباء وثانيها رد تكلفة الإحلال والتجديد وثالثها رد التكلفة الاستثمارية التي تم إنفاقها في هذه المشروعات (الإهلاك). وما ينبغي الإشارة إليه هو أن متوسط التعريفة الحالية لا يفي إلا بحوالي ٦٠% من المكون الأول الخاص بالتشغيل والصيانة مما يكبد

الدولة خسائر فادحة في هذا الصدد. على مستوى الجمهورية بأكملها فإن العجز في الإيرادات لمياه الشرب يصل إلى ١٤٠٠ مليون جنيه وبالنسبة للصرف الصحي يصل إلى ١٣٥٠ مليون جنيه أي بإجمالي ٢٧٥٠ مليون جنيه عجز في إيرادتهما معًا!! وهو ما يمثل الدعم الذي تقوم به الحكومة لهما سنوياً.

وبالنسبة للمكون الثاني الخاص بتكلفة الإحلال والتجديد فتقوم الدولة بدعمه سنويًا بمبالغ إضافية لما سبق تصل قيمتها إلى حوالي ١٥٠ مليون جنيه سنويًا بنسبة ١% تقريبًا من إجمالي الاستثمارات المنفقة والمفروض أن تصل هذه النسبة إلى حدود ٤-٥%، أما بالنسبة للمكون الثالث وهو الاستثمارات فقد قامت الدولة في العقدين الآخرين بتنفيذ مشروعات مياه شرب وصرف صحي بإجمالي استثمارات يصل إلى ٥٥ مليار جنيه وهو ما يقدر بسعر اليوم بحوالي ١٥٠ مليار جنيه وليس من المنطقي بأي حال إهدار هذه الثروة أو عدم وضعها في الاعتبار.

وربما يتمثل طوق النجاة للخروج من المأزق الحالي فيما تقوم به وزارة الإسكان حاليًا بإعادة هيكلة القطاع بحيث يكون ضمن مكوناته إنشاء جهاز تنظيمي رقابي يضمن الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطن من مياه الشرب والصرف الصحي وبسعر مناسب لجميع شرائح التعريفة من منزلي وتجاري وصناعي وسياحي وحكومي مع الأخذ في الاعتبار عدم تحميل المواطن محدود الدخل أية أعباء إضافية والحفاظ على الدعم المقدم له من خلال الشرائح المختلفة وبالقطع سيؤدي ذلك إلى تقليل الفاقد وتحقيق أفضل استغلال المشروعات في هذا المجال وكذلك تقليل الأعباء الملقاة على عاتق الدولة من الدعم مما يمكنها من تنفيذ مشروعات مستقبلية تسمح بتغطية جميع أنحاء الجمهورية بمشروعات مياه وصرف صحي وفقًا لخطط زمنية تدريجية وسوف تكون هناك مهام جديدة متعددة لهذا الجهاز التنظيمي المزمع إنشاؤه من بينها وضع معايير الأداء الفنية والمالية وإجراءات الرقابة وتحديد أسس وضوابط إعداد دراسات التكاليف وتسعير الخدمات وتقديم المساعدات الفنية للجهات المعنية في إعداد الدراسات التي يتم بناء عليها حدود مستويات الأداء المستهدفة أي مدى مطابقة المياه للمواصفات والضغوط المطلوبة لوصول المياه إلى جميع أطراف الشبكات والأدوار العليا وكذلك مراجعة واعتماد خطة خمسية زمنية يتم إعدادها بمعرفة كل مرفق توضح النسبة المستهدفة من استعادة التكلفة سنويًا وتقييم إنجازات كل مرفق سنويًا وكذلك مراجعة وإجازة صيغ العقود والاتفاقات التي تنظم العلاقات المتبادلة بين جهات تقديم الخدمة والمستهلكين ومراقبة التزام الجهات المعنية بمعايير الأداء الفنية والمالية وإصدار التراخيص اللازمة لتشغيل محطات مياه الشرب والصرف الصحي.

يجب أن يعلم المسئولين أن مياه الشرب لم تعد تصل المساكن بقوة دفع الدعم فهي الآن سلعة فيها البعد التجاري وحسابات المكسب والخسارة ومادام المستهلك يدفع أكثر من أي وقت مضى فمن حقه أن يعرف الكثير عن السلعة التي يشتريها، شهدت مياه الشرب ضجة كبيرة أثيرت نتيجة التغيير المفاجئ الذي حدث بشأن تسعيرها وكيفية احتساب شرائحها للجمهور فقد خرجت تعريفة المياه من دائرة الدعم ودافع المسئولون بمرفق المياه عن مبررات إلغاء الدعم قائلين: المتر المكعب تصل كلفته إلى ٥٥ قرشًا وسعر بيعه للمستهلك ١٣ قرشًا فقط، وبالفعل تم تغيير الأسعار وتغيير مسمى الجهة المسئولة عن المياه من مرفق مياه الشرب للقاهرة الكبرى إلى شركة مياه الشرب للقاهرة الكبرى والتي باتت واحدة من شركات الشركة القابضة وفوجئ المستهلك بأرقام فلكية في فاتورة المياه وردًا على الاستغاثة جاء إعلان المسئولين عن النظام السعري الجديد فالسعر ١٨.٥ قرش لأول عشرة أمتار مكعبة ثم ٢٣ قرشًا للمتر المكعب بعد ذلك، لكن الحسابات فيما بعد كانت غير منطقية حيث جاء سعر المتر المكعب في بعض الفواتير ٦٠ قرشًا بل وصل في بعض الأحيان إلى ١١٠ قروش للاستهلاك المنزلي.

أصبحت فاتورة المياه تمثل رعبًا للمستهلك.. حيث جاءت القيمة المالية للاستهلاك غير متفقة مع كمية الاستهلاك والسعر معًا وتستمر تداعيات المشكلة فرغم تحرير سعر مياه الشرب فإن مستوى الخدمة كما هو لم يطرأ عليه أي تغيير فانقطاع المياه في بعض المناطق مازال مستمرًا وعدم وصول المياه إلى الأدوار العليا مازال يمثل ظاهرة وأن المياه تكون أحيانًا محملة بالشوائب وبرائحة غريبة ومذاق غير مستساغ.

<u>الإفراط في شرب المياه :</u>

على عكس ما هو سائد في أذهان الكثيرين أكدت دراسة أمريكية أن الإفراط في تناول المياه يشكل خطورة بالغة على الصحة، فقد كانت الوصفة الطبية المتعارف عليها بالنسبة لرواد مراكز الألعاب الرياضية وكبار الرياضيين على حد سواء هي ضرورة تناول كميات كبيرة من المياه من أجل تجنب الإصابة بالجفاف. لأن خبراء التغذية كانوا يؤكدون دائمًا أن الإنسان لا يستطيع الحصول على كمية كافية من السوائل أثناء التدريب ولكن بعض خبراء الصحة يؤكدون الآن على الضرر البالغ الذي يسببه تناول كميات كبيرة من المياه. يقول هؤلاء الخبراء أن شرب المياه بكثرة يتسبب في تغييرات كبيرة في كثافة الدم وذلك يمكن أن يؤدي إلى انخفاض شديد في نسبة الصوديوم في الدم ويصاحب ذلك الإصابة بالجفاف وبذلك تعارض نتيجة الدراسة كل ما كان سائدًا عن فائدة تناول المياه خاصة بعد التدريبات أو بعد بذل مجهود بدني.

وتقول الدراسة أنه في أثناء التدريبات العنيفة تعجز الكلية عن إفراز الكميات الزائدة من السوائل، ولذلك فإن المياه الزائدة سوف تتراكم في خلايا الجسم. وكلما يشرب الإنسان كميات كبيرة من المياه كلما يختزنها الجسم خاصة في الخلايا الموجودة بالمخ والتي تمتص المياه أكثر من غيرها ونظرًا لعدم وجود مساحة لتلك الخلايا لكي تتمدد فيها فإنها تضغط على الجمجمة، ويؤدي تخزين المياه في خلايا الجسم بكمية كبيرة إلى الدوخة وبعض مشاكل التنفس وبعض الأشخاص يصابون بالإغماء وفي أسوأ الحالات يمكن أن تتسبب في الوفاة.

تعتبر مصر من الشعوب التى تسرف في تبديد أهم موارد المياه الطبيعية في السبعينات كان اللتر من ماء الشرب النقي في السعودية يبلغ ثمنه أكثر من لتر البترول الخام. فأقامت مشاريع تحلية مياه البحر وما تتكلفه من مليارات الدولارات وقد استخدموا حلول غير تقليدية لمشكلة نقص المياه لديهم وتفكيرهم بنقل جبل جليد عبر المحيطات والبحار إلى شواطئ السعودية وإذابته والاستفادة من مائه تحت ظروف علمية مقننة وكيف أنه مستمرون في توعية مواطنيهم وزوار بلدهم باللافتات والرسائل التي يضعونها على منتجاتهم بأهمية الحفاظ على المياه كثروة قومية.

<u>عقوبات لرش الشوارع بمياه الشرب والتعدي على الشبكات :</u>

كشف نائب رئيس مجلس الدولة المستشار القانوني لجهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي من ملامح القانون الجديد الذي أعده الجهاز لتنظيم مياه الشرب والصرف الصحي، مشيرا إلي أنه الآن في مرحلة المناقشة ومن المقرر تقديمه لمجلس الوزراء قريبا عقب الانتهاء منهوأوضح أن القانون شمل عدة تعديلات مهمة للمواطنين؛ الأولي خاصة بوضع عقوبات علي الممارسات الخاطئة للمياه مثل رش الشوارع والحدائق والاستخدام في غير أغراضها بجانب التعدي علي الشبكات والخطوط من سرقات وتوصيلات، ستصل العقوبات إلي السجن المؤبد والمشدد وغرامات تصل إلي ١٠٠ ألف جنيه، أما التعديل الثاني فخاص بتشجيع القطاع الخاص للعمل في القطاع وتنظيم السوق من خلال انشاء محطات للصرف الصحي، وبالنسبة للتعديل الثالث فهو خاص بمنح الجهاز لرخص لمقدم خدمة المياه والإدارة شاملة المحطات والشبكات لضمان جودة المياه المنتجة وعدم انقطاعها واستمرار الضغوط، والتعديل الرابع وهو خاص بإعداد عقد بين مقدم الخدمة أو الشركات والمستهلك عند التقدم بطلب لدخول المياه لمنشأتهم وذلك للتعريف بالحقوق والواجبات للشركات والمستهلكين، كما تم منح موظفي الجهاز ضبطية قضائية بعد موافقة وزير العدل لمراقبة هذه الأعمال المخالفة هذا إلي جانب استحداث نظام لتسوية المنازعات بين الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال والدولة وبين الشركات وبعضها دون اللجوء إلي القضاء علي أن

يتم تشكيل لجنة مختصة بهذا الغرض أن العقوبات التي نصت عليها مسودة القانون هي كالتالي السجن المشدد وحتي المؤبد وغرامة من ٢٠ إلي ١٠٠ ألف جنيه في حالة الهدم أو الإتلاف العمد لمرافق المياه أو الصرف الصحي وإذا تعطلت الخدمة تصل إلي أقصي عقوبة وهي المؤبد الحبس من ٢٤ ساعة وحتي عامين وغرامة من ألف إلي ١٠ آلاف جنيه لكل من وضع توصيلات لسرقة المياه أو الصرف الصحي الحبس بمدة لا تقل عن ٦ شهور وحتي ٣ سنوات وغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ألف جنيه لكل من يخالف تعريفة المياه الحبس بمدة لا تقل عن ٣ شهور وحتي ٣ سنوات وغرامة لا تزيد علي ١٠٠ ألف جنيه لكل من أفشي أو نشر أو أذاع أي معلومات تحصل عليها موظف بحكم وظيفته من منشأة عاملة بقطاع المياه أو الصرف الصحي الحبس بمدة لا تقل عن ٦ شهور وغرامة بين ألف وحتي ٢٠ ألف جنيه عقوبة رش المياه أو استخدامها في غير الغرض المخصص له وهو الشرب وفي حالة تكرار المخالفة تتضاعف العقوبة تم وضع باب خاص بالشركة القابضة للمياه والصرف ومنح الجهاز التنظيمي سلطة رقابية والحد من إهدار المياه ومنع استخدامها في غير الأغراض المخصصة لها ولمخالفي التراخيص.

<u>توفيق أوضاع ٢٠٠٠ محطة مياه أهلية :</u>

أكد نائب رئيس جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي رئيس الإدارة المركزية الفنية – أن محطات المياه الأهلية أصبحت مشكلة لا يمكن السكوت عنها أو إغفالها وباتت تؤرق أجهزة الدولة لما تتسبب فيه من مشاكل تطفو علي السطح من آن إلي آخر وأشار إلي أن الجهاز سبق وأن حذر من خطورة المحطات الأهلية وقام بفتح هذا الملف بالكامل في ٢٠١٢ وتم وضع اشتراطات ومعايير لترخيصها بعد أن أصبح من الصعب القضاء عليها وتحولت إلي استثمارات، موضحا أنه تم إرسال خطابات لجميع المحافظات والأجهزة المحلية بها لحصر هذه المحطات للبدء في توفيق أوضاعها وتقنينها وإلزام وزارة الصحة بالتفتيش عليها نظرا لكون هذه المحطات تنتج مواد غذائية تخضع لرقابة الوزارةأن العدد غير الرسمي لهذه المحطات يبلغ من آلفي إلي ثلاثة آلاف محطة بانحاء الجمهورية في حين أن العدد الرسمي طبقا لأخر حصر وصل إلي ١٠٠٠ محطة في ٢٠ محافظة، وأشار إلي أن هذه المحطات تقوم بتنقية ومعالجة مياه الأبار الجوفية للوصول إلي مياه تكون صالحة للشرب وأحيانا تقوم بانتاج مياه غير صالحة نظرا لأن الآبار قد تكون بها زيادة في تركيز عنصري الحديد أو المنجنيز مما يؤثر علي اللون وطعم المياه، كما أن تهالك وقدم بعض شبكات الصرف الصحي المحيطة بهذه المحطات والتوصيل العشوائي لها قد تكون سببا في تلوث المياه المنتجة، وزارة الصحة وضعت اشتراطات صحية لتنفيذ هذه المحطات بحيث يكون الحرم

الخاص بها لا يقل عن ٤٥ متراً للابتعاد عن الكتل السكنية وبالتالي ضمان عدم اختلاط الصرف الصحي بالمياه الجوفية وبسبب هذا الشرط تحصل معظم المحطات علي عدم مطابقة للاشتراطات الصحية المقررة..وكشف نائب رئيس الجهاز التنظيمي أن مكونات عمليات تنقية هذه المحطات عبارة عن وحدة تعقيم مبدئي (منظومة حقن الكلور) وفلاتر رملية وكربونية لتضليل العكارة والتخلص من الرائحة والطعم واللون غير المقبول بجانب مرشح غشائي لترشيح وإزالة العناصر والمركبات والأملاح الذائبة أما وسائل التعقيم فتكون باستخدام الأشعة فوق البنفسجية أو بإضافة الكلور في المرحلة النهائية، وأوضح أنه علي الرغم من ذلك تنتج هذه المحطات أحيانا مياها غير صالحة للاستهلاك الآدمي لعدة أسباب منها أنه قد يكون المرشح الغشائي المستخدم شبه منفذ فينتج مياها قليلة الأملاح الذائبة أو منزوعة الأملاح كليا بجانب تقليل نسبة عنصري الكالسيوم والمغنسيوم وكل هذه العناصر قد تسبب بعض الأضرار الصحية علي الإنسان، كما يمكن أن تكون عدم صلاحية المياه ناتجة عن عدم استخدام وسيلة مناسبة للتعقيم مما يؤدي إلي زيادة فرص تعرض المياه للتلوث البكتيري، هذا إلي جانب عدم وجود عمالة مدربة لتشغيل وصيانة المحطات كما أن بعض الأهالي يستخدمون جراكن غير مطابقة للاشتراطات الصحية فتسبب تلوث المياه.
وأكد خالد ضياء الدين أنه من منطلق حرص الدولة والجهاز علي الاستفادة من الاستثمارات التي تم ضخها في هذه المحطات الأهلية وللاستفادة من منظومة انتاج المياه التي أقيمت بهذه المناطق الفقيرة؛ تقرر توفيق أوضاع هذه المحطات بشرط ضمان جودة المياه المنتجة وصلاحيتها للاستخدام الآدمي وهو ما بدأنا فيه منذ فتح الملف في ٢٠١٢ وتم التنسيق مع وزارة الصحة لإعداد بروتوكول يوضح الإجراءات والخطوات الخاصة بتوفيق أوضاع المحطات واعتماده من اللجنة العليا للمياه بوزارة الصحة في إبريل من ٢٠١٣ وقام الجهاز بإعداد مذكرة وعرضها علي مجلس المحافظين الذي قرر التنسيق بين وزارتي الإسكان والتنمية المحلية لبحث مدي ملائمة هذه المحطات كما تم إرسال خطابات للتنسيق مع شركات مياه الشرب بالمحافظات لحصرها حتي اتخذت المجموعة الوزارية للخدمات قرارا بتاريخ فبراير ٢٠١٤ لتوفيق أوضاع مثل هذه المحطات، مشيرا إلي أن هناك بعض المحطات قامت بتوفيق أوضاعها بعد تطبيق الاشتراطات والمعايير بينما مازال الجانب الأعظم منها لم توفق أوضاعها.

إن تحلية مياه البحر هي أحد الحلول المهمة والرائدة لمواجهة كارثتي الفقر المائي والتغيرات المناخية فطبقًا للوضع الراهن فإن نصيب الفرد في مصر من المياه لا يتعدى ٦٠٠ متر مكعب في العام وهو أقل بكثير من الحد الدولي للفقر المائي والمقدرة نحو ألف متر مكعب للفرد في العام.

إضافة لذلك، فإن هناك فقدًا وإهدارًا لتسعة مليارات متر مكعب من المياه في الدلتا بسبب الاعتماد على نظم الري التقليدية، والتوسع في الزراعات الاستوائية المستهلكة للمياه بالدلتا والأراضي الصحراوية مثل زراعة الأرز والموز. وإذا ما أضفنا لكل ذلك توقعات خبراء البيئة بتذبذب معدل الأمطار بهضبة إثيوبيا بفعل تغير المناخ بين انخفاض بنحو ٧٦% أو زيادة بمعدل ٣٠%، ففي الحالتين فإننا نواجه كارثة مستقبلية مما يدفعنا لضرورة التفكير من اليوم وبجدية في زيادة معدلات تحلية مياه البحر. وبالنسبة للمشروعات الحالية لتحلية مياه البحر فهي موزعة على المدن الساحلية بالبحر الأحمر وخليج العقبة للأغراض السياحية وخدمات الفنادق، ولا يتعدى إنتاجها نصف مليار متر مكعب، وهو معدل إنتاج ضئيل خاصة في ظل تنوع مصادر المياه التي يمكن تحليتها سواء بالبحر الأبيض والأحمر أو الخزانات الجوفية التي تتوافر في طبقاتها المتوسطة الأعماق كميات كبيرة من المياه المالحة.

موقف مصر من تحلية مياه البحار:

إتخذت القيادية السياسية قرارا بتوقف مد المحافظات الحدودية والمطلة علي بحار من مياه نهر النيل والاعتماد علي مياه التحلية، حتي وصل عدد محطات تحلية مياه البحار إلي ٤ محطات منها محطتان بالغردقة ومحطة في مرسي مطروح وأخري بشرم الشيخ تنتج حوالي ١٠ آلاف متر مكعب من المياه يوميا أن تكلفة انتاج المياه من محطات التحلية باهظة للغاية، فتنفيذ المتر الانشائي لهذه المحطات يتكلف ٨ آلاف جنيه وبالتالي يتم حساب تكلفة المحطة بالكامل من خلال مساحتها الكلية وهذا الرقم مبالغ فيه بالطبع، لذا فقد بدأت القوات المسلحة العمل في هذا المجال بتنفيذ مثل هذه المحطات وعرضها علي المستثمرين لتشغيلها بحق انتفاع ثم تؤول إلي الدولة مرة أخري وتم بالفعل طرح ٤ مشروعات لتحلية مياه البحار خلال المؤتمر الاقتصادي في مارس ٢٠١٤، وعلي الرغم من هذه التكلفة الباهظة إلا أن تكلفة توصيل المياه من نهر النيل إلي محافظة تبعد عن أقرب مصدر من النيل بحوالي ٥٠٠ كيلو متر هي أكبر بالتأكيد بجانب توفير الحماية لها خوفا من تعرضها للسرقات مما يزيد من تكلفتها لذا فليس أمامنا حل غير محطات التحلية هناك العديد من السرقات وزادت خلال الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير خاصة في مرسي مطروح حيث يقوم بعض المواطنين بعمل وصلات من هذه الخطوط إلي أراضيهم ومساكنهم وهو ما يتسبب في ضعف الضغوط إلي المحافظة نفسها، وبجانب ذلك هناك سرقات في المناطق العشوائية غير المرخصة.

وفيما يتعلق باقتصاديات تحلية المياه، يوضح الأمين العام السابق لمركز بحوث الصحراء أن تكلفة تحلية المتر المكعب من المياه عالميًا لا تتعدى نصف دولار، في حين أنها تقدر في مصر بنحو ٥ إلى ٨ جنيهات، هذا مع الأخذ في الاعتبار انخفاض سعر الغاز أو الوقود المستخدم لعمل محطة التحلية مقارنة بالسعر الحقيقي للوقود عالميًا. هذه التكلفة يمكن أن تنخفض من خلال إنتاج فلاتر وأغشية تحلية المياه محليًا، وهو ما يخفض من سعر التكلفة إلى النصف. إضافة إلى ذلك، يجب أن يتم الاعتماد على المصادر النظيفة للطاقة مثل الطاقة النووية والتي تعد أحد التوجهات الدولية لإنتاج الطاقة الكهربائية وإن كانت مكلفة جدًا. كما أن بعض الدول اتجهت نحو إنتاج الوقود الحيوي مثل الإيثانول والبيوديزل المستخرج من النباتات السكرية والزيتية، وبالنسبة للمنطقة العربية فإن الطاقة الشمسية هي أفضل مصادر الطاقة الشمسية هي أفضل مصادر الطاقة المتجددة التي يجب أن نركز عليها، فطبقًا لتقديرات عالم البيئة الدكتور محمد القصاص فإن كمية الطاقة التي يمكن إنتاجها من الطاقة الشمسية تفوق احتياطيات البترول، فمن الضروري أن ندعم البحوث لتصنيع وإنتاج خلايا طاقة شمسية عالية الكفاءة. ويجب أن تضع الدولة سياسة للحد من إهدار مياه النيل وأن توجه المياه للمشروعات الزراعية والصناعية للمدن حول النيل، وأن يتم إنشاء محطات تحلية لمياه البحر للمناطق الساحلية والنائية بحيث توجه المياه الناتجة لتنمية وإعمار هذه المدن.

وتحرص بعض الولايات الأمريكية على نقطة الماء إلى الحد الذي يضعون على الموائد في المطاعم المختلفة لافتات صغيرة ترحب بالضيوف أولاً ثم تعتذر عن عدم تقديم مياه الشرب إلا لمن يطلبها وذلك لندرتها وضرورة الحفاظ عليها. وفي معظم بلدان أوروبا أصبحت صنابير المياه ذاتية الإغلاق هي السائدة حيث تفتح وتغلق أتوماتيكيًا كل دقيقة أثناء استخدامها فتوفر الحاجة الضرورية من الماء دون إسراف وفي دول كثيرة من أفريقيا يضعون قوالب الحجارة في سيفونات المياه فيرتفع مستوى الماء بها وتمتلئ بنصف الكمية المعتادة من المياه.. تلك أمثلة تمثل حضارات مختلفة واجهت مشكلة مياه الشرب بطرق مختلفة تدل على أن الندرة وحدها قد لا تكون دافعًا لزيادة الوعي وإنما الحرص على الموارد وتعظيم استخدامها قد تمثل حافزًا أقوى إذا أصبحت جزءًا من السلوك العام للمواطنين حتى لو كان هناك وفرة في الموارد.

فإذا ما قارنا بين تلك الأمثلة وما يحدث في مصر لوجدنا نمطًا استهلاكيًا للمياه المتاحة من نهر النيل وهو المورد الوحيد لها كما قلنا حيث أن الأمطار لا تمثل مورداً بعد التغير الحاصل الآن في الطقس والذي غير الخريطة المناخية للعالم كله وبالتالي مصر. الذي يمكن أن نسميه "إسراف

الفقراء" تعبيرًا عن السفه الذي أصبح يميز الإستهلاك بوجه عام وبالذات في الموارد الاستراتيجية ومنها بالطبع المياه.. والمراقب لما يحدث يوميًا بالشارع المصري لابد أن تصدمه الممارسات التي تؤكد سلوك السفه الذي نعنيه وبعض جوانبه تستحق دراسة منفصلة عن دوافعه النفسية وأسبابه وأفضل الوسائل لتقويمه وتصحيح مساره ولعلنا نستطيع أن نورد بعضًا من تلك الممارسات التي من طول ما مورست أصبحت جزءًا من تكوين السلوك العام ولم تعد تمثل صدمة تلفت النظر أو تثير الدهشة.

غسيل السيارات يوميًا بخراطيم تسهل العمل ولكنها بالقطع ليست الطريقة المثلى لتنظيف السيارات حيث أن أي خبير سوف يعلم أن الغسيل اليومي يضر بالسيارة ضررًا بالغًا حين تأكل المياه جسم السيارة بالتدريج فضلاً عن إهدار أضعاف ما تحتاجه عملية التنظيف.

استخدام مياه الشرب في ري الحدائق وأشجار الطرق وذلك لعدم وجود بديل آخر مثل المياه المعالجة المعاد استخدامها كما يحدث في كل العالم، ولعل الأحياء الراقية في مصر تجور علي حق الأحياء الشعبية وتستهلك جزءًا كبيرًا من نصيبها في مياه الشرب لري الحدائق.

ليس هناك أي رقابة على حارس العقارات الذين اعتادوا على رش الماء أمام المنازل دون مبرر مادام الملاك والسكان الذين يسددون فاتورة المياه لا يعترضون على هذا السلوك وينعكس ذلك سلبًا على أسفلت الطريق فيدمره ويكلف ميزانية الدولة مئات الملايين لإعادة الرصف سنويًا.

لايعترض الملاك والسكان على استخدام مياه الشرب بغزارة في تنظيف سلالم العقارات ومداخلها٠

لازالت الأحجام الكبيرة من "السيفونات" شائعة الاستخدام على الرغم من أن نصف الكمية المستخدمة يوميًا يمكن توفيرها لو استخدمنا حجمً أصغر يفي بالغرض.

تنظيف خزانات المياه فوق أسطح العقارات تتم بطريقة بدائية يهدر أثناءها آلاف الأطنان من مياه الشرب التي ترفعها الموتورات إلى تلك الخزانات لاستخدامها ولو لجأ الناس إلى تطهيرها دوريًا بالطرق الحديثة بالكيماويات غير الضارة بالإنسان لانخفضت فواتير استهلاك من المياه وضمان التطهير الذي تقوم به شركات أهلية متخصصة بتكلفة بسيطة.

الإهمال في إصلاح صنابير المياه بالمنازل ودور العبادة والمصالح الحكومية وكان الأمر لا يعني الناس علمًا بأن الفاقد قد يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٣٥% من الاستهلاك في تلك الأماكن.

لقد تنبأ المحللون العسكريون بأن الحروب القادمة سوف تنشأ حول مصادر المياه وليس البترول كما حدث في القرن الماضي فضلاً عن مخاطر الجفاف والتصحر التي حذر منها الجيولوجيون

والجغرافيون على السواء والتي انعقد بشأنها مؤتمر عالمي في ستوكهولم خلال شهر أغسطس لمناقشة درء خطرهما عن أكثر البلدان تعرضاً لهما في قارة أفريقيا. لابد من تحرك قومي سريع تشترك فيه جميع أجهزة الدولة المعنية وبالذات التعليم والإعلام والمحليات والبيئة لتخطيط وتنفيذ حملة قومية طويلة المدى للتوعية ولترشيد استخدام المياه.. وقبل كل ذلك توفير الاعتمادات اللازمة لتوفير البديل عن استخدام المياه النقية في غير أغراض الشرب وبأسعار أرخص بكثير تشجع الناس على استخدامها ثم إصدار التشريعات اللازمة بعد ذلك باعتبار إساءة استخدام المياه جريمة مغلظة.. وبهذا نحافظ على ثروتنا القومية ونصون نعمة أجاد الله علينا بها.

الفاقد فى مياه الشرب :

أعلنت مصادر مسئولة بوزارة الري أن جملة الفاقد في مياه الشرب بلغ ٣٠% باجمالي ٩ مليارات متراً مكعباً واكدت المصادر أن امكانية زيادة هذه الكمية في عام ٢٠٥٠ الي ١٢.٨ مليار متراً مكعباً في العام وتجاوز هذه الزيادة حتي ١٣.٨ مليار متراً مكعباً الأمر الذي يزيد من الاعباء علي الموارد المائية لمصر بحوالي خمسة مليارات متراً مكعباً. وقد حذر خبراء الموارد المائية والرى بالمركز القومى لبحوث المياه من استمرار الفاقد من حصة مياه الشرب فى شبكات التوزيع على مستوى الجمهورية، والتى تصل إلى ٣٠% من إجمالى الحصة المقررة لمياه الشرب من السد العالى، والمقدرة بـ ٩ مليارات متراً مكعباً سنويا .

أن الإطار العام لاستراتيجية تحلية المياه فى مصر التى انتهت منها وزارة الرى، بمشاركة وزارات الكهرباء والصناعة والتجارة والاستثمار والإسكان والإنتاج الحربى، تؤكد زيادة هذه الحصص المخصصة لمياه الشرب عام ٢٠٥٠ إلى ١٣.٨ مليارات متراً مكعباً فى العام الواحد، مما سيزيد من الأعباء على الموارد المائية بحوالى خمسة مليارات متر مكعب ويجب توفير الاستثمارات الخاصة بها.

أن الاستراتيجية التى وزعت مؤخراً على الوزارات المعينة طالبت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى برفع كفاءة التوزيع والاستخدام بنسبة ١٥%، حتى تنخفض الاحتياجات بما يزيد عن مليارى متر مكعب سنويا. هناك خطورة على الموارد المائية القومية، وخاصة حصة مياه الشرب الحالية التى تمثل ١٦% من إجمالى الموارد المائية التقليدية من مياه نهر النيل، إذا تم الاستمرار وزيادة النمط الاستهلاكى الإسرافى مع زيادة أعداد السكان المتوقعة، سيكلف مصر ما يزيد عن ٣٠% من إجمالى الموارد المائية، مما سينعكس سلبا على حساب قطاعات الاستخدامات الأخرى، وخاصة القطاع الزراعى.

تقليل الفاقد في المياه :

في مصر نعيش حاليا عصر الندرة المائية وليس عصر الوفرة ان نصيب المواطن المصري من المياه يقل تدريجيا ويصل حاليا إلي٦٥٠ متر مكعب من المياه سنويا اي اقل بنسبة٣٥ % من حد الفقر المائي المسجل عالميا و المقدر بـ١٠٠٠ متر مكعب من اكبر التحديات التي تواجه منظومة الري المصري هو ضياع و اهدار ما يزيد علي٢ مليار متر مكعب سنويا من مياه الصرف الزراعي القابلة لاعادة الاستخدام في العديد من الاغراض التنموية بسبب ضخ مياه الصرف الصحي و الصناعي عليها مشيرا الي انتشار ظاهرة القاء القمامة و المخلفات المنزلية و الزراعية و الصلبة في شبكة الترع التي يصل طولها الي٣٢ الف كيلو متراً تؤدي الي مزيد من المشاكل البيئية و الصحية الكبري و تتسبب في عدم وصول المياه الي نهايات الترع من المتوقع ان يتضاءل نصيب الفرد من المياه مع مرور الايام و السنين و استمرار حالات التلوث والهدر والاستخدام الجائر وسط هذا النمو السكاني الكبير المستمر.

أكدت ندوة الحلول العملية لتقليل الفاقد في المياه أن مشكلة الفاقد في المياه تعد من الموضوعات الاستراتيجية نظرًا للزيادة السكانية وندرة المياه بالإضافة إلى المشاكل السياسية والخلافات الدولية على حصص المياه لكل دولة من دول المنبع والمصب في حوض النيل. أوضحت الندوة التي نظمتها شركة تكنوميديا جروب TMG بالقاهرة الجديدة والتي شارك فيها مجموعة من المتخصصين في إدارة شبكات المياه أن مشكلة إهدار المياه هي مشكلة كل بلدان العالم، وأن معظم دول العالم الثالث، وفي مقدمتها عدة دول عربية تعاني من مشكلة فقدان المياه بسبب سوء الإدارة وقدم الشبكات، وأن فاقد المياه يمثل خطرًا اقتصاديًا من حيث كمية المياه غير المستغلة، ومع ارتفاع تكاليف معالجة المياه وتكاليف التشغيل سنويًا والصيانة فإن الفاقد في المياه يمثل خسائر مادية مباشرة تعادل مليارات الجنيهات. بخلاف الخسائر المادية المباشرة وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستوى الخدمة التي يمكن أن تقدمها شركة المياه مع ارتفاع مستوى الفاقد كما يترتب عليها تأثيرًا بيئيًا يمكن أن يؤثر بالسلب على البنية التحتية للطرق والمنشآت، وخلال الندوة استعرض الخبير الإنجليزي بول هاريسون التجربة الخاصة بالمملكة المتحدة في مجال تقليل الفاقد في المياه كما تم استعراض أحدث الأساليب المتبعة عالميًا في مجال تقليل الفاقد. وحول نشاط شركة تكنوميديا جروب وإسهامها في تقليل الفاقد من المياه تبين أن الشركة تعمل على توفير أحدث الأنظمة العملية في جميع المجالات مثل: التصنيع المحلي لعدادات المياه الحديثة Class C والتي تعمل بنظام القراءة عن بعد أو بالكارت المدفوع مسبقًا بالتعاون مع شركة Actaris–Itron

وتوفير أحدث أنظمة القياس والتحكم بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية مثل Siemens وإعداد منظومة تقليل فاقد المياه بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية مثل Halma, Palmer & Radcom وإنشاء وتجهيز أول مركز تدريب مجهز بأحدث الأجهزة المحاكية للتشغيل الفعلي.

تعمل الشركة القابضة لمياه الشرب على التطوير والتحديث في جميع المجالات علاوة على إيجاد حلول عملية للعديد من المشاكل مثل الفاقد غير المحسوب في المياه ومن الحلول العملية استخدام العدادات الحديثة لإعادة بناء الثقة بين المستهلك وشركات المياه وأيضًا تقليل جزء رئيسي من فاقد المياه لدى نقاط الاستهلاك. كما تعمل الشركة القابضة على توفير أجهزة القياس الحديثة وربطها بالإدارات المركزية للوقوف على الأداء اللحظي لمنظومة المياه واتخاذ القرارات الملاءمة لتحسين مستوى الخدمة للمواطنين٠ وتبذل الشركة القابضة وشركاتها التابعة كل جهودها مستخدمة التكنولوجيات الحديثة لتقليل الفاقد من المياه وتقديم خدمة مميزة في مجال مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي للحفاظ على بيئة نظيفة لحماية صحة المواطن المصري مؤكدًا أن الشركة القابضة وشركاتها التابعة لن تتمكن من الوصول لهذا الهدف دون معاونة المواطن المصري وإظهاره لولائه لبلده الحبيبة في ترشيد استهلاك المياه والمحافظة على البيئة. وتضع الشركة خطة لتقليل الفاقد من المياه تتمثل في تركيب أدوات موفرة في الحنفيات لتقليل استهلاك المياه بنسبة ما بين ٥٠ إلى ٦٠% بالإضافة إلى تطوير الأدوات الصحية للوحدات الإدارية المجمعة ويكون الفاقد في المياه طبيعيا وتجاريا ويحدث الفاقد الطبيعي نتيجة لكسر مفاجئ في المواسير وفي الماضي كان هذا الكسر يستمر لساعات طويلة أما الآن وبعد تركيب أجهزة استشعار في الغرف الرئيسية يتم غلق المحبس عن الخط بمجرد حدوث الكسر وهذا يقلل من فقد المياه أما الفاقد التجاري يتمثل في الوصلات المسروقة ويتم تتبع هذه الوصلات وإجبار أصحابها على تركيب عدادات وتقوم الشركة بحملات توعية في المدارس وحارس العقارات لتعريفهم بأهمية المياه وتشجيعهم على تقليل استخدام المياه حيث يتم تقديم كيلو سكر وباكو شاي لأي حارس عقار يقوم بتخفيض استهلاك المياه بالإضافة إلى سحب خراطيم المياه من حارسي العقارات الذين يستخدمون المياه في رش الشوارع وغسيل السيارات.

تم تطبيق جزء من هذه الأساليب الحديثة في بعض الشركات والتي أدت إلى تخفيض الفاقد بصورة كبيرة وجاري استكمال إدارة اتزان الشبكة والتي تم فيها تركيب عدادات على مناطق الشركة (الزون) لقراءة التصرفات وتوزيع المياه على المناطق وتحديد نسبة الفاقد في كل منطقة وجاري استكمال المنظومة بتركيب أجهزة الPressure Logger لنقل الضغوط والتصرفات إلى قيادات الشركة مع

استكمال الأجهزة الخاصة بالفاقد في تقليل نسبة الفاقد وسرعة تحديد أماكن التسرب وإصلاحها من خلال ضبط الضغوط والتصرفات بالشبكة وما يطرأ عليه من تغيير يمكن قراءته في نفس اللحظة بإدارة الشركة.

إن الكشف عن التسرب يتكون من ست خطوات متتالية ومتساوية في الأهمية وهي: ١- ميزان المياه: Water Balance. ٢- جمع البيانات الخاصة بتصرفات وضغوط الشبكة. ٣- تحديد خط المواسير المتسرب بواسطة Noise Loggers. ٤- تحديد نقطة التسرب بواسطة: Correlator حيث يتم تحديد مكان التسرب في مكان لا يتعدى بضعة أمتار. ٥- التأكد من مكان التسرب عن طريق الميكروفون الأرضي:Ground Microphone للتأكد من وجود التسرب في المسافة التي حددها الكورليتور. ٦- إدارة الضغوط Pressure Management and Control الضغط هو العامل الرئيسي للتحكم في كمية المياه المتسربة، حيث أن تقليل ضغط الشبكة يعني تقليل الفاقد منها.

تم التأكيد في مؤتمر السياسات الاجتماعية المتكاملة في مصر، أن الحكومة تدرس كل الخيارات لرفع كفاءة الدعم، وزيادة فاعليته، عن طريق تقليل الفاقد، وترشيد الاستخدامات الموجهة "الترشيد" هو النتيجة، التي تسعى الحكومة لتوعية المواطنين بأهميتها، بل بضرورتها، وتقوم الحكومة بتوفير الخدمات العامة، والسلع الأساسية للمواطنين، وهو ما يضعها تحت ضغوط كبيرة، خاصة في ظل أزمة اقتصادية عالمية حاصرت الجميع، فإن الغالبية العظمى من المواطنين لا يدركون ذلك، ومن ثم كانت هناك مبادرات من عدد من الوزارات الخدمية لتوعية المواطن بضرورة الترشيد من أجله وأجل أبنائه. ويجب معرفة ان مصر تدفع يومياً ٦.٤ مليون جنية لدعم كوب ماء الشرب لسكان القاهرة فقط، فإن الدول تدعم متر المياه المكعب بما يقرب من جنيه حيث تكلف من ١١٠-١٢٥ قرشاً ويباع فى المتوسط بـ ٢٣ قرشاً فقط، وتوجد حالياً ١٣ محطة انتاج مياة على مستوى القاهرة الكبرى تقدم يومياً ما يقرب من ٦.٤ مليون متر مكعب فإن الدولة تدعم هذه الكمية بما يقرب من ٦.٤ مليون جنيه يومياً. وعلى الرغم من الموارد المحدودة للمياه بجمهورية مصر العربية، فيوجد فاقد للمياه قد يوفر مليارات للدولة يتم إنفاقها في مشروعات جديدة يستفيد بها المواطنون، فحسب الدراسات التي قامت بها الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي يوجد فاقد في مياه الشرب يتراوح بين ٢٥% و٣٥%، من كمية المياه المنتجة، هذا ما يؤكده المهندس أحمد ا لمغربي، وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، مشيرًا إلى أنه عند تقييم الفاقد من النواحي المادية فإن إجمالي الفاقد اليومي المقدر حاليًا يبلغ ١٣.٣ مليون م٣، أنفقت عليها الدولة استثمارات تزيد على ١ مليار

جنيه، وهو يمكن أن يغطي احتياج أكثر من ٤٤ مليون نسمة من مياه الشرب، كما أن إنتاج هذه المياه المفقودة قد يكلف الدولة ما يقرب من ٢.٩ مليار جنيه سنويًا!! هذه الخسائر، والتي ترجع لأسباب فنية أو بسبب سلوكيات المواطنين، لا يمكن أن تقوم الحكومة بحلها منفردة، وإنما تقتضي مشاركة المواطن والحكومة معًا لوضع الحلول، وبذل أقصى الجهود لإيقاف هذا النزيف المستمر من الخسائر بما يعود على المواطن، وبشكل مباشر بفوائد، سواء بتلقي خدمة متميزة، أو بتوسيع نطاق الخدمة، وتوفير المياه لمواطنين آخرين. وقد بدأت وزارة الإسكان وحاولت تقليل الفاقد في كافة المجالات، حيث تم تفعيل برامج الكشف عن التسرب في جميع شركات المياه، وتطوير أنظمة مراقبة الشبكات، ومن المؤكد أن مجهودات تقليل التسرب سوف يكون لها مردودها الاقتصادي، بالإضافة إلى المردود البيئي. لا يقتصر دور الوزارة على علاج أسباب الفاقد من المياه للوصول به إلى الحد الأدنى، وإنما يمتد أيضًا إلى ترشيد الاستهلاك، وتقليل الفاقد بالمنازل، عن طريق حملات التوعية، واستخدام الأدوات الصحية المرشدة لاستخدام المياه، وتوفيرها بسعر رمزي للمستهلك. إن احتياجات مصر من المياه في عام ٢٠٥٠، سوف تمثل نحو ٢٠% من إجمالي كمية المياه الواردة، وبالتالي فترشيد الاستهلاك لم يعد ترفًا بل ضرورة، فتسرب نقطة مياه واحدة بشكل منتظم وبطيء قد يهدر نحو ٤٠ لترًا في اليوم، فما بالنا بملايين الأمتار التي تهدر بلا فائدة. قد تبدو فاتورة الكهرباء في بعض الأحيان رادعًا لمن يسرفون في استهلاك الكهرباء، ولكن وزارة الكهرباء حددت محورين رئيسيين لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، كما يقول د. حسن يونس وزير الكهرباء، المحور الأول يتمثل في عدد من الإجراءات ينفذها قطاع الكهرباء والطاقة الكهربائية، بينما يتمثل المحور الثاني فيما يمكن أن يقوم به المواطن في سبيل ترشيد الاستهلاك. فيما يتعلق بالمحور الأول أنه يتم من خلال خفض الفاقد في الشبكة الكهربائية القومية، عن طريق تطوير قياس الفقد، وإدارة الأحمال الكهربائية، بالإضافة إلى خفض معدلات استهلاك الوقود، ودعم وترويج صناعة خدمات الطاقة، باستخدام المعدات الكهربائية الموفرة للطاقة. وقد يكون من المهم التركيز على أن قطاع الكهرباء قام بعدد من الإجراءات لنشر ثقافة استخدام اللمبات الموفرة للطاقة، تمثلت في تقديم المساعدة الفنية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، لتشجيع التصنيع المحلي للمبات الموفرة للطاقة، وتم بالفعل إنشاء ٦ مصانع للمبات والمحولات الإلكترونية، أن توفير لمبة موفرة لكل مشترك يعني توفير نحو ٢٤ مليون لمبة، توفر قدرات توليد تصل إلى حوالي ٢٠٠٠ ميجاوات. وحول ما يمكن أن يقوم به المواطن لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، يقول الدكتور حسن يونس: لقد قامت الوزارة بنشر إجراءات مبسطة لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية،

على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة www.Moee.gov.eg للإضاءة ولعدد من الأجهزة المستخدمة، منها: التكييف، السخان، الفرن الكهربائي، والغسالات، فمع زيادة استخدام الأجهزة الكهربائية في المنازل، يزداد استهلاك الكهرباء.

ربما تكون المياه هي شخصية العام، بل هي بطل شهري يوليو وأغسطس؛ فمن أزمات نقص المياه في الداخل والخارج، إلى الفيضانات العارمة التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وأدت إلى مقتل وإصابة الآلاف وتشريد الملايين، ومرورًا بدراسات وتحذيرات متشائمة من صراعات مستقبلية عن المياه، ونهاية بمؤتمر موسع استضافته العاصمة السويدية بمناسبة احتفال العالم بالأسبوع العالمي للمياه، وكان أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق باحتمالات نشوب صراع مستقبلي حول المياه.

نظرًا لتزايد طرح مشكلة الاستهلاك المتزايد للمياه في العالم والناتج عن ارتفاع أعداد السكان وأنماط الاستهلاك السيئة للمياه، تزايدت المؤتمرات وورش العمل والجلسات والاتفاقيات التي تناقش مشكلة نقص المياه في العالم، وظهرت من خلالها اقتراحات عديدة تتضمن بعض الحلول لهذه القضية. كما بادرت الكثير من المنظمات والهيئات والجهات المعنية بسن قوانين ولوائح لحماية الثروة المائية في العالم أجمع كمحاولة منها للتصدي للمشكلة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وكثيرًا من الدعوات الخاصة بضرورة ترشيد استهلاك المياه، وعلى الرغم من أنها لم تصل إلى مستوى يمكن الاعتماد عليه كوسيلة وحيدة لحل المشكلة، فإن هذه الدعوات مازالت تستحق المزيد من الاهتمام لكي تنجح في تطوير علاقة الفرد مع المياه العذبة، وفي استيعابه لمحدودية المياه، كما أن هذه هي الوسيلة الأمثل للتصدي إلى المشكلة بدلاً من انتظار اتفاقيات أو مناقشات قد تستغرق وقتًا طويلاً للتوصل إلى أي نتيجة ملموسة، فعند الوصول إلى حالة الاستخدام الأمثل للمياه فيكون بمثابة إضافة مصدرًا جديدًا للماء بالفعل، فالدراسات التي أجريت في هذا المجال تدل على أن نسبة التقليل الممكنة من استخدام المياه هي من ٤٠ إلى ٩٠% في قطاع الصناعة، وبين ١٠ إلى ٥٠% في قطاع الزراعة، كما يمكن تقليل استخدام المدن للمياه بنسبة الثلث دون المساس بنوعية الحياة. ولقد ساهمت بعض المشروعات حقًا في توفير المياه لمزيد من السكان المحرومين منها، لكنها لم تتمكن من إيجاد حلول جذرية لمشكلة المياه، بسبب افتقاد الدول التي نفذت هذه المشروعات للإدارة الجيدة وللتخطيط الاستراتيجي الفعال. فعلى سبيل المثال، تم بناء عدد من محطات تحلية المياه على سواحل البحر الأحمر، ولكن نظرًا لأن الزراعة تستهلك الجزء الأكبر من المياه العذبة، فقد تم توجيه الجهود لمحاولة زيادة إنتاجية المياه من خلال استخدام تقنيات ري حديثة تكفل الاقتصاد في المياه لإنتاج بعض أنواع المحاصيل الزراعية. وفي الوقت نفسه فإن

دعوات إبطاء النمو السكاني في عدد من الدول العربية لاسيما الدول الأفريقية في ظل غياب خطة استراتيجية للتعامل مع المياه على المدى المنظور تبدو كإحدى الطرق المناسبة لسد حاجات السكان للمياه في المستقبل. والحقيقة أنه قبل طرح أي حلول للتصدي لمشكلات نقص المياه، فإنه لابد من العمل على توعية رجل الشارع العادي بأهمية قطرة الماء له ولعائلته، حتى لا تقع الأجيال المقبلة في مزيد من المشكلات التي قد تؤدي إلى حروب وصراعات. الأمر بالتأكيد يحتاج إلى وقت في بدايته، نظرًا لأن الوعي بأهمية المياه خاصة في الدول النامية في مستوى متدن للغاية، بينما تحرص غالبية الدول المتقدمة على توجيه الأطفال وربات البيوت إلى أهمية المشكلة رغم أن هذه الدول ربما لا تعاني حاليًا من هذا النقص. ومن هنا لابد أن تبرز قضية هامة، وهي ضرورة توظيف مناهج التعليم الأولى في التوعية بالقضية حتى يتعلم النشء ويتطور لديه الوعي بأهمية المياه لحياته، وبالتالي يتطور لديه الشعور بضرورة الحفاظ عليها وبالأسلوب الواجب إتباعه في سبيل الحفاظ على تلك المادة الهامة. وفي هذا الصدد، يجب أيضًا إشراك المجتمع المدني وأفكاره المتجددة في حل المشكلة، وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية القادرة على الوصول إلى الفرد وإقناعه بالرسائل المطلوبة، فهذه المنظمات يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في توعية المواطنين، كما أنها يمكن أن تقدم حلولاً واقتراحات للقضية لا يقتصر تنفيذها على الحكومات فقط.

ومن أمثلة الحلول المقترحة عالميًا أيضًا رفع أسعار استهلاك المياه، وهو حل ربما يكون مجديًا في الدول ذات الاقتصاديات القوية، وهناك أيضًا بحث سبل تقليل الفاقد المائي، سواء في الزراعة أو في الصناعة، وهناك حل يتعلق بضرورة عقد علاقات مشاركة مع القطاع الخاص لإدارة الموارد المائية، وهي فكرة صالحة أيضًا للتطبيق في الدول ذات الأنظمة الرأسمالية العتيقة، ولكن في كل الأحوال، لابد من تنسيق الجهود العلمية والتنظيمية للحد من المشكلة.

والحقيقة أن طرح فكرة مثل إنشاء هيئة لتوزيع المياه بين دول منطقة الشرق الأوسط كانت من الحلول التنسيقية الهامة. ولكن لم يتم تنفيذ الفكرة على أرض الواقع، ويبقى أيضًا أن نذكر أن طرح الحلول المبتكرة التي تتجاوز تعقيدات السياسة من الأمور التي يجب وضعها في الحسبان عند البحث عن حل لمشكلات المياه. إن حل أزمة المياه أمر ممكن، ولكنه بحاجة إلى إرادة سياسية، وفي هذا الصدد، فإن الجميع مطالبون بإعادة ترتيب الأولويات بما يجعل أزمة المياه تنال المكانة التي تستحقها وتوضع في مصاف القضايا المصيرية التي لا تقل أهمية عن باقي التحديات السياسية والاقتصادية، فبالقدر الذي يتم فيه التعاطي مع الأمن المائي بالجدية والأهمية التي توازي الأمن القومي والعسكري، وبالقدر الذي يتم من خلاله تشجيع البحث العلمي وتطبيق وسائل

التكنولوجيا الحديثة في إيجاد حلول لأزمة المياه، إلى جانب اختيار إدارة جيدة واستخدام أمثل للموارد المائية المتاحة، فإن فرص حل هذه الأزمة ستزيد.

وعما يتردد عن قيام بعض المصانع بتعبئة مياه النيل وبيعها على أنها مياه معدنية أكد السيد وزير الصحة والسكان المصري أن المصانع الكبرى لا تقوم بهذا العمل وأن بعض المصانع غير الشرعية التي تعمل في "بئر السلم" هي التي تقوم بذلك بعد إجراء معالجة تخفيف الكلور وبعض الأملاح وتم تعقب إنتاجها وأنه قد تم إغلاق ثلاثة مصانع لتعبئة المياه الجوفية خلال العام الماضي، وقد أكد رئيس جهاز حماية المستهلك أن الجهاز حذر من بعض المياه المعبأة غير الصالحة للاستخدام الآدمي لوجود بكتيريا المجموعة القولونية واحتوائها أيضاً على شوائب واختلاف الأرقام الأيونية عما هو مدون على البطاقة الملصقة على العبوة كما كشفت حملات الرقابة الصناعية عن عدم حصول بعض هذه المصانع على التراخيص اللازمة. الحقيقة المؤكدة أكدت التقارير العالمية أن مياه النيل أحسن مياه في العالم حيث تصل درجة الملوحة فيها ١٦٠ جزءًا في المليون وأن نسبة الأكسجين المذاب في هذه المياه أعلى من المقرر عالميًا.

أصبح منتشرًا حالياً في معظم محافظات مصر قيام عدد من التجار باستيراد "فلاتر" فخمة وإمراره مياه "الحنفيات" من خلالها ثم تعبئتها في "جراكن" كبيرة وبيعها للمواطنين وأصبح هذا النشاط يحقق أرباحًا خيالية للقائمين به برغم أنه ليس إلا مياهًا عادية من "الحنفيات" المتاحة لكل مواطن.. وتحاول المحافظات الآن وقف هذا التلاعب بالمواطن الذي يدفع مبالغ باهظة ثمنًا للوهم!.

وبرغم كل هذا النشاط لشركات تعبئة المياه الجوفية أو مياه النيل في زجاجات.. فإن الإحصائيات تؤكد أن عدد المواطنين الذين يتعاملون مع زجاجات المياه المعبأة لا يتجاوز ٣% من إجمالي المواطنين.. وهذا يعني أن بقية شعب مصر يشرب بأكمله من مياه "الحنفية" وهذا ما يدعو إلى أهمية صيانة هذه المياه لأنها السبيل الوحيد للحياة لمعظم شعب مصر. وتتعرض الآن المياه المعبأة لكثير من التحفظات بعد أن كشفت الرقابة الصناعية عدم حصول بعض المصانع المنتجة للمياه المعبأة على التراخيص اللازمة ولا تحمل ترخيصًا من وزارة الصحة عن البئر التي تنتج هذه المياه وبذلك فإن عددًا كبيرًا من عبوات المياه المعبأة في السوق المصرية مياه آبار غير معلومة المصدر وأيضًا فإن نوعية هذه المياه غير مستساغة "لا تروي العطش" وذلك لنوعية الأملاح المذابة بها وتركيزاتها وعدم مطابقتها للمعايير العالمية كما أنها تفتقر للرقابة الدورية واليومية مثلما يحدث لكوب الماء من الصنبور الذي يعتبر بالتحليل المعملي أحسن وأفضل المياه المتاحة للشرب في مصر.

وقد ظهر في مصر دور نشيط للجمعيات الأهلية تحاول أن توقف الإقبال غير الداعي على المياه المعبأة والذي أصبح يشكل ميزانية جديدة تكلف البيت المصري ملايين الجنيهات بلا مبرر.. وأقامت هذه الجمعيات سبعة مؤتمرات على مدى سبعة سنوات لتوعية المواطن المصري حتى لا تجذبه شعارات هذه الشركات مثل "المياه الصحية" أو "الطبيعية" أو "المعدنية" برغم ما في بعضها من أملاح ضارة بالصحة مثل زيادة أو نقص الفلورين واليود والزرنيخ والأملاح الذائبة والنترات.

تشكو كثير من السيدات من ضغط الدم، المنخفض الذي يعد ظاهرة شائعة لدى المرأة بصفة خاصة، وحديثًا توصل باحثون في كلية إمبريال كوليدج بلندن إلى أن شرب كأسين من الماء صباحًا قد يساعد كل امرأة على رفع مستوى ضغط الدم المنخفض بصورة مبدئية، ولم يفرقوا في ذلك بين ماء الصنبور العادي والمياه المعدنية فكلاهما مفيد وصحي. لذلك ينصح العلماء كل امرأة بالحرص على تناول كميات كبيرة من الماء وعدم الوقوف لساعات طويلة دون حركة أو نشاط حتى تتفادى الشعور بأعراض انخفاض ضغط الدم المؤلمة.

أن منظمة الصحة العالمية أصدرت حدودًا استرشادية لمياه الشرب المعبأة وركزت على أن يكون مصدر المياه محميًا من أي احتمالات للتلوث وأن تتم التعبئة تحت ظروف صحية بعد إجراء عمليات التنقية المطلوبة وأوصت المنظمة بإغلاق مصدر المياه إذا وجد به أي تلوث كيماوي. والحديث عن المياه المعبأة يقتضي إحقاقًا للحق – كما يؤكد رئيس جهاز حماية المستهلك أن معظم شركات تعبئة المياه في مصر حاصلة على شهادة "Haceb" وهي أعلى درجة من درجات الجودة الغذائية وأي تلاعب ببعضها لا يمكن أن يلغي الدور المهم لهذه الشركات. ولعل كل هذه الحقائق تدفع مشروعًا ينادي به علماء وخبراء مياه الشرب بإعداد مياه النيل للشرب باستخدام ما يطلقون عليه "المعالجة الثالثة" بأن تستخدم مرشح "الكربون النشيط" أو "السيليت"، وذلك لرخص ثمنه وكفاءته في إزالة أصعب الملوثات حتى ولو وجدت بتركيزات أقل من المسموح بها، وثبت نجاح مرشح الفحم ومادة السيليت في إزالة هذه المواد بنسبة ١٠٠%، ثم تعبئة المياه المرشحة في زجاجات بسعر التكلفة لمن يرغب في شرب مياه نقية فوق العادة، أو توصيل خطوط لمياه الشرب فقط إلى المنازل، وذلك بدلاً من شراء المياه المعبأة، أو استخدام المرشحات المنزلية التي ثبت علميًا عدم كفاءتها، حيث أنها مصنعة لمياه دول أوروبية خالية من المواد العضوية مثل مياه النيل. ويؤكد رئيس مياه الشرب بالقاهرة الكبرى أن مياه الشرب الخارجة من محطات الشركة عالية الكفاءة والنقاء، ولا تحتاج إلى أي تدخل إضافي.

وإذا كانت هناك أسر مصرية كثيرة تعتمد على توفير احتياجاتها من مياه الشرب على استهلاك المياه الطبيعية التي تشتريها، ولكن من الضروري أن تحتوي المياه المعدنية عناصر معدنية نادرة مثل مياه فيشي في فرنسا أو المياه الكبريتية في حلوان أو المياه المعدنية الصافية التي تفرزها العيون الطبيعية الجبلية النقية جدًا، لكن المياه الطبيعية مياه آبار جوفية معدلة وأحيانًا تعدل لدرجة الصفر في الأملاح وفي هذا خطورة صحية كبرى والأخطر هو غياب الرقابة ولابد من تدخل مراقبة وزارة الصحة لمراجعة البيانات المكتوبة على العبوات للمياه الطبيعية ومقارنتها بتصاريح وإصدارات التشغيل والتعبئة.

وبالنسبة لتكلفة استخدام هذه المياه فإن استهلاك اسرة متوسط عدد أفرادها أربعة أفراد فستصل تكلفتها إلى ٢٥٠ جنيهًا شهريًا، أن ثمن بيع متر المياه الصحية الطبيعية يزيد على ١٥٠٠ جنيه. والحلول كثيرة ومنها غلي المياه المنزلية وتبريدها قبل شربها، هذا ما أكده علماء المؤتمر الدولي الأول للمياه الصحية بالقاهرة. ولعلنا نذكر كلمة وزير الري في ندوة له بساقية الصاوي عندما أكد في أن مياه الصنابير الحكومية أنظف و أضمن من المياه المعبأة في عبوات تجارية بمراحل. وينصح بالإقلاع عن التنقية في محطات ضخ المياه بالكلور واللجوء الفوري إلى التقنية باستخدام الأوزون والأشعة فوق البنفسجية للتعقيم.

<u>سلبيات الزيادة السكانية والسباق العالمي لحل أزمة المياه :</u>

فى دراسة أهم العوامل التي تؤثر في الاحتياجات من المياه، أن الأرز من المحاصيل الشرهة جدًا لاستهلاك المياه، فنحو ٢٠% من حق في مياه النيل تذهب لمحصول الأرز، وحصة مصر ثابتة ومحددة بـ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويًا، وهذه الكمية يجب أن تغطي كل احتياجاتنا المائية (سكنية وزراعية وصناعية)، ولهذا فتعظيم الاستفادة من مواردنا المائية يجعلنا نتعامل مع زراعة الأرز تأتي على حساب باقي المحاصيل، كما تجور على باقي الاحتياجات السكنية والصناعية، التي يجب الوفاء بها. وفي نقاط محددة يشير وزير الري إلى ضرورة الترشيد في استخدام مياه الري، بعدة وسائل، منها: زراعة المحاصيل التي تستهلك مياها أقل، مثل البنجر، بدلاً من قصب السكر، وتطوير نظم الري واستخدام الري بالرش والتنقيط كبديل للنظم التقليدية والالتزام بالمساحات المقررة لزراعات الأرز وقصب السكر والموز لأنها محاصيل شرهة للمياه، بالإضافة إلى استخدام كمية معقولة من المياه لري الحدائق والبساتين والنباتات المنزلية.

وفي الوقت الذي يدرك فيه الجميع أنه لا غنى عن المياه في حياتنا، فلا يمكن أن يستمر أي كائن حي بدونها، إلا أنه من الواضح أننا كأفراد لا نضع هذه المشكلة في حجمها الحقيقي، فمازالت

سلوكياتنا في استهلاك المياه يشوبها قدر كبير من اللامبالاة والاستهتار، وهو ما دفع علماء البيئة إلى التحذير من أن البحار والمحيطات وحتى مياه الأمطار أصبحت محاصرة بالتلوث والإهدار والتدمير الذي يتم على أيدي الإنسان. وكنتيجة لذلك يشهد الوقت الحالي سباقًا عالميًا لحل هذه المشكلة، وذلك بعد أن بدأت فرق من العلماء والمتخصصين في العمل على دراسة إعادة توزيع المياه، وتفادي الكارثة التي على وشك الحدوث٠ وتشير صحيفة الأبزرفر البريطانية إلى أنه إذا أخذنا في الاعتبار أن المياه تشكل ٧٠% من مساحة الكرة الأرضية، إلا أننا سنجد أن ٣% فقط من هذه المياه هي الصالحة للاستخدام، والنسبة الأكبر منها توجد على هيئة جبال جليد، أو على أعماق كبيرة بحيث يصعب الوصول إليها. الأمر الذي يعني في النهاية أن ١% فقط من هذه المياه هي المتاحة للاستخدام، ومن المعروف أن استخدام المياه قد تضاعف بشدة من أربعينيات القرن الماضي، ومازال يتزايد بسبب التزايد السكاني، وزيادة استخدامات المياه، وطبقًا لأرقام الأمم المتحدة فإن كمية المياه النقية المتاحة للاستخدام ولضبط النظام البيئي ٢٠٠ ألف كيلو متر مكعب، ويعتقد الخبراء أن العالم استهلك من ٣٠ إلى ٤٠% من هذا الذهب الأزرق حتى الآن، وهو الأمر الذي يضع صناع السياسة أمام أكبر مشكلتين بيئيتين. أولاهما أن خمس عدد سكان العالم الذي يصل إلى ١.١ مليار شخص، ليس لديهم موارد للماء النقي، وذلك بالإضافة لحقيقة عدم تمتع ٢.٤ مليار شخص بنظام للصرف الصحي، مما يسبب وفاة طفل كل ١٥ ثانية، ووفاة خمسة ملايين شخص سنويًا. ولكن التكلفة البيئية لضخ مزيد من المياه تعد ذات آثار مدمرة، وذلك لأن ستة من أكبر أنهار العالم قد تم تعديل مسارها عن طريق السدود، والقنوات الفرعية، يضاف إلى ذلك أن نسبة لا يستهان بها من المياه الجوفية أصبحت ملوثة فضلاً عن جفاف النسبة الباقية. والأدلة كثيرة في جميع أنحاء العالم، ففي بريطانيا على سبيل المثال التي تعد من أكثر الدول الأوروبية معاناة من قلة موارد المياه نجد أنها أعلنت الشتاء الماضي مرورها بموسم جفاف. فإذا انتقلنا لقارة آسيا سنجد أن الصين تعاني من مشكلة مماثلة، بينما اتسع نطاق الجفاف في جنوب الهند منذ سنتين تقريباً. ونفس الوضع يتكرر في روسيا، والقارة الأفريقية، ووصل الأمر بالولايات المتحدة إلى عرضها شراء المياه من بعض الأنهار الكندية لتوفير احتياجات مدينة لوس أنجلوس وبعض المدن الأخرى. ولكن هذه الحقائق المجردة لها تداعيات هائلة على المستوى البشري، وعلى عكس المشاكل الأخرى مثل المجاعات التي تعد مشكلة محسوسة ومرئية، إلا أن مشكلة المياه تعد من المشكلات الصامتة، وإن كان يمكن اعتبارها أصل كل مشكلات العالم. ولكن الأسوأ مازال قادمًا طبقًا لما يعتقده الخبراء، ففي أقل من ٢٥ عامًا وطبقًا لما يؤكده برنامج حماية

البيئة التابع للأمم المتحدة فإن ثلثي التعداد العالمي للسكان سيعيشون في دول تعاني ضغوطًا مائية حيث لن توجد مياه كافية لكل شخص في المستقبل، وهو ما دفع الجميع للبحث عن حل. ولعل أبرز مثال على الخطوات التي يتخذها الإنسان في محاولته لترويض الطبيعة لصالحه، هو ما يحدث في نهر الأبرو الذي ينبع من جنوب أسبانيا ويصب في البحر المتوسط، حيث يعد وادي هذا النهر محمية طبيعية تخضع لتطبيق المعاهدات الدولية عليها، في الوقت الذي تعد فيه دلتا هذا النهر محمية طبيعية تخضع لتطبيق المعاهدات الدولية عليها، ومتحفًا طبيعيًا لعادات وتقاليد سكانه، حيث اعتاد السياح التوقف لالتقاط الصور لسكان الوادي وهي الحياة التي أصبح استمرارها مهددًا الآن بسبب الخطط الحكومية التي تهدف لبناء أنابيب ضخمة لنقل المياه من نهر الإبرو للشمال حتى برشلونة وبعض المناطق المحيطة التي تبعد عن الوادي ٥٠٠ ميل على الأقل. ورغم التهديد الذي يشكله هذا المشروع لسكان الوادي إلا أنه يلقى تأييدًا من العديد من السياسيين والمهندسين الذين يعتبرونه واحدًا من أكثر المشروعات طموحًا لتعديل البيئة بما يتلاءم مع متطلباتهم. ولعل السد الذي تبنيه الصين حاليًا يعد خير نموذج على السدود العملاقة التي تعد تحت الإنشاء حاليًا، وقد بدأت الصين كذلك في بناء قناة ضخمة يصل طولها إلى ٧٥٠ ميلاً لنقل المياه من نهر اليانجتسي في الجنوب إلى النهر الأصفر والتي ستكون مسئولة عند انتهائها عن نقل ٥٠ كيلو مترًا مكعبًا من المياه سنويًا وهي ثلاثة أضعاف كمية المياه التي تستخدمها إنجلترا وويلز. بينما تشهد الهند خطة مماثلة لنقل المياه من الأنهار الموجودة في الهمالايا للجنوب، وإن كانت ستتكلف ثلاثة أضعاف الميزانية المخصصة للسد المقام في الصين. ويتشابه الوضع في كل من أستراليا التي تظهر فيها دعاوى حاليًا لتحويل مسار بعض الأنهار التي تقع في الشمال إلى المناطق الجافة في الجنوب، وأفريقيا التي تشهد حاليًا خططًا خاصة بنهر الكونجو الذي يعد ثاني أكبر أنهار العالم، والذي يتهدده حاليًا مشروعان الأول تشرك فيه خمس دول في أفريقيا الوسطى، والتي وافقت على إنشاء سد على أحد روافد النهر لنقل المياه لبحيرة تشاد التي تقع في الشمال والمعرضة للجفاف، بينما في ناميبيا يسعى السياسيون لتحويل مجرى النهر جنوبًا نحو أراضيهم، ويتزامن مع ذلك المشروع العملاق الذي تعتزم ليبيا تنفيذه والخاص باستخراج المياه الجوفية المخزنة تحت الأرض منذ آلاف السنين، وهي المشروعات التي يعد نهر الإبرو بالنسبة لها مشروع معتدل، وإن كان أبلغ نموذج على المشاكل والآمال والتهديدات التي تجعل مثل هذه المشروعات الهندسية مثيرة للجدل بشكل كبير.

ولكن لم يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام هذه المشكلة التي يمكن تلخيصها في ازدياد المعارضة أمام المشروعات الهندسية من ناحية، واستمرار نقص إمدادات المياه من الناحية الأخرى. حيث اضطرت بعض المؤسسات الدولية للوقوف أمام عدد من المشروعات الكبرى وأجبرت بعض الحكومات للبحث عن حلول بديلة، وذلك بسبب اقتناع الخبراء أن هذه المشروعات تشجع الجميع على افتراض أن المياه ستكون متوفرة دائمًا وبالتالي تجعل العديد من المجتمعات تتخلى عن الطرق التقليدية للزراعة. بل أنها دعت أيضًا الحكومات المختلفة إلى تخصيص مزيد من الاستثمارات لتنفيذ طرق ري تتمتع بالكفاءة وإصلاح أو استبدال أنظمة الري المتهالكة. في الوقت الذي اتجهت فيه الأنظار إلى دراسة ما يمكن تعلمه من الحضارات القديمة التي لم يعد أحد يلتفت إليها. حتى أنه في أستراليا على سبيل المثال دعت الحكومة عددًا من السكان الأصليين من الأبورجينز من كبار السن لكي يشرحوا كيف استطاعوا أن يتكيفوا لعدة قرون مع هذه الكمية المتاحة من الماء التي يكاد السكان الجدد أن يستهلكوها بالكامل خلال ٢٠٠ عام فقط٠ وطبقًا لما يقوله أحد الأساتذة المتخصصين بمركز بحوث المياه التابع لجامعة أكسفورد، فقد شهدت الخمسون عامًا الماضية إهدارًا مبالغًا فيه لمواردنا المائية، والآن حان الوقت لكي يدرك الجميع تداعيات ونتائج هذا التصرف، بحيث يود الجميع أن يعود الزمن للوراء لكي يتداركوا المشكلة قبل أن تستفحل. وكما يؤكد أحد أعضاء برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، فإن المشروعات العملاقة التي تهدف لنقل المياه للمستهلكين تعد بلا شك حيوية، وإن كانت المشكلة تقبع في اختيار أكثر المشروعات ملاءمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، للوصول لحل هذه المشكلة الحيوية التي لا يستطيع أي كائن حي أن يعيش بدونها.

الفقراء والمياه... والحق في التنمية :

يعرض تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٦ توصيف لواقع التنمية الإنسانية في العالم من منظور المياه وأهميتها للإنسان، ويعتبر ان المياه والصرف يمكن أن تحقق او تمنع تنمية الانسان، أن هناك ١.١ بليون إنسان ليس لديهم وسيلة لشرب أو الحصول على مياه نظيفة من ستة بلايين يعيشون على الأرض أي ما يقرب من ٢٠% من سكان الأرض، وهناك ٢.٦ بليون من سكان الأرض ليس لديهم صرف صحي معظم هؤلاء هم فقراء العالم والدول النامية وأفريقيا هم الأكثر حرمانًا في الدول والمناطق التي تعاني من تشوهات في سياسات واستراتيجيات وأولويات التنمية، بل في إدارة الموارد القومية المحددة دائمًا بصورة متوازنة ومتجانسة وعادلة؛ وقد يبدو هذا غريبًا ومثيرًا في بداية القرن الحادي والعشرين وفي عالم المياه والتكنولوجيا والعقل والقدرات

الإنسانية يمكنه أن يوفر كوب ماء نظيف للفقراء والأكثر احتياجًا ولكن يغرق في حروب وإرهاب تستنزف مئات البلايين من الدولارات جزء منها كافي لتحقيق نهاية لشقاء أكثر من بليون من البشر، وقد خلص التقرير إلى ما يلي: (١) تكلفة تنمية الإنسان باهظة في ضوء عدم توفير المياه النظيفة والصرف الصحي حيث يؤثر على اتساع الفجوة بين أبناء الفقراء وأبناء الأغنياء. ويشير التقرير أن توفر المياه النظيفة يمكن أن يقلل الوفيات بين الأطفال بمقدار ٢٣% في أوغندا و٣٠% في الكاميرون.(٢) أهمية الثروة للحصول على المياه النظيفة يمكن أن يقلل الوفيات بين الأطفال بمقدار ٢٣% في أوغندا و٣٠% في الكاميرون٠ وأن واحدًا من كل خمسة لا يستطيع الحصول على مياه نظيفة في اليوم (لشربه) واستخدام المياه للأوروبيين يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ لتر في اليوم، ويصل إلى ٥٧٥ لتر في اليوم للأمريكيين في المتوسط مع استمرار الفجوات بين الأغنياء والفقراء في داخل الدول حيث وجد أن ٨٥% من خمس أغنى الدول يستطيعون الحصول على المياه بينما أفقر ٢٠% من سكان الدول ليس لديهم مياه نظيفة في منازلهم. (٣) صعوبة حصول الفقراء على المياه، حيث وجد أن ثلث من لا يحصل على مياه نظيفة دخله لا يزيد على دولار في اليوم وثلثي من لا يحصل على مياه يعيش على دولارين في اليوم. ووجد أيضًا أن ١.٤ بليون إنسان ليس لديهم صرف صحى ودخلهم لا يزيد عن دولارين في اليوم. (٤) أن الفقراء يدفعون الثمن الأكبر فقد وجد أن الفقراء وسكان العشوائيات في عواصم مثل جاكرتا ومانيلا ونيروبي يدفعون من خمسة إلى عشرة أضعاف ما يدفعه الأغنياء في نفس المدن للحصول على المياه ووجد أيضًا أن الفقراء في الدول النامية والعواصم مثل مانيلا وأكرا يدفعون أكثر ممن يعيشون في عواصم الدول الغنية مثل نيويورك ولندن وروما. وقد خلص التقرير إلى ما يلي: أولاً: التأكيد على أن المياه هو حق من حقوق الإنسان٠ ثانيًا: ضرورة أن يكون لكل دولة سياسة قوية. ثالثاً: ضرورة بناء مشاركات عالمية للتصدي لقضايا المياه والصرف.

وبمناسبة الاحتفال العالمي بيوم الأرض نظمت جمعية أصدقاء البيئة والتنمية مؤتمرًا علمي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، وتناول المؤتمر الذي عقد تحت رعاية وزراء الإسكان والبيئة والموارد المائية والري قضية المياه من أجل الحياة والتنمية المتواصلة في مصر، ولعل محدودية المياه في مصر حاليًا تعتمد على النيل كمورد أساسي والمياه الجوفية بنسبة محدودة ومازالت تكلفة إنتاج المياه المحلاة مرتفعة وتصل إلى ٩ جنيهات للمتر المكعب وغير مشجعة على التوسع في إنتاجها. ومن المتوقع أن تصل المساحة الزراعية الصافية عام ٢٠١٧ إلى ١١ مليون فدان وأن تبلغ المساحة المحصولية نحو ٢٢ مليون فدان. وضرورة المياه تحتم البحث عن البدائل لمواجهة

الطلب المتزايد على المياه. ومن أهم البدائل المطروحة المطالبة بزيادة حصة مصر في مياه النيل بالاتفاق مع دول الحوض وتطوير مشروعات تقليل الفاقد بالبخر بمناطق أعالي النيل مثل مستنقعات بحر الغزال، ومشار وبحر الزراف وبحر الجبل واستكمال مشروع قناة جونجلي الذي بدأته مصر والسودان معًا أوائل الثمانينات وتم تنفيذ ٨٠% منه وتوقف بسبب الحروب الأهلية في السودان، كذلك تطوير تقنيات حصاد مياه الأمطار أحد أهم البدائل المطروحة للاستفادة الكاملة بمخزون الحوض المتجدد والضحل والعميق وتطوير تقنيات إعذاب المياه إلى جانب المياه الحوضية الموجودة بالصحراء الشرقية على بعد ١٠ كيلو متر من الساحل والتي تقل منها نسبة الملوحة من مياه البحر. كذلك يمكن الاستفادة بإمكانيات الطاقة الشمسية في عملية الإعزاب بتكلفة نسبية تقل عن مثيلاتها في الدول المجاورة.

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في ٩ ديسمبر من العام المنصرم ٢٠٠٣م، العقد الدولي للمياه من أجل الحياة أو المياه للحياة، مع بداية اليوم العالمي للمياه في ٢٢ مارس ٢٠٠٥م ولمدة عشر سنوات قادمة، ولقد حددت أهداف العقد في ثلاثة جوانب:

- التركيز بشدة على القضايا الأساسية المرتبطة بالمياه.
- التأكيد على مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لتنمية موارد المياه.
- ضرورة التعاون البناء والتنسيق الفاعل على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الواردة في خطة عمل المنتدى العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرج وما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن هذا الإعلان الدولي في مثل هذا التوقيت يؤكد على الاهتمام الدولي المتزايد بالمياه بل ويحمل في طياته أهم من مدلول اجتماعي واقتصادي نذكر منها:

يشرح الإعلان بشفافية كاملة العلاقة التبادلية بين المياه والحياة.. فالمياه كعنصر طبيعي لا يمكن الاستغناء عنه لمسيرة الحياة، وهذه حقيقة كونية أشار إليها القرآن الكريم منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا مضت حين قال في محكم كتابه ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وهذا يعني ببساطة أنه لا استثناء لاستمرارية الحياة لأي كائن حي دون الماء.

ويعرف العلم الحديث جسم الإنسان بأنه عبارة عن كتلة من المياه ضمن جلد يحتفظ به، فالمياه ضرورية للتنفس والهضم والإخراج وممارسة أنشطة الغدد بالإضافة إلى أهميتها لتبريد الحرارة، لذا فإن الاحتياج اليومي للمياه مطلوب لحياة الإنسان وهو بصورة عامة يتراوح ما بين لتر إلى ثلاثة لترات يوميًا حسب الحالة ونسبة المياه في الطفل المولود حديثًا ٩٠% وفي الإنسان البالغ ٧٠%

وقد تقل هذه النسبة قليلاً في جسم المرأة مقارنة بالرجل إذا كانا متساويين في الوزن. أما على مستوى الأعضاء في جسم الإنسان فإن نسبة المياه في اللعاب ٩٥% وفي الرئتين ٨٦% وفي الدم ٨٣% وفي المخ ٧٥%، بينما لا تزيد النسبة على ٢٢% في العظام.

يلقي هذا الإعلان الضوء على أهمية المياه كحافز للتنمية، وينوه بضرورة أن تعيد جميع الدول نظرتها في أساليب معالجتها لأزماتها المائية وإدارة مواردها المائية، وأن يكون هناك إدراك كامل بأن سوء الإدارة وليس نضوب المياه هو لب المشكلة، خاصة إذا ما علمنا أن أي مشكلة مائية هي مشكلة ثلاثية الأبعاد ترتبط بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وللدلالة على ذلك فإن كمية المياه على سطح الكرة الأرضية تقارب نحو ١.٤ مليار كيلو متر مكعب منها نحو ٢.٧% على اليابسة وهذا يعني أنه في مقابل ٩٧٣٠ لترًا من مياه المحيطات المالحة هناك على الأقل ٢٧٠ لترًا من المياه العذبة على اليابسة موزعة إما على هيئة جبال جليدية في طرفي الكرة الأرضية ومياه جوفية مخزنة في باطن الأرض غير متاحة للاستخدام الفوري وحصتهما معًا ٢٦٧ لترًا والباقي مياه عذبة متاحة من خلال الجداول والأنهار والبحيرات والبخار العالق في الجو ولا يتجاوز ثلاثة لترات، ومع ذلك فإن هذه الحصة الضئيلة تزودنا بما يزيد على ٢٣٠ تريليون متر مكعب من المياه العذبة الصالحة للاستخدام منها على الأقل ٦٠ تريليون متر مكعب من مياه الأمطار والمياه المتجددة سنويًا، وتضمن هذه الكمية الحياة لما يزيد على "٦" مليارات من البشر، كما أنها تكفي لضمان استمرارية الحياة النباتية التي تغطي نحو "١٥" مليار هكتار من سطح الأرض منها ٥% فقط من الأراضي الزراعية والمزروعة والباقي غابات كثيفة ومراعي ومروج وأعشاب وغيرها.

يعد هذا الإعلان اعترافًا ضمنيًا من المجتمع الدولي لدور المرأة وجهودها في الحفاظ على الموارد المائية وسعيها الفطري لتنمية المياه وترشيدها ويتساوى في ذلك المرأة في الريف والحضر. فالمعلوم أن المرأة الريفية في العديد من البلدان لها كامل المسئولية في الأنشطة الزراعية والرعوية شأنها في ذلك مثل المرأة الحضرية التي تعد المرشدة للمياه في المجال الدولي، وفي كلا الحالتين فإن المرأة قدوة ومثل يحتذى به كمربية للأجيال الحالية والقادمة المستهلكة للمياه.

إن إقرار الإعلان بإجماع المجتمع الدولي، وبما يحمل من مضمون مبشر بالخير يعني نهاية حقبة مضطربة استمرت أكثر من ربع قرن مضى عاش فيها العالم في موجة من التشاؤم ممن كانوا يرون حتمية الحرب من أجل قطرة المياه، وأن المياه ليست مجرد وسيلة بل هدف مشروع لأي حرب قادمة، ومن ثم فإن العقد القادم للمياه من وجهة نظر المتفائلين هو عقد السلام العالمي حيث

تصبح المياه رمزًا للحياة وعاملاً مساعدًا لإحلال السلام وأن على جميع الدول أن تحاول حل قضاياها المائية وتعمل على تغيير أيديولوجيتها المائية من واقع رؤية استراتيجية تعتمد على مبدئي الشراكة والتعاون لا أسلوب السيطرة والقهر.

تشارك مصر الجماعة الدولية ٢٠١٠/٣/٢٢ باحتفال كبير تقيمه وزارة الموارد المالية والري ويشهده فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر.. والوزراء المعنيون ومنظمات المجتمع المدني متمثلة في جمعية حراس النيل حماة البيئة وحقوق الإنسان.. وبحضور حشد كبير من العلماء والخبراء ورجال الأعمال والشخصيات العامة.. والحق أن اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة بقضية المياه.. قد سبقه الإسلام بأربعة عشر قرنًا من الزمان.. حين سجل القرآن الحقيقة الكونية الأزلية التي اقتضتها إرادة ومشيئة الخلاق العليم ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الآية ٣٠: الأنبياء].. ولقد اختص القرآن الكريم الماء أصل الحياة لسائر المخلوقات.. فورد ذكره في ثلاث وسبعين آية.. من سور القرآن الكريم.. بدءً من الآية ٢٢ في سورة البقرة ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وانتهاء بالآية ٦ وما بعدها من سورة الطارق ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ (٥) خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ (٦) يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾.. كثيرة هي الآيات البينات التي تحدثت عن منافع الماء.. ولزومة للحياة.. وإنبات الزروع وإخراج الثمار التي هي غذاء انسان وغيره من المخلوقات.

وهكذا عرفنا القرآن الكريم بقدر الماء وعلو مكانته.. وعدد لنا منافعه.. وبصرنا بأهميته.. وحثنا على المحافظة عليه.. ولقد أدرك المشرع المصري هذه الحقيقة فأكد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ٨٢ في شأن نهر النيل والموارد المائية على أن "الحفاظ على المياه نقية نظيفة صالحة للاستخدام واجب قومي".. والحق أنه ليس واجبًا قوميًا فقط بل واجب أخلاقي وواجب ديني.. وأن الإسراف في استخدام المياه.. وتلويثها وإهدارها.. إنما هو فعل مؤثم شرعًا.. لأنه يمثل إضرارًا بالناس في صحتهم ومقدرات حياتهم. كما أنه إسراف منهي عنه شرعًا.. والله لا يحب المسرفين.. وهاهو الهادي البشير صلوات الله وسلامه عليه يمر بسعد وهو يتوضأ من إناء بين يديه فيقول له: "ما هذا السرف يا سعد فيقول الهادي البشير: "نعم... ولو كنت على نهر جار"... ذلك هو الأمن المائي.. الذي حدد الإسلام معالمه.. وأرسى دعائمه.

في عام ١٩٩٧ أسست جمعية حراس النيل حماة البيئة وحقوق الإنسان وتعتبر الأمية البيئية أشد خطرًا وأعظم فتكًا من الأمية الأبجدية ذلك أن أمي القراءة والكتابة خطر على نفسه أولاً وأما الأمي بيئيًا فخطره على المجتمع كله وربما يهلك الحرث والنسل لذلك أعدت الجمعية مشروعها القومي

لتنمية الوعي بأهمية المياه ونشر الثقافة المائية ليتحمل كل مواطن مسئوليته الوطنية والأخلاقية والدينية لترشيد استخدام المياه وتجفيف منابع تلويثها والحفاظ على هذه النعمة التي هي منه من الله تعالى.. هي نعمة من أجل وأغلى نعم الله على البشر. والمأمول أن يعلن وزير الموارد المائية والري بمناسبة الاحتفال بيوم الماء العالمي بدء تنفيذ هذا المشروع القومي بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وغيرها من الجهات المعنية إلى المشاركة في هذا العمل الوطني.

تحتفل الامم المتحدة في الثاني والعشرين من مارس في كل عام باليوم العالي للمياه، والذي تدور مراسمه في كل عام حول عنوان معين، مثل الماس في خدمة التطور، كما سبق للمجتمع الدولي أن أعلن أن العقد الحالي هو عقد المياه من أجل الحياة . وتقول الأمم المتحدة إن الماء ضرورة للحياة، إلا أن ملايين عديدة من الناس في جميع انحاء العالم يواجهون نقصاً فيه، كما أن ملايين عديدة من الأطفال يموتون كل عام من الأمراض المنقولة عن طريق المياه، ويصيب الجفاف بشكل منتظم بعض البلدان الأفقر في العالم، وتشدد المنظمة الدولية علي أهمية أن يستجيب العالم لهذا الوضع بشكل أفضل، عن طريق رفع كفاءة استخدام المياه، وبخاصة في الزراعة، وكذلك ما سمته ب "تحرير النساء والبنات من عبء جلب المياه المتعب الذي يقمن به كل يوم عبر مسافات طويلة غالبا، حتى نشركهن في صنع القرارات المتعلقة بإدارة موارد المياه" .كما تطالب المنظمة الدولية بأن نجعل الصرف الصحي أولوية من أولوياتنا، وتحذر أيضاً من خطورة أن تكون موارد المياه مصدرا للصراع، بل إنها يمكن أن تكون عاملا حافزاً للتعاون . وتقول الأمم المتحدة أيضا أن الاهتمام بالمياه عنصر أساسي من عناصر التنمية البشرية والكرامة الإنسانية، وتحث المجتمع الدولي أيضا علي فعل المزيد من أجل توفير مياه آمنة ونظيفة لجميع سكان العالم، وتؤكد أيضا التزامها بالإدارة الأفضل لموارد المياه العالمية التي تمثل شريان الحياة اللازم لبقاء النوع الإنساني، ولتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

كشفت عدة دراسات عالمية النقاب عن أن المياه ستكون سببا غالبا في الحروب خلال القرن الحالي، وكانت من بين هذه الدراسات دراسة أجريت في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون قالت إن ٧٠ دولة علي الأقل في أربع قارات ربما تدخل في حروب حول المياه وأشارت نتائج الدراسة إلي احتمالات أن يصبح العطش خطرا يهدد العالم لدي ثلث البشرية تقريبا. وفي هذه الدراسة التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي . آي . إيه"، جاء أن المنطقة الممتدة في شمال أفريقيا إلي المحيط الهندي عبر الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تعتبر أكثر

الأجزاء عرضة لأخطار نقص المياه. وتقول الدراسة إن مصادر المياه المتوافرة في العالم حاليا يمكن أن تخدم أربعة مليارات فقط من الأفراد، في حين سيصل عدد سكان العالم إلي أكثر من ثمانية مليارات نسمة بنهاية عام ٢٠٢٠ . تقول الأمم المتحدة إن استثمار ١١.٣ مليار دولار سنويا لتحسين حصول الناس علي مياه صالحة للشرب قد يسمح بتوفير أكثر من ٨٣ مليار دولاراً تنفق علي علاج أمراض يتسبب فيها استهلاك مياه ملوثة. كما تقول منظمة الصحة العالمية إن مليار نسمة في العالم لا يتمتعون بحق الوصول إلي مياه صالحة للشرب، وان أمراض الإسهال تؤدي أسبوعيا إلي إصابة اكثر من ٣٠ ألف شخص أغلبهم من الأطفال. والمثير حقا هو حجم المفارقات في معدلات استهلاك المياه في الدول الغنية والدول الفقيرة، فالمواطن السويسري مثلا يستهلك في المتوسط ٤.١ لتر يوميا في الوقت الذي تطالب فيه منظمات المجتمع المدني بضمان حق وصول الجميع المدني بضمان حق وصول الجميع لحوالي ٥٠ لترا في اليوم.

وقد أعلن المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء تقرير الأمم المتحدة برئاسة الخبيرة البرتغالية كاترين كيرك يتضمن "إن مصر قطعت شوطًا كبيرًا في تحسين فرص حصول مواطنيها على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، وذلك كحق من حقوق الإنسان، وواكب ذلك إرادة سياسية على أعلى مستوى، واستثمار أموال طائلة في هذا المجال، إذ تم استثمار ٣٦.٧ مليار جنيه مصري في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي خلال فترة ما بين ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، وأن الخطط الاستثمارية لمصر في هذا المجال حتى عام ٢٠١٢ سوف تتجاوز إجمالي الاستثمارات منذ عام ١٩٩٢ برغم الأزمة المالية العالمية، وأن الحكومة المصرية أمامها الآن مشروع قانون للمياه يعترف بمياه الشرب والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان المصري، وعن نوعية المياه بعد زيادة محطات المعالجة أكد التقرير وجود نشاط للمختبرات للاطمئنان على نوعية المياه٠ وأن للشركة القابضة ١٦٤ مختبرًا متحركًا لاختبار نوعية المياه. وأكد التقرير شكاوى بعض المواطنين بأن نوعية مياه الشرب غير جيدة في بعض مناطق مصر في الأماكن المحيطة بأطراف شبكة المياه والأماكن الأقل ثراء، وأن هناك ١٩% من السكان لا يزالون يفتقرون إلى الوصول إلى مياه الشرب النقية. ويرى التقرير أن نوعية المياه غير الجيدة قد يكون سببها مواسير قديمة وبالية، أو تخزين المياه بطريقة غير ملائمة.

ويعترف التقرير بأن ثمن مياه الشرب في مصر يعتبر الأقل قدرًا في العالم كله حيث لا يتجاوز ما تصرفه الأسرة ١% من ميزانيتها للمياه والصرف الصحي. ومع ذلك ليس في مقدور الفقراء هذا

المبلغ الزهيد مع مصاريف مد وصلة مياه الشرب إلى منازلهم، و على الحكومة أن تضع برامج تستهدف التأكد من أن الناس لن يحرموا من الوصول إلى المياه بسبب فقرهم٠

ويمكن أن يساهم الأفراد في حل مشكلة المياه أو على الأقل في القيام بدور ولو ضئيل للحفاظ على الموارد المائية الضئيلة والأسلوب الوحيد هو توعية الأفراد بأهمية التقليل من استخدام المياه والحد من كميات الفاقد، وتلقينهم بعض النصائح والإرشادات البسيطة التي يمكن أن يطبقوها في حياتهم اليومية، سواء كانوا يملكون مياهًا وفيرة أم يعانون ندرة في المياه. وفي هذا الصدد، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" ٢٦ نصيحة للمواطنين البريطانيين تحت عنوان "حملة ترشيد استهلاك نهر التايمز"، وهي إرشادات سهلة يمكن القيام بها بمنتهى السهولة، في محاولة لترشيد استهلاك المياه، وبدأت كل نصيحة بكلمة تبدأ بحرف من حروف اللغة الإنجليزية، لتصل النصائح كلها إجمالاً إلى ٢٦ نصيحة نستعرض الآن أهمها، مع الوضع في الاعتبار أن بعض النصائح ربما تبدو طريفه أو غريبة علينا بعض الشيء، ولكنها في النهاية قد توفر ولو قطرات من المياه :

- خذ حمامك اليومي في ٥ دقائق فقط وليس أكثر من ذلك، فهذا سيساعد على توفير ٤٠٠ لتر من المياه في الأسبوع.
- لا داعي لترك حنفية المياه مفتوحة خلال تنظيف أسنانك، ولكن قم بمجرد بل الفرشاة بالماء، ثم استعمل كوبًا من الماء لغسل فمك.
- يفضل استخدام حنفيات المياه التي تعمل بالتقطير لأنها تساعد على توفير ٩٠ لترًا من المياه أسبوعيًا على الأقل.
- احتفظ بوعاء لمياه الشرب داخل الثلاجة لكيلا لا تحتاج إلى فتح الحنفية كل فترة وإهدار مزيد من المياه في ملء كوب بكوب.
- للاقتصاد في استهلاك الماء والكهرباء على حد سواء، انتظر لحين امتلاء غسالة الملابس أو غسالة الأطباق بالمياه قبل تشغيلها.
- لأصحاب الحدائق والبساتين وهواة اقتناء النباتات في المنزل، ازرع النباتات التي تحتاج إلى كمية مناسبة من مياه الري ضمن مجموعة واحدة، فهذا يساعد على ضمان حصولها على الكمية المناسبة من المياه.
- القيام بري النباتات في الصباح الباكر أو في فترة متأخرة من المساء فإنك بذلك تساعد في تقليل كمية المياه المهدرة بالتبخر، كما يمكن استعمال خزانات مياه للشتاء حتى تستطيع تأمين مياه لحديقتك في الأيام الحارة.

- اغسل الخضروات في حوض مغلق عوضًا عن غسلها تحت حنفية مفتوحة.
- تجنب قص عشب حديقتك ليكون أقصر مما ينبغي، واستخدم قصاصات العشب كمهاد للحفاظ على رطوبة التربة.
- تركيب عداد للمياه داخل منزلك يساعدك على متابعة كميات المياه التي تستهلكها، على الأقل لتعرف ما إذا كنت تستهلك كثيرًا أم قليلاً من المياه.
- استبدال الأدوات الصحية الموجودة في حمامك يمكن أن يساعد في تقليل الفاقد من المياه كثيرًا، وهناك معلومة تقول إن الأدوات الصحية التي تم إنتاجها بعد عام ١٩٩٣ تستخدم كميات أقل من المياه من تلك التي صنعت قبل هذا التاريخ، وبالتالي، فليس مطلوبًا أن تشتري على الفور أدوات صحية، ولكن هذه الخطوة يمكن القيام بها إذا كنت بصدد تغيير حمامك – نفس الشيء ينطبق على بعض أنواع الغسالات الحديثة للملابس والأطباق، فتلك التي تنتمي إلى الفئة "أ" أو A قادرة على استخدام كميات أقل بكثير من المياه، أي أنك إذا كنت على استعداد لاستبدال غسالتك، فليكن القرار الذي تتخذه هو شراء الغسالات الاقتصادية في المياه بدلاً من غيرها.

المواصفات الصحية لمياه الشرب :

مازال البحث عن المواصفات الصحية في مياه الشرب والذي يحذر من خطر يسير في اتجاهين أولهما يتمثل في غياب بند الصيانة للشبكات بالشوارع والمنازل وبالتالي فإن الثقوب الموجودة بالمواسير تتسرب منها مياه الصرف غير الصحي لتختلط بمياه الشرب، أما الخطر الثاني فهو يتمثل في أن بقايا الكلور الخارجية من المحطات إلى النيل عندما تختلط بسوائل مساحيق الغسيل التي تلقى في النهر فإنها تتفاعل مع بعضها البعض وينتج عن التفاعل مركبات الكلورامينز الضارة بالصحة٠ وجود "الكلور" في مياه الشرب كان المقصود منه تطهير المياه من الملوثات .. ولكن مراكز البحث العلمي العالمية أكدت أخيرًا أن "الكلور" له أخطار مدمرة على صحة الإنسان أقلها إصابته بأمراض تصلب الشرايين وبعض أنواع السرطانات والفشل الكلوي وأمام هذا الخطر بدأت المراكز الصحية في العالم تعلن عن استخدام وسائل جديدة في تطهير مياه الشرب بعيدًا عن "الكلور" بكل أخطاره بعض الدول تستخدم الآن "الأوزون" في تطهير المياه ولكن هناك عددًا كبيرًا من الدول بدأت تستخدم وسيلة جديدة اسمها "الأشعة فوق النبفسجية" في تعقيم مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي. وفي مصر بدأت التجربة تأخذ شكلاً جادًا في استخدام الأشعة فوق البنفسجية في التعقيم تحت مسمى "نظام الالترافيولت" UV هل تنقذ "الالترفيولت" المواطن المصري

من خطر تلوث المياه. فإن استخدام الأشعة فوق البنفسجية في تعقيم مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي تجربة حديثة تنفذ لأول مرة في مصر في أربع محطات لمياه الشرب والصرف الصحي، فهل تحقق تلك التجربة الحفاظ على صحة المواطن من أخطار الفشل الكلوي وغيره من الأمراض التي أصبحت تهدد الجميع، ويري المسئولون عن مياه الشرب في مصر أن استخدام الأشعة فوق البنفسجية "الالترفيولت" كأحدث النظام العالمية لتعقيم مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي هو الوسيلة الأقل تكلفة والأسهل استخدامًا والأكثر أمانًا عن غيرها من الأنظمة الأخرى حتى الآن فمن حيث التكلفة تقل بنسبة ٢٥% في تنفيذ الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية للمحطات التي تصل طاقتها حتى ٥٠٠ ألف متر مكعب يوميًا ويحقق كفاءة أعلى بنسبة ١٠% للتخلص من البكتريا ويحتاج لمساحة أقل للتخزين بالإضافة إلى سهولة تركيب معداته بنسبة ٧٠% نظرًا لأن المعدات أقل والصيانة أسهل وكذلك تكلفة التشغيل عبارة عن مصدر كهرباء فقط لتشغيل اللمبات الكهربائية المستخدمة في النظام الجديد.

وقد أوضح رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي أن تعقيم المياه ضروري ويتم بواسطة عدة أنظمة معتمدة من منظمة الصحة العالمية ومن وزارة الصحة عندنا طبقًا لمواصفات دقيقة يتم تطبيقها بكل حذر لأنها تتعلق بصحة المواطن المصري، ومن ضمن الأنظمة المعتمدة "الكلور" الذي يقضي على البكتريا والميكروبات ويتم حسابها بدقة عن طريق المعامل الموجودة بالمحطات والكيماويين الذين يقومون بتحليل عينة المياه الداخلة إلى المحطة من المأخذ ويتم حقن جرعات داخل المحطة وجرعات أخرى في نهايات الشبكات ليستمر تعقيم المياه بالحدود المسموح بها في المواصفات. وهناك طرقًا أخرى للتعقيم منها استخدام الأشعة فوق البنفسجية وهي "الالترفيولت" وهي مستخدمة في معظم دول العالم ولكن داخل المحطات فقط ويتم حسابها بدقة وبصورة مبسطة. أما عن نظام "الألترافيولت" أنه عبارة عن مجموعة من اللمبات تشبه لحد كبير لمبات النيون يتم توجيهها بحسابات معينة إلى تيار المياه المار أمامها للقضاء على البكتريا بشرط أن تكون هذه المياه غير معكرة لدرجة محددة أي شفافة تقريبًا وشبه خالية من العكارة حتى درجة معينة. بدأ استخدام "الالترافيولت" في البداية في تعقيم أدوات الجراحة والمعدات الدقيقة وتعقيم المعلبات المحفوظة في أكياس وتوجد هذه الأشعة في الطبيعة ضمن أشعة الشمس ويتم إنتاجها صناعيًا وبتركيز معين من خلال لمبات. وتعتمد فكرة عملها على أنها تقضي على الحمض النووي داخل الميكروب والبكتريا وتقضي عليها. وبدأ تنفيذ نظام الألترافيولت بتكاليف عالية في العالم من تطور الأبحاث وصلت التكلفة تقريبًا إلى نفس تكلفة التعقيم بالكلور. ولذلك انتشرت فكرة استخدامها

لتنوع أساليب التعقيم وعدم الاعتماد على مصدر واحد لمواجهة أي نقص في غاز الكلور في الأسواق مع مراعاة عدم الاستغناء عن الكلور على الإطلاق في تعقيم الشبكات التي تستخدم حاليًا في جميع العالم لضمان وجود الجرعة القانونية المتبقية للكلور وعدم تلوث مياه الشرب عند أطراف الشبكات أن نظام التعقيم "بالالترافيولت" يتميز بسهولة النقل والتداول عكس ما يتطلبه نقل الكلور من الاحتياطات الأمنية الشديدة التي تتخذ أثناء نقله بالإضافة إلى سهولة استخدامه داخل المحطات ورخص تكلفة استهلاك الكهرباء على مدار عمر المحطة.

أن أسلوب تركيب لمبات الالترافيولت أسرع وأسهل في الصيانة كما أن قطعة الغيار الوحيدة المستخدمة هي "اللمبة" بخلاف الكلور ومصدر الكهرباء الذي يحتاجه ذلك النظام أقل بكثير مما يحتاجه الكلور بالإضافة إلى الكفاءة الأعلى في التخلص من البكتريا والفيروسات والكائنات الحية الدقيقة. أن النظام الجديد للتعقيم يستغرق من ١٢–١٨ شهرًا للإنشاء ويتم بعد تركيب المحطة تشكيل لجنة من وزارات الإسكان والصحة والبيئة والزراعة والري لمتابعة تقويم التجربة حيث يتم تكليف أساتذة من كليات الهندسة بحيث تعمل كل كلية منفصلة تجارب التحاليل أسبوعيًا وشهريًا على الأربع محطات المختارة ويستمر التقويم على مدى ستة أشهر على أن يعد تقرير شامل لتقويم هذه التجربة. ويتم العمل خلال المرحلة الحالية بمعدات مستوردة من الخارج وبعد إقرار التجربة ستكون هناك نسبة كبيرة للتصنيع المحلي. يشرح د. محمد محمود زهران أستاذ الكلى والمسالك البولية بطب القاهرة أن الغرض من معالجة المياه لتصبح صالحة لشرب الإنسان هو تنقيتها بثلاث مراحل يكمل بعضها البعض :

المرحلة الأولى: إزالة المواد العالقة مثل بقايا الطمي وذرات الرمال وجميع الجزيئات العالقة المختلفة. وهذا يتم عن طريق خزانات عملاقة لترسيب هذه العوالق ثم يتبعها المرشحات الكبيرة.

المرحلة الثانية: إزالة الملوثات الكيماوية مثل المعادن الثقيلة والأحماض والأملاح الضارة وهذا يتم بطريقة التبادل الأيوني بأجهزة عملاقة تسحب من المياه كل هذه المواد خاصة المعادن الثقيلة.

المرحلة الثالثة: إزالة الملوثات البيولوجية وأهمها البكتيريا الضارة والمسببة للأمراض المعوية المعروفة خاصة في أمراض الصيف ومصر هي البلد الوحيد الذي ما زال يستعمل غاز الكلور للقضاء على البكتريا في المياه.

والجدير بالذكر أن المرحلة الثانية وهي التبادل الأيوني لا تطبق في مصر والنتيجة كم هائل من هذه الكيماويات والمعادن تكون ذائبة في مياه الشرب ولها مخاطرها الصحية. أما عن استعمال الكلور لقتل البكتريا فقد ثبت أن هناك مضاعفات صحية متعددة وبعضها خطير على صحة

الإنسان بل وحياته نفسها خاصة إذا اختلفت نسبة تركيزه عن المعدل المسموح به عالميًا ولقد لوحظ فعلاً أن استهلاك محطات تنقية المياه للكلور قد يزيد أو يقل حسب خبرة الفنيين المتخصصين في المحطة فالبعض يستهلك كمية أقل وهذا يعني أن الخاصية الفعالة للقضاء على البكتريا الضارة قلت فاعليتها وبالتالي فمياه الشرب ما زالت ملوثة بالبكتريا الضارة التي تسبب المرض المعوي وخلافه. وبعض المحطات تتستهلك كميات من الكلور أكثر من المعدل المعروف وبالتالي تزيد نسبة الكلور في مياه الشرب ولها أضرارها الخطيرة، والأخطر من هذا أن بعض المحطات تحقن الكلور مباشرة في مدار المياه في أثناء تعطل المحطة عن العمل والنتيجة زيادة رهيبة في تركيز الكلور في مياه الشرب وحتى الإنسان العادي يمكن أن يشم رائحة الكلور في مياه بالإضافة إلى تغير طعم المياه نتيجة لهذه الزيادة ومخاطر زيادة نسبة الكلور في المياه كثيرة يذكر منها أستاذ الكلى والمسالك البولية:

أولاً: زيادة الكلور في مياه الشرب تؤدي لزيادة إفراز الأحماض في بول الإنسان في محاولة من الكلية للتخلص من هذا الدخيل الغريب وهذا البول الحامضى هو عامل مساعد أكيد في ترسيب الكثير من الأملاح داخل أنابيب الكلية وبالتالي زيادة نسبة الحصوات البولية. خاصة حصوات حامض البوليك حيث ثبت أن ترسيب هذا الحامض المسبب للحصوات تزيد ستين مرة في البول الحامضي عنها في البول الطبيعي هذه الحصوات لها مضاعفاتها على وظيفة الكلية بالإضافة للمعاناة من المغص الكلوي التي هو أشد أنوع الألم الذي عرفه الإنسان.

ثانياً: تعامل الكلور الزائد وتفاعله بالمواد العضوية بالمياه ينتج عنه شدة أملاح عضوية ذات ذرات نشيطة. هذه الذرات النشيطة قد تؤدي إلى تدمير خلايا الكلية بطريقة تراكمية مما قد يؤدي للفشل الكلوي مع استمرار استعمال المياه ذات النسبة العالية من الكلور. بالإضافة إلى ذلك فإن تفاعل الكلور مع المواد العضوية ينتج عنه مواد كلوروهيدروجين ذات أنشطة مسرطنة. وهي تكون العامل الأساسي والفعال في الإصابة بمختلف أنواع السرطانات والأورام الخبيثة سواء كان بالكبد أو الكلية أو المثانة البولية لذلك فجميع دول العالم منعت استعمال الكلور في تنقية مياه الشرب واتجهت إلى طرق فيزوكيماوية فعالة للقضاء على البكتريا الموثة للمياه. نذكر منها:

١) استعمال الكربون المشع.

٢) استعمال الأشعة فوق البنفسجية وهاتان الطريقتان أمينتان وليس لهما أي مضاعفات تذكر.

إن علاقة غاز الكلور الموجود في مياه الشرب بإصابة الإنسان المصري بتصلب الشرايين علاقة تثير القلق. يقول د. عمر زاهر أخصائي أمراض القلب بمعهد القلب القومي كان الاعتقاد السائد أن

"الكوليسترول" هو المسئول الأول عن مرض تصلب الشرايين لأكثر من ٣٠ عامًا مضت على الرغم من أن نصف عدد حالات الأزمات القلبية من نصيب الذين يكون معدل "الكوليسترول" عندهم عاديًا أو منخفضًا ولكن الاتجاه الحديث يحذر من تأثير "الكلور" المضاف إلى مياه الشرب والذي يؤدي إلى زيادة حالات "تصلب الشرايين التاجية" حيث تشير الإحصائيات العالمية الطبية إلى الازدياد المطرد في حالات شيخوخة الجلد المبكرة والسرطانات وتصلب الشرايين منذ إضافة الكلور للماء في أوائل القرن العشرين وقد زاد معدل الإصابة بمرض تصلب الشرايين بشكل وبائي وقد بدأت "كلورة الماء" منذ أوائل القرن الماضي للقضاء على بعض الأمراض المنتشرة بسبب الماء الملوث مثل "الدوسنتاريا" و"حمى التيفود" .. ويكفي القول أن ٩٨% من مياه الشرب في العالم يتم تعقيمها باستخدام الكلور حتى بعض الدول بدأت في استخدام الأوزون بديلاً عن الكلور بسبب الأضرار التي يسببها زيادة نسبة الكلور في الماء. وشرب الكلور أو استنشاق بخار الماء أثناء أخذ حمام ساخن يسبب "أكسدة" الكوليسترول في الدم وبالتالي يترسب الكوليسترول المتأكسد على جدار الشرايين التاجية".

وقد كشفت الدراسات التي أعدها مجلس الجودة البيئية بأمريكا عن ارتفاع الإصابة بمرض السرطان بنسبة ٤٤% بين من يستخدم ماء "مكلورا" عن من يستخدم غير ذلك بالإضافة إلى أن استنشاق الكلور في حمامات البخار وداخل الحمامات في المنازل أخطر بكثير من شرب نفس الماء وهذا البخار الذي يتم استنشاقه محمل في النهاية بمواد مسرطنة يكون امتصاصها أسرع من خلال الرئة عنه عن طريق المعدة ولذلك نحذر شرب الماء مباشرة من الصنابير ويستحسن تركها لمدة تصل إلى ساعة قبل تناولها حتى يتطاير الكلور منها. كانت الوفيات قبل استخدام الكلور كمطهر لمياه الشرب تعادل وفاة واحدة لكل ألف شخص بسبب التيفود فقط ولكن اليوم أصبح الكلور هو الضمان الوحيد للحفاظ على المياه نقية ومحمية من الملوثات في شبكات المياه حيث يتم إضافة الكلور بمقدار ٥٠٠ جزء من المليون وفي الشبكات الكبيرة يضاف الكلور مرة أخرى في مواقع متفرقة من الشبكة وبعد انتهاء الكلور من تفاعله مع جميع المواد المعدنية والعضوية يتبقى جزء منه في مياه الشرب وهذا ما نشعر به عن طريق الرائحة والطعم إلا أن بداية الخطر تكون في الاعتياد عليه. وقد اكتشف العلماء في السبعينيات أن إضافة الكلور للماء ينتج عنه مواد خطرة بسبب تفاعل الكلور مع المواد العضوية الموجودة بالماء مما يؤدي إلى تفشي مشاكل صحية خطيرة ويأتي هذا التفاعل مع المواد الطبيعية مثل بقايا الأشجار المتحللة والمواد الحيوانية. وتكمن خطورة الكلور في استنشاقه أثناء الحمام الساخن لأن الماء عند شربه يأخذ طريقه إلى الجهاز الهضمي ومن ثم إلى

الجهاز الإخراجي وفي النهاية فإن جزءًا منه فقط يأخذ طريقه إلى الدورة الدموية في حين أنه أثناء حمام البخار أو الحمام الساخن تفتح مسامات البشرة وبالتالي يأخذ الكلور والملوثات الأخرى طريقها إلى الجسم من خلال الجلد.

تكنولوجيا الترشح الطبيعي لماء النهر لتوفر مياه نقية للمصرين :

فى ظل الأزمة التى تواجهها مصر لتوفير مياه شرب نقية للتجمعات العمرانية، لا سيما فى المناطق كثيفة السكان أو البعيدة عن مصادر المياه، اشتدت الحاجة إلى البحث عن أساليب غير تقليدية وآمنة لتوفير مياه شرب نقية بتكلفة منخفضة، لتلبى حاجة السكان من المياه، أو لتكون بديلا وقت الضرورة فى حال اللجوء لأعمال صيانة أو تطهير أو تجديد للمحطات الرئيسية القائمة . ومن بين هذه الأساليب الترشيح الطبيعى لمياه الأنهار على طول ضفاف المسطحات المائية العذبة، سواء من نهر النيل، أو من الترع، والبحيرات.

نظمت »الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي» «حلقة عمل «حضرها خبراء معالجة المياه وممثلو شركات مياه الشرب من المحافظات لمناقشة كيفية الاعتماد على تكنولوجيا الترشيح الطبيعى لضفاف الأنهار لإنتاج مياه شرب بجودة عالية وتكلفة منخفضة فى مصر، وكيفية تطويرها، والتحديات التى تواجه هذا القطاع .ضرورة تطوير منظومة التشغيل والأداء بمحطات الشرب وتطبيق تقنيات حديثة ذات تكلفة منخفضة لسد احتياجات المواطنين من مياه الشرب من منطلق ما أثبتته هذه التقنيات لتعظيم حجم إنتاج المياه.تعتمد هذه التكنولوجيا على معالجة وتنقية المياه من خلال عملية ترشيح للمياه من رواسب القاع، وضفاف النهر، ومعالجتها من خلال عمليات عدة تتم طبيعيا فى باطن الأرض فى أثناء انتقال المياه إلى بئر الترشيح الطبيعى كخطوة معالجة أولية قبل عمليات المعالجة المعقدة للحصول على المياه الصالحة للشرب، موضحا أنه تم تطبيق هذه التكنولوجيا فى كثير من البلدان التى تكون فيها معالجة المياه السطحية صعبة، ومكلفة . أن تقنية الترشيح الطبيعى لمياه الشرب هىفى أصلها نتاج للثقافة المصرية والعربية، إذ كان الفراعنة أول من استخدم رواسب ضفاف النيل للترشيح والحصول على مياه الشرب النقية بطريقة طبيعية، وتبعهم العرب، وحاليا فإن وحدات الترشيح الطبيعىفى ألمانيا تعمل على نهر الراين منذ أكثر من ١٠٠عام، وقد جاء الاتجاه إلى تطبيق تكنولوجيا الترشيح الطبيعىفى مصر بعد القيام بعدد من الأبحاث العلمية بالتعاون مع جامعة دريسدن الألمانية التى لاقت نجاحا فعالا عند تجربتها، وتطبيقها

أن تكنولوجيا الترشيح الطبيعى تحقق التخلص من العكارة والبكتيريا والطفيليات الممرضة ومعظم الملوثات الأخرى دون حاجة إلى إضافة ز شبة ز أو كلور، كما تحقق التخلص من الطحالب وسمومها التنتسبب انسداد المرشحات، وتتسبب فى تلوث المياه، إلا أنها تتطلب الخبرة والممارسة لاختيار المكان المناسب لحفر آبار الترشيح الطبيعي، وتصميمها بحيث تحقق أعلى كفاءة فى التخلص من الملوثات.

تكنولوجيا معالجة المياه :

على مدى ١٩ عامًا بلا انقطاع حرصت الإسكندرية مدينة الأمطار والسواحل والبحيرات على عقد مؤتمر تكنولوجيا معالجة المياه الذي تنظمه أسمدة أبو قير، فكانت لها الريادة قبل أن يصحو العالم على أجراس الخطر، وأزمات المياه، والعطش والجفاف، الذي يهدد مساحات كبيرة من الكرة الأرضية. وقد اتسم مؤتمر هذا العام بالموضوعية والقضايا الحيوية كاستخدام مياه الصرف الصناعي وتدويرها عدة مرات منعًا للتلوث وتوفير النفقات وادخارًا للمياه كبعد اقتصادي وفتحًا لأسواق المنافسة، وفتح مجال تكنولوجيا المياه، من أوسع أبوابها في الصناعة والتي يربو استهلاكها مقارنة بالأنشطة الأخرى على ٤٢%. كما كانت للمعالجة الابتدائية لسوائل الصرف الزراعي باستخدام تكنولوجيا منخفضة التكاليف دور فاعل في المؤتمر الـ١٩ لتكنولوجيا معالجة المياه وهي التجربة العلمية المتميزة التي تجرى بتعاون عدة أطراف بحثية كتأكيد على جماعية البحث العلمي وأسلوب "فريق العمل" في منظومة متكاملة ورخيصة التكاليف حتى تكون قابلة للتطبيق وهي التجربة التي ينتظرها وزير الري ويتابع نتائجها أولاً بأول لأنها تعالج ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا مع حتمية الاستفادة من مياه الصرف الزراعي التي تمثل ٢٠% من مياه الري ويتم ذلك بمعالجتها ثم خلطها مع المياه العذبة وهي قد لا تقل عن ١٢ مليار متر مكعب سنويًا تهدر في البحر إن تكنولوجيا معالجة مياه الصرف سوف تحل هذه المشكلة التي تمثل بعدًا مهمًا في الأمن المائي، وهو مضمون الورقة العلمية التي طرحتها د. منى القاضي رئيس المركز القومي لبحوث المياه عن مشاريع التنمية القومية وأهمية المياه لإنعاشها فقالت بوضوح أنه لا تنمية بدون مصادر مائية تسد الاحتياجات ولن يتحقق هذا بدون البحث العلمي الذي يكفل تدوير المياه وإعادة استخدامها واستثمار كل نقطة بحيث يقفز إجمالي رصيد مصادر المياه إلى ٨٧.٩ مليار متر مكعب سنة ٢٠١٧، فبالإضافة إلى رصيد مصر من المياه ٥٥.٥ مليار هناك مصادر أخرى ينبغي استثمارها مثل الأمطار والسيول ١.٥ مليار، المياه الجوفية بالصحارى ٣.٥ مليار، وبالدلتا والوادي ٧.٥ والصرف الزراعي بحري "٨.٤ مليار" والصحي ٢.٥ مليار وعائد تطوير شبكات الري

٧ مليارات وهي مصادر لم تكن نلتفت إليها ولكن مع استخدام تكنولوجيا المياه نسترد هذه المليارات لتغذية المشروعات العملاقة مثل تشوكى وترعة السلام.

وإذا كانت وزارة البيئة تلعب دورًا في وقف الصرف على النيل من المصانع العملاقة ذات التكنولوجيا البالية فإن وزارة الموارد المائية وقفت ضد الممارسات السيئة لحماية المجاري المائية من التلوث منذ بدء سريان قانون ٤٨ لسنة ٨٤ وقامت بتوقيع المخالفات التي بلغت ٢٣٥٣٦ مخالفة تمت إزالة ١٧٥٢٠ مخالفة منها! وثمة أفكار مطروحة أفرزها المؤتمر الأخير الذي كان برئاسة د. أسامة الجنايني رئيس أسمدة أبو زعبل وجاءت ثمار التكنولوجيا الحديثة مثل إزالة ملوحة المياه لاستخدامها في البخار اللازم للعمليات الصناعية بخفض في الكيماويات يصل إلى ٥٠% وأباح المؤتمر طرق معالجة الصرف الصناعي قبل الصرف على المسطحات المائية متوافقًا مع قانون البيئة، وذلك بمعدات ووحدات صنعتها الهيئة العربية للتصنيع لمعالجة الصرف الصناعي فاقت المستورد في كفاءتها.

في هذا المؤتمر كانت الكلمة العليا للمياه كمًا ونوعًا وكيف أمكن تدويرها عدة مرات وكيف حولت التكنولوجيا مياه الصرف سواء كان زراعيًا أو صناعيًا إلى مياه يمكن إعادة استخدامها وكما يقول د. محمد الزرقا في دراسته التنمية المستدامة وإدارة المياه في الصناعة إنه ينبغي على الصناعة أن تعيد النظر في استخدامات المياه وإدارتها لأنها سوف تحسب في المستقبل في الاعتبارات البيئية والتجارة العالمية فضلاً عن جدواها في دراسة الجدوى الاقتصادية والمنافسة العالمية.

إذا كانت البشرية لم تقيم أهمية المياه بالقدر الكافي فإن المستقبل القريب كفيل بأن ينتبه الجميع إلى أن استمرار الحياة، ونموها، وتطورها رهين بالمياه أكثر من أي مورد آخر وإذا كانت قيمة أي مورد طبيعي تقاس بمدى ندرته، فإن المؤشرات المتوقعة تؤكد أن العالم مقبل على مجاعة مائية، من ثم تصبح نقطة المياه أغلى من برميل النفط، بل أن قياس أهميتها لن يعادلها إلا بنقطة الدم. بمعنى آخر، فإن شح المياه بفعل الكثير من العوامل كالتلوث، والجفاف، وعدم السيطرة على الفاقد، وزيادة معدلات الهدر، وغيرها من الأسباب المؤدية لتفاقم الأزمة، ترشحها لأن تكون المشكلة الاقتصادية الأولي في عالم الغد، والتي تتجاوز في خطورتها أزمة الطاقة، فتلك الأخيرة يمكن مواجهتها عبر بدائل جديدة وطاقات متجددة، لكن هل يمكن إيجاد بديل للمياه؟.

المشكلة الاقتصادية في أبسط تعريفاتها تتمثل في عدم قدرة مجتمع على إشباع جميع احتياجات أفراده، والمياه بحكم هذا التعريف سوف تتصدر سلم الاحتياجات التي لن يستطيع أي مجتمع – حتى تلك الأكثر تطورًا – أن يؤمنها لأفراده طبقًا للموارد المعروفة. وقراءة التاريخ الإنساني تشير

إلى أن العديد من الحروب اندلعت بفعل الصراع على الموارد، فإذا كانت المياه تساوي الحياة في المحصلة الأخيرة فإن توقع نشوب نزاعات وحروب بسبب المياه في العقود القادمة، لا يعد تحميلاً للأمور فوق طاقتها، لكنه تحذير لابد أن يؤخذ مأخذ الجد.

نصيب الفرد في المتوسط على المستوى العالمي أخذ في التضاؤل، وسوف يبلغ في ٢.٢٥ ثلث ما كان عليه الحال في ١٩٦٠، غير أن هذا المتوسط لا ينسحب على كل مناطق العالم، إذ أن دولاً، بل وقارات تقع في حزام الشح المائي، سوف يكون نصيب الفرد فيها من المياه أقل بكثير من المتوسط العالمي، من ثم تصبح مرشحة للمعاناة من جراء صراعات وحروب بسبب محدد هو صعوبة تأمين احتياجاتها من المياه.

ومع زيادة معدلات الطلب العالمي على المياه، مقابل موارد متناقصة، فإن ثمة أزمة نموذجية في الطريق، لذا ظهرت أفكار تتعلق بتسعير المياه، ومقايضتها بالنفط مثلاً؛ وبدء ممارسات من جانب الدول المسيطرة على منابع وأعالي الأنهار من شأنها استفزاز الدول الأخرى في حوض هذا النهر أو ذاك، وبالتالي تكوين "خمائر" صراعات قد تنفجر في صورة حروب ونزاعات مسلحة. ربما يكون التوسع في عمليات التحلية باستخدام الطاقة نوويًا أحد البدائل، لكنه وحده دون الكف عن العبث بالطبيعة والإساءة المتواصلة لمصادر المياه أن يضمن ألا يواجه العالم منعطفًا خطيرًا بشأن المياه. ثمة من يركز انتباهه في الصراع البازغ حول القطب المتجمد الشمالي حول ما يتعلق بالثروات الثمينة التي تحتويها طبقاته العميقة، لكن لا أحد تقريبًا يضع الثلوج في الإطار الأشمل لهذا الصراع، إذ أنها تصبح أحد خيارات مواجهة أزمات المياه حين تتفاقم هنا أو هناك. ويظل مستقبل التنمية في العالم مرتبطًا بالقدرة على تقليل الفجوة المائية التي تتسع كل يوم، ومن ثم يندرج ملايين البشر كل عام داخل دائرة الفقر المائي، غير أن هذه السلعة بالذات لا يمكن التعامل معها وفق الآليات المعتادة مع معظم السلع الأخرى ببساطة لأنها هي والحياة صنوان، أن ضمان أمن المياه، وتأمين احتياجات كل البشر، وبشكل عادل، يحتاج إلى رؤية عالمية تكون البديل لمستقبل قاتم لن ينجو منه أحد.

الماء أصل كل شيء حي، فماذا لو ماتت المياه؟ ولعل ظاهرة "البحر الميت" مرشحة للتفاقم، لتشمل الأنهار، البحار، البحيرات، والمحيطات! معظم المجاري المائية في العالم معرضة لمخاطر متزايدة، تتراوح بين ارتفاع معدل التلوث، وزيادة نسبة التبخر، وسرعة معدلات الاستنزاف، وهكذا سقطت أسطورة أن المياه مصدر ليس له حدود، لتستيقظ البشرية على الحقيقة بأن التهديدات التي تواجه المسطحات المائية التي تمثل نحو ثلاثة أرباع كوكب الأرض باتت تشكل تحديًا مستقبليًا

خطيرًا للإنسان. وإذا كان هناك أكثر من مليار إنسان محرومون من المياه النقية الصالحة للشرب، فإن ثمة تقارير دولية تحذر من أن هذا الرقم سوف يتضاعف ثلاث مرات خلال العقدين القادمين. الأمر لا يتوقف فقط عند حدود أمن المياه العذبة لسكان الأرض، لكن ما تعانيه المسطحات المائية يزيد من حجم المناطق الميتة فيها، بمعدلات تثير القلق، ليس فقط بالنسبة للعلماء والخبراء المعنيين، ولكن لكل من يحيا على سطح الكوكب. تواجه معظم أنهار العالم حالياً انهيارًا دراماتيكيًا من جراء المشاكل الناتجة عن سوء الاستخدام البشري، والذي أدى إلى تلوث عدد كبير منها إلى الحد الذي لا تصلح معه للاستخدام، فإن استمرار الوضع الراهن يترتب عليه أضرار جسيمة تلحق بحياة الكائنات البحرية، بل إن بعض أنواعها مهدد بالانقراض. كما أن كمية المياه النقية سوف تقل تباعًا، وكذلك الرقعة الزراعية، مما يقود إلى اختلال الأمن الغذائي، وفي المحصلة الأخيرة فإن ملايين الناس سيكون محكوم عليهم بالموت، وإذا كان هناك الآن ١٥ شخصًا يموتون كل دقيقة لعدم توافر المياه النقية فماذا يكون عليه الحال في المستقبل. والبحار، خاصة المغلقة، ليست بأحسن حال من الأنهار فتلوثها بالنفايات السامة من جراء ما تلقيه السفن من مخلفات، وكميات النفط المتسربة من الناقلات العملاقة تسبب دمارًا بيئيًا، وتقضي على الثروة السمكية والنباتات المائية والشعب المرجانية، إذ أن بقع النفط تعمل كطبقة عازلة تعوق تبادل الغازات بين الهواء والماء، وبالتالي لا يتجدد الأكسجين في الماء، ما يتسبب في القضاء على الأحياء المائية كالقواقع والطحالب والسلاحف البحرية، وحتى الطيور التي يتلوث ريشها حين تصطاد وجبتها من الأسماك المريضة السابحة قريبًا من سطح البحر، الطيور أيضًا تموت فتتفشى الأمراض بين الكائنات البحرية السليمة. المحيطات كذلك أصبحت تشهد تكاثرًا سرطانيًا للمناطق الميتة الملوثة، والتي يتضاءل فها الأكسجين، مما يعرض المخزون السمكي في المصائد التقليدية للانهيار، والأمر يمتد إلى جميع الأنظمة البيئية بالمناطق الساحلية عالمياً. ثم إن البحار والأنهار والمحيطات دون استثناء تعاني من تنامي المجمعات الصناعية المشاطئة لها، خاصة الصناعات البتروكيماوية ومفاعلات الطاقة النووية، وما تصبه من عوادم مختلطة بالكربون والرصاص لتتحول إلى مياه سامة، فضلاً عن تصريف مياه شبكات الصرف الصحي دون أي معالجة. وتكتمل ملامح المأساة حين يلقى تلوث الهواء واليابسة بظلاله على المسطحات المائية، فالمواد السامة في البيئة الهوائية، والمتطايرة من فوق اليابسة، تهبط على شكل غبار وجسيمات صغيرة لتلوث المياه كما أن الكثير من الأنهار تحمل إلى البحار والمحيطات عددًا كبيرًا من المخلفات السامة، أما الوجه الآخر للمأساة فيتمثل في تعرض مياه بعض الأنهار للنضوب قبل وصولها إلى مصبها في البحر لتجدد

مياهه وتعوض الفاقد منها. ثمة تحذيرات عديدة أطلقها الخبراء بشأن تضاؤل حجم الموارد مقابل زيادة عدد سكان المعمورة، وإذا كان ذلك صحيحًا في مجمله، فإن ما يحدث من تصرفات الإنسان مع مصادر المياه لاسيما العذبة، يعني أن المستقبل ينذر بالخطر مع اتساع رقعة الموت فوق المياه!.

تحتاج مصر لكمية مياه إضافية تقدر بنحو ١٥% إلى ٢٠ % من الكمية الحالية سيتم توفيرها عن طريق تحسين إدارة الموارد المائية وتطوير الأبحاث المتعلقة بالمياه والاتجاه نحو معالجة مياه البحر، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة، وذلك في إطار جهود الدولة لتوفير الأمن الغذائي للمصريين على مدى العشرين سنة القادمة. جاء ذلك خلال افتتاح المؤتمر الدولي السابع لهيدرولوجيا البيئة برعاية جامعة عين شمس, ومنظمة إيسيسكو (ISESCO) خلال الفترة من ٢٥-٢٧ من شهر سبتمبر الجاري بالتنسيق مع الجمعية المصرية لمهندسي الري(ESIE), والجمعية الأمريكية للمهندسين القسم المدني مصر (ASCE-EGS)، ويتناول المؤتمرالموضوعات المتعلقة بعلاقة الموارد المائية بالبيئة. تواجه الوزارة موجه شرسة من التعديات على نهر النيل والترع الرئيسية, وتتصدى لها بكل حزم ففي خلال الفترة منذ ثورة ٢٥ يناير حتى الآن نجحت الدولة في إزالة ٣٧٢٠ تعديا وجار التخطيط لإزالة باقي التعديات على النيل.

الحاجه إلى تغيير طريقة التفكير, والتحول من ثقافة الوفرة المائية إلى ثقافة الندرة المائية فضلاً عن توفير بيئة مواتيه من أجل إدارة افضل للمياه من خلال ربط الامن المائى بالأمن الغذائى، والمحافظة على البيئة صحية ونظيفة. وتم مناقشة الموضوعات المتعلقة بالأثر البيئي للموارد المائية, والنمذجة المستدامة فى إدارة الأنهار، والهيدرولوجيا في المناطق القاحلة، وإعادة استخدام المياه العادمة، والتأثيرات البيئية على مصادر المائية لمياه النيل مثل الفيضانات والجفاف ونقل الرواسب، وآثار تغير المناخ على الموارد المائية، والآثار الداخلية على نظام الملاحة فى النيل، وتقلب تدفق النيل وتأثيراته البيئية على المشاريع الساحلية والموانئ.

<u>الإحتياجات المائية الاضافية – معالجة مياه البحر :</u>

تحتاج مصر لكمية مياه إضافية تقدر بنحو ١٥% إلى ٢٠ % من الكمية الحالية سيتم توفيرها عن طريق تحسين إدارة الموارد المائية وتطوير الأبحاث المتعلقة بالمياه والاتجاه نحو معالجة مياه البحر، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة، وذلك في إطار جهود الدولة لتوفير الأمن الغذائي للمصريين على مدى العشرين سنة القادمة. جاء ذلك خلال افتتاح المؤتمر الدولي السابع لهيدرولوجيا البيئة برعاية جامعة عين شمس, ومنظمة إيسيسكو (ISESCO) خلال الفترة من

٢٥-٢٧ من شهر سبتمبر الجاري بالتنسيق مع الجمعية المصرية لمهندسي الري(ESIE), والجمعية الأمريكية للمهندسين القسم المدني مصر (ASCE-EGS)، ويتناول المؤتمرالموضوعات المتعلقة بعلاقة الموارد المائية بالبيئة. تواجه الوزارة موجه شرسة من التعديات على نهر النيل والترع الرئيسية, وتتصدى لها بكل حزم ففي خلال الفترة منذ ثورة ٢٥ يناير حتى الآن نجحت الدولة في إزالة ٣٧٢٠ تعديا وجار التخطيط لإزالة باقي التعديات على النيل.

الحاجه إلى تغيير طريقة التفكير , والتحول من ثقافة الوفرة المائية إلى ثقافة الندرة المائية فضلاً عن توفير بيئة مواتيه من أجل إدارة افضل للمياه من خلال ربط الامن المائى بالأمن الغذائى، والمحافظة على البيئة صحية ونظيفة. وتم مناقشة الموضوعات المتعلقة بالأثر البيئي للموارد المائية, والنمذجة المستدامة فى إدارة الأنهار، والهيدرولوجيا في المناطق القاحلة، وإعادة استخدام المياه العادمة، والتأثيرات البيئية على مصادر المائية لمياه النيل مثل الفيضانات والجفاف ونقل الرواسب، وآثار تغير المناخ على الموارد المائية، والآثار الداخلية على نظام الملاحة فى النيل، وتقلب تدفق النيل وتأثيراته البيئية على المشاريع الساحلية والموانئ.

<u>إزالة ١٥٠٠ من ١٥٠ ألف حالة تعد على النيل :</u>

أعلنت وزارة الموارد المائية والرى أمس أنه تمت إزالة ١٥٠٠ حالة تعد على نهر النيل من إجمالى نحو ٥٠ ألفا و٣٩٩ حالة تستهدفها الحملة القومية لإنقاذ النيل, منذ أن أطلقها المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء. أن حملة إزالة التعديات تشمل جميع المناطق والمحافظات على نهر النيل والقنوات والمجارى المائية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ,كما تشمل جميع الحالات الكبيرة والصغيرة دون استثناء لأى أحد كان ,داعيا جميع المخالفين والمتعدين إلى تغليب مصلحة الوطن والمبادرة بإزالة التعديات بأنفسهم بدلا من الوقوع تحت طائلة القانون. أن "ما حدث فى السنوات الثلاث الماضية من تعديات على نهر النيل لم يحدث فى الأعوام الثلاثين عاما الماضية "وقدر حجم التعديات على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٨ آلاف و٥٠٠ حالة ,منها ٤ آلاف و٧٠٧ حالات تعد تمت إزالتها. تم تخصيص خط ساخن ١٥١١٦ لتلقى شكاوى التعدى على مجرى النيل ,وسيتم تغليظ العقوبة على المتعدين على النهر، تقرر وقف جميع تراخيص المؤسسات والمنشآت الجديدة الواقعة على النهر ومراجعة جميع التراخيص السابقة للتأكد من مطابقتها للاشتراطات التى وضعتها الوزارة لاستمرار الترخيص ,كما يجرى إزالة جميع الأقفاص السمكية المخالفة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

يذكر أن وزراء الحكومة وقعوا وثيقة النيل، التى تتضمن التعهد بالحفاظ على النهر ,وحمايته من التلوث والتعديات، كما وقعها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ومن المتوقع أن يشارك فى توقيعها أكثر من ٥٠ مليون مواطن.

جدول أسماء اقطار افريقيا وعاصمتها

ومساحة وطول سواحلة والتقديرات السكانية عام ١٩٩٤ والمتوقع عام ٢٠٢٥

القطر	العاصمة	مساحة القطر (بالمليون كم٢)	طول سواحل القطر (بالألف كم)	تعداد السكان (بالمليون نسمة)	
				عام ١٩٩٤	المتوقع عام ٢٠٢٥
الجزائر	الجزائر	٣.٣٨١.٧٤١	١.٢٠٠	٢٧.٤٢٢	٤٥.٤٧٥
أنجولا	لواندا	١.٢٤٦.٢٠٠	١.٣٨٠	١٠.٤٢٢	٢٦.٦١٩
بنين	بورتونوفو	٠.١١٢.٦٢٢	١١٠	٥.٣٢٥	١٢.٢٥٢
بوتسوانا	جابورون	٠.٥٨١.٧٣٠	صفر	١.٤٤٣	٢.٩٨٠
بوركينا فاسو	وجادوجو	٠.٢٧٤.٢٠٠	صفر	١٠.١١٨	٢١.٦٥٤
بوروندى	بوجمبورا	٠.٠٢٧.٨٣٤	صفر	٦.١٨٣	١٣.٤٩٠
الكاميرون	ياوندى	٠.٤٧٥.٤٤٢	٠.٤٢٠	١٢.٩٨٦	٢٩.١٧٣
جمهورية افريقيا الوسطى	يانجوى	٠.٦٢٢.٩٨٤	صفر	٣.٢٣٤	٦.٦٣٠
تشاد	نجامينا	١.٢٤٨.٠٠٠	صفر	٦.٢٨٨	١٢.٩٠٧
الكونغو	برازافيل	٠.٣٤٢.٠٠٠	٠.١٨٠	٢.٥٧٧	٥.٦٧٧
جمهورية الكوغو الديمقراطية	كينشاسا	٢.٣٤٤.٨٨٥	٠.٠٦٠	٤٢.٥٤٠	١٠٤.٦٣٩
جيبوتى	جيبوتى	٠.٠٣٣.٢٠٠	٠.٣١٥	٠.٦٠٣	١.٠٥٥
مصر	القاهرة	١.٠٠١.٤٤٩	٢.٣٩٥	٥٦.٧٦٧	٩٧.٣٠١
كينيا الاستوائية	مالابو	٠.٠٢٨.٠٥١	٠.٢٥٥	٠.٣٨٦	٠.٧٩٨
ارتيريا	اسمرة	٠.١٢٤.٣٢٠	٠.٩٠٠	٣.٤٨٢	–
اثيوبيا	اديس بابا	١.٢٢١.٩٠٠	صفر	٥٤.٨٩٠	١٢٦.٨٨٦
الجابون	ليبريفيل	٠.٢٦٧.٦٦٧	١.٣٣٠	١.٣٠١	٢.٦٩٧
جامبيا	بانجول	٠.٠١١.٢٩٥	٠.٣٦٠	١.٠٧٩	٢.١٠٢
غانا	اكرا	٠.٢٣٨.٥٣٧	٠.٦٥٠	١٦.٦٣٩	٣٧.٩٩٨
غينيا	كوناكرى	٠.٢٤٥.٨٥٧	٠.٤٠٠	٦.٤٢٥	١٥.٠٨٨
غينيا بيساو	بيساو	٠.٠٣٦.١٢٥	٠.٣٤٠	١.٠٤٤	١.٩٧٨
ساحل العاج	ابيدجان	٠.٣٢٢.٤٦٣	٠.٨٩٠	١٣.٨٤١	٣٦.٨١٧
كينيا	نيروبى	٠.٥٨٠.٣٧٠	٠.٤٧٠	٢٦.٠١٧	٦٢.٣٦٠
ليسوتو	ماسيرو	٠.٠٣٠.٣٥٥	صفر	١.٩٤٨	٤.١٧٢

ليبريا	مونروفيا	٠.١١١.٣٦٩	٠.٤٥٠	٢.٧١٩	٧.٢٤٠
ليبيا	طرابلس	١.٧٥٩.٥٤٠	١.٧٨٠	٥.٢١٨	١٢.٨٨٥
ملاوى	ليلونجوى	٠.١١٨.٤٨٤	صفر	٩.٥٣٢	٢٢.٣٨٤
مالى	باماكو	١.٢٤٠.١٩٠	صفر	٩.٥٢٤	٢٤.٥٧٥
موريتانيا	نواكشوط	١.٠٢٥.٥٠٠	٠.٦١٠	٢.٢١٥	٤.٤٤٣
المغرب	الرباط	٠.٤٤٦.٥٥٠	١.٦٨٠	٢٦.٣٦٧	٤٠.٦٥٠
موزمبيق	مابوتو	٠.٨٠١.٥٩٠	٢.٤٥٠	١٥.٤٦٣	٣٥.١٣٩
ناميبيا	وندهوك	٠.٨٢٤.٣٩٢	١.٣١٠	١.٥٠٨	٣.٠٤٩
النيجر	نيامبى	١.٢٦٧.٠٠٠	صفر	٨.٧٣٠	٢٢.٣٨٥
نيجيريا	ابوجا	٠.٩٢٣.٧٦٨	٠.٨٥٠	١٠٨.٠١٤	٢٣٨.٣٩٧
رواندا	كيجالى	٠.٠٢٦.٣٣٠	صفر	٧.٧٥٥	١٥.٧٩٧
السنغال	دكار	٠.١٩٦.٧٣٠	٠.٥٩٠	٨.٢٦٣	١٦.٨٩٦
سيراليون	فري تاون	٠.٠٧١.٧٤٠	٠.٥٥٠	٤.٣٩٩	٨.٦٩٠
الصومال	مقديشيو	٠.٦٣٧.٦٥٧	٣.٤٠٠	٨.٧٧٥	٢١.٢٧٦
جنوب افريقيا	بريتوريا	١.٢٢١.٠٤٢	٢.٣٠٠	٤٠.٥٠٣	٧٠.٩٥١
السودان	الخرطوم	٢.٥٠٥.٨١٣	٠.٧٢٠	٢٧.٥٨٥	٥٨.٣٨٨
سوزيلاند	ميابان	٠.٠١٧.٣٦٣	صفر	٤.٠٠٧	١.٦٤٧
تنزانيا	دودوما	٩٤٥.٠٨٧	٠.٧٧٠	٨.٧٩٢	٦٢.٨٩٤
توجو	لومى	٠.٠٥٦.٧٩٠	٠.٠٧٥	١٨.٥٩٢	٩.٣٧٧
تونس	تونس	٠.١٦٣.٦١٠	١.٣٨٠	١.٠٠٠	١٣.٢٩٠
أوغندا	كمبالا	٠.٢٣٥.٨٨٠	صفر	٩.٢٠٣	٤٨.٠٥٦
الصحراء الغربية	العيون	٠.٢٦٦.٠٠٠	٠.٩٧٥	١٠.٧٧٨	١.٣٦٠
زامبيا	لوساكا	٠.٧٥٢.٦١٤	صفر	–	١٩.١٣٠
زيمبابوى	هرارى	٠.٣٩٠.٥٨٠	صفر	–	١٩.٦٣١
المجموع		٣٠.٠٤٠.٠٥٦	٣١.٥٣٥		

Source of information about Capital cities, Surface area and 1994 Population Figures is the world Guide 1997-1998 (1997)

- Length of coast Line at mean SeaLevel. *-

-* شاملة جزرفيرناندوبوأنوين

جدول أسماء اقطار افريقيا وعواصم كل قطر ومساحة وطول سواحلة والتقديرات السكانية عام ١٩٩٤ والمتوقع عام ٢٠٢٥

القطر	العاصمة	مساحة القطر (بالمليون كم٢)	طول سواحل القطر (بالألف كم)	تعداد السكان (بالمليون نسمة)	
				عام ١٩٩٤	المتوقع عام ٢٠٢٥
جزر الكنارى	لاسبالماس	٧.٢٧٣	–	(١.٢٨٠)	(٢.٠٣٠)
كيب فرد	باربرا	٤.٠٣٢	٠.٨١٠	٠.٣٧٢	٠.٧٣٥
جزر القمر	مورونى	٢.٢٣٨	–	٠.٤٨٥	١.٦٤٦
مدغشقر	تاتاناريف	٥٨٧.٠٤٠	٤.١٠٠	١٣.١٠٠	٣٤.٤١٩
مايوت	فونشال	٠.٧٩٧	–	(٠.٤٥٠)	(٠.٦٣٠)
موريتشوس	بورلويس	١.٨٦٠	١٩٠	١.١١٥	١.٤٨١
ريونيون	سانت دينيس	٢.٥١٢	٠.٢٤٠	٠.٦٤٠	(٠.٨٧٠)
سوم توم وبرنست وسانت هيلانة	ساوتوم	٠.٩٦٠	٠.١٠٠	٠.١٢٥	(٠.١٧٥)
سيتشل	فيكتوريا	٠.٢٨٠	٠.٠٦٦	٠.٠٧٢	(٠.٠٩٨)
المجموع		٦٠٦.٩٩٣			

Source of information about Capital cities, Surface area and 1994 Population Figures is the world guide 1997-1998 (1997)

*- Length of coast Line at mean Sea Level.

*- Population figures for 2025 are taken from Le Roy & Engelman (1994).

*- Population estimates are for Eritrea and Ethiopia combined.

جدول بيانات عن احواض الصرف والاحواض الرئيسية فى افريقيا

الحوض الرئيسى	مساحة الحوض (مليون كم٣)	عدد احواض الصرف التى تصب فيه	عداد الدول المشتركة فى الحوض الرئيسى	الامطار السنوية (بالملليمتر)
سنغال (نهر)	٤٣٦.٠٠٠	١	–	٥٩٢
نيجير (نهر)	٢.١١٣.٢٠٠	٥	١١	٧٢٠
تشاد (بحيرة)	٢.٣٨٨.٧٠٠	٣	٧	٤٣٧
النيل (نهر)	٣.٠٣١.٧٠٠	١٢	١٠	٦٤٩
رفيت	٦٢٠.٣٠٨	١٣	١٠	٦٦٠
شبيلى / جوبا	٨٠٣.٥٠٠	٣	٣	٤٠٠
كنغو / وبنجوى	٣.٦٨٠.٠٠٠	١٠	١١	١٥٧٠
زمبيزى	١.٣٨٥.٣٠٠	٧	٩	٩٣٦
اوكافابخو	٧٠٦.٩٠٠	٢	٣	٦٨٥
ليمبوبو	٤١٤.٨٠٠	٣	٤	٥٢٤
اورانج	٩٤٥.٥٠٠	٤	٤	٣٥٤
ساوث انتريور	٩٢٠.٤٠١	٣	٤	–
نورث انتريور	٧٧٥.٦٠٨	١٢	–	٤٨
ساحل البحر المتوسط	٣٣.١٠٠	١٩	٤	٢٦٦
الساحل الشمالى الغربى	٢٤٢.٤٠٠	١١	٤	١٤٢
الساحل الغربى	٢٦٠.٨٠٠	٢٦	١١	١٥٤٤
الساحل الغربى الاوسط	٦٦٨.٧٠٠	١٦	٨	١٩٤٠
الساحل الجنوبى الغربى	٣١١.٦٠٠	٢٤	٢	٩٠٦
ساحل جنوب الاطنطلى	٢٨٢.٤٠٠	٢٣	٢	١٧٥
ساحل المحيط الهندى	٣٥٥.٧٠٠	٣٤	٤	٦٨٦
الساحل الشرقى الاوسط	٢١٥.١٠٠	٤١	٤	٩٤٦
الساحل الشمالى الشرقى	٢٦١.١٠٠	١٠	٥	١٥٨
غرب مدغشقر	٣٩٨.٠٧٨	٢١	١	١٢٧٥
شرق مدغشقر	١١٨.٩٥٠	٢٢	١	١٨١٥
الجزر +	١١٨.٩٥٠	١١	–	–
المجموع	٢٦.٩٨٤.٤٩٥	٣٢٥		

Source : (FAO, 2008): United Nations Water Development Report. (Water In Changing World) United Nations Environmental Program UNEP. (Africa Environment Outlook2). United Nations Development Program UNDP (Human Development Report) + Canaries, Madeira, Cape Verde, Saotome & Principe, Fernando Poo, Mascarene, Comoros, Pemba, Zanzibar.

جدول مدى تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة

القطر / الجزيرة	نصيب الفرد بالمتر المكعب فى العام			
	عام ١٩٥٥	عام ١٩٩٠	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٦
الجزائر	١٧٧٠	٦٩٠	٣٨٢	٣٥٠
انجولا	٣٥٦١٠	١٧١٨٥	١٠٦٢٥	٨٩٣٩
بنين	١٢٣١٦	٥٦١٢	٣٦٥٢	٣٠١٣
بوتسوانا	٤١٥٧٠	١٤١٠٧	٧٠٨٠	٦٥٨٧
بوركينا فاسو	٦٩٧٩	٣١١٦	١٠٥٢	٨٧١
بروندى	١٣٤٠	٦٤٥	١٨٨٠	١٥٣٤
الكاميرون	٤٢٩٤٩	١٨٠٤٦	١٨٠٠٠	١٥٧٠٩
جزر كاب فرد	١١٨٣	٥٨٧	٦٦٦	٥٧٩
جمهورية افريقيا الوسطى	٩٩٧١٧	٤٨١٧٢	٣٧٣٧٣	٣٣٨٥٩
تشاد	١٣٣٩٠	٦٨٤٣	٥٠٧٩	٤١٠٨
الكونغو (برازافيل)	٩٠٢١٣٧	٣٥٩٣١٩	٢٥٣١١	٢١١٥٦
جيبوتى	١٤٥	١٩	٤١١	٣٦٧
مصر	٢٣٨٥	١٠٤٦	٨٦١	٧٧٣
غينيا الاستوائية	١٢٦٠٥٠	٨٥٢٢٧	٦٠٣٨٢	٥٢٤٥٨
اريتريا	٥٣٨٧	٢٣٣٠	١٧١٠	١٣٤٣
اثيوبيا	٥٣٨٧	٢٣٢٠	١٧٥٨	١٥٠٦
الجابون	٣٤٣٨١٦	١٤٣١٠٦	١٣٨٧١٥	١٢٥١١٣
جامبيا	٧٠٢٨٨	٢٣٨٣٥	٥٧٨٠	٤٨١٠
غانا	٩٢٠٣	٣٥٢٩	٢٦٤١	٢٣١٢
غنيا	٧٩٩٧٢	٣٩٢٧٠	٢٧٥٥٢	٢٤٦١٥
غنيا بيساو	٥٩٣٨٧	٣٢١٥٨	٢٢٦٢٠	١٨٨٣٩
ساحل العاج	٢٢٩٧٤	٦١٨٠	٤٧٥٩	٤٢٩٠
كينيا	٢٠٨٦	٦٣٥	٩٨٢	٨٤٠
ليشوتو	٥٠٣٨	٢٢٣٢	١٦٠٣	١٥١٥
ليبريا	٢٥٣٨٢٩	٩٠٠٩٧	٧٥٥٤٣	٦٤٨٢٤
ليبيا	٤١٠٦	١٠١٧	١١٢	٩٩
مدغشقر	٨٤٦٢	٣١٨٢	٢٠٨٢٠	١٧٥٩٠

ملاوى	٢٨٤٠	٩٦١	١٤٨٧	١٢٧٣
مالى	١٥٨٥٣	٦٧٣٠	٩٩٩٦	٨٣٥٥
جزر موريتشوس	٣٨٥٣	٢٠٨١	٢٣٢٠	٢١٩٨
المغرب	٢٧٦٤	١١٥١	١٠٠٦	٩٤٠
موزامبيق	٨٦٠٠	٤٠٨٨	١١٩٣٣	١٠٣٥٣
ناميبيا	١٦٠١٤	٦٦٧٢	٩٤٢٦	٨٦٥٦
النيجر	١٦٣٦٣	٥٦٩١	٣٠٢٥	٢٤٥٠
نيجيريا	٨٣٠٣	٣٢٠٣	٢٢٩٤	١٩٧٨
رواندا	٢٦٣٥	٩٠٢	١١٦٢	١٠٠٤
السنغال	١٢٤٥١	٤٧٧٧	٣٧٥٥	٣٢١٤
سيراليون	٧٦٨٨٦	٤٠٠١٠	٣٥٣٨٧	٢٧٨٦١
الصومال	٢٤٩٩	١٩٨٠	٢٠٨٤	١٧٤١
جنوب افريقيا	٣٢٥٠	١٣٤٩	١١٠١	١٠٣٦
السودان	١١٩٠	٩٣٥٥	١٩٣٤	١٧١١
سوازيلاند	٢٣٩١٨	٣٢٢٠	٤٢٦٢	٣٩٧٨
تنزانيا	٧٨٦٤	٣٢٢٠	٢٨٤٤	٢٤٤٠
توجو	٨٤٨٧	٣٣٩٨	٢٧٢١	٢٢٩٣
تونس	١١٣٠	٥٤٠	٤٨٠	٤٥٠
او غندا	١١٨٧٩	٣٦٧٧	٢٦٧٣	٢٢٠٧
زامبيا	٣٤٨٧١	١١٧٧٩	١٠٠٦٦	٨٩٩٤
زيمبابوى	٧٠٢٦	٢٣٢٣	١٥٨٠	١٥١٢

Aqua-stat Water Resources and MDG Indicator (March 2009).
Human Development Report (2007-2008)
United Nations Development Program
United Nations Economic Commission For Africa (State of Environment In Africa).

جدول التوزيع المطرى وكميات المياه المسحوبة
لقطاعات الاستخدام المختلفة فى افريقيا على المستوى الاقليمى

الاقاليم	الأمطار			مصادر المياه المتجددة داخلياً			السحب المائى للزراعة والاستخدام المنزلى والصناعة			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
	المساحة المطرية بالألف كم٣/السنة	كمية الامطار كم٣/السنة	متوسط الهطول المطرى مم/السنة	كم٣/السنة	مم/السنة	نسبة الامطار % ٢/٤	كم٣/السنة	مم/السنة	نسبة الامطار % ٢/٧	نسبة السحب المائية للمصادر المائية المتجددة داخلياً لجملة المصادر = ٤/٧
الشمالى	٥٧٥٣	٤١١	٧١.٤	٥٠	٨.٧	١.٢٢	٧٦.٣	١٣.٣	١٨.٦	١.٥٢٦
السودانى الشمالى	٨٥٩١	٢٨٧٨	٣٣٥	١٧٠	١٩.٨	٥.٩	٢٤.١	٢.٨	٠.٨	١٤.١
خليج غينيا	٢١٠٦	٢٩٦٥	١٤٠٧.٩	٩٥٢	٤٥٢	٣٢.١	٦.١	٢.٩	٠.٢	٠.٦
الأوسط	٥٣٢٩	٧٦٢١	١٤٣٠.١	١٩٤٦	٣٦٥.٢	٢٥.٥	١.٤	٠.٣	٠.٠٢	٠.١
الشرقى	٢٩١٦	٢٣٦٤	٨١٠.٧	٢٥٩	٨٨.٨	١١	٦.٥	٢.٢	٠.٣	٢.٥
الجزر	٥٩١	١٠٠٥	١٧٠٠.٥	٣٤٠	٥٧٥.٨	٣٣.٨	١٦.٦	٢٨.١	١.٧	٤.٩
الجنوبى	٤٧٣٩	٢٩٦٧	٦٢٦.١	٢٧٤	٥٧.٨	٩.٢٥	١٨.٩	٤	٠.٦	٦.٩
المجموع	٣٠٠٢٧	٢٠٢١١	١٧٣.١	٣٩٩١	١٣٢.٩	١٩.٧	١٤٩.٩	٤	٠.٧	٣.٨

Source : World water forum the hague, the nether lands march17.22.2000 (page6) Africa water vision for 2025.

جدول الموارد المائية واستخداماتها على المستوى القطرى للقارة الافريقية

القطر	معدل البطول المطرى السنوى (١٩١٦-١٩٩٠) مم/سنة	جملة المصادر المائية المتجددة كم٣/سنة	مصادر المياه الجوفية المنتجة محلياً كم٣/سنة	المياه السطحية المنتجة محلياً كم٣/سنة	المياه المستخدمة فى الزراعة		المياه للإستخدامات المنزلية		المياه المستخدمة فى الصناعة		جملة الاستخدامات المائية كم٣/سنة
					كم٣/سنة	%	كم٣/سنة	%	كم٣/سنة	%	
الجزائر	٨٩	١٣.٩	١.٧	١٣.٢	٣.٩٤	٦٥	١.٣٣	٢٢	٠.٧	١٣	٦.٠٧
انجولا	١٠١٠	٠.٨٤	٧٢	١٨٢	٠.٢١	٦٠	٠.٠٨	٢٣	٠.٠٥	١٧	٠.٣٥
بنين	١.٣٩	١٠.٣	١.٨	١٠	٠.٠٥	٤٥	٠.٠٤	٣٢	٠.٠٢	٢٣	٠.١٣
بتسوانا	٤١٦	٢.٩	١.٧	١.٧	٠.٠٧	٤١	٠.٠٧	٤١	٠.٠٧	١٨	٠.١٩
بوركينا فاسو	٧٤٨	١٢.٥	٩.٥	٨	٠.٦٨	٨٦	٠.١	١٣	٠.٠٠٨	١	٠.٨
بروندى	١٢١٨	٣.٦	٢.١	٣.٥	٠.٢٢	٧٧	٠.٠٤	١٧	٠.٠١٧	٦	٠.٢٩
الكاميرون	١٦٠٤	٢٧٣	١٠٠	٢٦٨	٠.٧٣	٧٤	٠.١٨	١٨	٠.٠٨	٨	٠.٩٩
جزر كاب قرد	٤٢٣	٠.٣	٠.١٢	٠.١٨	٠.١٨	٩١	٠.٠١٤	٧	٠.٠٠٠٤	٢	٠.٠٢
جمهورية افريقيا الوسطى	١٣٤٣	١٤١	٥٦	١٤١	٠.٠٠١	٤	٠.٠٢٤	٨٠	٠.٠٠٤٨	١٦	٠.٠٣
تشاد	٣٢٢	١٥	١١.٥	١٣.٥	٠.١٩	٨٣	٠.٣٩	١٧	صفر	صفر	٠.٢٣
الكونغو	١٥٤٣	٩٠٠	٤٢١	٨٩٩	٠.١١	٣١	٠.١٩	٥٣	٠.٠٦	١٧	٠.٣٦
الكونغو الشعبية	١٦٤٦	٢٢٢	١٩٨	٢٢٢	٠.٠٠٣٦	١٢	٠.٠١٧	٥٩	٠.٠٠٨٧	٢٩	٠.٠٣
ساحل العاج	١٣٤٨	٧٦.٧	٣٧.٧	٧٤	٠.٦	٦٥	٠.٢٢	٢٤	٠.١١	١٢	٠.٩٣
جيبوتى	٢٢١	٠.٣	٠.٠٢	٠.٣	٠.٠٠٣٢	١٦	٠.٠١٦	٨٤	صفر	صفر	٠.٠٢
مصر	٥٠	١.٨	١.٣	٠.٥	٥٨.٧	٨٦	٥.٢٣	٨	٤.٠٩	٦	٦٨.٣
غينيا الاستوائية	٢١٥٦	٣٠	١٠	٢٥	٠.٠٠١	١	٠.٠٩	٨٣	٠.٠١٧	١٦	٠.١١
اريتريا	٣٨٤	٢.٨	–	–	٠.٢٩	٩٧	٠.٠٠٩	٣	صفر	صفر	٠.٣
اثيوبيا	٤٨٤	١١٠	٤٠	١١٠	٥.٢٢	٩٤	٠.٣٣	٦	صفر	صفر	٥.٥٦
الجامبون	١٨٣١	١٦٤	٦٢	١٦٢	٠.٠٥	٤٢	٠.٠٦	٥٠	٠.٠٠٩٦	٨	٠.١٢
جامبيا	٨٣٦	٣	٠.٥	٣	٠.٠١	٦٥	٠.٠٠٦	٣٢	٠.٠٠٣٦	١٢	٠.٠٣

غانا	١١٨٧	٣٠.٣	٢٦.٣	٢٩	٠.٦٤	٦٦	٠.٢٣	٢٤	٠.٠٩٨	١٠	٠.٩٨
غنيا	١٦٥١	٢٢٦	٣٨	٢٢٦	١.٣٦	٩٠	٠.١٢	٨	٠.٠٣	٢	١.٥١
غنيا بيساو	١٥٧٧	١٦	١٤	١٢	٠.١٤	٨٢	٠.٢٣	١٣	٠.٠٠٩	٥	٠.١٨
كينيا	٦٩٣	٢٠.٢	٣	١٧.٢	١.٠١	٦٤	٠.٤٧	٣٠	٠.٠٩	٦	١.٥٨
ليشوتو	٧٨٨	٥.٢٣	٠.٥	٥.٢٣	٠.٠١	٢٠	٠.٠٢	٤٠	٠.٠٢	٤٠	٠.٠٥
ليبريا	٢٣٩	٣٠٠	٦٠	٢٠٠	٠.٠٦	٥٥	٠.٠٢	٢٧	٠.٠١٩	١٨	٠.١١
ليبيا	٥٦	٠.٦	٠.٥	٠.٢	٣.٥	٨٣	٠.٥	١٤	٠.١٢	٣	٤.٢٧
مدغشقر	١٥١٣	٣٣٧	٥٥	٣٣٢	١٤.٣٦	٩٦	٠.٤٤	٣	٠.٢٩	٢	١٤.٩٦
ملاوى	١١٨١	١٦.١٤	١.٤	١٦.١٤	٠.٨١	٨٠	٠.١٥	١٥	٠.٠٥	٥	١.٠١
مالى	٢٨٢	٦٠	٢٠	٥٠	٥.٨٩	٩٠	٠.٠٦	١	٠.٥٨	٩	٦.٥٥
موريتانيا	٩٢	٠.٤	٠.٣	٠.١	٢.٥	٨٨	٠.١٥	٩	٠.٠٥	٣	١.٧
جزر مورينشوس	٢٠٤١	١.٢١	٠.٨٦	٢.٠٣	٠.٣٧	٦٠	٠.١٦	٢٥	٠.٠٩	١٤	٠.٦١
المغرب	٣٤٦	٢٩	١٠	٢٢	١٠.٩٦	٨٧	١.٢٦	١٠	٠.٣٧	٣	١٢.٦
موزامبيق	١٠٣٢	٩٩	١٧	٩٧	٠.٥٤	٨٧	٠.٠٦	١١	٠.٠١	٢	٠.٦٣
ناميبيا	٢٨٥	٦.١٦	٢.١	٢.١	٠.٢١٣	٧١	٠.٠٧	٢٤	٠.٠١٥	٥	٠.٣
النيجر	١٥١	٣.٥	٢.٥	١	٢.٠٧	٩٥	٠.٠٨	٤	صفر	صفر	٢.١٨
نيجيريا	١١٥٠	٢٢١	٨٧	٢١٤	٥.٥١	٦٩	١.٦٩	٢١	٠.٨١	١٠	٨.٠١
رواندا	١٢١٢	٥.٢	٣.٦	٥.٢	٠.١	٦٨	٠.٠٣٦	٢٤	٠.٠١٢	٨	٠.١٥
السنغال	٦٨٧	٢٦.٤	٧.٦	٢٣.٨	٢.٠٦	٩٣	٠.٠٨	٤	٠.٠٦	٣	٢.٢٢
سيراليون	٢٥٢٦	١٦٠	٥٠	١٥٠	٠.٣٤	٩٢	٠.٠١٩	٥	٠.٠١	٣	٠.٣٨
جنوب افريقيا	٤٥٩	٤٤.٨	٤.٨	٤٣	٧.٨	٦٣	٣.٨٧٥	٣١	٠.٧٥	٦	١٢.٥
السودان	٤١٧	٣٠	٧	٢٨	٣٦.٢	٩٧	١.١١	٢	٠.٣٧	١	٣٧.٣٢
سوازيلاند	٤٤٨	٢.٦٤	–	–	١.٠٠٨	٩٧	٠.٠٢	٢	٠.٠١	١	١.٠٤
تنزانيا	١٠٧١	٨٢	٣٠	٨٠	٤.٦	٨٩	٠.٥١	١٠	صفر	صفر	٥.١٨
توجو	١١٦٨	١١.٥	٥.٧	١٠.٨	٢.٣٢	٤٥	٢.٧	٥٣	٠.١	٢	٠.١٧
تونس	٣١٣	٤.١٥	١.٤٥	٣.١	٢.١٦	٨٢	٠.٣٦	١٤	٠.١	٤	٢.٦٤
اوغندا	١١٨٠	٣٩	٢٩	٣٩	٠.١٢	٤٠	٠.١٢	٤٣	٠.٠٥	١٧	٠.٣
زامبيا	١٠٢٠	٨٠.٢	٤٧	٨٠.٢	١.٣٢	٧٦	٠.٢٩	١٧	٠.١٢	٧	١.٧٤
زيمبابوى	٦٩٢	١٤.١	٥	١٣.١	٢.٠٦	٧٩	٠.٣٦	١٤	٠.١٨	٧	٤.٢١

UN Economic Commission For Africa (Trans-boundary River Lake Development In Arica)
UN Economic Commission For Africa (State Of Environment In Africa)
UN Environmental Program (Africa Enviroment Outlook2)CIA Fact book

جدول الموارد المائية النهرية (المتاح منها – الموارد المستثمرة – الفائض او العجز فى السنة)

القطر	الانهار مصدر المياه	المنبع	مساحة الحوض (١٠٠٠كم٢)	التصرف أو التدفق او التصريف (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية المتاحة (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية السطحية المستثمرة (مليار م٣/سنة)	الفائض (+) او العجز (–) (مليار م٣/سنة)	سنة الاستثمار
العراق	دجلة :	جبال طوروس	٢٥٨.٠٠	٤٨.٧٠				
	الزاب	جبال طوروس	٢٦.٠٠	١٣.١٨				
	(الكبير)							
	الزاب	جبال زاكروس	٢١.٥٠	٧.١٧				
	(الصغير)							
	العظيم	جبال قوة	١٣.٠٠	٠.٧٩				
	دبالى	جبال زاكروس	٣٢.٠٠	٥.٧٤				
	الكرخة	جبال زاكروس	٤٦.٠٠	٦.٣٠				
	الطيب	جبال زاكروس	٥.٠٠	١.٠٠				
	دوبرج	جبال زاكروس	٥.٠٠	١.٠٠				
	قارون	جبال زاكروس	٥٨.٠٠	٢٤.٠٠				
	الفرات	هضبة ارمينيا	٤٤٤.٠٠	٣١.٤٠				
					٨٠.٠٠	٥٩.٣٢	(+)٢٠.٦٧	١٩٩١
سوريا	الفرات	هضبة ارمينيا	٤٤٤.٠٠	٢١.٤٠٠				
	الخابور	جبال طوروس	٣٦.٩٠٠	١.٦٠٠				
	البليخ	جبال طوروس	١٣.٧٨٠	٠.١٤٠				
	الماجور	جبال طوروس	٢.٣٧٢	٠.١٣٥				
	بردى	المناطق الجبلية	١.٤٠٦	٠.٣١٥				
	الاعوج	جبال الخرمون	٠.٥١٥	٠.١٠٠				
	قوين	جبال طوروس	٤.٢١٤	٠.٠٩٥				
	السن	الجبال الساحلية	–	٠.٣١٥				
	الكبير	الجبال الساحلية	١.٠٩٦	٠.٢١٠				
	الشمالى							
	العاصى	سهلا البقاع	١٥.٥٤٠	١.٢٧٥				
		والغاب						
	عقوين	جبل كرداع	٢.٦٨٠	٠.٢٣٠				
	الكبير	جبال الساحل	٠.٩٨١	٠.١٩٠				
	الجنوبى							
	اليرموك	حوض اليرموك	٩.٢٤٢	٠.٤٤٠				
					٢٢.١٠٠	٧.٧٦٣	(+)١٤.٢٣٧	١٩٨٥

جدول الموارد المائية النهرية (المتاح منها – الموارد المستثمرة – الفائض او العجز فى السنة)

القطر	الانهار مصدر المياه	المنبع	مساحة الحوض (١٠٠٠كم٢)	التصرف أو التدفق او التصريف (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية المتاحة (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية السطحية المستثمرة (مليار م٣/سنة)	الفائض (+) او العجز (–) (مليار م٣/سنة)	سنة الاستثمار
الأردن	الأردن اليرموك بانياس الحاصبانى الزرقا والامطار	سهل الحولة جبل العرب جبل الشيخ جبل الشيخ جبل الشيخ	٠.٩٣٠	٠.٨٠٠				
					٠.٧٤٧	٠.٩٧٨	٠.٢٣١(–)	١٩٩٥
لبنان	بيروت الدامور الاولى الزهرانى ابو اسود الليطانى والامطار	جبل الكنيسة جبل الباروك جبل الباروك جبل الريحان سفوح جبل الريحان سهل البقاع	٠.١٩٠ ٠.٣٩٠ ٠.٢٥٠ ٠.٠٨٩ ٠.٢٢٠ ١.٩٤٠	 ٤.٣٠٠				
					٢.٢٠٠	١.٣٢٠	٠.٨٨٠(+)	١٩٩٥
الصومال	شبيلى جوبا	الهضبة الحبشية الهضبة الحبشية	٢٦٠.٠٠ ٢٠٠.٠٠	١.٨ ٦.٤				
					٤.٠٠٠٠	٤.٠١٧	٠.١٧(–)	١٩٩٠
اليمن	وادى مور ينابيع السفوح الشمالية والامطار			٣.٠٠				
					٣.٨	٣.١٤٨	١.٦٥٢(+)	١٩٨٥

جدول الموارد المائية النهرية (المتاح منها – الموارد المستثمرة – الفائض او العجز فى السنة)

السودان	النيل :	الهضبة الاستوائية وهضبة الحبشة	٢٨٠٠.٠٠		٨٤.٠٠			
	النيل الابيض بحر الجبل بحر الغزال بحر العرب لول يونجو جور تونج ماريدى النعام باى تاى اارى	الهضبة الاستوائية	 ٥٢٨.٠٠ ٢٠٩.٠٠ ٨٣.٠٠ ٧٠.٢٠ ٦٤.٠٠ ٢٧.٠٠ ٢٢.٠٠ ١٦.٠٠ ٢٥.٠٠ ١٢.٨٠	٣٣.٥٠				
	السوباط :	هضبة الحبشة	٢٥٥.٠٠					
	البارو		٤١.٤	١٣.٠٠				
	البيور		١٠.٩	٢.٨٠				
	النيل الازرق	هضبة الحبشة	٢٢٤.٥	٤٨.٠٠				
	الرندر		٣٥.٦	٣.٠٠				
	الرهد		٣٤.٧	١.١٠				
	عطبرة :	هضبة الحبشة		١٢.٠٠				
	ستيت							
					١٨.٥٠	١٣.٩٦٥	٥.٥٣٥(+)	١٩٨٥
تونس	مجردة مليان والامطار	جبال أطلس التل جبال أطلس التل	٣٤.٠٠ ٣.٢٩	١.٠٠ ٠.٠٥				
					٢.٦٣٠	٢.٤٩٤	٠.١٣٦(+)	١٩٩٠
الجزائر	الشليف فينا وأمطار	جبال عمرو جبال أطلس التل	٠.٤٩٠ ٠.١٧٠	٦.٥٥٠ ٢.٠٠٠				
					١٣.٥٠٠	٣.٥٠٠	١٠.٠٠٠(+)	١٩٨٥

جدول الموارد المائية النهرية (المتاح منها – الموارد المستثمرة – الفائض او العجز فى السنة)

القطر	الانهار مصدر المياه	المنبع	مساحة الحوض (١٠٠٠كم٢)	التصرف أو التدفق او التصريف (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية المتاحة (مليار م٣/سنة)	الموارد المائية السطحية المستثمرة (مليار م٣/سنة)	الفائض (+) او العجز (–) (مليار م٣/سنة)	سنة الاستثمار
المغرب	الملويان	جبال أطلس الأوسط والأعلى	٣.٢٨٠	٠.٠٥٠				
	أم الربيع	جبال أطلس الاوسط والأعلى		١.٣٠٠				
	سبو	جبال أطلس الاوسط والريف		١.٢٠٠				
	الكلوس	حبال الريف	٠.١٠٠					
	أبورقراق	أطلس الاوسط	٠.٢٥٠					
	الملوية	أطلس الاوسط	٠.٤٥٠					
	دراع	أنتى أطلس	١.٢٠٠					
	تانسينت	أطلس الأعلى	٠.٣٧٠					
	زين والامطار	أطلس الكبير	٠.٢٧٠					
					٢١.٠٠	٨.٠٠	(+)١٣.٠٠	١٩٨٥
مصر	النيل	الهضبة الاستوائية والهضبة الحبشية	٢٨٠٠	٨٤.٠٠٠				
					٥٥.٥٠٠	٥٩.٢٠٠	(–)٣.٧٠٠	١٩٩٠

المصادر :

أ.د / حلمى محمد بكر – استخدام المياه للأغراض الزراعية ومؤثراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية، اعداد : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فبراير، ١٩٨٦.

حالة الموارد المائية فى الوطن العربى، اعداد المركز القومى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة، ديسمبر ١٩٩١.

تقييم الاوضاع الحالية للموارد المائية بالوطن العربى، الدكتور محمود أبو زيد ١٩٩٣.

Evaluating Market-Oriented Water Policies in Jordan, "M.R Shatanwi, 1995".

جدول المياه السطحية الدولية فى اقاليم المنطقة العربية

الاقليم	تصريف داخلى (مليار م٣)	تصريف من خارج الحدود (مليار م٣)	المجموع (مليار م٣)
الاقليم الاوسط وتشمل : مصر والسودان والصومال وجيبوتى	٨٦	٧٥	١٦١
المشرق العربى ويشمل : سوريا والعراق والاردن ولبنان وفلسطين	٤٥	٨١ (*)	١٢٦
المغرب العربى ويشمل : الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا	٥١	٥	٥٦
شبة الجزيرة العربية ويشمل : السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين واليمن وعمان	٩ (**)	–	٩
الاجمالى	١٩١	١٦١	٣٥٢

(*) يعتمد الوارد على تقسيم اتراد نهرى دجلة والفرات بتوقيع اتفاقية بين تركيا وسوريا والعراق.

(**) معظم تصريف شبة الجزيرة العربية من الاودية الموسمية.

المصدر : الاوضاع المائية فى بلدان الوطن العربى، الدكتور / محمود أبوزيد، ١٩٩٣.

٤ مليارات متر مكعب من المجاري تلقي فى النيل سنوياً :

ضبط المخالفات التي يتم القاؤها في مياه نهر النيل سنويا اولا: الصرف الصحي يتم القاؤه يوميا في مياه نهر النيل ولذلك تجد اصعب المناطق تلوثا هي منطقة المنيب لاننا نشاهد يوميا القاء الصرف في نهر النيل عبر سيارات بدون لوحات معدنيه مشيرا الي ان النسبة التي يتم القاؤها ٢ مليار متر مكعب يوميا في نهر النيل لان شبكات الصرف الصحي لم تغط سوي ١٠% من القري وبالتالي لا يوجد صرف لهم ويوجد بهذه القري ٤٠ مليون مواطن مضيفا ان للصرف الصناعي نسبة اخري كبيرة فتصل الي ٢ مليار ونصف المليار من المصانع غير المرخصة والتي نطلق عليها مصانع بير السلم والاخطر في هذه المياه هووجود نسبه نصف مليار متر مكعب التي تحمل معادن تختلط بمياه الشرب فتصيب الانسان بالسرطان والسل والفيروس سي مؤكدا ان

هناك مليارا ونصف المليار متر مكعب من مواد البناء والقمامة هي الاخري تلقي في المياه منها ١٠٠ الف طن من العيادات والمستشفيات من قطن ملوث تصيب الانسان بكل الامراض وتسبب امراض السرطان والفشل الكلوي مشيرا الي اننا حولنا نهر النيل الي مستنقع. مياه الشرب صالحة الي حد كبير لان مياه نهر النيل متحركة فهي تقلل من خطورة تناول هذه المياه الملوثه. ١٠ مصانع حكومية فقط هي التي الان توفق اوضاعها ولكن يوجد الاف من المصانع تحت بير السلم تصب في نهر النيل بلاضابط ولا رابط يوجد ٢٠ الف مزرعة سمكيه ولا بد من ازالتها فورا وننقل اصحابها الي الاستزراع السمكي المقنن والذي لا يلوث نهر النيل. التعديات زادت بنسبة ١٠ اضعاف مقارنه بما قبل ثورة ٢٥ يناير ففي اقعاب الثورة بلغت نسبة التعديات ١٠ الاف حالة ولذلك انشاد القوات المسلحة بان تنقذ شريان حياتنا نهر النيل اولا علي جميع اجهزة الدولة وعلي رأسها الاعلام توعية المواطنين باهمية كل قطرة ماء من نهر النيل فقبل أي حملة امنيه او ازالة لابد من نشر الثقافة المائية بداية من الاطفال الذين يتعلمون في المرحلة الابتدائية حتي ينشأ علي الحفاظ علي كل نقطة من نهر النيل ولذلك طالبت في يوم الماء العالمي بنشر الثقافة المائية في حضور وزير الري من خلال عودة حراس النيل وتعيين ٤ شباب لكل كيلو لكل يتنابوبون بالمرور كل يوم لرصد أي حالة تعد ومقاومتها مضيفا انه ينشاد الرئيس السيسي قائلا انت انقذت مصر والمصريين فانقذ نهر النيل فاعطي صلاحياتا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية بان تزيل كل التعديات بلا استاثناء مع محاكمة التعديات واعتبار المتعدي علي النقل قاتل لـ ٩٠ مليون مصري.

المساحات الخضراء :

أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يوم ٢٠٠١/٥/٢٢ أن عدد السكان بمحافظة القاهرة قد بلغ ١٦مليون نسمة عام ٢٠٠١ ويتم الحساب على أن المساحة الخضراء تقسم على سكان محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية (إقليم القاهرة الكبرى) وليست محافظة القاهرة وحدها. ووفقًا لما هو متاح من بيانات تفصيلية عن حدائق القاهرة العامة التي يبلغ عددها ٣٠٠ حديقة تقدر مساحتها بنحو ٢٤٦١ فدانًا أو ١٠.٣٣٦ مليون متر مربع، وذلك طبقًا لبيانات عام ٢٠٠٠ وعليه فإن متوسط نصيب الفرد من المساحة الخضراء طبقًا لتعداد عام ٢٠٠١ يقدر بنحو ١.٤٣م٢ للشخص الواحد أما محافظة الجيزة فتقدر حدائقها بنحو ٩٠٠ فدان (أو ٣.٧٨ مليون متر مربع) فإن نصيب الفرد بها يصل إلى ٧٣سم (عدد سكان الجيزة ٥.٢ مليون نسمة عام ٢٠٠١).

وحدائق القليوبية تقدر بنحو ٦٠٠ فدان (أو ٢.٥٢ مليون متر مربع) فإن نصيب الفرد بها يصل إلى ٦٣سم.

وطبقاً لآخر احصائية عام ٢٠١١ فإن القاهرة بها ٣٥٢ حديقة عامة، ١٧ حديقة متميزة، ٣١ حديقة متخصصة وان متوسط نصيب الفرد من سكان العاصمة ١.٥ متر من المسطحات الخضراء وهو معدل ضئيل مقارنة بالعواصم العالمية (هيئة النظافة والتجميل).

جدول إجمالي المخالفات منذ بدء حملة إنقاذ النيل من يناير ٢٠١٥ حتى مايو ٢٠١٥

المحافظة	اجمالي المخالفات المتبقية منذ بدء حملة انقاذ النيل في يناير ٢٠١٥	المخالفات المزالة منذ بدء الحملة	المخالفات المتبقية منذ بدء الحملة	نسبة التنفيذ %
القاهرة	٣٠٢	١٠٢	٢٠٠	%٢٩.١
الجيزة	٢٤٠١	١٢٨	٢٢٧٣	%٦.٦
القليوبية	٢٠٠٣	١٢٦	١٨٧٧	%٦.٣
الغربية	٥٢٥٤	٣٦٨	٤٨٨٦	%٦.٩
المنوفية	١١٠٤١	١٤٠	١٠٩٠١	%١.٣
البحيرة	٥٢١٥	٣٢٧	٤٨٨٨	%٦.٠
كفر الشيخ	٢٣٠٤	٢٢٥	٣٠٧٩	%٦.٧
الدقهلية	٦٨٤٧	٢٢٦	٦٥٢١	%٤.٧
دمياط	٥٢٨٧	٤٢	٥٢٤٥	%١.٧
بني سويف	٣٠٥٧	٦٨	٢٩٨٩	%٢.٢
المنيا	٢٩٠٦٩	١٨٦	٢٧٢٠	%٧.٥
اسيوط	٥٦٤	١٣٢	٤٣٢	%٣٠.٤
سوهاج	٥١٧	١٥١	٣٦٦	%٢٩.٠
قنا	٤٩٨	٥٩	٤٣٩	%١١.٧
الاقصر	٨٧٦	٤١	٨٣٥	%٤.٦
اسوان	٣٢٧	١٢٠	٢٠٧	%٢٣.١
اجمالي المخالفات	٥٠٣٩٩	٢٥٤١	٤٧٨٥٨	%٥.٠

وبإجراء عملية حسابية بسيطة يتبين لنا أن نصيب الفرد من المساحة الخضراء بالقاهرة الكبرى يبلغ ١.٠٥م٢ (باعتبار أن إجمالي الحدائق والمساحات الخضراء في المحافظات الثلاث هي ٤ آلاف فدان أي ١٦.٨ مليون متر مربع وعدد السكان ١٦ مليون نسمة عام ٢٠٠١). ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية فإن نصيب الفرد يجب ألا يقل عن ١٢ متراً مربعاً٠ ويقدر المعدل العالمي من المسطح الأخضر من ٢٠ الى ٢٥ متراً مربعاً ورغم تناقص نصيب الفرد سنوياً من المساحة الخضراء إلا انه يجب عدم إغفال مشروعات التشجير المهمة لم تدخل في حسابات الحدائق وهي:

المساحات الخضراء داخل وحول المدن الجديدة في القاهرة الكبرى مثل: العبور – الشروق – القاهرة الجديدة – ٦ أكتوبر – ١٥ مايو.

مشروع المليون شجرة .

مشروع تشجير طريق الأوتوستراد وتم تشجير مساحة نصف كم طول × ٥٠ مترًا عرض في حي البساتين.

مشروع تشجير الطريق الدائري وقد تم تشجير ٦كم طول × ٥٠ مترًا عرض في هذا الطريق قبل القاهرة الجديدة.

مساحات تشجير داخل معسكرات القوات المسلحة والشرطة والجامعات والشركات غير محسوبة.

أراض زراعية متخللة المناطق السكنية خاصة في جنوب القاهرة وفي الجيزة والقليوبية.

أشارت آخر إحصائيات برنامج أنشطة زيادة المسطحات الخضراء إلى أن نصيب الفرد من المسطحات الخضراء بالعاصمة قد أصبح ١.٦ متر مربع في عام ٢٠٠٤ بعد أن كان ١.٥ متر مربع في عام ٢٠٠٣ وهذه الزيادة نتيجة التوسع وإنشاء الحدائق وتكثيف زراعة الأشجار والنخيل بمحافظة القاهرة، حيث كانت مساحة المسطحات الخضراء في عام ٢٠٠٣ قد بلغت ٢٥١٠ أفدنة وبزيادة عدد الحدائق وعدد الأشجار والنخيل ارتفعت حتى بلغت ٢٦٨٦ فدانًا في عام ٢٠٠٤ بزيادة ١٧٦ فدانًا.

إن العمل على زيادة الرقعة الخضراء هو إحدى أولويات وزارة البيئة، فقد تم تنفيذ عدد من أنشطة التشجير في المراكز العمرانية في مصر وتقديم الدعم المستمر للجهات الحكومية والمحليات والمعاهد التعليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة المساحات الخضراء، وحيث أن البنية التحتية لعمليات الري وإعادة استخدام المياه اللازمة لضمان أنشطة التشجير يتم تقديم دعم مستمر لتشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف البلدية في الطريق الدائري بالقاهرة وتوسيع نطاق خدماتها لدعم مختلف أنشطة التشجير في المنطقة مثل إنشاء المشاتل وحديقة للأطفال والتوسع في الحزام

الأخضر، وقد سبق أن وافقت لجنة صندوق الخدمات السياحية والبيئية بدعم مشروعات التشجير بجهاز شئون البيئة بمبلغ ٣ ملايين جنيه سنويًا وتكرر لمدة سبع سنوات. المشروع الأول جاء تنفيذًا للمادة ٢٧ من قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ٩٤ بتخصيص مساحة لا تقل عن ألف متر مربع في كل حي وفي كل قرية من أراضي الدولة لإقامة مشتل لإنتاج الأشجار، على أن تتاح منتجات هذه المشاتل للأفراد والهيئات بسعر التكلفة، وتتولى الجهات الإدارية المختصة التي تتبعها هذه المشاتل إعداد الإرشادات الخاصة بزراعة الأشجار ورعايتها ويسهم جهاز شئون البيئة في تمويل إقامة هذه المشاتل، فقد قام الجهاز بإعداد الرسومات والمواصفات الفنية لهذه المشاتل بتكلفة إجمالية مائة ألف جنيه لكل مشتل، ويمكن إقامة سبعة مشاتل سنوية بسبع محافظات كل عام من المحافظات التي تقوم بتوفير الأراضي لإقامة المشاتل عليها على مساحة فدان، والمشروع الثاني إنشاء حديقة بكل محافظة من المحافظات التي تقوم بتخصيص مساحات من الأراضي لإنشاء حدائق بدعم قدره مائتا ألف جنيه، كذلك مشروع تشجير وتجميل المدن ووحدات الأمن المركزي ومعسكرات القوات المسلحة مستخدمًا طاقات الشباب والجمعيات الأهلية ووحدات الحكم المحلي في هذه المشروعات على أن يقوم جهاز شئون البيئة بتوفير الأشجار، إضافة إلى ثلاثة مشاريع أخرى لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالج بزراعة الأشجار الخشبية بالمناطق الصحراوية مستخدمًا شبكات ري بالتنقيط بالاشتراك مع وزارة الزراعة ووزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة وتشجير وتجميل الطرق الزراعية لحماية الطريق من سفي الرمال بالاشتراك مع وزارة المواصلات والجمعيات الأهلية، كذلك تنفيذ مشروع الحزام الأخضر حول مدينة القاهرة الكبرى والمدن التي لها ظهير صحراوي لحمايتها من سفي الرمال.

نصيب الفرد في العاصمة من الخضرة ٢٤ سنتيمترًا وهذا الرقم صدر من مكتب مدير جهاز شئون البيئة للقاهرة الكبرى والفيوم منذ ثلاث سنوات. وهذه النسبة تقلصت الآن للتوسعات وزيادة السكان. عندما يتم افتتاح حديقة في أي حي تتنافس الإدارات المختلفة لتقتطع كل إدارة حصة لها لتحصيل الإيرادات مثل إدارات الكهرباء والغاز والمياه وإدارة المرور والحي والتموين. فأي توسعة للطرق تأتي على حساب الخضرة دائمًا.. أصحاب بعض المحلات يهذبون الأشجار بصورة جائرة لكي تظهر لافتات المحل! عندما زاد مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أسوان استنكر وجود كل هذه المياه وكل هذه الصحاري؟!

النقل النهري :

رفعت الدولة الفرعونية النيل إلي ذروة التقديس.. وفي عصر مصر الإسلامية أنحط إلي هاوية التدنيس!! رغما عن النظافة في الدين الإسلامي من ركائز الإيمان وهاهم شعراؤنا .. طالما تأملوا وتغزلوا في نيلنا إنما هناك فرق شاسع بين الواقع وما صاغوه من بدائع!! .. علي رأس هؤلاء شوقي الذي أطلق عليه أسم أمبراطور الحبشة النجاشي ولكنه وريد الحياة وشريانها!! بيد أننا نطل عليه اليوم من حيث ما سخره الله لنا فيه كوسيلة نقل لا تقل عما كفله لنا مع أشقاء الجنوب من أداء وصل!! . لقد هجرنا مجري ملاحيا من جميع صنع الباري.. فضاقت حدود مسراه وبادت موانيه.. وتعثرت مواكب مراكبه.. وحسبنا أن نسجل أن حجم البضائع المنقولة داخل مصر البالغ حجمها سنويا ٣٢٠ مليون طن لا يسهم النيل سوي بنقل مليوني طن منها أي بنسبة..٠٧% مع أن المقارنة بين منافع النقلين النهري والبري كمثل تلك التي بين الثريا والثري!! ذلك أن أولهما أكثر أمانا وأمعانا في أي من استهلاك الوقود .. وفي تجديد وحداته التي بمقدورنا تصنيعها في الترسانات البحرية .. بل في أجور النقل ذاتها فحمولة الصندل (٩٠٠ طن) تماثل إمكانات قطار من ٢٢ عربة أو ٢٣ سيارة نقل، وهو في نهاية الأمر صديق للبيئة تعزف عوادمه عن تلويثها!!! بينما تشق مركبات النقل البري خطوطها تئن من حمولة يومية تتعدي المليون طن عبر طرقات فائقة الكثافة المروية .. فاقدة لمواصفات وآداب السالمة .. ولا سبيل لأتساعها في الغالب نظرا لاختراقها رقعتنا الزراعية الآخذة في التآكل، وقد أعدُ أخيرا مشروعا من هيئة النقل النهري لإحياء الملاحة النيلية حوي تعميق المجري "التكريك" حتى تمخر السفن عباب مياهه علي مدي العام دون أن تتوقف خلال شهور انخفاض المنسوب وتراكم الطمي في القاع .. مع تزويد المسار بالأهوسة والشمندورات اللازمة لتأمين وإرشاد المراكب ليلا ليستمر إبحارها علي مدار الليل والنهار .. علي أن يواكب هذا النهوض بثغور نيلية صالحة لإستقبال الحاويات الضخمة .. حيث يفضي النقل المكشوف بكثير من البضائع إلي عطبها ونهبها، ويولي المشروع أولوية لتطهير الخط الملاحي دمياط/ أثر النبي بالقاهرة إنعاشا لنشاط دمياط التجاري يليه خط أسوان/ القاهرة بما يقضيه من تطوير الملاحة في بحيرة لتيسير نقل منتجات توشكي إلي السد العالي.. ثم خط الإسكندرية / القاهرة الذي يتيح نقل إنتاج مصانع رشيد من ورق وأسمدة. ولا ريب أن تواضع نفقات النقل النهري إزاء نظيره البري سيسهم في خفض أسعار بضائعه .. وعلي الأخص الفحم والحجر الجيري والكبريت والمولاس، فتكاليف بناء الوحدة التي تسع ٩٦ حاوية كافية لنقل ١٨٠٠ طن تقدر بثلاثة ملايين جنيه ونصف .. وهي حمولة تحتاج إلي أربعين شاحنة ثمن كل منها مليون جنيه!! وينبغي

في نفس الوقت تنشيط نقل الركاب عبر النيل والذي يتولاه الآن "الأوتوبيس النهري" علي خطوط ثلاثة .. وبرغم سرعته المحدودة بأثني عشرة كيلو مترا في الساعة فإن المواطن يفضله توفيرا لوقته الضائع أمام إرشادات المرور البرية، ونأمل في تعزيز أعداده التي لا تزيد علي ١٢ حافلة نهرية حاليا وتحديث وإحلال المستهلك منها إلي جانب ربط مراسيه بسيارات تصل إلي مواقع ميزانية النقل النهري من ٦ إلي ١٣٥ مليون جنيه لن يفي بالنتائج المرجوة . إلا إذ كان علي مقربة ومراقبة من حز الإدارة وترشيد الإنفاق .. وحسن ربط الأداء بالثواب والعقاب .

لا يوجد شيء اسمه أزمة مرور في مصر, ولكن يوجد تخبط وغياب محاسبة للمسئول المخطئ وفشل في إدارة الأزمة أن هذا الفشل بدا جليا عندما قرر أحد المسئولين في الدولة الاتجاه الي النقل النهري كوسيلة لنقل الركاب وحل أزمة المرور في القاهرة.في مدينة القاهرة علي سبيل المثال يعد النقل النهري عديم الجدوي لأسباب كثيرة. أولها أنها وسيلة تخدم فقط من يتحرك من والي مكان قريب لكورنيش النيل وهذا يعني أن حصيلة النقل لا تتعدي١٠ آلاف رحلة وهو رقم ضئيل مقارنة بعدد الرحلات البالغ عددها٢٦ مليون رحلة في اليوم الواحد موزعة كالتالي: يحتكر الميكروباص وحده٣٦% من قيمة خدمة النقل, يليه النقل العام الذي يتحمل٢٦% أما مترو الأنفاق فيسهم بنسبة تتراوح بين١٠ و١١.%هناك سبب رئيسي يؤثر بشكل رهيب في رحلات الركاب اسمه تكلفة النقل .. فتكلفة النقل عبر النهر عالية جدا لأن البنية الأساسية للنقل النهري كبيرة ومكلفة وتحتاج إلي مراسي نهرية في نفس الوقت ينتقل أعداد محدودة عبر النهر .وبالطبع هذه كلها عوامل تتجمع لتحديد ما يعرف بتعريفة النقل النهرية وهي عالية جدا ومن شأنها أن تحد بشكل كبير من الإقبال علي النقل النهري.لكن هذا النقل النهري يصلح للنقل السياحي الترفيهي حيث يدفع الراكب من١٥ إلي٢٠ جنيها في التذكرة وهو راض جدا لأنه سيحصل علي الترفيه .ومعني هذا أن النقل النهري يصلح للرحلات الموسمية في عطلة الأعياد وشم النسيم حيث عدد الرحلات ضخم للغاية. ولكن السؤال الأهم يظل مطروحا هل يمكن لدولة أن تضع نظاما للنقل نتيجة لاحتياجات يوم واحد؟: كان يجب علي الدولة عندما تريد أن تختبر وسيلة نقل ما عليها أن تطرح الفكرة علي القطاع الخاص و في هذه الحالة لن تجد شركة قطاع خاص تضع جنيها واحدا في شئ ليس له جدوي. كما كان يجب عليها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار تكلفة عنصر النقل وهو أمر رهيب وحساس فسعر التذكرة يحكم الامر من جانب تكلفة النقل ومن جانب حجم الطلب عليه. علينا أن نقتضي بالدول المتقدمة, ففي فرنسا مثلا يستخدم النقل النهري في نهر السين للتعرف

علي المزارات السياحية أو النزهات النيلية. وفي نهر الشبريه في لمانيا يستخدم كذلك للتعرف علي أهم الأماكن التاريخية.

علي الدولة التركيز علي حل الاختناقات المرورية بسبب رحلات العمل وضرورة توفير وسيلة نقل جماعي آدمية يمكن للمواطن أن يستغني بموجبها عن سيارته ذات المشغولية المحدودة وهذا من شأنه توفير الوقود والحد من التلوث وفك الاختناقات مؤكدا أن تكلفة الدولة من الوقود سنويا تصل إلي١٤ مليار جنيه سنويا في القاهرة الكبري. وأن نسبة إشغالات شوارع القاهرة من العربات الخاصة والتاكسي تشكل٨٥% من نسبة المركبات في شوارع القاهرة.المسئولون في مصر ليس لديهم خطة إستراتيجية لحل أزمة المرور مشيرا إلي أن كل مسئول يفعل ما يريد لغياب المحاسبة والمراقبة.كما وصف اقتراح هيئة التخطيط العمراني بعمل الترام السريع بأنه غير مناسب ولا بد من مراجعته ويحتاج إلي١٠ تريليونات جنيه وأين للدولة بموارد تمويلها.بعض الحلول في الدراسات العلمية لحل أزمة المرور والتي حرص علي الحديث عنها في كل منابر الإعلام المسموع منها والمقروء من بينها: يجب تقليل أزمنة التقاطر لخطوط مترو الأنفاق في ساعات الذروة الصباحية من٧ إلي١٠ وساعات الذروة المسائية من٢ إلي٥ مساء.تقييد حركة مرور جميع الشاحنات في محاور الطرق بالقاهرة الكبري لتفادي ساعات الذروة في رحلات العمل اليومية وهو إجراء مؤقت يتم تخفيفه تدريجيا ومنع مرور الشاحنات الثقيلة من السابعة صباحا إلي الثامنة مساء ومنع مرور الشاحنات نصف النقل من السابعة صباحا إلي السادسة مساء.السماح للقطاع الخاص بإنشاء جراجات متعددة الطوابق تحت المساحات والساحات الخالية الممكنة مثل الحدائق العامة وحدائق النوادي والميادين والجامعات وإنشاء الجراجات الذكية الميكانيكية التي تصلح للمساحات المحدودة وإنشاء جراجات وساحات انتظار بجوار محطات مترو الأنفاق.تخصيص مواقف مخططة للميكروباص ومنع المواقف العشوائية والمسارات العشوائية.منع الانتظار علي الطرق والمحاور الرئيسية لزيادة التدفق المروري وخاصة بعد تطبيق برنامج تأجير أماكن الانتظار. تطبيق برنامج تأجير أماكن الانتظار للسيارات في الشوارع في القاهرة والجيزة والقليوبية من الثامنة صباحا إلي السادسة مساء وأن يتم طرح ذلك علي شركات متخصصة في إدارة الانتظار وستدر دخلا كبيرا للدولة. الإقرار بالموافقة علي أنه لا مانع من إزالة بعض المناطق الخضراء وبعض الأشجار لمصلحة توسعة طرق, وإنشاء ساحات انتظار ومواقف نقل جماعي ويعتبر ذلك أفضل بيئيا لأنه يقلل من الانبعاثات الحرارية والتلوث من عادم السيارات ومن الاختناق المروري ويمكن اشتراط زراعة مساحة بديلة.كذلك لا بد من مراجعة مواقع الأكمنة الأمنية بحيث لا تتسبب في احتجاز

طوابير سيارات وتعطل تدفق الحركة المرورية وخاصة علي المحاور الرئيسية. ازالة المطبات الصناعية من الشوارع الرئيسية وخاصة التي تتسبب في تعطيل تدفق الحركة المرورية علي المحاور الرئيسة. إزالة الإشغالات الموجودة علي نهر الطرق وعلي الأرصفة. تنظيم مسارات المشاة وإعدادها بالتجهيزات اللازمة لتأمين وتنظيم الحركة وكذلك استكمال اللافتات المرورية واستخدام وسائل تنظيم المرور علي جميع الشبكة في القاهرة الكبري. السماح بصورة رسمية لأتوبيسات الهيئات وأتوبيسات المدارس التي تطلب تقديم خدمة للنقل العام بشكل رسمي. إلزام الهيئات ذات كثافة بتوفير وسائل النقل الجماعي مثل الأتوبيس والميني باص وإذا لم تتمكن من توفير وسائل النقل يتم إلزامها بدفع مقابل مالي يتناسب مع مقدار العجز في وسائل النقل التي كان يجب توفيرها.

تطوير منظومة النقل النهري :

البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحرى بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى أحد بيوت الخبرة المتخصصة فى مجال النقل البحرى والنهرى تم تكليفه بوضع خطة تأمين منظومة النقل النهرى مؤخرا. حيث يؤكد رئيس الأكاديمية أن الاهتمام بمنظومة النقل النهرى بدأ منذ افتتاح المعهد الإقليمى للنقل النهرى فى عام ١٩٧٦ والتى تولت الأكاديمية إدارته حتى عام ١٩٩١ وعقد به العديد من الدورات المتخصصة فى مجال النقل النهرى للمصريين والأفارقة باعتبار أن هذا المعهد هو الوحيد من نوعه الذى يتخصص فى مجال النقل النهرى فى إفريقيا والشرق الأوسط. ثم تم تسليم هذا المعهد ونقل تبعيته إلى الهيئة العامة للنقل النهرى فى عام ١٩٩١، كما قامت بتصميم محاكى العائمات النهرية بالهيئة العامة للنقل النهرى فى عام ٢٠٠٠ والإشراف على تنفيذه وتدريب العاملين به وصيانته الدورية المستمرة حتى عام ٢٠١٠ بالإضافة إلى قيام الأكاديمية بتنفيذ العديد من الدراسات المتخصصة فى مجال النقل النهرى ومنها دراسة تطوير منظومة النقل النهرى فى عام ٢٠٠٨ والتى تعتبر المرجع الرئيسى للنقل النهرى فى مصر حتى الآن. وقد تم مؤخرا إنشاء وحدة خاصة للنقل النهرى بمركز البحوث والاستشارات لقطاع النقل البحرى وتهدف إلى مراقبة وتحليل منظومة النقل النهرى ووضع خطط التطوير اللازمة .

إن المركز قام بتنفيذ العديد من الدراسات المتعلقة بمجال النقل النهرى والتى كان آخرها دراسة جدوى إنشاء شركة الخدمات الملاحية لمصلحة الهيئة العامة للنقل النهري، وترجمة المناهج المتخصصة للمدرسة الثانوية المتقدمة للنقل النهرى بالإضافة إلى المشاركة فى إعداد المنتدى الدولى الأول للنقل النهرى بالقاهرة فى عام ٢٠١٣كما تم تنظيم المنتدى الدولى الثانى للنقل النهرى

بأسوان فى ديسمبر ٢٠١٤ برعاية المهندس هانى ضاحى وزير النقل والذى ضم جميع المتخصصين وأهم المستثمرين العاملين فى مجال النقل النهرى وتوصل المنتدى إلى العديد من النتائج والتوصيات التى من شأنها أن تقلل من حوادث النقل النهرى وتنهض بالمنظومة بشكل عام.
أسباب زيادة معدلات الحوادث النهرية إن زيادة معدلات الحوادث تعود لعدة أسباب منها سوء حالة العديد من الوحدات النهرية وافتقارها لعناصر الأمان بالإضافة إلى السلوكيات الخاطئة وغياب الوعى الكافى لأفراد الطاقم للتعامل مع الحالات الطارئة، على الرغم من تكرار حوادث نقل الأفراد والبضائع إلا أنه يعتبر أكثر وسائل النقل الداخلى أمانا ويعتبر الأقل فى نسبة الحوادث بالمقارنة بالنقل البري. أن أبرز هذه الأسباب هى استخدام مكبرات الصوت التى تؤدي إلى عدم انتباه قائد المركب إلى تنبيهات طاقم الصندل أو ركاب المركب وأضواء المركب المبهرة التى طغت على الأنوار الملاحية للصندل وانشغال قائد المركب بأمور أخرى أدت إلى عدم توفير الانتباه الكامل المطلوب خاصة، أثناء العبور بشكل عمودى على المجرى الملاحي، بالإضافة إلى عدم توافر معدات السلامة والأمان بشكل كاف وظاهر مثل سترات وأطواق النجاه بمركب النزهة. أن المؤشرات الأولية تؤكد زيادة احتمال وقوع حوادث مماثلة حيث انه فى أثناء الاجتماع الثانى مع رئيس الوزراء لمتابعة ما تم إنجازه بعد إسبوع من حادثة الوراق أكد مسئولو وزارة الداخلية قيامهم بفحص ١٢٢٢ وحدة نهرية وتبين عدم وجود مخالفات بعدد ٣٧٨ وحدة نهرية فقط، أى أن هناك ما يقرب من ٧٠% من الوحدات النهرية بها مخالفات متنوعة.
هناك من الإجراءات العاجلة التى تقوم بها الجهات المختلفة لضبط منظومة النقل النهرى حيث تعانى هذه المنظومة من خلل واضح فى كل مكوناتها فهناك مشكلات تتعلق بالمجرى الملاحى منها الأعماق الضحلة فى بعض المناطق وعدم تحديد الممر الآمن للملاحة بشمندورات واضحة. ومشكلات تتعلق بحالة الوحدات النهرية منهاعدم توافر معدات الأمان والسلامة وسوء حالة الوحدات .ومشكلات تتعلق بالعمالة النهرية منها عدم توافر التدريب والخبرة الكافية لأفراد الطاقم، ومشكلات تتعلق بالمراسى والموانئ النهرية من حيث تجهيزاتها وتوزيعها وأعداد الوحدات النهرية غير المتناسبة مع الطاقة التصميمية لها .بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمنظومة النقل النهرى والتى من أبرزها ضعف العقوبات المفروضة على المخالفين.
وفى اثناء إجتماع وفد الأكاديمية مع رئيس مجلس الوزراء عقب حادثة الوراق مباشرة تم عرض الموقف بالكامل عليه، حيث قام بدوره بتوزيع المهام على وزراء الداخلية والنقل والبيئة والعدل والرى والحكم المحلى لاتخاذ الإجراءات العاجلة لمنع تكرار الحوادث بنهر النيل.

كما قام رئيس مجلس الوزراء بتكليف الأكاديمية بوضع خطة تأمين الملاحة فى نهر النيل. وعلى الفور بدأنا بوضع خطط عاجلة للحد من الحوادث وخطط طويلة الأجل لضمان استمرار تحقيق الانضباط والأمان بمنظومة النقل النهري.وتركزت خطة الأكاديمية على تغطية المحاور الرئيسية المتعلقة بكل عناصر منظومة النقل النهرى وهى عدة محاور :

أولا :تحقيق أمن وسلامة الأفراد على الوحدات النهرية، وثانيا :العمل على ضمان سلامة حالة العائمات النهرية، ثالثا :البحث والإنقاذ وإدارة الأزمات، رابعا :تأمين المجرى الملاحى لضمان تحقيق السيولة المرورية، خامسا :التعليم والتدريب النهري، سادسا :الحد من التلوث ومكافحته، سابعا :تطوير منظومة النقل النهرى ومراجعة التشريعات المختلفة ذات العلاقة. وتم وضع خطة عاجلة لتنفيذ جميع النقاط السابق ذكرها.

وتم تنفيذ جزء كبير من هذه الخطة العاجلة مثل تكثيف الحملات الأمنية والتفتيشية على الوحدات النهرية ومعدات السلامة عليها وعدد الركاب ومنع مكبرات الصوت وإيقاف سير الصنادل بالقاهرة الكبرى بشكل مؤقت وإيقاف التراخيص الجديدة للوحدات النهرية وحصر كامل لحالة المراسى والمعديات بجميع المحافظات. كما أوصت الأكاديمية أيضا بميكنة تراخيص الوحدات النهرية والأفراد وذلك لمنع تزويرها وعمل قاعدة بيانات تشمل حصرا كاملا لأعداد الوحدات والعمالة النهرية وعدم مغادرة الوحدات النهرية للمرسى قبل الحصول على إذن مغادرة ومراجعة مواقع وتجهيزات البحث والإنقاذ النهرى لضمان سرعة الوصول لمكان الحادث بالإضافة إلى العديد من النقاط الأخرى الخاصة بالخطة العاجلة والتى سيتم تنفيذها قريبا.كما عرضت الأكاديمية خطة متوسطة الأجل وتبدأ من الآن لكنها تحتاج إلى نحو من ثلاث إلى خمس سنوات لتنفيذها مثل عمل لوحات معدنية غير قابلة للتزوير وتشبه اللوحات الخاصة بالسيارات وتثبيتها على جميع الوحدات النهرية وذلك لمنع انتحال وحدة لصفة وحدة أخرى أو السير بدون تراخيص وأيضا عمل كود مصرى موحد للنقل النهرى ويشمل المواصفات الخاصة بمختلف الوحدات النهرية ومواصفات أفراد الطاقم بالإضافة إلى إنشاء هيئة تصنيف وسلامة نهرية تماثل هيئة السلامة البحرية. كما تم وضع خطة طويلة الأجل وتشمل مراقبة وتتبع جميع الوحدات النهرية وخاصة الوحدات السياحية ووحدات نقل البضائع الخطيرة وتطوير العمالة النهرية، وتدريبها على استخدام الوسائل الملاحية الحديثة مثل الرادار والخرائط الإلكترونية وغيرها من المعدات.

منظومة الأقمار الصناعية للإبحار الآمن فى النيل :

عندما يفقد المصريون حياتهم بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إذن نحن أمام وضع «مفزع» لم نعتده فى مصر من قبل، ذكرنا بموجات الحر الشديدة التى تجتاح دولا مثل الهند وباكستان وتؤدى الى وفاة العشرات.. هيئة الارصاد الجوية تفسر ما يحدث بأنه ارتفاع طبيعى ومتوقع فى مثل التوقيت من العام.

تم التنبؤ أن صيف ٢٠١٥ سيشهد ارتفاعا غير مسبوق فى درجات الحرارة.. والسبب ما يعرف بظاهرة »النينو ..«إن تلك الظاهرة الطبيعية تحدث فى المحيط الهادى حيث ترتفع درجة حرارة سطحه نصف درجة مئوية فأكثر عن المعدل العام ولمدة ثلاثة أشهر، وتتكرر الظاهرة كل فترة زمنية تتراوح بين ١٠و ١٥ سنة، وتستمر كل مرة لمدة خمس سنوات فى المتوسط، أما عن آخر مرة شهدها العالم فكانت فى عامى 1997و١٩٩٨ وقبلها فى عام ١٩٨٣، إلا انها عادت هذه المرة بشكل أقوى بسبب تأثير الاحتباس الحرارى الناتج عن ارتفاع نسبة التلوث الجوي، فى نهاية العام ٢٠١٥، سيسعى مؤتمر باريس للتغيرات المناخية لبحث كيفية الحيلولة دون ارتفاع درجة حرارة الارض أربع درجات مئوية كما هو متوقع بحلول عام ٢٠٣٠، لجعلها درجتين فقط، من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية الى نسبة ٤٠.% أن ظاهرة النينو تلازمها ظاهرة أخرى تعرف بـ»النينا «اذ تنخفض درجات الحرارة على مناطق اخرى فى العالم، وبالتالى يحدث ما يعرف بالتطرف الحراري، اذ نجد موجات شديدة الحرارة أعلى من المعدل الطبيعى على مصر والهند مثلا، وفى الوقت ذاته تنخفض بشكل –أقل من المعدل أيضا –تصل الى تساقط الثلوج كما فى فى المناطق الشمالية وروسيا وشرق آسيا وأجزاء من شرق اوروبا وجنوب شرقها.

صندل الفوسفات الغارق وخطورته :

جدل كبير ثار بشأن غرق صندل محمل بنحو ٥٢٠ طنا من خام الفوسفات في نيل قنا وتداعياته علي الصحة العامة وصحية المياه للشرب والري شارك في الجدل العامة والمتخصصون واختلط الأمور عند البعض حتي العلميين فتاه العامة الذين يبحثون عن يقين يرتبط بشريان حياتهم شرابا وطعاما حقيقة الأمر ان المعلن عن الشحنه الغارقة انها خام الفوسفات المستخرج من جبال قنا والذي ينقل الي مصنع مسطد لتصنيع الاسمدة الفوسفاتيه واستخراج عنصر الفوسفور منه والذي يتراوح نسبته في الخام بين ١٢ الي ١٥% هذا الخام يتكون من فوسفات ثلاثي الكالسيوم متواجدا في ركامات كبيرة من كربونات الكالسيوم وكليهما غير ذائب في الماء ويحتاج لاذابته في مصانع الاسمدة اليم عالمته بكميات كبيرة من حامض الكريتيكي المركز حتي يتحول الخام الي فوسفات

احادي الكالسيوم ذائب يمكن تحويله الي سماد السوبر فوسفات او السوبر فوسفات الثلاثي او انتاج حامض الفوسفوريك والذي يشربه الناس مع المشروبات الغازية عادة ما يحتوي خام الفوسفات الموجود في مصر علي شوائب عديدة اهمها فلز الكادميوم الثقيل ومعه اليورانيوم غير المشع وكميات اقل من الرصاص وتتواجد جميع هذه الشوائب ايضا علي صورة الكربونات غير الذائبه بسبب تواجدها في ركامات كربونات الكالسيوم الذي يعرف بالجير لدي العامة وهي ايضا سواء كربونات الكالسيوم الذي يعرف بالجير وسواء كربونات الكادميوم او كربونات اليورانيوم لا تذوب في الماء وبالتالي فلا ضرر منها مادامت غير ذائبه ولكن عند اذابتها في الاحماض وتبدأ خطورتها خاصة الكادميوم الذي يسبب اضرارا اكيدة بالكلي والكبد وربما ايضا سرطان الدم إذا تواجد الكادميوم واليوارنيوم والرصاص اثار وكأنه موجود في سماد السوبر فوسفات ا لمنتجة من الخام بعد اذابته في الحامض وليس كونها هنا في خام الفوسفات غير الذائب ولا كونها موجودة علي صورة كربونات غير ذائبه ان النسبة الكلية لهذه الشوائب تبلغ نحو ٢ طن لكل منهما وانها شديدة الخطورة علي الانسان وهنا ايضا اختلط الأمر علي الجيولوجيين بانهم يتحدثون عن النسبة الكلية وليس عن الكمية الذاائبة او التي يمكن ان تذوب في مياه نهر النيل وليست تلك الكلية المقدرة باذابة الخام في الحامض ثم تقدير النسبة الكلية والحقيقية. ان الأمر كله اولي بالزراعيين بشكل علمي لمناقشته لان الخام يؤخذ لتصنيع الاسمدة الفوسفاتيه والمبيدات الفوسفورية كما انه يبحر في نهر النيل والتي تدخل نوعيته في صلاحية المياه للري والشرب وللأسف تحدث الجميع وغاب المتخصصون في الموارد المائية والترب الزراعية ولان الخلط زاد لدي عامة الشعب بتدخل الجيولوجيين والاطباء من مركز السموم بالحديث عن الكم الكلي لهذه الفلزات الثقيلة وليس عن الكم الذائب في الماء أو الذي يمكن ان يذوب في المياه الجارية فكان لنا ان نتدخل حتي نوقف هذا الخلط العلمي بسبب عدم الدراية بأن الموارد غير الذائبة في الماء لا تضر بالبشر وتصبح كأنها حجر من احجار الهرم الاكبر القي في النيل وانما الضرر مرتبط بالجزء الذائب من احجار الهرم الابكر القي في النيل وانما الضرر مرتبطا بالجزء المذاب فقط من هذه الضوائب في مياه النهر وعلي الرغم من ايضاحنا بانها يقينا موجود علي صورة كربونات الكالسيوم وكربونات اليورانيوم غير الذائبة في الماء وبالتالي غير الضارة ولكن دعونا نفترض انهما ذائبان كليا وهذا مستحيل علميا وبالتالي فان ما فرضه الجيولوجيون واطباء السموم بأن كمياتها كشوائب تصل الي ٢ طن وحيث ان ما يجري في النيل يوميا من المياه في مثل هذا الوقت من السنه يبلغ ٢٠٠ مليون متر مكعب يوميا أي ٢٠٠ مليون طن من الماء فتكون نسبة هذه الشوائب للكادميوم واليورانيوم هي حاصل

قسمة ٢ طن علي ٢ مليون طن مياه أي واحد في المليون نسبة مئوية او واحد وخلفه خمسة اصفار ثم علامة عشرية ٠.٠٠٠٠٠١ وهو تركيز يسمي علميا بالتركيزات المهملة ولا خطورة منها هناك ايضا التنبه للسادة اساتذة السموم والجيولوجيا الذي خلطوا علميا بين الكم الكلي والكم الذائب بانه حتي وبفرض ان الكادميوم واليورانيوم ذابين وان الايونات الذائبه في المياه العذبة لنهر النيل والتي ندرسها لطلابنا في اقسام الاراضي والمياه هي ايونات الكربونات والبيكروبنات ومنها ايونات الكالسيوم والمغنسيوم لانها مياه عذبة وليس مياه بحار مالحة يسود فيها الكلوريدات والكبريتات فان الكادميوم واليورانيوم ذائبه سيلاقيان الكربونات والبيكروبنات الذائبه في مياه النيل فتتحول فورا الي صورة كربونات الكادميوم واليورانيوم غير الذائبة وتترسب فورا بالاضافة ايضا الي ميل مياه النيل الي الوسط القلوي قليلا بسبب الايونات السابقة والتي تعمل ايضا علي سرعة ترسيب هذه المواد وتحجرها وبالتالي نهاية خطورتها.

تم الاتفاق بين وزارات الري والبيئة والنقل على وضع معايير لنقل المواد الخام والخطرة داخل النيل، من ناحية مواصفات المركب أو الصندل الناقل لأي مواد، سيتم تدوين هذه المعايير داخل رخصة التسيير فى نهر النيل لمنع تكرار الحوادث.

الوزارة لديها شروط لمنع نقل المواد الخطرة والمواد الكيماوية عبر نهر النيل بينما لا يصنف مادة الفوسفات على أنه من المواد الخطرة، ولكن طالما أنه يتم نقلها عبر المجري الملاحي للنهر، فسيتم إضافتها الى حزمة الإجراءات الجديدة للحفاظ على النهر ونوعية المياه به لكافة الاستخدامات، المعايير الجديدة لنقل المواد الخطرة أو الأسمدة ستشمل أن تكون فى أوعية وخزانات مغلقة أو معبأة فى أكياس بلاستيك تسهل عملية إنتشالها فى حالة الطوارئ، بالاضافة الى تحديد الغاطس المناسب لكل مركب بموجب رخصة التسيير تحسباً لتعرض المركب للأمواج العالية أو مرور مراكب ضخمة بجوار المركب الناقل لهذه المواد.

تقرر زيادة الرقابة على الصنادل من النواحي الفنية والتفتيش عليها بشكل دوري تحسباً لأي طارئ وتاكيداً لإحتياطات الأمان كما سيتم تنفيذ نظام جديد لحماية أعمدة الكباري على إمتداد المجري الملاحي للنهر لمنع تعرضها للإرتطام أو الشروخ وذلك من خلال إنشاء مجموعة من المصدات مثل الكاوتش أو الأخشاب لتمتص الصدمة فى حالة الارتطام المفاجئ على أن يتم ذلك بإمتداد المجري الملاحي استخدام تقنيات جديدة لسرعة تعويم الصندل بمعرفة أجهزة القوات المسلحة التى تابعت الموقف أولاً بأولاً.

إجراءات السلامة البيئية بالنقل النهري للمواد الخطرة :

اتفق وزراء البيئة والرى والصحة خلال اجتماعهم بوزارة البيئة معايير وضوابط السلامة البيئية للنقل النهرى لضمان عدم تكرار حادث صندل الفوسفات الغارق بقنا، على تشديد معايير السلامة والاشتراطات البيئية ومراجعة اللوائح والقوانين التى تنظم عملية تداول ونقل المواد الخطرة بطرق النقل النهرى.

وأكد وزير البيئة خلال الاجتماع انه ستتم زيادة عدد مراكز الإنقاذ السريع على طول نهر النيل للتدخل السريع لعدم تكرار الحوادث النهرية ومراجعة مواصفات المراكب والصنادل الناقلة للمواد الخطيرة داخل النيل مشيرا إلى أنه سيتم تدوين هذه المعايير فى رخصة التسيير النهري. أن هناك شروطا صارمة لمنع تداول ونقل المواد الخطرة والنفايات الكيماوية عبر نهر النيل ومن ثم فإن مادة الفوسفات لا تصنف من المواد الخطرة لأنها مادة غير قابلة للذوبان فى الماء، رغم ذلك ستتم إضافتها إلى حزمة الإجراءات الجديدة للحفاظ على نهر النيل و نوعية المياه به لجميع الاستخدامات مادام يتم نقلها عبر المجرى الملاحى لنهر النيل. وأوضح وزير الموارد المائية والرى أن المعايير الجديدة لنقل المواد الخطرة تشتمل على أن توضع داخل أوعية مغلقة أو معباة فى أكياس بلاستيكية محكمة الغلق لتسهيل عملية انتشالها فى حالة الطوارئ وعدم تسربها فى المياه، بالاضافة الى تحديد الغاطس المناسب لكل مركب بموجب رخصة التسيير، تحسبا لتعرض المركب للامواج العالية أو مرور مراكب ضخمة بجوار المركب الناقل لهذه المواد مشيرا إلى زيادة الرقابة على الصنادل من النواحى الفنية والتفتيش عليها بشكل دورى تأكيدا لاحتياطات الأمان وتحسبا لأى طارئ.

إعلان تصدير حاويات السموم :

الملوثات العضوية الثابتة هى أخطر أنواع الملوثات التى تهدد سلامة البيئة والصحة العامة، نظرا لإمكان انتشارها على نطاق واسع فى التربة والمياه والهواء، ولأن فترة التخلص منها تمتد لأجيال من عمر البشر، ولكونها سببا رئيسيا لأمراض خطيرة من بينها السرطان، حيث تتراكم فى الأنسجة الدهنية للإنسان والحيوان، بالتالى عرفها العلماء وخبراء البيئة بأنها "دستة الأشرار" لأن الملوثات العضوية تتكون من ١٢ مركبا تدخل فى الصناعات والمبيدات الحشرية والمذيبات، والبولى فينيل كلورايد، وبعض المستحضرات الصيدلانية. إن الحكومة بدأت خطة للتخلص من هذه الملوثات منذ توقيعها على اتفاقية استكهولوم عام ٢٠٠٤ والتصديق عليها، وبعدها تم وضع الخطة الوطنية للتخلص من هذه الملوثات من خلال مشروع الإدارة المتكاملة للملوثات العضوية الثابتة الممول من

مرفق البيئة العالمي، الذى يقوم بتنفيذه البنك الدولى، لتحسين القدرات المؤسسية والفنية للإدارة البيئية، وإنشاء نظام متكامل لإدارة الملوثات العضوية الثابتة من أجل الحفاظ على الصحة العامة، وتحقيق التنمية المستدامة. وشملت الخطة تحديد ٩ أماكن بها هذه الملوثات، فى السويس والقاهرة والجيزة، ودمياط وسيناء والإسكندرية، والبحيرة، وجنوب الصعيد، وبعض محولات الكهرباء بالمحافظات. تم الانتهاء من وضع الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمناقصة العالمية، التى ستطرح للبدء باللندين وهو أكثر الملوثات العضوية خطورة على صحة الإنسان، تمهيدا لإرسالها إلى البنك الدولى لإبداء المشورة فيها، وذلك للتخلص الآمن من كميات كبيرة من المبيدات السامة المحتجزة بميناء الأدبية بالسويس منذ سنوات طويلة دون أن يفكر أحد فى الاقتراب منها.وتتعاون وزارة البيئة مع كلية العلوم بجامعة الإسكندرية لإعداد دراسة تقييم التأثيرات البيئية، لعملية إعادة تعبئة ونقل اللندين »المبيدات المسرطنة «إلى الخارج، كما قامت الوزارة بتشكيل لجنة لوضع حلول لإمكان التخلص من كميات »اللندين «الموجودة بالميناء.

تم الاتفاق على قيام الوزارة بالتنسيق مع منظمة الزراعة والأغذية لإيفاد أحد الخبراء المتخصصين فى التعامل مع الملوثات العضوية الثابتة لمعاينة الكميات الموجودة بميناء الأدبية بمحافظة السويس للوقوف على أفضل طرق الحماية المؤقتة لحين التخلص النهائى منها بالتصدير بالخارج مع وضع المواصفات الفنية اللازمة لذلك. أما عن الإجراءات اللازمة لتصدير اللندين فأشار وزير البيئة إلى أن ذلك سيكون من خلال المناقصة الدولية التى ستطرح على الجهات المتخصصة فى هذا الموضوع، ويتم عرض الإجراءات التحضيرية للتصدير، وتشمل إعادة التعبئة فى الموقع قبل التصدير، وإمكان تنفيذ ذلك محليا أو من خلال الجهة التى سيتم التعاقد معها للتخلص النهائى من الحاويات. تم العمل بالتوازى مع أعمال اللجنة الوزارية للتفاوض مع البنك الدولى للحصول على موافقته، على أن يتم التخلص من هذه الكميات من خلال مشروع »الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة «POPs»الذى بدأ تنفيذ أنشطته من خلال منحة مقدمة من مرفق البيئة العالمى بهدف تحسين إدارة والتخلص الآمن من مخزونات الملوثات العضوية الثابتة بالتركيز على المبيدات الزراعية منتهية الصلاحية عالية المخاطر، وإدارة مركب ثنائى الفنيل متعدد الكلور «PCBs »، بأسلوب بيئى سليم .أن المشروع يهدف إلى مساعدة مصر على الوفاء بالتزاماتها الدولية، من خلال التخزين والتخلص الآمن من كل المبيدات الزراعية منتهية الصلاحية وثنائى الفينيل متعدد الكلور «PCBs»علاوة على الإدارة المستدامة للديوكسين والفيوران فى القطاع الصناعى.

الري الشحيح لوقف الهدر المائي فى الزراعة :

تعيش مصر تحت خط الفقر المائي! هذه هي الحقيقة التي يجب أن التعامل معها بكل جدية، لتقليل المفقود من المياه، حتى في الزراعة ". وفي الفترة الأخيرة تعالت أصوات الخبراء محذرة من خطورة إهدار المياه في الري بالغمر، ومطالبة في الوقت نفسه بإتباع نظم حديثة كالري بالغمر المتطور، أو بالرش، أو بالتنقيط فضلا عن إعادة النظر في المقننات المائية، أو ما يسمي الاحتياجات المائية تحت ظروف نقص المياه، بمعني خفض المياه المستخدمة في الري بنسب معينة، ودون أن يؤثر ذلك في إنتاجية المحاصيل أو الأشجار، وهو ما يعرف عالميا بـ "الري الشحيح". نظام الري الشحيح، ينطلق من ضرورة إعادة النظر في المقننات المائية أو ما يسمي الاحتياجات المائية للمحاصيل والأشجار تحت ظروف نقص المياه، بمعني خفض المياه المستخدمة بنسبة معينة، وفي فترات النمو غير الحساسة، بما لا يؤثر في إنتاجية المحاصيل أو الأشجار. وفي بعض الأحيان لو خفضنا كمية المياه المضافة إلي النبات فسوف يؤدي ذلك إلي تحسين ظروف التربة، وبالتالي زيادة الإنتاجية، وبذلك لابد من دراسة الاحتياجات المائية لكل محصول، وهذا ما يعرف عالميا بأسلوب الري الشحيح، وهذا الأسلوب يتم إتباعه في ظل ظروف نقص المياه الذي نواجهه الآن، لاسيما أن مصر دخلت مرحلة الفقر المائي التي يصل فيها نصيب الفرد من المياه إلي نحو ألفي متر مكعب سنويا، بينما تراجع نصيب الفرد المصري إلي ٨٠٠ متر مكعب سنويا، ويجب إعادة النظر في المقننات المائية بحيث نطبق نظام الري الشحيح للزراعات في فترات نمو محددة، كما يجب التوسع في إجراء الأبحاث العلمية علي المقننات المائية لكل محصول علي حدة . إذ تجري دراسات علي الذرة والقمح بكلية الزراعة جامعة القاهرة بحيث يمكن تخفيض نسبة المياه المستخدمة في الري بنسبة ٢٠% مثلا في فترات النمو غير الحساسة، الذي يمكن أن يكون مفيدا للنبات، كما يؤدي إلي تحسين خواص التربة، وزيادة الإنتاجية، وقد وقع الاختيار علي الذرة والقمح لأنهما من المحاصيل الرئيسية الحبة للمياه، وتزرع بهما مساحات كبيرة، وبالتالي فإن تخفيض كمية المياه المستخدمة في ري هذين المحصولين ستكون مجدية، كما أنه يجب دراسة تطبيق نظم الري الشحيح في محصولي القصب والأرز، لا سيما أن هناك نظما متطورة لزراعة وري الأرز .

أزمة المياه في نهايات الترع :

وأن أجمالي عدد الحقول في مصر يصل الى حوالي عشرة ملايين حقل موزعة علي مساحة تقارب الثمانية مليون فدان أي أن المساحة المتوسطة للحقل الواحد تقل عن الفدان الواحد وأن المياه تنتقل إلي هذه الحقول عن طريق شبكة متعددة الدراسات تبدأ بقنوات الدرجة الأولي التي تغذي من نهر النيل أو فرعيه مباشرة والتي يطلق عليها أسم الدرجات إلي ثماني في بعض الاحيان قبل أن تنتهي إلي ترع التوزيع التي يرفع منها الزراع المياه مباشرة إلي المساقي الخصوصية لري حقولهم ويبلغ أجمالي أطوال هذه الشبكة بدون المساقي الخصوصية حوالي أربعين ألف كيلو متر تساندها شبكة أخري من قنوات الصرف ويبلغ إجمالي أطوالها حوالي عشرين ألف كيلو متر لا تدخل ضمنها المصارف إلي الحقول ليس هو الهاجس الوحيد للقائمين علي إدارة وتشغيل وصيانة أهمها أن المنصرف من المياه للأنشطة المختلفة (مياه الشرب والاستهلاك المنزي والعام والصناعة والزراعة والثروة السمكية وتوليد الطاقة الكهربائية والملاحة والترفيه وحفظ التوازن الملحي) يختلف اختلافا جذريا بين وقت وآخر بحيث تقل الاحتياجات خلال فصل الشتاء لما هو دون ثلث ما يصرف خلال فترات أقصي الاحتياجات صيفا وتمر هذه المياه خلال الموسمين في نفس الشبكة مما يتوقع معه أن تكون سرعة المياه فيها شتاء متواضعة ويمكن أن تسبب الترسيب والغطاء وظهور ونمو النباتات والحشائش المائية وأن تزيد هذه السرعة صيفا مما يسبب النحر والتهايل وتغير أشكال القطاعات وهندستها. والمنظومة المائية تشبه إلي حد كبير بنوك الأموال التي إذا تدافع المودعون لسحب ودائعهم منها في وقت واحد عجزت عن الوفاء بمطالبهم وبدأت في التداعي – كذلك الحال بالنسبة للمياه التي يفترض أن ينظم عملية توزيعها مناوبات يحصل فيها البعض علي المياه في الوقت الذي يكون فيه الآخرون في موقف البطالة فإذا لم يلتزم الزراع بهذا الجدول وتدافعوا للحصول علي المياه فإن النتيجة الحتمية هي الخلل في التوزيع الذي يعطي من يزرع في بداية الترعة حقا يفوق حق من تقع أراضيهم في نهايتها، وما يحدث في مثل هذه الأحوال أن يعلو صوت الشجار وان يتواري صوت العقل الذي يحاول أن يفرضه المهندسون والفنيون ويتحول الأمر كله إلي معركة يخرج الجميع منها أو بالنسبة الغالبة علي الأقل خاسرين ولا يفوز فيها إلا القليل . ليس هذا فقط ولكن قد يضيف السادة الزراع إلي هذه المشاكل مشاكل أخري من صنع أيديهم بتعطيل حركة المياه في القنوات بما يلقون فيها من مخلفات وفضلات قد تكون سائلة وهذه تعمل علي انتشار الحشائش لما بها من مخصبات ويمنع كل ذلك أو علي أقل تقدير . يعوق وصول المياه إلي نهايات الترع مهما تم الدفع بكميات كبيرة منها في بدايتها وقد يؤدي ذلك إلي ارتفاع

المياه فوق مناسيب الجسور وقطعها أضف إلي ذلك عدم التزام الزراع بما تفرضه الدولة من قوانين تتمثل في تحديد المساحة التي تزرع بالمحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر وعدم الالتزام بما تسديه أجهزة الدولة من النصح في تحديد مواعيد بدء زراعة المحاصيل المختلفة.. وكل هذه الأمور تؤدي إلي ما يشبه تدافع المودعين إلي البنوك للمطالبة بأموالهم حيث يبدأ البنك في حالة حدوث العجز في مطالبة البنك الرئيسي بضخ أموال إضافية وهو امر يستغرق بعض الوقت ويؤدي إلي تدافع المزيد من المودعين مما قد ينتهي إلي نهايات مأساوية . كذلك الحال بالنسبة للمياه لأن إمداد الأجزاء الشبه خالية من الشبكة بها من البنك الرئيسي (بحيرة ناصر) يستغرق من الوقت ما يزيد عن العشرة أيام من هنا فإن الإدارة الواعية تدرك أنه لا مجال لحدوث الأزمات من الأساس وأن الواجب الحذر من ذلك بملء بعض البنوك الفرعية علي طول الشبكة ليكون الإمداد قريبا من مواقع حدوث المشاكل وتتمثل هذه البنوك الفرعية علي طول الشبكة ليكون الإمداد قريبا من مواقع حدوث المشاكل وتتمثل هذه البنوك الفرعية في البرك التي تقع أمام مخاطر الحجز الرئيسية (إسنا – نجع حمادي – أسيوط – قناطر الدلتا – زفتي – دمياط – إدفينا) بحيث تقل الفترة الزمنية اللازمة لتوصيل المياه من هذه البرك إلي طالبيها وتخفف بالتالي من الإحساس بالعجز في الإمداد المائي . بقي أن نقول أن ما حدث هذا العام لا يمكن فصله عما حدث في الأعوام القليلة الماضية والتي تميزت بالوفرة المائية إلي الحد الذي لم يكن معه بد من التخلص من عشرات المليارات من الأمتار المكعبة من المياه العذبة بصرفها إلي البحر الأبيض المتوسط لم يكن ذلك من قبيل الترف ولا العبث وأنما أملته ظروف المحافظة علي سلامة السد العالي وأراضي . منطقة وادي حلفا .. وقد ظن الكثيرون أن الأمور ستستمر علي نفس المنوال وعلي الرغم من أن نهر النيل من أكثر أنهار العالم انتظاما في عطائه إلا أن حقائق التاريخ علمتنا أنه يفيض ويغيض طبقا لدورات بعضها مرتفع والبعض الآخر منخفض وقد استفاد المصريون من هذه الظاهرة وتعايشوا معها وعايشوها . كذلك فإن من الدروس المستفادة مما حدث أن شبكة القنوات التي تغذي من نهر النيل والمتصلة به لم تعد تسمح بتمرير أكثر مما يتم تمريره بها الآن والذي وصل خلال الأيام الماضية إلي ٢٧٠ مليون متر مكعب يوميا وبمعني أن التوسع في أي أراضي تقع علي جانبي الوادي والدلتا وفي تخومهما أصبح من الأمور التي لا يمكن تحقيقها ما لم يحدث توسيع وتعميق للشبكة الحالية وهو من المسائل العالية التكلفة التي لا يمكن تنفيذها عمليا وفي هذا رد مباشر علي من انتقدوا المشروعات الجديدة للتوسع في سيناء والصحراء الغربية والتي تكون التنمية فيها بالابتعاد عن المنظومة الحالية في الوادي والدلتا والقفز خارجها . كذلك فأن الرد علي من

يقولون بان الحصة المائية للبلاد والتي لا تكاد تكفي للاحتياجات والمتطلبات الحالية فكيف إذا أضيفت ٣.٤ مليون فدان جديدة إلي الرقعة المنزرعة ولهؤلاء نقول أن الأمر أولا يتطلب الإدارة الجديدة التي تعي أن فترات أقصي احتياجات قد تختلف من مكان إلي مكان بسبب تغير الظروف المناخية في الأقاليم الزراعية المختلفة وأن الاستفادة من هذه الحقيقة يستلزم توزيع المياه زمنيا بتحديد مواعيد بدء الزراعة علي أسس عملية وعلمية بحيث لا يحدث الازدحام . هذا بالإضافة إلي إجراءات الترشيد المستمر ومنها تعديل المركب المحصولي وتطوير الري في الأراضي القديمة وتزويد الأراضي الجديدة الخفيفة القوام بنظم الري الحديثة (الرش والتنقيط) وتسوية الأراضي وتشجيع الري الليلي وزراعة المحاصيل قصيرة العمر وإعادة استخدام مياه صرف الأراضي الزراعية ومياه الصرف الصحي والصناعي المعالجة وعلي وجه العموم فإن ترشيد استخدام المياه الصارم والعمل علي خفض الفواقد المائية وعلي مستوى المنزل والمصنع والمزرعة وداخل كل نشاط تستخدم فيه المياه إلي أقصي حد ممكن يجب أن يوضع نصب أعين الجميع علي الدوام وان ينال منهم الجديد والاهتمام الذي يستحقه ولا يمكن ذلك فقط بالجهود الحكومية ولكن يكون بأن تقوم الدولة بدورها في إدارة وتشغيل وصيانة الشبكة وأعمال التحكم عليها وتوعية جماهير الزراع بواجبهم وتقديم البدائل المناسبة للتخلص من المخلفات الصلبة والسائلة وتجمعيهم في روابط مستخدمي المياه ووضعهم أمام مسئوليتهم بمشاركتهم في المحافظة علي جميع أعمال الرى والاهتمام بالإرشاد المائي وإصلاح المؤسسات القائمة علي نقل وتوزيع المياه والتطبيق الصارم والرادع للقوانين بما يرسخ من هيبة الدولة، ويضع الحدود أمام التهاون والاستهتار والتسيب بلا تفرقة بين مواطن وآخر مهما كان شأن أيهما . ختاما.. فإن الجهد الذي تقوم به الدولة في مجال التعاون مع دول حوض النيل والذي أثمر مؤخرا الحصول علي مساعدات مالية من بعض الدول المانحة لتنفيذ مشروعات مشتركة تخدم جميع دول الحوض .. قد ينتهي إلي زيادة الحصة المائية للبلاد وعلينا جميعنا أن نفكر من الأن في كيفية الاستفادة بهذه الزيادة وتعظيم العائد من كل قطرة من قطراتها لا لمصلحة هذا الجيل فحسب، ولكن أيضا لمصلحة الأجيال المقبلة مع التركيز دائما علي التنمية المستدامة والمستمرة والله الموفق والمستعان فقد أدي الأسراف في استهلاك حصتنا من مياه النيل نقلنا من الوفرة إلي عصر الندرة والأتجاه إلي استغلال المياه الجوفية، تحلية المياه المالحة، أعذاب مياه البحر، استقطاب الضباب والندي، استمطار السحب، الحد من زراعات الأرز وقصب السكر، تطوير نظم الري، وترشيد استخدام المياه كلها تسميات لمواجهة تحديات المياه في مصر والتي يأتي في مقدمتها محدودية مواردها من مياه النيل في مقابل زيادة سكانية متلاحقة

ونقص متوقع في المستقبل لزياد الطلب علي المياه للتنمية وتنامي الاحتياجات .. وتمثل محدودية مواردنا المائية من نهر النيل والزيادة السكانية المتنامية مع ثبات هذه الحصة عائقا أمام الوفاء مستقبلا بتلبية كل الاحتياجات من مياه النيل المقدرة ب ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا تمثل وحدها ٩٥% من مواردنا المائية ولكي نحقق أي زيادة في الرقعة الزراعية أو التوسع العمراني سيكون ذلك بعيداً تماما عن المياه النيلية بما تطلب سياسة مائية جديدة ذات محورين رئيسيين أولهما العمل علي تنمية مصادر مائية جديدة سواء كانت سطحية أو جوفية ثم ترشيد الاستهلاك الحالي للمياه .. وبدأت وزارة الري بوضع إستراتيجية للموارد المائية حتى عام ٢٠٢٥ تحدد التصور الشامل للاحتياجات المائية لكل القطاعات سواء منها للري والشرب والصناعة وغيرها .. بالإضافة لذلك بدأت الوزارة بتكليف من مجلس الوزراء وضع إستراتيجية مائية حتى عام ٢٠٥٠ تتضمن تنفيذ عدد من السياسات المائية في مقدمتها الحصول علي حصة إضافية من مياه النيل من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع دول الحوض، وكذلك التوسع في استخدام المياه الجوفية وتنمية المصادر غير التقليدية . إن مصر تنفرد بين دول العالم أن الزراعة فيها تزيد علي ٩٨% من المساحة المزروعة وهي المستهلك الرئيسي للمياه بنسبة ٨٥% من جملة الموارد المائية البالغة ٧٣.٢ مليار متر مكعب السنة سواء من مياه النيل والموارد غير التقليدية .ومن هنا تأتي أهمية تدبير المياه واستخدامها وإدارتها كما ونوعا والعمل علي زيادة مواردها والمحافظة علي نوعيتها، كما أن الزيادة السكانية في مصر كبيرة حيث يتوقع أن يزيد التعداد علي ٩٥ مليون نسمة ٢٠٢٥ و ١٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ وهو ما جعل مصر بسبب هذه الزيادة التي تضاعفت ثلاث مرات خلال ٣٠ عاما الماضية للانتقال من عصره وفرة المياه إلي عصر ندرة المياه. حيث قل نصيب الفرد من المياه عن ألف متر مكعب في السنة من أكثر من ٢٠٠٠ متر مكعب في الخمسينيات إلي ٦٣٠ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥ . بالرغم من تضاعف تعداد سكان مصر فإن معدل الزيادة في الأراضي الزراعية لا يفي بالاحتياجات القومية من الغذاء . وهو ما حدا بالدولة لوضع خطة للتوسع الأفقي في مساحة ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ لتضييق الفجوة الغذائية.

هناك العديد من العوامل التي تزيد من مشكلة ندرة المياه في مصر تعقيدا إلي جانب الزيادة السكانية المتنامية وثبات حصة مصر من مياه النيل. فإن إهدار المياه وتدهور نوعيتها والتلوث البيئي بصورة عامة وتلوث مياه النهر والمياه الجوفية بصورة خاصة، بالإضافة إلي زراعة المحاصيل الشرهة للمياه كالأرز وقصب السكر وعدم الالتزام بالمساحات المقررة للزراعة، علاوة علي الزمامات التي تروي بالمخالفة وأراضي وضع اليد التي تستنزف كميات كبيرة من المقننات

المائية كلها أصبحت ظاهرة مخيفة تهدد مواردنا المائية المحدودة بصورة مباشرة. من هذا المنطلق كانت الضرورة للبحث عن مصادر مائية جديدة لتعويض النقص في مواردنا المتاحة التي تتلاحقها المشاكل من كل ناحية. ويأتي علي رأس هذه المصادر المياه الجوفية. تغطي الصحراء ٩٥% من مساحة مصر، وتعتبر المياه الجوفية المورد الرئيسي لعلمياه الجوفية المورد الرئيسي لعلميات التنمية في المساحات الشاسعة. وقد وضعت الوزارة إستراتيجية للمياه الجوفية تهدف إلي التوسع في استغلالها لإستصلاح مساحات جديدة لاستيعاب الزيادة المطردة في عدد السكان والخروج من الشريط الضيق والمزدحم بوادي النيل والدلتا. وقد خصصت الدولة مليارا و ٦٠٠ مليون جنيه للبرنامج القومي لتنمية المياه الجوفية حتى عام ٢٠١٧. حيث تقدر كمية المياه الجوفية بالوادي والدلتا ٨.٤ مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ٦.٥ مليار متر مكعب .. بينما تقدر إمكانيات المياه الجوفية بالصحاري وسيناء ٤ مليارات متر مكعب يستخدم منها مليار متر مكعب. وحول إمكانيات المياه الجوفية المستقبلية والتي يرتبط استغلالها والتوسع فيها محددات وافاق عديدة وفقا لأولويات عمليات التنمية والتخطيط والسياسة الحكمية للحفاظ علي هذه الخزانات . تتواجد المياه الجوفية في كل من الدلتا والوجه القبلي والصحاري المتاخمة شرق وغرب الدلتا .. وتخوم وادي النيل بالوجه القبلي والخزانات الجوفية تحت الصحراء الشرقية ووادي النيل والبحر الأحمر وسيناء، أي أن المياه الجوفية تتواجد في معظم أنحاء مصر ويمكن الحصول عليها من أي موقع مع الاختلاف في النوعية واستمرارية المصدر واقتصاديته. موضحا أن المياه الجوفية نوعان رئيسيان السطحي أو الضحل ويتواجد في حوض النيل والأحواض، أما النوع الثاني فهو المياه الجوفية العميقة ويتواجد في حوض الحجر الرملي النوبي وأحواض الأحجار الجيرية المتشققة وصخور القاعدة، وبين النوعين المياه بين الضحلة والعميقة في حوض المغرا.

محدودية المياه بسيناء : تؤكد الدراسات القديمة والحديثة لمعهد بحوث المياه الجوفية حول إمكانيات المياه الجوفية في الصحراء الشرقية وسيناء تؤكد أنها محدودة والكميات التي يمكن استغلالها منها سنويا تقدر بملايين الأمتار المكعبة وليس بالميارات كما هو الحال في الصحراء الغربية. إلا أن هذه الموارد المائية علي قلتها لها أهمية إستراتيجية خاصة بالنسبة للسياحة والتعدين والبترول وتوفير احتياجات البدو والمجتمعات الجديدة. وبالنسبة لمنطقة جنوب سيناء فإنه لا يوجد موارد طبيعية سوي مياه الأمطار التي يجب أن تستغل خلال فترات سقوطها. كما أن المياه الجوفية في حوض نهر النيل شمال الدلتا ذات ملوحة مرتفعة نسبيا تصلح لإقامة المزارع السمكية فقط بشرط ضمان التخلص من المياه في مواقع لا تؤدي إلي التدهور البيئي. علي حين أن المياه الجوفية في

الجزء الشمالي الأوسط من الدلتا شبه مالحة تتجه إلي أعلي مسببة مشاكل صرف مما يؤثر علي إنتاجية الأراضي. أما في منطقة جنوب الدلتا فإن المياه الجوفية بها صالحة لجميع الأغراض. وفي الحواف الصحراوية للوادي والدلتا فهي صالحة للأغراض المختلفة إلا أن نوعيتها تتغير مع الزمن .. أما في شمال ووسط مصر وسيناء التي تتواجد في أحواض الحجر الجيري فهي صالحة للاستخدام في السياحة العلاجية لما بها من مميزات من حيث المكونات الكيميائية .. ومع الأهمية البالغة للمياه الجوفية كمصدر من مصادر المياه العذبة في غالبيتها وما تلعبه من دور حيوي في الاتزان البيئي وتصرف الأنهار.. وإلي جانب تميزها عن غيرها من مصادر المياه ببعدها النسبي عن سطح الأرض وبالتالي عن متناول الإنسان إلي جانب امتدادات أحواضها وثبات درجة حرارتها وضآلة سرعة جريانها الذي يؤدي لعدم التغير السريع في نوعيتها وحجم المخزون منها إلا أنها تتعرض للعديد من أنواع التلوث الذي يهدد الاستغلال الجيد لهذه المياه بما يليق. وقد أعد معهد بحوث المياه الجوفية خرائط أهم مناطق التنمية علي المياه الجوفية وخرائط المناطق القابلة لاحتمالات التلوث وكذلك أجري المعهد مسحا شاملا للتلوث حيث أقامت الوزرة شبكة قومية لرصد ومراقبة حركة ونوعية المياه الجوفية ووضع معايير المحافظة عليها من التلوث .. بالإضافة لتغليظ عقوبة تلوث المياه الجوفية من ٢٥٠٠ جنيها في قانون الري والصرف رقم ١٢ إلي ٥٠ ألف جنيه في تعديلات قانون الموارد المائية والري الجديد.

تطوير الري في الأراضي القديمة والجديدة (**) :

لا يحتاج تطوير الري في الأراضي الزراعية المصرية القديمة إلى تبريرات أو أسباب فالمشكلة واضحة وندرة المياه ومواردنا المائية المحدودة تزيدها وضوحًا حيث لا تزيد كفاءة الري بها عن ٥٠% وبالتالي فإن نظام الري المفتوح والمعروف بالغمر يؤدي إلى فقداننا نصف مواردنا المائية المحدودة ويضيف أعباء كثيرة على شبكة الصرف الزراعي وطلمبات الرفع على الرغم من إعادة استخدام غالبية مياه المصارف مرة أخرى في الري وهذا ليس بغريب عالميًا حيث تعيد دولة مثل ألمانيا استخدام مواردها المائية العذبة أكثر من خمس مرات قبل التخلص منها. وطبقًا للتقديرات الرسمية تبلغ الرقعة الزراعية المصرية الكلية ٨.٥ مليون فدان منها ٥.٥ مليون فدان أراض طينية رسوبية قديمة وثلاثة ملايين أراضي جديدة ومستصلحة غالبيتها أراض رملية صحراوية بنسبة

(**) **المصدر**: المستشار/عبد العاطى محمود الشافعى – أمين عام منظمة الصداقة والتواصل بين مصر ودول حوض النيل.

٦٥% للأراضي القديمة ونسبة ٣٥% للأراضي الجديدة. وطبقًا للقوانين المصرية فإن جميع الأراضي الصحراوية الجديدة التي يمتلكها المستثمرون ورجال الأعمال تروى بوسائل الري المقنن المكلف والمتراوح ما بين التنقيط السطحي والمدفون والرش في حين مازالت الأراضي القديمة ذات الملكيات الصغيرة والمفتتة والتي يمتلكها صغار المزارعين تروى بالغمر غير المكلف. فإذا علمنا أن مصادر الأملاح في الأراضي الزراعية المصرية تأتي من ماء الري ومياه البحر المتوسط ورشح المياه الجوفية وأن مياه النيل العذبة تضيف سنويًا للفدان ثلاثة طن ونصف من الأملاح الضارة لابد من التخلص منها دوريًا في أراض صعبة الغسيل نتيجة لقوامها الطيني ومسامها الضيقة بالمقارنة بالأراضي الرملية ذات المسام المتسعة والسهلة الغسيل. وعلى الرغم من أن الحوار بشأن تطوير الري في الأراضي القيمة قد بدأ منذ أكثر من ثلاثين عامًا إلا أن هناك عددًا من العوامل التي تحيط بالمخطط الزراعي بشأن بدء هذا التطوير وهل يبدأ داخل الحقول أولاً أو خارجها في الترع الرئيسية والفرعية والحقلية والتي يحدث بها الفقد الأكثر في ظل عدد من النقاط المهمة:

تبلغ الكميات الفعلية المستخدمة في القطاع الزراعي من المياه ٢٩.٨ مليار متر مكعب سنويًا تصرف عند مدينة أسوان بمقدار ٤٦.١ مليار متر مكعب/ سنة تنخفض عندما تصل إلى الترع الرئيسية إلى ٣٥.٤ مليار متر مكعب نتيجة للفقد بالرشح والتبخير، حتى تصل إلى ٢٩.٨ مليار متر مكعب عند الاستخدام الفعلي بالحقول وبذلك تكون كفاءة نقل المياه بمصر تقل عن ٦٥% طبقًا للمنشور على موقع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر عام ٢٠٠٧ من البيانات الرسمية لوزارة الري وبذلك يكون الفقد الأعظم من المياه يحدث أثناء النقل وليس نتيجة للري في الحقول.

القول بأن الأراضي القديمة تمثل ٨٠% من الأراضي الزراعية المصرية وتساهم فقط بنسبة ٥٥% من الإنتاج الزراعي وأن الأراضي الجديدة تمثل ٢٠% فقط وتعطي ٤٥% من الإنتاج بما يدلل على أن الري الشحيح يزيد من الإنتاجية قول مغلوط فالأمور لا تحسب هكذا، فالأراضي القديمة تمثل ٦٥% وليس ٨٠% من المساحة المنتجة وبالمثل تمثل الأراضي الجديدة ٣٥% وليس ٢٠%، كما أن الأمر يحسب بالفرق بين إجمالي تكاليف الزراعة وإجمالي العائد وهو ما لم يؤخذ في الحسبان لأن الزراعة الصحراوية تستهلك أربعة أضعاف معدلات التسميد لمثلها من الأراضي القديمة إضافة إلى تكاليف وقود ماكينات الري وحفر الآبار والعمالة المتخصصة وتكاليف شبكة الري والتقاوي عالية الإنتاجية وخلافه وبالتالي فهي زراعة مكلفة والعائد المادي منها أقل كثيرًا من زراعات الأراضي القديمة غير المكلفة.

أن حسابات الجدوى الزراعية يمكن أن تحسب أيضًا من عائد المتر المكعب من المياه والتي تبدأ من ١٣ قرشًا لزراعات الأرز وتصل إلى ١٠٠ قرش في زراعات الطماطم والقمح إضافة إلى باقي تكاليف مدخلات الإنتاج والعائد من الزراعة.

أن الكثير من الأمور الزراعية لا تحسب طبقًا للنظرة الاقتصادية فقط وإلا لما زرعنا الأرز وقصب السكر نهائيًا في مصر نتيجة لنقص العائد المادي من وحدة المياه وتكون النتيجة اقتحام مياه البحر المتوسط للمياه الجوفية لأراضي الدلتا وبوار أراضيها وكذلك التضحية بزراعات قصب السكر والتي تعطي ثلاثة أضعاف كميات السكر التي يعطيها فدان بنجر السكر إضافة إلى العديد من الصناعات والعمالة التي تعمل في الصناعات التابعة لقصب السكر مثل إنتاج الإيثانول والعسل الأسود والمولاس والسكر البني وخلافه وبالتالي فإن القيمة المضافة لزراعات القصب أعلى كثيرًا من البنجر خاصة في المناخ الحار لصعيد مصر إضافة إلى الخبرة المتوارثة في زراعة هذا المحصول والتي سجلت لمصر أعلى إنتاجية عالمية منه من الفدان.

إن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري مرة أخرى تقلل من الكمية الحقيقية للكمية المستهلكة في ري الأراضي القديمة إضافة إلى تحقيق غسيل الأملاح المضافة من مياه الري والتي تبلغ ٣.٥ طن سنويًا للفدان حيث لا يمكن للري الشحيح توفير أي قدر من المياه لغسيلها.

إن تكاليف شبكة الري في الأراضي القديمة قد تبلغ عشرة آلاف جنيه للفدان تستهلك خلال خمس سنوات أي بمعدل ألفي جنيه سنويًا (بخلاف الصيانة السنوية) وهذا كثير على الزراعات التقليدية غير المربحه في أراضي الوادي والدلتا في ظل ارتفاع قيمة إيجارات الأراضي الزراعية إلى مثل هذا المبلغ والمطلوب تحديد من يتحمل هذه التكاليف حتى لا تتحول زراعات الدلتا إلى الحاصلات المربحة للوقود الحيوي والتسالي بعيدًا عن زراعات الغذاء وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية.

يختلف التعامل مع الأراضي الطينية كلية عن التعامل مع الأراضي الرملية كما تختلف جدوى زراعات كل نوع من هذه الأراضي طبقًا للزراعات القائمة والخطط المستقبلية والفجوة الغذائية ومستقبل إنتاج الغذاء أو مستقبل استيراده.

البحث عن نظام جديد لترشيد استهلاك مياه النيل المستخدمة فى الزراعة، ابتكر نظاماً جديداً للري لزيادة الانتاج الزراعي وتوفير نصف كمية المياه عن طريق وصول الماء لسطح التربة ثم تحريكة لأسف لتصبح الجذور رطبة دائماً ويحصل النبات على احتياجه من الماء على مدار ٢٤ ساعة.. ولكن الروتين الإداري ورفض نائب رئيس مجلس الادارة تخطية ادى الى توقف تنفيذ المشروع.

الري الحديث بالصحراء :

هذا بالنسبة لأراضي الدلتا، أما الأراضي الجديدة (المستصلحة) فإن الري بالرش أو التنقيط إجباري فيها، إذ إنه لا يمكن استخدام التربة الرملية في الري، كما يحدث عند الري بالغمر في أراضي الدلتا، ذلك أن نفاذية التربة الرملية عالية، وبالتالي سوف تتشرب هذه التربة المياه عند محاولة ري الزراعات بالغمر، وبذلك سوف تصل كميات قليلة من المياه إلي الزراعات، من هنا كان الري بالرش أو بالتنقيط إجباريا، ولا بديل عنه ومن مميزات الري بالتنقيط، بإمكانية وضع السماد مع مياه الري، وبالتالي ترفع كفاءة عملية التسميد، ووفر في كميته، واستخدامه في الوقت المناسب، وبأقل التكاليف، فضلا عن إمكان التحكم في كمية المياه المضافة للنبات بالقدر الذي يحتاجه، والوقت المناسب لذلك من حيث عمر النبات، ونوعه، ومسافات الزراعة، ويمكن في الري بالتنقيط زراعة كل أنواع الخضار، وأشجار الفاكهة، وزراعة مساحات كبيرة بأقل عدد من العمال، سواء من خلال الإدارة الاتوماتيكية، أو نصف الاتوماتيكية، إلي جانب إمكان استخدام معدات داخل الأرض في أثناء عملية الري لإجراء أي عملية زراعية، ومثل هذه الإمكانات والمميزات لا يمكن أن تتحقق عند الري بالغمر. إن تطوير الري السطحي (أو ما يسمي الري بالغمر)، هو خطوة جيدة وقد تم تنفيذها في عدة محافظات، ويجب التوسع فيها في كل المحافظات، لتقليل المفقود من المياه، مشيرا إلي أن هناك خطة يجري تنفيذها حاليا من خلال إنشاء هيئة المنتفعين بحيث تشترك كل مجموعة من الفلاحين المستفيدين من "مساقي" معينة في تبطينها، وتزويدها بأنابيب لتقنين كمية المياه المستخدمة في الري، ولا شك في أن اتباع النظم الحديث في الري أصبح ضرورة مهمة في ظل الحديث عن الفقر المائي، لا سيما أن الري السطحي العادي يتسبب في إهدار ما لا يقل عن ٢٠% من كمية المياه.

النيل أطول نهر في العالم لكنه أقل الأنهار الإفريقية عطاء فطول مجراه ٦٧٠٠ كيلو متر ويصب عند نهاية مجراه في أسوان ٨٤ كيلو مترا مكعبا ونصيب الفرد المصري من سكان حوض النيل منه يبلغ نحو ٨٠٠ متر مكعب فقط . ومنذ فجر التاريخ وحتى عام ١٩٥٠ كان نهر النيل نهرا مصريا وذلك لكون كل بعثات الاكتشاف والدراسات العلمية، وكل المشروعات التي تخطط لضبط موارده مصرية ولكنه في النصف الثاني من القرن العشرين حدثت تغييرات شاملة في إفريقيا مما دفع سكان حوض النهر إلي البحث عن حصصهم من نهر النيل والمشاركة في شئونه ونشأت مبادرة حوض النيل التي تشارك فيها الدول العشر والتي تقع في حوضه وتحظي بالدعم والتأييد الدولي، وتقرر أن تكون حصة مصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب ولكن عدد السكان في ذلك الوقت لم يتعد

٢٢ مليون نسمة نستهلك منها قرابة ٨٥% في أغراض الزراعة والباقي لتغطية مياه الشرب والصناعة، ولكن مع زيادة عدد السكان وزيادة حجم احتياجاتنا من المياه كان لابد من إعادة النظر في حسن إدارة موارد النهر وإتباع سياسة تتكاتف بها جهود جميع الجهات لأن مشكلة المياه ونهر النيل ليست مشكلة وزارة بعينها ولكن مشكلة دولة خاصة بعد المستجدات الجديدة وموقف بعض دول الحوض. أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية "حراس النيل حماة البيئة" إنه في مجال الزراعة كانت المياه المستخدمة به أكثر من ٣٠% منها كميات مهدرة وذلك يرجع لري الأراضي الزراعية بالغمر ولا يزال فلاحون يجلبون مياها من نهر النيل أكثر من حاجتهم ويعود الفائض بعد أن يؤثر سلبا علي التربة إلي المجاري والمصارف المليئة بالملوثات ليصب في نهر النيل مرة أخري محملا بالكيماويات الضارة والملوثات التي تضر بالإنسان والحيوان والنبات وهذا الصرف الزراعي يتجاوز ١٢ مليار متر مكعب . وبالنسبة للقطاع الصناعي فإن المياه التي تحصل عليها المصانع من المجاري المائية لا تستفيد سوي من ٦٠% منها فقط، و ٤٠% مهدرة . والسؤال الذي يطرح نفسه كيف نقبل إهدار ملياري متر مكعب من مياه الشرب في استخدامات غير مخصصة لها علما بان تسريب المياه عبر الصنبور يفقد موازنة مصر المائية ١٨٩ لترا من المياه يوميا وفي غسيل السيارة ٣٠٠ لتر يوميا؟!. أن أنقاذ مصر من خطر الندرة المائية وحد الفقر المائي يحتاج إلي حملة قومية لترشيد استهلاك المياه ومنع تلويثها وكذلك إنشاء مجلس قومي لحماية نهر النيل رفيع المستوي . ويؤكد أيضا أن حماية نهر النيل وعلاج مشكلاته ليس في سن القوانين فهناك القانون ٨٤ لسنة ٨٢ الخاص بحماية نهر النيل والمجاري المائية ولكنه غير فعال لأن نهر النيل ليس له جهة ترعاه. ولتفادي السلبيات التي قد تتحقق إذا استمر مسلسل الإهمال والإهدار تقدمت الجمعية بمشروع حملة قومية لنشر الثقافة المائية إلي الجهات المنوط بها حماية نهر النيل . أن ترشيد استهلاك المياه هو الحل الأمثل لتدارك مشكلة محدودية حصتنا وتتكلف استثمارات بملايين الجنيهات، فنحن ننتج نحو ٢٨ مليون متر مكعب يوميا يزيد من إنشاء محطات مياه جديدة وتبلغ نسبة الإهدار نحو ٢٠% من حجم الإنتاج وهي استهلاك المياه في غير الأغراض المخصصة لها وبذلك يضيع الدعم الذي تتحمله الدولة، فعلي سبيل المثال يتكلف إنتاج متر مياه الشرب جنيها وربع الجنيه يتم بيعه للمواطن بمبلغ يتراوح بين ٢٥ قرشا و ٥٠ قرشا لأقصي شريحة وتتقية متر المياه من الصرف الصحي يتكلف ٣٦٠ قرشا ويتم بيعه بـ ٨ قروش فقط.

الري بالرش والتنقيط :

من المعروف أن نظم الري الحديثة كالري بالرش، أو بالتنقيط مفيدة في الأراضي الجديدة (المستصلحة)، لكن لكل منهما استخداما معينا، فالري بالرش يصلح مثلا لري المحاصيل الكثيفة كالقمح، والبرسيم، بينما يصلح الري بالتنقيط لأشجار الفاكهة والخضروات . في الوادي والدلتا لابد من التحول من الري السطحي إلي الري بالتنقيط، خاصة في المحاصيل ذات العائد الكبير كأشجار الفاكهة، والخضراوات ذات العائد الكبير، وهذه الخطوة يمكن أن تساعد علي تحسين خواص التربة، وزيادة الإنتاجية، ويمكن أن تعطي الدولة دعما ماليا (في صورة قروض)، أو فنيا للمزارع، أو أصحاب الأرض، والفارق بين الري السطحي (الغمر) وطرق الري الحديثة الأخرى أن الأخيرة ترفع كفاءة الري، أي تقلل الفاقد من المياه، فإذا كان الري بالرش يوفر ٣٥% من كمية المياه المستخدمة في الري السطحي، فإن الري بالتنقيط يوفر ٤٥% من كمية المياه، وبالنسبة لبقية المحاصيل فإنه يجب تحويلها لاستخدام نظم الري الحديثة، بدلا من الري السطحي الذي يهدر كميات كبيرة من المياه، وهذا التحول يحتاج بالقطع إلي تدريب، وسياسة زراعية، ودعم فني ومالي. وللدكتور علي النجار أستاذ مساعد بقسم الأراضي بكلية الزراعة بجامعة القاهرة وجهة نظر أخري، فهو يري أن القرار الذي صدر أخيرا بتحويل الري بالغمر في أراضي الدلتا إلي ري بالتنقيط في غاية الخطورة، إذ أن تحويل نظام الري من الغمر إلي التنقيط سوف يؤدي إلي تحويل مساحات كبيرة من هذه الأراضي الخصبة إلي أراضي ملحية، وتكوين بؤر ملحية، ومع استمرار الري بهذا النظام لمدة ١٠ سنوات مثلا فإن التربة الزراعية في الدلتا سوف تصبح شديدة الملوحة، وستكون المساحات المحيطة بالشجرة أو خط التنقيط هي التي سوف تصلح فقط للزراعة، وبالتالي سوف تصبح كميات كبيرة من الأراضي التي سيتم تحويل الري فيها من الغمر إلي التنقيط غير مؤهلة للزراعة بسبب ملوحتها الشديدة! .

الغمر المتطور أنسب الطرق :

أما أنسب طرق الري في رأي بعض الخبراء، فهو الري بالغمر المطور، أو ما يسمي المواسير المبوبة، وهي عبارة عن مواسير يتم فيها نقل المياه حتى منطقة التوزيع، وبها فتحات تواجه كل خط من خطوط الزراعة، وعند فتح هذه الفتحات يدويا أو آليا تخرج كميات محسوبة من المياه إلي خط الزراعة بما يكتفي الاحتياجات المائية للنبات، واحتياجات الغسيل اللازمة للتخلص من الأملاح المتراكمة عقب كل عملية ري . قد يكون هذا النظام مكلفا جزئيا في البداية فقط، لكن فوائده كبيرة من حيث تقليل المفقود في المياه المستخدمة في الري، فالتحول لنظام الري بالغمر المطور سوف

يرفع كفاءة الري لأكثر من ٧٥%، بينما لا تتعدي كفاءة الري بالغمر العادي اكثر من ٤٠% ولا تقتصر فوائد التحول للري بالغمر المطور علي تقليل المفقود من المياه، أو تحسين كفاءة عملية الري، لكن هذه الفوائد تمتد إلي تحسين وزيادة الإنتاجية عند استخدام المواسير المبوبة، وكذلك عند اتباع المعاملات الزراعية السليمة مثل التسميد المناسب، وزراعة الأصناف المناسبة للمنطقة المزروعة.

البحث عن تمويل مشروع توصيل مياه النيل الى غرب طريق القاهرة :

يتم التنسيق لتنفيذ مشروع تطوير الري، سواء على مستوى الترع والمجاري المائية أو المساقي.أهمية البحث عن مصادر تمويل المشروع بعد توقف البنك الدولي عن التمويل بعد ثورة ٢٥ يناير وعدم وجود آليات للتنفيذ لإحياء مشروع توصيل مياه النيل إلي منطقة غرب طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي. الحذر من مخاطر مخالفات بعض المنتجعات السياحية علي جانبي الطريق الصحراوي، وشدد على أنه لن يسمح باستمرار استنزاف المياه الجوفية في إقامة بحيرات صناعية بدلا من استخدامها في مياه الشرب أو الزراعة.جاء ذلك فى تصريحات صحفية للوزير أمس.

إن تعليق عضوية مصر في الاتحاد الأفريقي لن يؤثر على ملف المفاوضات بين مصر ودول حوض النيل أو على المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا.

إلى أنه تم الاتفاق بين الدول الثلاثة على عقد اجتماع لوزراء المياه بعد عيد الفطر، للاتفاق على آليات تنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة، وأن التفاوض يعتمد على مسارين، الأول سياسي تقوده وزارة الخارجية ويرتبط بالمناخ السياسي بين مصر ودول حوض النيل، الآخر فنى تقوم به وزارة الرى، متوقعا أن تشهد المرحلة القادمة مزيدا من التقارب بين مصر ودول حوض النيل.

لا تراجع عن إزالة جميع التعديات على النيل والرياحات والترع، ورفع أي مخلفات أو ردم في المجاري المائية، وقال إنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية نهر النيل من التعديات، ويتم تسجيل هذه الإجراءات يوميا تمهيدا لإزالتها بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والتنمية المحلية.

أن الوزارة قررت البدء في مشروع متكامل لتطوير واجهات النيل بالمحافظات المطلة علي المجري" النيلية" لتكون متنفسا للمواطنين للاستمتاع بالنيل، بالإضافة إلى حماية النيل من التعديات.طرح أول عملية لتنفيذ المشروع بمنطقة وراق الحضر بطول ٩٥٠ متر، بتكلفة تقديرية تصل الى ١٧ مليون جنيه، وذلك على مسطح إجمالي يبلغ ٢٠ فدان على أن تنتهي تلك العملية في موعد أقصاه ٦ أشهر مشيرا إلى هذا المشروع يمثل نقلة حضارية , حيث يساهم في تطوير وتحسين المنطقة،

كما يعد بمثابة رئة جديدة تشكل متنفسا لأهلي وراق الحضر. أن هذا المشروع هو أحد الحلقات في منظومة تطوير وتهذيب نهر النيل والذي قررت الوزارة تنفيذها بالعديد من المناطق والتي سوف تمتد إلي منطقة طناش بالجيزة، وأسفل الكوبري الدائري مؤكدا أن عملية تطوير واجهات نهر النيل لن تقتصر على القاهرة الكبرى فقط وإنما ستمتد إلى باقي المحافظات المجاورة لنهر النيل على مستوى الجمهورية , وسيتم البدء بمحافظة بني سويف بمنطقة الواسطى قريباً.

مشروعات لحماية المياه الجوفية :

وقد أعلن وزير الري المصري عن عدد من المشروعات المهمة لحماية المياه الجوفية والحفاظ عليها وتنميتها أن الوزارة بالتعاون مع جامعة القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأت مشروعات لتقييم الموارد المائية بالصحراء الشرقية باعتبار هذه المنطقة هي البداية الرئيسية لمشروعات ربط وادي النيل والبحر الأحمر عبر الصحراء الشرقية وهو ما يعني أن الدراسات المائية علي هذه المحاور في غاية الأهمية . والمشروع يستهدف استحداث تقنية علمية لتقدير كميات المياه الجوفية المتجددة في وديان المناطق الجبلية القاحلة باستخدام تكنولوجيات الاستشعار عن بعد والنماذج الرياضية وتحليل صور الأقمار الصناعية والتحليلات الجيوكيميائية والمنظار لتحديد أبعاد ونوعية الخزانات الجوفية بالصحراء المصرية .. كذلك قام معهد بحوث الموارد المائية بالمركز القومي لبحوث المياه التابع للوزارة بتنفيذ مشروع لإنشاء نظام انزار مبكر لدرء مخاطر السيول الومضية بوادي وتير جنوب سيناء بهدف تنفيذ خطة إدارة متكاملة للسيول والاستفادة منها من ناحية ومن ناحية أخري الحماية منها .

اكتشافات وإبتكارات حديثة لترشيد المياه :

في ظل استراتيجية الدولة للحفاظ على المياه مستقبلاً لمواجهة التحديات وتوصيل المياه لكل فرد حصل مبتكران على براءتي اختراع في مجال ترشيد المياه بالمنازل والمصانع بما يمكن أن يوفر كميات كبيرة لاستصلاح وزرع مئات الآلاف من الأفدنة فالاختراع الأول يهدف إلى ترشيد المياه في المنازل والاختراع الثاني لترشيد هالك المياه بالمصانع. فقد صمم سمير عبد العال المشرف بهيئة قناة السويس جهازًا لتنظيم وترشيد مياه الشرب وحصل به على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٨٣، ويقول إنه لعدم وجود طريقة موحدة لتوزيع المياه على المستهلكين بكميات متساوية ومناسبة بقدر الإمكان كان من المهم البحث عن حل عملي لترشيد الاستهلاك عبر جهاز لتقنين الأحمال المائية مما يضمن عدالة توزيع المياه بجميع الأدوار، فكر الباحث في تصميم جهاز ذاتي الحركة لترشيد مياه الشرب بحيث يوضع الجهاز بعد المحبس الرئيسي

للمستهلك ليعمل تلقائيًا مع أي تغير لضغط المياه بالشبكات الرئيسية وبدون تدخل بشري في ضبط كمية المياه فالجهاز يتحكم فيها داخل كل شقة ليحصل سكان العقارات التي لا تتعدى خمس طوابق على نفس ضغط الماء دون طلمبات أو خزانات، وبالنسبة للمباني الأكثر من خمس طوابق فإن الجهاز يساعد على توزيع المياه في وجود طلمبات الرفع حتى لا تتضرر الشقق، كما أنه يسهم في عدالة توزيع المياه على المستوى الأفقي بين المساكن المختلفة. وقد حصل على براءة الاختراع الأولى للجهاز في عام ١٩٨٤ وقام بتصميم عدة نماذج من الجهاز تم تصنيعها بالمصانع الحربية وتجربتها في عمارات ببورسعيد وإحدى القرى السياحية لتعميم المشروع إلا أنه لبطء الإجراءات لم يكتمل المشروع، وخلال هذه الفترة قام بإجراء تعديلات هندسية على الجهاز ليحصل به على براءة اختراع ثانية ليصبح التصميم المعدل أعلى كفاءة وأكثر ترشيدًا للمياه وأسهل من سابقه وغير معقد في تنفيذه، كما أنه لا يتطلب صيانة دورية، وعلى ذلك عرض الباحث الاختراع على مجلس الشعب، بهدف إصدار قرار تشريعي بتركيب جهاز تقنين الأحمال المائية على مستوى الجمهورية لترشيد استهلاك المياه بجميع الوحدات السكنية والمصالح الحكومية أسوة بعدادات المياه والكهرباء كما أبدت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي موافقتها على الجهاز واستعدادها لتبني الاختراع بالتعاون مع مركز بحوث البناء والإسكان وطبقًا للتقرير الفني الذي اجري على الجهاز فوصلت نسبة الوفر إلى حوالي ٤٠% ومن حيث دراسة الجدوى الاقتصادية فإن ترشيد استهلاك المياه في ستة سنوات يغطي تكلفة سعر الجهاز، وأوصت الدراسة بتعميم الجهاز لأهميته، وإلى أن يصدر التشريع القانوني فإن جهاز تنمية الابتكار والاختراع بأكاديمية البحث العلمي يقوم بإعداد نماذج للجهاز بتمويل من الصندوق الاجتماعي بهدف عرض الجهاز عمليًا لتجربته. وقد أوضح رئيس الجمعية العربية للمياه الصحية أهمية التوصية بضرورة إضافة عنصري الماغنسيوم والكالسيوم عند ضخ أو تعبئة المياه نظرًا لأهميتها في منع أمراض القلب وضمان نمو صحي للأطفال بالإضافة إلى اتخاذ موقف حاسم وحازم تجاه وضع اشتراطات صحية صارمة ومراجعة جميع محطات تعبئة المياه الطبيعية المسماة خطأ بالمياه المعدنية، لأنه لا يوجد أي مياه معدنية في مصر بل هي مياه آبار جوفية معالجة بينما طالب الدكتور ضياء القوصي خبير المياه الدولي بمراجعة البيانات المكتوبة على عبوات المياه الطبيعية من قبل وزارة الصحة لضمان عدم التلاعب وحصول المواطن المصري على مياه نقية صحية غير متدنية النوعية، حيث شرب المياه غير الصحية قد يسبب أمراض: "الكوليرا والتيفود والتهاب الكبد الوبائي وإسهال الأطفال، وملامستها والاستحمام بها قد يسبب الجرب أو التينيا، وأضافت أن ٨٠% من الأمراض تنتقل عن طريق

المياه ويسبب نقصها أو بوصولها ملوثة عن طريق الكيماويات أو العناصر الثقيلة بها نتيجة الصرف الصناعي أو نقلها وتخزينها عبر مواسير وشبكات وخزانات مصنوعة من مواد خطيرة مثل الأسبستوس أو نوعية غير صحية من البلاستيك والزهر.

الأهداف والمبادئ الأساسية للسياسة المائية(*) :

أهداف السياسة المائية :

أن الهدف الرئيسي من وضع السياسة المائية للدولة هو تحقيق الأهداف الخاصة باستخدامات المياه أخذا في الاعتبار الخطوط العريضة لسياسات مجموعة الوزارات والهيئات ومعاهد البحوث التي يتعلق عملها بقطاع المياه. ونظرا لأهمية المياه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد تقوم الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الموارد المائية والري باتخاذ كافة الوسائل والإجراءات لإدارة وتنمية الموارد والاستخدامات المائية بطريقة متكاملة وعادلة. وقد أدي التزايد السكاني المضطرد إلي جانب الأنشطة الاقتصادية المصاحبة لذلك إلي زيادة الطلب علي المياه مما يتطلب توفير المياه لكافة الاستخدامات المائية، الأمر الذي يحتاج إلي المزيد من الاستثمارات مع وضع أولويات للبرامج والمشروعات المختلفة المتعلقة بالمياه، مما يستوجب أن تعطي أولوية التنفيذ لمشاريع البنية الأساسية وتحدد السياسة المائية الأهداف التي يجب أن تدعمها الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما تضع الأسس والمبادئ لخطط التنمية المستقبلية للنظام المائي وبناء علي هذه الأهداف والمبادئ تم وضع وتطوير الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧.

الجهات المعنية بالمياه في مصر :

تحظي إدارة المياه بالاهتمام من جميع المواطنين فالمزارعون يحتاجون المياه للزراعة وعمال المصانع يحتاجون المياه في عمليات التصنيع المختلفة بالإضافة إلي حاجة جميع المواطنين لمياه الشرب والاستخدامات المنزلية وبالتالي نعتبر جميعا معنيين بأمور وإدارة المياه وهذا يؤكد أهمية المشاركة في تنمية وإدارة واستخدام الموارد المائية. ووزارة الموارد المائية والري هي الجهة الرئيسية المنوط بها تنمية وإدارة الموارد المائية في مصر أما الجهات المعنية الأخرى فتتمثل في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، وزارة الصناعة، وزارة الصحة والسكان، وزارة التنمية المحلية، وزارة البيئة، وزارة المواصلات، وزارة

(*) **المصدر**: السياسة المائية القومية حتى عام ٢٠١٧ – وزارة الموارد المائية والرى – مايو ٢٠٠٥.

التخطيط، وزارة السياحة، وزارة الكهرباء، وزارة الداخلية. كما تتأثر إدارة الموارد المائية بتوجهات وسياسات وخطط هذه الجهات المعنية علي كافة المستويات المحلية والإقليمية حيث أن عمليات التحول إلي اللامركزية والخصخصة الجارية الآن في مجال إدارة المياه بمصر سوف تزيد من مشاركة ونشاط المحليات والمؤسسات الاقتصادية (مثل هيئات مياه الشرب والصرف الصحي) والشركات القابضة ومجالس المياه وجمعيات مستخدمي المياه والمنظمات الغير حكومية في إدارة المياه. ومن ثم فإن التعاون بين هذه الوزارات ضروري للوصول إلي الاستخدام الأمثل من الموارد المائية المتاحة. كما أن متطلبات واهتمامات كافة المواطنين يجب أن تؤخذ في الاعتبار من خلال المشاركة الشعبية التي تعكس هذه الاهتمامات. وإذا اعتبرنا أن وزارة الموارد المائية والري مسئولة عن رفع كفاءة إدارة المياه فإن كل مواطن مصري باعتباره مستخدما للمياه مسئولا عن حماية ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة.

أهداف إدارة الموارد المائية :

تهدف تنمية الموارد المائية إلي تحقيق التنمية المستدامة والسياسات والأهداف الشاملة للتنمية القومية. وبوجه عام فإن أهداف التنمية القومية المرتبطة بالمياه وطبقا لسياسات الوزارات المختلفة هي:

- زيادة النمو الاقتصادي للبلاد والعمل علي خلق فرص عمل جديدة للشباب سنويا.
- زيادة المساحات المأهولة بالسكان خارج وادي النيل والدلتا وذلك عن طريق:
- إنشاء مدن جديدة لإعادة التوزيع الديموجرافي للسكان.
- تنمية شرق الدلتا وشمال سيناء من خلال ترعة السلام.
- تنمية جنوب مصر من خلال مشروعي توشكي وشرق العوينات.
- حماية الصحة العامة من خلال توفير مياه شرب نقية وصحية وكذلك إمداد خدمات صرف صحي كافية وآمنة.
- حماية النيل والمصادر المائية الأخرى من التلوث.

وبتكامل سياسات الوزارات المختلفة يصبح الهدف الرئيسي هو تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد علي أساس الحفاظ علي استدامة الموارد المائية (سطحية وجوفية) بالإضافة إلي الحفاظ علي البيئة. ويمكن تحديد الأهداف النوعية للسياسة المائية علي المستوي القومي كما يلي:

توفير مياه شرب آمنة للاستخدامات المنزلية بالإضافة إلي خدمات صرف صحي مطابقة للمقاييس والمعايير التي وضعتها كل من وزارات الإسكان والصحة والتنمية المحلية، مع الأخذ في الاعتبار حق كل إنسان في استيفاء احتياجاته الأساسية من المياه.

توفير المياه اللازمة للصناعة بالإضافة إلي وسائل معالجة الصرف الصناعي داخل كل مصنع مع تطبيق مبدأ استعاضة التكاليف والغرامات في حالة صرف مخلفات غير مطابقة للمواصفات.

توفير مياه الري مع تفعيل أسلوب المشاركة واستعاضة التكاليف الاستثمارية وتحميل المنتفعين بتكاليف التشغيل والصيانة.

حماية النظام المائي من التلوث عن طريق تطبيق مبدأ تغريم الملوث للحفاظ علي النظام المائي وخاصة في المناطق ذات الأهمية البيئية.

ويتطلب تحقيق أهداف توفير الاحتياجات المائية وحماية الصحة العامة والبيئة العديد من الإصلاحات المؤسسية ويحتوي تقرير الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ علي الأهداف السابق ذكرها بصورة أكثر تفصيلا مع وضع المعايير والنتائج المرجوة منها.

المبادئ الأساسية للسياسة المائية :

نظراً لتعدد عدد الجهات المعنية باستخدام وإدارة المياه فقد ظهرت الحاجة لوجود أسلوب متكامل للتعاون والتنسيق بين هذه الجهات. وقد كان أسلوب إدارة الموارد المائية قديما يتمثل في إدارة العرض (الموارد) للموارد وقد ظهر حديثا اتجاه آخر هو إدارة الطلب (الاحتياجات) لهذه الموارد. وقد تم إعداد الخطة القومية للموارد المائية بناء علي أسس الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تعتبر تكامل أسلوب إدارة كل من العرض والطلب (الموارد والاحتياجات). وقد تبنت مصر ضمن عدة دول أخرى هذه الاتجاه عن طريق التزامها بأهداف الألفية الثالثة للتنمية التي وردت في القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج عام ٢٠٠٢. وتعرف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها "أسلوب تحسين وتنسيق مجهودات تنمية وإدارة المياه والأرض والمصادر الأخرى المرتبطة بهما من أجل تعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية بطريقة عادلة بدون الإساءة إلي النظام المائي الطبيعي". ويرتكز تطبيق اتجاه الإدارة المتكاملة للموارد المائية علي المبادئ التالية:

مبدأ محدودية الموارد المائية وقابليتها للتلوث :

المياه هي أساس الحياة حيث تعتبر المياه المتجددة عنصر أساسي لوجود كل أنواع الحياة علي الأرض ولتعظيم العائد الاقتصادي للمجتمع يجب الأخذ في الاعتبار عند التخطيط والإدارة جميع المصادر والاحتياجات المائية بالإضافة إلي مراعاة صعوبة وتداخل عناصر النظام الهيدرولوجي

وذلك في مراحل التصميم والتخطيط والتنفيذ المختلفة. ويتطلب هذا التداخل في النظام الهيدرولوجي للنيل إتباع منهج تخطيطي متكامل علي مستوي دول حوض النيل وذلك بتنسيق الجهود المختلفة لهذه الدول لتفادي التأثيرات السلبية علي المياه في دول المصب مع عمل تنمية إيجابية للحوض بصفة عامة ومن هذا المنطلق فإن مصر تساند وتدعم كافة الأنشطة الخاصة بمبادرة دول حوض النيل.

مبدأ مشاركة جميع الجهات المعنية في إدارة الموارد المائية :

تشمل الجهات المعنية بالمياه الهيئات والأشخاص المهتمين بشئون المياه ويأثرون ويتأثرون بالتغيرات التي قد تحدث نتيجة تنفيذ أي قرار كما يتضمن اتجاه وأسلوب المشاركة الخاص بإدارة المياه.

مبدأ حق الانتفاع بالموارد المائية بدون ملكية وتحت إشراف الدولة :

تعتبر المياه في أي مكان وبأي صورة تتواجد عليها خلال الدورة الهيدرولوجية منفعة عامة لا يجوز ملكيتها ولكن يتم استخدامها تحت إشراف الجهات الحكومية من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة وينطبق ذلك علي المياه الجوفية حيث لا يعطي الحق في ملكية الأرض أية حقوق لملكية المياه الجوفية أسفلها. ويدعم هذا المبدأ إشراف الأجهزة الحكومية علي كمية ونوعية المياه الجوفية المستخدمة عن طريق السماح باستخدامها بشروط محددة مع اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحمايتها من التلوث.

مبدأ الاكتفاء التمويلي الذاتي:

أدي عدم استعاضة التكاليف (تكاليف إنشاء البنية الأساسية لخدمات قطاع المياه) إلي نقص التمويل اللازم لعمليات التشغيل والصيانة مما أحدث خلل في بعض عناصر المنظومة المائية هذا إلي جانب نقص كفاءة التحصيل بالنسبة للخدمات التي تستعرض تكاليفها مع تزايد الطلب عليها الأمر الذي أدي إلي عدم تحقيق الأجهزة والمؤسسات التي تقدم الخدمات للاكتفاء الذاتي التمويلي وعدم تمكنها بصورة جيدة.

مبدأ تغريم الملوث للمياه :

يعرف هذا المبدأ بأن من يتسبب في تلوث المياه يجب أن يدفع تكاليف معالجة الآثار الناجمة أو التكاليف الخاصة بمعالجة تلويثه للمياه. وهذا المبدأ هو أساس عدة آليات (إجراءات) اقتصادية مثل الغرامات والرسوم والجزاءات ولقد وضع هذا المبدأ ليوفر تكلفة معالجة التلوث وليكون رادعا للملوث

عن تلويثه للمياه ومن الممكن أيضا أن يشمل هذا المبدأ تقديم الحوافز لمن يساهمون في نظافة البيئة المائية ومنع التلوث وذلك من خلال الغرامات التي يتم تحصيلها من الملوثين.

مبدأ تجنب الضرر للحفاظ علي نوعية المياه :

يحظر تنفيذ أية مشروعات متعلقة بالمياه قد يكون لها تأثيرا سلبيا علي الوضع الطبيعي للنظام المائي وفي حالة استحالة ذلك يتم دمجها مع مشروعات أخرى تحد أو تعوض الآثار السلبية لها وينطبق هذا المبدأ علي الإجراءات المتعلقة بنوعية المياه.

مبدأ الوقاية :

يجب اتخاذ إجراءات الوقاية من التلوث لأي نشاط قد يمثل خطورة علي الصحة العامة للمواطنين أو حتى يؤثر بصفة سلبية علي الكائنات الحية أو النظام الطبيعي أو يؤدي إلي استنزاف وتلوث خزان المياه الجوفي أو الإضرار بالطبقات المغذية له أو يؤثر علي النظام المائي من الناحية البيولوجية أو قد يؤثر بصورة سلبية علي استخدامات أخرى صديقة للبيئة ويطبق هذا المبدأ عندما لا يكون هناك دليل علي وجود علاقة مباشرة بين هذا النشاط والتأثيرات السابقة ويسمي ما سبق بمبدأ الوقاية حيث يتم الاحتياط من تأثير الأنشطة ذات الأثر السلبي بغرض حماية البيئة عندما تكون البيانات والمعلومات المتاحة عن طريقة التأثيرات غير متوفرة وغير مؤكدة.

أولويات استخدامات المياه :

أن الهدف من السياسة المائية هو تحقيق التنمية الشاملة للبلاد مع الأخذ في الاعتبار الحفاظ علي النظام المائي والبيئي ويشمل ذلك توفير مياه الشرب النقية الآمنة ونظام الصرف الصحي الكافي المصاحب لها والمياه اللازمة للصناعة والري والطاقة الكهرومائية والملاحة (من خلال توفير عمق أدني للمياه) والمياه اللازمة للأحياء المائية والثروة السمكية والمحافظة علي البيئة المائية والأرضية. أما في حالة تناقص المياه فيتم إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات اللازمة للاستخدامات المنزلية خاصة مياه الشرب وعادة ما تكون كمياتها قليلة بالمقارنة بالاحتياجات الأخرى مما يجعل من السهل توفيرها. وتعطي الأولوية الثانية لتوفير الاحتياجات المائية اللازمة لحماية واستدامة النظام البيئي والمائي الذي تعتمد عليه حياة الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مبشرة علي المدى الطويل. وعلي الرغم من أن هذه النوعية من الاستخدامات المائية مازالت محدودة في مصر إلا أنه من المتوقع من ارتفاع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والمواطنين أن يزداد اهتمام الدولة والمواطنين بالنظام البيئي ومن ثم يجب إعطاء أولوية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وللنظام المائي الطبيعي ثم يتم تخصيص المياه لبقية القطاعات والاحتياجات الأخرى وذلك لتحقيق

الاستدامة في استخدام الموارد المائية حيث أن تعظيم العائد من استخدامات المياه للأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية يصبح عديم الجدوى بدون مجتمع سليم وبيئة صحيحة. وتعطي الأولوية الثالثة لتوفير الاحتياجات المائية لمختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تشمل قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والطاقة الكهرومائية والملاحة وخلافه ويعتمد تحديد الأولوية علي العائد الاقتصادي والاجتماعي للمياه لاستخدام معين في منطقة معينة، كما يتأثر بتوافر البدائل المختلفة التي قد تتواجد لإمداد وتوفير الخدمات مثل إعادة استخدام المياه في الصناعة والزراعة وتعميق المجاري المائية للملاحة. ونظرا للأهمية الاقتصادية العالية لقطاع الصناعة إلي جانب ارتفاع العائد الاقتصادي للمياه فقد يكون من الممكن إعطاء أولوية لتوفير احتياجات المائية أولا وذلك بافتراض زيادة كفاءة استخدامات المياه مع ضرورة منع أو تقليل التلوث الناتج عنها.

محاور السياسة المائية :

تم تطوير وإصدار الخطة القومية للموارد بناء علي الأهداف والمبادئ والأولويات السابق ذكرها وأطلق علي تلك الخطة "المياه والمستقبل" وتتكون من مجموعة من الإجراءات التي تشكل فيما بينهما بناء قوي يمكن به مواجهة التحديات المستقبلية وتشتمل أيضا علي بعض الإجراءات الإدارية والمالية (كحوافز) والإنشائية والمؤسسية والقانونية والسياسية. ويمكن الفصل بين الإجراءات التي تهدف إلي زيادة كمية المياه المتاحة لجميع الاستخدامات وهو ما يندرج تحت اتجاه إدارة الموارد والإجراءات التي تهدف إلي تقليل الاحتياجات المائية لكافة الاستخدامات وهو ما يندرج تحت اتجاه إدارة الاحتياجات هذا وقد تم تقسيم الإجراءات المقترحة إلي ثلاث محاور رئيسية تسمي محاور السياسة المائية كما يلي:

تنمية الموارد المائية الحالية :

يمثل هذا المحور اتجاه إدارة الموارد وهو معنى بصفة أساسية بمياه نهر النيل من حيث زيادة التعاون بين دول حوض نهر النيل وتنفيذ مشاريع استقطاب الفواقد في أعالي النيل بالإضافة إلي العمل علي الاستفادة القصوى من مياه الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر خاصة في الأماكن البعيدة والتي لا يمكن وصول مياه نهر النيل إليها.

رفع كفاءة استخدام المياه :

ويمثل هذا المحور اتجاه إدارة الاحتياجات وهو معنى بتقليل فواقد المياه في جميع القطاعات المستخدمة لها وتعظيم العائد من وحدة المياه نظرا لما تمثله الفواقد المائية من خسائر اقتصادية واجتماعية ويشتمل هذا المحور علي بعض الإجراءات والبرامج الموجودة بالفعل مثل مشروع تطوير

الري وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة ويشمل أيضا وضع أسلوب جديد لتخصيص وإدارة المياه أخذ في الاعتبار تحقيق مبدأ العدالة سواء في استخدام المياه أو العائد المادي لجميع المستخدمين.

حماية الصحة العامة والبيئة :

ويشمل هذا المحول السيطرة والتحكم في الملوثات من خلال ثلاثة مستويات كالتالي:

المستوي الأول: منع وصول الملوثات إلي المجاري المائية وهذا المستوي فعال ومؤثر وإن كان يصعب تحقيقه في ظل الأوضاع الحالية.

المستوي الثاني: معالجة الملوثات التي لا يمكن منعها من الوصول للمجاري المائية.

المستوي الثالث: التحكم في الآثار الضارة للملوثات علي الصحة العامة والبيئة بقدر الإمكان.

آليات تنفيذ السياسة المائية :

بالإضافة إلي الوسائل الإدارية والهياكل التنظيمية المتعارف عليها فإنه من الممكن استخدام مجموعة من الآليات الأخرى التي ستساعد في تنفيذ هذه السياسة من خلال الخطة القومية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الآليات المؤسسية :

يتطلب تطبيق منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية الدقة في تحديد دور كل وزارة من الوزارات المعنية بالمياه بالإضافة إلي المستويات الإدارية المختلفة المعنية داخل الدولة وتعتبر عملية نقل السلطات والمسئوليات إلي المستويات الأقل (اللامركزية) وعمليات المشاركة من خلال الخصخصة هي أهم مظاهر الإصلاح المؤسسي في قطاع المياه وقد تم أخذ بعض الخطوات الأولية في إطار تحقيق هذا الإصلاح إلا أن ذلك يتطلب المزيد من الجهود لتدعيم الوضع المؤسسي الجديد. وتعتبر عملية نقل السلطات والمسئوليات إلي أقل مستوي إداري ممكن من أفضل الوسائل العملية للإدارة ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة كما يجب تحديد مسئولية وسلطة كل مستوي من المستويات المختلفة للإدارة خاصة فيما يتعلق بتخصيص وتوزيع المياه واستخراج التراخيص وتنفيذ القوانين بالإضافة إلي اعتبار أن الشفافية والوضوح هما الأساس الذي يمكن من خلاله مناقشة وتنفيذ النواحي المالية والدعم.

الآليات الاقتصادية :

أن أحد أهم المبادئ الأساسية والتي تم قبولها وتدعيمها من جانب الدولة هو أن المياه عنصر غير قابل للتملك في نفس الوقت الذي يجب فيه توفير الاحتياجات الأساسية من المياه للمواطنين. وعلي

الجانب الآخر فإن قطاعي الزراعة والصناعة يستخدمان الماء في إنتاج سلع تجارية تدر عائد اقتصادي وهو ما يؤكد أن للمياه قيمة اقتصادية إلي جانب أن للمياه أهمية اجتماعية تتمثل في توفير فرص عمل عديدة ولذلك لا يمكن التعامل معها علي أساس أنها سلعة اقتصادية عادية تحدد قيمتها بأسلوب العرض والطلب وبالتالي يجب التركيز علي الأهمية الاجتماعية للمياه في كل الأوقات ولجميع مستخدميها. وبالرغم من هذه الأهمية الاجتماعية للمياه ألا أن هناك بعض الآليات الاقتصادية التي يمكن أخذها في الاعتبار وذلك لاستعاضة جميع أو جزء من تكاليف توصيل المياه لجميع المستخدمين ومثال علي ذلك تكاليف توصيل المياه للزراعة وهي تشمل تكاليف التشغيل والصيانة لشبكتي الري والصرف أما في قطاعي مياه الشرب فإن ذلك يشمل تكاليف التشغيل والصيانة لمحطات معالجة المياه وتوصيلها إلي المنازل. هناك بعض الآليات الاقتصادية الأخرى التي يمكن الاستعانة بها للتحكم في الملوثات مثل مبدأ مساهمة الملوث حيث يجب علي الملوث (في قطاعي الصناعة والصرف الصحي) دفع غرامات إذا ما تم صرف الملوثات علي المجاري المائية علي أن يتم استخدام هذه الغرامات في دعم إنشاء محطات المعالجة أو استخدام بعض وسائل الإنتاج الأقل تلويثا للمياه.

الآليات القانونية :

تم اقتراح بعض التعديلات في القوانين المطبقة حاليا وذلك لتسهيل تنفيذ باقي إجراءات الخطة القومية ومثال علي ذلك التعديلات المقترحة بقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن السماح بتنفيذ مبدأ مساهمة الملوث وكذلك بالنسبة للقانون ١٢ لسنة ١٩٨٢ فيما يخص توفير الأساس القانوني لمجالس المياه ونقل الإدارة إلي المستويات الأدني بالإضافة إلي أن فرض بعض الضرائب أو الغرامات أو توفير بعض الدعم قد تتطلب تعديل بعض نصوص القوانين أو سن قوانين جديدة.

دورة تخطيط الموارد المائية والتنسيق اللازم :

تعتبر السياسة المائية وبالتالي الخطة القومية للموارد المائية هي أول سياسة وخطة توضع بمشاركة جميع الجهات المعنية بأمور المياه وتتطلب الخطوة التالية من العملية التخطيطية وجود تنسيق كامل لتنفيذ الخطة ومراجعتها وتحديثها كل خمس سنوات وتشتمل العملية التخطيطية أيضا علي إعداد خطط تنفيذية سنوية علي المستوي المحلي يشارك فيها جميع الجهات المعنية وتشمل كذلك أسلوب لمراقبة التنفيذ والتقييم مع إصدار تقارير دورية بذلك. وفي هذا الشأن تم اقتراح إنشاء آلية علي المستوي القومي للمياه لإعداد السياسات المائية والإشراف علي العملية التخطيطية ودعمها ومتابعة تنفيذ الخطط والمشروعات المتعلقة بالموارد المائية والخطورة التالية لتفعيل الخطة القومية

المقترحة هي وضع خطط لإدارة المياه علي المستوي اللامركزى (مثل المحافظات والأقاليم ثم الإدارات المتكاملة ثم الهندسات المتكاملة) ومن أجل اكتساب المزيد من الخبرة لتنفيذ ذلك فإنه يلزم تطبيق واختبار هذا المنهاج علي نطاق هندسة أو هندستين من الهندسات المتطورة للاستفادة من ذلك في باقي المناطق الأخرى وهو ما قد يسمح بإجراء بعض التعديلات علي الأسلوب المتبع في وضع الخطة أو علي أسلوب التنسيق بين الجهات المعنية وبالطبع يتطلب الأمر التنسيق بين المسئولين علي المستوى المركزي واللامركزي في وضع الخطط علي المستويات المختلفة.

نظام المعلومات للمصادر المائية (للمراقبة والتقييم) :

يجب أن تتوافر معلومات كافية ودقيقة عن الموقف الحالي لأداء نظام الموارد المائية وذلك لضمان نجاح التخطيط والتنفيذ والإدارة وهذا يحتاج إلي نظام للمعلومات وأساليب للمراقبة والتقييم والتي تهدف إلي ما يلي:

تقييم الأداء : التأكد من أن جميع النظم والقوانين الخاصة بإعطاء التصاريح مدعمة بنظام مراقبة يضمن توافر المعلومات في توقيتات مناسبة وبمصداقية ودقة عالية.

تقييم الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية :

تحديد وقياس الآثار المختلفة المترتبة علي تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية ويتضمن ذلك إصدار قرارات إدارية يتم تنفيذها لتحقيق فوائد بيئية ملموسة وهذا يتطلب وجود نظام مراقبة لكافة المؤشرات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية وأيضا الأرصاد الجوية وينبغي تأمين هذه النظم عن طريق عمل برامج لتقييم هذه البيانات من حيث نوعيتها ومدي الثقة فيها.

المراقبة البحثية :

يتطلب الأمر تصميم أنظمة خاصة قادرة علي مراقبة وتقييم الآثار المترتبة علي وجود بعض الأنشطة الجديدة وهو ما يعتبر جزء من الاحتياطات الوقائية وقد تأخذ هذه الأنظمة الصفة البحثية المخصصة لهدف معين وقد يتطلب الأمر عمل نظام مراقبة خاصة بالمستويات المحلية وهذا الأسلوب يدعم من تحسين البيئة ويحد من الآثار الجانبية عليها. هذا ومن الممكن أن يتحمل الملوث تكلفة المراقبة (جزء من تقييم الأداء من الناحيتين التطبيقية والبحثية) من خلال تكاليف الترخيص المستخرج له ويعتبر التنظيم الذاتي أحد أهداف هذا البرنامج حيث سيكون كبار المستخدمين في القطاع الخاص مسئولين عن قياس التلوث الناتج عن استخداماتهم فيه وإصدار تقارير منتظمة عن استخدام المياه ونوعيتها الناتجة وذلك من خلال قيام الأجهزة الحكومية المسئولة عن عمليات القياس في المواقع المختلفة بالمراقبة واختبار نوعية المياه مع توقيع الجزاء المناسب

في حالة حدوث سوء الاستخدام. وتتطلب إدارة الموارد المائية توافر بيانات هيدرولوجية كافية وهي أولي مراحل الإدارة الصحيحة كما يجب أن تكون هناك كوادر بشرية مدربة لجمع هذه البيانات وتحليلها وحفظها مما يساعد علي التقييم الصحيح للموارد والاستخدامات المائية علي المستوي القويم مع متابعة مدى التغير فيها بصفة مستمرة. أن تبادل البيانات بوضوح يشكل مناخا من الثقة والشفافية (ما لم يكن هناك سبب إجباري يحتم السرية) بين كافة الجهات حيث يؤدي هذا التبادل للبيانات إلي منع إزدواجية تجميعها كما يمكن تحقيق رفع كفاءة استخدام المياه بتوافر البيانات وبالتالي فإنه يمكن التنبؤ مبكرا بالتأثيرات السلبية لنشاط معين علي الأنشطة الأخرى مما يسمح باتخاذ الإجراءات التي تخفف من هذه الآثار السلبية لهذا النشاط علي فترات زمنية مناسبة. ويجب أن تكون هناك سياسة عامة لعملية تبادل البيانات سواء بين القطاعات الحكومية المختلفة أو المؤسسات الخارجية أو الجمهور أو حتى بين حكومات الدول الأخرى وسوف تؤدي هذه السياسة إلي توافر البيانات لجميع المهتمين مثل بيانات السحب من المياه الجوفية، استخراج التراخيص لحفر الآبار وخلافه، نوعية المياه، كفاءة الإدارة المائية وغيرها وذلك عن طريق وجود مراكز معلومات للموارد المائية والذي سيكون أحد مهامها إصدار بعض التقارير التي تحتوي علي تحليل البيانات مع تبويبها.

الدراسات والأبحاث :

يعتبر استمرار الأبحاث وتطويرها ضرورة لإيجاد حلول للمشاكل الحالية ولتخفيف مشاكل المستقبل حيث ستؤدي لإيجاد عدة طرق توضح كيف يمكن للدولة مواجهة الآثار المترتبة عن النمو السكاني والاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار أن الموارد المائية غير قابلة للزيادة إلا بقدر محدود. والخطة القومية للموارد المائية تتضمن العديد من الإجراءات البحثية وهذه الأبحاث يجب أن تقوم بها معاهد البحوث المختلفة بالوزارات (مثل المركز القومي لبحوث المياه ومركز البحوث الزراعية) وفي الجامعات والمعاهد الأخرى مع تفضيل إجراء برامج بحثية مشتركة بين الهيئات المعنية.

الموارد والاستخدامات المائية : الموارد المائية :

يعتبر نهر النيل هو مصدر المياه الرئيسي لمصر إلي جانب بعض المصادر الأخرى مثل المياه الجوفية العميقة في الصحاري وكميات ضئيلة من الأمطار علي شريط ضيق من الساحل الشمالي وبعض الوديان والسيول وكميات محدودة تنتج من محطات إعذاب مياه البحر أو الماء المسوس.

نهر النيل :

تبدأ رحلة مياه نهر النيل داخل النظام المائي لمصر عندما تنطلق من خلف السد العالي بناءا علي الاحتياجات المطلوبة للقطاعات المختلفة وبعدها يتم استخدامها أما عن طريق محطات طلمبات علي طول مجري النيل أو عن طريق توزيعها إلي الرياحات والترع الرئيسية أمام القناطر ويتم استخدام مياه النيل سواء في الوادي أو الدلتا في كافة الاستخدامات كما يتسرب جزء منها إلي المياه الجوفية فيغذي الخزانات الجوفية السطحية والتي يعود جزء منها إلي المجاري المائية مرة أخرى أما عن طريق شبكة المصارف أو ترفع مباشرة بالطلمبات وتستخدم في الاستخدامات المنزلية والصناعية والري كما يعاد استخدام مياه الصرف الزراعي مرة أخرى في الري خاصة في الدلتا والفيوم إلي جانب إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي أحيانا وذلك بعد معالجتها المعالجة الكافية. ولهذا فإن النظام المائي لنهر النيل في مصر يمكن اعتباره نظاما شبه مغلق وذلك بإهمال كميات المياه التي تخرج من هذا النظام أو تدخل إليه من المياه الجوفية في الوادي والدلتا مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي والصناعي تعود في الأصل إلي مياه النيل التي يتم إطلاقها من السد العالي.

كمية المياه المتاحة من بحيرة ناصر :

يقدر نصيب مصر من مياه النيل بـ ٥٥.٥ مليار م^{٣} سنويا بينما يبلغ نصيب السودان ١٨.٥ مليار م^{٣} سنويا وذلك طبقا للاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ وقد تم تقدير هذه الأرقام علي أساس أن متوسط التصرف الطبيعي للنيل والوارد لبحيرة ناصر هو ٨٤ مليار م^{٣} سنويا (عن الفترة من ١٩٠٠ إلي ١٩٥٩) وباعتبار أن الفواقد من بحيرة ناصر تقدر بحوالي ١٠ مليار م^{٣} سنويا. وإذا زاد منسوب المياه في بحيرة ناصر عن منسوب معين فإنه يتم صرف المياه الزائدة من خلال مفيض توشكي وكذلك بالصرف مباشرة إلي البحر المتوسط عن طريق زيادة المنصرف من أمام السد العالي، هذا وقد تم اقتراح عدد من مشروعات توفير المياه في أعالي النيل لزيادة الإيراد المائي في بحيرة ناصر (علي سبيل المثال جونجلي(١) وجونجلي (٢) ومستنقعات مشار ومشروعات أخرى). حيث تم البدء في تنفيذ مشروع جونجلي (١) في السبعينات من القرن الماضي ولكن نتيجة عدم الاستقرار السياسي في منطقة جنوب السودان، فقد توقف المشروع عام ١٩٨٣ وتبذل الحكومة المصرية جهدا كبيرا في التعاون مع دول حوض النيل من خلال مبادرة حوض نهر النيل لزيادة وتعظيم الاستفادة المشتركة من مياه النيل.

المياه الجوفية في المناطق الصحراوية وسيناء :

علي الرغم من أن المياه الجوفية العميقة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المائية لمصر إلا أنها تمثل المورد المائي الأساسي والوحيد لسكان المناطق الصحراوية وهناك اهتمام متزايد بتنمية هذا المورد المائي وقد قدر إجمالي السحب من المياه الجوفية العميقة عام ١٩٩٧ بحوالي٩٠٠ مليار م٣/ سنة حيث يمكن تنمية هذه الكمية لتصل إلي حوالي ٤ مليار م٣/ سنة في عام ٢٠١٧ (معهد بحوث المياه الجوفية).

مياه الأمطار والسيول :

يتم حصاد الأمطار والسيول في مناطق سيناء والساحل الشمالي الغربي والصحراء الشرقية حيث تقل الكثافة السكانية إلي جانب محدودية المياه الجوفية الصالحة للاستخدام وعدم وصول مياه النيل إلي تلك المناطق وتمثل مياه الأمطار المورد الرئيسي للمياه في تلك المناطق منذ قرون عديدة وعليه فقد تكونت لسكان ومسئولي هذه المناطق عادات وخبرات في تجميع مياه الأمطار والحفاظ عليها كما أن مياه الأمطار التي تسقط علي شمال الدلتا تؤدي إلي توفير جزء من مياه النيل التي تم صرفها لتغطية الاحتياجات المائية وتعتبر مصدر مائي يمكن الاستفادة منه عن طريق زيادة السعة التخزينية داخل شبكات الري ويقدر إجمالي كميات مياه الأمطار الفعالة والتي تستخدم كمصدر لمياه الشرب والزراعة سنويا بحوالي ١.٣ مليار م٣

المياه الجوفية الضحلة في وادي النيل والدلتا :

لا تعتبر المياه الجوفية السطحية حول نهر النيل مورداً مستقلا للمياه حيث أن هذه الخزانات الجوفية يتم شحنها عن طريق مياه الرشح المتسربه من نهر النيل وشبكات الترع ومياه الري الزائدة وعليه فإن هذه المياه هي جزء من حصة مصر من مياه نهر النيل يستخدم المزارعون الخزان الجوفي السطحي كمصدر مكمل للمياه السطحية في بعض المناطق وفي فترات أقصي الاحتياجات من مياه الري وهنا يكون الخزان الجوفي بمثابة خزان موسمي وتقدر سعة الخزان الجوفي حول نهر النيل بحوالي ٥٠٠ مليار م٣ (٢٠٠ مليار م٣ في الوادي و٣٠٠ مليار م٣ في الدلتا) ولكن نتيجة بعض المحددات الخاصة بمناسيب المياه الجوفية ومقدار السحب الأمن والخوف من تدهور نوعية المياه الجوفية فإنه يمكن استخدام جزء بسيط فقط من هذه السعة التخزينية وتقدر كمية السحب القصوى من هذا الخزان الجوفي بحوالي ٨.٤ مليار م٣ سنويا.

مياه الصرف الزراعي :

تمثل مياه الصرف الزراعي نسبة كبيرة من المياه التي يتم إعادة استخدامها في الري وتشمل مياه الصرف الزراعي فواقد النقل والتوزيع إلي جانب الفواقد بالأراضي الزراعية. ومن المعروف أن جميع مياه المصارف الموجودة في صعيد مصر (من أسوان حتى القاهرة) تصب في النيل مرة أخرى حيث تختلط بمياهه وتستخدم في كافة الاستخدامات بعد ذلك أما في الفيوم ودلتا نهر النيل فإن جزء كبير من مياه المصارف يعاد استخدامها مرة أخرى وقد تكون إعادة الاستخدام برفع المياه مباشرة من المصارف إلي الأراضي الزراعية (إعادة استخدام غير رسمي يقوم بها المزارعون) أو برفع هذه المياه من المصارف إلي شبكة الري عن طريق محطات خلط كبرى ويقدر إجمالي كميات مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها رسميا في الدلتا والفيوم في عام ١٩٩٧ بحوالي ٣.٥ مليار م٣ سنويا. (معهد بحوث الصرف) هذا وقد قدرت كميات مياه الصرف الزراعي التي يمكن إعادة استخدامها في عام ٢٠١٧ بحوالي ٧.٤ مليار م٣. وجدير بالذكر أن زيادة كميات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الدلتا سيقلل كميات مياه الصرف التي تصل إلي البحيرات الشمالية وحيث أن لهذه البحيرات قيمة بيئية هامة إلي جانب قيمتها الاقتصادية لقطاع الثورة السمكية فإنه يجب عمل دراسات مستفيضة علي تأثير نقص كميات مياه المصارف التي تصل إلي تلك البحيرات علي درجة ملوحتها هذا وتقدر كميات مياه الصرف التي ستصرف من الدلتا إلي البحر والبحيرات الشمالية في عام ٢٠١٧ بحوالي ٩.٥ مليار م٣ سنويا (٩.١ مليار م٣ من مياه الصرف الزراعي و٠.٤ مليار م٣ من المزارع السمكية) بينما قدر المنصرف في عام ١٩٩٧ بحوالي ١٣.١٠ مليار م٣ سنويا (معهد بحوث الصرف).

مياه الصرف الصحي المعالجة :

يعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة (الناتجة عن الاستخدامات المنزلية وفي كثير من الأحوال استخدامات صناعية أيضا) من الإجراءات الفعالة لتوفير المياه وخاصة في المناطق التي تفقد فيها هذه المياه المعالجة خارج شبكات المجاري المائية وتستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة وري مساحات خضراء تعمل كرئة للمنطقة المحيطة إلي جانب استخدامها في ري المحاصيل التي لا تؤكل مثل الأشجار الخشبية، التيل، الكتان، الجوت، القطن، نباتات الزينة. ومن المخطط حتى عام ٢٠١٧ أن يتم استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لزراعة حوالي ٢٥٠.٠٠٠ فدان من الأراضي المستصلحة وتتركز معظم هذه المساحات في شرق وغرب الدلتا (فيما عدا حوالي ٢٠.٠٠٠ فدان في مصر الوسطي) معتمدة علي القاهرة والإسكندرية كمصدر

رئيسي لمياه الصرف الصحي المعالجة. ويجب الأخذ في الاعتبار إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي من المدن الصناعية الجديدة في الصحاري ومن مدن القناة في المستقبل القريب.

تحلية مياه البحر والمياه المائلة للملوحة (المسوس) : تتوافر مياه البحر بكميات غير محدودة في المناطق الساحلية ومن المتوقع أن يتزايد استخدام محطات تحلية مياه البحر للاستخدام في أغراض الشرب والصناعة مع النمو المتزايد لهذه الاحتياجات في المناطق التي لا تتوافر فيها بدائل أخرى أقل تكلفة. أما في حالة توافر مياه (جوفية) ذات ملوحة أقل في أماكن قريبة وبكميات كافية فقد يكون ذلك مصدرا أفضل لتحلية المياه وتقدر كمية المياه التي يتم إعذابها في مصر في الوقت الحالي بحوالي ٥٠ مليون م٣ سنويا وهي قابلة للزيادة (معهد بحوث الموارد المائية). تتزايد الاحتياجات المائية في مصر بشكل كبير وذلك نتيجة للنمو السكاني وتحسين مستوي المعيشة إلي جانب سياسة الدولة في زيادة الرقعة الزراعية ومياه الشرب والصناعة أكبر القطاعات المستهلكة للمياه، كما تعتبر المياه عنصر هام في توليد الكهرباء والملاحة والسياحة والترفيه والثروة السمكية والحفاظ علي الحياة البيئية وتعتبر تلك القطاعات مستخدمة للمياه وليست مستهلكة لها.

الاحتياجات المائية الزراعية :

يمثل قطاع الزراعة أكبر مستخدم ومستهلك للمياه في مصر حيث تبلغ حصة الزراعية حوالي ٨٥% من إجمالي الاحتياجات المائية وبينما من ناحية الاستهلاك الفعلي فإن حصة الزراعة من المياه قد تصل إلي حوالي ٩٥% من إجمالي الاستهلاكات المائية الفعلية ونتيجة لسياسة التوسع الزراعي الأفقي فإن المساحة المنزرعة في مصر زادت من ٥.٨ مليون فدان في عام ١٩٨٠ إلي حوالي ٨ مليون فدان في عام ١٩٩٧ لذلك فإن الاستهلاك المائي الفعلي لقطاع الزراعة قد زاد من ٢٩.٤ مليار م٣/سنة عام ١٩٨٠ إلي ٣٨.٥مليار م٣/سنة عام ١٩٩٧ (التقرير المبدئي – مشروع الخطة القومية للموارد المائية). ومن العوامل التي ساعدت علي تنفيذ هذه السياسة التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي واستخدام المياه الجوفية وكذلك خفض كميات المياه العذبه التي كانت تصب في البحر خاصة أثناء فترة السدة الشتوية وقد بلغ إجمالي كميات المياه التي استخدمت في أغراض الري ٥٧.٨ مليار م٣/سنة عام ١٩٩٧ (التقرير الفني رقم ٢٥– مشروع الخطة القومية للموارد المائية). ويعتمد توفير المياه الإضافية المطلوبة لقطاع الزراعة في المستقبل علي التغير في الاحتياجات والأولويات الخاصة لمياه الشرب والصناعة مع التوسع في استخدام المياه الجوفية وعلي الإجراءات التي تؤدي إلي تحقيق الإتزان الملحي بأقل كمية من مياه

المصارف التي تصب في البحيرات الشمالية والبحر المتوسط ومن المقترح استخدام أي كميات مياه إضافية يتم توفيرها في ري الأراضي الجديدة وليس في زيادة حصة الأراضي القديمة من المياه وبإفتراض ثبات كمية المياه المنصرفة من السد العالي عند ٥٥.٥ مليار م^{٣} في عام ٢٠١٧ كما هي في الوقت الحاضر مع توقع زيادة مساحة الأراضي المنزرعة من ٨ مليون فدان لتصبح ١٠.٨ مليون فدان فإن كمية المياه المطلوبة تخصيصها للزراعة عام ٢٠١٧ تبلغ حوالي ٦٣.٦ مليار م^{٣} في حين يقدر الاستهلاك الفعلي لها في نفس العام بحوالي ٤٢.٣ مليار م^{٣}.

الاحتياجات المائية لمياه الشرب :

بلغت نسبة التغطية الكاملة بمياه الشرب في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠% من السكان في المناطق الحضرية و٣٨% في المناطق الريفية بينما هناك ٥٦% من السكان في الريف لديهم تغطية جزئية بمعنى أن الشبكة منفذة والمياه متاحة بها في ساعات محدودة من اليوم وبلغ إجمالي مياه الشرب المنتجة في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥.٣١ مليار م^{٣} يستهلك منها حوالي ٠.٦٢ مليار م^{٣} في الأغراض الصناعية هذا ويمثل إنتاج محافظتي القاهرة والإسكندرية حوالي نصف مياه الشرب المنتجة وتمثل المياه السطحية المصدر الرئيسي لمياه الشرب بينما تمثل المياه الجوفية حوالي ١٧% من إجمالي هذه الاستخدامات. وعلي الرغم من أن تحلية مياه البحر أو المياه المسوس يمثل جزءاً ضئيلاً من استخدامات مياه الشرب علي المستوي القومي إلا إنها تعتبر المصدر الرئيسي لمياه الشرب في المناطق السياحية علي امتداد سواحل البحر الأحمر وسيناء، وعلي الرغم من أن السعة التصميمية لمحطات إنتاج مياه الشرب قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة إلا أنه مازالت هناك مناطق تعاني من عدم وجود مصدر صحي آمن ونظيف للمياه ويظهر ذلك خاصة في المناطق الريفية ويقل معدل استهلاك المياه في بعض المناطق نتيجة عدم وجود شبكات صرف صحي فيها كما يرجع الارتفاع في استخدام المياه في المناطق الحضرية إلي الفواقد الكثيرة سواء كانت من الشبكة أو الناتجة عن عدم وجود نظام قياس فعال لكميات المياه المستهلكة هذا بالإضافة إلي التعريفة المتدنية للمياه وعدم توافر الوعي الكافي بمدي ندرة المياه وسبل ترشيد استخدامها. ومن المتوقع أن تزداد احتياجات مياه الشرب في المستقبل نتيجة للزيادة في عدد السكان المضطردة والزيادة في نصيب الفرد نتيجة ارتفاع مستوي المعيشة وأيضا إنشاء شبكات صرف صحي في الأماكن المخدومة حاليا بشبكات مياه الشرب ولم تصل إليها خدمات الصرف الصحي ومن المتوقع أن يصل إجمالي احتياجات المياه للأغراض المنزلية المختلفة إلي حوالي ٦.٦ م٣ في عام ٢٠١٧، وعلي الرغم من أن السعة التصميمية لمحطات إنتاج مياه الشرب قد

تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة إلا أنه مازالت هناك مناطق تعاني من عدم وجود مصدر صحي أمن ونظيف للمياه ويظهر ذلك خاصة في المناطق الريفية ويقل معدل استهلاك المياه في بعض المناطق نتيجة عدم وجود شبكات صرف صحي فيها كما يرجع الارتفاع في استخدام المياه في المناطق الحضرية إلي الفواقد الكثيرة سواء كانت من الشبكة أو الناتجة عن عدم وجود نظام قياس فعال لكميات المياه المستهلكة هذا بالإضافة إلي التعريفة المتدينة للمياه وعدم توافر الوعي الكافي بمدي ندرة المياه وسبل ترشيد استخدامها. ومن المتوقع أن تزداد احتياجات مياه الشرب في المستقبل نتيجة للزيادة في عدد السكان المضطردة والزيادة في نصيب الفرد نتيجة ارتفاع مستوي المعيشة وأيضا إنشاء شبكات صرف صحي في الأماكن المخدومة حاليا بشبكات مياه الشرب ولم تصل إليها خدمات الصرف الصحي ومن المتوقع أن يصل إجمالي احتياجات المياه للأغراض المنزلية المختلفة إلي حوالي ٦.٦ مليار م٣ في عام.

الاحتياجات المائية للصناعة:

تطورت الصناعة تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة وبلغت الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة (دون الأخذ في الاعتبار مياه التبريد المستخدمة في محطات توليد الكهرباء) حولي ٢.٢ مليار م٣ عام ٢٠٠٠. وتعتبر المياه السطحية (النيل وشبكات الترع) هي المصدر الرئيسي المباشر لتلك الاستخدامات حيث تبلغ نسبتها حوالي ٥٣% من إجمالي الاستخدامات بينما تبلغ نسبة ما يصل إلي المصانع من الشبكات العامة لمياه الشرب حوالي ٢٨% ومن المياه الجوفية حوالي ١٧% ويبلغ الاستهلاك الفعلي للمياه في الصناعة حوالي .٧٥ مليار م٣ عام ٢٠٠٠ وتتركز الصناعة في التجمعات الحضرية الكبيرة في القاهرة والجيزة والإسكندرية حيث يستخدم حوالي ٦٠% من إجمالي الاستخدامات المائية في الصناعة ويقدر إجمالي احتياجات المياه المطلوبة بقطاع الصناعة في عام ٢٠١٧ بحوالي ٤.٢ مليار م٣ بزيادة تقدر بنحو ٩٠% عن عام ٢٠٠٠ وذلك في حالة تحقيق معدل نمو صناعي حوالي ٥%.

الملاحة:

يستخدم نهر النيل كمجري ملاحي بالإضافة إلي الرياحات وبعض الترع الرئيسية وتتجه السياسة المائية الحاليه إلي عدم صرف مياه إضافية من السد العالي لأغراض الملاحة (إلا أن الحد الأدني للمنصرف من السد العالي لتغطية منسوب المأخذ لعدد من محطات مياه الشرب الواقعة علي امتداد نهر النيل يغطي متطلبات الملاحة النهرية).

توليد الطاقة الكهرومائية:

يبلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهرومائية حاليا بحوالي ٢٠٠٠ ميجاوات وهي تمثل ١١% من إجمالي الاحتياجات الكهربائية علي المستوي القومي ويتزايد هذا الإنتاج تدريجيا ومنذ عام ١٩٩٠ لم يتم صرف مياه من أمام السد العالي لأغراض توليد الطاقة حيث أن توليدها يعتمد علي كميات المياه التي تصرف لأغراض الري ومياه الشرب والصناعة علي مدار العام.

نصيب الفرد من الكهرباء :

أن الوزارة تسعي للوصول إلي المعدلات العالمية في نسبة تشغيل محطات إنتاج الكهرباء, وزيادة نصيب المواطن من الكهرباء من١٩١٠ إلي٢٠٠٠ كيلووات في الساعة, مع بدء تشغيل المشروعات الجديدة قبل نهاية العام الحالي.استعراض موقف العمل بمشروعات الشبكة, خاصة محطات التوليد, وموقف التغذية الكهربائية, أن عدد المشتركين تجاوز ٣٠ مليون مواطن, بفضل القدرات الجديدة التي أضيفت للشبكة الكهربائية بمعدلات تتراوح بين٢٠٠٠ و٣٠٠٠ ميجاوات, باستثمارات سنوية تصل إلي١٧ مليون جنيه, لتلبية متطلبات الاستهلاك المتزايد.

رغم أن مصر تأتي في مقدمة دول المنطقة في نصيب الفرد من الكهرباء, فإن القطاع يبذل أقصي جهوده للوصول إلي المعدلات العالمية في نسبة تشغيل المحطات, علي أن تكون الزيادة مخصصة للمشروعات الإنتاجية, وليس الإنارة المنزلية التي تستحوذ علي النصيب الأكبر من الاستهلاك, الذي بلغ نحو٤٢% من قدرات الشبكة.إن شبكة الكهرباء المصرية من أقوي شبكات المنطقة, وإن الأعطال بها تقارب المستويات العالمية, وإن انقطاعات التيار تحت السيطرة, وتعود لأسباب مختلفة لا علاقة بها بتقادم الشبكة التي يتم إحلالها قبل انتهاء عمرها الافتراضي, كما أنها قادرة علي استيعاب القدرات الجديدة بعد أن بلغت أطوال الشبكة٤٥٠ ألف كيلومتر

الحياة البيئية والثروة السمكية :

تحتاج الكائنات الحية التي تعيش في المجاري المائية والبحيرات إلي مياه ذات نوعية جيدة ولذلك فإن الحفاظ علي نوعية ومناسيب المياه وسرعاتها وعمقها والظروف الطبيعية لجوانب المجاري المائية مهم وضروري للحفاظ علي الاتزان البيئي وعلي إنتاج الأسماك من تلك المسطحات المائية.

الصحة العامة والترفيه:

قد تستخدم المياه في المجاري المائية مباشرة في أغراض النظافة العامة مثل غسيل الثياب والأواني والاستحمام أو في أغراض ترفيهية مثل السباحة وأحيانا للشرب بدون معالجة في بعض الأماكن مما يتطلب وجود مياه ذات نوعية جيدة وعلي هذا فإن وجود مياه سطحية بالمجاري المائية ذات

نوعية سيئة بالقرب من التجمعات السكنية قد يؤثر علي الصحة العامة للسكان بشكل مباشر أو غير مباشر.

الميزان المائي :

يوضح الميزان المائي لمصر صورة عن الموارد المائية المتاحة من جانب والمياه الخارجة من النظام علي الجانب الآخر (متضمنة الاستهلاكات الفعلية لكافة الاستخدامات). يتكون الميزان المائي من ثلاث عناصر هي:

المدخلات (وتتمثل في كميات المياه التي تصرف من السد العالي، الأمطار أو أي مورد محتمل للمياه).

المخرجات (وتتمثل في البخر من المسطحات المائية، البخر– نتح، المياه المنصرفة إلي البحر والصحاري).

التغير في كمية المياه المخزونة في النظام المائي (مياه جوفية أو سطحية).

وبأخذ المتوسط السنوي فإن التغير في مخزون المياه داخل النظام المائي ضئيل يمكن إهماله وبالتالي سيتم الأخذ في الاعتبار المدخلات والمخرجات من النظام المائي فقط. ويجب أن نفرق بين النظام المائي للنيل والنظام المائي للمياه الجوفية العميقة حيث أنهما نظامان منفصلان. ويتم عمل الميزان المائي علي مستويين مختلفين:

الميزان المائي علي أساس استهلاكات المياه: يؤخذ في الاعتبار في هذه الحالة كميات المياه التي تدخل إلي النظام أو تخرج منه فقط.

الميزان المائي علي أساس استخدامات المياه: ويؤخذ في الاعتبار في هذه الحالة إلي جانب كميات المياه التي تدخل إلي النظام أو تخرج منه كميات المياه التي يتم تدويرها داخل النظام مثل إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والسحب من المياه الجوفية السطحية في الدلتا ووادي النيل.

<u>الميزان المائي لاستهلاكات واستخدامات المياه :</u>

يوضح الجداولين التاليين الميزان المائي علي أساس استهلاكات المياه لكل من عامي ١٩٩٧، ٢٠١٧ حيث تم وضع كافة الموارد المائية من بحيرة ناصر ومياه الأمطار والمياه الجوفية العميقة في جانب وفي الجانب الآخر كافة المخرجات من النظام المائي إلي الصحراء والبحر والمياه المفقودة عن طريق البخر إلي الغلاف الجوي وتوضح الجداول أن استهلاك المياه الفعلي في الزراعة سيزيد من ٣٩.٣مليار م٣ في عام ١٩٩٧ إلي ٤٢.٣ مليار م٣ في عام ٢٠١٧ (بعد أخذ

كافة الإجراءات المتضمنة في الخطة) وفي نفس الفترة فإن إجمالي المساحة المنزرعة سيزيد من ٨ مليون فدان إلي ١٠.٨ مليون حيث يقل متوسط الاستهلاك الفعلي للفدان من ٤٩٠٠م٣ / فدان في عام ١٩٩٧ إلي ٣٩٠٠م٣ / فدان في عام ٢٠١٧. وصل إجمالي الاستخدامات المائية للأغراض المنزلية في عام ٢٠١٧ هو حوالي ٦.٦ مليار م٣ يستهلك منه فعليا حوالي ١.٦ مليار م٣ بينما يعود الباقي إلي النظام المائي كصرف صحي معالج (٢.٤ مليار م٣) أو غير معالج (٢.٦ مليار م٣) ويعتبر هذا الشكل للميزان المائي هو الشائع والأكثر استخداما في مصر وهو يستخدم في التعرف علي إجمالي الاستخدامات المائية لكافة القطاعات المستخدمة للمياه والتي يجب علي وزارة الموارد المائية والري العمل علي توفيرها. كما يوضح الميزان المائي أنه نتيجة لاتخاذ الإجراءات المتضمنة في الخطة فإن إجمالي المياه المنصرفة إلي البحر سوف يقل من ١٣.١٠ مليار م٣ عام ١٩٩٧ إلي ٩.٧ مليار م٣ عام ٢٠١٧.

مليار متر مكعب عجز مائي سنوياً :

أكدت وزارة الموارد المائية والري أن المياه الجوفية في صحراء مصر غير متجددة وقابلة للنضوب، مصدرها هو المياه التي تتسرب من نهر النيل والترع والبحيرات الى طبقات الأرض السفلي. وأضاف أنه لا صحة لما يشاع بأن مصر تسبح على بحر من المياه الجوفية، والحذر من زيادة التعديات على النيل والأرضي الزراعية بصورة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، مشيراً الى أن مصر تخسر سنوياً ٣٦ ألف فدان بسبب الاعتداءات على الأراضي الزراعية والنيل والترع والمصارف، وهو ما يتطلب تضافر جهود الحكومة والأمن والشعب والاعلام من أجل وقف التعديات، وناشد المزارعين أن يلتزموا بالمساحات المقررة لهم. مصر حريصة على زيادة مواردها المائية بمختلف الوسائل والمصادر الداخلية والخارجية من أجل مواجهة العجز المائي الذي يقدر بنحو ٢٣ مليار متر مكعب سنوياً.

جدول الميزان المائى لعام ١٩٩٧ على اساس الاستهلاكات

المدخلات	مليار متر مكعب	المخرجات	مليار متر مكعب
أولاً : المياه السطحية			
نهر النيل	٥٥.٥	الى الصحراء وبحيرة قارون بالفيوم	٠.٦٥
الأمطار	١.٣	الى البحر والبحيرات الشمالية:	
		مياة النيل	٠.٢
		الى المصارف وتشمل المزارع السمكية	١٣.٩
		فواقد البخر :	
		من المسطحات المائية	٢.٤
		الاراضى الفضاء	٠.١٥
		المزارع السمكية	٠.٤
		مياه الشرب والصناعة	١.٦٠
		البخر – نتح	٣٨.٥
الاجمالى	٥٦.٨		٥٦.٨
ثانياً : المياه الجوفية العميقة			
مياه جوفية عميقة	٠.٩	البخر – نتح	٠.٨
		استخدامات منزلية	٠.٠٥
		الى الصحراء	٠.٠٥
الاجمالى	٠.٩		

جدول الميزان المائى لعام ٢٠١٧ على اساس الاستهلاكات

المدخلات	مليار متر مكعب	المخرجات	مليار متر مكعب
أولاً : المياه السطحية			
نهر النيل	٥٥.٥	الى الصحراء وبحيرة قارون بالفيوم	
الأمطار	١.٣	الفيوم	٠.٥
		مساحات التوسع الافقى	١.٥
		المدن الجديدة	٠.٧
		الى البحر والبحيرات الشمالية:	
		مياة النيل	٠.٢
		الى المصارف وتشمل المزارع السمكية	٩.٥
		فواقد البخر :	
		من المسطحات المائية	٢.٥
		الاراضى الفضاء	٠.٥٠
		المزارع السمكية	٠.٢
		مياه الشرب والصناعة	٢.٥
		البخر نتح	٣٨.٧
الاجمالى	٥٦.٨		٥٦.٨
ثانياً : المياه الجوفية العميقة			
مياه جوفية عميقة	٤.٠	البخر – نتح	٣.٦
		استخدامات منزلية	٠.١
		الى الصحراء	٠.٣
الاجمالى	٤.٠		٤.٠

تلوث النيل:

نهر النيل حمايته واجبه :

نهر النيل قدسه قدماء المصريين وسموه (ابن الشمس) ثم ابن القمر حيث اعتقدوا أن جبال القمر بالجنوب هى التى تقذف إليهم بالماء... وبلغت درجة التقديس أنهم اعتبروه واحدا من آلهتهم وأطلقوا عليه اسم الإله حابي وعبدوه وكانوا يقدمون له فى كل عام أجمل فتاة عروسا له فى يوم وفاء النيل ويقذفون بها بمياهه كقربان للنيل العظيم حتى يفيض بمياهه الغنية بالطمى والخصب والنماء. فالمصرى القديم اهتم بعدم تلوث نهر النيل وٌترسخت عقيدة لدى كل واحد منهم أنة لن يدخل الجنة إذا لوث النيل لذلك حاول جميع المصريين الحفاظ على مياه النيل من التلوث ليقينهم

أنه سر حياتهم. فالحكيم أمينو بى العظيم كان ينصح ابنه ويقول له قبل نحو ٣٥ قرنا من الزمان: لا تلوث النهر، وقد كانت صلاة اخناتون حمدا لله تعالى واعترافا بنعمته والأنشودة الدينية الجميلة التى ألفها أخناتون ذكر فيها النيل بأنه يخرج من باطن الأرض، فالمصريون القدماء أحبوا حياتهم مع النيل .. ونقشوا على جدران مقابرهم صور الحياة فى واديه الظليل .ولم يقطع المصرى القديم يوم قناته أو لوث نهره ولم يخالف نظام الرى ولم يتلف أرضاً

ورغم حرص أسلافنا من القدماء المصريين على نظافة النيل وحمايته من التلوث واحترامه وإجلاله باعتباره مصدر الحياة، إلا أن النيل فى الفترات الأخيرة الماضية والمعاصرة مر بأسوأ حالاته بعدما اختلف تعامل المصريين عما عهده من أجدادهم من حب واحترام. وانخفضت جودة مياه نهر النيل شريان الحياة نتيجة الصرف الصناعى للمصانع والسلوكيات السلبية لبعض المواطنين بإلقاء المخلفات والحيوانات النافقة وغسيل الأوانى والأغراض بمجرى مياهه وخلال السنوات القليلة الماضية لم تتوقف الإساءة للنيل عند هذا الحد بل تجرأ البعض لردم أجزاء من مجرى النيل ذاته لاستغلال تلك المساحات إما للبناء عليها أو للزراعة، دون أن يكترث أحدهم بأنه يدمر النيل وهو أحد أسباب بقائه على قيد الحياة وارتوائه لمياهه. غير أن مشكلة بناء سد النهضة الاثيوبى حركت الساكن داخل المصريين ونبهتهم لمكانه النيل والذى يعد أمانة فى أعناقنا والحفاظ على مياهه وحمايتها من التلوث واجب يفرضه علينا الدين والضمير من أجل أطفالنا والأجيال القادمة ومن هذا المنطلق تحركت القيادة السياسية فى مصر لتوقيع وثيقة يتم التعهد فيها بالحفاظ على النيل ونظرا لمكانته ومدى المخاطر التى يواجهها ومن شأنها أن تؤدى لضياعه إذا لم يتم تداركها والتعامل معها، كان فى مقدمة الموقعين على الوثيقة الرئيس عبد الفتاح السيسى، واعتبر عام ٢٠١٥ عام حماية النيل،ولذا حرصت الأهرام على إعداد هذا الملف للوقوف على الإجراءات والآليات والسبل التى تتخذ على ارض الواقع من قبل الجهات المعنية من الأجهزة التنفيذية وشرطة المسطحات المائية لتنفيذ تلك الوثيقة وتحويلها الى واقع ملموس، وتحديد الصعوبات التى تعوق عملهم وحملاتهم التى تهدف لوقف التعدى على نهر النيل وتلويث مياهه وشاركت تحقيقات الأهرام فى إحدى هذه الحملات ورصدت مسارها وأسلوب التعامل مع المخالفات والمخالفين، وتنفيذ الإزالة لبعض التعديات.

أكد مساعد وزير الداخلية لشرطة البيئة والمسطحات المائية أن إدارته مسئولة عن إدارات المسطحات المائية على مستوى الجمهورية من الناحية الفنية فقط، كما تخضع الإدارة المركزية والتى تتبع لها محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية وسيناء للإشراف المباشر لنا، أما أقسام المسطحات

فتخضع لمديرى الأمن بالمحافظات ولا تخضع لنا إلا فنيا بمتابعة الأداء وتزويدهم بالمعدات واللنشات والوقود.

وعن خريطة مصادر التلوث فى نهر النيل ومدى إمكانية تحديدها أن التلوث الصناعى بنهر النيل له ثلاثة أسباب رئيسية أهمها وأخطرها تلوث الصرف الصناعى والذى يسبب مشكلات كبيرة نتيجة احتوائه على مواد كيميائية لا تذوب فى الماء وتحتفظ بخواصها، ولذا لا يكتفى بتأكيدات القائمين على هذه المصانع سواء كانت حكومية أو قطاعا خاصا بعمل المعالجات اللازمة داخل المصانع ويتم متابعة العمل بالمصانع من قبل لجان مخصصة للتفتيش عليها بانتظام، غير أن الإجراءات لا تقف عند هذا الحد بل إن كل المصانع المطلة على نهر النيل يتم أخذ عينات من المياه المحيطة بها بصفة دورية بالتنسيق مع الجهات المعنية من داخلية وبيئة ورى وصحة لتحليلها لكى نطمئن أن المياه فى هذه الأماكن سليمة.

أما عن الصرف الزراعى والذى يتضمن كيماويات من التى توضع فى الأرض الزراعية لمكافحة الآفات مع الرى، وهناك تحكم دقيق من قبل وزارة الرى فى هذا الشأن حاليا بحيث أن مياه الصرف التى يعاد استخدامها يكون بها خلط مع المياه العذبة بنسب محددة بحيث لا تؤثر على صحة الإنسان فى حال استغلالها مرة أخرى فى الرى الزراعى.

وكذلك الصرف الصحى فهناك حملات مشتركة تضم شرطة المسطحات ووزارة الرى على أى منشأة لابد أن يكون بها مكان صرف، كما أن شبكة الصرف الصحى لا تتعامل مع المواطنين إلا باشتراط أن يتوافر لدى كل منشأة تطل على النيل إيصال بالتعاقد مع شبكة الصرف الصحى لاستقبال مخلفاتها.وفى مرورنا فى نهر النيل نتحرى أى منشأة سواء كانت عائمة ثابتة أو متحركة أو منزلا أو كافيه بأن يكون فى كل منها مكان مخصص للصرف بها صرف. إن تحديد المصانع ليس بالأمر الصعب وجميعها معروفة لدينا من أسوان حتى الإسكندرية وهناك حصر بها، ولم تعد لدينا صعوبة فى التعامل معها حاليا كما كان من قبل بالتفتيش على وجود معالجة داخل المصنع من عدمه، وهذا أمر لم يكن مجديا كالذى يُفعل حاليا، بحيث نتعامل مع المنبع مباشرة المتمثل فى نهر النيل ونأخذ منه العينة، ونحلل المياه لمعرفة إن كانت معالجة من عدمه.أن الخطة التى نسير وفقها حاليا أبرزت حدوث تحسن واضح فى نقاء مياه النيل وفق نتائج العينات وقد تم السيطرة تماما على الملوثات التى تمثل خطورة على صحة الإنسان فى ظل متابعة دقيقة، ونأمل أن تصل إلى درجات اعلى خلال الفترة المقبلة، والوصول لذلك يلزمه تعاون المواطنين وتحسين السلوك

الفردى فى التعامل مع النيل خاصة انه ليس من الطبيعى أو الممكن توفير عسكرى وراء كل مواطن لمراقبة سلوكياته ومنعه من إلقاء القمامة والحيوانات النافقة فى النيل.

وعن المهام المنوط بإدارة المسطحات المائية تجاه نهر النيل أن مهمتنا الرئيسية هى حماية وتأمين نهر النيل والتى تعنى منع التعدى على النهر بكل الصور، ويوجد لدينا بالنهر ما يسمى بخط التهذيب والذى يقضى بضرورة توفر ٥٠ مترا من مساحة المياه يمنع إقامة أى منشآت عليها، ومن مهامنا حماية هذا الخط من التعدى عليه بالبناء أو الردم، ومثل تلك التعديات تحدث فى مناطق متفرقة بالحضر والريف وتؤدى فى كثير الأحيان منها لتضييق مجرى النهر ومهمتنا التصدى لهذه الظواهر، ونحن لها بالمرصاد، ويدعم ذلك العمل قطاع حماية النيل بوزارة الرى والذى يقدم جهودا حثيثة لرصد كل هذه المخالفات، واستصدار قرارات بتنفيذ الإزالة والتى تشاركه إدارة المسطحات المائية فى عمليات التنفيذ من خلال الحملات التى تشارك فيها قيادات الإدارة وضباطها وجنودها وأفرادها. أن زيادة عدد التعديات والمخالفات على النيل خلال الفترة الماضية لا تعود لتقصير فى الأداء من الجهات المعنية، بل تعود فى الأساس لتغير المواطن ذاته وتقديمه لمصلحته قبل مصلحة الوطن ونحن فى حاجة للتوعية، فهناك الكثيرون ينظرون لنهر النيل على انه طفل يتيم أو مال ليس له صاحب، وللأسف البعض ليس لديهم حرص على الملكيات العامة، فما يحدث فى النهر يتكرر فى الشارع وتتجلى صور ذلك فى إلقاء مخلفات المبانى والقمامة فى الشوارع الرئيسية وفوق الدائرى وهى طرق عامة ومنفعة عامة وليس لها صاحب أيضا من وجهة نظر من يلقيها والذين لا يعبأون بتلوث البيئة والشوارع أو إعاقة المرور بها وعن تعدى بعض الجهات بالدولة على أراضى طرح النهر والنيل ذاته إن جهاز حماية النيل بوزارة الرى جهاز قوى جدا وبه مجموعة كشافين وطوافين أكفاء يرصدون كل كبيرة وصغيرة ولم يتم رصد جهات متعدية على نهر النيل.كما أن حملات متابعة حماية وتأمين النهر تتم بصورة يومية منها الصباحية والليلية بالإضافة إلى الحملات المفاجئة، وهناك مناطق بطبيعتها نقوم عليها بحملات يوميا كمنطقة ماسبيرو

إن ضابط المسطحات المائية يقوم بحملات فوق المسطح المائى وفوق اللنشات والمراكب ولنشات النزهة والمراسى، ويوفر لنا اللواء مجدى عبد الغفار وزير الداخلية كل سبل الدعم وتشارك معنا كل أجهزة الشرطة المتخصصة فى هذه الحملات من المخدرات والآداب والكهرباء والمرافق ويتم رصد المخالفات والجرائم من كل تلك القطاعات.ومن خلال هذه الحملات نسعى لأن نأخذ من نهر النيل شعار إعادة الانضباط بالشارع المصرى –وحملاتنا تشارك فيها حاليا وزارة البيئة بتنسيق جيد ووثيق للتفتيش على الضوضاء بأجهزة مخصصة لقياسها خاصة فى المنطقة الحضرية والسياحية

بنهر النيل والتى تبدأ من كوبرى ١٥ مايو حتى كوبرى الجيزة والتى تشهد تدفقا سياحيا ملحوظا فى فصل الصيف والذى يمثل ذروة العمل بالنسبة لشرطة المسطحات، ويكون لدينا فى هذا الفصل حالة استنفار قصوى.

وعن الإجراءات التى تتخذ مع المخالفين بالتعدى على النيل فإن المخالف يتم إيقافه فى إطار القانون ليلا ثم يتم عرضه على النيابة العامة صباحا ويخلى سبيله ظهرا ويتسلم وحدته النهرية عصرا وفق قرار من النيابة بعد دفع غرامة ١٠جنيهات فقط لا غير ويعود لممارسة عمله فى المساء كالمعتاد، فالقانون حدد مخالفة قيادة أى وحدة نهرية دون ترخيص أو عدم إبرازه لمأمور الضبط القضائى أن تحرر ضده غرامة قدرها عشرة جنيهات فقط لا غير، وتلك غرامة غير منطقية وليست رادعة للمخالف، وذلك يستلزم إجراء تعديل تشريعى بصفة عاجلة لقانون الملاحة النهرية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر منذ ٦٠ عاما وكانت المبالغ المحددة لغرامة المخالفات وقتها ذات قيمة عالية، ولكنها لم تعد تمثل أى قيمة فى الوقت الراهن ولا تسهم فى الردع العام الذى يبتغيه القانون.أن ما يحزنه أن الشخص الذى يرتكب المخالفة هو فى النهاية مواطن مصرى ويريد أن يوفر قوت عائلته من وحدته النهرية والتى فى الغالب مصدر دخل لأكثر من أسرة حسبما يردد أصحابها وتتعاون معنا فى ذلك المجال الهيئة العامة للنقل النهرى وهى الجهة المنوط بها استصدار تراخيص الوحدات الملاحية النهرية، وتراخيص مهنية لطاقم هذه الوحدات، وعدم تمكن هذه الوحدات من حمل تلك التراخيص قد يكون نتيجة عدم اكتمال أوراق شرائها أو لعدم إنهاء طاقمها للخدمة العسكرية. إذا أردنا وضع حل جذرى لمشكلات الوحدات الملاحية النهرية المخالفة فلابد أن يشترط عند الترخيص لهذه الوحدات أن يكون لها مرسى حتى لا تقف فى مراس عشوائية والتى تدمر من اجلها أجزاء من سور كورنيش النيل ليتمكن الرواد من النزول للوحدات النهرية بالمخالفة، ولذا تم الاتفاق مع أجهزة الحكم المحلى بمشاركة برعاية رئاسة الوزراء على توفير أماكن بديلة لهذه الوحدات النهرية لتتمكن من أن ترسو بها دون مخالفة

ويجرى حاليا حصر تلك المناطق وتحديد الوحدات التى يحق لها الاستفادة من تلك المراسى والتى ستسهم فى إيجاد صورة جمالية تليق بالأماكن السياحية والتى تشوهها مثل تلك المخالفات وتعج بالباعة الجائلين والعشوائية التى تؤثر على نشاط السياحة بتلك المناطق.

وعن دور المسطحات المائية فى تنظيم عملية الملاحة فى نهر النيل أن تلك المنظومة فى حاجة لتطوير وتنظيم وهى الآن تتبع الهيئة العامة للنقل النهرى والذى يشمل نقل البضائع والركاب، وتشرف الهيئة أيضا على إصدار تراخيص لنشات الركاب أما مسئولية إدارة المسطحات المائية

فهى التأمين فقط، وعلى سبيل المثال وليس الحصر المراكب والعائمات السياحية التى تعمل فى الأقصر وأسوان والتى تقوم برحلات طويلة من القاهرة لأسوان، قمنا بتزويدها بنظام ربط لاسلكى يظهر على شاشة رئيسية بإدارة المسطحات نتمكن من خلالها متابعة كل عائمة منها وتحديد خط سيرها، وفى حال تعرض أى منها لأى حادثة نتمكن من التعامل معها فى الحال نظرا للمتابعة اللحظية لها، وهذا النظام يسرى على المراكب والعائمات السياحية خاصة أن عددها لا يتعدى الـ ٣٠٠ عائمة، وهذا يختلف عن المراكب واللنشات التابعة للنقل النهرى والتى تقدر أعدادها بالآلاف والتى يلزمها تمويل وإرادة لتطبيق مثل تلك الآلية معها.أن من أهم الآليات التى تساعد على تنظيم عملية الملاحة النهرية بصورة آمنة وتجنب وقوع حوادث نهرية تبدأ بمنع سير الدفاعات والصنادل النهرية ليلا تأكيد على وجود الأنوار الملاحية فى الوحدات النهرية، مع ضرورة اكتمال الطاقم الملاحي، يضاف لذلك كله ضرورة وجود نقاط تفتيش ثابتة أمام الأهوسة لتفتيش الوحدات قبل المرور منها ولا يسمح لها بالمرور إلا فى حالة استيفاء كل شروط السلامة والأمان.

وعن دور المسطحات المائية فى مهمة إنقاذ ضحايا الحوادث بنهر النيل تلك المهمة تتبع إدارة الإنقاذ النهرى التابعة للإدارة العامة للحماية المدنية وهذه الإدارة تعمل بالتعاون مع المسطحات المائية ومهمتنا تختص بسطح النهر أما الأعماق وما تحت الماء فليس من اختصاصنا، وهذا ليس تنصلا من المسئولية بل مجرد توضيح للاختصاصات رغم أننا نساعد فى عمليات الإنقاذ ودليل ذلك عدد الحالات التى نخرجها من النهر بصفة مستمرة.

وعن غرق مركب الفوسفات والذى أثار جدلا كبيرا عن مدى تأثيره على نقاء النيل وأسباب بطء الإنقاذ والتعامل مع مثل تلك الحوادث أن الفوسفات لا يذوب فى الماء بما يعنى أنه لن يحدث تسمما فى الماء بأى حال من الأحوال، وفى الواقع ليس من المفروض أو الطبيعى أن يغرق ذلك المركب وحادثة غرقه يعتبر الاستثناء وتلك حادثة عارضة وقضاء وقدر، كما أن إدارة المسطحات المائية ليست طرفا فى هذا الأمر ويسأل فى عملية إنقاذ المراكب الغارقة أهل الاختصاص، لان دور الإدارة يقتصر على إنقاذ الأرواح وإخراج الغرقي

وعن بحيرة ناصر وتوغل التماسيح بها وضررها للصيادين وتأثيرها على الثروة السمكية أوضح أن التماسيح مكانها الطبيعى نهر النيل، والسد العالى قام بحجزها فى البحيرة، وتلك المنطقة محمية طبيعية وممنوع الاصطياد فيها، وبحيرة ناصر طولها ٥٠٠ كيلومتر منها ٣٥٠ فى مصر والمسافة المتبقية بالسودان، وتوجد فى البحيرة أخوار طويلة تصل لـ ٣٠ كيلو يعيش فيها التماسيح والتى لا تهاجم بشرا إلا من يهاجم عش بيضه أو يهاجمه، ولا يستهلك من السمك يوميا سوى ٥ كيلو سمك،

وذلك لا يمثل رقما على الثروة السمكية بالبحيرة كما يذكر البعض، فهذه التماسيح يجب علينا أن ننميها ولا نهدرها، وهناك بالفعل مستثمرون يريدون إقامة مشاريع استزراع تماسيح.

ومن ناحية أخرى وفى أثناء مشاركة تحقيقات الأهرام لإحدى الحملات الدورية داخل لنش إدارة المسطحات المائية أكد رئيس وحدة مسطحات إمبابة بالجيزة أن الإدارة تقوم بحملات دورية نهارية وهى عبارة عن المرور على سطح الماء والتأكد من الحالة الأمنية بالنهر وأخرى مفاجئة ويشارك فيها كل أقسام المنطقة المركزية بالقاهرة والجيزة والقليوبية بكل التخصصات للتأكد من عدم ارتكاب أى جرائم بالنيل، وكذلك الحملة الليلية والتى تبدأ عملها من الساعة الثامنة مساء وتستمر حتى الثانية صباحا، ويتم خلالها رصد كل ما يدور فى النيل ويسير فوق سطحه والعمل على تأمين سطح النيل والتعامل مع كل المخالفات والجرائم التى يتم رصدها، ويتم النزول على المراسى للتأكد من سلامة موقف المراكب للنزهة العامة والخاصة بالاطلاع على أوراقها والتأكد من استيفائها شروط السلامة من أدوات النجاة ومعدات الإطفاء واكتمال طاقمها الملاحى.

أما عن تعامل الحملات مع التعديات على النهر وكيفية تقديرها أن أى تعد على النيل يمثل جريمة، ولذا فحملات الإزالة لكل التعديات على مجرى النهر مستمرة دون توقف حتى يتم الانتهاء من كل صور التعدى لأن مجرى النيل لا يسير فى خط مستقيم ليبرر البعض مخالفته بالتعدى على مجرى النهر بالردم بهدف البناء أو الزراعة، وجريمة التعدى تتم ليلا ونهارا ويحاولون التمويه والتضليل لإخفاء مخالفتهم بالردم بالقيام بزرع أشجار فوقها ومثال لتلك المخالفات بالحوامدية والتى تم فيها التعدى على مجرى النهر بمساحات كبيرة وتمت زراعتها بمحصول البطاطس وهو الأمر الذى يتم رصده وتم خروج حملات بالمعدات لإزالتها. ومن صور التعدى أيضا والتى رصدناها قاعة أفراح أقيمت بالمخالفة فوق مرسى لأتوبيس نهرى بكورنيش نيل إمبابة ويتم تأجيرها بمبالغ مرتفعة، وبالفعل تم التعامل معها فى حملة المسطحات المائية وتمت إزالتها

وخلال الحملة رصدت الأهرام مجموعة من مراكب النزهة الخاصة التى تم سحبها لمخالفتها التراخيص ولعدم وجود أوراق تفيد صحة موقفها القانونى والذى يضمن عدم تعريض ركابها للخطر.أن تلك المراكب تعرض مخالفتها على النيابة العامة والتى لا تسمح بعودتها للعمل بالنيل إلا بعد تلافى شروط السلامة والأمان بمركبه، ويقوم صاحب المركب إلى الشط لإعادة إصلاحها. أن وثيقة حماية النيل لا يمكن تفعيلها وتنفيذها بالكامل خلال عام واحد، والهدف منها وقف معدلات التعدى والتلوث فى مجرى النيل والتى كانت فى حالة زيادة عاما تلو الآخر، أما الآن فتم وقف التعديات الجديدة ويعمل على الانتهاء من القديم منها، وتطمح الوثيقة بالأساس لإزالة الـ ٥٠

ألف تعد والتى ارتكبت على مدى الستين عاما الماضية وتم حصرها من بداية عام ١٩٨٤ وفق قانون وجدنا منهم ٣٥ ألفا استقروا بالأمر الواقع ويجرى العمل حاليا التعامل بالإزالة على الـ١٥ ألف تعد على نهر النيل المتبقية، والتى نحاول جاهدين لتوعية المواطنين لأضرار تلك التعديات على النيل والمجتمع، وإنها تخالف التعاليم الدينية ومن أجل ذلك توجهنا لشيخ الأزهر ووزير الأوقاف لتوعية المواطنين خلال الخطب بالمساجد لتوضيح أن تلك التعديات مخالفة للدين، كما سنتوجه إلى بابا الكنيسة ليشارك معنا أيضاللعمل على تنفيذ وثيقة حماية النيل والتى وقع عليها الرئيس عبد الفتاح السيسى تم تفعيل الآليات التى كانت موجودة ولم تطبق واقعا من قبل،ففى السابق كان لا يحرر محضر لمن يقوم بالتعدى على النهر إلا بعد أسابيع من وقوع المخالفة بالتعدى وكانت حملات الإزالة تستغرق وقت طويل لتجميع أكبر عدد من المخالفات لإزالتها فى هذه الحملة،أما الآن فأى تعد يحرر له محضر خلال ثلاثة أيام من حدوثه وتتحرك نحوه الجهات الأمنية ممثلة فى شرطة المسطحات المائية بالتنسيق مع وزارة الرى لتوفير الحماية اللازمة للمهندسين لإزالة كل حالة تعد على حدة فور الإبلاغ عنها، وتخرج هذه الحملات فى الوقت الراهن يوميا للتعامل مع تلك التعديات، وآخر تلك الحملات استهدفت إزالة التعديات بمنطقة كوبرى قصر النيل.

من الآليات التى نفعلها أيضا للقضاء على التعدى على نهر النيل استخدام آلية الردع عن طريق وسائل الإعلام بحيث يتم تصوير أى تعد تتم إزالته ونشره بكل الوسائل الإعلامية لكى يفكر أى مواطن ألف مرة قبل إقدامه على التعدى على مجرى النهر ويتيقن أنه لن يفلت من العقاب وإزالة المخالفة مهما يكن موقعه، وخير مثال على ذلك الإزالة التى تمت مع برج بنها والتى تمت بمعاونة القوات المسلحة وبالنسبة لبعض النوادى المخالفة فى النيل والتى لم تتم إزالتها فى الحملات التى تخرج يوميا أن تلك الأماكن لم نتمكن من التعامل معها فى الوقت الراهن وإزالتها نظرا لأنها حصلت على تصاريح رغم مخالفتها، ولكنها لن تفلت من التعامل معها لان تلك التصاريح ليست دائمة وتنتهى بمدة محددة وقفتها لن يتم التجديد لها وسيتم التعامل معها. أما عن تلوث نهر النيل أن التلوث فى النيل مشكلة أصعب من التعديات لان التلوث الرسمى يقع تحت نظرنا وترتكبه ٦ شركات فى الصعيد بمحافظة أسوان وقنا وهى عبارة عن مصانع قديمة لقصب السكر تعود لعام ١٨٦٩ وهى تابعة للقطاع العام وليس هناك موارد لتجديدها، وتلك المصانع تم منحها مهلة لشهر أكتوبر المقبل لكى يتمكنوا من توفيق أوضاعهم ويمتنعوا عن الصرف على النيل وتلوث مياهه،والتى يوجد لها مصادر أخرى كالمزارع السمكية ووزارة الرى تقف ضد مافيا هذه المزارع والتى

تريد تقنين أوضاعها، ويرون أنهم موجودون بالأمر الواقع منذ عام ٢٠٠٦ رغم عدم موافقة الوزارة على تلك الأوضاع وتم منحهم أكثر من مهلة لإقامة أقفاص للأسماك خلف قناطر أدفينا فى المياه المالحة ولكنهم يصرون على وجودهم فى نهر النيل، وهو الأمر الذى نرفضه ونتوجه إليهم بين الحين والآخر ونقوم بإزالة تلك الأقفاص ثم يعودون بدورهم لوضعها مرة أخرى نظرا لمكسبها المرتفع والذى يصل عائدها لـ ٧٠٠%.

ان الحل الجذرى لهذه المزارع السمكية هو تخصيص أماكن لهم بعيدة عن النيل لوضع أقفاصهم للاستزراع السمكى بها، وانسب الأماكن لهم المزارع السمكية التى ستنشأ بجوار قناة السويس وبذلك الحل سنحمى مياه النيل من التلوث وزيادة الثروة السمكية فى ذات الوقت.

أما عن مصرف الرهاوى والذى يلقى بمياه الصرف الصحى فى فرع رشيد مباشرة أن مشكلة مصرف الرهاوى سببها عدم مقدرة محطة الصحى الموجودة حاليا على استيعاب حجم الصرف الصحى بهذه المنطقة نظرا لزيادة عدد السكان بصورة كبيرة مما يؤدى لإلقاء مياه الصرف الصحى بمصرف الرهاوى والذى يلتقى بفرع رشيد وتصب منه مياه الصرف الصحى بفرع نهر النيل، وحل تلك المشكلة مرتبطة بمحطة صرف صحى جديدة يجرى إنشاؤها والتى تتكلف مبلغا كبيرا جدا وتوقيت الانتهاء من إنشاء تلك المحطة وبداية عملها والتى تقوم بتنفيذها وزارة الإسكان لدى الشركة القابضة، فتلك المحطة سيكون عملها بمنزلة الحل المثالى لأزمة تلوث المياه حيث ستقوم بمعالجة مياه الصرف الصحى معالجة ثنائية قبل إلقائها فى المصرف.

<u>النهر يبحث عن العلاج</u> :

نهر النيل هو أساس الحياة وشريان مصر الوحيد للموارد المائية العذبة , وبرغم ذلك لاتوجد جهة محددة للإشراف عليه من حيث تأمين الملاحة ومنع التلوث وتبديد موارده،حتى أصبح بلا صاحب ومكانا للتخلص من المخلفات الصحية والكيماوية والزراعية والصناعية الخطرة فيتسبب فى انتشار الكثير من الأمراض الخطيرة والتى لا علاج لها، كما أن هناك ٩آلاف وحدة بحرية ٧٠ %منها غير مرخصة، كما تم رصد ٥٠ ألف حالة تعد على شواطئ النهر. ولا يزال نصيب مصر من المياه محدودا ويبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا منذ كان التعداد سنة ١٩٥٩ نحو ٢٠ مليون نسمة و حتى الآن وبعد أن أصبح أكثر من ٩٠ مليونا ,ومع ذلك فالتلوث هو المهدد الأول للنهر والسكان، أزمة النهر الخالد أنه أكثر الأنهار تلوثا فى العالم نتيجة غيبة الرقابة وانعدام الوعى بين كثير من المواطنين لذلك تصب قنوات الصرف بالقرى والمصانع والمخلفات بأنواعها مما جعله مكانا لانتشار الملوثات البيولوجية والكائنات الحية النباتية والفيروسات ,كما توجد ملوثات المركبات

السامة والمعادن من صرف المصانع والزراعية من خلال أكثر من١٠٠مصب على النيل والترع والمصارف، فضلا عن إلقاء البقايا الحيوانية والفضلات والقمامة فيه. أن من أسباب تلوث النيل إلقاء مخلفات المنازل والمصانع التى تحتوى على مواد سامة خطرة يصعب التخلص منها كالسيانور والفينول أو المركبات الكيماوية ونتاج العمليات الزراعية واستخدام المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية.فضلا عن التأثير البشرى والحيوانى باستحمام الإنسان والحيوان،وكذلك غسل الأوانى والملابس وإلقاء جثث الحيوانات النافقة فى الترع، إضافة لانتشار النباتات المائية مثل ورد النيل، إضافة لوجود مصادر ملوثات إشعاعية من المعادن الثقيلة كالرصاص والنيكل والكادميوم والزرنيخ والزئبق والكوبلت والألومنيوم وتسبب أمراضا كثيرة خطيرة.

إن استخدام الكلور ينقى مياه الشرب من البكتيريا فقط لكنه لا ينقى المياه من المعادن الثقيلة والمخلفات الصناعية، ووفقا لتقارير صادرة عن وزارة البيئة، فإن الملوثات الصناعية غير المعالجة أو المعالجة جزئيا والتى يقذف بها فى عرض النهر تقدر بنحو ٤.٥ مليون طن سنويا، من بينها ٥٠ ألف طن مواد ضارة جدا، و٣٥ ألفا من قطاع الصناعات الكيميائية، وأن نسبة الملوثات العضوية الصناعية التى تصل إلى المجارى المائية تصل إلى ٢٧٠ طنا يوميا، والتى تعادل مقدار التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، كما تقدر المخلفات الصلبة التى تلقى فى النهر سنويا بنحو ١٤ مليون طن، وهناك ملوثات الصرف الزراعى التى تصرف مخلفاتها إلى النيل مباشرة فى كثير من الأحيان، بالإضافة إلى المخلفات الناتجة عن الأنشطة السياحية من المراكب الراسية على سطح النيل.وكل هذه الملوثات تلحق خسائر اقتصادية كبيرة تتحملها الدولة، تصل إلى ٣ مليارات جنيه سنويا تعادل ٦ %من إجمالى الناتج القومى. وقد ترتب على هذا التلوث إغلاق وتوقف أكثر من ٨ محطات لضخ ورفع المياه تبلغ قيمة كل منها أكثر من ٢٠ مليون جنيه، وتوقف الاستفادة من أكثر من ٣ مليارات متر مكعب من المياه سنويا مع وجود خطة قومية لحماية الموارد المائية من التلوث وتبلغ تكلفتها أكثر من ١٠ مليارات جنيه حتى عام ٢٠١٧ وتشمل برنامج التحكم والسيطرة على جميع مصادر التلوث، ولجأت وزارة البيئة أخيرا لزراعة آلاف الأفدنة بالغابات الخشبية التى تروى بمياه الصرف بعد معالجتها فى بعض المدن، و لعل أهم مصادر التلوث فى نهر النيل، هى المصانع حيث توجد ٣٤ منشأة صناعية بحاجة لتصوب أوضاعها لخطورتها على النيل.

وتبعا لتلك الكميات الهائلة من الملوثات أوضحت نتائج دراسة صدرت أخيرا أن هناك نحو ١٧ ألف طفل سنوياً يموتون بالنزلات المعوية نتيجة تلوث المياه، كما أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى

إصابات مرضى الفشل الكلوى لدى المصريين لنفس السبب،إذ أن هناك ١٣ ألف حالة فشل كلوى و٦٠ ألف حالة سرطان مثانة نتيجة للتلوث وهى نسبة تعادل أربعة أضعافها بالعالم ,وأن تلوث النهر أدى إلى ٥٠ % فاقدا من الإنتاج الزراعى، وإذا كان نهر النيل يصيب أفراد الشعب بالعديد بالأمراض عندما يتناولون المياه الملوثة فإنه قتل الأحياء المائية والأسماك التى تعيش بالنيل وتتغذى به .وأنه تسبب فى القضاء على ٣٣ نوعاً من الأسماك التى تحيا بمياه النهر، و هناك ٣٠ نوعا آخرى فى طريقها للاختفاء، فى الوقت الذى أصدرت الدولة العديد من القوانين والبرامج لحماية نهر النيل ,وهناك القانون ٤٨ لسنة ٨٢ لحماية نهر النيل والمجارى المائية وقانون البيئة الذى يلزم المصانع بمعالجة المياه بالداخل قبل تصريفها، وهنا تتضح الحالة المزرية التى وصل إليها نهر النيل فالقوانين جميعها ضرب بها عرض الحائط، على الرغم من العقوبات التى من المفترض أن يتم تطبيقها. كما أن المحاصيل والنباتات تتأثر سلبيًا بتلوث مياه النيل، مثل المحاصيل الحولية منها الخضراوات والفاكهة فضلاً عن ترسبها بالثمرة التى تصل مباشرة إلى الإنسان كما يتأثر الأرز لاحتياجه إلى كميات كبيرة من المياه بنسب ملوحة معينة، مما أدى إلى انخفاض إنتاج مصر من محصول الأرز مشيرًا إلى أن ضعف إنتاجية الماشية هو من الآثار الواضحة لتلوث النيل، وهذه الملوثات تؤدى إلى أمراض خطيرة، منها تضخم القلب وفقر الدم واضطرابات الدورة الدموية وارتفاع ضغط الدم والفشل الكبدى والكلوى والسرطانات والإصابة بأنواع الروماتيزم المختلفة وضعف كفاءة الجهاز المناعى والكوليرا والتيفود والدوسنتاريا الأميبية والإسكارس والديدان الشريطية والدودة الكبدية، كما أن تناول الأسماك التى يتم صيدها من مناطق ملوثة تؤدى إلى الإصابة بمرض هشاشة العظام وضمور العضلات وشلل الأطراف وغيبوبة لارتفاع معدلات التلوث بالرصاص. وعن جانب الإهمال الآخر فى نهر النيل والخاص بالنقل أن الإهمال والاستهتار وراء مسلسل حوادث النيل وترجع مجمل الأسباب فيها إلى زيادة الحمولة على المسموح بها فى الصنادل والمراكب ومخالفة قانون الملاحة النهرية، وعدم توافر اشتراطات الأمان فى المراكب الغارقة، فضلًا عن قيادة سائقى هذه المراكب والصنادل بدون ترخيص، وتحميل ركاب من نقطة غير مسموح به، والمشكلة الأخرى هى أن حجم التعديات على نهر النيل بلغ نحو ٥٠ ألف حالة، بطول النهر وبجميع المحافظات منها حالات لجهات تابعة للدولة والنقابات، برغم الحملة التى اعتمدها مجلس الوزراء، وأن على جميع المخالفين المبادرة بإزالة التعديات بأنفسهم وعلى حسابهم، إذ إن ما حدث فى الثلاث سنوات الماضية من تعديات على نهر النيل لم يحدث فى الثلاثين عاما السابقة وقدر حجم التعديات على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠١٤ وحده

بنحو ٨ آلاف و٥٠٠ حالة . مما يتطلب من المسئولين تركيز حملة إزالة التعديات وتغليظ العقوبة على المتعدين على النهر، ووقف جميع تراخيص المؤسسات والمنشآت الجديدة الواقعة على النهر ومراجعة جميع التراخيص السابقة للتأكد من مطابقتها للاشتراطات، وكذلك إزالة جميع الأقفاص السمكية المخالفة والتى تسببت فى ارتفاع نسبة تلوث النهر أخيرا فى منطقة رشيد ونفوق نحو ٢طن من الأسماك.

القانون الجديد للنيل يغلظ عقوبات التعدي على النيل :

تكثف الدولة كل جهودها للحفاظ علي نهر النيل من التعديات أو إلقاء المخلفات الصناعية والزراعية وفي هذا الإطار تقدمت وزارة الموارد المائية بمشروع قانون النيل الموحد الذي اعتبره الخبراء أنه يحقق هذا الغرض أشاد وزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب ومقرر اللجنة العليا للاصلاح التشريعي بمشروع قانون النيل الموحد الذي تقدمت به وزارة الموارد المائية والري للجنة موضحاً أن هذا التشريع يهدف إلي الحفاظ علي نهر النيل وحمايته من جميع التعديات وتوحيد عمل الوزارات والجهات العاملة في نطاق نهر النيل ومنح وزارة الموارد المائية والري الصلاحيات المباشرة التي تكفل الاشراف علي أي أعمال في نطاق نهر النيل ان مشروع القانون حظر وبنصوص صريحة وواضحة في مواده علي جميع الوزارات والمحافظات وأجهزتها العامة ذات الصلة بالمناطق الواقعة بحرم النهر عمل أو تراخيص بأي أعمال أو إشغالات أو أنشطة عليها إلا بعد الحصول علي موافقة الوزارة كما حظر اقامة أي مزارع أو اقفاص سمكية أو زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل الأملاك العامة ذات الصلة بنهر النيل أو استخدامها لأي غرض إلا بترخيص من الوزارة نظير مقابل انتفاع سنوي طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لمشروع القانون مع استيفاء جميع الإجراءات المطلوبة من الجهات الأخري أن مشروع القانون حظر اقامة أي منشآت بمنطقة حرم النهر بمسافة ٥٠٠ متر أمام مأخذ مياه الشرب و٢٠٠ متر خلفها في اتجاه سريان المياه بمجري النهر مع حظر إنشاء مراسي أو موانيء نهرية علي مجري نهر النيل إلا بتراخيص من الوزارة وذلك طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية كما لا يجوز لغير وزارة الموارد المائية والري اصدار تراخيص مراسي للعوامات أو أية وحدات عائمة وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح التراخيص وأضاف الوزير أن مشروع القانون حظر القيام بأي أنشطة علي الأراضي والمسطحات المائية علي بحيرة ناصر من خط عرض ٢٢ درجة وحتي مسافة ٢٠ كيلومترا وحظر الصرف الزراعي علي بحيرة ناصر وكذلك حظر الصرف الصحي أو الصناعي من المنشآت والوحدات النهرية العائمة أو إلقاء أي مواد ملوثة صلبة أو سائلة علي بحيرة ناصر أو

مجري نهر النيل مؤكداً أن مشروع القانون نص في مواده علي حظر الصرف بمخلفات الصرف الصحي أو الصناعي بالمصارف الزراعية أو مخرات السيول التي تصب في مجري النيل قبل المعالجة وطبقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية وكذلك حظر نقل المواد السامة أو الخطرة التي تحددها وزارتا البيئة والصحة علي وحدات النقل النهري عبر مجري النيل وفرعيه برشيد ودمياط وبحيرة ناصر ان مشروع القانون نص علي أن يكون لمهندسي وزارة الموارد المائية والري كل فيما يخصه الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الموارد المائية والري صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في مشروع القانون لاتخاذ الاجراءات الفورية لإزالة المخالفات والتعديات للقوانين الحاكمة لنهر النيل موضحاً أن مشروع القانون نص علي ضرورة تعاون العمد والمشايخ ومسئولي الإدارة المحلية مع الإدارات المختصة بالوزارة في المحافظة علي نهر النيل والمنشآت العامة ذات الصلة بين حرم النهر من أية تعديات والمعاونة في تنفيذ القرارات الإدارية تطبيقاً لأحكام القانون وقال ان مشروع القانون نص علي أنه بالنسبة للمباني السكنية والمنشآت غير المرخصة داخل مناطق حرم مجري النيل والتي تمت قبل صدور هذا القانون فإن اللائحة التنفيذية تنظم وتضع الشروط اللازمة لتقنين أوضاعها أو إزالتها عن أن القانون وضع عقوبات حاسمة ومشددة لكل من يخالف نصوصه حيث نص علي عقوبات تصل إلي الحبس مدة لا تقل عن سنة أو غرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تزيد علي ١٠٠ ألف جنيه أو كلاهما فيما يتعلق بمخالفات اقامة المزارع والأقفاص السمكية وفي حالة العود تضاعف العقوبة ووضع القانون عقوبات للمعتدين علي الأملاك العامة ذات الصلة بنهر النيل أو إقامة منشآت مخالفة داخل النهر تصل إلي الحبس وغرامات مالية تصل إلي ١٠٠ ألف جنيه وتضاعف في حالة العود وأكد المستشار الهنيدي ان القانون شدد العقوبات بالنسبة للصرف الصحي أو الصناعي ونقل المواد السامة أو الخطرة داخل مجري النهر حيث نص علي حبس المخالفين لمدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ ألف جنيه ولا تزيد علي ٥٠٠ ألف جنيه أو كلاهما وتضاعف العقوبة في حالة العود وأكد المستشار الهنيدي ان اللجنة العليا للاصلاح التشريعي وافقت من حيث المبدأ علي مشروع القانون واعادته للجنة الفرعية لتوحيد رؤي بعض الوزارات حيال مشروع القانون.

القانون الموحد – الحل :

أعلن وزير العدالة الانتقالية ملامح التعديلات على مشروع قانون "النيل الموحد"، ويتضمن ٤١ مادة.بهدف توحيد عمل الجهات والوزارات العاملة فى نطاق نهر النيل من خلال منح وزارة الموارد

المائية والرى اختصاصا حصريا لتنفيذ سلطات مباشرة ومراقبة ومتابعة الأنشطة القائمة على مجرى نهر النيل وجعلها هى صاحبة الاختصاص الأصيل فى منح أى تراخيص، دون أى وزارة أو جهة سواء الحكم المحلى أو المحافظات وتوسيع مظلة الحماية لنهر النيل إزاء أى تعد أو تلوث، لافتا إلى أن مشروع القانون حظر إنشاء المزارع أو الأقفاص السمكية لمسافة ٥ كيلو مترات حتى خلف قناطر فارسكور، وقناطر إدفينا،وحظر إقامة أى منشأة بمنطقة حرم النهر لمسافة ٥٠٠ متر، وكذلك حظر إنشاء مآخذ المياه –بهدف سحب المياه من النيل –أيا كان الغرض منها إلا بعد أخذ تراخيص من وزارة الموارد المائية، إلى جانب حظر إقامة أى منشآت بمنطقة حرم النهر لمسافة ٥٠٠ متر. كما يحظر أيضا إنشاء مراس أو موانئ نهرية إلا بتراخيص من وزارة الموارد المائية والرى، ولا يجوز لغير الوزارة إصدار تراخيص للعوامات والذهبيات أو الوحدات النهرية العائمة الأخرى وفقا للشروط التى تحددها، وإلزام جميع الجهات بالحصول على موافقة وزارة الرى لتطهير وتطوير الطرق الملاحية والأهوسة والموانئ الداخلية أو صيانتها، وحظر الصرف الزراعى والصناعى على بحيرة ناصر، أو إلقاء أى صرف صناعى من المنشآت والوحدات النهرية العائمة، أو مواد صلبة أو سائلة ملوثة على البحيرة ومجرى نهر النيل، وكذلك حظر إلقاء مخلفات الصرف الصحى أو الصناعى بالمصارف الزراعية، أو نقل المواد السامة والخطرة التى تحددها وزارتا شئون البيئة والصحة عبر مجرى نهر النيل وفرعيه وبحيرة ناصر.، أو فتح إو إغلاق أى هاويس أو قنطرة أو إلحاق الضرر بأى منشأة على مجرى نهر النيل، إلى جانب حظر إقامة أى أعمال لحماية جوانب نهر النيل إلا بترخيص من القطاع المختص وبناء على دراسات فنية تعتمدها الوزارة، وأنه يمنح المهندسين العاملين صفة مأمور الضبطية القضائية، وإلزام العمد والمشايخ المحلية بالتعاون مع الجهات المختصة من وزارة الرى للحفاظ على النهر. وفيما يتعلق بالعقوبات، إن مشروع القانون ينص على إحالة كل موظف عام يخالف نص المواد التى يتضمنها المشروع إلى النيابة الإدارية للتحقيق معه.

وتتراوح العقوبات مابين غرامة تبدأ من ١٠ آلاف جنيه وتصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه وتتضاعف العقوبة عند العودة وتتراوح عقوبة الحبس مابين ٦ أشهر وعامين طبقا لنوع المخالفات سالفة الذكر.

مصادر التلوث :

يعتبر الصرف الصحي أحد أهم مصادر تلوث المجاري المائية حيث تتزايد كميات الصرف الصحي بصفة مستمرة وخاصة مع إمداد معظم المدن والقري بشبكات مياه الشرب وعدم تزامن ذلك بتوفير شبكات صرف صحي أو التوسع في الشبكات الموجودة (الإحلال والتجديد للشبكات القديمة)

مما يؤدي إلي تلوث المجاري المائية وبالتالي تزايد المخاطر علي الصحة العامة. وتخدم شبكات الصرف الصحي حالياً بشكل أساسي المناطق والمراكز الحضرية الكبرى. ففي عام ٢٠٠٠ بلغ إجمالي كميات مياه الصرف المنزلي حوالي ٩ مليون م٣ / يوم حيث تتم معالجة ٥٠% من هذه الكمية بينما يتم صرف باقي الكمية إما مباشرة إلي المجاري المائية أو يتم تجميعها بجهد كبير لمضاعفة الطاقة التصميمية لمحطات المعالجة أكثر من ستة أضعاف حيث تبلغ الطاقة التصميمية الحالية لمحطات المعالجة حوالي ٦ مليون م٣/يوم بينما ما يتم معالجته بالفعل يقدر بنحو ٤.٥ مليون م٣/ يوم لتخدم ١٨ مليون مواطن في المناطق الحضرية. والزراعة أحد المصادر الكبرى لتلوث المياه إلي جانب كونها أكبر مستهلك للمياه فمياه الصرف الزراعي والتي تحتوي علي بقايا الأسمدة والمبيدات الزراعية تعتبر أحد الملوثات الخطرة لمستخدمي تلك المياه مرة أخرى. كما أن الأسمدة والمخصبات الزراعية تؤدي إلي تلوث المياه الجوفية إلي جانب الملوثات الحيوانية السائلة والتي قد تؤدي إلي تلوث المياه السطحية والجوفية. أما بالنسبة للصناعة فإن معظم المصانع لا تزال تقوم بصرف مخلفاتها بعد معالجة غير كافية أو بدون معالجة إلي المجاري المائية مما يؤدي إلي تلوث تلك المجاري بالكثير من العناصر العضوية وغير العضوية. هذا علي الرغم من أن قانون حماية المجاري المائية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ وقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ يجرمان مثل هذه التصرفات .

تعددت الجرائم التي ارتكبها المصريون في حق النيل بما يهدد حياتهم ومستقبل ابنائهم بين القاء المخلفات فيه وفتح الصرف الصحي والصناعي ومعظمها مركبات كيميائية تسبب اصابة ٣٥ الفا سنويا بالفشل الكلوي والسرطان ومثلهم بفيروس C وبين التعدي علي مجري النهر بالبناء والعائمات السياحية حتي تحول النيل الي صندوق قمامة كبير.وتؤكد تقارير وزارة البيئة مخلفات صرف المصانع في النيل ب٤.٥ طناً سنويا تتضمن الف طن مواد خطرة و٢٧٠ الف طناً ملوثات عضوية صناعية و١٤ مليون طناً من المخلفات الصلبة وتؤكد دراسات حديثة انه يتم القاء نحو ١٢٠ الف طناً سنويا من مخلفات المستشفيات في النيل رغم خطورتها بجانب التلوث الناتج عن الصرف الزراعي والصرف الصحي لبعض القري الواقعة علي النيل وتصل مواقع التلوث الي اكثر من ٢٩٠ موقعا منها ٣٤ منشأة صناعية كبري مثل مصنع كيما بأسوان والاسمدة بكفر الزيات.

كما ان تعديات البناء انتشرت من اسوان الي دمياط ورشيد في الاقصر الفنادق استولت علي أجزاء من حرم النهر المقابل لها لانشاء المراسي والبواخر العائمة التابعة لها وفي قنا يتم ردم النهر واقامة المنازل والمساجد التي تلقي بصرفها بمياه النيل.

وتعتبر القليوبية من اكثر المحافظات تعديا علي نهر النيل وخاصة بمركز بنها في منشية النور وكورنيش طريق مركز النيل للاعلام وكورنيش كفر الجزار حيث اعتدي البلطجية علي ضفاف النهر وردموه بالحجارة واقاموا المحلات والاكشاك والمقاهي في مواجهة ديوان عام المحافظة وهناك العديد من النوادي المخالفة الصادر لها قرارات ازالة لم تنفذ مثل نادي المعلمين والزراعيين والمهن الاجتماعية والتجديف بالاضافة الي صالات الافراح المقامة علي املاك الدولة.الامر امتد الي تلويث مياه النهر بمخلفات الصرف الصناعي التي تلقي بها المصانع المقامة علي جانبي النهر دون مراعاة ما يسببه من امراض خطيرة بما تحمله من مركبات كيميائية ضارة بالصحة تسبب الفشل الكبدي والكلوي والسرطان كما تصل الي النبات والحيوان وتترسب في خلاياه ثم تصيب الانسان في النهاية.

تقوم مصانع الرخام بغسل تنكات سيارات النقل المحملة ببقايا نخالة الرخام والقائها في مياه النيل وكذلك وسائل النقل النهري من عبارات وصنادل وعائمات تقوم بتغيير زيوتها في مجري النيل والبعض منها يلقي بالمخلفات الادمية فيه.رصد ١٠٢ منشأة صناعية تصرف في النيل سواء بشكل مباشر او غير مباشر باجمالي ٤٧٧ مليون متراً مكعباً ويجري اتخاذ الاجراءات القانونية تجاهها حتي توفق اوضاعها.

تعدي البلطجية علي جزء من النهر ملاصق تماما لمأخذ مياه محطة صندفا يضاعف التلوث بالاضافة لبعض الزوايا والمساجد التي انشئت علي ضفتي النهر تصرف مخلفاتها فيه ولم يحرك احد ساكنا لا من الري ولا الحكم المحلي كما يلجأ الفلاحون بدون وعي وعدم ادراك لمخاطر سلوكه السيئ الي غسل ملابسه وأواني طعامه في نفس الماء الذي يستحم فيه هو وحيواناته ويلقي بالنافق منها في نفس المجري الذي يروي منه ارضه ويسقي ماشيته ويشرب منه ويضيف ان محطات المياه تعاني من ملوثات النيل حيث يتم اضافة مزيد من الكلور في بعض المحطات لمواجهة المخلفات ولكنها احيانا تتفاعل معها وتسبب رائحة كريهة بالمياه.ان اشكال التعديات علي النيل اختلفت بين بناء المساجد والمقاهي والنوادي وغسل المواشي والنخالة واقامة المشاتل وبناء المصانع التي تقوم بتصريف مخلفاتها في نهر النيل.. لذا فإن قوة القانون يجب ان تعود.

ان التعديات علي النيل كانت موجودة في ظل الحكومات السابقة وكان يتم التغاضي عنها فنحن شعب لا يعرف قيمة الشئ الا بعد ان يفقده ولاندرك مدي اهمية النيل لمصر ولكن اذا تخيلنا مصر بدون نهر النيل فهي صحراء ولان الحكومات الاخيرة حققت امتيازات لها علي نهر النيل باقامة الاندية والكافتيريات والاستراحات والمصانع والمستشفيات والبواخر الثابتة وهو تلوث تاريخي

وللاسف لا يوجد تحريم او قانون جذري لتطبيقه علي الجميع وكانت الحكومة السابقة قد بدأت حالة من الاستثناءات والاستيلاء علي النيل والاراضي الزراعية له اثاره الاقتصادية سنعاني منها فيما بعد لانه يفقدنا الصحة والمحاصيل الزراعية فالدولة تحتاج الي تكاليف لتوفير الغذاء والعلاج .كما انه له اثاره الاجتماعية علي المستوي البعيد بالخلافات مع الدول المجاورة حول مياه النيل مما يضر الاجيال القادمة لاننا لانضع تنمية مستدامة ولكنها تنمية وقتية مؤقتة.

القمر الصناعي لضبط ملوثات نهر النيل :

أعلن وزراء البيئة والري والتموين اطلاق حملة موسعة لأزالة الملوثات عن نهر النيل والتنسيق بين الوزارات الثلاث من أجل وصول المياه سليمه وآمنه وخالية من أي ملوثات للمواطنين مؤكدين توحيد قاعدة البيانات الخاصة بنهر النيل حتي تعمل جميع الوزارات والجهات المعنية بمنهجية واسلوب عمل واحد يجري حاليا وضع اسس واضحة للتعامل مع ملف نهر النيل لا تتغير بتغيير الوزراء فمياه نهر النيل أمن قومي وسيتم خلال الفترة القادمة تكثيف الزيارات الميدانية المفاجئة علي المنشآت الصناعية التي تصرف علي نهر النيل بالتعاون مع وزارة الري .... هذه الزيارات تهدف الي التعرف علي المشكلة وايجاد الحلول المناسبة لها وليس بهدف الضبطية القضائية وسيتم استخدام التكنولوجيا الحديثة والخاصة باستخدام القمر الصناعي المصري الجديد الذي تم اطلاقه في مراقبة حالة نهر النيل ورصد خصائصه والملوثات به ودرجة حرارة المياه وتأثيرها علي الأسماك والكائنات البحرية ان استخدام التكنولوجيا سيوفر كثيرا من الأموال التي تصرف علي الأبحاث التي تجري علي النيل وستكون هذه التكنولوجيا أكثر دليل علي التوافق البيئي وأننا أكثر مصداقية أمام العالم بالخارج بالإضافة الي بيانات شبكات الرصد المتواجده بجميع المحافظات. ان وزارة الري هي المسئولة عن نهر النيل منذ لحظة دخوله الحدود المصرية ان هناك مشكلة كبيرة في تلوث النهر من المصارف والصرف الصحي في بعض المدن والقري والذي يسبب مشكلات بيئية ونحاول مع الوزراء المعنيين التكاتف للقضاء علي هذا التلوث وهناك ما يسمي بالمجلس الاعلي لحماية نهر النيل منشأ بقرار رئيس الوزراء سنفعله وسيكون برئاسة وزير الري.

أ) مراجعة المصانع التى تلوث النيل : نهرالنيل شريان الحياة قدسه المصريون القدماء وجعلوا له عيدا سنويا يحتفون به لوفائه وخيره علي البلاد ولكننا تعاملنا معه وكأنه مخزن للنفايات وحولنا مجراه الي مدفن للحيوانات النافقة وتصريف المخلفات بكل انواعها وأصبح النيل مستباحا لكل انواع الملوثات رغم مجلدات القوانين التي سنت علي مدار العقود الماضية وتصريحات المسئولين

البراقة عن حمايته وقد شهد نهر النيل خلال السنوات الماضية قدرا هائلا من الانتهاكات والتعديات التي بلغت ارقاما مخيفة حيث يلقي فيه سنويا ١٤ مليون طن من المخلفات الصلبة و ٤ ملايين طن من الملوثات الصناعية غير المعالجة بخلاف مخلفات المنازل من صرف صحي وعمليات ردم لشواطئه وتوضح التقارير الحكومية ان هذه الملوثات بكل انواعها تتسرب الي ينابيع النيل وتعبر عن كارثة محققة تحدث وستستمر حال الاغفال عن مواجهتها وان الجميع سيدفع ثمنا باهظا في حالة بقاء الوضع علي ما هو عليه ما لم يتم اتخاذ الاجراءات الكفيلة لازالة جميع هذه المخالفات والتعديات علي امتداد نهر النيل لضمان حق الاجيال الحالية والقادمة في الحياة.

منذ ثورة ٢٥ يناير، نهر النيل شريان الحياة يتعرض لتجاوزان عديدة ساهمت بتدمير بيئة النهر ودورة حياته حيث ان هذا الشريان ينتهك يوميا من التعديات والمخالفات الزراعية والصناعية والمنزلية وغيرها وهو ما يهدد صحة المواطن قلب مصر تطلق انذارا اخيرا لتفادي ما قد يسببه الإهمال بالنيل من حسائر صحية واقتصادية وقد بلغ اجمالي التعديات علي نهر النيل وفرعية منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وفقا لتقرير وزارة الري ١٥١ الفا ازيل منها ٣٥ الف حالة فقط وتنوعت التعديات علي النهر الخالد شريان الحياة في مصر منها تمد بالردم في النيل وإقامة مبان في حرم النيل وغيرها من التعديات وبعد ان بلغت التعديات الي هذه الرقام المخيفة اصبحت مواجهة تعديات النيل اكبر من امكانيات وزارة الري ما يستدعي تدخل جهات اخري لمساعدة الوزارة في ازالة هذه التعديات والتصدي لها بكل حزم لأم محاولات من شأنها تلوث مياه الري للحفاظ علي مجري نهر النيل والحفاظ علي نقطة المياه والتي تؤدي الي ازمة في المياه ونقص في نصيب الفرد من المياه حيث تشير تقارير إدارة حماية نهر النيل بوزارة الموارد المائية المصرية انه خلال الثلاثين عاما الأخيرة كان عدد التعديات لا يتجاوز ٢٢ الف حالة تعد ووصلت الي ٤ اضعاف خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط والتي تعتبر اكبر نسبة تعديات علي النيل خلال السنوات الماضية. وكشف تقرير مفصل لوزارة الموارد المائية والري ان اجمالي التعديات علي نهر النيل وفرعيه والتعدي علي المجاري المائية من ترع ومصارف التي يصل اطوالها أكثر من ٥٥ الف كيلو متر في الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ حتي ٢٠١٤/٣/٣١ بلغت ١٥٠ الفا و ٩٦٠ حالة تم ازالة ٥١ الفا و ٥٥٨ حالة تعد تمثلت في وود ٣٦ الفا و ٨٥٩ حالة تعد علي النيل وفرعيه تم ازالة ٦ الاف و ٥٦٩ حالة فضلا عن ٣٣ الفا و ٥٧٣ حالة تعد علي مياه الري تم ازالة ٢٨ الفا و ٩٨٨ منها وكذا وجود ٣٠ الفا و ٥٢٨ حالة تعد علي المصارف تم منها ازالة ١٦ الف حاله وأوضح التقرير ان قطاع تطوير وحماية نهر النيل قام بتحرير ١٠١٦٤ مخالفة علي نهر النيل

وفرعية تم ازالة ١٧٤٦ مخالفة فقط منها وذلك خلال الفترة من شهر اغسطس ٢٠١٣ وحتي مايو ٢٠١٤ سيتم التنسيق الكامل مع وزارة البيئة لمواجهة مشكلات تلوث النيل خاصة الصرف الصناعي المباشر وغير المباشر عليه وسيتم اتخاذ اجراءات فورية وخطط تنفيذية للمصانع الكبري بمعالجة الصرف الصناعي علي النهر والاتفاق مع المصانع الأكثر تلويثا بتوفيق اوضاعها والمصانع غير الملتزمة سيتم غلق المنشأة تماما وقال انه سيتم التنسيق مع وزير البيئة لحصر ومراجعة كل المصانع المخالفة والملوثة للنيل لضمان عدم القاء الملوثات الصناعية والكيماوية الخطرة علي المجاري المائية وان هذا الملف سيتابعه الرئيس يوميا. ان تكليفات رئيس الجمهورية هي التأكيد علي معرفة مصادر التلوث علي نهر النيل والقضاء عليها كذلك مواجهة التعديات علي النيل بكل حزم باستمرار حملات الإزالة لأي تعديات قائلا انه لن يسمح لأحد ان يمس هذه الهيبة مستخدما جملة تقطع يد من يمد يده علي النيل ، مشددا علي انه تم وضع برنامج زمني لإزالة جميع المخالفات علي امتداد نهر النيل وانه يتم التعاون مع أي شخص يتجاوز القانون ويحاول النيل من هيبة الدولة. الرئيس كلف وزارتي الري والبيئة بوضع قضية حماية نهر النيل من التلوث علي قائمه اولويات عمل الوزارتين واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية النهر لضمان حق الاجيال الحالية والقادمه في الماء النظيف.

ب) أسوان: نهر النيل المقدس من القدماء المصريين الذين كانوا يعتقدون به ويقيمون له عيدا سنويا للوفاء يقدمون خلاله القرابين واجمل فتاة عروسا للنهر كعرفان ووفاء بالجميل لهذا النيل الذي قال عنه هيروديت (مصر هبة النيل) وبدلا من تقديسه والحفاظ علي ما وهبنا الله من نعمة وماء عذب حولنا مجري النهر الي مفن للحيوانات النافقة والقمامة والنفايات وتصريف المخلفات واصح مستباح العرض والدم رغم مجلدات القوانين التي سنت لحمايتة

ورغم ان المسئولية الرئيسية لحماية نهر النيل تقع علي عاتق وزارة الموارد المائية والري طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بالإضافة الي وجود ادارة بري بالوزارة تسمي ادارة حماية نهر النيل لكنها اسم علي غير مسمي لان النيل تنتهك حرماته كل ثانيه وهي شاهد ما شفش حاجة فالقوانين غير مفعله والجرائم متعددة والفاعل دائما مجهول. وهكذا تعاملت الحكومة مع اخر جريمة ارتكبت في حق نهر النيل وهي بقعة السولار التي وجدت امام مدينة البصيلية بقطر يصل الي ٥ كيلو مترات ولم تتمكن الجهات الرقابية المتعددة المسئولة عن النيل في الوصول الي مرتكب تلك الجريمة التي اثارت الذعر بين سكان محافظات جنوب الصعيد. واذا نوقش نهر النيل فلا بد ان نتحدث اولا عن بحيرة ناصر باعتبارها الخزان الرئيسي وبنك مصر المائي التي تتعرض حاليا

للأنتهاك المباشر في ظل الفوضي العارمة التي تعيشها البلاد في كل مناحي الحياة فطبيعي ان تول الفوضي بحيرة ناصر وعيون حراسها مستباحة دون أي رقابة فهناك حوالي ١٣ فنقا عائما ببحر ما بين اسوان وابو سمبل من خلال بحيرة ناصر وهناك اسطول صنادل النقل النهري التابع لهيئة وادي النيل للملاحة والذي تسبب احدي وحداته النهرية في مشكلة بيئية كادت ان تصل لحد الكارثة بعد تسرب المياه الي صندل ينقل حوالي ٢٠٠ طن من الأسمدة الكيماوية وتفرقت ايضا المسئولية في هذه القضية. نعم النيل مستباح بكل الوسائل فهناك أكثر من ٣٥٠ فنقا ومنشأة عائمه تعمل في نهر النيل تصرف مخلفاتها في النيل وهناك ٢٩ مصنعا تصب مخلفاتها الكيمائية والصناعية في النيل وطبقا لاحصائيات وزارة البيئة هناك ٩٣٠٠ وحدة عائمة تلقي بعوادمها في النهر كما يشير تقرير مركز البحوث المائية بوزارة الري لوجود ١٤٠ بؤرة تلوث بنهر النيل في مقدمتها صرف مياه الصرف الصحي دون معالجة علي النيل فضلا عن ان ٩٠% من القري الواقعة عي النهر تصرف فيه مخلفاتها، وفي اسوان هناك مصرف السبل الذي يصرف مباشرة في النيل كل مخلفات الصرف الصحي لعدد من المستشفيات والمصانع فضلا عن صرف الأهالي وأوام النفايات ورمم الحيوانات بهذا المصرف ان محطة الصرف الصحي المجاورة لمصرف السيل عند وبري الناصرية عند حدوث أي عطل بها تصب مخلفاتها بالمصرف ومنه للنيل مباشرة بدلا من وصولها للغاية الشجرية بالعلاقي. طبقا لتقارير وزارة البيئة فإن الدوله تخسر سنويا حوالي ٣ مليارات جنيه نتيجة لملايين الأطنان من الملوثات الصناعية والزراعية والطبية والسياحية التي تلقي بنهر النيل سنويا. تقارير وزارة البيئة تشير الي ان الملوثات الصناعية غير المعالجة والمعالجة التي يلقي بها في نهر النيل تقدر بنحو ٤.٥ مليون طن سنويا من بينها ٥٠ الف طن مواد ضاره جدا و ٣٥ ألف طن من قطاع الصناعات الكيمائية المستوردة ونسبة الملوثات العضوية الصناعية التي تصل للمجاري المائية تصل الي طن يوميا. قيام الفنادق العائمة العاملة ما بين الأقصر وأسوان بصرف مخلفاتها الصحيفة في النيل مباشرة اثناء ابحارها.

ج) القليوبية : مصر هبة النيل تلك المقولة الشهيرة التي قالها المؤرخ هيروديت ونهر النيل يمثل شريان الحياة للمصريين والقدماء المصريين كانوا يقدسون النيل ويحافظون عليه ولكن للأسف احفاد الفراعنه يعتدون عليه سواء بالقاء القاذورات او الصرف الصناعي للشركات الصناعية ويقومون بتلويثه ليل نهار.. حتي باقي المصارف المائية المتفرعة من النهر الخالد يتم الاعتداء عليها بالتلوث كما يتم الاعتداء بالبناء علي حرم النيل. وفي محافظة القليوبية تقوم عشرات المنشأت الصناعية بالصرف الصناعي لها علي نهر النيل. وباقي المصارف المائية العذبة خاصة

علي ترع الاسماعيلية والشرقاوية وترعة بطاح والباسوسية وترعة جنينة وكشمير. يتم اتخاذ اجراءات صارمة ضد الشركات المخالفة التي تقوم بالصرف الصناعي علي النيل وباقي المصارف المائية المنتشرة في انحاء المحافظة واضاف تم حصر وتحديد المنشآت الصناعية التي تصرف علي المجاري المائية والعذبة والتي يجب سحب عينات رصد ملوثات وعددها ١٤ شكرة. تم تحرير ٥٦ مخالفة ضد الشركات المخالفة خلال السنوات الثلاث السابقة وأوضح بأنه يتم اتخاذ الاجراءات التي ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ٨٢ الخاص بتلوث المجاري المائية النيل والترع والمصارف حيث يتم المرور الدوري علي هذه المصارف وفي حالة حدوث أي تعد بالصرف الصحي او الصناعي او القاء مخلفات صلبة او سائلة يتم تحرير محضر للمخالفة طبقا للقانون واخطار النيابة العامة بالواقعة لاتخاذ الشق الجنائي ضد المتسبب فيها وتتم الازالات بعد عمل الدراسات الامنية بمعرفة جهات الشرطة ويطبق القانون سواء علي الافراد اوالشركات المخالفة

د) المنيا : يعاني عدد كبير من سكان محافظة المنيا من مشكلة تلوث مياه الشرب الري نتيجة تلوث مياه النيل بمخلفات المصانع وقيام بعض المنشآت السياحية بالقاء مخلفاتها بالنيل وقيام الأهالي بالقاء الحيوانات النافقة والقمامة بمجري النهر بالإضافة الي تسرب مياه الصرف الصحي لبعض الترع والمصارف التي تصب مياهها في النيل كل ذلك يؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة الي انتشار الأمراض مثل افشل الكلوي والكبد وأمر الجهاز الهضمي بين سكان المحافظة بينما تقف اجهزة الدولة مكتوفه الأيدي امام تلك المشكلة ان السبب الرئيسي لتلوث مياه النيل هو القاء المنشأى الصناعية لمخلفاتها والصرف الصحي الخاص بها بمياه النهر والتي يصل حجمها الي ٤٠ الف متر مكعب سنويا تقريبا وذلك لسهولة ذلك وقلة تكلفته وعدم وجود جهات رقابية سواء التابعة لحماية البيئة اوالوحدات المحلية او ادارات المناطق الصناعية تضبط تلك المخالفات وتحرر محاضر لاصحابها ومن أبرز الأمثلة لتلك المنشآت مصنع سكر ابو قرقاص وبعض المصانع الموجوده بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة وتعتبر مخلفات تلك المصانع المصدر الأول لتلوث النيل حيث تحتوي علي مواد سامه ونسبة من الرصاص والزيوت والأكسيد التي لا تستطيع محطات تنقية المياه معالجتها وفصلها عن مياه الشرب وذلك يتسبب في وجود لون ورائحة لمياه الشرب والتي تسبب في اصابة المواطنين بأمراض خطيرة مؤكدا ان تلك المصانع تقوم بتصريف تلك المخلفات عن طريق مواسير ممتدة تحت الأرض حتي تكون بعيدة عن أعين المسئولين ولكن هناك هيئات متخصصة لمكافحة تلك المشكلة ومن بينها جهاز حماية البيئة وشركة مياه الشرب حيث تقوم كل منهما بأخذ عينات من مياه النيل الموجودة امام تلك المنشآت وتقوم بتحليلها وذلك

كل عدة أشهر فاذا جاءت نتيجة التحليل ايجابية مما يعني تلوث المياه فيجب البحث عن سبب التلوث ومعالجته ولكن هذا لا يحدث علي ارض الواقع ومنذ ما يقرب من ٣ اشهر تم تحرير محضر اداري بمركز سمالوط ضد كل من محافظ المنيا الحالي ورئيس شركة المياه والصرف الصحي ومدير شئون البيئة بالمحافظة وذلك بسبب صرف اكثر من ٩ الاف متر مكعب مياه ملوثه بنهر النيل وذلك من خلال مصرف المحيط الذي يمتد من مركز ابو قرقاص جنوب المحافظة وينتهي علي حافة نهر النيل بقرية اطسا التابعة لمركز سمالوط شمال المحافظة حيث تقوم المصانع بتلك المراكز والمنشآت الصناعية الصغيرة بالقاء مخلفاتها بذلك المصرف بجانب قيام المزارعين بتصريف مياه الري الزائدة عن حاجتهم في المصرف والتي تحمل بقايا المبيدات الزراعية والأسمدة والرمال والطمي والمخلفات الصلبة بجانب الحيوانات النافقة التي يلقيها الأهالي بذلك المصرف بالإضافة الي قيام بعض المواطنين بتصريف مياه الصرف الصحي بالمصرف وكل ذلك يصب في النيل ويختلط بالمياه العذبة ان هناك بعض الاجهزة التابعة للدولة تساهم في تلوث مياه النيل مثل الوحدات المحلية التي تقوم بالقاء المخلفات ومياه الصرف الملوثة بالنيل.

هـ) الدقهلية : يئن نهر النيل في مصر من كل عوامل التلوث يزداد هذا الأنين في المحافظات القريبة من المصب في فرع دمياط خاصة محافظتي الدقهلية ودمياد حيث يلقي بالنهر سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة كميات هائلة من كل أنواع التلوث بمياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي علاوة علي النفايات التي تلقي بدون رقيب. انتشار أمراض الكبد والكلي بين أبناء هذه المحافظات اصبح ظاهرة طبيعية لا تؤرق احدا دون اتخاذ أي اجراءات حاسمة تضمن وقف هذا العبث وتلك الجريمة المنظمة، وعن مصادر تلويث نهر النيل ان نهر النيل شهد في العقود الاخيرة قدر هائل من التلوث لعل ابرز مصادره صرف المخلفات الصناعية والزراعية ومخلفات الصرف الصحي ويشير الي ان اخطر انواع المخلفات التي تصب بنهر النيل المخلفات الصناعية والتي عاد ما تخرج من المصانع محملة بالرصاص والمعادي الثقيلة التي تفتك بصحة الانسان وتصيبه بالعديد من الأمراض واضاف بأن مراحل تنقية مياه النيل واضافة الكلور اليها ينقي المياه من البكتريا فقط لكنه لا ينقي المياه من المعادي الثقيلة والمخلفات الصناعية من معادن ضارة هذا علاوة علي النفايات الطبية شديدة الخطورة. فرع دمياط هو نهاية المصب وبالتالي فكلما اقتربنا من دمياط زادت نسبة التلوث من هنا فإن محافظتي الدقهلية ودمياط نمن أكثر المحافظات معاناه في هذا الصدد حيث تتراكم معظم مخلفات النهر هذا علاوة علي اختلاط مياه الصرف الصحي والزراعي والتي تصب هذه المياه بدون معالجة في النيل بما فيها من مبيدات

حشرية ومواد كيماوية ناتجة عن تلك المخلفات تلاحظ عودة ظاهرة انتشار الاقفاص السمكية بمجري نهر النيل ووصل عددها الي اكثر من الف قفص ووجود خمس ماكينات رفع لمياه الصرف الزراعي تقوم بالصرف علي نهر النيل مباشرة وقيام بعض القري الواقعة علي جانبي نهر النيل بالصرف في مياه الصرف الصحي مباشرة بمجري النهر. خطورة التخلص من الصرف الصحي بطريقة بدائية تعمل علي تلويث البيئة مما يؤدي الي انتشار الأمراض والأوبئة والأخطر عندما يتم التخلص من هذه المياه بالقائها في الترع والمصارف دون معالجة يؤدي الي تلويث المياه بهذه الترع والمصارف والتي تؤدي لانتشار الأمراض واصابة المزارعين. المطالبة باجراءات صارمة حيال كل من تسول له نفسه تلويث مياه النيل بأي صوره من الصور ولو علم كل من يرتكب هذا الجرم قدر الضرر الذي يسببه والفاتورة الباهظة التي يدفعها المجتمع من جرائه لحافظ علي كل قطرة من مياه النيل ان الحفاظ علي نهر النيل من كل انواع التلوث وكذا الحفاظ علي كل قطره من مياهه اصبح قضية حياة او موت لكل ابناء مصر خاصة في تلك المرحلة التي لا تخفي تحدياتها علي احد وتعاظم اهمية قطرة المياه.

و) البحيرة : يعاني فرع النيل برشيد محافظة البحيرة من تلوث صناعي وصرف صحي كبير بسبب قيام عدد من الشركات الكبري اهمها محطة الصرف الصحي بأبو رواش بمحافظة الجيزة بصرف مخلفاتهم بمياهه لعدم وجود محطات معالجة لديهم لمعالجة مياه الصرف الصناعي بالإضافة للمواطنين الذين قاموا ببناء العشرات من المنازل علي شفتيه في غيبة من المسئولين في الإدارة العامة لتطوير وحماية نهر النيل لشمال فرع رشيد بدسوق وتفتيش النيل بادفينا .. وبالرغم من اعلان المسئولين سواء في وزارتي الري او الاسكان عن خلو مياه النيل من أي ملوثات الا ان التقرير الاخير للجنة المشكلة بقرار من المحامي العام لنيابات شمال دمنهور والمستشار رئيس نيابة المحمودية بأخذ عينات مياه من النيل فرع رشيد وبيان درجة التلوث بها جاء ليؤكد في فقرته الرابعة (أن هناك تلوثا في مياه النيل بمصدر صرف صحي وصناعي) لذلك فإن فرع النيل ينتظر قرارا حاسما من الرئيس يعيد له الحياة من جديد ويمنع التعدي عليه من الشركات الكبري. بالرغم من اثبات اعضاء اللجنة المشكلة بقرار من المستشار المحامي العام الا ان اللجنة اضافت في نهاية تقريرها ان مصدر التلوث قادم من خارج منطقة الفحص وهي من المسافة من (بداية جزيرة الرحمانية وحتي قناطر ادفينا) مطالبة المسئولين في الري والإسكان والبيئة بتشديد الرقابة علي فرع النيل لتحديد مصادر تسريب المواد الصلبة والسائلة .. مشددا علي ان صحة المصريين خط احمر يجب الحفاظ عليه كما طالب بعمل حملة توعية لأهمية مياه النيل التي نسهم للأسف في

تلوثها بالرغم من اننا نحن الذين نشرب منها وليس غيرنا. مشكلة تلوث نهر بدأت تتفاقم منذ انشاء محطة الصرف الصحي بأبو رواش بمحافظة الجيزة عام ١٩٩٤ والتي تم انشاؤها بتمويل امريكي وتعتمد محطة المعالجة بها علي فصل المواد الثقيلة عن المياه وصرف المياه في النيل بالرغم من تلوثها تحت سمع ومرأي المسئولين بوزارات الاسكان والري والصحة مؤكدا انه تم عمل مسح كامل لمياه النيل وتم تشكيل لجنة كبري من محافظة البحيرة وتم خلالها التوصل لمصدر التلوث وهو محطة الصرف بأبو رواش وللأسف حتي الان لم يتحرك أي مسئول ولم يتم اتخاذ أي قرار. صحة المواطنين اصبحت مهددة من عدد من الجوانب اهمها تلوث المياه والأغذية والتي تتسبب في العديد من الأمراض من أهمها الفشل الكلوي وأمراض الكبد والفيروسات مؤكدا انه لابد من تشديد الرقابة علي مياه النيل ومعاقبة المتعدي سواء بالتلوث او البناء بالقانون. يجب تطهير فرع النيل برشيد من كافة التعديات ومن أهمها الأقفاص السمكية مشيرا الي انه بالرغممن الحملات التي قامت بها الشرطة ووزارة الري لازالة تلك الاقفاص الا انه مازالت هناك اقفاص سمكية يمتلكها مسئولون كبار تعمل علي تلوث المياه في الوقت الذي نطالب فيه اثيوبيا بعدم بناء سد النهضة والذي سيسهم في تقليل كمية المياه الواصلة لنا فبدلا من ذلك يجب ان نحافظ اولا علي المياه التي لدينا ونعمل علي عدم تلوثها حيث ان ذلك امن قومي يجب ان نحافظ عليه ونعمل علي تنميته وليس اهداره.

ر) الغربية : محافظة الغربية من المحافظات التي تميزت بموقع جغرافي فريد فبالاضافة لتوسطها محافظات الدلتا يحيطها شرياني الحياة فرعي النيل دمياط ورشيد شرقا وغربا وبدلا من أن نقدس النهر ونحافظ عليه كما كان يفعل اجدادنا في العصور السابقة اضحينا نتعامل معه وكأنه مخزنها للنفايات والقاذورات حيث يؤكد مسئولو البيئة بالمحافظة ان مصرف كتشنر هو مصر تلوث الأراضي الزراعية والمياه لما يحمله من سموم ومواد ثقيله من مخلفات مصانع الغزل بالمحافظة واحتواء المياه علي كمية كبيرة من المركبات العضوية واعداد رهيبة من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية واللاهوائية مما يؤدي الي اختناق الكائنات التي تعيش فيها وقد تمون مما يتسبب في تعفن وفساد لطبيعة المياه. وزارة البيئة اعتمدت قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠٠ مليون جنيه لمعالجة هذا المصرف حيث ان مصانع المحله تصرف فيه وقد تطورت مشكلة تلوث مياه النيل بع ارتفاع نسبة الاموني ابها والتي ادت الي نفوق اعداد كبير من الأسماكن وعدم صلاحية المياه للاستخدام الأدمي والتي تمثل خطورة بالغة علي حياة المواطنين وخيل دليل علي سوء حالة نهر النيل في محافظة الغربية بمراكزها الثمانية وقرارها الـ ٢١٧ هو ما يؤكده الخبراء من أن تلوث مياه المجاري

المائية خاصة المصارف بمنطقة وسط الدلتا اصبحت من الظواهر السلبية وذلك لنتائج الخطيرة المترتبة علي تلوث هذه المياه والتي تؤثر تأثيرا مباشرا علي صحة المواطنين ويعتبر مصرف الغربية الرئيسي من أكثر المصاريف عرض للتلوث نتيجة صرف مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة حيث يتم صرف مخلفات الصرف النهاي لـ ٤١ منشأة صناعية و ٣٢ محطة صرف صحي بمحافظات الغربية وكفر الشيخ ودمياط . وتمثل محافظة الغربية أكبر نسبة لمصادر التلوث لهذا المصرف حيث يتم القاء مخلفات الصرف النهائي غير المعالج لـ ٤٠ مصنعا كما يتم صرف الصرف النهائي غير المعالج لـ ٩ محطات صرف صحي تقع بزمام محافظة الغربية ويبلغ اجمالي كميات الصرف الصحي والصناعي غير المعالجين التي تصب بمصرف الغربية الرئيسي حوالي ٣٠٠ الف متر مكعب يوميا وهذه الكميات تؤدي الي تلوث مياه الصرف التي يتم خلطها بمياه بعض الترع لاستخدامها في ري الأراضي الزراعية. ونظرا لشدة تلوث مياه الصرف فإن ذلك يؤثر علي نوعية مياه الترع المخلوطة بمياهه والمقرر لري ٢٥٠ الف فدان ويجب الزام كل الجهات المعنية هي وزارة الإسكان والدولة لشئون البيئة لعمل المعالجات اللازمة لهذه المخلفات طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ٨٢ في الوقت نفسه فإن نتائج تحليل العينات المأخوذة من الصرف النهائي لمحطات المعالجة التابعة لشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالغربية تؤكد عدم مطابقتها للمعايير لزيادة المواد العالقة والاكسجين المستهلك كيماويا والاكسجين الحيوي الممتص والكبريتات والزيوت والشحوم بالإضافة الي وجود كلور مثبط وعدم مطابقتها بكتريولوجيا حيث اسفرت نتائج تحليل العينات عن عدم مطابقة ١٩١ عينة من اجمالي ١٩٥ بنسبة ٩٨ % وذلك من العينات التي تم اخذها من محطات بقري الغربية مما يؤكد ان الشركات القائمة علي تشغيل وصيانة محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي والتي تتقاضي ملايين الجنيهات شهريا لا تقوم بعملها علي الوجه المطلوب وقد نفقت الاف الأطنان من الأسماك بمياه النيل فرع رشيد بالمحافظة وبالتحديد بمركزي بسيون وكفر الزيات حيث فوجيس الصيادون بطفو كميات كبيرة من السمك علي سطح الماء تتبعت تنبعث منه رائحة كريهة. وتعددت الأراء حول أسباب نفوق الأسماك في هذه المنطقة تحديدا حيث قال الاهالي وبعض الصيادين ان نفوق الأسماك يرجع لالقاء مخلفات مصانع المبيدات بالمدينة في مياه النيل دون رقابة من الحكومة وقد طالب عدد من الأهالي محافظ الغربية بضرورة التحرك السريع والاتصال بمحافظ الجيزة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف تصريف مخلفات مصرف الرهاوي وأبو رواش في فرع رشيد حماية لصحة ابناء المحافظة. ان نهر النيل فرع دمياط امتلأت ورد النيل دون قيام الجهات

المختصة بعمل اللازم مما تتسبب في اهدار كميات كبيرة من مياهه بالإضافة الي انه يحظي بنسبة كبيرة من التلوث خاصة نظرا لقيام البعض بالقاء مياه الصرف الصحي بالنهر وخاصة المصرف الذي يقع عند قرية الناصرية التابعة لمركز سمنود ناهيك عن التعديات الصارخة بداية من قرية تفهنا العزب التابعة لمركز زفتي وانتهاء بآخر قرية بمركز سمنود امام اعين وبصر المسئولين.

ل) كفر الشيخ : تعاني محافظة كر الشيخ من التلوث الشديد والتعديات التي انتشرت بطول ضفاف نهر النيل الذي يمر بثلاثة مراكز تابعة لها . ورغم عدم وجود منشآت ص صناعية علي ضفاف النيل بالمحافظة الا ان وقوعها في اقصي شمال مصر جعل جميع ملوثات المحافظات الأخري التي تصب في النهر تأتي اليها وذلك بالإضافة الي قيام بعض ابناء كفر الشيخ بتربية الأسماك داخل الاقفاص السمكية المخالفة التي انتشرت بصورة كبيرة علي طول فرعرشيد المار بالمحافظة وايضا قيام الاهالي بالتعدي علي حرم النهر والبناء علي اراضي طرح النهر وصرف مخلفات هذه المباني السكنيه بمياه النيل، ما اندي نتشار ور النيل علي مساحات شاسعة بفرعرشيد الي تعفن المياه لعدم وصول الهواء والضوء اليها ويوجد مسطح مائي اخر بالمحافظة لا يقبل اهمية عن نهر النيل ويتمثل في بحيرة البرلس ثاني أكبر بحيرة علي مستوي الجمهورية والتي شهدت خلال السنوات الماضية تعديات علي مساحات ضخمة حيث قام اصحاب المزارع السمكية باقتطاع اجزاء كبيرة منها وصرف مخلفات مزارعهم في البحيرة أن أكثر التعديات خطورة علي النهر هي الاقفاص السمكيه وتم عمل العديد من الحملات بالتنسيق بين محافزتي كفر الشيخ والبحيره لازالة هذه الاقفاص وتم ازالة ما يقرب من ٢٥٠ قفصا كانت مقامة علي ضفاف النهر بمراكز فوة ودسوق ومطوبس التابعين لكفر الشيخ خلال آخر حملة ورغم نجاح الحملة الأخيرة التي تم شنها منذ حوالي ٣ أشهر ي القضاء تماما علي الاقفاص اسمكية الا أن هذه الأقفاص بدا. في الظهور مرة أخري ويتم حاليا اعداد حملة مكبرة لازالتها وأوضح ابو غنيمة ان المصدر الاساسي لتلوث النيل بكفر الشيخ هو مصانع مدينتي والبحيرة والتي تصب مخلفاتها في النهر مباشرة. المحافظة خالية من المنشآت الصناعية التي تطل عي نهر النيل وان معظم الملوثات تصل الي المحافظة من خلال المحافظات المصب التي ينتهي عندها فرع رشيد ويصب فيالبحر المتوسط واوضح ان الملوثات والتعديات التي تأتي من داخل نطاق المحافظة تتركز في الاقفاص السمكية والمباني المخالفة علي ضفاف النهر وبالنسبة لانتشار ورد النيل ومساعدته علي انتشار التلوث اكد وكيل وزارة الري انه يتم حاليا رفع وتنظيف النهر من ورد النيل عبر ٦ حفارات

تعمل يوميا بمراكز المحافظة المطلة علي النيل. يتم التنسيق مع محافظة البحيرة لاجراء حملة امنية مكبرة لازالة الاقفاس السمكية من نهر النيل امام مراكز دسوق وفوه ومطوبس ومركز رشيد بالبحيرة موضحا ان الاقفاص السمكية هي المصدر الرئيسي لتلوث مياه فرع رشيد مما يؤثر علي صلاحية مياه الري والشرب كما يتم الاعداد لحملة ازالات للتعديات علي حرم النهر وبالنسبة لبحيرة البرلس فإنه يجري حاليا تطهيرها من التعديات الواقعة عليها وقامت شرطة المسطحات المائة بالتعاون مع هيئة الثروة السمكية بازالة التعديات علي مساحة ١٤٥ الف فدان بالبحيرة بطول ٣٥ كيلو متر.

ف) الشرقية: تئن المجاري المائية بمحافظة الشرقية التي تستمد مياهها من ترع الاسماعيلية وفاقوس وأبو الأخضر وبحر مويس لتعرضها لهجمات شرسة تلوث مياهها العذبة وتشل خطرا داهما لجميع صور الحاية علي الأرض ويناشد الشراقوة المسئولين بضرورة التصدي لجميع صور التلوث لهذه المجاري وتشديد العقوبة علي مرتكبي هذه الجرائم التي تمثل جريمة قتل جماعي لجميع صور الحياة علي الأرض تنتشر بمحافظة الشرقية مجار ومصارف مائية بأطوال ٤ الارف و ١٠٠ كيلو متر مربع وبدلا من الحفاظ عليها باعتبارها شريين الحياة نجد انها انها تتعرف لجميع صور التلوث خاصة التي تخترق القري المحرومة من مشروعات الصرف الصحي حيث دأب الأهالي علي شقط مياه المجاري من الطرنشات الملحقة بمنازلهم بالسيارات والجرارات المخصصة لذلك وتفريغها بالترع علي مرأي ومسمع من الجميع ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل يقوم اصحاب مصانع الألبان بالقاء مخلفاتهم في تلك الترع والمجاري والتي تمثل كارثة بيئية وصحية كبري لاحتوائها علي مواد تشكل خطرا داهما علي صحة الانسان وطالب بضرورة تشديد الرقابة وتحرير محاضر للمخالفين واحالتهم للنيابه العامة ليكونوا عبرة لغيرهم. صور التعدي علي المجاري المائية متعددة وحدث لا حرج من أبرزها قيام المنشآت بصورة عشوائية علي جسور الترع بصرف مخلفاتها الأدمية عليها وتلك الأفعال تمثل جريمة في حق حضارة مصر وجريمة قتل جماعي لجميع صور الحياة حيث انها تصيب الانسان والحيوان والاراضي الزراعية بأضرار مدمرة وجسيمة وطالب بضرورة تغليظ العقوبات علي مرتكبي وقائع تلويث المياه تتعرض المجاري المائية لكارثة بيئية حيثيقوم اهالي القري بصفة خاصة بالقاء القمامة ومخلفات البناء والهدم بداخلها نظرا لعدم وود اساليب للتخلص منها ويترتب علي ذلك بطء حركة المياه بداخلها وعدم وصولها لنهايات الترع وبوار الاف من الأفدنه .. وطالب بضرورة تفعيل دور الجمعيات الاهلية في منظومة النظافة وان يثف مسئولو الري عمليات التطهير ورفع المخلفات منها اولا بأول لتحقيق الانسانية منها وأن

يتم انشاء مراكز تجميع للقمامة في القري ونقلها للمدافن الصحية ظاهرة تلوث المجاري المائية والتي برزت خلال السنوات الماضية تمثل انعدام الوعي البيئي لدي المواطنين وأصحاب المصانع والب بضرورة تفعيل دور الجميعات الأهلية والمجتمع المدني وتكوين فرق عمل لتوعية الأهالي خاصة بالقري بخطورة تلوث الترع والتي تلحق اضرارا جسيمة بالأنسان والحيوانات والنباتات والأسماك. لقد ادركت المحافظة خطورة ظاهرة تلوث المجاري المائية وتم تحديد اسبابها ووضع آليات للقضاء عليها . حيث يتم حاليا تنفيذ مشروع لتطوير تلك المجاري بتمويل قدره ٦ ملايين دولار من البنك الدولية يتم تنفيذه في مصرف التلين بمركز منيا القمح في المرحة الأولي باعتباره بؤرة تلوث خطير.

ق) المنوفية : اصبح المجري المائي لنهر النيل بعدد من المناطق بمحافظة المنوفية مرتعا لمظاهر التلوث نظرا لما يشهده من القاء للمخلفات بشتي انواعها في مياهه ولعل اكثر تلك المخلفات خطورة هي المخلفات الصناعية والتي يتم القاؤها وسط حالة من اللامبالاة الغربية وهو مايلقي بظلاله علي ارتفاع معدلات الاصابة بالأمراض المزمنه بقري المحافظة والتي شهدت اقامة معهد قومي للكبد لعلاج ضحايا التلوث فضلا عن ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الفشل الكلوي. وتبدو المشكلة اكثر وضوحا خلال مصرف الخضراوية الواقع بزمام مركز قويسنا خلف المنطقة الصناعية والذي يشهد كارثة بيئية مدوية نظرا لالقاء مصانع تلك المنطقة لمخلفاتها الصلبة والكيماوية عبر المجري المائي للمصرف المتصل بنهر النيل ومازاد من حجم المشكلة انه يخترق اكثر من ٢٠ قرية تنتشر بمركز قويسنا بزراعاتها وحياتها البشرية وانماطها الاقتصادية المختلفة والتي لا غني لها عن مياه النيل ويعود تخضم المشكلة الي ان منطقة قويسنا الصناعية اقيمت بدون عملية ترفيق ويجيب الاهتمام بترفيقها او اقامة محطة عملاقة للصرف الصحي تستوعب جميع مخلفات المصانع ونفاياتها الخطيرة والتي يتم التخلص منها للأسف الشديد عبر احد البرابخ التي تنقل سموم تلك المصانع لمياه النيل دون اعتبار لأدمية البشر أو أدني اعتبار لصحتهم. وقد حذر احد أحد التقرير الصادر عن معهد بحوث البيئة ان ما يحدث لمصرف الخضراوية يمثل كارثة بيئية بكافة المقاييس بوصفه جزءا متصلا بمجري نهر النيل حيث يتعرض الصمرف للتلوث الصناعي فضلا عن تسرب المخلفات الزراعية والقمامه والحيوانات النافقة التي تصيب المجري لمائي العذب ناهيك عن التلوث الحراري الناتج عن القاء هذه المخلفات مذابة في مياه ساخنه وتسرب مياه الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات الحشرية وباقيا الأسمدة الكيماوية ونمو بعض النباتات المائية مثل ورد النيل وكل هذه الملوثات تفسد النيل وتهدد مياهه كما أكدت

دراسة حقلية تضمنت رصد التلوث بالعناصر الثقيلة فيمياه مصرف الخضراوية والأراضي الزراعية المحيطة به وكذلك النباتات المختلفة المزروعة بالمنطقة مشيرة الي نتائج مذهلة حيث تلاحظ ارتفاع المحتوي من الأملاح الكلية الذائبة مما يسبب اضرارا للنباتات التي تروي بها وان المحتوي من المواد الصلبة المعلقة الكلية اعلي من الحدود المسموح بها. فقد اوصت لجان المتابعة بوضع المصرف تحت الرقابة المستمرة لمنع عربات الكسح من القاء مخلفاتها بالمصرف ومنع الأهالي من القاء الحيوانات النافقة به واغلاق مواسير الصرف الصناعي التابعة للمصانع والشركات المفتوحة علي المصرف وعدم السماح للمصانع بالقاء مخلفاته الا بعد اجراء معالجة كاملة لمياه الصرف وفقا للمعايير البيئية قبل القائها بالمصرف . وفي نفس السياق كانت وزارة الموارد المائية والري قد قررت اغلاق ٤ شركات مخالفة لم توفق اوضاعها بالمنطقة الصناعية بقويسنا حتي الان حيث تقوم بصرف مخلفاتها الملوثة في المجاري المائية. وعلي صعيد اخر يواجه أكثر من ٤ الاف صياد بمحافظة المنوفية محنة شديدة اثر توقف نشاطهم بسبب سوء حالة المياه بالبحر الفرعوني والذي يعد مصدرا رئيسيا لكثير من الأسر بمراكز المحافظة لسب لقمة العيش كما تفاقمت المعاناة التي يمرون بها بسبب ازمة التعديات علي المسطح المائي للبحر سواء بالمباني المنتشرة علي جانبيه وتزاي عمليات الردم والقاء المخلفات فيه بما في ذلك مخالفات الصرف الصحي للمنازل التي تلقيها سيارات الشفط اضافة الي مخلفات غسيل السيارات وعوادم محطات الغسيل ومخلفات الصرف الزراعي من القري المطلة علي البحر الفرعوني بمسطحه المائي ومنها قري كفر الخضرة وقلتي والفرعونية وتلوانه وفر فيشا بعيدا عن الرقابة ويطالب أبناء المنوفية الجهات المسئولة بضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية هذه المجاري المتفرعة من نهر النيل من التعديات الفجة من قبل المصانع واصحاب السطوة وتشديد الاجراءات الرادعة ضد المخالفين.

الخطة الزرقاء :

لأن "التلوث ليس له وطن"، وضع مرفق البيئة العالمى "الخطة الزرقاء" لدراسة التدهور البيئى بحوض البحر المتوسط، وتقويم الآثار من حيث الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تستهدف مصر كدراسة حالة هذا العام، وفي السياق نفسه أقام جهاز شئون البيئة "ورشة عمل"، لتناول هذا الموضوع، بمشاركة متخصصين من وزارات: الطاقة، والسياحة، والرى، علاوة على هيئة الثروة السمكية، والمعهد القومى لعلوم البحار، والنقل البحرى، ومحافظة الإسكندرية.أن المقصود ب"الخطة الزرقاء" دراسة حالة التدهور البيئى فى ٢٢ دولة شمال وجنوب البحر المتوسط من أجل التعاون بينها فى إعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة والبنك الدولى .وقياس وتقويم

البعدين الاجتماعى والاقتصادى لوضع خطة عمل لتنمية دول حوض البحر المتوسط بما فيها مصر.ويبلغ حجم الدعم لهذه الدراسة ٤٠٠ ألف يورو، والغرض منها متروك لمصر، وقد تمت فى لبنان وتونس والمغرب، بحيث يتم هذا العام دراسة الحالة بمصر، وهي دراسة تستهدف أيضا رفع القدرات الخاصة لوزارة البيئة. وبالنسبة لمشروع قناة السويس الجديدة فله منهجية فى هذه الدراسة إذا رغبت مصر فى تنفيذ الأنشطة الاستثمارية، وإجراء تقويم لها.وعن قياس خطورة التدهور البيئى أشار بيير ستروسيير مستشار المنظمة الدولية المعنية بإعداد الدراسة إلى أن التوصيات التى تسعى الدراسة لتنفيذها وضعت تقديرا لمؤشرات الهدر البيئى فى منطقة البحر المتوسط بقيمة ٣٦٠ مليون يورو، بينما تبلغ قيمة إسهاماتها للدخل القومى بقيمة ٩٠ مليون يورو، وبقدرة ٤، ٢ مليون وظيفة .

أن هذه الأرقام تدل على مدى خطورة الهدر البيئى، فعدم تنفيذ أى نشاط سياحى أو نقل أو صيد بطريقة غير مستدامة يكون له آثاره السلبية ليس على البيئة فقط، ولكن على الجانب الاجتماعى والاقتصادى أيضا. فالبيئة مشتركة بين كل الأنظمة داخل المجتمع .

وعن طبيعة وشكل الدراسة أن المشروع القومى للحوكمة سيكون عن طريق خريطة طريق لجمع البيانات، والجمع بين البعد البيئى والبعدين الاجتماعى والاقتصادى خاصة للمشروعات ذات الصلة بالبيئة البحرية. "أمامنا تحد لتقييم تكلفة التدهور عن مظاهر التدمير البيئى سواء كانت التأثيرات كيميائية أو فيزيقية، وسوف تركز الدراسة على صيد الأسماك والمزارع السمكية والنقل البحرى والسياحة البحرية وإنتاج الطاقة واستخراج المواد الملحية وكابلات الاتصالات، على أن تنتهى فى مارس ٢٠١٥ وعلى المستوى الأقليمى أوضح أنه يتم الجمع بين نتائج الدراسات، وإجراء تحليل مقارن بين الدول .

سيتم إعداد فرق ومجموعات للقيام بالدراسة فى الأماكن المختلفة، وتحليل المشكلات من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد التكاليف من أجل رسم صورة متكاملة، مع تنمية الموارد البشرية، وإمكان إضافة البحيرات داخل مصر ضمن هذه الدراسة.

أهم التحديات المستقبلية :

ساهمت الزيادة السكانية المضطردة في مصر إلي جانب النمو الصناعي والزراعي المرتبط بها إلي الزيادة السريعة في الاحتياجات المائية. حيث زاد عدد السكان في مصر من ٣٨ مليون عام ١٩٧٧ إلي ٦٦ مليون عام ٢٠٠٢ ومن المتوقع أن يصل عدد السكان إلي مائة مليون نسمة في عام ٢٠١٧ . ويتمركز هؤلاء السكان في وادي ودلتا نهر النيل حيث يستقر ٩٧% من عدد السكان

في ٤% من مساحة الأراضي المصرية. ولتخفيف الضغط المتزايد علي الوادي والدلتا فقد قامت الدولة بتنفيذ برامج طموحة لزيادة المساحات المأهولة بالسكان عن طريق مشروعات التوسع الأفقي في الزراعة إلي جانب خلق مناطق صناعية ومدن سكنية جديدة. وتحتاج التنمية المختلفة إلي المياه كعنصر أساسي بينما حصة البلاد من مياه النيل محدودة بجانب محدودية فرص تنمية موارد مائية أخري في المستقبل . وقد أدت الزيادة السكانية والنمو الصناعي والزراعي أيضا إلي تدهور نوعية المياه مما يهدد الصحة العامة والبيئة ويقلل من كميات المياه ذات النوعية الجيدة والتي يمكن إعادة استخدامها . ومن ثم فقد قامت الدولة بمجهودات وبرامج كبرى لإمداد كافة المواطنين بمياه الشرب النقية وكذلك لمعالجة الصرف الصحي والصناعي ولكن ما زالت تلك البرامج غير كافية مما يؤدي إلي تدهور نوعية المياه في بعض المناطق بحيث أصبحت أقل من المعايير المطلوبة .

استراتيجية مواجهة التحديات :

إن الهدف الرئيسي لإدارة الموارد المائية هو دعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال توفير المياه المطلوبة لهذه الأنشطة كما ونوعا وقت الاحتياج إليها مع الأخذ في الاعتبار جميع المحددات الطبيعية والمالية . إلا أنه نتيجة للزيادة المضطرة للاحتياجات المائية مع محدودية الموارد المائية كما هو موضح بالميزان المائي فإن توفير المياه للجميع لم يعد أمرا ممكنا في جميع الأحوال . وبالتالي فإن إدارة الموارد المائية لم تعد مقصورة علي توفير المياه فقط ولكنها تمتد أيضا لمحاولة التأثير علي مستخدمي المياه بغرض ترشيد استخداماتهم المائية وذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام المياه، حماية نوعيتها بمنع وصول الملوثات للمجاري المائية وهذا بطبيعة الحال يعتبر أفضل من معالجة المياه بعد تلويثها. ومن خلال ما سبق يمكن الوصول إلي ثلاثة نقاط أساسية تلخص التحديات التي تواجه مصر في المستقبل وهي :

* محدودية الموارد المائية مع الأخذ في الاعتبار أن احتمالات الزيادة في المستقبل محدودة أيضاً.
* تزايد الاحتياجات المائية بشكل مضطرد بمعدلات كبيرة .
* تدهور نوعية المياه والذي يعتبرا خطرا علي الصحة العامة كما يعتبر خطرا علي التنمية الاقتصادية.

وقد استلزم الأمر وضع إستراتيجية لمواجهة هذه التحديات ووضع الإطار العام لسياسة مائية قومية يتم تنفيذه عن طريق خطة قومية من خلال مجموعة من الإجراءات والبرامج والأنشطة والتي

سيكون لها مردود إيجابي كبير سواء بالنسبة للمشكلات أو الأهداف وهو ما سوف نتعرض له في هذا الجزء وقد تم تقسيم الاجراءات المقترحة إلي ثلاثة محاور رئيسية وهي :

١. تنمية الموارد المائية الحالية .

٢. تحسين كفاءة استخدام المياه في مختلف القطاعات .

٣.حماية الصحة العامة والبيئة .

هذا ويستوجب الأمر تدعيم الاجراءات (الفنية) ببعض الإجراءات المؤسسية والمالية والتي من شأنها المساعدة والتمهيد لتنفيذ هذه المحاور، وفيما يلي ملخص للإجراءات الخاصة بكل محور .

إجراءات تنمية الموارد المائية : التحديات :

إن الزيادة المطردة في تعداد السكان في مصر وكذلك الأنشطة الصناعية والزراعية قد أدي إلي زيادة الاحتياجات المائية بكافة القطاعات حتى وصلت إلي الحد الأقصي . ولتخفيف الضغط والكثافة السكانية العالية فإن الحكومة بدأت بعض البرامج الطموحة لزيادة المساحة المأهولة بالسكان عن طريق مشروعات التوسع الأفقي في قطاع الزراعة وكذلك إنشاء المدن الصناعية والسكنية الجديدة في الصحراء. وبصفة عامة فإن كل برامج التنمية المقترحة تتطلب توافر المياه بالكم والجودة المناسبة وهو ما يمثل الأكبر نظرا لمحدودية الموارد المائية سواء النيلية أو الجوفية أو أي مورد آخر .

أهداف السياسة المائية المتعلقة بتنمية الموارد المائية :

تهدف مجموعة الإجراءات بهذا المحور إلي توفير موارد مائية إضافية من خارج البلاد عن طريق زيادة الموارد المائية المتاحة مياه النيل أو من داخل البلاد عن طريق زيادة السحب من المياه الجوفية العميقة وكذلك حصاد الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر.

الإجراءات : زيادة الإيراد المائي المتاح من نهر النيل :

إن استمرار التعاون الجاد المثمر مع دول حوض النيل لتنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها والتي تؤدي لزيادة حصة مصر من مياه النيل يعتبر أحد أهم الأجراءات التي تتبناها مصر في الوقت الحالي. وتهدف مصر إلي لعب دور رئيسي في مبادرة حوض نهر النيل وذلك من خلال توحيد الرؤى بين هذه الدول لاستمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالاستخدام العادل للمياه وتحقيق أقصي استفادة من الموارد المائية المشتركة لدول حوض النيل . وتعتمد زيادة الإيراد المائي لبحيرة ناصر بشكل كبير علي تنفيذ مشروعات تقليل الفواقد المائية في حوض النيل حيث العديد من المستنقعات التي يتبخر منها كميات كبيرة من المياه ويعتبر استكمال المرحلة

الأولي من قناة جونجلي الاختيار الأول في هذا الشأن وهو ما تضمنه السيناريو المتفائل بالخطة القومية للموارد المائية (نظرا لصعوبة التنفيذ في الوقت الحالي لوجود بعض المشكلات الداخلية بالسودان). وعلي الجانب الآخر هناك تحفظ من بعض المنظمات الممولة من تأثير تلك المشروعات علي البيئة ويمكن الرد علي هذا التحفظ بأن استصلاح المستنقعات علي نطاق صغير في بعض المناطق بالحوض يمكن أن يقلل من التأثيرات البيئية السلبية وفي نفس الوقت سوف يتيح الفرصة للتنمية الزراعية الشاملة والمتكاملة. ومن الإجراءات الآخري التي تهدف إلي زيادة الإيراد المائي الواصل إلي بحيرة ناصر، دراسة تعديل نظام تشغيل خزان السد العالي حيث أن نظام التشغيل الحالي يعتمد علي ضمان صرف ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا خلف الخزان بينما يعتمد نظام التشغيل المقترح علي تحديد كمية المياه المنصرفة من الخزان طبقا لحجم الإيراد المائي المتاح ولمناسيب الخزان. حيث يتم صرف كميات كبيرة من المياه خلال الفترة التي تشهد مناسيب عالية للخزان مما يقلل من المياه المنصرفة لمفيض توشكي من ناحية ومن ناحية أخري فأن تقليل توسط المناسيب في الخزان يقلل كمية المياه المفقودة بالبخر . بينما يتم تقليل كمية المياه المنصرفة من الخزان في فترة المناسيب المنخفضة وبفرض أن تقليل المياه المنصرفة من الخزان يتم في حدود ١٠% فإنه علي المدي البعيد وفي حالة انخفاض مناسيب التشغيل بالبحيرة فإن متوسط الزيادة المتوقعة في كمية المياه المتاحة من البحيرة تقدر بحوالي ٢ مليار متر مكعب في السنة وبصفة عامة فإن هذا الإتجاه المقترح جاري دراسته بوزارة الموارد المائية والري .

توفير موارد مائية غير تقليدية :

من المعروف أن تنمية الموارد المائية بمصر محدودة فمثلا يمكن زيادة السحب السنوي من المياه الجوفية العميقة من٩٠٠ إلي ٤.٠ مليار م٣ / سنة منها ٣.٥ مليار م٣ في الصحراء الغربية وهو مورد غير متجدد وبالتالي غير دائم وعليه فإنه يجب مراقبتها بدقة والحفاظ عليها كمورد استراتيجي، ويعتبر السحب من المياه الجوفية الغير عميقة في الوادي والدلتا حتى ٨.٤ مليار متر مكعب سنويا حل مناسب (مع إعطاء الأولوية للاستخدام كمصدر لمياه الشرب) بالرغم من وجود بعض المحددات مثل تأثره الشديد بالتلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة علي سطح الأرض كما أن زيادة السحب منه لا يزيد من الموارد المائية المتاحة نظرا لأن هذه المياه يتم شحنها بصورة طبيعية من النيل . ولذلك فإن إدارة هذه المصادر يحتاج لمزيد من العناية والاهتمام بمراقبة مناسيب المياه الجوفية، وإصدار التراخيص ومنع التلوث . أما بالنسبة للمياه قليلة الملوحة (المسوس) فيلزم دراستها بالتفصيل لتحديد المواقع المثلي للآبار ذات التصرفات الكبيرة وكذلك دراسة مدي التغير في

درجة ملوحه هذه المياه في المستقبل وبناءا علي نتائج هذه الدراسات سيتم تحديد مدي إمكانية استخدام هذه المياه في الزراعة أو المزارع السمكية ومن المقترح أن تتم هذه الدراسة في مناطق مختارة مع الأخذ في الاعتبار تحديد الأثار البيئية علي مثل هذا الاستخدام . كما يمكن زيادة الموارد المائية عن طريق رفع كفاءة إستخدام مياه الأمطار والاستفادة بمياه السيول وتحلية مياه البحر. وتحقق إقامة بعض السدود الصغيرة لتخزين مياه السيول جدوي إقتصادية عن طريق الإستفادة من هذه المياه بالإضافة إلي تفادي الخسائر البيئية الناجمة عن هذه السيول. وتعتمد تحلية مياه البحر (أو المياه الجوفية قليلة الملوحة) في الساحل الشمالي والأماكن النائية بشكل أساسي علي الاحتياجات المائية لهذه المناطق مما يتطلب توفير من الاستثمارات لهذا الغرض.

مياه النيل :

* دعم التعاون مع دول حوض النيل من خلال مبادرة حوض النيل .

المياه الجوفية :

* الاستفادة من المياه الجوفية العميقة في الصحراء الغربية مع عمل متابعة ومراقبة لضمان الاستدامة .

* تحديد إمكانية وكميات السحب من المياه الجوفية العميقة في سيناء والصحراء الشرقية .

* دراسة الاستفادة من المياه الجوفية متوسطة الملوحة في الزراعة والمزارع السمكية من خلال مشروعات تجريبية .

* الإدارة الجيدة لخزان المياه الجوفية السطحي للنيل والدلتا(المراقبة – عمل التراخيص – تحديد أولويات الاستخدام – حماية الخزان من التلوث).

مياه الأمطار والتلوث :

* تعظيم الاستفادة من المشروعات الصغيرة لتجميع مياه الأمطار علي الساحل الشمالي للبحر المتوسط .

* التقليل من مياه الري أثناء وبعد موسم الأمطار في شمال الدلتا. (تحقيق التوافق بين التصرفات والاحتياجات) .

* عمل دراسات الجدوي لتجميع وحصاد مياه السيول في سيناء .

تحلية المياه في المناطق الساحلية :

* زيادة معدلات تحلية المياه خصوصا في مناطق التجمعات السياحية "الساحلية".

إجراءات الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة : التحديات :

نظراً لزيادة الطلب علي المياه وصعوبة توفير موارد مائية إضافية فإن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو رفع كفاءة استخدام المياه وذلك بتعظيم الإستفادة من الموارد المائية المتاحة، أما التحدي الآخر فيتمثل في إيجاد أسلوب لإدارة المياه بعدالة والذي يعكس مبدأ المساواة بين المزارعين .

أهداف السياسة المائية المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة :

يمكن تلخيص أهم الأهداف الرئيسية لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة فيما يلي :

* تحقيق أفضل عائد إقتصادي وإجتماعي لوحدة المياه والذي يؤدي إلي زيادة الإنتاج (الصناعي، الزراعي، الثروة السمكية، توليد الطاقة الكهرومائية) وتحسين فرص الاستخدام في القطاعات الأخري (مثل الملاحة والسياحة).

* إدارة المياه بالأسلوب الذي يحقق عدالة التوزيع بين المناطق المختلفة وأيضا داخل المنطقة الواحدة.

* توفير مياه الشرب بمعدلات كافية مع ضرورة مواكبة ذلك بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي .

* الوصول إلي مستوي مقبول من الاكتفاء الذاتي للغذاء .

* توفير المياه التي تتواكب مع خطة الحكومة في إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادي والدلتا .

* تحقيق التنمية المستدامة لنظام الموارد المائية .

* تقيل الفواقد من النظام المائي لنهر النيل (الفواقد للبحر، للبحيرات الشمالية، بحيرة قارون والصحراء) مع تحقيق الإتزان الملحي بأقل قدر ممكن من المياه.

الإجراءات : تحسين كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة :

تقوم وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ العديد من المشروعات كما أن هناك خطط لمشروعات مستقبلية لتحسين كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة داخل وخارج وادي النيل ومن هذه المشروعات مشروع تطوير الري (IIP) ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير الري (IIIMP) وبعض مشروعات تحسين الصرف. خاصة وأن مياه الصرف تعود في أغلب الأحوال إلي النظام مرة أخري عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي او الصحي المعالج وذلك إما بالتدفق المباشر للنيل أو بالتسرب إلي المياه الجوفية وفي هذه الحالة فإن المياه تظل متاحة للاستخدام وبالتالي يتم إعطاء أولوية للإجراءات الخاصة بتحسن كفاءة استخدام المياه في المناطق التي تفقد فيها المياه خارج النظام (البحر أو الصحراء). وهذا ما يؤكد أهمية وفعالية هذه الإجراءات

في شمال وأطراف الدلتا والوادي والواحات وأراضي التوسع الأفقي وسوف يتم ربط تنفيذ خطط التوسع الأفقي المستقبلية في الزراعة بمدي إمكانية توفير موارد مائية إضافية .

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي :

تعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي وذلك بعد خلطها بمياه الترع إجراء رئيسي لرفع الكفاءة الكلية لإدارة المياه في قطاع الزراعة وقد تم تطبيق نظام إعادة الاستخدام بالفعل علي نطاق واسع خلال السنوات الماضية وذلك برفع المياه من المصارف الرئيسية إلي الترع الرئيسية من خلال محطات طلمبات الرفع. وتكمن المشكلة الإساسية في تدهور نوعية المياه في العديد من المصاريف بسبب التلوث الناتج عن إلقاء المخلفات المنزلية والصناعية بدون معالجة في المصارف الزراعية، ومن ثم فإن خلط مياه المصاريف بمياه الترع (في العديد من الحالات) يهدد مستخدمي المياه الموجودين بعد مواقع محطات الخلط الأمر الذي أدي إلي غلق بعض من هذه المحطات في السنوات القليلة الماضية . ويتطلب الأمر لإعادة تشغيل هذه المحطات مرة أخري بذلك الكثير من الجهد لتقليل التلوث أو البحث عن بدائل أخري لإمكان إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي. وأحد هذه ا لبدائل هو استخدام مياه المصارف الفرعية والأقل تلوثا وهو ما يسمي "بالاستخدام الوسيط" وفيه يتم رفع المياه من المصارف الفرعية إلي الترع الفرعية والتي لا يوجد عليها مآخذ لمحطات مياه الشرب، مع مراعاة الإبتعاد عن المناطق التي تكون فيها المياه الجوفية معرضة للتلوث نتيجة عدم وجود أو ضعف الطبقة الطينية الحامية . ويجدر الإشارة إلي أن زيادة كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها مرتبط بإيجاد أفضل أسلوب للجمع بين إعادة استخدام مياه الصرف علي مستوي الترع الرئيسية وإعادة الاستخدام الوسيط بما يكون له تأثير ملموس في توفير المياه الأقل تلوثا بالإضافة إلي تقليل التأثيرات السلبية علي المياه الجوفية والاستخدامات الأخري للمياه . وفي إطار هذه السياسة المائية فإنه يوصي بأن يتم إعادة استخدام المياه من المصارف الرئيسية والفرعية (الوسيطة) في إطار المحددات التالية :

* في المناطق التي تفقد فيها مياه الصرف الزراعي خارج النظام المائي للنيل.
* من الترع التي ليس علها مآخذ لمحطات مياه الشرب بعد مواقع محطات طلمبات الخلط .
* المناطق التي تكون فيها المياه الجوفية محمية بطبقة طينية ذات سمك مناسب.

وتعتمد الكمية الكلية للمياه المعاد استخدامها علي درجة ملوحة المياه بعد الخلط. وبالنظر إلي زيادة الطلب علي مياه الري فإنه يمكن إعادة استخدام المياه ذات الملوحة العالية والتي قد تصل إلي ١٦٠٠ جزء في المليون الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي علي التركيب المحصولي ونوعية

المحاصيل حيث تعتبر هذه الملوحة مرتفعة بالنسبة لبعض المحاصيل. ولذلك فإن هذا الإجراء يجب أن يتم في بعض مناطق الدلتا مصحوبا بتشجيع زراعة محاصيل تحتمل درجة ملوحة عالية. كما أن التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف يتطلب ضرورة التحكم في مستوي التلوث في مياه المصاريف .

توزيع المياه :

في حال ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل وعدم تغييرها فإنه من المتوقع نتيجة زيادة الطلب علي المياه أن تزداد ندرتها ومن ثم سيصبح من الضروري مراجعة أسلوب تخصيص توزيع مياه الري. فتوزيع مياه الري بين المناطق المختلفة (الأراضي القديمة والجديدة في مصر العليا ومصر الوسطي والدلتا) يجب أن يعكس نوع من العدالة بين جميع المزارعين حاليا ومستقبلا. ولتحقيق العدالة في التوزيع يجب الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الملكية الزراعية، الاختلاف في المناخ وفواقد النقل الناتج عن طول أو قصر المساقي من المصدر وكذلك الاختلاف في جودة المياه من منطقة إلي أخري . ومن المقترح أن يتم مسبقا تحديد حصة ثابتة من المياه لكل فدان حيث سيتم توزيع المياه داخل المنطقة الواحدة بعدالة طبقا للكمية السنوية المخصصة للفدان. ويمكن علي المستوي القومي تحديد بعض المناطق لزراعة بعض المحاصيل التي تتطلب كميات مياه للري أكبر من المحاصيل الأخري (مثل الأرز وقصب السكر) مع تحديد كمية المياه الإضافية لزراعة مثل هذه المحاصيل والعمل علي منع زراعة الأرز بالمخالفة في المستقبل. وإذا ما تم تحديد الحصة السنوية فإنه يمكن للمزارعين تحديد التركيب المحصولي علي مستوي المساقي الخاصة بهم، أما علي مستوي الترعة الفرعية يتم تحديد كمية المياه المطلوبة للري والتي تتطابق مع الحصة التي سبق تحديدها للمساقي الواقعة في زمامها. وبمجرد تحديد التركيب المحصولي فإن الاحتياجات الموسمية تصبح ثابتة ومحددة وعلي أساسها تقوم وزارة الموارد المائية والري بتوفير هذه المياه. هذا ويمكن وضع ذلك في صورة اتفاقية رسمية أو بروتوكول بين وزارة الموارد المائية والري والمزارعين أو من يمثلهم (مجالس المياه أو روابط مستخدمي المياه). كما يجب الإشارة بأن تنفيذ هذا النظام الجديد من تحديد لحصة المياه وتوزيعها لن يتم بشكل سريع ولكنه يتطلب الكثير من الإصلاح المؤسسي وكذلك استثمارات ضخمة لإعادة تأهيل النظام وإقامة منشآت جديدة للتحكم في التصرفات بالإضافة إلي برنامج تدريبي مكثف لتنمية قدرات الموارد البشرية . ويعتبر إشراك المزارعين في نظام التشغيل والصيانة أمرا أساسيا وهاما لأن ذلك من شأنه أنتقال مسئولية التشغيل والصيانة من الوزارة إلي القطاع الخاص ممثلا في روابط مستخدمي المياه ومجالس المياه والتي

ستكون مسئولة مسئولية كاملة عن توزيع هذه المياه إلي كافة الترع الفرعية والمساقي . كما سيكون لها أيضا دور في التحكم في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي الغير مصرح بها وكذلك مراقبة آبار المياه الجوفية لمنع الاستخدام المخالف لها . ولكي يقوم المزارعين بتوزيع المياه علي مستوي المساقي فإن ذلك يتطلب تكوين روابط مستخدمي المياه للعمل علي تجنب الخلافات بينهم حيث تعتبر هذه الروابط ضرورية لمشروعات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير الري .

مياه الشرب والصناعة :

تعتبر إحتياجات مياه الشرب المطلوبة قليلة بالمقارنة بالاحتياجات المائية للري. إلا أنه يجب تجنب الفاقد في شبكات مياه الشرب حيث أنه لو لم يتم اتخاذ كافة الإجراءات للتحكم في احتياجات مياه الشرب وفواقد المياه الغير محسوبة فإن سعة محطات معالجة مياه الشرب لن تغطي الاحتياجات المختلفة المطلوبة عام ٢٠١٧ حتى لو تم زيادة السعة التصميمية لكل هذه المحطات وعليه فإنه يجب تخفيض كلا من الاحتياجات والفواقد بشكل جوهري .

تحذير جديد أطلقته محافظة البحر الأحمر من خطورة نقص مياه الشرب علي قطاع السياحة في الغردقة وأيضا تأثيرها علي الأهالي إذا لم يتم إيجاد حل سريع لهذه المشكلة اعتبارا من الصيف المقبل فقد أعلن رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحر الأحمر أن أشهر صيف هذا العام هي الأصعب في تاريخ المنطقة بالنسبة لمشكلة مياه الشرب وإذا لم يتم التحرك السريع وتدبر جميع الاعتمادات المالية لرفع كفاءة قطاع المياه وزيادة طاقتها الإنتاجية فإن الصيف المقبل سيكون كارثيا علي المواطنين وعلي قطاع السياحة.أن مدينة الغردقة عاصمة المحافظة يتوافر لها الآن٥٠% فقط من الكمية المطلوبة لسد احتياجات السكان والقطاع السياحي من مياه الشرب, حيث تحتاج علي أقل تقدير لنحو مائة ألف طن يوميا, بينما يضخ لها فقط٥٠ ألف طن, ولذلك تنهال يوميا مئات الشكاوي من المواطنين بسبب نقص وضعف المياه, وهناك مشكلات مماثلة في مدن أخري مثل سفاجا والقصير وأن مشكلتي الكهرباء ونقص السولار سهمتا في تفاقم المشكلة, حيث تعطل محطات إنتاج المياه يوميا بسبب هذه المشكلة.أن التوسعات العمرانية والسياحية الجديدة تحتاج لآلاف مؤلفة من أطنان المياه خلال الفترة المقبلة وهي غير متوافرة الآن, وفي حالة عدم توافر الكميات المطلوبة سوف تتوقف التنمية المستقبلية بالمنطقة. وطالب بسرعة البدء في تطوير ورفع كفاءة محطة اليسر لتحلية مياه البحر بالغردقة كحل سريع للمشكلة, وضرورة توفير مليار جنيه لقطاع مياه الشرب.فقد أعلن رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحر الأحمر أن أشهر صيف هذا العام هي الأصعب في تاريخ المنطقة بالنسبة لمشكلة مياه الشرب وإذا لم يتم

التحرك السريع وتدبر جميع الاعتمادات المالية لرفع كفاءة قطاع المياه وزيادة طاقتها الإنتاجية فإن الصيف المقبل سيكون كارثيا علي المواطنين وعلي قطاع السياحة.

وأشار إلي أن مدينة الغردقة عاصمة المحافظة يتوافر لها الآن٥٠% فقط من الكمية المطلوبة لسد احتياجات السكان والقطاع السياحي من مياه الشرب, حيث تحتاج علي أقل تقدير لنحو مائة ألف طن يوميا, بينما يضخ لها فقط٥٠ ألف طن, ولذلك تنهال يوميا مئات الشكاوي من المواطنين بسبب نقص وضعف المياه, وهناك مشكلات مماثلة في مدن أخري مثل سفاجا والقصير وأن مشكلتي الكهرباء ونقص السولار سهمتا في تفاقم المشكلة, حيث تعطل محطات إنتاج المياه يوميا بسبب هذه المشكلة.أن التوسعات العمرانية والسياحية الجديدة تحتاج لآلاف مؤلفة من أطنان المياه خلال الفترة المقبلة وهي غير متوافرة الآن, وفي حالة عدم توافر الكميات المطلوبة سوف تتوقف التنمية المستقبلية بالمنطقة. وطالب بسرعة البدء في تطوير ورفع كفاءة محطة اليسر لتحلية مياه البحر بالغردقة كحل سريع للمشكلة, وضرورة توفير مليار جنيه لقطاع مياه الشرب.

فاقد مياه الشرب :

سبعة ملايين متراً مكعباً نفقدها يوميا من إجمالي ما ننتجه وهو ٢٥ مليون متراً مكعباً.. رغم إن إجمالي الموارد المائية لمصر بحلول عام ٢٠١٧ سيكون ٨٧.٦٧ مليار متراً مكعباً منها ١٠.٥٦ مليار متراً مكعباً لمياه الشرب في الوقت الذي من المتوقع أن يصل فيه عدد سكان مصر إلي ٩١ مليون نسمة ليصبح نصيب الفرد من المياه ١١٤ متراً مكعباً وهو مؤشر يؤكد حدوث ندرة في المياه النقية .ورغم كل هذه المياه المفقودة من مياه الشرب هناك الآلاف من المناطق المحرومة عجزت الشركة عن توفير كوب مياه نظيف لكل مواطن مطلوب فورا وقبل قدوم الصيف التخطيط لحملات توعية لترشيد المياه وعدم الاسراف بعدم رش الشوارع وغسل السيارات ومسح السلالم فإننا نعاني من زيادة نسبة الفاقد حيث نفقد يوميا ٣٠% من مياه الشرب النظيفة في حين ما تفقده كل دول العالم من ١٥ إلي ٢٠% بينما لا يتجاوز الفاقد في اليابان ٤% يجب أن نحافظ علي مواردنا من المياه خاصة بعد إعلان مبادرة دول حوض النيل بإقامة عدد من السدود علي مجري النيل ومنها السد الأثيوبي والذي يحتجز أكثر من ١٥ ملياراً متراً مكعباً سنويا. قامت الدولة خلال الـ ٣ سنوات الماضية بوضع ميزانية تتراوح ما بين ١٤ و١٥ مليار جنيه ومن خلال هذه الميزانيات شهدت الدولة طفرة في تنفيذ مشاريع الصرف والمياه في الخطط السابقة تم تغطية كثير من القري والمدن بمياه الشرب ونظرا للزيادة السكانية السنوية التي تصل لمليون و٧٠٠ ألف نسمة فإننا نحتاج لملياراً ونصف سنويا لمواجهة التوسعات العمرانية وتحسينا للخدمة. هناك استراتيجيات ودراسات وخططاً

عديدة حتي لا يتم التأثير علي كمية مياه الشرب في حال توقيع اتفاقية بورندي وتقليل حصة المياه واقتطاع ١٥ ملياراً متراً مكعباً منها وأن حصة مياه الشرب لن تتأثر من اجمالي ٥٥.٥ مليار متر مكعب في السنة لأنه نسبتها لا تتعدي الـ ١٢% وإنما ري الأراضي الزراعية يستحوذ علي ٨٥% من هذه المياه والباقي للصناعة .لذلك لابد من وضع قانون للمياه سواء برش الشوارع وغسل السيارات والتعدي علي خطوط الشركة وأن تكون العقوبة جنائيه بالحبس والغرامة فالشركة لا تملك أي سلطة قضائية .ويري أن في بلاد العالم كله يتم توفير من ١٠٠ إلي ١٢٠ لتراً للفرد في اليوم ويجب أن يتم تطبيق ذلك في مصر مقترحا أن يتم تعبئة مياه الشرب ويتم عرضها في الأسواق كما يحدث في دول الخليج حتي لا يتم إهدار المياه بهذه الصورة.

المزارع السمكية :

يوجد حاليا قيود علي إقامة المزارع السمكية علي مياه نهر النيل والترع ولكن نظرا للحاجة إلي زيادة الانتاج السمكي من المجاري الداخلية في المستقبل فإنه يلزم دراسة إمكانية مراجعة هذه القيود بشرط عدم تعارض احتياجات المزارع السمكية مع باقي الاستخدامات الأخري للمياه وأولويات كل منها بالإضافة إلي إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع تلوث المياه بسبب هذه المزارع .

الملاحة :

نظراً لزيادة الاحتياجات المائية لمختلف القطاعات في المستقبل فإنه لن يتم صرف مياه خاصة للملاحة من أمام السد العالي. حيث يجب العمل علي تطهير المعوقات الملاحية التي قد تنتج عن إنخفاض منسوب المياه بالنهر والترع الملاحية بالإضافة إلي إنشاء البنية الإساسية المطلوبة التي تضمن استمرار الملاحة عند إنخفاض مناسيب المياه .

ملخص للإجراءات الخاصة بمحور الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة : تحسين كفاءة الري:

* إستمرار مشروعات تطوير الري لإعادة تأهيل نظم توزيع المياه في المناطق ذات الأولوية (المناطق التي تفقد فيها مياه الصرف إلي خارج نظام النيل أو المناطق التي لا يفضل فيها إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي لما قد يكون لذلك من تأثير سلبي علي نوعية المياه).
* توفير خدمات التوعية اللازمة لطرق الري متضمنة جميع الأراضي الجديدة.
* تبطين الترع في الأحباس التي تعاني من فقد كميات كبيرة من المياه نتيجة التسرب .
* تسوية الأراضي بالليزر لزيادة كفاءة الري الحقلي .
* التحكم في مياه الصرف أثناء فترات زراعة الأرز .
* تطبيق طرق الري الحديثة في كافة الأراضي الجديدة ذات التربة الرملية الخفيفة

* تطبيق طرق الري الحديثة تدريجيا في الواحات لتحل محل طرق الري التقليدية وتقليل زراعات الأرز.

إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي :

* تطبيق إعادة الاستخدام الوسيط لمياه الصرف الزراعي علي مستوي الترع والمصارف الفرعية في بعض المناطق المحددة .

* عمل أولويات لإعادة الاستخدام في المناطق: (أ) التي تفقد فيها مياه الصرف إلي خارج نظام النيل، (ب) التي لا ينتج عنها تأثير ضار علي الاستخدامات الأخري "مياه شرب"، (ج) التي تكون عندها المياه الجوفية أقل عرضة للتلوث.

* السماح بدرجات أعلي من الملوحة بعد الخلط مع مياه الصرف .

رفع كفاءة إدارة المياه :

* الإجراءات المؤسسية وتشمل:

* إستكمال آلية التوافق بين الموارد والاحتياجات .

* إنشاء مجالس المياه علي مستوي مراكز الري .

* تحقيق اللامركزية في إدارة المياه .

* مواصلة إنشاء روابط مستخدمي المياه علي مستوي المساقي والترع الفرعية .

* تخصيص المياه وتشمل :

* تخصيص المياه لكل منطقة يتم بناءاً علي إعطاء فرص متساوية للمزارعين.

* تخصيص المياه داخل كل منطقة يتم بناءاً علي حصة محددة سنوياً للفدان وهذا يتطلب تطوير البنية الأساسية حتى تسمح بذلك .

* توفير الاحتياجات من المياه لكل موسم للزراعة من خلال اتفاقيات يتم عقدها بين وزارة الموارد المائية والري ومجالس المياه .

* ملخص الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة والإستخدامات المنزلية .

تطوير البنية الأساسية لتوزيع المياه :

* إعادة تأهيل نظم الري ووضع أجهزة قياس التصرفات عند المواقع الرئيسية.

* إنشاء بوابات قياس معايرة عند مآخذ الترع الفرعية .

* إنشاء بوابات ووسائل تحكم وقياس عند منتصف أو نهايات الترع الفرعية .

* عمل هدارات وبوابات إضافية في المناطق التي تتطلب ذلك علي شبكة الترع.

* رفع كفاءة شبكات الري حتى يتسني التحول من الإدارة بالمناسيب إلي الإدارة بالتصرفات .

تنمية القدرات والمهارات :

* تدريب المهندسين والفنيين من وزارة الموارد المائية والري وأعضاء مجالس المياه علي الإدارة المتكاملة للمياه .

الصيانة :

* توفير أماكن ووسائل لتجميع المخلفات والنفايات في المناطق الريفية .

* مقاومة الحشائش في المجاري المائية ميكانيكيا أو بتربية الأسماك التي تتغذي عليها .

الإجراءات الخاصة بمياه الشرب والصناعة :

* إدارة الاحتياجات وتشمل :

* تركيب وإصلاح عدادات لقياس الاستهلاك الفعلي وزيادة تعريفة الاستهلاك في صورة شرائح تصاعدية .

* زيادة الوعي العام لتقليل الفواقد من المياه .

* تشجيع استخدام تكنولوجيا حديثة أكثر توفيراً للمياه في الصناعة من خلال حوافز تشجيعية .

* التقليل من الفواقد وتشمل :

* التقليل من فواقد التسرب بإصلاح واستبدال الشبكات القديمة ووضع أولويات للمناطق ذات المشكلات الأكبر.

* التقليل من الفواقد الأخرى بإصلاح وتركيب عدادات قياس ومنع الوصلات الغير قانونية .

* إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ويشمل :

* عمل دراسات جدوى متضمنة دراسات لتقييم التأثير البيئي لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في المدن الصناعية الجديدة ومدن القناة .

الإجراءات الخاصة بالثروة السمكية والملاحة :

* مراجعة السياسات الحالية تجاه عدم السماح بالأقفاص السمكية في نهر النيل والترع .

* إزالة العوائق في نهر النيل في الأماكن الضحلة عن طريق تعميق المجري لتحقيق السيولة للنقل النهري .

إجراءات حماية الصحة العامة والبيئة : التحديات :

تنحصر الأخطار علي الصحة العامة حاليا في بعض القرى والمدن الصغيرة التي تمر بها مجاري مائية مكشوفة ملوثة بصرف صحي غير معالج، وتزداد الأخطار في المناطق الريفية. إلا أن مصادر مياه الشرب تعتبر مصادر نظيفة وخالية من التلوث فيما عدا بعض الترع والمياه الجوفية الضحلة ببعض المناطق. وتقوم محطات معالجة مياه الشرب الموجودة في صعيد مصر بمعالجة المياه السطحية والوصول بها إلي المعايير المحلية والدولية أما في مناطق الدلتا فتواجه محطات معالجة مياه الشرب مشاكل أكثر صعوبة وقد تصبح غير قادرة علي المعالجة الكاملة للملوحة والتلوث المتزايد في المياه السطحية. وفي بعض الأحيان قد تتدهور نوعية المياه في بعض الترع بحيث تكون غير صالحة كمصدر لمياه الشرب وخاصة عندما تستخدم وحدات مدمجة في تنقية المياه علي تلك الترع. وهناك اتجاه متزايد لتشجيع استخدام المياه الجوفية كمصدر لمياه الشرب وذلك بسبب قلة تكلفتها النسبية نظرا لجودة نوعية مياهها. وبوجه عام فإن نوعية المياه الجوفية جيدة ولكن هناك بعض المؤشرات التي تفيد بتدهورها في بعض المناطق ذات الكثافة الزراعية العالية وبالأخص عند إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري، كما يؤدي التصميم السيئ للبئر إلي جانب عدم حماية رأسه إلي تلوث مياه هذه الآبار. ويمثل تلوث المياه الجوفية خطراً مباشراً علي الصحة العامة نظرا لاستخدامها مباشرة دون معالجة في بعض الأحيان .

أهداف السياسة المائية المتعلقة بحماية الصحة العامة والبيئة :

تهدف هذه السياسة بشكل عام إلي توفير البيئة الصحية اللازمة للإنسان مما يرتبط إرتباطاً وثيقاً بنوعية المياه السطحية والجوفية. ويمكن صياغة أهم الأهداف المرجوة في هذا المحور في النقاط التالية :

* تحسين ظروف الصحة العامة المرتبطة بالمياه .
* استدامة استخدام المياه الجوفية (الضحلة والعميقة).
* الوصول بنوعية المياه إلي المستوي الذي يسمح باستخدامها في كافة الأغراض.

الإجراءات :

لتحقيق الأهداف السابق ذكرها يفضل أن تكون الأولوية للإجراءات التي تتعامل مع الملوثات التي تزيد بشكل كبير عن المواصفات القياسية وكذلك التي لها تأثير مباشر يعوق تحقيق الأهداف المرجوة. واعتمادا علي مبدأ "الوقاية خير من العلاج" فإنه تعطي الأولوية والأفضلية للإجراءات التي تهدف لمنع وصول الملوثات إلي المجاري المائية التي تستخدم مياهها في أغراض الشرب

والأعمال المنزلية. وإذا كان تنفيذ إجراءات منع الملوثات غير ممكنة ربما بسبب التكنولوجيا المطلوب تطبيقها أو الإمكانيات المادية فتكون معالجة الملوثات هي البديل الثاني وفي حالة صعوبة تنفيذ إجراءات المعالجة فإن البديل الأمثل يكون التحكم في الملوثات. وإتباع الإجراءات طبقا لأولوياتها من شأنه أن يقلل من الحاجة إلي موارد مالية كبيرة لمعالجة الملوثات إذا كان منع هذه الملوثات ممكناً وهو الإختيار الأكثر استخدامه. وهذا يؤكد أنه بالنسبة للملوثات التي يصعب التصدي لها من خلال حل مناسب في الوقت الحالي فإنه تقع علي الدولة (من خلال الوزارات والجهات المختلفة) مسئولية التحكم فيها مع مراقبتها لتقليل الضرر الناتج عنها .

ملوث المياه مسئول عن ملوثاته :

مما يعني أن الملوث يجب أن يدفع مقابل ما أحدثه من خسائر متمثلة في تدهور نوعية المياه وهذا ما يعرف "بمبدأ تغريم الملوث" مما يتيح استخدام عدة آليات اقتصادية منها الغرامات أو الضرائب أو فرض رسوم علي ما يلقيه من ملوثات وقد ترتبط أيضا بزيادة رسوم التراخيص مع تحفيز من يساهم في منع التلوث في نفس الوقت. حصار المياه الملوثة داخل مناطق تلويثها وعدم توصيلها للمناطق التالية: مما يعني ضرورة السيطرة على الملوثات التى تسبب تدهور نوعية المياه باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف مما يتطلب قيام بعض الجهات المسئولة بنشر الوعي بين المناطق المختلفة عن مسئوليتها تجاه مستخدمي المياه في النظام المائي. إعطاء أولوية التنفيذ للإجراءات الغير معتمدة علي تعديلات قانونية أو مؤسسية في الوقت الحالي: حيث أن التعديلات في الإجراءات المؤسسية والقوانين قد تأخذ بعض الوقت حتى تدخل حيز التنفيذ. وعليه فإنه يجب البدء بالإجراءات التي لا تحتاج إلي تعديلات مؤسسية أولا. ويمكن تصنيف تلك الإجراءات كالتالي:

* مجموعة إجراءات منع أو تقليل الملوثات .
* مجموعة إجراءات معالجة الملوثات والتي لم يمكن منعها .
* مجموعة إجراءات التحكم في الملوثات التي لم يمكن منعها أو معالجتها وذلك للحد من الأضرار الناجمة.

تعديل القوانين :

لم يكن في الحسبان عند تشريع القوانين واللوائح الحالية مستوى التدهور الذي وصلت إليه نوعية المياه في الوقت الحالي وما يستلزمه من تنفيذ للإجراءات المقترحة وبالتالي قد لا تغطي جميع جوانبها. وعلي سبيل المثال فإن قانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بوضعه الحالي يحدد معايير قد يصعب

تحقيقها . ومن ثم فإن السياسة المقترحة توصي بإدخال بعض التعديلات علي القانون لامكان تحفيز الملوثين علي تحسين أوضاعهم وتقوم الوزارات المعنية بالمساعدة علي تنفيذ الخطوات التي تساعد علي تحسين هذه الأوضاع. ويعتبر تعديل القوانين جزء أساسي من إجراءات الإصلاح المؤسسي التي تتضمنها هذه السياسة المائية .

الإجراءات اللازمة لمنع الملوثات في مياه الصرف الصناعي والزراعي : منع التلوث الصناعي :

* عمل حوافز مالية لتشجيع المنتجات الصناعية غير الملوثة للبيئة .
* عمل برامج للتحكم في الملوثات الصناعية .
* وضع فترات سماح مناسبة للصناعات لتوفيق أوضاعها .
* عمل برامج التوعية العامة .
* نقل المصانع من المناطق السكنية والواقعة علي المجاري المائية إلي المدن الصناعية الجديدة .
* فرض غرامات مرتبطة بكمية الملوثات .
* دعم المؤسسات والهيئات المسئولة عن التحكم ومراقبة التلوث الصناعي.

منع التلوث الزراعي :

* تشجيع وتحفيز استخدام طرق الزراعة الصديقة للبيئة .
* التحكم في إنتاج واستيراد المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة .
* التحكم في استخدام الأسمدة العضوية .

معالجة الملوثات المنزلية :

* معالجة مياه الصرف الصحي في المدن
* زيادة شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة .
*استعاضة تكاليف خدمات الصرف الصحي في المدن .
* خطط محلية لخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية .
* البدء في عمل خطط محلية لمعالجة الصرف الصحي في المناطق الريفية .

معالجة الصرف الصناعي :

* توفير محطات معالجة مياه الصرف بالمصانع قبل صرفها (كلية أو جزئيا).
* فصل مياه الصرف الصناعي عن الصرف الصحي .
* فرض غرامات مالية مرتبطة بكمية الملوثات الناتجة .

التحكم في الملوثات في حالة عدم منعها أو معالجتها :

* تحديد استخدامات المجاري المائية ومواصفات نوعية المياه المطلوبة لهذه الاستخدامات .
* عدم التعرض للمياه الملوثة في المناطق الريفية .
* تحويل الملوثات بعيدا عن بحيرة البردويل .
* حماية المياه الجوفية والمناطق المحيطة بالآبار من التلوث .
* اختيار مصادر صالحة لمياه الشرب .
* توفير وسائل معالجة للصرف الصحي مناسبة للمناطق النائية والمعزولة.

الإجراءات المتعلقة بالنواحي المالية والمؤسسية العامة : المحددات:

إن تنفيذ السياسة المائية القومية حتى عام ٢٠١٧ تتعدي كونها مجرد تطبيق لإجراءات فنية. فعلي الرغم من أهمية تلك الإجراءات إلا تفعيلها بشكل دائم لن يتم إلا بوضعها في صورة مؤسسية واجتماعية تدعم هذه الإجراءات وهذا يعني إعادة النظر في دور الحكومة في إدارة المياه حيث يجب أن يستبدل نظام الإدارة المركزية بهيكل يمكن من خلاله تنفيذ التنمية المستدامة في إدارة الاحتياجات بالمشاركة . ويتضمن ذلك تحقيق اللامركزية من خلال الخصخصة فعلي سبيل المثال يمكن أن يتحول دور الدولة إلي المراقبة والتحكم مما يتطلب وضع القوانين المتعلقة بإدارة المياه والتي تساندها في القيام بهذا الدور. كما يجب أن تتوافر الإرادة السياسية لدعم هذا التغيير والذي يستلزم تعريف دور واختصاص ومسئولية كل جهة أو هيئة علي مختلف المستويات بدقة عالية، ويتضمن ذلك خلق آليات للتعاون الفعال بين مختلف الجهات وتطوير النظم المالية لتمكينها من إنجاز مهامها بفاعلية .

أهداف النظام المؤسسي :

إن الهدف العام هو تطوير النظام المؤسسي ليصبح مناسباً لتنفيذ السياسة المائية المبنية علي مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وهنا يمكن وضع بعض الأهداف المحددة لذلك كالتالي :

* تفعيل مبدأ اللامركزية والمشاركة في تنمية وإدارة الموارد المائية اعتمادا علي مشاركة الجهات المعنية وتشجيع القطاع الخاص .
* خلق آلية تعاون وتنسيق فعال بين مختلف الجهات المعنية وتطوير الهياكل والنظم المالية لتمكين هذه الجهات من إنجاز مهامها بفاعلية .

الإجراءات : التطوير المؤسسي :

سيؤدي تطبيق سياسة اللامركزية والشراكة إلي تغيير دور وزارة الموارد المائية والري ليصبح دورها وضع السياسات المائية العامة والإشراف علي تنفيذها. وقد قامت الوزارة بإنشاء الوحدة المركزية

للإصلاح المؤسسي لتنسيق كافة الجهود والأنشطة لتفعيل اللامركزية والشراكة، وستقوم هذه الوحدة بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من إنشاء مجالس المياه علي مستوى الترع الفرعية وكذلك روابط مستخدمي المياه علي مستوي المساقي في تطوير المفاهيم وذلك تمهيدا لإنشاء مجالس المياه علي مستوي المراكز والتي ستقوم بدورها بتطبيق الإدارة المتكاملة للمياه والتي قد تشمل القيام بمهام التشغيل والصيانة للعديد من المكونات (المحطات، المنشآت، الترع .. ألخ) بدلا من الوزارة وقد تم إقتراح هذه التغيرات ضمن التعديلات التي تمت علي قانون (١٢) للري والصرف .

إستعاضة التكاليف والمشاركة في التكاليف :

يعتبر تطبيق نظام المشاركة أو استعاضة التكاليف إجراءاً مهما لتحفيز مستخدمي المياه بمختلف القطاعات علي الاستخدام الأمثل للموارد المائية. وتنقسم التكاليف بصفة عامة إلي جزئين أحدهما التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات والأخرى تكاليف التشغيل والصيانة . ويتم حاليا استعاضة جزء (المشاركة) من التكاليف سوءا كانت إستثمارية أو الخاصة بالتشغيل والصيانة في قطاع مياه الشرب والصناعة ومن خلال الخبرات المكتسبة من هذه التجربة يتضح ضرورة اتخاذ عدة خطوات أخري ليدرك المستخدمين مقدار التكلفة الحقيقية للتشغيل والصيانة بالإضافة للتكلفة الاستثمارية الخاصة بإنشاء محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي . وتخطط وزارة الاسكان والمرافق في الوقت الحالي لزيادة سعر الخدمة للوصول للسعر الفعلي لتقديمها مستقبلا بالتوازي مع بعض الإجراءات التي من شأنها التقليل من الفواقد بشبكات مياه الشرب بالمنازل والمصانع مع تركيب عدادات قياس المياه وكذلك تحسين كفاءة شبكات الصرف الصحي . أما في مجال مياه الري فإنه من المقترح المشاركة في تكاليف توصيل مياه الري في مشاريع التنمية الجديدة مثل توشكي وشمال سيناء وكذلك مشروع تنمية غرب الدلتا. أما في الأراضي القديمة وأراضي الإستصلاح الأخرى بالوادي والدلتا فقد تم تطبيق نظام المشاركة في التكاليف الخاصة بتنفيذ مشروعات الصرف المغطي وتطوير الري بها . ومن المقترح كذلك تحفيز مجالس المياه (علي الترع الفرعية) لتكون نواة للبدء في استعاضة تكاليف التشغيل والصيانة الواقعة في زمامات هذه المجالس ويعتبر ذلك استعاضة جزئية للتكاليف حيث أنه لا يأخذ في الاعتبار تكاليف تشغيل وصيانة الترع الرئيسية . ومن الضروري أن يتم توضيح مدي أهمية المشاركة في استعاضة التكاليف وذلك لتمويل الاستثمارات الجديدة وتشغيل وصيانة النظام المائي وسوف تقوم الحكومة من جانبها بتغطية جزء من هذه التكاليف كدعم مالي مؤقت ويتطلب ذلك أن يتم نشر وزيادة الوعي بالتكاليف الحقيقية لخدمات توصيل المياه للمستخدمين في مختلف القطاعات وذلك من خلال حملات عامة للتوعية

مع إيجاد آلية مناسبة وفعالة لمراجعة التعريفات الخاصة بخدمات توصيل المياه والعمل علي استعاضة تلك التكاليف.

مشاركة القطاع الخاص :

تتجه رؤية وزارة الموارد المائية والري في إدارة المياه إلي خصخصة بعض مسئوليات الوزارة في إدارة المياه وتكوين قطاع خاص قادر علي القيام بهذه المسئوليات مما يتطلب استعدادات جيدة وتقويم لقدرات القطاع الخاص في توصيل المياه إلي الأراضي الجديدة والمشروعات العملاقة وتحديد متطلبات هذا القطاع (السياسة المالية – القدرات الإدارية – النواحي القانونية.. إلخ) ومعرفة احتياجاته من التدريب .. وتهدف الوزارة إلي خصخصة بعض ممتلكاتها والخدمات التي تقدمها بحلول عام ٢٠١٢ . وتقوم الوحدة المركزية للإصلاح المؤسسي بالوزارة بإعداد خطة الخصخصة والبرنامج الزمني للتنفيذ . ويعد نقل بعض مسئوليات إدارة وتنمية الموارد المائية للقطاع الخاص أو جمعيات مستخدمي المياه إجراء هام لتحسين الكفاءة الاقتصادية ليس فقط في قطاع الري بل يمتد أيضا إلي قطاعات الصناعة ومياه الشرب وفي بعض الأنشطة الأخري مثل تطهير الترع والمساقي، جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي .

آلية التخطيط والتعاون والتنسيق علي المستويات المختلفة :

تم إعداد الخطة القومية للموارد المائية بحيث تكون ديناميكية قابلة للتحديث والتعديل ومن المقترح أن يتم تحديث هذه الخطة كل خمس سنوات من خلال الخطة العامة للدولة. مما يستدعي تكوين لجنة وزارية عليا (مجلس قومي للمياه) لمتابعة تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية والتي من شأنها الاهتمام بكافة السياسات المتعلقة بالموارد المائية. وسوف يتم التعامل مع الخطة القومية للموارد المائية من خلال مستويين علي النحو التالي :

* التخطيط الاستراتيجي وتحديث السياسات المائية والخطة القومية للموارد المائية (المستوى المركزي) .

* وضع الخطط التنفيذية في صورة إجراءات وبرامج وأنشطة واضحة لتحقيق أهداف محددة علي المستوى المحلي (اللامركزي).

إدراج النوع الاجتماعي :

تأخذ العديد من إجراءات الخطة القومية للموارد المائية في الاعتبار عند التنفيذ النوع الاجتماعي وخصوصا الإجراءات الخاصة بمحور حماية الصحة العامة والبيئة وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد

المائية المتاحة . وقد قامت الحكومة المصرية بوضع بعض القواعد الأساسية للسياسة المائية لتفعيل دور المرأة في إدارة المياه وعلي سبيل المثال من خلال :

* إعطاء فرص متساوية للرجال والنساء في الموضوعات التالية :

– المشاركة في الحوار واتخاذ القرار فيما يتعلق بالموارد والاستخدامات المائية.

– نشر المعلومات عن الموارد والاستخدمات المائية والعائد الاقتصادي نتيجة المحافظة عليها .

– تفعيل المشاركة في منظمات اتخاذ القرار للموارد المائية وإدارة الري .

* الحصول علي فوائد متساوية للرجال والنساء نابعة من إدارة الموارد المائية بكفاءة وفاعلية .

التعاون والتنسيق لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية :

يتركز تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية المذكور بهذه السياسة علي اللامركزية والمشاركة وتحمل المسئولية والشفافية والقدرة علي التنبؤ وسرعة رد الفعل المناسب. ولذلك فإن الاتجاه الخاص بالمركزية في الإدارة (الذي تعتمد عليه الوزارات المعنية بإدارة الموارد المائية) يجب أن يستبدل بإطار عام يشمل جميع المنتفعين بالمياه علي كافة المستويات من خلال منظومة مشاركة جماعية. وتعتبر الأنشطة الحالية لتنمية وتطوير الإدارة علي أساس اللامركزية بوزارة الموارد المائية والري من خلال مجالس المياه وجماعات مستخدمي المياه نماذج جيدة للتغيير المقترح في هذا الاتجاه . ولتفعيل هذا التغيير في البيئة المؤسسة فإنه يجب تحديد دور ووظيفة كل جهة معنية علي المستويات المختلفة بوضوح وبدقة بحيث لا تتعارض المسئوليات والوظائف بل تتكامل فيما بينها . حيث يتطلب ذلك أيضا ضرورة استحداث آليات فعالة للتنسيق بين مختلف الجهات وكذلك إيجاد إطار مالي مناسب يمكن هذه الجهات من القيام بالأدوار المنوطة بها. ومن خلال الندوات والاجتماعات التي ساهمت في إعداد الخطة القومية للموارد المائية أتضح وجود رغبة عامة لحدوث هذا التغيير من خلال منظومة فعالة للتنسيق بين الوزارات المختلفة. ولذلك فإنه من المتوقع أن يحدث هذا التغيير (داخل الوزارات وبين الوزارات وبعضها) علي المدى القريب إيمانا من الجميع بأهميته . وسوف تستمر مسئوليات كل وزارة كما هي حيث أن التغيير المنشود سوف يكون من خلال تفعيل اللامركزية وكذلك تحسين وتطوير التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في تطبيق الإدارة المتكاملة للنظام المائي .

آلية التنسيق والتعاون :

يعتبر تطوير وإصدار الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ من الأمثلة الناجحة للتنسيق والتعاون بين الوزارات المختلفة، وهذا التنسيق والتعاون يجب أن يستمر خلال مراحل تنفيذ وتحديث

الخطة علي المستوى القومي والمستويات اللامركزية. ويعتبر إنشاء لجنة وزارية عليا "دائمة" للموارد المائية من الأهمية والضرورة الملحة حيث ظهرت خلال مراحل إعداد الخطة القومية فكرة إنشاء مجلس قومي للمياه يضم السادة المعنيين (كمرادف للجنة العليا) . وعلي أية حال فإن هذه الآلية سوف يكون لها دور عظيم الأهمية علي المستوى القومي من خلال أخذ زمام المبادرة واعتماد السياسة المائية علي المستوى القومي ومتابعة نتائج تنفيذها لإزالة المعوقات التي قد تظهر خلال التنفيذ. وسوف يتم تدعيم هذه اللجنة الوزارية (المجلس القومي للمياه) بسكرتارية فنية تقوم بإعداد وتقديم الجوانب الفنية للجنة وكذلك اقتراح الحلول والتصورات المختلفة الخاصة بمراحل السياسة والتخطيط وكذلك جميع الأمور المؤثرة علي إدارة الموارد المائية بصفة منتظمة وذلك بالتنسيق والتعاون مع وحدات المياه والبيئة بالوزارات والجهات المعنية المختلفة (المقترح إنشائها) كما ستقوم هذه السكرتارية الفنية بأعمال التنسيق والمتابعة مع كافة الجهات المعنية لإعداد وتحديث الخطة القومية للموارد المائية لإعتمادها من اللجنة الوزارية العليا . وقد ظهرت أهمية وجود آلية مماثلة علي المستوى اللامركزى حيث تم اقتراح إنشاء وتفعيل اللجان الإقليمية للإدارة علي مستوى المحافظات برئاسة وكيل وزارة الموارد المائية والري للمحافظة وعضوية ممثلي جميع الجهات المعنية علي مستوى المحافظة حيث ستقوم هذه اللجان بإعداد ومتابعة والإشراف علي تنفيذ الخطط التنفيذية علي مستوى المحافظات ومن ثم الاتصال والتنسيق وإعداد تقارير متابعة دورية للعرض علي اللجنة الوزارية العليا عن مراحل تنفيذ الخطط وكذلك المعوقات التي قد تمنع التنفيذ وذلك من خلال السكرتارية الفنية .

تنفيذ السياسة المائية من خلال الخطة القومية للموارد المائية :

إن تنفيذ السياسة المائية من خلال الخطة القومية للموارد المائية يحتاج إلي إطار عمل واضح يحدد بدقة لكل إجراء مما يلي:

* الجهة المسئولة .
* الإجراءات المساعدة .
* طريقة التمويل والتنفيذ .
* البرنامج الزمني للتنفيذ .

ومن المقترح أن يتم إدراج هذه الخطة التنفيذية داخل الخطط السنوية والخمسية للوزارات والهيئات المختلفة كما هو متبع حاليا بمصر "برامج وأنشطة" وستكون كل جهة مسئولة عن تنفيذ الإجراءات التي تخصها من الخطة مع ضرورة تفعيل التنسيق اللازم علي جميع المستويات بين مختلف

الجهات . ويوضح الشكل التالى تصور عام لإطار التنفيذ والذي يحتوي علي ثلاثة مكونات رئيسية هي :

الخطة التنفيذية علي المستوي القومي :

وهي تشتمل علي مجموعة الإجراءات التي يجب تنفيذها والجهات المسئولة والمعنية بتنفيذ تلك الإجراءات بالإضافة للتكلفة المتوقعة (حاليا) حيث تعتبر هذه الخطة التنفيذية جزء من الخطة القومية.

الخطط التفصيلية التنفيذية :

وهي الخطط الخاصة بكل جهة أو وزارة وتحتوي علي ترجمة الخطة القومية إلي أنشطة وبرامج محددة، ومن المنتظر أن تكون هذه الخطط التفصيلية جزء من البرامج والأنشطة التي تدخل في الميزانية السنوية للجهات المختلفة حيث تكون للجهات المختلفة المسئولية الكاملة ويمكن أن يتم تفعيل التنسيق اللازم كلما دعت الضرورة من خلال اللجنة العليا للمياه (المجلس القومي للمياه).

متابعة التقدم في تنفيذ الخطة والتقييم المستمر :

سيتم تنفيذ تلك الخطط من خلال مستويين متكاملين (كما سبق الإشارة لذلك) حيث ستكون كل جهة مسئولة عن تقديم تقارير متابعة ومراقبة التقدم في تنفيذ إجراءات الخطة إلي السكرتارية الفنية للجنة الوزارية العليا لمتابعة تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية حيث تتولي السكرتارية الفنية للجنة مهمة تجميع وتحليل وتقييم هذه التقارير قبل عرضها في تقرير واحد للمناقشة داخل اللجنة .

ونظراً لأن عمليات التخطيط، المتابعة والتقييم توضع دائماً أخذا في الاعتبار توافر الظروف المثلي للتنفيذ إلا أنه وطبقاً للتجارب العملية فإنه من الممكن أن يحدث حيود عن الخطط المعدة نتيجة أحداث غير متوقعة أو بسبب نقص التمويل اللازم للتنفيذ أو تغيير التكنولوجيا المستخدمة. ولذلك فإن هذا الإطار العام يجب أن يتوائم مع هذه الظروف والمستجدات وأن يكون مهيأ بطريقة ديناميكية لاحتواء أية مستجدات في الخطة بأسرع وسيلة بحيث تظل متوافقة مع الخطط الإستراتيجية للعمل علي تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة مع العمل علي تقليل الفروق بين الخطط المعدلة والخطط الأصلية .

الترتيبات المالية والإقتصادية والإجتماعية :

الاستثمارات وتكاليف التشغيل والصيانة المطلوبة لتنفيذ الخطة :

يتم تنفيذ الاستراتيجية المقدمة بالخطة القومية للموارد المائية في الفترة القادمة حتى عام ٢٠١٧ وذلك من خلال الجهات المعنية المختلفة. ويستلزم ذلك ترجمة وتحويل الخطة إلي إجراءات أكثر

تفصيلا وكذلك إلي خطط تنفيذية وبرامج علي المستويات المحلية يتم إدراجها ضمن الخطط الخمسية والسنوية المختلفة لكل جهة. وستقع متابعة التنفيذ وتسهيل التنسيق المطلوب بين الجهات المختلفة علي المستوي القومي علي عاتق اللجنة الوزارية العليا (من خلال السكرتارية الفنية لها). وقد تم تقدير التكلفة الاستثمارية الكلية لهذه الخطة بحوالي ١٤٥ مليار جنيه مصري (بتقدير عام ٢٠٠٠) حيث تعتبر وزارة الإسكان والمرافق مسئولة عن حوالي ٣٢% من هذه الاستثمارات في حين إنه من الممكن أن يتولي القطاع الخاص مسئولية حوالي ٥% من التكلفة الاستثمارية لهذه الخطة.

أما بالنسبة لتكلفة التشغيل والصيانة فقد تم تقديرها بحوالي ٤٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة (حتى عام ٢٠١٧) وهذه التكلفة لا تتضمن مرتبات العاملين بالهيئات والوزارات والمصالح المختلفة بقطاع المياه. وتضطلع المحليات بأكبر نصيب من هذه التكاليف بين الجهات المختلفة حيث تعتبر مسئوله عن حوالي ٦٦% من هذه التكلفة لتشغيل وصيانة محطات مياه الشرب والصرف الصحي بينما يبلغ نصيب وزارة الموارد المائية والري حوالي ١٨% .

وجدير بالذكر أن معظم إجراءات الخطة القومية هي إجراءات موجودة بالفعل في خطط الوزارات المختلفة حيث يمكن تغطية معظم الاستثمارات المطلوبة للخطة القومية من خلال الاعتمادات المالية الخاصة بكل جهة بينما قد تتبقي نسبة من هذه الاستثمارات يجب البحث عن مصدر تمويلي لها وعلي سبيل المثال فإن الاستثمارات الإضافية علي الإعتمادات المطلوبة لوزارة الموارد المائية والري حتى عام ٢٠١٧ لتمويل الإجراءات الإضافية المقترحة لهذه الخطة تبلغ حوالي ٥.٧ مليار جنيه من إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ ما يخص الوزارة من الخطة القومية والتي تبلغ حوالي ٤٦.٤ مليار جنيه.

استعاضة التكاليف :

من المقترح أن يتم استعاضة جزء كبير من الاستثمارات المطلوبة لهذه الخطة عن طريق محاسبة مستخدمي المياه علي خدمات إمداد المياه أو بتغريم ملوثي المياه علي سوء استخدامهم لها. وتعتبر استعاضة التكاليف من أهم الآليات الاقتصادية حاليا ويظهر ذلك من خلال توجه الحكومة ودعمها لبرامج الخصخصة واستعاضة التكاليف للبنية التحتية في جميع المجالات . ويتوقف مستوي جودة الخدمات المتعلقة بالمياه في مصر بدرجة كبيرة علي مدي توافر التمويل أو نقص الاعتمادات الخاصة بالتشغيل والصيانة. ومن أجل تأمين قدر معقول من هذه الاعتمادات فإن توجه الدولة في مجال الري علي سبيل المثال يسعي إلي التوسع في إستعاضة كل أو بعض من التكاليف

الاستثمارية مع استعاضة تكاليف التشغيل والصيانة بالإضافة إلي تطبيق مبدأ تغريم الملوث بتحمله تكلفة إصلاح ما تسبب في إفساده . وتقوم الحكومة منذ فترة بإستعاضة نسبة من التكاليف الخاصة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلا أن الأمر يتطلب إعادة النظر في هذه النسبة حتى يتمكن هذا القطاع من تنفيذ الخطط الخاصة به. كما تقوم وزارة الموارد المائية والري بتطبيق مبدأ المشاركة في التكاليف الخاصة ببرامج تطوير الري والصرف المغطي. حيث يتم من خلال برنامج تطوير الري استعاضة نسبة ١٠٠% من التكاليف الاستثمارية الخاصة بإنشاء المساقي الخاصة شاملة طلمبات الري علي أن تسدد بدون أي ربحية علي مدار ثلاثة سنوات بالنسبة للطلمبات وعشرون سنة بالنسبة للمساقي . أما بخصوص التكاليف الخاصة بالتشغيل والصيانة فيتم إستعاضتها تقريبا بالكامل حيث أن هذه التكاليف (التشغيل والصيانة) تمثل من ٧ إلي ٨% تقريبا من دخل المزارع الذي زاد نتيجة زيادة إنتاجية المحصول وقلة تكلفة تشغيل طلمبات الري بنسبة ٢٥% تقريبا من صافي دخله قبل التطوير. أما بالنسبة لبرنامج الصرف المغطي فيتم إستعاضة حوالي ١٠٠% من التكاليف الاستثمارية الخاصة بإنشاء شبكة الصرف المغطي الحقلية بدون فوائد وعلي مدة عشرون سنة وذلك علي شكل أقساط سنوية تحصل بمعرفة هيئة ضرائب الأراضي الزراعية . ولنجاح رؤية استعاضة التكاليف أو جزء منها يجب أن يؤخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

* إقتناع وموافقة المستخدمين المستفيدين بالخدمة المقدمة .
* وضع القوانين والتشريعات اللازمة .
* تحديد نسبة الاستعاضة بحيث تكون في حدود قدرات مستخدمي المياه.
* التأكد من إعادة استخدام هذه الأموال في تغطية تكاليف التشغيل والصيانة وإنشاء شبكات جديدة.

<u>النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة القومية للموارد المائية:</u>

من المتوقع أن يساهم تنفيذ الخطة في تحسين مستوى أداء النظام المائي في مصر وتوفير المياه للاستخدامات المختلفة وكذلك تحسين نوعية المياه مما يؤدي إلي زيادة مساحة الأراضي الزراعية بنسبة ٣٥% عن المساحة الحالية وذلك في إطار تنفيذ سياسة التوسع الزراعي والتي من ضمنها مشروعي تنمية شمال سيناء وجنوب الوادي مما يترتب عليها تعمير مساحات جديدة في الصحراء تستوعب حوالي ٢٠% من عدد السكان الحالي كنتيجة مباشرة لهذه المشروعات . كما أنه متوقع أن يساهم تنفيذ الخطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة علي المستوي القومي

بالإضافة إلي توفير مياه شرب نظيفة آمنة للمواطنين وكذلك زيادة نسبة تغطية الصرف الصحي الآمن للسكان من ٣٠% حاليا إلي ٦٠% . وعلي الرغم من أن جميع القطاعات المستخدمة للمياه هي قطاعات قائمة بذاتها إلا أن النتائج المتوقعة من تنفيذه هذه الخطة سوف تكون عامة علي معظم المستخدمين حيث إنها تأخذ في الاعتبار المصالح والأهداف المشتركة لجميع القطاعات المستخدمة للمياه.

قطاع الزراعة :

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات المؤثرة والمتأثرة بتنفيذ هذه الخطة. فمن المتوقع زيادة الرقعة الزراعية من ٧.٩٨٥ مليون فدان عام ١٩٩٧ إلي ١٠.٨٧٦ مليون فدان في عام ٢٠١٧ مما يتيح زيادة فرص العمل في هذا القطاع وكذلك زيادة الإنتاج المحصولي. إلا أنه في حالة ثبات الموارد المائية المتاحة (وهو ما تسعي الخطة إلي تنميته من خلال المحور الأول) فإن الكثافة المحصولية ومتوسط الدخل للفلاح حالياً قد يتناقص مستقبلاً .

قطاع الصناعة :

إن تنفيذ الخطة سيؤثر بلا شك علي قطاع الصناعة حيث من المتوقع توفير مياه ذات نوعية جيدة لهذا القطاع. إلا أن الصناعة سوف تواجه ببعض المحددات التي ستجرم وتمنع إلقاء الملوثات في المجاري المائية أو التخلص منها بطريقة قد تهدد المياه الجوفية مما سيتطلب من القائمين علي هذا القطاع (حكومي أو خاص) أنفاق مزيد من الاستثمارات لتأهيل المصانع المختلفة ليتوائم الصرف الصناعي لها (من خلال إقامة محطات معالجة داخل المصانع) مع المعايير الوطنية والعالمية بهذا الشأن وإلا ستجبر المصانع المخالفة علي دفع غرامات وتكاليف معالجة الآثار الناجمة عن هذه الملوثات. من هنا تظهر أهمية الدور الذي يقوم به الدعم الحكومي بصورة المختلفة علي بعض المدخلات للصناعات المختلفة لمساعدة المصانع علي تحميل تكاليف إعادتها التأهيل المطلوبة بالإضافة إلي إمكانية تحمل المستهلكون جزء يسير من هذه التكاليف (بعد إعداد الدراسات اللازمة). وبصفة عامة نجد أن تكلفة المنتج الصناعي قد تزيد قليلا وبالتالي سوف تقل نسبة الربحية من هذا المنتج عن ذي قبل. ولكن يجب التعامل مع هذه النتيجة علي أساس أن هذه هي التكلفة الضرورية التي يجب أن يتحملها المجتمع بجميع طوائفه وقطاعاته من أجل خلق والمحافظة علي بيئة صحية آمنة .

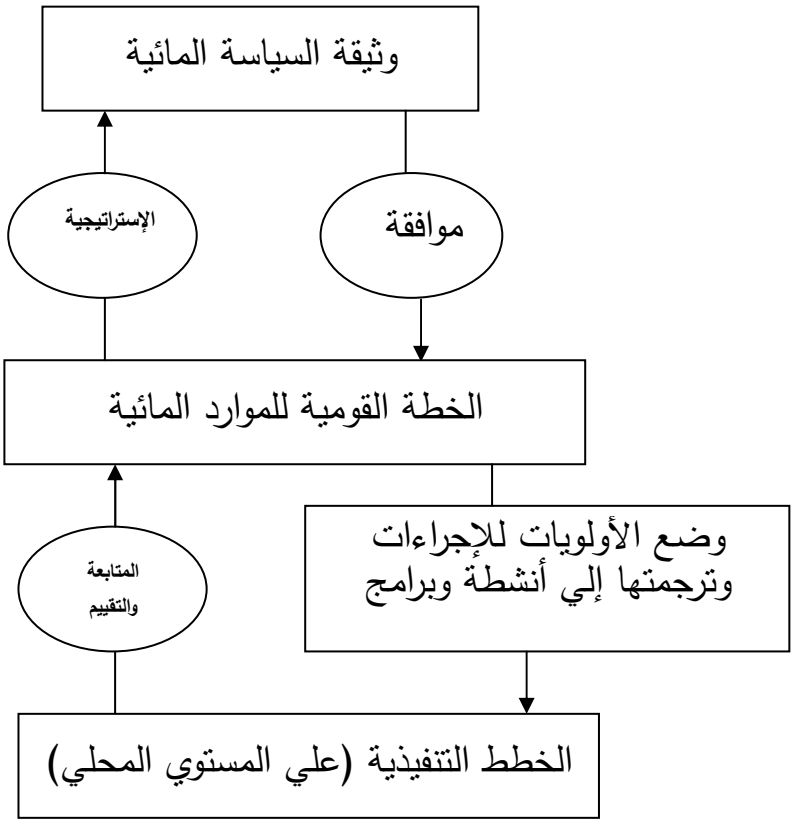

شكل يوضح الاطار العام لتنفيذ الخطة القومية

قطاع مياه الشرب والصرف الصحي :

من المتوقع أن تزداد كمية وجودة نوعية المياه المتاحة للاستخدامات وتحسين خدمات الصرف الصحي من خلال تغطية المناطق المحرومة بخدمات صرف صحي آمن . وستكون التكلفة المتوقعة علي المواطنين في الحدود الممكنة خاصة مع إحساسهم بالفرق بين وجود الخدمة وعدم وجودها وقد يتطلب الأمر من الحكومة تقديم بعض الدعم لصالح الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل أو يرتبط تحصيل التكلفة تدريجيا مع مستوي الدخل. وسوف يكون هناك تحسن ملموس وشعور إيجالي لدي المواطنين بالنتائج الإيجابية لكافة الإجراءات المتعلقة بالبيئة سواء الخاصة بمنع أو

معالجة أو التحكم في الملوثات التي تلقي في المياه. مما سيكون له مردود أشمل وأعم علي المجتمع من حيث إنخفاض تكلفة الرعاية الصحية نتيجة الأمراض المتعلقة بالمياه يجب أن يتم تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة بالاستراتيجية بالكامل حيث أن عدم تنفيذ بعض هذه الإجراءات سوف يكون له مردود سلبي كبير علي تحقيق أهداف الخطة بصفة عامة خاصة في الإجراءات المتعلقة بتحسين نوعية المياه حيث ان تعطيل تنفيذ هذه الإجراءات سيترب عليه سوء حالة نوعية المياه وبالتالي عدم توفر المياه المطلوبة للزراعة والتي يعتبر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ذي النوعية المناسبة أمر مهم لها. تعتبر القدرة علي تنفيذ الخطة القومية بالصورة المنشورة في حد ذاته تحدي أمام الحكومة والأجيال الحالية والمستقبلية فعندما تنجح مصر في تنفيذ هذه الخطة القومية ستتحقق مجموعة من الأهداف القومية حيث سيزداد الناتج القومي وكذلك عدد فرص العمل في قطاع الزراعة كما ستتحسن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين سواء من ماء شرب آمن ونقي وصرف صحي يحافظ علي بيئة نظيفة. ويصبح السؤال الذي ينبغي العمل علي الإجابة عليه من الآن فصاعدا هو "وماذا بعد عام ٢٠١٧؟". وفي إطار ذلك ينبغي أن ندرك أن أية تنمية أخري مقترحة في النظام بعد عام ٢٠١٧ تحتاج إلي المزيد من الإجراءات والتطوير والتغيير في السياسات المطروحة ومنها علي سبيل المثال زيادة فرص العمل في قطاعي الصناعة والخدمات (علي سبيل المثال توجيه التنمية إلي قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة) وكذلك إستمرار العمل علي زيادة نصيب مصر من مياه النيل التي ستساعد كثيرا علي التغلب علي هذه التحديات حيث أنه من الممكن الحصول علي زيادة محدودة عن طريق مشروعات الحفاظ علي المياه وتنميتها بالسودان وكذلك دراسة طرق تشغيل بديلة لبحيرة ناصر وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة بدول حوض النيل وعلي المدي البعيد جدا قد يكون من خلال التغيرات المناخية المتوقعة .

ملحق (أ) : مسئوليات الجهات المعنية في تنفيذ الاستراتيجية :

مسئوليات الجهات المعنية في تنفيذ الاستراتيجية :

إن هدف الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو تنمية وإدارة الموارد المائية إلي جانب حماية الصحة العامة والبيئة ويتطلب تنفيذ هذه الخطة قيام مختلف الجهات المعنية بالمياه بأدوار مشتركة قد تكون غير متساوية عند تنفيذ الإجراء الواحد وقد تم تحديد دور ومسئولية كل جهة أمام جميع الإجراءات الواردة بالاستراتيجية والتي تم توضيحها بمصفوفة الاجراءات المبينة.

بالجدولين التاليين بمرفق (أ) كما يلي: مسئول: الجهة معنية بالمسئولية الأولي في تنفيذ الإجراء ولكن بالتعاون أو بالإستشارة مع جهات أخري في هذه العملية . وقد تم تمييز هذه الجهة بوضع أمامها الرمز : (*).

متعاون: الجهة معنية بدور مهم في تنفيذ الإجراء ولكن ليست لها المسئولية الأولي ومتوقع أن تعمل مع جهات أخري وقد تم وضع أمامها الرمز : (*)

استشاري : الجهة معينة بتقيم استشارات هامة في تنفيذ الإجراء ولكنها ليست صاحبة القرار الأخير في التنفيذ. وتم وضع أمامها الرمز: (×).

جدول مصفوفة المسئوليات للجهات المعنية بالمياه والخاصة بكمية المياه

الإجراءات الخاصة بكمية المياه			الجهات المعنية																		بيانات تنفيذية						
			المجلس القومي للمياه	وزارة الموارد المائية والري	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	وزارة الصناعة	وزارة البيئة	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الكهرباء	وزارة النقل	وزارة التخطيط	وزارة التنمية المحلية	وزارة السياحة	المنظمات الغير حكومية	مجالس المياه/ جمعيات مستهلكي المياه	الإدارات	القطاع الخاص	رقم الإجراءات	نوع الإجراءات	تكلفة الاستثمارات الكلية (مليون جنيه)	تكلفة التشغيل والصيانة (مليون جنيه)	سنة البدء	سنة النهاية
تنمية موارد جديدة	النيل	الاستثمار التعاون مع دول حوض النيل	○	●															١٢٠	سياسي	٢٥٣٣	٢٣٧	٢٠٠٣	٢٠١٧
	المياه الجوفية	تنمية المياه الجوفية بالصحراء الغربية		●	○													✖	٣٥	استشاري	٣٥٠٠	١٤٠٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تنمية المياه الجوفية بالصحراء الشرقية وسيناء		●	○													✖	١١٩	دراسة/ استثمار	٨٠٧	٣٢٣	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تنمية المياه الجوفية المسوسة للزراعة		●	○													✖	٣٧	دراسة/ تجربة	٤	١	٢٠٠٤	٢٠١٧
		زيادة الإدارة في المياه الجوفة للضحلة		●	○		✖	✖								✖		✖	١٢١	إداري	٠	١٤	٢٠٠٤	٢٠١٧
	الأمطار	تشجيع حصاد مياه الأمطار علي طول الساحل الشمالي		●	○								○					✖	٤٠	استثماري	١	٦	٢٠٠٤	٢٠١٧
		تشجيع حصاد مياه الأمطار الحقلية علي طول الساحل الشمالي		○	●								○						٤٨	إداري	٠	٠	٢٠٠٤	٢٠١٧
		حصاد مياه الفيضانات في ميناء والصحراء الشرقية		●									○					✖	٤١	دراسة/ استثمار	٥٣١	٥٥	٢٠٠٦	٢٠١٧
	التحلية	زيادة تحلية المياه المسوسة ومياه البحر		○										○				●	٤٩	استثماري	٨٠٠	٢٨٢	٢٠٠٥	٢٠١٧

	التوسع الأفقي	الاستمرار في مشاريع التوسع الأفقي طبقا للمخطط الموضوع		●	○									✖									○			استشاري / سياسي	٧٧٥٠	٦٤٤	٢٠٠٣	٢٠١٧
٩١/ت٨٢حسين كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة٧٨	زيادة كفاءة استخدام المياه	إعطاء الأولوية لإجراءات رفع كفاءة الري في المساحات ذات الاحتياج		●	○																	○	○	○		سياسي	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		استمرار مشروعات تطوير الري في المناطق ذات الأولوية		●	○																	○		✖		استثماري	٦٧٠٠	٢٩٧	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تقوية خدمة الإرشاد والتوجيه المائي		●	○																	○	○	✖		مؤسسي	٠	٣٣٨	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تطبيق تبطين الترع في القطاعات الفعالة		●																		○				استثماري	٣٣٥	٤٥	٢٠٠٤	٢٠٠٤
		تسوية الأرضي بالليزر		○	●																	○		○		إداري	٠	١٨٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		التحكم في مياه الصرف لزراعات الأرز		●	○																	○		○		إداري	١٦	٠	٢٠٠٥	٢٠١٧
		تحسين حالة الصرف		●	○																	○				استثماري	٣٨٣٣	١٣٢٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تطبيق طرق الري الحديثة في المناطق الجديدة		●	○																			○		استثماري	٢٠٠٣	١٨٠٢	٢٠٠٤	٢٠١٧
		تطبيق طرق الري الحديثة تدريجيا في الواحات		●	○																			○		استثماري	١٤٣	٢١	٢٠٠٤	٢٠١٧
		التحكم في تصرفات الآبار في المناطق الصحراوية		●																				✖		استثماري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تقليل توصيل مياه الري بعد الأمطار		●																		○				أداري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		إعطاء أولوية للإجراءات الخاصة بتحسين الكفاءة في بعض المناطق		●					✖													○	○			استثماري	٦٣	٨	٢٠٠٣	٢٠١٧

		إعادة استخدام مياه الصرف في مناطق محددة		●	○		○												○			○			سياسي	١١٥		○	○					٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		السماح بدرجات ملوحة عالية في مياه الري		●	○		○											○							سياسي/ دراسي	١١٤	✖							٩٤	٠	٢٠٠٤	٢٠١٧
		تشجيع زراعة المحاصيل المتحملة للملوحة العالية		○	●		○																		إداري	٩٧	✖							٨	٣	٢٠٠٣	٢٠١٧
	تخصيص وتوزيع مياه النيل	إنشاء مجالس المياه علي مستوي المراكز		●																		○	○		مؤسسي	٣٣		✖	○	○				٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		الاستمرار في إنشاء روابط مستخدمي المياه علي مستوي المساقي		●																		○	○		مؤسسي	٦٩		✖	○	○				٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تخصيص المياه بفرص متساوية		●	○																	○	○		سياسي	٩٣		✖	○	○				٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تخصيص المياه بحصة سنوية محددة للفدان		●	○																	○	○		سياسي	٦٧		✖	○	○				٩٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		استمرار حفر الترع والمصاريف ومقاومة الحشائش بها		●	○																	○	○		استثماري	٩٨		✖	○	○				٢١٠٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تحسين البنية الأساسية الخاصة بتوزيع المياه		●																		○	○		استثماري	٦٧			○	○				١٨٣	٤٩	٢٠٠٣	٢٠١٧
		التنسيق بين وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعة بخصوص الموارد المتاحة واحتياجات المحاصيل الفعلية		●	○																	○			مؤسسي	١١١								٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		عمل عقود توصيل للمياه بين الوزارة ومجالس المياه		●																		○			إداري	١١٦								٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تدريب مهندسي الوزارة وأعضاء مجالس المياه علي تشغيل النظام		●																		○			التنمية البشرية	١١٣								١	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		إعادة تأهيل القناطر		●															✖						استثماري	٣٢								٢٢٢٥	٢٩٧	٢٠٠٣	٢٠١٧
		إعادة تأهيل وتطوير محطات الطلمبات علي النيل والترع		●																		○			استثماري	٣٢								١٠٠٢٥	٤٠١	٢٠٠٣	٢٠١٧

		صيانة وتحسين حالة السد العالي وبحيرة ناصر		●															٣٨	استثماري	١٧٦٥	٣٥	٢٠٠٣	٢٠١٧
		استمرار أعمال حماية جسري ضعاف النهر وشواطئ البحار ورسم الخرائط		●															٢/٩١، ٦١	استثماري	١٦٣٠	٤٩	٢٠٠٣	٢٠١٧
		توفير أماكن تجميع المخلفات الصلبة في المناطق الريفية		✖			✖		✖				●		○	✖	○	○	٦	إداري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		التوسع في إزالة الحشائش بيولوجية		●	✖											○	○	✖	٤٦	الصيانة والتشغيل	١٠٤	١٩	٢٠٠٣	٢٠١٧
	مياه الشرب والصناعة	تركيب وإعادة تأهيل عدادات قياس استهلاك مياه الشرب بالمنازل						●					○					✖	١٨	استثماري	٢٤٩	١٠٤	٢٠٠٣	٢٠١٧
		إعادة النظر في سياسة تسعير مياه الشرب						●										○	١٩	سياسي	١	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تكثيف حملات التوعية الخاصة بالحفاظ علي المياه		○				●					○		○				٤٣	إداري	٩٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشجيع التكنولوجيا الموفرة للمياه في الصناعة				●												○	٥٤	إداري	٢٧	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تقليل الفواقد بالتسرب في شبكات المياه عند المناطق ذات الاحتياج						●					○		○				٨٧	استثماري	٠	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في المدن الصناعية الجديدة ومدن القناة		○				●					○					○	٥٦	دراسة	٠	٠	٢٠٠٥	٢٠١٧
	الثروة السمكية	إعادة النظر في السماح بالأقفاص السمكية في نهر النيل والترع		●	○														٧٥	سياسي	١	٠	٢٠٠٤	٢٠٠٤
	الملاحة	تحسين مجري النيل الملاحي من العوائق		○							●						○		٦٠	الصيانة والتشغيل	٠	٦٤	٢٠٠٣	٢٠١٧
	الأبحاث والدراسات	دراسة نظم التشغيل والموازنات المختلفة لبحيرة السد العالي		●															٣٤	دراسة	١٦	٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤

		دراسة سلالات المحاصيل قصيرة العمر				●																٤٤	دراسة	٨	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		دراسة سلالات المحاصيل المتحملة للملوحة العالية				●																٦٢	دراسة	٨	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		استمرار أنشطة المركز القومي لبحوث المياه		●																		٩٦	دراسة	٧٩٩	١٦	٢٠٠٣	٢٠١٧
		الاستمرار في حملات التوعية الخاصة بتنظيم الأسرة							●													١٢٩	إداري	٢٠٣	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧

جدول مصفوفة المسئوليات للجهات المعنية بالمياه والخاصة بنوعية المياه

الإجراءات الخاصة بجودة المياه والإصلاح المؤسسي		الجهات المعنية																بيانات تنفيذية					
إجراءات جودة الحياة	المنبع	المجلس القومي للمياه	وزارة الموارد المائية والري	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	وزارة الصناعة	وزارة البيئة	وزارة الإسكان	وزارة الصحة	وزارة الكهرباء	وزارة النقل	وزارة التخطيط	وزارة التنمية المحلية	وزارة السياحة	المنظمات الغير حكومية	جمعيات مستهلكي المياه/ مجالس المياه	الإدارات	القطاع الخاص	رقم الإجراءات	نوع الإجراءات	الاستثمارات الكلية (مليون جنيه)	تكلفة التشغيل والصيانة (مليون جنيه)	سنة البدء	سنة النهاية
	تحفيز الصناعات التي تعالج تلوث مخرجاتها		✖		●	○		○									○	٤	إداري	٩٠٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
	البدء في برامج إشهار عام للمصانع الملوثة للتحكم في الملوثات				○	●		○						○			○	٨٠	إداري	٠	٢	٢٠٠٣	٢٠١٧
	وضع اتفاقيات لتحديد فترات سماح مناسبة لتوفيق أوضاع المصانع				○	●		○									○	١٠١	إداري	٠	١٤	٢٠٠٣	٢٠١٧
	حملات الوعي العام لتقديم منتجات صناعية نظيفة				○	●		✖						○			○	٣	إداري	٦	٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
	برامج توعية		○		○	●						○		○				٥	إداري			٢٠٠٤	٢٠١٧

		للحفاظ علي توعية المياه																									
		نقل المصانع الموجودة علي المجاري المائية الحيوية		✖		●	○		✖													○			إداري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		وضع رسوم التلوث وربطها بكمية الملوثات		●		○	○																		سياسي	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشديد الرقابة الإدارية ومتابعة رصد التلوث الصناعي		○		○	●		○																مؤسسي	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشجع طرق الزراعة الصديقة للبيئة			●		○																		إداري	٣٣	٢٤	٢٠٠٥	٢٠١٧
		مراقبة إنتاج واستيراد المبيدات الكيماوية للزراعة			●	○	○																		إداري	٠	١٣	٢٠٠٣	٢٠١٧
		التحكم في استخدام الأسمدة العضوية			●		○						○												إداري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
	المعالجة	زيادة كمية مياه الصرف الصحي والاستخدامات المنزلية المعالجة		○				●	○			○													استثماري	٥١٥٠٥	١١٢٧٩	٢٠٠٣	٢٠١٧
		زيادة كمية		○				●	○			○													استثماري	٣٩٧٤٨	١٦٢٩٣	٢٠٠٣	٢٠١٧

		مياه الشرب للمعالجة																									
		البدء في استعاضة التكاليف لخدمات الصرف الصحي						●						●										إداري	٢	٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤
		البدء في الخطط المحلية للصرف الصحي في المناطق الريفية						○						●					○		○			إداري	١٧٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشجيع قيام المصانع بمعالجة مياه الصرف الصناعي		○		○	●		✖														○	استثماري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		فصل الصرف الصناعي ومعالجته معالة أولية		○		●	○																○	استثماري	٢٢٢٠	٣٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٧
	التحكم	تحديد استخدامات معينة للمجاري المائية	○	●	○		○	○	○	○		○								○				إداري	١	٠	٢٠٠٥	٢٠٠٥
		تحديد معايير جودة المياه		○			○	○	●					○					○					سياسي	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		الأخذ في الاعتبار التقليل من تعرض		○					○					●							○			إداري	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧

		الإنسان للمياه الملوثة في خطط المحليات																													
		توجيه الملوثات بعيدا عن البحيرات الشمالية		●			○			✖									✖						استثماري	٤٣	١٣	٢٠٠٥	٢٠١٧
		حماية المياه الجوفية ومنطقة حرم الآبار من التلوث		●			○			○									○						استثماري	٤	٠	٢٠٠٣	٢٠١٢
		اختيار مصدر مناسب لتوصيل المياه في الشبكات العامة لمياه الشرب		○					●	○									✖		○				استثماري	٣٨	٠	٢٠٠٣	٢٠٠٧
		تركيب نظام الصرف الصحي في المناطق المعزولة		✖					○			●							○						إداري	٧٥	٠	٢٠٠٤	٢٠٠٧
	مؤسسية	تحسين وتطوير قياسات نوعية للمياه ونشر بياناتها		●						○									○		○				مؤسسي	١٩٥	٣	٢٠٠٣	٢٠١٧

الإصلاح المؤسسي		تدريب وتوعية مهندسي وزارة الري وأعضاء المجالس المائية عن التلوث وجودة المياه		●																			○	○					التنمية البشرية	٠	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
	الإصلاح المؤسسي	إعادة هيكلة الوزارة من خلال إنشاء وحدة للتطوير المؤسسي		●																			○	○					مؤسسي	٥٤	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		الاستمرار في إعادة هيكلة وزارة الموارد المائية والري من خلال إنشاء الهندسات المتكاملة للموارد المائية		●																			○	○					مؤسسي	١٤٠	٣٣	٢٠٠٤	٢٠١٧
	مالية / القطاع الخاص	تشجيع زيادة دور القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والتشغيل والصيانة		●																			✖		○				مؤسسي	٥	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تطبيق نظام المشاركة واستعاضة التكاليف لمستخدمي المياه		●																			○		○				مؤسسي	٥	٠	٢٠٠٣	٢٠١٧

	التخطيط / التعاون	استمرار التخطيط في قطاع المياه بصفة ديناميكية مستمرة	●	○	○	✖	○	○	○	✖	○	○	✖	✖	○	✖	○	✖	○	✖	✖	○	○	✖	٣	٣	سياسي	١٣١	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشجيع تبادل المعلومات خلال الهيئات المختلفة	●	○	○	✖	○	○	○	✖	○	○	✖	✖	○	✖	○	✖	○	✖	✖	○	○	✖	٠	٣	مؤسسي	١٣٢	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تنسيق الاستشارات علي المسئولين الإقليمي والعربي	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○			○	●							○	○	٠	#REF!	مؤسسي	١٠٩	٢٠٠٤	٢٠١٧
		عمل لجنة ورؤية علاي مستديمة للإدارة المتكاملة للمياه	●	○	○	○	○	○	○	○	○	✖	○	✖	○	○	○	✖	○	✖			✖		٠	٤	سياسي/ مؤسسي	٩٤	٢٠٠٣	٢٠١٧
		تشجيع دور المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني	●	○											○						○		○		٠	٢	مؤسسي	١٣٣	٢٠٠٣	٢٠١٧

ملحق (ب) : قائمة التقارير الفنية :

التقرير الفني رقم ١ : الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .

التقرير الفني رقم ٢: أنظمة الخزانات الجوفية في مصر .

التقرير الفني رقم ٣ : نماذج المياه الجوفية في معهد بحوث المياه الجوفية .

التقرير الفني رقم ٤ : نموذج دعم اتخاذ القرار للخطة القومية للموارد المائية .

التقرير الفني رقم ٥ : دراسة نوعية المياه والتحكم في الملوثات .

التقرير الفني رقم ٦ : الثروة السمكية والموارد المائية .

القرير الفني رقم ٧ : التحكم في الملوثات .

التقرير الفني رقم ٨ : الاستخدامات المائية للمحاصيل الزراعية والاتزان المائي لنظام نهر النيل .

التقرير الفني رقم ٩: مسح شامل لآبار الجوفية في وادي النيل والدلتا .

التقرير الفني رقم ١٠ : تأثير تلوث المياه علي الصحة العامة .

التقرير الفني رقم ١١ : تكلفة المياه المرتبطة بنوع المحاصيل المزروعة – مقترحات لبداية التطبيق .

التقرير الفني رقم ١٢ : الاستخدام المشترك للمياه الجوفية والمياه السطحية في مصر – خلفية عامة .

التقرير الفني رقم ١٣ : تحلية المياه في مصر .

التقرير الفني رقم ١٤ : الموارد المائية في الساحل الشمالي الغربي وسيناء والصحراء الشرقية .

التقرير الفني رقم ١٥ : مصادر المياه الجوفية في الصحراء الغربية .

التقرير الفني رقم ١٦ : احتياجات مياه الشرب والصناعة .

التقرير الفني رقم ١٧ : تحديد وتحليل للجهات المعنية بمياه الشرب والصرف الصحي والتصرف الصناعي والثروة السمكية .

التقرير الفني رقم ١٨ : احتياجات مياه الشرب والصناعة .

التقرير الفني رقم ١٩ : نموذج القطاع الزراعي لمصر .

التقرير الفني رقم ٢٠ : تأثيرات السياحة والسكان.

التقرير الفني رقم ٢١ : تأثير التغيرات المناخية علي نظام الموارد المائية بمصر.

التقرير الفني رقم ٢٢: تحليل العوامل لتكوين الاستراتيجية .

التقرير الفني رقم ٢٣ : تحليل المشاكل حتى عام ٢٠١٧ .

التقرير الفني رقم ٢٤ : تحليل الإجراءات الخاصة بإستراتيجية "مواجهة التحديات".
التقرير الفني رقم ٢٥ : الاحتياجات المستقبلية لقطاع الزراعة .
المياه والمستبقل : الخطة القومية للموارد المائية حتى عام ٢٠١٧ .

الأمن المائى والرؤيا المستقبليه للتعامل
مع السدود المقترحه لدول حوض النيل وخاصة سد النهضه الإثيوبى(*)

يعتبر ملفى المياه والطاقه فى مقدمة الملفات التى لا تقل أهمية عن ملفات الأمن وسيادة القانون والإعلام والصحة والتعليم والسياحة وتحديث الزراعة والصناعة والنقل والسكان والعدالة الإجتماعية، وكل هذة الملفات تؤثر بدرجة كبيرة على الإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى.

إن التحديات التى تواجة مصر حالياً ومستقبلاً تهدد حياة الأمه وبقاؤها ولابد من مواجهتها من خلال سياسة وإستراتيجية تشمل رؤيه وبرامج لاتحتمل الخطأ.

وهناك إرتباط وثيق بين قضيتى المياه والطاقة، فنحن بحاجة إلى الطاقة لتنمية الموارد المائيه كما أن تنمية الطاقه يمكن أن تكون مصدرها الرئيسى المياه، ومن هنا يجب أن نتطرق إلى الأمن المائى من خلال ملفين أحداهما خاص بالملف الخارجى والموارد المائيه بما فيها ملف المياه وإنشاء سد النهضة الإثيوبى . والملف الآخر والذى لا يقل أهميه عن الملف الخارجى هو " تنمية وإدارة الموارد المائيه داخل مصر وفى ظل محدودية المياه"، والسؤال : ما هى التحديات والأخطار ثم الحلول لمجابهة هذه التحديات ؟

<u>الملف الخارجى لموارد مصر المائية :</u>

<u>جغرافية وهيدرولوجية حوض النيل:</u>

تقع أراضى ١١ دولة داخل حوض النيل وهي مصر والسودان الشمالى والسودان الجنوبى وأثيوبيا وإرتريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وروندا وبورندى (شكل ١) ومن بين هذه الدول خمسة من أفقر ١عشرة دول فى العالم، وتبلغ مساحة الحوض ٣ مليون كيلومتر مربع منها ٨١٥٠٠ كيلومتر مربع بحيرات و ٧٠٠٠ كيلومتر مربع مستنقعات ويبلغ طول النهر ٦٦٥٠كيلومتر بينما إذا أضيفت روافده يصل الطول الكلى إلى ٣٧٥٠٠ كيلومتر.

(*) **المصدر** : أ.د. محمد حسن عامر – أ.د. محمد صفوت عبد الدايم – المجالس القومية المتخصصة – شعبة الزراعة والري.

شكل حوض نهر النيل

ويمكن تقسيم حوض النهر ومجراه من حيث التضاريس وطبيعة النهر الى الأقسام التالية:

المنابع ألإثيوبية أو الحبشية (وتعرف بالمنابع الموسمية لسقوط المطر عليها فى فصل الصيف).

المنابع الاستوائية المعروفة بإسم هضبة البحيرات الاستوائية.

أعالي النيل (أحواض بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال).

النيل النوبي من الخرطوم إلى أسوان فى مصر.

وادي النيل الأدنى او النيل في مصر من أسوان حتى المصب فى البحر الأبيض المتوسط.

وتقع منابع الهضبة الإثيوبية فى آراضى إثيوبيا والسودان الجنوبى ويضم ٤ أحواض فرعية هى حوض النيل الأزرق الذى ينبع من بحيرة تانا وحوض البارو–أكوبو–السوباط وحوض تكيزى–عطبرة–سيتيت وفى الشمال منها الحوض الفرعى للنيل الرئيسى.

أما نيل هضبة البحيرات الإستوائية فقد أطلق عليه هذا الإسم لكونه يضم عدة بحيرات هي:

بحيرة فيكتوريا: وتعد اكبر بحيرة فى العالم القديم و تنحدر إليها كثير من الروافد أهما كاجيرا وهو بداية لمنابع نهر النيل ويطلق على النيل من خروجه من فيكتوريا حتى ألبرت اسم نيل فيكتوريا.

بحيرة كيوجا: وهى بحيرة ضحلة تستمد مياهها من نيل فيكتوريا والمطر.

بحيرة ألبرت: وتتقاسمها اوغندا وزائير ويدخلها نهر السمليكى من الجنوب ويخرج منها نيل ألبرت.

بحيرة ادوارد: و يصب فيها روافد أهمها نهر روشورو – ويصلها ببحيرة ألبرت نهر السمليكي الذى يبلغ طوله ٢٥٠كم.

وتتساقط الأمطار على نهر النيل موزعة على الهضبة الإستوائية ومنطقة بحر الغزال والهضبة الأثيوبية بالكميات الموضحة بالجدول رقم (١) ويتضمن التساقط المطرى السنوى على المناطق الثلاثة والذى يصل مجموع متوسطه السنوى حوالى ١٦٦١ مليار متر مكعب ومتوسط السريان السطحى السنوى أى المياه التى تصل إلى المجرى عند المنبع حوالى ٩٥ مليار متر مكعب بينما يبلغ متوسط السريان السطحى عند أسوان حوالى ٨٤ مليار متر مكعب وهو يعادل حوالى ٥ ٪ من مجموع السقوط المطرى على الحوض عند المنابع، وهو ما يعنى أن نسبة محموع الفواقد حوالى ٩٥ ٪ وهى نسبة عالية جدا بكل المقاييس إل الدرجة أنه لا يصل لمجرى النيل أى مياه من الأمطار التى تسقط على حوض بحر الغزال.

جدول المتوسط السنوي للهطول المطرى والسريان السطحى والفواقد بحوض النيل

(مليار متر مكعب)

الحوض	السقوط المطرى	االسريان السطحى		نسبة الفواقد ٪
		عند المنبع	عند أسوان	
الهضبة الإستوائية	٥٢٧	١٥	١٣	٩٧.٥٣
بحر الغزال	٥٤٤	٠	٠	١٠٠
الهضبة الإثيوبية	٥٩٠	٧٩.٥	٧١	٨٧.٩٧
المجموع	١٦٦١	٩٤.٥	٨٤	٩٤.٩٤

ولعل الإرقام الواردة بالجدول السابق تستحق أن تكون نقطة الإنطلاق عند التحدث عن الطاقة المائية المتوفرة فى الحوض وتوزيعها علي الدول المتشاطئة أي التى تقع أراضيها داخل الحوض وهو النقاش المحتدم الذى يغيب عنه عن قصد أو دون قصد مفهوم الوحدة الجغرافية لحوض النهر

الذى لا يمكن فصل المنابع عن المجرى والمصب بالصورة التى تواجد عليها النهر منذ أن أصبح له وجود من قديم الأزل قبل أن يتم رسم أى حدود سياسية للدول التى لها أراضى داخل الحوض، فمن غير المنطقى أوالمقبول أن يدور الحديث والجذب والشد السياسى على نسبة ٥ ٪ تمثل التصرف الطبيعى التى تصل أسوان وتتقاسمها مصر والسودان بينما هناك ٩٥٪ من المياه قابعة فى المنابع تذهب كفواقد فى مستنقعات وفى البخر أو تغذى خزانات جوفية محلية وتنمو عليها غابات ومراعى طبيعية وزراعات مطرية بدول المنابع.

المواثيق والمعاهدات وإتفاقيات التعاون بين مصر ودول حوض النيل :

سعت مصر منذ القدم إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل و الاتصال الدائم بدولها بالاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي فى مياه نهر النيل، و بالفعل نجحت مصر فى ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، يصل عددها إلى أكثر من ١٥ اتفاقية، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض، وقدبدأت مبادرات الإتفاق والتعاون بين دول حوض نهر النيل بشكل ثنائى منذ تسعينات القرن التاسع عشر ولم تفلح أى منها أو ما تلاها من إتفاقيات متعددة الأطراف فى التوصل إلى ترتيبات مؤسسية تجمع دول الحوض كله تحقق تنمية متكاملة لصالح كل دول الحوض، ودون الخوض فى التفاصيل تضم الإتفاقيات التى أبرمت لتنظيم العلاقات بين دول حوض النيل على المستويين الثنائي أو متعدد الأطراف، ولأهمية هذه الإتفاقيات نسرد بعض تفاصيلها فيما يلى:

أولا – الاتفاقيات الثنائية :

الهضبة الإثيوبية :

هناك خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر و إثيوبيا و التي يرد من هضبتها ٨٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل وهى:

بروتوكول روما الموقع فى ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا و إيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت – بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

إتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا و إثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك إثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا

أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

إتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا و فرنسا و إيطاليا، و ينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق و روافده إلى مصر

وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى

إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبى – آنذاك – ميليس زيناوى، وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية :

- عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.
- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.
- احترام القوانين الدولية .
- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد

الهضبة الإستوائية :

تعد الهضبة الإستوائية المصدر الثانى لمياه النيل حيث يصل ١٥% من مياهها إلى مصر، وتضم ستة دول هى :كينيا، تنزانيا،أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندى، و تنظم العلاقة المائية بينهم وبين مصر عدد من الاتفاقيات أهمها:

اتفاقية لندن الموقعة فى مايو ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا والكونغو – وهى تعديل لاتفاقية كان قد سبق ووقعت بين ذات الطرفين فى ١٢ مايو ١٨٩٤ – وينص البند الثالث منها على أن تتعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى إشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الإتفاق مع حكومة السودان .

اتفاقية ١٩٢٩ وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى آنذاك محمد محمود وبين المندوب السامى البريطانى لويد، وكلا الخطابين موقعين بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٩ ومرفق بهما تقرير للجنة المياه الذى سبق إعداده فى عام ١٩٢٥. ويعتبر هذا التقرير جزءاً من هذه الإتفاقية،وكان توقيع بريطانيا على هذه الاتفاقية نيابة عن كل من السودان وأوغندا وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) وجميعها دول كانت تحتلها بريطانيا آنذاك وأهم ما ورد فى تلك الإتفاقية :

ألا تقام بغير إتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.

وتنص الإتفاقية أيضاً على حق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل .

إتفاقية لندن الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بين كل من بريطانيا نيابة عن تنجانيقا (تنزانيا حالياً) وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وبوررندى (رواندا وبوروندى حاليا) وتتعلق بإستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا.

إتفاقية ١٩٥٣ الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا، وهى عبارة عن مجموعة من الخطابات المتبادلة خلال عامى ١٩٤٩ و١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية،ومن أهم نقاط تلك الإتفاقية:

أشارت الإتفاقيات المتبادلة إلى إتفاقية ١٩٢٩ وتعهدت بالإلتزام بها ونصت على أن الإتفاق على بناء خزان أوين سيتم وفقاً لروح إتفاقية ١٩٢٩ .

تعهدت بريطانيا فى تلك الإتفاقية نيابة عن أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لن يكون من شأنها خفض كمية المياه التى تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى إضرار بمصلحة مصر.

اتفاقية ١٩٩١ بين كل من مصر وأوغندا التى وقعها الرئيس مبارك والرئيس الأوغندى موسيفينى وقد كدت أوغندا فى تلك الإتفاقية احترامها لما ورد فى إتفاقية ١٩٥٣ التى وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً بإتفاقية ١٩٢٩. نصت الإتفاقية على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

إتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان :

هناك اتفاقيتان لتنظيم العلاقة المائية بين مصر والسودان وهما :

١- اتفاقية ١٩٢٩ :

تنظم تلك الإتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الإستوائية،كما تضمنت بنوداً تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو التالى فى الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى :

إن الحكومة المصرية شديدة الإهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه.

توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام ١٩٢٥ وتعتبره جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق.

ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.

تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل فى السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالإتفاق مع السلطات المحلية .

٢- إتفاقية ١٩٥٩ :

وقعت هذه الإتفاقية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لإتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الطبيعية الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان. وتضم إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها :

احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً .

موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لإستغلال حصته كما نص هذا البند على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالى والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث

يحصل السودان على ١٤.٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧.٥ مليار متر مكعب ليصل إجمالى حصة كل دولة سنوياً إلى ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان .

قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة فى بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض، على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين .

إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان .

ثانيا: آليات التعاون الإقليمى :

مر التعاون الاقليمى بين دول حوض النيل منذ الستينات وحتى الآن بثلاثة مراحل رئيسية هى :

مشروع الهيدروميت الذى بدأ عام ١٩٦٧.

تجمع التيكونيل الذى بدأ عام ١٩٩٢ .

مبادرة حوض النيل التى بدأت عام ١٩٩٨ .

وفيما يلى نستعرض بشئ من التفصيل مراحل تطور آليات التعاون الفنى الاقليمى بين دول حوض النيل :

أ . مشروع الدراسات الهيدرومتيورولوجية بحوض البحيرات الاستوائية :

بدأت مباحثات غير رسميه بين مندوبى الهيئه الفنيه الدائمه المشتركه لمياه النيل (هيئة مشتركة بين مصر والسودان) وممثلين فنيين لكل من تنزانيا، وأوغندا، وكينيا فى اكتوبر ١٩٦١ بهدف تبادل الاراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل وقد اتفق خلال هذه المباحثات التى بدأت مع دول شرق افريقيا على انشاء مشروع للدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد اقر المشروع فعلاً عام ١٩٦٧، وشكلت لجنه خاصة للمشروع من ممثلين فنيين لكل من مصر والسودان، كينيا، وأوغندا، تنزانيا، وانضمت إليهم بعد ذلك كل من رواندا، بوروندى عام ١٩٧١، ثم زائير (الكونغو) عام ١٩٧٧، كما كانت تقوم إثيوبيا بحضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب ويعاون فى تنفيذ المشروع كل من برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP)، ومنظمة الأرصاد العالمية (WMO)، وكان المشروع يهدف أساساً إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات فكتوريا، كيوجا، ألبرت وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل.

وقد بدأت المرحلة الاولى للمشروع فى يونيو عام ١٩٦٧ وانتهت فى يوليو عام ١٩٧٢، وحققت كافة الاهداف المطلوبة، ثم اتفق على ان تستكمل الدول المشتركة فى المشروع تجميع كافة البيانات الهيدرومترولوجية ثم بدأت المرحلة الثانية فى مارس ١٩٧٦ بهدف مواصلة اعمال الرصد ومساعدة الدول المشتركة على وضع خطط تنمية الموارد المائية وتمهيد الطريق للحكومات المعنية فى مفاوضات التخزين وضبط النهر للحصول على اقصى فائدة ممكنة لصالح هذه الدول جميعاً وانتهى العمل فى المشروع عام ١٩٩٢ بعد ان تحققت الاغراض التى أنشىء من اجلها.

ب. مشروع التيكونيل:

تم عقد لقاء فى ديسمبر ١٩٩٢ فى كمبالا بأوغندا بين الوزراء المعنيين بالموارد المائية بدول حوض نهر النيل لمراجعة وتقييم ماتم عمله من خلال مشروع البحيرات الاستوائية المشار اليه سابقاً واعداد وثيقة للتعاون الفنى تشمل كافة دول حوض النيل، وتم الاتفاق فى ذلك اللقاء على ضرورة التعاون المستقبلى بين دول حوض النيل فى فترة ثلاث سنوات تحت مسمى (التيكونيل)، وقد وقع على هذا الاتفاق الوزراء المعنيين من مصر و السودان و اوغندا و تنزانيا و زائير ورواندا، كما حضرته بقية الدول النيلية كمراقبين وتم انشاء لجنة فنية لتجمع التكيونيل من ممثلى دول حوض النيل كما تم تشكيل مجلس وزارى لوزراء الموارد المائية فى تلك الدول.

وتركزت أهداف مشروع التيكونيل بعيدة المدى فى مساعدة الدول المشاركة فى المشروع على التطوير المتكامل والدائم للمصادر المائية بحوض النيل من خلال التعاون الشامل على مستوى الحوض لمنفعة الجميع، بينما تركزت الأهداف قصيرة المدى فى مساعدة الدول المشاركة فى المشروع على تطوير خطط قومية لاستخدامات المياه مع محاولة تكامل هذه الخطط مع خطة المشروع الخاصة بتطوير حوض النيل، وكذلك مساعدة هذه الدول فى تطوير البنية التحتية والقوى العاملة والتقنيات المطلوبة لادارة المصادر المائية بالحوض.

ج . مبادرة حوض النيل :

بعد انتهاء فترة التيكونيل فى ديسمبر ١٩٩٨، تطور التعاون بين دول حوض النيل ليشمل وضع استراتيجية للتحرك على المستوي الإقليمي بالنسبة للحوض بالكامل وبالنسبة للأحواض الفرعية ومن خلال الاجتماعات الوزارية للمجلس الوزارى لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل الذى يعقد سنويا فى عاصمة من عواصم أحد دول حوض النيل اتفقت الدول على تطوير آلية التيكونيل إلى آلية اللجنة الفنية الاستشارية لحوض النيل، وشملت وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والتحرك من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات التى تقوم على مبدأ الفائدة للجميع

(Win–Win) وتكون هذه الآلية من مجلس وزارى ولجنة فنية استشارية وسكرتارية ومدير تنفيذى، وقد أطلق عليها مبادرة حوض النيل وتعمل آلية مبادرة حوض النيل على ثلاث محاور رئيسية :

مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض بكامله .

مشروعات النيل الشرقى وتشمل مصر والسودان وأثيوبيا .

مشروعات دول نيل البحيرات الاستوائية وتشمل مصر والسودان وباقى دول الهضبة الاستوائية.

هذا على أن يقوم البنك الدولى برعاية مبادرة حوض النيل على رأس عدد كبير من الجهات المانحة يصل إلى اكثر من خمسة عشر جهة مانحة فى جميع أنحاء العالم لتمويل مشروعات مبادرة حوض النيل التى ستستغرق الدراسات الخاصة بها من ٣–٦ سنوات وقدرت تكلفة تلك الدراسات بحوالى ١٣٠ مليون دولار بالنسبة لمشروعات الرؤية المشتركة و ٤٩ مليون دولار بالنسبة لمشروعات النيل الشرقى و٣٠ مليون دولار بالنسبة لمشروعات النيل الجنوبى، أما بالنسبة لتنفيذ تلك المشروعات فسوف تتكلف مليارات الدولارات ويستغرق تنفيذها سنوات عديدة، والملحق رقم (١) يعطي تفاصيل المشروعات والترتيبات المؤسسية التى أتفق عليها لتنفيذ المشروعات التى تشملها المحاور الثلاثة.

ونظرا لكثرة عدد المشروعات وتشعبها (ملحق رقم ١) وكثرة عدد الدول المشاركة فقد تقرر أن يكون فى كل دولة منسق وطنى لمشروعات المبادرة ولكل مشروع لجنة توجيهية ووحدة لإدارته توجد فى إحدى دول حوض النيل ويعمل بها خبراء وطنيون و مستشارون كما يوجد لكل من الأحواض الفرعية الشرقى والجنوبى مجلس وزارى ولجنة فنية وسكرتارية .

وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات العديدة المدرجة فى مبادرة حوض النيل سواء مشروعات الرؤية المشتركة أو مشروعات الأحواض الفرعية تقوم على أساس أن هناك إمكانات هائلة بحوض النيل غير مستغلة، يمكن أن تعود بالخير الوفير لشعوب حوض النيل فى حالة استغلالها وهى على سبيل المثال لا الحصر تتضمن ما يلى:

وجود كميات هائلة من الأمطار التى تسقط سنوياً على حوض نهر النيل تزيد عن ١٦٠٠ مليار م^{٣} سنوياً يمكن استغلال جانب منها فى الزراعة المطرية فى مساحات شاسعة بدول المنابع.

توجد كميات هائلة من المياه الضائعة فى المستنقعات يمكن استقطاب جزء منها إلى النهر وروافده.

توجد أيضا كميات هائلة من المياه الجوفية غير المستغلة .

وجود إمكانيات لتوليد طاقة كهربائية هائلة يمكن الحصول عليها من مساقط المياه خاصة فى النيل الأزرق فى أثيوبيا ونيل فيكتوريا فى أوغندا.

وجود ثروة سمكية ضخمة يمكن استغلالها فى المجارى والمسطحات المائية والبحيرات لمصلحة الأمن الغذائى والتصدير .

إمكانية استغلال النيل كمجرى ملاحى يساعد فى التجارة بين دول الحوض

وكان المبدأ المتفق عليه هو أن يقتصر التنفيذ على المشروعات التى يثبت جدواها وعدم تأثيرها سلبيا على أى من دول الحوض، ولا شك أن الإلتزام بهذا المبدأ كان سوف يخلق ويدعم روح التعاون والمشاركة وبناء الثقة بين شعوب الحوض بما يؤدى إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا لدول منابع النيل التى طالما عانت من الفقر والتخلف، ويلاحظ أن غالبية هذه المشروعات يستهدف استقطاب بعض الفواقد المائية وتنظيم تدفق المياه شمالا وتوليد الكهرباء ورفع كفاءة الزراعات المطرية و التى تعتمد عليها كل منابع النيل وبالطبع هناك مشروعات أخرى لاستقطاب بعض الفواقد المائية التى قد يكون لها الأولوية والجدوى التى تمثل البداية لاثبات حسن النوايا و ترسيخ مبدأ التعاون من أجل تحقيق الفائدة المشتركة.

ولقد كانت فترة السبع سنوات الأولى من عمر المبادرة فرصة لبناء الثقة بين دول حوض النيل و التى كانت مفقودة لعقود كثيرة، و قد بدت خلالها الرغبة الجادة للتعاون ما بين دول حوض النيل، وكان يمكن لمن كان يتابع التطورات فى هذه الفترة أن يلمس الرغبة المصرية الأكيدة لمد جذور التعاون مع دول الحوض من خلال ما شهدته ساحة المبادرة من رغبة وإقبال على ضرورة تطوير المشروعات المقترحة إلى مشروعات تنموية مشتركة تتعدى مجالات تنمية الموارد المائية ومجالات توليد الطاقة الكهرومائية وربط الشبكات الكهربائية والإنتاج الزراعى إلى التصنيع الزراعى والسياحة والتجارة بحيث تشارك فيها دول الحوض فى الاستثمار المشترك والملكية المشتركة والإدارة والتشغيل المشترك لتلك المشروعات بما يحقق المنفعة لكل المشاركين و دونما إضرار بالمصالح الحالية و المستقبلية لدول الحوض.

<u>الإطار القانوني والمؤسسي لمبادرة حوض النيل :</u>

نظرا لأن إدارة أى نهر إدارة متكاملة تقتضى وجود إطار قانوني ومؤسسي يحكم إدارة هذا النهر على أسس قانونية وشكل مؤسسي يدير أمور النهر و يقوم على تنفيذ التنمية الشاملة له فقد تم الإتفاق خلال اجتماع وزراء دول حوض النيل في" اروشا" بتنزانيا عام ١٩٩٥ على ضرورة إعداد الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل، وقد تم تعيين ثلاث خبراء من تخصصات قانونية وفنية من كل دولة لاعداد هذا الإطار وشكلت مجموعة الخبراء من كافة دول حوض النيل ما عدا إريتريا، وتولى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تمويل هذا العمل،

وعلى هذا الأساس تم إعداد تقرير رفع للوزراء عن شكل الإطار المقترح الذى تم مناقشة مواده والإتفاق على معظمها إلا انه حدث خلاف على بعض المواد بين دول المنابع من جهة وبين مصر والسودان من جهة أخرى حيث طالبت الدولتين بالتالى:

ان يتضمن البند رقم ٨ الخاص بالإخطار المسبق بالمشروعات المزمع إنشاءها بدول أعالي النيل إتباع إجراءات البنك الدولي مع إدراج هذه الإجراءات صراحة في الاتفاقية وليس في الملاحق الخاصة به

أن يتم تعديل البند ٣٤ (الفقرتين ا، ب) بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاق الهامة أو الملاحق بالتوافق وليس الأغلبية.

ولما لم تنتهى المفاوضات فى الإجتماعات الوزارية إلى إتفاق إنتهى الرأى على أن يتم رفع الأمر إلى مستوى الرؤساء للبت فيه ولكن للأسف لم يتم ذلك إلى أن قررت خمسة دول هى إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا على توقيع الإتفاق الإطارى كإجراء منفرد فى الإجتماع الوزارى الذى عقد فى الكونجو زائير فى فبراير ٢٠١٠ فى شهر مايو فى إشارة واضحة بأنهم ماضون فى رفضهم الإستجابة للمقترحات المصرية السودانية بالنسبة للمواد المختلف عليها، ولحقت بهم بورندى بالتوقيع فى شهر فبراير ٢٠١١، وبناء عليه قررت مصر والسودان إتخاذ المواقف التالية حيال

مبادرة حوض النيل:

مقاطعة مصر كافة المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية الخاصة بمبادرة حوض النيل

عدم مساهمة مصر والسودان المالية في مبادرة حوض النيل

استمرارية مشروعات النيل الشرقيENSAP حيث كان من المقرر أن ينتهى مشروع إدارة أحواض الأنهار بالنيل الشرقي فى يونيوعام ٢٠١٤.

استمرارية مشروعات النيل الجنوبيNELSAP وكان من المقرر أن ينتهى العمل فى كل خطوات الدراسة والتنفيذ في مشروعات النيل الجنوبي فى ديسمبر ٢٠١٢ على أن يمتد التنفيذ إلى ٢٠١٥.

استمرارية المشاركة في الاجتماعات الوزارية.

ثالثاً السدود الحالية والمقترحة لدول حوض النيل :

السدود الحالية :

يوضح الجدول التالى السدود الرئيسية والخزانات فى حوض نهر النيل وهى تختلف من حيث الغرض من أقامتها سواء كان للرى أو لتوليد الكهرباء أو لدرء الفيضانات العالية أو لجميع هذه الأغراض مجتمعة. ويوضح الجدول التالي السدود الرئيسية والخزانات على حوض النيل .

جدول يوضح السدود الرئيسية والخزانات على حوض النيل أمام السد العالى

خزان/سد	القطر	سنة تمام الإنشاء والتشغيل	النهر	كمية المياه المخزونة (كم٣)	
				الأصل	الحالى
شلالات أوين*	أوغنده	١٩٥٤	نيل فيكتوريا		
جبل الأولياء	السودان	١٩٣٧	النيل الأبيض	٣ر٢٢	٢ر٥٤
سد تيكيزى	أثيوبيا		نهر العطبرة	٩ر٣	
سنار	السودان	١٩٢٥	النيل الآزرق	٠٠ر٩٣	٠ر٣٧
الروصيرص**	السودان	١٩٦٦	النيل الأزرق	٣ر٣٥	٢ر٢٣
خشم القربة	السودان	١٩٦٤	العطبرة	١ر٣٠	٠٠ر٥٦
مروى	السودان	٢٠٠٨	النيل الرئيسى	١٢ر٥	
السد العالى	مصر	١٩٧٠	النيل الرئيسى	١٦٢	١٥٥

*هناك ثلاث خزانات إضافية فى الموقع.

** تم تعلية الروصيرص ١٠ أمتار لتصبح السعة ٧ مليار م٣.

سدود مقترحة بالسودان :

سد كاجبار (kajbar dam) بالقرب من قرية سوبا (Soba) حوالى ١٢٠ كم خلف دنقلة.

سد شيريك (Shereik Dam) بالقرب من قرية شريك ٢٩٠ كم أمام سد مروى.

كما أوضحت الدراسة التى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إن إجمالى المساحات الزراعية المتوقعة والتى تخضع للرى على مسار النيل الأزرق ١٦٤ ألف هكتار وهذا فى الحبشة . أما فى السودان فمن المتوقع أن تبلغ إجمالى المساحات الزراعية المتوقع التوسع فيها والتى تخضع للرى ٩٠٠ الف هكتار. (Source: FAO – CLIM2 Worldwide agromatic) data base.

السدود المقترحة فى أثيوبيا:

بناءاً على دعوة الحكومة الأثيوبية عام ١٩٦٤ قام مكتب إصلاح الأراضى الأمريكى (USBR) بعمل دراسة هيدرولوجية لأحواض أنهار الهضبة الأستوائية وكانت هذه الدراسة خلال وقت إنشاء السد العالى عند أسوان (١٩٦٠ – ١٩٧٠).

وقد تضمنت هذه الدراسة قائمة لمشروعات سدود بغرض توليد الكهرباء لدولة أثيوبيا، كما تضمنت أيضاً هذه تصميمات مبدئية لمجموعة من السدود على مسار النيل الأزرق بغرض الرى وتوليد

الطاقة الكهربائية وهذه السدود هى كارادوبى، ومابيل، ومندايا، وبوردر(الهضبة) وبياناتهم فى الجدول التالي.

جدول رقم السدود المقترحة على مسار النيل الأزرق (مقترح عام ١٩٦٤)

اسم المشروع	ارتفاعه (م)	طول عتب السد (م)	فرق التوازن التصميمى (م)	اقل فرق توازن للتشغيل (م)	المأخذ (م)	سعة الخزان (مليار م٣)	التصرف المقابل لفرق التوازن التصميمى م٣/ثانية	الطاقة الكهربائية عند فرق التوازن التصميمى (ميجاوات)
كارادوبى	٢٥٢	٩٨٠	١٨١.٤	١١٦	١٠٢.٥	٣٢.٥	٩٤٨	١٣٥٠
مابيل	١٧١	٨٥٦	١١٣.٦	٧٣.٨	٥٩.٧	١٣.٦	١٣٤٦	١٢٠٠
مندايا	١٦٤	١١٣٤	١١٧.٤	١٠٩.٨	٧٠.٤	١٥.٩	١٧٥٨	١٦٢٠
بوردر (النهضه)	٨٤.٥	١٢٠٠	٧٥	٦٨.٤	٢٧.٨	١١.١	٢٣٧٨	١٤٠٠

* المصدر: مكتب إصلاح الأراضى الأمريكى (USBR)(١٩٦٤).

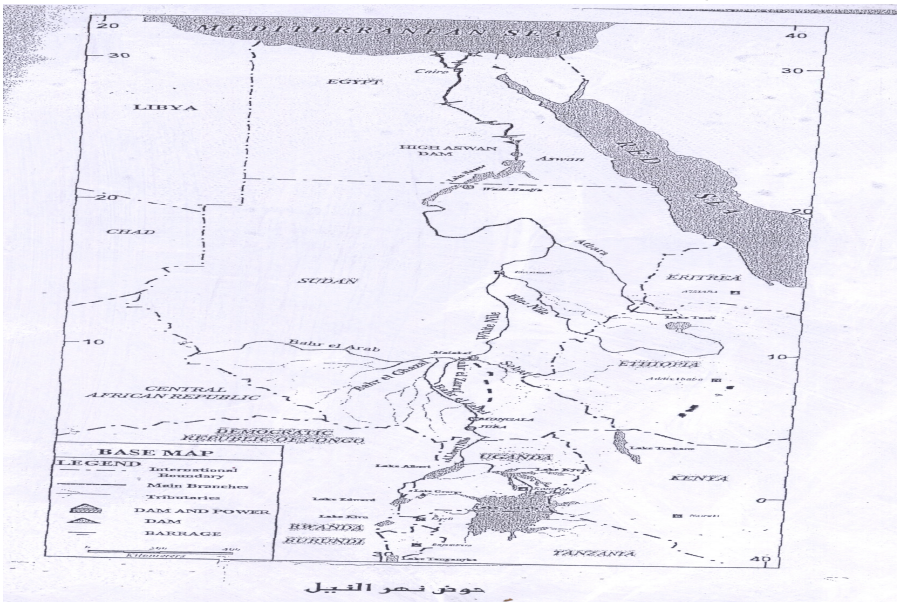

شكل حوض النيل

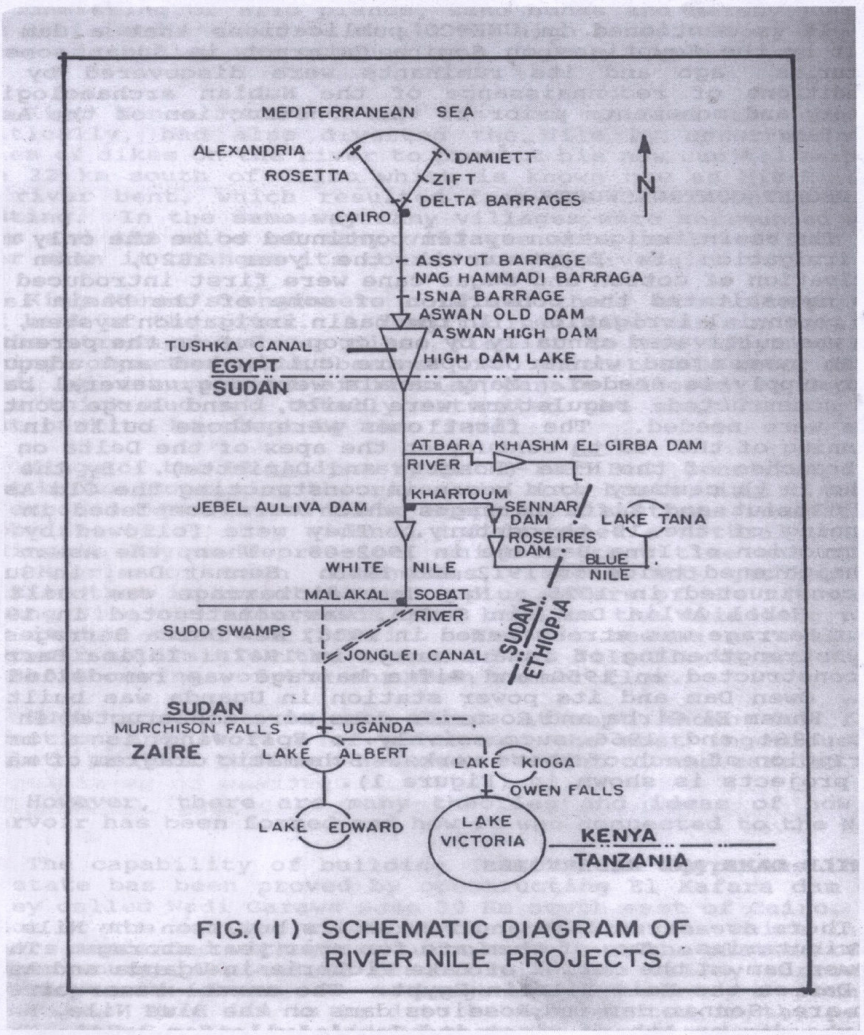

FIG.(1) SCHEMATIC DIAGRAM OF RIVER NILE PROJECTS

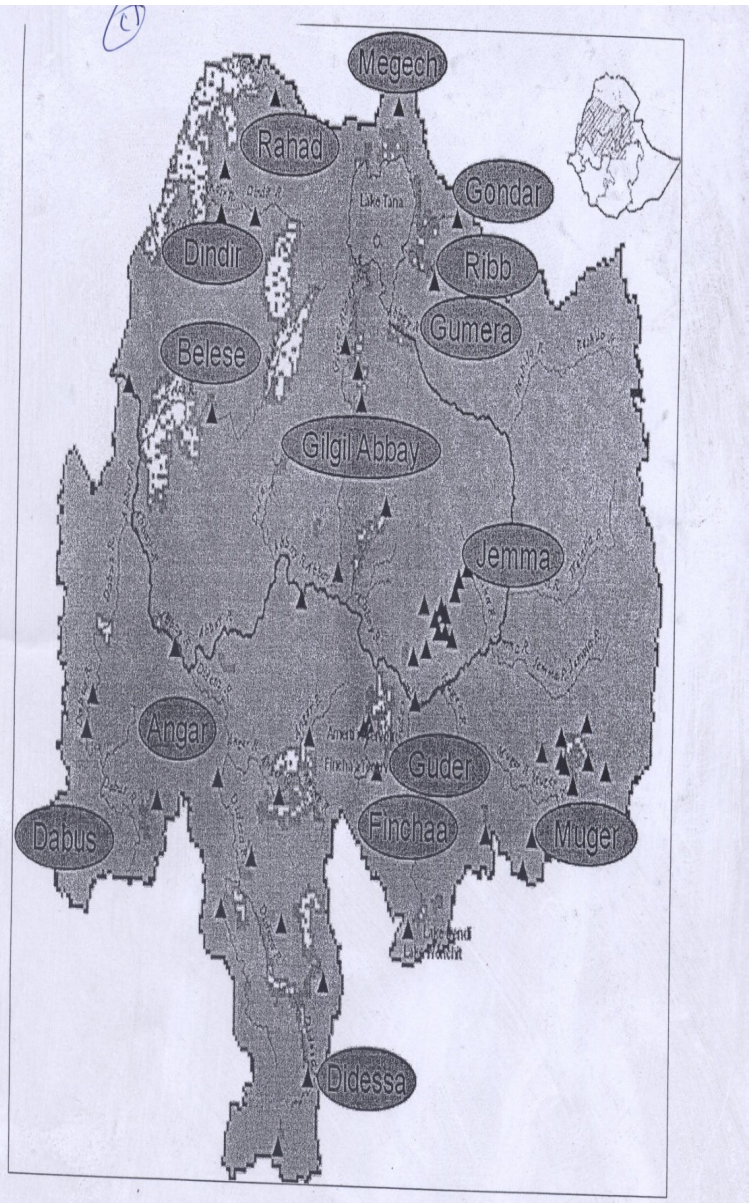

Locations of the future dams along the tributaries of the Abbay / Blue Nile Basin.

سد النهضة بإثيوبيا :

بدأ التفكير فى إنشاء سدود على النيل الأزرق فى إثيوبيا عقب شروع مصر فى بناء السد العالى فى أسوان حيث قام مكتب إستصلاح الأراضى الأمريكى عام ١٩٦٤ بدراسة لإنشاء العديد من السدود الكبرى والصغرى فى الهضبة الإثيوبية ومن أهمها أربعة سدود كبرى على النيل الأزرق بسعة إجمالية حوالى ٨٠ مليار متر مكعب وهى السدود التى عرفت بإسم بوردر ومندايا وبيكوآبو و كرادوبى فى المواقع المبينة على الخريطة التالية وتم طرح هذه السدود الأربعة من قبل إثيوبيا لإدراجها ضمن مشروعات مبادرة حوض النيل بعد زيادة سعتها إلى ١٤١ مليار متر مكعب، ولكن لم يتم البت فيهم إلى أن أعلنت إثيوبيا بشكل منفرد فى سنة ٢٠١١ البدأ فى بناء سد النهضة فى نفس موقع سد بوردر بعد زيادة سعته التخزينية من ١٤,٥ مليار متر مكعب إلى ٧٤ مليار متر مكعب ويظل توقيت الإعلان محل شك فى النوايا الإثيوبية إذ أنه واكب آندلاع ثورة ٢٥ يناير فى مصر وما صاحبها من عدم إستقرار وفراغ سياسى . ويبلغ إرتفاع السد المعلن عنه ١٤٠ متر وحجم تخزين ٦٣ مليار متر مكعب و قدرةتوليد كهرباء ٥٢٥٠ ميجاوات ويبعد موقع السد ٢٠ كيلومتر من الحدود السودانية الإثيوبية علي النيل الأزرق إلا إنه عند أعادة عرضه علي اللجنة الثلاثية عام ٢٠١٢ (تشكلت لجنة ثلاثية من مصر – السودان – إثيوبيا لدراسة تأثير سد النهضة علي دول المصب) عدل التصميم المعروض ليكون ارتفاعه١٤٥ متر و حجم تخزين ٧٤ مليار متر مكعب و قدرة ٦٠٠٠ميجاوات

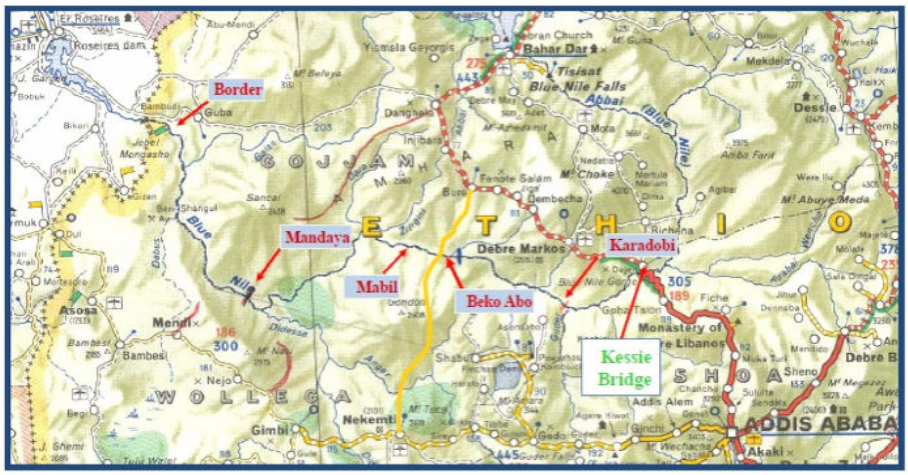

شكل موقع السدود الإثيوبية المقترحة

المواصفات الحالية لسد النهضة :

يتكون مشروع سد النهضة (الشكل التالي) من سد رئيسى من الخرسانة المدموكه بإرتفاع ١٤٥ مترا وطول ١٧٨٠ مترا عند أعلى نقطة، ويبلغ أقصى منسوب تشغيل له ٦٤٠ مترا فوق سطح البحر فيما يبلغ أدنى منسوب ٥٩٠ مترا وذلك بسعة تخزينية إجمالية ٧٤ مليار متر مكعب وتخزين ميت حوالى ١٤,٨ مليار متر مكعب كما تبلغ المساحة السطحية لبحيرة التخزين حوالى ١٨٧٤ مليار متر مربع ونظرا لطبيعة التضاريس فى المنطقة فإن زيادة سعة التخزين إقتضت غلق فتحة كبيرة بين جبلين جنوب موقع السد الرئيسى عن طريق بناء سد جانبى ليزداد إرتفاع التخزين من ٩٠ مترا فى الدراسات القديمة إلى ١٤٥ مترا لسد النهضة كما تزداد سعة التخزين من ١٤,٨ مليار متر مكعب إلى ٧٤ مليار متر مكعب، ويبلغ إرتفاع السد المساعد حوالى ٤٥ مترا وطوله حوالى ٤,٥ كيلومتر وهو سد ركامى مزود بسطح بيتومينى عازل، وسوف يزود السد الرئيسى بتوربينات قدرتها ٦٠٠٠ ميجاوات لتوليد ١٥,٧٠٠ جيجاوات ساعة سنويا بكفاءة لا تتعدى ٣١٪ .

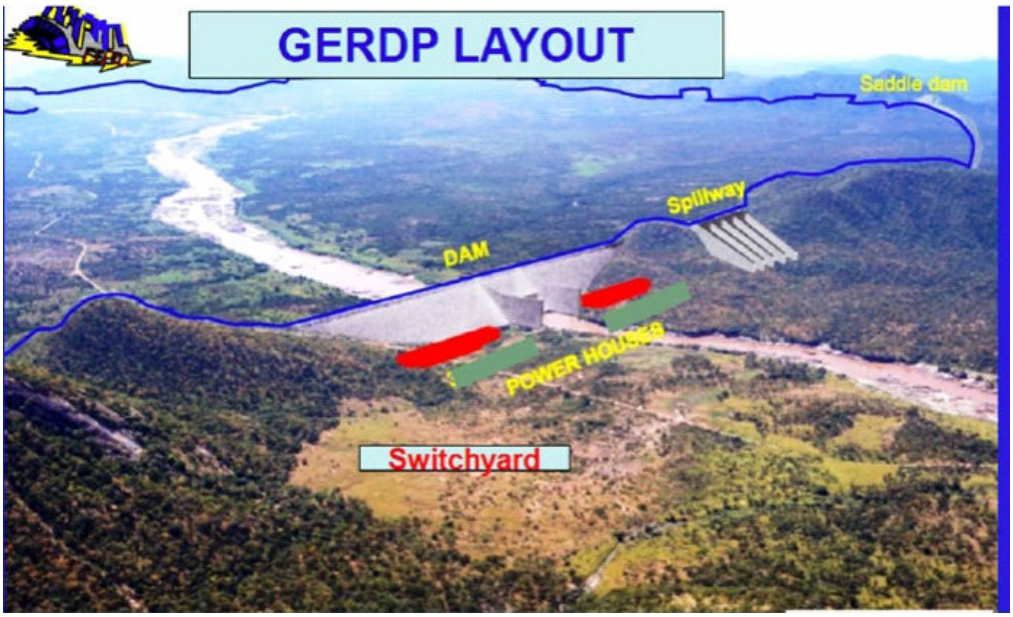

شكل صورة للشكل المتوقع للسد وبحيرة التخزين

سد النهضة ومدى أخطاره على مصر :

فى ٣١ مارس ٢٠١١ تم توقيع عقد تنفيذ سد النهضة مع شركة سالينى الإيطالية وبتكلفة تقدر بحوالى ٨ر٤ مليار دولار . وسد النهضة يتكون من سدين وليس سد واحد – السد الأول الرئيسى يقع على مجرى النيل الأزرق بحوالى ٢٠ كيلومتر من الحدود السودانية. وهو سد خرسانى بأرتفاع ١٤٥ متر وبطول ٨ر١ كيلومتر ويقع أمامه بحيرة التخزين بمساحة ١٩٠٠ كيلومتر مربع، أما السد الجانبى يقع أمام السد الرئيسى بعدة كيلومترات. ويبلغ حجم التخزين ٧٤ مليار متر٣ بالإضافة الى فاقد التخزين عن طريق تسرب المياه المخزنه الى باطن الأرض والتى تقدر بحوالى (٢٠–٢٥) مليار م٣ أى أن إجمالى كميات المياه التى سوف يختزنها السد تبلغ ٩٥ مليار م٣. وهذه الكميات الهائلة من المياه سوف تحجز أمام السد كانت من المفروض أن تخزن أمام السد العالى. ولذلك فإن ملأ سد النهضة سيؤدى الى أستنفاز كامل مخزون مياه السد العالى بالإضافة الى ٢٠ مليار م٣ إضافيا من تصرفات النهضة الوارد لمصر أثناء العام التالى للتخزين. وهذا سوف يؤدى الى تناقص كبير فى كهرباء السد العالى، يؤدى الى التوقف الكامل لها وهناك سيناريو كيف يكون الحال إذا تصادفت سنوات الملأ مع سنوات فيضان منخفض سوف يكون الوضع مخيفا وسيبدأ العجز فى السنه الثالثه للملآ. وسيصل الى أكثر من ٣٠ مليار م٣ وسيستمر لعدة سنوات وبالتالى فإن إعادة ملأ السد العالى مرة أخرى سوف يتطلب فترة زمنية طويلة تصل الى ٢٠– ٣٠ سنه.

التداعيات السلبية :

من التداعيات السلبية لسد النهضة على مصر هو:

- بوار مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية.
- انخفاض منسوب المياه الجوفية.
- التأثير سلبيا على الثروة السمكية.
- التأثير على السياحة النيلية والنقل النهرى.
- التأثير على إمدادات مياه الشرب والصناعة.
- انخفاض كبير لإنتاج الكهرباء من السد العالى مما يسبب أزمة حادة فى الكهرباء.
- تدهور البيئة وأزدياد التلوث فى البحيرات الشمالية.
- زيادة تداخل مياه البحر فى الخزانات والسواحل الشمالية فى شمال الدلتا مما يهدد زيادة درجة ملوحة المياه الجوفية.

أما فى حالة أنهيار السد نتيجة عوامل كثيرة منها الزلازل والنواحى الجيولوجية حيث أن السد مقام على صخور بركانية تسبب فى تسرب المياه من خلال التشققات والفوالق. كل ذلك سوف يؤدى الى مخاطر تدميرية لكل من السودان ومصر.

التحرك المصرى فور الإعلان عن إنشاء سد النهضة :

قوبل الإعلان عن إنشاء سد النهضة فى فبراير ٢٠١١ بإستنكار رسمى وغضب شعبى شديدين وبينما أسفرت الجهود الرسمية على تشكيل لجنة ثلاثية من ممثلى مصر والسودان وإثيوبيا لدراسة وتقييم الآثار المترتبة على إنشاء السد على كل من مصر واسودان التى سنتناول نتائج أعمالها فى هذا التقرير فإن الجهود بذلت لصياغة موقف وطنى موحد ورؤية استراتيجية لمواجهة الموقف الإثيوبى حيث دعا وزير الموارد المائية والرى فى شهر إبريل ٢٠١١ إلى إجتماع حضره ٧٨ شخصية من مختلف الجهات والخلفيات الفنية والسياسية والقانونية والثقافية والإعلامية واستمر الإجتماع على مدى ثلاثة أيام لمناقشة الأمر من كافة جوانبه حيث وإتفقت الآراء والأفكار على أهمية مياه النيل لمصر وأمنها المائى ومستقبل أجيالها والذى يشكل ركناً هاماً من أمنها القومى ومن ثم كان الإتفاق على أن الحاجة ماسة الى تحرك مصرى يستند الى إستراتيجية واضحة لمواجهة كل الاحتمالات والتداعيات التى قد تترتب على الموقف الحالى بما يؤثر على موارد مصر المائية وتأمين إحتياجاتها، ووتضمنت الآراء التى طرحت ما يلى:

- تقديم محاولة التفاهم والتعاون مع إثيوبيا لإزالة أوجه الخلاف على اللجوء الى التحكيم والحلول القانونية أو اللجوء الى مظاهر القوة الناعمه مع إستبعاد الكلام عن القوه الخشنة.
- ضرورة صياغة جيدة لموقف مصر القانونى بالنسبة لعلاقتها مع دول حوض النيل طبقاً للقانون الدولى والإتفاقيات الثنائية الموقعة مع دول الحوض والحقوق المشروعة لمصر
- إبراز موقف مصر المائى الحرج على موائد المفاوضات وفى المحافل الدولية الذى يمكن أن يؤدى إذا استمر الحال على ما هو عليه الى عدم ستقرار إجتماعى تدهور إقتصادى فى مصر فى الوقت الذى توجد إمكانيات هائلة من المياه فى حوض نهر النيل يمكن إستقطابها لصالح كل شعوب نهر النيل
- العمل على إكتساب تأييد دولى ممثل فى منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والدول المانحة ودعوتها لإتخاذ مبادرات محايدة ومنصفة وعدم الإنزلاق

لتشجيع المبادرات المنفردة التى تزيد الشقاق بين دول الحوض وتؤثر على علاقة هذه الجهات مع مصر.

- ضرورة الإهتمام بالبعد الأفريقى وسعى مصر لتنمية علاقاتها مع الدول الأفريقية وتشجيع المنظمات الأفريقية للقيام بدور فى تقريب وجهات النظر وحل الخلافات.
- توسيع دائرة التعاون مع دول حوض النيل وتقديم دعم لها مؤثر وفعال خصوصا فى مجالات التنميه الإجتماعيه والصحه والتعليم وكل المجالات التى تساعد على إكتساب الرأى العام المحلى فى تلك البلاد مع الإهتمام الخاص بجنوب السودان
- تشجيع القطاع الخاص للإستثمار فى دول حوض النيل خصوصا فى الزراعه وتنمية الصادرات والواردات معها ونقل التكنولوجيا قليلة التكاليف لها.
- قيام الأزهر والكنيسه المصريه بدور فعال للتقريب بين شعوب وادى النيل
- العمل على إنشاء تجمع إقتصادى يضم دول حوض النيل وزيادة حجم التبادل التجارى والتعاون الإقتصادى معها وزيادة تواجد مجموعة البنوك الإستثمارية المصرية فى عواصم هذه الدول وتسهيل حركة النقل والمواصلات والسياحه وخدمات البريد بينها وبين مصر.

أهمية تطوير خطاب إعلامى زكى يوجه للداخل لعرض الحقائق دون تهوين أو تهويل وفى نفس الوقت يشجع الدول فى حوض نهر النيل على التقارب مع مصر ويكتسب تعاطف المجتمع

أهمية ظهور مصر كدولة تعمل على ترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها من خلال تنفيذ برامج التطوير والتحسين وحسن الإدارة والوعى المائى، ووضع ندرة المياه كعامل مؤثر وهام فى رسم وتنفيذ السياسات التنموية والإقتصادية والتجارية لمصر.

تشجيع مشاركة المجتمع المدنى ليلعب دوراً رئيسياً فى الداخل من خلال نشر الوعى وإتخاذ مبادرات مجتمعية نشطة لترشيد المياه وخارجياً لتفعيل الدبلوماسية الشعبية

إستلهام روح الثورة المصرية ومبادئها فى التعامل مع دول حوض النيل كمنطلق جديد يستند الى مبادئ العدل والحرية والمساواة والرغبة فى إقامة أفضل العلاقات مع كافة الدول التى يأتى فى مقدمتها دول حوض نهر النيل.

ضرورة إجراء دراسة متعمقة وتقييم ما تم من أداء فى إعداد ومناقشة الإتفاقية الإطارية بصفة خاصة والعلاقات مع دول حوض نهر النيل بصفة عامة وتحديد الدروس المستفادة التى تساعد على رسم سياسات وإستراتيجيات وخطط عمل أكثر فى التعامل مع ملف النيل

إعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية لتناول ملف النيل لتكون أكثر فعالية وأفضل تمثيلاً لكل الجهات المعنية وتكوين فريق متفرغ يحظى برعاية ودعم من السلطة العليا فى الدولة مع الإعداد الجيد لأعضاء الفريق ورفع مستوى قدراتهم التفاوضية.

ولا شك أن هذه الرؤية والقرارات قد رفعت للقيادة السياسية عن طريق وزير الموارد المائية والرى كما حصلت الوزارات السيادية والإمنية التى حضر ممثلوها الإجتماع ، وقد تلى ذلك بوقت قصير قيام وزارة الموارد المائية والرى فى مطلع سنة ٢٠١٢ بصياغة استراتيجية كاملة للتعامل مع قضية سد النهضة وتحديد محاور العمل والمسؤليات والأدوار.

تشكيل لجنة ثلاثية لدراسة وتقييم سد النهضة :

تبناء على ضغط مصرى تم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية من مصر و السودان و إثيوبيا لدراسة تأثير سد النهضة علي دول المصب بواقع ١٠ خبراء ٢ من كل دولة بالإضافة إلى ٤ خبراء دوليين من جنسيات إنجليزيه، وجنوب أفريقيه وألمانيه وفرنسيه متخصصين فى مجالات المياه، البيئة، السدود، الاجتماع والاقتصاد لتقوم اللجنة بدراسة وتقييم سد النهضه وتأثيره على دول النيل الشرقى والتأكد من عدم الاضرار بالأمن المائي لأي دولة من الدول الثلاثة، كما تم التعاقد مع مكتب محاماه دولى بريطانى الجنسية لإدارة الأعمال التعاقدية القانونية والمالية الخاصة بالخبراء الدوليين أعضاء اللجنة، وقد أستغرقت أعمال اللجنة سنة ميلادية (مايو ٢٠١٢ – مايو ٢٠١٣)، حيث عقدت ستة اجتماعات بالإضافة إلي أربعة زيارات لموقع السد، وقامت إثيوبيا من خلال أعمال اللجنة الدولية للخبراء بإمداد أعضاء اللجنة ببعض الدراسات الفنية الخاصة بالسد ولم تتقدم بباقى الدراسات المطلوبة لأعمال اللجنة إما لعدم استيفائها لهذه الدراسات أو لعدم الرغبة في ذلك فى تقديمها، وانتهت اعمال اللجنة الدولية للخبراء المعنية بدراسة آثار سد النهضة الاثيوبي بإصدار تقريرها النهائى فى ٣١ مايو ٢٠١٣.

أهم توصيات التقرير النهائي للجنة الثلاثية :

من واقع التقرير النهائي المعتمد من قبل ممثلي الدول الثلاثة والخبراء الدوليين المشاركين في اعمال اللجنة الدولية للخبراء يتضح التالي:-

ان الدراسات المسلمة –على الرغم من اوّليتها– والتي تم مراجعتها قد وتم اعدادها بعد البدء فى تنفيذ المشروع.

لم يتم تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية على دولتي المصب(مصر والسودان) بطريقة صحيحة كما هو متبع فى المشروعات الكبرى والتي تقع على انهار دولية.

إن الدراسات والتصميمات الخاصة بالمشروع بصفة عامة تعتبر أوليه ولا تصلح للبدء فى التنفيذ، وأن هناك قصور ا شديد ا فى الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد وهو السد الذى يرفع السعة التخزينية من ١٤,٥ مليار متر مكعب إلى ٧٤ مليار متر مكعب .

لا يوجد تحليل اقتصادي من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الإثيوبي عن كيفية تحديد حجم السد وارتفاعه والطاقة التصميمية التي ستولد من السد.

لم يتم اتاحة عدد من الدراسات الهامة لاعضاء اللجنة، مثل دراسة سلامة السد وتأثير انهياره.

أكدت الدراسة الهيدرولوجية ومحاكاة تأثير السد على أنه فى حالة ملء الخزان فى فترات الجفاف فإن منسوب السد العالى سيصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة اربع سنوات متتالية مما سيكون له تأثير بالغ على مياه الري وسيقلل الكهرباء المولدة من السد العالى لفترة أطول.

ضرورة اجراء دراسات مكملة فيما يخص دراسة التأثير على دول المصب من حيث الموارد المائية والعوامل البيئية والاجتماعية.

التحرك المصري بعد انتهاء اعمال اللجنة :

فور انتهاء أعمال اللجنة الدولية للخبراء قام وزير الخارجية المصري السابق بزيارة لاديس أبابا وتم الاتفاق مع الجانب الاثيوبي علي العمل علي مسارين أحدهما سياسي والاخر فني مع اشراك الجانب السودانى وذلك لدراسة كيفية تنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية، وارسلت دعوة للوزيرين الاثيوبي والسوداني لعقد الاجتماع الاول للمسار الفني بالقاهرة ٧-٨ يوليو ٢٠١٣) إلا ان السودان وجهت الدعوة يكون عقد الإجتماع في مدينة الخرطوم يوم ٢٦ أغسطس، ثم تم تأجيله مرة اخرى بناء على طلب السودان نتيجة الأمطار والسيول التي شهدتها السودان فى ذلك الوقت، وأخيرا تم عقده في نوفمبر ٢٠١٣، ثم تم عقد إجتماع ثاني في ديسمبر ٢٠١٣ تلاها إجتماع آخر في يناير ٢٠١٤ وكلها باءت بالفشل، وكانت نقطة الخلاف هي عدم موافقة الاثيوبين علي ضم خبراء دوليين للجنة الثلاثية عند إستئناف أعمالها و اصرارها علي ان تكون لجنة من الثلاثة دول وفى المقابل إصرار مصر على وجودهم للفصل عند الخلاف.

٣-١ موقف مصر من سد النهضة :

قامت وزارة الموارد المائية والرى فى ٦ إبريل ٢٠١٢ بتشكيل لجنة وطنية تشمل خبراء من الحكومة والجامعات المصرية فى تخصصات الموارد المائية وبناء السدود والكهرباء والبيئة والإقتصاد والإجتماع والقانون بالإضافة لممثلين عن وزارات الدفاع والخارجية والتعاون الدولى وممثل عن الأمن القومى لتقوم بمراجعة التقارير والدراسات الخاصة بسد النهضة لتقييم آثاره على مصر وتقديم

الدعم السياسى والفنى لممثلى مصر فى اللجنة الثلاثية للخبراء ولتكون بمثابة فريق عمل متكامل للمشاركة فى أى نشاط على المستوى الإقليمى أو الدولى إذا دعت الحاجة، وتم الإستعانة بأحد الخبراء الدوليين لتطوير نموذج رياضى لدراسة تأثير سد النهضة على مصر مع قيامه بالمساعدة فى مراجعة وتقييم البيانات والتقارير التى يتم توفيرها من خلال أعمال الخبراء الدوليين التى كانت تعمل على التوازى فى هذا التوقيت، ومن الجدير بالذكر أن كلية الهندسة جامعة القاهرة قد قامت من جهتها بعمل دراسات حول تأثير سد النهضة على مصر وتناولت هذه الدراسة العديد من السيناريوهات والبدائل التى يمكن أن تحدث أثناء فترة ملئ الخزان والتأثيرات المتوقعة على المدى القصير وتلك التى قد تحدث على المدى الطويل بالإضافة إلى ما يترتب على إنهيار السد على دولتى المصب مصر والسودان نتيجة عيوب فى التصميم أو لعدم مناسبة الموقع جيولوجيا لتحمل جسم السد والبحيرة الضخمة التى ستنشأ أمامه

٣-٢ الموقف السودانى بالنسبة لسد النهضة :

إتخذت السودان فى البداية موقفا فى ظاهره نفس القلق الذى لدى مصر إلا أن مدى الحماس السودانى لم يكن على نفس القدر وأصبح واضحا أن أثيوبيا نجحت بدرجة كبيرة فى سحب الموقف السودانى من حالة التوازن التى كانت تبدو فى البداية، والتى كانت تبدوا متحمسة لدراسة سلبيات السد وأثرها على مصر والسودان والتى كانت تميل إلى رفض المواصفات الحالية للسد لخطورته على الأوضاع المائية للسودان، إلى الإنتقال لموقف جديد يقول بأنه (أى السودان) سيلعب دور الوسيط أو المسهل للمحادثات بين مصر وإثيوبيا،وبذلك تحول الموقف السودانى بطريقة غير مباشرة إلى موافقة غير معلنة على بناء السد ويجب ألا يكون هذا التحول غريبا إذا علمنا أن المستفيد الأكبر من بناء السد سيكون السودان وهو ما جاء على لسان الرئيس السودانى من أن السد سيكون له فوائد كبيرة ستعود على دول المنطقة بما فيها مصر نافيا ما تردد حول وجود أضرار له على الدول المحيطة به ودعا مصر إلى الإستفادة من الفوائد التى ستترتب على بناء السد.

ومن حيث الفوائد التى تنتظرها السودان من بناء السد فهى تشمل ما يلى:

* إنهاء عصور من الفيضانات العالية التى أطاحت بمناطق سكانية وأغرقت أراضى شاسعة داخل السودان

*السد سيؤدى لتنظيم تصرفات النيل الأزرق مما سوف يساعد السودان على إقامة مشروعات زراعية مستقبلية قد تؤدي إلى تجاوزه لحصته المائية المقررة وبالتالي التأثير المباشر علي حصة مصر المائية .

*حماية خزانات السدود الموجودة داخل الأراضى السودانية من الإطماء نتيجة حجز الطمى الذى يأتى من الأراضى الإثيوبية خلف سد النهضة

*الإمداد بالكهرباء من مصدر قريب يقع على مشارف الحدود السودانية

<u>رؤية تحليلية للموقف الإثيوبى :</u>

الحقيقه الأولى :

أن أثيوبيا لديها أحواض للأنهار وأنهار وروافدها تتراوح ما بين ١٧–١٩ سواء مستديمه أو موسميه وأن عدد سكان إثيوبيا طبقاً لتقديرات ٢٠١٢ هو ٨٦.٥ مليون نسمه ويعيش حوالى ٤٠% من سكان إثيوبيا (حوالى ٣٤.٩ مليون نسمه) فى حوض هذه الأنهار إذا ان أغلبية السكان تعيش فوق المرتفعات حيث المناخ الأفضل والمياه النقيه والزراعات العضويه كما أن هناك نسبه من السكان يعيشون خارج الأحواض مثل نهر أشبيليه وجوبا المتجهين إلى الصومال أو نهر أومو المتجه إلى كينيا .

الحقيقة الثانيه :

أن إثيوبيا لديها ثلاثة عشر سداً على أنهارها حتى الآن ومنها سد على نهر عطبره أحد روافد النيل، وأن سد النهضه هو السد الرابع عشر وسوف يتلوه ثلاثة سدود أخرى إجباريه بسبب كميات الطمى الهائله التى تجرى مع مياه النيل الأزرق بسعات ٤٧، ٤٠، ٣٩ مليار م٣ وكل هذه السدود تخزن فى أراضيها حوالى ٢٠٠ مليار م٣ من المياه والحجه فى أسباب التخزين هو توليد الكهرباء.

الحقيقه الثالثه :

إن تقرير مفوضية حوض النيل الذى صدر فى شهر فبراير سنة ٢٠١٤ عن أحوال دول حوض النيل لعام ٢٠١٢ وتقرير منظمة الأغذية والزراعه الدوليه عام ٢٠١٠ بأن الموارد الإثيوبيه من تدفقات المياه الجاريه للأنهار والبحيرات تبلغ ١٢٢ مليار م٣ لايستخدم منها أكثر من ٣% فقط وأن ما يسقط على إثيوبيا من أمطار نحو ٩٣٦ مليار م٣ ستوياً تكفيها وتجعلها تتربع على قمة الدول الإفريقيه المصدره للأغذيه العضويه من هذه المياه وتفيض الى النهر بعد أن تكون شحنت المياه الجوفيه بحجم ٧,٥ مليار م٣ منها ٥,٥ مليار م٣ من المياه المتجمده .

مقترحات لبعض الأفكار والحلول للتعامل مع إنشاء سد النهضه بإثيوبيا :

هناك بعض الأفكار والحلول بشأن أهمية وسرعة التعامل مع الملف أو المحور الخارجى وبالأخص مشروع إنشاء سد النهضه الإثيوبى وفى الواقع أن إثيوبيا هى المدخل الرئيسى والأهم لحل مشاكل العلاقات المصريه مع دول حوض النيل ككل لذا فلابد من التركيز حول إعادة رسم العلاقات المصريه مع إثيوبيا بشكل يسمح أن تكون مشكلة مياه النيل ضمن إطار أشمل يتضمن العلاقات السياسية والإقتصاديه والأمنيه والتجاريه مما قد يعطى مساحه أكبر للجانب المصرى لطرح مجموعه من الأفكار يمكن أن تمثل ما يطلق عليه Win –Win Solution

فيما يلى بعض الأفكار والحلول من مجموعه من المفكرين والباحثين ومنهم مجموعة الفكر العلمى بمركز البحوث المائيه ومجموعة أعضاء شعبة الزراعه والرى بالمجالس القوميه المتخصصه وكذلك السيد الدكتور / عبد الفتاح مطاوع المدير السابق لقطاع مياه النيل .

مقترحات عامه (اللجنه القوميه للرى والصرف) :

لابد أن يكون التعامل مع الملف من منطق إدارة الأزمه وبدون تأخير لخطورة عامل الوقت .

التخطيط للحلول لابد أن يبنى على السيناريو الأسواء ولا مجال لإفتراض حسن النوايا ويجب أن يكون التفكير من منطق إيجاد حلول تاريخيه جذريه تتضمن عدم تكرار هذه الأزمه وليست حلول وقتيه تسمح بحدوث أزمات أخرى فى المستقبل.

التعامل مع السد بمواصفاته الحاليه كأمر واقع والإعتراف به يمكن أن يكون خطأ إستراتيجى قد يدفع مصر للتنازل عن حقوقها التاريخيه فى مياه النيل ويساعد إثيوبيا على التسويق عالمياً للمشروع .

العمل على تدويل القضيه وتوضيح الرؤيه المصريه للمجتمع الدولى مدعومه بنتائج تقرير اللجنه الثلاثيه (ويمكن الإستعانه بالخبراء الدولين الذين شاركوا فى اللجنه) .

تسويق المشكله داخلياً لجعلها مشروع قومى ذو أولويه للشعب المصرى (الحفاظ على مياه النيل مصدر الحياه والتنميه)

العمل على توحيد الموقف المصرى السودانى بكل السبل لمنع الأضرار المتوقعه على كل من الدولتين وخاصه مصر .

لابد أن يتمحور أى حل لمشكله السد حول النظره اليه (بعد ضمان عدم الضرر أو التأكد من إمكانية التعويض عن الضرر) كمشروع إقليمى يعتبر مدخل للتعاون وتحقيق المنفعة للجميع .

بعض الحلول المختصره ومقترحات للدكتور/عبد الفتاح مطاوع وهى كالتالى :

البناء على الإيجابيات التاريخيه للتعاون :

هناك ضروره للبناء على الإيجابيات فى تاريخ التعاون ليس فى مجال المياه وحده ولكن فى المجالات السياسيه والإقتصاديه.

تحسين الأمن والإستقرار بدول حوض النيل :

تعرضت دول منابع نهر النيل للعديد من المشاكل والأحداث بسبب الكوارث الطبيعيه وبسبب كوارث من صنع الإنسان ومنها الحروب الأهليه والقبليه والعقائديه ولابد من وجود إستقرار أمنى لتحقيق التنميه فى هذه المناطق وتقديم المصلحه المصريه من إحداث إستقرار أمنى والمشاركه فى تحقيقها وهناك دور مهم للمؤسسه العسكريه المصريه للمساهمه فى قوات حفظ السلام كما أن للمجتمع المدنى دوراً رائداً فى عمل زيارات لعدد من دول منابع النيل .

خلق المصالح المشتركه على كافة الأصعده :

لايمكن تحقيق مصالح مشتركه بين الدول ولابد من وجود رؤيه مجتمعيه واضحه للتعاون ومنها على سبيل المثال وجود الماء لتوليد الطاقه والزراعه والسياحه والتنميه العمرانيه والصناعية والنقل النهرى والرى وصيد الأسماك، فهناك متطلبات لكا دولة مثل مياه شرب نظيفه وكذلك متطلبات توليد الكهرباء وتوليد الطاقة الكهرومائيه فهو مجال كبير للمشاركه ولذا فإن مشروعات الماء والطاقه بالإضافه الى الغذاء كلها تعتبر ضروره لتحقيق الأمن المائى والغذائى لكل دول الحوض

هناك بعض الدول تعيش على وهم تحقيق الطموح بإستخدام القوه الخشبيه سواء على حسابها أو على حساب شعوبها الا أن طريقة التفكير مطلوبة لتحقيق الطموحات بوسائل القوى الناعمه والتى يمكن أن تحقق نفس المصالح ويمكن تلخيص هذه القوى الناعمه فى التالى : –

الدعوه من خلال القياده السياسيه لكل دول حوض النيل من خلال إجتماع مشترك لشرح أهم القضايا المثاره من عنتيبى وسد النهضه وعدم إستكمال مشروعات زيادة إيراد النهر ومنها على الأخص إحترام مصر للمواثيق والمعاهدات الدوليه وبداية من القرن التاسع عشر وحتى الآن ومنها إتفاقية القسطنية سنة ١٨٨٦، والتى تسمح بحرية مرور السلع كل دول العالم أو بضائعها من قناة السويس وبالتالى تطلب من جيرانها إحترام قواعد القانون الدولى الخاصه بأحواض الأنهار الدولية المشتركه .

فى حالة رفض أى من دول المنابع من ضرورة إحترام قواعد القانون الدولى سيصبح من حق مصر أن تلغى تعهداتها مع تلك الدوله وعلى الأخص بمرور بضائعها من قناة السويس على أساس أن هذا عمل عدداً من المصالح المصريه .

هناك دور للمجتمع الدولى وما يملكه من وسائل إقناع لشعوب دول حوض النيل بعدالة القضية المصريه وأنه لا مفر من التعاون .

تذكير إثيوبيا بأنها سبق وأن قدمت الكثير للعالم وهى التى أرست اللجوء السياسى فى عهد النجاشى ملك أثيوبيا ومن هنا يستحق الشعب الإثيوبى المساعدة وتفهم رغبات الآخرين فى التنمية.

إن ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو بداية مستقبل جديد للأمن المائى ونظراً لأن المياه فى مصر هى العامل المحدد للتنميه ولتحقيق الحريه والعداله الإجتماعيه لابد من وجود إدارة رشيده للموارد المائيه على مستوى مصر وعلى مستوى دول حوض النيل كنهر دولى مشترك يشارك فيه الجميع فى مياه المنابع لكل شعوبه ودوله .

مقترحات وحدة الفكر العلمى Think Bank مركز البحوث المائيه :

إنتهى إجتماع وحدة الفكر العلمى المكونه من عدد (٢٥) عضو بالمركز القومى لبحوث المياه من ذوى الخبره والكفاءه العاليه الى التالى :

ألإسراع برفع مستوى التعامل مع ملف سد النهضة ليكون ملفاً سيادياً تتعامل معه مؤسسة الرئاسة مباشرة (يمكن المبادره بعقد إجتماع علي مستوي رؤساء دول حوض النيل لمناقشة وبحث الحلول والإتفاق بين الرؤساء على مبادئ تحكم المباحثات على المستوى الوزارى واللجان الفنية مستقبلا).

إنشاء مجلس أمنى قومى دائم للمياه يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ويضم جميع المستويات من الخبراء والمتخصصين.

إعداد ملف فنى وقانونى متكامل بخصوص هذا الموضوع بهدف إستخدامه للتفاوض والإتفاق علي أفضل الحلول على أن يتم التفاوض من الآن وصاعدا بوفد يضم خبراء فى العلاقات الخارجية والقانون الدولى والأمن القومى بقيادة وزير الخارجية مدعوما بالخبراء الفنيين فى إطار العلاقات الثنائية .

الإعداد الجيد لملف المياه وأثر إنشاء السدود فى إثيوبيا وبالأخص سد النهضة بإثيوبيا وما تتضمنه الخطة الأثيوبية من سدود أخرى والتداعيات السلبية والمؤثرة لها على مصر من جميع النواحى الزراعية والإقتصادية والبيئية والإجتماعية ليكون مرجعا داعما لأى مباحثات سياسية وقانونية

إعلان نتائج تقرير اللجنة الثلاثية إعلامياً (داخلياً وخارجياً) لبيان خطورة الموقف المائى وتأثيره سلبياً علي حصة مصر في مياه النيل وإيضاح ذلك جلياً للمجتمع الدولي بكل الوسائل.

العمل علي تدويل القضية وتوضيح الرؤية المصرية للمجتمع الدولى مدعومة بنتائج تقرير اللجنة الثلاثية ودراسة فرص التحكيم الدولى.

البدء فوراً فى نشر أبحاث بالمجلات والدوريات العالميه وكذلك نشر مقالات في الصحافة الدولية والعالمية لشرح ودعم وجهة النظر المصرية فى بيان حجم أضرار السد على مصر وخاصة فى فترات الجفاف المحتمل حدوثها (يمكن البدء بنشر الدراسات التى قام بها قطاع مياه النيل) مع أهمية تعظيم دور الإعلام في هذا الخصوص.

العمل على تنفيذ مشروعات أعالى النيل التى تستقطب الفواقد خاصة فى الهضبة الأثيوبية وجنوب السودان ووضع سياسة عامة وخطة عمل للتعاون مع دول حوض النيل فى إطار الفوائد المشتركة ودعم التنمية فى هذه الدول.

العمل على توحيد الرؤى السياسية والفنية على المستوى الوطنى بالنسبة لملف حوض النيل لمراجعة وإيضاح موقف مصر من التوقيع على إتفاقية عنتيبى.

بحث الأستعانة بوساطة عربية و أقليمية و دولية (مع التركيز على البعد الإفريقى لإكتساب تأييده أو على الأقل عدم إنحيازه) لتوضيح الرؤيه بالنسبة للآثار السلبية وغيرها علي مصر نتيجة إنشاء السدود الأثيوبية والتأكيد على حقوق مصر التاريخية فى مياة النيل.

دعوة الجانب السودانى لتبنى موقفا واضحا فى شأن بناء السد لا يضر بمصر والتعاون مع الجانب المصرى لإقناع الجانب الإثيوبى بتنفيذ البدائل الأقل ضررا فى تصميم السد والتى هى فى واقعها حماية للسودان من مخاطر إنهيار السد بتصميمه الحالى.

نظرا لأن إثيوبيا هى المدخل الرئيسى والأهم لحل مشاكل العلاقات المصرية مع دول حوض النيل ككل لذا فلابد من التركيز حول إعادة رسم العلاقات مع إثيوبيا بشكل يسمح أن تكون مشكلة مياه النيل ضمن إطار أشمل يتضمن العلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية والتجارية، مما قد يعطى مساحة أكبر للمفاوض المصرى لطرح مجموعة من الأفكار يمكن أن تمثل ما يطلق عليه الـ win–win solutionأو الفائدة للجميع.

التخطيط لبدء مرحلة جديدة تتبناها القيادة السياسية فى مصر وأثيوبيا للتعاون الشامل فى جميع الأنشطة والمجالات الخاصة بالمياه وإستصلاح الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء والتدريب الفنى والصحة وغيرها من المجالات وربط التمويل لهذا التعاون عن طريق الدول العربية والأفريقية فقط.

الإعداد الجيد لعقد مؤتمر محلي يدعي إليه الخبراء المصريين في الداخل والخارج لتوضيح مدي خطورة المشكله على أن يليه مؤتمر دولى يهدف إلى بناء رؤية موحدة بين الخبراء فى العالم حول مخاطر السد وما قد يليه من مشروعات مماثله.

تنفيذ خطة إعلامية رشيدة لمصارحة الشعب المصري بالحقيقة وخطورة الموقف وآليات التعامل مع المشكلة.

هذا ويجب وضع إستراتيجية وخطة عمل تنفيذية لجميع هذة المقترحات فى أقرب وقت ممكن خصوصا بعد ما أسفرت عنه آخر جولات المباحثات مع تعنت الجانب الإثيوبى وعدم جدوى الإستمرار فى التعامل مع القضية من خلال الوزارات الفنية على الجانبين.

بعض الاقتراحات من أعضاء شعبة الزراعه والرى للمجالس القوميه المتخصصه :

التأكيد على أهمية الأنتهاء من مناقشة موضوع سد النهضة وأرسال رأى اللجنة للرئاسة ومتخذى القرار للأستفادة من الأراء المقدمة من المجالس المتخصصة.

المطالبة بالإسراع فى تشكيل مجلس أعلى لإدارة الأزمة تشارك فيه كافة الوزارات والجهات المعنية حيث اننا نعمل فى جزر منعزله.

التحرك الخارجى بدرجة من الفاعلية ومخاطبة كافة المنظمات الدولية لتعريف المجتمع الدولى بابعاد المشكلة وأثارها السلبية على حياة ومستقبل مصر وشعبها.

- منظمة الوحدة الأفريقية.
- الأمم المتحدة ومنظماتها.
- جامعة الدول العربية والدول العربية.
- الدول الأفريقية ودول حوض النيل.
- الدول الأوربية والأسيوية الصديقة.

التنظيمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى فى الدول المختلفة وذلك من خلال التنظيمات المماثلة فى مصر.

تسخير أجهزة الأعلام المصرية والسفارات المصرية فى الخارج.

مخاطبة الدول العربية الصديقة الممولة والمستثمرة فى أثيوبيا وكذلك الدول التى لها علاقات سياسية وإقتصادية جيدة مع مصر للضغط على أثيوبيا وعدم تمويل سد النهضة.

اللجوء الى محكمة العدل الدولية فى لآهاى فى حالة عدم الإستجابة للمطلب المصرى العادل.

تعين مبعوث شخصى للرئيس لعمل زيارة لكل دول الحوض وبعض الدول الأفريقية الأخرى.

الاحتياج الى ثلاثة حلول:

- إدارة أزمة.
- إدارة سياسة.

- تشكيل لجنة لإدارة وتنمية الموارد المائية فى مصر.

لابد من إعداد فريق عمل بمنتهى السرعة لإدارة هذه الأزمة .

الاستعانة بجميع الخبراء المختصين والعلماء فى الداخل والخارج.

على المستوى الداخلى يجب العمل على:

- ترشيد إستخدام المياه واستخدام التكنولوجيات المتطورة فى الرى.
- تفعيل دور التعاونيات والقطاع الخاص فى تطبيق أسلوب الرى السطحى المطور.
- البحث عن مصادر جديدة للرى والعمل على تقليل تكاليفها (تحلية المياه – معالجة مياه الصرف ...الخ).

بالاضافة الى ماتم من ملاحظات كالتالى:

إظهار الحق القانونى والاتفاقيات الدولية وأن هذه الاتفاقيات الدولية قد سبق الاعتراف بها ضمن الاتفاقات الدولية للحدود. إذ أن اتفاقيات المياه الدولية السابقة هى ضمن الاتفاقيات الدولية للحدود.

لابد فى نفس الوقت العمل على المحور الثانى وهو المهم ونلخص فى :

تنمية إدارة الموارد المائية فى مصر.

التقيد بتركيب محصولى تحت ظروف عدم وفرة المياه.

ملحق رقم (١) : مشروعات الرؤية المشتركة والنيل الشرقى ونيل البحيرات الاستوائية ضمن مبادرة حوض النيل والترتيبات المؤسسية لها.

فيما يلى نستعرض مشروعات مبادرة حوض النيل سواء على مستوى حوض نهر النيل ككل أو على مستوى الأحواض الفرعية :

أولاً : مشروعات الرؤية المشتركة (Shared Vision) :

وتبلغ التكلفة التقديرية فى مرحلة إعداد الدراسات لهذه المشروعات ١٢٢ مليون دولار وتشمل دراسات مشروعات تشترك فيها جميع دول حوض النيل وهى مؤلفة من اربع دعامات هي:

التحليل الاقتصادى الاجتماعى البيئى والتخطيط للمشروعات القومية .

التخطيط والادارة للمشروعات المشتركة للموارد المائية .

التدريب ورفع الكفاءة المؤسسية والبحث العلمى .

بناء الثقة ومشاركة المنتفعين.

هذا ويندرج تحت هذه الدعامات سبعة مجالات للمشروعات كما يلى:

أ. التحليل الاقتصادى الاجتماعى البيئى والتخطيط للمشروعات القومية :

- الإدارة البيئية وعبر الحدود لدول النيل
- تبادل الطاقة إقليميا بين دول حوض النيل عن طريق الربط الكهربى
- الاستخدام الكفء لمياه الإنتاج الزراعى
- المشاركة فى عائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ب. التخطيط والادارة للمشروعات المشتركة للموارد المائية :

دارة وتخطيط المصادر المائية وبناء نظام دعم اتخاذ القرار .

ج. التدريب ورفع الكفاءة المؤسسية والبحث العلمى : التدريب التطبيقى .

د. بناء الثقة ومشاركة المنتفعين : الإعلام (الاتصالات)

وقد تم الاتفاق على أن تستضيف دول الحوض وحدات لادارة مشروعات الرؤية المشتركة السبعة وعلى أن تتقدم الدول بالإمكانيات المتاحة لديها و التى تمكنها من إدارة هذه المشروعات، وكان من نصيب مصر مشروع التدريب التطبيقى لما لديها من إمكانيات للتدريب وتبلغ تكلفته التقديرية ٢٠ مليون دولار ممولة من هولندا.

ثانياً: مشروعات نيل البحيرات الاستوائية NELSAP :

ويشترك فى هذا البرنامج مصر والسودان ودول حوض البحيرات الاستوائية وتتضمن خمسة برامج مشروعات هي :

المياه و الزراعة .

توليد الطاقة و الربط الكهربى .

دراسة الأسماك فى بحيرتى البرت و ادوارد .

مقاومة نبات الهايسنت فى نهر الكاجيرا .

تنمية أحواض أنهار الكاجيرا و مارا و مالاكيسى .

وتبلغ التكلفة التقديرية لاعداد تلك البرامج والدراسات المبدئية ٣٠ مليون دولار . وتتكون الآلية الخاصة بمشروعات النيل الجنوبى من مجلس وزارى (NEL–COM) ولجنة فنية استشارية (NEL–TAC) تتكون من عضوين من كل دولة، و وحدة تنسيق CU بالعاصمة الرواندية كيجالى .

ثالثاً: مشروعات النيل الشرقى :

في إطار مبادرة دول حوض النيل تم الاتفاق على انشاء مجلس للتعاون بين دول حوض النيل الشرقى وشكل له مجلس وزارى من وزراء الموارد المائية في كل من مصر والسودان وأثيوبيا وأطلق

عليه(Eastern Nile Council of Ministers (EN-COM شكل له فريق من الخبراء ثلاثة من كل دولة وأطلق علية ENSAPT يقوم بالتعاون في أعداد المشروعات التي تهم المجموعة الفرعية فى كافة مجالات التنمية للموارد المائية فى الهضبة الاثيوبية وقد تم فى هذا المجال اعداد الدراسات الخاصة بمشروعات التعاون السبعة التالية :

- النموذج الرياضي التخطيطي للنيل الشرقي (الإدارة المتكاملة لتخطيط الموارد المائية).
- دراسات المصادر المائية المتعددة الأغراض لحوضي نهر البارو والاكوبو.
- إدارة الفيضانات العالية وفترات الجفاف باستخدام الإنذار المبكر .
- تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربى .
- الربط الكهربى بين أثيوبيا والسودان
- برنامج الربط الكهربى الاستثمارى للنيل الشرقى
- تنمية مشاريع الرى والصرف
- إدارة الأحواض العليا للهضبة الاستوائية .
- وحدة إدارة المشروعات

وقد تم تقديم هذه المشروعات الى اجتماع المنظمات والهيئات والدول المانحة ICCON والذى عقد بجنيف تحت رعاية البنك الدولى خلال شهر يونيو ٢٠٠١ بهدف توفير التمويل اللازم للقيام باجراء الدراسات الخاصة بهذه المشروعات وكذا للإعداد لهذه المشروعات ودراستها وتقييمها،وتم إنشاء مكتب فنى إقليمي لمشروعات النيل الشرقي (EASTERN NILE TECHNICAL REGIONAL OFFICE)، الإنترو (ENTRO) بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ويضم المكتب عضو من كل دولة من دول النيل الشرقي مصر والسودان أثيوبيا (SENIOR TECHNICAL SPECIALISTS)، و قد منح المكتب الوضع قانوني الذى يؤهله للقيام بما يكلف به من أعمال.

وقد تم افتتاح المكتب رسمياً للعمل في أكتوبر ٢٠٠٢ ومنذ ذلك الحين قام المكتب بتنظيم عدد كبير من ورش العمل مثل التقييم الإستراتيجي البيئي للمشروعات وعدة ورش في مجال أداره أحواض الأنهار، وكذا أعداد العديد من الشروط المرجعية لعدد من مشروعات برنامج عمل النيل الشرقي مثال على ذلك الشروط المرجعية لمشروع Watershed Management، الشروط المرجعية لمشاريع الرى و الصرف المقترح تنفيذها فى الدول الأعضاء، الشروط المرجعية لمشروع البارو-أكوبو المتعدد الأغراض.

ملف سد النهضة
والأزمة الأثيوبية مع مصر

العلاقات التجارية بين مصر وأثيوبيا عمرها ١٥٠٠ سنة :

أن هناك موقعًا أثريًا مكتشفًا بجزيرة فرعون بطابا يؤكد أن العلاقة التجارية بين مصر وإثيوبيا عمرها ١٥٠٠ عام عبر البحر الأحمر وخليج العقبة، والموقع هو فنار لإرشاد السفن التجارية بخليج العقبة، أنشأه الإمبراطور جستنيان فى القرن السادس الميلادى قبل إنشاء قلعة صلاح الدين الأيوبى بالجزيرة. أن الهدف من إنشاء هذا الفنار كان لخدمة التجارة البيزنطية عن طريق أيلة (العقبة حالياً)، وبخاصة تجارة الحرير ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للكنائس لاستخدامه فى الستائر المزركشة، حيث كان الكثير منها مطرزا بالذهب والفضة وكذلك استخدامه فى أكفان للموتى.. وفى السنوات الأولى بعد تأسيس القسطنطينية كان بها خمس نقابات لا تتعامل إلا فى الحرير كصناعة وتجارة وكان يحتكر تجارة الحرير الفرس، بينما تخصصت مملكة أكسوم (إثيوبيا) فى تجارة التوابل والتى ظهرت فى القرن الأول الميلادى ودخلوا المسيحية فى القرن الرابع الميلادى، وكانت تجارة التوابل تنقل من مملكة أكسوم على البحر الأحمر إلى سيلان. الإمبراطور جستنيان حرص على أن يحرر التجارة البيزنطية من اعتمادها على الفرس فأسس اتصال مباشر مع الهند عن طريق الميناء البيزنطى على خليج العقبة، وهو ميناء أيلة، ولذلك أنشأ فنار للسفن بجزيرة فرعون المواجهة لأيلة، وكان للبيزنطيين نشاط تجارى كبير فى القرن السادس الميلادى واستوردوا الحرير من الهند وإثيوبيا . وكان تجار إثيوبيا يجلبوا هذه البضائع على البحر الأحمر، وهى عاصمة مملكة أكسوم، ومنها تنقل السفن البيزنطية البضائع إلى جزيرة إيتاب (جزيرة تيران الحالية التى تقع عند قاعدة خليج العقبة تجاه رأس محمد)، وتتجمع فى إيتاب أيضا المراكب البيزنطية التى تتاجر فى التوابل مع الموانئ العربية على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر .كان فى إيتاب محطة الجمارك الإمبراطورى لتحصيل الضرائب عن التجارة القادمة من الهند إلى الموانئ البيزنطية، حيث تبحر السفن إلى أيلة أو القلزم (السويس حاليا) ومن القلزم برا إلى النيل ومنه للإسكندرية، ومنها يتم توزيع منتجات الشرق لكل حوض البحر المتوسط.. وكانت التجارة المتبادلة فى عهد البيزنطيين تشمل البردى والتوابل من مصر، وكانت التوابل تأتى لمصر من الشرق الأقصى. أن مساحة الفنار البيزنطى المكتشف بجزيرة فرعون ٢٢م من الشرق للغرب ١٣م من الشمال للجنوب بنى من الحجر الجرانيتى

المقطوع من نفس التل وبلاطات من الحجر الجيرى فى الأسقف، ويتوسط الفنار مبنى مساحته ٧.٥م طولا ٤.٨٠م عرضا يشمل سكن خاص لقائد الحامية البيزنطية وغرف حراسة وإقامة للجنود، مبينا أنه أعيد استخدام هذا المبنى فى عهد صلاح الدين كتحصين جنوبى لقلعته وأحاطه بسور دفاعى. كما تم الكشف عن كنيسة بيزنطية بوسط جزيرة فرعون مرتبطة بالحامية البيزنطية المتواجدة لحراسة الفنار، وقد حافظ عليها القائد صلاح الدين حين بناء قلعته الشهيرة بجزيرة فرعون ٥٦٧هـ ١١٧١م ولم تمس بسوء، وقد اكتشفت كاملة بأحجارها التى تحوى كتابات ورموز مسيحية.

العلاقات مع أثيوبيا :

دولة إثيوبيا الشقيقة، تلك الدولة شديدة الأهمية، والتي تربطنا بها علاقات قوية، وقد ترجم تلك العلاقة موقف الرئيس عبد الفتاح السيسي بمطار القاهرة شهر مايو ٢٠١٥ عند استقباله ٢٧ مواطنا اثيوبيا كانوا محتجزين في ليبيا وتم تأمين خروجهم من ليبيا بأمان علي أيدي القوات المصرية، الأمر الذي كان له اثر ايجابي بالغ لدي الشعب الإثيوبي والحكومة الاثيوبية وأيضاً علينا كمصريين علي تلك اللفتة الإنسانية، وحمل رسالة هامة إلي المجتمع الإثيوبي مفادها ان مصر تقف بجانب الشعب الإثيوبي. لقد كان هذا الموقف المصري تطبيقاً عملياً للسياسة المصرية الجديدة التي تنتهجها مصر بشأن علاقاتها الخارجية المرتبطة بالقارة الافريقية بصفة عامة ودول حوض النيل خاصة.

وكانت بداية تلك السياسة الجديدة في اللقاء الذي عقد بين الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الأثيوبي ديسالين علي هامش القمة الافريقية بغينيا الاستوائية العام الماضي، حيث تم تدشين قواعد جديدة بين البلدين لحل الخلاف الناشيء عن سد النهضة من خلال إعلان يستند علي مبادئ التعاون والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة، وكان بداية لاستئناف المفاوضات الفنية في الخرطوم في أغسطس ٢٠١٤ بين مصر والسودان وأثيوبيا وكان لي شرف رئاسة الوفد المصري والتوصل لخارطة طريق لأول مرة نسير علي أساسها حاليا بعد فترة طويلة من التعثر ونشوء الخلاف منذ عام ٢٠١١ وتم تحقيق خطوات إيجابية انتهت باختيار مكتبين استشاريين عالميين احدهما فرنس ويعاونه مكتب آخر هولندي للقيام بالدراسات العلمية سواء مائية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقديم التوصيات بما يضمن تلافي الآثار السلبية للسد علي دول المصب مصر والسودان.وساعد هذا الجو الإيجابي في التوصل للتوقيع علي اتفاقية المبادئ الاطارية بشأن سد النهضة الإثيوبي، والتي قام قادة مصر وأثيوبيا والسودان بالتوقيع عليها بالخرطوم في مارس ٢٠١٣ وتبعها زيارة تاريخية للرئيس لأديس أبابا في أول زيارة منذ ٣٠ عاما

كانت لها أكبر الأثر في تنمية العلاقة بين البلدين في العصر الحديث تعدد اللقاءات بين زعيمي الدولتين والتي وصلت إلي ٤ لقاءات رئاسية في أقل من عام واحد، وهو مؤشر واضح علي التطور الايجابي بين الدولتين. ولايفوتني ان انوه عن الدور البارز لوزارة الخارجية وعلي رأسها وزيرها في اتمام هذه الأعمال والمجهود المميز لسفير مصر في اثيوبيا.

وانتهجت وزارة الموارد المائية والري أيضا نفس النهج في تنمية العلاقات مع نظيرتها الأثيوبية من خلال الزيارات المتبادلة التي شملت احداها زيارة موقع السد مع بعض الخبراء المصريين وأيضا من خلال تنظيم العديد من برامج التدريب وبناء القدرات في مجال الموارد المائية والري من خلال المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة بالوزارة وقد بلغ عدد المتدربين الأثيوبيين في مصر نحو ٥٠ متدربا حتي الآن، فضلا عن تقديم المنح الدراسية للباحثين الإثيوبيين للحصول علي الماجستير او الدكتوراه، وإيفاد الكوادر الإثيوبية لنيل دبلومة الموارد المائية المشتركة بالجامعات المصرية وبتمويل من وزارة الري المصرية، فيما تقوم الوزارة حاليا بجهود حثيثة نحو تقديم الدعم الفني لإنشاء معمل أبحاث المحاكاة الهيدروليكية بأديس أبابا، والاهتمام بتنمية الأبحاث الفنية المتعلقة بالمياه وتبادل الخبرات بين جامعة أديس أبابا والمراكز البحثية المتخصصة بالوزارة في مجال إدارة المنشآت المائية والموارد المائية السطحية والجوفية وحصاد الأمطار وتكنولوجيا إدارة المياه من خلال منحة مصرية بقيمة اجمالية ٦ ملايين دولار. وجار حاليا الترتيب لزيارة وفد من أساتذة الجامعات المصرية للقاء نظرائهم بجامعة أديس أبابا في مجالات بناء السدود.

إن السياسة المصرية الجديدة منذ تولي الرئيس السيسي نجحت في تحويل العلاقات المصرية مع اثيوبيا إلي علاقات تعاون وانتفاع بعد ان توترت لسنوات طويلة، كما انها نجحت في التأكيد وبشكل عملي علي ما تنادي به مصر وتؤكد عليه منذ سنوات ان التعاون والتحاور بدبلوماسية هادئة حول القضايا المشتركة هو السبيل الوحيد في تنمية دولنا والارتقاء بالمستوي المعيشي لشعوبنا، وفي الوقت نفسه يساعد مستقبلاً في التوافق علي مجموعة من المشروعات المشتركة بين مصر ودول الحوض سواء حوض النيل الشرقي او حوض النيل الجنوبي، ويكون فيها الخير للجميع.

<u>منطقة صناعية مصرية بأثيوبيا :</u>

كشف وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن تخصيص منطقة صناعية مصرية خارج أديس أبابا لإقامة مشروعات مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص الإثيوبى. رجل الأعمال المصرى تقدم بطلب إلى السلطات الإثيوبية لتخصيص هذه المنطقة، والحصول على

التراخيص اللازمة لبدء ترفيقها وتجهيزها للعمل فى أقرب وقت ممكن. فى افتتاح فعاليات منتدى الأعمال المصرى الإثيوبى الخامس، والذى نظمه مجلس الأعمال الإثيوبى، وبمشاركة ٤٠ شركة إثيوبية، إن العلاقات المصرية الإثيوبية تشهد تطورا ملحوظا خلال المرحلة الحالية سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى، حيث ترتبط الدولتان بالعديد من الروابط الثقافية والتاريخية. أهمية تضافر جهود المسئولين فى كلا البلدين لدعم التعاون المشترك، ومنح التسهيلات والتيسيرات لتحقيق مزيد من التعاون بين ممثلى القطاع الخاص بالبلدين للمساهمة فى تنمية وتعزيز العلاقات التجارية لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، والتى لا تتعدى حاليا حاجز الـ٢٠٠ مليون دولار. أن وجود هذا الكم الكبير من الشركات الإثيوبية للمشاركة فى معرض القاهرة الدولى، وحضور المنتدى دليل على الرغبة الأكيدة والصادقة لتنمية التعاون المشترك مع نظرائهم من رجال الأعمال المصريين، مؤكدا أن مصر تفتح ذراعيها لاستقبال الأشقاء من إثيوبيا سواء لتصدير منتجاتهم أو الاستثمار فى السوق المصرية.

أكد وزير الصناعة الإثيوبى أهمية وضع إطار مشترك لتنمية التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدين سواء على المستوى الحكومى او القطاع الخاص، مشيرا إلى أهمية قيام المسئولين بوضع السياسات اللازمة لإيجاد المناخ الملائم لإقامة شراكات بين رجال الأعمال فى البلدين. وقال سفير إثيوبيا فى مصر إن العلاقات المصرية الإثيوبية تشهد مرحلة جديدة من التطور، أن كلمة رئيس الوزراء الإثيوبى بالقمة الاقتصادية كانت مؤثرة، كما أن إثيوبيا تريد أن ترى مصر قوية متطورة بين الأمم، وتأخذ مكانتها لتنهض بإفريقيا. وقال رئيس الجانب المصرى فى مجلس الأعمال المصرى الإثيوبى المشترك إن المنتدى يمثل أهمية كبيرة لدفع التعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية خاصة فى ظل أهتمام القيادة السياسية فى البلدين بدعم وتنمية هذا التعاون، على الرغم من التحديات التى تواجه التعاون المشترك إلا أن رغبة القطاع الخاص فى البلدين كان لها دور كبير فى إحداث طفرة فى التعاون المشترك خلال السنوات الماضية. ذكر رئيس الجانب الإثيوبى أن حجم الصادرات الإثيوبية إلى مصر بلغ ٤٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٤، مقابل ٧٥٠ مليون دولار واردات إثيوبية من مصر خلال نفس الفترة، هذا فضلا عن استقبال استثمارات مصرية فى إثيوبيا بلغت ٥٨ مشروعا باستثمارات تصل إلى نحو ٣٧ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٤. وقال جدو أندرجاجو حاكم أمهرة نسعى لتعزيز التعاون بين مصر وإثيوبيا، مشيرا إلى أن بلاده تستخدم المياه فى توليد الكهرباء فقط لتوفير الطاقة اللازمة

للتنمية، حيث إن اقتصاد إثيوبيا الزراعى يسعى خلال الفترة المقبلة للتحول إلى التصنيع بما يعظم من القيمة المضافة لثرواته.

أكد السفير الاثيوبي بالقاهرة ان اثيوبيا ليس لديها اية عداء لمصر اطلاقا وان اثيوبيا تدعو للتعاون المشترك من أجل التنمية في البلدين. وطالب السفير الاثيوبي دولتي المصب مصر والسودان بمشاركة اثيوبيا في بناء سد النهضة الجديد علي النيل الأزرق بالتمويل أو بمشاركة الخبراء وقال ان ما يجمع الشعبين المصري والاثيوبي هو كيان واحد ونيل واحد وان البلدين بدأ في ايجاد عصر جديد من الثقة المتبادلة بعد ثورة ٢٥ يناير ان اللجنه الثلاثية الفنية الاثيوبية المصرية السودانية ستجتمع للتأكد من أن فوائد سد النهضة ستعود بالنفع علي كل من اثيوبيا ومصر والسودان وأن أثيوبيا هي صاحبة فكرة تشكيل اللجنه الثلاثية التي تضم الخبراء والفنيين من الدول الثلاث لإظهار الهدف من سد النهضة الذي يعم علي الدول الثلاث وبدون ضرر لأي دولة من دول المصب، وسيكون إنشاء سد الألفية في اثيوبيا له تأثير ايجابي كبير علي المنطقة ولن يتسبب في وقوع اضرار علي دولتي المصب السودان ومصر بل سيكون له اثر ايجابي علي معيشة الشعب الإثيوبي والدول المجاور خاصة في مجال تنمية البنية التحتية والتي تعد أساسا لكل انماط التنمية الاخري. ان بناء السد لن يلحق اي ضرر بدولتي المصب حيث ستتدفق نفس مياه النيل الأزرق طوال العام بما يجعل من الاكثر سهولة الاستخدام المعتاد لهذه المياه في الري والإمدادات الاخري. وان عملية توليد الطاقة لا تستهلك المياه فهي تستغل تدفق المياه في توليد الكهرباء، ايضا سوف يضع السد حدا لمشكلة الفيضانات التي تحدث خلال الموسم الممطر وسيزيد. انشاء هذا السد سيزيد بشكل كبير من القدرة علي توليد الطاقة في البلاد وسيجعل منه الايسر علي اثيوبيا لتحقيق كل الاهداف الإنمائية التي تسعي الي انجازها، وقد استقبل الرئيس الاثيوبي وفد الدبلوماسية الشعبية المصري (بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) وناقش الوفد بعض المشروعات الاثيوبية والتي لها تأثير مباشر علي مصر ودولة الجوار وأكد المسؤلون الاثيوبين أن اثيوبيا لم تقصد الحاق الضرر بمصر قد ما أرادت تحقيق مصلحة عامة لدول حوض النيل، واقامة سد الالفية سيفيد كلا من مصر والسودان لأن هناك فيضانات تؤدي الي نزح الآلاف من السودانيين بالاضافة الي مشكلة تراكم الطمي وأن اثيوبيا تعرف جيدا احتياج مصر لنهر النيل ولا يمكن المساس بأمنها المائي.

اقامة السدود علي الأنهار.. احدي عناصر التنمية الرئيسية في البلاد الزراعية .. لكنها قد تتحول الي فزاعة لإثارة الرأي العام في بلد ما تربطها التصريحات بحصة المياه المستقرة المتشاطئه مع بلاد النهر الأخري بحجة نقص من حقوق تاريخية في مياه النهر. تضاعف الصخب مع نشوب

خلافات ظاهرة مثل المثارة بين دول حوض النيل .. ونعني اتفاقية الإطارية أو اتفاقية عنتيبي وهي التي وقع عليها معظم دول الحوض. يؤكد الخبراء ان سدود الكهرباء لم تؤثر علي الماء الوارد لمصر ولكن علي توقيت الوصول لبحيرة ناصر ولا يفكرون احتمالية الآثار الجانبية التي قد تعاني منها دول السد ذاتها والمتغيرات التنموية والمنشآت الهندسية التي يجب عند تصميمها التأكد من عدم وجود نسبة خطر وامكانية انهيارها أن تكون مؤمنه بنسبة ١٠٠% بالنسبة لسعة الطمي فان احتسابها يتم وفقا لنموذج رياحي عالي علي مدار العام ثم يحسب المتوسط علي مدار العمر الافتراضي للسد. المقرر انشاؤه مثلما حدث مع السد العالي حيث تم تصميم السعة المعينة لبحيرة ناصر وفقا لحسابات الطمي علي مدي ٥٠٠ عام هي العمر الافتراضي للسد. يؤكد مصدر مسئول أن مصر غير معرضة للغرق في حالة انهيار السد الإثيوبي والرد بأن السد العالي الذي يبعد ٦ كيلو مترات عن مدينة أسوان ومع ذلك لم تتأثر المدينة بإنشاء السد العالي خاصة أن تصميم أي سد لا يضع كافة احتمالات للخطأ أو انهياره حيث يتم استخدام كافة التقنيات لتأمين السد كمنشأة مائي طويل العمر بما فيها احتمالات حدوث زلازل والدليل ان السد العالي مقاوم للزلازل حتي درجة ٨ ريختر. عن تأثر مصر بالسد الاثيوبي، فإن انشاء السودان خزانات مروي القريبة الروميرص الذي تقوم بتعليته حاليا وفي اثيوبيا تم إنشاء سد تكيزي علي نهر عطبرة وهذا شار شارا ومحطة كهرباء تيسي سات علي مخرج بحيرة تان وسد فينشا علي احد روافد النيل الازرق وغيرها اما اوغندا فقد تم تنفيذ مشروع امتداد خزان أوين لزيادة الطاقة الكهربائية كما تقوم اوغندا حاليا إنشاء خزان وجاجالي ودراسة إنشاء خزان كالاجلا علي شلالات ماريشموت وشلالات كاروبا وبالرغم من ذلك فإن حصة مصر المائية لم تتأثر ويتفق مع المصدر المسئول علي السدود المقترح اقامتها بدول منابع النيل ثم دراستها من الجانب المصري وبصفة خاصة السدود الاثيوبية ولأكثر من مرة بواسطة دول وشركات أجنبية ثم دراسة ٣٣ مشروعا اثيوبيا سواء لتوليد الطاقة الكهرومائية أو للطاقة والزراعة. رغم تعرض دول المنابع للعديد من الازمات مثل فترات الجفاف وأيضا الحروب الأهلية فإن مصر لم تتأثر بنقص حصتها المائية مع مراعاة ان اثيوبيا لديها خطة كبيرة لانشاء العديد من السدود لتوليد الطاقة الكهرومائية وان سد بوردر محل الخلاف مع مصر دراساته سوف تنتهي عام ٢٠١٢. تغير اسم السد الاثيوبي المزمع إنشاؤه علي النيل الأزرق الي اسم »النهضة« بدلا من اسمه الأول »الحدودي« واسمه الثاني »الألفية« بحيث يحمل الاسم الجديد رسالة الي الشعب الاثيوبي لحشد تأييد شعبي أو وهمي بارتباط النهضة في اثيوبيا بهذا السد، ورسالة أخري الي مصر بأن نهضة اثيوبيا مرتبطة ببناء هذا السد بما يوضح لنا الفكر الاثيوبي

الجديد فعلي مدار عموم دول العالم لم تكن النهضة أبدا مرتبطة بوفرة المياه أو حسن استغلالها ومثال ذلك كندا التي تمتلك خمس مياه العالم ومع ذلك فقد اعتمدت في نهضتها علي الصناعة حتي تصبح احدي الدول الصناعية الثماني الكبري في العالم ولم تستخدم الوفرة المائية بها لتوليد كهرباء أو إحداث نهضة علي النقيض تماما من ذلك المملكة العربية السعودية وهي واحدة من أفقر دول العالم في مواردها المائية ومع ذلك حققت طفرة صناعية كبري وانضمت الي مجموعة العشرين الصناعية الكبري في العالم بما يوضح خطأ الفكر الاثيوبي بتمام الاعتقاد بأن نهضة اثيوبيا مرتبطة بتوليد الكهرباء من أنهارها خاصة النيل الأزرق بعيدا عن السبعة عشر نهرا الأخري التي تملكها.

دراسات مهمة اعدتها جامعة دبوك الامريكية حول السدود الإثيوبية المزمع إقامتها علي النيل الأزرق والتي نشرت مؤخرا تؤكد خطورة هذه السدود علي الفيضان، وفى فقد مصر أكثر من ١٨ مليار متر مكعب من المياه وعجز في انتاج كهرباء السد العالي. اتفقت نتائج الدراسات الأمريكية المعنية بملف مياه النيل من جامعة ديوك مع نتائج وأبحاث خبراء الري الذين أكدوا علي خطورة سد الألفية علي حصة مصر من مياه النيل وتقول الدراسة ان القانون الدولي يحتم علي الدول المشتركة في نهر واحد الا تلحق ضررا بالدول الأخري. وأثبتت الدراسة ان كبار المسئولين في اثيوبيا يمتلكون وثائق رسمية موقعه تؤكد التزام إثيوبيا بعدم استخدام السدود الجديدة لاغراض تخزين المياه وتكون فقط في توليد الكهرباء ولذلك فهي لا تحتاج إنشاء سد بهذا الحجم والارتفاع الا إذا كان هدفه التخزين والزراعة مما يؤثر علي وصول ٩ مليارات مكعب من مياه النيل وحجز ٢ مليار مكعب منها عن مصر والسودان. وتعبيرا عن حجم الخطورة اطلقت الدراسة علي السد الجديدة اسم سد اللا انسانية أو سد الألفية المميت ووصفته بالكابوس الديكتاتوري لأنه سيساعد في تكوين بحيرة صناعية أكبر مرتين من الحجم الفعلي لبحيرة تانا، وسوف يتسبب في وقف الفيضان السنوي للنيل نهائيا الذي ينتظره المزارعون المصريون سنويا منذ ١٣ الف عام مضت. أكدت الدراسة ان الأراضي الإثيوبية بعد بناء تلك السدود سوف تعرض الأراضي المجاورة لها للخطر نتيجة تعرضها الدوري للزلازل بسبب صخورها البازلتيه حيث ان بناء السدود في منطقة الاخدود الإفريقي يمثل تصدعا ضخما للأراضي مما يجعل العمر الافتراضي للسدود ينتهي بعد سنوات قليلة. ان إنشاء سدود في دول منابع النيل سوف يؤثر علي حصة مصر من المياه وعلي كهرباء السد العالي نفسه وهو امر مرفوض حيث يسقط علي دول حوض النيل كميات هائلة من الأمطار وعلي اثيوبيا حدها ٩٣٥ مليار متر مكعب سنويا من الأمطار بالإضافة الي كميات أخري وغيرها من الدول الإفريقية

مقارنة بكمية الأمطار التي تسقط علي مصر وتصل الي مليار متر مكعب سنويا فقط، مع سقوط حوالي ٧٤٠٠ مليار متر مكعب مياة سنويا علي دول الحوض يصل الي مصر والسودان منها حوالي ٨٤ مليار متر مكعب سنويا تستخدم مصر منها ٥٥.٥ مليار كحصة سنوية ولذلك تعتمد مصر علي مياه النيل كمصدر وحيد للمياه العذبة عكس دول حوض النيل والتي لها مصادر اخري سوي النيل. أن مصر لم ترفض اقامة سدود من قبل حيث وافقت علي اقامة خزان اوين في اوغندا علي بحيرة فكتوريا عام ١٩٥٣ كما يجري حاليا اعداد دراسة جدوي لمشروع سد سيوي في جنوب السودان لتوليد الكهرباء. المشكلة الحالية بين مصر واثيوبيا هي السدود الاربعة منها سد الالفية لأن هذه السدود تخزينية علي النيل الأزرق بسعة اجمالي ١٤١ مليار متر مكعب وقدره كهربائية إجمالية حوالي ٧١٠٠ ميجاوات يخطط ان يصدر منها ١٢٠٠ ميجاوات الي السودان و ٢٠٠٠ ميجاوات الي مصر كما يصل ارتفاع هذه السدود الي ٢٨٥ مترا والسعة الإجمالية تصل الي مايقرب ثلاثة إضعاف إيراد النيل الأزرق نفسه مما يؤدي الي تحكم استراتيجي شبه كامل في تدفقات المياه الي مصر وتقليل دور السيد العالي في تخزين المياه الزائدة في سنوات الفيضانات العالية لاستخدامها في سنوات الفيضانات المنخفضة، بالإضافة الي حدوث عجز في إيراد النهر الي مصر يصل الي ٢٠% من الايراد الكلي وايضا تخفيض كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر اسنا ونجع حمادي مما يؤدي الي تأثير سلبي علي المخزون الجوفي في الوادي والدلتا وكل هذه النتائج تطابقت مع نتائج دراسة ووثائق علمية مهمة نشرت في دورية بحوث الموارد المائية التي يصدرها الاتحاد الجيوفيزيقي الامريكي وهي الأشهر في هذا المجال وتم نشرها مؤخرا لتؤكد مدي خطورة هذه السدود علي السد العالي.

قال المهندس سيمنيو بيكيلى مدير مشروع سد الألفية (سد النهضة) لتوليد الطاقة الكهرومائية والجارى بناؤه على النيل الأزرق فى إثيوبيا إن بلاده تبذل جهودا كبيرة لإكمال بناء مشروع سد الألفية والذى يعد الأكبر من نوعه فى أفريقيا قبل موعده المحدد، مشيرا إلى أن هذا المشروع سيجرى تشغيله جزئيا بعد ستة أشهر، إن هناك خطة لتوليد طاقة قدرها ٧٠٠ ميجاوات من وحدتين بالمشروع البالغ إجمالى عدد وحداته ١٥ وحدة خلال ستة أشهر على أن يكتمل تشغليه بالكامل تدريجيا. موقع سد الألفية بمنطقة "جوبا" بولاية بنى شنقول الإثيوبية سيكون لديه القدرة على توليد ٥٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء عند اكتمال بناؤه وسيحجز خلفه ٦٣ مليار متر مكعب من المياه، اجمالى إنتاج الكهرباء حاليا فى البلاد تبلغ الفى ميجاوات، هذا السد سوف يسهم بشكل كبير فى مواجهة العجز فى احتياجات البلاد من الطاقة وتصدير الفائض إلى الدول المجاورة. هناك حاجزا

ترابيا صخريا ضخما طوله ٤٨٠٠ متر وارتفاعه ٥٤ مترا سيبنى لسد فجوة بين جبلين لمنع تسرب المياه من البحيرة التى سوف تتكون أمام السد نظرا للارتفاع الكبير لجسم السد والبالغ ١٤٥ مترا. ليس لدي إثيوبيا دراسات بالفعل لبناء أربعة سدود أخرى على نهر النيل، داخل إثيوبيا وهى سدود "كارادوبي" و "مندايا" و "مافيل" و"بارشلو" وأن إجمالى إنتاج الطاقة لهذه السدود يمكن أن تصل الى ٥١ ألف ميجاوات وأنها كافية لسد احتياجات البلاد من الطاقة وتصدير الفائض إلى دول الجوار. وأكد مصدر مسئول بملف مياه النيل أن اعلان اثيوبيا عن بدء تنفيذ السد يحتوي علي بعض المعلومات غير الموثقة وبالتالي لا يمكن التعليق عليها الا بعد توافر البيانات الفنية الخاصة بالسد. أن ما تم أعلانه من قبل اثيوبيا هو رسالة الي الشعب المصري مفادها إن أديس ابابا لن تؤجل بناء السدود تحت أي ظرف وأنها لن تنتظر توصيات اللجنه الفنية المشتركة المقترحة من جانبها لتقييم آثار سد النهضة وأن أمن دول حوض النيل لا يتحقق الا باتخاذ اجراءات مشتركة وفعالة.

استخدام ماكينة SAVE التي تملكها شركة سيف SAVE محليا وعالميا وتساهم في تشييد استهلاك مياه الشرب مما سيوفر ٣٥٥ مليون متر مكعب سنويا وذلك لتوفير استثمارات بالمليارات تنفق في تنفيذ وتشغيل وصيانة محطات مياه الشرب. إن الاختبارات التي اجريت علي ماكينة سيف والتي سيتم تركيبها بأي صندوق طرد تقضي علي فرصة تسريب المياه حيث تستخدم الماكينة بحد أقصي ٥ لتر مياه فقط في كل مرة بدلا من ١١.٥ لتر للماكينات الأخرى مع قوة ضغط الحجم الكلي لمياه صندوق الطرد. يجب تفعيل استخدام الماكينة التي توفر ملايين الأمتار من المياه سنويا خاصة أن متوسط التكلفة الاستثمارية لمعالجة المتر من مياه الشرب ٢٠٠٠ جنيه ومن مياه الصرف ٤ الاف جنيه وفقا لتقرير صادر من الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي. مما يوفر علي الدولة نحو ٥ مليارات و ٥٧ مليون جنيه استثمارات كانت ستوفر من استخدام الماكينة. اكدت الشركة القابضة لمياه الشرب ان استخدام سيف سيوفر نحو ٣٩٠ مليون جنيه اخري.

<u>طريق بري وبحري بين مصر وأثيوبيا – الاستثمار بين الدولتين :</u>

مصر تسعى إلى إقامة طريق برى وبحري، يربط بينها وبين اثيوبيا، وذلك لتسهيل الواردات من السلع والمنتجات ولاسيّما اللحوم الإثيوبية، نأمل فى النهاية ان يؤدى هذا الطريق الى خفض اسعار اللحوم فى مصر. ووجه السيسى حديثه لرجال الأعمال الاثيوبيين قائلا :تعالوا لمصر وسنخصص لكم مواقع تعد منفذا لإثيوبيا على العالم الخارجى من خلال المراكز والمواقع اللوجستية التى نقوم

بإنشائها. وطالب رجال الأعمال المصريون بإنشاء منطقة صناعية مصرية فى إثيوبيا يتم فيها تجميع كل المشروعات والاستثمارات التى تقوم بها مصر فى إثيوبيا، الأمر الذى يسهم فى التنسيق بينها وخفض التكلفة وتطوير الصناعات الاثيوبية ذاتها، كما طالبوا بإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وإثيوبيا. وطلب رجال أعمال، من الرئيس السيسي، ورئيس الوزراء الاثيوبي، دعم تصدير اللحوم الإثيوبية إلى مصر حيث تجد اقبالا لدى المصريين، وذلك عن طريق ايجاد طرق سهلة لنقل شحنات اللحوم بدلا من الطائرات ذات التكلفة العالية.

اتفاقية اطارية لدول حوض النيل دون دولتي المصب :

وقعت أربع من دول حوض نهر النيل بمدينة عنتيبي الأوغندية في خطوة مثيرة للجدل علي اتفاقية إطارية في غياب دولتا المصب مصر والسودان، حيث وقع ممثلو أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا الاتفاق الذي يجري التفاوض حوله منذ عشر سنين بين الدول التسع، التي يمر عبرها النهر من أجل تقاسم أفضل لمياه النهر، في حين لم يحضر ممثلا بوروندي والكونغو الديمقراطية ولم يوقعا الاتفاق بالأحرف الأولي فيما أكدت كينيا أنها تدعم الاتفاقية الجديدة إلا أنها لن توقع عليها في الوقت الحالي، في الوقت الذي تمسكت فيه دولتي المصب بحقوقهما التاريخية في النيل بموجب اتفاق تقاسم مياه النهر الذي تم توقيعه في عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا وتمت مراجعته عام ١٩٥٩، والذي يمنح مصر حصة ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا بينما يبلغ نصيب السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب من مياه النيل وتمتلك القاهرة بموجب هذه الاتفاقية كذلك حق النقض فيما يتعلق بأي أعمال أو إنشاءات يميكن أن تؤثر علي حصتها من مياه النهر مثل السدود والمنشآت الصناعية اللازمة للري. وكان الاجتماع التشاوري الذي عقد مؤخرا بشرم الشيخ انتهي بخلاف معلن بين مصر والسودان من جهة والدول النيلية السبع الاخري من جهة ثانية علي رفض الاتفاقية التي تمنح الدول كافة حصصا متساوية من مياه النيل آراء الخبراء حول القضية ومدى تأثير تلك التوقيعات علي مصر والسودان، ولماذا لجأت هذه الدول للتوقيع في هذا الوقت؟ في البداية أكد مصدر مسئول بقطاع مياه النيل في وزارة الموارد المائية والري أن التوقيع بالاحرف الأولي الذي تم لن يضيف جديدا للعلاقات القائمة حاليا بين دول البحيرات الاستوائية من خلال التجمعات الإقليمية مثل تجمع دول شرق أفريقيا ومجموعة تنمية حوض بحيرة فيكتوريا سوى أن أثيوبيا أصبحت عضوا بهذه التجمعات التي لم تقم بدورها حتى الآن في تنمية منطقة البحيرات منذ إنشائها وبالتالي لا داعي للقلق في هذا الشأن حيث إن الاتفاق منقوص ولن يعتد به دوليا لغياب مصر والسودان عن التوقيع الذي سوف يستمر مفتوحا حتى إبريل ٢٠١١. هذه الفترة سوف تساعد

في إمكانية التوصل إلي إعادة النظر فيما تم من قبل الدول الموقعة من خلال التحركات الدبلوماسية التي بدأتها مصر والسودان وأعلنتها ولكن تبقي مشكلة تواجه أثيوبيا حاليا حيث من المفروض أن تتولي رئاسة مجلس وزارة مياه حوض النيل نهاية يونيه ٢٠١٣ من مصر وذلك في إطار مبادرة حوض النيل التي نري أنه لا يتم الإعلان عن موتها لأن التعاون المشترك واستمرار الحوار هو الحل للخلافات العالقة بين دول حوض النيل. بعد توقيع الدول الأربع وهي أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا علي اتفاق جديد حول تقاسم مياه نهر النيل ومن المنتظر أن يتم خلال الفترة القادمة توقيع الدول الثلاث وذلك نتيجة الموقف الذي اتخذته دول المنبع السبع خلال المفاوضات الأخيرة بشرم الشيخ وتباعد رؤيتها عن الرؤي المصرية السودانية التي تؤكد علي ضرورة الإخطار المسبق والأغلبية المشروطة بضرورة موافقة مصر والسودان علي أية مشروعات قبل تنفيذها، وأن تكون لدولتي المصب حق الفيتو في حالة إنشاء مفوضية لدول الحوض موضحا أن التوقيع في هذا الوقت سياسيا وليس مائيا نتيجة رغبة الدول في تحسين صورتها أمام الرأي العام الداخلي في ظل المشكلات التي تواجه أغلب الأنظمة داخل دول حوض النيل. وإقدام الدول الأربع علي توقيع الاتفاقية في هذا الوقت مرهون باعتبارات المصلحة الوطنية فهذه الدول تواجه عدة مشاكل داخلية وهي تتبع سياسة الهروب إلي الأمام من خلال افتعال مشكلات خارجية وذلك حتى تزداد شعبية النظام والضغط علي الشعب لضمان التفافه حول سياسته، مؤكدا أن الدول الأربع التي وقعت لديها أسباب خاصة تخدم مصالحها الوطنية فأثيوبيا التي تعتبر نافورة المياه في العالم لا ترغب في الحصول علي المياه ولكن تعمل علي الضغط علي مصر وابتزازها سياسيا مقابل الحصول علي امتيازات مثل إقامة المشروعات وتقديم الاستثمارات في مختلف المجالات، وتنزانيا التي اتخذت مبدأ منذ الستينات بإتباع سياسة نيريري أو نظرية الصفحة البيضاء والتي تؤكد عدم الاعتراف بأية معاهدات أو اتفاقيات وقعها الاستعمار، كما أن رواندا التي تواجه مشكلة ضيق مساحة أرضها مقارنة بعدد سكانها ترغب في ذلك الوقت في الانضمام لأثيوبيا لضمان الحصول علي أية امتيازات اقتصادية أو مساعدات تقدمها إليها أثيوبيا وأوغندا التي تربطها علاقات خاصة بامريكا وإسرائيل والتي تعتبر مركزا استخباراتيا لها في المنطقة قامت بالتوقيع لضمان الحصول علي دعم أمريكي إسرائيلي خلال المرحلة المقبلة، ومن المؤكد أن هناك متغيرات طرأت علي الأوضاع جعلتهم يتخذون ذلك الموقف الحاد واتباع سياسة حافة الهاوية. إن الدول الثلاث التي لم تقم بالتوقيع حرصت علي تحقيق التوازن بين الدول العربية وباقي الدول الأفريقية من جهة وإسرائيل وأمريكا من جهة أخري، موضحا أن المرحلة المقبلة تحتاج لتعقل وإتباع سياسة الإقدام والمبادرة

لأنها تعادل مصير أمة فلابد أن تقوم مصر بالضغوط الدبلوماسية بالاشتراك مع الدول العربية وخلق المصالح المشتركة مع دول حوض النيل وجذب الدول التي لم توقع علي الاتفاقية من خلال العامل الاقتصادي ببناء مشروعات مشتركة في مجالات البنية الأساسية والكهرباء والمدارس وحفر الآبار الجوفية مع الحصول في المقابل علي امتيازات وضرورة تحرك كافة أجهزة الدول من خارجية وري واستخبارات وغيرها وخاصة أن خياري اللجوء للتحكيم الدولي أو الحرب مستبعدان.
وأكد الدكتور إكرام بدر الدين استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إن أهمية مياه النيل تختلف نسبيا بين دول الحوض من دولة لأخري فمصر تعتمد في متطلباتها الثانية علي مياه النيل بنسبة ٩٥% وأثيوبيا التي تقود الحملة الخاصة بإعادة توزيع الحصص تعتمد علي مياه النيل بنسبة ١% وكينيا ٢% وتنزانيا ٣% والكونغو الديمقراطية ١% وبروندي ٥% ويفسر ذلك بأن كثافة هطول الأمطار علي تلك الدول تقلل من أهمية مياه النيل بالنسبة لها، وقيام ٤ دول من دول الحوض بتوقيع اتفاق جديد لتقاسم المياه في ظل معارضة مصر والسودان دولتي المصب يؤكد مدى ما تلعبه الأطراف الخارجية في اشعال هذه التوترات، وأن الأسباب التي استندت عليها مصر والسودان والمتضمنة حقوقهما التاريخية واعترضت عليها باقي دول الحوض دفعت دولتي المصب إلي رفض التوقيع والمشاركة في الاتفاقية الجديدة مما تتضمن هذه المطالب المصرية. وهناك أطرافا دولية تؤثر في منطقة منابع النيل من خارج القارة مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي تؤثر بطرق مختلفة مثل ضخ الاستثمارات أو تقديم المعونات الفنية والتكنولوجية أو الدراسات المتعلقة ببناء السدود والخزانات، وقد كان لإسرائيل دور مؤثر في هذا الشأن من خلال تقديم دراسات إلي الكونغو الديمقراطية ورواندا لبناء سدود ووقعت اتفاقيات سابقة مع أوغندا لإقامة مشروعات للري فضلا من علاقة إسرائيل المتنامية في أثيوبيا، ولذلك فإن ثلاث دول من الأربع الذين وقعوا علي الاتفاقية تربطهم علاقة قوية مع إسرائيل وهي روندا وأوغندا وأثيوبيا . تقول الدكتورة أميرة الشنواني خبيرة الشئون السياسية الدولية إن توقيع دول المنبع علي الاتفاقية الإطارية الجديدة غير قانوني وأمر مرفوض تماما من قبل دولتي المصب مصر والسودان كما أن هذه الاتفاقية الجديدة التي تهدف إلي إعادة اقتسام موارد نهر النيل بين دول المنبع تتعارض مع القانون الدولي الذي يلزم الدول باحترام الاتفاقيات المعقودة بينها، فاتفاقية الإطار الجديد تخالف أحكام مبادرة حوض النيل الموقعة بين دول حوض النيل في عام ١٩٩٩ والتي تحدد نصيب دول المنبع ودولتي المصب من مياه النيل كما أن مصر لها حقوق تاريخية ومكتسبة بالنسبة لحصتها من المياه والبالغة ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا وذلك وفقا لعشرة اتفاقيات وقعتها

مصر وأشهرها اتفاقيتا عام ١٩٢٩ و ١٩٥٩، ولا يجوز أن تتذرع دول المنبع بأن هذه الاتفاقيات عقدت في عهد الاستعمار لأن هذه الاتفاقيات هي نفسها التي أقرت حدود الدول الإفريقية ولا يجوز نقدها وإلا دخلت الدول الأفريقية في دوامة من الصراع، أن كلا من أثيوبيا وأوغندا وهما من الدول الأربع التي وقعت علي الاتفاقية وقعت معهما مصر اتفاقيات تضمن حقوقهما في مياه النيل أحدثهما اتفاقية وقعها الرئيس مبارك مع رئيس أوغندا عام ١٩٩١ واتفاقية وقعها مع رئيس أثيوبيا عام ١٩٩٣ .

يخطئ من يظن ان ما يسمى بـ " ازمة المياه " بين دول حوض النيل وتحديداً بين دولة المنبع الرئيسى اثيوبيا من ناحية ودولة المصب مصر من ناحية اخرى، بدأت فى النصف الثانى من القرن العشرين، ولا حتى بداية ذلك القرن، وانما الحقيقة انها بدأت منذ القرن الثامن عشراً فمنذ ذلك التاريخ طالما استخدمت مياة النهر كوسيلة ضغط سياسية من جانب اثيوبيا فى المقام الاول على مصر، مستثيرة بذلك ردود فعل مصرية تباينت من عصر لعصر حسب الادوات السائدة فيه لتحقيق مصالح الدول، لكن المتفق علية هو انه بالرغم من ان العسكرية كانت هى لغة عصر القرنين الـ ١٨ والـ ١٩، فان مصر لم تلجأ لمثل هذا الخيار وان كان متاحاً لها الا فى مرة واحدة، وكان ذلك عندما تقدمت قوات اثيوبية فى زمن الخديوى اسماعيل لكى تسيطر على جزء من الاراضى المصرية فى السودان، وذلك قبل ان تعمل هذه القوات على القتل والتخريب، وقد حرصت مصر دائماً على اللجوء الى الاساليب الدبلوماسية بمختلف اشكالها للتعامل مع محاولات اثيوبيا من وقت لآخر لاستخدام المياه كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية، وهو ما يحسب للأولى. وقد شهد استخدام أديس ابابا لـ "عتله" المياه صعوداً وهبوطا حسب العديد من المتغيرات بعضها اقليمى وبعضها الآخر دولى، والاهم والاعم داخلى محلى٠ ففى ستينات القرن التاسع عشر شهدت اثيوبيا صرعاً وتنافساً داخلياً على حكم البلاد بين حكام اقليم النيجراى، الذى ينتمى لأقليته العرقية بالمصادفة رئيس الوزراء السيد ميليس زيناوى، والحكام التقليديين لاثيوبيا من عرق الامهرة الذين يشكلون الاغلبية من السكان، وفى اطار هذه التنافس اندلعت ازمة مع مصر كانت وسيلة لحكام اثيوبيا لكسب مزيد من الارضية الشعبية امام منافسية. فبالرغم من ان الحزب الحاكم فى اثيوبيا نجح على مدى السنوات القليلة الماضية فى ترويض المعارضة بشكل كبير، فانه تبقى حقيقة وجود قوى معارضة غير رسمية، وبعضها مسلح وتمثل بعضاً من اعراق اثيوبيا التى ترغب فى الانفصال عن الوطن الام خاصة ان الدستور الاتحادى للبلاد يمنحها هذا الحق، وان كان بشكل نظرى فقط بالطبع. وقد تجلت تلك التوترات فى العديد من عمليات التفجيرات والهجمات التى شهدتها انحاء

متفرقة من اثيوبيا خاصة فى الاقاليم التى تسعى اعراقها للانفصال، مثل منطقة اوروميا موطن عرق الاورومو الذين يشكلون ٢٧ مليون نسمة من تعداد السكان، ولهم طموحاتهم الانفصالية عن الوطن الام، ان الانتخابات فى اثيوبيا كعادتها فعلت فعلها فى تصعيد لهجة النظام الحاكم فيما يتعلق بما سمى " ازمة المياه " مع مصر سعياً لكسب مزيد من الشعبية، مع التسليم بوجود ابعاد اخرى للمشكلة، وهو ما يدعونا فى مصر للانتظار سعياً لاستجلاء الموقف بعد ان يهدأ غبار المعركة الانتخابية، فى النهاية وبعد خبرة اللقاء مع ذلك السياسى المحنك ميليس زيناوى رئيس وزراء اثيوبيا فاننا نكاد نجزم بأن الرجل يتميز بالعقل والنيات الطيبة تجاه مصر.

منذ نحو ثلاثين عاما، أرسلت إثيوبيا احتجاجا إلي مصر، تعترض فيه علي حفر ترعة السلام، بزعم أنها ستقوم بنقل مياه النيل إلي إسرائيل، وقد نفت مصر وقتها ذلك الأمر نفيا قاطعا، ورأي البعض أن مجرد التفكير فيه يعتبر مساسا بالأمن القومي.ومنذ بضعة شهور حدث العكس، حيث اتهمت بعض وسائل الإعلام المصرية إثيوبيا بالتخطيط لنقل مياه النيل إلي إسرائيل، وقد اندهش وزير المياه الإثيوبي من هذا الادعاء، قائلا في لهجة يشوبها العتاب والاستنكار: إن النيل ليست له أجنحة ليطير بها ويغير مساره في اتجاه إسرائيل وهناك اتهام آخر وجهته بعض وسائل الإعلام المصرية إلي إثيوبيا، وهي أنها تقيم السدود الضخمة لأعمال التنمية علي النيل الأزرق، بما قد يعوق تدفق مياه النيل إلي مصر، وقد نفي رئيس الوزراء الإثيوبي هذا الإدعاء أيضا في مناسبات عديدة. ولكي تقطع الحكومة الإثيوبية الشك باليقين، قررت أن تؤكد نفيها لتلك الإدعاءات بشكل عملي علي أرض الواقع، فقامت منذ سنوات باستضافة وزير الري المصري ووزير الري السوداني وبعض الخبراء، وقامت بعد ذلك باستضافة وفد إعلامي وبرلماني مصري كبير، من مسئولي ومحرري الصحف القومية والحزبية والمستقلة ومن أعضاء مجلسي الشعب والشوري، وحلق الجميع بالمروحيات فوق منابع النيل الإثيوبية، وتأكدوا من عدم وجود لتلك السدود الكبيرة المزعومة، واتفقت إثيوبيا مع مصر وقتها علي إنشاء عدد من السدود الصغيرة لغرض توليد الكهرباء والتي لاتؤثر علي حصة مصر، من بينها سد تكيزي الذي أثير حوله الجدل في الفترة الأخيرة، ومن الطبيعي أن يتساءل البعض، مادامت أن إثيوبيا قد تعاملت معنا بهذا القدر الكبير من الصراحة والوضوح، إذن فما هي حقيقة المشكلة معها، والتي أطالت أمد المفاوضات التي تجري حاليا بين دول حوض النيل إلي مايقرب من ست سنوات؟إن المشكلة مع إثيوبيا ظهرت فجأة بعد أن قررت مصر بناء السد العالي، ووقعت مع السودان اتفاقية عام١٩٥٩ التي توزع الحصص بينهما، دون إشراك إثيوبيا، فكان الرد الإثيوبي علي ذلك فوريا، بأن لجأت إلي مكتب استصلاح

الأراضي الأمريكي لعمل دراسة لإقامة عدد كبير من السدود علي النيل الأزرق لأغراض التنمية، وقد وافقت الحكومة الأمريكية علي المطلب الاثيوبي بشكل فوري أيضا، ردا علي اتجاه مصر وقتها نحو الاتحاد السوفيتي، وابتعادها عن الولايات المتحدة الأمريكية.ورغم مرور نحو خمسين عاما علي الدراسة الأمريكية، لم يتم إنشاء سوي سد واحد فقط صغير، من بين٣٣ سدا أقترحت الدراسة إقامتها علي النيل الأزرق لتوليد الكهرباء ولري نحو مليون فدان هناك.

لذا يجب استنتاج أنه لاتوجد خطورة إثيوبية من الناحية العملية، علي حصة مصر من مياه النيل، وأن ماحدث في الماضي لايزيد علي كونه نوعا من العتاد السياسي، أو الضغط السياسي، مارسته إثيوبيا، لحث مصر علي معاونتها في حل مشاكلها المائية المستعصية، وفي إنقاذ الشعب الإثيوبي من الفيضانات المدمرة ومن نوبات الجفاف الطويلة والمجاعات، فالأمطار الغزيرة التي تسقط في فصل الصيف ومياه الأنهار الداخلية والخارجية ومخرات السيول والمياه الجوفية، كل تلك الموارد المائية الهائلة، الشاردة والجامحة، تحتاج إلي بنية تحتية ضخمة لترويضها وإدارتها وحسن استغلالها.وقد تكون زيارة السيد رئيس مجلس الوزراء إلي إثيوبيا، ومعه عدد من السادة الوزراء والمستثمرين، فرصة للتركيز علي مشروعات استغلال الموارد المائية المتاحة هناك، بخلاف مياه النيل بالطبع، لأغراض التنمية الزراعية، وعدم ترك المجال لدول أخري للقيام بهذا العمل، لأن مردود مثل تلك المشروعات الزراعية علي الشعب الإثيوبي، يكون أكبر بكثير من مردود أي مشروعات استثمارية أخري ممكن أن تقام هناك، لأنها تمس حياته وأمنه واستقراره، وتمثل بالنسبة له الملجأ (الملاذ)، واذا نجحت في إقامة بعض المشروعات الزراعية هناك، فإن ذلك سيخفف من تشدد الموقف الاثيوبي إزاء قضايا مياه النيل، وبمناسبة بدء مرحلة جديدة من العلاقات المتميزة مع إثيوبيا، قد يكون من المناسب إنشاء ادارة خاصة بأثيوبيا في وزارة الخارجية، علي غرار الادارة الأخري الخاصة بكل من السودان وليبيا وإسرائيل، وغيرها من الدول ذات الأهمية بالنسبة لمصر، خصوصا وأن كميات مياه النيل التي تأتينا منها تبلغ نحو ستة أضعاف كميات المياه التي تأتينا من جميع دول حوض النيل الأخري.

ويجب معرفة أن السبب في حرص مصر علي وجود تعاون دائم، وعلاقات طيبة مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل، ليست بسبب الخوف علي حصتنا الحالية من مياه النيل، والتي تقدر بـ٥٥، ٥ مليار م٣ سنويا، فلا أحد يستطيع المساس بتلك الحصة، فهي حق تاريخي مكتسب لنا، محصن بأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية، ومحصن أيضا بموانع طبيعية جغرافية وهندسية، وإنما يعود حرص مصر علي استمرار علاقاتها الطيبة مع تلك الدول، إلي

احتياجها في المستقبل إلي حصص اضافية أخري، عن طريق إنشاء مشروعات أعالي النيل، بالتعاون معها، وقد تم النص علي ذلك صراحة في الرؤية المستقبلية للموارد والاستخدامات المائية التي وضعتها مصر حتي عام٢٠٥٠، ويجب أن تستمر مصر في اتباع أسلوب الدبلوماسية الهادئة، في تعاملها مع إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل، والذي انتهجته طوال سنوات العقد الأخير، والبعد كلية عن أي تصعيدات إعلامية.

ان الاتفاق الذي تم توقيعه أمس بالأحرف الأولي في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا بين وزراء المياه بدول حوض النيل الشرقي يمثل خطوة ايجابية علي طريق التعاون المشترك بين دول الحوض لتنمية مواردها لأنها تضمن استمرار التعاون والحوار، لكن مازال هناك الكثير من المناقشات والحورات حول كيفية عمل هذه الآلية. من المقرر أن يجتمع خبراء الدول الثلاث »مصر والسودان واثيوبيا خلال الفترة القادمة لوضع الشروط المرجعية لأسلوب عمل الآلية الدائمة "التي وقعت أمس الأول بالأحرف الأولي" وهيكلها الاداري والمؤسسي ومصادر التمويل والشكل القانوني للتعاون مع المنظمات الخارجية والدولية المعنية بملف المياه.أن الآلية سوف تضمن الحوار حول خطط إنشاء السدود أو أية مشروعات تتعلق بالشأن المائي علي مستوي النيل الأزرق. أن سد النهضة الذي بدأت أثيوبيا العمل في إنشائه لن يدخل ضمن الآلية التي تم الاتفاق علي إنشائها حيث ان اللجنة الثلاثية المشكلة من خبراء الدول الثلاثة تقوم حالياً بمراجعة الدراسات المقدمة من الجانب الاثيوبي والتي لم تكتمل بعد استعداداً لاجتماعها القادم بأديس أبابا.أن الآلية التي تم الإعلان عن توقيعها بالأحرف الأولي تعكس اصرار الجانب الاثيوبي علي موقفه من انضمامه للاتفاقية الاطارية "غير المكتملة" المعروفة بإتفاقية "عنتيبي" وأن مصر والسودان تراجعتا عن موقفيهما بشأن تجميد نشاطهما في المبادرة بما فيها مكتب التعاون الفني "الانترو" لأن الآلية الجديدة ليس لها علاقة بالمفوضية الاقليمية المقرر إنشاؤها ضمن اتفاقية عنتيبي، متوقعاً أن ينعكس هذا الاتفاق ايجابياً علي الاجتماع الاستثنائي لوزراء مياه النيل المقرر عقده بالعاصمة الرواندية كيجالي.وحذر مصدر بالخارجية المصرية من وقوع مصر والسودان في الفخ الاثيوبي، لأن الاتفاق الجديد لم يحدد مدة للتفاوض حول إعلان هذه الآلية وبالتالي من الممكن أن يستمر التفاوض دون الوصول الي ملامح الآلية الجديدة إدارياً ومؤسسياً وقانونياً.ان اجتماعات الخبراء حول الآلية الجديدة سوف تناقش موقف الاصول الخاصة بمكتب التعاون الفني "الانترو" والذي جمدت مصر والسودان عضويتهما فيه ومدي إمكانية نقلها الي الآلية الجديدة من عدمه خاصة انه لابد من تنازل المانحين لمكتب الانترو عن تلك الاصول للمكتب، وما اذا كان يمكن اعتبارها منظمة اقليمية تضم الدول الأربع

"مصر والسودان وأثيوبيا وجنوب السودان" التي يتوقع ان تتحول صفتها من مراقب الي عضو.وحول كيفية التعامل مع اتفاقية عنتيبي "غير المكتملة" المرفوضة من مصر والسودان أكد المصدر أنه يمكن التعامل معها كمنظمة اقليمية أخري خاصة ان اتفاقية عنتيبي تهدف في النهاية الي انشاء مفوضية أو هيئة اقليمية للتعاون بين الدول الموقعة عليها، علي اعتبار ان الآلية الجديدة المقترحة بين دول النيل الشرقي سوف يكون لها وضعية قانونية دولية كمنظمة اقليمية.أن التقارب بين مصر ودول حوض النيل مطلوب لكنه يجب ان يكون تقاربا محسوبا ومدروسا ليعود بفائدة أكبر علي الدول فمن المهم ان تكون الآلية الجديدة وسيلة للتفاهم والتعاون بين النيل الشرقي التي تأتي منها ٨٥% من حصة مصر المائية.

أزمة الثقة بين مصر وأثيوبيا :

مقال كاتب سياسي من صفوف المعارضةالأثيوبية، واسمه «روبيلي أبابيا». تم نشره في ١٤ نوفمبر ٢٠١٤، وذلك في الموقع الالكتروني لمركز أبوجيدا الأثيوبي الأمريكي للمعلومات، والذي يقع مقره في ولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية. والمقال يعكس شعور الكاتب والأثيوبيين بالمرارة من مصر وعدم الثقة فيها، نظرا لتمسكها بحقها في مياه النيل من منطلق حرصهاعلي مصالح شعبها. وهذا المقال الغرض منه التعرف علي كيفية تفكير بعض الأثيوبيين السياسيين والمثقفين عن مصر وعلاقاتها بأثيوبيا. لقد بدأ المقال بالتحدث عن الاجتماع الخامس للجنة الأثيوبية المصرية المشتركة في ٤ نوفمبر ٢٠١٤في أديس أبابا، وان الوفد الكبير الذي صاحب السيد وزير الخارجية المصري أثناء الزيارة والاتفاقيات الثنائية العديدة التي تم توقيعها، بالرغم من هذه الزيارات والاتفاقيات والبيانات السياسية المجاملة فانه من الصعب التغلب علي مشاعر عدم الثقة نحو مصر، وذلك نتيجة للسياسات المصرية المعادية لأثيوبيا والتي استمرت علي مدي قرون عديدة. أن يفتخربانتصار أبطال أثيوبيا علي الجيش المصري المعتدي والحاق هزيمة مريرة به، أثناء فترة حكم الخديوي اسماعيل في القرن التاسع عشر.

ويذكر الكاتب أنه هو والأثيوبيين كانواسعداء بثورات الربيع العربي وبسقوط مبارك وكان يأمل ببدء عهد ديموقراطي في مصر،ولكنه بعد انتخاب مرسي رئيسا للبلاد خاب أمله في أي تطور ديموقراطي وتوقع وقتها قيام حرب بين البلدين في مقالة نشرها في نفس الموقع الالكتروني في نوفمبر ٢٠١٢.وأشارإلي أنه كان يأمل في ازدهار الديموقراطية في كل من مصر وأثيوبيا، وفي حدوث تلاحم مابين الشعبين وإرساء قواعد التعاون بينهما في التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وبمايساهم في ارساء مبادئ السلام والاستقرار في المنطقة. ولكنه شكك في

إمكانية تحقيق ديمقراطية حقيقية في أي من البلدين في المستقبل المنظور.وقام الكاتب بتوجيه النقد للجبهة التيجرانية الحاكمة في أثيوبيا وطريقة ادارتها للبلاد والتي تقوم علي أسس عنصرية، وطالبهاباطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح المجال لأحزاب المعارضة والهيئات والمنظمات المدنية بحرية الحركة والمشاركة الفعلية في ادارة الدولة، وعدم اضطهاد بعض الطوائف المسيحية واعطاء الحقوق الدستورية للمسلمين، وذلك لتوحيد الصفوف الداخلية للشعب الأثيوبي المنقسم علي نفسه مابين أصول عرقية مختلفة وديانات متعددة.ولم ينس الكاتب انتهاز هذه الفرصة إلي أن المصريين يستغلون هذه الانقسامات الداخلية في استقطاب قوي سياسية وفئات دينية لإحداث اضطرابات داخلية. وطالب الكاتب بتقوية تسليح الجيش الأثيوبي لمواجهة محتملة ومنتظرة أمام التهديد العسكري المصري، وأشارإلي أن الجيش المصري يفوق في تسليحه وتدريبه وتاريخه قدرات الجيش الأثيوبي.وعبر الكاتب عن اقتناعه الكامل بأنه ليس هناك شئ أهم لأثيوبيا من التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق، ولكنه قال إنه كان من الغباء اقامة سد النهضة الأثيوبي في موقعه الحالي القريب من الحدود السودانية لأنه في متناول السلاح الجوي المصري. إلي أنه يرجح حدوث هجوم بالقاذفات المصرية لتدمير السد مما يؤدي إلي انهيار النظام السياسي في أثيوبيا والي خسائر اقتصادية فادحة. ونبه سيادته إلي ضرورة نشر بطاريات صواريخ دفاع جوي للذود عن السد أمام أي هجوم جوي مصري محتمل. هذا هو الفكر الأثيوبي حتي في صفوف المعارضة،هذا هو الشعور نحو مصر، وهذه هي الاتهامات الباطلة ضد الشعب المصري، وهذه هي العقيدة الأثيوبية بأن أهم شئ لهم هو التحكم في مياه النيل الأزرق، وذلك دون الأنهار الأخري المنتشرة في ربوع أثيوبيا.وخلال السنوات القليلة الماضية تم نشر العشرات أفظع من هذه المقالات العدائية في وسائل الاعلام الأثيوبية، بل جاءت نفس العبارات وأشد قسوة علي لسان رئيس وزراء أثيوبيا الراحل ميليس زيناوي. والمدهش أن القيادة السياسية في أثيوبيا دائمة الشكوي للحكومة المصرية من الإعلام المصري لأنه يعارض سد النهضة ويتهمونه بالعنصرية والتعالي والتكبر.

<u>تفاصيل الخلاف داخل دول حوض النيل حول حقوق مصر التاريخية :</u>

علاقات مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب لنهر النيل بباقي دول حوض النهر التي تشكل دول المنبع سواء في هضبة البحيرات التي تمد نهر النيل بما يقرب من١٥ في المائة في موارده المائية، أو في الهضبة الاثيوبية التي تشكل المصدر الأساسي لـ٨٥ في المائة من موارد النهر بعد أن تعذر علي دول الحوض بعد مفاوضات تواصلت علي امتداد سبعة سنوات الاتفاق علي الإطار القانوني لمعاهدة جديدة، تنظم تعاون دول الحوض في حسن استخدام مياه النهر، وتعظيم

موارده المائية وتضمن لمصر والسودان دولتي المصب، حقوقهما في مياه النيل التي توثقها اتفاقات تاريخية عديدة، ترفض دول المنبع الاعتراف بها بدعوي أنها جزء من ميراث الفترة الاستعمارية للقارة الإفريقية لا تلزم دولها المستقلة.

وما الذي يعنيه اخفاق دول الحوض في انجاز هذه الاتفاقية التي تصر مصر والسودان علي ضرورة أن تتضمن بنودها ثلاثة أحكام رئيسية بدونها يتعذر التوقيع: أولها . الاعتراف بحقوق مصر والسودان في استخدامات مياه النهر التي ينظمها عدد من المعاهدات الدولية وقعتها دول بريطانيا وإيطاليا واثيوبيا وبلجيكا والكونجو وأوغندا بصرف النظر عن أن توقيعها تم خلال الفترة الاستعمارية، تأسيسا علي اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بهذه الاتفاقيات التي ترتب حدود معظم دول القارة والالتزام بها تجنبا لصراعات دموية يمكن أن تضرب أمن القارة واستقرارها إذا ما جري التنصل من هذه الاتفاقيات، فضلا عن الاتفاقية المصرية . السودانية التي تم توقيعها عام١٩٢٩، التي تضمن للسودان احتياجاته المائية في حدود١٨، ٥ مليار متر مكعب وتضمن لمصر حصتها المائية التاريخية في حدود٥٥، ٥ مليار متر مكعب، وتنظم تعاون الدولتين في دراسة وتنفيذ مشروعات أعالي النيل لتقليل فاقد المياه في هذه المنطقة وتعظيم إيراد النهر.

وثانيها . ضرورة الإخطار المسبق لدول المصب بأي انشاءات ومشروعات تقام علي النهر وفروعه بما يضمن تدفق مياه النهر دون عوائق باعتبار أن نهر النيل يخص جميع دول حوضه، من حق الجميع أن يستفيد منه في إطار قانوني ينظم هذه الحقوق وفق أسس موضوعية عادلة تضع في اعتبارها المصادر المائية لكل دولة ومدي اعتمادها علي مياه النهر والدور الذي تلعبه مياه الأمطار في اقتصادها الزراعي. وثالثها . التزام كل دول حوض النيل باحترام قاعدة التصويت بالاجماع عند نظر تعديل أي من البنود الأساسية للاتفاقية التي تمس مصالح دول الحوض وأمنها المائي، أما البنود الأخري الأقل أهمية فيمكن التصويت عليها وفق قاعدة الأغلبية المطلقة وفي جميع الأحوال ينبغي أن تكون دولتا المصب، مصر والسودان ضمن هذه الأغلبية المطلقة حتي لا تنقسم دول الحوض علي نفسها إلي معسكرين تتضارب مصالحهما. وعلي امتداد الاجتماعات الدورية الأخيرة لدول الحوض اوصى المجلس الوزاري لدول الحوض الذي يضم كل وزراء الري علي رفع نقاط الخلاف لرؤساء دول الحوض للنظر فيها . وما هو البديل المتاح إذا ما تعطل توقيع الإطار القانوني للاتفاقية الجديدة التي يتوافق المجلس الوزاري لدول الحوض علي باقي بنودها فترة أطول، علي حين يستمر النهر في تدفقه يحمل ماءه إلي دول المصب دون عائق!

ومع صعوبة استقصاء هذه الأسئلة المهمة التي تتعلق بمصالح استراتيجية عليا تخص أمن مصر المائي، رغم ثلاثة لقاءات مطولة جري أولها مع وزير الري المصري الذي شارك في الاجتماع الأخير لدول الحوض الذي انعقد في كنشاسا عاصمة الكونجو، الذي تضاربت بشأنه التقديرات حول موقف الوزير المصري الذي ظل لأكثر من١٤ ساعة متصلة يواجه منفردا وزراء دول الحوض في نقاش عاصف، انتهي بتصميم مصر علي موقفها الرافض لتوقيع الاتفاق، مالم يتضمن البنود الأساسية الثلاثة المتعلقة بحصة مصر التاريخية، وضرورة الإخطار المسبق لدول المصب بأي انشاءات تقام علي النهر، ونظام التصويت علي تغيير بنود الإطار القانوني للاتفاق، وجري اللقاء الثاني مع وزيرالخارجية وفريقه التفاوضي المسئول عن تنفيذ سياسات مصر المائية باعتبارها جزءا من سياسة مصر الخارجية، أما اللقاء الثالث فكان مع وزير الري السابق، الذي قاد عملية التفاوض بحنكة وحكمة مع دول الحوض علي امتداد سبعة أعوام، منذ أن أعلنت مصر عن مبادرة حوض النيل عام٢٠٠٢، يستخدم خبرته الواسعة ومعرفته الدقيقة بأحوال نهر النيل وحوضه، وقدرته الصبورة علي المناورة لتحقيق أكبر قدر من التوافق بين مصر ودول الحوض والحيلولة دون وقوع صدام في المصالح بين مصر ودول الحوض مهما بلغ حجم الاختلاف، خاصة عندما لايكون هناك خطر حال يهدد مصالح مصر المائية، برغم صعوبات استقصاء هذه الأسئلة المهمة، رغم هذه اللقاءات! فإن ثمة حقائق مهمة ينبغي أن تكون في حسبان الجميع قبل الابحار في عمق قضية مهمة لاتزال قيد البحث والتفاوض.* أولي هذه الحقائق، أن الخلاف بين دول الأنهار خاصة دول المصب ودول المنبع خلافات قائمة في معظم أحواض الأنهار، وتحتاج إلي صبر وأناة، حيث تعتقد دول المنبع أن من حقها أن تفرض سيادتها الوطنية علي الأنهار التي تنبع أو تجري في أراضيها، وأن دول المصب تجني فوائد ضخمة علي حسابها، وفي معظم الأحوال يطول التفاوض سنوات طويلة إلي أن تسود علاقات الثقة بين دول الحوض بأكمله، وتفطن كل الأطراف إلي أهمية تعاون الجميع من أجل حسن استخدام مياه النهر وتعظيم موارده المائية.. ومع الأسف استخدمت بعض دول الحوض مصر كشماعة تعلق عليها أسباب إخفاق خططها للتنمية، بدعوي أن مصر تعترض علي أي مشروعات تقام علي النهر أو فروعه، وهو أمر غير صحيح بالمرة يتطلب جهدا مصريا مضاعفا لتصحيحه لأن كل ما تطلبه مصر ألا تشكل هذه المشروعات عائقا يحول دون تدفق مياه النهر.وما يزيد من صعوبة هذه القضية، أنه لا يوجد قانون دولي للأنهار ينظم علاقات دول المصب ودول المنبع رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة وانتهت عام١٩٩٧ إلي إنشاء قانون رفضت أغلب دول الأنهار توقيعه، وكل ما هو

موجود الآن هو مجموعة من القواعد القانونية، حددتها جمعية القانون الدولي في مؤتمر هلسنكي عام٦٩ لا ترقي إلي مستوي القانون الدولي يخلص أهمها في نقض مبدأ سيادة الدول علي الأنهار التي تمر أو تتبع فيها اعترافا بمصالح الدول الأخري التي تشاطيء هذه الأنهار والتي ينبغي أن يكون لها نصيب معقول ومنصف من مياه هذه الأنهار.

* وثانية هذه الحقائق، أنه باستثناء مصر التي تعتمد كاملا علي مياه النيل في الزراعة والصناعة والشرب لأن حجم مياهها الجوفية لا يصل إلي مليار متر مكعب في خزان جوفي عميق لا تتجدد ماؤه، فإن دول حوض النيل التسعة يقع جميعها داخل حزام الأمطار وتعتمد في زراعتها علي المطر وليس الري، إضافة إلي مخزونها الضخم من المياه الجوفية، بسبب حجم تساقط الأمطار فوق أراضيها.. وإذا كانت بعض دول المنبع تتحدث عن ضرورة إعادة توزيع حصص مياه النهر فينبغي أن يدخل في الحساب جميع مصادر المياه في كل دولة، خاصة أن هناك أنهارا عديدة في دول المنبع غير مستغلة تصب مياهها في المحيط الهندي رغم أن تنمية أحواض هذه الأنهر أقل كلفة لأنها تقع في أراض منبسطة تجعل ضبط مياهها أمرا ميسورا.غير أن الأكثر أهمية من ذلك، أن تدفق مياه النيل إلي مصر لا يضمنه فقط حقوقها التاريخية التي تنظمها اتفاقات دولية، تقضي قواعد القانون الدولي بضرورة استمرار سريانها إلي أن يتم التوافق علي تغييرها، ولكن ما يضمن تدفق مياه النيل إلي مصر أيضا ترتيبات كونية جغرافية يستحيل تغييرها، جعلت روافد النيل في الهضبة الأثيوبية تمر في خوانق جبلية ضيقة وعميقة ذات انحدارات ضخمة تجعل التحكم في مياه هذه الأنهار أمرا صعبا عالي الكلفة إن لم يكن مستحيلا، خاصة أن المياه تكون محملة بملايين الأطنان من الرواسب التي يصعب وقفها.* وثالثة هذه الحقائق، أن نهر النيل يستطيع بموارده المائية الضخمة أن يكفي احتياجات جميع دول الحوض العشر، إذا ركزت دول الحوض اهتمامها علي المستقبل أكثر من اهتمامها بالماضي، ونشطت في تعاونها المشترك من أجل تنمية موارد النهر، وليس إعادة توزيع حصصه أو الانتقاص من حقوق دول المصب.. وهذا هو مغزي مبادرة حوض النيل التي قدمتها مصر لأول مرة عام١٩٩٩، التي تدعو إلي تعظيم موارد النهر، وتوطيد علاقات الثقة والمصلحة المشتركة بين دول الحوض، والتشارك في إدارة موارد النهر لمصلحة جميع دوله، وتقاسم الفوائد التي تترتب علي زيادة موارده، لأن الأمطار التي تسقط علي الهضبة الأثيوبية، تصل إلي حدود٤٨٠ بليون متر مكعب يذهب معظمها إلي البحر أو إلي باطن الأرض وإن ما يذهب إلي نهر النيل يشكل نسبة محدودة، وكذلك الحال علي الهضبة الاستوائية التي يبلغ حجم الأمطار التي تهبط فوقها مايزيد علي١٦٦٠ مليار متر مكعب من المياه، يصل إلي نهر

النيل منها مالا يزيد علي٥ في المائة، أما الباقي فيضيع في المستنقعات أو في البحر أو يتسرب إلي باطن الأرض.

وإذا كانت مصر والسودان تشاركتا في مشروع قناة جونجلي جنوب السودان الذي يمكن أن يرفع عائد النهر ٤ مليارات متر مكعب تتقاسمها مصر والسودان، فإن التعاون المشترك لدول حوض النيل يستطيع أن يضاعف من ايرادات النهر، ولهذا السبب حرصت مصر علي انجاز الإطار القانوني لاتفاقية مياه النيل، وإنشاء المفوضية الدائمة لدول الحوض التي تشكل الجهاز التنفيذي المسئول عن تنفيذ مشروعات أعالي النيل، والتفاوض مع البنك الدولي والدول المانحة لتمويل هذا الحجم الكبير من المشروعات التي يستفيد منها الجميع لكن مع الأسف جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، وتسبب تشدد الموقف الأثيوبي دون مبررات صحيحة في هذه الأزمة، التي أخرت توقيع الاتفاق، ثم جاء اجتماع وزراء حوض النيل كنشاسا حيث اقترح وزراء الهضبة الاستوائية توقيع اتفاق الإطار دون مصر والسودان، والمضي قدما في إنشاء مفوضية حوض النيل مع ترك الباب مفتوحا لإمكان الاتفاق مع مصر والسودان علي صياغة حلول لنقاط الخلاف الأساسية الثلاث، التي تتعلق بالحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان، وضرورة الإخطار المسبق عن كل المشروعات التي يتم تنفيذها علي النهر، وعدم جواز تغيير أي من بنود الاتفاقية القانونية الأساسية إلا بالإجماع أو بموافقة أغلبية مطلقة يكون من بينها مصر والسودان.كانت دول المنبع تتصور أن إعلان إنشاء المفوضية في غير وجود مصر والسودان سوف يمكنها من الذهاب إلي الدول المانحة والبنك الدولي لتمويل عدد من مشروعاتها النيلية، لكن الدول المانحة أصدرت بيانا واضحا مع بداية هذا الأسبوع قطع الشك باليقين، وأكد أنها سوف تمتنع عن تمويل أي مشروعات مالم توقع جميع الدول علي الإطار القانوني للاتفاقية، وأن تكون مصر والسودان ضمن المفوضية، خاصة أن إمكانات المياه في نهر النيل تكفي احتياجات جميع دول الحوض. وحالياً يتضح الموقف من خلال النقاط التالية :

أولا: أن موقف دول حوض النيل الرافض للاتفاقات التاريخية التي تضمن حقوق مصر والسودان بدعوي أنها وقعت في عهود الاستعمار موقف قديم، بدأته دول الهضبة الاستوائية منذ استقلالها في بداية الستينيات وانضمت إليه اثيوبيا في مرحلة لاحقة بعد توقيع الاتفاق المصري . السوداني الذي ينظم حقوق البلدين في مياه السد العالي، وإزاء استمرار معارضة دول حوض النيل تم الاتفاق في الاجتماع الذي عقد في بوجمبورا عاصمة بوروندي علي نص معدل لا يأتي علي ذكر الاتفاقات التاريخية، ولكن ينص علي ضمان الأمن المائي لكل دول الحوض الذي يتمثل في

استخداماتها الحالية لمياه النيل، لكن مصر كانت تؤكد في كل اجتماعات المجلس الوزاري لدول الحوض حقها التاريخي في حصتها من المياه وتعتبر المساس بهذه الحصة خطا أحمر.

ثانيا: تصاعدت الأزمة ابتداء من الاجتماع الوزاري الذي عقد في كيجالا عاصمة رواندا خلال فبراير عام٢٠٠٧، حيث تراجعت جميع دول الحوض عن موقفها السابق بالنسبة للنص الذي يؤكد أهمية الأمن الغذائي لكل دول الحوض، كما تراجعت عن النص الذي يلزم جميع دول الحوض بالإخطار المسبق عن المشروعات التي تقام علي النهر وفروعه بسبب تشدد الموقف الأثيوبي، وانتهت اجتماعات كيجالا بالاتفاق علي تشكيل لجنة مصغرة تضم كلا من مصر والسودان واثيوبيا برئاسة وزيرة ري أوغندا لمحاولة تقريب وجهات النظر في المواد المختلف عليها، غير أن اجتماع القاهرة فشل في إنهاء المشكلة التي أعيد بحثها في اجتماعات المجلس الوزاري التي انعقدت في عنتيبي عاصمة أوغندا عام٢٠٠٨، واستمر التشدد الاثيوبي وانتهي اجتماع عنتيبي إلي تكليف وزيرة الري الأوغندية رفع توصية إلي الرئيس الأوغندي موسيفيني بالدعوة إلي عقد قمة لدول الحوض للنظر في أمر الخلاف.

ثالثا: أن ادعاء دول المنبع بأن مصر تحصل علي حصة الأسد في مياه النيل إدعاء غير صحيح لو تم حساب استخدامات دول المنبع لكل مصادرها المائية بما في ذلك حجم الأمطار التي تسقط علي الهضبة الاستوائية(١٦٦٠ مليار متر مكعب) وعلي الهضبة الإثيوبية(٨٤٠ مليار متر مكعب) غير حساب المياه الجوفية، إضافة إلي أن دول المنبع تملك أنهارا أخري مثل اثيوبيا التي تحمل أنهارها الداخلية مايربو علي ١١٠ مليارات متر مكعب والكونجو التي يتدفق عليها كل عام١٠٠٠ مليار متر مكعب تذهب فاقدا في المحيط لا تستفيد منها دول الحوض.

رابعا: أنه طبقا لدراسات وزارة الري وموارد المياه المصرية فإن تلبية كل الاحتياجات المستقبلية لدول المنبع من مياه النهر لا تؤثر علي حصة مصر والسودان، ومن ثم ليس هناك ما يدعو إلي القلق، خاصة أن طبيعة نهر النيل لا تتيح لأي من دول المنبع حجز ماء النهر عن دول المصب.

خامسا: أن جانبا كبيرا من المشكلة يعود إلي حساسيات ورواسب قديمة، يتطلب علاجها بعض الوقت وبعض الصبر، كما يتطلب تعزيز المصالح المشتركة بين مصر ودول حوض النيل، خاصة أوغندا التي تتحكم في مخارج بحيرة فكتوريا عند سد أدين، واثيوبيا التي تحاول تعليق قصور خطط التنمية الأثيوبية علي شماعة مصر، وفي جميع الأحوال فإن علي مصر أن تتجنب

تصعيد المواجهة مع أي من دول الحوض، وترفض أي صدام مباشر معها خاصة مع عدم وجود تهديد مباشر يمس حصة مصر من مياه النهر التي يستمر تدفقها في النهر.

إن التشدد الأثيوبي إزاء مصر تضاعف أثره بعد أن ألغت مصر دون أي مبررات موضوعية عقد استيراد اللحوم من أثيوبيا الذي نجحت الوزيرة فايزة أبوالنجا في إبرامه بقيمة٢٥٠ مليون دولار، وكان له وقع عظيم علي تنمية العلاقات الاثيوبية . المصرية.ومع الأسف يحدث ذلك رغم توجيهات القيادة السياسية فى مصر الذي يؤكد دائما أن مصالحنا مع أثيوبيا تتطلب تعزيز العلاقات المشتركة وتنمية التجارة بين البلدين خاصة أن الرئيس مبارك وميليس زناري وقعا قبل عدة أعوام إطارا للتعاون بين البلدين تم تخصيص ثلاثة من بنوده السبعة لأهمية تعاون الجانبين في معالجة قضايا مياه النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي، وامتناع كل من الجانبين عن أي أنشطة تتعلق بالنهر تضر مصالح الطرف الآخر وضرورة تعاونهما لزيادة موارد مياه النهر وتقليل حجم الفاقد منه بحيث يكون النيل مصدر تعاون مشترك يعزز استقرار البلدين. والواضح من مجريات ما حدث في اجتماع الكونجو أن كل شيء كان مرتبا لكي يتم توقيع الإطار القانوني ويتم الإعلان عن تشكيل المفوضية الخاصة بدول الحوض في اجتماع كنشاسا وفق قاعدة الأغلبية المطلقة التي تمسكت بها دول المنبع، بصرف النظر عن ملاحظات مصر والسودان واعتراضهما علي المواد الثلاث في مشروع الاتفاق التي تتعلق بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النهر وضرورة إلزام دول المنبع بالإخطار مسبقا بأي مشروعات تقام علي النهر أو فروعه لكل دول الحوض وللبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يتولي تمويل مشروعات أعالي النيل.

اقترحت دول المنبع رفع نقاط الخلاف من المواد الأساسية للاتفاقية وتحويلها إلي ملحق خاص يتم التفاوض بشأنه مع مصر والسودان ينضم إلي الاتفاقية، لكن وزير الري السوداني الذي كان أول المتحدثين اعترض علي عودة المجلس الوزاري إلي مناقشة البند المتعلق بحقوق مصر والسودان التاريخية، لأن هناك قرارا سابقا اتخذه المجلس الوزاري في دورة اجتماعه السابق في عنتيبي عاصمة أوغندا بإحالة البنود المختلف عليها وبينها بند الأمن المائي لدول الحوض إلي رؤساء دول الحوض للفصل في الخلاف، واعتبر وزير الري السوداني إعادة مناقشة هذه البنود المختلف عليها خطأ إجرائيا يبطل الاجتماع وغادر القاعة عائدا إلي بلاده.. لكن الوزير المصري آثر البقاء ليواجه وحده سبعة وفود من دول المنبع تمارس كل الضغوط الممكنة في محاولة مستميتة لتمرير قرارها والتوقيع علي اتفاقية الإطار. مؤكدا ثبات الموقف المصري ووجوب أن تتضمن المادة١٤ ب اقرارا واضحا بعدم المساس بالحقوق والاستخدامات التاريخية لمصر وأن تتضمن المادة٨ من الإطار

القانوني اقرارا صريحا من دول أعالي النيل بالإخطار المسبق عن أي مشروعات يتم اقتراحها لدراسة آثارها الجانبية علي حقوق باقي الأطراف، ووجوب تعديل المادة٣٤ بحيث يمتنع تعديل المواد الأساسية في إطار الاتفاق القانوني إلا أن يتم الأمر بالاجماع أو بالأغلبية المطلقة شريطة أن يكون بين الأغلبية دولتا المصب مصر والسودان حتي لا ينقسم المجلس الوزاري إلي معسكرين أحدهما لدول المنبع والآخر لدول المصب، رفض الوزير المصري رفع المواد المختلف عليها من صلب الاتفاق وإحالتها إلي ملحق خاص يتم التفاوض بشأنه كما رفض إجراء أي توقيعات علي الإطار القانوني وأصر علي تسجيل كل المواقف في محضر الاجتماع والكف عن دعوة الأعضاء علي التصويت علي اتفاق إطار قانوني ترفع منه ثلاثة مواد أساسية لا يجوز تجاهل أهميتها.. وفي نهاية هذا الاجتماع العاصف الذي توقف أكثر من مرة بناء علي طلب من دول المنبع للتشاور لم يملك رئيس المؤتمر وزير الري الكونجولي من تسجيل موقف وزير الري السوداني الذي غادر الاجتماع معترضا علي خطأ الإجراءات وتسجيل موقف الوزير المصري الذي رفض إجراء أي توقيعات علي الاتفاق وتسجيل مواقف دول المنبع السبع وهكذا انتهي اجتماع كنشاسا دون التوصل إلي نتائج محددة، وفشلت مساعي أثيوبيا ودول المنبع في إبعاد البنود المختلف عليها من صلب الاتفاق إلي ملحق أساسي، لكن المجتمعين وافقوا علي عقد دورة أخري للمجلس الوزاري سوف تعقد في الإسكندرية يرأسها وزير الري المصري.ما الذي يمكن أن نتوقعه من مؤتمر الإسكندرية؟!ثمة احتمال ضعيف بأن يؤدي البيان المهم الذي صدر عن الدول المانحة مؤكدا رفضها تمويل أي مشروعات مشتركة مالم توحد دول حوض النيل مواقفها . إلي أن تعاود دول المنبع النظر في مواقفها وتقر بالمطالب المصرية . السودانية وإن يكن في صيغة أخري أكثر لينا، لكنها تحفظ الحقوق، وتحفظ أيضا ماء وجه الطرف الآخر، لكن الاحتمال الأكثر رجاحة أن يكلف المؤتمر وزير الري المصري بأن يرفع إلي القيادة السياسية فى مصر البنود المختلف عليها من أجل دعوة رؤساء دول الحوض إلي اجتماع قمة ينظر في هذه المشكلات.مهما يكن ما يحدث في اجتماع الإسكندرية فإن من واجب مصر التي ترأس الاجتماع أن تتجنب أي صدام مع أي من دول المنبع وأن تتحلي بالصبر والحكمة خاصة أن النيل لايزال وسوف يظل بإذن الله تتدفق مياهه من الجنوب إلي الشمال فما من خطر حال يمكن أن يهدد أمن مصر المائي، وما من قوة تستطيع وقف تدفق مياهه إلي دولتي المصب، وما من خسارة كبيرة يمكن أن تتعرض لها مصر أو السودان، إن تأخر توقيع اتفاق الإطار بضعة أشهر، أو بضع سنوات، وأغلب الظن أن دول المنبع سوف تكون الطرف الخاسر إن طال أمد الأزمة دون تسوية عادلة ترضي كل الأطراف.

أحداث سد النهضة والبطء فى الحل :

انّ أحداث سد النهضة وطرق معالجتها في مصركانت ومازالت تتسم بانعدام الرؤية، والارتكاز علي ضمانات أثيوبية بعدم الاضرار بمصر. السلبيات الجسيمة في المعالجة المصرية لأزمة سد النهضة، وخاصة أنّ هذا السد يمثل مكونا رئيسيا من مؤامرة الانقضاض علي مصر وعلي شعبها. والحقيقة أنّ سد النهضة كان ومازال منذ ثورة يناير وحتي تاريخه هو الشاغل، ي للدفاع عن الحقوق المصرية في فترة شديدة الصعوبة من تاريخ مصر اختلط فيها الحابل بالنابل، وزادت فيها فتاوي السوء، وساءت أخلاقيات الحوار.

انّ أحداث سد النهضة وطرق معالجتها في مصركانت ومازالت تتسم بانعدام الرؤية،والارتكاز علي ضمانات أثيوبية بعدم الاضرار بمصر، واختفي من القاموس السياسي ضمانات الدولة المصرية للحفاظ علي حقوق شعبها المائية.والتصريحات السياسية تتكرر بوتيرة واحدة منذ ثورة يناير وتتحدث عن العودة الحميدة إلي أحضان أفريقيا، وأن سد النهضة مصدر خير للجميع، وأن أثيوبيا تعهدت بعدم انقاص كوب واحد من المياه من حصتنا المائية. وبعد قيام ثورة يونيو، كنّا قد تعشمنا في تغيير حقيقي، ولكن استمر الأداء غير المهني والذي لا يعكس عمقا فنيا أو ادراكا لتاريخ الأحداث أو حتي حنكة سياسية، وانتهي الأمر في يناير ٢٠١٤ بفشل ذريع للمباحثات الفنية لسد النهضة، وتوقفت أعمال اللجنة الثلاثية الفنية التي تضم كلا من مصر والسودان وأثيوبيا. وبعد انتخاب الرئيس عادت مصر تمارس دورها الريادي في الاتحاد الأفريقي وتم توقيع بيان مشترك بين الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الأثيوبي،والذي ينص علي مبدأ عدم الاضرار بأي من الدولتين، واحترام مبادئ القانون الدولي، والعودة إلي المباحثات الفنية الثلاثية. وانعقدت اللجنة الثلاثية في أغسطس الماضي، واتفقت الدول الثلاث علي خريطة طريق للانتهاء من دراسات السد والتوافق حول نتائجها خلال فترة ستة أشهر تنتهي آخر فبراير ٢٠١٥. وأكدالوزير المصري المختص في عشرات البرامج التليفزيونية والعديد من التصريحات الصحفية زاعما بأنّه نجح في حل أزمة سد النهضة، وأنّ دراسات السد ستنتهي قبل عدة شهور من انتهاء المرحلة الأولي من بناء السد، وأنّه سيتفاوض حول ايقاف السد عند سعة ١٤.٥ مليار متر مكعب.وأكد سيادة الوزيرأنّ نتائج دراسات السد ملزمة لجميع الأطراف، وأنّ الاستشاري سيقوم بتحديد السعة المثالية للسد.وتبين بعد ذلك أنّ الدراسات ليست ملزمة لأحد وأنّ تحديد سعة السد ليست ضمن هذه الدراسات، وأنّ خريطة الطريق كانت ومازالت جر رجل مصر للدخول في مباحثات لن تنتهي قبل الانتهاء من بناء السد. ثمّ توقفت فجأة المباحثات الثلاثية بعد رفض مصر المطالب الأثيوبية والسودانية بمد فترة الدراسات إلي عام.ومرت

فترة الشهور الستة لخارطة الطريق بدون احراز أي تقدم،وجاء اجتماع الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الأثيوبي علي هامش قمة الاتحاد الأفريقي في ٣٠ يناير ٢٠١٥، وتلاها الزيارة التي قام بها السيد وزير الخارجية المصري لأثيوبيا، وظهر انّ السماء ملبدة بالخلافات. ولكن مازال الوزير المختص، العاشق للاعلام، يصرح يومياعن موعد استلام العطاءات واختيارات المكتب الاستشاري،ويتحدث عن جهده الكبير في تطوير العلاقات مع أثيوبيا بعد أن أفسدها سابقوه.وزير الري المصري يجيد التحدث بلسان أثيوبيا، وتفوق في ذلك علي الأثيوبيين أنفسهم،ويخشي من معارضة أثيوبياأو المطالبة بالحقوق المصرية حتي لا تنعته بالتكبّر والتعالي كما فعلت مع سابقيه.هل آن الأوان أن يكون لمصر وزيرري مؤهل فنيا وسياسيا للدفاع عن الحقوق المصرية والمصالح القومية.

المشكلات التى تؤرق دول المنبع :

خمس مشكلات رئيسية تواجهها دول المنبع السبع : إثيوبيا وأوغندا وكينيا والكونجو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وتنزانيا. هذه المشكلات تبدو وكأنها "حمل ثقيل" علي عاتق حكومات هذه الدول التي تبذل جهودا كبيرة بالفعل لحلها، ولكنها مشكلات لايمكن القضاء عليها بين يوم وليلة، فضلا عما تتسم به هذه المشكلات من تشابك وتداخل يجعلها تمتد إلي أراضي أكثر من دولة، ولها أبعاد إقليمية ودولية كثيرة . وباستعراض أبرز هذه المشكلات التي تواجهها كل دولة من هذه الدول علي حده، بعيدا عن مشكلة مياه النيل بطبيعة الحال، سنجد أنها متشابكة ومرتبطة ببعضها الى حد كبير، وهي تتفاوت بين : مشكلة الحروب والصراعات المسلحة الإقليمية أو الداخلية، وحالات التمرد، ومشكلة اللاجئين والمشردين المتداخلة بشكل معقد بين هذه الدول وغيرها، ومشكلة الاتجار في البشر، ومشكلة المخدرات، ومشكلة غسل الأموال. فما زالت إثيوبيا علي سبيل المثال، تعاني من مشكلة التوترات الحدودية مع إريتريا علي الرغم من اتفاقيات المراقبة الدولية وخفض القوات في تلك المنطقة البالغ طولها ٢٥ كيلو مترا، منذ مطلع الألفية الحالية، كما توجد مشكلة أخري لأثيوبيا مع الصومال، بعد الاقتحام العسكري الإثيوبي لجنوب الصومال عام ٢٠٠٧، لاستئصال نظام المحاكم الصومالية من مقديشو . وتواجه إثيوبيا أيضا مشكلة كثرة عدد اللاجئين القادمين إليها من مختلف أنحاء القارة، مثل السودان والصومال وارتيريا، فضلا عن مشكلة أخري تتعلق بكون إثيوبيا معبرا لعمليات الأتجار في الهيروين القادم من جنوب شرق وجنوب غرب أسيا إلي أوروبا، بالإضافة إلي الكوكايين المتجه من آسيا إلي أسواق جنوب إفريقيا، والقات الذي يستخدم علي نطاق محلي، فضلا عن افتقاد البلاد النظام المالي الحديث، وهو ما يجعل البلد عرضة لعمليات غسل

الأموال. ومن أبرز المشكلات التي تواجهها الكونجو الديمقراطية وأوغندا معا، نشاط جماعة التمرد التي تطلق علي نفسها اسم جيش الرب التى تنشط في أوغندا، وتسعي عادة إلي اللجوء لأراضي الكونجو الديمقراطية، ولهذا، وقعت دول البحيرات العظمي والأمم المتحدة اتفاقاً لوقف الحروب التي تشنها الجماعات المتمردة والميليشيات والقبائل في شمال شرق الكونجو في عام ٢٠٠٤ . كما توجد لديها مشكلة لاجئين كبيرة بسبب كثرة عدد اللاجئين الفارين إليها من أنجولا ورواندا وبوروندي وأوغندا وجمهورية الكونجو، وتواجه أيضا مشكلة الاتجار في البشر، فهي دولة مصدر ووجهة أيضا، وهناك أيضا مشكلة الإتجار في المخدرات، فالكونجو الديمقراطية من أكبر دول القارة من حيث إنتاج القنب، إضافة إلي بعض المشكلات الأخري المتعلقة بالفساد في المؤسسات المالية التي تجعل من البلد مصدرا لعمليات غسل الأموال . وما زالت رواندا – رغم انتهاء الحرب الأهلية وتحسين الأحوال الأمنيه نسبيا تواجه مشكلة الصراعات المسلحة بين الجماعات العرقية والعصابات المسلحة، والتي تواجهها القوات الحكومية بقوة قدر الإمكان خاصة في منطقة البحيرات العظمي علي طول الحدود مع كل من بوروندي والكونجو الديقمراطية وأوغندا، ولا يزال اللاجئون الروانديون منتشرين في نحو ٢١ دولة إفريقية من بينها زامبيا والجابون، ويبلغ عددهم أكثر من ٥٠ ألف لاجئ. وتعتبر رواندا موطنا لعدد كبير من لاجئي بوروندي والكونجو الديمقراطية، حيث يبلغ عددهم أكثر من ٤٠ ألف لاجئ. وبالنسبة لبورندي المجاورة، فإنه يوجد خلاف حدودي بين بوروندي ورواندا في منطقتي أنهار : أكانيارو، كانيارو وكاجيرا، نيابارونجو يعود تاريخه الى منتصف القرن الماضي تقريبا، إضافة إلي الحرب الأهلية الشهيرة بين الهوتو والتوتسي التي امتدت عبر البلدين وسالت معها دماء مئات الآلاف في تسعينيات القرن الماضي.ومن مخلفات هذه الحرب وجود عدد يصل إلي عشرة آلاف لاجئ من دول إفريقيا المجاورة مثل الكونجو الديمقراطية، إضافة إلي المشردين منذ فترة الحرب الأهلية الذين يبلغ عددهم مائة ألف فرد، كما تعد بوروندي موطنا لعمليات الاتجار بالأطفال لأغراض الخدمة العسكرية والعمل المدني والاسغلال الجنسي، لدرجة أنه توجد تقارير تفيد بأن أطفالا من بوروندي تم تهريبهم في عام ٢٠٠٨ إلي اوغندا عبر أراضي رواندا للعمل القسري في مجال الزراعة والاستغلال الجنسي، وذلك علي الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية لوقف ظاهرة الاتجار بالأطفال. مازالت الأراضي التنزانية تستضيف أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ، وهو رقم غير موجود في أي دولة أفريقية أخري، معظمهم من بوروندي والكونجو الديمقراطية، وذلك علي الرغم من الجهود الدوليه المبذولة بالتعاون مع الحكومة التنزانية لحل هذه المشكلة، ويوجد نزاع حدودي معروف أيضا بين تنزانيا وما لاوي حول

بحيرة نياسا أو بحيرة مالاوي. وتعد تنزانيا أيضا مركزا إقليميا للاتجار في بعض أنواع المخدرات مثل الحشيش والهيروين والكوكايين، وكل هذه المخدرات يتم تهريبها عن طريق الساحل الشرقي للبلاد أو ربما عبر القادمين من دول وسط أفريقيا، وتعد تنزانيا، رغم الجهود المبذولة من جانبها لمواجهة تهريب المخدرات نقطة عبور للمخدرات بين وسط إفريقيا وإيران وأفغانستان من جانب آخر . وتشهد الأراضي الأوغندية العديد من النزاعات المسلحة بين الجماعات العرقية والمتمردين والعصابات المسلحة، فضلا عن القوات الحكومية التي تنشط علي طول الحدود، ويوجد في أوغندا أكثر من ٢٠٠ ألف سوداني و ٢٧ ألف كونجولي و ٢٠ ألف رواندى، بينما يمثل اللاجئون الروانديون وأعضاء جماعة جيش الرب المتمردين الذين ينطلقون فى عملياتهم داخل الكونجو الديمقراطية والسودان من الأراضي الأوغندية. وشهد عام ٢٠٠٦ عودة جزء كبير من إجمالي مليون لاجئ عقب الجهود السلمية بين جيش الرب والحكومة الأوغندية . أما كينيا التي كانت وسيطة في اتفاق السلام بين الشمال والجنوب في السودان في عام ٢٠٠٥، فاراضيها تؤوي أكثر من ربع مليون لاجئ، من بينهم أوغنديون فروا من القتال الدائر بين حكومة أوغندا وجيش الرب طلبا للحماية، وتعمل كينيا بجد من أجل منع صراع القبائل الصومالية من الامتداد إلي داخل أراضيها عبر الحدود، خاصة أن البلد يوجد فيه بالفعل حاليا أكثر من ١٧٠ ألف لاجئ صومالي، إلي جانب لاجئين بالآلاف من السودان وإثيوبيا. وتعد كينيا أراض خصبة للقيام بعمليات غسل الأموال بسبب حالة المؤسسات المالية هناك، وهي أيضا معبر للاتجار في الماريجوانا والهيروين القادم من جنوب آسيا في الطريق إلي أوروبا وأمريكا الشمالية.

علي ضفاف النيل، ووسط أجواء تتسم بالهدوء، جرت المفاوضات حول مياه النيل، بين دول المنبع ودولتي المصب، بالرغم من الخلاف في وجهات النظر، وفي النهاية ذابت خلافات المنبع علي ضفاف نهر النيل. جرت المفاوضات التي تمت تحت مظلة وإشراف الجهات الراعية للمفاوضات وهي نفس الجهات المانحة بقيادة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعددها١٥ جهة ومنظمة وبنكا ووزارة الدولة للتعاون الدولي أو الخارجية أو هيئات مانحة للمعونة الفنية وبقيادة مهندسها الرسمي ديفيد جراي مسئول برامج المياه في البنك الدولي الذي كان عضوا أساسيا في كل الاجتماعات واللقاءات التفاوضية والتشاورية سواء علي مستوي اجتماعات دول الحوض الشرقي أو الجنوبي أو كليهما.

وبداية نتفق علي ان الهدف من اعلان الاتفاقية الجديدة للدول النيلية العشر والتي تتم في إطار مبادرة حوض النيل وتدشين الإطار المؤسسي والقانوني سواء لمفوضية النيل الجديدة أو لإدارة

شئون أحواض النهر الثلاثية هو ضمان الحقوق المكتسبة، وتعميم الفائدة من ثروات وموارد النهر الطبيعية سواء باستقطاب فواقده الهائلة أو إعادة اكتشاف موارده الطبيعية النباتية والحيوانية والسمكية. وعن هذه الأبعاد يؤكد خبير الشئون الافريقية الدكتور عبد الملك عودة انه بالرجوع لموقف مصر مع دول حوض النيل تاريخيا نجد أنها في عهد الاستعمار وبعد الاحتلال البريطاني لمصر وتصفية امبراطورية الخديو اسماعيل في حوض النيل تقاسمت هذه الدول الاستعمارية الإرث المصري الذي وصل إلي المنابع وهي بريطانيا وبلجيكا وايطاليا وألمانيا وفرنسا والتي عقدت فيما بينها مجموعة معاهدات لرسم حدود النفوذ والتبعية، حيث نصت كل اتفاقية علي مادة كطلب بريطانيا تؤكد عدم القيام بأي انشاءات علي النهر أو روافده تؤثر في تدفق المياه الي مصر بدون اتفاق سابق مع بريطانيا، ويضيف انه في كل هذه الاتفاقيات كانت الصياغة بشأن التدفق المائي الي السودان فيما عدا اتفاقية واحدة أشارت الصياغة فيها إلي كل من مصر والسودان وكانت هي اتفاقية١٩٢٩ والنص واضح علي الإقرار بحقوق مصر المكتسبة وضمان تدفق المياه مع نصيب عادل لمصر في أي زيادة تطرأ علي موارد النهر في حالة القيام بمشروعات جديدة وحددت الاتفاقية كمية المياه عند أسوان بمقدار٥٢ مليار م٣ يخص مصر منها نحو٤٨ مليار م٣ والسودان٤ مليارات م٣ بنسبة ١:١٢ وكان توقيع بريطانيا باسم أوغندا وكينيا وتنجانيقا(تنزانيا فيما قبل اتحادها مع زنزبار) والسودان مع ان السودان كانت تحت الحكم الثنائي.وفي عهد الاستقلال، كما يقول الدكتور عبد الملك عودة قامت الدول المستقلة في الحوض ابتداء من السودان عام١٩٥٦ حتي تنجانيقا عام١٩٦٤ وكانت اثيوبيا قد استقلت عام١٩٤١ بإرسال مذكرة لمصر عام١٩٥٨ تعلن فيها عدم التزامها باتفاقية١٩٢٩ لانها أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من تسوية سياسية لم تراع فيها مصالح السودان كما ان السودان لم تصدق علي هذه الاتفاقية بعد الاستقلال وكذلك فعلت إثيوبيا في نفس التوقيت ودعت كلا من مصر والسودان الي التفاوض معها حول هذا الموضوع!!وبعد اتحاد تنجانيقا وزنزبار في دولة تنزانيا أصدرت الحكومة بيانا يعرف باسم مبدأ نيريري (جوليوس نيريري) يقول إن الدولة المستقلة غير ملتزمة بما سبق للدول الاستعمارية توقيعه من معاهدات واتفاقيات وطلبت من مصر والسودان إعادة التفاوض خلال سنتين من تاريخ الاعلان وانضمت كينيا وأوغندا الي هذا البيان بالتوقيع عليه وردت مصر بأن الاتفاقية السابقة١٩٢٩ لا تزال سارية المفعول طبقا لمبادئ القانون الدولي ومعاهدة التوارث الدولي عام١٩٧٨ وان السريان مستمر الي ان يحل محلها اتفاقية جديدة توقع عليها الأطراف المتشاطئة لنهر النيل.ويضيف انه في فترة الخلاف السياسي بين مصر والسودان بعد قيام حكومة الانقاذ وتهديدها بالتأثير علي تدفق

ماء النيل تفاوضت حكومتا السودان واثيوبيا في عامي١٩٩١ و١٩٩٢ بشأن التعاون المائي وتأسيس منطقة حوض النيل الازرق غير ان تدهور العلاقات بين الدولتين أدي لانهيار ما اتفقتا عليه من مشروعات في ظل غياب مصر وعاد السودان واشتكي من عدم استفادته الكاملة من حصته في اتفاقية١٩٥٩ وبعد عودة علاقاته الطيبة مع مصر تم الاتفاق علي انشاء سد كيجار عند دنقلة وسد الحميران عند مروي ثم وافقت مصر والسودان علي تخصيص حصة١٨٠ مليون م٣ سنويا لاثيوبيا تخصم مناصفة من حصتيهما عند أسوان.

في مايو١٩٩٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي اتفاقية قانون الانهار الدولية المخصص للأغراض غير الملاحية وكان موقف دول حوض النيل مشتتا، ففي حين وافقت كينيا والسودان، تحفظت مصر واثيوبيا ورواندا وتنزانيا وغابت باقي دول الحوض عن التصويت وكان في مقدمة ما أكدته هذه الاتفاقية الاطارية، هو التزام الدول المتشاطئة للنهر الدولي بتسوية أي منازعات بالطرق السلمية عبر التفاوض أوالتحكيم أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية، وان المبدأ الحاكم في علاقات الدول المتشاطئة لاستغلال المياه هو الاستخدام الأمثل العادل للمياه، وان التمسك بالعلاقات التعاونية لتنفيذ المشروعات المشتركة لمزيد من الاستثمار للمياه بدلا من العلاقات المتصارعة!!

واستمرت تلك الأوضاع حتي اتفقت دول الحوض علي التفاوض حول المبادرة سواء للأحواض الرئيسية الحبشية والاستوائية أو حول حوض بحر الغزال الذي ينبع من منطقة الحدود مع جمهورية افريقيا الوسطي وتتدفق مياهه للسودان وهذه الدول كلها تسعي إلي تنمية زراعية بأسلوب الزراعة المروية وانشاء السدود لإنتاج الكهرباء وتخصيص حصص سنوية لاستعمالاتها.ويضيف ان المقترح المصري لإنشاء منظمة مشتركة بين هذه الدول هو المدخل السليم للتوصل لتسوية لكل قضايا مياه النيل. وإذا كانت دول حوض النيل تتناسي مقولة المياه مصدر للسلام بدلا من النزاعات، نقصد الدول المحرضة أو المحرضة من جهات تعمل لمصالحها الضيقة ولا تريد أي نفع لهذه الدول النيلية التي تحرضها وان التساقط الهائل من الأمطار علي المنابع الثلاثة يمكن استقطابه، فإن للدكتور محمود أبوزيد الرئيس الشرفي الدائم للمجلس العالمي للمياه ورئيس المجلس العربي للمياه مقولة وقت ان كان وزيرا للري تؤكدها الخلافات الحالية وانه بالفعل أرسل بعثة بناء علي طلب حكومة الكونجو كينشاسا لدراسة الاستفادة من نحو ترليون متر مكعب من الأمطار تهطل سنويا علي نهر الكونغو تذهب كلها لمياه المحيط، نذكر هذه الدول الآن بها وهي ان التكنولوجيا تقدمت ويمكن بوسائل علمية تحويل هذه التصرفات الي منابع النيل لتحل المشكلة من الأساس وقال إن هذه الفكرة يمكن ان تغير مجري المفاوضات والنزاعات وتحولها الي تعاون حقيقي

ينبع من الدول نفسها غير انه يحيي السلوك الحميد لوزراء المياه في كل من اثيوبيا والسودان ووزيرة الري الأوغندية ماري موتا جامبا والذين قاموا بجهود في الاسكندرية أكدت أن الدماء الافريقية التي غذتها الشرايين النيلية لا يمكن أن تصبح رخيصة، وان الدم الافريقي الواحد تطهره مياه النيل المقدسة ويضيف ان الاختصام في المنبع الاستوائي قد أعقبه تصالح في المصب بالاسكندرية وان الوقائع والتاريخ والجغرافيا وقواعد المصالح المشتركة أكدت ان تعكير مياه المفاوضات في المنابع قد صفت وراقت علي ضفاف النيل، مؤكدا ان دول حوض النيل لايمكن ان تلجأ إلي تقاض محلي أو دولي وأن الفترة المقترحة لإعادة التفاوض بحب وتسامح وإخاء هو الحل الأخوي الأمثل الذي يقرب وجهات النظر الأخوية ويرفض أي تدخل بين الأشقاء العشرة.

وطالب بإبعاد التصاريح الإعلامية لأي طرف من أطراف الدول المتفاوضة وليتفقوا علي ذلك بقوة متمسكين بضرورة التفاوض بشفافية وأن يكونوا واثقين ان مصر الأم والشقيقة الكبري ولم تتخل عن دورها في رأب صدع يسببه تدخل مغرض للوقيعة بين الأشقاء الذين تفاوضوا تحت ظل مبادرة تباهت بها المنظمات الدولية والجهات المانحة ودعت الي الاحتذاء بها مؤكدا ان الاخوة النيليين الأفارقة لن يتخلفوا عن التقدم الذي حققوه وأن وحدة الصف بين الأفارقة تجدف بمجاديف مشتركة لمركب واحد سوف يرسو علي شاطئ النيل الموحد.

في قضية مياه النيل .. وبخصوص مشروع المبادرة التي اتفقت عليها دول حوض النيل التسعة مع اريتريا بصفة مراقب في عام ١٩٨٨ لتؤدي عند منتهاها لإقرار اتفاقية الإطار القانوني المؤسسي التي تحكم بدورها العملاق المنظمة لهذه الدول كلها للسيطرة علي النيل وتقرر أيضا وتحكم جميع تعاملات هذه الدول مع ثروات وطبيعيات ومحددات وإبجديات نهر النيل من المنابع الثلاثة جنوبا وشرقا حتي المصب في الشمال الأقصي عند البحر الأبيض المتوسط، وهذه القضية أخذت طريقها للدخول منعطف مفاجئ ومباغت أوقع الدول العشر كلها في مأزق حرج تسبب في أضعاف موقفها التفاوضي تحت مظلة الجهات العالمية الراعية للمفاوضات الدولية المانحة سواء لمرحلة دراسات المشروعات التي وردت بالرؤية المشتركة والمبادرة أو بالمشروعات الكبري التي تجني فوائد هائلة تصل لدرجة الخيال العلمي لشعوب هذه الدول التي يقع بعضها تحت حزام الدول الأفقر في العالم أجمع، وقد أضرتهم هذه الفعلة بالدخول المؤسف في هذه الحالة المترنحة وفقدان الاتزان، ومهما كانت دوافعها التي ألقي بأصحاب أطول أنهار الدنيا العزبة في غياهب جب هذا الموقف إلا أنه كان من الطبيعي والاعتيادي أن تبادر قوي التعقل من غير دول مثيري القلاقل تحت دوافع مادية بحتة إلي تصحيح الأمور وعودتها إلي نصابها المرسوم مسبقا بموافقة جميع الأطراف المتفاوضة

والموقعة علي الاتفاق منذ ضربه بداية الإنطلاقة الأولي في أروشا بتنزانيا عام ١٩٩٨ لأن ذلك الإجماع والجلوس علي يد رجل واحد أفريقيا وأخويا قد حقق سيطا وسمعة دوليين جعل كل محفل دولي كبير للمياه أن يطالب الدول المتشاطئة في نهر دولي واحد أن تحذو حذوه وحذو هؤلاء الأفارقة الذين بدأوا مفاوضاتهم واجتماعهم ربما لأول مرة في التاريخ علي اتفاق موحد يقود في نهايته لاقتسام عادل منصف للمياه والثروات، واستقطاب الفوائد الهائلة المستثمرة والمنسابة في مستنقعات الشرق والجنوب بلا استخدام حقيقي، وأيضا علي عدم الإضرار بأي دولة من دول الحوض أو مصالحها المائية والطبيعية عند إقامة أي من مشروعات هذه المبادرة الطيبة حسنة السمعة والنية دوليا. وعليه فإنه ووفقا للإعراف الدولية والمواثيق الرسمية والمبادئ التي أجمع عليها العالم أجمع عند إعلانها في بداية ستينيات القرن الماضي الخاصة بالحقوق المشتركة للإنهار والبحيرات والمياه الدولية في هلسنكي عاصمة فنلندا والتي نصت في مبدئها الأشهر علي أن الاتفاقيات الرسمية الموقعة بين الدول المتجاورة أو بين من يمثلها أو يحكمها تورث توريثا تلقائيا وتصبح سارية بحق تاريخي مكتسب لورثتها الشرعيين الممتدة جذورهم لإسلافهم الموقعة هذه الاتفاقيات أبان تواجدهم!! وبالتالي لا ينبغي إلغاء هذه الاتفاقيات المورثة بل والالتزام بكل بنودها ومواثيقها وتعهداتها حتي بعد مضي أزمان، وتحقيق الاستقلال وأحكام السيادة عن الأراضي صاحبة الاتفاق وهذه الشئون، وليس مستغربا أن الاتفاقيات هذه محل الخلافات النيلية هي في مجملها اتفاقيات حدود ترسم لأراضي أطراف هذه الدول متضمنة خرائط وملاحق تفصيلية ولا يعني مجرد إلغائها إلا الإلغاء وعدم الاعتراف بحدود هذه الدول أو سيادتها علي أراضيها وهذا لا يعني إلا محو هويتها ونقصان أهليتها وشخصيتها الاعتبارية والقانونية !! أما بشأن التهديدات البالونية التي هدفها الأوحد هو جس نبض مصر وتحركها مع إطلاق الاحتجاجات وهم بعيدون عن موائد الاتفاق والتباحث الحضاري لن تجدي هذه التهديدات الجوفاء غير القانونية أو تنقصها أو تعدلها أو تغيرها إلا شرعية مثلها أو تزيد عليها وأطمئنهم بأن شرعيتنا الدولية التي نستند إليها هي الأقوى والأرسخ والأعدل والأبقي ولن يغيرها أو يبدلها أي شئ. وثالثا حتي إذا ذهبوا للمحاكم الدولية فالشرعية لا تخشي العدالة تحت أي مسميات ولو كانت دولية أو غيرها لأن كل بنود الشرعية متوافرة في حقوق مصر الأزلية في مياه الله التي وهبها لمصر من نيلها لشعبها منذ العصر ما بعد الجليدي الأولي والعصور الجيولوجية السحيقة التي نحتت حضارة القدماء المصريين أول من عرفوا العالم أجمع بالعلم الحديث تنسبهم للفراعنة فقط بل نسبت للنيل الذي وصفه هيردوت المؤرخ الأشهر بأن مصر هبة النيل.

لقد كان تاريخ مصر ليس كفاحا من أجل مياه النيل فقط، وإنما كفاح ضد مياه النيل أيضا، كما يضعها جمال حمدان في إجابته علي السؤال ما الذي كان الأخطر والأكثر تخريبا في مصر : الفيضان العالي جدا أم المنخفض جدا؟ وقد وجد مفكرنا الموسوعي الإجابة في المثل الشعبي : إنه "الغرق ولا الشرق"! وأتصور أن إعادة صياغة الحقيقة والسؤال والإجابة تمثل مدخل مصر في المواجهة الاستراتيجية للتحديات المائية الراهنة.

والحقيقة هنا ذات وجهين، أولهما: انخفاض متوسط نصيب الفرد من مياه نهر النيل دون مستوي الفقر المائي وما يفرضه "الشرق" من كفاح من أجل الماء في مصر وشمال السودان أي بلدي المصب مع مناطق أخري في بلدان حوض النيل، وثانيهما: ارتفاع متوسط نصيب الفرد من مياه حوض النيل فوق مستوي الثراء المائي وما يفرضه "الغرق" من كفاح ضد الماء في جنوب السودان وأغلب بلدان منابع حوض النيل ! ويصبح السؤال بصياغته في سياقنا : ما هو الأخطر والأكثر تخريبا في حوض النيل : الفيض الهائل جدا من الأمطار التي تهطل علي بلدان منابع النيل أم النصيب المنخفض جدا لنصيب الفرد من حصص بلدان مصب نهر النيل؟ ويبقي الأهم وهو الإجابة عن سؤال المفاضلة بين خياري إدارة الموارد المائية؛ وأولهما: خيار المخاطرة بصراع وجود بين بلدي المصب وبلدان المنبع ؛ وهو صراع من أجل المياه ضد "الشرق" الكامل في بلدي شمال النهر وضد هذا "الشرق" الجزئي في بعض بلدان جنوبي النهر. وهذا الصراع لن يعدو صراعا عبثيا لأن غايته لا تعدو إعادة توزيع الفقر المائي، إذا اتخذنا مقياس النصيب متزايد التدني للفرد من الموارد المائية لنهر النيل ! والخيار الثاني، هو خيار تعزيز التعاون من أجل الاستثمار في المستقبل بين بلدي مصب وبلدان منبع نهر النيل ؛ وهو صراع ضد "الغرق" الكامل في أغلب مناطق بلدان منابع النهر. وهذا التعاون سوف يكون مثمرا بغير جدال، لأن غايته تتطلع إلي تنمية الثروة المائية إذا اتخدنا مقياس النصيب شديد الارتفاع للفرد من الموارد المائية لحوض النيل! ولعله من الواضح أن الخيار الثاني يفضل الخيار الأول بدون شكل لكن هذا الاستنتاج يفترض منطقيا التسليم بالفرق بين الموارد المائية في كل من نهر النيل وحوض النيل، ويفترض أيضا تغييرا في الفكر الاستراتيجي يقتضي التحول من نهج اللعبة الصفرية إلي نهج الكسب المتبادل فالنهج الأول يعني أن تتصور دولة من دول نهر النيل، التي تعاني من شح موارد المياه العذبة، أنها خاسرة بالضرورة من أي مكسب يتحقق بزيادة حصة دولة أخري من دول النهر. وأما النهج الثاني، فأنه يعني إدراك أي دولة من دول نهر النيل، التي تتمتع بوفرة موارد المياه العذبة، أنها كاسبة بالضرورة من أي عمل يستهدف الاستغلال المشترك للموارد المهدرة من مياه نهر النيل، والأهم أنها كاسبة

حتما من تنمية الموارد المائية غير المستغلة في حوض النيل، ومن ثم زيادة حصص جميع دول النهر والحوض. ولا جدال في صحة المثل الشعبي المصري الذي يقول "الغرق ولا الشرق" لأن الغرق، إن أهلك المحصول والحياة في الأراضي المنخفضة والعادية المنسوب، قد تنجو منه الأراضي العالية، وبما يترك من غشاء غريني كثيف كفيل بمحصول مضاعف في العام التالي، وأما الشرق فمعناه الوحيد هلاك الزرع كلها هذا العام، دونما تعويض في العام التالي، لكن هذا المثل ليس صحيحا علي إطلاقه بالنسبة لمصر بعد بناء السد العالي، وليس صحيحا علي الإطلاق بالنسبة لجنوب السودان وبلدان المنابع، وقد استنكر ممثل الحركة الشعبية في جنوب السودان مخاوف مصر من التأثير السلبي علي حصتها من مياه النيل في حالة انفصال السودان، حيث أعلن بلهجة نوبية محببة: "يا زول، لا تخافوا من نقص الموية، نحن لا نريد الموية خذوها ! نحن نغرق فيها وتسبب لنا الأمراض"! ومن هنا جاء مشروع قناة جونجلي لإضافة أربعة مليارات متر مكعب من المياه بتحرير مجري النيل من العوائق التي تحرم مصر من جزء من موارده وتغرق جنوب السودان في مستنقعاته، وهو المشروع الذي يفيد كلا من السودان بجنوبه وشماله ومصر، وإن تعثرت مرحلته الثانية بالحرب الأهلية المريرة والآثمة بين ناس الشمال وأهل الجنوب ثم الإقتتال بين ناس الجنوب والجنوب!

ومرة أخري وجب استدعاء ما أورده جمال حمدان من أنه في بداية العصر العربي في مصر، كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حيت سميت "ملائكة الموت" فإذا ما أرتفع إلي ١٨ ذراعا كان فيضانا سلطانيا وعم الرخاء. فإذا ما تعدي علامة العشرين كان "الاستبحار" أي الغرق للأرض والزرع. وقد يصل إلي ٢٤ذراعا فتكون"اللجة الكبري" أي الطوفان الكاسح، وهذا يعني غالبا "الطاعون " أي الوباء حيث يتحول الوادي إلي مستنقع ملاري كبير. أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل١٦ ذراعا، فهي "الشدة" التي قد تصل إلي حد "المجاعة" ولقد كانت "المجاعة" ملمحا تعسا يبرز في تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح. وسجل من هذه المجاعات من القرن ١٤ إلي القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة. ورب دفعة متصلة من سني القحط تتوالي بلا فاصل أو انقطاع كالسبع العجاف فتقطع دورة الحياة قطعا، إذ تتزامن المجاعة والموت وفناء السكان. والواقع أن أى هزة في موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها في السكان بدرجة تخريبية وتناقص نكبائي خطير ٠

ولعل هذا يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خرابا كما كتب المقريزي في الجزء الأول من خططه، ولماذا كان "هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه، وإذا أجدب فنعوذ

بالله من قحطه"، كما يقول المقدسي في أحسن التقاسيم. وباختصار في حالتنا، فأن "الاستبحار" في فيض مياه بلدان المنابع تقابله المجاعة من شح مياه مصر فضلا عن شمال وشرق وغرب السودان ومناطق أخري ببلدان المنابع.

إن مصر المعاصرة قد أدركت صعوبة أو استحالة خطر منع تدفع مياه النيل الأزرق من أثيوبيا إلي مصر "فلا جدال أن الأمن المائي لمصر" توفيره حقوق مصر الطبيعية والتوازن الطبيعي بين الموارد والحاجات المائية، وكفاية المياه الطبيعية لكل بلدان حوض النيل، وضمانات الطبيعة لمصر، إضافة إلي بناء السد العالي. لكنه لا يمكن لمصر تجاهل تهديد أمن مصر المائي بذريعة أكذوبة وخرافة "الحقوق المغتصبة" حيث تشرع في وجه "الحقوق المكتسبة" وخاصة بتهديد تدفق مياه النيل الأبيض، الذي يمثل مورد مياه النيل الوحيد في غير شهور الفيضان الأثيوبي. وينبغي ألا تفتر عزيمة مصر علي تعزيز أمنها القومي والإنساني وحماية أساس وجودها بمضاعفة النفع المتبادل بينها وشقيقاتها من بلدان حوض النيل، ليس فقط بمجابهة لخطر نقص المياه في السنوات العجاف، بل أيضا بتنمية الموارد المائية المتاحة لها جميعا بمضاعفة الاستغلال المشترك لوفرة المياه في السنوات السمان، وهو ما كانت استهدفته مبادرة حوض النيل. والواقع أن نهج الكسب المتبادل ليس غريبا علي مصر وخاصة في عهد مبارك،حيث كان هذا النهج روح مبادرة حوض النيل، وقد غلبت الحكمة مصر رغم عجلة الأشقاء الذين وقعوا الاتفاقية الإطارية الأخيرة منفردين، وسيبقي نهج الكسب المتبادل سبيل مصر، تؤكده إمكانية إعادة توزيع ثراء الوفرة المائية المطلقة في حوض النيل وإمكانية تنمية موارد نهر النيل ذاته وتقليص الفقر المائي النسبي الذي يعانيه سكان مصبه وبعض ضفافه.

القضية وأبعادها :

مع قضية العد التنازلي لبداية السنة المائية المصرية، في أول أغسطس تتابع مدرسة الري المصرية العريقة عطاء النيل الخالد يوماً بعد يوم، عيونها علي مراصد القياس عند منابع النيل وعلي امتداد مجراه، وآمال المصريين تتعلق بفيضان وفير لسنوات قادمات شعارها في النص القرآني سنبلات خضر تحقيق اهداف المشروعات القومية العملاقة في توشكي، وشرق العوينات، وسيناء وعلي امتداد الوادي .والإعداد لسنة مائية جديدة (أول أغسطس – ٣١ يوليو)، يفرق بكثير الإعداد لسنة مالية جديدة، فبنود الموازنة المائية إن صح التعبير، لا تتحمل عجزاً مائيا طارئاً – لا قدر الله – فالنيل شريان حياتنا الوحيد، ومن هنا يتابع المهمومون بالنيل نهراً وماءاً، تنمية موارده، وإدخار فوائضه، والحفاظ علي كل قطرة ماء، واستغلالها الاستغلال الأمثل وهذا جرس الإنذار المبكر

لسلامة أكبر بنوك المياه في عالمنا المعاصر (بحيرة ناصر)، حيث الحذر من خطورة تلوث مياه بحيرة ناصر بسبب الطحالب، حيث أن البحيرة أصبحت ممتلئة بالطحالب النباتية والحيوانية، مما يؤثر علي نوعية الحياة فيها، وتصل إلي درجة التسمم، وهو ما قد يتسبب في انتشار كثير من الأمراض الخطيرة التي تصيب الإنسان المصري، وحل المشكلة يتمثل في تحويل البحيرة إلي محمية طبيعية وتشكيل فريق بحثي وعلمي لمواجهة تلك المشكلة، وقد أسفر المؤتمر الدولي بجنيف حول مياه النيل بين دول حوض النيل، إلي شروع دول النيل جمعيا في ظل مناخ جديد من التعاون، نحو تعظيم مياه النيل، إضافة إلي انفتاح هذا الدول علي العلم والتكنولوجيا، وكذلك انفتاح دول العالم علي دول الحوض وعلي أفريقيا كلها في ظل عصر العولمة. وترشيد المياه وخفض الفواقد المائية علي مستوي المنزل والمصنع والمزرعة وكل نشاط تستخدم فيه المياه إلي أقصي حد ممكن، وأن هذا الجهد لمواجهة المشكلة يتطلب تعاون الحكومة والمواطنين .

رؤية في أزمة مياه النيل :

تعتبر مصر واحدة من الدول التي تعاني من ندرة في المياه وذلك لنقص نصيب الفرد من المياه فيها عن الحد الأدني اللازم لتغطية احتياجاته منها علي الاستخدامات المائية المختلفة والمقدر بـ ١٠٠٠م٣/سنة والمعروف بالحد الدولي للفقر المائي. ويقدر نصيب الفرد الحالي من المياه في مصر بمقدار ٧٢٠ متر مكعب / سنة وذلك علي اعتبار أن مجموع مواردنا المائية المتجددة تقدر بمقدار٨٥ مليار متر مكعب / سنة وهي تقديرات البنك الدولي ويقدر عدد سكان مصر الحالي بـ ٨٠ مليون نسمة، أن وصول نصيب الفرد الحالي من المياه إلي مقدار قدره ٢٨٠ متر مكعب / سنة من الموارد المائية المتجددة ليرتفع بنصيبه إلي الحد اللازم لتغطية احتياجاته المائية علي استخداماته المختلفة ومن المعروف أن عدد سكان مصر الحالي في حاجة إلي ٢١.٧ مليار متر مكعب / سنة ليرتفع بنصيب الفرد الحالي من المياه إلي هذا الحد، ومن الجدير بالإشارة إليه بأن جهود مصر المستقبلية لتوفير عدة مليارات من الأمتار المكعبة من مواردنا المائية العذبة الطبيعية المتاحة لتغطية احتياجات الزيادة السكانية والتي تتلخص في استخدام طرق ري متطورة كالري بالرش والتنقيط وإعادة استخدام مياه الصرف أكثر من مرة بما يحافظ علي سلامة البيئة والصحة العامة من التلوث وزراعة المحاصيل الأقل شراهة للمياه وترشيد المياه في الاستخدامات المائية المختلفة وتقليل الفواقد المائية من شبكات مياه الشرب وشبكات مياه الصرف المتهالكتين وتسوية الأراضي بالليزر واستنباط محاصيل جديدة آمنة تتحمل ملوحة المياه والجفاف وأكثر مقاومة للأمراض وأكثر إنتاجية بنفس التقنية من المياه لا يجب اعتبارها علي الإطلاق موارد مائية مستقلة

تستحق إضافتها إلي مواردنا المائية الطبيعية عند حساب مجموعها وأن التفاوض علي هذا الأساس مع بقية دول حوض النيل هو أمر يضعف من المفاوض المصري وأنما يمكن اعتبارها جهودا لرفع كفاءة مواردنا المائية للوصول بها إلي أقصي استفادة ممكنة وهي ما تعتبر جهودا مؤقتة لا تعطي لمصر مستقبلا آمنا ودائما بالمياه، فمن المنتظر أن تلتهمها التنمية التي تطلبها الزيادة السكانية في السنوات القليلة القادمة. قبل أن تتحول ندرة مصر المائية المتزايدة والمتجسمة في انخفاض نصيب الفرد من المياه عاما بعد آخر عن حد الفقر المائي إلي أزمة مائية في المستقبل وذلك في حالة وصول نصيب الفرد من المياه فيها إلي ٦٠٠ متر مكعب / سنة وذلك في حالة اعتباره حدا لبداية الأزمة المائية في مصر فإن الأمر يتطلب من الآن بوضع إدارة لتلك الأزمة وأن الكل سيجد له دورا يعطيه لمواجهة تحديات تلك الأزمة علي الأصعدة المختلفة وذلك بما لا يؤثر بالضرر علي متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في مصر وبما يحقق في نفس الوقت ارتفاعا في مستوي معيشة الفرد وأنه لا يجب أن ننتظر أن تحل بنا أزمة مائية لنتساءل ماذا يجب أن نفعل لمواجهتها؟ من المحاور التي تتطلب العمل بها لإدارة تلك الأزمة باعتبارها أزمة مركبة تؤثر علي مصر علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي والأمني والدولي وغيرها.

العمل علي تنفيذ سياسة مصر المائية المستقبلية الخاصة بتنمية مواردنا المائية ورفع كفائتها في فترة أقل حيث أنها تعمل علي توفير نصيب عادل للفرد من المياه يفي باحتياجاته المائية علي الاستخدامات المختلفة.

الحفاظ علي الحقوق المائية المكتسبة لكافة دول حوض النيل ومن بينها مصر التي بنت عليها استراتيجية التنمية واستقرارها والعمل علي تنمية الموارد المائية لها من الفواقد المائية غير المستغلة بالحوض بما يحقق تنمية للموارد المائية لكافة دول حوض النيل.

تنمية مواردنا المائية بتحلية مياه البحر بطول سواحلنا البحرية بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وكذلك المياه الجوفية عالية الملوحة خاصة في المناطق التي يرتفع فيها منسوب المياه الجوفية ووضع خطة مستقبلية لها فإن إعذاب المياه المالحة سيظل بديلا بلا حدود في المستقبل للمياه العذبة الطبيعية العاجزة تماما علي تلبية احتياجات مصر الحالية والمستقبلية.

التقليل من التنافس علي المياه في الاستخدامات المائية المختلفة "الزراعة – الصناعة – السياحة – الشرب – الشرب والاستخدامات المنزلية – الاستزراع السمكي" والناجم من زيادة عدد سكان مصر علي نفس كمية المياه العذبة الطبيعية المتاحة لدينا حتي لا تتحول المياه. المخصصة للتوسع

الزراعي إلي استخدامات مائية أخري أكثر أهمية وأكثر عائد اقتصادي كمياه الشرب والصناعة والاستزراع السمكي.

معرفة اقتصاديات المياه في الاستخدامات المائية المختلفة وأهمية كل منها لوضع أولويات لها ولتحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن لها وأنه من الضروري العمل مع الوقت في وجود نقص مائي متزايد لمصر بوضع خطة مستقبلية لاستبدال الاستزراع السمكي بالمياه العذبة بالاستزراع السمكي في مياه البحر.

تقدير التأثير السلبي للتغيرات المناخية علي مواردنا المائية المتجددة للاستفادة من التمويل الدولي المخصص في هذا الشأن لتحقيق به تنمية لمواردنا المائية من الفواقد المائية غير المستغلة بحوض النيل ومن تحلية مياه البحر ومن غيرها.

العمل علي تصدير منتجات مصر للخارج التي يقل فيها استهلاك المياه لتوفير العملة الصعبة اللازمة لاستيراد الموارد الأولية من الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني التي تستهلك معظم مواردنا المائية مع العمل أيضا علي تحقيق تعاون مع الدول الغنية بالمياه في كل منهما لتوفير احتياجاتنا منها.

العمل علي تحقيق تعاون بين دول حوض النيل على مواجهة تحديات تقلبات الإيراد المتوسط لنهر النيل بين فترة زمنية وأخري كالإيرادات العالية المتعاقبة المهدرة للمياه التي حدثت في الفترة "١٩٩٦– ٢٠٠٢" وكالإيرادات المتعاقبة الشحيحة التي هددت بعض المناطق بالحوض بالجفاف والتصحر التي حدثت في الفترة "١٩٧٩ – ١٩٨٧" والتي أقلقت الرأي العام في مصر وذلك بتخزين المياه في السنوات ذات الإيراد المتوسط العالي للاستفادة منها في السنوات ذات الإيراد المتوسط المنخفض.

زيادة دور مصر في التوعية بوسائل الإعلام بالحفاظ علي المياه من الإهدار والتلوث في بقية دول حوض النيل وتحقيق تعاون جاد وحاسم معها في هذا الشأن باعتبار أن مصر بحكم موقعها الجغرافي عند مصب نهر النيل أكثر دول حوض النيل ضررا في إهدار المياه وتلوثها.

العمل علي وضع اتفاقية تعاون بين مصر وبقية دور حوض النيل حول تقاسم مياه حوض النيل والحفاظ عليها من التلوث وتحقيق وحدة مائية واحدة تتعامل مع جهات التمويل والتنمية الخارجية بما يعود علي كافة دول الحوض بالفائدة المتساوية ويتوقع بعض خبراء المياه في مصر مع عدم وجود اتفاقية تعاون شاملة مع بقية دول حوض النيل حول تقاسم مياه حوض النيل بأن السدود

الجديدة في حوض النيل التي تخطط لها بعض دول حوض النيل هو أمر سيضر بالإيراد المتوسط لنهر النيل المقدر بـ ٨٤ مليار متر مكعب / السنة عند أسوان.

عولمة أزمات المياه وغيرها من الموارد الطبيعية المتصارع عليها وذلك بوضع آلية تعاون عالمية تعمل علي توزيع الموارد الطبيعية والثروات توزيعا عادلا بما يحقق منها التنمية والمساواة لكافة شعوب العالم وذلك من خلال تعديل اتفاقية الجات العالمية وإنشاء صندوق دولي تشارك فيه البنوك الدولية بنسبة معقولة لتحقيق هذا الغرض الذي من شأنه يوقف صراعا عالميا علي الموارد الطبيعية مع قلة المعروض منها مع الوقت.

إذا أرادت مصر أن تجعل من المياه المتصارع عليها سواء علي مستوي حوض النيل أو سواء علي مستوي أحواض أنهار دولية أخري بالقارة الأفريقية أو بقارات العالم أداة للتعاون والسلام وإذا أرادت أيضا أن تحقق أمنها المائي وتحافظ عليه مع الوقت فعليها أن تجعل سياستها الخارجية تتفق مع السياسة الخارجية لبقية دول حوض النيل في تحقيق التنمية والمساواة لشعوبها ولشعوب العالم وأن أمن مصر المائي والتنمية والمساواة يجب أن يكونا وجهان لعملتها الواحدة وأن اختيار أي طريق آخر لتحقيق أمن مصر المائي والحفاظ عليه مع الوقت هو أمر مشكوك فيه وإذا كان هناك طريق آخر بخلاف تحقيق التنمية والمساواة في دول حوض النيل فإنه يجب التوعية به وأن يكون معلنا حتي لا ندفع مصر في وقت ما إلي أسلوب المواجهة والصراع والحروب اللانهائية مع بقية دول حوض النيل للحفاظ علي أمننا المائي باعتباره أهم قضايا مصر التي تهدد التنمية والحياة بها، خاصة أن هناك حقيقة تقول حاجة مصر من المياه تتضاعف كل ٢٠ عاما من أجل الشرب والصناعة والزراعة، وكل ما تملكه مصر من المياه حاليا يكفيها بالكاد، خاصة عندما اقترب نصيب المواطن المصري من حد الفقر المائي، وهو ألف متر مكعب في السنة.

لا يمكن أن نتحدث عن مشكلة المياه في مصر بمعزل عن القارة الأفريقية والمنطقة العربية، والعالم أجمع وذلك لصعوبة فصل كل هذه المشاكل عن بعضها البعض، ويجب استعراض بعض الأفكار الجديدة التي يرددها العالم حاليا لحل مشكلة المياه ومنع صراعات الحروب حولها، ومنها رأي عالم إنجليزي يري إمكانية تداول المياه بين الدول دون ضرورة نقلها .. فإذا كانت المياه تدخل في كل صناعة وزراعة، فإن أي سلعة يتم تصديرها أو استيرادها يدخل فيها قدر من المياه في بلد المنشأ وهو ما يعني إننا نقلنا المياه من بلد المنشأ في صورة سلعة ! وهكذا لو كنا نستورد في مصر نصف احتياجاتنا من القمح فهذا معناه إننا نستورد المياه التي أنبتته، ولذلك فإن فدان الأرز يكلف ٧ آلاف و ٨٠٠متر مكعب من المياه، وفدان القطن يكلف ٣ آلاف و ٥٠٠متر مكعب مياه، والبنجر

٣ آلاف و٧٠٠ متر مكعب وقصب السكر يكلف ١٢ ألف متر مكعب من المياه، وهكذا يمكن الاكتفاء بتبادل السلع بدلا من نقل المياه، ولن يحتاج شعب بعد ذلك إلا لمياه الشرب ! ولكن هذا الحل صعب.

هناك الحديث عن نقل المياه من بلد لأخرى أو من قارة لأخرى، وأصبح هذا الحل حقيقة واقعة تنفذ بالفعل، فإسرائيل تنقل مياه القطب الشمالي من كندا، وتنقل المياه من تركيا في حاويات ضخمة تشبه البالون ويتم جرها فوق البحار علي غرار ما يحدث في نقالات البترول، وكذلك أمريكا تنجز عمليات نقل المياه بنجاح لمسافة آلاف الكيلو مترات بين أريزونا وكلورادو وكاليفورنيا، وهو حل محتمل خاصة في المستقبل لو انخفضت تكاليفه. يتحدثون أيضا عن بنوك الماء، أو خزانات الماء، علي غرار السد العالي الذي يتم تخزين المياه خلفه من عام إلي عام ويتم الصرف منه لمواجهة لاحتياجات البلاد حيث تسلم كل محافظة علي مجري النيل المياه إلي المحافظة المجاورة، أن هناك مجالات كثيرة لتنمية المياه قد تبدو خيالية، وبعيدة حاليا عن التفكير ولكن مع مرور الوقت ستكون واقعا وحقيقة.

وعن الحلول العلمية الأكثر واقعية أن كمية المياه في كثير من دول العالم لا تستخدم بالقدر الكافى، وفي أفريقيا علي سبيل المثال تسقط أمطار تصل إلي ٢٠ ألف مليار متر مكعب سنويا من المياه يذهب منها للأنهار ٤ آلاف مليار متر مكعب فقط ويتبدد الباقي في البخر والمستنقعات أو يتسرب داخل الأرض. إن حوض نهر النيل يضم إحدي عشر دول أفريقية هي مصر والسودان وجنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وبورندي ورواندا وأوغندا وزائير وتنزانيا، وتسقط علي الحوض نحو ألف و٦٠٠ مليار متر مكعب لا نستخدم منها إلا القليل الذي لا يتعدي حجمه ٨٤ مليار متر مكعب فقط بنسبة ٨% من جملة الأمطار، وهي النسبة التي تستخدمها كل من مصر والسودان تقريبا، لأن باقي الدول لا تحتاج لمياه الأنهار وتكتفي بالأمطار، ومعني ذلك أن الإمكانيات المائية لدول حوض النيل ضخمة لكنها غير مستغلة.

منطقة الشرق الأوسط منطقة شديدة الخطورة في وضعها المائي، وخاصة في البلاد العربية التي يصل استهلاكها السنوي من المياه نحو ٢٥٠ مليار متر مكعب، في حين أن جملة مصادرها المائية لا تزيد علي ٤ آلاف متر مكعب بما فيها المياه الجوفية العميقة، بل أن المشكلة الأكثر حدة .. أن ٦٠% من تلك المياه تصل البلاد العربية من خارج حدودها. ولو قمنا بترجمة كل هذا إلي أرقام سنجد أن نصيب الفرد من المياه أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد في العالم والذي يصل إلي ٧ آلاف و٦٠٠متر مكعب سنويا من المياه، بينما يصل نصيب الفرد في أفريقيا ٥ آلاف

و٧٠٠ متر مكعب، في حين يرتفع هذا المتوسط إلي ٢٥ ألفا أو ٣٥ ألف متر مكعب سنويا مثلما هو الحال في زائير مثلا. وعن متوسط نصيب الفرد في مصر "وهو المدخل الذي سندخل منه علي مشكلة المياه في مصر " يبلغ حاليا نحو ألف متر مكعب سنويا وهو الحد الذي اعتبرته الأمم المتحدة مؤشرا للفقر المائي في أي دولة من الدول، ونحن نعلم حقيقة الوضع المائي في بلادنا لأن مواردنا من المياه ثابتة ومحددة عند ٥٥ مليارا و٥٠٠مليون متر مكعب تستهلك ٨٥% منها في الزراعة، ٨.٥% منها في الصناعة، و٥% لمياه الشرب.

معني ذلك أن حروب الماء المزعومة .. هي حروب مؤجلة لعشرات أو مئات السنين، وأن مشكلة المياه المستعصية التي ستواجه العالم يمكن حلها بالتنمية وحسن استخدام المياه.. وغير محتمل وجود حرب علي المياه في القرن ٢١ تكون مصر طرفا فيها خاصة لو استطعنا مواجهة ثلاث مشاكل رئيسية أو تحديات نصارع معها حاليا، ومن أجلها أنشأت وحدة الدراسات الاستراتيجية في الوزارة، وهي الجهة التي تفكر في إيجاد كل الحلول لكل المشكلات المائية التي قد تقابلها مصر علي المدي الاستراتيجي أي البعيد، أي فيما بعد عام ٢٠١٧ التحدي الأول: محدودية مصادر المياه العذبة في مصر هي، لأنها محدودة باتفاقيات عام ١٩٥٩م مع السودان وتبلغ ٥٥ مليارا و٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه كحد أقصي، ولكنها قد تقل عن ذلك لو جاءت فيضانات منخفضة، قد تصل إلي ٣٥ مليار متر مكعب سنويا في بعض الأحيان، ولذلك لولا السد العالي لكانت هناك مشكلة كبيرة، لأنه يضمن لنا مستوي ثابت من المياه ومعنا السودان بغض النظر عن مستوي الفيضان مثلما حدث في السنوات العشر من ١٩٧٩ حتي ١٩٨٩ عندما جاءت عدة فيضانات شديدة الضعف. هناك مشروعات جاهزة حاليا للتنفيذ مع دول حوض النيل للاستفادة من ألف و٦٠٠ مليار متر مكعب تسقط علي الهضبة الاستوائية في صورة أمطار، ومشروع واحد مثل مشروع قناة جونجلي مع السودان سيوفر ٤ مليارات متر مكعب من المياه لكلا البلدين في مرحلته الأولي ومثلهما في مرحلته الثانية.

وهناك نية مصر لزيادة حصتها من مياه النيل في إطار اتفاقية جديدة تجمع كل دول النيل العشر للاستفادة من فواقد المياه التي لا حصر لها في الهضبة الاستوائية بكينيا وتنزانيا. عدم وجود مشروعات لحجز المياه عن دول المصب في أثيوبيا أو للتأثير علي حصة مصر من المياه لأن طبيعة النيل الأزرق الذي ينبع من أثيوبيا تتخذ شكل أخدود أو خندق شديد العمق والميول ويجري بين الصخور في أعماق تتراوح ما بين كيلو متر وسرعة المياه فيه عالية جدا، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إيقاف هذا التيار بأي سد أو خزان، والممكن الوحيد في هذه الحالة هو إقامة

مشروعات صغيرة علي الروافد الصغيرة لمياه الشرب أو لتوليد الكهرباء. التحدي الثاني الذي يواجه مشكلة المياه في مصر في القرن القادم إنها زيادة الاحتياجات المائية بسبب تزايد عدد السكان، الذي يصل حاليا إلي حوالي ٨٢ مليونا نسمة، ومن المعروف أ، مطالبنا من المياه تتضاعف في مصر كل ٢٠ عاما.

التحدي الثالث: ضرورة المحافظة علي نوعية المياه في نهر النيل وحمايتها من التلوث لمنع الصرف الصناعي فيه والانتقال إلي مرحلة حصر الصرف في الفروع الرئيسية والمصارف الزراعية. وحول بيع مياه الري للمزارعين لا وجود ما يسمي "تسعير للمياه"، وما يدفعه المزارع حاليا من ضرائب قليلة هو جزء من تكلفة الخدمات الزراعية والمائية التي تقوم الدولة بدعهما للفلاح، ومن ذلك يعاد النظر في قيمتها كل عشر أو ١٥ سنة، وسياسة الدولة في مصر تكفل لجميع المواطنين من أقصي مصر إلي أقصاها المياه النقية الصالحة للشرب كأولوية قصوي ثم في توفير مياه الصناعة، وأخيرا مياه الزراعة. وأكد أن نهاية ترعة السلام سوف يتوقف علي بعد ٣٠ أو ٤٠ كيلو مترا غربي العريش، ولا أدري ما الشواهد التي يستند إليها من يدعي إننا سنمد المياه إلي إسرائيل، أن هذا هو المستحيل بعينه.

<u>قضية سد النهضة :</u>

أن قضية سد النهضة من أخطر المشاكل والتحديات التي تواجه مصر.. فالمشكلة لا تتعلق برفاهية الحياة أو صعوبتها إنما تتعلق بوجودنا وحياتنا نفسها.. فالسد وفي كل الأحوال خطر يهدد شريان الحياة الوحيد لمصر والمصريين.. وهذه المشكلة يتم تداولها منذ حكم مبارك ومازالت محل أخذ ورد وكلام كثير من جانبنا في حين أن أثيوبيا مستمرة عمليا في بناء السد ولم توقفه أو حتي تبطئه .كانت هناك جولة من المفاوضات في الخرطوم بين كل من مصر وأثيوبيا والسودان.. وعاد وزير الري حسام مغازي من تلك المفاوضات ليطلق تصريحات إيجابية للغاية مؤكدا ان مباحثاته نجحت بنسبة ١٠٠% وأهم عوامل النجاح الإتفاق علي اللجوء للجنة دولية يكون قرارها إلزاميا للدول الثلاث.. ورغم ان تلك اللجنة قد تستغرق شهورا كفيلة بإنتهاء أثيوبيا من بناء السد فرحنا بتصريحات وزير الري لأنه ليس أمامنا خيار آخر.. لكن ما سمعناه من الجانب الأثيوبي من تصريحات يجعلنا نضع علامة إستفهام كبري أمام تصريحات وزير الري وتفاؤلنا بها.. الصحف الأثيوبية وصفت مفاوضات الخرطوم بالانتصار العظيم لبلادها ومشروعها القومي وأهدافها من السد.. تصريحات وزير الري الأثيوبي والتي تستدعي ردا واضحا وحاسما.. فقد أكد الوزير الأثيوبي علانية أن مصر لم تتحدث في مفاوضات الخرطوم عن توقف بناء سد النهضة أو تقليل حجمه.

وفي الوقت الذي صرح وزير الري المصري بأن الرأي النهائي للمكتب الاستشاري حول سد النهضة سيكون إلزاميا للحكومات الثلاث أكد نظيره الإثيوبي انها غير ملزمة، واصفاً موقف مصر في المفاوضات بـ «الميوعة الشديدة» بل أعلن صراحة وبلا تردد أو مهادنة « لن يستطيع أحد أن يمنع أثيوبيا من بناء السد وهنا الوقفة الكبري والتساؤل الأهم:- أين الحقيقة؟!.. بالطبع الموضوع أخطر من تصريحات متناقضة إنما الأهم ما هو الموقف النهائي حاليا من السد؟.. ولماذا لم يتحدث ويطالب وزيرنا في المفاوضات بوقف بناء السد؟.. ام أنه تحدث فقط عن الأثار المترتبة علي بنائه ليمثل إستمرارا في تراجع وتدهور الموقف المصري من سد النهضة والذي بدأ بتهديدات قوية لوقف بنائه ..ثم إنتهي برجاء منا أشبه بالتسول لإثيوبيا أن تبني السد لكن فقط تحاول أن تخفف من المصائب التي ستقع فوق رؤوسنا منه؟!.. اي عاقل يتوقف كثيرا أمام اللجنة الدولية التي سيتم تشكيلها ربما بعد شهور وتدرس الموقف في شهور وتصدر توصياتها في شهور ثلاثة.. كل هذا ولم تطلب مصر من أثيوبيا وقف بناء السد حتي لحين إنتهاء عمل اللجنة.. إذن علامَ نتفاوض وسنتفاوض إذا كنا سنترك أديس أبابا تعبث بأمننا المائي باستكمال بناء السد بالكيفية والالية التي وضعتها والتي أكد الخبراء أنه سيستغرق فقط ٧ أشهر.. وبالطبع لن تقبل أثيوبيا بعد بناء السد أية تعديلات فيه. مصيبتنا الكبري مع أثيوبيا بدأت بفضيحتنا العلنية في الاجتماع الشهير وما تضمنه من تخاريف لأشخاص قيل وقتها انهم قادة مصر!! والذي كان كفيلا بإزالة أي رهبة من مصر لدي أثيوبيا وغيرها وعلينا أن نعالج الآثار الكارثية لهذا الإجتماع الفضيحة اولا قبل أي تفاوض.

اتفاق حوض النيل .. وحقوق مصر التاريخية :

ليس هناك شك في أن قضية الآمن المائي المصري تأتي علي رأس الأولويات في منظومة أهداف الأمن القومي بل أن الأمر يتجاوز ذلك بكثير إذ أنها تعد مسألة حياة أو موت وأن حقوقها التاريخية في حوض النيل غير قابلة للمساومة. والحقيقة أن مباحثات نهر النيل تاريخيا كانت تحتاج إلي جولات كثيرة وعلي الرغم من تغيير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية وأيضا الاجتماعية في دول الحوض من المنبع إلي المصب وهو ما دفع هذه الدول أي دولة المنبع إلي محاولة تغيير ذلك الإطار الاتفاقي بما يعدل حصص الدول وهو أمر غاية في الحساسية لأنه يتوقف عليه ليس فقط مستقبل التنمية في دول الحوض ولا سيما دول المصب وهي مصر والسودان ومن المؤكد أن آي تعديل في هذه الحصص لابد وأن يتم من خلال أسلوب التعاون وحده ولا شئ غير ذلك إذ أنه لا يمكن أن يتصور أن يكون هناك بديل آخر إذ أن البديل الآخر هو بالقطع الصراع أو الحرب وما لذلك من تداعيات مدمرة علي مستقبل دول الحوض بالكلية سوءا

دول المصب أو دول المنبع وفي الحقيقة فإن ما تيسره دول المنبع من إشكالية تتطلب إعادة النظر في هذه الاتفاقيات التي تنظم كيفية استغلال مياه الحوض وذلك الأمر لا يقتصر فقط علي حصص المياه لكل دولة علي حده سواء من دول المصب أو دول المنبع ولكن الأمر أيضا يمتد إلي كيفية وضع آلية لاستغلال هذه المياه بما يعود بالنفع علي كل دول الحوض دون أن يؤدي ذلك إلي الإضرار بدولة من دول الحوض سواء كانت من دول المنبع أو دول المصب .. أن التعلل بأن هذه الاتفاقيات قد أبرمت في ظل عهود استعمارية لم تكن تحافظ علي حقوق معظم دول المنبع لذلك فهي لابد أن تتغير فإن ذلك في حد ذاته يعد أحد مصادر التوتر بين دول الحوض لأن ذلك السبب ليس الوحيد او ليس هو المتغير الوحيد في هذه العلاقة ولكن كما قلنا بأن هناك عوامل أخري اقتصادية وسياسية وديموغرافية إذ أن الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في دول الحوض ومن بينها مصر قد زادت علي نحو كبير منذ اتفاقية "١٩٥٩" والتي وصلت الآن إلي ٨٠ مليونا وهو يعني الطلب علي المياه قد زاد علي نحو كبير جدا وذلك لمقابلة متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والتوسع في الزراعة وذلك لتلبية الاحتياجات من الغذاء وأن حصة مصر ثابتة منذ ما يقرب من نصف قرن وهي ٥٥ مليار متر مكعب لذلك فإن هذه الحصة التي كانت مقررة لمصر كانت تحكمها معايير اقتصادية وسياسية وأنها أيضا قد تمت بناء علي قواعد قانونية وهو ما يعني أنها تعد حقوقاً تاريخية ثابتة قد تأكدت بمرور الوقت ولا يجوز بأي حال من الأحوال التراجع عنها ولكن أي اتفاقيات أو تعديلات أخري فهي لابد وأن تكون في إطار تعاوني يكون الهدف منها زيادة مصر من هذه الحصة وهو ما يعني أن حصة مصر من مياه النيل التي كان لها بموجب اتفاقية "١٩٥٩" هي حد ثابت أو الحد الأدني الذي لا يقبل التراجع عنه وأساس ذلك أو مرجعيته هي ذلك الحق التاريخي الطبيعي في حوض نهر النيل وأن تلك هي المبادئ أو المبدأ الأساسي الذي تتأكد عليه هذه الحقوق والذي لابد وأن تدور وتجري عليه أساسه أي مباحثات مع دول المنبع وأن وجود ذلك الحق يعني أي مفاوضات تتم لا يجب أو يجوز أن تتضمن أي نقصان في حصة مصر من مياه النيل وأن ذلك لابد وأن يهز الأمن القومي المصري ويعتبر ذلك بمثابة مصدر تهديد له وهو من شأنه أن يزيد من سرعة اندلاع الصراعات وقد كان هناك العديد من المناسبات التي تعرض فيها أمن مصر القومي لخطر اندلاع الصراع علي مياه حوض النيل وأن السبب وراء إمكانية الخلاف علي مياه النيل إنما مرجعه هو تفاوت القدرات المائية بالنسبة لكل دولة علي حده فالسودان تعد ذات إمكانيات أعلي نسبيا في عملية الاستغلال المائي فهي قد قامت بإنشاء أربعة سدود في القرن الأخير وقد أسفر ذلك علي توفير ٨٠٠ كيلو متر مكعب من المياه قد استخدمت

كلها في ري الأراضي الزراعية وأن ذلك التطور قد جعل السودان تأتي في المرتبة الثانية في استغلال مياه النهر .. وعلي الرغم من أن البعض يتصور في إمكانية اندلاع الصراع ما بين دول الحوض حول حصص المياه والتي تحتفظ فيها مصر بحقوقها التاريخية الثابتة التي تعد أحد المعطيات التي تؤكد علي ضعف إمكانية اندلاع الصراع ما بين دول الحوض وأن ذلك قد يصل إلي حد العدم أول هذه الأسباب أن مصر لم تعد بلدا زراعيا يعتمد علي الري في المقام الأول وأنها قد عملت الآن علي تنمية مصادر مائية أخري وان هذا المصدر كبديل يمكن أن يقلل من احتمالات اندلاع الصراع أو أن تكون مصر علي الأقل أحد الصراع أو ان تكون مصر علي الأقل أحد أطراف الصراع أو الطرف الرئيسي فيه من ناحية اخري فإن إثيوبيا باعتبارها أحد دول المنبع فهي التي يمكن أن يثور م جانبها الصراع فهي تملك أو يتدفق عبرها حوالي ٨٦% من مياه حوض النيل ولكنها لا تملك سوي أي تقنيات مائية في تطوير نظم استغلال مياه النهر وأن كل ما تحصل عليه أو تستغله هو ١% من مياه النهر ومع أخذ ذلك في الاعتبار إلا أن الخبراء والأكاديميين لا يعتبرون أن ذلك يمكن أن يكون سببا في اندلاع صراع وهم يعولون في ذلك علي إن الحكومات في هذه الدول قد أثبتت عبر مختلف السنوات أنها قد وضعت العديد من الاتفاقيات التي تنظم حوض النهر وأن هذه الاتفاقيات قد كانت هي الأساس عبر كل هذه السنوات لتسوية أية خلافات وهو ما يضعف معه إثارة أي صراعات .

نقاط الخلاف في المفاوضات بين دول حوض النيل :

* **النقطة الأولي:** وبالنسبة للحقوق المكتسبة لكل من دولتي المصب مصر والسودان وفقا للاتفاقيات التاريخية الموقعة منذ عام ١٨٩١ والتي أيدتها اتفاقية ١٩٢٩ ثم اتفاقية ١٩٥٩ والتي قدرت للبلدين ٨٤ مليار متر مكعب هو متوسط إيراد فيضان النيل سنويا يخص مصر منها ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه و ١٨.٥ مليار للسودان، يثور الخلاف أنه تم توقيعها في ظل الاحتلال الأجنبي لدول حوض النيل .. إلا أن القانون الدولي يؤكد حق التحديث للمعاهدات عند استقلال هذه الدول ولا يجوز إلغاؤها.

* **النقطة الثانية:** التي لم تحل بعد هي الإخطار المسبق عند إقامة المشروعات في أي من دول الحوض وأهمية أخذ مبدأ التشاور بين دول المنابع ودولتي المصب في هذا الشأن حتي لا تصاب دولتا المصب بأضرار التأثير علي حصصها المائية التي تعتبر بالنسبة للبلدين (مصر والسودان) موردها المائي الوحيد. ومن الطبيعي أن تستخدم دول المنابع مجري النهر في أوجه تأمين الاحتياجات السكانية من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية وصيد الأسماك وتوليد الطاقة

الكهربائية والملاحة النهرية وفي الري التكميلي لكن بما لا يؤثر علي تدفق مياه النهر لدول المصب. وتسعي لجنة الخبراء في اجتماعاتها القادمة لإيجاد الآلية التي يتم من خلالها هذا الإخطار المسبق بين الدول العشر.

* **النقطة الثالثة:** فهي كيفية تحديد الإطار القانوني للاتفاقية الإطارية بما يتواكب مع المتغيرات المستقبلية ووضع صيغة تحتمل تغيير أو تعديل بند من البنود وهل يتم التغيير أو التعديل بالإجماع من كل الدول العشرة أو بالأغلبية المشروطة بضم مصر والسودان للأغلبية لعدم التأثير عليها جراء أي تغيير أو تعديل في بنود الاتفاقية الجديدة.

لم يكن هناك داع علي الإطلاق لتلك الضجة الإعلامية، التي أثيرت أخيرا، بخصوص موقف غالبية دول حوض النيل، الرافض لحقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل، وموقف مصر المتمسك بتلك الحقوق، المنصوص عليها في الاتفاقات الموقعة خلال القرن الماضي، وذلك للأسباب الآتية:

إن موقف دول حوض النيل هذا ليس موقفا جديدا أو مفاجئا، ولكنه موقف قديم ومعروف، فبالنسبة لدول الهضبة الاستوائية الست، فيعود موقفها الرافض هذا إلي بداية الستينات، بعد حصولها علي الاستقلال، بحجة أن تلك الاتفاقات قد وقعت إبان فترات الاستعمار، وبالنسبة لأثيوبيا، فيعود موقفها الرافض هذا إلي عام ١٩٥٩، بعد توقيع كل من مصر والسودان علي الاتفاقية التي تحدد حصة كل منهما، بحجة أنها تمت دون الرجوع إلي أثيوبيا، ولم تعطها حصة من مياه النيل، رغم أن معظم المياه تأتي من الأراضي الأثيوبية.

إن الموقف المصري المتمسك بالخط الأحمر، وهو حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، والمعارض لبعض بنود الإطار القانوني والمؤسسي لدول الحوض، التي تغفل تلك الحقوق، هو موقف قديم وثابت ومعروف أيضا، ولم يعلن فقط عقب الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في كينشاسا، وإنما سبق أن أعلن مرارا وتكرارا عقب كل جولة من جولات المفاوضات التسع، التي بدأت في أواخر عام ٢٠٠٣، وعقب كل اجتماع من اجتماعات اللجنة العليا لمياه النيل في مصر، التي تعقد علي فترات متقاربة، وتنشر قراراتها تباعا في الصحف المصرية، بالإضافة إلي الإعلان المصري عن نقاط الخلاف القائمة.

إن هناك حساسية مفرطة ورواسب قديمة لدي دول حوض النيل إزاء مصر، بعد التهديدات المصرية لأثيوبيا في السبعينيات بشن الحرب عليها، إذا ما اعتزمت إقامة سد علي بحيرة تانا، حيث ظهرت هناك أصوات غاضبة تربط بين تلك التهديدات، وبين الفتوحات العسكرية التي قام بها

الخديوي إسماعيل في مناطق منابع النيل في القرن التاسع عشر، وقد ظهرت تلك السياسة وظهر ذلك الغضب بشكل واضح، في العديد من الأوراق البحثية التي تقدمت بها دول حوض النيل في المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية، وأيضا في بعض المقالات والتغطيات الإخبارية، التي نشرت في الصحف التي تصدر هناك، وعلي ذلك، فإن أي تصعيد إعلامي في مصر لن يكون مفيد، وإنما قد يسبب العديد من المشاكل مع دول الحوض.

لا يوجد وعي كاف لدي المواطن المصري العادي بقضايا مياه النيل، وأن التصعيد الإعلامي المفاجئ الذي تم في مصر أخيرا في هذا الشأن، قد أحدث نوعا من البلبلة والارتباك بين المواطنين، وأعطي انطباعا بأن كارثة ما قد وقعت، أو أنها قد أوشكت علي الوقوع، في حين أن الأمور تسير في مجملها علي نحو مرض للغاية، فاجتماع كينشاسا لم يكن نهاية المطاف، ولا تزال أمامنا جولات وجولات من المفاوضات حتي نصل إلي ما نصبو إليه.

هناك توجه بفتح صفحة جديدة من العلاقات الطيبة مع حكومات وشعوب دول حوض النيل، قوامها التفاهم والتعاون، ونبذ الخلافات، وإزالة الحساسيات والرواسب القديمة، والبعد كلية عن أسلوب المواجهة والتصعيد والتهديد، ومشاركة الاحتفال بأديس أبابا بإقامة الجمهورية وشكل في مصر اللجنة العليا لمياه النيل، برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية وزير الري ووزراء للمجموعة السيادية، لتولي هذا الملف المهم، وإنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية، لتقديم المعونات والخبرات للدول الأفريقية، وفي مقدمتها دول حوض النيل، وأنشأ في وزارة الخارجية أيضا إدارة خاصة بمياه النيل، يترأسها أحد السفراء المرموقين، لتغطية الجانب السياسي من الملف.

ولعل أهم الإنجازات التي تمت في مجال التقارب المصري مع دول حوض النيل، هو توقيع اتفاقية مهمة مع أثيوبيا في عام ١٩٩٣، سبقتها اتفاقية أخري وقعت مع أوغندا في عام ١٩٩١، وقد لا يعرف الكثيرون أن هاتين الاتفاقيتين تدعمان موقف مصر بشكل كبير في الحفاظ علي حقوقها من مياه النيل٠ وعن احتمال دخول مصر الحرب عند المساس بحقوقها في مياه النيل، لا يمكن أن تقاتل مصر دولة أفريقية أو عربية، وإذا كانت هناك مشكلة مع دول حوض النيل، فنقوم بحلها مع تلك الدول بالتفاهم والتفاوض، وأن هذا الأمر هو ما يحدث الآن. ومن هذا المنطق الواعي والحكيم، قامت وزارة الموارد المائية والري خلال العقد الأخير بتنفيذ تلك السياسة، بأسلوب متميز وهادئ، بعيدا عن التصعيد والمواجهة، فتم تنفيذ العديد من الإنجازات، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات، من أجل تحقيق هدف أساسي هو بناء الثقة المفقودة بين مصر ودول حوض النيل، وإقناع شعوب الحوض نفسها بالمصلحة المشتركة، وبالمصير المشترك، بحيث يمكن التغلب علي

نقاط الخلاف القائمة، وتقويع الإطار القانوني والمؤسسي لدول الحوض دون المساس بحقوق مصر وإنشاء الهيئة الدائمة التي تضم دوله، برضاء جميع الأطراف، ولعل من أهم تلك الإنجازات تأسيس مبادرة حوض النيل التي تضم جميع دول الحوض، وهي آلية تعاونية مؤقتة وليست مؤسسية دائمة، تشتمل علي أكثر من عشرين مشروعا مشتركا في مجالات مختلفة، بالإضافة إلي قيام مصر بتقديم منح لتنفيذ مشروعات حفر الآبار ومقاومة الحشائش المائية هناك، وتبادل زيارات الوفود البرلمانية والإعلامية مع تلك الدول، وإنشاء المنتدي البرلماني لدول حوض النيل بمشاركة مجلس الشعب المصري، وقد استطاعت مصر أن تدافع عن حقوقها في مياه النيل بالبراهين والأسانيد القانونية في عشرات المؤتمرات التي نظمتها الوزراء في دول الحوض، وقدمت فيها مئات الأوراق البحثية من جميع أنحاء العالم، كما تم إنشاء دبلومة للدراسات العليا بالاشتراك مع هندسة القاهرة تستقبل دراسين من دول حوض النيل لدراسة كل ما يتعلق بنهر النيل، بالإضافة إلي إرسال عشرات الخبراء من الوزارة سنويا لدول الحوض لتقديم المعونة الفنية والمادية التي يطلبونها، هذا إلي جانب مئات الدورات التدريبية التي تعقد للمتدربين من تلك الدول في مراكز التدريب التابعة للوزارة، وغير ذلك من المبادرات التي توطد أواصر الود والصداقة، وتعيد الثقة المفقودة بين مصر وباقي شعوب الحوض. وهكذا نري أن هناك طفرة كبيرة في تحسن العلاقات وفي العمل المشترك بين مصر ودول حوض النيل، وبصفة خاصة في مجال الموارد المائية، وأصبحت نموذجا يحتذي به في جميع المجالات الأخرى، ويخشي أن ما تم تحقيقه خلال تلك الفترة من إنجازات غير مسبوقة، قد يتأثر بالسلب من جراء الضجة الإعلامية التي أثيرت أخيرا دون مبرر.

إعادة صياغة نقاط الخلاف في اتفاقية حوض النيل :

أعلن وزير الموارد المائية والري الاتفاق بين وزراء مياه دول حوض النيل العشر في ختام اجتماعاتهم الأخيرة بالإسكندرية علي إعادة مراجعة صياغة نقاط الخلاف المعلقة لتوقيع الاتفاقية الإطارية لإدارة مياه حوض النيل، والتي تدور حول الأمن المائي لحفظ حقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل، والإخطار المسبق عند إقامة أية مشروعات تري دولتا المصب (مصر والسودان) التأثير علي تدفق مياه النهر المعتادة للبلدين سنويا والمقدرة بنحو ٨٤ مليار متر مكعب من المياه نصيب مصر فيها ٥٥.٥ مليار والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب .. بالإضافة للإجماع عند اتخاذ القرارات لأي من شئون الحوض أو الأغلبية المشروطة بأخذ رأي دولتي المصب. مع أهمية تصفية الخلافات عملا بمبدأ مهم أقرته مبادرة حوض النيل فيما بينهم منذ انطلاقها عام

١٩٩٨ ومساندة المجتمع الدولي لها كشريك أساسي لتمويل مشروعاتها لرؤية مشتركة تضمن تنمية موارد النهر وإدارة المياه لصالح الجميع تحت مظلة "الكل كسبانWIN – WIN ".

أن إعادة الصياغة القانونية لنقاط الخلاف المعلقة تأتي ضمن ٣٩ بندا رئيسيا اتفق علي ٣٨ بندا منها. بالإضافة إلي ٦٦ بندا فرعيا اتفق علي ثلاثة أرباعها لابد أن تكون غير مخيبة لآمال شعوب دول الحوض من حيث الأخذ بالحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل من ناحية وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لدول المنابع لتحقيق منافع للتنمية علي مياه النهر التي تفقد في الحوض بالبخر والتسرب للمستنقعات واستهلاك حيوانات الغابات الشهيرة في المنطقة الاستوائية من جهة أخري .. موضحة أن هذه الكميات المهدرة تصل نحو ٩٤% من حجم الأمطار الساقطة علي حوض النيل من مصادره الثلاث هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الأثيوبية وحوض بحر الغزال الذي يهدر إيراده المائي كاملا في مستنقعات جنوب السودان (١٦ مليار متر مكعب من المياه سنويا) إلا من نصف مليار متر مكعب فقط.

اتفق الوزراء الأفارقة لدول حوض النيل أن إعادة صياغة بنود النقاط المعلقة التي تختلف حولها دول المنابع ودولتا المصب أن الوزراء اتفقوا علي أن إعادة الصياغة لابد أن ترتكز علي قاعدة للتوافق وترسيخ وحدة حوض النيل والعمل الجماعي المشترك الذي تسوده روح التعاون البناء بما يسهم في رفع مستوي المعيشة لشعوب دول الحوض وتحقيق مصالح كافة الدول دون استثناء. كما أن مصر تحرص علي التعاون من أجل الوصول لأجندة محددة في إطار مبادرة تنموية شاملة لكل الدول في مجالات المياه والزراعة والإنتاج الحيواني والثروة السمكية والتجارة وتقديم الخبرات الفنية في مجال إقامة شبكات الكهرباء في أثيوبيا.

وأعلن وزير الري الأثيوبي أن التعاون بين مصر وأثيوبيا من جهة وبين أثيوبيا ودول الحوض من جهة أخري يأتي علي رأس أولويات الحكومة الأثيوبية باعتبار أن كل دول حوض النيل تسعي لاتفاق شامل يضم كل الدول بهدف إيجاد تسوية شاملة تحقق مصالح كل دول الحوض في مياه النيل. وأوضح وزير الري السوداني أن الاتفاق بين دول الحوض علي عدم الإضرار يهم جميع الدول فيما يتعلق بنصيب دولي المصب التي يعتبر الجريان السطحي لمياه النيل هو مصدر المياه الوحيد لها، وكذلك بعض دول المنابع التي تحتاج للتنمية.

ساد الشارع المصري قلق بالغ بسبب اعتزام دولا لمنابع السبع توقيع اتفاقية منفصلة لإدارة وتوزيع الموارد المائية للنهر بعيدا عن الاتفاقيات القديمة وغير مكترثين بحقوق دولتي المصب مصر والسودان. هذا القلب يحتاج إلي الطمأنة وتعريف شعبي مصر والسودان بحقيقة ما يجري بالتهديد

بهذه الاتفاقية غير المجدية وغير المعترف بها لا دوليا ولا قانونا لأن توزيع حصص النهر الدولي لا يتم إلا باتفاق جميع الأطراف كمنبع ومصب فلا هم استمطروا السحاب ولا نحن شققنا مجري للنهر من المنابع وحتي نهاية مجراه في البحر المتوسط وإنما هو مورد طبيعي وهبة ربانية ربطتنا معا من أجل الاستفادة المشتركة وليس من أجل الصراع والاختلاف . ولطمأنة الرأي العام في مصر والسودان نقول أن اتفاقية حصص مياه نهر النيل الحالية لم تعترف بها دول المنابع طوال الخمسين عاما أخري ولن يجرؤ أحد علي المساس بحصتي مصر والسودان لأن أقدار الشعوب لن تكون ملهاة أو وسيلة اختبار او نزوة بالمغامرة وسط أسود ونمور القارة الأفريقية بل ستكون حافلة بالمخاطر. ونود أن نذكر دول المنابع بأن مصر تقع في مناخ قاس ولا تزيد معدلات الهطول بها علي ١٥ مللي في السنة تزداد في السودان وارتريا علي ٥٠٠ مللي ثم في أثيوبيا كدولة المنبع الشرقي الرئيسية ودول منابع البحيرات الاستوائية الست إلي ١٢٠٠ مللي في السنة بإجمالي كميات هطول تتراوح بين ١٢٠٠–١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا لكونها أمطارا متذبذبة وتتغير من عام لأخر. أما بالنسبة لحصص مياه النهر والثراء والوفرة المائية الكبيرة لدول المنابع والتى يعمل نهر النيل كمصرف للمياه الزائدة عن حاجتهم ومنقذ لهم من الآثار المدمرة لاجتياح مياه السيول الناتجة عن الأمطار الغزيرة لقراهم ومدنهم لولا اتجاه هذه المياه إلي مجري النهر كمنقذ طبيعي يتجه شمالا، فنذكر أن دولة مثل الكونغو لا تعتمد نهائيا علي مياه نهر النيل، تبلغ حصتها من مياه نهر الكونغو فقط بعيدا عن نهر النيل ١٢٨٥ مليار متر مكعب سنويا يصرف منها كل عام أكثر من ألف مليار متر مكعب في مياه المحيط الأطلسي وهي كمية من المياه كفيلة بإمداد قارة أفريقيا كلها بالمياه العذبة، كما أنها لا تستهلك أكثر من ١% فقط مما تمتلكه من المياه العذبة وتبلغ حصة الفرد بها من المياه ٢٣٥٠٠ متر مكعب سنويا مقارنة بحصة الفرد في مصر والتي لا تتجاوز ٨٦٠م٣ / سنة وبنسبة استنزاف للمياه تبلغ ١٠٠% من مواردها المائية الحالية وفي عام ٢٠٢٠ ستصل نسبة الاستنزاف إلي ١٢٠% بعجز مقداره ٢٠%. أما حصص باقي دول المنابع والتي تمثل مصر والسودان وحدهما ٧٤% من مساحة حوض النيل نفسه، فهي أوغندا ٦٦ مليارا وتنزانيا ٩٣ وبوروندي ٣٦ وأثيوبيا ١٢٢ مليارا واريتريا ٤٥ وكينيا ٣٢ والسودان ٦٥ مليارا وأخيرا رواندا ٥ مليارات لا تستهلك منهما سوي ١٠% فقط أما عن التعاون المشترك بين مصر ودول الحوض فعلي مدار أكثر من عشر سنوات ومصر تشتري كامل احتياجاتها من الشاي من كينيا ومعه البن والكاكاو أيضا ومعها أيضا أوغندا وتنزانيا، كما بدأنا منذ عام ٢٠٠٥ في شراء اللحوم الأثيوبية ويجب أن ينضم إليها أيضا لحوم كل من تنزانيا وأوغندا كثاني ورابع أعلي دول أفريقيا إنتاجا للحوم

الحمراء بعد السودان وأثيوبيا وهي لحوم صحية وترعي علي المراعي الطبيعية الخضراء بعيدا عن الأعلاف المصنعة والممرضة. وبالمثل أيضا ينبغي استيراد الذرة وبذور الزيوت من تنزانيا وأوغندا وكينيا والسودان والاستثمار في زراعتهم هناك لسد فجوة الحبوب في مصر والتي نستورد بسببها نحو ٥.٥ مليون طن سنويا من الذرة فقط وكذا فجوة الزيوت التي نستورد منها ٩٢% من احتياجاتنا. أما الكونغو (ثالث أكبر مساحة دولة في أفريقيا بعد السودان والجزائر بمساحة ٢.٣٥ مليون كم٢) فيكفي أنها تمتلك ثاني أكبر مساحة غابات استوائية في العالم بعد غابات الأمازون وتبلغ مساحة هذه الغابات حاليا ٢١٥ مليون فدان (وكل ما تملكه مصر ٨.٥ مليون فدان أرضا زراعية) بالإضافة إلي نحو ١٠٠ مليون فدان تم إزالتها خلال السنوات الست الماضية وبالتالي فإن الاستثمار هناك في صناعة الأخشاب والورق ومنتجات الغابات سوف يكون شديد الربحية بدلا من استيرادنا للأخشاب بنسبة ١٠٠% من احتياجاتنا من الغرب كما سيعمل هذا علي تنمية هذه الدولة والتي تصنف مع اريتريا علي أنهما الأفقر عالميا وبنسبة فقر تتجاوز ٦٠% من عدد السكان بالإضافة إلي نسب الفقر المرتفعة في جميع دول الحوض بما فيها السودان والتي تتراوح بين ٣٠-٥٠% وواجبنا النهوض باقتصاديات هذه البلدان الفقيرة وربطها بالاقتصاد المصري للتحول إلي علاقات المصالح المشتركة وهو السبيل الأول لتأمين مياه النيل لتكون متاحة للجميع وفقا للاحتياجات الفعلية لشعوبها وليس لاستثمارها بالبيع أو الاتجار. علي الرغم من أن نهر النيل هو النهر الأطول في العالم إلا أنه يعد واحدا من الأنهار الفقيرة مائيا ويأتي في مرتبة متأخرة عن الأنهار الأخري مثل نهر الكونغو ذات الإيراد الهائل ونهر الأمازون الذي يتسع لعبور السفن العابرة للمحيط ونهر المسيسبي الذي يكفي قارة بأكملها حيث لا يزيد إيرادات نهر النيل طبقا للكميات التي تصل إلي المصب علي ٨٤ مليار متر مكعب سنويا فقط تستنزف جميعها ولا يصب منها في البحر المتوسط إلا أقل من ٤ مليارات متر مكعب سنويا حتي لا يقتحم البحر مجرى النهر (بينهما برزخ لا يبغيان)، ومن هذا فإن التعاون علي تنمية الموارد النهر المفقودة بالبخر والمستنقعات مع التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات هي الأجدى لجميع دول النهر.

حدثت انفراجة كبيرة أخيرا بشأن الأزمة التي حاولت بعض القوي المعادية لمصر ودول حوض النيل أن تفجرها بين أقطاب الحوض العشرة، هذه الانفراجة أطلقتها رسائل القيادة السياسية المصرية إلي عدد من رؤساء دول حوض النيل معربا فيها عن إيمان مصر الصادق بقوة العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر خاصة أنها صاحبة، أول مبادرة لآلية خاصة بدول حوض النيل عام١٩٩٨ وحتي الآن، التي جمعت إرادة الدول العشر لصالح شعوب دول الحوض جميعها في

سبيل اقتسام الموارد المائية الهائلة الضائعة والمفقودة في اجزاء شتي بمنابع النيل. ولا تأتي هذه الانفراجة الحقيقية من فراغ بل بهدوء وتعقل في توضيح الأمور درءا لمحاولات الغش والخداع بترويج شائعات تقول إن مصر تأخذ كل مياه النيل مع السودان ولا تترك لباقي دول الحوض شيئا، والحقيقة أن ثروات النيل المهدرة تزيد علي٩٥% من الموارد الكلية التي لا تستفيد دول حوض النيل منها إلا بقدر٥% وبحساب نصيب كل دولة من هذه الثروات:

الكونغو الديمقراطية ٣ آلاف مليار و٥٩٧ مليون م٣ من الأمطار التي تتساقط عليها، والسودان ألفا مليار و٩٣ مليون م٣ من نفس الأمطار وتنزانيا٨٨٦ مليار م٣، واثيوبيا٨١٩ مليار م٣، وكينيا٣١٤ م٣، وأوغندا ٢٦٧ مليار م٣، واريتريا٤٠ مليار م٣، وبروندي٣٢ مليار م٣، ورواندا٢٩ مليار م٣ ومصر١١٥ مليون م٣، وأن علاقات مصر بدول حوض النيل تؤكدها اتفاقيات تاريخية تحترم من الجميع لكن أهم دولة هي أثيوبيا التي يأتي منها٧٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل التي تأتي من ثلاثة انهار هي: النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا ويأتي منه٨٥%. و١٤% من نهر السوباط و١٣% من نهر عطبرة.

<u>لمصر مع أثيوبيا خمس اتفاقيات تحكم العلاقات المائية بيننا وهي:</u>

بروتوكول روما الموقع عام١٨٩١ بين كل من بريطانيا وايطاليا وتعهدت فيه ايطاليا بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري علي نهر عطبرة يمكن ان تؤثر سلبا علي تصرفات النيل.

واتفاقية أديس ابابا الموقعة في مايو١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا وتعهد فيها إمبراطور الحبشة بعدم أقامة أي منشآت علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومتين البريطانية والسودانية.

اتفاقية لندن الموقعة عام١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتنص علي أن تعمل هذه الدول مع بعضها لتأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلي مصر.

اتفاقية روما وهي خطابات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا اعتمدت عام١٩٢٩ تعترف فيها حكومة ايطاليا بكل حقوق من تأمين سريان مياه النيل وروافده والحقوق المائية المكتسبة لكل من مصر والسودان.

إطار التعاون الموقع عام١٩٩٣ في القاهرة أول يوليو بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي وينص علي عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى مع التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد واحترام القوانين الدولية.

ماذا يعني غياب ميليس زيناوي المفاجئ من الساحة في القرن الافريقي؟ وما نتيجة الفراغ الذي تركه رحيل رجل أثيوبيا القوي بسبب المرض الغامض والمريب؟ وما تأثير ذلك علي قضية مياه النيل والخلاف بين دول المنبع ودولتي المصب التي كان زيناوي المؤثر فيها والمحرض علي اعادة النظر في حصص تلك الدول في مياه النيل؟بالنسبة للولايات المتحدة فإن اثيوبيا تمثل حليفها القوي في منطقة القرن الافريقي في مواجهة التطرف وغياب زيناوي يعتبر خسارة فادحة لمصالحها واستراتيجيتها في مواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة في الصومال والصراع المسلح بينها الذي استمر علي مدي سنوات وتدخل زيناوي بالاتفاق مع أمريكا ودخول الجيش الأثيوبي لكي يساعد قوات الحكومة الصومالية في مواجهة تلك الجماعات التي تهدد الامن والاستقرار في المنطقة واستمر الوجود الأثيوبي المسلح في الصومال ولكنه انسحب مؤخرا ولم يفلح زيناوي في فرض سيطرته علي الصومال وكان يلعب بهذه الورقة لتدعيم علاقته مع أمريكا.بالنسبة لإسرائيل التي تعتبر اثيوبيا نقطة تدخل لها في القرن الأفريقي وبما يؤمن مصالحها في البحر الأحمر وكان زيناوي يحظي بتأييدها ولا يخفي انحيازه إلي جانبها في مقابل المساعدات المالية والاسلحة التي تقدمها اليه وبدرجة ان نتنياهو وصفه بعد رحيله بأنه صديق حقيقي لإسرائيل التي تلعب في حوض النيل من خلال زيناوي وتقوم شركات اسرائيلية بالمساهمة في بناء السدود الصغيرة علي النيل الازرق في أثيوبيا للتحكم في مياه الأنهار هناك عند دولتي المصب »مصر والسودان« وقد ساعد زيناوي ذلك التسلق الإسرائيلي إلي دول الحوض وهو ما يؤثر علي حصة مصر والسودان في مياه النيل ولذلك فإن هناك خشية علي الأوضاع في هذه المنطقة الحيوية والتي كان يشجعها زيناوي من خلال الاتفاقية الاطارية!وأما بالنسبة لمشكلة المياه والسدود وحوض النيل فإن غياب زيناوي قد يكون له تأثيره علي الموقف المتشدد لأثيوبيا الذي يحرض دول الحوض علي الاتفاقية الاطارية لاعادة توزيع الحصص بين دول المنبع ودولتي المصب، ولاشك ان وفاة زيناوي قد أثارت تساؤلات حول ملف حوض النيل، وحول مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبية بشكل خاص وحول امكانية حدوث انفراجة بالنسبة للخلافات حول التوقيع علي الاتفاقية الإطارية الشاملة لدول حوض النيل لانها تضع قواعد جديدة ومتغيرة والتي تعارضها دولتا المصب وكان زيناوي تزعم توقيع الاتفاقية في أوغندا عام ٢٠١٠ ووقعتها سبع دول.. وكان ينتقد حصة مصر في مياه النيل ويطالب بمراجعة اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات الأخري.ووصلت حملة زيناوي إلي حد الادعاء بأن مصر تعارض بناء سدود علي نهر النيل الازرق والأنهار الأخري التي تنبع من أثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للتنمية وكان يتخذ موقفا معاكسا تجاه مصر بالذات.. بالرغم من أن مصر

أعلنت موافقتها المبدئية علي بناء سد النهضة – سد الألفية العظيم – في اثيوبيا بشرط التأكد من أن ذلك لن يلحق أضرارا بحصص دولتي المصب من مياه النيل وكان زيناوي يضغط علي دول المنبع لتوقيع الاتفاقية الجديدة.. ولكن يبدو ان الموقف الاثيوبي لن يتغير بعد رحيل زيناوي وتشير تصريحات خليفته هيلا مر يام إلي أنه لن يختلف عن موقف زيناوي وأنه سوف يتمسك بنفس الموقف المتشدد فيما يتعلق بتوزيع حصص مياه النيل. وكان ميليس زيناوي يؤكد أن مشروع سد الألفية العظيم سيفيد عمليا مصر والسودان وأن أثيوبيا يمكنها بناء السد اعتمادا علي نفسها وقال أن مصر تحاول منع أثيوبيا من القيام بأنشطة تنموية علي نهر النيل الأزرق من خلال الضغوط علي دول المنطقة لمنعها من تقديم أي قروض ومنح لأثيوبيا لبناء سد الالفية.الواقع ان السد الجديد سيؤثر بالسلب علي أداء منشآت مصر المائية خاصة خزان أسوان وقناطر نجع حمادي وإسنا وغيرها ويؤدي إلي تقليل الطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠% علي الطاقة الحالية، وأكثر من ذلك سوف يحدث نقص في الموارد المائية في انشاء السد بمقدار ٥ مليارات متراً مكعباً وبما يؤدي إلي عدم زراعة مليون فداناً.. وتشير الدراسات الخاصة بهذا السد إلي انه سيمنع نحو ٢٠ مليار متراً مكعباً من حصة مصر من مياه النيل والتي تبلغ ٥٥ مليار متراً مكعباً بموجب الاتفاقيات الدولية التاريخية وهو أمر خطير يمس شريان الحياة والشرب والزراعة.. وتقوم اثيوبيا بالمضي في بناء السد دون استشارة دولتي المصب في ذلك وتستعين بالمساعدات المالية الخارجية وكذا الشركات الإسرائيلية.وليس من مصلحة مصر والسودان – دولتي المصب – تصعيد أزمة مياه النيل مع دول المنبع الستة.. وليس من مصلحة مصر بالذات تصعيد الخلاف مع أثيوبيا حرصا علي حصتها المقررة تاريخيا من إيرادات النهر لان ٨٥% من المياه تأتي من النيل الازرق والانهار الاثيوبية الاخري لان المصالح المشتركة تحتم ضرورة التفاهم حول حق اثيوبيا في اقامة السدود لتوليد الكهرباء.. ومن المفيد محاصرة الأزمة بالقوة الناعمة والتوصل إلي الحل الذي يرضي الأطراف ويحافظ علي مصالحهم بالمشروعات المشتركة!

مفاوضات النيل.. ومنهج المصالح الدائمة:

أفرزت نتائج المفاوضات الدائرة بين دول حوض النيل، برغم تعثرها وعدم قدرتها علي التوصل إلي اتفاق نهائي لتنظيم التعاون المائي، مجموعة من النتائج المرتبطة بتعزيز فرص التعاون والحرص علي اتخاذ خطوات تعاونية يكون من شأنها تعزيز أواصر الثقة بين دول الحوض. فقد ساهمت تعقيدات العملية التفاوضية، في تزايد الحرص المصري علي دعمها وتوفير المناخ الدائم لاستمرارها، من خلال تنويع مسارات التعاون، لاسيما مع الدول الفاعلة في منطقة حوض النيل.

هذا المنهاج التعاوني المصري سعي لفض الارتباط بين مسار المفاوضات الدائرة بين دول الحوض من جانب، ومسار العلاقات البينية من جانب آخر، وهو ما يتوافق مع رؤي وإرادة غالبية دول حوض النيل. ويتميز هذا المنهاج إذا ما تحول إلي محدد رئيسي ودائم للسياسة المصرية تجاه دول الحوض، أنه يربط المصالح المائية المصرية بجملة من المصالح الدائمة والمشتركة، ويتجاوز عنصر ضغط الوقت الذي يلقي بظلاله علي المفاوضات منذ تفجر أزمة التوقيع التي تعرف بأزمة كينشاسا في ٢٣ مايو ٢٠٠٩ . عندما رفضت مصر والسودان التوقيع علي الاتفاقية الإطارية . كما يشكل هذا المنهاج أيضا مخرجا لمأزق الجولات القادمة من التفاوض ويفترض ان تشهد التوصل لاتفاق نهائي والتوقيع عليه.كما يمثل منهاج المصالح الدائمة فرصة لتأكيد جدية التحركات المصرية واستعداد دول الحوض لتقبل هذه التحركات، والتأكيد أيضا علي أن الحقوق التاريخية والقانونية لمصر في مياه النيل لا تقبل التنازل.

هذه النتيجة بدورها سوف تلقي بظلالها علي الكثير من التحليلات والكتابات في مصر وغالبية دول الحوض، كما يحدث دائما. فقد شهدت الفترة السابقة الكثير من التغطيات غير الدقيقة التي استندت إلي أن دعوي تسارع وتيرة المفاوضات وتحديدها بجدول زمني من شأنه أن ينقذ المفاوضات ومبادرة دول حوض النيل نفسها كإطار للتعاون الجماعي. وقد صاحب هذه النتيجة موجة من التشكيك في جدية التحركات المصرية، والهدف منها والاستناد لما صاحبه من محفزات أو مبادرات لتأكيد المنهاج الأحادي النظرة لمصر، وهدفها الساعي للحصول علي المياه دون إعطاء الجدية المطلوبة لتعميق التعاون المشترك والجماعي، و يمكن رصد اتجاهين في التناول أحدهما وصفي يتناول التفاعلات ويتحدث عما يفترض أن يكون، والثاني استند إلي حالة الترقب وربما التشكيك في جدية التحركات المصرية والهدف منها.فقد استند الاتجاه الأول إلي رؤية أساسية وإيجابية تقوم علي أن هناك تطورا حقيقيا في منهاج التفاوض المصري يستند إلي توفير أطر للتعاون أكثر ديمومة وثباتا وفي مجالات تراعي المصالح واحتياجات دول الحوض، وان الهدف ليس التوصل لاتفاق للتعاون المائي فقط، ولكن هناك هدفا أعمق يتمثل في إيجاد قنوات وتفاعلات من شأنها أن توفر قاعدة لبناء تعاون حقيقي وبناء ثقة، يساعد علي تجاوز الخلافات والحساسيات القديمة.

أما الاتجاه الثاني فقد استند إلي معتقدات سياسية وإيديولوجية قديمة لتفسير وتحليل التحركات المصرية التي أعقبت أزمة التوقيع حيث انطلقت من منظور أحادي الرؤية، يقصر هدف التحركات المصرية علي شكل من المقايضة بين مجموعة من المحفزات تتمثل في تقديم بعض

المساعدات الفنية والاقتصادية وخطاب إعلامي إيجابي، وبين قبول دول الحوض بالرؤية المصرية لحقوقها التاريخية.وما بين الاتجاهين، ومحاولة قراءة وتفسير أهداف ومسارات التحرك المصري، تبدو هناك مجموعة من الملاحظات الرئيسية:. القراءة المبسطة لمسار التفاعلات بين دول الحوض، تتجاهل الركائز القوية التي يستند إليها الموقف التفاوضي المصري، ولا تأخذ في الحسبان الدوافع المصرية الهادفة لتوفير الاستقرار في هذه المنطقة كمدخل لتحقيق التنمية وتوفير الأمن الغذائي وزيادة حصتها من المياه، وهي جميعا أهداف لا تتحقق إلا من خلال التعاون الجماعي وبناء الثقة وتوافر الإرادة السياسية. قبول مصر مبادرة دول الحوض ودفعها كإطار حاكم للتعاون، استند إلي رؤية مصرية داعمة لتكامل مقومات الموارد بين دول النهر، وهو ما انعكس بالتبعية علي المشروعات المقترحة التي تبنتها المبادرة استنادا لمتطلبات تعزيز قاعدة عدم الإضرار والتوازن المصلحي وبناء الثقة. ركائز الموقف التفاوضي المصري، هي ركائز تستند الي قواعد ثابتة حددتها المعاهدات والقانون الدولي وتلك الاتفاقيات الموقعة مع دول الحوض، وما ذهبت إليه مبادرة دول حوض النيل من التأكيد علي قاعدة عدم الإضرار.

عدم الثقة في استمرار التحركات المصرية بنفس درجة الاهتمام والكثافة والتنوع الحالية، لا يجب طرحها كمطلب للدخول لساحة التنافس مع قوي دولية في منطقة حوض النيل والقرن الافريقي، بقدر ما يجب طرحها في إطار رؤية متكاملة للمصالح المصرية في هذه المنطقة.– زيادة حصة مصر من مياه النهر، وليس مجرد الحفاظ علي الحصة الحالية، تقتضي إيجاد بيئة مواتية، وتوفير إدارة سياسية، وبناء دعائم للعلاقات تجعل من مطلب زيادة نصيب مصر من مياه النيل متوافقا مع مطالب دول الحوض وطموحاتها المشروعة في التنمية والتقدم.

. إشكالية التوقيع علي اتفاق نهائي لتنظيم التعاون المائي بين دول الحوض، بدت مرتهنة بالقدرة علي ربط دول الحوض ومجتمعاتها مع المصالح القادرة علي تقليص قدرة القيادة السياسية ورغباتها في هذه الدول في انتهاج سياسات متعارضة مع المصالح المصرية، ومرتهنة أيضا بتجاوز مجموعة من المحددات السلبية، والتي يأتي في مقدمتها:. تحجيم تأثير السياق السياسي علي معادلة التفاوض من جانب التيارات الرافضة أو المتحفظة داخل بعض دول الحوض من قضايا التعاون المائي مع مصر.. إدراك حدود تكلفة الفرص الضائعة التي استندت إلي تغليب مظاهر الصراع والتنافس علي حساب التعاون في مشروعات تكاملية، خاصة في ظل نقص الموارد المالية وخطط التنمية لدي غالبية دول الحوض.. إدراك أهمية استمرار مبادرة دول حوض النيل

كصيغة عامة تتوافق حولها أطروحات التعاون الإقليمي، واعتبارها فرصة للتعرف علي إمكانية إيجاد تنظيم متعدد الوظائف، ويحقق التنمية الشاملة لكافة دول الحوض.

تشير اللحظة الراهنة بما تحمله من صعوبات، إلي أهمية استناد السياسة المصرية لمنهاج المصالح الدائمة تجاه دول حوض النيل، بغض النظر عما ستسفر عنه نتائج جولة شرم الشيخ القادمة، والتي يمكن ان تمثل محطة مهمة للتعاون او فرصة أخري ضائعة.

نهر النيل ... وخلط الأوراق :

أخطر ما يواجهه أي مجتمع هو خلط الأوراق بما يؤدي إلي غياب الحقيقة بعض الوقت، يحدث ذلك في السياسة كثيرا لطبيعة المنافسات بين الأشخاص أو القوي المختلفة .وأصبح يحدث في الاقتصاد لتطورات كثيرة طرأت علي النظم الاقتصادية الحديثة، وعلي أساليب وطرق التحليل الاقتصادي وقراءة الأرقام ودقتها الإحصائية كما يحدث ونراه في مصر واضحا في الأوضاع الاجتماعية لعدم القياس الدقيق، أو لمحاولة تغيير الواقع بأسرع مما يحتمل أو يستطيع أفراده، أو لأنه علم جديد علينا، أو لتحقيق مكاسب اجتماعية أو نفوذ اقتصادي وسياسي في مرحلة تغيير وتسكين قوة جديدة أو بازغة اكتسبت مكانة علمية أو مالية في فترة وجيزة، وفي كل الأحوال لايتم القياس علي أسس علمية أو تاريخية، أو طبقا لاستحقاقات لها مرجعيات معروفة سلفا، تكسبها شرعية يعترف بها الناس كليا أو جزئيا، وأخطر ما تألمت له هو أن تصبح القضايا المصيرية هي الأخري موضعا لخلط الأوراق!وهذا لايعني أن الخلط لم يحدث من قبل في تلك القضايا الحساسة والمصيرية، فقد حدث في قضايا الحرب والسلام، وهي من القضايا المصيرية لأي مجتمع حي ومتطور، ويسعي للاستقرار لتحقيق أهدافه وطموحه، ولكن هذه القضايا في مصر ولسنوات طويلة لم تستقر بعد ومازالت موضع جدل وحوار لم يصلا بها إلي حد المعرفة التامة والدقيقة والتي تؤدي إلي الاستقرار ونقلها لمستوي القضايا المصيرية التي تم الاتفاق الجمعي عليها، وبالتالي احترامها بحيث لايكون هناك مجال للمزايدة بأشكالها المتنوعة والمختلفة.ولكن هناك قضية جديدة لاتتحمل الجدل أو خلط الأوراق هي قضية نهر النيل.ومع ذلك فقد طالها الكثير من الخلط المعيب.

تحولت إلي صراع حياة أو موت، بل ويطالب البعض بما لايخطر علي بال أحد واتهامات هنا وهناك مؤامرة من أشقائنا، ومؤامرة من أعدائنا، وأصبحت المتابعة الكثيفة هي الإيجابية الوحيدة منذ أن تفجرت زوبعة توقيع عدد من دول حوض النيل، وأهمها علي الإطلاق إثيوبيا، شريكة مصر والسودان في الحوض الشرقي أو النيل الأزرق.. والتي يصل إلينا منها حتي أسوان أكثر من٨٠%

من مياه النهر.. والكمية الباقية تأتي من منابع أخري للنيل.. اصطلح علي تسميتها بـ٧ دول.. في حين أن ذلك غير حقيقي، فهي أكثر من٣٠ دولة.. فالأنهار ومنابعها موجودة في إفريقيا كلها.. وليست في الشرق الإفريقي وحده، وهي مفتوحة وتنقل المياه من مسارات عديدة وبعيدة، وتصل إليها المياه من كل صوب وحدب، وتصب في النيل الخالد حتي تصل إلي مصبه النهائي في مصر، وبالتالي فلم يكن معروفا لماذا تم حصر دول الحوض في١٠ دول فقط ولم تتحدد الأولويات ونحن نتجه إلي توقيع اتفاقية لحوض النيل، ولكنها مصر دائما صاحبة النيات الحسنة مع محيطها العربي والإفريقي ومع العالم كله. وكان دور الحكومة المصرية في معالجة موضوع نهر النيل حتي الآن، إنها لا تستطيع التوقيع علي مايطرح من أفكار وصياغات للاتفاقية الإطارية الجديدة لدول الحوض، لأن هذه الاتفاقية تريد تغيير الجغرافيا والتاريخ معا، وهذا ليس في قدرة أحد، لا تملكه دول المنبع ولا تستطيعه دولتا المصب، كما أن النهر ليس ملكا لجيل من الأجيال، فالأنهار والبحار في عالمنا ليست ملكا لدول أو لقارات، بل ملك للكوكب الذي نعيشه ويعيشنا، وليست مجالا للعبث الإنساني الذي طال كل شيء في عالمنا حتي تصور الإنسان أنه قادر علي كل شيء، ويريد تغيير كل شيء، وحتي تدمير الكوكب والحياة الإنسانية كلها.واليوم يصرخ رجال البيئة والتوازن الكوكبي لوقف عبثية الإنسان مع الطبيعة والحياة الإنسانية كلها.ونهر النيل ليس إلا جزءا من حياة إفريقيا، ويجب أن يستمر في إفريقيا وألا يحول أحد مساره علي الإطلاق، وألا يقيم سدودا عليه حتي ولو لم يكن لها تأثير علي الآخرين.لأن هذا تغيير للطبيعة والجغرافيا، وضرب للحياة الإنسانية كلها، وأي اعتداء علي النيل مهما كان، ليس اعتداء علي مصر وحدها باعتبارها دولة مصب، ولكنه أيضا اعتداء علي القارة الإفريقية كلها وعلي الطبيعة التي يجب احترامها، والتي تكتسب طبقا للاتفاقيات والمواثيق والعقود المبرمة صفة الحدود عند قيام الدول، فالمياه ومواردها الطبيعية أهم للحياة من اتفاقيات الحدود والسيادة.

وإذا كنا نعرف جيدا أن الطبيعة في النيل لا يمكن الاعتداء عليها بسهولة فإن منطقة الشلالات والهضاب والمياه عليهما، لا يمكن إيقافها إلا باعتداء جسيم وبتكنولوجيا ليست إنسانية وإنما شيطانية.ولذلك رفضت مصر التوقيع علي ما تدعو إليه إثيوبيا، واستطاعت جذب بعض الدول الشقيقة لهذه الرؤية معها، باعتبار أن المياه تسقط علي أراضيها.. وهذا سهل ومن الممكن أن يتم إقناعها بسهولة.

لقد أحسنت مصر وحكومتها عندما أعلنت الرفض لأن هذا ليس حق الحكومة الحالية، أو هذا الجيل وحده، وإنما هو حق الأجيال المقبلة، وربما لاتكون مصر متضررة الآن، ولكن من يملك

المستقبل ومفاتيحه، فقد يظهر شيطان يريد وقف مسار النيل من منبعه إلي مصبه ليس لتهديد مصر وحدها، ولكن لتخريب العالم، وفي المقدمة منه إفريقيا ودول المنابع والمصب. إن الحقيقة الثابتة هي أن المياه التي تصل إلي مصر لم نأخذها بالغصب أو بالقوة، وإنما هي حقوقنا تصل إلينا وصولا طبيعيا من النيل الذي نملكه ويملكه شركاؤنا.وإذا أراد الشيطان أن يغرق بلاده، فعليه أن يقيم السدود ليوقف جريان النهر، وهذا ما رفضته مصر، وعلينا تثمين هذا الموقف جيدا، ومعرفة أبعاده، والعمل علي التعامل معه في المستقبل بآليات ولغات وأساليب مختلفة وجديدة.ان ما حدث أخيرا ليس رفضا للتعاون مع إثيوبيا أو مع دول حوض النيل الشرقي والغربي بكل روافده وتبعاته، بل هو رفض لأن تتحكم إثيوبيا في منابع النيل اليوم أو في المستقبل، فهذا النهر ملك للجميع.. لدول المصب قبل دول المنبع.وهذا لا يعني عدم التوسع مع إثيوبيا في التعاون للاستفادة من موارد النيل، وزيادتها لمصلحتها ومصلحتهم، مع طرح فكرة التحكم جانبا سواء منهم أو منا.. ونحن بحكم الطبيعة لا نستطيع التحكم وهم عمليا لا يستطيعون التحكم الآن أو في المستقبل، إلا إذا تحكمت سياسة شيطانية لا نعرف أبعادها الآن.. وهذا ما لا نرجوه لدول هذا الحوض الذي خلق للتعاون وليس للنزاع أو التناحر، خاصة أن مواردها من المياه والأمطار التي تهطل كالشلال في هذه المناطق طوال العام تكفي وتزيد عن حاجة دول الحوض، وهذه الموارد الكبيرة، هي مثار طمع، ورغبة في الضغط علي مصر لتخرج المياه من الحوض، فالدول العطشي والغنية كثيرة، وهي التي تلعب فى العقول الإثيوبية والإفريقية بهدف الإغراء لتحويل المياه إلي سلعة تباع وتشتري داخل الحوض وخارجه، وهذا مايجب ألا يحدث، ويجب ألا نمكن أحدا من السير في هذا الطريق، ليس تعنتا ولكن للمحافظة علي الجغرافيا والطبيعة والبيئة وحقوق ومصالح دول ومواطني سكان حوض النيل بأكمله، وإذا حدث اعتداء علي الحقوق والمصالح والطبيعة فهذا يعني ثورة وصراعات ودماء لا قبل لأحد بها، وهذه الحروب تتعدي أشكال وأساليب الحروب المعروفة، فهي حروب علي أسباب الحياة، وتستمر حتي الرمق الأخير، لأنها أصعب حتي من الحروب علي المقدسات.

تعالوا جميعا إلي كلمة سواء لوقف أي اعتداء من أي طرف علي مجري النيل، فلا ضرر ولا ضرار، ولا تقدموا علي أي تحويلات للمياه داخل المجري تضر بالثوابت والحقوق وهذا لا يعني عدم تنظيمها وتحسين مسارها منعا للبخر وللتسرب عبر الترع والقنوات والقناطر، ولكن ليس عبر السدود التي تحتجز المياه وتخل بالطبيعة والجغرافيا وتؤدي إلي اختلال توازنات بيئية خطير وتؤثر علي كل دول الحوض تعالوا إلي كلمة سواء لمعالجة الآثار البيئية للاعتداءات التي تمت علي

مجري النيل عبر إقامة سدود سواء في دول المنبع أو دول المصب، فهناك آثار بيئية خطيرة تهدد مصالح الجميع ويجب معالجتها الأن، وحماية المجري مستقبلا بعدم بناء أي سدود جديدة علي كل مجري النيل لمصلحة الجميع، وأن يكون شكل التعاون وآلياته في المستقبل مختلفا، عبر السعي لإقامة منطقة اقتصادية وتجارية حرة للدول المشتركة في النهر، خاصة في الحوض الشرقي(مصر والسودان وإثيوبيا) وأن تمتد لتشمل باقي دول حوض النيل بلغة وآليات جديدة تحقق مصالح الجميع، مع الالتزام بعدم الإخلال بجغرافيا مجري النيل وحمايته لمصلحة الجميع.وعلينا في مصر أن نعيد النظر في كل أشكال تعاملنا مع مجري النهر بحمايته من الإطماء الضخم الناجم عن السد العالي، وحمايته من التلوث الخطير الناجم عن عدم وجود قوانين صارمة تحمي النهر الخالد من أي اعتداء من المواطنين علي مجراه وحرمه بكل أشكاله.كما يجب أن نعيد النظر في شكل الزراعة والري في مصر بالكامل، وأن تكون هناك هيئة واحدة تحمي النيل، وتعطي لكل المصريين حقوقهم من المياه وتصريفاتها، بدون إهدار أو إسراف أو تلويث أو عبث أو اعتداء علي النيل ومجراه وحرمه، فنحن نراها ظاهرة مخيفة وطاغية، وكأنها تعكس عدم تقديرنا ومعرفتنا بالنعمة أو الهبة التي أرسلها الله للجميع وليست منحة من أحد أو من دولة أو منطقة أو قوة عالمية أو صغري.

مياه النيل ليست حقا تاريخيا فحسب تضمنه الاتفاقيات الدولية التي يحميها القانون الدولي، ولكنها أيضا مسألة أمن قومي، لا يمكن التهاون فيه، والدفاع عن هذا الحق يبدأ دائما من خلال القنوات الدبلوماسية والحوار المستمر .خاصة أن العلاقات مع دول حوض النيل أزلية، لا يمكن الانفصال عنها، وإذا كانت هناك ضغوط علي مصر في مجال مياه النيل، فإن التفاوض أهم آلية للحد من تأثير هذه الضغوط التي كان آخرها محاولة إقامة مفوضية لدول حوض النيل، تهدف لعقد اتفاقيات جديدة تتجاهل الاتفاقيات التاريخية لتقسيم حصص مياه النيل، التي لا يصل إلي مصر والسودان منها سوي٣، ٥% فقط من المياه، في حين أن٩٦، ٥% منها يتم إهداره دون استفادة حقيقية منه..أن دول حوض النيل اتخذت مواقف مشابهة لما يحدث الآن منذ زمن طويل، وقبل عصر محمد علي، وحتي بعد عقد اتفاقيات توزيع مياه النيل بين مصر والسودان عام١٩٥٩، تقدمت إثيوبيا بمذكرة إلي الأمم المتحدة تطلب فيها احتفاظها بحقها في استخدام مياه نهر النيل داخل حدودها بالكامل، وتستنكر هذه الاتفاقية، وطالبت بعدم التعدي علي حقوقها المائية.

وفي سنة١٩٦٠ تقدمت انجلترا لمصر ممثلة لدول الهضبة الاستوائية(كينيا وتنزانيا وأوغندا).. وقالت ان هذه الدول في حاجة إلي كميات كبيرة من المياه ودخلت مع مصر في مفاوضات

مباشرة، وانتهت هذه المباحثات عام١٩٦٤ بتوقيع اتفاقية بين الدول الثلاث، وبين مصر لاعطائها(٧٥٠) مليون متر مكعب في السنة، بهدف توفير احتياجاتها الأساسية من مياه الشرب في ذاك الوقت.. وطلبوا كميات كبيرة جدا للمستقبل.. واتفقوا علي أن ذلك سيتم بحثه خلال مشروع بحثي ودراسي يحدد احتياجاتهم، واتفقوا مع الأمم المتحدة علي مشروع سموه (الهيدروميت) يقوم علي تعزيز قياسات الأمطار، وتصرفات الأنهار لمعرفة الاحتياجات الفعلية لهذه الدول.وبدأ المشروع عام ١٩٦٧ حتي عام ١٩٩٢ وكان مقره أوغندا، وحقق نجاحا في تقدير كميات تصرفات نهر النيل والكميات التي تأخذها الدول المختلفة سواء عن طريق الأمطار، أو عن طريق استخدام المنصرف٠

وبعد ذلك تم البدء في مشروع جديد اسمه تكونيل بدأ سنة ١٩٩٢، بهدف وضع خطط جديدة لهذه الدول تحدد احتياجاتها وكان هذا أحد الاهداف الرئيسية للمشروع واستمر إلي ١٩٩٥، وكانت إثيوبيا مراقبا.وطلبت اثيوبيا في حالة دخولها للمشروع أن يتم عمل اتفاقية اطارية تشمل جميع دول حوض النيل.لكن كل الدول رفضت، وكان هدفها الأساسي تعزيز التعاون واستغلال المياه بالشكل المناسب.

ولكن إثيوبيا أصرت وهددت بالانسحاب لو لم يتم وضع أي لبنة للاتفاقية الاطارية. وقبلت مصر أن يدرج فى مشروع التكونيل مشروع الاتفاقية الاطارية. وبدأ في تكوين مجلس وزاري لدول حوض النيل يتبع مشروع التكونيل وتم البدء في دراسة الاتفاقية الاطارية، حيث تم اختيار ثلاثة خبراء من كل دولة، واجتمعوا وتم عمل مسودات حتي عام٢٠٠٠، وكان ذلك بداية مبادرة حوض النيل واصبح جزءا منها.

ونظرا لعدم قدرة الخبراء علي التوصل إلي الاتفاقية الاطارية تم الموافقة علي عمل لجنة تفاوض عام٢٠٠٤، وتكونت لجنة التفاوض من خبير للري، وآخر من الخارجية، بالاضافة إلي مستشار قانوني، وتم عمل اجتماعات إلي٢٠٠٥ وانتهوا إلي الاتفاق علي معظم البنود، واختلفوا علي بندين رئيسيين أولهما علاقة الاتفاقية الاطارية بالاتفاقيات السابقة حيث كانت اثيوبيا وبعض الدول ترفض الاشارة الي الاتفاقيات السابقة، باعتبار انها اتفاقيات استعمارية، وكانت مصر مصممة عليها باعتبارها تحفظ حقوقها المائية.من الناحية الثانية كان الاختلاف علي الاخطار المسبق عن المشاريع، حيث كانت اثيوبيا ترفض فكرة الاخطار المسبق، وكانت تعتقد انها تستطيع تنفيذ أي مشروع مائي مادام علي أرضها دون ان تخطر دولة المصب.واختلف الطرفان حول تلك النقاط، وتوقفت بعد ذلك لجنة التفاوض، حينها قرر وزراء الري استكمال المفاوضات، واتفقوا علي ان يتم

مناقشة الاتفاق واجراءاته بعد إنشاء المفوضية أو بمعني أوضح أنه تم تأجيل المشكلة الي مابعد انشاء المفوضية، إن الاتفاقيات المسبقة دخل عليها بند خطير جدا اسمه بند الأمن المائي، حيث أكد ان لكل دول حوض النيل الحق في تحقيق أمنها المائي، وكانت لمصر بعض التحفظات عليها.

وأكدت مصر والسودان ان الأمن المائي حق للجميع بشرط عدم التأثير سلبا علي الحقوق والاستخدامات لأي دولة أخري من حوض النيل، حيث وافقت٦ دول وكانت اثيوبيا هي الوحيدة التي رفضت، وكان ذلك في عام٢٠٠٧، وبعد ذلك جاء الاجتماع الذي عقد في مدينة عنتيبي في يونيو عام٢٠٠٧، حيث تم الاجتماع مع الدول الـ٧، ورفضت جميعها بعدما كانت ست دول موافقة ودولة وحيدة رافضة.وجدنا بعد شهور قليلة في عنتيبي بأوغندا أن الدول كلها رفضت مطلب مصر والسودان، وطلبت هذه الدول أن يؤجل النظر في ذلك الي مابعد إنشاء المفوضية، فرفضت مصر والسودان، وتم وضع صيغة أخري تشير الي ان الأمن المائي يجب ألا يؤثر تأثيرا محسوسا علي أي دولة أخري، وأشار الي ان مفهوم الأمن المائي نفسه غير معروف، وانه لم يستخدم في أي اتفاقية في العالم، بالاضافة الي ان القانون الدولي لتنظيم الانهار لم يرد فيه مايسمي الأمن المائي.

ويعتقد أنها كانت فكرة البنك الدولي، وانه هو من ادخلها، حيث كان البنك الدولي ممثلا عن الجهات المانحة وكان يتدخل كوسيط يحاول حل العقبات من الناحية الفنية، ويسعي في التقريب بين وجهات النظر.والدول كلها اختلفت فأصبحت السبع دول في جهة، ومصر والسودان في جهة أخري، ورؤى أنه ليس مثمرا، استمرار التفاوض حول الاتفاقية الاطارية في ظل استمرار نقاط الخلاف.بعد ذلك وافق المفاوض المصري علي التأجيل وترك الأمر لرؤساء الدول، وكان الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني قرر أن يقوم بدعوة الرؤساء أو تكون هناك اتصالات مع الدولة المضيفة بحيث يمكن التوصل الي حل وسط، وذلك مالم يتم وانتهت السنة.وفي يوليو٢٠٠٨ في كنشاسا اجتمع الوزراء، وقرروا اعطاء فرصة ثلاث أشهر للوزير الكونجولي علي ان يقوم بدور الوسيط بين الدول لإيجاد صيغة يتفق عليها بين هذه الدول حول الأمن المائي.

واستمر الوزير الكونجولي في جولاته في خمس دول ولم تصل هذه الجولات لنتائج.وبعد أن كان من المقرر ان يقدم الوزير الكونجولي تقريره في سبتمبر أو أكتوبر٢٠٠٨، وجهت مصر الدعوة لحضور اجتماع كنشاسا في٢٠٠٩ وبدأت جولات مصرية في جميع الدول للاطلاع عن قرب علي هذه المشكلة ومناقشتها حتي يتسني لمصر تقديم أطروحات تتناسب مع الدول الاخري، بعد التشاور

مع هذه الدول. تقرر أن مصر سوف ترأس المجلس الوزاري لدول الحوض ابتدء من يونيو٢٠٠٩ وليس هناك مايدعو الي اجتماع طارئ في مايو٢٠٠٩، وأنه في حالة وجود مقترحات جديدة سوف تدرس للرد عليها.

وفي نفس الوقت قامت السودان بالاعتذار عن عدم حضور هذا الاجتماع لأن الأمر مرفوع للرؤساء ولا يستطيع الوزراء أن يناقشوه ما دام الأمر قد رفع للرؤساء إلا بإذن الرؤساء فالمفروض ان يحيل الرؤساء الأمر للوزراء حتي يناقش ولم يتم الرد علي اعتذار السودان واجتمعت اللجنة العليا لمياه النيل وتم تشكيل لجنة مكونة من١٢ من اساتذة القانون الدولي في الجامعات المصرية لمناقشة المشكلة والتركيز علي ثلاث نقاط وهي الاخطار المسبق، والثانية الأمن المائي، والثالثة علي شروط تعديل أي بند من بنود الاتفاقية، بحيث يكون جزء من هذه الشروط بالأغلبية وجزء منها بتوافق الآراء فكان لنا شروط وهي ان جزءا من البنود لابد أن يكون بتوافق الآراء، خاصة تلك التي تتعلق بتبادل المعلومات حول المشاريع لأهميتها الخاصة والقصوي لمصر، وبعد دراسة الاتفاقية بشكل مفصل تم تحديد ثلاث نقاط تم عرضها علي اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة رئيس مجلس الوزراء الذي طالب بضرورة أن تستوفي هذه الشروط وهي الاخطار المسبق، لأن أي اتفاقية نهر في العالم فيها فصل كامل حول إجراءات الإخطار المسبق وهي حوالي١٢ خطوة.كما أكدت اللجنة العليا للنيل أن الأمر الثاني الذي يجب أن يتم استيفاؤه هو بند الأمن المائي وأنه لابد أن ينص صراحة علي الحقوق والاستخدامات المائية الحالية، والأمر الثالث هو تعديل بعض البنود هو موافقة الأغلبية إلي توافق الآراء في تعديل بعض بنود الاتفاقية وملاحقها.

قررت دول المنابع السبع أن يوقعوا بعد وضع بند الأمن المائي في ملحق ورفضت مصر الأمر شكلا وموضوعا وأصدرت بيان مشترك مع السودان برفض جميع قرارات اجتماع كنشاسا وبعثنا باسم السودان ومصر ببيان مشترك ندعو فيه هذه الدول للعودة الي الاتفاق وإعادة التفاوض.وبعد ذلك بدأت اجتماعات الإسكندرية في يوليو، وحضر الوزراء وتمت هناك اجتماعات ثنائية كثيرة جدا مع جميع الدول وتم الاتفاق علي إعطاء مهلة ستة أشهر للتفاوض حول النقاط العالقة، وفي الوقت نفسه دراسة كيفية تحويل المبادرة الي مفوضية الإجراءات المؤسسية واتفقوا علي أن تكوين لجنة المفاوضات واللجنة الفنية الاستشارية الاثنتان معا علي أن تنضما الي لجنة واحدة للنظر في هذه المشكلات، وتم الاجتماع أول مرة في عنتيبي، وانتهي هذا الاجتماع بمجموعة كبيرة من الاعتراضات.وفي الاجتماع الثاني للجنة الفنية الاستشارية للمفاوضات في دار السلام، وتطبيقا لمبدء عدم الرجوع فيما تم الاتفاق عليه فنري أن الإجراءات الخاصة بالإخطار المسبق تكون علي

الأقل للمشروعات التي تقام في ظل المبادرة.وبالنسبة للمواد التي يجب تعديلها بالتوافق تم تلخيصها في مادة واحدة فقط وهي تبادل البيانات والمعلومات حول المشاريع، وفي بند الأمن المائي تم وضع تسهيلات أكثر وأكدنا أنه من حق دول منابع النيل الاستفادة بمياه نهر النيل دون التأثير سلبا علي حقوق واستخدامات دول المصب.

فكان الرد عدم اعترافهم بالحقوق أو بالاستخدامات ورفضهم الخاص بالإخطار المسبق وبتبادل المعلومات وبذلك انتهي الاجتماع الثاني الي الفشل ولم يتبق إلا اجتماع واحد بشرم الشيخ وللتحضير قبل الاجتماع تم تشكيل وفد مصري رفيع المستوي، وتم الاتصال بالوزراء وتحديد مواعيد لزيارتهم.وقام الوفد المصري بشرح المبادرة المصرية بالتفصيل وأكدوا أنهم سوف يقومون بالرد قبل الاجتماع، واستمروا في التباحث والاجتماعات مع وفد من الخارجية وأجهزة سيادية، ومع خبراء في المياه في هذه الدول وبعد ذلك تقدمت كينيا باعتذار رسمي لعدم استقبالها الوفد نتيجة سوء فهم، بينما لم تتقدم تنزانيا لمصر بأي اعتذار.انتهت الزيارات في ديسمبر، وأدركنا أن هناك حاجة الي مبادرة جديدة. وعندما بدأت السيول في مصر تأجل الاجتماع من فبراير لأبريل، مع العلم أن من يدير هذا الملف ليست وزارة الموارد المائية والري، وإنما اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي وأجهزة سيادية أخري ووزارة الري.وهناك ما يسمي باللجنة الفنية القانونية وهي برئاسة وزير الري وهي المختصة بوضع الأجندة والمواد الخاصة والمحاضر وكل الأمور للجنة العليا للمياه التي تتكون من أجهزة سيادية ووزارة خارجية ووزارة الدفاع ووزارة الري وأساتذة القانون الدولي وتم الاجتماع مع اللجنة القانونية الفنية أكثر من١٨ مرة خلال الأشهر الـ١٢ شهرا الماضية علي الأقل. وعقدت اللجنة العليا لمياه النيل.

اجتماعات شرم الشيخ وبعد ذلك تم الانتقال إلي اجتماعات شرم الشيخ والتي استهدفت شيئين أولهما التعرف علي الدراسة الخاصة بكيفية تحويل المبادرة إلي مفوضية، وفي نفس الوقت نري الرد علي المبادرة الرئاسية، وقد فتحنا اجتماعات الفنيين والمفاوضين واطلعنا علي الدراسة التي كان هدفها تحويل المبادرة إلي مفوضية وانتهينا إلي سيناريوهين، الأول لو وقعت كل الدول علي المبادرة وجميعها صدقت عليها فالانتقال سيكون سهلا جدا.أما السيناريو الثاني فإنه إذا وقعت بعض الدول٦ فقط ولم تصدق باقي الدول علي هذه الاتفاقية، فلن تتحول المبادرة إلي مفوضية، وان المانحين باعتبارهم اصحاب هذه الممتلكات سوف يتدخلون مما يجعل الامور معقدة جدا،

والاعقد من ذلك هو في حالة ألا يوقع بعض الدول لأن ذلك ضد مبدأ التوافق التي بنيت عليه المبادرة.

وبعد ذلك انتهت الاجتماعات بدون إنجازات للجنة التفاوض واللجنة الفنية حيث لم يتفقوا علي اجراءات المناقشة وتقدمت إثيوبيا بمذكرة إلي الأمم المتحدة تطلب فيها احتفاظها بحقها في استخدام مياه نهر النيل داخل حدودها بالكامل، وتستنكر هذه الاتفاقية، وطالبت بعدم التعدي علي حقوقها المائية.

مطالبة مصر والسودان بتأسيس مفوضية عليا تهدف إلي تنسيق المنح الدولية وتدير الاستثمارات والمشروعات وتطرح أفكار التعاون في حوض النيل وإعلان دول المنبع فتح التوقيع علي الاتفاقية الإطارية في١٤ مايو ولمدة عام هما ابرز نتائج جولة التفاوض التي عقدت في شرم الشيخ .

وما بين مطلب المفوضية ومحاولة إنهاء التفاوض لصالح رؤية دول المنبع يبدو عدم نجاح جولة شرم الشيخ وقد ساهم في إثارة المزيد من التباعد بين رؤيتين متعارضتين لمنظور المصالح الواجب الاحتكام إليه كقاعدة لتنظيم التعاون المائي المستقبلي. فمطلب المفوضية يكتسب مجموعة من المعاني والدلالات الايجابية المرتبطة بالحرص المصري علي استمرار المسار التفاوضي وإيجاد آليات مؤسسية تساعد علي تعميق فرص التعاون الجماعي وأيضا يرتبط بالرغبة في المحافظة علي المكتسبات التي تحققت من خلال مبادرة دول حوض النيل والتطلع كذلك لمرحلة قادمة من التعاون لا تستند علي المنظور الأحادي للمصالح بقدر ما يجب أن تبني علي قدر اكبر من الثقة والمصلحة والرؤية المشتركة. ولكن مكتسبات المفوضية في حالة تأسيسها فإنها تظل مكتسبات محدودة ترتبط بالأبعاد الفنية للتعاون وترتبط أيضا بالحرص علي استمرار الدعم الدولي والجهات المانحة لمشروعات المبادرة. وبالتالي تبقي هذه المكتسبات محكومة بعدم القدرة علي حسم القضايا الخلافية الثلاث (الأمن المائي الإخطار المسبق، قاعدة التصويت) ومحكومة أيضا بما أفرزته' أزمة كنشاسا' وتجدد في جولة شرم الشيخ من ضغوط لإنهاء التفاوض وتحديد جدول زمني لها وفرض سياسة ورؤية الأغلبية وتجاوز التوقيع المصري والسوداني علي الاتفاق. ومن ثم يكون إعلان دول المنبع فتح التوقيع علي الاتفاقية الإطارية هو إعلان بالتصعيد والرغبة في ممارسة المزيد من الضغوط علي مصر والسودان للقبول بصياغتها للقضايا الخلافية.

هذا التعارض بين الرؤيتين يرتبط بمجموعة من الاسانيد والرؤي المتداخلة ما بين السياسي والثقافي والتاريخي. ولذا فسوف تظل الفجوة بين الرؤيتين قائمة رغم استمرار التفاوض واستمرار الحوار

واستمرار النوايا الحسنة والدافع للتواصل الي اتفاق متوازن يقوم علي فوز الجميع(win–win) وتحقيق مصالح أطراف الدول العشر.

فالتفاوض الدائر يستند إلي رؤية مصرية وسودانية مشتركة تهدف إلي الاهتمام المتزايد بالسياسات المائية ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه والتنمية في منطقة حوض نهر النيل مع المحافظة علي الحقوق المكتسبة والاستناد إلي قاعدة الإجماع في التصويت أو الأغلبية المشروطة(موافقة مصر والسودان) وحق الاعتراض المصري علي أي مشروعات تضر وتؤثر علي حصتها وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الموقعة وهو ما تجلي بوضوح في الموقف من مبادرة دول حوض النيل والمفاوضات والمحادثات التي امتدت لعشر سنوات.

أما الرؤية الثانية التي تستند لمطالب دول المنبع فترتكز في تناولها للقضايا الخلافية علي دافع واحد يحركها وهو الرغبة في تجاوز المكتسبات التاريخية لمصر والسودان سواء فيما يتعلق بمسألة الحصص أو الإخطار المسبق وتأسيس قواعد جديدة للتعاون لا تستند بالضرورة علي قاعدة عدم الإضرار ولكنها تستند بكل تأكيد علي اعتبارات سياسية مرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية وعلاقاتها بالاتفاقيات القائمة التي تعترض عليها دول المنبع والحساسيات السياسية المرتبطة بنظرة العديد من القوي السياسية والحزبية في غالبية دول الحوض في توقيع اتفاق جديد تجني من ورائه مكاسب وثمارا مباشرة.

المقابلة بين اعتبارات سياسية تفرض قيودا أمام التوصل لاتفاق جماعي وبين متطلبات فنية وتنموية تقتضي التعاون تبدو غير متكافئة ومفسرة في نفس الوقت لعدم توافر الإرادة السياسية للتوقيع علي أي اتفاق في ظل استمرار الفجوة الكبيرة بين الرؤيتين. فبالنسبة لركائز المطلب المصري ورؤيته الحقوقية والتنموية وربما الحياتية فالمحافظة علي الحقوق التاريخية وما تتضمنة من حصة في مياه النيل لم تعد كافية وتدخلنا حد الفقر المائي تمثل خطا أحمر في التفاوض لا يمكن تجاوزه أو تحمل تكلفته السياسية والاقتصادية والتنموية فأي تهديد لهذا الحق هو تهديد للأمن القومي المصري.

في المقابل تبدو هذه الممانعة من جانب غالبية دول الحوض غير مرتبطة بمتطلبات تنموية فمصادر المياه لديها متعددة وخيارات التنمية لا ترتبط بشريان نهر النيل وتحدياتها لا تقف علي توفير المياه من نهر النيل ولكن تحديات التنمية ترتبط بأسباب أخري تتعلق بالاستقرار ونمط الزراعة القائم ومحدودية الإمكانيات والموارد والخبرات المتوافرة. وتجدر الإشارة هنا إلي أن اعتماد مصر علي مياه النهر ٩٥% بينما اكبر الدول اعتمادا علي النهر بعد السودان وهي تنزانيا لا تعتمد

عليه سوي بنسبة٣%.

إذن سبب الممانعة الحقيقي الذي يمكن رصده بوضوح من خلال الخطاب الرسمي ومواقف قوي المعارضة للتعاون مع مصر الموجودة في برلمانات دول الحوض يتجلي في التكلفة السياسية التي تبدو في نظر العديد من الحكومات في دول الحوض اكبر من ان تتحملها سياسيا أمام تلك القوي فالمزايدة السياسية والميراث التاريخي وضعف الوجود المصري في هذه الدول وغياب جماعات مصالح يمكن ان تدافع او تضغط للمحافظه علي المصالح مع مصر تمثل جميعها أسبابا وقيودا تحول دون التوقيع علي اي اتفاقية تتضمن النص علي معاهدات واتفاقيات تري فيها انتقاصا من سيادتها. فمنذ استقلال هذه الدول وهي تعلن عن عدم اعترافها بتلك المعاهدات التي وقعت اثناء الحقبة الاستعمارية.

المقابلة المتعارضة في منهاج التفاوض وأهدافه تشير إلي كبر حجم التعقيدات والقيود المحجمة لمسار التفاوض. وهو ما يتطلب إلي جانب الاستمرار في المفاوضات طرح منهاج تفاوضي مشترك يأخذ أبعادا أعمق من مجرد طرح الأمن المائي وإشكالياته المرتبطة بعملية التنمية في دول الحوض إلي البحث في سبل وتوفير فرص' الأمن الغذائي' والعمل علي توفير المناخ والسبل لتحقيقه. والانطلاق نحو صياغة متطلبات تحقيق' الأمن الإنساني' وهو طرح يتجاوز البعد المائي الي ابعاد ترتبط بالمحافظة علي حياة الانسان وتحقيق حياة كريمة له من خلال تنمية قدراته وتمكينه وتعزيز الاستقرار وهي متطلبات لن تتحقق بالتوصل لاتفاق مائي ولكن يمكن ان تتحقق بتوسيع مجال التعاون فيما بين دول الحوض. وهو ما يفترض توسيع نطاق التعاون والتكامل في مجالات من شأنها ان تراعي توازن المصالح والاحتياجات المتبادلة.

فمعاناة غالبية دول الحوض في بعض مناطقها من الجفاف والعطش تطرح في مستوياتها الأولي متطلبات تعزيز' الأمن الإنساني' المستند إلي توفير الغذاء والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية وتطرح في مستوياتها التالية توفير السلام والامن والتنمية المستدامة هذه المتطلبات التي تتجاوز نطاق الحدود الوطنية وربما قدرات وامكانيات بعض هذه الدول تفرض الاعتماد المتبادل بين دول الحوض لتوفير مكونات هذا المفهوم وربما سيشكل هذا المدخل طرحا جديدا وأكثر فائدة من مجرد البحث عن حلول فردية تتعلق بكل دولة علي حدة.

هذه الأطر والمداخل التفاوضية المختلفة يمكن اللجوء إليها لتجاوز فجوة ازمة الثقة والإدراك السلبي لحقيقة الاحتياجات المصرية لمياه النيل ومتطلبات تحقيق السيادة علي حساب حق مصر في التنمية.

وهو ما يقودنا للتساؤل علي مدي ملاءمة المنهاج التفاوضي المصري في ضوء التطورات والمستجدات الضاغطة علي المسار التفاوضي وثماره لاسيما وان هذا المنهاج يعتمد سياسة النفس الطويل وعدم التصعيد والاستمرار في المفاوضات وتفعيل بعض اطر التعاون لاسيما في المجال الاقتصادي والاستثماري إلي جانب التعاون الفني في مجال الري.

والإجابة عن هذا التساؤل فرضتها التطورات الأخيرة التي لا تسير في صالح الموقف المصري وهو ما يعني بالتبعية أهمية إدخال بعض عناصر التغيير علي المنهاج التفاوضي وهنا يمكن الإشارة إلي مستويات أو مدخلات ثلاثة: الأول يتعلق بتحرك نشط تجاه الدول والجهات المانحة الراعية لمبادرة دول الحوض للتأكيد علي موقفها الداعم لإدارة موارد الحوض بشكل جماعي كما عبرت عنه عقب أزمة التوقيع في كنشاسا.

أما المستوي الثاني فيتعلق بالدفاع عن حقوق مصر التاريخية من خلال التأكيد علي سلامة الوضع القانوني للمعاهدات والاتفاقيات القائمة ومطالبة المؤسسات والمنظمات التمويلية الدولية الالتزام بها وتحذير مجموعة الدول صاحبة المصالح في دول الحوض من مخاطر التأثير علي المصالح المائية المصرية الصين وأمريكا وإسرائيل وفرنسا واليابان وغيرها وتفعيل أو علي الأقل التلويح بمجموعة الأوراق التي تمتلكها مصر للتأثير علي مصالح هذه الدول في تلك المنطقة.

أما المستوي الثالث والأخير فيستند بالإضافة لاستمرار منهاج تعميق التعاون الاقتصادي تفعيل اطر قوة مصر الناعمة. القصد هنا أدوات مصر الثقافية والاعلامية والدينية والشعبية (منظمات المجتمع المدني) فهذه الأدوات ذات التأثير العميق يجب إعادة تفعيلها بشكل محكم ومرتبط باستراتيجية مصرية واضحة الملامح والادوات والاهداف ويأتي في مقدمة هذه الاهداف التأكيد علي الهوية الافريقية لمصر ومخاطبة شعوب دول الحوض ومراكز التأثير فيها وتفعيل اطر التعاون الثقافي ومد الجسور مع المجتمعات الافريقية ومنظماتها الأهلية.

وهكذا تشير هذه المدخلات إلي نتيجة رئيسية مفاداها أن استمرار آلية التفاوض ومحاولة التوصل إلي اتفاقية مؤسسية وقانونية تنظم التعاون المائي تمثل أحد الدروس التي تم تعلمها من خبرة التعاون الماضية. ولكن هدف الوصول لمثل هذه الاتفاقية يقتضي أيضا ممارسة قدر من الضغط المباشر علي أطراف بعينها وتحييد العوامل الإقليمية والدولية وتفعيل دور مصر وقوتها وثقلها الدولي.

أكد السفير الصيني في القاهرة "ووتشن هوا" أن بلاده لن تشارك في إقامة أية مشروعات في دول حوض النيل تضر بمصلحة مصر، أو تثور حولها الخلافات بين دول الحوض. إن الصين تدرك

أهمية النيل لمصر، وتتفهم اهتمام مصر بالحصول علي حصتها كاملة من مياه النيل، كما أنها مطلعة علي موقف الدول الأخري المشتركة في حوض النيل مع مصر مشيرا إلي وجود الاتصالات مستمرة وتنسيق كامل بين القاهرة وبكين في هذا الصدد، ومؤكدا علي أن الصين صديق قديم لمصر ولن تساهم في أي عمل من شأنه الإضرار بمصالح الشعب المصري.

الأزمة مفتعلة بين دول المنبع ومصب النيل :

ظلت مياه النيل تتدفق علي أرض مصر منذ عشرات الألوف من السنين، ولعصور طويلة كان النهر العظيم بدائيا طائشا جبارا، ينشر الحياة والموت معا علي طول مجراه، وفي لحظة تاريخية تمكن المصريون من ترويض هذا المارد، وإخضاعه لارادة الإنسان .. وفي تلك اللحظة التي استأنس فيها المصري القديم بنهر النيل، ولدت بدايات الحضارة المصرية القديمة عند المصب، أما علي طول المجري الطويل فقد ظل النيل ولا يزال علي حالة القديم يمارس لعبة الحياة والموت كل عام.

ولم تكن مياه النيل علي الدوام هادرة وغزيرة في مواسم الفيضان، فلقد عرفت الشعوب التي جاورت مجري النهر، سنوات من القحط، وشح المياه،،وندرة الزراعة، وقلة الغذاء .. ومع ذلك لم تفن أمة، ولم نعرف حضارة قامت ثم بادت علي طول مجري النهر، حيث كان النيل علي الدوام في سنوات الفيض والشح كافيا لإبقاء الحياة علي ضفافه .. ولقد عرفنا في مصر، مثل غيرها من دول حوض النيل عبر التاريخ، الكثير من السنوات التي غاض فيها ماء النهر ولم يأت بالفيضان كعادته كل عام.. ولقد علمنا النيل حكم الطبيعة والجغرافيا وأن الحياة ممكنة علي ضفاف النهر في كل الأزمان والعصور وتحت ظلال كل الأزمات.

مصر ودول حوض وادي النيل :

ترتكز السياسة المائية المصرية في أحد محاورها علي توطيد علاقات التعاون مع باقي دول حوض وادي النيل "٩دول: أوغندا – أثيوبيا – السودان – الكونغو – بوروندي – تنزانيا – رواندا – كينيا – اريتريا" علي أساس من الإيمان بضرورة تنمية موارد وطاقات النهر المائية والعمل علي حسن إدارتها.

وهي تستند كذلك علي الحرص علي عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل وفقا للاتفاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية.

كذلك فإن مصر لها حقا طبيعيا في الحصول علي المزيد من إيرادات النهر من خلال تنفيذ حزمة مشروعات مائية طموحة طرحتها منذ عام ١٩٩٩ في إطار مبادرة حوض النيل والتي ساندها فيها المجتمع الدولي كله تحت مظلة الفائدة المشتركة.

وقعت مصر عدد من الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل أهمها : اتفاقيات "١٩٠٢ و ١٩٠٦ و ١٩٢٩ و ١٩٥٩ " وكانت جميعها تدور حول عدم إقامة أي مشروعات علي مجري النهر أو فروعه تقلل من نسبة تدفق المياه أو تؤثر علي كمية المياه الواردة إلي مصر.

وقد دأبت بعض دول الحوض بعد حصولها علي الاستقلال عدم الاعتراف بالاتفاقيات بحجة إبرامها تحت سلطة الاستعمار وافتقار هذه الدول للإدارة السياسية، إلا أن موقف مصر كان التمسك بها وبحقوقها التاريخية استنادا إلي الأعراف والقوانين الدولية خاصة اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ "المتعلقة بالتوارث الدولي للمعاهدات" والتي تؤكد استمرار الاتفاقيات الدولية وعدم جواز المساس بما ترتبه من حقوق والتزامات، بغض النظر عن تغير الأنظمة الحاكمة للدول الموقعة، وذلك حرصا علي استقرار النظام الدولي.

حرصت مصر في هذا الإطار علي التعاون مع دول الحوض علي مستوي العلاقات الثنائية من ناحية، وعلي المستوي الإقليمي من ناحية أخري.

وفي عام ١٩٩٩ تم الإعلان عن مبادرة حوض النيل، وهي تمثل الآلية الحالية التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة، تقوم علي مبدأين أساسيين وهما تحقيق المنفعة للجميع win – win وأيضا عدم الضرر، إلا أنها آلية مؤقتة لا تستند إلي معاهدة أو اتفاقية دائمة وشاملة تضم دول الحوض جميعا. ومن هنا برزت الحاجة إلي ضرورة قيام إطار قانوني ومؤسسي، بحيث يكون بمثابة دستور ملزم تحترمه كل دول الحوض.

ورغم قناعة مصر بأن الاتفاقيات القائمة توفر لها غطاء قانونيا قويا يضمن لها حقوقها، إلا أن التوصل علي اتفاق شامل يمثل أفضل الأوضاع والخيارات، ليس فقط لسد الطريق أمام أي خلافات مع دول المنبع بشأن الاتفاقيات القائمة، ولكن أيضا لأنه يؤمن لأجيال المستقبل حقوقها المائية، ويؤدي إلي اتفاق دولي ملزم لجميع دول الحوض.

وقد تم بالفعل إعداد مشروع الإطار القانوني والمؤسسي، مكون من ٢٩ مادة موزعة علي ثلاثة أجزاء رئيسية: الأول : عن المبادئ العامة، والثاني : عن الحقوق والواجبات، والثالث : عن الإطار المؤسسي وكيفية تسوية المنازعات وإجراءات التصديق والانضمام للمعاهدة وغيرها من الأمور.

وقد تم الاتفاق علي أغلب بنود الإطار باستثناء بندين معلقين حتي الآن، ولهما أهمية بالغة لتعلقهما بحقوق مصر التاريخية: البند "١٤ ب"، الخاص بالأمن المائي، والبند "٨"، الخاص بالإخطار المسبق عن المشروعات.

وقد استمرت اجتماعات وزراء دول حوض النيل من أجل إنهاء الإطار القانوني والمؤسسي ولكن لم يتم التوصل إلي اتفاق، إلي أن عقد اجتماع عنتيبي في يونيو ٢٠٠٧ لوزراء المياه في دول حوض النيل، حيث تم الاتفاق علي رفع بند الأمن المائي لرؤساء الدول والحكومات بحوض النيل لحل الخلافات حول صياغتها، وإحالة بند الإخطار المسبق عن المشروعات للهيئة الفنية الاستشارية لدول الحوض.

تمت الدعوة لانعقاد "الاجتماع الوزاري غير العادي لوزراء النيل بدول حوض النيل"، في ٢٢ مايو ٢٠٠٩ بكينشاسا، حيث فوجئ الوفد المصري بأن دول المنابع السبع كانوا في إطار من التنسيق والترتيب فيما بينهم ويحاولون ممارسة كل أنوع الضغوط في هذا الاجتماع علي دولتي المصب وبالأخص مصر .

أصرت مصر علي عدم التوقيع علي الإطار القانوني والمؤسسي المقترح، إلا بعد استيفاء ثلاثة شروط تتخلص في:

أن يتضمن الإطار نصا صريحا في البند رقم ١٤ ب الخاص بالأمن المائي يضمن عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وحقوقها التاريخية.

أن يتضمن البند رقم ٨ الخاص بالإخطار المسبق عن المشروعات المزمع إقامتها بدول أعالي النيل إتباع إجراءات البنك الدولي، مع إدراج هذه الإجراءات صراحة في الاتفاق وليس في الملاحق الخاصة.

أن يتم تعديل البند ٣٤، أب، بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاق أو الملاحق بالإجماع وليس الأغلبية. فإنه يجب إقرار مبدأ التصويب بالأغلبية، وعند أن تضم هذه الأغلبية كلا من مصر والسودان "دولتي المصب".

وقد انقسمت دول حوض النيل في الاجتماع إلي فريقين : دول المنابع السبع من ناحية ضد مصر والسودان من ناحية أخري، وهو ما كانت تتوقعه مصر.

في ٥ يوليو الماضي أصدرت الدول والجهات المانحة لدول حوض النيل بيانا مشتركا حددت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشاسا، كانت أهم عناصره:

أن المبادرة تستهدف تحقيق رؤية مشتركة لجميع دول الحوض العشر لإقامة مفوضية تشمل الحوض بكامله.

التزام الجهات المانحة بدعم المبادرة.

وفي ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠٠٩ اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل بالإسكندرية وتمت مناقشة مختلف وجهات النظر من منطلق الحرص علي التشاور والاتفاق علي وسائل التعاون بين دول الحوض، وفي ظل حرص مصر علي التمسك بحقوقها القانونية والتاريخية من ناحية، والعمل علي إزالة أي معوقات بين دول الحوض من ناحية أخري، ورغم وجود نقطة خلاف حول سعي دول المنبع إلي تمرير اتفاق إطاري تعاوني جديد بغية إنشاء مفوضية دائمة لدول حوض النيل بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب "مصر والسودان" عوضا عن الاتفاقات القديمة لتوزيع المياه، فقد نجح المؤتمر في ختام أعماله أن يتوصل إلي الاتفاق علي:

١. الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ستة أشهر علي أن يتم الانتهاء من حسم جميع نقاط الخلاف للوصول إلي اتفاق موحد بين دول حوض النيل جميعا.

٢.خلال فترة التفاوض يحظر علي أي دولة من دولة الحوض التوقيع علي أي معاهدة جديدة بشكل منفرد دون الرجوع إلي دولتي المصب وإلا فستكون باطلة.

٣.أن يكون إبرام الاتفاقية النهائية لدول النيل مرهونا بموافقة جميع الدول المعنية علي الاتفاقية.

ومن المقرر أن تبدأ اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها برئاسة مصر عملها للانتهاء من صياغة بنود اتفاقية مبادرة حوض النيل، بعد اختيار الدول الأعضاء أسماء من يمثلونها فيها.

وقد أعلنت مصر أنها تنظر بصورة إيجابية نحو مبادرة دول حوض الوادي، انطلاقا من أهميتها في استغلال الموارد المتاحة من المياه والموارد الطبيعية الأخرى، التي تزخر بها دول الحوض لمصلحة تنمية شعوب المنطقة، وأنها ستواصل دعم المشروعات المشتركة التي يجري تنفيذها حاليا من خلال مبادرة دول حوض النيل سواء علي مستوي الحوض كله، أو مستوي الهضبة الاستوائية، أو الأثيوبية، كل علي حدة. كما أقرت دول الحوض خطة عمل مشروعات التنمية بها للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، مؤكدين الحرص علي قاعدة التوافق، وترسيخ وحدة حوض النيل، والعمل الجماعي المشترك. وأنها تفتح ذراعيها لدول الحوض ولديها برنامج للتنمية في أفريقيا.

إن مصر اشترطت لتوقيع الاتفاقية الإطارية لحوض النيل استيفاء٣ شروط وهي أن تتضمن نصا صريحا يضمن عدم المساس بحصتها من مياه النيل وفقا لحقوقها التاريخية، وألا يتم تنفيذ أي مشروعات أو سياسات تضر بالدول الأخرى وأن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود

الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، ولقد حدث ذلك في اجتماع المجلس الوزاري لدول حوض النيل الذي عقد بكينشاسا أخيرا وانتهي بتمسك الدول السبع بموقفها وتمسك مصر برؤيتها.
من المؤكد أننا جميعا ندرك مدي أهمية مياه النيل لمصر ولا يمكن تصور الحياة عندنا بدون النيل الذي نعيش علي ضفافه، لذلك لا نستغل إلا٤% من مساحة اليابسة الشاسعة في مصر، ويمر النيل بما يسمي دول حوض النيل، وهي عشر دول ومصر هي دولة المصب، وهناك اتفاقية تنظم الاستفادة من مياه النهر وهي ما يطلق عليها اتفاقية ١٩٢٩ التي وضعتها بريطانيا باسم مستعمراتها في شرق أفريقيا حينذاك وتعطي مصر حق النقض لأي مشروعات مائية تؤثر علي كمية المياه التي تصل إليها، وفي عام١٩٥٩ وعند إنشاء السد العالي تم التوصل الي اتفاقية بين مصر والسودان تعطي لمصر حق استغلال٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل٨٣ مليار متر مكعب تصل الي السودان، وفي عام١٩٩٩ تم تأسيس ما يسمي مبادرة حوض النيل التي تضم دول الحوض العشر.

تكمن المشكلة في أن دول حوض النيل ترفض استمرار مصر في الحصول علي حصتها من المياه، وفقا لاتفاقية١٩٢٩، وترغب في الاستفادة من مياه النيل بإقامة السدود والخزانات، بغض النظر عن أثر ذلك علي حصة مصر، مما يهدد الحصة التي نحصل عليها من مياه النيل والتي أصبحت لا تكفي احتياجاتها، ما يزيد القلق أن هذه النيات يزداد الإصرار عليها مع مرور السنوات، دون أن تصل مصر الي حل لهذه المشكلة برغم سنوات من المفاوضات من أجل وضع اتفاقية جديدة وهو ما انتهي إلي رفض مصر التوقيع علي الاتفاقية في كينشاسا.

يتمثل الرد المصري علي هذه المواقف وكما عبر عنه أن هناك ثوابت للتفاوض، هي عدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، وأن المفاوضات يجب أن تركز علي بحث كيفية التعاون للاستفادة من موارد النهر المهدرة، وأن التقاسم العادل لمياه النهر لا يعني ان تحصل كل دولة من دول حوض النيل علي حصص متساوية، إنما يعني التعاون فيما بينها لتنفيذ مشروعات تخدم أهدافها المشتركة وتضمن توزيعا منصفا وعادلا لمياه النيل، وأنه لابد من احترام الاتفاقيات التاريخية التي أبرمت في عهد الاحتلال، وهو ما أخذت به منظمة الوحدة الأفريقية، ويطلق عليه مبدأ التوارث الدولي.

يمكن رصد بعض الملاحظات علي أداء الحكومة المصرية تجاه هذه القضية الخطيرة مثل :

لابد من الاعتراف بأن السياسات التي تتبعها الحكومة لمواجهة هذه المشكلة غير كافية، فلن يجدي مع هذه الدول الحديث عن احترام الاتفاقيات ومحاولة تقديم بعض المعونات وفرص

التدريب، وذلك لأن قدرتنا علي تقديم المعونات محدودة وفي نفس الوقت حتي لا يتحول الأمر إلي نوع من السكوت فترة ثم معاودة الحديث عن تغيير الاتفاقية.

ما وصلنا إليه الآن يعود إلي إهمال علاقاتنا بالدول الأفريقية بحيث لم يعد لنا تأثير معنوي عليها ولا نرتبط معهم بشبكة من المصالح، وتركنا الساحة خالية أمام إسرائيل لتلقنهم ما يقولون وتعمل علي إقناعهم بأن مشاكلهم سببها أنانية مصر وما تحصل عليه من مياه تنبع من دولهم.

علينا أن نعيد إلي صدارة أولوياتنا قضية التعاون مع دول حوض النيل، وتوسيع مجالات هذا التعاون وليس اقتصاره علي مشروعات الري فقط، بل لابد أن يشمل التعاون الثقافي والتعليمي وتقديم الخدمات الطبية والمساعدة للقبائل والأفراد في تنفيذ مشروعاتهم الصغيرة، ويمكن لمصر أن تستفيد بما يمكن أن نسميه قوافل التعمير التي تعتمد علي جهود شبابها في تقديم هذه الخدمات، ولنا عبرة بمنظمات المجتمع المدني الأجنبية التي تقدم مثل هذه المساعدات لمواطني هذه الدول، مثل أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية، ومن المؤكد أن مثل هذه القوافل ستقلل من الرصيد المتزايد من البطالة في مصر.

من الواجب الاعتراف بأن المطالبات بإعادة توزيع المياه أيا كانت الطريقة، فيها تهديد للمصالح الحيوية لمصر، خاصة أنها تأتي من غالبية دول حوض النيل، مما يتطلب مواجهة أكثر شمولا، لذلك فالتعاون المشترك ليس فقط البحث عن مصادر جديدة للتعاون لمصلحة الجميع، بل أيضا بمعني عدم الأضرار بالغير، سواء كان هذا الضرر بالانتقاص من حصة مصر المائية أو تجاهل مطالب دول المنبع الضرورية في توفير المياه، وفي هذا السياق علينا أن ندخل البعد الشعبي في مجالات التعاون، فمن الممكن أن تكون الآليات الشعبية أكثر تعاونا من الحكومات مما يفرض رأيا عاما يعمل لمصلحة التعاون المشترك.

يمكن الإشارة إلي مجموعة من السياسات الجديدة للعمل في هذا الإطار:

أولا: لابد من الاعتراف بأن سياسة التجاهل المتعمد وعدم الالتفات للتصريحات الاستفزازية، سياسة ليست صائبة دائما، لأنها تؤدي إلي المزيد من المطالبات المتشددة ومحاولة تكوين رأي عام يعتقد بصواب ما يقال، خاصة عند سكوت الطرف الآخر، لذلك من الضروري أن تكون هناك مواجهة عقلانية لمثل هذه التصرفات، والتركيز علي جانب التعاون وبيان أن هناك وسائل أخري للحصول علي ما يريدون وهو حقهم، من غير الانتقاص من حقوق مصر، ثم يأتي دور الدعم الفني لبيان أن المعطيات الطبيعية لن تساعد علي تحقيق ما يطالبون به.

ثانيا: مزيد من تفعيل الدور الشعبي في هذه القضية، حيث لا يمكن أن تخاطب الخارج بشيء لا يعرفه الداخل، وإلا لايكون لنا المصداقية أمام الآخرين وسيعتقدون أن هذه نقطة ضعف، بالتالي يستمرون في الضغط من أجل الحصول علي ما يريدون اعتقادا منهم عدم الرغبة في مواجهة الداخل بما يحدث، فلابد من تغيير طريقة التعامل الرسمي للحكومة مع هذه القضية.

ثالثا: القضية أكبر وأخطر من أن تترك في يد وزارة الري فقط، فللقضية أبعاد سياسية واقتصادية تتجاوز الدور الفني لوزارة الري، لذلك لابد من مشاركة العديد من الأجهزة الحكومية، بالإضافة الي مؤسسات البحث ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة هذه القضية.

رابعا: علي الحكومة عدم الوقوف موقف المتفرج علي المشاكل التي تتعرض لها دول حوض النيل، فالبعد عن المشاكل ليس غنيمة في كل الأحوال، بل لابد من التدخل الايجابي للمساعدة علي حل هذه المشاكل، بحيث يكون لمصر صوت مسموع في كل القضايا، ووزن لا يقدر الآخرون علي محاولة التقليل منه، وعلينا أن ندرك أن دور مصر الإقليمي لن يكون بمجرد ترديد أقوال الريادة، بل الانغماس في قضايا المنطقة.

وبالنسبة لأثيوبيا فقد وقع بروتوكول تعاون لدراسة احتياجات الدولة الإثيوبية، وما تستطيع أن تقدمه مصر في هذا المجال، وتنمية التعاون في مجال الموارد المائية وطلب الجانب الإثيوبي مساعدات مصرية في التنمية البشرية ومن الناحية الهندسية طلبوا مساعدات في تصميم وبناء السدود، والري التكميلي (أي الري في فترات الجفاف التي لا يسقط خلالها مطر).

<u>بناء جسور الثقة المتصدعة بين دول نهر النيل بعد الثورة :</u>

تعد قضية نقص الموارد المائية وتدهور نوعيتها في مصر واحدة من أخطر القضايا التي تواجه مصر في المرحلة المقبلة وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في ظل التناقص المستمر لنصيب الفرد. من المياه نتيجة ازدياد معدلات النمو السكاني حيث لا يزيد حاليا علي ٧٠٠ متراً مكعباً للفرد أي أقل من المعدل الذي اعتمدته الأمم المتحدة كخط للفقر المائي وهو١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا, ومع ازدياد النمو السكاني واعتماد المصريين علي مصادرهم الثابتة من المياه من المؤكد تناقص نصيب الفرد من المياه, واذا أضفنا عامل التلوث الذي يهدد مجري النيل علي امتداده نتبين مدي الخطورة التي تهدد مستقبل المصريين حيث يتلقي النهر أطنانا من الصرف الصناعي السائل والصرف الصحي غير المعالج وغيرها من الملوثات, وقد حدد بعض الخبراء خسائر مصر بسبب تلوث النيل بـ٣ مليارات جنيه سنويا, أضف الي ذلك سخونة ملف الصراع علي إدارة المياه بين دول حوض النيل والخلاف فيما بينها علي الاتفاقية الإطارية لنهر النيل التي

رفضت٣ دول في مقدمتها مصر التوقيع علي هذه الاتفاقية لأنها لا تلبي تطلعاتها في مجال المياه.

سدود دول أعالي النيل :

لا مانع لدي الحكومة المصرية من اقامة دول أعالي النيل للسدود علي النهر حتي لو تم انشاء سد جديد كل يوم طالما انها لا تضر بحصة مصر والبالغة ٥.٥٥ مليار متراً مكعباً من المياه موضحا أنه يمكن تنفيذ مشروعات مائية مشتركة بين مصر ومنابع النيل لاستقطاب فواقد النهر التي تتجاوز ٩٧% من الايرادات المائية للنهر وزيادة حصة مصر لمواجهة العجز المائي بسبب زيادة الاحتياجات لأغراض مياه الشرب والزراعة والصناعة.أن مشروع البارو اوكوبو يمكن أن يوفر اكثر من ١٢ مليار متراً مكعباً من مياه النيل الأزرق. بالإضافة الي استعداد الحكومة الاثيوبية لتنفيذ مشروعات مائية تعوض أية أضرار يمكن أن تحدث بسبب اقامة سد الألفية. بالاضافة الي تنفيذ مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان التي تستطيع توفير مليارات من الامتار المكعبة من المياه حيث تصل كميات الأمطار الساقطة عليها لاكثر من ٥٠٠ مليار متراً مكعباً لا يصل منها الي مصر سوي نصف مليار متراً مكعباً فقط.

فواقد البارو – أوكوبو :

مناقشة تفاصيل مشروع السد الاثيوبي الجديد علي نهر البارو . اوكوبو ويجب التواصل مع الجانب الاثيوبي للحصول علي معلومات أكثر تفصيلا عن السد الجديد موضحا أن مصر لا تعارض بناء أي سدود مخصصة لتوليد الطاقة الكهربية ولا تؤثر علي التدفقات المائية الواردة الينا بل علي استعداد لتقديم الدعم الفني لبنائها كما حدث سابقا في خزان اوين بأوغندا وسد واو بجنوب السودان. من غير الوارد اللجوء لأي دولة أو جهات دولية الفصل او المساعدة في المفاوضات حول سد النهضة في إشارة لرفض مصر مبدأ الوساطة، واعتماد التوافق بين الدول الثلاثة فقط وربما التباحث بين وزارة المياه بالدول الثلاث للأستعانة بالاتحاد الأوروبي لترشيح المكاتب الاستشارية لتنفيذ خارطة الطريق والاتفاق علي تحديد اسم الخبير الدولي لحسم اية خلافات حول دراسات الاستشاري ان لقاء الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاثيوبي ماريام دياسلين في نيويورك سينافش تنفيذ مشروعات الفوائد المائية في منطقة البارو اوكوبو لمصلحة البلدين.

وفيما يتعلق بالتعاون بين مصر ودول الحوض ان مصر تركز علي التعاون الثنائي وفصل مسار التعاون عن المفاوضات. ان اتفاق وزراء المياه بدول حوض النيل الشرقي الذي يضم مصر

والسودان وإثيوبيا يستهدف الاتفاق علي آلية للتعاون المشترك للاستفادة من الموارد المائية للدول الثلاثة. ان الآلية الجديدة عندما يتم التصديق عليها من الحكومات الثلاث سيتم الاتفاق علي الشروط المرجعية والاعلان عن الإطار القانوني والمؤسسي لتحل محل المكتب الفني "الانترو" بعد قرار مصر والسودان تجميد عضويتهما فيه بسبب توقيع ٦ دول من اعالي النهر علي اتفاقية "عنتيبي."

وحول مشروعات الاستثمار الزراعي بدول الحوض وجود استثمارات زراعية من قطر والامارات والسعودية وعمان في السودان بالإضافة الي استثمارات صينية في جنوب السودان. بينما تركز الهند علي الاستثمار الزراعي في اثيوبيا أن مصر ليست ضد التنمية لهذه الدول كما تقدم تسهيلات للقطاع الخاص المصري لضخ استثمارات في المجال الزراعي في دول اعالي النيل لتحقيق المنفعة الشاملة لهذه الدول.

توقيع مذكرة تعاون وتفاهم بين البلدين مصر والصين للتعاون المشترك في مجالات تنمية الموارد المائية وخاصة نقل تكنولوجيا ترشيد الاستخدامات المائية وكذا أحدث التكنولوجيات الصينية في علوم المياه المختلفة وتدريب الكوادر البشرية المشاركة في المنتدي الدولي للأمن الغذائي الذي يستمر لمدة ٣ أيام حيث يعرض التحديات المائية وتأثيرها علي تحقيق الأمن الغذائي والخطوات لسد الفجوة ونقص الانتاج الزراعي. وتأير العجز المائي وتناقص نصيب الفرد علي مخططات التنمية بعد ثورة ٢٥ يناير كما يزور أكبر ٣ سدود علي النهر الأصفر.. للوقوف علي التجربة الصينية في ادارة الأنهار.

آلية تعاون بين دول حوض النيل الشرقي :

وقعت مصر والسودان وإثيوبيا اتفاقًا تاريخيًا، يقضي بإقامة آلية تعاون دائمة بين دول حوض النيل الشرقي، واتفقت الدول الـ٣ على «استمرار التعاون الفني في مجال المشروعات المائية المشتركة».يقضى الاتفاق الذي وقعه بالأحرف الأولى، وزير الموارد المائية والري، ووزير المياه والطاقة الإثيوبي، ألمايهو تجنو، وعضو الوفد السوداني المفاوض، المهندس حمد سيف الدين، نيابة عن وزير الموارد المائية والري السوداني، أسامة عبدالله، بإنشاء آلية تعاون دائمة بين دول حوض النيل الشرقي لتبدأ عملها عندما تنتهي فترة عمل مكتب حوض النيل الشرقي «الإنترو» بوصفه آلية مؤقتة في إطار مبادرة حوض النيل.واتفقت الدول الـ٣ أيضًا بموجب هذا الاتفاق على «بدء الدراسات اللازمة والمشاورات لإيجاد آلية تعاونية دائمة في المستقبل بين دول حوض النيل الشرقي، لتعزيز التعاون بين دول حوض النيل الشرقي، وضمان استمرارية وتعزيز التعاون بين دول

حوض النيل الشرقي، والبناء على المكاسب التي تحققت، ومواصلة المشروعات المشتركة».كما يقضي الاتفاق بأن «تستأنف مصر والسودان مشاركتها في عمليات وأنشطة مكتب حوض النيل الشرقي (الإنترو)، وضرورة التصديق عليه من برلمانات الدول الـ٣.

مصر هبة النيل" إذا كان هيرودوت قد أطلق هذه المقولة منذ آلاف السنين فإنها لم يبد صدقها على مدار هذه السنين مثلما يبدو الآن، وليس أدل على ذلك من تسارع وتيرة عمل الدبلوماسية المصرية لتعزيز العلاقات بين مصر وإثيوبيا على أعلى المستويات، فمثلا قام رئيس مجلس الوزراء المصري يصحبه وفد وزاري بزيارة إثيوبيا وقد تناولت الزيارة دعم العديد من مجالات التعاون بين البلدين مثل عملية الاستثمار والتجارة بين مصر وإثيوبيا من خلال تجديد بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار، أو من خلال اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي وبعض الاتفاقيات الخاصة بإزالة عوائق التجارة بين البلدين كما تم الإعلان عن تأسيس مجلس أعمال مشترك بين البلدين بعد الاتفاق الذي وقعه عن مصر رئيس جمعية رجال الأعمال وعن إثيوبيا رئيس غرفة التجارة الأثيوبية، واصطحب الوفد الرسمي وفدا يضم عددا كبيرا من رجال الأعمال المصريين ويضم أكثر من٧٧ شركة مصرية تستهدف التعرف علي السوق الإثيوبية وزيادة الاستثمار فيها. وتأتي هذه الزيارة في إطار الجهود المصرية المتسارعة للتوصل لاتفاق إطاري لكل دول حوض النيل لتنظيم استخدامه قبل انتهاء مهلة الستة أشهر بحلول يناير ٢٠١٠، وهي المهلة التي جرى تحديدها في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول حوض النيل بالإسكندرية وكانت قد صدرت في بداية جلسات هذا الاجتماع تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاق إذا لم التوصل لاتفاق معها وبالفعل تم الاتفاق على عقد مفاوضات تالية في فبراير ٢٠١٠ بين دول حوض النيل .فبيت القصيد في هذه الزيارة عبرت عنه تصريحات رئيس الوزراء المصري من أن ما جرى من مباحثات فى إثيوبيا يعد بداية حقيقية لمبادرة التنمية فى حوض النيل؛ حيث هدفت جهود تطوير العلاقات المشتركة إلى عدم اقتصار الجهود المشتركة علي تنمية موارد المياه فقط بين دول حوض النيل، ولكن رفع مستوي المعيشة لجميع دول الحوض بما يكشف أن مياه النيل تظل من أهم العوامل التي تشكل سياسة مصر الخارجية تجاه إثيوبيا إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

فقد أصبحت إدارة الموارد الاستراتيجية الدولية أهمية خاصة في العقد الأخير، وعلى رأس هذه الموارد الأنهار الدولية، ومكمن الخطورة أن إدارة الأنهار الدولية لا تمس فقط الجوانب الاقتصادية، ولكنها تمتد بالضرورة إلى السيادة الوطنية للدول المشتركة في النهر وعليه يسعى هذا التقرير

لاستكشاف أبعاد تطورات سياسة مصر المائية تجاه إثيوبيا ضمن النظام المائي لدول حوض النيل كأحد الأنظمة الدولية International Regimes انطلاقاً من مقولة أن القيود التي ترد على سعي مصر للقيام بدور القوة المهيمنة الخيرة Hegemonic power Benevolentلإقرار هذا النظام جعلت سياسة مصر الخارجية تجاه إثيوبيا تصطبغ بطابع التعاون والمشاركة مع استمرار رواسب التنافس الباقية من فترات ماضية.محددات سياسة مصرية المائية تجاه إثيوبيا أسبغ الارتباط العضوي بمياه النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وإثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه إثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين .ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥.٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩.٣ % من الموارد المائية وتغطى ٩٥ % من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياه الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو ٥٩.٣ مليار متراً مكعباً بنسبة ٨٥.٦ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وقُدر احتياج القطاع الصناعي من المياه بنحو ٧.٨ مليار متراً مكعباً، يُستهلك منها فعلياً نحو ١.١٥ مليار متراً مكعباً عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .وتعد الهضبة الإثيوبية أهم منابع النيل على الإطلاق حيث تمد النيل بحوالي ٧١ مليار متراً مكعباً وتتجمع مياهها من عدة أنهار.

نهر السوباط الذي يلتقي بالنيل الأبيض عند مدينة ملكال جنوب السودان، وإيراده السنوي عند أسوان ١١ مليار متراً مكعباً ومن فروعه الرئيسية نهر "البارو" ونهر "البيور" النيل الأزرق، ويمتد من منابعه في الهضبة الإثيوبية حتى التقائه بالنيل الأبيض مسافة تصل على ١٥٢٠ كم ويستقي هذا النهر مياهه من عدد من الأنهار والنهيرات الصغيرة المتخللة سفوح الجبال ووديانها، وأهمها نهر "الدندر" ونهر الدهر لكن المنبع الرئيسي له هو بحيرة تانا أكبر بحيرات الهضبة الاستوائية، وتمد الهضبة الاستوائية نهر النيل الأبيض بحوالي ١٤ مليار م٣ من المياه سنويا.نهر عطبرة، وينبع من من المرتفعات الإثيوبية بالقرب من جوندر شمال بحيرة تانا، ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالي ١٢ مليار م ٣، ولذلك يطلق على الهضبة الاستوائية الخزان الكبير أو خزان المياه، برغم تذبذب كمية المياه التي تشارك بها في مياه النيلومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياه نهر النيل، وتصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠% والنيل الأبيض ٥ %عند الذروة، في حين تصبح ٧٠% للأول و٣٠% للثاني عند الحالات الدنيا وإثيوبيا وحدها – خلافا لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياه النيل في الري –هي التي لديها

وتخطط لمشروعات تعتمد على مياه النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر "البارو" وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام ٤ بليون متراً مكعباً من المياه. ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه إثيوبيا حيث أن ٦٠% على الأقل من مياه النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا. ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع إثيوبيا التأثير على مياه النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار "الدندر" و"الرهد" و"ستيت"، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة. ومن ناحية أخرى فإن أمثل المشروعات تحقيقا لاستفادة مصر من استخدام مياه النيل هو بناء سد وخزان في " جامبيلا " في أثيوبيا وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وإثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي :بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا – التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت – واتفاقية أديس أبابا الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا، و اتفاقية لندن الموقعة في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي آنذاك ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن إثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت إثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في إثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياه النيل المنعقد يومي ٢–٣ مايو ١٩٩٠ وحتى اتفاق ١٩٩٣ علقت إثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق.وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن "هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم" تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون. فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياه النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في إثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر، وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة.

في ظل هذه الأجواء انعقد المنتدي الوطني الثالث لحوض النيل بالقاهرة تحت شعار الحكم الرشيد وكيفية ترسيخ التعاون بين دول حوض النيل وشارك في أعمال المنتدي خبراء البيئة والمياه من

مصر وبعض الدول الإفريقية وأعضاء المنتديات المحلية للنيل في مصر من المجتمع المدني. الذي أنشيء عام٢٠٠٣ ويسعي ضمن ما يسعي لترسيخ التعاون البناء مع دول الحوض من أجل تحقيق أهداف التنمية بدول حوض النيل, ونجح في انشاء١٧منتدي محليا بغية تحقيق الشراكة الحقيقية بين أطراف المجتمع, وقد تبني قضية نشر الوعي البيئي والثقافة المائية بين شرائح المجتمع لاسيما الأطفال في المدارس. هناك أملا كبيرا في أن تتحقق مرحلة جديدة للتعاون بين مصر ودول الحوض بعد ثور٢٥ يناير لحسم بناء جسور الثقة والتفاهم التي تصدعت كثيرا في مرحلة ما قبل الثورة.

وفي ثنايا كلمتي وزيري الري والبيئة, حاول الوزيران التقليل من المخاوف حول مستقبل المياه في مصر إن انخفاض نصيب الفرد من المياه الي ما دون خط الفقر المائي مسألة يجب ألا تثير القلق لأن هذه الأرقام ما هي إلا مؤشرات وليست أكثر وضرب المثل بدولة موزمبيق التي يبلغ نصيب الفرد من المياه بها١٠ آلاف متر مكعب ولكنها مع ذلك تستورد المياه المعدنية, من الخارج لرخص ثمنها, إن ترشيد استهلاك المياه في مصر أمر مهم, ولابد أن يقتنع الشعب المصري بأهمية نهر النيل ثم يأتي دور وزارة الري في تقييم ومكافحة السلوك غير الرشيد تجاه المياه.وعلي الرغم من أن وزير الري لم يفصح عن حصاد جولته الأخيرة بدول حوض النيل فإنه أكد مجددا الموقف المصري القاضي بعدم الاعتراف بأي اتفاقيات لا تتفق والمصلحة القومية لمصر خصوصا الاتفاقية الإطارية لنهر النيل التي رفضت مصر التوقيع عليها لأنها أقرت مبدأ الأغلبية بدلا من الإجماع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنهر, ولا تتضمن نصا واضحا حول الإخطار المسبق قبل تنفيذ المشروعات المؤثرة علي موارد النهر, فمصر مع مبدأ المنفعة المتبادلة وعدم الضرر, مصر لديها ما تعطيه لإخوانها في دول الحوض وأفضل ما تعطيه هو العلم والمعرفة من خلال تدريب الكوادر, كما منحت أوغندا مشروعات تكلفت٢٧مليون دولار لفائدة الشعب الأوغندي.

أن نتائج الرصد التي باحت بها المعامل المركزية لجهاز شئون البيئة ووزارة الصحة والتي تتم بصفة دورية من بحيرة السد العالي الي البحيرات الشمالية تتمتع بجودة عالية ولا تتضمن مواد عضوية ملوثة, مما يدفعنا لضرورة الحفاظ عليها.

وشملت أعمال المنتدي عرضا للتحديات والفرص في التعاون بين دول النيل وآخر عن تقوية المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ مشروعات مبادرة حوض النيل وعرضا لمشروع ممول من البنك الدولي في إطار مبادرة حوض النيل ينفذ في٣ دول, من بينها مصر(بحيرة السد) يستهدف تقديم إطار للإدارة المستدامة للبحيرة ودمج المجتمعات المحلية في تنميتها وإدارتها.

وفي جلسة تحت عنوان برلمان الثورة ومرحلة جديدة من التعاون مع حوض النيل سيكون علي رأس اهتمامات برلمان الثورة عقب انعقاده خاصة ان شح المياه يهدد بثورة أخري أن الفشل كان متعمدا من الرئيس المخلوع الذي كان يحاول معاقبة افريقيا بعد تعرضه للاغتيال في أثيوبيا ضاربا عرض الحائط بمصالح مصر القومية. أن التعاون مع حوض النيل ويمثل قضية امن قومي ويوجد برنامج لاستخدام اساليب لري حديثة توفر ٥٠٠ الف فدان ويزيد من الانتاجية مرة ونصف.

المفاوضات من خلال ثلاثة محاور :

محور مصر والسودان، ومحور مصر وإثيوبيا، ومحور مصر ودول الهضبة الاستوائية، بالنسبة لمصر والسودان هناك توحد في الرؤى والهدف، بالنسبة لمصر وإثيوبيا هناك زيارة للسيد رئيس الوزراء المصري وصاحبه عدد من الوزراء والمستثمرين لتشجيع الاستثمار المصري في إثيوبيا، والاتفاق من خلال اللجنة الوزارية برئاسة رئيس وزراء البلدين علي برامج للتعاون ما بين الحكومتين علي أن تكون الأولوية للتعاون في مجال مشروعات المياه، بالإضافة الي زيارات مكوكية إلي إثيوبيا والسودان ودول الهضبة الاستوائية. ويلي ذلك زيارات مكوكية مع وفد رفيع المستوي لجميع هذه الدول للتنسيق والتشاور حول النقاط الخلافية، وتوقيع بروتوكولات للتعاون حسب احتياجات هذه الدول، ويلي هذه الخطوات عقد أول اجتماع للجنة الفنية والتفاوضية لدول الحوض لبحث النقاط الخلافية لدراستها واتخاذ ما يلزم من مفاوضات وجولات وزيارات، وهناك اجتماع ثان للجنة الفنية واجتماع ثالث يليه اجتماع استثنائي لمجلس وزراء المياه لدول حوض النيل سيعقد في شرم الشيخ لحسم الخلافات بين دول حوض النيل.

الأمن المائي المصري مصان بالدولة وبالطبيعة، فالدولة حريصة بجميع أجهزتها علي الحفاظ علي الحقوق المصرية من مياه النيل، أما طبيعة مياه نهر النيل فلا تسمح بالتأثير علي حصة النهر، ولو بعد مائة أو مائتي سنة وحتي لو أقيمت منشآت علي النيل، فمعظم المنشآت الممكن إقامتها في إثيوبيا المورد الرئيسي لمياه مصر(٨٥%) معظمها منشآت لتوليد الطاقة، وهي لا تستهلك مياها. ولكن المشكلة في ملأ السدود وهذا يستلزم اتفاقات وسنوات طويلة بحيث لا نشعر بتأثيرها في مصر، أما المساحات المتاحة للزراعة فهي محدودة جدا، وتروي بالري التكميلي لأن هناك أمطارا تسقط طوال السنة٠

المحور الأول: ترشيد الاستخدامات المائية وما يشمله من تطوير الري السطحي، وتعديل معدلات الأداء لتصل إلي٢٥٠ ألف فدان خلال سبع سنوات بدلا من٥٠ ألف فدان في الوقت الراهن،

وتقليل مساحات المحاصيل الشرهة للمياه مثل الموز، والأرز، وقصب السكر، بسياسة تدريجية وتعويضية بحيث لا يضار الفلاح.

المحور الثانى : وهو تقنين المخالفات السليمة للآبار فعدد الآبار المخالفة ضعف الآبار المصرح بها فهناك ٣٣ ألف بئر مخالفة، في حين هناك٢٢ ألف بئر مسجلة، فالبئر الذي تخدم استثمارا لا مانع من تسجيلها مع مراعاة من يستخدمون الآبار للزراعة ومن يستخدمونها في استثمارات سياحية، وملاعب جولف وخلافه فيجب أن يكون هناك فارق في التعامل وفي أسعار المياه.

المحور الثالث: يختص حماية نهر النيل من التعديات من خلال خط التهذيب فمن يقع داخل خط التهذيب معرض للغرق ويجب إزالته لحمايته ومن يقع خارج الخط يجب تقنين أوضاعه ويدفع حق الدولة، وهذه مصالحة مع الشعب، والتوسع في إعادة استخدام مياه الصرف والمياه الجوفية، واكتشاف مخزونات جديدة واستخدامها الاستخدام الأمثل، والتوسع في تحلية مياه البحر وإرسال بعثات علمية للخارج، والتنمية البشرية والتنمية المؤسسية بالوزارة.

بيع مياه الري يضر بسياسة الدولة وضد مصالح الدولة الاستراتيجية وأحد المشكلات الممكن طرحها في إطار دول حوض النيل، فإذا قمنا ببيع المياه داخليا فقد نجد من يطالب بأن يبيعها لنا خارجيا، ولذلك فإن بيع مياه الري ضد سياسة الدولة، وضد مصالح الدولة الاستراتيجية ولم تطرح ولن يفكر فيها، وأقصي ما يمكن التفكير فيه هو تحصيل رسوم توصيل المياه من أصحاب المزارع الكبرى، لتحسين وضع المزارعين في الوادي، والدلتا، وحتي الآن لم يتم الحماية من التلوث أحد المجاور في استراتيجية وزارة الري وله شقان لحماية المياه السطحية والمياه الجوفية، وأصدرت قرارات بخصوصها تنص علي أن أي مياه جوفية للشرب يجب أن تكون لها مناطق حماية أي محظور فيها أي نشاط سواء زراعة أو صرف صحي، فليس من المعقول إقامة بئر صرف صحي بجوار بئر مياه شرب، وهناك تشريع لتقنين هذا الأمر، وأيضا هناك قوانين لحماية المجاري المائية من أي مخلفات يتم إلقاؤها فيها نتيجة عدم الوعي، وستتقدم وزارة الموارد المائية والري في الدورة البرلمانية المقبلة بخمسة مشروعات قوانين أولها: قانون موحد لحماية نهر النيل واستغلالا للوعي الشعبي الذي ارتفع هذه الأيام عن أهمية هذا النهر في حياتنا، القانون الثاني: يخص المياه الجوفية وتنظيم استخداماتها المشروعه الثالث: المشاركة في إدارة الموارد المائية المشروع الرابع: حماية الشواطئ المصرية من التآكل والسياحة، الخامس: والأخير للري والصرف وتنظيم منظومة الري والصرف.

سادت الخلافات اجتماع عنتيبي بأوغندا. حيث وقعت أربع دول فقط من دول حوض النيل اتفاقية إطارية جديدة من جانب واحد بشأن تقاسم مياه النيل برغم الرفض المصري والسوداني هذه الإجراءات الأحادية، وفي غياب اثنتين من دول حوض النيل هما الكونجو الديمقراطية وبوروندي.. أما الدول التي وقعت علي الاتفاقية فهي أوغندا وأثيوبيا ورواندا، وتنزانيا، وأصدرت كينيا بيانا في ختام الاجتماع أكدت فيه تأييدها هذه الخطوة دون أن تشارك في التوقيع. وفي رد فعل مصري أن ما يوصف بالاتفاق مخالف للقانون الدولي، وللقواعد المعمول بها من جانب الجهات الدولية المانحة، مشيرا إلي أن مصر ستقوم بمخاطبة الأطراف المانحة الأخري للتنبيه علي عدم قانونية تمويل أية مشروعات مائية سواء علي مجري النيل أو منابعه تؤثر بالسلب علي الأمن المائي لدولتي المصب مصر والسودان.

ومصر متمسكة بمبدأ الحوار والتفاوض مع دول الحوض، من منطلق أن ما يجمعها بالدول هو مصلحة مشتركة إلهية قبل أن تكون قانونية، وهو ما يؤكد أبدية مصالح دول الحوض، وأن المساس بها خسارة للجميع وليس لطرف دون الآخر. ولن تعادي مصر أي دولة من دول الحوض، ولكن التمسك بالحقوق التاريخية والقانونية لا يعني العداء، وإنما العكس.

وقد استبعد أي احتمال لأن تنضم مصر للتوقيع علي الاتفاق الجديد، مع التأكيد علي أن مصر ستوقع إذا ما توافرت ثلاث نقاط تصر عليها وهي النقاط المعمول بها في كل أحواض الأنهار في العالم التي ينظمها القانون الدولي وهي: الأخطار المسبق لدولتي المصب بشأن المشروعات المقامة علي مجري النيل والمنبع بما لا يؤثر علي حقوق دولتي المصب، والتمسك بهذه الحقوق القانونية والتاريخية، واتخاذ القرارات بالإجماع. وأشار المصدر إلي أن مصر أظهرت مرونة فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، وذلك بتجاوز الإجماع إلي الأغلبية بشرط أن تضم مصر والسودان حول خيارات مصر في التعامل مع المرحلة الجديدة من الأزمة بعد توقيع بعض الدول علي الاتفاق بشكل منفرد، وأنه إذا حدث زيادة في حصص المياه، فيجب أن تكون لجميع دول الحوض وبمعدلات تتناسب مع حجمها السكاني.

مع التركيز علي قاعدة قانونية راسخة في القانون الدولي ألا وهي ضرورة أن تتناسب الحصص ومعدلات زيادتها مع طول مجري النهر في كل دولة، مشيرا إلي أن طول مجري النهر في مصر هو الأكبر حيث يصل إلي ما يقرب من١٧٠٠ كلم، ناهيك عن أن نسبة الأمطار في دول الحوض جميعها تتراوح بين٩٠ سم إلي١.٨ مترا، في حين أن منسوب الأمطار علي مصر لا يتجاوز الـ٢٠ مليمترا.

وقد التزمت مصر وستلتزم بالاتفاقات الموقعة التي لا يجوز تعديلها من طرف واحد، وبأنها طرحت ومازالت تطرح مشروعات لزيادة الاستفادة من الـ١٦٠٠ مليار متر مكعب وهي حجم مياه النهر التي لا يستفاد سوي من١٠٠ مليار متر مكعب فقط تقريبا، وأن السبيل لتحقيق ذلك هو المحافظة علي حقوق جميع دول الحوض وليس طرفا علي حساب طرف. ومن جانب آخر قلل احد القيادات البارزة في قطاع مياه النيل وأحد المسئولين عن ملف المفاوضات مع دول حوض النيل من أهمية نتائج الاجتماعات التي تمت لدول المنبع.

وتأكد عدم تأثير توقيع هذه الدول من عدمه علي الموقف والحقوق المصرية أو السودانية. وأنه مازالت هناك خلافات كبيرة قائمة بين معظم دول المنبع وانه لا يوجد رؤية مشتركة موحدة أو خطة عمل مدروسة تجمع هذه الدول سواء أكان علي مستوي السياسات أو علي مستوي تنفيذ المشروعات المائية المشتركة الكبرى، وان هذه الاجتماعات بأوغندا لا تتعدي كونها مادة إعلامية للاستهلاك السياسي المحلي. ويجب ملاحظة أن دول المنبع التي أقدمت علي التوقيع علي الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل بعيدا عن مصر والسودان ستدرك بعد انقضاء فترة قصيرة جدا إنها لم ولن تصل إلي أي شئ، حيث قد تكررت نفس هذه المواقف والسيناريوهات لعدة مرات منها ما حدث في أواخر حقبة الستينات، وعودة هذه الدول إلي التكامل والتعاون والتنسيق مع مصر والسودان بعد اصطدامها بصخرة الواقع. ومصر دائما جاهزة لاستقبال الأشقاء (بعد مراجعتهم لمواقفهم الخاصة بالتوقيع بشكل منفرد دون مصر والسودان) وان مصر علي كامل الاستعداد لبدء صفحة جديدة من التعاون المشترك بما يحقق المصالح لجميع شعوب دول الحوض ويحقق التنمية المستدامة بها.

أن دول المنبع التي أقدمت علي التوقيع علي الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل بعيدا عن مصر والسودان ستدرك بعد انقضاء فترة قصيرة جدا إنها لم ولن تصل إلي أي شئ، مشيرا إلي تكرار نفس هذه المواقف والسيناريوهات لعدة مرات منها ما حدث في أواخر حقبة الستينات، مؤكدا عودة هذه الدول إلي التكامل والتعاون والتنسيق مع مصر والسودان بعد اصطدامها بصخرة الواقع.

أن مصر دائما جاهزة لاستقبال الأشقاء (بعد مراجعتهم لمواقفهم الخاصة بالتوقيع بشكل منفرد دون مصر والسودان) وان مصر علي كامل الاستعداد لبدء صفحة جديدة من التعاون المشترك بما يحقق المصالح لجميع شعوب دول الحوض ويحقق التنمية المستدامة بها.

يعد نهر النيل أطول انهار العالم حوالي٦٧٠٠ كم ويبدأ مساره من بحيرة فكتوريا مارا بعشر دول: الكونجو الديمقراطية وبوروندي وكينيا واريتريا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وإثيوبيا والسودان وأخيرا

مصر. وقد تركزت الأزمة بين طرفين: مصر والسودان في جانب وتمثلان دول المصب، وباقي الدول في جانب آخر وتمثل دول المنبع.

بدأت الأزمة منذ عشر سنوات لكنها أخذت بعدا عمليا منذ مايو من العام الماضي عندما تزعمت تنزانيا ورواندا والكونجو مطلب دول المنبع بزيادة نصيبها من مياه نهر النيل علي أساس أن حاجة هذه الدول مع مقتضيات التطور ومحاولات التقدم قد زادت، وان من حقها وهي دول منبع مياه النيل ان تنال ما يتفق مع تزايد حاجاتها من المياه، وبالطبع سيكون ذلك خصما من نصيب حصة مصر البالغة٥٥.٥ مليون متر مكعب وحصة السودان١٨.٥ مليون متر مكعب.

في مؤتمر عقد بالإسكندرية في أغسطس٢٠٠٩ طرح الموضوع بنقاطه الخلافية بشكل واضح واتفق علي منح الجانبين فرصة ستة أشهر لتسوية الخلافات لكن لم يتحقق الاتفاق.

منطق دول المنبع يستند إلي أن الحاجة تقتضي تغيير الاتفاقيات، أما مصر والسودان فتستندان الي الاتفاقية المعقودة عام١٩٢٩ التي تحدد نصيب كل منهما وتمنح القاهرة حق الفيتو علي الأعمال او الإنشاءات التي يمكن ان تؤثر علي حصتها من مياه النهر، وهي اتفاقية مازال معمولا بها.

الأزمة وان كانت جادة وربما حادة الا أنها بين جيران سيبقون كذلك لآخر العمر. وان هناك من يتعجل حالة الصدام بينما المطلوب هو الحوار الهادئ، وإذا كان هناك من خطر حقيقي يواجهنا فهو تعدد مصادر التصريحات عن أزمة يمكن ان تتعدد فيها جهات الفكر والبحث والدراسة والاتصالات، ولكن مع تحديد لسان واحد يصدر التصريحات الإعلامية رحمة بمصر.

<u>النيل بين الشمال والجنوب الافريقى (*) :</u>

الماء هذا السائل العجيب هو مادة الحياة في الحيوان والنبات(وجعلنا من الماء كل شئ حي) (الأنبياء ٣٠.) والإنسان نفسه الجرم الصغير الذي فيه انطوي العالم الأكبر حاوية مياه.(يشكل الماء٧٠% من وزن الإنسان). كان الناس علي طول فترات تاريخية مضت ينظرون للماء علي أنه كالشمس والهواء من مكونات الطبيعة. ولكن الكثافة السكانية التي بلغت حجما لم يعرف التاريخ له مثيلا، والتنمية الزراعية، والصناعية، والصرف الصحي، والانتاج الكهرومائي وسائر استخدامات الماء العذب زادت زيادة هائلة مما أظهر نقصا في المياه العذبة يتفاوت من قطر لآخر، نقصا ظهر أوضح ما يكون في القرن العشرين. ومع وجود النقص ظهرت مشكلتان: الأولي

(*) **المصدر** : الصادق المهدى – كتاب مياة النيل – الوعد والوعيد – ٢٠٠٠.

توزيع المياه بين الاستخدامات المختلفة علي صعيد القطر. والثانية علي صعيد الإقليم بين الدول المختلفة التي تشترك في حوض نهر، أو بحيرة، أو مياه جوفية.

لم تعد البلدان تتعامل مع الماء كمادة شائعة وافرة بل وضعت الدول خططا قومية واقامت آليات ادارية لمواردها المائية. وأدي التنافس علي موارد المياه العذبة . انهار . بحيرات . مياه جوفية . إلي عقد اتفاقيات ثنائية بين دولتين او جماعية بين جميع الدول المتشاطئة.النيل مدهش، عده الشعراء سليل الفراديس وعده المؤرخون شريان حضارة الانسان الاولي. وهو أطول انهار العالم ومع أن مايغذي أعالية وابل امطار يساوي٢٠٠٠ مليار متر مكعب سنويا فإن مايحمله مجراه لايتعدي٧% من هذه الكمية المائية الضخمة!كل البشرية عرفت مشكلة مزمنة بين أعلي النهر وأسفل النهر. هذه المشكلة لم تنشأ قديما في حوض النيل ولكنها في القرن العشرين أطلت برأسها.الدرس المستفاد من سيرة الافراد وتاريخ المجتمعات هو أن الضرورة تتحدي الإنسان للعطاء. علي الصعيد الفردي. الحاجة أم الاختراع وعلي الصعيد الاجتماعي أسس المؤرخ العالمي ارنولد توينبي حركة التاريخ الصاعدة علي عطاء المجتمع في مواجهته للتحدي.لقد أشرقت حضارات الإنسان الأولي في مجاري ومصبات الأنهار لأن الضرورة أدت للفلاحة المروية.. والفلاحة المروية أوجبت حفر القنوات وتنظيم مياه الري فتحلق حول ذلك التنظيم الاجتماعي والعمراني.هذه الحقائق السيكولوجية، والسيسيولوجية صحبتها حقائق طبوغرافية دفعت معها في نفس الاتجاه مجاري ومصبات الأنهار تكونت فيها ترسبات وتكونت حولها أراض منبسطة وصالحة للزراعة. لذلك بزغ التحضر والعمران الإنساني في وادي النيل ووادي الرافدين، ووادي الإندلس، والنهر الأصفر حيث كانت الحاجة للزراعة المروية في تلك الوديان قد بلغت أقصاها.

أسس سكان اسفل النهر حضارات تاريخية وشيدوا عمرانا وتكاثروا مستغلين مياه الأنهار المتدفقة في أراضيهم من منابعها في أراض بعيدة غريبة عليهم، وأحاطوا الأنهار بقدسية وعدوها حقا طبيعيا وهبة إلهية. ومع تقدم الوعي الإنساني والاكتشافات العلمية جردت الأنهار من هالاتها الأسطورية وبدأ العد والقياس وظهر النقص مع الكثافة السكانية والحاجة التنموية في الزراعة، والصناعة، وإنتاج الطاقة، وظهرت الحاجة للسيطرة علي فيضان السنين السمان، والحماية من السنين العجاف.دول أعالي النيل لم تكن دول أعالي الأنهار تعبأ بمياه النهر الذي ينبع من أراضيها: أولا: لأنها تستمتع ببدائل مائية لغزارة أمطارها. ثانيا: لأن منابع الأنهار بحكم الطبيعة تقع في مناطق عالية تحول طبيعتها الجبلية دون جدوي الزراعة المروية.ولكن تبدل الحال: أولا: أدي الجفاف في المناطق الأخري من الدول المعنية والكثافة السكانية إلي مجاعات جعلتها تفكر في تطوير الزراعة

المروية. ثانيا: أدي تطوير تكنولوجيا السدود للتفكير في نقل المياه وفي استغلالها للإنتاج الكهرومائي. ولكن مياه النهر الدولي المشترك صارت حقا مكتسبا لدول استغلته في أسفل النهر! هكذا نشأ تناقض بين أعلي النهر وأسفل النهر. يقول هارمون المهندس الأمريكي: أن الأسبق جغرافيا هو الأحق، وأن دولة المنبع صاحبة سيادة مطلقة علي مواردها الطبيعية ومنها المياه. هذا المبدأ يقابله ويتناقض معه مبدأ حق الانتفاع وأن الأسبق انتفاعا هو الأحق فهو صاحب الحق المكتسب.وفي وجه هذا الجدل نشأ مبدأ دولي يقول به كثيرون هو أن الأنهار . البحيرات . المياه الجوفية التي تقع في أكثر من دولة عليها سيادة محدودة، سيادة مشتركة بين الدول المتشاطئة عليها. تحوم هذه المبادئ في الأذهان ولكن في واقع الحال يشهد حوض النيل الآن نزاعا صامتا يثير الأفكار والمشاعر في دول حوض النيل. تضارب في الآراء والمشاعر تغذيه وتعقدة عوامل تاريخية أقحمت مياه النيل في التنازع الاستراتيجي وجعلت التفكير في استخدامها سلاحا سياسيا واردا: ففي عام١٦٨٠ هدد حاكم أثيوبي حاكم مصر المعاصر له باستخدام الماء سلاحا ضده. قال الملك تقلا حيمنوت: إن نهر النيل سيكون كافيا لمعاقبتكم. حيث وضع الإله في قبضتنا منبعه وخيراته. ويمكننا بذلك إلحاق الضرر بكم.وكان لحادثة فشودة بين بريطانيا وفرنسا صلة بسعي فرنسا لوضع يدها علي منابع النيل بعد أن سبقها البريطانيون علي السيطرة علي مصر في أسفل النيل. واستخدم البريطانيون الابتزاز المائي ضد مصر عام١٩٢٤ عندما اغتيل السير لي استاك حاكم عام السودان في القاهرة. وفي أوج الحرب الباردة ووقوف الاتحاد السوفيتي إلي جانب مصر في بناء السد العالي بعد أن انسحب الغرب من تمويله، وافق مكتب الولايات المتحدة لاستصلاح الأراضي علي القيام بمسح تفصيلي لتقديمه للحكومة الأثيوبية. وانتهي المسعي في١٩٦٣ ونشرت نتائجة في١٧ مجلدا ضخما. سنوات الدراسة الخمس تزامنت مع أقصي درجات التوتر بين مصر وأمريكا.كانت الدراسة تحذيرا مستترا لمصر وتذكيرا بحساسية موقعها الجغرافي. لقد أوصت الدراسة بإقامة٣٣ سدا وخزانا لتوفير مياه الري وتوليد الكهرباء. قررت الدراسة أنه إذا تم انشاء كل المشروعات المذكورة فإن الاحتياجات المائية السنوية للري ولتعويض الفاقد في التخزين ستخفض تدفق مياه النيل الأزرق عند الحدود السودانية بحوالي٦، ٤ مليار متر مكعب.

هذا التاريخ خلق مخاوف في مصر من الابتزاز المائي وهي مخاوف يزيد منها الآن ماتدفع به تركيا في حوض الرافدين فتركيا تعلن صراحة انفرادها بالسيادة علي مياه الفرات ودجلة.فيما يتعلق بحوض النيل، إن النزاع لايدور في فراغ بل هناك اتفاقيات ثنائية متعلقة بمياه النيل تعود الي اكثر من قرن من الزمان.

هذه الاتفاقيات تعتبرها مصر ملزمة بموجب اتفاقية فيينا لعام١٩٧٨ والتي ورد فيهاالنص الآتي الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو الخاصة بالوضع الجغرافي الاقليمي تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوراثة. ولا يمكن الغاؤها أو تعديلها الا باتفاق بين الدول الموقعة عليها. ولكن دول منابع النيل دون استثناء، تري بطلان هذه الاتفاقيات الموروثة من عهد الاستعمار، وتري أنها لا تتماشي تطورات الأنشطة الفنية في حوض النيل كان التعاون الفني بين دول حوض النيل ضعيفا حتي الستينات، وفي عام١٩٦٧ تكونت أول هيئة اقليمية للتعاون الفني بين دول الحوض باسم هيدرومت هذه الهيئة قامت بقياس هطول الأمطار وتدفقها في المجاري المغذية لبحيرة فكتوريا، وبحيرة البرت، وبحيرة كيوجا ما بين الأعوام١٩٦٧.١٩٩٢. وأجرت دراسات فنية أخري. وفي عام١٩٩٢ اكتمل عمل هيئة هيدرومت فاجتمع وزراء الري من دول حوض النيل وقرروا الاستمرار في التعاون الفني بموجب لجنة سميت اللجنة الفنية للتعاون لتنمية حوض النيل وحماية بيئته مختصر اسمها تكونيل استمرت هذه الهيئة لمدة ست سنوات وكانت مهمتها: دراسة تنمية البنية الأساسية في حوض النيل. والتأهيل الفني والتدريب المطلوب لادارة الموارد المائية. والعمل علي أن تضع كل دول حوض النيل خططا قومية للمياه. ثم وضع خطة تنسيق بينها تسمي خطة عمل لحوض النيل هدف الخطة علي المدي البعيد هو: تحقيق تعاون بين جميع دول حوض النيل لتطوير الحوض تطويرا تكامليا يقوم علي توزيع عادل للمياه.قامت تكونيل بمساعدة من العون الكندي بوضع خطة سميت خطة عمل حوض نهر النيل.وفي عام١٩٩٧ طلب مجلس وزراء الري لدول حوض النيل من البنك الدولي تنسيق مساهمات الجهات الخارجية لتمويل وتنفيذ خطة عمل حوض نهر النيل فلبي، البنك الطلب مستعينا ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكالة العون الدولي الكندية. هذه الجهات راجعت خطة العمل ووضعت أولويات للتنفيذ لتقدم توصياتها لمنبر دولي خاص بالتعاون في حوض النيل. وفي مارس١٩٩٨ اطلع مجلس وزراء الري في دول النيل علي الخطة المراجعة وأجازوها تحت عنوان: رؤية موحدة وعمل موحد لحوض النيل، وقرروا إقامة هيئة جديدة تخلف تكونيل سموها مبادرة حوض النيل، شعار هذه المبادرة هو: يجب أن يستخدم النيل للتعاون الاقليمي لا ليكون مصدر نزاع.اتفقواعلي اعتماد رؤية موحدة هدفها تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة عن طريق الاستخدام العادل لمياه النيل، والانتفاع المشترك بموارده.

منظمة الاندوجو دعت مصر عام١٩٨٣ لتكوين منظمة الاندوجو(الاخاء) لكي تضم دول حوض النيل في تكوين يهدف للتعاون السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي بين دول حوض النيل.لقد كانت منظمة الاندوجو، ومازالت أمنية في الاتجاه الصحيح ولكن الذي قعد بنشاطها فلم

يتعد إبداء النوايا الطيبة وتحضير الدراسات وتكوين الآليات: أن الأحوال السياسية، ومراحل النمو الاقتصادي، والهويات الثقافية، في دول حوض النيل متباينة غاية التباين. كذلك يوجد تباين شاسع بين دول حوض النيل حول رؤيتها للحق في مياه النيل مماجعل بينها نزاعا صامتا يكمن وراء سياساتها، ويظهر أحيانا في الصحافة في بلدانها وفي تصريحات المسئولين، وفي المنابر الدراسية وورشات العمل والسمنارات والمؤتمرات.إن للأندوجو مجلس وزراء مكونا من وزراء الخارجية، تدعمه لجنة فنية مكونة من سفراء من بلدان حوض النيل، تساعدها سكرتارية.هذه الآلية وغيرها من آليات التعاون بين دول حوض النيل في المجالات الأوسع من المجال الفني يشلها غياب ارادة سياسية مشتركة في دول الحوض للتصدي لأسس الخلاف حول مياه النيل وحسمها، وإبرام اتفاقية شاملة لمياه النيل علي نطاق الحوض ترضاها وتدعمها وتتعاون علي أساسها كل دول الحوض.إن ندرة المياه واهميتها للإنسان وللتنمية واثرها المباشر علي الصحة وعلي كل المناشط توجب تكوين هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لتعني بقضية المياه علي الصعيد العالمي ولتقوم بتنسيق الجهود الموجودة حاليا في سبيل ادارة افضل لموارد العالم المائية.الماء اكثر من أية ثروة طبيعية اخري يواجه الانسانية بضرورة الخروج من الذهنية القطرية إلي ذهنية الاعتماد المتبادل بين الدول المتشاطئة علي نهر واحد أو حوض جوفي واحد أو بحيرة عذبة واحدة. يري بعض الناس في هذا الاعتماد المتبادل خطرا علي الأمن القومي لأنه يقتضي اعتمادا علي آخر لاتؤمن تصرفاته علي المدي الأوسط والبعيد. ولكن لاسبيل لتوزيع مستدام للموجود من المياه، ولزيادة تدفقه، ولإقامة بنيات تحتية ترفع من الطاقة التخزينية في البحيرات وترفع من انتاج الكهرباء لمصلحة الجميع، ولتنفيذ برامج تضبط حركة المياه، وتحافظ علي سلامة البيئة الطبيعية إلا عن طريق التعاون والاعتماد المتبادل.هذه المنافع العديدة تحقق مصالح مشتركة ولذلك فهي تزيد من امن كل قطر من الأقطار المعنية في المدي الوسيط والمدي البعيد.لقد نما الوعي بالمسألة المائية نموا هائلا في أواخر القرن العشرين، ففي العام ٢٠١٣ وحده شهدت القاهرة في شهر مارس ثلاثة مؤتمرات مهمة بشأن المياه. ففي هذه المنابر يكتفي الساسة بعبارات المجاملة الفضفاضة أو يعبرون عن وجهات نظر متناقضة ليس بينها مجال لحوار. ويقدم الفنيون والخبراء دراسات فنية متخصصة جيدة في مجالها المحدود ولكن لايرجي ان يستفاد منها بالقدر المطلوب ما لم تحقق الإرادة السياسية اتفاقا يفتح ابواب التعاون المغلقة ويسمح بالاستفادة القصوي من دراسات الفنيين والمتخصصين. إذا استمر التنافر الحالي فسوف يكون النزاع حادا في الموارد الموجودة ويصاب التعاون في كل المجالات بشلل. ولكن إذا تحقق الوفاق والتعاون المترتب عليه فإن زيادة

كمية المياه بما يغطي حاجة الجميع واردة.جاء في دراسة فنية قدمها ثلاثة خبراء من مصر الآتي: إذا تعاون المنتفعون من مياه النيل فمن الممكن زيادة تدفق مياه النيل بمقدار ٤٥٣.٥٧ مليار متر مكعب في السنة.هذا التفاؤل تؤكده دراسات خبراء عالميين: قال جيروم دي برسكولي: إن التكنولوجيا تبشرنا الآن بأن كمية المياه في العالم كافية إذا كان التعاون والعمل المشترك هما اساس وسائل تعاملنا مع بعضنا بعضا.وعد النيل ان يبرم اتفاقا شاملا يفتح ابواب التعاون بين شعوب وحكومات حوض النيل ويحقق التنمية والرخاء للكافة. ويشكل قدوة تشع نورا تهتدي به احواض واقاليم أخري في أفريقيا واسيا. وتؤدى النظرة القصيرة دون التعاون لنزاع حاد حول الموارد الحالية وتقفل الباب أمام زيادتها. وبالفعل ورد الفعل تنفجر الحرب الصامتة الحالية. وتجر اليها بؤر التوتر الاكثر حدة المشتعلة في حوض الأردن، وحوض الرافدين، وحوض السنغال ويصبح حوض النيل بركانا تلتهب ناره فيه وفيما حوله.أن حوض النيل مرشح ان يكون واصل أفريقيا شمال الصحراء وجنوب الصحراء بل يشير الحوار الحضاري المأمول لانقاذ الإنسانية من ويلات صدام الحضارات. وهو في الوقت نفسه يمكن ان يكون فاصل أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها. ونذير الصدام الحضاري الظلامي الذي يهدد الاخاء الإنساني، كلا الأمرين وارد، وما سوف يحدث متوقف علي الإرادة السياسية في حوض النيل. كان أصحاب الحضارات العريقة في أودية الأنهار التاريخية يعظمون الماء ويقدسون انهاره ولكنهم كانوا يفترضون وفرته هبة إلهية ومباحا طبيعيا.ثم جاء القرن العشرون لاسيما في ثلثه الاخير ليطرد ذلك الحلم الجميل.إنسان القرن العشرين كإنسان البادية العربية ولكن لأسباب مختلفة ظهر له الاحتياج الحاد للماء العذب وتبين ندرته. له خمسة اسباب لهذه الظاهرة. في العام الأول من القرن الجديد في الألفية الثالثة لميلاد تجاوز عدد سكان الأرض ستة بلايين نسمة.

وزادت نسبة السكان الذين يعيشون في الحواضر ذات الاستخدام العالي للمياه في مجالات الحياة المنزلية والصرف الصحي. واتسع استخدام المياه للزراعة المروية التي صارت تشكل ثلث الانتاج الزراعي في العالم. وزحفت التنمية الصناعية مصحوبة باستخدام صناعي مرتفع للمياه. ونما الإنتاج الكهرومائي للطاقة نموا هائلا. هذه المتغيرات والأنشطة اظهرت عجزا في الموارد المائية. واستنادا علي مؤشرات القرن العشرين قدرت منظمة الفاو(منظمة الغذاء والزراعة العالمية) أن الطلب علي المياه فى العالم يتضاعف كل٢١ عاما، بعض البلدان تتمتع بوفرة المياه العذبة، ولكن اكثر من٨٠ دولة في العالم تعاني نقصا في المياه العذبة بمعني ان ماتستغله من مواردها المائية أقل من احتياجاتها، أو تعاني عجزا في المياه العذبة، بمعني أن مواردها المائية أقل من

احتياجاتها.أما الشرق الأوسط، المبلل بالنفط، فإنه في الغالب جاف مائيا لدرجة ان معهد الموارد المائية العالمية دق ناقوس الخطر قائلا أن منطقة الشرق الأوسط منطقة بلغ فيها العجز المائي حد الأزمة.

ومن قبل استعرض المؤتمر الدولي للدراسات مسألة المياه لاسيما في أحواض النيل، والأردن، والرافدين، ان النفط هو المسيطر علي الجغرافيا السياسية(جيوبولوتيكا) للموارد في الشرق الأوسط. في المستقبل المنظور سوف يحتل الماء هذه المكانة.لأسباب ذكرناها، كان الطلب لمياه النيل في الأساس طلبا مصريا. الكثافة السكانية في بلدان حوض النيل كانت أقل وحاجتهم لموارد النيل المائية قليلة ومواردهم الأخري وفيرة.أثناء القرن العشرين ظهر طلب سوداني لمياه النيل عبرت عنه اتفاقية مياه النيل لعام١٩٢٩ ثم اتفاق الانتفاع بمياه نهر النيل لعام١٩٥٩ بين مصر والسودان. ومنذ حين تتابع الطلب لمياه النيل ليشمل كافة بلدان الحوض.

نظراً لمطالبة البلاد التي تقع علي النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين(مصر والسودان) تطالب بنصيب في مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان علي أن تبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا علي رأي موحد بشأنها. فإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوبا عند اسوان يخصم مناصفة بينهما.يستخدم الماء العذب لأغراض معلومة يوزع عليها بنسب معينة تتفاوت من بلد لبلد ومن إقليم لإقليم. فيما يلي بيان يوضح نسب استخدام المياه للأغراض المختلفة في الشرق الأوسط (في المتوسط) الاستخدام للأغراض المنزلية والخدمات الحضرية كالمستشفيات والمدارس ودور العبادة ٦.٩% وللاغراض الصناعية٥، ١% وللزراعة٨٨% ترتيب دول حوض النيل، حسب حجم طلبها لمياه النيل، هي: مصر، السودان، اثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، إريتريا، الكونغو.

محطات فى
ملف التفاوض من أجل سد النهضة

*- المحطة الاولي الهامة مر عليها قطار سد النهضة وهي أول اجتماع ثلاثي بالخرطوم في اغسطس ٢٠١٤.

*- المحطة الثانية والتي شهدتها اديس ابابا في سبتمبر ٢٠١٤ علي المستوي الوزاري، حيث انعقد اول اجتماع للجنة الوطنية الثلاثية بعد تشكيلها، والتي تم فيها الانتهاء من الشروط المرجعية والقواعد الاجرائية لأعمال اللجنة الثلاثية والتوقيع عليها من الأطراف الثلاثة.

وقد تضمنت الاجراءات الخاصة بأعمال اللجنة: تشكيل الفريق الوطني المساعد لأعضاء اللجنة من كل دولة، والحد الادني من كل دولة لقانونية عقد الاجتماعات، وآلية رئاسة الدول للاجتماعات، ودورية الانعقاد، وآلية تبادل البيانات والمعلومات والمستندات، واللغة المعتمدة في كتابة المحاضر والبيانات والتقارير. كما تم البدء في عملية اختيار القائمة المختصرة للمكاتب الاستشارية التي سيتم مخاطبتها لتقديم العروض الفنية والمالية للمشاركة في اتمام الدراستين، ووضع قواعد ومعايير تقييم واختيار تلك المكاتب وقد شهد الاجتماع الاتفاق علي ان تقوم كل دولة باختيار ثلاثة مكاتب وضم تلك المكاتب في قائمة مختصرة، ثم البدء في اجراءات اختيار افضل المكاتب طبقا لمعايير موضوعية يتم الاتفاق عليها. كما شهد الاجتماع الاتفاق علي التعاقد مع أحد المكاتب القانونية، بهدف إدارة العملية المالية والتعاقدية مع المكتب الاستشاري الذي سيقوم بإتمام الدراستين. وقد اتفقت الوفود الثلاثة علي الاستعانة بمكتب قانوني انجليزي سبق الاستعانة به اثناء أعمال اللجنة الدولية الخبراء. وقد تواكب مع اجتماعات اليوم الثاني، تلبية دعوة السيد تينيجو اليمايو الوزير الاثيوبي لزيارة موقع السد، مع عدد من الخبراء المصريين من ذوي التخصصات المختلفة.

وقد نجحت زيارة موقع السد في زيادة اواصر الثقة بين الدول الثلاث، بعد ان تمت في جو ايجابي وشفاف وإعطاء رسالة أن مصر جادة في هذه المفاوضات بما لا يؤثر علي حق الاجيال القادمة ولتحقيق مزيد من التنمية، وقد رحب الجانب الاثيوبي بزيارة اي من الخبراء المصريين لموقع السد في اي وقت يرغب فيه الجانب المصري، كما تم الرد علي كل الاستفسارات الفنية التي وجهها الخبراء المصريون، وتم تسليم الوفدين المصري والسوداني التصميمات المعدلة الخاصة بأمان السد الرئيسي والمساعد، والتي لم يسبق لنا الحصول عليها منذ صدور التقرير النهائي للجنة الخبراء

الدولية.

وعلي هامش هذا الاجتماع عقد الوفد المصري جلسة ثنائية مع الوزير الاثيوبي ووفد من وزارة المياه الاثيوبية، وذلك بناء علي طلبهم، بهدف عرض الدراسات الخاصة ببعض السدود الاثيوبية التي كان قد سبق الاعلان عنها حينذاك.كل هذه المحطات وما سنتناوله في المقالات القادمة هي افضل مثال علي تكريس الدولة لكل الجهود للحفاظ علي المصالح المائية المصرية والتي تجلي خلالها حرص جميع المسئولين علي مختلف المستويات سواء السياسية او الدبلوماسية او الفنية علي عدم التفريط في أي قطرة مياه من نهر النيل العظيم واهب الحياة لهذا الوطن.

*- المحطة الثالثة التي شهدتها القاهرة في اكتوبر ٢٠١٤ متمثلة في الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية الوطنية علي المستوي الوزاري لفحص ترشيحات المكاتب المطلوبة . وبالرغم من انه كان مخططاً أن يكون هناك قائمة بتسعة مكاتب بعد تحديد ثلاثة ترشيحات لكل دولة إلا أن الاختيارات قد تطابقت مصادفة بين مصر والسودان حول مكتبين وبذلك اصبح لدينا قائمة من سبعة مكاتب تلقت خطابات معتمدة من الدول الثلاث لتجهيز عروض لتنفيذ الدراسات المطلوبة، كما تم وضع برنامج زمني محدد بالتواريخ لأعمال اللجنة. مع الوضع في الاعتبار عامل الوقت الضاغط والحرص علي تنفيذ خارطة الطريق حسب الجدول الزمني المتفق عليه. البند الوحيد الذي تم إرجاؤه من الاجندة المقترحة من الجانب المصري هو ما يتعلق بوضع معاييراختيار الخبراء الدوليين الذين سيتم اللجوء لهم حال الوصول لنقاط خلافية حول التقرير النهائي الذي سيصدر عن المكتب الاستشاري بخصوص الدراستين الموصي بهما في التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء الصادر في مايو ٢٠١٣، وهو الامر الذي ابدت فيه مصر بعض المرونة في ضوء عدم الحاجة لهؤلاء الخبراء في الوقت الحالي إلا بعد صدور التقرير النهائي للدراستين.

*- المحطة الرابعة فكانت في نوفمبر ٢٠١٤ في القاهرة علي مستوي الخبراء حيث تم توجيه دعوة للمكاتب للحضور، وفيها تم الرد علي استفسارات المكاتب المقدمة للعروض الفنية حيث تم تجميع كافة استفسارات الشركات وتم عقد جلسة مغلقة بين ممثلي وفود الدول الثلاثة وقام الوفد المصري بعرض مسودة للردود علي تلك الاستفسارات وقد تمت مناقشات عديدة لتلك الردود استمرت ما يقرب من ثماني ساعات متصلة إلي ان تم التوافق بين الثلاث دول علي كافة الردود، فيما عدا نقطة واحدة متعلقة بأسلوب تقييم العروض فيما يخص مدة إتمام الدراسة حيث تم ارجاء الرد علي تلك النقطة لحين التشاور بين الدول الثلاث وهو ما تم لاحقا من خلال المراسلات بين الدول الثلاث.

شوربما البعض يستشعر بطول الوقت والإجراءات ولكن لابد من الاشارة إلي اننا امام قضية ربما فريدة من نوعها علي المستوي العالمي وان اختيار هذا المكتب الاستشاري وتوصيف مهامه بكل دقة لضمان مستوي جيد من الدراسة العلمية يتطلب كل هذا الوقت.

*- المحطة الخامسة وكانت من المحطات الهامة حيث شهدت زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لأديس ابابا في يناير ٢٠١٥ لحضور فعاليات القمة الأفريقية الرابعة والعشرين، مع وزير الخارجية ومستشار السيد رئيس الجمهورية وتمت إجراءات جلسة الافتتاحية للمؤتمر وبعض المقابلات الثنائية مع بعض القادة الافارقة وقد اضطر رئيس الجمهورية لقطع باقي زيارته لأديس ابابا فور علمه بالحادث الارهابي للجنود المصريين البواسل في سيناء، وتم عقد لقاء بين وزير الري المصري مع اليماهو تيجنو وزير المياه والطاقة الإثيوبي تناول النقاط العالقة في أعمال إختيار احد المكاتب الاستشارية الذي سيقوم بالدراسات الخاصة بسد النهضة، كما تم تسليم نسخة من الدراسات الوطنية المصرية للوزير الأثيوبي والتي تؤكد قلق مصر من حجم التخزين المزمع لسد النهضة. وقد تم الاتفاق علي تحديد موعد للقاء القادم للجنة الثلاثية بأديس أبابا.

كل هذه الجهود ماهي الا نموذج لما يبذله جميع المسئولون عن هذا الملف علي كافة المستويات، والذين يعملون بدعم كامل من القيادة السياسية المستنيرة التي تدرك أهمية وخطورة الملف علي الاجيال القادمة وتبذل ونبذل معها كل غال ورخيص في سبيل تحقيق الامن المائي لهذه الامة حيث نعمل جميعا علي الوقوف صفا واحدا للذود عن الحقوق المائية لهذا الشعب العظيم.

*- محطة هامة فى ملف سد النهضة : (المحطة السادسة)

انتهت الجولة السادسة من مفاوضات والتي انعقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم واستمرت لمدة ثلاثة ايام، وقد نجح الاجتماع في وضع تصور كامل لتنسيق العمل بين المكتب الاستشاري الرئيسي (الفرنسي) والمكتب المساعد (الهولندي) من حيث الادارة والمسئوليات ونسب المشاركة في جميع الدراسات المائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تم وضع خارطة طريق للخطوات والاستحقاقات المستقبلية، وهي تتضمن استلام العرض الفني المحدث طبقا للمتفق عليه مؤخرا بالخرطوم من المكتب الفرنسي في موعد أقصاه ١٢ أغسطس ٢٠١٥م. يتم بعدها دراسته علي المستوي الوطني بكل دولة، ويلي ذلك عقد الاجتماع الثامن للجنة الوطنية الثلاثية بأديس أبابا خلال الفترة (٢٠-٢١) أغسطس عام ٢٠١٥. وخلال هذا الاجتماع سيتم فتح العرض المالي، واعداد تقرير مجمع بملاحظات الدول الثلاث بعد تقييم العرض الفني والمالي، ثم دعوة المكتب الفرنسي لمناقشة العرض الفني المحدث في وجود المكتب الهولندي.

والحقيقة ان نتائج اجتماع الخرطوم تأتي تتويجا لمجهودات عام كامل بدأ في اغسطس ٢٠١٤، وهي مجهودات لا تنسب لوزارة الموارد المائية والري وحدها، لكنها تعود للحكومة المصرية بكل جهاتها المعنية، كما لا يمكن ان ننكر جهود الدبلوماسية المصرية ذات الخبرات العميقة التي كانت احد اهم عوامل النجاح الذي تحقق والتي كرست كل مجهوداتها للتوصل إلي حل بعد فترة سكون سابقة استغرقت عدة اشهر وتوقفت خلالها المفاوضات. لكن قرار العودة كان قرارا شجاعا أتي بعد استحقاق انتخابي رئاسي مثل خطوة هامة في خارطة الطريق لمصر فيما بعد يوليو ٢٠١٣، ليعطي قوة وزخما للموقف المصري. حيث شهدت الفترة الماضية تسع محطات هامة مر عليها قطار المفاوضات فجميعنا يذكر القمة الافريقية التي شهدت عودة مصر للساحة الافريقية والتي التقي علي هامشها الرئيس عبد الفتاح السيسي مع رئيس الوزراء الاثيوبي ديسالين، وكان من نتيجتها اعلان مالابو الذي وضع اسس كل التحركات التي شهدها العام ٢٠١٤م.

وقد تضمن الاعلان سبعة مباديء هامة وضعت اسس التعامل بين مصر واثيوبيا في مجال الموارد المائية وقد تضمنت احترام مبادئ الحوار والتعاون كأساس لتحقيق المكاسب المشتركة وتجنب الأضرار ببعضهم البعض، ووضع أولوية لإقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المالية لسد الطلب المتزايد علي المياه ومواجهة نقص المياه، احترام مبادئ القانون الدولي، والتزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة علي استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية وتطلعات شعب اثيوبيا بعين الاعتبار، التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية وفي اطار التوافق. وقد تمخض الاعلان عن الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الثلاثية حول سد النهضة بهدف تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراؤها خلال مختلف مراحل مشروع السد.

وقد بدأ عقد أول اجتماع ثلاثي في السودان في اغسطس ٢٠١٤ لبحث اسلوب تنفيذ توصيات اللجنة الدولية لخبراء سد النهضة والتوصل لخارطة طريق بعد فترة السكون السابقة التي شهدها الملف وللاستفادة من حالة الزخم التي اشاعها اعلان مالابو، عقد الاجتماع وسط أجواء ودية مهد له عدد من الاتصالات والتحركات المشتركة علي المستوي الفني والسياسي بين الدول الثلاث، وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع علي عدد من التوصيات كان من أهمها أن يتم تشكيل لجنة ثلاثية وطنية للإشراف علي تنفيذ الدراستين الموصي بهما في تقرير اللجنة الدولية للخبراء الصادر في

مايو ٢٠١٣، وكذلك أن يقوم المكتب او المكاتب الاستشارية الدولية بإتمام تلك الدراسات، وكذلك تم اعتماد نطاق عمل الدراستين دون تعديل، والموصي بها من قبل اللجنة الدولية للخبراء.

*- محطة مهمة فى ملف سد النهضة : (المحطة السابعة)

محطة شديدة الاهمية في ملف سد النهضة وكانت في الخرطوم في مارس ٢٠١٥ بحضور وزراء الخارجية والموارد المائية بكل من مصر والسودان وإثيوبيا وذلك للوصول إلي توافق حول اتفاق المبادئ بخصوص سد النهضة في جلسة استمرت ٣ أيام متواصلة وكانت مزيجا بين الخبرات الدبلوماسية للسادة وزراء الخارجية والخبرات الفنية للسادة وزراء المياه للدول الثلاث، واعتذر عن الحضور في هذه المحطة وزير المياه الاثيوبي وشارك أحد نوابه بالنيابة عنه، وربما استغرقت الجلسات ساعات طويلة مضنية امتدت حتي منتصف الليل، ولكن كان هناك اصرار من وزراء الدول الثلاث علي التوصل إلي مسودة هذا الاتفاق تمهيدا لرفعها إلي القيادات السياسية لإقرارها. وبطبيعة الحال كان هناك فريق مساند لكل وزير لمراجعة ما تم الاتفاق عليه أثناء فترات الراحة، وبعد الانتهاء من اعداد مسودة الاتفاق التي أثارت جدلا واسعا علي مختلف الاصعدة في البلدان الثلاثة مابين موافقة أو رفض مما يدل علي توازنها، وخاصة أنها المرة الاولي التي يشارك فيها هذا العدد من الوزراء معا، بالاضافة إلي أنها أول اتفاق بين الدول الثلاث فيما يخص سد النهضة .

وكانت المحطة السابعة هي اهم هذه المحطات واخطرها حيث قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بزيارة كل من السودان وإثيوبيا، حيث تم بالخرطوم الاحتفال بالتوقيع علي اتفاق وثيقة المبادئ الخاصة بسد النهضة مع الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الأثيوبي وفي حضور قيادات بعض دول حوض النيل والمنظمات الدولية، وعقب انتهاء مراسم التوقيع قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة تاريخية لأديس أبابا كأول زعيم مصري يزور اثيوبيا بعد مرور قرابة ٢٠سنة منذ آخر زيارة قام بها الرئيس الأسبق حسني مبارك وتعرض خلالها لمحاولة اغتيال فاشلة، وخلال الزيارة ألقي الرئيس كلمة تاريخية امام البرلمان الأثيوبي بأديس أبابا كان لها وقعها المؤثر علي أعضاء البرلمان والتي أكد فيها علي حق الحياة للمصريين وحق التنمية للإثيوبيين، وقام خلالها بمقابلة الرئيس الاثيوبي ورئيس الوزراء الاثيوبي في جلسات مغلقة تخللتها مقابلات اخري مع رموز الدولة الاثيوبية سواء من الكنيسة او رموز المجتمع الاسلامي الاثيوبي ورجال اعمال مصريين واثيوبيين لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين.

ويتضمن الاتفاق عشرة مبادئ أساسية تحفظ في مجملها المصالح المائية المصرية، والتي تتضمن مبدأ التعاون، التنمية والتكامل الاقتصادي، التعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأي دولة،

الاستخدام المنصف والعادل للمياه، التعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي، مبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، وأخيراً مبدأ الحل السلمي للنزاعات .كما انه لا يمس الاتفاقات التاريخيه لمياه النيل ولا يتناول حصص المياه او استخداماتها وانما يقتصر فقط علي ملء وتشغيل السد بعد اتمام الدراسات الفنية.

وقد تضمن الاتفاق الاشارة إلي التزام الثلاث دول باحترام نتائج الدراسات المزمع إتمامها، وتعهد الدول الثلاث بالتوصل إلي اتفاق حول قواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي في ضوء نتائج الدراسات الفنية، فضلاً عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في اعداد آلية تشغيل السد بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب في فترة ١٥ شهرا من التوقيع مع المكتب الاستشاري .ويتضمن الاتفاق آلية لتسوية النزاعات، من ضمنها التشاور والتفاوض والوساطة والتوفيق، وكلها أدوات نص عليها القانون الدولي لتسوية أية خلافات قد تطرأ حول تفسير أو تطبيق بعض نصوص الاتفاق. ان إعلان المبادئ يعتبر وثيقة توافقية، وليست بالضرورة أن تُحقق الأهداف الكاملة لأي طرف، إلا أنها –بلا شك– قد حققت وضعاً أفضل للعلاقة بين الدول الثلاث مقارنة بما كان عليه قبل التوقيع علي الوثيقة.

*– محطة مهمة فى ملف سد النهضة : (المحطة الثامنة)

أهم محطات ملف سد النهضة بعد المحطتين السادسة والسابعة كأهم محطات هذا الملف حيث عقدت اللجنة الثلاثية الوطنية اجتماعها الرابع خلال الفترة ٦–٩ مارس ٢٠١٥ وذلك في أعقاب الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء الخارجية والري والذي عقد خلال الفترة ٣–٥ مارس ٢٠١٥.ويأتي الاجتماع الرابع للجنة بهدف قيام كل دولة بعرض تقييمها للعروض الفنية للأربعة مكاتب التي قامت بتقديم عروضها من أصل سبعة مكاتب كان قد سبق أن تم مراسلتها لطلب قيامها بتقديم عروضها لتنفيذ الدراسات الموصي بها في تقرير اللجنة الدولية للخبراء حيث قامت ثلاثة مكاتب بالاعتذارعن المشاركة في العملية وتبقي أربعة مكاتب.وقد جري التقييم مع الوضع في الاعتبار عدة نقاط مثل:– جاهزية النماذج الرياضية في مجال التأثيرات المائية المقترحة من عدمه والمدة التي سيستغرقها المكتب لبنائه ومعايرته مع التأكد من مدي وجود نماذج رياضية خاصة بنوعية المياه، جاهزية قواعد بيانات لنظام النهر ومدي اعتماد العرض المقدم علي الدول في توفير البيانات المطلوبة للنماذج الرياضية وكذلك البيانات الأساسية للدراسات البيئية والاجتماعية، مدي تواجد الخبرة الكافية في مشروع مماثل، البرنامج الزمني الكلي لتنفيذ الدراسات، مدي اتخاذ المردود

البيئي والاجتماعي علي مصر في الاعتبار من عدمه. وقد اسفرت نتائج التقييم عن حصول المكتبين BRL الفرنسي و Deltaresالهولندي علي اعلي الدرجات وتم رفع الأمر بهذه النتائج للسادة الوزراء.

وقام الوفد المصري من خلال عرضه معايير التقييم الفني المصري للمكاتب بالتأكيد علي رغبته في الوصول لمكتب يكون له القدرة علي تنفيذ الدراسات بمستوي جيد يمكن الاعتماد علي نتائجه لمشروع بهذه الأهمية وهذه الحساسية. حيث اعتمد علي بعض معايير التقييم الفني التي نذكر منها سابقة عمل المكتب في المجال المماثل للدراستين ومدي توافق اسلوب إتمام الدراسات مع نطاق عمل الدراستين المحددتين، بالاضافة إلي خبرة الفريق الذي سيقوم علي إتمام الدراستين من المكتب .بعد رفع الامر للسادة الوزراء قمت بإجراء العديد من الاتصالات والمشاورات التليفونية مع الوزيرين السوداني والاثيوبي بالاضافة إلي لقاءات مباشرة ضمن الوفد المرافق لرئيس الجمهورية أثناء جولة سيادته للخرطوم وأديس أبابا للتوقيع علي اتفاق المبادئ وزيارة البرلمان الاثيوبي، وذلك لتحديد موعد عقد الاجتماع الخامس في أسرع وقت، وكذلك لتقريب وجهات النظر لحين عقد الاجتماع، حيث تم الاتفاق علي عقده في الفترة ٨-٩ أبريل ٢٠١٥.

تمت فعاليات الاجتماع الخامس في جو هادئ ساده التفاهم ورحابة الصدر من الجميع ورغم مشقة التفاوض الا أنه كانت هناك انعكاسات إيجابية للروح التي سادت توقيع اتفاق المبادئ في خلفية السادة الوزراء وأعضاء الوفود الثلاثة والأجواء الإيجابية التي خيمت علي زيارة الرئيس إلي أثيوبيا حيث بدا واضحاً استعداد الدول الثلاثة للتوصل إلي اتفاق وعدم اتخاذ خطوات أو قرارات تعود بنا إلي الوراء، ويعد أول اختبار للدول الثلاث بعد التوقيع علي اتفاق المباديء. استمر الاجتماع لمدة يومين قام خلالهما أعضاء اللجنة الفنية الثلاثية بعرض ما تم التوصل اليه خلال اجتماع الخرطوم علي السادة الوزراء ثم دارت مناقشات حول موقف المكتبين اللذين تم اختيارهما أصحاب أعلي درجات في التقييم الفني وآلية المفاضلة بينهما .وفي اطار رغبة الدول الثلاث في إتمام الدراسات بصورة حرفية وبجودة عالية تبرز خلالها كل تأثيرات السد وتكون نتائجها يمكن الاعتماد عليها ولا يمكن التشكيك فيها فقد تم الاتفاق علي:اسناد أعمال الدراسات الفنية إلي مكتب BRL بصفته المكتب الرئيسي الذي سيتم التعاقد معه، علي أن يقوم هذا المكتب بالتعاقد مع مكتب دلتارس كمكتب فرعي للقيام بما هو نسبته ٣٠% من كل من الدراستين المتفق عليهما، مع قيام اللجنة الثلاثية بالموافقة علي شروط وترتيبات التعاقد بينهما.

تقوم اللجنة الثلاثية الوطنية بمخاطبة مكتب BRL لإخطارها بما اتفقت عليه الدول مع طلب الموافقة علي ذلك خلال اسبوعين والاتصال بمكتب دلتارس للتوافق معه علي هذه الترتيبات، والقيام بإعداد عرض فني محدث وارساله إلي اللجنة الثلاثية علما بأن أي تغيير أو تعديل في طريقة ومنهجية اجراء الدراسات الفنية سوف يتم التفاوض حوله مع اللجنة الثلاثية .تقوم اللجنة الثلاثية بدعوة مكتب BRL لمناقشة المقترح الفني المحدث والمضي قدماً في اجراءات التفاوض حول العقد.وقد وضح خلال هذا الاجتماع الدور الايجابي لمشاركة السادة الوزراء، وذلك بتقريب وجهات النظر الفنية للوفود التفاوضية، حيث تمكنوا من الوصول إلي صيغ توافقيه للموضوعات المعلقة من الاجتماع الرابع فيما يتعلق بالتقييم المشترك للدول الثلاثة، وعلي النحو المشار اليه في النقاط عاليه.

عدم وصول عرض المكتب حتى آخر المهلة :

أكد وزير الموارد المائية والري ان مصر لم تتسلم العرض الفني المحدث الخاص بخطة عمل الدراسات الفنيه حول تأثيرات سد النهضة الاثيوبي علي دول المصب بعد انقضاء المدة المحددة لذلك تعرب عن عدم ارتياحها من عدم التوصل الي اتفاق بين الشركتين المكلفتين باجراء الدراسات الفنيه حتي الان وتلتزم مصر باتفاق اعلان المباديء بشأن سد النهضة والموقع بين مصر والسودان واثيوبيا في مارس ٢٠١٥ بالخرطوم مع اهمية التزام الدول الثلاث باعلان المباديء باعتباره ضمانة مهمة للتعاون المشترك علي اساس من المنفعة المتبادلة وعدم الضرر لجميع الاطراف واوضح وزير الري في بيانه انه سيتم التشاور بين مصر والسودان واثيوبيا للتوصل الي رأي موحد وتقدير للموقف لتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق مصالح الدول الثلاث.

محطة تاسعة فى مفاوضات سد النهضة :

عقد الاجتماع السادس في القاهرة في يوليو ٢٠١٥ علي مستوي الخبراء بهدف النظر في الامور التعاقدية فيما بين كل من المكتب الفرنسي والمكتب الهولندي. حيث قام كل مكتب بتقديم عرض توضيحي عن رؤيته للأمور التعاقدية فيما بينهما، وقد وضح أن هناك اتفاقا بين المكتبين في عدد من النقاط وتباين في نقاط اخري، حيث قامت وفود الدول الثلاث بمناقشة ممثلي المكتبين في هذه النقاط سواء كانت نقاط الاتفاق أو الاختلاف وقد كان تركيز الفريق التفاوضي المصري علي النواحي الفنية المتعلقة بالعرض المحدث الذي سيقوم المكتب الفرنسي بتقديمه بالتنسيق مع المكتب الهولندي طبقاً للنسبة المتفق عليها خلال الاجتماع الخامس للجنة الثلاثية الوطنية بنسبة ٧٠ % للمكتب الفرنسي و٣٠ % للمكتب الهولندي .بعد الانتهاء من مناقشة المكتبين في العروض

التقديمية التي قاما بعرضها امام اللجنة الثلاثية الوطنية قامت الوفود الفنية بعقد جلسة مباحثات مغلقة، وعلي الرغم من ان تلك الاجتماعات تمت خلال شهر رمضان المعظم إلا أن ذلك لم يكن عائقاً أمام المفاوض المصري في الاستمرار وبكل جد وهمة في العملية التفاوضية في محاولة منه للوصول إلي توافق حول النقاط العالقة بين المكتبين، الامر الذي تطلب استمرار عملية التفاوض لمدة تقترب من ١٢ ساعة.

بعد هذا الماراثون الرمضاني الطويل بين وفود الدول الثلاث والذي استمر لمدة ثلاثة أيام تم خلالها التوصل إلي توافق حول عدد من النقاط المرتبطة بتقديم العرض الفني المحدث والتعاقد بين المكتبين، إلا انه في نفس الوقت تم إرجاء عدد آخر من النقاط التي لم تتمكن وفود الدول الثلاث في التوصل لتوافق حولها وتم الاتفاق علي رفعها إلي وزراء المياه بالدول الثلاثة للنظر فيها خلال اجتماع يعقد في أسرع وقت.

ثم توالت الجهود والاتصالات التليفونية المباشرة بين الوزراء لسرعة عقد اجتماع وتم الاتفاق علي عقد الاجتماع السابع بالخرطوم علي المستوي الوزاري بهدف الوصول إلي التوافق حول النقاط الخلافية المتعلقة بالمسائل التعاقدية الخاصة بالمكتبين الاستشاريين والمنوط بهما إعداد الدراستين الموصي بهما في التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء .في شاهدة اخري تؤكد علي أن مشاركة السادة الوزراء في اجتماعات اللجنة الثلاثية تؤدي إلي الوصول إلي توافق حول النقاط العالقة وذلك من خلال إضفاء بعض المرونة من قبل الدول الثلاث حيث تمكن الاجتماع بعد مرور ثلاثة أيام من المناقشات الفنية والتي تطفو خلالها بعض المناقشات القانونية والسياسية علي السطح في التوصل إلي توافق حول كافة هذه النقاط وذلك في ضوء ما ابداه السادة الوزراء من حرص خلال الاجتماع لتغليب المصلحة العامة وروح التعاون بين الدول الثلاث وذلك حفاظاً علي مبدأ تحقيق المنفعة للجميع وتفعيلاً لتوجيهات القيادة السياسية للدول الثلاث، وجدير بالذكر أن المناقشات خلال اليوم الثاني من الاجتماعات استمرت لمدة ١٦ ساعة من الساعة التاسعة صباحاً وحتي الساعة الواحدة من صباح اليوم التالي.

وبالاضافة إلي الوصول إلي توافق حول كافة النقاط الخلافية فقد نجح الاجتماع أيضاً في الوصول إلي خارطة طريق متضمنة الاتفاق علي تلقي العروض المحدثة من المكتبين معا يوم ١٢ أغسطس ٢٠١٥ علي أن يعقد الاجتماع الثامن للجنة الثلاثية الوطنية خلال الفترة ٢٠-٢١ أغسطس ٢٠١٥ بأديس ابابا، وجدير بالذكر أنه كان للسودان الشقيق دور توفيقي واضح في هذا الاجتماع في التوصل إلي صياغات تتسم بالمرونة، وكذلك في التوصل إلي توافق حول خارطة

الطريق. وربما لا يتصور البعض مدي صعوبة التوصل إلي هذه الصياغات لكل اجتماع لأننا نتحدث عن خمسة أطراف ذات جنسيات مختلفة، منها ثلاث دول ومكتبان ذوا جنسيتين مختلفتين مع اختلاف الرؤي لكل طرف، ولكن اصرار وزراء الدول الثلاث نجح في الوصول لهذا التوافق.

تحديد الموعد النهائي لتلقي العرض الفنى لسد النهضة :

عقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس ابابا، اجتماعات اللجنة لوطنية لسد النهضة الإثيوبى بحضور ١٢ خبيرا من أعضاء اللجنة الثلاثية للسد وذلك للتشاور والاتفاق على الموعد النهائى لتلقى العرض الفنى المعدل من الشركة الاستشارية المكلفة بتنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبى ودراسة أسباب امتناع الشركة الفرنسية »بي. ار. ال «والهولندية »دلتارس «عن تسليم عروضها الفنية المشتركة التى كان مقررا وصولها الى اللجنة الوطنية بالدول الثلاث الأربعاء قبل الماضى والاتفاق خلال الاجتماع على موعد نهائى لتسلم العروض. وأوضح المتحدث الرسمى لمفاوضات سد النهضة ان الاجتماع مخصص لبحث وضع آلية جديده تقوم من خلالها الشركتان بتسليم عرض فنى معدل خلال مدة زمنية محددة، مؤكدا ان الوفد المصرى عقد اجتماعات مكثفة لوضع رؤية واضحة ومحددة الأهداف سيتم طرحها خلال الاجتماع. الشركتين الفرنسية والهولندية كانتا قد قامتا بعرض خطة عمل منفصلة لكل شركة خلال اجتماع الخرطوم الماضى حيث تم عرض النقاط التى لم تتفق عليها الشركتان، ودور اللجان الوطنية لتضيق النقاط الخلافية بينهما وحلها وتقريب وجهات النظر، وذلك بعد عرض كل منهما لوجهة نظره فى التعاون فيما بينهما لتنفيذ الدراسات المطلوبة لتحديد آثار إنشاء سد النهضة مشيرا الى ان اتفاق المبادئ هوالمرجعية فى التعامل مع الملف، والذى نص على انه فى حالة اختلاف الخبراء على بعض النقاط ترفع إلى الوزراء وإذا لم يتم حسمها ترفع لرؤساء الدول من خلال اللجنة الرئاسية طبقا لما هومتفق عليه فى اتفاق المبادئ.

التعليق على المفاوضات – المكتب الاستشاري :

المواقف التي يقع فيها المفاوض الاثيوبي في قضية سد النهضة التي بدأت بتصريح من الرئيس الاسبق للوزراء مانجستو هيلا ماريام مفاده ان اثيوبيا تفكر مجرد التفكير في انشاء سد علي النيل الازرق الغرض منه توليد الطاقة الكهربائية التي تحتاج اليها بشدة خطط التنمية في البلاد وعند هذه النقطة كشر رئيس مصر الراحل انور السادات عن انيابه وقال ان من يعبث بحق مصر في مياه النيل لن يناله سوي التدخل ولو عسكريا اذا استدعي الأمر في اعادة الأمور الي نصابها وعندها ارتفعت حرارة الحوار الي الحد الذي دفع رئيس الوزراء الاثيوبي الي الخطابة في

احد الميادين الهامة بالعاصمة اديس ابابا ملوحا وفي يده زجاجه تحتوي علي سائل احمر قيل انه من الدماء بان التدخل العسكري من جانب مصر لن يكون الرد عليه الا تحويل مجمع مياه النيل الازرق من مجرد مجمع للمياه اليم مع للدماء وهنا فرع الزجاجه علي الارض لينتشر السائل الاحمر في المكان وينتشر معه شعور باننا سنري حروبا ضروسا ا لا ان ذلك لم يحدث فلا اثيوبيا بدأت في بناء السد ولا مصر تدخلت عسكريا ومرت الازمة بسلام ولما سئل الرئيس الراحل السادات عن سبب تصريحاته وما اذا كانت جادا فيها قال اذا لم تحارب الدول دفاعا عن لقمة عيشها فمتي تحارب اذن. كانت النقطة التي بدأت فيها اثيوبيا هذا هي موافقة مصر علي الدخول مع دول حوض النيل التسع فيما اطلق عليه مبادرة حوض النيل التي جاءت بتشجيع خبيث من جانب البنك الدولي اراد منه ان يجلس المفاوض المصري امام ثمانية مفاوضين من باقي دول الحوض كي يوجه كل منهم سهما من سهام البنك المسمومة اليه وانتهت هذه المبادرة التي بدأت عام ١٩٩٨ الي يوم عاصف في شهر مايو ٢٠١٠ وافقت كل دول الحوض ما عدا مصر والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطيه علي وثيقة تعلن فيها الانفصال وان العلاقات النيلية قد انفصمت عراها وان النيل الذي هو ملك لدول حوض النيل لم يعد كذلك وانما كل دوله من حقها ان تتحكم في الجزء من الحوض الذي يقع داخل حدودها ولم يتقصر الأمر علي مائدة المفاوضات التي ظل الشعب المصري يسأل ما هو مصير هذه المفاوضات التي طالت حتي امتدت لما يزيد علي السنوات العشر وكانت الاجابة تأتي دائما بأن الفرج قريب وانه قد تم حل ما يزيد علي ٩٥% من العقد ولم يتبق الا الخمسة في المئة اللعينه التي تستعصي علي الحل ومع الاسف الشديد ان اجتماع مايو ٢٠١٠ قد كشف بوضوح ان الاختلاف لم يكن فقط في ٥% ولا في ٩٥% لا تقل عن مائة كاملة بالمائة.

المرحلة التاليه من التحلل في المباديء التي تمكن المفاوض الاثيوبي في نهايتها من خلال مباحثات ومفاوضات حوض النيل بانشاء سد عال علي النيل الازرق هو سد تيكيزي وقيل ان الجانب المصري في مفاوضات حوض النيل كان علي دراسة كاملة بتفاصيل الانشاءات في هذا السد. بل ان البعض يؤكد ان القيادة السياسية لم تكن تعلم عن هذا الموضوع شيئا تلا ذلك انشاء مشروع اخر كبير علي بحيرة تاتا اطلقوا عليه اسم تانا بليز وايضا كفي كل من له علاقة باخبار هذا المشروع مجورا كبيرا فوق هذا الخبر الذي لم يعلم عنه الكثيرون أي معلومات مفيدة او غير مفيدة.

أعلن رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي في ابريل ٢٠١١ وبعد اسابيع قليلة من قيام الثورة المصرية عن انشاء سد النهضة وكان الاتفاق منذ ما يقرب العاملين علي تكليف مكتب استشاري عالمي بدارسة الموضوع وساعتها تم الاتفاق علي الا تزيد فترة اعداد الدراسة عن ستة شهور لان السد ذاته تحت الانشاء ومن المفروض ان تظهر النتائج قبل ان يصبح السد امرا واقعا لا يمكن لاحد التصرف فيه الا ان كل الوقت انقضي في اختيار المكتب الاستشاري واجتمع السادة الوزراء والسادة الخبراء العدد الكلي ١٥ فردا لمدة ٣ ايام متصلة في القاهرة مؤخرا وانقضي الاجتماع دون الوصول الي نتيجة تقول انه تم اختيار هذا المكتب او ذاك وانما جاء التصريح ان لنا جوله اخري في الخرطوم بعد اسبوعين لاتمام اللازم واذا كان المجتمعون من اهل الخبرة والمعرفة قد استغرقوا كل هذا الوقت لاختيار المكتب الاستشاري فان المتوقع ان هذا المكتب سينتهي من الدراسة بعد عمر طويل وان التعليق من جانب الاطراف الثلاثة سيلي ذلك ليأخذ بعض الوقت ولما تنتهي من الاتفاق علي محتويات التقرير سيكون السد قد انتهي العمل فيه وربما امتلآت بحيراته بالمياه وامتنعت المياه عن مصر والسودان وحصل الجفاف والقحط في ربوع الدولتين الشقيقتين لكن كل ذلك لا يهم ما دمنا لا زلنا نفاوض كيف لا ونحن جميعا نعلم ان من سكتوا له قد سمحوا له بالدخول وان الصنعة المليحة كما يقولون لابد ان تأخذ حقها من الوقت والاستطالة واخيرا ارجو من السادة المفاوضين ان يحلوا لغز هذا لمكتب الاستشاري الذي قد يمتد ليصبح ازمه ثم يمتد ليصبح كارثة.

استمرار الخلافات حول العرض الفنى المحدث لسد النهضة :

عقد الوطنية المعنية بملف سد النهضة الإثيوبي بمشاركة ١٢ خبيرا من مصر والسودان واثيوبيا، وغياب وزراء المياه الثلاثة عن المشاركة للمرة الثانية، بعد الاجتماع السابق بالقاهرة في الاول من يوليو الماضي، لحل الخلافات حول العرض الفني الجديد لدراسات المشروع، من أجل الاتفاق علي مهلة جديدة للمكتب الفرنسي لتقديم العرض المحدث لسد النهضة قبل بدء الدراسات. وقالت مصادر معنية بملف مياه النيل، إن الاجتماع ناقش تقريب وجهات النظر بين مكتبي الشركة الفرنسية « بي آر إل» الفرنسية، والمكتب الهولندي «دلتارس«، لتقديم العرض الفني المشترك قبل التعاقد رسميا لانطلاق دراسات سد النهضة من خلال المكتبين وتحديد دور كل شركة في الدراسات، علي ان يكون المكتب الفرنسي هو الرئيسي لإجراء الدراسات طبقا للنسبة المقررة له وهي ٧٠%، من الدراسات مقابل ٣٠% للمكتب الهولندي.

يحاول الجانب الاثيوبي استهلاك الوقت حتي الانتهاء من المرحلة الاولي من المشروع والمقرر لها العام المقبل، وعندها لن تكون هناك جدوي من المفاوضات، مشيرة إلي ان أثيوبيا لا تؤيد دور المكتب الهولندي، في إجراء دراسات المشروع لان لديه نماذج رياضية لدول حوض النيل توضح خطورة سد النهضة علي مصر، مشددا علي انها تحاول الضغط علي مصر لقبول الامر الواقع بان يكون المكتب الفرنسي هو الوحيد المعني بالدراسات. من المقرر عدم التوصل لحل للنقاط الخلافية بين المكتبين، فيما تتعلل السودان واثيوبيا عدم التوافق علي المكتب الاستشاري، بإنشغال الدولتين بالفيضان الجديد، خاصة بسبب ارتفاع معدلات الفيضان وزيادة مساحات المناطق المتضررة من الفيضان، من المتوقع ان يتم التأجيل علي التوقيع حتي اكتوبر ٢٠١٥. إثيوبيا لديها اصرار شديد علي ان ينفرد المكتب الفرنسي فقط بتنفيذ الدراسات، وهو ما تسعي اليه من خلال عدد من المحاولات بدأت بالاتفاق منذ الاجتماع قبل الماضي في ابريل ٢٠١٤م أن يعمل المكتب الهولندي كمقاول من الباطن مع المكتب الفرنسي، وأن يكون الفرنسي هو المسئول الوحيد عن إدارة الأعمال الخاصة بتنفيذ الدراستين، علي أن ينفذ المكتب الهولندي ما يوكله إليه نظيره الفرنسي من أعمال في حدود نسبة ٣٠%، لأن المكتب الفرنسي له سابق أعمال في إثيوبيا وهناك علاقات متشابكة بينهما مما يدفع المكتب الفرنسي لتنفيذ جميع مطالب إثيوبيا دون تردد. أكد المصدر ان عداء اثيوبيا للمكتب الهولندي يعود الي اعداد «دلتارس» ذات التاريخ الطويل والسمعه العالمية في السدود «نموذج رياضي» عام ٢٠٠٧ لحوض نهر النيل، يعد مرجعية دولية عند اقامة اي منشأ علي النيل، حيث يؤكد النموذج ان سدود اثيوبيا الاربعة المزمع انشاؤها علي النيل بما فيها سد النهضة لها آثار ضارة علي مصر والسودان. مصر ليس امامها سوي ان تتنازل لاثيوبيا وقبول مطلبها بالتعاقد مع الشركة الفرنسية، للقيام بكل الدراسات منفردة، وستكون لذلك عواقب وخيمة، علي مصر، حيث لن تستطيع الشركة الفرنسية ان تقوم بالدراسات في الوقت المحدد لخبراتها المحدودة في مجال المنشآت الكبري، والانهار الدولية.

<u>محادثات سد النهضة هل تسير في طريق مسدود :</u>

هل نحن في مصر متفائلون من أن سد النهضة الاثيوبي الذي انتهي بناؤه حالياً بنسبة 50في المائة سيكون في صالحنا؟! أم انه سيضر بنسبة المياه المتدفقة من نهر النيل إلي مصر والتي تبلغ نحو ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً؟

امتد التقرير الذي أعده المكتب الاستشاري الهندسي الذي اتفقت الدول الثلاث علي اسناد العمليات الفنية إليه وطالت أكثر من اللازم ولم يعلن عنها حتي الآن مما يوحي ان هناك أمرا جللا في

الموضوع وان السد الاثيوبي سيكون عائقا ومانعا أمام التنمية في مصر رغم تصريحات رئيس وزراء اثيوبيا بأن السد لن يضر بمصالح مصر وانه لن يرضي بأن يضر بهذه المصالح . لماذا تأخر إعلان التفاصيل التي توصل إليها المكتب الاستشاري الهندسي حتي الآن وما هي الأسباب التي دعت إلي هذا التأجيل حتي هذه اللحظة؟ !

تعددت الأسباب ولكن الوضع ظل علي ما هو عليه حين لم يجد جديد مما يوحي بأن هناك أكثر من علامة استفهام حول التقرير الذي سيقدمه هذا المكتب. ما هو سر تفاؤل وزير الموارد المائية والري المصري الذي بشرنا أكثر من مرة ان الأمور تسير بصورة طبيعية وان لقاءاته مع وزراء الري في كل من السودان واثيوبيا تسير في الاتجاه السليم وانه لا خوف علي مصر من بناء سد النهضة .

هناك تصريح صادم من تفاؤل وزير الري ان السيد عمر البشير رئيس السودان يعتبر ان سد النهضة الاثيوبي بالنسبة للسودان هو بمثابة السد العالي بالنسبة لمصر. أعلن برنامج الساعة السابعة المذاع علي فضائية CBC إن تأييد السودان لبناء سد النهضة الاثيوبي أصبح معلناً وليس خافياً علي أحد .مشيرا إلي أن السودان تؤيد استكمال بناء سد النهضة الاثيوبي رغم علمها ان مصر هي المتضررة الوحيدة من بناء السد .ان السودان ليس وسيطا علي الاطلاق بين مصر واثيوبيا حيث ان السودان فائزة في جميع الأحوال سواء تم بناء سد النهضة الاثيوبي أو لم يتم بناؤه فهي "كسبانة ."استنكر التعتيم الإعلامي حول ما يدور داخل المفاوضات التي تتم بين مصر والسودان واثيوبيا فيما يخص سد النهضة. منوهاً إلي أن جميع التفاصيل التي تدور حول الخلافات في مفاوضات السد لا يعلم أحد عنها شيئاً .

بدأ القلق الشديد من المفاوضات حول النقاط الفنية التي أخذت وقتاً كبيراً لا داعي له مشددا علي ان انجاز ٥٠ في المائة من بناء السد يمثل اشكالية كبري مع استمرار المفاوضات الثلاثية !!

معروف ان الرئيس عبدالفتاح السيسي يشدد دائما علي عدم التصادم مع الدول الافريقية وهو يؤمن ان سياسة الحوار والتفاهم وتبادل المصالح المشتركة هي السبيل الأمثل لحل أي خلافات ومن بينها بناء سد النهضة. قام الرئيس السيسي في سبيل هذا الغرض بزيارة اثيوبيا والتقي برئيس وزرائها وحدثت لقاءات أخري بينهما في مناسبات عديدة ولاشك ان موضوع سد النهضة كان علي رأس هذه الاهتمامات .

والسؤال الآن لو فرضنا ان لغة الحوار لم تصل بنا إلي بر الأمان.. أي ان اثيوبيا أصرت علي بناء السد واستكماله طبقاً للمواصفات التي أعدت له ..فماذا سيكون موقف مصر حيال ذلك؟! وما

هي الوسائل التي يمكن أن تسلكها القاهرة للحفاظ علي حقوقها في مياه النيل .الحرب مستبعدة بكل المقاييس.. ولكن لابد هناك من وسائل أخري يمكن أن تلجأ إليها مصر لضمان حصتها في مياه النيل.. هل تلجأ إلي التحكيم الدولي؟ !أم إلي مجلس الأمن؟! أم ماذا بالضبط !! اننا نرجو ألا تتحقق نبوءة الرئيس الراحل أنور السادات الذي أكد بعد انتهاء حرب أكتوبر والنصر العظيم الذي حققه جيش مصر ان زمن الحروب التقليدية قد انتهت وإذا كانت هناك حروب أخري ستقوم فإنها ستكون من أجل المياه !!الأيام القادمة ستحدد موقفنا من هذا السد وعندها سيكون لكل حادث حديث.

<u>رأي الخبراء في المسار الفني لأزمة السد :</u>

*- "فاشل بكل المقاييس" والمطالبه بالعودة إلي المسار السياسي، مشدداً علي أن الأزمة الحالية تحتاج إلي مبادرة سياسية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.إن اعتذار المكتب الهولندي عن المشاركة في الدراسات الفنية للسد جاء بسبب التراخي في المفاوضات من الجانب المصري، والتعتيم علي ملف يمس حياته اليومية، وهو أمر في غاية الخطورة.

*- أن من حق الجانب الإثيوبي أن يرعي مصالحه، لكن ليس علي حساب الشعب المصري من الحياة وأكد أن المفاوضات مع إثيوبيا لم تعد تجدي ولابد أن تأخذ مصر موقفا صريحا من هذا الملف بالاتجاه للقضاء الدولي.

*- بانسحاب المكتب الهولندي سيصبح المكتب الفرنسي المتحكم الوحيد في الدراسات والمعروف تماما بولائه لإثيوبيا نظرا لمصالحها، وتنفيذها للعديد من الأعمال الإنشائية بها، مما يجعل التقرير النهائي سيفيد بأنه لا توجد أي مخاطر علي مصر من بناء السد، ووضح ذلك من إصرار إثيوبيا علي انفراد المكتب الفرنسي »بي آر ال» بتنفيذ الدراسات، وسعت إلي ذلك من خلال عدد من المحاولات بدأت في اجتماع اللجنة في أبريل ٢٠١٥ بأن يعمل المكتب الهولندي كمقاول من الباطن مع المكتب الفرنسي، وأن يكون الأخير هو المسئول الوحيد عن الأعمال الخاصة بتنفيذ الدراستين، علي أن ينفذ المكتب الهولندي ما يوكله إليه نظيره الفرنسي من أعمال في حدود نسبة ٣٠%، لأن للمكتب الفرنسي سابقة أعمال في إثيوبيا، وهناك علاقات متشابكة بينهما ما سيدفع المكتب لتنفيذ جميع مطالب إثيوبيا دون تردد.

*- حكومتنا أدت إلي ضياع حق مصر طوال فترة المفاوضات، فلم تستطع حتي مطالبة إثيوبيا بوقف بناء السد مؤقتًا لحين انتهاء المفاوضات الفنية، واجتماعات اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة.

*- المفاوضات مع إثيوبيا لم تعد تجدي ولابد أن تأخذ مصر موقفًا صريحًا من هذا السد، بأن تلجأ للقضاء الدولي، مؤكدا أنه إذا استمرت الدولة المصرية في هذا النهج فسيتم بناء السد وملء الخزان في أقرب فرصة، مشيرًا إلي أن بناء السد أصبح في مراحله النهائية، ولا يوجد مجال لتقليل حجمه، وإثيوبيا ستبدأ في الملء خلال المرحلة الأولي من الخزان خلال العام المقبل والمرحلة الثانية في العام التالي.

*- الأخطر من ذلك هو أن إثيوبيا ستتجرأ علي مصر ببناء عدد من السدود الأخري، خاصة أن وثيقة المبادئ التي وقع عليها رؤساء الدول «مصر وإثيوبيا والسودان» لم تضمن لمصر عدم شروع إثيوبيا في بناء سدود أخري قد تكون أشد خطرًا.ان انسحاب المكتب الهولندي من استكمال الدراسات الناقصة لسد النهضه الاثيوبي، كان متوقًعا حيث ان اللجنة الثلاثية قبلت الضغوط الاثيوبية، ووضعت خطة عمل غامضة بين المكتبين.ان اللجنة بضغط من اثيوبيا اعطت المكتب الفرنسي ٧٠% من أعمال الدراسات، في حين ان المكتب الهولندي، صاحب الخبرة العالمية ٣٠% فقط، مع اشراف المكتب الفرنسي عليه، وهذا غير مقبول عالميا، ولابد ان تكون هناك مهام محددة.ان وزير الري وافق في مباحثات الخرطوم، علي تنازل مصر عن شرط وجود خبراء دوليين في اللجنة الثلاثية، لحل الخلافات والتي كانت متمسكة بها الحكومات السابقة، لافتا ان من الضغوط الاثيوبية ان تكون الموافقة بالاجماع.

*- ان اعلان المبادئ تنقصه اساسيات اضرت بمصلحة مصر، ومنها انه تم تحديد ١٥ شهرًا لانتهاء الدراسات والتوافق حول سياسات التشغيل المبدئي والتخزين، لكن لم يحدد موعد بدء استكمال الدراسات، وهي مشكلة كبيرة.ان الاعلان حدد عدم الاضرار الجسيم لأي دولة من الدول الثلاثة وان يحدد المرجعية لحساب هذا الضرر، فمصر مرجعيتها الحصة المائية، واثيوبيا لا تعترف بها، لافتًا الي ان المرجعية التي اتفقت عليها مصر واثيوبيا في هذا البيان هو الاستخدام العادل والمنصف للمياه، وهو غير محدد بكميات وقد يحتاج الي سنوات للوصول الي توافق حول هذه الاستخدامات.حتي لو تم التوصل الي اتفاق لبدء الدراسات فلن تنتهي الي نتائج بسبب عدم وجود مرجعية.ان هذا المسار اضاع وقت مصر من ٢٠١١ حتي الان، لافتا ان نسبة الانشاءات بسد النهضة وصلت ٥٠%، ونحن فشلنا في الاتفاق مع المكتب الاستشاري لدراسة تبعات السد علي مصر.

*- المطالبة بضرورة ان نوقف المباحثات واعلان فشل المفاوضات بدلًا من التحدث عن مشاورات والبدء في المسار السياسي باشراف الرئيس السيسي بنفسه كما هو الحال في اثيوبيا.لابد من وقف

إنشاءات السد فور الانتهاء من مرحلته الأولي أو من مرحلة مقاربة لنصف السعة الأصلية والتي ستكون كافية لتوليد كمية الكهرباء نفسها، مع استعداد مصر لتعويض إثيوبيا عن أي ضرر تلحق بها نتيجة وقف الإنشاءات وذلك بشرط ألا يكون السد مضرًا بمصر، وحال عدم موافقة إثيوبيا يجب اللجوء إلي جميع الوسائل السلمية التي نصت عليها مبادئ الأمم المتحدة من تحكيم ودي أو دولي أو اللجوء إلي مجلس الأمن، وأضاف أن إثيوبيا تدرك أن مصر تريد الحصول علي وثيقة تثبت تضررها من سد النهضة، ولذلك تسعي لإفشال الدراسات.وحذر من أن سد النهضة لو امتلأ بالماء فلن تصل لمصر نقطة ماء، وقال إن المباحثات الأولية بين مصر وإثيوبيا، بشأن سد النهضة تجري بمستوي لا يليق بخطورة الموقف، في ظل غياب مفاوضات حقيقية، وتوقف دراسات الجدوي، منذ مايو ٢٠١٣ حتي الآن .لو استمر المسار الحالي الذي يغلب عليه الضحك أمام الكاميرات، وصور الأحضان، ومسك الأيادي بين الأطراف، سيكتمل السد كما تريد إثيوبيا وبدعم كامل من السودان، وبالتالي في ظل هذا الانبطاح المصري خلال المباحثات مع إثيوبيا وسوء إدارة أهم ملف قومي للدولة، ستكون هناك آثار وخيمة ومن الصعب تخيلها، وستقوم إثيوبيا تباعا بإنشاء باقي مخططها بسدود كبري علي النيل الأزرق، وكذلك سدود وسطي وصغري علي نهري عطبرة والسوباط، وستقوم دول الهضبة الاستوائية من خلال استثمارات أجنبية ودولية بالتوسع في الزراعات المرورية والسدود الكبري والمتوسطة، وتقوم جنوب السودان بالانضمام إلي اتفاقية عنتيبي والقيام بمشاريع استقطاب فواقد النهر وبيع المياه لمصر في ظل دعم إقليمي ودولي، وسيقوم السودان بالتوسع في الزراعات علي النيل الأزرق، لتخصم من حصة مصر المائية، وسينضم السودان إلي اتفاقية عنتيبي، ويتم تقسيم مياه النيل بين دول الحوض، بينما مصر لا تدري ما الذي يجب أن تفعله نتيجة السير في المسار الحالي للمفاوضات.واقترح البدء في مسار سياسي يدعمه مسار فني من خلال مبادرة مصرية تطالب إثيوبيا بالتوقف عن إنشاء سد النهضة، بعد الوصول إلي ارتفاع ١٢٠ مترا أو أكثر قليلا، بحيث لا تتجاوز سعة السد نصف السعة الأصلية، حيث أثبتت الدراسات العلمية العالمية أن السد الأصغر يستطيع توليد نفس كمية كهرباء السد الضخم بتكلفة أقل كثيرا، وبعد الاتفاق علي وقف إنشاء السد تستمر دراسات اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة، ويبدأ بعد الانتهاء منها التفاوض، فإذا كان السد سيسبب أضرارا لمصر، وهذا مؤكد، تقوم إثيوبيا بالالتزام بسياسات التشغيل لتقليل هذه الأضرار وتعوض مصر عن الأضرار التي تعرضت لها، ولو ثبت أن هناك خسائر تعرضت لها إثيوبيا نتيجة بناء سد أصغر تعوضها مصر عن هذه الخسائر، ثم يتم بعد ذلك التفاوض حول إجراءات استكمال إنشاءات السد من عدمه، والتوصل إلي

تسوية نهائية لهذه الأزمة، وفي مرحلة أخيرة يتم الاتفاق حول إطار عام للتعاون والتوافق بين الدولتين بالنسبة إلي السدود الأخري التي تنوي إثيوبيا بناءها.

*- إذا رفضت اثيوبيا فعلي مصر أن تلجأ إلي مجلس الأمن، وتقدم شكوي بأن السد سيؤثر علي السلام والأمن الإقليمي بحوض النيل، مع تأكيد أن مصر قضت في المفاوضات مدة ٥ سنوات دون جدوي، والسد قد اقترب علي الانتهاء، ولم تبدأ دراساته، ونحن نخشي من تداعياته، كما نخشي أيضا من انهياره، ولدينا اتفاقيات سابقة تؤيد حقوق مصر المائية في مياه النيل، ثم نبدأ في التحرك سياسيا أمام العالم كله لكسب الدعم والتأييد العالمي لعدالة القضية المصرية، أما إذا فشلنا علي المستوي الدولي فلا يجب أن نقر بحق إثيوبيا في بناء سد النهضة ونترك المستقبل مظلما للأجيال القادمة.

*- الدعوة إلي اتخاذ موقف حازم وقوي ضد إثيوبيا، محذراً من أن انسحاب المكتب الهولندي قد يكون بسبب ضغوط أديس أبابا لإخراج تقرير غير محايد، وموافقة مصر علي بناء سد النهضة بلا قيد أو شرط، مؤكدا أن المكتب الهولندي اضطر للانسحاب من المفاوضات بسبب ضغوط إثيوبيا عليه، لخروجه بتقرير غير محايد، لافتا أن مصر أخطأت في عدم طلبها بوقف العمل في السد، لحين انتهاء من المفاوضات، مشددا علي ضرورة اتخاذ موقف حازم ضد إثيوبيا، لافتا أن مصر تحصل علي ٩٥% من حصتها المائية من مياه النيل، داعيا الي انتفاضة مصرية ضد محاولات إثيوبيا لاستكمال بناء السد بشكل فردي. إن مصر تعاملت مع ملف سد النهضة بجهالة شديدة وارتكبت أخطاء فادحة، وأضاف ان هناك مميزات كان من المفترض أن تتمتع بها مصر باعتبارها صاحبة أقدم مدرسة ري في إفريقيا إلا أن التعامل مع ملف سد النهضة تم بطريقة خاطئة تماماً، مؤكداً أن مصر أخطأت بالموافقة علي بند اعتبار إثيوبيا صاحبة سيادة كاملة علي مواردها المائية لأن هذه المياه مشتركة ولا سيادة للدولة سوي علي مياهها الداخلية، مشيرا إلي أننا أخطأنا عندما وصفنا نهر النيل في إعلان المباديء بأنه عابر للحدود وليس نهرا دوليا لأن ذلك في صالح إثيوبيا، بالإضافة إلي خطأنا في عدم المطالبة في إيقاف العمل بالسد إلي حين انتهاء الدراسة الخاصة به لأن العمل به مستمر وتم إنهاء ٥٠% منه.ضرورة اتخاذ موقف حازم وقوي ضد إثيوبيا، مضيفا أن إثيوبيا تستخدم طرق غير مشروعة لإخراج تقرير غير محايد، والدليل علي ذلك انسحاب المكتب الهولندي من المفاوضات بسبب الضغوط الإثيوبية، مشيرا الي أن مصر قررت الموافقة علي سد النهضة مقابل أن تعترف إثيوبيا بحصة مصر الشرعية في المياه، لافتا إلي أن موافقة مصر علي السد بلا قيود أو شروط كانت أكبر خطأ.وهاجم أداء الحكومة الحالية في

مفاوضات سد النهضة، واعتبره تفريطًا في حق الأجيال القادمة، متسائلًا عمن يتحمل نتيجة تعديل شروط هذا السد في ظل نقص المياه والزيادة السكانية، ومخاطر انهياره علي مصر والسودان، مضيفًا ان فرصتنا الأخيرة خلال الشهور الستة المقبلة، قبل اكتمال المرحلة الأولي منه، حتي يمكن تعديل حجمه وسعة تخزينه.

*- ضرورة عقد اجتماع عاجل علي مستوي وزراء المياه بالدول الثلاث: مصر وإثيوبيا والسودان؛ لتكليف مكتب استشاري جديد بالأمر المباشر، مؤكدًا عدم جدوي تقديم شكوي ضد المكتبين، خاصة أنه لا ولاية لدولة علي عمل تلك الشركات الاستشارية.

*- إن التزام مصر والسودان باتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل «خطوة جيّدة» ودليل علي عمق العلاقات بين البلدين، مضيفا أنه يجب الانتباه خلال السنوات المقبلة من احتمالية قلة المياه وبذل كل الجهود للتصدي لذلك، مشيرا إلي ضرورة وجود أكثر من محكم وليس محكمًا واحدًا، وكذلك عدم الاعتماد بشكل كلي علي المكتب الفرنسي والذي لم يفصل حتي الآن في قضية سد النهضة، موضحا ان أثيوبيا أعلنت عن عقد اجتماع لوزراء المياه والري في مصر وإثيوبيا والسودان،لبحث أزمة انسحاب المكتب الاستشاري الهولندي من مشاورات سد النهضة مع نظيره الفرنسي، وذلك في أكتوبر المقبل.

*- بعد انسحاب المكتب الهولندي من إجراء الدراسات الفنية حول ما يترتب علي بناء سد النهضة فإنه أمام مصر عدة بدائل ومنها القبول بالمكتب الفرنسي وهو ما سيحقق الهدف الإثيوبي، مضيفا: كان من الواضح أن إثيوبيا تسعي من البداية وبقوة لاسناد الدراسات للمكتب الفرنسي نظرًا لسابق تعاملهم، كما سبق لمصر رفضه.

ان الخيار الثاني هو إعادة طرح المناقصة للمكاتب الاستشارية من جديد وهو يعني تضييع مزيد من الوقت وتحقيق هدف إثيوبيا في المماطلة والتسويف لتتمكن من استكمال بناء السد.وطالب الرئيس، بطرح مبادرة سياسية لتسوية هذا المسار المتعثر والتحول للتفاوض السياسي المباشر حول أضرار وخطر السد علي مصر، مشيرًا إلي أنه في حالة عدم تفاعل السودان وإثيوبيا مع المبادرة تعلن مصر فشل كل جهودها في الوصول لحلول وسط لهذه الأزمة نتيجة التعنت الإثيوبي الشديد وهو ما سيحفظ لمصر حقها في الرد المناسب وفي الوقت الذي تراه حتي لا تفرض علي القاهرة قيود في الحفاظ علي أمنها المائي.٥-إن انسحاب المكتب الهولندي سيعيد المشاورات لنقطة الصفر مرة أخري ليصبح البديل أمام الدول الثلاث هو إعادة طرح مناقصة علي المكاتب الاستشارية مرة أخري لإجراء الدراسات حول آثار وتداعيات السد، مؤكدا أن هذا الإجراء يستغرق وقتا طويلًا قد

يصل لعامين مما يعطي لإثيوبيا الوقت لاستكمال بناء السد أكثر مما هو عليه وتصبح مصر أمام الأمر الواقع كاستمرار في استراتيجية المماطلة الاثيوبية. ولفت القوصي، إلي أنه منذ البداية فإن هناك خطأ تعاقديا جسيما وقعت فيه الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان وهو إسناد الدراسات لمكتبين استشاريين فرنسي وهولندي والطبيعي أن يسند الأمر لمكتب واحد، مستنكرًا تعقد الأمور نتيجة أن الجانب التفاوضي لمصر ليس علي المستوي والخبرة المطلوبين لإدارة هذا الملف علي حد قوله.وأكد استحالة إعادة الملف للمسار السياسي من خلال تحركات الرئيس عبدالفتاح السيسي، فاللجوء لهذا الحل يستلزم وجود مايفيد أنه سيضر بمصالح مصر والسودان المائية وهي مهمة المكاتب الاستشارية.

تعديل فى مفاوضات سد النهضة :

عقد اجتماع لوزراء مياه مصر واثيوبيا والسودان خلال الاسبوع الثالث في شهر اكتوبر ٢٠١٥ لمناقشة الخلافات بين المكتبين الاستشاريين الفرنسي والهولندي لسرعة حلها وتقريب وجهات النظر حسب النسب المتفق عليها ٧٠% للفرنسي و ٣٠% للهولندي حتي يمكن البدء في تنفيذ الدراسات حسب خارطة الطريق المتفق عليها. جاء التصريح بالاجماع خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده علي هامش مؤتمر المساحة والتنمية بشرم الشيخ ان تعديل موعد الاجتماع جاء بسبب ظروف خاصة تمر بها دولتا السودان ومصر نافيا وجود أي خطط لتغيير مسار مفاوضات السد. ان مشروع المليون ونصف المليون فدان لا علاقة له بمفاوضات سد النهضة ولا يوجد تأثير علي ما يدور بين الخبراء من مناقشات مشيرا الي ان اثيوبيا والسودان لم تتطرقاالي الحديث عن المشروع في أي مرحلة من مراحل التفاوض موضحا ان المشروع يعتمد بنسبة ٨٢% علي المياه الجوفيه و ١١% فقط من مياه النيل. ان تكلفة مشروع المليون ونصف المليون فدان تصل الي ٢٠ مليار جنيه وتم الاتفاق مع شركات صينيه علي استيراد المعدات الخاصة بالمشروع لانشاء الابار الجوفية في توقيت زمني ١٠ ايام كما سيتم الاستعانه بها في بناء ٧٠ منزللا في يومواحد توجه الدولة لتحلية مياه البحر للشرب فقط ولم يرد فيه أي اعمال تحلية حاليا وقال الوزير ان مشروع المليون ونصف المليون فدان جزء من ٤ ملايين فدان جار التخطيط لها مشيرا الي انه بعد انشاءالمشروع ستزيد المساحة المزروعة في مصر ٢% لتصل المساحة الامالية ٩% من المساحة الاجمالية للدولة لسد الفجوه الغذائية وتأمين الغذاء وتوفير العملة الصعبة وفرص عمل للشباب.

توضيحات في مفاوضات سد النهضة :

بناء سد النهضة للتوليد الكهربائي المائي الذي لا ينقص كميات المياه المتدفقة في النهر بل يستعمل المياه لتدوير التوربينات ومن ثم تمر المياه من خلالها فتنظم جريان النهر. فالسد يخزن المياه في فترة الفيضان ويطلقها ليولد بها الكهرباء في فترة انحسار النهر .أرجو أن أشير هنا بأن التخزين لم يبدأ في سد النهضة بعد ولربما يبدأ بعد عامين علي أقل تقدير. التخزين الكبير لسد النهضة يضمن انسياب تدفق المياه شبه الثابت في النيل الأزرق والنيل الرئيسي وبالتالي يقلل كثيراً من آثار فترة انحسار النيل التي تبدأ في ديسمبر من كل عام وتستمر حتي مايو. لو كان سد النهضة موجوداً الآن لاستفدنا من تخزينه الكبير وتدفق مياهه الدائم لأغراض الزراعة ولتوليد الكهرباء في فترة الانحسار في السنوات ضعيفة الإيراد كهذه السنة.

ان كل المتابعين من مهندسين وقانونيين ومهنيين اتضحت لهم الحقائق بعد أن رفعت اللجنة الثلاثية المدعومة بخبراء دوليين تقريرها في مايو ٢٠١٣ وأوضحت المخاطر الأربعة وهي عدم سلامة السد وعدم اكتمال الدراسات الأساسية ومخاطر الملء الأول وتداعيات نظم التشغيل.. إن سد النهضة سيكون كارثة علي الشعب السوداني .ان تقرير لجنة الخبراء الدوليين أورد توصيات وليس توضيح مخاطر. أولاً: أوصت لجنة الخبراء بإجراءات معينة تتخذها اثيوبيا لضمان سلامة السد حتي نهاية عمره الافتراضي ولم تترك الأمر لدراسات تقوم لاحقاً. وقد التزمت اثيوبيا بكل تلك الإجراءات بل وشرعت في تنفيذها للتأكد لأبعد الحدود من بقاء وسلامة سد يبني من شقاء وعرق الشعب الاثيوبي. ولا يفوت علي فطنتكم الفرق الكبير بين التعبير "عدم سلامة السد" التي ذكرها السيد كمال علي والتعبير "ضمان سلامة السد". وضمان سلامة السدود تطور به العلم كما تطور بباقي المجالات من أجهزة رصد حساسة ترصد أدق التحركات وتحوطات وإجراءات تتخذ في حينها لأي بادرة تحرك ولو جزء المليمتر. ومن المعلوم أيضاً ان كل إنسان حريص علي الحفاظ علي ممتلكاته الغالية. لذا فإن اثيوبيا أحرص ما تكون علي سلامة السد الذي بنته من قوت مواطنيها للاستفادة من كهربائه ولرفاهية شعبها من عائد الكهرباء عند بيعها لدول الجوار.

ثانياً :أوصت لجنة الخبراء بأن يقوم بيت خبرة عالمي بدراستين أولاهما كيفية الملء الأول للخزان والتشغيل السنوي بما لا يؤثر سلباً علي السودان ومصر. وفي هذا نص اتفاق المبادئ للرؤساء الثلاثة أن تتفق الدول الثلاث علي كيفية الملء الأول والتشغيل السنوي بناء علي مخرجات هذه الدراسة وأن تكون لجنة تنسيقية من الدول الثلاث لمتابعة ذلك. الدراسة الثانية هي الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لقيام سد النهضة علي السودان ومصر وكيفية تخفيف ذلك إذا وجدت

آثار سالبة ملموسة. وقد شرعت الدول الثلاث في دراسة تلك الآثار استعداداً لما تتمخض عنه الدراسة التي سيقوم بها بيتا الخبرة العالميين.

سد النهضة تقدير بالأرقام :

كتب وزير الري السوداني تقرير بالارقام عن سد النهضة واكد أن سد النهضة يخزن المياه في فترة الوفرة التي تمتد لمدة ١٠٠ يوم ابتداء من ١٣ يوليو وحتي ٢١ اكتوبر ايراد النيل الازرق خلال هذه الفترة يمثل ٨٠% من ايراده السنوي يبلغ متوسطه ٤٩.٧ مليار متر مكعب في السنه الـ ٨٠% من المتوسط السنوي البالغ ٤٩.٧ تساوي ٣٩.٨ مليار م.م يأخذ منها سد النهضة ١٢ مليارا كل عام لمة سته اعوام يكتمل فيها التخزين ليتبقي منها ١٧.٨ مليار م.م خزان الروصيرص وسنار يخزن ٦ مليارات م.م المشاريع الزراعية القائمة علي النيل الازرق والنيل الرئيسي تحتاج الي ٨ مليارات م.م وكحد اقصي خلال فترة المائة يوم التبخر والفواقد من منظومة النيل الازرق لا تتجاوز ١.٨ مليار م.م وذلك بحد اقصي ١٨ مليون متر مكعب في اليوم هذا يعني ان مجمل الاحتياجات السودانية من النيل الازرق خلال المائة يوم التي يخزن فيها سد النهضة لا تتعدي ١٥.٨ مليار م.م تبقي ١٢ مليار وتمر منها ٤ مليارات من خزان سنار بواقع ٤٠ مليون م.م لترفع للمناسيب علي كل الاجناس حتي سد مروي وتدعم التخزين في مروي بجانب ما يأتي من النيل الابيض ونهر عطبرة الـ ٨ مليارات م.م الباقية يمكن ان تخزن مؤقتا في سد النهضة لتضاف للإيراد الطبيعي في فترة انحصار النهر في ديسمبر الي مايو بحوالي ٤٠ مليون في اليوم وبذلك تريد التمويل من سد النهضة ومن سدي الرصيرص ومروي وتساعد في الملاحة وضخ الطلمبات خلال تلك الفترة. كل المهتمين بسد النهضة يعلمون ان دراسة هيئة الاستصلاح الامريكية حددت سعة التخزين بمقدار ١١ مليار م.م. ان الجميع يدركون ان السد بهذه الضخامه سوف يهدد السلامة والامن المائي القومي السوداني السيد كمال علي.

الدراسة المشار اليها تحدثت عن اربعة خزانات ثلاثة منها قبل موقع سد النهضة وكلها تفوقه ضخامة وسعة لذا ليس غريبا ان يكون اقلها تخزينا لانه يأتي في اخرها من الجانب الاخر فإن التخزين الكبير في سد النهضة يضمن انسياب شبه ثابت للمياه في النيل الازرق والنيل الرئيسي وبالتالي يقلل كثيرا من اثار فترة الانحسار ويزيد التوليد الكهربائي المائي من الرصيرص ومروري واي سدود أخري تقام علي النيل لاحقا كما يسهل الملاحة النهرية ويخفض تكلفة ضخ الطلمبات علي النيل الازرق والنيل الرئيسي بسبب ارتفاع منسوب المياه وقتها لاكثر من مترين بالمياه التي خزنتها اثيوبيا فيه واطلقتها لتوليد الكهرباء خلال فترة الانحسار.

علي المهندسين والقانونيين ان يقرأوا وثيقة اعلان المباديء التي وقعها الرؤساء الثلاثة حتي يتطلعوا علي المكاسب التي حوتها السودان والتي كنا نحث الخطي نحوها منذ اكثر من عشر سنوات كالاتفاق علي الملء الأول وعلي التشغيل السنوي وعلي اللجنه التنسيقية وعلي تبادل علي الملء الأول وعلي التشغيل السنوي وعلي اللجنه التنسيقية وعلي تبادل المعلومات والتعاون المشترك ذكر السيد كمال علي ان هذه الوثيقة نسقت اتفاقية ١٩٠٢ المعلوم ان اتفاق المباديء يمثل اطارا عاما يخص سد النهضة ويمهد الطريق لاتفاقيات تفصيلية عن المواضيع التي اجملت فيه. اما بخصوص اتفاقية ١٩٠٢ فان المذكرات التي تبودلت بين ممثل امبراطور اثيوبيا ومندوب الحكومة البريطانيه وقتها نصت وبصورة صريحه علي ان الامبراطور يحتفظ لنفسه بحق استخدام القوه الكامله في مياه النيل الازرق . وهي الطاقة الكهرومائية تمثل هذه المذكرات الاساس الذي بنيت عليه اتفاقية ١٩٠٢.

الدراسات الفنية لسد النهضة :

استعرض الرئيس مع وزير الموارد المائية والري الاتصالات الجارية مع الجانبين الاثيوبي والسوداني حول الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة, وكذا الاستعدادات الجارية للاجتماع القادم للجنة الثلاثية الذي ستدعو مصر لعقده علي المستوي الوزاري خلال أكتوبر ٢٠١٥.

تم عرض الخطة القومية لتنمية وإدارة الموارد المائية المصرية, مستعرضا إمكانات المياه الجوفية المتوافرة لري الأراضي التي سيتم استصلاحها في إطار مشروع المليون ونصف المليون فدان, والذي يعد مرحلة أولي لمشروع تنمية واستصلاح أربعة ملايين فدان.وأشار الوزير إلي ضوابط استخدام المياه الجوفية وترشيد استهلاكها لضمان استمرارية الآبار. تحديث وتوثيق المعلومات الخاصة بموارد المياه الجوفية في مصر بصفة دورية وتقييم الخزانات الجوفية وتحديد إمكاناتها كما ونوعا, مشيرا إلي أهمية الاعتماد علي الطاقة الشمسية لتشغيل الآبار الخاصة بالمشروع. ضرورة إيلاء الأهمية لجودة المياه في سيناء حفاظا علي صحة المواطنين, وكذا لإنتاج محاصيل زراعية عالية الجودة وذات تنافسية عالية بما يسهم في زيادة الصادرات المصرية منها . عرض الوزير خطة الوزارة للاستفادة من مياه الصرف الزراعي باعتبارها مصدرا إضافيا لمياه الري يتعين أخذه في الاعتبار عند وضع خطط التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية, وبما يضمن توفير الموارد المائية المطلوبة لجميع القطاعات.

أهمية تطبيق الضوابط التي تضمن الاستخدام الآمن لمياه الصرف الزراعي, وأن تكون هذه المياه ذات نوعية جيدة وأن يتم استخدامها في ري المحاصيل التي تتناسب مع نوعية هذه المياه.أن وزير

الموارد المائية والري استعرض الخطوات التي تتخذها الوزارة تنفيذا لتوجيهات الرئيس بأهمية المضي قدما في تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي بالاعتماد علي وسائل الري الحديثة الموفرة للمياه ,بما يسهم في ترشيد استهلاك مياه الري التي كانت تهدر باتباع أساليب الري القديمة ومنها الري بالغمر.

إنسحاب المكتب الهولندي من دراسات السد النهضة :

أعلن المكتب الاستشاري الهولندي "دلتارس"، المكلف بتنفيذ دراسات سد النهضة الإثيوبي، انسحابه من تنفيذ الدراسات الفنية.وقال في بيان نشره على موقعه الرسمي باللغة الإنجليزية، اليوم الثلاثاء، إنه لن يستمر في تنفيذ الدراسات لشعوره بأن الشروط الموضوعة بواسطة اللجنة الوطنية الثلاثية والمكتب الفرنسي "بي آر إل" لا تعطي ضمانة لإجراء دراسات بحيادية وجودة عالية.

وكانت اللجنة الوطنية لسد النهضة الإثيوبي، المُشكلة من ١٢ خبيرا دوليا من مصر وإثيوبيا والسودان، قد وضعت عددا من الشروط، من بينها إسناد تنفيذ الدراسات بنسبة ٧٠% للمكتب الفرنسي، والباقي للهولندي، إضافة إلى تنفيذ الدراسات خلال ١١ شهرا، على أن يشترك المكتبين في إعداد التقرير الفني وكشف مصدر بوزارة الري عن عقد اجتماع بقطاع مياه النيل لبحث الموقف بعد انسحاب المكتب الاستمرار مؤكدا ان الاجتماع شدد علي استمرار المفاوضات الفنية والتفاوض مرة اخري مع الهولندي لاقناعه بالتراجع عن قراره واكد مصدر عن وود ٢ سيناريوهات فنيه للخروج من الموقف يتمثل الاول في اسناد تنفيذ الدراسات الي المكتب الفرنسي فقط بعد الاتفاق علي خطة عمل ومنهج تنفيذ الدراسات والثاني التفاوض من البداية علي وضع شروط مرجعية جديدة ومخاطبة الشركات التي عرضت في وقت سابق لتنفيذ الدراسات للبدء من جديد في تقديم عروضها اما الثالث فيتمثل في التفاوض المباشر بين رؤساء الدول علي ابعاد السد والتخزين والتوقف عن البناء بعد انتهاء المرحلة الاولي من البناء التي تبلغ سعته التخزينيه ١٤ مليار متر مكعب فقط.

أثيوبيا ترفض عقد إجتماع عاجل لبحث أزمة سد النهضة :

كشف مصدر بملف سد النهضة ان اديس ابابا رفضت في خطاب رسمي لوزارة الري عبد اجتماع عاجل لبحث ازمة تراجع المكاتب الدولية المنفذة للدراسات الفنيه للسد عن ارسال العروض الفنيه المشتركة للجنه الوطنيه الثلاثية المشكلة من مصر والسودان واثيوبيا. ان اثيوبيا طلبت عقد الاجتماع نهاية اكتوبر ٢٠١٥ مبررة ذلك بانشغالها في تشكيل الحكومة الائتلافية فضلا عن بدء اعياد السنه القبطية ان الاجتماع سيعقد في القاهرة لحل الخلافات بين المكتبين الاستشارين الدولين

المنفذين لدراسات سد النهضة والتي تمثلت في عدم الاتفاق علي منهج ومهما تنفيذ الدراسات الفنيه الخاصة بهيدروليكا نهر النيل عقب بناء السد والدراسة البيئية الاجتماعية والاقتصادية للسد.

اكدت المصادر ان الخلافات جاءت عقب اصرار اثيوبيا علي اسناد تنفيذ الدراسات الفنيه بنسبة ٧٠% للمكتب الفرنسي بي ار ال واسناد ٣٠% فقط للمكتب الهولندي دلتارس متجاهلين التاريخ الكبير للمكتب الهوندي وسمعته الدولية في تنفيذ مثل تلك الدراسات مقارنه بالفرنسي من جهة اخري طالب وزير الري السوداني السابق كمال علي حكومة بلاده بمراجعة موقفها حيال سد النهضة وقال ان السودان اخطأ واصر علي الوقوف مع اثيوبيا بان يكون حجم السد ٧٤ مليارا بدون أي اسس علمية والجميع يدركون ان السد بهذه الضخامه سيهدد السلامة والأمن المائي القومي السوداني اضاف ان خبراء وزارة الكهرباء والموارد المائية بالسودان اعلنوا قرارهم الخاطيء منذ ٢٠١٣ بأن سد النهضة ليس له اثار سالبه علي السودان لكنهم اعترفوا اخيرا بمخاطره متسائلا لا يدري احد متي سيبدأ الاستشاريون دراساتهم ومتي ستنتهي ربما بعد اكتمال بنا السد.

<u>ماذا بعد سد النهضة :</u>

في ١١٤ عاما زادت نسبه السكان في مصر إلي ٨٠٠ % في حين لم تتعد الزيادة في الرقعة المزروعة عن ٧٠% مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الارض من ١٢ قيراطا سنة ١٩٠٠ إلي ٢قيراط في ٢٠١٤ هذا بالاضافة إلي انخفاض نصيب الفرد من المياه من ٤٨٠٠ إلي ٥٨٥ م٣ –سنه مما يعني ان نصيب الفرد في مصر من المياه اقل من الفقر المائي والذي حدد بـ (١٠٠٠م٣ –سنه) واصبحنا في نطاق الشح المائي او المجاعه المائيه مما يهدد كل مظاهر التنمية في مصر .

هذا يعود إلي ثبات الموارد المائية مع زيادة في اعداد السكان ولم تتحرك الانظمة السابقه في محاولة لزيادة مواردنا المائيه حتي وصلنا إلي الدرجة التي لا نستطيع الاحتفاظ بمواردنا السابقة وهذا ما نراه امام اعيننا من تصرف اثيوبيا ومحاولة انشائها لسد النهضة المزمع اقامته لحجز ما يقدر ب ٧٠ مليارمتر مكعب.. فإذا افترضنا ان ان النظام الحالي وفقه الله في ان يعود بسد النهضة إلي تصميمه القديم إلي ١٤ مليار م٣ فهذا لن يحل مشكله نقص مواردنا المائيه للاسباب الاتية:

هناك اكثر من ١٥ دوله اوربية وآسيوية وعربية تتصارع علي امتلاك الاراضي بدول حوض النيل لدرجة ان هذه الدول تمتلك اكثر من ٣٢ مليون فدان في كل من) اثيوبيا – السودان – تنزانيا – اوغندا (تمتلك اسرائيل بمفردها ٤٠٠الف فدان مزروعه بمحاصيل الوقود الحيوي بأثيوبيا .الخطة

القومية للسودان الشمالي تعتمد علي اساس زراعه ٦ ملايين فدان تحتاج إلي ١٥ مليار م٣ سنويا فمن اين تأخذها ؟ احتماليه نقص تدفق المياه إلي نهر النيل بمعدل قد يصل إلي ٦٠% نتيجة للتغيرات المناخيه .كل هذه العوامل السابقه تصب في اتجاه واحد وهو نقص الموارد المائيه القادمه إلي مصر حتي بعد حل مشكله سد النهضة لذا نتساءل : ماذا نحن فاعلون ؟ ماذا بعد – سد النهضة ؟

مصر تعاني من مشكلة العجز المائي منذ ٢٠٠٩ إلي الدرجة التي لم تتوافر موارد مائية لاستصلاح اراض جديدة وبلغ مقدارهذا العجز في ٢٠١٠ حوالي(٣.٢ مليار متر مكعب–سنه) بينما يصل في ٢٠١٧ إلي (٣٠.٢ مليار متر مكعب–سنه) واذا اخذنا في الاعتبار زيادة الاستهلاك المائي نتيجة زيادة درجة الحرارة الناتج من التغير المناخي والذي يقدر من ٢٤– ٣٦ % وطبقنا هذه الزياده في الاستهلاك المائي علي مقدار العجز المائي نجد ان مقدار العجز الكلي الذي نعاني منه في مصرسنة ٢٠١٧ يصل إلي ما يقرب من ٣٧.٤ مليار متر مكعب في حده الادني و٤١.٧ مليار متر مكعب في حده الاقصي. فكيف نفي بهذه الاحتياجات المائية في هذا الوقت القصير والذي نعاني منه من الان؟ لذا اري من وجهة نظري المتواضعه والتي قد تجد صدي لمن في يده القرار بالتوجه إلي دولة الكونغو .ونستكمل الدراسات التي اجريت علي كيفية توصيل نهر الكونغو بنهر النيل والتي عهد بها الرئيس السادات إلي كل من د.إبراهيم مصطفي كامل ود.إبراهيم حميده لدراسة هذا المشروع. وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بإرساله إلي شركة (ارثر دي ليتيل) الشركه العالمية المتخصصة في تقديم الاستراتيجيه لعمل التصور المتوقع والتكلفه المتوقعه وأرسلت في تقريرها إن المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتد رج بعد ١٠سنوات إلي ١١٢ مليار متر مكعب.

<u>أزمة سد النهضة تعود لنقطة الجفاف :</u>

شدد خبراء الري علي ان انسحاب المكتب الاستشاري الهولندي من مفاوضات سَد النهضة هي عودة الي نقطة الصفر في المفاوضات، وفشل ذريع للمفاوض المصري، كما انه بانسحاب المكتب الهولندي سيصبح المكتب الفرنسي هو المتحكم الوحيد في الدراسات والمعروف تمامًا بولائه لإثيوبيا، مما سيجعل التقرير النهائي يفيد بأنه لا توجد أي مخاطر علي مصر من بناء السد، ووصف الخبراء الجانب المصري بأنه قدم تنازلات ستؤدي إلي ضياع حق مصر طوال فترة المفاوضات، كما ان المفاوض المصري لم ينجح في وقف بناء السد مؤقتا لحين انتهاء مفاوضات

اللجنة الثلاثية لسد النهضة، مؤكدين أن المفاوضات مع إثيوبيا لم تعد تجدي وأنه لا بد أن تأخذ مصر موقفا صريحا من هذا السد بتقديم شكوي للقضاء الدولي أو اللجوء إلي مجلس الأمن، أو وقف المباحثات واعلان فشلها والبدء في المسار السياسي باشراف الرئيس السيسي بنفسه، وأضافوا أنه لابد من وقف إنشاءات السد فور الانتهاء من مرحلته الأولي التي ستكون كافية لتوليد كمية الكهرباء نفسها وأخذ موقف حازم تجاه اثيوبيا، وحذر الخبراء من أن سد النهضة لو اكتمل فلن تصل لمصر نقطة ماء واحدة وسيصبح الأمن المائي المصري في خطر.

الشك المتبادل فى مفاوضات سد النهضة :

هناك منظور إثيوبى خاص بسد النهضة يلخصه الدكتور هابتامو أليباشيو أستاذ القانون بجامعة ميكيللى بإثيوبيا فى هذا السد، يمثل نزاعا متفجرا يهدد العلاقات بين إثيوبيا التى هى المصدر الأكبر لمياه النيل ولا تستعمل من مياهه إلا أقل القليل، ومصر المستهلك الأكبر لمياه النهر دون مقابل. ويعمق حدة النزاع أن العلاقة التاريخية بين البلدين عبر العصور قد اتسمت بمشاعر »الشك المتبادل«، وأحاسيس »العداء الصامت«، وأفكار نظريات المؤامرة، والعواطف الجياشة تجاه نهر النيل وان يكن بمنظور متعاكس لكل من الدولتين. ومن المفارقات الغريبة أن البداية الإثيوبية المفاجئة ببناء السد قد أتت فى وقت شهدت فيه علاقات الدولتين خارج إطار المياه ازدهارا كبيرا، تعبر عنه عشرات المشروعات المشتركة فى الزراعة والصناعة والتجارة بما يتجاوز استثماراتها ٢.١ مليار دولار، وكان من المدهش أن تعلن شركة تعدين مصرية فى مهرجان إعلامى كبير عن اكتشاف منجم كبير للذهب بالقرب من موقع بناء السد، قبل خمسة أيام فقط من إعلان ميليس زيناوى رئيس الحكومة الإثيوبية وضع حجر الأساس للسد فى الرابع من أبريل عام ٢٠١١.

وفى خضم الاندفاع الإثيوبى بالإعلان عن السد، وفى خضم التشبث المصرى بالحق فى مياه الحياة والوجود، يستعرض الدكتور هابتامو أليباشيو الحجج القانونية لكل من الجانبين كما يلي :

يؤكد الجانب المصرى مبدأ »الإخطار المسبق «المتفق عليه فى جميع الاتفاقيات والقواعد الدولية قبل أن يشرع أحد الأطراف المشاطئة لنهر دولى فى تنفيذ مشروع على النهر، ولكن الجانب الإثيوبى يرى أن النص لا يعنى سوى تبادل المعلومات قبل أو فى أثناء التنفيذ .يؤكد الجانب المصرى مبدأ »عدم إضرار المشروع بالغير «الوارد ضمن مبادئ هلسنكى لعام ١٩٦٦ التى يراها المصريون نصوصا مقدسة، ولكن الجانب الإثيوبى يؤكد مادة توصيف عدم الإضرار للمشروع بصفة »الجسيم «كما جاء فى اتفاقية الأمم المتحدة لاستعمالات المجارى الدولية لغير الأغراض

الملاحية لعام ١٩٩٧ يتمسك الجانب المصرى بمقولة »عدم جواز تحويل مجرى النيل«، ولكن الجانب الإثيوبى يفهم النص بمعنى جواز تحويل المجرى داخل حوض النهر.

يقدم الجانب المصرى »الحقوق التاريخية «كمدخل لاستدامة حقه المكتسب الذى لا يجوز المساس به كما جاء فى مبادئ هلسنكى واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، ولكن الجانب الإثيوبى يقدم السد كمدخل يستهدف »مكافحة الفقر«، وهو أحد المداخل المهمة فى الاتفاقية لتأكيد حقه فى استعمال المياه. يتمسك الجانب المصرى »بالمبادئ الدولية العامة «كأسلوب عملى للمحافظة على حقوقه المكتسبة كما أقرتها كثير من المعاهدات والمواثيق الدولية، ولكن الجانب الإثيوبى يتمسك »بالاتفاقيات الإقليمية وتحت الإقليمية «التى تضم دول حوض النيل لترتيب توزيعات المياه على الأطراف المشاطئة.

ويخلص أليباشيو بعد استعراض كل هذه الحجج القانونية، إلى أن سد النهضة قد سطر تاريخا ونموذجا جديدا فى العلاقات الدولية للمياه الدولية. ويستطرد فى شرحه حيثيات هذه الرؤية كما يلي:

بدأت إثيوبيا بإصرار قومى عمليات بناء السد بموارد مالية محلية ولم ترضخ لتحذيرات هيئات التمويل الدولية.كانت استجابة السودان الأولية لبناء السد مواتية للجانب الإثيوبي، وكانت استجابة الجانب المصرى مترددة ولكنها لم تكن ممانعة خاصة من جانب المنظمات غير الحكومية. قامت ست دول من حوض النيل هى إثيوبيا وكينيا وأوغندا وبوروندى ورواندا وتنزانيا بالتوقيع على اتفاقية مبادرة حوض النيل التى تتحدث عن توزيع مياه النيل على دول الحوض بشكل أكثر عدالة مما يتم حاليا. ويطرح أليباشيو الدروس المستفادة قانونيا من هذا الموضوع كما يلي:

تسهم القوانين الدولية فى تسوية وفض المنازعات بين الدول، غير أن ذلك لا ينفى أن القوانين الدولية تعتريها كثير من الفجوات والنواقص التى تحتاج إلى الاستكمال، خاصة فى مجال الأنهار العابرة للحدود. يبدو أن بعض القوانين الدولية الحالية بشكلها المختصر لا تتسع لتشعبات وتفصيلات الواقع على الأرض، بما قد يقرر أحكاما لا تتسم بالعدل والإنصاف بين الخصوم .

نصوص القوانين الدولية الحالية فيما يخص الأنهار الدولية فضفاضة تحتمل التأويل، بينما تحتاج منازعات المياه الدولية إلى نصوص محددة وقاطعة ودقيقة.

تحاول نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ أن تكون موضوعية بالرغم من الخصوصيات الدولية التى لا يمكن تجاهلها لكل دولة على حدة، حيث توجهات الدولة واهتماماتها مسألة شديدة

الخصوصية .يميل القانون الدولى أحيانا إلى غموض متعمد ومثالية شديدة، فى حين تحتاج منازعات الأنهار المشتركة إلى نصوص واضحة وصريحة.

يقف الإثيوبيون وهم يبنون سد النهضة فى تحد كبير مع سياسة مصرية متوارثة، افترضت عدم قدرة إثيوبيا على استعمال مياه النيل، وكفاية أدوات القانون الدولى لمنع الغير من المساس بحقها التاريخى فى مياه النهر، وقد أتى اليوم الذى يقنع فيه سد النهضة المصريين أن تلك السياسة قد خلقت لهم معضلة كبري.

والنتيجة النهائية التى يخرج بها الدكتور هابتامو أليباشيو، أستاذ القانون الإثيوبي، هى أن مبادئ القانون الدولى تأتى بعد مسافة كبيرة من الاعتبارات السياسية لاهتمامات ومصالح الدول التى يفرضها ويحددها الأمر الواقع، ويبقى السؤال :أين نحن من هذه التحديات الجسام؟

دور إسرائيل
فى أزمة سد النهضة

لاشك فى أن الدولة الجارة التى أضعنا السبعين عامًا الأخيرة فى كر وفر معها وسلام وحرب فى مواجهتها هى العقل الذى يقف وراء متاعب "مصر" فى أعالى النيل. إن "إسرائيل" تسعى لتطويق "مصر" بدءًا من منابع النهر وصولاً إلى "شبه جزيرة سينا" وليس ذلك جديدًا، فلقد قالوا منذ البداية إن حدودهم من "النيل" إلى "الفرات" وهم لا يقصدون بالضرورة الاحتلال الجغرافى ولكن بالتأكيد يشيرون إلى الاستهداف السياسي، و"مصر" هى القائدة فى الحرب والرائدة فى "السلام" وأكبر دولة عربية وقد وقعت اتفاقية سلام مع "إسرائيل "منذ ٢٦ مارس ١٩٧٩ ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة لمصر ورئيسها الراحل "أنور السادات" إذ دفع الشعب المصرى ثمنًا غاليًا لذلك السلام من علاقاته بأشقائه وهيبته الدولية ودوره الإقليمي، ولكننا للأسف لم نتمكن من توظيف ذلك السلام التعاقدى مع الدولة العبرية لخدمة أهداف السياسة الخارجية "لمصر" ومصالحها الحيوية وأمنها القومى خصوصًا موضوع "سد النهضة" يقتضى تفكيرًا غير تقليدياً فلغة "المصالح" هى اللغة الوحيدة المعتمدة فى العلاقات الدولية المعاصرة، أولاً: إننا يجب أن نتحدث مع الإسرائيليين حول العبث الذى يقومون به بين دول أعالى النيل خصوصًا "إثيوبيا" فهم الذين همسوا فى آذان أشقائنا الأفارقة قائلين إن العرب تصدروا الموائد فى القرن العشرين بسبب "النفط" وهو "هبة الطبيعة" من الأرض إليهم، وقد حان الوقت للأفارقة بأن يتصدروا "قرن المياه" وهى "هبة الطبيعة "من السماء لهم، ورغم ما فى هذه المقارنة من مغالطة إلا أن دول النهر فى النهاية متساوية الحقوق بدءًا من دول المنبع مرورًا بدول المجرى وصولاً لدولة المصب، لذلك فإن الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النهر لا تحتاج إلى مراجعة إلا إذا كان الهدف هو زيادة حصتها وفقًا لتزايد حجمها السكانى وظروفها الحالية، من هنا فإننى أزعم أنه قد جرت خديعة الجانب المصرى عند بداية طرح "اتفاقية عنتيبي" الإطارية لدول حوض النيل حيث أوهم الجانب الإثيوبى نظراءه المصريين منذ سنوات بأن الاتفاقية الجديدة ستزيد حصة "مصر "من مياه النهر بينما كان الهدف الحقيقى والمستتر هو إسقاط الحقوق التاريخية لمصر التى حصلت عليها فى اتفاقياتٍ سابقة كان آخرها اتفاقية ١٩٥٩ ثم "مذكرة التفاهم" الموقعة بين الرئيس السابق "مبارك" و"زيناوي" عام ١٩٩٣. ثانيًا: إن "إسرائيل" وهى لاعب قديم فى القارة الإفريقية تدرك أن المياه لمصر هى "الحياة" وأن الضغط يمكن أن يأتى على "القاهرة" من خلال

ذلك المورد الطبيعى لدولة كانت ولا تزال هى "هبة النيل" وإذا كان للإسرائيليين أطماع فى مياه النهر فليتحدثوا مع دول المنبع صراحة ودول حوض النهر عموماً بدلاً من التشجيع الخبيث على إقامة سدود تبدو فوائدها من ناحية توفير المياه أو توليد الكهرباء أقل بكثير من مشكلاتها ومخاطرها خصوصًا أن هناك بدائل كثيرة تدفع التنمية فى دول منابع النيل – وهو حق لهم – بدلاً من إيذاء الأشقاء والعبث بحقوق الغير خصوصًا وأن قانون الأنهار يلزم كل دول الحوض بالرجوع إلى كل الأطراف قبل الشروع فى بناء سدود عند المصب أو المجرى تطبيقًا للقاعدة الفقهية الخالدة (لا ضرر ولا ضرار). ثالثًا: إن المصالح المتبادلة بين أطراف النزاع هى الطريق الوحيد لحل مشكلة السد وأمثاله عبر القنوات الدبلوماسية، فهناك اقتراح مثلاً بفتح طريق برى من الحدود السودانية إلى شاطئ البحر المتوسط وتسمية ميناء مصرى لتصدير السلع الإثيوبية والسودانية بدلاً من الهضبة المختنقة وميناء سودانى وحيد على البحر الأحمر هو "بور سودان"، أما شاطئ المتوسط بالنسبة لهما فسيكون النافذة على "أوروبا" والعالم الغربى كله قد لا يكون هذا الاقتراح هو الأفضل ولكننا نفتح به بابًا غير تقليدياً للتفكير. رابعًا : أما آن لنا فى "مصر" أن نفكر بأسلوب دولى معاصر فيه حداثة الآليات وذكاء المبادرات والقدرة على توظيف الأدوات؟. إن سلامنا مع "إسرائيل" يجب توظيفه إيجابيا لصالح "مصر" كما أن المصالح الإثيوبية والسودانية يجب توظيفها أيضا خصوصًا أن الشعوب لا تقتات قومية، ولا تشرب عروبة، ولا تدخن أخوة! إنها فقط المصالح والمصالح وحدها. خامسًا: إن "سد النهضة" ليس هو المشكلة الوحيدة ولكن هو بداية لسلسلة محتملة من التجاوزات على منابع النهر بدعوى "السيادة الوطنية" و"المشروعات التنموية" على نحوٍ يكتسب تعاطفًا دوليا ويجهض إلى حد كبير الدعاوى المصرية ويقرنها بمفردات مستفزة مثل "الغطرسة التاريخية" واستحواذ "مصر" على نصيب الآخرين! ويكفى أن نتذكر أن "الولايات المتحدة الأمريكية" والقطاع الخاص الصينى و"كندا" و"إيطاليا" ضمن مجموعة شركات فيها رءوس أموال عربية متحمسة كلها "للسد الإثيوبي"! وحتى "البنك الدولى" لم يعد مطبقًا بدقة لمعاييره فيما يتصل ببناء السدود على الأنهار الدولية .إن المشهد يقتضى تفكيرا جديدًا خارج الأطر القديمة وقد حان الوقت لتوظف "مصر" كل آلياتها وإمكاناتها وأدوات دورها من أجل رؤية تختلف عن الواقع البائس الذى نحياه.

مشروعات إسرائيل :

الرحلة من مطار عنتيبي إلي المنابع تستغرق ٣ ساعات أو أكثر رغم ان المسافة لا تزيد عن ١٢٠ كيلوا مترا فالطرق ليست ممهدة.. ولا تتسع لأكثر من سيارتين في الاتجاهين، والممهد من هذه

الطرق قد قامت إسرائيل برصفه ضمن بروتوكول بين البلدين يتضمن مشروعات للطرق واتفاقيات أمنية تقوم إسرائيل بمقتضاها بتوريد أسلحة مستعملة لأوغندا .. ويأتي ذلك ضمن السياسة الإسرائيلية لمد نفوذها وفرض سيطرتها علي الدول الافريقية بخاصة دول حوض النيل التسع، حيث تهدف إسرائيل إلي اللعب بمياه النيل لمراوغة مصر، وتقوم إسرائيل بتنفيذ المشروعات الأمنية في أوغندا علي نفقتها، أما المشروعات الأخري فيتم تمويلها علي نفقة الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عبر إسرائيل. وبالنسبة إلي حصة مصر من المياه، وتأثير مشروعات الري والسدود التي تقيمها أوغندا علي هذه الحصة، وبخاصة بعد توقيع اتفاق المياه Aidmenoir الذي وقعته إسرائيل مع أوغندا خلال زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لكمبالا في سبتمبر ٢٠١٣، وذلك في إطار جولته الافريقية. فإن تأكيد بعثة الري المصرية أن كل شئ تحت السيطرة في إطار اتفاقية حوض النيل .. وأنه لا تتم إقامة أي سد في أي دولة من دول المصب إلا بعد أن تتأكد مصر من أنه لا يؤثر علي حصتنا .. وأن سد "بوجاجالي" هدفه ليس تخزين المياه ولكن توليد الكهرباء فقط. ويقول رئيس بعثة الري المصرية في أوغندا أن توقيع بروتوكول التعاون الفني لإدارة الموارد المائية بين مصر وأوغندا لاقي ارتياحا كبيرا بين الأوساط الإغندية سواء كانت الشعبية او الرسمية، لأن مصر ستقدم بمقتضاه منحة قدرها ٤.٥ مليون دولار لأوغندا للتغلب علي مشكلة الجفاف والعطش التي تواجه بعض المناطق بها والتي تسبب في وفاة مواطنين وماشية .. أن سرعة استجابة مصر لطلب أوغندا كان محل تقدير حيث أن مصر وقعت البروتوكول وبدأت الأعمال الهندسية ووصول المعدات والأعمال الهندسية تتمثل في إنشاء سدود صغيرة لتجميع مياه الأمطار، وحفر آبار جوفية، وتدريب ورفع قدرات الفنيين الأوغنديين بالإضافة إلي شراء معدات إنشائية لدعم وزارة الري الأوغندية،عم وزارة الري الأوغندية وتقضي هذه المشروعات علي الأكاذيب والافتراءات التي حاول البعض ترويجها ممن لهم مصالح من أن مصر تعارض إنشاء أي مشروعات في دول حوض النيل . ولم يكن هذا البروتوكول هو الوحيد بين مصر وأوغندا ولكنه الأحدث .. فخلال هذا العام ينتهي المشروع الكبير الذي تنفذه مصر منذ عام ١٩٩٩ وهو مشروع إزالة الحشائش ومقاومتها والذي انفقت عليه ١٣.٩ مليون دولار من خلال منحة مصرية منها ٨.٣ مليون دولار لشراء معدات للمشروع ويقول المسئول عن المشروع والذي قاد فريق العمل إنه في عام ٩٩ استغاثت أوغندا من انسداد مخرج بحيرة "كيوجا" مما تسبب في أحداث فيضان هائل بالقري المنتشرة عبر البحيرة، مما أضطر الحكومة إلي تهجير الآلاف من السكان .. كما أدي الانسداد إلي إعاقة وصول الحصة المائية لمصر .. وفي إطار علاقة الصداقة والتعاون التي تربط البلدين تم الاتفاق علي منحة

"مقاومة" الحشائش وكانت ٩.٤ مليون دولار وتنتهي عام ٢٠٠٧ ولكن بناء علي رغبة أوغندا تم زيادة المنحة بمقدار ٤.٥ مليون دولار ومدتها ثلاث سنوات أخري، بدأ المشروع في يوليو عام ٢٠٠٠ حيث تمت إزالة الحشائش التي سدت مخارج البحيرات، وواجهت القائمين علي المشروع ظروف صعبة مثل الثعابين والتماسيح التي كانت تهاجم القوارب، مما اضطر إلي تقسيم العاملين إلي ورديات أثناء الليل لقتل الثعابين التي تتسلل من الحشائش، وتم إنشاء قناتين لبحيرات كيوجرام، وكوافيا خلال جزر الحشائش الكثيفة الاولي بطول ١٦ كيلو مترا وعرض ٢٥٠ مترا، والثانية بطول ١٧ كيلو مترا وعرض ١٢٠ مترا، كما تم إزالة الحشائش الموجودة خلف كوبري "باكواش" الواقع علي مخرج بحيرة البرت، والتي تسببت في زيادة منسوب المياه خلف الكوبري الذي يربط شرق أوغندا بغربها مما كاد يتسبب في انهيار الكوبري والقيام بتطوير ١٠ شواطئ للصيادين للمحافظة علي حركة المياه في البحيرات وحماية شواطئها من الانهيار .. وساعد هذا التطوير علي عودة أهالي القري الواقعة علي هذه الشواطئ بعد أن هجروها إن حجم الحشائش التي تمت إزالتها بلغت ٢٢ مليون طن كانت ستؤثر علي حصة مصر من المياه وتضمنت المرحلة الثانية من المشروع إنشاء ميناء تجاري بمنطقة جابا علي بحيرة فيكتوريا، وإنشاء ٧ سدود لتجميع مياه الأمطار وإنشاء مزارع سمكية بوسط أوغندا وقد قدمت أوغندا الشكر للحكومة المصرية علي تلك الإنجازات التي تحققت مع طلب العمل في المشروع لمدة عام آخر.

وقد انعقد المؤتمر غير العادي لوزراء مياه حوض النيل بمدينة شرم الشيخ المصرية وهذا المؤتمر لم يتخذ أي قرارات لأنه كان بمثابة بيان لمواقف دول الحوض حول نتائج مؤتمري كينشاسا والاسكندرية وأسفر استمرار الخلافات داخل الاجتماع الختامي عن بيان صحفي أصدرته دول منابع النيل دون الرجوع لمصر والسودان ذكرت فيه أنها في طريقها للإعلان عن تبني إنشاء مفوضية خاصة دون مصر والسودان يتم الإعلان عنها خلال عام ويكون دورها الاستفادة من الموارد المائية للنهر فيما رأت مصر والسودان أن توقيع الدول السبع علي اتفاقية منفردة يعكس وجهة نظر هذه الدول فقط. وتضمن البيان الصحفي أن اجتماعات شرم الشيخ تعد آخر سلسلة من المفاوضات حول الاتفاقية الإطارية للتعاون منذ بدء أطلاق المفاوضات عام ١٩٩٥ وواضح أن الخلافات بين دول حوض نهر النيل وهو أطول نهر في العالم ٦٦٩٥ كم لم تهدأ بين دولتي المصب "مصر والسودان" ودول المنابع "أوغندا، وأثيوبيا" والكونغو الديمقراطية وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا واريتريا، والخلاف الدائر الآن هو علي اتفاق أطار للتعاون القانون المؤسسي لاتفاقية حوض النيل لإعادة تقسيم المياه وإنشاء مفوضية لدول حوض النيل أعدته دول المنبع وترفض

مصر والسودان التوقيع عليه. وخلال المفاوضات تمسكت مصر والسودان بموقفيهما القائم علي ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول ضرورة قيام دول منابع النيل بالإخطار المسبق للدولتين قبل تنفيذ مشروعات في أعالي النهر والمحور الثاني استمرار العمل بالاتفاقيات القديمة التي تنظم موارد النهر وبالتالي التمسك بحصتهما التاريخية في مياه النهر باعتبار أن مياه النيل مصدرها الأساسي للحياة وترفض تغيير الاتفاقيات التاريخية القديمة التى منحتها حقوقا مكتسبة بل وتطالب بزيادة حصتها الحالية من المياه لكن في المقابل فإن دول المنبع تري أن هذه المياه تنبع من أراضيها وبالتالي فهي ملك لها ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر، المحور الثالث أن يكون نظام التصويت في حالة إقرار إنشاء مفوضية لدول حوض النيل بنظام الأغلبية المشروطة بمشاركة دولتي المصب. واقع الأمر أن جولة شرم الشيخ ليست نهاية المطاف ولكنها تعد فقط جولة ضمن العديد من جولات التفاوض بين هذه الدول تليها جولات أخري وأن نتائج هذه الجولة لا تشكل أي مشكلة بالنسبة لمصر مع إعلان مصر استمرار تنفيذ المشروعات المصرية في دول حوض النيل والرؤية المصرية لأهمية التحرك الجماعي الشامل لنيل واحد وحوض واحد ورؤية واحدة.. والتحول من المبادرة المؤقتة إلي مفوضية حوض النيل وتقريب وجهات النظر وتوفير مناخ إيجابي للتفاهم بين دول الحوض. إن نهر النيل هو عماد الحياة والنماء للبلاد وانطلاقا من هذا المحدد الجغرافي فقد جاء نهر النيل كأحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية سواء في مواجهة العالم الخارجي ككل أو في مواجهة مجموعة من العلاقات المعقدة والمتشابكة بين دول النهر ورغم أن مصر تتبع استراتيجية التعاون والتهدئة في تعاملها مع قضية مياه نهر النيل وتسعي لمساندة دول حوض النهر من أجل زيادة مواردها المائية وتنمية مشروعاتها الزراعية فإن للموقف المصري ثوابته التي أهمها أن مصر لن تفرط في أي قطرة مياه من حصتها في مياه حوض النيل ولن تسمح لأحد بالمساس بحقوقها التاريخية في هذا الصدد وأن ما سبق توقيعه من اتفاقيات تخص توزيع مياه نهر النيل يظل ساريا طبقا لمبدأ التوارث الدولي إلي أن تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محلى الاتفاقيات القديمة وأن تكون هذه الاتفاقيات الجديدة برضاء جميع الأطراف المعنية والموقف المصري يستند لمبادئ ثابتة فقد تأسست العلاقات المائية بين دول نهر النيل في مجالات الانتفاع والتنمية علي أساس مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تناولت الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة منها اتفاقية ١٩٢٩ التي أسفرت عن تثبيت مبدأ الحقوق المكتسبة لمصر في إيراد النهر وتحديد حصتها من هذه المياه، كما أن هذه الثوابت تظهر بوضوح في جميع التعاقدات والاتفاقيات التي وقعتها مصر مع العديد من دول الحوض وفي مقدمتها اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر

والسودان التي وضعت إطارا قانونياً أكثر شمولا لتنظيم علاقات البلدين بالنسبة لمسألة المياه بالإضافة لتأكيدها حقوق مصر التاريخية في مياه النيل كما أعترفت الاتفاقية بحقوق البلاد الواقعة علي النيل في الحصول علي نصيب من مياهه . وهناك العديد من الاتفاقيات التي نظمت الاستفادة بمياه النيل من أهمها معاهدة دول الحوض الموقعة عام ١٩٢٩ والتي تنص علي منع دول الحوض من استخدام مياه بحيرة فيكتوريا بدون إذن مصر نظرا لأن مياه النيل التي تأتي لمصر تأتيها في مجملها من مياه البحيرة وصولا إلي الاتفاقية الرئيسية التي وقعت في ٨ ديسمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان وتوزيع نصيب كل منهما من حصة المياه والتي قدرت لمصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب وللسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب كما تري مصر أن أزمة مياه النيل ليست ازمة ندرة وأنما سوء استخدام للموارد المائية حيث تنقسم منابع نهر النيل إلي ثلاثة أقسام رئيسية أولها وأهمها بالنسبة لمصر هي الهضبة الإثيوبية التي يستمد منها نحو ٨٥% من متوسط الموارد المائية للنهر محسوبة عند اسوان والهضبة الاستوائية والتي تمثل أكثر المصادر انتظاما لإمداد النيل بموارده المائية ويستمد منها نحو ١٣ مليار متر مكعب محسوبة عند أسوان هذا فضلا عن مجموعة عن الأنهار الصغيرة التي تصل منها كميات محدودة جدا من المياه ويفقد معظم إيرادها الذي يقدر بـ ٥١.١ مليار متر مكعب في منطقة المستنقعات وحصة مصر من مياه النيل تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا من أصل ٨٣ مليار متر مكعب تصل للسودان ليتبقي للسودان ١٨ مليار متر مكعب في حين أن كميات المياه التي تسقط من أعالي النيل تصل إلي حوالى ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا في حين لا تستفيد دول الحوض إلا من ٥% فقط منها والجهد المصري في هذا الملف يتسم بالحفاظ علي الثوابت والصبر والمبادرات البناءة فإدراكا من مصر لأهمية التقارب والتعاون مع دول حوض النيل فقد سعت مصر إلي توطيد العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال الدخول في اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا" التي تشترك في عضويتها دول حوض النيل باستثناء تنزانيا نظرا لانسحابها من الكوميسا، كما ترتبط مصر إقليميا بمبادرة حوض النيل منذ عام ١٩٩٩ والتي تشكل آلية انتقالية تبلور الأفكار الواقعة ضمن حوض النيل في شراكة إقليمية تعمل علي الترويج للتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر في الإقليم وتحظي علاقات مصر بدول حوض النيل بأهمية خاصة يعكسها الحرص المصري علي منح الأولوية لدول الحوض فيما تقدمه من مساعدات فنية ومعونات إنسانية ودورات تدريبية ينظمها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ويظهر الجهد المصري واضحا في مبادرة حوض النيل وهي شراكة إقليمية خرجت إلي حيز الوجود بإقليم حوض النيل بغية تيسير الجهود المتبادلة للتنمية

المستدامة وإدارة مياه النيل وقد بدأت المبادرة تحت رعاية مصرية من أجل الوصول إلي صيغة مشتركة للتعاون بين دول النيل في عام ١٩٩٥ طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة وعلي ذلك أصبح كل من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية هي شركاء لتفعيل التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل وقد قامت دول حوض النيل في عام ١٩٩٧ بإنشاء منتدى للحوار من اجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينها وتم لاحقاً في عام ١٩٩٨ الاجتماع بين الدول المعنية باستثناء اريتريا في هذا الوقت من أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينها وفي فبراير عام ١٩٩٩ تم التوقيع علي هذه الاتفاقية بالأحرف الأولي في تنزانيا من جانب ممثلي هذه الدول وتم تفعيلها في مايو من العام نفسه وسميت الاتفاقية رسميا باسم "مبادرة حوض النيل" وتقوم المبادرة علي عدد من المبادئ العامة التي تساعد علي تحقيق أهدافها وتسهل من عملها وهي ان المياه حق لكل دول الحوض، عدم قيام مشروع يؤدي إلي الإضرار بمصالح الدول الأخرى، أن تعم الاستفادة من أي مشروع علي دولتين علي أقل تقدير، اتجاه متزايد لاستبعاد فكرة الصراع باعتبار أن المشكلة هي سوء الاستخدام وليست ندرة المياه وكانت أهداف المبادرة محددة وواضحة لتحقيق جملة من الأهداف المترابطة أهمها أعداد اطار مقبول لتتعاون بين دول الحوض مع زيادة مستوي التعاون في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه وتحديد أنصبة كل دولة في استخدام مياه النيل مع تحسين أساليب استخدام المياه لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب الحوض وهو ما تجري الجلسات والاجتماعات الطويلة لإنجازه بالتوافق بين دول الحوض كما تم إنشاء هيكل مؤسسي للمبادرة يشمل مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل يضم المجلس الوزراء المعنيين بشون الموارد المائية بالدول المتشاركة في حوض النيل ويمثل المجلس السلطة العليا لاتخاذ القرار والتوجيهات بشأن عمل الأمانة العامة واختصاص اللجان الفنية وصياغة المشروعات وتنفيذها علاوة علي الأمانة العامة التي تأسست في عام ١٩٩٩ تحت إشراف مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل ومقر الأمانة هو مدينة "عنتيبي" في أوغندا فمبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ تهدف إلي الوصول لتنمية مستدامة من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل وتنمية المصادر المائية لنهر النيل لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل وتبنيها لنحو ٢٥ مشروعا للاستفادة من الروافد المائية التي تزيد على ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنويا. هناك في هذا السياق قضيتين، الأولي تتعلق بموضوع القيد المائي علي توجهات السلوك المصري تجاه بلدان المنبع يتنازعون اتجاهان الاتجاه الأول يقلل من أهمية هذا

القيد استنادا لقواعد القانون الدولي الداعية لغياب التعارض الحقيقي بين مصر ودول حوض النيل لعدم وصول هذه الدول إلي درجة الاستفادة القصوي لحصتها من المياه مع استثناء السودان مستقبلا، بينما يحرص الاتجاه الثاني علي إبرازه علي أنه قيد حقيقي يجب العمل علي تلافيه من خلال إيجاد صيغة للتفاهم والتنسيق مع إثيوبيا بصفة خاصة فيما يختص بمياه النيل كما تمثله أثيوبيا من كونها المصدر الرئيسي لمياه النيل بالنسبة لمصر مع ملاحظة تزايد احتياجات مصر من المياه في ظل تزايد الكثافة السكانية وقلة الموارد الاقتصادية. والقضية الثانية تتعلق بقضية تسعير المياه وهنا يمكن رصد تيارين رئيسيين بهذا الصدد الأول يمثله التيار الداعي إلي معاملة مياه نهر النيل كسلعة يمكن بيعها ونقلها خارج حدود الحوض الجغرافية وتقود هذا التيار الحكومة المصرية ويستند أصحاب هذا التيار إلي أن هناك اتفاقيا كاملا بين دول حوض نهر النيل العشر يقضي بعدم بيع أو توصيل مياه النيل إلي خارج دول الحوض. وقد دعم هذا الاتجاه كل من السودان وأثيوبيا وقد أيدت مؤتمرات الأمم المتحدة للمياه هذا النهج ودعمته وحصنته من الناحية القانونية ومع ذلك فإن المشكلة بين دول منابع النيل ومصبه لم ترتق إلي مرحلة الأزمة بعد وهي ما زالت مجرد مواقف تفاوضية لإجبار مصر والسودان علي الدخول في مفاوضات حول إعادة تقسيم المياه في النيل ولاشك في أن هناك من يتحرك بنوايا حسنة في هذا الأمر وفي هذا التحرك جزء من الضغوط الخارجية لشد انتباه مصر للجنوب وأن هناك من يتحرك بنوايا سيئة بعلاقات مسمومة تريد ابتزاز مصر علي وجه الخصوص، لكن الموضوع لم يصل لمرحلة الخطورة ويجب زيادة موارد النيل ببناء السدود والقنوات وعلي مصر أن تبذل المزيد من الجهود وأن تعود بوزنها الحقيقي في دول حوض النيل كما كانت في سابق عهدها موجودة علي المستويين الثقافي والتعليمي.

الأسباب التي أدت إلي تداعي النظام الحاكم في مصر خلال فترة لا تزيد علي ثمانية عشر يوما إهمال وإستهتار واستهانة النظام السابق بملف مياه النيل وإحساس المواطن المصري بأن حكام البلاد لا يعبأون بأهم الموارد الطبيعية للبلاد والسبب الحقيقي في وجودهم والمصدر الأساسي لأرزاقهم وأقواتهم وغذائهم وكسائهم وحاضرهم ومستقبلهم هم وعيالهم وهو الماء.

والواضح أن الرئيس السابق اعتبر أن زيارة إفريقيا عقب محاولة الإعتداء علي حياته في أحد شوارع العاصمة الأثيوبية أديس أبابا إحدي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها حياته ومن ثم فقد إتخذ قرارا أن تكون زياراته لها في أضيق الحدود رغم إبداء إعجابه في مرحلة من المراحل بمنظمة الوحدة الافريقية ومقارنتها بأنها الأحسن والأكثر كفاءة وانتظاما عن جامعة الدول العربية.

إستاءت الجماهير من رأس النظام الذي فضل مصلحته الشخصية علي مصالح البلاد وإستاءت من الوزير الذي أسلم مصالح البلاد إلي جهابذة البنك الدولي الذين سبق لهم أن أساءوا إدارة الحوار معه حول إنشاء السد العالي والذي وضع نفسه –بلا داع في مواجهة كل دول منابع النيل في مبادرة ظن الكثيرون أن مجرد الدخول فيها والتعاطي معها كان خطأ لا يغتفر كما استاءت الجماهير من الوزير الجديد الذي تسلم ملفا وعرا لم تسمح له إمكانياته وقدراته بإدارته الإدارة المهنية الاحترافية الواجبة والضرورية وكانت هذه المجموعة من المخاوف وعناصر الاستياء وانعدام الثقة أحد العوامل التي دفعت إلي٢٥ يناير وأنهت النظام.

إلا أن ثورة يناير والأحداث التي سبقتها واستهتار وإهمال رأس النظام وسوء التقدير وفساد الإدارة الذي أصاب القائمين علي أمر الملف ومعاونيهم دفع من يريدون الاستفادة من ضعف الموقف المصري إلي العديد من التصرفات التي لا يمكن أن توصف بأنها أقل من إنفلات مائي كامل في أنحاء الحوض.ولا أدل علي هذا الانفلات من أن تقوم كل دولة من دول المنبع بما في ذلك السودان الشقيق بإقامة السدود في كل ركن من أركان الحوض وعرض ملايين الهكتارات علي شكل مشروعات زراعية واللافت للنظر في هذه الظاهرة أن الجميع يؤكدون أن الإيراد المائي لمصر لن يقل كوبا واحدا أو زجاجة واحدة أو لترا واحدا بعد كل هذه المشروعات.... وأظن أن مثل هذا القول لا ينطلي علي عاقل إذ أن إقامة السدود لتوليد الطاقة الكهربائية رغم أن الكثيرين يدعون أنها تعمل فقط علي تنظيم ورود ووصول المياه إلي نهاية المنظومة إلا أن ذلك غير صحيح لأن أي سد يجب أن يكون له بحيرة تغذي محطة الكهرباء والبخر من هذه البحيرة يمثل فاقد لايمكن إستعادته ثم إن وجود الماء بشكل دائم في هذه البحيرة يغري المواطنين في موقعها باستخدام المياه للزراعة والأغراض الأخري وهذا أيضا فاقد لا يمكن إستعادته.

أما زراعة الأراضي التي تروي حاليا بالأمطار وخلال موسم هطول المطر فقط وتحويلها إلي أراض مروية يمكن أن يقوم عليها محصولان أو ربما ثلاثة محاصيل سنويا فإن في ذلك بكل تأكيد تأثير علي الإيراد الطبيعي لمصر. يتمني الجميع أن تسفر الاتصالات مع دول المنابع عن إعادة تنظيم هذا التهافت علي بناء السدود ووقف هذه الاعتداءات الصارخة والانفلات والفوضي في أعالي النيل أما إذا استمر هذا الوضع فعلي المسئولين عن ملف المياه في مصر أن يكشروا قليلا عن أنيابهم وأن تكون البداية بالتفاوض بشراسة دفاعا عن حقوق البلاد ثم الدخول في مرحلة التوفيق والاستفادة بالمساعي الحميدة للدول التي تربطنا بها مع دول الحوض صداقة متينة وأن نكون ايضا علي استعداد للدخول في جولات قانونية علي مستوي محكمة العدل الدولية والجمعية

العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن توظف الإمكانيات اللازمة محلية كانت أو إقليمية أو دولية لكسب هذه الجولات حيث لا بديل عن الحصول علي الحقوق ولا يمكن القسمة في مثل هذه الأمور ولو علي اثنين. من الجانب الآخر أري لزاما علي كل من يحب تراب هذه البلاد أن يدفع وبقوة في اتجاه إعذاب مياه البحر والمياه الجوفية التي تقل نسبة تركيز الأملاح بها عن مياه البحر ولكنها تفوق في نفس الوقت نسبة تركيز الأملاح في الماء العذب إن إعذاب المياه هو المستقبل الذي تستطيع من خلاله مصر أن تأمن جانب الأصدقاء والأعداء علي حد سواء وأن تؤمن حاضر ومستقبل أجيالها وإذا كان إعذاب المياه هو الهدف فإن الاستفادة بالطاقة المتجددة من الشمس والرياح هو الوسيلة التي نستطيع من خلالها أن نصل إلي إنتاج كبير الحجم قليل التكاليف تحتمله ميزانيات البلاد المثقلة بالمصروفات المحدودة الإيرادات.

<u>الأطماع الاسرائيلية:</u>

العبث الاسرائيلى بعلاقات دول حوض النيل :

هناك الرأى القائل بعد اقحام اطراف خارجية وبالأخص اسرائيل فى العبث بالعلاقات بين دول حوض النيل وهناك أيضاً القول ان اسرائيل لها استراتيجية امن قومى ومصالح حيوية، تمتد مساحة عملها الى افريقيا. هذه الاستراتيجية ليست منفصلة عن السياسة التى عرفت فى اواخر الخمسينات باسم نظرية محيط الدائرة Periphery theory والتى وضعها ديفيد بن جوريون اول رئيس وزراء لاسرائيل، وتعنى القفز على اطار الدائرة المحيطة باسرائيل والتى تضم الدول العربية المشتبكة فى صراع معها، الى الدول الواقعة فى محيطها، وهى دول اسلامية يفترض بالضرورة ان تكون رصيد قوة للعرب، واذا وصلت اسرائيل اليها واقامت معها علاقات تعاون واسعة النطاق لامكنها الا تجعل هذا الرصيد من نصيب العرب. وهو ما نجحت اسرائيل بعلاقات مبكرة عسكرية ومخابراتية واقتصادية مع ايران وتركيا. والتشابة قريب بين تطبيقات هذه النظرية وبين التقرير المقدم فى سبتمبر ٢٠٠٨ من افى ديختر وزير الامن الاسرائيلى والذى يتحدث عن "الساحات المحيطة باسرائيل" والتى تمتد الى افريقيا. ولو رجعنا الى نظرية بن جوريون نجد ان ابرز مراحلها اللاحقة، طبقت فى اوائل التسعينات، مع دول اسيا الوسطى الاسلامية فعقب استقلالها عن الاتحاد السوفيتى، توجهت مباشر الى الدول العربية تطلب ان يكون لها فى هذه البلاد وجود ثقافى، بحكم احتياجها لاحياء الوعى بالاسلام ويتشعب الى مجالات متعددة لكنها لم تلق استجابة، وعلى الفور تقدمت اسرائيل بمشاريع وخطط جاهزة، تملأ به فراغات لم يتقدم العرب لملئة٠ وارسلت خبراء ومسئولين ساعدوا فى مشروعات للزراعة والرى والبيئة والصحة وغيرها حتى اصبحت هناك نحو

٣٠ جمعية صداقة اسرائيلية – اسلامية، خطوط طيران مباشر بين بعض عواصمها وبين تل ابيب وبالمثل جرى الوصول والوجود فى الساحة الافريقية الخالية من وجود عربى وفق استراتيجية تعرف ما الذى هناك من فرص وتحديات، وبدأت اسرائيل علاقتها بتقديم معونات، ومساعدات مالية، ومبيعات للسلاح وايفاد ضباط للتدريب العسكرى، ثم بعد ذلك مقترحات لمشروعات اقتصادية مشتركة بعضها ركز على اقتصاديات المياه لدول حوض النيل، واقامة سدود على النيل.

كان ذلك فى اطار استراتيجيتها الكبرى، يتحرك فى اتجاهين : الاول – ان تخلق اسرائيل لنفسها مواقع تأثير فى عمق الامن القومى المصرى، وحيث ان السلام لايمانع من التنافس والسعى من الاطراف لتعزيز مواقعها فى مواجهة بعضها.

والثانى – يرتبط بأفكار اسرائيلية معروفة عن توسيع شبكة روابطها الاقليمية التى تبدأ بعلاقات تبادلية مع دول عربية ليست لها معها معاهدات سلام، ثم توسيع دائرة هذه العلاقات الى محيط الدائرة، وعندما ياتى يوم يتفق فيه على ترتيبات سلام شامل، يمكن لاسرائيل عندئذ، المطالبة بأن تكون جزءاً من ترتيبات اقليمية أعم واشمل، لا تتوقف عند حد التطبيع الاقتصادى، بل تشمل ايضاً مطالب لها فى المياه، وهذا الهدف كامن وراء الدعوة التى صرنا نسمعها فى السنوات القليلة الماضية، عن ادخال اسرائيل ضمن نظام اقليمى امنى واقتصادى للمنطقة مع الدول العربية. ونظرة اسرائيل الى مياة النيل ليست جديدة، فهى محل دراسات متصلة، من بينها دراسات اعدت خلال الفترة من ١٩٦٤–١٩٧٦، ومن جانب وكالة التخطيط الاسرائيلى للمياة، ومن بينها دراسة فى عام ١٩٧٤ تتحدث عن جدوى نقل مياة النيل الى غزة ومنها بعد ذلك الى اسرائيل.

وتكرر نفس المعنى فى كتاب " الصراع على المياه " الصادر عام ١٩٨٩، للدكتور ايليشا كيلى رئيس هذه الوكالة، ثم فى ورقة عمل عام ١٩٩٢ عنوانها " خيارات حل مشكلة المياه الفلسطينية فى اطار سلام اقليمى ". وهذه الفكرة طرحها بشكل محدد شيمون بيريز فى كتابة الصادر عام ١٩٩٣ بعنوان " الشرق الاوسط الجديد " والذى ركز فيه على احتياج اسرائيل لزيادة سريعة فى مواردها المائية، وقال بالتحديد " ان افضل مصادر المياه موجودة عادة خارج حدود الدول التى هى فى اشد الحاجة اليها ". وذكرت الدراسة التى تناولت هذه التجربة ان بيريز كان يقصد مشروعات لانابيب تحمل مياة النيل الى اسرائيل. مرة اخرى لا يمكن القول ان اسرائيل هى التى خلقت الجدل الذى دار حول الاتفاقية بين دول حوض النيل، لكن ذلك لا يمنعها من استغلال الفرص التى تتاح لها، اذا ما رصدت فراغاً تستطيع هى ان تقتحم ساحته. ولا سبيل الا بعودة مصر الى تعزيز وجودها الفعلى الفعال فى افريقيا، حسب خطة تنشط سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً.

فمصر هى جزء من افريقيا ووجودها فى القارة طبيعى ومنطقى، كما ان افريقيا عمق استراتيجى لمصر، التى لها فيها رصيد تاريخى مازال حاضرا فى ذاكرة قادتها وشعوبها، ولا يمكن ان يتحقق ذلك بخطوات مجزأة، بل من خلال استراتيجية افريقية شاملة ومدروسة عاجلة.

بداية واضحة ان الدولة تتعامل مع الازمة بالحكمة والحنكة معاً، وانها ضد تصعيد المواقف ضد اية دولة من دول المنبع باعتبار ان هذا التصعيد يمكن ان يسفر عن سلبيات، وتداعيات ليست فى صالحنا، وان كانت ايضاً فى غير صالحهم. فى نفس الوقت، نحن على بينة من ان تلك الدول ستوقع جميعها على الاتفاقية الاطارية التى يتحدثون عنها ، اخذت تتوافد فيما بعد مثل كينيا التى قامت بالتوقيع.

ان مصر الدولة لا تسيرها كما نعلم الانفعالات الوقتية ولا أراء التهييج والاثارة بل تتعامل فى مثل تلك القضايا، والازمات بالتروى ويتغلب الصالح العام على اية نزاعات وتوجهات شخصية، وفى تقرير وزير الخارجية المصرى مقارنة بين التواجد الاسرائيلى لدى دول شرق افريقيا، ونشاط مصر هناك حيث يتعرض تقرير وزير الخارجية الى واقعة مهمة وفاصلة فى العلاقات الكينية – الاسرائيلية اعقبت قطع العلاقات عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث سمحت كينيا لاسرائيل باستخدام اراضيها لتنفيذ عملية عنتيبى الشهيرة، ثم سرعان ما توطدت العلاقات٠ ولم تهدأ اسرائيل الا بعد ان أقامت نوعاً من التعاون فى مجال ادارة موارد المياه، واساليب الرى الحديث، ولنتوقف عند هذا النوع من التعاون بالذات، لماذا المياه ولماذا الرى ولماذا يتوافد الكينيون بصفة دائمة ومستمرة على اسرائيل للحصول على دورات تدريبية فى هذا المجال.

*– ايضاً تبعث اسرائيل بخبراتها الى كينيا لتدريب رجال الشرطة والجيش على مكافحة الارهاب وعمليات الانقاذ، وعندما تم تفجير مبنى السفارة الامريكية فى نيروبى عام ١٩٩٨ بادرت اسرائيل بتحصيص دورات تدريبية للأطباء، والممرضين لمواجهة عمليات ادارة الكوارث والانقاذ والاسعاف. نفس الامر تكرر عندما انهارت احدى العمارات وسط العاصمة، بادرت اسرائيل على الفور، يابفاد فريق متخصص مدعم بأحدث اجهزة التقنية، وكلاب الانقاذ للمساهمة على اشراف اعمال الاغاثة، ليس هذا فحسب بل تم الاعلان عن بناء مستشفى للطوارئ فى مدينة كيسون بمحافظة نيانزا القريبة من بحيرة فيكتوريا تحمل اسرائيل كافة تكاليفه بما فيها المعدات الطبية وتدريب الاطباء . وهكذا نلمس ان الاسرائيلين يلعبون من بين ما يلعبون على الوتر الانسانى الذى بشكل اهمية كبيرة ولا شك فى فتح الخطوط بل الابواب كذلك.

فى الجانب الاقتصادى، فان حجم التبادل التجارى بين بلدين بلغ نحو ١٥٥ مليون دولار امريكى، وماذا عن اوضاع العلاقات المصرية – الكينية، لايمكن القول اننا غافلون عنهم او متباعدون كما سمعنا فى الاونة الاخيرة، فالزيارات المتبادلة عديدة ومتنوعة، كما تعد كينيا حسب وصف وزير الخارجية الشريك التجارى الاول لمصر فى تجميع " الكوميسا " وبلغ حجم التبادل التجارى المشترك ٣١٨ مليون دولار اى ضعف نظيرة بالنسبة لاسرائيل. وتقدم مصر دعماً لكينيا فى مجال الامن سواء بالنسبة لمكافحة الارهاب او تأمين الانتخابات، كذلك بالنسبة لمجال الرى حيث تقدم لهم الدعم المطلوب سواء بالنسبة للتدريب عندنا، او ايفاد خبرائنا لهم.

أن تعاظم الدور الإسرائيلي في إفريقيا كان نتيجة إهمال النظام السابق علي مدي ثلاثين عاما لمنطقة المصالح الحيوية لمصر .وكان من أخطر نتائجها ازمة مياه النيل, ومن ناحية أخري إن إسرائيل تستغل العامل الديني لتوطيد علاقتها بالدول الإفريقية بأكثر من طريقة, فمن ناحية تعتقد بعض القبائل بدول جنوب السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا انتماءها إلي نبي الله يعقوب ونبي الله سليمان, وهو ما تستغله إسرائيل, ومن ناحية أخري تسعي تل أبيب لإثارة مخاوف الدول الإفريقية من رفع مصر للشعار الإسلامي.إن الحكم الإسلامي في السودان منذ عام١٩٨٩ حاول تصدير التجربة الإسلامية لدول الجوار, وهو ما تمخضت عنه نتائج خطيرة منها اندفاع دول حوض النيل بمباركة أمريكية وإسرائيلية لفصل جنوب السودان, ليكون حائط الصد الأول ما بين دول المصب في الشمال الإفريقي العربي ودول منابع النيل في الجنوب.ويضيف: كان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عاملا كافيا لإظهار النعرة الإفريقية والمسيحية في الجنوب, وهو ما عمق مشكلة الاندماج الوطني ما بين الشمال والجنوب, و أدي في النهاية إلي خسارة السودان جنوبه الذي يزيد علي٧٠٠ كم٢ بسبب المشروع الحضاري الإسلامي.والاعتقاد بأن صعود الإسلاميين في الشمال الإفريقي وخاصة مصر قد يؤدي إلي مواقف سلبية جديدة من جانب دول حوض النيل, ومزيد من التقارب مع إسرائيل القوي المعادية للنيل من مصر ودورها, وقد تتعدي المواقف السلبية للدول الإفريقية إلي خطوات عدائية تجاه مصالح مصر الحيوية .يجب علي المستوي القريب أن تذهب مصر والسودان للتوقيع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باتفاقية عنتيبي بوضعها الراهن, حتى يكون لهما موطئ قدم, ويقوم خبراء الدولتين بالاطلاع علي مشروعات وخطط دول الحوض بصورة مباشرة, ويري أن مبررات الرفض غير مقبولة ,خاصة ان دول الحوض أمهلت مصر فترة لحين انتخاب رئيس لمصر بعد ثورة يناير وهو ما حدث بالفعل وينتظرون الآن النتائج ورد الفعل المصري. أما علي المستوي المتوسط يجب تعزيز علاقاتنا مع

إريتريا والمشاركة بصورة فاعله في تسوية الأزمة الصومالية التي تعتبر حجر الزاوية في المعادلة السياسية, وأخيرا يكمن جوهر الحل في أن ينص الدستور المصري الجديد علي أن الشعب المصري شعب إفريقي بحكم التاريخ والجغرافيا والسلالة وهذا النص يمكن أن يقلل من المخاوف الإفريقية لدول حوض النيل التي تمثل منطقة المصالح الحيوية للدولة المصرية.

*- وبالنسبة الى اثيوبيا، فان العلاقات بينها وبين اسرائيل نشأت منذ زمن بعيد، وبالتحديد عام ١٩٥٥ ويكفى الاشارة هنا، الى نقطتين بالغتى العمق والتأثير :

أولاً : تقديم اسرائيل مساعدات مالية وعسكرية لأثيوبيا مقابل السماح ليهود " الفلاشا " بالهجرة اليها.

ثانياً : رأس المال الاسرائيلى المستثمر فى اثيوبيا يبلغ ملياراً و ٥٧ مليون دولار امريكى من اجل انشاء ٢٨١ مشروعاً.

ومن خلال مقارنة سريعة نجد ان العلاقات بين مصر واثيوبيا بدأت عام ١٩٢٧ اى قبل علاقاتها مع اسرائيل بسنوات طويلة، وخلالها قامت وتقوم مصر بانشاء المصانع والمشروعات سواء الخاصة بالزراعة، او الصناعة وهناك ٣٥٨.٢ مليون دولار امريكى جاهزة للاستثمار فى اقامة مشروعات جديدة. ايضاً فان هناك شركة مصرية – اثيوبية لتصنيع مستلزمات الرى، اى ان التعاون فى هذا المجال، واضح وصريح، على الجانب الانسانى فان مصر لاتتوانى عن ايفاد الاطباء وفرق الانقاذ والادوية.

*- الموقف بالنسبة لاوغندا لا يختلف كثيراً، تركز اسرائيل على مشروعات الرى والزراعة، والتدريب وايفاد الخبراء وهى بين كل فترة واخرى، تحرص على توجية الدعوة للمزارعين الاوغنديين لزيارة نظارئهم لديها لتعليم الوسائل الحديثة لزيادة انتاج الغذاء.

تزايد اطماع اسرائيل فى مياة النيل وتزايد التواجد الاسرائيلى فى دول الحوض والتطور الحادث فى العلاقات مع هذه الدول، ولان هناك الكثير من المبالغات المقصودة فى هذا الامر فمن المهم ان نوضح الحقوق المشروعة لمصر فى مياة النيل وحقائق بعض الامور:

ان نهر النيل من انهار القليلة فى العالم المصنف والمستقر دولياً على كونه نهراً دولياً وبالتالى فان لجميع دولة العشر حقوقاً ثابتة لا يمكن التلاعب فيها مطلقاً.

ان مصر طبقاً للمواثيق الدولية لها حقوقاً تاريخية ثابتة فى استخدام مياة نهر النيل منذ قديم الازل فى جميع اوجة النشاط والحضاره المصرية وهو ما تقره القوانين الدولية وتثبته لها بأن مصر تعتمد كلياً على الزراعة المروية من مياة النيل بما يحفظ لها حقوقها الثابتة دولياً بخلاف جميع دول حوض النيل التسع الاخرى والذى يثبت لها التاريخ والواقع باعتمادها على الزراعة المطرية يتسبب

تتجاوز ٩٠% وليست المرورية واستفادتها فقط من الامطار الهاطلة على منابع النهر وليس على المياه الجارية فى النهر نفسة وبالتالى فان مصر تعد الدولة الوحيدة التى تحتفظ لها القوانين الدولية حقوقها التاريخية فى حصتها من مياة نهر النيل دون غيرها.

ان القوانين الدولية تحرم على جميع دول حوض النهر الدولى بيع اى حصة من مياهة الى دول اخرى خارج هذا الحوض دون موافقة كتابية وصريحة من جميع دول الحوض دون تخلف او معارضة دولة واحدة وهو ما لن يتحقق ابداً فى اتفاق دول الحوض العشر على هذا البيع.

ان العجز المائى الاسرائيلى لا يتجاوز حالياً ما مقدارة مليار متر مكعب فقط وهى كمية قليلة لا تعادل الهلع الذى تبثه قناة الجزيرة وبعض التيارات والحركات العربية والمحلية المتشددة التى تراهن على تزيد كراهية رجل الشارع فى مصر لاسرائيل والحض على دفع مصر الى مواجهة عسكرية جديدة معها يجنى بعدها الاخرون الكثير من المكاسب المادية والتقارب مع الغرب من اجل فتح اعادة قنوات اتصال جديدة مع اسرائيل، ويكفى الاشارة الى ان كمية الفاقد بالبخر من مياة بحيرة السد فى مصر يبلغ ١٠ مليارت متر مكعب سنوياً وان حصة مصر والسودان تبلغ ٨٤.٥ مليار متر مكعب سنوياً وان هذه الحصة لا تمثل اكثر من ٥% فقط من كميات المياه الهاطلة على دول حوض النيل وبالتالى فهناك وفرة كبيرة من المياه لو احسنا ترويضها لحصدنا مياها تكفى القارة الافريقية بأكملها معها جميع الدول العربية ولكن هذا لا يعنى ان لاسرائيل حقوقاً فى هذا المياه او ان من حق اى دول الحوض ان يبيع لها مياة النيل وانها ايضاً تقع بالكامل خارج حوض النهر بل وخارج قارة افريقيا بأكملها.

ان اسرائيل قد اتمت اتفاقاً مع تركيا على اقامة محطة بمنطقة شلالات " مناوجات " على ساحل البحر المتوسط لتجميع ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة تهدر فى مياة العذبة تهدر فى مياة المتوسط وان هذه المياه قد تضخ من خلال انابيب الى اسرائيل عبر الاراضى السورية المحتلة او من خلال خط بديل عبر لبنان او الاردن خاصة وان تركيا قد اعلنت ان من حقها بيع المياه الخاصة بها مثلما يبيع العرب البترول فمياة اليوم هى بترول الغد.

من الواضح الآن ان خطر المياه بعيد تماماً عن مصر ولا يخصة ولكن قوى التشدد وحركات الميكروفونات الموجهة عبر الفضائيات المسيسة تريد الزج بمصر فى معترك لا يخصنا ولايهدد مياهنا العذبة الحالية او المستقبلية.اما فى مصر، فان اللقاءات مع الاغنديين لا تكاد تنقطع، وقد تركت الزيادة التى قام بها الرئيس المصرى لهم عام ٢٠٠٨ اثراً طيباً حيث كانت اول زيادة يقوم بها رئيس مصرى لبلادهم كما لم تبخل مصر فى اتاحة الفرصة لوزرائهم وخبرائهم وفنييهم للتعرف

على كيفية التعامل مع موضوعات المياه وتوزيع الاختصاصات بين الوزارات المعنية والتصنيع الحيوانى والمصايد السمكية كما تجدر الاشارة الى ان شركة المقاولون العرب تقوم بتنفيذ عدة مشروعات هناك. يعنى باختصار شديد لسنا عنهم غافلين او غائبين ونطالب الحكومة بمد المزيد من ايادى التعاون لدول المنبع، استناداً الى تلك الحقائق وهى موثقة وموضوعية وحيادية وسوف تجد ازمة مياة النيل، الحل بلا عصبية ولا انفعال كل ما هنالك ان يكف دعاة الاثارة عن اقوالهم وافعالهم واهدافهم الخبيثة.

وقد أعلن رئيس وزراء مصر سابقاً فى افتتاح المؤتمر الدولى ١٦ للرى والصرف وحضره وفود ٧٥ دولة ان المحاولات المستمرة لتنظيم علاقات واطر التعامل مع المياه والانهار المشتركة هى خطوط عريضة للمجتمع الدولى والهيئات والمنظمات الدولية لمنع المشاكل والنزاعات على المياه. ان الدراسات تشير الى توقع تناقص الفرد من نصيبه من المياه فى دول منطقة الشرق الاوسط مشيراً الى محاولات مصر المستمرة للتحكم فى مياة النيل والتغلب على تذبذب ايرداته من خلال انشاء خزان اسوان والسد العالى.

وأكد وزير الاشغال العامة والموارد المائية الاسبق القيادة السياسية على عدم تسعير مياة الرى وخاصة بعد ان اكدت الدراسات الفنية ان التسعير ليس اداة فعالة يمكن من خلاله ترشيد الاستخدامات لمواردنا المائيه فى مصر موضحاً ان صدر قانون يسمح باستعادة تكلفة تطوير وتحديث نظم الرى من المزارعين خلال اقساط ميسرة على فترات طويلة وبعيدة تماماً عن مياة الرى – وحذر وزير الاشغال من تدخل المؤسسات الدولية فى قضايا المياه المشتركة بين دول الاحواض النهرية حيث ان العلاقة بين هذه الدول واضحة تماماً وحقوق كل دولة مسألة لا رجعة فيها فى اطار القوانين والاعراف الدولية لأن الحقوق التاريخية لكل دولة مسألة منتهية تماماً، وما يثار عن القاء مصر لـ ١١ مليار متر مكعب من المياه العذبة فى البحر المتوسط مسألة مغلوطة تماماً وان ما تصرفة مصر للبحر لا يتعدى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً فقط وهى نسبة ضرورية للحفاظ على الاتزان بين البحر والدلتا للحفاظ على اراضيها من تغلغل مياة البحر. واكد على احترام مصر لجميع اتفاقياتها المبرمة فى مجال استخدام مياة النيل كما انه تسعى لتحقيق اعلى كفاءة ممكنة لاستخدام حصتها بالكامل من خلال التطوير والترشيد موضحاً قدرة مصر على زيادة المساحة المنزرعة من ٦.٢ مليون فدان الى ٧.٩ مليون فدان، ويتم ذلك من خلال اعادة استخدام مياة الصرف الزراعى حيث يتم حالياً استغلال ٧.٥ مليار من جملة ١١ ملياراً واستخدام ٤.١ مليار من المياه الجوفية بالوادى والدلتا من جملة ٥.٥ مليار، كما تم الاتفاق مع وزارة الزراعة على الحد من

زراعة المحاصيل المستهلكة للمياة لتصل الى ٧٠٠ الف فدان ارز و ٢٧٠ الف فدان قصب سكر فقط.

اكد اصفار دينجامو وزير الموارد المائية والرى الاثيوبى انه لا صحة لما تردد عن التعاون بين اثيوبيا واسرائيل فى مشروعات المياه مؤكداً ان اثيوبيا لا يمكن ان تفكر فى توصيل المياه اليها لانها باختصار لا تنتمى الى دول حوض النيل، ان هذا التعاون فى مجال المياه مع اسرائيل وهو من المستحيلات لأن النيل ليس له اجنحه حتى يطير ويغير مسارة باتجاة اسرائيل لأنه لا توجد حدود مشتركة بين بلادة واسرائيل. وان دولته لا يمكن ان تفكر ببيع مياة النهر وان مياهة يتم استغلالها لتنمية مشروعات التنمية لصالح جميع شعوب دول حوض النيل فقط وتحت مظلة مبادرة الحوض.

وكشف عن عدم وجود سدود كبرى يجرى انشاؤها فى اثيوبيا وان السدود الاربعة التى يجرى دراستها حالياً فى اطار الاتفاق المشترك بين البلدين ولا تؤثر على كميات المياه المتدفية الى مصر لانها مجرد سدود صغيرة ومعظمها لتوليد الطاقة الكهربائية. وان بلادة لن تبنى سداً يلحق الضرر بمصر والسودان وفى حالة وجود اية اضرار لن نشرع فى تنفيذة مشيراً الى انه سوف يحمل رسالة الى الشعب الاثيوبى بعد ختام زيارته الى مصر تؤكد على ان مصر تقف دائماً الى جانب التنمة فى بلادة وانها ستقوم بتفعيل اطر التعاون معها فى جميع المجالات، موافقة الحكومة المصرية والسودانية عام ٢٠٠٣ على اقامة سد " ماكينزى " والذى اقيم على احد روافد نهر عطبرة لتخزين ٩ مليارات متر مكعب من المياه وتوليد طاقة كهربائية تصل الى ٣٠٠ ميجاوات ساعة مؤكداً ان مصر لم تعترض عليه لأنه لا يؤثر على تدفقات مياة النيل ولا يسبب اية اضرار استراتيجية على مصر، وحث وزير الرى الاثيوبى مصر على زيادة استثماراتها فى اثيوبيا لتحقيق المنفعة للجميع مؤكداً اهمية ان تكون العلاقات مبنية على المصلحة المشتركة للشعوب، وتعمل حالياً اللجنة الفنية المشتركة بين مصر واثيوبيا على وضع قاعدة بيانات لمشروعات التعاون المشترك فى المستقبل مشيراً الى تحسن الاستثمارات المصرية بأثيوبيا خاصة فى ظل الانتعاش الذى تشهدة حالياً التجارة البينية بين البلدين حيت يتم حالياً استيراد الاسمنت والادوية والمنتجات الصناعية المصرية علاوة على قيام بعض المستثمرين المصريين بانشاء مصانع لانتاج مواسير مياة الشرب والصرف الصحى التى تحتاجها البلاد، وكذلك انتاج الكابلات الكهربائية وعدادات الكهرباء وانشاء مجزر الى لتجهيز اللحوم وتصديرها الى مصر ان هناك العديد من الاراء المختلفة حول الرؤية المصرية وان ما حدث هو امر طبيعى ويحدث فى جميع المفاوضات وعلينا السعى لتقارب وجهات النظر لان

الخلافات ليست نهاية المطاف خاصة انه منذ الاعلان عن المباردة كانت هناك خلافات اكثر من الحالية. فى عام ٢٠٠٥ كانت لاثيوبيا ٥ ملاحظات على الاتفاقية الاطارية و ٧ملاحظات لكل من مصر والسودان ولكن مع الوقت تم الانتهاء من جميع الملاحظات وبقيت نقطة واحدة تتعلق بالامن المائى وتحولت الملاحظات المصرية السودانية الى نقطة واحدة نأمل فى حلها، وقد طلبت مصر من اثيوبيا الحصول على ضماناً للاستثمار الامن فى اثيوبيا وذلك لزيادة ضخ رؤوس الاموال المصرية فى المشروعات التى يجرى تنفيذها فى اثيوبيا لصالح الدولتين٠ تشهد المرحلة القادمة الدراسات التفصيلية والخاصة بانشاء عدد من السدود على الهضبة الاثيوبية والتى وافقنا عليها من حيث المبدأ خاصة وانها تهدف الى انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها لكل من مصر والسودان فى المقام الاول علاوة على توفير مياة الشرب وبعض الزراعات المحددة لصالح محدودى الدخل بأثيوبيا حيث ستشمل الدراسات الاثار الاجتماعية والبيئية وكذلك الجدوى الاقتصادية والمالية والتأكد من عدم تأثيرها على تدفقات مياة الفيضان الى مصر والسودان وذلك من خلال مكاتب استشارية بالتنسيق مع خبراء النيل الشرقى وسوف يتم تنفيذها بالتعاون بين الدول الثلاثة وهى مصر والسودان واثيوبيا والجهات المانحة.

لأول مرة يوضع الانسان فى قفص الاتهام باعتباره المسئول الرئيسى عن الكوارث الطبيعية التى شهدها العالم فى عام ٢٠١١ وتوابعها هذا العام، وهو ما ادى الى ظهور تيار عام متزايد من الغضب والاحباط لدى شعوب اوروبا بشكل خاص تجاة حكوماتها، فقد اتفق كثير من العلماء والاكاديميين فى بريطانيا على ان تدخل الانسان فى الطبيعة تسبب فى عديد من الكوارث كان اخرها الفيضانات العنيفة التى اجتاحت شمال وغرب اوروبا والتى اطلق عليها " فيضانات القرن "، وحذروا من ان اوروبا وخاصة هولندا ستتعرض لفيضانات عنيفة اخرى خلال الفترة القصيرة القادمة.

وفى دراسة عملية مطولة نشرتها صحيفة اسكونغمان البريطانية قال العلماء ان التقينات الزراعيه الحديثة، واتجاة العالم الى المناطق الحضارية على حساب المناطق الزراعية، وكذلك القضاء على الغابات ساهم فى تغيير مناخ الارض واذابة الجليد، واشاروا الى ان نسبة التبخر فى مياة المحيطات والبحار زادت الامر الذى تسبب فى هذه الفيضانات، وقالت كلوديا مارتنى وزيرة البيئة فى ولاية الراين الالمانية ظللنا نغتصب الطبيعة لمدة ٤٠ عاماً والآن فان هذه الطبيعية من انهار ومحيطات ومناخ توضح لنا ان ذلك كان خطأً كبيراً. ونقلت الدراسة عن بيير فيلنج استاذ علم

المناخ والتغير الكونى فى جامعة امستردام قوله ان الفيضانات الاخيرة هى مجرد انذار بما سيحدث فى المستقبل نتيجة تدخل الانسان فى الطبيعة.

رغم ان عدم وجود دليل حاسم على ان ارتفاع درجة حرارة الارض هو الذى سبب الفيضانات الاخيرة الا ان تلك الفيضانات مؤشر على أن هناك تغييراً فى مناخ الكرة الارضية ولابد من الانتباه لذلك. واوضح جاريث جونز الاستاذ بقسم الجغرافيا فى جامعة امستردام ان تبخير مياة الميحطات تم تحويلها الى سحب قبل ان تسقط على شكل امطار اصبح يحدث فى اقل من ٤٨ ساعة اى بسرعة وبحجم اكبر من ذى قبل. وأن العلماء لم يقطعوا بوجود اى علاقة بين البحيرات الصناعية "كبحيرة ناصر" وحدوث الزلازل لذلك لن يؤدى الفيضان الكبير للنيل الى حدوث اى زلازل وكان قد تقرر رفع درجة الاستعداد والمراقبة للنشاط الزلزالى فى المركز الاقليمى بأسوان٠

إن العالم يتعرض لمجاعة مائية بعد ان زاد عدد السكان وزاد استهلاكة من المياه الى ٤ اضعاف، وان هناك ٥ ملايين هكتار من الاراضى الزراعية معرضة للتصحر سنوياً بسبب نقص المياه وان ١٠% من سكان العالم يعانون من مشاكل القحط والجوع و ٢٠٠ مليون طفل يعانون من مشاكل صحية بسبب الجوع فى العالم ولابد من حتمية الادارة المتواصلة للمياة فى المستقبل وخاصة على مجارى الانهار المشتركة وقال ان نصيب الفرد المصرى من المياه سيصل الى ٦٦٠ متراً مكعباً سنوياً عام ٢٠٢٥ وهو معدل منخفض جداً. إن هناك خطة عامة للحفاظ على مياة النيل وحمايته من التلوث تعمل على تنفيذها العديد من الوزارات والهيئات والاجهزة التنفيذية والشعبية والعلمية لمواجهة تحديات القرن ٢١ والازمات المتوقعة فى نقص المياه فى جميع مناطق العالم وأن هناك تقارير متابعه شهرية حول الاجراءات التى تم اتخاذها لتنفيذ التوصيات الخاصة بحماية نهر النيل ورفع كفاءة ادارة الموارد المائية وترشيد استهلاك المياه، وإعادة نظافة النهر مثل نهر الماين فى مدينة برلين الالمانية ونهر التايمز بالعاصمة البريطانية وكذلك لاستثمار هذه الاحتفالات فى التسويق السياحى من خلال الكرنفالات الفنية والغنائية وفرق الفنون الشعبية العالمية. إن جهاز شئون البيئة بالتعاون مع الوزارات والهيئات المختلف انجز العديد من المشروعات لحماية نهر النيل. بتوفير اليات لتمويل مشروعات الحد من التلوث الصناعى بالشركات لوقف الصرف على النيل، متاحة امام المصانع للتعامل مع الصرف الصناعى بها لمعالجة مخلفاتها قبل القائها على النيل على طول المجرى .

شكل خريطة توضح المشروعات المقترحة بأعالى النيل

والزم القانون كافة المشروعات المقامة على النهر بدراسة لتقييم الاثار البيئية لها، وانه يتم حالياً العمل والانتهاء من انشاء المراسى النهرية لتجميع المخلفات من اكثر من ٢٠٠٠ وحدة نهرية ما بين فنادق عائمة واسطول نقل. وتم وضع نظام دقيق للرصيد البيئى لمجرى النهر لتتبع اى مصدر من مصادر التلوث للتعامل معه والحد منه وتطبيق القانون ضد المخالفين وانه يتم حالياً اعداد الاجندة ٢١ لمصر فى كافة القطاعات البيئية ويحظى نهر النيل فيها بالنصيب الاكبر لحمايته.

ستظل ظاهرة نحر شواطئ الدلتا مشكلة تدعو الى القلق منذ ظهرت مع بدايات هذا القرن نتيجة المشاريع التى اقيمت على النهر، وتفاعلت معها العوامل المناخية الاخرى وقد منعت السدود وصول الرسوبيات المحمولة بواسطة النهر الى سواحلنا، وفى غياب هذه الرواسب، تقوم العوامل الديناميكية والمناخية كالامواج والتيارات الساحلية بنقل الرواسب من رؤوس الدلتا الثلاثة : رشيد، البرلس، ودمياط مسببة النحر فى اماكن بين هذه الرؤوس الثلاثة وتخلق حالة عدم الاتزان.

وقد انتهى معهد بحوث الشواطئ، من وضع قاعدة بيانات وباحث باماكن النحر والترسيب على ساحل الدلتا واتجاه تحرك الرواسب البحرية والعوامل المسببة لتحركها، تم عمل ٦٥ قطاعاً بحرياً – اجريت على مدى ٢٠ عاماً لحساب المعدلات السنوية لتغير خط الشاطئ ومعرفة اتجاه الرسوبيات

على متداد الساحل. من خلال توزيع هذه المعدلات على طول الساحل وتبين وجود اربع خلايا ترسيبية ساحلية هذه الخلايا تتوافق على مورفودينا بيكية الساحل، واتجاه التيارات المتوالدة مع حركة الامواج، هذه الخلايا بها مناطق نحر بتأثير التيارات الساحلية شرقاً، تتبادل مع مناطق ترسيب شرق وغرب رشيد، وساحل جمصة وشرق مصب دمياط حيث بلغ اعلى معدل ترسيب ١٣متراً/سنة شرق بوغاز رشيد عن منطقة ابو خشبة. وجاءت النتائج بأعلى معدلات نحر عند رؤوس الدلتا الثلاث فعند بوغاز رشيد بلغت ١٠.٦ متر/سنة وشرق مصب دمياط ١٠.٤ متر/سنة وساحل البرلس ٦.٥ متر/سنة والمثير فى هذه الدراسة ان المعادن هى الأخرى صنفت نفسها وتركزت المعادن ذات الحبيبات الدقيقة، والاوزان النوعية العالية على شواطئ النحر وتركزت المعادن الاكبر حجماً وذات الاوزان النوعية الاقل على شواطئ الترسيب. ان المعادن دليل طبيعى يرشد الباحثين الى اتجاه الرمال الساحلية واحتمال تعرض المناطق للنحر او الترسيب فاذا كانت المعادن المترسبة من الاوبيكس اوالجارنت، زيركون، روتيل، مونازيت فان المنطق معرض للنحر، اما اذا كانت المعادن المترسبة من الاوجيت، الهوربنلتر، الابيروت فان الشواطئ حاملة هذه المعادن معرضة للترسيب.

<u>سرقة اسرائيل لحقول الغاز :</u>

كما احتلت اسرائيل الأراضي العربية والفلسطينية والتي تسعي لضمها الي حدود اراضيها لتحقيق حلمها القديم باقامة دولة اسرائيل الكبري بالمزيد من احتلال الأراضي والقوة العسكرية المفرطة التي أدت الي استمرار احتلال أراض بجنوب لبنان والجولان الي جانب كامل اراضي دولة فلسطين بخلاف ما ادعته من تحريرها لغزة بينما الواقع هي أشد احتلالا وحصارا من باقي أراضي الدولة الفلسطينية. بالضفة الغربية والقدس. ان اسرائيل كما احتلت الارض وسرقت مياه الأنهار العربية وسيطرت علي الأجواء سعت أخيرا الي احتلال مياه البحر الأبيض المتوسط باختراق القانون الدولي لحدود المياه الدوليه والمحددة بـ ١٢ ميلا واستبدالها بالحدود المائية الاقتصادية التي تتيح لها السيطرة علي مساقة ٢٠٠ ميل من المياه الدولية للسيطرة علي حقول الغاز المكتشفة في المياه الدولية اللبنانية والتي سعت اسرائيل للسيطرة عليها وهو ما أقرته أخيرا حكومتها اليمينية المتطرفة أخيرا من خرائط جديدة لحدود مياه اسرائيل الاقتصادية وطالبت الأمم المتحدة باقرارها ورفض الخريطة المائية الدولية التي قدمها لبنان صاحب الحق الذي اتهمه نيتاناهو كما هي العادة بالاستيلاء علي المياه الاقتصادية الاسرائيلية بهدف الاستفزاز ولا نعلم من يستفز من ويستولي علي حقوقه المؤسف ان هذه المؤامرة الاسرائيلية الجديدة تتم والعرب ما زالوا صامتين منذ اكتشاف

لبنان لأبار ضخمة من الغاز والنفط في المياه الدولية اللبنانية بالقرب من قبرص بالبحر المتوسط وخلال فترة الاحتلال الاسرائيلي للجنوب استولت اسرائيل علي الغاز والنفط اللبناني. وهو ما دعا لبنان الي التقدم بشكوي للأمم المتحدة خاصة مع اكتشاف النفط في البحار والذي ادي الي اقرار قانون جديد يعطي الحق للدولة لاستغلال مياهها الاقليمية بعمق ٢٠٠ ميل لأغراض البحث والتطوير، وهو ما يعطي الحق للبنان في ملكية حقلي غاز الغنيان اللذين تسطير عليهما اسرائيل وتقيم فيهما محطتي استخراج الغاز والنفط والتي تشير الي وجود مخزون هائل من الغاز بالمنطقة المحتلة وهم ما ادي الي تزايد الاطماع الاسرائيلية وتهديد وزير الخارجية الاسرائيلية افيمدور ليبرمان بالتهديد بعدم التنازل عن شبر واحد من مياه اسرائيل الاقتصادية في البحر المتوسط مهددا بالتدخل المسلح,. وصراع جديد حول الحدود المائية تضعه اسرائيل تمهيدا للأستيلاء علي المياه الاقليمية للدوله الفلسطينية القادمة في حالة نجاحها في استمرار احتلالها لآبار الغاز والنفط اللبنانية والمؤسف ان المجتمع الدولي مازال يكيل بمكيالين لدعم الآطماع الاسرائيلية وذلك في ظل الصمت العربي علي ضياع الحقوق حقا تلو الاخر.

المياه الجوفية وإسرائيل :

إن ما يثار حوله سرقة إسرائيل للمياه الجوفية في سيناء فإن الوزارة لديها الدراسات الخاصة بالتعرف علي حركة المياه الجوفية في سيناء والتي تشير إي أن بعض منها يتجه من سيناء إلي صحراء النقب في الأراضي الاسرئيلية وكما أكدت كل الدراسات فإن إمكانيات المياه الجوفية بسيناء محدودة والكميات التي يمكن استغلالها فيها تقاس بالملايين للأمتار المكعبة وليس بالمليارات. وأن الوزارة وضعت خطة للإدارة المتكاملة للموارد المائية والري بمنطقة سيناء والصحراء الشرقية بما فيها المياه الجوفية والسطحية بدأت تنفيذها من عام ١٩٩٣ لاحقا أنه بالنسبة لمناطق شمال سيناء فقد قامت الوزارة بإنشاء السدود الرئيسية لحصاد مياه الإمطار والسيول وعمليات إنشاء سدود وحواجز إعاقة وخزانات أرضية ومشروعات ربط ونقل المياه وحفر وتجهيز الآبار بلغت تكلفتها حتى عام ٢٠٠٤، ١٠٥ ملايين جنيه شملت تنفيذ ١٢١ بئرا إنتاجيا و٧ سدود و ١٥ خزانا أرضيا وخنادق وتخزين وخلال العام ٢٠٠٥ أعمال مماثلة.

اللعب في منابع النيل :

ماذا وراء الأزمة التي تثيرها دول المنبع في حوض النيل حول حصة مصر في مياه النهر والحقوق التاريخية التي تضمنها الاتفاقيات القائمة؟ يمكن القول إن هناك أصابع خارجية تحاول اللعب في منابع النيل وتسعي إلي افتعال الأزمة بين دول المنبع "السبع" وبين دولتي المصب "مصر والسودان

" .. وكما يتردد أن هناك مخططا أمريكيا – إسرائيليا للضغط علي دول حوض النيل لمد إسرائيل بحصة من مياه النهر من خلال طرح فكرة تدويل نهر النيل، ولذلك فإن هناك عروضا إسرائيلية لضخ استثمارات وأموال إلي دول المنبع الفقيرة التي يمكن التأثير عليها مقابل المساعدات المالية الكبيرة وشراء حصة من مياه النيل وقد أدت تلك الإغراءات إلي حدوث الأزمة وإثارة قضية "الأمن المائي" لدول حوض النيل..!

وما حدث في مفاوضات شرم الشيخ بين دول حوض النيل يكشف تأثير الضغوط والإغراءات التي تتعرض لها دول المنبع، وكما قال وزير أثيوبيا : نحن مجموعة الدول السبع قررنا فتح باب التوقيع علي الاتفاقية وستكون هناك مهلة لمدة سنة لمن يرغب في التوقيع علي الاتفاقية التي تضع الأمن المائي في الملحق، وعقب التوقيع يفتح باب التفاوض حول النقاط العالقة للتصديق عليها وستأخذ سنوات لمناقشة "الأمن المائي" لدول حوض النيل المفاوضات تذكر فيها الحقوق التاريخية والاتفاقيات السابقة ويذكر فيها أن كلها باطلة لأنها خارج إطار المبادرة، ولم تحظ بالتوافق" !، كما أوضح الدكتور نصر الدين علام وزير الري : أن هذا الوضع يؤكد أن الهدف ليس إنشاء مفوضية أو مشروعات لتنمية حوض النيل، ولكن الوصول إلي اتفاقية تلغي جميع الاتفاقيات السابقة ولا تضمن حقوق مصر والسودان. وبمعني إعادة تقسيم حصص مياه النهر وبما يؤثر علي حصتي دولتي المصب.

وبنظرة للحقوق التاريخية فإن لدينا اتفاقيات سابقة ومنها اتفاقية مع إمبراطور أثيوبيا "منليك الثاني " في عام ١٩٠٢ وهي سارية وتتضمن التعهد بألا يقوم أو يسمح بإنشاء أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها تدفق المياه منها إلي نهر النيل إلا بعد استشارة مصر : وفي عام ١٩٠٦ وقعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقا في لندن بشأن الحبشة ويضمن موافقتها علي تأمين وصول مياه النيل الأزرق وروافده إلي مصر..! وقبلها في عام ١٨٩٤ وقع ملكا بريطانيا وبلجيكا اتفاقا ينص علي تعهد حكومة الكونغو بألا تقيم أو تسمح بإقامة أي أشغال علي نهر سميكي أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه المتدفقة في بحيرة ألبرت!.

وكذا اتفاقية عام ١٩٢٩ مع دول الحوض التي تنص علي تحديد حق مصر المكتسب من مياه النيل – حصتها السنوية ٤٨ مليار متر مكعب – كما أكدت لمصر نصيبا في كل زيادة من موارد النيل، ولم تعترض دول الحوض في البداية علي الاتفاقية باستثناء أثيوبيا التي لم تعترف بها .. وكذا اتفاقية ١٩٤٩ مع أوغندا .. وأخرها اتفاقية عام ١٩٩١ التي وقعها الرئيس موسيفيني .. ولا توجد أي خطورة في الوقت القريب!.

إن معالجة القضية تكون "بالقوة الناعمة" أي الدبلوماسية المحنكة والتمسك بالحقوق القانونية والتاريخية، وليس بالقوة العسكرية لأن الروابط بين دول حوض النيل ضاربة الجذور في شعوبها وفي النهر العظيم الذي يتدفق كشريان الحياة من المنبع إلي المصب، ومن الضروري الحفاظ علي تلك الروابط المائية والتاريخية وتقوية الجسور القائمة بحيث لا تؤثر التدخلات الخارجية والإغراءات المالية عليها .. ولابد من تدعيم الدور المصري في دول الحوض والتعاون العربي معها بالمشروعات والاستثمارات المشتركة وبذلك يقطع الطريق محاولات إسرائيل للعب في منابع النيل!.

دور إسرائيل فى مشروع سد النهضة :

يؤكد العديد من الخبراء ان الحوار بين مصر ودول حوض النيل اصبح مكشوفا بعدما اكدت معلومات استخباراتية ان " اسرائيل " تلعب دورا كبيرا في مشروع سد النهضه الاثيوبي الذي سيحرم مصر من المياه بل هي المحرض الرئيسي في هذه القضية، خصوصا ان اسرائيل تربطها علاقات حميمة مع بعض دول حوض النيل وانها ظلت تطمح في الحصول علي مياة النيل عام ١٩٤٩ أي بعد اقل من عام علي اعلان الدولة، حيث قدمت العديد من الخطط والمشروعات لايصال مياة النيل الي صحراء النقب بفلسطين المحتله خصوصا ان اسرائيل تعاني من نقص حاد في المياه الجوفية – المصدر الرئيسي للمياة في فلسطين . وفي محاولة دولية فاشلة تقدمت اسرائيل بمشروع قرار في المؤتمر الدولي الاخير الذي عقدته الامم المتحده حول المياه، مفادة انه يجب اعتماد المياه سلعة كباقي السلع قابلة للبيع والشراء تماما مثل البترول، الا ان مشروع القرار فشل في المصادقة عليه بعد ان طالبت مصر والسودان باسقاطة وقفت غالبيه الدول الي جانب الموقف المصري السوداني . واكد مصدر مسئول بملف مياة النيل انه يتم حاليا بحث التحركات الاسرائيلية بحوض النيل والخطاب الاعلامي الذي تتعامل به مع هذه الدول مشيرا الي تصريحات السفير الاسرائيلي الاخيرة باوغندا عقب افتتاحة المركز الطبي المتكامل، وعيادة الطوارئ بمستشفي مولاجو لعلاج مصابي الحوادث . واشار خلالها الي استعداد بلادة مساعدة اوغندا في مجالات الزراعه وادارة المياه وتربية الماشية والصحة ومشروعات تنمية البنية التحتيه وهو ما يعكس تحركات بلادة ردا علي التقارب المصري مع دول الحوض. إعلان السفير بان اوغندا قوة استراتيجية بشرق افريقيا وانه لا بد ان تستفيد من الامطار العزيزة التي تسقط سنويا عليها بالتوسع في زراعه اراضيها وتوفير المياه للاستخدامات المنزلية لانه من غير المقبول الا يستفاد من هذه الامطار هذه التصريحات محل دراسة وافية وتحليل كامل. فيما شدد وزير الموارد المائية والري علي ان الدور الاسرائيلي في دول حوض النيل لن يؤثر علي تدفق نهر النيل الي مصر .. مشيرا الي صعوبة

نقل مياة النيل الي اسرائيل لانها خارج حوض النيل والقوانين والاتفاقيات الدولي تحظر نقل مياة الانهار الدولية خارج احواضها .

وطالب بالا تقتصر العلاقات بين مصر ودول حوض النيل علي مجال المياه ولكن يجب ان تمتد الي مجالات التعاون الاخري الزراعي والتجاري والاقتصادي بما يحقق المصالح المشتركة بين هذه الدول، وهو اتجاه عالمي، مشددا علي ان علاقات اسرائيل مع عدد من دول حوض النيل لن يؤثر علي تدفق النهر الي مصر والسودان، والقاهرة لا تخشي من وجود علاقات بين اسرائيل ودول حوض النيل. وزير الاعلام الاسبق والمسئول عن الملف الافريقي قال ان نظرنا الي افريقيا في عهد عبد الناصر انتهجت سياسة الانفتاح ورسخت اقدامها هناك، وكان واضحا من خلال تقديمها المساعدات للعديد من الدول الافريقية خاصة دول حوض النيل، بالاضافه الي البعثات التعليمية والاهتمام التجارة . اما في عهد مبارك فقد اهملنا افريقيا وانسحبت مصر من التعامل السياسي معها لتحل محلها اسرائيل. يجب ان تكون لدينا صحوه حقيقية، وليس رد فعل وتوجد الان محاولة لفصل افريقيا عن العرب وجعلها جزءا من المنظومة الغربية .

في اجتماع متخصص حول موضوع سد النهضة الإثيوبي وقلت إننا إذا كنا نشعر بأصابع إسرائيل في التحضير للمشروع والترويج له بل والإسهام الفني فيه خصوصًا في الجانب المتصل بتوليد الكهرباء، إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نخاطب الدولة العبرية من خلال القنوات الدبلوماسية محتجين علي مشاركتها في عمل يبدو ماسًا بالمصالح العليا لمصر ومؤثرًا علي حصتها من المياه بينما مصر صانعة السلام هي التي وقعت اتفاقية السلام مع إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ وهي تنص علي إنهاء حالة الحرب وتمنع قيام أي طرفٍ بعمل يضر الطرف الآخر خصوصًا وأن الجيش المصري يواجه حربًا شرسة مع التكفيريين في سيناء إذ أن تطهيرها منهم سوف يصب في مصلحة أمن المنطقة التي تضم المصريين والفلسطينيين وربما إسرائيل أيضًا، كانت تلك قناعاتي منذ عام مضي ولقد أيدني البعض واعترض البعض الآخر وظللت أنا شخصيًا أقلب في الفكرة وأقبلها أحيانًا وأرفضها أحيانًا أخري، أما قبولها فهو خضوع لمنطق براجماتي يحمل إسرائيل المسئولية عن بث أفكار ووضع سياسات لدي بعض دول حوض النيل للتأثير عليها والتحكم فيها ولاشك أن مثل هذا الضغط المصري علي إسرائيل إن جاز التعبير هو مواصلة لسياسة الرئيس الراحل أنور السادات الذي كان يتعامل مع الأمور بمنطق يقترب من هذا النمط في التفكير، أما الجانب الآخر للرأي فيما كنت أطرحه فهو أنني شعرت بأن واحدًا من أحلام إسرائيل بل والحركة الصهيونية تاريخيًا هو أن توجد كطرف في ملف مياه النيل تحقيقًا لحلم معروف يقول دولتك يا

إسرائيل من الفرات إلي النيل، وأدركت أيضًا أنه إذا دست إسرائيل أنفها في الصراع علي مياه النيل فإنها لن تكون خالصة النية بل ستحكمها بالضرورة مصلحتها أولًا وأخيرًا، وقد يكون إضعاف مركز مصر التفاوضي حول مياه النهر هو غاية إسرائيلية تتصل بميزان القوي بينها وبين الجارة الكبري مصر وقد عدت بذاكرتي إلي عصر الرئيس الراحل السادات وهو رجل دولة من طراز فريد مهما اختلفنا معه فوجدت أن الرجل قد لوح لـ »إسرائيل «بمسألة مياه النيل أثناء المباحثات التحضيرية لـ اتفاقية السلام، ونتذكر يومها أن الزعيم الإثيوبي الأسبق مانجستو قد ألقي خطابًا ناريًا في حشود من جماهير الشعب الإثيوبي توعد فيها مصر ورئيسها مهددًا بمواجهة أي عبث بمسار نهر النيل في الشمال عند دولة المصب ردًا علي شائعة قوية باقتراح مصري لتوصيل مياه النيل إلي سيناء ويومها كسر مانجستو أثناء الخطاب زجاجة مليئة بالدماء تحذيرًا لـ »السادات «ونظامه!، أن مانجستو قد غير موقفه بعد رحيل الرئيس السادات، في اجتماعًا بينه وبين الرئيس الأسبق مبارك قال فيه مانجستو نصًا إن المياه منحة من الله لنا ولكم ولن نقوم أبدًا بعمل يضركم حتي تم توقيع مذكرة تفاهم بهذا المعني بين مصر وإثيوبيا عام ١٩٩٣ وكنت قد تركت مؤسسة الرئاسة وتضمنت المذكرة اعترافًا بحصة مصر في مياه النيل ولذلك فإنني أظن أن الموقف الإثيوبي قد تأرجح قربًا أو بعدًا من مصر وفقًا لظروفها ولعل جزءًا مما أغري الرئيس الإثيوبي الراحل زيناوي هو حالة السيولة السياسية في مصر في عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وشعور الإثيوبيين ولو وهمًا أن المصريين مشغولون بالشأن الداخلي لذلك فالظروف مناسبة لإعطاء إشارة البدء في تنفيذ ذلك السد المثير للجدل، ولا أستطيع أن أجزم الآن كيف قرأ الإثيوبيون زيارة الدبلوماسية الشعبية المصرية لأديس أبابا ولقاءهم برئيس الوزراء هناك وهل تصوروا أن الزيارة هي بادرة محبة من الثورة المصرية للشعب الإثيوبي أم قرأها البعض في الحكومة الإثيوبية علي أنها علامة ضعف ومظهر تودد في ظروف استثنائية لأنها لم تحدث من قبل في ظروف عادية، ولقد لفت نظري منذ شهور أن صرح مصدر إسرائيلي مسئول عن استعداد بلاده للقيام بالوساطة بين مصر وإثيوبيا حول موضوع سد النهضة ويومها كتبت مقالًا في الأهرام بعنوان القط يطلب مفتاح الكرار في إشارة إلي رغبة إسرائيل في اقتحام ملف مياه النيل والبحث عن صيغة تعطيها شرعية لكي تكون طرفًا في الأزمة حتي ولو كانت وسيطًا، ومع ذلك فإنني مازلت أري أن الإسرائيليين يجب أن يستمعوا إلي تحذير قانوني من القاهرة فحواه أن دورهم في بناء سد النهضة وجزء منه مؤكد والباقي قد يكون شائعات هو خروج عن روح اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية بل ونص بنودها أيضًا، ويقال لهم إذا كانت لكم أطماع في مياه النيل وذلك أمر معروف تاريخيًا ومكشوف جغرافيًا إلا أن تلك المياه وهي هبة السماء قد

أصبحت ملكًا لدول حوض النهر من المنبع إلي المصب وحدهم ودون استثناء، بل ونضيف قولا آخر للحكومة الإسرائيلية وهي أننا نشعر أنهم يتطلعون للحصول علي ميزات في ظرف غير طبيعي استغلالًا للأوضاع القائمة والواقع الإقليمي التعيس .

أن موضوع سد النهضة رغم موجات التفاؤل والتشاؤم حول مستقبله يحتاج إلي درجة أعمق من التفكير في مسار أحداثه وتطور مفاوضاته، خصوصًا وأن عنصر الوقت يبدو لصالح الجانب الإثيوبي كما أننا نسعي إلي الوصول إلي ضمانات دولية وإفريقية ونيلية بألا يؤدي ذلك السد إلي الإضرار بمصالح مصر وحصتها في المياه التي تحتاج إلي زيادة بسبب الانفجار السكاني فيها فضلًا عن أن الجميع يدركون أن الهدر في مياه النهر يتجاوز ثمانين في المائة من حجم المياه الواردة من المنبع، فالمستخدم منها يمثل نسبة ضئيلة من مياه الأمطار التي تهطل بغزارة علي الهضبة الحبشية علي امتداد العام كما أن القانون الدولي ينظم بوضوح حقوق دول الحوض في الأنهار الدولية ويضع قواعد ثابتة ومعترف بها في هذا الشأن، لذلك فإن دفوعنا القانونية تسبق مفاوضاتنا السياسية وتحمي مصالحنا عند اللزوم، واضعين في الاعتبار أن مصر تعترف بحق دول الحوض في تنمية مواردها بل وتساعد علي ذلك، وقد أعلن الرئيس المصري السيسي ذلك بوضوح مؤكدًا حق إثيوبيا في التنمية وحق مصر في المياه التي هي الحياة... إنني أتمني أن نصل إلي تسوية قريبة لتلك المشكلة المعقدة.. بين دولتين إفريقيتين شقيقتين يجمعهما حوض النهر وأتمني علي أشقائنا في السودان أن يكون دورهم كما هو العهد بهم التأكيد علي حقوق الشقيقة التوءم مصر.!

كشف وكيل اول وزارة الموارد المائية والكهرباء السوداني السابق الغطاء عن الدور الاسرائيلي الخفي في ازمة حوض النيل، مؤكدا ان التخطيط الاسرائيلي للاستيلاء علي مياه النيل بدأ عام ١٩٨٨، من خلال نصب فخ لمصر والسودان يعرف بمبادرة حوض النيل. وأضاف ان الغطاء للوصول للمعلومات والبيانات عن نهر النيل تم عبر البنك الدولي الذي كان يمول مؤتمرات ولقاءات ومشروعات مائية أفرزت مبادرة حوض النيل ثم سد النهضة الاثيوبي، مؤكداً انه سيحول نهر النيل لـ "ترعة"، وانهياره المحتمل سيمحو الخرطوم وكافة الخزانات السودانية تماماً. قدمت عام ٢٠١١ مذكرة رسمية لوزارة الموارد المائية والكهرباء السودانية كنت وكيلاً للوزارة عن سد النهضة الأثيوبي ثم المطالبة في المذكرة بتقديم وزارة الموارد المائية والري بطلب لتشكيل لجنة فنية لمعرفة مخاطر السد وفوائده علي السودان، كما شملت المخاطر المحتملة علي بلادي وهي كثيرة، وكانت الردود ان السد مفيد للسودان، بعدها تم اقصائي من العمل. بدأ الإعداد لبناء سد النهضة قبل

انطلاق "مبادرة حوض النيل"، بعشر سنوات، والتي كانت سبباً في كل ما يحدث الآن من خلافات بين مصر والسودان من ناحية وباقي دول المنبع من ناحية أخري، وهي بالمناسبة النواة التي خرج من رحمها مشروع سد النهضة. مبادرة حوض النيل في اساسها "فكرة صهيونية" نشأت في اسرائيل. وبدأ الأعداد لها عام ١٩٨٨ من خلال دراسة اعدها "هاجي ايرليخ" خبير المياه الاسرائيلي وكانت من ٢٨٠ صفحة بعنوان " الصليب والنهر..اثيوبيا مصر والنيل"، تم الانتهاء منها عام ١٩٩٢ ومولتها المؤسسة الاسرائيلية للعلوم، ومعهد السلام الامريكي، وملخص الدراسة ان نهر النيل سيصبح مسألة حياة او موت بين دول المنبع من ناحية والمصب من ناحية اخري، وانتهت الدراسة الي ضرورة قيام اثيوبيا ببناء ٢٦ مشروعاً من بينها سد النهضة، علي ان يتم البدء في قيام تجمع او مبادرة لحوض النيل للتعاون تلغي الاتفاقيات السابق وتجمع دول المنبع في اتحاد – كان البنك الدولي والمنظمات والدول المانحة هو الغطاء الذي اختفت فيه اسرائيل دون اي علم من مصر والسودان، وقد لاحظت ذلك وقت ان كنت مبعوثاً من الحكومة السودانية للمشاركة في مشاريع الابحاث العلمية التي كان البنك الدولي و"السيد" الكندية، وبعض المنظمات الاوروبية تمولها في دول المنبع، حيث كانت الدول تتباري في تقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والتفصيلية عن نهر النيل والاستخدامات الفعلية للدول، وشاركت في عام ١٩٩٥ في مشروع دولي لتنمية البحيرات الاستوائية، وكانت تأتي خلال المؤتمرات الدولية التي تنعقد في كل دولة اشارات بضرورة قيام مفوضية للحوض او مبادرة مقابل المنح المقدمة، وفي عام ١٩٩٧ تكلف البنك الدولي بتنفيذ مشروع اطلق عليه "بي ٣ "للتعاون بين دول الحوض، والتي كانت نواه لإطلاق مبادرة حوض النيل بتمويل كامل من البنك الدولي، وذلك بعد ان تم جمع كافة المعلومات والبيانات عن دول الحوض، وخاصة نوايا الدول بما فيها مصر والسودان واثيوبيا. تم طرح مشروع سد النهضة بعد إطلاق المبادرة بمسميات مختلفة وقتها، الي ان ظهرت النقاط الخلافية الثلاث الشهيرة في الاتفاقية الاطارية "عنتيبي" الملحقة بالمبادرة، وهس حق الاخطار المسبق للمشاريع المائية واتخاذ القرار بالاجماع وليس الاغلبية وإلغاء الاتفاقيات التاريخية وهو ما اعترضت عليه القاهرة والخرطوم وتم تعليق النشاط ورفض التوقيع علي عنتيبي. تسعي دول المنبع الي إلغاء الاتفاقيات التاريخية بما فيها اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان، والتي تقسم مياه النيل الي حصص، ليصبح نهر النيل "حوض مشترك" كما تتمسك الدول الموقعة علي "عنتيبي" بأن يصبح القرار بالأغلبية وهو ما يسمح لإسرائيل بالمشاركة في مياه النيل، خاصة ان اثيوبيا تردد دائما ان مياه حوض النيل "منحة إلهية" كبترول الخليج يمكن بيعها، لذلك هم مصرون علي النقاط الخلافية الثلاث. القانون الدولي

يمنع نقل مياه الأنهار من حوض لآخر لقد تم تغيير القانون ليصبح متوافقاً مع "عنتيبي"، حيث تنص المادة الثانية من إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية التي اقرتها الامم المتحدة، انه يقصد بدولة "المجري المائي"، دولة طرف في هذه الاتفاقية يقع في اقليمها جزء من مجري مائي دولي او طرف يكون منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي يقع في اقليم دولة او اكثر من الدول الاعضاء فيها جزء من مجري مائي دولي، وهي اتفاقية سارية المفعول منذ اغسطس ٢٠١٤ .

المعني المقصود من هذه المادة وهل يسمح ذلك الامر لإسرائيل بالحصول علي مياه من النيل حسب القانون اذا قامت اسرائيل بانشاء كيان اقتصادي مع دول المنبع، فإن من حقها الحصول علي المياه وهو ما تسعي اليه الدول عبر المادة الخاصة باتخاذ القرار، خاصة دول المنبع التي توغلت فيها اسرائيل بشكل كبير. الدول التي تنسق مع اسرائيل وتخطط لها؟

-كل دول المنبع تتباحث مع اسرائيل، وعلي رأسها اثيوبيا، ويكفي ان يكون لاسرائيل طابق كامل في وزارة الموارد المائية والكهرباء في اديس ابابا، فضلا عن تدريب ٥٠٠ مهندس اثيوبي في تل ابيب، كما تم عقد اتفاقية بين وزارة الكهرباء الاثيوبية وشركة "تل ابيب" لإدارة كهرباء اثيوبيا. الاتفاقية تنص علي ادراة المشاريع الحالية والمستقبلية، بما يؤكد ان اي دولة تسعي لشراء كهرباء سد النهضة عليها ان تبحث ذلك مع اسرائيل. تقوم بعض الدول والجهات الدولية بتمويل السد "من تحت الترابيزة"، وهناك تقرير تم نشره في جريدة النيوزويك الامريكية يذكر ذلك صراحة يقول"ان الغرض من انشاء سد النهضة السيطرة علي المياه". أضرار السد عديدة علي السودان، حيث يُخزن ٧٤ مليار متر مكعب، وهي كمية أعلي من الإيراد الطبيعي للنيل الأزرق الذي لا يزيد علي ٤٨ مليار متر، وملء الخزان الي مستوي التشغيل سوف يؤثر كثيراً في خفض الإيراد الشهري للنيل الأزرق، خاصة في فترة التحاريق وكلما كانت فترة الملء الكلي للخزان قصيرة ثلاث سنوات متواصلة علي سبيل المثال، كلما كان الضرر كبيراً علي السودان، حيث سيتحول نهر النيل الي ترعة، ولن تشهد بحيرة ناصر تخزيناً مرة اخري بعد ان يتم استهلاك كل المخزون ومن المحتمل ان تتوقف توربينات السد في العام الثاني او الثالث .

هناك من الدراسات ما يؤكد ان معدلات الأمان في السد اقل من غيرها وانهياره محتمل وفي حال حدوث ذلك فإن السد سيمحو العاصمة الخرطوم من علي الخريطة، لأنه بعد الانتهاء من التخزين سيتم تحريك النشاط الزلزالي في المنطقة نتيجة الوزن الهائل للمياه المثقلة بالطمي المحتجز أمام

السد، وهذا الوزن يمكن أن يؤدي الي نشاط زلزالي يسبب تشققا في بنية السد تؤدي الي انهياره مما يؤدي الي فيضان كارثي يزيل ٣ سدود سودانية كبري تشمل الرصيري وجبل الاوليه وسنار.

اذا لماذا تتبني الحكومة السودانية وجهة النظر الاثيوبية التي تؤكد دائما ان للسد فوائد علي السودان اكثر من الاضرار؟ فإسرائيل تخطط منذ امد بعيد للاستيلاء علي مياه النيل والدليل علي ذلك ما هو معروف آنذاك اعلامياً بقضية "الفخ الهندي" حينما تم تسجيل مكالمة لوزير الري المصري الأسبق محمود ابو زيد عن مبادرة حوض النيل وتم ارسالها لاسرائيل مباشرة وقد اكدت اعترافات الجاسوس، كما تقوم اسرائيل بتأليب الحكام في دول المنابع علي مصر انها ضد التنمية في دول حوض النيل، وان اسرائيل تسعي وراء تنمية الدول بينما تقف مصر ضد ذلك.

البلدين مصر والسودان في تعاملهما مع الازمة؟ البلدان لا يملكان استراتيجية او مبادرة للتعامل مع الازمة ولا وسائل اقناع الدول بأهمية الخزانات الصغيرة في توليد الطاقة والاستغناء عن الكبيرة التي تشكل تهديداً استراتيجياً للدول الواقعة خلف السد لأنها هدف للضرب وقت الحروب. السودان فوجئ في ٢٠١١ بوضع حجر الاساس، ولم تكن لدينا معلومات عن السد، كذلك فوجئ البرلمان الاثيوبي والحكام بالبناء، وأطلق علي المشروع وقتها "اكس" ولم يتم الاعلان عنه بل تم وضع حجر الاساس دون اي مؤشرات سابقة.

–الحل هو اقناع اثيوبيا بشتي الطرق والوسائل بتعديل المواصفات الفنية للسد ليصبح اصغر ينتج كمية مماثلة من الكهرباء، حيث ان كفاءة الخزان طبقا للدراسات الاثيوبية نفسها ٣٠% فقط، وانتاجه لا يزيد علي ١٨٠٠ ميجاوات من الكهرباء فقط وهي كمية محدودة اذا ما قورنت بالتكلفة وكمية المياه المُخزنة. وهل من الممكن ان تستجيب الحكومة الاثيوبية لنتائج المسار الفني الذي تم الاتفاق عليه بين الدول الثلاث؟ في الحقيقة لايوجد تفاؤل في استجابة اثيوبيا، وهي مستمرة البناء، وفي مصر مطلوب ممن يريد ان ينشئ "عمارة مخالفة" وقف العمل في حين يسعي هو لبناء طابق او اثنين وتسكينها منعاً للإزالة، وبعد ذلك يستكمل البناء ولن يستطيع احد منعه.

أن تعاظم الدور الإسرائيلي في إفريقيا كان نتيجة إهمال النظام السابق علي مدي ثلاثين عاما لمنطقة المصالح الحيوية لمصر .وكان من أخطر نتائجها ازمة مياه النيل, ومن ناحية أخري إن إسرائيل تستغل العامل الديني لتوطيد علاقتها بالدول الإفريقية بأكثر من طريقة, فمن ناحية تعتقد بعض القبائل بدول جنوب السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا انتماءها إلي نبي الله يعقوب ونبي الله سليمان, وهو ما تستغله إسرائيل, ومن ناحية أخري تسعي تل أبيب لإثارة مخاوف الدول الإفريقية من رفع مصر للشعار الإسلامي.إن الحكم الإسلامي في السودان منذ عام١٩٨٩ حاول تصدير

التجربة الإسلامية لدول الجوار, وهو ما تمخضت عنه نتائج خطيرة منها اندفاع دول حوض النيل بمباركة أمريكية وإسرائيلية لفصل جنوب السودان, ليكون حائط الصد الأول ما بين دول المصب في الشمال الإفريقي العربي ودول منابع النيل في الجنوب.ويضيف: كان تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عاملا كافيا لإظهار النعرة الإفريقية والمسيحية في الجنوب, وهو ما عمق مشكلة الاندماج الوطني ما بين الشمال والجنوب, و أدي في النهاية إلي خسارة السودان جنوبه الذي يزيد علي٧٠٠ كم٢ بسبب المشروع الحضاري الإسلامي.والاعتقاد بأن صعود الإسلاميين في الشمال الإفريقي وخاصة مصر قد يؤدي إلي مواقف سلبية جديدة من جانب دول حوض النيل, ومزيد من التقارب مع إسرائيل القوي المعادية للنيل من مصر ودورها, وقد تتعدي المواقف السلبية للدول الإفريقية إلي خطوات عدائية تجاه مصالح مصر الحيوية .يجب علي المستوي القريب أن تذهب مصر والسودان للتوقيع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باتفاقية عنتيبي بوضعها الراهن, حتى يكون لهما موطئ قدم, ويقوم خبراء الدولتين بالاطلاع علي مشروعات وخطط دول الحوض بصورة مباشرة, ويري أن مبررات الرفض غير مقبولة ,خاصة ان دول الحوض أمهلت مصر فترة لحين انتخاب رئيس لمصر بعد ثورة يناير وهو ما حدث بالفعل وينتظرون الآن النتائج ورد الفعل المصري. أما علي المستوي المتوسط يجب تعزيز علاقاتنا مع إريتريا والمشاركة بصورة فاعله في تسوية الأزمة الصومالية التي تعتبر حجر الزاوية في المعادلة السياسية, وأخيرا يكمن جوهر الحل في أن ينص الدستور المصري الجديد علي أن الشعب المصري شعب إفريقي بحكم التاريخ والجغرافيا والسلالة وهذا النص يمكن أن يقلل من المخاوف الإفريقية لدول حوض النيل التي تمثل منطقة المصالح الحيوية للدولة المصرية.

ان اتفاقية عنتيبي التي وقع عليها٦ من دول حوض النيل لن تكون فاعلة مادام لم توقع عليها مصر والسودان باعتبارهما دولتا المصب ولن يكون هناك اعتراف دولي بهذه الاتفاقية إلا في هذه الحالة .تمت مناقشة الاعداد لاجتماع استثنائي لدول الحوض. كما تمت مناقشة تقييم لسد النهضة الاثيوبي حيث هناك زيارة متوقعة وتم عرض نتائجها في ضوء المعلومات التي وردت من الجانب الاثيوبي وسيتم الاعلان عن النتائج عقب الزيارة.ان المشروعات الكبري مثل الربط الكهربائي ستكون بتمويل دولي وليس بتمويل مصري خالص, ان المخصص داخل وزارة الموارد المائية والري المصرية١٠٠ مليون دولار فقط لمشروعات تنموية مع دول حوض النيل. إن جنوب السودان مازالت حليفة لمصر ولم يحدث اي توتر في العلاقات بعد انفصالها, ان حصة السودان من مياه النيل موزعة بين شمال السودان وجنوب السودان بعد انفصال الأخيرة وان جنوب السودان غنية

بالموارد المائية. وأن تسعي مصر وإثيوبيا لتعزيز التعاون ودعم الأعمال ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعين العام والخاص في البلدين ولتوثيق العلاقات مع دول حوض النيل. إن التعاون أثمر عن توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية ومؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإثيوبية بناء علي مبادرة من السفارة المصرية ومكتب التمثيل التجاري بإثيوبيا وتهدف إلي تصدير خدمات تكنولوجية إلي السوق الإثيوبي وقيام الهيئة المصرية بانشاء موقع الكتروني ضخم يتضمن قاعدة بيانات بالشركات الإثيوبية. أن مذكرة التفاهم تتضمن مشاركة الجانب المصري في إنشاء مواقع إلكترونية منفصلة لكل شركة إثيوبية علي حده, ويساعد وجود هذه المواقع الالكترونية الشركات الإثيوبية علي تنشيط عملها.

في كاس العالم عام ٢٠٠٦ فوجئ العرب – وليس العالم بجون ميتشيل لاعب غانا وهويخرج علم إسرائيل من تحت ملابسه ويطوف به الملعب تعبيرا عن فرحته بتسجيل هدف غاني في مرمي تشيكيا.ميتشيل كان واحد من مئات النجوم التي تفرخهم مدارس كرة القدم التي تبنيها وتمولها إسرائيل كأحد أدوات التغلغل في هذه الدولة.وإذا عدنا للوراء، وبالتحديد في شهر نوفمبر عام ١٩٦٠ قال الرئيس التنزاني جوليوس نيريري:"إن إسرائيل بلد صغير ولكنها يمكنها أن تفيد كثيرا بلدا كبلادي، ويمكننا أن نتعلم منها كثيرا، لأن مشاكلنا في تنزانيا تشبه مشاكل إسرائيل ".كانت تنزانيا أوزنجبار سابقا أرض عربية إسلامية مكونة من جزيرتين رئيسيتين هما زنجبار وبمبا، وتبعد هذه الأرض مسافة ٢٥ ميلاً عن شاطئ إفريقيا الشرقي.

وكانت تحت الحكم الاستعماري البريطاني زمناً طويلاً إلي أن استقلت في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٦٣ . وعندها شرعت الأفعي اليهودية في نفث سمومها وتدبير مؤامراتها، فاهتدت إلي نيريري للقضاء علي الدولة المسلمة الفتية، ورصدت إسرائيل الأموال اللازمة ووزعتها بسخاء علي نيريري ووزير خارجيته اوسكار كامبونا وعدد من الضباط اليهود الذين يخدمون في بلاط نيريري . وفي يوم الأحد الثاني عشر من يناير عام ١٩٦٤ دبر عملاء إسرائيل بمساعدة جوليوس نيريري وضباطه من اليهود عملية ذبح العرب المسلمين في الجزيرة، وفوجئ بالهجوم الوحشي الغادر علي المنازل والشوارع والمتاجر، وكانت الأوامر صريحة تقضي بقتل كل عربي مسلم، فلم ينقض ذلك اليوم الأسود إلا بذبح أكثر من خمسة عشر ألف مسلم دون تمييز بين الأطفال والنساء والشيوخ .

قصة إسرائيل في أفريقيا طويلة ومحزنة . فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، والقارة الأفريقية جزءا لا يتجزأ من مشروع الحركة الصهيونية . وقد اتضح ذلك بجلاء منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد بمدينة " بازل " بسويسرا في التاسع والعشرين من أغسطس عام ١٨٩٧ برئاسة مؤسس

الحركة تيودور هرتزل . في هذا المؤتمر تم تحديد بعض المناطق الأفريقية كأراضي بديلة لتوطين اليهود حتي الانتقال لفلسطين الهدف الأكبر، وكان شرق أفريقيا الذي ينتشر فيه الإسلام علي رأس المناطق المستهدفة . وقد ركز هيرتزل ومتآمروه علي أوغندا وكينيا والكونغو وزائير وموزمبيق كوطن بديل لليهود كما تمت مخاطبة اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر مسؤول المستعمرات البريطانية، في عام ١٩٠٣ لإقامة وطن قومي لليهود في السودان ، وكان السودان مستعمرة بريطانية في ذلك الحين .. في مؤتمر بازل أيضا بحث المؤتمرون المتآمرون أيضا تامين مياه الدولة اليهودية التي ستقام علي أرض فلسطين، وبدأ هرتزل مفاوضات في سنة ١٩٠٣مع الحكومة البريطانية ومع المندوب السامي في مصر اللورد كرومر في عهد الملكة فيكتوريا ووزير خارجيتها اللورد آرثر بلفور صاحب الوعد المشؤوم، من أجل توطين يهود العالم في شبه سيناء توطئة للاستيلاء علي فلسطين واستغلال مياه سيناء الجوفية ومن بعدها مياه نهر النيل بالأساس، حيث وافقت حكومة الاستعمار البريطانية في ذلك الوقت علي ذلك شريطة تنفيذها بسرية تامة . وبذلك وضع زعماء الحركة الصهيونية قضية المياه في المقام الأول حينما رفعوا شعار (من نهر الفرات إلي نهر النيل أرضك يا إسرائيل). وكان البريطاني كرومر عميلا لليهود، ورأس حربتهم فيما يحيكونه من مؤامرات شيطانية تستهدف تمزيق وحدة العالمين العربي والإسلامي، كما يظهر من كتابه " مصر الحديثة " وكانت الحجة حماية المصالح الغربية، التي استطاعت الصهيونية إقناع الغرب بأنها ستكون هي الأمينة عليها في القارة السمراء، وبالطبع بالمقابل ستكون مصر في النهاية الجائزة الكبري بالنسبة لليهود . هكذا كان ولا يزال المخطط . ومنذ ذلك الحين وأصبحت أعين اليهود علي القارة الأفريقية، وتحولت الصهيونية كفكر وكتطبيق إلي ورم سرطاني يتغلغل في القارة السمراء. سفارة إسرائيل في العاصمة كينشاسا، أكبر سفارة لأي دولة في دولة أخري في العالم، وأنها مركز نشاط جهاز الموساد الإسرائيلي في أفريقيا . ولم يكن اختيار الكونغوسوي لأنها إحدي دول حوض النيل، كما يفسر ذلك تركيز إسرائيل علي شرق أفريقيا خاصة السودان وأثيوبيا .. أن ٤٨٪ من بعثات إسرائيل الدبلوماسية الإسرائيلية في العالم في أفريقيا وحدها.

ومنذ بداية هذا القرن، شهدت القارة الأفريقية وبالتحديد شرق أفريقيا وأثيوبيا والسودان بصفة خاصة المزيد من التغلغل عبر استراتيجيات جديدة تتجاوز القديمة منها كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية أي انها تحولت من التعاون إلي التحالف. وكان من ذلك طرح إسرائيل في يونيوعام ٢٠٠٢ أمام لجنة التراث العالمي باليونيسكو"مشروع الأخدود الأفريقي العظيم"، وهومشروع يهدف في ظاهره إلي التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتي جنوب أفريقيا، ولكنه

في جوهره يهدف إلي إيجاد مدخل جديد لاختراق أفريقيا بوسائل جديدة لتطويق العالم العربي. ومن هذه الوسائل دعم المجتمع المدني ومكافحة الإيدز لكسب قلوب وعقول الشعوب الأفريقية. كما تستغل إسرائيل حقيقة كون قارة أفريقيا ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف، فترفع شعار الدولة "الصديقة" ذات السمات الخاصة التي مكنتها من الانعتاق من الاضطهاد وتحقيق التنمية بما يؤهلها لقيادة "نموذج" يصلح الاقتداء به للدول الأفريقية التي تشارك إسرائيل في كونها دولا نامية تعاني "القهر والاضطهاد" وهذا ما فعلته إسرائيل في أثيوبيا بالضبط علي طريقة " لماذا لا تبني سدا ونحن نساعدك". ومن الوسائل الجديدة أيضا دعم الحركات الانفصالية كما في السودان وانتهت بانفصال الشمال عن الجنوب . وجرت محاولة تالية لفصل دارفور عن السودان، ولم يكتب لها حتي الآن النجاح . ويكفي أن العالم لم يسمع عن دارفور إلا عندما خرجت قيادات اللوبي اليهودي في أمريكا يتقدمون مظاهرة ضخمة في شوارع نيويورك تطالب بالتدخل لـ " إنقاذ حقوق الإنسان " هناك . ومن وقتها بدأ عزف الإعلام الغربي بتحريض يهودي في هذا الاتجاه.. كما أنشأت إسرائيل العديد من المراكز التدريبية الخاصة بأفريقيا، كمركز "جبل كارمن" في مدينة حيفا الذي ينظم حلقات دراسية للمرأة الأفريقية في ميدان التنمية، ومركز "دراسة الاستيطان" الذي يوفر تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.، والمركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدات الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة، وقسم "التدريب الأجنبي" الذي يهتم بقضايا التنمية الأفريقية، والمعهد الأفروآسيوي" للهستدروت الذي يهتم بأنشطة الاتحادات العمالية.. بالإضافة إلي ترسيخ إسرائيل لصورتها لدي أنظمة الحكم الأفريقية كمرجعية مهمة لهم في مجال الاستخبارات والتدريب العسكري.
هذه أدوات إسرائيل للسيطرة علي القارة والسؤال: أين أدواتنا نحن؟!

منذ سنوات التفكير في طريقة عملية لموضوع مياه النيل واسرائيل, وجد أن افضل فكرة أن تحدد اسرائيل حاجتها من مياه النيل وتذهب إلي إثيوبيا أو أوغندا أو الدولتين معا وتتعاقد علي شراء الكمية التي تريدها علي أساس أن يزيد البائع حصة مصر من مياه النيل بالقدر الذي تم التعاقد عليه مع اسرائيل. وبعد ذلك تتولي مصر توصيل هذه الكمية إلي إسرائيل بعد عبورها الأراضي المصرية اولا عبر ترعة السلام ثم من خلال خط انابيب ارضي ينقل المياه الي المشتري. ويضيف صاحب الفكرة دعونا نكون واقعيين ,فإحتياجات إسرائيل تمر في القناة وتسدد رسومها, فما المانع ان نسمح بمرور المياه المخصصة لها عبر اراضينا نظير رسوم يتم الاتفاق عليها تمثل اولا نصيبا للسودان من المرور في اراضيها ثم لمصر من خلال مجري النيل ثم من خلال ترعة السلام وخط

الانابيب.من الممكن ان تصبح الفكرة بعد دراستها من الخبراء وعدا نعمل علي تحقيقه اذا تم تسوية الصراع وحصل الفلسطينيون علي مايحقق لهم دولتهم.

ان إسرائيل تعبث منذ زمان بعيد في منابع النيل وان حلم إسرائيل ان تمتد ترعة السلام في سيناء لتحصل علي حصة من النهر الخالد ولهذا لم يكن غريبا ان يبدأ الحديث عن وساطة اسرائيلية بين مصر واثيوبيا حول سد النهضة.. قفزت إسرائيل فوق كل الحسابات السياسية واصبحت طرفا بين مصر ومياه النيل..تجاهلت إسرائيل كل القوي السياسية بما فيها دول حوض النيل وما تربطنا بها من علاقات تاريخية .. وتجاهلت بلايين الدولارات التي تستثمرها الدول العربية في دول افريقيا وتجاهلت كتلة تاريخية هي مصر والسودان .. والغريب ان اخبار هذه الوساطة جاءت من اثيوبيا ولم ينفها احد في مصر .. ان اخطر ما في هذا الطرح ان تصبح لإسرائيل يد واضحة بهذه الصورة في مياه النيل وهناك اتفاقيات وحصص قررتها علاقات دولية قبل ان تظهر إسرائيل في الوجود..وهنا يطرح هذا السؤال نفسه :هل يمكن ان تحرص إسرائيل علي وصول مياه النيل لمصر؟ وهل يمكن ان تساهم في ذلك دون ان تحصل علي المقابل؟ وهل سيكون لإسرائيل حصة من مياه النيل سواء اخذتها من اثيوبيا عبر الأنابيب أو حصلت عليها من ترعة السلام .. وإذا كنا قد تركنا لإسرائيل حقول الغاز الرهيبة في البحر المتوسط دون ان يكون لنا نصيب فيها فلماذا لا تحصل علي حصة في مياه النيل بأي صورة من الصور .. ان الملاحظ الأن ان إسرائيل توجد في كل مكان انها في حوض النيل حيث المياه .. وفي البحر المتوسط حيث الغاز والبترول وفي البحر الأحمر في مراقبة دولية وصلت بها الي القاء القبض علي سفينة ايرانية تحمل سلاحا لتقودها الي ميناء ايلات وتكشف ما بها وما عليها .. ان الواضح الأن ان إسرائيل اصبحت بديلا شرعيا للدور الأمريكي في المنطقة ولم يبق غير ان تتحول القاعدة الأمريكية في قطر الي قاعدة إسرائيلية بالنيابة وان يرفع الأسطول السادس في المياه العربية اعلام إسرائيل وساعتها لن تكتفي إسرائيل بدور الوساطة ولكنها سوف تطمع في ادوار اكبر لأنها تعتبر نفسها الوريث الشرعي للإمبراطورية الأمريكية الغاربة.

إنهيار سد النهضة – دور اسرائيل – أمريكا :

دور اسرائيلي . امريكي داعم لاثيوبيا لبناء سد النهضة ليكون ورقة ضغط علي النظام المصري وأوضحت الدراسات أن بناء السد سيؤثر بالسلب علي أمن مصر المائي كما أن هناك مخططا اثيوبيا لبناء سدود جديدة علي النيل الأزرق سيؤدي الي تقليل حصة مصر حوالي ٩ مليارات متر مكعب سنويا وسيفقد السد العالي دوره وسيقل انتاجه من الكهرباء وستتحكم اثيوبيا في وصول المياه الي مصر. ان انهيار سد النهضة سيترتب عليه غرق الخرطوم بالكامل وصعيد مصر وسيدمر السد العالي وخزان اسوان. اللجنة الثلاثية والقانون الدولي يدعمان مصر في موقفها ضد اثيوبيا. ملف حوض النيل ليس خاصا بوزارة الموارد المائية والري فقط بل ملفا خاصا بالدولة لأنه له جوانب سياسية واقتصادية وأمنيه وقانونية وفنيه؟ ودائما من يدير هذا الملف اللجنه العليا لمياه النيل برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الجهات السيادية بجانب وزراء الري والزراعة والتعاون الدولي والعدل ويكون عمل اللجنه تحت اشراف رئيس الجمهورية. الحكومة بدأت عملها وعلي الرغم من الاداء السيء في ادارة الملف الا أن وزير الخارجية يقوم بدور نشط وقام بجولات لعدد من دول حوض النيل لتقارب بينها وبين مصر ويحث خلالها اقامة مشروعات تنموية مشتركة الغريب في هذه الجولات عدم وجود وزير الموارد المائية ان وزارة الري لها دور فاعل في دول حوض النيل ولديها مشروعات وبرامج تنموية تتمث في استثمارات بحوالي ٢٠.٥ مليون دولار في اوغندا لازالة الحشائش من البحيرات وانشاء مشروعات سمكيه وبناء مراسي علي بحيرة فكتوريا وحفر ابار ومياه جوفيه للشرب وهناك استثمارات اخري في بوروندي بقيمة ١٠ ملايين دولار بالإضافة الي استثمارات في رواندا والكونغو وكينيا.ان وزارة الري لديها دراسات فنيه اعدها خبراء من الداخل والخارج كلها تؤكد ان السدود الاثيوبية لها اضرار كارثية علي الأمن المائي المصري. السدود الاثيوبية خاصة سد النهضة سيلغي دورالسد العالي خزان اسوان لان تنظيم تدفق المياه سيكون من سد النهضة والسدود الأخري وعمليات التخزين ستكون في اثيوبيا مما سيؤدي الي انخفاض في منسوب المياه امام السد مما يقلل انتاجه من الكهرباء وستتحكم اثيوبيا في وصول المياه الي مصر. اثيوبيا عندما طرحت فكرة انشاء سد النهضة عام ١٩٦٧ كان يسمي سد الحدود وسعته التهزينيه ١٤ مليار متر مكعب فقط وكان حجمه صغيرا ثم اعلنوا بعد ذلك ان سعته ٦٣ مليار متر مكعب واثناء التنفيذ اكدا ان سعته ٧٣ مليار متر مكعب ليضعا مصر امام الأمر اواقع. هناك دور للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في اثيوبيا للضغط علي مصر في بعض القضايا السياسية. خاصة في القضايا الخاصة بالمياه والطاقه فالمياه علي السبب الرئيسي

لحرب الخليج وكانت اهم محدد التوسع الاسرائيلي وتدخلها المخابراتي في كثير من الدول الافريقية لذلك يجب علي مصر ان تضع حدا لهذا الصراع فالتواجد الاسرائيلي اصبح في منتهي القوة في الكثير من دول حوض النيل خاصة في اثيوبيا وهناك العديد من البعثات من دول الحوض للتدريب في اسرائيل والاقامة هناك كما ان هناك تعاونا بينهم عي المستوي العسكري والمخابراتي وباتالي فلا يمكن استبعاد وجود اياد اسرائيلية في هذا الملف أما الولايات المتحدة فإنها تقوم بتنفيذ اجندة مصالحها في المنطقة فميزان القوي يتجه نحو اثيوبيا التي تساندها وتدعمها في قرار بناء سد النهضة للضغط السياسي علي مصر هناك بعض الخبراء الجيولوجيين اكدوا ان السد الاثيوبي من الممكن ان ينهار بسبب الأحوال الطبيعية في هذه المنطقة . ان التربة مكونه من طبقات بازلتيه مشققة لا تحتمل بناء هذا السد فوقها وقامت اللجنه الثلاثية بأخذ عينات من التربة واظهرت ان التمصيم الانشائي لاساسات السد خطر ولا يأخذ في الاعتبار طبيعة التشققات المنتشرة في الطبقة الصخرية التي توجد تحت جسم السد وطالبت اللجنه باعادة التصميم وتطويره مع استخدام نماذج رياضية لدراسة عامل امان السد وضمان عدم انزلاقه فالمخاوف من انهياره موجود بالفعل فجسم السد عند انهياره سيتحرك حوالي ٧٣ مليار متر مكعب من المياه الي السودان وسيدمر سدي روسيليس وسنار وتصبح كمية المياه وقتها ٩٠ مليار متر مكعب ستدمر الخرطوم بالكامل ويصبح ارتفاع المياه بها من ١١ الي ١٢ مترا كما يدمر سد مروي الذي يحتوي علي ١٢ مليار متر مكعب فيكون نهر النيل فيانتظار ١٠٢ مليار متر مكعب ستؤدي الي غرق محافظات الصعيد وتدمير السد العالي وخزان اسوان ، اللجنه الثلاثية المصرية . الاثيوبية السودانيه اصدرت تقريرا حول اثار سد النهضة علي دولتي المصب. تقرير اللجنه يدعم موقف المفاوض المصري ويؤكد ان سد النهضة بهذا الشكل والحجم سيؤدي باضرار وخيمة علي كل من مصر والسودان كما ان التقرير يؤكد ان التصميمات الانشائية للسد غير سليمه والسد معرض للأنهيار وبالرغم من ذلك لم يصدر وزير الري تصريحا واحدا يؤكد ان سد النهضة سيكون له اثار سلبية ومن العجب عدم استغلال التقرير في الضغط علي اثيوبيا حتي ان الحكومة لم تنشر التقرير حتي الان ليعلم به المجتمع الدولي ويساند مصر في قضيتها ضد اثيوبيا. ان اثيوبيا تزعم ان التقرير يؤيد وجهة نظرها بأن السد يبني علي المواصفات العالمية ولا يسبب اضرارا لمصر والسودان بل سيؤدي الي زيادة التنمية في كل دول حوض النيل. المسئولون في اثيوبيا دائما ما يصرحون بأنه لا مساس بحصة مصر من مياه النيل ولو قطرة واحدة اثيوبيا بهذه التصريحات تخدعنا خاصة انها لا تعترف بحصة مصر من مياه نهر النيل وهي التي قادت دول المنبع للتوقيع

علي اتفاقية عنتيبي التي لا تعترف بحصة مصر في مياه النيل ونطالب باعادة تقسيم الحصص من جميع دول الحوض والانتقاص من حصة مصر، الاجراءات التي يجب ان يتخذها، الجانب المصري حيال التصرفات الاثيوبية؟ عدم الالتفات كثيرا للأعتراضات الاثيوبية والالتفات حول المصالح المصرية فقط التي تؤيدها الاعراف والقوانين الدولية وسرعة الاعلان الفوري امام الجميع ان هذا السد بهذه السعة الكبيرة لا يمكن ان تحتمله مصر وسيؤدي الي اضرار ستؤثر بالسلب علي الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كما ان هذا السد سيكون له تداعيات اخري تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة. ايجاد حل وسط من خلال المفاوضات حول حجم السد بما يعظم الفوائد لاثيوبيا ويحقق المكاسب المتوقعه للسودان وعدم الاضرار بمصر. واذا رفضت اثيوبيا تغيير حجم السد هنا لابد ان يكون هناك تحرك سريع علي المستوي الدولي والاقليمي والهيئات والمنظمات والدول المانحة واستخدام كل الطرق القانونة لضغط علي الحكومة الاثيوبية للأنصياع للأعراف والقوانين الدولية وتوضيح الاثار السلبية للسد للدول المانحة للضغط عليهم لوقف التمويل والتأكيد للجميع ان مصر ليست ضد التنمية في اثيوبيا لكن ضد الاضرار بمصالحها وامنها المائي والتوضيح لهم انه سبق لمصر ان وافقت علي انشاء العديد من السدود في دل حوض النيل دون ان تعترض لان اثارها السلبية علي مصر كانت محدوده وايضا لابد ان يكون هناك تحرك واسع للدبلوماسية الشعبية واستغلال الكوادر العلمية والبحثية في الجامعات لعمل ورش عمل في العديد ن دول العالم يشرح وجهة نظر مصر والتنسيق مع دول الخليج العربي التي تمتلك استثمارات في اثيوبيا بمليارات الدولارات للضغط علي الحكومة الاثيوبية لتغيير موقفها. من حق مصر الاتجاه لمحكمة العدل الدولية لان القانون الدولي في صالح مصر كما انه من حقها الاتجاه الي مجلس الامن والاتحاد الافريقي لان قضية المياه تعتبر حياة او موتا للشعب المصري. التصريحات باستخدام القوة ليست سوي سلا للضعيف ولا تصلح للعلاقات الدولية والعملية كلها متوقفه علي المنطق والتعبير صراحة عن مدي الأضرار المسببة من بناء ذلك السد .. وعلي الحكومة ان تقوم بعرض رأيها مثلما تفعل اثيوبيا فمصر حتي الان لم تستطع ان تعرض رأيها علي الشعب بالرغم من أنهم لهم الحق في معرفة الحقيقة والدفاع عن الحقوق المصرية فبناء السد سيضر بالمجتمع المصري ولن يستطيع ان يتحمل اضراره وعلي الحكومة التفاوض الفوري مع اثيوبيا والسودان للتوصل الي حل وسط يحقق الاهداف الاثيوبية باقل اضرار عي الشعب المصري من الضروري ان يتم نشر كتيب يحتوي علي أهم ما جاء بتقرير اللجنة الثلاثية والضغط به علي اثيوبيا داخليا وخارجيا ايضا اعداد مذكرات قانونية عن موقف مصر القانوني والمخالفات الدولية التي ارتكبتها

اثيوبيا ضد القانون الدولي وسرعة التنسيق مع الجهات الاثيوبية علي المستوي الرئاسي للوصول الي حل يقلل من الضرر علي مصر وفي حالة ان نصل الي نتيجة مع اثيوبيا يجب علينا هنا ان ندفاع عن حقوقنا باللجوء الي المنظمات الدولية.

في الوقت الذي انشغل فيه العالم بسقوط نظام القذافي ومقتله الدموي بعث الرئيس اوباما برسالة إلي جون بوفر رئيس مجلس النواب الامريكي يخطره فيها بأنه قرر ارسال مائة من جنود القوات الخاصة إلي أوغندا بهدف مساعدة السلطات الاوغندية علي مطاردة وقتل جوزيف كوني الذي يتولي قيادة جيش الرب المعارض والمتهم بارتكاب مذابح وحشية أدت إلي ادراجه ضمن قائمة اخطر الارهابيين حول العالم .. ولم ينتظر الرئيس الامريكي رد فعل الكونجرس علي هذا الاخطار حيث ان كوني واتباعه مدرجون ضمن قائمة الارهاب الدولي وقد سبق منذ حوالي عام ان وافق الكونجرس علي تقديم المساعدة للقضاء عليهم. وقد أثار هذا التحرك الأمريكي في هذا التوقيت دهشة جميع المراقبين حيث إن أوغندا لم تطلب هذه المساعدة الامريكية وان كانت لم تعترض عليها كما أن هذا التحرك لايحمل معاني التعاطف مع شعب أوغندا أو حبا في أهل أوغندا إلي جانب أن هذا الرجل وعصابته لايشكلون أي خطر علي الولايات المتحدة ومصالحها مما يبرر تطوعها بارسال افضل عناصرها العسكرية. وقد أوضح البيت الابيض ان الفرقة الخاصة ستكون مجهزة بالعتاد العسكري المناسب وان عدد أفرادها بصفة مبدئية يصل إلي مائة جندي وأن هذه الفرقة ستقوم بتقديم المعلومات والنصيحة والمساعدة للقوات المسلحة في عدد من دول وسط أفريقيا التي تهتم بها واشنطون.. وأشارت المعلومات بعد ذلك ان هذه الدول تشمل: اثيوبيا وجنوب السودان وكينيا. وكان من الغريب كذلك ألا تسعي ادارة اوباما إلي مشاركة دولية في هذه المهمة التي رفعتها تحت راية الحماية والحفاظ علي الحقوق الانسانية لشعب اوغندا ويعني ذلك ان واشنطون تري ان تلك مهمة خاصة بها ومصالحها. أما رون مول المرشح لانتخابات الرئاسة الامريكية فقد ضاع صوته وسط ضجه مقتل القذافي وانتقد السياسة الخارجية و العسكرية للولايات المتحدة بشدة وأشار إلي وجود قوات امريكية في ١٣٠ دولة حول العالم وان هناك ٩٠٠ قاعدة امريكية عسكرية أدت إلي وصول الولايات المتحدة إلي هذا الافلاس.. وقال: إننا نخدع انفسنا إذا كنا نعتقد أن ما نفعله لن يؤدي إلي رد فعل انتقامي من الامريكيين وتساءل: ماذا يمكننا ان نفعل لو اقدمت الصين علي ما نفعله في دول اخري؟.وبالمناسبة هذه القوات الأمريكية ستتواجد في مناطق لها أهمية خاصة بالنسبة لمصر عند منابع النيل.

قبل غروب شمس أخر أيام عام٢٠١٣ كان الوضع في دول حوض النيل بأفريقيا لايبشر بالخير!! جنوب السودان, والكونغو الديمقراطية, ورواندا, وبوروندي, وكينيا, وأوغندا كلها كانت تعاني من إشتباكات مسلحة وسقوط ضحايا وهناك أصوات في الولايات المتحدة تحمل سياسات واشنطن في المنطقة خلال العقود الأخيرة بالمسئولية عن حالة عدم الإستقرار التي تجتاح الإقليم.مع بداية العام تأكدت العوائق القائمة أمام التعاون الجاد بين مصر والسودان واثيوبيا فيما يتعلق بأزمة سد النهضة الإثيوبي. وبدا من الواضح أن الولايات المتحدة علي وجه الخصوص والغرب بوجه عام قد خطط منذ سنوات للدفع بإثيوبيا للقيام بدور إمبراطوري في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا بأسره في المرحلة القادمة.وكان التعاون فيما وصفه الأمريكيون بـ مكافحة الإرهاب هو بوابة عبور إثيوبيا إلي دورها الجديد في المنطقة. فبالرجوع إلي التاريخ سنجد أن مشروع سد النهضة ما هو إلا فكرة أمريكية في الأساس تمت دراستها نظريا وعمليا في الخمسينيات من القرن العشرين.

فقد قام الخبراء الأمريكيون بإجراء مسوح جغرافية وجيولوجية علي ضفاف النيل الأزرق خلال الفترة بين عامي١٩٥٦و١٩٦٤ وتوصلوا إلي تحديد الموقع الملائم لإقامة سد النهضة. وسرعان ما دخلت إثيوبيا في صراعات داخلية وإقليمية فتوقف البحث في المشروع إلي أن تمت إعادته عنوة إلي الحياة في عام ٢٠٠٩ وقبل نهاية٢٠١٠ كانت التصميمات الخاصة بالسد قد أصبحت في يد الإثيوبيين الذين فضلوا التكتم علي الأمر مستخدمين إسم شفري للمشروع هو المشروع إكسوذلك حتي عام٢٠١١ الذي شهد وضع حجر الأساس بشكل رسمي معلن.

حوض من نار وبحلول٩ ديسمبر ٢٠١٤, أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية بدء عملية نقل قوات بوروندية للمشاركة في السيطرة علي الإشتباكات التي تجتاح أفريقيا الوسطي لتقع إشتباكات بين القوات البوروندية ونظيرتها التشادية, وأسفرت المواجهة عن إصابة٣ تشاديين. وردت القوات التشادية بهجوم سريع علي المواقع البوروندية!

أما في رواندا فكان الأمر مختلفا. فقد تم إغتيال كولونيل(متقاعد) باتريك كاريجيا رئيس المخابرات الرواندية السابق في حجرته بأحد فنادق جنوب أفريقيا. وجاءت الواقعة بعد خمسة شهور من حديث كاريجيا عن أدلة تدين رئيس جمهورية رواندا بول كاجامي المدعوم من الغرب وتثبت ضلوعه في المذابح التي إجتاحت البلاد في التسعينيات وإصدار أمر بإسقاط طائرة الرئيس الرواندي وإغتيال الرئيسين الرواندي(هابياريمانا) والبوروندي(سيبرين نتاريااميرا) في ذلك الوقت. أما أوغندا فقد طالب أعضاء برلمانها بالكشف عن ملابسات نشر قوات أوغندية في جنوب السودان دون علم أو موافقة من البرلمان.

وفي كينيا أصيب١٠ أشخاص بعد تعرض منتجع سياحي بمدينة مومباسا الساحلية لهجوم إرهابي بالقنابل اليدوية. ونجت الكونغو الديمقراطية من موجة هجمات مسلحة متزامنة علي عدة مواقع حيوية بالعاصمة. ووسط حالة التوتر السائدة في المنطقة بدت يد واشنطن في الأفق. فالولايات المتحدة هي التي أصرت ودعمت إنفصال جنوب السودان عن شماله لتفتح الباب أمام القبائل والشعوب الأفريقية الراغبة في تغيير الحدود الموروثة. أكد بيتر فان بورين, موظف سابق بوزارة الخارجية الأمريكية وأحد معارضي سياسة بلاده في المنطقة, إدراك الجميع أن الجهد الذي بذلته واشنطن لفصل جنوب السودان في عام٢٠١١ كانت له دوافع متعلقة بمصالح واشنطن في المنطقة مثل: عزل السودان(الخرطوم) في إطار الحرب علي الإرهاب, وتأمين مصادر جديدة للبترول عبر آبار البترول في جنوب السودان. ولكن نشب النزاع المسلح الداخلي في جنوب السودان ليتلقي المشروع الديمقراطي الأمريكي في المنطقة ضربة مماثلة لتلك التي تلقاها في أفغانستان والعراق وليبيا لتسارع السفارة في جوبا إلي تقليص نشاطها وتتعرض القوات الأمريكية للهجوم أثناء عمليات الإجلاء السريعة التي نفذتها. لقد تولت واشنطن أمر تدريب وإعداد قوات أوغندية وبوروندية وكينية للقيام بمهام لصالح البيت الأبيض في الصومال(آميصوم). ومنذ عام٢٠٠٧ قدمت وزارة الخارجية الأمريكية معدات ودعما لوجستيا لتلك القوات, وأضاف البنتاجون١٠٠ مليون دولار أخري منذ عام ٢٠١١.

<u>اسرائيل وجنوب السودان :</u>

دعم مصر للتنمية بمختلف الدول الشقيقة وأن جنوب السودان تعد عمقا استراتيجيا لمصر, تناولت الشق السياسي وإبداء استعداد مصر لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة. مصر بعد ثورة يناير تقوم بدورها الإقليمي, مصر وجنوب السودان تعتزمان إنشاء منطقة اقتصادية صناعية مصرية علي مساحة مليوني متر مربع بالقرب من مطار جوبا الدولي تهتم بالتصنيع الزراعي وأن الطرفين سيقدمان الدعم اللوجستي لجذب رجال الأعمال من البلدين للمساهمة بمشروعات يمكن أن يوجه جزء من انتاجها لمصر ودول المنطقة.وقد وجه رئيس الوزراء الجنوب السوداني الشكر لمصر علي التعاون المشترك مع بلاده والعمل علي دعمها ونقل الخبرات المصرية إليها, وأعرب عن تطلعاته لزيادة حجم التعاون خلال المرحلة المقبلة, علاقات مصر مع جنوب السودان علاقات استراتيجية وأنه خلال انفصال الجنوب عن السودان احتفظت مصر بالعلاقات القوية مع الجنوب وهو أمر يقدره الجنوبيون لمصر. أولا: لم يذكر أي من الأطراف ما يفيد مجرد التطرق إلي قضية مياه النيل وكيفية التعاون بين مصر وجنوب السودان في هذا المجال, وهنا أستدعي شرحا مبسطا لأهمية

الجنوب السوداني في هذا الصدد, فمن المعروف أن لحوض النيل ثلاثة أحواض فرعية أولها وأكثرها إدرارا للجريان السطحي هو حوض الهضبة الأثيوبية حيث يزود النيل الرئيسي بما يزيد علي٨٥% من الايراد المائي ويطلق عليه شلال المياه نظرا لوفرة الكمية ووعورة الانحدار وسرعة هدير المياه والحوض الفرعي الثاني هو حوض هضبة البحيرات الإستوائية ويسهم بما يقل عن١٥% من إيراد النهر وفيه يستخدم الهطول المطري أولا بأول في مواقع السقوط لذا يطلق عليه حانوت المياه الذي يتلقي السلع ويتصرف ببيعها ولا يبقي فيه إلا النزر اليسير, أما الحوض الفرعي الثالث فهو حوض بحر الغزال الذي يقع في دولة جنوب السودان والذي يساوي الهطول المطري عليه ما يهطل علي كل من الحوضين الأولين إلا أنه لا يكاد يسهم حتي بأقل القليل من الايراد الطبيعي للنيل الرئيسي لأن المطر يتحول حال سقوطه إلي مساحات هائلة من البرك والمستنقعات والأراضي الرطبة التي ترتع فيها الحياة البرية النباتية والحيوانية, من هنا فإن هذا الحوض يسمي مخزن المياه.وقد كان أمل المصريين علي الدوام الاستفادة بهذا الكم الهائل من الثروة المائية بإضافتها إلي ايراد النهر وهناك العديد من المشروعات الجاهزة لذلك ,إلا أن الحروب التي نشبت بين الشمال والجنوب والشك في أن هذه المشروعات لن يستفيد منها أهل الجنوب بقدر استفادة أشقائهم في الشمال سودانيين ومصريين دفعت إلي عداء مستتر ودفين لأي من هذه المشروعات من هنا فقد تصور الخبراء أن يكون موضوع مشروعات استقطاب الفواقد من منطقة بحر الغزال علي رأس جدول أعمال رئيس الوزراء المصري, إلا أن الواضح أن ذلك لم يكن متفقا عليه بدليل أنه اصطحب وزير الخارجية ولم يصطحب وزير الموارد المائية والري. ثانيا العديد من الشائعات تفيد اقتراب جنوب السودان من التوقيع علي الاتفاقية الإطارية التي تصر مصر والسودان ومعهما جمهورية الكونغو الديمقراطية علي أنها لا تصلح كأساس للتعاون بين دول حوض, ومن هنا فقد كان المتوقع أن يكون هذا الموضوع أيضا علي طاولة الحوار إلا أن هذه الشائعات يبدو أنها عديمة الجدية بدليل تصريح وزير الري بعد الزيارة بأيام قليلة بأن هذا التوقيع ليس بالضرورة وشيكا.ثالثا يقول المراقبون أن المأمول كان أن يتطرق حديث رئيس الوزراء مع ساسة جنوب السودان إلي علاقة إسرائيل بهم خصوصا بعد توقيع اتفاقية تعاون يوم٢٣ يوليو٢٠١٢ كان طرفاها من الجانب الإسرائيلي وزير الطاقة عوزي لانداو ومن الجانب السوداني الوزير أليك بول مايوم في مجالات تحلية المياه والري ونقل المياه وتنقيتها . وقد علق زعيم الأغلبية في برلمان جنوب السودان أيتم قرنق علي الاتفاقية قائلا إن الدول العربية لم تتقدم لفتح علاقات مع جنوب السودان ولم تبد أي اهتمامات بها علي العكس دائما يقف العرب مع دولة السودان في الحق والباطل ولا يسعون

لايجاد علاقات جيدة معنا فماذا نفعل سوي أن نسعي للآخرين بمن فيهم إسرائيل استطرد قرنق أن الحديث عن أن العلاقة بين جوبا وتل أبيب تهدف إلي خنق مصر في حوض النيل لا أساس له من الصحة وستكون علاقتنا بمصر أقوي من كل الدول العربية (لكنها لن تكون أقوي من العلاقة مع إسرائيل) وبالطبع لن نوقف جريان النيل عبر السودان إلي مصر وأن دولة جنوب السودان لن تكون مخلب القط للولايات المتحدة وإسرائيل ضد الدول العربية الذين نرحب بهم في إقامة علاقات متميزة معنا في جميع المجالات.نتمني أن تعرض مصر علي جنوب السودان ترسيخا لدورها الاقليمي أن تستضيف القاهرة مفاوضات الجنوب والشمال السوداني التي تعقد في أديس أبابا خصوصا بعد أن أهدرت الحكومات المصرية المتعاقبة فرصة استضافة مفاوضات الانفصال والاستقلال التي عقد معظمها في ماشاكوس ونيفاشا في البلاد الكينية وربما لو كانت مصر حاضرة . علي حد قول الرئيس السوداني عمر البشير ما كان الانفصال والاستقلال قد حدثا أصلا.

مؤامرة على النيل :

تؤكد كل الشواهد والمعطيات أننا نقف أمام بداية جديدة لمصر في القرن الحادي والعشرين.. ويبدو أن انتخاب رئيس جديد لمصر.. بالإرادة الحرة للمصريين.. هي نقطة الانطلاق الصحيحة علي الطريق الطويل والصعب.. للديمقراطية والتنمية الشاملة وتروي بقايا حضارة الماضي البعيد.. وتحكي شواهد العصر الحديث القصة المجيدة الحقيقية لمصر.. الدولة التي عاشت دائما علي ما حققه أبناء شعبها من معجزات..لم يبالغ كثيرا.. الذي اعتبروا أن أهرامات الجيزة من أكبر معجزات الدنيا في أي عصر.. قديما وحديثا.. ويعترف واقع الوجود الإنساني منذ فجر الزمن.. بأن مصر في حد ذاتها.. الدولة والشعب والحضارة هي أكبر المعجزات في تاريخ الإنسانية..وحين أعلن كهنة آمون في المعابد أن مصر.. هبة النيل.. كانوا يؤكدون في الواقع أن مصر.. هي المعجزة الإنسانية والحضارية التي صنعها النيل.. وفي إلياذة هوميروس.. تغني الشاعر الإغريقي القديم بمصر.. البلد التي صنعها النهر. ولا يوجد نهر آخر في العالم.. صنع معجزة حضارة ومعجزة شعب ومعجزة وطن.. مثل نهر النيل في مصر ويعترف كبار المهندسين في العصر الحديث بأن المهندس الفرعوني العبقري الذي خطط لبناء الهرم الأكبر منذ أكثر من أربعة آلاف عام.. لم يكن يدري أنه يخطط لصنع وبناء معجزة معمارية وإنشائية في أي عصر وعلي مر الزمن .

لكن حضارة مصر العظيمة تروي قصة التفاعل الخلاق بين الإنسان المصري القديم.. والمكان الذي عاش فيه.. وهذا التفاعل الخلاق بين الإنسان والأرض والنهر هو الذي صنع عبقرية

المكان.. عبقرية مصر.. ومعجزة الحضارة الكبري علي أرضها منذ فجر التاريخ المكتوب للإنسانية .

ويقال.. إن المصريين الأوائل حين عاشوا واستوطنوا الأرض في وادي ودلتا النيل.. وجدوا أنفسهم أمام تحديات هائلة.. لأن الحاجة للمياه.. جعلتهم يستسلمون للحياة علي شواطيء نهر النيل العظيم.. ولكن الخوف من الفيضان.. والرغبة الجامحة في استغلال مياهه.. دفعتهم لإقامة أول وأعظم حضارة فوق كوكب الأرض ربما قلنا إن الحضارة لا تصنع بتخطيط مسبق.. لكن المنجزات الإنسانية المتوالية والمتراكمة علي مر الزمن هي التي تصنع ما نسميه في النهاية باسم الحضارة .هكذا فرض واقع الأرض والنهر علي المصريين الأوائل ضرورة التفوق.. علي أنفسهم وعلي الواقع الذي يعيشون فيه.. فقد كان فيضان النهر الرهيب في نظرهم.. هو أكبر الوحوش التي تهدد وجودهم.. لكنهم نجحوا في النهاية في استئناس وحش الفيضان.. وعاشوا معه وعلي مياهه الغنية بكل أسباب الحياة.. يكفي أن الفيضان هو الذي جعلهم يلجأون للزراعة بالري.. لأول مرة في التاريخ .

مياه من العالم السفلي واعتقد المصريون قديما.. أن مياه النيل.. تهبط من السماء علي الأرض.. أو أن الإله آمون.. مؤلف الكون الأعظم هو الذي يأتي بمياه النيل من العالم السفلي .ولسنا ندري حتي الآن.. لماذا قامت صاحبة الجلالة حتشبسوت.. ملكة مصر بزيارة بلاد بونت– إثيوبيا حاليا؟! هل كان هناك إدراك مصري قديم بأن مياه النيل تنبع من الحبشة؟ سؤال ليست له إجابة.. لكن الزيارة حدثت قديما.. بما يؤكد اتساع قطاع علاقات مصر الدولية في العالم القديم.. من أقصي أعماق أفريقيا في الجنوب.. وحتي اليونان وسوريا ولبنان.. وشبه الجزيرة العربية.. بل إن صحراء مصر الشرقية كانت تسمي صحراء العرب .

وهذا يؤكد.. بالجغرافيا والتاريخ أن إثيوبيا دولة قديمة.. إن لم تكن مثل مصر.. فهي علي الأقل قريبة منها.. والقاعدة الذهبية في العلاقات الدولية تؤكد استحالة الصراعات والنزاعات بين الدول والشعوب التي تجمع بينها أحواض الأنهار الكبري.. أو الدول التي تشترك في أرض أو نهر أو بحر .البحث عن حسن الجوار ولذلك اخترع السياسيون والدبلوماسيون تعبيرات حسن الجوار والاعتماد المتبادل.. وتوازن المصالح.. في محاولة واضحة لاستبعاد أسباب ودوافع الصراع في أية علاقات دولية وهذا يعني أن إثيوبيا ليست عدوا.. ولا يجب أن تكون أبدا عدوا في يوم من الأيام ربما كانت مصر مأخوذة دائما بالانفتاح علي أسباب وأبواب التقدم والحضارة في شمالي البحر المتوسط في أوروبا أو حتي أمريكا لكن هناك حقيقة جغرافية أبدية في حياتنا.. هي نهر النيل..

الذي يفرض علي مصر ضرورة ألا تنسي جذورها الأفريقية لأنها هي الأصل في وجود وبقاء دولة صنعها النهر.. هي مصر .

وفي هذين الكتابين "النيل والحضارة المصرية" للمؤرخ الفرنسي إلكسندرموريه" و"النيل الأزرق" للرحالة الإنجليزي آلان مورهيد.. نتوقف بالتأمل والفحص أمام معجزات النيل في مصر.. فقد فرض واقع النهر والأرض علي المصريين الأوائل ضرورة التفوق علي أنفسهم وعلي الواقع الذي يعيشون فيه.. كما يفرض الواقع علي المصريين اليوم بعد ثورتي يناير و٣٠ يونيو ضرورة التفوق علي أنفسهم وتغيير الواقع الذي يعيشون فيه.. وصنع معجزة جديدة لمصر وشعبها .ربما كان هناك في الغرب وبالتحديد في إسرائيل وأمريكا وبعض دول أوروبا من يخططون لتوريط مصر في نزاع رهيب علي المياه في الجنوب.. وفي أمريكا وأوروبا وإسرائيل خبراء كبار هم الذين ابتكروا تعبير "صراعات المياه" باعتبارها أكبر أزمات القرن الحادي والعشرين.. وهذا يكشف أن المؤامرة قادمة من الشمال.. إسرائيلية وأمريكية وأوروبية.. رغم أنها تحدث في أقصي الجنوب في إثيوبيا .الحصار بالأزمات وتجري المحاولات الواسعة بوضوح لحصار مصر بالأزمات من كل اتجاه.. ففي الداخل نجد مصر تعيش تحت حصار جرائم الإرهاب والأزمة الاقتصادية الخانقة.. وفي الخارج يجري وضع سيناريو رهيب للصراع علي المياه مع إثيوبيا والحقيقة أن إثيوبيا لم تتوفر لها مطلقا في أي عصر.. القدرة علي استغلال مياه النيل الأزرق.. المصدر الرئيسي لكل ما لدي مصر من مياه.. وعجزت إثيوبيا عن استغلال مياه النيل الأزرق لأسباب اقتصادية وسياسية وفنية وتكنولوجية .

لكن إثيوبيا تبني اليوم سدا هائلا في منابع النيل قرب الحدود مع السودان.. والخزان الهائل الموجود خلف السد.. يتسع لاستيعاب فيضان المياه بالكامل علي مدي عام ونصف ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن لهذا السد نتائج سلبية علي مصر والسودان ويعترف خبراء المياه حول العالم بأن لسد النهضة العظيم في إثيوبيا قصة دولية طويلة ومعقدة تقف وراء السد.. وعملية البناء والتمويل وهذه خيوط المؤامرة الدولية التي تقف وراء بناء السد المفاجيء.. في أعقاب انفجارات وتقلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويتردد في عواصم عربية وعالمية أنه توجد أصابع غريبة تحاول العبث بأمن مصر المائي.. باعتبارها الدولة الوحيدة علي كوكب الأرض التي تعتمد بالكامل علي مياه النيل في وجودها وبقائها وفي قصة مياه النيل.. لا يوجد لدي مصر ما يمكن أن تتنازل عنه .التعايش مع الخطر وفي كتابه "النيل والحضارة المصرية" يؤكد الفرنسي إلكسندر موريه" أن أحدا لا يدري كم من القرون مرت علي أرض مصر.. حتي أقام فيها هؤلاء المصريون الأوائل.. الذين توفرت لديهم القدرة علي

مواجهة مخاطر فيضان النيل السنوي في كل صيف من البداية ابتكر المصريون الأوائل بأسلوب هندسي فريد الوسائل القادرة علي احتواء خطر الفيضان الجارف.. وقاموا بحفر الترع والمصارف الموازية لنهر النيل.. لاستيعاب مياه الفيضان الزائدة.. كما أقاموا الحواجز العالية علي شواطيء النهر لحماية بيوتهم من خطر المياه المرتفعة بل إنهم حرصوا علي إقامة بيوتهم أيضا في أماكن مرتفعة بعيدة عن مستوي مياه الفيضان المرتفع .لم يبق من المصريين الأوائل سوي الأدوات التي ساعدتهم علي الحياة.. والأسلحة التي وفرت لهم الحماية في مواجهة خطر الحيوانات المفترسة.. أو هجمات القبائل الرحل.. القادمة من صحراء العرب والصحراء الشرقية أو الصحراء الليبية وهي الصحراء الغربية حاليا.. فقد كان نهر النيل يتواجد تحت حصار الصحراء من الشرق والغرب ومازال هذا الواقع الجغرافي يستعصي علي التغيير حتي اليوم .ولا ندري حتي الآن.. ما هي التكنولوجيا التي توفرت للمصريين القدماء وجعلتهم يصنعون أسلحتهم من أحجار الجرانيت المسنونة الحادة رغم أنها أحجار شديدة الصلابة .كما أنهم ابتكروا الكثير من أدوات الزينة المصنوعة من العظام ومن العاج.. لكن السر الأعظم يكمن في تلك التكنولوجيا القديمة بالغة التقدم التي جعلتهم يصنعون الذهب والنحاس.. وهما من أغلي المعادن حتي اليوم .حرث الأرض وحين أقام المصريون الأوائل في وادي النيل قاموا بتربية الماشية والدواجن لكن التطور الحضاري الحقيقي كان في اختراع الزراعة ومعرفة الإنسان كيف يمكنه حرث الأرض.. ومن البداية عرف المصري القديم كيف يمكنه استغلال الثيران القوية في حرث الأرض وهي تكنولوجيا ظلت قائمة في مصر علي مدي آلاف السنين.. وأحيانا حتي اليوم لكن المصري القديم الذي اخترع الزراعة بالري لأول مرة في التاريخ تمكن أيضا من التقاط النباتات القابلة للزراعة.. وربما كان المصريون القدماء أول من زرعوا القمح والشعير والذرة لإنتاج الخبز لكنهم أيضا نجحوا في زراعة الكتان.. لإنتاج المواد القابلة للغزل والنسيج وصناعة الملابس .اكتشف المصريون الأوائل.. وفي وقت مبكر جدا.. أن الحمير هي أفضل وسائل المواصلات.. وتروي التوراة أن نبي الله إبراهيم قام بزيارة لفرعون مصر.. الذي أهداه قطعانا كبيرة من الأبقار والأغنام.. والحمير.. قبل خروجه من مصر ولا يمكن لأحد اليوم إحصاء متي وفي أي زمن عاش سيدنا إبراهيم.. لكن الواقع التاريخي يكشف أن حضارة مصر الفرعونية.. سبقت كل الحضارات القديمة في اليونان وفارس بأربعين قرنا علي الأقل .واستغل الفراعنة أيضا نهر النيل في السباحة فوق مياهه بزوارق صغيرة.. كانت تنقلهم من مكان إلي مكان.. باعتباره وسيلة آمنة للمواصلات .

هكذا بدأت عملية التعايش والتطبيع البطيئة جدا بين المصريين الأوائل ونهر النيل العظيم.. لم تكن هذه العملية سهلة أو بسيطة لأنها تطلبت الكثير من الجهد والصبر والفكر.. والفهم لطبيعة الأرض والنهر.. وعاداته وتقاليده السنوية التي لا تنقطع في كل صيف حين ترتفع مستويات المياه في مجراه.. بصورة جارفة شديدة الخطر علي حياة الإنسان والحيوان والنبات. ولم تحدث عملية التعايش والتطبيع في العلاقات بين المصريين الأوائل والأرض والنهر إلا من خلال نظام اجتماعي بالغ التطور والقوة.. انتقل بالمصريين سريعا من عصر القبيلة إلي عصر الدولة المركزية والإمبراطورية. تاريخ بلا وثائق، ربما لا توجد وثائق مكتوبة تحكي لنا قصة ما حدث.. لكن سكان مصر القديمة تركوا لنا ما يدل عليهم.. وعلي حقيقة الحياة في عصرهم.. فقد رسموا صورهم فوق جدران المعابد.. وفوق الأواني.. وتركوا وراءهم بقايا البيوت التي عاشوا فيها.. والزوارق التي سبحوا فيها فوق مياه النيل .

ونقش المصريون القدماء أيضا صور الصقور والفيلة علي جدران المعابد والقصور.. ووقف الفراعنة دائما أمام قرص الشمس في انبهار وإعجاز وتقديس والعجيب أن أدوات الحياة وأسلحة هؤلاء الأقدمين ظلت مستعملة حتي نهاية الحضارة المصرية القديمة وتروي نصوص وبرديات الهرم المسجلة منذ الأسرة الفرعونية السادسة.. أن هذا العصر البعيد جدا.. لم يكن سوي بداية التاريخ المكتوب للإنسانية كلها.. فوق كوكب الأرض ففي هذا العصر كان "الكبير" أوساروهو الذي يحكم القبيلة.. وهو ما يسميه خبراء علم الاجتماع السياسي اليوم بأنه عصر الخضوع لحكم "كبير القبيلة" أو عصر الجيرونقراطية .سلطان النيل وسطوته من الواضح أن قرونا طويلة مرت وانقضت.. قبل أن يدرك الإنسان المصري القديم.. كيف يمكنه حرث الأرض.. وكيف يمكن أن يزرع المحاصيل.. ويرويها بمياه النيل العظيم.. وكيف يحصد محاصيله في نهاية الموسم الزراعي ومازال مدهشا حتي اليوم.. كيف حافظ المصري القديم علي التربة الخصبة للوادي والدلتا.. التي جاء بها نهر النيل من العالم المجهول علي مدي آلاف السنين وربما ملايين السنين .

وقد فرض نهر النيل سطوته بقوة علي حياة المصريين الأوائل.. وفرض عليهم ضرورة التحول والانتقال السريع من الحياة القبلية البدائية.. إلي الحياة الاجتماعية الحديثة جدا.. ويمكن أن يقال إن نهر النيل هو الذي انفرد بصنع وتشكيل المجتمع في مصر القديمة.. فقد تطلب التحكم في مياه النهر علي المصريين الأوائل ضرورة العيش المشترك.. والتعاون في الزراعة والري .

وهكذا انتقل المصريون من حياة القبيلة إلي الإقليم.. وحين تعددت الأقاليم في مصر العليا والدلتا.. سرعان ما توحدت الأقاليم تحت سلطة مركزية موحدة.. هي سلطة الدولة.. أو سلطة الملك الإله..

ومن هنا بدأ عصر الأسرات الفرعونية.. اخترع المصريون الكتابة.. بالنقش علي الحجر.. وقد تعمدوا النقش علي أشد الأحجار صلابة.. وهي أحجار الجرانيت لأنهم اعتقدوا في قضية الخلود وأن لغة الحروف المقدسة الهيروغليفية غير قابلة للزوال.. مثل حضارتهم .في البداية.. سجلوا اسماء الملوك.. وتاريخ الحروب والأحداث السياسية الكبري.. ربما لأن الإنسان كائن سياسي بطبعه.. وسرعان ما تحولت التقاليد الشفهية المتوارثة إلي عقائد دينية.. وسرعان ما تحول المجتمع الإنساني في مصر القديمة إلي دولة مركزية انتقلت بمصر من عصر القبيلة إلي عصر الإمبراطورية .

تحت قيادة الملك الإله وتخلص المصريون مبكرا جدا من عصر القبائل والعشائر.. وفرض عليهم النيل ضرورة تقسيم أراضي الوادي والدلتا إلي أحواض زراعية.. كل مجموعة من الأحواض تشكل إقليما وتتوحد أقاليم الوادي والدلتا.. تحت قيادة الملك الإله.. وهنا جاءت إلي أول دولة في التاريخ.. وقد ارتبط المصريون الأوائل بالأرض وبالنهر من أجل العمل والاشتغال بالزراعة.. وتوفير أسباب الحياة.. ويبدو أن المجتمع المصري القديم توافرت فيه كل أسباب التقدم الحضاري.. ففي العصور التي انشغل فيها البشر حول العالم بالصيد.. والزراعة بالمطر عرف المصريون معني الاستقرار فوق الأرض وفي الوطن.. واقتسموا العمل فيما بينهم ليقوم بعضهم بزراعة الأرض ويقوم بعضهم بصناعة أدوات الحياة ويقوم آخرون بصناعة الأسلحة وتوفير أسباب ووسائل الدفاع عن المجتمع المصري القديم وحماية تقدمه .

الأرض هي الأهم وبالفعل قام المصريون بتقسيم الوادي والدلتا إلي أقاليم.. توفر الإطار العملي لنظام السكان وفي هذا النظام لم يكن المهم هو الإنسان.. لأن الأرض كانت هي الأهم دائما وبقيت الأرض وملكية الأرض وزراعة الأرض هي أهم القضايا في حياة المصريين الأوائل ولم تختلف القضية حتي اليوم .وكان كل إقليم زراعي.. يتكون من أرض.. ومدينة هي العاصمة ولا يمكن في هذه المرحلة المبكرة جدا من تاريخ مصر أن نتصور أن سكان المدينة كانوا يختلفون عن الفلاحين الذين يعملون في زراعة الأرض فقد كانت المدينة هي المكان المحاط بالحصون التي توفر الحماية للجميع فهي المكان الذي يعود إليه الفلاحون والصيادون ورعاة الماشية.. الذين يقضون نهارهم في العمل الشاق.. ليعودوا إلي المدينة "عندما يأتي المساء".

وأطلق المصريون القدماء علي المدينة اسم "نوت".. وهي محاطة بالقلاع والحصون علي شكل دائرة.. لتوفير الحماية للسكان ضد هجمات القبائل الرحل القادمين من صحراء العرب– الصحراء الشرقية.. أو الصحراء الليبية الغربية حاليا .حساب الزمن وربما كان أفضل ما تعلم المصريون من

حياتهم في أحضان نهر النيل هو أنهم تعملوا حساب السنين والزمن.. ووضعوا أول تقويم للسنة الشمسية في التاريخ.. وعرفوا أن أيام السنة تمتد ٣٦٥ يوما.. تنقسم إلي ١٢ شهرا كل شهر منها ٣٠ يوما.. بالإضافة إلي شهر واحد يمتد لستة أيام فقط في نهاية العام .

ولو بدأ تاريخ مصر القديمة بوضع التقويم لحساب السنين.. فإن هذا يعطي للحضارة المصرية مساحة طويلة من الزمن تمتد لأربعة آلاف عام علي الأقل ولا يمكن للمؤرخين إحصاء وحساب السنين بالآلاف ببساطة لأن رحلة المصريين القدماء في التحول من العصر الحجري إلي عصر النظام السياسي والاجتماعي للدولة المركزية الموحدة والملك الإله كانت طويلة جدا وتستعصي علي أية حسابات.. في غياب الوثائق والكتابات التي توفر المعلومات .العمالة الماهرة فقد مرت علي الإنسانية خمسة آلاف عام تقريبا قبل ظهور المسيحية.. لم يترك الإنسان القديم فيها سوي أدوات عصره وحياته لا أحد يدري حتي اليوم.. كيف اكتشف المصريون القدماء صناعة الزجاج والنحاس والذهب وصناعة الغزل والنسيج .

لكن يلاحظ المؤرخون في هذا العصر أن المصريين القدماء كانوا شعبا لا نظير له في توافر العمالة الماهرة جدا المتخصصة في صناعة المعادن والأسلحة.. وانفرد المصريون بالحياة الاجتماعية المختلفة.. حيث أقاموا المجتمع الإنساني الواسع.. الذي تذوب فيه القبيلة والعشيرة.. وتتوحد فيه أقاليم الدولة تحت سلطة الملك الإله.. الذي يمثل السماء علي الأرض.

ومن الواضح أن المصريين تعلموا في أحضان النهر العظيم حساب الزمن والسنين منذ ما قبل عصر الملك مينا.. موحد القطرين.. الوادي في مصر العليا.. والدلتا في مصر السفلي في عام ٣١٥٠ قبل الميلاد وقد كانت مصر.. الدولة الموحدة خاضعة لديكتاتورية الملك الإله الذي يحكم بالحق الإلهي.. لأن الملك إن لم يكن هو ظل الإله علي الأرض فهو الإله نفسه !!ولذلك كانت كل المؤسسات والمصالح الاجتماعية والسياسية والدينية مركزة في يد الملك الإله .

ولذلك قالوا قديما إن نهر النيل.. كان سببا في وجود مصر أول دولة في تاريخ العالم.. وكانت مصر دائما معجزة تسبق عصرها.. ولا شك في أن الذين ربطوا وجودهم بنهر النيل في الماضي البعيد.. لا يمكنهم التفريط اليوم في السبب الوحيد لبقائهم.. هو نهر النيل.. يكفي أن النيل يجعلنا نتحدث عن الماضي وكأنه حدث بالأمس وليس من آلاف السنين.. ويبقي النيل في حياتنا هو قصة الأمس واليوم والغد.. ولذلك فهي قصة طويلة جدا .

<u>مؤامرة فى منابع النيل :</u>

النهر الأب تقول الأساطير الإثيوبية إن النيل الأزرق.. هو نهر "آباي".. أي النهر الأب لكل أنهار الدنيا.. وتطلق الأساطير عليه أيضا اسم "النيل الأسود".. بسبب لون الطمي الكثيف.. الذي يصبغ لون المياه بالأسود.. المشبع بالحمرة .وحسب الواقع الجغرافي للنيل الأزرق.. فانه يشق مجراه بقوة داخل الأراضي الإثيوبية لمسافة ألف كيلو متر تقريبا.. قبل أن يخترق الحدود إلي دولة جنوب السودان.. والسودان.. حتي يلتقي عند مدينة الخرطوم.. بشقيقه القادم من أوغندا.. وهو نهر النيل الأبيض.. ويندمج النهران.. في نهر واحد موحد.. ينطلق بقوة من مدينة الخرطوم.. ليشق طريقه عبر الصحراء الطويلة.. حتي يصب علي شواطئ مصر في البحر الأبيض المتوسط .

وقد ظل نهر النيل العظيم.. ينساب بلا عوائق من مناطق البحيرات العظمي في وسط وشرقي أفريقيا.. منذ فجر التاريخ وحتي اليوم ومن خبراء المياه من يقولون ان مصر لم تستورد المياه فقط من مرتفعات الحبشة وأوغندا.. لكن الواقع الصحراوي لمصر.. يؤكد أن مياه النيل الخالد هي التي افترشت دلتا مصر والوادي في الصعيد بأخصب أنواع التربة الزراعية في العالم .افتراش الرمال بالطمي وهذا يعني ان نهر النيل حفر مجراه وسط الصحراء.. وافترش رمال مصر بالطمي الأسود.. الذي صنع الوادي الأخضر والدلتا المزدهرة منذ فجر الوجود وحتي اليوم .

ويعترف خبراء المياه بأن اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا.. تنطوي علي تقنين واضح للأوضاع المائية بين مصر ودول أعالي النيل خاصة إثيوبيا.. وقد أعطت الاتفاقية لمصر حقوقا تاريخية في مياه النيل.. كما أعطت لمصر حق النقض – الفيتو – علي أية مشروعات للمياه تقام في أعالي ومنابع النيل بدون الرجوع لمصر والحصول علي موافقة مسبقة منها علي أي مشروع .

..لكن إثيوبيا ترفض اليوم الاعتراف بمبدأ حقوق مصر التاريخية في مياه النيل.. وتطالب بتطبيق مبدأ "الاقتسام العادل" لمياه النيل.. بما يعني رغبة إثيوبيا في الحصول علي نصيب من مياه النيل.. ومن المستحيل أن يتحقق لإثيوبيا هذا الهدف بدون الخصم من حصة مصر المقررة في مياه النيل ب٥.٥٥ مليار متر مكعب سنويا .

وحين بدأت إثيوبيا في اقامة مشروع سد النهضة في أعالي النيل في يونيو ..٢٠١١ ارتفعت في أديس أبابا أصوات زاعقة تؤكد ان الاقتسام العادل لمياه النيل.. قضية حياة أو موت بالنسبة لإثيوبيا.. لأنها تعتبر نفسها في النهاية هي المالك الحقيقي والتاريخي لنهر النيل .

بالواقع وبالسد العالي ويبدو صعبا جدا علي المصريين ان يصدقوا ان نهرهم الخالد يمكن أن يخضع لسيطرة أية قوة أخري في العالم.. غير مصر.. خاصة بعد أن انتهت من بناء السد العالي في أسوان في ..١٩٧١ ففي هذه اللحظات التاريخية شعر المصريون بأنهم يمتلكون نهر النيل

بالقانون والسياسة.. وبمشروع السد العالي العظيم .اليوم اختلفت الأوضاع في إثيوبيا.. واختلفت اللغة أيضا – لغة الحوار – وقالوا في أديس أبابا إن سد النهضة.. ليس مثل السد العالي.. لأنه يقام في المكان المناسب تماما.. حيث أرادت بريطانيا في أوائل القرن العشرين أن تقيم سداً عظيما.. وخزانا هائلا للمياه يكفي جميع دول حوض النيل.. وهكذا نكتشف أن سد النهضة مشروع بريطاني قديم تبناه الأمريكيون في منتصف الخمسينيات.. لضرب مصر – عبدالناصر .وهنا يفرض السؤال نفسه.. إلي أين تتجه العلاقات بين مصر وإثيوبيا؟!.. إن أحواض الأنهار العظمي.. مثل نهر النيل.. تفرض علي الدول المطلة علي شواطئ النهر المشترك ضرورة الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتوازن المصالح في استغلال مصادر ومنابع المياه.. ولكن الانفراد بالمشوعات واقامة السدود في منابع وأعالي النيل يقلب معادلة الاعتماد المتبادل.. ويتحول بها إلي معادلات الصراع والنزاع.. بكل ما في ذلك من مخاطر وتهديدات لجميع الأطراف .ويتردد في أديس أبابا علنا أن إثيوبيا تريد النزول بحصة مصر في مياه النيل من ٥.٥٥ مليار متر مكعب إلي ٣٧ مليار متر مكعب فقط.. وهذا هو جوهر الأزمة بين مصر وإثيوبيا.. وهذا هو سبب الأزمة في المبدأ البراق الذي تتحدث عنه إثيوبيا.. وهو مبدأ الاقتسام العادل لمياه النيل.. ان أنهم يريدون في أديس أبابا اقتسام المياه في مصر.. ويبدو أن هذه هي حقيقة الصراع علي النيل في العصر الحديث .

وفي هذين الكتابين "النيل الأزرق" للرحالة الإنجليزي ألان مورهيد.. و"النيل والحضارة المصرية" للمؤرخ الفرنسي إلكسندر موريه.. ننطلق في رحلة طويلة.. ربما أطول من النهر العظيم ذاته.. نكتشف خلالها أبعاد وأعماق الارتباط العضوي بين المصريين ونهر النيل.. منذ فجر الوجود علي الأرض.. بما يسبق التاريخ المكتوب للبشرية بملايين السنين وربما القرون .من القبيلة للإمبراطورية وربما قلنا بلا أي تجاوز أن مصر.. انطلقت مبكرا جدا من عصر القبيلة إلي الإمبراطورية.. وسبقت سائر الشعوب إلي المفهوم العصري للدولة.. بما لم يحدث في أودية الأنهار الكبري في الصين والهند.. وكان نهر النيل هو العامل الوحيد الحاسم الذي فرض قوانينه علي الوجود الانساني للحياة علي أرض مصر.. ولأول مرة يشعر المصريون بمعني الوجود وفي الأرض والبلد والوطن.. وبمعني الانتماء للأرض والبلد والوطن.. بما يسبق كل نظريات علم الاجتماع السياسي.. بل ويمكن أن يقال أن المجتمع المتحضر للمصريين الأوائل في حوض النيل هو الذي صنع نظريات علم الاجتماع السياسي الحديثة.. حول نشوء وتطور المجتمع الانساني فوق كوكب الأرض. فرضت الطبيعة قوانينها علي المصريين الأوائل.. الذين لم يجدوا في حياتهم سوي نهر النيل العظيم.. وشمس مصر الساطعة أبدا علي مدي شهور السنة .

١٥% من فيضان الأمازون كانت المعارف قليلة في العالم القديم.. وكانت المعلومات أقرب إلي الأساطير منها إلي الحقائق.. وفي العالم الصغير وربما الضيق للمصريين الأوائل.. كان النيل هو أكبر الأنهار المعروفة في العالم القديم.. ولم تتغير هذه الحقيقة كثيرا في العصر الحديث الذي أثبت ان النيل هو أطول أنهار العالم.. وإن كان نهر الأمازون في البرازيل يتفوق علي النيل.. بحجم ما يجري بين ضفتيه من مياه.. لأن فيضان النيل يعادل ١٥% فقط من حجم الفيضان في نهر الأمازون .

لم يتمكن الفراعنة من فك طلاسم اللغز الأكبر في حياتهم.. من أين تأتي مياه النيل؟!.. أو بالتحديد من أين تنبع مياه النيل؟ والحقيقة ان منابع النيل ظلت مجهولة حتي القرن التاسع عشر تقريبا.. بل إن منطقة البحيرات العظمي في أفريقيا ظلت بلادا مجهولة.. حتي جاء الاستعمار البريطاني الحديث لأغلب بلدان شرقي أفريقيا.. ومصر. وكان الفيضان السنوي الرهيب للنهر العظيم هو أكبر المعجزات في عيون المصريين القدماء.. وقد أصيب المصريون بدهشة كبري لأن نهر النيل يفيض صيفا.. في قمة الشمس الحارقة ويقول المؤرخون الإغريق.. إن فيضان النيل.. كان ظاهرة تثير دهشة من يراه.. وتبدو شيئا لا يصدقه عقل لمن يسمع عنه .

الفيضان في الصيف .. لماذا ؟ ففي كل أنهار الدنيا.. تنحسر المياه وتتكمش صيفا.. إلا نهر النيل الذي تزداد وترتفع فيه المياه يوما بعد يوم صيفا.. حتي تفيض وتغطي كل مكان في مصر في نهاية الصيف .وقد تصور الإغريق بأساطيرهم أن الفيضان يحدث في النيل صيفا بسبب الرياح الشمالية.. التي تدفع مياه النيل إلي الخلف وتمنعها من الوصول إلي البحر المتوسط وقد نظر هيرودوت لهذا التفسير الإغريقي للفيضان باحتقار بالغ .وقالت أساطير أخري إن فيضان النيل يحدث بسبب البحار والمحيطات الكبري المحيطة بالأرض والتي ينبع منها النيل.. وذكرت أسطورة أخري أن الفيضان يحدث حين تنصهر وتذوب الثلوج صيفا فوق الهضبة حين تنصهر وتذوب الثلوج صيفا فوق الهضبة العالية.. لكن الثلوج لا وجود لها في مصر.. وهي بلد نادر المطر.. وأصيب الفراعنة بدهشة حقيقية لأن نهر النيل جعل أراضيهم سوداء.. والشمس الحارقة جعلت بشرة الرجال سمراء .

الشكل الهندسي لمصر ومن يتأمل خريطة مصر.. لابد أن يكتشف ان نهر النيل هو الذي فرض علي أرض مصر الشكل الهندسي الذي يريده منذ فجر الوجود.. بما يسبق أي تاريخ.. فقد اضطر المصريون إلي اختراع الترع والقنوات والمصارف منذ البدايات المبكرة جدا للحياة في وادي ودلتا النيل.. وفرضت شبكة الترع والقنوات تقسيما هندسيا محددا علي أرض مصر.. أو الأرض السوداء

كما كان يسميها الفراعنة.. ومازال الفلاحون في ريف مصر إلي اليوم يتحدثون عن "الأرض السمرا ."

هكذا قام نهر النيل بتشكيل خريطة الوادي والدلتا مبكرا جدا.. حين أقام المصريون الأوائل فوق هذه الأرض ويسجل التاريخ للملك مينا.. انه أول ملوك الفراعنة الذين نجحوا في استغلال ظاهرة الفيضان السنوي للنيل في خدمة الزراعة.. فقد اكتشف المصريون بالمتابعة الدقيقة لحركة المياه في مجري النيل.. ان لهذا النهر العظيم عادات وتقاليد.. لا تنقطع.. حتي وإن انحسرت يوما أوعاما بسبب انحسار الفيضان .اختراع الزراعة ومن البدايات الأولي للحياة في وادي ودلتا النيل اضطر المصريون الأوائل.. تحت سطوة الفيضان الصيفي للنهر.. إلي اختراع الزراعة.. ووسائل الزراعة بالري.. لأن الزراعة بالمطر..لا وجود لها.. ببساطة لانعدام المطر وباكتشاف الزراعة بالري مبكرا.. سبقت الحضارة المصرية سائر حضارات العالم الزخري وكانت الزراعة بالري هي السبب الأول في انهيار النظام القبلي في مصر مبكرا جدا.. وهي التي انتقلت بمصر سريعا من القبيلة للإمبراطورية فقد فرض النهر علي كل سكان مصر.. ضرورة الانخراط في العمل الجماعي.. وجعل السكان يدركون معني وقيمة التضامن والعيش المشترك.. وفرض النهر أيضا علي المصريين ضرورة الانضباط في نظام محدد للحياة الانسانية والاجتماعية في الوادي والدلتا.. وكان طبيعيا ان ينتهي الانضباط الاجتماعي.. بالوحدة بين كل المصريين في مجتمع موحد.. شديد النظام وشديد الانضباط .

ومن قمة الوادي في مصر العليا إلي أدناه.. وفي كل الدلتا باتساعها.. قام المصريون بتقسيم الأراضي الزراعية إلي أحواض.. ومازال الفلاحون إلي اليوم يتحدثون عن الحوض الشرقي والغربي للحقول.. وكانت الأحواض الزراعية هي التي تحدد القطاع الزراعي.. الذي تطور فيما بعد وأصبح اقليما .هكذا انفرد النيل برسم وتشكيل خريطة مصر منذ فجر الوجود والتاريخ.. ومنذ فجر الحضارة الأولي.. وهو الذي فرض تقسيم الأراضي الزراعية إلي أحواض.. وفرض نظام العمل الجماعي في الزراعة والري .العمل الجماعي الموحد فقد فرضت قواعد الري.. ضرورة أن يعتمد سكان كل حوض زراعي علي أنفسهم.. وعلي جيرانهم.. لأن المياه كانت تجري من حوض لآخر.. ومن إقليم لآخر.. بامتداد مصر كلها.. هكذا انخرط المصريون جميعا في نظام موحد للزراعة والري.. وفرض مبدأ الانضباط نفسه علي الجميع.. باعتباره القانون الحاكم والملزم للجميع.. بلا استثناء.. فماذا حدث للمصريين في العصر الحديث.. أين منا.. حضارة آبائنا الأولين؟ !

فقد كانت قواعد الزراعة والري عادلة تماما.. ومرضية للجميع.. وكان منطقيا أن يؤدي الانضباط في المجتمع الزراعي الموحد إلي ظهور السلطة العليا.. التي يخضع لها الجميع تماما للاشراف علي التطبيق الصارم لقواعد الري والزراعة العادلة .نهر أم سلطة عليا ؟ !وهكذا أصبح نهر النيل هو السلطة الفعلية التي فرضت علي المصريين الأوائل مبادئ النظام والمركزية في مجتمع المصريين الأوائل منذ فجر التاريخ وكان المجتمع المركزي الموحد.. هو نواة ظهور الدولة المركزية لأول مرة في التاريخ.. من هنا في وادي ودلتا النيل في مصر.. ويتساءلون في العصر الحديث لماذا تستعصي مصر علي التقسيم والانقسام؟ لعن الله إخوان الإرهاب في كل كتاب .ويسجل المؤرخون ان النيل فرض علي المجتمع المصري القديم ضرورة الاستسلام لسلطة مركزية واحدة وموحدة.. سلطة عليا لملك مطلق السلطات.. وهو أيضا القاضي العادل.. الذي يمسك بالسلطة.. وبعد نجاح الفرنسي شامبليون في فك رموز الكتابة الهيروغليفية القديمة.. اكتشف المؤرخون.. ان البطالمة.. بما فيه عصر الملكة كيلوباترا.. لم يقدموا شيئا جديدا.. لنظام الري في مصر.. كما كانت مصر تحت حكم الرومان تعاني الانهيار والتراجع.. ونكتشف في النهاية ان المصريين القدماء في العصر الفرعوني سبقوا كل الأمم التالية لهم في فهم درس النيل وتقاليد وعادات النهر الخالد.. قبل كل الحضارات بأربعين قرنا علي الأقل .

الشمس خلقت النيل ويشعر المؤرخون بالدهشة أحيانا.. لأن مصر.. هي الأقرب إلي المناطق الاستوائية.. ذات الشمس الحارقة.. من بين كل حضارات العالم القديم.. وهذا يجعلنا نتوقف بالكثير من الدهشة والتأمل لدور الشمس وتأثيرها علي حياة المصريين منذ فجر الحضارة. وحقائق الوجود.. لا تتغير.. فمازالت ساعات الشمس في مصر ثابتة.. لا تتغير تقريبا.. صيفا وشتاء.. في حين ان ساعات الفجر والشروق.. وساعات الغسق والغروب قصيرة جدا.. وتلقي الشمس بأشعتها علي وادي النيل ودلتاه المنبسطة.. فتنشر النور والضياء في كل مكان.. وترفع درجة الحرارة أيضا بما لا يحدث في أي واد آخر للحضارة القديمة.. سواء في الصين أو الهند وفارس.. واليونان .في مصر العليا.. لا يوجد ضباب يخفي مجد الشمس العظيم.. ومن النادر جدا أن تظهر سحب داكنة تخفي وجه السماء الأزرق.. ولذلك نجد الشمس تلمع وتتوهج.. والقمر يضيئ.. والنجوم ساطعة في سماء مصر.. ببريق خالد.. يصل إلي حد المعجزات.. وقد أعطت الشمس لمصر مناخا مليئا بالنور والإشراق.. أكثر من أي بلد آخر في حوض البحر المتوسط وقال هيرودوت ان المصريين يشعرون بأنهم يدينون للشمس بالمناخ اللطيف الذي يناسب حياة الانسان والنبات.. وقالوا ان نور الشمس.. يطيل من عمر الانسان وكم تغني المصريون بقرص الشمس.. وقالوا إن الشمس هي

التي خلقت النيل في العالم السفلي.. وجاءت به إلي الأرض لتطعم أبناء مصر.. وقالوا للشمس.. أنت الرب الإله – رع .وهكذا نكتشف ان النيل هو الإله الذي خلق الأرض السوداء في مصر والنيل من صنع الشمس.. المؤلف الأعظم للكون.. الذي يعطي الحياة لكل كائن.. وكل شيء.. ليكون الإله الشمس هو القوة الأعظم التي تحكم العالم .هكذا ندرك ان نهر النيل هو المصدر الرئيسي للحياة وللإلهام الحضاري.. في مصر منذ فجر الوجود والتاريخ.. وسيبقي ملفا النيل في حياتنا مفتوحا.. مادامت الحياة والوجود.. ومادام وجود النيل في حياتنا قائما.. مهما كانت الأزمات.. ومهما تصاعدت المخاطر.. وتبدو قصتنا مع النهر الخالد.. أطول حتي من أطول أنهار الدنيا؟ !

أكدت مصارد مسئولة بملف مياه النيل ان حكومة اديس ابابا لا يحق لها الحديث عن معاهدات ١٩٢٩ بين مصر ودول البحيرات الاستوائية لأنها ليست طرفا في هذه المعاهدات التي تحفظ الحدود السياسية بين الدول الموقعة كما تضمن في بندها الثاني معدل السريان الطبيعي لمياه النيل الابيض كما تهدف اتفاقية ٥٩ لانشاء السد العالي الي تنظيم استخدام مياه الفيضان لصالح تنمية مصر والسودان. ان القاهرة جمدت نشاطها في مبادرة حوض النيل اعتراضا علي التوقيع المنفرد لبعض الدول علي الاتفاقية الاطارية التي لم توقع عليها مصر ولا السودان وبالتالي لا يحق لاديس ابابا الحديث عنها عند التعامل مع القاهرة بالإضافة الي ان الاتفاقية مسئولية من وقعها واوضحت المصادر ان مصر ترصد محاولات الفتنه والوقيعه التي تحاول اديس ابابا بثها بين مصر ودول حوض النيل التي تربطها بمصر علاقات تاريخية وتعاون ثنائي لم يتوقف رغم الظروف التي تواجه التعاون بسبب اتفاقية عنتيبي. الأمن المائي المصري خط احمر وتصر القاهرة علي ادماج الاتفاقيات التاريخية ضمن بنود اتفاقية عنتيبي يحمي في المقام الأول العلاقات بين دول المنبع وتولي نزاعات حدودية بين الدول واشارت المصادر الي ان القاهرة لن تلتفت الي ما يثار في وسائل الاعلام الدولية التي تهدف لاثارة الفتنة خاصة ان حكومة اديس ابابا تسعي لكسب اصوات الناخبين في انتخابات رئيس الوزراء الجديد من خلال شن حرب اعلامية ضد مصر.

هناك من يتآمرون علي مصر وهناك من يريدون كسر مصر وتحطيم شعبها وتمزيقه، وهناك من يقيمون السدود العالية بهدف اغلاق الطريق في وجه مصر .. وحرمانها من الوصول الي أي مستقبل. وهناك من يريدون تا\الانتقام من مصر، ويقفون حتي ضد وجودها وبقائها وهي في لحظة الثورة والضعف التاريخي المصاحب لاعراض وتقلبات الثورة ويعترفون في اديس ابابا بأن اثيوبيا استغلت احدث الثورة في مصر وسقوط نظام الرئيس مبارك لتبدأ في إقامة سد النهضة

اسفل مساقط المياه الكبري في هضبة الحبشة علي بعد ٤٠ كيلو مترا من حدود السودان وحسب التصميم الهندسي للسد الاثيوبي الهائل فان خزانات السد قادرة علي استيعاب ٧٢ مليار متر مكعب من المياه وتوليد ٦٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء .. وهو بهذه المقاييس يعتبر اكبر السدود في افريقيا وربما في العالم . وبلغة لا تخلو من الشماته ذكرت الصحف الاسرائيلية مؤخرا ان سد النهضة الاثيوبي يسد الطريق امام مصر الي المستقبل فقد انفردت اثيوبيا بقرار بناء السد دون العودة لمصر والتشاور معها رغم ان كل الاتفاقيات تؤكد حق مصر في الاعتراض علي اية مشروعات للمياه تقام في اعالي ومنابع النيل. ويعترف الخبراء حول العالم بأن سد اثيوبيا ينطوي علي تهديد خطير باعتباره يؤدي الي تغيير هائل في شكل نهر النيل وتغيير اكبر في حركة المياه في مجراه الطويل. ولا شك ان أي تغيير يطرأ علي حصة مصر من مياه النيل قد يؤدي الي كارثة خاصة اذا كان التغيير بالنقص والخصم من حصة مصر التاريخية في مياه النيل هي ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا. الخطر قديم جدا، ويقال ان ملوك اثيوبيا هددوا سلاطين مصر المسلمين في القرن الثاني عشر بتحويل مجري مياه النيل الي البحر الاحمر بعيدا عن مصر لكن هذه التهديدات كانت نظرية وصعبة التنفيذ بل ربما كانت مستحيله التطبيق. اليوم مع اقدام اثيوبيا علي بناء سد النهضة بدون الرجوع لمصر والتشاور معها نجد ان اثيوبيا انتقلت من التهديد النظري في القرن الثاني عشر الي التهديد العملي في القرن الحادي والعشرين فهذا السد يعطي لاثيوبيا القدره المطلقة علي فرض سيطرتها الكامله علي مياه النيل بما يمكنها من تحديد حجم المياه المنصرفة الي مصر حسبما تريد وفي أي وقت تريد. اثيوبيا تتحدي : وتقوم شركة ايطالية حاليا ببناء السد عند منابع نهر النيل الأزرق اسفل هضبة الحبشة ولا يمكن تجاهل صراع الارادات الهائل القائم حاليا بين اديس ابابا والقاهرة ويبدو ان صانع القرار في اثيوبيا يراهن حاليا علي فوضي صناعة القرار السياسي في مصر في اجواء الثورة وتقلباتها وموجه الارهاب العنيفة التي تتعرض لها مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ويتردد في الدوائر الاكاديمية الامريكية والاوروبية من يؤيدون حق اثيوبيا في استغلال مياه النيل ومع ذلك نجدهم يؤكدون ان سد النهضة في اثيوبيا ينطوي علي تهديد خطير لبقاء مصر القومي كدوله وشعب ولا ينسي خبراء السياسة والتاريخ في الجامعات الأوروبية والامريكية ان يؤكدوا دائما ان مصر كانت علي مر الزمن هي الاستثناء الحضاري العظيم فوق كوكب الأرض. ومنذ فجرالتاريخ لم يكن هناك نهر عظيم الا وكان له واد شاسع وخصب صالح للحياه والزراعة لكن نهر النيل وحده من بين انهار العالم الكبري انفرد بأنه احتضن اعظم حضارة علي وجه الأرض . وهي الحضارة الفرعونية فلا يمكننا الحديث عن حضارة

متقدمة حقيقية نشأت في وادي نهر الأمازون في البرازيل، ولا في حوض نهر المسيسيبي في الولايات المتحدة وبعيدا عن انهار الصين والهند لا يمكننا الحديث عن الحضارة بالمعاي الراقية التي تقدمها الحضارة الفرعونية. وبفرض السؤال نفسه ماذا يمكن ان تخسر مصر اذا ضاع منها نهر النيل. وفي هذين الكتابين النيل الأزراق الذي وضعه الرحالة الانجليزي الآن مورهيد النيل والحضارة المصرية الذي الفه الفرنسي الكسندر موريه سوف تتوقف امام قيمه نهر النيل في حياة ووجود مصر الدوله والشعب منذ فجر التاريخ وحتي اليوم. مشروع امريكي قديم : ويقول الكسندر موريه ان المصريين كانوا يشعرون البؤس الي حد الكارثة حين كان يأتي فيضان نهر النيل منخفضا حيث كانت البشر تهلك بالعطش ومعها الدواب والشجر والحقول ومع ذلك فان مواسم الفيضانات العالية كانت تعمر اراضي الوادي والدلتا بالمياه حتي تتحول الي بحر هائل من المياه يغطي كل شيء الارض والبيوت والمعابد والحقول علي مدي مائة يوم طويله كانت تسمي الكارثة القائمة في ديار المصريين. لقد بدأ مشروع سد النهضة الاثيوبي بتخطيط امريكي رهيب منذ منتصف الخمسينيات فقد قام الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور بايفاد بعثة من كبار خبراء المياه الامريكيين لدراسة منابع النيل في اثوبيا والبحث في امكانية اقامة مشروعات للمياه هناك يمكن بها حرمان الزعيم المصري جمال عبد الناصر من الاستفادة من حلم حياته الذي تركز في ضرورة بناء السد العالي في اسوان وقال ايزنهاور لا يوجد لدينا رد علي قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس واقامة السد العالي سوي التخطيط لاقامة مشروعات كبري للمياه في منابع النيل باثيوبيا .... ولعبت الصدفة التاريخية دورها في منع امركيا من بناء مشروعات كبري للمياه في منابع النيل باثيوبيا في ذلك الوقت. وكانت اديس ابابا ومازالت الي اليوم تعاني من نقص حاد في الموارد واليوم استغلت اثوبيا فوضي الثورة في مصر بعد سقوط نظام حسني مبارك وبدأت في اقامة سد النهضة الرهيب واسندت لشركة ايطالية عقد تنفيذ وبناء المشروع الكبير المصير المشترك لمصر والنهر ويعترف الامريكيون ومعهم كل خبراء المياه في العالم بأن مصير ومستقبل مصر مرتبط تماما بمصير نهل النيل ويقول الرحالة الانجليزي الان مورهيد ان نهر النيل الازرق مع نهر عطبرة في اثيوبيا يزود نهر النيل في مصر باكثر من ٨٩% مما في مجراه العظيم من مياه وهو بذلك ينفرد بأنه يهب الحياة لمصر الواقعة تحت حصار الصحاري الواسعة شرقا وغربا وبدون مياه النهر العظيم لا يمكن لمصر ان تبقي وتتواجد ولو حتي ليوم واحد، ففي الماضي البعيد كان الفراعنة يعتبرون الفيضان المنخفض كارثة مثل الفيضان المرتفع تماما، فما بالك اذا انقطع الفيضان وتغيرت طبيعة النهر كما هو منتظر بعد بناء سد النهضة في اثيوبيا.

منابع هادئية ومنعزلة ان من يتأمل حركة المياه وهي تتدفق في هدوء من بحيرة تانا الي النيل الازرق في مرتفعات اثيوبيا قد لا يتصور ان هناك شئا ما يحدث فلا توجد مساقط للمياه او شلالات بل ان تيار المياه يكاد الا يكون ملحوظا ولا يوجد بالفعل ما يوحي بان هذا التيار الهاديء للمياه يمكن ان يشق طريقه في رحلة طويله تمتد لالاف الاميال حتي شواطيء البحر المتوسط في مصر يقول مورهيد ان المنبع الاساسي لمياه النيل الازرق يبدأ في خليج يقع الي شمال من بحيرة تانا وهي اكبر بحيرات المياه العذبة فوق كوكب الارضي وهذا المنبع الخطير جدا للمياه هي النيل الازرق قد لا يلاحظه احد وقد لا يصدق احد ان هذه الحركة الهادئة للمياه هي التي تغذي نهر النيل العظيم في مصر باغلب ما يجري فيه من مياه تصنع باغلب ما يجري فيه من مياه تصنع الحياة في مصر منذ الازل لوحة طبيعية بدائية هنا عند منابع النيل في اثيوبيا لم تكن هناك قري او مراكز للحياة والعمران لا يوجد سوي اعداد قليلة جدا من صيادي السمك يتحركون فوق صفحة المياه في زوارق بدائية جدا مصنوعة من عيدان اشجار البردي. لا توجد هنا علامة واحدة او حتي اشارة توحي بوجود حضارة قديمة او سابقة لا يوجد هنا في منابع النيل عند بحيرة تانا العملاقة سوي الصمت المطلق والعزلة التامة عن البشر وربما عن الحياة ولا يوجد ما يسكر حواجز الصمت والعزلة سوي حركة القردة التي تقفز فوق الصخور في ليونه ورشاقة ويتسعرض نهر النيل الأزرق هنا تناقضاته ومفادأته التي تصنعها الطبيعة في لوحة كونيه مثيرة للدهشة والاستغراب تتحرك المياه من البحيرة الي النهر في هدوء وتشرق الشمس قوية حارقة حتي لجلود البشر لكن لسعة البرودة الناعمة نهب عند الغروب يبدو ان الحياة هنا بلا وجه ولا وجود لا يوجد الا الوحشة والعزلة التي يعيش فيها رهبان الكنائس الاقباط في اثيوبيا منذ العصور الوسطي وحتي اليوم لكن يبدو ان هذه الصورة القديمة تتغير الان بطريقة وحشية حيث ينتشر العمال بالالاف في موقع بناء سد النهضة يعملون ليلا ونهار من اجل انجاز ما يتصورون انه مشروع اثيوبيا القومي الذي لابد له ان يقام رغم انف مصر والمصريين لانهم يؤكدون ان اثيوبيا اكتشفت في هذا العصر ان لها حقا في اقتسام مياه النيل مع مصر الهبة والثمن ويقولون بصراحة إن اثيوبيا دفعت ثمنا باهظا من حياتها من أجل ان تكون مصر هبه النيل كما قال هيرودوت. وهنا لابد ان تتوقف امام ما يقوله الفرنسي الكسندر مور به في كتابه العظيم الذي صدرت له طبعة حديثة بعد الاعلان عن بناء سد النهضة في اثيوبيا ليجعلنا نتوقف امام المعني الكبير لعنوان الكتاب النيل والحضارة المصري. حدود من صنع الطبيعة يقول الكسندر موريه انه لا توجد بلد في الشرق كله لها حدود وضعتها وحددت خطوطها الطبيعية مثل مصر ففي الشمال نكتشف ان حدود مصر هي

البحر المتوسط وفي الشرق والغرب توجد الصحراء الشاسعة وفي الجنوب توجد الشلالات جنوب اسوان وهذه الحدود كانت دانا هي الحواجز الطبيعية التي يصعب اجتيازها وخلف هذه الحدود ازدهرت اقدم حضارة عرفها الانسان علي وجه الارض وانفردت مصربين كل شعوب العالم بانها قفزت قفزة تارخيه كبري سبقت بها سائر الأم من فجر التاريخ حين انتقلت سريعا بالتطور الاجتماعي الطبيعي في وادي ودلتا النيل من القبيلة الي الامبراطورية ولذلك يقول المؤرخ الاغريقي ديودوس .. ان مصر تحولت منذ فجر الزمن والوجود الي قلعة حصينة وفرت لها الطبيعة الحماية اللازمة من جميع الاتجاهات وامتدت مصر بحدودها دائما من الشلال الأول جنوب اسوان حتي البحر المتوسط. وهذه حقيقة سياسية وجغرافية مازالت قائمه حتي اليوم وقام نهر النيل العظيم بدور هائل في صنع ورسم خريطة مصر التي لم تتغير منذ الاف السنين وحتي اليوم فقد قام نهر النيل باقتحام اراضي مصر وفرض سطوته وسيطرته الكاملة عليها وقام بتغيير لون الصحاري فه لان النيل لم يأت لمصر بالمياه فقط بل اتي معه بالتربة التي ترسبت في اراضي الوادي والدلتا علي مدي عشرات الالاف من السنين بما يسبق كل ما نعرفه من التاريخ المكتوب للأنسان فوق كوكب الارض ومازال خبراء المياه والتاريخ ينظرون بدهشة بالغة لمجري نهر النيل العظيم لان مياه النهر شقت طريقها بقوه من وسط افريقيا حتي شواطيء البحر المتوسط في مصر ويمتد الوادي في صعيد مصر بطول ٥٠٠ ميل تقريبا وبعرض يتراوح بين سته اميال وحتي ١٢ ميلا.

مفاجأة حركة المياه: لكن في شمال ميدنة ممفيس . القاهرة حاليا . يختلف وجه مصر ويتغير شكلها تماما لأن مياه نهر النيل صنعت مفاجأة جغرافية كبري حين تحولت الي دلتا بطول ٦٠ ميلا وعرض ٤٠٠ ميل واذا كان وادي النيل الضيق في مصر العليا . الصعيد . يبعث علي الدهشة فإن السهل المنبسط بطول وعرض الدلتا يبعث علي الدهشة والاستغراب أكثر وأكثر. ويقول الكسندر موريه اننا نكتشف هنا ان الطبيعة هي التي صنعت مصر المتوسطية ومصر الافريقية والعامل الاكبر للطبيعة بكل تأكيد هو نهر النيل. ومره اخري يقول تفرض الطبيعية المزيد من الحقائق الجغرافية التي لا تقبل التغيير وهي انه لا يمكن الفصل بين وادي النيل في الجنوب والدلتا في الشمال ببسطاة لانه يوجد انسجام في الطبيعة والجغرافيا يجمع بينهما بقوه فالوادي هو كل الطول علي مجري وشوطايء النهر والدلتا هي كل الاتساع والعرض وهنا تتساوي وتتوازن كل القيم الانسانية والمادية خاصة ما يتعلق بالزراعة والاقتصاد، والسكان الوادي والدلتا هما القوتان اللتين يوازن بعضهما البعض ومصر في النهاية هي الدلتا والوادي لا يمكن ان يزدهر الوادي بعيدا عن الدلتا . والدلتا وحدها تفتقر لثروات الوادي في حين ان الوادي بدون شواطيء البحر

المتسوط يصاب بالعمي الجغرافي لآنه يكون بلا مخرج علي البحر ينفتح علي أوروبا هكذا تكتشف ان نهر النيل العظيم هو الذي صنع حضارة مصر وصنع وحدة شعبها العضوية التي لم تكن قادة للتقسيم منذ فجر التاريخ وحتي اليوم ولذلك لم يكن غريبا ان يقول المفكر الاستراتيجي الامريكي روبرت دي كلابلان انه لا يوجد ما يوجد المصرين كشعب ودوله سوي واقع مصر الجغرافي ووجودها في شمال شرقي افريقيا في وادي نهر النيل العظيم الذي تحاصره الصحاري وتعزز من احساسه بالوجود شواطيء البحرين الاحمر والمتوسط من السماء الي الارض في الماضي البعيد لم يكن هناك مصدر معروف لمياه النيل ومصر بطبيعتها لا تعرف الامطار الغزيرة ولذلك حين تساءل الفراعنه وقالوا من اين تأتي مياه النيل لم يجدوا اجابة لأن النهر كان يأتي من منابع مجهولة ولذلك قالوا ان المياه المقدسة للنهر العظيم حسابي . تأتي الي الارض من السماء ومن كهنة المعابد في مصر القديمه من قالوا ان مياه النهر تأتي عبر طرق سرية للعالم السفلي عالم الشياطين والجن. ولذلك اطلقوا علي النيل اسم حابي وجعلوا منه الها ويبقي اسم النيل مجهول المصدر حتي اليوم وفي الالياذة يتحدث هوميروس عن مصر باعتبارها البلد التي صنعها النهر . فقد كان الكهنه في المعابر وهم حملة العلم والمعرفة المقدسة يقولون ان مصر هي هبة النيل وهنا نكتشف ان هيرودوت لم يفعل شيء سوي انه نقل حقيقة تاريخية وجغرافية كانت تتردد علي السنة كهنة الفراعنة والحقيقة ان نهر النيل لم يأت لمصر بالمياه فقط لكنه جاء بالتربة مع المياه حتي ارتفع سمك التربة الخصبة في مصر العليا الي اكثر من ٨٠ قدما . في حين يزداد سمك التربة في الدلتا الي اكثر من مائة قدم هذا هو نهر النيل وهذا هو الدور العظيم الذي قام به في حياة المصريين منذ فجر التاريخ وحتي اليوم والقصة طويله ومثيرة والخطر ليس بعيدا.

تركيا فى منابع النيل :

فى إطار التحركات التركية للتوغل فى الشأن الأفريقى، وتحديدا فى منطقة منابع النيل، تصدرت أزمة سد النهضة الإثيوبى وقضية الاستخدام العادل لمياه نهر النيل المباحثات الثنائية التى جرت فى أديس أبابا بين تادروس أدهانوم وزير خارجية إثيوبيا ونظيره التركى أحمد داود أوغلو ضمن سلسلة من القضايا الإقليمية.

وذكرت وزارة الخارجية الإثيوبية فى بيان لها أن أدهانوم شدد خلال اللقاء الذى جرى على هامش القمة الأفريقية – على أن تقرير لجنة الخبراء الدوليين أكد أن سد النهضة سيعود بالفائدة على مصر والسودان، وأنه سيسمح بالمنفعة المتبادلة من تطوير حوض النيل، مؤكدا على دعم السودان الكامل للموقف الإثيوبي. كما أعرب وزير الخارجية الأثيوبية عن أسفه لما وصفه بتردد مصر فى

قبول المقترحات التى تم طرحها بشأن السد، محذرا من أنه تم نشر تعليقات غير دقيقة على لسان مصادر مصرية مسئولة تعارض بناء السد. وأشار البيان إلى أن وزير الخارجية التركية أكد أهمية الاستخدام العادل للأنهار الدولية، مستدلا على ذلك بتجربة بناء سد أتاتورك التركى والذى استدعى بناؤه وتشغيله إجراء مفاوضات مع كل من سوريا والعراق. غير أنه لم يتضح بعد إذا ما كانت أنقرة قد عرضت تعاونها مع أديس أبابا فى مشروع النهضة المثير للجدل فى مصر، وبخاصة فى ظل توتر العلاقات بين القاهرة وأنقرة منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

كما أشار البيان إلى أن المباحثات بين الجانبين تطرقت إلى الوضع فى جنوب السودان والصومال، وإلى جهود إثيوبيا لتشجيع السلام والاستقرار فى المنطقة، حيث اتفق الوزيران على ضرورة تعميق العلاقات بين إثيوبيا وتركيا. وتأتى هذه المباحثات بعد يومين من وضع مولاتو تشومى الرئيس الإثيوبى حجر الأساس لمجمع تركى لصناعة المنسوجات فى إثيوبيا، بلغت تكلفته نحو ١٥٧ مليون دولار ويضم أربعة مصانع، وهو ما اعتبره الرئيس الإثيوبى نقطة انطلاق للصناعة الإثيوبية . وتشير التقارير إلى أن الاستثمارات التركية فى إثيوبيا سجلت ١.٨ مليار دولار خلال العام ٢٠١٣.

<u>سد النهضة – مخطط إقليمي دولي :</u>

منذ ثورة ٢٥ يناير تصاعدت الاحداث حتي وصلت ذروتها في ٣٠ يونيو في ثورة شعبية تلتها محاولات مضنيه من قبل اعداء مصر في الداخل والخارج سواء ضربات متواليه للأقتصاد والسياحة وعمليات ارهابية تستهدف الأبرياء والشرفاء من أبناء الشعب وضباط وجنود الجيش والشرطة والاحتشاد والمظاهرات والاضرابات وصولا الي أزمة سد النهضة الاثيوبي التي تهدد وصول مياه النيل لمصر هذا الحصار الذي يحيط بمصر في مختلف الاتجاهات والمجالات هو مجرد سيناريوهات لاجبار مصر وابتزازها في محاولة لكسر ارادة شعبها وتركيع قرارها والعودة الي حكم الاخوان وتجاهل ارادة المصريين ي ٣٠ يونيو التي أطاحت بحكم الجماعة الارهابية .

شهدت القاهرة واديس ابابا تصاعد الخلافات سواء علي مستوي التراشق الاعلامي او علي مستوي استغلال العلاقات الدولية لكل منهما حول ازمة سد النهضة الاثيوبي في ظل اصرار وتعنت الحكومة الاثيوبية والذي من المتوقع ان يستمر في التصاعد بأشكاله المختلفة خلال الفترة القادمة خاصة بعد التسريبات التي تعلن بوسائل الاعلام عن قيام اثيوبيا بالتفكير في انشاء سد ثان علي النيل الأزرق الذي يمد مصر بـ ٨٥% من حصتها المائية. المراقبون للمشهد السياسي المصري والمتابعين لملف الأزمة يرون ان المحاولات الاثيوبية تأتي ضمن منظومة دولية وإقليمية

تهدف في المقام الأول الي افشال ثورة الشعب المصري خاصة بعد نجاحه في تنفيذ المرحله الأولي من خارطة الطريق لثورة ٣٠ يونيه بإقرار الدستور الجديد للبلاد والاستعداد لانتخابات الرئاسة بخطوات باتت مسحوبه بالتوقيت وعليه قررت كافة القوي التي افشل الشعب المصري مخططاتها وتدمير المخطط الدولي لاعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد وتقسيم مصر والوطن العربي الي دويلات مازال يترك اثاره السلبية لدي الدول الكبري صاحبة المخطط خاصة انها بدأت تشعر بأن حركة استقلال القرار الوطني هي المرحلة الجديدة التي تقدمها مصر الي شعوب القاهرة الافريقية سوف تترك ايضا اثارها علي دول القارة الافريقية مثلما حدث في الستينيات من القرن الماضي وبالتالي تخسر القوي الكبري مناطق نفوذها واستنزافها للموارد الطبيعية وبعيدا عن نظرية المؤامرة ثم رصد المحاولات التي تسعي الي تركيع مصر وتطيل خطواتها نحو الديمقراطية الخاصة بها والمختلفة عن كافة الديمقراطيات التي تطبق في العالم لانها دوله لها شعب مرجعيته حضارته ودولته أقدم دوله في التاريخ الانساني وكما يقال كل التحركات الدولية التي تستهدف الشعب المصري وثوريته، علينا جميعا ان تستوعبها والتعامل معها بوضوح علي ان نضع قائمة الاولويات التي تعلي المصلحة الوطنيه المصرية التي تختلف عن مفهوم المصلحة الوطنيه في أية دولة من دول العالم لأن الشعب المصري يختلف تماما عن الآخرين هكذا يؤكد ويقول التاريخ مصر لديها من الأدوات والامكانيات التي لم تستخدمها بعد ولكن المشكلة الحقيقية هي غياب الأرادة الحاسمة والقوية في التعامل بجدية ووضوح مع معظم الازمات التي يواجهها الشارع المصري واذا اقتربنا اكثر فيما يتعلق بأزمة السد الاثيوبي أقول علي القيادة السياسية وأعلي سلطات اتخاذ القرار في البلاد أن تتحدد بالضبط من رئيس الملف ومن المسئول عنه بشكل مباشر امام الشعب وفي التعامل مع تداعيات التحركات الاثيوبية الدولية والتصريحات التهديدية التي تطلقها حكومة اديس ابابا بين الحين والآخر ما يحدث حاليا يعكس اضاعة للوقت واهدار للجهود التي سبق ان بذلت في وقت ضيق وفي ظروف صعبة في اشارة منه الي الاجتماعات علي مدار العام الماضي كانت تتم رغم الاحداث الداخلية والظروف الصعبة التي كانت تمر بها مصر عقب ثورة يناير ومع ذلك استطاع الفريق المصري بالتعاون مع الخبراء الدوليين ونظائرهم من السودان واثيوبيا كعلماء أن يضعوا توصيات علمية حاسمة هذه التوصيات تعتبر وثيقة رسمية بموافقة اثيوبية بأن هناك اثار سلبية من السد علي كل من مصر والسودان ويجب علي حكومة اديس ابابا ان تنفذ هذه التوصيات وفقا للقوانين والاعراف الدولية المنظمة للأنهار المشتركة.

هناك مشكلة رئيسية تواجه الملف تتمثل في تعدد المسئوليات وعدم الاستقرار علي العاملين بالملف خاصة بالخارجية المصرية حيث الفتره تغير المسئول عن ادارة الملف خارجيا ودوليا اما نتيجة لترقية السفير المسئول او تغييره بتغير المسئول عن ادارة الملف خارجيا ودوليا اما نتيجة لترقية السفير المسئول او تغييره بتغير الوزير وبالتالي نبدأ من نقطة الصفر علاوة علي عدم وضعه علي قائمة الاولويات الخارجية التي لديها العيد من الملفات رغم اهمية هذا الملف علي المستوي الوطني والقومي وبالتالي لابد من وجود جهة عليا حيث ان اللجنه العليا لمياه النيل لم تعد كافية للتعامل مع الملف بل يجب ان تكون هناك هيئة سيادية تتبع مؤسسة الرئاسة مباشرة لإدارة الملف أسوة بما تم اثناء انشاء السد العالي في الستينيات والا يقتصر دورها علي الملف الاثيوبي فقط ولكن كافة اشكال التعاون مع دول حوض النيل بمشاركة مجمعية وعلي راسها رجال الاعمال المصريون الوطنيون ليتواجدوا بهذه الدول باستثماراتهم.

مصر طوال تاريخها لم تقف حجر عثرة امام التنمية في الدول الافريقية عامة ودول حوض النيل علي وجه الخصوص وتعمل علي دعم المشاريع التي تحقق منافع مشتركة لشعوبها وعليه فإن مصر تري انه يجب ايقاف بناء السد فورا حتي يتم الانتهاء من التفاوض وتقييم الاثار بطريقة علمية والتوافق حوله مع العلم ان هناك بدائل اخري يمكن دراستها تحقق فوائد مماثله لاثيوبيا دون الاضرار الجسمية علي دول المصب ان يكون الحد الاني للمطالب المصرية الا تزيد سعة هذا السد عن ١٤ مليار متر مكعب كما كان مقترحا قبل الثورة وهذه السعة ستنتج ٦٠% من الكهرباء المقترحة علي سد النهضة وبكفاءة تزيد علي ضعف كفاءة سد لنهضة الضخم وبتكلفة اقل بكثير من تكلفة انشاء سد النهضة وبأثار سلبية اقل يمكن التعامل معها وهذه الكهرباء ستكفي احتياجات اثيوبيا الكهربائية من السد وكذلك يفيض جزء منها للتصدير ناهيك عن أن السد بالتصميم المقترح (١٤ مليار) يحقق معظم فوائد السودان المتوقعه من سد النهضة وبالتالي يوجد وجهتي نظر مصر والسودان.

ضرورة التنسيق بين القاهرة ودول الخليج العربي خاصة الذين لديهم استثمارات كبيرة بدول حوض النيل بصفة عامة وباثيوبيا بصفة خاصة بحيث تقوم بمحاولة واسطة او تقريب وجهات النظر بين البلدين لأن الاستثمارات العربية كبيرة ومتنوعه وتتركز في استصلاح وزراعة اراضي ايضا لابد من التواصل بين رؤساء دول وحكومات حوض النيل لان الملف به ابعاد سياسية متعددة ومتداخله بالأوضاع الداخلية بهذه الدول ويهدد استقراره اذا اتخذت قرارات دون تنسيق بين الرؤساء. التصعيد الاعلامي حول الازمة الحالية مع القاهرة حول سد النهضة من قبل حكومة

اديس ابابا يعكس حجم الازمة السياسية التي تعيشها الحكومة داخل المجتمع الاثيوبي ورغبة منها في توجيه اهتمام المجتمع الذي يعاني من أزمات اقتصادية متلاحقة وانخفاض متزايد في معدلات النمو الي قضية فرعية بدلا من مواجهة هذه الأزمات خاصة بعدما توقفت بعض الهيئات والدول المانحة عن استمرار تقديم المنح لمراجعة مصادر انفاقها حيث وصلت لديهم معلومات بأن اديس ابابا تنفقها في غير المخصص لها.

مصر مستمرة في تحركها الدبلوماسي مع المجتمع الدولي حيث يتم حاليا الترتيب لعقد اجتماع بالخارجية المصرية مع سفراء الاتحاد الاوروبي بالقاهرة لعرض وجهة النظر المصرية بشأن سد النهضة الاثيوبي وتوضيح الموقف الاثيوبي الرافض للأستماع للنصيحة لافتا الي انه يتم حاليا الاعداد لجوله لكل من فرنسا والسويد النرويج بالتنسيق مع الخراجية خاصة ان احدي الشركات الفرنسية تقوم حاليا بتصنيع وحدات لتوليد الكهرباء من السد الاثيوبي وكذلك النرويج والسويد باعتبارهما من الدول المانحة.

هناك ادوات علي مصر ان تبدأ استخدامها وكفي بطء وتقاعس وعلي رأس هذه السيناريوهات التقدم بشكوي للجمعية العامة للأمم المتحده من الموقف الاثيوبي المخالف للقوانين الدولية وبغض النظر عن نتيجة الشكوي ولكنها تضاف للملف دوليا ايضا يمكن اللجوء الي محكمة العدل الدولية وليس التحكيم الدولي وعرض القضية والأزمة بتفاصيلها القانونية خاصة ان هناك بالفعل ملقا قانونيا متكاملا جاهزا منذ أكثر من عام من الخبراء القانونيين الوطنيين يتضمن جميع الجوانب الضامنه لحقوق مصر المائية علاوة عي اعتراف حكومة اديس أبابا بالأخطار التي تهدد مصر والسودان جراء انشاء السد بهذه المواصفات. المشكلة الاساسية في كافة الدراسات والتصميمات والانشاء هي حرص اثيوبيا علي خفض النفقات والعمل بالحد الادني للمواصفات المطلوبة لخفض تكاليف انشاء السد علاوة علي ان مشكلة التصميم في السد الجانبي والمصمم لحجز كميات اكبر من المياه خلف السد وبدونه تكون سعة البحيرة خلف سد النهضة اقل من نصف المخطط لها والموقع الذي تم اختياره لانشاء السد الجانبي غير مناسب من الناحية الجيولوجية ايضا التصميم الحالي للسد الجانبي يمثل خطورة كبيرة علي السودان حيث انه في حالة حدوث أي مشكلة سوف تتدفق كميات هائلة من المياه الي الأراضي السودانيه علي مسافة ٥ كم وارتفاع ٥٠ م وعرض ٣٥٠ عند القاعدة و ٥ بالقمه وهذه النوعية من السودود الترابية لابد من انشاء جزء عازل داخل هيكل السد لمنع مرور المياه بينما التصميم الحالي يشمل انشاء الجزء العازل وتغطية الجزء

الملابس للبحيرة بطبقة اسفلت للعزل كبديل اقل تكلفة والتي بمرور الوقت لعوامل التعرية ستتلف تلك الطبقة وتسمح بمرور المياه مما قد يؤدي لانهيار السد.

في الثاني من ابريل عام ٢٠١١ اعلنت الحكومة الاثيوبية عن البدء في تنفيذ مشروع سد النهضة علي نهر النيل الأزرق بإقليم بني شنقول غرب اثيوبيا علي مساقة حوالي ٤٠ كجم من الحدود الاثيوبية السودانية ومسافة حوالي ٧٤٠ كم من العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بحيث تكون مواصفاته الفنيه علي النحو التالي سد خرسانييإرتفاع ١٤٥م طول السيد ١٧٨٠م ومساحة البحيرة ١٨٧٥ م٢ التخزين الكلي ٧٤ مليار م٣ باجمالي التكلفة ٤.٧٨ مليار دولار وتستغرق عملية الانشاء من ٤-٥ سنوات وتقوم باعمال التنفيذ شركة ساليني الايطالية لانتاج الطاقة الكهربائية ٦٠٠٠ ميجاوات قدرة السد العالي ٢١٠٠ ميجاوات انشاء سد فرعي بارتفاع ٦٠م وبعرض ٤.٨م.

أشار تقرير سري الي قيام الحكومة الاثيوبية باتخاذ عددا من الاجراءات لتأمين عملية انشاء السد منها حظر التغطية الاعلامية واجراءات التأمين لمنطقة المشروع ونشر عناصر من القوات المسلحة الاثيوبية ع الي جانب عدد من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات فوق قمم الجبال المحيطة بها بالإضافة الي تشكيل مجلس وطني للإشراف علي المشروع يضم ٧٥ عضوا ويجتمع كل ٣ شهور بهدف تشجيع جهود عملية الانشاء وحشد الدعم القومي والترويج للمنافع التي سيفورها السد للدول المجاورة والعمل علي استقطاب الدعم الدولي للمشروع والعمل تليين موقف السودان ومصر المعارض للمشروع والمشاركة في أي انشطة تتعلق بنهر النيل في المنتديات القارية والدولية.

اشار التقرير الي اتفاق الحكومة الاثيوبية خلال نوفمبر عام ٢٠١٢ مع شركة اليستوم الفرنسية علي تصنيع عدد ٨ توربينات كل منها بقدره ٣٧٥ ميجاوات بتكلفة اجمالية ٢٢٠ مليون دولار ٢٧.٥ مليون دولار للتوربين الواحد وتستغرق عملية التصنيع حوالي عام وانه جاري التفاوض مع الصين لتصنيع الثمانية توربينات الاخري اجمالي ١٦ توربين سيتم تركيبها في سد النهضة ويعتزم الجانب الاثيوبي تشغيل ٣ توربين لدبء توليد الطاقة بحلول عام ٢٠١٤ ازمة التمويل اجلت الي سبتمبر ٢٠١٥.

إتـفاقـيـة عنتيبــى

مقدمة تاريخية: يعتبر نهرالنيل أطول أنهار الكرة الأرضية وينساب إلى جهة الشمال له رافدان رئيسيان النيل الأبيض والنيل الأزرق ينبع النيل الأبيض فى منطقة البحيرات العظمى فى وسط أفريقيا، أبعد مصدر يوجد فى جنوب رواندا ويجرى من شمال تنزانيا إلى بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا ثم جنوب السودان، فى حين أن النيل الأزرق يبدأ فى بحيرة تانا فى أثيوبيا ثم يجرى إلى السودان من الجنوب الشرقى ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم .ويبلغ إجمالى طول النهر ٦٦٥٠ كم و يغطى حوض النيل مساحة ٣.٤ مليون كم^{٢} حتى المصب فى البحر المتوسط ويمر مساره بعشر دول إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل هى أوغندا وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان والكونغو الديمقراطية وبوروندى وتنزانيا ورواندا وكينيا ومصر وأريتريا بصفة مراقب.

يمثل مشروع مبادرة حوض النيل البداية الحقيقية لتحويل السدود الإثيوبية من حلم إثيوبي غربي الي واقع نجني ثماره حاليا. فمن خلال مشروع مبادرة حوض النيل أيضا وبالتحديد عام ٢٠٠٥ وافقت كل من مصر والسودان علي ادراج السدود الإثيوبية الأربعة علي النيل الأزرق ضمن مشاريع التنمية الاقليمية لحوض النيل الشرقي الذي يضم إثيوبيا بجانب مصر والسودان. والأدهي من ذلك أن وافقت أيضا الدولتان علي تمويل دراسات الجدوي لهذه السدود من خلال مبادرة حوض النيل وذلك عام ٢٠٠٨. وزاد علي ذلك أن وافقت مصر والسودان علي مشاريع الربط الكهربائي مع السدود الإثيوبية، حتي قبل دراسة هذه السدود وآثارها السلبية علي البلدين .

في مارس ٢٠١٠، بدأت دراسات الجدوي لهذه السدود وتم مراجعة هذه الدراسات وتقييمها، وجد أن السعة التخزينية الاجمالية لهذه السدود تزيد علي ١٤٠ مليار متر مكعب أي حوالي ضعف السعة التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤، وأن لهذه السدود أثاراً كارثية علي مصر. وتم رفض هذه الدراسات وقامت مصر بمخاطبة جميع الجهات المانحة لحجب أي تمويل دولي لهذه السدود نتيجة لآثارها المدمرة علي مصر. ونتذكر وقتها هجوم رئيس وزراء إثيوبيا الراحل علي مصر واتهامها بالتدخل في الشأن الإثيوبي الداخلي.

وبعد قيام ثورة يناير وقبل تنحي الرئيس الأسبق بأيام ظهر خبر في الجريدة الإثيوبية أديس فورشن عن نية الدولة الاثيوبية لبناء سد اسمه اكس. وتلا بعد ذلك بعدة أسابيع الاعلان الرسمي عن السد وبسعة ٦٠ مليار متر مكعب وفي نفس موقع سد الحدود. وكانت السعة التصميمية لسد الحدود حتي نهاية ٢٠١٠، تقدر بحوالي ١٤.٥مليار متر مكعب فقط. وبمتابعة التطورات في داخل اثيوبيا

وردود أفعالها للثورة المصرية بالاضافة الي تتبع وكالات الأنباء الدولية، تأكد عزم إثيوبيا بناء هذا السد تم تحرير مذكرة الي المشير ورئيس الوزراء والأجهزة السيادية للتحذير من السد مع خارطة طريق لمفاوضات مباشرة مع إثيوبيا.

ونشرت هذه المذكرة في المصري اليوم بعدها بحوالي ١٠ أيام وقبل وضع حجر أساس السد في ٢ أبريل ٢٠١١. تم تغيير اسم السد من اكس إلي الألفية ثم الي النهضة ومع تغيير أسماء السد كانت تتغير سعته حتي وصلت الي ٧٤ مليار متر مكعب .وهذه السعة هي نفسها تقريبا مساوية لمجموع سعات التخزين للسدود الأربعة مجتمعة والتي أوصت بها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤. ونظرا لهذه السعة الكبيرة لهذا السد مقارنة بايراد النيل الأزرق السنوي والذي يبلغ ٤٨ مليار متر مكعب في المتوسط، فإن كفاءة السد في توليد الكهرباء محدودة ولا تتعدي ٣٠%. وبالتالي فان الجدوي الاقتصادية لهذا السد وبهذا التصميم ليست الأفضل علي الاطلاق لاثيوبيا وشعبها، وكان من الأفضل لإثيوبيا من الناحية الاقتصادية وبلا أي شك في أن يكون السد أصغر، ولكن الهدف لم يكن ولن يكون اقتصاديا بل الهدف كان ومازال وسيظل سياسيا بهدف تحجيم مصر وتحجيم أدوارها الإفريقية بل والعمل علي عزلها إفريقيا.

قبول مصر انشاء سد النهضة بأبعاده الضخمة الحالية ستكون له تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة علي البلاد، وسيؤدي الي اهتزاز بل تراجع لمكانة مصر الأفريقية والإقليمية والدولية. ان رضوخ مصر للأمر الواقع لايعني الا بقبول مبدأ التنازل عن جزءمن حصتها المائية، وسوف يلي هذا السد العديد من المشاريع والسدود المائية الأخري، وأيضا تفعيل اتفاقية عنتيبي واعادة توزيع الحصص المائية علي دول الحوض. ستبني أثيوبيا المزيد من السدود علي النيل الأزرق وكذلك علي نهري السوباط وعطبرة، وهي بالفعل كانت قد أعلنت عن البدء في انشاء سد جديد علي نهر بارو أكوبو الرافد الرئيسي لنهر السوباط وذلك في تصرف منفرد وبدون ابلاغ مصر والسودان. والسودان لديه أكثر من ٦ مليون فدان جاهزين للزراعة ومطروحين للاستثمار، ودول الهضبة الاستوائية لديها العديد من مخططات السدود والزراعات المروية، والغرب والصين وأخرين جاهزين بالتمويل المفتوح والدعم الفني والسياسي. ومع الإدراك التام للتحديات والمؤامرات العديدة التي نواجهها في الداخل والخارج، والمحاولات المستمرة لاستدراج مصر وجيشها في صراعات داخلية وخارجية، الا أن أزمة سد النهضة تفوقهم جميعا من حيث تبعاتها المستقبلية وأهميتها الاستراتيجية لمصر كدولة وكشعب.

أثيوبيا سبق أن صرحت مرارا وتكرارا أنها لاتعترف بحصة مصر المائية ولا بالاتفاقيات التاريخية، وهذا الموقف الأثيوبي والذي أيدته دول المنبع كان حجر العثرة لعدم الوصول الي موافقة جماعية علي اتفاقية عنتيبي. وأثيوبيا نفسها هي التي رفضت الاقرار بحصة مصر المائية في البيان الرئاسي المشترك مع مصر في غينيا الاستوائية، وربطت مبدأ عدم الاضرار بالاستخدامات المائية وليس بالحصة المائية المصرية وهناك فارق شاسع بينهما. وقد شرح هذا الفارق من قبل السيد ميليس زيناوي في حديثه في التلفزيون المصري عام ٢٠١٠ بأن مصر تستطيع الايفاء بالاستخدمات المائية في الزراعة والشرب والصناعة بحصة مائية أقل بحوالي ١٠ مليار متر مكعب، وهذا القول من الناحية الفنية والعلمية بعيدا عن الواقع. أن الكفاءة الكلية للشبكة المائية في مصر نتيجة لسياسات اعادة استخدام المياه تصل الي ٧٣%، وبما يقترب من كفاءات الشبكات المائية في أكثر دول العالم تقدما .

ويتساءل العديد من المصريين عن مسار اللجنة الثلاثية وهل هو كاف لحل مشكلة سد النهضة.واللجنة الثلاثية ليست لجنة تفاوضية ولكنها فقط لاستكمال دراسات سد النهضة،والذي تزعم أثيوبيا أنها انتهت من ٤٠% من بنائه. فنطاق عمل اللجنة الثلاثية هو استكمال دراستين عن السد، الأولي لأثار السد علي ايراد النهر لدولتي المصب وعلي كفاءة توليد الكهرباء من السدود السودانية والمصرية، والدراسة الثانية لدراسة الأثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للسد علي الدول الثلاثة. وقد قررت اللجنة الثلاثية علي الاستعانة بمكتب استشاري دولي أو أكثر للقيام بهاتين الدراستين، علي أن تقوم كل دولة باعداد البيانات المطلوبة وعرضها علي اللجنة لمراجعتها والموافقة عليها قبل ارسالها للاستشاري. واتفقت اللجنة علي أنه في حالة الاختلاف علي البيانات أو نتائج الدراستين فانه يتم الاستعانة بخبير دولي للتحكيم بين الدول الثلاثة .

واتفقت الدول الثلاثة علي تنفيذ الدراستين والتوافق حول نتائجهما خلال فترة ٦ شهور ابتداء من أول سبتمبر ٢٠١٤ لتنتهي في أول مارس ٢٠١٥. ولكن هل هذه الفترة الزمنية كافية لاختيار الاستشاري، والتوافق حول بيانات الدراستين، والتوافق حول منهاج عمل الاستشاري، وقيام الاستشاري بالدراستين، والتوافق حول النتائج واعداد التقرير النهائي للجنة لقد انتهي الاجتماع الأول في سبتمبر بدون الاتفاق علي الاستشاري، والهدف من الاجتماع القادم في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤ هو الاتفاق حول مكتب استشاري واحد أو قائمة قصيرة لاعداد عروضهم الفنية والمالية، ثم مقارنة هذه العروض واختيار الأفضل بالتوافق بين الدول الثلاثة، ثم اجراءات التعاقد. وهذه الخطوات الادارية وحدها قد لاتنتهي قبل نهاية هذا العام أو بداية العام ٢٠١٦، اذن فمتي تنتهي الدراسات نفسها.

رحل الرئيس الإثيوبي السابق ميليس زيناوي عن العالم في ظروف شديدة الغموض بعد أن اختفي عن جميع وسائل الإعلام لمدة تزيد علي ستة أسابيع وبعد مرض استغرق شهور زار خلالها العديد من المشافي في ظل تستر شديد يعكس الخوف من تحرك مناوئين للرئيس في الداخل وأعداء له في الخارج .ومن هنا كان الحرص علي ألا يطرح الموضوع علنا إلا في الأيام الأخيرة من حياة الرجل. وللرجل مع مصر من المواقف التي نحسب أن البعض منها يستحق أن يوضع في مكانه الصحيح من الاهتمام والدراسة:وقع زيناوي مع الرئيس السابق حسني مبارك عام١٩٩٣ وثيقة تعتبر غاية في الأهمية حيث أقر فيها الجانب الاثيوبي بأحقية مصر الكاملة فيما تحصل عليه من مياه النيل وأن إثيوبيا لن تكون عقبة في حصول مصر علي هذا الحق. حدث اعتداء علي حياة مبارك في أحد الشوارع الرئيسية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام١٩٩٥ كان مؤداه أن اتهم مبارك السودان بالتدبير والترتيب وإثيوبيا بالدعم والتأييد ومنذ ذلك الحين رفض مبارك المشاركة في معظم اجتماعات إفريقيا وحوض النيل.

ذهب مبارك إلي أبعد مما ذهب إليه أنور السادات حين هدد علنا باستخدام القوة ضد من تسول له نفسه العبث بحصة البلاد من مياه النيل أبدي مبارك خلال الاجتماعات القليلة التي حضرها مع قادة أفارقة أو من دول حوض النيل أقصي حدود الغطرسة والتكبر, وقد صرح زيناوي بذلك بوضوح خلال زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية عقب قيام الثورة.قام حكم زيناوي خلال السنوات العشر الأخيرة علي ثلاثة محاور:تدعيم دور إثيوبيا الإقليمي بالتدخل في الصومال وتبني أفكار وآراء الادارة الأمريكية والعمل نيابة عنها وتزعم دول حوض النيل في الوقوف في وجه مصر والنيل من مكاسبها والتدخل في الخلافات بين جنوب وشمال السودان والتوسط بينهما.تقوية دعائم حكمه داخل البلاد وذلك بالتركيز علي الجانب الوطني الذي يدفع في اتجاه التنمية بتوليد الطاقة ورفع انتاجية الزراعة ويدفع في نفس الوقت في اتجاه معاداة مصر واتهامها بأن بلد حضارتها علي أنقاض التنمية في دول حوض النيل وأنه قد آن الأوان أن يأخذ كل ذي حق حقه.

الاهتمام بالخطاب الإعلامي في المحافل الدولية واظهار اثيوبيا علي أنها الطرف الضعيف الذي تخطته كل محاولات التحضر والذي يحيط به دول أقل من حيث الامكانات ولكنها أكثر منه سخاء ورخاء وفي نفس الوقت بشر العالم أنه سيولد طاقة كهرومائية نظيفة ستوفر عليه احراق مئات بل آلاف الأطنان من الوقود الأحفوري الذي يمكن أن يخل بمناخ الكرة الأرضية ويزيد من احترارها.لا يستطيع أحد أن ينكر أن زيناوي قد نجح في برامجه إلي حد كبير وكان أكثرها نجاحا بناء العديد من المشروعات علي فروع النيل الشرقي الذي يحمل إلي مصر والسودان ما يزيد علي٨٥% من

الايراد الطبيعي لهما وقد ذكرت بعض المصادر أن أحد هذه السدود وهو سد النهضة الإثيوبي العظيم(تحت الانشاء) يمكن أن يخفض الإيراد الطبيعي لمصر وحدها بما يعادل٢٠% من الايراد الحالي.

رفض زيناوي رفضا قاطعا الاعتراف بحصة مصر الحالية التي تحصل عليها بناء علي اتفاقية مياه النيل عام١٩٥٩ كما رفض أيضا جميع الاتفاقيات المبرمة سابقا وبرر ذلك بأن البعض منها تم توقيعه أيام أن كانت بعض دول الحوض تحت الاحتلال وأن البعض الآخر من الاتفاقيات قد تقادم وعفي عليه الزمن وطالب زيناوي في نفس الوقت اعادة الترتيب داخل حوض النيل واعادة توزيع المياه كما لو كان الأمر يبدأمن الساعة.

تصدر زيناوي الحملة الشرسة التي انتهت بتوقيع غالبية دول حوض النيل علي الاتفاقية الإطارية التي رفضت مصر والسودان التوقيع عليها.يتبين من هذا العرض السريع أن الرجل الذي رحل عن عالمنا كان له توجهاته وآراءه التي تعكس الظروف المحلية وظروف بلاده الأقليمية والدولية ولنا أن نتصور أن من سيخلف زيناوي سيضع نصب عينيه أن سلفه قد حاز قبول الشارع الإثيوبي ورضي عنه المجتمع الدولي وقاد اقليم حوض النيل لمواجهة مع مصر والسودان ونزع المخالب من كل منهما والتي كانت تكفل لهما دور القيادة والريادة بلا منازع في ربوع الحوض لذا فإن المتوقع أن يسير الخلف وراء سيرة السلف إلا أن عادة الدول النامية أن يبدأ الرئيس بالإعلان عن الاستنارة بكل ما قام به الزعيم الذي رحل ومع مرور الوقت يبدأ في وضع بصماته الشخصية التي قدتكون معاكسة علي خط مستقيم لكل ما قام به الزعيم الراحل ولنا في الحالة المصرية بين الرئيسين عبد الناصر والسادات ما يؤيد هذا التصور. هذه هي فرصة مصر لتغيير شكل المشهد الحالي في حوض النيل فلنذهب مرة أخري إلي مفاوضات مع دول الحوض وتطرح فيها قضية انشاء السدود في كل أنحاء الحوض للدراسات والبحوث.ومن المفيد في هذه الحالة أن يجري التفاوض في حضور خبراء ومهندسين وقانونيين علي مستوي عال من الكفاءة من كل دولة وأن تحال أي نقطة لا يتم الاتفاق عليها باجماع الآراء إلي خبراء دوليين علي أن يكون رأي هذه الخبرات الدولية ملزما للجميع– وإذا كان الأمر كذلك فإن اجتماعات الرؤساء والوزراء ستكون فقط لمباركة واعتماد ما يصل إليه الخبراء من اتفاقيات ولن تخضع هذه الاتفاقيات لألاعيب السياسة.

تم إعداد تقريرا حول نوعية المياه بنهر النيل وفرعيه وبحيرة ناصر, لرئيس الوزراء أن الشبكة القومية لمراقبة نوعية المياه, والتي تضم عدد٣٥ موقع رصد داخل بحيرة ناصر, و٣٠ موقعا علي نهر النيل, وخاصة أمام الترع ومحطات مياه الشرب,و١١ موقعا علي الترع والرياحات الرئيسية,

و ٢٩ موقعا علي مصبات المصارف علي نهر النيل, قامت بقياس التغيرات في تلك المواقع وإرسال العينات الي المعامل المركزية للرصد البيئي بوزارة الموارد المائية والري أولا بأول لإجراء كافة التحاليل المعملية وإرسالها إلي المسئولين عن اتخاذ القرار بالوزارة والتي اثبتت صلاحيتها لجميع الاغراض.وأشار الوزير إلي أن الوزارة تقوم برصد جميع عناصر نوعية المياه المقاسة مرتين في العام خلال التصرفات المرتفعة في أغسطس وسبتمبر والتصرفات المنخفضة في فبراير, كما يتم رصد نوعية المياه في بحيرة ناصر داخل الحدود السودانية من خلال العديد من الجولات بالبحيرة.
في اعقاب ما قام بترويجه بعض أصحاب شركات تعبئة المياه عن عدم صلاحية مياه النيل للشرب،كشفت نتائج التحليلات والقياسات التي قامت بها وزارة الموارد المائية والري أن نوعية المياه في بحيرة ناصر جيدة .كما أن المياه في نهر النيل وفرعيه وسائر الرياحات والترع الكبري ذات نوعية جيدة وتصلح للاستخدامات المنزلية والشرب وأغراض الزراعة والصناعة.
أظهرت نتائج التحليلات أن تركيزات المعادن الثقيلة والمبيدات علي طول مجري نهر النيل وفرعي دمياط ورشيد لا تتعدي الحدود المسموح بها طبقا لمعايير القانون ٤٨ لسنة١٩٨٢. وزارة الري قطعت شوطا كبيرا في مجال الحفاظ علي المجري المائي من التلوث وإزالة مسبباتها, طبقا لقوانين الري والصرف وحماية نهر النيل, وتم حل مشاكل١٦.٦٢٧ مخالفة تلوث علي طول المجري وفرعيه, وذلك منذ تطبيق أحكام قانون١٢ لسنة١٩٨٤ وحتي سبتمبر ٢٠١٢م. جاء التقرير بعد التصريحات والاشاعات غير الصحيحة التي اطلقها بعض مسئولي شركات تعبئة المياه في القنوات الفضائية بالجزم بوجود تلوث في جميع مياه النيل وعدم صلاحيتها للشرب, مما استدعي الوزارة إلي كشف الحقائق للمواطنين دون تزيف تفعيلا لمبدأ المكاشفة.
تسعي مصر وإثيوبيا لتعزيز التعاون ودعم الأعمال ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين القطاعين العام والخاص في البلدين ولتوثيق العلاقات مع دول حوض النيل. إن التعاون أثمر عن توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية ومؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإثيوبية بناء علي مبادرة من السفارة المصرية ومكتب التمثيل التجاري بإثيوبيا وتهدف إلي تصدير خدمات تكنولوجية إلي السوق الإثيوبي وقيام الهيئة المصرية بانشاء موقع الكتروني ضخم يتضمن قاعدة بيانات بالشركات الإثيوبية.
مذكرة التفاهم تتضمن مشاركة الجانب المصري في إنشاء مواقع إلكترونية منفصلة لكل شركة إثيوبية علي حده, ويساعد وجود هذه المواقع الالكترونية الشركات الإثيوبية علي تنشيط عملها.

*- توقفت المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل "اتفاقية عنتيبي" بسبب عدم التوافق علي بعض المواد الخلافية بها اضافة الي اصرار بعض دول المنبع علي المضي قدما في التوقيع علي الاتفاقية الاطارية غير المكتملة وهو ما سبب جمودا في مسار مبادرة حوض النيل كما انه يهدد مستقبل التعاون الجماعي بين دول الحوض.جاء ذلك خلال المؤتمر الذي عقد بمقر مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة امس بعنوان اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي. ان توصيات المؤتمر لاتعبر عن الموقف الرسمي للدولة بل هي اجتهادات علمية تتعلق بالوضع القانوني لملف حوض النيل المؤتمر، ناقش علي مدار يومين خلالها الأبعاد القانونية للاتفاقية الإطارية "اتفاقية عنتيبي" ومفهوم النهر الدولي في القانون الدولي للمياه، وتطبيقاته في اتفاقيات حوض النيل والقيمة القانونية لاتفاقيات نهر النيل، والوسائل القضائية لحل النزاعات حول مياه النيل، ومبدأ التغيير الجوهري في الظروف وآثاره علي اتفاقيات حوض النيل، والانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية في اتفاقية الأمم المتحدة مع إشارة خاصة لحالة نهر النيل. كما تتم مناقشة الخلاف حول الاتفاقيات القائمة، والضوابط القانونية الحاكمة لإنشاء المشروعات المائية علي الأنهار الدولية، وأبعاد الموقف المصري بالنسبة لاتفاقية "عنتيبي"، والتعاون المائي في دول حوض النيل.

*- ماحدث في إجتماع دول حوض النيل لم يكن مفاجأة فمنذ اجتماعات الكونغو ومواقف دول المنبع واضحة من اقتراحات مصر حول النقاط الثلاث الخلافية بين دول الحوض ودولتي المصب . و قوبلت برفض شديد النقاط الخلافية التي اعترضت عليها دول المنبع تتمثل في الحق التاريخي لمصر وفق اتفاقيتي١٩٢٩ و١٩٥٩، والاخطار المسبقة، وطريقة تعديل الاتفاق الإطاري.

ان هذا التصرف في الحقيقة تصرف عدائي ويحمل اخطارا حقيقية علي مصالح مصر المائية وهذه الاخطار قد لاتنعكس آثارها بشكل مباشر وبالرغم من انه من غير المتوقع ان يحدث ضرر فعلي للحصة الحالية لمصر من المياه قبل عشرين عاما, فإن هذا التوقيع يفتح الباب لمخاطر مستقبلية واضحة تتمثل في بناء مشروعات تؤثر بالسلب علي حصة مصر حاليا من المياه, ويحرمها من فرصة العمل علي زيادة هذه الحصة مستقبليا, ولذلك يجب علي مصر ألا تنتظر حتي لاتفاجأ بالنتائج السلبية.ان العقدين الماضيين شهدا حالة غياب لمصر في افريقيا والان بدأنا نلتفت للعودة مرة اخري ولكن سيحتاج ذلك الي بعض الوقت.ان مصر سيكون لديها الحق في استخدام كل الوسائل المتاحة سواء كانت دبلوماسية او قانونية او غير ذلك لحماية مصالحها المائية التي تقع في قلب وصميم الامن القومي المصري, جاذبا الانتباه الي نقطة غاية في الاهمية هي انه من

المتوقع انفصال جنوب السودان في دولة مستقلة في يناير المقبل.وبالتالي ستظهر دولة جديدة في حوض النيل وهذه الدولة عند التعامل معها لابد من الاخذ في الحسبان عدة اعتبارات من اهمها انها دولة معبر وليست دولة منابع, وانها لاتعتمد علي المياه في الزراعة, وانما تعتمد علي الامطار ففي بعض فصول السنة تستقط هناك الامطار بغزارة في فترة تتراوح بين ستة وثمانية اشهر.بالرغم مما يثار حول حصة نهر النيل فإنها لاتمثل سوي٤% فقط من إجمالي مايسقط من أمطار علي منابع نهر النيل الذي يعد اطول نهر في العالم وترتيبه العالمي في تصريف المياه رقم(٢٨) في حين ان نهر الامازون ثاني اطول نهر في العالم وتصريفه المائي(٦٤٠٠) مليار مترمكعب مقارنة بدولة مثل الكونغو يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه٣٠ الف متر مكعب في العام بينما نجد في مصر حصة الفرد لاتتجاوز٧٥٠ مترا مكعبا والفقر المائي الذي حددته الامم المتحدة للفرد في العام(١٠٠٠) متر مكعب من المياه شاملا احتياجاته من الزراعة والصناعة والخدمات والاستهلاك الشخصي ان مصر لديها الحق الكامل في المطالبة بزيادة حصتها من المياه ولكي تزيد يجب ان تكون هناك مشروعات لحصاد مياه الامطار وزيادة موارد النهر علي نحو مشروع قناة جونجلي الذي تدعمه مصر ولكنه متوقف بسبب الصراع في جنوب السودان.

حل هذه الازمة يكمن في اطارين الاول: مد فرص الحوار واضعين في الاعتبار ان دول حوض النيل دول صديقة تربطها بمصر علاقات تاريخية طويلة لايستطيع ان يقلل من حجمها او يستهان به اي اختلاف في وجهات النظر مهما يكن فهم شركائنا ونهر النيل سيظل مصدر الخير ومنبع التنمية لآلآف السنين القادمة, اما الاطار الثاني فهو التوجه نحو الدبلوماسية الشعبية من خلال تشجيع مبادرات المجتمع المدني لإبراز الثقافة المصرية الافريقية, فقد آن الآوان ان تعود مصر لتملأ الفراغ الذي تركته في الآونة الاخيرة وبقوة. ان حل الأزمة الآن غير ملح لأننا نتعامل مع موضوع لم ينشأ عنه ضرر حالي نتيجة هذا التوجه من دول حوض النيل, لانه لاول مرة في تاريخ دول منابع النيل يكون لهم هذا التوجه لذلك يجب ان يكون التفاوض مع هذه الدول فرديا لتفتيت هذه الجبهة, وفي حالة عدم التوصل لحل يمكن اللجوء للتحكيم الدولي علما بان الاتفاقيات الدولية جميعها تنص علي حق مصر والسودان التاريخي في هذا الشأن. الاتجاه نحواستئناف المفاوضات علي اساس ماتوصل اليه المفاوضون السابقون لان نحو٩٠ %من النقاط تم الاتفاق عليها مع دول منابع النيل ولم يتبق سوي١٠% فقط محلا للتفاوض.ان اتفاقية١٩٥٩ الي أبرمت بين مصر والسودان, جاءت مكملة لإتفاقية عام١٩٢٩ وليست لاغية لها, حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت علي الساحة آنذاك

وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات اعالي النيل لزيادة ايراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان.

قضية اتفاقيات دول حوض النيل :

الفراغ الذي تركه رحيل رجل أثيوبيا القوي ميليس زيناوي المفاجئ من الساحة في القرن الافريقي بسبب المرض الغامض والمريب؟ وتأثير ذلك علي قضية مياه النيل والخلاف بين دول المنبع ودولتي المصب التي كان زيناوي المؤثر فيها والمحرض علي اعادة النظر في حصص تلك الدول في مياه النيل؟ اثيوبيا تمثل الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الافريقي في مواجهة التطرف وغياب زيناوي يعتبر خسارة فادحة لمصالحها واستراتيجيتها في مواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة في الصومال والصراع المسلح بينها الذي استمر علي مدي سنوات وتدخل زيناوي بالاتفاق مع أمريكا ودخول الجيش الأثيوبي لكي يساعد قوات الحكومة الصومالية في مواجهة تلك الجماعات التي تهدد الامن والاستقرار في المنطقة واستمر الوجود الأثيوبي المسلح في الصومال ولكنه انسحب مؤخرا ولم يفلح زيناوي في فرض سيطرته علي الصومال وكان يلعب بهذه الورقة لتدعيم علاقته مع أمريكا.بالنسبة لإسرائيل التي تعتبر اثيوبيا نقطة تدخل لها في القرن الأفريقي وبما يؤمن مصالحها في البحر الأحمر وكان زيناوي يحظي بتأييدها ولا يخفي انحيازه إلي جانبها في مقابل المساعدات المالية والاسلحة التي تقدمها اليه وبدرجة ان نتنياهو وصفه بعد رحيله بأنه صديق حقيقي لإسرائيل التي تلعب في حوض النيل من خلال زيناوي وتقوم شركات اسرائيلية بالمساهمة في بناء السدود الصغيرة علي النيل الازرق في أثيوبيا للتحكم في مياه الأنهار هناك عند دولتي المصب »مصر والسودان« وقد ساعد زيناوي ذلك التسلق الإسرائيلي إلي دول الحوض وهو ما يؤثر علي حصة مصر والسودان في مياه النيل ولذلك فإن هناك خشية علي الأوضاع في هذه المنطقة الحيوية والتي كان يشجعها زيناوي من خلال الاتفاقية الاطارية!وأما بالنسبة لمشكلة المياه والسدود وحوض النيل فإن غياب زيناوي قد يكون له تأثيره علي الموقف المتشدد لأثيوبيا الذي يحرض دول الحوض علي الاتفاقية الاطارية لاعادة توزيع الحصص بين دول المنبع ودولتي المصب، ولاشك ان وفاة زيناوي قد أثارت تساؤلات حول ملف حوض النيل، وحول مستقبل العلاقات المصرية الاثيوبية بشكل خاص وحول امكانية حدوث انفراجة بالنسبة للخلافات حول التوقيع علي الاتفاقية الإطارية الشاملة لدول حوض النيل لانها تضع قواعد جديدة ومتغيرة والتي تعارضها دولتا المصب وكان زيناوي تزعم توقيع الاتفاقية في أوغندا عام ٢٠١٠ ووقعتها سبع دول.. وكان ينتقد حصة مصر في مياه النيل ويطالب بمراجعة اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات

الأخري.ووصلت حملة زيناوي إلي حد الادعاء بأن مصر تعارض بناء سدود علي نهر النيل الازرق والأنهار الأخري التي تنبع من أثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للتنمية وكان يتخذ موقفا معاكسا تجاه مصر بالذات.. بالرغم من أن مصر أعلنت موافقتها المبدئية علي بناء سد النهضة – سد الألفية العظيم – في اثيوبيا بشرط التأكد من أن ذلك لن يلحق أضرارا بحصص دولتي المصب من مياه النيل وكان زيناوي يضغط علي دول المنبع لتوقيع الاتفاقية الجديدة.. ولكن يبدو ان الموقف الاثيوبي لن يتغير بعد رحيل زيناوي وتشير تصريحات خليفته هيلا مر يام إلي أنه لن يختلف عن موقف زيناوي وأنه سوف يتمسك بنفس الموقف المتشدد فيما يتعلق بتوزيع حصص مياه النيل. وكان ميليس زيناوي يؤكد أن مشروع سد الألفية العظيم سيفيد عمليا مصر والسودان وأن أثيوبيا يمكنها بناء السد اعتمادا علي نفسها وقال أن مصر تحاول منع أثيوبيا من القيام بأنشطة تنموية علي نهر النيل الأزرق من خلال الضغوط علي دول المنطقة لمنعها من تقديم أي قروض ومنح لأثيوبيا لبناء سد الالفية.الواقع ان السد الجديد سيؤثر بالسلب علي أداء منشآت مصر المائية خاصة خزان أسوان وقناطر نجع حمادي وإسنا وغيرها ويؤدي إلي تقليل الطاقة الكهربائية بنسبة ٢٠ في المائة علي الطاقة الحالية، وأكثر من ذلك سوف يحدث نقص في الموارد المائية في انشاء السد بمقدار ٥ مليارات متر مكعب وبما يؤدي إلي عدم زراعة مليون فدان.. وتشير الدراسات الخاصة بهذا السد إلي انه سيمنع نحو ٢٠ مليار متر مكعب من حصة مصر من مياه النيل والتي تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب بموجب الاتفاقيات الدولية التاريخية وهو أمر خطير يمس شريان الحياة والشرب والزراعة.. وتقوم اثيوبيا بالمضي في بناء السد دون استشارة دولتي المصب في ذلك وتستعين بالمساعدات المالية الخارجية وكذا الشركات الإسرائيلية.وليس من مصلحة مصر والسودان – دولتي المصب – تصعيد أزمة مياه النيل مع دول المنبع الستة.. وليس من مصلحة مصر بالذات تصعيد الخلاف مع أثيوبيا حرصا علي حصتها المقررة تاريخيا من إيرادات النهر لان ٨٥ في المائة من المياه تأتي من النيل الازرق والانهار الاثيوبية الاخري لان المصالح المشتركة تحتم ضرورة التفاهم حول حق اثيوبيا في اقامة السدود لتوليد الكهرباء.. ومن المفيد محاصرة الأزمة بالقوة الناعمة والتوصل إلي الحل الذي يرضي الأطراف ويحافظ علي مصالحهم بالمشروعات المشتركة!

<u>الاتفاقيات الدولية التى تضمن حقوق مصر فى مياه النيل :</u>

نظمت العديد من الاتفاقيات حصص المياه لدول حوض النيل وتعتبر أول اتفاقيات حوض نهر النيل وهى الاتفاقيات التى وقعت فى الحقبة الاستعمارية وهى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين

بريطانيا نيابة عن مصر والسودان وفى حضور ممثلين عنهم وايطاليا نيابة عن الحبشة التى أصبحت دولتى إثيوبيا واريتريا بعد ذلك وتعهد الإمبراطور منليك الثانى ملك ملوك إثيوبيا فى الفقرة الثالثة من الاتفاقية لبريطانيا بعدم بناء أو السماح بقيام مشروع على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنه إيقاف إيرادها أو تصريف مياهها فى نهر النيل إلا بالاتفاق مع بريطانيا وحكومة السودان المصرى الانجليزي. وفى عام ١٩٠٦وقعت اتفاقية لندن ما بين بريطانيا وبلجيكا، حيث تعهدت بلجيكا بعدم إقامة منشآت من شأنها تخفيض المياه التى تصب فى بحيرة ألبرت الا بالاتفاق معها وتعطى اتفاقيتا ١٩٠٢ و١٩٠٦ حق الفيتو لمصر على أى مشروع يخص نهر النيل فى دولتى إثيوبيا والكونغو (زائير سابقا) وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى واستمرار تقسيم إفريقيا بين الدول الاستعمارية عقدت اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وإيطاليا فى ديسمبر عام ١٩٢٥ وفيها تعترف الحكومة الايطالية بالحقوق المائية المكتسبة للسودان ومصر فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وتتعهد فيها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة بألَّا تنشئ فى أقاليم أعالى النهر أو فروعه أو روافده أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التى تحملها إلى نهر النيل وكانت الاتفاقية عام ١٩٢٩بين مصر وبريطانيا من جهة وعدد من دول حوض النيل من جهة أخرى وتحديدا السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا (تنجانيقا سابقا) حيث تنص الاتفاقية على انه لا يجوز المساس مطلقا بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل. وفى لندن تم توقيع اتفاقية عام ١٩٣٤بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا وبلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندى بشأن نهر كاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا وقد تم نص فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية على تعهد الدولتين بإعادة المياه التى تم تحويلها إلى مشروعات كهرباء إلى نهر كاجيرا قبل أن يصل إلى الحدود المشتركة بين تنجانيقا ورواندا وبوروندي. وفى الخمسينيات حصلت مصر على استقلال قرارها فيما يتعلق بحوض النيل حيث عقدت" المذكرات المتبادلة "التى وقعت نيابة عن أوغندا فى الفترة ما بين يوليو ١٩٥٢ . يناير ١٩٥٣ وفى نوفمبر ١٩٥٩ تم ابرام اتفاقيه بين مصر والسودان تحت مسمى» اتفاقية تقاسم مياه النيل «وقعت بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٩ وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست مُلغية لها حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان فى ظل المتغيرات الجديدة التى ظهرت على الساحة آنذاك وهو الرغبة فى إنشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان.

دبلوماسية حل النزاع المصري الأثيوبي حول مياه النيل :

جاءت تحركات وزارة الخارجية بعد ثورة ٣٠ يونيو، لتضخ دماء جديدة فى مسار علاقات مصر الخارجية، وتعزيز دورها الاقليمي، واعادة مركزة هذا الدور على الصعيد الإفريقى تحديدا.وانتهجت فى ذلك منهجا يقوم على المصالح المشتركة، وتدعيم دورها داخل افريقيا استنادا الى مبدأ تحقيق المكاسب للجميع دون الاضرار بمصالح اى طرف. ان المنهج المصرى لم ينطبق فقط على دول حوض النيل بالنظر الى قضية الامن المائي، وانما امتد ليشمل باقى دول القارة مما يرد على الادعاءات القائلة بأن مصر لا تسعى من تحركها إفريقيا سوى لتأمين حصتها فى مياه النيل.وقد طرأ الكثير من التغير على موقف الدول الإفريقية ازاء مصر خلال الشهور الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بموقفهم وقراءتهم لمستحدات الأوضاع فى مصر وخطوات تنفيذ خارطة الطريق، ولعل اكبر دليل على هذا تصريحات العديد من كبار المسئولين الأفارقة بالتطلع إلى لقاء الرئيس المصرى فى القمة الإفريقية القادمة بماليبو فى غينيا الاستوائية يونيو ٢٠١٤. ومن قبل مشاركة الاتحاد الإفريقى بوفد كبير رفيع المستوى فى مراقبة الانتخابات الرئاسية.ولم يكن غائبا عن اهتمامات الدبلوماسية المصرية التحرك الجدى للتعامل بحسم مع ملف سد النهضة انطلاقا من موقفها المبدئى بتعزيز جهود دول القارة فى التنمية من ناحية والحفاظ على حقوق مصر المائية من ناحية أخري.وحققت هذه الجهود نتائج ملموسة فى التعريف بسلامة وحجية الموقف المصرى الذى يستند إلى الحقوق التاريخية وقواعد القانون الدولى المستقرة وقناعة الأطراف المشاركة فى التمويل بضرورة التزام الطرف الآخر بهذه القواعد .وتنفيذ التوصيات الواردة فى تقرير لجنة الخبراء الدولية كشرط لازم قبل تنفيذ المشروع.كما أن الرئيس صرح خلال حملته الانتخابية باستعداده للذهاب إلى أثيوبيا إذا كان ذلك سيساعد فى حل الأزمة، كل هذا مهد الطريق لمزيد من التفاهم بين الجانبين المصرى والأثيوبى فيما يتعلق بمشكلة سد النهضة التى بدت فى وقت سابق انها تفاقمت بشكل يستعصى على الحل.ولعل أكثر المؤشرات الإيجابية تمثلت فى مشاركة وزير خارجية أثيوبيا تادرس ادهانوم فى مراسم تنصيب الرئيس والذى بحثا خلاله مشكلة سد النهضة، وتأكيد الرئيس أن مصر تتفهم تماما المصالح التنموية لإثيوبيا، إلا أن ذلك يجب أن يتواكب معه تفهم الجانب الإثيوبى للاحتياجات المائية المصرية وحقيقة أن مصر لاتملك أى بدائل للحصول على احتياجاتها المتزايدة من المياه سوى من خلال نهر النيل الذى يمثل لمصر مصدر حياة.خلال اللقاء وجه الوزير الإثيوبى الدعوة إلى الرئيس لزيارة إثيوبيا، وأعرب الوزير عن تطلعه للقاء مع رئيس الوزراء الإثيوبى خلال القمة الإفريقية القادمة.وبالإشارة إلى كل ما سبق مع الوضع فى الاعتبار ما صرح به

ادهانوم بأن بلاده ستبذل كل ما فى وسعها مع مصر من أجل حل أزمة السد، وتأكيده حرص بلاده علاقاتها بمصر.

لا يمكن تأمين حقوق دولة المصب بالوعود والكلام المعسول ولكن بالاتفاقيات الرسمية والموقعه بين بلد المنبع وبلد المصب وهو ما ترفضه اثيوبيا وتكتفي بالتشدق بانها لن تضر المصالح المائية لمصر، وان النيل الأزرق كنهر صغير لا تزيد تصريفاته السنوية من المياه علي ٤٨.٨ مليار متر ٣ /سنه لا يمكنه ان يملآ بحيرتين كبيرتين احداهما في مصر وهي بحيرة ناصر والثانية في اثيوبيا لبحيرة سد النهضة تقدير الأمم المتحدة للموارد المائية الاثيوبية وقدرتها بانها ١٢٣ مليار م٣/ سنه يذهب منها الي مصر والسودان ٧٢ مليارا ويتبقي لاثيوبيا ٥٠ مليارا من باقي انهارها بخلاف ٩٣٦ ملايرا من مياه الامطار ان ما تناورنا به من مبدأ التوزيع العادل والمنصف يتوقف علي عدد السكان المقيمين في حوض النهر والذي قدرته الامم المتحدة لمصر بانه ٨٣ مليون مواطن مقابل ٣٤ مليون فقط في اثيوبيا بالاضافة الي ان استهلاك اثيوبيا من مياه انهارها لا يزيد علي ٣% بينما تستهلك مصر ١١٧% من حصتها عن طريق اعادة استخدامها لمياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي والتي تمرض شعبها مقابل تمتع الشعب الاثيوبي بالمياه النقيه امطارا وانهارا وتربعها علي قمة الدول الافريقية المصدرة للأغذية العضوية النظيفة لأوروبا.

حجة اثيوبيا بشأن مادة الاستخدام العادل والمنصف لمياه الانهار الدولية بعد ان فقدنا الخمس نقاط التوضيحية لها في قانون الانهار الدولية للأمم المتحدة حيث تضع نفس المادة في الفقرة (ز) للأستخدام العادل والمنصف مدي توافر بدائل ذات قيمة مقارنة لاستخدام معين مزمع او قائم وهو ما يتوافر لاثيوبيا حيث لديها ١٩ نهرا ورافدا وبحيرة تانا وامطارا غزيرة بينما لا تمتلك مصر الا نهرا وحديا بلا روافد وبلا امطار. ومن المهم ايضا الاشارة الي مبدأ مهم بتضمنه القانون نفسه في مادته السابعة بان تقوم الدول باتخاذ كل التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدولة أخري تشاطرها في المحتوي المائي الدولي والتشديد علي مبدأ الوقاية من الضرر قبل وقوعه حيث يكون من الصعب ايقاف او تعديل نشاط ما بعد البدء فيه وبالتالي يكون اصلاح الضرر بعدا وقوعه معقدا ومكلفا جدا. اما في بند الاخطار المسبق في قانون المياه للأمم المتحدة والتي لم تلتزم اثيوبيا باي بند فيه فينص في الباب الثالث من الاتفاقية قبل ان تقوم دولة من دول المجري المائي او ان تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن ان يكون لها اثر ضار علي دول اخري من دول المجري المائي عليها ان توجه الي تلك الدول اخطارا بذلك في الوقت المناسب. ويكون هذا الاخطار مصحوبا بالبيانات والمعلومات الفنيه المتاحة بما في ذلك نتائج أي عملية

لتقييم الاثر البيئي من اجل تمكين الدول التي تم اخطارها من تقييم الاثار الممكنه للتدابير المزمع اتخاذها تمهل أي دوله من دول المجري المائي وجهت اخطارا الدول التي تم اخطارها فترة سته اشهر تقوم خلالها بدراسة وتقييم الاثار الممكنه للتدابير المزمع اتخاذها وبابلاغ ما توصلت اليه من نتائج اليها ثم تمد هذه الفترة لمدة لا تتجاوز سته اشهر بناء علي طلب الدولة التي تم اخطارها والتي ينطوي تقييم التدابير المزمع اتخاذها علي صعوبة خاصة بالنسبة اليها. المفاوض الايبوبي اصعب واشرس واكثر عدوانيه من المفاوض الاسرائيلي وسيحاول دائما ان يضعكم في موقف الدفاع ليمنع البدء في التفاوض الفعال او يخدعكم بمسعول الكلام دون اتفاقيات وسيحاولون اخذكم بعيدا عن الهدف بأن يقترحوا عليكم تشكيل لجان ينبثق عنها لجان لا تنتهي لشيء او تشكيل لمكتب استشاري كما هو الحال حاليا ليس له راي ملزم وبالتالي فالآمر يحتاج القوة في التفاوض لاننا اصحاب حق ولنا قضية شديدة العدالة ويكون المطلب ان تتعهد اثيوبيا كتابة بالا تقل تدفقات انهارها الثلاثة الازرق وعطبره والسويات عن ٧٢ مليار متر ٣ سنويا وهي حصة مصر والسودان الحالية القادمه من اثيوبيا حيث لابد للسودان ان يأخذ حصته اولا قبل وصول المياه الي مصر مع الحذر بعزم اثيوبيا بناء اربعة سدود متتالية علي النيل الأزرق بسبب كميات الطمي الكبيرة التي يحملها النهر وتبلغ ١٣٦.٥ مليون طن سنويا كفيلة بردم سد النهضة عاجلا وبالتالي فهذا السد الضخم يتطلب بناء ثلاثة او اربعة سدود خلفه وان اقرار اثيوبيا كتابة بالتزامها بحصة محددة لمصر والسودان سنويا يوفر علينا اخطارا جمة من بناء هذه السدود ويلزم اثيوبيا بحسابات دقيقة للحفاظ علي حقوق باقي دول النهر لان موافقة مصر علي بناء السد الول يعني ضمنيا موافقتنا علي بناء السدود الاربعة وان اثيوبيا لا تترك خيارا لنا ولاجيالنا القادمه الا حرب المياه. امر تدويل القضية ورفعها للأمم المتحدة اصبح حتميا لانه يهدد الامن والسلم الدولي في شرق القارة الافريقية وهذا لا يمنع من استمرار التفاوض للحافظ علي حق المصريين في الحياة فليس من المعقول ان تبني اثيوبيا نهضتها علي جثث المصريين او ان تكون التنمية في اثيوبيا علي حساب تراجع التنمية في مصر او ان تربط اثيوبيا نهضتها بالمياه فقط.

توصيات اللجنة الثلاثية:

٩٠ مليون مصرى يحملون سؤالا واحدا: ما هو مستقبل مياه النيل التى عاش عليها المصريون آلاف السنين حتى قيل إن مصر هبة النيل وانه ينبع من الجنة وانه من اقدم حضارات الكون واطول انهار الدنيا؟! .. الوزير المصرى يرد بكلمات بدأ بها الرئيس المصري اجتماعه مع الوزراء الثلاثة حين قال لهم انتم تتحملون مسئولية حياة اكثر من ٢٠٠ مليون انسان يعيشون فى الدول الثلاث.. الوزير الاثيوبى يؤكد ان حصة مصر من مياه النيل لن تنقص بسبب السد بل إنها ستزيد لأن بحيرة ناصر تخسر سنويا ١٠ مليارات متر مكعب بسبب البخر وان سد النهضة سوف يقلل هذه النسبة .. يؤكد الرجل ان اللجنة الاستشارية سوف تضع الضوابط لكل شىء فيما يتعلق بسنوات التخزين والعوامل الجغرافية وان هناك ضمانات وتعديلات فى جسم السد قبلتها اثيوبيا من حيث المبدأ وسوف تكلفها مئات الملايين من الدولارات حتى تمنح ضمانات اكثر.. يضاف لهذا ان كهرباء السد سوف تفيد الدول الثلاث وان فترة تخزين المياه سوف تخضع لضوابط بحيث لا تؤثر على حصة مصر والسودان حسب مستوى الفيضان .. الوزير الأثيوبى يرى ان المؤتمر الصحفى الذى اثار مشاكل كثيرة بين البلدين فى عهد الرئيس المعزول محمد مرسى كان من الأسباب الرئيسية فى توتر العلاقات بين مصر واثيوبيا وان القضية فى الأساس كانت غياب الثقة امام عدم التواصل وارتباك المشهد بصورة عامة ولن ننسى تجاوزات الإعلام..

حول موقف السودان من سد النهضة وهل يكون هذا المشروع سببا فى نقص حصة المياه لمصر والسودان. يؤكد الوزير السودانى ان الوزراء الثلاثة استعرضوا كل الاحتمالات وكل نقاط الخلاف الحالية وما يستجد منها وان اثيوبيا على استعداد لتقبل كل الاقترحات وانها لن تقبل ابدا اى شىء يهدد مصالح مصر والسودان فى قضية المياه. الوزير السودانى يرى إن موقف مصر والسودان من قضية السد متوافق تماما وان الجانب الاثيوبى ادرك هذه الحقيقة مؤكدا ان المفاوضات بين الدول الثلاث سوف تضع حدا للمخاوف وعدم الثقة التى سادت العلاقات فى الفترة السابقة .. وان البرنامج الذى وافقت عليه الدول الثلاث كفيل بحل جميع المشاكل .. إن اخطر ما اثير فى هذه المفاوضات طاقة السد من المياه وهى 74مليار متر مكعب والمخاطر التى تهدد السد ونوعية الصخور التى يقام عليها .. وسنوات تخزين المياه وهى تؤثر على حصص مصر والسودان طبقا للاتفاقيات الدولية..

إن هناك جانبا آخر عن تأثير السد على البيئة والمناخ والآثار الجانبية المحتملة وهذه كلها سوف تخضع لدراسات مستفيضة .. إن الجديد فى هذه المفاوضات ان اثيوبيا فتحت امام الخبراء من

مصر والسودان الكثير من الملفات حول منشآت السد ومعدلات الأمان والاحتمالات المستقبلية والمخاطر التى يمكن ان تهدد مستقبل هذا المشروع الضخم .. ان الأمور اصبحت اكثر شفافية وان المفاوضات المباشرة قد فتحت ابوابا كثيرة للتفاؤل وهناك حقيقتين مؤكدتين ..

– **الأولى** ان التنسيق فى المواقف بين مصر والسودان فى هذه القضية كان امرا ضروريا لأنه من المستحيل ان يكون السودان مجرد وسيط فى قضية تهم امن واستقرار البلدين وان السودان ومصر ينبغى ان يكون لهما موقف واحد وهذا ما حدث .. ولا شك ان هذا الموقف الموحد اعطى للمفاوضات صورة اخرى اكثر توازنا وحسما ..

– **الثانية** ان مصر قد اهملت عمقها الإفريقى سنوات طويلة بما فى ذلك ملف مياه النيل الذى انتقل الى مناطق كثيرة فى سلطة القرار وسادت حالة من الجفاء والتجاهل بيننا وبين دول حوض النيل بما فيه اقرب الدول الينا نسبا وتاريخا ومصالح وهى السودان الشقيق وان اهتمام الرئيس المصري منذ تولى السلطة بالملف الإفريقى كانت له نتائج مؤكدة .. فى تقديرى ان المفاوضات التى تمت فى القاهرة بين وزراء الرى الثلاثة كانت ايجابية وان نتائجها مبشرة وانها كبداية قد اذابت الكثير من الجليد وان وزير الرى المصرى قام بدور كبير فى هذه المفاوضات..

صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية إن ما بيننا وبين السودان جسور لا تتوافر فى اى علاقات اخرى بين الشعوب .. إن نصف سكان الصعيد لهم جذور فى السودان ونصف سكان شمال السودان لهم اصول فى اسوان وفى مصر يعيش اكثر من خمسة ملايين سودانى وهم من حيث العدد يمثلون دولة وتاريخا اصبحوا جزءا من مصر بكل مقوماتهم الإنسانية والحياتية والمعيشية .. وبيننا وبين السودان الإمتداد الجغرافى والنيل والتاريخ المشترك واللغة والثقافة .. هناك رواسب كثيرة واخطاء سياسية وثقافية وتاريخية وهناك تراث مشوه فى العلاقة بين الشعبين وهناك ايضا حسابات كثيرة خاطئة فى مسيرة العلاقات بين البلدين.. إن الشعب السودانى وهو من اكثر الشعوب العربية ثقافة نشأ على الثقافة المصرية .. نشأ على رصيد فكرى وحضارى ودينى قدمته نخبة مصرية عريقة شكلت وجدان الشعب السودانى فنا وابداعا .. وهناك شظايا ثقافية فى القديم والحديث اساءت للعلاقات بين الشعبين ابتداء بآراء بعض الكتاب وانتهاء بأفلام ساذجة فى السينما .. إن السياسة لعبت دورا سيئا فى مسيرة العلاقات بين البلدين فلم تكن على مستوى التواصل والحوار والثقة المطلوبة ولكنها دخلت فى مراحل كثيرة الى دهاليز امنية افسدت اكثر مما افادت وابعدت اكثر مما قربت، إن لغة المصالح هى اللغة السائدة فى العلاقات بين الدول واننا مهما تحدثنا عن الماضى فإن الواقع هو الذى يحسم الأشياء .. إننا كثير ما نتداول كلمات الأخوة

والجوار والأنساب واللغة وغيرها من الروابط لكن المؤكد ان فى السودان مصادر كثيرة للثروة يمكن ان تفيد مصر وان فى مصر موارد كثيرة يمكن ان تفيد الشعب السودانى والدليل ان طن اللحوم كان يأتى من السودان بسعر ١٢٠٠ دولار وبعد ان تم فتح ميناء قسطل اصبح السعر ٣٠٠ دولار .. إن سلسلة من الطرق يمكن ان تفتح طريقا للسودان ليصل الى البحر المتوسط وجنوب اوروبا من خلال الأراضى المصرية .. والمسافة على شواطئ البحر الأحمر وقناة السويس اقرب مما يتصور الكثيرون بين البلدين .. ان مشروع الجزيرة فى السودان يمثل مصدرا زراعيا رهيبا يمكن ان يغطى احتياجات العالم العربى كله من الغذاء كما ان الثروة الحيوانية فى السودان تمثل احد مصادر الغذاء الرئيسية .. هناك بعض الحساسيات حول حلايب وشلاتين لعب الإعلام فيها دورا سلبيا ولماذا لا تكون هذه المنطقة نقطة تواصل بين الشعبين من خلال اسواق ومناطق حرة وتبادل تجارى واسع .. إن سفينة البضائع تمضى ساعات قليلة لكى تصل من الخرطوم الى اسوان او تكمل الى الإسكندرية .. المهم ان تصدق النوايا وان تكون لغة المصالح المشتركة هى الطريق للتفاهم والتواصل .. فى الحديث الممتد مع وزير الرى السودانى انتقل الى الأجيال الجديدة فى البلدين وكيف نواجه الكثير من التساؤلات لديها حول مستقبل العلاقات، إن هذه الأجيال لن تنظر للوراء كثيرا ولكنها تتعامل بمنطق اليوم حيث لغة المصالح وعلينا ان نخاطبها باللغة التى تفهمها ان الإعلام بوسائله الحديثة يخاطب هذه الأجيال بلغات اخرى انهم يعيشون بأحلام وثوابت وافكار مختلفة وعلينا ان نضئ لهم الطريق من خلال واقع جديد يدرك عن وعى قدراتهم ومواهبهم واسلوب حياتهم .. ان الأجيال الجديدة فى مصر والسودان تختلف فى مكوناتها عن اجيال نشأت وعاشت على تراث اختلفت مناهجه واساليبه..

التقرير الخاص باللجنة الثلاثية حول سد النهضة الاثيوبي أوصي باجراء المزيد من الدراسات عن الموضوعات غير المتفق عليها مثل فترة الملء والتخزين والتصرفات وأمان جسم السد وموضوع الترسيب والطمي والآثار الجانبية و البيئية.وقال إن هذه الدراسات يجب ان تكون محل التفاوض لذا يجب أن يبدأ فورا وبوضوح وشفافية والاسراع بالتفاوض علي أعلي مستوي لأن هذا سيؤدي إلي التوصل لحل المشكلة. جاء هذا خلال ورشة عمل البيئة والتنمية الزراعية المستدامة في اطار الاحتفال بيوم البيئة العالمي الذي عقد بمركز البحوث الزراعية.

الأولي ان تنتهي هذه المفاوضات إلي اتفاق يترجم في صورة اتفاقية توقع بين اثيوبيا ومصر والسودان ويصدق عليها من الهيئات الدولية ،واذا فشل التفاوض تلجأ كل من مصر و السودان للتحكيم الدولي بموافقة من اثيوبيا وهو ما ينص عليه القانون الدولي ويستبعد تماما اللجوء إلي

الحل العسكري نظرا للعلاقات التاريخية و الحضارية بين ومصر و اثيوبيا بجانب ان مثل هذا الحل لا يجدي في عهدنا المعاصر.

ان هناك بالطبع بجانب سد النهضة سدود أخري المقترحة في منطقة البارو اكوبو بجنوب السودان وهي تمثل المستقبل الاستراتيجي لمستقبل المياه في مصر.

من المعروف ايضا ان معظم دول حوض النيل لديها احواض اخري فرعية توفر لها مصادر إضافية ومنها الكونغو مثلا حيث يتواجد بها نهر الكونغو الذي يبلغ تصرفه ٢٠ مرة تصرف نهر النيل ليلقي في المحيط الاطلنطي سنويا ١٠٠٠ مليار متر مكعب من المياه ويفتح ذلك المجال لاستغلال جانب من هذا الفاقد اما عن طريق تحويل المجري إلي حوض النيل أو استثماره داخل الكونغو في توليد الطاقة الكهربائية.

ان تفعيل توصيات اللجنة يجب ان يتم علي المستوي السياسي بين الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا، وان دولتي المصب وضعا ملاحظاتهما الفنية ، وقد أبدي الجانب الأثيوبي تفهمه لها وتأكيده أنه لا يسعي للإضرار بالمصالح المائية لمصر مشيرا إلي أن الموقف المصري يركز علي عدم تأثير المشروع علي أي نقطة مياه تصل إلي مصر في ظل محدودية مواردنا المائية ، واعتمادنا علي مياه النيل .ان التقرير النهائي للتقييم يمثل اطارا للتوصيات الفنية التي يراها الخبراء اعضاء اللجنة حول آليات التعامل مع مراحل انشاء سد النهضة، وان تحويل المجري ليس له علاقة أو ارتباط بتقرير اللجنة الثلاثية مؤكدا ان التقرير تأخر صدوره عن موعده المقرر له نوفمبر الماضي بعد انتهاء موسم الفيضان الماضي وذلك نتيجة لتأخر الدراسات الاثيوبية مع ملاحظة ان أثيوبيا شرعت في أعمال البناء في مارس١١٠٢. ناقشت اللجنة "أربعة" موضوعات تتعلق بأمان السد والموارد المائية التي سوف يتيحها السد خلفه لدولتي المصب بالإضافة إلي التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمشروع مؤكدا ان خطوات التحرك المستقبلي مهمة القيادة السياسية في مصر والسودان وأثيوبيا .

المجتمع الدولي كان متابعا لاعمال اللجنة الثلاثية لتقييم السد ونتائجها ، وهو ما يشكل أحد الضغوط الهامة للبحث عن آليات للتوافق بين أثيوبيا من جانب ، ومصر والسودان من جانب آخر..لافتا الي وجود صعوبات تواجه أثيوبيا في إنشاء السد مما أدي إلي تأخر الجدول الزمني لتنفيذ المشروع حيث من المقرر ان يتم الانتهاء منه طبقا لهذا الجدول عام ٧١٠٢ . ان التأثير السلبي الخطير لسد النهضة علي مصر يكون عندما تتم ادارة السد بشكل خاطئ خاصة وان موضوعات المياه تمثل ضرورة مصيرية باعتبارها أمن قومي يجب الحذر عند التعامل معها.

مواصفات السد :

أكد عضو اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة، أن ارتفاع السد يبلغ ١٤٥ مترا، ويخزن ٧٤ مليار متر مكعب، ولو وصل ارتفاعه الى ١٩٠ مترا، فسيولد ثلثى الطاقة الكهربائية التى تحتاج لها إثيوبيا لتخزين المياه. وأضاف د. الظواهرى أن الغرض من إنشاء هذا السد ليس توليد الكهرباء فقط، وإنما لأغراض الري، والزراعة، والتحكم فى مياه نهر النيل، ومزمع إقامة أربعة سدود أخرى بقيمة ٢٠٠ مليار دولار .أن السد سوف يحول دون تصريف المياه الى مصر والسودان على مدار العام، بدلا من أربعة أشهر، مما يترتب عليه تقليل كفاءة الكهرباء المولدة من السد العالي .أن مصر لديها حقوق فى هذه المياه، وكان عليها أن تلجأ الى المحافل الدولية منذ فترة طويلة، وللخروج من هذه الأزمة، يرى د. القوصى أن على إثيوبيا أن تتنازل عن هذا السد، أو أن تخفض من ارتفاعه الشاهق من ١٤٥ مترا الى ٩٠ مترا .يجب استخدام القوة الناعمة المصرية، ودعوة دول حوض النيل الى مصر، فالعلاقة التى تحكمنا هى علاقة الجيرة، بحيث لا يتم تنفيذ أى مشروعات تضر بالآخرين. أن سبل الخروج من هذه الأزمة تتمثل فى التركيز على البعد الإفريقى الذى أهمل سنين عددا. فعندما أتفاوض مع إفريقيا، ويجب أن أكون جزءا منها، فهذا يقوى قدرتى التفاوضية، ولابد من العودة الى افريقيا، والتفاعل معها .وفيما يتعلق برؤيته للخيارات المتاحة لمواجهة مخاطر سد النهضة، الدخول كشريك فى مشروع سد النهضة – علما بأن إثيوبيا لديها أزمة مالية فيما يتعلق بتمويل السد – وهو حل موجود فى التاريخ القديم.

تعديل التصميمات :

يبدو أن تقرير اللجنة الثلاثية لتقييم آثار سد النهضة، وموافقة إثيوبيا عليها، سوف يفتح باب الأمل من جديد، حول إمكانية تخفيف مخاطر إنشاء سد النهضة الإثيوبى على مصر، بعد أن أكد التقرير النهائى وجود أخطاء فى تصميمات السد، وأوصى بإجراء تعديلات فى التصميم الحالي، وكذلك تغيير وتعديل أبعاد وحجم السد قبل الشروع فى التنفيذ، ووضع جدول زمنى يوضح إيرادات نهر النيل على مدى الأعوام الـ٦٠ عاما المقبلة، مع التأكيد على ضرورة إجراء دراسات استكمالية للتأكد من سلامة وزيادة معدل أمان السد لإزالة المخاوف السودانية من احتمالات انهياره!ويبقى السؤال: ما هى التصميمات المطلوب تعديلها فى عملية بناء السد؟. وهل ستضمن التعديلات المطلوبة فى المواصفات تأمين حصة مصر من مياه النيل؟

إن التصميمات الأصلية لسد الحدود أو ما سمى فيما بعد بسد الألفية، وأخيراً أطلق عليه الإثيوبيون سد النهضة، تم وضعها بمعرفة مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى عام ١٩٦٤ (وهو جهة

حكومية (بحيث تكون أبعاد السد ومواصفاته مناسبة، لتكوين بحيرة تقدر سعتها التخزينية بنحو ١١ مليار متر مكعب من المياه، ومن ثم قدرت دراسة مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى ارتفاعه آن ذاك بنحو يتراوح بين ٤٠ مترا و٤٥ مترا على اقصى تقدير، وامتداد محدود يصل إلى نحو ألف متر .

وبشكل مفاجئ، تم تغيير التصميمات، كما تم تعديل مواصفات بناء السد، حيث قامت شركة إيطالية فيما بعد عام ٢٠٠٥، بإعداد تصميمات جديدة للسد، عقب إعلان إثيوبيا عن خطتها لإنشاء ٤ سدود يأتى فى مقدمتها سد النهضة، المقرر إقامته على الحدود الإثيوبية السودانية، غير أن الشركة الإيطالية قامت بوضع التصميمات الجديدة وفق دراسات غير مكتملة، الأمر الذى دعا اللجنة الثلاثية المكلفة بتقييم آثار سد النهضة، للتوصية فى تقريرها – بإعداد المزيد من الدراسات.

وجاء فى التصميمات الجديدة التى وضعتها الشركة الإيطالية لمشروع سد النهضة – أن ارتفاع السد يقدر بنحو ١٤٥ متراً، وبطول ١٨٥٠ متراً بغرض زيادة السعة التخزينية فى بحيرة بين المنخفضات يصل طولها إلى ٦٠ كيلو متر أمام السد وبمتوسط عرض ٣٠٠ متر، بحيث تصل كمية المياه التى سيتم تخزينها إلى نحو ٧٤ مليار متر مكعب. ومن ثم يجب العودة إلى التصميم القديم الذى وضعه مكتب استصلاح الأراضى الأمريكي، بمواصفاته التى ذكرناها آنفاً، وعلى الحكومة المصرية أن تتمسك بذلك بشدة لأن التصميم الحالى – والذى طالبت اللجنة الثلاثية بتعديله – سيفقد مصر نحو ٩مليارات متر مكعب من التدفق المائى السنوى إلى مصر (تكفى لزراعة ١.٥ مليون فدان)، كذلك تخفيض الفاقد الهيدروليكى لعامود المياه أمام جسر السد بمقدار ١٥ متراً، ومن المعروف أنه كلما زاد ارتفاع المياه فى بحيرة السد، كلما زادت القدرة على توليد الكهرباء بفعل فارق المنسوب امام السد (فى البحيرة)، وخلف السد ايضاً، الأمر الذى سيحقق معدلات أمان معقولة، ويقلل من احتمالية انهيار السد جزئياً وكلياً بفعل الموجات الزلزالية أوالضغط الهيدروليكى على جسم السد، أو بفعل عمليات النحر بالطبقات الموجودة أسفل منطقة السد. وتكمن بقية الآثار السلبية أن السد سيحجز نحو ٧٤ مليار متر مكعب من المياه على مرحلتين: الأولى هى مرحلة الملء حتى مستوى التوربينات التى سوف تستخدم فى توليد التيار الكهربائى من خلال ١٥ فتحة يتم تشغيلها بفتحها وإغلاقها طبقاً لأسلوب إدارة السد، ومن ثم ستتحكم إثيوبيا فى تحديد كمية المياه التى ستمر من خلال الفتحات، وهذه الكمية من المياه – وفقاً لما ذكره المسئولون الإثيوبيون – والتى سيتم تجميعها على مدى ٦ سنوات بواقع خصم ١٢ مليار متر مكعب من

الكمية المتدفقة نحو السودان ومصرسنوياً، ستؤثر على الاحتياجات المائية للبلدين، ناهيك عن التأثير الممتد خلال فترات التشغيل.

والسؤال الآن: إذا لم تكن الدراسات التى اعتمدت عليها الشركة الإيطالية غير مكتملة، فكيف استطاع الخبراء المصريون تحديد مخاطر بناء سد النهضة على مصر؟

الخبراء المصريون الذين أثاروا هذه المخاطر، ورصدوها يتحدثون من واقع بيانات حقيقية وواقعية من خلال الدراسات الجيولوجية والهيدروجيولوجية والمناخية، وغير ذلك من المحددات التى تم وضعها على نماذج حسابية تمكنهم من التنبؤ بما هو محتمل من سيناريوهات تختص بتشغيل هذا السد فى ضوء مواصفاته المعلنة، والآثار المحتملة له سواء كانت يجابية أو سلبيةأن الدراسات التى قدمها الجانب الإثيوبى بشأن السد لم تكن كافية لإثبات عدم الضرر على مصر من بنائه"، وهو ما دفع باللجنة الثلاثية إلى المطالبة بإجراء دراسات إضافية يقوم بها الخبراء الدوليون فى اللجنة، وعددهم ٤ خبراء متخصصين فى مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية، والأعمال الهيدرولوجية، والبيئة، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود، مشيراً إلى أن تأثير السدود الإثيوبية على مصر يتمثل فى السعة التخزينية للسد وفى استهلاك المياه فى الزراعات المروية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المروية زادت الآثار السلبية. السعة التخزينية للسدود ستكون خصما من مخزون المياه أمام السد العالى الذى يستخدم لسد العجز المائى لايراد النهر فى السنوات التى يقل فيها الإيراد عن قيمته المتوسطة، وبالتالى ستظهر – بعد إنشاء هذه السدود – ظاهرة الجفاف والعجز المائى فى سنوات الفيضان المنخفضة كما كان الوضع قبل بناء السد العالي، أما المياه التى سوف تستخدم للرى ستكون خصما مباشرا من حصتى مصر والسودان السنوية. والعنصر الثانوى الذى قد يؤثر أيضا فى إيراد النهر ولكن بدرجة أقل كثيرا يتمثل فى السياسة التشغيلية للسدود، وهو ما كشفته نتائج الدراسات المصرية الحديثة للسدود الأثيوبية أنه حتى فى حالة قيام إثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال فترة ٤٠ عاما كاملة فإنها سوف تتسبب فى حدوث عجزا مائيا لدولتى المصب أثناء سنوات الملء وأن هذا العجز سوف يحدث مرة على الأقل كل ٤ سنوات ويصل العجز المائى إلى ٨ مليارات متر مكعب فى السنة كحد أقصى وذلك فى حصة مصر وحدها ويحدث عجزا مماثلا فى حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالى وخزان أسوان بحوالى ٢٠% سنويا (٦٠٠ ميجاوات سنويا). وبعد الفترة المقترحة للإنشاء والملء واستخدام السدود لتوليد الطاقة فقط فان نسبة حدوث العجز سوف تقل إلى مرة كل ٨ سنوات مع زيادة فى قيمة العجز الأقصي من ٨ مليار متر مكعب ألى ١٤ مليار متر مكعب

من حصة مصر وحدها ومثلها السودان ويصبح متوسط النقص فى إنتاج كهرباء السد العالى وخزان أسوان حوالى ٥٠٠ ميجاوات فى السنة. أما فى حالة استخدام مياه السدود فى الأغراض الزراعية فسوف يزداد نسبة حدوث العجز المائى ليصبح مرتين كل ٥ سنوات بواقع (مرة كل ٢.٥ سنة) ويصل العجز إلى ١٩ مليار متر مكعب سنويا كحد أقصى فى حصة مصر ومثلها السودان (أكبر من إجمالى حصة السودان التى تبلغ ١٨.٥ مليار متر مكعب)، ويقل إنتاج الكهرباء من السد العالى وخزان أسوان بحوالى ١٠٠٠ ميجاوات سنويا .وفى الآونة الأخيرة أطلقت إثيوبيا اسم سد النهضة أو سد الألفية على سد بوردر بسعة تصل أكثر من ٦٠ مليار متر مكعب وبارتفاع يصل الى ١٥٠ مترا وقدرة توليد كهربية تزيد على ٥٠٠٠ ميجاوات أى أكثر من ضعف السد العالى مما يضاعف من آثاره السلبية على كل من مصر والسودان. ومن الملفت للنظر أن دراسات وتصميمات هذا السد قد تمت فى سرية تامة وفى غفلة من مبادرة حوض النيل وبدون علم مصر والسودان. فيما أكد هنرى فيرهوفن طالب الدكتوراه بجامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة فى بحث نشره المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية يونيو ٢٠١١: ان السدود الأثيوبية تمثل مكونا رئيسيا من إستراتيجية إثيوبية قومية لتحويل أثيوبيا من دولة ضمن أشد دول العالم فقرا حاليا حيث يقع ترتيبها رقم ١٧١ من ١٨٢ دولة على مستوى العالم الى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥. تقدر كميات الطاقة الكهرومائية التى يمكن توليدها على الأنهار المختلفة فى أثيوبيا، حوالى ٤٥٠٠٠ ميجاوات منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات من النيل الأزرق وروافده. اضافة الى أهداف أخرى منها اعطاء دور القيادة لإثيوبيا فى منطقة القرن الإفريقى وحوض النيل، واحتكار الطاقة الكهربائية فى المنطقة، واستغلال السدود فى الزراعات المروية فى أثيوبيا وخاصة فى حوض النيل الأزرق باحتياجات مائية فى حدود ٥ مليار متر مكعب سنويا.

حين تم توقيع الاتفاق مع السودان ١٩٥٩، والتى تقدر حصة مصر من مياه النيل بنحو ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، يضاف إليها نحو ٣.٥ مليار متر مكعب مياه الأمطار والمياه الجوفية، أن الاتفاقيات المتعاقبة بشأن مياه النيل منذ الاستعمار البريطانى كفلت توزيع حصص الموارد المائية بين دول الحوض، وحتمية موافقة مصر على ما يقام من مشروعات مائية على النيل بما يضمن عدم تأثير المخصصات المائية وفقا لهذه الاتفاقيات، وقد ظل الإطار القانونى والسياسى لهذه الاتفاقيات مدعوما من قبل القوى الكبرى والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وبالنسبة لموقف مصر القانوني، إزاء ما اثير من منازعات بشأن اتفاقية عنتيبي، والممارسات المائية لبعض دول الحوض التى من شأنها تخفيض نصيب مصر من مياه النهر، فإن موقف

مصر القانونى سيجد سندا قويا فى أحكام القانون الدولى العام ذات الصلة، والتى تضع العديد من الضوابط المتعلقة بحقوق الدول المشتركة فى حوض نهر دولي، بما يضمن تحقيق العدالة بينها، ومن تلك القواعد المعروفة، قواعد هلسكنى التى أقرتها جماعة القانون الدولى فى عام ١٩٦٦، واخذت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٧، والتى تنص على ضمان عدالة توزيع المياه فيما بين الدول المنتفعة، وهذه العدالة لا تعنى توزيع المياه بنسب متساوية، وانما بنسب عادلة تأخذ فى الاعتبار طبوغرافية النهر، والظروف المناخية السائدة سوابق الاستعمال وكذلك تحديد الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، لكل دولة وفق حجمها السكاني، وأيضاً مدى وجود مصادر للمياه بها، وتفادى الإسراف، وعدم الضرر بالدول الأخرى الشريكة فى حوض النهر. ووفقا لقواعد القانون الدولي، فإنه لا يحق لأى دولة إقامة منشآت أو أن تستثمر مياه النهر بما يضر الدول الأخرى إلا بناء على اتفاق، كما أنه لا يحق لأى دولة يمر بها النهر إقامة منشآت على النهر أو استخدام مياهه بدون الإبلاغ المسبق لدول الحوض، فإذا اعترضت تلك الدول، فلابد من الدخول فى مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق، على أن تتوقف الدولة سبب المشكلة أو الأزمة عن استكمال المشروع لحين البت فى النزاع، فإذا فشلت المفاوضات يجب إحالة النزاع إلى التحكيم الدولى للفصل فيه.

عقد الرئيس السيسى، على هامش قمة التكتلات الاقتصادية، قمة ثلاثية مع الرئيس السودانى عمر البشير، ورئيس وزراء إثيوبيا هيلا ميريام ديسالين . أن الاجتماع تناول متابعة تنفيذ إعلان المبادئ الثلاثى الذى تم التوقيع عليه فى الخرطوم فى شهر مارس الماضي.كما تم استعراض الخطوات الجارية لمتابعة عمل اللجنة الثلاثية الفنية، والخطوات التى سيقوم بها المكتبان الاستشاريان اللذان تم اختيارهما لاعداد الدراسات الفنية، مع أهمية الالتزام بالمدى الزمنى الذى تم الاتفاق عليه فى إعلان المبادئ.

وقد أكد الزعماء الثلاثة على التزامهم بمبدأ عدم الإضرار بمصالح كل طرف وتحقيق المكاسب المشتركة لكافة الأطراف، بما يتوافق مع طموحات شعوب الدول الثلاث التى تتطلع لترجمة حقيقية لاتفاق المبادئ، وأن تُزال شواغلها تجاه السد وآثاره المُحتملة، اقترح الرئيس السودانى إنشاء لجنة عليا مشتركة بين الدول الثلاث على مستوى القادة تنبثق عنها لجان فرعية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وذلك فى خطوة جديدة تستهدف دعم وتعزيز العلاقات بين الدول الثلاث والانتقال بها إلى آفاق أرحب ومستوى أكثر تميزاً. وقد تم الترحيب بمقترح الرئيس البشير والإتفاق على متابعة وزراء خارجية الدول الثلاث لهذا المقترح من أجل تنفيذه. أن الرئيس

السيسى رحب بكل من الرئيس »البشير«، ورئيس الوزراء »ديسالين «فى شرم الشيخ، مقدراً حرصهما على المُشاركة فى قمة التجمعات الثلاثة.كما وجه الرئيس التهنئة مجدداً لكل من الرئيس »البشير «ورئيس الوزراء »ديسالين «على النجاح فى الانتخابات الأخيرة فى البلدين، معرباً عن تطلعه لأن تشهد فترة الرئاسة القادمة لكل منهما المزيد من الرخاء والتقدم للشعبين السودانى والاثيوبى وللبلدين الشقيقين. هناك تأكيد من جانب الدول الثلاث والزعماء على الاهتمام بان تكون المصلحة الجماعية هى السائدة والتشاور المستمر باعتبار ان هناك مصلحة مشتركة كما كان هناك تناول قضايا ثلاثية وكيفية دفع مسيره التعاون بينهم والعمل كما تم استعراض آخر التطورات بشأن العديد من الملفات فى مقدمتها سد النهضة والمسار الفنى والتوجيه من قبل الزعامة السياسية لهذا المسار واستمرار نفس النهج من التعاون والمرونه والوصول الى مراحل مختلفة من خريطة الطريق التى تم التوقيع عليها فى الخرطوم.

اللجنة الثلاثية :

طالب خبراء مياه النيل الرئيس بالتدخل لوضع حد لما وصفوه باهدار الوقت في ازمة سد النهضة الاثيوبي وسعي الجانب الاثيوبي بالتعاون مع السوداني لوضع العقبات امام انجاز الدراسات الفنيه في الوقت المتفق عليه في اتفاقية المباديء للرؤساء الثلاثة في العاصمة السودانيه الخرطوم مارس ٢٠١٥ ضمن خارطة الطريق. وصف الخبراء بيان تأجيل اعلان موعد توقيع العقد النهائي مع المكتبين الاستشاريين الي اجتماع لم يقم تحديد موعدة بالخرطوم يشير الي عدم الجدية من الجانب الاثيوبي واصرارا علي فرض رؤيتها مع المضي نحو اكمال السد الأكبر في افريقيا اوضح المتحدث الرسمي باسم سد النهضة انه تم الاتفاق علي بعض النقاط خلال الاجتماع وعلقت اخري سيتم حسمها خلال الاجتماع المقبل لوزارة الري بالخرطوم مؤكدا ان الوفد المصري حريص علي عدم هدر واضاعة الوقت ويعمل وفق استراتيجية متسقة مع كافة الجهات المسئولة في الدولة المفاوضات حول سدالنهضة في خطر يتطلب التدخل الفوري من الرئيس والتواصل المباشر مع قادة السودان واثيوبيا اذا كانت هناك نوايا صادقة منهما لان الوضع الحالي يصعب معه تنفيذ نتائج دراسات المكتبين والتي من المتوقع ان تتضمن تخفيض حجم التخزين المعلن حاليا من جانب حكومة اديس ابابا الوضع الحالي للمفاوضات يؤكد صعوبة وصول الوفود الي قرارات ونتائج للإسراع باجراء الدراسات الفنيه المطلوبة تنفيذا لتوصيات اللجنه الدولية في مايو عام ٢٠١٣ وما تم اعلانه خلال الاتفاقية الاطارية وضرورة ان تكون هناك دعوة موجهة لعقد اجتماع علي مستوي الرؤساء الثلاثة الذين وقعوا الاتفاق مشدا علي ان حسن النوايا في مثل هذا

الموضوع لن تؤدي الي حلول خاصة انه من المعروف عن الجانب الاثيوبي تاريخيا عدم انصياعه لاي راي منطقي لاي قضايا تتعلق بمياه نهر النيل من اللافت ان الموقف الاثيوبي يؤيد بقوة المقترحات السودانيه لانها تحقق مصالحة ويعني ذلك الخروج عن الاتفاق الاطاري الذي تم توقيعه بالخرطوم بين الرئيس المصري والرئيس السوداني ورئيس الوزراء الاثيوبي والذي تحدد خلالها ان تكون مدة الدراسة ١١ شهرا أي ان لنة الخبراء بالفكر السوداني والاثيوبي تفرغ هذا الاطار الاطاري من مضمونه. الشفقة علي الفريق المصري المشارك في مفاوضات سد النهضة لانه يعمل وهو مغلول الايدي مع فريق اثيوبي مراوغ لاطالة الوقت والانتهاء من الاعمال الانشائية وفريق سوداني داعم للفريق الاثيوبي في التوجه والاهداف مشيرا الي ان الفريق المصري يتصرف بشهامة وفروسية والاخرين يتلاعبون بكل الوسائل مناشدة الرئيس المصري رغم الظروف التي تمر بها البلاد من عمليات ارهابية بادارة التفاوض السياسي الجاد فقط بدلا من ترك ادارته لوزارتي الري والخارجية لان حل الازمه يحتاج الي اتفاق سياسي مباشر بين رؤساء الدول الثلاثة ووضع اعتبارات التنمية في اثيوبيا وحصة مصر المائية علي ان يتم الاكتفاء بالمرحلة الاولي من السد وانشاء سدود اخري صغيرة تولد نفس كمية الكهرباء المولدة من سد النهضة. ضرورة الاكتفاء بتنفيذ ٥٠% علي اقصي تقدير من السد وتشغيله بنصف الطاقة الاستيعابية مع استكماله بعد ١٠ سنوات حيث ان ذلك يستهدف وضع خطط للتعايش مع العجز المالي في الحصة المائية وتعويض هذا العجز.

تشكلت اللجنه الفنية الثلاثية المصرية السودانية الاثيوبية لتقييم الاثار السلبية المترتبه علي انشاء سد النهضه علي النيل الازرق ومدي تاثيرة علي حصة دولتي المصب مصر والسودان من مياة النيل وتم تشكيلها عام ٢٠١١ حيث تتكون من ٦ اعضاء محليين اثنان من كل دولة، و ٤ خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتاثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود وتم اختيارهم بموافقة الدول الثلاث مصر والسودان واثيوبيا وتتحمل تكاليفهم طوال اعمال اللجنه . وبدات قصة تشكيل الجنه عقب زيارة رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي في ابريل من العام الماضي للقارة للقاء رئيس الوزراء الاسبق لبحث سبل التعاون بين البلدين وطلب شرف من رئيس الوزراء الاثيوبي تشكيل لجنه لبحث مخاطر سد النهضه فوافق زيناوي علي الفور واعتبرها طوق نجاه لبلاده لكسب المزيد من الوقت لاستكمال الانشاءات في السد . وقال رئيس الوزراء زيناو وقتها انها بمثابه خطوة للطمانه وللعب دور في تعزيز التقارب بين اثيوبيا ومصر والسودان ان انشطة هذه اللجنه ستقدم فرصة من اجل تعاون اكبر مع مصر التي

تشهد حراكا سياسيا متسارعا كذلك مع السودان وان نتائج هذه اللجنه سيكون لها مغزي سياسي وفني ستسهم ايضا في تخفيف التوتر بين الدول المتشاطئة علي النهر . وبدات اول اجتماعات اللجنه في شهر مايو ٢٠١٢ في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا لتقيم سد النهضة الاثيوبي استعدادا لرفع تقاريرها الي حكومات مصر والسودان واثيوبيا حول مدي تاثير السد علي دولتي المصب مع الاخذ في الاعتبار ان قرارات الجنه غير ملزمة لاثيوبيا بينما هناك التزام ادبي من الدول الثلاث لتوصيات ونتائج هذه اللجنه . اكدت مصادر متابعة لاعمال اللجنه الثلاثية ان مصر لا يمكنها سياسيا ولا امنيا دفع اثيوبيا لوقف مشروعها ببناء السد الذي يري فيه الشعب الاثيوبي نهضة كبيرة لبلاده الا ان هناك تفاوضا الان علي ان يتم تعديل بعض المواصفات الخاصة بالسد وتقليلها بحيث لا تؤثر سلبا علي كميات المياه الواردة الي بحيرة السد العالي ومشاركة مصر لاثيوبيا في تشغيل السد ووضع لجنه مصرية دائمة لمراقبة تشغيله وتصرفات المياه به كما حدث في خزان اوين باوغندا. ان مهمه اللجنه مراجعة جميع التقارير والدراسات الخاصة بسد النهضه الاثيوبي وتوفير الية لمشاركة المعلومات الخاصة بالسد والتي تمكن من تقييم فوائد السد علي الدول الثلاث واثاره علي كل من مصر والسودان . عضو اللجنه الفنيه لتقييم اثار سد النهضه كشف ان اثيوبيا لا تعترف بالاتفاقيات ولا بحصةمصر البالغه ٥٥.٥ مليار وترغب في اعادة توزيع مياة النيل بعد التوقيع علي الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل والمعروفة باسم اتفاقية عنتيبي . اثيوبيا مستمرة في البناء باعلانها مؤخرا تغيير مجري النيل ايذانا ببدء بناء جسم السد في سبتمبر القادم بما يؤكد انها سارية في اقامه السد طبق لمخططها دون انتظار لنتائج اللجنه الفنية .في حالة انهيار سد النهضه ستتاثر الخرطوم بشكل كارثي حيث سيؤدي الي انهيار سدي "الروصيرص وسنار " الي جانب سد " مروي " الواقعين داخل الاراضي السودانيه، الي جانب ان النتائج كارثية علي السد العالي، حيث ستصله كميات كبيرة من المياه في زمن قصير " اقصي تصرف نتيجة انهيار سد النهضة سيصل بعد ١٨ يوما تقريبا " مما سيستحل التعامل معه في حالات التشغيل العادية او حتي التشغيل في حالات الطوارئ . فبحيرة السد يجب ان يكون بها سعه تخزينيه فارغة ما بين ٥٨.٢٤ مليار متر مكعب قبل وصول كميات المياه الناتجة من انهيار سد النهضه وطالب بايجاد اليه جديدة للتعاون بين دول النيل الشرقي واخري للتعاون مع دول الهضبة الاستوائية مع ضرورة التوصل الي اتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضه الاثيوبي وعدم شراء الكهرباء الناتجة لتعطيل مخطط انشائة حيث لا يتوافر لاثيوبيا البنيه الاساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب او نقل معظم كهرباء هذا السد خاصة انه لا يوجد مستخدم اخر لهذه الكهرباء الا من خلال نقلها عبر

اراضي السودان او مصر . اذا كانت اثيوبيا تريد عدم الاضرار بمصر فيجب عليها مد فترة ملء السد الي ٢٥ سنه بدلا من ٦ سنوات وهو الحل الوحيد حتي لا يكون هناك تاثير علي مصر مشيرا الي ان هذا الامر قد يكون مستحيلا. وتقدم اللجنه الدولية المحايدة التقرير للدول الثلاث. اثيوبيا مستمرة في بناء السد وقامت بعمل اكتتاب شعبي لجمع الاموال للمساعدة في تمويل بناء السد التي تعتبره مشروعها القومي للخروج من الازمة الاقتصادية . جسم السد خرساني وبه عيوب فنيه مما يعرض السودان والسد العالي للخطر حيث انه معرض للانهيار في أي لحظة . الخطر الحقيقي علي مصر هي فترة ملء السد الاثيوبي ولو اعتبرنا ان الفترة هـ ٦ سنوات فهذا يعني استقطاع ١٥ مليار متر مكعب كل سنه من حصة مصر والسودان فقط والمطلوب زيادة الفترة لتقليل الاثار مطالبا بضرورة تحرك برلماني شعبي للضغط علي اثيوبيا لوقف بناء السد. للخروج من ازمة اقامة سد النهضة والسدود الاثيوبية الاخري علي النيل الازرق تتبغي انشاء سدود صغيرة ومتوسطة بطاقة اقل اذا كانت المشكلة عند اثيوبيا هي توليد الكهرباء .

نتائج اجتماعات لجنة تقيم سد النهضة الاثيوبي :

عقد الرئيس المصري اجتماعاً مع أعضاء اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة، حضره كل من وزير المياه والرى والطاقة الإثيوبي، وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني، وزير الموارد المائية والري.الرئيس استهل اللقاء بالترحيب بالوزيرين الإثيوبى والسودانى فى مصر، مؤكداً ضرورة تعزيز وتعميق التعاون فيما بين الدول الثلاث التى يبلغ تعداد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً، بحيث لا يقتصر على ملف المياه فقط، بل يمتد ليشمل قطاعات أوسع للتعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى والثقافي، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة للدول الثلاث ويعود بالنفع على شعوبها.أن الرئيس أكد عزم مصر خلال المرحلة المقبلة على الدفع بعلاقاتها مع كل من إثيوبيا والسودان فى جميع المجالات، لاسيما فيما يتعلق منها بالموارد المشتركة لنهر النيل ودون الإضرار بمصلحة أى طرف.وأكد الرئيس حرص مصر على إنجاح أعمال اللجنة الوطنية الثلاثية، معرباً عن الأمل فى توصلها قريباً إلى اتفاق بشأن المكاتب الاستشارية التى ستضطلع بعمل الدراسات المطلوبة للتأكد من التأثيرات المحتملة للسد على دول المصب.وأعرب عن تطلعه لأن يمثل التفاهم حول سد النهضة نقطة انطلاق ونواة لتعاون أرحب بين الدول الثلاث، منوهاً إلى أهمية عودة نهر النيل كما كان على مر العصور، مجرى للتعاون والأخوة والتنمية المشتركة لدول وشعوب حوض النيل .وأكد السيد الرئيس أن يد مصر ممدودة إلى أشقائها لتعزيز التعاون وتحقيق المصالح المشتركة والتنمية والرخاء.نقل الوزير الإثيوبى تحيات وتقدير رئيس الوزراء هايلا ماريام ديسالن إلي الرئيس، مؤكدا

أنه لا بديل عن التعاون بين دول حوض النيل، وأن هناك الكثير من الأمور التى يمكن تحقيقها إذا ما تم تفعيل التعاون بين البلدين، مشيرا فى هذا الصدد إلى الاستثمارات المصرية الكبيرة فى بلاده . وحذر الوزير الإثيوبى من محاولات البعض إثارة الخلافات بين الدولتين الشقيقتين، بما يؤثر سلبياً على العلاقات الأخوية والتاريخية التى تجمع بينهما، مؤكداً حرص بلاده على تقديم المعلومات الصحيحة.أن الحفاظ على مصالح مصر وعدم الإضرار بها هى مصلحة وطنية سودانية لم يتم الحياد عنها، فى ضوء العلاقات الأزلية والروابط الوثيقة التى تربط بين البلدين .وأكد الوزير السودانى حرص بلاده على التشاور المستمر مع مصر من أجل تحقيق مصالح المشتركة، مؤكدا أن توثيق العلاقات مع دول حوض النيل هو خيار إستراتيجى بالنسبة للسودان.وقد استعرض وزير الموارد المائية والرى خلال الاجتماع نتائج أعمال اللجان الفنية التى عقدت بمشاركة الوزراء الثلاثة، والخطوات الجارية لاختيار المكاتب الاستشارية التى ستقوم بعمل الدراسات اللازمة عن سد النهضة.وقد أعرب الرئيس فى ختام الاجتماع عن تمنياته بالتوفيق لأعضاء اللجنة الثلاثية فى مهمتهم، مؤكدا أن مستقبل شعوب الدول الثلاث مُلقى على عاتقهم، وهو ما يُعظم من قيمة مسئولياتهم ويُحفزهم لتحقيق الأهداف المرجوة.من ناحية أخرى استقبل رئيس مجلس الوزراء، وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني، ووزير المياه والرى والطاقة الإثيوبي، بحضور وزير الموارد المائية والرى المصري،ان عمق العلاقات التاريخية التى تجمع مصر بشعبى البلدين، تشهد خلال الفترة الحالية تقدما كبيرا، كما أنهم جميعا شركاء فى مجابهة جميع التحديات التى تواجههم، ضرورة البناء على اللقاءات التى تمت مؤخرا بين مسئوليهم. لابد من مشاركة الشركات المصرية فى مشروعات التنمية المختلفة بإثيوبيا، أن التعاون بين الدول الأفريقية، هو المجال الوحيد لتخطى أية تحديات تقف فى طريق التنمية بأفريقيا، هناك مجالات كثيرة للتعاون بين البلدين بالإضافة إلى التعاون فى قطاعى المياه والري، ومشددا على وجود تحول إيجابى فى العلاقات بين البلدين حاليا، استنادا على اللقاءات الأخيرة للرئيس السيسى مع رئيس الوزراء الإثيوبى فى القمة الأفريقية بمالابو وعلى هامش اجتماعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، بالإضافة الى لقائه مع نظيره الإثيوبى فى واشنطن خلال القمة الأفريقية الأمريكية .وعلى صعيد العلاقات المصرية السودانية، أكد رئيس الوزراء أن العلاقات مع السودان أخوية وقائمة على الود والاحترام المتبادل، معربا عن رضائه بالخطوات الجارية لتطوير تلك العلاقات، بما يحقق المصالح المشتركة لشعبى البلدين، وهو ما أمن عليه وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني.وأعرب وزير المياه والرى والطاقة الإثيوبى عن شكره للتعاون القائم فى مجال الطب والصحة العامة، من خلال وجود كوادر طبية مصرية

تعمل فى إثيوبيا، معربا عن تطلعه إلى امتداد هذا التعاون ليشمل التعاون الجامعي، خاصة فى ظل إنشاء إثيوبيا مؤخرا عددا من الجامعات، بالإضافة الى دراسة إمكانية تصدير اللحوم الإثيوبية إلى مصر، كما أشار إلى أن هناك العديد من الوفود الشعبية الإثيوبية التى ستقوم بزيارة مصر، بما يدعم التعاون القائم بين البلدين.أن التشاور قائم بين الدول الثلاث فى موضوعات الري، كما سيتم خلال الاجتماع الحالى للجنة الوطنية المشكلة من خبراء من كل دولة من الدول الثلاث، العمل على اختيار المكتب الاستشارى الدولى الذى سيقوم بالدراسات الخاصة بالسد.أن رئيس الوزراء أكد تنوع علاقات التعاون المصرية الإثيوبية، مشددا على أنها أكبر من أن يتم قصرها على مجال واحد للتعاون، حيث أشار إلى وجود العديد من المستثمرين المصريين فى إثيوبيا، فضلا عن قيام مصر بتدريب الخبراء الإثيوبيين فى مجال الكهرباء وتقييم مشروعات الري، مرحبا بتعزيز التعاون مع إثيوبيا والسودان فى كل المجالات.أعرب وزير المياه والرى والطاقة الإثيوبى عن شكره للتعاون القائم فى مجال الطب والصحة العامة، من خلال وجود كوادر طبية مصرية تعمل فى إثيوبيا، معربا عن تطلعه إلى امتداد هذا التعاون ليشمل التعاون الجامعي، خاصة فى ظل انشاء إثيوبيا مؤخرا عددا من الجامعات، بالإضافة الى دراسة إمكانية تصدير اللحوم الإثيوبية إلى مصر، كما أشار إلى أن هناك العديد من الوفود الشعبية الإثيوبية التى ستقوم بزيارة مصر، بما يدعم التعاون القائم بين البلدين. وكانت أعمال اللجنة الوطنية حول سد النهضة قد انطلقت أمس بحضور وزراء المياه بمصر و السودان و إثيوبيا حيث بدأ أعضاء اللجنة الوطنيه لسد النهضه الإثيوبى خلال اجتماعهم أمس بحث تنفيذ خطوات خارطة الطريق والخاصة باختيار مكتب استشارى عالمى لإعداد الدراسات الفنيه لسد النهضه، من بين المكاتب التى تقدمت بها الدول الثلاث قبل انعقاد اجتماع القاهرة و من المقرر أن تستكمل جلسات الخبراء اليوم يعقبها إعلان المكتب الاستشارى الذى تم الاتفاق حوله فى مؤتمر صحفى يحضره وزراء المياه للدول الثلاث،إلى ضرورة الاتفاق خلال الاجتماع الحالى بالقاهرة لاختيار الشركة أو الشركات الاستشارية الدولية المنوط بها إجراء الدراستين اللتين أوصت بهما اللجنة الدولية للخبراء وهى خطوة غاية الأهمية والتى تم تأجيلها من الاجتماع الماضى الذى تم عقده فى أديس أبابا مشددا على أن الجميع يدرك تماما أننا نعمل جميعا ضمن جدول زمنى مضغوط للانتهاء من الأعمال المطلوبة خلال هذا الاجتماع وخاصة الاتفاق على القائمة المختصرة للشركات المرشحة لإتمام الدراسات المطلوبة.أن اجتماعات القاهرة، ليست فقط لأن أهدافنا واحدة، ولكن لأننا ننتمى لأسرة واحدة هى أسرة النيل وأن الجميع يحمل هدفا واحدا هو أنه "لا ضرر ولا ضرار."أن تعتمد المناقشات على أساس من المنفعة

المتبادلة وعدم الضرر والعمل على تحقيق المنفعة للجميع مشيرا إلى إن تحقيق التنمية أمر حتمى لرخاء شعوبنا. ان اجتماع القاهرة يأتى بهدف توحيد الجهود من أجل البناء على نتائج الاجتماعين السابقين مرحبا بالالتزام الجاد نحو تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها.أهمية استغلال موارد مياه نهر النيل بما يحقق المنفعة ويمنع إحداث الضرر لأى من الدول المتشاطئة .ومن جانبه قال اليماهو تيجنو وزير المياه والطاقة الإثيوبى أن حكومته تعهدت بتنفيذ نتائج دراسات سد النهضة التى سيقوم بتنفيذها المكتب الاستشارى الذى ستتفق عليه إثيوبيا والسودان ومصر خلال الاجتماعات الحالية بالقاهرة وأن الثوابت الأساسية للسياسة الإثيوبية تؤكد الاستفادة المنصفة والعادلة لمياه النيل وعدم الإضرار الواضح بأى دول من دولتى المصب "مصر والسودان "وان نحترم مبدأ الكل رابح فى مجال إدارة المياه العابرة للحدود موضحا أن إثيوبيا تقدر القرار المصرى بمناقشات اللجنة الثلاثية بخصوص توصيات اللجنة الثلاثية وقرارها بالمشاركة فى المناقشات بطريقة إيجابية وبناءة.وأضاف وزير المياه الإثيوبى فى تصريحات صحفية على هامش اجتماعات اللجنة الوطنية لسد النهضة الإثيوبى التى بدأت أعمالها بالقاهرة أنه من المهم أن نتفق على إجراءات فى اختيار المكاتب الدولية المقبولة كما اتفقنا فى جولة الخرطوم أغسطس الماضى وأن نطاق العمل الذى تم وضعه عن طريق اللجنة الثلاثية يجب أن يراقب بدقة المهام المحددة فى إطار العمل للدراستين المطلوبتين ويجب أن يتم تناولها عن طريق المكتب الذى سيقع عليه الاختيار من خلال اجتماعات اللجنة الوطنية بالقاهرة. أن أى انحراف أو محاولة لتجاوز متطلبات نطاق العمل يمكن أن يؤدى إلى دراسة منقوصة وبالتالى لن يكون فى صالح الدول الثلاث، مطالبا الأطراف الثلاثة بأن تكون الدراسات التى سيتم إعدادها بمعرفة المكتب الاستشارى" كاملة "وأن يتم الاهتمام بجودة تلك الدراسات. أن الإجتماع يأتى للقرار الجماعى للدول الثلاث لتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية الخاصة بسد النهضة وأن الحكومة الإثيوبية أدت التزامها بقبول تقرير اللجنة الثلاثية لسد النهضة موضحا أن التوصيات المرتبطة بأمان السد قد نفذت فى وقت مقبول والحكومة الإثيوبية وافقت عليها.وشدد وزير المياه الاثيوبى على أن إثيوبيا ملتزمة بإبداء التعاون الثنائى والحقيقى مع كل دول حوض النيل وأن سد النهضة يقدم منافع إضافية لتطوير التعاون بين الشعوب الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا .وأكد أن سد النهضة هو مشروع الحكومة والشعب الإثيوبى لمكافحة الفقر عن طريق الإمداد بطاقة نظيفة لإثيوبيا والمنطقة مشددا على أن الموقف الثابت لحكومتنا بأن هذا السد سيقدم منافع مشتركة لكل دول المنطقة وأن إثيوبيا ليس لديها أى نية لإضرار أى دولة ونؤكد أن استخدام النيل يجب أن يفيد الدول الثلاث ويوفر احتياجات التنمية

بشكل عادل ومنصف. وأضاف تيجنو أن اجتماع اللجنة الوطنية سينتهى اليوم من اختيار المكتب الاستشارى وأننا ملتزمون بإنجاح هذا الاجتماع والمنعقد بالقاهرة. أن الدراسات يجب أن تعتمد على بيانات مؤثقة ودقيقة وتحليل عميق وأن تكون نتائج غير متحيزة وتوصيات سوف تقبل بها الدول الثلاث. إن اجتماعات اللجنة الوطنية لسد النهضة ستحسم خلال اجتماعها بالقاهرة اختيار المكتب الاستشارى بعد دراسة المقترحات التى تقدمت بها مصر والسودان وإثيوبيا موضحا أن الدول الثلاث لديها الحق فى اختيار مكتب أو اثنين من المكاتب الاستشارية وأن الوزراء سيتابعون ذلك طبقا للمعايير الفنية والإدارية المعنية بذلك. حتى نصل لأفضل الدراسات التى سيتم إجراؤها للمشروع الإثيوبى وتوقيع العقود من المكتب الاستشاري.لن يتم تأجيل اختيار المكتب وسوف يتم اختياره اليوم الجمعة خلال الاجتماعات الحالية بالقاهرة مضيفا :أوجه رسالة للشارع المصرى أنه لا بديل عن التعاون المشترك ولايوجد خيار سوى هذا التعاون لأنه بدونه سيخسر الجميع وأنه يجب على الدول الثلاث "مصر وإثيوبيا والسودان "ان يتعاونوا الآن لتحقيق هذه الأهداف.لدينا نية لمتابعة التعاون بين دول حوض النيل الشرقى وكل دول حوض النيل لخدمة ٢٠٠ مليون نسمة من خلال رؤية مشتركة تجمع شعوب المنطقة، ولا سبيل سوى التعاون المشترك ويجب ألا يقتصر التعان على محور المياه ولكن يجب أن يتم التعاون فى كل المجالات. لأننا نحتاج إلى عصر جديد لإحياء الحضارة المشتركة لشعوب الدول الثلاث وأن نعمل من أجل بناء الثقة وأن نقدم النصيحة بشفافية لتطبيق خارطة الطريق التى تم الاتفاق عليها خلال اجتماعات الخرطوم . وفى سياق متصل إن هناك اتجاهين يتم بحثهما لاختيار المكتب وهما، الاتفاق على مكتب من بين المكاتب التسعة، او الاتفاق على قائمة مختصرة من المكاتب وفق الشروط المرجعية التى تم وضعها فى اجتماع أديس أبابا الماضي، على أن تتم مخاطبتهم لتقديم عروضها الفنية و المالية للقيام بالدراستين خلال مدة قصيرة محددة وفى حال الاتفاق على هذا الخيار سيتم عقد اجتماع آخر لأعضاء اللجنة الوطنية للخبراء خلال مدة قصيرة سيتم التوافق حولها بين الأعضاء و ستكون فى حدود أسبوعين لاختيار أفضلهم.

تقريرا عن نتائج اجتماعات لجنة تقييم سد النهضة الاثيوبي التي عقدت في أديس أبابا سوف يعرض علي مجلس الوزراء واللجنة العليا لمياه النيل تمهيدا لتقديمه لرئيس الجمهورية. عاد الخبراء المصريون الذين شاركوا في الاجتماعات الي القاهرة وكشفت مصادر بملف مياه النيل عن قيام احد المكاتب الاستشارية الايطالية باعداد دراسة عن الآثار السلبية للسد اكدت انه يشكل تهديدا للحصة المائية الواردة الي مصر والسودان وتقلل منها بصورة واضحة تصل الي اكثر من ١٠ مليارات متر

مكعب من المياه.من جانبها قالت وزارة الخارجية الاثيوبية في خبر بثته وكالة أنباء الشرق الأوسط من أثيوبيا ان لجنة الخبراء الدولية المعنية بدراسة اثار سد النهضة الاثيوبي علي النيل الازرق علي اثيوبيا ومصر والسودان تفقدت للمرة الثانية موقع سد النهضة الاثيوبي الاثنين الماضي، ويتوقع ان تبدد في تقريرها الشكوك المتعلقة بالآثار المحتملة للسد والتوصل الي موقف موحد بشأنه بعد تقييم هذه الآثار والتأكيد علي أن السد ليس له تأثيرات سلبية علي دولتي المصب.

من المقرر أن ترفع اللجنة نتائجها الي السلطات العليا في كل من الدول الثلاث خلال تسعة اشهر.وذكرت الوزارة ان اثيوبيا اجرت دراسات عديدة علي المشروع والتي اكدت بشكل واضح مزايا المشروع علي دولتي المصب ومن بينها منع الفيضان ومنع تراكم الطمي وتنظيم تدفق المياه علي مدار العام، وكذلك الحد من تبخر المياه حيث يقع خزان المياه لسد النهضة في ممر ضيق أقل رطوبة وأوضح التقرير أن اثيوبيا تسهم بنحو ٦٨٪ من مياه النهر، لكنها لم تطلب أي احتكار ولم تستخدم شيئا يذكر من مياه، بينما تعتمد مصربنسبة ٧٩٪ علي مياه النهر ..مشيراً إلي أن إثيوبيا ودول المنبع الاخري ترغب في اتفاق بالتفاوض بشأن النهر علي اساس المساواة.السودان تدرس مسألة استخدام مياه النيل فيما يبدو الآن، علي اساس من الادلة وليس علي اساس العاطفة والدعاية«، وعبرت »عن الأمل في أن تحذو مصر حذوها وتدرس مشروع سد النهضة بعقل منفتح وتدرك أن أثر توليد الطاقة وليس الري سيكون ايجابياً وليس سلبيا علي دول المصب، وأن تقر مصر بالمزايا الواضحة للتعاون علي كل دول حوض النيل.

انتهت مصر من مراجعة الشروط المرجعية المقترحة من الجانب الاثيوبي لتقييم سد الالفية التي تمثل اساس عمل اللجنة الثلاثية من خبراء مصر والسودان واثيوبيا. وأكد وزير الموارد المائية والري انه يتم حاليا التنسيق مع حكومة الخرطوم للاسراع بتحديد موعد لعقد اجتماع ثنائي للاتفاق علي الشكل النهائي للرؤية المصرية السودانية الفنية حول هذه الشروط وتحديدها قبل تحديد موعد مع الجانب الاثيوبي للجنة الثلاثية وتسمية اعضائها من الدول الثلاث وقد قدمت أديس أبابا كل البيانات المتعلقة بالسد للجانبين كما تم الاتفاق معها علي مشاركة بعض الخبراء الدوليين في اعمال اللجنة. من المقرر قيام وفد من خبراء الري المصري بزيارة الي دولة جنوب السودان لبحث ومناقشة الاسس الفنية والتصميمية لانشاء سد متعدد الاغراض بمدينة واو.

معايير إختيار استشاري سد النهضة :

أكد وزير الموارد المائية والري انه تم التعاقد مع مكتب استشاري وفقا لـ ٦ معايير فنيه تم الاتفاق عليها من قبل الدول الثلاث مؤكدا ان هناك التزاما مسبقا بتقرير المكتب الاستشاري. المعايير الستة

هي تناول خبرة المكتب التي لا يجب ان تقل عن ٢٠ عاما وسابقة الاعمال وخبرة الاعضاء الفنيين به والعرض الفني عن طريق الدراسات التي سيجريها والنماذج الرياضية التي سيلجأ لها والخبرة باعداد الدراسات الهيدروليكية والبيئية ومدي حيادية المكتب وعدم محاباته لأي دولة بالإضافة الي السمعة العالمية . واضاف ان مهام عمل المكتب الاستشاري تتمثل في دراستين مهمتين الأولي خاصة بتحديد اثار سد النهضة علي التدفقات المائية لدولتي مصر والسودان وتأثيره علي الطاقة الكهرومائية المولدة من السدود القائمه اما الثانية تهتم بتحديد تأثير سد النهضة علي النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية في مصر والسودان واضاف انه تم تحديد مهام المكتب بصورة تفصيلية في مذكرة من ٢٥ صفحة تم تسليمها للمكاتب الاستشارية وانه طبقا لاتفاق المباديء الذي تم توقيعه بين الرؤساء الثلاثة في ٢٣ مايو ٢٠١٣ ستقوم الدول الثلاث باحترام نتائج دراسات المكتب الاستشاري وتنفيذ توصياته واكدت مصادر مسئولة عن الملف الاثيوبي قام بارسال قرار اللجنه الفنيه الثلاثية الوطنيه للمكتبين المرشحين لتنفيذ الدراسات الخاصة بسد النهضة وسيتم تلقي الرد تمهيدا للتعاقد معهما ٤ مايو ٢٠١٤ في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا.

لجنة تقييم سد النهضة الأثيوبي:

تقريرا عن نتائج اجتماعات لجنة تقييم سد النهضة الاثيوبي التي عقدت في أديس أبابا وسوف يعرض التقرير علي مجلس الوزراء واللجنة العليا لمياه النيل تمهيدا لتقديمه لرئيس الجمهورية. عاد الخبراء المصريون الذين شاركوا في الاجتماعات الي القاهرة امس الاول وكشفت مصادر بملف مياه النيل عن قيام احد المكاتب الاستشارية الايطالية باعداد دراسة عن الآثار السلبية للسد اكدت انه يشكل تهديدا للحصة المائية الواردة الي مصر والسودان وتقلل منها بصورة واضحة تصل الي اكثر من ١٠ مليارات متر مكعب من المياه.من جانبها قالت وزارة الخارجية الاثيوبية في خبر بثته وكالة أنباء الشرق الأوسط من أثيوبيا ان لجنة الخبراء الدولية المعنية بدراسة اثار سد النهضة الاثيوبي علي النيل الازرق علي اثيوبيا ومصر والسودان تفقدت للمرة الثانية موقع سد النهضة الاثيوبي الاثنين الماضي، ويتوقع ان تبدد في تقريرها الشكوك المتعلقة بالآثار المحتملة للسد والتوصل الي موقف موحد بشأنه بعد تقييم هذه الآثار والتأكيد علي أن السد ليس له تأثيرات سلبية علي دولتي المصب.

ان اللجنة من المقرر أن ترفع نتائجها الي السلطات العليا في كل من الدول الثلاث خلال تسعة اشهر.وذكرت الوزارة ان اثيوبيا اجرت دراسات عديدة علي المشروع والتي اكدت بشكل واضح مزايا

المشروع علي دولتي المصب ومن بينها منع الفيضان ومنع تراكم الطمي وتنظيم تدفق المياه علي مدار العام، وكذلك الحد من تبخر المياه حيث يقع خزان المياه لسد النهضة في ممر ضيق أقل رطوبة وأوضح التقرير أن اثيوبيا تسهم بنحو ٦٨٪ من مياه النهر، لكنها لم تطلب أي احتكار ولم تستخدم شيئا يذكر من مياه، بينما تعتمد مصربنسبة ٧٩٪ علي مياه النهر ..مشيراً إلي أن إثيوبيا ودول المنبع الاخري ترغب في اتفاق بالتفاوض بشأن النهر علي اساس المساواة.السودان تدرس مسألة استخدام مياه النيل فيما يبدو الآن، علي اساس من الادلة وليس علي اساس العاطفة والدعاية«، وعبرت »عن الأمل في أن تحذو مصر حذوها وتدرس مشروع سد النهضة بعقل منفتح وتدرك أن أثر توليد الطاقة وليس الري سيكون ايجابياً وليس سلبيا علي دول المصب، وأن تقر مصر بالمزايا الواضحة للتعاون علي كل دول حوض النيل.

ان المعلومات التي تم اعلانها مؤخرا من قبل مسئولين في اللجنة الثلاثية افادت بتعدد الاثار السلبية لسد النهضه وان السد له تاثيرات خطيرة علي مصر خاصة ان انشاء سد النهضه علي التربة البركانية في اثيوبيا التي تتكون في معظمها من البازلت سهل التفتيت يمثل خطورة كبيرة علي اثيوبيا في حالة انهيار السد، كما يمثل تهديدا مباشرا للسودان نظرا لارتفاع منسوب الاراضي الاثيوبية كثيرا عن الاراضي السودانية . ان المعلومات الخاصة به ولكن في حدود المتاح فان ارتفاع السيد يصل الي نحو ٢٠٠ متر ويقام علي هضبة ذات حواف شديدة الانحدار نظرا لطبيعة التضاريس الأثيوبية وهى تربة بركانية، وحجم التخزين أمامة يصل الى ١٧ مليار متر مكعب من المياه وتجري دراسات لزيادة سعة بحيرته التخزينية الى ٧٤ مليار متر مكعب، ويجب على كل السلطات المسئولة عن إدارة ملف المياه بتوفير المياه المهدرة بسبب سوء الاستخدام وتقدر بحوالى ١٣ مليار متر مكعب عبارة عن ١٠ مليار متر مكعب من مياه الري و ٣ مليارات متر مكعب من مياه الشرب.

الجدول الزمني للتنفيذ :

ان تفعيل توصيات اللجنة يجب ان يتم علي المستوي السياسي بين الدول مع وجود صعوبات تواجه اثيوبيا في انشاء السد مما يؤدي الي تأخر الجدول الزمني لتنفيذ المشروع حيث من المقرر ان يتم الانتهاء منه طبقا لهذا الجدول عام ٢٠١٧ موضحا ان التأثير السلبي لسد النهضة علي مصر يكون عندما تتم ارة السد بشكل خاطيء. اضاف ان موضوعات المياه تمثل ضرورة مصيرية باعتبارها امن قومي يجب احذر عند التعامل معها مؤكدا ان الدراسات الجيولوجية لمنطقة السد الاثيوبي سوف تستغرق عاما علي الاقل حيث يجب علي الجانب الاثيوبي القيام بأعمال جسات للتربة علي اعماق مختلفة للتأكد من قدرة الطبيعة الجيولوجية علي تحمل حجم التخزين المقترح ٧٤ مليار متر مكعب وهو ما يعطي مزيد من الوقت امام التوصل الي اتفاق بين الدول الثلاثة حول قواعد التخزين والتشغيل بما يضمن حقوق مصر المائية وعدم تأثرها بمراحل التخزين ان مهمة اللجنة كانت تتمثل في مراجعة جميع التقارير والدراسات الخاصة بالسد وتوفير آلية لمشاركة المعلومات الخاصة بالسد التي تمكن من تقييم فوائد السد علي الدول الثلاث واثاره علي كل من مصر والسودان مشيرا الي ان تحديد الشروط المرجعية ووضع التقييم الصحيح للسيد يمكن ان تكون نموذجا يتم استخدامه في كافة مشروعات السدود التي تعتزم اثيوبيا رقامتها حيث تحرص مصر علي تحديد اثارها علي الوارد لمصر من مياه النيل الأزرق الذي يمد مصر بـ ٨٥% من حصتها المائه ايضا تحديد توقيتات وكميات هذه المياه الواردة وقواعد التخزين والتشغيل للسد وكيفية التعامل مع هذه القواعد خاصة في حالة انخفاض معدلات سقوط الأمطار وتعرض البلاد للجفاف وورود فيضانات منخفضة وغيرها من التغيرات المناخية التي قد تؤثر علي الوارد لمصر من مياه النيل وبما يحفظ فينفس الوقت حقوق مصر المائية التاريخية.

حقائق كثيرة بدأت تتسرب حول سد النهضة وما تخفيه إثيوبيا من الأسرار رغم كل الاجتماعات التي لم تشهد تقدما في أي جانب من جوانبها..إن الجميع ينتظر الآن يوم٤ يناير حيث تبدأ المفاوضات مرة أخري ولكن الأغرب من ذلك هو تشكيل لجنة ثلاثية من مصر والسودان وإثيوبيا لمناقشة الجوانب الفنية في السد وأمام هذه اللجنة عام كامل من البحث والدراسة.. في خلال هذا العام ستكون أثيوبيا انتهت من الأجزاء الرئيسية في قواعد السد ..وهل يعقل أن نعطي مثل هذا الوقت أمام أزمة لا تحتمل التأجيل ولماذا لم توقف إثيوبيا الإنشاءات حتي يتم استكمال الدراسات.. إن آخر التقارير التي نشرتها الصحف عن سد النهضة تسربت من الوفد السوداني وهي حقائق غريبة تكشف عن أن السد ليس سدا واحدا ولكن هناك السد الأول ويبلغ ارتفاعه١٤ مترا

وعرضه١٦٠٠ متر وقدرته التخزينية ١٤ مليار متر مكعب أما السد الثاني يبلغ ارتفاعه ٥٥ مترا وعرضه ٥ كليومترات وقدرته التخزينية٦٠ مليار متر مكعب وهذا يعني أننا أمام سد يبلغ ارتفاعه٧٠ مترا وعرضه٦٦٠٠ متر وقدرته التخزينية٧٤ مليار متر مكعب من المياه وهذه الكتلة من المياه لا تتحملها الطبقة الحجرية التي يقام عليها السد.. وقد كشفت المصادر السودانية عن أن ميزانية بناء السد ليست٤.٥ مليار دولار ولكنها ستبلغ٨ مليارات دولار وأن إثيوبيا تواجه مشكلة كبيرة في توفير الموارد المالية لتمويل السد.. أن هذه الحقائق تكشف حجم الأخطار الحقيقية التي يحملها هذا السد خاصة أن تخزين هذه الكمية من المياه سيتم في٦ سنوات فقط وهذا يعني نقصا شديدا في حصة مصر والسودان من المياه يضاف لهذا أن مشاكل التربة يصعب معها تحمل هذه الكتلة من المياه مما يهدد السد وما يترتب عليه من المخاطر ومنها إغراق مدينة الخرطوم بالكامل خلال ساعات وتدمير جميع السدود السودانية بل تهديد السد العالي.. إن الأمر يحتاج إلي مواقف حاسمة من الإدارة في مصر والسودان وإلا فلنترك القضية لاجتماعات دورية لا تنتهي.

انتهت مصر من مراجعة الشروط المرجعية المقترحة من الجانب الاثيوبي لتقييم سد الالفية التي تمثل اساس عمل اللجنة الثلاثية من خبراء مصر والسودان واثيوبيا. وأكد الدكتور هشام قنديل وزير الموارد المائية والري انه يتم حاليا التنسيق مع حكومة الخرطوم للاسراع بتحديد موعد لعقد اجتماع ثنائي للاتفاق علي الشكل النهائي للرؤية المصرية السودانية الفنية حول هذه الشروط وتحديدها قبل تحديد موعد مع الجانب الاثيوبي للجنة الثلاثية وتسمية اعضائها من الدول الثلاث مشيرا الي أن اديس بابا قدمت كل البيانات المتعلقة بالسد للجانبين كما تم الاتفاق معها علي مشاركة بعض الخبراء الدوليين في اعمال اللجنة. وقال الوزير انه من المقرر ان يقوم الاربعاء القادم مع وفد من خبراء الري المصري بزيارة الي دولة جنوب السودان لبحث ومناقشة الاسس الفنية والتصميمية لانشاء سد متعدد الاغراض بمدينة واو.

<u>توصيات اللجنة الثلاثية والتحفظات عليها :</u>

ان التقرير النهائي للجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة الاثيوبي شهد خلافات حادة عند الصياغة النهائية له مما دعا الي استمرار عملهم يوما اضافيا " بزيادة يوما عما كان متفقا عليه وان الخلافات ظهرت بوضوح بين الجانبين المصري، والسوداني حيث اصر الاخير علي الحديث في التقرير عن ضرورة عمل دراسات اضافية حول عناصر " عوامل الامان " لبناء سد النهضة، والخاصة بدرجة مقاومته للزلازل بينما مصر كانت تري ضرورة الاشارة بوضوح الي رفض التصميم الحالي للسد وانشاء مجموعة من السدود الصغيرة بالتوالي بالمنطقة تحقق توليد الطاقة التي

تحتاجها اثيوبيا من سد النهضة، وفي نفس الوقت تقلل الاثار الكارثية التي من المتوقع ان تتعرض لها مصر نتيجة سد النهضة، خاصة ان مصر طرحت علي اعضاء اللجنة كافة السيناريوهات التي تؤكد صحة وجهة نظرها .ان الاجتماعات شهدت ايضا خلافات حول مصادر تمويل الدراسات الفنية التي طلبها الخبراء الدوليون والمتعلقة بتنفيذ الشروط المرجعية للنموذج الرياضي المقترح لدراسة كاملة، لحوض النيل الازرق بالكامل، وكذلك مجري نهر النيل الرئيسي من الخرطوم وحتي اسوان "بحيرة ناصر" استعدادا لتنفيذه،وان مصر ابدت تحفظها حول بعض عناصر التقرير الذي تم رفعه لوزراء مياه النيل الشرقي تمهيدا لعرضه علي رؤساء الحكومات لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع توصيات التقرير وفقا لقرار الحكومة الاثيوبية وذلك تنفيذا لقرار تشكيل اللجنة بان توصياتها غير ملزمة وان حكومات الدول الثلاثة تتفاوض فيما بينها حول الاجراءات المطلوب اتخاذها لتنفيذ التوصيات، والمقترحات.ان هناك تعليمات صدرت لاعضاء الوفد المصري الذي عاد للقاهرة فجر امس السبت بعدم بالادلاء بأي احاديث اعلامية، واغلاق تليفوناتهم، وان يترك الامر لصناع القرار في مصر للتعامل مع نتائج التقرير. مؤكدين ان الاجهزة المعنية بالملف بدأت في اجراء اتصالات مكثفة غير معلنة كخطوة اولي نحو تنفيذ سيناريوهات التعامل مع الازمة.أوصت اللجنة بأهمية "الحوار المباشر" بين حكومات الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان، حول نتائج توصيات التقرير النهائي ونتائج المراجعات للأعمال التي قامت بها اللجنة، وكذلك بحث نتائج المراجعات والملاحظات الفنية التي أبدتها اللجنة، وكذلك التوصيات المطلوب اتخاذها. كما ان التصميم الحالي لم يضع في اعتباره تأثيرات ظاهرة التغيرات المناخية و ما قد يتسبب في فيضانات، ولم تقدم معلومات بشأن طبيعة التدفق في اتجاه دول المصب، ولا بشأن مدي كثافة البخر، ولا ما يخص السدود والمنشآت الهيدروليكية القائمة، بينما قدم القليل جدّا بخصوص مشروع سد النهضة.

أوضح التقرير أن معلومات مصادر المياه وأوجه توليد الطاقة ليست كافية علي الإطلاق، ولم تقدم معلومات بشأن تأثير السد علي جودة الأكسجين في المياه، ولا تأثيره علي الزراعة علي جانبي النهر في السودان ومصر.

توصلت اللجنة إلي "مقترحات" لتسوية الخلافات، أو الأخطاء في تصميمات السد، و تقضي بإجراء تعديلات في التصميم الحالي وأن إثيوبيا وافقت علي التعديلات المقترحة وان التقرير النهائي اشتمل علي توصيات بضرورة تغيير و تعديل ابعاد و حجم السد في التصميمات الهندسية لجسم السد قبل تنفيذها مع وضع جدول يوضح التصرفات المائية المقترحة من السد و التي ستتدفق في نهر النيل

علي مدي ٦٠ عاما المقبلةاوصي التقرير بضروة عمل دراسات استكمالية المتأكد من سلامة و زيادة معامل امان السد لازالة المخاوف السودانية من امكانية انهيارة مع الاشار الي وجود مقترح باستبدال السد بموصفاته الضخمة بسدين اصغر في الارتفاع و الحجم التخزيني ينتجان نفس القدرة الكهربائية من سد النهضة فضلا عن اتفاق الاعضاء علي عدم اعلان التقرير النهائي و تفاصيلة علي الرايء العام في الدول الثلاث الا بعد اعطاء الوقت الكافي للحكومات لمناقشة و دراسة التقرير .و ذكر احد اعضاء اللجنة رفض ذكر اسمة ر يتضمن توافقات علي جوانب كثيرة، الا أنه يتضمن أيضاً توصيات بإجراء مزيد من الدراسات حول بعض المسائل، التي اعتراها القصور، واعتبر أن هناك دراسات أخري بشأن السد غير وافية.

وسط ترقب شعبي وحالة من التكتم الشديد, عقد وزير الموارد المائية والري اجتماعا مع اعضاء الوفد الذي شارك في اجتماعات اللجنة الثلاثية التي اختتمت اعمالها امس الاول باديس ابابا لاعداد تقريرها الوطني وتوصياتها الفنية لمواجهة أي اخطار محتملة من جراء بناء سد النهضة وعرض سيناريوهات الخروج من الازمة الحالية, كما تم تسليم التقرير الوطني مع التقرير النهائي للجنة الثلاثية لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ قرار سياسي بهذا الشأن.وأكدت مصادر مسئولة عن ملف المفاوضات ان مصر ممثلة في وزراة الري ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية لن تعلن تفاصيل التقرير النهائي علي الرأي العام.توصلت اللجنة إلي مقترحات لتسوية الخلافات, أو الأخطاء في تصميمات السد, و تقضي بإجراء تعديلات في التصميم الحالي وأن إثيوبيا وافقت علي التعديلات المقترحة وان التقرير النهائي اشتمل علي توصيات بضرورة تغيير و تعديل ابعاد وحجم السد والتصميمات الهندسية قبل تنفيذها مع وضع جدول يوضح التصرفات المائية المقترحة التي ستتدفق في نهر النيل علي مدي الأعوام المقبلة.

كما اوصي التقرير بضرورة عمل دراسات استكمالية للتأكد من سلامة و زيادة معامل امان السد لازالة المخاوف السودانية من امكانية انهياره مع الاشارة إلي وجود مقترح باستبدال السد بمواصفاته الضخمة بسدين اصغر في الارتفاع والحجم التخزيني ينتجان نفس القدرة الكهربائية من سد النهضة فضلا عن الاتفاق من الاعضاء علي عدم اعلان التقرير النهائي وتفاصيله علي الرأي العام في الدول الثلاث الا بعد اعطاء الوقت الكافي للحكومات لمناقشة ودراسة التقرير.

واوصت اللجنة بأهمية الحوار المباشر بين حكومات الدول الثلاث, حول نتائج توصيات التقرير النهائي ونتائج المراجعات للأعمال التي قامت بها اللجنة ,وكذلك بحث نتائج المراجعات والملاحظات الفنية التي أبدتها اللجنة, وكذلك التوصيات المطلوب اتخاذها.

وذكر احد اعضاء اللجنة أن التقرير يتضمن توافقات علي جوانب كثيرة, الا أنه يتضمن أيضا توصيات بإجراء مزيد من الدراسات حول بعض المسائل, التي اعتراها القصور, واعتبر أن هناك دراسات أخري بشأن السد غير وافية. فيما كشفت مصادر مطلعة أن الحكومة المصرية بسعيها الحثيث و موافقتها علي انفاق مئات الملايين من الدولارات علي بدء مشروع الربط الكهربائي بين مصر و السودان ومن ثم باثيوبيا التي لا تمتلك حاليا أي قدرات كهربائية موافقة الحكومة الحالية ضمنا علي بناء سد النهضة واستيراد الكهرباء منه لانه الوحيد الذي سيوفر قدرات كبيرة للتصدير و ذلك علي الرغم من الجدل الشديد حول الاثار التدميرية والكارثية لاقامة سد النهضة بهذه الضخامة و القدرات التخزينية الهائلة.

تقرير نهائي لسد النهضة :

ابدي بعض اعضاء اللجنة من الخبراء استياءهم من سوء اداء المسئولين المعنيين بالملف بالحكومة الامر الذي دعا المسئولين الي فرض حالة من التعتيم الكبير والمقصود علي النتائج التي خرج بها التقرير في صياغته النهائية مؤكدا ان التقرير لم يكن مطابقا للحقائق العلمية التي تشير الي الاضرار الكبيرة علي مصر والسودان التي تؤكد صحتها الدراسات والتقارير الفنية المصرية او الصادرة من المؤسسات الهندسية العالمية في مجال انشاء وتقييم السدود بالاضافة لتقارير الخبراء الدوليين الذين شاركو في اعمال اللجنة مؤكدين ان المسئولين الحاليين يخشون من كشف النتائج علي الشعب وذلك خشية من امكانية تعرضهم للمساءلة القانونية ومنهم وزراء سابقين تولوا ادارة الملف.كما سيطرت حالة من السرية و التكتم الشديد حول التقرير النهائي للجنة الثلاثية عن الاثار السلبية لسد النهضة الأثيوبي، والذي ينبغي عرضه علي كل من أثيوبيا ومصر والسودان، من أجل مساعدة البلاد في اتخاذ قرار سياسي لا يضر بالمصالح المائية لأي من البلاد المشاركة، وخصوصا مصر التي تعتمد بشكل رئيسي علي نهر النيل كمورد مائي هام كما شهد قطاع مياه النيل حالة من القلق بعد فرضه إجراءات مشددة علي اعضاء اللجنة الوطنية و موظفي القطاع بناء علي توجيهات مباشرة من الدكتور محمد بهاء الدين، وزير الري، ومن جهات سيادية اخري حيث تم منع الرد او التواصل او التحدث لوسائل الإعلام اعضاء اللجنة وموظفي القطاع.

هناك تعليمات مشددة بعدم كشف محتوي التقرير الصادر عن اللجنة، الذي تسلمته الوزارة، صباح السبت مايو ٢٠١٣ إلي المواطنين قبل دراسته واجراء مباحثات متأنية حوله وفرضت الوزارة إجراءات صارمة، لمنع وصول الاعلاميين والصحفيين الي التقرير أو ممثلي مصر في اللجنة، بعد تسرب اجزاء مهمة من تقرير اللجنة. قال احد اعضاء اللجنة لتقييم سد أن تحويل المجري تم

بصورة مفاجئة من الجانب الإثيوبي لاستباق النتائج، لافتا أن التقرير الفني أوضح أنه لاتوجد دراسات كافية لإقامة السد وبشهادة الخبراء الدوليين، مما يعني أن مصر تستطيع التحرك علي جميع المستويات. إثيوبيا حاولت مرارا وتكرارا كسب العطف الدولي من خلال الحديث عن أنها دولة فقيرة وتحاول بناء السدود من أجل التنمية، وقد حصلت علي الكثير من المعونات بسبب ذلك ومصر تستطيع التحرك الآن لوقف هذه المعونات بسبب الإضرار بمصالحها المائية. اللجنة الثلاثية رأيها غير ملزم ولكن مصر استفادت بالاطلاع علي كل الدراسات والتقارير التي كانت غير وافية لأن الجانب الإثيوبي كان يريد أن يتعجل التنفيذ بعد الثورة المصرية لاستغلال الظروف.

وكشف احد اعضاء اللجنة ان التقرير تضمن وجود العديد من المشاكل التي واجهت اللجنة والمتمثلة في عدم وجود صياغه محددة لايقاف اعمال الانشاءات لحين الانتهاء والتاكد من الدراسات المقدمه من قبل مصر حول الاثار السلبية نتيجة زيادة ارتفاع السعة التخزينية لسد النهضة والمقدرة ب ٧٤ مليار متر مكعب من المياه.

اقترحت مصر تخفيض السعه مثلما كان من قبل لتتراوح ما بين ١٤ الي ٣٠ مليار متر مكعب علي ان يتم المليء خلال ١٠ سنوات بالاضافه الي انشاء مجموعة من السدود علي التوالي بسعة تخزينية متوسطة تسمح بتخفيض التاثير السلبي علي الوارد لمصر من مياه النيل الازرق خلال سنوات الفيضانات علي ان يراعي متوسط وحجم ايراد الفيضان السنوي بمستويات حجمه المختلفة سواء كان عاليا او متوسطا او منخفضا وفقا لظروف الفيضان خاصة ان صور الاقمار الصناعية الحديثة تسمح بتقدير تقريبي لحجم الفيضان.

البيان المصري الأثيوبي المشتركين والمتوازن والذي صدر في غينيا الاستوائية علي هامش اجتماع الاتحاد الأفريقي.وجاء في هذا البيان احترام الدولتان لمبادئ القانون الدولي وقاعدة عدم الاضرار. ولكن أثيوبيا لا تقر بحصة مصر المائية وأنه لتفعيل مبدأ عدم الاضرار كان يجب اتفاق الدولتين علي ماهو حق لمصر وعلي تفسير الضرر، وتلا البيان اجتماع وزراء مياه مصر والسودان وأثيوبيا في الخرطوم في أغسطس ٢٠١٤، وجاءت التصريحات المصرية علي لسان السيد وزير الري المصري مبشرة بأنه تم الاتفاق علي تشكيل لجنة وطنية ثلاثية لاستكمال دراسات آثار سد النهضة المائية والكهرومائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية علي دولتي المصب، وذلك من خلال مكتب استشاري دولي في غضون ستة أشهر تنتهي قبل أول مارس ٢٠١٥. وذكر سيادته أن أثيوبيا تعهدت بعدم المساس بحصة مصر المائية، وأنه سيتم تحديد ارتفاع السد وسعته من قبل الاستشاري. و حالة الاختلاف بين الدول الثلاث حول النتائج سيتم اللجوء الي خبير دولي

سيكون رأيه ملزما للجميع.وقد ذكر سيادة الوزير المصري أن الدراسات سوف تنتهي قبل انتهاء أثيوبيا من بناء المرحلة الأولي من السد، وبالتالي سوف يكون الوقت متاحا لمطالبتها بتخفيض سعة السد وتقليل ارتفاعه. تم الاعلان أنه سيتم اختيار الاستشاري والتعاقد معه في شهر ديسمبر ٢٠١٤، أي بعد مرور أربعة أشهر كاملة من الستة اشهر المحددة لاتمام الدراستين .

وتلا هذا الاجتماع حوار تلفزيوني أدارته الاعلامية القديرة لميس الحديدي مع وزراء المياه الثلاثة، لايضاح مواقف كل دولة من المباحثات حول السد. وكانت ردود السادة الوزراء صادمة للشعب المصري لأنها جاءت مخالفة لتوقعاتهم بأنه تم حل ٨٠-٨٥% من أزمة سد النهضة. وكانت التصريحات الخاصة بالوزيرين الأثيوبي والسوداني تعكس الحقيقة كاملة،بالرغم من العديد من المغالطات القانونية والتاريخية والسياسية التي وردت في كلمات ضيوف مصر. أثيوبيا لا تقر بحصة مصر المائية وحقوقها التاريخية، ولا تقبل التحدث عن تغيير ارتفاع أو سعة السد، ولا تقبل التحدث عن ايقاف أو حتي ابطاء معدلات تنفيذ السد، ولا تقبل تزويد مصر بأي بيانات عن سدودها الجديدة علي روافد نهر النيل الا بعد انضمام مصر الي مبادرة حوض النيل، ولا تقبل الالتزام بنتائج الدراستين الخاصتين بآثار السد علي مصر والسودان، ولا تقبل حتي مناقشة اطالة فترة تخزين المياه أمام السد. الخلاصة أن أثيوبيا لا تقبل أي طلبات من مصر الا فقط استكمال الدراستين ثم التناقش حول نتائجهما. والسودان يؤيد سد النهضة بأبعاده الحالية لفوائده المباشرة وغير المباشرة للسودان، وأن هذا السد كان يتطلع اليه السودان منذ سنوات طويلة، وأن ما يأمله السودان من الدراستين هو تحديد سنوات ملء الخزان وقواعد تشغيله بما يخدم المصالح السودانية وتتفق عليه الدول الثلاث، وأن السودان ملتزمة باتفاقية ١٩٥٩ مع مصر، وأنها تدعو مصر للعودة الي أنشطة مبادرة حوض النيل. هل يري المصريون بعد هذه التصريحات أن هناك أملا حقيقيا في المسار الفني لمباحثات سد النهضة أم أنها فقط لاستنزاف الوقت وفرض الأمر الواقع للسد علي مصر.

هناك تاثيرات سلبية علي اثيوبيا نفسها ومنها إغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخري قابلة للري وإغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر. بالاضافة الي تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.

زيادة فرص تعرض سد النهضة للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام خاصة في شهر سبتمبر إلي ما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد علي ٢٠٠٠ متر نحو مستوي يصل الي ٦٠٠ متر عند السد، وانه اذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني عام ٢٠١١ بالاضافة الي زيادة فرصة حدوث زلزال بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

مصر لديها دراسات فنية متعمقة لتوفير البيانات الخاصه بتصرفات النيل الارزق علي مدار عشرات السنوات من خلال وحدتي ضبط النيل بقطاع مياه النيل بالقاهرة وبعثات الري المصري بالخرطوم وملكال بجنوب السودان، وان هذه الدراسات سوف تساعد الجانب الاثيوبي بسرعة التاكد من وجهة النظر المصرية، موضحا ان دولة اوغندا نجحت في التعامل مع انخفاضات وارتفاعات منسوب البحيرات الاستوائية لتوفير الكهرباء من خزان اوين.

المناقشات داخل اللجنة تضمنت اقتراحات الوفد المصري الخاص بتنفيذ السد علي مراحل كل ١٠ سنوات بارتفاعات مختلفة مما يساعد علي زيادة فترة الملء والتخزين لتصل الي ٢٠ عاما وليس كما تري اثيوبيا من ٤ الي ٦ سنوات مشيرة الي ان التأثيرات السلبية كارثية علي مصر بالوضع الحالي لسد النهضة بالاضافة الي تأثيراته البيئية التي لم يتم دراستها. تضمن التقرير النهائي مطالبة مصر والسودان واثيوبيا بدراسة أسلوب إدارة وتشغيل السدود الخمسة الواقعة علي إمتداد نهر النيل بدءا من سد النهضة .. واقترح الخبراء بان الحل الأمثل هو التوسع في اقامة سدود صغيرة متعددة الأغراض لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القري.

سلبيات إقامة سد النهضة

خلفية خطورة اقامة سد النهضة وتحويل مجري النهر :

هذه المبارة كانت جزء لا يتجزأ من مخطط الشرق الأوسط الجديد .. المبادرة كانت تشترط علي الدول الراغبة في الانضمام اليها ان يتم التفاوض بين دول الحوض حول اتفاقية جديدة لنهر النيل تجب ما سبقها من اتفاقيات تاريخية ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي الدولة المعارضة الرئيسية للسد العالي في الخمسينات وكانت تدعم أثيوبيا لمحاولة ايقاف هذا بناء السد. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بارسال بعثة كبري من خبراء مكتب الاستصلاح الأمريكيالي أثيوبيا عام ١٩٥٨، واستمرت هذه البعثة هناك حتي نهاية عام ١٩٦٣، وقاموا بوضع مخطط لعدد ٣٣ منشأ علي النيل الأزرق بهدف التحكم الكامل في تدفقات النهر، وتم نشر الدراسة عام ١٩٦٤. وكانت الدراسة الأمريكية تشمل اقامة أربعة سدود كبري علي النيل الأزرق وهم كارادوبي وبيكوأبو ومندايا والحدود (والمسمي حاليا بسد النهضة). ومنذ ذلك الوقت، أصبحت هذه الدراسة الأمريكية تمثل ميثاق عمل لقادة أثيوبيا في ملف حوض النيل سواء كان الرئيس ماركسي التوجه مثل منجستو، أو غربي التوجه مثل ميليس زيناوي. وبالفعل قامت أثيوبيا بتنفيذ عدد من السدود الصغيرة في هذا المخطط مثل هدار شارا شارا عام ١٩٦٧، وسد فينشا عام ١٩٧٣، وسد أو نفق تانا بليس عام ٢٠١٠ .وأثيوبيا كانت ومازالت تبني السدود بدون حتي اخطار دول المصب في عدم اعتراف بأي قوانين أو أعراف دولية أو اتفاقيات سابقة. ونجح رؤساء مصر المتتاليون في منع أثيوبيا من تنفيذ السدود الكبريالتي تهدف في الأساس الي افشال مشروع السد العالي .ولم تجد المحاولات الأثيوبية المتكررة لبناء السدود الكبري الا بعد قيام ثورة يناير المصرية.

ولكن كان هناك مقدمات قوية لهذه الأزمة قبل قيام ثورة يناير بعدة سنوات، من خلال ما يسمي بمبادرة حوض النيل والتي بدأت بمباركة ودعم من الغرب والبنك الدولي عام ١٩٩٩. وفي اعتقادي الشخصي أن هذه المبادرة كانت جزءا لايتجزأ من مخطط الشرق الأوسط الجديد. المبادرة كانت تشترط علي الدول الراغبة في الانضمام اليها أن يتم التفاوض بين دول الحوض حول اتفاقية جديدة لنهر النيل تجب ما سبقها من اتفاقيات تاريخية تضمن حقوق مصر المائية. ولأسباب لا أعلمها، تمت موافقة كل من مصر والسودان علي هذا الشرط،وكانت النتيجة اتفاقية عنتيبي.

وظهر أثناء مفاوضات هذه الاتفاقية تعنتا كبيرا من جانب دول المنبع في رفض الاعتراف بحصة مصر المائية وبشرط الاخطار المسبق لدول المصب عن مشاريع دول المنبع. ولقد وصل التعنت بهذه الدول الي أنها أصرت علي أن يكون تعديل بنود الاتفاقية بالأغلبية وليس بالتوافق، وكانت دول المنبع (عددهم ٧ دول) هي الأغلبية بدون مصر والسودان .وبالرغم من التنازلات التي قدمتها مصر أثناء التفاوض خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بخصوص عدم النص علي اجراءات الاخطار المسبق في الاتفاقية، وبخصوص الموافقة علي تعديل العديد من بنود الاتفاقية بالأغلبية، الا أن دول المنبع وعلي رأسهم أثيوبيا استمروا في اصرارهم علي عدم الاقرار بحصتي مصر والسودان والمطالبة بإعادة تقسيم الحصص المائية بين دول الحوض. وتوقفت المفاوضات عام ٢٠٠٧، حتي تاريخ تكليفي بالوزارة في مارس ٢٠٠٩.

اجتماع وزراء دول الحوض في كينشاسا في مايو ٢٠٠٩ انسحبت منه السودان، وأجمعت دول المنبع علي التوقيع علي الاتفاقية الاطارية بعد وضع البند الخاص المسمي بالأمن المائي والذي يختص بالاتفاقيات التاريخية في ملحق ليتم مناقشته بعد انشاء مفوضية حوض النيل. ورفضت مصر التوقيع الا بعد الاتفاق علي جميع النقاط الخلافية وبما فيها الاخطار المسبق وطريقة التصويت علي تعديل بنود الاتفاقية. وقامت بعد ذلك ٥ دول بتوقيع الاتفاقية وكان ينقصهم توقيع دولة سادسة لتحقيق الاغلبية، ولكن مصر كانت قد نجحت في الاتفاق مع الكونغو وبوروندي علي عدم التوقيع. وكانت الاتفاقية ستصبح لاغية اذا لم توقعها ٦ دول حتي مايو ٢٠١١، ولكن وقعتها بورندي في شهر مارس ٢٠١١ بعد ثورة يناير.

أثار تحويل إثيوبيا لمجرى نهر النيل الأزرق يوم ٢٨مايو ٢٠١٣ إنزعاج البعض فى دول المصب (مصر والسودان)، حيث نظر البعض إلى الحدث بوصفه خطوة فعلية جديدة نحو إستكمال إقامة سد النهضة الإثيوبى على النيل الأزرق دون الرجوع إلى دول المصب والحصول على موافقة رسمية منها كما تقتضيه بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ودون انتظار لما ستسفر عنه تقارير اللجنة الفنية المشتركة التى تم تشكيلها للبت فى أمر المشروع المائى الإثيوبى. ولكن يبدو أن الأمر أعمق وأكبر من مجرد إقامة سد لتخزين المياه ومشروع للطاقة الكهرومائية .فقد تزامن وقوع الحدث مع العديد من الشواهد التى دلت على دخول منطقة حوض وادى النيل بوجه عام وشرق إفريقيا على وجه الخصوص لمرحلة جديدة توضع خلالها خريطة جديدة للقوى الإقليمية ولتوزيع النفوذ والثروات .بدا من الواضح أن الولايات المتحدة على وجه الخصوص والغرب بوجه عام قد خطط منذ سنوات للدفع بإثيوبيا للقيام بدور إمبراطورى فى منطقة القرن الإفريقى وشرق

إفريقيا بأسره فى المرحلة القادمة. وكان التعاون فيما وصفه الأمريكيون بمكافحة الإرهاب هو بوابة عبور إثيوبيا إلى دورها الجديد فى المنطقة .فبالرجوع إلى التاريخ سنجد أن مشروع سد النهضة ما هو إلا فكرة أمريكية فى الأساس تمت دراستها نظريا وعمليا فى الخمسينيات من القرن العشرين .

فقد قام الخبراء الأمريكيون بإجراء مسوح جغرافية وجيولوجية على ضفاف النيل الأزرق خلال الفترة بين عامى ١٩٥٦ و١٩٦٤ وتوصلوا إلى تحديد الموقع الملائم لإقامة سد النهضة. وسرعان ما دخلت اثيوبيا فى صراعات داخلية وإقليمية فتوقف البحث فى المشروع إلى أن تمت إعادته عنوة إلى الحياة فى عام ٢٠٠٩. وقبل نهاية ٢٠١٠ كانت التصميمات الخاصة بالسد قد أصبحت فى يد الإثيوبيين الذين فضلوا التكتم على الأمر مستخدمين اسم شفرى للمشروع هو المشروع أكس وذلك حتى عام ٢٠١١ الذى شهد وضع حجر الأساس بشكل رسمى معلن .

وبغض النظر عن المواصفات الفنية للسد فإن التحرك الإثيوبى نحو العمل فى اتجاه مناقض للاتفاقيات التاريخية الخاصة بنهر النيل لم يولد من فراغ بل جاء فى إطار مخطط إستراتيجى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية فى المنطقة بتشجيع من أطراف خارجية تتمثل فى منظمات ودول ومؤسسات لها مصالح وأهداف خاصة . فما تم جمعه من تمويل علنى للمشروع حتى اليوم يقل كثيرا عن المبلغ المخطط الذى يعد إستكماله لغزا غامضا .

ولكن أشارت بعض التقارير إلى احتمال تمويل بنوك صينية للمشروع بـ١.٨ مليار دولار بالإضافة إلى مشاركة شركة سالينى كوستروتورى الإيطالية وبعض الشركات التابعة لها فى أعمال الإنشاءات ومد كوابل الضغط العالى والمنخفض بينما تتولى شركة ألستوم الفرنسية تزويد المشروع بـ٨ توربينات فى المرحلة الأولى وذلك بقيمة ٢٥٠ مليون يورو .

وعلى الرغم صعوبة تمويل الموازنة الإثيوبية المعلنة لباقى المبلغ المخطط لمشروع سد النهضة فإن لقاء وزير الخارجية الأمريكى جون كيرى برئيس الوزراء الإثيوبى هايلى ماريام ووزير الخارجية تيدروس آدانوم يوم ٢٥ مايو أوضح الكثير. وتم التطرق إلى الدور الإثيوبى وما يمثله من أهمية لدى الأمريكيين. فقد حصلت اثيوبيا على صفة الشريك القوى جدا لأمريكا للحفاظ على السلام والاستقرار فى المنطقة. كما حصلت على صفة الشريك المهم جدا فيما يتعلق بالشأن السودانى الشمالى والجنوبى مع الإشارة إلى العمل معا فيما يتعلق بقضايا أبيى والنيل الأزرق وجنوب كردفان والعلاقات بين شمال وجنوب السودان، وأشاد كيرى بالمبادرة الإثيوبية بشأن الصومال مؤكدا أن الأمريكيين مدينون لإثيوبيا بالدعم والمساندة من أجل القضاء على الإرهاب وتحقيق السلام فى المنطقة. وقد توسعت إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٩ فى مجال المزارع التجارية (٧ ملايين آكر يوازى ٢٨

ألف كيلو متر مربع تقريبا) لجذب الاستثمارات الأجنبية .وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تم إقناع الحكومة الإثيوبية بحتمية زيادة قدراتها الكهربائية باستغلال الأنهار المنتشرة فى اراضيها المرتفعة. وبالتالى وضعت اثيوبيا مخططات لإقامة العديد من السدود خدمة لمشروعات الطاقة الكهرومائية وللزراعة التى تجتذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية من الخارج .وخلال السنوات الأخيرة تم إقناع إثيوبيا بأنها على أعتاب ثورة طاقة ومن ثم تدافعت الشركات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية وبعض الدول لتمويل مشروعات الطاقة الكهرومائية التى تتطلب إقامة السدود على الأنهار فى إثيوبيا وبعض مزارع توليد الطاقة من الرياح، أملا فى تحويل إثيوبيا إلى قوة كهربائية عظمى فى شرق إفريقيا، ومن ثم تشرع فى تصدير الكهرباء لدول الجوار بما فيها السودان ومصر. وهكذا بدأت إثيوبيا بإيعاذ من الأطراف الخارجية صاحبة المصالح فى شق طريقها باندفاع واضح نحو امتلاك أدوات الطاقة والمياه والأدوات العسكرية بالقدر الذى يؤهلها لأن تكون قوة إقليمية كبرى خلال الأعوام القليلة القادمة. فيما يتعلق بدول منطقة البحيرات العظمى فى جنوب حوض نهر النيل فقد أعلنت مجموعة البنك الدولى يوم ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن تقديم مليار دولار فى صورة تمويل جديد مقترح لمساعدة بلدان المنطقة على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة حجم التجارة عبر الحدود، وتمويل مشاريع الطاقة الكهرومائية، وذلك دعما لاتفاق السلام الذى وقعه ١١ بلدا.

جاء هذا الإعلان خلال جولة تاريخية بالمنطقة قام بها رئيس مجموعة البنك الدولى د. جيم يونج كيم والأمين العام للأمم المتحدة بان كى – مون وشملت الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. ويشمل التمويل الإضافي المقترح ٣٤٠ مليون دولار لدعم مشروع شلالات روسومو للطاقة الكهرومائية بقدرة ٨٠ ميجاوات لبوروندى ورواندا وتنزانيا، و١٥٠ مليون دولار لإعادة تأهيل مشروعى الطاقة الكهرومائية روزيزى ١ و٢ وتمويل مشروع روزيزى 3، لتوفير الكهرباء لرواندا وبوروندى وجمهورية الكونغو الديمقراطية .

وهكذا بدأت تتضح معالم عملية إعادة هيكلة ورسم خريطة القوى الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية بحوض نهر النيل باستخدام الإستثمارات الخارجية ومشروعات توليد الطاقة وبرامج الدعم العسكرى. وبالتالى لم تكن حالة التذمر من الاتفاقيات التاريخية المتعلقة بنهر النيل سوى بادرة للتغيير القادم والذى بدأنا نشهده ونلمسه فعليا بعد العام الثانى من إنطلاق العمل فى مشروع سد النهضة الإثيوبى.

تأثير سد النهضة على بوار ٥ مليون فدان في مصر والسودان :

لا شك ان دولتي المصب (مصر والسودان) هما الدولتان الاكثر تأثرا ببناء سد النهضة في اثيوبيا ولكن لمصر نصيب الاسد من الخسائر علي صعيد الأمن المائي والغذائي سيكون للسد اثر علي المدي القصير وآخر علي المدي الطويل علي المدي القصير ستتسبب الفترة اللازمة لملء البحيرة الخاصة بالسد في خفض حصة كبيرة من نصيب مصر من المياه قدرها البعض بـ ٢٠% وسيتوقف هذا النقص علي الفترة الزمنيه التي تحتاجها البحيرة للأمتلاء وكذلك مساحة الأراضي التي ستمتليء بالمياه امامالسد وارتفاعه ومعدل الاطباء قبله وكذلك معدل التبخر ويحسب الخبراء فانه في حالة ملء البحيرة في ٣ سنوات فإن ذلك سيتسبب في خفض ٢٥ مليار متر مكعب من حصتي مصر والسودان ويستبب في بوار ٥ ملايين فدان في البلدين اما اذا تم ملؤها علي مدار ٥ سنوات فسيخصم ذلك ١٠ مليارات متر مكعب ويتسبب في بوار ٣ ملايين فدان هذا الأمر يهدد بفجوة غذائيءة كبيرة للبلدين وبخاصة مصر التي تعتمد بنسبة ٩٥% علي مياه النيل في الشرب والزراعة ويقول الخبراء انه مع كل نقص قدره ٤ مليارات متر مكعب من مياه النيل يبور مليون فدان وتتشرد مليونا اسرة ويخسر القطاع الزراعي ٢١% والتالي تتسع الفجوه الغذائية بمقدار ٥ مليارات جنيه الآثر الثاني سيكون له تأثير دائم وهو ينشأ عن انخفاض سرعة اندفاع الماء خلف السد في السودان وسينتج عن ذلك زيادة تسرب الماء للخزان الجوفي في شمال الدلتا مسببا ارتفاع معدلات ملوحة المياه الجوفية المتجددة وملوحة التربة وانخفاض انتاجية المحاصيل الزراعة وستضطر حينها البلاد الي استيراد كل احتياجاتها من الطعام من الخارج مما يهدد بكارثة امن غذائي ويري البعض ان بحيرة ناصر يمكنها ان تغطي هذا النقص خلال المدة التي ستستغرقها البحيرة للأمتلاء لكن هذا ايضا ليس حلا لأنه سيؤدي الي انخفاض كميات المياه داخل بحيرة ناصر من ١٢٠ ملاير متر مكعب الي ٧٥ مليارا فقط بعد اكتمال انشائه مباشرة علي صعيد اخر سيسهم هذا السد في تصعيد حدة ازمة الطاقة الكهربائية التي تعاني منها مصر حيث ان نقص مخزون المياه خلف السد العالي سيؤثر سلبا علي الطاقة الكهربائية المتولدة منه بما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠% كما يقول الخبراء والي جانب ذلك ستتأثر العديد من الصناعات والانشطة القائمة علي المياه وعلي رأسها السياحة النهرية، وحتي لو حاولت مصر ايجاد حلول بديلة من خلال تحيلة مياه البحر لتعويض ما ينقصها من مياه فإن هذا الحل سيكلف الخزينه المصرية ما بين ٤٠ الي ٥٠ مليار جنيه سنويا لان تحلية المتر الواحد من مياه البحر تتكلف ٥ جنيه وبحساب

المكسب والخسارة فان السد الذي سيرتقي باثيوبيا الي مصاف الدول المصدرة للطاقة سيغرق مصر وربما السودان ايضا في الظام ويميتها جوعا وعطشا ليصبح نكبه علي دولتي المصب.

سد النهضة وتحديد الزراعة المصرية :

من أهم التحديات التي تواجه مصر في المرحلة القادمة هي مشكلة سد النهضة الاثيوبي الذي يهدد حصة مصر من مياه النيل وهو ما سيؤثر علي كافة الحياة الاقتصادية في مصر خصوصا مايتعلق منها بالزراعة ومياه الري حيث ستكون الأولوية المطلقة لمياه الشرب اللازمة لحياة المواطن المصري والتي سيوجه لها القدر الأكبر من المياه يليها النشاط الزراعي ثم النشاط الصناعي وهوماسيؤثر بالسلب علي تلك الأنشطة وسيؤدي الي نقص المساحة المزروعة في مصر كماانه من المتوقع ان يؤثر علي خطط التنمية المستقبلية الخاصة بالمجال الاقتصادي وتنمية الانسان المصر الذي يعتمد في كافة مناحي حياته علي نهر النيل الذي وهبه الله لمصر شريانا للحياة ودعما للأقتصاد وقد أكد الخبراء علي وجود مخاوف كثيرة من النتائج المترتبه علي تأثر حصة مصر من مياه النيل عقب بناء سد النهضة الاثيوبي مؤكدين علي ضرورة ان يكون لمصر موقف حازم وحكيم من هذا المشروع الذي يهدد حياة الانسان المصري بشكل مباشر وفي البداية اكد الدكتور محمد مرسي استاذ العلاقات المائية والري بالمركز القومي للبحوث ان اهم تداعيات سد النهضة علي مصر هي عدم ضمان حصة مصر المحددة بمعاهدة ١٩٥٩ التي وقعت بين مصر والسودان في اجتماع منظمة الوحدة الافريقية ورفض اثيوبيا التعديل في اسلوب بناء السد وضمان حصة مصر من خلال معاهدة جديدة ثابته للمياه تلتزم بها مستقبلا ولا تمس الحقوق المكتسبة لمصر وما تستقبله من مياه عبر الاف السنين. واضاف مرسي انه طبقا لاتفاقية عنتيبي والتي وضعت للتخلص اثيوبيا ومن ورائها من الضمانات القانونية لحقوق مصر والسودان في مياه النيل كدول مصب لهذا النهر الدولي، تم اقرار مبدء سيادة دول المنبع علي فواقد النهر والمستنقعات واستقطاب مياه هذه الفواقد ولايحق لمصر استقطابها والاستفادة منها حيث تسقط كميات هائلة من المياه علي دول المنابع ولا يصل منها لدلة المصب الا ٨٤ مليار متر مكعب فقط و يراد بهذه المعاهدة حرماننا من جزء كبير من المياه لايقاف جميع المشروعات المستقبلية الطموحة للزراعة واستصلاح الأراضي في مصر لمواجهة الزيادة السكانية ولتضييق الفجوه في المحاصيل الغذائية والكساء وعدم القدرة علي تدبير احتياجاتها المائية والتي لا تستطيع جهود الادارة المتكاملة للمياه تدبيرها من الموارد الحالية حيث ان حصة مصر من المياه ٥٥.٥ مليار متر مكعب فقط منذ عام ١٩٥٩ حينما كان عدد اسكان ٢٠ مليون نسمة في حين وصل عدد

سكانها حاليا الي ٩٥ مليون نسمة ومازالت الحصة ثابته. وشدد مرسي علي ان بناء السد سيؤدي الي زيادة الفجوه الغذائية وارتفاعها الي حوالي ٧٥% من احتياجتنا الغذائية بدلا من ٥٥% خاصةاذ١اما بقيت الزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية (٢) مليون نسمة سنويا بمعدل ٢.٣% تقريبا. هناك احتمال اختفاء كثيرا من أنواع الأسماك لتغير ظروف البيئة في مياه النيل وبحيرة السد لاختفاء الطمي تماما وزيادة الملوثات وطبقا لذلك تتأثر الصحة العامة لنقص احد المصادر الرئيسية للبروتين. هذا الي جانب بوار ونقص المساحة المنزرعة حاليا نتيجة انخفاض وتقليل حصة مصر من مياه النيل بكمية تتراوح من ١٠- ١٢ مليار متر مكعب سنويا وهو ما يكفي لزراعة ٢.٥ مليون فدان. وتوقع مرسي ايضاان يتم تقليل مساحات المحاصيل ذات الاستهلاك المرتفع من المياه مثل الأرز وقصب السكر وازدياد حجم الفجوة فيهما وكذلك محصول الموز الي جانب ازدياد تصحر الأراضي في المناطق الحافية ونهايات الرياح لعدم وصول المياه بقر كاف وتباعد فترات وصولها وعدم وصولها بالكامل وارتفاع معدل تملح الأراضي للتغيرات المناخية التي تحدث والناجمة عن نقص الماء وارتفاع درجات الحرارةوعدم توافر المياه اللازمة لاحتياجاتها الغسيلية هذا الي جانب بوار مليون فدان نتيجة لنقص حصة مصر من المياه هذا الي جانب التغييرات الديموجرافية الناجمة عن هجرة السكان والمزارعين من هذه المساحات الي المساحات المجاورة هذااللي جانب تراجع الدخل القومي لانخفاض الدخل الزراعي نتيجة بوار وانخفاض انتاجية كثير من مساحات الاراضي المنزرعة فيها وأوضح مرسي ان هذا سيؤدي ايضا الي ارتفاع المطلوب من العملة الاجنبية بما يمثل ضغط علي الخزانة العامة للدولة لاستيراد الغذاء لتعويض مايفقد من بوار ٢ مليون فدان بالاإضافة الي التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة وارتفاع الملوثات في ماء الري وتمليح مساحات كبيرة منها وانخفاض كميات المياه الذاهبة للبحر مما قد يؤدي الي احتمال دخول مياه البحر الي اسفل الدلتا ويملح جزء كبير من مساحة الأراضي بالدلتا ويستكمل مرسي تداعيات بناء السد علي مصر قائلا. انه ما أن يبدأ مليء البحيرة خلف سد النهضة سيؤدي الي انخفاض المياه في بحيرة السد العالي وايقاف توليدالكهرباء.

ان من أهم الصعاب التي تواجهها مصر حالياهي تفادي المخاطر التي ستترتب علي بناء سد النهضة وهذا موضوع له الأولوية القصوي حيث استغلت اثيوبياومن ورائها اسرائيل وامريكا الظروف التي مرت بها وتحقيق احلامها في خنق مصر وحرمانها من مواردها المائيه وهي المياه السطحية الجاريةوالتي تعتمد عليها مصر كليتا في جميع اوجه الحياة وتعمل اسرائيل ومن خلفها امريكا علي تحقيق حلمها الصهيوني بالسيطرة علي منابع النيل. وغير مستبعد احتمال

اختباء بحيرة السد العالي بعد انتهاءالمخزون بها لتعويض النقص من الموارد من النيل الأزرق. هناك ضرورة لتعديل مجري محطات المياه لجميع المناطق الصحراوية علي النيل وذلك لانخفاض منسوب النيل عن مستويات هذه المنافذ بالإضافة الي ضرورة تدبير الموارد المالية لاقامة محطاات لتحلية مياه البحر لتعويض النقص في مياه النيل.

الأمن المائي لمصر: ان الأزمة المائيه التي تعيشها مصر تركت أثارها علي الاقتصاد المصري اضافة الي محدوية الموارد المائية المتاحة من مياه نهر النيل فقد أثر ذلك علي التوسع الزائد في مساحة الأراضي الزراعية في أماكن عديدة بمصر، ويضاف الي ذلك الزيادة السكانية الغير مسبوقة في التاريخ المصري قديمة وحديثة والتي القت بظلالها علي زايدة معدلات البطالة مقارنة بأزمنه سابقة. يوجد اثار للأزمة المائية في مصر علي المستوي الاقليمي وخصوصا مايتعلق بتدهور العلاقات المصرية النيلية لأسباب ابرزها تولي مجموعة من الهواة ادارة ملف التعاون بين مصر وول حوض النيل وعودة بعض المسئولين والسياسيين بدول المنابع بذاكرتهم لحقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتسييس ملف النيل واقحامه في اجندة الخلافات ما بين الشرق والغرب و استخدام ملف النيل كورقة ضغط سياسية علي مصر. ان الطلب علي الماء في زيادة مستمرة نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة التي حدثت بمصر و تحديدا خلال الخمسة عقود الماضية من قرابة العشرين مليون نسمة الي اكثر من ٩٠ مليون نسمه في حين ان سكان مصر في اوائل القرن التاسع عشر كان يتراوح مابين ٤ الي ٥ ملايين نسمه ومن هنا تأتي صعوبة تحقيق رغبات السكان في توفير المياه بسهولة. لاجل تحقيق الأمن المائي الان وبالمستقبل يجب التأكيد علي ان أهم جوانب هذاالأمن ما يتعلق بالسياسات المصرية للتعامل مع المياه المتاحة داخل مصر والتي يتم استخدامها الآن في كل الانشطة التنموية ومن أهم عناصر السياسة المائية هي ضرورة الحفاظ علي البنية القومية من منشآت قام المصريون ببنائها طوال تاريخهم بداية بجسور المجري المائي الرئيسي لنهر النيل كذا لكل الأعمال الصناعية التي تم اقامتها من سدود قناطر وشبكات ترع ومصاريف ومحطات رفع ميكانيكية للمياه سواء كانت للري او الصرف. ويشير حتي يتم التعامل مع قضية زيادة الطلب علي الماء لتوسيع دائرة التنمية بالعديد من المناطق الواعدة للتنمية فانه لا بد من زيادة ايراد مصر من مياه النيل عن طريق اقامة المشروعات المائية المشتركة بين مصر والسودان للأستفادة من جزء من المياه الضائعة بمناطق المستنقعات بدول منابع نهر النيل. أن زيادة ايراد مصر من مياه النيل ستكون محدودة مقارنة بما هو مطلوب لانتاج مصر من الغذاء والذي يتزايد الطلب عليه نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة الحالية والمتوقعة بالمستقبل. لذا

يجب التركيز الجدي علي مشروعات زراعية وانتاج حيواني وسمكي مشترك بين مصر ودول حوض النيل. سد عالي جديد: ضرورة تنفيذ حزمة مشروعات مائية جديدة متعددة الأغراض داخل مصر، والتي من أهمها بناء سد عالي جديد ببحيرة ناصر لتوفي ٢ مليار متر مكعب سنويا من المياه المتبخرة من بحيرة ناصر سنويا والتي تقدر بحوالي ١٠ مليار مترمكعب في المتوسط وكذلك تقسيم البحيرة الي بحيرتين لتخزين الطاقةوبالتالي فإن البحيرة ستكون أكبر مخزن للطاقة النظيفة في حال اكتمال المشروع وانشاء خط سكك حديدية يربط ما بين الإسكندرية والقاهرة والسويس والعين السخنه والغردقة ومرسي علم وحلايب وشلاتين ومنه أعلي السد الجديد للوصول الي المشروع القومي بتوشكي.

اجمالي المساحة المزروعة في مصر تقدر بنحو٨.٦ مليون فدان بما فيها الأراضي القديمة والحديثة وهي اراض تعتمد في ريها علي٨٥% من مياه النيل مما يعني ان سد النهضة سوف يؤثر علي الزراعة المصرية ويفرض علينا ترشيد استخدام المياه وتعديل نظم الري أو التركيب المحصولي.الخطير ان سد النهضة سوف يحجز وراءه٧٤ مليار متر مكعب من المياه, وهناك توقعات بعدم قدرته علي تحمل هذه الكمية الضخمة من المياه مما يعني انه في حالة انهياره فسوف يمحو السودان وكل الأهوسة والقناطر التي امامه.كميات المياه التي تأتي إلينا من أثيوبيا سوف تقل بعد إنشاء سد النهضة وهو أسوأ سيناريو ممكن لأن مصر تعمل علي برنامج مهم جدا وهو برنامج تطوير الري الحقلي وخاصة في الوادي والدلتا الأراضي القديمة وبالنسبة للأراضي الجديدة فيجب أن يتم بها ذلك مع تحديث اساليب الري, ولتقليل الفاقد من مياه الري ورفع كفاءة استخدام المياه المتاحة ولا يوجد سبيل غير ذلك في المحافظة علي انتاجية الأراضي والحفاظ علي الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها وأستزراعها وإن كفاءة إستخدام المياه بالنسبة للري بالغمر منخفضة جدا وهي تقرب إلي٥٥%-٦٠%، اجمالي المساحة المزروعة في مصر٨.٦ مليون فدان بما فيها الأراضي القديمة والحديثة ومايقرب من٨٥% من مياه النيل تستخدم في الزراعة ,والباقي يستخدم في الاستخدامات الأخري سواء كانت للشرب أو مياها تدخل في مشروعات صناعية أخري, وبالتالي فإن مصر عليها الالتزام بكل خطط ترشيد استخدام المياه سواء نظم الري أو الالتزام بالتركيب المحصولي خاصة المحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر وهناك أيضا بعد التجارب نجد أن تطوير الري الحقلي في زراعات قصب السكر يوفر علي الأقل, من١٥ إلي٢٠% والمياه المستخدمة.. وإن نقص المياه سوف يؤدي إلي تملح مساحات من الأراضي المنزرعة , وبالتالي تبويرها لا قدر الله وسوف يؤدي ذلك إلي فقد مساحات كبيرة جدا من الأراضي المنزرعة

ولابد من الالتزام من القواعد العلمية والتوصيات التي تصدرها مراكز البحوث الزراعية والجامعات ومراكز البحوث الأخري سواء بخصوص الدراسات بالتوازن الملحي في تلك الأراضي وكذلك ترشيد استخدام المياه.مصر تقوم بزراعة٨.٦ مليون فدان بمساحة انتاجية١٥.٢ مليون فدان لأن هناك بعض المحاصيل يتم حصادها وزراعة محاصيل أخري في نفس العام, وإن كمية المياه التي تأتي إلينا أو حصة المياه التي نحصل عليها من دولة المنبع هي٥٥ مليار متر مكعب سنويا ومع هذا فإن مصر تحت حزام الفقر المائي لأن حصة مصر٦٥٠ مترا مكعبا للفرد في السنة وحزام الفقر المائي يصل إلي١٠٠٠ متر مكعب سنويا ,ويعتبر نصيب الفرد أقل من المفروض عالميا وإن أي تغيير علي نهر النيل يؤثر علي مصر في أي توسعات زراعية مستقبلة وخاصة التوسعات الأفقية للزراعة وهي خطة مصر في الأعوام القادمة ولابد من الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة وخاصةالري في الوادي والدلتا وحاليا في مصر٥٠% من استخدام المياه للري وهناك مشروع قومي لتطوير الري الحقلي بـ٥ ملايين فدان لرفع الكفاءة وهناك حلول لابد من النظر إليها ولا نقف مكتوف الايدي حيث إن هناك آبارا بها نسبة ملوحة زائدة لابد من وجود ماكينات لتحلية هذه الآبار وكذلك مياه البحار لابد من استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحلية مياه البحار للاستخدام الآدمي مع توفير المياه للزراعة ووضع خطة لاستخدام المياه للصرف الصحي المعالجة في انشاء الغابات التي تحمي البلاد من الكثبان الرملية بالإضافة إلي إنتاج كميات كبيرة من الأخشاب عالية الجودة و الحصول علي البديل للتخلص من ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو بصورة كبيرة.جميع التصريحات التي خرجت من المسئولين المصريين بشأن ان اثيوبيا تعهدت بعدم المساس بحصة مصر هذا كلام غير صحيح وغير سليم لان اثيوبيا لن تقر ولن تعترف بأي حصة محددة تجاه النيل فعندما طالبناهم بحصة مصر الـ٥٥ مليارا فقط فقالوا ان حصة مصر المتفق عليها وهي الـ٥٥ مليارا كانت اتفاقية بين مصر والسودان ونحن كشعب اثيوبيا لم نوقع علي هذه الاتفاقية ولم نقرها واعترضنا عليها تماما. وعندما قلنا ان هناك حقوقا تاريخية بين مصر واثيوبيا فكانت الاجابة ليست هناك حقوق تاريخية بين الشعبين.

أما بالنسبة للاتفاقية التي وقعت عليها أديس أبابا بان حصة مصر٤٩.٠٥ مليار متر مكعب قالوا ان المستعمرين وقعوها وبعد الاستعمار ليس هناك اتفاقيات وغير ملتزمين بأي حقوق أو اتفاقيات وخرجت اثيوبيا بعد تحويل مجري النيل الأزرق فقالوا لقد كسرنا الإرادة المصرية تجاه النيل بعد انشاء أو لسد وهو سد النهضة وهذا ليس السد الوحيد وهناك سدود أخري سوف ننتهي منها في عام٢٠٢٠ فإن دور مصر يعتبر دورا ضعيفا لأن نهر اثيوبيا هو نهر مشترك بين مصر والسودان

واثيوبيا وان سد النهضة سوف يحجز وراءه٤٧ مليار متر مكعب من المياه, وقد أجمع جميع خبراء الزراعة والجيولوجيا والري بان هذا السد يقع في منطقة مليئة بالصدوع والتصدعات العميقةوبالنسبة لتوليد الكهرباء ليس هو الصحيح ولكن الزراعة وراء سد النهضة وان من٢١ إلي٨١ مترا مكعبا مياه فقط تكفي احتياجات اثيوبيا من الكهرباء.وإذا انهار هذا السد واندفعت هذه المياه سوف يمحو السودان تماما وخاصة الخرطوم وسوف يدمر كل القناطر والأهوسة والقناطير الموجودة لدينا لان السعة الفعلية التي سوف تكون وراء سد النهضة تصل إلي٥٠١ مليارات متر مكعب وانني اتحدي أي مسئول من اثيوبيا تجاه مصر من تصاريح و هذا ما فعلوه مع كينيا علي نهر آومو وقد قطعوا المياه تماما عن شمال كينيا وتم تهجير نصف مليون مواطن كيني و انني مستغرب جدا من موقف مصر هل تسمح بكسر الارادة المصر ية فإن هذا النهر نهر دولي وليس نهرا إثيوبيا.

آثار سد النهضة السلبية على مصر :

*- أثار قرار اثيوبيا بتحويل مجرى النيل الازرق تمهيدا لاقامة سد النهضة مخاوف كل المصريين، فالقرار جاء استباقا لقرار لجنة دولية كانت مكلفة بدراسة النتائج المترتبة على اقامة هذا السد على كل من مصر والسودان واثيوبيا. وبناء السد كما يقول خبراء السدود والهيدروليكا سوف يسبب عجزا قدره ٣٤% من حصة مصر من مياه نهر النيل وانخفاضا قدره ١٥ مترا فى منسوب بحيرة ناصر فضلا عن عجز قدره ٣٠% فى انتاج السد العالى من الطاقة الكهرومائية .الاخطر ان الآثار المترتبة على بناء سد النهضة الاثيوبى لن تظهر حاليا وإنما سوف تظهر فجأة فى اول موسم للجفاف مما يعنى ان مصر مقبلة بالفعل على نتائج كارثية فى حالة بناء هذا السد الذى سيتجاوز ارتفاعه ١٤٥ مترا بل ان السودان نفسه مهدد بالغرق!كل التوقعات تقول ان اثيوبيا بموجب هذا السد سوف تحتجز ٧٧ مليار متر مكعب سنويا من مياه النيل مما سيؤثر على حصة مصر والسودان ويؤثر على الانتاج الزراعى فى مصر وتداخل مياه البحر المتوسط مع مياه النيل شمال الدلتا لكن وكيل لجنة الامن القومى بمجلس الشورى يرى ان تحويل مجرى النيل الازرق لن يؤثر حاليا على حصتنا من مياة النيل وان لابد من التفاوض مع اثيوبيا على مواصفات سد النهضة بحيث لا يؤثر بناؤه على حصة مصر من مياة النيل مستقبلا او اللجوء الى التحكيم الدولى من خلال مجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ان هذه الخطوة هدفها فرض سياسة الامر الواقع وتستبق نتائج تقرير اللجنة الثلاثية الدولية المكلفة بتقييم سد النهضة والمزمع الكشف عنه خلال الايام المقبلة.

اخطأت اثيوبيا بإعلانها تحويل مجرى مياه النيل فى هذا التوقيت على الرغم انه كان من المفترض الاعلان عن هذه الخطوة فى سبتمبر ٢٠١٤ مما يشكل احراجا للجهات المصرية مشددا على ان اثيوبيا لن تتراجع عن هذه الخطوة بدليل تصريحات السفير الاثيوبى التى قال فيها اننا ماضون فى بناء السد شاء من شاء وابى من ابى.

*- سد النهضة فور الانتهاء منها سوف يتسبب فى استنزاف بحيرة السد العالى وانخفاض منسوبها لاكثر من ١٥ مترا. ودعا الخبراء الى تحرك عاجل من جانب مصر للتفاوض مع اثيوبيا حول الجوانب الفنية للسد وكيفية ادارته وإذا لم تستجب فعلينا اللجوء للتحكيم الدولى ومجلس الأمن فالسد الاثيوبى سوف يسبب اضرارا فادحة لمصر القرار الاثيوبى ببناء السد بأنه خطوة استفزازية تم الاعلان عنها خلال احتفالات الحزب الحاكم الاثيوبى الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب الاثيوبية مشيرا الى ان التحويل لن يؤثر حاليا على حصتنا من مياه النيل والتى تقدر بـ٥٥ مليار م٢ .ان تحويل مجرى النهر يعنى تغير مساره فقط فبناء سد النهضة يحتاج الى مكان جاف فالمشكلة ليست فى تغيير مجرى نهر النيل ولكن المشكلة ان اثيوبيا ستكمل بناء السد بالتصميم الحالى وتحجز ٧٤ مليار م٣ من مياه النيل مما ينذر بحدوث نقص شديد فى المياه خلال فترات الملء الست سنوات بما يساوى عجزا قدره نحو ١٢ مليار متر مكعب فى السنة وهى كمية ستتقاسمها مصر والسودان وبما ان السودان ستمر عليه المياه أولا فسيحصل على ما يكفيه مما سيؤثر على مصر .ان مشروع سد النهضة ليس جديدا فإثيوبيا تخطط له منذ فترة طويلة كما ان رئيس الوزراء الاثيوبى الراحل زيناوى كان يتحدث على اهمية حصول اثيوبيا فى حقها من المياه باعتبار ان اتفاقية ١٩٥٩ غير منصفة والتى بموجبها تحصل مصر على ٥٥.٥ مليار م٣ والسودان ١٨.٥ مليار م٣ .لدينا دول يمكن اللجوء لها للتفاوض مع اثيوبيا وهى الصين والبرازيل لحصولهم على مئات الآلاف من الافدنة لزراعة نباتات الوقود الحيوى فى اثيوبيا فهذه الدول تريد الحفاظ على مصالحها المائية وبالتالى يمكن اللجوء لها للوساطة. ومن ناحية اخرى قال الدكتور رضا فهمى رئيس لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشورى ان مشروع بناء سد النهضة اعلنت عنه اثيوبيا منذ عامين ونحن لا نمانع فى دعم كل مشروعات التنمية فى افريقيا فى اطار أننا شركاء مع دول المنبع.

<u>الزلازل :</u>

بعض الدول علقت مشاركتها في التمويل الدولي من خلال المنح القروض المطلوبة لانشاء سد النهضة لحين الاتفاق بين دول النيل الشرقي علي القواعد الحاكمة والمنظمة لتشغيل السد المقترح

والاتفاق فيما يبينهم وذلك في التقرير الاخير لاجتماع المانحين وهو ما يمكن الاستفادة منه في الضغط علي الجانب الاثيوبي استثماره لصالح مصر موضحا ان اعتراض المانحين تضمن ايضا عدم التزام الجانب الاثيوبي بالمبدأ الدولي الخاص بالاخطار المسبق. وهو ما تقوم عليه قواعد الاقراض المنح الدولية وان هؤلاء المانحين اعربوا عن استيائهم من عدم التزام حكومة اديس ابابا بالأعراف والقواعد الدولية المنظمة لاستخدام المجاري المائية العابرة للحدود. تقرير المانحين اشار الي ان المعلومات الألية المتوفره لدي المانحين تشير الي ان منطقة انشاء السد تتصف بالنشاط الزلزالي مما قد يؤثر علي السدان في حالة عدم تطبيق شروط الأمان الدولية فيما يتعلق بمواجهة احتمالات حدوث زلازل بالإضافة الي منع ورود الطمي نتية انشاء السد مما يؤثر علي الصناعات القائمة التي تعتمد عليها بالاضافة الي التأثير علي خصوبة الاراضي السودانية. المانحين يرون ان هناك صعوبة في استمرار تمويل المشروعات المشتركة علي مستوي الاحواض الفرعية في اشارة الي النيلين الجنوبي والشرقي مؤكده ان الجانب الاوغندي المشارك في الاجتماعات اضح ان التصديق علي الاتفاقية التي وقعت عليها بعض دلو المنابع في حاجة الي ٥ سنوات وان ذلك يتطلب مساندة شركاء التنمية حتي يتم التصديق. الاثيوبي يشجع الدول الاخري في حوض النيل الجنوبي علي الاعتداء علي الحقوق المائية لمصر والسودان وبدون التنسيق معهما كما فلت اثيوبيا بما يخالف الاعراف والقوانين الدولية وعدم الاعتراف باللجنة الثلاثية المشكلة لتقييم اثار سد النهضة.

عندما سجلت مؤشرات أجهزة رصد الزلازل ارتفاع شدة حدوث الزلازل في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط. لاسيما في منطقة قبرص وكريت بحيث تجاوزت شدتها الدرجات الست بمقياس ريختر..وكاد الرعب يفترس الخبراء عندما اطلعوا علي الدراسات التي باحت بأن الزلازل في هذه المنطقة إذا تجاوزت شدتها السبع درجات بمقياس ريختر فإن السواحل المصرية قد تصبح عرضة لموجات الطوفان البحري (التسونامي) بارتفاع ثلاثة أمتار.

والأمر المثير للخوف أن التسونامي سوف تلحق السواحل المصرية بعد٤٠ دقيقة من وقوع الزلازل وبالطبع تهاجم المناطق الضعيفة مثل رأس البر وبلطيم.ويستمر تدفق التسونامي لمدة ساعة ونصف الساعة.. وهنا فإن مصدر الخوف هو ما لم نستعد له, عند وقوع هذه الزلازل بمثل هذه الشدة.. وكذلك ما هو متوقع من احتمالات تغيرات المناخ وارتفاع مستوي سطح البحر.وكان مركز إدارة الأزمات والكوارث التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء, قد تلقي نتائج دراسات مصرية إيطالية توصلت إلي أن سواحل البحر المتوسط الشمالية قد تتعرض لموجات من

الطوفان البحري (تسونامي (عند وقوع زلزال عنيف تتجاوز شدته٧ درجات بمقياس ريختر في منطقة مثلث الجزر(قبرص, تكريت, وروروس). وأكد العلماء أن شدة الزلازل إذا تجاوزت هذه الدرجة فإن موجات الطوفان البحري سوف تصل الي السواحل المصرية خلال٤٠ دقيقة. وتمتد لزمن يتجاوز ونصف الساعة, وبموجات يصل ارتفاعها الي ما بين مترين وثلاثة أمتار.. وعلي طول امتداد الساحل الشمالي من رفح وحتي مرسي مطروح وهضبة السلوم ولذلك كان من المهم أن يعقد اجتماع يضم محافظي٨ محافظات لإطلاعهم علي هذه الدراسة حضره محافظو دمياط , بورسعيد, شمال سيناء, كفر الشيخ, الدقهلية, البحيرة, الإسكندرية, ومطروح ,وكان النقاش المطروح هو مدي التدخل البشري للحد من موجات المد البحري ,وأيضا احتمالات تغيرات المناخ.. وطرح الاجتماع بالضرورة الحواجز الغاطسة وإعداد نماذج رياضية تحدد مواقع غزو تسونامي, وهو النموذج الذي قامت به كلية الهندسة جامعة الإسكندرية وقاست به الارتفاعات في إحدي نوات شتاء عام.٢٠١٠ان الدراسات جاهزة.. وميزانية المشروعات المطلوبة للحماية موجودة بدعم من الخارج والجهات المانحة ولم يعد باقيا سوي أوامر الإرادة السياسية للتنفيذ, خصوصا أن غضب الطبيعة لا يأتي بمواعيد ,ولا يستطيع أحد أن يتنبأ متي يحدث الزلزال وشدته, والأكثر من هذا أنه لا يستطيع بشر أن يقف أمامه, وكل ما يمكن أن نفعله أن تكون هناك غرف عمليات تعمل علي مداي الـ٢٤ ساعة, بحيث عندما يقع زلزال في منطقة جزر الأبيض المتوسط تجاوزت شدته٧ درجات فإن التبليغ هنا يصبح مهما قبل أن تفاجئنا موجات المد البحري التي يستغرق بلوغها الساحل المصري ما بين٤٠ و٥٠ دقيقة وبارتفاع قدره بين٢ و٣ أمتار ويستمر لمدة ساعة ونصف الساعة.وهنا يتم الإبلاغ علي مستوي المدن والمراكز والأحياء حيث تتم خطة تطبيق برنامج الإخلاء خلال علي الأكثر من٤٠ إلي٥٠ دقيقة وهو الزمن الذي تقطعه موجات الطوفان البحري من موقع حدوث الزلزال بؤرة الزلزال وحتي سواحلنا الشمالية. ويقول العلماء ان هناك ظاهرتين مؤكدتين.. الأولي تغيرات المناخ واحتمالات ارتفاع مستوي سطح البحر.. والثانيةوهي الاخطر لأنها عدو مفاجئ وهي الزلازل.

ومبعث القلق أن الدراسة والتكاليف متوافران ويبقي التنفيذ لأن حماية السواحل تزداد تكلفتها ويصل تكلفة حماية الكيلو متر الواحد إلي مليون جنيه.. ومبعث الخطر أن هذه المنطقة مثلث(قبرص, كريت, روروس) شهدت العام الماضي نشاطا زلزاليا ملحوظا.. وحقق٥ زلازل شديدة أكثر من٤.٥ بمقياس ريختر ,ونحن نسجل سنويا أكثر من١٥٠ هزة أرضية. والشيء المحزن أن هناك دولا هي قبرص, مالطة, تركيا, لبنان, اليونان, إيطاليا, إسبانيا, إسرائيل, البرتغال لديها خطة الإخلاء السريع

إذا وقع زلزال في المنطقة بشدة معينة تحسبا لحدوث تسونامي.وبرغم ادعاء العلماء بأن منطقة البحر المتوسط تقع علي الحافة الخاملة للزلازل, ولكن مدعاة القلق عندما تطول فترة الخمول وهذا معناه أن الزلزال القادم إذا وقع فإنه يكون شديدا, ويتوقع العلماء أن تشهد سنتا٢٠١٥٢٠١٦ زلزالا كبيرا.أما عن أضعف المناطق الساحلية, فإنها رأس البر وبلطيم.. وفي حاجة سريعة لدعم سواحل. علماء الزلازل في حالة استنفار دائم بعد أن درسوا تاريخ الهزات الأرضية التي تعرضت لها الكرة الأرضية علي مدي٤٠٠ سنة وأثرها علي الدول التي تعرضت لدمار والخراب والتسونامي.. وعندما نطل بعيوننا علي الأرض المصرية نجد أن مصر تأثرت علي مدي٤٠٠ سنة بـ٢١ موجة من المد البحري ,ومن هنا اتجهت الدراسة إلي تقسيم البحر المتوسط إلي ثلاث شرائح الأولي أشارت إلي الصفائح التكنولنية الإفريقية وتضم أفريقيا وسواحلها المطلة علي المحيطين.الدراسة ركزت علي منطقة جنوب جزيرة كريت وقبرص, كما امتدت الدراسة التي قام بها معهد بحوث الزلازل والبراكين الإيطالي علي ثلاث مناطق في المتوسط شملت الجزء الشرقي من المتوسط عند قبرص وعادة يتعرض لمد بحري كل٤٦ سنة مرة ,وفي المنطقة الوسطي في جزيرة رووروس(بين جزيرتي قبرص وكريت) يتعرض لمد بحري كل٨٦ سنة, أما الجزء الغربي فيتعرض لمد بحري في جزيرة كريت كل١٤٠ سنة.

تأثرت مصر علي مدي القرن العشرين بنحو٢٥ زلزالا وقعت في هذه المنطقة وتحت سطح البحر.. ولأنها تبعد مئات الكيلو مترات عن الساحل المصري فإن الإحساس بالزلزال يكون ضعيفا.. ويرجع أيضا إلي طبيعة التربة والرسوبيات في الأرض المصرية.

*- حذر خبراء الزلازل العالمي من مخاطر النشاط الزلزالي المتوقع في منطقة بناء سد النهضة من واقع الدراسات العلمية واحتمالات انهياره. ولا مفر من التعامل مع تحذيراته بجدية.. فإن المواجهة لا تحتمل التأجيل.. يؤكدوا مخاطر بناء السد علي حصة مصر من مياه النيل, من مخاطر السد أنه من المؤكد سيقلل من حصة مصر من مياه النيل, خاصة خلال السنوات الأولي من ملء البحيرة, حيث ستتناقص حصة مصر بدرجة كبيرة, تؤدي إلي تقليص المساحات المنزرعة, يضاف إلي ذلك أن البحيرة الملحقة بالسد,- في أثناء وبعد الملء سوف تتسبب في حدوث زلازل كبيرة حتي٥,٦ درجة بمقياس ريختر ,مما يهدد سلامة السد, واندفاع مياه البحيرة, لتغرق ما أمامها, بدءا من السودان, وحتي مصر, وسيكون تأثيرها بالغا علي السد العالي.. هذان هما السببان الرئيسيان من تخوفنا من إقامة سد النهضة, وهناك أسباب أخري بالتأكيد, ومنها أنه سيشجع دول حوض النيل علي إقامة سدود أخري علي روافد النيل, وهو ما أعلنته أوغندا أخيرا, حيث تخطط

لاقامة سد نهر كاروما وهو أحد روافد النيل بتكلفة تقدر بنحو ٢,١ مليار دولار, وتموله الصين, والهدف منه توليد طاقة كهربائية تقدر كميتها بنحو ٦٠٠ ميجاوات في المرحلة الأولي.وتزداد المخاوف إذا علمنا أن سد النهضة يقع في منطقة الأخدود الإفريقي الشرقي, المعروف بنشاطه الزلزالي العالي تاريخيا وحديثا, وكذلك معروف بالتحركات النشطة للقشرة الأرضية في هذا الموقع, وكما أن إقامة السد والبحيرة عليه, وما يسببانه من أحمال كبيرة, وتشحيم للفوالق النشطة به , وتسهيل الحركة عليها, ومن ثم إحداث زلازل, يضاف إلي ذلك الضغوط المسامية للصخور, بعد ملئها بالمياه, كل ذلك سيسهم بدرجة كبيرة في إحداث زلازل عنيفة بالمنطقة, سيكون خطرها بالدرجة الأولي علي منطقة إقامة السد وما حولها ,وكذلك مجري النيل, حتي المصب في البحر الأبيض المتوسط.

من المتوقع توقع تأثيرات كبيرة علي جسم السد العالي حال انهيار سد النهضة, وهو أمر تؤكده الدراسات العلمية للنشاط الزلزالي في منطقة سد النهضة, خاصة أن بحيرة ناصر تعتبر ثاني أكبر بحيرة صناعية في العالم, حيث يصل مخزونها إلي حوالي١٦٤ كيلو مترا مكعبا من المياه, ويبلغ طولها نحو٥٠٠ كيلو متر, منها٣٥٠ كيلو مترا في مصر, و١٥٠ كيلو مترا في السودان, ويبلغ متوسط عرضها حوالي١٠ كيلو مترات, ويصل عمقها في المتوسط إلي٣٠ مترا, فإذا ما تعرض سد النهضة للانهيار, فهذا يعني تدفق كميات كبيرة من المياه, قد لا يستطيع السد العالي تحملها, وعندئذ ستندفع المياه بكميات كبيرة, وبسرعات عالية, لتأتي علي كل ما يصادفها من بشر, ومنشآت ومبان, ومدن, ومزارع, ومصانع ستجرف أمامها كل ما يواجهها, حيث سيبلغ ارتفاع المياه نحو٣٠ مترا في القاهرة.مخاطر قيام دول حوض النيل الأخري بإنشاء سدود مماثلة لسد النهضة؟

هذا سيؤدي إلي نقص حصة مصر من مياه النيل والتي تقدر بنحو٥٥ مليار متر مكعب سنويا, مما يهدد مصر بالجوع والعطش, فضلا عن الوقوف في طوابير للحصول علي لتر مياه للشرب بالبطاقات, مما يهدد الحياة في مصر, الأمر الذي يستوجب تحركا رسميا وشعبيا, وعلي كافة المستويات للدفاع عن حصة مصرمن المياه, بحيث يخرج الملايين من الشعب المصري للدفاع عن بقائها, القضية قضية حياة أوموت ,وعلي الجانب الرسمي, لابد من اتخاذ الاجراءات الصارمة لوقف بناء السد فورا مهما كلفنا ذلك, حتي وإن تمت الدعوة لتشكيل فرق فدائية انتحارية للدخول في عملية جهاد مسلح, من كل الدول المجاورة, فذلك جهاد من أجل الحياة, يقره الشرع, والقانون الدولي, وكل القوانين الوضعية, وقوانين الدفاع عن النفس من أجل البقاء علي قيد الحياه, وكلها وسائل مشروعة..

البدائل المتاحة أمام إثيوبيا لتفادي مخاطر إنشاء سد النهضة علي دول المصب؟ يمكن لمصر مساعدة إثيوبيا من خلال المساهمة في إقامة مشروعات صناعية وتنموية مشتركة, ستؤدي إلي توفير فرص عمل للشباب, وإنعاش الاقتصاد الإثيوبي, والدخول في مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال الخلايا الشمسية, وطاقة الرياح, والطاقة النووية, وبما لا يسبب أي ضرر علي إثيوبيا وعلي دول المصب(مصر والسودان), كما يمكن مساعدة إثيوبيا في إقامة سدود صغيرة, تحقق الهدف المنشود من توليد الكهرباء, دون المساس بحصة مصر من مياه النيل, ودون تعريض المنطقة بالكامل لمخاطر انهيار سد النهضة والذي سيجرف أمامه الأخضر واليابس إذا تعرض السد للانهيار, خاصة أن مصر تمتلك الخبرات الفنية التي تمكنها من مساعدة الجانب الإثيوبي, لاختيار المواقع الآمنة والمناسبة لإقامة هذه السدود دون حدوث الزلازل التي قد تؤثر علي تلك السدود.في الوقت نفسه, لابد أن تقوم الأحزاب والقوي السياسية بإدارة واقعية للأزمة, والتفاوض مع الجانب الإثيوبي, ويجب اتباع كل الوسائل, فقد تأخرنا كثيرا.. ونحن ما زلنا نشكل لجنة ثلاثية, وتقارير, ونعقد اجتماعات, ونجري حوارات, في وقت بدأت فيه إثيوبيا في تحويل مجري النيل الأزرق, كما أن وزارة الخارجية لم تقم بالدور المنوط بها لتبين للعالم أننا نواجه أزمة حقيقية ,وكان يجب عليها خلق رأي عام دولي لمساندة موقف مصر في قضيتها العادلة, وشرح المخاطر التي يمكن أن تواجهنا عند بناء السد, خاصة أن مصر لا تمتلك مصادر أخري للمياه, وكان يجب علي سفاراتنا في الخارج أن تتحرك منذ فترة, لكن للأسف الشديد, نحن مازلنا نتعامل مع الأزمة وكأنها لم تبدأ بعد, مع أن إثيوبيا قد بدأت في عملية الانشاء الفعلي لسد النهضة.. ومن السذاجة أيضا الاعتقاد بأن إثيوبيا قد تغير موقفها, وتقتنع بالمفاوضات السلمية, وتتوقف عن بناء السد, فالإثيوبيون لن يلتزموا بأي مفاوضات, ولا تقارير, ولا اجتماعات, والتعلق بالمفاوضات هو إجراء ضعيف لا يتناسب مطلقا مع حجم الازمة التي نواجهها.. فتحقيق الأمن المائي هو مسألة حياة أو موت, وهي الأساس لاستمرار الحياة علي ضفاف النيل, والمياه هي عصب التنمية, وبدون الأمن المائي فإن الحياة المصرية برمتها ستكون في خطر داهم.التاريخ الزلزالي بالقرب من منطقة إقامة سد النهضة؟لقد تم تجميع بيانات ما يقرب من١٠ آلاف زلزال تفوق قوتها نحو٤ درجات بمقياس ريختر, وقد حدثت جميعها بالقرب من الموقع خلال الفترة الزمنية من عام١٩٧٠ وحتي اليوم, مما يؤكد أن هذا التاريخ الزلزالي مرشح للزيادة من حيث العدد والقوة, إذا ما أنشأت بحيرة أمام سد النهضة بهذا الحجم.وما هو الحل إذا لم تنجح مصر في وقف بناء سد النهضة؟هدم السد, واستهداف المشروعات التنموية الإثيوبية بكل الوسائل, هو الحل الوحيد, ولا حلول غير ذلك.إدارة

الأزمةالموقف الرسمي بطيء, ولا يتواءم مع مشكلة بهذا الحجم, ومع المخاطر المحتملة, كما لا يتلاءم مع قوة مصر وتاريخها وحضارتها, فلابد من فتح جبهات لإثارة القلاقل, فإذا تهاونت الدولة في التصدي لهذه الأزمة, فذلك قد يغري الدول الأخري باستضعاف الموقف المصري, والتحرك لبناء سدود أخري, ساعتها ستضطر مصر للحرب علي أكثر من جبهة, وهذا أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي ,وقد لا تتمكن الدولة من التعامل مع كل تلك التحديات في وقت واحد, خاصة في ظل الظروف المضطربة التي تعيشها مصر داخليا وخارجيا.أن تدويل قضية سد النهضة يمكن أن يضمن تأمين حصة مصر من مياه النيل؟مصر لها حق تاريخي في مياه النيل, طبقا للاتفاقيات الرسمية التي وقعتها مصر مع دول حوض النيل, ولا شك أن إسقاط هذه الاتفاقيات, يمثل مخالفة لقواعد القانون الدولي, أن تدويل القضية يستغرق وقتا, تستفيد منه إثيوبيا بالدرجة الأولي, ووقتها سوف يصبح السد أمرا واقعا, ولاشك أن إزالته وقتها سيكون تحديا كبيرا لن تقدر عليه مصر, ولذلك يجب التحرك العاجل لمنع إنشاء السد قبل البدء فيه بكل الوسائل المتاحة والممكنة لتفادي مخاطره , والتصدي لتأثيراته الخطيرة علي مصر, كما يجب تنحية الخلافات السياسية والشخصية جانبا, ويجب التحرك الفوري لتأمين حصة مصر من مياه النيل بكل الوسائل.. فنحن أمام خطر حقيقي لا يحتمل الانتظار.

<u>آثار احتماليات إنهيار سد النهضة :</u>

لا يوجد أي تهديد للأمن القومي المصري من بناء سد النهضة الاثيوبي القصد هنا التهديد العسكري ومن يزج بالخيار العسكري هو من يعرض الأمن المصري للقيل والقال ولا يصح أن تترك الساحة هكذا لكل من هب ودب ليتحدث عن الأمور العسكرية لأنه لا يوجد ما يهددنا عسكرياً فعلاً وهذا الحديث ضار بالاستراتيجية المصرية. قضية التهديد المائي لمصر قضية قانونية وفنية بالمقام الأول ونحن لنا حق تاريخي ظاهر وواضح وعلينا ان نلجأ الي التحكيم الدولي وهو الكفيل بأن نحصل علي حقوقنا كاملة.. وعلينا ان نضع في اعتبارنا أننا نتحدث عن ماء النيل ومصر رفعت شعار وحدة دول حوض النيل من قديم الأزل.. وهناك أيضاً الدور الشعبي الذي يمكن ان يلعب دوراً مهماً في حل تلك الأزمة ثم فرق البحث العلمي التي يجب أن تبحث في الآثار الجانبية للسد الاثيوبي وتعمل علي تلافيها بالحوار والشراكة السياسية، التي تخدم مصلحة الأطراف جميعاً.. وأنا كمتخصص في الشئون العسكرية أري أنه من غير الوارد تماماً ان يكون هناك تهديد للأمن القومي المصري من هذا السد، ويجب ألا نتبني هذا الطرح ونحن نستخدم قواتنا المسلحة لحماية حدودنا فقط ومنع أي اعتداء علي أراضينا هذا فضلاً عن أننا مشاركون في قوات حفظ السلام العالمي

ونحن لا نعتدي علي أحد ولا نقبل أن يعتدي علينا أحد.ان اثيوبيا بلد يعاني من فقر مدقع ولديها امكانات مائية هائلة ولم تحاول دول حوض النيل مساعدتها، وأهملت من قبل مصر ومن هنا نشأت فكرة السد لديها ونحن لا نريد توسيع القضية وتهديد سد النهضة للأمن القومي المصري خاصة العسكري أمر غير وارد ومستبعد.. والموضوع يحتاج الي حل سياسي واقتصادي سريع بعيداً عن العنترية واستعراض القوة.اعلان البداية في بناء السد من اثيوبيا في حد ذاته يعد بمثابة اعلان حالة حرب وعليك الاستعداد للرد في هذه الحالة ولو رجعنا بالذاكرة للوراء سنجد أنه قبل ٥١ مايو ٧٦٩١ أعلنت مصر أنها ستمنع السفن الاسرائيلية من عبور مضيق »تيران« وقد اعتبرته اسرائيل في ذلك الوقت اعلاناً للحرب وخاضت ضدنا حرب النكسة وإذا كان البعض يردد أن اسرائيل هي التي وراء بناء السد الاثيوبي فهذا أمر لا يخصنا فمشكلتنا مع اثيوبيا وليست اسرائيل، فهناك فرق بين العمل ومن يقوم بالتنفيذ.. فمن ينفذ العمل ليس له قيمة لأنه أجير عند صاحب العمل نفسه في القانون الدولي سواء كانت اسرائيل أم غيرها.ان سد النهضة الاثيوبي يهدد الحياة نفسها لدي المصريين والحل إعلان حالة الحرب وتدمير السد.. لأن التحكيم الدولي لن يجدي نفعاً فموقفنا ضعيف من الناحية السياسية والاستراتيجية.ان السد يعتبر قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في وجه مصر والسودان في أي وقت لأنه سيخزن وراءه ٥٧ مليار متر مكعب مياه لو تم تدمير السد أو انهار لأي سبب طبيعي كالزلازل وغيرها فسيغرق السودان ومصر، ويمكن ان يدمر السد العالي أيضاً.. والمشكلة ان النظام الحالي وحتي المعارضة ليست علي مستوي الحدث.. وللأسف نحن نتعامل مع الموضوع وكأنه لن يمس مصر.ان الخيار العسكري لن يحل الأزمة بل سيعقدها ولو تم ضرب السد فلماذا لا تتوقع أن يتم ضرب السد العالي نفسه وندخل بهذه الطريقة في نفق مظلم.ولابد من حل سياسي ومراعاة المصالح بين الطرفين.. وهناك نهر الكونغو المطروح الآن ولماذا لا ننوع مصادر المياه لدينا؟!.. وعلينا أن نفكر في الأجيال القادمة، مع السعي للوصول إلي حل مع اثيوبيا يضمن مصالح الطرفين مثل تصغير حجم السد ليخزن ٤١ مليار متر مياه بدلا من ٥٧ مليارا، وهكذا.الرؤية الواقعية استبعاد الخيار العسكري وكذلك يستبعد أن تبادر إسرائيل بضرب السد الأثيوبي يوما ما، أو حتي مجرد استخدامه كورقة ضغط علي مصر لأنها مساهمة رئيسية في بنائه، ولماذا أصلا ستعتدي علي أثيوبيا؟.. فضلا عن أن السودان هي التي ستتأثر تأثرا واضحا ومباشراً بانهيار سد النهضة حالة هدمه.. فنظرية المؤامرة مستبعدة.. ولكن هناك مشكلة خطيرة وهي ان المنطقة التي يبني فيها السد تقع في حزام الزلازل والقشرة الأرضية بها ضعيفة جدا.. وهذا

هو الخطر الحقيقي الذي يجب أن يوضع في الحسبان، ولذلك يجب أن يجلس الطرفان المصري والاثيوبي علي طاولة المفاوضات لحل تلك الأزمة.

من الآثار السلبية التى يمكن أن تهدد السودان إذا لم يتم بناء السد على أسس علمية مدروسة التخوف من انهيار السد وهو أمر قد تكون له آثار خطيرة لذلك ينبغى التأكد من أن بناء السد على أسس سليمة والأمر الثانى يتعلق بتخزين المياه فى البحيرة التابعة للسد وإذا ما تقرر أن يتم ذلك فى فترة وجيزة سوف تترتب عليه آثار خطيرة تتمثل فى عدم وصول حصص مصر والسودان من المياه وتزيد المشكلة تعقيدًا إذا صادف ذلك سنوات فقر مائي، وهذا الأمر يمكن تلافى آثاره باتفاق على زيادة الفترة الزمنية لملء البحيرة. ان الأمر الثانى الأكثر أهمية هو عملية تشغيل السد وفى شأنه ينبغى وضع اتفاق واضح يحدد كيفية التشغيل بحيث تأتى المياه للسودان ومصر ولا تتأثر باحتياجات ومبيعات أثيوبيا للكهرباء، وهو اتفاق يجب أن يتم قبل الانتهاء من بناء السد وبما يحقق الضمان للبلدين. ان هناك جانبا آخر مهم جدًا يتعلق بالآثار البيئية للسد على السودان وهى كثيرة منها تأثر مياه بحيرة السد إذا لم يتم ملؤها بطريقة محددة، وإزالة الغطاء الشجرى من منطقة البحيرة حتى لا تتلوث مياهها وتحدث تسممًا يقضى على الثروة السمكية فى مناطق ما بعد البحيرة (الخزان).

آثار إيجابية وعن الاثار الايجابية التى تعود على مصر والسودان من السد إن هذا السد شأنه شأن كل المشروعات العملاقة له آثاره السلبية والإيجابية، ومن نوعية الآثار الأخيرة أن السد ينظم وصول المياه بما يحد من الفيضانات السنوية والدمار الذى يحدثه النهر الهائج فى كثير من القرى السودانية، كما أنه يسهم فى توزيع مياه النهر على مدار العام بالإضافة إلى أن تخزين المياه فى أعالى النهر يقلل من نسبة التبخر فى بحيرة ناصر وتبلغ كمية المياه المتبخرة منها ١٠ مليارات متر مكعب سنويا أن العلاقة المائية بين السودان ومصر تحكمها اتفاقات مياه النيل وأحدثها فى التاريخ اتفاقيات عام ١٩٥٩ ونتج عن هذا التعاون مشاريع كثيرة مثل السد العالى وخزان خشم القربة فى السودان كما أن هناك بعثة كبيرة للرى المصرى فى السودان للتعاون فى كافة المجالات المتصلة بالنهر مثل رصد حركته ومناسيب الفيضان وكلها نشاطات إيجابية. ومواقف مصر والسودان فيما يخص نهر النيل على المستوى الاقليمى تكاد تكون متطابقة فى إطارها العام، على سبيل المثال الموقف من اتفاقية عنتيبى فمصر والسودان يطالبان بالحفاظ على الحقوق التاريخية للبلدين والاتفاقات الناتجة عنها بما يحفظ حقهما فى المياه. وعن أحدث تصورات السودان لحل المشكلة قال فى تقدير السودان أن هذه القضية ليست فنية فقط أو سياسية فقط ولكنها تشمل

الجانبين وبالتالى لا يمكن حلها من خلال اجتماعات السياسيين فقط أو الفنيين فقط ولكن من خلال اجتماعات مشتركة بينهما تضم ممثلى الدول الثلاث مصر والسودان وأثيوبيا.

دراسات حول عناصر عوامل الأمان لبناء سد النهضة (مقاومة الزلازل) :

أن تقرير اللجنة أكد ضرورة عمل دراسات اضافية حول عناصر عوامل الأمان لبناء سد النهضة الخاصة بدرجة مقاومته للزلازل بينما مصر كانت تري ضرورة الاشارة بوضوح الي رفض التصميم الحالي للسد وانشاء مجموعة من السدود الصغيرة بالتوازي بالمنطقة تحقق توليد الطاقة التي تحتاجها اثيوبيا من سد النهضة وفي نفس الوقت تقلل الاثار الكارثية التي من المتوقع ان تتعرض لها مصر نتيجة سد النهضة خاصة ان مصر طرحت علي اعضاء اللجنه كافة السيناريوهات التي تؤكد صحة وجهة نظرها . ان المشاكل الحقيقية ستبدأ مع بناء جسم السد ففي حالة تزامن الملء مع فترة فيضان اقل من المتوسط فإن الاثار ستكون كارثية حيث يتوقع عدم قدرة مصر علي صرف حصتها من المياه بعجز اقصي يصل الي ٣٤% من الحصة بما يقدر بـ ١٩ مليارا ويعجز متوسط يقدر بـ ٢٠% من الحصة يقدر بـ ١١ مليار متر مكعب طوال فترة الملء التي قدرت بـ ٦ سنوات كما سؤدي ذلك لعجز في انتاج الطاقة الكهرومائية من السيد العالي في حدود ٤٠% لمدة ٦ سنوات ويعود الظواهري ليؤكد ان اجتماع وزراء النيل الشرقي المقرر عقده اليوم يمثل فرصة شبه اخيرة للتأكد من مدي التزام الحكومة الاثيوبية من اعلانها بالتعاون مع مصر والسودان لتنفيذ سد النهضة من خلال شراكة اقليمية بينما يري احد الخبراء الوطنيين والذي كان ضمن فريق العمل بملف مياه النيل لعدة سنوات في مجال المياه رافضا ذكر اسمه لظروف عمله الحالي ان هناك العديد من الأضرار الناجمه عن انشاء سد النهضة وفقا للمواصفات المعلنه من قبل اثيوبيا أهمها التكلفة العالية التي تقدر بـ ٤.٨ ملاير دولار والتي من المتوقع ان تصل الي ٨ مليارات دولار واغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري والنادرة في حوض النيل الأزرق في بحيرة السد وعدم وجود مناطق اخري قريبة قابله للري بالإضافة الي تهجير نحو ٣٠ الف مواطن من منطقة البحيرة وعمر السد الذي يتراوح بين ٢٥ عاما و ٥٠ عاما نتيجة الاطماء الشديد ٤٢٠ الف متر مكعب سنويا وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا.. هناك فرصا متزايدة لتعرض السد للأنهيار نتيجة العوامل الجيولوجية سرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض فترات العام شهر سبتمبر الي ما يزيد علي نصف مليار متر مكعب يوميا ومن ارتفاع يزيد علي ٢٠٠٠٠ م نحو مستوي ٦٠٠ م عند السد واذا حدث ذلك فان الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانيه خاصة الخرطوم

التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي الياباني علاوة علي زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجدة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل نظرا للتحديات الجيولوجية والجغرافية السابقة في دول منابع النيل فان اكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية ولذلك يجب ان يزداد التعاون بين دول الحوض من اجل تقدم هذه الزراعة والاستفادة القصوي من مياه الأمطار كما ان المشروعات المائية الكبري لا تتناسب دول المنابع نظرا لتكلفتها العالية للتغلب علي الظروف الجيولوجية وزيادة نسبة تعرضها للأنيهار نتيجة الفيضانات والتشققات الصخرية والزلازل وعدم امكانية نقل المياه توزيعها في حالة تخزينها والحل الأمثل هـ التوسع في اقامة سدود صغيرة متعددة الاغراض كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة لكي تخدم اكبر عدد من المدن او القري التي يستحيل نقل المياه اليها من أماكن اخري.

الخطر في تحكم أثيوبيا في مياه النيل طوال العام :

الرغبة في الإضرار بمصر لأن إعلان اثيوبيا في البداية كان عن رغبتها في إقامة السد لتوليد الطاقة الكهربائية من النيل الأزرق بطاقة تخزينية١١ مليار متر مكعب فقط, ثم قفزت بالمواصفات إلي سد يحتجز ٧٤ مليار مع أن الفارق ما بين التصميم الأول ذي الـ١١ مليارا والأخير ذي الـ٧٤ مليارا ليس كبيرا ولذلك فلا فائدة من التوسع إلا إذا كان الهدف هو إنشاء بحيرة واسعة وهو ما ستؤدي اليه هذه التصميمات المعلن عنها. في حين أن التربة غير صالحة للاحتفاظ بالماء, حيث سيتسرب جزء منه. وذلك يجعلنا نتوجس من الاضرار التي يمكن أن تنجم في حالة انهيار السد وهو ما يحذر منه العلماء لأن ذلك قد حدث من قبل في سدود أخري. وعلي ذلك فالمخاطر معلومة وهنا السؤال إذن لماذا تصر اثيوبيا علي التوسع إلي حد تخزين٧٤ مليارا.كما أن الطرف الاثيوبي لم يقدم لمصر والسودان التصميمات التي توضح أن العمل يتم بقواعد هندسية منضبطة وبإجراءات علمية, كما تم استهلاك وقت طويل في الاتفاق علي اسماء وجنسيات الخبراء الأربعة الأجانب في اللجنة الثلاثية ,وتلكأت أثيوبيا طويلا في إمداد اللجنة بالمعلومات التي طلبتها. وهذه مؤشرات إذا وضعناها إلي جوار الحملة الإعلامية التي شنتها أثيوبيا علي مصر منذ قيام ثورة يناير تؤكد أن أثيوبيا تخطط للإضرار العمدي بمصر بمنعها وصول المياه الينا بتخزينها في خزان سد النهضة وتصريفها من أجل توليد الكهرباء بمعدل١٥٤٧ مترا في الثانية, والنتيجة الانتقاص من حصة مصر ما بين٤ إلي٥ مليارات تصل إلي١٢ مليارا بفعل النحر والتسرب في حين أن حصة مصر الحالية التي تبلغ٥٥.٥ مليار غير كافية بالنسبة لتعداد السكان الحالي(٩٠ مليونا (وانخفاض حصة

الفرد إلي أقل من٦٠٠ متر بينما حصة المواطن الأثيوبي تزيد علي١٣٠٠ متر مكعب سنويا.أما أخطر الاضرار فهو أن تتحكم أثيوبيا في مياه النيل وصرفها لنا طوال العام ممسكة بقواعد الابتزاز السياسي مما يغل يد مصر عن التحرك كدولة حرة الإرادة في اقليم حوض النيل والشرق الأوسط وبالتالي تكون تبعيتنا لأثيوبيا وتصبح في يد أمريكا أداة ضغط أخري علينا غير إسرائيل تتمثل في أثيوبيا ,ويؤكد الخوف من هذه المخاطر الحملة الإعلامية التي جرت في أثيوبيا بمقولات خاطئة وغير صحيحة ويعلم الأثيوبيون إنها أكاذيب ومنها عدم موافقة أثيوبيا علي أن تبني مصر سياستها المائية علي المعاهدات الاستعمارية التي فرضتها قوي الاستعمار الأوروبي وفي ذلك ضلال مبين لأن أثيوبيا أخر دولة يمكنها أن تتكلم عن الاتفاقيات الاستعمارية لأنها هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تضاعفت مساحتها بفضل المساعدات الاستعمارية, حيث ضمت إلي اراضيها عام١٨٨٧ بعد مؤتمر برلين(١٨٨٤ .١٨٨٥) اقليم الصومال الغربي(أوجادين) وبلاد الأورومو واقليم بني شنجول السوداني. بينما مصر بعد مؤتمر برلين أجبرت علي اخلاء ممتلكاتها في السودان وجنوب السودان واريتريا وشمال أوغندا والصومال ,والتي كانت أقاليم مصر الأفريقية منذ عهد أسرة محمد علي.

أثيوبيا تعلم جيدا أنها الدولة التي حققت أكبر استفادة من الاتفاقيات حول الحدود ولا يجوز لها أن تأخذ من اتفاقية١٩٠٢ فيما يخص الحدود و تقبله, وفي نفس الوقت ترفض ما يخص المياه.كما أن دولة أثيوبيا عام١٩٠٢ كانت دولة مستقلة وغير مستعمرة في حين أن مصر هي التي كانت محتلة من قبل انجلترا, الأمر الآخر أن القانون الدولي لا يسمح بتعديل هذه الاتفاقيات إلا بالتوافق بين جميع الأطراف وهذا لم يحدث .الأمر المهم جدا هنا هو أن أثيوبيا وقعت من خلال رئيس وزرائها السابق ميلس زيناوي مع الرئيس السابق حسني مبارك بروتوكولا للتعاون المشترك في أديس أبابا عام١٩٩٣ بما فيه التعاون المائي, وفي هذا البروتوكول ما يؤكد موافقتها الضمنية علي حصة مصر من المياه. وما يهمنا هنا في هذا السياق . أن اتفاقية عام١٩٢٩ التي فرضتها انجلترا علي مصر إبان الاحتلال بصفتها تمثل مستعمراتها الإفريقية انتقصت فيها من حصة مصر المائية كما وردت في تقارير لجان النيل لأعوام١٩٢٠ و١٩٢٢ و١٩٢٤ و١٩٢٥ بما قيمته٤ مليارات متر مكعب في السنوات الشحيحة و١٠ مليارات في سنوات فيضان العالي. ومعني ذلك أن انجلترا أضرت بمصر بينما استفادت اثيوبيا من هذه الاتفاقيات.تتعنت أثيوبيا وشنت بعد ثورة يناير حملات إعلامية ضد مصر؟لأنها تريد الاضرار بنا. وقد شنت حملة إعلامية بشعة ضد مصر تتهم فيها النظام السابق بأنه أهمل أفريقيا واثيوبيا وهو تجاهل لمسئوليتهم عن محاولة اغتيال رئيس مصر

علي أرضها. وكان يجب علي أثيوبيا قبل أن تتهم مبارك بعدم ذهابه اليها أن تسأل لماذا؟!.. فهو لم يذهب لأن الأمن فيها غير مضمون بدليل تعرضه لمحاولة اغتيال فيها, وإذا كان قد تقاعس مبارك عن حضور القمة الإفريقية, فإن الدولة المصرية لم تتقاعس عن واجبها تجاه اشقائها الأفارقة وامداد الدول الأفريقية بما فيها أثيوبيا بخبراتها ومساعداتها سواءكانت المادية أو الباحثين والأطباء والعلماء وصيانة الموارد المائية ومقاومة ورد النيل في البحيرات العظمي والتدريب وحفر الآبار عن طريق صندوق التعاون الفني الإفريقي بوزارة الخارجية, ولكن الخطأ الأكبر لأثيوبيا الذي يصل إلي درجة الحملة المنظمة ضدنا هو ما بذلته من جهود لتضليل دول حوض النيل وتقسيمها إلي دول منابع ودولتي مصب, وهذا الأمر منع هذه الدول من استمرار الاستفادة من خبرة مصر مع أن التقسيم الجغرافي الطبيعي في الحوض ليس تقسيمات لدول المنبع ودول المصب وانما هو تقسيم بين دول الحوض الشرعي)النيل الأزرق ونهري السوباط والعطبرة) ودول الحوض الجنوبي رواندا وبروندي وكينيا وتنزانيا والكونغو وجنوب السودان والسودان. وبالتالي لا يصلح ان تتحدث اثيوبيا باسم دول المنابع كلها ومنها دول الحوض الجنوبي.هذا العداء التاريخي؟نفسره بعدة أشياء. اولا مكانة مصر الدولية التي تحوزها في كل العالم ,ثانيا خبراتها الفنية العميقة في مجال إدارة الموارد المائية, وظن اثيوبيا أن مصر تأخذ ولا تعطي وهو ما يجعلنا نفكر في نفسية بعض مسئولي أثيوبيا عند نظرهم إلي مشروعات مصر المائية وزعمهم أن مصر تستحوذ علي أغلب حصة مياه النيل. هذا غير حقيقي بالمرة فلديهم أضعاف أضعاف ما لدي مصر من مياه ويمتلكون مقومات الغني لكنهم لا يبذلون جهدا, ولم يطلبوا من مصر الخبرة وذهبوا إلي شريك آخر إسرائيل, وهذا يؤكد انهم لم يقدروا الدولة المصرية واستعانوا بالعدو الطبيعي لها ليتحكم في ماء النيل من الجنوب فضلا عن تحكمه بسلاحه النووي في التوازن الاقليمي في الشرق الأوسط, وسمحوا لإسرائيل بالسيطرة علي عملية توزيع الكهرباء والسيطرة علي الدول الإفريقية, كل ذلك يعبر عن عداء واضح ورغبة عميقة ودفينة في الاضرار بمصر.

سيحدث بالتأكيد نكبات لمصر وضياع لها في إفريقيا وللأسف فإن بعض المسئولين في أفريقيا يتحدثون عن مياه النيل كما لو أن مصر تسرقها, والسؤال الذي يجب أن يوجه لهم جميعا هل أنشأت مصر حضارتها الفرعونية بواسطة الدول الاستعمارية وانجلترا معها. وعندما يكره بعض الأثيوبيين أن يصل الماء إلي مصر فهذا لا ينبئ عن علاقة أشقاء وأيضا اعتراض علي الطبيعة والمشيئة الإلهية, و يجعلهم بذلك مناع للخير معتد أثيم وعليهم أن يسألوا انفسهم هل هذا التصرف فيه ما يعبر عن الاتحاد الأفريقي الذي يتخذون من إثيوبيا مقرا له.

وهل كانت إثيوبيا لتفعل ذلك لولا تهاون الدولة؟بالفعل صحيح. ولقد أضعنا وقتا طويلا بعد الثورة قبل الوصول إلي توافق وطني وهو أهم محدد للنجاح في السياسة الخارجية وخصوصا في التفاوض مع دولة عصبية وعنيدة مثل اثيوبيا. يفكر قادتها بحساسيات تاريخية وادعاءات سياسية لا اساس لها, فالمعاهدات التي يتحدثون عنها لم تزد من حصة مصر من مياه النيل ,ولكنها انتقصت منها.

وعلي مصر وإثيوبيا أن تعملا معا علي تحويل الأزمة الراهنة إلي فرصة للتكامل الإقليمي بحيث تقومان مع دولتي السودان بالعمل الجماعي من أجل تنمية معلومة ومحددة في مجالات الطاقة والاعتماد المتبادل والتجارة والبنية الأساسية, وأن يصل التكامل إلي حد أن تقيم مصر ميناء علي البحر الأحمر لذلك, وهذه الفكرة إذا جري تنفيذها لابد أن ترتبط بدور مصر في مجالات التنمية البشرية وبالذات في مياه الشرب والصرف.

*- أكدت تقارير مبدئية حول التأثيرات السلبية لسد النهضة عن تأثر قدرات توليد كهرباء السد العالي بانخفاض معدله ٣٠ ٪ بسبب ما هو متوقع من تأثير علي منسوب مياه النيل وانخفاض المياه في بحيرة السد العالي.

وأكد مسئول في وزارة الكهرباء والطاقة أن الموضوع برمته يدرس حاليا علي جميع المستويات في القيادة السياسية.. مشيرا إلي أن قدرات مصر الحالية من كهرباء المساقط المائية شاملة السد العالي وخزان أسوان ونجع حمادي والمساقط الأخري تبلغ ٢٨٧٢ ميجاوات وهي تمثل ١٠ ٪ من إجمالي قدرات التوليد الممكنة ٣٠ ألف ميجاوات.. كما ينتظر أن تطول التأثيرات السلبية حال التأكد منها محطات التوليد البخارية والتي تعتمد علي مياه النيل في التبريد والتي تبلغ قدراتها الإجمالية الحالية ١٠ آلاف ميجاوات.. وتحفظ المصدر علي تحديد نسبة تأثر المحطات البخارية منوها بوجود وسائل أخري للتبريد مثل بناء أبراج تبريد وتعديلات في تصميمات المحطات ذاتها لكنها تحتاج إلي تمويل لاستثمارتها. أن تقدير التأثيرات السلبية وكيفية التعامل معها بدقةيتوقف علي التقرير النهائي للجنة الثلاثية لتقييم السد والتي يتوقع أن يصدر قريبا.

*- ضرر سد النهضة لا يتوقف علي الكهرباء بل يشمل كميات المياه الواردة إلينا وكذلك قدرات كهرباء السد العالي والمحطات المائية المنتشرة علي مجري النيل.. مضيفا أن تقديرات الموقف بدقة غير واضحة في ظل غياب المعلومات والدراسات حول مشروع السد.. وقال إن هناك اجتماعات دورية تعقد لمناقشة كل هذه الأمور.. لكن بشكل عام فإن النتائج الأولية سلبية بالقطع والايجابية

الوحيدة تتمثل في إمكانية حصولنا علي قدر معين من الكهرباء المولدة من سد النهضة لكن حتي الآن هذا الأمر غير واضح.

سد الألفية الاثيوبي والطمي :

لسد الألفية الاثيوبي أثران مهمان علي مصر بالدرجة الاولي وعلي السودان بدرجة أقل, الأثر الاول هو نقص مؤقت في كمية المياه خصما من حصة مصر والسودان نتيجة التخزين فيما قبل السد الاثيوبي لكي يؤدي وظيفته والأثر الثاني هو انخفاض سرعة سريان النهر خلف السد, وسيصحب الأثر الثاني نقص شديد في الاطماء نتيجة النقص الكبير في سرعة اندفاع المياه فضلا عن الترسيب قبل سد اثيوبيا كما حدث عندنا في بحيرة ناصر.التأثير الاول لاننا لم نعد نستفيد من الطمي علي كل حال بعد اقامة السد العالي, فتخزين المياه قبل سد اثيوبيا سوف يرفع الماء لديها, وبالتالي تتمكن من توليد الكهرباء الذي يزداد حجمه مع ارتفاع المنسوب أمام السد هناك, ويذكر ان اثيوبيا تأمل في توليد مايربو علي٥ جيجاوات (تعادل ما تولده٤ محطات من نوعية محطة كهرباء شبرا الخيمة) وسيستغرق هذا النقص فترة من الزمن إلي أن تتشبع البحيرة قبل السد الاثيوبي ثم يعود معدل التصريف كما كان, والوقت الذي سيستغرقه ذلك يعتمد علي مساحة الاراضي التي ستمتليء بالمياه قبل السد الاثيوبي وارتفاع السد ومعدل الاطماء قبله ومعدل البخر, ويذكر هنا ان حجم التخزين في البحيرة قبل السد الاثيوبي سيصل إلي نحو٦٣ مليار متر مكعب, وعلي قدر الزمن الذي ستستغرقه البحيرة الاثيوبية قبل أن تمتليء بتلك الكمية من المياه ستتأثر فيه حصتنا السنوية من المياه.وهذا السبب سيكون تأثيره حادا وفوريا, لكن ما سيقلل من أثره هو ما تخزنه بحيرة ناصر الآن والذي يمكننا الصرف منه خلال ملء بحيرة السد الاثيوبي, وهو حل اضطراري كنا ومازلنا لانحب ولاينبغي ان نلجأ له.

والسبب الثاني لنقص حصة مصر من المياه سيكون تأثيره غير حاد لكنه تأثير مزمن لا انتهاء له, وهو الناشيء عن انخفاض سرعة اندفاع الماء خلف السد في السودان, وسيكون لذلك أثران تابعان الاول زيادة تسرب الماء للخزان الجوفي علي طول المسار بسبب انخفاض سرعة الاندفاع وتشتت المياه والثاني زيادة معدل البخر علي طول المسار.المحصلة اذن انه سيكون لسد الالفية الاثيوبي تأثير حاد علي نقص حصة المياه المصرية في النهر الخالد نتيجة تخزين المياه قبل السد في اثيوبيا ,لكنه تأثير مؤقت سينتهي بملء البحيرة الاثيوبية قبل السد, وأثر مزمن نتيجة انخفاض سرعة اندفاع النهر بعد السد في السودان, ولكي نجد حلا لتلك الازمة التي يمكن ان تعصف بالسلام في المنطقة علي مدي العقود القادمة علينا ان نبحث عن بدائل لتعويض اثيوبيا عن

القدرات الكهربائية التي سيولدها سد الالفية, لكن ذلك يحتاج تفهما وتعاونا من جنوب السودان والسودان, وهو أمر صعب مع التعقيدات السياسية والجيوسياسية في المنطقة.

السد العالي وسد الألفية :

خمسون عاما مضت علي عملية تحويل مجري النيل ايذانا ببدء تنفيذ المشروع القومي العملاق السد العالي في مايو من عام١٩٦٤ في احتفال عالمي كان بمثابة اللطمة القاسية ضد قوي الاستعمار والهيمنة الغربية والامريكية, وتجسيدا لارادة الشعب المصري في حياة جديدة مزاجها العزة والكرامة.هذا الحدث الأعظم في التاريخ المصري خلال القرن العشرين كان البداية لسلسلة من التحديات انتهت بحرب اكتوبر المجيدة التي جاءت نتائجها السياسية علي عكس الانتصار المبدع ضد آلة الحرب الاسرائيلية, وأوصلتنا هذه النتائج السياسية السلبية الي ما نحن فيه الآن من وهن وضعف وهوان علي الناس في مشارق الأرض ومغاربها.وما أشبه الليلة بالبارحة.. الآن وفي الشهر نفسه مايو من عام٢٠١٣ بدأت اثيوبيا في تحويل مجري النيل الأزرق الذي ينبع منه٨٥% من حصة مصر من مياه النيل, ايذانا بالبدء في المشروع العملاق سد النهضة الذي يمثل الحلم القومي للشعب الأثيوبي لوضعه علي بداية مسار التنمية.. في البارحة كان المصريون ببكرة أبيهم يدا واحدة خلف مشروع السد العالي, والليلة بات الأثيوبيون علي قلب رجل واحد من أجل سد النهضة.. ولكن ما بين البارحة والليلة جرت مياه كثيرة سواء في نهر النيل العظيم أو في نهر الحياة بكل ما فيها من مآس سياسية واقتصادية واجتماعية.

في مصر اعتبرنا أن حرب اكتوبر هي آخر الحروب, وكان المفترض أن يتحول الصراع مع الكيان الاسرائيلي الي صراع حضاري نمارس من خلاله كل أدوات الضغط التي نملكها مع أشقائنا العرب لكي تذوب اسرائيل في هذا الكيان العربي الكبير.. وفي المقابل استفردت اسرائيل ببلدان المواجهة واحدا تلو الآخر, وراحت تلعب بقوة وبعنف في الفناء الخلفي للدولة المصرية كي تحاصرها وتنهكها وتنهي الي الأبد المخاطر المصرية علي المشروع التوسعي الاستعماري الصهيوني. في اللحظة التي امتطينا فيها حصان الشجاعة وقررنا عدم امداد اسرائيل بمياه النيل, كان يجب علي الدولة المصرية أن تتوقع أن السياسة الاسرائيلية الخبيثة سوف تسعي الي محاصرتها في أقصي الجنوب حيث دول الحوض وفي مقدمتها اثيوبيا.. كنا نري بأم أعيننا التحركات الاسرائيلية في القارة السمراء ولكننا آثرنا الاستلقاء علي ظهورنا والهرولة الي أحضان الغرب الأمريكي والأوروبي مع الابتعاد عن أصل وجودنا خلف حدودنا الجنوبية حيث الفقر المدقع والحاجة الماسة الي مصر الأخ الأكبر.. ولكن هذا الأخ الأكبر لم يرد أن يتعامل مرة أخري مع الأخوة الفقراء والضعفاء وظن أن

من جاور السعيد في الغرب سوف يسعد..!!.سد النهضة الأثيوبي ليس بالمفاجأة ولكنه كان حلما يداعب الأثيوبيين منذ خمسينيات القرن العشرين.. الناس هناك يرون النيل العظيم ينساب الي الشمال حاملا الخير والنماء بينما هم محرومون من شربة مياه نظيفة ومن صرف صحي آمن ومن طاقة كهربائية تنير ظلمة حياتهم ومن أسباب التنمية الشاملة التي تنقلهم من الحياة البدائية الي أعتاب التحضر مثل بقية خلق الله في الشمال وفي العالم أجمع.ومنذ تعثرت مفاوضات الاتفاقية الاطارية لدول حوض نهر النيل, كان علي مصر أن تتوقع أن الأثيوبيين جادون هذه المرة في المضي قدما نحو حلمهم الكبير ..كان علينا أن نستوعب هذا الحلم ونشجعهم علي تنفيذه ونضع خبراتنا في بناء السدود تحت تصرفهم.. كان علينا أن نبادر الي احتواء تطلعاتهم للحياة الكريمة وأن نكون نحن من يتقدم الصفوف في بناء سد النهضة, ولكننا كالعادة تعاملنا معهم باستعلاء عجيب وبثقة عمياء في قدرتنا علي منع بناء هذا السد ,وظللنا علي هذه الحال الي أن فوجئنا بأنه تم بالفعل تحويل مجري النيل ايذانا ببدء العمليات الانشائية.

علي المصريين والدولة المصرية أن تبتعد تماما عن لغة التهديد بالحرب ..ولابد أن نعترف بحق الاشقاء في اثيوبيا في بناء السد ولكن مع الحفاظ علي المصالح الاستراتيجية المصرية.. ومن هنا نستطيع التفاوض بقوة علي اعادة النظر في التصميمات الهندسية للسد والعودة بها الي ارتفاع٩٥ مترا فقط, بدلا من التصميم الجديد الذي زاد من الارتفاع الي١٤٥ مترا مما يضاعف من السعة التخزينية وزيادة الفترة الزمنية لامتلاء البحيرة.. التفاوض لابد ان يركز ايضا علي زيادة فترة الامتلاء لأطول مدة ممكنة مع اختيار مواسم الفيضانات الكثيفة لملء السد.. الأفارقة لابد أن يشعروا بأن مصر الثورة عائدة بقوة الي مجالها الحيوي في سائر افريقيا.. وأنه لا مجال للعودة الي السياسات السابقة التي تسببت في كل هذا الخلل.

<u>تأثيره علي السد العالي :</u>

كيف يؤثر سد النهضة الاثيوبي علي أمان السد العالي؟ اثناء تشغيل سد النهضة سيحدث تعارض في بعض الاوقات عندما يكون الايراد منخفضا واثيوبيا تريد تزويد ارتفاع المياه عندهم لتوليد الكهرباء فيقوم بتخزين كميات مياه كان من المفروض ان تصل إلينا ولهذا فخلال فترة التشغيل سيكون عندنا مشاكل دائمة ولذلك مصر تطلب المشاركة في التشغيل، انا اوافق علي هذا الرأي ولكن ليس لسد النهضة بهذه المواصفات وانما مع السد الاصغر.في استخدامات الزراعة يقال ان اثيوبيا يوجد عندها من ٢٠٠ ألف الي ٥٠٠ ألف وفي بعض الاقوال مليون. أراض يمكن ان تستصلح للزراعة وبالتالي لو استصلحت اثيوبيا في الزراعة فان كل فدان تزرعة هناك يخصم

مقابل له فدان من الاراضي الزراعية في مصر تعجز عن ريه لانها ستحجز مياها لزراعة اراضيها كانت مفروض ان تصل لمصر وأحد السيناريوهات ايضا في السودان ان المياه ستكون منتظمة طوال العام بعد السد الاثيوبي.. وبناء عليه فالسودان يمكن ان تضاعف الرقعة الزراعية عندها ولو السودان زودت الارض فهذا معناه استهلاك مياه اكثر ويصبح مع كل فدان تزرعه السودان يقابله فدان خسارة في مصر وستكون خسارة دائمة وليست مؤقتة مع فترة الملء.. والتخوف من الزراعة يجب ان يتم له اتفاقيات وتعهدات.

علي مستوي العالم يوجد حوالي ٤٠ ألف سد، انهار منها ٥٦ سدا والاسباب متعددة ما بين ارتفاع المياه عن مستوي السد، حدوث الزلازل، خلخلة تربة السد وغيرها من الاسباب الهندسية في بعض حالات الانهيار هناك ٢٠٠ ألف شخص ماتوا مثلما حدث في الصين، اذن نسبة انهيار اي سد في العالم ٥.١ في الالف وهنا اذكر تقريرا للطيران البريطاني يفخر فيه بانه يتعرض الي ٦.٣ حادثة في المليون رحلة اذن حوادث الطيران تقاس بالنسبة في المليون اما في حوادث السدود فهي تقاس بكم في الالف وبالتالي فهذه النسبة تعتبر نسبة ليست قليلة للخطر الذي يحدث في حالة الانهيار.

يضاف علي مخاطر انهيار السد علامات استفهام كثيرة حول موقع السد والتركيب الجيولوجي واعمال المجسات به.. الخ.فقد ترتفع نسبة توقع انهيار السد فتقاس بنسبة في المائة بدلا من نسبة في الالف اذا لم يتم تداركها وهذا ما ذكرته اللجنة الثلاثية لان النسبة في سد اثيوبيا قد تزيد عن النسب العالمية.وفي حالة انهيار السد فان سد الروصيرص وسنار الموجودين في السودان ستتم ازالتهما بالكامل. مدينة الخرطوم سوف تغرق وتصل المياه فيها من ١٠ أمتار الي ١٦ مترا جميع القري والمدن الموجودة بين الخرطوم حتي بحيرة ناصر ستغرق بنسب متفاوتة والمياه ستدخل مندفعة في بحيرة ناصر ولو كانت ممتلئة قد يحدث انهيار للسد العالي واذا لم يحدث الانهيار بالمعني الكامل فانه سيحدث اضرار شديدة في جسد السد اما اذا كانت البحيرة متوسطة الامتلاء فيمكن التغلب علي الموقف بعدم حدوث أضرار للسد لكننا في هذه الحالة سنطلق كميات كبيرة من المياه في النيل يمكن ان تدمر العديد من المنشآت علي النيل مثل الكباري والاهوسة وذلك من اجل انقاذ السد.. وفي حالة البحيرة فارغة يمكن ان نتمكن من امتصاص الصدمة ولا تحدث عواقب وخيمة.

في حال انهيار السد ستكون المياه عندنا بعد ١٨ يوما تقريبا وهذه الفترة لا يمكن تفريغ بحيرة ناصر؟.. لانه لكي يشتغل مفيض توشكي يجب ان تكون البحيرة ممتلئة حتي تتمكن المياه من العبور من فوق البحيرة تفرغ من مخارج التوربينات ومخارج المياه التي سنضطر اخراج اقصي

طاقة لها وهي تتراوح بين ٥٠٠ الي ٦٠٠ مليون م٣ في اليوم وهذا سيتسبب في ضرر كبير للمنشآت لكن لو اخرجنا نصف مليار م٣ في اليوم سنفرغ من ٩ الي ١٠ مليارات م٣ في البحيرة وانا قادم لي ما يقرب من ٨٠ مليار م٣ خلال الـ ١٨ يوما فبالتالي بالتأكيد البحيرة ستتدمر لو حدث انهيار السد الاثيوبي.. لن نتمكن من انقاذ السد العالي إلا لو كنا وضعنا في الحسبان عمل اطراف البحيرة كلها عبارة عن مفيض ببوابات تفتح علي الجانبين وهذا حل تقارب تكلفته تكلفة السد العالي نفسه لاننا عندما صممنا السد العالي لم نصممه علي أن هناك سدا قبله بهذه المواصفات اي سد يحجز ٧٤ مليار م٣.. وهذا هو مصدر قلق للسودان ايضا لان سدودها ستنهار لو حدث انهيار لسد النهضة الاثيوبي.

اثيوبيا ستخنق مصر بسدودها.. عندها السد الكبير وهو سد النهضة وأربعة سدود اخري بمثابة محابس علي مجري المياه.. ولو قامت اثيوبيا بتخزين ٢٠٠ مليار م٣ علي مدار ١٥ سنة وفقا للخطة الموجودة.. ستظل مصر لمدة ١٥ سنة يخصم منها ١٥ مليار م٣ سنويا بناء عليه ستفرغ بحيرة ناصر من المياه، الارض الزراعية ستظل عشر سنوات لا تزرع.. وستظل عشر سنوات ايضا بدون توليد كهرباء وتقدر المساحات الزراعية بـ ٣ ملايين فدان لا تزرع لمدة عشر سنوات.

موقف توربينات السد العالي :

موقف توربينات السد العالي فجر قرار إثيوبيا بإنشاء سد النهضة أزمة شعبية كبري, نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية بالغة الخطورة علي الأمن القومي والأمن المائي للبلاد,وهو ما يمثل اعتداء علي سيادة الدولة مرفوضا تماما, ذلك لأن دور الدولة ممثلة في قواتها المسلحة هو المحافظة علي استقلال الدولة وسلامة أراضيها بتأمين حدودها, ومصالحها الاقتصادية من أي أعمال عدوانية, أيا كانت داخل أو خارج حدودها مع توجيه ضربات ردع ضد أهداف ومصالح من تسول له نفسه السياسية والاقتصادية والعسكرية, وهو ما تؤيده كل المعاهدات والأعراف والقوانين الدولية, لأن الأمر جد خطير, نناقش هذه الأزمة بهدوء مع العلماء والخبراء المختصين, وصولا لإزاحة الضرر لأن النيل بالنسبة لنا هو شريان الحياة وروح التنمية وبدونه تعطش الأرض ويموت الإنسان وتنعدم التنمية, وتلك هي خطورة المشكلة وحقيقتها., أن أزمة سد النهضة الإثيوبي هي تأثيرات سلبية بالغة الخطورة علي الأمن القومي المصري, ولن تحل هذه الأزمة مطلقا بسياسات الدولة التقليدية أو أوجه التعاون الحالي من قبل وزارة الري ,وتتمثل خطورة سد النهضة الإثيوبي في أنه سوف ينقص من حصة مصر من المياه ١٢-١٥مليار متر مكعب في السنة, وتقليل كهرباء السد العالي بنسبة٣٠%والكارثة الكبري اذا حدث لا قدر الله فترات جفاف لمدة٧ سنوات, كما حدث في

الثمانينيات, فإن جميع توربينات السد العالي سوف تتوقف تماما عن التشغيل وانتاج الكهرباء, وسيتم تبوير مساحات من الأراضي الزراعية, بالاضافة الي أن إثيوبيا اسندت بناء السد الي شركة مغمورة وهذا يزيد من احتمالات حدوث انهيارات بالسد مستقبلا بقصد أو بغير قصد, بنسبة كبيرة لأن معامل الأمان في السد الاثيوبي هو٢ – ١ لأن الأرض منحدرة انحدارا شديدا وغير مستقرة وتقع في منطقة الفوالق الأرضية, واحتمالية حدوث زلزال واردة وهذا عكس معامل الأمن للسد العالي وهو حدود١٠أضعاف وشرعت إثيوبيا بتحويل مجري النيل الأزرق قبل تقديم اللجنة الثلاثية لتقريرها وضربت الكل بعرض الحائط لوضعنا أمام الأمر الواقع, ولكسر ارادتنا السياسية كما نشر في الصحف الإثيوبية.

لابد من تعيين وزير دولة مفوض لشئون مياه النيل الخارجية ,تحت رئاسة الجمهورية وعلي أساس الكفاءة السياسية والفنية الفائقة, وأعلي مستوي من مهارات التفاوض ومهارات الاتصال ويكون مفوضا باتخاذ جميع الاجراءات والصلاحيات والمسئوليات الكاملة, وتقديم خطة تنفيذية والحلول الاستراتيجية والسيناريوهات لحل أي أزمة متوقعة مع دول حوض النيل, ويكون لهذا الوزير المفوض الحق في تشكيل مجلس الادارة وانتقاء أفضل العناصر من الوزارات السيادية والتنفيذية ذات الصلة, لمعاونته في ادارة هذه المنظومة وتقديم خطة تنفيذية بالبرامج والمشروعات التنموية والأنشطة المطلوبة لتحقيق استقرار المنطقة ورفاهية شعوب دول حوض النيل.أن هناك مشروع إقليمي تم التجهيز له مسبقا ,وهو محوران لمجري مائي لنيل جديد يبدأ من البحيرات الموجودة في هضبتي الحبشة والاستوائية, لاستقطاب الفواقد وخاصة من نهر الكونغو, الذي يصل فاقد مياهه الي١٠٠ مليار م٣ في السنة في المحيط الأطلنطي دون الاستفادة منها ,وربط هذين المحورين للمجري المائي مرورا بمشروع منخفض القطارة حتي سيدي براني واقامة المشروعات التنموية علي هذا المجري المائي في مجال الزراعة والصناعة والسياحة, وانتاج الطاقة من محطات الكهرومائية وانشاء شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والخدمات.

إنشاء صندوق استثمار وتمويل مشروعات الهيئة الإقليمية الأفروآسيوية للبيئة والمياه والطاقة, يشارك في تمويله الشركات المساهمة والقطاع الخاص بنظام BOTالبناء والتشغيل ثم التحويل الذي يستفيد من تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع الي الدولة ووضع وتنفيذ السياسات والتشريعات والنظم اللازمة لتفعيل مساهمة رأس المال العربي والإفريقي.

أن جميع القوانين والأعراف القانونية والاتفاقيات المائية والاتفاقيات الثنائية بين مجموعة دول حوض النيل, تؤكد الحقوق التاريخية لاستخدام المياه ومنها ما أشار الي ذلك بصفة عامة, ومنها تناول الحصص بالأرقام ويدل علي ذلك الكثير من الاتفاقيات ومنها الاتفاقية بين مصر وأوغندا عن سد خزان(أوين) علي بحيرة فيكتوريا والاتفاقيات بين الهند وباكستان, واتفاقية نهر كلورادو بين كندا وأمريكا, اذن المبدأ متفق عليه بين مصر والجميع والمشكلة هي حصص مصر والسودان التي حصلا عليها بموجب اتفاقية نهر النيل عام١٩٥٩بين البلدين التي لا تعرف بها إثيوبيا, وبعض دول حوض النيل, أن الأزمة تتطلب الرجوع الي مائدة المفاوضات بين كل الأطراف, وأهمها إثيوبيا والسودان ومصر, وذلك علي أعلي مستوي يكون التفاوض علي آثار السد, في ضوء دراسات اللجنة الدولية التي يعتقد أن تقريرها سوف يؤكد اتمام الدراسات لعدم توافر البيانات وتكون سمة التفاوض الصراحة والشفافية والمصداقية, وقد تشارك بعض الأطراف المحايدة كنوع من الوساطة ولما كانت الآثار الايجابية تعتمد الي حد كبير علي شكل الفيضانات في المستقبل, خاصة في أثناء ملء ومدة ملء الخزان ومناسيب الخزان والتصرفات وهل ستستخدم مياه الخزان في الزراعة من عدمه, وهي أمور كثيرة مهمة تستدعي وضع اتفاقيات محددة بوضوح وكيفية تناولها.

*- أكدت أحدث دراسة عن مشروع سد النهضة الأثيوبي أن السد ليس في صالح اثيوبيا ولكنه مشروع سياسي في المقام الأول وأوضحت ان صعوبة التضاريس ترفع تكلفته من ٥.٤ مليار إلي ٨ مليارات دولار.. كشفت الدراسة التي قدمها د. عباس شراقي الاستاذ بمعهد البحوث والدراسات الافريقية أن النواحي الفنية للسد من خلال المعلومات العلمية التي تضمنتها الدراسة الامريكية أن ارتفاع السد يصل إلي ٥.٤٨ مترا بسعة تخزينية و١.١١ مليار متر مكعب من المياه وقد يزداد ارتفاع السد إلي.٩ مترا لتصل السعة التخزينية ٣.٣١ متر مكعب.وقالت الدراسة أن من ايجابيات المشروع التحكم في الفيضانات التي تهدد السودان خاصة عند سد الروصيرص وتوفير المياه تستخدم للزراعة المروية وحجز طمي النيل الأزرق الذي يبلغ.٣٤ مليار متر مكعب سنويا مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي في مصر، ولكنها حددت في المقابل أضراره في إغراق نحو نصف مليون فدان من الاراضي الزراعية القابلة للري في حوض النيل الأزرق مع إغراق بعض مناطق التعدين وتهجير نحو.٣ ألف.أضافة قصر عمر السد، الذي يتراوح بين ٢٥،٥٠ عاما، نتيجة الاطماء الشديد، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية وسيكون الضرر الأكبر بالقري والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه

السونامي الياباني ٢٠١١ مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان، نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.أن مصر والسودان سوف تفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين، ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولي لافتتاح السد، نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو ٥٠ مليار م٣ سنويا .تقرير الوفد المشارك في اللجنة الثلاثية تقييم سد النهضة الاثيوبي عقب عودتهم من اديس ابابا وتناول الاجابة علي الملاحظات التي تقدم بها أعضاء اللجنة من الجانبين المصري والسوداني والخبراء الدوليين بهدف وضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع ملف سد النهضة بعد أن أشار تقرير الخبراء إلي وجود اثار سلبية علي الوارد لمصر من مياه النيل نتيجة انشاء السد الذي يتم العمل فيه علي قدم وساق. اضافت مصادر مسئولة بالوزارة أنه تم مناقشة الاحتمالات المتوقعة من الجانب الاثيوبي في حالة استمراره في اعمال بناء السد دون الاخذ في الاعتبار الاضرار التي سوف تتعرض لها مصر خاصة وانها تحصل علي ٥٨٪ من حصتها المائية عبر النيل الازرق القادم من اثيوبيا والذي يشهد حاليا اعمال بناء السد الاثيوبي وأشارت إلي أن كل الاحتمالات مفتوحة للتعامل مع هذه الازمة.

الايراد المنخفض :

• في حالة الايراد المنخفض مثل ما حدث في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٩ سينخفض معدل توليد الكهرباء ايضا بنفس النسب التي ينخفض فيها مع الايراد المتوسط ولكن مع كارثة اخري هي انه في السنة الثالثة لن نجد مياه لري ٢٢٪ من الاراضي الزراعية والسنة الخامسة ستصل الي ٣٢% من الاراضي التي لا تجد مياها للري.

• هل هناك سيناريو لا تتأثر فيه مصر نهائيا ولا تتأثر بحيرة ناصر اثناء فترة ملء وتخزين سد النهضة؟

•• في حالة واحدة فقط.. هي ان يكون ايراد النيل لمدة خمس سنوات متتالية فوق ١٠٥ مليارات م٣ الي ١١٠ مليارات م٣ في السنة الواحدة عندها لن تتأثر بحيرة ناصر بالـ ١٥ مليار م٣ التي سيتم خصمها سنويا لملء سد النهضة سيظل ايراد بحيرة ناصر ومنسوبها كما هو عند الـ ٧٠ مليار م٣.

• ما هي نسبة حدوث السيناريوهات الثلاثة؟

•• السيناريو الاول وهو في حالة الايراد المتوسط احتمال حدوثه يتراوح بين ٥٠% الي ٦٠% السيناريو الثاني وهو الايراد المنخفض احتمالة من ١٠% الي ١٥%السيناريو الثالث وهو الايراد فوق الـ ١١٠ مليارات م٣ مياه احتماله صفر٪ ان يحدث لماذا؟ لانه لم يحدث ايراد بهذه الارقام سوي في عامين متتالين فقط خلال المائة سنة الماضية فمن ١٩٤١ حتي الان ايراد النيل لم يتخط

الـ ١٠٥ مليارات م٣ سوي عامين فقط لذلك فاحتمال ان يأتي إلينا ايراد يفوق ٥٠١ مليارات م٣ لمدة خمسة اعوام متتالية هو احتمال مستحيل ويكاد يكون صفر.

• متي يبدأ اول تخزين لسد النهضة الاثيوبي؟

•• أول تخزين سيبدأ العام ٢٠١٦ لان اثيوبيا تريد توليد كهرباء علي وجه السرعة.

<u>أربعة تحفظات على سد النهضة :</u>

ان مصر تحفظت علي بعض توصيات اللجنة الثلاثية الفنية لتقييم سد النهضة أكدت مصر ضرورة الإشارة الي رفض التصميم الحالي للسد وانشاء مجموعة من السدود الصغيرة بالتوالي بالمنطقة لتوليد الطاقة التي تحتاجها اثيوبيا وتقليلا للأثار الكارثية المحتمل ان تتعرض لها مصر نتيجة السد وان التصميم الحالي لم يضع في اعتباره تأثيرات ظاهرة التغيرات المناخية وما قد تتسبب فيه الفيضانات ولم تقدم معلومات بشأن طبيعة التدفق في اتجاه دول المصب ولا بشأن مدي كثافة البخر ولا ما يخص السد والمنشآت الهيدروليكية القائمة. التقرير النهائي للجنة الثلاثية شهد خلافات حادة عند الصياغة النهائية له مما دعا الي استمرار عملهم يوما اضافيا انتهي مساء الجمعة بزيادة يوم عما كان متفقا عليه وان الخلافات ظهرت بوضوح بين الجانبين المصري والسوداني حيث اصر الاخير الحديث في التقرير عن ضرورة عمل دراسات اضافية حول عناصر عوامل الأمان لبناء سد النهضة والخاصة بدرجة مقاومته للزلازل.؟ ذكرت مصارد مشاركة في اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة الاثيوبي عن تفاصيل التقرير النهائي الذي اعده ١٠ خبراء ومسئولين من مصر والسودان واثيوبيا منهم ٤ خبراء اجانب ان دراسات سد النهضة تحتاج الي دراسات مستفيضة لمنع الآثار السلبية للمشروع التقرير النهاي احتوي علي ٤ تحفظات تحتاج الي المزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الاثيوبية في اطار التنسيق الواجب بين الدول التي تتشارك في الانهار الدولية لمنع الآثار السلبية لسد النهضة الأثيوبي. ابدي التقرير تحفظه علي عدد من الجوانب التي تتعلق بسلامة سد النهضة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية علي الفئات الفقيرة في مناطق انشاء السد بالإضافة الي تحفظات حول تأثيره علي الموارد المائية لدولتي المصب مصر والسودان مطالبا بالتنسيق بين الدولة الثلاثة لإدارة السد علي المستوي السياسي من قادة الدول المعنية وذكرت المصادر ان التقرير النهائي تضمن مطالبة مصر والسودان واثيوبيا بدراسة اسلوب ادارة وتشغيل السدود الخمسة الواقعة علي امتداد نهر النيل بدأ من سد النهضة مرورا بسدود سنار والروصيرس علي النيل الأزرق ثم سد مروي الواقع في ولاية النيل الأبيض والولاية الشمالية علي النيل الرئيسي شمال العاصمة السودانية الخرطوم بـ ٥٠٠ كم

يأتي ذلك بينما اشار التقرير الي وجود مخاطر مدمرة علي مصر والسودان في حالة تعرضه للأنهيار بسبب الزلازل لأن جسم السد خرساني وليس ركاميا من الصخور. شهدت الاجتماعات خلافات حول مصادر تمويل الدراسات الفنية التي طلبها الخبراء الدوليون والمتعلقة بتنفيذ الشروط المرجعية للنموذج الرياضي المقترح لدراسة كاملة لحوض النيل الأزرق بالكامل وكذلك مجري نهر النيل الرئيسي من الخرطوم وحتي اسوان بحيرة ناصر استعدادا لتنفيذه وان مصر ابدت تحفظها حول بعض عناصر التقرير الذي تم رفعه لوزراء مياه النيل الشرقي تمهيدا لعرضه علي رؤساء الحكومات لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع توصيات التقرير وفقا لقرار الحكومة الاثيوبية تنفيذا لقرار تشكيل اللجنه بأن توصياتها غير ملزمة وأن حكومات الدول الثلاثة تتفاوض فيما بينها حول الاجراءات المطلوب اتخاذها لتنفيذ التوصيات والمقترحات. اللجنة اوصت بأهمية الحوار المباشر بين حكومات الدول الثلاث وهي : مصر واثيوبيا والسودان.

*- لا ينقطع الحديث فى الشارع المصرى عن مخاطر سد النهضة على مصر، والذى ستمتد آثاره السلبية - بحسب تقديرات الخبراء - إلى تقليل حصة مصر من المياه، وتقليص الرقعة الزراعية بمعدل مليون ونصف المليون فدان، وتهجير ٥ ملايين فلاح، وتخفيض الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي، فضلا عن مخاطر انهيار السد، والتى ستؤدى إلى غرق العديد من المدن فى السودان ومصر !وفيما بين التهوين الرسمي، وتحذيرات الخبراء.

عملية تحويل مسار مجرى النيل الأزرق هو إجراء طبيعى يسبق مرحلة إنشاء جسم السد، لإخلاء الموقع من المياه، حتى تتم عملية البناء، وبعد الانتهاء من بناء جسم السد، تتم إعادة المياه إلى مجراها الأصلى فى مواجهة السد بعد إنشائه لتبدأ بعدها عملية تخزين المياه، لكن المشكلة التى سبق أن حذرنا منها - ولا نزال - تتمثل فى إنشاء سد النهضة فى إثيوبيا، والذى ستصاحبه عملية إنشاء ٣ سدود أخري، وهى سد كارادوبي، ومندايا، ومابن، إلى جانب سد النهضة الذى سيتم البدء فى إنشائه على نحو عاجل كبداية لخطة إنشاء السدود الثلاثة المذكورة .

*- تتركز المخاوف حاليا على سد النهضة، لأنه هو الأقرب للحدود السودانية، حيث يقع على الحدود السوادنية الإثيوبية بمسافة ٤٠ كيلو مترا فى العمق الإثيوبي، وتتسم المنطقة التى سيقام فيها السد بأن صخورها من البازلت، والمعروف عن هذا النوع من الصخور شدة صلابته، ومن ثم يستجيب لعوامل الضغط، كما يستجيب للموجات الزلزالية، وتتمثل عوامل الضغط هذه فى كتلة جسم السد، وكتلة المياه التى ستتجمع أمامه، وكان يجب أن يراعى فى تصميمه شدة اندفاع المياه، ومدى تحمل جسم السد لهذه الشدة، وكان مرخصا لهذا السد فى هذا الموقع أن تصل طاقته

التحزينية إلى نحو ١١ مليار متر مكعب، وقد قام بتصميم السد مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى بخبرائه وفنييه عام ١٩٦٤، حيث تم التفكير وقتها فى إنشاء ٣٤ سدا منها سد الحدود أو ما سمى بعد ذلك بسد الألفية، أو النهضة حاليا، ضمن مخطط مائى وتنموى فى حوض النيل الأزرق، وفى عام ٢٠٠٥ طرحت إثيوبيا تنفيذ ٤ خزانات مائية وسدود بطاقة استيعابية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب، ثم تم تعديل تصميم سد النهضة فيما بعد لتستوعب بحيرته نحو ٧٤ مليار متر مكعب على حساب ارتفاعه البالغ نحو ١٤٠ مترا، ومن ثم لم يراع التصميم الجديد طبيعة الموقع، وبالتالى انخفض معدل الأمان الزلزالى لسد النهضة ليصبح ١.٣ بمقياس ريختر، فيما يبلغ معامل الأمان الزلزالى للسد العالى ٨ درجات بمقياس ريختر، مما يعنى أن موقع إنشاء سد النهضة، يجعله عرضة للانهيار الكلى أو الجزئى بفعل الموجات الزلزالية التى لن يتحملها السد، حيث إن قوة اندفاع المياه، وضغطها على جسم السد، بالإضافة إلى موقعه الحرج ينذر بحدوث كوارث للسودان بشكل خاص، مما سيؤدى إلى تجريفها بالكامل، كما أن تأثيره الكارثى سوف يمتد إلى السد العالي، حيث سيؤثر سد النهضة بشكل سلبى على جسم السد العالى وفتحاته وتوربيناته مما سيقلل من كفاءة السد العالى بنسبة تصل إلى ٨٠%.

والسؤال الآن: ألا توجد مصادر بديلة لتوليد الطاقة فى إثيوبيا بدلاً من إنشاء السدود؟

-كان الأجدر بالإجابة مكتب استصلاح الأراضى الأمريكي، الذى أعد دراسة إنشاء سد النهضة، وكان يمكن أن يقترح إنشاء السد بمواصفاته الحاليه، ولكنه لم يفعل تفاديا للمخاطر، فإثيوبيا قامت من قبل بإنشاء سد شار اشارا على مخرج بحيرة تانا بارتفاع متر واحد فقط لتوليد طاقة كهربائية تصل إلى ١١% من إجمالى الطاقة المنتجة فى إثيوبيا، إلى جانب إنشائها سد فينشا فى عام ١٩٧٣ بارتفاع ٢٠ مترا. ومن ثم لم تكن هناك حاجة لإنشاء سد جديد بهذا الارتفاع، وبهذه الطاقة التحزينية من المياه، وفى نفس الموقع المعرض لمخاطر النشاط الزلزالي، بل كان يمكن إنشاء سدود صغيرة، وستؤدى إلى نفس النتيجة التى تسعى إثيوبيا إليها .

أما بخصوص المخاوف المطروحة من انهيار سد النهضة جزئيا أو كليا، يذكر الإثيوبيين انهيار سد تاكيزي على نهر العطبرة بسبب المصاعب الجيولوجية، والانهيار الصخرى الذى حدث فى عام ٢٠٠٩، ومن ثم فإننا نقترح على الحكومة الإثيوبية أن تتجه إلى إنشاء السدود الصغيرة أو الأنفاق مثل مشروع تانا بليز الذى انتهى فى شهر مايو من عام ٢٠١٠، والذى يربط بين بحيرة تانا ونهر بليز، وكانت هذه المشروعات – ولا تزال – تمثل حلا نموذجيا لإثيوبيا لاستخدامها فى توليد الكهرباء، والتوسع الزراعى دون أن تسبب أدنى ضرر لدولتى المصب (السودان ومصر).

*- وتكمن المخاوف أيضا كما يقول خبير المياه العالمى فى أن إسرائيل هى التى ستقوم بقطف ثمار مشروع سد النهضة من خلال إدارة المشروع مائيا، والتحكم فى فتحات السد، فضلا عن نقص المياه الواردة عبر النيل بعد إنشاء سد النهضة والتى تقدر بنحو ٩ مليارات متر مكعب فى المتوسط سنويا، مما سيؤدى إلى خروج نحو ٥ ملايين فلاح ومزارع من الخدمه، وهو ما سيترتب عليه أيضا نقص الإنتاج الزراعي، وحدوث فجوة غذائية تقدر قيمتها بنحو ٧ مليارات جينه سنويا، إلى جانب توقف مخططات التنمية فى مصر، والتى تقوم بنسبة ٩٥% على مصادر مياه نهر النيل، خاصة فى ظل عدم وجود بدائل تعوض تلك الكميات التى ستفقدها مصر بسبب سد النهضة، مثل المياه الجوفية، وغيرها من المصادر التى يمكن أن تعوض نقص إيرادات مياه نهر النيل فى مصر .

أن مصر ستتعرض لخطر محدق، ذلك أن سد النهضة يواجه خطر الانهيار لبنائه وسط مجموعة من السدود التى تقدر سعتها بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه، والتى ستسقط على القشرة الأرضية فى هذه المنطقة فتجعلها تتململ، مما سينجم عنه حدوث براكين، موضحا أن انهيار السد سيؤدى إلى غرق مدينة الخرطوم خلال ساعات، وغرق الاسكندرية خلال أيام، مطالبا بوجود إرادة سياسية وقانونية وفنية جادة للتعامل مع هذه الكارثة، التى قد تعرض مصر لمخاطر جسيمة تستدعى تحرك جميع الأجهزة والجهات الدولية لوقف إنشاء السد فى هذا المكان، وبالمواصفات المطروحة حالياً، وإلا ستتأثر حصة مصر من مياه النيل، إلى جانب التأثير على عملية توليد الطاقة المنتجة من السد العالى وخزان أسوان، كما أن احتمالات غرق العديد من المدن والقرى المصرية واردة بقوة .نأتى إلى الدبلوماسية الشعبية التى خطت خطوات ملموسة منذ فترة، ونجحت فى تقريب وجهات النظر، وإزالة قدر كبير من الخلاف بين دول المنبع ومن بينها إثيوبيا، ودولتى المصب (مصر والسودان)، ثم اختفت فجأة دون سابق إنذار. إن الدبلوماسية الشعبية انطلقت مع توقيع بوروندى على اتفاقية عنتيبي، ونجحنا فى الحيلوله دون وصول الاتفاقية للبرلمانات المعنية بالدول الموقعة للتصديق عليها .

وقد بدأت فى إثارة قضية اتفاقية عنتيبي، بعد توقيع – بوروندى، وقررت عرضها على البرلمان الموازى الذى قمنا بتشكيله قبل الثورة بشهور قليلة، وحذرت من الاتفاقية، وقررنا الذهاب إلى أوغندا، ووافق الرئيس الأوغندى بعد لقائه الوفد الدبلوماسى الشعبى على تأجيل التصديق على الاتفاقية لمدة عامين، لحين عودة مصر للصف الإفريقي، ولحين استقرار الأوضاع بعد الثورة، ومن ثم فقدت الاتفاقية الأغلبية، ثم توجهنا إلى إثيوبيا، لإقناع رئيس الوزراء الإثيوبى بتشكيل لجنة

رباعية لدراسة مشروع سد النهضة، وبينا مخاطرة وآثاره السلبية على مصر انطلاقا من قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وكان ذلك إنجازا بالنسبة للوفد الدبلوماسى الشعبي، خاصة أن إثيوبيا كانت ترفض إطلاع مصر فى عهد مبارك على الرسوم، والخرائط، وجميع التفاصيل المتعلقة بسد النهضة، إلا بعد التوقيع على اتفاقية عنتيبي، ومن ثم حققت الدبلوماسية الشعبية انتصارين، الأول هو وقف التصديق على الاتفاقية فى البرلمانات المعنية، والثانى هو تشكيل اللجنة الرباعية لفحص السد، وتقييم آثاره ومخاطره، وتواصلا مع هذه الجهود، كان من المقرر أن يزور وفد من الدبلوماسية الشعبية الإثيوبية مصر، غير أنه تم تأجيل الزيارة ٣ مرات، إحداها كانت بسبب الاضطرابات، وحالة عدم الاستقرار التى شهدتها مصر بعد الثورة، أما المرتان التاليتان اللتان تم فيهما تأجيل زيارة الوفد الشعبى الإثيوبي، فلا علم لدى بسبب التأجيل، وتسأل فى ذلك وزارة الخارجية، مشيرا إلى أن الدبلوماسية الشعبية تعرضت لحرب من وزارة الخارجية، مع أننا تحركنا بموافقة وزارة الدفاع، والخارجية، والري، والمخابرات العامة، وغيرها .

مطالبة، الدولة الإثيوبية باحترام ما تم الاتفاق عليه مع الشعب المصرى ممثلا فى الدبلوماسية الشعبية، التى ترى أن ما ستقدم عليه إثيوبيا أو غيرها من دول المنبع هو بمثابة إعلان حرب على الشعب المصري، مطالبا الحكومة المصرية بتوجيه الدعوة للدبلوماسية الشعبية الإثيوبية لزيارة مصر، فما تنجح الشعوب فى حله قد تفشل فيه الحكومات.

مواصفات السد :

•• السد الاثيوبي هو سدان وليس واحدا فقط، سد رئيسي بارتفاع ١٤٥م وسد مساعد بارتفاع ٥٥م وطول حوالي ٣ك، وهناك شكوك لدينا حول دوافع اثيوبيا واصرارها علي هذا الارتفاع والطول لماذا؟ لانها ببساطة تستطيع مع ارتفاع ٩٠م حجز المياه في البحيرة، اذا المياه علت هناك جزء منخفض تسرب المياه منه لذلك قامت اثيوبيا ببناء سد آخر مساعد لحجز المياه الهاربة من السد الاول ومع ٩٠م ارتفاع سيخزن ١٤ مليار م٣ مياه ومن ارتفاع ٩٠ الي ١٤٥م سيتمكن من تخزين ٦٠ مليار م٣ وبالتالي سيكون جزء تخزين ضخم بارتفاع قليل.. فاذا انشأت اثيوبيا سد ٩٠م ستتمكن من توليد ٦٠% من الكهرباء المطلوبة للاستخدام المحلي ستكلفة مثلا مليارا وعند انشاء السد الكبير وتخزن ٧٤ مليارا التكلفة ستصل الي خمسة مليارات دولار والكهرباء تصل الي ١٠٠% ولنا ان نتخيل انه بمليار ستوفر ٦٠% كهرباء وبـ ١٤ مليار توفر ١٠٠% اذن الـ ٤٠% تكلفت ٤ مليارات وتخزن ٦٠ مليار م٣ هنا نحن امام علامة استفهام كبيرة وهذا ما رفضته مصر وهو لماذا تسعي اثيوبيا الي بناء سد كبير يفوق احتياجات التنمية.

•• ما اعلنت عنه اثيوبيا انها تحتاج السد للحصول علي الكهرباء وليس للحصول علي مياه للزراعة من منطلق انه علي دول الحوض ان تتحمل فترة ملء وتخزين السد وهنا يأتي دور المفاوض الذي يجب ان يكون مفاوضا قويا ويتكلم من منطق قوة حتي لو كنا نشعر اننا لسنا اقوياء علينا ان نتحدث من منطق قوي، لان مصر لا يمكن ان تكون ضعيفة وهذا ليس شعارات.. لان مصر بها من خبراء وسياسيين وجهابذة حاصلين علي جوائز نوبل... الخ.. اين ذهبت مكانة مصر؟! ضعفت شيئا ما نتيجة الاحداث.. الناس موجودة والتفسير الوحيد في سعي اثيوبيا لبناء السد بهذه المواصفات هو ليس فقط توليد كهرباء للاستهلاك المحلي وانما للتصدير.. اثيوبيا تريد بيع الكهرباء سواء لليمن، كينيا، السودان، مصر، اوروبا، وغيره.. اثيوبيا تولد ٤٥ ألف ميجاوات ضعف ما تولده مصر التي بكل مصانعها وحاجتها من تقدم تنتج ٢٥ ألف ميجاوات واحتياجات اثيوبيا من ٧: ٨ آلاف ميجاوات وتسعي لانتاج ٤٥ ألف ميجاوات لانها تحلم بالتصدير.

من الممكن أن تقبل مصر بناء سد في اثيوبيا في حالة بناء السد الاساسي الصغير الذي يحجز ١٤ مليار م٣ فقط وليس ٧٤ مليار م٣ ويمكن لمصر ان تشترك في ادارته بشرط إلا تكون هناك سدود اخري علي النيل، وايضا يشترط ان اثيوبيا تلتزم بحصة مصر التاريخية وايضا بشرط ان يتم شق قناة في منطقة البارو اوكوبو منطقة المستنقعات لزيادة الوارد للنيل وزيادة حصة مصر يجب ان نبحث كيف نزيد حصة مصر واتفاقية هلسنكي للمياه تقول انه اذا كان هناك وضع قائم لفترة طويلة لا يتم تغيير هذا الوضع إلا بالتراضي والاتفاق ونحن عندنا وضع قائم هو ٥٥.٥٥ مليار م٣ نستخدمها من انشاء السد العالي. اثيوبيا لا تعترف به هي حرة ولكنه وضع لا يجب تبديله بوضع آخر الا بعد التراضي وفقا للاتفاقات الدولية.

<u>مشاكل فنية فى تصميم سد النهضة :</u>

من ضمن المشاكل الفنية في التصميم الحالي لسد النهضة ان البحيرة الخاصة بالسد ستكون في مجموعة من الوديان الضيقة التي تحيط بها الارتفاعات من كل الجوانب مما يعني انها ستحتاج الي مضخات عملاقة لرفع المياه من البحيرة كما ان التربة رخوة وبها تبعات زلزالية وبالتالي هناك مخاطر كبيرة تهدد جسم السد في حالة انهياره سيغرق مساحات كبيرة من السودان مؤكدا ان الحل الامثل للأزمة هو التوافق بين رؤساء دول وحكومات حوض النيل لاتخاذ قرار سياسي يحقق التوافق سواء حول اتفاقية عنتيبي او حول رغبة بعض الدول في اقامة سدود باعالي النيل اهمية تضامن الجميع حكومة ومعارضة للتعامل مع الأزمة وتوحيد موقفها بما يساعد علي استخدام كافة الوسائل والأدوات الممكنه تجاه اثيوبيا مطالبا بدراسة التوجه في المحافل القانونية الدولية للحصول

علي رأي استشاري يدعم الموقف المصري في حالة استمرار اثيوبيا في اعمال الانشاء حيث انه يجب اشعار السلطات الاثيوبية ان الموقف لن يمر مرور الكرام وان مصر سوف تتخذ المواقف المناسبة اضاف ان الدراسات القانونية الخاصة بموقف مصر اكدت ان احكام القانون الدوليكلها تؤكد ان مصر لها حق مكتسب في مياه النيل ويؤيد ذلك ما أقره معهد القانون الدولي عام ١٩٦١ مبدأ عدم المساس بالحقوق التاريخية المتوارثة في الموارد المائية وايدته المادة ١٢ في اتفاقية فينا للمعاهدات عام ١٩٧٨ التي نصت علي توارث الاتفاقيات الخاصة بالحدود مضيفا ان الاتفاقيات الخاصة بالأنهار تتوارث وهو ما أيدته المحكمة اثناء النزاع بين المجر وسلوفاكيا اللتين جمعهما حوض نهر واحد ليكون من حق مصر اللجوء الي المحكمة الدولية في حالة اصرار اثيوبيا الاضرار بمصالح مصر المائية وان مصر لن تكون في موقف الاضعف في حالة اكتمال سد النهضة الاثيوبي وعلي اديس ابابا ان تلتزم بتنفيذ اجراءات تحد من الاثار السلبية للسد علي الحصص المائية لمصر السودان.

برنامج فترة ملء خزانات سد النهضة ومراجعة سلامة التصميم :

أكد وزير الري انه لن يتم ملء خزانات سد النهضة الاثيوبي الا باتفاق ثلاثي بين مصر والسودان واثيوبيا لافتا الي ان الازمة الحقيقية بين مصر واثيوبيا كانت حول سعة تخزين المياه خلف السد وان توليد الكهرباء من سد النهضة يلزمه ملء خزان عملاق حددت اثيوبيا سعته بـ ٧٤ مليار متر مكعب كاشفا عن ان مصر اقترحت ملأه بـ ١٤ مليارا فقط ان ملء الخزان وفق الطلب الاثيوبي يحتاج الي ٦ سنوات تقتطع خلالها كمية من حصة مصر المائية ان الوثيقة التي وقعها الرئيس السيسي والرئيس السوداني ورئيس الوزراء الاثيوبي حددت اشتراك الدول الثلاث في طريقة ملء الخزانات وأكدت ان القرار جماعي وليس منفردا بجانب المشاركة في وضع نظام جدول التشغيل السنوي بما لا يؤثر علي دول المصب وسيتم تكوين الية لوضع تلك المعايير بمشاركة وزراء الري للدول الثلاث عند التوقيع النهاي والوثيقة حطمت جبل عدم الثقة واصحت نافذه عقب التوقيع.

صرح وزير الموارد المائية والري، بأن سد النهضة الاثيوبى لم يبدأ فى التخزين بعد، وأن اديس ابابا لم تبدأ فى تنفيذ برنامج ملء بحيرة السد محل التفاوض خلال الجولة القادمة من المفاوضات بالخرطوم، لافتا الي أن الأعمال الإنشائية الحالية لا تمكنه من حجز المياه، والتى من المعلن أنها سوف تتم فى موسم الفيضان القادم . وأوضح انه كان قد كلف فريقا فنيا من خبراء الوزارة بفحص صور السد المتداولة والتى اتضح منها أن الصورة الأولى هى موقع السد قبل بدء أعمال التحويل فى مايو ٢٠١٣، والثانية لأعمال التحويل، ونظرا لأن قناة التحويل أضيق من المجرى الرئيسى وأن

شهر أغسطس يعتبر فترة فيضان عالٍ، ووجود اختناق يعطى الانطباع بأن المساحة السطحية للمجرى قبل موقع السد أكبر منها عند قناة التحويل، كما يتضح من الصورة أسفل موقع السد أن المساحة السطحية قد زادت مرة اخرى نتيجة زوال المؤثر وعودة المياه إلى المجرى الطبيعى مرة أخري.

كشفت مصادر سودانية ان شركة ساليني الايطالية المنفذة لسد النهضة الاثيوبي انتهت من ٤٥% من اعمال البناء وهو ما يعني انه مؤهلا للبدءا في تخزين المياه من موسم فيضان الامطار يوليو المقبل، أكدت ان المرحلة الأولي من التخزين تخصم ١٤ مليار متر مكعب من حصة مصر والسودان اوضحت ان الجانب الاثيوبي يسابق الزمن للانتهاء من بناء المرحلة الاولي من السد قبل موسم الفيضان الذي تتعثر فيه اعمال البناءوالانشاء لافته الي ان المرحلة الأولي تشهد تشغيل توربينين لانتاج الكهرباء تم تركيبهما بالفعل لانتاج ٧٠٠ ميجاوات من الكهرباء كما ان الجانب الاثيوبي يسعي من وراء تسريع عملية الانشاء الي الحصول علي الدعم الشعبي والخارجي لتركيب باقي التوربينات البالغ عددها ٦٠ عام ٢٠١٨ باعتبارها الاكثر تحقيقا للربح انتقد وزير الموارد المائية والري الاسبق تباطؤ الحكومة في وضع السيناريو الأسوأ في التعامل مع الازكة مؤكدا ان المرحلة الأولي الأولي من البناء تخصم ٧ مليارات متر مكعب من مياه النيل وتأثيرها خطير علي مصر وتؤدي الي تبوير اكثر من نصف مليون فدان من الاراضي أكد وزير الموارد المائية والري ان مصر لن تسمح لأي دولة بالوقيعه بين دول حوض النيل وقيام مصر باعداد دراسات سد واوا يؤكد اننا لسنا ضد التنمية في دول حوض النيل.

<u>إتفاق مصر والسودان وأثيوبيا – شرط الملء الأول للسد :</u>

اجتماعات سد النهضة الاثيوبي بالخرطوم بمشاركة ١٢ خبيرا من مصر والسودان واثيوبيا ووزراء المياه بالدول الثلاثة ومشاركة ممثلين عن المكتب الاستشاري للمشروع لمناقشة البنود العالقة حول الاتفاق مع المكتب الاستشاري الذي سينفذ دراسات المشروع تمهيدا لتوقيع العقود بعد التوافق مع الاستشاريين المعنيين باستكمال تنفيذ الدراسات الفنيه المطلوبة عن التاثير المحتمل للسد علي دولتي المصب مصر والسودان مع اتفاق بين الوزراء علي امكانية مد فترة انعقاد اجتماع الخرطوم يوما اضافيا اذا ما دعت الضرورة لذلك سعيا من الوزراء الثلاث للتوصل لاتفاق يرضي الجميع تستهدف الاجتماعات حسم الخلاف في شأن النقاط الفنيه المتبقية التي لم تحسم من الجولة السادسة للمفاوضات بالقاهرة وذلك لحسمها بناء علي عرض المكتبين الاستشاريين والتوصل الي اتفقا بشأنها تمهيدا لتوزيع العقود بعد الحصول علي التوافق مع الاستشاريين المعنيين

باستكمال تنفيذ الدراسات الفنيه المطلوبة ان الاطراف الثلاثة يسعون للتوافق في هذا الاجتماع من اجل الخروج من تلك الازمة مضيفا ا لي انه طبقا لاعلان المباديء الموقع بين الرئيس عبد الفتاح السيسي وزعيمي السودان واثيوبيا بالعاصمة السودانيه الخرطوم فانه لا يمكن للجانب الاثيوبي البدء في عملية الملء الأول لبحيرة السد الا بعد الاتفاق النهائي بين الدول الثلاث والاسترشاد بتوصيات المكتب الاستشاري المكلف بتنفيذ دراسات السد موضحا ان البرنامج الزمني للملء الأول طبقا فلأتفاق الثلاثي للزعماء الثلاثة سيتم في خلال ١٥ شهر من بدء عمل المكتب الاستشاري شاملا انهاء تقرير الاستشاري والاتفاق علي الاتفاقية ا لفنية التفصيلية والتي تضمنها الاتفاق الاطاري في هذا الملف. مشاركة وزراء الري والزراعة بمصر والسودان في اجتماعات شركة التكامل المصرية السودانيه المقرر عقدها بالعاصمة السودانيه الخرطوم عقب انتهاء اجتماعات سد النهضة والتي تشمل زيارة ميدانية للوزراء لموقع المشروع المصري السوداني الذي تنفذه شركة التكامل في منطقة الدمازين بولاية النيل الازرق والتي يتم فيها حاليا زراعة ٢٠ الف فدان فقط والمقرر ان يتم فيها استكمال زراعة ١٠٠ الف فدان بمحاصيل السمسم والقطن وعباد الشمس.

*- خطر فترة ملء السد :

ان اثيوبيا مستمرة في بناء السد وقامت بعمل اكتتاب شعبي لجمع الأموال للمساعده في تمويل بناء السد التي تعتبره مشروعها القومي للخروج من الأزمة الاقتصادية مشيرا الي ان الخطر الحقيقي علي مصر هو خلال فترة ملء السد الاثيوبي ولو اعتبرنا ان الفترة هي ٦ سنوات فهذا يعني استقطاع ١٥ مليار متر مكعب كل سنه وطالبنا في تقريرنا بزيادة فترات الملء لتقليل الآثار. من الآثار السلبية لسد النهضة انه مبني علي التربة البركانية التي تتكون في معظمها من البازلت هو سهل التفتيت ويمثل خطروة كبيره علي اثيوبيا في حالة انهيار السد كما يمثل تهديدا مباشرا للسودان نظرا لارتفاع منسوب الاراضي الاثيوبية كثيرا عن الأراضي السودانيه بالإضافة الي تأثيره علي السد العالي وكمية الكهرباء المولدة من السد عند تشغيله. بالنسبة لفوائد السد الاثيوبي كما تشير الدراسات الاثيوبية فإن الفائدة الكبري لاثيوبيا هي انتاج الطاقة الكهرومائية ٥٢٥ ميجاوات التي تعادل ما يقرب من ثلاثة اضعاف الطاقة المستخدمة حاليا بالإضافة الي التحكم في الفيضانات التي تصيب السوان خاصة عند سد الروصيرص وتوفير مياه قد يستخدم جزء منها في اغراض الزراعة المروية كما يسهم ي اطالة عمر السدود السوداني والسد العالي حيث من المتوقع انخزن البحيرة نحو ٤٢٠ مليار م٣ سنويا من الطمي بالإضافة الي قلة البخر نتيجة جود بحيرة

السد علي ارتفاع نحو ٥٧٠ الي ٦٥٠ مترا فوق سطح البحر اذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي ١٦٠-١٧٦ فوق سطح البحر وتخفيف حمل وزن المياه المخزنه عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة. تشير الدراسات المقدمة الي ان القدرة التخزينية لسد النهضة تقدر بنحو ٧٤ مليار متر مكعب مساحة البحيرة تصل الي ١٦٨٠ كيلو مترا وارتفاع السد يصل الي ١٤٠ مترا وطوله ١٨٠٠ متر وقدره محطاته الكهربائية تقدر بنحو ٥ الاف و ٢٥٠ ميجاات ويبعد بنحو ٢٠ كيلو مترا عن الحدود السودانيه و١٢٠ كيلو مترا عن خزان الروصيرص السوداني وان السد يمثل خطرا حقيقيا علي دولتي المصب مصر والسودان. ان التقارير أكدت ان اثيوبيا تسعي لبناء ٤ سدود علي النيل الأزرق من ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهي بيكو اربوا ومندايا كارادوبي وبوردر وبعد الثورة تحول سد بوردر الي ما يسمي بسد الألفية ومساحته الاستيعابية ٦٣ مليار متر مكعب وبعدها بشهر تحول الي ما يسمي بـ سد النهضة ويستوعب ٧٤ مليار متر مكعب لافتا النظر الي ان اثيوبيا اعلنت ان ٢.٢٥ سيكون تم بناء ٤ سدود علي النيل الأزرق بطاقة استيعابية ٢٠٠ مليار لتر مكعب وحينما حدث تخوف من ذلك تم تشكيل لجنة ثلاثية لاثبات عدم وجود ضرر علي مصر. نقص ايراد نهر النيل بهذه الكمية سوف يؤدي الي تأثر مياه الشرب والصناعة والتي تعتمد علي سريان المياه في شبكة معقدة من الترع والرياحات ما يؤدي الي خلل في توفير المياه لهذه القطاعات نتيجة لانخفاض منسوب المياه في الترع عن المناسيب التصميمية لمحطات مياه الشرب والصناعة وسوف تتأثر ايضا الملاحة والسياحة النيلية نتيجة لانخفاض منسوب المياه في نهر النيل. اضافة الي ذلك فإن العجز المفترض سوف يؤدي الي نقص انتاج الطاقة الكهربائية من المنشآت المائية بحوالي ٢٠-٣٠% وايضا نقص في انتاج محطات الكهرباء التي تعمل بالديزل والغاز علي طول مجري نهر النيل نتيجة لانخفاض منسوب المياه عن المناسيب التصميمية لمأخذ مياه التبريد لهذه المحطات وهذا العجز في الطاقة الكهربائية سيكون له انعكاسات سلبية علي جميع القطاعات والانشطة التنموية وبالطبع علي الاقتصاد القومي. العجز المائي في مصر عام ٢٠٣٠ سيصل الي ٣٥ مليار متر مكعب يضاف له ٩ مليارات متر عجزا نتيجة بناء السد الاثيوبي ليصبح حجم العجز المائي في مصر ٤٤ مليار متر مكعب تمثل ٨٠% من حصة مصر المائية مشيرا الي ان عدد السكان سيتعدي الـ ١٠٠ مليون نسمه وهو ما سيضطر الحكومة الي تبوير مئات الالاف من الأفدنه حتي نحافظ علي الحصة المخصصة لمياه الشرب.

أثار سد النهضة السلبية يمكن تصنيفها الي ثلاثة أنواع أولها قصيرة المدي أثناء سنوات ملء السد بالمياه، والثانية متوسطة المدي تظهر بعد انتهاء ملء سد النهضة وبداية تشغيله، والأخيرة بعيدة المدي ومكررة تحدث كلما كان ايراد النهر أقل من المتوسط (سنوات جفاف). وهناك أيضا عجز مائي دائما في حصة مصر المائية نتيجة الزيادة في فواقد البخر من سدي النهضة والسد العالي والسدود السودانية في حدود ٢ مليار متر مكعب سنويا. وقد تناولنا مسبقا الأثار السلبية لسد النهضة علي المديين القصير والمتوسط، وأوضحنا أن الأثار السلبية لسد النهضة علي مصر أثناء سنوات الملء هي الأقل مقارنة بالأثار الأخري. أن اطالة فترة التخزين لا تحل مشكلة سد النهضة، ولا تحل أثاره السلبية أثناء التخزين ولكنها تؤجل تبعاتها لعدة سنوات فقط.

ان أثار سد النهضة السلبية علي المدي البعيد قد تكون هي الأكثر تأثيرا وهي تحدث أثناء سنوات الايراد المنخفض للنهر، أو ماتسمي بسنوات القحط والجفاف. فأثناء سنوات الجفاف سيكون هناك عجز في ايراد النهر يقدر بحوالي ١٥ مليار متر مكعب سنويا لمدة ٧-٩ سنوات. وأثناء هذه الفترة العصيبة ومع استمرار صرف المياه من سد النهضة لتوليد الكهرباء واستمرار صرف مياه السد العالي للاحتياجات المائية المختلفة وتوليد الكهرباء، سينتهي الأمر باستنزاف مخزون سد النهضة وكذلك المخزون المتوافر في السد العالي. وفي هذه الحالة وبعد انتهاء فترة الجفاف، ستقوم أثيوبيا بملء سد النهضة أولا في عدة سنوات يبدأ بعدها البدء في ملء السد العالي. أي أنه بدلا من تحمل مصر لفترات الجفاف وحدها ونقص الايراد والعجز المائي أثناءها، ستزداد هذه الفترة لمدة تصل الي ٣-٥ سنوات اضافية والتي يتم أثناءها ملء سد النهضة. ومع تكرار سنوات جفاف من فترة لأخري تتكرر معها الصدمات المائية لمصر والتي تعرضها لمخاطر القحط والمجاعات ونقص شديد في توليد الكهرباء. وتزداد هذه الأثار السلبية علي مصر اذا قامت أنشطة زراعية علي سد النهضة. وأثيوبيا تنفي في تصريحاتها قيام أي زراعة علي هذا السد، ولكن دراسات الجدوي لسدودها علي النيل الأزرق تنص صراحة علي وجود مساحات للزراعة المروية علي هذه السدود في حدود نصف مليون هكتار. ومن المتوقع زراعة ٤٠% علي الأقل من هذه المساحة علي سد النهضة وحده، تستهلك مايقرب من ١.٥ مليار متر مكعب سنويا من المياه. ولكن من المتوقع أن يكون الاستخدام الزراعي الأكبر في السودان، لأنه سيتم تغيير الزراعات الموسمية التي تقوم علي مياه الفيضان في ولاية النيل الأزرق الي زراعات دائمة طوال العام. وبالاضافة الي ما نشره المركز السوداني للخدمات الصحفية بأن «إثيوبيا عرضت علي السودان مدَّه بمياه الري من بحيرة سد النهضة ذلك بشق قناة من بحيرة السد في أثيوبيا إلي ولاية النيل الأزرق في السودان لري

الأراضي الزراعية هناك». وهذا يعني أيضا أنه ستكون هناك توسعات زراعية جديدة في السودان تستهلك كميات اضافية من المياه والتي كانت ترد الي مصر سنوي ان حدوث عجزا في حصة مصر المائية سيؤدي الي بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وانخفاض منسوب المياه الجوفية والتأثير سلباً علي الثروة السمكية والسياحة النيلية والنقل النهري وإمدادات مياه الشرب والصناعة. وسيؤدي أيضا الي تدهور البحيرات الشمالية، وزيادة تداخل مياه البحر في الخزانات الجوفية الساحلية في شمال الدلتا. ونقص كهرباء السد العالي وخزان أسوان سوف يزيد من أزمة الطاقة في مصر وما لذلك من تبعات سلبية علي الاستثمار والتنمية في البلاد.

ان مصر تواجه أزمة مائية بالغة الخطورة – وهى ليست حديثة بل بدأت منذ بداية إستيرادها لمكملات غذائها من القمح و اللحوم وغيرها و انه لو كان عند مصر ما يكفيها من مياه لقامت بزراعة إحتياجاتها مؤكدا ان القضية ليست الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل فقط ٥٥.٥ مليار متر مكعب عندما كان تعداد السكان ٢٠ مليون نسمة بل مضاعفتها على الأقل ثلاث أو أربع مرات. ان هذا الحلم يمكن تحقيقه ومتاح بالعقل والحكمة وبتعظيم روح التعاون المثمر والقيام بجدية بالغة بتنفيذ مشروعات مشتركة مع جميع دول حوض النيل والهضبة الأستوائية وخصوصاً الهضبة الأثيوبية وهذه المشروعات ستسهم فى تقليل الفواقد تبخر وتسرب ان أى مياه ستتوفر ستأتى تلقائياً لمصر لان ارض حوض النيل طبوغرافياً منحدرة من الجنوب للشمال. ان الطبيعة والجغرافيا وطبوغرافية الأرض حمت جميع كميات المياه بالنيل الأزرق وتلك منحه آلهية لتأتى بدون استخدام أى كمية منها بالزراعة هناك لأن الانحدار الشديد لجميع الأراضى خلال مسار النيل الأزرق بالأراضى الأثيوبية من بحيرة تانا إلى الحدود السودانية تمنع من أى استغلال زراعى لأنه غير مجد اقتصادياً وعلى ذلك فأن سد النهضة هو سد لتوليد الكهرباء فقط والمشكلة فى الموضوع كله هى فترة ملء الخزان أمام السد –هذا الموضوع لا يحل إلا بالجلوس معا وبالمناقشة الأخوية المبنية على حكمة »لا ضرر ولا ضرار «ويمكن حل هذه المشكلة بعد مناقشة كل الظروف الهندسية التى يمكن أن يتعرض لها السد.

من الأفضل لأثيوبيا بدلاً من إنشاء سد النهضة بهذا الأرتفاع الكبير أن تستبدله بثلاث أو أربع سدود بحيث أن يكون الضاغط والتصرف المتغير يسمح بعمل وحدات التربينات لتعطى أكثر من الطاقة المولدة من سد واحد فقط وذلك باستغلال مسار النيل الأزرق وحتى موقع سد النهضة الحالي ,والفائدة من ذلك توزيع ملء الخزانات خزان تلو الآخر طبقاً لبناء كل سد وطبقاً للتدفقات المائية وتقليل المخاطر أن وجدت بشكل هندسى سليم. ان بناء سد النهضة لتوليد الكهرباء لا

يمثل مشكلة لمصر ولكن يجب أن يتم الاتفاق على عدة عناصر :هى اولا فترة الملء :حيث يمكن أن يقوموا بالملء طالما كمية المياه الواصلة لمصر هى متوسطها أو حصتها الحالية ضمن فترة فيضان عال بحيث أن الوارد لمصر والسودان لا يتأثر بالنقص و انه فى حال ما إذا جاء الفيضان منخفضاً فى إيراده فعلى أثيوبيا أن ترجيء الملء لفترة أخرى أعلى أيراداً وعلى ذلك تكون فترة الملء لا تشكل أى ضرر لجميع الأطراف. إحياء التفاوض المباشر والفورى مع حكومة جنوب السودان لاستكمال وأحياء مشروع قناة جونجلى لتوفير كمية مياه ٨ مليار متر مكعب كانت ستقتسم بين السودان ومصر وذلك بعد دراسة الأثر البيئى للمشروع وتحقيق كل طلبات المفاوض من حكومة جنوب السودان لتنمية سكان مسار قناة جونجلى. ان المساعدة الفعالة لتنمية الأراضى ومشاريع المياه فى الهضبة الشرقية لأثيوبيا هذه المشاريع لا تؤثر مطلقاً على مصر للزراعة وتوليد الكهرباء مساعدة مباشرة فى تنمية الشعب الأثيوبى واستيعاباً للأيدى العاملة المصرية للعمل والتنمية وخصوصاً أن مصر قادرة على ذلك بما تمتلكه من ثروة بشرية وكفاءات هندسية وكوادر فى جميع المجالات –وهذه المساعدة تطبق مبادرة التلاحم الشعبى الأثيوبى والمصرى وتجعل أى مفاوضات أكثر سلاسة ومحبة وتعاونا أن أثيوبيا وخصوصاً فى هضبتها الغربية لا تحتاج للمياه – لأن المياه تقع فى أخاديد جرانيتية عميقة ورفعها لمستوى الأرض يحتاج لتمويل ضخم للغاية – وأنما هى تحتاج للكهرباء من مساقط المياه على بحيرة تانا وروافدها –وتصدير هذه الكهرباء لدول المنطقة –ويمكن لمصر أن تحصل على حاجتها من الكهرباء من أثيوبياً.

<u>عجز المياه وسد النهضة :</u>

حذر تقرير حديث للمجالس القومية المتخصصة، من خطورة تفاقم أزمة الشح المائي بمصر مع المضي في بناء سد النهضة الإثيوبي المنتظر انتهاؤه عام ٢٠١٧، حيث سيسهم في ارتفاع حجم العجز المائي بمصر بنحو ٩ مليارات متر مكعب سنويا تصل إلى ١٢.٣٥ مليار متر مكعب فور اكتمال السد عام ٢٠١٧ .

وكشف التقرير عن مسارين للعجز المائي الأول دون بناء سد النهضة، حيث يتوقع أن يرتفع العجز من نحو ٧.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ إلى ٥٠.٧٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٢، في حين تتضاعف الكميات مع بناء السد إلى ١٦.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ ونحو ٦٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٢، وهو الأمر الذي سيسفر عن تحديات هائلة لمصر تتطلب مواجهتها وضع استراتيجية وخطة عاجلة يبدأ تنفيذها فورا .وحدد التقرير الذي أعدته شعبة الطاقة والكهرباء والبترول بالمجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية، أهم التحديات التي تواجه مصر

بسبب الشح المائي وسد النهضة، فى تبوير مليوني فدان من الأراضي الزراعية بجانب التأثير سلبا على جميع خطط التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية، واحتمالات ضعف طاقة التوليد الكهربائي بالسد العالي وهو ما قد يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة بمصر .

ولمواجهة تلك الآثار، أوصى التقرير بأهمية العمل على عدة محاور أهمها تحلية المياه باعتبارها «مياها متجددة» وخيارا استراتيجيا حتميا، وهو ما يتطلب زيادة كبيرة بالكميات التي تنتجها مصر والمقدرة بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا من خلال ١٨٧ وحدة معالجة للمياه حاليا، وذلك من خلال إقامة عدد من محطات توليد الكهرباء مع إنشاء محطات لتحلية المياه فى ذات الوقت على سواحل البحرين الأبيض والأحمر، تستخدم خليطا من الطاقة على رأسها الطاقات الجديدة والمتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية بجانب محطات للطاقة النووية الى جانب استخدام الفحم والغاز الطبيعى والمازوت والطفلة الزيتية .

كما أوصى التقرير باتخاذ عدة إجراءات عاجلة لتوفير نحو ١٤ مليار متر مكعب تشمل ترشيد استخدام المياه بجميع السبل وفى جميع الأنشطة المنزلية والصناعية مع تطوير نظام الري فى الأراضي القديمة بما يضيف ٤ مليارات متر مكعب سنويا وزيادة كميات السحب من المياه الجوفية في الوادي والدلتا لتوفير ٢.٣ مليار متر مكعب والتوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بنحو ٣.٤ مليار متر مكعب ومياه الصرف الصحي المعالجة، لإضافة مليار متر مكعب وتعديل التركيب المحصولي من خلال تقليل مساحات المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه خاصة الأرز وسكر القصب وهو ما سيوفر نحو ٣.٣ مليار متر مكعب سنويا .

كما أوصى التقرير بالتوسع فى إقامة المفاعلات النووية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ لتشغيل محطات الكهرباء والمحطات التي تعمل بالفحم لتقليل حجم الانبعاثات الضارة بالبيئة الناجمة عن حرق المواد البترولية .ورسم التقرير عدة سيناريوهات لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل محطات تحلية المياه المطلوبة، خلص إلى أن أفضلها التي تعتمد على خليط مكون من ١٩% من الفحم و٢٢.٥% نووى و٨.٢% غاز طبيعى و٠.٨٢% مازوت و٠.٤٨% من المساقط المائية و٤٩% من الطاقات الجديدة والمتجددة وهى الشمس والرياح .

وأشار التقرير إلى حتمية هذا التنوع في مصادر الطاقة لتحقيق مرونة لنظام توليد الطاقة الكهربائية بمصر التي سنحتاجها بشكل كبير لتحلية مياه البحر لسد العجز المائي بخلاف تلبية احتياجات الأنشطة الصناعية والمنزلية الأخرى، كما انه يمكن لمساحة تبلغ ٤ آلاف كيلو متر مربع استيعاب محطات طاقة شمسية لتوليد نحو ١٠٠ الف ميجاوات وهو ما يوفر استخدام نحو ١١٦ مليون طن

من البترول الخام تبلغ تكلفتها عشرات المليارات من الدولارات، وفى المقابل فان مصر يمكنها انتاج طاقة من الرياح بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ الف ميجاوات توفر نحو ٤٥ مليون طن بترول خام.

قضية سد النهضة الأثيوبي مازالت تراوح مكانها. القضايا الخلافية مازالت مستمرة, والأمور كلها معلقة حتي أوائل يناير المقبل, ولم يتم الاتفاق علي شيء. ومصر لديها مخاوف واثيوبيا تري أنه لا تراجع عن قرار الاستمرار في بناء السد باعتباره مشروعا قوميا وأن توقفه يتعارض مع السيادة الوطنية من خلال الدراسات التي قامت بها اللجنة لدراسة الآثار السلبية المتوقعة من بناء سد النهضة علي مصر والسودان, تم اقتراح عدد من قواعد تخزين المياه ترتبط بإيراد نهر النيل, حيث يتم الملء في حالة الزيادة علي حد معين(٧٥-٨٠ مليار متر مكعب). كما تم ربط ملء السد بحيث يتوقف ملء سد النهضة إذا انخفض منسوب السد العالي عن١٥٩ مترا. إن ملء سد النهضة علي فترات طويلة يؤثر علي اقتصادات المشرع وهذا المقترح ربما يقابله رفض من الجانب الإثيوبي, كما أنه ربما لن تقبل بتقليل إنتاج الكهرباء من سد النهضة لصالح توفير مياه لمصر.

كما تم طرح ضرورة النقاش مع الجانب الإثيوبي حول إنشاء سد بسعة تخزينية أقل (عند منسوب٥٩٠ مترا) والذي يقابله سعة تخزينية١٥ مليار متر مربع(مثل سد الحدود) لتقليل التأثيرات السلبية الشديدة علي دول المصب.

واقترح الخبير الدولي المنوط به دراسة تأثير سد النهضة الاثيوبي علي مصر ,تبني فكرة إنشاء سد بسعة تخزينية كبيرة ولكن في أعالي النيل الأزرق مثل سد كارادوبي, ثم يتبعه إنشاء عدد من السدود التي تعتمد علي السريان السطحي (RunoftheRiver) وهذا الحل سينتج نفس كمية الكهرباء ولكن بتأثيرات غير كبيرة علي دول المصب, وأشار إلي أن هذا المقترح يتم تنفيذه في معظم أنهار العالم .إن أحد خبراء الجيولوجيا المصرية قد أوضح أن سد النهضة سوف يتم إنشاؤه في منطقة فالق أرضي والذي يجعل احتمالية انهياره كبيرة, كما تمت الاشارة إلي الدراسة السابقة التي أعدها خبراء كلية الهندسة بجامعة القاهرة عن تأثير انهيار السد وما يتبعه من آثار مدمرة مثل انهيار السدود السودانية وغرق مدينة الخرطوم واحتمال تعرض السد العالي للانهيار في حالة وجود مخزون كبير أو صرف مياه بصورة كبيرة خلف السد العالي تؤثر علي كل المنشآت المقامة علي النيل بمصر .وأشار الخبير الدولي إلي ضرورة اتخاذ الحكومة المصرية موقفا متشددا تجاه إنشاء سد النهضة بتلك المواصفات, وضرورة التفاوض علي تقليل السعة التخزينية, مع ضرورة توقيع اتفاقية مع الجانب الإثيوبي تشمل قواعد ملء وتشغيل السد قبل استكمال أعمال إنشاء السد بالمواصفات الحالية.

تم عرض نتائج سيناريو الوضع الحالي لمقارنته بسيناريوهات سد النهضة والذي يشمل استخدام السودان كامل حصته من مياه النيل, حيث وصل متوسط انتاج الكهرباء إلي٧١٢٢ جيجاوات/ سنة.

تم استعراض نتائج تأثير سد النهضة في حالة الملء والتشغيل تبعا للقواعد الإثيوبية والقاضية بالملء في٦ سنوات وتعظيم توليد الطاقة المنتجة بالإضافة إلي سيناريوهات أخري تعتمد علي الملء والتشغيل بالتنسيق بين سد النهضة والسد العالي حيث اتضح ان هناك عدة نتائج واحتمالات :ملء وتشغيل سد النهضة بأبعاده الحالية٦٤٠ مترا, خلال٦ سنوات, وهو ما يعني أن منسوب السد العالي ينخفض٥ أمتار من١٦٧.٦ إلي١٦٢.٥ متر, ويصل إجمالي العجز إلي٧٩.٥٤ مليار متر مكعب, ويقل إنتاج الكهرباء ليصل إلي٥١٥٩ جيجاوات, أي بنقص قدره٢٨%, ويصل عدد السنوات التي لا يتم توليد كهرباء خلالها من السد العالي إلي٣١ عاما من إجمالي١٠٠ عام تمثل فترة الدراسة.

في حالة الملء والتشغيل في فترة الجفاف والتي تمثل أقصي حالة حرجة علي الموارد المائية المصرية, يتضح أن التأثيرات السلبية تزداد حيث ينخفض منسوب السد العالي٦ أمتار من١٦٤.٢ إلي١٥٨.٨ متر, ويصل إجمالي العجز إلي٧٥.٨٥ مليار متر مكعب بدلا من٣٩.٧٨ مليار متر مكعب, ويقل انتاج الكهرباء ليصل إلي٣٥١٢ جيجاوات بدلا من٥٤٣٣ جيجاوات, أي بنقص قدره٣٥%, ويصل عدد السنوات التي لا يتم توليد كهرباء خلالها من السد العالي إلي١٦ عاما, من إجمالي٣١ عاما تمثل فترة الدراسة بدلا من١١ عاما.في حالة الملء والتشغيل بالتنسيق بين سد النهضة والسد العالي فسوف يزداد الانخفاض في توليد الكهرباء من السد العالي ليصل إلي٤٥٠٠ جيجاوات /ساعة/ سنة, أي بنقص قدره٣٧%, مع حدوث عجز كلي في توليد الطاقة ليصل إلي٤١ سنة, إلا أن العجز الكلي في حصة مصر يقل ليصل إلي٣١ مليار متر مكعب في٣ سنوات.الخلاصة في٥ نقاط هي:

*- سد النهضة سيؤثر علي نظام تصرف النهر بشكل كبير.

*- نتائج الدراسات الإثيوبية لملء وتشغيل سد النهضة تعرض مصر لخطر شديد وخاصة في فترة الجفاف.

*- يمكن تقليل الأخطار عن طريق تقليل السعة التخزينية لسد النهضة.يجب دراسة للمقارنة (TradeOff) بين مدة ملء السد, ونقص مناسيب السد العالي ,وعجز الكهرباء, والعجز المائي, وذلك لاختيار أفضل البدائل.

التنسيق في ملء وتشغيل سد النهضة بأبعاده سوف يقلل من المخاطر إما عجز الموارد المائية أو الكهرباء المولدة ويصعب المواءمة بينهما.لابد أن تقوم مصر بعمل خطة لمواجهة إمكانية حدوث عجز في الموارد المائية والكهرباء المولدة من السد العالي, وقواعد الملء والتشغيل المقترحة من الجانب الإثيوبي للسد بأبعاده الحالية لأنها تضر بالمصالح المصرية ولا يمكن القبول بها, ويجب وضع بدائل مختلفة علي أن يكون تنفيذ تلك البدائل من خلال منظومة متكاملة تشمل مشاركة إقليمية تعتمد علي تحقيق المنفعة للجميع ,والأخذ في الاعتبار تأثير التغيرات المناخية.

بجانب دراسة إمكانية مساهمة مصر في بناء سد النهضة بشرط موافقة الجانب الاثيوبي علي التعديلات المطلوبة علي مواصفات هذا السد وفترات الملء للسد بما لا يؤثر علي احتياجات مصر من مياه نهر النيل.

تعيش مصر في هذه الأيام تحت حصار المخاطر والتهديدات من كل جانب وكل اتجاه.. فمازالت تداعيات وموجات الثورة المتوالية منذ يناير ٢٠١١ وحتي يونيو ٢٠١٣ تعوق حركة مصر الحرة نحو التنمية وصنع التقدم.. وربما قلنا إن مصر تراوح مكانها.. ما بين الديمقراطية.. بتطلعاتها.. وحتي بأوهامها.. وبين الأمن القومي.. وما يواجه من تحديات ومخاطر في الداخل والخارج.

ويبدو أن المصريين عاشوا منذ فجر الوجود.. وهم يتصورون أن المياه التي يأتي بها نهر النيل.. ليست إلا حقيقة من حقائق الكون.. مثل شروق الشمس أو غروبها.. ومثل دوران الأرض حول نفسها.. وحتي سنوات قليلة قضت كنا نتصور أن نصيب مصر من مياه النيل ثابت لا يقبل التغيير.. ولا يمكن أن يتعرض للخطر. واستغرقتنا الثورة بصراعاتها وموجاتها المتوالية ولم نتصور مطلقا أن أزلية مياه النيل يمكن أن تتحول إلي أوهام.. خاصة إذا لم ينتبه المصريون للمخاطر القادمة من أقصي جنوب النيل.. وتفرض الأسئلة الكبري نفسها.. هل يمكن أن تستغرقنا الثورة بصراعاتها وتقلباتها السريعة ونترك شريان الحياة الوحيد لدينا وهو مياه النيل يتسرب من بين أيدينا وتضيع حقوقنا فيه أو تهدر؟! إن نهر النيل لم يتجه إلي مصر منذ فجر التاريخ وحتي اليوم بتوجيه أو أوامر من أحد.. لأنها يد القدر العظيم التي جعلت مياه النيل الخالد تنبع من مرتفعات إثيوبيا وأوغندا في الجنوب وتشق طريقها الطويل عبر الصحراء شمالا حتي مصر علي شواطئ البحر المتوسط. كما أن الأمطار الغزيرة الموسمية التي تهبط علي مرتفعات إثيوبيا وأوغندا.. ليست من صنع بشر ولا يد لأحد فيه سوي أنها الخريطة الكونية للمطر التي تصنعها وترسمها يد القدر. ومنذ مصر الفرعونية.. كنا ننظر بدهشة كبيرة تجاه النهر العظيم.. ومواسم الفيضان والشح التي يمر بها.. وما فيها من مخاطر.. وكنا نتساءل باستمرار "من أي عهد في القري يتدفق هذا

النهر؟!" واليوم أصبحنا في مواجهة مباشرة مع المعرفة بحقيقة أن النهر ينبع من مرتفعات إثيوبيا وأوغندا.. وأن دول المنابع تري أن لها حقوقا في اقتسام مياه النيل معنا.. لا يجب أن تضيع!! ربما يداهمنا إحساس بالصدمة لاشك فيه.. لأن المخططات الصاخبة القادمة من إثيوبيا.. تتناقض تماما مع ما عشنا معه وعليه من حقيقة أن حقوقنا في مياه النيل أزلية وغير قابلة للتغيير ولا يمكن أن نتعرض للخطر. لكن المخاطر التي نتعرض لها حقوقنا الطبيعية في مياه النيل أصبحت داهمة أمام عيوننا.. ويمكن أن تنال ما عشنا عليه منذ فجر التاريخ. إن الخطر الذي تتعرض له حقوق مصر والمصريين في مياه النيل يتحول الآن في إثيوبيا إلي خطط ومشروعات كبري لبناء سدود ومحطات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه.. ويبدو أن سد الألفية أو سد النهضة ليس إلا واحدا من هذه المشروعات بالغة الخطر في منابع النيل الرئيسية. الكتاب الذي صدر في نوفمبر ٢٠١٣ في لندن وواشنطن في وقت واحد تحت عنوان "اقتسام مياه النيل" ينقلنا إلي حقائق الصراع علي مياه النيل.. أو ما يطلق عليه هو اسم: مصر وإثيوبيا وجيوبوليتكا المياه – أو دعنا نقول: مصر وإثيوبيا والجغرافيا السياسية للمياه. ومن البداية لابد إن نقول أن هذا المؤلف ينحاز تماما إلي جانب وجهة النظر الإثيوبية.. ورغم ما في هذا الانحياز من مغالطات وحتي أكاذيب إلا أنه يتيح لنا الفرصة للاطلاع علي حقائق ما يجري في أديس أبابا.. وكيف يفكرون في إثيوبيا؟! وهنا من الواجب علينا أن نضع الخطوط الفاصلة بين ما يمكن أن نقول عليه إنه أطماع إثيوبيا في مياه النيل.. وما يمكن أن يكون لإثيوبيا من حقوق في المياه لمشروعات الزراعة وتوليد الكهرباء.. وهل حقا أن ما يسمي بمشروع سد النهضة ليس إلا مؤامرة إثيوبية لنهب حقوق مصر المشروعة بحكم قوانين الوجود في مياه النيل؟! ربما كانت إثيوبيا تتغول علينا بمشروعاتها في أعالي النيل.. بما جعل الصحف الإسرائيلية الكبري تقول: إن مصر دولة حكم عليها القدر بإهدار حقوقها في مياه النيل.. من الواضح أن إسرائيل تعبث بأصابعها في أمن مصر المائي.. وهي ليست بعيدة عن التواطؤ مع إثيوبيا. ولاشك في أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم بالأبحاث وبالخطط والمشروعات لدعم أطماع إثيوبيا القديمة في مياه النيل. . بل إن صحف أديس أبابا تتحدث عن مخططات قديمة لإثيوبيا لتحويل مجري مياه النيل إلي البحر الأحمر.. بدلا من الاتجاه شمالا نحو مصر.. وقد فكر ملوك وأباطرة إثيوبيا القدامي في ذلك وراودهم هذه الأفكار من جديدة في القرن التاسع عشر حين وصلت جيوش الخديو إسماعيل إلي ميناء مصوع وأسمره داخل إثيوبيا وعلي البحر الأحمر.

أخطر القضايا :وهنا لابد من البحث والتدقيق بعمق في أزمة مياه النيل.. لأنها أخطر قضايا الأمن القومي في عصرنا الحديث كله. وربما كان في واشنطن وإسرائيل من يحاولون دفع مصر للانشغال بأزمات الثورة في الداخل.. وأزمات المياه مع إثيوبيا في الجنوب.. لتبقي بعيداً عن صراعات الشرق الأوسط.. حتي تنفرد إسرائيل بالشعب الفلسطيني.. تلتهم أرضه وحقوقه في مرحلة فارقة من القرن الحادي والعشرين. وفي أحاديث الصراحة والمصارحة.. ونحن نحاول فهم حقائق ما يجري من مشروعات وخطط.. وحتي مؤامرات ضدنا في أعالي النيل.. لابد أن نعترف أن الأزمة مع إثيوبيا لا يمكن تسويتها بالصراع والحرب.. فليس أمامنا سوي السياسة والدبلوماسية والتسويات التفاوضية التي لا مجال فيها للملل والضيق أو فقدان الأعصاب والتطرف.. ولا يفوتنا مطلقا أن مصر وإثيوبيا من الدول الأساسية في إفريقيا منذ فجر التاريخ.. كما أن ملكة الفراعنة حتشبسوت قامت بأول زيارة دولة في التاريخ في سفينة شراعية ملكية توغلت في مياه البحر الأحمر حتي وصلت إلي بلا بونت وهي مملكة إثيوبيا القديمة. ومنذ بدايات المسيحية الأولي وجد المذهب الأرثوذوسكي القديم بين الكنيستين المصرية بالإسكندرية والإثيوبية في أديس أبابا وكان بابا مصر.. هو بابا الإسكندرية وسائر إفريقيا في إشارة إلي إثيوبيا. ليس أمامنا سوي السياسة وفنون الدبلوماسية والآفاق الواسعة للتنمية المشتركة في مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل كلها.. وفي هذا المجال يمكن أن تستعيد مصر دورها القيادي الرائد في إفريقيا والعالم العربي.

نموذج نهر الراين :وكما يقولون.. إننا لن نخترع العجلة من جديد.. لأن المشروعات المائية المشتركة بين دول حوض نهر الراين في أوروبا بقيادة ألمانيا هي النموذج العملي المثالي للتعاون الاقليمي في شرقي إفريقيا. ولابد أن يكون واضحا هنا أن نموذج تركيا التي انفردت بإقامة سد أتاتورك فوق منابع نهر الفرات غير قابل للتكرار.. لأنه أدي في النهاية إلي ضياع حقوق سوريا والعراق في مياه النهر الوحيد الذي يمر بأراضيها منذ فجر التاريخ.. وفي النهاية ضاع العراق بالغزو الأمريكي.. وتضيع سوريا هذه الأيام بمؤامرات الحرب الأهلية. ويبدأ هذا المؤلف الغامض الذي يبدو من اسمه انه مسلم "سيف العزيز ميلاس" حديثه في الكتاب بالإشارة إلي حكمة قديمة تقول: "إن من يتحكم في النيل.. يتحكم في مصر.. أو من يفرض سيطرته علي النيل.. يفرض سيطرته علي مصر". ويذكر ان حكام مصر من الانجليز قد أدركوا هذه الحكمة القديمة جيدا وحفظوها عن ظهر قلب منذ أواخر القرن التاسع عشر.. ولذلك جعلوا من مصالح مصر.. مصالحهم.. لأن مخططاتهم ونواياهم كانت تشير إلي أنهم يريدون البقاء في مصر.. وكان حكام

مصر في مختلف العصور يراودهم حلم السيطرة علي النيل والتحكم في مياهه.. بدلا من الخضوع لسيطرته.. أو الخضوع لسيطرة الآخرين عليهم من خلاله!!

الحياة في قلب الصحراء :وربما كان هذا هو النتاج الطبيعي والسيكولوجي للحياة في قلب الصحراء الشاسعة بلا ماء.. حيث لا يوجد في مصر بعيدا عن مجري النيل سوي عدد محدود جدا من الواحات المتناثرة في الصحراء.. قليلة الماء وقليلة السكان. وفي ..١٩٢٩ كانت مصر مملكة خاضعة للاستعمار والاحتلال البريطاني الذي فرض حمايته علي مصر.. نظرا للأهمية البالغة لموقع مصر الجغرافي.. وبسبب قناة السويس.. وهي شريان مائي يربط بين البحرين المتوسط والأحمر.. وهي مفتاح الطريق إلي الهند.. أعظم ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار أو درة التاج البريطاني كما كانوا يقولون. وكانت سلطة الاحتلال البريطاني تدرك أيضا قيمة مصر الاستراتيجية بسبب أراضيها الخصبة الغنية التي كان يجود فيها زراعة القطن طويل التيلة.. الذي كانت تفضله مصانع الغزل والنسيج في بريطانيا.. وكانت صناعة الغزل صناعة استراتيجية في بريطانيا حتي وقت قريب جدا. وحين تصاعدت حركة المقاومة الوطنية في مصر ضد الاحتلال البريطاني.. لجأت سلطات الاستعمار البريطاني لسياسة التهدئة تجاه المصريين من خلال توقيع معاهدة ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا بهدف إعطاء مصر الأولوية في السيطرة علي مياه نهر النيل.. ويقولون في إثيوبيا إن الاتفاقية تقضي بحرمان دول منابع النيل من بناء أية سدود أو مشروعات لاستغلال مياه النيل بدون موافقة مصر.. وهذه الدول هي السودان وأوغندا وكينيا وتانجانيقا.. وكانت كلها إما مستعمرات أو ممتلكات بريطانية.

ويقولون في أديس أبابا انه لم يتم مطلقا استشارة دول منابع النيل حول مصير ثرواتهم الطبيعية من المياه.. التي تهبط علي أراضيهم في موسم الأمطار الاستوائية في صيف كل عام. ويبدو أن أكوام الإدعاءات في إثيوبيا.. عالية جدا مثل مرتفعات هضبة الحبشة.. حيث يقولون أيضا ان دول المنابع رفضت الاعتراف بالمعاهدات الاستعمارية بمجرد حصولها علي الاستقلال.. مع أن مصر هي التي وقفت إلي جانب دول إفريقيا شرقا وغربا حتي نالت استقلالها.. لكن إثيوبيا لم تتردد حاليا في إثارة الخلافات بين مصر وأشقائها الأفارقة من دول حوض النيل.. لأن إثيوبيا لديها خطط وربما مخططات وحتي مؤامرات للانفراد بالهيمنة علي مياه النيل!!

إن العالم يتداول حاليا التقارير حول الصراع علي مياه النيل من القاهرة إلي الخرطوم وحتي كمبالا وأديس أبابا.. لكن الأزمات الأكبر والأخطر تبدو قادمة وربما تحولت إلي ما يشبه الانفجار العظيم الذي حدث عند نشأة الأرض والكون كله!! إن خريطة النيل في إفريقيا والعالم تشير إلي أننا أمام

نهر طويل جدا ومعقد جدا.. حيث يوجد له فرعان مختلفان تماما.. هما أولا النيل الأبيض.. الذي ينبع من المرتفعات الاستوائية في بوروندي التي منها تتدفق المياه إلي بحيرة فيكتوريا ومرتفعات أوغندا حتي جنوب السودان.. وهنا تضيع تتبخر المياه إلي أكثر من النصف.. وتعبر عاصمة السودان – الخرطوم – وعند الطرف الشمالي للمدينة يلتقي النيل الأبيض بالفرع الثاني الرهيب القادم من مرتفعات هضبة الحبشة في إثيوبيا وبحيرة تانا. ويبدو النيل الأبيض.. نهرا هادئا وبطئ الحركة وتيار المياه فيه مستأنس.. في رحلة العبور الطويل من بحيرة فيكتوريا وحتي جنوب السودان.. وحين تصل مياه النيل الأبيض إلي مدينة الخرطوم يضيع نصفها في هذا النهر الذي قليلا ما يميل للغضب والفيضان!! النيل الأزرق :لكن قصة النيل الأزرق القادم من بحيرة تانا ومرتفعات الحبشة تختلف تماما.. لأنه هو المصدر الرئيسي لمعظم المياه التي تجري في نهر النيل.. أو بالتحديد هو يغذي النيل ب٨٦% مما يجري فيه من مياه. وفي موسم المطر الاستوائي الكثيف فوق مرتفعات هضبة الحبشة أو إثيوبيا تصل مياه النيل الأزرق إلي مدينة الخرطوم في فيضان غضاب واسع ورهيب.. ليتشكل بعد ذلك المجري الرئيسي للنيل الذي يتجه شمالا حتي دلتا النيل ومصب النهر علي البحر الأبيض المتوسط. ومنذ فجر التاريخ والوجود.. كان الفيضان السنوي للنيل يملأ أراضي الدلتا المستوية في شمال مصر بالمياه الحمراء الغنية بالغرين.. وهو الذرات البركانية الكثيفة التي تجرفها مياه الأمطار الغزيرة من فوق هضبة إثيوبيا حتي تصل إلي مصر.. لتصنع أجود الأراضي الخصبة في العالم وسط صحراء مصر الشاسعة. هبة النيل :وحين تتراجع وتنحسر مياه الفيضان يقوم المصريون بزراعة محاصيلهم.. كان هذا هو أصل الزراعة في مصر.. وتسجل صفحات التاريخ أن الزراعة اختراع فرعوني.. وهي الأساس الذي قامت عليه حضارات مصر القديمة.. منذ الأزل القديم وحتي اليوم. وهذه الحقيقة هي التي جعلت الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي القديم هيرودوت يقول: "إن مصر.. هبة النيل". وهذا توصيف قديم ودقيق لحقيقة جغرافية وحضارية قديمة.. رغم أن بعض البرديات الفرعونية تؤكد أن هيرودوت نقل وسجل مثلا شعبيا رائجا في مصر الفرعونية.. لأن المصريين القدماء كانوا يعبدون النهر العظيم.. "جابي" صانع الحياة المزهرة. ويعترفون في إثيوبيا بأنه بدون النيل.. تتحول مصر إلي صحراء شاسعة بلا ماء.. لا يوجد فيها سوي واحات متناثرة قليلة السكان وليس دولة كبري يزيد تعداد سكانها عن ٨٥ مليون نسمة. ويقولون في أديس أبابا إن هيرودوت سجل حقيقة حين قال: إن مصر.. هبة النيل.. لكنه نسي حقيقة أخري وهي ان نهر النيل نفسه "هبة إثيوبيا"!! أكاذيب ومغالطات ويقول سيف العزيز ميلاس: إن نهر النيل له أهمية كبري بالنسبة لمصر.. وهي المستفيد الأكبر من مياه

النهر.. يليها السودان.. ويشير إلي مصر والسودان يدعيان معا الحق المطلق في استغلال مياه النيل!! بالطبع هناك مغالطات كبري في أحاديث إثيوبيا حول انفراد مصر بالهيمنة علي نهر النيل.. لأن الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد منذ قديم الزمن أن الزراعة كانت تقوم في مصر علي الري من مياه النيل.. وربما كانت الزراعة المنظمة بالري اختراعا فرعونيا خالصا منذ فجر التاريخ.. في حين قامت الزراعة في إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا علي مياه المطر.. وتحاول دول حوض النيل في هذه الأيام إعادة اكتشاف ما عرفه الفراعنة منذ فجر الوجود.. وهي الزراعة بالري. وقد اندفع الفراعنة للزراعة بالري وباختراع النظم المعقدة للري والصرف حسب الحاجة لندرة الأمطار في مصر.. في حين كانت إثيوبيا وأوغندا وحتي السودان.. لا يشعرون بالحاجة للزراعة بالري.. لأن الأمطار الغزيرة تلبي احتياجاتهم وأكثر. يقولون في إثيوبيا حاليا: إن مصر والسودان يتبعان استراتيجيات محددة تستهدف احتكار مياه النيل.. مع استبعاد دول المنابع وحرمانها مما يطلقون عليه حاليا حقوقا طبيعية من مياه تسقطها الأمطار فوق أراضيهم وداخل حدودهم. وتدعي إثيوبيا أيضا أن مصر والسودان يقيمان إدعاءاتهما في الحق في احتكار مياه النيل.. علي أساس الحقوق التاريخية والسبق في استغلال مياه النيل العظيم منذ فجر التاريخ. وتدعي إثيوبيا اليوم أيضا أن مصر تنفرد ب٧٥% من مياه النيل.. مقابل ٢٥% من المياه من نصيب السودان وبذلك لا يبقي شيء لإثيوبيا ودول حوض النيل الأخري.. وهذه كلها أكاذيب.. تهزمها الدبلوماسية والعمل السياسي الناضج.. لأن مصر قوية بما يكفي لجعل كلمتها مسموعة جيدا في أديس أبابا وفي مؤسسات القانون الدولي المختلفة.

معسكر الرفض تقوده إثيوبيا :وترفض إثيوبيا الاعتراف باتفاقية ..١٩٢٩ باعتبارها اتفاقية دولية.. يحميها القانون الدولي.. وبناء علي ذلك تعلن رفضها لاتفاقية اقتسام مياه النيل.. باعتبارها اتفاقية لا يمكن أن تلتزم بها دول منابع النهر الطويل.. وتؤكد أديس أبابا انه لا يوجد ما يمكن من خلاله اجبار إثيوبيا علي السماح لمياه النيل بالتدفق بحرية من أراضيها في أقصي الجنوب.. حتي دول المصب في الشمال البعيد.. السودان ومصر. وتتجه دول منابع النيل بقيادة إثيوبيا إلي رفض الاعتراف بحقوق مصر الجغرافية والتاريخية في مياه النيل باعتبارها خيالا من أساطير الماضي!!

أكدت أثيوبيا ان حق السبق في استغلال مياه النيل يعطي لمصر فقط الحق في الحصول علي الكميات التي كانت تحصل عليها من المياه قبل بناء سد أسوان العالي. لأن الرئيس جمال عبدالناصر أقام هذا السد في أجواء الحرب الباردة وضد إرادة دول منابع النيل التي اعترضت علي بناء السد وسجلت احتجاجاتها علي بنائه. ويبدو أن إثيوبيا لم تعد تصغي لما نقوله في مصر حين

تؤكد لهم ان مصر والمصريين بحاجة لمياه النيل من أجل البقاء وتوفير أسباب العيش لعشرات الملايين من أبناء شعب مصر. ويقولون اليوم في أديس أبابا: إن إثيوبيا لها حقوقا ونصيبا في مياه النيل لابد أن تحصل عليه.. بدعوي منع المجاعات كثيرة التكرار لديهم ومن أجل الحد من الفقر. وتسعي إثيوبيا بكل قوة إلي دفع دول منابع النيل.. خاصة أوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندي والكونغو الديمقراطية إلي تأييد سياساتها المائية الجديدة.. في إطار مبادرة الاتفاقية الشهيرة لدول حوض النيل التي ترفض مصر التوقيع عليها لأنها تنطوي علي تهديدات بالغة الخطر لحقوقها في مياه النيل.

مخاطر سد النهضة : وتدعي إثيوبيا أحيانا أن سد النهضة يستهدف توليد الكهرباء فقط.. وأنها لن تستخدم خزانات المياه الموجودة خلفه في الزراعة والري.. رغم أن السعة التخزينية المعلنة له تزيد علي ٦٢ مليار متر مكعب من المياه السنوية.. وهناك تقديرات جديدة تشير إلي قدرة السد علي تخزين ما يزيد علي ١٢٠ مليار متر مكعب من المياه. ويقولون في إثيوبيا أيضا انه بعد عشر سنوات من التفاوض مع مصر حول الاقتسام العادل لمياه النيل.. رفضت مصر التوقيع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل. والحقيقة انه لا يمكن لمصر التوقيع علي اتفاقية تقوم علي مبادئ ترفضها مصر من الأساس.. لأن مصر ترفض دعاوي وأكاذيب الاستغلال المتكافئ والعادل لمياه النيل لأن ذلك يهم حقوق مصر في مياه النهر.. كما أن الاتفاقية تنص علي عدم الاضرار الجسيم بحقوق الآخرين.. مع أنها تستهدف في الأساس الاضرار بحقوق مصر. ان قضية مياه وحقوق مصر فيها أكبر وأخطر من أن نتركها لخبراء المياه وحدهم.. وربما حان الوقت لتشكيل لجنة قومية عليا تضم خبراء الري والدبلوماسية والسياسة والقانون الدولي لخوض طريق التفاوض الطويل مع إثيوبيا.. وهم في أديس أبابا يدركون عناصر القوة الشاملة لدي مصر.. سواء قوة مصر الناعمة في إفريقيا والعالم العربي.. وحتي قوتها الصلبة والدفاع عن الحقوق لا يحتاج للاقناع بالقوة.. وإن كانت حاجتنا أكبر إلي قوة الاقناع. والقصة طويلة مع هذا الكتاب.. الذي يشبه الصدمة.. لأننا لا ندري كيف صدر في لندن وجري توزيعه سريعا في أمريكا فور صدوره منذ أسابيع.. حان الوقت كي نفهم جيدا كيف تفكر إثيوبيا.. رغم أن الفجوة تبدو واسعة جدا بيننا وبينهم.. والاحساس بالخطر يوقظ العقول.. ويلهم بالأفكار.. ويجعلنا نعرف كيف نستبعد المخاوف.. رغم أن أديس أبابا ترفض مشاركة مصر في بناء وإدارة سد النهضة.

*- المعلومات التي تم اعلانها مؤخرا من قبل مسئولين في اللجنة الثلاثية افادت بتعدد الاثار السلبية لسد النهضه وان السد له تاثيرات خطيرة علي مصر خاصة ان انشاء سد النهضه علي

التربة البركانية في اثيوبيا التي تتكون في معظمها من البازلت سهل التفتيت يمثل خطورة كبيرة علي اثيوبيا في حالة انهيار السد، كما يمثل تهديدا مباشرا للسودان نظرا لارتفاع منسوب الاراضي الاثيوبية كثيرا عن الاراضي السودانية . ان المعلومات الخاصة به ولكن في حدود المتاح فان ارتفاع السيد يصل الي نحو ٢٠٠ متر ويقام علي هضبة ذات حواف شديدة الانحدار نظرا لطبيعة التضاريس الأثيوبية وهى تربة بركانية، وحجم التخزين أمامة يصل الى ١٧ مليار متر مكعب من المياه وتجري دراسات لزيادة سعة بحيرته التخزينية الى ٧٤ مليار م٣ ويجب على كل السلطات المسئولة عن غدارة ملف المياه المهدرة بسبب سوء الإستخدام ١٣ مليار م٣، ١٠مليار م٣ من مياه الري، ٣ مليارات م٣ من مياه الشرب.

ان امن مصر المائي في خطر، وحصتنا المائية ثابته منذ اكثر من ٥٠ عاما، وانتقلنا الي مرحلة الفقر المائي " المدقع " حيث انخفض نصيب المواطن المصري من المياه من ٣٦٠٠ متر مكعب الي ٦٥٠ مترا مكعبا من المياه قابلة للنقصان بسبب الزيادة السكانية والاسراف في الاستهلاك . واضاف الشافعي نحن امه في خطر، وزيادة الطلب علي المياه يجعلنا علي ابواب العطش خلال سنوات، وعلي الحكومة ان تدرك ان قضية المياه هي قضية حياة او موت ن وعلينا ان نتفاوض مع دول اعالي النيل علي زيادة حصتنا المائية من نهر النيل الي مصر لانها تاتي من السماء وليس من الارض . وشدد الشافعي علي ان هناك خطرا جسيما يهدد الموارد المائية لمصر وهو زيادة نسبة الفاقد في الاستهلاك بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ الي ٥٠ % مطالبا بتنفيذ خطه عاجلة للحد من هذا الفاقد . واشار الي ان نهر النيل تفرق دمه بين القبائل، بسبب تعدد الجهات التي لها رقابة علي النهر مطالبا بمجلس قومي لنهر النيل تكون مهمته حماية النيل من التعديات او التلوث.

الفقد المائي سنوياً :

جاء قرار حكومة اثيوبيا بتحويل مجري النيل الأزرق وبناء سد النهضة لحظة كاشفة علينا أن نتوقف أمامها لنحاسب انفسنا عن سنوات الفوضي وإهدار المياه النقية والذي يقدره الخبراء بـ ٣٠% من حجم انتاجنا السنوي اصابع الاتهام تتجه الي مغاسل السيارات وسيفونات الحمامات الحديثة التي تستهلك ١٥ لترا في كل استخدام والحمام اليومي الدش الذي تصل به نسبة الاهدار فيه الي ٢٠ لترا بينما تزيد النسبة مع استخدام البانيو عن ١٤٠ لترا للفرد الواحد. حلاقة الذقن يهدر ٣٠% من كميات المياه المستهلكة في المنزل بينما تهدر الغسالات القديمة ١٠٠ لتر علي الاقل بينما تستهلك الحديثة ٢٥ لترا اما رض الشوارع والزراعة بالغمر .. وكسر المواسير يوميا

فحدث ولا حرج. استخدام المياه العزبة في الزينه والنافورات وري ملاعب الجولف وحمامات السباحة وغيرها من وسائل الترفيه والبذخ بالرغم من وجود قري لم تصلها المياه النظيفه والتي ستؤدي الي تفاقم المشكلة بشكل كبير بعد انكماش حصة مصر من المياه بعد بناء سد النهضة. السنوات الماضية لاننا كنا نعرف باتجاهات دول المنبع نهر في بناء سد يضاهي السد العالي بمصر سيؤثر بشكل مباشر علي الحصص المخصصة لمصر نسبة فاقد المياه في وحدات الانتاج يصل الي ٣٥٦% بينما المعدل العالمي لايصل الي ١٠% بالإضافة الي ان الاجهزة المنزلية داخل الحمامات والمطابخ تهدر حوالي ٣ امتار مكعبه داخل كل منزل ما يصل الي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا. لذا لا بد ان نتبع سياسة مائية تعتمد علي مخططات علمية واهدار المياه العذبة يجب ان يكون جريمة مغلظة العقوبة كما ان المزروعات التي تحتاج الكثير من المياه يجب الاستغناء عنها ومعها حمامات السباحة وملاعب الجولف. هناك الكثير من البدائل للأستفادة لتقليل الفاقد منها وذلك من خلال الترشيد في استخدام مياه السيول والأمطار والخزانات بالإضافة الي تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف وتطهيرالمجاري المائية وتقليل البخر والتخزين في البحيرات واستخدام الطاقة الشمسية والنووية. حصة المواطن المصري من المياه حاليا تقدر بحوالي ٧٠٠ متر مكعب من المياه سنويا حيث يبلغ اجمالي عدد السكان المتواجدين في مصر ٩١ مليون شخص منهم ٨٣.٥ من المواطنين و ٤ ملايين وافد و ٤ ملايين مقيم ومع ذلك يتم اهدار حوالي ١٣ مليار متر مكعب سنويا من المياه تمثل ٢٥% تقريبا من حصة مصر من المياه. حصة مصر من اليماه يمكن ان تزي بواقع ١٩ مليار متر مكعب حتي عام ٢٠٢٥ من خلال اضافة ٤ مليارات من مياه الصرف المعالج يمكن ان تصل الي ٩ مليارات ومليار متر مكعب من مياه الامطار ومليار متر مكعب من المياه المحلاه يمكن ان تزداد الي ملياري متر مكعب بالاضافة الي ٤ مليارات من المياه الجوفية يمكن ان تصل الي ٧ مليارات من المياه الجوفية يمكن ان تصل الي ٧ مليارات وبالتالي فإن حصة مصر من المياه مرشحة للزيادة الي ٧٤ مليار متر مكعب في عام ٢.٢٥ بشرط حسن ادارة المياه.

الأثر البيئي لسد النهضة :

لرصد آثار سد النهضة الإثيوبى على البيئة المصرية، درس علماء مصر تلك الاثار، وطورت الهيدروليكا البيئية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس نموذجا رياضيا لادارة خزان السد العالى فى أسوان؛ لمحاكاة عملية تشغيل السد تحت ظروف مختلفة مثل تغير المناخ، وبناء سد النهضة، مع تحليل قواعد التشغيل الأمثل للخزان، وأخذ عدد كبير من الأهداف بعين الاعتبار، بما فى ذلك إنتاج الطاقة الكهرومائية، وتوريد المياه لأغراض الري. استخدمت السيناريوهات الهيدرولوجية المستقبلية لتقويم الآثار المتوقعة للسد مع الأخذ فى الاعتبار السيناريوهات العالمية المستقبلية المحتملة لتغير المناخ خلال المائة عام المقبلة. وأظهرت النتائج أنه إذا كانت فترة الملء لخزان سد النهضة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٧ –كما يقال –فإن ذلك سوف يؤثر تأثيرا شديدا على حصة مصر والسودان من المياه بنقص يقدر بنحو ٢٤ مليار متر مكعب سنويا. وبعد الانتهاء من بناء السد سيتم فقدان ٥ مليارات متر مكعب سنويا مقسمة بين حصة مصر والسودان، كما أن تغير المناخ قد يزيد مخاطر المشروع، وأولها زيادة نسبة مستويات الحد الأدنى للمياه فى خزان السد العالى حيث توقع النموذج نسبة ١٠% أقل من الحد الادنى لمنسوب المياه اللازم لتشغيل السد العالى فى السنوات من ٢٠١٧–٢٠٧٠. كما توقع النموذج نسبة ٤٠% أقل من الحد الادنى لمنسوب المياه اللازم لتشغيل السد العالى فى الفترة الثالثة. (٢٠٧٠–٢٠٩٩) وبحساب التأثير المتوقع على الطاقة الكهرومائية التى يتم توليدها من السد، توقع النموذج نقصا فى الطاقة يقدر بنحو ١٠% فى الفترة الاولى (٢٠١٧–٢٠٤٠)، ونقصا فى الطاقة يتراوح بين ١٦ و٣٠% فى الفترة من (٢٠٤٠–٢٠٧٠)، ونقصا حادا فى الطاقة يتراوح بين ٣٠ و٤٥%فى الفترة من. (٢٠٧٠–٢٠٩٩) أن استكمال بناء السد المذكور خلال ثلاث سنوات سيترتب عليه تبوير نحو مليون فدان من الأراضى الخصبة من ثروة مصر الزراعية المنتجة، ومن ثم يقضى على الأخضر واليابس من الثروة الغذائية، بما يفجر مجاعة لا تُحمد عقباها خاصة. وبالنظر للزيادة المطردة لعدد السكان، وهم أكثر من تسعين مليون مواطن، كما يؤكد علماء جيولوجيا كثيرون.. فسيترتب على إنشاء هذا السد حدوث زلازل. إن الحل يكمن فى ترشيد صرف كمية المياه، فى حدود القدر الذى سيصل مصر، ويقدر بنحو ٤٠ مليار متر مكعب. ويتابع أن هذا يتطلب تطبيق سياسة ترشيد إجبارية نحو الزراعة التى تستهلك ٨٠% من موارد المياه، وكذلك ما يستخدم فى الصناعة والأغراض المنزلية، فضلاً عن حتمية التعاون المثمر مع دول حوض النيل. ويتطلب ذلك إجراء خطوات عدة، منها التغيير الإجبارى لطرق الرى وأن يستبدل بوسيلة الرى بالغمر الرى بالتنقيط أو

بالرش مع تغطية الترع والمصارف، بحيث تكون المياه فى مواسير لتقليل الفاقد من التبخر، والتوقف فورًا عن زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه بنهم، كالأرز وقصب السكر، ومعالجة واعادة استخدام مياه الصرف الصناعى والصحى والزراعي. وتضمنت الخطوات أيضا وقف صرف مياه صرف الزراعة بمنطقة الدلتا فى البحيرات الشمالية، التى تُقدر بملايين الامتار المكعبة، بهدف استعادة حيوية هذه البحيرات، واستغلال المياه مرة أخرى فى الزراعة.

تصريحات رئيس مجلس الوزراء حول سد النهضة بأنه يمكن أن يكون مصدر رخاء للجميع أثارت حالة من الجدل الشديد, بسبب تضارب التصريحات بين الحين والآخر حول تأثير سد النهضة علي حصة مصر من مياه النيل, خصوصا أن هذه القضية ما زالت تبعاتها امستمرة حتي بعد زوال حكم الإخوان الذي أضر بعلاقة مصر بدول حوض النيل في إدارتهم ملف سد النهضة, وتبرز هنا قضية الأمن المائي علي قمة الموضوعات ذات الأهمية لتداركها قبل فوات الأوان والدخول إلي دائرة الفقر المائي التي لن تبقي ولاتذر. الغريب أن البعض يتفق مع تصريحات رئيس مجلس الوزراء بأن سد النهضة يمكن أن يكون مصدر رخاء للدول المحيطة, خصوصا أن أثيوبيا ليست فقيرة في المياه بل لديها فائض, ومن الأشرف لمصر الانضمام إلي اتفاقية عنتيبي, بدلا من المتاهات والاجتماعات التي يتم الدعوة إليها والتي لا تمثل أي خطوة نحو حل القضية, لاتوجد هناك أزمة لدي مصر أو لدي دول حوض النيل في المياه حاليا, مؤكدا أن دول المنابع ليست في حاجة ملحة إلي المياه, مشيرا إلي أن معدل الإيراد السنوي لنهر النيل١٦٦٥ مليار متر مكعب من المياه لا تستهلك مصر والسودان إلا٨٤ مليار متر مكعب أي نحو٦% من إيرادات النهر والباقي يضيع في المستنقعات والبخر وما إلي ذلك, كما أن غالبية دول المنابع تعتمد في زراعتها علي الأمطار بنسب تتراوح ما بين٨٠ إلي٩٥% في الزراعة, بالإضافة إلي أن الاحتياجات المائية لدول الحوض, علي نحو ما طلبته هذه الدول رسميا وبصورة رسمية مكتوبة في دراسات عام١٩٥٩ كانت كينيا وتنزانيا وأوغندا كانت طلباتها كلها مليارا و٧١٠ ملايين متر مكعب من مياه نهر النيل كي تغطي احتياجاتها في٢٥ عاما حتي عام١٩٨٤, ارتفعت هذه الاحتياجات لكل دول المنابع إلي خمسة مليارات متر مكعب من مياه نهر النيل في بداية التسعينيات لتغطي فترة٢٥ سنة حتي عام٢٠١٥, وزاد المطلب مع بداية القرن الحالي ليصل إلي١٠ مليارات متر مكعب من مياه نهر النيل لمدة٢٥ عاما بدءا من عام٢٠٠٢ ووصولا حتي عام.٢٠٢٥ وذلك يعني أن مطالب دول حوض النيل المسجلة في دراسات تبلغ١٠ مليارات متر مكعب من المياه حتي عام.٢٠٢٥أن هناك صعوبات كثيرة في إقامة سدود بالشكل المعلن عنه, فمنذ١٨ عاما تقريبا كان الحديث عن إنشاء٥٠

سدا فقط, بينما الآن يتحدثون عن إنشاء٣٠ سدا فقط. قائلا إن دول حوض النيل الإفريقية ليس لها حق قانوني قي التأثير علي حصة مصر والسودان من مياه النيل.

ما يحدث في هذا الإطار يمثل محاولة لجر مصر لصراع جانبي مع دول حوض النيل دون الالتفات إلي الصراع الأساسي للوجود المركزي الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله في مصر بعد انفصال جنوب السودان والمخطط لتقسيم مصر أيضا في إطار حرب طائفية داخلية.إن نصيب المواطن المصري في عام١٩٩٠ كان يبلغ١٢٢٠ مترا مكعبا من المياه, أي أنه كان يفوق تعريف الفقر المائي, إلي أن بدأنا نشعر بأزمة المياه في الزراعة عام٢٠٠٥, وفي عام٢٠٠٧ تراجع نصيب الفرد إلي٩٤٢ مترا مكعبا من المياه, وسيصل نصيب الفرد في عام٢٠٢٥ إلي سبعمائة متر مكعب ,وفي٢٠٥٠ يتوقع أن يصل نصيب الفرد إلي٤٧٠ مترا مكعبا أي أنه ستكون هناك أزمة طاحنة وقحط شديد.

أن الإحصاءات العالمية تؤكد وجود أزمة إذا قل نصيب الفرد من المياه عن ألف متر مكعب من المياه سنويا وفقا لتعريف الدانماركي فوكن مارك, أما إذا قل نصيب الفرد من المياه سنويا عن٥٠٠ متر مكعب يكون هناك قحط, بينما الأمم المتحدة وضعت الحد الأدني للأزمة إذا قل نصيب الفرد عن١٧٥٠ مترا مكعبا من المياه سنويا.وفقا للتقديرات سيكون تعداد السكان مصر في عام٢٠٢٥ حوالي١٠٥ ملايين نسمة بينما سيكون في إثيوبيا١٠٢ مليون نسمة, وفي تقديرات عام٢٠٥٠ يتوقع أن يصل عدد السكان في مصر إلي١٥٠ مليون نسمة وفي إثيوبيا١٤٠ مليون نسمة, بينما إذا نظرنا إلي كينيا فتعداد سكانها في عام١٩٩٠ كان يبلغ٢٤ مليون نسمة سيصعد إلي٦٧ مليون نسمة في عام٢٠٥٠ حيث يتضح ارتفاع عدد السكان لديها بشكل كبير, فزيادة السكان تشبه الإسفنجة التي تمتص المياه وذلك ما يجعلنا نجزم بوجود أزمة مياه.فمصر كان يتاح لها استخدام٦٣.٥ مليار متر مكعب في عام١٩٩٠, وفي عام٢٠٠٠ ارتفع الرقم إلي٧٢ مليار متر مكعب, ويتوقع في عام٢٠٢٥ أن يصل الرقم إلي٧٤ مليار متر مكعب, وفي٢٠٥١ سيقف أيضا عند رقم٧٤ مليار, وذلك يعني أن ما يمكن حصده من المياه لن يزيد بعد عام٢٠٠٠ سوي ألفي متر مكعب في خلال٥٠ سنة, وذلك يعني أننا نواجه أزمة.

وعن حجم المياه التي تضيع عن مصر دون استخدام نتيجة سوء الإدارة عند فم الترعة والهدارات ما بين٣٥% و٥٠% من المياه الموجهة للري تذهب إلي المياه الجوفية التي نسحبها مرة أخري ليتراجع الرقم إلي٢٠% كمية فقد المياه لدينا. كما أن تلوث المياه يحرمنا من الاستفادة منها في مياه الري.

رأى آخر لا خطورة من سد النهضة على مصر :

أن نصيب مصر الحالي من مياة نهر النيل يقدر ب ٥٥.٥ مليار متر مكعب/ عام تقريبا وفي حالة توزيعهم علي عدد السكان والبالغ ٩٠ مليون نسمة نجد ان نصيب الفرد حوالي ٥٥٠ متر مكعب في السنه، لذا فان مصر تعتبر دولة فقيرة منذ أن كان تعداد سكان مصر ٥٥ مليون أي منذ أكثر من ٢٠ عاما وفيما يخص سد النهضة ان هذا السد سوف يقام علي النيل الأزرق قرب نهاية مخرجه من الأراضي الاثيوبية وعلي بعد حوالي ٢٠ كم تقريبا من الحدود السودانية وحسب المعلومات المتاحة فإنه من المقرر ان يقوم بحجز كمية من المياه تقدر ما بين ٦٠ الي ٦٨ مليار متر مكعب. ومن المتوقع ان يصل طول البحيرة امام السيد الي ١٠٠ كم بمتوسط عرض ١٠ كم وفي هذه الحالة ستغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي الزارعية وذلك من اصل حوالي ٢ ونصف مليون فدان ومن المتوقع ان يحتوي السد علي ١٥ وحدة توربينات كهربائية باجمالي حوالي ٥٠٠٠٠ ميجاوات أي أكبر من السد العالي وتبلغ تكلفة السد حوالي ٤.٨ مليار دولار ومن المتوقع ان تزيد الي الضعف للتغلب علي المشاكل الانشائية والجيولوجية ومن المعلوم ان هذا السد تم اسناده الي شركة سالني الايطالية والحكومة الاثيوبية تتهم مصر منذ البداية بأنها تحرض الدول المانحة علي عدم دعم اثيوبيا ولذا فقد شحنت الحكومة الاثيوبية الشعب الاثيبوي ضد مصر بالرغم من توافر ما يكفي لديها لبدء المشروع ان الدراسات الخاصة بهذا السد وغيره من السدود المزمع انشاؤها باثيوبيا قام بها مكتب الاستصلاح الامريكي بناء علي اتفاق رسمي بين الحكومة الاثيوبية والامريكية في اغسطس ١٩٥٧ وذلك عقب بداية الحكومة المصرية الشروع في بناء السد العالي مباشرة وتم من خلال هذا البرنامج التعاوني الامريكي الاثيوبي دراسة لحوض النيل الأزرق واسترمت هذه الدراسة حتي ١٩٦٤ وكان منتج هذه الدراسة ٧ مدلدات تناولت فيها ٣٥ حوضا فرعيا وكان التقرير الرئيسي بعنوان الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق ثم حدث تطوير في كل هذه الدراسات بعد ذلك ومن المتوقع ان تستغرق انشاء السد حوالي من ٣٦ – ٤٤ شهرا في حالة توافر الموارد المالية ولقد تم البدء في العمل في شق قناة التحويل الخاصة بمجري النيل الازرق منذ اكثر من ٣ سنوات لا بد من التفكير جيدا من قبل الجانب المصري في كيفية الاستفادة من هذا السد دون الانشغال بأمور سلبية تثير الشعب المصري والتي تصل الي مصر والتي تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب غير مقبول علي الاطلاق كما ان تراكم الطمي ببحيرة ناصر لا تؤثر علي تصرفات المياه بنهر النيل فنفس الشيء ينطبق علي سد النهضة وخزانه المائي ومن أهم النقاط التي يجب ان تدرس هي الجدولة الزمنيه لملء هذا الخزان ويجب الا نقف عند هذا

الحد بل يجب ان ندرس كيفية زيادة سعة هذا الخزان لصالح مصر والسودان. في حالة وقوع ضرر علي مصر من بناء السد فإن هناك نصا قانونيا دوليا لهيليسكي رابطة القانون الدولي لعام ١٩٦٦عن مفهوم حوض التصريف الدولي للنهر والذي ينص علي ان حوض التصريف الدولي هو منطقة جغرافية علي ان حوض التصريف الدولي هو منطقة جغرافية تمتد بين دولتين او اكثر واصدر هذا القانون عددا من المباديء التي تحكم استخدام مجاري المياه الدولية وتنص المادة الرابعة منه ان لكل دوله من دول الحوض الحق في الحصول علي حصة معقوله من مياه النهر ونصت المادة الخامسة تفصيلية وبدقة ماذا تعني بحصة معقوله من مياه النهر ونصت المادة الخامسة تقصيليا وبدقة ماذا تعني بحصة معقوله وفي حالة المساس بحصة مصر المائية سوف نلجأ لهذا القانون واضافة الي حالةرغبتها في زيادة حصتها من المياه هذا المشروع لا يمثل أي خطوره فنيه او هندسية حيث انه قد سبق ان تم تصميم العديد مثل هذا النموذج من السدود علي درجة كبيرة من الدقة وفي حالة حدوث أي مشكلة في هذا السد فان طبوغرافية الارض وجيولوجيتها توجه المياه باتجاه بعيدا تماما عن مصر وفي اغلب الاحتمالات فسوف يتجه الي منطقة المستنقعات بجنوب السودان النقابة بتقديم الدعم الفني للحكومة والرئاسة في تخصصات المياه وانشاءات السدود والكهرباء وذلك بحكم تخصصها.

البيان المصري الأثيوبي المشتركين والمتوازن والذي صدر في غينيا الاستوائية علي هامش اجتماع الاتحاد الأفريقي.وجاء في هذا البيان احترام الدولتان لمبادئ القانون الدولي وقاعدة عدم الاضرار. ولكن أثيوبيا لا تقر بحصة مصر المائية وأنه لتفعيل مبدأ عدم الاضرار كان يجب اتفاق الدولتين علي ماهو حق لمصر وعلي تفسير الضرر، وتلا البيان اجتماع وزراء مياه مصر والسودان وأثيوبيا في الخرطوم في أغسطس ٢٠١٤، وجاءت التصريحات المصرية علي لسان السيد وزير الري المصري مبشرة بأنه تم الاتفاق علي تشكيل لجنة وطنية ثلاثية لاستكمال دراسات آثار سد النهضة المائية والكهرومائية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية علي دولتي المصب، وذلك من خلال مكتب استشاري دولي في غضون ستة أشهر تنتهي قبل أول مارس ٢٠١٥. وذكر سيادته أن أثيوبيا تعهدت بعدم المساس بحصة مصر المائية، وأنه سيتم تحديد ارتفاع السد وسعته من قبل الاستشاري. و حالة الاختلاف بين الدول الثلاث حول النتائج سيتم اللجوء الي خبير دولي سيكون رأيه ملزما للجميع.وقد ذكر سيادة الوزير المصري أن الدراسات سوف تنتهي قبل انتهاء أثيوبيا من بناء المرحلة الأولي من السد، وبالتالي سوف يكون الوقت متاحا لمطالبتها بتخفيض سعة السد

وتقليل ارتفاعه. تم الاعلان أنه سيتم اختيار الاستشاري والتعاقد معه في شهر ديسمبر ٢٠١٥، أي بعد مرور أربعة أشهر كاملة من الستة اشهر المحددة لاتمام الدراستين .

وتلا هذا الاجتماع حوار تلفزيوني مع وزراء المياه الثلاثة، لايضاح مواقف كل دولة من المباحثات حول السد. وكانت ردود السادة الوزراء صادمة للشعب المصري لأنها جاءت مخالفة لتوقعاتهم بأنه تم حل ٨٠-٨٥% من أزمة سد النهضة. وكانت التصريحات الخاصة بالوزيرين الأثيوبي والسوداني تعكس الحقيقة كاملة،بالرغم من العديد من المغالطات القانونية والتاريخية والسياسية التي وردت في كلمات ضيوف مصر. أثيوبيا لا تقر بحصة مصر المائية وحقوقها التاريخية، ولا تقبل التحدث عن تغيير ارتفاع أو سعة السد، ولا تقبل التحدث عن ايقاف أو حتي ابطاء معدلات تنفيذ السد، ولا تقبل تزويد مصر بأي بيانات عن سدودها الجديدة علي روافد نهر النيل الا بعد انضمام مصر الي مبادرة حوض النيل، ولا تقبل الالتزام بنتائج الدراستين الخاصتين بآثار السد علي مصر والسودان، ولا تقبل حتي مناقشة اطالة فترة تخزين المياه أمام السد. الخلاصة أن أثيوبيا لا تقبل أي طلبات من مصر الا فقط استكمال الدراستين ثم التناقش حول نتائجهما. والسودان يؤيد سد النهضة بأبعاده الحالية لفوائده المباشرة وغير المباشرة للسودان، وأن هذا السد كان يتطلع اليه السودان منذ سنوات طويلة، وأن ما يأمله السودان من الدراستين هو تحديد سنوات ملء الخزان وقواعد تشغيله بما يخدم المصالح السودانية وتتفق عليه الدول الثلاث، وأن السودان ملتزمة باتفاقية ١٩٥٩ مع مصر، وأنها تدعو مصر للعودة الي أنشطة مبادرة حوض النيل. هل يري المصريون بعد هذه التصريحات أن هناك أملا حقيقيا في المسار الفني لمباحثات سد النهضة أم أنها فقط لاستنزاف الوقت وفرض الأمر الواقع للسد علي مصر.

<u>تأثير سد النهضة على الكهرباء :</u>

في عام ١٩٨١، كان الرئيس السادات يبحث عن موقع لانشاء مفاعل نووي فوجد الضبعة في الساحل الشمالي.،. لكن وزارة الكهرباء حينها بالغت في تحديد المساحة المطلوبة ورفعت تقريرا للسادات بأن المساحة المطلوبة هي٦٥كم٢ وبعمق يصل إلي٤ كم٢ رغم ان ٥كيلو فقط تكفي لانشاء المفاعل ، وفي عام ١٩٦٤تم تحديد أول موقع في برج العرب لانشاء مفاعل نووي في برج العرب لكنه لم يكن يصلح إلا لمفاعل صغير حيث تم تحديده، وكان سيتم إنشاء المفاعل من خلال شركة وستنجاوس الأمريكية لكن العدوان الاسرائيلي علي مصر عام ١٩٦٧اوقف المشروع بعد ذلك تم اختيار موقع سيدي كرير من الكيلو١٢حتي الكيلو٤٣ غرب الاسكندرية لإقامة محطة نووية،، لكن محافظ الاسكندرية سنة ١٩٨٠، شعر بالقلق من هذا الموقع فأبلغ الرئيس الراحل أنور

السادات بأنه لايريد إنشاء محطات نووية في هذا الموقع خشية تأثيره علي السكان واعتقد انه الآن لابد أن نمتلك الارادة الحقيقية للبدء في هذا المشروع الهام كما فعلت كوريا الجنوبية مشروعها والتي اصبحت تملك ٣٢ مفاعلا نوويا.،. بل وتقوم بالتصنيع والبيع للخارج ولدينا ايضا الهند التي بدأت في هذا المجال متأخرة. والحقيقة هناك كثير من الشكوك حول الدوافع التي جعلت أهالي الضبعة يقومون بهدم السور المحيط بالموقع مرتين خلال الفترة االماضية خاصة في ظل علمهم بأن القوات المسلحة المسئولة عن تأمين المكان فهذا الامر يثير الكثير من علامات الاستفهام.

رغم ان مصر وصلت قدراتها الاسمية الي ٣٠ الف ميجاوات في انتاج الكهرباء الا ان ما ينتج بالفعل يقترب من ٢٢ الي ٢٣ الف ميجا وان استهلاكنا يصل الي ٣٧ الف ميجا وات اي ما يعني أن هناك عجزا يصل الي ٤ آلاف ميجا وات وهو سبب المشكلة الرئيسي ، وفي مصر يتخطي الاستهلاك المنزلي للكهرباء ٤٢ ٪ من الاستهلاك العام وهو رقم عال جدا، وقد يكون الضعف الامني له تأثير خاصة في ظل سرق التيار الكهربي وظهور مناطق عشوائية مستهلكة دون حساب .

هناك حل عاجل بتوفير الغاز الطبيعي لمحطات الكهرباء سواء من الغاز الحكومي المصري او الغاز الخاص المصري خاصة ان ٥٠ ٪ من حصة الشريك الخاص يصدر للخارج اي ان مصر تستورد غازها من الداخل!! وهناك حل اخر يتمثل في حل المشاكل الفنية وكفاءة تشغيل المحطات ومعاونة الاعلام في حملات ترشيدية لاستهلاك الكهرباء ثم وضع خطة تدريجية لرفع الدعم عن الكهرباء مع دعم الفئات الفقيرة بشكل مباشر وهناك حل علي المدي المتوسط من ٥ الي ٢٠ سنة ويتمثل في تقديري في بناء مفاعلات نووية للكهرباء خاصة لأن بناء ٢٠ مفاعلا نوويا سوف يوفر وينتج الـ ٣٠الف ميجاوات التي تستهلكهم مصر حاليا ، كما يفترض ايضا دعم بعض الطاقات المتجددة ذات السعر المرتفع قليلا مثل طاقة الرياح .حلول تحتاج الي ٢٠ عاما حيث نبحث عن طاقات جديدة ربما مثل بعض انواع الطاقة الشمسية بعد خفض تكاليفها او الطاقة المغناطيسية وربما مفاعلات الاندماج النووي.

إن البداية التي ظهر بها سد النهضة الاثيوبي العظيم علي السطح كانت في اليوم الأول من شهر أبريل٢٠١١- وبعد قيام ثورة يناير المصرية بأسابيع قليلة عندما أعلن رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي عن البدء في تنفيذ هذا السد الذي كان مطروحا علي الساحة منذ عام١٩٦٣ تحت مسمي مختلف هو سد الحدود نظرا لوقوعه علي بعد كيلومترات قليلة من الحدود السودانية وفي منطقة هي في الأصل سودانية وتقطنها قبيلة بني مشفول السودانية الأصل العربية اللغة. إلا أن رئيس الوزراء

زيناوي غير موقع السد ليبتعد به قليلا عن الحدود المهم هنا أن هذا التغيير الجوهري في أبعاد السد لم يضف الكثير إلي قدرة السد علي توليد الطاقة الكهربائية ولكنه زاد– وبامتياز– من إمكانية استخدام مياه البحيرة للأنشطة الزراعية وأيضا زاد– وبامتياز– قدرة اثيوبيا علي التحكم فيما يصل إلي مصر والسودان من المياه.لاحظ المصريون أن توقيت البدء في إنشاء سد النهضة وتغيير أبعاده وأبعاد الخزان أمامه كان يشتم فيه رائحة الانتهازية والرغبة في الايذاء وأكد ذلك تصريحات رئيس الوزراء زيناوي الذي لم يترك مناسبة إلا وحرص علي توجيه النقد إلي مصر والمصريين الذين أقاموا حضارتهم علي مياه هي ليست في الحقيقة لهم لأن أمطارها هطلت علي مرتفعات تسكنها الشعوب الاثيوبية الفقيرة المعدمة التي يسودها العطش والمجاعات والفاقة والأمراض بينما يتنعم المصريون بالرفاهية والرخاء والسعادة والنماء.إذن الموضوع ليس فقط لرفع الفقر عن الشعوب الاثيوبية, ولكنه في الوقت نفسه لاعادة الشعب المصري إلي الفقر والفاقة والمعاناة لأن الجميع يعلمون أنها في حاجة إلي كل متر مكعب من مياه النيل, وأن الحصة التي تحصل عليها في الوقت الحاضر تقل بكثير عن احتياجاتها الفعلية وأنها تتغلب علي هذا العجز الكبير في الميزان المائي باعادة استخدام كميات هائلة من المياه تصل إلي حد أن سكان الثلث الشمالي من دلتا نهر النيل والذين لا يقل عددهم عن عشرة ملايين نسمة لا يستخدمون إلا المياه رديئة النوعية التي تكرر استخدامها مرة ومرات.

إذن فإن مصر تتوقع أن تحدث الكارثة إذا استخدمت اثيوبيا الماء لتوليد الطاقة الكهربائية فحسب أما إذا تم استخدام الخزان المائي أمام السد للزراعة فإن الفاقد فيها لا يمكن أن يقل عن٥٠% يتجه معظمها إلي السماء فيما يسمي بالبخر من الأسطح المائية الحرة والبخر نتح من المساحات المنزرعة ويضيع الجزء الآخر بالرشح والتسرب إلي باطن التربة ويعني ذلك بالضرورة تحويل الكارثة المفردة إلي عدد غير محدود من الكوارث وهنا أود أن ألفت انتباه القارئ الكريم إلي أن اثيوبيا لا تعرض عشرات ولا مئات ولا آلاف الأفدنة للبيع ولكنها تعرض أربعة ملايين فدان كاملة للمستثمرين من مختلف بقاع العالم.

من هنا فإن استخدام السد لتوليد الطاقة والزراعة يحكم علي ما يسري خلف السد ويصل إلي مصر والسودان بالانكماش والاضمحلال . فإذا أضيف إلي ذلك إمكانية التحكم في ما يصرف من المياه بحيث يكون ذلك أداة لتسييس الماء واستخدامه لأغراض التنكيد علي دول الجوار فإن هذه ولا شك تكون قمة المأساة وبداية المصائب والكوارث والنوازل. أقول هذا والجميع يعلم أن في جراب الحاوي المزيد الذي يتمثل في حزمة أخري من السدود وهي كارادوبي ومانديا وبيكوأبو والتي لو ترك الحبل

علي الغارب للتصرف فيها وانشائها فإننا سننتهي إلي وضع قد لا يكون محتملا ولا مستطاعا بل ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعايش معه مصر وشعبها وقيادتها.

أرجو أن يفطن الجميع إلي أن عدم اتخاذ مصر خطوات جادة وحاسمة في هذه القضية لا يعني انشغالها بثورتها ولا يعني قلة حيلتها وقدرتها ولا يعني عجزها أو كسلها إنما السبب الحقيقي هو أن مترا مكعبا واحدا من الماء لم ينتقص من حصتها حتي الآن, أما إذا حدث ذلك في المستقبل القريب أو البعيد فإن الحديث سيكون مختلفا وربما لا ينتهي الأمر بأن يكون الحل هو الحل الأمثل لجميع الأطراف.

مشروع سد النهضة (آراء) :

بعد شهور من رفض مصر لمشروع سد النهضة الاثيوبي واشتراطها تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية طرحت اثيوبيا مبادرة تسمح لمصر والسودان بأن يكونا شريكين في بناء السد وعندما وافقت مصر علي المبادرة تحت شعار التعاون بدلا من المقاطعة اختلفت اراء الخبراء حول هذا الموقف بين الرفض والتأييد الفريق الأول يري ان الموافقة المصرية اعطت مشروعية للسد ستشجع المؤسسات الدولية علي تمويله والإسراع بالتالي في انشائه رغم المخاوف من اضراره علي مصر والسودان .. بينما يؤكد الفريق الأخر ان دخول مصر كشريك سيتيح لها تنفيذ الشروط والمواصفات التي تخفف من هذه الأضرار وتحول السد الي مشروع مشترك للتنمية لخدمة الدول الثلاث. والحديث عن سد النهضة الاثيوبي ما زال يثير الجدل في الشارع المصري علي مختلف المستويات من قوي سياسية وحزبية ومجتمع مدني ووسائل الاعلام وبعيدا عن هذا الجدل علينا ان نتعامل مع الأمر الواقع واستخدام كافة الأدوات التي تحفظ لمصر أمنها وحقها التاريخي في مياه النيل مع العلم بأن هناك شبه اجماع بين جمهورالباحثين عليان السدود الاثيوبية ستعمل علي خفض معدلات الترسيب والاطماء امام السد العالي في مصر مما سيزيد من عمره الافتراضي الذي يقدر بـ ٥٠٠ سنه بعدها قد يكون وصل الي مستوي لا يسمح بالتخزين الحي ولا بتوليد الطاقة الكهرومائية خاصة ان مصادر متابعة لأعمال اللجنة الثلاثية لتقييم سد النهضة الاثيوبي تؤكد ان مصر لا يمكنها سياسيا ولا أمنيا دفع اثيوبيا لوقف مشروعها ببناء السد والذي يري فيه الشعب الاثيوبي نهضة كبيرة لبلادة وان المفاوضات الحالية تسعي الي طرح سيناريوهات للتعامل مع السد كأمر واقع ولكن وفقا للشروط والضوابط الدولية المعنية بانشاء السدود علي الانهار المشتركة سواء بتعديل بعض المواصفات الخاصة بالسد وتقليلها بحيث لا تؤثر سلبا علي كميات المياه الواردة الي

بحيرة السد العالي ومشاركة مصر لاثيوبيا في تشغيل السد ووضع لجنه مصرية دائمه لمراقبة تشغيله وتصرفات المياه به كما حدث في خزان اوين باوغندا.

سد النهضة والخيارات الصعبة :

الحروب والصراعات القادمة في افريقيا خلال العقد المقبل ستندلع بسبب المياه حيث ستتقاتل الدول لتأمين مواردها من المياه .. هكذا كان تعليق هيئة الاذاعة البريطانية "بي بي سي" علي أزمة المياه في منطقة حوض النيل وتحديدا الخلاف الحالي بين مصر واثيوبيا حول مشروع سد النهضة. وطبقا لتقرير صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي يعد نهر النيل، وانهار النيجر وفولتا بغرب افريقيا وزمبيزي بوسط افريقيا احد ابرز بؤر الصراعات المحتملة حول المياه في افريقيا. ويتوقع التقرير أن يؤدي النمو السكاني والتنمية الاقتصادية إلي معاناة نصف دول القارة في غضون سنوات معدودة مما يعرف بـ "الإجهاد المائي" وهو شح مصادر المياه مقارنة بعدد السكان. وبحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" فمن المتوقع بحلول ٢٠٢٥ أن يعاني ٨.١ مليار نسمة من سكان العالم من مشكلة ندرة المياه منها سكان ٢٥ دولة في افريقيا وحدها. وتعد الازمة الحالية بين دول حوض النيل الشرقي– مصر والسودان واثيوبيا– حول سد النهضة الاثيوبي هي الابرز . ويري ليستر براون الخبير العالمي في شئون المياه ورئيس معهد ابحاث البيئة "وورلد واتش" ان الخلافات بين القاهرة واديس ابابا حول السد تمثل تهديدا كبيرا للاستقرار في منطقة حوض النيل. ويشير الخبير المائي إلي أن ارتفاع سكان مصر والسودان وإثيوبيا من ١٥٠ مليون نسمة حاليا إلي ٣٤٠ مليونا بحلول ٢٠٥٠ سيشعل – بلا شك – نار الصراعات بين الدول الثلاث من الآن لتأمين موارد واحتياجات كل دولة . ويري "براون" أن مصر في ازمتها الحالية مع اثيوبيا لن تقبل بسياسة الامر الواقع ولن تقبل بالهزيمة. وعن تاريخ الازمة الراهنة تقول نينا نينكوفتش، خبير الامن المائي بمدرسة جنيف للدبلوماسية، ان اصل التوتر الحالي بين البلدين يعود الي عام ٦٤٠ وتحول مصر من المسيحية الي الاسلام، حيث استغلت اثيوبيا الظروف المتوترة التي سادت مصر انذاك وسيطرت علي النهر، وبحسب نينكوفتش، كانت هذه هي "بذرة" الخلاف. وأخذت الازمة بعدا جديدا خلال الحقبة الاستعمارية بعد أن أنشأ المستعمرون عدة ولايات صغيرة علي وادي النيل هي أوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا اصبحوا فيما بعد منافسين علي موارد النيل. ثم تصاعد التوتر بين القاهرة واثيوبيا في اعقاب التوقيع علي اتفاقية عام ١٩٢٩ بشأن مياه النيل والتي حصلت مصر بمقتضاها علي حق الفيتو والاعتراض علي انشاء اي مشروع علي النيل وهو ما اعتبرته اديس ابابا تهميشا وتجاهلا لها. اما خلال حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر،

فوقعت مصر علي اتفاقية مع السودان حول مياه النيل قامت الدولتان بمقتضاها بإنشاء عدة سدود علي النيل وهو ما رأت اثيوبيا ان له تأثير سلبي عليها حتي ان امبراطورها السابق هيلا سيلاسي شعر بالاستياء الشديد لهذه الخطوة فسعي لفصل الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية عن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية بالإسكندرية. ثم جاء اطلاق مصر لمشروع توشكي خلال عهد مبارك ليزيد التوتر بين البلدين وبعدها مباشرة شرعت حكومة رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي في التفكير فعليا في مشروع بناء سد النهضة علي النيل حتي اطلاق المشروع رسميا عام ٢٠١١ ثم جاءت خطوة تحويل مجري النيل لبدء الخطوات التنفيذية له بعد يوم واحد فقط من زيارة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي لاثيوبيا. وعن سيناريوهات الازمة ومستقبل منطقة حوض النيل في ضوء كل ما سبق يعتقد خبراء معنيون بشئون المياه والصراعات حولها ان الامل في الوصل لحلول سلمية ودبلوماسية للازمة ضعيف للغاية خاصة ان الاتفاقيات الدولية حول المياه لم تفلح حتي الآن في حل النزاع حول مياه النيل. وكل ما ذهبت اليه اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية هو اقتراح تبني فكرة الاقتسام العادل لموارد النيل, وهي الفكرة التي تنسف منطق دولتي المصب مصر والسودان بان لهما حقوقا تاريخية في مياه النيل, وتجعل من التفاهم بين مختلف الاطراف امرا عسيرا. ويقول خبراء المياه ان بناء السدود لتلبية الاحتياجات المائية للدول ليس بالامر الجديد، لكن سد النهضة الاثيوبية لا شك– سيؤثر علي مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ومن ثم فمن المستبعد ان تقف موقف المتفرج بينما يتهددها مستقبل مظلم في حال مضي اثيوبيا قدما في مشروعها ما يجعلها امام خيارات صعبة في مواجهة هذه الازمة.

سد النهضة وعنصر الزمن :

على الرغم من أن إنشاء سد النهضة قد يتسبب لإثيوبيا في إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة إنشاء السد. وعلي الرغم من تخوفنا مما قد يسببه هذا السد، الذي من المتوقع أن يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية من مخاطر وتحديات محتملة على الأمن المائي لمصر والسودان فإن مصر تلوح دائما بأن حقوقها التاريخية على نهر النيل مضمونة باتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، بالإضافة لحق الفيتو على أي مشاريع تراها القاهرة متعارضة مع مصالحها. ولكن للأسف الشئ الوحيد المؤكد حتى هذه اللحظة هو أن تلك الاتفاقيات كأنت دائما موضع جدل من قبل دول حوض النيل، خاصة إثيوبيا التي طرحت عام ٢٠١٠ اتفاقية تسمح لدول الحوض بتطوير مشاريع على مجرى النهر دون الحصول

على موافقة دولتي المصب، أي القاهرة والسودان. ومن الأمور المؤكدة أيضا أن هذا السد المقرر اكتماله في ٢٠١٧ سيفقد مصر والسودأن كمية كبيرة من المياه، تتراوح بين خمسة و٢٥ مليار مكعب، فضلاً عن نقص مخزون المياه خلف السد العالي، مما سيؤثر سلباً على الطاقة الكهربائية المتولدة منه، بما يتراوح بين ٢٠ و٤٠%، بحسب خبراء في مجال المياه. ويبقي السؤال. أين الوزارات المعنية التي يجب أن تتكاتف فيما بينها لحل هذه المشكلة؟ .

بدأت فكرة إنشاء مشروع سد النهضة الإثيوبي في ستينيات القرن الماضي حيت قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الجانب الإثيوبي بإعداد دراسة شاملة لإقامة سدود على حوض النيل الأزرق، بعد عزم مصر إنشاء السد العالي. لكن دراسة المشروع توقفت نتيجة لضغوط إسرائيلية وصينية حينها، إلي أن قامت إثيوبيا منفردة بوضع خطة عام ٢٠٠٠ لتنتهي في عام ٢٠٢٠ بإنشاء أربعة سدود بما فيها سد النهضة ورصدت الحكومة الإثيوبية ١٢ مليار دولار بتمويل صيني – إيطالي بالإضافة إلي منح من بعض دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لتوليد كهرباء بمقدار ٥١ مليار ميجا – وات في الساعة يوميا وبالفعل نجحت في إقامة سدود علي بعض الأنهار الفرعية. أن إثيوبيا انتهت من بناء ما بين ٢٥% و٣٠% من جسم سد النهضة في حين أن البعد الزمني كعامل رئيسي في التفاوض لا يأخذ الاهتمام الكافي من المسئولين المصريين عن ملف سد النهضة، لأن إثيوبيا تعمل بجدية لفرض السد كحقيقة واقعة لا تخضع للتفاوض. ولذا طالب بمعالجة سريعة للتوجه المصري السياسي، وتغيير المسار التفاوضي في هذه القضية الشائكة، وخاصة أن قضية سد النهضة الإثيوبي لا تنحصر في أن السد يمثل اعتداء على حقوقنا المائية التاريخية، وعلى السيادة المصرية فحسب، لكنها تكمن في أن آثار السد السلبية على مصر كارثية، ولها تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية تهدد استقرار الدولة، ومستقبل شعبها. حيث يبدو أن هناك تعنتا من الجانب الإثيوبي تجاه مصر من خلال التعتيم المتعمد على سعه السد التخزينية وعدم الإعلان عن الدراسات الحديثة الخاصة بارتفاع السد، فارتفاع السد وفقا لدراسات سابقة يقدر بنحو ٨٤.٥ متر بسعة تخزينية ١١ مليار م٣، ومن ثم فإن الحكومة الإثيوبية قد قامت بالتعاون مع شركات إيطالية بدراسة إمكانية زيادة الارتفاع والسعة التخزينية للسد ليصل ارتفاعه بناء على ما أوصت به تلك الدراسات إلى ١٤٥ مترا، بسعة تخزينية ٧٢ مليار متر مكعب. ومن المتوقع أن تعتمد الحكومة الإثيوبية في إنشائها للسد على الإتحاد الأوروبى، أما الصين فهى التي ستمول مشروعات التوربينات، والمعدات الكهربائية بتكلفة مليارى دولار .

أن بناء سدود بدون تنسيق علي نهر النيل يعد اعتداء علي إرث مهم للإنسانية وليس فقط علي حصة مصر المائية وأشبه ذلك بالقطع العشوائي للأشجار بغابات الأمازون وآثاره التي تخطت أمريكا الجنوبية حيث أسفر عن تقليص معدلات امتصاص ثاني اوكسيد الكربون في مساحات شاسعة في أمريكا الجنوبية وفق أحدث الدراسات التي أجريت باستخدام الأقمار الصناعية .وأضاف د. عصام حجي، أن هناك آثارا للتغير المناخي متمثلة في ٣ نقاط هي تغير منسوب نهر النيل ودخول المياه المالحة في المناطق الساحلية في الدلتا وتغير المحاصيل الزراعية نتيجة تغير درجة الحرارة مع الانعكاسات الممكنة للتغير المناخي علي الاقتصاد المصري من هنا تأتى ضرورة البدء في تحضير أساليب حديثة لتوفير المياه وتحسين خصوبة الأراضي الزراعية والتعامل مع زيادة معدلات التصحر. فمصر تتعامل مع المتغيرات في تدفق مياه النيل نتيجة بناء السدود وآثار التغير المناخي علي أنها قضية علمية معنية بالحفاظ علي كيان نهر النيل بأكمله كمنظومة بيئية مهمة ونادرة للإنسانية وليس علي أنها قضية مصرية فقط. ولذا سيتم تقديم دراسة تفصيلية لآثار السدود علي الموارد المائية والتوازن البيئي لنهر النيل من خلال مجموعة محاضرات مشتركة مع وزير الري د. محمد عبدالمطلب خلال زيارته لفرنسا والولايات المتحدة والتي يتم الإعداد لها حالياً .

ملف نهر النيل يعتبر من الملفات الشائكة والمهمة في مصر منذ عقود، خاصة بعد أن توترت العلاقات المصرية مع بعض دول حوض النيل، تحديدا في تسعينيات القرن الماضي، والتي كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى، نتيجة سوء الإدارة المصرية لهذا الملف الذي يمثل أمنًا قوميًّا لمصر. وعلينا أن نعلم أن مفهوم الأمن القومي المائي لا ينفصل عن مفهوم الأمن القومي. فالأمن القومي لم يعد يقتصر فقط على الأبعاد العسكرية، ولكن شمل أيضًا أبعادًا غير عسكرية، مثل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ظهر مؤخرا مفهوم الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أبعاد الأمن لما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة نظرًا لإمكانية تحقيق المزيد من الغذاء بسبل زراعية وصناعية مختلفة من خلالة. وللأسف فإن مصر دائما ما تؤكد على حقوقها التاريخية المكتسبة، وعلى الاتفاقيات التي تم توقيعها بينها وبين دول حوض النيل عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩، وتتناسى أن دورها ونفوذها في القارة قد تراجع خلال السنوات الماضية، في الوقت الذي ظهر فيه دور إسرائيلي نشيط في هذه القضية .وبالتالي السؤال هو كيف سيكون الوضع، ونحن نتحدث عن واحد من أربعة سدود، مما يعني أن إثيوبيا ستتحكم في أربعة بوابات لتدفق المياه إلى باقي الدول، ومن ثم ستملك قدرة التأثير على تدفق المياه إلى دول المصب، وخاصة مصر، والتأثير على حصتها من المياه، وتخفيض حصتها إلى ٢٠ مليار م٣،

مما سينتج عنه كارثة في مصر، نظرًا لاعتماد مصر شبه الكامل على مياه النيل، مما سيكون له أثر سلبي على الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية، فضلاً عن تأثيراته البيئية المدمرة، ودخول دول حوض النيل في صراعات وحروب على المياه خلال فترة ملء خزان السد وهي تقدر بست سنوات سيصاحبها عجز في انتاج الطاقة المائية في مصر إلي جانب انخفاض مستوي بحيرة ناصر إلي نحو متر ومن هنا سيمثل الأمر اكبر التحديات التي تواجه النظام المصري الراهن .

أن يقوم النظام الحالي بإعادة الدور المصري في إفريقيا، من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، والاهتمام بالدائرة الإفريقية، واستعادة العلاقات مع دول حوض النيل كافة، والسعى لمزيد من التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية والتنموية، وتشجيع الاستثمارات في دول القارة، وخاصة دول حوض النيل، فضلاً عن التعاون في المجال التعليمي . عن طريق إنشاء المدارس والجامعات بدول الحوض، وكذلك المراكز الثقافية، ومحاولة مساعدة هذه الدول وتنميتها، من خلال البعثات الصحية، وإقامة المستشفيات هناك، ولأن نهر النيل لا يتوقف، فإن المفاوضات والاهتمام المصرى يجب ألا يتوقف أيضا بل يتزايد .علينا أن ندرك أنه ابتداء من سنة ٢٠٠٠ دخلنا في حيز الفقر المائي، وأصبحت حصة الفرد ٩٠٠ متر مكعب في السنة وهو اقل من المعدل الدولي. والمفترض بحلول عام ٢٠٢٥ أن يصبح العجز ٤٩ مليار متر مكعب وفي ٢٠٥٠ سيصل العجز إلى ٩٤ مليار متر مكعب مما سيقلل كثيرا من حصة مصر المقررة ومع وجود السد سيزداد الأمر خطورة .

بدأت أزمة سد النهضة عقب توقيع اتفاقية عنتيبى في مايو ٢٠١٠ وهى تنص على إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة والتي تحفظ لمصر والسودان حصة معقولة من المياه. وقد زاد عدم توقيع مصر والسودان والكونغو على عنتيبى من وتيرة تصعيد الأزمة التي سرعان ما هدأت مع التغيرات السياسية عقب ثورة يناير. ولكن للأسف أعلنت إثيوبيا بناء السد الذي يهدف في الأساس إلى تحقيق نبوءة قديمة للهيمنة الحبشية على دول حوض النيل بما فيها مصر، ومن ثم قررت إنشاء السد للتحكم في كميات التدفقات المائية على مصر والسودان وإدخالهما في نادي الفقر المائي بحلول عام ٢٠١٥، مستغلة في ذلك مطامع أمريكا وإسرائيل في كسر أنف مصر واللعب على وتر حياة ومقدرات الشعب المصرى .

قام بالتوقيع علي اتفاقية عنتيبى، ٦ دول هى: إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، وقد بقيت ٣ دول لم توقع حتى الآن وهى مصر والسودان والكونغو الديمقراطية. ومن هنا يتضح أن الأمر غير ملزم للدول غير الموقعة، كما أن الأمر برمته لا يمثل حوض النيل، بل جزءا منه فقط،

وهذا الأمر له أهميته الخاصة، لأنه يعنى أن هناك انقساما، مما يشير إلي أن هناك عملا عدائيا بالنسبة للدول غير ألموقعه في حالة إعلانها التضرر من هذه المشروعات. كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ تنص في مادتها الثالثة على إقرار الاتفاقيات القائمة وتفرد بابا كاملا للإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق وتنص على أن التوافق هو القاعدة الرئيسية لتعديل أي من بنودها، وهذه هي بالضبط مطالب مصر والسودان. واري أنة يجب التركيز على أننا أصحاب قضية عادلة مع توضيح الصورة كاملة للداخل المصرى وللمجالين الأقليمى والدولي، وفى الوقت نفسه يجب التوضيح وإعادة التأكيد على أن مصر تسعى للتعاون دائما ولا تقف حجرة عثرة أمام تنمية أى دولة في المنابع، بل تبحث عن الحلول الوسط وترغب في التوافق والتعاون والمساعدة سواء في قضايا المياه أو الاستثمارات أو التجارة المتبادلة أو المساعدات الفنية أو التنموية، ولكن في إطار المصالح المشتركة وليس في اتجاه واحد .أن الأمر يقتضي التحرك بسرعة فمصر ستكون الأكثر تضررا باعتبارها دولة مصب صريحة وتعتمد علي مياه النيل بنسبة ٩٧% كما أنه لا يوجد في الأفق ما قد يعوض أي نقص من مياه النيل، فمصر مادامت تعترض فذلك دليل علي أن هناك خطورة والدليل أنها لم تعترض علي أنشاء سدي أوغندا والسودان وبالتالي تسعي بلادنا للتعاون وليس للتصادم. وبالتالي يجب أن تقوم مصر باتخاذ الإجراءات الصارمة المطلوبة في هذا الملف الشائك .لابد من وجود وزارة فيدرالية للنظر في إعادة توزيع الحصص بين دول حوض النيل حيث إن مبادرة حوض نهر النيل أقرت في اتفاق عنتيبي إنشاء مفوضية تقوم بدور تلك الوزارة للنظر في هذا الشأن. فمصر لديها مخاوف حقيقية ومشروعة وتعاني من فقر مائي بالفعل ولذا يجب مراجعة التصميمات من خلال تقرير اللجنة الثلاثية وإقناع الجانب الإثيوبي بها.

المشروعات المائية فى أثيوبيا :

أعلن عن مشروع سد النهضة فى شهر مارس ٢٠١١. وقبل ذلك خلال حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك كان هناك تفكير دائم من قبل الإثيوبيين بإقامة سدود .وكانوا يرسلون إلى القاهرة مشاريع سدود مختلفة بعضها كان يتم الموافقة عليه باعتباره ليس على مصب نهر النيل الرئيسى، وبعضها كان يتم الاعتراض عليه لوقوعه على حوض النهر ويؤثر على حصة مصر من المياه. ومن ضمن المشروعات التى رفضت خلال هذه الفترة، كان مشروع سد النهضة عندما كان مشروعا صغيرا لا يتعدى طاقته التخزينية ١٤ مليار متر مكعب، وأعتبر الخبراء المصريون أن هذا كفيل بالتأثير على حصة مصر. ورفضته القاهرة وتم إبلاغ الجانب الإثيوبى أنه لن يتم الموافقة على سدود بهذا الشكل قبل الاتفاق على المواصفات، هذا قبل ٢٠١١. بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١،

أعطى الوضع السياسى فى مصر الفرصة لإثيوبيا أن تطرح هذا المشروع مرة أخرى فى ظل التشرذم السياسى الموجود فى البلاد. ورغم ذلك فور إعلان أديس أبابا عن المشروع "إكس"، كما أطلقوا على مشروع السد وكانت لا تزال سعته ١٤ مليار متر مكعب، ذهب رئيس الوزراء المصرى إلى إثيوبيا، وطلب مقابلة رئيس الوزراء الإثيوبى واتفق معه على أن يتم تشكيل لجنة دولية لدراسة آثار هذا السد على مصر. تشكيل اللجنة الدولية استغرق عاما، شرف ذهب فى إبريل ٢٠١١ واللجنة الدولية بدأت عملها فى أبريل ٢٠١٢. وأصدرت تقريرها فى مايو ٢٠١٣، أن مصر وإثيوبيا والسودان يجب عليهم الاتفاق على إجراء الدراسات المكملة لأن الدراسات الموجودة لإقامة هذا السد غير كافية .

خلال فترة تشكيل لجنة الخبراء وإصدار تقريرها، كان هناك تطورات فى سعة السد والتحضيرات قائمة فى إثيوبيا لإسناد العمل إلى شركة إيطالية، وتم تعديل مواصفات السد لتصبح سعته التخزينية ٧٤ مليار متر مكعب بدلا من ١٤ مليارا. وهذا رقم ضخم جدا فى علم توليد الطاقة وينتج طاقة كهربائية تعادل ستة آلاف ميجاوات، وهى قدرة كبيرة إذا وضعنا فى الاعتبار أن كل قدرة أثيوبيا الحالية لا تتعدى ٩٠٠ ميجاوات. تم تشكيل اللجنة التى عملت لمدة عام بعضوية ستة خبراء، بواقع اثنين من كل دولة من الدول الثلاث المعنية وهى مصر وإثيوبيا والسودان وأربعة من الخبراء الدوليين. وأصدرت تقريرها بعد عام تقريبا يحمل تحفظين هامين وهما، أولا، أن الدراسات التى تمت تعتبر مبدئية، و لكى يتم البناء يجب الارتفاع بمستوى هذه الدراسات وتطويرها إلى المستوى الثانى. ثانيا، هناك دراسات لم تتم ولا وجود لها على الإطلاق وأهمها التأثير البيئى، والتأثير الاجتماعى والاقتصادى، والتأثير المائى على دول المصب ليبدأ بناء السد على أسس سليمة ودراسات قوية. عندما صدر هذا التقرير، كانت أعمال البناء فى السد قد بدأت بالفعل، وهذا يعنى أنه يجب البدء فورا فى تنفيذ توصيات لجنة الخبراء، ولكن الاجتماع الذى عقده الرئيس المعزول محمد مرسى مع بعض الممثلين للقوى السياسية فى مصر فى ذلك الوقت، وما نشرته وسائل الإعلام حول ما دار فى هذا الاجتماع، والذى تبين أنه مذاع على الهواء مباشرة وسمعه الأشقاء فى دول حوض النيل، كانت النتيجة زيادة حنق المواطن الإفريقى على مصر وتأكد لديه الانطباع بأن مصر تريد أن تنفرد بملكية النيل، وهى الفكرة التى رسخها الاستعمار فى عقول الأفارقة، وأن مصر تقود مؤامرة على الدول الإفريقية وعلى رأسها إثيوبيا. فأدى ذلك إلى أولا، تعذر الوصول إلى اتفاق من أجل الاجتماع ووضع خطة لتنفيذ تقرير لجنة الخبراء، وثانيا، سارعت إثيوبيا بالتصديق على الاتفاقية الإطارية التى كانت معطلة ولم يتم التوقيع عليها، وبدأت فى إقناع الدول الأخرى بالتصديق عليها.

وهذه الاتفاقية الإطارية، كما يقول المصدر المسئول، وإن كانت بعيدة عن السد ولكنها إحدى أدوات السد. بمعنى أن هذه الاتفاقية بمثابة صنبور المياه «وتوزع المياه على دول الحوض، لأنه بموجب هذه الاتفاقية سيتم توزيع الحصص .وسد النهضة هو أحد أدوات السيطرة على توزيع هذه الحصص، وبالتالى عندما تسارع إثيوبيا بالتصديق كرد فعل لهذا الاجتماع فيمكن أن نتخيل ما أحدثه هذا الاجتماع من رد فعل سيىء. ولذلك لم نتمكن من عقد أية اجتماعات لتطبيق التوصيات فى الفترة من مايو ٢٠١٣ إلى نوفمبر ٢٠١٣ . فحين أن الموضوع مطروح منذ مايو ٢٠١١، والسد تحت الإنشاء وإعمال البناء مستمرة لمدة عامين ونصف إلى حين عقد أول اجتماع فى الخرطوم فى نوفمبر ٢٠١٣. وليس لدينا أى أدوات لإيقاف بناء السد، فلا نستطيع أن نخاطب حكومة إثيوبيا بصفتنا حكومة مستقرة ونحتج على بناء مثل هذا السد لأن ذلك فى حاجة إلى سياسى قوى لا تستطيع أن تقوم به حكومة مؤقتة، أو حكومة كانت تواجه اضطرابات مثل حكومة مرسى أو حكومة انتقالية فيما بعد ٣٠ يونيو، لأن الإثيوبيين كانوا دائما يقولون عندما تأتى حكومة منتخبة وشرعية سنتكلم معها. المهم نجحنا فى عقد أول اجتماع فى نوفمبر ٢٠١٣ للجنة الوطنية التى تضم مصر وإثيوبيا والسودان، لبحث كيفية تطبيق توصيات تقرير لجنة الخبراء وهى إتمام الدراسات الناقصة، ورفع كفاءة الدراسات الموجودة. اجتماع الخرطوم الأول كان جس نبض ومحاولة للتوصل إلى موقف كل دولة، واتضح أن الإثيوبيين لم يكن لديهم استعداد لإعادة تجربة الخبراء الدوليين لأن التقرير الأول لم يكن فى صالحهم، وبالتالى يرفضون أى مكون أجنبى . بالإضافة إلى إصرار الجانب الإثيوبى على أن لا شىء سيوقف البناء بمعنى مهما تعثرت المفاوضات أو سارت بخطى سريعة فى طريق إيجابى، البناء مستمر فى كل الأحوال وفقا لجدولهم .وبالنسبة للموقف السودانى ولأسباب منطقية بالنسبة للسودان، يرى أن السد فيه منفعة ويحاولون إقناع مصر بالمثل وبالتالى الجانب السودانى يميل أكثر لتأييد وجهة النظر الإثيوبية.

أسباب الخلاف مع الجانب الإثيوبى عند دخولنا المفاوضات،، كان الهدف إتمام الدراسات البيئية والتأثير المائى والاقتصادى والاجتماعى، ولكن إثيوبيا رافضة أن تأتى بخبراء دوليين. هذا أول موضع للخلاف المكون الأجنبى فى اللجنة التى ستجرى الدراسات، الخلاف الثانى، كان حول آلية حل الخلافات بين الخبراء. الجانب المصرى اقترح، عند نشوب خلاف تعطى مهلة للخبراء المحليين لحله إذا لم يتوصلوا لحل، يحال الخلاف للخبراء الدوليين لإعطائنا رأيا استشاريا. ولكن الجانب الإثيوبى يرى إذا لم يتفق الخبراء يرفعون الأمر لوزراء الرى، وإذا لم يتفقوا يرفع الأمر لرؤساء الوزراء، إذا لم يتفقوا نعود مرة أخرى للخبراء وتشكيل لجنة من الخبراء الأجانب كى يفصلوا

فى الخلاف. وفى هذا مضيعة للوقت لأن القرارات تؤخذ بالإجماع إذا رفض طرف رفع الخلاف فلن نستطيع رفعه. والهدف من ذلك هو اكتساب الوقت بالدخول فى نظام تفاوضى لا ينتهى. مما يعنى أن عملية الحل قد تستغرق لكل خلاف من ثلاثة إلى أربعة أشهر كل ذلك وإجراءات بناء السد لم تتوقف. ويجب أن يعرف الرأى العام حقيقة الموقف المصرى، ولماذا تعثرت المفاوضات السابقة، لا نستطيع أن نتنازل عن المكون الأجنبى فى لجنة الخبراء حفاظا على حقوقنا. لأن المكون الأجنبى هو من سيحسم الخلاف، ولا أستطيع أن أوافق على آلية تسوية المنازعات المقترحة من الجانب الإثيوبى وإلا سأدخل فى عملية تفاوضية لن تنتهى. ولذلك كان يجب علينا أن نقول سنعطى المفاوضات فرصة لفترة محددة، إذا لم تنجح المفاوضات فى الوصول إلى تسوية وبداية تنفيذ التوصيات يجب أن تنتهى المفاوضات ورفع الأمر إلى المستوى الدولى وإعلام المجتمع الدولى أن هناك مشكلة فى هذه المنطقة تتعلق بمصدر مهم جدا فى حياة المصريين ونحن فى مأزق ويجب على المجتمع الدولى التدخل لتسوية هذا الخلاف .

اللجوء إلى المجتمع الدولى عندما أعلنا أننا فشلنا فى حل هاتين المشكلتين بدأ المجتمع الدولى يتدخل ويقنع إثيوبيا بأن الخبراء الأجانب ضرورة لتسوية الخلاف، وأن فكرة تسوية الأزمة من خلال آلية سريعة هو الصواب. وعندما بدأوا فى مخاطبة الإثيوبيين بهذه النقاط بدأ الجانب الإثيوبى يبدى استعداده للتفاوض بنهج جديد. توقفت المفاوضات فى يناير، وبدأنا البحث عن الدعم الدولى وخاطبنا المنظمات الدولية مثل الفاو وكل المنظمات المتخصصة فى جنيف، وتحركت كل بعثاتنا لنقل الصورة للمجتمع الدولى وبدأ يظهر مردود لتحركاتنا وبدأ العالم يستجيب وأبدت العديد من الدول استعدادها لتقديم المساعدة لبذل المساعى الحميدة بين الطرفين لتقريب وجهات النظر.

وجاء المبعوث الأمريكى والمبعوث الأوروبى للقرن الإفريقى إلى مصر، واستمعا لوجهة نظر مصر وانتهيا إلى أن حتى لو كان هناك اقتناع بوجهة النظر المصرية إلا أن الأمر يجب أن يحل بالحوار ومن خلال توسيع دائرة التعاون المصرى –الإثيوبى لخلق مزيد من الثقة بين الطرفين. وهذا بالفعل ما أكده الرئيس عبد الفتاح السيسى فى كلمته خلال مراسم التنصيب، بأن سد النهضة لن يكون سببا فى الخلاف بين مصر وإثيوبيا، وأن مصر فى المقابل لن تسمح بالمساس بحقوقها فى الحصول على احتياجاتها من المياه، ويجب على الدولتين الوصول إلى اتفاق .

إعلان ملابو يرسى قواعد المفاوضات الحالية ثم أعقب ذلك فى مالابو لقاء بين الرئيس ورئيس الوزراء الإثيوبى على هامش القمة الإفريقية، وصدر بيان غاية فى الفاعلية وتحقيق الأهداف المصرية يؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات بشكل فورى، على أنه يجب على إثيوبيا أن

تحترم الدراسات التى ستنتج عن تقرير لجنة الخبراء، وأن تحترم إثيوبيا القانون الدولى، وأن تعترف مصر بحق إثيوبيا فى التنمية، وعلى إثيوبيا مراعاة المصالح المصرية واحتياجاتها المائية. إذن هذا البيان يرسى القواعد للمفاوضات القادمة إلى جانب أن البيان اتفق على نقطتين أساسيتين وهما : اتفق على عقد الجولة القادمة للجنة المشتركة بين الدولتين فى أديس أبابا .وهو ما يجب الإعداد له، وسيتم يوم ٢٥ و٢٦ أكتوبر القادم لبحث مختلف أنواع التعاون المصرى . الإثيوبى بما فيها موضوعات المياه دون التطرق إلى سد النهضة لأن مجاله اللجنة الثلاثية الخاصة. الأمر الثانى الذى تناوله البيان، هو اللجنة الرئاسية وهى لجنة عليا، برئاسة رئيس الوزراء الإثيوبى والرئيس المصرى أو تحت إشرافهما وهذه اللجنة ستهدف إلى التركيز على الموضوعات الإستراتيجية، الأوضاع فى القرن الإفريقى واستقرار المنطقة والتعاون الاستراتيجى والسياسى، نحن نرفع مستوى التعاون إلى مستوى أعلى. وهذا يقودنا إلى مزيد من بناء الثقة. وكل هذا يساعد فى مسار المفاوضات الثلاثية هكذا نكون وضعنا إطار عمل للمفاوضات، وضعنا آليات تفعيل التعاون الإقليمى والثنائى أيضا من خلال هذا البيان، وهذا كان من توصيات الخبراء الدوليين ويعتبر نجاحا للتدخل الدولى، فشركاؤنا الدوليون كانت وجهة نظرهم أن نبدأ بتعاون مكثف، ودون أى توصيات دولية، فمصر كانت ترى أن البعد الإفريقى يحتاج إلى إعادة اهتمام، وأعتقد أن زيارات الوزير السابق نبيل فهمى الذى قام بستة جولات إفريقية لهى أكبر دليل على هذا وهو أكثر وزير مصرى زار دولا إفريقية فى فترة زمنية قصيرة. ذهب إلى كل أرجاء إفريقيا ولم تنقطع زياراته وهذا كان أكبر دليل على اهتمامنا بتنمية العلاقات.ولقد أثبتت مصر حسن النوايا واستعدادها للتعاون .

إستراتيجية مصر فى المفاوضات الحالية "أتمنى أن يأتى الجانب الإثيوبى لهذا الاجتماع بفكر منفتح وأكثر مرونة وأكثر تفهما لاحتياجات مصر المائية، وأكثر استعدادا بتلبية احتياجاتنا المائية مقابل، إننا اعترفنا بحقهم الكامل فى التنمية"، أن الرأى العام المصرى يجب أن يفهم أن نجاح المفاوض المصرى لا يعنى أن ينتهى إلى أنه ليس هناك سد، لأنه لا يوجد قانون دولى يمنع إثيوبيا من بناء سد، ولكن ما يفرضه القانون الدولى على إثيوبيا هو احترام حقوق مصر المائية. وأن نجاح المفاوضات معناه الحفاظ على حقوق واحتياجات مصر المائية الحالية والمستقبلية وليس الإيقاف المطلق لبناء السد . الذهاب الي المفاوضات الحالية بمفهوم جديد ونتخطى الإخفاقات الماضية، لأن أمورا كثيرة حدثت فى الفترة الماضية. فما يهمنا فى الوقت الحالى هو الحفاظ على ما تحتاجه مصر من المياه وأنه خلال فترات الملء والتخزين لن يتم التأثير على حصة مصر، وكذلك عدم التأثير على نوعية المياه القادمة إلينا وذلك من خلال التحكم فى مواصفات السد. أى

أسلوب البناء وفتحات السد وارتفاعاتها، هل توجد فتحات جانبية؟ هل يوجد ممر مائى يسمح بمرور المياه إذا أغلقنا التوربينات؟هل توجد فتحات على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة؟هذه هى ما يطلق عليها مواصفات السد. أما أبعاد السد فهو ارتفاعه والسعة التخزينية .والمفاوض المصرى يطالب بتعديل المواصفات والأبعاد بما لا يضر باحتياجات مصر من المياه. وحتى الآن مازال السد فى مرحلة يمكن فيها تعديل المواصفات.

نقاط القوة التى يمتلكها المفاوض المصرى أولا ما قامت به مصر من حملة دبلوماسية مكثفة أدت إلى الوقف الكامل للتمويل الدولى لسد النهضة. ونجحنا أيضا فى وقف بناء التوربينات التى تقوم بها الشركة الصينية. وبدأ المجتمع الدولى يتفهم وضع مصر المائى، فمصر تعتمد بنسبة ٩٤% على نهر النيل. إذن مصر لها وضع مائى فريد غير موجود فى العالم كله فلا يوجد لدينا أى مصدر آخر وليس لدينا مصادر بديلة وكما صرح المصدر الدبلوماسى :المفاوض المصرى لديه بالفعل نقاط قوة كثيرة غير وقف التمويل، فأنا تمكنت من إقناع الشركات التى تبنى التوربينات بأن استمرار البناء دون التوصل إلى اتفاق على المواصفات واحتياجات مصر المائية سيضر بمصالحنا المائية. وبالتالى يجب أن تتفهم هذه الشركات أن ما تفعله مصر ليس من منطلق معارض للتنمية فى إثيوبيا ولكنها تسعى للحفاظ على مصالحها المائية. وهذا ما أرسلناه إلى الشركة الإيطالية التى تتولى بناء المشروع، وأرسلناه للحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبى لتوضيح أن الشركة الإيطالية التى تقوم بالبناء تقوم بالبناء فى مشروع يهدد أمن مصر المائى. الاستجابة لأنها شركة خاصة لم يكن على قدر تطلعنا ولكن نتيجة الضغط المصرى فإن الشركة الإيطالية ستعيد التفكير وهى تنفذ هذا المشروع فى كيفية تجنب الإضرار بأمن مصر المائى. وإلى جانب الضغط الدبلوماسى المستمر، خبراؤنا فى وزارة الرى مستمرون فى عمل الدراسات وانتهوا من عمل أكثر من تسع دراسات كاملة عن تأثيرات السد. فنحن نعمل بشكل مستمر حتى نصل إلى ضمان يحفظ حقوق مصر ليس فقط حقوق مصر التاريخية ولكن احتياجاتنا الحالية والمستقبلية. وأريد من المواطن المصرى أن يفهم جيدا أننا لا نتفاوض حول حقوق تاريخية فقط، فالحقوق التاريخية هى الحد الأدنى. لكن يجب أن نحافظ على احتياجات مصر المائية الحالية والمستقبلية. وإذا ما توصلنا إلى اتفاق يضمن حقوق مصر المائية تماما واقتنعنا بأن تنفيذ هذا المشروع لن يضر بحقوقنا الحالية والمستقبلية. فإننا سنسعى للحصول على مصادر تمويل لتنفيذ هذا المشروع لأنه فى هذه الحالة سيخدم المصالح المصرية. لأنى سأحصل على الكهرباء بسعر منخفض وسأضمن جودة المياه، وسأضمن وجود احتياطى استراتيجى مائى ليس فقط وراء السد العالى ولكن أيضا وراء سد النهضة

وهذا يعنى أننا كلما احتجنا إلى مياه سيكون هناك احتياطى. هذا هو الإطار الذى نريد أن نصل إليه، أن ينقلب هذا المشروع من أنه قد يكون مضرا لمصر إلى مشروع مفيد لمصر. إلى جانب أنه مفيد لإثيوبيا كما سيخلق مجالات لعمل شركات المقاولات المصرية، ونستطيع أن نعمل فى الطرق لأن السد سيولد كهرباء فهو محتاج إلى خطوط نقل ومحطات نقل فأستطيع أن أدخل بشركاتى لإنشاء هذه المشروعات وإذن ينقلب المشروع من سبب لتوتر العلاقات إلى سبب لتنامى العلاقات الثنائية هذا ما نريد أن يدركه الإثيوبيون. هدف مصر أن ينقلب هذا المشروع من مشروع يهدد حقوق مصر المائية إلى مشروع يضمن الحفاظ على حقوق مصر واحتياجات مصر المائية، وأن يكون أحد مشروعات التعاون المشترك التى تسمح ببناء ثقة كبيرة بين الدولتين وفتح المجالات أمام الاستثمارات المصرية.

دراسة مهمة عن آثار المشروعات المائية في إثيوبيا علي مستقبل مياه النيل خلال مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل بالقاهرة كشف ان سد النهضة ليس في صالح إثيوبيا ولكنه مشروع سياسي رغم ان الجوانب الجيولوجية والفنية سوف ترفع تكلفة السد من ٤.٥ إلي ٨ مليارات دولار كما ان مستقبل السد غير مضمون يضعف التربة بفعل الأمطار الغزيرة. بالإضافة لاحتمالية زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة الصخور الضعيفة والانحدارات الشديدة لسطح الأرض وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير وزيادة معدل إزالة الغابات.

وحول النواحي الفنية لسد النهضة قال د.شراقي وفقا للمعلومات العلمية المتاحة من خلال الدراسة الأمريكية التي أوضحت ان ارتفاع السد نحو ٨٤.٥م وسعته التخزينية ١١.١ مليار م٣ عند مستوي ٥٧٥م للبحيرة وقد يزداد الارتفاع إلي ٩٠ مترا بسعة ١٣.٣ مليار م.٣وبالنسبة لبحيرة التخزين بالسد من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن استنتاج ان طول البحيرة سيصل إلي ١٠٠كم بمتوسط عرض ١٠كم تغرق معها نحو نصف مليون فدان من الأراضي القابلة للري والتي يصل إجماليها إلي مليوني فدان في حوض النيل الأزرق "منطقة التخزين" كما يحتوي تصميم السد علي ١٥ وحدة كهربائية قدرة كل منها ٣٥٠ ميجاوات وعبارة عن ١٠ توربينات علي الجانب الأيسر من قناة التصريف وخمسة توربينات أخري علي الجانب الأيمن بإجمالي ٥٢٢٥ ميجاوات مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولي افريقيا والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.ان الفائدة الكبري لإثيوبيا تتمثل في إنتاج الطاقة الكهرومائية ٥٢٥٠ ميجاوات والتحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص مع توفير مياه قد يستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المرورية وحجز طمي النيل الأزرق الذي يقدر بنحو ٤٢٠ مليارم٣ سنويا مما

يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي وتخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

أما بالنسبة للأضرار فهي تتمثل في التكلفة العالية والمتوقع ان تصل إلي ٨ مليارات دولار وإغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري والنادرة في حوض النيل الأزرق ببحيرة السد وعدم وجود مناطق أخري قريبة قابلة للري إغراق بعض مناطق تتميز بالتعدين مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر وتهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.

كما أكدت الدراسة قصر عمر السد الذي يتراوح بين ٢٥ و٥٠ عاما نتيجة الإطماء الشديد "٤٢٠ ألف متر مكعب سنويا" وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق وإذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان. ان مصر والسودان سوف تفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة وتتراوح بين ٥ و٢٥ مليار م٣ حسب حجم الخزان ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولي لافتتاح السد.

تطورات صراع السدود فى دول حوض النيل من وجهة نظر أمريكية؟ حاولت مجموعة أمريكية شهيرة فى التحليل الجيو . استراتيجى وضع النقاط على الحروف فى قضية المياه بين مصر ودول الحوض من خلال قراءة عميقة تعتمد على معلومات موثقة وتقديرات حول مستقبل الصراع فى ضوء تطورات الحاضر واحتياجات المستقبل. ونعرض أهم ملامح التقرير بلا تحفظات عما يرد بين سطوره لأنه فى نهاية الأمر يقدم تقييما لما هو متوقع فى السنوات المقبلة من صراع على موارد المياه فى حوض النيل وفرص تراجع حصة مصر فى حال إقامة إثيوبيا لسد النهضة، بما فيها فرص التوتر السياسى والعسكرى، خاصة أن تقارير مجموعة «ستراتفور» الشهيرة الواقع مقرها فى مدينة «أوستن» بولاية تكساس الأمريكية تعرف طريقها لمراكز صناعة القرار السياسى فى مختلف العواصم ويعتمد على إستشاراتها السياسيون والمؤسسات والشركات الدولية الكبري، وربما يكون بعض ما تقدمه محل خلاف ولكنه تقييم وتحليل يستحق التوقف عنده دون مدارة مادام أن العالم يقرأ مثل تلك التقارير ويبنى عليها سياسات وردود أفعال.

يتضمن التقرير إنه فى ذروة الربيع العربى فى مارس ٢٠١١ عندما كانت مصر منشغلة بالاضطرابات الداخلية، أعلنت إثيوبيا أنها ستبدأ قريبا فى بناء سد للطاقة الكهرومائية على نهر

النيل الأزرق، وهو واحد من رافدين رئيسيين لنهر النيل. سد النهضة الكبرى الإثيوبي، والمقدر أن يكون واحد من أكبر عشرة سدود فى العالم، من المقرر إنجازه فى عام ٢٠١٧، من المرجح أن يقطع أو يحد من تدفق المياه لمصر والسودان لعدة سنوات، ويمكنه إحداث تغيير دائم فى كمية المياه التى تستفيد منها البلدين. على مدى عقود، تؤكد القاهرة أن الاتفاقية الوحيدة لتخصيص مياه نهر النيل هى اتفاق تم توقيعه فى عام ١٩٥٩ من قبل السودان ومصر والمملكة المتحدة، وقد اتخذت القاهرة تلك الاتفاقية حجة فى التعامل مع قضية السد وأطلقت حملة دبلوماسية واقتصادية أخرى للتقارب مع دول حوض نهر النيل وكسبها الى جانبها فى محاولة لوقف المشروع. ويقول التقرير أنه لا تزال هناك تساؤلات حول قدرة إثيوبيا على تمويل بناء السد، ولكن نظرا لاعتماد مصر على مياه النيل، فإن القاهرة يمكن أن تستخدم أى أداة تحت تصرفها لوقف المشروع، بما فى ذلك القوة العسكرية إذا لزم الأمر . على حد قول التقرير.ويشير تحليل المؤسسة الدولية المعروفة إلى أن إثيوبيا ومصر بينهما منافسة استراتيجية طويلة قائمة على العوامل التاريخية والدينية، ولكن المنافسة فى الآونة الأخيرة إلى حد كبير تتبع من التنازع على السيطرة على مياه النيل. تدعى إثيوبيا أنها ليست من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٩٥٩ التى أعطت مصر سيطرة على مياه النهر إلى الأبد، وهى السيطرة التى تراها أديس أبابا مثيرة للحنق خصوصا بالنظر إلى أن حوالى ٨٥ فى المائة من مياه النيل تنشأ من هضبة الحبشة.

تحليل المؤسسة الدولية أن السنوات الأخيرة قد شهدت جهودا تهدف إلى إضعاف السيطرة المصرية على موارد النهر، ومن أجل حل الخلافات حول مياه النيل ومعالجة المخاوف الإنمائية الأخرى، قامت جميع البلدان الواقعة على طول نهر النيل بإنشاء منتدى يسمى «مبادرة حوض النيل فى عام ١٩٩٩، ولكن فى عام ٢٠١٠، قامت دول المنبع الخمس . إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا . باستخدام المنتدى لصياغة وتوقيع اتفاق من شأنه أن يأخذ ٩٠% من مياه النيل المستخدمة من قبل مصر والسودان وتوزيعها على نحو أكثر إنصافا بين دول حوض النهر، ويتضمن الاتفاق أيضا إلغاء شرط إعطاء الاذن لمصر عند القيام بأى تغيير فى استخدام مياه النيل، بما فى ذلك بناء السدود. ويقول التقرير إن بوروندى قد وقعت الإتفاق فى وقت سابق من عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن توقع جمهورية الكونغو الديمقراطية الاتفاق قريبا.

ويقول التقرير أن مصر قد دعت اثيوبيا للنظر فى تأخير البناء وإجراء دراسة شاملة عن تأثير السد وهو المطلب الذى قوبل بالرفض حتى الآن، وعن خيارات مواجهة سد النهضة الإثيوبي، يقول التقرير أن الخيار الأصلح لمصر لوقف بناء السد فى المدى القريب هو الضغط الدبلوماسي، فأى

تغيير فى تدفق مياه النيل لا توافق عليه مصر، حيث يمثل السد بالتأكيد تغييرا حقيقيا، يعتبر غير قانونى من الناحية الفنية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥٩، حيث أن الاتفاق الجديد لن يكون ملزما قانونيا حتى يصدق عليه البرلمان فى كل بلد من الموقعين عليه. وقد استخدمت مصر هذه الحقيقة بإعتبارها فرصة للضغط على المجالس التشريعية الوطنية فى الدول الأعضاء لتأخير أو منع التصديق. وقد ارسلت القاهرة مبعوثين الى دول حوض النيل، وعرضت المساعدة والحصول على قروض من البنك التجارى الدولى والبنك الأهلى المصرى كوسيلة لحشد الدعم الدبلوماسي. على سبيل المثال، عرضت مصر على أوغندا والسودان ودولة جنوب السودان الحصول على حزمة قروض سخية.

وعن خيارات مصر إذا فشلت الجهود الدبلوماسية، يحتوي التقرير أن النهج الأكثر احتمالا هو دعم الجماعات المسلحة بالوكالة ضد إثيوبيا. فى سنوات السبعينيات والثمانينيات، قامت مصر ثم السودان فى وقت لاحق باستضافة ودعم جماعات متشددة معادية لأديس أبابا، بما فى ذلك الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تجري. إريتريا أيضا انفصلت عن اثيوبيا فى عام ١٩٩٤ بدعم من مصر التى بدورها يمكن أن تنظر مرة أخرى فى دعم الجماعات المسلحة من هذا القبيل، فعلى الأقل عشرة من تلك الجماعات لا تزال نشطة، بغرض مضايقة الحكومة الاستبدادية والمقسمة عرقيا فى إثيوبيا. ولا يستبعد تحليل «ستراتفور» القيام بعمل عسكرى مباشر من قبل مصر بالرغم من أن هذا هو النهج الأقل احتمالا والقاهرة ستقوم بالعمل العسكرى فقط إذا تم الانتهاء من السد وتوقف تدفق المياه بشكل كبير، ومثل هذا المسار أيضا يعتمد إلى حد كبير على قيادة مصر الجديدة وكيفية تعاملها بحزم من أجل الحفاظ على حقوق مصر من المياه. وقد بدأت أعمال البناء بالفعل فى السد، حيث سيكون قادرا على توليد ٦٠٠٠ ميجاوات من الكهرباء. فسد هوفر فى الولايات المتحدة، وعلى سبيل المقارنة، لديه القدرة على توليد ٢٠٨٠ ميجاوات. هذا المشروع هو أكبر بكثير من أى سد أخر شيدته إثيوبيا وسيكون لها تأثير، فى المقابل، على تدفق مياه نهر النيل. وقد كان رد فعل مصر عندما بدأت إثيوبيا بناء سد تانا بيليس الأصغر . ٥٨٠ ميجاوات . فى عام ٢٠١٠ وتحويل كمية صغيرة من المياه لأغراض الري، ان أمرت الجيش إلى التأهب من أجل "الاستعداد لمواجهة اى احتمال". وقد قللت إثيوبيا من تهديد القاهرة وقالت أنه «لعبة نفسية".

ويختتم التقرير إستعراض مشكلة مياه النيل بالإشارة إلى أن إثيوبيا تحتاج السد من أجل أغراض الزراعة المحلية والاحتياجات المتزايدة للكهرباء. فحاليا، تستخدم إثيوبيا نحو ١% فقط من مياه

النيل لأنه لديه حق الوصول إلى الأنهار الأخرى لتوفير إمدادات المياه، كما ينظر إلى السد أيضا بإعتباره وسيلة لتعزيز مصالح استراتيجية أخرى لإثيوبيا، مثل توليد الكهرباء المضافة بما يسمح لها بتصدير الطاقة لدول الجوار التى تعانى من نقص الكهرباء وهى كينيا، والسودان وجنوب السودان وجيبوتي، التى تتشارك فى شبكة نقل الطاقة الكهربائية. على نطاق أوسع، يعطى سد النهضة إثيوبيا أداة استراتيجية لمواجهة ما يسمى بالهيمنة المصرية فى حوض نهر النيل.

المياه – مشروعات وهمية :

دأب البعض منذ فترة علي إطلاق مشروعات وهمية ولم يدركوا, بوعي أو بغير وعي, أنها لن تعود علينا إلا بالخراب.. مساحات من الوهم والحلم الذي لن يتحقق. بل وأضروا بها مصالح البلاد العليا خصوصا في قضية مياه النيل دعما لدول الحوض في ادعائهم غني مصر المائي جوفيا . وعدم حاجتها الماسة إلي كامل حصتها من النيل. هناك من أعلن رأيه العلمي بامكانية زراعة مليوني فدان, وهناك من قال زراعة أربعة ملايين في الصحراء الغربية وأخر بمليون في سيناء كلها علي المياه الجوفية فضلا عن ممرات الوهم وإمكانية تنمية بعض المناطق بغير علم وبالتفاف علي وجود تنمية سابقة فيها.. كيف ونحن نعاني الفقر المائي والعجز عن إيصال مياه نظيفة لأكثر من نصف مليون فدان تروي بمياه الصرف الصحي والصناعي بداية من الجيزة وحتي البرلس.

حجم المياه الجوفية التي يمكن استغلالها أقل كثيرا مما يعلن عنه ليل نهار في الصحف وعلي شاشات التلفزة.. وقد تم رصد ذلك في مشروع للتوزيع السكاني بناء علي فرص التنمية تم الوصول إلي تحديد مساحات في مناطق مختلفة مع الأخذ في الاعتبار الحكمة في تقدير كميات المياه وتم تقدير ما لا يزيد علي مليون فدان أو أقل في سيوة والفرافرة والساحل الشمالي الغربي ووادي الفارغ وشرق منخفض القطارة, علي أن يكون الاستصلاح متدرجا بمزارع نموذجية علي مساحات مختلفة حتي يمكن تلافي الآثار السلبية المترتبة علي السحب من المياه الجوفية ووسائل الصرف, حتي ولو كان الري بالتنقيط مع ضرورة أن يكون التوجه للاستثمار في هذه المناطق الصحراوية مرتبطا باستثمار تعديني وتصنيعي.

هذه المساحات قد لا تكفي ويجب التحرك بطريقة علمية مدروسة لضمان النتائج وليس كما حدث في مشروعات كبيرة صرفت فيها المليارات. ومشروعات أخري زرعت فيها زراعات مستهلكة للمياه مثل البرسيم الحجازي ونباتات أعلاف وتصدر لدول الخليج وتعد خسائر للمخزون الجوفي ونعاني حاليا فقرا في المياه بعد أن انخفض نصيب الفرد من إجمالي موارد مصر من المياه إلي٦٥٠ مترا. وسيؤثر سد النهضة أو الحدود في أثيوبيا علي هذا النصيب المتدني؟ فهذا السد سيكون مصيبة

علي مصر, وغيره من السدود التي أقامتها وتقيمها إثيوبيا, فهذا السد النهضة كان المخطط له الذي أعلنته إثيوبيا كطاقة تخزينية١١ مليار ولكن تم المبالغة في تصميمه وإنشائه اعتمادا علي الارتفاع فوصلت طاقته وسعته التخزينية إلي٧٤ مليار ستكون في بحيرات تمتد خلفه إلي٦٠ كيلو متر. وهو ما سيؤدي إلي نقص الإيراد المائي لمصر إلي٩ مليار متر من حصتنا المائية من النهر. إضافة إلي التحكم في تنظيم حركة المياه الواردة لنا وللسودان. لأن المياه ستجئ لنا طبقا لنظم التشغيل في هذا السد بعد أن كانت تجيء بحركة طبيعية في فصول الفيضانات وتزيد أحيانا وتنقص أخري وكنا نتحكم فيها بالسد العالي الذي كان ينظم حركة المياه لدينا. ولكنه سيصبح عديم الفائدة ولا قيمة له بالصورة التي عليها الآن أو كان عليها قبل أعوام. كما لم ننتبه لأشياء أخري مهمة أن أثيوبيا لم تكتف بذلك بل وتقود دول المنابع الأخري وهي لا ترتبط بها مائيا مثل كينيا وتنزانيا وبوروندي (دول البحيرات) إلي مواجهة مع دولتي المصب مصر والسودان .وهذا ما تبلور في اتفاقية عنتيبي وعدم الاعتراف بحق مصر التاريخي في حصتها المائية. وعلي ذلك هل ستتحقق نبوءة الرئيس السادات بأن الحرب ستكون علي المياه وتحذيره من الاقتراب من حصة مصر فيها؟ وهو ما يعني أهمية المياه لمصر والتي يمكن أن تقوم الحرب بسببها, وذلك كان موقفه ويجب أن يكون موقف أي رئيس مصري في أي فترة خصوصا وقد اتفقت دول الحوض علي عدم الاعتراف بحق مصر وقاموا بمشروعات تضر بأمننا المائي دون إخطار.. وبلوروا موقفهم العدائي في اتفاقية عنتيبي التي لوح وزير الري في جنوب السودان في اليوم التالي لزيارة رئيس الوزراء المصري بأن دولة جنوب السودان ستنضم اليها. الحرب إذا لزم الأمر.. ولكن قبلها لابد من البحث عن حلول تعاونية.. وإن كانت مصر بالفعل تعلن عنها ولا تعترض علي رغبة أي دولة من دول المنابع أو حقها في إقامة مشروعات مادامت. طالما لا تضر بالأمن المائي المصري. بل وقامت مصر بمساعدة عدد من الدول في تنفيذ مشروعات وسدود في كينيا وأوغندا وغيرهما من زاوية تعظيم الاستفادة الجماعية لدول النيل من مياهه دون الإضرار بأحد .ولكن تحول كل ذلك إلي المطالبة بإعادة تقسيم المياه المتاحة بدلا من البحث عن طرق جديدة للاستفادة مما يهدر.. ولكن هذه الدول تربصت بمصر وأثيوبيا دائما تتعنت ضد مصر وبحكم جوارها مع دول المنابع واشتراكها معهم يروننا خارج الاطار الإفريقي فيتحدون ضدنا في ظل غياب منا وإخفاء الحقائق التي تطرح في المحادثات.

أن الإعلان بين آونة وأخري عن استصلاح ملايين الأفدنة علي المياه الجوفية يعطي الدول الحق مبررا للتعنت مع مصر في حقها التاريخي من مياه النهر؟طبعا هذا الكلام المرسل الدائم حول

امكاناتنا المائية خطر جدا علي علاقتنا بدول حوض النيل, لأنها تمنحها المبرر لما تفعله بحجة أن لدينا ما يكفي وأنهم يعانون نقص المياه.. رغم أن كل ما يقال مبني علي غير أسس علمية.
تحديد الاستصلاح في منطقة ما يقتضي إجراء دراسات متكاملة عنها وفيها لتحديد الخزان الجوفي وإمكانية السحب الآمن. والمدي الزمني الذي يمكن استمرار سحب المياه فيه وامكانية الصرف الآمن ايضا. وبالتالي عندما نحكم بوجود مياه تكفي للزراعة غرب الفرافرة في المنخفضات الموجودة التي أعلن اكتشافها مؤخرا لابد ان تكون لدينا هذه الدراسات. ولكن الواقع انها غير ذلك حيث توجد ظاهرة جيولوجية معروفة للجميع وهي وجود بحر الرمال الأعظم الذي أكده جميع الجيولوجيين الذين عملوا في هذه المنطقة وصور الأقمار الصناعية. وكل ما ورد عنه في أطلس الجزء الشمالي للصحراء الغربية الصادر عام٢٠٠٥ بالتعاون بين هيئتي المساحة الجيولوجية والاستشعار عن بعد مع اليونيسكو وهيئة التنمية الدولية. هناك مشروعات يقترحها البعض وتحتاج دراسة متأنية مثل أنبية نهر النيل وهو مشروع نقل المياه في أنابيب منحدرة شرق وغرب النيل ثم ترفع لتضخ في أنابيب أخري بخط مائل. وكلام آخر عن نيل للواحات الذي يقترح البعض أخذ المياه من السد العالي ليصل بها إلي منخفض القطارة مرورا علي الواحات ثم يخزن المياه العذبة في المنخفض بعد توليد الكهرباء منها وتلك كارثة كبري لأن في أرض منخفض القطارة أملاح عالية التركيز مما سيملح الأرض فيها وبجوارها.ومشروع ممر التنمية الذي يتحدث عنه الدكتور فاروق الباز منذ سنوات هذا المشروع, يقترح زراعة مليوني فدان غرب النيل. ولكن دراسة المياه الجوفية في هذه المناطق تؤكد محدودية الموجود منها. وما يمثل البعد عن المنطق فمحور المنيا مثلا غير مناسب بسبب نوعية الصخور وكذلك لوجود كثبان رملية متحركة. كما أن حقيقة العلاقة بين مياه النيل والخزان الجوفي غير ما جاء به الدكتور الباز فلا علاقة لنهر النيل بتغذية الخزان الجوفي بشكل مباشر إلا في المناطق الملاصقة للقناطروكذلك فى منطقة الفيوم وما حولها لا توجد مياه جوفية. والمياه الموجودة من التربة المزروعة في منخفض الفيوم. المياه تتجمع ثم تظهر في شكل عيون . والمصدر الوحيد للفيوم من المياه هو بحر يوسف. حتي مشروع وادي الريان (المصرف) الذي شق لسحب المياه المنخفضة لتخفيف العبء علي بحيرة قارون, ولكن أصبح المصرف عبئا علي البحيرة لأن منسوب المياه فيه أصبح أعلي من منسوب مياه بحيرة قارون.

<u>سد النهضة مشروع سياسي:</u>

دراسة مهمة عن آثار المشروعات المائية في إثيوبيا علي مستقبل مياه النيل كشف عنها مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل بالقاهرة ان سد النهضة ليس في صالح إثيوبيا ولكنه

مشروع سياسي رغم ان الجوانب الجيولوجية والفنية سوف ترفع تكلفة السد من ٤.٥ إلي ٨ مليارات دولار كما ان مستقبل السد غير مضمون يضعف التربة بفعل الأمطار الغزيرة. بالإضافة لاحتمالية زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة الصخور الضعيفة والانحدارات الشديدة لسطح الأرض وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير وزيادة معدل إزالة الغابات.

وحول النواحي الفنية لسد النهضة وفقا للمعلومات العلمية المتاحة من خلال الدراسة الأمريكية التي أوضحت ان ارتفاع السد نحو ٨٤.٥م وسعته التخزينية ١١.١ مليار م٣ عند مستوي ٥٧٥م للبحيرة وقد يزداد الارتفاع إلي ٩٠ مترا بسعة تخزينيه ١٣.٣ مليار م.٣وبالنسبة لبحيرة التخزين بالسد من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن استنتاج ان طول البحيرة سيصل إلي ١٠٠كم بمتوسط عرض ١٠كم تغرق معها نحو نصف مليون فدان من الأراضي القابلة للري والتي يصل إجماليها إلي مليوني فدان في حوض النيل الأزرق "منطقة التخزين" كما يحتوي تصميم السد علي ١٥ وحدة كهربائية قدرة كل منها ٣٥٠ ميجاوات وعبارة عن ١٠ توربينات علي الجانب الأيسر من قناة التصريف وخمسة توربينات أخري علي الجانب الأيمن بإجمالي ٥٢٢٥ ميجاوات مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولي افريقيا والعاشرة عالميا في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.ان الفائدة الكبري لإثيوبيا تتمثل في إنتاج الطاقة الكهرومائية ٥٢٥٠ ميجاوات والتحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص مع توفير مياه قد يستخدم جزء منها في أغراض الزراعة المرورية وحجز طمي النيل الأزرق الذي يقدر بنحو ٤٢٠ مليارم٣ سنويا مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي وتخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

أما بالنسبة للأضرار فهي تتمثل في التكلفة العالية والمتوقع ان تصل إلي ٨ مليارات دولار وإغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري والنادرة في حوض النيل الأزرق ببحيرة السد وعدم وجود مناطق أخري قريبة قابلة للري إغراق بعض مناطق تتميز بالتعدين مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر وتهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.

كما أكدت الدراسة قصر عمر السد الذي يتراوح بين ٢٥ و٥٠ عاما نتيجة الإطماء الشديد "٤٢٠ ألف متر مكعب سنويا" وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء وتناقص في كفاءة السد تدريجيا مع زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق وإذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة

الخرطوم التي قد تجرفها المياه مع زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان. نظرا لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

مصر والسودان سوف تفقدان كمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة وتتراوح بين ٥ و٢٥ مليار م٣ حسب حجم الخزان ولمرة واحدة فقط وفي السنة الأولي لافتتاح السد. لأن متوسط إيراد النيل الأزرق نحو 50 مليار م٣ سنويا ان نطاق أعمال اللجنة الثلاثية أو مايطلق عليها اللجنة الوطنية يتمثل في القيام بدراسات وليس التفاوض حول السد من حيث السعة أو سنوات التخزين أو سياسات التشغيل. وقد أكد السيد الرئيس الأثيوبي في حديثه الأخير لسكاي نيوز عربية بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٤، حيث ذكر سيادته أن أعمال اللجنة الوطنية الثلاثية والمكتب الاستشاري الدولي تدرس التأثيرات البيئية للسد، وليست جهة تحكيمية». وأعمال هذه اللجنة سوف تمتد الي شهور طويلة ولن تنتهي في رأيي قبل انتهاء العام القادم. وهذا التأخير في أعمال اللجنة يعود في المقام الأول الي المسلك الأثيوبي الممنهج لاستهلاك الوقت وتجنب أي تفاوض حقيقي حول السد أو أبعاده أو أضراره، والاستمرار في بناء السد ورفض أي مطلب مصري بايقاف انشاءات السد، واستقطاب الجانب السوداني.وهذه الاستراتيجية الأثيوبية هي الفارضة نفسها حتي الآن علي الأحداث وبقوة حتي في استمالة الموقف السوداني، ونتذكر هنا تصريح الرئيس الأثيوبي نفسه لسكاي نيوز العربية » بأن الخرطوم تعد من أكبر الداعمين لتمويل السد رسميًا»،والرئيس السوداني بعدها بأسبوع يذكر أن سد النهضة بالنسبة للسودان كالسد العالي بالنسبة لمصر، ويتحدث سيادته عن أن مصر معزولة إفريقيا، ثم يكرر سيادته تصريحاته السلبية عن حلايب المصرية. ولا يذكر سيادته أحد من المسئولين المصريين أن البلدين بينهما اتفاقية ١٩٥٩ الدولية، وأن نقص ايراد النهر الناتج عن السد، ان تم بناؤه بالمواصفات الحالية، سوف يقسم بالتساوي بين الدولتين مصر والسودان. وفي الوقت نفسه يصرح المسئولون في مصر بأن حل أزمة سد النهضة علي الأبواب، وأن أثيوبيا تعهدت بعدم الاضرار بحصة مصر المائية، وأن ٨٠% من الأزمة تم حلها، وأن السودان يقوم بدورا مميز للتوفيق بين مصر وأثيوبيا، وأن الدراسات ستنتهي قبل مارس ٢٠١٦ ويتحدد موقف مصر. والحقيقة أن الدراسات ستأخذ شهور طويلة، وأن السودان يؤيد ويدعم سد النهضة، وأثيوبيا لا تقر بحصتنا المائية، وقام برلمانها هي وأوغندا بالتصديق علي اتفاقية عنتيبي التي لا تقر صراحة بحصتنا المائية وتنص علي اعادة توزيع مياهه علي دول النهر، والبرلمان التنزاني في الطريق للتصديق علي الاتفاقية. فهل تصريحاتنا للاستهلاك المحلي لطمأنة الشعب المصري، أم أن التصريحات الأثيوبية والسودانية خاطئة ويجب الرد عليها وتصحيحها.

وهل هذه التصريحات المصرية شديدة النعومة تساعد علي حل الأزمة أم تشجع جميع الأطراف علي مصر وعلي مقدرات شعبها. ولماذا لا تعكس تصريحاتنا حقيقة الأمر بايجابياته وسلبياته لكي يعلم الشعب الحقيقة بدون تهوين أو تهويل، وبدون أن نسمح للآخرين الطمع فينا أو الصيد في الماء العكر . فخامة الرئيس، ان مسار مباحثات سد النهضة خلال اللجنة الثلاثية الوطنية وحدها، لن يحل عن قريب أو بعيد أزمة هذا السد بل للأسف قد يساعد علي تحقيق أهداف الاستراتيجية الأثيوبية والغربية من اهدار للوقت في اختلافات عقيمةحول الدراسات والبيانات والتفاصيل الفنية. والقانون الدولي ينص علي أنه كان يجب الانتهاء من الدراسات والتفاوض والتوافق حول نتائجها قبل الشروع في بناء السدود. وهناك مخالفات خارقة للقانون والأعراف الدولية من بناء السدود بالقوة بدون موافقة دول المصب. ومثال علي ذلك سد أتاتورك حيث استغلت تركيا ظروف انهيار العراق وظروف سوريا الداخلية واحتلال اسرائيل لأراضيها في فرض أمر سد أتاتورك وبنائه دون موافقة الدولتين واللذين تضررا بشدة من هذا السد. وسد النهضة يأخذ مسارا مختلفا ولكن بمذاق سد أتاتورك حيث تم وضع حجر أساسه وقت انشغال مصر بأحداث ثورة يناير ٢٠١١،ويجري الآن إنشاؤه علي قدم وساق، والمتضررون مصر والسودان يشاركون في تكاليف دراسات الأثار البيئية السلبية للسد طمعا في انتهائها قبل اكتمال البناء، ثم التفاوض حول تقليل ارتفاع السد. وأثناء هذه المباحثات تعلن أثيوبيا التعاقد مع عدة شركات لتنفيذ سد جديد علي أحد روافد نهر النيل بدون اخطار مصر، فهل هذا هو المسار الايجابي الذي كنا نأمله.

ليس فقط سد النهضة وآثاره هي التي ستجعلنا نفكر في الماء والزراعة, بل علينا أيضا أن ننتظر التغيرات المناخية التي ستؤثر في الدلتا كلها وتجعلها معرضة للغرق.فالتغيرات حقيقة وليست وهما, والدليل أن كثيرا من فلاحي الدلتا باتوا يشعرون بملوحة الأرض وعدم استجابتها للري والزراعة مما اضطر بعضهم إلي تحويل أرضهم إلي مزارع سمكية مستفيدين من هذه الملوحة مع تسرب مياه البحر إلي بعض أراضيهم.

المشكلة الكبري أن التغيرات المناخية لن تصيب الأرض فقط بل تأثيرها سيمتد إلي صحة الإنسان والسياحة حيث تآكل الشواطئ.هل التغيرات المناخية حقيقة أم مبالغة, وهل فعلا ستتأثر الدلتا وتكون معرضة للغرق, وذلك كله حتي نستعد من الآن ونعمل علي وضع خطط جديدة.آن تغير المناخ شيء طبيعي في العالم, والفترة التي وجدت فيها الثلوج كانت من نحو ١٠ آلاف عام, وقبلها بفترة كانت الأجواء مثل التي نعيش فيها الآن, وسبقتها أيضا فترة ثلوج, فعملية البرد والدفء طبيعية إلا أنها تأخذ فترات ما بين٥ و١٠ آلاف سنة, وكان لدي الإنسان والحيوان والنبات القدرة

علي التأقلم مع هذه التغيرات, ولكن المشكلة الحالية أن النشاط الإنساني والصناعي والسكني والتجاري والانتقالات تؤدي إلي ارتفاع حرارة العالم وهو ما يسمي بالغازات الدفيئة خاصة خلال هذا القرن وحتي عام٢١٠٠ ,ووقتها فإن الجسم البشري والحيوانات والنباتات ستكون غير قادرة علي التأقلم مع زيادة درجة الحرارة في هذه الفترة الزمنية المحدودة, وهذه هي المشكلة الأساسية التي سنواجهها الآن, فإذا كنا قد تأقلمنا مع درجة الحرارة التي ارتفعت خلال الـ١٠ آلاف سنة الماضية والتي تقدر بخمس درجات, فإننا لن نستطيع التأقلم مع الثلاث درجات خلال الـ٨٠ سنة القادمة, وهنا تكمن الصعوبة التي تواجهها قضية تغير المناخ, والتي تستوجب أن نقلل بأي شكل من الغازات التي تسبب هذا الارتفاع وكذا كل الغازات الدفيئة من خلال مراجعة أشكال تربية الحيوان وروثه, وزراعة الأرز وما يخرج من غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون الخارج من المصانع, وارتفاع درجات الحرارة سيجلب أمراضا جديدة علي مصر والعالم, حيث إن مناعة الإنسان سوف تضعف نتيجة هذا التغير, وستقل مقاومته, وقدرة الكائنات الدقيقة ستزيد من مهاجمته.زراعة الأرزوالعالم يسعي حاليا ألا تزيد درجة الحرارة عن درجتين, والخوف من وصولها إلي٥ أو٦ درجات, وقد طلبت دول الاتحاد الأوروبي من الدول النامية أن تشارك في ذلك من خلال متابعة السيارات وتغيير المقطورات والموتوسيكلات, وتقليل زراعة الأرز أو البحث عن طريقة أخري غير تغطية سطح الأرض بالمياه فترات طويلة حيث يتسبب ذلك في خروج الميثان بدرجات كبيرة جدا, وكذلك الإنتاج الحيواني وكيفية استخدام الروث كمبيد عضوي بدلا من خروج الغازات, ونحن كدول نامية فإن كمية ما يصدر من غازات دفيئة لا يزيد علي٢٠% من إجمالي ما يصدر من العالم نصيب مصر ما بين١ و٢%, والمشكلة الكبري أننا حين نقول للدول الصناعية أنها سبب الكارثة ولابد من قيامها بتقليل الغازات الدفيئة خاصة ثاني أكسيد الكربون الذي يخرج بكميات كبيرة مع أهمية مساعدة الدول النامية حتي لا تتبع نفس الأسلوب, يكون الرد أن كلا من الهند والصين بنهاية هذا القرن سوف تخرج كل واحدة منهما٢٥ %من الغازات الدفيئة مثلها مثل أمريكا, ويكون جوابهم نحن مسئولون عما مضي ,فماذا عن الوقت الحالي والمستقبل؟ و ما يحدث بين الدول النامية والصناعية لا أحد يسمع الآخر, وكل منهما في واد, فالدول النامية لا تمل من الإلحاح علي الدول الصناعية بأن تعطيها٧,.% من الناتج القومي كمعونة ,والدول الصناعية تشترط الاشتراك أولا في حل هذه المشكلة. ولتفعيل دور مصر في هذا الملف المهم, أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا لتغير المناخ يرأسها رئيس الوزراء ويكون مقررها وزير البيئة لأنها ليست مسئولية وزارة البيئة فقط, فهي مسئولية وزارة الداخلية في قانون المرور, والموارد المائية والري في نقصان مياه النيل نتيجة التغير المناخي,

والزراعة ومسئوليتها عن تربية الحيوان وزراعة الأرز ,وكذلك الصحة, والصناعة في التفتيش علي المصانع ومدي انبعاثاتها. والمشكلة لدينا أن مجرد ارتفاع درجات الحرارة في العالم ستزيد من درجة حرارة المياه في البحر الأبيض المتوسط, فالارتفاع معناه تمدد المياه, في الوقت نفسه فإن شواطئ الدلتا تنزل نحو٣ ملليمتر, ورشيد١ ملليمتر في السنة, وهناك هبوط طبيعي في الدلتا, وإذا جمعت ما سيحدث في الـ١٠٠ سنة القادمة سنجد٣٠ سم, و تقديرات وزارة الري مع هيئة الأرصاد البريطانية قالت من٢٠ إلي٥٠ سم وذلك بعكس الدراسات التي ذهبت إلي نحو متر ومتر ونصف, وأنه حتي مع تقديرات وزارة الري فهذا كاف للتحرك, فتسرب مياه البحر المالحة تحت التربة في أراضي الدلتا سيجعلها غير صالحة للزراعة, إضافة إلي إغراق بعض المناطق, وأي كلام آخر لا يستند إلي حقائق علمية, فمياه البحر سوف تأتي إلي شمال الدلتا.دول المنبع إن معظم الدراسات تقول إن نقصا سيحدث في الأمطار بإثيوبيا ورواندا وبوروندي وكل دول المنبع في حين عدد محدود من الدراسات أوضحت إن المياه ستزيد, وأيا كان الأمر بالزيادة أو النقصان فنحن لم نفعل شيئا حيالهما ففي حالة الزيادة لابد من مراجعة جسم السد العالي, هل سيتحمل هذا الضغط أم لا, وإذا نقصت مياه الأمطار وبالتالي مياه النيل فماذا سنفعل ؟والمواطن لابد أن يعلم أن غذاءه سيتأثر وحياته كذلك, لأن شمال الدلتا من أجود الأراضي المصرية وأكثرها إنتاجا, وهذا سيؤدي إلي تهجير الناس وسوف يصبحون عبئا علي المحافظات الأخري, وإذا علم المواطن أن التغير سيؤثر علي غذائه وحياته فسوف يضغط علي الدولة كي تفعل شيئا.غرق الدلتاوذهبت الدراسة– إلي أن ساحل الدلتا يمتاز بخصائص طبوغرافية وجيولوجية خاصة ويعني ذلك ان تضاريس سطحها ليس مستويا كما يتوقع البعض بل هناك تنوع في المناسيب(الارتفاعات) هذا بجانب وجود عناصر حماية طبيعية مثل الكثبان في بلطيم و البرلس وجمصة والتلال الجيرية المرتفعة التي بنيت عليها مدينة الإسكندرية(ارتفاعها حوالي٤ امتار في المتوسط) وكذلك الساحل الشمالي الغربي هذا بجانب أعمال الحماية الصناعية في هيئة حواجز أمواج وحوائط بحرية والتي تغطي حوالي٢٥% من شواطئ الدلتا و التي بنيت في الأساس لعلاج مشكلة التآكل أو النحر والتي ظهرت بعد بناء السد العالي ,والذي تسبب– و كما كان متوقعا– في عدم وصول الرمال التي كان يحملها فيضان النيل لتغذية شواطئ الدلتا وترسيبها في الجزء الجنوبي لبحيرة ناصر.ومن ضمن هذه الخصائص وجود شواطئ ترسيبية جديدة تتقدم شمالا بمعدل يبلغ١٠ آمتار سنويا وهذا المعدل يزيد كثيرا عما قد يسببه الارتفاع السنوي لمستوي سطح البحر المحلي من تآكل و المقدر بنحو متر واحد في الاتجاه الأفقي إذا ما أرتفع منسوب سطح البحر١ سم و ذلك حسب تقديرات اللجنة الحكومية لتغير

المناخ.وتشير الدراسة إلي أن هذه الخصائص كلها من العوامل الايجابية التي قد يكون لها دور كبير في حماية مناطق كثيرة بالدلتا من مخاطر زيادة مستوي البحر أو هبات نوات الشتاء العنيفة. ويمكنا عن طريق هذه الخصائص ان نقسم السهل الساحلي للدلتا والإسكندرية إلي نطاقات تبعا لدرجة قابليتها للغرق وبالتالي تمكنا من تحديد الأماكن الخطرة و التي يجب أن تحتل الأولوية عند الشروع في اختيار وسائل التكيف المناسبة.وفقا الي مشروع بجاسو الممول من الاتحاد الأوروبي فإن أغلب التقديرات او السيناريوهات التي نشرت عن غرق الدلتا اعتمدت علي نماذج حسابية عالمية Globalmathematicalmodels و ليست محلية عند حساب المناطق المعرضة للغرق عند ارتفاع سطح البحر بمقدار معين, كما أنها افترضت أن سطح البحر يرتفع بطريقة خطية ,Linearوفي الحقيقة انه غير خطي Non-linearاو بمعني آخر حلقي ,Episodicو بمعني آخر ان سطح البحر ليس في ارتفاع مستمر بل في بعض السنوات ينخفض منسوبه عن المتوسط العام, وهذا يرجع إلي العديد من العوامل الجيولوجيا والهيدرو ديناميكية للدلتا, كما أن الاعتماد المباشر علي صور الأقمار الصناعية غير كاف لأنها لا تعطي معلومات دقيقة عن المنشآت الهندسية التي أقيمت لحماية الدلتا, كما إن استخدام الخرائط الطبوغرافية لمناسيب وارتفاعات المناطق الساحلية الواقعة في شمال الدلتا غير مناسب لأنها غير دقيقة حيث أعدت في ثلاثينات القرن الماضي و لم تحدث حتي وقتنا الحالي, كما أن معظم هذه السيناريوهات لم تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للدلتا ,فعلي سبيل المثال تفترض ان غالبية سواحل الدلتا والإسكندرية منخفضة المنسوب, مما يعني تعرضها للغمر عند أدني ارتفاع لمستوي سطح البحر, في حين توضح نتائج القياسات الحقلية الحديثة أن هناك مناطق آمنة يرتفع منسوبها كثيرا فوق سطح البحر, مثلما هو كائن بمناطق انتشار الكثبان الرملية في البرلس و بلطيم بمتوسط ارتفاع يبلغ١٠ أمتار من منسوب البحر, مما يعني أنها بمنأي عن خطر الغرق, وهذا باستثناء بعض المناطق المنخفضة, حيث يقل المنسوب فيها عن متر واحد فوق مستوي سطح البحر كما هو الحال للحاجز الرملي الضيق في بعض المناطق و الذي يفصل بين البحر و بحيرة المنزلة والمنطقة الواقعة غرب ميناء دمياط. كما تأكد أيضا أن الشريط الساحلي للإسكندرية بين المندرة و السلسلة- و المكون من تل من الحجر الجيري يشاهد بعض أجزائه عند بير مسعود -ويتذبذب منسوبة بين٢,٥أمتار و١١ مترا وبمتوسط يبلغ٤ أمتار فوق سطح البحر وذلك من واقع قياسات مساحية لهذا الشريط الضيق, وهذا يعني ان منطقة المندرة هي المنطقة الوحيدة الأكثر عرضة للغرق بمياه البحر, وبالفعل فقد تعرضت هذه المنطقة للغمر بمياه البحر أثناء إحدي نوات عام

٢٠٠٤, وتحسبا لتكرار مثل هذه النوات فقد نم بناء حاجز حجري مواز للشاطئ ومغمور تحت الماء لتلافي هذه المشكلة.

أن السيناريوهات العالمية التي افترضت ان سطح البحر سوف يرتفع مترا واحدا مثلا لم تحدد سقفا زمنيا اي متي يحدث هذا الارتفاع وذلك لعدم معرفتهم بمعدلات ارتفاع سطح البحر, والتي قدرناها بنحو٣ مم سنويا.

الأكثر خطراًأن هناك مناطق منخفضة المنسوب مثل المناطق الواقعة جنوب الشريط الساحلي للإسكندرية والممتدة خلف حائط محمد علي في اتجاه الشرق, بمنطقة الطرح–التي تقع بين أبي قير و بوغاز معديه ادكو– حتي كفر الدوار جنوبا, والتي تنخفض نحو مترين إلي ثلاثة أمتار عن منسوب سطح البحر الحالي– مساحتها حوالي٥٦. كم٢– هي من أكثر المناطق عرضة لخطر ارتفاع مستوي سطح البحر, إذا ولا قدر الله وحدثت كارثة طبيعية أدت إلي تدمير جزئي لهذا الحائط مثل الزلازل آو الأمواج العاتية المصاحبة للأعاصير أو التسونامي أو نتيجة لعمل عدائي أو إرهابي.وعلي النقيض من الشواطئ المعرضة للنحر والتآكل بدلتا النيل, هناك قطاعات طويلة من شواطئ الدلتا يحدث حاليا بها بناء وترسيب وبمعدلات كبيرة, بحيث أن هناك بعض الشواطئ علي الدلتا تتقدم داخل البحر بمعدل١٠ آمتار في السنة ,مثلما هو حادث عند منطقة أبو خشبة شرق رشيد ومصيف جمصة وبعض شواطئ خليج ابي قير, كما أن هناك قطاعات طويلة من الشواطئ تمت حمايتها بأعمال إنشائية وهندسية بعضها يرتفع سطحه بأكثر من مترين فوق سطح الماء, وهذا في مجمله يعني أن هذه القطاعات سوف تكون بمنأي إلي حد ما عن سيناريوهات الغرق الغارقة في التشاؤم.وأن التأثير الآخر وغير المقدر محليا حتي الآن هو أن معظم شواطئ دلتا النيل عرضة لتغلغل مياه البحر في اتجاه اليابس لتمتزج مع المياه الجوفية العذبة مسببا زيادة ملوحتها مما يهدد تربة المناطق الزراعية القريبة من الساحل فيما يطلق عليه بعملية تملح الأراضي الزراعية, علما بأن هذه الظاهرة مستمرة وتحدث عبر آلاف السنين في جميع الدلتاوات و يحدث ذلك التغلغل عبر الفراغات البينية لرسوبيات الدلتا المكونة من الرمل والمختلطة بالغرين من البحر في اتجاه اليابس أسفل الدلتا وحتي عمق يزيد علي٣٠ مترا تحت سطح الأرض. ورغم هذه توقعات فإن أحدا لم يقم بتقييم هذا التغلغل ميدانيا علي أرض الواقع.

المياه الملحةانتهينا من خلال الندوات واللقاءات الخاصة بتغير المناخ أن آثاره سوف تشمل العديد من القطاعات وتغلغل المياه المالحة من البحر تحت وفوق الدلتا وكذا تأثيره علي قطاع الزراعة, كما تظهر آثاره في زيادة الاحتياجات المائية(بمعدل٥١%) وقلة إنتاج المحاصيل والثروة السمكية,

أما في قطاع الصحة فتظهر آثاره بتوقع زيادة انتشار ناقلات الأمراض الوبائية مثل الملاريا فضلا علي تلوث المياه مما يؤدي إلي انتشار الإمراض المختلفة, أما في قطاع السياحة فتظهر أثاره في تآكل الشواطئ وارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون مما يؤثر علي الآثار, كما أن ارتفاع حموضة البحر تؤثر علي الشعب المرجانية, وقد تبين من خلال الحوار ومناقشة النتائج العلمية المتاحة أن مصر تعتبر من أكثر الدول تأثرا سلبيا بتغير المناخ, إن لم تكن أكثرها علي الإطلاق, ويزيد من ذلك أن المصريين ومنذ القدم, يعيشون علي ذلك الشريط الضيق في الوادي ودلتا النهر والتي يطغي عليها البحر من الأعلي والأسفل مستقطعا منها أو مخربا لتربتها مما يؤدي وسيؤدي الي تزايد الحاجة إلي تهجير الملايين بسبب ضياع الموارد الأرضية الزراعية في شمال الدلتا.

المياه الجوفية وسد النهضة :

حجم المياه الجوفية التى يمكننا استغلالها هى أقل كثيرا مما يعلن عنه ليل نهار فى الصحف وعلى شاشات التلفزة. وقد رصدنا ذلك فى مشروع لتوزيع السكانى بناء على فرص التنمية ووصلنا إلى تحديد مساحات فى مناطق مختلفة آخذين فى الاعتبار الحكمة فى تقدير كميات المياه ووصلنا إلى تقدير ما لا يزيد على مليون فدان أو أقل فى سيوة والفرافرة والساحل الشمالى الغربى ووادى الفارغ وشرق منخفض القطارة، على أن يكون الاستصلاح متدرجا بمزارع نموذجية على مساحات مختلفة حتى نستطيع تلافى الآثار السلبية المترتبة على السحب من المياه الجوفية ووسائل الصرف، حتى ولو كان الرى بالتنقيط مع ضرورة أن يكون التوجه للاستثمار فى هذه المناطق الصحراوية مرتبطا باستثمار تعدينى وتصنيعي. هذه المساحات لا تكفى احتياجات للتوسع؟

حتى ولو لم تكف يجب أن نتحرك بشكل علمى ومدروس حتى نضمن النتائج، كما حدث فى مشروعات كبيرة صرفت فيها المليارات. ومشروعات أخرى زرعت فيها زراعات مستهلكة للمياه مثل البرسيم الحجازى ونباتات أعلاف وتصدر لدول الخليج وتعد خسائر للمخزون الجوفى ونحن نعانى حاليا فقرا فى المياه بعد أن انخفض نصيب الفرد من إجمالى موارد مصر من المياه إلى ٦٥٠ مترا .

يؤثر سد النهضة أو الحدود فى أثيوبيا على هذا النصيب المتدني؟بالطبع فهذا السد، وغيره من السدود التى أقامتها وتقيمها إثيوبيا، فهذا السد النهضة كان المخطط له الذى أعلنته إثيوبيا كطاقة تخزينية ١١ مليار ولكن تم المبالغة فى تصميمه وإنشائه اعتمادا على الارتفاع فوصلت طاقته وسعته التخزينية إلى ٧٤ مليار ستكون فى بحيرات تمتد خلفه إلى ٦٠ كيلو متر. بل وقامت مصر بمساعدة عدد من الدول فى تنفيذ مشروعات وسدود فى كينيا وأوغندا وغيرهما من زاوية تعظيم

الاستفادة الجماعية لدول النيل من مياهه دون الإضرار بأحد .ولكن تحول كل ذلك إلى المطالبة بإعادة تقسيم المياه المتاحة بدلا من البحث عن طرق جديدة للاستفادة مما يهدر. ولكن هذه الدول تربصت بمصر وأثيوبيا دائما تتعنت ضد مصر وبحكم جوارها مع دول المنابع واشتراكها معهم يروننا خارج الاطار الإفريقى فيتحدون ضدنا فى ظل غياب منا وإخفاء الحقائق التى تطرح فى المحادثات.

الأمن القومى المائى لا يقل أهمية وخطورة عن الأمن القومى السياسى فى مصر حاليا . إن الخلاف المصرى الإثيوبى على بناء سد النهضة هو فى جوهره خلاف بين دولتين إحداهما تتحصن بالجغرافيا والأخرى تتحصن بالتاريخ، إثيوبيا دولة تتحصن فى جرأتها على بناء سد النهضة بموقعها الجغرافى، الذى يجعلها دولة تقف عند منبع النهر، مما يعطيها ميزة التمتع بالتحكم فى إيراده .

أما مصر دولة المصب التى تنتهى عندها رحلة النيل فالتاريخ يشهد لنا أننا الأكثر خبرة على الإطلاق والأرسخ قدماً فى محاولات ترويض ذلك النهر العظيم فى الزمن القريب والبعيد، فمنذ وقت طويل ومحاولات المصريين لا تهدأ فى إقامة المشروعات على ضفاف النيل، خلال هذه الرحلة الطويلة من المشروعات، تولد لدى المصريون خبرات فنية مهمة فى طبيعة مبانى الرى المتنوعة المقامة فى التربة الافريقية عبرأجيال متعاقبة من المهندسين والفنيين والعمال المصريين وامتزجت الخبرات المصرية بالخبرات الاجنبية التى توافدت علينا أحيانا لتشارك المصريين محاولاتهم الدءوبة لترويض هذا النهر العظيم بمشروعات مهمة أسهمت فى استفادة شعب مصر بالحفاظ على حصته المائية والعمل على تحقيق استفادة كبرى منها لاستمرار مقومات الحضارة المصرية مما دفع بريطانيا منذ عام ١٩٢٩ لتأكيد حق مصر فى مياه النيل وجدارة مصر بمراقبة المشروعات التى تقيمها الدول المختلفة والتى قد تضر بحصة شعب مصر من المياه وقد تمثل خطرا على جانب من شعوب القارة السمراء لذا يجب الان أن تشارك مصر وتراقب مراحل بناء هذا السد الأثيوبى والدراسات الأولية للتربة فى تلك المنطقة ومدى تحملها لحجم السد الهائل والجدوى الواقعية لذلك البناء ولتلك الأحلام الأثيوبية لتضمن بالخبرة الفنية المصرية بناء متماسكا لا يهدد حياة البشر فى إثيوبيا والسودان ومصر.

ومن أجل إفريقيا جديدة تعمل دولها لخيرها ولرفاهية شعوبها نطالب بالمشاركة والمراقبة لهذا السد وللمشروعات المائية الاخرى على النيل فالنيل هو حياتنا .النيل العظيم. صاحب المقام الرفيع، شريان الحياة ومصدر البهجة وملهم الشعراء يطل علينا دائما عبر مشاهد مختلفة، فنراه كألوان

الطيف السبعة، لو مرت سيرته عبر التاريخ من خلال منشور زجاجى لتحللت إلى حكايات مثل هذه الألوان، حكايات ومشاهد من حياة النيل، نقرأها، نرويها، نتأملها لصاحب المقام الرفيع النيل العظيم، ثم نتعلم منها فى النهاية أن النيل ليس فقط شريان حياة، بل هو أيضاً شريك لنا فى الحياة .

خزان أسوان كانت بداية وضع حجر الاساس لبناء خزان أسوان فى عام ١٨٩٨ جولة جديدة بين الإنسان المصرى البسيط والنيل، محاولة جديدة لترويض النهر، لها شكل ومذاق مختلف، لم يعد الإنسان المصرى هو ذلك الساذج البسيط الذى يحمل بصدر عار قففاً مملوءة بالتراب ليواجه بها فيضان نهر، فقد عرف كيف يروض هذا النهر بالعلم والحجر، عرف ذلك حين شارك فى بناء القناطر الخيرية أعجوبة ذلك الزمان كما وصفها بعض المؤرخين، والآن هو على أعتاب لحظات تاريخية آخرى فى مطلع القرن العشرين وهو يشارك فى بناء خزان أسوان العظيم .كان وضع حجر الأساس لخزان أسوان العظيم فى عهد خديوي مصر عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٨، فيما جاءت فكرة بناء الخزان على يد مهندس وزارة الأشغال الإنجليزى ويليام ويلكوكس، وتنوع عدد العمال الذين وقع عليهم عبء بناء هذا الخزان العملاق فكانوا خليطاً من العمال المصريين والأجانب .

كان بناء خزان أسوان محاولة جديدة لترويض نهر النيل، بطريقه لم يعرفها المصريون من قبل، والفكرة فى بنائه كانت هى إنشاء بنك للماء يقوم بتخزين الماء بكميات هائلة، تستخدم فى السنوات التى يأتى فيها فيضان النيل شحيحاً، أو فى موسم الصيف حيث تحتاج بعض المحاصيل لكميات كبيرة من الماء، إذن فقد كان خزان أسوان حصالة لادخار الماء بكميات كبيرة .

فى السنة الأولى لبناء خزان أسوان تم جلب ما يزيد على ثمانية آلاف عامل مصرى وأجنبى إلى موقع العمل، فى سنوات بناء الخزان تحولت أسوان تلك المدينة الفقيرة المنسية على أطراف النيل إلى مدينة مسكونة بالحياة، ولنقرأ ما كتبه المؤرخ ميخائيل شاروبيم عن هذا الأمر فقال :أخذ القوم يتأهبون للعمل فاستقدموا جماعة كبيرة من بنائين الإيطاليان، ومهندسى الأحجار، وآخرين من غواصين البحار الإنجليز والحدادين والنجارين، واستخدموا عددا من الآلات البخارية الرافعة، وكثيرا من شوانى النقل الكبار، والسفن والزوارق والكراكات، وأنشأوا الأشوان والمخازن والمصانع والمساكن للعمال، وأباحوا للبائعين والسوقة على اختلاف تجارتهم إقامة الحوانيت والأكواخ لسكناهم، وأقبل أصحاب الحرف من كل صقع ودار كالحلاقين والطباخين والخياطين ومرقعى الأحذية، وباعة الأقمشة والمناديل والقمصان على أصوان، فاستوطنوها أيضاً وعرضوا بضاعتهم تهيئاً لقدوم أولئك القادمون من الصناع وأصحاب الخدم فى ذلك العمل الجسيم والمشروع العظيم فانقلبت أسوان إلى

مدينة عظيمة مترامية الأطراف وقد كانت من أصغر القرى وأقلهاسكانا وأحقرها بنياناً .(إذن على ضفاف النيل فى أسوان وعلى هامش بناء خزان أسوان العظيم ولدت مظاهر الحضارة والمدنية، تعانق النيل والخزان والبشر والحجر، أما الإنسان المصرى البسيط الذى كان يقف يوما أمام جبروت النيل عاجزاً حائراً، أصبح مع مطلع القرن العشرين يشارك فى بناء خزان عظيم يمتطى ظهر النيل ليروضه وقد إرتفع هذا الخزان فى بنائه إلى ١٨ مترا فى شكل هندسى بديع، ربما جاء هذا الإنسان المصرى إلى موقع العمل جبراً او قسراً ولكنه فى النهاية كان جزءاً من منظومة جديدة لترويض النهر .

ولنقرأ هذا الوصف البديع لحال العامل المصرى فى خزان أسوان تلك الصورة التى كتبها لنا الكاتب الألمانى الشهير إميل لودفيج فكتب يقول: ينقل النوبيون تلك الحجارة بعربات إلى سكة حديد، ويأتون بها إلى الضفة وإلى النهر حيث تنتظرها مئات الأيدى لتطرحها فى سفن ذات قلوع منفوخه قليلاً جالبه إياها إلى أول السد، كما تبصر صفوفاً من القوارب محاطه برجال عراة بارزين من الماء، وتبصر مئات من النوبيين اللابسين جلاليب يُخرجون من القوارب أكياس أسمنت ثقيلة وهم يغنون ألحانا حزينة، كما تبصر فوجا من المصريين يرفعون قضبانا حديدية لأعلى، وتبصر زمرة من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة يأتون والعريف حامل سوطاً يرقبهم وهم فى السلاسل، يأتون بالفحم الضرورى لرافعات الأثقال من الآلات، وهم يأتون بهذا الفحم بعد أن يكون قد نقل ست مرات من نيو كاسل وقبل حطة وسط النهر، وتبصر أناسا من السودانيين يخبطون أذرعهم لما يعتريهم من برد حتى الساعة التاسعة صباحاً .(وفى نهاية الحديث يقول الكاتب إميل لودفيج: (ولو لم نعلم أى عزيمة مبدعة هى التى تشرف على هذا الاختلاط لحكم بأن ذلك مجمع مجانين .(ومن لطيف ما يذكر أن العمال الطليان الذين اشتركوا فى بناء خزان أسوان أضربوا عن العمل بعد فترة من بدء العمل فى الخزان، وسبب إضرابهم هو الاعتراض على الأجرة التى كانوا يتقاضونها، فكانت أجره الواحد منهم فى اليوم تتراوح بين ٣٥-٤٥ قرش يوميا وكان ذلك عام ١٩٠٠، فقامت الشركة المسئولة عن تنفيذ المشروع بإنقاص الأجرة إلى ١٥ – ٢٥ قرشا ضغطا للنفقات .انتهى العمل فى خزان أسوان وتم افتتاحه فى ديسمبرعام ١٩٠٢، وبعد أشهر قليلة وتحديدا عام ١٩٠٣ دخل خزان أسوان فى أول اختبار حقيقى حين حل شهر مايو وقد إنخفض منسوب النيل إنخفاضا ملحوظاً فاق المعتاد، ولكن كمية المياه المخزونه فى السد أنقذت الزراعة فى البلاد، وهو ما علق عليه المعتمد البريطانى اللورد كرومر آنذاك قائلا :

(إنه لولا الماء المخزون فى الخزان لقاست البلاد الشدائد فى إنقاذ الزراعة الصيفية). خزان أسوان مشهد جديد أو جولة متجددة من جولات محاولة الإنسان ترويض نهر .

–كتاب عن النيلإن بسط سيادة مصر وسلطانها على وادى النيل قد مهد الطريق للإكتشافات والتحقيقات الجغرافية والعلمية فى أرجاء السودان، فحفل عصر إسماعيل بالبعثات والحملات التى أنفذها الخديو لهذا الغرض على نفقة الحكومة المصرية وقوامها ضباط أركان حرب الجيش المصرى، فكان لهم مد رواق الحكم المصرى، ونشر لواء الحضارة فى السودان، ولهم فضل لا ينكر فى تقدم علم الجغرافيا والاكتشافات بما أضافوا إليها من الحقائق المهمة، والبيانات المبتكرة والخرائط والرسوم الدقيقة .(كان هذا ما كتبه المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى عن عصر الخديو إسماعيل والاكتشافات الجغرافية لمنابع النيل التى تمت فى عهده .

النيل فى عصر الخديو إسماعيل يبوح ببعض أسراره فى مشهد جديد، من أين يأتى، وما هو خط سيره حتى يصل إلينا فى مصر نحن دولة المصب والمنتهى لتلك الرحلة الطويلة، فى عصر الخديو إسماعيل إنطلقت العديد من البعثات العلمية لاكتشاف منابع النيل، شارك فيها أجانب ومصريون، أعادت هذه البعثات الاكتشافية بما رسموه من خرائط تفصيلية لهذه المناطق المجهولة كتابه تاريخ النيل من جديد ورسم وجهه الجميل .

بعد تلك الحركة الاستكشافية النشطة لمنابع النيل فى عهد الخديو إسماعيل وما صاحبها من رسم لمجموعة نادرة ومهمة من الخرائط عن النيل، كان من الطبيعى أن يحتوى كتاب الجغرافيا المقرر على طلبه المدارس فى عهد الخديو على صفحات عن نهر النيل العظيم ومجراه، ذلك الكتاب النادر الذى نعرض لكم مقتطفات منه وقد كان يحمل عنوان :المجموعة الشافية فى علم الجغرافيا) – تأليف محمد أفندى مختار بكباشى أركان حرب – طبع الكتاب فى مطبعة أركان حرب الجهادية .(ذلك الكتاب القيم والنادر يعرض بالتفصيل فى فصل تحت عنوان (الكلام عن النيل ومجراه) يرسم صورة تفصيلية عن تلك المدن التى كانت مجهولة حتى وقت قريب والتى تقع على ضفاف مجرى النيل خصوصا عند منابعه .

ومما جاء فى الكتاب: (النيل أعذب أنهار الدنيا وهو السبب الأصلى فى وجود مصر وملحقاتها والسودان وعمارتها ومنفعتها العامة، بجريه على أراضيها الصالحة للزراعة وريه لها فى أوقات مخصوصة، ولولاه ما كانت خصبه، وهو النهر الفريد الذى يصب فى بحر متوسط بدون مد ولا جزر .(كما يتحدث هذا الكتاب النادر عن فضل النيل العظيم والطمى الذى يلقيه على أرض مصر فيقول :وهذا النيل هو سبب خصوبة وادى مصر بواسطة فيضانه وجريانه وسقيه له فى أوقات

معلومة، مع تغطية أرضه ومزارعه بطين لطيف خصب، يأتى به النهر فى وقت ازدياده، وقد قدّروا علوه على أراضى الوجه البحرى فى كل قرن بنحو ١٢ سنتى متر، ولولا فيضان النيل على أرض مصر لكانت عبارة عن صحارى ورمال، ثم إن الطين المذكور له مدخل عظيم فى صناعة أفران القزاز وحجارة الشبقات ويصنع منه الطوب الجيد وأوانى الفخار المختلفة .(أما عن فضل مياه النيل من الناحية الصحية فقد جاء :وطالما صار المدح فى مياه النيل بسبب ملاءمتها للأبدان، لاسيّما أنها خفيفة جداً، ومن خواصها تفريغ ما فى الجوف وتنقيه ما فى البطن وغير ذلك، وهى صالحة جداً للزراعة ولنمو النباتات بخلاف غيرها من المياه العذبة.

*- دعا أفيجور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل المتطرف ذات يوم إلي تدمير السد العالي لكي يتأدب المصريون وينصاعوا إلي التوجهات الصهيونية الاستيطانية التوسعية العنصرية الكئيبة إنه إذا حدث وانهار السد العالي فلن يجد المصريون بديلا عن التوجه شرقا بالملايين كتلك التي خرجت يومي٢٥ يناير و٣٠ يونيو وأن هذا الطوفان من البشر سيجتاح فلسطين المحتلة وسيتم بالفعل الالقاء بالصهاينة الذين فشلت الحكومات العربية المتتالية في تأديبهم وردعهم- سيتم الالقاء بهم جميعا في البحر في مشهد يماثل إغراق فرعون وجنوده ونجاة نبي الله موسي ومن معه .وأري الآن أسلوب التعنت الاسرائيلي ينتقل إلي مصر من الجنوب حيث استمالت اثيوبيا السودان بدعوي تسهيل حصوله علي مصدر رخيص للطاقة بعد أن فقد بتروله باستغنائه عن جنوب السودان الذي انفصل عنه وأيضا لسبب آخر هو ترك المجال مفتوحا له بإنشاء أي سدود قد يحتاج أو لا يحتاج إليها الآن وفي المستقبل وعمل كل ما يضغط علي مصر.

ومن الواضح أن كل ما تفعله اثيوبيا والسودان منفردين أو متحدين يفت في عضد البلاد ويهدد أمنها ووحدتها- لهذا فإنه ولكل هؤلاء نقول إنكم لا تعرفون مصر حق المعرفة ذلك لأن المعدن المصري من السهل أن يكمن ويستكين إلي حين ولكنه لا يستمر كذلك عندما يحس بالخطر أو يلمح المساس بالكرامة- ثم إننا لسنا أمام كيانات راسخة وعتية يمكن أن نقف أمامها حيري خشية بأسها وقوتها وعنفوانها- ولكن الثقافة المصرية الصبور تدعو دائما إلي استنزاف كل الوسائل والسبل اللائقة بالأصدقاء والأشقاء احتراما للجوار والأخوة والمحبة ورغبة في كبح جماح الأفكار المتعنتة والتصرفات الخشنة قبل الاتجاه إلي الثورة والفوران والرد الذي قد يعصف بالجميع كما الأعاصير والبراكين والزلازل.

أن مصر تعلم جيدا أن اثيوبيا لديها أغلبية من الفقراء الذين يحتاجون إلي كل قطرة ماء وإلي كل مصدر من الطاقة ينير بيوتهم ويفتح لهم أبواب الرزق وهو أمر متاح في ظل الإمكانيات الموجودة

ولا يستطيع أحد أن يناقش حق البلاد في رفع مستوي معيشة الشعوب ونشر الرخاء بينهم وإرضائهم– إلا أن هذا الحق المكفول لابد أن يراعي حقوق الآخرين لأنه إذا انعكس تبادل المنفعة إلي حصول طرف علي المنفعة مقابل حصول الطرف الآخر علي خسارة في معادلة صفرية هنا تصبح المقاربة برمتها فاسدة لا تصلح للتطبيق ولا ينتج عنها إلا المشاكل والعثرات والنكبات علي الطرفين علي حد سواء يعلم الجميع أيضا أن اثيوبيا كيان هش فهي دولة حبيسة ليس لها مخرج إلي العالم سوي عبر دول الجوار وأنها تعاني الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية والدينية والمذهبية داخليا والصراعات مع الدول المجاورة خارجيا.

وهنا أتوجه للأشقاء والأصدقاء في اثيوبيا والسودان بالنصيحة ألا يغلقوا أبواب المفاوضات بالرفض المستمر لمقترحات الجانب المصري والتعنت والعناد والرعونة والرغبة في التسويف والمراوغة انتظارا لاستكمال بناء السد الذي لن يكتمل لأن كل المؤشرات تفيد بأن ما تم الحصول عليه من أموال من الاكتتاب العام ضئيل وأن ما تقدمه الموازنة الاثيوبية من المبالغ قليل وأن ما تفضل بتقديمه السادة المانحون والمقرضون قد توقف عندما علموا أن الفوائد الاثيوبية ربما يقابلها مصائب وكوارث مصرية. إذن يعلم الجميع أن التمويل مشكلة وأن الإعلان بين الحين والآخر باكتمال البناء بنسب مئوية متقدمة ليس بالضرورة حقيقيا علي الأرض حتي لو كان واقعيا علي الورق .سألني الكثيرون ماذا تعمل مصر الآن وقد أوصدت اثيوبيا أمامها كل أبواب الحوار والتواصل وأقول إن مصر بلد كبير لا يمكن أن يعدم الوسائل التي تمكنه من حل أكثر المشاكل صعوبة وأشدها وعورة كما أحب أن أضيف أن مصر ستظل وتستمر في معاملة اثيوبيا والسودان كدولتين أولاهما صديقة والثانية شقيقة ومن هنا فإن مصر سترصد وبشكل يومي ودقيق(وأظن أن ذلك يحدث الآن) تقدم سير الأعمال في سد النهضة فإذا بدا ما يشير إلي أن تنفيذ الأعمال تعوقه أسباب فنية أو تمويلية فإن ذلك قد يفيد أن فترة التنفيذ قد تمتد إلي سنوات طوال ربما تغير فيها أفراد أو أعيد تشكيل نظم أما إذا كان التنفيذ يتم حسب برامج محددة وبشكل واضح ومتسارع فلهذا المقام مقال آخر مختلف– كذلك يمكن رصد التقدم اليومي لسير الأعمال في بناء السد عن طريق الموقع الالكتروني لشركة المقاولات المسند إليها تنفيذ هذه الأعمال وهي الشركة الإيطالية ساليني كونستركتوري وربما كانت مراقبة مثل هذه التفاصيل بمثابة المصباح الذي يضيء ليكشف عن مواطن القوة وأسباب الضعف ومصادر التهديد وإمكانات الكشف عن فرص قد تكون مختبئة داخل أكوام المشكلات وعلامات الاستفهام .أما من ناحية طاولة المفاوضات فالرأي هنا أنه إذا كان الخبراء والوزراء قد أخفقوا في الوصول إلي اتفاق فمن الممكن الإرتقاء بالمستوي والارتفاع إلي درجة الرؤساء ورؤساء الحكومات

وربما كان التفكير في المطالبة بعقد اجتماع لرؤساء دول الحوض لبحث الموضوع علي مستوي أوسع ومن الضروري أن يسبق مثل هذه الإجتماعات نشاط دبلوماسي واسع لشرح وجهة نظر مصر وعرض ما وصلت إليه المفاوضات مع اثيوبيا والسودان من عناد وتعنت وتعسف وتصلب ورعونة واستهتار ولا بأس من التلويح والتلميح والتصريح بأن مصر ليست علي استعداد لأن تفقد مترا مكعبا واحدا من حصتها المائية المقررة مهما تكن النتائج- وعلي فرض صعوبة عقد اجتماعات الرؤساء لأي سبب من الأسباب فإن مسار المفاوضات يمكن أن يتعدل بشكل سريع باستدعاء وسيط من الدول التي نعلم أن لها علاقة جيدة بجميع الأطراف وعرض الأمر عليها ومطالبتها بالتدخل من باب الوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق بين الطرفين ونرشح بقوة لهذه المهمة دولا مثل الصين واليابان والهند وروسيا الاتحادية وكل ما نقوم به في هذه المرحلة قد يمهد لمرحلة مقبلة ويكون قاعدة للانطلاق منها إلي تدخلات أخري نترك الحديث عنها لحين الحاجة إليها والله الموفق والمستعان.

دراسة فنية لسد النهضة الاثيوبي, تحذر من اخطار جديدة للسد لم يعلن عنها من قبل,اهمها أن السد مصمم بحيث لا يوجد ممر للمياه إلا عبر فتحات توربينات توليد الكهرباء,أو من أعلي منسوب للسد عند تمام امتلاء بحيرته التي تتسع لـ٧٤ مليار متر من المياه ويحتاج ملؤها إلي٦ اعوام,الامر الذي يعني سد الطريق أمام وصول مياه النهرالازرق إلي دولتي المصب(مصر والسودان) إلي ان تمتلئ البحيرة,وان المياه التي يمكن ان تمر هي فقط ما يخرج من توربينات توليد الكهرباء دون وجود أي بديل اخري, إذا تعطلت بعض هذه التربينات أوسقطت بعض ابراج وكابلات الضغط العالي الناقلة للكهرباء.!والاخطر من ذلك ان مواصفات بناء السد وتصميماته تمثل عدوانا فاضحا علي القانون الدولي, لان اتفاقات المياه والحقوق المائية يتم توارثها شأن اتفاقيات الحدود منعا للنزاع وحفاظا علي حقوق كل الاطراف, ولان القانون الدولي يمنع دول المنابع من إقامة سدود علي الانهار المشتركة,تغير طبيعة تدفقات النهر او مواعيد وصول المياه إلي دول المصب ولا يسمح القانون ابدا بأن تحدد دول المنابع حصص دول المصب, وهو ما سوف يتسبب فيه سد النهضة الذي يغير تماما من طبيعة تدفقات النيل الازرق بما يجعل نهرالنيل اشبه بترعة تحتوي علي مياه مقننة, وليس نهرا حر التصرفات كما قدر خالق الكون الاكثر اجتراء علي احكام القانون الدولي, أن سد النهضة يحيل النيل الازرق المسجل فيه كافة الوثائق الدولية وبينها وثائق البنك الدولي علي انه نهر دولي مشترك لاثيوبيا والسودان ومصر لا يمكن ان تطبق عليه قواعد السيادة الكاملة,إلي نهر أثيوبي خالص رغما عن احكام القانون الدولي التي تمنع السيادة المطلقة

علي الموارد المائية المشتركة مع الاخرين.., وفضلا عن ذلك فإن جميع سدود توليد الكهرباء في العالم اجمع, تتراوح سعات بحيراتها ما بين٨ و١٤ مليار متر مكعب من المياه, طالما أن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء وليس الري أو زيادة الرقعة الزراعية أو التخزين القرني.., فلماذا تصر أثيوبيا علي بناء سد معاون يرفع سعة خزان السد إلي٧٤ مليارا ويهدد مصالح السودان ومصر المائية.

مصر وموضوع الجفاف وسد النهضة :

أن مصر تعيش على ٥% فقط من مساحة أراضيها تاركة ٩٥% من أراضيها تعانى من القحط والجفاف الدائمين ثم نُتهم من إثيوبيا بالعنصرية، وأننا نستولى على مياه النهر، رغم اعتراف تقرير مفوضية حوض النيل الذى صدر عن أحوال دول الحوض لعام ٢٠١٢، وتقرير منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٠ بأن الموارد الإثيوبية من تدفقات المياه الجارية للأنهار والبحيرات العذبة تبلغ ١٢٢ مليارا يتبقى منها ٥١ مليارا فى إثيوبيا لا يستخدم منها أكثر من ٣% فقط، وأن ما يسقط على إثيوبيا من أمطار نحو ٩٣٦ مليارا سنويا تكفيها وتجعلها تتربع على قمة الدول الإفريقية المصدرة للأغذية العضوية ثم تفيض إلى النهر بعد أن تكون شحنت مياهها الجوفية بحجم ٧.٥ مليار متر مكعب منها ٥.٥ مليار من المياه المتجددة مقابل ما تملكه مصر من مياه جوفية لاتزيد على ٤ مليارات متر مكعب سنويا ليس بها أى نسبة متجددة ولا تعوض أبدا.الحقيقة الثانية أن إثيوبيا لديها ١١ حوضا للأنهار وأنهارها وروافدها تتراوح بين ١٧ إلى ١٩ سواء مستديمة أو موسمية مقابل نهر وحيد بلا روافد أو بحيرات عذبة فى مصر، وأن عدد سكان إثيوبيا طبقا لتقديرات ٢٠١٢ هو ٨٦.٥ مليون نسمة مقابل ٩٠ مليونا عدد سكان مصر، ولكن وطبقا لتقرير مفوضية حوض النيل المشار إليه يعيش ٩٦% من سكان مصر على ضفاف نهرهم الوحيد بعدد ٨٠.٥ مليون نسمة، بينما يعيش ٤٠ % فقط من سكان إثيوبيا فى حوض نهر النيل وروافده بعدد ٣٤.٩ مليون نسمة لأن الأغلبية من السكان تفضل المعيشة فوق المرتفعات حيث المناخ الأفضل والأمطار الغزيرة ومياهها النقية والزراعات العضوية، بالإضافة إلى السكان الذين يعيشون فى خيرات أحوض الأنهار الأخرى خارج حوض النيل مثل نهرى أشبيلية وجوبا المتجهين إلى الصومال أو نهر أومو المتجه إلى كينيا، فهل عالمنا الكبير يرى أن تتناسب حصة ٣٥ مليون إثيوبى مع ٨١ مليون مصري، وهم يملكون بدلا من النهر تسعة عشر بخلاف البحيرات العذبة والأمطار النقية؟تتحدث عن حق إثيوبيا فى إقامة السدود لتطوير شعبها ولو على حساب الشعوب التى تليها فى النهر وكأنك تعتقدأن لديها نهرا واحدا أو كأنكم لا تعلمون أن إثيوبيا لديها ثلاثة عشر

سدا على أنهارها حتى الآن منها سد على نهر عطبرة أحد روافد النيل لم تعترض مصر عليه لأنه بسعة ٩ مليارات متر مكعب، وأن هذا هو السد الرابع عشر وسيتلوه ثلاثة سدود أخرى إجبارية بسبب كميات الطمى الهائلة التى تجرى مع مياه النيل الأزرق، وسيختفى تحتها السد قبل مرور ٥٠ سنة، وبالتالى لا بد أن تبنى السدود الثلاثة الأخرى بسعات ٤٧، ٤٠، ٣٩ طبقا لما هو معلن على موقع وزارة الرى الإثيوبية وما أثارته فى مفاوضاتها مع المصريين بالضغط للموافقة على باقى سلاسل سدودها على النيل الأزرق لتختزن فى أراضيها ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه لا تحتاج إلى مليار واحد منها ولكن تأخذ حجة توليد الكهرباء سببا لتخزين المياه معتمدة على المتأمركين والمتفرنجين الذين يؤيدونها بلا حسابات وبلا إطلاع على حقائق الأمور.أن مصر لديها عجز مائى يتجاوز ٢٠ مليار متر مكعب سنويا، وأنها البلد الوحيد فى حوض النهر الذى يعيد استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى مرة أخرى بمقدار ١٠ مليارات متر مكعب وأن الدولة تغمض عينيها معتمدة عن ٤.٣ مليار متر مكعب من مخلفات ١٢٠ مصنعا تصب فى النيل ومثلها من مياه الصرف الصحى عبر خمسة آلاف حوض حكومى لتجميع مياه الصرف الصحى فى الصعيد تصب فى النيل مباشرة، وأن قرى الريف والصعيد المصرى تلقى بكامل صرفها الصحى فى الترع والمصارف فنشربها مياها ملوثة ونزرع بها فنحصد طعاما ملوثا يمرض المصريين بكل أنواع الأورام السرطانية والفشل الكلوى والتليف الكبدي، فهل هناك دولة واحدة من دول منابع النهر أو إثيوبيا نافورة مياه إفريقيا تشرب مانشربه وتأكل مايمرضها مثلما يحدث فى مصر؟!

<u>سد النهضة والتوازنات الإستراتجية :</u>

تاريخيا يطلق مسمى الحبشة على سكان المرتفعات الجبلية في شمال شرق إثيوبيا الحالية، وهؤلاء يعتبرون أقلية وهم يتكونون من شعبى الأمهرا أو التجراي.بينما يطلق مسمى «إثيوبيا» بالمعنى السياسي والجغرافي على الإمبراطورية التوسعية التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر علي يد منيليك الثاني وبمساعدة القوى الغربية، عبر السيطرة على العديد من الأقاليم وضمها ومنها إقليم» بنى شنقول جوموز «الذي يقام فيه سد النهضة، والذى كان جزءا من السودان المصري إلىأواخر القرن التاسع عشر. ولابد من الإشارة هنا إلى أن حركة تحرير بنى شنقول تقول بان الإقليم محتل من إثيوبيا وتعارض إنشاء السد، باعتباره سيلحق الضرر بالإقليم بينما ستعود الفوائد لصالح النظام الاثيوبى الذي يخضع لقيادة تحالف الأمهرا والتجراى.

الداخل الاثيوبى: ومن المعروف أن طبيعة تركيب الدولة الإثيوبية الحالية تعاني من احتقانات وتفاعلات صراعية ترتكز علي العرق والدين في دولة تزخر بتنوع هائل يحتوي علي أكثر من ٨٣

قومية /إثنية. ورغم إعلان مبدأ الفيدرالية وعلمانية الدولة طبقا للدستور الحالي، فإن هناك مثلثا يسيطر علي السلطة يتمثل في تحالف بين الديانة المسيحية واللغة الأمهرية والقومية المسيطرة في تحالف ثنائي بين الأمهرا والتجراي. وهذا المثلث الذي يعبر عن أقلية عددية يظل هو الحاكم والمسيطر علي باقي مكونات الطيف الإثيوبي، حيث ظلت المسيحية الأمهرية أو التجراوية في صراع دائم مع بقية المكونات العرقية الاخري التي تمثل هوية أثنية ودينية مختلفة كالأغلبية الإسلامية للأرومو والعفر والصوماليين والهرريين وغيرهم.

الأهداف السياسية: ولذا، فإن سد النهضة يستخدم في هذا السياق كأداة أو آلية تعبوية لحشد الشعوب والاثنيات الإثيوبية خلف النظام القائم، عبر إيهام الإثيوبيين بأن هذا السد سيكون بوابة إثيوبيا نحو التنمية والحداثة، عبر توليد الطاقة، رغم أن الداخل الاثيوبى لن يستخدم إلا ثلث الطاقة المنتجة من سد النهضة أو أقل، والباقي سيتم تصديره إلى الخارج بسعر التكلفة، الأمر الذي لا يتناسب مع التكلفة الاقتصادية الباهظة، ولا مع الحملة المسعورة التي يتم ترويجها فى الداخل عبر جمع تبرعات إجبارية للسد وجعله جزءا من الحديث اليومي للشعوب الإثيوبية.

إستراتيجية الخداع: عقب ثورة يناير ٢٠١١ قامت إثيوبيا سعيا وراء الاستفادة من الارتباك الداخلي في مصر بمضاعفة السعة التخزينية لسد الحدود الذى كان مقررا فى هذه المنطقة إلى خمسة أضعاف ٧٤.٥ مياار متر مكعب تحت مسمى سد النهضة، واتبعت سياسة طويلة الأمد للخداع والمناورة وشراء الوقت، وتحويل السد إلى أمر واقع عبر أساليب عديدة، حتى مرت ثلاث سنوات دون إحراز اى تقدم نحو اى حلول وسط أوتفاهمات. وفى هذه الأثناء استطاعت إثيوبيا أن تؤثر على موقف السودان، عبر خطط منظمة وبأساليب متعددة، تقوم بالأساس على الانغماس في تفاصيل الشأن الداخلي السوداني، وفى ظل أزمة الرئيس البشير مع المحكمة الجنائية الدولية وصراعاته الداخلية المتفجرة على جبهات شتى، لم يعد أمامه اى مجال للحركة أو المناورة، وأصبحت معظم أوراق أزماته السياسية الداخلية تناقش في أديس أبابا.والمسألة الأكثر أهمية فى هذا السياق أن إثيوبيا لا تعترف حتى الآن بالقواعد الدولية من عدم إلحاق الضرر أو الإخطار المسبق، ولا تعترف بالاتفاقيات السابقة أو الحق التاريخي، ولا توجد اتفاقيات حول كيفية التصرف في المياه المحتجزة خلف سد النهضة أو السدود الثلاثة الأخرى المقررة على نفس النهر. وذلك في الوقت الذيتزعم فيه إثيوبيا أن المياه ملك خاص لها، الأمر الذي يعنى أن إثيوبيا تسعى لان تكون الطرف المتحكم في المياه بشكل منفرد، من أجل هدف آخر، يتم إخفاؤه الآن عمدا، وان كان قد جرت الإشارة إليه فى سياقات أخرى، وهو الهدف المتمثل في بيع المياه ونقلها أيضا خارج

الحوض.الأهداف الإستراتيجية: ظهرت فكرة بيع المياه في عقد التسعينيات من القرن الماضي، ومضمونها الرئيسي يقول بأن على الدول المتشاركة في حوض نهر واحد أن تقوم باقتسام الحصص، وعلى الدولة التي تحصل على أكثر مما هو مقرر لها، أن تدفع ثمن هذه الزيادة، وهذا الثمن يقدر بأدنى سعر للبدائل المتاحة) في حالة مصر البديل المتاح هو تحلية مياه البحر وتكلفة المتر المكعب الواحد تبلغ حوالي دولار امريكى .(ومن الواضح أن هذه الفكرة هي الهدف النهائي الذي تصبو إليه اتفاقية عنتيبى بنصوصها الحالية، حيث تم رفض الإشارة إلى الحقوق التاريخية تحقيقا لهذا الغرض. وإذا مددنا حبل التفكير إلى آخره، فان إقرار حصص مائية لدول لا تحتاج إلى هذه المياه، يعنى تلقائيا أن هذه المياه سوف تباع، ومن الواضح أن السدود الإثيوبية ليست سوى الآلية التنفيذية لهذه الفكرة أو المبدأ الجديد المراد تطبيقه، حيث إن اثيوبيا هي الطرف المعنى كما أنها الطرف الرئيسي الذي وقف خلف تغذية الخلافات ثم التوقيع المنفرد على اتفاقية عنتيبى.وإذا أخذنا فى الاعتبار أن البعض في دول المنابع يعتبرون أن حصة مصر ينبغي ألا تزيد على ٤٠ مليار متر مكعب، فعلينا أن نتخيل صورة الأوضاع والأعباء المستقبلية التي سيتم من خلالها السعي لابتزاز مصر عبر سلاح المياه، وربما أيضا إتباع سياسات الإملاء والإكراه التي مازالت من خصائص أسلحة الدمار الشامل دون غيرها.هذا الأمر سوف ينتج عنه بلا شك تحول جيوسياسى في الإقليم، حيث تتحول إثيوبيا إلى دولة كبرى فى القرن الافريقى وحوض النيل، وسوف تكون هذه السدود إيذانا بتطبيق الهدف الخاص بأن تكون إثيوبيا) مجمع البحار ومجمع الأنهار (بمعنى الطرف المتحكم في الدول الواقعة على مداخل البحر الأحمر من الناحية الجنوبية، وكذلك تلك الواقعة في منابع النيل، حيث تكون محاطة بدول او دويلات صغيرة تدور فى الفلك الاثيوبى، الذى سوف يكون بدوره نقطة ارتكاز أساسية للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة وللاستراتيجيات الإسرائيلية الظاهر منها والخفى.ومن ثم، فإنه يمكن القول إن الهدف الأساسى هو دفع مصر نحو دائرة مغلقة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يقضى على دورها ويخرجها من تفاعلات المنطقة وربما يؤدى بها إلى نتائج أكثر من ذلك. كما سينتج عنه للأسف استنزاف كل من مصر والسودان والدفع بهما إلى علاقة صراعية بدلا من العلاقة التعاونية المستهدفة حتى الآن، فى حين يبقى الطرف الاثيوبى متفرجا وقابضا على سياسات المياه فوق الهضبة.

*– ماذا يريد الأثيوبيون ولماذا المراوغة والمماطلة؟ وماذا يستهدفون من وراء بناء سد النهضة بهذه الطريقة المتعجلة والغامضة وبدون الدراسات الجيولوجية والهندسية الكافية كما حدث مع بناء السد

العالي والتي استغرقت وقتا طويلا من الخبراء السوفيت والمصريين حول طريقة البناء والمواد المستخدمة واهمها صخور الجرانيت من جبال أسوان؟ ولماذا لا يطلعون الخبراء من مصر والسودان علي تفاصيل السد وعوامل الأمان في بنائه وما دوافع السرية والتكتم؟

وبينما رفض صندوق النقد تمويل انشاء هذا السد وامتنعت الصين ودول الخليج عن التمويل والاقراض ولذلك تواجه اثيوبيا صعوبات في تكاليف المشروع ولكنها قامت بتحويل مجري النيل الأزرق »المرحلة الأولي«.. وتارة تدعي اثيوبيا حاجتها الي الطاقة الكهربائية اللازمة لمشروعات التنمية هناك وتارة أخري تدعي أنها في حاجة الي المياه المخزونة منه لزراعة مساحات من الاراضي في المنطقة وراء السد لتوفير احتياجات الاثيوبيين من الغذاء والذين يعانون الفقر والجوع.. أم انهم يريدون استخدامه للضغط سياسيا علي مصر والسودان دولتي المصب مقابل شروط..واختيار موقع سد النهضة الأثيوبي مازال غامضا وليس معروفا علي أي أساس هندسي أو جيولوجي تم الاختيار ولكن الواضح أن هذا السد يقع بالقرب من حدود السودان في منطقة تهدأ فيها سرعة تدفق المياه نسبيا.. وترتفع الهضبة الاثيوبية في القمة عن سطح البحر بحوالي.٠٠٢ متر حيث تسقط الأمطار بكثافة وتندفع بسرعة هائلة صوب حدود السودان وتشكل الفرع الرئيسي للنيل الازرق حيث تم اختيار موقع السد علي ارتفاع ٥٠٠ متر عن سطح البحر ويبدو ان هذا الاختيار تم لتخفيف مشكلة الانحدار، وليس معروفا اذا كان الاثيوبيون قد اخذوا في حسابهم العوامل الهندسية والجيولوجية..ولذا هناك الاخطاء والمخاطر التي قد تنتج عن بناء سد النهضة بهذه السرعة بالمقارنة مع المعروف عن بناء السدود- وهي عملية صعبة للغاية وقد اعلنت اثيوبيا أن سعة الخزان وراء السد ستكون ٤٧ مليار متر مكعب وذلك يتعارض مع ما أعلن عن ارتفاع السد الذي يبلغ ١٥٠ مترا وان سعة الخزان ستصل الي ١٧٠ مليار متر مكعب- أي اكثر من ضعف ما أعلنه الاثيوبيون- ولعلنا ندرك الخطورة في ذلك لو علمنا أن موقع السد العالي يرتفع عن سطح البحر بحوالي ٨٠ مترا أي ان الفارق بين ارتفاع السدين حوالي ٢٤٠ مترا والمسافة بينهما حوالي ١٢٠٠ كيلو متر، فاذا حدث انهيار في سد النهضة فإن القوة التدميرية لهذه الكمية الهائلةمن المياه عندما تنحدر وتفيض عن المجري الطبيعي يمكن أن تدمر كل شيء في انحاء السودان قبل أن تصل الي اسوان وتغرق كل الاراضي والمباني.ولو افترضنا أن سد النهضة سليم من النواحي الهندسية والجيولوجية وأن اثيوبيا صادقة في أن سعة التخزين للسد ٤٧ مليار متر مكعب.. وهو ما يعني أن خزان سد النهضة يمكن امتلاؤه في موسم واحد فقط.. وذلك يعني بالتالي أن مصر ستضطرلاستنزاف هذا الكم من المياه من مخزونها امام السد العالي- والذي تصل سعته

الي ١٣٠ مليار متر مكعب اي انها ستفقد المخزون الاستراتيجي في سنة واحدة ولابد أن يكون متوقعا في السنوات التالية ان تتحكم اثيوبيا في كمية المياه المنصرفة من السد تبعا لاحتياجاتها من الماء والكهرباء، وربما كوسيلة ضغط سياسي علي السودان ومصر وهو ما يهدد الأمن المائي لمصر ويصبح تحت ضغط اثيوبيا –خصوصا مع اعلان مؤخرا أن مصر قد دخلت خط الفقر المائي– وبفرض أن ملء الخزان الاثيوبي سيتم علي اربع سنوات– كما اعلن الاثيوبيون– فإن ذلك يعني حرمان مصر كل عام من ٥٠ مليار متر مكعب..والمعروف أن حصة مصر من المياه هي ٥٥ مليار متر مكعب وسعة خزان السد العالي بعد الفاقد تقدربحوالي ١١٠ مليارات متر مكعب وبذلك فإن السد يكفي مصر سنتين فقط وذلك يعني تهديد امن مصر المائي لخطر لأنه يلزمها مائة مليار متر مكعب سنويا.. وحسب ما يري الخبراء انه لابد من التفاوض مع اثيوبيا علي هذا الاساس الذي لا يلحق اضرارا بحقوقنا المائية من النيل ويجب ان يعرف المفاوض الاثيوبي انه اذا لم تأخذ مصر والسودان حصتهما من المياه فإن اثيوبيا سوف تغرق تماما وتكون مثل منطقة السدود وحتي الآن لم يعلن الاثيوبيون عن نواياهم الحقيقية في جولات المفاوضات الثلاثية ومازالوا ماضين في المراوغة ويحاولون كسب الوقت لبناء السد رغم المخاطر التي يسببها.. ولذايري الخبراء المصريون في السدود والموارد المائية انه من الضروري التعاون مع جنوب السودان ومع اوغندة في مشروعات منطقة البحيرات والسدود بما يزيد من حصة مصر من المياه مستقبلا وبذلك يمكن التوازن بين الاعتماد علي النيل الابيض والنيل الارزق..ولاشك أن الموارد المائية المتاحة لمصر تعتبر محدودة للغاية بالمقارنة مع تعداد السكان الذي يقارب ٩٠ مليون نسمة وهذه الموارد تتبع من خارج الحدود وبالذات من النيل الازرق في اثيوبيا وبخلاف سد النهضة فإن هناك مشروعات سدود صغيرة اخري وبما يؤثر علي احتياجاتنا الضرورية ولابد من وقفة تفاوض جادة مع اثيوبيا لارتباط الأمن المائي من النيل بالأمن القومي ولابد ان يكون واضحا ان مصر لايمكن ان تفرط في حقوقها التاريخية وحصتها من مياه النيل! ما العمل اذن اذا لم ينجح اسلوب التفاوض مع اثيوبيا واتبعت اسلوب العناد وعدم التفاهم؟

السبيل الأمثل هو تدويل القضية والحصول علي تأييد دولي لموقف مصر من الجهات التي ترفض المشروع.. ولايخفي ان تركيا العدائية لمصر تعمل علي تشجيع اثيوبيا في المضي في بناء السد بمواصفاته الحالية وهو ما يكشف ابعاد المؤامرة .

سد النهضة ومستقبل الأمن القومي المصري – قراءة فى سيناريوهات مواجهة الأزمة :

مصر تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، التي تتميز بمحدودية مياهها ومن ثم فإن ٩٥% من مواردها المائية تأتي من خارجها (٨٥% منها تأتي من اثيوبيا وحدها) أما من داخل مصر فتكاد تنعدم الموارد المائية . اللهم بعض مصادر المياه الجوفية وبعض الأمطار فيفصل الشتاء علي السواحل وبعض المناطق الداخلية . لذلك في ظل تصاعد وتيرة الخلافات بين دول منابع النيل ودول المصب والتوجهات المتتالية هناك لتقليل حصة مصر من المياه وتنكر بعض الدول للأتفاقيات المنظمة والمقررة لحقوق مصر التاريخية في تلك المياه وتوقيع الافتاقية الاطارية في غياب مصر والسودان مع تحرك صهيوني ماكر ودائب في تلك الدول للتأثير علي حصة مصر من مياه النيل والعمل علي زعزعة الأمن القومي المصري وهذه سياسة اسرائيلية قديمة حيث اعلنت جولد مائير قبل عقود من الزمن في خطاب لها بقولها ان التحالف مع تركيا واثيوبيا يعني ان أكبر نهرين في المنطقة . أي النيل والفرات . سيكونان في قبضتنا ويبدوا ان هذه السياسة الاستراتيجية تسعي اسرائيل لتحقيقها ولا أدل علي ذلك مما نشهده اليوم من تحالفات بين اسرائيل واثيوبيا وبين اسرائيل وتركيا نهر النيل هو المورد الرئيسي للمياه في مصر حيث تحصل مصر من خلاله علي حصتها السنويه ومقدراها ٥٥.٥ مليار متر مكعب والأمطار لا تتعدي مليار متر مكعب في السنه علي الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر وبعض مناطق سيناء اما المخزون الجوفي في الصحراء الغربية فهو غير متجدد ولا يسمح بأكثر من ٣ – ٥ مليارات متر مكعب سنويا لمدة ٥٠ – ١٠٠ عام . اما عمليات التحلية فإن تكلفتها عاليه ولا تزيد كمياتها حاليا عن ٢٠٠ مليون متر مكعب ولكن الاحتياجات المائية تزيد علي ٧٥ مليار متر مكعب سنويا بما يفوق كثيرا الموارد المتاحة بـ ٣٠% ويتم تغطية العجز عن طريق اعادة الاستخدام وقد تناقص نصيب الفرد المصري من المياه ليصل الي اقل من ٧٠٠ متر مكعب سنويا ويتوقع الخبراء انه بحلول عام ٢٠٥٠ ستحتاج مصر الي ٢٣ مليار متر مكعب فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذي يتوقع ان يصل الي ١٥٠ مليون نسمة ونتيجة للأمكانات الهائلة التي يوفرها نهر النيل باعتباره اطول انهار الكرة الأرضية اذ يبلغ اجمالي طوله ٦٦٥٠ كم . فقد ان مطمعا للقوي الاستعمارية في القرن التاسع عشر فقد تحكمت الدول الأوروبية في دول حوض النيل في تلك الفترة فبينما كانت بريطانيا تحكم قبضتها عي مصر والسودان واوغندا وكينيا فقد احكمت المانيا قبضتها علي تنزانيا رواندا وبورنادي وفي نفس الوقت فقد قامت بلجيكا بالسيطرة علي الكونغو الديمقراطية والتي كانت تعرف في هذا الوقت باسم زائير وبعد ان وضعت الحرب العالمية الأولي ١٩١٤ . ١٩١٨ اوزارها

فقد قسمت الابمراطورية الالمانية بين كل من بريطانيا وبلجيكا فحصلت انجلترا علي تنزانيا بينما حصلت بلجيكا علي رواندا وبورندي في حين بقيت اثيبوبيا دولة مستقلة. وقبل الحديث عن سد النهضة الاثيوبي ومدي قانونية انشائه بهذه الصورة وايضا الآثار الناجمه عنه وسيناريوهات التحرك لمواجهة مخاطره وقيام السودان بالاتفاق مع مصر علي انشاء مشروعات زيادة ايراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض علي ان يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين وايضا انشاء هيئة فنية دائمه مشتركة لمياه النيل بين مصر والسوان (راجع كتابنا الماء والأمن المصري القومي رؤية مستقبلية لحل المشكلة القاهرة كتاب الجمهورية عدد نوفمبر ٢٠١٠ م.ص. ١١١-١١٤ نقلا عن موقع الهيئة العامة للأستعلامات وبعد الإشارة الي الاتفاقيات المنظمة للأستفادة من مياه النيل ننتقل الي التعريف بسد الالفية او سد النهضة الاثيوبي المثير للجدل. مشروع اكس او سد النهضة الاثيوبي الكبير ابعادة ومخاطره وسد النهضة او سد الالفية الكبير هو سد اثيوبي قيد البناء (تم الانتهاء من ٢١ % منذ ان وضع حجر اساس هذا المشروع في الثاني من ابريل ٢٠١١ وهو يقع علي النيل الازرق بولاية بني شنقول قماز بالقرب من الحدود الاثيوبية السودانيه. هذا وقد تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييد سد النهضة وهو المجلس الذي يعبر عن الطابع القومي للمشروع لدي الاثيوبيين وتم تشكيله بغرض اتاحة الفرصة لكل اثيوبي داخل البلاد وخارجها للإسهام في هذا المشروع الذي تم وصفه بالحدث التاريخي وازاء هواجس مصر والسودان من هذا المشروع المثير للجدل تكونت لجنه ثلاثية لتقييم سد النهضة ومدي تأثيره علي حصة مصر والسودان من مياه النيل جراء بنا هذا السد من خبيرين من اثيوبيا وخبيرين من السودان وخبيرين من مصر بالإضافة الي اربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والاعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من المانيا وفرنسا وجنوب افريقيا وعلي الرغم من ان قرارات هذه اللجنه غير ملزمه فإن مصر تستطيع التحرك علي جميع المستويات خصوصا وان نتائج التقرير الفني اوضحت انه لا توجد دراسات كافيه لإقامة السد العملاق بشهادة الخبراء الدوليين الأمر الذي يعزز اطروحة انهيار السد وتأثيره البالغ علي مصر والسودان. الناظر المدقق لما يحدث في قضية المياه لا يستطيع ان يغض الطف عما تدبره اسرائيل في هذا الصدد فبعد ان لمح الرئيس انور السادات بانه سيمد اسرائيل بالمياه ابان معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ولم يحدث ذلك ناهيك عن مصادرة اسرائيل للمياه العربية وسرقتها للموارد

المائية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والاراضي الفلسطينية المحتله وتحويل مسارها بالقوه وبناء المشاريع عليها بصورة تمثل انتهاكا خطيرا لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي علي مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه مما يشكل تهديدا للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن القومي العربي كل ذلك في ظل تحرك صهيوني ماكر ودائب في دول حوض النيل خصوصا اثيوبيا للتأثير علي حصة مصر من مياه النيل وإثارة القلاقل بشأن المياه .. وهذه سياسة اسرائيلية قديمه أشرنا اليها من قبل كما أننا لا يمكن ايضا ان نغض الطرف عن تخطيط اسرائيل لنقل المياه من اثيوبيا اليها عبر خراطيم ضخمة تمر في قاع البحر الأحمر. ان توجه اسرائيل نحو دول افريقيا ظل انما يشكل جزءا من الصراع العربي الاسرائيلي وجزءا من نظرية الأمن الاسرائيلية القائمة علي التفوق العسكري واكتساب الشرعية والهيمنه والحكم في المنطقة وتطويق الدول العربية خاصة مصر وحرمانها من أي نفوذ داخل القاهرة الافريقية.؟

السيناريوهات الخفية لسد النهضة :

بعد التعنت الإثيوبي الممنهج ضد مصر وتقرير اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة الاثيوبي ورفض تنفيذ توصياتها تبدأ مصر مرحلة جديدة لوقف هذا الأمر عند حده وعدم تجاوزه حفاظاً علي حقوقنا التاريخية والأمن المائي لمصر. فلا يمكن لأي متبدئ في العلوم السياسية أن يستبعد تأثير البعد الاقليمي الدولي في أزمة هذا السد.. فلقد طفت هذه الأزمة علي السطح الافريقي والعالمي بعد ثورة ٢٥ يناير وزادت حدتها بعد وصول الإخوان إلي سدة الحكم حيث أصبحت هذه الأزمة كما وصفها كبار المحللين والسياسيين ورماً سرطانياً بعد ثورة ٣٠ يونيو.. ولضمان تحليل هذا المشهد المأساوي لابد من استعراض بعض المعلومات والبحث في السيناريوهات الخفية لأزمة السد الاثيوبي والتي منها حاجة اثيوبيا إلي طاقة كهربائية لمشروعاتها التنموية وكذلك حاجة السودان للتحكم في المياه الواردة من النيل الأزرق لتجنب الفيضانات الكبيرة المدمرة التي تغرق مساحات شاسعة في السودان وحماية مجري النيل في الجزء الواقع في السودان من ظاهرة الاطماء الكبري والتخلص من التكاليف العالية التي يتحملها السودان لتطهير مجري النيل من هذا الاطماء وأخيراً حاجة مصر المتزايدة لاستصلاح الأراضي لمواجهة الزيادة السكانية وتلبية احتياجات القطاع الزراعي والصناعي ومياه الشرب.. حيث لم تعد حصتنا التاريخية في المياه والتي تقدر بـ٥٥ مليار متر مكعب تفي إلا بحوالي ٧٠٪ من هذه الاحتياجات لأنه يتم استيفاء الـ٣٠٪ من الأمطار والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالج وكذلك مياه البحر بعد تحليتها. هذه هي المعلومات الأولية عن احتياجات

كل من مصر والسودان واثيوبيا من مياه النيل.. ويمكن ألا يكون لسد النهضة الاثيوبي أي أضرار تذكر علي الدول الثلاث إذا التزمت إثيوبيا بالاتفاقات والمعاهدات الدولية والاقليمية التي تنظم نهر النيل وكذلك الالتزام بالمواصفات الهندسية والعلمية لهذا السد.. والتساؤل الذي يطرح نفسه حالياً إذا كان هذا هو الموقف فما المشكلة؟! الواضح أن إثيوبيا يقف وراءها ظهر قوي لأنها تضرب بكل القوانين والمعاهدات الدولية عرض الحائط ليس لأسباب واقعية ولكن تنفيذاً لمؤامرة كبري تحاك ضد مصر بعد أكثر ما يزيد علي ٦٠ عاماً حيث إن حاجة إثيوبيا للكهرباء يكفيها سد ارتفاعه ٩٠ متراً فقط وهو يؤمن احتياجاتها الكهرومائية لمدة ١٠٠ سنة فأكثر كما أن هذا الارتفاع يكفي لتنظيم مياه الفيضان من النيل الأزرق ويحد من الاطماء.. ولن يؤثر علي حقوق مصر التاريخية الأزلية بل يمكن أن يؤدي إلي زيادة نصيب مصر من المياه بافتراض عدم حدوث فيضانات في السودان نتيجة تخزين المياه خلف سد النهضة ولكن إثيوبيا أبت أن تكون دولة ذات قرار مستقل وسلمت إرادتها ومصيرها لأطراف محلية ودولية تريد الانتقام من مصر وأصبحت إثيوبيا شريكة فاعلة رئيسية في هذه المؤامرة كما أنها أصبحت الأداة التنفيذية الناجزة للأجندة الصهيونية الأمريكية في المنطقة بالدعم القطري والتركي وتنظيم الإخوان الإجرامي الدموي حيث إن هذا التنظيم اتفق سراً مع إسرائيل قبل وصوله إلي الحكم بالتحديد عام ٢٠٠٥ علي مساعدة أمريكا وإسرائيل علي الوصول إلي سدة الحكم في مصر مقابل توصيل مياه النيل لإسرائيل عبر ترعة السلام .

هذا هو السيناريو الخفي لهذا السد فيما لو استمر تنظيم الإخوان المجرمين في الحكم بمصر ولكن نجاح ثورة ٣٠ يونيو قلب كل الموازين وأصبحت أمريكا وإسرائيل أمام تحد يتعلق بنكسة في تنفيذ المشروع الأمريكي في المنطقة. ثورة ٣٠ يونيو والإصرار الشعبي علي بناء مصر الجديدة لمواجهة التحدي الصهيوني الأمريكي الإخواني وانهيار سيناريو الشرق الأوسط الجديد باستخدام كل من إثيوبيا والإخوان في كل من ليبيا والسودان وحماس فضلاً عن التمويل القطري والتركي.. فالحل يتركز في ٣ محاور:

– عقد اتفاقات استراتيجية مع كل من روسيا والصين وفي مقدمتها المجالات العسكرية وحصول مصر علي التكنولوجيا التي تمكنها من صنع الصواريخ بعيدة المدي والتي يتعدي مداها ٣ آلاف كيلو متر.

– تشكيل قوة عسكرية اقليمية افريقية عربية علي غرار حلف الناتو لها قيادة عسكرية موحدة لا تتعارض بل تتكامل مع قيادة كل جيش من جيوش هذه الدول ويضم إليها الدول العربية الراغبة في تحجيم التدخل الأمريكي الصهيوني في الشئون العربية. تكثيف الاتصالات المصرية علي جميع

المستويات في المحافل الدولية والدول التي لها استثمارات في إثيوبيا لتقوم بالتهديد بسحب استثماراتها منها إذا أصرت علي بناء السد بالمواصفات المجنونة وغير المدروسة الأمر الذي يدعم الموقف المصري في المحافل الدولية والاقليمية ومساعدة مصر إلي اللجوء لجميع الخيارات للحفاظ علي حقوقها في مياه النيل .

*- حذر تقرير حديث للمجالس القومية المتخصصة، من خطورة تفاقم أزمة الشح المائي بمصر مع المضي في بناء سد النهضة الإثيوبي المنتظر انتهاؤه عام ٢٠١٧، حيث سيسهم في ارتفاع حجم العجز المائي بمصر بنحو ٩ مليارات متر مكعب سنويا تصل إلى ١٢.٣٥ مليار متر مكعب فور اكتمال السد عام ٢٠١٧ .وكشف التقرير عن مسارين للعجز المائي الأول دون بناء سد النهضة، حيث يتوقع أن يرتفع العجز من نحو ٧.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ إلى ٥٠.٧٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٢، في حين تتضاعف الكميات مع بناء السد إلى ١٦.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ ونحو ٦٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٥٢، وهو الأمر الذي سيسفر عن تحديات هائلة لمصر تتطلب مواجهتها وضع استراتيجية وخطة عاجلة يبدأ تنفيذها فورا .

وحدد التقرير الذي أعدته شعبة الطاقة والكهرباء والبترول بالمجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية، أهم التحديات التي تواجه مصر بسبب الشح المائي وسد النهضة، فى تبوير مليوني فدان من الأراضي الزراعية بجانب التأثير سلبا على جميع خطط التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية، واحتمالات ضعف طاقة التوليد الكهربائي بالسد العالي وهو ما قد يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة بمصر .ولمواجهة تلك الآثار، أوصى التقرير بأهمية العمل على عدة محاور أهمها تحلية المياه باعتبارها «مياها متجددة» وخيارا استراتيجيا حتميا، وهو ما يتطلب زيادة كبيرة بالكميات التي تنتجها مصر والمقدرة بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا من خلال ١٨٧ وحدة معالجة للمياه حاليا، وذلك من خلال إقامة عدد من محطات توليد الكهرباء مع إنشاء محطات لتحلية المياه فى ذات الوقت على سواحل البحرين الأبيض والأحمر، تستخدم خليطا من الطاقة على رأسها الطاقات الجديدة والمتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية بجانب محطات للطاقة النووية الى جانب استخدام الفحم والغاز الطبيعى والمازوت والطفلة الزيتية .كما أوصى التقرير باتخاذ عدة إجراءات عاجلة لتوفير نحو ١٤ مليار متر مكعب تشمل ترشيد استخدام المياه بجميع السبل وفى جميع الأنشطة المنزلية والصناعية مع تطوير نظام الري فى الأراضي القديمة بما يضيف ٤ مليارات متر مكعب سنويا وزيادة كميات السحب من المياه الجوفية في الوادي والدلتا لتوفير ٢.٣ مليار متر مكعب والتوسع فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بنحو ٣.٤

مليار متر مكعب ومياه الصرف الصحي المعالجة، لإضافة مليار متر مكعب وتعديل التركيب المحصولي من خلال تقليل مساحات المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه خاصة الأرز وسكر القصب وهو ما سيوفر نحو ٣.٣ مليار متر مكعب سنويا .كما أوصى التقرير بالتوسع فى إقامة المفاعلات النووية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ لتشغيل محطات الكهرباء والمحطات التي تعمل بالفحم لتقليل حجم الانبعاثات الضارة بالبيئة الناجمة عن حرق المواد البترولية .ورسم التقرير عدة سيناريوهات لتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل محطات تحلية المياه المطلوبة، خلص إلى أن أفضلها التي تعتمد على خليط مكون من ١٩% من الفحم و٢٢.٥% نووى و٨.٢% غاز طبيعى و٠.٨٢% مازوت و٠.٤٨% من المساقط المائية و٤٩% من الطاقات الجديدة والمتجددة وهى الشمس والرياح .وأشار التقرير إلى حتمية هذا التنوع في مصادر الطاقة لتحقيق مرونة لنظام توليد الطاقة الكهربائية بمصر التي سنحتاجها بشكل كبير لتحلية مياه البحر لسد العجز المائي بخلاف تلبية احتياجات الأنشطة الصناعية والمنزلية الأخرى، كما انه يمكن لمساحة تبلغ ٤ آلاف كيلو متر مربع استيعاب محطات طاقة شمسية لتوليد نحو ١٠٠ الف ميجاوات وهو ما يوفر استخدام نحو ١١٦ مليون طن من البترول الخام تبلغ تكلفتها عشرات المليارات من الدولارات، وفى المقابل فان مصر يمكنها انتاج طاقة من الرياح بما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ الف ميجاوات توفر نحو ٤٥ مليون طن بترول خام.

إن هناك اتجاها قويا للكشف عما ورد فى التقرير النهائى للجنة الخبراء الدوليين عن الأثار وتداعيات بناء سد النهضة الإثيوبي .أن أهم الأثار السلبية التى رصدها تقرير اللجنة الدولية تتركز فى أن الدراسات الهندسية ودراسات الأمان لم تصل إلى المستوى التقنى للبدء فى المشروع، فى الوقت الذى لم تقدم فيه إثيوبيا دراسات الجدوى والتكلفة إلى اللجنة.ووفقاً للتقرير الدولى فإن بناء السد سيتسبب فى تقليل معدلات تدفق المياه إلى دول المصب (مصر والسودان)، وهو ما لم يمكن اللجنة من تقييم الأثر الحقيقى للسد لتدفق المياه إلى مصر والسودان، كذلك عدم دراسة التأثير المحتمل للتغيرات المناخية على نظام تدفق المياه، كما حذر التقرير من أنه فى بداية ملء خزان المياه خلف سد النهضة فى سنوات الجفاف حيث يصل السد العالى فى مصر إلى أقل مستويات التشغيل على الأقل خلال السنوات الأربع الأولى من بدء الملء، فضلاً عن وجود تأثير قوى على امدادات المياه إلى مصر ويتسبب فى مزيد من خسارة الطاقة.وأوضح التقرير الدولى أن هناك توقعات بآثار سلبية على قلة الزراعات فى المنطقة والغابات المتشاطئة على النيل الأزرق، وكذلك التأثير على امدادات المياه الجوفية على طول النيل الأزرق. وخلال التشغيل سيكون هناك تأثير

على مياه الرى فى مصر فى سنوات الجفاف. فى حالة انشاء السد فى فترة الملء القصيرة التى أعلنتها إثيوبيا من المؤكد بأنها ستقلل المساحة الزراعية فى مصر، لأنه سيتسبب فى نقص امدادات المياه، وهو ما سيكون عليه تأثير مباشر على المساحة الزراعية.وكانت الحكومة المصرية قد كثفت من خلال الجهات المعنية بملف حوض النيل من تحركاتها خلال الفترة الأخيرة، لمواجهة بناء سد النهضة الإثيوبى بعد انتهاء فرص الحوار والتفاوض المباشر مع إثيوبيا لتقليل المخاطر المحتملة من بنائه على الأمن المائى المصري.

*– لم نصبح وحدنا على عقيدة بأن سد النهضة وما يتلوه من سدود هى سدود لتخزين المياه وليس لتوليد الكهرباء، وأن توليد الكهرباء من أجل التنمية ومحاربة الفقر فى إثيوبيا أكذوبة كبرى من أجل الإسراع بترسيخ مبدأ الحق فى بيع المياه وتجارتها بين الدول.عالم أمريكى يعمل أستاذا للهندسة الميكانيكية ورئيسا لمركز الطاقات المتجددة ومركز كفاءة توليد الطاقة فى جامعة سانتاجو بولاية كاليفورنيا اسمه» أصفو بييني«وبعد مناقشات مستفيضة مع أساتذة المركز والقسم أصدر دراسة فند فيها كل إدعاءت إثيوبيا حول سدها المزعوم وقدرته على توليد الكهرباء والغرض من إنشائه. أول ما اشار إليه هو أن السد مبالغ فى حجمه وسعة بحيرته ليس بأقل من ٣٠٠Oversized%، وينبغى تقليص السد لييصبح آمنا إلى ثلث مواصفاته الحالية بما يعنى أن الإنشاء الأمثل لهذا السد لا ينبغى أن يزيد عن ١٤.٥ مليار متر مكعب من المياه وليس ٧٤ مليارا وأن ارتفاع السد لا ينبغى أن يزيد على ٨٥ مترا. الأمر الثانى أنه ذكر وحدد الأسباب بأن هذا السد لن يولد كهرباء تزيد عن ألفى جيجا وات وليس كما تدعى إثيوبيا بأنه سيولد ستة آلاف جيجا وات حتى بمواصفاته الحالية وذكر مفصلا بأن أعداد التوربينات التى ستُحمل على السد وعددها ١٦ توربينا لن يعمل منها أكثر من نصف عددها فقط وأن النصف الثانى لن يعمل أبدا أو نادرا ما سيعمل حتى بفرض أن كفاءة توليدها ستصل إلى ٩٠% وليس ٣٠% فقط كفاءة متوقعة حاليا،وشكك فى جدوى صرف ٨.٥ مليار دولار لتوليد هذه الكمية الضئيلة من الكهرباء وبيعها بسعر ٣ سنت أمريكى للكيلوات ساعة كما أعلن الإثيوبيون فى عقود تصديرها إلى دول الجوار ولن تكون ذات جدوى اقتصادية على الإطلاق.

العالم الأمريكى يضيف أن إثيوبيا تهربت من الرد على عدد من الأسئلة التى طُرحت عليها من قبل العلماء الذين زاروها لبحث هذا الأمر ومنها عدد السنوات التى من المفترض أن تملأ بها بحيرتها المبالغ فى حجمها لثلاثة أضعاف بما لا يكون له تداعيات على دولة مصب مثل مصر، ويبدو أنها تريد الانتهاء منها فى ثلاث سنوات فقط بما يعنى أنه ينبغى خصم حصة تتراوح بين ٢٥ إلى

٣٣ مليار متر مكعب سنويا من حصة مصر، وهذا لا يمكن لأى دولة فى العالم تحمله، وحتى إذا تم الإرجاء لتكون على ست سنوات وهو ما ترفضه إثيوبيا فإن النقص السنوى أثناء فترة الإمتلاء على مصر سيكون بمعدلات ١٢ ـ ١٧ مليار متر مكعب سنويا وهو أيضا من الصعب على دولة تعانى ندرة وشحا فى المياه مثل مصر أن تتحمله وعلى مدى ست سنوات متتالية.السؤال الثانى الذى طرحة العالم يتعلق بشأن ماهو العمر الافتراضى لهذا السد فى ظل معدلات إطماء لا مثيل لها فى أنهار العالم ويختص بها النيل الأزرق وهى لا تقل عن ١٣١ مليون طن سنويا، والإجابة أنه لا حل لذلك إلا بإقامة عدد آخر من السدود خلف هذا السد لتكون مصائد ومخازن للطمى وإلا فإن كفاءة توليد الكهرباء ستقل بمعدل ٢٠% كل عشر سنوات، وينتهى تماما السد من الوجود خلال ٥٠ عاما. العالم الأمريكى يضيف أن الدراسات الخاصة بالسد والمتعلقة بالتغيرات البيئية التى ستحدث فى باقى النهر وما يحيطه من مساحات غير موجودة و أشار إلى أن من آثارها المحتملة حتمية تدهور التنوع والتوازن البيئي، والذى يسيؤدى إلى اختفاء أنواع منها سواء نباتات أو حشائش أو أسماك أو حيوانات أو طفيليات وحيوانات تربة وتفشى وتوحش أصناف على حساب إضعاف أصناف تعيش معها فى توازن حالى سيحدث له خلل أكيد وهذا ما أيدته فيه مفوضية حوض النيل NBI فى تقريرها الصادر فى فبراير الماضي. بالإضافة إلى هذا فإنه يرى أن إثيوبيا تتهرب من الإجابة عن علاقة السعة المبالغ فيها لبحيرة السد وبين ما حولها من بعض الأراضى القابلة للزراعة وهل سيكون السد لتوليد الكهرباء فقط أم سيستخدم للرى أيضا وهو ما تحاول إثيوبيا إخفاءه عن مصر والسودان لأنها تدعى أن توليد الكهرباء لا يقلل حصص المياه بعكس الرى طبعا وأرفق لاحقا خريطة بالمساحات القابلة للزراعة حول بحيرة السد. ثم تساءل عن فعل أن المنطقة التى بنى عليها السد زلالية وتاريخها يشير إلى وضوح ذلك، بالإضافة إلى تشكيكه فى مدى تحمل السد للفيضانات الجارفة التى تتكرر سبع مرات كل ٢٠ عاما، وأنها يمكن أن تطيح بالسد نفسه لتعيش السودان ومصر مأسأة حقيقية، ثم أشار أخيرا إلى أن معامل الأمان الخاص بالسد منخفض كثيرا ليس فقط على المستوى العالمى بل أيضا على مستوى السدود المقامة داخل إثيوبيا نفسها.

يشير تقرير مفوضية حوض النيل الصادر حديثا إلى ١٢ مطلبا ينبغى أن تنتهجها دول المنابع قبل إقامتها للسدود والتى من أهمها الشفافية التامة وإعلان دولة المصب بكل تفاصيل ورسومات ودراسات السد، وأن تكون المصارحة والمشاركة والاعتماد تامة وإلا سيتحول الأمر إلى نزاع دبلوماسى سرعان ما سيتطور إلى صراع قد يصل إلى حد الحرب!، فهل اتبعت إثيوبيا أى قدر من هذه الأمور قبل شروعها فى بناء السد والذى يبدو أنها ستأخذ تفكير البعض حاليا إلى شراء السد

كاملا لضمان حصة مياه مصر، وبذلك تكون قد حصلت على أموال جمة من اشتغالة سد النهضة فيما يبدو أنه أكبر عملية نصب فى التاريخ.

مصر نجحت لسنوات طويلة في إقامة علاقات ثنائية سوية مع كل دول الحوض عن طريق المساهمة الفعالة في تحريرها من نير الاستعمار أولا ثم عن طريق مساعدتها فنيا واقتصاديا بعد ذلك. وأن معظم دول حوض النيل ردت لمصر جميلها بتوقير رئاستها واحترام رغباتها وصون مصالحها (لاحظ هنا أن خمسين دولة إفريقية من مجموع اثنتين وخمسين قطعت علاقاتها بإسرائيل خلال حرب أكتوبر١٩٧٣). وكانت مصر هي البادئة بالتكشير عن أنيابها حين أعلنت اثيوبيا رغبتها في بناء سدود علي النيل الأزرق, وجاء الرد المصري بالتلويح باستخدام القوة المسلحة وتدخل مؤججو الفتنة بسكب الزيت علي النار مخترعين تعبير حروب المياه متنبئين بأن ينسي الناس الاقتتال علي البترول وأن يتصارعوا مستقبلا علي المياه.

بدأ مبارك علاقاته الإفريقية كما بدأ علاقته مع بني جلدته من المصريين بداية طيبة ونجح في الحصول علي اتفاق مشترك مع رئيس الوزراء الاثيوبي زيناوي(عام١٩٩٣) هو قمة في التفاهم وحسن النوايا, ولكن يبدو أن هذا الأخير أدرك أنه تنازل بما هو أكثر مما يلزم, فما كان منه إلا أن بارك بخبث اعتداء مسلحا علي حياة مبارك في أحد شوارع العاصمة الاثيوبية أديس أبابا عام(١٩٩٥) أدي إلي كفران الرئيس المصري الكامل بالعلاقات الإفريقية بشكل عام ودول حوض النيل أجمعها علي وجه الخصوص. ودخلت حسن النوايا علي علاقات مصر النيلية حين وافقت علي دعوة(خبيثة) من البنك الدولي للاشتراك مع كل دول الحوض باستثناء اريتريا فيما أطلق عليه مبادرة حوض النيل(عام١٩٩٨) التي خلبت عقول الجميع بما طالها من سخاء مالي من مجموعة من الدول المانحة– الأكثر خبثا من البنك الدولي– ولم تستفد مصر من فعاليات هذه المبادرة خلال ما يزيد علي عشر سنوات سوي في الحصول علي بعض المزايا المالية لبعض الأفراد, ونالها مقابل ذلك استعار العدوان عليها من باقي دول الحوض تحت القيادة الاثيوبية التي يبدو أنها كانت تسعي جاهدة إلي اليوم الذي تقف فيه مصر بمفردها أمام كل الدول التي لم تعد تكن لها إلا الكراهية والحقد والحسد والضغينة ونكران الجميل.إزاء هذا الوضع المتردي لم يجد المفاوض المصري أمامه إلا حلا وحيدا هو أن يرفع الخلاف من مستوي الوزراء إلي مستوي الرؤساء وذلك باقتراح أن يتولي الرئيس الأوغندي موسيفيني الدعوة إلي عقد قمة لمناقشة الموضوع. وفي هذا التوقيت الحرج وبعد أن ظل الملف لمدة اثني عشر عاما كاملة في يد أحد السادة الوزراء– أعفي هذا الوزير من منصبه عام٢٠٠٩ دون سبب معروف وتسلم الملف وزير آخر ممن لم تكن له علاقة بالموضوع من قريب

ولا من بعيد وبدلا من التعرف علي جميع التفاصيل من الوزير السابق لم يتم أي اتصال بين الوزيرين مما اضطر الوزير الجديد إلي معالجة الموضوع بالرؤية التي استقر ضميره ومعرفته عليها وإن جاءت هذه الرؤية مخالفة تماما لتوجهات الوزير السابق.

بعد عامين من الصراع والمعاناة التي عاشها الوزير الجديد وعاشها معه وزراء المياه من دول حوض النيل أعلن الجميع فشل كافة أنواع المفاوضات في الوصول إلي تفاهم أو توافق مشترك وكان انقسام دول الحوض إلي جبهتين(عام٢٠١٠) لم يتبق بعدها إلي جوار مصر سوي جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكلتا الدولتين مرشحتان للانضمام لباقي دول الحوض ضد مصر إن عاجلا أو آجلا. وبعد قيام ثورة٢٥ يناير ٢٠١١ بأسابيع بدأت اثيوبيا إنشاء سد النهضة علي أمل أن تنتهي من أكبر قدر ممكن من الإنشاء قبل أن يفيق المصريون من أحلام ثورتهم, وتوجت هذا التوجس والانتهازية برفض كل محاولات التفاهم مع الجانب المصري ونجحت في استمالة الجانب السوداني إلي جوارها. وفي الوقت الذي جاء فيه الخطاب الإعلامي الاثيوبي إلي الإقليم والعالم قويا ومؤثرا كان الخطاب الإعلامي المصري ضعيفا وباهتا, وفي الوقت الذي أعدت فيه اثيوبيا الكوادر القادرة علي فنون التفاوض تغيرت فرق التفاوض المصرية في كل جولة وجاء المبرر مذهلا للجميع حين قيل إن ذلك كان للرغبة في توزيع مكافآت وبدلات السفر بالتساوي بين أكبر عدد ممكن من المفاوضين.

ركب العديد من غير المتخصصين موجة البث الاعلامي, وظهر علي صفحات الجرائد وحلقات البرامج والعروض التليفزيونية من يهذي بكلمات هو نفسه لا يفهمها بينما تراجع من يعرف الموضوع حق المعرفة حتي لا يتهم بالجهل من الجهلاء والمغرضين, هذا في الوقت الذي تقلد فيه المناصب العليا لإدارة الملف من لم يكونوا بالضرورة أهلا لها ومن ثم جاء ظهورهم الإعلامي محبطا حتي للعوام, ومن الضروري هنا أن نقرر للإنصاف أن الموضوع متشعب ومعقد ولا يستطيع أن يحيط به كل من هب ودب دون أن يكون له سابق معرفة وتاريخ دراية فما بالك بهؤلاء الذين قضي بعضهم شهورا قليلة في موقع المسئولية التي ضاع الجزء الأكبر منها في حل مشاكل العاملين والمنتفعين والمعتدين وضعاف النفوس.لا أستطيع أن أزعم أو أدعي أني علي يقين مما حدث داخل الغرف المغلقة, ولكني أري أن المسئولية علينا جميعا تدعو بل وتؤكد ضرورة إجراء تقويم كامل لما دار وما يدور في هذا الملف المهم خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية, وأن يكون هذا التقويم مجردا محايدا شفافا, موضوعيا لا علاقة له بأشخاص بقدر ما يؤدي إلي حقائق تقود

إلي نتائج يؤخذ منها الدروس والعبر التي تضئ الطريق إلي قرارات تفعل في المستقبل لصالح البلاد والعباد, وفي النهاية.

*- أبعاد الحملة الظالمة التى تشنها اثيوبيا على مصر التى تعيش على خمسة فى المائة من مساحتها الكلية بينما باقى أرضها قفر جفاف، ومع ذلك تتهمها اثيوبيا كذبا بانها تسرق مياه النيل وتهدرها فى زراعة الارز، وتعطى المياه إلى الاغنياء فقط دون فقراء الفلاحين، على حين تتحصل إثيوبيا على ٣% فقط من مواردها المائية، وكلها ادعاءات غير صحيحة تكذبها دراسات منظمة الاغذية والزراعة التى تظهر بوضوح، أن موارد اثيوبيا من المياه المتجددة للانهار تبلغ ١٢٠ مليار متر مكعب فى العام، بخلاف مواردها من الامطار التى تقرب من ألف مليار، تمكن الشعب الاثيوبى من ان يعيش على ٨٠%من مساحة ارضه وليس على ٥% كما هو الحال فى مصر، فضلا عن تمتع إثيوبيا بتسعة أحواض انهار تضم اكثر من ١٤ نهرا ورافدا أقامت عليها ١٢ سدا حتى الان، تجعل اثيوبيا على قمة دول القارة الافريقية فى الثروة الحيوانية (١٠٠ مليون رأس) وتمكنها من ان تكون من العشرة الكبار فى العالم فى إنتاج الاغذية العضوية عالية القيمة التصديرية، بينما تستكثر على مصر ٥٥ مليار متر مكعب حصة ثابتة لا تتغير، يعيش عليها ٩٠ مليون نسمة يذهب أكثرها للرى دون ان يدفع الفلاحون قرشا ثمنا للمياه.

وبسبب هجوم مياه البحر على سواحل الدلتا يضطر المصريون إلى زراعة مليونى فدان من الارز تم خفضها إلى مليون فدان لتثبيت التربة فى منطقة يتهددها خطر الملوحة، ومع تمام تنفيذ سد النهضة (لاقدر الله) سوف تخسر مصر مساحات واسعة من أراضيها تتحول إلى اراض بور بسبب نقص المياه، كما سوف تتعرض كثير من اراضيها للتصحر بما يزيد حجم الفجوة الغذائية التى تصل الان إلى حدود ٥٥% للتجاوز ٨٠%، وذلك يعنى باختصار تهديد الامن القومى فى مصر بما يلزمها الدفاع بكل الوسائل عن حقوقها المائية المشروعة، التى تؤكدها قواعد القانون الدولى وكل اتفاقات الانهار المشتركة .

*- الهدف الأساسي لسد النهضة الذي تقيمه اثيوبيا هو سر الإرادة السياسية لمصر حتي تأخذ اثيوبيا مكانة كبري في القارة الافريقية علي حساب مصر، القوة الاقليمية الأكبر مؤكدا ان اثيوبيا لن تتارجع عن بناء السد ومقدراتها بهدف تحجيم مصر وتقزيم ادوارها الدولية والاقليمية وان الأهداف الحقيقية لهذا السد بسعته الضخمه خنق مصر والتحكم في مقدراتها وهو ما يعد تهديدا كاملا بالمنطقة العربية وعرض الجديد تحت عنوان أزمة سد النهضة الاثيوبي قضية سياسية ام اشكالية فنيه جهود الدولة المصرية عبر التاريخ فيتأمين نهر النيل وتروضه وتنمية كمورد رئيسي

للحياة المصرية والمحاولات الدائمة لدول المنبع للحصول علي حصص مائية من تدفق نهر النيل بالرغم من هطول المليارات المكعبه من الامطار عليها وما لهذه الول من أنهار اخري تفقد مياهها الي المحيطين الهندي والأطلسي والمخططات الاثيوبية منذ القدم لإقامة السدود والتحكم في مياه نهر النيل. ان مصر نجحت في ايقاف مخطط السدود الاثيوبية عام ٢٠١٠ حيث قامت برفض دراسات الجدوي لهذه السدود وابلاغ سكرتارية مبادرة حوض النيل ومكتب النيل الشرق (الانترو) والجهات المانحه بالآثار الوخيمه لهذه السدود علي مصر. وفي ظل انشغال مصر بالأمور الداخلية بعد ثورة ٢٥ يناير فاجأتنا صحيفة اديس فورشن الاثيوبية في فبراير ٢٠١١ بالاعلان عن ان الشركة الاثيوبية للطاقة الكهربائية بدأت في اجراءات انشاء سد أكس الاثيوبي لتوليد الكهرباء علي النيل الأزرق وبعدها بعدة اسابيع في ٣٠ مارس ٢٠١١ قام وزير المياه والطاقة الاثيوبي بعقد مؤتمر صحفي لتأكيد هذا الخبر والاعلان عن سعة السد التخزينية بحوالي ٦٠ مليار متر مكعب وعلي موقع قريب من الموقع القديم لسد الحدود في منطقة بني سنقول جوميز حوالي ١٥ كيلو مترا من الحدود السودانيه وبعدها بيوم واحد في ٣١ مارس ٢٠١١ تم توقيع عقد تنفيذ السد مع شركة سالليني الايطالية وبتكلفة تقدر بحوالي ٤.٨ مليار دولار هذا المبلغ يزيد عن نصف ميزانية اثيوبيا السنوية. سد النهضة يتكون من سدين وليس سدا واحدا كما يعتقد البعض فالسد الأول هو السد الرئيسي ويقع علي مجري النيل الأزرق هو سد خرساني بارتفاع ١٤٣ مترا وبطول ١.٨ كيلو متر ويقع امامه بحيرة التخزين بمساحة تبلغ حوالي ١٩٠٠ كيلو متر مربع اما السيد الثاني فه جانبي يقع قبل (امام) السيد الرئيسي بعدة كيلو مترات علي الجانب الأيمن لبحيرة التخزين ومن المتوقع ان يكون في حدود ١٥٠٠٠٠ جيجاوات. وحذر من انهيار السد حيث انه من الناحية الجيولوجية مقام علي منطقة الصخور البركانية البازلتيه، والتي يمكن ان تكون سببا في حدوث بعض المشاكل لمشروع السد اهمها تسرب المياه من خلال التشققات والفوالق الناتجة عن نشاط الاخدود الافريقي العظيم وحدوث زلازل نتيجة الحمل المائي الجديد الذي قد يثل الي ٧٤ مليار طن علي طبقات بازلتيه بينها فراغات وتجاويف تونت عند فيضان اللافا البركانيه وتصلبها طبقة فوق الأخري طبقا للنشاط البركاني علي مدار الـ ٢٠ مليون سنه الاخيرة ويضاف الي ذلك ايضا وزن الكتل الخرسانية المكونه لجسم السد. جسامة تأثير السد الاثيوبي علي مصر تأتي من حجمه التخزيني الضخم الذي يقدر بحوالي ٧٤ مليار متر مكعب بالإضافة الي فاقد التخزين الأولية عن طريق تسرب المياه المخزنه الي باطن الأرض والتي تقدر بحوالي ٢٠ – ٢٥ مليار متر مكعب أي ان اجمالي كميات المياه التي سوف يحجزها هذا السد مع بداية كامل تشغيله

تقدر بحوالي ٨٥ مليار متر مكعب وهذه الكميات الهائلة من المياه التي سوف تحجز امام سد النهضة كانت من المفروض ان تحجز امام السد العالي في مصر ولذلك فان مليء سد النهضة سيؤدي الي استنفاذ كامل مخزون مياه السد العالي بالإضافة الي حوالي ٢٠ مليار متر مكعب اضافيا من تصرفات النهر الواردة لمصر اثناء العام الخامس مما يؤدي الي تناقص كبير في كهرباء السد العالي خزان أسوان ينتهي الي توقف كامل لهما وهذا السيناريو ينطبق علي مليء سد النهضة أثناء السنوات المتوسطه للفيضان فكيف يكون الحال اذ تصادفت سنوات الملء مع سنوات فيضان منخفض ؟الحقيقة سيكون الوضع مخيفا وسيبدأ العجز في السنه الثالثة للمليء وسيصل الي اكثر من ٣٠ مليار متر مكعب وسيستمر عة سنوات. امتلاء السد لن يتبقي أي مخزون مائي امام السد العالي يقي مصر من مجاعات سنوات الفيضان المنخفضة علي المدي المتوسط واعادة ملء السد العالي قد يتطلب فترة زمنيه طويله تصل الي ٢٠ – ٣٠ عاما واذا لم تتعرض للسنوات جفاف اثناء ملء السد فسوف تأتي سنوات الجفاف بعد الملء والسد العالي فارغ اوغير ممتليء. من التداعيات السلبية لسد النهضة علي مصر بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزارعية وانخفاض منسوب المياه الجوفية التأثير سلبا علي الثروة السمكية والسياحة النيلية والنقل النهري وامدادات مياه الشرب والصناعة. وانخفاض كبير لانتاج الكهرباء السد العالي وخزان اسوان بالقدر الذي يسبب ازمة حادة في الكهرباء في مصر وتقزيم دور السد العالي في حماية مصر من ويلات ومجاعات سنوات الفيضان المنخفضة وتدهور البيئة وازدياد التلوث في البحيرات الشمالية وزيادة تداخل مياه البحر في الخزانات الجوفية الساحلية في شمال الدلتا مما يهدد بزيادة درجة ملوحة المياه الجوفية في هذه الخزانات وتعرض مصر والسوان لمخاطر تدميرية شديدة في حالة انهيار سد النهضة. هل تتحرك مصر؟ ان اثيوبيا نجحت بدرجة كبيرة في فرض حقيقة سد النهضة علي كل من مصر والسودان اصبحت المطالبة حاليا بالغاء السد أمرا غير مقبول سواء اقليميا او دوليا وبدأت اثيوبيا في اجراءات التشييد اعلاميا منذ اكثر من عامين ولكنها مازالت في مرحلة اعداد الموقع استعدادا لرفع الاساسات ومازالت هناك صعوبات كبيرة في التمويل وتقرير اللجنه اللاثية الدولية الذي صدر في نهاية ماي ٢٠١٣ بموافقة الدول الثلاث يشتمل علي العديد من الملاحظات المهمة علي التصميمات الانشائية والدراسات الهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية للسد واثارة السلبية علي كل من مصر والسوان. بعيدا عن هذه المناقشات والاجتماعات علي ما فات والذي لا طائل من وراثه لابد لنا من وقفه جادة لتقييم الاداء وانقاذ ما يمكن انقاذه قبل فوات الأوان. هل حققت اللجنه الثلاثية الدولية والتي استغرقت ١٨ شهر من تاريخ تشكيلها حتي

اصدار تقريرها النهائي في ٣١ مايو ٢٠١٣ الهدف؟ وهل سجل تقريرها النهائي الذي يصل حجمه الي ٦٠٠ صفحة الاثار السلبية للسد علي مصر والسودان قائلا اذا كانت الاجابة بنعم فلماذا اذن تشكيل لجنة ثانيه ؟ واذا كانت الاجابة بلا وأن الدراسات الاثيوبية الخاصة بآثار السد علي دولتي المصب كانت غير جادة ولا ترقي الي حجم سد النهضة وتبعاته فلماذا نقبل مرة ثانية تشكيل لجنه من المحليين وقال هل نحن علي هذا المستوي من السذاجة ان نعتقد ان اثيوبيا سوف تتعاون مع اللجنه وتقدم ما يدينها ويثبت ان السيد يسبب اضرارا جسيمه لمصر وأوضح ان هناك محاولات مستمرة لتجنب أي مواجهة حقيقية مع اثوبيبا للدفاع عن حقوقنا المائية والحقيقية ايضا انه لم يتم عرض لمطالب مصر ومخاوفها من السد علي الجانب الاثيوبي حتي الان بل هناك محاولة لعرض هذه المطالب في استحياء غير مبرر من خلال الاطار التفاوضي الفني الذي فرضته اثيوبيا علينا وجدنا نحن الانصياع له وبشكل لافت للنظر والمخاوف المصرية تتمثل في سعة السد التخزينيه وسياساته التشغيلية وسنوات التخزين وسلامته الانشائية. تباعد السودان عن مصر وتوجهها بقوة نحو اثيوبيا ودعمها لسد النهضة موجات الفوضي في المنطقة العربية او ما يسمي غريبا بالفوضي الخلاقة او بالربيع العربي شواهد تدل بجلاء تام مدي التآمر علي مصر وعلي شعبها وعلي ادوارها الاقليمية والدولية بل وعلي استقرارها ولقمة عيش شعبها. السياسات الخارجية الاثيوبية والدور الاسرائيلي وما يحدث في السودان وجنوب السودان لهم تأثير بالغ علي ملف حوض النيل مع تحليل لأسباب تصعيد اثيوبيا المتعمد لآزمة المياه في حوض النيل والسعي بقوة لعزل مصر عن مجموعة دول المنابع لتحقيق هدفها الرامي الي تغيير قواعد توزيع المياه في حوض النيل لصالحها وعلي حساب مصر. من الاهمية ان تقوم القيادة السياسية بمحاولة التوصل الي اتفاق مع القياة الاثيوبية علي تشكيل لجنه دوليه لبحث هذه المخاطر مع طلب ايقاف انشاءات السد لفترة زمنيه يتم خلالها الانتهاء من دراسات الخبراء وبما لا يتعدي سته أشهر والعمل علي الوصول الي توافق مع الجانب الأثيوبي حل آلية لفض النزاع بين الدولتين في حالة الاختلاف. القضية سياسية ام فنية : اثيوبيا منذ اوائ اقرن العشرين تهدد مصر دائما بحجز مياه النيل وتحويل مجري النهر وغيره من الأمور السياسية الاعلامية اكثر منها فنيه حقيقية قابله للتنفيذ وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتبني عبد الناصر لمشروع السد العالي بدأت المشاكل السياسية الخاصة بحوض النيل تظهر بسخونه بين البلدين ان الغرب وعلي رأسهم الولايات المتحدة الامريكية القوة الضاربة المنتصره في الحرب العالمية الثانية تدعم اثيوبيا في موقفها بل وكانت تري ان بناء السدود أجدي ان يكون في الهضبة الاثيوبية وكشف عن ان اثيوبيا اجادت ونجحت

في تجميع دول المنبع في كتله واحدة ضد مصر والسودان في سبيل تحقيق اهدافها.البدء في بناء سد النهضة هو بداية حقيقية لتنفيذ اتفاقية عنتيبي بالقوة علي مصر ان البدء في بناء سد النهضة يمثل بداية حقيقية لتنفيذ المخطط الامريكي الاثيوبي لإلغاء السد العالي ودوره في الحفاظ علي مصر في سنوات الجفاف والفيضانات المنخفضة وعلي دوره في توليد الكهرباء، أن البدء في بناء سد النهضة بداية لتنفيذ مخطط سدود متكامل ليس فقط علي النيل الأزرق بل علي عطبره والسوباط والنيل الرئيسي وقال ان الأمر يتعلق بطموح اثيوبيا السياسي لتصبح قوة رئيسية فاعلة في المنطقة وذلك بالسحب من الرصيد السياسي لمصر وان اثيوبيا تري ان الفرصة الحالية فرصة ذهبية وذلك في ظل عدم الاستقرار والمشاكل الداخلية في مصر وقد لا تأتي هذه الفرصة مرة ثانيه لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والذي طال انتظار تحقيقه منذ عقود بل منذ دهور طويله. اجتماعات وزراء المياه في الخرطوم بدأت في شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٣ والاجتماع القادم في يناير ٢٠١٤ وذلك في مفاوضات متعثرة حتي الان لحل مشكلة سياسية في المقام الأول وهذه الاجتماعات للأتفاق علي تشكيل لجنه لمتابعة توصيات اللجنه الثلاثية الدولية من مراعاة واعادة دراسات انشائية وهيدرولوجية وبيئية واقتصادية للسد كيف تراجع دراسات انشائية للسد ونحن نعترض علي حجمه لتأثيراته الجسيمه علي مصر وهل نحن ندرس ام نتفاوض؟ وكيف نترك اثيوبيا مستمرة في انشاء السد؟ واثوبيبا تستخدم عامل الوقت للضغط علي مصر وفرض سياسة الأمر الواقع عليها والمفاوضات الفنية لا غني عنها في وضع الحلول والتأكد من عدم اضرارها بمصر ولكن بعد الاتفاق السياسي علي ركائز هذا التفاوض الفني واهدافه. يجب ان يكون هناك طرح مصري رسمي لتسوية قضية سد النهضة فلا أحد يعرف حتي الان اقليميا او دوليا عما تريده مصر واثيوبيا تروج داخليا وخارجيا ان مصر ترغب في الغاء السد والاستئثار بمياه النيل حدها ومنع التنمية في اثيوبيا وفي دل المنبع. ماذا يمكن ان تطرحه مصر من حلول ؟ الحلول الوسطي هي التي يمكن طرحها ومناقشتها وقد تكون الأقرب للقبول سواء من السودان او من الاطراف الاقليمية والدولية ان تقليل سعة سد النهضة التخزينية والتوافق حول السياسات التشغيلية للسد وعلي سلامة السد الانشائية يمثل حلا وسطيا وعمليا يحقق قدرا معقولا من الأهداف الاثيوبية ويحقق الفوائد السودانيه المتوقعه من السد ويقلل الأضرار المتوقعة علي كل من مصر والسودان وفي حالة الاصرار الاثيوبي علي السد بأبعاده المعلنه بالرغم من كفاءته التصميميه المتدنيه في توليد الكهرباء سيكون واضحا علي المستويين الاقليمي والدولي ان التنمية ليست هي السبب الحقيقي خلف بناء السد بل الهدف هو التحكم الاثيوبي في مياه النيل الازرق وفي تدفقاته الي

مصر والسودان وفي مقادير شعبهما. ان التحرك المصري مع اثيوبيا يجب ان يكون سياسيا علي أعلي مستوي تثميل ممكن كرئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء للاجتماع بالقيادة السياسية الاثيوبية لشرح وجهة النظر والتخوفات المصرية علي ضوء توصيات تقرير اللجنه الثلاثية والدراسات المصرية. كما يجب عرض الآثار السلبية لسد النهضة الجسيمة علي مصر وعلي استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومطالبة اثيوبيا بالتفاوض الثلاثي او الثنائي للوصل الي توافق حول بديل هندسي اصغر للسد سياسات التشغيل الملائمة وسلامة السد الانشائية وبما يحقق برامج التنمية الاثيوبية ويقلل من الأضرار المائية علي مصر السودان والهدف من هذا التحرك السياسي ليس التفاوض الفني حول السد مجلس وطني للنيل يجب ان يتم انشاء في القريب العاجل مجلس وطني لمياه النيل مستق عن الحكومة كهيئة اهلية مستقله او تابعة لرئاسة الجمهورية ويقوم هذا المجلس بإجراء التحليلات الفنية والاقتصادية القانونية والسياسية المطلوبة للحفاظ علي مصالح مصر في نهر النيل وصيانة الحقوق المائية المصرية والحفاظ علي العلاقات الاستراتيجية مع السودان وتنمية الروابط بدول وشعوب حوض النيل. ومتابعة تطوير الرؤية الاستراتيجية المصرية للتعامل مع ملف مياه النيل من الجوانب الفنية والاقتصادية والسياسية والقانونية والبيئية ودعم السياسات المائية المصرية والتعاون المائي مع دول الحوض ويون من أهم مهام المجلس الوطني هو دراسة وتحليل تقرير اللجنه الثلاثية والتقارير والدراسات الفنية الدولية والمصرية المتاحة عن السدود الاثيوبية واتفاقية عنتيبي واعداد رؤية مصرية للجوانب الفنية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية واقتراح الاجراءات والخطوات والبدائل الممكنه للتعامل مع التداعيات السلبية المحتملة علي الأمن المائي لمصر. واعداد والمساعدة في القيام بحملات اعلامية علي المستوي المحلي والاقليمي والدولي لابراز نتائج تقرير اللجنه الثلاثية والدراسات المصرية والدولية عن تداعيات سد النهضة وذلك من خلال وسائل النشر العلمي والاعلامي بمختلف انواعها وعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل يدعي اليها المختصون في جميع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة. وكذلك الاسهام في دعم خطة التحرك المصري علي المستوي الاقليمي وعلي مستوي المنظمات الدولية والدول المانحة لشرح تداعيات سد النهضة وإظهار دور مصر الداعم للتنمية في الدول الافريقية عامة ودول حوض النيل علي وجه الخصوص وبما لا يخالف القوانين والاتفاقيات والأعراف والمباديء الدولية الحاكمة في قضايا الانهار المشتركة المساعدة فيوضع بدائل فنيه لسد النهضة تقل تحقيق المصالح المنافع السودانية والإثيوبية المرجوه من السيد بما لا يلحق الضرر بالمصالح المصرية. يجب اعداد نشرات باللغتين العربية والانجليزية

عن رؤية مصر للقضايا المختلفة والخلافات المائية في حوض النيل توضع علي شبكات المعلومات الدولة وتزود بها وزارة الموارد المائية والري ووزارة الخارجية وغيرهما وشبكات التواصل الاجتماعي والمشاركة في المؤتمرات العلمية والدوريات العالمية المتخصصة والندوات ذات الصلة بالدول الافريقية ودول حوض النيل وتنظيم الندات العلمية لايضاح موقف مصر المائي الحرج والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاي نقص في الحصة المائية المصرية والنتائج الكارثية في حالة انهيار السد الاثيوبي علي كل من السودان ومصر. التحرك القانوني في حالة فشل التحرك المصري التفاوضي مع اثيوبيا فيجب البحث عن تسوية سلمية لهذا النزاع علي ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للأتحاد الافريقي والوسائل السلمية لتسوية النزاع عديدة ومتنوعه منها التفاوض المباشر والوساطه والتوفيق والتحكيم أو القضاء الدولي والتفاوض المباشر هو ما يحدث حاليا ومنذ عام ٢٠١١ ولا يوجد تقدم يحدث في المفاوضات واثيوبيا مستمرة في انشاءات السد. وفي حالة فشل هذه الخيارات جميعا لن يتبقي لمصر الا اللجوء بالشكوي الي الاتحاد الافريقي او الي مجلس الامن الدولي (في الغالب البديل الافضل نسبيا) او لكليهما وهذه الخطوة سوف تؤديالي تدويل ابعاد هذه القضية وما لذلك من تداعيات يجب حسابها بعناية ويجب استقطاب موقف الجامعة العربية بجانب مصر لاتخاذ قرارات تدعم موقف مصر ضد اثيوبيا والخلاصة هنا انه لن يتبقي لمصر في المسار القانوني اذا لم ينته التفاوض مع اثيوبيا الي حلول مرضية لكل من مصر والسودان الا في حينها حلول جذرية.

أسرار المشروع أكس الذي أخفته أثيوبيا :

أصبحت مصر الآن تحت حصار المؤامرات من كل مكان.. وربما في كل مكان.. فهناك المؤامرات الداخلية الارهابية.. ومؤامرات إقليمية ممتدة من منابع النيل في الجنوب.. وحتي شرقي البحر المتوسط في الشمال.. وهناك مؤامرات عالمية في واشنطن ولندن. وقد تختلف مصادر المؤامرات.. قد تختلف أدوار القائمين بها.. لكن مهما اختلفت الأدوار فان الأهداف تبقي واحدة.. لا تتغير.. وهي ضرورة ترويض مصر.. بشتي الوسائل والأسلحة حتي تستسلم تماماً وتقبل بالخضوع التام داخل القفص الحديدي للهيمنة الأمريكية– الأوروبية من الآن وحتي نهاية القرن الحادي والعشرين علي الأقل.. ليست مصادفة.. ان تتعمد إثيوبيا البدء في إنشاء ما تسميه ب "سد النهضة العظيم" في أبريل ..٢٠١١ أي بعد أقل من ثلاثة أشهر فقط من الانفجار الثوري العظيم في يناير ..٢٠١١ ولا يخفي خبراء المياه في العالم دهشتهم البالغة من السلوك الذي اتبعته إثيوبيا في انشاء هذا السد الأزمة.. لأنهم يؤكدون بكل وضوح ان إثيوبيا انتهزت فرصة انشغال مصر

بأحداث الثورة.. لتبدأ في انشاء هذا السد ويعترف الخبراء حول العالم بأن إثيوبيا تريد ان تفرض إرادتها وسيطرتها الكاملة علي نهر النيل.. لتؤكد أنها دولة المنبع والأولي بالتحكم في مياه النيل ويتساءل الخبراء.. هل حقا سد النهضة العظيم.. مشروع للتنمية أم مشروع للحرب والصراع؟! فقد احتفظت إثيوبيا بمشروع السد سرا علي مدي سنوات طويلة وكانت تطلق عليه في مرحلة التخطيط اسم "المشروع إكس" ثم أطلقت عليه عند وضع حجر الأساس اسم مشروع الألفية.. إلا أنها عادت وأطلقت عليه اسم سد النهضة العظيم.. الذي ترتبط تطلعات إثيوبيا في النهوض والتقدم وقد بدأت إثيوبيا في التخطيط لبناء السد بناء علي الدراسات التي قامت بها بعثة فنية أمريكية خلال الفترة من ١٩٥٦ حتي ..١٩٦٤ بمنحة جاءت بقرار من الرئيس الأمريكي الأسبق درايت أيزنهاور.. وذلك رداً علي قرار جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس ولجوئه للسوفيت لبناء السد العالي في أسوان.. وكانت جريمة عبد الناصر الكبري في المفهوم الأمريكي.. هي رفضه دخول مصر عضوا في حلف بغداد.. ورفضه إقامة قواعد عسكرية أمريكية فوق الأراضي المصرية وقد تعمدت إثيوبيا ان يبقي مشروع سد النهضة سرا لا يعرفه أحد الا قبل شهر واحد من قيام رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي بوضع حجر الأساس لبناء السد.. الذي سوف يبلغ ارتفاعه ١٥٠ متراً وسوف يمتد بطول ١٨٠٠ متر علي النيل الأزرق أسفل هضبة الحبشة وسوف يؤدي بناء السد الي اختفاء مساحات شاسعة من غابات إثيوبيا سوف تمتد الي مساحة ١٦٨٠ كيلومتر مربع.. سوف تنغمر بمياه الخزان الهائل خلف السد.. ويقول الخبراء ان سعة هذا الخزان الهائل تبلغ ضعف طاقة بحيرة تانا في إثيوبيا مرتين.. رغم ان بحيرة تانا تعتبر أكبر بحيرة للمياه العذبة فوق كوكب الأرض. والمثير للدهشة ان تلجأ إثيوبيا لبناء هذا السد الهائل رغم ان تكاليفه- ٧.٤ مليار دولار- تعادل حجم الموازنة السنوية الشاملة لدولة وحكومة إثيوبيا!! أي ان هذا المشروع يستهلك كل ما لدي حكومة إثيوبيا من أموال.. بما يؤدي إلي إهمال مشروعات تنموية أخري ذات جدوي أكبر في علاج مشكلات الفقر ونقص الطاقة في إثيوبيا.

اللعبة الاقليمية ويقول سيف العزيز ميلاس في كتابه "إقتسام النيل" ان مصر تمتعت طويلا بالحق في الجزء والنصيب الأكبر من مياه النيل.. لكن "اللعبة الاقليمية للمياه في حوض النيل" قد تغيرت مرة واحدة وللأبد ويؤكد المؤلف الاثيوبي ان سد النهضة العظيم من شأنه ان يفرض أمراً واقعاً جديداً في إقليم حوض النيل.. لأن التقسيم الراهن لحصص المياه بين دول حوض النيل يميل لصالح مصر بصورة صارخة.. لم تعد مقبولة في إثيوبيا.. وطبعا ومن ورائها كينيا وتنزانيا وأوغندا.. وهي دول البحيرات الاستوائية التي تساهم أيضاً في تغذية نهر النيل العظيم بالمياه. وبكل

الحسابات.. لن تتمكن إثيوبيا من بناء السد قبل عام ٢٠١٧ اذا أمكن لها تدبير التمويل اللازم لاستكمال البناء كما ان خزان المياه الرهيب خلف السد.. لن يمتليء بالمياه قبل مرور سبع سنوات أخري- عجاف- سوف ينخفض خلال منسوب المياه المتجهة الي مصر في أقصي الشمال بنسبة ٢٥% علي الأقل وقد أحجمت مؤسسات التمويل الدولية- خاصة البنك الدولي وصندوق النقد- عن تقديم المنح والقروض اللازمة لبناء السد.. خوفاً من الاحتمالات الكبري لنشوب الصراعات والنزاعات وحروب المياه بسبب الأزمات المائية الكبري التي سوف تترتب علي بناء السد.. خصوصا بالنسبة لمصر.. باعتبارها دولة المصب النهائي التي تعتمد علي نهر النيل في توفير ٩٧% من احتياجاتها من المياه وقد وقعت حكومة إثيوبيا عقد تنفيذ المشروع مع شركة سالين الايطالية ومن المنطقي ان يترتب علي إنشاء هذا السد الرهيب أسفل هضبة الحبشة ان تنخفض كفاءة السد العالي وتقل طاقته التخزينية للمياه.. كما سوف تنخفض قدرة محطة توربينات السد علي توليد الكهرباء.. وكان هذا هو الهدف الأثير لدي صانع القرار الأمريكي في الخمسينات.. حين أوفد أيزنهاور بعثة الخبراء الأمريكية الي إثيوبيا.. وهكذا بدأ مشروع السد الاثيوبي في الظهور بدعم أمريكي خفي أو ظاهر.. وخرجت حكومة إثيوبيا علينا بهذا المشروع من بين ملفات الخمسينات والستينات.. لتكون بداية لصراعات من نوع جديد.. صراعات المياه وأزماتها.

تحالف مضاد لمصر وتسعي إثيوبيا حالياً بوضوح الي إقامة ما يشبه التحالف بين دول حوض النيل.. بقيادة إثيوبيا.. وهو تحالف غريب يحظي بدعم أمريكي واسرائيلي غير معلن.. لكن هذا التحالف أعلن عن نفسه في الاتفاقية الاطارية للتعاون بين دول حوض النيل.. وهي اتفاقية تقوم أساسا علي مبدأ براق يدعو الي التوزيع العادل لمياه النيل.. وهو ما يعني الخصم الحاد من حصة مصر التاريخية من مياه النيل التي تبلغ ٥.٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.. ويعترفون اليوم في إثيوبيا بكل وضوح أنه بعد ان بدأ الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في إقامة مشروعه الطموح لبناء السد العالي بعد أزمة السويس- ١٩٥٦.. قام الامبراطور هيلا سيلاسي بالاتصال بالأمريكيين وطلب من الرئيس أيزنهاور المساعدة الفنية في دراسة حوض نهر النيل الأزرق لاقامة المشروعات المائية المناسبة وتلاقت الأهداف الأمريكية والاثيوبية واتفقت ضد مصر ضد مشروع جمال عبدالناصر لبناء السد العالي في أسوان وبالفعل وضعت البعثة الهندسية الأمريكية مخططات لاقامة أكثر من ٢٠ مشروعاً للري والزراعة.. مع إقامة محطات هيدروليكية كبري لتوليد الكهرباء. ولذلك قال خبير شئون النيل الأمريكي جون وتربيري في ١٩٩٧ ان الاعلان عن الدراسات الهندسية الأمريكية لمشروعات المياه في منابع النيل باثيوبيا كانت مصدر قلق وانزعاج

بالغ في القاهرة.. لأنها كانت الطلقات الكاشفة التي من خلالها أثبت الأمريكيون ومعهم إثيوبيا.. ان مصر يمكنها ان تقيم السد العالي بتمويل من السوفيت.. لكن إثيوبيا في النهاية تنفرد بأن لديها مياه مصر!! وقد ساد التوتر بين مصر وإثيوبيا خلال حقبة الرئيس السادات ومن بعده في الثمانينات في عصر حسني مبارك وكثيراً ما جري تبادل للتهديدات بين القاهرة وأديس أبابا.. أحياناً بغضب مكتوم.. ولكن في أجواء من التوتر لا يخفي علي أحد. ولا شك في ان إثيوبيا حين لجأت لبناء سد النهضة بعد أسابيع من إندلاع ثورة يناير ٢٠١١ في مصر لم تكن تتحرك انطلاقاً من نوايا طيبة تجاه مصر.. لأنها انفردت بالتصرف والفعل في وقت تصورت فيه ان مصر تعاني في لحظة الثورة من لحظة ضعف وهذا خطأ في الحسابات الاثيوبية لاشك فيه.

حدود القوة وطبقاً لتقديرات الموقف في أديس أبابا.. فانه توجد حدود قصوي لقوة مصر الاقتصادية والعسكرية.. وتبقي قدرة مصر علي الحشد العسكري الهائل بعيدا عن حدودها بالاف الأميال محدودة للغاية.. من هذا المنطلق يستبعدون احتمالات لجوء مصر للحرب لكنهم لا يستبعدون احتمالات قيام مصر باستغلال نفوذها لاثارة الاضطرابات والقلاقل داخل إثيوبيا.. كما حدث حين وقفت مصر الي جانب سكان إريتريا حتي حصلوا علي استقلالهم وانفصلوا عن دولة إثيوبيا.. وتتعرض مصر للاتهام بأنها تقدم الدعم للجماعات والقبائل الانفصالية في شمال إثيوبيا.. علي الحدود مع الصومال.

قبل وبعد السد ويبدو ان مصر.. سواء تمكنت إثيوبيا من استكمال سد النهضة أم لا.. سوف تضطر الي إقامة محطات ضخمة لتحلية مياه البحر.. ولا يمكن إقامة مثل هذه المحطات الكبري بجدوي اقتصادية معقولة بدون الاعتماد علي محطات نووية لتوليد الكهرباء واذا كانت مصر تعاني من نقص حاد وفقر في موارد المياه..قبل سد النهضة.. فماذا يا تري سيكون عليه الموقف لو تم هذا السد الأزمة؟! الأسئلة كثيرة.. لكن تعداد سكان مصر الحالي الذي يقترب من ٩٠ مليون نسمة يمكن ان يتجاوز حاجز ١٢٠ مليون نسمة من الآن وحتي عام ٢٠٢٥ يبدو ان الأزمة حادة ودراسات الجدوي ودراسات المشروعات يجب ان تكون جاهزة وهذا ينقلنا الي جوهر القضية الشائكة بين مصر وإثيوبيا.. يقول الخبراء ان نصف سكان العالم تقريباً يقيمون في ٢٦١ منطقة من مناطق مساقط المياه الطبيعية حول العالم.. وهذه المناطق تعادل أكثر من ٥٠% من مساحة اليابس علي ظهر كوكب الأرض وقد جرت محاولات عديدة لوضع الاتفاقيات والمعاهدات اللازمة لتنظيم وتقسيم مصادر المياه المشتركة بين الدول وكانت هذه الاتفاقيات هي الأساس لصياغة القانون الدولي للمياه لكن إثيوبيا تتنكر اليوم بعنف لكل الاتفاقيات التي تم وضعها منذ ١٩٢٩ وحتي ١٩٥٩

لتنظيم وتقسيم مياه النيل ولذلك نجدها تدعي اليوم ان نهر النيل يبدو استثناء بين كل أنهار العالم العابرة للحدود.. لأنه لاتوجد إتفاقية شاملة للتحكم وتنظيم عملية استغلال وتقسيم المياه بين دول حوض النيل ولم تعد إثيوبيا تخفي أطماعها في حصة مصر في مياه النيل.. وتطالب بما تسميه التوزيع العادل لحصص المياه في حوض النيل.. هو تعبير دبلوماسي ليس له سوي معني واحد.. هو الخصم الحاد من حصة مصر المقررة في الاتفاقية الموقعة مع السودان في ..١٩٥٩ بالطبع ترفض إثيوبيا ومعها دول حوض النيل الاعتراف بهذه الاتفاقية بدعوي أولا أنها ملزمة فقط لمصر والسودان. وثانياً ان الاتفاقية تعطي لدولتي المصب– مصر والسودان– الحق المطلق في اقتسام مياه الفيضان بالكامل فيما بينهما.. مع استبعاد إثيوبيا ودول المنابع الأخري.. وتقول إثيوبيا ان مصر.. ومعها السودان لا يمكنها التحكم أو السيطرة الا علي المياه التي تعبر الحدود الي داخل أراضيهما. ومن هذا المنطلق ترفض إثيوبيا الوضع القائم في تقسيم مياه النيل.. أي انها ترفض أن تنفرد مصر بالحصول علي حصة من المياه مقدارها ٥.٥٥ مليار متر مكعب.. وتؤكد ان الوضع القائم غيرمقبول.. ولم يعد قابلا للاستمرار.. خاصة بعد الانتهاء من بناء سد النهضة.

المبادرة ومرة أخري يتهمون مصر باحتكار استغلال مياه النيل لصالحها ويقولون في أديس أبابا انهم اضطروا إلي إطلاق المبادرة الاطارية لاتفاقية التعاون في حوض النيل.. بهدف تعزيز الاتصال والتواصل بين دول حوض النيل من أجل تحقيق الاندماج والشراكة الاقتصادية والتعاون في مجالات الزراعة والري.. واقامة المحطات الهيدروليكية لتوليد الكهرباء. وتشمل المبادرة التي رفضتها مصر أيضاً تحقيق الحد الأقصي لاستغلال مياه النيل.. من أجل تحقيق الهدف النهائي هو تحقيق الاقتسام العملي العادل للمياه بين دول حوض النيل.. وكلها تعبيرات دبلوماسية لا تعني سوي الخصم الصريح من حصة مصر من المياه والجور عليها وحين رفضت مصر توقيع هذه الاتفاقية لأنها تنطوي علي مخطط واضح لاختصار حصة مصر من المياه وتخفيضها بشكل حاد لا يتناسب مع تاريخ فيضان النيل السنوي في مصر منذ فجر التاريخ وحتي اليوم.

مياه للبيع والشراء ومارست إثيوبيا ضغوطا كبري علي دول حوض النيل في كينيا وتنزانيا وأوغندا.. حتي وافقت علي الانفراد بتوقيع هذه الاتفاقية بدون مصر في مايو ...٢٠١٠ ومازالت الفجوة هائلة في المواقف بين إثيوبيا ومصر.. وقد تم طرح العديد من المبادرات والمقترحات لتقريب المواقف وكان من بين المقترحات اقتراح بتحديد سعر للحقوق في المياه. حتي تنطلق وتنساب المياه الي حيث يجري استغلالها الاستغلال الأمثل.. علي ان يتم تعويض دول حوض النيل الأخري أصحاب المصالح.. وفي هذا المجال جري اقتراح بتشكيل الية لدول حوض النيل بما يعطي لمصر وإثيوبيا

والسودان القدرة علي شراء وبيع حقوق المياه فيما بينهم.. علي ان يكون ذلك جزءا من المكونات الأساسية لاتفاق شامل لدول حوض النيل.. وليس هناك معني لكل هذه المقترحات سوي انه يوجد في إثيوبيا حالياً من يريدون أن يجعلوا مصر تدفع بالمال ثمن ما تحصل عليه من مياه النيل.

النيل ومعناه ويبدو ان نهر النيل الذي تنظر إليه في مصر باعتباره مصدر المياه والحياة لعشرات الملايين من المصريين يعني شيئاً آخر تماماً لصانع القرار في إثيوبيا فقد ارتفعت أكوام الاتهامات الموجهة لمصر في أديس أبابا حتي فاقت مرتفعات الحبشة حيث يقولون ان هيرودوت قال ان مصر هبة النيل.. كان علي حق تماما.. لكن إثيوبيا دفعت ثمنا باهظاً لهذه الهبة التي تحققت لمصر وسكانها منذ فجر التاريخ وحتي اليوم. وقد انعكست معاناة إثيوبيا في الدماء التي سالت في الاضطرابات والمجاعات خلال سنوات القحط والجفاف الطويلة.. ولا أحد يدري ماذا يمكن ان يحدث في دول حوض النيل في ظل المتغيرات المناخية وتأثيراتها علي مواسم الأمطار الاستوائية؟! ويقولون بوضوح ان إثيوبيا تتعرض للحرمان من مياه تنزل بالمطر الكثيف فوق أراضيها.. هذه هي أكبر أخطار مصر من المنظور الاثيوبي!!

وترفض إثيوبيا الاقتناع بأن مياه النيل تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومي.. بل ويرفضون حجة مصر الرافضة للخصم من حصتها من المياه التي يجري استغلالها بالكامل في مشروعات الزراعة والري وتوفير مياه الشرب لالاف المدن والقري المصرية بامتداد الصعيد والدلتا.

الميثاق الدولي المفروض وترفض إثيوبيا أيضاً القبول بأن حصة مصر من المياه يجب ان تكون الأكبر.. لأن النيل هو المصدر الوحيد للمياه في مصر في حين ان إثيوبيا من أغني دول أفريقيا بالمطر.. ولم تعرف إثيوبيا حتي اليوم سوي الري بالمطر والزراعة بالمطر وتفرض إثيوبيا حتي الاعتراف بميثاق الأمم المتحدة الخاصة بمجاري المياه العابرة للحدود الصادر في ١٩٩٧.. والذي يؤكد صحة موقف مصر.. وان التقسيم العادل للمياه لا يعني بالضرورة تقسيم حصص المياه بصورة متساوية. وقد ظهر التناقض في المواقف بوضوح بين إثيوبيا ومصر في مؤتمر المياه لحوض النيل الذي انعقد في عام ٢٠٠٢ فقد تقدمت مصر بورقة للمؤتمر ركزت فيها علي ضرورة التعاون في مجالات الأبحاث والمعلومات الخاصة بمشكلات المياه.. مع الاشتراك في تنفيذ المشروعات في حوض النيل.. وتدعي إثيوبيا ان الورقة المصرية تحدثت عن المصالح المشتركة للتنمية المتكاملة في حوض النيل.. لكن في مجالات ليس من بينها في المنظور الاثيوبي "التوزيع العادل لحصص مياه النيل"! ولذلك ردت إثيوبيا بورقة ركزت فيها علي ضرورة اجراء الحوار

الهادف الي التوصل الي "التوزيع العادل للمياه" أي الخصم الواضح وربما "الغاجر" من حصة مصر في المياه.

ملفات شائكة وهناك ملف آخر شائك وهوالملف بدول البحيرات الاستوائية وهي بالتحديد كينيا وتنزانيا وأوغندا التي يبدو ان عدوي الأطماع الاثيوبية في مياه النيل قد انتقلت اليها أيضاً.. وهم يرفضون اليوم أيضاً اتفاقية ١٩٥٩ التي وقعتها بريطانيا- دولة الاحتلال- باسم هذه الدول مع مصر.

وفي النهاية تبني إثيوبيا حساباتها وتقديراتها للموقف مع مصر.. علي أساس استبعاد احتمالات لجوء مصر للحرب من أجل مياه النيل.. ويبدو ان المسألة في إثيوبيا أصبحت تتجاوز حسابات السياسة والحرب.. حيث تؤكد انها تمكنت من بناء وافتتاح مشروع السد الكبير علي نهر بيليز.. ولم تتحدث حرب أو لم تنفذ مصر تهديدا بالحرب رغم انها تردد دائماً ان مياه النيل بالنسبة لها خط أحمر لا يمكن تجاوزه.. ويبدو ان في أديس أبابا الان من يحاولون استفزاز مصر أو اختبار مدي قوة ارادتها في حماية مصالحها المائية ويقولون في أديس.. ان رئيس الوزراء ميليس زيناوي قام بافتتاح مشروع السد في احتفال كبير.. ولم تحدث الحرب..ولم تنفذ مصر تهديداتها بالحرب رغم انها كانت تحاول اقناع المؤسسات العالمية بأنها سوف تلجأ للحرب لحماية حقوقها التاريخية في مياه النيل.

ويقول سيف العزيز ميلاس في كتابه ان مشروع سد النهضة الكبير لا تخفي فيه إثيوبيا رغبتها في كسر استراتيجية مصر التي تستهدف الانفراد بغرض الهيمنة المصرية علي مياه النيل وعلي دول حوض النيل وللمرة الثانية تقوم إثيوبيا ببناء مشروع سد تيكيز علي حد فروع نهر عطبرة المغذي للنيل الأزرق وللمرة الثانية لم تنفذ مصر تهديداتها بالحرب من أجل المياه ورغم زنه توجد حالياً مخططات ومشروعات كبري لبناء السدود في تنزانيا وأوغندا علي منابع المياه في بحيرة فيكتوريا.. الا ان حسابات مصر يجب ان تكون أعمق وأبعد مدي من محاولات الاستفزاز باللجوء للعمل العسكري خاصة وان العالم كله لديه اقتناع كامل بأن مصر الدولة والشعب يمكن ان تفقد كيانها ووجود أبناء شعبها اذا تعرضت لحرمان حقيقي من مياه النيل فقد كانت مصر وحضارة مصر هبة منهبات النيل الغالية منذ فجر التاريخ.. ومياه النيل هي اليوم أيضاً مستقبل مصر.. وترفض إثيوبيا ان تنتهي القصة.. كما سوف نري.

*- مصر وإثيوبيا دولتان فى حوض النيل، لكنهما غير متكافئتين فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية، والمائية وتواجهان تغييرات ديناميكية متشابهة مثل النمو المتزايد للسكان، والفقر،

وتدهور الأراضى الصالحة للزراعة، وانعدام الأمن المائى الغذائي.فبالنسبة لمصر فهى تتفوق على اثيوبيا لأنها تملك التنوع الاقتصادي، والدعم السياسى الخارجى. بينما اثيوبيا عرضة للتغيرات المناخية، وحالات الجفاف المتكررة، والمجاعات المتعاقبة، واقتصاد يعتمد على الزراعة القائمة على مياه الامطار. وعلى الرغم من أن المزاعم الإثيوبية فى احتياجها للمياه لأهداف التنمية وتوليد الكهرباء، إلا أن حقيقة الأمر أنها تهدف إلى تركيع مصر بالمقام الأول. وذلك فى إطار مخطط يهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية لأغراض يستفيد منها أطراف عدة منها امريكا وإسرائيل.إلا أن الخطر الحقيقى فى ذلك هو اعتماد مصر بنسبة ٩٦% على مياه النيل. بينما تعتمد دول المنابع على الامطار التى تتوافر فيها بغزارة. لذلك فإن أى تغيير بالنقصان لحصة مصر فى مياه النيل سيؤثر عليها وحدها ويشكل تهديداً لأمنها المائى والوطني. كما تزداد الخطورة إذا علمنا أن ٨٦% من احتياجاتنا المائية تأتى الينا عبر الأراضى الإثيوبية، وهو ما يفسر تصدى الرئيس الراحل» أنور السادات«عام ١٩٧٩، لخطط بناء السدود الإثيوبية معلنا أن المسألة الوحيدة التى يمكن أن تقود مصر إلى حرب جديدة هى المياه لمواجهة الهيمنة الاثيوبية على النيل.ولمواجهة هذه التحديات الآن، لابد أن تتبنى مصر فى البداية خيار التعاون بين دول حوض النيل، وتنظيم المطالب، والمصالح المتصارعة على مياهه، واستخدام أدوات الضغط السياسى المتاحة وأولها تشكيل محور يضم السودان واريتريا ومحاولة استقطاب جنوب السودان لمواجهة اثيوبيا. واستثمار التقارب المصرى الروسى للضغط على اثيوبيا ومعاقبة الدول التى تتعاون فى مشروعات المياه الاثيوبية وأخيرا استخدام الخيار القانونى، وعرض القضية على مجلس الأمن والمحاكم الدولية.

لا مفر من تكثيف الحوار ما بين مصر وإثيوبيا، نظرا لأن حقائق الجغرافيا لا يمكن تغييرها، والشيء المؤكد أن إثيوبيا هى إحدى القوى الإفريقية المهمة، كما أن مصر إحدى الدول الرائدة فى القارة.. ولا يمكن لأى منصف أن ينكر دور مصر فى التحرر الوطني، والتخلص من الاستعمار، وإذا كان ذلك هو التاريخ المصري، فإن المطلوب هو البناء معا على ذلك من أجل كسب إفريقيا لمعارك المستقبل، وبلا شك، فإن «التنمية المستديمة» هى معركة القارة ودولها وشعوبها.والحقيقة الثابتة، أن مصر لم ولن تبخل بمد يد العون للأشقاء فى القارة الإفريقية عموما، ودول حوض النيل على وجه الخصوص، ومن الأمور الجيدة أن يوجه وزير المياه والرى والطاقة الاثيوبى اليما يهو تيجينو الدعوة لوزير الموارد المائية والري المصري، لبدء جولة جديدة من المباحثات المصرية . الإثيوبية بشأن سد النهضة، ومناقشة النقاط الخلافية العالقة حول إقامة السد الإثيوبي، والتى لم يتم

التوصل إلى حل بشأنها خلال الاجتماع الأخير فى الخرطوم.وقد رحب الدكتور عبدالمطلب بالدعوة، وأكد أن موقف مصر الثابت من موضوع سد النهضة الإثيوبى لا يتعارض على الإطلاق فى رغبتنا فى تحقيق الحكومة الإثيوبية لمعدلات تنمية مرتفعة تحقق طموحات الشعب الإثيوبى فى رفع مستوى المعيشة، وأشار إلى أن هذه كلها طموحات مشروعة يمكن تحقيقها بآليات، شرط ألا تلحق الضرر بمصر وحقوقها المائية.ويبقى أن نقطة البداية للوصول إلى حلول جذرية للخلاف تتمثل فى الاتفاق على احترام الحقوق التاريخية والمعاهدات الدولية التى تحدد حصص المياه، الإيمان بأن مصر وإثيوبيا ترغبان بنية صادقة فى تحقيق الرفاهية وأعلى معدلات التنمية لشعبيهما، والاقتناع بأن تكثيف الحوار وحده السبيل للوصول إلى حلول، وأن محاولة فرض حلول أحادية الجانب لن تؤدى إلا إلى تعقيد المشكلة، فضلا عن إثبات حسن النية وبناء الثقة من خلال أعمال مبدأ الشفافية، وعدم إخفاء أى طرف لمعلومات حيوية عن الطرف الآخر، والتريث قليلا وإجراء المزيد من الدراسات لمعرفة الآثار السلبية لمثل هذا السد على مصر، والقبول بأن تجرى جهات فنية على أعلى مستوى من جهات أجنبية محايدة لمثل هذه الدراسات، وأخيرا بدء حوار جاء حول» البدائل الواقعية «لتحقيق ومساعدة إثيوبيا فى تحقيق التنمية، وذلك من خلال حوار عربى إفريقى جاد.

تجاهل أثيوبيا حول سد النهضة :

*- توجد أي مؤشرات علي تغيير موقف أديس ابابا بشأن سد النهضة وانه لا توجد حتي الان مؤشرات إيجابية بشأن المطالب والمقترحات المصرية بتعديل مواصفات السد والتوافق حول قواعد التخزين وفترات ملء بحيرة السد، وان اثيوبيا من خلال وزارة المياه والكهرباء الاثيوبية مصرة علي فرض الامر الواقع باستكمال بناء السد بمواصفاته الحالية المعلنة دون اهتمام بالتخوفات المصرية المعلنة، وأوضحت المصادر أنه لا صحة تماما لوجود اي اتفاق حالي حول تعديل السعة التصميمية لسد النهضة او التوصل لاتفاق بين وزراء مياه النيل الشرقي «مصر والسودان وإثيوبيا» بشأن السد. أن عدم توصل المفاوضات الأخيرة التي تمت في شهر فبراير الماضي بين مصر والسودان مع إثيوبيا الي اتفاق ثلاثي يرجع إلي تمسك إثيوبيا وعدم رغبتها في تغيير مواصفات سد النهضة مشيرة الي ان نشهده من تعنت خبراء وزارة المياه والكهرباء الاثيوبية يمثل تجاهلا واضحا ومتعمدا لأديس ابابا لتوصيات لجنة الخبراء الدولية لتقييم آثار السد السلبية المحتملة علي دولتي المصب والمُشكلة من الخبراء الوطنيين من إثيوبيا والسودان ومصر، بمشاركة الخبراء الدوليين، والتي طالبت بضرورة استكمال الدراسات الفنية قبل البدء في اعمال الإنشاءات مما يشير الي ان

ازمة سد النهضة تأخذ منعطفًا خطيرًا للغاية بسبب التجاهل الاثيوبي للمخاوف والمطالب المصرية المشروعة. أن إثيوبيا لا تتفاوض بجدية لحل أزمة سد النهضة وتواصل تصعيد الأزمة من خلال استمرار بناء السد" مؤكدا ان المؤسسات المعنية في الدولة تعلم علم اليقين بأن السد يمثل خطرا داهما علي الأمن القومي المصري.

نشرت صحيفة «ريبورتر» الإثيوبية الأسبوعية، قد قالت إن السفير دينا مفتي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية، قد أكد أن حكومة إثيوبيا تتابع نوايا مصر، في ضوء التوتر بين إثيوبيا ومصر بسبب سد النهضة.

وأضافت الصحيفة الإثيوبية أن السفير دينا مفتي، قال في معرض تعليقه علي تحرك مصر مؤخراً للتعاون عسكريا مع جنوب السودان" إن الحكومة الحالية في جنوب السودان تسعي بصورة يائسة من أجل تدمير منافسيها".

وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية: «يمكن لأي دولتين لهما سيادة أن توقعا علي معاهدات وأن تقيما أي علاقة، ولكن مايهمنا هو ما إذا كان مثل هذا الاتفاق يشكل خطراً علي طرف ثالث أو لا»

<u>سد النهضة وتهديد الكون :</u>

*- حول آثار بناء سد النهضة على الزلازل فى منطقة البحر الأحمر واحتمالات ان تمتد الى السعودية وجزيرة مدغشقر وقد تفصل جزءا من إثيوبيا ليصبح جزيرة اخرى ويضيع مصدر من مصادر الأمطار التى تصل الى نهر النيل .. من بين احتمالات الزلازل ايضا انها قد تصل الى الكعبة الشريفة فى مكة وقد حدثت هزات ارضية اخيرا فى المملكة العربية السعودية .. هؤلاء الخبراء يؤكدون ان المنطقة التى ستقام عليها سد النهضة تقع فى محور مؤثر جدا يمتد ما بين آسيا وإفريقيا ويصعد الى مناطق اعلى وان هذه الشبكة تتأثر ببعضها البعض وان التربة فى منطقة السد لن تحتمل هذه الكتلة المائية التى تصل الى ٧٤ مليار متر مكعب وسوف يكون السد تهديدا حقيقيا ليس فى منع المياه عن مصر والسودان ولكن فى تحريك القشرة الأرضية فى اكثر من مكان خلال سنوات قريبة وليست بعيدة ..هذه الإحتمالات التى يتحدث عنها العلماء المتخصصين جديرة بالبحث والدراسة وان مخاطر سد النهضة لن تكون مقصورة على مياه النيل وان الجانب الجيولوجى يمثل خطرا حقيقيا على اكثر من دولة واكثر من مكان ..منذ مئات السنين والبحر الأحمر بجباله ووديانه والصحراء حوله يمثلون سرا من الأسرار الكونية خاصة ان الفالق الذى نتج عنه هذا البحر والجزر التى انشطرت من قارة افريقيا وامتداد مياه البحر وهى تنخر فى شواطئ القارتين معا كل

هذه الأشياء تجعل من سد النهضة نقطة تحول خطيرة قد تترتب عليها سلسلة من الزلازل التى تتجاوز حدود اثيوبيا وتصل الى مناطق ابعد ..ان الحديث عن اثر السد على الكعبة ومدينة مكة وهذا الجزء من شاطئ البحر الأحمر فى المملكة العربية السعودية لا بد أن يفتح الباب لدراسات اوسع خاصة إذا كانت إسرائيل تقف وراء المشروع بنواياها السيئة وبخبرائها الأشرار .. مطلوب من مراكز الأبحاث فى الدول العربية ان يناقشوا قضية سد النهضة واحتمالات الزلازل فى منطقة البحر الأحمر.

هل هناك ماهو أهم لمصر من نهر النيل؟ إن مصر واحة فى الصحراء نشأت بفضل النيل، وذلك هو معنى كلمة المؤرخ الإغريقى القديم «هيرودوت» :«مصر هبة النيل!«فمصر –غير كل البلاد الواقعة على حوض النيل –تعتمد إعتمادا مطلقا عليه فقط تقريبا.وهناك تجمع لدول حوض النيل يلتقى فى اجتماعات دورية ويضم دول المنبع السبعة) إثيوبيا و أوغندا و تنزانيا و كينيا و الكونغو و رواندا و بوروندى (و دولتى المصب :السودان و مصر.وهناك اختلاف قديم بين مجموعتى المنبع والمصب حول ثلاث نقاط، أولها ضمان حصول مصر و السودان على مياه النيل وفق الاتفاقيات التاريخية التى لا يجوز المساس بها، وثانيها تمسك دولتى المصب بضرورة الإخطار المسبق من جانب أى دولة فى الحوض بأى مشروعات تنوى القيام بها، ثالثها تمسك الدولتين بضرورة صدور قرارات مجموعة الحوض بالإجماع وليس بالأغلبية. فى هذا السياق، فإن السلوك الأثيوبى الأخير بشأن» سد النهضة «ينطوى على مخاطر محتملة جادة على مصر، لابد من التعامل معها بكل كفاءة و جدية وسرعة.وليس سرا أن ملف حوض النيل لم يكن أبدا فى يد وزارة الرى فقط، وإنما أيضا فى يد وزارة الخارجية والمخابرات العامة، وذلك أمر طبيعى ومنطقى تماما. اليوم هناك احتمال بخطر جاد يهدد نصيب مصر فى مياه النيل، وهناك خبراء و محللون يقطعون بالتأثير السلبى للسد على حصة مصر .تلك قضية حيوية من حق الشعب المصرى أولا أن يعرف كل الحقائق بشأنها، وثانيا أن يطمئن إلى التعامل الكفء والسريع معها من جانب كل الأجهزة المعنية وثالثا أن يطلع على أوجه القصور التى شابت السلوك ا المصرى فى الموضوع، وخصوصا إهمال التواصل الشعبى مع شعوب بلاد الحوض، وفى مقدمتها بالطبع إثيوبيا.لقد كان هناك وفد شعبى زار إثيوبيا، وعندا زار الرئيس الإثيوبى "زيناوى" مصر إلتقى بوفد« الدبلوماسية الشعبية »الذى سبق أن زار إثيوبيا، غير أننى سمعت بواقعة غريبة أرجو أن أجد ردا من الخارجية بشانها، وهى أن السفير المصرى بأثيوبيا إعتذر مرتين عن إستقبال وفد دبلوماسية شعبية أثيوبى راغب فى رد الزيارة و الحضور لمصر، فهل هذا صحيح ؟.

التحدي الأثيوبي :

في تحد واضح للاعتراضات المصرية بدأت الحكومة الاثيوبية استعداداتها لاقامة احتفالات في الداخل والخارج في نهاية الشهر الجاري بمناسبة الذكري الثالثة لتأسيس سد النهضة وأكدت وكالة »والتا« الاثيوبية للأنباء أن هناك اقبالا علي شراء سندات دعم السد وان الاثيوبيين يقومون بأدوار مهمة لمكافحة الاراء السلبية تجاه المشروع، كما أكدت تقارير اخبارية دولية ان هناك مساعي حثيثة من حكومة أديس أبابا لمواجهة التحركات الدبلوماسية المصرية الأخيرة علي الصعيدين الاقليمي والدولي التي تسعي للضغط علي اثيوبيا للدخول في حوار جاد ومباشر ودون وسطاء، حيث بدأت الحكومة الاثيوبية عقد اجتماعات خارجية في تصعيد دولي لملف أزمة السد مع استمرارها في بنائه وانجاز نحو ٣٣٪ منه. فقد اجتمع تاضروس أدهانوم وزير الخارجية الاثيوبي مع بيدرو مورينز وزير الدفاع الاسباني لعرض موقف بلاده وأكدت وكالة »والتا« أن الوزير الاثيوبي أكد خلال اللقاء ان فريق الخبراء الدوليين أشار إلي أن السد لن يؤدي إلي اضرار ملحوظة علي دولتي المصب مصر والسودان.كما أعلنت أن الرئيس الامريكي السابق جورج بوش قام بزيارة رسمية لاديس أبابا فضلا عن زيارة مندوب عن حكومة النرويج لبحث ازمة السد الذي يعمل فيه ٠٠٥٨ عامل بينهم أكثر من ٠٠٥ فني ومهندس من ٥٢ دولة.إن البرلمان الكيني يعتزم التصديق علي اتفاقية الاطار التعاوني بشأن حوض النيل المعرفة "بعنتيبي وأوضح أن الرئيس الكيني أوهورو كينياتا أعلن عن ذلك أثناء زيارته لأثيوبيا خلال الأسبوع الماضي واصفا هذه الزيارة انها كانت ناجحة في كافة الجوانب.

من جانبه أكد سمنجاو بقلي مدير المشروع أن جميع المعامل الخرسانية التي كانت إدارة المشروع تتعامل معها في الخارج، تم جلبها إلي موقع بناء السد بغرض كسب الوقت وإنجاز العمل مشيرًا إلي أن »العمل يجري بوتيرة متسارعة ومنتظمة«.جاء ذلك أثناء الشرح المفصل الذي قدمه ، لوفد من الصحفيين الأجانب كان يرافقه في رحلة إلي موقع العمل في بناء السد.أن المشروع لا يهدف إلي إلحاق أي ضرر بالشعب المصري "إن الرسالة التي أود إرسالها إلي الشعب المصري هي أننا تربطنا علاقة عريقة بأشقائنا وإخوتنا في مصر، ولذلك فإننا لم نحاول ولن نحاول أبدا فعل أي شيء يلحق ضررًا بهم، ولن نسعي للتسبب في إلحاق ضرر بآخرين".إن الحكومة لدينا والمواطنين في إثيوبيا يسعون من أجل إنجاز مشروع السد علي اعتبار أنه يمثل أداة لمكافحة عدونا المشترك الذي يتمثل في الفقر، ولذلك فإننا نبحث عن وسائل عملية لمكافحة الفقر ويتعين علينا مكافحته حتي يتم استئصاله، وقمنا بإعداد استراتيجيات مختلفة للتنمية.

وردًا علي مخاوف المصريين من أن يؤدي إنشاء السد إلي تقليل تدفق مياه نهر النيل، "ضرورة طمأنة المصريين أن محطات توليد الطاقة بالقوي المائية في هذا المشروع لن تستهلك مياها لأن التوربينات المستخدمة فيها لتوليد الكهرباء مصممة بطريقة تجعلها لا تستهلك مياها".إن مسؤولين مختلفين في الحكومة وزملائي أوضحوا في مناسبات عديدة أن هذا المشروع سيفيد الدول الأخري، وخاصة دول المصب، مثلما سيفيد إثيوبيا، وأنه ستكون هناك فائدة متساوية".ستكون هناك كثير من الفوائد لمصر من هذا المشروع، من حيث توفير المياه وإدارتها واستخدامها لأدوات تساعد علي التحكم في مياه الفيضانات، وذلك وفقًا لحقائق علمية، وسيؤدي أيضًا إلي التقليل من معدل تبخر المياه مما يساعد علي توفيرها وتدفقها، وسيؤدي إلي إطالة أمد الملاحة النهرية التي تحتاج إلي استمرار تدفق المياه".

وفي المقابل أكدت مصادر أن مصر ماضية في تنفيذ الخطة الموضوعة للتحركات الدولية المصرية المعلنة، و التي تتضمن زيارات،لوزير المياه والري الدكتور محمد عبد المطلب إلي فرنسا والنرويج والسويد،فضلا عن لقاءات مع سفراء الاتحاد الأوروبي بالقاهرة لعرض وجهة النظر المصرية و المخاطر الكارثية لسد النهضة، إذا تم بناؤه دون توافق وفقا لتقرير لجنة الخبراء الدولية و لفت المصدر إلي استمرار التحركات الدبلوماسية لمواجهة الموقف الاثيوبي المتشدد وإيجاد الدعم الدولي لموقف مصر في الحفاظ علي حقوقها التاريخية في مياه النيل.

يتم الإعداد لعقد اجتماع للجنة العليا لمياه النيل برئاسة رئيس الوزراء وبمشاركة الوزارات المعنية بملف حوض النيل، لمناقشة الموقف وآلية التحرك المصرية تجاه الازمة، في ضوء المقترحات الجديدة لاعادة الملف لطاولة المفاوضات و الخروج من الأزمة .

في المقابل أكد وزير الري والموارد المائية الأسبق إن تصريحات مدير مشروع سد النهضة تعد "مسكنات "وخداعا للمصريين. وأضاف أن إثيوبيا عازمة علي محاصرة مصر مائيا وتسعي بشكل كبير إلي تقليل دور مصر في القارة الإفريقية لصالحها.بينما تقف مصر"محلك سر" أنه يجب استغلال هيئة الاستعلامات ومخاطبة العالم اجمع عن مدي الضرر الذي يلحق بمصر من بناء السد الأثيوبي.

<u>آراء صحف أثيوبيا :</u>

*- شنت الصحف الإثيوبية حربا علي مصر بسبب عدم رضاها عن بدء تحويل مجري النيل الازرق في اطار مشروع بناء سد النهضة المتوقع انه يؤثر علي حصة مصر من مياه النيل. وتباري عدد من الكتاب الاثيوبين في الهجوم علي مصر، واتهامها بأنها تريد تجريد اثيوبيا من

حقها في استخدام النهر لاطلاق عملية تنمية هي في أمس الحاجة اليها. واتهم الكاتب دانيال بريهان مصر بالغطرسة، وقال في مقال بعنوان »هل يمكن لمصر ان تشتري واقع النيل الجديد« نشرته صحيفة «أديس فورشن» ان القاهرة تتعامل مع سد النهضة وهي تسقط من حسابها ان اثيوبيا هي الأب الحقيقي لنهر النيل. واضاف ان المصريين عندما يتحدثون عن النيل يشيرون اليه وكأنهم صانعون أو كأنه ملكهم وحدهم. وأوضح بريهان أن المصريين يجب ان يدركوا أن النيل ملك الجميع وأن إثيوبيا هي الأب الحقيقي للنهر.ووسط مظاهر البهجة التي تعم أثيوبيا احتفالا ببدء تحويل مجري النيل الأزرق في إطار مشروع بناء سد النهضة الأثيوبي، ونقلتها الصحف في الأثيوبية أمس، ذكرت صحيفة " أثيوبيا نيوز " أنه من المقرر أن توقع كينيا عقدا مع أثيوبيا قيمته ٦٦٦ مليون دولار مقابل تزويد الأخيرة لها بـ٤٠٠ ميجاوات من الكهرباء التي سيتم توليدها بمجرد تشغيل سد النهضة الأثيوبي. وقالت صحيفة "أثيوبيا نيوز" الأثيوبية إن العقد سيتم توقيعه في وقت لاحق بعد أن بدأت أديس أبابا بالفعل إجراءات تحويل مجري النيل الأزرق والمضي قدما في بناء السد الذي يثير ثورة غضب المصريين تحسبا لتأثيراته السلبية علي حصتنا مياه النيل . وقالت صحيفة " أثيوبيا أوبزرفر " إن الإثيوبيين يعيشون الآن أحلام الرخاء بعد البدء في إطلاق عملية بناء السد وشعورهم بأن هناك استثمارات عالمية هائلة قادمة لبلادهم، بفعل ما سيتيحه السد من طاقة لازمة لانطلاق نهضة صناعية طال انتظارها .أما صحيفة " أثيوبيا ريبورتر " فقد كشفت عن تحويل مجري النيل الأزرق الذي جري قبل يومين كان هو الخطوة الأصعب في مشروع السد، نظرا لما يثيره من معارضة من جانب بعض دول حوض النيل خاصة مصر والسودان.

<u>مناورات أثيوبية :</u>

قد يظن البعض ان الموقف الحالي لأثيوبيا من مياه النيل ومحاولة التحكم في موارد النهر وليد اللحظة.. بل ان المناورات الاثيوبية للتحكم في مياه النهر قديمة، ولكن هذه المحاولات لم تكن تظهر إلا في فترات تحس فيها ان مصر تمر بمرحلة ضعف.. وقد بدأت المناورات منذ عام ٦٥٩١ وبالذات أثناء العدوان الثلاثي علي مصر حيث أعلنت أثيوبيا وقتها انها تحتفظ بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها متجاهلة اتفاقية عام ٢٠٩١ التي وقعها ملك اثيوبيا حينئذ عن بلاده ووضعتها بريطانيا عن حكومة السودان المصري الإنجليزي والتي تقضي بعدم البناء أو السماح بقيام مشروعات علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها إيقاف ايرادها أو تصريف مياهها في نهر النيل إلا بالاتفاق مع بريطانيا وحكومة السودان المصري الإنجليزي.. ولم تخف اثيوبيا أغراضها في الاستثمار بمياه النيل حيث كانت من أشد الدول

اعتراضا علي مشروع إنشاء السد العالي وتقدمت بمذكرات عام ٦٥٩١ و ٧٥٩١ للحكومة المصرية ان لها حقوقا مكتسبة في مياه النيل التي يحتجزها السد العالي.. وبعد ذلك بسنوات خرجت تصريحات للمسئولين الاثيوبيين تعلن عن اعتزام الحكومة الاثيوبية إقامة ٩٢ مشروعا للري وتوليد الكهرباء في الجزء الاثيوبي من النيل الأزرق وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل قام الحكم العسكري في اثيوبيا بانتقاد الخطط المصرية لمد مياه النيل إلي سيناء بدعوي ان مصر تسيء استخدام حصتها من المياه.. ولكن رد الرئيس السادات الحاسم وقتها ان السبب الوحيد الذي يمكن ان يدفع مصر للحرب مرة أخري هو المياه وكان تهديده موجها بصفة خاصة للحكم العسكري في أثيوبيا.وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي تسربت تقارير تفيد ان مهندسين إسرائيليين يعملون في اثيوبيا لإقامة سد علي بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق.. ورد الرئيس السابق مبارك بحسم علي هذه التقارير بأن مصر ستدمر أي سد يقام فيه إضرار بحصة مصر من المياه ولذلك سارع ميليس زيناوي بزيارة مصر وتوقيع اتفاق إطاري للتعاون بين مصر وأثيوبيا يتضمن عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخري.. واحترام القوانين الدولية والتشاور والتعاون بين الدولتين في إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.. وتقدم الجانب الاثيوبي بورقة عمل في مؤتمر النيل بالخرطوم عام ٢٠٠٢ أكد فيها ان اثيوبيا تخلت عن تمسكها بقاعدة السيادة المطلقة في شأن المياه أو أن لها السيطرة الكاملة علي كل المياه التي تنبع من أراضيها.. وأنها تتجه لتطبيق قاعدة الانقسام المنصف والعادل وضرورة علي أهمية التعاون لفائدة كل الدول بزيادة الموارد المائية للنهر.. وعدم التمسك بحجة الحقوق الطبيعية أو الحقوق المكتسبة وعدم تسييس موضوع المياه.ولكن عقب أحداث ثورة ٥٢ يناير ١١٠٢ عادت اثيوبيا من جديد لتعلن عن إنشاء ٤ سدود علي النيل الأزرق بغرض توليد الكهرباء وتوفير مياه الري لزراعة ٢ مليون هكتار من أراضيها وتتيح هذه السدود لأثيوبيا إنتاج طاقة كهربية تفوق كهرباء السد العالي ٣ مرات وزيادة مساحة الأراضي الزراعية في اثيوبيا بنسبة ٧١٪.تحصل مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب والممر للنيل علي حصتيهما من مياه النيل بواقع ٥.٥٥ مليار متر مكعب لمصر و ٥.٨١ مليار متر مكعب للسودان بموجب اتفاقية ٩٥٩١ الموقعة بين البلدين وقد سبق هذه الاتفاقية اتفاقيات وقعتها مصر والسودان مع دول المنبع منها اتفاقية ٢٠٩١ التي سبق الحديث عنها مع اثيوبيا واتفاقية ٦٠٩١ المعروفة باتفاقية لندن بين بريطانيا والكونغو المستقلة وينص البند الثالث فيها علي تعهد حكومة الكونغو بعدم إقامة أي إشغالات علي نهر السمكيلي أو نهر اسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنه خفض حجم المياه التي تتدفق في

بحيرة البرت ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع السودان. ومنها اتفاقية ٩٢٩١ التي وقعتها مصر مع بريطانيا نيابة عن كل من السودان وكينيا وتنجانيفا وأوغندا التي كانت تحتلها بريطانيا آنذاك.. وأهم ما ورد فيها انه لا تقام بغير اتفاق سابق مع مصر أي أعمال ري أو توليد قوي أو أي إجراءات علي النيل وفروعه أو علي البحيرات التي ينبع منها من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل إلي مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه علي أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.. وهناك اتفاقية ٣٥٩١ التي وقعت بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان اوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا لخدمة أغراض الري في مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة أوغندا.. وهي تأكيد لاتفاقية عام ٩٢٩١ وما جاء بها من ضرورة تأمين وصول المياه إلي مصر دون نقصان، وهناك اتفاقية ١٩٩١ مع أوغندا المستقلة بخصوص توسعات خزان اوين وأكدت الاتفاقية احترام أوغندا لما ورد في اتفاقية ٣٥٩١ وهو اعتراف ضمني من أوغندا باتفاقية ٩٢٩١.. وقد نصت اتفاقية ١٩٩١ علي ان السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب ان تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما يؤثر علي احتياجات مصر المائية. ومن هنا يتضح ان الاتفاقيات التي وقعت علي مدار قرن كامل جوهرها هو عدم السماح لدول المنبع بالقيام بأي مشروعات يكون لها تأثير علي المياه الواصلة لدول المصب.. وأن دول حوض النيل اعترفت بعد أن نالت استقلالها بالاتفاقيات التي وقعتها نيابة عنها الدول الممثلة لها.وقد أظهرت مبادئ القانون الدولي ان توارث المعاهدات هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية ويتم تطبيقه علي اتفاقيات الأنهار المشتركة في كل دول العالم، وأن تضمين القانون لمبدأ ثوارث المعاهدات والاتفاقيات في الانهار المشتركة وعدم السماح بإلقاء هذه الاتفاقيات أو تعديلها هو منطقي وإنساني قبل ان يكون قانونا دوليا .. وآخر الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالأنهار المشتركة هي الاتفاقية الدولية بشأن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية التي وقعت في مايو ٧٩٩١ وأهم القواعد التي أرست هذه الاتفاقية هو المبدأ الذي يقر بأن السلطات الدولية علي الأنظمة الدولية سلطات مفيدة وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق علي جميع شئون الاستغلال.. وألزمت الاتفاقية الدول المشتركة في حوض نهر واحد بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنظام المائي الدولي وعدم السماح لأي دولة أن تمارس سلطات إلا بالاتفاق مع الدول الأخري مع عدم الإضرار بمصالح الدول الأخري علي ان يكون لكل دولة نصيبها العادل في مياه النهر.. والنصيب العادل لا يعني النصيب المتساوي.. بل

هو يمثل احتياجات كل دولة من دول الحوض علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي وهو الذي يحدد درجة العدل في هذه القضية.

ان الاتفاق الذي تم توقيعه بالأحرف الأولي في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا بين وزراء المياه بدول حوض النيل الشرقي يمثل خطوة ايجابية علي طريق التعاون المشترك بين دول الحوض لتنمية مواردها لأنها تضمن استمرار التعاون والحوار، لكن مازال هناك الكثير من المناقشات والحوارات حول كيفية عمل هذه الآلية. من المقرر أن يجتمع خبراء الدول الثلاث »مصر والسودان واثيوبيا خلال الفترة القادمة لوضع الشروط المرجعية لأسلوب عمل الآلية الدائمة "التي وقعت بالأحرف الأولي" وهيكلها الاداري والمؤسسي ومصادر التمويل والشكل القانوني للتعاون مع المنظمات الخارجية والدولية المعنية بملف المياه.أن الآلية سوف تضمن الحوار حول خطط إنشاء السدود أو أية مشروعات تتعلق بالشأن المائي علي مستوي النيل الأزرق مشيراً إلي أن سد النهضة الذي بدأت أثيوبيا العمل في إنشائه لن يدخل ضمن الآلية التي تم الاتفاق علي إنشائها حيث ان اللجنة الثلاثية المشكلة من خبراء الدول الثلاثة تقوم حالياً بمراجعة الدراسات المقدمة من الجانب الاثيوبي والتي لم تكتمل بعد استعداداً لاجتماعها القادم بأديس أبابا.أن الآلية التي تم الإعلان عن توقيعها بالأحرف الأولي تعكس اصرار الجانب الاثيوبي علي موقفه من انضمامه للاتفاقية الاطارية "غير المكتملة" المعروفة بإتفاقية "عنتيبي" وأن مصر والسودان ترجعتا عن موقفيهما بشأن تجميد نشاطهما في المبادرة بما فيها مكتب التعاون الفني "الانترو" لأن الآلية الجديدة ليس لها علاقة بالمفوضية الاقليمية المقرر إنشاؤها ضمن اتفاقية عنتيبي، متوقعاً أن ينعكس هذا الاتفاق ايجابياً علي الاجتماع الاستثنائي لوزراء مياه النيل المقرر عقده بالعاصمة الرواندية كيجالي.وحذر مصدر بالخارجية المصرية من وقوع مصر والسودان في الفخ الاثيوبي، لأن الاتفاق الجديد لم يحدد مدة للتفاوض حول إعلان هذه الآلية وبالتالي من الممكن أن يستمر التفاوض دون الوصول الي ملامح الآلية الجديدة إدارياً ومؤسسياً وقانونياً.ان اجتماعات الخبراء حول الآلية الجديدة سوف تناقش موقف الاصول الخاصة بمكتب التعاون الفني "الانترو" والذي جمدت مصر والسودان عضويتهما فيه ومدي إمكانية نقلها الي الآلية الجديدة من عدمه خاصة انه لابد من تنازل المانحين لمكتب الانترو عن تلك الاصول للمكتب، وما اذا كان يمكن اعتبارها منظمة اقليمية تضم الدول الأربع "مصر والسودان وأثيوبيا وجنوب السودان" التي يتوقع ان تتحول صفتها من مراقب الي عضو.وحول كيفية التعامل مع اتفاقية عنتيبي "غير المكتملة" المرفوضة من مصر والسودان أكد المصدر أنه يمكن التعامل معها كمنظمة اقليمية أخري خاصة ان اتفاقية عنتيبي تهدف في النهاية

الي انشاء مفوضية أو هيئة اقليمية للتعاون بين الدول الموقعة عليها، علي اعتبار ان الآلية الجديدة المقترحة بين دول النيل الشرقي سوف يكون لها وضعية قانونية دولية كمنظمة اقليمية.أن التقارب بين مصر ودول حوض النيل مطلوب لكنه يجب ان يكون تقاربا محسوبا ومدروسا ليعود بفائدة أكبر علي الدول فمن المهم ان تكون الآلية الجديدة وسيلة للتفاهم والتعاون بين النيل الشرقي التي تأتي منها ٨٥% من حصة مصر المائية.

التعنت الاثيوبي وحقوق مصر من المياه :

بعد لقاء الرئيس برئيس الوزراء الاثيوبي في ملابو في شهر يونيه ٢٠١٤ صدر إعلان حسن النوايا بإعادة استئناف المفاوضات المصرية الاثيوبية حول سد النهضة وبعدها وجهت مصر دعوتها إلي وزراء ري اثيوبيا والسودان لانعقاد أول اجتماع في القاهرة واعترضت اثيوبيا وطلبت أن يكون الاجتماع الأول في الخرطوم باعتبار ان السودان دولة محايدة بين البلدين بما عكس فكر اثيوبيا باعتبار اننا دولتان في حالة نزاع أو حرب ووصفت للسودان علي غير الحقيقية بالدولة المحايدة رغم اعلان السودان لموقفها الرسمي علي لسان رئيسها بأنها تؤيد سد النهضة بل وأصبحت تدافع عن السد بشكل أشرس مما يدافع عنه الاثيوبيون ولكن اثيوبيا أرادت أن توضح بأنها ستقود المفاوضات وبشروطها وللأسف التي رضخ المفاوض المصري ووقت ان كان الجميع يبدي تفائلا بهذه المرحلة من المفاوضات أعلنت بكل وضوح بأن المفاوضات مع اثيوبيا ستفشل بسبب التعنت الاثيوبي وعدم وجود أي نية لديها للتوافق مع مصر بشأن مواصفات وسعة السد اطمئنانا منها إلي استقطابها للسودان بالأعراض الجانبية للسد والتي منها منع أخطار الفيضان السنوي أو تقليل كمية الإطماء الذي يسبب مشاكل في خزان الروصيرس أو قنوات الري في ولايتي حوض النيل وكسلا وكأن اثيوبيا قد شيدت هذا السد من أجل إفادة السودان أو مصر وليس من أجل صالحها الخاص فقط ولكن الأشقاء في السودان رأوا صالحهم مع اثيوبيا وضد مصر وسيدفعون في المستقبل الثمن غالياً بضياع الولايات الشرقية لأنهم يعلمون الأطماع الاثيوبية فيها جيدا ويتغافلون عنها حالياً .

بعد الجولة الأولي للمباحثات والتي جرت في أغسطس ٢٠١٤والتي تم فيها الاتفاق علي الاحتكام إلي مكتب استشاري عالمي ثم خبير دولي للحكم علي ضخامة سد النهضة وآثاره علي مصر خرج علينا وزير الري المصري بالإدعاء بأنه مكتب تحكيمي وان قراره سيكون ملزما للجانبين ولكن الجانب الاثيوبي سرعان ما كذب هذا الأمر وأعلن انه مجرد مكتب استشاري لطمأنة المصريين فقط وان أعماله سوف تقتصر علي دراسة ما يقدمه له الجانب الاثيوبي فقط بشأن ملاحظات

اللجنة الدولية السابقة التي عملت علي السد وفضحت القصور الكبير في الدراسات المصاحبة له وتداعياته البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتدفقات المائية وآثارهم جميعاً علي دولة المصب وأعلنت اثيوبيا بأن مواصفات السد وسعة تخزينه يحدده الشعب الاثيوبي فقط وليس مكتباً استشارياً أو أي دولة أخري وكأننا نطبق شريعة الغاب علي الموارد المشتركة والتي يظن الاثيوبيون ان من حقهم فرض السيادة المطلقة عليها وفي هذه الحالة لن يكون أمامنا إلا اتباع شريعة الغاب أيضاً وإبداء نفس التجاهل للقوانين الدولية للمياه وكما قال الرئيس السادات فلن يلومنا العالم أبداً.

في الجلسة الثالثة للمفاوضات تم الاتفاق علي أن تتقدم الدول الثلاث بترشيحاتها للمكاتب الاستشارية الدولية بطرح كل دولة لثلاث مكاتب بالإضافة إلي خبير دولي علي أن تعقد لجنة البت في الترشيحات في ديسمبر الماضي ولكن اثيوبيا بدواعي التسويف وكسب الوقت ألغت الاجتماع ومن بعده تم إلغاء اجتماع شهر يناير ٢٠١٥ مع تعمد اثيوبيا بإصدار تصريحات عدائية ملتهبة ضد مصر وتصعيد غير مبرر بشأن افتتاح المرحلة الأولي من السد في يونيه القادم وطلبها أن يكون مدة عمل المكتب الاستشاري لعام ونصف والتذكير بأن قراراته غير ملزمة لإثيوبيا بما يعني ان علي مصر أن توفر ضياع أموالها ووقتها في مثل هذا المكتب الاستشاري والذي لم يتعامل فيه للأسف وزير الري المصري مع شعبه بالشفافية اللازمة مثلما تعمد القيام بزيارة سد النهضة وهو ما زال سداً خلافياً ترفضه مصر بإصرار وأقنع الجميع بأنه لصالح المباحثات رغم تحذيراتنا بأنهم سوف يستغلون هذه الزيارة للترويج لإعادة تمويل السد بأن مصر تبارك بناءه ولا أدري السبب في غياب الفكر المصري الخبير والعلمي في هذه المفاوضات.

الوضع الصحيح الآن هو سرعة تدويل القضية والسماح فقط بمفاوضات مباشرة مع اثيوبيا حول السد وسعة تخزينه للمياه والحل يسير للغاية باستغناء اثيوبيا عن بناء السد الجانبي وهو القطعة الثانية من سد النهضة والذي سيضيف ٦٠ مليار مترا مكعبا لسعة السد وهو قطعة مصمتة لا تحمل توربينات ولا فتحات تمرير للمياه وهدفها عدواني بالدرجة الأولي للسيطرة الكاملة علي مرور المياه إلي مصر كما ان بناء سدين علي النيل الأزرق بسعة ١٤ مليار ستولدان كمية من الكهرباء أكبر مما يولده سد ٧٤ مليار الحالي والذي لا تزيد كفاءة توليده للكهرباء علي ٣٣% لكونه سداً لتخزين المياه وليس لتوليد الكهرباء كما تدعي اثيوبيا وكما فضحها عالمها الذي يعمل في جامعة سانديبجو في أمريكا كما فضحها أيضاً استجواب الكونجرس الأمريكي مؤخرا حول هذا السد والذي أقر بأنه سد مبالغ في سعته وغير موضوعي في توليد الكهرباء وانه يمنع المياه عن الشعب المصري بلا رحمة ولا موضوعية.

المفاوضات المصرية بغير قوة تسندها والتواضع غير المبرر والهرولة لن تفيد المفاوضات وراجعوا الأمر نفسه أيام السادات ومبارك لتعلموا ان الأمن المائي المصري في خطر داهم رغم العجز الحالي الكبير والذي يصل إلي ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً ترتفع إلي ٧٥ ملياراً عام ٢٠٥٠ وبالتالي فالأمر لا يحتمل التضحية بالمزيد من مليارات المياه من أجل دولة لديها وفرة من المياه وتبني مواقفها علي حسابات خاطئة.

*- لا يعتقد ان الاثيوبيين سوف يتخلون عن عنادهم واصرارهم علي ان يغلقوا كل الطرق التي تؤدي إلي تسوية عادلة لازمة سد النهضة,تفي بالحد الادني لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل. التي تتمثل في حصتها المائية التي لاتتجاوز٥٥.٥ مليار متر مكعب إضافة إلي زيادة سنوية تكافئ اعداد زيادة السكان,خاصة ان حصة مصر والسودان لا تتجاوز نصف في المائة من حجم مياه الامطارالتي تسقط علي دول حوض النيل واغلبها يذهب هدرا إلي البحر أو المستنقعات .! وبرغم ان المفاوضات بين الدول الثلاث, مصر والسودان واثيوبيا لاتزال تتعثرحول قضايا أجرائية,تتعلق بضمانات سلامة جسد السد,وحجم الدراسات التي جرت لتحديد ارتفاعه وسعته, وجيولوجية موقع السد,وهي قضايا مبدأية يتحتم ان يلتزم فيها الجانب الاثيوبي بالشفافية الكاملة,إلا ان المفاوض الاثيوبي يرفض كل الاقتراحات التي قدمتها لجنة الخبراء الدوليين,التي اكدت في تقريرها الاخير,ان جميع الدراسات المتعلقة بسد النهضة هي مجرد دراسات أولية لاتصلح لبدء التنفيذ!,وان السد يمكن ان يتعرض لخطرالانهيار!,وان هناك نقصا فادحا في الدراسات المتعلقة بجدار السد المعاون الذي يرفع طاقة تخزين السد من١٤مليار متر مكعب إلي٧٤ مليارا.ولان المماطلة الاثيوبية بلغت حدها الاعلي في قضايا تتعلق بالاجراءات علي أمل ان يصبح السد امرا واقعا تفرضه اثيوبيا دون حساب لخسائر مصرالتي يمكن ان تتجاوز ٤٠٠ مليار جنيه, فأغلب الظن ان المفاوضات حول جوهر الخلاف الذي يتعلق بحجم التخزين وكيفية ملء السد والمدة اللازمة لذلك واساليب تشغيله,سوف تبقي بالغة الصعوبة والمشقة الامر الذي يلزم الجانب المصري بضرورة أن يعد نفسه لبدائل اخري تحفظ حقوقه,تبدأ باعلان تقرير اللجنة الدولية الذي لا تزال تتكتم مصرعليه, والاستعداد للذهاب إلي الجمعية العامة للامم المتحدة بحثا عن تسوية عادلة, وتكتيل الجهود الدولية لوقف تمويل بناء السد إلي ان تلتزم اثيوبيا بتنفيذ مطالب الخبراء الدوليين ضمانا لمصالح كل الاطراف.

*- يتصاعد بين الحين والآخر الحديث عن استمرار حكومة أديس أبابا في بناء سد النهضة الإثيوبي الذي تؤكد المؤشرات الأولية للجنة الثلاثية المشكلة لتقيمه بأن هناك أثار سلبية سوف

تترتب علي إنشاء السد.وأن مصر أكثر المضارين منه تليها السودان حيث من المتوقع حدوث نشاط زلزالي نتيجة حجم السد الذي غالبا ما يؤثر علي التراكيب الجيولوجية في منطقة السد الواقعة علي بعد ٤٠ كم من الحدود السودانية الإثيوبية.. ناهيك عن تأثير التغيرات المناخية علي الوارد من مياه النيل الأزرق علي كل من مصر والسودان.

ضرورة الاستفادة من مشروعات مبادرة حوض النيل الخاص بتنمية الموارد المائية بالنيل الشرقي وعلي رأسها مشروع نهر البارو أكوبر .أن هناك تعنتا إثيوبيا وراءه بعض دول المنابع يقابله كما يراه البعض وجود عجز مصري عن التعامل بشكل أكثر جدية ووضوحا في ملف مياه النيل خاصة مع إصرار حكومة الخرطوم علي إنشاء سدود لإنتاج الطاقة وزراعة مساحات جديدة من الأراضي وطرحها علي المستثمرين العرب حيث انتهت الخرطوم خلال السنوات الماضية من إنشاء سد محوري وتعليق سد الروصبرص وتقوم حاليا بإنشاء سدي عطيرة وسيبت علاوة علي استفادتها من قيام إثيوبيا بإنشاء مشروع "تانابلس "Tanaplus" "الذي يصب في نهر عطيرة شمال الخرطوم .أن مصر مستمرة في تجميد أنشطتها بمبادرة حوض النيل بينما أعلنت السودان انسحابها نتيجة قيام دول المنابع بالتوقيع المنفرد علي "اتفاقية عنتيبي" رغم وجود خلافات حول بنودها لم يتم التوصل إليها ولأنها متعارضة مع حقوق مصر التاريخية في مياه النيل.التجميد أيضا لأنه جاء مخالفا لما تم الاتفاق عليه منذ بداية إطلاق مبادرة حوض النيل كمبادئ أساسية وهو الجميع يكسب من التعاون المشترك ولا يضار أحد. إن الاتفاق أيضا ينص علي إنشاء "مفوضية" أو "هيئة إقليم " لإدارة حوض النيل لصالح شعوبه ومتابعة تنفيذ المشروعات وأن هذه المفوضية ترث المبادرة بكل ما فيها من دراسات وأصول وأبحاث وممتلكات وبما أن مصر لن توقع علي الاتفاقية بوضعها الحالي وحتى يتم التوصل لحل توافقي حول النقاط الخلافية فلا داعي للمشاركة في أية أنشطة للمبادرة وعلي الموقعين علي" عنتيبي" تحمل المسئولية بجوانبها القانونية والمؤسسية أن استمرار التواصل سوف يؤدي إلي نتائج ايجابية في المستقبل وأيضا عدم اقتصار التعاون علي مجالات المياه فقط والتوسع اقتصاديا وتجاريا وزراعيا كل هذا من شأنه أن يحقق الفائدة للجميع بما فيهم مصر خاصة وأن مجالات التعاون المختلفة سوف تخلق شبكة مصالح مشتركة بين الدول وبين الشعوب .إن هناك تعنتا إثيوبيا فيما يتعلق بنا جعل الاجتماع الوزاري الذي طلبته مصر لمناقشة أثار التوقيع المنفرد علي اتفاقية عنتيبي ومستقبل العلاقات في إطار المبادرة. أن تأجيل الاجتماع ليس ضرراً كبيراً رغم أهميته لمصر لكن الظروف الداخلية لبعض الدول وراء التأجيل ومصر تقرر ذلك لكن في نفس الوقت فإن مصر في أي محفل دولي أو إقليمي تعلن رأيها بوضوح وصراحة

حول أسباب عدم التوقيع ومعظم دول المجتمع الدولي وشركاء التنمية والمانحين يرون أن الاتفاق والتوافق بين جميع دول الحوض حول النقاط الخلافية شرطا أساسيا لاستمرار دعمهم الفني والتمويل للمشروعات التنموية علي حوض النيل بالإضافة إلي أن القوانين والأعراف الدولية تدعم الموقف المصري. إثيوبيا مازالت مستمرة في أعمال إنشاء سد النهضة ولم تلتزم بما تم الاتفاق عليه من قبل في إطار المبادرة ودون الرجوع إلي دولتي المصب رغم القوانين والأعراف الدولية.هذا صحيح ولكنها أعلنت أيضا أن السد يحقق منافع لمصر والسودان وأن اللجنة الثلاثية التي تضم الخبراء الفنيين من الدول الثلاثة و٤ خبراء دوليين مازالو تدرسون الآثار الجانبية علي دولتي المصب من إنشاء سد النهضة عموما لابد أن تعرف أن مشروعات السدود في مختلف أنحاء العالم لها أثار جانبية سلبية وأخري إيجابية أديس ابابا تؤكد أنه:سوف يجنب مصر والسودان أخطار الفيضانات العالية وأيضا إنتاج كهرباء تحتاجها الدولتين مع استمرار تدفق مياه النيل علي مدار العام بدلا من اقتصارها علي موسم الفيضانات فقط "شهور الصيف" وأيضا تقليل الأطماء بالسدود السودانية وأيضا بحيرة السد العالي لكن رغم ذلك فإن اللجنة تبحث في كيفية الإخلال عن الآثار البيئية والاقتصادية السلبية علي مصر والسودان وسوف ترفع توصياتها للحكومات.أن هناك بالفعل عجز مصري في التعامل مع ملف مياه النيل وذلك نتيجة للظروف الداخلية التي تمر بها مصر حاليا وهذا العجز يشمل أبعاد اقتصادية ودبلوماسية واجتماعية وإستراتيجية.. وقد ظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة من حكم النظام السابق حيث لم تكن هناك رؤية إستراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع الملف الذي أراه "أمن قومي" مثله مثل تأمين حدود الدولة المصرية من الأخطار الخارجية لأن كل طرق بالملف كان يعمل بمعزل وبدون تنسيق مع الآخرين .المشكلة الحقيقية بالفعل هي أن الإخوه الإثيوبيين يثقوا في المصريين أكثر من غيرهم من الشعوب ويرغبون في التعامل مع مصر ولكن بشرط أن يشعروا بجدية واحترام المصريين لهذه الرغبة واحترام وطنيتهم بدليل أن حكومة أديس أبابا طلبت من مصر خبراء في إنشاء السدود وهو ما قدمته مصر لهم عام ٢٠٠٤ حيث قام ٣ خبراء من الري المصري بالإشراف والإدارة لمجموعة من السدود بمنطقتي تنداهوا وجيمات هذه السدود خارج حوض الهيكل حيث يمر بإثيوبيا ١٥ نهراً وكان الخبراء منحة مصرية لمدة ثلاث سنوات.إذا من الممكن أن تقدم مصر خبراتها الفنية في مجال إنشاء السدود خاصة في سد النهضة ويمكن أن يكون هذا محل نقاش بل من الممكن بالتوافق بين الدول الثلاث الوصول إلي حلول مرضية تمكن أديس أبابا من بناء السد وغيره من السدود التي تحتاجها لإنتاج الطاقة وتحقيق التنمية لشعبها.وفي نفس الوقت المحافظة علي تدفق مياه النيل لمصر دون

انتقاص.. بل يمكن أيضاً في حالة التوافق بين القاهرة وأديس أبابا باعتبارهما أكبر دولتين بمنطقة حوض النيل أن يقودا تحت رعايتهما التنمية الشاملة للمنطقة وتحقيق الرفاهية لشعوب النيل لكن كيف تكون الأوضاع الداخلية مؤثرة في أضعاف الموقف المصري .أن التعنت الأثيوبي جزء من الشخصية الأثيوبية وعلينا أن نستوعب ذلك وتتعامل مصر بجدية واحترام وأن استمرار أديس أبابا في إنشاء السد لا يعكس تعنتاً بقدر ما يعكس وطنيتهم ورغبة الحكومة في استقرار أوضاعها الداخلية التي تعتبر أصعب كثيراً من الأوضاع الداخلية لمصر.وجود إستراتيجية قائمة بالفعل تم إعدادها خلال فترة توليه الوزارة شارك في وضعها.ووضع برامجها وخططها كافة الأطراف المعنية بالملف من خبراء ووزراء عقب ثورة يناير وكان من أدواتها أيضاً الدبلوماسية الشعبية.أن الخلافات القائمة حالياً بين مصر ودول الحوض سياسية أكثر منها فنية لأن هناك العديد من مصادر المياه بمنطقة الحوض يمكن إذا أحسن إدارتها تحقق الفائدة للجميع ولا تسبب أضراراً لأي دولة من دول الحوض. المهم أن يكون هناك اتفاق سياسي جاد حول التعاون وضرورة استمراره وهذا يتطلب أن يكون الملف علي قمة أولوية الأجندة السياسية بشكل فوري وعاجل بحيث يتم مخاطبة المجتمع الدولي وشركاء التنمية" المانحين" لتوضيح موقف مصر الداعم للتنمية بحوض النيل.. ولكن بشرط عدم الأضرار بها.. أيضا التحرك علي المستوي الإقليمي ومع أثيوبيا وايجاد قاعدة مصالح مشتركة بين القاهرة وأديس أبابا لا تقتصر علي مياه النيل.. بالإضافة إلي خلق آلية وشراكة جديدة بين القاهرة وجوبا والخرطوم للحفاظ علي المصالح المشتركة في مياه النيل.

حسم ٨٥% من النقاط الخلافية حول سد النهضة :

نجحت الجولة الوزارية الرابعة من المفاوضات بين مصر والسودان واثيوبيا حول سد النهضة في التوصل الي اتفاق حول آلية تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين بشأن الدراسات الاضافية الخاصة بموارد المياه ونموذج محاكاة نظام هيدروكهربائية السد ودراسات تقييم التأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي علي دولتي المصب والتي ستشارك الدول الثلاث في اعدادها. واعلن وزراء الموارد المائية والري للدول الثلاث في بيان مشترك صدر في ختام اجتماعاتهم بالخرطوم الاتفاق علي التضامن بين الدول الثلاث لاجراء الدراستين الاضافيتين اللتين اوصت بهما لجنة الخبراء الدولية باستخدام شركة او شركات استشارية دولية واعتماد العمل الخاص بالدراستيين حسبما اوصت اللجنة مع اعتماد فترة ستة أشهر لتكون الإطار الزمني لانجاز الدراستين وتكوين لجنة الخبراء الوطنيين من الدول الثلاث، تضم اربعة خبراء من كل دولة علي ان تتولي هذه اللجنة وضع قواعدها الاجرائية ووجه وزير المياه والري والطاقة الاثيوبي الدعوة الي نظيريه

المصري والسوداني لزيارة موقع مشروع سد النهضة في المستقبل القريب. ان المفاوضات اسفرت عن الاتفاق علي ٨٥% من المسائل العالقة مشيرا الي ان الجلسات قد شهدت وضع النقاط فوق الحروق وان مصر عرضت علي اثيوبيا بشكل واضح الموقف المصري وان السودان لعبت دورايجابيا في التقارب خلال المفاوضات. وقالت مصادر سودانية مشاركة في المفاوضات ان الوفود الثلاثة كانت لديها صلاحيات مطلقة وتفويض كامل من الرؤساء الثلاثة الرئيس المصري والسوداني ورئيس الوزراء الاثيوبي مشيرة الي أنه جري الاتفاق علي ان يكون الرأي النهائي للمكتب الاستشاري الزاميا للحكومات بشكل قاطع وهو المطلب المصري. ووصت المفاوضات الحالية بأنها الأفضل وستقدم مثالا للعالم اجمع علي ان المياه تعد حافزا للتعاون وليست مصدرا للصراع وان نتائج هذه المفاوضات تساعد الدول الثلاث في وضع ارضية مشتركة لحقبة جديدة من التعاون بين الدول الثلاث يكون منها الخير ويمكن ان يكون المشروع نواة للتعاون الاستراتيجي بين بلادنا واتفقت الوفود الثلاثة امس علي جدول زمني لمفاوضات اخري تجري استضافتها بالعاصمة المصرية القاهرة يحدد موعدها في وقت لاحق ويجتمع نهر النيل فى عاصمة السودان الخرطوم ويتكون من فرعين رئيسيين يقومان بتغذيته وهما فرع النيل الأبيض فى شرق القارة وفرع النيل الأزرق «فى إثيوبيا. يشكل هذان الفرعان الجناح الغربى للصدع الإفريقى الشرقي، والذى يشكل بدوره الجزء الجنوبى الإفريقى من الوادى المتصدع الكبير.

تم الاتفاق حول ٨٠% من النقاط العالقه بين مصر واثيوبيا حول سد النهضة خلال المفاوضات التي دارت علي مدار يومين، والتي سيتضمنها البيان الختامي للوزراء الثلاثه خلال مؤتمر صحفي عالمي يلقيه تم الاتفاق علي اجتماع اخر لمتابعه النتائج التي تم التوصل اليها وتنفيذها وفق الجدول الذي تم الاتفاق عليه هذه الاجتماعات بانها الافضل مقارنة بالجولات السابقة ووصفت مصادر سودانية في المفاوضات بأن الوفود الثلاثة لديهم صلاحيات مطلقة لإدارة المفاوضات وحل النقاط العالقة. بين القاهرة واديس ابابا واكدت مصارد سودانية مشاركة في الاجتماع اتفاق الوزراء الثلاثة علي ان يكون الرأي النهائي للمكتب الاستشاري الزامية للحكومات وهو الأمر الذي فسره البعض بان تلك النتاغئج ستكون فارقة في الخلافات بين مصر واثيوبيا وستغير مسار عملية بناء السد وخاصة المتعلق منها بابعاده وحجم المياه التي سيخزنها امامه وسنوات ملء البحيره. كما أن الاستشاري الدولي سيحدد مدة عمل الدراسات الثلاث المتعلقة بهيدروليكا المياه تشمل قواعد التشغيل والملء والتفريغ ومعدلات الأمان والبيئة والآثار الاجتماعية والاقتصادية وجدد وزير الموارد المائية والري تأكيده ان المفاوضات الحالية حول نهر النيل وسد النهضة ستقدم مثالا للعالم

اجمع علي ان المياه تعد حافزة للتعاون وليست مصدرا للصراع وان نتائج هذه المفاوضات تساعد الدول الثلاث في وضع ارضية مشتركة لحقبة جديدة من التعاون فيما اعرب وزير الموارد المائية والطاقة الاثيوبي اليماهنو تيجنو عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون الحقيقي والبنءا بين مصر والسودان واثيوبيا مشيرا الي ان المفاوضات الحالية هي فرصة لتطوير التعونمع الشقيقتين مصر والسودان لصالح شعوب الدول الثلاث ودول حوض النيل ضرورة تعزيز مباديء حسن الجوغار بين مصر والسودان واثيوبيا للأستفادة من مياه النيل لتحقيق مصالح شعوب الدول الثلاث دون الحاق أي ضرر بأي دولة.

منهج جديد لإدارة قضية سد النهضة :

شكلت جولة المفاوضات الرابعة فى الخرطوم بين وزراء الرى فى مصر والسودان وإثيوبيا, والتى انتهت أمس, خطوة مهمة فى اتجاه التوصل إلى صيغة توافقية حول قضية بناء سد النهضة يراعى مطالب كل الأطراف ,والأهم أنها نقلت التفاعلات حول تلك القضية الشائكة منذ ثلاث سنوات من الصراع والشك إلى التفاهم عبر الحوار ,خاصة بعد أن مهدت لها لقاءات القيادة السياسية فى الدول الثلاث على هامش القمة الأفريقية الأخيرة فى غينيا الاستوائية. وبالطبع ساهمت ثلاثة عوامل فى تعقد أزمة سد النهضة أولها إصرار إثيوبيا ومن ورائها السودان ,وإدارة أزمة السد بمنطق المباراة الصفرية والإصرار على تنفيذ السد دون مراعاة للتحفظات المصرية الحقيقية الناجمة عن عملية البناء ومواصفات السد الفنية التى تضمن زيادة ارتفاعه وتخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياه خلفه ,والتى من شأنها أن تؤثر سلبا على حصة مصر السنوية من المياه ,لتنخفض من ٥٥ مليار متر مكعب إلى ٤٥ مليار متر مكعب وهذا سيؤدى بدوره إلى تبوير مليونى فدان ,بل وسيحول دون زيادة أى مشروعات تنموية كبرى فى مصر خاصة فى مجال الزراعة .وثانيها المعالجة الإعلامية السلبية التى ساهمت فى التصعيد ,بل والشطط فى الخيارات تجاه التعامل مع هذا الملف مما أدى لزيادة الفجوة بين دول الحوض وتعثر جولات المفاوضات السابقة. وثالثها أن قضية مياه النيل يتم اختزالها فى سد النهضة وتجاهل الأبعاد الأخرى مثل التعاون المشترك فى المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية. ولاشك أن مياه النيل والحفاظ على حصة مصر من المياه وزيادتها ,تمثل قضية أمن قوى ,ليست قابلة للمساومة ,وتحتاج إلى إجماع وطنى حولها بغض النظر عن الاختلافات السياسية ,وتكاتف بين الدولة ومكونات المجتمع سواء الإعلام أو القوى السياسية ,وتحتاج معالجتها إلى رؤية شاملة ومنهج جديد يرتكز على عدة أمور ,أولا إدارة العلاقات مع دول الحوض خاصة إثيوبيا والسودان ,ينقلها من منهج الصراع والصدام إلى منهج

بناء الثقة بما يزيل التشوهات السابقة وحالة الشك والحذر السائدة ,فكما أن مصر تحتاج إلى المياه , فإن إثيوبيا تحتاج إلى التنمية والطاقة ,وبالتالى فمنهج المصلحة المشترك والنفع المتبادل والشراكة الإستراتيجية بين دول النهر ستدفع ليس فقط فى التوصل إلى تسوية توافقية لمسألة السد وإنماء أيضا بناء أسس جديدة من العلاقات القائمة على التنمية وإقامة المشروعات المشتركة على النيل لتعظيم الاستفادة القصوى من مياه الأمطار المهدرة سنويا ,حيث يسقط على هضبة الحبشة سنويا أكثر من ٧٥٠ مليار متر مكعب من المياه ,يتم الاستفادة فقط من ١٥% منها ,وهنا يمكن إحياء مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان ,والذى توقف بسبب الحرب الأهلية ,لتوفير ما يقارب من٢٠ مليار متر مكعب ,كذلك بناء سد النهضة وفقا للمواصفات التى أوصت بها لجنة الخبراء الدوليين ,بحيث تضمن عدم تعرض السد للانهيار وما قد يسببه من أخطار كبيرة على مصر والسودان ,وكذلك تخزين كميات قليلة من المياه من السد وإطالة مدة عملية التخزين حتى لا تؤثر على حصة مصر وهى صلب مفاوضات اللجنة الثلاثية. وثانيا توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول الحوض عبر إقامة مشروعات التنمية المشتركة فيما بينها وتوظيف الاستثمارات المصرية ,خاصة القطاع الخاص ,والخبرات الفنية الكبيرة فى إقامة البنية الأساسية فى تلك الدول ,حيث إن لمصر سجلا ورصيدا تاريخيا كبيرا فى القارة يمكن البناء عليه ,كما حدث مع تجربة المقاولين العرب فى إقامة المستشفيات والمدارس والمنازل ,وبناء مصر لسد أوين فى أوغندا عام ١٩٦٣ ,كذلك زيادة صادرات المنتجات والسلع المصرية والتى تتناسب مع السوق الافريقية , وفى المقابل استيراد اللحوم من إثيوبيا والقمح من أوغندا ,ومنهج المصلحة المتبادلة هو الضامن لتوطيد العلاقات بين دول الحوض على المستويين الرسمى والشعبى والذى يحول دون التصعيد بينها .وثالثا :الرشادة والعقلانية فى التعامل مع قضية سد النهضة والعلاقات مع دول الحوض وتجنب الاستفزازات الإعلامية ,والتخلى عن اللعب بأوراق المعارضة السياسية ضد النظم الحاكمة وبعضها البعض لإزالة أي مسببات للتوتر والاحتقان ,وتكريس ثقافة التعاون بين دول النهر انطلاقا من المصير المشترك ,فتكلفة التعاون أقل بكثير من تكلفة الصدام والتوتر الذى سيكون الجميع خاسرا فيه ,والارتكاز إلى قواعد القانون الدولى للأنهار وعلى رأسها الحق التاريخى والاستخدام المنصف والمعقول لمياه النيل وعدم الإضرار بالغير والإخطار المسبق لأي مشروعات تقيمها إحدى دول النهر وإذا كانت مفاوضات الخرطوم التمهيدية لم تؤد إلى حلول جذرية واتفاق كامل بشأن الخلافات حول سد النهضة ,فى ظل تشبث الموقف الإثيوبى بمطالبه ,فإن هذا لا يمنع الإصرار على الحوار والتوصل إلى اتفاق نهائى وشامل يحقق مصالح جميع الأطراف، لأنه لا

خيار آخر غير ذلك، فمصر لن تقبل بأن تكون المفاوضات وسيلة لكسب الوقت فقط، أو المساس بحصتها من المياه، خاصة أن معها الحق التاريخى والقانونى ولديها جميع الخيارات.

خارطة طريق للمفاوضات :

خارطة طريق وزارة الري للتعامل مع سد النهضة :

*- اسست مجموعة من قسم الري والهيدروليكا بكلية الهندسة . جامعة القاهرة تشكيل حوض النيل بهدف دعم جهد الدولة وأصحاب القرار في مواجهة هذه التحديات المائية الخطيرة والمتصاعدة من خلال اعداد الدراسات التحليلية للسدود الاثيوبية واعداد وتطبيق النماذج المائية العددية لدراسة الأثار الجانبية لهذه السدود الاثيوبية واعداد وتطبيق النماذج المائية العددية لدراسة الاثار الجانبية لهذه السدود وتجميع الدراسات العالمية الحديثة في هذا المجال تضم المجموعة اربعة من الاساتذة لهم صلة مباشرة بمراجعة الدراسات الخاصة بالسدود الاثيوبية وتقييم اثارها بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والري منذ عام ٢٠١٠ وكذلك بأعمال اللجنتين الوطنيه والدولية لدراسة تداعيات سد النهضة الاثيوبي. نظمت المجموعة ورشة عمل عن التداعيات الفنية والسايسية والقانونية لبناء سد النهضة شارك فيها العديد من اساتذة الجامعات والخبراء في التخصصات المختلفة.؟ مجموعة من التوصيات الخاصة بازمة سد النهضة ومنها ان جميع الدراسات والوثائق المقدمة من الجانب الاثيوبي ليست علي مستوي التفاصيل او الموثوقية التي تحقق ادني معايير الدراسات العالمية المطلوبة لتنفيذ سد بمثل هذا الحجم وهذا النقص في المعلومات وضعف الدراسات ادي الي عدم قدرة اللجنة الثلاثية علي تقييم مدي سلامة السد الانسائية واثاره السلبية علي مصر والسودان. ونبهت مجموعة حوض النيل المسئولين في الدولة الي ان مخطط السدود الاثيوبية ستكون له تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة علي مصر من الصعب احتواؤها او التعايش معها فالسدود الاثيوبية الاربعة المقترحة علي النيل الأزرق تهدف الي التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق وهو الرافد الرئيسي لمياه النيل وبالتالي التحكم في حصة مصر المائية والغاء او علي اقل تقدير تقزيم دور السد العالي في تأمين مستقبل مصر المائي وسد النهضة وحده بتصميمه احالي بسعة ٧٤ مياار متر مكعب سيكون له اثار سلبية عنيفة علي حصة مصر المائية وعلي انتاج الكهرباء من السد العالي وخزان اسوان وذلك اثناء فترات ملء الخزان وكذلك اثناء تشغيله وتزداد حدة هذه الاثار السلبية خلال فترات الجفاف حيث تتعارض مصالح امداد مصر والسودان بالمياه الكافية مع تعظيم انتاج الطاقة من سد النهضة. واكدوا ان تقليل الحصة المائية المصرية سيؤدي الي بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعي وتشريد ملايين الأسر ويزادة في تلوث المسطحات

المائية ومشالك في امدادات مياه الشرب والصناعة ومشاكل في النقل النهري والسياحة النيلية ويشكل تهديدا للمزارع السمكية وانهيار السد سيؤدي الي نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر تشمل انهيار سدود وغرق العديد من المدن الكبري والقري وتعرض٢ ملايين الأرواح الي مخاطر الموت والتشريد وأوضحت المجموعة ان التفاوض مع اثيوبياقد تأخر كثيرا وان الحل الامثل الذي كان يحافظ علي حصة مصر المائية هو منع اقامة السد وأن أي حل وسط سيؤثر بلا شك علي حصتنا المائيةونحن نعلم بالطبع ان اثيوبيا قد نجحتا في وضع السد كحقيقة واقعة وان التفاوض حاليا لتقليل الضرر وليس لمنعه وطالبوا بأن وضع السد كحقيقةواقعة وأن التفاوض حاليا لتقليل الضرر وليس لمنعته وطالبوا بأن يتم ايقاف بناء السد فورا حتي يتم الانتهاء من التفاوض وتقييم الاثار بطريقة علمية والتوافق حوله مع العلم ان هناك بدائل اخري يمكن دراستها تتحقق فوائد مماثلة لاثيوبيا دون الاضرار الجسيمة علي دول المصب ان يكون الحد الادني للمطالب المصرية ان لا تزيد سعة هذا السد عن ١٤ مليار متر مكعب كما كان مقترحا قبل الثورة وهذه السعة ستنتج ٦٠% من الكهرباء المقترحة علي سد النهضة وبكفاءة تزيد عن ضعف كفاءة سد النهضة الضخم وبتكلفة اقل بكثير من تكلفة انشاء سد النهضة وبآثار سلبية اقل يمكن التعامل معها وهذه الكهرباء ستكفي احتياجات اثيوبيا الكهربائية من السد وكذلك يفيض جزء منها للتصدير. أن السد بالتصميم المقترح بتخزين ١٤ مليار يحقق معظم فوائد السودان المتوقعه من سد النهضة وبالتالي يوجد وجهتي نظر مصر والسودان وان تتعهد اثيوبيا رسميا بعدم استخدام مياه السد في الزراعات المرورية كما اعلنت مسبقا في هذا الشأن وبالنسبة لأي مشروعات مستقبلية تتعهد اثيوبيا رسميا بمبدأ الاخطار المسبق واجراءاته التنفيذية علي ضوء ما جاء في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام ١٩٧٧ للأنهار المشتركة وان تتم المراجعة الدقيقة لكل تصميمات السد من قبل خبراء مصريين بعد الانتهاء من تعديلات ابعاده الفنيه للتأكد من سلامته الانشائية.

أن ما قامت به أثيوبيا هو خرق للأعراف والاتفاقيات الدولية، حيث وقعت اتفاقية مع الرئيس السابق حسني مبارك في عام ١٩٩٣ تتعهد فيه بعدم إقامة أي مشروعات إلا بالاتفاق مع مصر ولكنها ضربت به عرض الحائط في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ ولم يكن هناك أي رد فعل مصري مما دفعها لاستغلال الفرصة وأعلنت في فبراير ٢٠١١ عن بناء سد النهضة. مضيفا أن مواصفات سد النهضة الأثيوبي مبالغ فيها وأصبح يمثل خطراً كبيراً لما يمثله من تهديدات بغرق دولتي مصر والسودان في حالة انهياره ولن يؤثر علي أثيوبيا بسبب بنائه علي حدود السودان، حيث تم رفع سعة السد التخزينية ٧ أضعاف من ١١ مليار متر مكعب إلي ٧٤ ملياراً. جاء ذلك خلال ندوة حول

سد النهضة بنقابة العلميين بحضور رئيس شعبة الجيولوجيا بالنقابة ونخبة من المتخصصين والمعنيين بملف المياه..وقال ان حوالي ٧٠٪ من المشروعات المائية في اثيوبيا فشلت بسبب الدراسات الفنية والجيولوجيا مثل سد "تكيزي" الأثيوبي الذي حدث فيه انهيار وتم وقفه سنة.

وهناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة، من بينها: صعوبة التضاريس، حيث الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، وما يتبعها من صعوبة نقل المياه من مكان إلي آخر في حالة تخزينها. وانتشار الصخور البركانية البازلتية، خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضا ضعيفة هندسيا لتحمل إقامة سدود عملاقة.

بالاضافة الي تأثير الصخور البازلتية أيضا في نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقا أيضا في تكوين مياه جوفية. والتوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء الزمني أو المكاني إلي جانب زيادة معدلات البخر، التي يصل متوسطها إلي ٨٠٪ من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الإفريقية. وزيادة التعرية وانجراف التربة، نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالاضافة إلي زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان. و يحد حوض النيل في دول المنابع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلي الأماكن التي تعاني نقص المياه، خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جليا في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

وعدم ملاءمة الزراعة المروية لدول الحوض، نظرا لصعوبة التضاريس، وعدم إمكانية نقل المياه سطحيا.ووجود الأخدود الإفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة، ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر في المشروعات المائية خاصة في إثيوبيا. بالاضافة الي التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافا في بعض الأماكن، وأمطارا في أماكن أخري.

التحذير من ان السد معرض للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام »أغسطس» إلي ما يزيد علي نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد علي ٢٠٠٠ م نحو مستوي ٦٠٠م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي.

مصر سوف تخسر ٢٥ مليار متر مكعب من المياه في بداية التشغيل وفي السنة الأولي لافتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي ٥٠ مليار م٣ سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد

سنوات لملء البحيرة، بل عام واحد فقط، ولكن الحكومة الإثيوبية أعلنت أنها سوف تدير الوحدات الكهربائية علي مراحل، وبالتالي فإن مياه سعة التخزين الميت يمكن حجزها علي مدار ثلاث سنوات. وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياه في سنوات الملء.أن أي خزان مائي جديد، يقتطع في البداية كمية من الماء تتراوح ما بين ١٥ إلي ٢٥ مليار متر مكعب، وتسمي "سعة التخزين الميت"، مشيراً إلي أنه يمكن التنسيق مع الحكومة الإثيوبية لاقتطاع تلك الكمية علي عدة سنوات وليس مرة واحدة، وأن تتخذ مصر في خلال تلك الفترات احتياطاتها لترشيد المياه.من حق مصر وحسب الاعراف الدولية وقف بناء السد وانه ينبغي علي مصر عرض البدائل علي الطرف الأثيوبي (إقامة مجموعة من السدود الصغيرة والأنفاق التي يمكنها توليد الطاقة التي تلزم أثيوبيا لتحقيق نهضتها) ولا مانع من مساهمة الجانب المصري في تمويل هذه السدود في صورة منح، بالإضافة لمد الجانب الأثيوبي بالخبرات المصرية في هذا المجال.أن الحل يكمن في عودة السد إلي سعته التخزينية الأولي التي تسمح بها الظروف الطبيعية هناك ولكي تكون هناك إمكانية للسيطرة عليه لو حدثت أي مشكلة. او إقامة سدود صغيرة لتوليد الكهرباء علي النيل الازرق وروافده لخدمة قري الاثيوبية الصغيرة التي تحتاج الي الكهرباء والتنمية.

اتفق اساتذه القانون الدولي علي ان اللجوء للتحكيم الدولي مطلوب في ازمة سد النهضة لكنه يشترط موافقة مصر واثيوبيا، واشاروا الي ان اثيوبيا خالفت الاتفاقيات الدولية في بناء سد النهضة ..ومن حق مصر مقاضاتها دوليا وان مايتردد عن وجود مدة زمنية تصل الي ٤٠ يوما امام مصر للجوء للمحاكم الدولية ليس صحيحا ان مصر لها الحق في اللجوء الي التحكيم الدولي في اي وقت متي توافرت الشروط والتي تتضمن موافقة الطرف الاخر وهي اثيوبيا.. واضاف الدكتور فوزي انه بمجرد تحويل المياه والشروع في بناء سد النهضة دون ترتيب مسبق مع مصر يسمح لها باللجوء الي التحكيم حيث اوجبت اتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٩٧ علي دول المنبع عدم القيام بأي اجراءات او بناء سدود الا بعد التشاور المسبق مع دول المصب وانتظار موافقتها علي اقامة هذه الدول او المنشأة وبناء عليه فان ما قامت به اثيوبيا من تحويل مجري النهر والشروع في بناء سد النهضة دون سابق ترتيب مع مصر يشكل مخالفة صريحة.لا يوجد نص صريح في القانون الدولي يجبر مصر اللجوء الي القضاء الدولي او التحكيم خلال ٤٠ يوما وانه لاشك ان النزاع الان بين مصر واثيوبيا بسبب انشاء السد مخالفا لقواعد القانون الدولي يؤكد علي احقية مصر في اللجوء الي التحكيم الدولي.. واضاف ان القضاء الدولي وضع موافقة الدولة المتنازعة شريطة اللجوء

للتحكيم الدولي والذي لم يتحقق وان اثيوبيا لم توافق للجوء الي التحكيم الدولي ولكن تستطيع مصر اللجوء الي الاتحاد الافريقي بدون موافقة طرفي النزاع وخاصة ان مصر واثيوبيا دول افريقية وان الاتحاد قد انشأ مجلس السلم والامن الافريقي للتدخل في مثل هذه المنازعات.

أقرت مصر والسودان واثيوبيا خارطة طريق لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة الاثيوبي، يبدأ تنفيذها الاسبوع الاول من سبتمبر المقبل،وتنتهي مارس ٢٠١٥ قبل انتهاء المرحلة الاولي من المشروع، وذلك عقب اجتماعات وزراء مياه مصر والسودان واثيوبيا أنهت الخلافات بين مصر واثيوبيا التي استمرت علي مدار ٣ أعوام بعد أربع جولات ثلاثية بالعاصمة السودانية الخرطوم.وطبقا لخارطة الطريق الجديدة، التي تم إعلانها في العاصمة الخرطوم، من المقرر ان تبدأ لجنة ثلاثية تحمل اسم اللجنة الوطنية للدول الثلاث وتتكون من ١٢ عضوا بالانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة، التي حددتها توصيات اللجنة الدولية لتقييم السد في مايو ٢٠١٣، تقريرها النهائي ومنها ضوابط تشغيل السد والمدة الزمنية لملء بحيرة السد وابعاده وتقطع الشكوك في معدلات الأمان ومدي الضرر الواقع علي مصر.

واتفق وزراء مياه مصر والسودان واثيوبيا في البيان الختامي علي آليات حسم الخلافات التي قد تظهر بين الدول الثلاث من خلال الاستعانة بخبراء دوليين سيتم تسميتهم بداية الشهر المقبل، كما نص البيان علي اختيار مكتب استشاري عالمي لإجراء الدراسات الفنية في مدة أقصاها ٦ اشهر ينتهي من عمله في مارس المقبل، ويكون رأي الخبير الدوليين ملزما للدول الثلاث.

اللجنة تبدأ وتنتهي بعد ٦ شهور في مارس ٢٠١٥، أنها سترفع تقريرها إلي وزراء مياه مصر والسودان واثيوبيا لاتخاذ القرار، ان السعة التخزينية لسد النهضة الاثيوبي في المرحلة الاولي من بنائه التي تصل إلي ١٤ مليار متر مكعب من المياه لا تسبب اي ضرر كبير علي مصر .اذا اثبتت الدراسات اي أضرار قبل المرحلة الثانية سوف تؤخذ في الاعتبار بلا شك من الجانب الاثيوبي، وان اثيوبيا قبلت ان يكون رأي الخبراء الفنيين، ملزما للدول الثلاث، مشيرا إلي النتائج تحدد خارطة طريق حل الازمة وكيفية التعامل مع الملف.. ان مصر لم تكن بعيدة عن دول حوض النيل ولم تبتعد وسنواصل تقاربنا وتقوية اواصر المشاركة والتعاون مع كل الاشقاء في شتي مجالات التعاون كما تم في اوغندا وتنزانيا وجنوب السودان وسنعود بقوة لجميع دول حوض النيل، القاهرة اعتمدت علي التعاون الثنائي خلال الفترة الماضية اللجنة الدولية قامت بالاطلاع علي الدراسات وأوصت باستكمالها وتتضمن تأثير السد علي دولتي المصب «مصر والسودان» وهي الدراسات الهيدروليكية التي تشمل أمان السد والسعة التخزينية وابعاده فضلا عن الدراسة البيئية

وأخري «اقتصادية اجتماعية»، مشيرا إلي أنه سيتم اختيار مكتب استشاري دولي لتنفيذ الدراستين، ومن حقه الاطلاع علي البيانات من الدول الثلاث خلال اسبوعين من الان.. ان اللجنة ستقوم ايضا باختيار خبراء دوليين بالاسماء سيتم اختيارهم تكون مهمتهم حسم أية خلافات فنية حول نتائج الدراسات التي أجراها المكتب الاستشاري الدولي علي ان يتم البت في هذه الخلافات من تلقيه تقرير عن نقاط الخلافات الفنية بين الدول الثلاث، ويكون رأي الخبراء الدوليين ملزما لمصر والسودان واثيوبيا.ان مصر لم توافق علي انشاء السد حتي الان، وان الخبير الدولي هو الذي سيحسم هذا الموقف، وهو من سيحدد قواعد تشغيل السد وفترات الملء والتفريغ وسعة الخزان وحجمه، وان سد النهضة لم يبدأ بعد التخزين امامه، ولسنا راضين عن كل البيانات المقدمة من الجانب الاثيوبي عن السد الفترة الماضية.. البيان الذي وقعه الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاثيوبي علي هامش القمة الافريقية يعد إطارا لعمل اللجنة الوطنية عند عرضها البيانات التفصيلية للدراسات المطلوب تنفيذها طبقا لتوصيات اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة الاثيوبي الصادر في مايو ٢٠١٣، ان إنهاء الخلافات في مدة اتفقت عليها الاطراف الثلاثة وهي ٦ شهور تخالف طموحات المتشائمين الذين يحاولون استغلال الخلافات بين الدول الثلاث بدلا من البحث عن مصالح الشعوب.أن الاعلان الاثيوبي علي لسان وزير المياه والكهرباء، باستمراره في بناء السد هو رسالة للداخل الاثيوبي بينما يحسم المكتب الاستشاري السعة التخزينية التي لا تسبب ضررا لدولتي المصب مصر والسودان، ان المعايير الدولية تشترط عدم الاضرار بالمصالح المائية للدول في نهايات الانهار المشتركة أو ما يطلق عليها«Down Stream Countries » ، خاصة ان الجانب الاثيوبي أعلن التزامه بما يقرره بيت الخبرة الدولية.أن اللجوء للمكاتب الاستشارية الدولية المعنية بدراسات هيدرولوجية الانهار تعتمد علي حساب تدفقات النهر من أعاليه وحتي المصب، طبقا للمعايير الدولية المتعارف عليها.ان جولة المفاوضات التي عقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم أثبتت أن إرادة الشعوب هي الضاغط علي الحكومات لتحقيق المنفعة للجميع وعدم الاضرار بالمصالح المائية لدول المصب، أن ذلك سيعيد الثقة في العلاقات السياسية بين مصر واثيوبيا والسودان التي تعرضت للجمود علي مدار ٣ اعوام بعد وضع حجر الاساس للمشروع في ابريل ٢٠١١.. اتفق وزراء المياه في مصر والسودان واثيوبيا علي تشكيل لجنة وطنية تضم ١٢ خبيرا من الدول الثلاثة تكون مهمتها اختيار مكتب استشاري دولي لإعداد دراسات تفصيلية حول تأثيرات السد علي تدفق مياه النيل بالاضافة إلي الاثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع علي مصر والسودان، علي ان يتم حسم الخلاف حول التقرير النهائي للمكتب الاستشاري الدولي

من خلال خبراء دوليين بحد أقصي ٦ شهور تنتهي في مارس ٢٠١٥، ويتم اختيار المكتب الدولي من اللجنة الوطنية وتكون مهمتها حسم الخلافات حول التقرير النهائي، وتكون ملزمة للدول الثلاث، فيما اعتبر الدكتور حسام مغازي وزير الموارد المائية والري أن الاتفاق يعد وثيقة تاريخية لدول النيل الشرقي ومثالا لدول العالم بأننا في مرحلة جديدة من التعاون وتنفيذ مشروعات جديدة تضم الدول الثلاث، وأن ذلك لا يعني موافقة مصر علي السد حتي يتم حسم ذلك من الخبير الدولي.

اللائحة الجديدة لعمل الهيئة لتفعيل التعاون الثنائي في مجال المشروعات الفنية، انه تم التوصل إلي الية لتنفيذ توصيات اللجنة الدولية الاولي للخبراء بعد عام ونصف العام من العمل، تم الاتفاق علي إجراء الدراسات التي أوصت بها اللجنة، وتتحمل الدول الثلاث تكلفة الدراسات التي تقوم بها المكاتب الاستشارية. إن البيان الختامي يشكل مرحلة تاريخية جديدة بين مصر واثيوبيا والسودان، وانه لا توجد نية للإضرار بمصر والسودان،فيما وجه الوزير الاثيوبي الدعوة للدكتور حسام مغازي وزير الري لزيارة موقع المشروع في الوقت الذي يراه مناسبا.

<u>لائحة جديدة لهيئة مياه النيل :</u>

وقعت مصر والسودان اتفاقية اللائحة الجديدة للهيئة المشتركة لمياه النيل التي تنظم قواعد التعاون المائي بين الدولتين ان اللائحة الجديدة سوف تسمح للهيئة بالمشاركة في مؤتمرات المياه الاقليمية والدولية ان تعديلها كان ضروريا بعد مرور ٢٤ عاما علي اللائحة القديمة .... ان مصر والسودان تعتمدان علي نهر النيل كمورد رئيسي للمياه بنسبة تزيد علي ٩٠% مؤكدا ان الروابط المائية بين الدولتين فوق كل اعتبار وتحكمها قواعد لا تتغير بتغيير ألازمنه او الانظمة. تتولي الهيئة التنسيق بين الجانبين فيما يخص قضايا مياه النيل وتطورات موسم الفيضان الذي يبدأ في اغسطس من كل عام ويستمر لمدة اربعة اشهر وتقييم اثاره الايجابية والسلبية.

موقف مصرمن أزمة سد النهضة :

أكد خبراء المياه ان الاتفاق الذي تم بين الرئيس المصري وهيلي مريام ديسالين رئيس الوزراء الاثيوبي يحمي حقوق مصر المائية واعادة التأكيد علي مرجعية القانون الدولي اذا لم تحقق المفاوضات ما نصبوا اليه بما يحمي الاتفاقيات السابقة الموقعة.. المفاوضات ما نصبواااليه بما يحمي الاتفاقيات السابقة الموقعة المفاوضات الفنية بين خبراء البلدين سوف تتطرق حتما الي سعة السد التخزينية في كل مرحلة من مراحله وحساب المكسب والخسارة لكل من الطرفين خلال كل مرحله ان ماتم الاتفاق عليه بين الرئيس المصري ورئيس وزراء اثيوبيا بعد خطوة ايجابية لكسر المودالحالي في العلاقات بين البلدين وخطوة في طريق استعادة عافية العلاقات بين البلدين التي تهورت في السنوات الماضية موضحا ان الرئيس نجح ايضا لأول مرة في حسن نقطة هامة في الخلاف وهي الرجوع للقانون الدولي اذا ماحدث خلاف بين البلدين وفشلت المفاوضات. ان التفاهم علي التنمية الاقليمية لموارد النهر ستتم من خلال تنفيذ مشروعات لاستقطاب الفواقد في جنوب اثيوبيا وجنوب السودان وسوف تدعم عودة العلاقات واستقطاب الاستثمارات الاجنبيه والمنح من أجل تنمية حوض النيل بما يحقق المنفعة للجميع وعدم الاضرار بالأمن المائي لمصر وتحقيق مصالح الشعب الاثيوبي في التنمية ان استغراق المفاوضات لساعات طويله ضمت رئيسي البلدين ووزيري الخارجية تؤكد ان المفاوضات كانت صعبة وشاقة وانها تحتاج الي المزيد من الوقت والجهد لانجاحها والوصول الي اتفاق يرضي البلدين ويحقق اهداف الدولتين في التنمية لافتا الي ان الرئيس اثبت ان لديه خبرة ودراية بملفات حوض النيل وازماته ويمتلك من الأدوات التي ستساعد في حل الأزمة أهم نتائج الاتفاق بين مصر واثيوبيا هو أن اديس ابابا اعترفت ايضا بالحقوق المائية لمصر وهو أمر في غاية الأهمية سيظهر اثره خلال المباحثات المقبله لافتا الي ان العودة الي اللجنه الثلاثية مضيعة للوقت في ظل استمرار العمل في السد وهو ما يتطلب وضع حلول بديلة تضمن نجاح عمل اللجنه في حالة استئناف عملها مره اخري ان ما تم الاتفاق عليه بين الرئيس المصري ورئيس وزارء اثيوبيا هو نجاح لمفاوضات فنيه برعاية سياسية وبعد خطوه هامة وايجابيه وسريعة لحل أزمة سد النهضة.

ما جاء في البيان الختامي هو التأكيد علي احترام القوانين الدولية الخاصة بالانهار المشتركة لافتا الي انها تحمي الامن المائي لمصر وتمنع اثيوبيا من الإضرار بحصة مصر المائية التي اقرتها الاتفاقيات السابقة ومنحها الحقوق المكتسبة من مياه النيل. أشار الي ان البيان احيا المحادثات بين مصر واثيوبيا واعاد العلاقات مره أخري بع طريق بعيد عن التعاون والتنمية المشتركة للأقاليم

موضحا ان مصر لن تقبل السد بالأبعاد الحالية لانه يعد تدميريا لمصر حتي ولو تم زياة مدة الملء ويعد خطا احمر وهو ما يتطلب تخفيض السعة التخزينية للسد.

ان نتائح اللقاء لم يكن وليد هذا الاجتماع فقط وانما جاء بعد لقاءات عديدة قامت بها اجهزة الدولة المعنية بالملف بقيادة الرئيس المصري ان نجاح المفاوضات الفنية بين الخبراء الفنيين بين مصر والسودان واثيوبيا يرتبط بالدعم السياسي لقادة الدول الثلاث وان المفاوضات الفنيه يمكن ان تنتهي خلال شهرين علي الأكثر حيث يقوم الخبراء بدراسة الجدوي الاقتصادية للمكاسب والخسائر علي أي مستوي من مستويات التخزين بدءا من ١٤.٥ مليار متر مكعب وحتي التخزين المقترح من اثيوبيا البالغ ٧٤ مليار متر مكعب من المياه انه سيتم تقدير القيمة الاقتصادية للطاقة الكهربائية التي سيتم توليدها والخسائر التي تتعرض لها مصر خلال أي مرحلة من مراحل التخزين لتقييم المكاسب والخسائر للتقليل منها وتحديد الطرف الذي يتحملها. ان المفاوضات الفنيه تشمل ايضا تجارة الطاقة وتوزيعها باعتبار ان مصر لديها شبكة موحدة لنقل وتسويق الكهرباء الي اوروبا والمنطقة العربية.

دور الحكومة المصرية :

هناك قرائن أن الحكومة المصرية قد تكون فرطت فى أمن مصر القومى بإتاحة بيانات ما كان يجب أن تصل إلى بناة السد، كما تجاهلت مشروعات بديلة لتزويد إثيوبيا بالكهرباء، الأمر الذى كان يمكن أن يثنيها عن بناء السد، ويوطد من مكانة مصر فى أفريقيا. وقد حصلت على نص الاتفاقية التى وقعتها شركة «دلتارس «الهولندية المصمِّمة لسد النهضة الإثيوبى مع وزارة الرى و١٧ منظمة غير حكومية بشراكة مع الاتحاد الأوروبى، التى تكشف تسليم حكومة مصر بموجب هذه الاتفاقية ابتداءً من يناير ٢٠١١ ولمدة ٣ سنوات كامل الدراسات والأبحاث التى تملكها عن نهر النيل للشركة المنفذة لسد النهضة الإثيوبى، وتؤكد الاتفاقية إتاحة المعلومات الخاصة بالمشروع ونتائجه، التى سميت «ديوفورا«، لكل المؤسسات والمنظمات التابعة للاتحاد الأوروبى، والتى لم يحصل لها وزير الرى وقتها على موافقة مجلس الشعب أو رئيس الدولة بالمخالفة للدستور والقانون. الأمر الذى يؤكد دور الحكومة الصرية فى تفعيل الاتفاقية التى حصلت بموجبها الشركة المصمّمة لسد النهضة على كامل المعلومات والدراسات والأبحاث من مصر، التى سهّلت عليها تصميم سد النهضة، حيث تأكد إقامة عدد من الاجتماعات وورش عمل إبان عامى ٢٠١١ و٢٠١٢، وفيها دليل دامغ على أن رحلات الرئيس ورئيس وزرائه تبقى بلا جدوى لنفع الشعب والبلد، فكل منهما زار إثيوبيا مرتين فى المدة القليلة الماضية فى الظاهر لتفادى المصيبة التى يمكن أن تحل بمصر

من سد النهضة الإثيوبى، ومع ذلك بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من السد بعد لقاء الرئيس المصري فى ذلك الوقت ورئيس وزراء إثيوبيا الأخير بساعات قليلة .فى مواجهة هذا التحدى يتعين أن تضع أى سلطة حكم رشيدة خطة ذات بعدين؛ الأول عاجل والثانى آجل واستراتيجى .فى البعد العاجل يجب العمل، بالتعاون الوثيق مع الجانب الإثيوبى والأطراف الأخرى المعنية خاصة السودان، على استكمال المعلومات والدراسات اللازمة للتقييم السليم لمشروع السد وآثاره خاصة على دول المصب. وبناء على توافر المعلومات يجرى إخضاعها للدراسة المتأنية الدقيقة من قبل فريق متعدد التخصصات تتيح له رئاسة السلطة التنفيذية إمكانات العمل التخطيطى السليم، واقتراح بدائل التصرف المصرى تجاه ما قد يترتب على إنشاء السد وغيره من المشروعات المائية على منابع نهر النيل من انعكاسات سلبية على مصر. وفى جميع الأحوال يتعين أن تتضمن خيارات الجانب المصرى جميع أشكال التفاوض السلمى، الرسمى والشعبى، مع جميع أطراف المشكلة، فى سياق التعامل الدولى السلمى المشروع كدولة مدنية حديثة تنتمى إلى المجتمع الدولى وتحترم التزاماتها الدولية التى ما تنفك تؤكد احترامها، فمن حق سلطة الحكم فى مصر بل من الواجب عليها، بناء على المعلومات والتقييم الموضوعى لها، التفاوض المتحضر مع حكومة إثيوبيا وباقى الأطراف المعنية بالمشكلة مباشرة ومن خلال الضغط فى المحافل الدولية، لضمان حقوق مصر وصيانة أمنها والرفاه الإنسانى لشعبها .ولكن يتعين على جميع الجهات المعنية فى مصر أيضاً الدراسة الجادة لحل استراتيجى طويل الأجل، وأحد الأفكار الواعدة فى هذا المنحى هو مشروع مقترح يصل نهر الكونغو بنهر النيل بديلا للاعتماد الوحيد والخطر، والذى قد يزداد خطورة، على موارد نهر النيل وحده .ويستهدف مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل التحكم فى الموارد المائية للنهر فى البلدان المستفيدة وهى مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو، ومضمونه شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل فى السودان .وللعلم، ينبع نهر الكونغو من جنوب شرق الكونغو (زائير سابقاً)، ويعد ثانى أطول نهر فى أفريقيا بعد نهر النيل، وأولها من حيث مساحة الحوض، كما أنه ثانى أكبر نهر فى العالم من حيث الدفق المائى بعد نهر الأمازون، حيث يلقى هذا النهر ما يزيد على تريليون (ألف مليار) متر مكعب من المياه فى المحيط الأطلسى، حتى إن المياه العذبة تمتد لتصل إلى مسافة ٣٠ كيلومتراً داخل المحيط. ويشمل حوض نهر الكونغو عدة دول هى جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والجابون وجزءاً من غينيا . وهو نهر عظيم من ناحية حجمه وتعقيده وكثرة وجود القنوات فيه، وهو موطن لأنواع عديدة من الأسماك، ويخلق نظاماً بيئياً غنياً جداً بتنوعه الحيوى .والأهم هو أنه يتميز بقوة هائلة فى دفع

الماء إلى البحر حيث يقدر أنه أغزر من نهر النيل بخمس عشرة مرة .ويرجع منطق ربط النهرين إلى وفرة مياه نهر الكونجو وزيادته على حاجة البلاد التى يمر بها بداية، وهى تعتمد أصلا على مياه الأمطار الاستوائية المتوافرة طوال العام، إذ يعتبر شعب الكونغو من أغنى شعوب العالم بالموارد المائية، ونصيب الفرد من المياه فيه ٣٥٠٠٠ متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى ألف مليار متر مكعب سنوياً تضيع فى المحيط دون أن يستفيد منها أحد .ومن جانب آخر، يمكن أن تستفيد جميع الدول المعنية بالمشروع، فتقدم الكونغو المياه إلى الدول المستفيدة مقابل قيام مصر بتقديم الخبراء والخبرات لتطوير مجموعة من المشروعات فى الكونغو خاصة على صعيد توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية الكافية لإنارة القارة الأفريقية كلها .من ثم يمكن أن يجعل المشروع دولة الكونغو من أكبر الدول المصدرة للطاقة فى العالم، ويحقق لها عائداً مادياً ضخماً من توليد وتصدير الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان .هذا المشروع يمكن باختصار أن ينهى تهديد الأخطار المحتملة التى يمكن أن تنجم عن قلة المياه وشحها فى الأعوام المقبلة فى حالة مصر، حيث تستطيع تلك الموارد المائية الضخمة إتاحة المياه لزراعة مساحات شاسعة من الأراضى، مع توافر كمية هائلة من المياه يمكن تخزينها فى منخفض القطارة بدلا من الماء المالح الذى يهدد خزان الماء الجوفى فى الصحراء الغربية، كما أن نسبه التبخر من منخفض القطارة ستزيد من كمية هطول الأمطار فى الصحراء الغربية .كذلك يمكن للسودان تخزين ما تحتاجه من الماء فى خزانات عملاقة أو إنشاء بحيرة عملاقة لتخزين المياه الغزيرة التى ستتيحها القناة المقترحة للاستفادة منها فى توليد الكهرباء .على وجه التحديد يقدّر أن المشروع يمكن أن يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة ٨٠ مليون فدان تزداد بالتدرج بعد ١٠ سنوات إلى ١١٢ مليار متر مكعب، ما يصل بمصر إلى زراعة نصف مساحة الصحراء الغربية .كما يتيح المشروع لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تكفى أكثر من ثلثى قارة أفريقيا، بمقدار ١٨٠٠٠ ميجاوات أى عشر أضعاف ما يولده السد العالى، وهو ما قيمته إذا صدر لدول أفريقيا نحو ٣.٢ تريليون دولار .كذلك يقدم المشروع للدول الثلاث مصر والسودان والكونغو ٣٢٠ مليون فدان صالحة للزراعة .ولكن ليس المشروع خلواً من الصعوبات، إذ تواجه المشروع صعاب محتملة مختلفة بالنظر إلى الخصائص الجغرافية والطبوغرافية لحوض نهر الكونغو، حيث تتوجه المياه باتجاه الغرب بعيدا عن اتجاه النيل، وعند الرغبة فى إعادة توجيه جزء من هذه المياه لتلتف (فى مسار جديد) لتتوجه إلى الشمال الشرقى حيث تتقابل مع مياه النيل بجنوب السودان من نقطة ملائمة حيث يكون تصريف المياه بالقدر المناسب – سيحتاج الأمر

إنشاء مسار جديد يصل طوله إلى نحو ١٠٠٠ كيلومتر فى مناطق استوائية من الغابات وبها فروق فى المناسيب الطبوغرافية، وهو أمر يبدو فى غاية الصعوبة عملياً ولكنه ليس مستحيلاً . وبفرض أنه لم تتحْ الفرصة للاستفادة المباشرة من مياه نهر الكونغو بوصلها بروافد مياه النيل، فستظل فرصة استثمار الكوادر الفنية فى مجال الطاقة وتوليد الكهرباء فى شلالات ومساقط المياه على النهر متاحة لمصر وباقى دول الحوض، بما يفتح آفاقاً للتشغيل والتنمية الأفريقية بقيادة مصرية .وجدير بالذكر أن الكونغو وافقت مبدئياً على فكرة المشروع ولم تبدِ أى اعتراض، بل إن الكونغو هى من طلبت المساعدة من مصر بشأن هذا المشروع لأسباب متعددة، منها العلاقات المميزة بين البلدين، ورغبة من حكومة الكونغو فى التعاون مع دولة أفريقية قوية ذات خبرات عالية يكون لها مصلحة فى مياه النهر من دون أطماع مبالغ فيها بالطبع، ولكن الاستجابة كانت، للعجب، ضعيفة من الحكومة المصرية حتى الآن. هذا هو مشروع جاهز للنهضة فى مصر، يعيد إليها الريادة فى أفريقيا، بدلا من طير النهضة الخرافى الذى اختطفته الجوارح من أيدى الإخوان المخادعين .فى النهاية، لا ريب فى أن إثيوبيا، ومن وراءها، قد استغلوا ضمور الدولة فى مصر وضعف الدور المصرى فى أفريقيا للبدء فى تنفيذ مشروع سد النهضة، ومن ثم فلا يرجى أن تتحقق أهداف مصر الاستراتيجية ما ظلت هذه العيوب قائمة وبقيت مصر ضعيفة ومستباحة.

مصر تطالب بضمانات اثيوبية لحقوقها المائية :

عقد بالعاصمة السودانية الخرطوم ثاني اجتماعات وزراء الخارجية والموارد المائية لدول حوض النيل الشرقي الثلاث «مصر والسودان وإثيوبيا»، حوله مشروع سد النهضة الإثيوبي. سيتم التشاور للوصول الي اتفاق يحمي حقوق دول المصب، ويحترم الدراسات الفنية. ان الاجتماعات تأتي ضمن اتفاق الأطراف الثلاثة المعنية بمشروع سد النهضة الأثيوبي، ان المسارين السياسي والفني يسيران جنباً إلي جنب، للتوصل إلي نتائج تحقق المنفعة المشتركة للجميع بدون الإضرار بطرف علي حساب آخر. وعقد اجتماع يضم خبراء من السودان وإثيوبيا ومصر لاختيار مكتب استشاري يقدم الدراسات الخاصة بسد النهضة.

تهدف الاجتماعات الي الوصول إلي تفاهمات سياسية بشان سد النهضة تمهيدا لرفعها إلي زعماء الدول الثلاث، وكذلك التوافق علي حل سياسي تلتزم به إثيوبيا لتطمين الجانب المصري الذي يطالب بضمانات مكتوبة من السلطة التنفيذية أوالتشريعية. الخلافات كانت حول قضايا فنية محددة تتمثل في (السعة التخزينية للسد؛ والأضرار والتأثيرات التي يمكن أن يلحقها السد علي البيئة؛ وفترة التعبئة .(وردا علي تصريحات وزير المياه والطاقة الإثيوبي «ألمايهوتجنو» والتي قال

فيها أن بلاده لن تطلب إذنا من أحد لبناء السدود، وأن سد النهضة الذي يجري بناؤه علي مجري النيل الأزرق لن يلحق ضررا بحصة مصر من مياه النيل.

إن كل ما يدور علي الساحة حاليًا هوتشتيت تفكير المفاوض المصري حول سد النهضة والذي يمثل الخطر الحقيقي علي مستقبل الأمن المائي المصري، مشددًا علي عدم فتح أي جبهات جديدة سواء لمناقشة اتفاقية عنتيبي أوغيرها حتي يتم الانتهاء من التفاوض حول سد النهضة والذي يعترضه الكثير من العوائق الفنية والسياسية، خاصة في ظل التعنت الإثيوبي بجانب التحالف السوداني الإثيوبي.أن ملف سد النهضة سياسي من الدرجة الأولي يستلزم تدخل الأجهزة السيادية والسياسية في البلاد لا أن تتولاه وزارة فنية وهو ما أدركته إثيوبيا التي أغرقت مصر في لجان فنية من أجل كسب الوقت. يجب التفاوض مع اثيوبيا حول سد اصغر واذا رفضت يتم اللجوء الي مجلس الامن والتحكيم الدولي لحفظ الحقوق المصرية.

اختيار المكتب الاستشاري لسد النهضة :

اجتمعت بالعاصمة السودانية الخرطوم اللجنة الوطنية الثلاثية لسد النهضة الاثيوبي بحضور ١٢ خبيرا دوليا في المياه بالتزامن مع الاجتماع السياسي والفني لوزراء الخارجية والري للدول الثلاث (مصر والسودان واثيوبيا لاختيار المكتب الاستشاري الدولي المُنفذ لدراسات سد النهضة الاثيوبي في مدة لا تتجاوز عاما ولا تقل عن خمسة اشهر، علي ان يتم الاعلان عن المكتب الاستشاري المنفذ بحضور وزراء المياه والكهرباء للدول الثلاث. سيتم تنفيذ الدراسات في مدة زمنية لن تقل عن خمس اشهر ولا تزيد علي عام، وفقا لخارطة الطريق المتفق عليها في اجتماع الخرطوم العام ٢٠١٤ علي ان يتم اختيار الخبير المُحكم للدراسات خلال الاشهر المقبلة وذلك بأعتبارها خطوة لاحقة لاختيار المكتب المنفذ للدراسات .ان الدول الثلاث أكدت إلتزامها بتقديم كل الدعم والدراسات الخاصة بالسد للمكتب الاستشاري حتي يتم إنجاز الدراسات في المدة التي سيتم الاعلان عنها وسيتم فتح مظاريف العروض المالية للمكاتب الاستشارية بحضور وزراء الدول الثلاث، وذلك بعد ان تم الانتهاء من تقييم العروض الفنية.

ردود وتصريحات الحكومة المصرية :

ان التصريحات الوردية للحكومة المصرية بالمشاركة في بناء سد النهضة اضرت بالمفاوض المصري وجعلت الجانب الاثيوبي في موقف اقوي. ويتساءل: كيف نقول ان السد يمكن ان يحمل الخير لمصر بينما تقرير اللجنة الدولية التي تضم افضل علماء العالم اكد في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ بان السد سيكون كارثة ويلحق الضرر الكبير بمصر وبناء علي التقرير امتنعت كل دول العالم

عن تمويله من اجل مصلحة مصر وليس مشروع سد واحد بل عدة سدود اجبارية ستحجب الماء والطمي الذي بنيت عليه التربة المصرية عبرالتاريخ كما ان سعة التخزين الضخمة ستعطي لاثيوبيا كل يماه النيل الازرق الذي هو شريان الحياة لنا لمدة ٤ او ٥ سنوات تتحكم خلالها في مصائر المصريين وكان النيل نهر اثيوبي وليس نهرا دوليا مشتركا ينبغي الا تقام عليه أي مشاريع الا بموافقة الدول الاعضاء في حوض النيل وعلي راسها مصر. ان اثيوبيا تخفي الهدف الحقيقي من وراء بناء ٤ سدود اخري علي النيل الارزق لانها تريد ان تبيع الماء الي اسرائيل ودول الخليج بجانب بيع الطاقة الزائدة عن حاجتها. ليس من المنطقي ان توافق حكومة الثورة علي سد رفضة الرئيس السابق مبارك اننا سنضربه اذا تم بناؤه ثم نوافق نحن عليه الان وبمقاييس اكبر ضررا وخطرا علي مصر هذا التعاطف المصري ممثلا في رئيس الوزراء والحكومة المصرية الذين يتضح من خلال تصريحاتهم انهم غير ملمين بالملف المائي المصري كملف استراتيجي. ان مصر اخطأت خطئا فادحا حينما لم ترد علي الاتهامات الاثيوبية بأن مصر تسرق مياه النيل الازرق لان هذا الاتهام غير منطقي فشعب مصر مع الاسف يعيش علي ٥% من مساحة اراضيه فكيف يهدر هذه المياه في الوقت الذي تعاني فيه ٩٥% من الاراضي من الجفاف ثم يأتي الخطأ الأكبر حينما وافقت مصر علي شرط اثيوبيا بأن تذكر اللجنه الثلاثية في تقريرها بان السد تحت الانشاء هذا يعني الاعتراف بالسد لان السد في الحقيقة كان يجب ان ينوه عنه بانه مشروع مقترح وليس مشروعا تحت الانشاء وهذا خطا فادح كما انصاعت مصر لرغبة اثيوبيا بعدم نشر تقرير اللجنه الدولية الاضرار البيئية ويضاف لذلك التي ستؤثر علي ثروة مصر السمكية وبوار الاراضي الزراعية بالاضافة الي التصميم الانشائي للسد الذي قال عنه الخبير الالماني بأنه تصميم لا يرقي لان يكون تصميما لبناء عمارة وانه سينهار ويدمر مصر والسودان دون ان يضر باثيوبيا.

<u>إنشاء مجلس قومي لمياه النيل برئاسة رئيس الجمهورية :</u>

موافقة مصر علي المبادرة الاثيوبية ستهدر حق مصر في الدفاع عن حقوقها المائية تصريحات رئيس الوزراء بأن السد يمكن ان يكون مصدر خير لمصر تصريحات سياسية وردية لتحسين العلاقات مع اثيوبيا لطمأنة الشعب المصري. ان الاعتراف بالسد يلغي حق مصر في الاعتراض وما يقال عن مشاركة مصر في ادارته تشغيله غير منطقي لانهم بعد اكتمال البناء قد يرفضون الدور المصري في الإدارة وما يزيد من المخاوف ان مصر لم تتخذ علي ارض الواقع أي اجراءات تنم عن اتفاقيات بينها وبين الدول المساهمة لضمان حقها بشكل كامل. لابد من اعطاء الأولوية في عمل الدولة لهذا الملف من خلال انشاء مجلس قومي لمياه النيل يراسه رئيس الجمهورية ويعمل

داخليا علي حماية النيل من التعديات حسن استغلال مياهه وخارجيا علي التواصل المباشر مع دول حوض النيل لزيادة حصة مصر التي خصصت لها عام ١٩٥٩ حين كان تعدادنا ٢٠ مليون نسمه فقط. اذا كانت اثيوبيا صادقة وتريد تثيق علاقتها مع مصر فعليها ان توقف بناء السد فورا حتي يتم التفاوض حول الشروط التي تضمن عدم الاضرار بمصالح مصر. والغريب انه في الوقت الذي طالبت فيه اثيوبيا بلجنة ثلاثية مع مصر والسودان بمشاركة ٤ خبراء دوليين لم تقدم حتي الان الدراسات الكاملة للمشروع واخذت مثلا دراسات الاثر البيئي والاجتماعي للسد كما انه رغم توقف التمويل الدولي للسد الا ان هناك بعض الدول التي ستساهم بشكل فردي في التمويل كالصين وايطاليا وقطر وايضا اسرائيل التي تسانده بكل ثقلها. وايضا اذا كانت اثوبيبا في حاجة الي طاقة كهربائية فقط فكان يجب ان تنفذ مواصفات السد الأول الاقل ضررا لمصر ولكنها انتهزت للأسف اهمال مصر للقضية من ايام حسني مبارك وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية بعد ثورة يناير وما بعدها واعادت النظر في المشروع ليرتفع طول السد من ٩٠ الي ١٤٠ متر وسعة التخزين من ١٤ الي ٧٣ مليار متر مكعب وبالتالي سيكون لدي اثيوبيا بنك مركزي للمياه ستستعمله بكل تأكيد فيالزراعة وسيكون لها تأثير خطير علي خصوبة الاراضي المصرية وبوار مساحات كبيرة لان السد سيحجب ٦٣ مليار طن من الطمي الذي يأتي حاليا مع مياه النيل الأزرق كما سيؤثر في فترة ملآ الخزان علي قدرة توربينات السد العالي في توليد الكهرباء اضافة الي المخاطر الكارثية من احتمالات انهيار السد بسبب ضعف معامل الأمان الذي لا يزيد عن ١.٥ درجة مقابل ٨ درجات للسد العالي في مصر.

تؤيد وزارة الري وتدعم التوجه بإنشاء مفوضية أو هيئة لإدارة ملف مياه النيل تكون تابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة أو رئاسة الوزراء حيث إنها تعد الأفضل والأنسب تماما لهذه المرحلة الدقيقة سياسيا وفنيا وقانونيا لافتا اننا في وزارة الري مستعدون للقيام بالعبء الفني علي أكمل وجه وتقديم الدعم الفني المطلوب للقضية والملف خاصة وأن هناك أمورا أخري هامة تختص بالقانون والعلاقات الدولية والسياسية.

من الحكمة أن يدرك كل من يعيش على أرض مصر ومن خير نيلها أن أزمة مياه النيل ليست أزمة خبراء مياه وسدود فقط ولكنها أيضا أزمة متعددة ومتشابكة التخصصات، وتضم القانون الدولي خاصة قوانين الأنهار المشتركة والعابرة للحدود، ثم دبلوماسية تستطيع التوصل إلى توافق وحلول وسط عندما تتأزم المفاوضات بين الفنيين، ثم إعلام خارجي يستطيع أن يفند الإدعاءات

الإثيوبية ويوضح عدالة الموقف المصري ويحشد رأيا عاما عالميا لدولة لا تمتلك إلا نهرا وحيدا بلا روافد وتعيش على ٥% فقط من أراضيها ويضرب الجفاف والقحط ٩٥% من مساحة أراضيها .

هذا الأمر أدى إلى عقد اجتماعات متكررة في المجالس القومية المتخصصة ضمت متخصصين من مختلف القطاعات القانونية والمائية لعمل ملف متكامل لقضية تمس الأمن القومي المصري .هذه الاجتماعات أثمرت عن ضرورة أن يدير هذا الملف محترفون من جميع التخصصات وتمنحهم الدولة تفرغا تاما لأن الوقت يمضي سريعا والعمل في السد الإثيوبي يستمر دون مراعاة للتوافق واحتمالات التوصل إلى حلول وسط ترضي جميع الأطراف .أن تضم هذه اللجنة التي يتم تشكيلها بقرار جمهوري ثلاثة من أساتذة القانون الدولي وقضايا المياه ومعهم ثلاثة من خبراء المياه والسدود وثلاثة من الدبلوماسيين ومثلهم من الإعلاميين المتخصصين في الإعلام الخارجي على أن يضيف رئيس الجمهورية ما يراه من رجال للأمن القومي ووزارة الدفاع وأن يقتصر التحرك الخارجي والمفاوضات على المختصين الأثنى عشر، ويضمون إليهم ما يرون من الخبراء والباحثين الذين يمكن الاستفادة منهم في لجان دعم مستترة.إثيوبيا الآن تخدع العالم بأن ٣٠% فقط من شعبها يتمتع بالكهرباء وأن من حقها بناء سد النهضة لتوفير الكهرباء لشعبها الفقير! لو كان هذا الأمر صحيحا وفي تخطيط إثيوبيا بناء أربعة سدود على امتداد النيل الأزرق لكانت بدأت بالسد الأول بالقرب من بحيرة تانا منبع النيل الأزرق والقريب من العاصمة أديس أبابا وضواحيها وغالبية تركيز السكان هناك حتى تتضمن وصول الكهرباء لهم، ولكنها فضلت بناء السد في أبعد نقطة عن السكان وعلى بعد ٧٦٠ كم من العاصمة وعلى الحدود مع السودان لأن هدفها الاستحواذ على كامل مياه النيل الأزرق بعد أن ينضم إليه جميع الروافد والأفرع وتكتمل مياهه عند الحدود وبعدها يبدأ فكرها بتأميم كامل مياه النهر والتحكم في مصر، كما أن هذا الموقع خصصته لتصدير الكهرباء إلى السودان شمالا وجنوبا وكينيا وليس لشعبها الذي لا يهمها ولكنها تتاجر بفقره فقط لتخدع العالم!

يمكن إيجاز الوضع الخطير لسد الأربعة وسبعون مليار مترا مكعبا من المياه بخلاف فاقد بالتسرب إلى باطن الأرض وبخر بنحو ٢٥ مليارا بإجمالي سعة تصل إلى ١٠٠ مليارا مترا مكعبا لامتلاء البحيرة تدعي إثيوبيا بأنها سوف تملأها خلال ست سنوات بينما تشير الشواهد إلى أنها ستملأها في ثلاث سنوات حيث تخطط للانتهاء من بناء السد في يونيه ٢٠١٧ لجزئية الأصلي الذي يولد الكهرباء ويحجز ١٤.٥ مليارا، أو الفرعي "مصدر البلاء" والذي يضيف ستين مليارا ليصبح إجمالي سعة البحيرة ٧٤ مليارا وبعده لابد من امتلاء البحيرة بتمام حجمها الافتراضي لضمان توليد

الكهرباء على مدار العام ولا مجال لخروج المياه إلى مصر والسودان إلا عبر توربينات توليد الكهرباء أو من مخرج للمياه والمصمم بخبث ليكون في منسوب أعلى مستوى تخزين للبحيرة، وبالتالي فالأمر الأكيد حدوثه هو امتلاء البحيرة في ثلاث سنوات وسيبدأ توليد الكهرباء بنهاية العام الحالي وتستكمل القدرات في عام ٢٠١٧ .فإذا استطاعت مصر تحمل ٢٥ مليارا خصما من حصتها في العام الأول ثم في العام الثاني فلن تجد لديها ماء في بحيرة ناصر لتسحبه في العام الثالث وبالتالي يكون امتلاء بحيرة السد الإثيوبي على حساب تفريغ وجفاف بحيرة ناصر تماما، وهو الماء الذي يخص مصر وحدها لأنه خصما من حصتها السنوية التي تخزنها لوقت احتياج فعلي، ولم نقم سد ناصر من أجل التخديم على السدود الإثيوبية المستقبلية وكأنه ماء إثيوبي مخزن في مصر لوقت الحاجة!

وبعد امتلاء بحيرة السد الإثيوبي بالمياه وهو مالا يجب أن نسمح به أبدا، سيحدث نقصا مستديما في حصة مصر من المياه ليس بأقل من ١٢ مليار مترا مكعبا كل عام وبشكل دائم أي ما يكفي لري ٢.٥ مليون فدان بما يمثل ٣٠% من مساحة الرقعة الزراعية المصرية وبالتالي يقل الناتج الزراعي بمثل هذه النسبة ويفقد آلاف الفلاحين أراضيهم ومصدر رزقهم وينضمون إلى قائمة البطالة بالإضافة إلى تراجع مساحات زراعات قصب السكر والأرز والبرسيم والموز وبنجر السكر لكونها محاصيل عالية الاستهلاك للمياه بما يزيد الفجوة الغذائية المصرية الحالية البالغة ٥٥% من احتياجاتنا ويصل بها إلى ٧٥% وتتطلب عملات صعبة دائمة قد يصعب على الخزانة العامة للدولة تدبيرها. يضاف إلي كل ما تقدم من كوارث تكاليف اقتصادية كبيرة لإنشاء العديد من محطات تحليه مياه البحر لتدبير مياه الشرب للمدن الساحلية لتوفير مياه النيل المخصصة لها للزراعة وإنتاج الغذاء وأيضا تحويل بعض الترع إلى مواسير وتبطين البعض الآخر. إذا كانت التكاليف الكلية للسد الإثيوبي ٨.٥ مليار دولار فإن تداعياته على مصر سوف تكلفها ليس بأقل من ٢٠ مليار دولار، وإثيوبيا لا تقيم سدا بقدر تركيبها لمحبس للمياه على النيل الأزرق.

<u>سد النهضة أصبح واقعاً :</u>

يشير هذا العنوان إلى خلاصة نتائج المحادثات المرتبطة بسد النهضة، حيث نجحت إثيوبيا فى استغلال حالة عدم الاتزان التى تمر بها الدولة المصرية على مدى الثلاثة أعوام الماضية، فى فرض أمر واقع يتمثل فى الانتهاء من بناء ما يقرب من نحو ٢٥% من السد، هذه النتيجة بدت أكثر وضوحاً فى جولة المحادثات الأخيرة التى جرت يوم ٤ نوفمبر ٢٠١٤. كما بدا واضحاً الحرص الإثيوبى على اكتساب المزيد من الوقت وتوسيع هامش المناورة، وهو ما يتجلى فى رد

الفعل السلبى تجاه القبول المصرى بالدعوة الإثيوبية لجعل سد النهضة مشروعا تنمويا إقليميا، فالقبول المصرى المشروط بدا أنه يفسد المنهاج التفاوضى الذى حرصت إثيوبيا وبعض دول الحوض على إبرازه من خلال تصوير الموقف المصرى بكونه متعنتا ولا يراعى الاحتياجات التنموية لدول الحوض. فالقبول المصرى المشروط الذى يعد تنازلاً كبيراً عن حقوق تاريخية، أربك الكثير من الحسابات الإثيوبية، ولكنه لم ينجح فى تغيير قواعد اللعبة التفاوضية أو يدفعها نحو مسار يوفر المكاسب للجميع ويحد من مخاطر تهديد الأمن المائى .فقد جاء التحفظ الإثيوبى الداعى لتحميل مصر مسئولية عدم الشروع فى تنفيذ خطط التعاون وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية ليؤكد استمرار النهج الإثيوبى الساعى لتهميش دور مصر فى معادلات التنمية والاستقرار فى منطقة حوض النيل والقرن الإفريقى، والقبول بهذا الدور فى المرحلة التالية لبناء السد نظراً لرغبتها فى إضفاء سياسة الأمر الواقع على مصر، وتأكيد قدراتها وهى رسالة تتجاوز فى مضمونها مسألة بناء السد إلى نطاق أوسع يتعلق بطموحها الإقليمى وقيادتها للعديد من الملفات الشائكة فى منطقة الحوض والقرن الإفريقى، لاسيما مع ما جاء فى التقرير النهائى للجنة الدولية الخاصة بسد النهضة وتلمسه للعديد من النقاط التى تهدد الأمن المائى المصرى، فهناك مسألة السعة المثلى للسد، وتأثيرات الملء الأول على الإمدادات المائية لمصر وفواقد توليد الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالي وخاصة في فترة الجفاف، وقواعد التشغيل الخاصة بالسد وعلاقتها بالإيراد المائي للنهر والسدود القائمة عليه، بالإضافة إلى تأثير السدود المقترحة على احتياجات دولة المصب، وكذا التأثيرات المتوقعة من التغييرات المناخية والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتأثيرات المتعلقة بانهيار السد. فالمناورات الإثيوبية وتأجيل المحادثات لجولة أخرى تعقد يوم ٨ ديسمبر المقبل، تتطلب العمل على تقديم مجموعة من الرسائل الداعمة للموقف المصرى، وتتطلب أيضاً تحركاً دبلوماسياً وسياسياً يهدف إلى تغيير بيئة التفاوض التى تعد مدخلاً لا مفر منه للضغط على المفاوض الإثيوبى واستعادة زمام المبادرة.الرسالة الأولى: ترتبط بالقدرة على حشد الموارد والقدرات الخاصة بالدولة المصرية، وتوظيفها باتجاه يعظم من تأثير السياسة الخارجية رغم صعوبات المرحلة الراهنة وقيودها، وهنا يمكن تأكيد مجموعة من التحركات السياسية ذات الدلالة، منها: تأكيد تجاوز النهج الايديولوجى الذى حكم التحركات المصرية خلال العام الماضى لمصلحة النهج المعظم لمصالح الدولة الوطنية، وتجاوز المرحلة الانتقالية التى شابها الكثير من التفاعلات المستندة لرد الفعل بقدر أكبر من الفعل والمبادرة، وتجاوز حالة التذبذب والضعف التى اكتنفت عملية صنع واتخاذ القرار خلال المرحلة الانتقالية الماضية. فمن شأن هذه الرسالة أن تتجاوز

النتائج السلبية التى أفرزتها إذاعة مناقشة ملف المياه على الهواء والتى جرت بحضور د. مرسى رئيس الدولة المعزول، وأن تسهم فى تغيير بيئة التفاوض من خلال إدخال عناصر وأطراف مؤثرة تتمثل فى القوى والشركات الدولية المعنية بالاستقرار فى هذه المنطقة لاستغلال مواردها، فالربط بين القضايا ذات الأبعاد التنموية والإستراتيجية من شأنه أن يسهم فى إعطاء مصر مساحة كبيرة فى إطار معادلات الاستقرار فى منطقة الحوض .الرسالة الثانية: البدء فى صياغة مجموعة من التفاعلات التى من شأنها أن تعيد صياغة البيئة التفاوضية بالقدر الذى يحجم عامل الوقت الذى أصبح فى صالح إثيوبيا، وهنا يمكن الإشارة إلى مستويين من التفاعلات، أوله يتعلق بإمكانيات الاستفادة مما يحدث فى المنطقة العربية من تحولات إستراتيجية من شأنها أن تعيد النظر فى الكثير من قواعد اللعبة الإقليمية والدولية التى أسهمت فى تهميش الدور المصرى فى مرحلة سابقة تجاه بعض القضايا الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال هناك مؤتمر التعاون العربى الإفريقى الذى سوف ينعقد فى الكويت فى نهاية هذا الشهر يمكن أن يمثل أحد الفاعليات التى يتم من خلالها مد الجسر المصرى للربط بين المنطقة العربية ومنطقة القرن الإفريقى الكبير. أما ثانى التفاعلات فترتبط بالقدرة على استعادة ملف التعاون مع دول حوض النيل ككل، وتجاوز المرحلة الراهنة التى قصر فيها الاهتمام بدول الحوض الشرقى لنهر النيل وبمشروع سد النهضة بعد اتفاق عنتيبى، وذلك عبر طرح رؤية مصرية متكاملة لإيجاد آلية قانونية ومؤسسية حاكمة لتنظيم عملية إدارة التعاون المائى بين دول الحوض .ولذا، يبقى التحدى الأكبر فى هذا السياق فى القدرة على توفير الضغوط الكافية لإعادة دول حوض النيل إلى مائدة التفاوض من خلال تحريك جهود الدول المانحة لمبادرة دول الحوض .الرسالة الثالثة: الانتقال من آلية المحادثات والتشاور الدائرة حالياً إلى آلية تفاوض حقيقية، فمن الواضح أن ردود الفعل الإثيوبية وحتى السودانية جاءت متوافقة مع التحرك المصرى الذى افتقد الكثير من مقومات ومتطلبات التفاوض، وهو ما يتطلب محاصرة الجانب الإثيوبى والمحافظة على تماسك الموقف السودانى واللجوء إلى أساليب تصعيدية محسوبة من شأنها أن ترفع تكلفة الإضرار بالمصالح المصرية، وتوفر قوة دفع من شأنها تحفيز الجانب الإثيوبى على التفاوض، وربما يكون محاصرة عملية تمويل السد وإبراز مخاطر السد والسلوك الإثيوبى وانعكاساته على ثلاثية الأمن الإنسانى والغذائى والمائى فى مقدمة التحركات المصرية لمخاطبة الرأى العام العالمى ومؤسسات الاتحاد الإفريقى .الرسائل السابقة، تشير لأهمية عامل الوقت وحتمية مواجهة مخاطر النهج الإثيوبى الذى يهدد الأمن المائى المصرى ويتجاوز الحقوق

التاريخية التى رسختها الاتفاقات والمعاهدات الدولية (وهى حق الإخطار والإضرار بحصتنا المائية) ويقيم نموذجا لتجاوز المصالح المصرية قابلا للتكرار من إثيوبيا وغيرها من دول الحوض.

ماذا بعد إعلان سد النهضة :

هناك خياران في طرق التفاوض الدولي. الأول هو الصفقات المتكافئة والاعتراف المتبادل باهتمامات دولتين مثل أن تعترف مصر بسد النهضة مقابل أن تعترف إثيوبيا بحصة مصر من المياه. والثاني هو السداد المقدم لبناء جسور الثقة وكسر الحاجز النفسي العميق الذي مر عليه عقود عدة. ونظراً للظروف الخاصة التي مرت بها العلاقات المصرية الإثيوبية خلال الخمسين عاماً الماضية من عدم ثقة وتلويح بالحرب منذ أيام الرئيس السادات وبطرس غالي الكبير في زمن رئيس الوزراء الإثيوبي مانجستو هيلاماريام وصولاً إلي سياسات مبارك وعمر سليمان بالحفاظ علي تدفقات المياه لمصر بالتلويح بالقوة ثم ما حدث في سنة حكم الإخوان من اجتماع للهواة وبعيداً عن المسئولين عن الأمن القومي المصري. فكان لابد لمصر من كسر الحاجز النفسي مع إثيوبيا والبدء في بناء جسور الثقة بين البلدين. فمادامت إثيوبيا تربط نهضتها بمياه نهر النيل فقط ودون غيره فلنتركها لتري بنفسها في المستقبل القريب أن هذا الأمر ليس صحيحاً ولا توجد دولة في العالم أصبحت دولة متقدمة بتوليد وبيع الكهرباء. وأن تركها لقدرات توليد الكهرباء بالرياح من مرتفعاتها والمقدرة بنحو ١٢ ألف ميجاوات من أجل آلاف ميجاوات خلافية من سدها علي النيل الأزرق الصغير. وواقعياً نؤكد أنها لن تزيد أبداً علي ألفي ميجاوات وسيتأكد الإثيوبيون من ذلك وليراجعوا التقديرات الأولية بسدود جارتها وحليفتها أوغندا في سدود أوين وكيبيرا وجالوبالي وكيف أن المولد فعلياً لم يتجاوز إلا ربع المقدر نظرياً قبل التشييد. لهذا الأمر ارتأت مصر أن توافق علي سد النهضة بمواصفاته الحالية لتثبت للإثيوبيين أن ما روجتم له من وقوف مصر ضد أثيوبيا وضد مكافحة الفقر والجوع وأن لنا مصلحة في أن يبقي الشعب الإثيوبي فقيراً غير صحيح بدليل الاستثمارات المصرية الحالية في إثيوبيا والتي تتجاوز ١.٢ مليار دولار. بالاضافة إلي الاستثمارات السعودية والإماراتية والكويتية والقطرية والتي لم تعترض عليها مصر أو تحث الأشقاء بعدم الاستثمار في إثيوبيا ولو شئنا لفعلنا.

اختيار مصر لمبدأ السداد مقدماً ثم انتظار العائد ينقل الكرة إلي الملعب الإثيوبي لمزيد من المرونة في المباحثات ولتقدير أن الأنهار الثلاث التي تشارك بها إثيوبيا في تدفقات نهر النيل هي إهداء رباني للدول الثلاث لمنابع النيل الشرقية مصر والسودان وإثيوبيا وأن مصر لم تشق مجري النهر من الحدود الإثيوبية حتي أراضيها ولكنه مورد طبيعي خلق للتعاون وليس للإستئثار أو الإتجار

بمياهه أو البحث من خلاله علي مكانة إقليمية أو قارية لأن مبدأ بيع المياه ضد الإنسانية ولم ولن تقره الأمم المتحدة أبداً ولا منظماته الدولية رغم أنف تدخلات البنك الدولي.

وعلي الرغم من كونها المرة الأولي في تاريخ الدبلوماسية المائية الدولية التي توقع فيها الدول المشتركة في نهر علي إتفاقية بخصوص سد وليس بتقسيم وتحديد حصص المياه إلا أن القادم إذا خلصت النوايا يمكن أن يأتي بالخير الكثير سواء لمصر أو إثيوبيا أو السودان. ولكي يأتي هذا الخير بالمنفعة المتبادلة فإتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة لابد أن يتبعه اتفاقيات تلحق به في صورة ملاحق ويوقع عليها الرؤساء الثلاثة خاصة بعد رفع درجة التمثيل للجان التفاوض إلي المستوي الرئاسي. أول هذه الملاحق المطلوبة هي الملحق الخاص بتحديد حصة مصر من المياه. فلا توجد دولة في العالم يمكن أن تخطط لمستقبل أبنائها دون أن تعلم حصتها من المياه والتي توزع بين القطاعات الزراعي والصناعي والمنزلي وبالتالي تبني خططها المستقبلية علي ما تتوقع وصله إلي حدودها من المياه خاصة إذا كانت دولة صحراوية مثل مصر يعيش شعبها علي ٥% فقط من مساحة أراضيه في وضع ليس له مثيل في العالم تاركاً ٩٥% من مساحتها نهباً للصحاري وقحط المياه بالاضافة إلي معيشة ٩٧% من شعبها علي ضفتي نهر النيل أي ما يعادل ٨٨ مليون نسمة وليس لهم مصدر بديل للمياه سوي النهر فقط مقابل ٣٤% فقط من الشعب الإثيوبي يعيش داخل حوض النهر أي نحو ٣٣ مليوناً فقط ولديهم العديد من الأنهار والروافد في بلد وفرة المياه. وفي المقابل يعاني للشعب المصري من نقص حاد في موارده المائية تصل حالياً إلي ٣٠ مليار م٣/سنة لأن ٩٠ مليون مصري من المفترض أن يتوفر لهم ٩٠ مليار متر مكعب من المياه ليعيشوا عند الحد الأدني للفقر المائي لا يتوفر منهم إلا ٥.٥٥ مليار هي حصتها الحالية من مياه نهر النيل بالاضافة إلي خمسة مليارات من المياه الجوفية غير المتجددة سريعة النضوب. هذا النقص الحاد من المياه في مصر لا يحتمل أي نقصان مستقبلاً خاصة من بلاد الوفرة المائية ونافورة إفريقيا للمياه ولو علم الشعب المصري أن أشقاءه في إثيوبيا يعانون من نقص المياه لاقتسم معهم كوب الماء لنعيش جميعاً أو نعطش جميعاً.

أمر آخر أثار قلق الشعب المصري هو ما ورد في ديباجة إعلان المبادئ من تعريف نهر النيل بأنه نهر عابر للحدود وليس نهراً دولياً. والفرق كبير لأن النهر الدولي بطبيعته عابر للحدود ولكنه يزيد عن سابقه بأن هناك اتفاقيات مائية تربط بين دولة. وعادة ما تتحايل بعض الدول علي عبارة النهر الدولي باستخدام تعبير النهر العابر للحدود كما هو الحال في أنهار تركيا المتجهة إلي سوريا والعراق والتي لا تربطهم أي معاهدات سابقة مثلما الحال في نهر النيل وبالتالي تتحكم تركيا تماماً

في حصص مياه سوريا والعراق وهي بالتأكيد التي نقلت هذا الفكر للمسئولين في إثيوبيا بسبب النظام الحاكم التركي الحالي. وللحديث بقية.

بعد ثورة يناير المصرية وفي ظل الصعوبة الشديدة التي شهدتها البلاد، فاجأتنا صحيفة أديس فورشنالأثيوبية في فبراير ٢٠١١ بالاعلان عن أن الشركة الأثيوبية للطاقة الكهربائية بدأت في اجراءات انشاء "سد اكس الأثيوبي" لتوليد الكهرباء علي النيل الأزرق. وبعدها بعدة أسابيع في ٣٠ مارس، قام وزير المياه والطاقة الأثيوبي بعقد مؤتمر صحفي لتأكيد هذا الخبر والاعلان عن سعة السد التخزينية بحوالي ٦٠ مليار متر مكعب وعلي موقع قريب من الموقع القديم لسد الحدود في منطقة بني شنقول–جوميز حوالي ١٥ كيلومتر من الحدود السودانية. علما بأن السعة التي كانت مقررة حتي نهاية ٢٠١٠ لهذا السد كانت ١٤.٥ مليار متر مكعب فقط وينتج ١٤٠٠ ميجاوات من الكهرباء. وفي ٣١ مارس تم توقيع عقد تنفيذ السد مع شركة ساليني الايطالية وبتكلفة تقدر بحوالي ٤.٨ مليار دولار. وفي ٢ أبريل قام السيد رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوي بوضع حجر أساس السد والذي أطلق عليه وقتها سد الألفية العظيم لانتاج ٥٢٥٠ ميجاوات وبارتفاع ١٤٠ متر. وفي ٢٠ أبريل ٢٠١١ قرر مجلس الوزراء الأثيوبي اطلاق اسم سد النهضة الأثيوبي علي سد الألفية، وبعد ذلك بحوالي سنة كاملة تم الاعلان عن تعديل أبعاد السد ليصبح ارتفاعه ١٤٥ مترا، وتزداد سعته التخزينية الي ٧٤ مليار متر مكعب، وتزداد سعة محطة توليد الكهرباء الي ٦٠٠٠ ميجاوات. والتأثير السلبي للسد الأثيوبي علي مصر يأتي أساسا من حجمه التخزيني الضخم الذي يبلغ ٧٤ مليار متر مكعب بالاضافة الي فواقد التخزين الأولية عن طريق تسرب المياه المخزنة الي باطن الأرض والتي تقدر بحوالي ١٠–١٥ مليار متر مكعب. أي أن اجمالي كميات المياه التي سوف يحجزها هذا السد مع بداية كامل تشغيله تقدر بحوالي ٩٠ مليار متر مكعب. وهذه الكميات الهائلة من المياه التي سوف تحجز أمام سد النهضة كانت من المفروض أن تحجز أمام السد العالي والذي تبلغ سعته التصميمية الحيه (الفعالة) ٩٠ مليار متر مكعب. وهذه السعة هي التي تستخدم لتخزين المياه الزائدة في سنوات الفيضان العالية لاستخدامها في سنوات الفيضان المنخفضة . ومع بداية حجز المياه أمام سد النهضة سيقل ايراد النهر لمصر مما يتطلب سحب كمية مماثلة من مخزون السد العالي للايفاء بالاحتياجات المائية للبلاد، وسيستمر سيناريو استنزاف مخزون السد العالي سنة بعد أخري مع استمرار التخزين أمام سد النهضة حتي يتم تفريغ المخزون الحي للسد العالي مع امتلاء سد النهضة بالمياه، أي أن الهدف من سد النهضة هو

افشال مشروع السد العالي الذي نجحت مصر في انشائة دون رغبة أثيوبيا والغرب في الستينات من القرن الماضي.

وبدأ رد الفعل المصري في مايو ٢٠١١ حيث قام وفد للدبلوماسية الشعبية من مصر يضم عددا ممن يطلق عليهم النخب السياسية بالذهاب الي أثيوبيا. وأثناء هذه الزيارة، وعد السيد رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي الوفد المصري بتشكيل لجنة ثلاثية من أثيوبيا والسودان ومصر للتوافق حول سد النهضة. وتلا هذه الزيارة لأثيوبيا وفي نفس الشهر، زيارة أخري لرئيس الوزراء وأثناء هذه الزيارة صرح الطرفان بأن سد النهضة سوف يمثل ممرا ومحورا جديدا للتنمية في شرق أفريقيا يشمل أثيوبيا والسودان ومصر، وأنه لايمكن لأثيوبيا أن تلحق الضرر بمصر، وأن العلاقة بين مصر وأثيوبيا كالزواج الكاثوليكي لا يمكن الطلاق فيه. واتفق الطرفان أثناء هذه الزيارة علي تشكيل لجنة ثلاثية تجمع دول حوض النيل الشرقي للتوافق حول سد النهضة. وتلا ذلك زيارة ميليس زيناوي الي القاهرة في سبتمبر ٢٠١١ وتم الاتفاق بين البلدين أن تتكون اللجنة من عضوين من كل دولة من الدول الثلاثة، بالاضافة الي أربعة من الخبراء الدوليين في مجالات الموارد المائية والهندسة الانشائية والبيئة والأثار الاقتصادية والاجتماعية ويتم اختيارهم بالتوافق بين الدول الثلاثة .

وبدأت اللجنة اللجنة الثلاثية الدولية لسد النهضة اجتماعاتها في يونيو٢٠١٢، وتلا ذلك خمسة اجتماعات أخري وأنهت أعمالها باصدار تقرير نهائي في ٣١ مايو ٢٠١٣. وكانت حكومة الاخوان هي التي تتولي مقاليد الحكم حينئذ، وكان التصريحات المصرية وردية ومتفائلة مثل أن أثيوبيا وعدتنا بأنه لن ينقص كوب واحد من مياه النهر، وأن أثيوبيا لن تسمح بأن يكون لسد النهضة أي أثار علي حصتنا المائية، وأنه لا خوف علي الحصة المائية من سد النهضة وأننا نعمل علي زيادة حصة مصر من المياه، وأن سد النهضة لتوليد الكهرباء فقط ولن يستهلك مياه. تصريحات فنية ضحلة لاتعكس فهما لقضية السد ولا لأهدافه الاستراتيجية، ولا تعكس موقف أثيوبيا الحقيقي من حصة مصر المائية. والحقيقة الرسمية المعلنة لأثيوبيا أنها لا تعترف بحصة مصر المائية ولا تعترف بالاتفاقيات التاريخية وتطالب باعادة تقسيم مياه النهر علي دول الحوض . والتقرير النهائي للجنة الثلاثية الدولية أكد التداعيات السلبية لسد النهضة علي مصر واشتمل علي العديد من الملاحظات الهامة علي التصميمات الانشائية والدراسات الهيدرولوجية والبيئية والاقتصادية للسد. ونص التقرير صراحة بأن الدراسات المقدمة من الحكومة الإثيوبية الخاصة بالسد هي دراسات مبدئية لا ترقي لمستوي الدراسات المطلوبة لسد بهذا الحجم. وكان رد الفعل المصري مرتبكا، ونتذكر جميعا اجتماع الرئيس السابق مع بعض من النخب السياسية الموالية

للنظام وقتذاك، وكان الاجتماع معلن علي الهواء، وما جاء فيه من تهديدات وتصريحات غير مسئولة ولا تليق بمصر ولا بمكانتها .

وبعد ثورة يونيو عقد وزراء المياه في مصر وأثيوبيا والسودان ثلاث اجتماعات متتالية للنظر في توصيات اللجنة الثلاثية الدولية خلال الفترة نوفمبر – يناير ٢٠١٤، وانتهت الاجتماعات بالفشل في التوافق حول آلية لاستكمال دراسات السد. وتلا ذلك جمود في العلاقات المصرية الأثيوبية حتي تم انتخاب رئيس مصري للبلاد، وتم عقد اجتماع بين الرئيس المصري ورئيس وزراء أثيوبيا علي هامش اجتماع الاتحاد الأفريقي في غينيا الاستوائية وأصدرا بيانا مشتركا ينص علي أن الحوار والتعاون هو السبيل الوحيد لحل المشاكل بين الدولتين، وعلي احترام حق أثيوبيا وشعبها في التنمية، مع عدم الاضرار باستخدامات مصر المائية، وعلي العودة الي اللجنة الثلاثية لاستكمال الحوار حول سد النهضة، وعلي سيادة مبادئ القانون الدولي، والعمل علي التعاون في تنفيذ المشاريع الاقليمية لزيادة ايراد النهر لصالح شعوب المنطقة، وعلي تشكيل لجنة عليا بين البلدين للتعاون والتنسيق. واجتمع وزراء الدول الثلاثة مرة أخري في أغسطس ٢٠١٤ لاستكمال المباحثات حول آلية استكمال دراسات السد التي أوصت بها اللجنة الثلاثية الدولية. وانتهي الاجتماع بالموافقة علي تشكيل لجنة وطنية للاشراف علي استكمال الدراسات خلال فترة ٦ شهور، واختيار مكتب استشاري دولي للقيام بهذه الدراسات، والتوافق حول خبير دولي يتم الالتجاء إليه في حالة اختلاف الدول حول تفسير نتائج الدراسات. والدراسات المطلوبة هما اثنتان الأولي لدراسة أثار سد النهضة علي مصر والسودان من الناحيتين المائية والكهرومائية، والثانية لدراسة أثار السد البيئية والاقتصادية علي الدول الثلاثة. واجتمع الوزراء مرة ثانية في أديس أبابا ومرة ثالثة في القاهرة، ومرت أربعة شهور كاملة ولم يتم حتي الاتفاق علي مكتب استشاري للقيام بالدراسات بينما أثيوبيا مستمرة في بناء السد وبدون أي اهتمام بمصر ومطالبها وتخوفاتها. ووزراء مياه الدول الثلاثة لهم مواقف معلنة متباينة سواء في الهدف أو المضمون. الوزير المصري يأمل في انتهاء الدراسات ثم التفاوض حول سعة السد لتقليل سعته، والوزير السوداني يؤيد السد بأبعاده الحالية ويأمل في التوافق حول سنوات التخزين وسياسات التشغيل، والوزير الأثيوبي يرفض الحديث عن سعة السد ويرفض الاقرار بحصتي مصر والسودان المائية ويرفض ايقاف أو إبطاء تنفيذ انشاءات السد ولا يوافق الا علي مبدأ الاستخدام العادل والمنصف لمياه النيل واستكمال الدراسات وبدون أي تعهد بالالتزام بالنتائج .

ان أثيوبيا كانت ومازالت تدير ملف سد النهضة بدهاء سياسي مشهود وساعدها علي ذلك عدم توفيق الادارات الحكومية المصرية السابقة والحالية. الاستراتيجية الاثيوبية منذ وضح حجر أساس السد، كانت ومازالت تتمثل في عدة عناصر رئيسية. أولا استهلاك الوقت بقدر المستطاع، وتجنب أي تفاوض حقيقي حول السد أو أبعاده أو أضراره، والاستمرار في بناء السد حتي يصبح حقيقة واقعة. وثانيا خلق مسار فني للتباحث (وليس للتفاوض) مع مصر حول السد (اللجنة الثلاثية) وذلك للظهور أمام العالم أن هناك مباحثات ودراسات مشتركة، ولتخدير الرأي العام المصري والعالمي. وثالثا الرفض الرادع لأي مطلب مصري بايقاف انشاءات السد. ورابعا استقطاب الجانب السوداني وفصله عن شراكته الاستراتيجية مع مصر في ملف حوض النيل. وقد نجحت أثيوبيا في تنفيذ استراتيجيتها الي حد كبير. بل مازاد عن ذلك هو نجاحها عن طريق الحليف الأمريكي في اختراق بعض الصفوف المصرية ليردد البعض من المسئولين وممن يطلق عليهم محللون سياسيون أن الحل هو أن تقبل مصر بأن السد أصبح حقيقة واقعة، والتفاوض مع أثيوبيا حول عدد سنوات ملء بحيرة السد لمحاولة تقليل أثاره الضارة بمصر. والحقيقة أن هذا الطرح كان يفكر فيه المسئولون المصريون في فترة وزارة الاخوان، وقامت وزارة الموارد المائية والري أثناء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بتكليف خبير أمريكي مشهور بتقييم هذه المبادرة وتحليل نتائجها .وقد وجد الخبير الأمريكي أنه حتي اذا تم ملء السد علي ٢٥-٣٠ عاما في فترات الجفاف أو علي ١٥-٢٠ عاما اذا كان ايراد النهر متوسطا أثناء سنوات الملء، فانه سيكون هناك عجز مائي دائم في حصة مصر المائية، وما لذلك من تداعيات علي كهرباء السد العالي وخزان أسوان. ان التخزين علي سنوات أطول سيؤدي الي تأجيل الأثار الكارثية لعدة سنوات ولكن لن تؤدي الي تفادي هذه التداعيات .

ان الحوار القائم بين البلدين يشبه «حوار الطرشان»، فمصر تنادي بعدم المساس بحصتها المائية، وأثيوبيا لاتعترف بهذه الحصة، ومصر تتطالب بتقليل سعة السد، وأثيوبيا ترفض ذلك وتعتبر أنّ هذا أمر سيادي، ومصر تقول أن هذا السد غير اقتصادي، وأثيوبيا تقول أن مشروع السد مثال نموذجي للتنمية الاقتصادية، ومصر تقول أن كهرباء السد للتصدير وليست للتنمية الأثيوبية، وأثيوبيا تقول أن السد لتوليد الكهرباء التي يحتاجها الشعب الأثيوبي. ومصر تقول أنه يجب احترام مبدأ الاخطار المسبق، وأثيوبيا تقول أنها لا تستأذن أحد في استغلال مواردها الوطنية. والخلاصة ان مصر تنادي باحترام القانون الدولي، وأثيوبيا لا تقر الا بسيادتها المطلقة علي الأنهار التي تنبع من أراضيها في مخالفة صريحة لأعراف وقواعد القانون الدولي. هل تستمر مصر بالاكتفاء بالفرجة عل اثيوبيا ومشاهدتها وهي تفرض علينا السد يوما بعد آخر، وتصريحات وردية من

المسئولين. علي مصر المطالبة بوقف انشاءات السد حتي الانتهاء من الدراسات أو الانسحاب من المباحثات الحالية. وعلي مصر اتباع الاجراءات التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات سلميا سواء عن طريق الوساطة، وقد تصلح الصين وسيطا مناسبا في هذه الأزمة، واذا لم تفلح الوساطة فيأتي بعدها المطالبة بالتحكيم الدولي، واذا رفضت أثيوبيا فلن يتبقي الّا الذهاب لمجلس الأمن للمطالبة بوقف انشاءات السد واللجوء الي التحكيم الدولي لحل هذه الأزمة.

سد النهضة والحاجة الى رؤية متكاملة ومواقف عملية :

في الوقت الذي يتقدم فيه العمل في سد النهضة الإثيوبي, ما زال الموقف المصري منه لم يراوح مكانه, ويدور في مجمله حول تصريحات تحذر من الأخطار وتشرح التفاصيل, وأخري تشدد علي التعاون والتفاوض وتسعي إلي التهوين من الأزمة فتطلق التصريحات في انتظار الاجتماع القادم .أو الحدث التالي, دون رؤية إستراتيجية واضحة وخطوات محددة باتجاه تحقيق هدف الدفاع عن المصالح والحقوق المصرية, مع الاعتراف بحق الآخرين في التنمية, بل مساعدتهم عليها, ما استطعنا لذلك سبيلا, في إطار توازن الحقوق والمصالح وعدم إلحاق الضرر.

إذن الموقف المصري إجمالا يدور في الداخل, دون أي أفق واضح للتأثير علي مسار الأزمة أو اتجاهاتها, بل يبدو أن الأمر يتفاقم بعد الاجتماع الأخير في الخرطوم في مطلع هذا الشهر, بالنظر إلي استمرارية المواقف الإثيوبية المخادعة التي تتسم بالازدواجية والفصام, حين تتحدث في الإعلام عن التعاون وعدم الإضرار, نجدها داخل القاعات تتشدد وتتعنت, بما يكرس سياسة التصرف المنفرد, وكسب الوقت وتحويل السد إلي أمر واقع.

ومن علامات تعقد الموقف التحول الكامل للموقف السوداني لمساندة إثيوبيا ,رغم التحفظات العديدة, لعدد من كبار المتخصصين السودانيين علي السد بمواصفاته الحالية والآثار التي سوف تترتب عليه بالنسبة للسودان, الأمر الذي يؤشر إلي الطابع السياسي للموقف السوداني, بالنظر الي الدور الذي تلعبه إثيوبيا في تسوية العديد من الصراعات التي تهدد استمرارية وبقاء نظام الإنقاذ المأزوم. وفي الوقت نفسه ينبغي ملاحظة التقارير التي نشرت أخيرا عن قيام إسرائيل بالبدء في إنشاء منصات صاروخية حول موقع السد, وهي تقارير لم تتأكد بعد, ولكنها تستوجب الاهتمام والمتابعة الدقيقة.

هذه التطورات وغيرها تعني بشكل محدد أن هناك حاجة ملحة لإجراء تغير نوعي في طريقة الاقتراب والتعامل المصرية مع السد, وهناك أسئلة كثيرة تثار في هذا المجال, فلماذا لم تعلن مصر حتي الآن التفاصيل الكاملة لتقرير اللجنة الثلاثية حول السد, والذي يشير بوضوح إلي الأخطاء

الكارثية والدراسات التي لا تصلح لقيام منشأة ضخمة بهذا الحجم, بما يعني استخفاف الجانب الإثيوبي وعدم مصداقيته. لماذا لا تتحرك مصر بكل قوة لعرض قضيتها العادلة في المحيطين الإقليمي والدولي ولتوضيح زيف الصور التي تسعي إثيوبيا لترويجها بشكل خاطئ.لقد ألحقت الطريقة التي تناول بها الرئيس المعزول محمد مرسي أزمة السد ,سلبيات كثيرة بصورة مصر, وأعطت إثيوبيا الفرصة للمضي قدما في خططها, ولكن هذا أمر قد تم تجاوزه بثورة شعبية عارمة في٣٠ يونيو, وعلينا أن نبني علي خطي هذه الثورة, وأن نضع أزمة سد النهضة في إطارها الصحيح, من حيث هي أزمة ذات أبعاد سياسية وإستراتيجية بالأساس, وبشكل يفوق كل الأبعاد التنموية الخاصة بتوليد الطاقة أو غيرها, وأن التغيرات الإستراتيجية التي سوف تنجم عن هذا السد تترافق مع تغيرات أخري تمس جوهر الترتيبات الإقليمية, ففي المنطقة حيث تتجه ليبيا إلي التقسيم, وبعد أن انقسم السودان إلي دولتين ,يبدو أنه في طريقة إلي إعادة التقسيم أو التوجه نحو الصوملة. ولذا فإن مصر بحاجة إلي مراقبة كل هذه التغيرات عبر متابعة دقيقة, وتقييم الفرص والمخاطر, وبناء رؤية استرتيجية متكاملة للتعامل معها, لكيلا تفاجئ مصر بأنها أصبحت محاصرة ومحاط بها من كل جانب, وهي ما زالت منشغلة في جدالات داخلية لن تفيدها في مواجهة الأخطار المحدقة.

لم تكن مفاجأة أن نسمع رئيس الوزراء الإثيوبي يطلب في العلن أن تشارك مصر والسودان بلاده في إنشاء سد النهضة.الواضح أن الإعلانات الإثيوبية المتتالية عن النسب المئوية لاكتمال البناء والتي وصلت إلي ما يزيد علي٢٥% لم تكن في الحقيقة أرقاما صحيحة بقدر ما كانت من نوع الخداع الذي يعتبر أن عملية تحريك المعدات إلي موقع السد وإتمام بناء الاستراحات لايواء العمال والمهندسين والمكاتب للأجهزة العاملة في إنشاء السد, وأيضا عملية نقل كميات من الأتربة من هنا وهناك وحفر قناة التحويل وغير ذلك من الأعمال الثانوية والتي يمكن أن تكون تكاليفها بالفعل تساوي وتعادل ربع إجمالي التكاليف إلا أن ما تبقي من الأعمال الأكثر احتياجا إلي التقنيات العالية مثل الجسم الخرساني للسد الذي يبلغ ارتفاعه حوالي١٥٠ مترا(وهو ارتفاع مبني يتكون من٥٠ طابقا) ومحطة توليد الطاقة الكهربائية التي تشمل التوربينات والأجهزة والمعدات الميكانيكية والكهربائية البالغة التعقيد والتي تحتاج إلي خبرات عالية في التوريد والتركيب والتشغيل والصيانة كل هذه الأعمال البالغة الأهمية لم يبدأ فيها العمل بعد.

ولعل السيد رئيس الوزراء الإثيوبي قد أدرك في هذه المرحلة المبكرة جدا من إنشاء السد أن الطريق أمام اتمام أعمال الإنشاء لا يزال طويلا وربما قد تأكد أيضا أن التمويل المتاح قد لا يكفي لتحقيق

الحلم القومي بتشييد هذا العمل بميزانية تعتمد فقط علي الاكتتاب بين المواطنين وتدبير المبالغ من وفورات موازنة الدولة والاعتماد علي المنح والقروض من الدول المحبة والصديقة والشقيقة الراغبة في مساعدة الحكومة الإثيوبية والشعوب الإثيوبية.

إذن قد يكون السبب وراء العرض الإثيوبي للمشاركة من مصر والسودان هو عدم القدرة علي التمويل الذاتي وقد يكون السبب وراء العرض أيضا وضع الدولتين أمام أمر واقع يظن رئيس الوزراء أنهما لن يقبلا به لأن لهما مواقف سابقة رافضة لفكرة إنشاء السد من الأساس إلا أن القليل من التأمل في الظروف التي أدت إلي الواقع الذي تعيشه اليوم قد تجعل متخذ القرار يعدل من المسار التفاوضي للبلاد خصوصا بعد نجاح ثورة٣٠ يونيو والذي يتيح للنظام الجديد أن يتغاضي عما حدث في الماضي وتطوي صفحته ويبدأ في اتخاذ خطوات في اتجاه مخالف تكتيكيا ولكنه لا يخالف التوجه الإستراتيجي والأهداف والتطلعات القومية نحو مستقبل أفضل للأجيال القادمة من المصريين في نفس الوقت.ويري البعض أن توافق مصر علي المشاركة في تمويل سد النهضة الإثيوبي, وربما يكون ذلك عبر طرح المساهمة المصرية علي شكل أسهم للاكتتاب بين المواطنين المصريين سواء المقيمون بالداخل أو المغتربون بالخارج وسيكشف ذلك بالإضافة إلي جمع الأموال اللازمة وإعفاء الخزانة الحكومية من أعباء تدبيرها إلي مدي استحسان المواطنين للفكرة, ورغبتهم في التعاون مع دول حوض النيل في التنمية والمشاركة في الانتفاع بمياه النهر و الضرورة المستقبلية لذلك– لكن المشاركة لا يمكن أن تكون فقط بالتمويل ودون الحصول علي بعض المزايا والمنافع التي يمكن أن تكون محل مفاوضات ونستطيع أن نوجزها فيما يلي:

المشاركة في إعادة تصميم السد طبقا لتوصيات اللجنة الثلاثية ولا بأس من ضم الخبراء الدوليين الذين سبق اشتراكهم في مراجعة التصميمات المبدئية إلي اللجنة التي ستعيد التصميم مع ضرورة اعتبار الموافقة علي التصميمات النهائية والتي سيقرها الخبراء المصريون والسودانيون والإثيوبيون والدوليون ملزمة للجانب الإثيوبي ولا يقبل التراجع عنها لأي سبب من الأسباب.

أن تشارك مصر والسودان في إعداد الخطة اللازمة لملء خزان السد وتحديد عدد السنوات التي يتم خلالها الانتهاء من ملء البحيرة. وأن تشارك مصر والسودان في خطة إدارة وتشغيل وصيانة السد وتوليد الطاقة الكهربائية التي ينتجها.أن تشارك مصر والسودان في خطة تسويق الطاقة الكهربائية التي ينتجها السد وسيكون لمصر دور محوري في هذا التسويق لا بالنسبة لهذا السد فحسب ولكن أيضا بالنسبة لأي عدد من السدود توافق الدول المشاركة علي إنشائها في المستقبل ,ذلك لأن الدول المحيطة بإثيوبيا معظمها دول فقيرة وقدراتها المالية محدودة بينما تستطيع مصر عن طريق

شبكتها الموحدة والتي ستصل في القريب العاجل بالشبكة الموحدة السعودية وربما بالشبكة الموحدة لدول خليجية أخري تستطيع أن تصل بالطاقة إلي ربوع الشرق الأوسط وجنوب أوروبا.أن تشارك مصر والسودان في ناتج بيع الطاقة إلي المستهلكين كل حسب المبالغ الإستثمارية التي ساهم بها في إقامة وإنشاء السد والمساهمة في نقل الطاقة وتسويقها. ربما كان العرض الإثيوبي الذي جاء بسبب عدم القدرة علي التمويل الذاتي إنما كان بسبب الضغط المصري علي بعض الدول المؤثرة ماليا والتي تساعد إثيوبيا في تشييد السد وأيضا بسبب الضغط العربي السعودي الكويتي الإماراتي الفعال علي الجانب الإثيوبي بعد قيام ثورة يونيو وهو أحد النتائج المباشرة لقيامها.

اعتراض مصر على تقرير اللجنة :

أكدت رئاسة الجمهورية أن مصر سجلت في التقرير النهائي اللجنه الثلاثية الفنية لتقييم اثار سد النهضة الاثيوبي اعتراضاتها علي اسس تصميم السد موضحة ان التقرير اشار الي وجود بعض الاضرار البيئية ومنها تأثر الثروة السمكية وتدهور خصوبة التربة الزراعية خاصة في السودان لافتا الي ان الدراسات المقدمة من اثيوبيا بها قصور واضح مؤكده علي انه يجب علي اثيوبيا ان تلتزم بتقديم دراسات واقبة حول اضرار سد النهضة مضيفة ان ووزارة الري اكدت علي ضرورة ان يقدم الجانب الاثيوبي التزاما كتابيا بعدم الاضرار بمصالح مصر والسودان.

اللجوء الى المحاكم الدولية :

أجمع خبراء القانون الدولي علي أحقية مصر في اللجوء الي المحاكم الدولية، حال إضرار اثيوبيا بحصتها من مياه النيل وهو المتوقع حدوثه اثر بناء سد النهضة الذي يعد مخالفة صريحة لعدد من الاتفاقيات الدولية علي راسها اتفاقية عام ١٩٢٩ التي وقعتها دول حوض النيل ابان الاحتلال الانجليزي مع الحكومة المصرية والتي نصت علي انه لا يحق لاي دوله اقامة سدود أو أي مشروعات علي النهر وفروعه من شأنها انقاص حصة المياه التي تصل لمصر بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية كذلك جاءت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتكمل الاتفاقية الأولي حيث اتفقت الدولتان علي انشاء السد العالي بمصر وخزان الروصيرص بالسودان بالاضافة الي اقرارهما احتفاظ مصر بحصتها من مياه النيل. وحاولت اثيوبيا وبعض دول حوض النيل التشكيك والطعن علي الاتفاقيتين السابقتين باعتبار انهما غير عادلتين وحينها عقدت مصر اتفاقية ثنائية مع اثيوبيا عام ١٩٩٣في إطار التعاون بشأن استخدام مياه النيل وتضمن هذا الاطار عدم قيام اي من الدولتين بعمل اي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الاخري وضرورة الحفاظ علي مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدولية وضرورة

التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض اقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد. الخلاف جاء مع اتفاقية عنتيبي في ٢٠١٠ والتي رفضت كل من مصر والسودان والكونغو التوقيع عليها فيما وقعتها كل من اثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي بسبب المادة المتعلقة بالأمن المائي حيث تنص المادة علي أن الدول الاعضاء يجب ان تعمل معا لضمان الأمن المائي لأي دولة اخري من دول الحوض بينما تريد مصر والسودان تعديل المادة لتكون الا تؤثر سلبا علي الأمن المائي والاستخدامات الحالية وحقوق اي دولة من دول الحوض وتنص الاتفاقية علي تشكيل مفوضية دائمة لإدارة مياه نهر النيل بهدف ضمان الاستخدام العادل لموارد المياه من جانب الدول الاطراف فيها وتسمح لبلدان المنبع بإقامة مشاريع للري والطاقة الكهربائية من دون الحصول علي موافقة مسبقة من مصر والجدل الدائر الآن حول مدي مشروعية هذه الاتفاقية التي استغلتها اثيوبيا لتسمح لنفسها ببناء سدود تضر بدول المصب.

<u>تدويل سد النهضة</u> :

من الضروري المطالبه بتدويل قضية سد النهضة وحتمية تقدم مصر بشكوي عاجلة إلي مجلس الأمن بالأمم المتحدة تتضمن أن بناء أثيوبيا لأضخم سد في القارة الأفريقية من شأنه أن يهدد الأمن والسلم الاقليمي بشرق القارة الافريقية لأنه يقام بقرار منفرد من دولة المنبع دون مراجعة شركائها في النهر بالاضافة إلي كونه سداً مخالفاً لقانون الأم المتحدة للمياه لسنة ١٩٩٧ والذي يحتم أن تكون سدود دول المنابع سدوداً صغيرة.. فالتفاوض مع اثيوبيا عقيم ولن يجدي وهي ماضية في تنفيذ مخطط قديم لتغيير موازين القوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكي تحل محل مصر كقوة إقليمية أفريقية حتي وان كان التدخل الصيني ووقوع الصين في غرام أثيوبيا قد يغير قليلاً من قناعات الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بصناعة اثيوبيا كدولة كبري في شرق افريقيا فلا هدف للإثيوبيين ‘‘إلا التسويف وخداع المفاوض المصري بينما هم سائرون في طريق خلق حرب للمياه في القارة السمراء. فقد خرج علينا مستشار رئيس الوزراء الأثيوبي ليعلن أن اثيوبيا تريد أن تكون فترة عمل المكتب الاستشاري لمدة ثمانية عشرا شهراً مخالفاً بذلك ما تم التوقيع عليه مع مصر بألا تزيد مدة عمل المكتب علي خمسة أشهر فقط! ثم يزيد المسئول الإثيوبي كعادة تصريحاتهم التصعيدية قبل أي جولة مباحثات ليخبرنا بأن مشكلة المصريين أنهم لا يتصورون سد النهضة كياناً قائماً ولكننا سنريهم إياه حقيقة واقعة تذهلهم في القريب العاجل!! فهكذا تسير الأمور مع اثيوبيا تطالب من مصر التهدئة ونستجيب رغم الغصاصة بينما هم يصعدون كل يوم وعلي كل المستويات. التسويف بدأ حتي قبل تصريحات مستشار رئيس الوزراء الأثيوبي حتي طلبت اثيوبيا

الغاء اجتماع شهر ديسمبر ٢٠١٤ والمفترض أن يتم فيه اعلان اسم المكتب الاستشاري الذي سيتولي فقط دراسة ما ستقدمه له اثيوبيا من دراسات قامت بها بشأن السد وتتعلق بالبيئة والتأثير الاجتماعي والاقتصادي والمائي علي دولة المصب دون أن يكون من حق المكتب الاستشاري أن يقوم بأي دراسات بنفسه للتأكد من هذه الدراسات ولا ايضا من حق أي دولة شريكة في النهر مثل مصر والسودان ودون ايضا أن يكون من حق المكتب الاستشاري اجراء اي دراسات علي السد نفسه ومواصفاته وارتفاعه وسعة تخزينه للمياه. وانما فقط ينظر فيما تقدمه له اثيوبيا من دراسات ولا أدري حتي اليوم كيف وافق وزير الري الحالي علي هذا الأمر في الوقت نفسه يصرح سفير اثيوبيا بالقاهرة في حوار شارك معنا فيه احدي الفضائيات الانجليزية بأن الشعب الاثيوبي فقط هو الذي يحدد مواصفات السد وارتفاعه وحجم بحيرته وليس أي دولة اخري أو مكتب استشاري وأن هذا المكتب ليس تحكيمياً ولا دولياً وإنما وافقت عليه اثيوبياً فقط لطمأنة الشعب المصري بأنه لا تداعيات كبيرة علي مصر وأن النقص في حصة مصر من المياه لن يكون كبيراً!!. وهو ما كرره ايضا وزير الري الاثيوبي في جولة مباحثات القاهرة وللتذكرة نقول إن اثيوبيا تقدمت بشكوي عاجلة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩ عندما وقعت مصر والسودان اتفاقية إنشاء السد العالي وطلبت تحقيقاً عاجلاً علي الرغم من أنه لن يضر أي دولة اخري لأن مصر تقع في نهاية النهر وكأن اثيوبيا كانت تري أن ذهاب مياه النيل العذبة للبحر المتوسط أفضل كثيراً من أن يستفيد بها الشعب المصري وحققت الأمم المتحدة فعلياً في الأمر وقررت أن السد العالي أعظم عمل إنشائي في القرن العشرين لصالح البشرية وللحفاظ علي المياه العذبة من الإهدار. الأمر الآن أن اثيوبيا كلما رأت أن مصر في طريقها لتدويل القضية سارعت بطلب مباحثات جديدة مع مصر بعد أن استقطبت السودان تماماً واصبح السودانيون يدافعون عن سد النهضة أكثر مما يدافع عنه الأثيوبيون. والغرض الواضح هو التسويف وتشكيل لجان ولجان لا تنتهي حتي ينتهوا من بناء السد يبدأون في بناء باقي سلسلة السدود علي النيل الأزرق والتي تصل إلي أربعة سدود متتالية وإجبارية للتغلب علي الحجم الكبير من الطمي الذي يحمله النهر ويبلغ ١٣٦.٥ مليون طن سنوياً يمكن أن تردم سد النهضة في خلال سنوات قليلة وبالتالي لابد من بناء السدود المتتالية لتخفيف الاطماء المتوقع وهي سدود كارادوبي ومندايا ومابيل بسعات ٤٧. ٤٠. ٣٧ مليار متر مكعب لتخزين المياه بالاضافة إلي حجم ٧٤ مليار متر مكعب لسد النهضة لتصل كميات المياه التي تخزنها اثيوبيا خلف سدودها الأربعة إلي ٢٠٠ مليار متراً مكعباً ولتبدأ بعدها تنفيذ خطط الغرب بتسعير وبيع المياه العذبة ولنستنزف أموالنا في شراء المياه أو يخوض الجيل القادم الحرب من أجل استرداد

المياه التي فرطنا فيها. لا يمكن لاثيوبيا أن تقيم نهضتها علي جثث المصريين أو أن تبني تنميتها علي حساب تراجع التنمية في مصر.

معامل أمان السد:

ليس مجرد سد عادي فالجدل المثار حوله جعله بالفعل سد الألفية وهو الأسم الأخر المعروف به الي جانب الإسم المتداول حاليا وهو سد النهضة ربما استمد هذا الاسم مما اعلنته الحكومة الاثيوبين من انه سيرفع انتاج الطاقة الكهرومائية في البلاد الي ١٠ الاف ميجاوات خلال خمس سنوات وبذلك يقفز بأثيوبيا الي مصاف الدول المصدرة للكهرباء في القارة السمراء حيث ان السد سيستخدم لتوليد الطاقة وستتمكن اثيوبيا من خلاله من تصدير الكهرباء الي جيرانها حتي انها لوحت بقدرتها علي تصدير الكهرباء لمصر والسودان ايضا بأسعار تنافسية حيث ان الطاقة الكهربائية التي يولدها السد تعادل ثلاثة اضعاف الطاقة المولدة من السد العالي، والسد الذي ستقوم بتشييده شركة سالينيي الايطالية سيقوم بتخزين ٧٤ مليار متر مكعب من المياه تخصم بشكل رئيسي من حصة كل من مصر والسودان محدثا عجزا قدره الخبراء بـ ٢٠ مليار متر مكعب سنويا ناهيك عن اثار هذا العجز في الحصص علي مختلف النواحي الاقتصادية لكل من مصر والسودان ولا تقتصر الاضرار علي الجانب المائي والذي يعد قضية امن دولي والاقتصادي فقط ولكنه تهديد علي المستوي الامني ايضا فالسد الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٤٥ مترا وطوله نحو ١٨٠٠ مترا لا يتمتع بمواصفات الأمان اللازمة فمعامل امانه لا تزيد علي ١.٥ درجة فقط مقارنه بـ ٨ درجات هي درجة أمان السد العالي مثلا والدراسات الجيولوجية توضح ان السد سيتم انشاؤه في منطقة فالق ارضي في ولاية بينشنقول قماز وهو ما يجعل احتمالية انهياره كبيرة وفي حالة انهياره فمن المتوقع حدوث اثار مدمرة مثل انهيار السدود السودانيه وغرق مدينة الخرطوم التي ستغطيها المياه حتي ارتفاع ٩ امتار ويتملك السودانيين الرعب من اختفاء العاصمة الخرطوم تحت المياه في حال انهيار سد النهضة حيث حذرالخبراء من انهيار السدود السودانية الثلاثة مروي وسنار والروصيرص ودمار جميع المدن الواقعة شمال السد وصولا الي السد العالي واسوان كذلك هناك احتمال لتعرض السد العالي للأنهيار في حالة وجود مخزون كبير او صرف مياه بصورة كبيرة خلف السد العالي تؤثر علي كل المنشأت علي النيل بمصر لذلك توقع بعض الخبراء انه في حالة انهيار السد فانه قد يتحول الي تسونامي مدمر للمنطقة. ولا تقتصر اضرار السد الاثيوبي عي دولتي المصب فقط فاثيوبيا نفسها سيصيبها بعض الأضرار منها اغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابله للري والنادرة في حوض النيل الأزرق في بحيرة السيد كذلك سيتم

تهجير ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة اللا فت ان الغموض يخيم علي مصادر تمويل هذا السد الذي ستبلغ تكلفة انشائه ما يقرب من خمسة مليارات دولار خاصة بعد امتناع الجهات الدولية الكبري كالبنك الدولي عن تمويله نظرا لامتناعه عن تمويل اي مشروعات عليها نزاعات دوليه وعلي الرغم من بعض المزاعم حول اعتماد اثيوبيا علي مواردها الذاتيه لاستكمال بناء سد النهضة اكد الخبرءا ان الخطط الاثيوبية تعتمد اساسا علي اجتذاب مؤسسات تمويل دولية ضخمه بالإضافة الي مصادر تمويل ثنائية من بعض الدول التي لها مصلحة في تخزين كميات ضخمة من مياه النيل علي الأراضي الاثيوبية خاصة ان عوائدج دوله اثيوبيا لا تتعدي ٤.٥٨٦ مليار دولاراً بينما تبلغ نفقاتها ٥.٧٢٩ مليار دولاراً أي أن لديها عجزا قدره ١.١٤٣ مليار دولاراً وتبلغ ديونها ٤.١٤ مليار دولاراً.

التحرك المستقبلي لمواجهة الأزمة :

في اجتماع طارئ تم استعراض عرضا مفصلا لمشروع السد, ونتائج تقرير اللجنة الثلاثية الفنية, كما طرح وزير الخارجية تصورا للتحرك المستقبلي والبدائل المتاحة للتعامل مع الملف, وقرر المجلس وفقا لما أعلنه المتحدث الرئاسي, اعتماد الخطة التي قدمها وزير الخارجية للتعامل مع الموقف, بما يحافظ علي المصالح المصرية والعلاقات الوثيقة مع الدول الشقيقة في حوض النيل, كما تم تشكيل لجنة قومية تضم الجهات الرسمية والشعبية والخبراء المختصين, علي أن ترفع تقارير لرئيس الجمهورية, وتقوم بإطلاع الرأي العام علي نتائج أعمالها.وفي تطور جديد في ملف الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل, والتي رفضت مصر والسودان التوقيع عليها, قررت السودان, وبشكل مفاجئ وسري, التراجع عن قرار تجميد المشاركة في مشروعات مبادرة حوض النيل, وبدء العودة لدفع أقساطها ومساهماتها السنوية, مع احتمال أن توقع علي إتفاقية عنتيبي الإطارية, وذلك تحت ضغوط إثيوبية لاستقطاب السودان, وفصل التكتل (المصري السوداني) وإضعاف موقف مصر التي مازالت متمسكة بموقفها بتجميد أنشطتها, وعدم دفع المساهمات بمشروعات مبادرة حوض النيل.وعلي جانب آخر, أكد وزير المياه والطاقة الإثيوبي المايهوتجنو, أن سد النهضة لا يمثل أي تهديد لمصر والسودان, ولا داعي لقلق الدولتين, وقال: ليس لدينا أي خطط للإضرار بدولتي المصب, ونحن علي استعداد لإجراء مناقشات مع مصر بشأن أي مسائل لديها, واستبعد الوزير الإثيوبي اللجوء إلي التحكيم الدولي قائلا: لا أري أي مسائل تدعو إلي الذهاب إلي هذا المستوي. من قراءة ملخص التقرير النهائي الرسمي للجنة الثلاثية لتقييم اثار سد النهضة الذي تم عرضه علي رئاسة الجمهورية تأكد أن معظم الدراسات والتصميمات المقدمة من الجانب الإثيوبي, بها

قصور في منهجية عمل تلك الدراسات والتي تحتاج إلي تحديث بعض ,قديمة, ويجب أن يتم تحديثها ووصفت المصادر تليه الدراسات بأنها لا ترقي لمستوي مشروع بهذا الحجم علي نهر عابر للحدود.وأوصي التقرير النهائي بأهمية وجود احتياطات إنشائية تسمح بتوفير الحد الأدني من احتياجات دولتي المصب من المياه تحت الظروف الطارئة والتي لم يتم توضيحها في الدراسات الإثيوبية والتصميمات المقدمة للجنة, كما أن جزءا من تلك الدراسات يحتاج إلي تحديث في ضوء ما توفر من بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من واقع الأنشطة المعملية والحقلية المتعلقة بالمشروع, حيث إن بعضا من تلك الدراسات تم إعدادها بعد الإعلان عن تنفيذ السد في١-٤-٢٠١١, وكذلك أثناء عمل اللجنة.وكشف التقرير أن التقرير النهائي تضمن أيضا تأكيد الخبراء علي عدم إمكانية الاعتماد علي تلك النتائج, حيث إنها مبنية علي بيانات وطريقة تحليل غير محققة ونموذج محاكاة مبسط, وتحتاج إلي دراسات معمقة لتعتمد علي نماذج رياضية أكثر تمثيلا لواقع النظام الهيدرولوجي لنهر النيل وظروف التشغيل تحت السيناريوهات المختلفة.وأكد التقرير أنه لا يوجد تحليل اقتصادي من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الإثيوبي فيما يخص السد وارتفاعه والقدرة التصميمية لمحطة الكهرباء ,وأوضح التقرير النهائي أن الجانب الإثيوبي لم يقم بعمل دراسات متعمقة تسمح للجنة بوضع رؤية علمية عن حجم الآثار ومدي خطورتها علي دولتي المصب, وأكد التقرير علي وجود قصور شديد في الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد والذي لم تقم الحكومة الإثيوبية بتقديم المستندات التصميمية الخاصة به للجنة بشكل يسمح لها بالتقييم.وأشار التقرير إلي عدم توفير الجانب الإثيوبي لعدد من الدراسات وأهمها دراسة عن تأثير انهيار السد, وهي إحدي الدراسات الأساسية التي يجب إتمامها قبل الشروع في إنشاء أي سد.كما أشار التقرير إلي أن الدراسات الإثيوبية تشير إلي أن ملء السد في فترات الفيضان العالية والمتوسطة سيكون له تأثير علي الكهرباء المولدة من السد العالي فقط, وأن الدراسات أوضحت أيضا أنه في حال ملء الخزان في فترات الجفاف فإن منسوب السد العالي يصل إلي أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية, مما سيكون له تأثير بالغ علي توفير المياه اللازمة للري وعدم القدرة علي توليد الكهرباء لفترات طويلة.وأشار التقرير النهائي إلي وجود بعض التأثيرات البيئية والاجتماعية والتي تتمثل في الإضرار بالثروة السمكية والمرتبطة بتدهور نوعية المياه نتيجة تحلل الزراعات الموجودة بمنطقة بحيرة السد, بالإضافة إلي تأثر صناعة الطوب بالسودان نتيجة تقليل كمية الترسيبات الواردة مع المياه, فضلا عن تدهور خصوبة التربية الزراعية بالسودان, كما تضمن الجزء الخاص بتصميمات السد مجموعة كبيرة من المشاكل الإنشائية, خاصة فيما يتعلق بأسس

تصميم مكونات السد, وكذلك الدراسات وطرق التصميم المستخدمة لهذه المكونات.أن تكون هناك اتفاقيات مع أثيوبيا حول كيفية مواجهة الآثار السلبية لسد النهضة مثل الآثار الفنية والبيئية, مشيرا إلي أنه إن لم تستجب أثيوبيا للتفاوض فعلي مصر الضغط علي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للضغط علي الأثيوبيين.أن مصر تعيش أزمة مائية حقيقية لأن واردات الماء لم تتغير منذ توقيع اتفاقية تقاسم مياه النيل عام١٩٥٩ والتي بموجبها يصلنا٥ ر٥٥ مليار متر مكعب من المياه وكان تعدادنا حينها٢٠ مليون نسمة فقط أما الآن فتعدادنا حوالي٨٥ مليون وحصتنا من مياه النيل كما هي لم تتغير.أن التقرير الخاص باللجنة الثلاثية حول سد النهضة الأثيوبي أوصي بإجراء المزيد من الدراسات عن الموضوعات؟ ؟غير المتفق عليها مثل فترة الملء والتخزين والتصرفات وأمان جسم السد وموضوع الترسيب؟ ؟والطمي والآثار الجانبية و البيئية.إن هذه الدراسات يجب أن تكون محل التفاوض لذلك يجب أن يبدأ فورا وبوضوح وشفافية والإسراع بالتفاوض علي أعلي مستوي لأن هذا سيؤدي إلي التوصل لحل المشكلة.أن تنتهي هذه المفاوضات إلي اتفاق يترجم في صورة اتفاقية توقع بين أثيوبيا ومصر والسودان ويصدق عليها من الهيئات الدولية ,وإذا فشل التفاوض تلجأ كل من مصر و السودان للتحكيم الدولي بموافقة من أثيوبيا وهو ما ينص عليه القانون الدولي, مع استبعاد اللجوء إلي الحل العسكري نظرا للعلاقات التاريخية و الحضارية بين مصر وأثيوبيا بجانب أن مثل هذا الحل لا يجدي في عهدنا المعاصر.أن هناك بالطبع بجانب سد النهضة سدودا أخري مقترحة في منطقة البارو أكوبو بجنوب السودان وهي تمثل المستقبل الاستراتيجي لمستقبل المياه في مصر.أن عظم دول حوض النيل لديها أحواض أخري فرعية توفر لها مصادر إضافية ومنها الكونغو مثلا حيث يتواجد بها نهر الكونغو الذي يبلغ تصرفه٢٠ مرة تصرف نهر النيل ليلقي في المحيط الأطلنطي سنويا١٠٠٠ مليار متر مكعب من المياه ويفتح ذلك المجال لاستغلال جانب من هذا الفاقد إما عن طريق تحويل المجري إلي حوض النيل أو استثماره داخل الكونغو في توليد الطاقة الكهربائية.

المواجهة حول التطور المفاجئ لأزمة سد النهضة :

وسط غضب شعبي كبير واستياء بين معظم خبراء المياه والري والزراعة الوطنيين تصاعدت حدة المواجهة بين الاراء الفنية والجماهيرية والمسئولين في مصر حول التطور المفاجئ لأزمة سد النهضة الاثيوبي .وأعلان الحكومة الإثيوبية رسميا بدء العمل في تحويل مجري النيل الأزرق المسئول عن تدفق٨٥% من المياه القادمة لمصر وتزايد التهديدات الممثلة في نقص ايراد النهر الوارد لمصر بمقدار١٢ مليار متر مكعب تمثل٢٣ %من حصة مصر السنوية من مياه النيل

وتحكم السد بصورة كاملة في ايراد النيل الازرق المصدر الاول والوحيد للمياه فضلا عن التسبب في خسارة٢ مليون فدان وتشريد٤ ملايين اسره مصرية مع انخفاض كمية الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان اسوان معا في الوقت التي تعاني منه البلاد من نقص في الموارد المائية والكهربائية.
وبين التخوفات الكارثية للخبراء الدوليين والوطنيين واعلان تحويل اثيوبيا نهر النيل الازرق وعدم انتظار إثيوبيا لتقديم اللجنة المشتركة تقريرها النهائي اليوم قدم خبراء المياه والزراعة والبيئة والقانون الدولي بجامعة القاهرة بينهم عضوان للجنة الثلاثية لتقييم السد الاثيوبي توصياتهم باقتراح خارطة طريق للتحرك المصري للخروج من ازمة سد النهضة والسدود الاثيوبية المزمع اقامتها علي النيل الازرق.المقترحات المقدمة من في عدة خطوات واجبة التنفيذ اولها المكاشفة الشعبية لاضرار سد النهضة للحصول علي دعم الشعب المصري وتوحيد الأطياف السياسية للمجتمع للمحافظة علي مصر وعلي أمنها المائي فضلا عن السعي الي التوصل الي اتفاق مع السودان علي المستوي الرئاسي لتحقيق رؤية مشتركة للبلدين نحو السدود الأثيوبية في اطار اتفاقية١٩٥٩ والمصالح المشتركة بين البلدين, مع الاتفاق علي بدائل فنية لهذه السدود الضخمة لا تسبب أضرارا ملموسة لهما مثل السدود الصغيرة أو العودة للتصميم الأصلي لسد الحدود.حالة رفض أثيوبيا وقف بناء السد, يجب التحرك السياسي لمصر والسودان علي المستويين الاقليمي والدولي لعرض الأثار المدمرة للسدود الأثيوبية ووقف أي مخطط لتمويل هذه السدود ومنع استخدام المنح والمساعدات الانسانية لبناء السدود.

اهمية التوصل الي اتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضة الأثيوبي وعدم شراء الكهرباء الناتجة لتعطيل مخطط انشاءه حيث لا يتوفر لأثيوبيا البنية الأساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب أونقل معظم كهرباء هذا السد, ولا يوجد مستخدم اخر لهذه الكهرباء الا من خلال نقلها عبر أراضي السودان أو مصر داعيا الي تحرك مشترك مع السودان لتقديم شكاوي رسمية ضد أثيوبيا في الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي واللجوء الي التحكيم الدولي مع تطور العلاقات مع دول الخليج العربي والتنسيق معهم لوقف استثماراتهم الضخمة في في أثيوبيا حتي يتم التوصل الي حلول للسدود الأثيوبية.
ان اثيوبيا لا تعترف باتفاقية١٩٥٩ ولا بحصة مصر البالغة٥,٥٥ مليار وتريد اعادة توزيع مياة النيل بالتوقيع علي الاتفاقية الإطارية لتنظيم مياه النيل والمعروفة باسم اتفاقية عنتيبي عام٢٠١٠ و التي رفضت مصر التوقيع عليها.ان اعلان اثيوبيا و استعجالها البدء في اقامة جسم السد تشير الي انها تلعب علي عامل الوقت لتضع مصر والسودان امام الأمر الواقع وبالرغم من أن اللجنة

الدولية الثلاثية لتقييم سد النهضة لم تنته من أعمالها حتي الآن إلا أن الدولة الاثيوبية مستمرة في بناء السد بل أعلنوا أنهم قد انتهوا بالفعل من١٨% من اعماله المقرر اكتمالها في٢٠١٥, واعلان اثيوبيا تغيير مجري النيل سبتمبر القادم دليل قوي علي ان اثيوبيا سارية في بناء السد.

و حول تداعيات السدود الإثيوبية و اثارها السلبية المتوقعة علي الزراعة والأمن الغذائي في مصر التحذير. من الخطورة الكبري من اقامة سد النهضة علي منحدر شديد الوعورة مع إحتمالات عالية للغاية لإنهيارة لكون معامل أمانه لا يزيد علي١.٥ درجة مقارنة بمعامل أمان السد العالي الذي يصل إلي٨ درجات و الذي حالة إنهيارة سوف يمحو مدينة الخرطوم من الوجود ويستمر دمارة لجميع المدن التي تقع شمالها وصولا حتي السد العالي ومدينة أسوان.وحول الضوابط القانونية لإنشاء السدود علي الأنهار الدولية إذا كان لكل دولة من الدول المشاطئة لنهر دولي واحد الحق في استغلال مياهه في الجزء المار منه بإقليمها علي النحو الذي تشاء, فإن ذلك محكوم بالضرورة بالطبيعة القانونية لهذا النهر من زاوية كونه موردا طبيعيا مشتركا لا تستأثر فيه إحدي الدول المشاطئة بحقوق تفوق حقوق سواها خاصة و ان قواعد القانون الدولي للأنهار قيدت استغلال الدولة للجزء المار بإقليمها من النهر بمجموعة من الضوابط القانونية لضمان الاستخدام العادل والمعقول لمياه النهر من ناحية, ولضمان ألا يترتب علي هذا الاستغلال ضرر جسيم يلحق بباقي الدول الشركاء في النهر أو بعضها من ناحية أخري.

و حول الدور الاسرائيلي في منابع النيل وعلاقته الحالية باثيوبيا ان اسرائيل سعت منذ بداية إنشائها إلي توطيد دعائمها بالقارة الإفريقية وعلي وجه التحديد منطقة القرن الإفريقي فهذه المنطقة تشكل تهديدا للأمن القومي العربي والمصري حيث يمكن الالتفاف عبر دعم التوجه نحو الافريقانية وانتشار المسيحية, لخلق نوع من الفصل والتباعد بين التوجه العربي الاسلامي والتوجه الافريقاني, بحيث يمكن لاسرائيل التعاون مع هذه الدول, وفي مقدمتها أثيوبيا بهدف تطويق تطويق مصر باعتبارها القوة العربية الاكبر في شكل حزام يمتد من أثيوبيا وإرتريا ,مرورا بكينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية بما يهدد منابع النيل كهدف استراتيجي أولي. ثم السعي لاستخدام المياه باعتبارها ورقة ضغط هائله .

وتتواجد اسرائيل في حوض النيل ومنطقة القرن الإفريقي عبراستخدام حزمة من الادوات مثل تقديم المنح الاقتصادية والتدريبية والتعليمية والمساعدات العسكرية والتكنولوجية وبخاصة في مجال الري والزراعة وبناء السدود والجسور. وفي سابقة لم تحدث من اي من المسئولين المصريين عن ملف النيل نائب وزير الدفاع السعودي السابق و الرئيس الشرفي للمجلس العربي للمياه قد اطلق تحذيرات

شديدة اللجهة من الأصابع التي تعبث بالمقدرات المائية العربية و خاصة مصر والسودان منذ شهور في القاهرة ووسط حضور و مشاركة وزير الري الحالي نائبا عن رئيس مجلس الوزراء واكثر من ٦آلاف مسئول و خبير عربي و دولي و عدم اعتراض او تعقيب احد ما كان التعقيب علي كلمته.

قضية الانفصام المائي :

تتحدث الدولة عن زيادة تعريفة مياه الشرب علي المواطنين، وتترك أصحاب الفيلات والقصور وهم يبنون حمامات السباحة بل البحيرات الصناعية في القري السياحية بل في بعض المدن السكنية، وذلك بحجة أن هذه المياه جوفية، ولا يدفعون رسوما عليها تعاني مصر ومنذ سنوات طوال مشاكل الندرة المائية، ولكننا لا نشعر بها كمواطنين نتيجة للادارة الناجحة نسبيا لوزارة الموارد المائية والري في توفير المياه للقطاعات المختلفة من الدولة.والواقع المصري يظهر وبوضوح أنه ليس هناك ادراك حقيقي سواء من المواطنين أو من القيادة السياسية لما تعانيه مصر من قضايا مائية متفاقمة قد يصعب التعامل معها في المستقبل القريب. والندرة المائية في مصر تتمثل في انخفاض نصيب الفرد من المياه إلي حوالي ٦٠٠ متر مكعب في السنة، وهي أقل كثيرا من الحد الأدني للفقر المائي والذي حدده البنك الدولي.والحد الأدني للفقر المائي، هي أقل كمية مياه للفرد لتغطية احتياجاته الانسانية الأساسية من شرب وغذاء ونظافة وعلاج ومنتجات صناعية. ومظاهر الندرة المائية في مصر لها مؤشراتها الصارخة ولكن لا يتم توعية المواطنين بها، منها نقص مياه الري في معظم نهايات الترع المصرية، ونقص في مياه الشرب في عديد من القري وبعض المدن وخاصة المنتشرة في نهايات الشبكة المائية علي الشريط الساحلي للبحر المتوسط، والفجوة الغذائية التي تزيد عن ٧ مليارات دولار سنويا وهي قيمة الفرق بين مانستهلكه وما ننتجه من غذاء. ومن هذه المؤشرات أيضا عدم توفر مياه ري لمشاريع زراعية عملاقة أنفقت عليها الدولة المليارات من دم الغلابة، وبدون عائد حتي الآن، مثل مشروع ترعة الحمام وامتداد ترعة الحمام، ووادي النقرة، ومشروع ترعة السلام ومشروع توشكي. ومن ضمن مظاهر الندرة المائية انتشار تلوث المياه في المجاري المائية نتيجة لكثرة تدوير المياه الشحيحة، وعدم معالجة نسبة كبيرة من مياه الصرف الصحي والصناعي، بالإضافة إلي السلوكيات السيئة من بعض المواطنين وإلقاء المخلفات في المجاري المائية.وبالرغم مماتعانيه مصر من ندرة وشح مائي قاس، نري هناك مظاهر اسراف مائي يصل إلي حد التطرف في استخدامات المياه بل استفزاز غالبية الشعب المصري الذي يعاني من مشاكل شح المياه. فنجد مثلا زيادة هائلة وبالمخالفة للقانون في مساحات زراعات الأرز بدلا من

المساحة المقررة وهي ١.٢٥ مليون فدان والتي نحتاج لزراعتها علي سواحل الدلتا لمقاومة تداخل مياه البحر في الخزان الجوفي. فقد تضاعفت المساحة ونسعي إلي تصدير الأرز لمكاسب مالية ضيقة، ثم نتحدث عن الشروع في بناء وحدات لتحلية المياه بمليارات من دم الغلابة من المصريين. بل وصل الأمر إلي زراعة الأرز في الوادي الجديد في الأرض الصحراوية، ياللعجب هذا المحصول الذي يزرع أصلا في البرك المائية نزرعه في الصحاري المصرية، أين الدولة وأين الضمير الانساني، وما هو المقابل لاهدار أغلي مانملك من ثروات، وخاصة أن المياه الجوفية في هذه المناطق غير متجددة وستنضب مع سوء الاستخدام. ونري في الصعيد زراعة قصب السكر الشره للمياه والتي تحتاج إلي اعادة نظر شاملة نحو هذا المحصول، وادخال محاصيل بديلة أكثر جدوي للفلاح وأقل استهلاكا للمياه، مع التوسع في زراعة بنجر السكر ومصانع السكر في الأراضي المستصلحة. وهناك مئات الألاف من الأراضي المستصلحة المخالفة (وضع يد) وتسرق المياه من الأراضي الزراعية المرخصة، وبدون رادع أو عقاب. وهناك ألاف الأفدنة من المزارع السمكية المخالفة تستهلك كميات هائلة من المياه وتسبب شح المياه في نهايات الترع، وليس هناك من رادع أو محاسب. وتتحدث الدولة عن زيادة تعريفة مياه الشرب علي المواطنين، وتترك أصحاب الفيلات والقصور وهم يبنون حمامات السباحة بل البحيرات الصناعية في القري السياحية بل في بعض المدن السكنية، وذلك بحجة أن هذه المياه جوفية، ولا يدفعون رسوما عليها. هل هذه المياه الجوفية أصبحت مشاع وملك من يملك المال والقوة لحفر الأبار وبدون حتي تراخيص من الدولة .وهناك أيضا ملاعب الجولف التي تستهلك كميات هائلة من المياه لرياضة لا يعرف شكلها أو نظامها السواد الأعظم من المصريين.وهناك المظاهر السلبية لعامة الشعب من رش الشوارع بالمياه وغسيل العربات بالخرطوم والحدائق الخاصة وغيرها من مظاهر الاسراف المائي في دولة تقاسي من مظاهر الشح المائي وتنفق المليارات المهدرة في معالجة هذه المياه. ومن الواضح أن مجتمعنا يعاني من نقص شديد في الوعي القومي نحو المياه والحفاظ عليها، ويعاني من مظاهر متفاقمة للانفصام المائي المجتمعي.من المصريين من يعيش في فيلات وقصور وحدائق غناء وحمامات سباحة وبحيرات صناعية، ويذهب إلي ملاعب الجولف، ومنا من يفتقد حتي إلي مياه الشرب النظيفة الصحية. ولا مانع في أن يتمتع الغني ولكنه عليه أن يدفع ثمن هذه المتعة للدولة لاستخدامها في مشاريع تخدم الفقراء. إن المنظومة الادارية والتشريعية للدولة لا تحقق العدالة الاجتماعية في أهم مقومات حياتنا وهي المياه، ويجب الاسراع في تقويمها أولا للحفاظ علي مياهنا

أهم الثروات القومية، وثانيا لاقرار مبادئ العدالة الاجتماعية والتي نتغني بها ليل نهار ولكن فقط في السياسة والانتخابات.

قدرة مصر على المواجهة :

أكدت مصادر قريبة من أعمال اللجنة الثلاثية لتقييم سدالنهضة الإثيوبي أن مصر لا يمكنها سياسياً ولا أمنياً دفع إثيوبيا لوقف مشروعها ببناء السد والذي يري فيه الشعب الاثيوبي نهضة كبيرة لبلاده، إلا أن هناك تفاوضا الآن علي أن يتم تعديل بعض المواصفات الخاصة بالسد وتقليلها بحيث لا تؤثر سلباً علي كميات المياه الواردة إلي بحيرة السد العالي،ومشاركة مصر لإثيوبيا في تشغيل السد ووضع لجنة مصرية دائمة لمراقبة عملية التشغيل وتصرفات المياه، كما حدث في خزان أوين بأوغندا.

أن لجنة الخبراء الثلاثة التي تضم مصر والسودان واثيوبيا لدراسة آثار السد والتي انتهت من دراساتها توصلت إلي مجموعة من الآثار السلبية للسد علي الأمن المائي المصري والسوداني، أن السد الذي يقام علي النيل الأزرق سيخصم من حصة مصر في مياه النيل بحوالي ١٢مليار متر مكعب سنويا .أن قرارات اللجنة غير ملزمة لإثيوبيا، بينما هناك التزام أدبي من الدول الثلاث لتوصيات ونتائج هذه اللجنة. وتابع المصدر أن التقرير حدد آثار السدود علي الوارد لمصر من مياه النيل الأزرق الذي يمد مصر ب٨٥٪ من حصتها المائية، وأيضا تم تحديد توقيتات وكميات هذه المياه الواردة وقواعد التخزين والتشغيل للسد وكيفية التعامل مع هذه القواعد خاصة في حالة انخفاض معدلات سقوط الأمطار وتعرض البلاد للجفاف وورود فيضانات منخفضة وغيرها من التغيرات المناخية التي قد تؤثر علي الوارد لمصر من مياه النيل وبما يحفظ في نفس الوقت حقوق مصر المائية التاريخية.أن الرؤية المصرية في أعمال اللجنة الثلاثية ارتكزت علي دعم العلاقات بين دول حوض النيل وفي إطار العلاقات الأبدية والأزلية بين مصر وإثيوبيا والتعاون القائم بين البلدين علي المنفعة المشتركة لصالح شعوب البلدين خاصة إثيوبيا ومصر، لتحقيق التنمية.

؛كما أوصت ان الدراسات المقدمة تشير إلي أن القدرة التخزينية لسد النهضة تقدر بنحو٦٣ مليار متر مكعب ومساحة البحيرة تصل إلي ١٦٨٠ كيلومترا، وارتفاع السد يصل إلي ١٤٠ مترا وطوله ١٨٠٠ متر وقدرة محطاته الكهربائية تقدر بنحو٥ آلاف و٢٥٠ ميجاوات ويبعد بنحو٢٠ كيلومترا عن الحدود السودانية، و١٢٠ كيلومترا عن خزان "الرصيرص" السوداني.وان السد يمثل خطرا حقيقيا علي دولتي المصب مصر والسودان .

أن اللجنة التي مضي علي اجتماعاتها أكثر من عام فوجئت قبل خروج تقرير اللجنة الثلاثية ، بأن إثيوبيا اتخذت قراراً بتحويل مجري نهر النيل الأزرق، أن القرار كان متوقعا أن يؤخذ في شهر سبتمبر ٢٠١٣ وليس مايو ٢٠١٤. أكدت التقارير أن إثيوبيا تسعي لبناء ٤ سدود علي النيل الأزرق منذ ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهي "بيكوأربوا، ومندايا، وكارادوبي، وبوردر" وبعد الثورة تحول سد بوردر إلي ما يسمي بسد الألفية ومساحته الاستيعابية ٦٣ مليار متر مكعب، وبعدها بشهر تحول إلي ما يسمي بـ "سد النهضة" ويستوعب ٧٤ مليار متر مكعب، لافتاً النظر إلي أن إثيوبيا أعلنت أن ٢٠٢٥ سيكون تم بناء ٤ سدود علي النيل الأزرق بطاقة استيعابية ٢٠٠ مليار لتر مكعب، وحينما حدث تخوف من ذلك تم تشكيل لجنة ثلاثية لإثبات عدم وجود ضرر علي مصر.أن تقارير إثيوبيا التي أعطتها للجنة الثلاثية ضعيفة ولا يمكنها أن توضح أي شيء بصورة متعمدة، وفي تشكيل اللجنة الثلاثية كان سببها هو(دراسة سد النهضة تحت الإنشاء) وهي كلمة عليها مآخذ لأنها أمر واقع، لكن الجانب الإثيوبي يعطي تطمينات مستمرة لكن الفعل كان مخالفا، وكان ينبغي أن يكون هناك رد عنيف علي ذلك مضيفاً: أطالب من الدولة أن تعلن غضبة علي الأقل مما حدث من توقيت تحويل النهر الأزرق ".بعد تحويل مجري النهر ستتمكن إثيوبيا من بناء سد بصورة سريعة جدا حتي تتمكن من التخزين لذلك ينبغي علي المسئولين في مصر أن تتخذ خطوات سريعة تجاه ذلك منها دفع إثيوبيا بالاعتراف بحصة مصر التاريخية، وأن يتم شق قناة في منطقتي "البر أكوبو" و"نشار" لزيادة المياه الواصلة للنيل بحيث تصل لنسبة ٤ مليارات متر مكعب لمصر والسودان، واستكمال مشروع قناة "جونجلي " في بحر الغزال، وأن تتفق مصر والسودان علي موقف سياسي موحد.أن القوانين الدولية تقول إن إثيوبيا لم تتخذ خطوات يمكن إدانتها وهي أن نهر النيل نهر دولي ودولة المنبع عليها ألا تصيب دولة المصب بالضرر، وعند بناء أي سدود أوتغيرات لابد من إخطار دولة المصب، وإثيوبيا لم تخطر مصر ببناء سد، ولم تثبت عدم التسبب للضرر في مصرو بالتالي ينبغي علي الدبلوماسية المصرية استخدام القانون الدولي لأنه في صفها، والتفاوض مع إثيوبيا لبناء سد بسعة ١٤ -٢٠ مليار متر مكعب وليس ٧٤ مليار متر مكعب حيث سيولد مرة ونصف الطاقة الكهربائية التي تحتاجها إثيوبيا وضخ استثمارات مصرية مباشرة للزراعة في إثيوبيا مؤكداً أن الثلاثة بدائل هذه هي الحل.

للخروج من أزمة اقامة سد النهضة والسدود الإثيوبية الأخري علي النيل الأزرق يجب الاتفاق بين الدول الثلاث مصر واثيوبيا والسودان علي انشاء سدود متوسطة بطاقة اقل لتوليد الكهرباء واقل خطرا وتأثيرا. اذا كانت تريد اثيوبيا عدم الاضرار بمصر ببنائها سد النهضة يجب عليها مد فترة

ملء السد الي ٢٥ سنة بدلا من ٦ سنوات بملء يمثل الحل الوحيد حتي لا يكون هناك تأثير علي مصر مشيرا الي ان هذا الامر قد يكون مستحيلا. موضحا أن اعمال اللجنة الثلاثية ليس لها علاقة باستكمال مشروع السد الذي يعد قرارا سياسيا بحتا غرضه كسب الوقت وكسب الشرعية الدولية خاصة أن توصيات اللجنة أيا كانت هي مجرد رأي استشاري غير ملزم لأي حكومة من الحكومات. ان اثيوبيا مستمرة في بناء السد وقامت بعمل اكتتاب شعبي لجمع الاموال للمساعدة في تمويل بناء السد الذي تعتبره مشروعها القومي للخروج من الازمة الاقتصادية.ان الخطر الحقيقي علي مصر هو خلال فترة ملء السد الاثيوبي ولواعتبرنا ان الفترة هي ٦ سنوات فهذا يعني استقطاع ١٥ مليار متر مكعب كل سنة وطالبنا في تقريرنا بزيادة فترات الملء لتقليل الاثار .ان من الاثار السلبية لسد النهضة انه مبني علي التربة البركانية التي تتكون في معظمها من البازلت وهوسهل التفتيت يمثل خطورة كبيرة علي إثيوبيا في حالة انهيار السد كما يمثل تهديدا مباشرا للسودان نظرا لارتفاع منسوب الأراضي الإثيوبية كثيرا عن الأراضي السودانية.انه عند تشغيل السد سوف يؤثر علي السد العالي وكمية الكهرباء المولدة من السد. وضعت مجموعة من الحلول منها اذا كان الهدف الاساسي لاثيوبيا من انشاء السد هو توليد الكهرباء فيمكن انشاء سدود صغيرة ومتوسطة ..ضرورة تشكيل لجنة بمشاركة الدول الثلاث من مصر والسودان واثيوبيا تكون مهمتها الاشراف علي السد في حالة تشغليه ووضع مجموعة برامج لتشغيل السد .

دعوة الى جميع القوي السياسية :

دعوة الى جميع القوي السياسية بالتوحد في مواجهة خطر تنفيذ سد النهضة الاثيوبي. الذي يهدد الامن القومي المصري. ان السد العالي سيفقد دوره ويقل انتاجة من الكهرباء وستتحكم اثيوبيا في وصول المياه الي مصر ..مؤكدا ان سد النهضة تخطيط امريكي ضمن انشاء ٣٣ سدا بدعم غير معلن من اسرائيل وبعض الدول الاوروبية بتكلفة قد تصل الي ٨ مليارات دولار . لماذا تصر اثيوبيا علي بناء السدود الاربعة وخاصة سد النهضة العظيم ؟ اخطر ما في هذه القضية الحلم الاثيوبي القديم في التحكم في مياه النيل الازرق مصدر ٦٦%من المياه التي تصل الي مصر واستغلت اثيوبيا خطة مكتب هندسي امريكي عام ١٩٦٤ لآنشاء عدد٣٣ مشروعا علي النيل الازرق وروافده بعدبعد الدراسات التي استمرت ١٠ سنوات ولكنها لم تنفذ وكانت عبارة عن رسالة ضغط علي سيلسه الرئيس جمال عبد الناصر المناهضة للغرب.

ومتي اعلنت اثيوبيا عزمها في انشاء السدود وخاصة سد النهضة ؟قامت اثيوبيا بوضع خطه عام ٢٠٠٠ تنهي عام ٢٠٢٠ لانشاء اربعه سدود منهم سد النهضة ورصدت لها ١٢مليار دولار لتوليد

الطاقة الكهربية بمقدار ٥١ مليار ميجاوات علي الساعة يوميا بدعم صيني وايطالي ومن دول الاتحاد الاوروبي واسرائيلي وذلك في صيغ استثمارية وليس تعاونا دوليا طبقا للقانون الدولي . وبدأت اثيوبيا بالفعل في انشاء السدود علي نهر عطبره وبومجيبي ثم بعدذلك اتجهت الى النيل الزرق لانشاء ٤ سدود كبيرة والتى منها سد النهضة الجارى تشييدة حاليا. ان السدود الاثيوبية مخطط امريكى واسرائيلى منذ فترة طولية؟ بالطبع تخطيط امريكى ودعم اسرائيلى غير معلن.

هل السدود الاثيوبية تلغي دور السد العالي ؟ بالفعل هذا صحيح لان تنظيم تدفق المياه سيكون من السدود الاثيوبية وخاصة سد النهضة وعمليات التحزين ستكون فى اثيوبيا مما سيودى الى انخفاض منسوب المياه امام السد العالى مما يقلل انتاج الكهرباء من السد العالى وخزان اسون وتتحكم اثيوبيا فى وصول المياه الى مصر. هناك سوء نية من الجانب الاثيوبى لعدة اسباب اولها ان اثيوبيا عندما طرحت فكرة انشاء سد النهضة على مبادرة حوض النيل عام١٩٩٧كان يسمى سد الحدود وهو ضمن كشف السدود التى كانت الولايات المتحدة الامريكية قد قامت باجراء دراسات لانشائها لتهديد مصر وتحجيم دورها فى عهد عبد الناصر وسعتة التخزينية١٤مليار متر مكعب تقريبا ثم اعلنوا بعد ذلك ان سعتة التخزنية حوالى٦٧مليارمتر مكعب ليضعوا مصر امام الامر الواقع، وحيث أن الموقف والاثار السلبية فور الانتهاء من السد عام ٢٠١٥ كما هو مخطط، مطلوب تخزين قدر من المياه كميتة حوالي ٢٥ مليار متر مكعب لتشغيل توربينات محطة الكهرباء سد النهضة وهذه الكمية يلزم لتوفيرها حوالي ٥٠ يوما باعتبار تصريف النهر نصف مليار متر مكعب في اليوم وبذلك ستتقطع المياه عن مصر ٥٠ يوما تماما اللازمة لملء خزان سد النهضه . كما ان السد سيؤثر بالسلب علي امن مصر المائي وستقل حصة مصر من مياة النيل بمقدار حوالي ٩ مليارات متر مكعب وستتعرض مصر للعطش كما ان السد العالي سيفقد دوره بعد ان ينتقل التخزين الي اثيوبيا التي ستتحكم في تدفق المياه الي مصر كما ان منسوب المياه امام السد سيقل وسيترتب علي ذلك انخفاض الكميات المتولدة من الكهرباء سواء من السد العلي او خزان اسوان كما ان سد النهضة سيمنع اطماء سريان النيل الازرق في الاراضي المصرية وذلك سيمنع وصول الطمي اللازم لتكسية قاع النهر وجوانبه الامر الذي يترتب عليه مشاكل في النحر لهذا المجري . كما ان منسوب المياه خلف السد في المحافظات سيقل ويترتب علي ذلك ايضا تأثير خطير علي محطات مياه الشرب ومحطات تبريد المصانع وممكن ان تتوقف هذه المحطات بسبب انخفاض منسوب مياه النيل وتحدث كارثة وسيتأثر ايضا بالسلب الملاحة النهرية والمساحات المزروعة وتزداد الفجوة الغذائية التي وصلت حوالي ٦ مليارات دولار .. وسوف تتدهور البيئة

وتزداد التلوث في البحيرات الشمالية وسوف يحدث خلل في نظام الحياه الطبيعية .ما رأيك في رد الرئاسة والحكومة علي قيام اثيوبيا بتحويل مجري النيل الازرق دون انتظار لقرار اللجنة الثلاثية ؟تصريحات الرئاسة والحكومة بانتظار التقرير الفني للجنة الثلاثية تصريحات هزيلة وضعيفة واذا جاء تقريراللجنة سلبيا فماذا سننتظر..كما ان تصريحات المسئولين الاثيوبين هي تهدئة الموقف وخداع لمصر حتي يتم بناء السد وتكون مصر امام الامر الواقع .. وعندما يصرح نائب رئيس الوزراء الاثيوبي ان السد لايضر بحصة مصر من المياه وان اثيوبيا مستعدة لامداد مصر بالكهرباء نرد عليهم نحن لسنا بحاجة الي كهرباء من اثيوبيا انما نريد حصتنا المائية ..خاصة ان اثيوبيا تدعي ان مصر تأخذ حصه اكبر من جميع الدول ولابد من انقاص حصة مصر وتقسيمها علي دول المنبع وبالتالي كيف نصدق تصريحات المسئولين في اثيوبيا بالحفاظ علي حصة مصر بعد بناء سد النهضة كما انهم رفضوا ايضا مبدأ الاخطارالمسبق لمصر في حال قيام اية دولة في منابع النيل بانشاء مشروع علي مجري النهر كما جاء في الاتفاقيات التاريخية.. وخلاصة القول هل مصر وصلت من الضعف ان تري بأعينها اثيوبيا تبني سدا وتخطط لبناء سدود اخري لتخفيض حصتنا دون تدخل، ونحن المصريين نشغل انفسنا بأمور سياسية دون مراعاة امننا المائي او امن مصر القومي، ولقد فات الاوان امام المسئولين ان يتدخلوا لوقف بناء سد النهضة او هدمة وعليهم تحمل مسئولية تقاعسهم ومشاهدتهم التحركات الاثيوبية دون حراك ولاندم ولابكاء والوقوف بحزم امام استكمال المخطط الاثيوبي بانشاء سدود اخري علي النيل الازرق .

<u>توقيت البناء :</u>

استغلت اثيوبيا سوء الاوضاع الداخلية في مصر ومناخ عدم الاستقرار فيها واقدمت علي خطوة تحويل مجري النيل الازرق تمهيدا لبناء سد النهضه، مشددا علي ان الازمة تقتضي تضافر الشعب المصري بجميع اطيافه من شعب وحكومة ومعارضة، وذلك لاتخاذ موقف محدد. توقيت قرار اثيوبيا بتحويل مجري النيل الازرقجاء متسرعا بلا شك التوقيت غير ملائم ولا سيما انه جاء بعد ايام من زيارة الرئيس المصري الي اديس ابابا ولقائه مع رئيس الوزراء الاثيوبي وقد ادي هذا القرار الي اثاره غضب شعبي مصر والسودان ومن ثم كان القرار خطوة غير ملائمة وجاءت في وقت غير مناسب بالمرة. البعض يري ان اثيوبيا استغلت سوء الاوضاع الداخلية في مصر ومناخ عدم الاستقرار فيها اقدمت علي هذه الخطوة ولذلك لا يد من ان يحدث توافق داخلي في مصر للخروج بموقف موحد بين جميع اطياف الشعب المصري لمواجهه تداعيات القرار الاثيوبي .

السيناريوهات المتوقعه تجاه الأزمة السيناريو الاول يقوم علي تاكيد الجانب الاثيوبي علي ان سد النهضة الذي يجري اقامته وكذلك السدود الثلاثة الاخري المزمع اقامتها علي النيل الازرق لن تؤثر علي حصة مصر من مياة النيل، ويرتبط ذلك بتاكيد من تقرير اللجنه الثلاثية اما السيناريو الاخر فيرتبط بالتاكد من اضرار هذه السدود، وهذا ستكون كل الوسائل متاحة.

وهل يمكن ان يكون التدحل العسكري من ضمن هذه الوسائل المتاحه ؟ لا يجب التسرع، ويجب ان تقيم الحكومة الخطوات المحتمله، مع العلم ان القرار المتسرع يضر بالمصلحة المصرية، وقد سبق وان استبعدت القوات المسلحة المصري خيار التدخل العسكري وحتي اذا حدث تدخل عسكري لن يتغير الموقف كثيرا. الازمة تقتضي تضافر الشعب المصري لجميع اطيافه من شعب وحكومة ومعارضة وذلك لاتخاذ موقف موحد ومصر يجب الا تعترض علي ايه مشروعات تنموية في منطقة حوض النيل بشرط الا يضر ذلك بمصالح مصر وحصتها المائية، ويجب ان يرتبط هذا الموقف بما صدر عن لجنه الخبراء الثلاثية والتي اشترك فيها خبراء من بريطانيا وهولندا وامريكا الي جانب الدول الثلاث اثيوبيا ومصر والسودان. ومن ناحية لا يجب الاستسلام وتعطي للطرف الاخر فرصه فرض الامر الواقع فهذا الاستسلام سيشجع دولا اخري للاضرار بمصالح اخري لمصر والخيارات متروكة للدولة ويجب ان يكون هناك اجماع شعبي ولكن للاسف وضع مصر الحالي ليس جيدا ولا يساعد علي التماسك الشعبي ومن ثم لا بد من تماسك الجبهه الداخلية والاجماع الشعبي علي ما تتخذه الحكومة من اجراءات حتي لا تستغل اثيوبيا هذا الموقف متحجمة بعدم وجود توافق في مصر وعلي أي حال المياه لن تنقطع علي الفور وهناك امور فنيه يفهمها اهلها مع العلم ان مشروع سد النهضه هو بمثابه مشروع قومي بالنسبة لاثيوبيا كالسدالعالي بالنسبة لمصر ولكن لا بد الا يضر بمصلحة مصر والسودان.

موقف القانون الدولي والمنظمات الاقليمية والدولية ازاء معالجة هذه الازمة، الاتفاقيات الولية تقتضي الاخطار المسبق عند اقامه السدود وعدم الاضرار بمصالح الدول المستفيدة من النهر نتيجة اقامه هذه السدود اما فيما يتعلق بالمنظمات الاقليمية فيمكن ان تقوم بالمنظمكات العربية بدور كبير في هذا الشان وكذلك منظمة المؤتمر الاسلامي التي يمكنها ان تقوم بدور مؤتمر في مخاطبة الدول التي تساند اثيوبيا في انشاء السد وايضا الجمعيه العامة بالامم المتحدة ومجلس الامن الدولي.

هي بالقطع مشيئة الله سبحانه وتعالي التي لا راد لها علي الاطلاق التي شاءت ان تأتينا قضية مياه النيل، التي تفجرت نتيجة الاعلان الاثيوبي عن تحويل مجري نهر النيل الازرق، تمهيدا للبدء

في اقامة سد النهضة، في ذلك التوقيت وتلك الظروف بالغة الدقة والحساسية التي تمر بها مصر حاليا، ومنذ فترة ليست بالقصيرة بما تحمله في طياتها من احتمالات مقلقة تمس الشريان الرئيسي للحياة علي ارض مصر.ولكنها ايضا تأتينا نتيجة افعال البشر، وتقاعسهم عن القيام بما يجب ان يقوموا به من اعمال وواجبات بحكم المسئوليات المنوطة بهم في رعاية شئون البلاد والعباد خلال الشهور والسنوات القليلة الماضية، وايضا ما قبلها بطول العشر سنوات السابقة، ومنذ لحظة اليقين بان اثيوبيا تزمع القيام بانشاء مجموعة من السدود علي مجري النيل القادم الينا من هناك وانها تتحين الفرص المناسبة لتنفيذ ذلك، وتحويله الي حقيقة علي ارض الواقع.وفي هذه القضية، وحتي يكون الوضوح هو رائدنا، لابد ان نقول دون تردد، ان جميع وزراء الري الذين تولوا المسئولية الوزارية طوال العشر سنوات الماضية مسئولون عما نحن فيه اليوم، وما وصلت اليه هذه القضية، او تلك الازمة، مع مسئولية خاصة تقع علي عاتق وزير الري، ومن قبله رئيس الوزراء، بوصفه كان وزيرا للري ثم اصبح رئيسا للوزراء بطول عام كامل وبالتالي فمسئوليته مضاعفة.

السد الاثيوبي وما يمثله من تهديد للأمن المائي المصري، وحصة مصر من المياه، اذا كان هناك ثمة تهديد كما يقول ويؤكد بعض الخبراء،..، وكان يجب عليه ان يذكر بالتحديد ما اذا كانت هناك تأثيرات سلبية متوقعة علي السد العالي وحجم قدرته علي توليد الكهرباء نتيجة بناء السد الاثيوبي ام لا،...، ثم عليه ايضا ان يعلن الخطوات التي ستقوم بها مصر تجاه الموقف الاثيوبي.

عندما أصرت إسرائيل علي عدم الانسحاب من منطقة طابا, ولجأت مصر إلي التحكيم الدولي, تم تشكيل لجنة قومية لتولي هذا الأمر, بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية.وتولي رئاستها الدكتور وحيد رأفت, الذي كان نائبا لرئيس حزب الوفد آنذاك واستاذا للقانون الدولي, وكان واضحا في تشكيل هذه اللجنة الحرص علي الاستعانة بالخبرات والكفاءات, بغض النظر عن الانتماء السياسي, لذلك حققت هذه اللجنة نجاحا كبيرا في تحقيق ما نريده من التحكيم الدولي, وعادت إلينا طابا.

أن يحدث اليوم في مصر الثورة ونحن نواجه تحديا أخطر يتعلق بأزمة سد النهضة مع إثيوبيا, فنحن بحاجة إلي تشكيل لجنة قومية (حقيقية) لإدارة الأزمة, بالتعاون مع أجهزة الدولة, تضم جميع الخبرات اللازمة بغض النظر عن توجهاتها السياسية, ولا تقتصر علي فصيل سياسي واحد, لأن الأمر أكبر بكثير من أي حزب أو جماعة أو تيار.ولهذه اللجنة أن تستعين بمن تراه, خاصة من الشخصيات التي لها وجود دولي معروف ولها تأثير في القارة الإفريقية, لأن معركتنا ستكون طويلة, سواء داخل المنظمات الدولية أو علي المستوي العالمي أو مع إثيوبيا ودول حوض النيل , والدول الإفريقية المؤثرة في هذا النزاع.نحن أمام لحظة تاريخية قد تكون فرصة للخروج من الانقسام

السياسي الحالي في البلاد, لنتوحد في مواجهة خطر يتهددنا جميعا, بشرط أن تدرك جميع الأطراف جدية الموقف, ولا تحاول استغلاله في مزايدات سياسية لمصلحتها, وبعيدا عن تمثيليات الحوار الوطني التي لم تعد تنطلي علي أحد.

الحرب أحد خيارات حل أزمة سد الألفية :

هل يمكن ان يتصور عاقل في عالمنا الراهن, ان المصريين سوف يقبلون صاغرين اهدار حقوقهم التاريخية في مياه نهر النيل.ويقفون مكتوفي الايدي والارادة وهم يرون البوار والعطش والموت يلحق بواديهم, يدمر الحياة في مساحة تزيد علي٢٠ في المائة من ارض مصر, يهلك الحرث والنسل والضرع والحضارة والتاريخ والمستقبل, ويهبط بانتاج السد العالي من الكهرباء الي حدود٤٠ في المائة!, ويشرد ملايين المصريين في عمل مخطط تفوق شروره التطهير العرقي, لانه يقتل ويخرب ويدمر الحياة إرضاء لطموحات جامحة في اثيوبيا, لا توازن بين مصالحها المائية ومصالح الاخرين ,وتتجاهل الحقوق الطبيعية والتاريخية لبلد هو اقدم بلدان العالم وأصل المدنية والحضارة في كوكبنا الإنساني يعاني شح الامطار, ولا بديل له سوي الاعتماد علي مياه النيل وإلا هلك عطشا وجوعا, وكل ما يصله من ايراد النهر لا يتجاوز٥٥ مليار متر مكعب من المياه في العام تشكل٥ في المائة فقط من ايراد النهر, بينما تتساقط علي الهضبة الاثيوبية وحدها آلاف المليارات من الامطارتضيع هدرا في المحيط؟!وبعبارة أخري, هل يمكن ان تفني الحياة علي ارض مصر ويتشرد اهلها في الصحاري والقفار, ويخرجون من بلادهم في موجات نزوح بشرية هربا من المجاعات والاوبئة كما حدث لقوم سبأ عندما انهار سد مأرب ,وكما يحدث لشعوب افريقية يشردها الفقر والجفاف, ام يصمد المصريون دفاعا عن حقوقهم الطبيعية, ويتوحدون ضد خطر الفناء, ويتناسون خلافاتهم الصغيرة التي اغرت بهم العدو والصديق لأن بديل ذلك هو الموت عطشا, ويتحولون الي كتلة إرادة صلبة تعيد للموقف توازنه بالتي هي أحسن, لا تنكر علي الآخرين حقوقهم الطبيعية, ولكنها علي استعداد لان تحارب دفاعا عن حقها في الحياة عندما تصبح الحرب فريضة واجبة, لان الآخرين لم يتركوا للمصريين خيارا آخر. ان مصر تواجه منعطفا خطيرا لا مفر من ان تكون الحرب أحد خياراته الرئيسية, ان فشلت جهود التصالح مع الاثيوبيين ,التي ينبغي ان تنهض علي توازن الحقوق, وعدم الاضرار بمصالح اي من الاطراف ,والحرب لا تعني بالضرورة غزو أراضي الآخرين ولكنها تعني استخدام كل ادوات القوة المحتملة لإفشال مخطط يستهدف تدمير حياة المصريين.

سياسة مصر قديماً وحديثاً مع أثيوبيا :

من سوء التقدير أن يتوهم البعض أن إثيوبيا وباقي دول المنابع, ممكن أن تترك مياه نهر النيل لمصر والسودان وحدهما, فالموقف الإثيوبي الذي يطالب بالحصول علي حصة من المياه, هو موقف ثابت, منذ فترة حكم هيلا سيلاسي وحتي الآنوالموقف المصري الذي لا يفرط في أي قطرة من المياه, هو أيضا موقف ثابت, منذ فترة حكم جمال عبدالناصر وحتي الآن, نفس الأمر بالنسبة لدول حوض النيل الأخري, إذن فالهوة كبيرة بين الجانبين, وإن حاول المسئولون المصريون إخفاءها أو التخفيف من وطأتها أمام الرأي العام.الإخفاق المصري في ملف حوض النيل اتخذ منعطفا خطيرا منذ نحو أربع سنوات, وعلي وجه التحديد في مارس٢٠٠٩, عندما تم إقصاء وزير الري وقتها الدكتور محمود أبو زيد, بشكل انتقامي ومفاجئ وغير مبرر, وهو جالس علي مائدة المفاوضات, وبيده كل الخيوط, فتوالت التداعيات بعد ذلك بإيقاع سريع للغاية, انتهت بالتوقيع المنفرد لدول المنابع علي اتفاقية عنتيبي دون مصر والسودان في مايو٢٠١٠, أي بعد عام واحد فقط من إقصاء أبوزيد.صعوبة ملف حوض النيل الشائك, وتشعب موضوعاته الفنية والسياسية والأمنية والقانونية وتشابكها, جعلت مسئولو الملف الجدد, القادمون بعد ثورة٢٥ يناير, يشعرون بالخوف والرهبة من التوغل فيه, وإبداء أي آراء أو أفكار جديدة إزائه, ولم يجدوا أمامهم سوي استنساخ ماكان يتم في الماضي من سياسات وإجراءات, حفاظا علي ماء الوجه أمام الرأي العام, رغم ثبوت فشلها في حل القضية, مثل تقديم المنح والمساعدات المادية لدول الحوض, لتنفيذ بعض المشروعات هناك, مما عرض مصر للخديعة والابتزاز السافر من بعض تلك الدول ,كبدتها عشرات الملايين من الدولارات, وهو ما أكد عليه وزير الخارجية في كتابه شهادتي, الذي أوصي فيه بتغيير تلك السياسة, رغم أنه قد شارك في تنفيذها, ثم تبين له بعد ذلك, أنها لم ولن تحرز أي تقدم في حل إشكالية مياه النيل.مأساة مصر في حوض النيل تجلت بعد ثورة٢٥ يناير في أمرين خطيرين, الأمر الأول هو بدء إثيوبيا في إنشاء سد النهضة العملاق علي النيل الأزرق, والذي ستكون له تأثيرات سلبية كبيرة علي حصة مصر الحالية من مياه النيل, وعلي كمية الكهرباء المتولدة من السد العالي, والأمر الثاني هو إعلان جنوب السودان عزمه الانضمام إلي اتفاقية عنتيبي, وعدم اعترافه باتفاقية١٩٥٩ ,التي تعطي مصر حصتها الحالية من مياه النيل, وتعطيها أيضا الحق في الحصة الإضافية المتوقعة من مشروعات أعالي النيل, في حالة تنفيذها, والتي تقع جميعها في جنوب السودان, ومن بينها مشروع قناة جونجلي, والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة علي الساحة الآن هو: كيف تستطيع مصر أن تتعامل مع هذه المعضلة الكارثية الخطيرة, في ظل تلك

الظروف السياسية بالغة التعقيد في منطقة حوض النيل, والتدخلات الأجنبية السافرة, والتغلغل الإسرائيلي المتشعب في كل المجالات, بما فيه مجال المياه نفسه؟يجب ان نسارع بتنفيذ تلك الإستراتيجية الديناميكية التي طلب مني إعداداها قبل توليه الوزارة, للتعامل مع أزمة مياه النيل بعد تفاقمها, وتتضمن سيناريوهات عديدة للمخاطر المحتملة, وتحتوي علي إجراءات تنفيذية غير تقليدية, مجدولة زمنيا بالتفصيل, وأرجو ألا يثنيه انشغاله بالشئون الداخلية للبلاد عن هذا الأمر بالغ الخطورة, والذي يعلم أبعاده جيدا, ويعتبر من أهم عناصر الأمن القومي المصري.

يجب أن يعالج بحسم, القصور الحالي الموجود في بعض الأجهزة المعنية, والذي من أهم مظاهره تكرار أنسحاب أو تغيير المسئولين الرئيسيين عن ملف حوض النيل, سواء في وزارة الري أو وزارة الخارجية أو غيرها, علي فترات متقاربة, مما يتسبب في حالة من البلبلة والإرتباك, وغياب التنسيق, وعدم التواصل, وفي تقديري أن الحل يكمن في سرعة إنشاء هيئة عامة لمياه النيل, تتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة, تتولي كافة جوانب الملف في منظومة واحدة, وتخرجنا من حالة الاسترخاء والاستسلام, التي نحن عليها الآن, تأتي بافكار جديدة, وتحدث تغييرات جذرية في السياسات وأساليب العمل, بدلا من بعثرة الاختصاصات بين عدة جهات, تعمل في جزر منعزلة, وتتنصل من مسئولياتها, وتلقي كل منها باللوم علي الأخري, وتصبح هي نفسها جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون صاحبة الحل, وقد سبق أن تقدمت بمقترح تفصيلي بإنشاء تلك الهيئة، إلا أنه لم يظهر علي أرض الواقع حتي الآن, رغم أن عامل الوقت ليس في صالحنا علي الإطلاق.

لم يكن قرار إثيوبيا بالبدء في تحويل مجري مياه نهر النيل, تمهيدا لبناء سد النهضة مفاجئا, حيث بدأت الخلافات مع انفراد٦ من دول المنبع بقيادة إثيوبيا بالتوقيع علي اتفاقية عنتيبي وذلك بعيدا عن مصر والسودان (دولتي المصب والمجري) لإعادة تقسيم موارد مياه النيل فيما بينها متجاهلة تأثير ذلك السلبي علي حصتهما, أعلنت إثيوبيا عن تدشين مشروع سد الألفية, وكان للدبلوماسية الشعبية حينها دور مهم في احتواء الأزمة عبر وفد دبلوماسي شعبي تشكل من عدد من الشخصيات العامة وشباب الثورة لزيارة بعض الدول الإفريقية منها إثيوبيا, وبالفعل نجح الوفد وقتها في تأجيل الأزمة بالاتفاق مع رئيس الوزراء الإثيوبي حينها ميليس زيناوي . علي أمل أن تقوم الدولة بدورها عندما يأتي رئيس منتخب, إلا أنه فيما يبدو لم تكن الخطوات التي اتخذها الرئيس المصري كافية, وهو الأمر الذي اتضح مع توقيت إعلان إثيوبيا البدء في إنشاء سد النهضة, والذي تزامن مع عودة الرئيس من زيارته لإثيوبيا.

ترصد تلك الأزمة من جذورها وربما يؤرخ لها أيضا, كيف كانت مهمة الحكومة المركزية بمصر تتركز في السيطرة علي مياه النيل, ثم جاء محمد علي باشا بطموحات استلزمت منه تجاوز نيل مصر لمنابعه, ليبرز مفهوم العمق الاستراتيجي والمائي, فصار لمصر أمن قومي يتجاوز حدودها وحدود ضفاف نيلها..فمن هذه الحقائق, ينطلق الكتاب متحدثا عن مصر والنيل; وعلاقة الاحتياج الأبدية بين دولة تعتمد علي نهرها في تأمين احتياجاتها المائية السنوية بما يقارب٩٦.٥%, وتحديات للحفاظ علي هذه النسبة من المياه في ظل تصاعد مطرد للنمو السكاني والأنشطة المصاحبة له, وكذلك قضية حوض النيل وما به من صراعات, والوضع القانوني بشأن الانتفاع وبالمياه وتاريخ اتفاقيات حوض النيل.

يؤرخ مجالات الصراع المائي الدائر في حوض النيل إلي٣ مجالات رئيسية, تمثلت في الصراع حول مدي مشروعية الاتفاقيات السابقة التي وقعت في نهايات القرن الـ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين ومدي مرجعيتها كإطار قانوني, والصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل والدعوة لإعادة توزيع الحصص المائية بين الدول, وأخيرا الصراع حول مدي لزومية شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول المنبع, تلك المجالات وغيرها كانت محاور أساسية للتفاوض المائي بين دول حوض النيل منذ عام٢٠٠١, لافتا إلي أن غياب إطار قانوني منظم لشئون حوض النيل يحظي بتوافق مختلف الأطراف من شأنه أن يساعد علي تزايد احتمالات الصراع الدولي في المنطقة.وبطبيعة الحال يتناول الكتاب المشروعات المائية القطرية ومن بينها سد النهضة مبرزا المخاطر التي ستترتب علي إنشائه في ظل تزايد فرص تعرضه للانهيار مما سيؤدي لحدوث تسونامي وزلازل يتركز تأثيرها علي مصر والسودان والمناطق المحيطة به, فضلا عن فقد البلدين كمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت للسد والتي تتراوح بين٥ و٢٥ مليار متر مكعب حسب حجم الخزان وقد تقل تلك النسبة أو تزيد تدريجيا طوال عمر السد.يكشف الكتاب الأضرار التي ستعود علي إثيوبيا نفسها من هذا السد; فبعيدا عن تكلفته المرتفعة التي تقدر بـ٤.٨ مليار دولار, فسيؤدي لإغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية النادرة في حوض النيل الأزرق وإغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن المهمة مثل الذهب والبلاتين وغيرهما ,موضحا أن أكثر ما يتناسب معها هو إنشاء سدود صغيرة متعددة الأغراض لخدمة أكبر عدد من المدن والقري التي يستحيل نقل المياه إليها من أماكن أخري.

أن الهدف من إنشاء هذا السد هو سياسي بالدرجة الأولي لشغل الشعب الإثيوبي عن أية مطالب إصلاحية في إطار الصراع السياسي الداخلي هناك ,بالإضافة إلي تأثير القوي الخارجية مثل:

الصين وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية علي الصراع في حوض النيل بشكل عام, مبرزا دور تلك القوي ومصالحها, وكذلك الدور الذي يلعبه المانحون الدوليون والبنك الدولي والأمم المتحدة في هذا الصراع, مختتما بتقديم رؤية مستقبلية لتعزيز التعاون المائي في حوض النيل.

زيارة أبونا متياس – علاقات مصر وأثيوبيا :

الزيارة التي قام بها ابونا متياس الأول بطريرك اثيوبيا الي مصر التقي خلالها وكل مسئولي الدولة بدأو بالرئيس ورئيس الوزراء والبابا تواضروس الثاني وشيخ الازهر تخللتها زيارات تم اعدادها بعناية للعديد من المزارات السياحية القبطية والفرعونية. زيارة بطريرك اثيوبيا الأول جاءت وسط اجواء كانت ملبدة بالغيوم بشأن العلاقة مع اثيوبيا بخصوص قضية سد النهضة غير انها تفتح الباب امام مد جسور العلاقات الوثيقة بين الشعبين المصري والاثيوبي بحيث لا تقتصر ادارة هذا الملف فقط علي القنوات الرسمية التقليدية والسؤال الذي تطرحه الزيارة لدي كل من تابعوها هو كيف يمكن استثمار زيارة البطريرك لاثيوبيا لازالة الجليد بين اللبدلين ولاي أي حد يمكن ان تلعب الدبلوماسية الكنسية دورا في تلطيف اجواء ملف سد النهضة وحقوق مصر التاريخية في مياه النيل فمن المؤكد ان العلاقة التاريخية الوثيقة بين كنيسيتي البلدين تمنح أي قضية مشتركة بينهما خصوصية منفردة خاصة ان هذه العلاقة تعود الي القرن الرابع الميلادي هذه العلاقة بدا. عندما قام البابا اثناسيوس الرسول البطريكي الـ ٢٠ (٣٢٦-٣٧٣) برسالتيه فورمونتيوس مطرانا للحبشة باسم الانبا سلامة الأول سنة ٣٣٠ ميلادية وكان الاثيوبيون يطلقون عليه كشاني برهان أي كاشف النور وقام بترجمة الكتب والمخطوطات الي اللغة الحبشية كما كان معه نسخه من قدان القديس ماروت القداس الكيرلس حاليا. وفي اواخر القرن الخامس الميلادي واوائل القرن السادس وصلت مجموعة من الرهبان الاقباط الي اثيوبيا قادمين من دير الانبا باخوميوس وقاموا بدراسة عادات البلاد ولغتهم ثم بدأوا يشيدون الكنائس والأديرة ويحولون المعابد الوثنيه الي كنائس وقاموا بترجمة امهات الكتب القبطية واليونانية الي اللغة الاثيوبية استمرت العلاقة قوية بين الكنيستين حتي منتصف القرن العاشر ثم اصبحت ترتفع وتنخفض احيانا اخري تبعا للظروف السياسية في اثيوبيا وفي القرن التاسع عشر وقع خلاف بين الحكومتين المصرية والاثبوية بسبب تعيين حدود الدوليت فاوعز السلطان عبد المجيد الي سعيد باشا ان يرسل بطريرك الاقباط البابا كيرلس الرابع الي بلاد الحبشة لعقد اتفاق بينه وبين ثينوزور ملك الحبشة الذي كان قد تعدي علي بعض الجهات التابعة للحكومة العثمانية فجهر له سعيد باشا باخرة وقام البطريرك بالوساطة وتم حل النزاع تمام. ان العصر الذهبي للكنيستين هو عصر الامبراطور الباب كيرلس الخامس

١٨٧٤–١٩٢٧ تاج الامبراطوية الاثيوبية وكان البابا يلبسه في ليالي الاعياد وهو حاليا بالمتحف القبطي. وفي سنة ١٩٣٠ قام البابا يوانس الـ ١٩ بزيارة الي اثيوبيا واستقبل استقبالا حافلا واهداه الامبراطور نيشان سليمان الذي لا يهدي الا للملوك والرؤساء وفي ٢٥ يونيه ١٩٥٩ تم توقيع بروتوكول بين الكنيستين في عصر الباب كيرلس السادس واهم ما جاء فيه منح مطران اثيوبيا لقب بطريرك جاثليق وان يكون له حق رسامة الاساقفة وبموجب هذا البروتوكول اصبحت كنيسة اثيوبيا مستقلة ذاتيا وتعرف باسم الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية بعد ان كانت تسمي الكنيسة القبطية الارثوذكسية. واول بطريرك لها هو الانبا باسيليوس وسافر الباب كيرلس السادس اكثر من مرة الي الحبشة وإستقبله الإمبراطور هيلا سلاسي وكان يضايفه فى قصره ثم كان سفر البابا شنودة الثالث في ٢٥ سبتبمر ١٩٧٣ وحل ضيقا علي الامبراطور واستقبل استقبالا حافلا علي المستوي الرسمي والشعبي. ان العلاقة بين الكنيستين انقطعت بسبب الحكم الشيوعي في اثيوبيا الذي تم من خلاله اعدام الامبراطور وعزل البطريريك سنة ١٩٧٤ وصلي عليه البابا شنودة صلاة الغائب في مصر وقام الحكم الشيوعي برسامة اساقفة غير شرعيين وانتهي هذا الحكم الشيوعي سنة ١٩٩١ وعادت العلاقة للنمو سنة ٢٠٠٧ عندما قام ابونا باولس الأول بزيارة مصر ثم اعقبتها الزيارة التراريخية للبابا شنودة في ابريل ٢٠٠٨ زيارة ابونا متياس الأول جاءت بناء علي دعوة من البابا تواضروس الثاني وهي تأتي انطلاقا من قيام الكنيسة بدورها التاريخي في توطيد العلاقة بين الكنيستين والشعبين وازابة الجليد قد تم استقبال البطريريك الاثيوبي استقبالا كنسيا وشعبيا في مصر نظرا لاهمية هذه الزيارة حضر معه بعض المطارنه والكهنه الاثيوبيين كان يرافقهم من الكنيسة القبطية خلال هذه الرحلة بعض الاباء الاساقفة مثل الانبا رافائيل والانبا يوليوس وقد افاد قداسة الباب تواضروس في المؤتمر الهدف منه انشاء المدارس القبطية والمستشفيات ومساعدة المحتاجين وقد سبق سنة ٢٠٠٨ افتتاح فرع الكلية الاكليريكية في اثيوبيا في عهد الباب شنودة الثالث وارسال بعض الاساتذة للتدريس هناك مثل القس بيشوي حلمي ومع تبادل هذه الزيارات بين الكنيستين والشعبين سؤدي كل ذلك الي نمو العلاقات الوطيدة بين الشعبين ومن ثم فان استثمار هذا الجو يخلق مناخا ايجابيا للحوار وحل المشاكل العالقة بين الدولتين خاصة وان الجميع افادوا بان سد النهضة سيكون في مصلحة الدولتين وان اثيوبيا لا تقبل التأثير علي الشعب المصري وقد عبر من ذلك شيخ الازهر بأن نهر النيل يمكن ان يعمق العلاقة بين الشعبين المصري والاثيوبي وما قاله ايضا بطريرك اثيوبيا عن سد النهضة يجمع بين مصر واثيوبيا الكنسية الاثيوبية يمكن ان تلعب دورا مهما ولكن يجب ان ندرك ان الدستور الاثيوبي ينص علي

علمانية الدولة وبالتالي فان الكنيسة ليس لها دور سياسي ولكن نفوذ معنوي مهم جدا ومن الممكن ان تعلب دورا في تطوير العلاقات بين البلدين خصوصا ان الاجواء الحالية مهيئة لازالة أي توتر في العلاقة بين البلدين. الزيارة مهمة جدا حيث تكشف اللقاءات التي اجراها البطريريط الاثيوبي مع كل من الرئيس ورئيس الورزاء والبابا وشيخ الازهر والحفاوة التي قوبل بها عن مرحلة جديدة واتصور انه سيلعب دورا ايجابيا في اتجاه لمزيد من تطوير العلاقات وهذا سيظهر في كالزيارة القادمة التي سيقوم بها الرئيس لاثيوبيا خلال هذا الشهر. ان العلاقات المصرية الاثيوبية قديمة جدا والمشاعر المصرية نحو اثيوبيا دافئه وكانت الكنيسةالاثيوبية جزءا من الكنيسة المصرية وحتي فترة قريبة كان بطريرك اثيوبيا يتم رسامته بمعرفة البطريرك المصري وفي احيان يكون مصريا او حبشيا. ونذكر انه عندما تعرضت اثيوبيا للأحتلال الايطالي ١٩٣٥ واستمر لمدة ٦ سنوات وقف الشعب المصري بكل عواطفه مع الشعب الاثيوبي حتي تخلص من الاستعمار الايطالي كما ان مشاعر المسلمين في مصر وكل العالم لا تنسي ان النجاشي حاكم الحبشة في عهد الرسالة المحمدية هو اول من اجار المهاجرين المسلمين من اضطهاد قريش لهم. توطدت العلاقة بين البدلين في عهد عبد الناصر وهيلاسلاس واعتقد ان زيارة البطريرك متياس لمصر ولقاءه بالعديد من المسئولين وما تحدث به شيخ الازهر اثناء اللقاء هو مناسبة مهمة جدا لتجديد العلاقات الروحية التي تجمع بين البلدين .. ويحيي ذكريات مهمة جدا لعلاقات ظلت دائما دافئة ولا شك ان هذا جزء من الدبلوماسية الشعبية وان كانت حدثت معالجات خطأ من كل الاطراف في قضية سد النهضة وما صاحب ذلك من برود في المشاعر فان هذه المشاعر تستعيد دفتها مره اخري وسيؤدي هذا الي الاتجاه نحو حل مشكلة سد النهضة بما يحافظ علي حقوق الشعبين والعلاقة بينهما وهو حق اثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحفاظ علي حقوقها الترايخية من مياه النيل واتمني ان يكون ذلك بداية لخطوة اخري تؤدي الي حل يرضي كل الاطراف يقوم علي الحقوق الامنية لها وان يدرك الجميع ان الجزء الاكبر من مياه النيل لا يتسخدم في أي مشروعات تنموية ويضيع اما في البحر او المستنقعات ومن ثم فان هناك امكانية لتعون دول الحوض سواء في المنع او المصب بما يكفي الاحتياجات الحالية او المستقبلة لكل الاطراف.

زيارة الرئيس لأثيوبيا :

زيارة الرئيس لاثيوبيا كسر الجمود الحالي في المباحثات واللبحث عن تفاوض مباشر مع اثيوبيا حول مواصفات سد النهضة وسعة تخزينه للمياه وعدد سنوات الامتلاء وقدرة النيل الأزرق المحدود علي مليء بحيرتين كبيرتين في توقيت واحد احداهما في مصر والثانية في اثيوبيا والأهم ان تشمل

المباحثات علي اقرار اثيوبيا بحصة مصر الثانية عبر الاف السنين من المياه وللرئيس نقول انه لا يمكن تأمين حقوق دولة المصب بالنوايا الحسنة والامنيات الطيبة ولكن بالاتفاقيات الرسمية والموقعة بين بلد المنبع وبلد المصب فطبقا لتقرير منظمة الاغذية والزراعة الصادر العام الماضي والخاص بمقارنه الموارد المصرية الاثيوبية يوضح التقرير ان لدي اثيوبيا مصادر مائية نهرية تبلغ ١٢٢ مليار ماتر مكعب سنويا يخرج منها لنهر النيل ٧٢ مليار متر مكعب ويتبقي لاثيوبيا ٥٠ مليار متر مكعب علي عكس ما تدعيه بغير صدق بأنه لا يتبقي لها الا اقل من ٣% فقط من مياه الانهار بخلاف ٩٣٦ مليار متر مكعب من مياه الامطار مقابل ١.٣ مليارا فقط منها تستفيد بها مصر وهي الهاطلة فوق اراضي الدلتا الأمر الثاني ان اثيوبيا تدعي لدول العالم ان نسبة تمتع مواطنيها بالكهرباء لا تزيد علي ٢٠% فقط بينما يشير تقرير مفوضية حوض النيل الصادر ٢٠١٤ عن بيانات لعام ٢٠١٢ بأن نسبة التمتع بالكهرباء في المدن يبلغ ٧٦% وفي الريف ٢٦% بما يوضح اعتناق اثيوبيا لسياسات وهمية لتبرر اسباب بنائها لهذا السد الضخم لتخزين المياه التي لا تحتاجها والتي ترغب من خلالها في السيطرة فقط علي مقدرات الأمور في مصر ثم بيعها والاتجار فيها مستقبلا يؤكد هذا الأمر ان كفاءة توليد الكهرباء من هذا السد اقل من أي معدلات عاملية او حتي اثيوبية حيث لا تزيد كفاءة التوليد من هذا السد الضخم عن ٣٣% والمفترض عالميا الا تقل عن ٦٠% وقد عرضت مصر علي اثيوبيا بناء سدين صغيرين بسعة تخزين ١٤ مليار متر مكعب يولدان كهرباء اكثر من سد النهضة بسعته البالغة ٧٤ مليار متر مكعب وبذلك تحصل اثيوبيا علي اكثر مما خططت له من الكهرباء دون ان تتضرر مصر من نقص التدفقات المائية للنيل الأزرق والذي يمثل من ٥٩ – ٦٤% من تدفقات نهر النيل. الأمر المهم هو مخالفة السد الاثيوبي لقانون المياه للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ والذي يحتم ان تكون سدود دول المنابع صغيرة ولا تتسبب في اضرار مؤثرة لدول المصب وتفسرها اثيوبيا بان الضرر المؤثر هو خصم كمية كبيرة من المياه بينما الحقيقة ان أي نقص في المياه لدولة مثل مصر هو نقص مؤثر لاننا نعاني حاليا من نقص يبلغ ٣٠ مليار مترا مكعبا سنويا حيث تعدادنا ٩٠ مليون يلزمهم ٩٠ مليار متر مكعب من المياه لنعيش فوق حد الشح المائي وكل ما لدينا ٥٥.٥ مليار من النيل وخمسة فقط مياه جوفيه أي ٦٠ مليار مترا مكعبا وسيرتفع هذا العجز في عام ٢٠٥٠ الي ٧٥ مليار متر مكعب بفرض ثبات تدفقات المياه القادمه من اثيوبيا عبر انهارها الثلاثة النيل الأزرق وعطبره والسوبات علي الرغم من تعطيط اثيوبيا لبناء سد علي السوبات يحجز ٧ مليارات متر مكتب لاستصلاح وري اراضي زراعية من اجمالي تدفقاته البالغة ١٢ مليار متر مكعب بما

يؤكد تفرغ اثيوبيا لاحاطة بمصر مائيا بعد ان بنت عام ٢٠١٠ سد تاكيزي علي نهر عطبره. الحديث عن مبدأ الاستخدام العادل والمنصف لمياه الانهار الواردة في قانون الأمم المتحدة للمياه الصادر عام ١٩٩٧ متناسيين ان تفسير هذه المادة قد شمل في فقرة "ب" منها ان تراعي دولة المنبع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لجيرانها في دوله المجري المائي كما تضمنت الفقره "ج" ان تراعي عدد السكان الذين يعتمدون علي المجري المائي في كل دولة من دولة المجري المائي . وقد اوضح تقرير مفوضية دول حوض النيل الصادر عام ٢٠١٤ بانه يبلغ ٨٣ مليون نسمة في مصر مقابل ٣٤ مليون نسمة في اثيوبيا وتضم نفس المادة في الفقرة "هـ" للأستخدام العادل والمنصف . الاستخدامات الحالية والمحتملة لمياه النهر . والذي يشير تقرير الأمم المتحدة السابق الاشارة اليه بانه يبلغ ٣% فقط في اثيوبيا مقابل ١٧% في مصر أي ان مصر تستخدم اكثر من حصتها اعتمادا علي اعادة استخدام مياه الصرف الزارعي والصحي والصناعي والذي يمرض ويقتل سكاننا مقابل تمتع اثيوبيا بوفرة من مياه الانهار والأمطار غير المستغلة.

<u>حرب المياه فى حوض النيل</u> :

كثيرا ما تطالب أثيوبيا بإعادة اتفاقية مياه النيل بين الدول المشتركة في النيل وان كان الساسة هناك يريدون صراعا علي المياه بإيعاز من دول أخري إلا أن الجميع ومتخذي القرار يناقشون أمر تقسيم المياه علي الأرض في النيل وهذه تقسيمة ظالمة فإن أرادت إثيوبيا إعادة تقسيم المياه فعليها بالعدل والاعتدال فكمية المياه التي تهطل علي الحبشة وأرض أثيوبيا يجب أن تؤخذ في الاعتبار وليس المياه المتكونة في النيل.. فأرض أثيوبيا تتكون فيها البحيرات والمستنقعات والمياه الجوفية من غزارة المياه والتي لاتصل للنيل وهي أضعاف مضاعفة وهي لاتحتاج لمياه النيل أو حجب جزء منها بغرض حرمان مصر والسودان من حصتهما التي يجب أن تتضاعف بناء علي المياه المنهمرة علي دول المنبع وأثيوبيا لها نصيب الأسد.. واجتمع رئيس الجمهورية مع اللجنة الفنية الثلاثية لبحث أمر موارد مصر من المياه وآثار سد النهضة مستقبلا.ويشير الخبراء والعلماء سوف يزيد نصيب أثيوبيا الطبيعي خلال السنوات المقبلة بل وسيزيد إيراد النيل ابتداء من عام٢٠١٥ تدريجيا وهذا ما أشارت إليه دراسات فريق هيئة الأرصاد الجوية المصرية في بداية الثمانينات باستخدام بيانات تاريخية محققة ومعادلات رياضية متخصصة ورسم منحني طيفي يكشف عن دورات الفيضان المتداخلة وتم تطبيق نتائج الدراسة علي مدار٢٥ سنة مما أكد سلامة المنحني وصحته خلال ربع قرن.. يبشر هذا المنحني بتزايد حجم الأمطار علي أثيوبيا ودول المنابع حيث ستصل الذروة في عام٢٠٢٠ وبكميات مياه متساقطة لم يكن لها مثيل, وقد لايتحملها السد الأثيوبي

مما يعرض المنطقة لفيضانات خطيرة تهدد الحياة فيها وعلي صانع القرار في مصر كما يؤكد العلماء اللجوء للتحكيم الدولي العادل وفقا للمياه المتساقطة علي دول المنبع وليس المتجمعة في النيل لزيادة حصة مصر وفقا لبيانات القمر الصناعي الأوروبي التي تكشف كميات غزيرة من الأمطار تتعدي تريليون متر مكعب سنويا يصل منها نحو١٠٠ مليون علي الأكثر للنيل وهذه قسمة ظالمة فمصر هي التي لها حقوق مسلوبة في المياه وليست أثيوبيا ودول المنابع.. فعليهم الاستفادة من كميات المياه المهولة التي تتساقط عليهم ولا يتركونها للمستنقعات والمياه الجوفية والبخر ويجب بحث مشاركة جميع الدول في تحويل المجاري الفرعية لتصب في مجري النيل مما يزيد من ايراد النهر ويضاعفه بدلا من التضييق علي دولة المصب بهدف سياسي وبدوافع خارجية.

وحول ما يحدث في السماء بعيدا عن الأرض وكميات المياه الموجودة في حزام الأمطار التي تتساقط علي دول المنبع وتهدر, والدراسة المصرية التي أجراها علماء الأرصاد الجوية ورسم منحني طيفي يكشف عن كميات المياه المتساقطة حتي عام٢٠٧٠ والتي ستبدأ في الزيادة عام٢٠١٥ وتصل للذروة عام٢٠٢٠ وتنخفض نسبيا وتتزايد مرة أخري في عام٨٠ شهدت أفريقيا موجة جفاف شديدة أدت لرعب شديد في المنطقة وكان لابد من دراسة الموقف المائي لمصر ودول النيل وحجم الفيضان في بداية الثمانينات من القرن الماضي وتم تجميع البيانات التاريخية من كل مكان حول حجم الفيضانات لدراستها من خلال فريق متخصص علي مستوي عالي وتم ابتكار طرق لحساب الفيضانات بعد تجميع بيانات١١٠ سنوات سابقة للدراسة وكان هناك تعاون كبير وتوسعت الدراسة واستخدمنا أحدث الوسائل العلمية والرياضية والإحصاء لكي نصل لمنحني رياضي تنبؤي لفيضان النيل في المستقبل وبالفعل أمكن الوصول لهذا المنحني عام١٩٨٧ بعد مجهودات علمية كبيرة شارك فيها فريق من عدة تخصصات وتم تحديد عدة دورات متداخلة لمياه الفيضان وتم متابعة النتائج الدراسة ومدي تطابق المنحني مع الواقع نحو ربع قرن أي حتي الآن وبالفعل جاء الفيضان مثل التنبؤ الذي كشفت عنه الدراسة.

ترصد الذاكرة لفترة الجفاف التي بدأت بوادرها بداية السبعينات الماضية واستمر انخفاض إيراد النهر عاما بعد الآخر حتي ظهر قاع بحيرة السد وجزر الطين نتيجة قلة المياه بالبحيرة وظل الحال في تناقص حتي وصل ذروته عام١٩٨٠ وكان لابد من مواجهة هذا الأمر الخطير في ذلك الوقت من خلال الدراسات العلمية المتأنية وباستخدام البيانات التاريخية وعلم الإحصاء الطيفي نجحنا في تحديد الدورات المختلفة, ويشير إلي أن متوسط الإيراد السنوي يبلغ نحو٨٨ مليار متر مكعب من المياه منها٦٤ مليار تتجمع من المياه الساقطة علي هضبة الحبشة خلال فترة الفيضان التي تبدأ

من نهاية فصل الربيع وتمتد لوسط الخريف وقد تمتد لنهاية شهر نوفمبر وحدث ذلك في بعض السنوات, من هنا تبرز أهمية الفيضان كمورد أساسي للمياه التي تغذي النهر خلال فترة الفيضان, لكن ينظر الجميع إلي حجم الفيضان فقط ولا نأخذ في الاعتبار حجم المياه المتساقطة من السحب المطيرة وإهدارها في دول المنبع خاصة أثيوبيا التي تغرق في مياه الأمطار سنويا وتنظر لعشر المياه المتجمعة بالنيل, ومصدر المياه خلال فترة الفيضان هو الحزام الاستوائي للسحب المطيرة التي تلتقطها الأقمار الصناعية ويكون لونها ناصع البياض, وهذا الحزام يوجد بصفة مستمرة علي مدار العام ويلتف حول الكرة الأرضية فوق المنطقة الاستوائية لتغذي العالم وليس أثيوبيا وحدها التي تريد الاستحواذ علي معظم مياه دول النيل فهذا لايصح, والحزام المطير يتحرك شمالا وجنوبا خلال العام وفقا للحركة الظاهرية للشمس وتصل أقصي درجة إزاحة له إلي الشمال خلال الصيف لنصف الكرة الشمالي وهو الشتاء في نفس الوقت في الجنوب . بحيث يصل أحيانا لحوالي٢٠ درجة شمال خط الاستواء أي نحو٢٠٠٠ كيلومتر وتقع هضبة الحبشة بين خطي عرض٥ .١٥ درجة شمالا ولذلك فهي تقع تحت التأثير المباشر لحزام السحب المطير خلال فترة الصيف ولاتتوقف غزارة الأمطار علي الحبشة بناء علي حركة حزام السحب بل علي كثافتها داخل الحزام خاصة المتكونة فوق الهضبة, وهذه الكثافة تعتمد علي الحركة العامة للرياح في شتاء نصف الكرة الجنوبي الذي يبدأ خلال أسابيع . صيف مصر والشمال . وعلي شدة وبرودة الكتل الهوائية التي تغزو منطقة الحبشة من نصف الكرة الجنوبي حيث أجري بحث عام١٩٩١ علي تأثير نشاط شتاء نصف الكرة الجنوبي علي شدة الفيضان ونشر في المجلة العلمية للأمم المتحدة, وثبت ان رياح الجنوب الشتوية شديدة البرودة والسرعة تكون حركتها قوية مما يدفع حزام السحب المطيرة لمسافات كبيرة شمالا وتصل أحيانا للسودان وتغطي الحبشة بالكامل وتتساقط أمطار غزيرة جدا وبشكل مستمر وتسبب فيضانات عالية وحدث ذلك في الخرطوم ويكون جزء كبير منها خلف سد النهضة.

ويعد التنبؤ بفيضان النيل من المعضلات العلمية المعقدة, حيث يصعب إنشاء محطات رصد تقليدية لقياس كميات المطر الموجودة حاليا في الحبشة نتيجة لوعورة هذه المناطق الجبلية التي زرتها بنفسي, بينما تقع محطات قياس المطر حاليا في الحبشة بعيدة عن مناطق هطول المطر الغزير في الهضبة وهو قياس مزيف لأنه من الناحية العلمية لايمثل الواقع بدقة ويعد مغالطة لكن يمكن الاستعانة بما يتوافر من تكنولوجيا حديثة خاصة الأقمار الصناعية للتغلب علي هذه الصعوبات فمعلومات وبيانات القمر الصناعي الأوروبي' ميديوسات' الملتقطة لمنطقة الحبشة كل نصف ساعة في المركز الأوروبي الذي يقع فوق نقطة تقاطع خط الاستواء مع خط جرينتش ويوجد

بشكل مستمر في منطقة الحبشة لأنه يتحرك بنفس سرعة دوران الأرض ويلتقط صورا أيضا تغطي مساحة كبيرة من العالم تغطي افريقيا والمحيط الأطلنطي وجزءا من أسيا والأمريكتين من ارتفاع٣٦ ألف كيلومتر, وتكشف صور وبيانات هذا القمر كميات الأمطار المتساقطة علي الهضبة ومنابع النيل بدقة واستمرار علي مدار الساعة.إن البحث تم بأسلوب غير تقليدي ومبتكر تم التوصل له ليعطي دقة عالية بالأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة وبحساسية شديدة حيث تم حساب أطياف وموجات رقمية قوية ومحددة لفيضان النيل وبنتائج مدققة من خلال توافر بيانات١١٠ سنوات سابقة لعام١٩٨٧ وتم الاعتماد علي المنطق رغم إن الفريق بدأ العمل ليس بهدف التنبؤ, فكانت فترة بداية الثمانينات شديدة الجفاف, ونريد الإجابة عن أن سبب الجفاف دورة أم ماذا؟ لكن مع التعمق في الدراسات واستخدام الأسلوب المصري المبتكر تم اكتشاف دورات متداخلة لأن الجو غلاف هوائي مائع والكون به العديد من الدورات تؤثر علي الجو وتلعب البقع الشمسية دور القمر, وتم التعمق في الدراسة لمعرفة دورات الفيضان بمنطق, وتم الخروج بشكل احصائي ومنحي خرج من العديد من المنحنيات ليرسم لنا صورة لمستقبل الفيضان لسنوات طويلة واكتفينا حتي عام٢٠٧٠ لكن يمكن تطبيقها لزمن طويل جدا ويجب استكمال هذه الأبحاث المهمة مع التطورات التي حدثت في الحياة والتكنولوجيا وتم تأكيد النتائج من عام١٩٨٨ وحتي الآن, وسوف تحدث زيادة كبيرة في الفيضان بعد سبع أعوام ربما لايستوعبها سد النهضة.أننا نمر بالسنة الخامسة من السنوات العجاف ويتوقع أن يكون الفيضان هذا العام أقل من المتوسط نسبيا ومنذ٢٠١٥ سترتفع المياه وتصل كميتها ام ٢٠٢٠ – ١٢٥مليار متر مكعب وفق للمنحني مما يذكرنا بفيضان١٩٩٨ عندما دخلت المياه مفيض توشكي, وبعد ذلك يتذبذب الفيضان لكن يظل فوق المتوسط ويرتفع عام٢٠٦٥ مرة أخري, ويظل فوق المتوسط حتي نهاية المنحني.

<u>حروب المياه فى الشرق الأوسط :</u>

أجمع الخبراء والعلماء علي أن الشرق الأوسط هو بؤرة مشكلة الموارد المائية والمنطقة الأقرب لاحتمالات نشوب نزاعات حروب يكون سببها الرئيسي المياه.. فالمنطقة تزخر بالعديد من الأزمات والخلافات حول الموارد المائية المشتركة بين دولتين او اكثر. أبرز هذه النزاعات. الخلاف القائم بين كل من العراق وتركيا حول نهري دجله والفرات اللذان ينبعان في الاساس من داخل الأراضي التركية فعلي الرغم من العلاقات التجارية المتميزة بين العراق وتركيا . الا أن العراق لم يتوصل الي تسوية مرضية تضمن حقوقه المائية مع تركيا وخاصة بعد انخفاض تدفق مياه نهر الفرات من ١٨ مليار متر مكعب الي ٩ مليارات متر مكعب سنويا بسبب مشروعات الري في تركيا والجدير

بالذكر ان حاجة العراق الفعلية تقدر بـ ١٣ مليار متر مكعب سنويا وانخفاض حصتها يؤدي الي الإضرار بخطط التنمية الزراعية خاصة في ظل موجات الجفاف المتعاقبة التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة علي الجانب الأخير نجد نزاعا أخر بين لبنان وسوريا والأردن واسرائيل حول نهر الأردن. ولما كان التفاوض بشأن مياه هذا النهر بين الدول العربية الثلاث واسرائيل غير ممكن حيث اصرت هذه الدول وجميع الدول العربية الأخري علي عدم الاعتراف بإسرائيل وبمقاطعتها سياسيا واقتصاديا تعرضت مياه هذا النهر الي تنفيذ مخططات ومشاريع اسرائيلية كانت تعتمد علي تحويل معظم مياه نهر الأردن لري اراضي النقب في جنوب فلسطين المحتلة وهي منطقة واسعة تشكل نصف مساحة فلسطين وجافة يقل معدل سقوط الامطار فيها عن ٥٠ ملم/سنه وتفتقر الي مصادر المياه وفي اطار محادثات كامب ديفيد الأولي بين مصر وإسرائيل عام ١٩٨٤ حذر خبراء المياه الاسرائيليون حكومتهم انذاك بالا تتضمن اتفاقية السلام أية بنود من شأنها ان تمكن الفلسطينيين من القيام بحفر ابار عميقة في مناطق المنحدرات الغربية والشمالية الشرقية من الشقة الغربية لان هذا لو حدث سيؤثر سلبا علي الأبار الاسرائيلية المحفورة علي امتداد خط الهدنه، ان اسرائيل بدأت منذ بداية الخمسينات في حفر تلك الابار العميقة بهدف احكام السيطرة والتحكم الكامل بمصادر المياه الجوفية للحوضين الجبلين الرئيسيين الحوض الغربي والحوض الشمالي الشرقي اللذان يتغذيان بشكل رئيسي من مياه الأمطار التي تسقط داخل فوق مناطق الضفة الغربية حيث يتم امتصاص ونهب وتحويل اكثر من ٩٠% من الطاقة المائية المتجددة لهذين الحوضين ولم تقف الأطماع الاسرائيلية عند حدود المياه الفلسطينية بل تجاوزتها الي الدول العربية المجاورة فتوالت المشاريع مثل مشروع جونسون ومشروع كوتن اللذين شملا مياه نهر الليطاني في لبنان كذلك كانت المياه سببا لاحتلال اسرائيل للجولان الذي تعادل مساحته ١% من مساحة سوريا ويتمتع بمردود مائي يعادل ٣% من المياه التي تسقط فوق سوريا و ١٤% من المخزون المائي السوري وقد سعت اسرائيل مع توسع مستوطناتها في الجولان الي اقامة مشاريع مائيه عديدة علي الهضبة السورية المحتلة

<u>الصراع على المياه فى العالم (٥٠ دولة مهددة بحروب المياه):</u>

في اطار أزمة سد النهضة الاثيوبي وما تشّكله من تهديدات لأمن مصر القومي ، أكد مجلس الدفاع الوطني برئاسة الرئيس عدلي منصور انه لا تفريط في حقوق مصر المائية ، وقال وزير الموارد المائية والري بان كل السيناريوهات مفتوحة لحل الخلافات مع إثيوبيا حول سد النهضة بعد استنفاد كل فرص التفاوض، هذا الموقف يعيد للأذهان توقعات الخبراء والسياسيين بتحول أزمة

المياه الي فتيل لصراعات وحروب عالمية بعد ان وصلت المفاوضات والحلول السلمية بين العديد من الدول الي طريق مسدود. احتمالات الصراع باتت تتزايد، بعدما تكالبت الزيادة السكانية والنشاط الصناعي المتزايد مع التقلبات المناخية لتجعل من الماء سلعة استراتيجية ثمينة. فالتقديرات تحذرنا من أن ٤٧٪ من إجمالي سكان العالم سيواجهون ندرة في مواردهم المائية في غضون ١٥ عاما، والاتفاقيات الدولية رغم تعددها لم تعد أداة ناجعة في حل النزاعات، بعد ان باتت الدول تضرب بها عرض الحائط في اطار سعيها المحموم لاقامة السدود والمشاريع ليس فقط لتأمين حاجتها من المياه ولكن لتوليد الكهرباء والطاقة التي تحتاجها لتنميتها وتطورها. لقد قال الكاتب الامريكي المعروف مارك توين الذي عاش في القرن العشرين أن " الويسكي خلق للشرب ، اما المياه فخلقت للاقتتال " وسلسلة التقارير الاستخباراتية والتقارير العلمية تؤكد ان نشوب حروب تبدأ من الشرق الأوسط وآسيا بسبب المياه ربما أصبح امراً لا مفر منه.

"ما لم يتحرك العالم سريعاً لإبرام اتفاقات لاقتسام الأنهار، وأبار المياه الجوفية ، فإن أكثر من ٥٠ دولة موزعة علي قارات العالم الست مهددة بالدخول في حروب حول المياه". هكذا يتوقع موقع جلوبال بوليسي الاليكتروني.والحقيقة انه وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة هناك ٧٨٠ مليون شخص، بالفعل، حول العالم لايستطيعون تأمين احتياجاتهم من مياه الشرب. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان تواجه نصف البشرية ندرة في مواردها المائية بحلول عام ٢٠٣٠ حيث سيتسبب النمو السكاني السريع وتزايد النشاط الصناعي والزراعي في ان يتجاوز الطلب علي المياه ، الامدادات الحالية بنسبة٤٠%. من هنا، خرجت التقارير الاستخباراتية المختلفة تنذر من تزايد احتمالات اندلاع الصراعات والحروب في العالم بسبب "الذهب الأزرق"، خاصة في منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث تقع ١٨ دولة من بين ٣٠ دولة ، توقعت دراسات للأمم المتحدة ان تعاني شحاً في المياه بحلول عام ٢٠٢٥ . وهو نفس ما تنبأ به المؤتمر الدولي للمياه والبيئة الذي عقد في ستوكهولم عام ١٩٩٢ من ان المياه ستكون فتيل الحروب المستقبلية في الشرق الأوسط بدلاً من النفط. لكن مود بارلو، مستشار الامم المتحدة السابق حول قضايا المياه ، له وجهة نظر مختلفة ، حيث يري ان الصراع علي المياه، مثل الصراعات بشكل عام، سيحدث بصورة متزايدة داخل الدول نفسها ، وليس بين الدول بعضها البعض، حيث ستسعي قطاعات الانتاج الزراعي والتعدين والطاقة للسيطرة علي الموارد المائية علي حساب المستخدمين الآخرين. ويؤكد بارلو ان المياه كانت بالفعل سبباً لصراعات داخلية شهدتها كل من بوليفيا وجنوب أفريقيا والهند وبوتسوانا والمكسيك وحتي أجزاء من الولايات المتحدة . ويتفق معه في الرأي مجموعة من العلماء ، منهم

توماس هومر ديكسون، الذي يري انه علي مدار التاريخ كانت المياه اقل العوامل ارتباطاً بالحروب والعنف بالمقارنة بعوامل أخري مثل الصراعات العرقية والحدودية والاطماع الاستعمارية وغيرها. ويعتقد هؤلاء ان الحالة الوحيدة الموثقة التي كانت فيها المياه سببا في حرب حدثت قبل حوالي ٤٥٠٠ سنة، عندما تحاربت من كلاً من ولايتي "لاجاش" و"أمه" العراقيتين بسبب مياه نهري دجلة والفرات. ولكن حسب ما ورد في كتاب حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، فان التاريخ الحديث شهد اثنين علي الاقل من حروب المياه. "فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الاسبق ارييل شارون ان السبب في دخولهم في حروب ضد الجيوش العربية عام ١٩٦٧ كان المياه". كما يري بعض المحللين أن السبب الرئيسي لاحتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان كان التحكم في المياه. كذلك خاضت السنغال وموريتانيا حربا عام ١٩٨٩ بسبب حقوق الرعي علي نهر السنغال. وايضا خاضت سوريا والعراق مناوشات طفيفة حول نهر الفرات. والحقيقة ، انه طبقاً لموقع "جلوبال ووتر بارتنرشيب"، فان وجود أكثر من ٢٠٠ معاهدة تخص المياه لم يمنع وقوع ٣٧ حالة صدام بين الدول علي المياه تم تسجيلها ما بين عامي ١٩٥٥-٢٠٠٥ حتي وان كان غالبيتها لم يتجاوز المناوشات الطفيفة . بالاضافة الي ذلك ، فان تقاسم أكثر من ٧ مليارات شخص حول العالم لمصادر مائية محدودة لاتتجاوز 3٪ من اجمالي المياه علي وجه الأرض، هي فقط الصالحة للشرب، لا ينذر بمستقبل يسوده السلام ، خاصة في ظل توقعات الأمم المتحدة بارتفاع عدد سكان العالم الي ٩.٨ مليار بحلول عام ٢٠٥٠ أي بزيادة تمثل ٤٧٪ تتقابلها تناقص يصل لثلاثة أضعاف في معدلات تناقص الموارد المائية علي مدار الخمسين عاما الماضية.

<u>الذكري الأولي لتدشين سد النهضة :</u>

احتفلت اثيوبيا بالذكري الثانية بمناسبة مرور عام علي وضع حجر الاساس لمشروع سد النهضة علي النيل الازرق الذي يهدف الي توليد ٦ الاف ميجاوات من الطاقة الكهربائية في ٢ ابريل من عام ٢٠١١، وتشير تصريحات المسئولين الاثيوبيين الي انه تم الانتهاء من نحو ١٥ % من انشاءات السد وان الحكومة في مسارها لاكماله بحلول ٢.١٥ . ويجري انشاء هذا السد بمنطقة جوبا " في ولاية بني شنقول الاثيوبية وقدرت تكاليف الانشاء بنحو ٤.٨ مليار دولار وطرح البنك المركزي الاثيوبي سندات لتمويل المشرع الذي سيعد اكبر محطة لتوريد الطاقة الكهرومائية بافريقيا لدي اكتماله، وستقام خلف السد اكبر بحيرة صناعية في البلاد لديها القدرة علي تخزين ٣٦ مليار متر مكعب من المياه وتعد ضعف حجم بحيرة تانا مصدر النيل الازرق . وخلال الاحتفال دعت الحكومة الاثيوبية المواطنين الاثيوبيين في الداخل والخارج الي دعم هذا المشروع لضمان نجاحه.

الحقوق التاريخية :

الجدل يتصاعد بين دول الحوض منذ التوقيع علي الاتفاقية الاطارة لتنظيم مياة النيل والمعروفة باسم اتفاقية عنتيبي عام ٢٠١٠ من قبل ٦ من دول الحوض وهي اثيوبيا واوغندا وكينيا ورواندا وتنزانيا وبروندي ولم توقع حتي الان مصر والسودان والكونغو وكذلك جنوب السودان بعد انفصاله وازداد هذا الجدل مع احالة الحكومة الاثيوبية الاتفاقية للبرلمان الاسبوع الماضي للتصديق عليها لتصبح سارية المفعول. وتعد اتفاقية عنتيبي الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذي لقي رفضا من دول المصب "مصر والسودان" " لانه ينهي الحصص التاريخية للدولتين تقدر بـ ٧٤ مليار متر مكعب . وتتمثل في ثلاث نقاط اساسية، تمثل مطالب مصر والسودان والاولي هي الحفاظ علي الحقوق التاريخية والمكتسبة للبلدين في مياة النهر والتي نظمتها الاتفاقيات السابقة خاصة اتفاقيتي عام ١٩٢٩ و ١٩٥٩ وقسمت مياة النهر الي ٥٥.٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان، بينما تطالب دول الحوض بالحفاظ علي الحقوق التاريخية والمكتسبة لكل دول الحوض في اطار مبدا الاستخدام المنصف والمعقول للمياة الذي نصت عليه اتفاقية عنتيبي وبما يعني اعادة تقسيم مياة النيل وهو ما يؤثر علي حصة مصر والثانية ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المالية لنهر النيل ودول المبادرة تاخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها . ويعد الغاء الحصص التاريخية لدول المصب طبقا لاتفاقية "عنتيبي" اولي نقاط الخلاف . وتكمن نقطة الخلاف الثانية فيما يسمونه " بالاخطار المسبق " وعدم الضرر، أي لا بد من موافقة مصر والسودان علي أي مشروعات مائية تقيمها دول المنبع مثل السدود والخزانات وهو ما تطالب به دول المصب من ضرورة التشاور فيما بينها وبين دول المنبع قبل اقامه أي مشروعات تؤثر علي حصصها في مياة النيل . في حين ان دول المنبع تريد ان تتصرف بمنطق انهم احرار في اتخاذ ما يرونه من قرارات في المياه التي تجري في اراضيهم حسب رغبتها وحاجاتها . وتاتي نقطة الخلاف الثالثة في طريقة اتخاذ القرارات والتصويت في الاتفاقية داخل دول حوض النيل فدول المصب "مصر والسودان " تطالب بان يكون التصويت بالاجماع في حين تطالب دول المنبع بان يكون التصويت واتخاذ القرار بالاكثرية علي العكس، ما تطالب به دول المصب والتي تريد ان يكون التصويت بالاجماع او منحها حق " الفيتو" لمنع تمرير قرارات تضر بمصالحها

تمويل سد النهضة :

استحدثت الامانه الوطنيه لسد النهضة الاثيوبي طرقا جديدة لجمع الاموال للمساعدة في تمويل انشاء السد علي النيل الازرق، تتضمن اصدار جوائز "يانصيب" وتنظيم حفلات موسيقية وغيرها خلال وقت قصير . وقال مسئول بالحكومة الاثيوبية ان البنك المركزي الاثيوبي طرح سندات لتمويل هذا المشروع البالغ تكلفته ٤.٨ مليار دولار وان الامانه تعتزم ايضا جمع مليار بر اثيوبي نحو ٥٤.٥ مليون دولار من خلال الرسائل النصية القصيرة، مشيرا الي انها تمكنت من جمع ٤.١ مليار بر اثيوبي نحو ٢٢٠ مليون دولار من بين اجمالي ١١.٢٧ مليار بر نحو ٦.٤ ملايين دولار والتي جري التعهد بها حتي ٢٠١٣م.

ضرورة التحرك السريع لإجراءات الحل :

ما زالت الحكومة تلتزم الصمت ازاء التحركات الاثيوبية المستمرة لاستكمال بناء "سد النهضة " الذي يضرب الامن القومي المصري في مقتل، ويحرم مصر من كل طموحات التنمية الزراعية والصناعية وتعمير الصحراء ويهدد بتشريد اكثر من ٥٠ ملايين اسرة مصرية علي الاقل وتبوير ما يزيد علي ٣ ملايين فدان، علاوة علي تاثيراته الاخري التي تصل بالمصريين الي حد العطش والفقر الغذائي والسياحي والصناعي، وتقضي علي نحو ٣٠ % من كهرباء السد العالي، وتهدد باقتلاعه وتحويل نهر النيل الي ترعه او مصرف اثيوبي لا تمر فيه المياه الا باوامر يومية من اديس ابابا وتوسلات مستمرة من القاهرة ورغم التحذيرات الدائمة التي تتصاعد منذ ما يزيد علي ٢٠ عاما من ان حروب المياه هي الصراع القادم في كل بقاع الدنيا لا سيما دول حوض النيل، الا ان عصابة مبارك واعوانه كانت من الجهل وانعدام الوطنية الي الحد الذي يمكن وصفه "بالخيانه " فتراجعت عن الدور المصري الرائد والقوي في القرن الافريقي الذي بناه جمال عبد الناصر برؤية استراتيجية عميقة، مساندا كل حركات التحرر والتنمية بالدول الافريقية عامة ودول حوض النيل علي وجه الخصوص، مما اكسب مصر زعامة راسخه متينه سرعان ما هدمها مبارك تاركا اسرائيل تلعب في المنطقة "علي راحتها " وتلتف حول منابع النيل بدعم مخلص من اعوانها الاوفياء مستغلة " تفريط " السياسة المصرية التي اتخذت موقف المتفرد او " المهرج " الي ان تم تقسيم السودان وتحفيز اثيوبيا نحو الشروع في بناء سد النهضة، ومساعدتها في اجتذاب تعاطف ودعم دول المنبع اجمعها بما فيها جنوب السودان، واستحدثوا اتفاقية " عنتيبي " التي تحول مصر الي " تابع " يستجدي قطرة ماء، ولا ينطق بكلمة مع كل مشروع جديد يحرمة من حقه الطبيعي والتاريخي في مياة النيل ويصل بالاجيال القادمة الي حد الموت عطشا !. وظلت اثيوبيا تراوغ مصر عامين

كاملين لتكسب مزيدا من الوقت حتي يصبح " سد الاحلام " حقيقة واقعة يستحيل تغييرها، ووجدت في عصام شرف رئيس الوزراء الاسبق ضالتها عندما اقترح تشكيل لجنه ثلاثية لبحث الموقف فهللت اثيوبيا تحت شعار " اذا اردت ان تفسد امرا فشكل له لجنه " ومن ثم افسد كل المحاولات المصرية الجادة لوقف بناء السد وانتهت من ١٥ % من الاعمال الانشائية واعلنت مؤخرا عن تحويل مجدري النيل الازرق في سبتمبر المقبل ايذانا باستكمال البناء بينما لا تزال الجنه الثلاثية تواصل اعمالها " في الهواء " مخاطر السكوت علي انشاء السد الاثيوبي يعرضه " قلب مصر " في الحلقة الاولي من الملف الشائك.

رغم تحذيرات خبراء المياه المستمرة من خطورة سد النهضه الاثيوبي علي الامن المائي المصري ومن ان اثيوبيا ماضية في مشروعها وتعتيم وتعتذم تغيير مجري النيل الازرق في سبتمبر ٢٠١٣ تمهيدا لاستكمال انشاء سد النهضه علي الحدود الاثيوبية السودانية. الا ان صمت المسئولين في مصر ما زال يسيطر علي الموقف في معركة المياه التي تعد قضية امن قومي لان هذا السد سيقلل ايرادات مصر والسودان يخفض الكهرباء المولدة من السد العالي. خبراء المياه اكدوا اننا فعلا مقبلون علي كارثة وطالبوا الحكومة المصرية بضرورة التحرك ضمن خطة متكاملة لتامين المصالح المائية لمصر في مياة النيل، ووضع عدد من السيناريوهات محذرين من تداعيات انشاء سد النهضه الاثيوبي علي الامن المائي المصري، في الوقت الذي احتفلت فيه الحكومة الاثيوبية بالذكري الثانية لوضع حجر اساس سد النهضه علي النيل الازرق، معلنه الانتهاء من مراحل الانشاء الاولية. السدود الاثيوبية الاربعه المزمع اقامتها سوف تتسبب في حدوث عجز في ايراد النهر لمصر والسودان بمقدار ١٨ مليار متر مكعب وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان اسوان بحوالي ٢٥ – ٣٠ % جاء ذلك في الندوة التي عقدتها كلية الهندسة بجامعه القاهرة حول تداعيات سد النهضه الاثيوبي والتحذير منذ سنتين ونصف السنه من مخاطر سد النهضه ولا يخرج علينا مسئول ليرد علي كل ما يقال وهناك فرق بين التعاون والتهاون في حقوقنا وحقوق الاجيال القادمة . اذا استمرت اثيوبيا في بناء السد بالمعدلات الحالية فسوف تنتهي منه في ٢٠١٦ وتنوي تحويل مجري النيل في سبتمبر٢٠١٦، وهو ما يؤكد استمرار بناء السد دون الاكتراث بمخاوف أي دولة اخري . اللجنه الثلاثية المشكلة من خبراء محليين من مصر والسودان، واثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين تجتمع دوريا منذ سنه ونصف السنه بدون تحقيق أي نتائج ايجابية بينما يستمر العمل في انشاء السد علي قدم وساق موضحا ان وقف بناء السد اذا ثبت ضررة لمصر غير وارد في اجنده هذه اللجنه، وان اقصي صلاحياتها هو التوصل الي توصيات بسياسات

تشغيلية للسد وبعدد سنوات تخزين المياه . والحذر من ان الاتفاق مع اثيوبيا علي سياسة تشغيل السد يضع رقبة مصر تحت رحمة المتغيرات الاقليمية والدولية .. ويتساءل علام كيف يصرح المسئولون بانهم يعملون علي زيادة حصتنا المائية . وقد اعلنت جنوب السودان عدم اعترافها باتفاقيه ١٩٥٩ واعتزامها الانضمام الي اتفاقية "عنتيبي" وكيف نقلل من هذا الاعلان الخطير وتقول انه امر شكلي فاتفاقية ١٩٥٩ هي التي تنص علي التزام كل من مصر والسودان بمشاريع استقطاب فواقد النهر في جنوب السودان .. لزيادة ايراد النهر لصالح الدولتين . فكيف نستطيع زيادة حصة مصر مع عدم اعتراف الجنوب باتفاقية ١٩٥٩ وقرب انضمامه لاتفاقية " عنتيبي" ورفضة مشاريع زيادة ايراد النهر ونحن نقف ونشاهد ؟!تدعي اثيوبيا ان مصر والسودان تحصلان علي ٩٠% من اجمالي مياة النهر، وتطالب بالتوزيع المتساوي للمياة بينما تطلب مصر والسودان بالتوزيع "العادل " فاجمالي موارد مياة الامطار علي المنابع اكثر من ١٦٠٠ مليار متر مكعب في السنه، تحصل مصر والسودان منها علي ٨٤ مليارا فقط بنسبة ٥% بينما الامطار هناك تشحن لهم المياه الجوفية، وتنمي المراعي الطبيعية التي جعلت ثروتها الحيوانيه " ١٠٠ مليون راس من المواشي " بينما ثروة مصر ٨ ملايين راس تزرع لها نصف اراضيها بالاعلاف وتستنزف نصف حصتها من المياه . وتدعي اثيوبيا ان الجفاف يهدد ربع اراضيها، بينما ياكل ٩٥ % من مساحة مصر ويجعلها صحاري كما ان موارد اثيوبيا من المياه المتجددة ١٢٣.٣ مليار متر مكعب، بينما مصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب . يجب ان يكون هناك تحرك مصري علي مستوي عال للخروج من ازمة سد النهضة والسدود الاثيوبية الاخري علي النيل الازرق تتمثل في التوصل الي اتفاق مع السودان علي المستوي الرئاسي لتحقيق رؤية مشتركة للبلدين نحو السدود الاثيوبية في اطار اتفاقية ١٩٥٩والمصالح المشتركة بين البلدين مع الاتفاق علي بدائل فنيه لهذه السدود الضخمه لا تسبب اضرارا ملموسة لهما مثل السدود الصغيرة او العودة للتصميم الاصلي لسد الحدود والتفاوض علي المستوي الرئاسي مصر والسودان مع اثيوبيا للوقف الفوري لبناء السد انتظارا لما تسفر عنه توصيات اللجنه الثلاثية. يجب وقف أي مخطط لتمويل هذه السدود ومنع استخدام المنح والمساعدات الانسانية لبناء السدود، والتوصل الي اتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضه الاثيوبي وعدم شراء الكهرباء الناتجة لتعطيل مخطط انشائة مع التحرك المشترك مع السودان لتقديم شكاوي رسمية ضد اثيوبيا في الجامعه العربية ومنظمات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي واللجوء الي التحكم الدولي. انه تحت الوضع المائي الصعب لمصر الذي تبلغ فيه الحصة المائية للفرد ما يقرب من ٦٢٥ مترا مكعبا في السنه أي اقل من ثلثي حد الفقر المائي .. فان العجز المائي الناتج

عن السدود الاثيوبية سوف يؤدي الي تبوير حوالي ٢ مليون فدان من الاراضي الزراعيه ومشاكل في مياة الشرب والصناعه نتيجة لانخفاض منسوب المياه في النيل، والرياحات والترع وسوف تتاثر سلبيا اللاحة والسياحة النيلية وسوف يقل انتاج الطاقة الكهربائية والمولدة من قناطر اسنا ونجع حمادي وسيؤدي نقص ايراد النهر ايضا الي تدهور البيئة وازدياد معدلات التلوث وتهديد للثروة السمكية في البحيرات الشمالية الساحلية في شمال الدلتا .هناك عددا من الدراسات الفنية الدولية التي تؤكد تداعيات السدود الاثيوبية علي حصة مصر من مياة النيل، حيث انتهت دراسة كيفين ويلر الامريكي الي ان سد النهضه خلال فترة ملء الخزان سيؤدي الي نقص مائي في حصة مصر يزيد علي ٣٠ مليار متر مكعب ثم ينخفض العجز المائي اليي ٢.٢ مليار متر سنويا، كما انتهت الدراسة الي ان السد سيتسبب في خفض ايراد النهر عند اسوان بحوالي ١١ مليار متر مكعب . في تحدد غير مبرر اعلنت اثيوبيا نيتها اقامة خمسة سدود متتالية علي النيل الازرق واضحة اسم وموقع كل سد وسعته وليمت شعب مصر عطشا .. السد الاول هو سد النهضه الذي يحجز خللفه ٧٣ مليار متر مكعب ويولد كمية من الكهرباء تبلغ نحو ثلاثه اضعاف ما يولده ١٢ سدا مقاما حاليا علي مختلف انهاء اثيوبيا تولد جميعها ١.٩ ميجاوات بينما سيولد سد النهضه ٥.٢٥ ميجاوات . وحذر من الخطورة الاكبر وهي ان سد النهضة، مقام علي منحدر شديد الوعورة وبالتالي فان احتمالات انهياره عالية للغاية ومعامل امانه لا يزيد عن ١.٥ درجة مقارنه بمعامل امان السد العالي الذي يصل الي ٨ درجات وبالتالي فانه في حالة انهياره سيمحو مدينه الخرطوم من الوجود ويستمر دماره لجميع المدن التي تقع شمالها وصولا الي السد العالي ومدينه اسوان . ويضا ان امتلاء البحيرة خلف السد بهذا الحجم الهائل من المياه حتي ولو قدرنا حدوثه خلال خمس سنوات فهذا يعني استقطاع ١٥ مليار متر مكعب كل سنه من حصة مصر والسودان وبالاصح من حصة مصر فقط لان سدود السودان تحجز حصة السودان من المياه اولا قبل ان تصل الي مصر وهي كمية تعادل حرمان ٣ ملايين فدان مصري من الزراعه. واضاف اذا قررت اثيوبيا ان تملا البحيرة خلال ثلاث سنوات فقط فهذا يعني خصم ٢٥ مليار متر مكعب سنويا بما يعني دمارا كاملا لمصر وحرمان ٥ ملايين فدان من الزراعه وعدم امتلاء بحيرة ناصر بالمياه وانخفاض او انعدام التوليد المائي للكهرباء وبذلك تكون كهرباء اثيوبيا في الواقع علي حساب كهرباء مصر بالاضافه الي ضخ المياه لمصر علي صورة حصة يومية تتوقف علي قدر احتياج اثيوبيا للكهرباء فيتحول النهر الي ترعه يصرف هدمه افضل لتقليل البخر من بحيرة ناصر وتدفق حصه مياهنا من سدود اثيوبيا الي داخل البلاد يوميا في ترعه النيل بدلا من نهر النيل ويستوجب عليي مصر ابلاغ

اثيوبيا باحتياجاتها مسبقا في قطاعات الزراعه والمنازل والصناعه والمحليات حتي تتفضل بصرفها لنا يوميا وكانه ليس نهرا دوليا بل اثيوبيا صرفا ان الفجوة الغذائية في مصر تبلغ ٥٥ % من اجمالي احتياجاتنا من الغذاء وتستنزف نحو ٥ مليارات دولار سنويا في استردادها علي الرغم من استنزاف القطاع الزراعي لنحو ٥٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا من اجمالي الموارد المائية من النيل والمياه الجوفية ثم اعادة استخدام مياة الصرف الزراعي في الري ومجموعها جميعا نحو ٧٠ مليار متر مكعب وبالتالي فان أي نقص في حصة مصر التي اعتادت عليها مياه النيل والبالغه ٥٥.٥ مليار مار مكعب سنويا تعني تعميق الفجوزة الغذائية الي ٧٥ % وتستنزف الكثير من موارد النقد الاجنبي بالاضافه الي تعطل خطط مشروعات استصلاح الاراضي للمشروعات القومية في سيناء وتوشكي والساحل الشمالي الغربي والزمام الصحراوي لمحافظات الوادي والدلتا التي نسعي للمزيد منها لملاحقة الزيادة السكانيه حيث سيصل عدد سكان مصر الي ١٠٥ ملايين نسمه عام ٢٠٢٠ والي ١٣٠ مليون نسمه عام ٢٠٥٠ بالاضافه الي اللجوء لتحلية مياة البحر المالحة مرتفعه التكاليف لتوفيرالاحتياجات المستقبلية لقطاعات الصناعه والسياحة والاستهلاك المنزلي ووالزراعه . ان الحل القانوني لتامين مصر من مخاطر السج يتلخص في تحقيق عدد من الضوابط الاجرائية حيث الاخطار المسبق من جانب اثيوبيا، مؤكدا ان اللجوء للمحكمة الدولي لن يتم الا بموافقه مصر واثيوبيا علي الذهاب معا للتقاضي امام المحكمة ويتبقي حل قانوني لا يترتب عليه ضرر من خلال طلب راي استشاري من محكمة العدل الدولية ويكون الطلب من خلال الجمعيه العامة للامم المتحدة ومجلس الامن وبافتراض ان هذه الفتوي لن تاتي في مصلحتنا فانها لن تكون ملزمة لاي من مصر ولا اثيوبيا.. الفيصل في حل هذه المشكلة هي الارادة السياسية حيث اننا الان امام مساله الامن القومي المصري. حذر رئيس وحدة السودان بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية من ان مصر سوف تواجه مازقا استراتيجيا لا يستهان به في مدي زمني قصير لا يتجاوز عشر سنوات ام لك تسارع اليي تبني تحركات نشطة تستثمر فيها الموارد المتاحه الي حدها الاقصي، من ادل تنفيذ استراتيجية مركبة للحفاظ علي تماسك دولة شمال السودان وكذلك مساعدة دولة جنوب السودان علي الاستقرار والتنميه بجهد المصري عربي مشترك مع السعي بقوة الي خلق وتشجيع علاقة تعاونيه بين شمال وجنوب السودان٠ ان اثيوبيا الان اصبحت حجر الزاوية في منطقة القرن الافريقي، حيث تتوالي الان دور الوساطة بين شمال وجنوب السودان بعد ارسالها قووات الي مناطق ابيي لحفظ السلام في السودان وهو اجراء ضمن العمليات الاستراتيجية لاثيوبيا خارج حدودها وهو ما سيكون له تاثير علي علاقه السودان بملف

حوض النيل واوضح رسلان ان اثيوبيا تسعي الان لتحقيق مصالحها في حوض النيل، حيث كانت المحرك الرئيسي وراء التوقيع المنفرد علي اتفاقية عينتيبي ان اثيوبيا بقوتها السياسية الحالية غير مؤهله للتعامل بهذه الطريقة مع مصر مستنكرا الاستسلام المصري امام هذه القضية.

يعتبر خبراء المياه ان سد النهضه الاثيوبي الذي تعكف أثيوبيا على بنائه داخل حدودها مع السودان لتوليد كهرباء هو الخطر الحقيقى الذى يهدد الامن المائى المصرى مطالبين مؤسسة الرئاسة بأن تولى ملف المياه اولوية فى خطابها السياسى و عدم الارتكان الى نتائج اللجنة الثلاثية لتقيم السد بعد ان بدات أثيوبيا بالفعل فى تحويل مجرى النيل الازرق.قال الخبراء أن طريقة تعامل مسئولي مصر مع السد الاثيوبى تؤكد فشل الحكومة فى أدارة هذا الملف و تضييع حقوق مصر القانونية و ان اللجنة الثلاثية تتفاوض فى طريقة تشغيل سد النهضة الذى تقيمة اثيوبيا و ان طريقة تعديل التشغيل لن تقلل من الاضرار التى ستصيب مصر وسوف تشعر بها قريبا. واوضح الخبراء ان اجتماعات اللجنة الثلاثية المعينة بتقييم أثار سد النهضة لن تسمن ولن تغنى من جوع فاللجنة تغيب عنها المعلومات عن السد منذ عام رغم ان الجانب الاثيوبيى ماطل فى أنشائه حتى أقترب من تحويل المجرى المائى للسد وهو ما يستدعى من المفاوض المصرى البحث عن ألية جديدة لوقف أثاره السلبية على حصتنا المحددة من المياه و ان تتولى القيادات السياسية الملف و تعطية الاولوية و يجب شرح الامر لرئيس الجمهورية و ان يتولى الملف بنفسة و يتفاوض مع أثيوبيا لوقف بناء السد.وقال يجب مصارجة الشعب بالأضرار الناتجة عن بناء السد بالتفريط فى حقوقنا لانها حقوق الاجيال القادمة لذلك يجب توحيد الشغب حول القضية و القضاء على المشاكل الداخلية و تشكيل حكومة تضم جميع الوجوه الوطنية قادرة على التعامل مع دول الحوض خاصة اثيوبيا بالاضافة الى توحيد الرأى مع السودان باعتباره شريكا اساسيا فى نهر النيل وقال ا لخبراء ان القانون الدولى يحرم بناء اى منشأت على نهر النيل تسبب اضرارا للدول المشتركة فى النهر الا بعد موافقة هذه الدول.و اضاف الخبراء ان مشكلة مصر فى المياه كبيرة وتتخلص فى تعنت اثيوبيا معى مصر فيما يتعلق ببناء سد النهضة على ضفاف النيل الازرق٠قالوا ان اللجوء للتحكم الدولى لايتم بموافقة طرفى النزاع و هذا مالا يمكن ان تفعله اثيوبيا و لكن هناك معايير دولية موضوعية موثقة فى الجمعية العامة لدول حوص النيل عام ١٩٩٧ والمعروف بأسم الانهيار المشتركة لتعظيم الاستفاده من مياه النيل التى اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة اعترافا بحقوق مصر و السودان التاريخية التى تنظمها المعاهدات الدولية و تنظيم التعاون بين الدول فى دراسة و تنفيذ مشروعات النيل. و نصت على ضرورة الأخطار المسبق لدول المصب بأى انشاءات و مشروعات تقام على

النهر وفروعه بما يضمن تدفق مياه النهر ودون عوائق باعتبار ان نهر النيل يخص جميع دول حوضه و الاستغلال المنصف و العادل لمياه نهر النيل و عدم الاضرار بأى دولة بالاضافة الى التزام كل دول حوض النيل باحترام قاعدة التصويت بالاجماع عند نظر تعديل اى من البنود الاساسية للاتفاقية التى تمس مصالح دول الحوض وامنها المائى.و انتقدوا طريقة تعامل وزارة الرى مع ملف دول حوض النيل و الذى وصفوه بـ (المهادن) مقابل اسلوب المراوغة الذى تنتهجه اديس ابابا فيما يتعلق (بسد النهضة) وقدرته التخزينيه و أثارة السلبية و هو ما يؤكد تأجيل اجتماعات مكتب الانترو) و الذى يضم دول حوض النيل مصر و السودان و أثيوبيا لمدة عامين سابقين.

بناء السد عبر شراكة بين السودان ومصر وأثيوبيا:

اقترح خبراء اقتصاديون ان يتم بناء السد عبر شراكة بين السودان ومصر واثيوبيا وتكون ادارته من اختصاص هذه الدول مجتمعة. تناول وزير مصادر المياه والطاقة الكهربائية الاثيوبي العلاقات التي تربط بين السودان وبلاده تاريخيا وثقافيا واكد ان بلاده تركز علي البني التحتية المائية وبصورة رئيسية بغرض توليد الطاقة اللازمة لتسيير اقتصاد البلاد ان الانشاءات الكهرومائية هي جزء من البرنامج القومي ولكنها مصممة بصورة تحقق كل متطلبات السودان كما تراعي فائدة الدولتين ايضا واضاف وزير المياه الاثيوبي ان جميع دول مجري النهر ستستفيد من هذا السد حيث تبلغ سعته التخزينية ٧٢ مليار متر مكعب وطمأن وزير المياه الاثيوبي الشعبين السوداني والمصري من المخاوف التي تنتابهم من قيام السد حيث اكد علي عدم تضرر البلدين حال قيامه وقال ان اثيوبيا تعتمد علي التعاون مع السودان بشكل كبير فهي لا تحمل أي عداء تجاه الشعب السودانيوالمصري ان سد النهضة يقام علي النيل الأزرق وستستفيد منه دولتي السودان ومصر .

أهمية سد النهضة بالنسبة للسودان ولكن مع بعض التحفظات لخصت في سلامة التصميم وأمان هذا السد ان هذا السد يقع علي النيل الأزرق ويعتبر هذا تحكم من اثيوبيا وقال لا يمكن ان يرهن السودان مستقبله المائي عند اثيوبيا وهذه هي خطورة كبري وشدد علي ان تشرف الدول الثلاث علي اعمال السد من كل النواحي ولابد ان توزع التكاليف بين هذه الدول وقال لا نطمئن إلا بالخطوات التي ذكرت سابقه مشيرا إلي أن هناك جوانب تحتاج للمراجعة خاصة مسألة التحكم في موارد المياه واقترح ان يتم بناء السد عبر شراكة بين السودان ومصر واثيوبيا وتكون ادارته من اختصاص هذه الدول مجتمعة .ان معظم الاجزاء الشرقية بأثيوبيا تعاني من شح المياه لذلك لابد من قيام هذا السد وقال ان بلاده تحتاج لطاقة كبيرة أن السد سيزيد الطاقة الكهربائية بأثيوبيا من ٢ ألف ميجاوات إلي ٨ آلاف ميجاوات بجانب ري حوالي٨.٢ ألف كيلو متر مكعب من الناحية الفنية

لا يمكن اغلاق المياه وبعد تخزينها ستجري المياه للسودان ومصري وان الكهرباء المولدة تكفي اثيوبيا ويمكنها للتصدير للخارج وكما ان السد يعمل علي زيادة الاقتصاد الاثيوبي بشكل كبير . قيام السد يؤدي لعدم حدوث فيضانات بالسودان وان الأولوية القصوي لدينا هي سلامة السد من كل النواحي فنية وتصميمية وهندسية.

ان امن مصر المائي في خطر، وحصتنا المائية ثابته منذ اكثر من ٥٠ عاما، وانتقلنا الي مرحلة الفقر المائي " المدقع " حيث انخفض نصيب المواطن المصري من المياه من ٣٦٠٠ متر مكعب الي ٦٥٠ مترا مكعبا من المياه قابلة للنقصان بسبب الزيادة السكانية والاسراف في الاستهلاك. نحن امه في خطر، وزيادة الطلب علي المياه يجعلنا علي ابواب العطش خلال سنوات، وعلي الحكومة ان تدرك ان قضية المياه هي قضية حياة او موت ن وعلينا ان نتفاوض مع دول اعالي النيل علي زيادة حصتنا المائية من نهر النيل الي مصر لانها تاتي من السماء وليس من الارض . وشدد الشافعي علي ان هناك خطرا جسيما يهدد الموارد المائية لمصر وهو زيادة نسبة الفاقد في الاستهلاك بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ الي ٥٠ % مطالبا بتنفيذ خطه عاجلة للحد من هذا الفاقد. ان نهر النيل تفرق دمه بين القبائل، بسبب تعدد الجهات التي لها رقابة علي النهر مطالبا بمجلس قومي لنهر النيل تكون مهمته حماية النيل من التعديات او التلوث.

الأمن القومى المائى لا يقل أهمية وخطورة عن الأمن القومى السياسى فى مصر حاليا. إن الخلاف المصرى الإثيوبى على بناء سد النهضة هو فى جوهره خلاف بين دولتين إحداهما تتحصن بالجغرافيا والأخرى تتحصن بالتاريخ، إثيوبيا دولة تتحصن فى جرأتها على بناء سد النهضة بموقعها الجغرافى، الذى يجعلها دولة تقف عند منبع النهر، مما يعطيها ميزة التمتع بالتحكم فى إيراده .

أما مصر دولة المصب التى تنتهى عندها رحلة النيل فالتاريخ يشهد لنا أننا الأكثر خبرة على الإطلاق والأرسخ قدماً فى محاولات ترويض ذلك النهر العظيم فى الزمن القريب والبعيد، فمنذ وقت طويل ومحاولات المصريين لا تهدأ فى إقامة المشروعات على ضفاف النيل، خلال هذه الرحلة الطويلة من المشروعات، تولد لدى المصريون خبرات فنية مهمة فى طبيعة مبانى الرى المتنوعة المقامة فى التربة الافريقية عبرأجيال متعاقبة من المهندسين والفنيين والعمال المصريين وامتزجت الخبرات المصرية بالخبرات الاجنبية التى توافدت علينا أحيانا لتشارك المصريين محاولاتهم الدءوبة لترويض هذا النهر العظيم بمشروعات مهمة أسهمت فى استفادة شعب مصر بالحفاظ على حصته المائية والعمل على تحقيق استفادة كبرى منها لاستمرار مقومات الحضارة المصرية مما دفع

بريطانيا منذ عام ١٩٢٩ لتأكيد حق مصر فى مياه النيل وجدارة مصر بمراقبة المشروعات التى تقيمها الدول المختلفة والتى قد تضر بحصة شعب مصر من المياه وقد تمثل خطرا على جانب من شعوب القارة السمراء لذا يجب الان أن تشارك مصر وتراقب مراحل بناء هذا السد الأثيوبى والدراسات الأولية للتربة فى تلك المنطقة ومدى تحملها لحجم السد الهائل والجدوى الواقعية لذلك البناء ولتلك الأحلام الأثيوبية لتضمن بالخبرة الفنية المصرية بناء متماسكا لا يهدد حياة البشر فى إثيوبيا والسودان ومصر.

ومن أجل إفريقيا جديدة تعمل دولها لخيرها ولرفاهية شعوبها نطالب بالمشاركة والمراقبة لهذا السد وللمشروعات المائية الاخرى على النيل فالنيل هو حياتنا .النيل العظيم. صاحب المقام الرفيع، شريان الحياة ومصدر البهجة وملهم الشعراء يطل علينا دائما عبر مشاهد مختلفة، فنراه كألوان الطيف السبعة، لو مرت سيرته عبر التاريخ من خلال منشور زجاجى لتحللت إلى حكايات مثل هذه الألوان، حكايات ومشاهد من حياة النيل، نقرأها، نرويها، نتأملها لصاحب المقام الرفيع النيل العظيم، ثم نتعلم منها فى النهاية أن النيل ليس فقط شريان حياة، بل هو أيضاً شريك لنا فى الحياة .

–خزان أسوان كانت بداية وضع حجر الاساس لبناء خزان أسوان فى عام ١٨٩٨ جولة جديدة بين الإنسان المصرى البسيط والنيل، محاولة جديدة لترويض النهر، لها شكل ومذاق مختلف، لم يعد الإنسان المصرى هو ذلك الساذج البسيط الذى يحمل بصدر عار قففاً مملوءة بالتراب ليواجه بها فيضان نهر، فقد عرف كيف يروض هذا النهر بالعلم والحجر، عرف ذلك حين شارك فى بناء القناطر الخيرية أعجوبة ذلك الزمان كما وصفها بعض المؤرخين، والآن هو على أعتاب لحظات تاريخية آخرى فى مطلع القرن العشرين وهو يشارك فى بناء خزان أسوان العظيم .كان وضع حجر الأساس لخزان أسوان العظيم فى عهد خديوي مصر عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٨، فيما جاءت فكرة بناء الخزان على يد مهندس وزارة الأشغال الإنجليزى ويليام ويلكوكس، وتنوع عدد العمال الذين وقع عليهم عبء بناء هذا الخزان العملاق فكانوا خليطاً من العمال المصريين والأجانب .

كان بناء خزان أسوان محاولة جديدة لترويض نهر النيل، بطريقه لم يعرفها المصريون من قبل، والفكرة فى بنائه كانت هى إنشاء بنك للماء يقوم بتخزين الماء بكميات هائلة، تستخدم فى السنوات التى يأتى فيها فيضان النيل شحيحاً، أو فى موسم الصيف حيث تحتاج بعض المحاصيل لكميات كبيرة من الماء، إذن فقد كان خزان أسوان حصالة لادخار الماء بكميات كبيرة .

فى السنة الأولى لبناء خزان أسوان تم جلب ما يزيد على ثمانية آلاف عامل مصرى وأجنبى إلى موقع العمل، فى سنوات بناء الخزان تحولت أسوان تلك المدينة الفقيرة المنسية على أطراف النيل إلى مدينة مسكونة بالحياة، ولنقرأ ما كتبه المؤرخ ميخائيل شاروبيم عن هذا الأمر فقال :أخذ القوم يتأهبون للعمل فاستقدموا جماعة كبيرة من بنائين الإيطاليان، ومهندسى الأحجار، وآخرين من غواصين البحار الإنجليز والحدادين والنجارين، واستخدموا عددا من الآلات البخارية الرافعة، وكثيرا من شوانى النقل الكبار، والسفن والزوارق والكراكات، وأنشأوا الأشوان والمخازن والمصانع والمساكن للعمال، وأباحوا البائعين والسوقة على اختلاف تجارتهم إقامة الحوانيت والأكواخ لسكناهم، وأقبل أصحاب الحرف من كل صقع ودار كالحلاقين والطباخين والخياطين ومرقعى الأحذية، وباعة الأقمشة والمناديل والقمصان على أصوان، فاستوطنوها أيضاً وعرضوا بضاعتهم تهيئاً لقدوم أولئك القادمون من الصناع وأصحاب الخدم فى ذلك العمل الجسيم والمشروع العظيم فانقلبت أسوان إلى مدينة عظيمة مترامية الأطراف وقد كانت من أصغر القرى وأقلهاسكانا وأحقرها بنياناً على ضفاف النيل فى أسوان وعلى هامش بناء خزان أسوان العظيم ولدت مظاهر الحضارة والمدنية، تعانق النيل والخزان والبشر والحجر، أما الإنسان المصرى البسيط الذى كان يقف يوما أمام جبروت النيل عاجزاً حائراً، أصبح مع مطلع القرن العشرين يشارك فى بناء خزان عظيم يمتطى ظهر النيل ليروضه وقد إرتفع هذا الخزان فى بنائه إلى ١٨ مترا فى شكل هندسى بديع، ربما جاء هذا الإنسان المصرى إلى موقع العمل جبراً او قسراً ولكنه فى النهاية كان جزءاً من منظومة جديدة لترويض نهر عات .

ولنقرأ هذا الوصف البديع لحال العامل المصرى فى خزان أسوان تلك الصورة التى كتبها لنا الكاتب الألمانى الشهير إميل لودفيج فكتب يقول :ينقل النوبيون تلك الحجارة بعربات إلى سكة حديد، ويأتون بها إلى الضفة وإلى النهر حيث تنتظرها مئات الأيدى لتطرحها فى سفن ذات قلوع منفوخه قليلاً جالبه إياها إلى أول السد، كما تبصر صفوفاً من القوارب محاطه برجال عراة بارزين من الماء، وتبصر مئات من النوبيين اللابسين جلاليب يُخرجون من القوارب أكياس أسمنت ثقيلة وهم يغنون ألحانا حزينة، كما تبصر فوجا من المصريين يرفعون قضبانا حديدية لأعلى، وتبصر زمرة من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة يأتون والعريف حامل سوطاً يرقبهم وهم فى السلاسل، يأتون بالفحم الضرورى لرافعات الأثقال من الآلات، وهم يأتون بهذا الفحم بعد أن يكون قد نقل ست مرات من نيو كاسل وقبل حطة وسط النهر، وتبصر أناسا من السودانيين يخبطون أذرعهم لما يعتريهم من برد حتى الساعة التاسعة صباحاً .(وفى نهاية الحديث يقول الكاتب إميل لودفيج: (ولو لم نعلم

أى عزيمة مبدعة هى التى تشرف على هذا الاختلاط لحكم بأن ذلك مجمع مجانين .(ومن لطيف ما يذكر أن العمال الطليان الذين اشتركوا فى بناء خزان أسوان أضربوا عن العمل بعد فترة من بدء العمل فى الخزان، وسبب إضرابهم هو الاعتراض على الأجرة التى كانوا يتقاضونها، فكانت أجره الواحد منهم فى اليوم تتراوح بين 45 – 35قرش يوميا وكان ذلك عام ١٩٠٠، فقامت الشركة المسئولة عن تنفيذ المشروع بإنقاص الأجرة إلى ١٥ – ٢٥ قرشا ضغطا للنفقات .انتهى العمل فى خزان أسوان وتم افتتاحه فى ديسمبرعام ١٩٠٢، وبعد أشهر قليلة وتحديدا عام 1903دخل خزان أسوان فى أول اختبار حقيقى حين حل شهر مايو وقد إنخفض منسوب النيل إنخفاضا ملحوظاً فاق المعتاد، ولكن كمية المياه المخزونه فى السد أنقذت الزراعة فى البلاد، وهو ما علق عليه المعتمد البريطانى اللورد كرومر آنذاك قائلا : (إنه لولا الماء المخزون فى الخزان لقاست البلاد الشدائد فى إنقاذ الزراعة الصيفية). خزان أسوان مشهد جديد أو جولة متجددة من جولات محاولة الإنسان ترويض نهر .

–كتاب عن النيلإن بسط سيادة مصر وسلطانها على وادى النيل قد مهد الطريق للإكتشافات والتحقيقات الجغرافية والعلمية فى أرجاء السودان، فحفل عصر إسماعيل بالبعثات والحملات التى أنفذها الخديو لهذا الغرض على نفقة الحكومة المصرية وقوامها ضباط أركان حرب الجيش المصرى، فكان لهم مد رواق الحكم المصرى، ونشر لواء الحضارة فى السودان، ولهم فضل لا ينكر فى تقدم علم الجغرافيا والاكتشافات بما أضافوا إليها من الحقائق المهمة، والبيانات المبتكرة والخرائط والرسوم الدقيقة .(كان هذا ما كتبه المؤرخ الكبير عبدالرحمن الرافعى عن عصر الخديو إسماعيل والاكتشافات الجغرافية لمنابع النيل التى تمت فى عهده .

النيل فى عصر الخديو إسماعيل يبوح ببعض أسراره فى مشهد جديد، من أين يأتى، وما هو خط سيره حتى يصل إلينا فى مصر نحن دولة المصب والمنتهى لتلك الرحلة الطويلة، فى عصر الخديو إسماعيل إنطلقت العديد من البعثات العلمية لاكتشاف منابع النيل، شارك فيها أجانب ومصريون، أعادت هذه البعثات الاكتشافية بما رسموه من خرائط تفصيلية لهذه المناطق المجهولة كتابه تاريخ النيل من جديد ورسم وجهه الجميل .

بعد تلك الحركة الاستكشافية النشطة لمنابع النيل فى عهد الخديو إسماعيل وما صاحبها من رسم لمجموعة نادرة ومهمة من الخرائط عن النيل، كان من الطبيعى أن يحتوى كتاب الجغرافيا المقرر على طلبه المدارس فى عهد الخديو على صفحات عن نهر النيل العظيم ومجراه، ذلك الكتاب النادر الذى نعرض لكم مقتطفات منه وقد كان يحمل عنوان :المجموعة الشافية فى علم الجغرافيا)

– تأليف محمد أفندى مختار بكباشى أركان حرب – طبع الكتاب فى مطبعة أركان حرب الجهادية .(ذلك الكتاب القيم والنادر يعرض بالتفصيل فى فصل تحت عنوان (الكلام عن النيل ومجراه) يرسم صورة تفصيلية عن تلك المدن التى كانت مجهولة حتى وقت قريب والتى تقع على ضفاف مجرى النيل خصوصا عند منابعه .

ومما جاء فى الكتاب: (النيل أعذب أنهار الدنيا وهو السبب الأصلى فى وجود مصر وملحقاتها والسودان وعمارتها ومنفعتها العامة، بجريه على أراضيها الصالحة للزراعة وريه لها فى أوقات مخصوصة، ولولاه ما كانت خصبه، وهو النهر الفريد الذى يصب فى بحر متوسط بدون مد ولا جزر .(كما يتحدث هذا الكتاب النادر عن فضل النيل العظيم والطمى الذى يلقيه على أرض مصر فيقول :وهذا النيل هو سبب خصوبة وادى مصر بواسطة فيضانه وجريانه وسقيه له فى أوقات معلومة، مع تغطية أرضه ومزارعه بطين لطيف خصب، يأتى به النهر فى وقت ازدياده، وقد قدّروا علوه على أراضى الوجه البحرى فى كل قرن بنحو ١٢ سنتى متر، ولولا فيضان النيل على أرض مصر لكانت عبارة عن صحارى ورمال، ثم إن الطين المذكور له مدخل عظيم فى صناعة أفران القزاز وحجارة الشبقات ويصنع منه الطوب الجيد وأوانى الفخار المختلفة). أما عن فضل مياه النيل من الناحية الصحية فقد جاء :وطالما صار المدح فى مياه النيل بسبب ملاءمتها للأبدان، لاسيّما أنها خفيفة جداً، ومن خواصها تفريغ ما فى الجوف وتنقيه ما فى البطن وغير ذلك، وهى صالحة جداً للزراعة ولنمو النباتات بخلاف غيرها من المياه العذبة.

<u>قانون بعدم عمل صناعي على النيل الأزرق :</u>

لا يجوز قانونا ان تقدم اثيوبيا بأي عمل صناعي علي النيل الأزرق بدون موافقة الدول المشتركة عليه وهي مصر والسودان اذا تم وضع خطة لتشغيل السد تجعل تصريف مياهه عليمدار الاثني عشر شهرا سيحقق فائدة كبري لمصر لأنه سيتيح للسد العالي فرصة لتخزين المياه الفائضة وعدم القائها في البحر هناك خطرين لسد النهضة اولا انه تم تصميمه علي انه سد خرساني في منطقة نشطة زلزاليا وبركانيا وهو ما يعرضه الي الانهيار في حالة حدوث زلزال ضخم كما انه يحجدز الطمي مما يؤدي الي تغييرلا مسار النيل الأزرق في منطقة اخري حيث لا تصل مياهه الي مصر وهذه خطورة عظمي وعلاج ذلك ان تقوم مصر بمراقبة ترسيب الطمي بحيث لاي تم تغيير مسار النهر وهذا شرط اساسي لبناء السد.

أخطاء المفاوضات مع أثيوبيا :

كعادة اثيوبيا وقبل أي جولة مفاوضات مع مصر والسودان تصدر تصريحا لتصعيد الأمور وبلا داع لتبث اليأس في نفوس المفاوض المصري بالإدعاء هذه المرة بأنها انتهت من بناء ٤٢% من سد النهضة وتطالب بأن يستمر عمل المكتب الإستشاري لثمانية عشر شهراً حتي تكون قد انتهت من بناء سدها .!ويخرج علينا وزير الري المصري بتصريح بأن وزير الزراعة يسبب له الحرج في مفاوضاته مع الإثيوبيين بشأن سياسات مصر بفتح تصدير الأرز!. ولأنه من المفترض للوزير أن تكون خلفيته العلمية قوية وأن يكون جاهزاً دوماً للرد علي المحاولات الاستفزازية الدائمة للمفاوض الاثيوبي الذي يحاول أن يضع المفاوض المصري في موقف الدفاع ليبعده عن الانتباه للمحاولات الاثيوبية للاستحواذ علي مياه النيل.

أولاً : ان أراضي الدلتا البالغ مساحتها نحو ٥.٤ مليون فدان يقع نصفها قريباً من البحر المتوسط والمعرض طبقاً لتغير المناخ بارتفاع مستوي مياهه بين نصف متر إلي مترين ويؤدي حاليا إلي اقتحام مياه البحر المتوسط لمساحات قد تؤثر علي ثلث مساحة الدلتا. الوضع الحالي هو ان مياه البحر المالحة تأكل الدلتا من أعلاها في التربة الزراعية ومن أسفلها في المياه الجوفية ولا توجد وسيلة للحفاظ عليها من البوار إلا بزراعة الأرز كمحصول متحمل للملوحة وهو البديل الوحيد للفيضان حاليا. بل الوحيد القادر علي حماية أراضي الدلتا من البوار والتملح. ثانياً: اننا نروي الأرز بشكل رئيسي بمياه المصارف الزراعية ونعيد استخدام أكثر من ١٠ مليارات متر مكعب في السنة بينما ينعم الإثيوبيون بالمياه العذبة أمطاراً وأنهاراً وبحيرات عذبة وروافد بالعشرات ولا يعيدون استخدام أي نوع من مياه الصرف وهو الأمر الذي يقتل المصريين بسبب نقص المياه بينما يتربع الاثيوبيون علي عرش دول القارة المصدرة للأغذية والمنتجات الزراعية العضوية الخالية من التلوث والكيماويات. وأن ما تصدره اثيوبيا من هذه المنتجات يماثل أضعافاً مضاعفة لإنتاج مصر من الأرز والذي نفرض عليه حظراً للتصدير منذ خمس سنوات ولم نفتح باب تصديره إلا هذا الشهر ولكميات تقل عن ثلاثمائة ألف طن حتي الآن وعلي اثيوبيا أن تراجع صادراتها من البن العضوي وباقي المنتجات الزراعية مقابل مصر التي أصبحت أكبر مستورد للغذاء في القارة الأفريقية. ثالثاً: ان زراعة الأرز وتصديره بعد غسيله لأملاح الدلتا القادمة مع مياه البحر المتوسط يعتبر تصدير للأملاح وليس تصديراً للمياه. بينما ما تصدره أثيوبيا من مواشي هو ما يعتبر فعلياً تصديرا للمياه فالبقرة الواحدة تستهلك ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه لتربيتها ولديهم ١٠٠ مليون رأس أبقار وأغنام بينما لدينا في مصر ٨ ملايين فقط. وان مواشي اثيوبيا تستهلك مياهاً أكثر مما يستهلك الشعب

المصري كله. ثم هل تصدير البن أو الشاي أو الكاكاو أو حتي الفاصوليا والطماطم لا يعتبر تصديرا للمياه؟!. رابعاً: ان اثيوبيا التي ترفع مبدأ هارمون للسيادة المطلقة علي الموارد والذي كان صالحاً للقرن التاسع عشر فقط حيث الهمجية والعدوانية وغياب القانون والإنسانية وهو المبدأ الذي رفضه العالم المتحضر. نجد ان هذه الدولة تريد أن تتدخل في شئون مصر وتحاسبها علي تصرفاتها في حصتها المائية وكأنها صاحبة المياه! وكأنها هي التي تستمطرها من السحاب أو كأنها صاحبة الخلق وتتحكم فيما حولها من دول. فالأولي بدولة السيادة المطلقة حتي علي الموارد المشتركة ألا تدخل مطلقاً في سيادة دولة المصب علي تصرفاتها المائية. فلا نحن نشرد السكان الأصليين ولا نفضل تصدير الكهرباء عن توفيرها لشعبنا ولا نحن نسأل إثيوبيا عن حجم صادراتها العضوية والحيوية ولا عرضها لبيع المياه لإحدي دول الخليج والتي نظن انها لن تطعن مصر من الخلف أبداً .

وفي نفس التوقيت يكرر مستشار وزير الري لشئون المياه الجوفية الهجوم علي سلوك المصريين والإدعاء بأن دول منابع النيل تهاجم مصر بسبب تلويثها لمياه النهر وهو غير صحيح بالمرة وقد لا يعلم ان حجم التلوث في بحيرة فيكتوريا منبع النيل الأبيض قد وصل إلي مراحل الخطر بسبب صرف الدول الثلاث المطلة عليها أوغندا وكينيا وتنزانيا لصرفها الصحي والصناعي والزراعي علي البحيرة حتي أعلنت منظمات حماية البيئة العالمية طلب انقاذ البحيرة من التلوث الرهيب. بالإضافة إلي سابق إلقاء بوروندي ورواندا لجثث ضحايا الحرب الأهلية في الأنهار التي تغذي البحيرة نفسها ثم وصول التلوث إلي بحيرة ألبرت المنبع الأخير للنيل الأبيض سواء من أنواع التلوث السابقة أو من الاكتشافات البترولية الحالية في قاع البحيرة والتي تتصارع عليها أوغندا والكونغو وستكون سبباً كبيراً في تلوث مياه البحيرة. تلوث المياه الداخلية أمر يخص مصر وحدها بينما تلوث المياه الدولية والعابرة للحدود هو الخطر الأكبر ومصر تتخذ خطوات جادة لمعالجة مياه جميع المخلفات والمصارف الزراعية والصناعية والصرف الصحي بتكلفة قد تصل إلي ٧ مليارات دولار لتحسين مواصفات نحو ١٥ مليار متر مكعب من مياه هذه المخلفات.

قد يظن البعض ان الموقف الحالي لأثيوبيا من مياه النيل ومحاولة التحكم في موارد النهر وليد اللحظة.. بل ان المناورات الاثيوبية للتحكم في مياه النهر قديمة، ولكن هذه المحاولات لم تكن تظهر إلا في فترات تحس فيها ان مصر تمر بمرحلة ضعف.. وقد بدأت المناورات منذ عام ٦٥٩١ وبالذات أثناء العدوان الثلاثي علي مصر حيث أعلنت أثيوبيا وقتها انها تحتفظ بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها متجاهلة اتفاقية عام ٢٠٩١ التي وقعها ملك

اثيوبيا حينئذ عن بلاده ووضعتها بريطانيا عن حكومة السودان المصري الإنجليزي والتي تقضي بعدم البناء أو السماح بقيام مشروعات علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها إيقاف ايرادها أو تصريف مياهها في نهر النيل إلا بالاتفاق مع بريطانيا وحكومة السودان المصري الإنجليزي.. ولم تخف اثيوبيا أغراضها في الاستثمار بمياه النيل حيث كانت من أشد الدول اعتراضا علي مشروع إنشاء السد العالي وتقدمت بمذكرات عام ٦٥٩١ و ٧٥٩١ للحكومة المصرية ان لها حقوقا مكتسبة في مياه النيل التي يحتجزها السد العالي.. وبعد ذلك بسنوات خرجت تصريحات للمسئولين الاثيوبيين تعلن عن اعتزام الحكومة الاثيوبية إقامة ٩٢ مشروعا للري وتوليد الكهرباء في الجزء الاثيوبي من النيل الأزرق وبعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل قام الحكم العسكري في اثيوبيا بانتقاد الخطط المصرية لمد مياه النيل إلي سيناء بدعوي ان مصر تسيء استخدام حصتها من المياه.. ولكن رد الرئيس السادات الحاسم وقتها ان السبب الوحيد الذي يمكن ان يدفع مصر للحرب مرة أخري هو المياه وكان تهديده موجها بصفة خاصة للحكم العسكري في أثيوبيا.وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي تسربت تقارير تفيد ان مهندسين إسرائيليين يعملون في اثيوبيا لإقامة سد علي بحيرة تانا التي ينبع منها النيل الأزرق.. ورد الرئيس السابق مبارك بحسم علي هذه التقارير بأن مصر ستدمر أي سد يقام فيه إضرار بحصة مصر من المياه ولذلك سارع ميليس زيناوي بزيارة مصر وتوقيع اتفاق إطاري للتعاون بين مصر وأثيوبيا يتضمن عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخري.. واحترام القوانين الدولية والتشاور والتعاون بين الدولتين في إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.. وتقدم الجانب الاثيوبي بورقة عمل في مؤتمر النيل بالخرطوم عام ٢٠٠٢ أكد فيها ان اثيوبيا تخلت عن تمسكها بقاعدة السيادة المطلقة في شأن المياه أو أن لها السيطرة الكاملة علي كل المياه التي تنبع من أراضيها.. وأنها تتجه لتطبيق قاعدة الانقسام المنصف والعادل وضرورة علي أهمية التعاون لفائدة كل الدول بزيادة الموارد المائية للنهر.. وعدم التمسك بحجة الحقوق الطبيعية أو الحقوق المكتسبة وعدم تسييس موضوع المياه.ولكن عقب أحداث ثورة ٥٢ يناير ١١٠٢ عادت اثيوبيا من جديد لتعلن عن إنشاء ٤ سدود علي النيل الأزرق بغرض توليد الكهرباء وتوفير مياه الري لزراعة ٢ مليون هكتار من أراضيها وتتيح هذه السدود لأثيوبيا إنتاج طاقة كهربية تفوق كهرباء السد العالي ٣ مرات وزيادة مساحة الأراضي الزراعية في اثيوبيا بنسبة ٧١٪.تحصل مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب والممر للنيل علي حصتيهما من مياه النيل بواقع ٥.٥٥ مليار متر مكعب لمصر و ٥.٨١ مليار متر مكعب للسودان بموجب اتفاقية ٩٥٩١ الموقعة بين

البلدين وقد سبق هذه الاتفاقية اتفاقيات وقعتها مصر والسودان مع دول المنبع منها اتفاقية ٢٠٩١ التي سبق الحديث عنها مع اثيوبيا واتفاقية ٦٠٩١ المعروفة باتفاقية لندن بين بريطانيا والكونغو المستقلة وينص البند الثالث فيها علي تعهد حكومة الكونغو بعدم إقامة أي إشغالات علي نهر السمكيلي أو نهر اسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنه خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة البرت ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع السودان. ومنها اتفاقية ٩٢٩١ التي وقعتها مصر مع بريطانيا نيابة عن كل من السودان وكينيا وتنجانيفا وأوغندا التي كانت تحتلها بريطانيا آنذاك.. وأهم ما ورد فيها انه لا تقام بغير اتفاق سابق مع مصر أي أعمال ري أو توليد قوي أو أي إجراءات علي النيل وفروعه أو علي البحيرات التي ينبع منها من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل إلي مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه علي أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر.. وهناك اتفاقية ٣٥٩١ التي وقعت بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء خزان اوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا لخدمة أغراض الري في مصر وتوليد الطاقة الكهربائية لمصلحة أوغندا.. وهي تأكيد لاتفاقية عام ٩٢٩١ وما جاء بها من ضرورة تأمين وصول المياه إلي مصر دون نقصان، وهناك اتفاقية ١٩٩١ مع أوغندا المستقلة بخصوص توسعات خزان اوين وأكدت الاتفاقية احترام أوغندا لما ورد في اتفاقية ٣٥٩١ وهو اعتراف ضمني من أوغندا باتفاقية ٩٢٩١.. وقد نصت اتفاقية ١٩٩١ علي ان السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب ان تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما يؤثر علي احتياجات مصر المائية. ومن هنا يتضح ان الاتفاقيات التي وقعت علي مدار قرن كامل جوهرها هو عدم السماح لدول المنبع بالقيام بأي مشروعات يكون لها تأثير علي المياه الواصلة لدول المصب.. وأن دول حوض النيل اعترفت بعد أن نالت استقلالها بالاتفاقيات التي وقعتها نيابة عنها الدول الممثلة لها.وقد أظهرت مبادئ القانون الدولي ان توارث المعاهدات هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية ويتم تطبيقه علي اتفاقيات الأنهار المشتركة في كل دول العالم، وأن تضمين القانون لمبدأ ثوارث المعاهدات والاتفاقيات في الانهار المشتركة وعدم السماح بإلقاء هذه الاتفاقيات أو تعديلها هو منطقي وإنساني قبل ان يكون قانونا دوليا .. وآخر الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالأنهار المشتركة هي الاتفاقية الدولية بشأن الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية التي وقعت في مايو ٧٩٩١ وأهم القواعد التي أرست هذه الاتفاقية هو المبدأ الذي يقر بأن السلطات الدولية علي الأنظمة الدولية سلطات مفيدة وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق علي جميع شئون الاستغلال.. وألزمت الاتفاقية الدول المشتركة في حوض نهر

واحد بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنظام المائي الدولي وعدم السماح لأي دولة أن تمارس سلطات إلا بالاتفاق مع الدول الأخري مع عدم الإضرار بمصالح الدول الأخري علي ان يكون لكل دولة نصيبها العادل في مياه النهر.. والنصيب العادل لا يعني النصيب المتساوي.. بل هو يمثل احتياجات كل دولة من دول الحوض علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي وهو الذي يحدد درجة العدل في هذه القضية.

خريطة طريق لفك حصار سدود النيل :

إذا كان من حق دول حوض النيل تنفيذ مشروعات التنمية لتوليد الكهرباء أو التوسع الزراعي, أو غيرهما من المشروعات التي يمكن أن تؤدي إلي انتعاش تلك الدول اقتصاديا.. فليس من حقها علي الإطلاق المساس بالحقوق التاريخية لدولتي المصب(مصر والسودان)!.نحن الآن أمام خطر حقيقي, فما أن أعلنت إثيوبيا عن تحويل مجري النيل الأزرق تمهيدا للشروع في بناء سد النهضة الإثيوبي كواحد من٤ سدود, ستؤثر –وفقا لتأكيدات الخبراء– علي حصة مصر من مياه النيل, حتي أعلنت دول أخري كأوغندا وإريتريا عن نيتها إنشاء سدود هي الأخري للاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربائية, والتوسع الزراعي, مما يزيد من مخاطر التي يتعرض لها الأمن المائي المصري. ويبقي السؤال: ما هي الحلول الممكنة والمتاحة للتعامل مع أزمة السدود, بما يلبي طموحات دول الحوض في التنمية, وبما لايضر بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل علي قدم وساق, تجري خطط إنشاء السدود علي نهر النيل, حيث بدأت إثيوبيا عملية تحويل مجري النيل الأزرق, تمهيدا لإقامة سد النهضة, في حين تعتزم أوغندا إنشاء سد مائي لإنتاج الكهرباء علي نهر كاروما وهو أحد روافد النيل –في أوغندا بقدرة٦٠٠ ميجاوات, و بتكلفة استثمارية تقدر بنحو١.٢ مليار دولار أمريكي, وكذلك إنشاء محطات توليد للكهرباء في منطقة جينجا بشرق أوغندا ,علي أحد روافد نهر النيل, وتنفيذ تعليات وأعمال تطوير لسدين في منطقتي كيبرا ونالوبالي في شرق أوغندا ينتجان الكهرباء اعتمادا علي قوة المياه ,برفع قدرة التصريف الراهنة للسدين من٨٠٠ إلي١٠٠٠ متر مكعب في الثانية, إلي جانب استخدام حصص مياه إضافية من بحيرة فيكتوريا لتعزيز قوة اندفاع المياه في رافد النيل الذي يقع عليه السدان.وفي تنزانيا, وهي إحدي دول حوض النيل, يجري العمل للانتهاء من تنفيذ خطة لإنارة ألف قرية ريفية قبل حلول نهاية العام الجاري, عبر مشروع سد دودوما ,الذي دخل في مراحله الأخيرة, ضمن خطة استراتيجية لتوصيل الكهرباء لكافة مناطق الريف التنزاني.ولا شك, أن أي عمل يتم من خلال تحويل مجري نهر, أو رافد, أو تعديل مسار ,أو إقامة سد, بصرف النظر عن حجم المياه التي سيحجزها, أو الكميات التي سيتولي تخزينها سيؤدي

إلي تأثيرات سلبية علي مصر في المقام الأول, وعلي السودان في المقام الثاني, ويجب الأخذ في الاعتبار أن دول المنابع ذات طبيعة قبلية, ولأن أغلب فصائل المعارضة في هذه الدول لديها ميول ونزعات انفصالية علي نحو ما تم في السودان وجنوبه, حيث يمكن أن تنشأ صراعات بين دول أو قبائل أوأقاليم داخل دول حوض النيل, بما يهدد العلاقات المشتركة بين هذه الدول, أو نشوب صراعات داخل الدول ذاتها, في ظل التوقيع علي اتفاق عنتيبي بشروطه, ورفض الاعتراف بالحقوق التاريخية أو السابقة لأي من الأقاليم أو الدول بنفس الدرجة التي تستخدمها دول المنابع حاليا ضد السودان ومصر, فإذا كانت اتفاقية عنتيبي تنصف دول المنابع, فإنها ستنصف اقاليم علي أخري في حالة الانفصال أو عند وجود حركات تمرد, وهذا احتمال قائم وغير مستبعد, ناهيك عن الصراع الدائر في اثيوبيا بين أوجاجين وإثيوبيا, أو بين أثيوبيا واريتريا, ومن ثم فإن وضع مبدأ التفاوض الآن حول ما أفرزه اتفاق عنتيبي من صراعات علي نحو ما هو قائم الآن بين إثيوبيا ومصر, وبين إثيوبيا والسودان يشير إلي ضرورة تعديل اتفاق عنتيبي, من خلال المفاوضات المشتركة, درءا للمخاطر الناشئة عن سد النهضة بتصميمه الحالي وفي ضوء ما كشف عنه تقرير اللجنة الثلاثية, اقترح تعليق العمل بمشروع سد النهضة بمواصفاته الحالية لمدة عام ونصف العام, بحيث تقوم إثيوبيا بموافاة اللجنة الثلاثية الفنية أو أي لجان أخري ترتضيها الأطراف المشتركة(مصر, السودان, وجنوب السودان, وإثيوبيا) لتقديم الدراسات الكاملة, والتصميمات النهائية, والتعهدات اللازمة لتلافي كل الضرر المترتب علي إنشاء سد النهضة, والتزام الدول الأربع الموقعة علي الاتفاق بعدم الحاق الاضرار بأي من الطرف الآخر, علي أن يتم ضمان الاتفاق دوليا, ويتم إيداع نسخه منه لدي الأمم المتحدة, والمؤسسات الدولية ذات العلاقة, والنص علي أن تلتزم إثيوبيا بتنفيذ تعهداتها كاملة, وأن يكون تقرير اللجنة ملزما لجميع الأطراف الموقعة عليه, وبعد التوقيع علي ذلك, يمكن أن تقوم مصر بالتوقيع علي اتفاق عنتيبي بعد تعديل بنوده, بحيث يضمن الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة والالتزام بالإخطار المسبق, وألا يتم اتخاذ أي قرار إلا من خلال التوافق والتشاور, وإذا لم تلتزم إثيوبيا بمبدأ التفاوض علي النحو المبين ,فيمكن أن تقوم مصر – باعتبارها الدولة الأكثر تضررا– بالاعتماد علي تقرير اللجنة الفنية الخاصة بسد النهضة باعتباره وثيقة, وإن كانت غير ملزمة ,ويتولي فريق مصري أو سوداني مصري بإعداد تقرير علمي فني بشأن الآثار السلبية لسد النهضة وبقية السدود الأثيوبية, واعتباره وثيقة تستخدم حال اللجوء للقانون الدولي, والحالات المماثلة, والأعراف الدولية المطبقة في هذا الشأن للعرض علي محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن, باعتبار أن ما تقوم به أثيوبيا من بناء للسدود من شأنه تهديد السلم

والأمن الدوليين, من خلال إلحاق الضرر بدولة عضو في الأمم المتحدة وهي مصر.. باختصار, لسنا ضد التنمية في اثيوبيا, ولا نريد إعاقتها, لكننا نريد تصحيح العوار الموجود في جسم سد النهضة وتصميماته, دون المساس بحصة مصر من المياه.

تعتزم أوغندا وإريتريا إقامة سدود مماثلة لسد النهضة الاثيوبي.. فإلي أي مدي ستؤثر تلك السدود علي حصة مصر من مياه النيل، من المعلوم أن دول المصب(مصر والسودان) تحصل علي ٨٤ مليار متر مكعب من المياه من دول المنابع, منها٧٢ مليار متر مكعب من النيل الأزرق , ومنها٥٢ مليار متر مكعب من إثيوبيا, و٢٠ مليار متر مكعب من نهر السوباط والعطبرة, بالإضافة إلي١٢ مليار متر مكعب من النيل الأبيض, ومن ثم تبلغ حصة مصر نحو ٥٥.٥ مليار متر مكعب, بينما تحصل السودان علي١٨.٥ مليار متر مكعب ,بعد أن كانت حصتها٤.٥ مليار متر مكعب من المياه قبل إنشاء السد العالي.فإن حصة مصر من مياه النيل ,قد جاءت نتيجة للتدفقات المياه بشكل تلقائي بواقع٤٧.٥ مليار متر مكعب ,وإنشاء السد العالي, ومن ثم لم يؤثر ذلك علي حق أي من دول المنابع, ولم يتم الخصم من رصيدها المائي, أن سد النهضة سوف يضر بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل, مما يستلزم تحركا جادا لحل الأزمة, بما يحقق مصالح إثيوبيا وحقها في التنمية, وبما لا يضر بحصتنا المقرره من المياه.نعيش فترة جفاف ,سوف تستمر لمدة١٠ سنوات, في المقابل سيجري تخزين٧٤ مليار متر مكعب من المياه خلال سنوات لملء بحيرة سد النهضة الاثيوبي, سيترتب عليه فقدان مصر ما بين١٢ و١٥ مليار متر مكعب من المياه, ومن ثم ستنخفض المناسيب أمام بحيرة السد العالي, كما ستنخفض الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي بنسبة٣٠%, أن الإدارة الحالية قامت بسحب كمية كبيرة من المخزون الاستراتيجي من المياه في بحيرة السد, وفي حالة قيام سد النهضة– ونحن نعيش فترة الجفاف التي ستستمر خلال١٠ سنوات كما ذكرت– فذلك يعني أن توربينات السد العالي ستتوقف تماما عن إنتاج الكهرباء.ولا يخفي علي أحد الجرأة التي تتعامل بها اثيوبيا مع ملف سد النهضة, من خلال تفعيل الإرادة السياسية, وحشد الدعم الشعبي لمشروع السد داخل اثيوبيا كمشروع قومي, مستغلة حالة الإنقسام بين مختلف فئات وطوائف الشعب المصري من ناحية, الانقسام بين المعارضة والنظام من ناحية أخري, فضلا عن مساندة أوغندا, وتنزانيا, لإثيوبيا في مشروعها المائي, متمثلا في إقامة سدود علي النيل, لتوليد الكهرباء, والتوسع في الاستثمار الزراعي.اللجنة الثلاثية المشكلة لتقييم مخاطر سد النهضة, التي تضم٦ خبراء إثنين من مصر, واثنين من السودان, واثنين من أثيوبيا, بالإضافة إلي٤ خبراء دوليين معظمهم من البنك الدولي, ولم تقم اثيوبيا بتزويد اللجنة بكافة

التفاصيل والمعلومات الفنية حول السعة التخزينية للسد, وطرق التشغيل ,والتصرف, والملء, والتخزين, ومن ثم لم تقدم اللجنة في تقريرها معلومات قاطعة, وتفصيلية, وفنية, حول مخاطر سد النهضة وبقية السدود الأخري التي تعتزم أثيوبيا إقامتها علي النيل الأزرق, التي تقدر سعتها التخزينية بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب, مؤكدا أن الحديث عن استخدام هذه السدود, ومن بينها سد النهضة في الزراعة هو تضليل للرأي العام, خاصة إذا علمنا أن هناك كميات كبيرة من مياه الأمطار والسيول تتساقط علي الهضبة الاستوائية التي تتسم بأنها شديدة الانحدار, وتجرف الزراعات والتربة, ويمكن التغلب علي ذلك من خلال العديد من الحلول الفنية مثل مشروعات حصاد الأنهار, وسدود الإعاقة و حجز المياه, والمصاطب الزراعية وغيرها اللجوء إلي التحكيم الدولي يمكن أن ينجح في تأمين حصة مصر من مياه النيل، ويري البعض ان اللجوء إلي التحكيم الدولي يعني كسب الوقت علي أرض الواقع, مما يصعب معه التصرف حينما يصبح السد أمرا واقعا, صحيح أنه يمكن الاستعانة بالقانون الدولي, لكننا– للأسف الشديد– قد أثبتنا للعالم أننا دولة عدوانية لا تحتكم لسيادة القانون الدولي, بعد إذاعة اجتماع رئيس الجمهورية مع بعض القوي السياسية, حول الآليات المتاحة للتعامل مع أزمة سد النهضة, وبالرغم مما حدث, فإنه يمكن اتباع القنوات السياسية والدبلوماسية الرسمية والشعبية ,ومعها يمكن اتباع المسار القانوني في اتجاه موازيا, والتزامن مع تلك الجهود, لابد أن تقدم مصر لأثيوبيا حزمة من المشروعات التنموية في مجالات انتاج الكهرباء, والزراعة, والبيئة, والسياحة, وغيرها من المشروعات, بحيث يتم طرحها بنظام حق الامتياز, أو بنظام بي أو تي, أو ما يسمي بنظام تريبل بي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص, وهو ما سيترتب عليه من انتعاش اقتصادي, وتوفير فرص عمل, وتدفق الاستثمارات, والرواج التجاري ,وتصديرالانتاج الصناعي والزراعي للخارج, مما يلبي احتياجات الجانب الاثيوبي في التنمية, في مقابل عدم الإضرار بحصة مصر من مياه النيل, ويجب تعيين وزير مفوض لمياه النيل, يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة, بحيث يندرج تحت مجلس إدارة, يضم عددا من المسئولين بالجهات التنفيذية, والسيادية, بحيث يتم وضع خطط تنموية محددة, تشمل كافة التفاصيل ومن بينها المجالات الاستثمارية ,ومدد التنفيذ, والتمويل اللازم لها, ومصادره, ويلجأ الوزيرالمفوض إلي الرئيس مباشرة لتذليل كل العقبات التي قد تحول دون تنفيذها, وإيجاد سيناريوهات بديلة للتعامل مع الأزمات إن وجدت.

إدارة أزمة مياه النيل فى اطار العلاقات الدولية :

إن من أصعب الأزمات التى تواجه الدولة المصرية، وبشكل دورى منذ أقدم العصور، هو كيفية التعامل مع نهر النيل ومنابعه، وما يمكن أن يترتب على ذلك من انخفاض منسوبه، والتأثيرات السلبية لذلك على واقع الحياة والمجتمع فى مصر، وهو الأمر الذى دفع المصريين القدماء إلى ليس فحسب العمل على بذل المساعي والجهود الدءوبة والخلاقة من أجل صيانته وحمايته، بل الذهاب إلى ابعد من ذلك حيث تم اعتبار منابعه جزء لا يتجزأ من منظومته المتكاملة، بل وتقديس هذا النهر.

وهو الأمر الذى يعنى أن المصريين القدماء لم يتعاملوا مع نهر النيل على أنه مجرد نهر يجرى داخل أراضي الدولة المصرية ويصب على شاطئها الشمالي، وإنما تعاملت معه على أساس كونه مانح الحياة والعطاء لمصر حاضرة العالم ومحور ارتكازه منذ تلك القرون القديمة.

ومن ثم فإن الواقع السياسي والجغرافي والتاريخي يشير إلى وجود مصلحة وطنية خالصة ومصيرية لمصر فى منظومة حوض نهر النيل، لا تستطيع دولة ولا مجموعة من الدول أن تنال من هذا الواقع الحى والملموس، تحت أية ذريعة من الذرائع، وفى الوقت الذى تحسم فيه مصلحة مصر الوطنية فى حوض نهر النيل، فمن زاوية االتناول والتوضيح لتلك المصلحة، والسعي الدءوب من اجل إقناع الدول الأخرى صاحبة المصالح فى منظومة حوض نهر النيل، بل ودفعها للاعتقاد اليقيني بمصالح مصر العليا فى هذا الشأن، فإن الأمر له وجه آخر ينبغي على الدولة المصرية إدراكه وتفهمه والاعتقاد بصحته وبمشروعيته، ألا وهو المصالح العليا لدول حوض نهر النيل من زاوية أخرى، حتى يكون هناك انصافاً، وموضوعية وعدالة فى التناول والتعامل مع قضايا ومشكلات حوض نهر النيل والتداعيات الناجمة عنها حاضراً ومستقبلاً.

بمعنى أن أزمة إدارة حوض نهر النيل تتركز على كيفية إدارة التعارض بين المصالح العليا للدولة المصرية والمصالح العليا لدول حوض نهر النيل، وهو الأمر الذي يتطلب حتمية إحداث التوافق والتوزان بين أهداف ومصالح تلك الدول من أجل احترام وإعلاء شأن منظومة المصالح على وجه الإجمال، وبدرجة عالية من الموضوعية والواقعية الإيجابية، وإذا كانت عملية التناول والتعامل مع هذا الموضوع تتعدد جوانبها واقترباته فإنه يمكن التركيز على اقتراب ادارة الازمات للإحاطة بمحاوره وعناصره كالتى :أولاً: ادارة ازمة نهر النيل من المنظور القانوني الدولي :فى ظل كل من النظامين الاقليمى والدولى والذى يحكم العلاقات فيما بين بين الدول الداخلة فى عضوية كل منهما، وبموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدول المرعية، وقواعد ونظم العمل

المنظمة للعلاقات فيما بين الدول. وفى ظل اقرار جميع الدول فرادى وجماعات على ضرورة بل وحتمية الاحترام لمنظومة التفاهم والتعاون والتضامن والعمل الدولى المشترك كأحد الركائز الأساسية لإقرار السلم والأمن الدوليين والتسوية السلمية للمنازعات بالطرق وبالوسائل السلمية والتسليم والقناعة بذلك تقتضى ما يلى :

أ- ان الاتفاقيات والمعاهدات وقواعد القانون الدولى وقواعد ونظم العمل والتعاون والتضامن الدولى لا تلغى بالتقادم ولا تخضع للإنتقائية، يؤخذ منها ما يتناسب مع مصالح دولة ما، وينكر ويهمل منها ما يتعارض مع مصالح دولة أخرى، وبالتالى فان التعامل مع تلك المنظومة السياسية والقانونية الدولية يتحتم أن يتسم بالثبات والاستمرارية. وبناء على ذلك فإن دفع دول حوض نهر النيل بأن تلك الاتفاقيات ذات طابع استعمارى إنما هو مجرد لغو لا يرقى لمستوى النهج والسلوك القويم لدول مستقلة ذات سيادة، ومن ثم تحسب عليها سياساتها وممارساتها سلباً أو إيجاباً على حسب مدى التوافق أو التعارض مع كل من المشروعية والشرعية الدولية، ومع المصالح الفعلية العليا لجميع الدول، وخصوصا وأن تلك الدول ليست بمنأى وليست بحصانة مانعة وجامعة ضد صروف الأزمان، وفي مواجهة الظروف والمستجدات والمتغيرات التى ما تنفك تواجه مثل تلك الدول، وبالتالي فهى عندئذ تكون أكثر المتشبثين بأهداب وبأهداف تلك المنظومة القانونية والسياسية الدولية.

ب- أن دفع بعض دول نهر النيل بأن الاتفاقيات والمعاهدات التى تقيد سياسياتها وممارساتها إنما هى اتفاقيات ومعاهدات أقرتها الدول الاستعمارية، إنما هو قول مردود عليه بأن تلك الدول كانت مسئولة بحكم قواعد القانون الدولى والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة عن إدارة مستعمراتها، ووضعت مثل تلك الاتفاقيات والمعاهدات من أجل تنظيم العلاقات فيما بينها، بمعنى أن تلك الدول إنما قامت بذلك فيما بينها وبين مستعمراتها والأقاليم التى تحتلها، وقد ورثت الدول الأفريقية مثل تلك الاتفاقيات والمعاهدات والتزمت بها، وعلى الرغم مما يمكن الإقرار به من خلل يرتبط بها إلا أن إقرارها وارتضاء العمل بمقتضاها لسنوات طويلة دون محاولة للنيل منها إنما يثبت الاستحسان والقبول والرضا بمضامينها، خصوصا وأنها تتفق وقواعد العمل والقانون الدولي.

ج- أن واقع الاتفاقيات والمعاهدات والمنظومة القانونية والسياسية الدولية سواء فى جانبها النظرى أو التطبيقى، يشير إلى أنها في مجملها لا تتجزأ ولا تتسم بالانتقائية فى الممارسة الفعلية، وإذا كانت لدول حوض النيل ترفض الاتفاقيات الموروثة عن الاستعمار، فإن الأساس الذي بنيت عليه عملية ترسيم وتطبيقات الحدود التى تفصل فيما بين تلك الدول وحتى الوقت الراهن هي ذاتها تلك

الاتفاقيات والحدود الموروثة عن الاستعمار، بل وذهبت الدول الأفريقية بعد الاستقلال إلى أبعد من ذلك ليس فحسب بتضمين الأخذ والتطبيق لها باعتباره أحد مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من قبل، والتنظيم الدولى الافريقى من بعد لفترة ما بعد الاستقلال، وإنما بالنص على قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، بمعنى ان الأمر يتجاوز مجرد احترام تلك الحدود الى تقديسها فى التعامل فيما بين دول القارة الأفريقية، وذلك على الرغم من أن العديد من الدول أضيرت من توابع الإقرار والتقديس لهذا المبدأ (الصومال، المغرب. وغيرها)، ولكن ظل قائماً وظلت الاتفاقيات المنظمة للحدود فيما بين الأقاليم الأفريقية هى الأساس القانونى والسياسي والعملي، للإبقاء على وحدة أقاليم دول القارة الأفريقية، وللحيلولة دون تفشى فوضى المناشدات والمطالبات بإقليم هنا وإقليم هناك، وهو الأمر الذى يفضى في نهاية الأمر الى إشعال خلافات لا تلبث أن تتحول إلى منازعات، ثم إلى صراعات وحروب بينية فيما بين تلك الأقاليم والدول ولا تصل في نهايتها الى نتيجة حاسمة لصالح هذا الطرف أو ذاك. بمعنى أنه إذا كانت الاتفاقيات والمعاهدات المرتبطة بتقنين الاستفادة من الأنهار المشتركة فى أفريقيا موروثة عن الاستعمار فهي متلازمة مع تلك المرتبطة بتقنين وبتحديد أوضاع الحدود بين الأقاليم والدول ومن ثم فهما صنوان متلازمان كان لا يؤخذ أحدهما فيتم تطبيقيه ولا يهمل الآخر فيتم تهميشه.

ثانياً: ادارة أزمة حوض نهر النيل من المنظور السياسي الدولى المعاصر :يلاحظ أن ادارة أزمة حوض نهر النيل وفقاً للواقع السياسي الدولى المعاصر قد مر بمرحلتين أساسيتين هما :

أ- مرحلة الحرب الباردة :خلال هذه المرحلة يلاحظ أن النظام الدولى شهد استقطاباً محدداً وواضحاً بين معسكرين رئيسيين وهما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى، وحالة الاستقطاب الدولي هذه امتدت الى دول القارة الافريقية باعتبارها جزء لا يتجزأ من النظام الدولي .وأثناء تلك الفترة يلاحظ أيضاً أنه كان هناك قدر من الاستقرار النسبي الذي طرأ على واقع العلاقات بين دول حوض نهر النيل، وفي ظل تقارب أيديولوجي بين تلك الدول، ربما تأثر الحالة القوى الدولى، وان لم ينقطع الجدل ولا السعي لإقامة السدود التى تستهدف توليد الطاقة الكهربائية، منها ما تم تشييده بالفعل، ومنها ما تعرقل أو تم تجميد العمل فيه لاعتبارات فنية أو تمويلية.

ب- مرحلة ما بعد الحرب الباردة :لقد بدأت تلك المرحلة مع بداية انهيار توازن القوى العالمي، والذي نجم عنه انهيار المعسكر الاشتراكى منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعيه، حيث بدأ النظام العالمى مرحلة جديدة من مراحل اعادة التشكيل والتكوين فى ظل هيمنة غربية بشكل عام، وهيمنة

أمريكية بشكل خاص، وبغض النظر عن الجدل حول طبيعته الأحادية أو التعددية التى يتسم بها النظام الدولى فى الوقت الراهن، فإن الثابت هو أن المعسكر الغربى أخذ فى دفع الدول الأخرى ترغيباً وترهيباً نحو تبني الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادى، وهو الأمر الذى أفضى الى استفادة دول حوض نهر النيل من توابع الأخذ بالأيديولوجية الليبرالية، سواء عن طريق المعونات والمساعدات والمنح والقروض، أو عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة وغيرها. ومن ثم فلم يكن مستغرباً أن تتحرك الدولة الاثيوبية نحو الزعم بأن إقامة سد على النيل الازرق (سد النهضة الإثيوبي (أو مجموعة سدود كما هو معلن ومستهدف، إنما هو بمثابة مشاريع قومية تنموية، تستهدف الاستثمار لمواردها المائية والأرضية، لخدمة خططها وإستراتيجياتها التنموية.

وإذا كانت قدراتها وإمكانياتها المالية لا تساعدها على القيام بذلك، فإنها رأت أن الاستعانة بالتوظيف والاستثمار لعلاقاتها الخارجية يمكن أن يساعدها فى اقتناص الفرص وتذليل العقبات المالية والتكنولوجية فى هذا الشأن. والملاحظ أن الأمر لا يقف عند حدود السياسات والممارسات التى تنتهجها الدولة الإثيوبية، وانما فيما ذهبت إليه جل إن لم يكن كل دول حوض نهر النيل من التحرك بذات الاتجاه وإن اختلفت الأساليب والآليات، ويلاحظ أن القاسم المشترك الأعظم بين تلك الدول يتبلور فى حتمية إعلاء المصالح العليا لكل دولة من كل تلك الدول حتى وإن كان على حساب المصالح العليا للدول الأخرى (دولتي المصب)، من خلال ما تنتهجه من سياسات وما تسلكه من سلوكيات سواء توافقت فى ذلك أو لم تتوافق مع منظومة العمل القانونية والسياسية والشرعية الدولية، وربما دفعها الى ذلك أيضاً محاولة تغيير الواقع السياسي الدولي، من خلال محاولات استبدال تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحوض نهر النيل، باتفاقيات ومعاهدات جديدة لا تتعارض مع سياساتها وممارستها الراهنة، ومنها الاتفاق الإطارى الذى دعيت دول حوض نهر النيل للتوقيع عليه والعمل بموجبه فى الوقت الحاضر وفى المستقبل.

ومعنى ذلك أن الواقعية السياسية الراهنة هى التى تستند اليها دول حوض نهر النيل فى تعاملاتها وفي تفاعلاتها فيما بين بعضها البعض، ومن ثم تبقى كثافة ورصانة العلاقات والتعاملات بين دول حوض النهر، وبين الدول الفاعلة فى النظام الدولى الجديد هى العامل والعنصر الحاسم فى ترجيح فعالية السياسات والممارسات الكلية لتلك الدول، والملاحظ فى هذا الشأن أن إثيوبيا التى تمثل بؤرة الاهتمام داخل منظومة دول حوض نهر النيل، هى أيضا بمثابة بؤرة الاهتمام والاستقطاب الدولى فى ظل تنوع وتعدد مصالح الدول الفاعلة والدول أصحاب المصالح، وهو الأمر الذى يستدعى وضع تلك الحسابات فى موضعها الصحيح عند التعامل الجاد والموضوعي مع تلك الأزمة.وإذا

كان الواقع السياسي الدولى يفرض متطلبات ومحددات معينة للتعامل مع الأزمات الدولية المختلفة، فإن التناول والتعامل الموضوعى مع هذا الواقع يفرض على الدولة المصرية حتمية الاستثمار والتوظيف لقدراتها ولمكانتها الدولية فى التأثير على تلك الدول وفى البرهنة على قدرتها على اختيار الكيفية المناسبة التي بموجبها يتم المحافظة على الاستمرارية والتعظيم للمصالح العليا المصرية وعلى رأسها مصالح أمنها القومي الآنية والمستقبلية.

ثالثاً: إدارة الأزمة حوض نهر النيل وفقاً لمنظور المصالح المشتركة :ينبغي الإشارة إلى أن التعامل مع مياه حوض نهر النيل وفقاً لمعيار أو لقاعدة الاستخدام المنصف والعادل للمياه لا يجب أن يتم من منظور ضيق والمتمثل في التفاوت بين الثراء المائي أو الوفرة المائية التى تتمتع بها غالبية دول حوض نهر النيل والفقر المائي أو الندرة المائية التى تعانى منها دول حوض نهر النيل وخصوصاً دولتي المصب (مصر والسودان)، وإنما ينبغي التناول والتعامل مع هذا الموضوع من منظور تكاملي واندماجي من أجل تحقيق منظومة الأهداف والمصالح لدول حوض النهر كافة، ومن خلال الحوار الجاد والبناء فيما بين تلك الدول، ومن منظور أن الوفرة المائية لا تمثل ميزة نسبية لدول حوض نهر النيل التى تتمتع بها، إن لم يتم توظيف واستثمار تلك الميزة، وبما يعود بالنفع والفائدة على تلك الدول، وكذلك الندرة المائية ليست عيباً لدول حوض نهر النيل، بل إن الواقع يشير إلى أن هذا التنوع في المزايا النسبية هو الذي يدفع الدول دفعاً نحو البحث عن أساليب وآليات للتعامل وللتكامل فيما بينها، وليس للتصارع من أجل تحقيق أهدفها ومصالحها والدفاع عنها .

إن التوظيف والاستثمار لهذا المعيار يقتضي النظر الشامل والمتأني للإمكانيات والقدرات المائية والاقتصادية، بل والقدرات الشاملة لدول حوض نهر النيل، والتعامل الجاد نحو إعلاء قيم العمل والتعاون والتضامن الدولي المشترك، بالبرهنة على تلك المعطيات من خلال السياسات والاستراتيجيات والسلوكيات والممارسات المشتركة والفعالة فى تلك المجالات الحيوية إن لم تكن المصيرية، وبما يخدم أهداف ومصالح تلك الدول عامة.

ومما يعزز ويدعم هذا التوجه أن الظروف والمستجدات والمتغيرات الت تتواكب مع حلول الألفية الثالثة إنما تتسم بطابع وبضرورة التكتلات والتحالفات بشكل أوضح وأبلغ من ذي قبل، نظراً لتزامن حاجة الدول للتعاون وللتعامل المشترك والفعال، ومن منطلق أن المصالح وحدها والمصالح الواقعية والحية والملموسة هى التى تشجع الدول على الإقبال وعلى تحفيز الإرادات السياسية وتشجيع المساعي والجهود والحث على تقديم التضحيات من أجل إقرار وإنجاز تلك المصالح، ومن ثم

فليست الخلافات والنزاعات والصراعات والحروب هي التى يمكن أن تكون المدخل المناسب على الآماد المختلفة، لمجرد الاقتراب من تلك المصالح ومحاولة التعاطى معها.

التكامل الاقتصادي لدول حوض النيل :

رغم عقد المؤتمر الدولي الأول للتكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل بالقاهرة,أهمية وجود التفاهم السياسي والاستراتيجي بين دول حوض النيل لإيجاد المصالح المشتركة ,مطالبا بإقامة مشروع واسع في شرق أفريقيا بالقرن الأفريقي بين مصر والسودان وجنوب السودان وباقي دول حوض النيل, وقال إن مصر يجب عليها أن تستعين بما نصت عليه الدساتير السابقة والدستور الحالي في وضع استراتيجيات للترابط بين القاهرة ودول افريقيا, بينما حذر الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني الأسبق من أنه إذا لم يحسم هذا الخلاف فإن أي محاولات لإقامة علاقات تكاملية بين دول الحوض ستبقي في طريق مسدود, بل ستتطور إلي حرب باردة حقيقة, مشيرا إلي أن هناك أضرارا كثيرة ستلحق بدول الحوض إذا انعدم التوافق, بينما هناك مصالح كثيرة ستتحقق إذا اتفقت أهمها جذب الاستثمارات وإمكان زيادة دفق مياه النيل, مشددا علي ضرورة حسم الخلاف حول اتفاق عنتيبي من خلال الدعوة إلي اجتماع قمة لدول حوض النيل للنظر في النقاط الثلاث الخلافية, توشدد علي ضرورة حسم الخلاف حول سد النهضة بإقرار توصيات اللجنة الفنية وبصيغة مشاركة في الإدارة, علي جانب آخر قال كينينج جاكور ديو وزير التجارة بجنوب السودان إن الحرب الأهلية في السودان والتي استمرت لسنوات طويلة قد تسببت في تأخر عمليات التنمية, موضحا أنه بعد استقلال الجنوب فلابد أن نركز علي التنمية بشتي أنواعها, مشيرا إلي أن الموارد الأساسية في جنوب السودان تعتمد علي إنتاج النفط بنسبة٨٩% ولكن نظرا للخلافات الحدودية بين السودان وجنوب السودان فقد توقفت عملية استخراج البترول لفترة طويلة ,ولكن من المقرر, وبعد التهدئة بين السودان والجنوب سوف يتم تصدير أول شحنة بترول أوائل الشهر المقبل.أن التنمية الكاملة لدول حوض النيل ستتحقق من خلال التكامل الاقتصادي فيما بينها بشكل يجعلها أقوي, موضحا أن بلاده تبنت برنامجا للإصلاح الهيكلي المالي لدعم الأنشطة الاقتصادية.إن التجارة البينية بين دول حوض النيل ارتفعت من٤ مليارات عام٢٠٠٩ إلي٥.٥٦٨ مليار دولار عام٢٠١١, في حين أن واردات دول حوض النيل من دول العالم زادت من٨٧ مليار دولار إلي١١٥.٦ مليار دولار عن نفس الفترة.إن دولته تعمل علي قدم وساق للانتهاء من بناء سد النهضة سد الألفية وسدود أخري, لتوليد الكهرباء وتصديرها إلي جيبوتي وجنوب السودان, , حيث يصل عدد السكان في جمهورية إثيوبيا إلي٨٥ مليون نسمة, يوجد العديد من المشروعات العملاقة

تحت الإنشاء, فضلا عن السعي لربط جنوب السودان وإثيوبيا بخطوط من شبكة الطرق, وطموح دولته إلي تعزيز التجارة مع مصر أن المشاركين أوصوا في ختام المؤتمر بضرورة فتح الحدود بين دول حوض النيل جميعا لتيسير انتقال الأفراد والبضائع, وقدسية نهر النيل وضرورة المحافظة عليه من كل أنواع التلوث وسوء الاستغلال, ورحبوا بالأفكار و التكنولوجيات في مجال تدوير المخلفات و الاستفادة منها كوقود أو سماد, وفكرة إنشاء مشروعات مشتركة يساهم فيها جميع أبناء دول حوض النيل بما يعود بالنفع علي جميع تلك الدول, وإنشاء بوابة إلكترونية تجارية تساهم في نشر المعرفة عن الفرص الاستثمارية والمنتجات التي تنتجها كل دولة, و فكرة تأسيس شركة نقل تربط دول حوض النيل لتيسير نقل الركاب و البضائع, وعمل مناطق حرة علي الحدود بين كل دولة و أخري بحيث يتم إنشاء مجموعة من المصانع بغرض استفادة دولتي الحدود من إنتاج هذه المصانع و بغرض التصدير إلي دول أخري لتعظيم العائد من العملة الأجنبية, وفي النهاية أعلنوا ترحيبهم باختيار دولة جنوب السودان لاستضافة الدورة الثانية من المؤتمر الدولي للتكامل الاقتصادي بين دول حوض النيل Nile integration و تبادل الأفكار لاختيار دولة و شخصية الدورة.

طالب خبراء المياه بضرورة التحرك الرسمي للحكومة المصرية لوقف التعنت الاثيوبي تجاه الشعب المصري باستمرارها في المضي قدما في بناء سد النهضة رغم الاثار الوخيمة التي ستتعرض لها مصر جراء بناء السد، خاصة بعد ان وصلت المفاوضات بين مصر وأثيوبيا إلي طريق مسدود، وأثبت المفاوض المصري فشلا ذريعًا في إدارة دفة الاجتماعات التفاوضية لصالحه، ليغلق بذلك باب التفاوض دون الوصول إلي حل مرض لجميع الأطراف،مطالبين بتدويل القضية وإخطار الأمم المتحدة والإتحادين الاوروبي والأفريقي وروسيا والصين واليونسكو برفض السد الإثيوبي وإشراكهم في الازمة مع القيام بجولات أوروبية.

ان مصر لديها بالفعل دراسات متكاملة و دقيقة (مصرية و امريكية) تؤكد مخاطر سد النهضة الكارثية علي مصر والسودان من كافة الجوانب المائية و الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها،مطالبا الحكومة الحالية باتخاذ خطوات استباقية وعدم اهدار الوقت الذي لايصب الا في مصلحة اثيوبيا و استكمالها جميع مراحل بناء السد خاصة ان الحكومة الاثيوبية تتحدي نفسها وتسرع في عمليات البناء بشتي الطرق حيث اقتربت بالفعل من تنفيذ ٣٠٪ من البناء وان الاساسات بدأت في الظهور علي سطح الارض مما يعني بدء بناء حسم السد الاساسي الذي بانتهائه تنتهي كافة الاعمال الانشائية ويعقبها تركيب محطات توليد الكهرباء من السد أن الدراسات الفنية لا جدوي من استمرارها خاصة بعد التعنت الإثيوبي مطالبا بإرسال مذكرة قانونية من

الخارجية المصرية الي نظيرتها في أثيوبيا تشمل استعراض حقوق مصر التاريخية في مياه النيل والأسانيد القانونية لذلك ثم تتطرق الي مخالفاتها الجسيمة للأعراف والقانون الدولي في القيام منفردة بالبدء في إنشاء سد النهضة بدون الإخطار المسبق لدولتي المصب.بالإضافة إلي ضرورة أن تتضمن المذكرة تجاهل أديس أبابا للآثار الكارثية للسد علي مصر والسودان.يجب التحرك السريع في اتجاه السودان لضمان حيادها أو استرداد شراكتها الاستراتيجية، مطالبا بتدويل القضية وإخطار الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي برفض السد الإثيوبي، وذلك بوقف التفاوض مع إثيوبيا لعدم فائدته واتخاذ إجراءات استباقية، لافتا إلي أن الجانب الأثيوبي لم يبد أي نوع من التعاون بشأن الحلول المقدمة من الجانب المصري.لا بد من نقل الحوار من الجانب الفني المتمثل في وزارة الموارد المائية والري إلي الجانب السياسي (وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء والرئاسة)، وأن نبدأ في اتخاذ خطوات تصعيدية سريعة وطالب الجهات المعنية بالتقدم بطلب رسمي لأثيوبيا يتضمن رغبة مصر في تشكيل لجنة محايدة تضم ممثلين من دول العالم، لفض المنازعات وإجراء توافق بين أطراف المشكلة، خاصة مصر وأثيوبيا، لأن السودان رغم أنها تعد وسيطا، فإنها تميل إلي الجانب الأثيوبي، مشيرًا إلي أنه يجب علي الجانب المصري استغلال عدم قدرة أثيوبيا علي توفير التمويل اللازم لاستكمال بناء السد الذي يبلغ ٧.٤ مليار دولار ويمكن أن يصل إلي ٨٨ مليارات دولار.

حال فشل الخطوات السابقة، لا بد أن تلجأ مصر إلي مخاطبة المنظمات الدولية في محاولة لحل الأزمة، وأخيرا اللجوء إلي الامم المتحدة ومجلس الأمن الذي يعد الجهة الوحيدة التي لها سلطة تحويل الأمر إلي محكمة العدل الدولية دون موافقة أطراف المشكلةأن إنهاء أزمة سدّ النهضة الأثيوبي يبدأ بالاستقرار الداخلي في مصر حتي يتمكن المفاوض الدبلوماسي التعامل والضغط بما يمتلكه من مواثيق وعهود دولية علي الجانب الأثيوبي والوصول إلي حلّ أنسب يُخرج مصر من أزمتها المستمرة مع بناء سد النهضة.

التحذير من التحركات القطرية في إثيوبيا، بعد انسحاب الصين وكوريا والبنك الدولي والإمارات من تمويل السد، هناك عناصر ضغط خارجية لدعم إثيوبيا في استكمال السد بغرض التأثير علي حصة مصر المائية، معتبرا ذلك مؤامرة دولية لدعم اي محاولات للتأخر . مضيفا أن تدخل تركيا وقطر لدعمهما لإثيوبيا، يعتبر سلوكا عدوانيا تجاه مصر ومصالحها، لأن إثيوبيا قررت التوقف عن العمل بالسد مؤقتا، لحين البحث عن تمويل، وتدخل قطر جاء لتنفيذ أجندات لقوي دولية أخري، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والجانب الأوروبي. المطالبة بتعديل المسار التفاوضي بأن نلجأ للوساطة، بإدخال طرف ثالث في الحوارات التفاوضية، تكون لديه القدرة علي الإقناع للوصول

إلي حل وسط وأوضح أنه يجب أن نراعي، عند اختيارنا للطرف الثالث، أن تكون علاقتنا به جيدة، وأن تجمعنا به مصالح مشتركة، الأمر الذي يجعلنا نستبعد دول حوض النيل والدول الأفريقية بشكل عام لتوتر العلاقات معهم منذ سنوات، وكذلك أمريكا التي توترت العلاقات معها مؤخرًا، ومن ثم، فليس أمامنا سوي اللجوء إلي استراليا، رغم ضعف قدرتها علي التحاور، أو إلي دول آسيوية مثل الصين، التي تربطها بمصر علاقات تعاون جيدة، تليها الهند، وأخيرا روسيا لقوة علاقتنا بها، لاسيما خلال الفترة الاخيرة بضرورة الحشد الدولي لعدالة الموقف المصري بعد الحشد المساند لإثيوبيا حاليا الذي أستغلت فيه غيابنا عن الإعلام الخارجي وروجت بنجاح لسدها مع تدويل القضية والإعلان عن وجود أزمة كبيرة بين مصر وإثيوبيا،وإخطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي برفض السد الإثيوبي لكارثيته علي مصر بالاضافة الي التمسك بالحقوق المكتسبة لكميات المياه التي تعودت مصر علي إستلامها عبر آلاف السنين يجب التحرك الدولي والأفريقي للحشد بعدالة الموقف المصري فالوقت ليس في صالح مصر والحذر من التأخر في التحرك المصري خاصة انه لم يتبق إلا ثلاث سنوات ويكتمل بناء السد وكل يوم تأخير يضر كثيرا بمصر ويقرب إثيوبيا من هدفها بالسيطرة علي مصر والحياة فيها الواقعة؟ ..وحتي لا يكون هناك مجال للصدفة في حياة أمة ومصير شعب كان لابد من طرح هذا السؤال الصعب واستكشاف البدائل الممكنة حال بلوغ المخطط الأثيوبي مداه واستكمال سد النهضة ونقصان حصة مصر من مياه النيل.. وعلي الرغم من أننا لازلنا نملك الكثير من أوراق الضغط تجنبا للوقوف في هذا المربع الصعب فإن دراسات مستفيضة تناولت هذه القضية وطرحت العديد من الحلول بعضها يخفف من وهج الأزمة وبعضها من العبقرية بما ينقل مصر في قفزة قصيرة من القحط إلي مصاف الدول الغنية بالماء والطاقة في آن واحد ويضيف إلي حقائبها ما يزيد علي ستة أضعاف الدخل القومي من تصدير الكهرباء ناهيك عن وفرة المياه التي تسمح بالتوسعات الحضارية الكبري وتعمير نصف الصحراء الغربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء.. وهذا الحل العبقري الذي يشبه فكرة بناء السد العالي وشق قناة السويس كان حصيلة خبرة علمية وعملية لأحد المهندسين المصريين العاملين في السودان قبل ما يزيد علي مائة عام حيث فكر في نقل بعض الفائض من مياه نهر الكونغو التي تقدر بنحو ألف مليار متر مكعب تصب سنويا في المحيط الهادي إلي مصر والسودان عبر قناة تصله بالنيل الأزرق مع إمكانية توليد طاقة كهربية تكفي لتغطية القارة الأفريقية بأكملها وتصل أرباح تصديرها إلي ما يزيد علي ٣.٢ تريليون دولار سنويا مقسمة علي الدول الثلاث مصر والكونغو والسودان.. وقد اهتم الرئيس الراحل أنور السادات بالمشروع الطموح قبيل رحيله بقليل ولم يسعفه العمر لتنفيذه

فأرسل وفدا مصريا رفيع المستوي لدراسة الموقف علي الطبيعة في الكونغو ثم كلف إحدي الشركات العالمية الكبري بوضع الدراسات اللازمة وجاءت كلها تؤكد جدوي وعبقرية المشروع ما دفع السادات للمضي قدما والحصول علي موافقة الكونغو قبل ان توافيه المنية ويحل محله النظام الفاسد المخلوع فيتوقف كل شئ وتبدأ مصر رحلة العودة السريعة إلي الوراء. أما الحلول الأخري علي أهميتها فيقتصر دورها علي التخفيف من حدة الأزمة وتتركز علي تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف وترشيد الاستهلاك والتقليل من الزراعات المستنزفة للمياه ووقف التعديات علي النيل والحفاظ علي مخزون المياه الجوفية.. اما الحل العسكري وتوجيه ضربة جوية إلي السد الأثيوبي حال استنفاد جميع الوسائل السلمية فقد استبعده الأغلبية وإن كان البعض قد أشار إليه مرجحا صحة معلومات بهذا الشأن تسربت عن طريق أجهزة المخابرات البريطانية. كانت »قلب مصر» قد طرحت في الحلقة الأولي من هذا الملف الكثير من المعلومات المتعلقة بالتحركات الأثيوبية لاستكمال بناء سد النهضة وآثاره السلبية علي مصر في جميع المجالات الزراعية والصناعية والحضارية وفي مجال الطاقة الكهربية واحتمالات انهياره مستقبلا وتداعياتها علي السد العالي ومدن الجنوب في مصر.

وضع خبراء الري خريطة طريق للتحرك المصري خروجا من أزمة سد النهضة والسدود الأثيوبية الأخري علي النيل الأزرق وذلك علي النحو التالي الخطوة الضرورية الأولي هي المكاشفة الشعبية لأضرار سد النهضة للحصول علي دعم الشعب المصري وتوحيد الأطياف السياسية للمحافظة علي مصر وعلي امنها المائي. الخطوة الثانية تتمثل في التوصل الي اتفاق مع السودان علي المستوي الرئاسي لتحقيق رؤية مشتركة للبلدين نحو السدود الاثيوبية في اطار اتفاقية ١٩٥٩ والمصالح المشتركة بين البلدين مع الاتفاق علي بدائل فنية لهذه السدود الضخمة لا تسبب اضرارا ملموسة لهما مثل السدود الصغيرة او العودة للتصميم الاصلي لسد الحدود. الخطوة الثالثة تتمثل في التفاوض علي المستوي الرئاسي لمصر والسودان مع اثيوبيا للوقف الفوري لبناء السد انتظارا لما تسفر عنه توصيات اللجنه الثلاثية والخطوة الرابعة في حالة موافقة اثيوبيا علي وقف بناء السد فإنه يجب الاتفاق معها علي تعديل اطار عمل اللجنه لتشمل جميع السدود الاثيوبية المخطط انشاؤها علي النيل الأزرق وتشمل ايضا البدائل الفنية الممكنه لهذه السدود ودراسة استقطاب الفواقد المائية في البرك والمستنقعات المنتشرة في جنوب اثيوبيا وزيادة ايراد نهر السوباط لتعويض اي نقص في حصتي مصر والسودان فيما نصت الخطوة الخامسة في حالة رفض اثيوبيا وقف بناء السد علي التحرك السياسي لمصر والسودان علي المستويين الاقليمي والدولي لعرض الاثار

المدمرة للسدود الأثيوبيه ووقف اي مخطط لتمويل هذه السدود ومنع استخدام المنح والمساعدات الانسانية في بنائها والخطوة السادسة اعداد كتيب عن السدود الاثيوبية وتبعاتها السلبية وتوزيع نسخ منه الي الجهات المانحة والقوي السياسية والمنظمات الدولية ووضعه علي المواقع الالكترونية لوزارتي الري والخارجية وهيئة الاستعلامات. ودعت الخطوة السابقة للتوصل الي اتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضة الاثيوبي وعدم شراء الكهرباء الناتجه لتعديل مخطط انشائه حيث لا يتوافر لاثيوبيا البنية الاساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب او نقل معظم كهرباء هذا السد ولا ويجد مستخدم اخر لهذه الكهرباء الا من خلال نقلها عبر اراضي السودان او مصر لتقديم شكاوي رسميه ضد اثيوبيا في الجامعة العربية ومنظمات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي واللجوء الي التحكيم الدولي بينما كانت الخطوة التاسعة تطوير العلاقات مع دولالخليج العربي والتنسيق معهم لوقف استثماراته الضخمة في اثيوبيا حتي يتم التوصل الي حلول اللسدود الاثيوبية واختتمت الخارطة بتوصية ضرورية بتعزيز اواصر التعاون مع دول القرن الأفريقي خاصة اريتريا والصومال وجيبوتي واطلاعهم علي مخطط السدود الاثيوبية واهدافه وتداعياته السلبية. وطالب الخبراء السلطات المسئولة عن ادارة ملف المياه بضرورة العمل علي توفير الكميات الهائلة التي يتم اهدارها من المياه سنويا بسبب سوء الاستخدام التي تصل الي ١٣ مليار متر مكعب منها ١٠ مليارات من مياه الري و ٣ مليارات من مياه الشرب مشيرين الي ان اجمالي المياه التي تسقط علي حوض النيل في كل الدول تصل الي ١٦٦٠ مليار مترمكعب من المياه لاتستفيد دول الحوض منها سوي ٣% فقط في حين يتم اهداث ٩٧% منها بلا فائدة.

بعد دخول قضية مياه النيل منعطفا خطيرا بالنسبة لمصر بسبب الاصرار الاثيوبي علي الاستمرار في بناء سد النهضة هل يعني ان الخيار العسكري مطروح؟ وما رأس الخبراء العسكريين فيما اعلنته مصادر استخباراتيه بريطانيه في دراسة امنية اعدها مركز الدراسات الامنيه البريطاني ميدل ايست نيوز لاين من ان مصر تستعد من كل الجوانب لتوجيه ضربه جوية ضد سد النهضة الاثيوبي الذي سيقلل حصة مصر من المياه. بعض الخبراء الاستراتيجيين توقعوا ان يكون اللجوء للضربات الجوية مستبعدا لأن خلافات المياه لا تحل بالحروب. مصر ذات موقف سلمي يهدف للتعاون نافيا وجود نوايا حول دخول مصر في مواجهة عسكرية مع دول حوض النيل حيث ان مصلحتها مع دول الحوض تكمن في التوحد اقتصاديا وسياسيا واستبعد تماما الخيار العسكري لحل ازمة مصر والسودان مع دول حوض النيل مشيرا الي ان الحديث عن الحرب كلام افتراضي فالأسلوب العسكري عفا عليه الزمن ولا أحد يستخدمه في صراعات من هذا النوع فمازال هناك

دور كبير للدوائر القانونية الدولية ومحكمة العدل الدولية بالإضافة الي القنوات الدبلوماسية المستمرة بين البلدين قائلا لست مع الضربة العسكرية ولا أتصور ان تكون هناك ضربه لأنه لا بد ان يكون حل مشاكل المياه بالتراضي والتعاون والمشروعات البديلة وردا علي ما نشرته بعض المواقع من أن مصادر استخبارتيه بريطانيه قالت ان مصر تستعد من كل الجوانب لتوجيه ضربه جوية ضد السد الذي تبنيه اثيوبيا والذي سيقلل حصة مصر من المياه في حال فشل المفاوضات خاصة ان اسرائيل هي المحرض الرئيسي لبناء هذا السد قال علينا ان نكون حذرين فيما ننشره وتنقله بعض المواقع الاجنبيه في هذا الموضع لأن من مصلحتهم الوقيعة بين مصر واثيوبيا لأنه لا بد من حل اي خلافات مع دول الحوض بالتفاوض او اللجوء للتحكيم الدولي والبحث عن بدائل لزيادة مواردنا المائية مثل قناة جونجلي. استبعد الخيار العسكري في النزاع حيث يري انه في حالة لا قدر الله اندلعت حرب فإن بعد المسافه بين مصر واثيوبيا يجعل مسرح الصراع غير مناسب للعمليات الجوية واستحالة نجاح ضربة عسكرية لبعد المسافات واستشهد بمشكله ايران مع اسرائيل وصعوبة الحرب بينهما لنفس السبب. ان كل ما يقال عن دخول مصر في حرب وشيكة كما زعمت بعض الصحف الاثيوبية بسبب ازمة مياه نهر النيل ورغبة دول الحوض في اعادة تقسيم حصة مصر امر مستبعد تماما وأن ازمة تقسيم المياه قديمه وفكرة وجود صراع مسلح من الجانب المصري للحفاظ علي حقها التاريخي فكرة مستبعدة وشبه مستحيلة. وقال خبير عسكري ان خوض مصر لحرب وشيكه هو احتمال قائم ان لم تحدث استجابة لمطالب مصر في الحفاظ علي حقها التاريخي لمياه نهر النيل مؤكدا أن من فتح هذا الملف من جديد لاشعال فتيل الإثارة هو اسرائيل التي قد تتدخل في أي مسرح عمليات عسكري من بعيد عن طريق امداد تلك الدول بالسلاح ان التفاوض في حد ذاته حل ثمين للقضية ولكن الاعاقة السلبية تأتي من اسرائيل فهي تحارب ولكن بتكنيك اخر غير الحرب الفعلية فهي تعرف ان تلك الدول فقيره ويمكن مساعدتها وعمل مشروعات تنموية بها، لذلك فلا بد من منافسة اسرائيل والخيار العسكري هو مرحلة متقدمة بعد التفاوض. وذرك ان الهدف الرئيسي من نشوب هذه الحرب هو منع اطراف معادية لمصر من السيطرة علي المنابع الرئيسية لنهر النيل وتسعير المياه مضيفا ان السيناريو الحربي الذي ربما تضطر مصر لاستخدامه كخيار اخير هو ارسال قوات بريه الي اثيوبيا عن طريق الحدود الموجود مع الشقيقة السودان فضلا عن احتمالوجود ضربات جوية مباشرة خاصة ان مصر لها تجربة في عمليات مماثلة علي جهات دول اخري وتجيد استخدام ذلك النوع من الحروب. لا حرب من أجل مياه فالحروب لا تحل المشاكل لم نستنفذ ادوات التفاوض مع الجانب الاثيوبي ومازالت هناك

حلول هندسية ودبلوماسية للتفاوض بما لا يضر بمصلحة مصروقال انه كفرد في الحكومة لم يتطرق الي هذا الحل بملف سد النهضة الاثيوبي ان هذا ليس عن ضعف ولكن نبحث دائما عن التفاوض ولغة الحوار التي من المؤكد أن تأتي بنتائج افضل بكثير ان لغة التهديد والحرب تأتي بنتائج سلبية مشيرا الي ان هناك اتصالا دائما مع الجانب الاثيبوي لبحث الاثار السلبية لسد النهضة مضيفا اننا في انتظار تقرير اللجنه وقال ان هناك تحركا سياسيا علي اعلي مستوي لدراسة الاوضاع المختلفة التي تمر بها منطقة حوض النيل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكذلك اخر التطورات، ان مصر تسعي لابرام اتفاقيات رسمية مع دول حوض النيل واتفق المراقبون مع وزير الري في استبعاد الخيار العسكري لحل تلك الازمة مؤكدين ان الحديث عن الحرب كلام افتراضي والتدخل العسكري عفا عليه الزمن ولم يعد يتسخدمه احد في صراعات من هذا النوع مؤكدين انه ما زال هناك دور كبير للدوائر القانونية الدولية بالإضافة الي القنوات الدبولماسية المستمرة بين البلدين احد المصادر المسئولية بملف مياه النيل اكد ان هذا الكلام اثير لاستفزاز مصر وجرها لحرب التصريحات هذه التصريحات مرفوضة تماما وتتسبب في احتقان الشعوب وتزايد حالة الاضطراب لدي هذه البلدان. واستنكر المراقبون موقف الرئيس وحكومة قنديل وكل الجهات المسئولة في التعامل مع ملف الخلاف مع دول حوض النيل حول اعادة تقسيم حصص المياه والحقوق التاريخية في مياه نهر النيل انها نفس خطي مبارك في التعامل مع الدول الافريقية وهو ما يعكس انهم لم يضعوا خطة واضحة حتي الان في التعامل مع دول حوض النيل وهو ما أدي الي اضعاف الموقف المصري امام هذه الدول.

رؤية مصرية جديدة للتعامل مع قضية المياه :

لن يجدي إذكاء النعرات أو دعوات البعض إلي الخيار العسكري للتعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي ولن تجدي الحوارات الوطنية علي الهواء وتشتيت الجهود في التعامل مع قضية مصيرية بالنسبة لمصر,وقطعا فإن التعامل الأمثل مع تلك المشكلة لن يكون عبر التهويل في إظهار مخاطر السد ونقص حصة مصر من المياه أو انخفاض معدلات إنتاج الكهرباء, أو التبسيط في التعامل مع المشكلة وكأنها أزمة عابرة, وإنما تحتاج مصر هذه الأيام إلي منهج مختلف ورؤية عقلانية ورشيدة تحقق التوازن بين حق إثيوبيا في إقامة السد وإنتاج الكهرباء ودفع عملية التنمية, وبين الحفاظ علي حصة مصر من المياه وضمان عدم وجود أية أضرار عليه جراء بناء السد.وتحقيق هذا الهدف يتطلب بداية توحيد الجبهة الداخلية وتحقيق الإجماع الوطني حول ما ينبغي أن تقوم به مصر تجاه هذه القضية, ولا يصح أن تخضع أزمة مياه النيل, كغيرها من

الأزمات الداخلية, للاستقطاب أو المزايدة السياسية في الصراع الدائر حاليا بين التيار المدني والتيار الإسلامي, لأنها قضية أمن قومي تمس مصر والمصريين جميعا, بغض النظر عن طبيعة وهوية النظام الحاكم, كذلك ضرورة الحكمة في المعالجة الإعلامية والابتعاد عن إشاعة الخطر واللغة العدائية تجاه دول الحوض خاصة إثيوبيا, حيث ينبغي أن يمارس الإعلام دورا مسئولا وبناء في تقديم أفضل الخيارات للتعامل مع المشكلة, كذلك يجب أن تتضافر جهود كل أطراف المجتمع والدولة والحكومة والدبلوماسية الشعبية والمؤسسات الدينية في العمل الجماعي المتكامل للوصول إلي موقف موحد لإدارة الأزمة.

والأزمة هنا ليست آنية وعاجلة وإنما تتعلق بالمستقبل مع بناء السد والمتوقع له ست سنوات, وبالتالي لدي مصر الوقت الكافي للتحرك علي عديد من المستويات الإقليمية والدولية, وتتمثل في:

التحرك الدبلوماسي المصري علي صعيد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكافة المنظمات المعنية للتأكيد علي الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر في مياه النيل والتي نظمتها بالأساس اتفاقيتا١٩٢٩ و١٩٥٩ بشأن تقاسم مياه النيل, ويؤكدها القانون الدولي للأنهار, الذي ينص علي تطبيق قاعدة الإخطار المسبق وعدم الإضرار بدول المصب في حالة إنشاء مشروعات تنموية علي النهر .

تطوير العلاقات مع إثيوبيا وبناء شراكة حقيقية بين الدولتين, تنهي رواسب وعداءات الماضي, وتتجاوز موضوع المياه إلي كافة مجالات التعاون السياسي والاقتصادي, وفتح قنوات رسمية ومستمرة للحوار المباشر لنزع فتيل أية أزمة قد تنشب في العلاقات بين البلدين, وفي هذا الإطار ينبغي أن تقوم تلك الشراكة علي مبدأ المنفعة المتبادلة, فإثيوبيا تحتاج بالفعل إلي الكهرباء والتنمية الزراعية والاقتصادية, ولا تحتاج إلي المياه, حيث تمتلك أكثر من اثني عشر نهرا آخر إضافة إلي هطول الأمطار طوال العام, وفي المقابل تحتاج مصر إلي المياه وتمتلك من الخبرات الفنية والتقنية ما يمكنها من مساعدة إثيوبيا في تحقيق نهضتها الاقتصادية, كذلك الحوار من أجل الوصول إلي التصميم المثالي للسد والذي يمنع احتمالات انهياره أو تأثيره السلبي علي السد العالي أو تدفق المياه إلي مصر, خاصة وأن تقرير لجنة الخبراء الثلاثية يشير إلي عيوب عديدة في التصميم يمكن معالجتها عبر التفاهم المباشر مع الحكومة الإثيوبية.

تعظيم الانتفاع من مياه النيل بين كل دول الحوض, فما يهطل من مياه علي منابع النيل يصل إلي١٦٠٠ مليار متر مكعب وما يستخدم منه حوالي٨٤ مليار متر مكعب بما لا يتجاوز٨%, وهنا يمكن البدء في إنشاء مشروعات مائية مشتركة بين دول المنبع ودول المصب للاستفادة من كمية المياه الضخمة التي تتسرب إلي المحيط عبر نهر الكونغو وكذلك في أحراش دول الحوض, وهنا

يمكن إعادة إحياء بناء قناة جونجلي بين شمال وجنوب السودان لتوفير حوالي٢٥ مليار متر مكعب من المياه, والتي تعطلت بسبب الحرب الأهلية بين الجانبين, وبالتالي فمشكلة مياه النيل سياسية وليست مائية أو قانونية, وفي ظل التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية صوب أفريقيا يمكن معالجة أزمة المياه في إطار رؤية شاملة ومنهج التعاون والتكامل والمصالح المشتركة وتوظيف الموارد الطبيعية والبشرية للنهوض بدول الحوض في كافة المجالات والابتعاد عن الانفعالية والعشوائية والمزايدات في قضية تمس حياة مصر والمصريين.

الخيارات المتاحة لمواجهة الأزمة :

نظم المجمع الاعلامى بالزقازيق ندوة جماهيرية حول أزمة مياه النيل، أسبابها واحتمالات تطورها وتأثيرها على مصر والسودان وكيفية الخروج منها أن الأزمة خطيرة ومصر مهددة بالجفاف، فأثيوبيا قامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيدا لإنشاء سد النهضة، الذى يؤثر سلبا على حصة مصر من المياه. نهر النيل يعتمد على مياه الهضبة الاثيوبية بنسبة ٨٥%، وهذا يدل على خطورة أى تصرف تقدم عليه اثيوبيا لأن النيل الأزرق يزود نهر النيل بأكثر من ٦١ مليار متر مكعب فى السنة.

أن مواقف دول المنابع متناقضة، فمن ناحية تصر على عدم الاعتراف بالاتفاقيات المبرمة فى عهد الاستعمار، بحجة أن هذه الاتفاقيات أبرمت وهى تحت الاحتلال .إلا أن اثنتين منها هما أوغندا وإثيوبيا أبرمتا اتفاقيتين مع مصر فى أوائل التسعينيات تقضيان بعدم الاضرار بمصالح مصر والتعامل فى مياه النيل وفقا لقواعد القانون والبنك الدوليين .

إن مصر تعتمد بشكل كامل على نهر النيل على عكس أثيوبيا، التى تهطل عليها الأمطار طوال العام بمعدل ٨٠٠ مليار متر مكعب، مقابل ١.٣ مليار متر مكعب فقط تسقط على مصر، بينما المياه الجوفية التى لا تتعدى ١.٤ مليار متر مكعب. وأضاف أن مبادرة حوض النيل لسنة ١٩٩٩ استهدفت الاستفادة بأكبر قدر من مياه النيل وعدم المساس بالحقوق التاريخية لمصر والسودان، أما اتفاقية عنتيبى فتنص على إلغاء إتفاقيتى ١٩٢٩ و١٩٥٩، وتقضى بإعادة تقسيم المياه بالتساوى بين دول النيل، الأمر الذى رفضته مصر والسودان لأنها بذلك تفقدهما الحقوق التاريخية المكتسبة. فاتفاقية ١٩٢٩ تعطى لمصر حق الإعتراض (الفيتو) على أى مشروع يضر بحقوقها، أما إتفاقية ١٩٥٩ فتعطى لمصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب. وأضاف أن سد النهضة سيخفض الكهرباء من السد العالى بنسبة 30% – 20%، ويخفض المياه القادمة الى مصر والسودان بما يتراوح بين ٩ – ١٨ مليار متر مكعب. وفى حالة انهياره سيغرق أجزاء واسعة

من السودان ويشكل ضغطا على السد العالي .العلاقات بين مصر ودول حوض النيل بالفاترة والمتوترة. وأكد أن المفاوضات قد لا تنجح إلا بتقديم تنازلات من الجانب المصرى والسودانى. واستبعد الخيار العسكرى لحل الأزمة، كما أن اللجوء الى مجلس اللأمن الدولى ليس مضمون النتائج فى ضوء وجود حلفاء لإثيوبيا لهم حق الفيتو، ومن ثم فإنه ليس أمامنا إلا التفاوض لتقليل حجم الخسائر.

تعاون دول حوض النيل (دار الإفتاء) :

في إطار بروتوكول التعاون بين دار الإفتاء المصرية ووزارة الخارجية المصرية في نشر صحيح الدين ووسطية الإسلام, الذي وقعه مفتي الجمهورية ووزير الخارجية, أرسلت دار الإفتاء المصرية, أولي نشراتها الدينية باللغة الإنجليزية إلي السفارات والقنصليات المصرية بالخارج.إن هذه الخطوة تهدف إلي التواصل الفعال بين المصريين بالخارج وتلبية احتياجاتهم من فتاوي تهم الجالية المصرية والعربية المسلمة في البلاد غير الناطقة باللغة العربية. أن النشرة ضمت أخبارا ومقالات وفتاوي تهم المسلمين المقيمين في الخارج والتي تراعي ارتباط الحكم الشرعي بظروف المسلمين في البلاد غير الإسلامية.

وبموجب هذه الاتفاقية ستقدم دار الإفتاء المصرية عددا من الفتاوي حول القضايا المعاصرة الملحة باللغات الإنجليزية والألمانية والفرنسية لسفارات مصر في الخارج, لنشرها بين الجاليات العربية والإسلامية لتوضيح حقائق الدين الإسلامي بعيدا عن رؤي التطرف وفتاوي المتشددين الذين يشوهون صورة الإسلام في الخارج, علي أن تبدأ المرحلة الأولي بفتاوي واجتهادات فقهية باللغة الإنجليزية.

إن المركز الإعلامي بدار الإفتاء بموجب الاتفاقية يزود سفارات مصر بنشرة شهرية باللغة الإنجليزية تضم إجابات وردودا, لكل ما يهم الجاليات المصرية والعربية والإسلامية بأسلوب علمي وسطي متزن. وأشار مستشار مفتي الجمهورية إلي أنه سيتم كذلك تنفيذ مشروع موسوعة للفتاوي الصادرة عن دار الإفتاء المصرية باللغات الإفريقية كالسواحلية والروسية والإنجليزية والفرنسية, بالإضافة إلي تنفيذ برامج تدريبية تأهيلية للقادة الدينيين الأفارقة في دول حوض النيل علي الإفتاء.كما ستتم الاستفادة من خبرات وزارة الخارجية في تدريب كوادر دار الإفتاء علي فن المراسم الدولية والأعراف والقواعد الدبلوماسية, وتثقيفهم في مجال السياسة الخارجية, مع إمدادهم الدائم بكل التطورات. والتعاون في إقامة المؤتمرات والندوات العلمية الدولية, وخاصة المؤتمر السنوي لدار الإفتاء الذي يعتزم عقده سنويا لمناقشة قضايا الإفتاء المعاصرة.

فقه القانون فى سد النهضة :

لن تأتى اثيوبيا لتطرق بابنا بمبادرة طمأنة بخصوص سد النهضة – كما ينتظر مسئول كبير بوزارة الرى المصرية – طالما بقيت بمنأى عن عقوبات اقتصادية وتجارية وسياسية من دول عربية وصديقة مؤثرة، بل كلما طال وقت التفاوض كانت الفرصة أكبر لاستكمال بنائه.

وليس أمام مصر بعد وقف المباحثات الا اللجوء الى محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن لضمان الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة من مياه النيل بعد الاتفاق مع اثيوبيا على احالة النزاع للمحكمة وتأمين عدم اجهاض مشروع القرار اذا تقدمت بشكوى لمجلس الأمن مع القيام بتحرك دبلوماسى مكثف وسياسى على أعلى مستوى لاستخدام كل الوسائل المتاحة لدى الدول الشقيقة والصديقة للضغط على الحكومة الاثيوبية لمنعها من الانتقاص من حصة مصر التى ليس لها مورد مائى غير النيل.

يساعدنا فى ذلك أن كثيرا من فقهاء القانون يعتبرون اتفاقيات المياه الموقعة فى عهد الاستعمار مثل اتفاقيات الحدود الموروثة عنه ولا يجوز تعديلها أوالغاؤها من طرف الا بموافقة الأطراف الأخرى.واتفاقيات تنظيم استخدام مياه النيل كثيرة تخص مصر واثيوبيا منها ثلاث تحظر اقامة أى سد أومنشأة على النيل الأزرق أو نهرى السوباط وعطبره ينقص أويؤخر وصول مياه النيل الينا: اتفاقية ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا نيابة عن الدول التى كانتا تستعمرانها، واتفاقية ١٩٠٢بين الحبشة وبريطانيا التى كانت تحتل مصر والسودان، واتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة للسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا استكمالا لاتفاقية ١٩٠٢.وتعطى اتفاقية ١٩٢٩مصر حق "الفيتو" ضد أى مشروع تقيمه دول المنابع من شأنه انقاص حصتها المائية.واذا كانت اثيوبيا تعتبر اتفاقيات الحقبة الاستعمارية غير ملزمة لها بدعوى أنها وقعت رغما عنها فماذا تقول بشأن اتفاق ١٩٩٢ الذى وقعته بكامل ارادتها مع مصر وينص على ألا تضر أى منهما بالأخرى وعلى استخدام مياه النيل وفقا لقواعد القانون الدولى؟.كما تعهد رئيس الوزراء الاثيوبى الراحل مليس زيناوى قبل سنتين بتعديل تصميم السد اذا ثبت أنه سيضر بمصر.

وتنص القواعد العامة لادارة مياه الأنهار التى أقرها معهد القانون الدولى فى وارسو عام ١٩٦١ على استغلال مياه الأنهار المشتركة لصالح جميع دولها وعدم الحاق أى أضرار باحداها باعتبار المياه موردا مشتركا لا يخضع لسيادة منفردة لدولة بعينها. وأكد أيضا على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة فى مجال الموارد المائية وعدم المساس بها، وهو ما أكدت عليه أيضا اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ الخاصة بتوارث المعاهدات والاتفاقيات وتم تطبيقه بالفعل من جانب محكمة العدل الدولية

بحكمها فى نزاع مائى بين المجر وسلوفاكيا عام١٩٩٧.وبناء على ذلك من حق مصر أن تسعى لضمان ألا يتسبب سد النهضة فى نقص المياه أو تأخير وصولها وألا يكون هناك أدنى احتمال لانهياره بسبب شدة انحدار مجرى النيل الأزرق وطبيعة التربة. فمصر تعتمد فى حياتها بنسبة ٩٦% على النيل بينما لدى اثيوبيا١٠ أنهار حصيلتها ١٢٢ مليار متر مكعب سنويا يخرج منها الى النيل ٧١ مليارا ويتبقى لها ٥١ مليارا تناهز حصة مصر (٥٥.٥ مليار) بخلاف ٩٣٦ مليارا أمطارا.الخلافات بين مصر واثيوبيا ليست حول بناء السد فى حد ذاته وانما حول كيفية متابعة تنفيذ توصيات الخبراء الدوليين لتلافى سلبياته وكذلك آليات استكمال الدراسات الفنية والبيئية الخاصة به حيث رفض الاثيوبيون اقتراحات مصرية بالاستعانة بخبراء دوليين لتحديد الأضرار ووسائل تخفيفها ولتقريب وجهات النظر بشأن ادارة وتشغيل السد للحفاظ على حصتى مصر والسودان.واعترفت اثيوبيا بأن للسد تأثيرا محدودا على تدفق مياه النيل الأزرق الذى يمد النيل بـ٧٥% من مياهه، لكن الخبراء يتوقعون أن يقتطع تسعة مليارات متر مكعب من حصة مصر مطلوبة لزراعة مليونى فدان محدثا نقصا غذائيا يقدر بسبعة مليارات جنيه سنويا وعجزا نسبته٢٥% فى كهرباء السد العالى.أما عن خطر انهياره فقالوا ان معامل الأمان ١?٨ درجة فقط مقارنة بـ٨ درجات للسد العالى وتوقعوا انهياره فى غضون ٢٥ سنة.واذا استمر جمود المفاوضات فليس أمام مصر سوى المطالبة بتنفيذ القانون الدولى والسعى لدى الدول الشقيقة والصديقة للضغط على اثيوبيا بكل ما لديها من وسائل ليس لوقف بناء السد وانما لتعديل تصميمه للحفاظ على حقوقنا.فالسعودية مثلا لديها استثمارات تقدر ب٣?٥ مليار دولار فى اثيوبيا وتستورد ٦% من انتاجها الوطنى ويعمل بها مئات الآلاف من الاثيوبيين.أما الامارات فتشترى سنويا نصف ما تصدره اثيوبيا من اللحوم الحية والمذبوحة وتعمل على أرضها ٢١٣ شركة اثيوبية.وفى الكويت وحدها ٩٠ ألف عامل اثيوبى .

أكد مصدر مسئول بملف مياه النيل، أن مصر لن تتراجع عن موقفها بشأن ضرورة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية الخاصة بتقييم سد النهضة الإثيوبي، و مقترحاتها بشأن آليات تنفيذها تخدم وتحقق الأمن المائى لدول النيل الشرقى الثلاث، وما أشار رئيس الوزراء الإثيوبى مؤخرًا بأن مصر تراجعت عن الحوار يعكس وجود فجوة فى قنوات الاتصال بينه وبين وزير الموارد المائية والطاقة بالحكومة الإثيوبية، حيث إنه من الواضح أن الوزير لم ينقل اليه حجم الاخطار التي حذرت منها مصر نتيجة التعنت الاثيوبي. أن مصر توقفت عن الحوار مع أديس بابا بعدما تأكدت، وأوضحت

رغبة الحكومة الإثيوبية فى تضليل الرأى العام الدولي، واستغلالها للخلافات الحالية مع القاهرة لتحسين صورتها داخل الشارع الإثيوبى فى ظل تناقص معدلات النمو الاقتصادى.

أن هذا ليس بجديد على هذه الحكومة التى لم تقدم على أية خطوة تجاه حل الخلافات الحالية حول السد، رغم أن كافة الدراسات التى تمت حتى الآن حوله تؤكد أن هناك أخطارًا حقيقية تهدد المواطن الإثيوبى والسودانى على السواء إذا استمر العمل فى مراحل إنشاء السد مشيرا الي ان ذلك سو أثارة علي التركيبة الجيولوجية للقشرة الأرضية مما قد يؤدي الي حدوث نشاط زلزالي تتأثر به المنطقة والأراضي المحيطة والدول المجاورة كما سوف تترك اثارها علي كافة اشكال الحياة بها.

القاهرة لن تتفاوض لاضاعة الوقت ولننعطي الفرصة مرة اخري كما تحاول اديسابابا ولكنها جاهزة للحوار في حالة وجود طرح جيد وجديد من اثوبيا علي المقترحات المصرية لتنفيذ توصيات اللجنه الدولية الخاصة بتقييم السيد الاثيوبي وهذا شرطنا للحوار مشيرا الي أن المقترحات هي ايقاف العمل بالسد واستكمال الدراسات بالشروط الاثيوبية خلال فترة زمنيه لا تزيد علي عام بالإضافة الي وجود خبراء دوليين لمتابعة اعمال اللجنه الثلاثية للخبراء الوطنيين من الدول الثلاث مصر والسودان واثوبيا والمسئولية عن متابعة الدراسات الفنيه التي من المقرر ان يقوم بها مكتب استشاري دولي.

وحول ما أثاره خبير المياه بالخارجية الاثيوبية بأن حل أي خلافات بين الدول الحوض يجب ان يتم في اطار اتفاقية عنتيبي فإن مصر ليست طرفا في اتفاقية عنتيبي ولا تعترف بها وفقا لبنودها الحالية كما ان اثيوبيا لم تشرك الدول اعضاء الاتفاقية والموقعين عليها سواء بالرأي او المشوره عندما أعلنت عن بدء بناء السد بل قامت باتخاذ اجراء احادي مستغله للظروف التي تمر بها بعض دول المنطقة ومن بينها مصر خلال ثورة يناير موضحا ان مبارة حوض النيل كانت نناقش امكانية انشاء سدين علي النيل الأزرق والقيام بالدراسات الفنيه والهندسية اللازمه لهما وهما سد بودر لتخزين ١٤ مليار م٣ سنويا تحول الي سد النهضة وسد ماندیا لتخزين ٤٦.٤ مليار م٣ سنويا من مياه فيضان النيل وهما كانا تحت الدراسة ولم يبت فيهما اكد عبد المطلب ان الدول المانحة والهيئات الدولية مثل البنك الدولي او صندوق النقد المانحة للقروض لن يقبلوا بتمويل مشروع السد طالما ان هناك خلافات بينها وبين دولة المصب التي لا يوجد لها مورد مائي سوي نهر النيل مشيرا الي ان مصر تستعيد تدريجيا موقعها الدولي والاقليمي وهناك الكثير من دول العالم يهمها استقرار مصر وتدعمها لتحقيق ذلك وان مصر لن تشارك في أي انشطه تابعة لمبادرة حوض النيل بما فيها مكتب التعاون الفني بين دول النيل الشرقي الانترو المانحين

الدوليين لمشروعات مكافحة الفقر وتوفير مياه الشرب لحكومة اديس ابابا بدأوا في مراجعة موقف المنح المقدمه بعد ان وصلت اليه معلومات بأن هذه المنح لا تذهب الي المشروع المتفق عليها وانما تذهب الي مشروع السد لافتا الي الدول المانحه شركاء التنمية ي مبادرة حوض النيل توقف عن التمويل مشروعاتها خاصة للنيل الشرقي بسبب عدم التوصل لاتفاق بين القاهرة واديس ابابا وعدم توقيع مصر والسودان علي اتفاقية عنتيبي.

تصريحات وزير الخارجية الاثيوبي حول التعاون بين دول حوض النيل ومصر للأستخدام العادل لمياه النيل تعكس ازمة سياسية للحكومة الاثيوبية حول كسب الرأي العام الداخلي بدعوي ان سد النهضة يستهدف الحد من معدلات الفقر وتحقيق التنمية للأثيبويين سبب تأييدها خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ بينما يركز الخطاب الخارجي علي ان المشروع لن يؤثر سلبيا علي دولتي المصب " مصر والسودان " بل يساهم في توليد الكهرباء اللازمة لدول حوض النيل. ان الحكومة الاثيوبية ستزايد علي المستوي الدولي مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المصرية مما سيؤدي الي تأييد لمصر بالمقابل تراجع التأييد لأثيوبيا خاصة في ظل الخلافات داخل اثيوبيا والتي تهدد الانتخابات المقبلة مشيرة الي أن المواثيق والأعراف الدولية تساند مصر بينما التعنت الاثيوبي يشكل تهديدا للأمن والسلم الدولي في تنظيم عمل احواض الأنهار الدولية معركة مصر مع اثيوبيا مستمرة دبلوماسيا وقانونيا ودوليا حتي تتوقف عن بناء سد النهضة والعودة الي طاولة الحوار مرة اخري. القاهرة لديها العديد من الخيارات للتعامل مع الموقف الاثيوبي والدبلوماسية المصرية تتحرك بشكل قوي للحفاظ علي الحقوق المائية المصرية. مصر لديها من الأدوات والاتصالات والسيناريوهات الديناميكية القادرة علي التعامل مع كافة الاحتمالات التصورات حول ما يمكن ان تقوم به اثيوبيا. ومن يساندها من دول اقليمية ودولية. جهود مصر مستمره مع المجتمع الدولي وتوضيح الموقف الاثيوبي الرافض للأستماع للنصيحة خاصة ان التوجه الحالي لانشاء السد بالمواصفات المعلنه يضر بالشعب الاثيوبي نفسه الذي يعاني من أزمات اقتصادية متلاحقة مشيراالي اعلان اديس ابابا بتأجيل توليد الكهرباء من السد الي عام ٢٠١٦ يعكس في المقام الأول حجم ازمة التمويل لاعمال انشاءالسد.

<u>مواصلة التفاوض حول سد النهضة (منظمة لإدارة مياه النيل) :</u>

حث الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة علي مواصلة التفاوض مع اثيوبيا ودول حوض النيل لحل مشاكل بناء سدود علي نهر النيل. أن أي خلاف يحتاج الي التفاوض السياسي وانه قد يأخذ وقتا وأنه من الممكن الاستعانة بوسيط او خبير اجنبي يساعد في تقريب وجهات النظر وجدد غالي

علي ضرورة انشاء منظمة تضم مصر والسودان واثيوبيا للإشراف علي مياه النيل ومن الممكن أن تنضم لها بعد ذلك دول الحوض. فكرة انشاء منظمات دولية لإدارة وتنظيم مياه الأنهار بين الدول فكرة موجوده وناجحه علي سبيل المثال حوض نهر الميكونج في آسيا والتي تضم خمس دول هي الصين ولاوس وكمبوديا وفيتنام وميانمار ونهر الراين والدانوب الذي يشق عددا من دول اوروبا. يجب علي مصر ان تطور وتعيد بناء علاقاتها مع اثيوبيا خاصة ودول حوض النيل عامة لأن هناك امكانية لتأسيس مصالح مشتركة مع هذه الدول من خلال مشروعات مشتركة للطاقة الكهربائية للطلب المتزايد نتيجة الانفجار السكاني الذي يضرب معظم الدول الافريقية ومنها مصر ومن هناك يمكن انتاج الطاقة الكهربائية وتبادلها او حتي بيعها كسلعة استراتيجية لدول اخري كما يمكن اقامة مشروعات مشتركة في مجال نقل البضائع وخاصة عبر نهر النيل وتبادل الخبرات والتجارب في اقامة المشروعات الزراعية وانتاج المحاصيل وتحويل نظم الري بدلا من الاعتماد علي مياه الامطار.

طوفان نوح هل يعود :

لم يعد الطوفان ماء ينهمر من السماء, وعيون تتفجر في الأرض: حدث هذا في زمن نوح الذي صنع فلكه من ألواح الخشب والدسر(الحبال والمسامير), فنجا مع الذين آمنوا وهلك الكافرون. الطوفانات الحديثة التي يصنعها أحفاد نوح تضرب أيضا بأمواج كالجبال ,أمواج ليست من ماء, وإنما هي مزيج أسود ثقيل من ثلاثية: الكراهية والثأر والدم.!

في مواجهة طوفانها المهلك, الذي يلاحقها ويحاصرها في كل اتجاه, تستبق مصر الخطر بخطوة واحدة فقط, خطوة معلقة في الهواء, تنتظر أن تنزل علي الأرض, بعد أن يقول الناس كلمتهم فيها, عندما يدعون الي الاستفتاء علي دستورهم الجديد.إن خطوة واحدة فقط, بعيدا عن الطوفان, لا تكفي للنجاة, وأحسب أن مصر وهي تقاوم بحثا عن نجاة نهائية, فإنها . حتي الآن . تعتمد علي أسرار عبقريتها فقط, تلك العبقرية التي لا تتوقف عن أفعال الحماية والخلاص والنهوض, حتي وإن طرح الخوف أسئلته: أليس للعبقرية حدود؟ وماذا هي فاعلة إذا ما حطم الطوفان كل الجسور, وأشعل الحرائق, وحول الأرض إلي تنور إن أخطر ما في طوفانات الكراهية والثأر, انها تجعل كل ما هو كان غير قابل للقسمة, يسعي بإصرار أعمي وأحمق نحوها, وغالبا ما ينتهي الأمر ليس بالقسمة علي اثنين فقط, بل علي كل من أثبت حضوره في دفتر العار الوطني.!في طوفان نوح كان الله رحيما بخلقه, إذ لم يستمر طويلا, بعد أن قضي أمره, ولكن في طوفان الدم ليس هناك زمن محدد للنهاية. هناك موت ممتد, وهلاك قائم يأخذ الأرواح شهقة.. شهقة.علي الذين ينتظرون

نوحا جديدا يصنع لهم فلكا للنجاة, أن يدركوا أن زمن المعجزات قد ولي, وأن طوفانات الكراهية, لا عاصم فيها, حتي للذين يعتقدون أنهم وحدهم هم الذين آمنوا.الشعوب فقط هي التي تصنع فلك نجاتها, ليس من ألواح الخشب والحبال ,ولكن من قيم الحوار والتسامح والمحبة, وعندما تكون يدا واحدة, وقلبا واحدا ,وعقولا منفتحة تقبل الاختلاف, وترفض الانقسام والاقصاء.إن مصر اليوم, وهي تستبق طوفانها بخطوة واحدة, مازالت معلقة في الهواء, تحتاج ليس للسير علي خريطة طريقها فقط, وانما السير داخل الخريطة ,في قلوب وعقول جميع أبنائها.لا تنتظروا أن يعود نوح: كلنا نوح والطوفان والفلك معا, ولا عاصم لنا سوي وطن, نقبل العيش فيه بلا كراهية وثأر ودماء.! في الختام.. يقول مارتن لوثر كينج: إما أن نعيش معا كالإخوة, وإما أن نموت معا كالحمقي.

شروط موافقة مصر :

ان ما يحدث حاليا في الملف والتصريحات الصادرة من الحكومة المصرية تتدرج ضمن التصريحات الناعمة المقابلة من الجانب الاثيوبي ولكنها تعلن في نفس الوقت الشواغل المصرية للأنعكاسات السلبية للسد علي مصر من المهم الحرص الشديد سواء عن طريق التفاوض مع اثيوبيا حول هذه الشواغل المصرية عن المشروع او بالتحرك علي المستوي الاقليمي والدولي للحفاظ علي الحقوق المائية المصرية ان موافقة مصر علي السد سوف تؤدي الي استعداد الجهات المانحة علي تمويل السد بالإضافة الي وجود امكانية لتوزيع هذه القروض علي الدول الثلاث مقابل تنفيذ المطالب المصرية والسودانية، حيث توقف تصرفها علي الانتظار حتي يصدر تقرير اللجنه الثلاثية. ان مصر لا تقف ضد التنمية بدول حوض النيل ولكنها معها بما يحقق الفوائد المشتركة لشعوب النيل ودون الاضرار وبما يحافظ علي السريان الطبيعي لمياه النيل لافتا الي ان هناك تنسيقا علي أعلي مستوي بين الجهات المعنيه بملف مياه النيل بابعاده المختلفة وهو ما لم يحدث من قبل وسوف تظهر نتائج هذا التنسيق في الفترة القادمة.

الموافقة مشروطة: ان الموافقة المصرية علي المشروع الاثيوبي ليست مطلقة ولكنها مشروطه بتنفيذ عدة مطالب مصرية ومنها اعادة تقييم سعة السد من منطلق اقتصادياته واثاره السلبية علي دولتي المصب وضرورة التوافق حول سياسات التخزين والتشغيل في فترات الجفاف والفيضانات العالية وذلك لتأمين حصة مصر المائية والمشاركة الجادة والايجابية في المشروع الاقليمي والحذر من التفاؤل حيث هناك عدد من التحفظات حول جدوي الاجتماعات وهي انها لم تتطرق الي اهمية توافق الدول الثلاثة حول السلامة الانشائية للسد لانه في حالة انهياره سيؤدي الي اثار كارثية وتدميرية علي مصر والسودان وانه يجب المطالبة بوقف عمليات الانشاء في السد حتي يتم

دراسة وتحقيق توافق حول اثار السد السلبية علي مصر. السد اصبح أمرا واقعا سوءا علي المستوي الدولي او الاقليمي ومن الصعب الان التحدث عن الغاء المشروع ولكن من الواجب التحدث والتفاوض والمطالبة والدفاع عن حقوق مصر في تخفيف الضرر علي امنها المائي وذلك من خلال تقليل سعة السد والتوافق حول سياسات التخزين والتشغيل والتوافق حول التصميم الانشائي والذي يمكن مراجعته في المرحلة الراهنه رغم الانتهاء من ٢٥% منه مع المطالبه بوقف الاستمرار في الانشاء حتي يتم التوافق حول هذه القضايا.

استمرار المفاوضات :

الموقف المصري فيما يخص مفاوضات سد النهضة الاثيوبي مازال قويا وان الارادة الوطنية المصرية قادرة علي التوصل الي حلول مرضية لدول النيل الشرقي وسوف تستمر المباحثات سعيا للوصول الي اتفاق متوقعا تجاوز الدول الثلاث الخلافات الحالية خاصة ان النية المعلنة والمؤكده من الوزراء الثلاث كلها تصب في اتجاه التوافق والاتفاق بما لا يخالف او يضر بالمصالح وحقوق مصر المائية او لأي من الدولتين اثيوبيا والسودان، هناك اتفاقا بين الدول الثلاث علي اهمية توصيات اللجنه الفنية الدولية التي اعلنت بشأن السد ولكن هناك اختلافا علي طريقة تنفيذها موضحا ان موافقة مصر علي بناء سد النهضة مشروطة بمطابقة الانشاء طبقا للمعايير الدولية ان الخلاف مع الجانب الاثيوبي يرتكز حول الية تنفيذ توصيات اللجنه الثلاثية المعنية بتقييم اثار السد. الاتفاق خلال الاجتماع الاخير بالخرطوم علي وضع شروط مرجعية لتكوين لجنة الخبراء التي سوف تكون مسئوله عن طرح الاعمال والداراسات علي الاستشارين الدوليين المحايدين علي ان تبدأ عملها عقب التوصيات لاتفاق خلال الاجتماع الوزاري القادم بالخرطوم لافتا ضرورة الا يستغرق مدة عملها فترة تتراوح من ٦ شهور الي سنه علي اقصي تقدير للأنتهاء من عمل الدراسات الفنية اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية علي ان تكون نتائجها ملزمة بما لا يضر بأي من الدول الثلاث خاصة واننا كدول ثلاث لا نملك رفاهية الوقت والوقت الضائع ليس في صالحنا جميعا موضحا ان الالية المقترحة سوف تكون مسئولية عن تنفيذ التوصيات بما يساعد علي وضع نموذج ناجح امام دول حوض النيل في مثل هذه النوعية من المشروعات المائية مؤكدا استمرار حالة التواصل والتفاوض بين الدول الثلاث. ان اثيوبيا حتي الان لم تنشيء أي جزء من جسم السد الاساسي الذي يمكن ان يحجزالمياه خلفه المزمع اقامته علي النيل الأزرق حتي لاني. ما تم تنفيذه من قبل حكومة اديس ابابا حتي الان يعتبر تجهيزات اولية لعملية الانشاء فقط وان نسبة الـ ٢٥% المعلن عنها تمثل فقط نسبة ما تم صرفه من التمويل الحالي الذي خصصته اثيوبيا

للسد وليس من حجم الاعمال الانشائية الخاصة بجسم السد. مصر لم تطلب بشكل رسمي وقف بناء السد حتي يتم التوافق حول بنائه ان الاتفاقيات الدولية تلزم الدول الموقعه عليها بعدم اقامة مشروعات علي حوض النيل الا بعد الرجوع الي دول المصب. الاتفاق علي مواصلة التشاور في اجتماع لاحق بين الأطراف الثلاثة يعكس الرغبة المشتركة لمواصلة العملية التفاوضية المعقدة بطبيعتها لانها متعددة الجوانب ونبحث حاليا عن صيغة تحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة وعدم الاضرار باي طرف مؤكدا ان هذا هو المبدأ التي تتمسك به مصر في التعاون مع اشقائها دون المساس بامنها وبما يحافظ علي مصالحها المائية الحيوية. ان هناك بدائل يمكن تنفيذها كما يشير خبراء الري المصري منها مشروع لاستقطاب الفواقد المائية بمنطقة البارو اوكوبو لتوفير ١٢ مليارمتر مكعب من المياه او تنفيذ مجموعة من السدود الصغيرة الاقل تكلفة واكثرامانا وفي نفس الوقت تولد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها اثيوبيا من سد النهضة. اللجوء الي التحكيم الدولي مازال مستبعدا حتي الان وان الدبلوماسية المصرية قادرة علي التواصل مع اثيوبيا او الدول التي وقعت بشكل منفرد علي الاتفاقية الاطارية مشيرا الي ان اللجوء الي التحكيم الدولي هو اخر الحلول التي قد تلجأ اليها مصر لحل الازمة علي اعتبار ان هذه الدول تفضل الوسائل الدبلوماسية وانه في حال رفض دول المنبع للجوء الي التحكيم الدولي في نهاية المطاف ستكون هناك بعض الضغوط الدولية.

<u>حلول مقترحة</u>

سد النهضة:

حتي لا يكون هناك مجال للصدفة في حياة أمة ومصير شعب كان لابد من طرح هذا السؤال الصعب واستكشاف البدائل الممكنة حال بلوغ المخطط الأثيوبي مداه واستكمال سد النهضة ونقصان حصة مصر من مياه النيل.. وعلي الرغم من أننا لازلنا نملك الكثير من أوراق الضغط تجنبا للوقوف في هذا المربع الصعب فإن دراسات مستفيضة تناولت هذه القضية وطرحت العديد من الحلول بعضها يخفف من وهج الأزمة وبعضها من العبقرية بما ينقل مصر في قفزة قصيرة من القحط إلي مصاف الدول الغنية بالماء والطاقة في آن واحد ويضيف إلي حقائبها ما يزيد علي ستة أضعاف الدخل القومي من تصدير الكهرباء ناهيك عن وفرة المياه التي تسمح بالتوسعات الحضارية الكبري وتعمير نصف الصحراء الغربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء.. وهذا الحل العبقري الذي يشبه فكرة بناء السد العالي وشق قناة السويس كان حصيلة خبرة علمية وعملية لأحد المهندسين المصريين العاملين في السودان قبل ما يزيد علي مائة عام حيث فكر في نقل

بعض الفائض من مياه نهر الكونغو التي تقدر بنحو ألف مليار متر مكعب تصب سنويا في المحيط الهادي إلي مصر والسودان عبر قناة تصله بالنيل الأزرق مع إمكانية توليد طاقة كهربية تكفي لتغطية القارة الأفريقية بأكملها وتصل أرباح تصديرها إلي ما يزيد علي ٣.٢ تريليون دولار سنويا مقسمة علي الدول الثلاث مصر والكونغو والسودان.. وقد اهتم الرئيس الراحل أنور السادات بالمشروع الطموح قبيل رحيله بقليل ولم يسعفه العمر لتنفيذه فأرسل وفدا مصريا رفيع المستوي لدراسة الموقف علي الطبيعة في الكونغو ثم كلف إحدي الشركات العالمية الكبري بوضع الدراسات اللازمة وجاءت كلها تؤكد جدوي وعبقرية المشروع ما دفع السادات للمضي قدما والحصول علي موافقة الكونغو قبل ان توافيه المنية ويحل محله النظام الفاسد المخلوع فيتوقف كل شئ وتبدأ مصر رحلة العودة السريعة إلي الوراء. أما الحلول الأخري علي أهميتها فيقتصر دورها علي التخفيف من حدة الأزمة وتتركز علي تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف وترشيد الاستهلاك والتقليل من الزراعات المستنزفة للمياه ووقف التعديات علي النيل والحفاظ علي مخزون المياه الجوفية.. اما الحل العسكري وتوجيه ضربة جوية إلي السد الأثيوبي حال استنفاد جميع الوسائل السلمية فقد استبعده الأغلبية وإن كان البعض قد أشار إليه مرجحا صحة معلومات بهذا الشأن تسربت عن طريق أجهزة المخابرات البريطانية. كانت »قلب مصر» قد طرحت في الحلقة الأولي من هذا الملف الكثير من المعلومات المتعلقة بالتحركات الأثيوبية لاستكمال بناء سد النهضة وآثاره السلبية علي مصر في جميع المجالات الزراعية والصناعية والحضارية وفي مجال الطاقة الكهربية واحتمالات انهياره مستقبلا وتداعياتها علي السد العالي ومدن الجنوب في مصر.

وضع خبراء الري خريطة طريق للتحرك المصري خروجا من أزمة سد النهضة والسدود الأثيوبية الأخري علي النيل الأزرق وذلك علي النحو التالي الخطوة الضرورية الأولي هي المكاشفة الشعبية لأضرار سد النهضة للحصول علي دعم الشعب المصري وتوحيد الأطياف السياسية للمحافظة علي مصر وعلي امنها المائي. الخطوة الثانية تتمثل في التوصل الي اتفاق مع السودان علي المستوي الرئاسي لتحقيق رؤية مشتركة للبلدين نحو السدود الاثيوبية في اطار اتفاقية ١٩٥٩ والمصالح المشتركة بين البلدين مع الاتفاق علي بدائل فنية لهذه السدود الضخمة لا تسبب اضرارا ملموسة لهما مثل السدود الصغيرة او العودة للتصميم الاصلي لسد الحدود. الخطوة الثالثة تتمثل في التفاوض علي المستوي الرئاسي لمصر والسودان مع اثيوبيا للوقف الفوري لبناء السد انتظارا لما تسفر عنه توصيات اللجنه الثلاثية والخطوة الرابعة في حالة موافقة اثيوبيا علي وقف بناء السد فإنه يجب الاتفاق معها علي تعديل اطار عمل اللجنه لتشمل جميع السدود الاثيوبية المخطط

انشاؤها علي النيل الأزرق وتشمل ايضا البدائل الفنية الممكنه لهذه السدود ودراسة استقطاب الفواقد المائية في البرك والمستنقعات المنتشرة في جنوب اثيوبيا وزيادة ايراد نهر السوباط لتعويض اي نقص في حصتي مصر والسودان فيما نصت الخطوة الخامسة في حالة رفض اثيوبيا وقف بناء السد علي التحرك السياسي لمصر والسودان علي المستويين الاقليمي والدولي لعرض الاثار المدمرة للسدود الأثيوبيه ووقف اي مخطط لتمويل هذه السدود ومنع استخدام المنح والمساعدات الانسانية في بنائها والخطوة السادسة اعداد كتيب عن السدود الاثيوبية وتبعاتها السلبية وتوزيع نسخ منه الي الجهات المانحة والقوي السياسية والمنظمات الدولية ووضعه علي المواقع الالكترونية لوزارتي الري والخارجية وهيئة الاستعلامات. ودعت الخطوة السابقة للتوصل الي اتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضة الاثيوبي وعدم شراء الكهرباء الناتجه لتعديل مخطط انشائه حيث لا يتوافر لاثيوبيا البنية الاساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب او نقل معظم كهرباء هذا السد ولا ويجد مستخدم اخر لهذه الكهرباء الا من خلال نقلها عبر اراضي السودان او مصر لتقديم شكاوي رسميه ضد اثيوبيا في الجامعة العربية ومنظمات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي واللجوء الي التحكيم الدولي بينما كانت الخطوة التاسعة تطوير العلاقات مع دولالخليج العربي والتنسيق معهم لوقف استثماراته الضخمة في اثيوبيا حتي يتم التوصل الي حلول اللسدود الاثيوبية واختتمت الخارطة بتوصية ضرورية بتعزيز اواصر التعاون مع دول القرن الأفريقي خاصة اريتريا والصومال وجيبوتي واطلاعهم علي مخطط السدود الاثيوبية واهدافه وتداعياته السلبية. وطالب الخبراء السلطات المسئولة عن ادارة ملف المياه بضرورة العمل علي توفير الكميات الهائلة التي يتم اهدارها من المياه سنويا بسبب سوء الاستخدام التي تصل الي ١٣ مليار متر مكعب منها ١٠ مليارات من مياه الري و ٣ مليارات من مياه الشرب مشيرين الي ان اجمالي المياه التي تسقط علي حوض النيل في كل الدول تصل الي ١٦٦٠ مليار مترمكعب من المياه لاتستفيد دول الحوض منها سوي ٣% فقط في حين يتم اهداث ٩٧% منها بلا فائدة.

بعد دخول قضية مياه النيل منعطفا خطيرا بالنسبة لمصر بسبب الاصرار الاثيوبي علي الاستمرار في بناء سد النهضة هل يعني ان الخيار العسكري مطروح؟ وما رأس الخبراء العسكريين فيما اعلنته مصادر استخباراتيه بريطانيه في دراسة امنية اعدها مركز الدراسات الامنيه البريطاني ميدل ايست نيوز لاين من ان مصر تستعد من كل الجوانب لتوجيه ضربه جوية ضد سد النهضة الاثيوبي الذي سيقلل حصة مصر من المياه. بعض الخبراء الاستراتيجيين توقعوا ان يكون اللجوء للضربات الجوية مستبعدا لأن خلافات المياه لا تحل بالحروب. مصر ذات موقف سلمي يهدف

للتعاون نافيا وجود نوايا حول دخول مصر في مواجهة عسكرية مع دول حوض النيل حيث ان مصلحتها مع دول الحوض تكمن في التوحد اقتصاديا وسياسيا واستبعد تماما الخيار العسكري لحل ازمة مصر والسودان مع دول حوض النيل ان الحديث عن الحرب كلام افتراضي فالأسلوب العسكري عفا عليه الزمن ولا أحد يستخدمه في صراعات من هذا النوع فمازال هناك دور كبير للدوائر القانونية الدولية ومحكمة العدل الدولية بالإضافة الي القنوات الدبلوماسية المستمرة بين البلدين قائلا لست مع الضربة العسكرية ولا يمكن ان تكون هناك ضربه لأنه لا بد ان يكون حل مشاكل المياه بالتراضي والتعاون والمشروعات البديلة وردا علي ما نشرته بعض المواقع من أن مصادر استخبارتيه بريطانيه قالت ان مصر تستعد من كل الجوانب لتوجيه ضربه جوية ضد السد الذي تبنيه اثيوبيا والذي سيقلل حصة مصر من المياه في حال فشل المفاوضات خاصة ان اسرائيل هي المحرض الرئيسي لبناء هذا السد علينا ان نكون حذرين فيما ننشره وتنقله بعض المواقع الاجنبيه في هذا الموضع لأن من مصلحتهم الوقيعة بين مصر واثيوبيا لأنه لا بد من حل اي خلافات مع دول الحوض بالتفاوض او اللجوء للتحكيم الدولي والبحث عن بدائل لزيادة مواردنا المائية مثل قناة جونجلي. استبعد الخيار العسكري في النزاع حيث يري انه في حالة لا قدر الله اندلعت حرب فإن بعد المسافه بين مصر واثيوبيا يجعل مسرح الصراع غير مناسب للعمليات الجوية واستحالة نجاح ضربة عسكرية لبعد المسافات واستشهد بمشكله ايران مع اسرائيل وصعوبة الحرب بينهما لنفس السبب.

ان كل ما يقال عن دخول مصر في حرب وشيكة كما زعمت بعض الصحف الاثيوبية بسبب ازمة مياه نهر النيل ورغبة دول الحوض في اعادة تقسيم حصة مصر امر مستبعد تماما وأن ازمة تقسيم المياه قديمه وفكرة وجود صراع مسلح من الجانب المصري للحفاظ علي حقها التاريخي فكرة مستبعدة وشبه مستحيلة. وقال خبير عسكري ان خوض مصر لحرب وشيكه هو احتمال قائم ان لم تحدث استجابة لمطالب مصر في الحفاظ علي حقها التاريخي لمياه نهر النيل، أن من فتح هذا الملف من جديد لاشعال فتيل الإثارة هو اسرائيل التي قد تتدخل في أي مسرح عمليات عسكري من بعيد عن طريق امداد تلك الدول بالسلاح، ان التفاوض في حد ذاته حل ثمين للقضية ولكن الاعاقة السلبية تأتي من اسرائيل فهي تحارب ولكن بتكنيك اخر غير الحرب الفعلية فهي تعرف ان تلك الدول فقيره ويمكن مساعدتها وعمل مشروعات تنموية بها، لذلك فلا بد من منافسة اسرائيل والخيار العسكري هو مرحلة متقدمة بعد التفاوض. ان الهدف الرئيسي من نشوب هذه الحرب هو منع اطراف معادية لمصر من السيطرة علي المنابع الرئيسية لنهر النيل وتسعير المياه مضيفا ان

السيناريو الحربي الذي ربما تضطر مصر لاستخدامه كخيار اخير هو ارسال قوات بريه الي اثيوبيا عن طريق الحدود الموجود مع الشقيقة السودان فضلا عن احتمالوجود ضربات جوية مباشرة خاصة ان مصر لها تجربة في عمليات مماثلة علي جهات دول اخري وتجيد استخدام ذلك النوع من الحروب. لا حرب من أجل مياه فالحروب لا تحل المشاكل لم نستنفذ ادوات التفاوض مع الجانب الاثيوبي ومازالت هناك حلول هندسية ودبلوماسية للتفاوض بما لا يضر بمصلحة مصروقال انه كفرد في الحكومة لم يتطرق الي هذا الحل بملف سد النهضة الاثيوبي ان هذا ليس عن ضعف ولكن نبحث دائما عن التفاوض ولغة الحوار التي من المؤكد أن تأتي بنتائج افضل بكثير وأوضح ان لغة التهديد والحرب تأتي بنتائج سلبية مشيرا الي ان هناك اتصالا دائما مع الجانب الاثيبوي لبحث الاثار السلبية لسد النهضة مضيفا اننا في انتظار تقرير اللجنه وقال ان هناك تحركا سياسيا علي اعلي مستوي لدراسة الاوضاع المختلفة التي تمر بها منطقة حوض النيل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكذلك اخر التطورات. ان مصر تسعي لابرام اتفاقيات رسمية مع دول حوض النيل واتفق المراقبون مع وزير الري في استبعاد الخيار العسكري لحل تلك الازمة ان الحديث عن الحرب كلام افتراضي والتدخل العسكري عفا عليه الزمن ولم يعد يتسخدمه احد في صراعات من هذا النوع مؤكدين انه ما زال هناك دور كبير للدوائر القانونية الدولية بالإضافة الي القنوات الدبلوماسيه المستمرة بين البلدين احد المصادر المسئولية بملف مياه النيل اكد ان هذا الكلام اثير لاستفزاز مصر وجرها لحرب التصريحات ان هذه التصريحات مرفوضة تماما وتتسبب في احتقان الشعوب وتزايد حالة الاضطراب لدي هذه البلدان. واستنكر المراقبون موقف الرئاسة والحكومة فى ذلك الوقت وكل الجهات المسئولة في التعامل مع ملف الخلاف مع دول حوض النيل حول اعادة تقسيم حصص المياه والحقوق التاريخية في مياه نهر النيل مشيرا الي انها نفس خطي مبارك في التعامل مع الدول الافريقية وهو ما يعكس انهم لم يضعوا خطة واضحة حتي الان في التعامل مع دول حوض النيل وهو ما أدي الي اضعاف الموقف المصري امام هذه الدول.

السد الأثيوبي:

مصر مازالت متخوفة من بناء السد الإثيوبى لسعته التخزينية الهائلة، حتى الآن لم يتم البدء فى إنشاء جسم السد. إن الخارجية الإثيوبية أعلنت فى إطار مساعيها لتهدئة مخاوف مصر والسودان، أنه فى حال وجود أى تأثير على حصة دولتى المصب نتيجة لبناء سد النهضة، سيتم تنفيذ مشروعات لاستقطاب الفواقد المائية لتعويض العجز، معربا عن أمله فى نجاح مهمة اللجنة الفنية المشتركة لتقويم السد فى أسرع وقت.

مصر حريصة على استمرار التعاون مع جميع دول الحوض حتى وإن لم توقع على الاتفاقية الإطارية. وأكد أن مصر تعيش حاليا عصر الندرة المائية وليس الوفرة كما يعتقد البعض، ولا يوجد لدينا أى فائض، هناك قرارا بأن يكون توصيل مياه النيل لأغراض الشرب فى أربع مدن ساحلية فقط هي: الإسكندرية، ودمياط، ورشيد، وبورسعيد، على أن تعتمد باقى المدن الداخلية على تحلية مياه البحر.

تم اتخاذ قرار وزارى لتجميد توقيع أو تحصيل غرامات زراعة الأرز بالمخالفة وتبديد المياه فى المناطق غير المرخص بها خلال العام الحالى لحين انتهاء موسم الأرز العام المقبل. على أن يتم إسقاط تلك الغرامات تماما عن المخالفين هذا العام إذا التزموا بعدم زراعة الأرز العام المقبل بالمخالفة، وأنه فى حالة العودة لزراعته بالمخالفة العام المقبل سيتم تحصيل الغرامات المجمدة عن العام الحالى وما تقضى به غرامات العام المقبل.

تم اتخاذ قرار جديد بتخفيض رسوم تراخيص الآبار الجوفية ورسوم تجديدها بشكل كبير جدا، وتصل إلى ٢٠% فقط من قيمة رسوم القرار القديم، حيث تنخفض رسوم تراخيص الآبار الجوفية ورسوم تجديدها من ٢٥٠ جنيها للفدان سنويا، إلى ٥٠ جنيها، وتكون التكلفة لمساحة ٣٠٠ فدان مثلا من ٧٥ ألفا إلى ١٥ ألف جنيه فقط، وأن الهدف من ذلك التخفيض هو تشجيع أصحاب المساحات والملكيات الزراعية الكبيرة على السير فى إجراءات التراخيص والتجديد .لا مانع من الترخيص للآبار وتقنينها مادامت استوفت مستحقات الدولة، واستكملت المستندات، مع وجود مخزون جوفى مائى يكفى للزراعة فيها، مع الاشتراط بعدم الرى بالغمر فى الأراضى الصحراوية، بالإضافة للأخطار الخارجية المتمثلة فى أن مياهنا تأتى من خارج الحدود، وأن قضية المياه أصبحت سياسية أكثر من كونها فنية، لذا أثمن حرص الرئيس على حضور المؤتمرات والمحافل الإفريقية بما يعد بادرة أمل لانفراجة فى ملف المياه بالإضافة إلى وجود أنباء غير مؤكدة عن أن الرئيس مرسى سيشارك فى احتفالات أوغندا بعيد الاستقلال الخمسين بعد دعوته التى أعتقد أنه حريص عليها، مما سيسهم بشكل كبير فى رجوع مصر لإفريقيا بقوة، خاصة دول حوض النيل .

أين توشكى وسيناء وشرق العوينات والواحات على خريطة الوزارة؟الرى انهت اكثر من ٩٨.٥% من الأعمال الموكلة لها فى مشروع "توشكى والمياه المخصصة لاراضى الاستصلاح بها موجودة مستعدون لضخها فور طلبها وتم الاتفاق على تنفيذ برنامج واضح وهو سحب الاراضى من غير الجادين فى الزراعة."تأخر تنفيذ السحارة الموصلة للمياه للفرع لأسباب خاصة بالشركة المنفذه

والسحارة حاجزه حاليا لتوصيل المياه لفرع ٣ بالكامل وبالفعل ثم الاتفاق مع شركة الظاهرة الاماراتية لزراعة ٣٠ الف فدان كمرحلة أولى سد النهضة الاثيوبي.

مصر وافقت على بناء نحو خمسة سدود على النيل مما أدى إلى خسارة مائية تصل الى ٣٠ مليار متر مكعب خلال عشر سنوات. وبالفعل يوجد ضرر ولكن حجم الضرر وتأثيرة واستدامتة وامور اخرى كثيرة محددة لتلك التأثيرات خاصة وان السدود فى حوض النيل الجنوبى لا توجد بها تقريبا اى اضرار لان درجات الحرارة من ١٤ إلى ٢٢ درجة ولا يوجد تبخر وأن العرض منها هو توليد الكهرباء فمثلا سد اوين التى بنته مصر ووافقت أوغندا على بنائه لتوليد الكهرباء وتنظيم خروج المياه من بحيرة فكتوريا كما ان مصر انشأت خزان جبل الأولياء بالسودان لتنظيم حركة وخروج الفيضان وتخزين ٣.٥ مليار متر مكعب وبعد انشاء السد العالى ليس له خائإة على مصر.

هناك ندرة فى المياه وحالة من عدم الوفرة المائية وهناك أزمة فى توفير المياه للاحتياجات التنموية المختلفة الحالية المستقبلية، وفى نفس الوقت تؤكد أن هناك توسعا كبيرا فى الاستصلاح والاستزراع لمئات الآلاف والملايين من الأفدنة .

–هناك قرار اتخذ فى عدم نقل مياه النيل للمدن الساحلية ما عدا أربع مدن وهى الإسكندرية ودمياط ورشيد وبورسعيد وذلك لوصول الترع إلى هذه المدن، وان مدنا مثل مطروح سيتم الاعتماد فيها على مياه التحلية فى المدن الساحلية خاصة وانه لكى يتم توصيل المياه لمطروح فإن مليون متر مكعب تضيع فى الطريق، كما ان توصيل المياه فى الخطوط الطويله يجعلها عرضه للسرقة مما يشكل نوعا من البلبلة أمام الرأى العام، هناك خطة قومية لاستزراع عدد محدد من الأراضى والتى بمقتضاها تعمل على توفير المياه لـ٣.٤ مليون فدان من المتاح حاليا من الموارد المائية ومياهها موجودة حتى عام ٢٠١٧، وتم تنفيذ نحو مليون و٢٠٠ ألف فدان تزرع الآن، وأن الأراضى الجديدة خارج هذه المساحات المحددة والمخططة لا توجد لها مياه، بالإضافة أن التوسع ليس كله قائما على مياه النيل وجزء منه قائم على المياه الجوفية وجزء مترتب على انجاز وتنفيذ قناة جونجلى بجنوب السودان.

<u>سيناريوهات التعامل مع مفاوضات سد النهضة :</u>

بالرغم من سلسلة المباحثات المشتركة بين مصر واثيوبيا والسودان حول سد النهضة الا أن اثيوبيا فشلت في اثبات عدم الضرر علي مصر من بناء السد ... وهذا الفشل في حد ذاته يمثل ورقة ضغط قوية في يد المفاوض المصري لكنه لم يستخدمها لمنع اثيوبيا من المضي قدما في تنفيذ السد. وحتي الان لم تقدم اثيوبيا اجابات وافية للتساؤلات التي تدور حول السر الخفي وراء

اصرار اثيوبيا بناء سد مساعد للسد الرئيسي معظ احتياجات اثيوبيا للتنمية؟ شكوك مصر تحوم حول السد المساعد الذي يصل ارتفاعه الي ١٤٥ م وتخزين ٦٠ مليار م٣ وتليد ١٠٠% كهرباء بتكلفة ٤ مليارات دولار والسؤالف هنا هو لماذا تسعي اثيوبيا الي بناء سد كبير يفوق احتياجات التنمية فيها .. مخاوف مصر ليست فقط في فترة الجفاف المقبلين عليها والتي ستبدأ مع أول سنه لملء وتخزين المياه في سد اثيوبيا في سبتمبر ٢٠١٤ والخوف من انهيار سد النهضة عندها ستغرق السودان وتنهار سدودها في رحله المياه الي مصر وينهار السد العالي وبحيره ناصر وتغرق مصر تماما مزيد من الحقائق حول تأثير سد النهضة علي مصر بالمواصفات المعلن عنها علي امان السد العالي وبحيرة ناصر والزراعة في مصر .

ما كانت تقوم به مصر منذ نوفمبر بدء أزمة سد النهضة حتي الآن هو محاولة استكمال توصيات اللجنة الثلاثية التي انتهي عملها في مايو ٢٠١٣ من استكمال الدراسات المتعلقة بالبيئة ومصادر المياه وأمان سد النهضة .لان هناك شكوك حول السلامة الانشائية للسد .وطلب مصر بتكوين لجنة من الخبراء المحليين من مصر والسودان واثيوبيا مع تعيين خبراء اجانب .. وقوبل الطلب المصري بالرفض من الجانب الاثيوبي في الاجتماعات الثلاثة (نوفمبر، ديسمبر، ويناير)، وتمسكت اثيوبيا برفضها وجود خبراء اجانب في اللجنة التي تطالب بها مصر. المباحثات انتهت بدون تحديد موعد لاجتماعات اخري مع اخطار مصر للجانب الاثيوبي بان الباب مفتوح لاستكمال النقاش في حالة وجود جديد في موقف الجانب الاثيوبي بشأن ما تقدمت به مصر. المباحثات الفنية التي كانت تتم في الفترة الماضية قد انتهي دورها، وبالتالي يجب ان تبدأ مصر الآن تحركات سياسية علي مستوي رئاسة الوزراء ورئاسة الحكومة الخارجية بطلب تشكيل لجنة محايدة لتقريب وجهات النظر بين مصر واثيوبيا والسودان وايجاد آلية لفض المنازعات، اعتقد ان هذه الخطوة يجب ان يقوم بها الجانب المصري الان في تحرك سريع لأن الوقت ليس في صالح الجانب المصري.

المواصفات التي أعلنتها اثيوبيا عن سد النهضة بها خطورة علي مصر، هذا السد كان ضمن دراسة وصلت الي مصر في اواخر ٢٠٠٩ وهذه الدراسة كان قد قام بها مكتب نرويجي بناء علي تكليف من مصر والسودان واثيوبيا وكان مشروعا مشتركا بين الثلاث دول ضمن اتفاقية حوض النيل التي عقدت عام ١٩٩٩ كان من ضمن الاتفاقية انشاء مشروعات متعددة الاغراض مشتركة بين الدول الثلاث وكتبت الشروط المرجعية لعمل دراسات توليد الطاقة في اثيوبيا الذي كان له

ثلاثة سيناريوهات او بدائل.. اولها عدم فعل اي شيء، البديل الثاني تشييد سدود صغري، البديل الثالث سدود كبري.

في الحقيقة كان مفروض هندسيا عندما يعرض ثلاث بدائل ان يعرض علي الدول الثلاث لاختيار البديل الذي تتم دراسته تفصيليا المناسب للثلاث دول. ولكن ما حدث ان الشروط المرجعية كانت مكتوبة علي انه يتم تنفيذ الثلاثة بدائل وتبدأ بعد ذلك مباشرة دراسة السدود الكبري دراسة تفصيلية وفي الحقيقة مصر كانت من ضمن الدول التي وافقت علي هذا المشروع وكان هذا خطأ استراتيجيا في ذلك التوقيت ادي الي ان تنتقل اثيوبيا مباشرة الي تشييد السدود الكبري لانه كان من الواجب علي مصر ان تناقش ترتيب انشاء السدود الصغري أولا.

ما حدث ان اثيوبيا انتقلت فورا الي ترتيب انشاء أربعة سدود كبري علي النيل الازرق هي بيكو ابو، كارادوبي، منديه، وبوردر، هذه الدراسة وصلت لمصر في ٢٠١٠ وعندما قرأنا الدراسة وكان هذا بداية تعاملي مع وزير الري آنذاك د. نصر علام وجدنا ان اضرار هذه السدود كارثية علي مصر ورفضت مصر دراسة السدود الاربعة وفي اول ٢٠١١ اعلن في فبراير ان اثيوبيا تزمع انشاء سد اسمه «اكس»، وهذا السد ليس له علاقة بالسدود الاربعة الاخري التي يبلغ اجمالي المياه التي ستقوم بحجزها حوالي ٢٠٠ مليار م٣ مقسمة كالتالي ٥٠ مليار م٣ من سد بوردر، سد الالفية ٣٦ مليار م٣، سد النهضة ٧٤ مليار م٣، هذه قصة السدود علي النيل الازرق خلال السنوات العشر الماضية ولم تنفذ اثيوبيا أيا من هذه السدود وكانت مجرد دراسات.

ما حدث هو ان اثيوبيا انتهزت الارتباك الثوري الموجود في مصر وقالت بانفدا بالسد الكبير. يأتي مع هذا ان اثيوبيا اعلنت في ٢٠١١ في دراسة جديدة وصلت لمصر نسخة ان سد النهضة بطاقة ٧٤ مليار م٣ يوجد معه الثلاث سدود الكبري القديمة بـ ٢٠٠ مليار اذن الخطة حتي ٢٠٢٥ ان اثيوبيا تقيم سدودا بـ ٢٠٠ مليار م٣، وهذا هو المعلن في الدراسات الموجودة. القضية ليست قضية سد واحد وانما أربعة سدود.

سد النهضة تأثيره يتركز في ٤ محاور مختلفة المحور الاول اثناء فترة الملء والتخزين، المحور الثاني اثناء فترة التشغيل، الثالث استخدامات الزراعة، الرابع انهيار السد. بالنسبة لفترة الملء فيها ثلاثة سيناريوهات متفاوتة وما بينها من آلاف السيناريوهات وللتقريب للقاريء نحن نتحدث عن ثلاثة سيناريوهات محتملة ومحتمل اي شيء بينها والكل يعلم اننا لا نعرف حجم الفيضان كل عام، فلو فرضنا ان الايراد الذي سيصل الي النيل خلال فترة الملء التي تتراوح بين ٤-٦ كما اعلنت اثيوبيا، سنفترض ان المتوسط خمس سنوات مدة ملء السد لتخزين ٧٤ مليار م٣، اي بمعدل ٥١

مليار م٣ في السنة ولو كان الايراد متوسط سد النهضة سيحجز ١٥ مليار م٣ والباقي يصل لمصر وتكون الـ ١٥ مليار م٣ في السنة الاولي خصما من بحيرة ناصر وهنا سيحدث خلاف بين مصر والسودان لانه لو حجز ٥١ مليار م٣ السودان تتحمل كم ومصر كم؟ هذه قضية لان السودان كل ايرادها ١٨ مليار م٣ فلو قلنا للسودان النصف ولنا النصف سترفض لان هذا معناه خصم ٥٠% من ايرادها وسترفض ايضا الثلث والثلثين، لذلك اعتقد ان الخصم في النهاية سيكون علي حساب بحيرة ناصر وهذه نقطة خلافية يجب ان نفكر بها لان الاتفاقيات بيننا وبين السودان يجب مناقشتها مرة أخري.

عند خصم ١٥ مليار م٣ في السنة الاولي سينخفض مخزون بحيرة ناصر من ٧٠ مليار م٣ الي ٥٥ مليار م٣ ويترتب علي ذلك انخفاض معدل توليد الطاقة في السد بنسبة ١٥% مع اول سنة لتخزين المياه في سد النهضة في سبتمبر ٢٠١٤في السنة الثانية انخفاض ٤٥% في نسبة توليد الكهرباء، ثالث سنة ٧٥% رابع سنة ٩٥% في السنة الخامسة لن توجد طاقة كهربية في السد العالي ستتوقف تماما كهرباء السد العالي بعد خمس سنوات من بناء سد النهضة.

وضع خبراء الري سيناريوهات متعددة للتعامل مع الازمة التي تتصاعد حاليا نتيجة استمرار اثيوبيا في اعمال انشاء سد النهضة في تحد واضح ، وصريح للقواعد والقوانين الدولية المنظمة للتعاون بين دول الانهار المشتركة ... وبعيدا عن هذا الجدل يري الخبراء انه يجب ان نتعامل مع الامر الواقع ، واستخدام كافة الادوات التي تحفظ لمصر امنها وحقها التاريخي في مياه النيل مع العلم بان هناك شبه إجماع بين جمهور الباحثين علي أن السدود الإثيوبية ستعمل علي خفض معدلات الترسيب والإطماء أمام السد العالي في مصر مما سيزيد من عمره الافتراضي الذي يقدر بـ٥٠٠ سنة بعدها قد يكون وصل إلي مستوي لا يسمح بالتخزين الحي ولا بتوليد الطاقة الكهرومائية.. ان خيار المواجهة العسكرية مستبعد، وايضا فكرة اللجوء إلي التحكيم الدولي لحل ازمة مياه نهر النيل سواء كان في الجزء الذي يخص سد النهضة او الاتفاقية الاطارية التي وقعت عليها دول المنبع في مايو ٢٠١٠ بمدينة عنتيبي الاوغندية خاصة وان هناك بدائل يمكن تنفيذها منها مشروع لاستقطاب الفواقد المائية في منطقة البارو أوكوبو بالسودان لتوفير ١٢ مليار متر مكعب من المياه، أو تنفيذ مجموعة من السدود الصغيرة الاقل تكلفة واكثر امانا وفي نفس الوقت تولد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها اثيوبيا من سد النهضة.

من ضمن المشاكل الفنية للسد أن البحيرة الخاصة بالسد ستكون في مجموعة من الوديان الضيقة التي تحيط بها الارتفاعات من كل الجوانب مما يعني انها ستحتاج إلي مضخات عملاقة لرفع

المياه من البحيرة، كما ان التربة رخوة وبها تبعات زلزالية وبالتالي هناك مخاطر كبيرة تهدد جسم السد وفي حالة انهياره سيغرق مساحات كبيرة من السودان مؤكدا ان الحل الامثل للازمة هو التوافق بين رؤساء دول وحكومات حوض النيل لاتخاذ قرار سياسي يحقق التوافق سواء حول اتفاقية عنتيبي او حول رغبة بعض الدول في اقامة سدود بأعالي النيل. مع ضرورة التنسيق بين رؤساء دول حوض النيل سياسيا لمواجهة عنتيبي وانشاء هيئة سيادية تتبع رئاسة الجمهورية مسئولة عن الملف .

ان اللجوء إلي التحكيم الدولي ، ما زال مستبعدا حتي الان ، وان الدبلوماسية المصرية ، قادرة علي التواصل مع إثيوبيا أو الدول التي وقعت بشكل منفرد علي الاتفاقية الاطارية مشيراً الي ان اللجوء إلي التحكيم الدولي ، هو اخر الحلول التي قد تلجأ اليها مصر لحل الازمة .

هناك العديد من الدراسات لزيادة الإيرادات المائية المصرية. ومنها التخزين السنوي في بعض مناطق النهر أو فروعه الكبري وتضمنت اقتراحات بتخزين المياه في وادي الريان والشلال. والتخزين المستمر في بعض مناطق البحيرات العظمي في الهضبة الاستوائية أو في هضبة الحبشة.انه يجب تنفيذ مشروعات تقليل الفواقد من النهر بالبخر نتح وتحرير جريان النهر.

وتشمل هذه المشروعات تقليل الفاقد في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف بما يحقق إضافة جديدة إلي إيرادات النهر تصل إلي ٧ مليارات م٣ سنويا)النيل الأبيض في السودان).. ثانيا تقليل الفاقد في مستنقعات مشار وفي حوض البارو أحد فروع السوباط بما يحقق إيرادا إضافيا يصل إلي ٤ مليارا متر مكعب سنويا (النيل الأزرق في إثيوبيا). ثالثا تقليل الفاقد في مستنقعات بحر الغزال بما يحقق ٧ مليارات متر مكعب سنويا (السودان).

ان إنشاء قناة جونجلي والتي تم إنجاز نحو ٦٥٪ منها إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان أدي إلي توقف استكمال هذا المشروع. وهي تمد مصر بنحو ٤ إلي٧ إلي١٧ مليار متر مكعب من المياه خلال ثلاث مراحل في حال موافقة دولة جنوب السودان علي إعادة إحياء هذا المشروع. مطالبا الحكومة بمكاشفة الشعب بأضرار السد الإثيوبي، وتوحيد الأطراف السياسية في البلاد للمحافظة علي أمن مصر المائي.. إن التوصل لاتفاق مع السودان في إطار اتفاقية ١٩٥٩ والتوصل لتصميمات بديلة لهذه السدود، لا تسبب أضرارًا.. أن هي تعديل إطار اللجنة الثلاثية لتشمل جميع السدود الإثيوبية في حال موافقة أديس أبابا، والتحرك السياسي المشترك للخرطوم والقاهرة في حال رفض إثيوبيا وقف بناء السد، بعرض الآثار المدمرة له وإيقاف مخططات تمويل السدود ومنع استخدام المنح والمساعدات الإنسانية لبنائها.. ودعا إلي التوصل لاتفاق مع السودان

لمقاطعة سد النهضة، وعدم شراء الكهرباء الناتجة عنه لتعطيل مخطط إنشائه، حيث لا تتوافر لإثيوبيا البني الأساسية لاستيعاب أو نقل معظم الطاقة الكهربية الناتجة منه ولا يمكن تصديرها إلا عبر نقلها من مصر والسودان.وقال أن يتم عرض وجهة النظر المصرية بشأن السد علي دول الخليج العربي، لإيقاف الاستثمارات العربية في إثيوبيا والضغط عليها لتعديل مواقفها.

أثمر الطرح المتوازن لقضية سد النهضة تحركا نشطا علي صعيد وزارة الخارجية فيما أكد خبراء المياه ان الرؤية التي طرحها الرئيس في برنامجه تستند الي اصول فنيه اكدتها الدراسات المصرية وبما يحقق للجانب الأثيوبي حقه المشروع في التنمية. أكد وزير الموارد المائية والري ان تصريحات الرئيس حول سد النهضة تتفق مع وجهة النظر المصرية التي قامت علي اساسها المفاوضات الفنية بين وزراء مياه النيل الشرقي التي استغرقت اكثر من عام بين الوزراء خاصة بعد اصدار اللجنة الثلاثية الدولية لتقريرها حول مواصفات السد الاثيوبي التي تم الاعلان عنها من قبل حكومة اديس ابابا والتي تخالف ما تم الاتفاق عليه اثناء وجود مصر في مبادرة حوض النيل الجديدة وقبل تجميدها لعضويتها فيها وفي مكتب الانترو التابع للمبادرة الخاص بدول النيل الشرقي لتنمية موارده لصالح لشعوب الدول الثلاث. ان السد الاثيوبي يمكن ان يحقق التنمية التي تسعي اليها حكومة اديس ابابا اذا تم الاتفاق علي وجود علاقة بين مراحل الانشاء للسد التي يقوم بها الجانب الاثيوبي وبين عمل اللجنة المفتوحة لعمل دراسات تفصيلية حول الآثار السلبية للمشروع علي دولي المصب مصر والسودان وضرورة ان تكون هناك آليه لفض المنازعات معتمدة بين الدول الثلاثة سواء كانت اللجنه وطنيه اودولية لضمان التزام حكومات الدول الثلاثة بحل المعوقات التي قد تظهر أولا بأول ووضع آلية لتنظيم قواعد الإدارة والتشغيل للسد بالتعاون مع مصر علاوة علي انه من حق مصر ان تتابع بالاتفاق مع اثيوبيا كافة الدراسات الفنيه والهندسية المطلوبة وان تكون نتائجها ملزمه للجميع من اجل ضمان عدم الاضرار بحصة مصر من مياه النيل جراء بناء السد الذي يتم علي فرع النيل الأزرق الذي يمد مصر بـ ٨٥% من احتياجاتها المائية من مياه النيل وهذه النقطة ضمن ما يتم النقاش حوله مع الخرطوم واديس ابابا لافتا الي ان الجانب السوداني من مصلحته ان نصل الي صيغة توافقية بين الدول الثلاثة خاصة ما يتعلق بمعامل امان السد بينما يشير الخبير الدولي للسدود وعضو اللجنة الدولية للسدود والخزانات الكبري ورئيس الوفد المصري في مفاوضات سد النهضة ان هناك بدائل يمكن ان تحقق التنمية لاثيوبيا سواء لانتاج طاقة كهرومائية أو لإضافة اراض زراعية جديدة وفي نفس الوقت تحفظ لمصر حقها في مياه النيل وعدم تأثرها خلال مراحل تخزين مياه النيل الأزرق في

بحيرة السد الاثيوبي وتتمثل في اعادة النظر في السعة التخزينيه للسد المقترحة من قبل اثيوبيا واطالة فترة التخزين لتصل نحو ١٠ سنوات مع الأخذ في الاعتبار سنوات الجفاف علاوة علي توقيع اتفاقية بين القاهرة واديس ابابا والخرطوم حول قواعد تشغيل السيد الاثيوبي بمعني معدلات صرف المياه خلف السد لانتاج الكهرباء علي مدار العام بما يساعد القاهرة علي وضع قواعد جديدة لتشغيل السد العالي لضمان عدم تأثر الأراضي الزراعية وانتاج كهرباء السد العالي وانماط الحياة اليومية للمصريين من صناعة وشرب وزراعة وملاحة نهرية الموقف المصري فنيا لا خلاف عليه بين كافة خبراء العالم المتخصصين في مجال انشاء السدود التخزينية ويتفق مع القوانين الدولية المنظمة للأنهار العابرة للحدود علاوة علي ان دراسات الجدوي الاقتصادية الاولية التي قام بها الجانب الاثيوبي حول السد اشارت الي الحاجة لمزيد من الدراسات لآثاره الاجتماعيه علي المجتمعات المحلية المحيطة بمنطقة المشروع وكذلك البيئية بالإضافة الي عدم وجود شبكات للري والصرف علي مستوي الاقاليم الاثيوبية لانها تعتمد في المقام الأول علي الزراعة المطرية وهذه ثقافة الشعب الاثيوبي.

هناك اتفاق مع حكومة اديس ابابا والخرطوم علي انشاء ثلاثة سدود علي النيل الأزرق بسعات متسوطها ١٤ مليار متر مكعب وعلي عدة مراحل تساعد علي بناء الثقة ومزيد من التعاون بين الدول الثلاث وفي نفس الوقت عدم تأثير البلاد بمراحل التخزين بينما اصرار الجانب الاثيوبي علي انشاء سد النهضة بسعة ٧٤ مليار متر مكعب من شأنه ان يتسبب في آثار سلبية ليس علي القاهرة فقط ولكن ايضا علي اثيوبيا نفسها خاصة ان جيولوجيا منطقة مشروع السد تعاني من مشاكل كبيرة وبالتالي فإن خطر انهياره يظل قائما ومن ثم تغرق الخرطوم والولايات الشمالية للسودان اذا حدث ذلك .. التقي وزير الخارجية بكل من تواضروس ادهانوم وزير خارجية اثيوبيا وبرنارد ميمبي وزير خارجية تنزانيا وجيرجيوس شكواني وزير خارجية انجولا وذلك في اطار مشاركتهم كرؤساء لوفود بلادهم في مراسم تنصيب الرئيس تناول اللقاء مصير مصر لانشطتها داخل الاتحاد الافريقي حيث رحب وزراء اثيوبيا وتنزانيا وانجولا لممارسة مصر دورها في الاتحاد الافريفي في انشطة الاتحاد الافريقي خاصة بعد اجراء الانتخابات الرئاسية في مصر وان اتسمت بالحرية والنزاهة. تناول ايضا مع الوزراء الافارقة سبل تعميق المشاورات المشتركة والتعاون الاقليمي حول القضايا الافريقية خاصة فيما يتعلق بسبل تحقيق التنمية في القارة الافريقية حيث شهدت المناقشات اتفاقا في الرؤي حول ايلاء الاهمية اللازمة لقضية التنمية في القارة الافريقية وحل المنازعات بالطرق السلمية للتفرغ لأعباء التنمية. تناول دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل

التنمية حيث ستوجه الجانب الكبير من انشطتها للقارة الافريقية للمساهمة في عملية التنمية وذلك انطلاقا من مسئولية مصر تجاه الدول الافريقية الشقيقة كما تناولت اللقاءا الثلاثة أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر وكل من اثيوبيا وتنزانيا وانجولا واهمية دور القطاع الخاص في تحقيق ذلك.

تناول قضية المياه خلال اجتماعية بوزيري خارجية اثيوبيا وتنزانيا حيث تم التأكيد علي اهمية ان يظل نهر النيل مصدرا للتعاون بين دول حوض النيل واهمية التوصل الي حلول تحقق مصالح جميع الدول ورخاء شعوبها دون الاضرار بمصالح أي طرف كما ناقش الوزير فهمي مع نظيره التنزاني المبادرة التنزانية الخاصة بعقد اجتماع مشترك لوزراء الخارجية والري بدول حوض النيل لمراجعة اتفاقية عنتيبي لتأخذ في اعتبارها الشواغل المائية المصرية. الوزير بحث مع الوزير الانجولي اهمية الاسراع بعقد اجتماع اللجنه المشتركة لتفعيل التعاون الثنائي بين البلدين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية فضلا عن سبل الاستعانة بالخبرات المصرية في مجالات البنيه التحتية والاستفادة من دور القاع الخاص في هذا الشأن.

وزارة الري تؤيد وتدعم التوجه بإنشاء مفوضية أو هيئة لإدارة ملف مياه النيل تكون تابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة أو رئاسة الوزراء حيث إنها تعد الأفضل والأنسب تماما لهذه المرحلة الدقيقة سياسيا وفنيا وقانونيا لافتا اننا في وزارة الري مستعدون للقيام بالعبء الفني علي أكمل وجه وتقديم الدعم الفني المطلوب للقضية والملف خاصة وأن هناك أمورا أخري هامة تختص بالقانون والعلاقات الدولية والسياسية.

اسست مجموعة من قسم الري والهيدروليكا بكلية الهندسة . جامعة القاهرة تشكيل مجموعة حوض النيل بهدف دعم جهد الدولة وأصحاب القرار في مواجهة هذه التحديات المائية الخطيرة والمتصاعدة من خلال اعداد الدراسات التحليلية للسدود الاثيوبية واعداد وتطبيق النماذج المائية العددية‌لدراسة الأثار الجانبية لهذه السدود الاثيوبية واعداد وتطبيق النماذج المائية العددية لدراسة الاثار الجانبية لهذه السدود وتجميع الدراسات العالمية الحديثة في هذا المجال تضم المجموعة اربعة من الاساتذة لهم صلة مباشرة بمراجعة الدراسات الخاصة بالسدود الاثيوبية وتقييم اثارها بالتعاون مع وزارة الموارد المائية‌والري منذ عام ٢٠١٠ وكذلك بأعمال اللجنتين الوطنيه والدولية لدراسة تداعيات سد النهضة الاثيوبي. نظمت المجموعة ورشة عمل عن التداعيات الفنية والسايسية والقانونية لبناء سد النهضة شارك فيها العديد من اساتذة الجامعات والخبراء في التخصصات المختلفة.؟ مجموعة من التوصيات الخاصة بازمة سد النهضة ومنها ان جميع

الدراسات والوثائق المقدمة من الجانب الاثيوبي ليست علي مستوي التفاصيل او الموثوقية التي تحقق ادني معايير الدراسات العالمية المطلوبة لتنفيذ سد بمثل هذا الحجم وهذا النقص في المعلومات وضعف الدراسات ادي الي عدم قدرة اللجنة الثلاثية علي تقييم مدي سلامة السد الانشائية واثاره السلبية علي مصر والسودان. ونبهت مجموعة حوض النيل المسئولين في الدولة الي ان مخطط السدود الاثيوبية ستكون له تداعيات اجتماعية واقتصاديةوسياسية شديدة علي مصر من الصعب احتواؤها او التعايش معها فالسدود الاثيوبية الاربعة المقترحة علي النيل الأزرق تهدف الي التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق وهو الرافد الرئيسي لمياه النيل وبالتالي التحكم في حصة مصر المائية والغاء او علي اقل تقدير تقزيم دور السد العالي في تأمين مستقبل مصر المائي وسد النهضة وحده بتصميمه احالي بسعة ٧٤ مياار متر مكعب سيكون له اثار سلبية عنيفة علي حصة مصر المائية وعلي انتاج الكهرباء من السد العالي وخزان اسوان وذلك اثناء فترات ملء الخزان وكذلك اثناء تشغيله وتزداد حدة هذه الاثار السلبية خلال فترات الجفاف حيث تتعارض مصالح امداد مصر والسودان بالمياه الكافية مع تعظيم انتاج الطاقة من سد النهضة. ان تقليل الحصة المائية المصرية سيؤدي الي بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعي وتشريد ملايين الأسر ويزادة في تلوث المسطحات المائية ومشالك في امدادات مياه الشرب والصناعة ومشاكل في النقل النهري والسياحة النيلية ويشكل تهديدا للمزارع السمكية وانهيار السد سيؤدي الي نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر تشمل انهيار سدود وغرق العديد من المدن الكبري والقري وتعرض٢ ملايين الأرواح الي مخاطر الموت والتشريد واتوضحت المجموعة ان التفاوض مع اثيوبياقد تأخر كثيرا وان الحل الامثل الذي كان يحافظ علي حصة مصر المائية هو منع اقامة السد وأن أي حل وسط سيؤثر بلا شك علي حصتنا المائيةونحن نعلم بالطبع ان اثيوبيا قد نجحتا في وضع السد كحقيقة واقعة وان التفاوض حاليا لتقليل الضرر وليس لمنعه وطالبوا بأن وضع السد كحقيقةواقعة وأن التفاوض حاليا لتقليل الضرر وليس لمنعته وطالبوا بأن يتم ايقاف بناء السد فورا حتي يتم الانتهاء من التفاوض وتقييم الاثار بطريقة علمية والتوافق حوله مع العلم ان هناك بدائل اخري يمكن دراستها تتحقق فوائد مماثلة لاثيوبيا دون الاضرار الجسيمة علي دول المصب ان يكون الحد الادني للمطالب المصرية ان لا تزيد سعة هذا السد عن ١٤ مليار متر مكعب كما كان مقترحا قبل الثورة وهذه السعة ستنتج ٦٠% من الكهرباء المقترحة علي سد النهضة وبكفاءة تزيد عن ضعف كفاءة سد النهضة الضخم وبتكلفة اقل بكثير من تكلفة انشاء سد النهضة وبآثار سلبية اقل يمكن التعامل معها وهذه الكهرباء ستكفي احتياجات اثيوبيا الكهربائية من السد وكذلك يفيض جزء منها

للتصدير. ناهيك عن أن السد بالتصميم المقترح ١٤ مليار يحقق معظم فوائد السودان المتوقعه من سد النهضة وبالتالي يوجد وجهتي نظر مصر والسودان وان تتعهد اثيوبيا رسميا بعدم استخدام مياه السد في الزراعات المرورية كما اعلنت مسبقا في هذا الشأن وبالنسبة لأي مشروعات مستقبلية تتعهد اثيوبيا رسميا بمبدأ الاخطار المسبق واجراءاته التنفيذية علي ضوء ما جاء في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام ١٩٧٧ للأنهار المشتركة وان تتم المراجعة الدقيقة لكل تصميمات السد من قبل خبراء مصريين بعد الانتهاء من تعديلات ابعاده الفنيه للتأكد من سلامته الانشائية.

جدد وزير الخارجية مع نظيره الاثيوبي ترحيب مصر بالتفاوض حول ازمة سد النهضة اذا توفرت حسن النوايا والجدية بهدف احراز تقدم وحلول للخلافات تسفر عن مكاسب للجميع دون الاصرار بمصالح أي طرف جاء ذلك في لقاء الوزيرين علي هامش الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز وفي اطار مناقشة قضية الأمن المائي. كما كشف المتحدث الرسمي باسم الخارجية ان الخارجية تناول مع وزير الدولة الاوغندي تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات واهمية ان تشهد المرحلة القادمه تطورا في هذه العلاقات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين كما ناقش مع وزير الشئون الخارجية والتعاون الموريتاني العلاقات الثنائية بين البلدين وسبيل تطويرها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتجارية وأهم القضائيا الافريقية وأهمية سرعة عودة مصر لممارسة انشطتها في الاتحاد الافريقي والتحديات التي تواجه الحركة في ظل التحولات السياسية وخاصة علي صعيد القارة الافريقية.

أعلنت وزارة الموارد المائية والري والوفد المصري المشارك في اجتماعات وزراء وخبراء دول النيل الشرقي لحل مشكلة سد النهضة الإثيوبي وتنفيذ توصيات اللجنه الدولية حول السد عن تفاصيل جديدة للنقاط التي تم الاتفاق عليها بين مصر واثيوبيا خلال الاجتماع الثلاثي لوزراء المياه. تضمنت النجاح في اتفاق علي اطار زمني محدد للانتهاء من الدراسات التي أوصت بها اللجنة الدولية لتقييم سد النهضة الاثيوبي في تقريرها الصادر في مايو ٢٠١٤ وهو بما لا يتجاوز العام فقط. وتم الاتفاق علي الآلية التي يمكن اللجوء اليها ي حال حدوث اختلاف بين مصر وإثيوبيا والسودان وكيفية الاستعانة بالخبراء الدوليين خلال مراحل الدراسة الفنية للموضوعات المعلقة وتحديد توقيتات كل دراسة من الدراسات التفصيلية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والهيدروليكية للمياه خلال الاجتماع المقبل لوزراء الري بالدول الثلاث.

الحل العلمي لسد النهضة :

فشل الاجتماع الثلاثي الذي عقد بالخرطوم في وضع تصور توافقي لأزمة سد النهضة, وفتح الباب لتقديرات وتخمينات كثيرة.. في هذا المقال نقدم حلا عمليا للخروج من المأزق.تصر وزارة الري علي الانفراد بمباحثات سد النهضة. الأمر الذي جعل من شعبة القانون والعدالة بالمجالس القومية المتخصصة وبالاستعانة بعدد من خبراء المياه بشعبة الزراعة والري بوضع تصور فني قانوني سيتم رفعه لرئيس الجمهورية بشأن المشاركة في مفاوضات سد النهضة.

وزارة الري المصرية وعلي لسان وزيرها في حديث عشية السفر إلي الخرطوم في يناير ٢٠١٤ قال إنه عرض علي إثيوبيا استبدال سد النهضة بعدد من السدود الصغيرة والتي تعطيها كميات الكهرباء التي خططت للحصول عليها دون نقصان ,وهو ما نعتبره حلا غير عملي لأنه ليس من المقبول أن نطلب من إثيوبيا أن تضحي بنحو مليار دولار أنفقتها حتي اليوم علي أساسات السد لتبحث عن أماكن أخري لبناء سدود صغيرة.

الحل الأمثل من الناحية العلمية ويتماشي مع طبيعة السد المزدوج والذي يتكون من قطعتين منفصلتين تماما, الأولي هي السد الرئيسي الذي يولد ستة آلاف ميجاوات من الكهرباء عن طريق١٦ توربينا فرنسي الصنع ولا تزيد سعة بحيرته علي١٤.٥ مليار متر مكعب من المياه مهما بلغ ارتفاعه, وهذه الكمية من المياه تكفي لتوليد الكهرباء المشار إليها دون نقصان. الجزء الثاني من السد وهو السد الفرعي SaddleDamوهو مبني خرساني صخري منفصل تماما عن جسم السد ويبلغ ارتفاعه ٤٥ مترا وبطول٤٨٠٠ متر. ويقوم بغلق ممر جانبي لمياه البحيرة إذا مازاد حجمها علي١٤.٥ مليار متر مكعب عبر مسافة بين جبلين وبما يضيف٦٠ مليار متر مكعب لسعة البحيرة دون أي داع ودون أن تضيف قدرات كهربية أو مياها للري لخلو المنطقة الصخرية للسد من الأراضي الزراعية ولا توفر مياه شرب لسكان الجبال في إثيوبيا لأنها تقع في أدني منسوب علي الحدود السودانية مباشرة ولا يمكن رفعها لمسافة٧٠٠ كيلومتر مثلا حتي تصل إلي أديس أبابا العاصمة.وبالتالي فالحل العملي والسهل والقابل للتطبيق والذي نراه هو إقناع الإثيوبيين بالاستغناء عن هذا السد الفرعي معدوم الفائدة والعدواني في الغرض من إنشائه لأنه يعمل فقط علي قطع المياه عن مصر والسودان وجعل كل نقطة مياه تتصرف إليهما بأمر وتحكم كامل من إثيوبيا والتي ينص القانون الدولي علي عدم السماح لدول منابع الأنهار الدولية المشتركة بالتحكم في تصرفات النهر وتغيير طبيعة تدفق مياهه أو تغير مواعيد وصولها إلي بلدان المصب وهو ما

يقوم به فعلا هذا التصميم غير المقبول من سد ضخم يمكن أن يكون صغيرا لتحقيق الغرض كاملا من إنشائه.

أما الرد علي الإدعاءات الإثيوبية بأن مصر تستولي علي مياه النهر كاملا فيرد عليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصادر في يناير٢٠١٢ بالمقارنة بين الموارد المائية المصرية والإثيوبية والذي يشير إلي أن موارد إثيوبيا من مياه الأنهار المتجددة يبلغ١٢٢ مليار متر مكعب ,سنة يخرج منها إلي نهر النيل عبر النيل الأزرق ونهري عطبرة والسوبات٧١ مليار متر مكعب وبالتالي يتبقي لإثيوبيا٥١ مليار متر مكعب صافية وهو ما يساوي بالتقريب الحصة المصرية ولكن يضاف إليها٩٣٦ مليار متر مكعب من الأمطار سنويا تتمتع بها إثيوبيا وتقوم عليها زراعاتها النظيفة والعضوية بينما الأمطار غائبة تماما عن مصر لو كانت هذه الأمطار لدي مصر لتغير وجه الكون كاملا.

أما الادعاء بأن مصر تستولي علي المياه الإثيوبية وحدها لتحقق التحضر وتحرم منه إثيوبيا فهو ليس بالصحيح حيث إن التحضر المصري ليس وليد الساعة بل هو أمر حضاري من سبعة آلاف سنة منذ أيام الفراعنة ودون وجود سدود ولا حدود, بالإضافة إلي أنه لو كان التحضر بالمياه المتاحة لكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنهرها العظيم الذي يلقي١٢٨٤ مليارا كل عام في المحيط الأطلنطي هي الأغني إفريقيا ولكانت كندا التي تستأثر بخمس مياه العالم هي الأقوي عالميا. أما أن مصر بلد صحراوي تهدر المياه في زراعات الأرز فهذا اعتراف بأن مصر بلد صحراوي ويعيش الشعب المصري علي٥% فقط من مساحته وعلي نهر وحيد, بينما تعيش إثيوبيا علي٨٠% من مساحتها بعشرات الأنهار والروافد والأمطار, بالإضافة إلي تساؤلنا وهل تزرع مصر الأرز في الصحراء؟ أم في أراضي الدلتا السمراء المجاورة للبحر المتوسط ومياهه المالحة التي تتسبب في تدهور أراضيها ولولا الأرز لبارت أراضي الدلتا كاملة بسبب غياب غسيل تراكمات الأملاح. الإيمان بعدالة قضيتنا في مياه النيل ورفض جميع دول العالم تمويل هذا السد هو سبيلنا للحفاظ علي شريان حياة المصريين.

<u>لجنة من المفكرين والعلماء لمتابعة اجراء حفظ حقوق مصر فى نهر النيل :</u>

طالبت مصادر رفيعة المستوي بوزارة الري باعداد حزمة من التوصيات لتشكيل لجنة تضم عددا من المفكرين والعلماء القانونيين لمتابعة الجراءات اللازمة للحفاظ علي الحقوق التاريخية لمصر من موارد النهر. ووضع خطة جديدة تسهم في استعادة دور مصر في حوض النيل والبحث عن آليات جديدة تحفظ هذه الحقوق. فى سياق متصل، حذر مصدر رفيع المستوى بوزارة الموارد المائية والرى

من خطورة قيام إثيوبيا بإقامة ٤ سدود كبيرة، منها: سد تاكيزى لتخزين ثلاثين مليار متر مكعب من المياه، بالإضافة إلى سد بوردر على الحدود الإثيوبية – السودانية لتخزين أكثر من ١٤ مليار متر مكعب من المياه وهو ما يهدد الأمن المائى المصرى، فى الوقت الذى اتضح فيه عدم توافر المعلومات الكافية عن هذه السدود أو دراسات الجدوى لها فى الأجهزة المعنية مثل قطاع مياه النيل المسؤول المباشر عن الملف فنيا وتفاوضيا، وأنهم يكتفون بالحصول على المعلومات من خلال الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى مما يكشف حجم فشل السياسة المصرية فى التعامل مع ملف المياه.

من المهم أن يعى القائمون على ملف المياه أن الأولوية القصوى للتعاون مع إثيوبيا وجنوب السودان، أن الأولى تساهم بنحو ٨٥% من المياه الواردة لمصر فى نهر النيل بينما يمكن الاستفادة من التعاون مع الثانية من خلال إنشاء مجموعة من المشروعات المشتركة لاستقطاب فواقد نهر النيل لتوفير ١٤ مليار متر مكعب من المياه لصالح الدولتين، موضحا أن الفترة الماضية شهدت سياسة التهوين والتقليل من قيام بعض دول الحوض بإنشاء سدود من قبل بعض مسؤولى الملف، وهذا وراء وصول الأزمة إلى حد الخطورة وقيام بوروندى بالتوقيع لتصبح الاتفاقية نافذة المفعول.وقال المصدر إن فشل مصر فى إدارة ملف المياه خلال ١٤عاما من المفاوضات مع دول حوض النيل منذ إطلاق المبادرة عام ١٩٩٧يرجع إلى تفرق دمه بين القبائل – فى إشارة واضحة إلى وزارات الخارجية والرى والتعاون الدولى والزراعة والاستثمار، كما أن الملف رغم أهميته وخطورته لم يحظ بالأولوية فى اهتمامات هذه الوزارات بل تفاوت بينها جميعا.

تدويل القضية مصر – سد النهضة :

بدأت مناقشات الاجتماع الثالث بين وزراء الموارد المائية والري لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، لمحاولة الوصول إلي حل يرضي جميع الأطراف ولكنه بات بالفشل. وانهي وزراء الري و الخبراء الفنيون في الدول الثلاث مباحثاتهم المغلقة المطولة والتي استمرت علي مدار يومين بالخرطوم دون التوصل الي اتفاق بين الدول الثلاث علي النقاط الخلافية محل التفاوض و البحث، وإنسحب وزير الري المصري لعدم قبول الوزير الاثيوبي للمقترحات المصرية وتمسك الجانب الإثيوبي بشروط خاصة بنقاط عمل فريق الخبراء الدوليين تفرغه من مضمونه، وتحول دون تحقيق الهدف الاساسي منه وهو تمكين اللجنة الفنية الدولية من حل أية خلافات قد تطرأ بين الدول الثلاث خلال فترة عملها كما استمر الرفض من جانب الوفد الإثيوبي لمناقشة ورقة بناء الثقة المصرية المقترحة و تمسك بمواقفه دون ابداء اي مرونة.كما رفض الوفد الاثيوبي برئاسة وزير المياه و الكهرباء اليمتهوا

مناقشة النقطتيين العالقتين و المتبقيتين من الاجتماع بالخرطوم حيث تتعلق النقطة الاولي بتشكيل فريق الخبراء الدوليين الذي اقترحت مصر ان يعمل الي جانب عمل اللجنة الثلاثية الإثيوبية – السودانية – المصرية المقترحة لمتابعة الدراسات المزمع إعدادها وفقا لتوصيات تقرير الخبراء الدوليين، وذلك بهدف تقديم الرأي الفني المحايد في حالة حدوث اختلافات بين اعضاء اللجنة خلال فترة عملها لمدة عام.والنقطة الثانية محل الرفض الاثيوبي تتعلق بورقة المبادئ الخاصة بتعزيز بناء الثقة بين دول حوض النيل الشرقي، والتي اقترحتها مصر والتي رفضتها ايضا الجانب الآثيوبي اجراء نقاش حولها رغم انها تستهدف تسهيل عمل اللجنة الثلاثية والمساعدة في توفير ضمانات لدولتي المصب من أية اثار سلبية قد تنجم عن بناء السد، علما بأن مصر قد راعت عند اعداد تلك الورقة اتساقها مع المواقف المعلنة للمسئولين الاثيوبيين تجاه المصالح المائية لدولتي المصب. وانتهي الاجتماع دون احراز اي تقدم يذكر بشأن النقاط الخلافية الحالية والمستمرة والذي وصفته الخبراء بالفشل .

بعد انتهاء الاجتماعات حمّل وزير الري المصري الوفد الإثيوبي فشل المباحثات، "لتعنته ورفضه مناقشة تلك المقترحات" التي قدمتها القاهرة لحل الأزمة.وقال إن مصر قدمت ورقة شملت نقاطا للتعاون بين الدول الثلاث "إلا أن الوفد الإثيوبي رفض مجرد مناقشتها في الاجتماع"، مصر لا ترفض التنمية في دول حوض النيل، و"لكن يجب ان يكون ذلك باتفاق دول الحوض". قدمت مصر الكثير من البدائل وإثيوبيا رفضت، مصر لديها مسارات بديلة في التحرك لمواجهة أزمة سد النهضة وكل السيناريوهات مفتوحة لحل الخلافات بين مصر وإثيوبيا بما يحافظ علي الحقوق المصرية من مياه النيل، أن مصر ستتوجه إلي المسارات الأخري، وسيتم اتخاذ خطوات وتحركات منها سياسية ودبلوماسية وغيرها سيعلن عنها في حينها للحفاظ علي حصة مصر المائية بل وزيادتها.. إن الجهات المسئولة في مصر، ستقوم بإقناع الجهات المانحة بان السد له آثار سلبية لابد أن تؤخذ في الاعتبار، وإطلاع الرأي العام العالمي بتلك الاثار الضخمة نتيجة بناء هذا السد بدون توافق الدول الواقعة علي شاطيء النيل الازرق الذي سيقام عليه.واشار الي ان مصر قدمت كل مالديها من أفكار جديدة ولا نستطيع تقديم أكثر من ذلك حيث قمنا بالتفاوض وجها لوجه مع الإثيوبيين حتي لا يؤخذ علينا أننا لم نسع للاتفاق والتعاون والحوار للخروج من أزمة سد النهضة .

*– إن مسار التفاوض الفني بين مصر وإثيوبيا لحل الخلافات حول سد النهضة انتهي، وأن القاهرة لن تعود لاستئناف التفاوض الفني، إلا إذا طرحت »أديس أبابا« فكرا جديدا لتحقيق تقارب في هذا المسار يسمح بالتفاوض حول استكمال الدراسات الفنية والبيئية للمشروع، ووضع آليات

تمنع حدوث أي أضرار تتعلق بحصة مصر المائية.وشهدت المصادر علي أن اجتماع مجلس الدفاع الوطني، لمناقشة أزمة سد النهضة، رسالة قوية للحكومة الإثيوبية لمراجعة موقفها تجاه مصر.ان مصر لن تلجأ الحكومة إلي التحكيم، لأن الحقوق المائية لمصر تدعمها المواثيق والأعراف الدولية، وأقرتها الأمم المتحدة، والمرحلة المقبلة ستشهد تنظيم الحكومة حملة إعلامية علي المستوي الدولي، لتوضيح الأضرار الناجمة عن المشروع، والتأكيد علي أن إثيوبيا تنفذ أعمالا من شأنها إحداث خلل في المنظومة الدولية للتعامل مع الأنهار الدولية المشتركة..ان مصر لديها خطط جديدة علي المسارين السياسي والقانوني، لضمان حقوقها، والمجتمع الدولي سيساند مصر، لمنع تكرار سيناريو الخلافات في أحواض مائية أخري، في مناطق مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية.وكشف مصدر اخر مسئول مطلع بملف مياه النيل عن وجود مساع سودانية لعقد جوله مفاوضات جديدة بشأن سد النهضة الاثيوبي لتقريب وجهات النظر ووضع حلول ورؤي جديدة للخروج من الازمة الحالية بعد فشل جولة المفاوضات الاخيرة بالخرطوم . مؤكدا بدء مشاورات جديدة لتحديد الزمان والمكان لانعقاد الجولة الجديدة عقب التشاور مع وزراء دول حوض النيل الشرقي (مصر والسودان وأثيوبيا) مع حكوماتهم ومن المتوقع ان يتم ذلك الاجتماع الشهر القادم.

*- وبعد تعثر الجولة الثالثة من المفاوضات مع اثيوبيا ووصولها لطريق مسدود برفضها للمقترحات المصرية وضع خبراء المياه المعنيين بملف النيل سيناريو بديلاً للخروج من أزمة »سد النهضة« الإثيوبي ، مطالبين بضرورة البدء في التحرك إفريقيا و دوليا من أجل حل أزمة سد النهضة وتأثيراته السلبية علي مصر، وتقديم شكوي للاتحاد الإفريقي .وفي هذا الصدد قال خبراء المياه إن إثيوبيا دخلت في مرحلة العناد، الذي اتضح بعدم قبولها لاي مقترحات من الجانب المصري، ورفضهما لجميع العروض المقدمة، مقترحين علي الحكومة المصرية بالسير في اتجاهين أو اختيار احداهما، الأول ترك أمر سد النهضة الي رؤساء الدول الثلاث واعتبارها محادثات سياسية في المقام الأول، و المقترح الثاني، تدخل وسيط آخر غير دولة السودان، مرجحين في الوقت ذاته اللجوء إلي دولة الصين كوسيط بين الطرفين.

شكوي للاتحاد الإفريقي: ان تخبط المسئولين المصريين في ملف سد النهضة خلال الفترة الماضية سبب تصاعد الأزمة خلال الفترة الماضية موضحا أنه ينبغي علي إثيوبيا أن تقبل بوجود خبراء دوليين باعتبارهم سيكونون حياديين في الحكم علي مضاعفات سد النهضة بالنسبة لمصر والسودان.أن ما يحدث الآن هو إهدار للوقت وإثيوبيا فرضت أجندتها علي مصر والسودان، نحن نتكلم عن دراسات، ونعتقد أن إثيوبيا ستوافق علي دراسات تدينها، وهذا لن يحدث" حتي الآن لم

تطلب مصر أي مطلب رسمي من أثيوبيا خاص بالسد، كل ما حدث هو تشكيل لجنة دولية لتقييم الدراسات الأثيوبية للسد، وانتهت أن هناك سلبيات كثيرة في هذه الدراسات، ويجب إعادة معظمها، وما يحدث حاليا هو تشكيل لجنة جديدة لاستكمال الدراسات التي لم تنفذها إثيوبيا لسد النهضة".أنه يمكن لمصر في حالة رفض إثيوبيا وجود خبراء دوليين رفع القضية إلي مجلس الأمن الدولي، مؤكدا أن هناك محاولات إقليمية ودولية لتقزيم الدور المصري في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا.يجب اتخاذ خطوات عاجلة وهي مطالبة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة من خبراء دوليين لتقصي الحقائق عن موضوعات محددة وهي حجم السد وأبعاده وسياسة التشغيل وضمانات السلامة المائية، ثم التحرك نحو وقف عملية البناء فوراً حتي الانتهاء من الدراسات الفنية، ثم التوصل إلي آلية لفض النزاعات من خلال دراسة الأزمات المشابهة في الأنهار الدولية المتنازع عليها، بجانب التقارب علي وجه السرعة مع السودان الشقيق.

*- أن مصر تحتاج تدويل القضية دوليا علي جميع المستويات واللجوء الي المنظمات الدولية والجهات المانحة للضغط علي الجانب الاثيوبي من أجل وقف بناء السد ، واللجوء الي المحكمة الدولية وذلك بعد التعنت الاثيوبي الشديد. مؤكدا انه لابد من موافقة الجانبين المصري والاثيوبي علي الاحتكام إلي المحكمة الدولية .هناك ضرورة ان يكون هناك تحركات من جانب الرئيس المصري أو رئيس الحكومة والخارجية المصرية التدخل بشكل عاجل للتفاوض مع نظيره الإثيوبي، وتقديم مذكرة تؤكد حقوق مصر وشواغلها بشأن سد النهضة، وفي حال رفض إثيوبيا حل الأزمة بشكل عاجل، يتم التصعيد من خلال المنظمات الدولية، أو تدخل أطراف فاعله للوساطة كما يحدث في أي قضية إقليمية.جميع المؤسسات الرسمية بعرض قضية سد النهضة والمحاولات الاثيوبية لابادة الشعب المصري من خلال حرمانه من مياه نهر النيل وحرمانه من الشريان الوحيد لحياة المصريين علي مجلس الامن باعتبار مصر عضوا بالمجلس وتهديدا لأمنها القومي واستقرارها بشكل مباشر .المطالبة بتحرك دولي علي مستوي الامم المتحدة والتي أصدرت اتفاقية اطارية لتنظيم العلاقات بين الدول المتشاطئة للانهار عابرة الحدود .. فضلا عن تحريك دعوي في محكمة العدل الدولية والمنظمات البيئية العالمية المعنية بالملف لعرض التأثيرات بالغة الخطورة من اقامة هذا السد ..ان التحول السياسي من خلال تنفيذ خارطة الطريق في مصر سيكون له كبير الاثر لصالح مصر في تقوية موقفها وثقلها في المنظومة الافريقية والدولية والعربية والتي من خلالها عرض قضيتها بشكل يفرض علي الجميع احترام حقوق شعب مصر مشددا علي ضرورة أن تحتكم مصر إلي العقول المصرية والعلماء المتخصصين والسياسيين والدبلوماسيين لصياغة ملف

شديد القوي، لأن هذا هو المحك الرئيسي في الفترة القادمة، وأن يتم إيداع ملف قانوني فني هندسي علي جميع المحاكم الدولية.

بمقتضي قواعد قانون الاستخلاف الدولي ترث مصر حقا ثابتا في جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها قبل استقلال مصر .. وكلها تنص علي ان لمصر حق عيني في دول حوض النيل تمنعها من القيام ببناء سدود او منشآت تؤثر علي تفق المياه الواردة لمصر. اثيوبيا لا يمكن ان تدفع بأن اتفاقية ١٩٠٢ لا قيمة لها لان الطرف الذي ابرامه وهي انجلترا لم تكن صاحبة ولاية علي مصر وانما الامبراطورية العثمانية لان القانون الدلي العام ثابت في هذا الشأن علي انه عندما تستقل دولة حديثه فان من حقها ان تنتقي ما تريده من معاهدات ابرمتها السلطة الاستعمارية في اقليمها لتختار بإنشاء أو انتكره كليا الا باستثناء اتفاقيات الحدود والاتفاقيات التي تكفل حق عيني لدولة في اقليم دولة اخري. ان اثيوبيا تريد ان تتملص من اتفاقية ١٩٠٢ ومن انها متعهده فيها وتريد ان ترتكن الي اتفاقية ١٩٢٩ التي ابرمتها انجلترا مع مصر وباعتبار مصر دولة مستقلة انجلترا بصفتها مستعمرة لاقاليم في دل حوض النيل ليس من بينهم بطبيعة الحال اثيوبيا التي تريد باي طريقة غير قانونية ان تعتبر نفسها من اطراف اتفاقية ١٩٢٩ وهذا مستحيل ولهذا فانه اذا كانت اثيوبيا لا يجنح في مواجهتها بانها لا تلتزم باتفاقية ١٩٥٩ وهي ليست طرف فيها. الطرف الثاني في اتفاقية ١٩٠٢ كانت مصر ام انجلترا؟ في ذلك الوقت لم تكن مصر مستقله بخلاف اثيوبيا مصر كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية وظلت كذلك حتي نهاية الحرب العالمية وبعدها مباشرة قامت مصر كدولة مستقله وقامت المملكه المصرية وكان الطرف الثاني في الاتفاقية انجلترا ولم تكن مصر خاضعة لسيادتها بل كانت مصر اقليم خاضع للإمبراطورية العثمانية تم احتلاله من قبل المملكة المتحدة. اتفاقية الحدود: لا تستطيع اثيوبيا ان تقول ان اتفاقية ١٩٠٢ لا قيمة لها لأن الطرف الذي ابرمه وهي انجلترا لم يكن صاحب ولاية علي مصر وهي الامبراطورية العثمانية. لا يمكن لإثيوبيا ابدا ان تقدم بهذا الدفع لماذا لان القانون الدولي العام ثابت في هذا الشأن علي انه عندما تستقل دوله حديثا وبناء عي ان الاصل العام في المعاهدات التي ابرمتها السلطة الاستعمارية في اقليمها لا تلزمه يصبح لها اليد الطولي فانها تنتفي ما تريده من معاهدات ابرتها السلطة الاستعمارية في اقليمها لتختار ما تشاء او تنكره كليا الا باستثناء طائفتين من الاتفاقيات التي يمكن للسلطة الاستعمارية ان تبرمها داخل اقليم خاضع للاستعمار وتلتزم به الدولة المستقلة حديثا بعد ذلك الفئه الأولي هي اتفاقيه الحدود فمثلا فرنسا ابرمت اتفاقية مع انجلترا في شأن الحدود السياسية بينهم في اقليمي الكونغو واوغندا او اتفاق بين ايطاليا وانجلترا علي الحدود

السياسية بينهم وهم مستعمرون لافريقيا هذه الحدود تلزم الدولتين بعد استقلال استقرارا للأوضاع السياسية حلبا للسلام العالمي. بعد اتفاقية ١٩٠٢ جاءت اتفاقية اخري لم تكن اثيوبيا طرفا فيها وكانت مصر طرفا فيها .. وهنا ظهرت خلافه مصر بعد استقلالها ففي ١٩٢٩ ابرمت انجلترا اتفاقا مع المملكة المصرية التزمت فيه بأن حصة مصر من مياه النيل حصة ثابته وان أي اقليم من الأقاليم الافريقية في دول حوض النيل الخاضعة للسيادة الفرنسية او الانجليزية او الايطالية لن تؤثر حصة الاقليم المصري ولم تكن اثيوبيا طرفا فيها لان انجلترا تتعهد فيه باسم مستعمراتها. في سنة ١٩٣٨ ابرم اتفاق اخر كانت مصر طرف فيه كدوله مستقله مع ايطاليا انجلترا لضمان حقوق مصر ثم صلنا لاتفاقية ١٩٥٩ عندما ابرم الاتفاق المصري السوداني لبناء السد العالي قبل هذا الاتفاق كان ايراد النيل ٤٨ مليار م٣ وتم انشاء السد اتضح من الدراسات انذاك انه يدخل لمصر عند السد العالي ليس فقط الـ ٤٨ مليار م٣، انما هناك ٣٢ مليار م٣ اخري تدخل لكن تضيع هباء وترمي في مياه البحر المتوسط هذه كانت فلسفة السد العالي حتي نتمكن من استغلال الـ ٣٢ مليار م٣ مياه بين مصر والسدان في اتفاقية ١٩٥٩ واتفقوا علي تخزين ١٠ مليارات م٣ من الـ ٣٢ مليار م٣ فيخزان اسوان تستفيد منهم فيما بعد مصر والسودان وتحصل مصر علي ٧.٥ مليار م٣ السدان علي ١٤.٥ وهو النصيب الاكبر لانها كانت تحصل علي النسبة الاقل في الاتفاقيات الاستعمارية وبالتالي صارت الحصة الاجمالية لمصر ٥٥ مليار م٣ بعد بناء السد قيمة التقرير : قيمة تقرير اللجنة الثلاثية طالما ان اثيوبيا لا تعترف به؟ التقرير في حد ذاته من الناحية القانونية هو توصية ومن حق اثيوبيا ان تأخذ به او لا تأخذ وفي ردها علي بعض الملاحظات السلبيه قالت اثيوبيا سيتم اخذها في الاعتبار والملاحظات الاخري هي مثيرة مهمة ردت اثيوبيا بانها ستفعل ما تريد شئتم ام ابيتم وهذا فيما يتعلق بالمسائل الخطيرة مثل حجم السد ومدي تأثيره علي حصة مصر. الاتفاقيات الاربعة: لدينا اتفاقيات عالمية تدعم موقف مصر؟ لدينا ما هو أهم من الاتفاقيات وهي الأعراف الدولية الثابته منذ قبل قيام الأمم المتحدة الاتحاد الأوربي تؤكد هذا المعني ثانيا: لدينا قضاء دولي راسخ مؤكد ذلك قبل قيام الامم المتحدة ايضا ثالثا بعد قيام الامم المتحدة ومن خلال الجمعية العامة راعت ابرام اربع اتفاقيات دولية عالمية في كل احدة منهم الحدد السياسية مصونة والحقوق العينية في اقليم دولة مستقله حديثا مضمونه جميع هذه الاتفاقيات الدولية الاربعة ترصد وتكشف عن قواعد موجودة ولا تخلق قواعد جديدة ا تستحدثها بالتالي المجودة في هذه الاتفاقيات يلزم الاطراف وغير الأطراف ولماذا يلزم غير الأطراف لانها قاعدة عرفية والعرف يلزم طالما هو قائم داخل المجتمع وطالما هناك قاعدة عرفية واردة في معاهدة

فالنص يلزم الجميع بما في ذلك غير الطرف. هذه الاتفاقيات الاربعة التي ابرمت في فيينا هي اتفاقية فيينا للقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ واتفاقية فيينا الخاصة بقواعد الاستخلاف الدولية في المعاهدات سنة ١٩٧٨ الثالثة اتفاقية فيينا للتوارث الدولي فيما نسميه الأموال العامة سنة ١٩٨٣ ونهر النيل مال عام دلي بين دول الحوض وليس مال عام وطني خاص بدولة معينة. الشركة الايطالية : سيبني سد النهضة الاثيوبي. شركة ايطالية خاصة تعاقدت معها اثيوبيا منذ فتره طويله عام ١٩٩٩ ووسائل الاعلام المصري مغيبه وفي اد اخر حيث كان بداية ما يسمي ابرام التفاوض الاطاري لاستغلال ثروات حوض النيل يسري عليها اكثر من ذلك فالشركة الايطالية ليست دولة وقواعد القانون الدولي نخاطب الدول والمنظمات الدولية فالشركة الايطالية غير مخاطبة علي نحو مباشر بحقوق مصر ولكن من المخاطب علي نحو مباشر في حقوق هي الدولة الايطالية والحكومة الايطالية كانت طرفا في يوم من الأيام قبل استقلال دول حوض النيل في اتفاقية ابرمت سنة ١٩٢٨ في ايطاليا نفسها وهي الاتفاقية البريطانية الايطالية المصرية التي تضمن حقوقنا هذا من جانب ومن جانب اخر هي ملتزمه باتفاقيات الاربعة واخيرا هي دولة عضو في الاتحاد الاوروبي والاتحاد الأوروبي يفرض عي الأعضاء ضرورة مراعاة انظمة معينه لحماية البنية المائية والزراعية والسمية والحيوانيه والأنظمة التي يضعها الاتحاد الاوروبي ملزمة للأعضاء وهذا معناه ان يلزم كل عضو شركائه الخاصة بمراعاة هذه المواصفات واذا ايضا ايطاليا تستطيع منع الشركة الايطالية من الاستمرار في تشييد السد ازمة سد النهضة يمثل فرصة ذهبية لمصر لتفعيل الاتفاقيات النائمه او المنقوصة. بالتأكيد فعندما شرعت اثيوبيا بالاتفاق مع الشركة الايطالية كان خلال مرحلة التفاوض علي ابرام اتفاقية عنتيبي وهي قبل ابرامها لهذا العقد استنتجت انه من الممكن لها ابرام هذا العقد رغما عن انف مصر لانها تأكدت ان الموقف التفاوض المصري في شأن ابرام اتفاقية عنتيبي في الاتفاق الاطاري كان ضعيفا للغاية وان مصر استمرت معهم في اطار التفاوض ولم تنسحب او تخرج وطالما لم تنسحب فهي معهم حتي النهاية تريد مصر ان توقع فالتوقع واذا لم ترد فهي موافقة طالما استمرت للنهاية باستثناء مادة واحدة وحينما صار انه من المستحيل التوافق علي المادة المختلف عليها اصبح من حق الباقين ان يوقعوا وهي المادة ١٤ الخاصة بتعريف مفهوم الامن المائي فوتنا المواد قبل المادة ١٤ والمواد التي بعدها وجميعها خطيرة وتفاوضنا وركبنا القطار حتي النهاية الكل وقع باستثناء الكونغو والسودان شمالا وجنوبا ولم نصدق نحن علي اتفاقية عنتيبي حتي الان وبالتالي لم ندخل حيز النفاذ. تحقيق الامن المائي الداخلي لايتعارض مع الأمن المائي الاقليمي: ان أمن مصر المائي الاقليمي مضمون نضيف

علي ذلك ليس فقط من خلال مطالبنا وتأكيدنا علي حقوقنا فقط بل من خلال الدخول معهم في منظومة الاعتماد المتبادل من اجل الاستخدام الامثل للمياه في دل حوض النيل التزام قانوني في جميع الاتفاقيات لانه نهر دولي ولا توجد دوله من حقها ان تستخدم قطاع النيل الموجود في اقليمها عليمزاجها فليس هناك سيادة مطلقة وانما هناك سيادة مفيدة بالتعاون معا من اجل الاستخدام الامثل لمياه النيل.

طالب خبراء المياه بضرورة التحرك الرسمي للحكومة المصرية لوقف التعنت الاثيوبي تجاه الشعب المصري باستمرارها في المضي قدما في بناء سد النهضة رغم الاثار الوخيمة التي ستتعرض لها مصر جراء بناء السد، خاصة بعد ان وصلت المفاوضات بين مصر وأثيوبيا إلي طريق مسدود، وأثبت المفاوض المصري فشلا ذريعًا في إدارة دفة الاجتماعات التفاوضية لصالحه، ليغلق بذلك باب التفاوض دون الوصول إلي حل مرض لجميع الأطراف،مطالبين بتدويل القضية وإخطار الأمم المتحدة والإتحادين الاوروبي والأفريقي وروسيا والصين واليونسكو برفض السد الإثيوبي وإشراكهم في الازمة مع القيام بجولات أوروبية.

ان مصر لديها بالفعل دراسات متكاملة و دقيقة (مصرية و امريكية) تؤكد مخاطر سد النهضة الكارثية علي مصر و السودان من كافة الجوانب المائية و الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها،مطالبا الحكومة الحالية باتخاذ خطوات استباقية وعدم اهدار الوقت الذي لايصب الا في مصلحة اثيوبيا و استكمالها جميع مراحل بناء السد خاصة ان الحكومة الاثيوبية تتحدي نفسها وتسرع في عمليات البناء بشتي الطرق حيث اقتربت بالفعل من تنفيذ ٣٠٪ من البناء وان الاساسات بدأت في الظهور علي سطح الارض مما يعني بدء بناء حسم السد الاساسي الذي بانتهائه تنتهي كافة الاعمال الانشائية و يعقبها تركيب محطات توليد الكهرباء من السد أن الدراسات الفنية لا جدوي من استمرارها خاصة بعد التعنت الإثيوبي مطالبا بإرسال مذكرة قانونية من الخارجية المصرية الي نظيرتها في أثيوبيا تشمل استعراض حقوق مصر التاريخية في مياه النيل والأسانيد القانونية لذلك ثم تتطرق الي مخالفاتها الجسيمة للأعراف والقانون الدولي في القيام منفردة بالبدء في إنشاء سد النهضة بدون الإخطار المسبق لدولتي المصب.بالإضافة إلي ضرورة أن تتضمن المذكرة تجاهل أديس أبابا للآثار الكارثية للسد علي مصر والسودان.يجب التحرك السريع في اتجاه السودان لضمان حيادها أو استرداد شراكتها الاستراتيجية، مطالبا بتدويل القضية وإخطار الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي برفض السد الإثيوبيبوقف التفاوض مع إثيوبيا لعدم فائدته واتخاذ إجراءات استباقية، لافتا إلي أن الجانب الأثيوبي لم يبد أي نوع من التعاون بشأن الحلول

المقدمة من الجانب المصري.لا بد من نقل الحوار من الجانب الفني المتمثل في وزارة الموارد المائية والري إلي الجانب السياسي (وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء والرئاسة)، وأن نبدأ في اتخاذ خطوات تصعيدية سريعة وطالب الجهات المعنية بالتقدم بطلب رسمي لأثيوبيا يتضمن رغبة مصر في تشكيل لجنة محايدة تضم ممثلين من دول العالم، لفض المنازعات وإجراء توافق بين أطراف المشكلة، خاصة مصر وأثيوبيا، لأن السودان رغم أنها تعد وسيطا، فإنها تميل إلي الجانب الأثيوبي، مشيرًا إلي أنه يجب علي الجانب المصري استغلال عدم قدرة أثيوبيا علي توفير التمويل اللازم لاستكمال بناء السد الذي يبلغ ٧.٤ مليار دولار ويمكن أن يصل إلي ٨٨ مليارات دولار حال فشل الخطوات السابقة، لا بد أن تلجأ مصر إلي مخاطبة المنظمات الدولية في محاولة لحل الأزمة، وأخيرا اللجوء إلي الامم المتحدة ومجلس الأمن الذي يعد الجهة الوحيدة التي لها سلطة تحويل الأمر إلي محكمة العدل الدولية دون موافقة أطراف المشكلةأن إنهاء أزمة سدّ النهضة الأثيوبي يبدأ بالاستقرار الداخلي في مصر حتي يتمكن المفاوض الدبلوماسي التعامل والضغط بما يمتلكه من مواثيق وعهود دولية علي الجانب الأثيوبي والوصول إلي حلّ أنسب يُخرج مصر من أزمتها المستمرة مع بناء سد النهضة حذر دكتور مغاوري شحاته خبير المياه من التحركات القطرية في إثيوبيا، بعد انسحاب الصين وكوريا والبنك الدولي والإمارات من تمويل السد، مؤكدا أن هناك عناصر ضغط خارجية لدعم إثيوبيا في استكمال السد بغرض التأثير علي حصة مصر المائية، معتبرا ذلك مؤامرة دولية لدعم اي محاولات للتأخر. أن تدخل تركيا وقطر لدعمهما لإثيوبيا، يعتبر سلوكا عدوانيا تجاه مصر ومصالحها، لأن إثيوبيا قررت التوقف عن العمل بالسد مؤقتا، لحين البحث عن تمويل، وتدخل قطر جاء لتنفيذ أجندات لقوي دولية أخري، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والجانب الأوروبي . وطالب خبير مائي بتعديل المسار التفاوضي بأن نلجأ للوساطة، بإدخال طرف ثالث في الحوارات التفاوضية، تكون لديه القدرة علي الإقناع للوصول إلي حل وسط.

يجب أن نراعي، عند اختيارنا للطرف الثالث، أن تكون علاقتنا به جيدة، وأن تجمعنا به مصالح مشتركة، الأمر الذي يجعلنا نستبعد دول حوض النيل والدول الأفريقية بشكل عام لتوتر العلاقات معهم منذ سنوات، وكذلك أمريكا التي توترت العلاقات معها مؤخرًا، ومن ثم، فليس أمامنا سوي اللجوء إلي استراليا، رغم ضعف قدرتها علي التحاور، أو إلي دول آسيوية مثل الصين، التي تربطها بمصر علاقات تعاون جيدة، تليها الهند، وأخيرا روسيا لقوة علاقتنا بها، لاسيما خلال الفترة الاخيرة بضرورة الحشد الدولي لعدالة الموقف المصري بعد الحشد المساند لإثيوبيا حاليا الذي

أستغلت فيه غيابنا عن الإعلام الخارجي وروجت بنجاح لسدها مع تدويل القضية والإعلان عن وجود أزمة كبيرة بين مصر وإثيوبيا،وإخطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي برفض السد الإثيوبي لكارثيته علي مصر بالاضافة الي التمسك بالحقوق المكتسبة لكميات المياه التي تعودت مصر علي إستلامها عبر آلاف السنين وقال يجب التحرك الدولي والأفريقي للحشد بعدالة الموقف المصري فالوقت ليس في صالحنا..محذرا من التأخر في التحرك المصري خاصة انه لم يتبق إلا ثلاث سنوات ويكتمل بناء السد وكل يوم تأخير يضر كثيرا بمصر ويقرب إثيوبيا من هدفها بالسيطرة علي مصر والحياة فيها.

<u>شكوي للأمم المتحدة ضد أثيوبيا :</u>

ينبغى الا تتأخر مصر فى تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة ضد اثيوبيا بسبب سد النهضة وتحريك المجتمع الدولى ضد المشروع.. لا ينبغى ان نكتفى بالشكوى الى شركة ايطالية تنفذ المشروع او اخرى فرنسيةتشارك فيه .. امامنا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومحكمة العدل الدولية .. نحن امام ازمة حقيقية بعد ان تخلى السودان عنا واصبح طرفا مؤيدا للمشروع .. وهناك دول تتآمر علينا فى مقدمتها امريكا وهى تمارس نفس الألاعيب القديمة .. كما ان تركيا وقطر ودولا اخرى تحاول فرض الأمر الواقع على مصر .. هناك ارقام تؤكدان الاستثمارت الخليجية فى اثيوبيا اكثر من ٢٠ مليار دولار وهى تشمل ثلاث دول هى السعودية والامارات والكويت وحكومات هذه الدول قادرة على سحب هذه الإستثمارات .. لاشك ان السودان يمثل الآن نقطة ضعف شديدة فى موقف مصر وقد اعتدنا على ذلك من الرئيس البشير الذى فرط فى نصف وطنه ولن يكون غريبا ان يفرط فى النيل كله ويقدمه هدية لإثيوبيا ..ان هناك تغييرات ضخمة سوف تشهدها المنطقة وهى تتعارض مع مصالح اطراف دولية، ولهذا فإن حسابات المستقبل سوف تفرض واقعا جديدا على الجميع، ان العبث فى مياه النيل ليس فقط قضية سياسية اواقتصادية ولكنه قضية حياة المصريين، خاصة ان اثيوبيا تفكر فى إقامة سد آخر بجوار سد النهضة وهذا يعنى منع المياه تماما عن مصر .. يجب ان تحشد مصر رفضا دوليا لمواقف اثيوبيا خاصة ان الموقف الأمريكى يزداد غموضا تجاه مصر ومن واجبنا ان ندافع عن مصالحنا .. وإذا كان هناك من يهدد هذه المصالح فلدينا ما نستطيع ان نهدد به مصالح الآخرين وقناة السويس مازالت فى سلطة القرار المصرى وهى تتحكم فى حركة التجارة الدولية والبحر الأحمر كاملا، كما ان العالم العربى بثقله يستطيع ان يدعم مصر حتى ان غاب عنا السودان .. مطلوب فريق عمل مصرى من طراز رفيع على درجة كبيرة من الوعى والتجانس ليبدأ معركة السد وهى لن تكون سهلة ولن تكون قصيرة ولكنها معركة المستقبل.

سد النهضة وأسلوب الحوار للإستخدام الأمثل لنهر النيل :

رغم كل الضغوط اعتمدت مصر اسلوب الحوار طريقا للتعامل مع قضية سد النهضة وحظي السد وفقا لكل التقارير بنصيب الأسد في اللقاءات الافريقية في كل من تشاد وغينيا وتنزانيا وقد أكد الخبراء ان قوي العالم تلعب مع مصر لعبة الحياة والموت. ان اسرائيل وامريكا وتركيا ليسوا بعيدين عما تقوم به اثيوبيا تحريضا وتخطيطا وتنفيذا بناء السدود بغير موازين القوي في دول حوض النيل لتصبح اثيوبيا هي الأقوي بالتحكم في كل قطرة مياه وتصبح مصر ضعيفة ومخنوقة سياسيا ومائيا وتتحول الي الضعف لان اثيوبيا استغلت الخلاف في مصر لتبدأ تنفيذ مخططها. ان تحويل نهر الكونغو لن يفيد مصر بالصورة التي يروج لها البعض حيث انه اذا تم حفر ٣٦٠ كيلو من ٥٠٠ هي طول قناة جوندي من نهر الكونغو الي النيل يحتاج ذلك الي ٣٥ عاما لأن مجري النيل المصري لا يتحمل اكثر من ٢٥٠ مليون متر مكعب وان تحويل مياه نهر الكونغو الي مصر يتطلب شق مجري اخر غير النيل وفي هذه الحالة ينهار السد العالي ومن ثم ستتغير خريطة السودان والصعيد بالكامل. اذا أردنا تحويل مياه نهر الكونغو فلا بد من وجود التوافق الدولي التي يمر بها هذا النهر حتي يمكن السماح بنقل المياه من حوض نهر الي حوض نهر اخر. وعلي الرغم من انه ليس هناك موقف صريح او معلن قامت به اسرائيل الا ان محاولاتها في زراعة احواض الانهار في افريقيا ودعم الدول في بناء السدود حتي مع عدم الحاجة لها في بعض الاحيان واستغلال اكبر الكميات الممكنه من المياه فيها مع عدم الكتراث بمصالح الدوله التي تقوم فيها بالمشاريع او الدول التي تستفيد من مياه الانهار بعد دخول اراضيها ادي الي استنتاج اهدف اسرائيل وفي الضغط علي مصر من خلال العبث بامنها القومي. الاتفاقية تم التصديق عليها من برلمانات البلدين ما يجعلها سارية وملزمه ولا تستطيع اثيوبيا التهرب منها كما تفعل في الاتفاقيات القديمة والتي وقعت في ايام الاحتلال وانه يجب علي مصر مطالبة اثيوبيا بتنفيذ تعهداتها القانونية وفي حالة اصرار اثيوبيا علي عدم التعاون يجب ان تلجأ مصر للمنظمات الدولية لحفظ حقوقها هناك عدة اخطار ستلحق بمصر فعليا اولها ان كميات المياه التي ستحجز خلف جسم السد والتي تقدر بـ ٧٤ مليار متر مكعب وأضف عليها ١٠ مليارات متر مكعب من مياه البخر و١٠ اخري من امياه الجوفية لتصل هذه النسبة الي حوالي ٩٠ مليار متر مكعب هذه الكميات الضخمة تتقاسمها مصر والسودان أي ان الضرر سيلحق بالدولتين. الخطر الثاني سيؤثر علي نسبة الطاقة المولدة من المياه سيقل التدفق المائي علي السد العالي وبالتالي ستتأثر مصر بتوليد الطاقة اضف الي ذلك فترات الفقر المائي وهي السنوات التي يقل فيها منسوب المياه في نهر النيل التي

تتراوح بين ٤١ مليار متر مكعب الي ١٥٠ مليار متر مكعب وفي فترات الخفض المائي ومع اقلال المياه المتدفقة بسبب سد النهضة يزداد الفقر المائي وتتضاعف المشكلة مما يسبب خطر حقيقي علي الدلتا. حل هذه المشكلة يكمن في توقف اعمال البناء في جسم سد النهضة الذي وصل الي ٣٥% لآن المستوي الأول قادر علي حجز ١٤ مليار متر مكعب من المياه وان هذا التوقف في البناء يعطينا فرصة لتدارك الاخطاء الفنية والهندسية في جسم السد ولابد ان تعود اللجنه الثلاثية المختصة بهذا الشأن الي المفاوضات مع اثيوبيا. ان اثيوبيا تحتاج الي طاقة وتعرف ان مصر تحتاج الي المياه ومن هنا فهي تضغط عن طريق لعب دورا محوريا في محاربة الارهاب عن طريق ارسال جنودها الي جنوب السودان والصومال وبالتالي تتعاطف معها بعض القوي الدولية مثل امريكا وتركيا واسرائيل أشار الدكتور مغاوي ايضا الي ضرورة ان ننمي منسوب المياه بمناطق بحيرات اعالي النيل وبحر الغزال ومشار في جنوب السودان وايضا في بحيرة كابوجا ففي اوغندا باعادة ضخ ٢٠ مليار متر مكعب من المياه موجوده اصلا في المستنقعات الجوفية بهذه المناطق. ضرورة اتباع الاساليب السياسية حتي تتمكن اثيوبيا من الحصول علي الطاقة ومصر من الحصول علي حقوقها المشروعة من المياه بالتفاوض قال الدكتور عبد العاطي الشافعي رئيس لجنة حوض النيل بالمجلس المصري للشئون الخارجية ورئيس جمعية حراس النيل وعضو لجنة الصداقة والتواصل بين دول حوض انه لاشك ان التحرك بفاعلية وبصورة تكاملية في الاتجاه الافريقي خاصة دول حوض النيل من شأنه ان يحدث نقله نوعية في التقارب والتفاهم وسيقضي علي ما يحاك لمصر من الصهيونيه العالمية التي تلعب ليل نهار في أدمغة عدد من حكومات وشعوب دول منابع نهر النيل وما سد النهضة اثيوبيا منها ببعيد ومن ذلك ايضا تحديث المعاهدات الدولية المتعلقة بتوزيع حصص مياه النيل ذلك ان الحاجة لعقد اتفاقية دولية جديدة تضم كافة دول الاقليم تحت اشراف الامم المتحدة تراعي وتؤكد سيادة الدول علي اراضيها وتراعي المستجدات والمتغيرات الحديثة والنسبة والتناسب في عدد السكان وحصص كل دول الاقليم ان الاثار السلبية لبناء سد النهضة علي مصر هو أنه في فترة الملء ستقل المياه القادمة من دول حوض النيل الي الثلث علي الاقل وبعد فترة ممكن الا تصل المياه اصلا الي نهر النيل نتيجة انحصار المياه في سد اثيوبيا ويكون لديها الحنفية التي تتحكم في المياه الواصلة الي هنهر النيل بمصر وسيحدث نقص كبير في حصة مصر من مياه النيل وخاصة في السنوات التي يحدث فيها ملءالخزان وبالتالي التأثير علي توربينات السد العالي ونقص الكهرباء بما يترامح ما بين ٣٠ الي ٤٠% من الكهرباء وتبور كميات كبيرة من الاراضي الزراعية قد تصل الي ٢ مليون فدان

يعيش عليها حوالي ١٠ ملايين اسرة وسيقل منسوب المياه الجوفية وستموت الثروة السمكيه وايضا سيؤثر علي امدادات مياه الشرب وسيقل الطمي وستنهار السياحة النيلية ونقول لاثيوبيا الدولة الشقيقة هذا عيب وهذا السد سيؤثر علي مصر الا سباب التي جعلت اثيوبيا تقوي علي بناء سد النهضة هي الظروف السياسية غير المستقرة التي مرت بها مصر اثناء ثورة ٢٥ يناير وانشغلنا في مشاكلنا الداخلية فوجدتها اثيوبيا فرصةن سانحه لها لتكبير حجم السد حتي وصل ارتفاعه الي ١٤٥ متر والطاقة الاستيعابية ٧٤ مليار متر مكعب وفي الحقيقة اثيوبيا لا تحتاج الي مثل هذه المياه ولا الطاقة التي تعمل الي الاضعاف المضاعفة ولانها يهطل عليها امطار تقدر بحوالي ٩٣٦ مليار متر مكعب سنويا من المياه يجري منها علي المجاري المائية حوالي ١٢٢مليار متر مكعب والباقي يذهب الي المستنقعات والاحراش والبنجر ولا يتم استغلالها. التحديات التي تواجه قطاع المياه في الدول العربية ومصر عديدة ومتشعبة خاصة في ضوء التغيرات المناحية وظاهرة الجفاف التي تجتاح بعض المناطق في العالم ومنها المنطقة العربية لذا لا بد من التعامل مع هذه المتغيرات فرديا وجماعيا بكل سرعة وجدية ومهنية خاصة بعد ان اصبحت المياه من اولويات الاجندة العالمية وان موضوع المياه موضوع حيوي يتطلب جهد أكبر واوسع يتعلق بالكفاءة المائية والاحتياجات البشرية والانمائية في العالم العربي ومصر ان قواعد القانون الدولي تضم العديد من الأحكام الخاصة بالأنهار الدولية خاصة اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ وكلها تقضي بعدم الاقدام علي مشروعات تسبب اضرارا لدول الجوار في الحوض المائي المستفيدة من نفس النهر وترسم قواعد القانون الدولي خريطة طريق التشاور وتبادل وجهات النظر وتبادل الخبرات. خاصة ان معالجة هذا الموضوع يجب ان تتم في اطار هاديء وبالطرق الدبلوماسية عن طرق التفاوض ومحاولة التوصل الي حل مقبول من الأطراف لأن محاولة اللجوء الي القضاء الدولي او التحكيم في المرحلة الحالية من تطور المجتمع الدولي لا يمكن اللجوء اليها الا بقبول الطرفين كما كشفت وثيقة رسمية ترجع الي يوليو ١٩٩٣ . ان مصر واثيوبيا تعهدتا رسميا بعدم المساس بمصالح كل منهما فيما يتعلق بمياه نهر النيل واكدت الوثيقة اتفاق الطرفين علي ان استخدام النيل قضية يجب العمل عليها بالتفصيل من خلال مناقشات تعتمد علي لجنة خبراء من الجانبين وفقا لاسس ومباديء القانون الدولي. افادت الوثيقة ان البلدين اعادا التأكيد علي التزامهما بمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبنود القانون الدولي فضلا عن خطة لاجوس واتفق الطرفان علي الالتزام بمباديء الجيرة الحسنة والاستقرار السلمي وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد والتزام الطرفين بتوطيد الثقة المشتركة والتفاهم واعتراف كل منهما باهمية التعاون المشترك. ووافق مبارك

وزيناري علي ان استخدام النهر قضية يجب العمل عليها بالتفصيل من خلال مناقشات تعتمد علي لجنة خبراء من الجانبين وفقا لمباديء القانون الدولي. وان كل طرف عليها لامتناع عن التدخل فيأي نشاط متعلق بمياه النيل الذي قد يؤدي الي الحاق ضرر ملموس بمصالح الاخر ان الطرفين وافقا علي ضرورة الحفاظ وحماية مياه النيل وتعهدا علي اللجوء الي الاستشارة والتعاون فيالمشروعات ذات المميزات المشتركة مثل المشاريع التي تعزز من حجم التدفق. والتزم الطرفان بالعمل علي آلية مناسبة للأستشارات الدورية فيما يتعلق بالأمور محل الاهتمام المشترك ومنها مياه النيل بشكل يمكن البلدين من العمل معا. الحل القانوني يفرض نفسه علي مصر لدينا اتفاقية مهمة جدا وقعتها مصر مع اثيوبيا ١٩٩٣ تتحدث عن الاستخدام المنصف والعادل لمياه النيل وتقر بعدم احداث ضرر لاي طرف وان البرلمان الدولة صدق عليها وتعهد فيها ملبسزيناوي رئيس وزراء اثيوبيا انذاك بعدم الاضرار بمصر امام رئيس مصر السابق.

أعرب المفكرون والباحثون المشاركون فى المنتدى الإثيوبى بشأن نهر النيل وسد النهضة عن تأييدهم الشديد لإجراء حوار حر ونزيه من أجل بحث كيفية الاستخدام المناسب لمياه نهر النيل. وحثوا كافة دول الحوض على الاستمرار فى المشاركة فى حوار شامل من أجل تنفيذ اتفاقية الإطار التعاونى بشأن النيل، والامتناع عن أى أعمال استفزازية. وقال المفكرون فى بيانهم الذى صدر "إننا سنواصل المساهمة فى إعداد إطار عمل من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وأن ذلك سيتضمن الممارسات السياسية والقانونية والمؤسسية لدعم التعاون فى إدارة مياه حوض النيل العابرة للحدود.

وكان منتدى المفكرين الإثيوبيين بشأن سد النهضة وضروريات الانتفاع من مياه النيل لأغراض التنمية، قد نظمه مركز الدراسات التنموية وجامعة "بحر دار" بولاية أمهرة الإثيوبية، وعقد بمقر الجامعة فى مدينة بحر دار السياحية الكائنة شمال غرب أديس أبابا، بحضور الرئيس السوداني ومسئولين من اثيوبيا وسياسيين ودبلوماسيين.

أن نهر النيل يجرى من الجنوب إلى الشمال وفى حالة انهيار سد النهضه الإثيوبى لأى سبب كان سيعنى ذلك فناء مصر, فبالإضافة للمياه الهائلة التى ستدفق على السودان، ومصر، وتحصد فى طريقها الأخضر، واليابس فإن انهيار سد النهضة الإثيوبى يعنى ببساطة انهيار السد العالى أيضا, لإن جسد السد العالى لن يتحمل ضغط المياه المفاجئ الناتج عن انهيار سد النهضة, فتصبح الكارثة بالنسبة لمصر كارثتين, و بإجراء حسابات دقيقة فإن انهيار سد النهضة والسد العالى فى

آن واحد يعنى غرق الكتلة السكانية فى صعيد ودلتا مصر بالكامل وفناء ٧٠ مليون مواطن مصرى.

وكان رئيس الوزراء عرب خلال لقائه الرئيس التنزانى عن ترحيبه بالفكرة التى طرحتها دار السلام، باعتبارها إحدى دول حوض النيل، على وزير الخارجية المصرى خلال زيارته الأخيرة لها والمتعلقة بعقد اجتماع تشاورى لوزراء خارجية دول حوض النيل لمحاولة تقريب وجهات النظر حول النقاط العالقة، وغير المتفق عليها فى الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، وتتطلع الحكومة المصرية للإعداد لهذا اللقاء فى أقرب وقت بشكل يعكس حرص مصر على حل الخلاف من خلال التفاوض.

دعا رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي ماريام دسالين مصر إلي العودة للحوار الثلاثي مع إثيوبيا والسودان من أجل تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين فيما يتعلق ببناء سد النهضة الإثيوبي.. أن ملف سد النهضة الأثيوبي يتصدر مباحثات رئيس الوزراء خلال جولته إلي تشاد وتنزانيا، ان تنزانيا من أهم الدول تأثيرا علي المستوي الإقليمي وقد تكون بداية لحل أزمة سد النهضة. ان مصر تعطي أولوية لحل أزمة السد من خلال التفاوض الذي يحافظ علي حقوقها كاملة غير منقوصة ويحقق مصلحة جميع الأطراف. أضافت أن زيارة رئيس الوزراء تكتسب أهمية كبيرة لتعزيز العلاقات مع أفريقيا والدور المصري في القارة وفتح آفاق جديدة للاستثمار المشترك لمصالح دول القارة.. وسبل دعم العلاقات المشتركة في كافة المجالات خاصة الاقتصادية والاستثمار.أهمية عودة مصر لعضوية منظمة الوحدة الافريقية كما يستعرض خطوات مصر لاستكمال خارطة الطريق والتعاون بين مصر ودول افريقيا لمكافحة الفكر الإرهابي والتصدي للجماعات المتطرفة.

قال رئيس الوزراء الإثيوبي خلال جلسة مجلس ممثلي الشعب بالبرلمان الإثيوبي أننا نسعي من أجل إقناع السلطات المصرية بتجنب الشكاوي غير الضرورية ضد السد والعودة إلي المحادثات الثلاثية مع إثيوبيا والسودان علي حد قوله. وأبلغ رئيس الوزراء الإثيوبي النواب البرلمانيين في المجلس بأن حكومته مستعدة للرد علي محاولة مصر إحالة قضية النزاع بشأن سد النهضة إلي الأمم المتحدة قائلاً: «إنه تم إنجاز نسبة ٣١٪ من مشروع سد النهضة الذي بدأ بناؤه بصورة رسمية خلال شهر أبريل عام ٢٠١١، والسد سيبدأ توليد الطاقة الكهربية العام ٢٠١٥.

فيما يتعلق بالسودان الذي أيد بناء سد النهضة، أشاد رئيس الوزراء الإثيوبي بالعلاقات مع السودان، بالقول «إن مستوي علاقاتنا مع السودان ارتفع إلي مستوي إستراتيجي بعد التوقيع علي ١٣ اتفاقية من خلال اللجنة المشتركة بين البلدين، وسد النهضة يساعد علي تعزيز علاقاتنا

الإستراتيجية». أبلغ رئيس الوزراء الإثيوبي النواب البرلمانيين أن حكومته تعمل بصورة وثيقة مع الدول الأخري بمنطقة حوض نهر النيل من أجل تحقيق مبدأ الانتفاع العادل من مياه النهر، قال إن إثيوبيا ورواندا قامتا بالتصديق البرلماني علي اتفاقية الإطار التعاوني فيما يتعلق بهذا الشأن ومن المتوقع أن تحذو حذوهما قريباً كينيا وأوغندا وبوروندي. أكد دسالين لأعضاء مجلس ممثلي الشعب في البرلمان الإثيوبي، أن حكومته تبذل جهوداً دبلوماسية من أجل إقناع تنزانيا بالتصديق علي اتفاقية الإطار التعاوني، من أجل إقناع جنوب السودان والكونغو الديمقراطية بالاشتراك في هذه الاتفاقية. يتوقع ان تعود أثيوبيا للتفاوض مرة أخري مع مصر عقب الانتخابات الرئاسية بعد تعرضها لمأزق نتيجة قرارات الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا بوقف تمويل بناء سد النهضة.

يطلق الأثيوبيون عليه أيضا سدX بمعني المجهول أو الغامض. والواقع أننا في مصر لا نعرف عنه الكثير. ومايقلق الخبراء والمهندسين أنهم لايعرفون علي أي أساس علمي أو هندسي تم اختيار موقع السد. من المؤكد أن سد النهضة يقع قريبا جدا من حدود السودان في منطقه تهدأ فيها سرعة المياه نسبيا, فإن أخذنا في الاعتبار أن الهضبة الاثيوبية ترتفع في قمتها عن سطح البحر بحوالي٢٠٠٠ متر, حيث تسقط الأمطار لتنحدر بسرعات هائلة صوب حدود السودان لتشكل الفرع الرئيسي للنيل الأزرق حيث اختير موقع السد علي ارتفاع حوالي٥٠٠ متر عن سطح البحر. ويبدو أن هذا الاختيار تم لتخفيف مشكلة الانحدار ولكننا لانعلم إذا كان مصممو السد قد أخذوا في الاعتبار العوامل الهندسية والجيولوجية.. بالغة الأهمية لسلامة السد وذلك لغياب أي معلومات علمية أو دراسات جدوي معلنه عن المشروع. ولنا أن نتذكر أن مشروع بناء السد العالي كان قد قتل بحثا ودراسة من كبار خبراء السدود في مصر وروسيا والبنك الدولي وأمريكا حتي اطمأنت القيادة السياسية في مصر علي سلامة وجدوي المشروع قبل التنفيذ.

لعلنا نتعرف علي بعض الأخطاء والمخاطر التي قد تنتج عن سد النهض لو قارنا بين ما هو معلن و ما نعرفه عن بناء السدود فقد أعلنت إثيوبيا أن سعة الخزان وراء السد ستكون٧٤ مليار متر مكعب و هذا يتعارض مع ما اعلن عن ارتفاع السد البالغ١٥٠ مترا والذي يؤكد أن السعة التخزينية ستصل إلي١٧٠ مليار متر مكعب أي أكثر من ضعف ما أعلنوه وهذا الرأي قد تم تأييده في عدة تقارير. ولعلنا ندرك الخطورة في ذلك لو علمنا أن موقع السد العالي يرتفع عن سطح البحر بحوالي٨٠ مترا أي أن الفرق بين ارتفاع السدين حوالي٤٢٠ مترا والمسافه بينهما حوالي١٢٠٠ كيلومتر فإن إفترضنا حدوث الأسوأ بإنهيار سد النهضة فلك أن تتخيل القوة التدميرية لهذه الكتلة

الهائلة من الميا عندما تنحدر وتفيض عن المجري الطبيعي فتدمر الأخضر واليابس بأنحاء السودان قبل أن تصل إلي أسوان.

نفترض أن سد النهضة سليم من النواحي العلمية والهندسية والجيولوجية وبأنهم صادقون فيما أعلنوه عن السعة التخزينية وهي٧٤ مليار متر مكعب وهذا يعني أن خزان السد يمكن ملؤه في سنة واحدة أو موسم واحد فقط و ذلك يعني اضطرار مصر لاستنزاف هذا الكم من المياه من مخزونها أمام السد العالي والذي تصل سعته إلي١٣٠ مليار متر مكعب, أي أننا سنفقد٦٠% من المخزون الاستراتيجي في سنة واحده. أيضا لابد أن نتوقع في السنوات التالية أن تتحكم أثيوبيا في كمية المياه المنصرفة من السد تبعا لاحتياجاتها من الماء والكهرباء وربما أيضا كوسيلة ضغط سياسي علي كل من السودان ومصر وبذلك يصبح أمن مصر المائي تحت رحمة أثيوبيا.أما لو تحققت التوقعات بأن السعة التخزينية الحقيقية لسد النهضة(تبعا للارتفاع المعلن عن السد) ستكون١٧٠ مليار متر مكعب(ما يقرب من مرة وثلث الحجم المخزون أمام السد العالي) إذا فستحرم مصر من هذه الكمية لملء خزان سد النهضة ولن يكون كل مخزون السد العالي حتي كافيا لسد هذه الفجوة. حتي لو صدقت أثيوبيا بأن ملء الخزان سيتم علي فترة زمنية قدرتها بأربع سنوات فإن هذا يعني حرمان مصر كل عام من حوالي٥٠ مليار متر مكعب(آخذين في الاعتبار الفاقد الطبيعي خلال سريان المياه بين السدين.المعروف أن حصة مصر من المياه هي٥٥ مليار متر مكعب وسعة خزان السد العالي بعد الفاقد هي١١٠ مليارات متر مكعب أي أن السد العالي يكفي مصر حوالي سنتين فقط وهذا معامل أمان مائي منخفض جدا لدولة مثل مصر تعتمد علي الزراعة وعدد سكانها قارب المائه مليون ولها مشاريع توسع زراعي وتنمية في سيناء والوادي. وعلي هذا يجب أن تأخذ مصر ما تحتاجه من المياه. ويجب أن يكون التفاوض علي أهمية الزراعه و عدد السكان و معدل سقوط الأمطار وبرامج التنمية لكل دول. كما يلزم أن يكون هناك إعتبار لقوة الدولة الإقتصادية والعسكرية والمحلية والعالمية. وطبقا لما هو متاح من المعلومات فإن المياه الثجاجة التي تأتي من السماء علي الهضبة الاثيوبية الاستوائية تكفي كل الدول التي تطل علي وادي النيل لألف عام قادمه علي الأقل .ما كان يجب أن تغض مصر والسودان الطرف علي تحويل مجري النيل الأزرق فهذا مشروع هندسي ضخم يؤثر بدرجة كبيرة علي نهر النيل ومستقبل البلدين و لا نعرف شيئا عن التصميم و التنفيذ والعوامل الهندسية الأخري. ويجب معاقبة اثيوبيا علي اعتبار أن هذا عمل عدائي ضد أمن مصر القومي. وأمن مصر المائي هو جزء من الأمن الإستراتيجي لشعب ودولة مصر. مصرتعدادها يقارب المائة مليون ولهذا يلزمها حصة علي الأقل مائة مليار متر مكعب

سنويا الآن ويجب ان يكون التفاوض علي هذا الأساس, مع زيادة الحصة بمرور الزمن. ويجب علي المفاوض المصري أن يتفاوض من موقع الثقة والقوة و ليس من الاستكانة والضعف. لدينا من أسباب القوة الكثير. ويجب أن يعرف المفاوض الإثيوبي أنه إذا لم تأخذ مصر والسودان حصتهما من المياه فإن بلده سوف تغرق تماما و تكون مثل منطقة السدود!لذلك نقترح أن يخدم موقف المؤسسة العسكرية المفاوض المصري. والتعاون الوثيق مع السودان الشمالي وتوحيد المواقف وحبذا لو مثل مصر و السودان وفد سياسي وفني واحد. ومساعدة السودان في ذلك إلي أبعد الحدود. ويجب حصار اثيوبيا سياسيا. كل الدول التي تحيط باثيوبيا تحب مصر وتحتاج مساعدة مصر. ويجب أن تكون مصر و السودان شركاء مع اثيوبيا في كافة مجالات إنشاء السد.

علي ذلك, يجب القيام بوضع إستراتيجية لأمن مصر المائي لنهاية القرن الحالي.. آخذين في الاعتبار كافة المنشآت علي نهر النيل وروافده والمنشآت المحتملة والمشاريع المقترحة في كافة دول حوض النيل والتوسعات الزراعية وبرامج التنمية في مصر وكافة دول النيل لكي تكون علي علم تام باستخدامات مياه نهر النيل. ويجب التعاون بشكل وثيق مع جنوب السودان ودراسة المشاريع المقترحة و ذات الجدوي التي تزيد من وفرة المياه مثل قناة جونجلي و تهذيب مجري نهر النيل بالتعاون أيضا مع أوغندا في منطقة البحيرات و السدود لزيادة إيرادات النهر مما يخدم و يزيد من حصة مصر من المياه مستقبلا وهذا يوازن بين الإعتماد علي إيرادي النيل الأبيض و النيل الأزرق. والقيام بدراسة جدوي المشاريع الكبري طويلة الأمد مثل مشروع نهر الكونجو الذي يضيع كامل إيراده حوالي١٠٠٠ مليار متر مكعب سنويا في المحيط الأطلسي و هذا طبعا بالتعاون مع الكونجو.

<u>الدبلوماسية المصرية وسد النهضة :</u>

تستحق الدبلوماسية المصرية التحية لجهودها الحثيثة فى ملاحقة مخاطر سد النهضة على جبهات عديدة بهدف تضييق الخناق على عناد الاثيوبيين، والزامهم ان يكونوا أكثر شفافية فى التعامل مع مصر.والواضح ان نجاح الوزير نبيل فهمى فى إقناع دول أوغندا وتنزانيا والكونغو وبروندى ونيجيريا بضرورة التزام الاثيوبيين بالحفاظ على حصة مصر المائية، لان مصر تعتمد فى اكثر من ٩٥%من إيراداتها المائية على ما يأتيها من مياه نهر النيل، يمثل اختراقا مهما أزعج السلطات الاثيوبية التى كانت تعتمد على اصطفاف الافارقة إلى جوارها!، لكن الأخطر من ذلك الالتزام الواضح الذى حصلت عليه الخارجية المصرية من البنك الدولى وعدد من الدول الكبرى فى مقدمتها الصين وروسيا، ومعظم المؤسسات المالية العالمية بعدم تقديم أية تسهيلات مالية لاكمال

بناء سد النهضة، ما لم تلتزم اثيوبيا بحل مشاكلها مع مصر بحيث يمتنع الاضرار بمصالحها المائية، وكان تقرير مهم لمعهد بروكنجنز الامريكى للدراسات الاستراتيجية قد أشار إلى فشل اثيوبيا فى حشد تمويل دولى لمشروع النهضة بسبب ضعف تنافسيته، فضلا عن آثاره الاقليمية السلبية على دولتى المصب، والنقص الهائل فى دراسات الجدوى المتعلقة بالمشروع وبعضها يتعلق بأمن السد وسلامته.!وثمة ما يؤكد ن إثيوبيا تسلمت بالفعل طلبا رسميا من القاهرة بضرورة وقف العمل فى بناء سد النهضة إلى ان يتم تسوية كل المشكلات مع مصر، وأولاها رفع نطاق السرية الذى تفرضه اثيوبيا على عملية بناء السد رغم آثاره السلبية على مصر، حيث تؤكد التقاريرالفنية ان حصة مصرالمائية سوف تنخفض إلى معدلات تصل إلى ٢٥% خلال فترة ملء السد التى يمكن ان تمتد إلى ٦ أعوام!، أضافة إلى انخفاض معدلات توليد الكهرباء من السد العالي..، والواضح من تصريحات مصدر مصرى مسئول أن مصر جاهزة الآن بكل البدائل، بما فى ذلك الذهاب إلى الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية، إذا لم تسفر جولة الاجتماعات الراهنة بين وزيرى خارجيتى مصر وإثيوبيا التى بدأت امس فى بروكسل عن نتائج واضحة.

اشتراك مصر فى بناء سد النهضة قد يكون الحل :

سد النهضة أو سد الألفية. المارد الذي أضحى يهدد حياة المصريين بجفاف الزرع والضرع، واختفاء النيل الذي احتفى به المصريون فى أغانيهم على الربابة والمزمارفى ليالى الصيف، ورسموه على جدران معابدهم رمزا للنماء واعتبروا تلويثه جريمة يحاسبون عليها أمام محكمة الموتى. النيل النجاشي الحليوة الأسمر كما وصفه أحمد شوقى، والذي رأى البعض فى مقولة هيرودت عنه مصر هبة النيل إجحافا للإنسان المصرى الذي شيد الحضارة بجهده وعرقه، النيل الآن قد يكون معرضا للغياب عن مجراه الذى نحته منذ فجر التاريخ بسبب هذا السد البعيد على النهر الأزرق العظيم. هذا السد الذى أعلنت إثيوبيا أنه سيكون أكبر سد كهرومائى فى القارة الإفريقية والعاشر على مستوى العالم يبدو كأحد العماليق الذي خرج من جب الأسطورة ليهدد حضارة تمددت بطول التاريخ وعرضه ورتعت فى جغرافيتها الثابتة عبر آلاف السنين. نهر النيل الذي هدهد تابوت موسي رضيعا وراودت السنابل المروية بمائه منام يوسف لتكون نذيرا من سبع سنوات عجاف يأتين بعد سبع سنوات سمان .والخطر مرهون بنيات إثيوبيا فإذا صدقت فى أن السد سيكون فقط لتوليد الكهرباء فهو لا يمثل أى خطورة على مصر وعلى حصتنا التاريخية فى النهر. لكن الخشية كل الخشية ألا تطابق النيات التصريحات ويكون التخزين لأغراض أخرى. وهذا ما ينبغى على مصر العمل عليه والاستعداد له لأن التفاوض ينبغى أن يضع مصالح كل الأطراف فى الحسبان ليحقق

المنفعة للجميع وأن تستعد مصر لكل البدائل وعليها أن تبدأ بحساب كل الحسابات ومن بينها المشاركة فى بناء السد. والبدء بالخطوة الأولى علها تنقذ نفسها وليثبت المفاوض المصري لكل من عارضوا هيرودوت أن مصر ليست هبة النيل فحسب بل أيضا هبة المصريين موقف مصرالمائي تاريخيا من مختلف السدود التى أنشئت على مجرى نهر النيل؟ جميع السدود التى أنشئت على مجرى نهر النيل سدود كهرباء لا تحجز مياه النهر أو تمنعه من الوصول إلينا. فى أوغندا سد جنجا على مخرج بحيرة فيكتوريا وفى جنوب السودان لا توجد سدود بعد أن توقفت قناة جونجلى التى كانت مصر تعتزم إنشاؤها هناك أيام السادات وكنا قد أتممنا حوالى ٥٠% منها لكن نشوب الحرب الأهلية واعتداء المتمردين على المهندسين المصريين أوقف المشروع وكانت مصر تريد من هذه القناة الاستفادة من المياه التى تهدر فى منطقة المستنقعات والأحراش بفعل التسرب والبخر .

وفى شمال السودان أقيم سد جبل الأولياء على النيل الرئيسي جنوب الخرطوم وقد أقامته مصر ١٩٣٣ ليكون مخزنا لها سعته ٣ مليارات متر مكعب يمكن الاستفادة منها فى أشهر الصيف. وعندما أقمنا السد العالى تركنا ذلك السد هدية للسودان لتنظيم إيراد المياه لها ومصدرا للكهرباء. على النيل الأزرق شيد سدان هما: سنار جهة الخرطوم، والروصيرص بالقرب من الحدود السودانية المصرية وهذا السد أنشئ طبقا لاتفاقية مصر والسودان ١٩٥٩ التى منحت لمصر ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل و١٨.٥ مليار متر مكعب للسودان وسد الروصيرص تم تشييده ليكمل حصة السودان. فبعد أن بنت مصر السد العالى تم توفير ٢٢ مليار متر مكعب كانت تهدرفى مياه البحر وتمت قسمة ال ٢٢ مليار على مصر والسودان أخذت مصر ٧ مليارات لتضمها إلى حصتها التاريخية ٤٨ مليار متر مكعب فوصلنا إلى ٥٥ مليار متر مكعب. وتركنا الباقى للسودان وهذا الاتفاق توصل إليه زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية ورئيس لجنة المفاوضات على أساس مبدأ المكسب للجميع. السودان لديها أيضا سد على نهر عطبرة الذي ينبع من الحبشة ثم يعبر أراضي السودان ليصب فى النيل عند بلدة مروى. وأقامت سد خشم القربة فى الخمسينيات . وخزان مروى هذا نموذج لسد النهضة.

لقد اثير الحديث عن سد النهضة خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥ وكان معروفا باسم سد الحدود نسبة إلى وجوده على الحدود الإثيوبية السودانية وعندما بدأت مفاوضات اتفاقية مياه النيل مع الدول العشر نشأ توافق بين الدول الافريقية حول عدم الاعتراف بمصطلح الحقوق التاريخية والاتفاقيات التى أبرمت فى ظل وجودهم تحت الاحتلال، وبدأت الخلافات فى المفاوضات التى تولاها عن الجانب المصري د. محمود أو زيد .

–ما مدى حجية مصطلح الحقوق التاريخية وفقا لقواعد القانون الدولى؟الحقوق التاريخية مصطلح معمول به فى القانون الدولى وكذلك حقوق الارتفاق وتعنى أن كل دولة مرتفقة على مجرى مائي مع دول أخرى لفترة زمنية يكون لها حقوق ارتفاق. وبالنسبة لمصر حقوقها التاريخية فى نهر النيل لا يستطيع أحد الجدال بشأنها، فالدارسون فى مجالات الآثار والتاريخ والجيولوجيا رجحوا وجود الإنسان المصري على هذه الأراضى منذ حوالى ١٠٠ الف سنة وأن مختلف الأنشطة والأدوات التى كان يستخدمها ترجع إلى الحقب الزمنية بين ٨٠٠٠ – ٤٥٠ سنة قبل الميلاد وبدء عصر الأسرات الملكية وما قبلها منذ حوالى ٣٤٠٠ قبل الميلاد. ويظهر تاريخ نهر النيل وأحواضه جليا فى التاريخ المصري منذ حوالى ستة آلاف عام من خلال الآثار الفخارية والنقوش والأدوات المختلفة ومن تاريخ وأنشطة الإغريق والرومان ومن كتابات هيرودوت .

–أبرمت كل الاتفاقيات الخاصة بدول حوض نهر النيل بناءا على ذلك؟منذ ١٨٩١ وحتى عام ١٩٢٩ تم إبرام عدة اتفاقات مع دول الهضبتين الإثيوبية والاستوائية إلى جانب السودان بلغت أكثر من ١٤ اتفاقية وبروتوكول بالإضافة إلى مذكرات تفاهم وتعاون بين مصر وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا خلال التسعينيات. فقد تم الاتفاق مع أوغندا على بناء سد خزان أوين على مخرج بحيرة فيكتوريا وتطويره لمصلحة أوغندا فى أوائل الخمسينيات والتسعينيات من القرن الماضي بالإضافة إلى محطات توليد مائية على أنهار هضبة البحيرات لمصلحة أوغندا ورواندا وبورندى وتم الاتفاق مع السودان على بناء خزان سنار ثم الروصيرص على النيل الأزرق وخزان خشم القربة على نهر العطبرة لصالح احتياجات السودان – .هذه الاتفاقيات التى جرت فى ظل وجود دول المنطقة تحت الاحتلال الأوروبى بأنواعه وجنسياته المختلفة هل يعترف بها القانون الدولى أيضا؟القانون الدولى أقر أن أى اتفاقات تخص الحدود أو شكل أراضى دولة ما يظل معترفا بها حتى لو تمت فى ظل الاستعمار لمن توارثوا الأرض أو توارثوا الحكم فيها .

طوال هذه الحقب التاريخية لم تقم مصر بأى إجراء يخصم من حصص دول الجوار فى نهر النيل؟ لقد بنينا سد أسوان ثم السد العالى داخل حدودنا اعتمادا إلى حصتنا التاريخية من المياه والتى تأتينا منذ آلاف السنيتن وقد وجد الفنيون أن تصرفات المياه على مدار ١٠٠ سنة عند أسوان بلغت ٨٤ مليار متر مكعب فتم تصميم السد العالى على هذا الأساس.إذا كان سد النهضة مجرد خزان لتوليد الكهرباء كما أعلنت إثيوبيا رسميا فهذا لا غبار عليه، فالمياه سيتم رفعها لتدخل التوربينات وتولد الكهرباء ثم تعود المياه إلى مجرى النهر من الجهة الأخرى فى طريقها إلى مصر، لكن الفيصل هل إثيوبيا تنتوى تخزين مياه لأغراض التوسع الزراعي وما مدى هذا التوسع والمدة التى تستغرقها

عملية التخزين. كل هذه نقاط على المفاوض المصري الالتفات إليها ومناقشتها –.البعض ينظر إلى الأمر من منطلق نظرية المؤامرة ويرفض التسليم بالنيات السليمة مؤكدا أن هناك يد إسرائيلية تعبث بالمنطقة ويهمها تعطيش مصر؟

هذه مبررات واهية. لعدة أسباب اولها أن إسرائيل ليست لديها الخبرات الفنية فى بناء السدود وذلك ردا على من يدعون إمداد إسرائيل للإثيوبيين بالخبرات الفنية ولا توجد حتى الآن أى دلائل على وجود دور إسرائيلى ما فى سد النهضة، لكن الأقرب إلى ذلك هم الإيطاليون بوصفهم كانوا مستعمرين للحبشة كما استعانت إثيوبيا بالنرويج والخبرات الصينية كذلك. ولا يجب أن نعلق تكاسلنا على شماعة إسرائيل فنحن كالحملان التى نامت حتى أكلتها الضباع والأسود. إن انسحابنا من إفريقيا وتخلينا عن إقامة علاقات اقتصادية وثقافية هو ما ندفع ثمنه الآن .

–لكن بالتأكيد هناك علامات استفهام حول الموقف السودانى الذي يبدو متخاذلا إزاء مصروالسودان وموقفها يذكرنى باللهو الخفى. فأحيانا تتحدث عن ضرورة وجود تعاون وأحيانا أخرى تتحدث عن السد باعتباره شأنا مصريا إثيوبيا، فالسودان لا تزرع كثرا ولديها أمطار تكفيها فى منطقة الجنوب وستحصل على الكهرباء من إثيوبيا .أثيوبيا لديها بالفعل مشكلة كبيرة فى الطاقة. لكن ليس لديها زراعات، فالإثيوبيون رعويون لكن الخوف أنهم قد يستعينون بالخبرات الصينية، وإثيوبيا ليست لديها مستنقعات ولكن يمكن زراعة الجبال لديها بطريقة المصاطب .

منذ المفاوضات التى خاضها د. محمود أبوزيد ونحن ندرك ان هذه الأزمة لن تحل عن طريق الفنيين ولكن عن طريق الاقتصاديين والسياسيين كما حدث فى اتفاقنا مع أوغندا والسودان من قبل. فالسياسيون هم الذين يقودون المسيرة التفاوضية ثم يأتى بعدهم الدور الفنى لكن للأسف القيادة السياسية المتمثلة فى مبارك لم تهتم بالأمر. وبعد ٢٥ يناير جاء رئيس وزراء إثيوبيا زيناوى إلى القاهرة ووقف فى ميدان التحرير مؤكدا أن إثيوبيا لا تريد ضررا لمصر ومع ذلك لم نستغل الفرصة لإجراء تفاوض جدى على مستوى سياسي وتركنا قضية خطيرة فى يد مجموعة من الفنيين تشاجرت مع بعضها البعض ولم نستثمر الدبلوماسية الشعبية والمجتمع المدنى وجهوده التى لو استمرت لكان لها شأن آخر .لا بديل عن ثلاثة أشياء: بناء الثقة والتوافق والتراضى وبما أننا الطرف الأضعف علينا السعى نحو الحل وأنا معجب بلهجة وزير الخارجية المصري نبيل فهمى الذى ادرك القاعدة الذهبية فى المفاوضات لا ضرر ولا ضرار أو المكسب للجميع. ومن هذا المنطلق أرى أنه يمكننا أن نشارك الإثيوبيين فى عمليه بناء السد ونربط الكهرباء الصادرة منه بكهرباء السد العالى ونرسل بعثة مصرية لمراقبة عمل السد .لا توجد دولة تريد إيجاد عداوة أو أن يشهر بها فى المجتمع

الدولى ولأننا أصحاب الحاجة علينا القيام بالخطوة الأولى ويمكن للكنيسة المصرية ان تتدخل لما لها من ثقل روحى فى الحبشة ولقد سبق للبابا أن قام بحل مشكلة مصوع فى اريتريا لصالح الباب العالى. وفى حال رفضت إثيوبيا الحلول السلمية سيكون علينا اللجوء إلى القضاء الدولى .فى حالة اعتزام إثيوبيا تشغيل سد النهضة بهدف التوسع الزراعى لا توليد الكهرباء؟

سيكون الخطر عظيما ولا أستطيع تقدير حصتنا المالية وقتها لأن النيل الأزرق الذي تعتزم إثيوبيا بناء السد النهضة عليه يأتى مصر منه حوالى ٥٥ مليار متر مكعب. فسد النهضة سد ضخم على أغنى نهر .هناك سوابق تاريخية لنزاعات شبيهة بسد النهضة بين دول مشتركة فى مجرى مائى يمكننا الاستناد إليها فى عملية التفاوض؟منظمة السادك قامت بعمل اتفاقيات تعاون رائعة بين الدول المشتركة على نهر السنغال فيما بينها. نهر الدانوب تشترك فيه ١٨ دولة من ألمانيا إلى بلغاريا أيضا تم تنظيمها بشكل رائع. نهر برانا وهو أكبر من نهر النيل بخمس مرات وتشترك فيه البرازيل والأرجنتين وبارجواى وأورجواى. عندما شرعت البرازيل فى بناء سد عرضت على بارجواى التى ستكون فى مواجهة السد من الطرف الآخر للنهر المشاركة فيه إلا أن الأخيرة أخبرتها أنها لا تريد سوى المياه التى تخرج من السد بعد استخدامها فى توليد الكهرباء – .ما الحلول البديلة التى يمكن لمصر اللجوء إليها لتامين حصتها المائية؟يمكننا الاتفاق مع إثيوبيا على سعة محددة للتخزين والزراعة بما لا يضر بحصتنا المائية. كما يمكن استكمال قناة جونجلى للاستفادة من الفاقد الكبير من مياه النيل. وهناك نهر السوباط وهو نهر كبير ينبع من إثيوبيا ويمر بالسودان ومياهه تفقد فى الأحراش والمستنقعات يمكن الاستفادة منه .عن مشروع نهر الكونغو المطروح منذ مطلع الثمانينات والذي يراه بعض الخبراء المنقذ لمصر من العوز المائي؟هذا المشروع غير قابل للتطبيق، فالدول المشتركة فى هذا النهر يبلغ عددها ١٨ دولة فكيف يمكن إقناعها جميعا بفكرة ربط نهر الكونغو بنهر النيل ثم إن النهر يصب فى المحيط الاطلسي وتحتاج عملية رفعه إلى طلمبات رفع قوية مما يعنى تكلفة رهيبة كما ان المياه إذا تم رفعها يمكن أن تضيع فى احراش جنوب السودان هذا إذا وافق جنوب السودان من الأساس على مرور المياه عبر أراضيه .البديل متجسدا فى مشروع النهر العظيم؟لدينا مخزون جوفى عظيم فى الصحراء الغربية تشكل خلال العصر المطير الذى انتهى منذ نحو ٢٢ ألف سنة لكنه مخزون غير متجدد أى أنه نهر مغلق على نفسه أقصى مساحة يمكن ريها من خلاله ربع مليون فدان وبعدها تنضب المياه بعد أن نتكلف ملايين الدولارات لرفع المياه من جوف الأرض.

عرض مصر لتمويل سد النهضة :

هاجم خبراء الموارد المائية والري تصريحات وزير الخارجية بان مصر عرضت المشاركة في تمويل بناء سد النهضة والإدارة المشتركة مع اقناع الأطراف الدولية بالمساهمة في تمويله واصفين التصريحات بالكارثيه مؤكدين ان اثيوبيا قد تستغل هذه التصريحات استغلالا سيئا لصالحها للترويج عن بناء السد الذي يحرم مصر من ٣٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا الأمر الذي ينعكس سلبيا علي بوار ٢.٥ مليون فدان من الأراضي الزراعية وستفقد مصر ثلث ثروتها الغذائية ويرفع نسبة الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية من نسبة الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية من نسبة الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية من ٥٥% الي ٧٥% مما يمثل عبئا علي خزانة الدولة. وقال الخبراء ان اضرار سد النهضة ستكلف مصر خسائر في الثروة السمكية وزياة اعداد الطاقة المعطلة للعاملين في مهن الزراعة تصل الي ٢ مليون اسرة وهو بمثابة خراب علي مصر. ان تصريحات وزير الخارجية المصري كلام خطير وتصريحات منقوصة غير واضحة وقد تستغله اثيوبيا استغلالا سيئا حيث انها رفضت التمويل المقدم من مصر في بناء السد الصغير الذي تصل سعته التخزينيه نحو ١٤ مليار متر مكعب بمواصفاته القديمة التي قد لا تثر في حصة مصر والسودان لافتا الي ان وزير الخارجية لم يوضح للرأي العام العالمي وجهة نظر مصر تجاه الآثار السلبية علي مصر وان بناء مثل هذه السدود سيكون بمثابة الخراب علي مصر وبوار ما يقرب من ٢.٥ مليون فدان من اجمالي ٨.٥ مليون فدان وزيادة اعداد العاطلين من العاملين في قطاع الزراعة الي ٢ مليون اسرة تؤدي الي انلاع مجاعة علي البلاد ويساهم في نزاع اقليمي يتحول الي صراع شرس.

ان مصر ستفقد ثلث ثروتها الغذائية بسبب الاثار السلبية لبناء سد النهضة واستمرار اثيوبيا علي استكمال نسبة ٣٠% من عمليات البناء سيؤثر علي الفجوة الغذائية ويرفع معدلات الاستيراد من نسبة ٥٥% الي ٧٥% من الخارج بالعملة الصعبة مما يمثل عبئا اضافيا علي الخزانه العامة للدولة. ان بناء سد النهضة في المراحل الأولي والثانية والثالثة والرابعة سوف يخزن نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب واصفا بأنه كارثي سيؤدي الي نقص في المياه من حصة مصر تصل نحو ١٢ مليار متر مكعب سنويا لمدة ٣ سنوات ستحرم مصر من ٣٣ مليار متر مكعب من المياه من اجمالي الحصة المستهلكة نحو ٥٥ مليار متر مكعب سنويا مشيرا الي ان نسبة ٨٥% من تدفقات مياه النيل قادمه من دولة اثيوبيا وأوضح استاذ الموارد المائية والأراضي بجامعة القاهرة ان مصر تعيش علي ٥% فقط من مساحة اراضيها تاركه ٩٥% من اراضيها تعاني من القحط والجفاف الدائمين ثم نتهم من اثيوبيا بالعنصرية واننا نستولي علي مياه النهر رغم اعتراف تقرير مفوضية

حوض النيل الذي صدر عن احوال دول الحوض لعام ٢٠١٢ وتقرير منظمة الاغذية والزراعة عام ٢٠١٠ وتقرير منظمة الاغذية والزراعة عام ٢٠١٠ والبحيرات العذبة تبلغ ١٢٢ مليارا يتبقي منها ٥١ مليارا فاثيوبيا لا يستخدم منها اكثر من ٣% فقط وان ما يسقط علي اثيوبيا من امطار نحو ٩٣٦ مليارا سنويا تكفيها وتجعلها تتربع علي قمة الدول الافريقية المصدرة للأغذية العضوية ثم تفيض الي النهر بعد ان تكون شحنت مياهها الجوفية بحجم ٧.٥ مليار متر مكعب منها ٥.٥ مليار من المياه المتجددة مقابل ما تملكه مصر من مياه جوفية لا تزيد علي ٤ مليارات متر مكعب سنويا ليس بها أي نسبة متجددة ولا تعوض ابدا. ان اثيوبيا لديها ١١ حوضا للأنهار وانهارها وروافدها تتراوح بين ١٧ الي ١٩ سواء مستديمه او موسمية مقابل نهر وحيد بلا روافد او بحيرات عذبة في مصر وان عدد سكان اثيوبيا طبقا لتقديرات ٢٠١٢ هو ٨٦.٥ مليون نسمة مقابل ٩٠ مليونا عد سكان مصر ولكن وطبقا لتقرير مفوضية حوض النيل المشار اليه يعيش ٩٦% من سكان مصر علي ضفاف نهرهم الوحيد بعدد ٨٠.٥ مليون نسمه بينما يعيش ٤٠$ فقط من سكان اثيوبيا في حوض نهر النيل وروافده بعدد ٣٤.٥ مليون نسمة لأن الاغلبية من السكان تفضل المعيشة فوق المرتفعات حث المناخ الأفضل والأمطار الغزيرة ومياهها النقية والزراعات العضوية بالاضافة الي السكان الذين يعيشون في خيرات احواض الانهار الأخري خارج حوض النيل مثل نهري اشبيليه وجوبا المتجهين الي اصومال او نهر اومو المتجه الي كينيا فهل عالمنا الكبير يري ان تتناسب حصة ٣٥ مليون اثيوبي مع ٨١ مليون مصري وهم يملكون بدلا من النهر تسعة عشر بخلاف البحيرات العذبة والأمطار النقية.؟

ليس من حق اثيوبيا اقامة السدود لتطوير شعبها علي حساب الشعوب الي تليها في النهر واثيوبيا لا تمتلك نهرا واحدا بل ان اثيوبيا لديها ثلاثة عشر سدا علي انهارها حتي الان منها سد علي نهر عطبره احد روافد النيل لم تعترض مصر عليه لانه بسعة ٩ مليارات متر مكعب وان هذا هو السد الرابع عشر وسيتلوه ثلاثة سدود اخري اجبارية بسبب كميات الطمي الهائله التي تجري مع مياه النيل الأزرق وسيختفي تحتها السد قبل مرور ٥٠ سنه وبالتالي لا بد ان تبني السدود الثلاثة الاخري بسعات ٤٧، ٤٠، ٣٩ طبقا لما هو معلن علي موقع وزارة الري الاثيوبية وما أثارته في مفاوضاتها مع المصريين بالضغط للموافقة علي باقي سلاسل سدودها علي النيل الأزرق لتختزن في اراضيها ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه لا تحتاج الي مليار واحد منها ولكن تأخذ حجة توليد الكهرباء سببا لتخزين المياه معتمدة علي المتآمركين والمتفرنجين الذين يؤيدونها بلا حسابات وبلا اطلاع علي حقائق الأمور. ان مصر لديها عجز مائي يتجاوز ٢٠ مليار متر مكعب سنويا

وانها البلد الوحيد في حوض النهر الذي يعيد استخدام مياه الصرف الزراعي في الري مرة اخري بمقدار ١٠ مليارا متر مكعب وان الدولة تغمض عينيها معتمدة علي ٤.٣ مليار متر مكعب من مخلفات ١٢٠ مصنعا تصب في النيل ومثلها من مياه الصرف الصحي عبر خمسة الاف حوض حكومي لتجميع مياه الصرف الصحي في الصعيد تصب في النيل مباشرة وان قري الريف والصعيد المصري تلقي بكامل صرفها الصحي في الترع والمصارف فنشربها مياها ملوثة ونزرع بها فنحصد طعاما ملوثا يمرض المصريين بكل انواع الأورام السرطانيه والفشل الكلوي والتليف الكبدي. ان اثيوبيا لم تحتج تمويل مصر بل هي تحتاج موافقة مصرية بشأن بناء سد النهضة. ان اثيوبيا ستستغل مثل هذه التصريحات للترويج الي صالحها كعادتها ولأنها ستترجم مثل هذه التصريحات بأن مصر موافقة علي بناء السد.

أكد وزير الخارجية أن مصر عرضت المشاركة في تمويل بناء سد النهضة الإثيوبي والإدارة المشتركة للسد مع اقناع الإطراف الدولية بالمساهمة في تمويله.. جاء ذلك في كلمة لوزير الخارجية أمام المعهد الملكي للعلاقات الدولية في بلجيكا خلال مشاركته في القمة الإفريقية الإوربية .. شدد فهمي علي ضرورة التفاوض الجاد والوصول إلي حلول تحقق المكاسب للجميع وعدم الإضرار بمصالح اي طرف، مؤكداً أن مصر ستلجأ لكل الأساليب القانونية لحماية مصالحها المائية وأمنها القومي.. أوضح ان مصر تحتاج لحصة من المياه أكثر من المقررة لها وفق الاتفاقيات التاريخية .. قال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن وزير الخارجية المصري التقي أمس نظيره الاثيوبي خلال مشاركته في القمة .. أكد أن لقاءه ونظيره الاثيوبي اتسم بالمصارحة والمكاشفة لمواقف الجانبين حول مختلف القضايا المشتركة خاصة سد النهضة في أديس أبابا احتفلت اثيوبيا بالذكري الثالثة لوضع حجر اساس مشروع سد النهضة.. بدأت فعاليات الاحتفال حتي ١١ أبريل تاريخ وضع حجر اساس السد في ظل رفض أديس أبابا المقترحات المصرية حل الازمة بين البلدين حول السد.

جاء الاحتفال بمثابة تصعيد جديد من جانب الحكومة الاثيوبية التي تعتبر المشروع غير قابل لأي نقاش متجاهلة التقرير الفني الذي اصدرته لجنة الخبراء الدولية من دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان واثيوبيا الذي انتهي الي الحاجة لاجراء مزيد من الدراسات حول بناء السد.

<u>مياه النيل وتغييب الحل الثقافي :</u>

ربما كثرت الطروحات الخاصة بالسد الإثيوبى والمعروف إعلاميا بـ» «سد النهضة»، والتى ربما أغفلت جميعها المنظور الثقافى بوصفه تمثيلا حقيقيا للقوة الناعمة المصرية، والتى بدت فى حاجة

ملحة إلى مساءلة واقعها التعس.ومن ثم بدا مألوفا أن يصبح الصوت الثقافى بمثابة الغائب الوحيد عن مجرى المواجهة المصرية مع السد المزمع إنشاؤه، ربما يعنى أن وعى المؤسسة الثقافية الرسمية بجدل السياسى والثقافى وعى هش وبائس فى آن، وأكبر من تصوراتها النمطية الجاهزة عن التفاعل الثقافى وحركة الأشياء، والتحولات الناعمة التى يمكن للثقافة الحقيقية أن تحدثها دون صخب أو ضجيج.والناظر إلى بعض التصريحات السودانية سيجدها تنطوى على مفارقة هائلة، فالسودان الذى يعد جزءا مركزيا من حضارة وادى النيل، ورافدا مهما من روافد ثقافته، يبدى استعداده بعزم لا يلين لمساعدة إثيوبيا فى بناء حائطها / سدها الجديد. وبعيدا عن الدلالات السياسية التى حوتها بعض التصريحات الرسمية، أوالدوافع التى انطلق منها، أو حتى الأيديولوجيا التى تشكل البنية الذهنية للنسق الحاكم داخل السودان بحكم الامتدادات الإخوانية هناك.اختزل المثقفون المصريون السودان ثقافيا فى الكاتب السودانى العالمى الطيب صالح، وربما أسهم فى ذلك نصوصه الفاتنة والفارقة فى مسيرة السردية العربية من قبيل» :موسم الهجرة إلى الشمال /ودومة ود حامد /وعرس الزين«، وغيرها، إلا أن ثمة شطآنا أخرى عرفها الإبداع السودانى لم نحسن التماس معها، وبما بدا تهميشا مصريا للداخل السودانى الثرى من جهة، واستعلاء ثقافيا مصريا من جهة ثانية، وذلك على الرغم من حضور مبدعين حقيقيين داخل متن الكتابة السودانية على غرار: أمير تاج السر، وعبدالعزيز بركة ساكن، وعبدالحميد البرنسوغيرهم كثيرون، وبما يفضى بنا فى نهاية النفق إلى أن تخرج كلمات مهما كان منطقها ومغزاها السياسى المحتقن، فإنها ضد كل التماسات الفكرية والمشتركات الثقافية والروابط الحضارية والإنسانية بيننا وبين سودائنا العربى الشقيق، والمشكلة لما يسمى بثقافة وادى النيل، والتى يعد النيل مرتكزا أساسيا داخلها.بدا الأدب أكثر نبلا من السياسة فى تعاطيه مع النهر، وأكثر وعياً بقدسيته، داعماً للوحدة ما بين مصر والسودان ومشتركاً سرمدياً بينهما. وتلوح النوبة أيضا بوصفها تعبيرا عن أحد أّهم المشتركات الحضارية والثقافية بيننا وبين السودان من جهة، وبيننا وبين دول حوض النيل من جهة ثانية، ولعل من المفارقات المهمة هنا أيضا أن النيل يطل بزخمه فى الثقافة النوبية سواء عبر نصوص كتابها الإبداعية، أو عبر فنونها المختلفة. ثمة مشتركات ثقافية وحضارية إذن يمكن البناء عليها، وربما يتوجب لدفعها أن نقدم مثلا منحا علمية للدارسين فى دول حوض النيل، وأن نهتم بحضور الأدب العربى الجديد فى دول القارة، وأن تنشط حركة الترجمة من وإلى الآداب المحلية لدول حوض النيل المختلفة. كما يتعين علينا مجاوزة النظرة الجاهزة فى التعاطى مع الثقافات الإفريقية المشكلة لمجمل ثقافات دول حوض النيل، حيث لم نزل نتعامل مع الثقافات الإفريقية

بوصفها كتلة واحدة، دون وعى بخصوصية السياقات المحلية فى كل دولة من الدول الشقيقة، وقد أفضى هذا التعامل النمطى مع أشقائنا الأفارقة إلى توهم وجود نزوع استعلائى يعد بالأساس ابنا للمشروع الاستعمارى فى المنطقة، كما ينبغى علينا أيضا البناء على الإرث الناصرى الهائل بمستوياته السياسية والثقافية، ودوره المركزى فى دعم حركات التحرر فى إفريقيا ولدى شعوب العالم الثالث جميعها.

دعوة الإتحاد الأوروبي الى حوار سياسي حول سد النهضة :

دعا الاتحاد الأوروبي مصر والسودان وإثيوبيا، إلي الحوار بشأن سد النهضة الإثيوبي، وصرحت السفيرة هيبريخت تشانتال الرئيسة الجديدة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدي إثيوبيا، بأن الاتحاد يحاول دائما تحسين مستوي الحوار بين الدول الثلاث، وقالت في تصريحات لصحيفة ريبورتر الإثيوبية الأسبوعية ردا علي سؤال عن موقف الاتحاد إزاء السد، إن هذه قضية تخص الحكومة الإثيوبية، وأنه من المهم جدا أن تتباحث دولتا المصب مع إثيوبيا .من الضروري أن يكون الحوار سياسيا، إلي جانب الحوار التقني، وأن تكون هناك محاولة لإيجاد منفعة متبادلة من السد .

سياسة مواجهة أزمتى المياه والطاقة فى مصر :

يبدو أن نقص كميات المياه وتقلص إمدادات الطاقة يثيران مخاوف قطاعات عريضة من المجتمع المصرى، فضلا عن مدركات النخبة السياسية، بحيث يمكن اعتبارهما ضمن مشكلات الأمن غير التقليدى أو ما يعرف بالأمن الإنساني، لأنهما يرتبطان بأمن البشر واحتياجات الأفراد وأنماط معيشة الجماعات، لاسيما فى ظل أوضاع داخلية صعبة ومشكلات خارجية ضاغطة، وهو ما يتطلب التفكير فى أطر خاصة للتعامل معهما.وهنا، يسود التفكير بالتمنى بأن يكون التفكير الواقعى لدى النظام السياسى الجديد »غير تقليدى «بل يتجاوز ذلك إلى التصور »فوق تقليدي يمكن من خلاله أن يواجه الأزمات ليس من خارج الصندوق كما يقال وإنما بتغيير هيكل الصندوق ذاته. تناقش مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام معالجتين متميزتين لأزمتى المياه والطاقة، والتى يعتقد بكونهما من أكثر الملفات المطروحة على أجندة الرئيس، خلال المرحلة المقبلة، إذ لا يزال التعامل معهما فى إطار السياسات العامة القاصرة على جهات معينة وذات طبيعة متخصصة، وهو ما كان ينذر بتحول هذه التحديات إلى تهديدات، وربما تصبح »مخاطر « فى حال عدم اتخاذ سياسات عاجلة، تقوم على تصورات متكاملة ومبادرات خلاقة ومسارات متوازية، للحد من تفاقم أزمتى المياه والطاقة يوم بعد آخر..

يبدو تحدى سد النهضة الأثيوبى، أحد أكبر التحديات التى تواجه الرئيس السيسى، ليس لتأثيراته الخطيرة على الأمن المائى المصرى التى بدت جلية، ولا لدلالاته السياسية المتعلقة بتخلى مصر عن حقوقها ومكتسباتها التاريخية فى مياه النيل، ولا لتأثيراته المستقبلية على مسار التعاون المائى مع أثيوبيا وعدد من دول حوض النيل، ولكن التحدى الأكبر يكمن فى عامل الوقت كعامل ضاغط على صناع القرار المصرى، فوقف بناء السد مع الشروع فى التفاوض يجب أن يمثل نقطة بداية التحرك، لاسيما وأن أثيوبيا تدرك أهمية عامل الوقت لها فقد استغلته بامتياز وأنجزت نحو ٣٢% من السد مستفيدة من حالة عدم الاتزان التى مرت بها الدولة المصرية منذ ٢٥ يناير، (حيث شرعت فى بناء السد فى أبريل ٢٠١١). كما أن التحدى يمتد إلى القدرة على تفعيل حزمة من الإجراءات والسياسات التى يمكن أن تلجأ إليها مصر لوقف بناء السد وانتزاع بعض أوراق التفاوض التى نجحت أثيوبيا فى امتلاكها خلال الأعوام العشرين الماضية وأيضاً تفعيل عدد من المقومات الداعمة للموقف والمصالح المصرية فى منطقة القرن الإفريقى والبحيرات العظمى.صحيح أن التحركات المصرية الراهنة لن تنطلق من فراغ، فقد نجحت دبلوماسية ما بعد ٣٠ يونيو فى إبطاء عجلة بناء سد النهضة عبر التضييق ومخاطبة الأطراف الدولية الداعمة لتمويل بناء السد، وصحيح أيضاً أن الدبلوماسية المصرية نجحت فى مخاطبة الدولة الكبرى والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا المياه والتنمية، ونجحت فى حشد بعض الموقف الدولية استناداً إلى مخاطر السد وتقرير الخبراء الدوليين، وصحيح كذلك أن هناك ترقب لرد الفعل المصرى ومسار هذا الفعل وخاصة بعد اختيار رئيس الجمهورية . ولكن فى المقابل يجب الأخذ فى الاعتبار أن اللحظة الراهنة تتطلب استعادة القدرة على المبادرة والتأثير فى بيئة التفاوض، وإدخال أطراف وقوى ومؤسسات دولية من شأنها أن تحجم الطموح الأثيوبى وتعلى من معادلة الاستقرار والتنمية فى منطقة حوض النيل .وقبل ذلك استعادة مقومات الدولة المصرية وقدراتها على التحرك الفعال فى محيطها العربى والإفريقى، فمن شأن ذلك أن يغير الكثير من مواقف الأطراف الهادفة للإضرار بالمصالح المصرية. المبادرة التنزانية ولأن عامل الوقت ضاغط على كل الأطراف، فيجب تحييده عبر وقف أثيوبيا بناء السد وأن تدفع مصر بمجموعة من الأفكار الداعمة لمبادرة حقيقية تشمل الوصول إلى اتفاق قانونى ومؤسسى داعم لأطر التعاون المائى والطاقة وبالقدر الذى لايقصر هذه المبادرة فقط على إدارة موارد النهر. ويمكن الاستفادة هنا بدعم المبادرة التنزانية الداعية لمراجعة البنود الخلافية بالإتفاقية الإطارية لدولة حوض النيل المعروفة (باتفاق عنتيبى) عبر لقاء يجمع وزراء الخارجية، وتطويرها بحيث لاتكون وسيلة لاكتساب أثيوبيا مزيد من الوقت بحيث يتحول سد

النهضة لواقع يفرض على مصر التعامل مع مخاطرة وآثاره. ومن المعروف أن نقاط الخلاف تدور بالأساس حول ثلاث نقاط رئيسية، هى :مفهوم ومتطلبات الأمن المائى وتلك ترتبط بحصة مصر، ورفض الإخطار المسبق الذى يعطى لمصر حق رفض أى مشروع يؤثر على حصتها، ونمط التصويت حيث تطلب مصر باعتماد الإجماع كسبيل لاتخاذ القرارات أو فى حالة الأغلبية تكون مصر من ضمن الأغلبية المصوتة .وعلاوة على عامل الوقت كتحد يفرض نفسه على متخذ القرار المصرى، يبدو هناك تحدى آخر يتعلق بإمكانية صياغة تعاون مائى جماعى فى حوض النيل تتبناه مصر وتقدمه كرؤية إستراتيجية تتوافر لها الآليات والإمكانيات، فبالإضافة لضعف الموارد والقدرات المالية والاقتصادية لغالبية دول الحوض بما فيها مصر، فالملاحظ أن مثل هذه الإستراتيجية سوف تظل حبيسة تباين الرؤى والدوافع الداخلية لدول الحوض من ناحية، وقيود البيئة الإقليمية من ناحية ثانية، فضلاً عن تأثيرات المتغيرات الدولية، وهو ما يتجلى فى المبررات التى تقدمت بها غالبية دول الحوض للدفاع عن رؤيتها ومنهاجها التفاوضى والتوقيع على إتفاق عنتيبى وذلك بالحديث عن السيادة الوطنية ورفض الوصاية المصرية وحقوقها التاريخية وعلاقة تلك الحقوق بالإتفاقيات والمعاهدات القديمة، وربطها الحق فى التنمية برؤيتها لمصالحها العليا ومستجدات الواقع الإقليمى والدولى.

تصور متكامل ولذا، تبدو نقطة البداية المصرية مرتهنة بالقدرة على صياغة رسالة خاصة لقضية الأمن المائى ضمن رسالة أوسع للتوجهات الرئاسية والحاكمة للسياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا وفى القلب منها العلاقات مع دول حوض النيل، وأن تتضمن فى نفس الوقت بلورة رؤية لمعالجة درجات التشابك بين كثير من القضايا المطروحة على أجندة القارة الإفريقية لاسيما تلك المتعلقة بقضايا التنمية والفقر والسلم والأمن، وتجسيد المنظور الأخلاقى والقيمى الحاكم للتحرك المصرى ولسياساتها الخارجية المبنية على دعم قضايا التنمية كسبيل لتحقيق الأمن الإنسانى والغذائى.

هذه الرسالة بدورها، يجب أن تتضمن مبادرة جديدة لتفعيل أطر مبادرة دول حوض النيل، وأن تشمل تقديم تصور مصرى متكامل لمعادلة التعاون المائى لايقف عند سد النهضة ولكن لمنظومة السدود على طول النهر وربطها بمتطلبات التنمية الزراعية والطاقة وأن تتحدد وفقاً لجداول زمنية تراعى عدم الإضرار، وخاصة أن مشكلة التعاون لا ترتبط بندرة المياه ولكن بعدم القدرة على إدارة عملية الاستفادة من مياه النهر، فكثير من المياه المهدرة فى المستنقعات يمكن الاستفادة منها،

ولكن المشكلة ترتبط بالمنظور الأحادى التى سعت أثيوبيا وعدد من دول المنابع لفرضه على مصر كواقع من خلال اتفاق عنتيبى.

حزمة آليات : هذه الرسالة يجب أن تحمل بين مضامينها رسائل مباشرة لباقى دول حوض النيل وألا تقتصر فقط على قضية المياه أو مشكلة سد النهضة فقط، وهنا يمكن أن يكون الإعلان عن الخطوات التنفيذية للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى حوض النيل)المنشأة بقرار رئاسة مجلس الوزراء ٩٥٩ لعام ٢٠١٣ (مدخلاً ملائماً للتعبير عن آلية تنموية تتكامل فيها الدبلوماسية بالتنمية، والجهود المصرية الحكومية وغير الحكومية للتواصل مع شعوب دول الحوض، وإعطاء مساحة جديدة للتحرك، وتكثيف الجهود المصرية تجاه قضايا التنمية البشرية فى الحوض، وذلك عبر مجموعة من البرامج والآليات الهادفة للتنمية وتقديم الخدمات والمساعدات والتوعية، نذكر منها: تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى كسبيل لتفعيل قنوات التواصل مع نظرائها من دول الحوض، لاسيما فى قضايا مكافحة الفقر والتصحر والإيدز والإغاثة. توظيف أدوات القوة الناعمة بشكل تكاملى من خلال برامج تتبناها الوكالة ليتشابك الدور الرسمى وغير الرسمى ويبرز التأثير المصري، مثل أدوار الأزهر والكنيسة والجامعات والمثقفين والإعلاميين. تأسيس قناة فضائية أو استقطاع بعض الأوقات من الفضائية المصرية لتوجه لإفريقيا بشكل عام ودول الحوض بشكل خاص. هذه الرسائل والأفكار المصرية، لن تكون كافية لتغيير الموقف الأثيوبى، فالرفض الأثيوبى المتتالى للمقترحات المصرية وعدم تقديمها لأية مقترحات تعبر عن قدر من المرونة، وتوضح استمرار النهج التفاوضى المتشدد، كما أن رد فعل أوغندا وجنوب السودان الرافض للمبادرة التنزانية لأسباب متعددة تتعلق برفضهما لتهميش مواقفهما تعنى أن الحاجة لتفكيك مواقف بعض دول الحوض وتجاوز حالة الحشد التى نجحت فيها أثيوبيا تقتضى تحرك مصرى مباشر تجاه كل دولة، وتقتضى أيضاً تعظيم المصالح المشتركة وأطر التعاون الثنائى، وهو ما يصطدم بعامل الوقت والإمكانيات الاقتصادية.

مسارات متوازية : ومن ثم، وفى إطار المنهاج المصرى الحالى المستند إلى التحرك فى محاور متوازية يجب تكثيف عملية إدخال أطراف وقوى ومؤسسات دولية وإفريقية لمواجهة التعنت الأثيوبى، وأن تزيد مصر من حجم التحركات الخشنة القادرة على تحجيم الطموح الأثيوبى، وأن تعظم من سبل التنسيق والتعاون مع عدد من الدول والأطراف المؤيدة للرؤية المصرية، لاسيما الخليجية وتلك صاحبة المصلحة فى تعزيز فرص الاستقرار والتنمية فى منطقة حوض النيل. فالقضية لا يجب أن تختزل فى سد النهضة ولكن فى القدرة على استعادة مقومات الدولة المصرية

وقدراتها على التحرك الفعال فى محيطها العربى والإفريقى فى أسرع وقت ممكن، فمن شأن ذلك أن يغير الكثير من مواقف الأطراف الهادفة للإضرار بالمصالح المصرية.

أكد وزير الموارد المائية والري ان الوضع المائي في مصر مستقر عام ٢٠١٤ وان مياه خلف السد العالي تكفي لجميع الاستخدامات والأغراض التنموية الوطنيه لمدة عامين فقط نستطيع خلالها ان نعمل بهم دون مشاكل حتي وإن لم تدخل أي نقطة مياه جديدة، وجود ٧٠ الف فدان تروي بالمخالفة وغير مقررة الري بمحافظة الفيوم تسببت في مشكلة نقص مياه الري في العديد من الأراضي وخاصة نهايات الترع بالمحافظة وان مصر تقوم حاليا بدراسة عدة بدائل ومشروعات لزيادة مواردها المائية علي المستوي الخارجي والداخلي حيث تقوم الحكومة ممثلة في وزارة الري بعمل الدراسات والتقييمات الفنيه لمشروع استقطاب الفواقد المائية بمنطقة بحر الغزال بجنوب السودان التي تقدر كمية الامطار التي تسقط علي هذه المنطقة بـ ٥٩٠ مليار مترمكعب سنويا تضيع جميعها في البحر مؤكدا ان مصر بالتعاون مع حكومة جنوب السودان والسودان تسعي لاستقطاب ٤ مليارات متر مكعب سنويا من المنطقة.

<u>حلول من وزارة الري</u>

لقد أهملت مصر لسنوات طويلة علاقاتها التاريخية مع دول حوض النيل .. في سنوات قليلة خسرت مصر منظومة تاريخية من العلاقات الوطيدة مع دول حوض النيل شيدتها في سنوات المد القومي مع الامبراطور هيلاسلاسي وجومو كينيانا تنزانيا واثيوبيا والكونجو وكينيا واوغندا والصومال وارتريا وقبل كل هذا علاقات قوية مع السودان . وقد تم اسقاط من حياتنا قضية المياه وهي قضية حياة او موت، حتي ان الخديوي اسماعيل خاض الحروب من اجلها اكثر من عشر سنوات ما بين ١٨٦٨، ١٨٧٦ فيما عرف بحروب الحبشة حيث وصل الجيش المصري الي سواكن ونصوع والقرن الافريقي.

لم يكن غريبا ان تعلن اثيوبيا في شهر فبراير ٢٠١١ عن مشورع بناء سد النهضة او سد الالفية علي النيل الازرق علي بعد ٤٠ كيلومتر من حدودها مع السودان وفلي شهر ابريل تم وضع حجر الأساس من نفس العام واسندت اثيوبيا تنفيذ المشروع الي شركة ساليتي الايطاليه بتكلفة ٤.٨ مليار دولار امريكي.

أن السيد الجديد سيقوم بحجز ٧٤ مليار م٣ من المياه اي أكثر من حصة مصر السنوية التي تقدر بحوالي ٥٥.٥ مليار م٣، وفي نفس الوقت قامت بتوقيع اتفاق مع الصين لنقل الطاقة الكهربائية لمشروع السد الجديد بتكلفة ٤٥٨ مليون دولار تتحمل الصين ٨٥% منها وتقوم بنقل

الطاقة علي امتداد ١٢٣٨ كيلو متر كم٢ داخل الحدود الأثيوبية، في نفس الوقت تستعد اثيوبيا لانشاء ٤ سدود اخري علي مجري النيل في السنوات القادمة لحجز ٢٠٠ مليار م٣ من المياه سنويا، وفي مؤتمر دولي للتكامل بين دول حوض النيل يعلن سفير اثيوبيا ان بلاده ستواصل انشاء السدود شاء من شاء وأبي من أبي. لقد مضي عامان علي تنفيذ المشروع، وقامت اثيوبيا بتحويل مجري نهر النيل في شهر مايو عام ٢٠١٣ وذلك لاستكمال بناء السد الجديد.

لم تتجاوب اثيوبيا مع مطالب مصر والسودان أولا: بتقديم الدراسات الخاصة بالمشروع ومدي تأثيرها علي دول المصب ولكنها وافقت مؤخرا علي تكوين لجنة ثلاثية من الدول الثلاث (مصر . السودان . اثوبيا) علي تقديم تلك الدراسات واعطاء الرأي.

وقد قامت اللجنة فعلا بتقديم المذكرات المطلوبة للحكومات الثلاثة (قدمت المذكرة في ٢ يونيو ٢٠١٣) ان اثيوبيا الان تتصرف في مياه النيل كملكية خاصة دون مراعاة لأكثر من دوله وأكثر من شعب يعيش علي مياه النيل، قد تكون المرة الأولي في التاريخ نجد فيها دوله تفرض وصايتها علي مياه نهر وتسقط جميع الالتزامات والاتفاقات الدولية وهذا النهر ليس شيئا عاديا انه النيل الذي ارتبط بمصر ارتباطا حضاريا وتاريخيا.

ومن هنا فإن علينا جميعا ان ندرك مخاطر هذه التحديات لاينبغي انشغال مصر في شئونها الداخلية ان يتحول الي كارثة امنها القومي خاصة عند التحدث عن المصدر الوحيد للمياه لاكثر من ٩٠ مليون مواطن

١-نقاط الخلاف في اتفاق عنتيبي عام ٢٠١٠ :

تتمثل نقاط الخلاف في اتفاق عنتيبي والتي لم توافق مصر والسودان عليها من قبل عدد (٦) دول هم: اثيوبيا . اوغندا . كينيا . رواندا . تنزانيا وبروندي.

الحفاظ علي الحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النهر من خلال اتفاقية سنة ٢٩ وسنة ٥٩، وأحقية مصر في عدم المساس بالحصة المقررة لها ٥٥.٥ مليار م٣/سنويا والسودان ١٨.٥ مليار م٣ سنويا.

الاخطار المسبق وعدم الضرر بدول الغير.

اتخاذ القرارات والتصويت بالإجماع وليس بالأغلبية.

اما اثيوبيا والدول الأخري فيتمثل في التالي:

الحقوق كاملة لكل دول الحوض في إطار مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للمياه.

دول المنبع اصرار في اتخاذ ما يرونه من قرارات في المياه التصويت لابد ان يكون بالأغلبية.

٢-مصادر مياه نهر النيل :

نهر النيل هو أطول انهار العالم حيث يبلغ طولن ٦٦٥٠ كم ويعطي حوض النيل مساحة ٣.٤ مليون كم٢ في ١٠ دول ا فريقية هي من المنبع الي المصب(تنزانيا . الكونغو الديمقراطية . اوغندا، كينيا . بورندي . رواندا . اثيوبيا . ارتريا . السودان . مصر) وان تصرف النهر عند اسوان (٨٤ مليار م٢) منها ٥٥.٥ مليار م٣ لمصر و ١٨.٥ مليار م ٣ للسودان

ينبع نهر النيل من مصدرين رئيسين:

الهضبة الاثيوبية والتي تشارك بحوالي ٧١مليار م٣ عند اسوان (٨٥% من ايراد نهر النيل) من خلال ثلاث انهار رئيسية.

النيل الأزرق (اباي) ٥٠ مليار م٣ حيث يشكل حوالي ٦٠% من ايراد نهر النيل عند اسوان

السوباط (بارو . اكومة) ١١ مليار م٣

عطبره (نيكزي) ١٠ مليار م٣ز

هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي ١٣ مليار م٣(١٥% من ايراد نهر النيل) والتي تشمل بحيرات فيكتوريا . كيوجا . ادوارد . جورج . البرت.

٣- سد النهضة :

التعاون الامريكي الاثيوبي :

قام المكتب الامريكي عام ١٩٦٤ بتوقيع ٢٦ موقعا لانشاء السدود اهمها اربعة سدود علي النيل الازرق (كاراودبي . مابيل . مانداية . وسد الحدود . النهضة) باجمالي قدره تخزينيه ٨١ مليار م٣ وهو ما يعادل جملة الايراد السنوي للنيل الأزرق مره ونصف.

يعرف سد النهضة (الالفية) الاثيوبي بسد بوردر Border

اعلنت الحكومة الاثيوبية في ٢ ابريل عام ٢٠١١ تدشين انشاء مشروع سد النهضة لتوليد الطاقة الكهرومائية ٥٢٥٠ ميجاوات علي النيل الأزرق بولايق جوبا/بني مشتقول جوميز . غربي اثيوبيا وعلي بعد ٢٠ – ٤٠ كيلو متر من حدود اثيوبيا مع السودان وبتكلفة تبلغ حوالي ٤.٨ مليار دولار امريكي.

حيث يتكون امامه بحيرة صناعية لتخزين ما يقرب من ٧٤ مليار م٣ سنويا (ضعف بحيرة تانا مصدر النيل الأزرق يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي ٨٠٠ مم في السنة.

الخصائص الفنية:

من المعلومات العلمية المتاحة:

مصمم السد سابقا علي اساس ان ارتفاع السد يصل الي حوالي ٨٤.٥ متر سعة التخزين ١١.١ مليار م٣ عند مستوي منسوب ٥٧٥ متر للبحيرة وقد تصل سعة التخزين الي ١٤٥ مترا بسعة تخزينية ٦٧ مليار م٣.

يصل طول البحيرة الي ١٠٠ كم بمتوسط عرض ١٠ كم وسوف تغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي القابله للري والتي يصل اجمالها الي ٢ مليون فدان في حوض النيل الأزرق.

وحدات انتاج الكهرباء يحتوي تصميم السد علي ١٥ وحدة كهربائية (٣٥٠ ميجاوات) باجمالي ٥٢٢٥ ميجاوات مما يجعل سد النهضة في المرتبة الآولي افريقيا والعاشر عالميا في قائمة اكبر السدود انتاجا في الكهرباء.

التكلفة والتمويل : تبلغ التكلفة نحو ٤.٨ مليار د=ولار امريكي ومن المتوقع ان تصل الي ٨ مليار دولا للتغلب علي المشاكل الجيولوجية وتعتزم الحكومة تمويل المشروع بالكامل بعد اتهامها مصر بانها تحرض الدول المانحة بعد المشاركة، وأن الفترة الزمنيه المقررة هو ٤ سنوات

الموقع الجيولوجي :

- يقع السد في منطقة صخور متحولة لحقبه ما قبل الكمبري والتي تشبه تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس بالإضافة الي محاجر الرخام.
- وهناك صعوبة في التضاريس حيث الجبال المرتفعة الضيقة والعميقة وما يتبعها صعوبة نقل المياه.
- تتميز الصخور البازاليتية بأنها سهلة التعرية بواسطة الامطار وضعيفة هندسيا لتحمل اقامة سدود عملاقه.
- زيادة في معدلات البخر التي يتراح متوسطها الي ٨٠% من مياه الأمطار.
- زيادة التعرية وانجراف كبيرة تمنع امكانية نقل مياه النيل الي الأماكن التي تعاني من نقص المياه في موسم الجفاف.
- وجود الاخدود الافريقي وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني قد يؤثر علي المشروعات المائية.
- التغيرات المناخية التي قد تسبب جفافا في بعض الاماكن.

الاعلان عن انشاء سد النهضة :

في فبراير عام ٢٠١١ اعلنت اثيوبيا عن انشاء سد بوردر علي النيل الأزرق بسعة تخزينيه تقدر بحوالي ١٦.٥ مليار م٣ واسناده الي شركة ساليتي ايطالية بالمر المباشر وسرعان ما تغير الإسم الي سد الالفية في ابريل عام ٢٠١١ ثم الي سد النهضة في نفس الشهر.

ما هو خطورة سد النهضة علي الأمن المائي المصري :

- افاد احد السادة وزراء الري السابقين بخطورة سد النهضة فيما يلي :
- ان اجمالي موارد المياه في اثيوبيا تصل الي ١٢٣ مليار م٣ وهذه الكمية كافية جدا للتنمية الزراعية علما بأن اجمالي مياه الأمطار علي دول الحوض جميعها ١٦٦٠ مليار م٣ تحصل مصر والسودان علي ٨٤ مليار م٣ سنويا أي بنسبة ٥% فقط.
- السدود الاثيوبية وعددها ٤ علي النيل الأزرق سوف تسبب في حدوث عجز مائي لمصر بمقدار ١٨ مليار م٣ سنويا ويقل انتاج الكهرباء من السد العالي بمقدار ٢٥ – ٣٠% يولد سد النهضة ثلاث اضعاف ما يولده السد العالي.
- يسبب سد النهضة تبوير حوالي ٢ مليون فدان من الأراضي الزراعية في مصر.

تأثر الملاحة والسياحة الداخلية :

- ازدياد معدل التلوث ونقص الثروة السمكية.
- تدعي اثيوبيا ان مصر والسوداان تحصلان علي ٩٠ % من مياه النيل الأزرق
- ان اللجنه الثلاثية تجتمع منذ سنه ونصف ووصلت توصياتها فقط في شهر مايو عام ٢٠١٣ وهذه التوصيات غير ملزمة للحكومة الاثيوبية وإن الاتفاق مع ا ثيوبيا علي سياسة تشغيل السد يضع رقبة مصر تحت رحمة اثيوبيا واللمتغيرات الاقليمية والدولية
- ان سد النهضة مقام علي منحدر شديد الوعورة واحتمالات انهياره عاليه حيث ان معامل الأمان له هو ١.٥ مقارنه بمعامل امان السد العالي ٨ درجات وبالتالي في حالة الانهيار سوف يمحو مدينة الخرطوم بالكامل.
- اذا قررت اثيوبيا ملآ السد في ثلاث سنوات يعني حرمان او خصم ٢٥ مليار م٣ سنويا بما يعني دمار كامل بمصر وحرمان ٥ مليون فدان من الزراعة.
- وفي مجال الزارعة والثروة الحيوانية (قال الدكتور/ محمد نادر الاستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة) نتيجة انشاء السد فسوف يكون هناك فجوة غذائية تبلغ ٧٥% علما بأن الفجوه الغذائية الحالية تبلغ ٥٥% وتستنزف ٥ مليار دولار سنويا.

- بالإضافة الي تعطل مشاريع لمصر والتي تصل الان الي ٨ مليون رأس مواشي بينما تبلغ الثروة الحيوانية في اثيوبيا ٨٠٠ مليون رأس مواشي والتي تستنزف كيماويات كبيرة من المياه

ما هو التحرك المطلوب للخروج من الأزمة المائية:

- يجب ان يكون هناك تحرك مصري . سوداني للخروج من هذه الأزمة وفيما يلي بعض الاقتراحات.
- التوصل الي اتفاق مع السودان علي المستوي الرئاسي لهذه السدود لتحقيق رؤية مشتركة نحو السدود الاثيوبية وفي اطار اتفاقية عام ١٩٥٩ لهذه السدود
- المكاشفة الشعبية لاضرار سد النهضة للحصول علي دعم الشعب المصري وتوحيد الاطياف السياسية للمحافظة علي مصر وامنها المائي.
- الاتفاق علي بدائل فنية لهذه السدود بإقامة سدود صغيرة والعودة الي التصميم الأصلي
- التفاوض علي المستوي الرئاسي(مصر والسودان) مع اثيوبيا للوقف الفوري لبناء السد ولما تسفر عنه توصيات اللجنه الثلاثية
- في حالة موافقة اثيوبيا علي وقف بناء السد يجب الاتفاق معها علي تعديل اطار اللجنه الثلاثية لتشمل جميع السدود الاثيوبية علي النيل الأزرق مع دراسة استقطاب الفواقد المائية في البرك والمستنقعات وزيادة ايراد نهر السوباط لتعويض نقص حصة مصر والسودان.
- في حالة رفض اثيوبيا وقف بناء السد، يجب تحرك مصر والسودان اقليميا ودوليا لعرض الاثار المدمرة للسدود الاثيوبية ووقف أي مخطط لتحويل هذه السدود
- اعداد كتيب عن السدود الاثيوبية التي تؤثر علي مصر والسودان وتوزيع نسخ منها علي الجهات المانحة والمنظمات الدولية.
- الاتفاق مع السودان علي مقاطعة سد النهضة الاثيوبي وعدم شراء الكهرباء لتعطيل مخطط الانشاء.
- التحرك المشترك لتقديم شكاوي رسمية ضد اثيوبيا في الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي واللجوء الي التحكيم الدولي.
- تطوير العلاقات مع دول الخليج لوقف الاستثمار في اثيوبيا

- تعزيز اواصر التعاون مع دول القرن الافريقي (ارتيريا . الصومال . جيبوتي) واضطلاعهم علي مخطط اثيوبيا.

الحلول القانونية (استاذة القانون الدولي) د/ احمد رفعت الاهرام يونيو عام ٢٠١٣ :

- تحقيق عدد من الضوابط الاجرائية، ومنها اللجوء الي المحكمة الدولية وذلك لا يتم الا بموافقة الطرفين.
- طلب استشاري من محكمة العدل الولية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وهذه ملزمة لمصر والسودان وافريقيا
- اللجوء الي مجلس الأمن القومي للأعتراض علي اقامة السد الذي يؤثر بالسلب علي حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل وخرق للأتفاقيات التاريخية وقواعد القانون الدولي وفي اطار الفصل السابع من الميثاق.
- اللجوء الي منظمة الوحدة الافريقية لان لديها آليه لجنه الوساطه او لجنه فض المنازعات كما ان هناك محكمة العدل الافريقية.
- ان قضية مصر هي قضية عادلة من الناحية القانونية ومصر لها جميع الحقوق التاريخية في مياه النيل تساندها الاتفاقيات الدولية عام ١٩٠٢، ١٩٢٥، ١٩٥٩ . هذه الاتفاقات اقرتها منظمة الوحدة الافريقية.
- احكام القانون الدولي كلها تؤكد ان مصر لها حق مكتسب في مياه النيل ويؤيده في ذلك معهد القانون الدولي عام ١٩٦١ وبمبدأ عدم المساس بالحقوق التاريخية المتوازنه في الموارد المائية وايدته المادة ١٢ في اتفاقية فيينا عام ١٩٧٨ والتي نصت علي توارث الاتفاقيات بالحدود والأنهار وهو ما أيدته المحكمه اثناء النزاع بين المجر وسلوفاكيا التي جمعها حوض واحد كما أنه من ضمن القواعد التشاور المسبق قبل بدأ بناء السدود مع الدول التي تقع علي احواض الأنهار المشتركة وايضا مبدأ الانتفاع المنصف والعادل لدول الحوض.

<u>المسارات والمحاور لتحقيق التعاون مع دول حوض النيل:</u>

هناك مسارين اساسيين :

١-**المسارالأول التقليدي** : يتمثل في القنوات السياسية والدبلوماسية المعروفة والتي تؤدي الي استمرار علاقات قوية ومتينه بين الدول.

٢-**المسار الثاني غير التقليدي:** حيث هناك عدد من السيناروويوهات يمكن القيام بها:

– صدير التكنولوجيا المصرية فهذه الدول تنمو وتحتاج الي تكنولوجيا غير معدقة والتي تستطيع تزويدها بها

–لربط الكهربائي : اقامة المشروعات المشتركة بما يعود بانفع علي الجانبين في كل المجالات الصناعية والتجارية وفي مجال البنية الاساسية

–مشروعات الربط الكهرومائي عن طريق السدود فعلي سبيل المثال سدود انجا في الكحونغو لا تختلف عملها عن سد اسوان ومن ثم يمكن الربط الكهربائي بينهما من خلال شبكة موحدة تمر علي باقي الدول.

– محاولة ربط الطرق البرية والمائية والسكك الحديدية فالاحتياج الي عمل طريق بري يربط مصر بالسودان.

– تطوير الخط الملاحي بالبحر الأحمر مع امكانية وجود هيئة مشتركة للنقل البري والبحري.

– كذلك العمل علي انشاء قناة جونجلي بالاتفاق مباشرة مع حكومة الجنوب.

–التعاون بدلا من الصراع وذلك بالاسترشاد بالتجارب الدولية بدعوة وزراء الري في دول حوض النيل للتعرف عن قرب عن تجربة ٦ دول اسيوية في التعاون المشترك التي ترتبط معا بنهر الميكونج وهو كمبوديا ولارلاوس وتايولاندو الصين وفيتنام وميانجار للتعرف علي الطبيعة وعلي مياه النهر

– ضرورة اهتمام الخارجية باتقان بعثاتها في دول حوض النيل علي ا للغات المحلية وخاصة اللغة السواحيلية

–ضرورة ربط الاحزاب ومنظمات المجتمع الأهلي في مصر بمثيلاتها في دول حوض النيل وهو مسار في غاية الأهمية

–تقديم الخدمات في مجال التدريب الهندسي علي الموارد المائية وادارتها وفي كل ما يتعلق بالهيدرولوجيا والمياه الجوفية والسدود

– اطلاق قناة فضائية دولية تعمل بأسس تجارية وتقدم مواد ملائمة علي اعلي مستوي وتكون جاذبة للمشاهد وتكون ناطقة باللهجات الافريقية ويمكن ان يعمل بها كوادر افريقية ومصرية.

– انشاء معهد متخصص يضم مجال : الغابات والصحاري وهندسة المياه والموارد المائية ويقوم بالتدريب فيه اساتذة من مصر ومن تلك الدول.

– تكوين مجموعة عمل مشترك استشارية عليا بشكل مستقل عن الحكومات وتكوينها من رؤساء الدول السابقة والوزراء وكبار المثقفين والسفراء والعلماء الافارقة.

المسار الثالث : (ماذا يجب عمله)

يجب ان تدافع مصر عن حقوقها التاريخية في مياه النيل في جميع المحافل الدولية ولها ان تسلك في ذلك جميع الطرق المشروعة وان تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع الجهات المانحه من تمويل أي مشروع مائي يزمع القيام به في احدي دول المنبع الا بعد الحصول علي موافقة دول المصب وكما تقضي الاعراف والموازين بالدولة المتعلقة بالمياه.

التوجه الي الدول والهيئات الداعية لمبادرة حوض النيل والتي تقوم بمشروعات مائية في دول المنبع لآهمية الحوار مع هذه الهيئات واقناعها بمطالب مصر العادلة.

اعداد ملف قانوني وفني شاملا اللجوء في حالة اجراء دول المنبع علي تنفيذ الاتفاقية الاطارية عند الحاجة للتحكم الدولي.

بالإضافة الي ذلك فلا بد من وضع استراتيجية امنية قصيرة وبعيدة المدي والاستعداد لجميع الاحتمالات بما لا يمس الامن مصر القومي.

ومن المهم ايضا ومن الان:

أولا: تشكيل مجلس امن قومي مائي للمياه تحت رئاسة رئيس الجمهورية تضم خبراء ومن كافة الخبرات في مجال المياه وفي الإطار الفني او التفاوض القانوني والتطبيقي والامني والصحي والزراعي والصناعي والسياحي واستخدامات المياه والموارد المائية ويزود المجلس بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمياه وتوكل ادارة المجلس لشخصية استراتيجية علي مستوي عالي من الكفاءة والقدرة علي قيادة الفريق ويقوم المجلس برفع تقريره مباشرة الي السيد/ رئيس الجمهورية ليطرحه علي الجهات التنفيذية لاستطلاع الرأي خلال فترة قصيرة.

ثانيا: نوصي بانشاء وزارة دولة لشئون حوض النيل او مع وزارة الخارجية لوضع المسارات السابقة المقترحة موضع التنفيذ وان توضع كل الامكانيات مباشرة تحت يد الوزارة مبدئية مرفق مقترح للهيكل التنظيمي لإنشاء الوزارة او مجلس الأمن المائي القومي والذي يجب ان يضم جميع المستويات الممثلة (وزارة الدفاع . وزارة الموارد المائية والري . المخابرات العامة . وزارة الثقافة . وزارة الاعلام).

المراجع

المراجع العربية :

*- د. عبد العظيم أبو العطا، د. مفيد شهاب، دفع الله رضا، نهر النيل – الماضي والحاضر والمستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية – جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربيه، القاهرة، ط١٩٨٥، ص٥٦.

*- استخدام المياه للأغراض الزراعية ومؤثراتها المستقبلية وترشيد استخدام الموارد المائية، اعداد : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فبراير، ١٩٨٦.

*- حالة الموارد المائية فى الوطن العربى، اعداد المركز القومى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة، ديسمبر ١٩٩١.

*- تقييم الاوضاع الحالية للموارد المائية بالوطن العربى، الدكتور محمود أبو زيد ١٩٩٣.

*- الاوضاع المائية فى بلدان الوطن العربى، الدكتور / محمود أبوزيد، ١٩٩٣

*- الصادق المهدى – كتاب مياة النيل – الوعد والوعيد ٢٠٠٠.

*- السياسة المائية القومية حتى عام ٢٠١٧ – وزارة الموارد المائية والرى – مايو ٢٠٠٥

*- أنهار العالم – نهر الكونغو – اعداد طارق الزامل – الاندلس للنشر والتوزيع ٢٠١٠.

*- كتاب أزمة المياه فى العالم العربى – أ.د. أسامة محمد الحسينى – د. فؤاد النجدى ٢٠١٠م.

*- المجالس القومية المتخصصة – شعبة الزراعة والري – ٢٠١٥.

*- دراسات الأهرام.

*- الجرائد اليومية (الأهرام – أخبار اليوم – الجمهورية) من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥م.

*- جمعية تراث مصر.

*- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) التابع لجامعة الدول العربية.

*- الجمعية المصرية الجغرافية – الارشيف البريطانى.

*- منظمة الصداقة والتواصل بين مصر ودول حوض النيل.

المراجع الأجنبيه :

*-Amer divorce des deux Soudans ،Le Monde diplomatique ،juin 2012.

*- Evaluating Market-Oriented Water Policies in Jordan, "M.R Shatanwi, 1995"

*-Gérard Prunier ،Le régime de Khartoum bousculé par la sécession du Sud ،Le Monde diplomatique ،février 2011.

*- John R. Young ،The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process ،Zed Books،Londres ،2012.

المواقع الإلكترونية :

*- www.drsaadhelaly@hotmail.com

*- www.ebidou@hotmail.com